وثائق ومواقف

من تاريخ اليسار المصرى

١٩٤١ - ١٩٥٧

أبو سيف يوسف

وثائق ومواقف
من تاريخ اليسار المصرى
١٩٤١ - ١٩٥٧

مادة لتاريخ منظمة «طليعة العمال»

أبو سيف يوسف

- وثائق ومواقف من تاريخ اليسار المصرى
- المؤلف : أبو سيف يوسف
- القاهرة - يناير ٢٠٠٠
- تصميم الغلاف للفنان : هبه عنايت
- رقم الإيداع : ٢٨٩٢ / ٢٠٠٠
- الترقيم الدولى : 4 - 20 -5130 - 977
- شركة الأمل للطباعة والنشر

الإهداء

إلى شهداء اليسار المصرى..

مقدمة

هذا الكتاب.. لماذا؟

- ١ -

غاية هذا الكتاب أن يقدم للقارئ مادة لكتابة تاريخ الحركة الشيوعية فى مصر، فهذا هو الهدف النهائى من إعداده. ذلك أن محرر الكتاب - وربما شاركه فى الرأى آخرون - كان قد توصل إلى أن كتابة تاريخ شامل للحركة الشيوعية المصرية الوسيطة (١٩٤٠ - ١٩٥٨) هو مشروع لا يمكن أن ينهض به على الوجه المطلوب جهد فردى مهما صدقت العزائم وحسنت النيات، وأن هذا لا يقلل مع ذلك من مبادرات تمت من قبل.

إننا نقدر ونحترم كل جهد تحقق فى هذا السبيل. لكن يبقى فى يقيننا أن مهمة إعداد التاريخ الشامل للحركة، هو من المهام التى تتجاوز القدرات الذاتية للأفراد. ويرجع ذلك إلى أن الكتابة فى تاريخ حركة اليسار المصرى عموماً، والحركة الشيوعية المصرية على وجه الخصوص، تعترضها عقبات وصعوبات موضوعية لا نخال أحداً يستهين بها. وهى صعوبات وعقبات يمكن أن نقدر على ضوئها لماذا يبدأ باحثون ومؤرخون فى الحركة كتبهم ودراساتهم من الشكوى المريرة من نقص المادة التاريخية فى مصادرها الأصلية وقلتها. نجد هذا - على سبيل المثال - فيما كتبه عن هذه المشكلة كل من: والتر لاكير[١] ورفعت السعيد[٢] وبوتمان[٣]. وضاعفت من حدة هذه المشكلة عوامل موضوعية، منها:

١ - أن هناك صعوبات ترتبت على تجريم التشريع المصرى للماركسية اللينينية فكراً وممارسة وتنظيماً. وهو ما فرض على الشيوعيين المصريين أن يلجأوا إلى السرية. وفى ظل أوضاع كهذه تعرض للضياع والمصادرة والإتلاف قدر مهم جداً من وثائق الحركة. فى الوقت ذاته، حالت ظروف السرية بين أى باحث أو مؤرخ لا تربطه بالمنظمات الشيوعية رابطة، وبين أن يتابع أو يحصل بكيفية منظمة على وثائقها، فضلاً عن التعرف على ما هو مهم منها وما هو أهم. أما فى ظروف إعلان الأحكام العرفية فقد فرضت الرقابة على المطبوعات العلنية أن يمتنع الكتاب الماركسيون أحياناً عن التعبير المباشر وكفوا عن استخدام المصطلحات الماركسية واستبدلوا بها كلمات أو مصطلحات أخرى.

٢ - صعوبة ثانية هى أنه فى مستهل الأربعينيات سادت ظاهرة التعددية فى الحركة الماركسية، حتى أن بعض المؤرخين يقدر بأنه وجدت فى ذلك الوقت عشرون منظمة.[٤] وعندما رفع شعار توحيد المنظمات المتعددة، أدى أسلوب ومضمون الشعار إلى تفجر الانقسامات بعد وحدة «حمتو» و«إيسكرا». وتتابعت الانقسامات حتى منتصف الخمسينيات. وأمام وضع كهذا، يعجز المؤرخ أو الباحث المصرى أو الأجنبى الذى لا تربطه رابطة وثيقة عضوية بهذه المنظمة أو تلك، عن شق طريقه وسط هذا التيه من الانقسامات ليضع يديه على خطوط التمايز الأيديولوجية والسياسية والتنظيمية بين هذه المنظمات وغيرها، خاصة أن جميع هذه المنظمات كانت تعلن بوضوح «إيمانها» بالماركسية اللينينية.

٣ - وثمة صعوبة تتمثل فى ضخامة حجم المصادر الأولية للمادة المتعلقة بتاريخ الحركة الشيوعية المصرية وتوزعها فى أنحاء شتى من بلاد العالم، بما يلقى على الباحث الفرد عبئاً لا قِبل له به من الجهد والتكلفة المادية، لأنه إذا صح أن جهات ومراكز عديدة داخلية وخارجية اهتمت بمتابعة الحركة الشيوعية المصرية وحصلت على وثائق لها، فإن مجرد التفكير فى الاطلاع على ما تم فى هذا المجال يشكل مهمة عسيرة. فهذه المصادر إذا وُجدت فى خزائن وزارة الداخلية المصرية، فإن أحداً من الباحثين لم يتمكن - فيما نعلم - أو لم يتم تمكينه من الاطلاع عليها لاستخدامها فى دراسة من الدراسات، إما لاعتبارات إدارية أو قانونية أو بدون ذكر الأسباب.

فإذا وجد، بعد ذلك، قدر مهم من وثائق المنظمات الشيوعية المصرية فى محفوظات وزارات

الخارجية ومراكز البحوث المتخصصة فى جمع الوثائق وغيرها بلندن وباريس وموسكو وواشنطن، فإن مجرد الاطلاع على ما هنالك لعمل حصر أولى يشكل عبئاً لا يتصدى لحمله غير فريق من الباحثين تسنده هيئة علمية. فإذا قيل، بعد ذلك أيضاً، إن هناك المحفوظات الخاصة بأفراد أو مجموعات، وملفات القضايا التى نُظِرت أمام المحاكم المصرية، ومجموعات الجرائد والمجلات المصرية والأجنبية الصادرة فى مصر، فإن هذا يضيف إلى مصادر المادة الأولية إضافات لا يستطيع أن يستخرج ما فيها من معلومات نافعة غير هيئة بحثية ذات إمكانات تقصر دونها إمكانات الأفراد. وربما تكفى الإشارة هنا إلى أن مؤرخاً مهتماً بتاريخ الحركة الشيوعية المصرية قد كتب كتاباً من تسعة أجزاء، يقرر فيه أن ما جمعه من المصادر الأصلية «ليس سوى أقل من القليل، وليس ما نورده سوى إشارات عابرة».(٥)

٤ - وثمة صعوبة رابعة تفرضها مهمة كتابة تاريخ شامل للحركة الشيوعية المصرية على الباحثين والمؤرخين، وهى التعرف على تجليات الفكر الماركسى - فى مجتمع بعينه - فى جوانبه الثلاثة: النظرية والتنظيمية والعملية (الممارسة). وهنا يتعين البحث عن إجابات لأسئلة لابد من طرحها:

(أ) فعلى الجانب المعرفى للنظرية الماركسية، قد يكون مشروعاً أن نسأل عما فى «الماركسية» التى رضيها الشيوعيون المصريون؟ فالمنظمات الشيوعية كانت تؤكد أن نقطة انطلاقها فى الفكر والعمل هى «الماركسية اللينينية». لكن لن يكون من غير المشروع أن نتساءل: «ولكن أية ماركسية؟ ثم إن تبنى النظرية شيء ولكن التطبيق يمكن أن يكون شيئاً آخر. ثم إلى أى حد كانت الماركسية مرشداً للعمل، وإلى أى حد تحولت - هنا وهناك - إلى أيديولوجية تجمدت لتصبح «عقيدة»؟ وإذا كانت الماركسية اللينينية فى الحقبة الستالينية قد أوشكت أن تكون الإطار المرجعى الوحيد للماركسيين المصريين، فكيف تعاملوا مع الماركسية الصينية غداة انتصار الثورة فى الصين؟ وإلى أى مدى كانوا واعين بالاختلافات على مستوى النظرية والتطبيق بين أفكار ستالين وأفكار ماو؟ وفى النهاية: هل كان هناك، أو لم يكن مجال لإبداع مصرى، مهم أو محدود، يتعلق بمهام الشيوعيين - فى بلد كمصر - عند التعامل مع الأوضاع المحلية والدولية؟ ثم لا ننسى أخيراً - عند دراسة هذ الجانب - أهمية دراسة وتحليل برامج التثقيف المتداولة لتعليم الماركسية داخل الحلقات والمنظمات الماركسية.

(ب) الجانب التنظيمى: فإذا صح أن التنظيم هو شكل التوسط بين النظرية والممارسة، فإنه من غير الجائز أن يُستبعد هيكل التنظيم وعمله من أية دراسة شاملة لتاريخ الحركة، ذلك أن هياكل التنظيم وآلياته الداخلية إنما تجسد فى النهاية فكر الحزب ومنهجه فى طبيعة العلاقة التى يريد أن يقيمها مع حركة الجماهير. ومن ثم تستوجب الخلافات التى ظهرت فى الأربعينيات بين المنظمات الماركسية حول قضايا التنظيم عناية الباحثين. فمن خلالها يمكن كتابة القصة الداخلية لكل منظمة فى نشاطها، فيتم التعرف أيضاً - على سبيل المثال - على آليات صنع القرار وأسلوب حل التناقضات والعوامل التى تؤدى إلى ظهور تكتلات، كما يمكن تقييم سياسة التجنيد وترقية (تصعيد) القيادات الحزبية وغير ذلك من القضايا المتعلقة بدراسة التكوين الطبقى الغالب على العضوية فى هذه المنظمة أو تلك.

(جـ) الجانب المتعلق بالممارسة ونعنى به ما يتعلق بحركة الحزب فى صفوف الجماهير. ومن المعروف أن واجبات الشيوعيين ومهامهم تحددت عموماً، فى تلك الفترة، فى الدعاية والتحريض وقيادة وتنظيم الحركة الجماهيرية. ومن المفترض أنه يمكن التعرف على مفردات الخطاب السياسى للمنظمات الشيوعية بدراسة القدر المعقول مما صدر من المجلات والمنشورات، كما يمكن التعرف على أساليب نشر الوعى الاشتراكى وعلى بعض - إن لم يكن مجمل - مكوناته.

وإذا صح بعد ذلك أن مهمة دراسة تجليات الفكر الماركسى عند المنظمات المصرية تشكل عبئاً مضاعفاً على الباحث والمؤرخ، فإن عدم استيفائها يقف فى الوقت نفسه عقبة أمام كتابة التاريخ العلمى والشامل للحركة.

وأخيراً، فإن هذه الصعوبات التى تواجه الباحثين والمؤرخين فى تاريخ الحركة الشيوعية،

خاصة فى مرحلتها الوسيطة، ربما فسرت قلة - إن لم يكن ندرة - الأعمال التى تصدت لكتابة التاريخ المكتمل لهذه الحركة. وإن القائمة التى نشرتها سلسلة كتب «قضايا فكرية» تساعدنا على تكوين فكرة عامة وأولية عن ثبت مراجع (بيلوجرافية) الحركة الشيوعية المصرية وحركة اليسار المصرى عموما.(٦) فيلفت النظر فى قائمة الكتب العربية أنه باستثناء كتاب د. رفعت السعيد الذى صدر فى تسعة مجلدات تحت عنوان «تاريخ الحركة الشيوعية المصرية»،(٧) لا نكاد نجد فى هذه القائمة عملاً آخر مخصصاً لتاريخ الحركة مع غلبة المذكرات الخاصة، والكتابات التى اقتربت من هذا التاريخ كفصل من الفصول أو فقرة من الفقرات فى مؤلفات عن تاريخ الحركة الوطنية، أو تاريخ الحركة العمالية والنقابية، أو حركة القومية العربية، مع تركيز على فترة معينة من تطور الحركة الشيوعية الوسيطة. وإن أكثر ما نشر كان ينصب على تجارب ومواقف فى الحقبة الناصرية.(٨)

فى هذا السياق، وباستعادة ما ذكرنا عن الصعوبات الموضوعية، قد خلق هذا الوضع ما يمكن أن نسميه «مأزقاً» أمام بعض الباحثين والمؤرخين الأكاديميين المصريين، اضطرهم أحياناً إلى الاعتماد على مراجع ضعيفة من قبيل كتاب والتر لاكير «الشيوعية والقومية فى الشرق الأوسط». فبعد سنوات من ظهور هذا الكتاب تبين أنه من الصعب أن يكون من المراجع التى يطمأن إليها .. فهذه باحثة أمريكية تنقد لاكير انطلاقا من أن معالجته للحركة الشيوعية المصرية لم تكن على الدوام دقيقة، وأن الوقائع التى يقدمها أحياناً موضع جدل، كما أنه لا يقوم فى معظم الأحيان بتوثيق مصادره(٨).

وكنا قد اطلعنا على ما كتبه لاكير عن «جماعة الفجر الجديد» فلاحظنا بالفعل ظاهرة عدم الدقة وعدم الإشارة إلى مصادر المعلومات.

هذا الاعتماد غير المبرر على لاكير، ربما دعا الباحثين والمؤرخين إلى الاحتجاج، من منطلق أن القسم الأكبر والأهم من المصادر الرئيسية للمعلومات - وهو الوثائق السرية للمنظمات الشيوعية - لم يكن لأسباب مختلفة تحت أيديهم أو فى متناولهم. ولكن هنا تبدو المفارقة فى أنه ليس فى الإمكان أن نتهم أحداً وبالذات من الشيوعيين المصريين الذين كافحوا فى صفوف هذه المنظمة أو تلك بالإهمال فى جمع المصادر الأساسية التى أشرنا إليها. والسبب هو أنه بانفراط عقد منظمة من المنظمات يتساوى الجميع، إن فى تقرير عدم مسئوليتهم عن الحفاظ على الوثائق، أو عن كتابة تاريخ المنظمة المعنية. وفى إطار هذه التعقيدات تبدو عملية كتابة تاريخ الحركة الشيوعية المصرية كإشكالية، أحد أطرافها الضرورة العملية - وربما أيضاً الأخلاقية - لكتابتها وصولاً إلى معرفة الحقيقة، والطرف الآخر هو غياب الإمكانات التى توفر للباحث القدر الذى يراه كافياً لكتابة التاريخ على الأسس التى تتطلبها الدراسة العلمية. ولكن هنا ينفتح المجال مرة أخرى أمام ظهور إشكالية جديدة، أحد طرفيها أن الباحث أو المؤرخ قد يندب نفسه للكتابة فى الموضوع تحت دوافع شتى ذاتية وموضوعية، بينما يجد نفسه، وهو الطرف الآخر للإشكالية، مواجهاً بندرة فى مصادر المعلومات الأساسية لا توفرها، مثلاً، غير مجموعة من الوثائق السرية التى لا يستطيع الوصول إليها.

وأخيراً، فإذا صح أن هذه الإشكاليات تواجه، بشكل عام، وعلى مستويات مختلفة، كل باحث فى تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، فإنها قد واجهت بالتحديد، وبشكل أخص، الباحثين فى تاريخ «طليعة العمال» أو من كانوا فى زمن مضى أعضاء فيها.

ولما كان قد ضاع قدر مهم من الوثائق السرية «لطليعة العمال» خلال عام ١٩٥٩، لأسباب وفى ملابسات لا يتسع المجال لشرحها أو للإفاضة فيها، فقد جاء وقت فرض على الباحثين فى تاريخ الحركة الشيوعية أن يعتمدوا، فى التعرف على تاريخ «طليعة العمال»، اعتماداً أساسياً - إن لم يكن كلياً فى أحيان - على منهج اللقاءات الشخصية لتسجيل محاضر نقاش مع أعضاء سابقين فى المنظمة. وهو من المناهج المعترف بها والمطلوبة. غير أنه لا يكفى لتوثيق تاريخ هذه «المنظمة» توثيقاً علمياً، الأمر الذى يتأكد عندما نعلم أن غالبية اللقاءات الشخصية مع أعضاء من «ط. ع»، تمت فى أواخر السبعينيات والثمانينيات مع أعضاء سابقين فى «المنظمة» كانوا قد تخطوا

الخمسين أو الستين من أعمارهم.

ولكن الحاصل أنه فى السبعينيات، وبوجه أخص فى عقد الثمانينيات، نمت واتسعت حول الشيوعية المصرية حركة الكتابة والتأليف فى صفوف الباحثين والمؤرخين، مصريين وأجانب، أكاديميين وطلاباً فى الجامعات، بما فى ذلك شباب الجامعة الأمريكية بمصر.

وربما كان أبرز الأعمال التى ظهرت فى مصر كتاب د. رفعت السعيد «تاريخ الحركة الشيوعية المصرية» الذى سبقت الإشارة إليه. كما صدرت لمؤلفين غربيين أو عرب باللغة الإنجليزية بعض أعمال أثارت الاهتمام: لسلما بوتمان، وطارق إسماعيل،(٩) وجويل بينين، وزكارى لوكمان.(١٠) وفى هذا السياق من الاهتمام بتحقيق وتدقيق تاريخ الشيوعية المصرية، كان لابد أن يعرض المؤرخون والباحثون لتاريخ «طليعة العمال». وكان لابد أن تظهر استجابات متفاوتة من القراء لهذه الأعمال، سواء كانوا أعضاء سابقين فى هذه المنظمة، أم من أعضاء المنظمات الأخرى.

وكان كتاب رفعت السعيد - وربما مازال - فى مركز الجدل والاختلاف حول ما قدمه عن تاريخ المنظمات الشيوعية. فعند عدد من الأعضاء السابقين فى «طليعة العمال» أن ما قدمه المؤلف عن «المنظمة» لا يحل مشكلة الكتابة الموضوعية لتاريخها الحقيقى، بما اشتمل عليه هذا التاريخ من فكر بنّاء وعمل، ونجاحات وإخفاقات، ومحاولات للتقدم مهمة، ولكن مع نقاط ضعف كامنة وظاهرة.

وفى تقديرنا، يتعين أن نتوقف طويلاً عند بعض ما جاء فى كتاب رفعت السعيد عن «طليعة العمال». ونحن نفعل هذا، لا لرغبة فى فتح نزاليات مضى بالقطع أوانها، ولا للتهوين من شأن مبادرة رفعت السعيد إلى كتابة التاريخ عن الحركة الشيوعية المصرية. فواقع الأمر أن المؤلف حمل هذه المهمة بجسارة محمودة، وأنه بذل الجهد الشاق والوقت، سنوات وسنوات، ليجمع ما تحصل عليه من الوثائق والمراجع. بل إنه، بمبادرته تلك، قد أسهم فى الحصول على معلومات ووثائق كان يمكن أن يكون مآلها إلى الضياع. وإنه لهذا كله، سيظل كتابه - بالاتفاق والاختلاف - أحد المصادر الرئيسية للباحثين فى تاريخ الحركة الاشتراكية والشيوعية فى مصر.

وعندما نقرر هذا، نقرر أيضا أن كتاب «تاريخ المنظمات اليسارية المصرية» (١٩٤٠ - ١٩٥٠) يتعين أن يخضع للنقد مقدمين بعض أمثلة حول المنهج تارة، وتارة أخرى حول وقائع ومعلومات (أى حول ما هو تاريخى)، ثم حول المفاهيم المستخدمة (أى حول ما هو منطقى).

- ٢ -

التاريخ أسيراً للأيديولوجيا

نتفق ابتداءً مع رفعت السعيد عندما يقول: إنه إذ يكتب فى تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، فإنه يكتب فى موضوع صعب ملىء بالصراعات و الخصومات. وفى الوقت ذاته يعبر عن خشيته من أن يتهم بالانحياز لطرف دون الآخر. ومن ثم فقد شغلته قضية التزام الحياد المطلق بين الفرقاء والالتزام بالموضوعية. وأنه ليعبر عن حيرته بين أن يتخذ موقف الكاتب السياسى وبين أن يلتزم بموقف المؤرخ الأكاديمى. لكنه يتوصل فى النهاية إلى أنه ليس ثمة حياد تام فى موقف الكاتب السياسى، بل وحتى فى موقف المؤرخ الأكاديمى، خاصة عندما يتعلق الأمر بظاهرة الانقسام بين الشيوعيين.(١١)

ونعلق على طرح د. رفعت السعيد فنقول: إنه يعترف بشجاعة بأنه يواجه تناقضاً لا يجد حلاً له. لأنه إذا لم يكن هناك حياد تام فمعنى هذا أنه حياد ناقص. وعندئذ يثور سؤال عن حجم المساحة الناقصة، وهل هى ثابتة أم متحركة، وإلى أى طرف تميل. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإذا كانت الحيرة تتنازع المؤلف، مرة أخرى، بين موقف المؤرخ الأكاديمى وموقف الكاتب السياسى، فمعنى هذا أن المؤرخ الأكاديمى يلتزم بالبحث عن الحقيقة فى عمله، وأن الكاتب

السياسى لا ينشد الحقيقة فيما يكتب. أو أن الكاتب السياسى يمكن أن يلتزم بالحقيقة فى موقف ولا يلتزم بها فى موقف آخر. وهنا ينشأ تناقض يتعين حله. ولكن لما كان هذا التناقض وهمياً فى الجوهر - على الأقل من وجهة نظر ماركسية - فإن المؤلف يستدعى موقفه الأيديولوجى لحل التناقض. فعندئذ يصبح فى الإمكان أن يلتزم المؤرخ الحياد الصارم (أى الموضوعية) عند دراسة ظاهرة ما، لكنه يتحلل من هذا الحياد عند دراسة ظاهرة أخرى، عندما يقرر - وفق رؤية ذاتية مسبقة أو على الأصح حزبية - أن التزام الحياد التام غير مطلوب فى التعامل مع هذه الظاهرة. وسوف نحاول أن ندلل على ما نقول ببعض أمثلة فقط وردت فى الطرح الذى قدمه رفعت السعيد عن «جماعة الفجر الجديد» أو «منظمة ط. ش. ت».

١ - عن إشكالية إنشاء حزب شيوعى لمصر والمشروعية التاريخية للأجانب فى إنشائه:

يذكر د. السعيد أن بول جاكو ديكومب ألَّف جماعة ماركسية داخل «اتحاد أنصار السلام»، وطلب منه الكثيرون الانضمام إلى هذه المجموعة تحت قيادته فرفض بإصرار مجرد النقاش فى الأمر، مما دفعهم إلى تكوين منظمات أخرى. ويقول: إنه إذا صح أن جاكو ديكومب لا يتحمل المسئولية بأكملها عن الانقسام فى صفوف الشيوعيين، إلا أنه قد فتح الطريق إلى الانقسامات. وتتجلى مسئوليته - كما يذكر المؤلف - عندما نعرف أنه قد أتيحت الفرص أمام «اتحاد أنصار السلام» ليلعب دوراً مهماً فى تاريخ مصر، وأنه كان بإمكان الاتحاد أن يجمع فى يسر قوى مهمة قادرة على إنشاء حزب شيوعى. لكن جاكو ديكومب رفض أن يناقش الأمر مع أى إنسان آخر باستثناء ثلاثة أشخاص، كان كل ما يميزهم عن سواهم أنهم يجيدون اللغة العربية وهى السبيل إلى الوصول إلى المصريين، ويتقنون مثله أساليب الحذر الشديد، وهم: صادق سعد ويوسف درويش وريمون دويك.(١٢)

هذا ما كتبه المؤلف، وربما نكون مع التلخيص قد أوردناه بنفس عباراته تقريبا، ولكن لنا على ذلك ملاحظات:

فيما يتعلق بالمفاهيم: ومن يتحمل تبعة الانقسام؟

فى اللغة نقول قسم الشىء جزأه. والانقسام هو حاصل عملية جزأت الشىء فلم يعد واحداً. هذا من ناحية.

من ناحية أخرى، لم يكن جاكو ديكومب يقود منظمة واحدة أو موحدة ثم قام بعد ذلك بتفريقها إلى فرق، أى بإحداث انقسام فيها، لأن ما حدث هو أن الذين طلبوا الانضمام إلى جماعته، الداخلة فى «اتحاد أنصار السلام»، كان مطلبهم التوحد مع هذه «الجماعة» لإقامة الحزب الشيوعى المصرى. لكن المطالبين بـ«الوحدة» لم يكونوا جزءاً من مجموعته، إذن فرفضه لقبول المجموعة المطالبة بتكوين الحزب الشيوعى لا يدخل فى مصطلح الانقسام، لأن الذين تقدموا إليه لم يكونوا موحدين معه ثم انقسم هو عليهم أو أرغمهم على الانقسام.

وليس فيما نقول تلاعب بالألفاظ، لأن المصطلح لا يتحدد مضمونه لغوياً فحسب، بل وأيضا بدلالته على ما ينشأ على أرض الواقع. وهنا سوف نرى أن جاكو ديكومب كان قاطعاً فى أن الأجانب ليست مهمتهم - وينبغى ألا تكون - تأسيس حزب شيوعى لمصر. وكان جاكو ديكومب يعبر عن الاتجاه الحقيقى داخل مجموعة ماركسية ضمت أجانب من جنسيات مختلفة: يونانيين وإيطاليين وأرمن وغيرهم، وكان لهذه المجموعة أو تلك منظمتها الشيوعية ونشاطها الخاص. وكان هؤلاء الأجانب قاطعين أيضاً فى أن مهمتهم فى ذلك الوقت ليست هى بناء الحزب الشيوعى المصرى. وعندما تقوم الحرب العالمية الثانية سوف نرى أن هدف الغالبية الكبرى من هؤلاء الأجانب ذوى الجنسيات المتعددة، هو أن يلتحقوا بأحزابهم الشيوعية (القومية) فى بلادهم.(١٣)

فنحن إذن أمام رؤيتين متقابلتين لا سبيل إلى التقائهما: إحداهما تنفى أن يكون الأجانب مؤهلين لإقامة حزب مصرى شيوعى، والأخرى تبيح لأجانب أن ينتدبوا أنفسهم لهذه المهمة. ومن هنا، يتغير بالضرورة نسق المفاهيم المستخدمة، فلا نعود بعد ذلك إلى مجرد الحديث عن

«انقسام» أطلق فيما بعد سلسلة تالية من الانقسامات، بل نحن أيضاً أمام خلاف أيديولوچى عميق.

٢ـ عن صورة الآخر فى كتاب تاريخ المنظمات اليسارية المصرية:

يذكر د. السعيد أن «الكوادر المحدودة جدا ـ من أعضاء (ط.ع) ـ التى أنيط بها العمل الجماهيرى، سواء فى حزب الوفد أو وسط عمال النسيج فى شبرا الخيمة لم تكن ذات وعى سياسى كاف، أو لعلها لم تدرك معنى العمل الجماهيرى فى إطار تنظيم شيوعى. فقد شاب نشاطها بعض الأخطاء الفادحة، منها حرص هذه الكوادر على التنصل من الشيوعية، بل والتهجم عليها أمام الجماهير وفق تصور خاطئ مؤداه أنهم بذلك يحمون أنفسهم، وأنهم بهذا يخدعون البوليس ويضللونه.

وتعليقنا على ذلك:

١ ـ إن منظمة «ط. ع» قامت كمنظمة ماركسية فى أواخر ١٩٤٦. ولما كان المؤلف يقدم تاريخ المنظمات اليسارية فى الفترة بين ١٩٤٠ ـ ١٩٥٠، فإن التهم الموجهة إلى تلك «الكوادر المحدودة جدا!»، لابد أن تكون قد وقعت فيما بين ١٩٤٦ و١٩٥٠. لكن لما كانت الكوادر المحدودة جداً التى أسست «المنظمة» قد تم تجنيدها عبر الفترة من ١٩٤١ ـ ١٩٤٦، فإنه من المستبعد تماماً أن يتم تجنيد هذه الكوادر المحدودة وهى تواصل «التهجم على الشيوعية» ـ إذا صح الاتهام ـ خلال الفترة السابقة على دخولهم «المنظمة»، وبعد موافقتهم على وثائقها التأسيسية.

ولما كان من المعروف أن «ط. ع» كانت تنتقد بشدة لتزمتها فى عملية التجنيد ـ وكانت تمتد إلى سنوات ـ فقد كان من المستحيل تقريبا أن يضم عضو إلى «المنظمة» ليكون ماركسياً أو شيوعياً فى داخلها وفى الوقت ذاته معادياً للشيوعية أمام الجماهير. ومن ثم يؤكد «المحرر» ـ وهى شهادة ـ أنه لم يقرأ ولم يسمع فيما بين ١٩٤٦ ـ ١٩٥٠ ـ عن أعضاء أسقطت عنهم العضوية بسبب تهجمهم على الشيوعية أمام الجماهير.

٢ ـ ومع ذلك فإن وجود عناصر عمالية فى شبرا الخيمة تتهجم على الشيوعية لتخدع البوليس وتحمى نفسها من عمليات الاشتباه والمطاردة يتعين ـ وصولاً إلى الحقيقة ـ أن تتم دراستها بالتعرف على الخريطة الفكرية والسياسية لمنطقة شبرا الخيمة كمنطقة عمالية ذات وزن كبير فى تاريخ الحركة العمالية المصرية. فقد وجدت وتصادمت فيها تيارات يسارية متأثرة بالاشتراكية الأوروبية وتيارات شيوعية تتوزع على أكثر من منظمة، وتيارات تحركها سلطة الاحتلال الإنجليزى وربما غير ذلك. وسوف نرى ـ من قراءة الخريطة ـ أنه كان للإخوان المسلمين وجود مؤثر وفعلى فى وسط منطقة شبرا الخيمة. وكان فى مقدمة أنشطتهم التهجم على الشيوعية والشيوعيين. وكان الزعيم العمالى محمود العسكرى وعضو «ط. ع»، كما كان زملاؤه يهاجمون علناً من قبل الإخوان المسلمين باعتبارهم شيوعيين. وعند هذه النقطة سوف نرى أن الأعضاء المحدودين الذين أشار إليهم د. رفعت السعيد كان عليهم أن يحلوا تناقضاً ربما استحال حلّه.

فمن ناحية يضغط البوليس والإخوان بكل ألوان الضغط على محمود العسكرى وزملائه بصفتهم شيوعيين. ومن ناحية أخرى يكلف أعضاء التنظيم من ناحيتهم بالتهجم على الشيوعية والشيوعيين فى شبرا الخيمة. فهنا نجد أن استحكام مثل هذا التناقض يؤدى إلى تدمير «ط. ع»، الأمر الذى لم يحدث لكون الاتهام أصلاً غير قائم، بدليل أن «المنظمة» استمرت ونمت حتى وحدة ٨ يناير ١٩٥٨.

٣ ـ ويتبقى بعد ذلك ما ذكره د. السعيد عن وصف الكوادر الجماهيرية المحدودة فى «ط. ع» بأنها ذات وعى سياسى غير كاف أو جاهلة بالعمل الجماهيرى.

إن الحديث عن وعى سياسى غير كاف يعنى أن لدى المؤلف تصور «للوعى» السياسى الكافى. وهذا يعنى بالضرورة أن لدى المؤلف نموذجا أو (نمطا) قد تم بناؤه علميا إما بجهد منه وذلك عبر الفرض والملاحظة والتجريب والتحليل والتعميم، وإما بالاعتماد على معايير معروفة ومستقرة لدى الأحزاب الشيوعية والعمالية. فى الوقت ذاته، وفى هذا السياق من الأهمية بمكان

أن يعرفنا المؤلف بمفردات (مكونات) هذا الوعى السياسى الكافى لأن مصطلح الوعى السياسى يشير إلى مجموعة أو منظومة المعارف التى تمكن الذات العارفة من القدرة على إدراك ومتابعة الشأن العام فى بلد معين والمشاركة فيه لتحقيق أهداف محددة عبر مستويات وأشكال مختلفة من التحرك السياسى وداخل منظمات مختلفة.

وفى هذه الحدود يمكن القول بأن منظمات اليسار المصرية - فى مجموعها - كانت تضم إجمالاً أعضاءً لديهم هذا الوعى السياسى وإن اختلفت درجاته. لكن إذا افترضنا - وهو فرض قوى - أن د. السعيد كان يقصد - لا الوعى السياسى بمعناه العام - وإنما الوعى الاشتراكى - فلن نخطئ إذا قلنا إن هذا الوعى كان على درجة ما من القوة بقدر ما بذل المثقفون فى المنظمات المختلفة لتعميق جذوره ولما كان من المميزات الخاصة بالوعى الاشتراكى أن يتوجه أصحابه بخطابهم إلى جميع طبقات المجتمع وطوائفه - وليس لطبقة بذاتها - فإن الوعى الاشتراكى أيضاً وجد سبيله - بهذا القدر أو ذاك - فى هذه المنظمة أو تلك، الأمر الذى انعكس فى خطاب اليسار كما تظهره المطبوعات العلنية والسرية على تعدد إصداراتها وأنواعها.

ومع ذلك، فإن هذا لا ينفى أن يكون تدريس الاشتراكية قد شابته أوجه قصور ربما كان أشدها خطرًا وأكثرها ضررًا تلقين الاشتراكية كعقيدة (دوجما) وليست كمنهج يمكّن من دراسة واقع متغير، ومن تحليل الظواهر الاجتماعية بكل خصوصيتها المحلية والملموسة.

٣ - شبهات ليس هناك ما يبررها:

ومن التهجم على الشيوعية من قبل كوادر فى شبرا الخيمة، ينتقل د. رفعت السعيد إلى ما لا يقل مرارة عن مسلك قيادات يزعم أنها كانت ترفض أن تقدم نفسها ككوادر اشتراكية.

ولدينا هنا نصان:

١ - فيذكر د. رفعت السعيد:

«اتجه يوسف درويش إلى تكوين جناح عمالى لجماعة «الفجر الجديد»، وقد حقق ذلك بنجاح (...) لكنه حرص على ألا يتفوه أمامهم (يقصد العمال) بكلمة عن الاشتراكية أو بأية إشارة إلى أهمية العمل الشيوعى المنظم (...) وفى هذا الصدد يقول أحد الكوادر الأساسية التى اعتمد عليها نشاط هذه الجماعة فى صفوف الحركة العمالية، وهو طه سعد عثمان، فى مذكراته: «ولعله من المستغرب (رغم أنه حقيقة) أننى - وحتى خروجى من السجن فى آخر مايو ١٩٤٥ - لم تكن لى أية صلة تنظيمية».

٢ - ويعلق د. السعيد على ذلك بنص آخر جاء فيه:

«وقد انعكس ذلك على تصرفات وأساليب وتربية هذه الكوادر التى انغمست فى العمل النقابى باعتباره أسلوباً وحيداً للعمل النضالى العمالى. ولم يكن غريباً أن برنامج «لجنة العمال للتحرير القومى» كان يحمل على غلافه نداء إلى العمال يقول لهم: «أبعدوا المتسيسين» واستمر هذا المنهج مسيطراً على أسلوب هذه الجماعة».. إلخ.(١٤)

ونعلق على النص الأول بما يلى:

إن أول ما يرد هنا هو أن هناك مستويات فى النشاط العملى متميزة - وإن ترابطت - لم تجر العادة فى ذلك الوقت على الخلط بينها:

المستوى الأول: وهو مستوى العمل النقابى البحت. وفى هذا المستوى كان العمل يسير على محورين متميزين: الأول هو الدفاع عن المصالح المباشرة للعمال فى رفع الأجور وتحسين شروط العمل.

أما المحور الثانى، فقد ارتبط بتقديم استشارات فردية وجماعية تهدف إلى ترقية أساليب العمل النقابى، وذلك بما يعزز نفوذ النقابة المعنية بين العمال. وفى الحالتين لم يكن وارداً، ولا متصوراً أن يقوم يوسف درويش المحامى فى مكتبه بالدعاية للاشتراكية ولأهمية التنظيم الشيوعى.. إلخ. فقد كان هذا كفيلاً، لو حدث، بتدمير العمل النقابى والحزبى كليهما، وبتدمير مكتب المحاماة الذى كانت قد تحددت مهامه الديموقراطية بدقة.

وعلى المستوى الثاني: كان هناك في الوقت ذاته العمل السياسى للجناح العمالى لجماعة «الفجر الجديد» الذى أشار إليه د. السعيد وهو هذا العمل الذى يتطلب نقل الوعى الاشتراكى إلى العناصر العمالية الأكثر تقدماً بما يمكنها من جذب قطاعات أوسع من الطبقة العاملة. وفيما يتعلق بهذه المهمة، وهى نشر الوعى الاشتراكى، فإن لدينا بعض شهادات تختلف كل الاختلاف عما ذهب إليه د. السعيد:

- شهادة من شاهد بالمشاركة هو طه سعد عثمان، فيذكر أنه رغم تركز العمل الاشتراكى فى «حدتو» من جهة و«الفجر الجديد» من جهة أخرى. ورغم الأضرار التى أحدثها الانقسام فى الحركة النقابية المصرية نستطيع أن نقول إن كلمة الاشتراكية قد ترددت، ووجدت استجابة من جماهير العمال، خاصة القيادات التى ارتبط كثير منها بالمنظمتين الماركسيتين «حدتو» و«الفجر الجديد» أو عن طريق العطف وطريق الثقة والتعاون بالنسبة للخائفين من عضويتهم الشيوعية».(١٥) وضرب طه سعد عثمان مثلا لذلك أسماء عدد من القادة النقابيين من عمال النقل وشركة الملح والصودا وشركة فورد وعمال النسيج والسكر بالحوامدية وأسمنت طرة وعمال اللنشات البحرية والموبيليات فى مدن الإسكندرية وكفر الزيات والمحلة الكبرى والفيوم والمنيا وبنى سويف وطرة وبورسعيد ودمياط. ثم يضيف:

«فأما فى القاهرة وضواحيها وفى شبرا الخيمة فقد ارتبط بالاشتراكية عشرات الزعامات الجماهيرية العمالية وخلفهم آلاف من العمال الذين يثقون بهم ويقبلون قيادتهم رغم علمهم بأنهم شيوعيون».(١٦)

ولدينا شهادة أخرى من قيادة عمالية فى صناعة الأسمنت وعضو مجلس الأمة فى ١٩٦٩ ونعنى به أحمد إبراهيم موسى فيذكر أنه:

«.. عن طريق هذا الثالوث: المدرك، العسكرى، طه سعد عثمان، وضع يوسف درويش يده على أحد المفاتيح المهمة للنشاط فى وسط واحد من أهم القطاعات العمالية وهو قطاع عمال النسيج فى شبرا الخيمة. فقد عاود يوسف درويش لقاءاته مع هؤلاء القادة النقابيين وأمدهم بالكتب الاشتراكية، وأجرى معهم العديد من الحوارات حول «دور العمال» من خلال مناقشاته معهم حول قضية السلطة والطبقة العاملة، وأنه لا سبيل أمام العمال للوصول إلى السلطة إلا بتنظيم سياسى ومجلة تنطق «باسمه وتقوم بعملية الربط بين أعضائه».(١٧)

ولنا بعد ذلك ملاحظات سريعة على ما جاء بالنص الأول:

يستشهد رفعت السعيد على أن يوسف درويش كان حريصاً على ألا يتفوه بكلمة عن الاشتراكية أمام العمال.. إلخ، مستنداً إلى اقتباس من مذكرات طه سعد عثمان جاء فيه أنه حتى وقت خروجه من السجن (آخر مايو ١٩٤٥) لم تكن له أية صلة تنظيمية بجماعة «الفجر الجديد» بما يعنى أن أحداً لم يحدثه عن أهمية العمل الشيوعى المنظم.

لكن رفعت السعيد لم يبحث لماذا لم تكن لطه سعد عثمان صلة تنظيمية بالمجموعة التى أسست «ط. ش. ت» وكان من أعضائها محمد يوسف المدرك ومحمود العسكرى. إن السبب كان راجعاً إلى أن طه سعد عثمان ظل مسئولاً عن قسم العمال فى «جماعة الإخوان المسلمين» ولم يتركهم إلا فى عام ١٩٤٣. أما العمال الذين كانوا على علاقة بالإخوان - وكانوا فى الوقت نفسه - من أنصار استقلالية الحركة العمالية، فقد بدأت علاقات المجموعة المؤسِّسة معهم منذ عام ١٩٤٠.(١٨)

ثم تبقى بعد ذلك ملاحظات عامة تتعلق بظاهرة تشيع فى كتابات المؤلف وتتمثل فى أنه يستسهل رفع بعض معلومات غير محققة يتوصل إليها إلى مرتبة الحقيقة التاريخية التى يتحدد بمقتضاها الحكم النهائى على الأفراد والجماعات. فمقولة إن يوسف درويش (...) حرص على ألا يتفوه أمام العمال بكلمة عن الاشتراكية أو بأية إشارة إلى أهمية العمل الشيوعى المنظم. هذه المعلومة يعوزها الاتساق المنطقى ومن ثم يسهل التشكيك فيها بالنظر إلى محتوى العصر أو السياق التاريخى الذى كان يعيش فيه يوسف درويش ويتحرك. لأن عبارة «محتوى العصر» كانت من العبارات التى تداولتها الحركة الاشتراكية منذ وقت مبكر: فكان يقال عن مرحلة ما بعد

من العبارات التى تداولتها الحركة الاشتراكية منذ وقت مبكر: فكان يقال عن مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية إن محتوى عصرنا أو مضمونه هو سقوط الاستعمار وانتصار الاشتراكية وحركات التحرر الوطنى فى المستعمرات والبلدان التابعة.

وقبل أن تنتهى الحرب ضد الفاشية كانت الاشتراكية والنظام فى الاتحاد السوفيتى موضع اهتمام ونقاش مستمرين، ليس فى صفوف شباب الجامعات والمعاهد والمدارس فحسب، بل فى قطاعات العمال الذين لم تكن قد قامت بعد صلات بينهم وبين منظمات الشيوعيين المصريين ويسار الوفد. بل إن فى مقدور د. رفعت السعيد أن يتصفح «جريدة شبرا» التى كان قد استأجرها وأصدرها «الاتحاد العام لعمال النسيج الميكانيكى بشبرا الخيمة والقاهرة» فى الفترة ما بين ٣٠ أبريل ١٩٤٢ وحتى ٢١ يناير ١٩٤٣. فيذكر «بينين» و«لوكمان» أن مادة المجلة تكشف عن وعى عمالى بازغ طبقى وجذرى (راديكالى)، كما تكشف عن العقلية والثقافة المتنامية للتأثير الشيوعى فى شبرا الخيمة. وأن فى بعض مقالاتها مفاهيم ماركسية وتوجهًا نحو الاشتراكية.[١٩]

وبعد.. فهذه لمحة عن المناخ الذى كان قد بدأ يسود منذ أواخر الحرب العالمية الثانية فى قطاعات متقدمة من عمال الصناعات الحديثة، كان فى مقدمتها قطاع النسيج.

٤ـ هل تلاشى نشاط المنظمة بعد ١١ يوليو ١٩٤٦؟

يذكر د. رفعت السعيد:

«أما مجموعة «الفجر الجديد» التى ظلت حصناً للحذر والحلقية فى التفكير والعمل، فإنها قد مارست فى بدايتها عملاً جماهيرياً بغير شك (...) غير أنه يلاحظ أن هذا النشاط الجماهيرى قد تلاشى تماماً بعد أول ضربة تلقتها الجماعة فى يوليو ١٩٤٦،[٢٠] وبعد البدء فى تشكيل النواة السرية لتنظيم شيوعى يسمى «الطليعة الشعبية للتحرر.» وكان قيام هذا التنظيم إيذاناً باختفاء المجموعة من مختلف مجالات الأنشطة العلنية باستثناء مجالين هما حزب الوفد وعمال النسيج فى شبرا الخيمة. ولا يبقى أمام الدارس لهذه المرحلة سوى أن يتصور أن هذه المجموعة لم تكن تدرك معنى ومغزى المزج بين العمل السرى والعلنى معاً، وفى إطار تنظيمى واحد. فقد كان العمل الجماهيرى فى نظرها بديلاً للعمل السرى الذى لم يحن حينه بعد. وكان العمل السرى (عندما قام) مانعاً من أى احتكاك لها بالجماهير».[٢١]

وسنركز هنا على نقطتين فى هذا النص:

الأولى : واقعة تاريخية يقطع المؤرخ بحدوثها وهى تلاشى نشاط «جماعة الفجر الجديد» تماماً بعد ١١ يوليو ١٩٤٦.

والثانية : أحكام أو استنتاجات عن جهل «المنظمة» بمعنى العمل السرى والعلنى وما ترتب على ذلك من عجزها عن المزج بينهما فى إطار تنظيمى واحد.

وعن النقطة الأولى المتعلقة بـ«تلاشى» النشاط الجماهيرى والأنشطة العلنية تماماً بعد ضربة ١١ يوليو ١٩٤٦، فإن المؤرخ يقع فى تناقض عندما يقرر أن النشاط قد تلاشى تماماً؛ ثم يعود ليقول إن ثمة نشاطاً جماهيرياً قد استمر فى الوقت نفسه فى مجالى شبرا الخيمة والوفد. لأن القول بأن النشاط الجماهيرى قد استمر فى هذين المجالين يعنى أنه استمر فى صفوف قطاع جماهيرى واسع ومؤثر فى الحركة العمالية والنقابية (شبرا الخيمة)، كما استمر فى صفوف الجماهير الوفدية الواسعة وفى مؤسسات الوفد المختلفة التى ضمت الكتلة الأكبر من الطلاب المصريين فى الجامعات والمدارس تحت قيادة لجنة الطلبة التنفيذية العليا وغيرها من لجان الشباب فى بعض الأحياء والمدن (المنيا مثلاً) ومن المثقفين الوفديين فى مؤسساتهم الصحفية والثقافية مثل جريدة «صوت الأمة» ومجلة «رابطة الشباب» ولجنة القاهرة للتأليف والترجمة والنشر. معنى ذلك أن نشاط «جماعة الفجر الجديد»، استمر مؤثراً فى ذلك الوقت فى المراكز الفاعلة للحركة الوطنية، وهى الطبقة العاملة والقوى الوطنية الديموقراطية فى المدينة. ومعنى هذا أيضاً أن احتكاك المنظمة بالجماهير لم يمتنع حتى ولو افترضنا جدلاً أنه انحسر فى مجال أو آخر.

أما عن تكوين تنظيم سرى - أى إقامة المنظمة التى عرفت باسم «ط. ش.ت.» - فى سبتمبر ١٩٤٦، فقد تم الإسراع به وفق توقع سياسى صائب بتصاعد الهجوم الرجعى على حركة الجماهير الوطنية والشعبية، وهو الهجوم الذى بلغ أشده عندما أعلنت الأحكام العرفية فى ١٥ مايو ١٩٤٨. وسوف يقدم الباب الخاص بالعمل الجماهيرى الوقائع المتعلقة بهذا النشاط.

ولأن النشاط الجماهيرى «للمنظمة» لم يختف، فقد يكون من الملائم أن نقدم فيما يلى شهادة من نقابى مستقل عن الأحزاب والمنظمات السياسية التى كانت فى الأربعينيات، هو أحمد إبراهيم موسى، رئيس نقابة شركة أسمنت طرة فى ١٩٤٧. وجاء فى شهادته:

«وكما سبق أن أشرت إلى المذاهب السياسية والجماعات التى كانت تنتشر فى البلد فى ذلك الوقت، وكانت لها صحف ومجلات، ومن هذه الجماعات تنظيم «طليعة العمال والفلاحين» الذى اتصل بنا وبقيت علاقتنا معهم فى حدود الاتصال وليس انضماما، حيث أوضحت لهم أننا نقابيون ولا نميل للانخراط فى حزب أو تنظيم حرصاً على حركتنا العمالية ونشاطنا النقابى الذى يستهدف إصلاح حالة العمال».(٢٢)

وكان المؤلف قد عرض قبل ذلك لعلاقته بـ«المنظمة» عام ١٩٤٧ فذكر أنه:

«ظلت علاقتنا فى شكل اتصال مع «طليعة العمال والفلاحين» وكانوا يساعدوننا فى نشر قضايانا فى مجلة اسمها «رابطة الشباب».(٢٣)

وكان المؤلف قبل ذلك أيضاً قد سبق وتحدث عن المساعدة التى قدمتها «المنظمة» لنقابة عمال شركة أسمنت طرة فى نشر مشاكلها وهو الأمر الذى أفاد فى ناحيتين:

١ - رفع الروح المعنوية للعمال عندما رأوا قضاياهم تنتشر فى الصحف المصرية.

٢ - أقلق الإدارة الأجنبية (للشركة) «حيث كنا نكشف كثيرا من خفايا الأمور بالشركة المصرية التى تتستر على الرأسماليين والاحتكارات الأجنبية».(٢٤)

وعن مجالات نشاط «المنظمة» يذكر أحمد إبراهيم موسى أنه:

كان لطليعة العمال والفلاحين نشاط واضح بين عمال شبرا الخيمة والمحلة والإسكندرية.(٢٥)

ونكتفى بما ذكره مصدر مستقل حتى لا نكرر ما أوردناه فى هذا الكتاب عن استمرار أنشطة «المنظمة» بعد ضربة ١١ يوليو ١٩٤٦ فى مواقع مختلفة.

وننتقل إلى النقطة الثانية لنناقش بعد ذلك الاستنتاجات التى رتبها رفعت السعيد على ما أسماه «تلاشى النشاط الجماهيرى للمنظمة». فالاستنتاج الأول قطعى، ومؤداه أن «العمل الجماهيرى» كان فى نظر «المنظمة» بديلاً «للعمل السرى». والاستنتاج الثانى احتمالى: وهو أن «المنظمة» ربما لم تدرك معنى المزج بين العمل السرى والعمل العلنى فى إطار تنظيم واحد».

وواقع الأمر أن تركيبة ما أسماه المؤرخ بـ«العمل السرى» و«العمل العلنى» و«العمل الجماهيرى»، لم تكن واردة على هذه الصورة فى فكر «ط. ش. ت» لأن «المنظمة» كانت تنطلق من ثلاثة مفاهيم مترابطة تعاملت معها فى ذلك الوقت - الأحزاب الماركسية والتقدمية. وهى مفاهيم: النظرية والممارسة وبينهما التنظيم. ولأن التنظيم يُعرف بأنه شكل التوسط بين النظرية والممارسة، فمن هذا المنطلق يحدث أن يكون التنظيم الحزبى - بهياكله وآلياته وموظفيه فى وضع العلنية إذا كان النظام القائم فى بلد ما يتيح للحزب أو «المنظمة» أن تناضل فى الإطار الديمقراطى القائم. وفى وضع سياسى مغاير (مثلاً فى الديكتاتورية الرجعية السافرة) يضطر الحزب إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات هدفها الأول والرئيسى أن تمكن الحزب من مواصلة عمله الجماهيرى، وذلك عن طريق توفير الحماية للتنظيم من الضربات القاصمة. فالسرية إذن هى مجرد إجراء وشكل للعمل فى ظروف خاصة ولا يجوز أن تكون بديلاً عن الممارسة أو «العمل الجماهيرى» التى هى إحدى المقومات الأساسية والثابتة لوجود الحزب أو المنظمة.

غنى عن الذكر، بعد ذلك، أنه فى ظروف السرية يلجأ الحزب أو المنظمة إلى تطوير وتغيير بعض أساليب الكفاح وأشكال التنظيم فى ساحة العمل الجماهيرى.

وبعد، فإن «المحرر» يعود إلى تأكيد أن ملاحظاته على صورة «ط. ش. ت» أو «الفجر الجديد» - كما جاءت فى «تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ - ١٩٥٠: لم يكن هدفها الدخول فى

نزاليات فات أوانها، وإنما انصبت فى الأساس على قضايا المنهج فى كتابة تاريخ هذه المنظمات. وإذا كان د. رفعت السعيد ينشد ـ كما ذكر ـ الحقيقة التاريخية والاعتبار بالدروس والتجارب، فسوف يفاجأ بأن صورة «ط. ش. ت» قد قدمها «الكاتب السياسى» وليس «المؤرخ الأكاديمى». ويصعب، بالتالى، أن تلبى مطلب الحقيقة التاريخية.

ولا يعنى كلامنا أن «المنظمة» لم تقع فى أخطاء شديدة ويسيرة. لكننا نتصور أن ما كان مطلوباً من المؤرخ هو أن يلتزم بنهج أشار إليه د. شريف حتاتة عندما قال إننا:

«لم نخضع موقف «طليعة العمال» إذ ذاك لقدر كاف من التحليل والدراسة»، وكان د. حتاتة ناقداً ولم يكن ممالئا لـ«المنظمة».(٢٦)

وعندما لم يأخذ المؤرخ بهذا النهج فقد امتد تأثير ما جاء فى كتابه عن «المنظمة» إلى باحثين آخرين، فأخذوا بعض أحكامه بلا فحص أو تدقيق. ونستعيد هنا ـ كمثال ـ بعض ما أوردته بوتمان فى كتابها عندما قالت باختفاء نشاط «المنظمة» بعد يوليو ١٩٤٦، حيث تقرر أنه:

«مع ذلك، وفى محاولة منهم (جماعة الفجر الجديد) للرد على ضربة صدقى باشا للمعارضة تحولوا فى نشاطهم من العمل العلنى إلى العمل السرى واختفى العمل الجماهيرى تماما باستثناء الوفد وعمال النسيج».(٢٧)

وعند هذا الحد تصل الدراسة التاريخية التى ترفع شعار البحث عن الحقيقة إلى التورط فى خطر ما يُسمى بـ«توطيد الخطأ»، وذلك بما يُحوِّل خطأ فى كتابة التاريخ إلى مسلمة يتداولها الباحثون والمؤرخون واحداً بعد الآخر، وجيلاً بعد جيل.

ـ٣ـ

«سلما بوتمان» و«الحزب القومى النقابى»

فى أطروحة للدكتوراه عن الحركة الشيوعية المصرية من ١٩٣٨ إلى ١٩٥٤، توصلت سلما بوتمان بعد دراسة منظمة «ط. ش. ت» أو «جماعة الفجر الجديد» إلى تحديد هويتها كما يلى:

١ ـ إن «ط. ش. ت» تأسست كمنظمة سرية ذات توجه قومى ونقابى معاً، وأن نشاطها بوجهيه النقابى والقومى شكلا جوهر استراتيجية الفجر الجديد.(٢٨)

٢ ـ ولم يكن لهذه «المنظمة» تصور خاص بتكوين حزب شيوعى.

٣ ـ وكانت «المنظمة» تأمل فى توجيه ـ وأحياناً ـ فى قيادة التحريض (الإثارة) سعياً منها إلى تسييس دائرة واسعة من الشعب. أما عن محاولتها لتنظيم الطبقة العاملة ولإنشاء نقابات مستقلة فقد كانت تكتيكا ظنت أنه يخدم قضية الاشتراكية على أفضل وجه.(٢٩)

٤ ـ وفى سبيل المحافظة على التزامهم بالعمل القانونى، فإن جماعة «الفجر الجديد» خرجت لإحداث تغيير جذرى (راديكالى) فى حزب الوفد.(٣٠) غير أن حملتهم لخلخلة هذ الحزب ولكسب الوفديين لقضية الشيوعية لم يجر تقويم لها، بل تم إخفاؤها وظلت أمراً مجهولا.(٣١)

ونعلق على ما طرحته «بوتمان» فنقول: إنها بأحكامها القاطعة إنما تخرج «ط. ش. ت» من دائرة الأحزاب» والمنظمات اليسارية على اختلافها: الاشتراكية والماركسية والشيوعية. ومن ثم تشكل رؤيتها لـ«المنظمة» ونشاطها اكتشافاً غير مسبوق ـ إن صح التعبير ـ فى دراسة الحركة الشيوعية المصرية، خاصة فى الفترة التى كانت موضع دراستها.

ويستوجب هذا أن نطرح أسئلة واستفسارات:

١ ـ إذا كانت «ط. ش. ت» قد قامت كحزب «قومى» فإلى أية فصيلة من الأحزاب «القومية» كانت تنتمى؟ ففى ذلك الوقت، كان هناك ـ بوجه عام ـ نوعان من الأحزاب القومية: أحزاب قومية فاشية أو شوفينية، وأحزاب وطنية ليبرالية. فأين يكون موقع «ط. ش. ت» من هذا التصنيف؟

٢ ـ وقد يقال إن المجتمعات البشرية تلد باستمرار منظمات سياسية لا تدخل بالضرورة فى

تصنيفات قائمة. وهذا صحيح. لكن من الأمور المتعارف عليها أنه يتعين على الباحث أن يبدأ عند دراسة أى حزب أو منظمة بالتعرف على خطه الاستراتيجي والتكتيكى من برنامجه العام ولائحته وشعاراته. وعندئذ نسأل: هل تبرر دراسة هذه الوثائق إدراج «ط. ش. ت» تحت عنوان الحزب «القومى والنقابى»؟

٣ ـ وإذا التمسنا العذر لـ«بوتمان» لأنها لم تقرأ الحد الأدنى من وثائق «ط. ش. ت» السرية، فسوف نجد ـ على الرغم من ذلك ـ أن الكتابات «القانونية» للمنظمة يصعب أن تبرر لباحث أن يصل إلى الاستنتاج القائل بأن «الفجر الجديد» أو «ط. ش. ت» كانت منظمة أو حزباً «قومياً». ولنضرب مثلاً مجلة «الفجر الجديد». ونخشى أن نقول إن الدراسة الجادة للمجلة يصعب أن تقود الباحث الأكاديمى إلى إصدار الأحكام التى طرحتها بوتمان بشأن «ط. ش. ت». ذلك أن مجلة «الفجر الجديد» لم تكن تزهو فى كل سطر من سطورها بأنها مجلة ماركسية، أو اشتراكية. لكن كان للمجلة وكتابها رؤية للأوضاع العامة السائدة فى مصر: السياسية والاقتصادية والثقافية. وكان لها طرح للحلول المقترحة. وكانت لها أيضاً رؤية للأوضاع الدولية التى تشكلت عقب الحرب العالمية الثانية.

والسؤال هنا: إلى أى نمط من الأيديولوجية أو الفكر السياسى والاجتماعى ـ بل والفلسفى ـ كانت تنتمى جماعة «الفجر الجديد» أو «ط. ش. ت»؟ ثم نتحدث عن عدد من إصدارات «دار القرن العشرين للنشر» فى ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦، فنشير مثلاً إلى «قضية الفلاح» و«مأساة التموين» لصادق سعد، وإلى «الاستعمار البريطانى فى مصر» (مترجم) و«كرومر فى مصر» لأحمد رشدى صالح، وإلى «الفلسفة المادية الجدلية» ترجمة محمد إسماعيل، وإلى «حول الفلسفة الماركسية: رد على العقاد» لأبوسيف يوسف.. إلخ.

ونكتفى بهذا القدر لنسأل بوتمان: لماذا لم توضح لنا كيف ولماذا تحولت «ط. ش. ت» أو «الفجر الجديد» من مجموعة تسترشد بأفكار الاشتراكية العلمية وتذيعها وتجتهد فى تطبيقها ـ فتخطئ وتصيب ـ ثم تقيم تنظيماً فرضت الأوضاع السياسية السائدة وقتئذ بأن يلجأ إلى السرية، وعلى أساس لائحة لا تختلف فى الجوهر والصياغة عن لوائح الأحزاب والمنظمات الماركسية؟ نقول: كيف، وعبر أية مراحل أو آليات (ميكانيزمات) تحولت «جماعة الفجر الجديد» أو «ط. ش. ت» إلى حزب «قومى نقابى»؟

إن هذه الأسئلة فى مجموعها ـ كما يلاحظ القارئ ـ تهدف إلى تأكيد الاختلاف العميق مع ما توصلت إليه بوتمان عبر مقولة «الحزب القومى النقابى».

ثم نضيف ـ فى عُجالة ـ إيضاحين، أحدهما عن المكوّن القومى فى فكر «ط. ش. ت» والآخر عن علاقة «المنظمة» بحزب الوفد.

عن النقطة الأولى نقول: كان هناك مكون قومى فى أيديولوجية «ط. ش. ت» وتمثلت تجلياته فيما يلى:

(أ) إدخال المحتوى الطبقى الاجتماعى فى حركة التحرر الوطنى. فكانت «ط. ش. ت» تتمسك بالفكرة القائلة بأن البورجوازية الحاكمة وقتئذ لا تستطيع ـ ولا ترغب ـ فى القطع مع الإمبريالية. وأن الطبقة الوحيدة التى تعد «وطنية» حتى النهاية هى الطبقة العاملة، وهى القوة المرشحة لقيادة حركة التحرر الوطنى بالتحالف مع الطبقات الشعبية؛ خاصة الفلاحين والبورجوازية الصغيرة الديمقراطية فى المدن.

(ب) تأكيد ضرورة التمسك بالعناصر الحية والتقدمية فى التراث الثقافى القومى من منطلق أن الكفاح على الجبهة الثقافية يشكل ضرورة ولا ينفصل عن الجبهات الأخرى السياسية والاقتصادية.

وعن النقطة الثانية ثمة ملاحظات سريعة حول ما ذهبت إليه «بوتمان» من أن «ط. ش. ت» كانت تعمل على خلخلة حزب الوفد لتكسبه إلى قضية الشيوعية.

الملحوظة الأولى: هى أنه لا يوجد فى وثائق «المنظمة»، وفى أية مرحلة من مراحل نشاطها، ما يشير إلى هذه الفكرة من قريب أو بعيد.

الملحوظة الثانية: أن استراتيجية «ط. ش. ت» على امتداد مرحلة بأكملها هى مرحلة تصفية الإمبريالية والاستعمار وحكم كبار الملاك والرأسماليين، وإقامة حكم ديمقراطى للشعب، نقول: هذه الاستراتيجية كان فى مقدمة مهامها عزل نفوذ الوفد عن الطبقة العاملة والطبقات الشعبية والديموقراطية، وهنا نحيل «بوتمان» إلى قراءة ما عرضناه فى كتابنا هذا عن موقف «المنظمة» من الوفد.

الملحوظة الثالثة: عندما نقرأ فى بعض وثائق «ط. ش. ت» عن التعاون والتحالف بين «المنظمة» والوفد، فإن هذا يعنى أمرين:

الأول: تأييد أية خطوة يتخذها الوفد - كحزب - لمصلحة النضال الوطنى التحريرى ضد الاستعمار والحكم الملكى الرجعى.

الثانى: هو معارضة القيادة الوفدية والضغط عليها كلما ابتعدت وتباعدت عن خط النضال الوطنى والديمقراطى، وفى الوقت نفسه، العمل المشترك مع قاعدة الوفد الشعبية والوطنية ضد الاتجاهات المهادنة للقيادة. وقد ساعد تكتيك الوحدة والصراع مع الوفد فى بلورة تيار تقدمى ووطنى عرف تحت اسم «الطليعة الوفدية» تعاطف وتحالف مع اليسار الشيوعى فى معركة التحرر الوطنى والديموقراطى، واتجه - على المستوى الاجتماعى - إلى صياغة اشتراكية خاصة به، يميزها عن الاشتراكية الماركسية. فلم يكن هناك بالتالى وهم لدى «ط. ش. ت» يتعلق بكسب حزب الوفد إلى قضية الشيوعية، ولم تكن هذه المهمة - على أى وضع - من بين مهام «المنظمة».

مقولة «الحزب النقابى»

وعند بوتمان أيضاً أن «ط. ش. ت» لم تتأسس كمنظمة «قومية» فحسب، لكنها كانت نقابية أيضاً.

ولكن لما كانت الباحثة قد ذكرت أيضاً، أن «القومية» و«النقابية» يشكلان جوهر استراتيجية «الفجر الجديد» فنحن نتساءل هنا عن مضمون مصطلح نقابى. والواضح أننا بصدد ما يعرف بالنزعة النقابية أو الانحراف النقابى Trade Unionism، أى أننا أمام شكل بديل من أشكال الانحراف أو النزعة الاقتصادية (Economism).

لكن عندما تتحدث بوتمان عن نزعة نقابية فسوف نرى فى هذه الحالة أننا سواء استعدنا ما ذكره لينين (الشيوعى) أو برنارد شو (الاشتراكى الفابى)، فإن هذه «النزعة التريديونيونية» إنما تشير إلى تحالفات تقوم بين العمال والرأسماليين، كما أنها تحالفات تشير إلى رشوة الرأسماليين للعمال. وهى عند برنارد شو تفيد رسملة الحركة العمالية، كما تعنى قيام نقابات رأسمالية تنقذ الطبقات المالكة من الاشتراكية.(٣٢)

وعلى أية حال، إذا صح أن سلما بوتمان قد استندت إلى دراستها الأكاديمية لتصوغ تصورًا مؤداه أن لجنة العمال للتمرير القومى وجماعة الفجر الجديد كانتا تطرحان المطالب الاقتصادية والاجتماعية بمعزل عن أوضاع الحركة الشيوعية المصرية فى الأربعينيات - نقول إن هؤلاء الباحثين قد نفوا تماما اتهام الفجر الجديد ولجنة العمال للتحرر القومى بالتورط فى انحرافات اقتصادية أو عمالية Ouvrieriste. ونحن نشير هنا إلى دراسة جان بيير تييك التى نشرت بعنوان «الشيوعيون والحركة الوطنية فى مصر»، وفيها يقول المؤلف: إن التصور الذى صاغته الفجر الجديد ولجنة العمال للتحرير القومى، هذا التصوّر يتهمه أعداؤه بأنه انحراف اقتصادى وعمالى، وكلاهما مرتبطان ببعضهما: هو انحراف اقتصادى لأن من شأنه أن يقصر نشاط النقابة على تقديم المطالب الاقتصادية والاجتماعية، بإبعادها عن السياسة، وهو انحراف عمالى ouvrieriste لأن ذلك التصور يفصل الطبقة العاملة عن الفئات الأخرى المنخرطة فى المعركة الوطنية. غير أن «اللجنة التحضيرية (لمندوبى نقابات مصر فى مؤتمر النقابات العالمى بباريس)، ومقالات الفجر الجديد، ولا سيما برنامج لجنة العمال للتحرير القومى الذى وضعه الأشخاص نفسهم ينقضون هذه الاتهامات. فقد كان فى ذهن من شكلوا اللجنة التحضيرية ولجنة العمال للتحرير القومى أنه يجب قبل كل شىء تأمين استقلال الطبقة العاملة وشخصيتها المتميزة، كشرط مسبق لمشاركتها على أكمل وجه فى

الصراع الوطنى. ولذلك فإن دور النقابات هى أن تجمع أكبر عدد ممكن من العمال حول مسائل اجتماعية، مع الربط بين أوضاعهم المادية والسيطرة الإمبريالية. ويضيف تييك:

«وإلى منظمة سياسية، بمعنى الكلمة، تأسست نواتها مع لجنة (جبهة) العمال للتحرير القومى يعود دور رفع المستوى السياسى للطبقة العاملة، بعد أن يكون قد تم تجميعها فى حركة نقابية مستقلة واسعة النطاق. وتعود، بعد ذلك، مهمة إنشاء حزب للطبقة العاملة بناءً على ما تقدم. وهذا الحزب سوف يمثل مصالحها فى مرحلة التحرر الوطنى فى جبهة وطنية يتم تصورها على أنها اتحاد أحزاب ذات برنامج سياسى مشترك».

«على أن التناقض فى تصور جبهة العمال للتحرير القومى التى كان مآلها فى ذهن منشئيها أن تصبح حزبا - لكن دون أن تتوافر لها أية وسيلة للتطور - هذا التناقض هو الذى أفشل هذه الاستراتيجية رغم أنها كانت متسقة تماما وثورية، وكان بإمكانها تغيير معطيات الحركة الوطنية فى فترة ما بعد الحرب لو أنها سارت إلى نهاية الشوط الذى رسمته لنفسها»(٣٣).

فهل هذا ما قصدت إليه «بوتمان» ؟

وإذا كان ما تقصده بوتمان هو النزعة أو الانحراف الاقتصادى فإن المصطلحين يتداخلان ويتبادلان الأدوار على أرض الواقع. فالنزعة الاقتصادية هدفها محاصرة العمال فى الكفاح الاقتصادى بما يجعل الكفاح السياسى حكرا للبورجوازية الليبرالية، وهو الأمر الذى ينتهى بأن يغزو نفوذ البورجوازية جماهير الطبقة العاملة.

وما نلاحظه على طرح بوتمان أنه إذا كانت النقابية والاقتصادية قد ظهرتا وترسختا فى مرحلة معينة من مراحل تاريخ الطبقة العاملة - ولنقل فى عدد من البلدان الأوروبية مثلاً - وكانتا نشاطاً أصيلاً للأحزاب الاشتراكية والاشتراكية الديموقراطية، فمن المخاطرة أن تتخذ بوتمان من هذا إطاراً مرجعياً لمحاولة فهم فكر ونشاط منظمة ماركسية نشأت فى المجتمع المصرى الذى كان قائماً فى أربعينيات هذا القرن، بما فيه من مؤسسات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية.

ولما كان كتابنا هذا مهتماً بتقديم فكر «المنظمة» وسياستها وأوجه نشاطها، فإننا نحيل بوتمان إلى هذا كله ونكتفى بلمحة عن الإطار العام الذى دار فيه النشاط النقابى والعمالى لـ«المنظمة»، فنرى:

١ - أنه حتى عام ١٩٤٢ كانت الطبقة العاملة المصرية محرومة من حق تكوين منظماتها النقابية المستقلة. بل إنه حتى بعد صدور القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ الذى يبيح تكوين النقابات، وضعت قيود على حرية التنظيم النقابى. وكمثال، وفى ظل هذا القانون حاول عمال من شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى أن يكوِّنوا نقابة لهم وجاء وفد منهم إلى القاهرة لمقابلة المختصين، فقبض عليهم وقيدت أرجلهم بالسلاسل.(٣٤)

٢ - وقبل صدور القانون المشار إليه، كانت الحركة العمالية تنجح فى تكوين نقابات على الرغم من الحظر القائم. لكن هذه النقابات باتحاداتها كانت تنظيمات ضعيفة وكانت خاضعة وملحقة بأحزاب البورجوازية أو بالسراى أو السفارة البريطانية. وكانت كل هذه القوى تتنافس من أجل السيطرة على الحركة العمالية المصرية.

٣ - وفى هذا السياق تقدمت فى الحركة النقابية مجموعة من العمال والمثقفين الذين أسسوا «ط. ش. ت» وعملوا بدأب وحققوا نجاحات مهمة فى تاريخ الحركة النقابية والعمالية المصرية، تحت شعار «دعم استقلالية الحركة النقابية».

٤ - وكان الهدف من هذا الشعار أن يتحقق ما يلى:

(أ) إزاحة هيمنة أحزاب الطبقة الحاكمة والسراى ورفع وصايتها عن كاهل المنظمات النقابية.

(ب) الدفاع عن حق العمال فى تكوين نقاباتهم بحرية، وترقية العمل النقابى، كماً ونوعاً، لتقوم النقابات بدور أساسى فى الدفاع عن المصالح الاقتصادية للعمال، ولتلعب دورها فى بناء وحدة الحركة العمالية.

(جـ) ربط النقابات بالعمل السياسى للعمال كطبقة اجتماعية متميزة تكافح من أجل مطالب تحقق مصالحها بشكل عام (مثلاً، توفير التعليم العام للأطفال، إصدار تشريعات خاصة بعمل

الأطفال والنساء، يوم عمل ثماني ساعات)، وعندئذ يتم الانتقال من الكفاح الاقتصادى الضيق إلى الدائرة الأوسع، دائرة الوعى السياسى، إذ يدخل العمال فى دائرة العلاقات المتبادلة بين جميع الطبقات الشعبية والوطنية وإلى دائرة العلاقة - على قاعدة الاستقلال - مع السلطة.

ويبقى بعد ذلك سؤالان: أحدهما عن وجود «الانحراف النقابى» فى «المنظمة»، والثانى عن مصدر اتهام «المنظمة» بالانحراف النقابى.

فى الإجابة عن السؤال الأول فمن الوارد بشكل عام أن ينضم لحزب ما أو منظمة ما أعضاء ذوو أفق أو تفكير نقابى ضيق. لكن هذ الأمر يتعين أن يقيّم بكيفية موضوعية حتى لا ترفع هذه الظاهرة إلى مستوى انحراف نقابى أو اقتصادى يسيطر على الحزب أو المنظمة. وكمثال، وفى عام ١٩٥٣، يذكر «المحرر» أن «المنظمة» رفعت شعار تكوين لجان «للجبهة المتحدة» ضد «الحكم العسكرى القائم». ووجهت الأعضاء العمال إلى تكوين لجان فى المصانع للجبهة. لكن حدث فى إحدى المناطق الصناعية (شبرا الخيمة) أن الأعضاء لم يتحركوا لتنفيذ هذا التوجيه واحتجوا بأنه لابد من أن يسبق تكوين اللجان عمل من أجل المطالب الملحة للعمال (الأجور.. إلخ). وقد نقدت «النشرة» - مجلة الحياة الحزبية - هذا المسلك بشدة ودمغته بـ«الانحراف النقابى» عميق الجذور فى صفوف الرفاق العمال. لكن عندما نستعيد الآن ما نشر عن هذا «الانحراف» سوف نتبين أنه انطوى على مبالغة شديدة فى تجسيم ما اعتبر خطأ فى موقف العمال. ذلك أن الظروف التى كانت محيطة بالعمال فى هذه المنطقة - وهى ظروف قمع بالغة - كانت تتطلب من «المنظمة» مرونة ومزيداً من الصبر والتوعية.

وفى الإجابة عن مصدر اتهام «المنظمة» بالانحراف النقابى؛ فقد جاء هذا الاتهام أساساً من «حدتو» ثم من منظمات ماركسية تواجد بعض أعضائها مع أعضاء «المنظمة» داخل بعض النقابات. ولدينا هنا شهادة مناضل عمالى هو محمد عبدالغفار الذى قاد لأكثر من ست سنوات متواصلة العمل فى شبرا الخيمة لإعادة تكوين نقابة عمال النسيج الميكانيكى التى حلتها الحكومة عام ١٩٤٥. يقول محمد عبدالغفار:

«بدأنا النشاط النقابى، وبدأ حضور العمال والعاملات. وعندئذ بدأ بعض المنتمين لتنظيمات شيوعية يحضرون منشورات لتوزيعها داخل النقابة. وكان منهم أعضاء من «و. ش» (وحدة الشيوعيين) و«ط. ش» (طليعة الشيوعيين) وطلبتُ منهم أن يكون توزيع هذه المنشورات - وحتى مقابلاتهم - التنظيمية - خارج النقابة. وقد هاجمونى بسبب ذلك كثيراً. واتهمونا بالانحراف النقابى ومعاداة السياسة والشيوعية.(٣٥)

إن هذه الشهادة توضح «أن أنشطة الشيوعيين فى الحركة النقابية كانت تعكس خلافات عميقة، ليس فى المفاهيم المتعلقة بطبيعة النقابة والعمل النقابى فحسب، بل فى أسلوب العمل داخل النقابات أيضاً. ففى مواجهة عملية توزيع المنشورات الشيوعية السرية فى دور النقابات تحدد موقف «المنظمة» التى اتهمت بالانحراف النقابى والبعد عن العمل السياسى فيما يلى:

١ - يشير مصطلح النقابة هنا إلى تنظيم أو رابطة بين العمال، الذين يعملون بأجر، يهدف تحسين ظروف عملهم. ومن ثم يتعين أن تضم النقابة وتعمل لمصلحة كل المنضمين إليها بغض النظر عن تعدد مذاهبهم الدينية والسياسية. وكان يحدث فى الواقع أن تتكون الغالبية الساحقة فى قواعد النقابة من غير المنتمين إلى أحزاب سياسية.

٢ - كان أعضاء «المنظمة» ينطلقون فى المجال النقابى من المبدأ الديمقراطى القائل بأن شئون النقابة وحركتها تقررها إرادة أعضائها فى مجموعهم. وهى الإرادة التى يفترض أن تجسدها جمعيتها العمومية ومجلس إدارتها بعد انتخابها انتخاباً ديمقراطياً.

٣ - لما كان التشريع المصرى يجرم الشيوعية، ويلاحق الممارسين ويطاردهم، فإنه يصادر أيضاً ويحل كل هيئة ينسب إليها ممارسة النشاط الشيوعى. ومن هنا، فإن توزيع منشورات لمنظمات شيوعية فى دور النقابات، وبعيداً عن موافقة قيادتها الرسمية، يُعرِّض النقابة للحل والمصادرة. وهو الأمر الذى يضر بالفكرة النقابية ذاتها، وبمصالح العمال، فضلاً عن أنه إذ ينتهك الشرعية فى النقابة فإنما ينتهك المبدأ الديموقراطى فى التعامل مع الأعضاء غير الحزبيين وهم الكتلة الغالبة فى النقابة.

فإذا صح بعد ذلك أنه كان فى مواقف «المنظمة» ما سمى بـ«الانحراف» النقابى» و«معاداة السياسة والشيوعية»، فلابد من التسليم بأن الترديد المستمر لهذه الاتهامات قد أسهم بدوره إسهاماً ملحوظاً فى نسج أسطورة «المنظمة النقابية» و«الحزب النقابى» ثم ليتقبلها بعض الباحثين الأكاديميين باعتبارها مسلمة ومكوناً رئيسياً من مكونات تاريخ «المنظمة». ولم يكن الأمر كذلك على الإطلاق.

- ٤ -

الإشكالية مازالت قائمة :

وصحيح أن إشكالية كتابة تاريخ شامل وموثق للحركة الماركسية المصرية الوسيطة مازالت مطروحة. لكن من الصحيح أيضاً أنه نما اتجاه موضوعى فى السنوات العشر الأخيرة للخروج بكتابة التاريخ من دائرة التركيز على الذات والانحيازات إلى تيار أو جماعة من الجماعات الماركسية المصرية، إلى حرص على الاستماع إلى الطرف الآخر وأخذ ما يقوله فى الاعتبار. ونشير هنا - على سبيل المثال - إلى أنه منذ خمس سنوات وجه د. رفعت السعيد إلى «المحرر» رسالة يدعوه فيها إلى إرسال ملاحظاته على كتاب «منظمات اليسار المصرى» (١٩٥٠ - ١٩٥٧). وتشير هذه المبادرة بالطبع إلى استعداد إيجابى من قبل المؤلف ليستمع إلى ملاحظاتنا عما ورد فى كتابه عن منظمة «طليعة العمال».

وفيما يتعلق باهتمام عدد من الأكاديميين الغربيين بالإسهام فى مجال دراسة الماركسية المصرية، فإننا نعتبر أن هذا أمر يلقى الترحيب. ونشير هنا بوجه خاص إلى كتاب جويل بينين وزاكاراى لوكمان، على الرغم من الاتفاق أو الاختلاف مع المؤلفين.

ومع هذا كله، مازالت الحاجة فى مصر إلى كتابة تاريخ شامل للحركة اليسارية المصرية مطروحة على الدوام.

ويتعين هنا أن نشير بالتحديد إلى مبادرة د. شريف حتاتة الذى أمضى سنوات مناضلا فى قيادة «حدتو». ففى مستهل عام ١٩٨٨ كتب ورقة تحت عنوان: «مشروع كتابة تاريخ الحركة اليسارية فى مصر»، دعا فيها إلى تقديم «دراسة علمية شاملة لتاريخ حركة اليسار فى مصر». وقد شرح الدوافع التى تدعوه إلى طرح هذا المشروع وهى:

١ - أن أبحاثاً ودراسات مفيدة ومهمة قدمت حتى الآن، ألقت ضوءاً على تاريخ الحركة، إلا أنه لم تقدم عن حركة اليسار المصرى دراسة علمية شاملة، على الرغم من مرور أكثر من نصف قرن على بدايتها.

٢ - أنه لا يمكن كتابة تاريخ مصر الحديث من منظور شامل مادامت حركة اليسار بقيت محاطة بالظلال لأسباب عديدة.

٣ - أن بعض الذين عايشوا الحركة بتطوراتها واندمجوا فيها، مهددون بحكم تقدم السن بألا يجدوا فرصة لتسجيل ما اختزنوا من معارف وخبرات غنية.(٣٦)

وعلى أساس هذه الورقة وجه د. حتاتة الدعوة إلى عدد محدود من الذين عايشوا الحركة فى تطورها وكانوا عاملين فى صفوفها.

ثم عقدت اجتماعات انتهت إلى تكوين مجموعة أساسية تكون مسئولة عن الدراسة وضمت وفقاً لما جاء بالورقة كلاً من:

أبو سيف يوسف - أحمد الرفاعى - رفعت السعيد - شريف حتاتة - المرحوم الدكتور فؤاد مرسى - محمود أمين العالم - نبيل الهلالى.(٣٧)

وتضمنت الخطة أن ينضم إلى هذه المجموعة الأساسية عدد من أساتذة الجامعات ذوى التخصصات المختلفة فى علوم التاريخ والاجتماع والاقتصاد.

وتوالت الاجتماعات لرسم خطة البدء فى العمل، غير أن كل شىء ما لبث أن توقف عندما وضعت دراسة عن الميزانية التقديرية للإنفاق على البحث، فتبين أنها تتجاوز نصف المليون دولار

أمريكى، على مدى السنوات الخمس اللازمة للانتهاء من الدراسة.

وقد عاود د. حتاتة مرة أخرى عام ١٩٩٢ شارحاً أهمية دراسة تاريخ اليسار المصرى بـ«طريقة شاملة وعميقة»، ومشيراً إلى أن هذه الدراسة تحتاج إلى جهد جماعى يشارك فيه فريق متكامل يجمع بين مختلف التيارات والتخصصات.(٣٨)

وإذا صح، بعد هذا، أن صعوبات حقيقية قد حالت دون إعداد كتاب علمى شامل عن تاريخ الحركة المصرية يكون ثمرة جهد جماعى للمشاركين من تيارات ومنظمات مختلفة، فقد طرح بديل أكثر تواضعاً، وهو أن يجتهد كل من يرغب فى الكتابة عن المنظمة التى كان فيها لتقديم «شىء» يساعد على التعريف بتاريخ هذه «المنظمة»، أو يلقى ضوءاً على بعض جوانب هذا التاريخ.

وتحمس لهذا البديل عدد ممن كانوا أعضاء فى «ط. ع» أو متعاطفين معها. لكن هنا، وجدنا أنفسنا أمام خيارين:

الأول : كتابة تاريخ أكاديمى عن منظمة «طليعة العمال» منذ نشأتها الأولى وحتى وحدتها فى الحزب الشيوعى المصرى عام ١٩٥٨. لكن هذا الخيار استبعد. فقد بدا الأكثر مشقة فى الإعداد والتحرير، إذ دونه يعجز فرد أو أفراد قلائل عن جمع المادة الأساسية المطلوبة، وذلك :

١ ـ بسبب تبدد وضياع قدر غير قليل من وثائق «طليعة العمال» المنشورة وغير المنشورة، السرية والعلنية.

٢ ـ ولأن انتهاء الوضع المستقل لـ«طليعة العمال» بعد وحدة ٨ يناير ١٩٥٨، ثم لانقضاء هذه المسافة الزمنية الطويلة بعد هذا التاريخ، كل هذا انعكس بالسلب على ذاكرة كثيرين ممن كانوا من أعضائها، ومن القيادات السابقة فيها من جيل الأربعينيات والخمسينيات.

وهذا ما أقنعتنا به تجربة لقاءات شخصية أجراها على عدد منهم بعض الباحثين الأكاديميين. فلو أننا ـ على سبيل المثال ـ تتبعنا إجابة بعض من بدأ النضال فى الأربعينيات عن أسئلة وجهت إليهم فى أواخر السبعينيات، ثم فى منتصف الثمانينيات ثم فى أواخرها، لاكتشفنا أن الإجابات عن الأسئلة ذاتها ليست متطابقة تماماً.

٣ ـ ولأنه من الوارد بعد انقضاء زمن طويل نسبياً على انتهاء «طليعة العمال» كتنظيم مستقل أن تتعدد وتختلف آراء بعض من كانوا فيه، كما تتباين أحكامهم عن السياسات والمواقف والأشخاص. ومن هنا تشكل كتابة التاريخ المطلوب للمنظمة المعنية نوعاً من المخاطرة.

أما الخيار الثانى، وهو ما أخذنا به، فإنه ينطلق مما أمكن جمعه من وثائق «المنظمة» ومصادر تاريخها الأساسية. وسنقدم هذه المصادر تارة معروضة بشىء من التلخيص، وتارة مكتملة فى شكل وثائق. وفى الحالتين سوف يجتهد «المحرر» فى أن يتجنب إبداء رأيه بالتعليق بالشجب أو التأييد لفكر طرحته «المنظمة»، أو لموقف اتخذته، أو شعار رفعته.

إن هذا الخيار الثانى يحقق ما يلى :

١ ـ إن كتاباً عُنى بتقديم مادة لتاريخ الحركة الاشتراكية من شأنه ألا يصادر فى المستقبل على إعداد تاريخ علمى وشامل للحركة.

٢ ـ إن هذا الكتاب يمكن أن يكون مصدراً لمعلومات قد تنفع فى كتابة تاريخ الحركة ككل فى مرحلة مهمة من حياة مصر.

٣ ـ إن هذا الكتاب الذى نقدمه يمكن أن تصدر منه فى المستقبل القريب أجزاء أخرى إضافية، وذلك إذا ما سمح بذلك استعداد الناشرين أو الهيئات العلمية المهتمة بتاريخ اليسار المصرى.

٤ ـ إن إصدار كتاب يقدم مادة عن «تاريخ المنظمة» ربما ساعد ـ ولأول مرة ـ المهتمين بتاريخ الحركة الماركسية المصرية على البحث عن مسالك جديدة فى معالجة تاريخ هذه «المنظمة». فواقع الأمر أنه جرى فى أحيان كثيرة تهميش هذا التاريخ وطمسه. وكان مما ساعد على هذا ـ كما أسلفنا ـ تعذر حصول الباحثين على وثائقها، والتأخر فى جمع ما بقى من هذه الوثائق. وهذا صحيح. لكن تاريخ «المنظمة» أحيط أيضاً ببعض أساطير ومعلومات مجتزأة أو غير دقيقة عن نشأتها وعن مؤسسيها وعن فكرها وعن سياستها. وقيل عنها تارة إنها مجموعة النقابيين المعادين للعمل السياسى، وتارة أخرى إنها جناح يسارى للوفد أو فى حزب الوفد.. إلخ.

ثم تبقى بعد ذلك كلمة من قبيل «لزوم ما لا يلزم». فهذا الكتاب طبيعته لا يريد أن يقول شيئاً يتجاوز الهدف من إصداره، فهو مادة لكتابة التاريخ. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى يصدر هذا الكتاب فى ظل تطورات عاصفة يتشكل تحت تأثيرها مصير البشرية لقرون، وفى ظل أزمة شاملة يُخشى منها على بلادنا وعلى الوطن العربى. نقول: إن هذا الكتاب لا يرمى إلى إحياء قديم، فالماضى لا يعود. وليس هدفه أن يبحث عن حلول قديمة لمشكلات راهنة. فهذا عجز وسخف. وليس هدفه التباهى بأمجاد سالفة، أو التغطية على أخطاء وقعت، ومن ثم فهو لا يكتب فى مواجهة فرد أو جماعة. وإنما يكتب لأمور مفيدة هى: المعرفة والفهم والعبرة، والمساعدة على تأصيل ما لم يتم تأصيله، بل إنه يكتب، أيضاً خدمة للحقيقة التى هى ضالة العلماء والباحثين.

ولكن الكتاب فى الوقت نفسه، وبصورته الحالية، ربما أشاع الرضا فى صدور عدد من الذين كانوا فى صفوف «المنظمة». لأنهم عندما يتصفحونه فلن يكونوا مطالبين بالزهو بأعمال تمت أو بالندم على أخطاء وقعت. ولكنهم سوف يستشعرون - من محصلة الخطأ والصواب - أنهم كافحوا بتجرد كامل وضحوا بلا مقابل - تحت راية الاشتراكية - من أجل كل ما هو فى مصلحة الوطن والشعب والإنسانية جمعاء.

- ٥ -

خطة إعداد الكتاب :

ابتداء، تمثلت المهمة الأولى فى السعى إلى الحصول على مصادر أصلية من إصدارات «المنظمة» . وتركز الاهتمام هنا فى تجميع أكبر قدر من الوثائق السرية التى يمكن أن تشكل بجانب الإصدارات العلنية هذا القدر من المراجع الذى يسمح للدارسين والباحثين بتقويم منهجى وواقعى لتاريخ «المنظمة» وفكرها ومواقفها الرئيسية فى الفترة التى عاشتها.

ويقدر «المحرر» أن المصادر الأساسية المعنية تمثلها مجموعة المطبوعات السرية لـ«المنظمة»، وتضاف إليها بالطبع مجموعة الإصدارات العلنية المختلفة، وذلك بما تشتمل عليه المجموعتان من مجلات ومنشورات وتقارير وكتيبات وكتب ومجلات، فى فترة تمتد من ١٩٤٢/٤١ إلى أواخر ١٩٥٧.

وفيما يتعلق بالوثائق السرية - خاصة ما صدر منها بعد قيام «المنظمة» عام ١٩٤٦ - فإن القدر الذى تجمع منها لا يمثل المحفوظات (أو الأرشيف) الكامل لهذه الوثائق. لكن ما تم التوصل إليه ربما ساعد الدارسين على أن يضعوا أيديهم على فكر «المنظمة» ورؤيتها لطائفة من القضايا الرئيسية فى المرحلة التى اصطلح على تسميتها بالمرحلة الوطنية الديمقراطية. وهو الأمر الذى نجده فى برنامج المحاضرات التى كتبت فى ١٩٤٧/١٩٤٦ بهدف تثقيف الأعضاء بالخطوط السياسية والتنظيمية والجماهيرية للمنظمة. وتضاف إلى ذلك الكتابات التى تعبر عما لحق بهذه الخطوط من تطوير وإضافات. كما تشمل مجموعة الإصدارات السرية أعداداً من المجلات الرئيسية، وهى: «كفاح الشعب» و«كفاح الأمة» و«المقاومة الشعبية». وإلى جانب هذه المجلات الموجهة إلى خارج «المنظمة» ثمة مجلات حزبية أو «داخلية» هى: «الهدف» و«النشرة» و«الراية». وبعض التقارير أو البيانات الموجهة إلى الأعضاء فى مسائل بعينها. هذا إلى جانب عدد محدود للغاية من الخطابات الموجهة إلى منظمات أخرى أو إلى مسئولين فى السلطة. وبالإضافة إلى هذا كله، ثمة مجموعة كبيرة من المنشورات السرية والعلنية التى كانت توزع فى مناسبات مختلفة.

أما المصادر الأساسية العلنية فتتمثل فيما نشر من ١٩٤٣ إلى ١٩٥٧ من كتب ومجلات وكتيبات ومقالات وبيانات وتقارير ومنشورات موقعة بأسماء أصحابها من أعضاء «المنظمة»، أو بأسماء مستعارة فى أحيان قليلة. وبعض هذه المصادر أعيد نشرها جزئياً ومنذ وقت قريب نسبياً. نشير هنا بوجه خاص إلى أعمال ظهرت منذ أوائل السبعينيات وعلى امتداد الثمانينيات وأوائل التسعينيات لكل من طه سعد عثمان وأحمد صادق سعد ومحمود العسكرى، وإلى كتب من

خارج دائرة أعضاء «المنظمة» السابقين، ونخص بالذكر بعض ما نشره عبدالمنعم الغزالى الجبيلى.

ويقرر المحرر أنه يدخل فى المصادر الرئيسية «أوراق يوسف درويش». فتشتمل هذه الأوراق على تقارير وبيانات ومنشورات علنية صدرت فى فترة العدوان الثلاثى (١٩٥٦ - ١٩٥٧). والمحور الرئيسى فيها هو تكوين «لجان المقاومة الشعبية»، وهو الشعار الذى طرحته «المنظمة». وبعض هذه التقارير موجه إلى الرئيس الراحل جمال عبدالناصر، والبعض الآخر إلى مسئولين فى «هيئة التحرير». كما تتضمن هذه الأوراق شرحاً لوجهة نظر «المنظمة» عن أهداف «المقاومة الشعبية» وطبيعتها ومستويات تشكيل لجانها. بالإضافة إلى وثائق عن محاولات بذلتها عناصر من يمين النظام استهدفت عام ١٩٥٦ عزل اليسار الماركسى عن الإسهام فى المعركة ضد العدوان الثلاثى الاستعمارى الإسرائيلى.

ولما كانت مجموعة الإصدارات السرية غير مكتملة، بمعنى أن عدداً منها مازال مفقوداً أو غير متاح، فقد تطلب الأمر جمع المعلومات الناقصة والتحرى عن صحتها.

وقد استجاب عدد من الأصدقاء إلى رجاء «المحرر» بأن يتولى كل منهم الكتابة عن موضوع من الموضوعات التى تتعلق بالأنشطة الجماهيرية للمنظمة، فنشير هنا إلى ما قدمه:

- طه سعد عثمان عن بعض جوانب الحركة النقابية والعمالية.
- وأديب ديمترى عن حركة المعلمين فى الأربعينيات والخمسينيات وعن حركة أنصار السلام.
- ونبيل زكى عن حركة طلاب الجامعات والمدارس الثانوية.
- وعبدالجواد القطان عن حركة عمال النسيج بمدينة القاهرة، وتكوين الاتحاد العام لعمال النسيج.

وقد روعى فى التوجه إليهم قوة الذاكرة والاشتراك الفعلى والمتميز فى الحركة السياسية والنقابية فى عقدى الأربعينيات والخمسينيات. وشكل تطوع هؤلاء الأصدقاء والزملاء إسهاما قيماً بحق فى إغناء الكتاب لم يكن متصوراً أن يغيب عن الباحثين فى تاريخ حركة اليسار المصرى.

وأنه ليدخل أيضا فى مصادر هذا الكتاب المعلومات التى تضمنتها الشهادات أو الإجابات عن أسئلة مكتوبة أو محاضر النقاش. ومن ثم نذكر بالتقدير والعرفان الأعضاء السابقين فى المنظمة، والأصدقاء والباحثين الأكاديميين - ومنهم تامر الميهى - فهؤلاء جميعا لم يبخلوا بتقديم ما عندهم من معلومات، أو ساعدوا على تدقيق بعض الوقائع.

وقد خضعت المعلومات التى قدمت للتدقيق، كما قمنا بعقد مقارنات بين ما ورد فى بعض الإجابات ومحاضر النقاش، وما ورد فى أوراق ومراجع شتى كان من بينها بالطبع إصدارات «المنظمة». وكان هذا أمراً ضرورياً، إذ لوحظ على عدد من الشهادات ومحاضر النقاش:

- استطراد وميل بعض الزملاء إلى قضايا ليست موضع البحث، وإلى تقديم وجهة نظرهم الراهنة والخاصة فى تأويلهم وحكمهم على المواقف أو على هيئات حزبية أو أشخاص معينين.
- نسيان وقائع ومواقف شاركوا هم فيها مشاركة أساسية، وعدم القدرة على وضعها فى سياقها الزمانى والمكانى المحدد.

وأياً ما كانت الصعوبات التى صادفتنا، فقد أتاحت الأسئلة المكتوبة ومحاضر النقاش واللقاءات الشخصية، قدراً مهماً ومفيداً من المعلومات.

كما تحدد الهدف من إصداره وهو تقديم مادة عن تاريخ «المنظمة» للباحثين والدارسين فى تاريخ اليسار المصرى.

***

وإذا كنا قد تحدثنا عن مصادر أساسية تم جمعها وترتيبها - فى مجملها وفق تسلسلها الزمنى - فيتعين أن نشير إلى الجهد الكبير الذى بذله ريمون دويك ونبيل القرنفلى ووجيه سمعان من أجل إتمام هذه المهمة.

ولما كانت بعض الوثائق قد ترجمت عند صدورها إلى اللغة الفرنسية أو الإنجليزية، وكان أصلها العربى لم يتم التوصل إليه، فقد قام يوسف درويش بمهمة نقل بعض الوثائق الفرنسية إلى العربية، وذلك بما عُرف عن المترجم من الكفاءة والأمانة.

وفى إطار إعداد الكتاب أسهم محروس سليمان بقراءة مجموعة من المراجع كان من بينها

مجموعة أعمال د. رفعت السعيد، واستخرج منها على بطاقات النصوص التى ورد فيها ذكر لـ«المنظمة» أو لبعض أعضائها.

ولا يفوتنا فى هذا السياق أن نشكر الصديق مارسيل إسرائيل (شيريزى) الذى تفضل متطوعاً بإرسال مجموعة من أوراقه الخاصة التى تعتبر من المصادر المهمة لتجربته ورؤيته لبعض معضلات الحركة الشيوعية المصرية فى أوائل الأربعينيات.

وقد اتسعت دائرة الأخوة والأصدقاء الذين نما إلى علمهم نبأ إعداد الكتاب، فدللوا بمواقفهم العملية على أنهم على استعداد لتقديم كل عون من أجل إنجاح هذا العمل.

وتحضرنا هنا ـ حسب الترتيب الأبجدى ـ أسماء كل من:

أحمد سالم، وإسحق باخوم، وألفريد نسيم، وثريا أدهم، وحسين طلعت، وحلمى يس، ورجائى عبدالملك، وسالم على الخضرى الشهير بإبراهيم على، وسامى عجيب، وظريف عبدالله.

وعسى بعد ذلك ألا تكون قد غابت عنا ـ لسبب أو لآخر ـ أسماء أخرى.

ويبقى بعد ذلك كله، أن نشير إلى أنه عندما استقر الأمر على إعداد الكتاب تخلقت بشكل تلقائى تقريباً شبه لجنة، أو مجموعة، للإشراف على مسيرة العمل، ضمت مع «المحرر» زميلنا الراحل المناضل حسن صدقى، والدكتور فتحى خيل، ونسيم يوسف.

وعندما يحاول «المحرر» أن يقيم من جانبه ما قدمه الأصدقاء الثلاثة. فيتعين أن يقال إنهم نهضوا بمهمة الإشراف على سير العمل بكل الجدية والتجرد الكامل، مع استعداد غير محدود للبذل. فإلى جانب الإشراف فقد تابعوا، من يوم إلى يوم، ومن شهر إلى آخر عملية إعداد الكتاب. كما شاركوا فى العناية بالوثائق وتيسير وصولها لـ«المحرر». كما قرأوا أولاً بأول ما كتبه «المحرر» وناقشوه وأبدوا ملاحظاتهم واقتراحاتهم.

وفى هذا السياق من العمل المجهد نهض ظريف عبدالله بما هو مؤهل له وبما عهد فيه من الكفاءة وحب الإتقان حين تولى قراءة المخطوط فى الغالبية العظمى من أبوابه، ساهراً على سلامة الصياغة وخلو النص من العثرات، منبهاً إلى ما يحدث من سهو أو نسيان لأسماء أو وقائع. وحريصاً على أن يتم إخراج الكتاب بما يسهل على القراء أن يصلوا إلى الموضوعات التى تهمهم.

وأرجو أن أعبر عن مجموعة الإشراف على الكتاب عندما أقرر بأنه فى كل مراحل إعداده كان نسيم يوسف ـ هذا الشيخ الشاب ـ هو الطاقة المتجددة. فقد حمل مهمة إجراء المقابلات والحوار مع غالبية الأخوة والأصدقاء الذين أبدوا استعداداً لتقديم ما عندهم من معلومات. وتحمل مشقة كتابة وإعادة كتابة أجزاء من مسودة الكتاب على الآلة الكاتبة. وبرهن على أنه كان على استعداد فى كل لحظة لتقديم عونه الصادق للمحرر.

وفيما انتهت جهود العاملين إلى إعداد مخطوطة الكتاب ـ بما دفع بها إلى المطبعة ـ بدأ التشاور حول إعداد غلاف الكتاب. وهنا لم يكن هناك تردد فى الاتفاق على أن يعهد بهذا الأمر إلى الفنان الكبير الأستاذ هبة عنايت الذى قبل المهمة متطوعًا.

وفى ختام هذه المقدمة، يود «المحرر» أن يقرر أن كل ما هو مفيد وإيجابى فى هذا الكتاب يعود الفضل فيه إلى من أسهموا بجهد فى إعداده وإصداره. ويبقى بعد ذلك أن «المحرر» يتحمل وحده مسئولية ما قد يشوب هذا العمل من أخطاء ونواقص.

أبو سيف يوسف
القاهرة ـ أكتوبر ١٩٩٨

(١) La queur, Walterz., Communism and Nationalisim in the Middle East, London, Routledge and Kegan Paul, P.19

(٢) رفعت السعيد (دكتور)، تاريخ المنظمات اليسارية المصرية (١٩٤٠ - ١٩٥٠)، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦، الكتاب الثالث من مجموعة تاريخ الحركة الشيوعية، ص ٢٩٥.

(٣) Botman, Slema, Oppositional, Politics in Egypt, The Communist Movement, 1938 - 1954. Thes is presented to Harvard University for the degree of philosophy in History and Middle Eastren Internationl, U.S.A. pp. 6 - 7.

(٤) فؤاد مرسى (دكتور)، «حول حل الحزب الشيوعى لنفسه عام ١٩٦٥»، فى: سبعون عاما على الحركة الشيوعية المصرية، القاهرة، يوليو ١٩٥٢، الكتابان الحادى عشر والثانى عشر، سلسلة قضايا فكرية، ص ٣١٠.

(٥) رفعت السعيد، تاريخ المنظمات اليسارية.. (١٩٤٠ - ١٩٥٠)، سبق ذكره.

(٦) انظر، «قائمة مراجع أساسية فى تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، بيلوجرافيا» فى قضايا فكرية، سبق ذكره، ص ٤٥٩ - ٤٦٠.

(٧) انظر أيضاً: Botman, op.cit., 8

(٨) Ibid, p.9

(٩) Tarik Ismail and Rifait El Said, The communist Movement in Egypt, 1920 - 1988

(١٠) Joel Benin and Zachary Lockman, Workers on the Nile Nationalism, Communism, Islam, and the Egyptian working class, 1882 - 1954. Princeton University press, New Jersy, U.S.A. 19887.

ونشر الجزء الأول منه، بالعربية تحت عنوان: جويل بنين، زكارى لوكمان، العمال والحركة السياسية فى مصر. الوطنية، الشيوعية، الإسلامية.

ترجمة أحمد صادق سعد، القاهرة، مركز البحوث العربية، ١٩٩٢. وترجم الجزء الثانى إيمان حمدى وعصمت صلاح الدين، القاهرة، مركز البحوث العربية، ١٩٩٦.

(١١) رفعت السعيد، تاريخ المنظمات اليسارية المصرية (١٩٤٠ - ١٩٥٠)، سبق ذكره، ص ١١٩.

(١٢) المصدر ذاته، ص ١٦٨.

(١٣) انظر الباب الأول من «نشأة المنظمة».

(١٤) رفعت السعيد، تاريخ المنظمات اليسارية المصرية، سبق ذكره ص ١٧٣.

(١٥) طه سعد عثمان، خواطر عن علاقة الطبقة العاملة المصرية بالحركة الاشتراكية الثانية، ١٩٤٤ - ١٩٥٦، فى قضايا فكرية، الكتاب الحادى عشر والثانى عشر، سبق ذكره ص ١٩٤ - ١٩٥.

(١٦) المصدر السابق.

(١٧) أحمد إبراهيم موسى، من بين صفوف الطبقة العاملة المصرية. ١٩٤٣ - ١٩٧١، رؤية موضوعية من خلال تجربة شخصية، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٥، ص ٣٣ - ٣٣٢.

(١٨) Benin and Lockman, op. cit. p. 368.

(١٩) Ibid., pp. 317 - 319.

(٢٠) رفعت السعيد، تاريخ المنظمات اليسارية (١٩٤٠ - ١٩٥٠)، ص ١٥٠ - ١٥١.

(٢١) المصدر ذاته.

(٢٢) أحمد إبراهيم موسى، من بين صفوف الطبقة العاملة المصرية: ١٩٤٣ - ١٩٧١. سبق ذكره، ص ٩٥.

(٢٣) المصدر ذاته، ص ٣٨.

(٢٤) المصدر ذاته، ص ٥٤ - ٥٥.

(٣٥) المصدر ذاته.

(٢٦) شريف حتاتة، عن الوحدة والانقسام فى الحركة اليسارية، رؤية تحليلية نقدية، فى قضايا فكرية، الكتاب الحادى عشر والثانى عشر، سبق ذكره، ص ٣٠٥.

(٢٧) Bolman, op. cit., 222 - 223.

(٢٨) Ibid., p. 229.

(٢٩) Ibid., 229.

(٣٠) Ibid., 452.

(٣١) Ibid., p. 451.

(٣٢) Bell, Thomas, A Dcicitionary of Terms and Quotations, (compiled from the works of V.I. Lenin), Little Lenin Library, Law rence & Wishart, London, 1942, Vol. 25, p.7.

وانظر أيضا:

Shaw, Bernard, the Intelligent Woman's Gwide to Socialism, Captialism, Sovietism and Fascism, Penguin Books, England, 1971, p. 245.

(٣٣) انظر: J - P Thieck Communistes et Mouvement National en Egypt, dans Passion d'Orient, Paris,: Editions Khrtala, 1992, p. 106 - 107.

(٣٤) طه سعد عثمان، محمد مصطفى عبدالغفار، سبق ذكره.

(٣٥) المصدر ذاته.

(٣٦) شريف حتاتة، مشروع كتابة تاريخ الحركة اليسارية فى مصر، مكتوب على الآلة الكاتبة وجه واحد ٤ صفحات فولسكاب، يناير ١٩٨٨.

(٣٧) المصدر ذاته.

(٣٨) المصدر ذاته.

إلى القارئ الكريم

جرت العادة فى إصدارات المنظمات الماركسية على اختصار أسماء هذه المنظمات بذكر الأحرف الأولى من أسمائها. وتسهيلا على القارئ اخترنا أن نكتب بعض الرموز مقترنة بأسماء المنظمات التى نشير إليها.

ت. ث.	التيار الثورى للحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى.
ح.ت.ش.	حركة تحرير الشعب.
ح.د.ت.و.	الحركة الديموقراطية للتحرير الوطنى.
ح.ش.م.	الحزب الشيوعى المصرى (١٩٤٩)
ح.م.ت.و.	الحركة المصرية للتحرر الوطنى.
ش.	الشرارة أو (إيسكرا).
ط. ش.	طليعة الشيوعيين.
ع.ث.	العمالية الثورية.
ع.م.	العصبة الماركسة.
م.ش.م.	المنظمة الشيوعية المصرية.
ن.ح.ش.م.	نواة الحزب الشيوعى المصرى.
و.ش.	وحدة الشيوعيين.
ك.ش.	مجلة كفاح الشعب.
ك.أ.	مجلة كفاح الأمة.
هـ .	مجلة الهدف.
ن .	مجلة النشرة.
م.ش.	مجلة المقاومة الشعبية.
م.	المحرر.

فى الوقت ذاته اخترنا أيضا أن نختصر اسم التيار الوفدى التقدمى ممثلا فى الطليعة الوفدية بالأحرف الأولى من اسمه وهو «ط.و.».

وفيما يتعلق باسم منظمة طليعة العمال والتغيرات التى طرأت على هذا الاسم نرجو الرجوع إلى الفقرة الخاصة باسم المنظمة بآخر الفصل الثانى فى باب نشأة المنظمة.

الباب الأول

نشأة المنظمة

الفصل الأول

- الاقتراب من المجتمع المصرى.

الفصل الثانى

- طرح البرنامج الوطنى الديمقراطى.

الفصل الأول

الاقتراب من المجتمع المصرى وتمصير الحركة

ارتبطت عملية إنشاء «المنظمة» بما استقر عليه رأى مجموعة المثقفين المصريين من المؤسسين من الانتقال نهائيا من العمل فى جمعيات مختلطة؛ من المصريين والأجانب، إلى تركيز كل الجهد على العمل فى صفوف الشعب المصرى. ومن ثم يمكن القول إجمالا إن عملية إنشاء «المنظمة» مرت بمرحلتين؛ الأولى (من ١٩٤١ - أوائل ١٩٤٥)، وكانت مرحلة عمل تحضيرى لدراسة المجتمع المصرى عن قرب، فى ارتباط وثيق فى الوقت ذاته بنشاط عملى اتجه إلى إقامة ما يمكن أن نسميه ببنية أساسية من الجمعيات الثقافية والخدمية وإيجاد ركائز شعبية فى صفوف عمال وفلاحين ومثقفين ومنظمات نقابية وأحزاب سياسية وشخصيات عامة.

أما فى المرحلة الثانية، فكانت بدايتها بقيام مؤسسى «المنظمة» بصياغة برنامج سياسى طرحته «لجنة العمال للتحرر القومى - الهيئة السياسية للطبقة العاملة»، وهو برنامج وطنى، وديمقراطى، وتقدمى، تم توزيعه فى إطار صعود متعاظم لحركة التحرر الوطنى، ودعيت للحوار حوله دائرة واسعة من قوى اليسار والقوى الوطنية والديمقراطية. واستهدف توزيعه على هذه الصورة أن يتم تخليقه وإنضاجه من خلال الحوار على أرض الواقع. واضطلعت مجلة «الفجر الجديد» بالجهد الأكبر فى إدارة هذا الحوار وفتحت صفحاتها لمن أراد أن يكتب عن شعارات وأهداف حركة التحرر الوطنى المصرية وعن القوى المؤهلة لقيادتها. الأمر الذى سوف نبينه فى الفصل الثانى من هذا الباب.

« م »

نتعرف ابتداء فى الفترة التى سبقت قيام «المنظمة» على جمعيتين ظهرتا على التوالى، إحداهما فى منتصف الثلاثينيات من هذا القرن، والأخرى قامت غداة نشوب الحرب العالمية الثانية. الأولى هى «عصبة أنصار السلام»، والثانية هى «جماعة الدراسات».

على أن الجمعيات التى عرفت تحت اسم «عصبة أنصار السلام» فى كلٍ من القاهرة والإسكندرية وبورسعيد، كانت هى مع جمعيات أخرى محددة الأهداف تتعاون وتترابط فى إطار ما سمى بـ «الشعبة المصرية» فى «التجمع العالمى من أجل السلام» (Section d'Egypte).

ويعود الفضل فى قيام «التجمع العالمى من أجل السلام» إلى وزير بريطانى وسياسى بارز هو اللورد «روبرت سيسيل R. Cecil» (١٨٦٤ ـ ١٩٥٨) الحاصل على جائزة السلام عام ١٩٣٧.

وكانت نقطة البدء فى تفكيره هى أن البشرية تفتقر إلى هيئة دولية تتولى فض المنازعات سلميًا بين الدول. وأن الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) كان يمكن ألا تنشب لو أن السياسيين كانوا قد تداعوا إلى مؤتمر دولى يحول دون وقوع الكارثة.

وعندما قامت «عصبة الأمم» فى ١٠ يناير ١٩٢٠، لتكون الهيئة الدولية التى تحول دون تفجر نزاعات مسلحة بين الدول، كان ميثاقها مع ذلك جزءا من التسوية التى تمت غداة الحرب العالمية الأولى بمقتضى «معاهدة فرساى»، وهى معاهدة تمت صياغة بنودها فى ظل صراع الدول الإمبريالية المنتصرة على ألمانيا من أجل إعادة تقسيم المستعمرات. ومع ذلك فقد بدا أن الدول الموقعة على المعاهدة التزمت بنزع السلاح، وذلك فيما يمثل هذا الالتزام عهد شرف لضمان السلم العالمى. لكن لورد سيسيل ما لبث أن ترك مكانه فى الحكومة البريطانية عندما تبين أن حكومته تفتقد الجدية الواجبة لتحقيق هذا الهدف.(١)

وعندما جرت الانتخابات فى بريطانيا عام ١٩٢٩، حث لورد سيسيل الناخبين البريطانيين على أن يحددوا موقفهم من كل مرشح ـ بالتأييد أو بحجب الثقة ـ لا على أساس هويته الحزبية بل انطلاقا من موقف هذا المرشح أو ذاك من «عصبة الأمم»، التى توقع سيسيل أن تكون آلية إقرار السلم العالمى.

وفى عام ١٩٣٠، عندما تبين لورد سيسيل أن «عصبة الأمم» فشلت فى منع الاعتداءات المسلحة التى قامت بها كل من اليابان ضد الصين، وإيطاليا ضد أثيوبيا، وألمانيا ضد تشيكوسلوفاكيا، وأن هذه الاعتداءات قد نسفت سلطة هذه الهيئة، طفق يدعو إلى تنظيم عمل جماعى ضد كل دولة تلجأ إلى الحرب.

وفي عام ١٩٣٥ أسهم لورد سيسيل فى تنظيم ما سمى بـ«مشروع الاقتراع الشعبى من أجل السلام»، وذلك بهدف إجراء عملية مسح للرأى العام البريطانى. وعندما جرى الاستفتاء عام ١٩٣٦ صوّت للسلام ١١,٦٢٨,٠٠٠ من المقترعين، كما بلغ عدد المتطوعين للمشروع نصف مليون متطوع. وولدت فى العام ذاته الحركة التى عرفت تحت اسم «التجمع العالمى من أجل السلام». وانتهت هذه الحركة إلى أنه ليس فى مقدور بلد بمفرده أن ينقذ السِّلم ما لم يظاهره بلد آخر. وأنه ـ فى كل أمة ـ يتعين أن يمد كل فرد يده إلى الآخرين بغض النظر عن تعدد الانتماء الحزبى أو الطبقى أو اللغوى أو الدينى.(٢)

وفى مارس ١٩٣٦ صدر عن هذه الهيئة نداء لعقد مؤتمر عالمى. وكان من بين الموقعين عليه أناس يختلفون فيما بينهم فى التكوين السياسى والثقافى والدينى، لكنهم يتحدون حول مَثَلٍ أعلى هو صيانة السلم. وكان من بين المشاركين فى الاجتماع شخصيات مرموقة مثل: المهاتما غاندى ولورد سيسيل والرئيس بنيش (رئيس جمهورة تشيكوسلوفاكيا)،

وإدوارد هريو رئيس وزراء فرنسا، والسيد أزانيا رئيس الجمهورية الأسبانية، والماجور آتلى زعيم حزب العمال البريطاني، وكبير أساقفة يورك، وليون جوهو السكرتير العام لاتحاد النقابات الفرنسي. وكان من بين مشاهير الكتاب والأدباء والعلماء الذين اشتركوا في اللقاء: توماس مان، ورومان رولان، ونورمان أنجل، وعالم الفيزياء الفرنسي بول لانجفان وغيرهم.[٣]

وقد استجاب للنداء أربعمائة مليون إنسان يمثلهم فى المؤتمر العالمى خمسة آلاف مندوب جاءوا من جميع أنحاء المعمورة.[٣]

عقد المؤتمر فى بروكسل من ٣ إلى ٦ سبتمبر ١٩٣٦. وفيه ردد المجتمعون قسم الولاء تعبيراً عن إرادة كل الذين يناضلون لكى تكون حرب ١٩١٤ هى آخر الحروب. وأعلن المجتمعون انضمامهم إلى «التجمع العالمى من أجل السلام»، عاقدين العزم على نشر أفكاره فى شتى أنحاء العالم بهدف أن يتحقق إنقاذ السلام بجهود «عصبة الأمم».

وفى اجتماع بروكسل هذا، اختير لرئاسة «التجمع العالمى» اثنان هما: لورد سيسيل والسيد بيير كوت P. Cot الوزير فى الحكومة الفرنسية، كما اختير جواهر لال نهرو لمنصب الوكيل.

وطرح «التجمع العالمى» برنامجاً من أربع نقاط :

١ ـ الاعتراف بحصانة الالتزامات المترتبة على المعاهدات.

٢ ـ دعم عصبة الأمم لمنع الحروب ولجمها، ويتحقق ذلك بتنظيم الأمن الجمعى والمعونة المتبادلة.

٣ ـ خفض التسلح وحصره بعقد اتفاقات دولية، وإلغاء الأرباح الناجمة عن إنتاج السلاح والتجارة فيه.

٤ ـ إنشاء آلية فعالة فى «عصبة الأمم» لمعالجة الأوضاع الدولية المثيرة للحرب.[٥]

ولقد دخل «التجمع العالمى» كل المنظمات التى تضع النضال من أجل السلام هدفا من أهدافها. وقامت فروع وطنية لهذا التجمع فى ٤٣ بلداً. ويتعذر فى الواقع أن نورد قائمة شاملة بأسماء المنظمات التى انضمت إليه: فمن جمعيات الدفاع عن عصبة الأمم، إلى جمعيات قدامى المحاربين والروابط الدولية للنساء المكافحات من أجل السلام والحرية، إلى الهيئات التعاونية، وجمعيات مناهضة الحرب والفاشية، وتجمعات الطلاب وغيرها.[٦]

الشعبة المصرية للتجمع العالمى من أجل السلام :

تكونت «الشعبة المصرية من أجل السلام» من جمعيات انضمت إلى عضويتها وهى:

عصبة أنصار السلام بالإسكندرية ـ عصبة أنصار السلام بالقاهرة ـ رابطة الأمم المتحدة (فرع بورسعيد) ـ العصبة المدرسية الدولية لمناهضة العنصرية ومعاداة السامية، عصبة النساء الدولية من أجل السلم والحرية، العصبة الدولية للأمهات والمدرسات من أجل السلام.

ثم تواصلت ـ حتى عام ١٩٣٧ ـ مساع شتى لضم العديد من المنظمات التى لم تكن قد انضمت بعد إلى الشعبة المصرية. وسوف نركز حديثنا هنا بالأساس على «عصبة أنصار السلام بالإسكندرية»، وبتفصيل أكبر على نظيرتها بالقاهرة، وذلك لما بينهما من ارتباط.

تكونت «عصبة أنصار السلام بالإسكندرية» عام ١٩٣٥ وقامت بأنشطة عديدة. فكان فى داخلها قسم للنساء، ونشطت إلى الاتصال بالجمعيات السكندرية الأخرى. واضطلعت بجهد لم يتوقف فى إلقاء المحاضرات وعقد الندوات وتنظيم الحوارات. وركزت جهودها

لاستنهاض الرأى العام ليقف مع أثيوبيا (الحبشة) ضد العدوان الإيطالى. وفى اجتماع عُقد فى ٥ أغسطس ١٩٣٥، تكلم عدد من الشخصيات السكندرية كان منهم: السيدة إستر فهمى ويصا، والأستاذ أحمد بك بدر المحامى، وعدد من الشخصيات الأجنبية.(٧)

عصبة أنصار السلام بالقاهرة :

تأسست هذه الجمعية فى أغسطس ١٩٣٥، أى عشية الغزو الإيطالى للحبشة. ويُعد تكوينها مأثرة لحفنة من الشباب لم يكن لديهم فى البداية حجرة يجتمعون فيها أو وسائل لطبع قصاصة صغيرة من الورق. لكن بفضل إيمانهم بالمثل الأعلى الذى تعلقوا به وهو السلام والإخاء بين بنى البشر، أمكنهم أن يتغلبوا على كافة الصعاب.(٨)

هكذا، وفى ١٣ سبتمبر ١٩٣٥ ضم الاجتماع العام الأول التأسيسى أكثر من مائة شخص. وأوفدت العديد من الجمعيات ممثليها بما فيها «عصبة أنصار السلام بالإسكندرية» و«الاتحاد النسائى المصرى»، وألقيت الكلمات باللغتين العربية والفرنسية.

وقبل أن تخلى اللجنة المؤقتة مسئوليتها أمام الاجتماع العام، أصدرت نداء دعت فيه إلى التعاون بين المصريين والأجانب، وجاء فيه: إننا نوجه نداءً ملحاً إلى إخوتنا المصريين. ونقول لهم: إن السلام واحد لا يتجزأ. وإنه أمام ضرورة الدفاع عنه يتعين استبعاد أى تحيز قومى. فاقتربوا منا بعيداً عن أية خلفيات مسبقة، لأننا فى مواجهة مصيبة الحرب، نريد - كما تريدون أنتم - أن ندافع عن الأرض التى تطعمنا كما تطعمكم. ونحن على ثقة بأننا قادرون - بل ينبغى لنا بوجه خاص - أن نعمل معاً.

ثم جرى بعد ذلك انتخاب لجنة تنفيذية من ١١ عضواً من المصريين والأوروبيين.(٩)

ومضت «عصبة أنصار السلام بالقاهرة» تواصل العمل. ففى ٢٥ أكتوبر ١٩٣٥ نظمت بالاشتراك مع «الاتحاد النسائى المصرى» اجتماعاً ضخماً من أجل السلام وضد العدوان الإيطالى على أثيوبيا. وكان من بين المتحدثين: السيدة هدى هانم شعراوى باشا، والآنسة سيزا نبراوى.

كما نظمت «العصبة» بالقاهرة لقاءً عاماً احتفالاً بالذكرى السابعة عشرة لتوقيع الهدنة فى ١٩١٨/١١/١١ بين أطراف الحرب العالمية الأولى، وتحدث هنا العديد من الشخصيات المصرية والأوروبية.(١٠)

وجرت فى عام ١٩٣٦ العديد من الاجتماعات. ونكتفى بالإشارة إلى الاجتماع الواسع الذى عقد فى يونية تأييداً للسلام ولـ«عصبة الأمم»، وقد أذاعته محطة الإذاعة المصرية.

وفى ٦ فبراير ١٩٣٦، عقدت «الجمعية النسائية الدولية للسلم والحرية»، وهى إحدى الهيئات المنضمة لـ«التجمع العالمى»، اجتماعاً بالإسكندرية لتكوين لجنة وطنية لها. وتكونت اللجنة من:

- السيدة فاطمة نعمت راشد	رئيسة
- السيدة إستر فهمى ويصا	نائبة للرئيس
- السيدة أليس جاكو ديكومب	سكرتيرة
- الآنسة صوفى جيبور جاكو بولو	سكرتيرة مساعدة
- الآنسة ألكسندرا كوتسوبوس	أمينة للصندوق

بالإضافة إلى عدد من المستشارين.(١١)

«الشعبة المصرية» تشارك فى مؤتمر بروكسل:

وفى ٢٠ أغسطس ١٩٣٦ عقد بالإسكندرية اجتماع تحضيرى لدراسة موضوع المشاركة المصرية فى المؤتمر العالمى ببروكسل.

وتكونت اللجنة الوطنية لمصر من :

ـ السيد/ عبدالفتاح الطويل	الوكيل البرلمانى لشئون القصر
ـ السيد/ فريد جرجس	عضو مجلس النواب
ـ السيد/ حسن سرور	عضو مجلس النواب
ـ الأستاذ/ مرسى بك بدر	المستشار السابق لبلدية الإسكندرية
ـ الشيخ/ مصطفى عبدالرازق	الأستاذ بالجامعة المصرية
ـ السيدة/ إستر فهمى ويصا بك	
ـ السيدة/ فاطمة نعمت راشد	
ـ يوسف بك سعيد على	

وآخرون .(١٢)

وقرر المجتمعون أن يتكون الوفد إلى مؤتمر بروكسل من الآتية أسماؤهم:

ـ الآنسة/ نعيمة الأيوبى

ـ السيد/ جورج حنين

ـ الآنسة/ ماركسيس

ـ المستر/ ويتلتون

ـ السيدة/ إستر فهمى ويصا لرئاسة الوفد.(١٣)

ومثَّل هذا الوفد عدد كبير من المنظمات نكتفى بالإشارة إلى بعضها:

ـ عصبة أنصار السلام بالإسكندرية، عصبة أنصار السلام بالقاهرة، جمعية عصبة الأمم ببورسعيد، لجنة أنصار السلام بالزقازيق، الجمعية الدولية للنساء من أجل السلم والحرية (الشعبة المصرية)، جمعية أهالى الدوديكانيز بمصر، نادى ميلون الرياضى، نقابة السائقين بالإسكندرية، نقابة الميكانيكية بالإسكندرية، الدائرة اليهودية الأسبانية، النقابة الدولية لمستخدمى المحال التجارية بمصر، نقابة عمال شركة مياه القاهرة.

(ذكرت قائمة طويلة بأسماء الجمعيات التى مثلتها اللجنة وقد اكتفينا بالإشارة إلى بعضها).(١٤)

بعض أنشطة الشعبة المصرية:

حمل عام ١٩٣٧ إلى العالم عدداً من الأحداث أصابت السلم العالمى إصابة بالغة. كان منها: انضمام طوكيو إلى «محور روما/ برلين» ـ العدوان اليابانى على الصين ـ تمركز القوات الإيطالية فى ليبيا ـ الانقلاب الهتلرى فى البرازيل على يد فارجاس ـ توقيع العهد المناهض للشيوعية ـ استيلاء العنصريين فى رومانيا على الحكم.(١٥)

ثم يضاف إلى هذه الأحداث الميراث الثقيل لعامى ١٩٣٥ و١٩٣٦ عندما احتلت إيطاليا أثيوبيا وما ارتبط بهذا الاحتلال من القمع الدموى للأثيوبيين الذين دافعوا عن بلادهم، ثم الحرب الأهلية و«الدولية» فى أسبانيا التى ازداد سعارها.

على أنه إذا جئنا إلى مصر فسوف نرى أنه بفضل العمل الدءوب لـ«تجمع المصريين من أجل السلام»، طفق عدد أكبر فأكبر من المصريين يبدى اهتماماً بالأحداث الدولية وينظر إليها من زاوية تأثيرها على قضية السلم. وهو أمر تبرز أهميته إذا عرفنا أنه لم يكن

هناك قبل ثلاث سنوات جمهور فى مصر يبدى أى رد فعل بإزاء الأحداث التى عرّضت السلم العالمى للخطر.(١٦)

وهكذا لم يعد ذكر السلام أمراً غير معروف. بل لقد أصبح موضع اهتمام من قبل الجمهور الذى بدأ يناقش القضايا التى طرحتها وأشاعتها «عصبة أنصار السلام» بين الكافة.

وفى عام ١٩٣٧ أصبح أنصار السلام فى مصر يعدون بالآلاف بعد أن عرفوا مقر الجمعية وجاءوا إليها وناقشوا أفكارها وعلقوا على أنشطتها. وكل هذا حدث بفضل نضال لم يتوقف. ففى الإسكندرية مثلا تجسد نشاط الجمعية فى المحاضرات وإقامة المعارض، وإصدار الطوابع والملصقات باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية واليونانية. وفى المقالات التى نشرتها الصحف وفى الخطابات الدورية.(١٧)

وقامت «العصبة» أيضاً بتنظيم مواكب للاحتفال بعودة الوفد الرسمى المصرى من أوروبا عقب مفاوضاته لإلغاء الامتيازات الأجنبية وبمناسبة انضمام مصر إلى عضوية «عصبة الأمم». وفى هذه المناسبة وُزِع خمسة آلاف منشور تحت شعارات: من أجل السلم ـ من أجل التعاون الدولى ـ من أجل «عصبة الأمم».(١٨)

وفى نوفمبر ١٩٣٧، نظم اجتماع فى قاعة «الاتحاد النسائى المصرى» بالتعاون مع بعض المثقفين المصريين. وخصص هذا الاجتماع للشباب المصرى. وألقيت جميع الكلمات فيه باللغة العربية. وصدرت عنه نداءات تدعو إلى دعم «عصبة أنصار السلام فى مصر»، كما تدعو إلى تأييد أسبانيا والصين.(١٩)

وفيما يتعلق بالدفاع عن الجمهورية الأسبانية ضد هجوم الفاشية الدولية عليها، فقد خصصت «عصبة أنصار السلام بالقاهرة» عدداً كاملاً من نشرتها لقى قبولاً كبيراً. كما نظم اجتماع كبير فى سينما ميامى تحدث فيه بول جاكو ديكومب، ثم عرض فيه فيلم «الحصار» بطولة هنرى فوندا. ويصور الفيلم بطولات بحارة باخرة تجارية بريطانية تحمل أغذية وأسلحة مرسلة إلى الشعب الأسبانى من قبل القوى المعادية للفاشية فى انجلترا، وتتمكن السفينة ـ رغم حصار الوحدات البحرية الألمانية و الإيطالية للموانئ الأسبانية من اختراق الحصار. وساعدها على ذلك أن الموانئ الأسبانية ظلت على ولائها للحكومة الشرعية.(٢٠)

ويضيق بنا المجال لو أردنا أن نفصل القول تفصيلاً فى الجهد الإعلامى (الدعائى) لـ«عصبة أنصار السلام فى القاهرة». ونكتفى بالإشارة إلى أنها كانت توزع مواد إعلامية لنشر أخبار عن حركة السلام فى مصر وفى الخارج. ولقيت هذه الخدمة ترحيب الصحافة المحلية فأعيد نشرها فى العديد من الصحف التى كانت تصدر باللغات العربية والفرنسية، ونشرت فى بعض المرات فى الصحف اليونانية والأرمنية. وبالإضافة لذلك، كانت «العصبة» تصدر كل شهر نشرتين، يطبع من إحداهما خمسمائة نسخة بالعربية والفرنسية والأخرى فى ٣٢ صفحة كان يطبع منها ألف نسخة وتصدر باللغة اليونانية. وكان يسهم فيها مشاهير الفنانين والمثقفين اليونانيين المعروفين.(٢١)

حركة السلام المصرية والكفاح من أجل استقلال مصر:

منذ أن تكونت فى مصر شعبة «التجمع العالمى من أجل السلام» وضعت هذه الهيئة نصب عينيها أن مهمتها الرئيسية هى الكفاح من أجل استقلال مصر. ومن ثم، عبأت القسم الأكبر من جهود أنصار السلام فى مصر من أجل السعى إلى تحقيق هذا الهدف،

وذلك من منطلق أن السلام لا يمكن تصوره إلا إذا قام على قاعدة من استقلال الأمم جميعها،(٢٢) وأن السلام إنما يرتبط ارتباطاً لا ينفصم بالاستقلال الوطنى. وشكل هذا الارتباط فى مصر لازمة ميزت جميع «تظاهرات» التجمع العالمى من أجل السلام فى مصر. وفيما يلى بعض هذه التظاهرات:

فى يناير ١٩٣٦ بدأ التحول من أجل انضمام مصر إلى «عصبة الأمم» بما كان يتضمنه ذلك من الاعتراف بسيادة مصر.

وفى يونية ١٩٣٦ شارك الأعضاء بشعبة «التجمع العالمى» فى موكب شق طريقه فى شوارع القاهرة بمناسبة نقل رفات الزعيم الوطنى العظيم سعد زغلول (إلى ضريحه الحالى) وشكلت هذه المشاركة الرسمية لشعبة «التجمع العالمى من أجل السلام» فى مصر تحية إكبار لبطل الاستقلال المصرى.(٢٣)

وفى يونية ١٩٣٦ ـ أيضاً ـ عقدت اجتماعات فى القاهرة والإسكندرية وبورسعيد، طالب المتحدثون فيها باستقلال مصر وبانضمامها إلى «عصبة الأمم» باعتبارها دولة مستقلة وذات سيادة. واتخذت قرارات تتضمن هذه المطالب ونشرت فى جميع الصحف.

وفى سبتمبر ١٩٣٦ ترأست السيدة إستر فهمى بك ويصا ـ كما أشرنا من قبل ـ الوفد الذى شارك فى «المؤتمر العالمى من أجل السلام» ببروكسل. ولأن المعاهدة المصرية ـ البريطانية تم توقيعها ـ منذ وقت قريب ـ بهدف تنظيم العلاقات بين الدولتين على قاعدة الاحترام المتبادل للاستقلال وللسيادة الوطنية، فقد حظى وفد المنظمات السلامية فى مصر بشرف الحديث فى بروكسل ـ لأول مرة ـ باسم مصر الحرة المستقلة.(٢٤)

وفى أكتوبر ١٩٣٦ اتخذ فى «عصبة أنصار السلام» بالقاهرة قرار تم توزيعه يطالب بتعزيز الجيش المصرى، حصن الاستقلال الوطنى. ووزع هذا القرار على الجمهور.

وبعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ ظلت مشكلة الامتيازات الأجنبية تشكل وصمة شديدة فى جبين السيادة المصرية. ومن ثم تم نشر وتوزيع قرار ينادى بإلغاء الامتيازات الأجنبية باعتبارها أمراً يتناقض مع سيادة مصر ويتنافى مع كرامتها.(٢٥)

وقبيل أن يبدأ «مؤتمر مونترو»، الذى كان مقدراً له أن ينعقد لينظر فى إلغاء الامتيازات الأجنبية، نظمت «عصبة أنصار السلام» بالقاهرة حملة صحفية تطالب بإلغائها، ووزعت فى فبراير ١٩٣٧ عشرة آلاف نسخة من منشور باللغة العربية يطالب بإلغاء هذه الامتيازات المنافية للكرامة الوطنية. ونشرت فى الصحف العديد من المقالات التى دافعت عن قضية هذا الإلغاء وتم نشرها أساساً فى الصحف الأجنبية التى تصدر فى مصر.(٢٦)

وفى أثناء انعقاد «مؤتمر مونترو» وصلت إلى رئيس الوفد المصرى المفاوض (مصطفى النحاس باشا) برقية تعبر عن التأييد الإجماعى للمنظمات السلامية فى مصر وتتمنى للوفد المفاوض التوفيق فى حل القضية التى يدافع عنها.

وبعد، فهذا عرض سريع لبعض تظاهرات الشُعبة المصرية لـ«التجمع العالمى من أجل السلام».

هذا بالإضافة إلى أن الشُعبة المصرية عرفت كيف تستغل كافة الإمكانيات التى توفرها المؤتمرات الدولية المختلفة التى تنظمها حركة السلام بهدف تعريف الخارج بمطالب شعب مصر الوطنية.(٢٧)

ومن هنا كانت أنشطة الشُعبة المصرية تتركز فى أواخر الثلاثينيات على الأهداف التالية:

ـ دعم حركة السلام فى مصر.

- تعزيز العلاقات التى تربط مصر بالدول الديموقراطية والليبرالية.
- إسماع العالم صوت مصر كلما وقع انتهاك لقواعد القانون والعدالة.

فى الوقت ذاته، حرصت الشُعبة المصرية على أن توضح هذه القضية المهمة: وهى أنها تأخذ فى الاعتبار أن السلام لا يمكن أن يكون - بالنسبة للشباب المصرى - هدفهم الأوحد، بل إنه أحد الأهداف من بين أهداف أخرى يسعى إليها، وإنه فى ضوء هذا كله تتعاظم مسئوليات أعضاء الشُعبة المصرية.

المجموعة الماركسية متعددة الجنسيات :

إن ما أوردناه بشىء من التفصيل عن أهداف أنشطة جمعيتى أنصار السلام فى القاهرة والإسكندرية، وعن أهداف ونشاط الشُعبة المصرية عموماً، لا يدخل فى رأينا فى باب التزيد والإغراق فى سرد التفاصيل. لأن ما قلناه سيساعدنا فيما بعد على أن نضع أيدينا على جذور بعض الاختلافات المهمة التى ظهرت واستشرت بين المجموعات والحلقات والكتل التى أقامت منظمات شيوعية فى الأربعينيات. وهذا يقودنا - منهجياً - إلى الحديث عن: «المجموعة الماركسية الشيوعية متعددة الجنسيات» التى نشطت فى حركة أنصار السلام.

عندما نشأت كلٌ من «عصبة أنصار السلام» فى القاهرة ونظيرتها فى الإسكندرية، غلبت على الجمعيتين عضوية الأجانب المقيمين فى مصر على اختلاف جنسياتهم: من يونانيين وقبارصة وإيطاليين وأرمن وإنجليز، وكان بها أيضا بعض اليهود وبعض المصريين. ولكن ظل اليونانيون يشكلون الغالبية الكبرى من الأعضاء. وكانوا ينتمون فى معظمهم إلى الفئات الوسطى الصغيرة فى الجالية اليونانية، وإن وجد أيضاً أفراد يونانيون ينتمون إلى عائلات من كبار رجال المال والأعمال. وفى ذلك الوقت كانت الكتلة الرئيسية من أبناء الجالية اليونانية - بحكم وضعها الاجتماعى ونوع الأعمال والمهن التى كانوا يزاولونها - هى الأوسع انتشاراً والأكثر اتصالاً - فى حركتها اليومية بطبقات وفئات المجتمع المصرى الوطنية والشعبية.

وفى نطاق حركة السلام ومنظماتها، كانت تنشط مجموعة من الماركسيين. ونتوقف للتعرف على أصول هذه المجموعة.

تتفق الشهادات وبعض المراجع التى لدينا على أن أفراد هذه الحلقة كانوا فى غالبيتهم على ارتباط عضوى بالحزب الشيوعى المصرى (١٩٢٢).[٢٨]

فيذكر يوسف درويش أن بول جاكو ديكومب أكد له أكثر من مرة وجود هذه المجموعة (أو هذا التنظيم) متعدد الجنسيات فى مصر، وأنه أطلع يوسف على ثلاث عشرة وثيقة سلمها له، بعضها باللغة العربية وبعضها الآخر بالفرنسية. وأن بعض هذه الوثائق تحدثت عن حركة الإضرابات فى مصر فيما بين أعوام ١٩٢٩ و١٩٣٤. وهو الأمر الذى يؤكد وجود هذا التنظيم فى تلك الفترة. وفيه نشأت بعد ذلك ونشطت مجموعة المصريين (يوسف درويش وريمون دويك وصادق سعد) التى كان مقدرا لها أن تستقل وتنفصل فيما بعد عن الحلقة متعددة الجنسيات عام ١٩٤١.[٢٩]

ويذكر ريمون دويك أنه كان بين أعضاء «عصبة أنصار السلام» بالقاهرة من أكد له أنه عندما نشأ الحزب الشيوعى المصرى (١٩٢٢) انضم إلى صفوفه عدد ملحوظ من شباب الجالية اليونانية.

أما ياناكاكيس فيذكر أن «حزب ١٩٢٢» لم يقدر له أن يقف على رجليه مرة أخرى بعد

الضربات التى نزلت به، وأن «الكومنترن» اعتبره فى ١٩٣١ حزباً مخترقاً من العملاء ومن العناصر الانتهازية، وأنه فى عام ١٩٣٥، سافر شخص - يشير إليه المؤلف بالأحرف الأولى من اسمه «O.K» حاول أن يقيم علاقة مباشرة مع الكومنترن فسافر إلى أثينا. لكن الحزب الشيوعى اليونانى رفض أن يستقبله.(٣٠) وأنه بعد عودة «O.K» شكّل لجنة مركزية جديدة للحزب تتكون من تيوديسى بييريدس وزوجته ألكسندرا وينى حاجى أندرياس وبول جاكو ديكومب المسئول عن العلاقات الدولية.(٣١)

ثم يعلق المؤلف على ذلك بقوله: إن الحزب الشيوعى المصرى - فى ذلك الوقت - لم يكن سوى جماعة صغيرة لا تتكون إلا من أجانب، وأن العنصر المصرى غير موجود تقريباً، وذلك على خلاف ما كان عليه الأمر فى العشرينيات.(٣٢)

ولنا ملاحظات تتعلق بالشهادات التى أوردناها وهى:

١ - تتفق شهادات درويش ودويك وسعد مع ياناكاكيس على أن عددا من أعضاء «الحلقة» أو المجموعة متعددة الجنسيات موضع الحديث، كانوا فى معظمهم مرتبطين بحزب ١٩٢٢.

٢ - لكن يبدأ الخلاف حول الواقعة التى ذكرها ياناكاكيس وهى أن أعضاء المجموعة أعادوا تكوين «لجنة مركزية» جديدة للحزب الشيوعى المصرى، والأدلة على ذلك:

(أ) لم يثبت فى وثائق هذه الحلقة الشيوعية ما يفيد بأن حزبا شيوعيا مصريا أو غير مصرى هو الذى كان يصدرها.

(ب) أن هذه «الحلقة الماركسية» أخذت فى الاختفاء التدريجى والمتسارع بعد عام ١٩٤١، الأمر الذى سنعرض له فيما بعد. وبالتالى لم يكن أعضاؤها مطالبين بإنهاء «كيان تنظيمى لحزب شيوعى» لم يكن فى الواقع موجوداً.

(جـ) لم يحدث أن أشار الأعضاء المصريون الذين انفصلوا عن هذه المجموعة الماركسية إلى أنهم كانوا أعضاء فى حزب شيوعى.

(د) عندما شرع هؤلاء الأعضاء المصريون مع آخرين فى تكوين تنظيم شيوعى عام ١٩٤٦ لم يطلقوا على هذا التنظيم اسم «الحزب الشيوعى المصرى». وكان لهم تفكير خاص عن الشروط الموضوعية والذاتية التى يتعين وجودها وتوافرها لقيام حزب شيوعى فى مصر. وفى هذا يذكر يوسف درويش أن الهدف الرئيسى لهذه «المجموعة» متعددة الجنسيات فى مصر هو أن تنشط فى مختلف الأوساط لنشر تعاليم الماركسية، وتمكين أعضائها من النضال المنظم فى إطار جنسية كل بلد منهم. وتلخصت نظرتها إلى الوضع فى مصر فى الدعوة إلى العمل من أجل إخراج الإنجليز من البلاد وإلغاء الامتيازات الأجنبية توصلاً إلى مجتمع ديموقراطى.(٣٣)

وفى عقدى الثلاثينيات والأربعينيات اتسعت صفوف هذه «الحلقة»، فيذكر يوسف درويش أسماء أربعة وعشرين من أعضائها قدم تعريفاً موجزاً لبعضهم وهم:

- زينون كرامنيان Zenon Karamanian أرمنى الأصل، كان يعمل بمطابع شركة ماتوسيان بروض الفرج. قدم لكفاح الشعب المصرى وللحركة الاشتراكية خدمات مهمة على المستويين الفكرى والعلمى. أتيح لكاتب هذه السطور أن يطلع على دراسة له بعنوان «تقرير عن الحركة النقابية المصرية» بتاريخ ١٩٤٨/١٢/٣٠.

وقد سافر بعد ذلك إلى الاتحاد السوفيتى مع زوجته أديل ميزان، ثم سافرا معاً إلى باريس واستقرا هناك.

- أديل ميزان Adèle Mizan من عائلة شرقية متفرنسة. قدمت العديد من الخدمات،

وتميزت بدراساتها المهمة عن المشكلة الزراعية فى مصر. اطلع كاتب هذه السطور على دراسة لها بالفرنسية تحت عنوان «البقايا الإقطاعية فى الزراعة المصرية».

- ينى كريتكوس Yanni Criticos شارك فى الحرب العالمية الثانية مع القوات اليونانية الحرة، واستقر فى اليونان، حيث عمل أستاذاً للفلسفة.

- آلن ويتلتون Alan Whittelton إنجليزى الجنسية، أقام بالإسكندرية وعمل فيها مدرساً للغة الإنجليزية بالمدارس الحكومية. سافر إلى انجلترا فى ١٩٤٦، ونشط فى صفوف الحزب الشيوعى الإنجليزى.

- ريناتو فارفارا Renato Farfara إيطالى الجنسية. كان يعمل مهندساً بشركة شل بوتاجاز. تعلم اللغة العربية وأصبح عضواً فى «ط. ع». قام بأعمال مهمة فى مجال المساعدات الفنية. وساعد عدداً من العمال المناضلين الأعضاء فى «المنظمة» على الالتحاق بشركة البوتاجاز بعد أن فصلوا من مصانع النسيج التى عملوا فيها بشبرا الخيمة وإمبابة بسبب كفاحهم من أجل المطالب النقابية.

- ستراتى زربينى Stratti Zerbini من عائلة زربينى المشهورة التى كانت تمتلك شركة أقطان بكفر الزيات. مهندس كهربائى. عاش على مرتبه متبرعاً بباقى دخله للحركة الشيوعية. سافر إلى فرنسا وتوفى هناك بعد أن أوصى بنصف ثروته للحزب الشيوعى اليونانى والنصف الآخر للحزب الشيوعى الفرنسى. لكن محكمة السين بفرنسا ألغت وصيته.

- آنا كاينكو Anna Kayenko زوجة زربينى، روسية الأصل. أقامت عائلتها فترة طويلة بمصر، كانت معلمة صادق سعد بالليسيه بالإسكندرية.

- دينا فورتى Dina Forti إيطالية الجنسية، كانت مقيمة بالإسكندرية، ثم عادت إلى بلادها قبل ١٩٤٦ والتحقت بالحزب الشيوعى الإيطالى. كانت لها اتصالات مهمة ومنتظمة بحركات التحرير الإفريقية، خاصة فى أنجولا وموزمبيق، حيث عملت مدة طويلة فى البلد الأخير.

- كونستانتين فرجوبولس Constantin Vergopoulos يونانى الجنسية، كان محامياً أمام المحاكم المختلطة. من عائلة ثرية. أقام فى سويسرا بعد رحيله من مصر. ألف هناك كتاباً بعنوان «الرأسمالية المشوهة والقضية الزراعية الجديدة - حالة اليونان ١٩٦٣». ويضيف صادق سعد أن فيرجوبولوس المقيم الآن فى سويسرا (١٩٨٨) ألف بالاشتراك مع سمير أمين كتاباً عن اقتصاديات العالم الثالث.

- ينّى حاجى أندرياس Yanni Hadj Andreas يونانى الجنسية. من الكتّاب والأدباء اليونانيين، غادر مصر فى الخمسينيات واستقر فى فرنسا وتوفى فيها. اشتهر بعمله الذى صدر له عام ١٩٦٣ باسم مستعار (Stratti Tsirkas) تحت عنوان (Cités a La Derive) (مدن جانحة) ويتناول أحداث مصر وأوضاعها.

- جاك توبى Jack Tubi إنجليزى الجنسية، من عائلة شديدة الثراء بالإسكندرية، ذو معرفة عميقة بالأدبين الإنجليزى والفرنسى. اقتنع بالماركسية فترك كل شىء لينشط فى الحركة الشيوعية. وكان يعمل فيما أطلق عليه اسم «الممر» (وهى مجموعة الأجانب وأنصاف الأجانب الذين لا يعرفون اللغة العربية ويعملون فى إطار «ط. ع» دون أن يكونوا أعضاء فيها. غادر البلاد بعد ذلك إلى فرنسا بعد ١٩٥٢ وتوفى هناك.[٣٤]

وكان فى قيادة المجموعة الماركسية اثنان هما:

ثيودوشى بيريدس Theodessi Pierrides وبول جاكو ديكومب Paul Jacot Descombes.

أما بيريدس فكان قبرصى الجنسية. وكان يعمل موظفاً بالمحاكم المختلطة. وكان واسع

الثقافة ويجيد الفرنسية. وكان فناناً ذواقة. وقد قدمته مجلة «الفجر الجديد» التى نشرت مقتبسات طويلة من مقال له فقالت:

«أما كاتب هذا المقال فيعد واحداً من أعلام الشعر اليونانى المعاصر. جادت قريحته بقصائد غاية فى الروعة».(٣٥)

وقد نشط بيريدس نشاطاً واسعاً فى أوساط الجالية اليونانية. فعمل على تكوين جمعية لخريجى مدرسة «أبت» (المدرسة العبيدية) اليونانية ورابطة مستخدمى المحلات العمومية اليونانيين بالقاهرة.

وفى الوقت نفسه لم يتردد فى أن يناصر - بدون شروط - حركة التحرر الوطنى والديموقراطى فى مصر، فكان يدعو اليونانيين والأجانب الديموقراطيين والشرفاء إلى أن يوحدوا جهودهم مع جهود المناضلين المصريين من أجل الاستقلال والجلاء.

وقد عُرف عنه أنه لم يحصر جهوده فى الإنتاج الأدبى وحده، إنما وقف بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مدافعاً عن الشعب اليونانى ضد الحكم الرجعى فى اليونان. وفى ذلك الوقت كان يتولى إصدار جريدة «البن» التى عرفت بين اليونانيين بنزعتها الديموقراطية.(٣٦)

وأما بول جاكو ديكومب (١٩٠٥ - ١٩٨٦) فقد ولد بالإسكندرية لأب سويسرى ألمانى وأم ألمانية من عائلة مسيحية بروتستانتية على مذهب كالفين. وعمل والده مهندساً فى مصلحة الأشغال العمومية بمصر فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. وأصبح فيما بعد من كبار رجال الأعمال.

وتلقى بول جاكو تعليمه الثانوى فى مدينة زيورخ بسويسرا. ثم انتقل إلى النمسا وألمانيا ليكمل دراساته العليا (١٩٢٣ - ١٩٢٨) فى الموسيقى، فدرس فى كونسرفتوار فيينا. وعندما ذهب إلى ألمانيا أتيح له أن يلتحق بالحركة الشيوعية الألمانية، وكانت بالغة القوة آنذاك. لكنه غادر ألمانيا عائدا إلى الإسكندرية بعد استيلاء النازى على السلطة عام ١٩٣٣. وفى الإسكندرية انضم إلى «عصبة أنصار السلام» وكان بنشاطه من الأعضاء البارزين فيها.

وفى عام ١٩٣٧ انتقل للإقامة بصفة نهائية فى القاهرة، وشكل هو وبيريدس «المجموعة الماركسية متعددة الجنسيات». وكان أيضاً مع بيريدس فى سكرتارية «عصبة أنصار السلام» بالقاهرة. وكان سكرتيراً لـ«جماعة الدراسات» عندما تكونت عام ١٩٤١. ويذكر ريمون دويك أنه كان يتميز بشخصيته المنضبطة وتفكيره القائم على المنطق العلمى.(٣٧)

وقام بعمل تثقيفى مهم ومنظم داخل «المجموعة الماركسية». كما اهتم بدراسة بعض القضايا التى كانت تشغل الرأى العام فى مصر. من ذلك دراسته التى وضعها عن كهربة خزان أسوان. وانشغل بتاريخ مصر فألف كتاباً لم ينشر عن «مصر فى القرن التاسع عشر».

ويذكر ريمون دويك ويوسف درويش أنه فى ١٩٣٨ كان من المبادرات المهمة لديكومب، أنه انتهز فرصة مرور الزعيم الهندى المعروف جواهر لال نهرو بمصر فى طريقه إلى لندن، فاتصل بسكرتارية زعيم الوفد النحاس باشا واقترح أن يرتب لقاءً بين الزعيمين. وتم اللقاء بالفعل. وحضر ديكومب الاجتماع وكان من الموضوعات التى تطرق إليها الحديث بين الزعيمين مشكلة حشد وتنظيم الجماهير الشعبية فى المعارك الوطنية.(٣٨)

وبعد رحيله إلى فرنسا عام ١٩٤٦ أصبح عضواً فى الحزب الشيوعى الفرنسى بلجنة الشرق الأوسط. وفى موطنه الجديد قدم خدمات مهمة لحركة النضال الوطنى والاجتماعى

فى مصر، حيث واصل عبر كتاباته تعريف الرأى العام الفرنسى بتطورات هذه الحركة ومشاكلها. بل إنه إلى جانب دراساته التى لم تتوقف لتاريخ مصر، كتب - بالاشتراك مع زوجته هنرييت شقيقة أديل ميزان - دراسة مهمة عن القضية الفلسطينية نشرها «المجلس الوطنى للسلم» فى فرنسا فى عدد خاص من السلسلة التى كان يصدرها المجلس تحت عنوان «ملفات حركة السلم». وكان عنوان الدراسة «أصول الصراع فى الشرق الأدنى».(٣٩)

الحلقة الدراسية:

ثم يبقى بعد كل ما تقدم عن المجموعة متعددة الجنسيات هذه الملحوظة التى لابد من إيرادها: وهى أن هذه المجموعة كانت ذات مركزية شديدة نظراً لتنوع الجنسيات فيها وللأوضاع المعادية للديموقراطية وللشيوعية فى البلاد. ولعل هذا - عند يوسف درويش - أن يكون سبباً من الأسباب التى تجعلنا نجهل الكثير من التفاصيل المتعلقة بها.

ومع ذلك فقد توسعت اللجنة فى عضويتها خلال الثلاثينيات والأربعينيات. وطورت مهامها وأساليب عملها. فمنذ ١٩٣٥ كانت هناك حلقة صغيرة لدراسة الماركسية، كان يحضرها ديكومب ويوسف درويش وريمون دويك، ثم انضم إليها المحامى فيرجوبولس ثم تلاه صادق سعد بعد انتقاله من الإسكندرية إلى القاهرة.(٤٠)

وكانت الدراسة تنصب على ثلاث مجموعات من الكتب:

١ - أمهات الكتب الماركسية (الكلاسيكيات) لماركس وإنجلز ولينين وستالين، مثل: «رأس المال» و«أصل العائلة» و«ما العمل» و«الدولة والثورة» و«المسألة الوطنية» و«المادية التاريخية» و«الاقتصاد السياسى».

٢ - كتب لمفكرين وفلاسفة ماركسيين مثل روجيه جارودى وهنرى ليفقر.

٣ - كتب فى تاريخ مصر ومشاكلها الاجتماعية والاقتصادية. واحتلت دراسة «تاريخ الحركة الوطنية» لعبدالرحمن الرافعى مكاناً مهماً فى دراسة الحلقة. كما كان هناك اهتمام بالاطلاع على بعض الكتب التى تعرضت للمسألة الفلاحية؛ مثل كتابات الأب هنرى عيروط ويوسف بك نحاس. وفى هذا الإطار قام جاكو ديكومب بعرض ملخص لكتاب كارل كاوتسكى (١٨٥٤ - ١٩٣٨) «المسألة الزراعية» (وهو الكتاب الذى أشاد به لينين على الرغم من أنه كان يعتبر كاوتسكى مرتداً عن الماركسية).

ويقوّم صادق سعد نشاط الحلقة الدراسية فيقول: إنها أفادته فائدة كبرى، وإنه إليها «يرجع الفضل الأول فى إرساء المبادئ الأساسية الماركسية للاقتصاد السياسى فى ذهنى». ويضيف أنه واصل بعد ذلك دراسة كتب الاقتصاد السياسى البورجوازى.

ويشير هنا بوجه خاص إلى كتاب شارل جيد.(٤١)

وكان من الكتب التى لقيت اهتماماً خاصاً فى حلقة الدراسة كتاب أوتو هيللر Hiller Otto «نهاية اليهودية La Fin du Judaisme». وفيه يدلل المؤلف على أن الصهيونية حركة عنصرية وتوسعية أى استعمارية.

ويذكر يوسف درويش أن صادق سعد قد استند على هذا الكتاب عندما كتب فى عام ١٩٤٧ كتابه «فلسطين فى مخالب الاستعمار».

المجموعة متعددة الجنسيات ومشروع التحول إلى منظمة:

عندما نشبت الحرب العالمية الثانية عام ١٩٣٩ اجتمعت الحلقة الدراسية لتحدد الموقف

من الحرب. وناقشت الأوضاع الدولية السائدة وتبنت الخط الذى قال به لينين عن الحرب العالمية الأولى فى مؤلفه «موضوعات إبريل». والفكرة المحورية فيه أنه فى الحرب التى تنشب بين الدول الاستعمارية يتعين على الشيوعيين أن يقلبوها إلى ثورة اشتراكية.

وبعد المناقشة تقرر تكوين هيكل تنظيمى سرى للمجموعة، وتم انتخاب بول جاكو وبيريدس وزينون كرامنيان قيادة للمجموعة. وكان من الموضوعات التى أضيفت إلى الدراسة ما يسمى بقواعد السرية والأمان والمواقف التى يتعين أن يتخذها العضو أمام النيابة والقضاء.(٤٢)

على أنه عندما غزا هتلر الاتحاد السوفيتى فى أواخر عام ١٩٤١؛ اتجه اليونانيون إلى الالتحاق بجيش التحرير الشعبى اليونانى. واتجه الإيطاليون إلى الانخراط فى المقاومة لإسقاط نظام موسولينى. كما تأهب البعض للعودة إلى بلادهم. وربما أسهم هذا التطور فى التعجيل بتكوين المجموعة المصرية الثلاثية لتستقل ولتكافح هى أيضاً فى واقعها المصرى.

ويضيف صادق سعد أنه لم يكن متاحاً بالطبع لأعضاء هذه المجموعة متعددة الجنسيات أن تقوم بعمل ذى بال فى اتجاه تطبيق فكر لينين عن قلب الحرب الاستعمارية إلى ثورة اشتراكية.(٤٣)

وتطور وضع «المجموعة الشيوعية متعددة الجنسيات» على الوجه التالى:

١ - بعد قيام الحرب رأى مجلس «عصبة أنصار السلام» إنهاء وضع «العصبة» وأصدر بياناً جاء فيه أنه إزاء الوضع الدولى السائد وحيث تبدو الحروب الوسيلة الباقية الوحيدة فى أيدى البلدان الديموقراطية لتدافع عن نفسها، لم يعد هناك سبب لقيام «عصبة أنصار السلام».

٢ - وجاء فى البيان أنه لما كانت «عصبة أنصار السلام» قد كونت خلال تاريخها رصيداً إيجابياً هو عبارة عن عمل ثقافى وتربوى مهم، ولا يوجد أى مبرر لعدم الاستمرار فيه، فقد قرر المجلس استمرار هذا النشاط باسم «جماعة الدراسات Groupe Etudes»، ونشر البيان فى «جورنال ديجيبت» فى ١٩٣٩/٩/٦.

جماعة الدراسات :

إن البيان الرسمى الخاص بحل «عصبة أنصار السلام» هو بذاته كما رأينا البيان الذى أعلن عن قيام «جماعة الدراسات» لتكوين جمعية ثقافية تربوية يشتغل أعضاؤها بعمل دراسات وتنظيم محاضرات.

وإذا صح أن غالبية أعضائها ظلوا من الأجانب، إلا أن عدداً غير قليل منهم يمكن أن يطلق عليه اسم «أنصاف الأجانب»، حيث إنهم كانوا ينتمون إلى عائلات أجنبية عاشت واستقرت فى مصر لسنوات ولعقود عديدة. هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، انفتحت هذه الجماعة الثقافية أكثر على المثقفين المصريين عندما بدأ يتردد على مقر «الجماعة» عدد قليل من طلاب الجامعة.(٤٤)

ويضيف حلمى ياسين: إنه انضم إليها، كما كان يتردد عليها سالم ياسين، طالب الطب، ومحمد إسماعيل محمد الطالب بقسم الفلسفة بجامعة فؤاد الأول (١٩٣٩ - ١٩٤٣).

وليس لدينا - للأسف - ثبت كامل بعناوين البحوث التى عُرِضتْ والمحاضرات التى ألقيت. ومن ثم، نكتفى بذكر الأمثلة:

- ألقى يوسف درويش محاضرة عن تدفق رءوس الأموال الأجنبية على مصر فى نهاية القرن التاسع عشر (بالعربية).

- وألقى صادق سعد محاضرة عن الحركة العمالية المصرية فى ١٩٣٦ - ١٩٣٧ (بالفرنسية).

- واشترك ريمون دويك ومحمد إسماعيل محمد فى تقديم محاضرة عن الأوضاع الراهنة - آنذاك - فى الصحافة العربية (بالعربية).(٤٥)

- وأعد جاكو ديكومب محاضرة بالفرنسية عن كهربة خزان أسوان، وكان مع المحاضر نماذج مجسمة للمولدات الكهربائية (التوربينات). وترجمت المحاضرة إلى العربية وألقى الترجمة محمد حلمى ياسين. ونُشر لها ملخصٌ فى مجلة «الأسبوع» التى كانت تصدرها لجنة نشر الثقافة الحديثة.(٤٦)

- وهناك دراسة بالفرنسية أعدتها أديل زينون اطلع عليها «المحرر» بعنوان «بقايا الإقطاعية فى الزراعة المصرية». ومن المعروف أنه كان لأديل بحوث أخرى مهمة فى الزراعة المصرية.

وبالإضافة إلى المحاضرات التى كان يلقيها الأعضاء، يذكر حلمى ياسين أن الجماعة كانت تستضيف محاضرين مصريين، فألقت الدكتورة عائشة عبدالرحمن (بنت الشاطئ) محاضرة عن مشكلات القرية المصرية، كما تحدث الأستاذ عبدالحميد الحديدى (كبير المذيعين فى هيئة الإذاعة المصرية فى الأربعينيات) عن الوحدة العربية.(٤٧)

ولما كانت مصر فى أثناء الحرب تمتلئ بجحافل من الجيوش الإنجليزية التى وفدت، فقد سعت «جماعة الدراسات» إلى أن تقدم للجنود الإنجليز الذين أرسلوا إلى مصر لصد جيوش هتلر صورة مغايرة لما كانت تقدمه الدعايات الاستعمارية والرجعية عن البلاد: أهلها وتاريخها ونهضتها الحديثة. وكان وراء هذا المسعى أن الجنود الإنجليز هم فى النهاية من أفراد الشعب الإنجليزى البسطاء. وفى هذا تعاونت «جماعة الدراسات» مع هيلارى وايمنت H. Wayment (والراجح أنه أستاذ جامعى ماركسى) على إعداد كتاب موجه ليقرأه هؤلاء الجنود. فآثر أن يكون كتاب متنوعات ومختارات، فيه تاريخ مصر حتى عام ١٧٩٨، وتعليقات لعدة مؤلفين عن الأهرام وأبو الهول، وصفحة من الأمثال الشعبية ومختارات أدبية وقصص، ونص لتوفيق الحكيم وأغنية شعبية، ثم يتطرق الكتاب باختصار إلى القضايا التى تهم الشعب المصرى: النيل وثروة مصر - حزب الوفد - الفلاح - طه حسين وإصلاح التعليم فى مصر - إحصاءات عن التعليم والأمية - تعريف بالرسام المصرى أحمد راسم - نبذة عن المثال مختار - فكرة عن الجيش والطلاب والعمال... وغير ذلك، بالإضافة إلى عدد من الصور الشمسية.(٤٨)

المجموعة المصرية الثلاثية :

وفى عام ١٩٤١، يذكر يوسف درويش، أن جاكو ديكومب «عقد اجتماعاً معنا (يوسف وصادق وريمون)، وأذكر أنه قال لنا: «لقد حان الوقت لتقوموا بأنفسكم دون إشراف من أحد بالنشاط فى واقع بلدكم. وإننى سوف أكون تحت تصرفكم فى أية مهمة ترونها، وتقديم النصيحة لكم إذا طلبتم ذلك».(٤٩)

ومن ثم تكونت مجموعة ماركسية مصرية ثلاثية اتجهت بنشاطها إلى إيجاد نقاط ارتباط بالواقع المصرى. ولما كان قيام الحرب العالمية الثانية العامل الرئيسى فى ضمور وتفكك «المجموعة الشيوعية متعددة الجنسيات»، فقد كانت المجموعة الثلاثية المصرية - كما يذكر ريمون دويك - تبتعد عن الأجانب بقدر ما كانت تحقق من نتائج تقربها من هدف الارتباط بقوى شعبية مصرية.(٥٠)

ولما كانت هذه المجموعة الثلاثية قد توسعت فيما بعد لتضم مصريين آخرين، ثم لتؤسس مع هؤلاء فى عام ١٩٤٦ منظمة «ط. ش. ت» أو «الطليعة الشعبية للتحرر»، فإن التعرف على أشخاصها هو أمر يرتبط منهجياً بتقديم الصورة المتكاملة لنشأة «المنظمة».

يوسف درويش :

ولد فى ١٩١٠/١٠/٢، بقسم الوايلى (العباسية) من عائلة متوسطة من اليهود القرائين ترجع أصولها فى مصر إلى وقت بعيد.

سافر إلى فرنسا عام ١٩٣٠ بعد حصوله على البكالوريا. وهناك حصل على شهادة مدرسة التجارة العليا (تولوز ١٩٣٢). ثم تقدم للحصول على شهادة الدراسات التجارية العليا عام ١٩٣٣ برسالة عن «القطن فى مصر». وكان قد التحق بكلية الحقوق فى تولوز، وبعد عودته إلى مصر عمل محامياً أمام المحاكم المختلطة. وفى عام ١٩٣٤ حصل على ليسانس الحقوق من جامعة فاروق الأول (جامعة الإسكندرية). ومنذ ذلك التاريخ اشتغل محامياً أمام المحاكم الأهلية.

وكان من أصدقائه فى مدرسة الفرير بالخرنفش حامد سلطان الذى درس فى فرنسا وعاد ليصبح أستاذاً مرموقاً بكلية الحقوق، وحسن عثمان الأرناؤطى الذى أصبح سفيراً، وجمال مدكور وأحمد بدرخان اللذان اتجها إلى الإخراج السينمائى.

وكان وفديا كغالبية الشباب فى مصر. فالوفد ـ كما يقول ـ كان وقتئذ كل شىء، وهو الحزب الشعبى فى الساحة. وفى ذلك الوقت بدأ تفكيره يتركز على قضايا الاستقلال والجلاء. ويذكر أنه فى خريف عام ١٩٣٠، كان هو وصديقه حامد سلطان (فيما بعد: الأستاذ الدكتور بكلية الحقوق) يتابعان من مقاعد الجمهور فى مجلس النواب الجلسة التى أعلنت فيها إقالة الحكومة الوفدية، فخرجا من البرلمان ونظما مظاهرة احتجاج سارت بجوار قصر عابدين، وكانت تندد بإقالة الملك للحكومة.(٥١)

ويذكر يوسف درويش «أن تعلقه بمصر والعروبة كان أمراً أساسياً»، ومن ثم فقد كوّن فى تولوز مع حامد سلطان وثلاثة آخرين من الطلاب المصريين جمعية «الطلبة العرب». وقد انضم إليها الغالبية العظمى من الطلبة العرب فى تلك المدينة. وكان من بينهم جزائريون أصبحوا فيما بعد من قادة الثورة الجزائرية.

وقبل سفره إلى باريس لم تكن له معرفة بالماركسية، فانصبت قراءاته على أعمال كبار مفكرى الثورة الفرنسية من أنصار الحرية والمساواة والديموقراطية. وقرأ لشوقى والمنفلوطى والعقاد. وتابع بانتظام الصحف والمجلات المحلية مثل «البلاغ» و«كوكب الشرق» و«الكشكول». كما تابع المحاضرات التى كانت تلقى فى «الجمعية الجغرافية الملكية». واستمع إلى غالبية المحاضرات التى كانت تلقى فى «قاعة إيوارت» بالجامعة الأمريكية فى مصر.

وفى فرنسا كوّن مع بعض الطلاب الفرنسيين «لجنة مناهضة الفاشية». كما أتيح له أن يحضر اجتماعات خلية الحزب الشيوعى الفرنسى فى «اكس آن بروفانس». وبدأ لأول مرة يقرأ الكتب الماركسية، فقرأ الجزء الأول من «رأس المال» لماركس، كما قرأ لإنجلز ولينين وبوخارين وتروتسكى. ومنذ ذلك الوقت بدأت تتحدد اتجاهاته نحو الفكر الاشتراكى، بالإضافة إلى كتب جارودى ولوفيفر والكتب التى تعالج الأوضاع فى مصر؛ مثل كتابات الأب هنرى عيروط ويوسف بك نحاس عن مشكلات الفلاحين والزراعة، هذا مع اهتمام خاص بكتب عبدالرحمن الرافعى.

وعاد إلى مصر عام ١٩٣٥. وفور عودته انضم إلى «عصبة أنصار السلام». وفى

الوقت نفسه، قام بمبادرة شخصية ـ وبدافع من رغبته فى إيجاد علاقة بالحركة العمالية ـ بزيارة لمقر اتحاد العمال الذى كان يتزعمه النبيل عباس حليم.(٥٢)

وفى عام ١٩٣٥، عقد حزب الوفد مؤتمره الشهير وهو المؤتمر الذى عرضت فيه تقارير وكلمات تشكل فى مجموعها معالم برنامج الحزب. واهتم يوسف وزملاؤه فى المجموعة الماركسية بالحصول على وثائق المؤتمر، وتمت دراستها واستخراج النتائج اللازمة لتحديد السياسة والموقف العملى من الوفد.

وفى عام ١٩٣٦، كلفت «المجموعة الماركسية» يوسف درويش بإجراء دراسة تاريخية أولية عن تطور الحركة العمالية والنقابية فى مصر. فأعد هذه الدراسة التى تنصب على الفترة بين عامى ١٩١٩ و١٩٣٦. ومنها حصل الباحث على العديد من المعلومات والبيانات والإحصاءات والأسماء عن أوضاع النقابات وتطور حركة الإضرابات فى تلك الفترة.

وفى عام ١٩٣٦، أيضاً، أدلى وزير خارجية بريطانيا «صمويل هور» بتصريح ينفى فيه حق مصر فى الاستقلال. فقام يوسف مع صديقه حامد سلطان ومعهما خيرت سعيد بجمع توقيعات من المحامين ضد هذا التصريح.

وفى منتصف الثلاثينيات طلب جاكو ديكومب من يوسف أن يعد منشوراً باللغة العربية عن الاحتلال الإنجليزى. وتم تسليم المنشور بعد طباعته لليونانيين لتوزيعه بمعرفتهم، فقد كانت لهم خبرات وعلاقات فى هذا المجال.

ويذكر يوسف درويش أن «عصبة أنصار السلام» كانت تكافح بحزم ضد الصهيونية باعتبارها شكلاً من أشكال العنصرية. وقد رفضت «العُصبة» رفضاً قاطعاً إقامة وطن لليهود فى فلسطين أو فى غيرها من الأرض العربية. وكانت «العصبة» توزع العديد من المنشورات التى تندد بمشروعات التقسيم وبالهجرة اليهودية.

وعندما مر بالقاهرة عام ١٩٣٦ كل من موسى قاسم الخالدى عمدة القدس وأحمد الحسينى، كلفت «عصبة أنصار السلام» كلا من يوسف درويش وريمون دويك بالتوجه إلى لقاء الزعيمين الفلسطينيين فى فندق «الكونتننتال» (ميدان الأوبرا) وأجريا معهما حديثاً طويلاً شرحا فيه أهداف أنصار السلام ووقوفهم بجانب الشعب العربى الفلسطينى. ثم تصاعد نشاط «عصبة أنصار السلام» ضد الهجرة اليهودية بعدأن أخذت السلطات النازية فى ألمانيا ـ وشاركتها فى ذلك الدول الأوروبية ـ تشجع اليهود على النزوح إلى فلسطين.

وكان يوسف درويش يوزع مع زملائه أنصار السلام المنشورات التى تحتج على هذه الهجرة وترفض مشروعات التقسيم.(٥٣)

وفى هذه الفترة أيضاً، حضرت إلى القاهرة لجنة موفدة من «عصبة الأمم» لتستطلع رأى الشعب المصرى بشأن مشاريع تقسيم فلسطين التى كان قد بدأ طرحها على الساحة الدولية. فتوجه يوسف درويش وريمون دويك باسم أنصار السلام إلى مقر تلك اللجنة بفندق شبرد (وكان فى شارع إبراهيم باشا ـ الجمهورية حاليا) وأدليا برأيهما ومؤداه التمسك بحق شعب فلسطين فى وطنه كاملاً ورفض أى مشروع للتقسيم.(٥٤)

وعقب استقلال المجموعة الثلاثية المصرية عن المجموعة الشيوعية متعددة الجنسيات، شارك يوسف درويش لفترة فى مجمل الأنشطة الثقافية والديموقراطية التى قامت بها المجموعة المصرية. هذا فى الوقت الذى ظل فيه توجهه الرئيسى نحو تحقيق ارتباط بالحركة العمالية المصرية. وعندما حانت الفرصة كان معداً لذلك الأمر إعداداً كافياً على أساس من دراسته ونشاطه العملى اليومى الذى بدأ عام ١٩٤١، وبفضل مثابرته على

التعرف على واقع الحركة النقابية والعمالية.

ريمون دويك:

ولد ريمون إبراهيم دويك فى عام ١٩١٨ بحى السكاكينى بالقاهرة من عائلة متوسطة صغيرة، واجهت متاعب حقيقية فى تدبير أمور حياتها. وكان والده من يهود حلب بسورية وأمه مصرية من حارة اليهود بالقاهرة. وكان الأب شغوفاً بالاطلاع على كتب التراث العربى؛ خاصة كتب الأدب. وكان من الناحية السياسية متعاطفاً مع الوفد.

والتحق ريمون دويك بالمدارس الفرنسية ثم بمدرسة إنجليزية. لكن حالة العائلة المادية لم تساعده على استكمال تعليمه، فبدأ فى عام ١٩٣٤ موظفاً بسيطاً فى هيئة الإذاعة المصرية.

ويذكر ريمون دويك أنه فى السابعة عشرة من عمره تأثر بشخصين هما: مارسيل إسرائيل (شيريزى)، وهو شيوعى إيطالى مقيم بمصر، وثيوديسى بيريدس وقد سبقت الإشارة إليه.(٥٥)

وفيما يتعلق بمارسيل شيريزى، يذكر ريمون أنه بهر بثقافته وسعة اطلاعه. فعن طريقه اطلع على قدر من الأدب الروسى الكلاسيكى وبوجه خاص، على أعمال ليون تولستوى الكبرى: مثل «الحرب والسلام» و«البعث».

وفى صيف ١٩٣٥، سافر مارسيل إلى لبنان للعلاج. والتقى هناك بشيوعيين لبنانيين بارزين. وكان أهم ما عاد به من لبنان العداء الشديد للصهيونية والتحذير من مزاعمها اليسارية التى تتظاهر بها أندية يهودية فى القاهرة. غير أن مارسيل عاد أيضاً بفكرة ضرورة بناء حزب شيوعى مصرى. وقد تحمس ريمون دويك للفكرة. وانتهى الأمر بمارسيل - بناء على توجيه من مدرس فرنسى شيوعى بالقاهرة - إلى زيارة «عصبة أنصار السلام بالقاهرة» لعرض الفكرة على سكرتير هذه الجمعية «ث. بيريدس». لكن هذا الأخير قال لهما ما معناه إنه يعرف هذا المدرس الفرنسى معرفة جيدة. أما الشيوعية والاشتراكية فليس لجمعية السلام شأن بهما لأنها - كما يدل عليها اسمها - تعمل من أجل السلام فحسب. ودعاهما إلى الانضمام إلى الجمعية والاشتراك فى أنشطتها فى حدود لائحتها وأهدافها السلامية، فوافقا.(٥٦)

أما عن تأثره ببيريدس فيذكر ريمون أنه فى النصف الأول من الثلاثينيات ارتبط بعدد من اليونانيين كانوا فى سنه. وعرف يونانيين آخرين أكدوا له أن الحزب الشيوعى المصرى (١٩٢٢) كان ينضم إلى عضويته عدد غير قليل من اليونانيين. على أن بيريدس كان «هو الشخصية التى أثّرت على تكوينه الثقافى بكيفية أعمق لوداعته واتساق فكره الشيوعى مع كل جانب من جوانب حياته».

وعلى الرغم من أن بيريدس عُرف بحذره الشديد، إلا أنه لم يسعه إلا أن يكشف لريمون بالتدريج عن توجهاته الفكرية والسياسية كشيوعى.

وفيما يتعلق ببداية التكوين الفكرى لريمون دويك، يذكر أن المصدر الذى كان يغترف منه معلوماته عن الفكر الماركسى وعن حياة الأحزاب الشيوعية، تمثل فى مجلة «المراسلات الدولية» فى طبعتها الفرنسية. وكانت هذه المجلة لسان حال «الكومنترن». ولفت نظره فيما كانت تنشره المجلة تحليلاتها العميقة للصهيونية وطبيعتها العنصرية المعادية للاشتراكية، واعتمادها الأساسى على القوى الإمبريالية. على أنه استكمل ثقافته الماركسية داخل «الحلقة الدراسية» فى المجموعة متعددة الجنسيات. ويقرر أن هذه الدراسة المنظمة أفادت

الدارسين فائدة محققة، وزادت من معرفتهم بالماركسية. وإن كان يضيف: لكن هذه الدراسة ارتبطت بالتشبع بالعقلية الستالينية.(٥٧)

وقد أسهم بالطبع فى جميع أنشطة «عصبة أنصار السلام» هو وزميلاه يوسف درويش وصادق سعد، خاصة فيما يتعلق بهذه الأنشطة التى كانت ترتبط باستقلال مصر و التضامن مع شعب فلسطين. كما شارك يوسف درويش وصادق سعد فى الأنشطة الثقافية والديموقراطية التى قادتها مجموعتهم الثلاثية المصرية بعد استقلالها عن الماركسيين الأجانب. وعُنى - من الناحية السياسية - بالاهتمام بإيجاد نقاط ارتباط قوية بحزب الوفد، خاصة بطلابه وشبابه وحضر أكثر من اجتماع جماهيرى فى بعض المناسبات الوطنية التى كان الوفد يهتم بإحيائها.

وفى الوقت نفسه، ساعده عمله فى الإذاعة على إقامة علاقات مع عدد من المثقفين والفنانين. كما لعب دوراً مهماً منذ أوائل الأربعينيات فى جذب عدد من طلاب قسم الفلسفة بكلية الآداب (جامعة فؤاد الأول) إلى دائرة الفكر والنشاط الماركسى. وكان من هؤلاء محمد إسماعيل محمد المدير بالإذاعة سابقاً، وعبدالعزيز فهمى المدرس، (وفيما بعد نائب رئيس تحرير أخبار اليوم سابقا) وأبو سيف يوسف سكرتير تحرير مجلة الفجر الجديد (١٩٤٥ - ١٩٤٦).

صادق سعد (أحمد صادق سعد):

ولد صادق سعد فى عام ١٩١٩ بحى شبرا مصر فى عائلة من البورجوازية الصغيرة الأجنبية، ترجع إلى أسرة يهودية تركية هاجرت إلى مصر فى أواخر القرن التاسع عشر.

انتظم فى التعليم الفرنسى حتى تخرج من الليسيه بالإسكندرية فى منتصف الثلاثينيات. وتعلم العربية على يد مدرس من خريجى الأزهر حتى يتمكن من الالتحاق بكلية الهندسة بجامعة فؤاد الأول. وتخرج منها فى قسم الكهرباء عام ١٩٤٢. وتمكن من اللغة العربية بفضل الدراسة الجامعية وبفضل العمل السياسى مع المثقفين الماركسيين وعبر العمل الصحفى عندما تعاون مع أحمد رشدى صالح فى مجلة «الفجر الجديد».

ويقول صادق سعد أن تمصيره الثقافى والنفسى يعود إلى اشتراكه فى الحركة الوطنية ودراسته لكتب عبدالرحمن الرافعى فى تاريخ الحركة القومية المصرية. لكن عملية التمصير هذه - كما يضيف - كانت تتعمق كلما زاد اكتشافه - على ضوء الماركسية - لخصوصيات مصر الاجتماعية والثقافية والسياسية.

ويحدد صادق سعد ثلاثة عوامل كان لها الأثر فى تحوله إلى الماركسية:

١ - اطلاعه عام ١٩٣٥ على «البيان الشيوعى» لكارل ماركس وفريدريك إنجلز. فيذكر أنه أعجبه فى «البيان» تسلسله المنطقى، حتى لقد ذكّره هذا التسلسل - وهو المغرم بالرياضيات - بالمنطق الرياضى، وبدا له البيان كأداة رائعة لتحليل التاريخ وشتى الاتجاهات السياسية.(٥٨)

٢ - الحافز القوى الذى تلقاه من معلمته الفرنسية بالليسيه «أنا كاينكو» التى جاءت إلى مصر إبان حكم الجبهة الشعبية فى فرنسا وفى وقت ارتفعت فيه موجة التحدى والتصدى للفاشية فى العالم. فكان أول درس تلقيه كاينكو على تلاميذها بالليسيه هو: مفهوم صراع الطبقات كمنهج لتفسير الثورة الفرنسية. وهنا يضيف ريمون دويك أن دروس التاريخ والفلسفة التى تلقاها صادق من مدرسين ماركسيين في المرحلة الثانوية، كان لها أثرها فى تطوره الفكرى وفى استيعابه للماركسية.

٣ - تردده فى القاهرة على «عصبة أنصار السلام» وتعرفه على ريمون دويك ويوسف

درويش وعدد من اليونانيين، منهم المحامى كونستانتين فيرجوبولوس. فهؤلاء كانوا يلتقون فى حلقة لدراسة الماركسية. وكان يحضر معهم جاكو ديكومب. ويقدر صادق سعد أن هذه الحلقة رسخت فى ذهنه المبادئ الأساسية للنظرية الماركسية فى الاقتصاد السياسى. لكنه من ناحيته لم يكتف بهذا، بل أضاف إليه معلومات عن الاقتصاد الرأسمالى. كما درس أيضا بعض مؤلفات لينين.(٥٩)

ويضيف «المحرر» أنه فى هذا السياق ترسخت عند صادق سعد القدرة على العمل الدءوب والمنهجى فى الدراسة والبحث، الأمر الذى عبرت عنه فى حقبة الأربعينيات مؤلفاته ومقالاته التى نشرها فى تلك الفترة.

وفى الجامعة، وفى غمار التيارات السياسية المختلفة والمتصارعة، وجد صادق نفسه أحياناً مدعواً إلى المشاركة وتحديد المواقف. فيذكر أنه كان فى جامعة فؤاد الأول عدد من الشباب اليهودى؛ كان من بينهم عناصر تشايع الصهيونية. وفى يوم من الأيام من عام ١٩٣٨ هتف عضو فى حزب «مصر الفتاة» ضد اليهود. وكان مؤتمر لندن منعقداً فى ذلك الوقت ليناقش مشكلات العلاقة بين العرب واليهود فى فلسطين. فاعتلى صادق المقعد الذى يجلس عليه فى العادة الأساتذة المحاضرون، وهتف بسقوط الصهيونية. وطفق يشرح الفرق بين اليهودية والصهيونية كاتجاه سياسى استعمارى. وأنهى كلامه بالهتاف مرة أخرى بسقوط الصهيونية. وتكونت فى كلية الهندسة بعد ذلك لجنة لمناصرة القضية الفلسطينية وكان عضواً فيها. غير أن اللجنة لم يقدر لها أن تلعب - بعد قيامها - دوراً محسوساً.(٦٠)

ويذكر صادق أنه اتصل به طالب من العناصر الصهيونية وطلب إليه أن يكتب تقريراً عن الاتجاهات المعادية للسامية فى الجامعة فرفض. وتكررت المحاولة ذاتها مع يوسف درويش فووجه الطالب برفض بالغ الشدة. ذلك أن الموقف الرسمى لأنصار السلام فى العالم كله كان يدين الصهيونية.(٦١)

ويتضح مما أوردناه عن أفراد المجموعة المصرية الثلاثية، أننا لا نقدم ترجمة ذاتية مكتملة لهم، وإنما عنينا - فى المقام الأول - بأن نتعرف على ملامح أساسية فارقة فى حياتهم كمصريين، وفى نشأتهم وتكوينهم الثقافى والسياسى، لما لذلك من ارتباط وثيق بالمنهج وبأسلوب العمل والاختيارات التى توصلوا إليها فى طريق البحث عن نقاط ارتكاز فى الواقع المصرى. فعلى هذا الطريق كونوا جمعيات ثقافية وكتبوا فى مجلات وتعرفوا على شخصيات ثقافية وسياسية وعمالية، الأمر الذى سنعرض له فيما يلى بإيجاز.

لجنة نشر الثقافة الشعبية :

فى أوائل الأربعينيات، ألف أعضاء المجموعة المصرية الثلاثية جمعية عرفت باسم «جمعية نشر الثقافة الشعبية». وقام المركز الأول فى حى السبتية بالقاهرة، حيث تأسست مدرسة لمحو الأمية وتعليم اللغة العربية والحساب والتاريخ. وكان يتردد على هذا المركز العديد من عمال السكك الحديدية المقيمين فى هذا الحى. وتولى التدريس هناك ريمون دويك ويوسف درويش وعبدالحميد عوض (موظف بالتموين) ومحمد إسماعيل محمد.(٦٢)

وأقامت المجموعة الثلاثية مركزاً ثانياً فى حى بولاق بمسكن يوسف درويش رقم ٧ بالعمارة البلجيكية أمام حوش فايد بشارع جلال. وقام بالتدريس يوسف درويش وريمون دويك ومحمد إسماعيل محمد.

وأقيمت مدرسة لمحو الأمية فى ميت عقبة بنواحى إمبابة بالجيزة وتولى يوسف درويش إدارتها وكان يُدرّس اللغة العربية والحساب، وشارك فى التدريس حلمى ياسين وريمون

دويك ومحمد إسماعيل محمد. وكان هناك اهتمام خاص فى هذه المدارس بتدريس كتب عبدالرحمن الرافعى عن تاريخ الحركة القومية المصرية. وكان يتم تركيز خاص على إبراز وإعلاء دور الطبقات والقوى الشعبية فى تشكيل تاريخ مصر.

ويقدر يوسف درويش أنه كان يؤم مدرسة ميت عقبة حوالى أربعين فلاحا فى المتوسط.(٦٣)

ويذكر صادق سعد أن «جمعية نشر الثقافة الشعبية» كانت على اتصال بجمعيات ذات توجهات ديموقراطية مماثلة، منها واحدة بطنطا. وأنه كتب أول مقال له عن «أهمية محو الأمية» فى«مجلة الحضارة المصرية» وكانت تصدر فى طنطا.(٦٤)

لجنة نشر الثقافة الحديثة ومجلة «الأسبوع» :

تحت تأثير تطور الوضع الدولى بعد اشتراك الاتحاد السوفيتى فى الحرب العالمية الثانية ودخوله فى تحالف مع الديموقراطيات الغربية، انتهت المجموعة المصرية الثلاثية إلى البحث عن مجالات أوسع للنشاط الجماهيرى فى صفوف المثقفين والعمال.

وفى عام ١٩٤٣/٤٢، أقامت «المجموعة» بالتعاون مع أعضاء كانوا فى «منظمة حركة تحرير الشعب» (حتش) جمعية ثقافية ديموقراطية هى «لجنة نشر الثقافة الحديثة». وكان مقرها بمسكن سعيد خيال المحامى بشارع قصر العينى. ونشطت الجمعية نشاطاً ملحوظاً فى تنظيم محاضرات ولقاءات عديدة. وبعد فترة قصيرة استأجرت الجمعية مجلة «الأسبوع». وفى هذا المجال تعرف أفراد المجموعة الثلاثية على العديد من المثقفين المصريين والعرب الوطنيين والديموقراطيين والتقدميين. ونتحدث عن تجربة هذه الجمعية وعن مجلتها بشىء من التفصيل فى الباب الخاص «بالعمل الأيديولوجى».(٦٥)

دار القرن العشرين للنشر والتوزيع :

وفى هذه الفترة أيضاً أسس ريمون دويك دارا للنشر هى «دار القرن العشرين للنشر والتوزيع». وقامت بنشر عدد من الكتب والكتيبات موضوعة ومترجمة وفى فروع مختلفة من المعرفة. وقد أفردنا لها مساحة تعرف بإنتاجها وأنشطتها المختلفة فى الباب المخصص «للعمل الأيديولوجى».

التعاون مع سلامة موسى :

وفى عام ١٩٤٤ اتصل الكاتب المعروف سلامة موسى بأعضاء المجموعة المصرية الثلاثية. وكان يصدر فى ذلك الوقت مجلة أسبوعية باسم «العهد الجديد». وعرض عليهم أن يتعاونوا مع بعض التروتسكيين على إصدار المجلة مناصرة للاتحاد السوفيتى. وفى ذلك الوقت كان التروتسكيون منقسمين إلى قسمين: أحدهما مستمر فى عدائه للاتحاد السوفيتى والآخر يدافع عنه من منطلق أن هذا البلد هو أول وطن للاشتراكية.

ووقع يوسف درويش العقد مع صاحب المجلة. وأسهمت المجموعة الثلاثية فى تحريرها مشتركة مع العناصر التروتسكية التى قبلت بالتعاون، وكان منهم رمسيس يونان ولطف الله سليمان وآخرون. وصدر من هذه المجلة ثلاثة أو أربعة أعداد ثم توقفت عن الصدور.(٦٦)

لقاء مع طه حسين :

وفى عام ١٩٤٤ أيضاً توجه أعضاء المجموعة الثلاثية إلى مقابلة الدكتور طه حسين

وكان وقتئذ السكرتير الفنى لوزارة المعارف العمومية، وكانت حكومة الوفد قد عينته فى هذا المنصب. وقدم أعضاء المجموعة له مذكرة عن أهمية محو الأمية فى مصر. وقد أبدى الكاتب الكبير اهتماماً ملحوظاً بما طرحته المذكرة.(٦٧)

مجلة «الفجر الجديد» وأحمد رشدى صالح :

أشرنا من قبل إلى أن ريمون دويك الذى كان يعمل فى «هيئة الإذاعة المصرية» تعرف على أحمد رشدى صالح وكان من فريق المذيعين الواعدين. وجاء رشدى صالح إلى القاهرة من قرية «الشيخ تمى»؛ وهى إذ ذاك من القرى الفقيرة جداً الواقعة شرق النيل بمديرية المنيا. وقد تجشمت عائلته البسيطة المشاق لتمكنه من أن يواصل تعليمه ويخترق أسوار التعليم الجامعى. فتخرج فى قسم اللغة الإنجليزية بجامعة فؤاد الأول. وتعرف فى كلية الآداب على أقران له ذوى ميول يسارية كان منهم - على ما نذكر - نعمان عاشور (فيما بعد الصحفى والكاتب المسرحى الشهير) وعلى الراعى المذيع بالإذاعة (وفيما بعد الأستاذ بقسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب ووكيل وزارة الثقافة).

ونشط رشدى صالح فى «لجنة نشر الثقافة الحديثة» وكتب فى «الأسبوع» وعرف بأسلوبه المتميز والمحكم. ومنذ وقت مبكر، عرف باهتمامه بقضايا الأدب الشعبى، واهتم بدراسة المسألة القومية فى المنظور الماركسى. وعندما استقر رأى المجموعة الثلاثية على ضرورة إصدار مجلة ماركسية جديدة، سعى رشدى صالح إلى استصدار مجلة أسبوعية هو صاحب امتيازها، وكان هو أيضاً رئيس تحريرها. وصدرت - كما نعلم - فى ١٦ يونية ١٩٤٥ تحت اسم «الفجر الجديد».(٦٨)

مجموعة واحدة من قادة عماليين ومن مثقفين :

وفى هذا السياق من السعى لدراسة المجتمع المصرى والاقتراب منه طفق يوسف درويش يدرس ويكتب عن أوضاع الحركة العمالية والنقابية فى مصر. وما لبث أن سنحت له الفرصة فى عام ١٩٤١ عندما التقى بمحمود العسكرى. وكان يوسف درويش قد تعرف عليه من كتاباته ومما كتب عنه. وكان العسكرى فى ذلك الوقت السكرتير العام «لنقابة عمال النسيج الميكانيكى بشبرا الخيمة».

وبعد قليل سوف يتعرف عن طريق ريمون دويك على زميل للعسكرى هو محمد يوسف المدرك الذى بدأ منذ وقت مبكر فى عام ١٩٣٦ نضالا لم يتوقف فى سبيل استقلال المنظمات النقابية عن نفوذ الشخصيات والأحزاب السياسية البورجوازية ويهمنا أن نتعرف على بعض معالم هامة من حياة هذين العاملين؛ نشأتهما والعمل الذي قدماه للحركة النقابية والعمالية.

محمود العسكرى (١٩١٦ - ١٩٨٧) :

ولد محمود محمد العسكرى فى عائلة يعمل رأسها بورش سكك حديد الحكومة المصرية، وقد فصل الأب من عمله لاشتراكه فى انتفاضة عمال العنابر ١٩١٩، وكان محمود إذ ذاك فى الثالثة من عمره. والتحق بالمدرسة الابتدائية، لكنه اضطر إلى أن يعمل بعد انتهاء دراسته ليعين والديه على المعيشة، إلا أنه ظل يدرس وهو يعمل حتى حصل على شهادة الكفاءة (ثلاث سنوات فى المدرسة الثانوية). ومارس مهناً عديدة: فى ورشة للخراطة، وفى مطبعة، ثم عامل نسيج فى شبرا الخيمة بشركة هنرى بيار للنسيج، إلى أن استقر فى شركة النسيج والحياكة المصرية.(٧٠)

ومنذ أن جذبته الحركة العمالية إلى صفوفها تعلق بالنضال النقابى من أجل مصالح العمال. وكانت شبرا الخيمة مهد نضاله.(٧١)

ويبين استعراض مسيرته فى فترة قصيرة على مدى تسع أو عشر سنوات، أنه كان يسير فى العمل النقابى من موقع إلى موقع آخر أكثر تقدماً، وأنه من موقعه فى الحركة النقابية أصبح أيضاً قائداً سياسياً للعمال.

ففى عام ١٩٣٧ كان عضواً فى مجلس إدارة نقابة نسيج الحرير والنسيج اليدوى. وفى هذا العام أسهم فى تأسيس «الاتحاد العام لنقابات المملكة المصرية». وفى عام ١٩٣٨ انتخب عضواً بمجلس إدارة النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكى وملحقاته بالقاهرة. وكان سكرتيراً عاماً لها حتى حلتها حكومة إسماعيل صدقى فى عام ١٩٤٦.

وكان أول عامل ينتخبه العمال لتمثيلهم كسكرتير عام للنقابة وهو حبيس المعتقل.(٧٢)

ومنذ وقت مبكر خاض العسكرى معارك متلاحقة - والتقى فى هذا مع المدرك - لإقامة اتحاد عام لنقابات العمال يكون مستقلاً عن سيطرة السراى والإنجليز - ممثلة فى النبيل (أو البرنس) عباس حليم - من ناحية، وعن سيطرة حزب الوفد من ناحية أخرى.

وهكذا اجتمع القادة النقابيون (الاستقلاليون) عام ١٩٣٦ وأدانوا الأسلوب الذى يتبعه كلا «الاتحادين» القائمين: الوفدى واتحاد عباس حليم. وكونوا «هيئة تنظيم الحركة النقابية فى القاهرة والإسكندرية».(٧٣)

وإذا كانت الهيئة قد خربها من داخلها أتباع عباس حليم، إلا أن القيادات ذات النزعة الاستقلالية واصلت وصمدت داخل اتحاد عباس حليم وأخذت على عاتقها بلورة وتحديد مطالب العمال وكان فى مقدمتها استصدار قانون الاعتراف بالنقابات، والحق فى تشكيل الاتحاد العام، وغير ذلك من المطالب الاقتصادية. وحددت هذه القيادات يوم ٨ مايو ١٩٣٨ للقيام بمظاهرة ترفع هذه المطالب. وكانت المظاهرة من الضخامة ودقة النظام بما حَمَل حكومة الوفد على إدراج مطلب الاعتراف بحق تكوين النقابات فى جدول أعمال مجلس النواب.(٧٤)

وكان محمود العسكرى فى مقدمة القيادات التى نظمت المظاهرة.

وفى عام ١٩٣٩، وعندما ماطلت الحكومة فى إصدار القانون استخدم العمال سلاحاً غير الإضراب والتظاهر، وهو سلاح الإضراب عن الطعام. وتكونت لجنة قيادية لإدارة المعركة كان محمود العسكرى من أعضائها وكان مسئولاً للدعاية والنشر.(٧٥)

وفى عام ١٩٣٩ أيضاً، وبعد نشوب الحرب العالمية الثانية، بدأت الشركات فى فصل العمال بالجملة بحجة توفير قطع الغيار التى يتوقع أن ينكمش ورودها من الخارج. فبادر مجلس إدارة «النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج الميكانيكى بشبرا الخيمة» بتوجيه العمال إلى مقاومة هذا الاتجاه. وقررت النقابة أن تبدأ معركة إضراب عن الطعام وشكلت لجنة بقيادة محمود العسكرى الذى كان على رأس المضربين.(٧٦)

وفى ١٩٣٩ - ١٩٤٠ كونت القيادات العمالية المعارضة لإخضاع النقابات للشخصيات العامة والأحزاب، هيئة «الاتحاد العام لنقابات المملكة المصرية» وكان من باكورة أعماله إصدار بيان يحذر فيه من خطر فصل العمال بالجملة بذريعة الحرب القائمة أو تحت أية دعاوى أخرى. واستغلت الحكومة قيام الأحكام العرفية لتقبض على عدد من قيادات هذه الهيئة كان منهم «محمد يوسف المدّرك» والعسكرى الذى كان إذ ذاك السكرتير العام ومسئول لجنة الدعاية والنشر لهيئة الاتحاد العام المستقل والسكرتير العام لـ«نقابة عمال النسيج الميكانيكى بالقاهرة وضواحيها».(٧٧)

ومع ازدياد الضغوط الحكومية على أعضاء هيئة «مكتب الاتحاد العام لنقابات العمال» (المستقل) اضطرت الهيئة إلى تجميد نشاط الاتحاد العام وتوصلت إلى وسيلة تربط العمال بعضهم ببعض وتنقل مطالبهم إلى السلطات التنفيذية والتشريعية. فصدرت مجلة «الواجب»، وتولى محمود العسكرى إدارة المجلة لبعض الوقت. وفى ١٩٤١ - ١٩٤٢ استأجرت النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكى بالقاهرة وضواحيها، «جريدة شبرا» ولعبت المجلتان دوراً مهماً فى الدفاع عن مصالح العمال والمطالبة بإصدار التشريعات الاجتماعية للعمال والتشريعات المتعلقة بالعمل.

وعندما حاول أصحاب مصانع النسيج - ما وسعهم - التهرب من تنفيذ الأمر العسكرى الصادر فى عام ١٩٤١ بتقرير غلاء معيشة بنسبة عشرة فى المائة من أجور العمال، قررت «النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج الميكانيكى وملحقاتها بالقاهرة» أن ترد بموقف هجومى فصاغت حزمة من المطالب طرحتها، فرد أصحاب العمل بإغلاق المصانع. لكن النقابة نظمت حركة إضراب عن الطعام كان على رأسها محمود العسكرى. وبعد يوم من بدء الإضراب تولى الوفد الحكم (فبراير ١٩٤٢). فتولى العسكرى ممثلاً للنقابة وقائداً لها - بما له من الخبرة - مهمة التفاوض مع السلطة، وكان عبدالحميد عبدالحق قد أصبح وزيراً للشئون الاجتماعية فى الحكومة الجديدة.

وعلى الرغم من تعاطف الوزير مع موقف العمال ووعوده لهم، إلا أن قيادة النقابة قررت أن تقوم بعمل ضاغط على حزب الوفد. فتقرر القيام بمسيرة كبرى تضم جميع عمال النسيج الميكانيكى فى العاصمة وضواحيها: شبرا الخيمة، الزيتون، إمبابة، عين شمس، على أن تبدأ من شبرا الخيمة وسارت المظاهرة فى نظام صارم حتى وصلت إلى النادى السعدى بوسط القاهرة. وفى مجرى الحوار مع المسئولين تمسك العمال بالمطالب العشرة التى قدموها. وبعد ساعات عرض المسئولون على العمال مشروع الأمر العسكرى رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٤٢ وينص على تكوين لجان توفيق بين العمال وأصحاب الأعمال.(٧٨)

وعلّق محمود العسكرى على ما حدث بأنه منذ تلك المعركة أصبحت شبرا الخيمة والنقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكى قبلة وفود من النقابات تزورها من الإسكندرية حتى الصعيد، وهى نقابات تنتمى إلى كل المهن والصناعات.

استمر محمود العسكرى يخوض مع زملائه معارك المطالبة بإصدار قانون الاعتراف بالنقابات والدفاع عن استقلالها عن الحزب الحاكم (الوفد). الأمر الذى أدى إلى صدور أمر باعتقاله بمعتقل الزيتون فى سبتمبر ١٩٤٣، لكنه يضيف: أنه تحقق للعمال فيما بعد، ورغم كل شىء، فى الفترة من ١٩٤٢ إلى ١٩٤٤ أكبر عدد من المطالب الاقتصادية.(٧٩)

ونتوقف عند عام ١٩٤١ لنضيف أن محمود العسكرى كان من أوائل العمال الذين ارتبطوا بالفكر الاشتراكى. وعندما التقى به يوسف درويش بدأت نقابة عمال النسيج الميكانيكى بشبرا الخيمة مرحلة مهمة فى تحديث أساليب عملها الجماهيرى وتجديد هياكلها التنظيمية. ففى عام ١٩٤٤ بدأت الحركة العمالية تدخل الساحة السياسية؛ ليس فقط بتقديم مرشحين لها فى الانتخابات النيابية، بل وبطرح برنامج شامل لحركة التحرر الوطنى والديموقراطى فى مرحلتها الجديدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وفى الوقت ذاته سوف تتجه الحركة النقابية المصرية إلى توثيق علاقاتها بالحركة النقابية العمالية العالمية والعربية.

محمد يوسف المدرك (١٩٠٢ ـ ١٩٧٧):

ولد محمد أحمد النجار وشهرته «محمد يوسف المدرك» بمنزل قديم متواضع بدرب غُزَّيِّه بحى الخليفة بالقاهرة، وهو حى كان يتركز فيه عمال المعمار والمدابغ والمحاجر. وكان أبوه نجاراً كل أمله أن يتمكن من تعليم ابنه، فألحقه بمدرسة خليل أغا؛ غير أن نفقات التعليم حالت دون أن يكمل تعليمه، فخرج إلى الحياة العملية فى سن مبكرة. واشتغل بائعاً فى مكتبة تبيع الكتب القديمة، وهو ما فتح له باباً للقراءة وسعة الاطلاع. لكنه فصل من عمله، فكان يبيع بعض الأطعمة الشعبية فى موقف الترام وسيارات أوتوبيس ثورنيكروفت.

وكان هذا أول احتكاك له بالعمال وبداية تعرفه على مشاكلهم.(٨٠)

ثم انتقل ليعمل كاتب حسابات فى أحد المحال التجارية. ومنذ عام ١٩٢٩ ارتبط بالمهنة كما ارتبط بمشكلات عمال المحال التجارية بالقاهرة. واشترك فى نقابتهم عام ١٩٣٢. وانتخب رئيساً للنقابة لفترة طويلة. واشترك فى اتحاد نقابات عمال المملكة المصرية بزعامة النبيل عباس حليم وأصبح وكيلاً للاتحاد فى عام ١٩٣٨.(٨١)

وقد ساعدت قراءاته وكتاباته المتنوعة على أن يكون فى عام ١٩٣٥ أحد المشرفين على جريدة «المساء» العمالية. كما نشرت له مقالات فى عديد من المجلات التى كان العمال النقابيون يستأجرون رخص إصدارها ومنها: «الواجب» و«اليراع» و«المدينة» و«حرية الشعوب» و«ابن البلد». وكان له دور فى توجيه بعض هذه المجلات وإدارتها.(٨٢)

ومنذ الثلاثينيات ظهر أن قضية «المدرك» المركزية التى ظل يتبناها على الدوام هى: قضية استقلال الحركة النقابية عن الشخصيات والأحزاب السياسية القائمة وقتئذ على الساحة. ولدينا ثلاث شهادات ربما ساعدت على اكتشاف أصول هذا التوجه. فيذكر طه سعد عثمان أن المدرك كان يتعاطف مع الوفد باعتباره حزب الأغلبية الشعبية. غير أنه رفض، فى الوقت ذاته، سيطرة الوفد أو حتى تدخله فى النقابات.(٨٣)

وعند يوسف درويش أن المدرك، إذا كان قد أيد الوفد سياسياً ـ بشكل عام ـ إلا أنه كان صاحب مواقف طبقية واضحة فى قضية العمال. وإن هذا ربما كان راجعاً إلى علاقات كانت له مع بعض أعضاء الحزب الشيوعى المصرى (١٩٢٢).(٨٤)

على أن محمود العسكرى يضع النقاط على الحروف. وعنده أن المدرك كان وثيق الصلة بزملائه العمال من أعضاء الحزب الاشتراكى القديم الذى تأسس عام ١٩٢٠. وأنه كان يعمل فى ذلك الوقت ببولاق فى ورشة لصناعة المعادن وبعض قطع السيارات، وأنه كان معه النقابى الاشتراكى شعبان حافظ الذى كان من أقطاب الاتحاد العام للعمال الأول الذى تأسس إبان ثورة ١٩١٩، كما كان من قيادات الحزب الاشتراكى (الشيوعى القديم)، بالإضافة إلى أنه كان من الذين درسوا فى جامعة شعوب الشرق بموسكو. كما تعرف المدرك أيضاً على عدد من الذين درسوا فى جامعة شعوب الشرق بموسكو؛ كان من بينهم محمد حسنين السروجى وعبدالرحمن فضل.(٨٤) وباختصار، كما يلاحظ العسكرى، كان فى الميدان فى ذلك الوقت كثيرون ممن انتموا إلى مدارس الفكر الاشتراكية وغير الاشتراكية.(٨٥)

وفى الثلاثينيات اشترك المدرك فى العديد من المعارك التى دخلها العمال المصريون للمطالبة بالقوانين العمالية، وكان فى مقدمتها قانون الاعتراف بالنقابات وقانون عقد العمل الفردى.

ففى عام ١٩٣٨ اشترك فى قيادة وتنظيم المظاهرات الضخمة التى كانت تطالب

بإصدار قانون الاعتراف بالنقابات. وكانت بداية المظاهرة عند مجلس الوزراء (ميدان لاظوغلى) ونهايتها أمام دار الاتحاد العام لنقابات عمل المملكة المصرية بشارع إبراهيم باشا. واضطرت الحكومة إلى الوعد بإصدار القوانين العمالية على وجه السرعة.(٨٦)

وعندما تلكأت الحكومة فى تنفيذ وعودها أضرب محمد يوسف المدرك عن الطعام فى ١٩٣٩/٦/١٢ مع مجموعة من القيادات العمالية. ولم يعدلوا عن الإضراب إلا بعد أن أدرجت الحكومة قانون الاعتراف بالنقابات فى جدول أعمال مجلس النواب.(٨٧)

وبعد انتهاء الإضراب شرعت القيادات العمالية تدرس أوضاع الطبقة العاملة وانتهوا إلى اعتبار أنفسهم لجنة تأسيسية لتكوين اتحاد عام مستقل. وكان من بين أعضائها المدرك والعسكرى.(٨٨)

وفى ١٩٣٩/٧/٨ اجتمعت «اللجنة التأسيسة للاتحاد العام لعمال المملكة المصرية»، وقررت اللجنة أن يتحمل الاتحاد العام أعباءه بنفسه حتى يتمكن من تنظيم صفوف العمال تنظيماً صحيحاً يعود على العمال بالخير ويحقق أمانيهم.(٨٩)

وشارك المدرك فى معركة حماية العمال من الفصل بالجملة، هذه المعركة التى بدأتها الشركات المصرية (رأسمال مصرى وأجنبى) بعد قيام الحرب العالمية الثانية. ودخل «الاتحاد العام للنقابات» (المستقل) المعركة. فاجتمعت اللجنة التأسيسية للاتحاد عام ١٩٣٩، ١٩٤٠. وضمت ممثلى النقابات التى رفضت الوصاية عليها من قبل الأحزاب أو الشخصيات العامة.

وانتخبت اللجنة ـ لأول مرة ـ فى تاريخ المعارك النقابية ـ محمد يوسف المدرك رئيساً للاتحاد العام، كما انتخبت معه أعضاء هيئة مكتب الاتحاد وهم من خيرة المناضلين النقابيين.(٩٠)

وإذا كنا قد وصلنا إلى عام ١٩٤٠، فسوف يشهد عقد الأربعينيات معارك عديدة عمالية نقابية وسياسية، وهى المعارك التى جرت على أرضية التقاء مجموعة المثقفين بقيادات متمرسة فى الحركة النقابية. وقد ظل المدرك مع العسكرى وزملائهما من القيادات النقابية على أرض المعركة. فيذكر طه سعد عثمان أن البوليس السياسى ظل فى الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات يحارب المدرك فى رزقه بالفصل فى كل عمل يلتحق به. ولكن المدرك ظل أيضاً من ناحيته يعمل على تشكيل عدد كبير من النقابات.

ومع صعود حركة النضال الوطنى والاجتماعى سيكون المدرك ـ ومعه عدد من القيادات النقابية المتمرسة ـ مستعداً لخوض معارك سياسية مهمة باسم الطبقة العاملة.

هكذا، وفى مجرى العمل الذى اضطلعت به المجموعة المصرية فى دائرة النشاط العمالى تعرف العسكرى والمدرك على المواقع الفكرية والسياسية للمجموعة، وانضم القائدان العماليان إليها ليتكون القسم العمالى تحت مسئولية يوسف درويش.

وقد فتح هذا التطور فيما بين عام ١٩٤١ إلى عام ١٩٤٥ الطريق لتطور آخر على أرض الواقع العمالى عبر عن أداء أرقى وأوسع لأشكال الكفاح وأساليب التنظيم العمالية. ونكتفى هنا برصد أهمها:

ـ فى عام ١٩٤٢، المعارك التى قادتها نقابة عمال النسيج الميكانيكى بشبرا الخيمة من أجل قانون الاعتراف بالنقابات وتحقيق عدد من المكاسب الاقتصادية.

ـ فى عام ١٩٤٤، ترشيح فضالى عبدالجيد عبدالجواد القائد النقابى فى الانتخابات النيابية فى شبرا الخيمة.

ـ فى عام ١٩٤٥ تكوين لجنة العمال للتحرير القومى، الهيئة السياسية للطبقة العاملة،

على أساس برنامج تم توزيعه على نطاق واسع.

- في عام ١٩٤٥ إصدار مجلة «الضمير» لتكون لسان حال «لجنة العمال للتحرير القومي».

- في عام ١٩٤٥ اشتراك «المدرك» في مؤتمر النقابات العالمي وقبوله في المؤتمر مندوباً عن عمال مصر.

وفي هذه الفترة :

١ - تأسس مكتب الخدمات النقابية الذي ارتبط باسم محمد يوسف المدرك وقام بدور مهم في ترشيد العمل النقابي ورفع مستوى الأداء العمالي في النقابات وتحديث الثقافة العمالية ورفع مستواها.

٢ - أصبح مكتب يوسف درويش الذي عرف باسم مكتب المحاماة، مركز جذب لأعداد متزايدة من النقابات العمالية.

إن هذه الأعمال التي تحققت سوف نعود إليها في مكانها من الكتاب.

منظمة «الطليعة الشعبية للتحرر»:

إن مجموع الأنشطة التي تمت بوجه خاص من عام ١٩٤١ حتى عام ١٩٤٦ في دائرتي المثقفين والعمال، انتهى إلى تأسيس منظمة شيوعية تحت اسم «الطليعة الشعبية للتحرر» «ط. ش. ت».

في دائرة العمل بين المثقفين ازداد عدد الأفراد الذين اعتبروا عملياً - قبل مكاشفتهم - في وضع «المرشحين». وكان لابد أن يزداد عبر النشاط في الجمعيات الثقافية والمجلات وبعض اللجان الوفدية في الأحياء. هذا بالإضافة إلى أن صدور مجلة «الفجر الجديد» فتح الطريق لعلاقات مع الوفديين طلاباً وشباباً. وهكذا كان كل من ريمون دويك ورشدي صالح يتحركان في عمل يومي تقريباً مع: حلمي ياسين ومحمد إسماعيل محمد وأبو سيف يوسف وعبدالعزيز فهمي وربما مع آخرين. وكان بعض هؤلاء يكلفون لسنوات بأعمال محددة تحت قيادة يومية منظمة.

وعلى سبيل المثال.. فقد واجه حلمي ياسين - قبل أن يصبح عضواً في المنظمة - أعمالاً محددة أنجزها مثل: التدريس في «جمعيات الثقافة الشعبية»، تكوين رابطة لموظفي معامل الصحة - العمل داخل لجنة الوفد بالخليفة، ومنها صدر كتيب سكرتير اللجنة أنور مرزوق وأسهم في كتابته حلمي ياسين مساهمة رئيسية تحت عنوان «الوفد والعدالة الاجتماعية»، كما كلف بجمع توقيعات تطالب بإلغاء الأحكام العرفية - وكذلك تم تكليف أبو سيف يوسف عام ١٩٤٥ بالاستقالة من عمله ليتفرغ كلية للعمل في مجلة «الفجر الجديد». وكان قد كلف من قبل بمراسلة مجلة «الأسبوع» وكانت تصدرها «لجنة نشر الثقافة الحديثة».

وفي دائرة النشاط بين العمال، أخذت علاقة المجموعة العمالية تنمو وتتسع لترتبط بقيادات عمالية جماهيرية، كان منها طه سعد عثمان الذي كان رئيساً لنقابة عمال النسيج الميكانيكي بشبرا الخيمة، ومحمود قطب وهو من قيادات هذه النقابة. ومحمد حمزة وياسين مصطفى (وهما من نقابة الأحذية) ومحمد رفعت (نقابة المحلات العمومية).

وعلى أساس حصيلة معينة وملموسة من العمل على أرض الواقع بين العمال والمثقفين، بدأ التحضير لإقامة «المنظمة». وجرى الإعداد لهذا الأمر - عموماً - على الوجه التالي:

١ - تكوين منظمة. وعرض الأمر على الزملاء والأصدقاء (الذين كانوا عملياً في وضع «المرشحين») والذين أسهموا في الأنشطة العلنية. وتنظيمهم في خلايا على أساس محل السكن أو محل العمل.

٢ ـ طرح الوثائق الرئيسية على المرشحين لمناقشتها وإبداء الرأى فيها وهى: الرسالة السياسية (الخط السياسى) والرسالة النقابية (الخط النقابى) واللائحة (النظام الداخلى).

٣ ـ وافقت الخلايا على الوثائق بعد مناقشتها وإبداء ملاحظاتها، وكانت قليلة.

٤ ـ أعادت الخلايا انتخاب مسئوليها كمندوبين إلى اجتماع سمى «مؤتمر» أحياناً أو «اجتماع له صلاحيات المؤتمر» أحياناً أخرى.

٥ ـ كان المندوبون هم: صادق سعد، يوسف درويش، أحمد رشدى صالح، محمود العسكرى، محمد يوسف المدرك.(٩١)

٦ ـ انتخب المجتمعون قيادة المنظمة من: صادق سعد مسئولاً سياسياً، يوسف درويش مسئولاً للتنظيم، محمود العسكرى مسئولاً للعمل الجماهيرى.

فى الوقت ذاته كانت قد أعدت مجموعة من المحاضرات لتثقيف الأعضاء بفكر «المنظمة» وخطها السياسى، والتنظيمى، والجماهيرى.(٩٢)

عن اسم المنظمة :

١ ـ عندما قامت «المنظمة» تحت اسم «الطليعة الشعبية للتحرر» فى سبتمبر عام ١٩٤٦، رؤى ألا يذكر الاسم فى مطبوعاتها. ويذكر صادق سعد أن هذا الإجراء قصد به تجنيب «المنظمة» فى نشأتها تعرض أمنها للخطر.

ويضيف صادق أن «الزملاء اليونانيين» هم الذين نصحوا بهذا. وربما تكون الإشارة إلى أعضاء هذه المنظمة اليونانية التى عرفت باسم «عصبة مكافحة الفاشية».

ومن المعروف أن وجودها «كمنظمة» قد بدأ ينحسر حين بدأت عمليات تمصير المؤسسات الاقتصادية فى أواخر الخمسينيات، وذلك بما حمل الموظفين والفنيين الأجانب على الهجرة أو على العودة إلى بلادهم.(٩٣)

٢ ـ فى عام ١٩٤٩، تمت الوحدة بين «المنظمة» وبين منظمة «حتش» (الجناح الذى لم ينضم إلى حدتو). وطلب أعضاء «حتش» أن يتم اختيار اسم جديد للمنظمة الموحدة. فتفق على أن يكون اسمها «الديموقراطية الشعبية» «د.ش» وظهر هذا الاسم على عدد من مطبوعات «المنظمة». وهذا يفسر لماذا كان أعضاء بعض المنظمات الأخرى يسمون أعضاء «المنظمة» بـ«الدلاشنة».(٩٤)

٣ ـ فى بداية الخمسينيات استقرت قيادة المنظمة على إظهار اسم «المنظمة» فى مطبوعاتها المختلفة: المجلات والبيانات والمنشورات. واختارت اسماً لها «طليعة العمال»، وهو الاسم الذى كانت توقع به بيانات كان يصدرها عدد من قيادات عمال النسيج فى شبرا الخيمة، حتى قبل أن تقوم منظمة «ط. ش.ت.» وبالتالى، قبل أن يصبح هؤلاء القادة العماليون أعضاء فى «ط. ش. ت».(٩٥)

٤ ـ وفى عام ١٩٥٧، عقدت «طليعة العمال» مؤتمرها الذى اختار «للمنظمة» اسم «حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى»، أو «ع. ف» كما كان يشار إليه من قبل الماركسيين المصريين المنظمين وغير المنظمين.

الفصل الثانى

طرح البرنامج الوطنى الديموقراطى

☐ البداية: القضية الوطنية وتحديد موقف من معاهدة ١٩٣٦

- وضع المشكلة
- تياران رئيسيان فى الحركة الوطنية
- نحو قيادة جديدة للحركة الوطنية
- الاستقلال الكامل والجلاء عن وادى النيل
- المعركة هى معركة الطبقات الشعبية بشعاراتها الجديدة
- قيام اللجنة الوطنية للعمال والطلبة يدشن بداية جديدة
- الهجوم على اللجنة الوطنية
- صد الهجوم الرجعى الاستعمارى يتطلب تغيير أسس مناهضة الاستعمار
- ولكن لماذا المطالبة بإجراء انتخابات
- مزيداً من التحديد : عود إلى مسألة الجلاء
- نواقص فى عمل اللجنة الوطنية للعمال والطلبة وخطر الهجوم الرجعى
- دور المثقفين الأحرار: نقل الوعى إلى الجماهير
- الديموقراطية للشعب قضية نضالية وتراث وطنى
- قضية إصلاح الجيش ونقد من جماعة «أم درمان»
- إصلاح هيئات الحكم المحلى
- تحرير الاقتصاد القومى والفكر الاقتصادى فى «الفجر الجديد»
- القضايا الاجتماعية فى «الفجر الجديد»
- الفقر والجهل والمرض

البداية: القضية الوطنية
وتحديد موقف من معاهدة ٣٦

يتلخص الموقف التقليدى من المعاهدة فى النظر إليها كمجموعة من البنود التى يتم إغراقها فى مناقشات لا تنقطع حول شرعية وعدالة أو عدم شرعية وعدالة ما نصت عليه.

لكن معاهدة ١٩٣٦ لم يتم إبرامها باستلهام مبادئ العدالة، وإنما هى وثيقة تعبر عن علاقة قوى معينة أو توازن بين طرفين أو قوتين متصارعتين على المسرح الدولى. وهذا الأمر يحدث دائماً فى القانون الدولي. فقد يحدث توازن مؤقت فى القوى المتصارعة، أو ما يشبه ذلك، ثم يختل هذا التوازن كثيراً أو قليلاً بسبب عوامل مختلفة فينشأ توازن جديد يسجل فى معاهدة جديدة.. إلخ.

وهكذا كان الأمر مع معاهدة ١٩٣٦. وإذا قيل إن بريطانيا اضطرت إلى تقديم تنازلات عند توقيع المعاهدة، فقد تم هذا فى وضع دولى كان ينذر بقيام حرب تقودها الفاشية العالمية (ألمانيا - إيطاليا - اليابان). هذا على الصعيد الخارجى. وفى الداخل لم تتوقف الحركة الوطنية عن النضال من أجل الاستقلال والتحرر.

هذا صحيح. لكن بريطانيا، مع ذلك، استطاعت بمعاهدة ١٩٣٦ أن تحتفظ لنفسها بمركز ممتاز له جوانبه الاقتصادية والسياسية والعسكرية. فليس يجدى، والأمر كذلك، أن نتلو على الحركة الوطنية بنود المعاهدة والقانون الدولى. فنحن اليوم إزاء أوضاع دولية جديدة، وداخلية أيضاً، تحكم الصراع بين مصر وبريطانيا. ذلك أنه قد نشأت تغييرات بعيدة المدى على المسرح الدولى بعد الحرب العالمية الثانية. فالاستعمار العالمى قد نالته ضربات عنيفة بعد هزيمة الدول الرأسمالية الفاشية. ونمت حركات اليسار والحركات الوطنية فى أوروبا والشرق العربى والهند والصين. وحقق بعضها انتصارات مؤكدة.

وفى الداخل، مازالت بريطانيا تحتفظ بمواقع حيوية: عسكرية (جيش الاحتلال المرابط)، واقتصادية (البنك الأهلى وربط مصر بدائرة الاسترلينى)، وسياسية تمس السيادة الوطنية. وأصبح من المطروح ليس الإغراق فى قضية تعديل نصوص المعاهدة، وليس التوقف عند مناقشة المركز الحربى الممتاز الذى تتمتع به انجلترا، وإنما يتعين أن ننطلق من واقع أن بريطانيا إذا كانت تطالب بهذا المركز الممتاز فليس حماية لمواصلاتها الإمبراطورية فحسب، وإنما لأن لها مصالح اقتصادية عظيمة فى مصر يجب المحافظة عليها عسكرياً ولو بالقوة. وهذا الاعتبار يأتى فى المقام الأول. ذلك أن مصر تورد لانجلترا القطن الذى يحتاجه كبار نساجى لانكشير. ثم إن مصر سوق مفتوحة لكبار الرأسماليين الإنجليز الذين يبحثون عن استغلال أموالهم فى البلدان المتأخرة، بالإضافة إلى أن مصر مفتوحة كسوق لمنتجات الصناعة الإنجليزية.

من هنا تتغير علاقات القوى بين مصر وبريطانيا عندما يقوى ساعد الحركة الوطنية لتصبح حركة شعبية تجذب إلى ساحتها الجماهير المصرية. ولا يتحقق هذا إلا إذا كافح المصريون الواعون لتوفير الجانب الآخر من مطالبنا القومية ونعنى به الجانب الديموقراطى لنحقق الديموقراطية بجناحيها السياسى والاجتماعى فيرتفع مستوى معيشة الطبقات الشعبية.

أما الأدوات الموجهة للكفاح الشعبى فهى: الأحزاب السياسية والبرلمان والحكومة التى يفترض أن ترتبط بمطالب الطبقات الشعبية.

وهنا يتأكد أن تحقيق مطالبنا الوطنية يتطلب تحطيم المركز الاقتصادى الممتاز الذى

يتمتع به الاستعمار فى مصر. ويعنى هذا وجوب:

- استيلاء الدولة على احتكارات المرافق العامة التى يسيطر عليها الاستعمار.
- تأسيس بنك مركزى مصرى لتحرير الجنيه المصرى من ارتباطه بالاسترلينى.
- إنهاض الصناعة الوطنية على أسس سليمة.

إن تحطيم هذا المركز لا يساعد على إجلاء القوات العسكرية فحسب، وإنما يساعد أيضاً على رفع مستوى الطبقات الشعبية.

وإن مطلبنا الأساسى الوطنى هو أن تعديل المعاهدة يجب ألا يترك مركزاً ممتازاً لبريطانيا فى مصر، وأن يرتبط بمطلبين آخرين: رفع مستوى معيشة الطبقات الشعبية وتحطيم المركز الاقتصادى الممتاز الذى يتمتع به الاستعمار فى بلادنا.(٩٧)

على أن اختزال القضية الوطنية إلى مفاوضات بين مصر وبريطانيا حول معاهدة ١٩٣٦، لم يكن فحسب نهج حكومات الأقلية التى كانت تمثلها حكومة النقراشى باشا (٢٤ فبراير ١٩٤٥)، لكنه كان أيضاً توجه حزب الأغلبية وهو الوفد. فقد أذاع الوفد على الشعب مذكرة تحدد موقفه من القضية الوطنية، كما أذاعت حكومة النقراشى بياناً عن «أهدافنا الوطنية».

ورأت «الفجر الجديد» أن الوثيقتين تشكلان التماسا ضعيفاً ومتخاذلاً مقدماً «للحليفة» بريطانيا بما لا يليق بجهاد الشعب من أجل حريته واستقلاله.(٩٨)

التماس ضعيف: لأن مذكرة الوفد عندما تتحدث عن معونة مصر لبريطانيا أثناء الحرب ضد الفاشية، لا تصور هذا الأمر باعتباره إسهاماً من مصر فى الدفاع عن قضية الديموقراطية فى العالم، ولا دفاعاً عن حق الشعب فى الاستقلال، وإنما فعلت مصر ذلك لأنها حريصة كل الحرص على الوصول إلى اتفاق مع حليفتها لتستوفى مطالبها وتحل فيه المسائل المعلقة بينهما. أما حكومة النقراشى فتصور الأمر وكأن التبرير العظيم لحقنا فى الاستقلال هو تلك المعونة التى قدمتها مصر للحلفاء.

والوثيقتان تصوران القضية على أن حقنا فى الاستقلال رهن بمعاهدة ١٩٣٦، ورهن المساومات بيننا وبين الإنجليز ورئيس الوفد، وتنسى الحكومة أن عالماً جديداً قد ولد، وأن علاقات دولية جديدة بين الدول بدأت تترسخ وهيأت للعلاقات الدولية أسساً مخالفة للعلاقات التى كانت قائمة قبل الحرب العالمية الثانية. وهى علاقات تستهدف إقامة سلام عالمى والقضاء على الحروب ومن أهم أسبابها: الاستغلال والاستعمار. فلم يعد إذن مكان لمناورة الوفد عندما يقول فى مذكرته: «وترى مصر بحق أن تسوية العلاقات بينها وبين انجلترا ينبغى أن تسبق مؤتمر الصلح» لأن «مصر حريصة على ألا تواجه مؤتمر الصلح إلا وهى على اتفاق تام مع حليفتها». وهو كلام يعنى أن الوفد نسى أن عهد التكتلات الدولية قد انتهى، وأن مصر يمكن أن تجد حلفاء غير انجلترا كروسيا السوفيتية ودولا كأمريكا لا ترضى بأن يكون لانجلترا مركز ممتاز فى مصر.

وأن موقف الوفد فى مذكرته أمر يأسف له كل وطنى مخلص لمناوراتها الكثيرة وطريقة مطالبتها بالاستقلال، وتشبثها بالتماس المفاوضة مع الإنجليز، ولإنكارها مقدرة الشعب المصرى على النضال الوطنى. أما حكومة النقراشى التى جرؤت وتحدثت باسم الشعب فلا ننسى أنها كبتت حرياتنا، ومدت أجل الأحكام العرفية وتخطت الحقوق الدستورية للشعب فمنعت الاجتماعات وحلت بعض نقابات العمال.

إن الظروف الدولية فى جانبنا فلنحسن استغلالها والاستفادة من عناصر القوة فيها، ولنثق بالشعب المصرى أولاً وأخيراً.(٩٩)

وضع المشكلة :

تياران رئيسيان فى الحركة الوطنية :

بعد صدور مذكرة الوفد وبيان الحكومة النقراشية كثرت البيانات الوطنية وتعددت. لكن يمكن أن يقال - بوجه عام - إنها تعكس وجود تيارين فى الحركة الوطنية:(١٠٠)

تيار محترفى السياسة ومهادنى الاستعمار وأصحاب المصالح المشتركة معه.

وتيار الطبقات الشعبية والمثقفين السياسيين الهادفين إلى تحطيم الاستعمار.

التيار الأول تمثله الحكومة النقراشية ومنهجها فى حل القضية الوطنية هو عدم إشراك الشعب فى المحادثات السرية بينها وبين بريطانيا. وخلق هيئات غير دستورية ترجع إليها وتستشيرها مثل «الهيئة السياسية». وهى هيئة غير دستورية من كبار الرأسماليين ومحترفى السياسة.

وإذا كنا لا ننكر على الوفد قوة اتجاهه الوطنى، إلا أنه ناور وساوم كثيراً بما لا يليق مع كفاحه الوطنى، وبما أفقد الوفد حزمه إزاء مطالبنا الوطنية.

أما التيار الثانى الذى يعبر عن سلامة روح شعبنا المناضل، فيمثله البرنامج الذى أذاعته اللجنة التحضيرية لمندوبى نقابات عمال مصر، وقد ضمت حوالى ستين نقابة. فهذا البرنامج تعبير فتىّ عن نهضتنا الوطنية، لأنه لا يفصل بين المطالب الوطنية فى جانبيها الخارجى والداخلى، ويسعى إلى إسعاد الشعب بتحريره من الاستعمار، وبتوسيع حقوقه الديموقراطية ورفع مستواه فى الداخل. لذلك طالب بصراحة بوجوب «انتهاء الاستعمار بجلاء الجيوش الأجنبية عن جميع أمم العالم»، و وجوب القضاء على بقايا الفاشية وتوطيد الديموقراطية الحقة. ثم ربط هذا بتحسين حال الطبقات الشعبية ورفع مستوى عمال الزراعة وحقهم فى التكتل فى نقابات وتقرير حق العمل والعلاج لكل إنسان، ومحاربة الاحتكارات، ونقل ملكية الصناعات الكبرى للدولة فى كل أمة من الأمم. وبهذا يربط البرنامج حركتنا الوطنية بغيرها من الحركات الشعبية فى العالم.

وليس أقل إخلاصا من برنامج اللجنة التحضيرية لعمال مصر، ذلك البيان التمهيدى الذى ناقشته لجنة الشباب الوطنى، الذى ربط بين قضيتنا التحريرية فى وجهها الداخلى وهو توسيع الديموقراطية وبين رفع مستوى الشعب المصرى.

إن أساليب الكفاح الوطنى الآن غيرها بالأمس. فالأوضاع العالمية والمحلية قد تطورت وتداخلت. وأول ما يطالب به المصريون اليوم: إيجاد حكومة أكثر ديموقراطية من القائمة الآن (حكومة النقراشى) وبرلمان ألصق بالشعب من البرلمان القائم، وبسط القضية المصرية على نطاق دولى، وتجنيد القوة الشعبية فى سبيل القضية الوطنية.(١٠١)

ومضت «الفجر الجديد» تركز على فكرة محورية هى: أنه لما كان تيار محترفى السياسة وشركاء الاستعمار ليس مؤهلاً على أى وضع لحل قضيتنا الوطنية، فإن المهمة المطروحة هى إحلال حكومة ديموقراطية محل حكومة أحزاب الأقلية. ومن ثم راحت تلقى مزيداً من الأضواء على التكوين الطبقى «للهيئة السياسية العليا» التى أصبحت المستشار السياسى لحكومة النقراشى وكاتمة أسرارها.(١٠٢)

فهذه الهيئة التى لم تنتخبها الأمة - ولا تمثل مصالحها ولا يمكن أن تفعل - مؤلفة من مديرى البنوك الكبرى أصحاب المصالح المشتركة مع الرأسمالية الأجنبية ومع الاستعمار، ومن ممثلى الشركات وهيئات تجارية ضخمة وأصحاب إقطاعيات واسعة، ومن محترفى السياسة الذين عاملوا الشعب بالعسف والبطش، ومن رجعيين خانوا الديموقراطية فى مصر، بل لقد ثبتت خيانتهم بانضمامهم فى الحرب العالمية الثانية إلى تيار المحور.

وانتهت «الهيئة السياسية العليا» إلى تقديم هذه الاستشارة لحكومة النقراشى، وهى: «أن حقوق مصر الوطنية كما أجمع عليها رأى الأمة وأعلنتها الحكومة، هى جلاء القوات الأجنبية البريطانية وتحقيق مشيئة أهل وادى النيل فى وحدة مصر والسودان».

وفى هذا القول خطأ ومغالطة. لأنه لم يتعرض للاستعمار الاقتصادى وقصر مطالب الأمة على جلاء الجيوش الأجنبية، فى حين أن الصحافة وكثيرين من الساسة يرون أن الجلاء العسكرى ليس شيئاً مذكوراً إذا فصل عن التحرر الاقتصادى. وهذا يعنى أن القضاء على الاستعمار يعنى القضاء على مراكزه الممتازة بيننا: عسكرية واقتصادية وثقافية.

والحكومة بطرحها هذا تعمل على حرف القضية الوطنية وتحويلها عن مطالب التحرر الاقتصادى وتوسيع حقوقنا الديموقراطية لتشمل الريف والمدينة، ولتمتد الديموقراطية إلى أوجه الحياة كلها: التعليم والخدمات الاجتماعية التى لم تنل منها الطبقات الشعبية شيئاً يذكر.

فى الوقت ذاته، توجه الحكومة اعتداءاتها ضد حقوقنا الديموقراطية كما تعتدى على كفاحنا الوطنى، والسبب هو أن الحكومة لا تمثل مصالح الشعب، ولا تحترم حتى البرلمان الذى تستند إليه.(١٠٣)

ثم عادت «الفجر الجديد» لتطرح قضية استمرار الأحكام العرفية،(١٠٤) فقالت: إن انقضاض حكومة النقراشى على الحريات الديموقراطية إنذار للقوى الوطنية بأن تحتشد لمقاومة هذا الاتجاه. فالشعب المصرى لا يرى مبررا لاستمرار الأحكام العرفية فى مناخ دولى يرفع شعارات الحفاظ على حقوق الشعوب الديموقراطية. ومن ثم فإن إبقاءها لا يبرره إلا أن يكون أعداء الديموقراطية هم الذين يؤيدون بقاءها. وهنا تكون مصلحة الاستعمار الأجنبى ومصلحة أعداء الديموقراطية المصريين واحدة فى هذا الميدان.

إن الاستعمار يؤيد بقاء الحكم العُرفى لأنه يقطع السبيل على الشعب المصرى لأن يعبر عن حقوقه الوطنية. ويشارك الرجعيون المصريون وأعداء الديموقراطية الاستعمار خوفه من النهضة الشعبية. فلقد جاع الشعب وعرى أثناء الحرب رغم زيادة إنتاجية البلاد زيادة ملحوظة. لكن أصحاب المال وأمراء الأرض هم الذين أثروا؛ بل أفحشوا فى الثراء. والأحكام العُرفية مسئولة عن هذا الخلل الخطير. لأن انعدام الرقابة الشعبية ممثلة فى برلمان ديموقراطى وصحافة حرة ورأى عام حر هو الذى أفسح المجال للمتلاعبين بالأسعار والأقوات.

فلكل هذا نطالب بإلغاء الأحكام العرفية، فمسألة الأحكام العرفية قد أجهضت جزءا من كفاحنا الوطنى الآن. لأن إلغاء الحكم العسكرى ضربة توجه ضد الاستعمار ومصالحه، ولطمة للاحتكاريين مصاصى الدماء.

نطالب بإلغاء الأحكام العرفية، ونطالب معها بإجراء انتخابات حرة جديدة.(١٠٥)

نحو قيادة جديدة للحركة الوطنية:

ولكن إذا كانت البورجوازية المصرية التى تصدت لقيادة الحركة الوطنية منذ أواخر القرن التاسع عشر انتهت أقسامها وأجنحتها الحالية؛ إما إلى الارتباط برباط المصلحة المشتركة مع الاستعمار واستغلال الشعب وإما إلى الخوف من الشعب والعمل على قمعه، فإن الطبقة العاملة المصرية قد أخذ دورها يتصاعد وينتقل من موقع السير فى ركاب البورجوازية إلى مواقع النضال من أجل تحقيق استقلالها فكرياً وتنظيمياً، وذلك بهدف عزل النفوذ البورجوازى عنها.(١٠٦)

وقد ساعدتها الظروف التى اقترنت بنشوب الحرب العالمية الثانية والتغيرات الهائله التى ترتبت على انهيار الفاشية العالمية والتى هى قسم من أقسام البورجوازية الاحتكارية، على أن تطمح أكثر فأكثر إلى مستوى أعلى من الوعى العمالى الطبقى، وعلى أن تثبت دورها فى الحركة الوطنية المصرية. ويتضح هذا من البرنامج الذى طرحته اللجنة التحضيرية لمندوبى نقابات عمال مصر فى المؤتمر العالمى الذى عقد فى باريس عام ١٩٤٥ (مؤتمر النقابات العالمى)، وأن اشتراكها فى هذا المؤتمر دليل على الوعى المتزايد بمصالحها كطبقة وكجزء من حركة عمالية عالمية حققت انتصارات كثيرة فى بلدان اشتراكية ورأسمالية.

أما برنامجها الذى نشرته «الفجر الجديد»، فقد دل على أنها تتخطى حدود الوعى الاقتصادى بمصالحها الخاصة إلى طرح برنامج قومى يطالب الاستعمار بجلاء الجيوش عن جميع البلدان والقضاء على بقايا الفاشية وتوطيد الديموقراطية، ورفع مستوى عمال الزراعة.. إلخ، ومناصرة فلسطين العربية فى كفاحها ضد الاستعمار والصهيونية باعتبار هذه الأخيرة نوعاً من الفاشية. وغير ذلك من المطالب الاقتصادية والاجتماعية؛ الأمر الذى يفتح الطريق أمام الطبقة العاملة لتقوم بدور سياسى رئيسى فى المجتمع.[١٠٧]

والطبقة العاملة مؤهلة للقيام بهذا الدور لأن حركتنا الوطنية الجديدة تقوم على أسس شعبية أشد نضجاً من الأسس التى قامت عليها الحركة عندما كانت تحت قيادة البورجوازية. وتدرك البورجوازية هذا الواقع الجديد ومن ثم تتجه إلى تحويل المد الجماهيرى نحو مسارات خاطئة وضارة بكفاحنا الوطنى. وظهر هذا فى أحداث ٢ نوفمبر ١٩٤٥، عندما قامت مظاهرات حاشدة ضد الصهيونية ومن أجل فلسطين.

إننا نؤمن بأن مكافحة الصهيونية عمل وطنى مجيد لأن الصهيونية حركة استعمارية يستخدمها الاستعمار الأمريكى والإنجليزى لغرسها فى بلادنا العربية. كما نثق بأن مئات الآلاف من المصريين الذين استجابوا للتظاهر يوم ٢ نوفمبر تضامناً مع فلسطين وضد الصهيونية كانوا وطنيين مخلصين فى شعورهم ويرغبون فى القيام بعمل وطنى صميم.

لكن ما حدث هو أن المظاهرات وجهت وجهة عنصرية ضد اليهود من قبل العناصر الفاشية التى تصدرت المظاهرات ودفعتها فى هذا الاتجاه الرجعى. وهى عناصر تتبادل التعاون والمساندة مع الحكومة القائمة وتتمتع بحرية فى الحركة تنكرها الحكومة على القوى الوطنية والديموقراطية.[١٠٨]

لكن هذا ينطوى على أشد الأضرار لحركتنا الوطنية. إنه حرف لنضالنا ضد العدو الأول وهو الاستعمار البريطانى، الذين يتعين ألا نتحول عن مناهضته لحظة واحدة.

والحكومة والاستعمار يخططان لهذا بوعى لمعرفتهما بأن الحركة الوطنية اليوم تقوم على أسس شعبية وتناضل للحصول على حقوق وحريات لا يوافق عليها الاستعمار والرجعية.

إن العلاج الحاسم هو أن تنطلق حرياتنا السياسية. وترفع القيود عن الديموقراطيين الأحرار. وأن تنظم الطبقة العاملة فهى - متى وعت - الضمان الوحيد ضد الحركات الرجعية والفاشية.[١٠٩]

وكان لابد أن توظف حكومة النقراشى أحداث ٢ نوفمبر التى وجهت إلى اليهود فى مصر ضد الحركة الوطنية. فأعلنت حالة الطوارى على إثر هذه الأحداث، ومنعت المظاهرات الخاصة بعيد الجهاد الوطنى.

وحتى نتبين الدوافع الحقيقية لهذه الإجراءات علينا أن نتذكر أنه فى أوائل الشهر الحالى (ديسمبر ١٩٤٥) لم تنقطع الاجتماعات فى النوادى والجمعيات والهيئات المختلفة والأحزاب على اختلافها. وكان الجميع يناقشون الأهداف الوطنية ووسيلة تحقيقها. وعلى الرغم من أن بعض البيانات التى صدرت اتسمت بالميوعة والتهاون، فإن هذه الاجتماعات كانت تعبر عن إرادة الأمة، هذه الإرادة التى حملت حكومة النقراشى فعلاً على المجاهرة بأن الجلاء عن وادى النيل بات ضرورياً، وأنه حان الوقت المناسب للمطالبة به.

وأمام هذا كله، وفى مواكبة مع الوسائل المتخذة لكبت صوت الشعب وفى الوقت ذاته، لم تتأخر الرجعية فى تحويل المأدبة التى أقيمت لتكريم إرنست بيفن وزير خارجية بريطانيا إلى مظاهرة تفجرت فيها عواطف الود والتآخى من ممثلى البورجوازية المصرية نحو «الحليفة بريطانيا». وكان مما جاء على لسان فرغلى باشا: «إننا نشعر أن بروتسانت انجلترا ومسلمى مصر يجب أن يتزوجوا زواجاً كاثوليكياً لكيلا يقع طلاق بينهم»، وعندما عبر الوزير البريطانى عن أمله فى أن تكون المأدبة التالية مأدبة اتحاد العمال، علق فرغلى باشا بقوله: «إن هذا القول مجرد إعراب عن أمنية فى ذهن مستر بيفن، لأننا لن ندع العمال يحدثون اضطرابات فى مصر، والعمال المصريون لم يصلوا بعد إلى درجة العمال البريطانيين».

وأمام هذا كله، وفى مواجهة الوسائل المستخدمة لكبت الشعب، يتعين أن نواصل الضغط على الحكومة، وأن نطالب بصوت أعلى فأعلى بجلاء الاستعمار اقتصادياً وسياسياً وثقافياً، وأن نؤيد الطبقات الشعبية: العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة فى نضالها الوطنى الديموقراطى، لأنها هى التى حققت انتصاراتنا الوطنية والديموقراطية وإلى يدها بدأت تنتقل راية الكفاح الوطنى التحريرى ضد الاستعمار.(١١٠)

الشعار المباشر: رفض المفاوضات الثنائية وعرض القضية على مجلس الأمن:

فى هذا السياق ركزت «الفجر الجديد» على طرح شعارات مباشرة على الحركة الوطنية، فكان الشعار: التحرر من الاستعمار البريطانى يتطلب «رفض المفاوضات الثنائية».(١١١)

وعلى طريق رفض المفاوضات الثنائية يتعين أن نستعيد نقاط القوة فى تاريخ حركتنا الوطنية. فلقد كان من أسباب ازدهارها تحت قيادة مصطفى كامل ومحمد فريد وسعد زغلول، أن هؤلاء الزعماء كانوا يعملون على الدوام لتحطيم قيود الكتمان التى كان الاستعمار البريطانى يريد أن يفرضها عليهم فينطلقوا بالقضية الوطنية إلى الرأى العام العالمى. فكان مصطفى كامل ومحمد فريد يحضران المؤتمرات الشعبية؛ خاصة تلك التى كانت تنظمها الأحزاب الاشتراكية الأوروبية. وكانا يكتبان فى صحف اليسار لفضح سياسة الاستعمار البريطانى ووجدا استجابة واسعة فى الأوساط الإنجليزية. وكذلك كانت الحركة الوطنية بقيادة سعد زغلول؛ فقد امتزجت بالنهضة الشعبية التى عمت أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى. ففى ذلك الوقت تلقت مصر من الاتحاد السوفيتى الوليد تأييداً عظيماً وتنازل عن نصيبه من الديون المستحقة على مصر.

لكن الحال تغير بالتغيرات التى طرأت على حكام مصر من الإقطاعيين وكبار الرأسماليين والماليين، حتى انحصرت مطالبنا الوطنية فى علاقات ثنائية جامدة. ويحدث هذا مع علمنا بأنه قامت بعد الحرب الثانية حركات شعبية قوية تشترك فيها الأحزاب الاشتراكية والشيوعية. لكن حكومتنا لا تستطيع أن تتجاوب مع الرأى الشعبى والعمالى وتتخذ منه سلاحاً لوأد ألاعيب بريطانيا. والأمر المؤكد أن قوامة الاستعمار لن تبقى إذا

طالبت مصر بتطبيق ميثاق الأمم المتحدة، كما أنه لن يتحكم فى تجارتنا الخارجية إذا استفدنا من العلاقات التجارية التى تتطابق مع مبادئ الأمم المتحدة واتفاق بريتون وودز.(١١٢)

لكن الحركة الشعبية المصرية التى نهضت الآن تطالب برفض المفاوضات الثنائية الفاشلة حتماً.

ولقد أصبح رفض المفاوضات الثنائية - ليس مجرد شعار - بل اتجاهاً أخذت تتبناه قوى وطنية واسعة.

هكذا تعلق «الفجر الجديد» تحت عنوان «قضيتنا الوطنية دولية». على دعوة الصحف الوفدية إلى إخراج قضيتنا الوطنية من دائرة العلاقات الثنائية. وأضافت المجلة: إننا نسجل هذا الاتجاه الوفدى بالتقدير والتأييد وندعو إلى مواصلته إلى غاياته المحتومة.(١١٣)

وأبرز المقال القضايا التالية :

- إن أساليب المعاهدات والمفاوضات الثنائية أساليب عتيقة لم تعد تلائم العقلية العالمية فى القرن العشرين. وهى عقلية لا تشجع التعاون بين شعوب العالم لخير كل شعب منها ولخير العالم.

- وإن قضيتنا الوطنية لا يمكن حلها بمعزل عن التطورات العالمية وعن التيارات الحرة التى تسود العالم الآن.

وإن الوقائع تبرهن فى كل يوم على صحة هذه المنطلقات.

فإذا كان الاستعمار قوياً فى بلاد، فهو ليس كذلك فى أجزاء كثيرة من العالم؛ حيث تهب الشعوب لاسترداد حقوقها.

والدول العظمى ذاتها نجد بينها من ينادى بتحقيق المواثيق التى قامت أثناء الحرب: الاتحاد السوفيتى يؤيد استقلال لبنان ويرفض الاتفاق الإنجليزى - الفرنسى ضد البلاد الشقيقة، والولايات المتحدة تعارض نصوص هذا الاتفاق.

- وإنه لا تستطيع أمة اليوم أن يكون لها نظر ناضج إلى المشكلات العالمية ما لم تكن أخذت نفسها بأسباب التفكير العلمى، وإن جميع مشاكلنا أصبحت بشكل مباشر - ولا مهرب منه - مشاكل دولية ولن تجد حلاً موفقاً عن طريق سياسات ومناهج لا تجعل فى حسابها هذا الاعتبار.

- وأنه بناء على ما تقدم أمام مصر فرصة لكى يثير مندوبنا فى مجلس الأمن قضية مصر والشرق العربى. وأمامهم أن يتعاونوا مع ممثلى البلاد التابعة وغير المستقلة فى إثارة قضية الأمم التى ترزح تحت نير الاستعمار.(١١٤)

الاستقلال الكامل والجلاء عن وادى النيل :

فى هذا السياق السياسى والفكرى، ومع اتساع الحركة الوطنية، جاء طرح الشعار المباشر «إلى مجلس الأمن بالقضية الوطنية».(١١٥)

إن الإعلام الرجعى يعمل على ترسيخ بعض مقولات فى ذهن الجماهير منها: أن جمعية الأمم المتحدة هى وريثة عصبة الأمم البائدة، فالأفضل إذن أن نحل مشاكلنا بعيداً عنها وبالتحالف مع حليفتنا بريطانيا. ومن هذه المقولات أيضاً أن مجلس الأمن ليس مختصاً بالنظر فى القضايا الوطنية كقضيتنا.

وتلك مقولات خاطئة، فمصر قد انتخبت عضوا فى مجلس الأمن لمدة عام. وروعى فى

الانتخاب تمثيل المناطق الجغرافية. فمندوب مصر إذن ممثل لدول الشرق الأوسط. ويتعين بالضرورة أن نستفيد وبدون تأخير من وجودنا فى مجلس الأمن وأن نتقدم إليه لحل قضيتنا. ومجلس الأمن بحكم ميثاق الأمم المتحدة هو الهيئة المختصة بالنظر فى هذه القضية.

وإذا سئلنا عما يريده الشعب قلنا إن مصر تريد استقلالاً كاملاً غير محدود سياسياً واقتصادياً. وتريد مصر الجلاء الكامل عن وادى النيل. وألا يكون لدولة أجنبية مركز ممتاز فيها. ويريد شعب مصر أن تتخلص فلسطين من الاستعمار البريطانى والصهيونى لتقوم فيها دولة ديموقراطية حرة تسهر على المصالح الحقيقية لشعب فلسطين من عرب ويهود على السواء. ويريد الشعب أن تجلو القوات الأجنبية عن سوريا ولبنان والعراق وشرق الأردن جلاءً لا قيد فيه ولا شرط.

إن ما تطلبه مصر تؤيدها فيه الشعوب الحرة. وإن عضويتنا فى مجلس الأمن تضع فى أيدينا إمكانيات هائلة للانتصار. ذلك أن ميثاق هيئة الأمم ينص على إنماء العلاقات بين الأمم على أساس المبدأ الذى يقضى للشعوب بحقوق متساوية، ويجعل لها حق تقرير مصيرها. كما ينص الميثاق على «أن تقوم الهيئة على مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع أعضائها». ولا تخرج قضايانا الوطنية عن هذين المبدأين. ولذلك كانت هيئة الأمم المتحدة مختصة أصلاً بنظر هذه القضايا.

وبقى أن نؤمن جميعاً بدولية قضايانا.. وبأن هذا هو السبيل الوحيد الذى يوصلنا إلى أهدافنا. وقد بات ضرورياً أن نشرح هذا للشعب؛ فى المدرسة والحقل والمصنع والمتجر وفى الطريق العام حتى يقتنع، وينشغل به الرأى العام ويجمع عليه إجماعاً يقطع الطريق على كل محاولة للخروج عليه. وأن يكون موقف مصر هو موقفها الخالد من لجنة ملنر. ومن هنا نحن نرفض المفاوضة الثنائية، كما نرفض أن تستقل بالأمر جامعة الدول العربية التى يحتضنها الاستعمار، وأن يكون هذا موقف البلاد العربية.(١١٦)

المعركة هى معركة الطبقات الشعبية بشعاراتها الجديدة :

اشتد الاستقطاب بين الاستعمار وشركائه من ناحية، وبين القوى الوطنية من ناحية أخرى، وتعمق الخلاف حول مناهج التعامل مع القضية الوطنية. وبدأ الوفد يغير موقفه السابق.

لقد استمرت المفاوضات بين الإنجليز وحكومة النقراشى تجرى فى طى الكتمان، بل وبعيداً عن البرلمان الذى تستند إليه. وردت بريطانيا على مذكرة حكومة النقراشى. لكن مواقف القوى الرجعية من شخصيات وصحف ووكالات أنباء تم كشفها فى المحادثات السرية، إذ دارت المفاوضات حول الكيفية التى تتحقق بها حماية مصالح الاستعمار والرجعية على نطاق دولى. فهذا أمين الجامعة العربية عزام باشا يصرح بأن الجامعة مستعدة لمقاومة الاستعمار الفرنسى بنفس القوة التى نقاوم بها الاستعمار السوفيتى. وعلقت وكالات الأنباء ومجلة «آخر ساعة» على تبادل المذكرات بين الحكومتين المصرية والبريطانية، فقالت إن الدافع إلى ذلك هو الرغبة فى القيام بعمل ضد الخطر الأحمر. وكان مندوب مصر فى مجلس الأمن قد صرح بأنه ليس من اختصاص المجلس النظر فى مسألتنا الوطنية أو قضية البلاد العربية الشقيقة.

وواقع الأمر أن الحكومة المصرية ساندت الاستعمار فى الهيئات الدولية غداة أن وضعت الحرب أوزارها. ففى مؤتمر سان فرانسيسكو عارض المندوب المصرى تمثيل نقابات العمال فى المؤتمرات الدولية، وساندت الحكومة الاستعمار.. فدعا مندوبها فى

مكتب العمل إلى إقامة مؤتمر إقليمى لا دولى للنقابات.

إن هذا وغيره يفسر لماذا جاء رد بريطانيا على مذكرة الحكومة هزيلاً ومشئوماً. وأن مسئوليته تقع على الرجعيين بأشد مما تقع على الاستعمار، لأن الحكومة أسقطت تماماً أن تساير التطورات الدولية الجديدة.(١١٧)

ومع ذلك، يتعين التنويه بأن موقف الحكومة أفزع العناصر الوطنية المخلصة. وكان أن أصدر الوفد بيانه وجاء فيه بأشياء جديدة مهمة. لقد نقض الوفد، أولاً، صلاحية المذكرة الرسمية الحكومية كأساس للتفاوض. ورفض ثانياً، أن تكون المذكرة أساساً للمباحثات، وأكد ثالثاً تطور الظروف العالمية والدولية.

ولاشك أن هذا البيان الجديد للوفد بداية سياسة جديدة تختلف عن الخطة السابقة فى مضمونها وأهدافها، ترد على الوفد مكانته وتجمع حوله المناضلين. وهذه السياسة فى مصلحة الوفد كحزب وفى مصلحة الشعب.

لكن، بقى أن ينحى الوفد جانباً أسلوب المناورة فى الصراع ضد الاستعمار. وأن يتبين السياسيون المصريون أن شعبنا أساس كل مجد سياسى. وأن دولية قضيتنا الوطنية هى الوسيلة التى تزيد من ثقل حركتنا الوطنية، وترجح كفتنا ضد الاستعمار.

إن فى حركتنا الوطنية قوى نامية لها المستقبل؛ هى قوى جماهير الشعب من عمال وفلاحين ومثقفين. والواجب الوطنى أن تتكتل هذه القوى وتتجمع ضد الاستعمار حول خطوات وطنية وبرنامج ديموقراطى واضح فى شئوننا الداخلية والخارجية.

وفى الوقت نفسه، هناك أمور شبه عامة يمكن أن تتجمع حولها القوى الوطنية وهى:

- أن تسقط الوزارة.
- أن نجعل مدار كفاحنا حول نقطة واحدة هى: الجلاء.
- أن تكتل الجماهير الشعبية والعناصر الوطنية فى جبهة ضد الاستعمار والمهادنين والمساومين.(١١٨)

ومع تدفق شباب الجامعات والمدارس بقوة متزايدة إلى ساحة المعركة الوطنية، كان عنوان المقال الافتتاحى للمجلة «أيها الوطنيون اتحدوا».(١١٩)

وقد ردت الحكومة على تحركات الشباب ومظاهراتهم بضرب الطلاب بالسياط وبإطلاق الرصاص عليهم ومنعت الصحف من نشر أخبار إضرابات الطلبة، وصادرت صحف المعارضة وعطلت الاجتماعات واتسعت حركة الإضرابات فشملت صغار التجار فى بعض البلاد وكان تحرك الطلاب وفئات الشعب الأخرى نتيجة حتمية لسياسة الحكومة النقراشية.

ولكن ما العمل: إننا لن نستطيع أن نفوت على الاستعمار ومؤيديه تدابيره إلا إذا اجتمع شمل الوطنيين المخلصين. والفترة الحاضرة أدعى إلى تجميع شتاتهم. فالمسألة ليست حزباً ضد حزب أو شخصاً ضد آخر، وإنما هى تصارع مصالح وتضارب تيارات. فالنادى السعدى (المقر الرئيسى لحزب الوفد) يحاصر (من الشرطة) كما تحاصر الجمعيات الثقافية الحرة (الماركسية). والصحفيون الوفديون يقدمون للمحاكمة كما يقدم المفكرون الأحرار.. إلخ، فلم يعد أمام الأحرار والوطنيين والمعارضين والعمال والمثقفين إلا أن يتحدوا على إسقاط الوزارة الحاضرة وتأمين الحريات الديموقراطية لتخرج قضيتنا إلى النطاق الدولى.

وإن معالم الاتحاد على أهم الخطوط المباشرة واضحة، وهى: حرية شعبنا لا تتجزأ. وحرية النشر والاجتماع والتحرر من الفقر وحدة واحدة. فلنتحد فى الدفاع عن حرياتنا

السياسية والاجتماعية، ولنتحد فى نضالنا ضد الاستعمار ومؤيديه.(١٢٠)

وواجهت حكومة النقراشى تحركات الطلاب بإصدار مرسوم بقانون يحرم نشر أخبار الطلاب. وقد قصد به عزل الطلاب ومنع تأثيرهم على الحركة الوطنية. لأن الحكومة، كما ذكرت «الفجر الجديد» فى مقال «أطلقوا الحريات» تخشى انضمام المثقفين إلى التيار الشعبى.(١٢١)

وهكذا يضاف هجوم الحكومة على الطلاب إلى نظام الكبت العنيف لأصوات الأمة. ففى مصر قانون يخنق الصحافة وتشريع خاص بالتجمهر والاجتماعات. وغالبية هذه التشريعات من وضع المستعمر بكيفية مباشرة أو غير مباشرة. ولكن سيعمل المثقفون كل ما فى وسعهم لإفهام الرأى العام ضرورة إلغاء تلك التشريعات الرجعية. فنحن نطالب بحرية الصحافة من كل قيد إلا قيود الوطنية الشريفة. ونطالب بحق الطبقات الشعبية بما فيها المثقفون والطلبة أن يجتمعوا أينما شاءوا.(١٢٢)

ومع امتداد حركات الاحتجاج الشعبية التى عبرت عن نفسها بأشكال مختلفة، سقطت الوزارة النقراشية. لكن سقوطها، وإن كان ثغرة فى جبهة الرجعية، لم يكن استسلاماً من الرجعيين، الذى تمثل هجومهم المضاد فى مجىء وزارة أشد رجعية هى وزارة إسماعيل صدقى باشا.

لقد اتسعت دائرة الاحتجاج والاضطراب ودخل الطلبة المعركة بقوة متزايدة. وزاد من رعب النظام أن الطلاب اتجهوا إلى الارتباط بالعمال. وهذا يضمر لماذا أصدر النقراشى أمره بإطلاق النار عندما توجهت مظاهرات الطلاب إلى باكوس بالإسكندرية.(١٢٣)

وكان لابد أن يحل صدقى محل النقراشى. ولصدقى منذ الثلاثينيات، تقاليده فى الصدام مع الشعب، عندما ألغى دستور ١٩٢٣. وهو فى النهاية ممثل حقيقى للمصالح المالية والاقتصادية للرأسمال الكبير ذى المصالح المرتبطة والمتشابكة مع مصالح الاستعمار.

لكن إذا صح أن صدقى جاء لينازل الحركة الوطنية، فإن عودته تتم فى ظروف مضادة له ولمؤيديه على الصعيدين الداخلى والخارجى. وعلى سبيل المثال: لا ننسى أن وعى شعبنا؛ خاصة طبقتنا العمالية قد زاد وتعمق. وأصبحت الطبقة العاملة تصر اليوم على وجودها السياسى بإدراك واضح. فقد رشح العمال فرداً منهم للبرلمان ومجالس البلديات.(١٢٤) ويعبر العمال فى صحافتهم وهيئاتهم عن مواقفهم المناهضة للاستعمار. ويؤيدون خلال هذا التمسك بالوسائل الديموقراطية. ولم يكن العمال على عهد وزارة صدقى الأولى قد بلغوا هذه الدرجة من النضوج السياسى، ولم يكونوا قد نالوا استقلالهم عن الطبقة الرأسمالية بمثل ما نالوه اليوم.

إن الظروف الداخلية والخارجية لا تسمح لعهد صدقى الماضى أن يتكرر. وإذا صح أن حكومة صدقى تتمة لحكومة النقراشى، فنحن نطالب بقيام حكومة منتخبة وإطلاق الحريات الديموقراطية.(١٢٥)

قيام اللجنة الوطنية للعمال والطلبة :

ومضت «الفجر الجديد» تتابع تطورات وانتصارات الحركة الوطنية الشعبية، وهذا ما تصدى له مقال: «شعبٌ أبىٌّ ونضال غامر» الذى احتفل بارتباط العمال بالطلبة. ومولد اللجنة الوطنية للعمال والطلبة.(١٢٦)

فأشار الكاتب إلى أن ارتباط الطلبة بالعمال فى الحركة الوطنية كان موضع اهتمام

وترحيب فائقين من «الفجر الجديد». فمع تطورها ونزولها إلى الشارع وصفت بأنها «حركة جبارة ونضال كاسح، وشعب أبى لا يموت».

وقيمت «الفجر الجديد» ما تحقق على الوجه التالى:

لقد كان حتماً مقضياً أن تتجلى الروح الثورية الوطنية فى مضمونها الشعبى السليم فيلتقى الطلبة بالعمال. ويتماسك الشباب المتوثب حماسة بالكادحين المتوثبين وطنية وإدراكاً. كنا أول من نادى على صفحات «الفجر الجديد». وكنا أول من كشف أن القيادات الحزبية القائمة أفلت منها زمام الحركة الوطنية الشعبية وأصبحت عاجزة عن توجيه نضالنا ضد الاستعمار، لأنها قيادات رأسمالية فقد معظمها جوهره الوطنى وأصبحت أقرب إلى التفاهم مع الاستعمار منها إلى مقاومته. وكنا أول من شرح أن حركتنا الوطنية لن تسير فى طريقها السليم إلا تحت قيادة شعبية. ولقد رأينا فى اندفاع العمال فى المحيط السياسى وفى نشاطهم المتزايد فى النضال الوطنى بادرة هذا التغيير التاريخى.(١٢٧)

فإذا التقت جموع الطلبة بالعمال، وإذا تكونت لجنة منهم فقادت أكبر إضراب عرفه تاريخ مصر بعد ثورتها الكبرى فى سنة ١٩١٩. وإذا استطاعت أن تجمع حول الإضراب الأول مائة ألف شخص فى القاهرة وحدها. فإن هذا كله ليس وليد المصادفة أو نتيجة المجهودات الفردية، وإنما هو نتيجة لتطور الحركة الوطنية واستقلالها أكثر من ذى قبل عن القيادات الحزبية البورجوازية.

إن هذا التحالف الجديد بين الطلبة والعمال بعث الرعب فى صدر الاستعمار وأذنابه. فبدأ الاستعمار يتحرش بجنوده بالمظاهرات. وانكب صدقى بقوة على دعوة الطلاب إلى أن «ينأوا بنفسهم عن الارتباط بالدهماء» (العمال).

وإذا كانت قد وقعت أحداث (اعتداء عساكر الاحتلال على الجماهير وقيام الجماهير برد الاعتداءات) فلم يكن المسئول عنها اشتراك العمال فى المظاهرات وإنما اعتداء الاستعمار عليها. وكان رد فعل الجماهير الوطنية إزاء هذا العدوان والسلوك الطبيعى ردا على العدوان. ومع ذلك فشلت مؤامرة فصل العمال عن الطلبة الذين هتفوا «يحيا الطلبة مع العمال».

من ناحيتهم رد العمال على اتهامات الحكومة بنظامهم الدقيق أثناء المظاهرات. ثم كشفوا مناورات الحكومة، إذ كانوا الفئة الوحيدة التى أصدرت بيانات مباشرة عقب اشتراكهم فى المظاهرات وقالوا فى أحدها:

«قام عمال النسيج بشبرا الخيمة فى الساعة الثامنة صباحاً بمظاهرة قوامها ١٥ ألف عامل، ونحمد الله أن مظاهرتنا كانت سلمية بحتة».(١٢٨)

فإذا حاولنا أن نتعمق لمعرفة سبب فزع الاستعمار وأذنابه، فهو راجع إلى أن اشتراك الجماهير بشكل متزايد فى الحركة الوطنية يعطى الحركة مضموناً ديموقراطياً. فإذا كانت كلمات «الاستقلال» و«الجلاء» غير محددة فسوف تتحول إلى أهداف تتصل بظروف حياة الطبقات الشعبية وبحقوقها ومستواها. والمسألة هى أننا أمام نضال وطنى شعبى مداره أن تكتسى الجماهير العارية، وأن تجد العلاج والتعليم، وتجد الإنصاف من المظالم التى ترهقها. ويترتب على ذلك أن تصبح المعركة معركة محددة وليست فضفاضة: إنها ليست معركة «الأمة المصرية» ضد الاستعمار، بل معركة الطبقات الشعبية والفئات الوطنية من الطبقات الأخرى ضد الاستعمار وأنصاره.(١٢٩)

المطلوب سياسة شعبية بديلة:

وواصلت «الفجر الجديد» توضيح مقولة إن المعركة ليست معركة «الأمة المصرية، وإنما هى معركة الطبقات الشعبية والفئات الوطنية الأخرى»، وذلك فى مقال تحت عنوان «سياسة شعبية».(١٣٠)

فإذا كان الأمر كذلك، فيتعين أن نطرح سياسة بديلة لسياسات الطبقات العليا الحاكمة، لأننا لا نتوقع منها حلاً على أيدى الحكم الحاضر.

وإنما يتعين على الطبقات الشعبية أن تعتمد على نفسها وعلى كفاحها فى الحصول على حرياتها. وهذا أيضاً ليس بجديد فى تاريخنا. فقد كان نصيب الطبقات الشعبية من العمال والفلاحين والمثقفين نصيباً متزايداً دائماً وذا أثر متعاظم دائماً منذ عرابى ومصطفى كامل وسعد زغلول.

واليوم يجب أن تلعب هذه الطبقات الدور الرئيسى فى معركة التحرر الوطنى لأن الشعب هو الذى يخلق القادة والزعماء، خاصة أن القضية الوطنية أصبحت اليوم قضية الملايين.

وهكذا يتضح أن الطبقات الشعبية إذ تتحرك لتحرير الوطن من الاستعمار البريطانى إنما تستهدف قبل كل شيء تحرير أبناء الوطن السبعة عشر مليوناً. وهذه هى السياسة التى ترفع مستواها المادى والثقافى. وهذه السياسة لا تتحقق إلا إذا كان نصيب الطبقات الكادحة فى الحكم نصيباً متزايداً يضمن سحق الرجعية والاستعمار معاً.

لذلك نحيى الخطوة التى تمثلت فى تكوين «لجنة العمال والطلبة» وقيادتها للإضراب الوطنى الكبير. وعلى اللجنة أن تعمل حتى تخطو الحركة الوطنية الخطوة التالية فتنضم إليها الطبقات الكادحة من غير العمال: الفلاحون وصغار المنتجين والموظفون وغيرهم، لتصبح الحركة الوطنية تعبيراً كاملاً عن الطبقات الشعبية، تكافح فى سبيل الديموقراطية والاستقلال لا مساومة فيه ولا مناورة على حساب الشعب. «١٣١»

ولقد أثرت الحركة الوطنية الجديدة على الوفد: فعندما حددت «الفجر الجديد» أن معركة التحرير بمضمونها الوطنى والاجتماعى تجذب - ويتعيّن أن تجذب - ليس فقط العمال والفلاحين وإنما أقساماً من الطبقات الوطنية الأخرى – فإن هذا الأمر كانت قد بدأت إرهاصاته بالفعل. ففى مقال للتحرير تحت عنوان «أيحتاج هذا إلى تعليق؟» استعادت المجلة بعض ما جاء فى مقال كتبه الدكتور محمد مندور تحت عنوان «الاشتراكية وسياسة الوفد» كان قد نشره فى مجلته «البعث».

قالت «الفجر الجديد» إن المقال قد أثار اهتمام أنصار الوفد وخصومه على السواء. ونقتبس منه الفقرات التالية: «أخذ الوعى الاجتماعى ينتشر بين صفوف الشعب المصرى (...) فأخذت مسألة العدالة الاجتماعية، وأخذ الاتجاه الاشتراكى يحتل المكان الأول من اهتمام الجماهير. وكان من الطبيعى عندئذ أن يتجه الوفد الاتجاه نفسه، ما دام هو حزب الشعب ووكيل الشعب والمدافع عن حقوقه فى الحياة».

ثم ضرب الدكتور مندور أمثلة على ذلك فقال:

وضع الوفد حدا أدنى لأجور العمال ولأجور العمال الزراعيين وأتاح لعمال الصناعة تكوين النقابات. ووضع لهم قانون عقد العمل الفردى. وبعده قانون التأمينات الاجتماعية المختلفة. وقرر مجانية التعليم وتغذية الأطفال فى التعليم الإلزامى، وأدخل مبدأ التصاعد فى الضرائب ويعد العدة لإنشاء مائة وأربعين وحدة صحية فى أنحاء القطر المختلفة. ويسن قانون محو الأمية. وقال د. مندور:

«نعم! يفعل الوفد كل ذلك. ويَعِد طبقات الأمة العاملة بأن يسير دائماً على هذه

السياسة. نستطيع أن نقول إن للوفد اتجاهاً شعبياً اشتراكياً لا شك فيه. كما أن البلاد سائرة فى نفس الاتجاه الذى. يسير فيه العالم أجمع وهو الاتجاه الاشتراكى. والوفد دائم التطور. وأما سياساته فهى سائرة نحو برنامج شديد الشبه ببرنامج حزب العمال فى انجلترا من حيث سياسة ذلك الحزب الداخلية». «١٣٣»

بعض ملاحظات تمهيدية للمحرر:

وإذا صح أن تدفق الجماهير على الساحة الوطنية قد أبرز بوضوح تنامى المضمون الشعبى الجديد للحركة الوطنية، وهو الأمر الذى انعكس على مقالات أعضاء هيئة تحرير «الفجر الجديد» بأن الحركة يمكن أن تحقق مكتسبات وطنية وديموقراطية حقيقية لمصلحة الطبقات الشعبية والفئات الوطنية، إلا أن هذه الكتابات لم تقلل لحظة لا من قوة الأعداء ولا من خطر حدوث نكسات شديدة، ولم تُخْف قلقها على مصائر القيادات البارزة للحركة.

أ - فعلى جبهة الاستعمار والرجعية الداخلية استجدت أمور. فإذا كان الإنجليز بقواتهم قد بدأوا يتحرشون بجماهير المتظاهرين، فقد انتقلوا من الاستفزاز إلى التهديد الصريح باللجوء إلى القوة المسلحة وقد تضامن المستعمرون الأمريكان مع هذه التصريحات ولقيت تجاوباً من الحكومات الرجعية فى المنطقة.

ب - وتصاعدت فى الداخل هجمات ومؤامرات التكتل الرجعى الفاشى بهدف انتزاع قيادة الجماهير من اللجنة الوطنية للطلبة والعمال فمضوا فى خطة إثارة البلبلة الفكرية، وفى عزل الطلبة عن العمال.

جـ - شددت حكومة صدقى إجراءاتها القمعية ضد الحركة الوطنية على مستويات مختلفة.

وفى مواجهة هذا الوضع، وعقب نجاح إضراب يومى ٢١ فبراير و٤ مارس ١٩٤٦ بدأ كتّاب «الفجر الجديد» فى طرح عدد من المهام الحالّة وشعارات الساعة، وكان فى مقدمتها:

أ - الإلحاح على أن تشكل الحركة الوطنية قيادة شعبية جديدة لها تكون جزءاً من الطبقات الشعبية والفئات الوطنية المعادية للاستعمار والرجعية؛ بالإضافة إلى مهمة أخرى، هى تنبيه «اللجنة الوطنية للطلبة والعمال» إلى نقاط الضعف فى بعض مواقفها وذلك من موقع مساندة اللجنة والحرص على بقائها.

ب - تعميق النضال الديموقراطى فى المعارك اليومية وذلك بالعمل على مستويين: الأول دعوة الجماهير إلى العمل المباشر «التظاهر.. إلخ» والثانى ترسيخ شعار إجراء انتخابات برلمانية جديدة.

جـ - نقد مناورات الوفد وتذبذب قيادته بين قطبى الشعب من ناحية والاستعمار وحكومة صدقى من ناحية أخرى.

د - القيام بجهد فكرى يهدف إلى ضبط وتدقيق الشعارات والمفاهيم الجديدة للحركة الوطنية والأخذ بمنهج النقد والنقد الذاتى لممارسات القوى التقدمية اليومية لضمان البناء وتقدم الأشكال التنظيمية للحركة الوطنية، وفى مقدمة هذه الأشكال اللجنة الوطنية للطلبة والعمال.

ولقد آثرنا أن نرصد الخطوط العريضة لمواقف «الفجر الجديد»، خاصة بعد إضراب يوم الجلاء ليسهل على القارىء أن يتابع تطورات الحركة الوطنية - بقدر الإمكان - فى تسلسلها التاريخى. «١٣٤»

الهجوم على اللجنة الوطنية للطلبة والعمال
وأى شعار ترفع؟

لم يرق لجهات عديدة أن تتقدم اللجنة الوطنية للطلبة والعمال كقيادة جديدة للحركة الوطنية. وقد حاولت القوى الفاشية الممثلة فى أحزاب مصر الفتاة وحزب الفلاح الاشتراكى ومعهم حزب الأحرار أن ينتزعوا قيادة مظاهرات يوم الجلاء «٢١ فبراير» فقوبلت محاولتهم بهتاف «لا فاشية بعد اليوم»، وفى مظاهرات الأحد ٣ مارس دوت الهتافات ضد الإخوان المسلمين: تحيا الديموقراطية - لتسقط الفاشية - ولا طائفية بعد اليوم. وأخيراً تكونت «اللجنة القومية» لتنتزع توجيه الحركة الوطنية من يد لجنة الطلبة والعمال وانضمت إليها عناصر من القوى والأحزاب التى سبقت الإشارة إليها. وكان مركز الثقل فى هذه الجبهة «جبهة مصر» برئاسة على ماهر باشا.«١٣٥»

إن ظهور هذه المحاولات سافرة أمام الشعب يؤكد الحاجة الوطنية إلى ربط الكفاح ضد الاستعمار بالنضال من أجل الديموقراطية. ويبرز الحاجة إلى اتحاد الوطنيين ضد الاستعمار وأعوانه الرجعيين والفاشيين. ويؤكد فشل القيادة الرأسمالية وجريانها فى ذيل الحوادث، لكن هذا كله يظهر أيضاً الحاجة إلى قيادة وطنية شعبية وديموقراطية تمثل الطبقات الشعبية، وتكون جزءاً من هذه الطبقات: قيادة تكون أهدافها واضحة تتلخص فى تعميق الديموقراطية وتوسيعها، وإطلاق الحريات السياسية، ورفع مستوى الطبقات الشعبية، والتحرر من الاستعمار السياسى والاقتصادى والثقافى.«١٣٦»

ثم واصلت «الفجر الجديد» توضيح موقفها من الحاجة إلى تعميق الديموقراطية فى مواجهة الهجوم الرجعى على الحركة الوطنية فقالت:

إنه لما كانت الطبقات الحاكمة تمتلك جميع الإمكانيات التى تعبر بها عن آرائها واتجاهاتها من أموال وصحف وقاعات اجتماع، فلم يبق أمام الطبقات الشعبية وطليعتها الواعية من العمال والطلبة للتعبير عن رأيها غير التظاهر والسير فى الشوارع وهما وسيلتان لا تكلفان شيئاً من المال أو ورق الطباعة، وذلك بعد أن أصدرت حكومة صدقى قرارها بمنع المظاهرات.

وإننا نطالب بحق التظاهر للطبقات الشعبية باسم الديموقراطية التى كافحنا وكافح العالم أجمع فى سبيلها.«١٣٧»

ومع تصاعد النضال الوطنى التحريرى تبلورت واتضحت أكثر فأكثر المواقف فى معسكرين: معسكر الشعوب والقوى التقدمية ومعسكر الاستعمار وأعوانه.

إن الأوساط الاستعمارية بدأت تصور الموقف فى مصر بأن مظاهرات الطلبة والعمال السلمية هى إعلان للحرب ضد جنود الإنجليز الذين يضطرون إلى الدفاع عن أنفسهم بالسلاح. وصرح بعض غلاة الاستعماريين بأن البريطانيين سيعمدون، إذا اقتضى الأمر، إلى استخدام كافة أسلحة القوات البريطانية لحماية أرواح رعاياهم وممتلكاتهم.«١٣٨»

وساند الاستعمار الأمريكى الاستعمار البريطانى فذكرت «نيويورك تايمز» أنه فى حالة الهجوم على بريطانيا ستقف الولايات المتحدة تشد من أزرها؛ لأن بريطانيا تواجه هجوماً مزدوجاً؛ من روسيا التى تهددها فى الشرق الأوسط، ومن الحركات الوطنية التى تجتاح الشرق الأوسط. وانضمت إلى جوقة الاستعمار تركيا وإيران.

وفى هذا المناخ تهجم حكومة صدقى بتجريم الإضرابات وتعيد إلى الحياة القوانين

الاستعمارية الجائرة. وفى الوقت نفسه تحاول أن تحرف النضال الوطنى إلى عدو مزعوم هو الشيوعية.

على أن تكتل قوى الاستعمار والرجعية يجب ألا يحجب عن أنظارنا الأمل البارق الذى ينبعث من جماهير شعبنا المناضلة، ومن صفوف الشعوب العربية الشقيقة التى هبت تناصرنا، ومن أحزاب وهيئات وشخصيات تقدمية وشعبية فى سوريا واليونان وبريطانيا.»[١٣٩]

وفى تحليل إخبارى للمجلة ذكرت أن المحاولات التى بذلتها الحكومة لفصل الطلاب عن العمال وكانت فى فبراير «الماضى» باءت بالفشل. ولكن لم تتوقف أيضاً محاولات العناصر الرجعية للاندساس فى صفوف الطلاب.. وقد نجحت عندما دعت الطلاب إلى السير وراء ما يسمى بـ «لجنة الطلبة التنفيذية» فى محاولة لتحويل حركة الطلاب إلى حركات ضيقة محلية ومجزأة.»[١٤٠]

ولسنا نشك فى قدرة الشباب والعمال على معرفة العناصر التى تسعى إلى إحباط حركتها وصرفها عن الاتجاه إلى توحيد صفوفها. ولكن ما ينقص الحركة التى تجمع العمال من الطلبة هو أن تمضى فى تعميق مضمونها الشعبى. وهذا يعنى أن تحمل الحركة مطالب الطبقات الشعبية كجزء أساسى من برنامجها. ومطالب هذه الطبقات واضحة ومحددة: هى رفع مستوى معيشتها، وتأمينها على ممارسة حقوقها الديموقراطية ضد المظالم التى تصب عليها صباح مساء.»[١٤١]

صد الهجوم الرجعى الاستعمارى
يتطلب تغيير أسس مناهضة الاستعمار

المطالبة بانتخابات برلمانية جديدة.
عرض قضيتنا على مجلس الأمن.
القوى الواعية مطالبة بتوضيح أكثر لأفكارها ومبادئها وشعاراتها.

ومضت المجلة فى مقال آخر تقول: وصحيح أن الحكومة حرمت الرأى العام من التعرف على مواقف المعارضة. وأنها تقوم بمراقبة المقالات قبل نشرها بالمخالفة للقانون. كما منعت نشر بيان الوفد فى رده على رئيس الوزراء. ولكن مسلك الحكومة لم يعد يحجب أن جبهة الرجعية قد أصابتها شروخ شديدة. والفضل فى ذلك لضغوط الحركة الوطنية. فالإخوان مستاؤون لأن الحكومة لم تشركهم فى المفاوضات. وقبضت الحكومة على رئيس مصر الفتاة «أحمد حسين» بحجة أنه يدعو إلى الثورة. وانكمشت جبهة على ماهر القومية لتقتصر على بعض محترفى السياسة من ذوى الأسماء والألقاب. ثم يضاف إلى ذلك من نقاط الضعف فى موقف الحكومة أن وفدها الرسمى إلى المفاوضات يتكون من اثنى عشر عضواً؛ بينهم ثمانية من المستقلين لا يمثلون الجماهير الشعبية، وأربعة يمثلون ثلاثة أحزاب من أحزاب الأقلية. ثم إن الحكومة لم تأت إلى الحكم عن طريق الانتخاب.

على أن كل هذا يظهر أن الحكومة تريد أن تقوم المفاوضات على أساس غير شعبى. ويرغب الاستعمار من ناحية أخرى فى إجراء المفاوضة على أساس الأوضاع القائمة

وليس فيها ما يستجيب لأهداف الأمة.

ولكن كل ما تقدم يوضح أيضاً، ويبرر مطالبتنا بتغيير أسس مصارعة الاستعمار. فنحن نريد أولاً أن تجرى الانتخابات لبرلمان جديد. وأن تعرض قضيتنا على مجلس الأمن. وأن يكون الجلاء - لا كما يلوح الإنجليز بأن يجلوا إلى سيناء - جلاءً شاملاً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.«١٤٢»

ولكن لماذا المطالبة بإجراء انتخابات؟

إن أسئلة واستفسارات ترد من بعض الزملاء ومن الوطنيين المخلصين:

فهل وراء هذه الدعوة أن «الفجر الجديد» تعمل لمصلحة عودة الوفد إلى الحكم؟ أم لأننا نفضل إجراء الانتخابات على استمرار المفاوضات من أجل الجلاء؟

تتولى «الفجر الجديد» فى مقالها الإجابة عن هذه الأسئلة:«١٤٣»

أولاً: إن الانتخابات تمثل إمكانية كبرى للطبقات الشعبية الكادحة لكى تشترك فى الحياة السياسية اشتراكاً واسعاً. ففى الانتخابات الأخيرة تقدم مرشحون جدد على أساس جديد نخص بالذكر منهم محمود مصطفى (من عمال الإسكندرية) وفضالى عبدالجيد عبدالجواد (من عمال شبرا الخيمة). وقد تقدما ببرنامج واضح يهدف إلى تحرير العمال وتحرير باقى الطبقات الشعبية من الاستغلال والاستعمار. وجذبت هذه الانتخابات فئات واسعة وجديدة من الطبقة العمالية وزادت من وعيهم.

ثانياً: نطالب بالانتخابات لأنها يمكن أن تؤدى إلى فوز بعض المرشحين الشعبيين بعضوية مجلس النواب. وهى إمكانية لا يمكن إهمالها للاستفادة من هذا المنبر الفسيح فى المطالبة بإنصاف الطبقات الشعبية. وذلك بما يسمح لهؤلاء النواب بأن يصلوا إلى قطاعات أوسع فأوسع من الرأى العام.

يضاف إلى هذين الاعتبارين:

- إننا نطالب بإجراء انتخابات جديدة تجرى فى ظروف جديدة. بمعنى أن تخاض الانتخابات على أساس برنامج شعبى واضح الملامح. وبقدر ما تتبنى قوى شعبية هذا البرنامج بقدر ما تكون عملية الانتخاب عملية مراقبة مباشرة فعالة على الحكم والحكام. وبذلك ندفع الديموقراطية فى مصر إلى مستوى أعلى.

وهذا ما حدث فى بلاد كانجلترا وفرنسا ويوغسلافيا وبولندا.

ثم إننا عندما نطالب بإجراء انتخابات حرة، فليس هذا معناه أننا نردد نفس شعارات الوفد. فالوفد قد طالب بحل مجلس النواب القائم وإجراء انتخابات جديدة. لكنه عاد وقبل إرجاء هذا الحل على شرط أن تكون له رياسة وفد المفاوضات. يضاف إلى هذا أن الوفد لا يذكر شيئاً عن التقييم الضرورى للمرشحين وبرامجهم.«١٤٤»

ضبط المفاهيم وتحديد الشعارات:

واقع الأمر، أن شعار «إجراء انتخابات جديدة» لم يكن وحده مصدر التساؤل والحيرة بين قراء «الفجر الجديد». ولكن مع احتدام المعركة التحريرية بين نقيضها الاستعمار والطبقات الرجعية طرحت قضية المفاهيم الجديدة للحركة الوطنية ومضمون الشعارات التى ترفع. وفى مقال للمجلة لاحظ الكاتب أنه مازال الغموض يكتنف شعارات مثل «الجلاء» و«وحدة وادى النيل» و«لا حزبية بعد اليوم».«١٤٥» الأمر الذى يفسر حيرة الشباب المثقف كما تتبدى فى أسئلة يطرحها:

ماذا نفعل؟ هل نُضرَب أو لا نُضرَب؟ هل نتسلح؟ هل نتظاهر؟ هل نؤيد الوزارة القائمة أم لا؟ هل شعار إجراء انتخابات يخدم حزباً بعينه أم هل يتعين أن نترك الوزارة الحاضرة تتولى المفاوضات وأمر تعديل المعاهدة؟. إلى آخر هذه الأسئلة التى تصدت العناصر الفاشية والرجعية للإجابة عليها، كلها أو بعضها، عندما طالبت بإلغاء الأحزاب مثلاً أو بحمل السلاح، بما يزيد من حالة الغموض وبما يعرض الحركة الوطنية لأخطار محققة.

إن سبب الغموض راجع فى الواقع إلى أن حركتنا الوطنية قد بدأت بشكل تلقائى مفتقدة إلى قيادة شعبية حقة وإلى مبادىء سليمة واضحة فى المرحلة الحالية من مراحل كفاحنا الوطنى.

وحتى نحدد أهدافنا يتعين أن ندرك الفروق بين الحركة الوطنية فى طورها الراهن والحركة الوطنية فى ١٩١٩. وتساعدنا الدراسة هنا على أن ننتهى إلى أن قيادة ١٩١٩ لم تعد مؤهلة لقيادة الحركة الحالية (لأسباب طالما عرضتها «الفجر الجديد»).

فإذا جئنا إلى شعار الجلاء فمن المهم أن نوضح مضمونه انطلاقاً من واقع أن المستعمر لا يسيطر على بلدنا بقواته العسكرية. وإنما يكمن أساس السيطرة الحقيقى فى التحالف القائم بين المستعمر والطبقات العليا. ومن هنا، عندما ننادى بالجلاء يتعين أن نضمن هذا الشعار «الجلاء الاقتصادى». ونعنى به «حق الطبقات الشعبية فى التحرر الاقتصادى» و«حق الطبقات الشعبية فى مستوى أعلى من الحياة».«١٤٦» فالمواجهة إذن مع المستعمر ومع أعوانه فى الداخل. وفى النهاية يتعين أن يرتبط توضيح الشعارات بالمفهوم الجديد لحركتنا الوطنية فى مرحلتها الراهنة. وذلك بما يعنى:

١ – أن الاستعمار لا يتحكم فى شعبنا عن طريق حرابه ولكن عن طريق الطبقة المهادنة له.

٢ – ومن ثم فإن مركز الثقل فى الحركة الوطنية ينتقل من البورجوازية إلى الطبقة العاملة.

٣ – لكن الطبقة العاملة مع تزايد وعيها السياسى مازال دورها تلقائياً أكثر منه نتيجة تنظيم.

٤ – وأن أى قدر من الحركة تكسبه الطبقة العاملة يزيد من وعيها القومي. ويكون هذا القدر من الحركة قد أعطى لأكثر الطبقات إيجابية. أما منع العمال من دخول المعترك السياسى فهو الموقف الثابت للحكومات الرجعية فى مصر.

٥ – إن اتصال العمال بالمثقفين يلقى على هؤلاء تبعات جساماً. وعليهم أن يعرفوا أن الطبقة العاملة ضحت وغرر بها أكثر من مرة أفراد يتظاهرون بالعمل لمصلحتها؛ ومن ثم يتعين علينا ـ كمثقفين ـ ألا نخيب ظن الطبقة العاملة فينا.

٦ – وإذا صح أن الدور الذى قامت به لجنة الطلبة والعمال على جانب كبير من الأهمية فى الحركة الوطنية، فإن هذه اللجنة لا تستطيع أن تواصل عملها إلا إذا تعاونت مع الطبقات الشعبية الأخرى من الفلاحين وصغار التجار.

٧ – إن احتياطى الرجعية يضعف يوماً بعد يوم فى جميع أنحاء العالم. وعلينا أن نفيد من هذا الضعف بالتضامن مع جميع القوى الشعبية والتقدمية التى تكافح ضد الاستعمار على اتساع العالم.«١٤٧»

فى هذا السياق العام الذى تميز بزيادة الاستقطاب بين الطبقات الشعبية مَثَّل موقف الوفد إشكالية خاصة نشأت عن مراوغة القيادة الوفدية بين طرفى التناقض فى الحركة الوطنية.«١٤٨»

وبدأت «الفجر الجديد» بملاحظة أن الوفد كان قد عارض حكومة النقراشي انطلاقاً من أنها حكومة أقلية لا تمثل الشعب. ثم عارض حكومة صدقي لأنه رأى في حكمه امتدادا لموقف شاذ هو في جوهره سلب للاستقلال وللدستور أو «لإرادة الأمة».

لكن الوفد لم يثبت على هذا الموقف. فأعلن أنه يقبل تأجيل إجراء الانتخابات النيابية في «سبيل وحدة الصف الوطني». ومن الواضح أن إمكانيات البورجوازية التي يمثلها الوفد قد أخذت تضعف من جراء انعزالها التدريجي عن الشعب. فمنذ أن أقيلت وزارة الوفد في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ وسياسته مطبوعة بطابع التردد.

وحاول بعض الكُتّاب أن يتلمسوا لحزبهم الأعذار. فوصف الدكتور محمد مندور موقف الوفد بأنه تضحية يقدمها الحزب في سبيل الأمة ولقطع دابر الشائعات. ولكن «الفجر الجديد» علقت على ذلك بقولها:

لسنا نتفق مع الدكتور مندور عندما يبرر موقف الوفد بوصفه «تساهلاً من الناحية الحزبية والدستورية وتشدداً من الناحية الوطنية»، فواقع الأمر أن الوفد وقف موقفاً انتهازياً وغير حازم مع حكومة صدقي. وأنه كان يتعين أن يدافع عن الديموقراطية للطبقات الشعبية، ولكن قيادته التاريخية تتراجع بما يوجب على المثقفين والعمال أن يتجهوا إلى الشعب في كفاحه.«١٤٩»

وإذا كان جوهر النقد الموجه إلى الوفد في تخليه عن إجراء انتخابات لبرلمان جديد هو «تخليه عن الديموقراطية للطبقات الشعبية»، فإن صدقي لم يتأخر من ناحيته عن استخدام سلاح التضليل الفكرى فحاول أن يظهر – كما قدمته صحافة أخبار اليوم على وجه الخصوص – بمظهر الوطني المتطرف والحاكم الديموقراطي ونصير الحرية.«١٥٠»

فهنا نرى أن الحكومة تستولي على كلمات «الحرية» و«الوطنية» و«الديموقراطية». ولكن عندما نتأمل مضمون هذه الكلمات سنجدها حرية كبار التجار الذين يعفون من الضرائب على أرباحهم الاستثنائية، وحرية المساهمين بشركات الاحتكار في امتصاص دم الشعب. أما «الديموقراطية» فهي للفاشيين والرجعيين من دون الشعب. وهم يعتقدون – كما نرى – اجتماعاتهم ويذيعون دعايتهم في الصحف والإذاعة ويتمتعون بحماية الحكومة التي تحاصر معاهد العلم بقوات الجيش. وتترك عشرات الألوف من الفلاحين لتحصدهم الأوبئة كما حدث في بني سويف والمنيا. أما «الوطنية» فهي تفاوض الاستعمار لمصلحة الاستعمار.«١٥١»

وواصلت «الفجر الجديد» الكتابة عن خطر البلبلة الفكرية، باعتبار أنه يستهدف بث الارتباك في صفوف المثقفين، خاصة أن العناصر الفاشية هي التي تضطلع بهذه المهمة في حركتها اليومية وسط الجماهير.

فبعد هزيمة الفاشية في الحرب العالمية الثانية عادت بريطانيا إلى سياسة إحياء الفاشية في المستعمرات والبلاد التابعة والتعاون معها. وقد وجد في مصر قبيل الحرب جناح من البورجوازية المصرية الرجعية يمالىء الدول الفاشية. واستغل هذا الجناح الشعور المصرى القومي المعادى للمستعمرين الإنجليز. وبدأ يتغلغل في الحياة السياسية. وظهر أول تعبير صريح للفاشية في حزب مصر الفتاة و«الإخوان المسلمون». ولقى كل مساندة من على ماهر باشا ومحمد محمود باشا زعيم حزب الأحرار الدستوريين ومن عزيز المصرى باشا.«١٥٢»

وإذا صح أن بريطانيا قد اضطرت لمحاربة هتلر، فقد عادت بعد انتهاء الحرب إلى سياسة التعاون مع الفاشية في المستعمرات وأشباه المستعمرات.

ولكن ما الذى يريده الفاشيون وما هى مظاهر نشاطهم؟

يحاول الفاشيون بكل قواهم ووسائل دعايتهم أن يبعدوا الطبقات الشعبية الآن عن الاشتراك فى الكفاح ضد المستعمر. وهذا ما ظهر جلياً فى محاولات الإخوان ومصر الفتاة المدعومة من الحكومة لتحطيم «اللجنة الوطنية للطلبة والعمال».

وللفاشية فى مصر مظاهرها الفكرية: فهى تحاول أن تقيم مذهباً فاشياً كاملاً من الآراء والمعتقدات، مذهباً لا تنقصه نزعة اللاعقل وتحقير العلم، كما لا ينقصه الغموض وتمجيد كل ما هو رجعى وخلق نظرية عنصرية مناسبة.«١٥٣»

أما نزعة اللاعقل فتظهر فى الاستكانة إلى الأوضاع القائمة السيئة وتفسيرها تفسيراً يلقى المسئولية على أفكار مجردة كالمدنية الغربية أو فساد الأخلاق والابتعاد عن تقاليد السلف الصالح.

ويتبدى الاتجاه الرجعى لدى «الإخوان المسلمون» فى برنامج مفصل يدعو إلى الرجوع الروحى والفكرى إلى العصور الوسطى. والنظرية العنصرية فى برنامجهم تحتل مكاناً ممتازاً وهو المهماز الذى يستحثهم إلى غزو العالم والسيطرة عليه.

إن هذه الدعايات الفاشية توجه إلى المثقفين فى المحل الأول ليتخذ منهم الفاشيون أداة للسيطرة على الطبقات الشعبية. وموقف المثقفين المصريين اليوم، إن لم يكن مؤيداً للفاشية؛ فهو فى الوقت ذاته ليس مخيباً لآمالهم. ذلك أن المثقفين يعجزون فى أغلب الأحيان عن تحديد موقفهم من حل مشاكلنا القومية. وهذا ما ظهر عند احتكاك الطلبة بالعمال. فقد كان الطلبة نقطة الضعف فى هذه الجبهة الشعبية ولذلك أفلحت الرجعية أكثر من مرة فى صدع اتحادهم مع العمال.

وهذا التردد الذى يبديه المثقفون نابع من وضعهم الطبقى كقوى تنتمى إلى الطبقة المتوسطة.. تعانى من أوضاعها الاقتصادية، ولكنها تميل فى الوقت نفسه إلى التأثر بدعاية البورجوازية والفاشية. خاصة أنها تحس بحكم انعزالها أن الطبقة العاملة عاجزة عن أن تحل لها الموقف.«١٥٤»

أما فيما يتعلق بالطبقة العاملة – فى الوضع الراهن – فإنها مازالت تفتقر – وهذا هو السبب الرئيسى – إلى قيادة منظمة تمكنها من القيام بدورها التاريخى الكامل فى قيادة الطبقات الكادحة. وانتهى المقال إلى:

– أن إمكانية قيام حكم فاشى ليست مستبعدة فى مصر.

– وأنه إذا صح أن الطبقة الناهضة ـ وهى الطبقة العاملة ـ هى التي تستطيع أن تقاوم الفاشية، فإن هذا يحتم عليها الخروج من عزلتها الطبقية، من دائرة الاهتمام بمصالحها الطبقية – بمعناها الضيق – إلى وضع تقود فيه الطبقات الكادحة.

– وأنه يقع على عاتق المثقفين الديموقراطيين الواعين أن يقوموا بدورهم الكامل. فمازالت جهودهم التثقيفية ناقصة ومازالت أفكارهم فى حاجة إلى توضيح. ويتعين أن تزداد ثقتهم بالشعب، مدركين أن مهام الطليعة ليست سهلة على الدوام، وأنهم يواجهون قوات عنيفة لا يقضى عليها سوى كفاح شعبى سليم.«١٥٥»

مزيداً من التحديد.. عود إلى مسألة الجلاء:

وعوداً إلى مفهوم «الجلاء» طرحت هذه القضية فى مقال تحت عنوان «قضيتنا ومجلس الأمن». فقضيتنا تتكون من مطالب ثلاثة: الأول هو الجلاء براً وبحراً وجواً. وهذا مطلب إيجابى واضح. أما المطلبان الآخران فهما: الامتناع عن عقد محالفة مع بريطانيا

الاستعمارية والامتناع عن منحها المركز الممتاز. وبهذا يتم لنا الاستقلال الصحيح.

وهزيمة الاستعمار فى مصر تحتاج إلى كفاح لا هوادة فيه دعامته الأساسية شعب مصر وحلفاؤه من الشعوب العربية والشعوب المحبة للحرية. وأول مستلزمات هذا الكفاح هو تجميع القوى وتركيزها.

ولا يمكن أن يصبح التجميع والتركيز ممكنين إذا وجد فاصل بين القوى المحلية والقوى العالمية.

والأولى يمثلها شعبنا المناضل. وفى الخارج قوى تناهض الاستعمار بكافة أشكاله وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى، كما توجد القوى التى ترى من مصلحتها أن تتخلص مصر من الاستعمار البريطانى الذى يحتكرها لتجارته ورأسماله وعلى رأسها الولايات المتحدة.

فما هى الوسيلة التي تتلاقى بها هذه القوى؟ هل عن طريق المفاوضات المباشرة أم عن طريق الاحتكام إلى مجلس الأمن؟

المفاوضات المباشرة معناها مغازلة الاستعمار البريطانى ونحن منفردون عن جبهة الحرية، فإذا قبلنا المفاوضات انعزلنا عن جبهة الحرية. والتخلى عن هذه الجبهة يعنى الوقوف فى صف الرجعية بوعى أو بغير وعى.

ولا يمكن أن يكون هذا طريقنا. لأنه إذا كانت القوى الرجعية تغفل أن العالم اليوم قد تطور، وقامت هيئة الأمم ومجلس الأمن، وإذا صح أنها تطرح مفاهيم تقوم على الصدف ومعسول القول، فإننا نعلم أن المفاهيم السليمة لا تتأتى إلا بمتابعة الواقع وتحليله وفق قواعد العلم، ثم استخلاص قانونه الذى يضع بين أيدينا المستقبل فنتحكم فيه.

وثمة فوائد أخرى يحققها عرض قضايانا على مجلس الأمن، منها فضح الاستعمار وتشجيع القوى الوطنية في المستعمرات على منازلته، ومنها الامتناع عن التحالف مع بريطانيا بما يمنحها مركزاً ممتازاً. ومنها تمكين الشعب من متابعة القضية ومراقبة تطورها بما يسقط حجة الحكومة لقمع الرأى العام والعسف بالحقوق الديموقراطية.

ونحن على ثقة من أن استقلالنا لن يتحقق إلا بالكفاح. وأن عرض القضية على مجلس الأمن عمل كفاحى لا تُقْدِم عليه حكومة إلا إذا جاهرت بالعداء للاستعمار البريطانى وبالتالى يكون شعارنا: «هيا إلى مجلس الأمن» شعاراً كفاحياً فى المرحلة الحاضرة.«١٥٧»

حوار التقدميين حول مشاكل تطرحها الحركة الوطنية:

يذكر المحرر أن زخم الحركة الوطنية فى ذلك الوقت قد حفز الحوار بين الماركسيين والتقدميين حول مسائل؛ مثل: ماهية الشعار التنفيذى والعاجل للحركة الوطنية، وما هو مصير الأشكال النضالية التى أقامتها الحركة الوطنية، وما هو الدور المطلوب من المثقفين الأحرار الماركسيين، ووضعهم فى الحركة الوطنية الشعبية، ولماذا يعتبر الكفاح الديموقراطى من القضايا الجوهرية، والمهام اللازمة للتحرر من الاستعمار وحكم الرجعية. فلنحاول إذن أن نستعيد على سبيل المثال بعض الحوارات والانتقادات التى ثارت على صفحات المجلة فهناك القضايا التالية:

١ – الشعار المطلوب الذى يشكل ما يسمى بمركز الثقل فى الحركة الوطنية.

٢ – أشكال النضال الشعبى: الهجوم الرجعى على دور «لجنة الطلبة والعمال».

٣ – دور المثقفين الأحرار فى الحركة الوطنية.

٤ – العلاقة التي لا يمكن فصلها بين النضال المعادى للاستعمار والرجعية وبين النضال الديموقراطى الشعبى.

وعن القضية الأولى، دار على صفحات «الفجر الجديد» حوار حول الشعار الذى يحدد مركز الثقل فى قضيتنا الوطنية.

وفى هذا كتب سعيد خيال مقالاً لمناقشة مقولات وشعارات طرحتها القوى التقدمية خلال احتدام المعركة الوطنية ضد الاستعمار البريطانى.«١٥٨» فهناك من يرى أن الجلاء عن وادى النيل لا يستحق أن يسمى جلاء إذا لم يكن جلاءً عسكرياً واقتصادياً. ويحتج أصحاب هذا الرأى بأن الاستعمار البريطانى اقتصادى فى أساسه قبل أن يكون عسكرياً.

غير أن هذا الرأى لا يتنبه إلى أن الاستعمار البريطانى له مصالح أخرى فى وادى النيل غير مصالحه الاقتصادية، فالاستعمار يحرص على أن يُبقى وادى النيل تحت تبعيته فى المجال الدولى ومسرحاً تخرج منه المؤامرات والدسائس ضد أعدائه. كما يحرص على أن يبقى وادى النيل قاعدة فى خدمته إذا ما طرأ خطر الحرب.

وفى الوقت ذاته يتحتم التمييز بين أمرين: الأول، التبعية الاقتصادية والثانى الاستعمار. فبحكم التشابك العالمى فى العلاقات الاقتصادية واستحالة العزلة وقفل الباب تجر البلاد الرأسمالية البلاد المتأخرة إلى طريق الرأسمالية جراً. ويتخذ التأخر أشكالاً. ومن هنا توجد التبعية بين بلد صناعى وآخر زراعى، أو بين بلد ذى صناعة قوية وبلد ذى صناعة ناشئة. وقد تتخذ التبعية شكل التصدير والاستيراد فى المنتجات أو أخذ القروض أو استقدام الخبرة الفنية الموظفة أو المشاركة أو توظيف الأموال؛ إما بهذا كله أو بعضه.

هنا يحدث أنه عندما تنقلب العلاقات الاقتصادية بين البلد المتقدم والبلد المتأخر من مستوى تبادل المنفعة إلى مستوى الاستغلال، وعندما تنتفى حرية البلد المتأخر فى اختيار الجهة التي يقيم معها علاقات تخدم مصالحه، فإن هذا يعنى أن البلد المتأخر يواجه قوة الاحتكار بما تنطوى عليه من إكراه وإلزام للبلد المتأخر: وهذا هو الاستعمار، وهذه هى الحماية التى يتمتع بها. فالاستعمار يُكره المستعمرة على أن تخدم مصالحه أولاً ويضطهد رأس المال الوطنى فيها فيعرقل تقدمه ويضيق نموه.

ولكن كلما زاد نمو الرأسمال الوطنى، وزاد تبعاً لذلك عدد الطبقة العاملة واتسع وعيها اشتد وطيس الكفاح الوطنى وكان أقرب إلى النجاح.

على أنه من المهم أن تشدد على أن هذا الكفاح الوطنى كفاح سياسى وهدف سياسى كذلك. إن هدفه إزالة سلطان الاستعمار الذى يحمى به مصالحه وتجريده من سلاحه الذى يمنع به التطور الموضوعى والسياسى من السير قدماً.

وعندما ينجح الوطنيون فى تحقيق حريتهم واستقلالهم السياسى الكامل ينطلقون لحماية المصالح الوطنية. وحين تنكشف الناحية الاقتصادية فى الاستعمار من حمايتها تصبح خاضعة للحكم الوطنى.

وإذن.. فالمناداة بالجلاء الاقتصادى لا معنى لها؛ بل هى مستحيلة التحقيق. فنحن نصبح مستقلين عندما يتحقق جلاء الاحتلال، ولكن: بغير ثمن، بغير محالفة عسكرية تربطنا ببريطانيا الاستعمارية، بغير معاهدة اقتصادية تعطيها حق الأولوية والأفضلية، وبغير معاهدة ثقافية تتيح لها فرصة إشاعة سموم الرجعية والاستعمار فى شعبنا.

مطلب واحد هو جلاء قوات الاحتلال عن وادى النيل بلا ثمن، وبهذا يكون مركز الثقل

فى موضعه، ولهذا يجب أن نوجه ضربتنا الوطنية.«١٥٩»

ويذكر صادق سعد أن «الفجر الجديد» كانت قد فتحت النقاش حول «الجلاء الاقتصادى»، ثم توقفت عن النشر فى هذا الموضوع بسبب المناقشات التى حدثت بين بعض الزملاء لتصفية الآراء. وأن «الفجر الجديد» قد تقدمت بتقرير عن هذا الموضوع نشرته المجلة بعد مناقشة بعض نقاط أثارها زملاء آخرون.«١٦٠»

جاء فى التقرير:

تعنى كلمة الجلاء الترك والمغادرة. فالجلاء العسكرى معناه أن يغادر الجنود الأجانب بلادنا بصرف النظر عما يخلفه هؤلاء الجنود من بقايا الاستعمار وآثاره. وكذلك الجلاء الاقتصادى معناه أن يغادر مصر الاقتصاد الأجنبى الذى تطفل على اقتصادنا..

لكن «الجلاء الاقتصادى» مع ذلك شعار خاطىء. وصحيح أن الاستعمار أساسه اقتصادى. وما يهدف إليه الاستعمار البريطانى اقتصادى فى المحل الأول. لكن الاحتلال العسكرى يختلف عن التبعية الاقتصادية، وقد ظهر بالضرورة بعد تمكن القبضة الاقتصادية.

وصحيح أننا نريد فى التحليل الأخير أن نرفع مستوى معيشة الجماهير الشعبية وهو هدف اقتصادى. وهذا يتحقق بتمكين تلك الطبقات الشعبية من التأثير القوى على دولاب الحكومة والدولة وهذه هى الديموقراطية. ومع ذلك فإن الذى يحول بيننا وبين أن نمارس الضغوط على الحكومة وسائل الإكراه الضخمة التي يمارسها الاستعمار بكيفية مباشرة أو غير مباشرة. ولا يمكن التحرر من هذه الوسائل بغير الكفاح من أجل تحقيق جلاء القوات المسلحة الأجنبية التى تتولى أيضاً حماية الرجعية والمصالح الأجنبية.

وإذا كان من الممكن فى ظروف عالم اليوم أن تعرض الحكومة مسألة الجلاء العسكرى، وأن توجه كفاحنا هذه الوجهة، فليس من الممكن مطالبة هذه الهيئات الدولية بمطلب «الجلاء الاقتصادى» بمعنى إجلاء رؤوس الأموال الأجنبية أو تعويض الاحتكارات الكبرى. وإنما تقع مهمة التعامل مع السيطرة الاقتصادية بالكيفية التى تفيد اقتصادنا القومى. ولا تتم الفائدة بجلاء رؤوس الأموال أو تعويض الاحتكارات، وإنما بتحكم الدولة المستقلة فى الاحتكارات، بما فى ذلك أسلوب الاستيلاء عليها. ومن الواضح أن المطالبة بالاستيلاء على الاحتكارات ترتبط أشد الارتباط بالعناصر الأخرى، وهى المطالبة بالديموقراطية والمطالبة بالجلاء العسكرى. لأن الاستقلال دون ديموقراطية استقلال ناقص لا يمكن أن يثبت والديموقراطية دون الاستقلال ديموقراطية زائفة وعرضة لضربات الرجعية ولمناورات الاستعمار البريطانى. شعار «الجلاء الاقتصادى» إذن شعار خاطىء ومضر.

وإذا كان الجلاء الاقتصادى يعنى فى مفهوم التقدميين التحرر من قبضة الاحتكار الأجنبى، أى يعنى الديموقراطية من الناحية الاقتصادية، فإن المطالبة بهذه الديموقراطية يجب أن توجه إلى الحكومة المصرية. وحول هذا يجب أن توعّى الجماهير الشعبية.

فى الوقت نفسه فإن شعار «الجلاء الاقتصادى» إذ يقصد به التحرر من الاحتكار المصرى إنما يوجه ضد الاحتكار الأجنبى فحسب ويهمل الاحتكار المصرى، هذا فى حين أننا لا نفصل الاحتكار المصرى عن الاحتكار الأجنبى.

إذن فالشعار الصحيح هو الاستقلال والديموقراطية«١٦١»

نواقص فى عمل «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» وخطر الهجوم الرجعى:

طرحت الحركة الوطنية فى داخلها الأشكال النضالية التالية: «اللجنة الوطنية للطلبة

والعمال» و«اللجنة التنفيذية العامة للطلبة» و«لجنة العمال للتحرير القومى - الهيئة السياسية للطبقة العاملة». ولم يفت الرجعية دلالة تكوين هذه اللجان من حيث إنها تعبير ملموس عن استقلالية الطبقات الشعبية عن القيادات البورجوازية القائمة.

وهكذا فى مقابل «لجنة الطلبة والعمال» كوَّن الرجعيون لمنازلتها «اللجنة القومية» التى فشلت تحت ضغط الحركة الوطنية. وفى مقابل «اللجنة التنفيذية العامة» أوعزت الحكومة والفاشيون إلى عناصرهم بالعمل على تخريبها وإقامة تشكيل بديل. أما «لجنة العمال للتحرير القومى» فقد ألقى بزعمائها فى السجون، واضطهد الباقون من أعضائها. وتأزم الموقف فى الحركة العمالية تحت ضغط انتشار البطالة وغلق المصانع أو نقلها. وعمل الإخوان المسلمون على تفكيك الحركة النقابية بإنشاء نقابات ذات صفة طائفية.

بالإضافة إلى ما تقدم تحاول الرجعية والاستعمار والحكومة والفاشيون أن يستغلوا حالة الضجر المتفشية فى صفوف الجماهير ليقيموا حكماً أشد رجعية من الحكم الحالى. إن «الإخوان» يدعون إلى تكوين الكتائب. وصالح حرب باشا يدعو إلى تكوين فرق «الفلانج» (وهى التشكيلات الفاشية العسكرية فى إسبانيا فرانكو). وتشتد الدعوة إلى إلغاء الأحزاب أو دمج الأحزاب القائمة فى كتلة واحدة. وتتقارب الأحزاب التى تمثل كبار الملاك والرأسماليين.

وهكذا أصبحنا أمام تكتل رجعى ومحاولات - فى الوقت ذاته - لبذر التفكك فى صفوف الطلاب والعمال.

إن هذه البوادر تدل جميعاً على أن هناك ترتيبات للقيام بانقلاب أشد رجعية من الانقلاب الصدقى. وقد يقال إن هذه التدابير يمكن أن تفشل. ولكن هذا يحدث متى أقبل المخلصون الوطنيون على إدراك مسئولياتهم. ومتى أيد الطلبة اللجنة التنفيذية العامة وقووها. ومتى تمسكوا باللجنة الوطنية للطلبة والعمال. ومتى دعم العمال نقاباتهم والتفوا حول هيئتهم السياسية «لجنة العمال للتحرير القومى» ومتى التف المواطنون حول اتحاداتهم. وأخيراً متى وجدت الرابطة التى تربط بين هؤلاء جميعاً.«١٦٢»

على أن مقاومة القوى الداعية للحكم غير الديموقراطى يتعين ألا تحجب النواقص الكامنة فى قيادة الحركة الوطنية وتتهدد فعاليتها. ومن هنا النقد الذى وجهته «الفجر الجديد» فى مقال لتحرير المجلة إلى «اللجنة الوطنية للطلبة والعمال».«١٦٣»

لقد امتازت الحركة الوطنية بوضوح بتبرم الجماهير بالقيادات الحزبية. وهذه الظاهرة - مع تداعياتها - فرضت على الوطنيين الواعين أن ينظموا الحركة ويرتبوا التلقائية، فكانت «اللجنة الوطنية للطلبة والعمال». واستقبلت هذه اللجنة بحماس من كل وطنى يريد حقاً تحرير مصر لأنها رمز لالتقاء الجماهير الشعبية فى النضال ضد الاستعمار. وكانت «الفجر الجديد» ومازالت المجلة الأولى، التى تؤيد هذه اللجنة فى مواجهة غيرها من الهيئات غير الشعبية.

ولكن حدث أن فتر حماس الوطنيين، وبدأنا نسمع كل يوم نقداً للجنة الوطنية. والسبب هو أن المسئولين عنها لم يتداركوا الأخطاء التالية:

أولاً: لقد سنحت فرص عديدة أمام اللجنة لتأخذ مكانتها القيادية فلم تفعل، تسير المفاوضات مع الإنجليز مثلاً فلا يعرف الرأى العام موقف اللجنة.

وتثار مشكلة السودان، وهى مشكلة عويصة، فلم يُسمع للجنة رأى ولم يكن لها توجيه.

وقبض على زعماء عماليين فلم تقم اللجنة بعمل ما ولا مجرد الاحتجاج.

إذن فقد ضيعت اللجنة فرصاً وطنية مهمة لم تستغلها، كما ضيعت مناسبات محلية تتصل بالجماهير التى من المفروض أن تمثلها اللجنة.

الخطأ الثانى: هو أن صلة اللجنة بالطبقة العاملة ضعيفة، فلم تفعل شيئاً للطبقة العاملة فيما يتعلق بالأجور أو البطالة أو مصادرة الحريات النقابية، وهى أمور من جوهر الحركة الوطنية. ولما كانت الطبقة العاملة محور نضالنا الوطنى، فكان يجب أن تتجه اللجنة إليها ولا تنعزل.

ويتعين على اللجنة حتى تقوم بمهامها أن تقوم بالخطوات التالية فى المستقبل:

- الثقة فى دور الطبقة العاملة التى برهنت على زيادة وعيها وقابليتها للتنظيم.
- التعاون الوثيق مع الطبقات الشعبية الأخرى.
- ضرورة أن يقتصر عمل اللجنة على الإرشاد والتوجيه. فقد فشلت اللجنة فى الأعمال التنظيمية؛ لا لضعف قيادتها ولكن لطبيعة تكوينها من هيئات لكل منها تاريخها وتجاربها وطريقة تنظيمها.. إلخ، الأمر الذى كان يتطلب من اللجنة أن تتصرف فى التوجيه العام وتدعو الهيئات المشتركة فيها إلى استكمال تنظيمها؛ خاصة الهيئات العمالية ذات الشخصية والاستقلال وهما أمران يجب ألا يضحى بهما.
- تغيير التمثيل فى اللجنة ليصبح مرتكزاً على الهيئات الممثلة فيها بدلاً من أن ترتكز على ممثلى هيئات معزولين عن جماهيرهم.

إن هذه المآخذ، لا تعنى أن اللجنة لم تكن فى ذاتها خطوة وطنية أو أنها لم تقم بعمل وطنى؛ بل على العكس.. لقد كانت الهيئة الوطنية النظيفة ومازالت حتى الآن رمز التقاء الجماهير الشعبية الراغبة فى تحرير مصر. فعلى جميع المواطنين المخلصين فى اللجنة أن يتداركوا الأمر وأن ينظروا إلى اللجنة الوطنية بعين هذه الجماهير المحتاجة إلى توجيه.»[١٦٤]

دور المثقفين الأحرار.. نقل الوعى إلى الجماهير:

وإذا صح بعد ذلك – وهو صحيح – أن المثقفين المصريين يتعرضون لغزو الفكر الرجعى والفاشى، أو يخضعون – عموماً – لتأثير الفكر البورجوازى، فماذا عن الدور التاريخى المخصص لمن نسميهم «المثقفين الأحرار» والذين كان يقصد بهم فى الواقع المثقفون الماركسيون؟

خصصت «الفجر الجديد» مقالا عن هذه المسألة فى سلسلة المقالات التى نشرتها تحت عنوان «لنوضح أفكارنا ومبادئنا».[١٦٥]

فإذا كانت الطبقات الشعبية تخرج إلى ميدان الكفاح دون أن تنتظر توجيها من الطبقة البورجوازية، فإن هذا التحرك المستقل خطوة كبيرة على طريق استقلال الطبقات الشعبية وعلى رأسها الطبقة العمالية. لكن هذا ليس معناه، أن الطبقات الشعبية قد تخلصت نهائياً من توجيه البورجوازية وتأثيرها. أى لا نستطيع أن نقول إن توجيه الحركات الشعبية مصدره قيادة شعبية واعية مدركة للأوضاع السياسية ولكفاح هذه الطبقات، وتملك خطاً سياسياً موجهاً.

فما تكون إذن مهمة مجلة «الفجر الجديد» التى تعبر عن التيار الواعى فى الحركة الوطنية؟ إن مهمتها هى تحليل الحركة الوطنية.

وإذا كان طابع التلقائية يغلب على الحركة الوطنية بقوة، فإن فى صفوفها مع ذلك قوى تستطيع أن تحرر الشعب من الاستعمار والاستغلال متى كان لها تفكيرها الخاص، وفلسفتها وقيادتها. ومن هنا نستطيع أن نحدد وظيفة المثقفين الأحرار.

إن الحركة الوطنية وجدت قبل ظهور المثقفين الأحرار الواعين. وإذا كانت خدمت فى الماضى مصالح بعض الطبقات واستغلها البعض الآخر لتثبيت نفوذهم وخدمة مصالحهم،

فقد لاحت إمكانيات كبيرة اليوم لأن تحترم الحركة الوطنية مصالح الأغلبية الساحقة من الشعب شريطة أن تظل بعيدة عن تأثير البورجوازية والفاشية. والطريق إلى ذلك أن يقوم المثقفون الأحرار بتحويل الحركة من التلقائية إلى حركة واعية تسير إلى تحقيق أهداف الطبقات الشعبية. إن مهمتهم أن يطعموا الحركة بالإدراك الاجتماعى والسياسى وبالفهم الواقعى للأوضاع المحلية والعالمية وبالأساليب الكفاحية الشعبية.

فإذا ما تزودت الجماهير بهذا، كيفت نضالها ضد الاستعمار تكييفاً عميقاً وتقدمت إلى مرحلة من النضال أقوى وأرقى من التى تجتازها الآن.

ولكن ما هو الوعى الذى ندعو الجماهير إلى التزود به؟. إن الإنسانية قد نجحت بالفعل فى معرفة القواعد العلمية لتطور المجتمع، وفى مقدمتها الأسباب الواقعية للمسائل الوطنية والاجتماعية. وتمكنت من الوصول إلى نظرات وفلسفة علمية توضح بالتفصيل صلة الأوضاع المحلية بالعالمية، ودور الطبقات المختلفة فى النضال من أجل الحرية والرفاهية.

وإن الذى ندعو إليه – كمثقفين أحرار – هو إمداد الجماهير الشعبية وتسليحها بهذا التوجيه السياسى الواقعى وبهذا الوعى العلمى حتى تستطيع أن تحافظ على استقلالها، وأن تقوم هى بتحديد أهدافها وتنتقى أساليب النضال التى تراها أفضل فى مناهضة قوى الاستعمار والظلم.

إن هذا الكلام لا يعنى أن نقلل من أهمية الحركة الوطنية التلقائية. ذلك أن كل بناء علمى لا يمكن أن يقوم إلا على أسس واقعية. كما لا يمكن إعطاء جوهر واع للحركة الوطنية إلا إذا تحركت الجماهير مدفوعة بتطورات اجتماعية وسياسية معينة.

ونحن لا نخترع كفاح الجماهير. ومن ثم نرى – من منطلق الثقة بالشعب – أن حركته التلقائية هى الأساس لكفاحنا الوطنى الحالى. وهذا لا يتناقض مع قولنا إن الحركة التلقائية مجردة من المضمون العلمى.

وربما تطرق إلى بعض الأذهان أننا نقول إن واجب المثقفين الأحرار أن يقودوا الحركة الجماهيرية الوطنية، حركة التحرر من الاستعمار والاستغلال. ولكن يتعين أن نحذر من الخلط بين قضيتين؛ الأولى دور المثقفين فى تطعيم الحركة الوطنية بالأسلوب العلمى، والثانية هى قيادة الجماهير ذلك أن الطبقة العاملة تظل هى العامود فى الحركة الوطنية وعليها المسئولية القيادية بالدرجة الأولى. ومع هذا، لا ننفى مطلقاً أن تتجمع الظروف التى تقتضى أن يشترك بعض المثقفين الأحرار فى قيادة الحركة الوطنية الجماهيرية. وهنا يتعين ألا يتقدم المثقفون الأحرار إلى القيادة إلا بمقدار الثقة الممنوحة لهم من العناصر الواعية فى الجماهير.

ومهمة «الفجر الجديد» بعد ذلك أن تواصل المنهج الذى سارت عليه حتى اليوم وهو: تدعيم الوعى بين صفوف المثقفين والطبقات الشعبية، وبناء الإدراك العلمى لهذه الوحدة الوطنية. ويتم هذا بوقف مجهودات «الفجر الجديد» على خدمة مصالح الطبقات الشعبية الناهضة «التى تضع على عاتقها المسئولية الكبرى فى إنجاح الحركة الوطنية».«١٦٦»

الديموقراطية للشعب قضية نضالية وتراث وطنى:

ووفق المنهج الذى سبق أن أشارت إليه بعض مقالات «الفجر الجديد» عن ضرورة قيام المثقفين الأحرار بدورهم فى نقل الوعى إلى الحركة الشعبية، عاودت «الفجر الجديد» الحديث عن أهمية تنبيه العناصر الشعبية الطليعية وتوعيتها بأهمية النضال الديموقراطى حتى تضع نصب أعينها مهمة تغيير وتعديل القوانين غير الديموقراطية كهدف جوهرى من أهداف نضالها.«١٦٧»

ذلك أنه يتعين أن يستقر فى وعى الطلائع الشعبية أن القوانين ليست مجرد مجموعات من الأحكام والقواعد الوضعية المنفصلة تماماً عن الأوضاع السياسية والاجتماعية. لأنه إذا أخذنا أمثلة من تاريخ مصر الاجتماعي والسياسي؛ فسوف نجد أن إصدار قانون أو تغييره أو تعديله يتوقف على علاقات القوى بين الطبقات الاجتماعية فى هذه اللحظة أو تلك من تاريخ البلاد (مثلاً قانون النقابات الصادر فى ١٩٤٢ وقانون المطبوعات الصادر عام ١٨٨١).

وقد نشرت الصحف فى ٥ أبريل ١٩٤٦، أن حكومة صدقى تقدمت إلى البرلمان بمرسومين تشريعيين جديدين خاصين بجرائم النشر لتعديل المادة ١٨٨ من قانون العقوبات؛ بحيث يضيف إلى موضوع الجريمة المعاقب عليها - وهى فى الأصل نشر الأخبار الكاذبة أو المصطنعة أو المزورة - الأخبار المبالغ فيها والمغرضة والتعليق تعليقات مغرضة وذلك إذا كان الناشر يبغى بذلك الترويج لفكرة ضارة يبطنها. فهنا يقحم التشريع فيما يضمره المواطنون بما يشكل عدواناً صارخاً على حرية المواطنين فى الاعتقاد والتعبير.

وبعد أن أشار المقال إلى أن هذا التعديل يمثل نكسة وعوداً إلى ديكتاتورية صدقى عام ١٩٣١، توجه إلى النواب والشيوخ يطالبهم بمعارضة التشريعات المنافية للدستور، ودعا الصحف إلى توضيح خطورة التعديل المراد إدخاله على القانون، وطالب المواطنين بإبلاغ كلمتهم إلى ممثليهم فى البرلمان.«١٦٨»

لكن أساليب العمل هذه فى الكفاح ضد التشريعات الرجعية، وإن كانت ذات طابع إصلاحى، ومطلوبة فى الوقت نفسه، يتعين ألا تنسينا حقائق تاريخ الحركة الوطنية.

فلا ننسى أن الحكم الدستورى الديموقراطى الذى قام فى مصر بعد ثورة ١٩١٩ قد توصل إليه الشعب بجهادٍ وثورة. ولم يكن من الممكن أن تحصل الحركة الوطنية على دستور ١٩٢٣، وهو مكسب أساسى، إلا بعد أن تحركت الجماهير الشعبية فى قومة وطنية واسعة من ١٩١٩ إلى ١٩٢٣. فهذا التحرك أقنع الاستعمار بأنه لا يستطيع أن يحكم مصر حكماً مباشراً.«١٦٩»

فالقضية إذن هى العمل من أجل تغيير علاقات القوى بين الحركة الوطنية ونقيضها الاستعمار. ويتم هذا التغيير بأن تلعب الجماهير الدور الرئيسى فى تحقيق الانتصارات.. أما القيادة فهى ترشد وتوجه حسب قدرتها وتكوينها العلمى.

وإذا كانت المفاوضات الحالية ليست فى صالح الحركة الوطنية فى شيء، فقد بات من الضروريات الأولى للحركة الوطنية أن تغير الحكومة الحاضرة بحكومة تفتح أمام الطبقات الشعبية وسائل الكفاح لتواجه الاستعمار البريطانى. حكومة تساندها الطبقات الشعبية المنظمة فى اتحاد شعبى صحيح.«١٧٠»

ومضت «الفجر الجديد» توضح المبادىء الفكرية والاعتبارات السياسية والعلمية التى تدعوها إلى الدفاع عن دستور ١٩٢٣ منطلقة من اقتناعها بأن قوى الاستعمار والرجعية تمهد لانقلاب أشد رجعية.

فالحريات الدستورية تتعرض للكبت والبطش وهى التى كسبناها ببذل الدم طيلة قرن ونصف تقريباً منذ أن نُصّب محمد على والياً باتفاق بينه وبين الشعب. ونص الاتفاق على ألا يبرم الوالى أمراً ولا يفرض ضريبة دون استشارة العلماء والتجار.«١٧١»

وأثبتت التطورات بعد ذلك أن الدستور لا يمكن حمايته إلا بالكفاح المتجدد. وأصبح الدستور رمزاً للكفاح الوطنى ضد الاستعمار كلما اشتد النضال وكلما اشتدت الحاجة إلى الحريات الدستورية.

ولكن، لا يعنى تمسك الشعب بالدستور ودفاعه عنه أنه قانع بالحريات التى كفلها له، وإنما يتعين أن يداوم الشعب على الكفاح الديموقراطى من أجل حقوق أوسع وحريات أشمل. ولكن يظل الدستور هو سلاح الشعب والديموقراطية طريقه.

ولا يعنى تمسكنا بالدستور أننا جزء من «حزب الوفد» الذى يتمسك به. وإنما ندرك جوهر الدستور وندرك مرونته ولا نراه جامداً. نريد به أن يطبق فيضمن للشعب حرياته الحقيقية. ونريد أن نراه متغلغلاً فى الحياة، فى القرية والمدينة، فى الطبقات الشعبية، وفى أجزاء الأمة الأخرى. نريد أن تضيق قوة السلطة التنفيذية وأن تتسع سلطة المجالس النيابية: أن ينتخب العمد وأن تنتخب المجالس القروية والبلدية وتوسع حقوقها. نريد أن تنال المرأة حقوقها الانتخابية. ونريد أن تعم الحريات الديموقراطية فيضمن الدستور لشعبنا تعليماً، وأن يكفل للعارى كساء وأن يوفر للمريض علاجاً. نريد أن يضمن الحريات الديموقراطية والسياسية والاقتصادية. هذا هو الفارق بيننا وبين سوانا.

وقد حان الوقت لندعو جميع المواطنين المخلصين لكى يتبينوا خطر المحاولات الاستعمارية للقضاء على حقوقنا الدستورية. والطريق العملى أن يستعملوا حقوقهم الدستورية وأن يشتركوا فى الانتخابات ضد مرشحى أعداء الدستور وأن يكوِّنوا لجانهم المهنية ونقاباتهم العمالية.«١٧٢»

بعض قضايا النضال الديموقراطى

وفى قضية النضال الديموقراطى طرحت «الفجر الجديد» بعض قضايا محدودة باعتبارها من موضوعات الإصلاح الديموقراطى الممكن فى ظل أية حكومة وطنية منتخبة انتخاباً حراً وتمثل الأغلبية.«١٧٣» فهناك قضية نظام العمد: وعالج رشدى صالح هذه المسألة فى مقاله فبدأ يبحث عن الأسس غير الديموقراطية التى يقوم عليها – هذا النظام فى مصر، وهى:

– أن نظام العمد فى مصر نظام طبقى، يعتمد على طبقة معينة ويعمل لصالحها، هى «طبقة الملاك غير الصغار». وهذه الطبقة تعتبر أقلية قليلة فى القرية وكان الاحتلال أول من وضع هذا الأساس الطبقى. وكان يشترط فيمن يختار لمنصب العمودية من أبنائها، أن يكون مالكا بالضرورة لنصاب معين من الأرض تحدد فى وقت من الأوقات بعشرة أفدنة. وهى مساحة متواضعة وأصحابها أقلية قليلة فى القرية. ولكن مهمتها الرئيسية أن تدافع عن مصالح أصحاب الشفالك والملكيات الكبيرة فى مواجهة فقراء الريف. ومن هنا فإن نظام العمد هو أساس استبداد الأقلية فى القرية لأنه يمثل مصالح الأقلية من كبار الملاك.

– إن نظام العمد أساساً شبه إقطاعى فما زالت القرية تخضع لمالك كبير أو بيت من البيوت، وهو وضع شاذ بالنسبة للتطور الهائل الذى حققته مصر.

– إن هذا النظام سلب الأهالى حقهم فى انتخاب العمدة وهو الحق الذى طالب به برنامج الثورة العرابية؛ ثم طالب به الوفد فى ١٩٢٧ و١٩٤٤ ولم يتحقق.

وإذا كانت الحكومة القائمة تقدم قانوناً جديداً للعمد، فإن هذا القانون إصلاح جزئى وتتبع كل المشروعات المماثلة من مخبز وزارة الداخلية.

والذى نطالب به كسياسة دائمة:

– الاعتراف بمبدأ انتخاب العمدة بدلاً من تعيينه، بحيث يكون لكل بالغ سن الرشد من

أهل القرية الحق فى انتخاب العمدة انتخاباً مباشراً.
– يقام إلى جانب العمدة مجلس قرية منتخب.
– تحول المجالس القروية الحالية إلى مجالس قرى منتخبة ويعهد إليها بمهام القرية الإصلاحية والصحية والتعليمية والإدارية.
– يخفض شرط الامتلاك فيمن يرشح للعمودية إلى أقصى حد ممكن تمهيداً لإلغاء هذا الشرط.

قضية إصلاح الجيش المصرى:

بعد أن عرض صادق سعد لتاريخ النفوذ الاستعمارى، وكيف أدى إلى إضعاف الجيش المصرى من ناحية الكم والكيف، أشار إلى أن الاستقلال الرسمى الذى حصلت عليه مصر لم يصلح أوضاع الجيش الإصلاح المرتقب، فهناك مبدأ البدل النقدى الذى يعفى بعض القادرين على دفعه من الخدمة العسكرية، الأمر الذى حول هذه الخدمة من واجب وطنى محتوم الأداء إلى عبء ثقيل يحط على الفقراء؛ خاصة الفلاحين منهم. فهذا أساس طبقى واستعمارى فاسد.

فى الوقت نفسه يُعْفى من التجنيد أو يهرب منه حوالى ٧٥٪ من المتقدمين. فإذا جند المصرى تقاضى فى الشهر ٥٤ قرشاً، وقد يكون متزوجاً فتحرم عائلته منه خمس سنوات. وقد يكون فلاحاً فتحرم الأرض الصغيرة من كده.

أما عن نظام الضباط فيشير إلى أن الضباط من طبقة اجتماعية غير طبقة الجنود وصف الضباط، فضلاً عن أن عددهم يزيد بكثير عن حاجة الجيش الحالى.

وخلاصة القول إننا نرى وجوب إصلاح الجيش إصلاحاً وطنياً ديموقراطياً يحوله إلى أداة قومية تحافظ على كرامة مصر وتدفع عنها الاعتداء الاستعمارى. وهذا ما يدعونا إلى المطالبة بما يلى:

– جعل الخدمة العسكرية إجبارية وإلغاء «البدلية» وشروط الإعفاء المقررة.
– تخفيض مدة الخدمة.
– رفع مستوى المعيشة للجنود وضباط الصف.
– تسهيل الترقية من الجندية إلى رتب الضباط مع تحسين أحوال صغار الضباط.
– إلغاء البعثة العسكرية البريطانية.
– تطهير هيئة أركان الحرب وكبار الضباط، من العناصر الفاشية.

إن مسألة الجيش لا تنفصل عن مشاكلنا الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، فالجنود هم من فلاحى مصر وعمالها، ومصيرهم مرتبط بمصير عمال مصر وفلاحيها.«١٧٥»

نقد جماعة «أم درمان» للمقال:

كانت قد وردت فى مقدمة مقال صادق سعد عن تدعيم الجيش المصرى العبارة التالية: «لقد كان لنا جيش وطنى كبير دافع عن بلادنا وحمل رايتها إلى المشرق وجنوب السودان..إلخ» لكن جماعة «أم درمان» السودانية التقدمية استنكرت أن تصدر هذه العبارة عن الزميل صادق سعد، كما قالت وهو المفكر الحر الذى كشف عن موقفه ناصعاً فى كتبه ومقالاته.

وعلقت «الفجر الجديد» على نقد الزملاء السودانيين، فقالت: إننا نشكر لجماعة «أم درمان» المناضلة حرصها على تنبيهنا إلى هذا الزلل. ونوافقها على موقفها التحررى من تقوية الجيش المصرى. إذ نرى معها أن يتقوى ليكون قوة تحررية شعبية.. لا قوة

استعمارية اعتدائية. ولاشك أن من يستقرىء التاريخ بوعى علمى يرى أن جيشنا لم يوجه فى غزواته المختلفة لمصلحة شعبنا، لأن مصلحة شعبنا هى أن يعيش فى سلام، ولأن هذه المصلحة لا تستوجب الاعتداء؛ وإنما هى تفرض قيام جيش وطنى للدفاع عن حقوقنا وحياتنا الوطنية».

وقد أشارت جماعة «أم درمان» فى كلمتها إلى أن مهمة الجيش المصرى فى غزوه السودان لم تكن إلا مهمة استعمارية بحتة وقالت: «لكن كل ذلك لا يبرر لأحد المطالبة بغير تقوية الجيش المصرى تقوية تمكنه من مكافحة الاستعمار - تقوية على أسس شعبية تلغى فيها العوائق الطبقية التى تشعر الشعب أن الانخراط فى سلك الجيش كابوس مخيف. وأضافت: إننا نريد إصلاح الجيش المصرى ونؤيد كل من ينادى بتقويته».

وعلقت «الفجر الجديد» على ما جاء فى رسالة جماعة «أم درمان»: إن «الفجر الجديد» تشكر الزملاء الآخرين الذين عنوا بتنبيهنا إلى هذه العبارة وتثق بأنهم سيواصلون قراءة مقالاتها بنفس العناية والتحرى.«١٧٦»

إصلاح هيئات الحكم المحلى:

واستمراراً لدعوة مجلة «الضمير» للطبقة العاملة إلى الاهتمام بالمشاركة فى انتخابات المجالس البلدية كتبت «الفجر الجديد»: نطالب بتحويل «قومسيون بلدى الإسكندرية إلى هيئة شعبية ديموقراطية»«١٧٧»

إن هذا القومسيون أنشىء عام ١٨٩٠. وكانت مهمته الرسمية الارتفاع بمستوى المرافق التى تتبع بلدية الإسكندرية لصالح سكان المدينة. لكن المهمة الحقيقية للقومسيون انحصرت فى العمل لصالح فئة محددة مكونة من رأسماليين مصريين وأجانب. وقد ظهر هذا فى دفاع الرأسماليين عن مصالحهم بتحسين الشواطىء وجعل معظمها احتكارا لهم وتضييق الخناق على الطبقات الشعبية فى الاستمتاع بها.

وفى الوقت نفسه، أهمل القومسيون المناطق الشعبية الفقيرة والمزدحمة بالسكان؛ فتراكمت القاذورات وانتشرت البرك لانعدام المجارى العمومية؛ مما أدى إلى أن أصبح التيفود والحمى الراجعة من الأمراض المتوطنة مع قلة المستشفيات.

وإن تكوين القومسيون يفسر لنا هذا الوضع.. فهو يتكون من ٢٨ عضواً، ١٤ منهم معينون من كبار الموظفين ومن المصريين والأجانب، و١٤ عضواً ينتخبهم أهل المدينة من المصريين والأجانب (وهؤلاء تبلغ نسبتهم أربعين فى المائة). وقد عملت الحكومة الوفدية الأخيرة على تمصير القومسيون ولكنها سارت على تعيين جميع الأعضاء وهم من أصحاب المصالح الشخصية.

وإذ أريد للقومسيون أن يعمل لمصلحة جميع سكان الإسكندرية، فإن أعضاءه يجب أن يكونوا ممثلين للشعب السكندرى، وذلك بأن تكون غالبية أعضائه الـ«٢٢» منتخبين والباقون «٦» معينين بحكم مناصبهم. ولابد من تيسير الترشيح؛ فلا توضع اشتراطات مثل: التأمين المرتفع، واشتراط حد أدنى للدخل.. إلخ وأن تقسم المدينة إلى مناطق انتخابية بعدد الأعضاء. وبهذا يكون القومسيون مؤسسة ديموقراطية تعمل على رفع مستوى أهالى الإسكندرية صحياً واجتماعياً.

تحرير الاقتصاد القومى
والفكر الاقتصادى فى «الفجر الجديد»

يدخل تحت هذا العنوان نوعان من المقالات:

الأول، خاص باجتهادات بعض محررى المجلة فى صياغة رؤية مصرية لخصوصية أوضاع الاقتصاد المصرى العامة من منظور تطبيق الماركسية على واقع بذاته.

أما النوع الثانى، فيشمل المقالات التى تدرس موضوعات محددة فى إطار مطلب بناء الاقتصاد القومى، أى ذلك الجزء من البرنامج الذى يمكن أن يوضع تحت عنوان «تحرير الاقتصاد المصرى». وهذان النوعان من المقالات يتداخلان ويترابطان بالطبع. ويهدف الفصل بينهما إلى مساعدة القارئ فى النهاية على أن يقيم مستوى الإسهام الذى قدمته «الفجر الجديد» فى دراستها للواقع المصرى.

ويبرز فى المجموعة الأولى مقالان لصادق سعد:

المقال الأول: يرفض فيه كاتب المقال وجهة النظر التى كانت تذهب إلى أن مصر فى تطورها الرأسمالى قد حكم عليها بأن تمر بنفس الأطوار التى مرت بها بلاد نضج فيها النظام الرأسمالى. فطرح صادق سعد فى مواجهة هذا الرأى أن تطور مصر الرأسمالى قد بدأ بالمنشآت الاحتكارية أو شبه الاحتكارية وذلك على خلاف ما أظهره التطور الأوروبى، حيث كانت المرحلة الاحتكارية مرحلة النهاية. فهذا مثل – فى رأى المحرر – من الاجتهاد وطرح فى مناخ ماركسى محلى ودولى لم يكن يتسامح فى العادة مع مسعى من هذا القبيل.«١٧٨»

وفى مقال آخر، شغل صادق سعد بمصائر بناء الاقتصاد القومى المصرى بعد جلاء المستعمر «سياسياً واقتصادياً وثقافياً». وذلك وفقاً للشعارات التى كانت متداولة فى «الفجر الجديد» فى ١٩٤٥ – ١٩٤٦. فدعا إلى أن تقبل مصر المتحررة الاستعانة برأس المال الأجنبى بشروط.«١٧٩»، أما الأسباب التى تدعو إلى ذلك فهى: الحصار الاقتصادى الذى تفرضه انجلترا على مصر بحصرها داخل كتلة الإسترلينى، فى حين أن المنافسة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية تدفع الأخيرة إلى التوسع فى التجارة العالمية. فيجب الاستفادة من هذا الوضع للحصول على رؤوس أموال أجنبية.

سبب آخر، هو أننا نحن فى أشد الحاجة إلى رؤوس الأموال الأجنبية لتشييد اقتصادنا القومى: بناء الصناعة وتحسين الزراعة وتوسيع شبكة المواصلات. ولا يتوافر لمصر المال الكافى لمواجهة هذه الاحتياجات حتى ولو أخذته بأسلوب فرض الضرائب التصاعدية الثقيلة.

لكننا، مع ذلك، – كما يقول صاحب المقال – لن نقبل استيراد رأس المال الأجنبى بشروط. لأن التجارب القاسية علمتنا أن استيراده معناه زيادة استغلال الرأسماليين للطبقات الشعبية واستناد الرجعية المصرية على حراب الاستعمار، بما يؤدى إلى تأخر أوضاعنا السياسية. وبالإضافة إلى ما تقدم لابد وأن نلتفت إلى الأخطار المصاحبة لاستيراد رأس المال الأمريكى بدون وضع ضوابط عليه. فهذا الرأسمال لا يمثل مصالح احتكارات طاغية فحسب، ولكنه لا يقبل – كما أثبتت التجارب – أن يستثمر فى القطاعات الإنتاجية؛ بل فى القطاعات والصناعات الاستخراجية.-والقليل القليل منه يوظف فى الصناعة.

من هنا تعتبر مسألة توفير رؤوس الأموال الأجنبية مسألة مباشرة ولكن بوضع شروط

فى مقدمتها:

– ألا يتجه الاستثمار الأجنبى اتجاهاً طفيلياً ولكن يقبل إذا جاء فى شكل آلات وصناعات.

– أن يقبل مشاركة الرأسمالية المصرية.

– أن يقترن استيراد الرأسمال بتحديد أسعار البضائع المصنوعة المستوردة من البلاد المصدرة للرأسمال الأجنبى.

– أن يقام نظام للمراقبة الحكومية على الإنتاج والأرباح حتى لا يصفى المنتجون الصغار والمتوسطون.

– تحديد العلاقات بين أصحاب تلك المصانع والعمال الذين يعملون فيها حماية لهم من الجشع الرأسمالى.

– تجميد أثر الرأسمال الأجنبى على حياتنا السياسية حتى لا يعرقل تطورها الديموقراطى وحتى لا يربطنا بمصير الطبقة الحاكمة.«١٨٠»

وقد وصلت انتقادات على هذا المقال وجرت مناقشات بين كاتبه وبعض الزملاء. فعلق الكاتب بقوله:

لقد اتضح من المناقشة أن العنوان لم يكن يحمل المقصود منه. وقال: «إن العنوان الذى يعبر عن الفكرة المقصودة هو أنه: يجب أن نفرض شروطاً على الرأسمال الأجنبى». وفى الوقت ذاته أكد الكاتب أنه ينبغى ألا يكون هناك تضارب بين قبول رأس المال الأجنبى بشروط وبين ترقية الاقتصاد القومى وتطويره: ««فهناك بلاد امتازت بتسيير اقتصادها لمصلحة الشعب. ومنها الاتحاد السوفيتى – وطن الاشتراكية – وبعض بلدان البلقان، فهى تقبل الرأسمال الأجنبى إذا خضع للشروط التى تخدم الشعب.«١٨١»

بالإضافة إلى ما تقدم كتبت «الفجر الجديد» فى قضايا تحرير الاقتصاد القومى وبناء اقتصاد مستقل، فطالبت بخروج مصر من كتلة الإسترلينى ودخلت معركة الأرصدة الإسترلينية التى تشكل ديناً على بريطانيا، ودعت إلى إقامة علاقات اقتصادية مع جميع الدول بما فى ذلك البلاد الاشتراكية، وذلك على أساس من المصالح المتبادلة.

وطالبت بتمصير البنوك، وإنشاء بنك مركزى وطنى، ودعت إلى إجراء إصلاح زراعى لمصلحة صغار الفلاحين وفقرائهم، كما دعت إلى تصنيع البلاد وإنشاء بنك صناعى، ورفع الضرائب الثقيلة عن الصناعات الوطنية (غير الاحتكارية) ومقاومة سطوة الاحتكار وحذرت من خطره على المشروعات الوطنية.

وفيما يلى بعض العناوين:

– سعد مكاوى المحامى، مصر والسياسة الصناعية.«١٨٢»

– أحمد سعيد – البنوك فى مصر والاقتصاد القومى.«١٨٣»

– أحمد سعيد – ملاحظات على تحديد الملكية الزراعية بمناسبة عرض مشروع خطّاب بك على مجلس الشيوخ.«١٨٤»

– أحمد سعيد، الإصلاح الزراعى.«١٨٥»

– صادق سعد، موقف الوزارة الأخيرة من «اتفاقية العملة الصعبة – محاصيل الحبوب– عضوية الشركات».«١٨٦»

– حسام فايد، النهضة الصناعية. والضرائب الثقيلة.«١٨٧»

– صادق سعد، حول البعثة التجارية البريطانية.«١٨٩»

– إبراهيم سعد الدين، ديننا على انجلترا.

- م.ص، ملاحظات عابرة على التقرير السنوى لاتحاد الصناعات.«١٩٠»
- ا.ى، فى شركة مصر للطيران: الاحتكار يقضى على الطيران المصرى.«١٩١»

القضايا الاجتماعية فى الفجر الجديد

تساعدنا على تقديم هذه الفقرة دراسة جامعية، استخدم فيها منهج تحليل المضمون لدراسة القضايا الاجتماعية فى الصحافة المصرية.«١٩٢»

فتذهب هذه الدراسة إلى أن قضية التعليم فى مصر مثلت القضية الاجتماعية الأولى فى اهتمامات المجلة. وعزتها إلى السياسة التى كان يطبقها كل من الاستعمار والحكومات المتحالفة معه، فقد ارتكز هذا النظام التعليمى (الكولونيالى) على قاعدة انتشار الأمية، وانعدام تكافؤ الفرص التعليمية، والنقص فى عدد المعلمين والمدارس والمعاهد على اختلاف مستوياتها، وكانت الخلافات تحتدم حول الهدف من إرسال البعوث التعليمية.

وكانت سياسة إصلاح التعليم تتجه إلى دراسة التعليم كعملية منفصلة عن المجتمع. وهو أمر تفنده الوقائع. لأن حقائق التاريخ تبين أن تطور المجتمع بوجه عام وتقدم التعليم بوجه خاص، يتبعان التطور السياسى الاقتصادى للمجتمع، ففى ظل الاحتلال الإنجليزى السياسى لمصر اتجهت سياسة التعليم إلى إعداد موظفين حكوميين ومهندسين بما يتفق مع الأهداف الاقتصادية المتوخاة من زراعة القطن. ومن هنا افتقاد العناية بالتوسع فى إنشاء المدارس الابتدائية والثانوية.

ولكن التطورات الاقتصادية والصناعية التى حدثت إبان الحرب العالمية الثانية عادت وانعكست على التعليم، فأخذ يتجه إلى نواح جديدة لم تكن مطروقة من قبل مثل فتح أقسام للكيمياء الصناعية فى التعليم الجامعى.

ودعت المجلة إلى أن يصبح التطور الصناعى والأخذ بالنظم الديموقراطية بمعانيها الواسعة محوراً للسياسة التعليمية فى مصر وأن يقوم كل توجيه للتعليم على مراعاة تطور المجتمع المصرى نحو الصناعة ونحو الديموقراطية وذلك بالتوسع فى نشر التعليم - كماً ونوعاً - بين أفراد الشعب.«١٩٣»

ودعت المجلة إلى أن تكون الثقافة ملكاً للشعب كله. ووضحت أهمية هذا الأمر؛ ذلك أنه مادام القائمون بأمر التعليم يتمسكون بالديموقراطية فى التعليم، وأن مجانية التعليم حق لجميع الأفراد، فإنه يلزم أن تتجه الديموقراطية إلى التقليل من الفوارق الطبقية ليكون التعليم فى مدرسة واحدة لأبناء الشعب جميعاً. وإن وجود نوعين من المدارس: واحد لأبناء عامة الشعب، والثانى للخاصة من أبناء المثقفين والطبقات الوسطى والغنية هو أمر يتنافى مع التعليم؛ لاسيما وأن وزراء المعارف أنفسهم يقرون بأن التعليم الإلزامى - بصورته الحالية - لا يتفق مع روح الديموقراطية.

وطالبت المجلة بالتوسع فى إنشاء المدارس الابتدائية والثانوية، وبإعداد المدرسين اللازمين، وبالتعجيل بتعميم المجانية فى المدارس الثانوية، ووضع السياسة التعليمية على أساس مستقر.«١٩٤»

ودافعت المجلة عن ضرورة نشر التعليم وتوسيع دائرته لرفع حجاب الجهل عن المصريين. وتحدثت عن سياسة الوفد فى فتح مجال التعليم الابتدائى لكل الشعب وأن الدولة ملتزمة بتعليمه. ووضح هذا الأمر فى سياسة الجناح الأيسر للوفد. لكن القوى

الرجعية عادت بعد إقالة الوزارة الوفدية فى أكتوبر ١٩٤٤، فعطلت مشروع قانون محو الأمية وضيقت مجانية التعليم الابتدائى. وأبرزت المجلة ضرورة إقامة حكومة ديموقراطية تخدم الشعب وتعمم التعليم بين طبقاته وتجعله تعليماً شعبياً لا طبقياً.«١٩٥»

ويستخلص من كتابات «الفجر الجديد» عن قضية التعليم أن المجلة كانت تطرح مجموعة من الحلول فى مقدمتها: التوسع فى إنشاء المدارس وفتح مزيد من الفصول الليلية، وزيادة عدد الجامعات، وتعديل برامج التعليم لتواكب التطور الديموقراطى والصناعى، والعمل بجدية للقضاء على الأمية والجهل، وتغيير سياسة إرسال البعثات التعليمية للخارج، كل ذلك من منطلق الأخذ بمبدأ تكافؤ الفرص.

بعض القضايا الاجتماعية

الفقر والجهل والمرض:

وتعرضت «الفجر الجديد» لقضايا الكفاح ضد ما عرف فى الأربعينيات بثالثوث الفقر والجهل والمرض. وعند كتّاب المجلة أن التفاوت الهائل فى مستويات المعيشة بين الطبقات يرجع إلى: تسلط الاستعمار على مقدرات البلاد، وسوء توزيع الملكية، وفشل السياسات الحكومية فى إعادة توزيع الدخل ورفع مستوى المعيشة، والمقاومة التى كان يبديها كبار ملاك الأرض لفكرة تحديد العلاقة بين الملاك والمستأجرين، وغياب سياسات اجتماعية متكاملة للنهوض بكل فئات الشعب، بالإضافة إلى فساد الجهاز الحكومي.

وبينت «الفجر الجديد» أن الفلاحين يعانون الفقر المدقع بسبب سوء توزيع الملكية الزراعية. وأنه ينبغى رفع مستوى معيشة الجماهير الشعبية، وتعديل الملكية الزراعية بحيث تزيد ملكية صغار الفلاحين، وبث الروح التعاونية بينهم ليشاركوا معاً فى استخدام الآلات الزراعية الضخمة. وأنه إذا سألنا الطبقات الكادحة والشعبية عن سبب فقرها؛ فسوف تسارع بالإشارة إلى المالك الكبير الذى يمتلك من زمام القرية ثلاثة أرباعها أو يزيد، والذى يضطر الفلاح إلى العمل فى أرضه مقابل قروش قليلة. وأكد الكاتب أن الفلاح لن يعرف العيش الرغد حتى يمتلك أرضاً كافية. ولن يتم ذلك ما لم تحدد الملكية الزراعية.«١٩٦»

وفيما يتعلق بتحديد الملكية الزراعية، رأت المجلة أن المشروع الذي تقدم به محمد خطاب بك عضو مجلس الشيوخ لتحديد الملكية الزراعية يعد خطوة متواضعة على الطريق، لكنه يمثل مع ذلك خطوة مهمة إلى الأمام من حيث أنه يبرهن للطبقات الشعبية على أن الوضع الاحتكارى الحالى ليس منزلاً من السماء، وأن تغييره يدخل فى حيز الإمكان. وأبرزت المجلة عنف المعارضة التى أبداها كبار الملاك فى مجلس الشيوخ للمشروع. ومن ثم فقد أكدت على أهمية وجود ديموقراطية سياسية تحقق مصالح الأمة الحقيقية، وقالت إن الاستعمار عضّد كبار الملاك من أجل إبقاء قبضته الاقتصادية والسياسية على البلاد.«١٩٧»

وتحصلت الحلول التى قدمتها «الفجر الجديد» للارتفاع بمستوى معيشة الطبقات الشعبية فى ضرورة تحديد الملكية الزراعية، وإعادة توزيع الملكيات الشاسعة على صغار الفلاحين والقضاء على الاحتكار، وإصلاح الأداة الحكومية، وتحقق تكافؤ الفرص لكل الشعب، كل ذلك فى إطار العمل للتخلص من الاستغلال الداخلى والخارجي.

وكتبت «الفجر الجديد» فى الشئون الصحية فى فترة نعلم أن البلاد كانت قد تعرضت

فيها لأوبئة مهلكة حصدت الفقراء؛ خاصة الفلاحين منهم «الملاريا والحمى الراجعة فى الصعيد، خاصة فى مديريات قنا وأسوان والمنيا. ثم وباء الكوليرا الذى انتشر فى أماكن متعددة من الوجه البحرى.

أما أسباب المشكلة فتكمن فى انخفاض مستوى معيشة أغلبية المواطنين وفشل الأنظمة العلاجية الحكومية، وعدم اهتمام الحكومة بإقامة المشروعات الصحية، بل وعدم الجدية فى مكافحة الأمراض المتوطنة كالبلهارسيا والإنكلستوما.

أما الحلول فيأتى فى مقدمتها: التوسع فى إنشاء مساكن صحية، وبناء مزيد من المستشفيات ومعامل الأمصال. والأخذ بنظام التأمين الصحى، كل هذا فى إطار جهد عام وتدابير وقائية لرفع مستوى معيشة المواطنين، وفصم العلاقة الاستغلالية بين كبار الملاك والفلاحين بهدف انتشال الفلاحين من الاستغلال الذى ينعكس على سوء صحتهم.«١٩٨»

أما مشكلة نقص التغذية فتشكل واحدة من المصائب المريرة التى تحط على المصريين، خاصة الفلاحين منهم. ففى عام ١٩٣٨، كان ثلث سكان الوجه البحرى مصابين بالبلاجرا. وثبت أن تسعين فى المائة من المقترعين للخدمة العسكرية كانوا غير لائقين للخدمة العسكرية من مجرد معاينتهم ودون حاجة إلى الفحص الطبى. وقد ذهب ضحايا الملاريا (٩٤,١٥٥ نسمة من السكان كل عام من سكان مديريتى أسوان وقنا) بعد دخول بعوض الجامبيا إلى البلاد ولكن ليس بسبب هذه البعوضة، وإنما بسبب انخفاض القوة الشرائية ونقص التغذية. أما مظاهر عدم القدرة على الدرس والتحصيل فى معاهد التعليم فيمكن رصدها فى ازدياد نسبة النقص فى التغذية بالمدارس الإلزامية والأولية. بل إن ٧٠٪ من تلاميذ المدارس الابتدائية بالقاهرة مصابون بإصابات واضحة بأمراض نقص التغذية وإن هناك فى مصر ما بين ٢٠٠ ألف إلى ٣٠٠ ألف مصاب بهذا المرض فى أنحاء البلاد، كما أن ضحايا السل فى مصر – وهو أحد الأمراض الناتجة عن سوء التغذية – يتراوح عددهم بين ٢٠ و٣٠ ألف من السكان. وأن مشكلة التغذية فى مصر تعد فى النهاية مرآة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الجائرة والناتجة من استغلال فئة قليلة للطبقات الشعبية. وقد تآمر الاستعمار على رفاهية الشعب.«١٩٩»

وتتعرض الطبقة العاملة لكثير من الأمراض؛ فعمال بعض المحاجر يصابون بتيبس الرئة أو تحجرها فلا يجدون اهتماماً من أصحاب العمل. ولا نزال نجهل لماذا يصاب عمال النسيج بأمراض الكليتين. ولماذا يكون المصابون بالأنيميا الخبيثة من العمال المتصلين بالفحم كسائقى القطارات. ولكن البحث أدى فى بعض الأحيان إلى اكتشاف علاقة وثيقة بين انتشار مرض معين وبين الحالة الاقتصادية للمريض. وهكذا يرتبط السرطان ـ ذلك المرض الخبيث ـ ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد. فسرطان الجلد والفم والحلق والمعدة شائع بين الفقراء ضعف شيوعه بين الأغنياء. وفى متناول الأطباء أن يعالجوا أو يستأصلوا بعض أنواع السرطان ولكن الفقراء لا يستطيعون توفير أجر العلاج فى مجتمع رأسمالى.«٢٠٠»

وكان فى مقدمة الحلول التى طرحت للتخفيف من معاناة الطبقة العاملة:

إعادة النظر فى تشريعات وقوانين العمل بما يضمن تجاوز النواقص فيها لمصلحة العمال. وتشجيع المشروعات الإنتاجية لزيادة فرص العمل، ورفع مستوى العمال بتمكينهم من تكوين نقابات قوية تدافع عن حقوقهم وتوحد جهودهم، وتشجيع الاعتراف بحق النقابات فى الإضراب.

ولم تخل «الفجر الجديد» من مقالات أو إشارات إلى مشاكل صغار المنتجين فتحدثت عن توفير الحماية اللازمة لهم.«٢٠١»

وكـانت مـشكلة الإسكان من المشكلات التى تطرقت إليـهـا المجلة. فـإذا كـانت هناك مشكلة، فإن مؤشـراتهـا تظهر فى قلة المسـاكن وسـوئهـا وزيادة أجرتهـا. ويرجع هذا إلى التناقض بين مصـالح رؤوس الأموال ومصـالح المحتـاجين من الكادحين، وإلى أن الحكومة تقصر فى إنشاء المساكن الشعبية الصالحة، كما أنها لا تطور الصناعة.

أمـا عن الخطوط العـامـة لحل المشكلة، فـقـد طالبت مـقـالة «الفـجـر الجـديد» بتـشـجـيع القادرين على شراء أرض للبناء، وببسط سيطرة الهيئات المحلية على عملية البناء والتعمير وتنظيم أسعار مواد البناء وتشجيع استيرادها.

الحواشى
الباب الأول ـ النشأة

الفصل الأول:

(١) The Encyclopedia Americana. International Edition. U.S.A, Vol.6.

(٢) Rassemblement Universel Pour La Paix, Au Service de la Paix, Un An D'activité Pacificte en Egypte et á L'Étranger, Le Caire, Mars 1938. P.11.

(٣) Ibid., p.11.

(٤) Ibid., p.11.

(٥) Ibid., p.2-14.

(٦) Ibid., p.12.

(٧) Ibid., p.14-15.

(٨) Ibid., p.16.

(٩) Ibid., p.16.

(١٠) Ibid., p.17.

(١١) Ibid., p.18.

(١٢) Ibid., p.19.

هذا ويذكر يوسف درويش أن د. عبدالرزّاق السنهورى وحسن العشماوى باشا كانا يترددان على عصبة أنصار السلام بالقاهرة.

(١٣) Ibid., p.13.

(١٤) Ibid., p.20.

(١٥) Ibid., p.28.

(١٦) Ibid., p.28.

(١٧) Ibid., p.32.

(١٨) Ibid.,

(١٩) Ibid., p.19.

(٢٠) ريمون دويك ويوسف درويش (محضر نقاش).

(٢١) Au Service de La Paix, P.32.

(٢٢) Ibid., p.36.

(٢٣) Ibid., p.36.

(٢٤) Ibid., p.37.

(٢٥) Ibid., p.37.

(٢٦) Ibid., p.17, 37.

(٢٧) Ibid., p.38.

(٢٨) ريمون دويك، يوسف درويش، محاضر نقاش.

(٢٩) يوسف درويش، محضر نقاش

(٣٠) Ibid., p.104-105.

(٣١) Ibid., p.105.

(٣٢) Ibid.,

(٣٣) يوسف درويش، محضر نقاش

(٣٤) ريمون دويك، يوسف درويش، محاضر نقاش.
(٣٥) (ت. بيريديس، الجاليات الأجنبية أين تقف من نضالنا الوطنى، الفجر الجديد، العدد، ٢٦، ٢٠ مارس ١٩٤٦، ص ١٠-١١.
(٣٦) الفجر الجديد، سبق ذكره، ص ١٠ ومحاضر نقاش مع ريمون دويك ويوسف درويش
(٣٧) ريمون دويك، يوسف درويش، محاضر نقاش.
(٣٨) المصدر ذاته.
(٣٩) Paul et Henriette Jacot, (une Etude), Les Origines du Canoflit du proche Orient, dans "Combat Pour La Paix," Mensuel du Mouvement de La Paix, Supplément au No. 241 (dé c. 10 Janv.11)
(٤٠) يوسف درويش، محضر نقاش.
(٤١) د. وليد عباس، أسئلة مكتوبة، موجهة إلى أحمد صادق سعد، باريس، حوالى ثلاث صفحات فولسكاب على الآلة الكاتبة، ١٩٨٨/٩/٢٠، وتقع الإجابة فى ٢١ صفحة بخط اليد، القاهرة، أكتوبر ١٩٨٨، وأيضا يوسف درويش، محضر نقاش.
(٤٢) صادق سعد، صفحات من اليسار المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، ص٤٢، مكتبة مدبولى، د.ت.، وأسئلة موجهة من د. وليد عباس.
(٤٣) المصدر ذاته.
(٤٤) ريمون دويك، محضر نقاش.
(٤٥) المحرر.
(٤٦) حلمى يس، محضر نقاش.
(٤٧) حلمى يس، محضر نقاش.
(٤٨) Wayment. H. editor, Egypt Now. A Miscellany, in Collaboration with The Groupe Etudes, Cairo, 2nd Editon 1944.
(٤٩) يوسف درويش، محضر نقاش.
(٥٠) ريمون دويك محضر نقاش.
(٥١) يوسف درويش، محضر نقاش.
(٥٢) يوسف درويش، المصدر السابق.
(٥٣) يوسف درويش، المصدر ذاته.
(٥٤) المصدر ذاته.
(٥٥) ريمون دويك، محضر نقاش.
(٥٦) المصدر ذاته.
(٥٧) ريمون دويك، المصدر ذاته.
(٥٨) أحمد صادق سعد، صفحة من تاريخ اليسار المصرى ٣٩ (سبق ذكره).
(٥٩) المصدر السابق.
(٦٠) أحمد صادق سعد، المصدر ذاته.
(٦١) المصدر ذاته ص ٤١ - ٤٢.
(٦٢) يوسف درويش، محضر نقاش.
(٦٣) المصدر السابق.
(٦٤) أحمد صادق سعد، صفحات من تاريخ اليسار المصرى (سبق ذكره).
(٦٥) المحرر.
(٦٦) أحمد صادق سعد، صفحات من اليسار (سبق ذكره).
(٦٧) يوسف درويش، (محضر نقاش).

(٦٨) المحرر.
(٦٩) صادق سعد، أسئلة مكتوبة وموجهة، سبق ذكره.
(٧٠) محمود العسكرى، صفحات من تاريخ الحركة النقابية، القاهرة، دار الخدمات النقابية للنشر، ١٩٩٥، صفحة الغلاف الأخيرة.
(٧١) المصدر السابق.
(٧٢) المصدر ذاته، ص ٦٤.
(٧٣) المصدر ذاته ص ٦٦.
(٧٤) المصدر ذاته ص ٦٤.
(٧٥) المصدر ذاته، ص ٩٩.
(٧٦) المصدر ذاته، ص ١٠٧.
(٧٧) المصدر ذاته ص ١١٢.
(٧٨) المصدر ذاته ص ١٢٩ – ١٣٢.
(٧٩) المصدر ذاته، ص ١٤٨ – ١٤٩.
(٨٠) طه سعد عثمان، محمد يوسف المدرك فى الذكرى الأولى لوفاته، القاهرة، منشورات حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، سكرتارية القاهرة، د.ت. (١٩٧٨ على الأرجح).
(٨١) المصدر ذاته، ص ١، ٢.
(٨٢) المصدر ذاته.
(٨٣) يوسف درويش، محضر نقاش.
(٨٤) محمود العسكرى، صفحات من تاريخ الحركة النقابية، سبق ذكره ص ١١٥ – ١١٦.
(٨٥) المصدر السابق، ص ١١٦.
(٨٦) طه سعد عثمان، محمد يوسف المدرك، سبق ذكره، ص ٤.
(٨٧) المصدر السابق ص ٥.
(٨٨) العسكرى، صفحات من تاريخ الحركة النقابية، ص ١١٥ سبق ذكره.
(٨٩) العسكرى، المصدر ذاته.
(٩٠) المصدر ذاته، ص ١٠٩.
(٩١) يلاحظ المحرر أنه لم يكن هناك اتفاق على العدد الحقيقى للمندوبين الذين أعلنوا قيام (المنظمة) هل هم ستة زملاء أم سبعة؟
(٩٢) صادق سعد، أسئلة مكتوبة وموجهة، سبق ذكره.
(٩٣) المصدر ذاته.
(٩٤) يذكر (المحرر) أن اختيار الاسم قد تم في اجتماع بينه وبين مصطفى صادق المدرس بكلية الزراعة ـ جامعة فؤاد الأول ممثلاً لمنظمة (حتش).
(٩٥) لقاء مع طه سعد عثمان.

الفصل الثانى:

(٩٦) صادق سعد، تعديل المعاهدة المصرية ـ الإنجليزية، الفجر الجديد، العدد السادس، أول أغسطس ١٩٤٥، ص ١١، ١٧.
(٩٧) المصدر ذاته.
(٩٨) أحمد رشدى صالح، مذكرة الوفد إلى الحكومة البريطانية وبيان الحكومة عن أهدافنا القومية. التماس ضعيف لا يليق بجهادنا الوطنى، الفجر الجديد، العدد السابع، ١٦ أغسطس ١٩٤٥، ص ٣، ٤.

(٩٩) المصدر ذاته، ص ٤.
(١٠٠) أحمد رشدى صالح، على ضوء البيانات الوطنية الأخيرة: ستنتصر حرية الشعب لا محالة، الفجر الجديد، العدد التاسع، ١٦ سبتمبر ١٩٤٥، ص ٣، ٤.
(١٠١) المصدر ذاته، ص ٤.
(١٠٢) أحمد رشدى صالح، الحكومة الحاضرة، تعصف بحقوق الشعب، الفجر الجديد، العدد العاشر، أول أكتوبر ١٩٤٥، ص ٣، ٤.
(١٠٣) المصدر ذاته، ص ٤.
(١٠٤) أحمد رشدى صالح، عود إلى الأحكام العرفية، الفجر الجديد، العدد الثامن، أول سبتمبر ١٩٤٥، ص ٣، ٤.
(١٠٥) المصدر ذاته.
(١٠٦) المصدر ذاته، انظر أيضاً نص (برنامج مندوب نقابات مصر فى مؤتمر النقابات العالمى المنعقد فى باريس ١٩٤٥)، الفجر الجديد، العدد التاسع، ١٦ سبتمبر ١٩٤٥، ص١٣.
(١٠٧) محمد عبدالمجيد، اشتراك عمال مصر فى مؤتمر النقابات العالمى فى باريس، الفجر الجديد، العدد العاشر، أول أكتوبر ١٩٤٥، ص ٢ و٩.
(١٠٨) جهاد، الفجر الجديد، حوادث ٢ نوفمبر، العدد ١٣، ص ١٦.
(١٠٩) المصدر ذاته، ص ٦.
(١١٠) المصدر ذاته، ص ٤.
(١١١) صادق سعد، ارفضوا المفاوضات الثنائية، الفجر الجديد، العدد السابع عشر، ١٩ يناير ١٩٤٦، ص ٨، ٩.
(١١٣) قضيتنا الوطنية دولية، الفجر الجديد، مقال لتحرير المجلة، العدد السابع عشر، ١٩ يناير ١٩٤٦.
(١١٢) المصدر ذاته، ص ٩.
(١١٣) المصدر ذاته، ص، ٩.
(١١٤) المصدر ذاته، ص ٢١.
(١١٥) سعيد خيال، هيا إلى مجلس الأمن.. واجب عاجل وإمكانيات هائلة، الفجر الجديد، العدد التاسع عشر، ٣٠ يناير ١٩٤٦، ص ١٠، ١١.
(١١٦) المصدر ذاته.
(١١٧) أحمد رشدى صالح، حان الوقت لتجميع الجماهير الشعبية حول كفاحنا الوطنى، العدد العشرون، ٦ فبراير، ص ٣، ٤.
(١١٨) المصدر ذاته، ص ٤.
(١١٩) أحمد رشدى صالح، أيها الوطنيون اتحدوا، الفجر الجديد، العدد الحادى والعشرون، ١٣ فبراير ١٩٤٦، ص ٣، ٤.
(١٢٠) المصدر ذاته، ص ٤.
(١٢١) صادق سعد، حول التشريعات الرجعية: أطلقوا الحريات، العدد الحادى والعشرون، ١٣ فبراير ١٩٤٦، ص ٥.
(١٢٢) المصدر ذاته، ص ٥.
(١٢٣) أحمد رشدى صالح، ماذا بعد سقوط وزارة النقراشى، الفجر الجديد، العدد الثانى والعشرون، ٢٠ فبراير ١٩٤٦، ص ٣، ١٩.
(١٢٤) الإشارة هنا إلى ترشيح فضالى عبدالجيد عبدالجواد فى شبرا الخيمة وترشيح

محمود مصطفى (من عمال الإسكندرية) للانتخابات النيابية عام ١٩٤٥.
(١٢٥) أحمد رشدى صالح، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.
(١٢٦) أحمد رشدى صالح، شعب أبى ونضال غامر، الفجر الجديد، العدد الثالث والعشرون، ٢٧ فبراير ١٩٤٦، ص ٣، ٤.
(١٢٧) المصدر ذاته.
(١٢٨) المصدر ذاته، ص ٤.
(١٢٩) المصدر ذاته.
(١٣٠) صادق سعد، سياسة شعبية، العدد الثالث والعشرون، ٢٧ فبراير ١٩٤٦، ص ٥.
(١٣١) المصدر ذاته، ص ٥.
(١٣٢) جهاد، أيحتاج هذا إلى تعليق، الفجر الجديد، العدد الثالث والعشرون، ٢٧ فبراير ١٩٤٦، ص ٥.
(١٣٣) المصدر ذاته، ص ١٣.
(١٣٤) المحرر.
(١٣٥) أحمد رشدى صالح، وحدة الوطنيين هى الهدف، الفجر الجديد، العدد الرابع والعشرون، ٦ مارس ١٩٤٦، ص ٣، ٤.
(١٣٦) المصدر ذاته، ص ٤.
(١٣٧) صادق سعد، حق التظاهر للطبقات الشعبية من الحقوق الديموقراطية الأولى، الفجر الجديد، العدد الرابع والعشرون، ٦ مارس ١٩٤٦، ص ٦، ٧.
(١٣٨) جهاد، هذه مواقفهم من نضالنا الوطنى الفجر الجديد، العدد الرابع والعشرون، ٦ مارس ١٩٤٦ ص ١٠، ١١.
(١٣٩) المصدر ذاته، ص ١١.
(١٤٠) محاولات رسمية لفصل العمال عن الطلبة، تحقيق، المصدر ذاته، ص ١٣.
(١٤١) المصدر ذاته.
(١٤٢) أحمد رشدى صالح، نحن نطالب أن يكون الشعب أساس الكفاح الوطنى وأن تكون مصالحة غاية هذا النضال ، الفجر الجديد العدد، الخامس والعشرون، ١٣ مارس ١٩٤٦، ص ٣، ٤.
(١٤٣) صادق سعد، لماذا نطالب بإجراء انتخابات؟ المصدر ذاته، ص، ٥، ٦.
(١٤٤) المصدر ذاته، ص، ٦.
(١٤٥) أبو سيف يوسف، لنوضح أفكارنا ومبادئنا، مصدر سبق ذكره، ص ٧، ٨.
(١٤٦) المصدر ذاته، ص ٨.
(١٤٧) المصدر ذاته، ص ٨.
(١٤٨) رأفت يوسف، موقف الوفد فى الأيام الأخيرة، الفجر الجديد، العدد ٢٥، ص ١٥، ١٦.
(١٤٩) المصدر ذاته، ص ١٩.
(١٥٠) أحمد رشدى صالح، يخدعون الشعب بكلمات: الحرية، الوطنية، الديموقراطية، الفجر الجديد، العدد السابع والعشرون، ٢٧ مارس ١٩٤٦، ص ٣، ٤.
(١٥١) المصدر ذاته، ص ٤.
(١٥٢) أبو سيف يوسف، لنوضح أفكارنا ومبادئنا: المثقفون المصريون فى مهب الفاشية، الفجر الجديد، المقالة الثالثة، العدد السابع والعشرون، ص ٥، ١٦.
(١٥٣) المصدر ذاته.

(١٥٤) المصدر ذاته.
(١٥٥) المصدر ذاته، ص ١٦.
(١٥٦) سعيد خيال، قضيتنا ومجلس الأمن، العدد السابع والعشرون، ص ٨، ٩.
(١٥٧) المصدر ذاته، ص ٩.
(١٥٨) سعيد خيال، مركز الثقل فى قضيتنا الوطنية هو الجلاء، الفجر الجديد، العدد الثالث والثلاثون، ٧ مايو ١٩٤٦، ص ٥، ٢٣.
(١٥٩) المصدر ذاته.
(١٦٠) صادق سعد، جلاء اقتصادى أو ديموقراطى، نص تقرير تقدمت به هيئة تحرير الفجر الجديد، فى صفحات من اليسار المصرى ، ص ٢١٠ - ٢١٥. (سبق ذكره)، ويذكر المؤلف أن هذا التقرير نشرته (الفجر الجديد) فى العدد الثامن والثلاثين، ١٢ يونية ١٩٤٦، ص ١١، ١٢.
(١٦١) المصدر ذاته.
(١٦٢) أحمد رشدى صالح، هل يدبرون انقلاباً أشد رجعية؟ الفجر الجديد، العدد الثامن والعشرون، ٣ أبريل ١٩٤٦، ص ٣، ٤.
(١٦٣) تستطيع اللجنة الوطنية أن تؤدى مهمتها ولكن.. المقال الرابع من سلسلة مقالات (لنوضح أفكارنا ومبادئنا)، الفجر الجديد، العدد الحادى والثلاثون، ص ٧.
(١٦٤) المصدر ذاته.
(١٦٥) إبراهيم الكاشف، دور المثقفين الأحرار فى الحركة الوطنية. المقال الثالث من سلسلة مقالات (لنوضح أفكارنا ومبادئنا)، العدد الثامن والعشرون، ص ٤، ٥. هذا ويذكر المحرر أن طرح قضية دور المثقفين الماركسيين (الأحرار) فى الحركة الوطنية الشعبية أملته مشكلات الحركة الوطنية فى ذلك الوقت. حيث لوحظ أن بعض القيادات الطلابية الماركسية - لاعتبارات نظرية أو براجماتية - كانت تنفرد باتخاذ القرارات بعيداً عن العمال فى اللجنة الوطنية للطلبة والعمال.
(١٦٦) المصدر ذاته، ص ٥.
(١٦٧) أحمد رشدى صالح، خطوة جديدة فى طريق الاستعباد، العدد التاسع والعشرون، ١٠ أبريل ١٩٤٦، ص ٣، ٤، ٥.
(١٦٨) المصدر ذاته.
(١٦٩) صادق سعد، دور الجماهير فى الحركة الوطنية والمفاوضات الحالية، الفجر الجديد، العدد التاسع والعشرون، ١٠ أبريل ١٩٤٦، ص ٩، ١٩.
(١٧٠) المصدر ذاته.
(١٧١) (أيها الوطنيون استخدموا حقوقكم الدستورية)، الفجر الجديد، مقال لتحرير المجلة، العدد الحادى والثلاثون، ٢٤ أبريل ١٩٤٦، ص ٣، ٢٣.
(١٧٢) المصدر ذاته.
(١٧٣) أحمد رشدى صالح، نظام العمد لا يساير نهضتنا الوطنية ويعوق تقدمنا الديموقراطى، الفجر الجديد، العدد السادس، أول أغسطس ١٩٤٥، ص ٣، ٤، ٥، ١٩.
(١٧٤) صادق سعد، يجب أن نصلح الجيش على أساس وطنى ديموقراطى، الفجر الجديد، العدد التاسع عشر، ٣٠ يناير ١٩٤٦، ص ٦، ٧.
(١٧٥) المصدر ذاته.
(١٧٦) توضيح - كلمة لتحرير المجلة، الفجر الجديد، العدد الثانى والعشرون، ٣٠ فبراير

١٩٤٦، ص ٧.

(١٧٧) يجب أن يصبح قومسيون بلدى الإسكندرية هيئة شعبية ديموقراطية، مقال بدون توقيع، الفجر الجديد، العدد الثالث والثلاثون، ٧ مايو ١٩٤٦، ص ٢.

(١٧٨) صادق سعد، تطور مصر الرأسمالى: ١٩١٩ - ١٩٤٥ الفجر الجديد العدد الثالث عشر، أول نوفمبر ١٩٤٥، ص ٥، ٨، ١٩.

(١٧٩) صادق سعد، يجب أن نقبل الرأسمال الأجنبى بشروط، الفجر الجديد، العدد الثانى عشر، عام ١٩٤٥، ص ٥، ٧.

(١٨٠) المصدر ذاته، ص ٧.

(١٨١) (ص.س) يجب أن نقبل الرأسمال الأجنبى بشروط، إيضاح وشكر - الفجر الجديد، العدد الرابع عشر، ٦ ديسمبر ١٩٤٥، ص ٢١.

(١٨٢) الفجر الجديد، العدد الأول، ص ٨، ٩.

(١٨٣) الفجر الجديد، العدد الثاث ١٦ يونية ١٩٤٥، ص ١٥، ٢٠.

(١٨٤) الفجر الجديد، العدد الخامس، ١٦ يوليو ١٩٤٥، ص ٢، ٢٢.

(١٨٥) الفجر الجديد، فى باب (بين الصحف والكتب والحياة)، العدد السابع، ١٦ أغسطس ١٩٤٥، ص ١٦، ١٧.

(١٨٦) الفجر الجديد، العدد الثلاثون، ١٧ أبريل ١٩٤٦، ص ٦، ٣.

(١٨٧) الفجر الجديد، العدد الثانى عشر، أول نوفمبر ١٩٤٥، ص ١٤.

(١٨٨) الفجر الجديد، العدد الخامس عشر، ١٦ ديسمبر ١٩٤٥، ص ٥، ٢٣.

(١٨٩) الفجر الجديد، المصدر ذاته، ص ٧، ٢٢.

(١٩٠) المصدر ذاته، ص ٥، ٢٣.

(١٩١) الفجر الجديد، العدد السابع والعشرون، ٢٧ مارس ١٩٤٦، ص ١٧، ١٨.

(١٩٢) أنظر: نجوى خليل إبراهيم، (القضايا الاجتماعية فى الصحافة المصرية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢)، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ١٩٨٦، ص ٣٧٩ - ٣٨٨.

(١٩٣) أمين تكلا، آراء عن التعليم فى مصر، الفجر الجديد، العدد الأول، ، ١٦ مايو ١٩٤٥، ص ٣.

(١٩٤) أحمد رشدى صالح، مطالبنا القومية وتراثنا الثقافى، الفجر الجديد، العدد الخامس، ١٦ يوليو ١٩٤٥ وانظر أيضاً فى العدد نفسه مقال أمين تكلا، التعليم والديموقراطية فى مصر، ص ١٧، ١٨.

(١٩٥) أحمد رشدى صالح، على هامش سياسة التعليم، البحوث العلمية الأخيرة وحقوقنا الديموقراطية، الفجر الجديد، العدد الثانى عشر، أول نوفمبر ١٩٤٥، ص ٣، ١٥.

(١٩٦) صادق سعد، سياسة إيجابية إزاء الكادحين، الفجر الجديد، العدد الثامن والعشرين ٣ أبريل ١٩٤٦، ص ١٢، ١٨.

(١٩٧) أحمد سعيد، ملاحظات على تحديد الملكية الزراعية، بمناسبة عرض مشروع خطاب بك على مجلس الشيوخ، الفجر الجديد، العدد الصادر فى ١٦ يوليو ١٩٤٥، ص ٢، ٢٢.

(١٩٨) حتى لا تتكرر المأساة، مقال بتوقيع (ل.ع) الفجر الجديد، العدد الصادر فى ١٣ فبراير ١٩٤٦، ص ٩.

(١٩٩) لطفى عزوز، مشكلة التغذية فى مصر، الفجر الجديد، العدد الحادى عشر، ١٦ أكتوبر ١٩٤٥، ص ٨.

(٢٠٠) مرقص يوسف، حقائق علمية، العمال والأمراض. السرطان والطبقات الفقيرة، الفجر الجديد، العدد الحادى عشر، ١٦ أكتوبر ١٩٤٥، ص ١٦.

(٢٠١) صادق سعد، يجب أن نحمى صغار المنتجين، الفجر الجديد، العدد الثامن عشر، ٢٣ يناير ١٩٤٦، ص ٥، ٢٠.

الباب الثانى

الاستراتيجية والاتجاهات الفكرية الحاكمة للخط السياسى

الفصل الأول

- قضايا رئيسية.

الفصل الثانى

- مشاكل الوحدة والصراع مع حزب الوفد.

الفصل الثالث

- الرسالة السياسية الجديدة (١٩٥٢).

الفصل الأول

قضايا رئيسية:

١ - أوضاع مصر العامة
٢ - القضية الوطنية
٣ - الحركة العمالية
٤ - الطبقة العاملة والسياسة
٥ - المسألة الفلاحية
٦ - تراثنا: أو خصائص «المنظمة» وأهدافها
٧ - عن الجمهورية وأي شعار نطرح

مدخل :

تأسست «المنظمة» كما سلف القول فى سبتمبر ١٩٤٦ وارتبط قيامها بإقرار المؤسسين قيادة وأعضاء لوثائق ثلاث هى:

١ - الرسالة السياسية.

٢ - الرسالة النقابية.

٣ - الرسالة التنظيمية.

وإذا كنا لم نتوصل إلى أصول هذه الوثائق، فقد اطلعنا على ست محاضرات كتبت خصيصاً لتثقيف الأعضاء بالأفكار الأساسية التى تضمنتها الرسائل الثلاث. وصيغت هذه المحاضرات ببساطة ووضوح لتؤدى دورها التعليمى لمجموع الأعضاء وذلك بما يمكنهم من استيعاب ما يمكن أن نسميه «بالخط الاستراتيجى للمنظمة» فى مرحلة محددة هى مرحلة «الثورة الوطنية الديموقراطية»، هذا إذا استخدمنا الاصطلاحات التى كانت متداولة وقتئذ وهذه المحاضرات هى:

١ - أوضاع مصر العامة.

٢ - القضية الوطنية.

٣ - الحركة العمالية.

٤ - الطبقة العاملة والسياسة.

٥ - المسألة الفلاحية.

٦ - نحن وسياستنا، وآثرنا أن نعرض المحاضرة تحت عنوان: «المنظمة خصائصها وأهدافها».

وأدى الحوار فى صفوف «المنظمة» حول هذه المحاضرات إلى ضرورة إضافة مسألتين تشكلان جزءاً لا يتجزأ من بناء استراتيجية «المنظمة».

المسألة الأولى: تتعلق بالدور المتزايد الذى بدأت تلعبه الإمبريالية الأمريكية فى مصر والبلدان العربية.

المسألة الثانية: وتتعلق بأن يتضمن البرنامج الديموقراطى «للمنظمة» شعار «الجمهورية» وثار جدل حول مضمون الشعار الذى يتعين أن يطرح فى هذا الصدد. غير أن التقرير الذى كتب ليس تحت أيدينا، فاضطررنا إلى نشر مقال فى المجلة الداخلية «للمنظمة» وهى «الهدف» عن مفهوم الشعار وفى ارتباطه بأهداف المرحلة الوطنية الديموقراطية.

وفيما يتعلق بمحاضرة «المسألة الفلاحية» فإن الحوار الذى دار حولها أدى إلى إضافات نشرتها «الهدف» وقد حاولنا أن ندمجها فى العرض الذى قدمناه.

ولدينا فى الفصل الثانى وثيقتان نعرضهما وهما: «موقفنا من الوفد» (٤٦ - ١٩٤٧)، والثانية هى «الموقف فى الوفد» (النصف الثانى من ١٩٤٨). وكانت الوثيقة الأولى جزءاً من محاضرات تثقيف الأعضاء والمرشحين. وتتلخص أفكارها المحورية فيما يلى:

١ - تذهب الوثيقة إلى أن هناك إمكانية حقيقية لجذب الوفد بقيادته الرسمية الحالية «آنئذ» وبالثقل الرجعى فى داخلها إلى حلف يضم الوفد وممثلى الاشتراكيين والفلاحين. وهو حلف شعاره الرئيسى: الاستقلال الكامل والديموقراطية.

٢ - إن إقامة هذا الحلف تتم ضمن شروط معينة فى مقدمتها أن يتزايد وزن الطبقة العاملة ونفوذها فى الحركة الوطنية. وأن تقيم تحالفاً مع أوسع فئات الطبقة الوسطى. وعندئذ يمكن أن تحدث تغيرات مهمة على اتساع القوى المصرية الفاعلة فى الحركة الوطنية.

٣ - ويتعين على الاشتراكيين والقوى العمالية المنادية باستقلالية الطبقة العاملة ألا تتردد فى دعوة الوفد إلى إقامة هذا الحلف وذلك على الرغم من القصور الذاتى الخطير فى حركة هذا الحزب. ولكن، من هنا يتعين على القوى

التقدمية أن تتحمل مسئولية أن تقوم هى بمبادرات جريئة تمكن الجماهير الشعبية - بما فيها يسار الوفد - من تصعيد الضغط على قيادة الوفد لكى ترتبط بالحلف الوطنى الديموقراطي.

أما فيما يتعلق بتقرير (١٩٤٨) فإنه:

١ - لا يتقبل الفكرة القائلة بإمكان جذب القيادة الوفدية ككل إلى تحالف شعبى من أجل الاستقلال الكامل والديموقراطية. لأن هذه القيادة تقف بحكم تكوينها الطبقى فى معسكر أعداء الحركة الوطنية الديموقراطية الجديدة.

وفى هذا السياق يتحتم على الطبقة العاملة أن تكون مهمتها إنقاذ الطبقة الوسطى من الفاشية.

٢ - ينطلق التقرير من ضرورة دراسة الوفد من زاوية أرحب وأكثر اتساعاً. وهذه الدراسة يتعين ألا تحصر نفسها - أو تبدأ - بدراسة الفئات الوسطى فى اللجان الوفدية. وإنما يتعين الاهتمام ابتداءً بتجمعات الفئات الوسطى الجديدة فى منظماتها المختلفة: وعلى سبيل المثال فى جمعيات ونقابات وروابط المعلمين والأطباء والمهندسين وغيرهم.

٣ - يؤكد التقرير فى الوقت ذاته - على أهمية توثيق التعاون المشترك مع يسار الوفد، لكن على أساس برنامج مشترك وعبر علاقات تنظيمية متبادلة تسمح بالنقد والنقد الذاتى لحركة اليسار الوفدى.

« م »

قضايا رئيسية

١- أوضاع مصر العامة
ووحدة المصالح بين الطبقات الشعبية"[١]

هناك سياسيون يحاولون أن يفصلوا الطبقة العاملة عن غيرها من الطبقات الشعبية، وذلك فى محاولة منهم لإثبات أن تحسين أحوال العمال أو الفلاحين؛ إنما يتم على حساب غيرهم من الكادحين من صغار الموظفين والمنتجين والتجار. إن مثل هذه المزاعم الهدف منها زرع الشقاق بين الطبقات الشعبية بعضها والبعض. يتضح هذا إذا علمنا أن الطبقة العاملة هى جزء لا يتجزأ من الطبقات الشعبية التى لا تتكون من أبناء العمال فحسب؛ بل وأيضاً من أبناء الفلاحين الذين تحولوا إلى عمال، ومن أبناء الموظفين الصغار الذين عجزوا عن أن يصبحوا موظفين، ومن أبنا صغار الموظفين الذين عجزوا عن إتمام تعليمهم أو عن الالتحاق أصلاً بالمدارس. ولذلك نرى أن اليد التى تضرب العمال هى اليد التى تضرب صغار الموظفين (وقد حدث هذا فى حكم وزارة صدقى باشا). ومن هنا يتعين أن نركز أنظارنا، ليس على ما يسمى بالاختلافات بين الطبقة العاملة والطبقات الشعبية الأخرى؛ ولكن على وحدة المصالح التى «بين الطبقات الشعبية وبين العمال من جهة، وبين جميع المستغلين سواء كانوا إنجليزًا أم مصريين من جهة أخرى». وهو أمر تثبته الحقائق المتعلقة بأوضاع مصر العامة.

فى مقدمة هذه الحقائق أن الطبقات الشعبية تتردى جميعها فى حالة من البؤس أولا والفوضى ثانياً.

فإذا كانت كلمات: الفقر والجهل والمرض.. تتردد باستمرار، فلنعلم أن الفقر والجهل والمرض هى أمور يرتبط بعضها بالبعض أشد ارتباط. فالطبقات الشعبية مريضة لأنها فقيرة.. وفقرها من العمق بحيث أن حافظ عفيفى باشا ذكر فى كتاب له صدر عام ١٩٣٨ «على هامش السياسة» أن ثلاثة ملايين ونصف مليون من المصريين لهم إيراد أقل من جنيه واحد فى الشهر. وأن هناك مليونين آخرين يتراوح إيرادهم بين جنيه واحد وخمسة جنيهات فى الشهر.

فإذا قيل إن الدخول ارتفعت هذه الأيام، فإن تكاليف المعيشة ارتفعت بدرجة أكبر (فهى الآن ٤٠٠٪ عما كانت عليه عام ١٩٣٩)، وذلك يعنى أن مستوى معيشة الشعب قد انحط أكثر من ذى قبل. وهذا يفسر لماذا ينخفض مستوى عمر المصرى، ولماذا تصيب البلهارسيا سكان القطر، ولماذا تبلغ الإصابة بالرمد بينهم ٨٥٪، ولماذا تنتشر أمراض السل وفقر الدم انتشاراً فظيعاً، ولماذا تفتك الملاريا والحمى الراجعة بمناطق بأكملها، كما ترتفع وفيات الأطفال، وفى الوقت نفسه يفسر فقر الآباء وعجزهم عن تعليم أولادهم.. فلا يلتحق بالمدارس غير ثلث من هم فى سن التعليم، ليبقى بعد ذلك ٨٥٪ من شعبنا لا يعرفون القراءة والكتابة؟

وتقترن حالة البؤس هذه بحالة مريعة من الفوضى.. فشعبنا يعانى من العُرى، فى حين أن مصر هى «بلد القطن»، وأنها تصدر تسعين فى المائة من محصوله. وتعانى البلاد منذ أربع أو خمس سنوات من أزمة شديدة فى السكر، فى حين أن استهلاكه أقل من إنتاجه (١٣٥ ألف طن، ١٧٥ ألف طن).

وتصرف الدولة عشرات الملايين من الجنيهات – بين الحين والآخر – لشراء القطن من البنوك والبيوتات التجارية الكبرى، فى حين أنها تترك أهل الصعيد يموتون بالحمى

الراجعة. ويتخرج من الجامعتين كل عام آلاف من المتعلمين لا يجدون عملاً ولا يعملون، فى حين أن المدارس تعانى نقصاً فى المدرسين. وهذه مجرد أمثلة، لكنها توضح أن هذه الفوضى إنما «تعمق البؤس الذى يتخبط فيه الشعب».

ويميل البعض إلى تبرير هذه الأوضاع قائلين إن هذه هى حالة مصر منذ أيام الفراعنة وإنها لم تتغير وستبقى كما كانت. لكن أصحاب هذا الزعم يسقطون واقعاً بأكمله وهو أننا نعيش فى ظروف غير التى عاش فيها أجدادنا.. نحن نعيش عصر الكهرباء والآلات البخارية، ونستطيع أن ننشىء صناعات كبرى تمكننا من تحسين الرى وزرع الصحراء.

فى الوقت نفسه، فإن سياسة مستنيرة فى بلادنا يمكن أن تستخرج الكهرباء من خزان أسوان. ويمكن أن تخفَّض المساحات المزروعة قطناً لإنتاج المزيد من الذرة والقمح والخضروات. ويمكن أن تصرف الحكومة احتياطى الدولة البالغ ستين مليونا من الجنيهات، لا على تمويل محصول القطن، وإنما على إمداد الفلاحين بقروض طويلة الأجل، أو على رفع مرتبات صغار الموظفين أو تقديم مساعدات للمتعطلين. وإذا كان هذا وغيره لا يحدث فإن هذا لا يعود إلى أن حكام البلاد ينقصهم الذكاء.. وإنما لأنهم ينفذون سياسات تخدم مصالحهم، أى تخدم مصالح الطبقات التى يمثلونها. وهو الأمر الذى يفسر تعثر محاولات الإصلاح التى تحاول القيام بها بعض الحكومات. بل ويفسر كيف تُجْهَض هذه المحاولات، ويتم وأدها أحياناً فى المهد على يدى السراى وحكومات الأقلية.

الأوضاع الطبقية:

على أن هذا يرجع بالأساس إلى أن المجتمع ينقسم عموماً إلى طبقتين رئيسيتين:

– طبقة المالكين؛ وتتكون من كبار ملاك الأرض الزراعية وكبار ملاك المصانع والمتاجر والبنوك.. وهذه الطبقة تملك ولكنها لا تعمل بنفسها على الأغلب فى عملية الإنتاج.

– أما الطبقة الثانية.. فهى التى تعمل ولا تملك؛ وهى طبقة العمال الصناعيين وعمال الزراعة والتراحيل الذين يفلحون الأرض.. وهى طبقة الأجراء التى تنتج القسم الأعظم من الإنتاج.

غير أن هناك طبقة ثالثة تتكون من صغار ومتوسطى الملاك؛ وفيهم من يملك قطعة صغيرة من الأرض.. ثم يعمل فى الوقت ذاته كعامل زراعى فى أرض المالك الكبير. ويدخل فى هذه الطبقة أيضاً صغار المنتجين فى الورش وصغار التجار والموظفين فى المصالح الحكومية والشركات وفى منشآت أخرى. وتجمع هذه الطبقة بين صفات الطبقتين الرئيسيتين، لكنها تعانى من ضغوط الطبقة المالكة الكبرى عليها، فيزداد فقرها باستمرار، وتتحول بالتدريج إلى طبقة الأجراء.

هذه هى الأوضاع الطبقية فى خطوطها العامة، وفيها تستغل الطبقة المالكة الكبيرة الطبقة المأجورة وتتعيش من عملها وكدها. وهو الأمر الذى يدفع الطبقة الأخيرة إلى أن تكافح لتغيير هذه الأوضاع ولتحقيق النظام الاشتراكى الذى لا طبقات فيه.

«إلا أن تحقيق النظام الاشتراكى لن يحدث فى يوم واحد وإنما سيكون نتيجة لعدة خطوات يجب السير فيها. ولذلك لابد أن ندرس الأوضاع المصرية بطريقة أدق حتى نوجه كفاحنا فى سبيل الاشتراكية توجيهاً سليماً..».

ولكن ما هى هذه الأوضاع الخاصة بمصر؟

هذه الأوضاع هى أوضاع طبقية ترجع إلى أصول ثلاثة:

١ – قبضة الرأسمال الأجنبى على الاقتصاد المصرى.

٢ – الاحتكار.

٣ - التحالف (أو التداخل) بين الطبقات المالكة الكبيرة وبين الاستعمار.

(١) وفيما يتعلق بقبضة الرأسمال الأجنبى على اقتصاد مصر، فإن هذا يتضح إذا عرفنا أن الأجانب يملكون مباشرة مساحات شاسعة من الأرض الزراعية. (مثلاً: شركة وادى كوم أمبو رأسمالها إنجليزى تملك ما يقرب من سبعين ألف فدان). ولكن الرأسمال الأجنبى يملك أيضاً وبطريقة غير مباشرة مئات الآلاف من الأفدنة عن طريق الرهون العقارية التى تتولاها البنوك الأجنبية المختلفة التى تقدم القروض لأصحاب الأراضى الزراعية، فتكون هذه الأراضى فى حكم المملوكة لهذه البنوك. وبالإضافة، يتغلغل الرأسمال الأجنبى (الإنجليزى والأمريكى والإيطالى) ليمتلك شركات البترول ومناجم البوتاس. وهناك الشركات الأجنبية التى تملك أغلب مرافقنا العامة (شركات المياه والنور والترام والسكر.. إلخ إلخ)؛ بل إن البنك الأهلى الذى يعتبر بنك الدولة ـ رأسماله إنجليزى. وهو البنك الذى تعتمد عليه الصناعات فى مصر، كما تعتمد عليه التجارة.

ولكن ماذا يعنى هذا كله؟ إنه يعنى أمرين:

الأول: أن الرأسمال الأجنبى يستغل اقتصادنا وشعبنا بالتالى بطريقة طفيلية.. إنه يمتص الأرباح من عمل شعبنا دون أن يكون عنصراً حياً فى تقدم البلاد وازدهارها. إن ٦٪ فقط من الرأسمال الأجنبى يستخدم فى الصناعة، والباقى فى مرافق لا تمثل تقدماً حقيقياً للاقتصاد المصرى. وقد صار معلوماً للرأى العام فى بلادنا أن الاستعمار البريطانى يعارض فى كل ما من شأنه دفع مصر على طريق التصنيع المطّرد.

أما الأمر الثانى، فهو أن الرأسمال الأجنبى لا يكتفى بالأرباح الضخمة التى يجنيها من بلادنا، ولكنه يعمل فى الوقت ذاته على استنزاف الشعب، أى استغلاله أبشع استغلال، بما يؤكد أن قبضة الرأسمال الأجنبى هى ـ أيضاً ـ العائق الرئيسى فى كفاحنا لرفع مستوى الطبقات الشعبية.

(٢) الاحتكار: وهناك الاحتكار الرسمى والاحتكار الفعلي. الأول تمثله المرافق المختلفة التى أعطت الحكومة حق استغلالها لشركات معينة – وكلها أجنبية – لمدة تتراوح بين ٥٠ سنة و٩٠ سنة (شركة قناة السويس، شركة السكر، شركة الترام، والنور والمياه والبنك الأهلى.. إلخ.. إلخ).

أما الاحتكارات الفعلية (غير الرسمية) فهى تمارس وضعها الاحتكارى بفضل رأسمالها الضخم وإنتاجها الكبير الذى يمكنها من أن تتخذ وضعاً فريداً فى الاقتصاد المصرى غير قابل – عملياً – للمنافسة: (شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية). وفى الوقت نفسه، هناك عدد صغير من البنوك يمتلك ٩٠٪ من القطن الوارد للإسكندرية للتصدير. وإذا نظرنا إلى الصناعة عامة وجدنا أن الصناعات ذات الرأسمال الزائد على عشرة آلاف جنيه تمثل خمسة فى الألف من المنشآت الصناعية. ولكن رأسمالها يمثل ٨٢,٥ فى المائة من مجموع الرأسمال الصناعي فى مصر وذلك وفقاً لإحصاء عام ١٩٣٧. لكن أوضاع الرأسمال الكبير زادت رسوخاً فيما بعد بسبب الأزمة وفترة ما بعد قيام الحرب العالمية الثانية التي شهدت مولد شركات ضخمة جديدة.

على أن الاحتكار الفعلى لا يوجد فقط فى مجالى الصناعة والتجارة، إنما يوجد أيضاً فى الزراعة. ففى حين أن عدد ملاك الأرض الذين يملك الواحد منهم أقل من فدان يمثلون ٨٣٪ من العدد الكلى لملاك الأرض، ويملكون ٢١ فى المائة من الأرض الزراعية، فإن ١٢,٠٠٠ مالك (٤٪ من مجموع الملاك) يملكون ١,١٠٠,٠٠٠ فدان؛ أى ٢٦٪ من كل الأراضى الزراعية المصرية. إن هذا الاحتكار يمثل عائقاً كبيراً فى تقدم اقتصادنا وتقدم

الإنتاج المصرى عموماً. لأن المحتكر لا يبحث فى العادة عن تحسين وسائل إنتاجه أو تحديثها. كما أن الاحتكار يمثل استغلالاً فاحشاً لليد المأجورة، لأن الذين تركزت فى أيديهم وسائل الإنتاج يتحكمون فى سعر هذا الإنتاج (الأزمات الخانقة أيام الحرب العالمية الثانية)، بل إن الاحتكاريين - كما ثبت - يستطيعون أن يتفقوا فيما بينهم على خفض الأجور وتضليل الحركة العمالية.

(٣) أما عن التداخل بين الطبقات المالكة الكبرى وبين الاستعمار؛ فإننا نعنى بالتداخل: التحالف، وتقارب المصالح بين الطبقات الكبرى الاحتكارية وبين الرأسمال الأجنبى. يظهر هذا فى أن كبار التجار وأصحاب البنوك والصناعات يشتركون مع أمثالهم من الأجانب فى تأسيس الشركات الكبرى التى تستغل الشعب المصرى، وهذا ما يتضح بجلاء شديد فى مجال البنوك والصناعات. ويكفى أن نشير إلى بعض أسماء أعضاء «اتحاد الصناعات المصرى». إن صدقى باشا عضو فى مجلس إدارات ٣٢ شركة، ومحمد فرغلى باشا عضو فى ٣٢ شركة، وعلى أمين يحيى باشا فى ٣٥ شركة، ومسيو لاسكارس فى ١٠ شركات، والبارون دى بنوا فى ٦ شركات؛ منها شركة قناة السويس... إلخ.

ولكن علاقة كبار ملاك الأرض بزملائهم الأجانب وبالرأسمال الأجنبى تبدو أقوى ما تكون عن طريق المحاصيل الزراعية المصرية التى تصدر، وأهمها القطن. فالبنوك الكبرى ومنها البنك الأهلى؛ إما أن تمول المحصول أو تشرف على تصديره مباشرة. وهنا يخضع كبار الملاك المصريين للرأسمال الأجنبى عن رضا أو إكراه.

على أن ما يلفت النظر هنا أن العلاقة بين الطبقات المالكة الكبرى المصرية وبين الاستعمار ليست علاقة الند بالند، لأن فيها طرفاً أقوى بكثير من الطرف الآخر. والطرف الأقوى هو الاستعمار، فهو الذى يملك الرأسمال الوفير والقوى والنشط. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، يملك قوة ضخمة لا تملكها الطبقة المصرية الكبرى، ونعنى بذلك قوة جيش الاحتلال.

هنا تكفى الوقائع التى ذكرناها للتدليل على التداخل بين مصالح مستغلى الشعب، مصريين كانوا أو أجانب. ولكن من هنا تأتى أيضاً وحدة المصالح الأساسية التى تربط بين الطبقات الشعبية؛ سواء كانوا عمالاً أو فلاحين أو منتجين صغارا أو موظفين صغارا. «إن هؤلاء جميعاً تستغلهم جبهة واحدة متحدة من كبار الرأسماليين المصريين والأجانب».«٤»

الأوضاع السياسية:

إن ما ذكرناه من الحقائق المتعلقة ببؤس شعبنا، وفوضى الحياة العامة فى مصر، يبين لنا أن الطبقة العمالية الصناعية فقيرة لأنها لا تأخذ نصيبها العادل من الإنتاج. ذلك أن الجزء الأكبر منه يذهب إلى كبار الرأسماليين فى صورة أرباح. وكذلك الأمر بالنسبة للفلاحين الذين يأخذ منهم كبار ملاك الأرض الجزء الأكبر من إنتاجهم.

لكن هذا النوع من الاستغلال لا يسير فى طريق ممهدة، فقبضة الاستعمار على بلادنا تتعرض لهجمات الرأسماليين المصريين الذين يريدون أن يأخذوا لأنفسهم الجزء الأكبر من الأرباح. وفى الوقت نفسه تضغط الطبقة العاملة بتحركاتها وإضراباتها على أصحاب المصانع لتنتزع نصيباً أكبر من الأجور، ومن أجل ساعات عمل أقل، وظروف صحية أفضل. والفلاحون أيضاً يبدون أشكالاً من المقاومة فى مواجهة الإيجارات الباهظة.. إلخ.

وفى وضع كهذا تلجأ الطبقات الحاكمة إلى حماية نفسها وامتيازاتها بقوة القانون أو بقوة البوليس والجيش. ولأن هذه الطبقات هى التى تقبض فى الغالب على أعنة الحكم تصبح الدولة، بما فيها من بوليس وجيش وقوانين وإدارة وسجون، هى التى تدير فى نهاية الأمر سياسة البلاد، إما بالمناورة أو بالقوة إذا لم تجد إلى غير ذلك سبيلاً.

وإذا قيل إنه من المفروض رسمياً أن تكون الحكومة فى مصر مسئولة أمام البرلمان بمجلسيه؛ النواب والشيوخ، فإن الدستور، مع ذلك، يعطى الملك حق تعيين خُمسى أعضاء مجلس الشيوخ، ويعطيه أيضاً حق إقالة الوزارة. فلم يحدث إلى الآن أن أسقط البرلمان وزارة واحدة.. بل إن الذى يحدث فى العادة أن يصدر مرسوم ملكى بحل البرلمان قبل طرح مسألة الثقة بالوزارة، كما يحدث أن تزور الانتخابات لإبعاد الحزب الذى يمثل الأغلبية «الوفد». ويزداد تشويه الحياة السياسية فى الريف لأن الفلاح فى الغالب لا يجرؤ على حجب صوته عن صاحب الأرض، كما أن الفقراء لا يملكون أن يرشحوا أنفسهم فى الانتخابات ويعجزون عن دفع التأمين المحدد «٥٠ جنيهاً».

ولا يستطيع مرشح شعبى أن يخوض معركة الانتخابات إلا إذا ساندته حركة جماهيرية قوية. وفى جميع الأحوال، فإنه ما إن تبدو بادرة نهوض حقيقى فى صفوف الحركة الشعبية ضد هذه الأوضاع حتى يواجهها الاستعمار بقواته المسلحة، بل ويستخدم هذه القوات إذا لزم الأمر.

ونخلص مما تقدم إلى أن نظام الحكم السياسى هو الذى يوفر الحماية للمستغلين والمستبدين، ومن ثم يتعين أن توجه الطبقات الشعبية كفاحها ضد نظام الحكم الملكى القائم. ومن هنا ضرورة الكفاح السياسى للحركة الشعبية فى سبيل إيصال الطبقات الشعبية إلى الحكم ذاته. وإن وجوداً قوياً وفعالاً للتمثيل الشعبى فى الحكم لهو ضمان لصدور قوانين تحمى مصالح الطبقات الشعبية. كما أنه ضمان لتنفيذ هذه القوانين بالقوة إذا امتنعت الفئات العليا من الطبقات الحاكمة عن تنفيذها. وإن حكماً شعبياً من هذا القبيل هو حكم الأغلبية، حكم الطبقات الشعبية وعلى رأسها الطبقة العمالية ضد الفئات العليا من الطبقات المالكة، فهو إذن حكم ديموقراطى صحيح.

وترتيباً على ما تقدم، نحن نكافح فى سبيل ديموقراطية الحكم السياسى فى مصر. ولكن لما كانت الفئات العليا من الطبقات الحاكمة تتعاون مع الاستعمار وتحتمى بقوته فمن الضرورى أن يقترن كفاحنا فى سبيل الديموقراطية بكفاح وطنى فى سبيل تحرير وطننا من سلطة الاستعمار الأجنبى حتى نجرد الرجعية المصرية من سندها.

٢ - القضية الوطنية«٢»

كان من الطبيعى أن يأخذ الكفاح ضد الاستعمار مكانة رئيسية فى تاريخنا الحديث. فمنذ أواخر القرن الثامن عشر قام شعبنا - وخاصة فلاحيه - ضد الاحتلال الفرنسى.. ثم ضد الغزو الإنجليزى الأول (١٨٠٧).. ثم ضد الغزو الإنجليزى الثانى فى ١٨٨٢ إبان الثورة العرابية.

ومنذ ذلك التاريخ اتخذت الحركة الوطنية أشكالاً مختلفة.. من الثورة العنيفة (فى ١٩١٩) إلى الاضطرابات المستمرة والمفاوضات المتقطعة. وتأخذ الحركة الوطنية الآن أهمية بارزة بعد أن أصبح الاستعمار مزلزل الأركان فى العالم أجمع من جراء هزيمة الفاشية

فى ألمانيا وإيطاليا واليابان. وارتبطت هذه الهزيمة بنهوض عظيم للحركات الوطنية الشعبية فى كثير من بلدان العالم. وفى مصر برهنت أحداث فبراير ومارس ١٩٤٦ على أن الطبقات الشعبية فى بلادنا يتعاظم دورها يوماً بعد يوم فى حركة النضال الوطنى. ويزداد فى الوقت نفسه دور الطبقة العاملة الوطنية. ومن المهم أن نرسم الخطوط الرئيسية لمهامنا الوطنية، لأن كل مسألة تتعلق بمصالح الطبقة العاملة هى مسألتنا، نكافح فى سبيل حلها بكل قوانا.

الاستعمار وأهدافه: سبق أن تحدثنا عن أن الهدف الرئيسى الذى يسعى الاستعمار إلى تحقيقه هو هدف اقتصادى. فقد جاء برؤوس أمواله إلى مصر ليوظفها فى الشركات الزراعية والاحتكارات الصناعية والبنوك، وذلك بما يمكنه من الحصول على أرباح فاحشة لم يقو على الحصول عليها من استغلال الطبقات الشعبية البريطانية.

على أن للاستعمار هدفاً آخر، هو هدف استراتيجى يعمل على تحقيقه باستخدام جيوشه المسلحة وإبقائها فى مصر. إنه هدف حماية المصالح البريطانية فى المستعمرات البريطانية الأخرى فى الهند وغيرها من البلدان. ويتم ذلك بالسيطرة على منطقة قناة السويس. وفى الوقت نفسه فإن القواعد الإنجليزية فى مصر تعزز قواعدهم فى البلاد العربية المحيطة بمصر (فلسطين والعراق.. إلخ). وتمثل هذه القواعد تهديداً للبلاد المستقلة مثل سوريا ولبنان وإيران، كما تهدد شعوب الاتحاد السوفيتى وطن الاشتراكية.

هنا نتساءل: كيف يتمكن الاستعمار من تحقيق أغراضه وتشديد قبضته على مصر. إن هذا يتم لأسباب ثلاثة:

١ – لأن الاستعمار يُبْقى فى بلادنا جيشاً مسلحاً قوياً.

٢ – لأن الحركة الوطنية تفتقر صفوفها إلى وجود الطبقات الشعبية فيها موحدة وبكيفية مستمرة.

٣ – لأن الحكم السياسى ليس فى أيدى الطبقات الشعبية.

فإذا صح أن حركتنا الوطنية قد تمكنت فى مراحل وفترات مختلفة من إنزال بعض الهزائم بالاستعمار وانتزاع بعض المكاسب المهمة منه، إلا أن هذا كان يحدث فى المرات التى كانت تشترك فيها الطبقات الشعبية فى المعارك الوطنية بقوة وتحت قيادة موحدة (ثورة ١٩١٩ تحت قيادة الوفد – الهبّات الوطنية فى الثلاثينيات). لكن الاستعمار البريطانى كان يعود – بعد هذه الانتصارات الوطنية – ليسترجع مراكزه، لأن قيادة الحركة الوطنية كانت – فى النهاية – فى أيدى طبقات غير شعبية تريد أن تستبدل باستغلال الإنجليز استغلالها للشعب. كما أن ارتباط المصالح الاقتصادية لكبار الملاك والماليين والصناعيين بمصالح الاستعمار كان يدفع بفئات من هذه الطبقات إلى خارج صفوف الحركة الوطنية. من هنا كانت الانقسامات التى تحدث فى الوفد بعد كل انتصار وطنى. فبعد ثورة ١٩١٩ خرج ممثلو بنك مصر والأحرار الدستوريون. وبعد ١٩٣٦ خرج السعديون (ممثلو الرأسمالية المتوسطة).

وفى جميع هذه المراحل كانت الطبقات الشعبية ترى: إما أنها لم تجن شيئاً من ثمار النصر وإما أنها حصلت على الفتات. ويكفى أن نشير إلى أن الفلاحين لم يحصلوا على الأرض بعد ثورة ١٩١٩، كما لم تتحسن أحوال العمال تحسناً كبيراً لا بعد ١٩١٩، ولابعد ١٩٣٦. كما أنه لا توجد هيئة سياسية تعمل بكيفية مستمرة لمصلحة الطبقات الشعبية وتكافح فى سبيل وحدتها. وهنا تنفصل الجماهير بسرعة عن الحركة الوطنية التى تصبح لذلك متقطعة فلا تستطيع أن تحافظ على مكاسبها محافظة حقيقية.

ولأن الحكم السياسى ليس فى أيدى الطبقات الشعبية، أى لأنه ليس ديموقراطياً كان

النفوذ على الدولة محصوراً أغلبه فى ممثلى الفئات العليا للطبقة المالكة، وهو ليس بالتالى من نصيب الطبقات المتوسطة والرأسمالية الحرة (الوفد) إلا فى فترات متباعدة تسبقها وتليها عهود من الضغط والإرهاب. وفى ظل هذه الأوضاع تواجه الطبقات الشعبية مهمة الدفاع عن تنظيماتها النقابية والسياسية والثقافية فى جو من الكبت والضغوط الداخلية يستنفد قواها ويحول دون تقدمها. ثم يعمل بؤس الطبقات الشعبية عمله، فتبقى حركتها فى حالة متأخرة من التنظيم الاقتصادى والوعى السياسى. أى تبقى بعيدة عن الحركة الوطنية فى أغلب الأحيان لأن هموم البحث عن قوتها اليومى تشغلها عن الاهتمام بالسياسة، وعن فهم الأمور العامة، ويتفاقم الأمر بسبب أعمالها الشاقة وبسبب حرمانها من التعليم. ومن ثم تنحصر معظم السياسة المتعلقة بالحركة الوطنية فى أيدى الطبقات الغنية، وتصبح قيادة الحركة الوطنية بالتالى، خارجة عن رقابة الشعب؛ بل وأحياناً ضد مصالح الشعب.

وعليه لا يشكل بؤس شعبنا مشكلة اجتماعية فحسب، مع أهميتها وضخامتها، بل إنه مشكلة وطنية فى المقام الأول. ومن ثم فإن مسألة الحكم الديموقراطى لا تهم كل طبقة من الطبقات الشعبية على انفراد لحماية مصالحها المباشرة.. بل إنها مسألة وطنية تهم الطبقات الشعبية كلها، لأنه بدون «تحقيق هذا الحكم الديموقراطى لن نتمكن من طرد المستعمر فى سرعة وسهولة نسبية».

خيانة الإقطاعيين وكبار الرأسماليين:

إن التحالف الاقتصادى بين الاستعمار وبين الإقطاعيين وكبار الرأسماليين له تعبيرات سياسية تمس قضيتنا الوطنية بكيفية مباشرة:

١ – فهذه الفئات العليا من الطبقات المالكة قد سلمت جميع مرافقنا الاقتصادية الرئيسية للمستعمر الأجنبى فى مقابل رشاوى مختلفة تسلمتها من الاستعمار مثل اشتراك أعضائها فى مجالس إدارات الشركات الكبرى، أو حماية الاستعمار لحكمها الرجعى فى مواجهة الشعب. وأدى هذا التسليم الاقتصادى إلى أن يبقى اقتصادنا تابعاً للاستعمار الإنجليزى، الأمر الذى عطل نهضتنا الصناعية، الأمر الذى يعنى أيضاً إغراق شعبنا أكثر فأكثر فى بؤسه. لكن هذا يعنى مرة ثالثة: أن الفئات العليا المالكة ـ فى مشاركتها للاستعمار فى قبضته على الاقتصاد المصرى إنما ـ تخون مصالح الوطن ومصالح الشعب لمصلحتها ومصالح الاستعمار.

٢ – وهذه الفئات العليا من الطبقات المالكة هى التى سلمت بلادنا للاحتلال، ففى ١٨٨٢ قامت الثورة العرابية ضد التدخل الأجنبى فى شئوننا الداخلية، لكن الخديوى توفيق استقبل قوات الغزو الإنجليزية ودخل بها العاصمة. ومنذ ذلك التاريخ ينحنى كبار الملاك الإقطاعين وممثليهم فى حزب الأحرار الدستوريين أمام جميع مطالب الإنجليز، فيقيمون الوزارات تحت رعايتهم وحمايتهم، ويعارضون الحركة الوطنية بكل الوسائل. ومنذ أن بدأت النهضة الصناعية المصرية فى مصر (١٩١٩ – ١٩٣٠) وكبار الرأسماليين المصريين هم الآخرون يقسّمون صفوف الحركة الوطنية وينفصلون عنها دفاعاً عن مصالحهم المشتركة مع الإنجليز. فلقد انفصل صدقى باشا ممثل الرأسمال الأجنبى واتحاد الصناعات عن الحركة الوطنية وحاربها. وانفصل ممثلو بنك مصر والبنك الأهلى (طلعت حرب وحافظ عفيفى وعلى الشمسى وغيرهم) عن الوفد أيضاً.. ثم غادره بعد ذلك الرأسماليون المصريون المتوسطون فى ١٩٣٧ بتكوينهم الحزب السعدى.

ونعرف بعد ذلك، ما فعلته حكومة النقراشى عندما قتلت الطلبة المتظاهرين من أجل

الاستقلال. أما صدقى باشا فقد بطش بكل معارضة وطنية ليفرض على مصر معاهدة عبودية تربطها بالاستعمار.

ومن هنا نعلم، أن هذه الفئات العليا من الطبقات الحاكمة قد لعبت دور الطابور الخامس فى بلادنا لتسلمها للمحتلين.

٣ – ولكن هذه الفئات العليا من الطبقات الحاكمة هى الفئات المتطفلة التى حكمت بلادنا حكم عبودية وإرهاب. وهذه هى الحلقة الثانية من حلقات خيانتها؛ فمنذ أن تولى محمد على حكم مصر، وحتى عام ١٩٢٣، رفض كبار الملاك أن يؤسسوا فى بلادنا حكماً دستورياً.. وحاربوا كل من رفع هذا المطلب.. وشردوا الزعماء الوطنيين الذين قادوا الحركة الوطنية (عرابى، محمد فريد، سعد زغلول). ومنذ ١٩٢٣ تكفلت الشركة التى جمعت بين كبار ملاك الأرض وكبار الرأسماليين بالعمل على محو الانتصارات التى حققتها ثورة ١٩١٩، والانتفاضة الوطنية فى ١٩٣٦. هذا محمد محمود زعيم الأحرار الدستوريين يعطل الدستور ثلاث سنوات. وهذا صدقى صاحب المصالح المشتركة مع الرأسمال الأجنبى يلغى دستور ١٩٢٣، ويستبدل به دستور ١٩٣٠ الذى يجرد الشعب من أية إمكانية شرعية لإسماع صوته. وهذه هى الحكومات الرجعية المختلفة – برئاسة على ماهر أو حسين سرى أو النقراشى أو صدقى – تقيم برلمانات لا تمثل الأمة أى تمثيل. ومضت بعد ١٩١٩ – مستخدمة جهاز الدولة – تحاصر وتضرب الطبقات الشعبية وعلى الأخص الطبقة العمالية لتشل نضالها، بل لتحل النقابات رغم أنف القانون.

فالعبودية والإرهاب اللذان فرضتهما الحكومات الرجعية – حكومات الفئات العليا من الطبقة المالكة – على الشعب المصرى، كان الهدف منهما تحطيم القوة النضالية للطبقات الشعبية، وتجريد الحركة الوطنية من أقوى سند لها وهو الشعب.

الطبقة العاملة والقضية الوطنية:

إذا قلنا إن الطبقة العمالية المصرية هى أكثر الطبقات الشعبية وطنية.. فهذا راجع إلى أمورثلاثة؛ الأول: هو أن هذه الطبقة قد شاركت، منذ نشأتها فى ١٩١٩ مشاركة متزايدة فى الحركة الوطنية. وفى أحداث فبراير ومارس ١٩٤٦ كانت العصب الصلب المنظم الذى ساند إضرابها الوطنى العام والمظاهرات الوطنية الحاشدة.

الأمر الثانى: هو أن الطبقة العمالية المصرية هى طبقة المستقبل وهذا راجع إلى سببين؛ الأول هو أن الطبقة العمالية مرتبطة بوسائل الإنتاج المتقدمة وفى هذا تختلف عن غيرها من الطبقات الشعبية الأخرى. ذلك أن غالبية العمال الصناعيين يعملون على الآلات التى تزداد أهميتها مع مرور الأيام. يكفى أن نشير هنا إلى أن الإنتاج الصناعى عام ١٩٣٨ كان يساوى فى قيمته إنتاج القطن.. فى حين أنه كان معدوماً قبل الحرب العالمية الأولى. كما يكفى أن نلاحظ أن التطور الصناعى فى مصر ينبهنا إلى أن الإنتاج الآلى هو الإنتاج الذى تزداد أهميته باطّراد. لأنه الإنتاج الوفير والرخيص والجيد الذى يطغى على الأسواق. فهو إنتاج المستقبل والطبقة المرتبطة به – الطبقة العمالية – هى طبقة المستقبل.

والأمر الثالث: هو أن هذه الطبقة هى الطبقة الوحيدة التى تفرض عليها شروط وجودها تنظيماً ثورياً ووعياً طبقياً. فالعمال الصناعيون يتواجدون بكثرة هائلة فى كل مصنع من المصانع.. فى حين أن الفلاحين مشتتون على اتساع الأراضى الزراعية، كما أن صغار التجار والموظفين لا يصلون فى تركزهم المحلى إلى مستوى تمركز الطبقة العاملة. وهذا

يفسر لماذا تتكون النقابات – وهى المنظمات الطبقية للعمال – وتسبق فى ظهورها التنظيمات الطبقية للطبقات الشعبية الأخرى. وبينما ترتبط أغلبية الفلاحين - وجزء من عمال الزراعة - بأشكال مختلفة من الملكيات الصغيرة، نجد أن العمال لا يملكون شيئا علي الإطلاق من المصنع الذى يعملون فيه. وهذا ما يجعل الطبقة العاملة أشد صلابة وأكثر تنظيمًا فى كفاحها ضد المستغلين من جميع الطبقات الشعبية الأخرى. ولما كان الحصول على الاستقلال يتطلب كفاحاً عنيفاً ضد الاستعمار والرجعية، فإن تنظيم الطبقة العمالية ووعيها الطبقى يضعانها فى مقدمة الطبقات الشعبية فى الكفاح الوطنى العام.

غير أن كلامنا هذا لا يعنى بحال من الأحوال، أن الطبقة العمالية يمكن أن تعيش وتتحرك وتناضل فى انفصال عن غيرها من الطبقات الشعبية الأخرى؛ بل الأصح أن يقال إن أحوالها مرهونة بالطبقات الشعبية الأخرى. فلن يستطيع العمال على سبيل المثال أن يتمكنوا من الحصول على تحسين عام فى ظروف حياتهم (تكوين النقابات، ورفع الأجور.. إلخ) إلا إذا ارتفع المستوى العام للطبقات الشعبية. ويرتفع هذا المستوى بانتزاع الاستقلال من الاستعمار وبإقامة حكم ديموقراطى شعبى. وإذا كنا قد تحدثنا عن الشركة التى تربط بين الفئات العليا من الطبقات المالكة وبين الاستعمار من الوجهتين الاقتصادية والسياسية، فإنه يتعين أن نتحقق من واقع أن هذه الشركة التى تستغل الطبقة العاملة المصرية وتعاديها تستغل الطبقات الشعبية الأخرى وتعاديها. فتكون النتيجة المنطقية هى أن ثمة ارتباطاً فى المصالح الأساسية بين الطبقة العمالية والطبقات الشعبية الأخرى. ومن ثم يتعين أن يواجهوا أعداء الشعب متحدين فى «جبهة متحدة» لتستقل بلادنا ويقوم فيها حكم ديموقراطى شعبى.

التحالف بين الطبقة العمالية والطبقات الشعبية الأخرى:

إن تاريخنا ليذكرنا بأن هذه «الجبهة المتحدة» وجدت فى ثورة ١٩١٩، ففى هذه الثورة ارتبطت الطبقات العمالية والفلاحون وصغار المنتجين وصغار الرأسماليين المصريين، بل وأقسام من طبقة كبار الملاك. وحدث هذا الأمر نفسه فى عام ١٩٣٠ عندما هبت الطبقات الشعبية ضد ديكتاتورية صدقى باشا. كما حدث عندما اتحد الطلبة والعمال عام ١٩٤٦ حول المطالب الوطنية الرئيسية. لكن ما قام من «جبهات» لم يكن تحالفاً بمعنى الكلمة. وإنما كان، فى ثورة ١٩١٩ وأحداث ١٩٣٠، توافقاً فى الحركة. كما كان اتفاقاً ضيقاً فى الكلمة والعمل فى عام ١٩٤٦. وهذا يفسر لماذا تمكن الاستعمار والرجعية – فى كل مرة – من أن يقسم صفوف الحركة الوطنية ليضرب كل طبقة من الطبقات الشعبية على حدة. ومن ثم فإن ما نريده، هو تحالف صحيح يجمع بين الطبقة العمالية والطبقات الشعبية الأخرى.

فما طبيعة هذا التحالف وما هى شروطه؟

١ – إن التحالف الذى نعنيه هو ارتباط منظم وطويل الأمد بين الطبقة العمالية والطبقات الشعبية الأخرى. وهو الأمر الذى لم يتوافر فى ثورة ١٩١٩ وأحداث ١٩٣٠. لأن ما جمع الطبقات المختلفة هو تنظيم عارض واتفاق مؤقت، وعمل متقطع. وفى الوقت نفسه لم تكن «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» تحالفاً بين الطبقات الشعبية لأنها ركزت على هدف واحد هو تحرير البلاد من القوات الأجنبية دون أن تربط هذا بمطالب الطبقة العمالية ومطالب غيرها من الطبقات الشعبية.

٢ – على أن التحالف الذى نعنيه هو الذى يتحقق للطبقة العاملة فى صفوفه استقلالها ووحدتها. إلا أنه أياً ما كانت المطالب التى تجمع بين الطبقة العمالية والطبقات الشعبية الأخرى؛ فإنه تظل للمطالب العمالية أهدافها الخاصة وتنظيماتها الطبقية المستقلة السياسية والاقتصادية. ويعتبر من باب الخيانة للقضية الوطنية كل عمل يؤدى إلى إخضاع الطبقة العمالية لنفوذ وتأثير الطبقات الأخرى. وذلك بعد كفاحها الطويل لتتحرر من نفوذ السراى والوفد ومن نفوذ أعوان السفارة البريطانية.

ومن هنا فإنه لابد - على مدى طويل - أن يتحقق للتحالف الشعبى شرطان رئيسيان:

الأول: أن تكون القيادة فيه للطبقة العاملة وذلك على المستويات الفكرية والتنظيمية للحركة الوطنية. وأن عدم تحقيق هذا الشرط كان سبباً من أسباب فشل لجنة العمال والطلبة؛ إذ لم تعترف اللجنة بهذه الحقيقة، وكانت تحاول أن تفرض على الطبقة العمالية قيادة الطلبة، أى قيادة الطبقات المالكة المتوسطة والصغيرة.

الشرط الثانى: هو فتح صفوفه لجميع العناصر الديموقراطية، خاصة للمنتمين إلى الوفد. وفيما يتعلق بحزب الوفد فإن الفلاحين مثلاً والطبقات المتوسطة الأخرى، وقسماً من الرأسمالية الزراعية يؤيدون هذا الحزب تأييداً جماهيرياً. ولذلك فإنه – على الرغم من أخطائه – فمازال هو الحزب الشعبى الوحيد الذي يتبع سياسة تحقق بعض المصالح للطبقات الشعبية. ومازال ضغط الجماهير الشعبية على القيادة الوفدية يدفع بالحزب إلى تأييد التفكير التقدمى، ونشير بوجه خاص إلى الضغط الذى يمارسه على الوفد جناحه اليسارى (الطلبة والشباب الوفدى، مندور وطه حسين)، فلا نتصور الآن تحالفاً شعبياً يجمع الطبقات العمالية والفلاحين والفئات المتوسطة دون أن يكون الوفد خاصة جناحه اليسارى عنصراً فاعلاً فيه. ولكن هذا التحالف لن يكون حقيقة قوية إلا إذا اقترن بتعاون فى صفوف الطبقات الشعبية ذاتها، بين العمال والفلاحين مثلاً، وبين هؤلاء وصغار المنتجين والموظفين: تعاون كفاحى يضغط على الوفد ذاته ويجبره على أن يتبع سياسة سليمة فى مصلحة الطبقات الشعبية، رغم أنف العناصر الرجعية فيه.

عدو جديد: الاستعمار الأمريكى

تنبهت المنظمة فى وقت مبكر إلى خطر الاستعمار الأمريكى على مصر. وفى وقت مبكر أيضاً أخذت أمريكا تلعب دورها الاستعمارى علانية. وهذا يؤثر فى الحركة الوطنية مباشرة؛ بل ويلقى على «المنظمة» أعباء جديدة. ومنذ منتصف الأربعينيات لم تتوقف «المنظمة» عن التحرك دعائياً وجماهيرياً للتنبيه إلى خطر الاستعمار الجديد الوافد على مصر وعلى منطقة الشرق الأوسط والبلاد العربية. وهو الأمر الذى حدا بالمنظمة إلى أن تدخل تغييراً فى «الرسالة السياسية» التى صدرت عام ١٩٤٦، لتحدد استراتيجية المنظمة وتكتيكها وأسلوب العمل المطلوب. وانصب هذا التغيير على البند الثالث من القسم الأول الخاص بالوضع الدولى، فقد أشير فى هذه الوثيقة إلى أن قوة المعسكر الإمبريالى تركزت فى الاستعمارين الإنجليزى - والأمريكى بعد زوال الحكم الفاشى فى ألمانيا وإيطاليا واليابان. وأنه ازداد التعاضد الإنجليزى الأمريكى، وفى الوقت ذاته تعمق التضارب بينهما.

فإذا تأملنا فى هذه الصياغة نجد أنها لا تعكس صورة الوضع الدولى بكيفية كاملة. فقد تبين بعد التطورات الأخيرة أن التحالف بين الاستعمارين الإنجليزى والأمريكى يلعب دور رأس الرمح فى هذا التحالف. وأنه يخضع لا الاستعمار الإنجليزى فحسب؛ بل

ويخضع الاتجاهات الاستعمارية في البلدان الرأسمالية الأخرى: الفرنسي والهولندي مثلاً.

ثم رأينا مثلاً أن المعارك التي وقعت بين الاستعمارين الإنجليزي والأمريكي في الشرق الأوسط والتي دارت حول استغلال بترول هذه المنطقة انتهت كلها بأن استولى الاستعمار الأمريكي على نصيب الأسد من البترول. ورأينا مصالح الاستعمار الأمريكي، تغزو مناطق كانت مخصصة للرأسمال الإنجليزي (مثل الهند - أستراليا - الشرق الأوسط - أمريكا الجنوبية وغيرها)، بل غزت الأسواق البريطانية ذاتها.

غير أننا رأينا في الوقت نفسه أن الاستعمار الأمريكي ساند الاستعمار الإنجليزي في اليونان وتركيا مساندة كبيرة. كما ساند الاستعمار الهولندي في إندونيسيا والاستعمار الفرنسي في الهند الصينية. وأنه ليلعب الدور الرئيسي والقائد في الحملة الواسعة التي تشنها قوى الاستعمار العالمي ضد الشعوب المستعمرة وضد الحركات الشعبية والعمالية، خاصة ضد الاتحاد السوفيتي.. ثم رأينا الرجعية المصرية أخيراً توجه أنظارها إلى أمريكا وتطلب منها قرضاً سوف يوقع بلادنا في قبضة الاستعمار الأمريكي.

إذن، في الوقت الحاضر أصبح التناقض بين المعسكر الشعبي بقيادة الاتحاد السوفيتي والمعسكر الاستعماري بقيادة الاستعمار الأمريكي - هو التناقض الرئيسي في الموقف الدولي، أما التناقضات الداخلية في الجبهة الاستعمارية فهي تناقضات ثانوية الآن.

ولكل ما تقدم نقترح أن يغير هذا النص في «الرسالة السياسية» بحيث يصبح كالآتي:

«٣ - وتركز المعسكر الاستعماري - بعد زوال الحكم الفاشي في ألمانيا وإيطاليا واليابان - في جبهة استعمارية عالمية تضم جميع الرجعيين والاستعماريين. وازداد تعاضد الرأسمالية في هذه الجبهة، رغم التناقضات التي توجد داخل هذه الجبهة. إلا أن الاستعمار الأمريكي (يظل) يلعب الدور القيادي فيها، ويخضع لمصالحة أجزائها المختلفة».

الاستعمار الأمريكي في مصر

وانطلاقاً من هذه الرؤية تابعت «المنظمة» تغلغل الاستعمار الأمريكي في مصر في مختلف مظاهره وتجلياته. ففي مقال تحت عنوان «الاستعمار الأمريكي في مصر» رصدت «الهدف» عدداً من التطورات والمواقف، منها ما يتعلق بغزو رؤوس الأموال الأمريكية، والقرض الأمريكي، وارتماء الرجعية المصرية في أحضان أمريكا.

١ - فعندما كان النقراشي باشا في الولايات المتحدة الأمريكية ليعرض القضية الوطنية على مجلس الأمن قام باتصالات كثيرة. وتم ذلك تحت ستار أن تتعرف الحكومة المصرية على اتجاهات واشنطن نحو قضية مصر، وأن تحاول كسب الولايات المتحدة إلى جانب مصر. أما الهدف غير الرسمي، فقد كان الاتفاق بين حكومة ترومان وحكومة النقراشي على تسليم الاقتصاد المصري للاحتكارات الأمريكية ولكي تدخل مصر في إطار النفوذ الأمريكي كقلعة من قلاع التحضير للحرب العالمية الثالثة، لتشارك أمريكا في هجومها على الحركات الوطنية التحريرية في الشرق الأوسط.

وكان الوفد المصري قد اصطحب معه مصطفى بك ماهر مدير عام وزارة التجارة والصناعة وقد صرح بما يلي:

«إن شركة وستنجهاوس النيويوركية - مع خمس منشآت صناعية أمريكية كبرى

للمحفوظات والصلب والمواد الكيماوية – تفاوض الرأسماليين المصريين بقصد تأسيس مصانع أو فروع لها فى مصر».

وأضاف مصطفى ماهر بك:

«إن تمويل هذه المنشآت والفروع سيكون تمويلاً مصرياً فى المرتبة الأولى وأن هناك ١٠٠ (مائة) مليون من الدولارات سوف تكون تحت تصرف النهضة الصناعية المصرية».

وتنبأ مصطفى بك ماهر بمستقبل عظيم لصناعة الصلب المصرية. وذكَّر مستمعيه بأن حديد منطقة أسوان من أنقى المواد الخام فى العالم. وأن محطة كبرى لتوليد الكهرباء من مساقط المياه ستبنى فى هذه المنطقة. ولكى نعرف مدى صحة تأكيدات ماهر بك عن «التمويل المصرى» علينا أن نقارنها بما قدمه الصناعى الأمريكى «سيتون» من المعلومات فى هذا الشأن. فقد ذكر:

«إن مصانع الصلب فى أسوان ستمول بما يقرب من ستين مليون دولار أمريكى وعشرين مليون دولار من رؤوس الأموال المصرية».

إذن فلن يكون التمويل المصرى – كما ذكر ماهر بك – هو التمويل الرئيسى، وإنما التمويل الأمريكى هو الذى سيتغلب.

ويضاف إلى ما تقدم ما هو معروف من التزايد الفعلى للرأسمال الأمريكى فى مصر، خاصة عن طريق شركات البترول التى تقوم بالتنقيب بالقرب من العلمين. الأمر الذى يعنى الغزو الاقتصادى الأمريكى عن طريق رؤوس أموال الاحتكارات الأمريكية الكبرى.

٢ – القرض الأمريكى: إن تصدير رؤوس الأموال الأمريكية الخاصة إلى مصر عن طريق إنشاء المصانع والفروع بالتعاون مع الرأسماليين المصريين لا يكفى. لأن مصر تحتاج سنوياً إلى خمسين مليون دولار ثمنًا لوارداتها من أمريكا ومنها ٢٨ مليوناً للمواد البترولية والباقى للأسمدة والفحم. أما صادراتنا إلى أمريكا، فهى فى معظمها من القطن الذى خفضت الولايات المتحدة الكميات التى تحتاج إليها منه وذلك من ٧٠ إلى ٤٥ ألف بالة للسنة القادمة. إذن فلابد من قرض أمريكى لمصر لسد هذا النقص، قرض قيمته عشرون مليون دولار.

إذن: فسوف ترى مصر، علاوة على غزو رؤوس الأموال الخاصة، غزواً آخر هو الغزو المالى الذى يأتى من الحكومة الأمريكية ذاتها. ونحن نعلم من تجاربنا التاريخية ماذا يعنى هذا الغزو المالى، كما نعلم ما الذى ستلقيه علينا القروض الأمريكية من تبعات. يكفى أن نعلم ما الذى تتقاضاه أمريكا فى مقابل قروضها لدول كبرى وصغرى: انجلترا، إيطاليا، فرنسا، تركيا، اليونان. فى مقابل هذه القروض تتحكم الاحتكارات الأمريكية فى الأسواق، وتنتهج الحكومات المدنية سياسة استعمارية رجعية؛ بل يُفرض على تلك البلاد (تركيا، اليونان، الصين) إشراف عسكرى أمريكى.

إذن.. فالاقتراض من أمريكا لا يعنى سوى شىء واحد، وهو تسلط الولايات المتحدة على اقتصادنا وجيشنا، ودعم الرجعية الحاكمة، وتحويل مصر إلى قلعة ضد الشعوب العربية وضد الاتحاد السوفيتى وطن الاشتراكية.

٣ – الرجعية المصرية ترتمى فى أحضان أمريكا: ومثلما خدمت الرجعية المصرية وتخدم الاستعمار البريطانى، فإنها تندفع الآن إلى ساحة الاستعمار الأمريكى. وفيما يلى بعض الوقائع:

– صرح عبدالرحمن عزام باشا الأمين العام لجامعة الدول العربية بأنه: «توجد فى الشرق العربى إمكانيات كبيرة للتوسع وفيه أموال كثيرة لكم (أى للأمريكان) ولنا. وأن مصر من الوجهة العملية تعتبر نقطة ارتكاز للنفوذ الأمريكى فى الشرق الأوسط».

– وأثناء وجود النقراشى باشا فى أمريكا أجرى مفاوضات مع الأمريكان حول أمور اقتصادية وعسكرية. وقد علقت جريدة «البورص إجبشيان» لسان حال «شركة الإعلانات الشرقية» (رأس مال إنجليزى) فقالت:

«إن المحادثات التى قام بها النقراشى باشا مع ممثلى الحكومة الأمريكية تعتبر أهم محادثات قام بها سياسى مصرى فى سبيل إعطاء أساس متين لاستقلال مصر. فلكى تحقق حرية مصر تحقيقاً فعلياً يجب أن تتوافر شروط أربعة؛ فلابد من أن تملك مصر جيشاً حديثاً قادراً على حمايتها؛ ومن أن تنتهى تبعيتها القطنية لانجلترا، وأن تكون عملتها حرة التصرف والتحويل، وأن تنتقل (مرافق) قناة السويس إلى أيدى الدولة المصرية.

أما إذا لم تتحقق تلك الشروط.. فلن تعدو جميع انتصارات الحكومة النقراشية ـ فى هيئة الأمم أن تكون حبراً على الورق. ذلك أن استقلال مصر لا يمكن يكون نتيجة التصويت فى هيئة الأمم، كما أن إيجاد جيش قوى يفرض على مصر تضحيات جسيمة، وهذا ما يبدو أن النقراشى باشا قد أدركه كل الإدراك؛ إذ إنه طلب من الولايات المتحدة أن تمده بالخبراء العسكريين لتحويل الجيش المصرى إلى جيش حديث سيسلح، على الأغلب، بأسلحة أمريكية.

وقد قامت بالفعل بعثة عسكرية مصرية – برياسة رئيس أركان حرب الجيش المصرى – بزيارة طويلة للولايات المتحدة. وزار مصر – أثناء انعقاد المؤتمر البرلمانى الدولى – المستر ديورى شورت وهو عضو فى لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب الأمريكى. ثم كرر هذه الزيارة أخيراً فى ٣٠ سبتمبر الماضى (١٩٤٦) على رأس بعثة عسكرية أمريكية.

وأخيراً.. فإن هذه الوقائع التى ذكرناها يمكن أن تضاف إليها تحركات شخصيات مصرية سياسية فى الفلك الأمريكى. وهناك أسماء: النقراشى باشا، وحامد جودة رئيس مجلس النواب، والدكتور أحمد حسين، ومحمود أبو الفتوح صاحب «المصرى» وصحف «أخبار اليوم» وغير ذلك.

على أن اندفاع شرائح من أصحاب المصانع والبنوك وكبار الملاك إلى الفلك الأمريكى لا يسير بالضرورة فى طريق ممهد. وتعكس الأزمة التى تتردى فيها حكومة النقراشى باشا التأثير القوى للتناقضات الإنجليزية ـ الأمريكية، وللتناقض الرئيسى بين قوى الاستعمار من ناحية وضغط الحركة الوطنية من ناحية أخرى. ففى الأيام الأخيرة تكررت الإضرابات العمالية، وكذلك إضرابات فئات من الطبقات الوسطى وازدادت احتجاجات الشعب وشكواه من جراء انتشار الكوليرا.

وفى النهاية نخلص مما تقدم إلى أن تقوية التدخل الأمريكى فى شئوننا الاقتصادية والعسكرية والسياسية سوف ينتج عنه تقوية أشد الفئات رجعية فى مصر. والذى يزيد من خطورة الموقف هو أن حزب الوفد لم ينتبه إلى الآن إلى هذا الخطر. وكثيراً ما يزعم الوفديون الكبار بأن القرض الأمريكى لمصر هو «خدمة وطنية» لإنقاذ الاقتصاد القومى من الأزمة وشبكة الوقوع. ومن هنا، وبجانب عملنا الدائب لتجنيد الطبقة العاملة وتحريك الطبقات المتوسطة فى حلف معها، يجب أن نعمل بأوسع صورة ممكنة لكى نشرح أبعاد الموقف للجماهير الواسعة من الوطنيين؛ وخاصة الوفديين اليساريين منهم، حتى لا تلقى بلادنا مصير اليونان وتركيا. ومن ثم يتعين أن نقوى عملنا الجماهيرى من أن أجل إسقاط الحكم الحاضر وإقامة حكومة ديموقراطية تستند إلى الجماهير حتى تقف مصر صلبة أمام محاولات الغزو الأمريكى.

٣ - الحركة العمالية

تبدأ المحاضرة بالإشارة إلى ظاهرة تلفت النظر فى الوضع السياسى للبلاد، وهى أن الحركة العمالية المصرية أصبحت موضع مناورات الرجعيين وخدم الاستعمار وغيرهم من ممثلى الأحزاب البورجوازية. فها هو النبيل عباس حليم يكوِّن «حزب العمال» وها هو كلٌ من: على ماهر وعبدالحميد عبدالحق يعملان على تأسيس حزب «اشتراكى»، كما يعمل الإخوان المسلمون على تكوين نقابات خاصة بهم بعيداً عن النقابات العمالية القائمة. وقد أصبحت النظرية الماركسية الشبح الذى يؤرق الحكومة وأنصارها.»[٢]

على أن هذا كله إذا دل على شىء، فإنما يدل على أن الطبقة العمالية المصرية تسير قُدماً على طريق استكمال خصائصها الرئيسية، وأنها بلغت من الوعى والرشد درجة تضعها فى طليعة الطبقات الشعبية المكافحة فى سبيل التحرر من الاستغلال، فتخافها الرجعية ويخافها الاستعمار. ومن هنا تبذل المساعى المحمومة لتضليلها والضغط عليها. إلا أن هذا يحتم علينا أن نفهم ماهية الطبقة العمالية المصرية، وما هى الأسس التى تقوم عليها علاقتها بالطبقات المالكة والطبقات الشعبية، وما هو الدور الذى تقوم به فى النضال الشعبى العام؟

تكوين الطبقة العمالية:

تلازم وجود الطبقة العمالية مع وجود النظام الرأسمالى فى الاقتصاد المصرى. وكان الاقتصاد المصرى اقتصاداً إقطاعياً حتى أوائل القرن التاسع عشر.. ثم أخذ هذا الوضع يتغير منذ منتصف القرن الماضى، عندما بدأ الرأسمال الأجنبى يغزو بلادنا. فعندئذ بدأ شق الطرق والقنوات وبناء السدود ومد السكك الحديدية وخطوط البرق وبناء الموانى الكبرى.. وتم هذا بتمويل أجنبى إنجليزى بوجه خاص. وقامت البنوك الأجنبية لتقدم السلف العقارية لأصحاب الأراضى وتغيير الإنتاج الزراعى وأصبح القطن المحصول الرئيسى الذى تنتجه مصر، وتبيعه للدول الأجنبية. وبدأت تقدم بعض الصناعات الضعيفة ثم زاد انتشارها بعد عام ١٩٣٠.

وقد تميز الاقتصاد الرأسمالى عن الاقتصاد الإقطاعى بثلاثة أمور:

الأول: أن الاقتصاد الرأسمالى ينتج للسوق، للاستهلاك المباشر على نطاق قومى «الأمة»، وليس على نطاق مباشر ومحلى «القرية». ويتركز الإنتاج فى منشآت إنتاجية كبرى: المصانع والمزارع الواسعة، كما يرتبط الإنتاج الكبير بتغير فى أدوات الإنتاج ذاتها.. الآلات التى يسيرها البخار والمازوت والكهرباء.

الأمر الثانى: هو أن الإنتاج الرأسمالى يتميز باليد المأجورة، أى بالعمال الذين لا يملكون شيئاً، وبالعمال ذوى الأعداد الوافرة. مثلاً: عمال الزراعة والتراحيل فى حقول القطن، وعمال النسيج فى مصانع شركة مصر بالمحلة الكبرى (٢٣ ألف عامل) وفى شركة الغزل الأهلية فى الإسكندرية ما يقرب من عشرة آلاف عامل.

فهؤلاء العمال بأعدادهم الكبيرة مضطرون للعمل لأنهم لا يملكون أرضاً. ذلك أن الإنتاج الرأسمالى يتميز باليد المأجورة؛ أى بوجود طبقة مجردة من الملكية، وهذا شىء يقتضيه الإنتاج الكبير ذاته (فى الزراعة وفى الصناعة)، وإلا استحالت زراعة القطن وجَنْيه، واستحال الإنتاج الكبير فى مصانع تضم عشرات الألوف من العمال. لأن ما يدفع الأجراء إلى العمل هو معرفتهم بأنهم يموتون جوعاً إذا لم يعملوا لدى المالك الكبير أو المصنع الكبير.

وفى مصر، أوجد النظام الرأسمالى هذه الطبقة المجردة من الملكية. فبعد أن غزا الرأسمال الأجنبى بلادنا، وبعد أن أصبح القطن محصولنا الرئيسى؛ طرد كبار الملاك الفلاحين من أراضيهم الصغيرة واستولوا عليها بالقوة، تارة، وبالمكر تارة أخرى. وكذلك فعلت البنوك العقارية التى نزعت ملكية الملاك الذين عجزوا عن تسديد ديونهم. وفى الوقت نفسه يتسبب النظام الاجتماعى فى إفلاس صغار الفلاحين وصغار التجار فيتحولون إلى عمال فى المزارع الكبرى أو فى المدن.

وعلى ضوء ما تقدم، نستطيع أن نرى أن أحوال الطبقة العمالية هى خلاصة مركزة لأحوال الطبقات الشعبية. ومع انتشار النظام الرأسمالى، وبعد أن أصبح العمل المأجور هو الأساس الرئيسى لكل إنتاج، أصبح العمال هم المثل الواضح للعمل المأجور. ومع اشتراك عشرات الألوف من العمال فى الإنتاج فى مصنع واحد يظهر أن هذا الإنتاج لا يرجع إلى فرد أو أفراد وإنما يرجع فى المحل الأول إلى كد هؤاء العمال.

وإذا صح أن الظلم الواقع على الطبقات الشعبية الأخرى يرجع إلى ظروف سياسية واجتماعية معينة، فإن ارتباط الاستغلال الواقع على العمال بالسياسة هو من الوضوح بحيث لا يمكن إخفاؤه؛ فالعمال مثلاً يجبرون على العمل ليلاً أو فى الأعياد إذا شاء صاحب المصنع. ويلقون تعسف مكتب العمل وتحيزه لصاحب العمل، كما أنه يتم تعطيل تنفيذ القوانين واللوائح مما يضر بمصلحة العمال. فإذا احتج العمال أو أضربوا تعرضوا للقمع. وهذا النظام من الاستعباد والاستغلال، والمحيط بالعمال يتضح للعامل بأقوى مما يتضح لأية طبقة أخرى من الطبقات الشعبية الأخرى، وذلك بما يجعل الطبقة العمالية – موضوعياً – طليعة الطبقات الشعبية فى الكفاح التحريرى.

الأمر الثالث: هو أن التعارض بين العمال والرأسماليين تعارض أساسى. ذلك أن المنتجات جميعها، الزراعى منها والصناعى، هى نتيجة عمل الإنسان؛ الصانع أو الزراع. لكن الرأسمالى يحصل على أرباحه بأن يدفع للعمال - كأجر - جزءاً مما أنتجه هؤلاء العمال، وذلك مهما كان أجر العامل مرتفعاً. ولكن يظل التعارض بين الطبقات المالكة والطبقة العاملة تعارضاً أساسه الخلاف حول القيمة التى أخذت من العمال. فإذا رأينا على المنزلاوى، وهو من كبار ملاك الأرض يعارض صدقى باشا فى البرلمان وذلك لارتفاع تكاليف حليج القطن، فإن الاثنين كليهما، يتفقان على معارضة وجود أية حركة عمالية سليمة.

الحركة النقابية:

بينما يملك الرأسماليون وسائل ضخمة وعديدة للضغط على العمال، نجد أن العمال لا يملكون شيئاً على الإطلاق مما هو متاح للرأسماليين (ملكية المصانع، النفوذ الرسمى فى دوائر الحكومة قد رسّخ القدرة على التأثير فى عملية إصدار القوانين.. إلخ). ولا يملك العمال إلا الاتحاد فى سبيل الدفاع عن مصالحهم وكسب مطالبهم. وهذا الاتحاد تولده فى العادة ظروف العمل الصناعى ذاتها. فهم يعملون ككتل كبيرة، ويسكنون الأحياء نفسها، ويعرفون أن أحوال العمال متشابهة فى مختلف المصانع.. ثم تظهر بعد ذلك النقابات التى تمثل شكلاً متقدماً من أشكال الكفاح العمالى، فمهمتها الرئيسية هى حماية مصالح العمال والسعى خطوة بعد أخرى إلى انتزاع بعض الحقوق.

ويتطور الكفاح العمالى من النزاعات أو التخبطات الفردية إلى الكفاح (النقابى) الطبيعى. ففى أوائل القرن الحالى كانت تكثر الجرائم والاعتداءات على أشخاص يمثلون الإدارة، وذلك اعتقاداً من العامل بأن هذا المدير أو الموظف هو سبب معاناته. وفى ١٩١٩

أضرب عمال مصانع السجاير وقاموا بتخريب الآلات التى ترتب على استخدامها تعطل عدد كبير من العمال. ولكن هذا الأسلوب الضار أخذ يتراجع على الرغم من وقوع بعض حوادث متباعدة ومتفرقة (اغتيال مدير شركة مصر للحرير بدمياط). وفى ١٩٤٦، أطلقت أعيرة نارية وتم تحطيم سيارات فى مصنع الشيلان بشبرا الخيمة. وفى الأربعينيات أيضاً حاول العمال أن يمنعوا النساء من العمل فى المصانع. ولكن العمال انتبهوا إلى خطأ العدوان على الأشخاص وتخريب الآلات وتوصلوا – من واقع خبرتهم – إلى إدراك أن المسئول عن أحوالهم؛ ليس المديريون بصفتهم الشخصية، وإنما هو النظام السياسى والاجتماعى. وعندئذ بدأت تنتشر النقابات بالشكل المعروف اليوم، وهى تعبير عن إدراك الطبقة العمالية بأن الوسيلة الصحيحة للحصول على مطالبهم تتمثل فى الضغط الجماهيرى المنظم على الرأسماليين وعلى الحكومات، وهو ضغط اقتصادى يهدف إلى تغيير أحوال العمال الآنية.

وقد اتسع التنظيم النقابى وتطور فى مصر؛ فمن النقابات المصنعية (نقابة عمال شركة المحلة الكبرى) ومن النقابات الحرفية (نقابة عمال مكنجية الأحذية)، أخذت الحركة النقابية تشق طريقها إلى تكوين النقابات العامة.. (نقابة عمال النسيج الميكانيكى بشبرا الخيمة «المحلولة»)، ونقابة عمال النقل الميكانيكى بالفيوم. ومنذ عام ١٩٤٠ تحاول الحركة النقابية الآن أن تنتقل من دور التكتل النقابى على أساس المنطقة (اتحاد نقابات عمال بورسعيد.. إلخ) إلى التكتل النقابى على أساس الوطن «اللجنة التحضيرية لنقابات عمال مصر، مؤتمر نقابات عمال مصر». وهذا التطور تبيّنه الحالة النقابية الحاضرة، وإن كنا نجد أنفسنا أمام أربع مستويات للتنظيم النقابى وذلك من حيث مطابقتها أو ابتعادها عن النموذج السليم والقوى للنقابة:

فهناك النقابات الصفراء وهى التى يديرها أصحاب المصانع ومديروها، وهى مجردة عن أية نضالية.

وهناك النقابات الحكومية؛ أى نقابات عمال الحكومة. ولم يعترف القانون بحقوقها كنقابات وإنما كروابط، وهى بهذا الوضع لا تقوم – كما ينص القانون – على أساس النضال بين العمال وأصحاب العمل، وإنما هى أقرب إلى الجمعيات التعاونية والخيرية.. لأن عمال الحكومة أقرب إلى الموظفين من حيث معاملتهم على أساس الكادر وهو يعزز فى نفوسهم شعور الثقة بالمستقبل.

وهناك النقابات العمالية الضعيفة التى مازال أعضاؤها ينظرون إليها كجمعيات تعاونية تقدم إعانات للعمال والمتعطلين؛ لا أن تنظم نضالهم الطبقى المباشر. مثلاً: نقابة عمال النسيج اليدوى وغيرها من النقابات التى لم يدخل العنصر الرأسمالى بكيفية جوهرية فى المهنة.

وهناك - أخيراً - بعض النقابات القوية السليمة وهى أقلية فى الحركة النقابية لكنها تلعب دور الطليعة فى الحركة النقابية بسبب نضالية عمالها، لأنهم عمال إنتاجيون، ولأنهم تمرسوا سنوات بخبرة النضال العمالى (مثل عمال النسيج الميكانيكى..).

الحركة السياسية:

إن حدود الحركة النقابية تظل مع ذلك حدوداً ضيقة، ذلك أن الوظيفة الرئيسية للنقابة هى تحسين أحوال العمال الآنية فى مواجهة مع أصحاب الأعمال أنفسهم دون الدولة. لكن الانتصارات التى تحققها الحركة النقابية عرضة على الدوام للزوال أو التآكل، إما بسبب مناورات أصحاب الأعمال، أو بسبب التجائهم إلى الحكومة لتقف معهم ضد العمال. فهذه

حكومة النقراشى تحل بقرار نقابة عمال النسيج الميكانيكى بشبرا الخيمة ونقابة عمال النقل الميكانيكى بالفيوم. وهذه حكومة صدقى باشا تحل نقابة اللنشات البحرية ببورسعيد. كما أصدرت حكومة صدقى مشروعاً بتحريم الإضراب على موظفى الحكومة وعلى فئات من العمال لم تشملها التشريعات السابقة المانعة للإضراب، وهذا يعنى تجريد الطبقة العاملة من أهم أسلحتها: الإضراب. وعندما تتراخى الحكومة فى الحد من انتشار البطالة يرتد هذا الوضع على العمال المشتغلين بكيفية مباشرة.

ويترتب على ما تقدم أن الطبقة العمالية تعجز عن تحقيق انتصارات دائمة، ما لم تمارس بدورها الضغط على النظام الرأسمالى بأسره، وإلا إذا تحولت إلى حركة سياسية تضغط على حكومته ودولته. هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، تجدر الإشارة إلى أن الرأسماليين لا يواجهون الحركة العمالية منفردين.. فهم يؤسسون اتحادات روابط مثل اتحاد الصناعات واتحاد أصحاب المحلات العمومية، واتحاد حالجى القطن، كما أنهم يعقدون اتفاقات فيما بينهم - كما فعلوا عندما أخذوا ينقلون المصانع من شبرا الخيمة إلى الإسكندرية - بهدف تفكيك الكتلة العمالية المتراصة فى شبرا الخيمة. كما يتفقون على عدم تشغيل المناضلين من القادة النقابيين فى مصانعهم. ويشكل «اتحاد الصناعات المصرى» كتلة واحدة من الرأسماليين تضغط على الحكومة وعلى مصلحة العمل ومفتشيها حتى لا تطبق القوانين العمالية لمصلحة العمال.. إلخ.

وفى مواجهة وضع كهذا، لا مفر أمام الطبقة العمالية إلا أن توحد صفوفها هى أيضاً حول مطالب معينة. فيبدأ القادة النقابيون مثلاً فى إرسال الاحتجاجات وجمع العرائض للمطالبة بحل مشكلة البطالة وعدم تنفيذ القوانين العمالية. وفى الوقت ذاته تؤسس الروابط أو الجبهات النقابية المختلفة، ثم يؤسس الاتحاد النقابى العام. وفى هذا السياق تقف الطبقات الرأسمالية والعمالية وجهاً لوجه وتصطبغ الحركة العمالية شيئاً فشيئاً بالصبغة السياسية بحكم الحوادث ذاتها (إضراب العنابر ضد حكومة صدقى عام ١٩٣٠). وهذا يبين أن الحركة العمالية ذاتها لا تكتفى بالنقابة؛ وإنما ترى نفسه مجبرة على أن تخرج من نطاق النقابية إلى ميدان السياسة العام.

الحركة الاستقلالية للنقابات هى حركة سياسية فى جوهرها:

لقد ظلت الحركة العمالية المصرية منذ نشأتها وحتى عام ١٩٣٨ تحت قيادة الرأسمالية المصرية الليبرالية، فالحزب الوطنى (مصطفى كامل - محمد فريد) هو الذى شجع على تأسيس النقابات الأولى وقام بتحضير لوائحها وقوانينها. وحزب الوفد منذ ظهوره قبض على زمام الحركة النقابية؛ لكى يوظف قوة الجماهير العمالية لتحقيق أغراضه التى كانت تتفق وقتئذ مع أغراض الشعب الرئيسية: الاستقلال والدستور. غير أن الانفصال بين الأحزاب الرأسمالية والطبقة العمالية قد أصبح ضرورة بعد أن ظهرت للرأسمالية مصالح خاصة بها، تناقض مصالح الطبقة العمالية. فمنذ عام ١٩٣٨، والحكومات المتعاقبة تبدى عدم رضائها عن الحركة العمالية إلا إذا كانت تحت قيادتها وسلطانها. «وعندما اتضح استحالة ذلك ظهر قانون الاعتراف بالنقابات وهو يحرم عليها الاشتغال بالسياسة». وفيما بعد فُرض سكرتير عام الوفد فؤاد سراج الدين باشا رئيساً مدى الحياة على الجبهات والروابط والاتحادات العمالية فى القطر المصرى.

وعلى الرغم من ذلك، فإن ما أدركته الحركة الاستقلالية العمالية المصرية هو عدم جدوى التجاء العمال إلى الأحزاب السياسية الرسمية، بل إنها أكدت على ضرورة أن

يعتمد العمال على أنفسهم ليحصلوا على مطالبهم على اتساعها، أى ليس فقط المطالب الخاصة بالأجور وساعات العمل؛ وإنما للحصول أيضاً على قوانين عقد العمل الجماعى، والتأمين الاجتماعى.. إلخ ومن ثم، فالحركة الاستقلالية العمالية هى فى مضمونها حركة سياسية تدل على أن تحرير العمال سيأتى على أيدى العمال أنفسهم، وعندما ندعو إلى سياسة عمالية صحيحة فنحن إنما ندعو الطبقة العاملة إلى أن تقوم بدورها الطليعى لتتبنى السياسة الاستقلالية إلى نهايتها الطبيعية وهى إيجاد حزب الطبقة العاملة. وعندئذ تأخذ الطبقة العاملة وضعها القائد فى صفوف الحركة الشعبية لأنه بينما تهدف الحركة النقابية إلى تحقيق أهداف خاصة بالطبقة وحدها، فإن الحركة السياسية العمالية لن تحرر الطبقة العمالية بمفردها وإنما ستحرر الشعب كله من عبودية الاستعمار والاستغلال الداخلى. ومن هنا فبينما تسير الحركة النقابية وحدها، نجد أن للحركة السياسية العمالية حلفاءً أقوياءً من جانب الطبقات الشعبية الأخرى.

الاشتراكية هى الهدف الأخير للحركة العمالية:
للحركة العمالية المصرية هدفان:

الأول هو الاشتراكية وهى الهدف الأخير. والهدف الثانى هو الديموقراطية والاستقلال وهو الهدف المباشر أو القريب.

إن اختيار الحركة العمالية للاشتراكية كهدف أخير يتحدد من واقع أنه على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج تترتب جميع المظالم الخاصة بالنظام الرأسمالى. وأنه لا سبيل لإلغاء هذه المظالم – وبالتالى إلغاء استغلال الطبقة العمالية.. إلا بتحويل ملكية هذه الوسائل إلى ملكية المجتمع وبتأسيس النظام الاشتراكى.

وتقوم علاقة طبيعية وموضوعية بين الطبقة العاملة المصرية وبين الطبقة العاملة والفئات الشعبية فى الدول الأخرى. وتكفى الإشارة إلى أن الرأسمالية الاحتكارية فى انجلترا وفرنسا وبلجيكا وأمريكا تستغل العمال فى بلادها، كما تستغل أيضاً العمال المصريين، وذلك عن طريق شركاتها ومؤسساتها المالية مثل: البنك العقارى المصرى – شركة النور (رأسمال فرنسى) وشركة الغزل الأهلية بالإسكندرية (رأسمال إنجليزى) سوكونى فاكوم (رأسمال أمريكى)، شركة الترام (رأسمال بلجيكى). ولكن فى مواجهة هذا الاستغلال المشترك من قبل الرأسمالية الدولية تمت بين العمال فى مختلف البلدان أشكال من التضامن عبرت عن نفسها – على سبيل المثال – فى مساندة «اتحاد النقابات العالمى» بباريس لمطالب عمال شركة قنال السويس من أجل تحسين أحوالهم. كما أرسلت الطبقة العاملة المصرية مندوبيها إلى مؤتمر هذا الاتحاد العالمى (عام ١٩٤٥)، كما احتج الاتحاد على اعتقال الزعماء النقابيين (محمد يوسف المدرك، محمود العسكرى، طه سعد عثمان).

وإذا جئنا بعد ذلك إلى الهدف الثانى للطبقة العاملة المصرية فسنجد أمامها مصلحة رئيسية فى العمل على تحقيق الهدف الشعبى المباشر: الديموقراطية والاستقلال. ويتضح الأمر عندما نرى أن الحركة الاشتراكية المصرية محصورة الآن فى نطاق ضيق بين عدد صغير نسبياً من العمال والمثقفين، وأن الدعوة لها أو الانضمام إليها يعرض الزملاء للحبس والأشغال الشاقة، وفى هذا السياق يصعب أن تنجح الحركة السياسية للطبقة العمالية فى تحقيق هدفها الكامل: الاشتراكية، إلا إذا كان فى مقدور أعضائها أن يقوموا بالدعاية لمبادئهم بشكل علنى واسع، وإلا إذا استطاعوا أن يقوموا بعملهم على مرأى من الجميع.. وذلك بما يمكّن من «تجنيد الجماهير الغفيرة». ومن هنا فإن تحقيق الحريات الديموقراطية الأساسية أى حرية الكلام والنشر والاجتماع.. هو هدف مباشر يقع على

الطبقة العاملة عبء تحقيقه حتى تستطيع أن تواصل السير نحو القضاء على النظام الرأسمالى وبناء الاشتراكية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، تواجه الطبقة العمالية الآن عوامل كثيرة ناتجة كلها عن ضيق الديموقراطية الاجتماعية والسياسية. وفى مقدمة هذه العوامل حالة البؤس الشديد التى تتردى فيها، والتى تجعل نهضتنا بطيئة فى الحالة الحاضرة. فمن المعروف أن تحقيق المطالب المباشرة للحركة العمالية والنقابية يصب فى النهاية فى مجرى تحقيق الحركة الاشتراكية. ذلك أنه يقف دون ذلك، ليس قوى الرجعية الداخلية التى تتكون من كبار الرأسماليين وكبار ملاك الأرض المصريين فحسب، وإنما يدخل فى تكوينها أيضاً قوة الاستعمار الأجنبى برؤوس الأموال الموظفة فى مصر، وبالجيوش البريطانية المسلحة التى تحتل البلاد. فهذه القوى الداخلية والمصرية لا تستغل الطبقات الشعبية أسوأ استغلال فحسب؛ وإنما تهاجمها وتضيّق على حرياتها وتحط من مستواها المادى والمعنوى. ويترتب على هذا أن التحرر من الاستعمار الأجنبى هو الشق أو الوجه الآخر من الهدف المباشر للطبقة العمالية المصرية.

٤ - الطبقة العاملة والسياسة

الحركة الاستقلالية والسياسية المصرية: يرجع وجود قضية العمال فى مصر إلى تاريخ ظهور الرأسمالية التجارية، ثم إلى ظهور الرأسمالية الصناعية ثانياً. ولسنا فى حاجة إلى سرد تاريخ نمو هذه الرأسمالية أو تلك.. ولكن يهمنا بشكل واضح معرفة تدرج نشوء الطبقة العاملة المصرية وهو تابع نشوء الرأسمالية لأن هذه هى بالطبع التى توجد العمل بأجر والعمال.«٤»

ولعل مرحلة مهمة لم ينسها المتحدثون عن عمال مصر هى مرحلة الطوائف المهنية؛ ذلك النظام الذى عاصر الاستعمار التركى للبلاد. وقد كان فى وضع يلائم حالة الصناعة فى تلك الأيام من حيث طابعه العائلى. حتى إذا تطورت الصناعة اليدوية إلى صناعة آلية فتكونت الرأسمالية وتزايد تبعاً لذلك عدد العمال، كما تغير وضعهم العملى وأصبح نظام الطوائف لا يلائم الحالة الصناعية فى البلاد ومصلحة رؤساء الطوائف الذين تحولوا إلى أصحاب أعمال، والذين أرادوا أن يتحللوا من القيود التى كانت مفروضة عليهم فى نظام الطوائف؛ خاصة فى تشغيل العمال.

ألغى نظام الطوائف بقانون سنة ١٨٩٠. تكونت الشركات الكبرى (السجاير، الترام، النور) وأسست الورش الحكومية المهمة (العنابر، المطبعة..)، وأصبح التكتل بين العمال أكثر من ذى قبل. فهم يعملون بالعشرات؛ بل بالمئات فى نفس الورش والمصانع ويعيشون بالمئات؛ بل بالآلاف فى نفس الأحياء.. يترددون على نفس المقاهى والأندية. إن هذا التكتل وازدياد حالة الضنك وسوء معيشة العمال جعلهم يفكرون فى تكوين جمعيات أطلقوا عليها اسم «نقابات»، ولكنها مختلفة كل الاختلاف عن النقابات المصرية المعروفة اليوم فى مصر وفى بلاد العالم. وكانت تتميز خصوصاً بكونها تهتم بالتعاون المادى المباشر بين العمال بإيجاد صناديق ادخار وإعانات.. نعم لقد حصلت بعض إضرابات مهمة فى ١٩٠٦، ١٩٠٧ (عمال الترام، عمال السجاير) إبان الأزمة العالمية، نظمت بفضل بعض العمال الأجانب الذين كان لهم فهم لطبقتهم. ولكن سرعان ما تلاشت موجة الإضرابات لعدم نمو الوعى الطبقى بين جموع العمال. والواقع أن العمال كانوا يؤلفون فى هذه الفترة من تاريخ مصر كتلاً مبعثرة لا تزال مرتبطة عناصرها بالريف وبالمهن الصغيرة.. فلم يكن لهم وعى

سياسى؛ بل لم يكن لهم وعى نقابى أى روح طبقية: نعنى أنهم كانوا لا يعرفون للتكتل معنى، وللتنظيم فائدة؛ بل كان همهم أن يرضوا صاحب العمل على حساب قوتهم وقوت زملائهم. وكانوا يحاولون حل مشاكلهم «المرض، مصاريف الوفاة، إصابات العمل..»؛ ليس بمطالبة صاحب العمل بزيادة الأجور أو تحديد مكافآت خاصة لذلك، وليس بمطالبة الحكومة بإصدار تشريعات اجتماعية للتأمين ضد المرض والشيخوخة، ولكن بتكوين صناديق ادخار وإعانات تمول من أجورهم مباشرة. فكانت هذه النقابات لا تمثل خطراً مباشراً على مصالح أصحاب الأعمال؛ بل كانت تمثل حلاً ولو وقتياً لما سيلاقيه أصحاب الأعمال من مطالب.

ولكن هذه التكتلات العمالية - حتى بجوهرها هذا وخصوصاً بجوهرها هذا - صارت موضع اهتمام الحزب الوطنى، الذى رأى فيها ميداناً خصباً للدعاية ضد الاستعمار البريطانى وجماهير واسعة يمكن أن تكون بين يديه. فكانت هذه التكتلات فى النهاية تابعة للحزب الوطنى ليس لها استقلالية وليس لها برنامج وليست لها قيادة نابعة من صفوفها. وظل الأمر كذلك إلى أن قامت ثورة ١٩١٩، فزاد الوعى بين الجماهير وبين العمال الذين ازداد وعيهم وزاد عدد النقابات إبان الحرب العالمية الأولى. وانتقل العمال من سعيهم إلى إيجاد صناديق ادخار وتعاون فيما بينهم إلى مطالبة أصحاب الأعمال بإنصافهم وإعطائهم حقوقهم. وفى ذلك الوقت وقعت إضرابات كبيرة. وفى بادىء الأمر أيد حزب الوفد هذه التكتلات الكبيرة لأن فى مطالبتها بحقوقها إزعاجاً للمستعمر البريطانى. ومن ثم اهتم بنقابات العمال وبدأ ينظمها. ولكن النقابات أخذت تنتشر فى القاهرة والإسكندرية ومدن أخرى وأصبحت لها مطالبها الاقتصادية الخاصة وأصبح رؤساؤها من العمال أنفسهم. وأدى هذا كله إلى تخوف حزب الوفد من ظاهرة تكتل العمال وتنظيم أنفسهم، فصدر أمر سعد زغلول السرى إلى عبدالرحمن فهمى بحل اتحاد النقابات عام ١٩٢٢.

وعلى الرغم من أن قانون العقوبات الذى كان قد صدر فى تلك الفترة قد اعترف بحق العمال فى الإضراب (المادتان ٣٧٤ و٣٧٥)، فإن التشريع الخاص بحق تكوين النقابات لمنظمات مستقلة لم يصدر. وظلت القيادات الفعلية للحركة النقابية خاضعة لأصحاب ذوى مهن أخرى من الباشوات أو المحامين أبناء الطبقات الوسطى. ولما كان العمال فى ذلك الوقت مرتبطين بالطبقة الوسطى التى كان الوفد يدافع عن مصالحها، فلم يروا - العمال - ضرورة للخروج عن الوفد.

ولكن عندما تفجرت الأزمة الاقتصادية (١٩٢٩ - ١٩٣٠) وظهر عجز الوفد عن حل المشاكل التى أخذت بخناق العمال.. بدأ هؤلاء يكتبون فى لوائح نقاباتهم أن الغرض من إنشائها هو الدفاع عن مطالبهم المشروعة، وعن حقوقهم الخاصة بشئون العمل إزاء أصحاب العمل والهيئات الرسمية وغير الرسمية. (النقابة الدولية لموظفى المحلات التجارية ١٩٣٣). فى هذا الوقت بدأت الحياة النقابية تأخذ مجراها فى البلاد؛ إذ فهم العمال أن أصحاب الأعمال والسلطات الرسمية كتلة واحدة يجب مطالبتها بالحقوق. وفى هذا الوقت ظهرت فى الحركة النقابية صيحات الاستقلالية؛ كان أهم مظهرها تذمر القادة النقابيين من الوفد. «إن هذا المجلس الأعلى (اتحاد نقابات الوفد سنة ١٩٣٥)؛ ليس إلا مصيدة من مصايد الرأسمالية وأن الدعاة إليه هم جنود هذه الرأسمالية وأذنابها» (جريدة المساء، ٩ مايو ١٩٣٥). ثم إعلان استقلال النقابات عن الوفد فى كفاحهم الاقتصادى مع بقاء العمال تحت لوائه سياسياً. وحصل هذا سنة ١٩٣٥ وصارت النقابات من ذلك الوقت تدون فى لوائحها الامتناع عن التدخل فى الشئون السياسية. وصارت كلمات «طبقة العمال» و«الرأسمالية» تذكر من وقت لآخر على صفحات الجرائد العمالية وفى منشورات النقابات

بغير أن يكون لذكرها فهم كبير ودوى واسع. من هذا الوقت بدأ العمال؛ أفراداً ثم جماعات ينفكون عن الوفد وبدأت الأحزاب والجهات المختلفة (الحزب السعدى، السراى....) تتجاذب نقابات العمال بلا جدوى، فقد جرب العمال مختلف الأحزاب وباتت النقابات تقل ثقتها أكثر فأكثر فى وعود «السياسيين»، حتى أن النقابات حاولت فى سنة ١٩٣٩ تكوين اتحاد عام للنقابات بغير تدخل من الوفد أو السعديين أو عباس حليم أو السراى. وصار العمال بقيادة خاصة لهم ومنهم، وببرامج خاصة بمشاكلهم وبطريق كفاحهم؛ فقاموا بمظاهرات واسعة سنة ١٩٣٨، وأضرب قادتهم عن الطعام احتجاجاً على عدم إصدار التشريعات العمالية. وكان كل هذا بغير تشجيع ولا تأييد من جهات غير عمالية، بل كان بتأييد العمال أنفسهم مما يدل على بداية وجود شخصية للعمال ولطبقتهم. وكانت تدوى أيضاً فى هذه الفترة صيحات تنم عن وعى الطبقة العاملة بذاتها.. وهذا ما حدث عندما قام عمال الإسكندرية «كرموز» سنة ١٩٣٦ بإضرابات طبقية واسعة ونشروا علماً خاصاً على المصنع، واعتصم عمال الحوامدية وغيرهم فى مصانعهم طالبين تحقيق مطالبهم.

لقد وصلت الحالة إذ ذاك إلى تصادم كبير بين العمال وأصحاب الأعمال، وشعر العمال أنهم طبقة مختلفة عن أصحاب المال والسلطة. فبدأوا يفكرون فى تنظيم صفوفهم على هذا الأساس، ومن هذا نفهم تماماً إضراب عمال شبرا الخيمة سنة ١٩٤٢ واحتلالهم للنادى السعدى فى شهر فبراير من تلك السنة متحدين بذلك قيادة الوفد نفسه؛ أى قيادة من رأوا فيهم اختلافاً فى المصالح. ومن هذا نفهم أيضاً إضراب عمال شبرا الخيمة حين قرر الوفد نقل عبدالحميد عبدالحق من الشئون الاجتماعية إلى الأوقاف. فى هذا الوقت بدأت الطليعة الواعية من العمال تنادى بوجود لجنة العمال وبوجوب إظهار معالمها وإثبات شخصيتها؛ فنادوا باستقلالية الطبقة العاملة واستقلالية النقابات عن جميع الأحزاب السياسية، ونادت معهم كتل العمال. والواقع أن العمال حين يقولون باستقلالية النقابات.. إنما يريدون بذلك منع أحزاب الطبقات المالكة والحاكمة من التدخل فى شئونهم. والواقع أن استقلالية الطبقة عندهم ليس معناها امتناعهم عن الاهتمام بشئون حياتهم الخاصة والعامة المرتبطة بالسياسة التى تجرى فى البلاد. وهم بعد ذلك كلما أمكنهم التنظيم الاقتصادى والسياسى المستقل قاموا به «رابطة نقابات القاهرة سنة ١٩٤٤»، والمعركة الانتخابية فى أوائل سنة ١٩٤٥ فى شبرا الخيمة «فضالى». وفى الإسكندرية «محمود مصطفى»، اللجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات عمال مصر، مؤتمر عمال الشركات والمؤسسات الأهلية، لجنة العمال للتحرير القومى، الانتخابات البلدية فى دمياط والمنيا.

ومن الأيام التى ظهرت فيها بوضوح فكرة الاستقلالية العمالية وضرر سياسة الأحزاب الحالية للطبقة العمالية، منذ هذه الأيام نحت الوزارة الوفدية الأخيرة ١٩٤٢ - ١٩٤٤ إلى أن تنتشر فى صفوف العمال فكرة قريبة من الاستقلالية وهى: «إذن فالسياسة عامة، السياسة المصرية ليست فى مصلحة العمال وطبقتهم! ما للطبقة العمالية ونوع الحكومة الذى يأخذ الحكم.. ما للطبقة العمالية وهذا الوزير أو ذاك!.. إنهم كلهم يحاربون طبقة العمال، يشردون أفرادها ويعتقلون زعماءها الشرفاء، يقولون الكثير ولا يعملون شيئاً. أيها الزملاء.. إن السياسة ليست فى مصلحة العمال، إن السياسة تضر مصلحة العمال، أيها الزملاء: ابتعدوا عن السياسة ولا تفكروا فيها! لا تفكروا إلا فى النقابات والنقابية، لا تفكروا إلا فى زيادة الأجر اليومى وتقليل ساعات العمل وفى جعل أصحاب الأعمال يطبقون القوانين العمالية. لا تفكروا فى السياسة»!.

هذا هو نوع التفكير الذى انتشر فى صفوف العمال. ولكن هل هذا تفكير سليم

وصحيح؟ هل سليم وصحيح أنه يجب ألا يفكر العمال فى السياسة - سياسة بلادهم ووطنهم - وأن يفكروا فقط فى النقابية والنقابات؟

إننا نقول: «لا، ليست هذه الفكرة سليمة أو صحيحة. فإذا كانت السياسة التى وقعت فى مصر إلى اليوم لا تخدم الطبقة العمالية، وإذا كانت جميع الحكومات وجميع الوزراء لم يبحثوا عن تحقيق المصالح العمالية؛ بل كانوا يريدون فقط أن يستغلوا حركة العمال وقوة الطبقة العمالية واستعدادها الدائم للتضحية، إذا كان هذا كله قد وقع فلا يدل إلا على أن السياسة المصرية يجب أن تتغير، وأن الطبقة العمالية يجب أن تنشىء سياسة جديدة، سياسة عمالية تخدم مصالح العمال خدمة صحيحة، سياسة تحقق مصالح العمال بواسطة قوة الحركة العمالية واستعداد العمال الدائم للتضحية والكفاح المنظم. وهذا الذى نقوله نحن.. نحارب فكرة إبعاد الحركة العمالية عن السياسة.. نحارب فكرة عدم اهتمام العمال بالسياسة أو فكرة اكتفاء العمال بالحركة النقابية الاستقلالية. وسنشرح فيما بعد الأسباب التى تجعلنا نقول ذلك ونؤكد ضرورة اشتراك العمال فى السياسة اشتراكاً قوياً على أساس سياسة عمالية تتحقق عن طريق قوة الحركة العمالية واستعداد العمال للتضحية والكفاح المنظم».

وحتى نرى سلامة الموقف الذى نقفه، نرجع قليلاً إلى أواخر سنة ١٩٤٤. فقد حدث فى ديسمبر أن عمال الإسكندرية رشحوا محمود مصطفى عنهم فى الانتخابات النيابية وأن عمال شبرا الخيمة رشحوا فضالى عبدالجيد عبدالجواد عنهم فى هذه الانتخابات النيابية. وأيضاً، حدث فى ديسمبر ١٩٤٥ أن النقابات العامة قررت إرسال مندوب عنها إلى مؤتمر النقابات العالمى المنعقد فى باريس - فتكونت اللجنة التحضيرية وأدرجت فى برنامجها؛ ليس فقط مطالب عمالية نقابية بحتة، وإنما أيضاً طالبت بالجلاء عن مصر وأيدت الحركة الوطنية العربية فى مصر ضد الاستعمار والصهيونية. وحدث فى أكتوبر سنة ١٩٤٥ أيضاً أن لجنة العمال للتحرير القومى تكونت وأعلنت برنامجاً سياسياً واسعاً كبيراً كان له تأثير عظيم فى صفوف العمال. وأنها أصدرت مجلة «الضمير» التى كانت تؤكد فى جميع صفحاتها اهتمام العمال المصريين بالسياسة وحقهم فى هذا. ففى فبراير ومارس ١٩٤٦ تكونت لجنة العمال والطلبة التى اشتركت اشتراكاً فعالاً فى الحركات والإضرابات الوطنية فى هذه الفترة. وحدث في ديسمبر ويناير ١٩٤٦ أن عمال شبرا الخيمة كانوا يهتفون كل يوم فى راحة الظهر «يسقط الاستعمار وأذنابه» فى وجه البوليس والإخوان المسلمين المتضامنين معهم. على ماذا تدل هذه الحوادث كلها؟ إنها تدل كلها على أن الطبقة العمالية تهتم بالسياسة وأنها فعلاً تحاول أن تبنى سياسة جديدة.. سياسة عمالية صحيحة وسليمة. فترشيح محمود مصطفى بالإسكندرية وفضالى بشبرا الخيمة - وهما جمعا ما يقرب من ألفين صوت معاً - يدل على أن الطبقة العمالية تريد أن توصل صوتها داخل البرلمان ذاته وتريد أن يكون لها كلمة بصفتها طبقة عمالية فى أمور الدولة؛ أى فى السياسة الجارية. إن إدخال المطالب الوطنية فى برنامج «اللجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات عمال مصر». وتأييد ١٠٠,٠٠٠ عامل لمندوب هذه اللجنة فى باريس، هذا كله يدل على أن الطبقة العمالية المصرية لا تريد أن تفكر فى الأجور وساعات العمل فقط دون غيرهما من المشاكل؛ وإنما تريد أيضاً أن تفكر فى القضية الوطنية وفى الصهيونية.

كما أن تكوين لجنة العمال للتحرير القومى والتأييد الذى لقيته مجلتها «الضمير» وتعاون العمال مع الطلبة فى معارك فبراير ومارس الوطنية الجليلة وإصرار عمال شبرا الخيمة على المطالبة بسقوط الاستعمار وأذنابه، هذا كله أيضاً يثبت المرة بعد المرة أن

الطبقة العمالية لا تريد أن تكتفى بالنقابية والنقابات، ولا أن تفكر فقط فى الأجور وساعات العمل. هذا كله يثبت أن الطبقة العمالية لم ترد أن تستمع إلى هؤلاء الذين يقولون بابتعادها عن السياسة.

إذن فالحوادث الأخيرة - التى وقعت خلال سنتين ونصف تقريباً - تبين بوضوح أن الطبقة العمالية تخطت حدود النقابية الاستقلالية وأنها تحاول أن تبنى سياسة عمالية صحيحة تحقق مصالح العمال عن طريق قوة الحركة العمالية وكفاحها المنظم، ولكن لنا أسباب أخرى تجعلنا نبنى سياسة عمالية صحيحة تحقق مصالح العمال. أسباب تأتى من تقديرنا لمصالح العمال البعيدة لا القريبة فقط «مثل الأجور وساعات العمل».

فما هى هذه الأسباب؟

ضرورة الكفاح السياسى للطبقة العاملة: أما السبب الأول فهو أن رجال الأعمال يعتمدون فى رفض مطالب العمال على علاقتهم بأجهزة السلطة وعلى نفوذهم على البرلمان الذى يصدر القوانين. وهذا يعنى أنه حتى الكفاح العمالى الذى يبدأ ككفاح نقابى، من أجل زيادة الأجور وتقليل ساعات العمل يتغير من نفسه إلى كفاح سياسى.

والسبب الثانى هو ارتباط حالة العمال؛ ليس فقط بموقف أصحاب الأعمال ولا بتأييد الدولة لهؤلاء وإنما مرتبط أيضاً بموقف الحكومة من سائر المشاكل الأخرى ومن سائر الطبقات الأخرى.. أى أن حالة العمال مرتبطة بالسياسة الجارية بشكل عام. والأمثلة على ذلك عديدة نكتفى منها باثنين:

ولنأخذ مثل التموين: فقد كانت سياسة الحكومة أثناء الحرب الأخيرة وأثناء السنتين اللتين تلتا الحرب أن تحمى كبار المنتجين وكبار التجار وتسمح لهم بطريق أو بآخر بأن يخزنوا البضائع ويبيعوها فى السوق السوداء «مثل الشاى والسكر والجاز والدقيق والأقمشة الشعبية والزيت إلخ»، فأصبح العامل لا يستطيع أن يشترى بأجره - مع الزيادة الخاصة بعلاوة الغلاء - كل ما كان يشتريه من قبل أن توجد أزمة التموين. وكأن أزمة التموين جعلت مستوى المعيشة للطبقة العاملة تنخفض.

ولنأخذ مثلاً آخر هو مثل التعليم المجانى: إن جميع العمال يريدون أن يعلموا أولادهم أو يتعلموا هم إذا كانوا أميين. والمعروف أن العامل المتعلم أمهر فى أغلب الأحيان من العامل الأمى ولذلك فكثيراً ما يكون أجره أكبر. ولكن تعليم الأولاد يكلف الآن مالا كثيراً لأن التعليم ليس مجانياً. وكذلك يكلف تعليم الرجال والنساء البالغين الأميين مالا كثيراً أيضاً. ولو كانت الدولة هى التى تتكلف هذه التكاليف أو لو كان التعليم مجانياً ومحو الأمية مجانياً؛ لكانت أجور العمال قد زادت فعلاً لأن العمال يستطيعون وقتئذ أن يصرفوا قيمة تكاليف تعليم الأولاد والأميين على شراء أشياء أخرى؛ مثل تحسين الملبس والغذاء والمسكن. وقد عرضت فعلاً الحكومة الوفدية قانوناً لمحو الأمية على البرلمان فقرره ولكن النقراشى أتى فأبطله، وجعله كأنه لم يكن بخفض الميزانية من أربعة ملايين جنيه إلى مليون ونصف المليون جنيه، وبإلغاء إجبارية الدروس الخاصة بمحو الأمية. وكذلك عملت حكومتا النقراشى وصدقى على فرض رسوم مدرسية مختلفة على تلاميذ الابتدائية وتصلبتا فى مطالبة طلبة الثانوية والجامعة بالمصروفات، فكأنهما عملتا بالفعل على تخفيض أجور الطبقة العمالية من هذه الناحية. وكان صدقى باشا سنة ١٩٤٤ من الذين عارضوا قانون محو الأمية. ووصف هذا القانون بمشروع مسرحى وفى غير أوانه. وكذلك عارضه الأستاذ كيلانى مثلاً - وهو مدير المكتب الثقافى المصرى بلندن - فقال فى ١٩٤٥/٦/٢٤: «إن هذا فرض للتعليم فرضاً على الشعب وليس مستعداً أن يقبله، فلن ينتج عنه من هذا الشعب غير العداء والملل.. إننا نحتاج فى مصر إلى شخص مربى مثل

«جوبلز وزير الدعاية النازى» يساويه فى قيمته ولكن أقل سوءاً منه». وكذلك شرح صدقى باشا فى مناسبة أخرى لماذا يعارض محو الأمية ونشر التعليم المجانى فقال: «إن هذا سوف يساعد العمال والفقراء على الثورة» ومن تصريحات مثل هذه، الصدقية والكيلانية، نفهم لماذا يعارض أمثال هؤلاء محو الأمية ونشر التعليم المجانى. إنهم يريدون أن يبقى الشعب والطبقة العمالية جاهلين، ومن ثمة أن يبقى مستوى حياتهم منخفضاً حتى لا يعارضهم فى استغلالهم، وفى جمع الأرباح الطائلة على حساب الشعب والوطن. ومن هذه الأمثلة نفهم تماماً أن تخفيض أجور العمال أو زيادتها وتقليل ساعات العمل أو زيادتها – وفى كلمة واحدة – رفع مستوى معيشتهم أو تنزيله.. هذا يمكن أن يأتى عن طريق غير طريق أصحاب الأعمال أنفسهم؛ بل إنه يأتى عن طريق مواقف الحكومة من المشاكل المختلفة أى من سياستها العامة فى أغلب الأحوال.

والسبب الثالث الذى يجعلنا نؤيد كفاح الطبقة العمالية السياسى ونشجعها فيه ونفهمها هو أن أصحاب الأعمال أنفسهم يشتغلون بالسياسة، ربما بطريق غير مباشر أو بطريق مباشر، ولذلك لا يبقى أمام الطبقة العاملة من طريق إلا أن تشتغل بالسياسة هى الأخرى بجميع الطرق. فكثيرون جداً من السياسيين المصريين الكبار من رجال الأعمال من أمثالهم صدقى باشا رئيس اتحاد الصناعات ورئيس حكومتين فى سنة ١٩٣٠، ١٩٤٦ وحافظ عفيفى وعلى ماهر وزكى الإبراشى ومحمد خطاب وممدوح رياض وعبود وفرغلى وحسين سرى وفؤاد سراج الدين إلخ.. فهؤلاء جميعاً وغيرهم يشتركون فى الوزارات والبرلمان فيؤثرون على الدولة وعلى قوانينها وبوليسها حتى يفيدوا مصالحهم كرأسماليين ويساعدوا على زيادة أرباحهم بأن يخفضوا أجور العمال كما شرحنا فيما سبق. ولذلك حاول العمال أيضاً أن يرشحوا زميلين لهم هما: محمود مصطفى وفضالى عبدالجيد حتى تكون الطبقة العمالية ممثلة فى البرلمان وتؤثر عن طريق نوابها على الدولة وعلى قوانينها وعلى بوليسها فى صالح الطبقة العمالية هذه المرة لا ضدها. ولكن أصحاب الأعمال لهم طريق غير مباشر.. طريق غير طريق وجود البعض منهم فى البرلمان والوزارات، وهو طريق التأثير من وراء الستار على البرلمان والوزارات. اسمعوا ما يقول الدكتور ليڤى – سكرتير اتحاد الصناعات فى مقال من مقالاته: «إن نشاط اتحاد الصناعات الوقائى الرزين ليس أقل أهمية من التأثيرات لأى نشاط فى ضوء النهار. فإن اقتراحاته الحكيمة كانت فعالة وقاطعة فى أغلب الأحوال بصدد الإجراءات المتعلقة بالتشريع الاقتصادى والاجتماعى خاصة بشأن جميع القوانين المتعلقة بالتشريع العمالى. ويمكننا أن نؤكد أن اتحاد الصناعات لم يكن غريباً عن بحث أى مشروع من مشروعات القوانين».

هذا ما يقوله سكرتير اتحاد الصناعات الذى يضم فى صفوفه عدداً من الشركات بلغ ٤٦٣ سنة ١٩٣٣ والذى يتكون مجلس إدارته من ٢٢ أجنبياً – من مجموع أعضاء يبلغ ٤٠ أى الأغلبية – والذى يحتوى مجلس إدارته على صدقى باشا «وهو يدير ٢٢ شركة» ومحمد فرغلى باشا «٣٢ شركة» وعلى أمين يحيى «٢٥» وكلات بك «١٣ شركة» والخواجة نسكنولس «١٠» والبارون ديبنوا «٨ منها شركة قنال السويس». إذن فالاتحاد يحاول بكل قواه أن يؤثر على السياسة المصرية لأنه يعلم تماماً أن هذه هى الطريقة التى سيؤثر بها على أحوال العمال ومن ثمة على أرباح الرأسماليين. ولذلك يجب أيضاً على العمال أن يهتموا بالسياسة ويعملوا على أن يؤثروا عليها بكل قواهم. إن العمال سيحصلون بهذه الطريقة بشكل حاسم على مصالح طبقتهم وسيعملون على إزالة الغبن الواقع عليهم وعلى طبقتهم. أما أصحاب الأعمال فهم يفهمون تماماً خطورة اشتغال العمال بالسياسة وخطره على دخلهم وأرباحهم غير المشروعة. فهذا الدكتور ليفى – فى تلك المقالة التى ذكرنا جزءاً

منها فيما سبق - يضيف: «يهمنى أيضاً أن نحرص على إبقاء الحركة النقابية العمالية فى محيطها المهنى البحت وأن تكون فى منجاة من تأثير السياسيين». وهذا تقرير الاتحاد لسنة ١٩٤٦ يطالب بأن يغير التشريع العمالى حتى يجرد من أى اعتبار سياسى. إذن ففكرة إبعاد العمال عن السياسة وإبقاء الحركة العمالية فى النطاق البحت ليست فكرة فى صالح الطبقة العمالية، وإنما هذه الفكرة فى صالح الرأسماليين فقط.

٥ - المسألة الفلاحية(٥)

أهمية المسألة الفلاحية:

ترجع أهمية هذه المسألة إلى أنه فى عام ١٩٣٧، كان الفلاحون يشكلون ثمانين بالمائة من سكان القطر. كما أن الغالبية الكبرى من عمالنا يرتبطون بصلة القرابة بالفلاحين. وقد شكل الريف المخزن الرئيسى للأيدى العاملة التى هاجرت إلى المدينة لتنضم إلى كتلة المعدمين من عمال المدن.«٥»

فى الوقت ذاته، يحتل الاقتصاد الزراعى المرتبة الأولى فى اقتصادنا القومى. وإذا كان الفلاحون ينتجون المحاصيل، فالعمال يستهلكونها، وإذا كان العمال هم منتجى السلع، فالفلاحون هم مستهلكوها الرئيسيون.

وفى الريف يشكل الفقراء والكادحون غالبية الطبقة العاملة. ذلك أن ٨٣٪ من ملاك الأراضى الزراعية من الفلاحين الصغار الذين يمتلك الواحد منهم نصف فدان فى المتوسط. لكن ملكية هؤلاء لا تمثل سوى ٢٣٪ من مجموع مساحة الأراضى الزراعية. كما أن ٤٣٪ من المشتغلين بالزراعة لا يملكون أرضاً على الإطلاق، ويعيشون إما كأجراء أو كمستأجرين صغار. وهؤلاء هم الذين تلح أحوالهم بالإصلاح.. والإصلاح السريع ولا يمكن أن يهملهم كفاحنا.

وطبقة الفلاحين هى الحليف الطبيعى للطبقة العاملة؛ لأن فقراء الفلاحين والأجراء منهم لا يكونون كتلة الطبقة الفلاحية فحسب؛ بل كتلة الطبقات الشعبية - بوجه عام - أيضاً. وهم فقراء لأن الرأسمال الأجنبى والاحتكارات الصناعية والزراعية المختلفة تستغلهم. ومن ثم يتعين علينا أن نحركهم وأن نرتبط معهم فى حلف كفاحى يواجه الفئات العليا من الطبقات المالكة.

ولكن تجنيد الفلاحين فى الكفاح التحريرى لم يكن جديداً لا على العمال ولا على الفلاحين، ويظهر تاريخ مصر أنه منذ أن غزت قوات نابليون بلادنا قام الفلاحون ضد الغزاة واشتبكوا معهم بالسلاح. وفى ١٨٠٧ هزم الفلاحون وأهالى دمياط الحملة الإنجليزية. واشترك الفلاحون فى الثورة العرابية، وكانوا العنصر الثورى الرئيسى فى ثورة ١٩١٩.

تشابك المسألة الفلاحية بقضية الطبقة العمالية:*

إن أعداء الطبقة العاملة هم أعداء الفلاحين. ويتضح هذا إذا علمنا أن الفلاح لا يستطيع أن يزرع دون أن يستعين بالسماد الذى يأتيه مباشرة أو غير مباشرة عن طريق

---

* فى مطبوعات «المنظمة» وثيقتان تحملان عنوان «المسألة الفلاحية» صدرت الأولى منهما فى ١٩٤٧/٢/١٤، والثانية فى ٢٣ أبريل فى العام نفسه. تركز الوثيقة الأولى أساساً على قضية التحالف، طبيعته وضرورته، بين العمال=

البنوك الكبرى، خاصة بنك التسليف الزراعى «رأسمال إنجليزى». كذلك الأمر بالنسبة للبذور والتقاوى. وفى عام ١٩٣٩، كانت البنوك الأجنبية التى تقدم القروض؛ إما مباشرة أو غير مباشرة ترتهن ٤٠ فى المائة من الأرض الزراعية، وتحتكر شركة السكر «رأس مال أجنبى» شراء محصول القصب من الفلاحين. ويقع الفلاح تحت نير الرأسمال الأجنبى والرأسمال المصرى الكبير المتداخل فى معظم مشتريات (المنسوجات، البترول، النقل.. إلخ).

زد على ذلك أننا أمام طبقتين (شريحتين) من الفلاحين الذين يترددون فى بؤس كامل. فإذا صح - وهو صحيح - أن الفلاحين الذين يستطيعون الحياة دون الالتجاء المباشر إلى كبار الملاك لا يزيد عددهم على ١٥ فى المائة من مجموع الملاك. فإن الباقى وهم ٢,١١٢,٠٠٠ مالك يملكون أقل من فدانين ويضطرون إلى العمل كأجراء فى أراضى كبار الملاك، أو كمستأجرين صغار عندهم أيضاً. فهم يقعون تحت ضغط هؤلاء الإقطاعيين الذين يكونون محور الرجعية فى مصر، وهم، فى النهاية، فئة صغيرة يمثلها حزب الأحرار الدستوريين الذين ساعدوا فى إسقاط وزارة النحاس باشا عام ١٩٤٤ لأن هذه الوزارة كانت تتجه إلى فرض الضرائب التصاعدية على الأرض، ولأنها أدخلت التعليم المجانى. وهناك، فى الوقت ذاته، الشريحة الطبقية الثانية من الفلاحين: وهى قطاع كبير لا يكاد يملك الفرد فيها شيئاً على الإطلاق. ومن بين هؤلاء هناك ١,٣٠٠,٠٠٠ مالك يملك الواحد منهم ما يقرب من قيراطين ونصف القيراط. أى لا شىء فى النهاية. وقد ذكرنا من قبل أن الذين لا يملكون أرضاً على الإطلاق يشكلون ٤٣ فى المائة من مجموع المشتغلين بالزراعة.

ويترتب على ما تقدم أن هاتين الشريحتين من الفلاحين ليس فى مقدور أفرادها أن يعيشوا على الأجور الزهيدة التى يتقاضونها أو على الملكيات التى يزرعونها، فيعانى الكثير منهم من ضغوط أصحاب الملكيات الكبيرة أفراداً أو شركات، فيهاجر الكثيرون منهم إلى المدينة ليعملوا كعمال. ويفرض عليهم أصحاب العمل أجوراً زهيدة وبذلك يدفع بهم سوق العمل موضوعياً إلى تكوين الجيش الاحتياطى للعمل المنافس لعمال الصناعة. ولكن هذا كله، لا يمنع من أن فقراء الفلاحين، تتشابه أوضاعهم – من حيث إنهم معدمون – مع أوضاع الطبقة العمالية؛ الأمر الذى يعزز إمكانية التحالف بين الطبقة العاملة وطبقة الفلاحين الفقيرة وتفتقر الطبقة الفلاحية إلى الاعتراف بحقوقها الاجتماعية والطبقية: فقانون النقابات مثلاً، لا يعترف بالنقابات الفلاحية. كما تحارب من حين لآخر من قبل الإدارة أو ممثلها فى الريف، كلما اتجهت لإقامة أى تكتلات لعمال الزراعة أو صغار الفلاحين.

وفى الوقت ذاته، فإن المساعدات الاجتماعية المختلفة التى تكاد أن تكون معدومة فى صفوف الطبقة العمالية هى كذلك أو أسوأ بما لا يقاس عند الفلاحين. فمن انعدام مياه الشرب النقية، إلى انعدام أى شكل من أشكال التأمين ضد البطالة والشيخوخة. بل إن أحوال الفلاحين هنا تبدو أشد بؤساً من أحوال العمال. فهم يعملون دون تحديد لساعات العمل، ودون حماية للأحداث أو النساء. ويتعطل أغلبيتهم خلال ثلثى العام فلا يثير هذا اهتمام الحكومات أو تتحدث عنه الصحف اليومية.

= والفلاحين استناداً إلى أوجه التشابه بين أوضاع الطبقتين من ناحية، وتركز من ناحية أخرى على خصوصية المسألة الفلاحية وتنتهى إلى الخطوط العامة التى تشكل مدخلاً للعمل مع الفلاحين بعيداً عن الأخطاء التقليدية التى يمكن أن يقع فيها الماركسيون.

أما الوثيقة الثانية، فتُبدى اهتماماً أكبر بالحديث عن الهيكل الاجتماعى فى الريف وتحديد سياسة المنظمة نحو الكادحين فى الريف. وفى هذا تطرح المنظمة مشروع البرنامج الفلاحى.

وهذه الطبقات الفلاحية لا تتمتع إلا بالتافه من الحقوق السياسية. فإذا كان الدستور يعطيهم حق انتخاب ممثليهم إلى مجلس النواب ومجلس الشيوخ؛ فإنهم لا يمارسون – بالفعل – هذا الحق فى ظل الحكومات الرجعية.. فهم مهددون باستمرار؛ إما من قبل الإدارة أو من قبل أصحاب الأراضى الواسعة. فى الوقت نفسه، فإن العمد الذين يحكمون الريف فعلاً، غالباً ما يكونون من أصحاب الأراضى التى تزيد على الخمسة أفدنة، هذا، بالإضافة إلى أن العمد يتولون مناصبهم بالاستناد إلى صلات المصلحة أو القرابة التى تربطهم بكبار الملاك.

إذن فمصلحة هذه الفئات من الفلاحين الكادحين هى فى التحرر من الاستعمار الأجنبى، ومن الفئات العليا من الطبقات المالكة، الأمر الذى يعزز من إمكانية أن يقوم التحالف بين الفلاحين وبين الطبقة العمالية.

خصوصية المسألة الفلاحية:

إذا صح أن التحالف ممكن بين الطبقة العمالية وبين الجمهرة الكبيرة من الفلاحين، فإن هذا لا يعنى أن هناك تطابقاً تاماً بين مصالح العمال ومصالح الفلاحين. وهذا يرجع إلى أن للمسألة الفلاحية خصوصيتها التى تتمثل فيما يلى:

١ – أن الفلاحين يرتبطون بالأرض كملكية. والمطلب الأساسى للفلاح هو الأرض. هذا فى حين أن العامل فى المصنع لا يملك أى شيء على الإطلاق. والفلاحون بهذا الوضع، يمثلون فى المجتمع حالة متوسطة بين العمال (المعدمين) وبين الطبقات المالكة الكبرى. ويعمل الفلاحون فى الحقول على مساحات شاسعة، وفى مجموعة قليلة نسبياً، ومن هنا تبدو تجمعاتهم مشتتة.. فى حين أن العمال يتركزون بكثافة فى مكان العمل، وهذا ما يعطيهم القدرة على التنظيم الجماعى.

٢ – وتتميز الأوضاع فى الريف بالاحتكار الكبير. وذلك لأن أقلية صغيرة جداً من الملاك «٤ فى الألف من مجموعة الملاك» يملكون ٤٠ فى المائة من الأرض الزراعية، ويدخل فى هذا الفريق من الملاك الشركات الأجنبية والملاك الأجانب الذين يملكون ١٠ فى المائة من الأرض فى مديرية الغربية، و١٥ فى المائة فى البحيرة، و٥٠ فى المائة فى مديرية أسوان. كما يدخل فى هذا الفريق كبار الملاك نصف الإقطاعيين من عائلات شعراوى والبدراوى وسلطان وأمراء العائلة المالكة. وقد حقق هؤلاء الملاك أرباحاً فاحشة من استغلال الفلاحين. وتكفى الإشارة – مثلاً – إلى أن بنك الكريدى «البنك العقارى المصرى» بدأ برسمال ٤٠٠,٠٠٠ جنيه فى عام ١٨٨٠ ليرتفع فى عام ١٩١٤ إلى ٣٢ مليون جنيه.

٣ – يتميز الإنتاج الزراعي بتأخر الإنتاج ووسائله: وهذا الأمر لا يرجع فقط إلى فقر الفلاحين وعجزهم عن شراء الآلات الزراعية الحديثة، وإنما يرجع أيضاً إلى أن كبار الملاك لا يتوسعون فى استخدام هذه الآلات الحديثة لعلمهم بأن قوة الإنسان – الفلاح وأسرته – أرخص بكثير من استخدام الآلات المكلفة. وهم فى النهاية لا يستغلون الأرض فى مصلحة الفلاحين الفقراء والطبقات الشعبية الأخرى.

٤ – وتتميز المسألة الفلاحية بارتباط الفلاحين السياسى عموماً بحزب الوفد: فالوفد الذى مازال يلعب دوراً كبيراً فى الحياة السياسية المصرية هو التعبير السياسى عن طبقة خاصة من الفلاحين، هى طبقة الفلاحين المتوسطين الذى بدأوا يدخلون وسائل جديدة – رأسمالية – فى الزراعة، والذين اغتنوا فاتجهوا إلى استغلال أموالهم فى مشروعات زراعية وصناعية وتجارية جديدة. وفى الوقت نفسه يرتبط الوفد بكتلة واسعة من الطبقة

الوسطى فى المدن. وهذا يعنى أن الفئات الوسطى فى الريف والمدينة هى من الفئات المالكة وإن لم تكن مفرطة الثراء. لكن الفلاحين عموماً يؤيدون الوفد وسياسته. كما أن الوفد يحاول أثناء توليه الحكم أن يفعل شيئاً لإصلاح أحوال الفلاحين «تحديد أجور عمال الزراعة بعشرة قروش فى اليوم، الوحدات الصحية، وتوسيع مجانية التعليم، الضرائب التصاعدية على الأرض.. إلخ».

الهيكل الطبقى فى الريف:

١ - الفئات العليا:

وتضم هذه الفئات كبار الملاك نصف الإقطاعيين وأراضى الوقف وغالبية الشركات الزراعية الأجنبية. وتمثل هذه الملكية ٣٦٪ من مجموع الأراضى الزراعية فى مصر فى حين أن أصحابها لا يمثلون إلا ٤ فى الألف من ملاك الأرض.

وغالبية هؤلاء الملاك الكبار نصف الإقطاعيين ينضمون إلى الأحزاب الرجعية «الأحرار الدستوريين والحزب السعدى». وهما الحزبان اللذان يتعاونان مع المستعمر ويعاديان الإصلاحات الاجتماعية فى الريف.

ويدخل فى الفئات العليا فى الريف الرأسمالية الزراعية المصرية. وأهمية هذه الطبقة لا تقاس باتساع مساحة ما تملكه من أرض، بقدر ما تقاس بقيمة وسائل الإنتاج المستعملة فى زراعة الأرض وبقيمة الإنتاج ذاته ونوعه. على أن وجود الرأسمالية الزراعية لا يمنع أن يقوم مالك من كبار الملاك باستثمار جزء من أرضه استثماراً رأسمالياً مباشراً (باستخدام الآلات والعمال الزراعيين). فى الوقت نفسه يستثمر المالك الكبير الجزء المتبقى من أرضه بالإيجار الصغير، والمثل الواضح هنا هو التفاتيش الملكية. كما أصبحنا نرى أيضاً أن الرأسماليين الزراعيين يستثمرون أموالهم؛ ليس فقط فى أراضيهم.. وإنما بالإيجار الكبير بقصد تجزئة الأرض وتأجيرها ثانية قطعاً صغيرة للمستأجرين الصغار، وذلك بما يعنى أنهم يضاربون فى إيجارات الأطيان. وهذه الظاهرة تتعدى المجال الزراعى إلى غيره من ميادين الاقتصاد القومى، فيستثمر كبار الملاك أموالهم فى الصناعة والتجارة والبنوك (مثل عبود وصدقى وهيكل).

وهناك تعارض بين كبار الملاك نصف الإقطاعيين وبين الرأسماليين الزراعيين. لكن هذا التعارض يختفى اليوم بقدر ما تزداد الروابط الاقتصادية والسياسية التى تجمع بينهم. من أسباب هذا التعارض أن الرأسمالية الزراعية المصرية قد نجحت فى تطوير الريف فى اتجاه تحطيم الاقتصاد الإقطاعى. وإذا صح أن الرأسماليين الزراعيين الذين يستغلون عمال الزراعة بالقسوة التى يلاقونها من كبار الملاك نصف الإقطاعيين - فإنهم هم الذين يعارضون أنصار تحديد الملكية الزراعية ويعارضون قيام النقابات الزراعية، كما يعارضون تطبيق قانون عقد العمل الفردى.

٢ - الطبقة المتوسطة:

تتكون هذه الطبقة المتوسطة فى الريف من متوسطى الملاك (من خمسة إلى خمسين فدانا). ومن متوسطى المستأجرين الذين يستغلون الأرض بأساليب رأسمالية، ويستأجرون العمال الزراعيين. وتبلغ نسبتهم إلى مجموع الملاك الزراعيين حوالى ٥,٨٪ ويمثلون ٣٠٪ من المساحات المزروعة. وأهم ما يميز هذه الطبقة أنها تستقطب إلى فريقين: أحدهما - وهو الأكبر عدداً - يتكون من الملاك الذين يملكون من خمسة إلى عشرين فداناً، وهذا الفريق تتدهور أحواله ويلحق بصغار الفلاحين. أما الفريق الآخر فيتكون من الملاك الذين

يملكون من ثلاثين إلى خمسين فداناً وهم الذين تزداد ملكيتهم مع انخفاض عددهم، ومن ثم يقتربون شيئاً فشيئاً من الطبقات المالكة الكبيرة. وتتذبذب هذه الطبقة بين الفئات المالكة العليا والطبقات الفقيرة فى الريف. وتعارض مصالحها مصالح الفئات العليا، ولكنها تستغل العمال الزراعيين أشد استغلال. وكثيراً ما يتعاملون كوسطاء، ويرمون دائماً إلى رفع أسعار المنتجات الزراعية. أما ميل هذه الطبقة السياسى فيتجه فى الغالب إلى الوفد والحركة الوطنية. ولذلك لا يمكن أن تكون هذه الطبقة إلا حليفاً مؤقتاً للطبقات الكادحة الفلاحية.

٣ - الطبقات الفقيرة فى الريف:

أما الطبقات الفقيرة فى الريف فتتكون من عمال الزراعة، وصغار المستأجرين، وصغار الفلاحين الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة. ويشكل عمال الزراعة ما يقرب من ٣٤٪ من المصريين المشتغلين بالزراعة. وعددهم فى ازدياد كبير، ومستوى معيشتهم بالغ الانحطاط (الأجر اليومى حوالى سبعة قروش). ومن ثم تكون هذه الطبقة أشد معارضة لمصالح كبار الملاك وأشد تقارباً من الطبقة العمالية وأكثر استعدادا للتحالف معها.

أما صغار المستأجرين فإن النسبة العالية للريع الذى يدخل جيوب كبار الملاك (ما يقرب من ٧٠٪ من إيراد الأرض) لا يسمح لهم حتى بتجديد رأسماليتهم التافهة وهم ضحايا لمعاناة شديدة، وليس أمامهم سوى العمل كأجراء زراعيين. وأعدادهم كمستأجرين تتناقص بشكل ملحوظ. وهم بذلك يمثلون احتياطياً لعمال الزراعة وعنصراً مهماً فى صفوف الحركة الشعبية. ويعتبر صغار الملاك الزراعيين أكبر الطبقات الشعبية عدداً فى الريف (٨٣٪ من الملاك). ويملكون ٢١٪ من الأرض الزراعية.. ومتوسط ملكيتهم عبارة عن نصف فدان، وهى مساحة لا تستطيع أن تعيش عليها أسرة فلاحية. ولذلك، فإن هذه الطبقة عبارة عن طبقة نصف بروليتارية قريبة جداً من العمال الزراعيين. ويرجع تدهور ملكيتها الصغيرة إلى تفوق المنشأة الزراعية الكبرى فى الاقتصاد النسبى للنفقات، وفى التجارة والاقتراض والقدرة على مواجهة الأزمات. وتزداد هجرة صغار الملاك من الريف إلى المحافظات، كما يزداد التفاوت الشديد بين الطبقات المالكة وغير المالكة فى الريف بما يؤدى إلى ازدياد حدة الصراع الطبقى فيه. كما أنه يترتب على ذلك اتساع إمكانية أن تنتظم الطبقات الشعبية فى الريف تحت لواء الطبقة العاملة وجذبها إلى أفكار الاشتراكية.

نحو سياسة من أجل الفلاحين الفقراء والكادحين:

إن سياستنا إزاء الفلاحين الفقراء والكادحين لها شقان: الأول مطلبى والثانى نضالى.

فى الشق الأول تتحدد سياستنا إزاء الفلاحين الفقراء والكادحين فى الكفاح مع الفلاحين ولمصلحتهم من أجل:

١ – توزيع أراضى الحكومة وأراضى كبار الملاك الذين تزيد ملكيتهم على خمسين فداناً على الفلاحين الفقراء.

٢ – تحسين الأحوال المادية للفلاحين.. بتحديد أجور عمال الزراعة ووضع حد أعلى للإيجار وإلغاء الوساطات التجارية، وأن يمول الفلاح من طرف منشآت حكومية تمويلاً سهلاً.

٣ – الاعتراف بحقوق الفلاح السياسية.. بمعنى حمايتهم من ضغط الإدارة والملاك

الكبار، وذلك عند إجراء الانتخابات البرلمانية وغيرها. وحقهم فى انتخاب جميع الإدارات السياسية فى الريف (المجالس القروية، العمد، مشايخ البلد.. إلخ) دون تميز بينهم فى الملكية والثروة.

أما الشق الثانى من سياستنا، فهو بناء التحالف بين الفلاحين والعمال. ويعنى هذا تحريك الجماهير الفلاحية ذاتها فى سبيل تحقيق مطالبها، وإمدادها بخبرة العمال التنظيمية والطبقية والسياسية. ومن المهم فى هذا الشأن أن يهتم المناضل العمالى بأقاربه الفلاحين وأن يساعدهم فى كفاحهم وفى تنظيم صفوفهم، ولكن من الأفضل طبعاً أن يقوم بهذا كله فلاح من الفلاحين أنفسهم، فلاح يحترمه الفلاحون الآخرون ومشارك معهم فى الزراعة، متفهم لظروفهم وأحوالهم، وقادر بأخلاقه على كسب احترامهم.

فى الوقت نفسه فإن التحالف مع الفلاحين معناه ضرورة أن تتحالف التشكيلات السياسية للطبقة العاملة مع الجماهير الوفدية. وقد رأينا أن الجماهير الفلاحية تتميز بوفديتها.. ومن ثم تحتم علينا أن نتفهم ميولهم السياسية؛ فلا نحاربها مرة واحدة استناداً إلى معرفتنا بالميول الاستقلالية للطبقة العمالية، وإنما يتعين علينا أن نؤيد الوفد فى أعماله الديموقراطية الوطنية وأن نشترك فى لجانه الريفية والقروية.

مشروع برنامج فلاحى

بعد مرور أكثر من ثلاثة شهور بقليل وبعد مناقشة التقرير السابق طرحت قيادة المنظمة فى مجلة «الهدف» رؤية فيها قدر أكبر من التفصيل عن الأوضاع والعلاقات الطبقية فى الريف، وأتبعت ذلك بتقديم مشروع برنامج فلاحى جاء فى دراسة مجلة «الهدف».

أولاً ـ النضال ضد البقايا الإقطاعية:

١ – تحديد الملكية الكبيرة بخمسين فداناً، وتأميم الشركات العقارية الأجنبية، وفرض ضريبة تصاعدية على الأرض حسب الإيراد؛ لا على أساس الملكية.

٢ – إلغاء الوقف. وتؤجر الأراضى المحررة بتعويض بسيط للملاك من طرف الدولة إلى الفلاحين مقابل إيجار ضعيف. وسوف ينتج عن هذا تخفيض الريع على الأراضى الأخرى، وتمهيد الطريق للتأهل (التأميم) الكامل ونزع الملكية بشكل نهائى من كبار الملاك.

٣ – تكوين لجان ومحاكم فلاحية عن طريق الانتخاب العام. وتعمل اللجان تحت رقابة الطبقات الكادحة مع إسقاط العضوية فى أى وقت. ويكون من مهامها:

– المحافظة على مصالح المستأجرين والمناصفين.
– تحديد الإيجار حسب تكاليف الإنتاج حتى يحصل المستأجر على ربح.
– تحريم استيلاء المالك على المحصول فى حالة تأخر المستأجر عن الدفع.
– تحريم طرد المستأجر فى حالة عجزه عن الدفع.
– مد عقد الإيجار إلى خمس سنوات مثلاً.
– حق المستأجر فى تجديد عقد الإيجار مع تحديد واضح لحق المالك فى رفض تجديد الإيجار إذا أراد المالك أن يستغل أرضه بنفسه أو عن طريق أولاده مثلاً.

- تعويض المناصف أو المستأجر فى حالة عدم تجديد العقد عن المنشآت والأعمال المختلفة التى زادت من قيمة الأرض والتى قام بها بعمله.
- حق الأولوية للمستأجر فى حالة البيع.
- حرية المستأجر فى زراعة الأنواع التى يريدها فى حدود الدورة الزراعية.
- حق النماصف فى أن يصبح مستأجراً بالنقد.
- تحريم الإيجار من الباطن منعاً للمضاربة فى الإيجار.
- تحديد ومراقبة سلطات العمدة والموظفين (التموين.... إلخ).
- مراقبة الانتخابات العامة لمجلسى الشيوخ والنواب.

ثانياً ـ تنظيم العمال وأنصاف العمال فى نقابات من أجل:
- رفع الأجور ودفعها نقداً لا نوعاً.
- إلغاء نظام المقاولات (الريس) وإبداله بمكاتب عمل تحت إشراف النقابات.
- تحسين مساكن العمال؛ خاصة مساكن عمال التراحيل.
- راحة أسبوعية.
- تحريم تشغيل الأحداث الذين تقل سنهم عن ١٢ سنة.
- تنظيم المنتجين الصغار «المستأجرين والمناصفين» فى تعاونيات للإنتاج والاستهلاك.
- تسهيل الاقتراض ذى الأجل الطويل بفائدة ضعيفة لمحاربة الربا، وإلغاء رهون العقارات والديون الخاصة بصغار المنتجين ومتوسطيهم.

ثالثاً ـ إصلاحات عامة:
- نشر التعليم والصحة والأساليب الزراعية العلمية وتأسيس المدارس الزراعية.
- تأهيل وسائل الرى منعاً للمضاربة فى مياه الرى.
- تحسين وسائل المواصلات.
- رسم خطة عامة للزراعة حسب احتياجات الشعب من أجل تخفيف الأزمات الزراعية، خاصة فيما يتعلق بالقطن.
- إنتاج السماد الرخيص بكهربة خزان أسوان.
- استصلاح الأراضى البور المملوكة للدولة أو التى تغطيها بحيرات شمال الدلتا.
- تحويل أراضى الحياض فى الصعيد إلى الرى الدائم، وتشغيل الإخصائيين والفنيين فى هذا السبيل، وكذلك العمال الزراعيين لتخفيف البطالة فى الريف، واستعمال الآلات الزراعية.

رابعاً ـ فى أسلوب العمل فى الريف :

وانتهت الوثيقة بتوجيهات خاصة بأسلوب العمل الجماهيرى فى الريف وتتلخص فى التحرك على المستوى الاقتصادى (مشاكل الرى والسماد والتموين والإيجارات.. إلخ)، وعلى المستوى السياسى المباشر (مقاومة تزييف الانتخابات - إحياء مجالس القرى المنعدمة، اختيار العمد.. إلخ). والنضال ضد الغرامات المفروضة من العمد واعتداء البوليس على الفلاحين.. إلخ وتوجه الوثيقة الأعضاء إلى الاهتمام بشكل خاص بمشكلات عمال الزراعة والعناصر العمالية العاملة على الطواحين والات الرى، والإنارة حول المسألة الوطنية الديموقراطية وإقامة علاقات وثيقة مع اللجان الوفدية.

٦ - تراثنا: «المنظمة» خصائصها وأهدافها(٦)

بعد إصدار المحاضرات الأساسية التى تضمنت الخطوط الرئيسية لفكر منظمة «الطليعة الشعبية للتحرر»، صدرت وثيقة تحت عنوان «نحن وسياستنا». وتلخص الوثيقة الملامح العامة التاريخية والفكرية والتنظيمية والثقافية التى رأت القيادة أنها تميز «المنظمة» – كجماعة سياسية – عن غيرها من الأحزاب الرسمية.

وفى هذا طرحت الوثيقة ثلاثة أسئلة:

أولاً: من تمثل المنظمة، وممن أخذت طريقتها فى العمل والتفكير.

ثانياً: ما الذى يميزها عن الهيئات السياسية الرسمية المصرية المعروفة الآن.

ثالثاً: ما هى أهدافنا المباشرة والبعيدة.

تراثنا:

وتحت هذا العنوان ثلاثة أفكار أساسية:

الفكرة الأولى: هى أن «المنظمة» تمثل أولاً الحركة الاستقلالية العمالية. وتعمل «المنظمة» على تسريع هذه الحركة نحو نتائجها الطبيعية. وأن الاهتمام بتحقيق هذا الهدف لا يرجع إلى مجرد وجود عناصر عمالية فى «المنظمة» تزعمت بالفعل، ومازالت تتزعم تلك الحركة الاستقلالية. ولكن لأننا قد أظهرنا أيضاً – من قبل فى أعمالنا الماضية – فهمنا لتلك الحركة الاستقلالية التى بدأت قبل الحرب العالمية الثانية بقليل «سنة ١٩٣٨» والتى رسخت أقدامها الآن فى الحركة العمالية. ذلك لأن هذه الحركة الاستقلالية تهدف إلى تحرير الطبقة العمالية ومنظماتها الاقتصادية والسياسية والأحزاب العمالية من قبضة الطبقات الحاكمة الرأسمالية والإقطاعية ومن نفوذها السياسى. «فنحن نعلم أن الحركة العمالية قبل ١٩٣٨ كانت تحت تأثير الوفد بشكل رئيسى. وأن الوفد كان يؤيد الحركة العمالية – والنقابية خاصة – فى أحيان. إلا أنه لم يكن يتردد فى قمعها وضربها إذا وجد أن مصالح الطبقات الحاكمة تتعارض مع مصالح العمال تعارضاً شديداً».

وقد زاد وعى الطبقة العمالية، بعد أن زاد عددها وتحت تأثير تجاربها المرة، بأنها طبقة مستقلة عن الطبقات المالكة. وعندئذ أخذت فكرة الاستقلال عن الأحزاب والطبقات المالكة تنتشر فى صفوف العمال. وأخذ نفوذ الوفد وعباس حليم يتقلص بسرعة. وكنا نحن فى طليعة الذين كافحوا بكل قواهم ضد هذا النفوذ بدءاً من عام ١٩٤٣.. فبجانب عملنا فى سبيل تكوين النقابات وتصحيح أوضاعها، كان هناك أيضاً كفاحنا وتأييدنا التام وتشجيعنا لترشيح عمال من القاهرة والإسكندرية فى انتخابات مجلس النواب بصفة مستقلة عن الأحزاب الرسمية. ونفخر بأن عملنا أثناء المعركة الانتخابية كان انتصاراً فى معركة استقلالية الطبقة العامة عن نفوذ الأحزاب الرسمية.

ونحن نريد الآن أن نعمل على تسريع الحركة الاستقلالية العمالية إلى نتائجها الطبيعية: إلى تكوين حزب سياسى يمثل الطبقة العمالية ويدافع عن مصالحها فى المعترك السياسى المصرى بشكل مستقل عن أحزاب الطبقات المالكة.

ونحن نعلم من تجارب الطبقة العمالية فى جميع بلاد العالم أن الكفاح العمالى قد تطور إلى أن أصبح كفاحاً سياسياً تحت قيادة أحزاب الطبقة العاملة العالمية الأحزاب الشيوعية. ومن الطبيعى أن يتطور الكفاح فى مصر أيضاً إلى أن يؤسس الحزب العمالى الصحيح: الحزب الشيوعى المصرى.

دلت الأحداث الأخيرة؛ خاصة استجابة العمال لترشيح العناصر العمالية فى الانتخابات النيابية عام ١٩٤٥، واستجابتها لبرنامج «لجنة العمال للتحرير القومى»، واشتراك العمال فى الإضراب الوطنى العام فى مارس ١٩٤٦، نقول دلت هذه الحوادث على استعداد الطبقة العاملة للكفاح السياسى. فنحن نريد أن نعطى لهذا الاستعداد شكلاً حقيقياً ونريد أن نوجهه.

وسوف تكون سياستنا على النقيض من سياسة الأحزاب السياسية الرسمية بأساليبها فى المؤامرات والمساومات والجرى وراء المكسب الشخصى على حساب مصالح الشعب والأمة: ستكون سياسة من نوع جديد، وعمالية حقاً.

ونحن نرتبط ثانياً بتفكيرنا الماركسى اللينينى وبميراث التجارب العمالية العالمية. وصحيح أن كفاح الطبقة العمالية المصرية السياسى حديث العهد بالمقارنة بكفاح الطبقة الأوربية العاملة، وكذلك الأمر فيما يتعلق بمعرفتها بأفكار ماركس ولينين. فماركس قد عرف لأول مرة فى التاريخ القوانين الرئيسية التى تسود المجتمع الرأسمالى والتى تتسبب فى استغلال الطبقة العمالية وبؤسها. وقد برهنت الأحداث العالمية وخاصة تأسيس النظام الاشتراكى فى روسيا على صحة التفكير الذى أكمله لينين بدراسته لنظرية المجتمع الرأسمالى فى مرحلة الإمبريالية، وبقيادته العملية لانتصارات الطبقة العمالية فى روسيا.

ونحن من الذين يمثلون الفكر الماركسى اللينينى فى مصر، بل وقمنا بتطبيقه على الأوضاع المصرية الخاصة، بدراسة المجتمع المصرى دراسة نظرية واستخلاص النتائج العملية التى تقود كفاحنا. وربطنا هذه النظرية باستمرار بكفاح واقعى لمصلحة الطبقة العمالية والطبقات الشعبية الأخرى. وكشفت لنا تلك الدراسة الأوضاع الطبقية فى مصر، كما كشفت عن أن خيانة الفئات العليا من الطبقات المالكة وتحالفها مع الاستعمار البريطانى هما السبب الرئيسى لبؤس الطبقات الشعبية ومنها الطبقة العمالية المصرية. فمن هذه الناحية نحن ورثة التراث العمالى العالمى فى مصر.

ونحن ثالثاً ورثة الكفاح الشعبى الوطنى الديموقراطى.. وهذه نتيجة منطقية لما سبق ذكره من حيث إننا نمثل الحركة العمالية العالمية والتفكير الماركسى اللينينى فى مصر، فنحن نمثل العمال ومصالحهم الجوهرية.

وقد برهنت الحوادث على ذلك، فنحن الذين قلنا الحقيقة عندما أوضحنا أن أحوال الطبقة العمالية والطبقات الشعبية الأخرى لن تتغير تغييراً كافياً ومضموناً إلا إذا تغير الوضع الطبقى فى مصر. وأعلنا على الملأ خيانة الحكم الرجعى الحاضر، واشتراكنا فى الحركة الوطنية والديموقراطية بكل قوانا مهما كانت صغيرة. فوقفنا فى جانب العمال وإضراباتهم المطلبية والوطنية. وكنا بجانب جميع الطبقات الشعبية وهى تطالب بحقوقها المسلوبة. وكنا ممن تلقوا ضربات الرجعية سجناً وتشريداً وإرهاباً.

ونحن فى ذلك وارثو التراث الوطنى الديموقراطى العظيم الذى خلقته الطبقات الشعبية المصرية بكفاحها الطويل منذ أوائل القرن التاسع عشر؛ بل نحن خلفاء صناع القاهرة الذين ثاروا ضد الفرنسيين، وخلفاء عمال السكك الحديدية الذين أضربوا وكافحوا ضد الاستعمار فى ثورة ١٩١٩، وخلفاء عمال الترسانة والعنابر الذين قتلوا فى نضالهم ضد صدقى باشا فى عام ١٩٣٠. ومفكرونا ومثقفونا الماركسيون هم خلفاء مفكرينا الأحرار الذين كافحوا دائماً ضد الظلم والطغيان، خلفاء الطهطاوى وعبدالله النديم ويعقوب صنوع. ذلك أن هؤلاء المفكرين كانوا يصدرون عن صميم الشعب، ويضحون بأرزاقهم ويكرسون حياتهم فى سبيل سعادة هذا الشعب ورفاهيته. لهذا كله نعتبر أنفسنا ورثة التراث الشعبى العظيم.

ما الذى يميزنا عن غيرنا من الهيئات والأحزاب الرسمية؟

١ ـ نوع جديد من التنظيم وسياسة تنظيمية جديدة:

إن هذه سياسة تمثل المصالح الجوهرية للطبقة العاملة المصرية وتناضل فى سبيلها، هذا النوع من التنظيم لابد أن يكون جديداً وعمالياً ونضالياً يختلف عن السياسات التنظيمية لأحزاب الطبقة الحاكمة. إن سياستنا التنظيمية سياسة نضالية، جماهيرية، تحركنا ككتلة واحدة وفقاً لخطنا السياسى. ولهذا:

ـ تسود منظمتنا وحدة التفكير القائمة على أساس وحدة النظرية القائدة ووحدة الكفاح. ويعود هذا إلى أن النظرية الماركسية اللينينية التى تقودنا نظرية علمية؛ الأمر الذى يوحد تفكيرنا، فلا يمكن أن تثار مشكلة تتعلق بسياستنا إلا ويجب الاتفاق عليها فى النهاية.

ولن يحدث اختلاف ويجب ألا يحدث بيننا. لأننا نعلم من دراستنا النظرية للأوضاع المصرية، من كفاحنا أن كفاح الطبقات على الصعيدين الوطنى والعالمى هو الذى يفسر تاريخ كفاح شعبنا – وعلى رأسه الطبقة العاملة – ضد الاستعمار وأعوانه.

٢ ـ والوحدة التى تربطنا وحدة نضالية. فلا يوجد فى صفوفنا أعضاء يكتسبون العضوية بتبرعاتهم ولا ينفذون سياسة «المنظمة». كما لا يوجد أعضاء شرف يؤيدوننا عن بعد.

وكل عضو فى «المنظمة» مناضل، كرس حياته لخدمة الجماهير الشعبية وللدفاع عن مصالح الوطن. وهذه الوحدة النضالية والفكرية فى صفوفنا تكونت عن اقتناع نابع من معرفتنا بأسباب ظلم واستغلال الطبقة العاملة والطبقات الشعبية الأخرى. وهى لذلك تختلف عن الوحدة التى تسود بعض أحزاب الطبقات الحاكمة – خاصة الأحزاب الفاشية. فالوحدة التى تسود صفوف الإخوان المسلمين أساسها الرئيسى أن «المرشد» لا يخطىء وأن تعليماته «مقدسة»، وتكون من ثم مفروضة على أعضاء الجماعة. وبينما نرى أن الوحدة الفكرية والنضالية فى منظمتنا هدفها الأول والأخير هو العمل من أجل مصالح الشعب، نجد أن الوحدة فى صفوف الإخوان المسلمين تدفعهم إلى قيادة الجماهير ضد مصالحها المباشرة أو البعيدة. وها هم يفرضون باسم الدين على العمال الإخوانيين أن يعملوا فى المصانع رغم قرار النقابة بالإضراب لعلمهم أن هذا يعود على الرأسماليين بأرباح باهظة ويعود بالفقر على العمال. ويجند الإخوان الفلاحين فى صفوفهم؛ حتى لا ينهض الفلاحون للمطالبة بحقوقهم التى سلبها منهم كبار الملاك. وهم يجندون صغار الموظفين والطلبة حتى يساندوا حكم النقراشى باشا وصدقى باشا.. حكم قتلة الطلبة. أما الوحدة التى تمثلها «المنظمة» فهى آتية من أن مصالح الطبقة التى تمثلها، إنما هى مصالح واحدة واضحة لا ينكرها إلا مغرض.

ولذلك أيضاً نرتبط بالجماهير الشعبية ونسعى إلى توسيع هذا الارتباط. إن أغلبيتنا الكبرى من صميم هذا الشعب: من عماله وفلاحيه وصغار موظفيه ومنتجيه. وكان هدفنا أن ندفع الطبقة العاملة فى مطالبتها بحقوقها المسلوبة، وأن ندفعها أكثر فأكثر للمشاركة فى الحركة الشعبية العامة لتأخذ فيها مكان القيادة. ونحن نعتقد أن تحرك الجماهير الشعبية، خاصة تحرك الطبقة العاملة، هو الأساس الذى يحدد فى النهاية السياسة التى تتبعها الحكومة بالنسبة لوطننا وأبنائه. من هنا فإن ارتباطنا بالجماهير ليس مؤقتاً، وليس متقطعاً. وإنما نقف على الدوام بجانب الجماهير فى كفاحها اليومى المحدود وفى نضالها العام.

ونحن فى هذا نختلف حتى مع الوفد – وهو الحزب الليبرالى – الذى تؤيده جماهير

واسعة ولجان وفدية فى كل مكان فى المدينة والريف. ومع ذلك فهو لا يلجأ إلى حشد جماهيره إلا فى المواسم أو فى الموقف الذى يخدم مصالحه.

٣ - ولذلك أيضاً تسود تنظيمنا روح الخضوع للنظام: عندما نقول إننا نمثل الطبقة العاملة فلا يعنى هذا أننا نخدم فئة من العمال دون الأخرى، إننا نخدم هذه الطبقة أولاً ككل، كما نخدم مصالح الطبقات الشعبية الأخرى ككل.

فى الوقت نفسه فإن هذا النضال لن يكون نضال المعارك المحلية الصغيرة، حيث لا يهم أن يكون فيها الجنود متفرقين؛ كل حسب تفكيره وإنما هو النضال الطبقى أى الصراع بين الفئات العليا من الطبقات الحاكمة والاستعمار وبين الطبقات الشعبية وعلى رأسها الطبقة العاملة. من هنا لا يمكن فى هذه المعارك إلا أن تسود روح الخضوع الكاملة للنظام داخل منظمتنا.

وعندما يكون هدفنا التنظيمى أن نتحرك جميعاً - كتلة واحدة بسياسة واحدة - فإن هذا النظام الحديدى لا يعنى أن تسود الديكتاتورية صفوفنا أو أن نترك قيادتنا فى أيدى أناس يحكموننا باعتبارهم مبعوثى العناية الإلهية. بل على العكس من ذلك، نتمسك بالديموقراطية فى منظمتنا: فمسئولونا ينتخبون، ومؤتمرنا السنوى منتخب أيضاً، واللجنة المركزية مكلفة بتطبيق الخطة السياسية التى يقرها المؤتمر السنوى بعد المناقشة الكاملة. غير أننا نريد أن نربط هذه الديموقراطية بتلك الوحدة فى التنظيم والكفاح والسياسة التى يقتضيها النضال السياسى. ومن ثم فإن مبدأ «المركزية الديموقراطية» هو مبدأنا وذلك بما يعنى:

أن الأقلية تخضع للأغلبية فى القرارات وتنفذ القرار الجماعة بأكملها.

وقرارات الدرجات «المستويات» الأعلى هى السائدة على الدرجات الأدنى.

ويبقى بعد ذلك أن نتساءل: هل يعنى هذا النظام المركزى الديموقراطى أن يضيع العضو شخصيته ويمحوها؟ الإجابة بالنفى. ذلك أن جميع صفات المناضل التى نعرفها: الشجاعة، والمبادرة الذاتية، والقدرة على الإنجاز. إن هذه الصفات يتعين أن تسود على مستوى عام بالضرورة، هو مستوى روح الجماعة وروح الحزبية (الانتماء للحزب)، وهى الروح التى تثق بسياسة المنظمة وقيادتها وتدافع عنها كمجموعة إزاء افتراءات المفترين، وهجمات الأعداء.

سياستنا: حركة عمالية وطنية (خطوط لبرنامج مرحلى)

ترتكز سياسة «المنظمة» على ركيزتين مترابطتين؛ الأولى: الدفاع عن مصالح الطبقة العمالية والطبقات الشعبية الأخرى. الثانية، تعمل على توحيد صفوف الشعب بقيادة الطبقة العمالية.

سياستنا إذن هى سياسة دفاع عن الطبقة العاملة المصرية. ومن أجل هذا نكافح:

- فى سبيل تقوية النقابات وانتشارها.
- وفى سبيل الاعتراف قانوناً بحق العمال فى الإضراب.
- ومن أجل رفع الأجور وتخفيض ساعات العمل والراحة الأسبوعية بأجر.
- المساعدات الاجتماعية للعمال.. إلخ.

وهى سياسة دفاع عن مصالح الطبقات الشعبية الأخرى. فنحن نكافح فى سبيل الدفاع عن حقوق الفلاحين المسلوبة، خاصة فى تملك الأرض.

- وحقهم فى الاتحاد فى اللجان «المنظمات» الفلاحية المختلفة.
- وحقهم فى النقابات الزراعية.

- وحقهم فى تطبيق التشريعات العمالية المختلفة عليهم.
- وحقهم فى تمثيلهم الواسع فى حكم قراهم وكفورهم.

وندافع عن حق صغار المنتجين الآخرين والصنّاع وصغار التجار وعن صغار الموظفين فى المصالح والشركات والمثقفين الأحرار عموماً، من أجل حقهم فى أجر لائق بهم، وحقهم فى الترقيات والإجازات الدورية والسنوية.

ونحن نتبنى سياسة الدفاع عن مصالح الشعب عموماً:

نحن نكافح فى سبيل:
- محو الأمية ونشر التعليم المجانى.
- تقديم المساعدات الصحية للجميع وعدم قصرها على الأغنياء.
- توزيع أعباء الدولة على مختلف الطبقات توزيعاً عادلاً وفقاً للمبدأ الذى يقول: «إن من يملك أكثر يدفع أكثر»، لينعكس هذا فى فرض ضرائب تصاعدية على الأرض والأرباح التجارية والصناعية على الرأسمال.
- مساعدة الدولة للهيئات الثقافية الشعبية والرياضية والإنتاجية «التعاونيات مثلاً».
- ونقف ضد مساعدة الدولة للاحتكارات الرسمية الكبرى (شركة البوستة الخديوية أو شركة السكر.. إلخ).
- جعل الخدمة العسكرية إجبارية على الجميع دون تفرقة طبقية وفى سبيل رفع مرتبات الجنود وضباط الصف وتحسين معيشتهم وأحوال أسرهم.

وهى سياسة دفاع عن الوطن وبنائه: نحن نكافح فى سبيل تجنيد الجماهير ضد الاستعمار؛ خاصة الاستعمار البريطانى وحلفاءه المصريين ونعمل على تجنيد الطبقة العمالية والجماهير الشعبية فى سبيل:

١ - الجلاء. ٢ - استيلاء الدولة على الاحتكارات الأجنبية الرسمية ومراقبة إنتاج المؤسسات ذات الوضع الاحتكارى. ٣ - إنشاء حكم ديموقراطى فى مصر يكون للطبقات الشعبية فيه النفوذ الغالب. ٤ - تأييد الحركات الوطنية فى البلاد العربية والحركات الشعبية فى جميع بلدان العالم.

وهى سياسة تعريف الاشتراكية للطبقات الشعبية وخاصة الطبقة العمالية:

فعلى الرغم من أننا نكافح فى سبيل المصالح المباشرة للطبقة العمالية ومصالح الطبقات الشعبية الأخرى، فإننا نعلم أن مساوىء النظام الرأسمالى الحالى لن تزال بشكل كامل إلا إذا أزيل النظام الطبقى نفسه وأصبح المجتمع فى مصر مجتمعاً اشتراكياً. وإن الحالة فى الاتحاد السوفيتى ـ وطن الاشتراكية ـ تبين لنا بوضوح أن النظام الاشتراكى لا يضمن سعادة شعبه فقط؛ وإنما يحمى بأكمل صورة ممكنة الوطن ضد أى اعتداء. ولأننا ندافع عن الشعب والوطن، نريد أن تكون مصر اشتراكية ونعمل، من ثم، على إقناع وإفهام ضرورة النظام الاشتراكى لأكبر عدد ممكن من الناس، حتى إذا ما حققنا أهدافنا المباشرة - الاستقلال والديموقراطية - شرعنا فى تجنيد الجماهير فى سبيل تحقيق النظام الاشتراكى العظيم.

٧ - عن الجمهورية وأى شعار نطرح؟(٧)

فى عام ١٩٤٧ طرحت على «المنظمة» وثيقة تحت عنوان «البيان»، وهى دراسة تركز على ضرورة أن تطرح المنظمة شعار «الجمهورية الديموقراطية» والحيثيات التى تدعو إلى

ذلك. وقد نشرت الوثيقة فى عدد من أعداد مجلة «الهدف»، ولكنه لم يصلنا، والأغلب أنه نشر فيما بين فبراير ومارس ١٩٤٧.

وسنحاول أن نتعرف على الخطوط العامة لهذه الوثيقة، معتمدين من ناحية على نص مقال أرسله عضر فى «ط. ع.» يعارض فيه شعار «الجمهورية الديموقراطية»، ويطالب بأن يكون الشعار «جمهورية شعبية»، ومعتمدين من ناحية أخرى على تعقيب هيئة تحرير المجلة.

فيشير التعليق إلى أنه لما كانت استراتيجية «المنظمة» فى هذه المرحلة من مراحل حركة التحرر الوطنى ليست استراتيجية بناء الاشتراكية، فيتعين أن يكون الشعار السليم هو شعار «الجمهورية الديموقراطية». والسبب أنه فى هذه المرحلة توجد إلى جانب الطبقة العاملة على ساحة المعركة الوطنية طبقات أخرى غير عمالية وليست مجردة تماماً من المِلْكية. «بكسر الميم وتسكين اللام».

وعندما تتحالف الطبقة العاملة مع هذه الطبقات، فإن التحالف لن يكون اشتراكياً، أى لا ينطوى على إلغاء الملكية الفردية لوسائل الإنتاج. وفى هذا الإطار لا تنفرد الطبقة العاملة بالسيادة دون غيرها من الطبقات الحليفة، وهى الطبقات الشعبية.

والقول بأن هذا الكلام خاطىء وخطير بدعوى أنه ينكر سيادة الطبقة العاملة، وبالتالى ديكتاتوريتها، ويسوى بينها وبين غيرها من الطبقات الشعبية، هذا القول لا ينتبه أصحابه إلى ضرورة التفرقة بين أمرين: بين سيادة الطبقة العاملة التى يتعين العمل على تطويرها وترقيتها فى مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية، وبين ديكتاتورية الطبقة العاملة التى تصبح – بعد نجاح الثورة الوطنية الديموقراطية – مطلب مرحلة أعلى؛ هى مرحلة بناء الاشتراكية. ومن ثم فإن الديموقراطية التى نكافح من أجلها فى مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية هى ديموقراطية جمهورية وليست ديموقراطية شعبية.

وفى مصر يتأسس شعار «الجمهورية» على دراسة الأوضاع الطبقية الملموسة. ولهذا السبب كان فى مقدمة الحيثيات التى طرحها «البيان» الخاص بالكفاح من أجل الديموقراطية أن أكبر مالك نصف إقطاعى فى مصر، وهو الملك، هو أكبر الرجعيين، وأنه إذا قيل إننا نجد أحيانا من بين كبار الملاك أفراداً من أنصار الديموقراطية، فإن هذا لا يلغى القاعدة القائلة بأن كبار الملاك نصف الإقطاعيين ومعهم الفئات الاجتماعية الاحتكارية هم فى العادة رجعيون معادون لاستقلال الوطن.

الفصل الثانى

١ - موقفنا من الوفد

- الوفد ودوره الوطنى الديموقراطى
- الصفة الطبقية للوفد
- مشاكل القيادة الجديدة للحركة الوطنية
- الحركة السياسية للطبقة العاملة
- الجناح اليسارى للوفد

٢ - الموقف فى الوفد

- التغييرات الطبقية
- استقلال الطبقة العاملة عن الوفد
- الطبقات المتوسطة فى الحركة الوطنية
- القاعدة الوفدية كتعبير عن هذه الطبقات وظهور القيادة اليسارية
- واجب الطبقة العاملة إزاء الطبقات الوسطى ما العمل؟

مشاكل الوحدة والصراع مع حزب الوفد (٨)

١ - موقفنا من الوفد

يختلف تحليلنا للوفد عن التحليل الذى يقدمه بعض الاشتراكيين.

إن بعض الاشتراكيين المصريين يتبعون طريقة خاصة فى تحليلهم للوفد وتمثيله الطبقى، فيقولون إن الوفد حزب يمثل أصحاب الأملاك، وأن البارزين فيه وهم من كبار ملاك الأرض. ويستنتجون من ذلك أن الوفد لابد أن يشتد فى عدائه للاشتراكية. ومن ثم، يتعين على الحركة الاشتراكية ألا تدخل معه فى حلف أو تتعاون معه، وأن تقف منه موقف الحياد على أكثر تقدير.

ونحن نختلف مع هذه الطريقة فى التفكير لأن نقطة الانطلاق عندنا فى تحديد الموقف من الوفد هى النظرة التى نكونها من دراستنا لمشاكل السياسة المصرية. فى الوقت نفسه ننطلق من أن الاشتراكى المصرى يجب ألا يختلف اختلافاً أساسياً وجوهرياً عن المجاهد الوطنى الديموقراطى المصرى. فنحن نرى أن المعركة الكبرى التى يخوضها الشعب؛ وبالتالى الطبقة العاملة هى الآن، وفى الوقت الحاضر، وربما لمدة قد تطول.. هذه المعركة ليست معركة الاشتراكية، وإنما هى معركة الاستقلال والديموقراطية. وهى معركة الشعب بما فيه الطبقة العاملة، لكى تجلو القوات البريطانية بدون قيد أو شرط، ولكى يتم إبعاد الفئات العليا المالكة عن الحكم.. فهذا هو المقياس الذى تقيس به سلامة الخط السياسى العام. فأين يقف الوفد من هذه المعركة؟ فى هذا نطرح نقطتين؛ واحدة عن الدور الوطنى للوفد، والثانية عن التكوين الطبقى للوفد.

الوفد ودوره الوطنى الديموقراطى:

كان الوفد دائماً منذ تأسيسه فى جانب الحركة الوطنية الديموقراطية على وجه العموم، ولم يكن فى جانب الاستعمار والرجعية. فالوفد هو الذى قاد الحركة الوطنية الديموقراطية منذ ثورة ١٩١٩، وتحت قيادته حصلت البلاد على الدستور، وعلى معاهدة ١٩٣٦. وكان الوفد هو الهيئة السياسية الوحيدة التى طالبت بالإصلاحات الاجتماعية «محاربة الأمية، ونشر الخدمات الصحية فى الريف والاعتراف بالنقابات، ومجانية التعليم، والضريبة التصاعدية.. إلخ». ومنذ ١٩٤٤ عارض المفاوضات التى دخلها العهد الحاضر مع الإنجليز، وطالب بنقل قضيتنا إلى المحافل الدولية، وأيد الحركة الوطنية فى السودان.

وإن مجموع ما قدمه هذا الحزب منذ تأسيسه يوضح أن الوفد لا يقف بجانب الحركة الوطنية الديموقراطية فحسب، بل إنه من صميم هذه الحركة. ولو أننا نظرنا إلى التأييد الجماهيرى الضخم الذى يتمتع به الوفد فى الوقت الحاضر لاقتنعنا تماماً بأن الوفد حليفنا، لأنه يمثل القسم الأكبر والضخم من الحركة الوطنية الديموقراطية.

الصفة الطبقية للوفد:

إن النقابى الاستقلالى والاشتراكى يثيران على السواء مسألة طبقية الوفد. ونقول للزملاء النقابيين «الاستقلاليين»: إن طبقية الوفد موجودة ولا سبيل إلى إنكارها، وإن إمكان انقلاب الوفد ضد الحركة الاشتراكية هو شىء موجود، على الأقل، كفرض نظرى. وإن فى عداء سعد زغلول للحزب الشيوعى وفى محاربة الحكومة الوفدية الأخيرة «١٩٤٢ - ١٩٤٤» للحركة الاشتراكية دليلاً على قيام هذه الإمكانية، لكننا لا نرى أن هذا يكفى لكى نقف من الوفد موقف الحياد. لماذا؟

لأن طبقية الوفد، مهما كانت مهمة فى الوقت الحاضر، لا يمكن مقارنتها بذلك الدور الوطنى الديموقراطى العظيم، وهذا هو الذى يهم فى المرتبة الأولى الطبقة العاملة والحركة الاشتراكية.

إن الزملاء النقابيين «الاستقلاليين» يقولون إن الطبقة العاملة سوف تكافح للدفاع عن مصالحها اليومية مهما كانت الظروف، وسواء كان فى الحكم حكومة رجعية أو حكومة ديمقراطية، وهذا قول صحيح. لكن الطبقة العاملة تتحصل على مطالبها بكيفية أشمل وأوسع وأثبت، إذا كان فى الحكم حكومة ديموقراطية. ولنتذكر القفزة الهائلة التى قفزتها الطبقة العاملة أثناء الحكومة الوفدية الأخيرة. وهذه القفزة لم تفقد أهميتها على الرغم من الضغوط التى قامت بها فى الوقت نفسه تلك الحكومة على الطبقة العمالية. أى أن النضال الوطنى الديموقراطى الذى يقوم به الوفد يدفع بالطبقات الشعبية جميعاً إلى الأمام دفعة لا يمكن أن يزيلها أو يمحو أثرها ضغط الوفد على الطبقة العاملة، إلا إذا تغيرت الظروف تغيراً كاملاً.

ونقول للزملاء النقابيين ألا يتنازلوا ولو لحظة واحدة عن مطالب العمال اليومية، ولا يترددوا عن الضغط على الوفد، إذا كان ذلك ضرورياً للحصول على المكاسب التى تحصل عليها الطبقة العاملة من كفاحها اليومى. ولكن نقول أيضاً إن الطريقة الوحيدة لتثبيت هذه المكاسب هى أن توجد حكومة ديموقراطية وأن تستقل مصر. وهذا هو الهدف الذى ناضل الوفد ويناضل من أجله الآن، فلا يمكن للطبقة العاملة إلا أن تؤيده وتشترك معه فى هذا النضال.

أما ردنا على الزميل الاشتراكى فيتلخص فيما يلى:

إن تحقيق الاشتراكية لا يتم إلا إذا تحررت بلادنا من الاستعمار والرجعية أولاً. فواجب الاشتراكيين أن يلقوا بأنفسهم إلقاءً كاملاً فى هذا العمل ودون تردد. ولقد أظهرت الحرب العالمية الأخيرة أن الكفاح الوطنى ذا المضمون الاجتماعى لا يصفى العدو الخارجى دون أن يصفى العدو الداخلى أيضاً، وأن المستوى الجديد الذى وصل إليه كفاحنا الوطنى يجعل من الوطنية – أكثر فأكثر – هدفا ذا مضمون طبقى».

ومن هنا، فإن نظرتنا للوفد بصفته هيئة «قومية» وطنية يجب أن تؤيد، هى نظرة ضيقة وجامدة. فلاشك أن الوفد كان هيئة «قومية» وطنية بأوسع معانى هذه الكلمة، ولكن بين نشأته وبين يومنا هذا تاريخاً بأكمله. فقد انسلخ عن الوفد الكثيرون مع نمو مصالح طبقية متناقضة داخل الوفد، وكانت الاستقالات من اليمين، الأمر الذى لم يكن يضعف الوفد بل يقويه. زد على ذلك أن جهاد الوفد الوطنى كان يرتبط دائماً بجهاد ديموقراطى. لقد كان يطالب بالاستقلال والدستور، ونراه اليوم يضع فى رأس مهامه الكفاحية إسقاط الحكم الرجعى الحالى. فالسير مع الوفد فى اتجاه وطنى يشمل السير معه فى اتجاه طبقى. ولكن لما كان الكفاح الوطنى اليوم هو من طبيعة مختلفة عن الأمس، فإن الكفاح الحى – حتى إذا قاده الوفد – لا يمكن أن يوجه إلى المستعمر الخارجى دون أن يوجه تلقائياً – إذا قاده الوفد وعملياً إذا قاده الاشتراكيون – ضد العدو الداخلى الذى هو فى الوقت ذاته، العدو الطبقى.

لذلك نقف من الوفد موقف التحالف؛ بل إن هذا لا يكفى، وإنما يجب أن يكون موقفنا من الوفد التأييد والتقوية.. لأنه إذا وجدت فى البلاد المستعمرة الأخرى مثل الهند وإندونيسيا أحزاب «ديموقراطية» مختلفة ألوانها، كما توجد الجبهة الوطنية الديموقراطية، فإننا فى مصر لا نجد غير الوفد. وهنا نضيف أن الحركة الديموقراطية فى مصر تضم طبعاً عناصر غير وفدية، وفيها كثير من العناصر اللاحزبية، لكن العناصر الحزبية فيها

كلها وفدية «باستثناء الكتلة». أما العناصر اليسارية من «الحزب الوطنى»، فهى قليلة ولا تمثل كتلاً وفدية. أما الاشتراكيون فهم أيضاً لا يمثلون كتلاً واسعة.

وهنا نرى أنه بالدرجة التى سيكون فيها الوفد قوياً صلباً فى كفاحه ضد الرجعيين، فبهذه الدرجة أيضاً سوف يفسح المجال أمام الحركة العمالية وضد من يضغط عليها. وبالمثل، بدرجة اشتراك الطبقة العاملة فى الحركة الوطنية الديموقراطية، بهذه الدرجة أيضاً سيمتنع على الوفد أن يضغط على الطبقة العاملة أو أن يضيق أفقها ويحدد نضالها ويفرض نفسه عليها. أى أن تأييدنا وتقويتنا للوفد هما تأييد وتقوية للجانب الوطنى الديموقراطى فيه، بل هو شرط أساسى لتأييد الحركة الوطنية الديموقراطية وتقويتها. وهو أيضاً شرط أساسى وضرورى لتقطع الحركة الاشتراكية الطريق نهائياً على الانحرافات اليمينية واليسارية ولكى تتحول هذه الحركة ذاتها إلى حركة جماهيرية واسعة وعميقة الجذور فى الطبقة العاملة والشعب. بل هو شرط ضرورى لكى تقطع الطريق على الفاشية فى بلادنا؛ طريق على ماهر وحسن البنا وأحمد حسين. وقد رأينا أن محاولات إنشاء الفرق الفاشية المسلحة التى تعددت أخيراً فشلت كلها، لأن الوفد والوفديين لم يشتركوا فيها وعارضوها. ولكن هذه المعارضة لن تستمر إلى الأبد والاشتراكيون بعيدون عن الوفد والطبقة العاملة منعزلة عن الحركة الوطنية والديموقراطية.

إن تأييد العناصر الاشتراكية للوفد لا يعود على الوفد «بالتقوية» الكمية فحسب، لأن هذه التقوية ستفتح المجال أمام الجناح اليسارى للوفد ليكون أكثر يسارية، كما أنها ستفتح المجال للعناصر اليمينية لكى تصبح أكثر يمينية وتنشق. وبمعنى آخر ستؤدى هذه التقوية إلى تطهير الوفد من عناصره اليمينية، أو على الأقل شلها، كما أنها ستقود إلى تبلور الجناح اليسارى فى داخله.

والقائلون بأن تقوية الوفد ستعود بالضرر على الطبقة العاملة.. بمعنى أن الوفد سيكون «قوياً» فى تعسفه ضد الطبقة العاملة، هؤلاء لا يفكرون تفكيراً جدلياً أو علمياً، لأنه لا يمكن – كما قلنا – أن يقوى الوفد دون أن يكون هذا على حساب نفوذ اليمينيين وفى صالح اليساريين. فالقوة هنا تعنى إضعاف الاتجاه المعادى للطبقة العاملة.

وآخر مثل على ذلك كان تعيين عبدالسلام فهمى جمعة فى منصب سكرتير الوفد. وكان منافسه لتولى هذا المنصب فؤاد سراج الدين، غير أن «الطليعة الوفدية» ساندت بقوة عبدالسلام فهمى جمعة. ومن المعلوم أن «الطليعة الوفدية» وُجِدَت فى الوفد كانعكاس لأكثر العناصر الوفدية شعبية ويسارية. وكان لتأييد الاشتراكيين دور فى مساعدتها على أن تتخذ سياسة أعمق إزاء المسائل الحزبية. كما تدل تجارب الاشتراكيين على أن المجال مفتوح أمامهم فى جميع اللجان والأوساط الوفدية لتعظيم ضغوط اليسار فى داخل الوفد على قوى اليمين، وذلك بالعمل الذى يمكن أن يمارسه الاشتراكيون فى الوفد ومع الوفديين. وهو عمل جماهيرى قبل أن يكون للوصول إلى منصب، كما أنه فى الوقت نفسه عمل طويل وشاق ولكنه حتمى بالنسبة للاشتراكيين وذلك من حيث إنه عمل جماهيرى يفتح المجال لجماهير تتحرك فى اتجاه تغيير التوازن السياسى العتيق الذى لا تستطيع الحركة الوطنية الديموقراطية الخروج منه منذ عام ١٩٢٣.

مشاكل القيادة الجديدة للحركة الوطنية الديموقراطية«٨»:

نستنتج مما سبق شيئاً رئيسياً طالما تحدثنا عنه فى الأشهر الأخيرة وهو وجوب انضمام أغلب زملائنا إلى اللجان الوفدية التابعة لأحيائهم، ووجود نشاطهم فى البيئات الوفدية. إلا أن هذا، بدوره، يثير أسئلة ومشاكل سنعطى لها أجوبة مبدئية عامة، وأما

الحلول العملية والتفصيلية فإن أغلبها سيتضح خلال العمل نفسه وعن طريقه.

إن أول سؤال يتبادر إلى الذهن هو: هل كنا مخطئين حينما أكثرنا من الحديث عن فشل القيادة القديمة، وعن ضرورة إيجاد قيادة جديدة للحركة الوطنية الديموقراطية؟ وهل يعنى توجه الزملاء إلى العمل فى بيئات وفدية أن عليهم أن يصبحوا وفديين، مثل الوفديين الآخرين، يتبعون أسلوب الوفد وطريقة الوفد فى التفكير؟ وما سيميزنا عن الوفد والوفديين؟

لقد تحدثنا عن هذه القيادة الجديدة منذ أن أدركنا تردد الوفد واستعداده للضغط على الطبقة العاملة وعجزه عن تنظيم صفوف الجماهير المناضلة. هذه النواقص مازالت فى الوفد، ولذلك نقول بضرورة إيجاد هذه القياد الجديدة.

«إلا أن هذه القيادة لن تكون منفصلة عن الوفد، ولن تكون ضد الوفد من باب أولى. إن القيادة الجديدة سوف تكون فى الغالب من العناصر المكافحة النشطة فى الوفد ومن العناصر المكافحة النشطة الاشتراكية التى تمثل الطبقة العاملة».

مع ذلك فإن:

«طريقة التفكير الوفدية القديمة هى التحدث باسم «الأمة» ضد أحزاب الأقلية. أما نحن فقد أعطينا معنى جديداً لهذين اللفظين، وأحيينا التراث الوطنى الديموقراطى الثورى لبلادنا بإيضاحنا المعانى الطبقية لهذا التراث، والمعانى الطبقية التى يضمرها كفاح الشعب الوطنى الديموقراطى. (وسرعان) ما هضمت هذه المعانى الجديدة فى صفوف الحركة الوطنية الديموقراطية وفى صفوف الوفديين أنفسهم. ولا نريد بانضمام زملائنا إلى الوفد أن ننقض هذا كله؛ بل العكس نريد الاحتفاظ به وإبرازه وإحياءه أكثر من ذى قبل. فالقيادة الجديدة لن تكون جديدة فى شكلها وأسلوبها فقط؛ بل إنها ستكون جديدة فى مضمونها أيضاً ومذهبها. إذن، فإن انضمامنا إلى الوفد لن يغير ذرة واحدة من مضمون كفاحنا الوطنى الديموقراطى».

أما الموضوع الشائك وهو أية طبقة ستقود الثورة الوطنية – وكل الدلائل تدل على أن هذه الثورة ستكون إصلاحية فى الوقت نفسه – فإن هذا سيترتب على ما سوف يتم إنجازه على أيدينا عندما تتهيأ الظروف لاندلاع هذه الثورة. وفى جميع الأحوال فإن الأمر يتوقف على عاملين:

١ – مدى نجاحنا فى العمل مع الوفد فى الاتجاه المحدد فى هذا التقرير. فإذا نجحنا فى تقوية الوفد بالمعنى المشار إليه هنا، فسوف يحدث تغيير جماهيرى كبير فى توازن القوى السياسية.. لا فى الوفد فحسب؛ بل وفى ميزان القوى السياسية المصرية. هذا الأمر الذى سوف يتيح للطبقة العاملة قيادة الحركة الوطنية بالتحالف الوثيق مع الطبقة الوسطى والفلاحين.

٢ – إن دور الطبقة العاملة فى مصر من حيث عددها وأهميتها فى الاقتصاد الوطنى وتركزها فى بضع مناطق صناعية كبرى يؤهلها للقيام بما قامت به الطبقة العاملة فى بلاد أوربا الوسطى. ففى كل بلد كبير من هذه البلاد لم يكن حجم الطبقة يزيد فى الأهمية والعدد عما هو فى مصر. وقد ثبت من خبرتنا أنه حيثما بذلنا جهوداً على أرض الواقع، وحينما توافرت الأسباب الذاتية نجحنا فى تحويل منطقة بأسرها إلى منطقة «حمراء» (الإشارة هنا إلى شبرا الخيمة).

فالعوامل الموضوعية اللازمة لقيام الطبقة العاملة بدور القيادة متوافرة، ويتحتم علينا لكى نقوم بهذا الدور أن ننجح فى العمل مع الوفد وفى تنظيم الطبقة العاملة ورفع مستواها السياسى. فإذا قيل لنا إن عملنا فى الوفد سيحتم علينا أن نصبح وفديين ونفكر

كما يفكر الوفديون، ونقلل من عملنا الاشتراكى.. فإننا نجيب أن العكس هو الذى سيحدث على خط مستقيم. لأن هذا البرنامج سوف يلقى علينا تبعات جديدة ومسئوليات جديدة من حيث العمل الاشتراكى وتنظيم الطبقة العاملة ورفع مستواها السياسى.

وسندخل عندئذ العمل الجماهيرى الصحيح، وهو فى أوله أصعب وأشق من العمل «الاشتراكى» كما يفهم به عادة هذا اللفظ. ولكن إذا نجحنا فى وضعه فى الاتجاه السليم، فسوف تمكننا عملية إيجاد الوعى المرتبط بتلك «القيادة الجديدة» من الخروج من الأفق الضيق الحالى الذى لا يتخبط فيه الاشتراكيون فحسب؛ بل والوفديون والحركة الوطنية ذاتها أيضاً.

أما كيف تسير هذه القيادة الجديدة وما هو دورنا فى قيادتها، فهذا ما نعجز عن الإجابة عنه الآن. وعلى الرغم من ذلك فإن هذا العجز ينبغى ألا يعوق الخطوط العملية التى نقترحها (العمل مع الوفد). فكما أننا قد استترنا فى الماضى بالجمع بين الكفاح والنظرية الاشتراكية فإن الكفاح والنظرية سوف ينيران طريقنا فى هذا الموضوع.

الطبقة العاملة: الاستقلالية والنشاط السياسى:

والسؤال الثانى الذى يطرح هو: كيف يكون التوفيق بين عملنا فى الحركة الاستقلالية وبين انضمامنا إلى اللجان الوفدية؟ وإذا كانت الحركة الاشتراكية – فى مفهومنا – هى التعبير السياسى للحركة الاستقلالية والتكملة الطبيعية لها، فكيف نوفق بين دعوتنا الاشتراكية وبين انضمامنا للوفد؟

للإجابة نقول: إنه يجب علينا أن نفرق بين الاستقلالية النقابية والحركة السياسية للطبقة العاملة. فالاستقلالية النقابية حركة موجودة فعلاً، وذات جذور جماهيرية واسعة، وتضم فى صفوفها طليعة الحركة النقابية. إن هذه الحركة قد نشأت خلال تطور تاريخى أحس به عمال كثيرون ومازالوا يحسون به. كما أنها تبين نضج الطبقة العاملة وإمكانياتها السياسية الواسعة. ومن هنا فلا سبيل إلى معارضتها؛ بل ويتحتم علينا أن نساعدها وندفعها إلى الأمام نحو الطبقية.

أما الحركة السياسية للطبقة العاملة فمازالت ضعيفة. وقد وجدت تعبيراً لها فى حوادث قليلة ولم تتسع بعد لتصبح حركة جماهيرية واسعة النطاق تستوعب الطبقة العاملة بأجمعها أو على الأقل ذلك الجناح الاستقلالى للحركة العمالية بأجمعه. وأكبر دليل على ذلك هو عدم وجود الحزب العمالى المستقل السليم. حقاً.. إن هناك جماعات اشتراكية، وهناك نزعة اشتراكية تجد قبولاً فى صفوف الطبقة العاملة، لكن عدم وجود الحزب الاشتراكى، وعجزنا فى الحاضر عن تأسيسه الآن، يبين بكل وضوح أن الحركة السياسية للطبقة العاملة هى شىء أقرب إلى الأمل الطيب منه إلى الواقع الملموس، وأن العمال مدفوعون إلى التعاون والتحالف وإلى التأييد السياسى للوفد رغم أنف الذين يقولون بالاستقلال السياسى للطبقة العاملة.

وهنا نجد، على سبيل المثال، أن العلاقات طيبة للغاية بين العمال الوفديين والعمال الاشتراكيين فى شبرا الخيمة. ونجد أن العمال ينشرون بياناتهم واحتجاجاتهم ونداءاتهم فى الصحافة الوفدية. ونجد كذلك أن الاشتراكيين المخلصين ينجذبون بالتدريج نحو البيئات الوفدية. والواقع - إذن - يدفعنا دفعاً إلى هذا، ومنه نرى ارتباطه ببقية واجباتنا الوطنية الديموقراطية، بل الاشتراكية.

وعلى ذلك فلسنا نقول بتخلينا عن الاستقلالية، بل علينا أن نسير فى الطريق النقابى الذى سرنا فيه إلى الآن بكل قوة ووعى. لأن الاستقلالية النقابية تعبر عن النضال الطبقى

اليومى الذى تقوم به الحركة العمالية ضد بقية الطبقات الحاكمة الأخرى، حتى وإن كانت شعبية. ولذلك فالتنازل عن الاستقلالية يعنى التنازل عن المطالب المباشرة للطبقة العاملة وهذا ما لا يمكن أن نقبله.

ولكنا نعود فنقول: إن هذا ينطبق على الاستقلالية فحسب؛ أما الأهداف السياسية للطبقة العاملة، فهى لا تتعارض مع الأهداف السياسية للحركة الوطنية، وإن كانت الأهداف المباشرة للاشتراكيين أكثر تبلوراً وحسماً - بعض الشىء - من الأهداف الوطنية ويتعين إذن ألا يوجد فرق بين الوفديين المخلصين وبين الاشتراكيين سوى الفرق التنظيمى.

ويبقى فى هذه النقطة قضية الحزب العمالى أو الحزب الاشتراكى. إن مهمة من مهامنا الأولى أن نؤسس هذا الحزب الذى تحتاج إليه الطبقة العاملة والحركة الوطنية الديموقراطية أشد الاحتياج، إذ توجد لتأسيسه إمكانات واسعة. فهل يتعارض انضمامنا إلى لجان الوفد أفراداً مع عملنا وكفاحنا فى هذا السبيل؟

إذا استثنينا من الانضمام إلى الوفد الرموز البارزة فى الحركة العمالية الاستقلالية، فإننا لا نرى تعارضاً بين انضمامنا كأفراد إلى اللجان الوفدية، وبين عملنا الجماعى فى سبيل تأسيس الحزب «العمالى». ذلك أن الكفاح فى سبيل تأسيس حزب الطبقة العاملة هو فى الحقيقة كفاح فى سبيل اشتراك الطبقة العاملة اشتراكاً متزايداً فى المعركة السياسية المصرية. إن هذا لا يتعارض مع نشاطنا وكفاحنا فى الحركة الوطنية الديموقراطية. وسوف تكون الإمكانات فى هذا السبيل أكبر كلما تقدمت الحركة الوطنية الديموقراطية. وستكون الحركة الوطنية الديموقراطية أشد وأقوى - وبالتالى سيكون الوفد أشد وأقوى - على الأقل فى سياق الظروف الحاضرة - كلما لعبت الطبقة العاملة دوراً أهم فى الحركة الديموقراطية. ولن يغنى عن لعب هذا الدور مجرد إشاعة التفكير الاشتراكى، أو إعطاء مضمون طبقى للحركة الوطنية الديموقراطية أو حتى إضافة عمل تنظيمى كبير فى صفوف الوفد. إن هذا كله لن يكفى لإيجاد القيادة الجديدة؛ بل لابد أن تلعب الطبقة العاملة دورها السياسى الكبير ولابد من أن تكون لها اليد الطولى فى هذه القيادة الجديدة. «إذن فالكفاح فى سبيل تلك القيادة والكفاح فى سبيل الحزب ما هما إلا وجهان لشىء واحد هو: كفاحنا فى سبيل تحرير شعبنا من الاستعمار والرجعية».

«أما متى سيؤسس الحزب؟» وما عسى أن تكون الظروف المحيطة بتأسيسه؟ فهذا أيضاً ما نعجز عن الإجابة عليه. إلا أننا نعرف شيئاً واحداً وهو: أنه يتحتم علينا أن نعمل فى قوة وسرعة ودقة لتحطيم العزلة التى توجد فيها الطبقة العمالية فى الوقت الحاضر.. تلك العزلة التى تسببت فى الأزمة الشديدة والمأزق الحرج اللذين تتخبط فيهما الحركة الوطنية والديموقراطية.. تلك العزلة التى يمكن أن تتحول إلى أرض خصبة للفوضوية والتروتسكية.. تلك العزلة التى لعب الاشتراكيون المنحرفون دوراً خطيراً فى إيجادها.. تلك العزلة التى تعطى فرصاً سانحة للدعاية الفاشية التى تقول بإلغاء الأحزاب وهى تقصد بذلك إلغاء الوفد. لكن بانضمامنا إلى اللجان الوفدية فرادى - باستثناء النقابيين الاستقلاليين، وبنشاطنا فى البيئات الوفدية، سنعمل كثيراً على إخراج الطبقة العاملة من عزلتها السياسية.

الجناح اليسارى ووحدة الوفد:

هذه هى المشكلة الثالثة التى تثيرها مسألة القيادة الجديدة للحركة الوطنية الديموقراطية. فقد لاحظنا فى الماضى أن هناك محاولات فى صفوف الوفد لتتبنى أجزاء من النظرية الاشتراكية، إلى إنشاء نظرية اشتراكية وفدية. كما لاحظنا أن الجناح الذى

يتجه هذا الاتجاه هو الذى يتقرب إلى الاشتراكيين ويتعاون معهم. وهو فى الوقت نفسه الجناح الذى يحارب تلك العناصر الوفدية المتخاذلة التى لها مصالح اقتصادية وسياسية مرتبطة بالفئات الكبرى المالية والصناعية والزراعية، ومرتبطة بالتالى بمصالح الاستعمار البريطانى، والسراى. وقد أطلقنا على ذلك الجناح «الجناح اليسارى». وقد أطلقوا هم على أنفسهم هذا الاسم أيضاً. فما هو الفرق بين هذا الجناح اليسارى وبين بقية الوفد؟ وما وزنه وقوته؟، وهل يعنى وجوده أن نوافق نحن على ضرورة انقسامه عن الوفد؟.

الواضح أنه لا سبيل إلى إنكار وجود هذا الجناح الذى يضم غالبية الطلاب الوفديين، وقسمًا لا بأس به من الشباب الوفدى، ولكنه مازال غير منظم، ومازالت الصفة اليسارية فيه مائعة. ولكنه مع ذلك أشد فى الحماسة الوطنية من باقى الوفديين، وأكثر منهم استعداداً للعمل والتضحية، وعن طريقه تتسرب إلى الوفد كله الأفكار الوطنية الديموقراطية التى يحمل الاشتراكيون لواءها. لكننا نخطئ إذا اعتقدنا أن الجناح اليسارى الذى يتقرب إلينا يعادى بقية الوفد أو إذا تصورنا، أنه يتعين علينا أن نعمل على انفصاله عن الوفد لكى يكون أكثر يسارية. وكذلك نخطى أشد الخطأ إذا اعتقدنا أن بقية الوفد يقف موقف العداء من الاشتراكيين، أو من الأقسام المتقدمة فى الحركة الوطنية الديموقراطية. والحقيقة أن وجود الجناح اليسارى فى الوفد لا ينفى ما سبق أن قلناه عن الوفد، من أنه يمثل الحركة الوطنية الديموقراطية أكبر تمثيل، وأنه أكثر الهيئات جماهيرية، وأنه يقف فى وجه الفاشية يمنعها من التسلط على الحكم فى بلادنا. إن هذا كله ينطبق على الوفد ككل، ولذلك فإن الاعتماد على الجناح اليسارى فقط، ومحاولة فصله عن الوفد هو خطأ كبير يترتب عليه أكبر الأخطار على الحركة الوطنية الديموقراطية وعلى الطبقة العاملة. إذن فعلينا أن نحافظ على وحدة الوفد، وأن نعمل على تقويتها، لا تفكيكها.

ويبقى بعد ذلك أن علينا واجباً كبيراً ملقى علينا إزاء الجناح اليسارى، وهو أن نساعد على تنظيمه وعلى تكتله ونشاطه الجدى، حتى لا يقع فى الفوضوية ومؤامرات البوليس السياسى. وإن انضمامنا إلى اللجان الوفدية فى الأحياء والكليات والمدارس.. إلخ سيعطينا الفرصة الكبرى فى هذا السبيل.

٢ - الموقف فى الوفد

إن الأحداث التى تتابعت واحتشدت على الساحة السياسية المصرية وفى معسكر حزب الوفد بين ١٥ مايو وأوائل يوليو ١٩٤٨ أثارت؛ ليس فقط انتباه الكثير من الرفاق، وإنما أثارت دهشة بعض الرفاق الذين لم يهضموا هضماً تاماً نظريتنا عن الوفد والتعاون معه.

ففى تلك الفترة القصيرة قابل النحاس باشا وفؤاد سراج الدين باشا شخصيات إنجليزية كبيرة فى الصعيد. وبدأت القيادة الوفدية تثبت حسن نيتها فى موافقتها على إعلان الأحكام العرفية، وفى تحمسها لحرب فلسطين، وفى مدح الصحف الوفدية لموقف الإنجليز الذين «سارعوا إلى نجدة العرب ووفوا بالتزاماتهم نحو البلاد العربية». ثم بدأت القيادة الوفدية تحسن علاقاتها بالرجعية والسراى؛ فعين سراج الدين سكرتيراً للوفد بما دعا بعض الشخصيات الوفدية إلى أن تؤمل بأن يعمل فؤاد باشا - بما له من اتصالات - على تصفية الجو بين الوفد والسراى. ورحبت الدوائر الرجعية بتعيين سراج الدين سكرتيراً للوفد، وامتدحته صحف دار «أخبار اليوم». ولتعيينه مغزى؛ كبير فهو الذى حمى الإخوان المسلمين، وحال دون القضاء عليهم فى عهد وزارة الوفد (١٩٤٢ - ١٩٤٤). وبدأت سكرتارية الوفد تهاجم الشبان اليساريين، فقررت أن تحل «مؤتمر النشاط الوفدى»

وصدرت الأوامر إلى الصحف بعدم نشر شيء عنه.

وحذر النحاس باشا الشبان اليساريين من مهاجمة سراج الدين، وأنذر كل من يفعل ذلك بالفصل.. ثم صدرت التعليمات للصحف الوفدية بتشديد الحملة على الشيوعية. وبدأ النحاس باشا نفسه باتخاذ موقف رسمي؛ فهاجم روسيا والشيوعية الأمر الذى لم يحدث من قبل.

فإذا حاولنا بعد ذلك أن نتعرف على الأسباب التى أدت إلى هذا التحول فى موقف الوفد فإن فى مقدمتها:

أولاً - ازدياد ثراء القيادة الوفدية «ككل»: الوفد المصرى، الهيئة الوفدية، كبار الصحفيين والمحامين والكتاب.

إن جذور هذا التحول نبتت ونمت فى الماضى البعيد والقريب على السواء. لقد كنا نقول إن الوفد حزب بورجوازى يضم فئات مختلفة من البورجوازية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. ورغم تباين تكوينه، كنا نقول إنه الهيئة الوطنية الكبرى فى البلاد، وكنا نقدر – ولم نكن نغالى – جهاد الوفد ووطنيته.

ولكن لماذا بقى جزء من البورجوازية المصرية فى الوفد؟ ولماذا لم يتفاهم هذا الجزء سريعاً مع المستعمر وتمسكوا بالوفد وبالحركة الوطنية؟. الواقع أن البرجوازيين الذين تمسكوا بالوفد وبالحركة الوطنية كانوا من كبار الملاك ومتوسطيهم والتجار الذين يشعرون بمدى تحكم الاقتصاد الأجنبى فى ثرواتهم وأعمالهم. ونعنى بذلك تحكم الاقتصاد الممثل فى: البنوك العقارية والمصارف والشركات التى تتعامل مع التجار وتفرض عليهم أسعارها وتتحكم فى أرباحهم وتحد من توسعهم. وهكذا تقف البورجوازية الوفدية فى المعسكر المعادى للمستعمر والرجعية لما بينهما من تناقض فى المصالح. وهكذا أيضاً واصلت قيادتها الرسمية والعملية للوفد ككل، لأنها كانت تشعر بأن تحريك هذه الجماهير - الواسعة الملتفة حول الوفد - هو الكفيل بمناهضة المستعمر والرجعية وتحقيق الدفاع عن مصالحها.

ولكن سبل التفاهم بين البورجوازية والمستعمر الإنجليزى لم تكن مغلقة. وبدأت إمكانيات التفاهم تزداد بعد ثورة ١٩١٩؛ فالمكاسب التى حققتها هذه الثورة (إعلان دستور ١٩٢٣ مثلا) مكنت الوفد من أن يَلِى الحكم فترات ساعدت البورجوازية الوفدية – على الرغم من قصرها – على أن تسخر جهاز الدولة لمصلحتها التى كانت تلتقى إلى حد محدود بمصلحة الجماهير الشعبية الملتفة حولها. وارتبطت هذه المكاسب السياسية بمكاسب أخرى اقتصادية فى ميادين التجارة والصناعة. وبعد إنشاء بنك مصر عام ١٩٢٠ زاد اهتمام كثير من الرأسماليين الوفديين بهذا البنك. لكن مجموعة بنك مصر، وكانت تمثل الرأسمال المصرى المركز، انضمت عام ١٩٣٣ إلى الاتحاد المصرى للصناعات. وتدعمت مواقع الرأسمالية المحلية بعد وضع النظام الجمركى عام ١٩٣١، وكان له أثره الواضح فى حماية الصناعات المحلية. وفى ١٩٣٦، عقدت المعاهدة المصرية الإنجليزية وحققت فى آن واحد مكاسب للبورجوازية المصرية وللمصالح البريطانية. وزادت إمكانية التفاهم بين القيادة الوفدية وبين الإنجليز الذين تبينوا أن فى مقدورهم أن يحتفظوا بمصالحهم كاملة تقريباً على حساب المصالح الأجنبية الأخرى، وفى مقابل مساومة القيادات البورجوازية على مزيد من الحقوق السياسية (إلغاء الامتيازات الأجنبية فى مؤتمر مونترو).

على أن التغيرات الحاسمة التى طرأت على القيادة الوفدية وعزلتها عن الحركة الوطنية ما كان يمكن أن تحدث – وبشكل نهائى – إلا بعد حرب ١٩٣٩، فإن هذه الحرب قد

ساعدت الصناعة المحلية على أن تنمو ودفعت الاقتصاد المصرى بوجه عام إلى أن يحل مشاكله بنفسه بعد أن انقطعت صلة الأسواق المصرية بأسواق الخارج. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ازداد فى أثناء الحرب ثراء البورجوازية الوطنية، وراحت تغتنى بكل السبل. ولم تنته الحرب إلا وقيادة الوفد قد انتقلت إلى مصاف البورجوازية الرجعية.. فرأينا محمود أبو الفتوح مثلاً، يمثل التوسع التجارى الأمريكى فى مصر.. ورأينا أحمد حمزة وزير التموين السابق وكيلاً لشركات أمريكية.. وارتبط سراج الدين بهيكل باشا ووهيب دوس باشا وحسين سرى باشا فى شركة الأنباء العربية وشركة الإعلانات الشرقية.. وازداد إقبال أثرياء الوفد على المساهمة فى المصانع والشركات وإنشائها. وهكذا ساعدت الحرب على إتمام التداخل بين مصالح القيادة الوفدية الثرية وبين الرأسمال الأجنبى الموظف فى مصر؛ أو الذى يسعى إلى مصر (رؤوس الأموال الأمريكية). هذا مع ملاحظة أن الثراء الطارىء فى أيام الحرب على الوفديين لم يقف عند حد القيادة بمعناها الضيق (وزراء وشيوخ ونواب)؛ بل شمل فئة أخرى من المحامين والتجار وغيرهم.

وعلى الرغم من ذلك يمكن أن نقول إن القيادة الوفدية قد مرت بعد الحرب العالمية الثانية بمرحلتين:

المرحلة الأولى: هى مرحلة السير فى ذيل الحركة الشعبية الوطنية، تلك الحركة التى اتسمت بارتفاع مستوى مضمونها الديموقراطى، وتدافع الجماهير العمالية والديموقراطية إليها، وتميزت بشعارات سياسية واقتصادية وديموقراطية. وعندما سارت القيادة الوفدية وراء الحركة الوطنية، وليس أمامها، اتضح مدى تخلفها عن هذه الجماهير وإن ظلت تسايرها. ثم لا ننسى أنه فى تلك المرحلة - التى أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة - تعاظم مد النضال الديموقراطى فى المستعمرات وزاد ضغطه فى النطاق العالمى من الدول الاشتراكية، ومن داخل الدول الرأسمالية نفسها. ولم تكن الجبهة الأنجلوأمريكية لتقوى على معارضة هذا المد معارضة صريحة كما تفعل اليوم.

أما المرحلة الثانية، فهى التى اتسمت «بتخلى القيادة الوفدية صراحة عن تراثها الوطنى وعن مصالح الشعب الحيوية السياسية والاقتصادية». ففى هذه الفترة الأخيرة اتضحت معالم الصراع بين الشعوب – وعلى رأسها العمال – وممثليهم، وبين أعدائهم المستعمرين والمستغلين.

وفى مصر زادت حدة الصراع، وزادت معالمه وضوحاً، وتعين على القيادات المختلفة على النطاق المحلى والعربى أن تحدد مواقفها؛ إما مع الشعوب والديموقراطية. وإما مع أعداء الشعوب ومستغليها.. ولقد اتسمت هذه المرحلة بهبوط مؤقت فى مد النضال الجماهيرى المصرى وبازدياد واضح فى تضليل دعايات الأنجلو أمريكيين ومساوماتهم. ومن ثم كان التحول فى موقف القيادة الوفدية.

ثانياً ـ الطبقة العاملة ووضوح استقلاليتها عن قيادة الأحزاب؛ خاصة الوفد:

إذا كان تحول القيادة الوفدية يعزى – كما أوضحنا – إلى أسباب طبقية، فإن الأساس الطبقى لهذا التحول له وجه آخر مقابل؛ يتمثل فى نمو الطبقة العاملة الصناعية وكفاحها لتخلص نفسها من سيطرة الأحزاب البورجوازية. وساعد على نمو الطبقة العاملة ظروف الحرب الأخيرة والتركز الشديد فى رؤوس الأموال. ومع زيادة نمو الطبقة العاملة ازداد وعيها زيادة تمثلت فى سعى القادة النقابيين الواعين إلى تخليص الحركة العمالية من

سيطرة البورجوازيين. وإذا كانت هذه الحركة الاستقلالية قد ابتدأت بشكل جدى منذ عام ١٩٣٥ فى مواجهة مع حزب الوفد، فقد حسمت الطبقة العاملة ترددها بين الوفد وحزب عباس حليم؛ عندما طالب أربعة آلاف عامل بإصدار القوانين العمالية (الاعتراف بالنقابات، عقد العمل الفردى، والتأمين الاجتماعى.. إلخ). وتم الاعتراف بحق العمال فى تكوين النقابات عام ١٩٤٢ على عهد حكومة الوفد، وبدأ يتوالى ظهور التنظيمات النقابية التى تؤكد على صفتها الاستقلالية. ونكتفى هنا بالإشارة إلى وقائع عامى ١٩٤٤، ١٩٤٥. وفى النهاية لوحظ أن الوفد لم يقم فى أثناء حكمه الأخير بتكتيل الحركة النقابية حوله. وكان هذا راجعاً إلى سببين؛ الأول: ضغط الجماهير العمالية عليه، ونضالها الدائم فى سبيل حقوق العمال. والثانى: شعور الوفد بضعفه أمام هجوم الرجعية؛ خاصة بعد صدور «الكتاب الأسود» وانشقاق بعض أنصاره عليه.

ثالثاً: ويبقى بعد ذلك أن هناك سبباً ثالثاً ساعد فى اتجاه دفع قيادة الوفد ككل نحو اليمين، ويتمثل فى:

اشتداد قوى الرجعية الداخلية، وهجوم الاستعمار الأنجلو أمريكى على قوى التحرر والديموقراطية والاشتراكية؛ ففى الداخل وفى ١٩٤٨ توالت التغيرات التى طرأت على قيادة الوفد «سراج الدين سكرتيراً للحزب، والهجوم على الشيوعية.. إلخ»، وعلى الصعيد العالمى ازداد التوتر بين الكتلتين الشرقية والغربية. وفرض هذا الوضع نفسه على القيادات البورجوازية الوطنية فى بلاد عديدة حتى رأى جانب من هذه القيادات: أن لا مكان للحياد فى هذه المعركة المروعة، فرأينا قيادة الوفد تتحول إلى مواقف مناقضة لمواقف سابقة؛ تهجر الحياد، وتنحاز بشكل عام تقريباً إلى الكتلة الأنجلوأمريكية.

وقد تفاعلت هذه العناصر الثلاثة التى أشرنا إليها لتغيير مواقف القيادة الوفدية التى واجهت مجموعة من التناقضات لم تقدر على حلها فى خاتمة المطاف. على سبيل المثال، واجهت بعد الحرب العالمية الثانية حركة وطنية ذات مضمون شعبى وديموقراطى عميق رفعت فيه الطبقة العاملة شعاراتها. وكان المأزق هنا أنه بينما استجابت الجماهير الوفدية وتضامنت مع الطبقة العاملة فى رفع شعارات العدالة الاجتماعية، التزمت القيادة الوفدية «ككل» الصمت إزاء هذه الشعارات ولم تدخلها فى برامجها.. بينما راحت عناصر وفدية كثيرة تحتضن الآراء الاشتراكية. وفى مرحلة من المراحل هادنت القيادة الوفدية هذه العناصر التى عبرت عن مواقفها التقدمية فى جريدتى «الوفد المصرى» و«صوت الأمة». بل إن القيادة الوفدية «ككل» لم تكن عند مستوى مسئولياتها فى الدفاع عن الجماهير الواسعة من طلاب الوفد وشبابه عندما حملت هذه الجماهير وحدها عبء القهر والضغط على أيدى حكومات النقراشى باشا وصدقى باشا. وصحيح أن تيار ما سمى باليساريين الوفديين الذين عبروا عن أفكارهم ومواقعهم أساساً فى مجلة «رابطة الشباب» و«لجنة القاهرة للتأليف والنشر»، نقول صحيح إن هذا التيار قد أثبت وجوده فى الشارع، وكان له ثقله المحسوس فى الداخل عندما قاوم زحف اليمين الرجعى على قيادة الوفد. ولكن ما أن بدأت حركة الجماهير تنحسر بشكل مؤقت حتى بدأ الهجوم على اليسار الوفدى من داخل الوفد ومن خارجه ووجهت إلى عناصره تهمة الشيوعية، وتعرضوا باستمرار لعمليات القبض والسجن والتشريد. وفى النهاية، لم يلق الجناح الوفدى اليسارى حماية حقيقية من قيادة الحزب، وما كان من المتصور أن يلقى شيئاً من هذا القبيل بعد أن رأت القيادة الوفدية أن جميع الحركات الوطنية من مظاهرات وإضرابات واعتصامات لم تفلح فى إزالة حكومات أحزاب الأقلية. بل إنها رأت أنه لا مجال أمامها إلا أن تهادن الرجعية وتساوم

الإنجليز وهى موقنة تماماً بمدى الأخطار التى يمكن أن تصيبها من جراء انفجار حركة وطنية عنيفة.

الطبقات المتوسطة التواقة إلى الحرية في الحركة الوطنية

على أن ما ذكرناه عن التطورات التى طرأت على القيادة الوفدية لا يعنى فى النهاية أن الطبقات المتوسطة التواقة للحرية قد أصبحت قلباً وقالباً مع هذه القيادة، أو أنها ربطت مصائرها بها. فواقع الأمر أن نضال الطبقات المتوسطة منذ ١٩١٩ أى طوال الثلاثين عاماً الماضية فى سبيل الاستقلال ودفاعها عن الديموقراطية السياسية ومناهضتها لطغيان السراى، كما أن تمسكها بتحقيق الاستقلال وإرساء دعائم حكم ديموقراطى، كل هذا جعلها تكسب فى صفها - منذ بدء الحركة الوطنية عام ١٩١٩ - جميع الطبقات الشعبية وأقسام واسعة من جماهير العمال.

وبالرغم من أن الطبقة العاملة قد ابتعدت عن راية الوفد، فإن هذا الابتعاد لم يفصل نضالها عن نضال الطبقات المتوسطة. بل إن هذه الأهداف التى ناضلت من أجلها كتل الوفد هى التى ارتفعت بجماهير الطبقة المتوسطة الوفدية إلى مستوى أعلى من النضالية، لا سيما بعد أن انتهت الحرب بانهزام الفاشية وانتشار مبادىء الاشتراكية وبدء نزول كتل العمال الواعين إلى الميدان السياسى. بل إن دفاعها عن الديموقراطية ومكافحة الرجعية خطت بها خطوات أبعد من أجل النضال فى سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية. وتمثل حماس الكتل الوفدية للآراء والشعارات الاشتراكية فى ضغطها على جريدة «الوفد المصرى» التى تحدثت فى حماس عن «اشتراكية الوفد»، وهاجمت الباشوات الرأسماليين، وأيدت مطالب العمال، ونشرت بياناتهم وشكاياتهم. كما اعتنق بعض الوفديين المبادىء الاشتراكية. وتبلور حماس التيار الوفدى المطالب بالعدالة الاجتماعية فى تضامن الطلبة الوفديين مع العمال فى «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة»، وفى تعاونهم الصادق مع الاشتراكيين فى الجامعة، وفى احتفال الصحف الوفدية بعيد أول مايو.

وهذا الحماس للعدالة الاجتماعية والديموقراطية هو الذى جعل من الطبقات المتوسطة التواقة إلى الحرية، ألد أعداء للحركات الفاشية، خاصة حركة الإخوان المسلمين. وهو الذى جعل الطلاب والشباب الوفديين يخوضون فى بورسعيد وبعض الأقاليم معارك دموية مسلحة ضد الإرهاب الإخوانى. وأدى هذا الدفاع عن العدالة الاجتماعية ومناهضة الفاشية، إلى التقريب بين جماهير الوفد والطبقة العاملة؛ الأمر الذى جعل من جماهير الوفد حلفاء طبيعيين لهذه الطبقة التى تشقى بمظالم الحكم البوليسى.

ولكن ما هو الأساس الطبقى لثورية هذه الطبقات المتوسطة؟ إن الكتل الوفدية تستمد تكوينها من الطبقات المتوسطة والفقيرة، وهى الطبقات التى تضم فئات متباينة من الفلاحين وصغار الملاك وصغار التجار وصغار المنتجين وصغار أصحاب المهن الحرة وعمال المدن الصغرى والمتوسطة والمشتغلين بالحرف. ولا يتبادر إلى الذهن أن هذه الفئات تضمها كلها لجان الوفد أو لجان الشباب والطلاب.. تكفى الإشارة هنا إلى أن نقابات المحامين والمهندسين ودار نقابات العمال بشارع قنطرة الدكة تضم كلها أغلبية من الكتل الوفدية. كما أن إضرابات موظفى التلغراف وضباط البوليس اقترنت بالهتاف للوفد، وإن قوة الوفد فى الأقاليم تصورها مشروعات الوزارة الوفدية الأخيرة التى تمت لصالح صغار

المزارعين ومتوسطيهم.. هذا إلى ضخامة عدد الطلاب الوفديين فى المدارس والجامعات. فكل هؤلاء وغيرهم من الموظفين والزراع ساروا وراء الوفد عندما كانت قيادة الوفد تكافح من أجل مطالبهم؛ بل كان لابد أن تسير وراء كل قيادة تعبر عن أهدافها ومصالحها.

القاعدة الوفدية كتعبير سياسى عن الطبقة المتوسطة تحاول إيجاد قيادة يسارية لها

إن التفاف جماهير الطبقة المتوسطة حول شعارات العدالة الاجتماعية والديموقراطية السياسية فى وقت تبتعد فيه القيادة الوفدية وتنعزل عن جماهيرها يثير مشكلة مهمة، هى سعى هذه الجماهير إلى إيجاد قيادة تعبر عن شعاراتها وتدافع عنها.

والواقع أن القاعدة الوفدية فى لجان الطلبة والشباب بدأت تكون قيادتها الخاصة وذلك منذ اشتداد الحركات الوطنية بعد الحرب الأخيرة. وظهرت هذه القيادة أول ما ظهرت فى صفوف الطلبة والشباب كتيار يتبع رسمياً القيادة التقليدية ولكنه يحاول فى الوقت نفسه أن يؤكد ذاتيته واستقلاله، وأن يكون أكثر منطقية فى مواقفه السياسية بالنسبة للحركة الوطنية وبالنسبة للتيارات الاشتراكية. وإذا كان هذا الاتجاه قد ظهر أول ما ظهر فى صفوف كتل الطلاب والشباب الوفديين، فإن هذا راجع إلى أن هذه الكتل باشرت الكفاح الفعلى، وكانت أكثر احتكاكاً بكتل الشعب وبكتل العمال، وأكثر تأثراً بالآراء والنظريات الاشتراكية. وبدأت قيادة القاعدة الوفدية – بقيادتها اليسارية – تظهر فى اشتراكها فى «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» وفى تكوين «لجنة القاهرة للتأليف والنشر» التى أصدرت مجموعة من الكتب الديموقراطية. ثم أنشأت هذه القيادة – وهى تنمو نمواً أكثر استقلالية عن خزانة الوفد – صحافة مستقلة تجسدت فى صحيفة «رابطة الشباب» التى تكونت حولها «الطليعة الوفدية»، وهى نواة هذه القيادة اليسارية، وكانت تضم عناصر من الطلبة والشباب والمحامين والصحفيين والنواب.

وكل من يتتبع نشاط هذه القيادة فى صحفها وبياناتها يدرك تماماً مدى الهوة التى تفصل بينها وبين قيادة الوفد اليمينية. والأمثلة على ذلك عديدة، ولكن قد يكفى الإشارة إلى أن «رابطة الشباب» رسمت الخطوط الرئيسية لسياسة الوفديين اليساريين.. من ذلك:

١ – تأييد الطبقة العاملة فى كفاحها ضد أعدائها.

٢ – فى السياسة الداخلية: لم تكن تهادن الرجعية لحظة واحدة، وكانت أول صحيفة وفدية تقف موقفاً حاسماً صريحاً ضد السراى تمثل فى تجاهل أخبارها.

٣ – فى السياسة الخارجية: تعاطفت مع دول الديموقراطية الجديدة وحركات التحرر الوطنى فى اليونان وإندونيسيا والصين، وكانت تهتم بنشر مقالات وأخبار عن الشرق العربى.

وعلى الرغم من أن «الطليعة الوفدية» لم تكن شيوعية أو حتى اشتراكية محددة المعالم، فإن تمسكها بخط الوفد الديموقراطى التقليدى مضافاً إليه شعارات العدالة الاجتماعية كان كافياً لإثارة الفزع الشديد فى صفوف الرجعية التى شنت عليها هجمات مروعة أدت إلى تعطيل «رابطة الشباب». بل إن القيادة الوفدية تنصلت من أعمال تلك القيادة اليسارية الوليدة وهاجمتها صحيفة «المصرى». وقد حاولت هذه القيادة أن تستعيد نشاطها فعادت لتطرح فى سنة ١٩٤٨ فكرة «مؤتمر النشاط الوفدى»، وكان الغرض من إنشائه تلافى

العيوب الموجودة فى لجان الطلبة والشباب وتوجيه جماهير الوفد إلى العمل فى المدن والأحياء. لكن رغم حماس جماهير الوفد مرة أخرى لفكرة المؤتمر الوفدى؛ فقد قضى عليها فى المهد بتعيين سراج الدين باشا سكرتيراً عاماً للوفد.

«ب» أخطاء القيادة اليسارية:

أخذت معالم هذه القيادة تضيع بالتدريج ويرجع هذا إلى سببين رئيسيين متداخلين:

الأول: ضعف ثقتها بالجماهير الملتفة حولها ، فلم تهتم بإشراكها فى أعمالها ومشروعاتها، ولم تحاول أن تضع على جدول الأعمال قضية توطين الجريدة «١٠ آلاف نسخة - ١٥ ألف نسخة» وتنظيم القاعدة الوفدية فى الأقاليم.

السبب الثانى: أخطاء هذه القيادة فى اتصالها بالطبقة العاملة. ذلك أن كثيراً من الوفديين الواعين ظلوا غير مدركين للتطورات التى حدثت فى الطبقة العاملة؛ فرأينا القيادة اليسارية الوفدية تحاول أن تعود بالحركة العمالية مرة أخرى تحت جناح الوفد.. بالرغم من استحالة هذا تاريخياً. وأدى هذا إلى سلبيات فى عمل اليسار الوفدى مع الطبقة العاملة بما أضعف تأثير الطبقة العاملة على الكتل الوفدية التى تعد حليفة لها بحكم ثوريتها ووضعها الطبقى.

واجب الطبقة العاملة:
إنقاذ الطبقة المتوسطة من براثن الفاشية والاستعمار

لاشك أن هناك خطراً كبيراً على الطبقة المتوسطة - عموماً - من الوقوع فى براثن الفاشية والاستعمار بعد أن أصبحت بلا قيادة فعلية تتصل بها اتصالاً راسخاً. وقد تخبطت هذه الطبقة فى بادىء الأمر بمحاولة الضغط المستمر على قيادتها الرسمية، ثم وضعت أملاً كبيراً على الطليعة الوفدية (المكونة من أفضل العناصر الوفدية)، لكن جزءاً من الطليعة الوفدية وقع فى براثن القيادة الرسمية (سراج الدين). أما الذين رفضوا الإغراءات فهم قلة قليلة ينقصها التنظيم والثقة فى الجماهير.

وإذا لاحظنا بعد ذلك أن الطبقة العاملة لم تكوِّن حزبها بعد، وهو الهيئة المدعوة إلى اتخاذ المواقف السياسية السريعة وتحقيق الاتصال الجماهيرى العميق، هذا الحزب الذى كان من واجبه أن يكسب هذه الطبقة إلى تأييد برنامجه السياسى، أمكننا أن نلمس الخطر الذى سوف تقع فيه هذه الطبقة بانحدارها وراء الدعاية الرجعية والفاشية (الإخوان المسلمون - مصر الفتاة - حزب العمال بزعامة عباس حليم - جبهة مصر بزعامة على ماهر)؛ ومن ثم تأخير الحركة الوطنية تأخيراً كبيراً. وذلك أن من طبيعة الطبقة المتوسطة الذبذبة السياسية دائماً بين اليمين واليسار، بين تأييد الطبقات المالكة وبين تأييد الطبقات المُسْتَغَلة. ففى الفترة بين ١٩٤٢ - ١٩٤٥ حين كانت الطبقة العاملة لم تظهر قيادتها وآراؤها وبرامجها بعد، وحين كانت قيادة الوفد تبتعد أكثر فأكثر عن مصالح جماهير الطبقة المتوسطة، صارت هذه الطبقة تتقبل الدعاية الفاشية والرجعية. وكان لـ «الإخوان المسلمين» و«مصر الفتاة» وحتى «جبهة مصر» و«حزب عباس حليم» أنصار كثيرون؛ من صغار الفلاحين والموظفين وصغار المحامين وصغار التجار وحتى بين جماهير الطبقة العاملة.. تلك الجماهير التى تضم العمال المشتغلين فى المهن الطائفية «الحرفية» وعمال بعض المدن الصغرى والمتوسطة؛ «مثل بنها والإسماعيلية وبنى سويف..».

أما فى الفترة الثانية، بعد ١٩٤٥، فإن الجزء الأكبر من الطبقة المتوسطة قد ابتعد عن طريق الأحزاب الفاشية. ذلك أن هذه الفترة تميزت بظهور برنامج فضالى الانتخابى فى

شبرا الخيمة وبرنامج محمد مصطفى فى الإسكندرية وظهور اللجنة التحضيرية لمندوب نقابات عمال مصر ببرنامجها ولجنة العمال للتحرير القومى ببرنامجها، والمجلات التقدمية مثل: «الضمير» و«الفجر الجديد» و«الطليعة»، والكتب الديموقراطية والاشتراكية العديدة، ونزول المنشورات الديموقراطية والاشتراكية فى كتل العمال وجماهير الطبقة المتوسطة.

إن الاستنتاج بعد هذا واضح؛ وهو أنه إذا تكاسلت الطبقة العاملة أبعدت عنها الطبقة المتوسطة ورمتها فى أحضان «الإخوان» و«مصر الفتاة» و«حزب العمال العباسى».. أما إذا نشطت، فإنها يمكن أن تجذب إليها تلك الجماهير الواسعة من الطبقة المتوسطة التى لابد من التحالف معها للنجاح فى الثورة القادمة.

التحالف مع الطبقة العاملة للقيام بالثورة القادمة

إذن.. فالموضوع أكبر من موضوع الطبقة المتوسطة.. إنه موضوع نجاح أو فشل الثورة القادمة. وعلينا أن نعى أنه لا سبيل للخروج من الحالة الحاضرة إلا بالعمل مع الطبقة المتوسطة فى سبيل تثبيت الديموقراطية فى مصر.

مضمون الثورة: وحين نقوم بهذا العمل يجب أن نفهم أن الطبقة المتوسطة فى المرحلة الحالية من الكفاح - ولوقت طويل - تسير فى كثير من مجالاتها مع مصالح الطبقة العاملة. ويجب علينا أن ندرس هذه المصالح المشتركة، وأن نبين للطبقة المتوسطة البرنامج الحقيقى الذى يجب أن تسير عليه؛ وهو البرنامج الديموقراطى الذى يقيها شر قوى الاحتكار وشر الرجعية والطغيان. ولما كانت الجماهير الوفدية هى طليعة الطبقة المتوسطة.. فواجبنا أن نبحث عن أسلوب الكفاح المشترك. وقد أثبتت تجارب اتصال العمال بالمثقفين الواعين من اليساريين الوفديين أنه يوجد أكثر من مجال للقيام بعمل مشترك فى الحقل الوطنى على الأساس التالى:

١ - الجلاء عن وادى النيل ووحدته.

٢ - محاربة الاستعمار الأنجلو أمريكى فى مشاريعه السياسية والاقتصادية والعسكرية فى الشرق الأوسط.

٣ - الحد من حقوق الملك الدستورية «إلغاء حق الإقالة وحق التعيين فى مجلس الشيوخ».

٤ - تأهيل «تأميم» الاحتكارات الأجنبية.

٥ - تحديد الملكية الزراعية.

٦ - كفالة الحريات العامة؛ ومنها الحرية النقابية وحق الإضراب.

٧ - مجانية التعليم فى جميع مراحله.

٨ - تصنيع مصر.

٩ - إيجاد جامعة عربية تمثل الشعوب العربية.

هناك إذن إمكانية ووجوب القيام بكفاح مشترك حول برنامج موحد، لكن الكفاح المشترك لن يكون إلا بالدعاية لهذا البرنامج وبالإثارة الواسعة فى جماهير الطبقة المتوسطة وفى كتل الطبقة العاملة. فإن المسألة لا تقف عند حد تكوين لجان ورسم برنامج مع طليعة الطبقة المتوسطة؛ ولكن القضية - كما أثبتت لنا أحداث جرت فى أعوام ١٩٤٥، ١٩٤٦، ١٩٤٧ وحتى أوائل ١٩٤٨ - هى عمل الدعاية الواسعة والشرح اللازم لبرنامج الثورة القادمة.

قيادة الثورة: هذا البرنامج المقدم للعمل المشترك مع طليعة الطبقة المتوسطة لا يعنى أن تترك الطبقة العاملة برنامجها وسياستها الخاصة التى تختلف بلا شك مع سياسة الطبقة

المتوسطة. ذلك أن الطبقة العاملة «عليها أن تكوِّن حزبها بأقدام ثابتة وبالسرعة التي يتطلبها اكتمال نموها». وعلى قيادتها أن توضح سياستها الخاصة وأساليبها الخاصة، كما أن عليها أن تبرز فى كل موضوع يحصل فيه الاختلاف بين مصالحها ومصالح الطبقة المتوسطة مواطن هذا التناقض، والموقف السياسى الصريح الذى يجب أن تتخذه.. وهذا لسببين:

الأول: أن فى مصر طبقة عاملة صناعية وتجارية يزيد تعدادها على المليون ونصف المليون عامل، كما أن الطبقة الفلاحية المعدمة والفقيرة كبيرة جداً.

والسبب الثانى: هو أن الثورة الديموقراطية القادمة ستنجح بقدر ما تعطيها الطبقة العاملة مضمون سياستها وكيفية تنظيمها.. والطبقة العاملة هى القائد المطلوب للثورة القادمة.

ماذا نعمل:

تضمنت خاتمة التقرير نقاطاً خاصة بالأعمال الملموسة التى يتعين على أعضاء المنظمة أن يقوموا بها، مع إيضاح بعض المبادىء التى تحكم العمل المشترك مع الجماهير الوفدية. ونكتفى هنا بموجز لما ورد فى التقرير:

– إننا نخطئ أشد الخطأ إذا توهمنا أن سوء الأوضاع الحزبية فى الوفد يدعونا إلى نفض يدنا منه.. ونخطئ كذلك عندما نهجر اللجان الوفدية استناداً إلى صعوبة العمل مع جماهير لم تألف التنظيم ولا تحترم قواعده.

– هناك خطوات مباشرة يجب أن نخطوها، منها العمل على إدخال مضمون ديموقراطى فى تنظيم اللجان الوفدية لتكون هيئات تنتخب رؤساءها وأعضاء مجالس إداراتها.

– دعوة القيادة اليسارية إلى أن تنقل نضالها إلى مستوى أعلى، أى إلى أسلوب مطابق لحالة الإرهاب والطغيان السائد لتقيم – مثلاً – تنظيماً سرياً أو نصف سرى لضمان تسيير العمل.

– دعوة الجماهير الوفدية إلى مواصلة الضغط على مركز القيادة الرسمية، وذلك بمطالبتها بإصدار البيانات الصحيحة فى كافة الأحداث عن موقفها السياسى «السودان، الأحكام العرفية، القوانين الرجعية، حرية الصحافة، غلاء المعيشة، هيئة الأمم، الطوائف المتذمرة، الحقوق النقابية.. إلخ».

– يجب علينا أن نهتم بالمعاقل الأخرى للطبقة المتوسطة، ونعنى بذلك نقابة المهندسين ونقابة الأطباء واتحاد المعلمين الإلزاميين، وجبهة التعليم الحر. إن هذه الروابط تضم الآن كتلاً متراصة من جماهير الطبقة المتوسطة جمعتها المصالح الاقتصادية المشتركة. فهذه الكتل الممثلة فى الروابط لا تجد الآن عوناً كبيراً فى الوفد رغم وجود كثير من الوفديين فيها. والاعتناء بهذه الكتل أسهل علينا من الاعتناء بلجان الوفد؛ إذ تتبوأ الحركة النقابية اليوم فى مصر كتل العمال الصناعيين والتجاريين.. وهذه الكتل علمت الطوائف المتذمرة الكفاح النقابى والدفاع عن مصالحها المباشرة. فعلينا أن نقوى علاقتنا بها.. وذلك بالتأييد والاحتجاج وتبادل الرسائل والعرائض والكتب.

الفصل الثالث

الرسالة السياسية الجديدة «١٩٥٢»

- المرحلة الحالية لحركة التحرر الوطنى
- تخلف القيادة البورجوازية للحركة الوطنية
- الكفاح من أجل القيادة الجديدة
- الطبقة العاملة ودورها فى الثورة
- دور الفلاحين الكادحين ودور البورجوازية الصغيرة فى المدن
- دور المعسكر الديموقراطى العالمى
- طبيعة المرحلة الراهنة للثورة
- الطابع الشعبى والاشتراكى للمرحلة الحالية
- دور الشيوعيين
- تكوين حزب الطبقة العاملة

مدخل :

(١) لماذا رسالة سياسية جديدة؟

فى أواخر ١٩٤٩ وأوائل ١٩٥٠ شغلت قيادات «المنظمة» بالتفكير فى صياغة استراتيجية أو خط سياسى لمرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية. وكان هذا المسعى وليد ظروف ذاتية وموضوعية لا مكان لفصلها بعضها عن البعض. وعلى سبيل المثال، كان من بين الظروف الذاتية التزام قيادة «المنظمة» وفقاً لقرارات «ل. م» بالبدء فى تنفيذ الإجراءات الملموسة التى تحل مشكلة تحول «المنظمة» إلى حزب للطبقة العاملة، وما يتطلبه هذا من إعداد الوثائق اللازمة. أما عن الظروف الموضوعية فكانت تتعلق بتطور الوضع المحلى والأوضاع العالمية، الأمر الذى فرض على «المنظمة» أن تعمق رؤيتها لها، وأن تتمثلها فى النهاية بما يمكنها من صياغة خط سياسى، «استراتيجية» لا تحتمل صياغاتها التأويل؛ فتحدد بكيفية قاطعة هدف «المنظمة» الرئيسى، والمهام الخاصة بتحقيق هذا الهدف والملقاة على عاتق الطبقة العاملة المصرية وحزبها، وخط تحالفاتها الطبقية والسياسية.. كل ذلك عبر مرحلة بأكملها هى مرحلة الثورة الوطنية الديموقراطية.

واقتضى هذا التوجه أن توسع قيادة «المنظمة» الحوار ليس فى داخلها فحسب، بل وأن تفتح فى الوقت ذاته مناقشات مع عدد من أصدقاء «المنظمة» فى فرنسا وانجلترا. ويقدر «المحرر» أن أحد دوافع الاهتمام بالتعرف على رأى الأصدقاء هو أن الثورة الصينية الكبرى كانت قد بدأت تدق أجراس النصر العظيم على الاستعمار العالمى وأعوانه.

وفى هذا السياق كانت أفكار الثورة الصينية قد ذاعت على اتساع العالم وأخذت كتابات وكتب قادتها تأخذ طريقها إلى أعضاء «المنظمة».

وعند البحث عن «الرسالة السياسية» توصلنا إلى نسخ منها مكتوبة بخط اليد ومطبوعة على الرونيو وقد أخذ منها القِدَم مأخذه، وهى فى عشر صفحات فولسكاب وتقرأ بصعوبة مع تعذر قراءة سطور كثيرة وسقوط كلمات هنا وكلمات هناك. وعلى الرغم من ذلك حرصنا عند تقديمها على صفحات هذا الكتاب على الالتزام بقدر الإمكان بأسلوب صياغتها الأصلية.

«م»

(٢) عن ماهية الرسالة السياسية:

بعد توزيع «الرسالة السياسية» فى صفوف «المنظمة» لاحظ «م. س» أن بعض الأعضاء لم يبد اهتماماً بنشرها. وأن البعض الآخر لم يستوعب ماهيتها والكيفية التى وضعت بها وطريقة صياغتها والمشاكل التى يتعين أن تتعرض لها. وهنا بدأت مجلة «النشرة» تفتح حواراً حول «الرسالة» فلاحظت أن الزملاء عندما بدأوا يقرأون «الرسالة» أو «الخط السياسى» كان فى ذهنهم أبحاث تبلغ الثلاثين أو الخمسين صفحة صدرت خلال السنوات العشر الأخيرة عن المنظمات والتكتلات الماركسية. وهى أبحاث سميت خطوطاً سياسية وترددت فيها كلمات الاستراتيجية والتكتيك وامتلأت فى الوقت نفسه بمئات الأسطر من مؤلفات ماركس ولينين وستالين وماوتسى تونج. ولكن لوحظ أن هذه الظاهرة ارتبطت بتفتت بعض منظمات شيوعية وبالتجاء هذه الحركة أو تلك إلى وضع «خط» خاص بها ملىء هو الآخر بنصوص لمؤسسى الماركسية. هنا، لابد أن نقول إن أعضاء هذه المنظمات هم – فى مجموعهم – من المثقفين المناضلين التواقين إلى بناء حزب الطبقة العاملة والمضحين بكل ما لديهم. لكن كل هذه المجهودات التى بذلت لكتابة ما سمى وقتئذ بخطوط سياسية لم تسهم فى وقف الانقسامات والتكتلات، بل إن هذه الانقسامات كانت تستشرى كلما طرحت هذه الخطوط السياسية فى دائرة ما كان يسمى بالصراع الإيديولوجى. وهنا، كان يشتد هذا الصراع كلما حاول خط من هذه الخطوط أن يفند الآخر. وهذه الظاهرة لابد أن تضع أيدينا على أن الخطوط التى كانت تطرح لم تكن «استراتيجيات» أو خطوطاً سياسية.

ومن هنا يحاول هذا المقال أن يوضح مفهوم الخط السياسى.

إن هذا المفهوم يرتبط بمفهوم آخر هو المرحلة. فتشير هذه الكلمة إلى الحكم أو «النظام» وإلى المجتمع الذى تديره أو تحكمه هذه الأنظمة. ويتعين ألا نخلط بين نظام الحكم والأشكال التى يتبدى فيها هذا النظام. لأن الذى يميز نظاماً عن آخر ليس مسألة الملكية أو الجمهورية ولا مسألة وجود برلمان أو غيابه، ولا مسألة تدخل الجيش مباشرة فى شئون الحكم ولا بقائه فى الثكنات. وإنما الذى يميز نظاماً عن غيره هو الطبقة أو الطبقات التى يستند إليها الحكام؛ سواء كانوا عسكريين أم مدنيين، من الأثرياء أو من الفقراء. فقبل الثورة الفرنسية كان الحكام يعتمدون على الأسياد الإقطاعيين. ثم تغير نظام الحكم عندما عزلت الثورة الطبقة التى كان يرتكز عليها الحكام، فأصبحوا يستندون إلى أثرياء المدن من تجار وأصحاب مصانع وماليين. فالخط السياسى إذن يعالج «مرحلة»؛ بمعنى أنه يتعرض للأوضاع الخاصة بنظام الحكم إلى انتهاء هذه المرحلة، أى إلى زوال نقطة الارتكاز للنظام «القديم» وتغيير الطبقات التى كان يعتمد عليها. فذهاب الملك فاروق ومجىء محمد نجيب لا يحدد مجىء مرحلة جديدة.

وهناك مفهوم آخر هو الاستراتيجية.. وهى تحديد العقبة الرئيسية التى تعترض طريق الثورة والانتقال إلى نظام آخر من الحكم وإلى مرحلة أخرى. والخط السياسى يجب أن يوضح استراتيجية «المنظمة» بأن يحدد صراحة أين العقبة الرئيسية التى تمكن النظام الحالى «وقتئذ» من البقاء؟.

وبين مرحلة وأخرى، قد يتغير شكل الحكم من برلمانى إلى ديكتاتورى ومن ملكى إلى جمهورى ومن عسكرى إلى مدنى.. إلخ. والمدة الزمنية التى يسود فيها شكل أو آخر من،

هذه الأشكال تسمى فترة، والمرحلة تشمل عدة فترات. وإن مختلف أشكال الحكم لمختلف الفترات لا يغير نظام الحكم ولا يغير من مضمون المرحلة. فمنذ عام ١٩٤٦ يتغير فى مصر شكل الحكم عدة مرات: برلمانى «صدقى - النقراشى» - برلمانى إرهابى «النقراشى - عبدالهادى - حسين سرى»، برلمانى فيه حريات نسبية «النحاس»، برلمانى فيه أحكام عرفية «على ماهر - نجيب الهلالى - سرى»، عسكرى بدون برلمان «محمد نجيب». ومن الطبيعى أن توجد فروق كبيرة ومهمة بين كل شكل من أشكال الحكم؛ فمنها ما يؤخر المرحلة ومنها ما يقدمها. ولكن ليست هذه أنظمة مختلفة من الحكم لأنها لم تغير فى القوى الطبقية التى يعتمد عليها جميع هؤلاء الحكام. فهذه فترات لا مراحل.. والخطة التى توضع لمواجهة كل شكل من هذه الأشكال تسمى تكتيكا. وهنا يتعين على الخط السياسى أن يوضح مبادئ التكتيك بالتفصيل فى كل فترة على ضوء الاستراتيجية. ونقول مبادئ التكتيك العامة؛ لأن فى داخل كل مرحلة فترات عديدة.

وعلى ضوء ما تقدم فإن دور الخط السياسى لمنظمة تعمل فى مصر هو أن يوضح بالتحديد:

١ - إلاَم ستنتهى المرحلة الحالية؟

٢ - أين العقبة الرئيسية التى تعترض طريق المرحلة المقبلة؟

٣ - ما هى الوسائل الإيجابية التى ستوصل إلى المرحلة القادمة؟

٤ - ما هى القوة «الاجتماعية» الأساسية التى ستحقق الثورة؟

٥ - أين ومن هم الحلفاء الرئيسيون فى الثورة؟

٦ - ما هى أشكال تجميع «حشد» هذه القوى لتكون قوى هجومية لتنفيذ الاستراتيجية.

٧ - ما هى الأهداف التى يجب أن تلتف حولها هذه القوى لتصل إلى نموها الأقصى وإلى انسجام لا يسمح للعدو بأن يقوضها أو يضعفها؟

٨ - ما هو دور الشيوعيين فى كل ما سبق؟

٩ - وكيف يجب على الشيوعيين أن ينظموا أنفسهم لزيادة عددهم ولخدمة أهداف المرحلة الحالية؟

إن كل هذه النقاط ينبغى ألا نجيب عليها بتلاوة مبادئ الماركسية، أو بذكر نصوص منها.

إن خط المنظمة السياسى قد أجاب بوضوح على هذه الأسئلة إجابات واضحة، بل لقد قبل مسئولية الإجابة عليها، لكن إجاباته تظل مع ذلك غير معصومة من الخطأ. ومن هنا فإن الدعوة مفتوحة أمام الأعضاء ليناقشوا صحة هذه الإجابات أو خطأها، وعلى سبيل المثال: نرجو من الزملاء أن يكتبوا «للنشرة» تعليقاً على رأى «ل. م» فى أن العقبة الرئيسية هى القيادة القديمة للحركة الوطنية أى الوفد، وأنه لا يمكن تحقيق أهداف المرحلة الحالية للثورة إلا بفضل قيادة جديدة.. إلخ.

وبعد.. فإن هذا المدخل الذى قدمنا به «الرسالة السياسية» كان قد كلف بكتابته لمجلة «الهدف» ريمون إبراهيم دويك ليبدأ فى «المنظمة» حوار واسع حول الأسئلة التسعة التى سبق طرحها وصولاً إلى إقرار هذه الوثيقة أو تعديلها أو تعميقها.

٢ - الرسالة السياسية لـ«طليعة العمال»

تقدم «طليعة العمال» فيما يلي رسالة سياسية تعرض فيها اللجنة المركزية للمنظمة - باسم أعضائها وأنصارها والعاطفين عليها تقديرها للموقف فى البلاد، وللقوى التى ترى «طليعة العمال» ضرورة الاستناد عليها - والقوى التى تعارض طريق التحرر الوطنى الديموقراطى، ومنهج العمل الثورى الذى يحقق توحيد قوى التقدم وكبت قوى الظلام والرجعية وعزلها.

و«اللجنة المركزية» لطليعة العمال إذ تقدم هذه الوثيقة ترى أنها الآراء المركّزة التى تكونت على أساس دراسة علمية للحالة فى مصر والعالم ونتيجة لواقع الكفاح الذى خاضته «الطليعة» فى السنوات الماضية مع الجماهير التواقة إلى مجتمع سعيد ووطن حر. ولاشك فى أن مواصلة الدراسة واستمرار الكفاح سيمكّن «طليعة العمال» والطبقة العاملة والوطنيين المخلصين من تحصيل خبرة ودروس جديدة يسهل على أساسها توضيح هذه الدراسة السياسية أكثر فأكثر. ولذلك ندعو الجميع إلى أن يوالونا بآرائهم المستندة إلى خبرة كفاحهم واطلاعهم ودراساتهم العلمية، وكل ما ينفعنا من آراء.. وتلبية لهذه الدعوة سننشر ما يصلنا – بقدر الإمكان – لكى يتاح للجميع المساهمة فى تعميق هذه الرسالة السياسية وتوضيحها. أما إلى هذا الحين، فهذا هو الطريق الذى سيوصلنا إلى وطن حر ومجتمع ديموقراطى يكفل السعادة للشعب ويتيح له الفرصة ليأخذ مكانه بين جميع الشعوب المحبة للحرية والتقدم والسلام.

١ - المرحلة الحالية لحركة التحرر «الوطنى»: مرحلة كفاح الكتل الشعبية للتخلص من القيادة القديمة وتطلعها إلى قيادة جديدة:

دخلت الحركة الوطنية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فى مرحلة جديدة؛ هى مرحلة تعبئة قوى الشعب الثورية الضخمة من أجل الكفاح المظفر ضد المحتل فى سبيل تحقيق الديموقراطية الشعبية.

وتتميز المرحلة الحالية بازدياد تحرر الكتل الشعبية ازدياداً واضحاً من القيادة الوطنية البورجوازية القديمة، تلك القيادة المساومة التى كانت تسيطر على الحركة الوطنية منذ سنة ١٩١٩؛ خاصة عن طريق حزب الوفد.

لقد بدأت الكتل الشعبية – وعلى رأسها الطبقة العاملة – تأخذ بيديها قضية التحرر الوطنى بدلاً من أن تسير وراء تلك القيادة البورجوازية الوطنية. وأخذت قيادتها «لأشكال» الصراع والتنظيم تزداد يوماً بعد يوم، وتتقدم على القيادة الوفدية من ناحية الوعى السياسى الوطنى.

وهى تقوم بضغط ثورى يتزايد فى جميع الأحداث الوطنية. وتزود الحركة الوطنية بمضمون حديث وأشكال من الصراع جديدة.

إن المرحلة الحالية تضع المسألة الوطنية على أساس المبادىء الثلاثة الآتية:

١ – تحرير الوطن تحريراً تاماً بطرد قوات الاحتلال والقضاء على كل نفوذ استعمارى وذلك عن طريق صراع الكتل الشعبية المنظم تحت قيادة الطبقة العاملة.

٢ – الكفاح من أجل ديموقراطية شعبية تحرر القوى الشعبية الوطنية الضخمة من أغلال الاستعماريين وحلفائهم الرجعيين.

٣ – توثيق روابط الصداقة والتضامن بين الشعب المصرى وجميع الشعوب المحبة للحرية والسلام والتى تمد مصر بتأييد معسكر السلام العالمى العظيم الذى يقوده الاتحاد السوفيتى.

٢ - تخلف القيادة البورجوازية للحركة الوطنية:

إن القيادة البورجوازية للحركة الوطنية «كما يمثلها رئيسيا الوفد» عاجزة عن قيادة الكفاح الوطنى التحريرى حتى النصر التام. ليس هذا فحسب؛ بل إنها لا ترغب فى تحقيق النصر. ذلك لأن الخصائص الطبقية تدفع بالبورجوازية المصرية إلى خيانات مستمرة للحركة الوطنية، وليس فى مقدور الوفد أن يتخلص - سواء من داخل صفوفه أو من خارجها - من التأثير المتزايد الذى تباشره الطبقتان الرجعيتان الممالئتان للاستعمار؛ ونعنى بهما طبقة كبار ملاك الأرض الإقطاعيين ومن فى حكمهم، وطبقة الرأسماليين الاحتكاريين.

«وهكذا أصبحت قيادة الوفد أكثر فأكثر تخشى الثورة بأشد مما تخشى الاستعمار، وتخشى تحرر الكتل الشعبية بأكثر مما تخشى ديكتاتورية الرجعية».

«وأن الأحداث التى وقعت فيما بين أكتوبر ١٩٥١ (إلغاء المعاهدة) و٢٦ يناير ١٩٥٢، لتؤكد مرة أخرى أن وجود البورجوازية المساومة فى قيادة الحركة الوطنية إنما يعوق تعبئة الشعب ويخون الحركة الوطنية ويمنيها بهزائم خطيرة. لقد أصبحت القيادة البورجوازية القديمة (الوفدية) متخلفة ولم تعد تلائم إمكانيات المرحلة الحالية والمهام التى تفرضها هذه المرحلة».

إن سياسة المهادنة والمساومة التى تفرضها البورجوازية الوطنية (الوفد) على الحركة الوطنية لتعد العائق الرئيسى على طريق الصراع المظفر للتحرر الوطنى.

و«عليه فإن المهمة الاستراتيجية الرئيسية للثورة فى مرحلتها الحالية تتمثل فى استكمال تحرير الكتل الشعبية من هذا التأثير، وبلورة هذا التحرير فى حركة منظمة تحت قيادة شعبية قادرة على تعبئة جميع القوى الشعبية الوطنية الضخمة وتوجيهها ضد الاستعمار».

«إن مشكلة الحركة الوطنية الديموقراطية هى مشكلة قيادتها الجديدة».

٣ - الكفاح من أجل القيادة الجديدة يجب أن يُباشر من الكتل؛ بما فى ذلك الكتل الوفدية.

لا يزال الوفد حتى اللحظة الراهنة أكبر قوة سياسية ديموقراطية وطنية فى مصر. وبالرغم من تردد الوفد وخيانته، وبالرغم من تضامنه تضامناً متزايداً مع الاستعمار والرجعية، فإنه لا يزال فى مقدوره أن يتخذ مواقف وطنية تحت ضغط القوى الشعبية (أحداث نوفمبر ١٩٥١).

ونحن لا نستطيع أن نكافح الكفاح المظفر من أجل القيادة الجديدة الشعبية للحركة الوطنية إلا إذا أدخلنا فى اعتبارنا هذه الحقيقة الناتجة عن التكوين الطبقى للشعب، هذا التكوين الذى هو بدوره، أيضاً، يُعَد نتيجة تاريخية للنظام الذى فرضه الاستعمار المحتل حين جعل من مصر بلداً تابعاً نصف إقطاعى.

وإن الدور الذى يلعبه الوفد يمكن تفسيره بأن الوفد لا يزال يستند إلى الفئات البورجوازية الصغيرة الثورية وأشباه البروليتاريا.. وهى فئات غاية فى الأهمية؛ (خاصة الفلاحين) وهى التى يستجيب الوفد إلى عدد محدود من مطالبها الوطنية الديموقراطية.

ويمثل الوفد أيضاً فئات واسعة من البورجوازية الوطنية (بما فى ذلك الرأسماليين المتوسطين والصغار)، وهى الفئات التى لا تقف فى صف المستعمر وتعانى قهره وتعارض سيطرته «دون أن تعرف بأى سيد أقوى تستبدله». فالوفد، من حيث إنه يمثل هذه القوات الوطنية المهمة المعادية للاستعمار «ولو بطريقة ناقصة»، يعتبر عقبة فى وجه خطط المعسكر

الاستعمارى فى السيطرة والحرب. ولهذا السبب كان لزاماً على الاستعمار أن يضرب الوفد قبل أن يتمكن من أن يجرد الحركة الوطنية من سلاحها..

ويستخدم الاستعمار والرجعية - فى سبيل ضرب الوفد - قوى الفاشية واليسار المغامر، هذه القوى التى تجد مساندة من القيادة اليمينية الوفدية ذاتها. ولقد نجحت هذه القوى فى تحطيم الموجة الشعبية القوية فى ٢٦ يناير، ١٩٥٢ مستخدمة أساليبها الإرهابية واستفزازها الفردى، لا ضد القيادة الوفدية المذبذبة فحسب، وإنما ضد الكتل الوفدية ذاتها.. وإن الحرائق التى أشعلتها هذه القوى فى ٢٦ يناير قدمت للاستعمار وحلفائه «بما فى ذلك القيادة الوفدية اليمينية» العذر لإعلان الحكم العرفى وإقامة ديكتاتورية دموية مناصرة للاستعمار ومعادية للشعب.

وهكذا، تؤكد الحوادث القريبة مرة أخرى، أنه إذا قام الكفاح ضد البورجوازية المساومة بمعزل عن الكتل الوفدية أو بمعزل عن الطبقة العاملة طليعة الكتل الشعبية، أو إذا قام على طريقة الفاشيين واليساريين المغامرين، فإن هذا الكفاح لابد أن ينقلب على الحركة الوطنية ويكون دعامة مباشرة لمصالح الاستعمار.

إن تخلص الكتل الشعبية من تأثير البورجوازية المهادنة، وتكوين قيادة جديدة.. إنما يشكلان عملية تاريخية لا يمكن أن تتم إلا بعمل ضخم تقوم به الطليعة التاريخية للكتل الشعبية، ونعنى بها: الطبقة العاملة. وإن هذا العمل لابد من أن يتم فى تحالف وثيق مع الكتل؛ بما فى ذلك الكتل الوفدية والاشتراك معها.

٤ - الطبقة العاملة هى القوة الأساسية فى الثورة:

«إن القيادة الجديدة للكفاح الوطنى، القيادة التى تتلاءم وإرادة الجماهير الشعبية ووعيها الموضوعى الحالى، القيادة القادرة على تعبئة جميع القوى الوطنية وتوحيدها ضد الاستعمار.. هذه القيادة الجديدة تتكون الآن حول الطبقة العاملة وتحت قيادتها؛ إذ هى القوة الأساسية الحالية للثورة فى مصر».

«إن الطبقة العاملة بالحالة التى هى عليها الآن وبمميزاتها الخاصة الناتجة عن النظام الذى جعل من مصر بلداً شبه إقطاعى، والذى فرضه الاستعمار المحتل، إنما هى أكثر طبقات الشعب ثورية وأكثرها وعياً ووطنية».

«إن الطبقة العاملة هى أكثر الطبقات الشعبية تنظيماً. وهى الطبقة الوحيدة التى ثبت أنها قادرة على أن تخلق تنظيماتها الكفاحية الخاصة المعبرة عن مصالحها، باعتبارها طبقة شعبية كادحة مناهضة للاستعمار».

«إن الطبقة العاملة هى أكثر الطبقات الشعبية تحرراً من تأثير البورجوازية المهادنة، وأشدها صلابة فى الكفاح ضد الاستغلال من أجل تحرير نفسها اقتصادياً وسياسياً».

«إن الطبقة العاملة هى أكثر الطبقات تمثيلاً لمصالح الكتل الشعبية، وإن لها ارتباطات وثيقة بالفلاحين و(البورجوازية) الصغيرة الكادحة بالمدن». وفى الوقت ذاته فإن الطبقة العاملة هى أكثر الطبقات حسماً (فى أن ترد) عن نفسها سموم الآراء العنصرية وسموم التعصب والتفرقة الدينية؛ تلك السموم التى تنفثها الرجعية فى صفوف الشعب.

إن الطبقة العاملة هى أحرص الطبقات فى إظهار عطفها وتضامنها الفعال مع الحركة الثورية ومعسكر السلام العالمى.

وإن الطبقة العاملة إذ تواصل الكفاح من أجل تحرير نفسها ومن أجل مطالبها الاقتصادية والسياسية، وإذ تواصل تدعيمها وتوسيعها لتنظيمات كفاحها الاقتصادية والسياسية التى تعد من الدعائم الأساسية فى تكوين الحزب الشيوعى، نقول: إن هذه

الطبقة العاملة هى أكثر الطبقات وعياً بالتزاماتها نحو مجموع الطبقات الواقعة فريسة الاضطهاد. وهى إذ تعمل على تحرير جميع المقهورين - بتحرير نفسها - تستطيع أن تكسب - وقد كسبت فعلاً - جميع الطبقات الشعبية وتأييدها وثقتها باعتبارها القوة الأساسية فى الثورة الوطنية.

«والطبقة العاملة هى القوة الأساسية الدافعة للحركة الوطنية فى مرحلتها الجديدة مرحلة الانتصار على الاستعمار».

«وإن القيادة الجديدة للحركة الوطنية.. إنما تتكون من خلال كفاح الطبقة العاملة من أجل سيادتها.. إنها تتكون فى الصراع من أجل السيادة، وهو الصراع الذى تقوم به الطبقة كلها فى ارتباط وثيق مع الكتل الشعبية وليس فى الصراع الذى تقوم به وحدها».

٥ - الفلاحون الكادحون القوة الرئيسية:

إن الفلاحين الكادحين هم طبقة اجتماعية من الوطنية والديموقراطية بمكان كبير. وهى أهم الطبقات من الناحية العددية. وعليه، فلا مناص من أن يكون الفلاحون هم الجيش الجماهيرى الرئيسى للحركة الوطنية وبدونهم يستحيل القضاء على النظام شبه الإقطاعى وبقاياه فى الريف وهو النظام الذى يعد من القلاع التى تتحصن فيها السيادة الاستعمارية على بلادنا. لذلك، يستحيل تحقيق انتصار كامل على الاستعمار ما لم تعصف الثورة بهذا النظام.

«ومع أن الفلاحين لا يكونون قوة نشيطة بالنسبة للوفد (وذلك على خلاف البورجوازية الصغيرة فى المدن) إلا أنهم يعتبرون بالرغم من ذلك الاحتياطى المهم لهذا الحزب وإليهم يرجع الفضل فى حصول الوفد على أغلبية الأصوات فى كل انتخابات حرة. وليس لهؤلاء الفلاحين الكادحين فى الوقت الحاضر غير إمكانيات ضئيلة للتعبير عن صفاتهم الوطنية الديموقراطية تعبيراً غير مرتبط بتلك القيادة. وذلك راجع إلى عدم وجود الحركة الوطنية الشعبية المنظمة التى تتطابق مع مصالح الفلاحين وإرادتهم الكفاحية بأقوى مما تفعل القيادة الوفدية من أجلهم. ومن هنا كانت الجماهير الفلاحية الكادحة أقل الجماهير تحرراً من النفوذ البورجوازى، هذا النفوذ الذى يعد إحدى الحلقات الحاسمة فى سلسلة السيطرة الاستعمارية». ومن هنا أيضاً، فالمهمة الاستراتيجية الرئيسية للثورة الحالية، وهى تحرير الكتل الشعبية من نفوذ البورجوازية المهادنة، إنما هى فى المقام الأول مهمة إزاء الفلاحين. يقول ستالين: «إن المسألة الوطنية هى فى حقيقتها مسألة فلاحية».

٦ - الاحتياطى الثانوى- البورجوازية الصغيرة فى المدن:

الطبقات البورجوازية الصغيرة الكادحة فى المدن طبقات ديموقراطية وطنية؛ غير أنها فى الوقت ذاته طبقات تنقسم إلى فئات عديدة مختلفة (حرفيون - تجار صغار - موظفون - طلبة - أصحاب المهن والحرف). وليست مصالحها واتجاهاتها الوطنية والديموقراطية متجانسة تماماً مثل مصالح العمال والفلاحين واتجاهاتهم فى طبقات أقل ثباتاً وأكثر تردداً وأوغل فى الفردية.. ومع أن هذه الطبقات كثيراً ما كانت فى الصفوف الأولى الوطنية الديموقراطية، فإن كفاحها يتميز بالتلقائية ويتعرض للانتكاس تحت تأثير تضليل الرجعية ومناوراتها. ففى المدن توجد عناصر كثيرة فاقدة إحساساتها وارتباطاتها الطبقية مثل صغار المنتجين والحرفيين وشباب لا يجد مكانه فى الإنتاج. وإن تنظيم هذه العناصر من البورجوازية الصغيرة فى المدن يتميز بقلة الثبات وتعريض الحركة الوطنية للخطر.

 يضاف إلى ذلك أن الحركات الفاشية واليسارية المغامرة تعتمد اعتماداً كلياً أو جزئياً على

هذه الفئات، خاصة على فئاتها الأقل ثباتاً، وهى الفئات التى لا تتوافر لها ثقة فى كفاح الجماهير الموجة والمنظم.

ولا سبيل إلى فضح الحركات الفاشية واليسارية المغامرة وتصفيتها إلا على أساس تعبئة الطبقتين الشعبيتين المتجانستين؛ وهما: الطبقة العاملة والفلاحون.. وإلا على أساس تنظيمهما والتحالف بينهما.. وإلا إذا أحيطت البورجوازية الصغيرة فى المدن بحركة هاتين الطبقتين.

ولكن الطبقات البورجوازية الصغيرة فى المدن يمكن أن تكون احتياطياً مهما جداً بالنسبة للثورة؛ إلا أنها لا يمكن أن تكون احتياطيها الرئيسى، ومن باب أولى، لا يمكن أن تكون قوتها الأساسية، كما يزعم أدعياء الثورة.

٧ - الاحتياطى المباشر ـ المعسكر الديموقراطى العالمى:

إن كفاح الشعب المصرى فى سبيل الاستقلال والديموقراطية والسلام جزء من كفاح شعوب العالم أجمع فى سبيل نفس الهدف. فقد تحرر ما يقرب من نصف شعوب العالم وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى من الاستعمار ومن قبضة النظم الإقطاعية والرأسمالية الاحتكارية. أما النصف الآخر فإن قوات الديموقراطية والسلام تزداد فيه يوماً بعد يوم ويحدث هذا حتى فى أشد البلاد إيغالاً فى استعماريتها مثل: أمريكا وانجلترا وفرنسا. وأصبح من المتعذر على هذه الدول مواصلة ضغطها على البلاد المستعمرة.. ومنها مصر؛ إلا بالتغلب على معسكر السلام العالمى ومعارضة، الكتلة الديموقراطية، لأن شعوب معسكر السلام العالمى تعلم أن السيطرة الاستعمارية على مصر يراد بها أيضاً إقامة قواعد حربية وتجنيد أبناء الشعب المصرى «مشروعات الأحلاف» لشن حرب استعمارية ضد الشعوب التى حققت استقلالها وطردت قوى الاستعمار وصفت سيطرتها السابقة عليها.. تلك السيطرة التى يسعى الاستعمار إلى استعادتها من جديد.

إن معسكر السلام العالمى؛ وعلى رأسه الاتحاد السوفيتى، والتكتلات الشعبية داخل الدول الاستعمارية، والبلدان الرازحة تحت سيطرة الاستعمار.. هذا المعسكر يمثل الاحتياطى غير المباشر للثورة المصرية. وهو قوة جبارة تعمل ضد أعدائنا وتخدم ثورتنا.

٨ - الحركة الوطنية الشعبية الحالية:

«إن الحركة الوطنية الشعبية الحالية التى تعبر عن المرحلة الجديدة، يجب أن تتجسم فى تنظيم ديموقراطى وطنى شعبى واسع. وأهداف هذا التنظيم هى:

١ – التحرر الوطنى الكامل من الاستعمار وطرد المحتل الأجنبى من أرض الوطن بواسطة كفاح الجماهير الشعبية المنظم.

٢ – الديموقراطية الشعبية: بتصفية نظام التبعية شبه الإقطاعى وذلك عن طريق كفاح جميع الطبقات الشعبية ضد الاستعمار وحلفائه المباشرين: الرجعية شبه الإقطاعية وكبار الرأسماليين الاحتكاريين الذين يكونون كتلة واحدة مع المحتل.

٣ – الصداقة والسلام مع جميع الشعوب المحبة للحرية والسلام، وذلك بالتضامن مع المعسكر الديموقراطى العالمى وعلى رأسه الاتحاد السوفيتى وبالنضال ضد محاولات الدول الاستعمارية لجر مصر إلى معسكر الحرب. إن الهدف الأول، وهو التحرر الوطنى الكامل، هو الهدف الأساسى ولا يمكن تحقيقه بدون تحقيق الهدفين الآخرين: الديموقراطية الشعبية والتضامن مع معسكر السلام.

وتكافح «المنظمة» من أجل وحدة وطنية شعبية واسعة ضد الاستعمار. وعلى هذه

الوحدة الوطنية أن تقوم بالمهام الرئيسية والأساسية فى المرحلة الحالية للثورة المصرية. وإن الحالة الموضوعية للجماهير الشعبية تجعل الوحدة الوطنية ممكنة وضرورية.

٩ - المرحلة الحالية للثورة مرحلة ديموقراطية بورجوازية من نوع جديد:

«إن المرحلة الحالية للثورة هى مرحلة ديموقراطية بورجوازية وليست مرحلة اشتراكية بروليتارية: فالمهمة الأساسية للحركة الثورية المصرية الحالية هى التحرر الكامل من الاستعمار المحتل وليست تصفية البورجوازية الوطنية كطبقة».

ولا سبيل إلى تحقيق التحرر الوطنى الكامل إلا بتعبئة الجماهير الشعبية الغفيرة من أجل كفاح منظم ضد المحتل. وهذه التعبئة، بدورها، لا سبيل إلى تحقيقها إلا على أساس الخصائص الطبقية لتلك الجماهير ووعيها الواقعى ومطالبها ومصالحها، وعلى أساس اشتراكها الاختيارى فى الثورة.

إن الغالبية الساحقة لهذه الجماهير هى طبقات بورجوازية صغيرة، ومطالبها الأساسية هى مطالب وطنية وديموقراطية ذات صبغة بورجوازية وتتحقق فى حدود الكفاح من أجل نظام ديموقراطى شعبى، فهى ليست مطالب ذات صبغة اشتراكية بروليتارية. وعليه فلا يمكن تعبئة الجماهير من أجل الكفاح الوطنى ضد الاستعمار فى الجبهة الوطنية الشعبية الواسعة – لا يمكن هذا – فى الوقت الذى يكون فيه الهدف هو عزل واستبعاد البورجوازية الوطنية كطبقة. فهذا الأمر إنما هو هدف مرحلة تالية للثورة؛ أما فى المرحلة الحالية فإن عزل البرجوازية الوطنية كطبقة يتعارض مع ضرورة تعبئة جميع الطبقات الوطنية ضد الاستعمار. ففى المرحلة الحالية للثورة يقع على البورجوازية دور مهم تقوم به جنباً إلى جنب الطبقات الشعبية الكادحة. ويتمثل هذا الدور فى الكفاح المباشر ضد المحتل والمشاركة – فى بناء نظام شعبى ديموقراطى يصفى بقايا الإقطاع والاحتكارية ونظم التبعية العتيقة. وعندما نتحدث هنا عن دور للبورجوازية فى المرحلة الجديدة للحركة الوطنية فإنما نقصد بالذات الفئات الوسطى من المثقفين، كما نقصد الرأسمالية الوطنية أيضاً.

إن الأعداء الوحيدين الذين لا يمكن أن تتفق مصالحهم مع ثورة التحرير الوطنية الحالية هم: كبار الملاك شبه الإقطاعيين، والرأسماليون الاحتكاريون حلفاء الاستعمار، وأعوانه السافرون.

أما فيما يتعلق بالبورجوازية الوطنية، بما فى ذلك الرأسمالية الوطنية المتوسطة، فهى طبقة ليست من خصوم الثورة الحالية. وعليه لا تقف «المنظمة» ضدها كطبقة وإنما تناضل ضد جميع من يعوقون تعبئة الجماهير الشعبية، وضد جميع الذين يضعون أنفسهم فى خدمة الاستعمار ليشتركوا معه فى قهر الشعب واستغلاله.

إن المرحلة الحالية التى تتميز بتعبئة الكتل الشعبية تحت قيادة البروليتاريا هى تَرَقٍ للمرحلة السابقة عليها، مرحلة قيادة البورجوازية الوطنية المساومة. ولسوف تترقى المرحلة الحالية على أساس من التقاليد الشعبية، وعلى أساس ما أنجزته المرحلة السابقة بحيث تستحوذ على التراث السياسى والثقافى الذى خلفته جميع المراحل السابقة للثورة. وبهذا سوف ترتفع عندئذ بالكفاح الوطنى إلى مستوى أعلى وتقوده نحو النصر.

١٠ - الطابع الشعبى والاشتراكى للمرحلة الديموقراطية البورجوازية الحالية:

ومع ذلك فإن المرحلة البورجوازية الحالية ليست من قبيل الثورات البورجوازية التقليدية التى تنتهى باستيلاء البورجوازية على الحكم دون الطبقات الشعبية. إنها مرحلة

من نوع جديد. فإن الكتل الشعبية ترتبط فيها برباط لا ينفصم بكفاح البروليتاريا من أجل سيادتها فى الحركة الوطنية. وهذا هو الذى يميز مرحلتنا بكيفية أساسية عن الثورات البرجوازية التقليدية.

إن الكفاح المنظم لهذه الكتل تحت قيادة البروليتاريا ضد الاستعمار والاحتلال لإقامة نظام ديموقراطى شعبى بدلاً من النظام الحالى، هذا الكفاح هو مرحلة من المراحل نحو الاشتراكية، بمعنى أن المرحلة الحالية الديموقراطية البورجوازية - التى هى من نوع جديد - تؤدى إلى الاشتراكية المصرية.

١١ - دور الشيوعيين:

حيث إن الحزب ينمو على أساس كفاح البروليتاريا فى سبيل سيادتها فى الحركة الوطنية، وبكيفية موازية.. فإن هذا الكفاح لا يمكن أن ينمو بدون المحافظة على منظمة الطليعة الشيوعية الحالية للطبقة العاملة «طليعة العمال» وبدون تقويتها ونموها هى أيضاً.

إن تاريخ «الطليعة» وصفاتها وارتباطاتها مع الطبقة العاملة ومع طليعة الفئات الثورية، الوطنية الأخرى؛ خاصة البرجوازية الصغيرة ليجعلها قادرة على قيادة البروليتاريا فى كفاحها المظفر من أجل السيادة.

ومنذ الآن ستقوم «الطليعة» بدورها فى توحيد جميع الطبقات الوطنية فى كفاحها المشترك ضد الاستعمار وضد الحرب الاستعمارية.

وفى مقدمة المهام العاجلة «لطليعة العمال» أن تقوم بتكوين وتنمية - حيث وحدت - منظمات الكفاح الاقتصادية والسياسية التى تعبىء أكثر فأكثر البروليتاريا فى مجموعها، وليس فقط الأقسام المتقدمة منها مثل: شبرا الخيمة، وذلك فى نطاق أهداف المرحلة الحالية ومضمونها.

«إن هدف هذه المنظمات هو:

أولاً: أن تدفع الكتل العمالية فى الكفاح الوطنى ضد الاستعمار بحيث تعمل على رفع مستوى الكفاح.

ثانياً: أن تدعم كيان الطبقة العاملة وتثبت وجودها فى نظر الكتل الشعبية باعتبارها طليعة الطبقات ونموذجاً لخيرة المناضلين من أجل التحرر الوطنى والديموقراطية.

وهدف هذه المنظمات أن تصبح العامل الأساسى فى بناء قواعد التنظيم الديموقراطى الوطنى الشعبى (أو الجبهة) بين الكتل الفلاحية التى ترتبط بارتباطات وثيقة بكتل العمال وهى الارتباطات التى تفتقر إليها طليعة العمال».

إن النفوذ السياسى للوفد الذى تلازمه تأثيرات تشل من نضالية الفلاحين، هذا النفوذ لا سبيل لتصفيته إلا بمعونة الكتل العمالية المرتبطة بالقرى وهى على وجه الدقة الكتل الواسعة لافئاتها المتقدمة فحسب. وعلى هذا الأساس، وتحت قيادة: «طليعة العمال»، وبمعونة العناصر العديدة التقدمية فى البورجوازية الصغيرة والمتوسطة «المثقفين الثوريين»؛ سوف يتمكن التنظيم الديموقراطى الوطنى من التغلب على الصعوبات الرئيسية وأن تقضى على ضعف «الطليعة» الأساسى وهو الافتقار إلى ارتباطات وقواعد صلبة عديدة بين الكتل الفلاحية.

وبالرغم من أن رفع المستوى السياسى والتنظيمى للطبقة العاملة يعتبر العامل الأساسى فى قيادة التنظيم الديموقراطى الوطنى والشعبى، فإن هذا وحده لا يكفى؛ لأن الطبقة العاملة لا تستطيع أن تنمو بمعزل عن الطبقات الشعبية الأخرى. ولهذا يتعين على «طليعة العمال» أن تشجع كل سَبْق وكل ابتكار فى الكفاح الوطنى الديموقراطى المناهض

للاستعمار.. وعلى الطبقة العاملة أن تهيب بالجماهير الشعبية أن تشترك معها جنباً إلى جنب في كفاحها وأعمالها. وعلى الطبقة العاملة أن تجتهد أيضاً فى إعطاء هذا الكفاح مضموناً أكثر رقياً وأن تساعد الطبقات غير العمالية على أن تنظم نفسها بنفسها وأن تتعلم من تجاربها الخاصة.. أن الطبقة العاملة هى خير المدافعين عنها.

١٢ - تكوين الحزب الشيوعى المصرى

إن أهداف المرحلة الحالية لا يمكن أن تتحقق بدون حزب شيوعى. ولقد أثبت تاريخ السنوات الأخيرة أن الحزب لا يمكن أن يُكوَّن بمجرد إصدار بيان ولا بتجميع مفتعل لعناصر مفككة تدعى الثورية؛ عناصر بورجوازية صغيرة يائسة مترددة. ولا يمكن أيضاً أن يُكوَّن الحزب بتأييد أو عطف الهيئات والأحزاب الديموقراطية الأجنبية.

إن الحزب سوف يتكون على الأسس التالية:

١ – النظرية الماركسية اللينينية الستالينية فى تطبيقها على الحقيقة الموضوعية الحالية فى مصر، بصفتها بلداً تابعاً وشبه إقطاعى يسيطر عليه الاستعمار:

٢ – كفاح الحركة العمالية المصرية ونموها وتنظيمها.

٣ – التأييد المباشر والكفاح الواعى للجماهير الشعبية الغفيرة. وبأن يعمل الحزب حساباً لوعيها وإرادتها الكفاحية ومطالبها ومصالحها. وهى جماهير يقع على الحزب مهمة جذبها وتنظيمها وقيادتها.

وإن نواة «طليعة العمال» التى تكونت خلال سنوات طويلة من الخبرة والكفاح والتضحية والثبات سوف تقوى بأن تقتدى بالحزب البلشفى وبأن تنمّى وتوسع أحسن التقاليد الثورية الوطنية المصرية. وبأن تضع نفسها دون شروط فى خدمة الشعب وفى خدمة الكفاح العالمى من أجل السلام والاشتراكية.

الحواشى
الباب الثانى

(١) «أوضاع مصر العامة»، مطبوعات طليعة العمال، كراسة نصف فولسكاب ١٧ صفحة، الآلة والرونيو، (د.ت.)، على الأرجح فى ١٩٤٧.

(٢) «القضية الوطنية»، مطبوعات طليعة العمال، ١٣ صفحة نصفة فولسكاب، الآلة والرونيو، (د.ت.) على الأرجح أواخر ١٩٤٦، أو أوائل ١٩٤٧.

(٣) «الحركة العمالية»، مطبوعات طليعة العمال، كراسة نصف فولسكاب، ١٤ صفحة الآلة والرونيو، ١٣ أغسطس ١٩٤٧.

(٤) «الطبقة العاملة والسياسة»، مطبوعات طليعة العمال، ٨ صفحات فولسكاب، (د.ت.)، صادرة بتاريخ ١٩٤٨.

(٥) «المسألة الفلاحية»، مطبوعات طليعة العمال، مجلة «الهدف»، ٦ صفحات فولسكاب، الآلة والرونيو، ١٤ فبراير ١٩٤٧.

(٦) «نحن وسياستنا»، مطبوعات طليعة العمال، من سلسلة المحاضرات التى تشرح استراتيچية «المنظمة»، ٥ صفحات فولسكاب، ١٩٤٧.

(٧) «الجمهورية وأى شعار نطرح؟» مطبوعات طليعة العمال، مجلة الهدف، إبريل ١٩٤٧.

(٨) من مشكلات القيادة الجديدة للحركة الوطنية:

- موقفنا من الوفد (١)، مطبوعات طليعة العمال، ١٠ صفحات فولسكاب، آلة ورونيو.
- الموقف فى الوفد (٢)، مطبوعات طليعة العمال، ١٢ صفحة دراسة تحليلية للتغيرات التى طرأت على الوفد، أغسطس ١٩٤٨.

(٩) الرسالة السياسية، مطبوعات طليعة العمال، ١٠ صفحات فولسكاب، يناير ١٩٥٢.

الباب الثالث

السياسة

الفصل الأول ١٩٤٧
الفصل الثاني ١٩٤٨
الفصل الثالث ١٩٤٩
الفصل الرابع ١٩٥٠/١٩٥١
الفصل الخامس ١٩٥٢
الفصل السادس ١٩٥٣
الفصل السابع ١٩٥٤
الفصل الثامن ١٩٥٥
الفصل التاسع ١٩٥٦
الفصل العاشر ١٩٥٧

الفصل الأول

السياسة ١٩٤٧:

- طريق جديد فى الحركة الوطنية الديمقراطية ونقاط لبرنامج عام وطنى ديمقراطى.
- حجر الزاوية: ربط السياسة بالأهداف المباشرة للجماهير.
- النزعة الجمهورية وصعود الضغط الثورى للجماهير.
- ذبذبة القيادة الوفدية: كيف نتجاوزها.
- للرجعية قضية، وللشعب قضية أخرى.
- جماهير الحركة الوطنية ووعيها بمطالبها.
- عرض القضية الوطنية على مجلس الأمن مهمة ملحة.
- حكومة النقراشى ليست مؤهلة لعرض القضية على مجلس الأمن.
- هزيمة متوقعة: طريقان فى مصارعة الاستعمار.
- الكفاح من أجل الديمقراطية حجر الزاوية فى الكفاح من أجل الاستقلال.
- مهام عاجلة ومباشرة للقيادة السياسية للطبقة العاملة.
- وحدة الكفاح السياسى والاقتصادى وصعود للحركة العمالية.
- أهمية الكفاح بالوسائل الديمقراطية.
- إلى من توجه الرجعية منظمات التدريب العسكرى؟
- الطبقة العاملة والشعب يشددان الهجوم.
- بيان الوفد: موقف وطنى وعجز عن تحديد وسائل «الجهاد».
- مَنْ المسئول عن إصابة الشعب بوباء «الكوليرا»؟
- إضرابات الفئات الوسطى: الدلالات وأوجه القوة والضعف.

طريق جديد فى الحركة الوطنية الديمقراطية
ونقاط لبرنامج عام وطنى ديمقراطى

فى أكتوبر ١٩٤٧ نشرت مجلة «الهدف»، المجلة الداخلية «للمنظمة»، وثيقة كانت قد طرحتها «المنظمة» فى اجتماعات ما سمى وقتئذ بـ «جبهة الشيوعيين»* وتتضمن هذه الوثيقة:

١ – الخطوط السياسية العامة التى يمكن أن يرتكز عليها برنامج عام وطنى ديمقراطى لليسار(١).

٢ – النقاط العامة والأساسية لهذا البرنامج.

جاء فى الوثيقة أنه يمكن تلخيص سياسة «المنظمة» فى النقاط الثلاث الآتية:

١ – العمل على رفع مستوى الطبقة العاملة الكفاحى فى سبيل الدفاع عن مصالحها اليومية وفى سبيل إلقاء ثقلها أكثر فأكثر فى المعركة السياسية الدائرة الآن، معركة التحرر (الوطنى).

٢ – العمل على تحقيق تحالف شعبى متين يجمع الطبقة العاملة بالطبقات الشعبية الأخرى وبالوطنيين المخلصين وبالوفد وبجناحه اليسارى بوجه خاص.

٣ – العمل على توجيه أهداف السياسة الوطنية الديمقراطية لتوضيح الأسباب التى نطالب من أجلها بحكومة ديمقراطية منتخبة.وعلى ضوء هذه النقاط طرحت «المنظمة» المشروع التالى:

أ – استقلال وادى النيل: لا مركز للاستعمار. وهذا يعنى:

١ – جلاء القوات البريطانية عن وادى النيل مصره وسودانه.

٢ – لا تحالف مع الاستعمار الانجليزى أو الأمريكى، لا قبل الجلاء ولا بعده.

٣ – إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ (الخاصتين بالسودان).

٤ – لا مفاوضة مع الانجليز.

ب – الديمقراطية السياسية: انتخابات حرة وحكومة ديمقراطية فى سبيل:

١ – إطلاق الحريات.

٢ – إلغاء المنظمات شبه العسكرية.

٣ – إلغاء القوانين الجائرة (ضد الطلبة والعمال والصحافة).

٤ – إلغاء حق (الملك) فى الإقالة.

ج – العدالة الاجتماعية: مستوى إنسانى للشعب:

١ – رفع الأجور والمرتبات الصغيرة.

٢ – حماية صغار التجار وصغار المنتجين.

٣ – حد أدنى وحد أعلى للإيجارات فى الريف.

٤ – محو الأمية وحرية النشر والصحافة.(٢)

حجر الزاوية: ربط السياسة بالأهداف المباشرة للجماهير

إن المفاوضات (بين النقراشى والانجليز) قطعت بسبب الضغط المستمر الذى يمارسه الرأى العام فى بلادنا. ويتعين أن يكون هذا درساً لنا. فكثيراً ما نتصور الانتصارات

* تتكون «جبهة الشيوعيين» من: «منظمة شعوب وادى النيل» وجناح من «منظمة حتش» ومنظمة «ط.ش.ت.».

الشعبية كانتصارات كاملة تامة، فلا نلقى نظرة تقدير إلى الأعمال الجزئية الصغيرة التى تنجح هنا وهناك. وها نحن نرى الآن كيف أن الضغط الشعبى - حتى ولو كان سلبيا - يستطيع أن يحبط مشروعات الاستعمار.

ومن ثم، فإن خطتنا فى مواجهة الوضع السياسى الراهن ترتكز على إيجاد تحالف واسع بين الطبقات الشعبية تكون الطبقة العاملة محوره. وهذا يعنى وضع الطبقة العاملة فى المعترك السياسى بشكل واسع. وهنا، نتبين أهمية العمل الجماهيرى الذى يتم عندما يربط الماركسيون بين وعيهم السياسى ورغبات الجماهير. هنا نتذكر أن القيادة السابقة للحركة الوطنية - القيادة البرجوازية - كانت تفصل السياسة عن الجماهير. ذلك أن الساسة الرسميين من الطبقات المالكة هم الذين يشتغلون - دون غيرهم - بالسياسة. أما الجماهير فيترك لها أن تقوم بأعمال متفرقة تتخبط هنا وهناك دون أن تجنى ثمرة واحدة من وراء هذا كله. فهنا يتحتم علينا أن نقضى على هذا الفصل بين السياسة وحركة الجماهير، هذا إذا أردنا أن نوجد القيادة السياسية للحركة الديمقراطية الوطنية.ولكن علينا أن نتنبه، مع ذلك، إلى أن الميراث القديم فى العمل السياسى مازال يؤثر بعمق فى الطبقات الوسطى والصغيرة التى تفكر تفكيراً عالياً غير مربوط بالواقع أو بعيداً عنه. فهذا هو حجر الزاوية فى العمل الماركسى المصرى ونعنى به الكفاح الاقتصادى والاجتماعى الذى يتجاوب مع الأهداف (المطالب).المباشرة للجماهير.(٣)

النزعة الجمهورية وصعود الضغط الثورى للجماهير:

إن الحوادث التى وقعت فى جامعة فؤاد الأول يوم ١٩ يناير ١٩٤٧، تبين أن شعبنا قد بدأ يتفهم ضرورة استخدام الوسائل الثورية فى الكفاح. وهكذا، وبمناسبة ذكرى اتفاقيتى ١٨٩٩ المتعلقتين بالسودان، عقد الطلبة الوفديون والتقدميون مؤتمرا فى الجامعة هدفه التضامن مع شعب السودان والتنديد بالاتفاقيات التى تكبله. غير أن عناصر من الإخوان المسلمين ومصر الفتاة افتعلوا معركة انتهت بهزيمتهم، وبحرق صورة الملك، وتدمير الملفات التى يحفظها الحرس الجامعى ضد العناصر الوطنية وحاولت الحكومة أن تنظم يوما تحت شعار «يوم الولاء» (للملك). ولكن هذا العمل المصطنع ذاته أكد على انتشار الروح الجمهورى فى الجامعة. ووقعت فى الإسكندرية فى الفترة ذاتها أحداث مماثلة عندما طافت مظاهرات فى الشوارع الرئيسية تندد بالملك وتهتف بسقوطه.(٤)

ذبذبة القيادة الوفدية وكيف نتجاوزها:

تحدثت «الهدف» عن لقاء النحاس باشا بالسير بيرسى لورين (المندوب السامى السابق ممثل سلطة الاحتلال فى مصر). فأشارت إلى الشائعات التى أحاطت بهذا اللقاء. فقيل إن الانجليز يعرضون على الوفد أن يقبل الملك حل مجلس النواب، ثم تجرى انتخابات تأتى بحزب الوفد إلى الحكم. لكنهم (الانجليز) لا يريدون أن يكون النحاس رئيساً للوزارة. ورشحت الشائعات لهذا المنصب فؤاد سراج الدين الذى كان قد لحق بالنحاس فى أسوان.

وقالت «الهدف»:

ومع أن تلك المباحثات (مع الانجليز) عبارة عن مساومات وفدية على حساب الوطن والشعب، فإن علينا ألا نفقد اتجاهنا، وألا نتطرف يسارا فى الهجوم عليها. ذلك أن تلك المساومات لا تغير من واقع الوفد شيئا، ولا تغير من موقفنا إزاءه تغييرا جوهريا؛ بل إنها

تبين أكثر من ذى قبل ضرورة عملنا على تقوية الجناح اليسارى فيه. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهى (المساومات) تؤكد – كما حدث أكثر من مرة – على ضرورة ازدياد النشاط والعمل على (إشراك الطبقة العاملة فى المعركة السياسية المصرية). «ومازال هدفنا: إسقاط العهد الحاضر وإجراء انتخابات جديدة أولاً قبل كل شئ آخر».(٥)

للرجعية «قضية» وللشعب «قضية أخرى»:

فى مقال لـ «كفاح الشعب» عن الحالة الداخلية فى البلاد أشارت «المجلة» إلى أن الوضع الراهن ملائم إجمالا لحل قضية شعبنا؛ حيث تنهال الضربات من كل جانب على الاستعمار.

وربما قيل إن رئيس الحكومة أعلن أنه «لا طريق أمامنا بعد فشل مفاوضاته مع الإنجليز إلا الالتجاء الى مجلس الأمن».

غير أن تلكؤ الحكومة وترددها فى اتخاذ هذه الخطوة وتصوير قضية استقلالنا على أنها مسألة إعداد أوراق ومهارة قانونية، هذا التصور نختلف معه لأن قضية استقلالنا هى قضية شعبنا؛ قضية الفلاحين المعذبين والعمال المضطهدين والجماهير الوطنية الناقمة على الاستعمار. فهذه الجماهير هى التى تعطى للقضية معنى ووزناً.

وإذا ذكر موضوع الهجوم الذى تدبره الرجعية على الشعب، فلابد من أن نذكر كيف يتعامل العهد الحاضر مع الحركة الوطنية السودانية وذلك بما يضر أبلغ الضرر بالشعب السودانى وبعلاقاته مع الشعب المصرى. فمن هذا ما أعلنه اسماعيل صدقى باشا أيام مفاوضاته مع المستر بيفن من أنه: «جاء إلى مصر بالسودان». ويتكرر هذا الأمر من النقراشى.. فمثل هذه النغمة العدوانية تستفز الشعور السودانى، وتعطى الفرصة للانفصاليين أيضا والانجليز ليكسبوا تأييدا جديدا. إن هذا الهجوم على السودان يمثل جانبا آخر من هجوم الرجعية المصرية على حركتنا الوطنية.

وإن ما سبق ذكره إنما يتلازم أيضا مع الهجوم على مستوى معيشة شعبنا. فبينما قدمت الحكومة لكبار الملاك (منتجى القطن) فى ١٩٤٦– ١٩٤٧ مبلغ ١٣,٥ مليون جنيه من الاحتياطى العام – بعد أن كانت قد منحتهم خمسة ملايين جنيه – إذ بالحكومة تهاجم فى الوقت ذاته الشعب فى معيشته وذلك بما يجعل عنايتها بهذا الأمر ضعيفة؛ بل ومعدومة. وبينما تنصف الحكومة كبار الموظفين على حساب صغارهم تضع العراقيل أمام ترقى المتوسطين والصغار منهم والمتعلمين. وهى تشدد قبضتها على آباء الطلبة عندما قامت فجمعت المصروفات المدرسية المتأخرة عليهم واستعملت فى ذلك مختلف الوسائل لإرهاقهم. وكان آخر ما فعلته أن هددت الجامعيين من الطلاب بتجريدهم من الحصانة الجامعية؛ إذا لم يدفعوا القسط الثانى من المصروفات. ثم نذكر فى النهاية أن هذه الحكومة النقراشية هى التى قتلت فى ٩ فبراير ١٩٤٧ أبناء الشعب فى كوبرى عباس وألقت بالطلبة فى السجون، نقول:

إن مثل هذه الحكومة لا يمكن أن تعمل لمصلحة الوطن.. ومن ثم يتعين رفع شعار إسقاطها وإسقاط هذا العهد.(٦)

جماهير الحركة الوطنية ووعيها بمطالبها:

تحدثت «كفاح الشعب» عن «الجلاء الجزئى» لجنود الاحتلال البريطانى فى أوائل ١٩٤٧، فأشارت إلى أنه بعد ٦٤ عاما اضطرت الحركة الوطنية المحتل الى إجلاء جيوشه

عن القاهرة والإسكندرية إلى مواقع فى شرق الدلتا وبالقرب من قناة السويس. ولكن ليس هذا هو الجلاء الذى ننادى به، فمطلبنا هو ألا يبقى جندى واحد فى أى موقع من المواقع.

ومن هنا نعتقد أن السخط الذى أبدته جماهير القاهرة والإسكندرية على الجلاء الناقص عبر عن فهم شعبنا للجلاء الحقيقى. إن هذا السخط ظهر أولاً فى مظاهرات أهالى الإسكندرية عند تسليم قلعة كوم الدكة، وإن ما وقع فى هذه المظاهرات حمل الحكومة على تأجيل إعلان حفلة الجلاء عن ثكنات قصر النيل بالقاهرة إلى آخر لحظة ممكنة. وبالرغم من ذلك، فقد سارت جماهير غفيرة إلى ساحة قصر النيل تهتف بسقوط الجلاء المزيف وبحياة وادى النيل حراً مستقلاً.. ذلك أن الجماهير تعرف أن الحكومة القائمة ممثلة مصالح الاحتكاريين وكبار الملاك عملت كل ما فى وسعها لتثبيت أقدام الاستعمار فى بلادنا، وأنها لم تتوقف عن الاعتداء على حرياتنا فى سبيل عقد المعاهدة الاستعمارية.

وامتد هجوم الشعب على الجلاء الناقص إلى معاقل استعمارية أخرى، فأجبر الشعور الوطنى المتعاظم الأعضاء المصريين فى «الاتحاد المصرى الإنجليزى» على السعى إلى حله. وتم حله. كما امتد الحل إلى معقل آخر هو «جمعية إخوان الحرية» التى أنشأتها المخابرات البريطانية.

وقالت المجلة: إنه يتعين فى الوقت ذاته أن نطالب بتحرير الاقتصاد من ربقة الاحتكارات الأجنبية، وبمحاربة نشاط مكتب الاستعلامات الأمريكى لما ينشره ويوزعه من الكتب والأفلام. ووقف إرسال البعثات التى ترسلها الحكومة إلى أمريكا.(٧)

عرض القضية الوطنية على مجلس الأمن مهمة ملحة:

تتلخص مطالبنا الوطنية من الجلاء الناجز عن وادى النيل بغير محالفة أو معاهدة.. جلاء غير مشروط بشرط ولا قيد.. جلاء بلا ثمن.

لقد أدرك الشعب أن تحقيق هذا الجلال لا يتم إلا بالنضال ضد الاستعمار والمتعاونين معه. ومن أساليب النضال عرض القضية على مجلس الأمن؛ إذ يعنى هذا وصل القوى الوطنية بالقوى التحريرية الدولية والتقاءهما معاً فى جبهة متحدة مما يزيد فى إحراج الاستعمار وفضح مؤامراته فى فرض قبول مشروعات مثل الدفاع المشترك وغيره من القيود. كما أن عرض القضية على مجلس الأمن يعنى أن هذا العرض سيضمن لها العلنية ويخرجها عن مؤامرة الصمت الرهيب. وسيعلم شعبنا حينئذ أن أمريكا تقف مع الاستعمار البريطانى، وسيعلم أن روسيا تناصر الأحرار فى سعيهم إلى الاستقلال وبذلك تكسب جبهة الحرية ونكسب نحن أيضاً.

والناس يتساءلون هل ستعرض القضية أم لا، ونحن نرى أن كل البوادر تدل على أن عرض القضية على مجلس الأمن أمر لا مفر منه. وهذا بسبب إصرار الرأى العام على عرضها ولارتباط الحكومة القائمة بالعرض ارتباطاً بدا فى تصريحات لا غموض فيها. وكذلك ارتباط البرلمان وأغلبيته من حزب الحكومة. وإذن فالقول بإمكان تغيير الوزارة والعودة إلى المفاوضات غير صحيح.

ستعرض إذن القضية ويهمنا عرضها على مجلس الأمن لأنه يملك سلطة الفصل كما تملك روسيا حق الفيتو وهى تناصرنا.

غير أن مرد هذا الأمر هو النضال الوطنى قبل كل شىء آخر.(٨)

ضرورة النضال ضد استعمارين بريطانى وأمريكى معاً

 وقع الرئيس هارى ترومان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية القانون الخاص بتقديم

قرض لليونان وتركيا. وقد هللت الصحف الصفراء فى مصر وأعلنت أن الهدف من تقديم القرض هو مساعدة الشعبين اليونانى والتركى على إنهاض بلديهما اقتصادياً.

إذن فالغرض من تقديم هذه القروض هو تعزيز الحكم الإرهابى فى تركيا واليونان وتقوية قبضة الاستعمار عليهما. والدليل على ذلك ما أكده ترومان بشكل متكرر من أن سياسة أمريكا لن تقف عند تركيا واليونان؛ بل ستمتد إلى أوربا كلها وإلى أمريكا اللاتينية تحت ستار مقاومة الشيوعية. وهكذا فإن السياسة الأمريكية الراهنة تجعل من الحكومة الأمريكية رأس الرمح للاستعمار العالمى لتهديد الشعوب والطبقة العاملة العالمية.

وهذه السياسة ليست بعيدة التطبيق عن بلادنا، فقد رأينا كيف أيدت أمريكا الصهيونية التى تعمل يداً بيد مع الاستعمار الإنجليزى لاستعباد فلسطين الشقيقة.

ثم رأينا كيف أنها اشترطت أخيراً - لكى توافق على تقديم قرض للوزارة النقراشية - «أن تتخذ بعض الاحتياطات العسكرية لحماية المصالح الأمريكية (فى مصر) ولمنع أى تدخل من بلد آخر». أى، وفى لغة واضحة، تريد أمريكا أن تجعل من بلادنا مستعمرة أمريكية. وفى هذه الحالة فإن وطأة الاستعمار الأمريكى سوف تقع - دون شك - على الطبقة العاملة. فعلى الطبقة العاملة أن تتخذ المكانة اللائقة بها فى الكفاح الوطنى، ليس ضد الاستعمار البريطانى فحسب؛ وإنما أيضاً ضد هذا العدو الجديد: الاستعمار الأمريكى(٩).

حكومة النقراشى ليست مؤهلة لعرض القضية على مجلس الأمن:

شكلت الحكومة النقراشية الوفد الذى سيسافر إلى أمريكا لعرض القضية فى مجلس الأمن، ونحن لا نشك لحظة فى أن الرأى العام العالمى يؤيد قضيتنا.. ولكن ما هى الصورة التى تقدمها الحكومة الحالية إلى الرأى العام عن مصر؟ إنها صورة شعب مُسْتَعبَد مستغل فقير تحارب حرياته السياسية والمدنية والنقابية أشد المحاربة.. صورة شعب تباع ثرواته ومرافقه للاحتكار الأجنبى.

وإن هذا الأمر تتأكد صحته بالنظر إلى جميع المواقف التى تقفها الحكومة الحاضرة من مطالب الشعب. فقد نشرت الصحف أخيراً أن حامد العبد يخفى تلك الحقيقة التى يعرفها العمال الواعون وهى: أن هناك طريقة بسيطة للاحتفاظ بالمستوى الحالى للأسعار مع زيادة الأجور. وهذه الطريقة هى تخفيض أرباح الرأسماليين؛ بل إن هناك إمكانية لتخفيض الأسعار مع زيادة الأجور ولكن على شرط أن تتم مراقبة الرأسمالى فى إنتاجه، وأن تخفض أرباحه، وأن يعاقب المختزنون والمضاربون المتلاعبون بالسوق. ولكن من الواضح أن حامد العبد لا ينظر إلى هذه الطريقة بعين القبول، وإنما يفضل عليها أن يجوع العمال وعائلاتهم والشعب أجمع لمصلحة الرأسماليين الكبار والاحتكارات الأجنبية(١٠).

هزيمة متوقعة وطريقان فى مصارعة الاستعمار:

اقترب عرض قضيتنا الوطنية على مجلس الأمن من نهايته. وحتى كتابة هذه السطور تدل الأخبار على أن مجلس الأمن لن يصدر قراراً حاسماً لصالح مصر، وأنه سيقف متردداً من مسألة السودان. ولابد من الاعتراف بأن الرجعية تمكنت عبر صحافتها من إظهار النقراشى وعهده الحاضر فى مظهر الأبطال الوطنيين. كما أن الإخوان المسلمين

طافـوا بمظاهراتهم هاتفين بـ«سقـوط مـجلس الأمن» وبـ«الجـلاء بالدمـاء». هذا إلى أن الصـحـافـة الموالية للحكومة وبعض صـحف المعـارضـة شنت حـملة علـى «مـجلس الأمن» و«هيئة الأمم المتحدة» والاتحاد السوفيتي.

ولاشك أن ذهـاب النقـراشـي إلى مـجلس الأمن بالصـورة التى تمت وخطابه الرنان أو العنيف فى الهجوم على بريطانيا أوجد حالة من الغموض والبلبلة فى الأفكار، ولكن عندما نزيل ما هو على السطح سنرى الحقائق عارية:

١ – إن هذه اللهجة العنيفة التى تحدث بها النقراشي يمكن أن نفسرها بضغط الحركة الوطنية ويقظتها، هذه الحركة التى تجعل من المستحيل على أى سياسى أن يلقى خطباً سياسية متهادنة وضعيفة فى المجلس.

٢ – إن الاستعمار البريطانى يتراجع فى وجه الحركات الوطنية عموماً، كما يتراجع أمام الحركة الوطنية المصرية. وعليه فإن طنطنة النقراشى عن الجلاء طنطنة فارغة لأنه يعلم ومعه الفئات العليا من الطبقة الحاكمة أنهم يطالبون بشىء تستعد بريطانيا أن تعطيه ولكن بأى ثمن؟

٣ – وأنه إذا لم يكن مفر من الجلاء فإن كبار الملاك والاحتكاريين المصريين يهمهم أن يتم جلاء القوات البريطانية بكيفية تضمن بقاء الحكم الرجعى فى مصر، وأن تستمر المشاركة بين الاستعمار والرجعية المصرية. وهذا يعنى البحث عن تدابير تضمن تحقيق «ملء الفراغ» بعد الجلاء. وهو الاصطلاح الذى يستخدمه وزير خارجية بريطانيا.

٤ ـ وحاولت حكومة صدقى باشا أن تحقق هذا بطريقة سافرة، فكان مشروع صدقى – بيفن بما يترتب عليه من قيام مجلس دفاع مشترك بين مصر وبريطانيا.. وربما مع دول أخرى أيضاً، لكن هذا المشروع تم إحباطه. والآن تدفع الرجعية حكومة النقراشى لتحقيق مشروع آخر كان من عناصره الرئيسية: تقوية الجيش المصرى بقانون للتجنيد الإجبارى، وشراء عتاد أمريكى لهذا الجيش مع تدريبه على أيدى ضباط أمريكان، وأخيراً عقد معاهدة من المعاهدات مع بريطانيا.

إن مثل هذا المشروع لو تم تنفيذه يجعل الجلاء غير خطر على الفئات العليا من الطبقات الحاكمة. ودلت التصريحات المختلفة التى أدلت بها الدوائر الحكومية المصرية – ومنها تصريح وزير الخارجية خشبة باشا – على أن العهد الحاضر لا يرفض أن يعقد معاهدة مع انجلترا بعد تنفيذ هذا المشروع. ومن هنا يرفع النقراشى صوته عالياً أكثر فأكثر مطالباً بالجلاء لأنه يعرف أن مصالح طبقته سوف تصان بتنفيذ هذه الخطة.

٥ – إن تنفيذ هذه الخطة يتطلب تحقيق شرط واحد هو بقاء الحكم الرجعى فى مكانه. وهنا، يساند الإخوان المسلمون هذه الخطة عندما ينظمون المظاهرات، وعندما يرفعون شعاراتهم الخاصة بـ«الجلاء» و«يسقط مجلس الأمن» لكى يضللوا الجماهير الوطنية عن جوهر القضية الوطنية.

٦ – ويمكن أن نقول إن فشل النقراشى فى استصدار قرار حاسم لمصلحة مصر يرجع إلى أكثر من سبب أشرنا إلى أهمها من قبل «وأولها أن حكومة النقراشى ليست حكومة ديموقراطية وعلاقتها بالطبقات الشعبية علاقة عداء».

وكان على الحكومة النقراشية – لو أنها جادة فى خصومتها مع الاستعمار البريطانى – أن تحذو حذو الزعيم الوطنى السودانى إسماعيل الأزهرى الذى أعلن أنه سيلجأ إلى الكفاح المسلح ضد جيوش الاحتلال. أو كان عليها أن تقتدى بموقف ممثلى سوريا ولبنان عند عرض قضيتهما على «مجلس الأمن»، وذلك عندما أظهرا تأييد حكومتيهما التام للنضال الشعبى ضد قوات الاحتلال الفرنسى. وكذلك الأمر عندما وقفت حكومة

إندونيسيا تعرض فى مجلس الأمن قضيتها وتقود فى الوقت ذاته حرب التحرير الشعبية ضد الاستعمار الهولندى. فهذه الانتصارات لها سبب واحد لا غير وهو ارتباط الحكومة الديموقراطية المعنية بالحركة الوطنية الشعبية. أما فشل القضية المصرية فمرده إلى عداء الحكومة للطبقات الشعبية وعلى رأسها الطبقة العاملة.

٧ – ويتعين من ثم أن نعلن:

أ – مسئولية الحكم الحاضر فى فشل القضية.

ب – محاولة الرجعية المصرية والاستعمار ملء الفراغ عن طريق معاهدة ثنائية.

أما شعاراتنا فهى:

١ – سقوط العهد الحاضر.

٢ – الجلاء عن وادى النيل ووحدته.

٣ – لا معاهدة مع الاستعمار(١١).

الكفاح من أجل الديموقراطية
هو حجر الزاوية فى الكفاح من أجل الاستقلال

جاء فى مجلة «كفاح الشعب»:

بعد أن انتهت قضية وادى النيل إلى ما انتهت إليه من إخفاق فى مجلس الأمن، عاد النقراشى رئيس الوفد الحكومى ليعد له استقبال الغزاة الفاتحين والأبطال المجاهدين.

والملاحظ أن الرجعية المصرية بدأت تحضر خطة جديدة تستهدف تقسيم صفوف الوطنيين المخلصين. ففى نيويورك هاجم النقراشى باشا الاستعمار الإنجليزى واستعمار القرن التاسع عشر وما صبّه على أبناء وادى النيل من مظالم. كل هذا فى بيان ضخم وكلام جزل.

وفى نيويورك قامت مظاهرات مصطفى مؤمن مندوب الإخوان وأحمد كامل قطب زعيم حزب الفلاح الفاشستى. وفى الداخل أخذت الصحف الحكومية تصدر الملاحق والأعداد الخاصة، وتحدثت الإذاعة ليل نهار عن البطولة الخالدة. وقاد الشيخ حسن البنا مظاهرة ضخمة تهتف للنقراشى وأُطلق فيها الرصاص وأصيب الأبرياء، وقبض على البعض. ولكن أخلى سراح الشيخ حسن البنا على الفور. وأقام أحمد حسين زعيم مصر الفتاة سرادقاً ضخماً فى ميدان الإسماعيلية «التحرير». ثم يأتى على ماهر باشا وصالح حرب باشا وتنطلق الدعوة لتكوين الكتائب المسلحة. وهى دعوة خطيرة تجد من يستجيب لها لأن عنصر الإغراء متوافر فيها، ونعنى به عنصر القوة ضد الإنجليز. وهى دعوة خطرة أيضاً لأنها تنمو فى جو من اليأس والفوضى والتشكيك فى القيم الديموقراطية ومحاولة حرف الشعب عن مشاكله الداخلية. بل إن أخطر ما فيها أن الحكومة لا تقاومها لتبدو الحكومة فى نظر المضللين حكومة وطنية أدت واجبها وأنها تحضر لكفاح عسكرى صادق.

ولكن ما هى خطة الرجعية فى اصطناع مظاهر الوطنية «لتكوين جبهات وهيئات وكتائب مسلحة»؟ إذا علمنا أن تحرك الحكم الراهن يسير أيضاً فى اتجاه محاولة عزل حزب الوفد على اعتبار أنه – كما يقال – تقاعس عن الجهاد، فإن خطة الرجعية هى تنفيذ مؤامراتها ضد الوطن فى ثوب من الوطنية الزائفة(١٢).

وتسعى الحكومة فى الواقع إلى تحقيق هدفين من وراء افتعال «المظاهرات الوطنية»:

الأول: هو توجيه أشد الضربات للطبقة العاملة لعلمها أن هذه الطبقة تكشف ألاعيب الحكومة من حيث إنها تثبت للطبقات الشعبية أن الحكومة لا يمكن أن تحقق شيئاً ذا بال للشعب. والدليل على ذلك أنه، فى غمار الأفراح المفتعلة بعودة النقراشى رئيس الوفد المصرى من نيويورك، ضربت الحكومة العمال بالرصاص وشردتهم وسعت إلى إظهارهم بمظهر المخربين. وعلينا أن نعترف بأن الحكومة أفلحت فى خطتها تلك. ويكفى أن نرى الصحف الوطنية ذاتها لا تلتفت إلا بكيفية عابرة جداً إلى قضايا عمال المحلة وشبرا الخيمة. فهذه الصحف تكتفى بمناقشة الحكومة فى أسلوب استقبالها للنقراشى وما فعلته الإدارة لحشد الأهالى.

أما الهدف الثانى للرجعية فهو جذب أقسام من الطبقة الوسطى إليها. فإن لم يتحقق هذا فلا أقل من أن تلقى بذور الحيرة والبلبلة فى صفوفهم. وفى صفوف الطبقة الوسطى من يستميلهم الخطاب الوطنى القوى العنيف. وهذا ما لجأ إليه النقراشى. بل يمكن القول بأن من بين الوفديين أنفسهم من أحسوا بالإحراج من جراء مهاجمة الصحف الوفدية للنقراشى. وهو الأمر الذى يدلنا على افتقار الجماهير الوفدية إلى سياسة واحدة وتحليل سليم. فما هذه الهيئات والكتائب المسلحة إلا الأدوات التى سوف تستخدمها الحكومة عند عودة الدراسة فى الجامعات والمعاهد لتفرقة الصفوف وعزل الوطنيين المخلصين.

فإذا نظرنا إلى الموقف كما هو: على الصعيد العالمى وفى الشرق العربى ووضع الحركة الوطنية المصرية، فسوف نرى أن الرجعية المصرية لم تزل قوية المركز وأنه لا يمكن إجبارها على التقهقر والتراجع إلا بعمل دؤوب وجهد جبار. ويدعونا إلى هذا القول صورة الموقف السياسى على الصعيد الدولى، من ناحية، وفى الشرق الأوسط، من ناحية أخرى.

فالحالة السياسية الدولية يزداد توترها يوماً عن يوم. والصراع بين ممثلى الاتحاد السوفيتى وممثلى الولايات المتحدة فى هيئة الأمم هو تعبير عن مرحلة بدأ يستقطب فيها المعسكران الدوليان؛ الاستعمارى بزعامة أمريكا ومعسكر الدول الديموقراطية ويتزعمه الاتحاد السوفيتى. وفى ظل هذا الوضع الدولى برهن النقراشى باشا على أنه يمثل الرجعية. فلم يكن جاداً فى خصومته مع الإنجليز؛ بل إنه سعى لتثبيت أقدام الأمريكان فى مصر بالخبراء العسكريين والقروض.

فإذا جئنا إلى الشرق العربى وجدنا حكومات رجعية تتزعمها مثلاً حكومة نورى السعيد بالعراق. ومن عجب أنها هى أيضاً تطلق مظاهرات وطنية وتدعو إلى تشكيل كتائب مسلحة. كما أن صحف ١٩٤٧/٩/٢٢ تذكر أن الوفود العربية فى هيئة الأمم كونت ثلاث لجان لتنسيق العمل وتوحيد سياستها العامة إزاء المشاكل المطروحة على الهيئة الدولية. ولكنه تنسيق وسياسة عربية موحدة فى خدمة الكتلة الأنجلو أمريكية. فكميل شمعون يؤيد مقترحات ممثل أمريكا فى الهيئة، هذه المقترحات التى يمكن أن تنتهى - إذا نفذت - إلى تحطيم هيئة الأمم المتحدة. وتشتد المؤامرات لإنشاء سوريا الكبرى وإقامة جبهة ضد الشيوعية يتزعمها الملك عبدالله.

«فإذا كانت هذه التطورات السابقة تدعو إلى القلق، فإن الموقف الداخلى يثير قلقاً أكثر، إذا ما قارنا بين الميوعة فى الصفوف الوطنية وبين أنشطة القوى الرجعية. فالطبقة العاملة لم تُفق من الضربات التى وجهتها الرجعية عندما حلت النقابات، وشردت العمال، وأقامت نقابات صورية أو بوليسية. كما أن السياسة الاقتصادية المدمرة التى تنهجها الحكومة تهدد العمال تهديداً مستمراً بخطر البطالة، الأمر الذى يصرف العمال عن الكفاح السياسى ويستغرقهم فى تفصيلات الأجور والحياة النقابية الضيقة. أما الطبقات المتوسطة والتى ينتمى معظمها إلى حزب الوفد، فإنها تعانى الكثير من سوء أحوالها

الاقتصادية. وهى تبدى الكثير من التذمر والسخط اللذين يتمثلان فى إضرابات الموظفين. ولكن كل هذه الحركات تقوم بشكل تلقائى. وإن الوفد بتنظيمه العضوى الحالى لا يستطيع أن يستجيب لسخط الطبقات الشعبية، كما أنه عاجز عن أن ينظم هذا السخط ويرتفع به إلى مستوى سياسى. وصحيح أن الوفد يتحرك ولكنه كثيراً ما يتأخر فى تحركه وعندما تدفعه الأحداث الكبيرة دفعاً يفقد السيطرة عليها ويسير فى ذيلها فى كثير من الأحيان.

ولكن هل يعنى كلامنا أنه لا أمل فى إصلاح الحال وأنه قد كتب النصر لقوى الرجعية؟ إن كل سياسة حرة ديموقراطية تأبى التسليم بالهزيمة. وهذه السياسة لا تبنى تفاؤلها على توقع الصدف السعيدة؛ بل على إيمانها بما للشعب من قوى كامنة تحقق فيما يبدو ما هو فى حكم المعجزات ومن ثم:

١ – فإن هدفنا المباشر هو أن نوسع ونعمم نضالنا الديموقراطى وأن ننظم أساليبه، واضعين فى الاعتبار تجاربنا الماضية. ومعنى ذلك أن نظهر الترابط الوثيق بين الأوضاع السيئة التى يشقى بها الشعب من إرهاق اقتصادى وهجوم على حرياته وحرمانه من التعليم وبين الأوضاع الدستورية السيئة. وينبغى أن نعمل لكى تربط الطبقات الشعبية مصالحها وحاجاتها المادية بالمطالبة بحكم ديموقراطى. فهذا هو السبيل لكشف القناع عن وجه الرجعية[١٣].

٢ – ووسيلتنا إلى تحقيق ذلك هى مقاومة المنظمات الفاشية وكتائبها العسكرية المزعومة وذلك بإفساح المجال للتعاون بين جميع العناصر الديموقراطية المخلصة من عمال ووفديين ومثقفين أحرار. وأن تحاول أن يتحقق هذا – على ضوء تجارب الماضى – فى شكل هيئات أو أعمال لا تفرض فرضاً؛ وإنما تمليها مطالب الحركة الوطنية. ولا ترتجل ارتجالاً؛ إنما على أساس معرفة مطالب وإمكانية ومقدرة واحترام العناصر المشتركة فيها.

«سنعمل إذن للكفاح من أجل حقوقنا الديموقراطية المسلوبة. وفى الوقت ذاته فى سبيل احتياجاتنا المادية كفاحاً سياسياً ديموقراطياً. فلنعمل إذن ولتكن نقطة البدء هى المطالبة باستفتاء الشعب وإقامة حكومة ديموقراطية منتخبة».

مهام عاجلة ومباشرة للقيادة السياسية للطبقة العاملة

جاء فى «كفاح الشعب» أنه منذ منتصف مايو ١٩٤٦ تعيش منطقة شبرا الخيمة حالة إرهاب مسلح؛ فقد فصل غالبية مندوبى العمال من المصانع وكان عددهم ٧٢ مندوباً. ومعظم هؤلاء المندوبين لم يجدوا عملاً إلا بعد أن ذاقوا الأمرين. فى الوقت ذاته، لم تفصل المحكمة بعد فى قضية نقابة عمال النسيج الميكانيكى «نقابة شبرا الخيمة» التى حلتها الحكومة فى أبريل عام ١٩٤٥.

لكن العمال – وإن هبطت حرارة نضالهم بتأثير تلك الأحداث التى أشرنا إليها – واصلوا العمل فأخذوا ينظمون صفوفهم وينتخبون مندوبيهم وكونوا صناديقهم، الأمر الذى أغضب الحكومة وأصحاب الأعمال. وقد أضرب عمال بعض المصانع وامتنع عمال آخرون عن تسلم أجورهم وقدموا شكاوى إلى الجهات الحكومية المختصة أجيب بعضها ورفض البعض الآخر.

وفى هذا السياق تقدم أصحاب مصانع النسيج بمذكرة للجهات الحكومية يطالبون

فيها بالسماح لهم بتصدير المنسوجات إلى البلاد العربية، والسماح لهم أيضاً بتوفير جزء من العمال، وأمهلتهم الحكومة حتى تدرس الموضوع. ولكن فات أصحاب المصانع أن القوة الشرائية للشعب هى من الضعف بحيث إن نصف الإنتاج الحر الذى تركته الحكومة لأصحاب المصانع ليبيعوه بالأسعار التى يحددونها قد تراكم وتكدس ولم يجد من يشتريه. هذا بالإضافة إلى أن الحكومة نسيت الجيش الهائل من العمال الذين تعطلوا بحكم توقف عمل الورش العسكرية البريطانية والأمريكية - بعد انتهاء الحرب - ولم تتخذ الحكومة أية خطوة إيجابية لتشغيل هذه الورش.

إن الحكومة تركت علاج المشكل الأساسى وهو رفع القوى الشرائية بتشغيل العمال المتعطلين وتحسين أجور الطبقات الشعبية وتخفيض أسعار المنتجات حتى يمكن استهلاكها محلياً، وهذه الحالة تتطلب قيادة جماهيرية منتخبة انتخاباً ديموقراطياً صحيحاً من عمال شبرا الخيمة. ويجب أن تكون هذه القيادة من مندوبين شرفاء لديهم ولو كمّ ضئيل من الوعى الاجتماعى. وعلى العمال الذين يسيرون فى الصف الأول من القيادة السياسية للطبقة العاملة أن يعاونوهم فى مهامهم وأن يوضحوا مطالبهم بنشرها على الرأى العام والاستعانة بتأييد النقابات فى القطر كله وكشف كل اضطهاد، ولو كان بسيطاً(١٤).

وحدة الكفاح السياسى والاقتصادى وصعود للحركة العمالية:

وفى مقال تال ذكرت «كفاح الشعب» أن سياسة تخفيض الأجور مازالت مستمرة؛ فقد انخفضت بنسبة ٣٠٪ فى الأحذية والفنادق و٢٥٪ فى النسيج، وتغلق المصانع أبوابها لفرض هذا التخفيض الكبير على العمال، ويشجع مكتب العمل أصحاب الأعمال على فصل العمال بالجملة ليستبدل عمالاً متعطلين يقبلون أجراً أقل بهم. وفى هذا تهدر الحكومة القوانين التى تحرم إغلاق المصانع كما تحرم طرد العمال جملة وتخفيض الأجور.

على أن ما يلفت النظر هو أن الجماهير العمالية قد شفيت من آثار التجارب المُرّة التى مرّت بها وعانت منها فى مايو - يوليو ١٩٤٦ «الإشارة هنا إلى اعتقال زعماء العمال فى شبرا الخيمة وإغلاق المصانع لمدة ٣٦ يوماً قبض فيها على العمال بتهمة التحريض على الإضراب». واليوم تعود جماهير العمال إلى الكفاح المنظم دفاعاً عن مصالحها المباشرة. وبدأ العمال يوجهون بلا خوف إصبع الاتهام إلى مكتب العمل. بل خطا العمال خطوة أبعد فتقدمت ثلاثون نقابة تطالب بطرد مدير مكتب العمل بالقاهرة، وانتشرت فى الصحافة الرسائل التى يتهم فيها العمال الإدارة الحكومية، كما أن الإضرابات زادت زيادة كبيرة؛ خاصة فى منطقة شبرا الخيمة، وبدأت تتسع إلى القاهرة ومناطق أخرى مثل البحر الأحمر. وانتهت هذه التحركات إلى نشوء تيار جديد يتجه نحو تكتيل العمال فى منظمة تجمع بين المهن المختلفة. وقامت فى شبرا الخيمة لجنة مثلت فيها فئات عمالية مختلفة «النسيج - الزجاج - البواخر.. إلخ». وقررت اللجنة عدم تحديد عملها بحدود المطالب الاقتصادية فحسب؛ وإنما يتم ربط هذا الكفاح بالنضال السياسى؛ وخاصة النضال الوطنى».

ولاحظت «المجلة»:

«إنه حدث ذو أهمية قصوى أن يقرر العمال ربط الكفاح الاقتصادى بالكفاح السياسى، وربما أدى إلى نتائج حاسمة إذا استطاعت العناصر التقدمية أن تربط التحرك الاقتصادى بالتحرك السياسى المتزايد الذى يبدو فى صفوف الفئات الدنيا للطبقة

المتوسطة: التجار، صغار المنتجين، الفلاحون، صغار الموظفين. ويقربنا هذا كله من أن نضع أيدينا على مفاتيح الحل السليم للأزمة التى تتخبط فيها مصر وبنوها.»[١٥].

أهمية الكفاح بالوسائل الديموقراطية:

فى العدد التالى نشرت «كفاح الشعب» نداء تحت عنوان «احذروا الاستفزاز» موجها إلى إلى عمال شبرا الخيمة وجاء فيه:

«الآن وقد اطمأن العمال إلى لجنتهم العامة التى انتخبوها بطريقتهم العمالية الديموقراطية، انتظمت الصفوف واتحدت الجهود وبدأ الكفاح يثمر ثمراته».

لكن هذه الحالة لا تعجب العناصر البوليسية والعناصر المنحلة: عناصر تفريق الوحدة العمالية. وهذه العناصر أعجز من أن تجر وراءها الجماهير العمالية بالمنطق والحجج والبراهين الواضحة التى يعرفها تراث شبرا الخيمة الكفاحى. ولذلك بدأت هذه العناصر تدبر صداما بين العمال تحت أعذار شتى. وغرضهم أن تتحول شبرا الخيمة مرة أخرى إلى منطقة قتال بين العمال بما يعطى مكتب العمل وأصحاب الأعمال الحجج لاستدعاء الدبابات مرة أخرى.

إن واجبنا أن نفوت الفرصة على هؤلاء المخربين وألا نستجيب لاستفزازاتهم وأن نعمل دائما على توحيد صفوف العمال حول الكفاح الديموقراطى السليم. وإن وسائلنا مع زملائنا العمال الذين يخطئون التقدير هى الحجة والمنطق واستخلاص الدروس من التجارب الماضية. أما المعارك الدامية بين العمال فلا تفيد العمال[١٦].

إلى مَنْ توجه الرجعية منظمات التدريب العسكرى؛

جاء فى مجلة «كفاح الشعب» بالعدد الصادر فى ١٩٤٧/٨/٧:

إنه بعد عودة النقراشى باشا من مجلس الأمن نظم له استقبال حافل وضخم استمر عدة أيام. وعلى الرغم من أنه لم يوفق فى استصدار قرار لمصلحة القضية المصرية إلا أن أجنحة من الرجعية المصرية بدأت تنشط لإيهام الجماهير بإمكان طرد الإنجليز على يد الحكومة النقراشية باستخدام القوة، والقوة المسلحة بوجه خاص. وهنا أخذت تظهر فكرة «فرق التحرير» وهى فرق واقعة تحت قيادة الإخوان المسلمين ونفوذهم مع شخصيات مثل صالح حرب باشا. أى أن هذه القوى الرجعية حاولت أن تسبق التيار وأن تشكل فرقا مسلحة تحت شعار الكفاح المسلح ضد الإنجليز. ولكنها فرق يمكن أن تتحول، عند اللزوم، إلى فرق للهجوم على القوى الديموقراطية؛ وخاصة الوفد ومنظمات الطبقات العاملة.

على أن هاتين المحاولتين لم تحققا نجاحا حقيقيا. فمن ناحية ـ وبعد أن هبطت زفة استقبال النقراشى ـ اكتشفت الجماهير أن أحوالها لم تتغير وأن العهد الحاضر لم يجلب الخبز للكادحين. ومن ناحية أخرى، أخذ تكوين الفرق الفاشية المسلحة يعانى من ضمور مطرد. وهذا راجع إلى سببين:

السبب الأول والمباشر: هو خوف الطبقة الحاكمة نفسها من أن تنقلب حركة التسلح أو التطوع المصطنعة إلى حركة حقيقية يفلت زمامها وتحتكر توجهها هيئة معارضة أو ثورية.

السبب الثانى: هو أن الطبقات البورجوازية المتوسطة والصغيرة وهى تشكل فى العادة عصب الجماعات الفاشية، وهذه الطبقات ما زالت فى كنف الوفد بشكل أو بآخر. وهى تتحرك من أجل الاستقلال والديموقراطية. وحتى إذا وجدت شرائح أو فئات محايدة أو غير حزبية فى صفوف البورجوازية الصغيرة والمتوسطة، فإن حجم هذه الفئات يظل محدودا. وهو الأمر الذى يفسر المحاولات التى قام بها أحمد حسين وحزبه (مصر الفتاة)، أو على ماهر باشر وبوليسه الخاص عام ١٩٣٩. فلم يكن غريبا بعد ذلك أن نرى مؤتمر الطلبة الوفدى الذى عقد فى ١٩٤٧/٩/٢١، يطالب فى قراراته «بوضع منظمات التدريب العسكرى فى أيد شعبية أمينة لتتجه اتجاها شعبيا ضد الاستعمار».

الطبقة العاملة والشعب يشددان الهجوم

فى فترة الأربعة أو الخمسة شهور الأخيرة استعادت الطبقة العاملة ـ بوجه عام ـ نشاطها، وهذا بالمقارنة بفترة سبقت اشتد فيها الإرهاب الذى يفرضه العهد الحاضر على منظمات الطبقة العاملة الكتلية ـ وهى النقابات ـ وعلى أجورها وساعات العمل. وبدأت الحركة النقابية تستعمل، وعلى نطاق واسع، التنظيم الكتلى الذى يؤيد النقابة ويدعمها، لكن هذا التنظيم ليس محصورا فى النقابة فى الوقت نفسه وإنما يتجاوزها. وبعد أن كانت المطالب التى تقدم إلى أصحاب الأعمال جزئية أو صغيرة، أخذت هذه المطالب أكثر فأكثر شكل المطالب المهمة والرئيسية.

وقد اقترن هذا كله بمجىء فترة رخاء نسبى ظهر بوجه خاص فى قطاع بعض الصناعات، مثل النسيج والملاحة البحرية.. إلخ. وكان للبدء فى التصدير ولأزمة الجنيه المصرى أثرها الكبير فى هذا الرخاء النسبى؛ ومن ثم فقد أحست الطبقة العاملة أنها تستطيع تُصعِّد أن من جديد، فأخذت الإضرابات العمالية تتوالى فى جهات عديدة من القطر (إضراب النسيج اليدوى بقليوب، ونسج الحرير بدمياط، وذلك الإضراب الكبير فى المحلة والإسكندرية). هذا بالإضافة إلى المطالب التى تتقدم بها النقابات الكثيرة. وكانت شبرا الخيمة كعهدها لا تزال فى مقدمة الحركة العمالية والنقابية تمارس أشكالا من

التنظيم النقابى السرى وتحافظ على أعلى مستوى للأجور فى القطر كله. وقد دلت حركة الطبقة العاملة المصرية فى سبيل الدفاع عن الحركة الوطنية الإندونيسية، دللت على أنها تربط ربطا متزايدا بين كفاحها الاقتصادى وكفاح الشعب السياسى.

ولم تكن الطبقة العاملة وحيدة فى المعركة ضد قوى الاستغلال وقوى الاستعمار. فمن جهة اشتدت فى الفترة الأخيرة الحركات المهنية للطبقات الصغيرة والمتوسطة (مدرسو التعليم الأهلى، والحكومى، والفنى، وموظفو التلغراف، وضباط البوليس والكونستبلات.. إلخ). ومن جهة أخرى، برزت شيئا فشيئا المظاهرات الشعبية حقا التى لم تكن تحت قيادة إخوانية وبوليسية؛ بل كانت تتجه الاتجاه السليم الذى لا يفصل بين الكفاحين الديموقراطى والوطنى، وإنما يربط بينهما ربطا قويا (القاهرة، الإسكندرية، طنطا، بنها.. إلخ). وبالأمس القريب عقد مؤتمران للطلبة فى القاهرة والإسكندرية كان أهم قراراتهما:

«ربط كفاحنا ضد الاستعمار بكفاحنا ضد المغتصبين الداخليين ـ والمطالبة بإقالة حكومة النقراشى كآخر حلقة من حلقات العهد الحاضر ـ وربط الكفاح الوطنى بين الطلبة والعمال».

وهكذا فإن الحركة الشعبية؛ وخاصة العمالية تشدد الهجوم على الرجعية والاستعمار. ويتوقف انتصارها على السياسة التى سوف تتبعها القيادة، وعلى صلابة هذه القيادة، وارتباطها بالجماهير الشعبية وفى المرتبة الأولى الجماهير العمالية.

بيان الوفد : موقف وطنى سليم
وعجز عن تحديد وسائل «الجهاد»

جاء فى «كفاح الشعب» إنه لكى نقدر قيمة بيان الوفد حق قدره يتعين أن نضعه فى قلب المعركة المتزايدة شدة وعنفا بين الطبقة العاملة والشعب من جهة، والفئات العليا من الطبقات المالكة والاستعمار من جهة أخرى(١٧).

لقد جاء هذا البيان بعد فترة من التريث وقفها الوفد أثناء عرض القضية الوطنية على مجلس الأمن، فكان (البيان) عامل تشجيع وتأييد كبيرين للمناضلين الوفديين؛ خاصة اليساريين منهم. كما عبر عن الهدف الذى ترمى إليه الحركة الشعبية فى الوقت الحالى وهدف إسقاط العهد الحاضر لتحقيق استقلال البلاد.

إن بيان الوفد أظهر أن المعركة الحالية تجرى بين جبهتين تفصل بينهما هوة عميقة. وأثبت أن قيادة الوفد الرسمية والوفد ذاته ـ كهيئة وكحزب ـ فى المعسكر الشعبى الوطنى، وأنه ما زال يلعب دوره العظيم. وعلينا أن نلاحظ، بوجه خاص، أن بيان الوفد كان خاليا من توجيه الالتماس إلى الملك بإقالة الوزارة النقراشية، مما يعتبر خطوة تقدمية كبرى.

ومع ذلك، لم يخل البيان من العيوب الرئيسية التى لازمت الوفد من زمن طويل. وأولها أنه لم يعط للشعب وللأمة توجيهات صريحة واضحة عن طريق الخلاص، ووسائل إسقاط الحكومة وتحقيق الاستقلال. فالوفد مثلا، لم يدع إلى إضراب عام أو يدع إلى جمع توقيعات أو توقيع عرائض مثلما فعل فى ١٩١٩. وإنما اكتفى بدعوة الأمة إلى «الجهاد» ولكنه لم يتحرك فى سبيل تنظيم هذا الجهاد المقدس الذى يدعو إليه. ونجم عن هذا الأمر بلبلة ظهرت فى لجنة ا لوفد العامة فى طنطا عندما وجهت عريضتها إلى الملك تطالبه بإقالة الوزارة. هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، عندما يقول الوفد بضرورة إجراء انتخابات حرة لإيجاد حكومة ديمقراطية تحقق الاستقلال نراه لا يحدد أهداف هذه الحكومة ولا كيفية تحقيق الاستقلال أو شروطه. فالوفد هنا لم يرسم برنامجا يتقيد به، واكتفى على لسان الدكتور محمد مندور بالقول بأن هذا البرنامج سيرسم «تحت القبة»؛ أى باشتراك البرلمان الحر الديموقراطى الذى يطالب به. وربما ترك الوفد المسألة غامضة ليجد ساحة كافية للمناورة إذا احتاج إليها. ولا شك أن الصداقة بين مصر وبريطانيا التى تحدث عنها الخطاب الموجه إلى الحكومة البريطانية إن هى إلا تعبير عن استعداد الوفد؛ خاصة جناحه اليمينى لعقد محالفة من المحالفات مع الحكومة البريطانية الحالية.

على أن سلامة توجيه الوفد للجماهير الشعبية الواسعة التى يقودها ومدى صلابته فى الكفاح الوطنى الديموقراطى يتوقفان على مدى الدور الذى ستلعبه الطبقة العاملة فى المعركة السياسية الحاضرة من جهة، كما أنهما يتوقفان على السياسة التى سوف تسير عليها هذه الطبقة فى كفاحها. وهنا، وعندما يزداد ثقلها، وعندما ينمو دورها الوطنى سوف تبرز دون أن تتحرش بالقيادة الوفدية؛ بل ستسير فى سبيل التحالف الشعبى الواسع مع الوفديين. فإذا نجحت الطبقة العاملة على هذا الطريق ستكون النتيجة تطهير سياسة الوفد وزيادة تقاربه مع الجماهير الشعبية والانتصار على الرجعية والاستعمار.

مَنْ المسئول عن إصابة الشعب بوباء «الكوليرا»؟

كتبت «كفاح الشعب» تقول: لقد جاء وباء الكوليرا عن طريق جنود الاحتلال البريطانى من الهند، حيث ينتشر فيها انتشارا مروعا. وإذا صح أن المرض كارثة رهيبة على الشعب فقد خدم العهد الحاضر؛ من حيث إنه يصرف الأذهان عن الحركة الوطنية. وهذا ما حدث بالفعل بالنسبة للطبقات الكادحة والمتوسطة. والمتصل بهذه الطبقات يدرك مدى الذعر الذى استولى عليها ومدى انصرافها عن الحركة الوطنية والاهتمام بالسياسة(١٨).

وتدل التجربة على أن بعض طوائف الطبقات المتوسطة قد أفلحت فى الحصول على الحقن والأمصال الواقية وذلك بحكم اتصالاتها ومساومتها مع الإدارة الحكومية والطبقات الغنية. هذا فى حين أن العمال فى المصانع يستغيثون ويطالبون بالإسراع فى تطعيمهم فلا يستمع المسئولون إلى شكاواهم. بل إن آلاف العمال الذين يعملون فى معسكرات الجيش الإنجليزى، والذين يسكنون بلدة القرين، قد ضرب عليهم الحصار ومنعوا من الانتقال والبحث عن العمل دون أن تهتم الحكومة بتوفير القوت اللازم لهم أثناء تعطلهم.

مَنْ المسئول؟ حاولت بعض الصحف المضللة تلميحا أن تحمِّل مسئولية انتشار الوباء على الإنجليز. ولكن المسئولية تقع على هؤلاء وعلى العهد الحاضر؛ بل إن مسئولية الحكومة المصرية أثقل وأفدح. ذلك أن الحكومة ساومت وترددت - وما زالت - فى قضية الجلاء، فهى المسئول الأول عن استمرار بقاء الإنجليز.. والحكومة لم تفعل طوال السنوات التى تولت فيها شيئا لرفع مستوى فلاحينا وعمالنا، ولم تتقدم بمشروع واحد للنهوض بالقرى والأحياء الفقيرة. والحكومة تعلم أن الأوبئة تنتشر فى زمن الحروب، فكان عليها أن تسبق انتشار هذا المرض أو ذاك بتحضير الأمصال الواقية.

والحكومة القائمة والإدارة الحكومية والنظام الاجتماعى الفاسد هم المسئولون الأُول عن انتشار مرض الكوليرا لأن جراثيم المرض موجودة فى كل مكان ولكنها تنتشر فى مصر أو غيرها من البلاد التى تستغل فيها الطبقات الشعبية، لأن الشعب مريض من أصله.. فقير لا يستطيع أن يحصن نفسه بالدواء.. جاهل لا يدرك سبب المرض أو الشفاء.

 وفى العام الماضى فتكت الحمى الراجعة بفلاحى وعمال مديريتى المنيا وأسيوط بوجه

خاص. ففى هاتين المديريتين تكثر الإقطاعات وكبار الإقطاعيين.. والإقطاعيون تربطهم بالمستعمر صلة المصلحة المشتركة.. إنهم يبيعون لهم (القطن) ولا يزرعون غير القطن محصولا رئيسيا، وهم يستغلون فلاحيهم أبشع استغلال. وقبل ذلك فتكت الملاريا بفلاحى وعمال قنا وأسوان حيث تمتلك الشركات الأجنبية الاستعمارية معظم الأراضى الزراعية التى يعمل فيها الفلاحون والعمال بأجور تافهة.

الكوليرا وكفاحنا الوطنى: يخطئ من يظن أن الكوليرا مجرد مرض سياسى؛ فالواقع أنه إلى جانب آثاره السياسية يوجد شىء مادى ملموس هو الميكروب نفسه. وعلينا أن نشترك فى مكافحته بالحفاظ على أشخاصنا وعلى حياة معارفنا ومواطنينا. لماذا؟ لأن زيادة الإصابات وتفشى الموت فى أوساط عمالنا وفلاحينا ومواطنينا يعمل على تحطيم مقاومتهم ويصرف أذهانهم عن القضية الوطنية. وانتشار مثل هذا الوباء شبيه بانتشار أعمال الإرهاب الفردية؛ فهذه الأعمال لا تخدم الشعب.. إنها تعطى حججا ومعاذير للرجعية لكى تزيد البوليس والجيش، ولكى تضيق الخناق على حرياتنا وحقوقنا الدستورية.

ومن الخطأ أيضا أن يقال إن انتشار المرض يثير النفوس ويحرك الطبقات الفقيرة ضد الحكومة. كلا.. إن هذه فكرة فوضوية وهى تشبه قولنا إن ازدياد الفقر والمرض يزيد ثورية الطبقات العاملة. كلا.. إن ازدياد الفقر والمرض لا يعلمان الشعب الكفاح؛ بل يضعفان من مقاومته ويضعانه فى قيود ثقيلة يسهل معها خداعه والتغرير به. وإن شعبنا وأبناء طبقتنا العاملة لم يبدأوا كفاحهم لاشتداد وطأة الفقر والمرض عليهم؛ بل لازدياد وعيهم ولتفتح إدراكهم وفهمهم للمظالم التى تحيط بهم. ونحن لا نحاول أن نتحرر لأننا فقراء ومرضى؛ بل لأننا ندرك بوعى ووضوح أسباب الفقر والمرض. ولعل ما يثبت صحة هذا الرأى هو الفرق بين وعى العمال ووعى الفلاحين. فالفلاحون أشد فقرا وأكثر تعرضا للاضطهاد والحرمان من حقوق التنظيم وأساليب الكفاح، لأنهم أقل وعيا وأقل إدراكا ولأن ظروف عملهم تساعد فى إبقائهم فى هذه الأوضاع.

إضرابات الفئات الوسطى:
الدلالات وأوجه القوة والضعف

جاء فى مجلة «كفاح الشعب»:

«يتلخص الموقف الداخلى فى انتشار الضجر بين جماهير الشعب على الحكومة النقراشية وعلى الأوضاع الحاضرة ـ لقد اتسعت الإضرابات والاعتصامات. ففى الأيام الأخيرة (الأسبوع الأخير من ديسمبر ١٩٤٧) أضرب ٨٥٠٠ من معلمى المدارس الأهلية وأضرب معهم ٣٠٠٠ موظف إدارى بهذه المدارس. فيكون مجموع المدرسين والموظفين المضربين حوالى ١٢ ألفا. وهؤلاء مسئولون عن تعليم حوالى نصف مليون تلميذ. جاء هذا الإضراب حلقة فى سلسلة إضرابات قام بها أو هدد بها مدرسو المدارس الأميرية وصولات وضباط وعساكر البوليس وموظفو التليفون والتلغراف وخريجو المدارس الصناعية (وهم فى العادة من صغار المهندسين ومساعدى المهندسين). وهدد بالإضراب صغار رجال القضاء وصغار ضباط الجيش وغير هؤلاء كثيرون.

وتتلخص دلالات الإضرابات الواسعة فيما يلى:

١ ـ تدهورت الأحوال الاجتماعية والاقتصادية حتى بلغت درجة كبيرة من السوء؛ بينما

لا تلتفت الحكومة إلى تحسين أحوال هذه الفئات.

٢ - إن هذه الطوائف التى كانت تعتبر فى الماضى طوائف «مبسوطة» قد أصبحت تنحدر إلى الفقر سريعا حتى أصبح صغار ومتوسطو الموظفين أقرب ما يكونون إلى العمال، بينما يلتحق كبار الموظفين بطبقة كبار الملاك، كما يرتبطون - مباشرة أو بطريق غير مباشر - بالبنوك والشركات. وهكذا اتجه صغار الموظفين ومتوسطيهم إلى استخدام الإضراب وهو سلاح الطبقة العاملة.

٣ - إن انتشار حركات الإضراب إلى الفئات الصغيرة والمتوسطة جعل منها حلفاء للعمال والفلاحين؛ يشتركون معهم فى الآلام ويهمهم كما يهم العمال والفلاحين أن يزول الظلم.

٤ - إن الإضرابات التى تحدث الآن والتى تدخلها طوائف الطبقة الوسطى لتعتبر أوسع إضرابات من نوعها فى الشرق الأوسط كله. بل إن مصر لم تر فى تاريخها كله مثل هذا الضجر الواسع من الأوضاع الظالمة ومن سوء الأحوال المعيشية ومن الغلاء الفاحش ومن الاستغلال الشنيع الذى تقوم به الشركات الكبرى بتأييد من الحكومة.

إن تحرك صغار الموظفين والعمال يضع على عاتق كل محب لبلده وشعبه مهمة تأييد صغار الموظفين فى مطالبهم. وواجب الموظفين أن يؤيدوا العمال حتى يقف جميع المظلومين والمستغلين فى جبهة واحدة ضد سلطة الشركات الكبيرة واستغلالها وضد تأييد هذه الحكومة لها»(١٩).

وبعد أسبوع كتبت «كفاح الشعب» تقول:

«إن موجة الإضرابات ما زالت مشتدة. ففى الأسبوع الماضى أضرب معلمو المدارس الحرة (الأهلية) والممرضات وطلبة دار العلوم والمعلمين العليا وطلبة معاهد المعلمين الابتدائى ومعاهد المعلمين الأولية وطلبة التوجيهى والثقافة، كما أضرب عمال السكك الحديدية يوما واحدا. هذا بخلاف إضرابات العمال فى شبرا الخيمة والإسكندرية.

ومنذ أيام أضرب المهندسون، كما هدد بالإضراب معلمو المدارس الحكومية. ومعنى هذا أن جماهير الموظفين والطلبة قد تحركت ضد الأوضاع السياسية والاجتماعية القائمة. ولكن لماذا لا تظهر النتائج بشكل حاسم وسريع؟

السبب الأول: أن هذه الإضرابات ليست مرتبطة بعضها ببعض. فكل طائفة تقوم بإضرابها بشكل منفصل عن الطائفة الأخرى. هذا، بالرغم من أن الظروف العامة التى فرضت على هذه الطوائف أن تضرب هى ظروف واحدة وأن الخصم واحد.

السبب الثانى: أن هذه الإضرابات ينقصها التنظيم كما ينقص قادتها التجارب، وسلاح الإضراب يفشل إذا لم يستند إلى تنظيم. ولقد شاهد مدرسو المدارس الحرة إن إضرابهم الذى استمر أحد عشر يوما كاملا كاد أن يفشل فشلا تاما لأنه لم تكن هناك لجان فرعية ولا هيئة دفاع عن الذين يقبض عليهم، ولم يكن لديهم صندوق إضراب. ولقد كان مع جبهة التعليم الحر ستة جنيهات فقط بالرغم من أن هذه الجبهة تضم سبعة اتحادات، وبالرغم من أن الأعضاء المضربين كانوا حوالى ١٢ ألف مدرس.

السبب الثالث: أن الطبقة العاملة لم تسارع فتساند هذه الإضرابات بتأييدها أدبيا وإيجابيا. هذا بالرغم من أنه فى الوقت الذى أضرب فيه المدرسون الأحرار؛ كان هناك عمال مضربون، إلا أن هؤلاء العمال لم يؤيدوا حركة إضراب المدرسين تلك.

وعلى أية حال فإن حركة الإضراب الموجودة؛ إنما تدل على استعداد الجماهير الشعبية والمتوسطة للنضال فى سبيل تغيير الأوضاع(٢٠).

الفصل الثانى

١٩٤٨:

تحالف لا ينقطع بين الرجعية والاستعمار

- الجمعية الصغرى.
- العودة إلى المفاوضات.
- مصالح مشتركة لنهب ثروات البلاد.
- مَنْ يغتنى من زراعة القطن؟
- الرجعية المصرية ومنظماتها المساعدة.
- الاتحاد المسيحى المركزى بعد «الإخوان».
- لماذا يسلحون الإخوان؟
- الحريات الديموقراطية ضرورة لمواجهة تسليح «الإخوان».
- الإخوان والأمريكان.
- مطلبنا المباشر إسقاط المفاوضات الثنائية وإجراء انتخابات حرة.

الرجعية تهاجم والشعب يقاوم

- هجوم الرجعية على استقلالنا.
- تناقضات داخلية فى المعسكر الاستعمارى الرجعى.
- تحرك الطبقات الشعبية: مهامنا وواجباتنا.
- وسيلتنا توحيد الحركة الجماهيرية.

عناصر لتعظيم الموقف الهجومى لحركة الجماهير

- شعب العراق يجهض معاهدة جبر ـ بيفن.
- الوفد يرفض الائتلاف مع أحزاب الأقلية.
- فكرة المؤتمر الوفدى.
- حياد مصر.
- نحو حركة شعبية وتحديد سلطات الملك، نحو قيادة جديدة.
- امتزاج المطالب الاقتصادية والسياسية.
- النضال الحازم ضد التخريب.

الهجوم المضاد للرجعية والاستعمار

- حرب فلسطين وقضيتنا الوطنية

الفصل الثانى

- إعلان الأحكام العرفية: حلقة النجاة للحكومة النقراشية..
- موقف الوفد من الأحكام العرفية.
- حرب فلسطين وقائمة الخسائر.
- الطريق إلى فلسطين يبدأ فى مصر.
- الدولار الأمريكى يزحف
- مصر فى الاستراتيچية الأمريكية.
- معاونة الاحتكاريين.
- الشركات تزحف والمصالح الاستراتيچية مع أمريكا.
- قياد الوفد وانتقال إلى معسكر الاستعمار والرجعية.
- تعيين سراج الدين باشا سكرتيرا للوفد.
- عن بعض القضايا والتوجيهات الأخيرة للقيادة الوفدية.
- حركة الجماهير الشعبية لم يتم إجهاضها.
- نريد ائتلافا شعبيا على أساس المطالب القومية ومصالح الجماهير.
- الحركة الوطنية السودانية رافد قوى للحركة المصرية.
- تصدع الحلف الرجعى الحاكم.
- ماذا نعمل؟

مدخل :

في عام ١٩٤٨ واصلت حركة الجماهير الشعبية في مصر صعودها بمضمونها الوطني التقدمي الجديد، وفي تجلياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية. في الوقت ذاته، وجد النضال الوطني المصري روافد قوية في المعارك المستعرة في فلسطين والعراق والسودان. لكن نظام السراى وتحالف السعديين والأحرار ضاعفوا أيضا من وطأة القهر والبطش بالجماهير الوطنية والشعبية، وسوف نكتفي هنا بالإشارة إلى بعض الوقائع.

- ففي ١٩٤٨/١/٣١ تظاهر طلبة مدرسة الفاروقية الثانوية مطالبين بزاول «العهد القائم» وقتئذ وتوجهوا إلى جامعة القاهرة حيث انضم إليهم طلبتها[٢١].

وفي ٢١ فبراير ١٩٤٨، نظم طلاب جامعة فؤاد الأول مظاهرة كبرى احتفالا بذكرى الحدث التاريخي «لقاء العمال والطلبة في فبراير ١٩٤٦»[٢٢].

- وفي الوقت ذاته تقدمت الحكومة بعدة قوانين رجعية لتكميم الأفواه وإخماد الأصوات الوطنية. (قانون محاكمة الصحفيين الجديد، قانون محاربة الشيوعية، تعديل قانون نقابة الصحفيين الجديد، وقانون العمد)[٢٣].

- وقبل ذلك، وفي بلدة كفر البرامون (مركز المنصورة) تظاهر حوالي ثلاثة آلاف من الفلاحين وترجع أسباب المظاهرة إلى سوء توزيع الملكية[٢٤].

- وفي الأسبوع الأول من مارس ١٩٤٨، أضرب عمال مصنع سباهي للغزل والنسيج بالإسكندرية وأطلق البوليس عليهم النار[٢٥].

- وفي الأسبوع ذاته فصلت شركة سوكوني فاكوم مائة وسبعين عاملا بأمر من النقراشي[٢٦].

- وفي الوقت ذاته أيضا أغلقت وزارة المعارف عددا من المعاهد والمدارس وواصلت محاصرة دور العلم بالبوليس والجيش واعتقل الطلاب وفتشت منازلهم[٢٧].

- وتظاهر عمال مصنع شوشة للنسيج (حدائق القبة) لقيام صاحبه بإغلاقه[٢٨].

- وسارت بالإسكندرية مظاهرة ضخمة بعد أن حكم على طالب جامعي بالحبس ستة شهور بتهمة تحريض عمال مصنع للغزل على الإضراب. وتم تفريق المظاهرة بقسوة شديدة[٢٩].

- واضرب طلبة كليات جامعة فؤاد الأول احتجاجا على محاكمة الطلاب الوطنيين بتهمة اشتراكهم في الحركة الوطنية[٣٠].

- وفي ٥ أبريل أضرب ضباط البوليس بالقاهرة لمطالب تقدموا بها ولم تجد استجابة من حكومة النقراشي، وشارك في الإضراب الضباط في الإسكندرية وبورسعيد[٣١].

- وفي اليوم التالي أضرب طلبة جامعة فؤاد الأول تضامنا مع ضباط البوليس[٣٢].

- وفي أبريل اعتصم ١٥٠٠ ممرضة وممرض بمستشفى قصر العيني ونشبت بينهم وبين البوليس معركة مروعة[٣٣].

- ونشرت «كفاح الأمة» أن موظفي المجالس البلدية والقروية أضربوا عن العمل في ١٠ أبريل واشتركت في الإضراب جميع المجالس[٣٤].

تحالف لا ينقطع بين الرجعية والاستعمار

١ـ الجمعية الصغرى:

فى أوائل يناير ١٩٤٨ هاجمت جريدة «صوت الأمة» الحكومة، كما هاجمتها أيضا صحف المعارضة. وكان وراء هذا أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا والصين والدول التى تسير وراءها قد شكلت فى داخل هيئة الأمم المتحدة ما سمى «بالجمعية الصغيرة» أو «الجمعية الصغرى»؛ وهى عبارة عن تكتل يستبعد من صفوفه الاتحاد السوفيتى، وذلك حتى يضمن أعضاء هذا التكتل ألا يستخدم الاتحاد السوفيتى حق النقض (الفيتو) ضد القرارات التى تحاول الدول الاستعمارية تمريرها والتى تكون فى العادة ضد مصالح الدول الواقعة تحت نير الاستعمار.

وقد جاء مسعى الدول الاستعمارية مخالفا لنظام هيئة الأمم المتحدة. فهذه الهيئة يدير أعمالها جهازان، الأول الجمعية العمومية وهذه تنتخب الجهاز الثانى وهو مجلس الأمن الذى يتكون من أعضاء دائمين (الدول الخمس الكبرى بما فيهما الاتحاد السوفيتى) من أعضاء يمثلون دولا أخرى ويتم انتخابهم مباشرة من الجمعية العمومية.

ويمثل دخول مصر فى تكتل الجمعية الصغرى دليلا لا ينقض على أن الحكومة من ذيول أمريكا وبريطانيا وأنها تنفذ رغباتهما الاستعمارية ضد شعبنا وضد إخواننا العرب والشعوب المستعبدة الأخرى. هذا بالإضافة إلى أن إنشاء «الجمعية الصغرى» يشكل اعتداء على هيئة الأمم المتحدة، بينما يتعين أن ندافع عنها ونوسع نفوذها. وواقع الأمر أن اشتراك مصر فى هذه الجمعية هو اشتراك فى تدمير السلم ووقوف فى معسكر أمريكا وبريطانيا، معسكر الحرب والعدوان(٣٥).

٢ـ العودة إلى المفاوضات:

كتبت «كفاح الشعب» تقول:

بعد أن أخفق النقراشى باشا فى عرض قضية مصر على مجلس الأمن، عاود الاتصال بدولة الاحتلال من أجل جولة جديدة من المفاوضات، وإن كانت الحكومة تتكتم أمر اتصالات النقراشى مع السفارة ووزارة الخارجية البريطانية والسفير المصرى فى لندن.

ويرجع سبب التكتم إلى أن حكومة النقراشى تسعى إلى عقد معاهدة مع بريطانيا وإلى أنها تعمل ضد مصلحة الشعب. والسبب الثانى هو أن هناك الآن اتجاها لدى بريطانيا لتعديل مواقع جنودها وتعديل اتصالاتها بدول الشرق الأوسط. وذلك عقب الزيارات التى قام بها إلى الشرق العربى وبعض مناطق أفريقيا كل من وزير الخارجية السابق أنطونى إيدن ومونتجمرى قائد الجيوش البريطانية.

وعلى الرغم من أن الشعب رفض المفاوضات (الثنائية) فإنهم يسعون إلى استئنافها معتمدين على السرية، وعلى وسائل القمع التى أفلحت إلى حد ما فى إسكات الجماهير الوطنية، كما أنهم يريدون أن يحققوا شيئا بعيدا عن عرض القضية على مجلس الأمن والرأى العام العالمى.

أما مطالبنا فهى: لا مفاوضة ولا معاهدة، ونطالب بسقوط العهد الحاضر، كما نطالب بحكومة ديموقراطية منتخبة(٣٦).

٣ـ مصالح مشتركة لنهب ثروات البلاد:

تحدثت صحف المعارضة فى النصف الأول من مارس ١٩٤٨ عن المناقشات التى دارت

فى مجلس الشيوخ حول إعطاء النقراشى باشا التصريح لشركة إنجليزية «إجبشيان أويل فيلدز» باستغلال منابع البترول فى منطقة سدر، واتهمت المعارضة الحكومة بمخالفة الدستور والقانون على الوجه التالى:

١ - إن الحكومة أعطت الشركة المذكورة امتيازا مدته ثلاث سنوات، فى حين أن المدة القانونية هى سنة واحدة.

٢ - شاركت الحكومة فى عملية التنقيب والاستغلال بشرائها مائة ألف سهم من أسهم الشركة وتمثل المساهمة الحكومية ١/١٥ من رأس مال الشركة.

٣ - بعد ظهور البترول وقعت الحكومة مع الشركة عقدا ابتدائيا يسمح للشركة بالبدء فى استغلال الآبار التى أنشئت. وفى هذا تخطت الحكومة القواعد الدستورية التى تنص على أن يعرض العقد على البرلمان قبل توقيعه.

وتولت المعارضة الوفدية تقديم استجواب حول هذه المسألة، كما اشترك فى الهجوم على الحكومة شخصيات من كبار الماليين المعروفين: «توفيق دوس باشا، وحسين سرى باشا». هذا على الرغم من أن لكل فريق من المعارضين دوافعه وأهدافه الخاصة.

وقد دافعت الحكومة باستماتة عن مصالح الشركة، وكانت بذلك تدافع فى حقيقة الأمر عن مصالح الرأسماليين المصريين الذين تداخلت مصالحهم مع رأس المال الإنجليزى والأجنبى(٣٧).

٤ - مَنْ يغتنى من زراعة القطن؟

فى الأيام القليلة الماضية (أوائل فبراير) ارتفعت أسعار القطن، وحدث هذا الارتفاع فى فترة ليست هى موسم القطن وهذا الأمر يمكن فهمه على ضوء التطورات التالية:

أ - كانت مصانع الغزل والنسيج الإنجليزية قد توقفت - فى معظمها - أيام الحرب العالمية الثانية، لأن كل الصناعات قد تم توجيهها إلى إشباع مطالب المجهود الحربى. ومن المعروف أن بريطانيا كانت قبل الحرب تستورد كميات ضخمة من القطن المصرى، فكان لا بد وأن ينخفض الطلب أثناء الحرب. وعلى الرغم من ذلك استمرت بريطانيا - مع قيام الحرب - تشترى كميات كبيرة من القطن كان يتم تخزينها. ولكن عندما انتهت الحرب انتعشت مرة أخرى صناعة النسيج فاشتد الإقبال على القطن المصرى.

ب - كان إنتاج القطن المصرى منخفضا فى العام السابق (١٩٤٧) وأيضا فى هذا العام (١٩٤٨)، فأصبح المعروض منه فى الأسواق أقل مما كان يعرض عادة، وأدى هذا بالضرورة إلى ارتفاع أسعاره.

جـ - إن المنتجين المصريين تبينوا أن بريطانيا وأمريكا لا تستطيعان أن تستهلكا كل ما تنتجانه بالقطن المصرى؛ فاتجهت الحكومة إلى البحث عن أسواق للقطن المصرى فى بلاد أخرى. ومن ثم كانت المباحثات التجارية مع روسيا، وهذا معناه أن مشتريّ القطن قد زادوا ومع هذه الزيادة ترتفع أسعار القطن.

د - عندما رأى المضاربون والوسطاء والتجار فى مصر أن هناك طلبا متزايدا على القطن، استغلوا الظروف ورفعوا الأسعار بكيفية مصطنعة؛ أى لا ترتكز على عناصر وأسباب طبيعية من حيث قانون العرض والطلب.

هذا، ويضاف إلى ما تقدم، أنه لوحظ أن المصانع الإنجليزية اشترت - خلال الأسابيع القليلة الماضية.. وفى أسبوع واحد - أكثر من مليون قنطار وذلك تحت ضغط حاجة المصانع الإنجليزية إلى هذه الكمية.

ثم يبقى بعد ذلك السؤال وهو: مَنْ الذى استفاد من ارتفاع أسعار القطن؟

الجواب: استفاد من ذلك كبار المنتجين والمحتكرون لتجارة القطن والمضاربون فى البورصة، كما استفادت الحكومة أيضا. وأما صغار المنتجين وصغار الفلاحين بل والمتوسطون منهم، فهؤلاء كانوا قد باعوا قطنهم أثناء موسم القطن أو بعده بقليل، وباعوه لكبار التجار والمحتكرين. وأما الحكومة فتعتبر أكبر مختزن للقطن. ويقدر ربحها بخمسة عشر مليونا من الجنيهات، وهذا الربح الفاحش أخذته الحكومة من دم الفلاحين عندما دخلت السوق مشترية وقت أن كان سعر القطن منخفضا. فاشترت بأسعار منخفضة وقالت إنها ستعطى المنتج نصف الزيادة فى الأسعار إذا حدثت زيادة، وقد حدثت زيادة عظيمة فى الأسعار.. فأين ذهبت هذه الزيادة؟ إن جانبا كبيرا منها سيذهب إلى جيوب التجار الذين اشتروا القطن من صغار الفلاحين وقاموا بتوريده للحكومة، كما أن جانبا آخر سيذهب إلى جيب الحكومة، لأن صغار الفلاحين لم يكونوا يحتفظون بقسائم البيع.
ومعنى هذا كله:

- إن حق صغار الفلاحين سيذهب إلى جيب الحكومة والمضاربين.
- إن ارتفاع سعر القطن سوف يرفع أسعار السلع الأخرى لأن القطن أهم سلعة فى الاقتصاد المصرى: الزراعى والصناعى والتجارى.

ولو أن هذا القطن الذى يباع الآن بأعلى الأسعار كان ملكا لجميع الفلاحين أو ملكا لجمعياتهم التعاونية وهيئاتهم، إذن لعاد الربح إلى صاحبه الحقيقى، أى إلى المنتج الذى أنتجه.

ولكن لأن القطن ملك لقلة قليلة تملك الضياع الواسعة، كما أنه ملك للحكومة؛ فإن الإنتاج يوجه لمصلحة هذه القلة الخاصة. ولهذا السبب يكون لارتفاع سعر القطن نتيجتان: زيادة ثراء الأثرياء وزيادة بؤس الفقراء.

ومن هنا الحاجة إلى عدالة اجتماعية تعطى كل ذى حق حقه.

لكن هذه العدالة لا يمكن أن تأتى فى ظل الاستعمار الغاشم ولا فى ظل شركاته وبنوكه التى تستنزف الفلاحين وصغار المنتجين. وإن العدالة ستقوم فى ظل الحرية من الاستعمار وشركاته، فى ظل مصر حرة مستقلة ديموقراطية(٣٨).

الرجعية المصرية ومنظماتها المساعدة

الاتحاد المسيحى المركزى بعد «الإخوان»:

تحدثت «كفاح الشعب» عن جمعية «الاتحاد المسيحى المركزى» فقالت:

كلنا يعلم أن الطبقات الحاكمة المستغلة يرعبها أن ينهض الشعب ليطالب بحقوقه. ومن هنا يلجأون إلى خداعه فيشكلون جمعيات وهيئات فاشية تقدم نفسها للشعب كمنقذته من ضجره ومله، فتزعم أنها الهيئة الوحيدة التى تملك الحل الصحيح لمتاعبه. وهكذا نشأت جماعة الإخوان المسلمين عام ١٩٢٨ فى فترة اشتدت فيها معاناة الشعب من الفقر والبطالة، وأخذت الاضطرابات والمظاهرات تعم أرجاء البلاد.

وفى عام ١٩٤٦، وفى ظروف اضطراب الأحوال، نشأ «الاتحاد المسيحى المركزى» بالإسكندرية وافتتح له فرعا بالقاهرة. وكأى جماعة فاشية تتستر وراء الدين وتستغله لجذب الجماهير حولها، نشأ «الاتحاد المسيحى المركزى»، وكان قد أعلن أن من بين أهدافه «الدعوة لاتحاد جميع الطوائف المسيحية». ولكننا نسأل: هل غرض هذه الدعوة

دينى فحسب؟ الواقع يجيب بالنفى، فقد حدث عقب أن ألقى صدقى باشا القبض على الوطنيين والديموقراطيين (الشيوعيين) عام ١٩٤٦، وأغلق الأندية والهيئات الثقافية وصادر الصحف الوطنية، نقول: حدث بعد هذا أن أصدر «الاتحاد المسيحى المركزى» بيانا مطولا نشرته الصحف هاجم فيه الوطنيين الأحرار وطعن فى وطنيتهم، واتهمهم بأنهم دعاة شغب وتخريب، وعملاء دولة أجنبية.. تماما كما فعل صدقى باشا رئيس اتحاد الصناعات وربيب الاستعمار.

وعندما أراد «الإخوان المسلمون» أن يفرقوا الأمة بحرق كنيسة الزقازيق، سارع فريق من الشباب القبطى الوطنى بإصدار بيان نشرته الصحف استنكر فيه عمل «الإخوان» ووصمه بأنه لعبة استعمارية قصد بها تفريق صفوف الأمة. فما كان من «الاتحاد المسيحى المركزى» إلا أن أصدر - هو الآخر - بيانا، لا لتأييد الشباب القبطى ولكن لإثارة حرب طائفية، ولتوجيه الجماهير إلى مسائل تلهيهم عن الكفاح ضد الاستعمار. وهكذا يقف «الاتحاد المسيحى» موقف الخيانة من القضية الوطنية بمحاولة تفرقة الصفوف وتحويل أنظار الشعب عما فيه من فقر ومرض وجهل وعما تعانيه البلاد من قهر الاستعمار وأعوانه الداخليين(٣٩).

لماذا يسلحون الإخوان؟

نحن نعلم أن الإخوان المسلمين أيدوا العهد الحاضر فى جميع مراحله منذ ألف النقراشى باشا وزارته الأولى (٤٥/٢/٢٤ - ٤٦/٢/١٥) وكانوا يرحبون بوزارة صدقى باشا الذى حيَّاه زعيم طلاب الإخوان المسلمين فى الجامعة بآية من القرآن الكريم «واذكر فى الكتاب إسماعيل..». وعندما توجه النقراشى باشا فى وزارته الثانية إلى مجلس الأمن ليعرض قضية مصر قال الإخوان: فلنعطه فرصة أخرى. ومن هنا يظهر أن الإخوان ليسوا خدام العهد الحاضر فحسب؛ لكنهم خفراء النظام الاجتماعى والاقتصادى القائم. وهم يعملون على تثبيت الأوضاع الحالية بما فيها من مظالم ومآس واستغلال واستبداد. لذلك رأينا بعض كبار الرأسماليين الأقباط يؤيدون الإخوان. بل رأينا الاتحاد القبطى (الاتحاد المسيحى المركزى) وهو هيئة دينية رجعية تتعاون مع الإخوان فى الجامعة ضد الطلبة الوطنيين. ومجمل القول إن الإخوان يحالفون النقراشى باشا وصدقى باشا و«اتحاد الصناعات»، ولذلك يدعمهم العهد الحاضر وتقوم صحف العهد بالدعاية الواسعة لهم. بل إن محطة الإذاعة الحكومية ذاتها تقوم بمهمة الدعاية للإخوان فتسمح للشيخ حسن البنا بإذاعة الخطب بدعوى أنها «خطب دينية» فى حين أنها تُحرّم ذلك على السياسيين الآخرين(٤٠).

الحريات الديموقراطية ضرورة لمواجهة تسليح «الإخوان»:

ظهر من التحقيق الذى أجرته النيابة أخيرا فى مقتل المستشار أحمد الخازندار بك أن المتهمين طالبان إخوانيان. وقبل ذلك اشترك الإخوان فى إلقاء قنابل فى عيد الميلاد، فى الإسكندرية بقصد إشاعة روح عدائية طائفية. وقبل ذلك اعتدى الإخوان بالسكاكين على الطلبة الوطنيين فى الجامعة. وهذه الحوادث ما هى إلا جزء من اعتداءات الإخوان الفاشيين على الشعب. ولكن الأمر البارز هو أن هذه الاعتداءات تقابل بالتشجيع من العهد الحاضر. ولا عجب فى ذلك فالإخوان أيدوا النقراشى الذى ضرب الطلبة الوطنيين على كوبرى عباس وأيدوا صدقى الذى حاول فرض مشروع صدقى بيفن على البلاد بالحديد والنار. وأيدوا كل عمل ضد الدستور.

وكل هذه المواقف تفسر لماذا تتغاضى الحكومة عن إنشاء الإخوان لفرق الجوالة والتدريب على إطلاق النار وتخزين الأسلحة فى مغاور الجبل، بل وفى شركة المعاملات الإسلامية ذاتها؛ ولعل هذا كله أن يفسر تلك المهزلة المتكررة حيث تقبض الحكومة على مجرمين فاشيين ثم تستلطف مع الشيخ حسن البنا فتسأله عن علاقته بهم وتنتهى أسئلتها بإطلاق سراح المرشد العام.

ولقد وضح أن الإخوان يقفون بأسلحتهم هذه فى وجه كل حركة وطنية وشعبية. يقفون مع العهد الحاضر وأصحاب الأعمال والإنجليز.. فليطالب الوطنيون فى كل مكان، وليطالب العمال والطلبة، بحل هذه الفرقة المسلحة أو بإباحة التسليح للعمال والطلبة والجماهير الوطنية.. ليطالبوا بإطلاق الحريات الديموقراطية(٤١).

الإخوان والأمريكان:

تحت عنوان «خلاف بين بريطانيا وأمريكا فى مصر»، أشارت «كفاح الشعب» إلى وجود تناقضات بين الاستعمارين البريطاني والأمريكي فى مصر. وقالت إن مظاهر استكانة الإمبريالية البريطانية لأمريكا لا تعنى أن مصالحهما متطابقة. وتنعكس هذه الخلافات فى الصحافة الإنجليزية. «فالديلى ميرور» تحذر من وقوع الإمبراطورية تركة أو غنيمة باردة فى أيدى الأمريكيين. كما تتحدث مجلة «لانسيت» عن أغنياء الحرب الأمريكان الذين يقحمون أنفسهم فى السياسة الدولية ويتورطون فيها تورطا مضحكا.

وفى مصر أخذت هذه التناقضات بين بريطانيا والولايات المتحدة تنعكس داخل المعسكر الحزبى، وفى صفوف الأحزاب البورجوازية التقليدية التى حكمت مصر، ثم امتدت الظاهرة أيضا إلى حزب الإخوان المسلمين، وبدأ التقارب بينهم وبين الأمريكان، وهو الأمر الذى تعكسه جريدة الإخوان. فقد كتبت الجريدة بتاريخ ١٣ مارس ١٩٤٨ تحت عنوان «موقف أمريكا من الخلاف بين مصر وبريطانيا» فقالت على لسان مراسلها: «وقد ذكر محدثى (وهو أمريكى كبير) أن أمام مصر مستقبلا زاهرا. ولكن سبب شقائها هو أن لها كثيرا من الزعماء والمدافعين عن قضيتها، وينبغى عليهم أن يتخلوا عن السياسة لزعماء أصغر سنا. وقد سألتنى الشخصية الأمريكية عن سن المرشد العام للإخوان المسلمين. وعندما قلت له: إن فضيلته فى الأربعين من عمره، أجاب إنه السن المناسب لتولى الحكم فى مصر!

وفى ٢٨ مارس (١٩٤٨) نشرت «الإخوان» رسالة لمراسلها فى لندن جاء فيها:

«رفضت وزارة الخارجية البريطانية الإفضاء ببيان ما عن مثل هذه الحركة التى وردت الأنباء عنها من القاهرة. وقال المتحدثون بلسانها إن هذا من شئون مصر الداخلية التى ليس لنا شأن بها. ولكنى علمت أن السفارة الأمريكية تلقت تقريرا عن هذا الشأن من القاهرة وأنها تدرسه بالاشتراك مع بريطانيا».

وتقول «الإخوان» أيضا: «ويؤيد الرجال الرسميون الأمريكيون هنا تغيير الأحوال الاجتماعية، ويشيرون بوضوح (إلى) أنهم يعتقدون أن الإخوان المسلمين «يحسنون البضاعة» وهو اصطلاح أمريكى يقصدون منه أنهم جديرون بتحمل التبعة، وقادرون على إجراء إصلاحات واسعة النطاق».

وتقول «الإخوان» أيضا: «وتعتقد الدوائر الأمريكية أنه ليس وراء «الإخوان المسلمون» أيد شيوعية؛ بل هم، فى الوقت نفسه، يعبرون عن قلقهم من العناصر الشيوعية وما قد يحدثونه عاجلا من اضطرابات فى الشرق الأوسط»(٤٢).

المطلب المباشر مع اشتداد أزمة الحكم:
إسقاط المفاوضات الثنائية وإجراء انتخابات حرة

فى تقرير «للمنظمة» تحت عنوان «الحالة الحاضرة»، جاء أن الحالة فى مصر تطورت تطورا كبيرا بعد عودة النقراشى باشا من مجلس الأمن. ويقدر التقرير أن عرض قضيتنا الوطنية على مجلس الأمن كان بمثابة التراجع الأكبر والأخير للرجعية المصرية إزاء ضغط الحركة الوطنية الديموقراطية بعد سقوط حكومة صدقى باشا، ورفض مشروع صدقى - بيفن، وقطع المفاوضات، وفى الوقت نفسه، استطاعت الرجعية أن تخدع الجماهير بتلك الخطوة التى اتخذتها على المستوى السياسى، ولكنها انتهزت الفرصة لكى تمعن فى الإرهاب وفى الضغط على الطبقات الشعبية، خاصة الطبقة العاملة(٤٣).

التناقضات الداخلية فى المعسكر الاستعمارى الرجعى:

على أن الهجوم الجديد على استقلالنا وكرامتنا لا يسير فى خط مستقيم. كذلك لا تطبق خطط الاستعمار فى سهولة. ذلك أن المصالح المتناقضة المتنافرة تمزق المعسكر المعادى للشعب. فازدياد تدخل السراى فى توجيه الشئون الخارجية ليس إلا دليلا على أن طبقة الرأسماليين الصناعيين وكبار التجار التى يمثلها السعديون جزئيا لا ترضى - إلا عن إكراه - بأن يستولى الاستعمار الإنجليزى على نصيب الأسد فى الأرباح. وأنها لا تستطيع أن تتخلى بسهولة عن منازعتها للرأسمال الأجنبى فى مصر، وأنها تحاول أن تلعب دورها المستقل عن الإنجليز فى الحكم السياسى للبلاد. وهذا هو سبب من أسباب المواقف المتناقضة التى يقفها العهد الحاضر، خاصة الحكومة النقراشية ذاتها، كما أنه سبب من أسباب هجوم الرأسماليين المصريين على سياسة وزارة النقراشى المالية والاقتصادية، وأن هذا كله استلزم إدخال حيدر باشا فى الوزارة ذاتها. هذا من جهة.

من جهة أخرى، هناك الخلافات بين السعديين أنفسهم، وانقسامهم إلى أحرار وغير أحرار، ثم الخلاف بين هيكل باشا (حزب الأحرار الدستوريين) وبين النقراشى؛ بل إن هذه الخلافات قائمة فى حزب هيكل ذاته. فقد وقف هذا الأخير فى هيئة الأمم المتحدة موقفا مناقضا لموقف النقراشى وسياسة الوزارة ذاتها بأن هاجم الاحتلال الأنجلو أمريكى لليونان، كما هاجم تكوين «الجمعية الصغيرة» داخل هيئة الأمم المتحدة.

هذا علاوة على المنازعات داخل طبقة الرأسماليين: «فنجد منازعات داخل طبقة أصحاب الأراضى الكبار الذين أرهقت أراضيهم أثناء الحرب بسبب قلة السماد، والذين يريدون أن يتحرروا من القيود المفروضة على الزراعة، والذين يشكون من سياسة الحكومة النقراشية فى تجارة القطن وتصريفه إلى الخارج.

والمعسكر الاستعمارى نفسه تمزقه التيارات والتناقضات فى الشرق العربى. فكل من الاستعماريين؛ الأمريكى والإنجليزى يعمل على أن يستولى على البترول وعلى الأسواق العربية ومنها السوق المصرية وهما يثيران الفتن والخلافات بين البلدان العربية.

فالأمريكان يعتمدون على حكومات السعودية وسوريا ولبنان وعائلة الحسينى. والإنجليز يعتمدون على حكومات العراق وشرق الأردن.

وإذا نظرنا إلى الاتفاق المالى الأخير بين مصر وبريطانيا، لرأينا أنه محاولة من انجلترا للاحتفاظ بالسوق المصرية التى تنزلق شيئا فشيئا نحو الولايات المتحدة. ومما لا شك فيه أن التناقضات بين الأمريكا والإنجليز تلعب دورا كبيرا فى عجز الجامعة العربية

عن أن تقوم بعمل حاسم بالنسبة لفلسطين وقرار التقسيم.

فمثل هذه التناقضات الاستعمارية والداخلية وغيرها من التناقضات، والركود البادى فى الحياة الاقتصادية المصرية، تظهر أن معسكر الاستعمار والرجعية ليس على القوة الكبيرة التى يبدو بها، وبالأحرى فالتناقضات الداخلية لهذا المعسكر تمكّن القوى الشعبية الوطنية والديموقراطية فى بلادنا من أن تحقق انتصارات كبيرة على أعداء الشعب.

تحرك الطبقات الشعبية:

إن سياسة الخيانة التى تسير عليها الفئات العليا من الطبقات المالكة ترتبط أشد الارتباط بسياستها فى المجالين الاجتماعى والسياسى.

فى ظل هذه السياسة تشدد هذه الطبقات ضغوطها على الطبقات الشعبية وتشدد استغلالها لها. وإن انتهاء الحرب العالمية لم يأت على يدها بأى تحسن فى أحوال تلك الطبقات؛ إذ أن أسعار الحاجيات الأساسية ما زالت ترتفع، ويصعب على الفقراء الحصول على مواد التموين، وعلاوات الغلاء لا تقارن بالغلاء الحقيقى، وتزاد البطالة فى صفوف العمال وأشباه العمال.. هذا فضلا عن أن الاتفاق المالى الأخير يحمل آلاما جديدة للطبقات الشعبية. وإننا نرى كبار الرأسماليين يضغطون على الحكومة لإلغاء الضرائب الاستثنائية، ولزيادة الرسوم الجمركية عامة، ولإعطاء (إعانات) التصدير والاستيراد لكبار المنتجين وكبار التجار؛ وهذا معناه بلا شك زيادة آلام الطبقات الشعبية فوق آلامها الحالية. زد على ذلك أن الميزانية الجديدة التى تقدمت بها الحكومة أخيرا، تكاد تخلو تماما من المشاريع الاجتماعية العامة.. مشاريع التوسع فى تحسين الصحة والتعليم.. إلخ. وإنها تسحب مبالغ كبيرة من الاحتياطى أو من الرصيد المخصص لمشروع السنوات الخمس لتساعد بها ماليا كبار تجار القطن وكبار الرأسماليين الصناعيين.

وتشهد الطبقة العاملة فى الوقت الحاضر إرهابا لم تر له مثيلا.. فمن تأييد سافر لمكتب العمل (الوزارة) ولاتحاد الصناعات، ومن فصل وتشريد المجاهدين النقابيين واستيلاء البوليس السياسى أو الإخوان المسلمين على النقابات، وتخفيض الأجور وخفض أيام العمل، وزيادة عدد الماكينات التى يشتغل عليها العامل الواحد.

هذا علاوة على الإرهاب غير المقنع الذى أصبح شيئا عاديا بالنسبة إلى جميع العناصر الوطنية والديموقراطية الشريفة، وبالنسبة للمعارضة الحزبية ذاتها.

الفئات المتوسطة والأزمة:

ونحن إذ نذكر هذا كله، يهمنا الالتفات إلى حقيقة أن الأزمة الاقتصادية السياسية والاجتماعية الراهنة لم تكو الفئات الفقيرة من الطبقات الشعبية فحسب، بل إنها اعتصرت فئات متوسطة كثيرة منها. لقد جاء وقت كان الموظف أو المهندس أو المدرس من الناس المتوسطين أشخاصا يعيشون عيشة لا بأس بها، ويلبسون لباسا محترما، ولا يتحركون لطرح مطالب اقتصادية. أما فى أيامنا الأخيرة هذه، فقد شهد تاريخنا ما لم يشهده من قبل؛ ألا وهو سلسلة الإضرابات الواسعة النطاق التى تندفع إليها هذه الفئات. بل أصبحنا نرى البوليس والجيش نفسيهما يهددان بالإضراب والتظاهر.

إن الطبقات المتوسطة إذن لم تعد منحازة إلى جهاز الدولة والحكومة، بل لم تعد محايدة بالنسبة لهما، وإنما أصبحت تخاصم العهد الحاضر، وتستعمل ضده سلاح الطبقة العاملة وهو الإضراب.

وهذا معناه أن إمكانيات التحالف بين الطبقة العاملة وسائر الطبقات الشعبية الأخرى

ازدادت وتحسنت، هذا من جهة. ومن جهة أخرى يعنى تحرك الفئات المتوسطة والطوائف المتذمرة أيضا وأن ضغط قاعدة الجماهير الوفدية على القيادة الوفدية سيزداد عما هو عليه الآن، وأن نفوذ الاشتراكيين والتقدميين سيجد أرضا خصبة فى البيئات الوفدية، وخاصة اليسارية منها.

مهامنا وواجباتنا:

١ - إن من واجبنا إزاء الحالة الحاضرة أن نعمل على تحطيم المفاوضات وعلى إخراج بلادنا من التكتل الاستعمارى الدولى. وهذا الأمر ليس بمستحيل لأن محاولات الرجعية أن تعيد المفاوضات الثنائية، وأن تقبل الدخول فى تكتلات استعمارية فى مقابل الجلاء.. هذه المحاولات تلاقى معارضة عنيدة من الطبقات الشعبية والمعارضة البرلمانية، والعناصر الوطنية الديموقراطية الشريفة، فهذه القوى مجتمعة كانت العامل الأول والأخير فى إفشال المفاوضات. وما زالت قوتهم كبيرة ويمكنهم أن يحطموا المفاوضات الثنائية مرة أخرى. بل يمكنهم أن يمنعوا، مرة أخرى، عقد حلف بيننا وبين الاستعمار الأمريكى، فى صورة أو أخرى.

إن هذا يجب أن يكون هدفنا الأول الآن؛ إذ أن إنقاذ وطننا من التحالف والتكتل مع الاستعمار ليس فى مصلحة وطننا فحسب؛ بل إنه يعنى أيضا منع الاستعمار البريطانى من أن يقوى مراكزه الأمامية فى الشرق العربى وأن يحضر فى هدوء المراكز الخلفية فى كينيا وأوغندا.. إلخ. وهذا يعنى، فى كلمة واحدة، اشتراك الحركة الوطنية الديموقراطية المصرية مع الحركة الشعبية العالمية فى مطاردة الاستعمار العالمى ودفعه إلى الوراء.

إلا أن تحطيم المفاوضات يتطلب منا نشاطا وعملا سياسيا أكبر مما قمنا به حتى الآن، خاصة فى مجال الدعاية الوطنية العامة والإثارة ضد المفاوضات، وضد التحالف والتكتل الاستعمارى، كل ذلك، لتدرك الجماهير الشعبية إدراكا واعيا الخطر الذى يهددها ويهدد وطننا من جراء مشاريع العهد الحاضر.

٢ - إلا أنه لا يكفى أن نطالب بقطع المفاوضات الثنائية.. إلخ. لا يكفى أن نقدم مطالب سلبية؛ بل لا بد أن نوجه الجماهير إلى المطلب الإيجابى المناسب للحظة الراهنة، وهذا المطلب هو «انتخابات حرة».

لقد كنا فى الماضى (فى ١٩٤٥ مثلا) نرفع شعار «إلى مجلس الأمن بحكومة ديموقراطية». والآن أصبح هذا الشعار غير صالح للاستعمال. كما أن شعار «حكومة ديموقراطية» لا يخلو من غموض كثير. وأوضح من هذا الشعار، شعار «انتخابات حرة»، فهو أكثر واقعية ويوجه الانتباه مباشرة إلى إسقاط العهد الحاضر، ويضاف إلى ذلك - وهذا مهم - أنه مطلب الوفد، الأمر الذى يقربنا من الجماهير الوفدية.

٣ - إن إجراء انتخابات حرة وإسقاط العهد الحاضر لن يحدث إلا بضغط الجماهير ولكن على شرط أن تتحد الطبقة العاملة والطبقات الشعبية فى تحالف متين. وعلى ذلك، فإلى جانب عملنا النقابى، يجب أن ندفع الطوائف المتذمرة وجميع التكتلات الشعبية والعمالية إلى تبادل التأييد والمعونة، لتوجد علاقات طبيعية بين هذه التكتلات وبعضها البعض وبينها وبين أفراد الشعب عامة، وعلى الأخص بين الطبقات المتوسطة والطبقة العاملة.

٤ - ولا يمكن أن توجد العلاقات الطبيعية بين الطبقة العاملة والطبقات المتوسطة على أساس اقتصادى فحسب، وإنما يتعين أن تمتد إلى النطاق السياسى أيضا. ومن هنا، نرى أن التوجيه إلى الزملاء - فيما عدا الزملاء النقابيين البارزين الذين يقودون الحركة

الاستقلالية للطبقة العاملة - هو أن ينضموا إلى اللجان الوفدية فى الأحياء والكليات والمدارس. وهذا التوجيه ضرورى جدا لتوسيع التحالف بين الطبقات الشعبية إلى الميدان السياسى، كما أنه ضرورى جدا لكى يجد الاشتراكيون والتقدميون عامة آفاقا واسعة لدعايتهم وإثارتهم السياسية ضد المفاوضات، وضد التحالفات والتكتلات الاستعمارية.

تحيا وحدة الشعب. تحيا مصر، حرة مستقلة ديموقراطية.

وسيلتنا توحيد الحركة الجماهيرية:

يقول البعض إن الحركة الوطنية الديموقراطية قد أصابها الضعف منذ أوائل ١٩٤٦. وقد يقال أيضا إن الإرهاب البوليسى، يعرقل كثيرا نشاط المجاهدين، إن لم يوقفه تماما فى بعض الأحيان. على أننا نرى - من جانبنا - أن اندفاع الحركة الشعبية لم ينحسر منذ عام ١٩٤٥. فالمعارك العمالية الكبرى تتتابع (شبرا الخيمة، الإسكندرية، المحلة، بور سعيد)، والجامعة لا تزال فى قمة غليانها، وتتحول مظاهرات التضامن مع فلسطين إلى مظاهرات شعبية ضد الحكومة والملك. وفى الأشهر الأخيرة شهدنا تحركا كبيرا لفئات الطبقة المتوسطة (إضرابات الطوائف).

إذن، ما زالت قوة الحركة الجماهيرية كبيرة جدا بما يمكنها من أن تحطم المفاوضات الجديدة كما حطمت المفاوضات الماضية، بل إنها تستطيع أن تطيح بالعهد الحاضر. إلا أن الحركة الشعبية تعانى من عيبين رئيسيين يحولان بينها وبين أن تحقق أهدافها:

العيب الأول : هو تفككها، فالإضراب يشمل الطائفة ثم الأخرى والمهنة ثم الأخرى، والمنطقة العمالية ثم الأخرى، وذلك دون أن يحدث تأييد وتضامن كافيان تتبادلهما الطوائف والمهن والمناطق. علينا إذن أن نعمل على إيجاد هذا التضامن وذلك التأييد، خاصة بين الطبقة العاملة والطوائف المتوسطة. هذا بجانب الاستمرار فى عملنا الجماهيرى الذى نعرفه.

أما العيب الثانى، فيتمثل فى فصل الحركة الاقتصادية عن الحركة السياسية. ومن أسباب هذا العيب قلة النشاط السياسى للطبقة العاملة من جهة، ومن جهة أخرى جمود الوفد وسلبيته وعدم تنظيم جناحه اليسارى، وعدم اهتمامه بالمشاكل الاقتصادية لجماهير الطبقة المتوسطة.

علينا إذن أن نعظم العمل السياسى للطبقة العاملة وأن تنفذ خطتنا الخاصة بالانضمام إلى اللجان الوفدية دون مساس بالاستقلالية النقابية للطبقة العاملة(٤٤).

عناصر لتعظيم الموقف الهجومى لحركة الجماهير الشعبية

١ ـ شعب العراق يجهض معاهدة جبر ـ بيفن:

نجحت بريطانيا وخدامها فى العراق من أمثال نورى السعيد وصالح جبر فى عقد معاهدة جديدة بين البلدين تنص على قيام مجلس الدفاع المشترك والمعونة المتبادلة وتعطى بريطانيا قواعد حربية فى الشرق العربى.

ولكن لم يمض غير قليل حتى هب الشعب العراقى يمسح وصمة المعاهدة ويحطم القيود الاستعمارية. ففى لمح البصر تدفقت الجماهير الشعبية فى مظاهرات صاخبة سقط فيها أعداد كبيرة من القتلى والجرحى وقبض على ثمانية آلاف. لكن الاعتقالات والإصابات لم تزد الشعب العراقى إلا إقداما على الجهاد حتى لقد لاح فى الأفق خطر حرب أهلية بين الشعب العراقى وفريق من عملاء الاستعمار وأتباعه، وهو الأمر الذى اضطر الوصى على عرش العراق، كما اضطر الحكام إلى التراجع معلنين أن «المعاهدة باطلة وأنها لا تمثل مصلحة البلاد».

هذا ما حدث فى العراق، وهو غير ما كان يؤمل فيه الإنجليز ويرجونه. كان أملهم كما صرح وزير الخارجية بيفن أن توقع بريطانيا مع بلدان الشرق العربى سلسلة معاهدات أخرى على غرار معاهدة جبر ـ بيفن. لكن الشعب العراقى أفشل الخطوة الأولى.

أما فى مصر ـ وتضامنًا مع شعب العراق ـ وقعت مظاهرات عنيفة فى الجامعة أعادت إلى الأذهان أحداث فبراير ومارس ١٩٤٦. واشترك فى المظاهرات آلاف الطلاب وهاجموا فى هذه الأثناء مراكز الحرس الجامعى وأنزلوا بأعوان العهد الحاضر فى الجامعة هزيمة شديدة.

وفى الوقت نفسه، راحت جريدة «صوت الأمة» لسان حال حزب الوفد تهاجم المعاهدة العراقية البريطانية «جبر ـ بيفن» وتنبه الأذهان إلى المؤامرة التى يدبرها الاستعمار وأعوانه.

وما لبثت صحف المعارضة الأخرى أن هاجمت معاهدة «جبر ـ بيفن» بحيث تسمم الجو فى وجه الاستعمار والنقراشى كما زاد تنبه الرأى العام الوطنى.

جدير بالذكر هنا، أن نلاحظ أن جماهير الوفديين كانوا عماد المظاهرة الوطنية فى الجامعة، كما كانت «جريدة صوت الأمة» عماد مقاومة المعاهدة العراقية الإنجليزية، الأمر الذى يدل على أن الرأى العام الوفدى يقاوم عقد مثل هذه المعاهدة الآثمة.

وقد يسألنا البعض عن موقف القيادة الوفدية، ولماذا لم تتخذ موقفا إيجابيا؟ والحقيقة أنه لا يسعنا إلا أن نقول إن موقف القيادة الوفدية ـ فى الظروف الحالية ـ لم ينطبع بطابع العمل الإيجابى، وإنما تركت العمل للجماهير الوفدية. ولقد كان الرأى العام يتوقع من القيادة الوفدية ـ بصفتها قيادة أكبر حزب معارض ـ أن تنتهز الفرصة لتضرب العهد الحاضر فى الصميم، ولكنها لم تفعل حتى الآن.

ولكن ما العمل؟

إن واجب الوطنيين أن يجمعوا فى جبهة واحدة صفوف المتضجرين والمتبرمين على العهد الحاضر وعلى الاستعمار، فى سبيل هدف مشترك هو تحرير البلاد وإقامة حكومة ديموقراطية تعمل لمصالح الشعب. لكننا نعلم أن هذا الهدف الرئيسى يتطلب تحقيقه إنجاز

عدد من الأهداف المباشرة التى يمكن تحقيقها اليوم، وهذه الأهداف هى:
- إجراء انتخابات حرة.
- خروج مصر من «الجمعية الصغيرة».
- إفشال الكتلة الشرقية.
- إطلاق الحريات السياسية وحرية التنظيم النقابى والسياسى.
- محاربة الغلاء(٤٥).

٢- الوفد يرفض الائتلاف مع أحزاب الأقلية:

بعد الفشل الذى مُنى به النقراشى باشا فى مجلس الأمن بدأت اتصالات واسعة لتشكيل ما سمى «بالوزارة القومية» بهدف إنقاذ الحكم القائم من المأزق الذى تردى فيه. غير أن المفاوضات مع الوفد لم تسفر عن نتيجة. ورفض رئيس الوفد العروض التى قدمت، الخاصة بتكوين «وزارة قومية».

إن هذا كسب لا شك فيه للحركة الوطنية؛ إذ إن تفاهم الوفد مع أحزاب العهد الحاضر لم يكن ليتم إلا على حساب الشعب. وكان الاتفاق يعنى تراجع الوفد عن موقفه الصلب. وقد بادر رئيس الوفد بإلقاء خطاب مهم أوضح فيه رفض الوفد للوزارة القومية وتصميمه على النضال فى سبيل حرية الشعب وحقوقه (...)، وجاء فى خطاب النحاس باشا: «إن سلطة الشعب هى العليا، لأنها حق إلهى منحه الله لعباده، ولا سبيل إلى العدوان عليه، أو حرمان خلق الله منه. والحرية هى مادة الحياة، فكيف يحيا الناس بدونها؟». وقال: «من المستحيل أن نتعاون مع هؤلاء الذين أساءوا إلى البلاد وفرطوا فى حقوقها».

وكان قد وصف رجال العهد الحاضر بقوله:

«إنهم ينعمون على حساب مصلحة الشعب الجائع المظلوم ولا يفكرون فى حالته السيئة التى أنهوه إليها بسياستهم الضعيفة وعقمهم وتقاعدهم عن إجراء أى إصلاح للبلاد»(٤٦).

٣- فكرة المؤتمر الوفدى:

نشط فريق من المناضلين الوفديين ذوى الميول اليسارية فى الأيام الأخيرة إلى تكوين هيئة فى داخل الوفد تضم خير العناصر المكافحة فى هذا الحزب.. عناصر تمثل كتابه وصحفييه المدافعين عن الحريات من المحامين وزعماء الشباب والطلبة والعمال، ويميلون إلى تسمية هذه الهيئة باسم «مؤتمر الطليعة الوفدية». وقد يتخذ اسما آخر(٤٧).

والغرض الأساسى من هذا المؤتمر هو تحريك منظمات الوفد وتشكيلاته التى طال نومها وأصبحت إلى حد كبير تشكيلات وتنظيمات على الورق لا أكثر. ويستهدف «المؤتمر» أيضا بعث أساليب جديدة فى الكفاح، وإحياء بعض الأساليب التقليدية التى تميز بها جهاد الوفد خلال ربع القرن الأخير. ويستهدف المؤتمر مرة ثالثة تلافى العيوب الموجودة فى التنظيمات الحالية من حيث إنها تفصل أو تفرق تفرقة مصطنعة بين ما يسمى بلجان الشباب وما يسمى بلجان الطلبة. ويتجه المهتمون بالفكرة إلى إقامة مؤتمرات صغيرة فى الأقاليم بعد تكوين المؤتمر الرئيسى فى القاهرة.

وقد تكونت لجنة تحضيرية للمؤتمر من ثلاثة أو أكثر، كما عرف أنه ستكوّن لجنة تأسيسية للمؤتمر يعاد انتخابها انتخابا ديموقراطيا بعد ستة شهور.

وبالفعل قام أعضاء اللجنة التأسيسية بنشاط واتصالات غير قليلة وعلى جانب كبير من الأهمية: اتصالات بالقيادات العليا وبغيرها من طبقات القيادة التى تليها(٤٨).

٤ـ حياد مصر:

أشرنا من قبل أنه كان فى مقدمة خطط الاستعمار والرجعية العمل بكل وسيلة لإيجاد انقسام فى صفوف الطبقات الشعبية والوطنية التى يزداد تدفقها اتساعا وعمقا فى حركة التحرير الوطنى الديموقراطى. وكان الهدف من إحداث هذا الانقسام عزل الكتلة الأكبر من الطبقات والفئات الوسطى عن مجرى الحركة الوطنية، ومن هنا أخذت الصحافة الرجعية وفى مقدمتها مجلة «أخبار اليوم» على عاتقها مهمة ترويع الفئات الوسطى من الشعب بأن مصر يتهددها خطر وشيك هو خطر «الاستعمار الأحمر» أو «الاستعمار السوفيتى».

وقد تنبهت «المنظمة» إلى خطر هذا اللون من الحملات الدعائية فبادرت فى ١٩٤٨ إلى طرح شعار «حياد مصر الرسمى بإزاء المعسكرين الدوليين: معسكر الاستعمار ومعسكر البلدان الاشتراكية». فهذا ما طرحته المنظمة عام ١٩٤٨ فى مجلة «الهدف». ثم عادت لتطرحه وتطوره مرة أخرى فى حكم ثورة يوليو ١٩٥٢. وفى هذا نحيل القارئ الكريم إلى ما جاء فى الباب الرابع «مواقف وقضايا» تحت عنوان «حياد مصر فى الفكر والسياسة»(٤٩).

٥ـ نحو حكومة شعبية وتحديد سلطات الملك

نحو قيادة جديدة

ما زالت أحداث ٥ أبريل عالقة بالأذهان. فالمظاهرات الدموية التى وقعت فى بلادنا فى ذلك اليوم، خاصة بالإسكندرية، دللت بما يقطع كل شك على تحضر شعبنا المجيد وعلى تهيئته للكفاح الثورى ضد الحكومة القائمة. كما أنها دللت على أن القوة الكبيرة كامنة فى طبقتنا العاملة. ذلك أن هذا التحول السياسى السريع الذى طرأ على الحركة الشعبية أظهر إلى أى حد تتقبل الطبقات الشعبية شعار سقوط العهد الحاضر، ليس هذا فحسب، وإنما أظهر أيضا أن هذه الطبقات الشعبية تعى تماما الدور الخطير الذى تلعبه السراى فى المؤامرة الكبرى التى ترمى إلى بيع وطننا للاستعمار وتحويل شعبنا إلى عبيد للاحتكاريين وكبار الملاك أجانب ومصريين.

لقد انتهز شعبنا فرصة إضراب البوليس لكى يتحرك هاتفا: بسقوط العهد الحاضر، وبالانتخابات الحرة، وبسقوط الملك، وبالنحاس رئيسا للجمهورية. وربما اعتقد البعض أن هذه كانت حركة عابرة أو مؤقتة لن تلبث أن تزول. إلا أن هؤلاء مخطئون؛ إذ سبقت أحداث ٥ أبريل، أن اتسعت حركة التذمر والإضراب لتشمل طوائف الطبقات المتوسطة والصغيرة، كما أضرب عمال المحلة والإسكندرية وشبرا الخيمة. والواقع أن من يتتبع الحركة الشعبية ـ خاصة الحركة العمالية ـ سوف يرى بوضوح أن موجة ثورية كبيرة بدأت تكتسح البلاد من أقصاها إلى أقصاها، وأن الطبقة العاملة بدأت تلقى بقوات أكبر فأكبر فى هذه المعركة ضد المستغلين. وهى معركة يمكن ويجب أن تتحول للقضاء على العهد الحاضر، وعلى سلطات الملك.

هنا يتضح خطأ بعض المنظمات الماركسية التى رفعت شعار «الجلاء بالدماء»، وذلك فى حين أن الطبقات الشعبية تناضل وتقدم شهداء للقضاء على العهد الحاضر. وإن حوادث ٥ أبريل تبرهن مرة أخرى على صحة خطنا.. خط القضاء على العهد الحاضر، وعلى سلطات الملك.. خط التعاون الوثيق بين القوى العمالية والشعبية الواعية وبين جماهير الوفديين.

إن هذا التحفز الشعبى العظيم يلقى علينا مسئولية كفاحية تاريخية، فإذا كانت الدلائل تشير إلى أن تحرك الجماهير الشعبية، خاصة العمالية يزداد انطلاقا فى الأيام الآتية فإن

هذا التحرك لن يحقق أهدافه إلا إذا تحقق شرط رئيسى هو شرط تجمع هذه القوات الشعبية وتوحيدها لتدخل المعارك القادمة جبهة أخرى. ويتعين علينا بالتالى أن نعمل على إيجاد هذه القيادة الموحدة التى تربط الحركة الشيوعية بجماهير الوفد ربطا نضاليا وثوريا. فبهذا نسقط العهد الحاضر، ونحدد سلطات الملك، ونمنع الرجعية من تشديد قبضتها على الحكم(٥٠).

٦ـ امتزاج المطالب الاقتصادية والسياسية:

كتبت مجلة «كفاح الشعب» فى عددها الصادر بتاريخ ١٧ أبريل ١٩٤٨ تقول:

شهدت الأيام القليلة الماضية موجة قوية من الإضرابات والمظاهرات التى لم تكن إضرابات اقتصادية بحتة، ولم تكن أيضا مظاهرات سياسية بحتة، وإنما حدث امتزاج بين مطالب رفع الأجور والرواتب وخفض ساعات العمل وتوفير ظروف العمل المريحة وبين المطالب السياسية التى تتلخص فى إسقاط العهد الحاضر وجلاء الإنجليز وتدعيم الديموقراطية.

فعندما اعتصم رجال البوليس ضباطه وجنوده بناديهم ونظموا مظاهرات استجاب الشعب لهذه الحركة. ففى أول يوم نظم الوفديون مظاهرة فى المساء تطالب بإنصاف رجال البوليس وبإسقاط العهد الحاضر. وفى اليوم الثانى، تألفت مظاهرات متفرقة؛ إحداها أمام وزارة الداخلية والأخرى فى الجامعة وكلية الطب، وتألفت مظاهرات صغيرة فى منطقة الأزبكية حيث اعتصم رجال البوليس. وفى اليوم الثالث ألف عمال شبرا الخيمة مظاهرة اشترك فيها أكثر من ألفى عامل وحاولت دخول المدينة ولكن الجيش فرقها.

وفى الإسكندرية وقعت مظاهرات شعبية عنيفة اشترك فيها العمال والطلبة والبوليس. وقد استجابت الصحف المعارضة لما حدث (صوت الأمة ـ الكتلة ـ المصرى ـ البلاغ). فكتبت بإسهاب كبير تشرح فيها حالة التحرك الجماهيرى الذى لم تر مصر مثله منذ أحداث فبراير.

ولكن أين تكمن الأهمية الكبرى الحقيقية لهذه التحركات؟ إنها تكمن:

١ ـ فى أن هذه التحركات بدأت فى محيط ضيق للغاية (إضراب ضباط البوليس)، ثم انتشرت بسرعة فائقة إلى جنود البوليس فممرضى قصر العينى والعمال وإلى الطلاب.. ثم الجماهير الشعبية، كما أنها امتدت إلى صحف المعارضة. ولكن ميزة هذا التحرك هو امتزاج مطالب الجماهير الشعبية الاقتصادية والسياسية امتزاجا واقعيا. ولم تعد المسألة مسألة بعض الموظفين المطالبين بزيادة فى الأجور، وإنما أصبحت نضالا شعبيا موجها ضد العهد الحاضر بما يمثله هذا العهد من مصالح وأوضاع اقتصادية وسياسية. لقد تحركت الجماهير لإسقاط العهد الحاضر.

٢ ـ وثمة أمر ثان بالغ الأهمية هو أن عمال شبرا الخيمة والإسكندرية، وهم الذين برهنوا مرارا على أنهم فى مقدمة الجماهير الشعبية، قد اندفعوا إلى المعركة يؤيدون ضباط وجنود البوليس، الأمر الذى أكسب اشتراك العمال فى هذه المعركة طابعا ومضمونا شعبيا. «ونحن إذ نسجل هذه الظاهرة نؤمن أن فى استطاعة الطبقة العاملة أن تقود نضال شعبنا من أجل حريته ورفع الظلم عنه.. هذا النضال المباشر مع جميع الجماهير التى تتحرك ضد العهد الحاضر والاحتكارات والإنجليز»(٥٢).

إن ما فعلته الطبقة العاملة فى هذه التحركات الأخيرة هو أنها تقدمت بشعارات سياسية موجهة ضد عدونا الرئيسى: الاستعمار ووزارات القصر الملكى وعهد الشركات والاستبداد والاستغلال.

٣ ـ والأمـر الثـالث، هو أنه لأول مـرة فـى تاريخنا يضـرب ويتظاهر البـوليس ويحمل السلاح للدفاع عن مطالبه العادلة. وحدثت احتكاكات بين أفراد من الجيش والمضربين من البوليس، وهذا الاحتكاك يدلنا على أن مواجهة الإضرابات الشعبية لم تعد عند مستواها البدائى، وإنما أصبحت تمثل خطرا مباشرا على وجود العهد الحاضر ومصالحه سواء «بسواء». ولم يعد فى مقدور أعداء الشعب أن يقودوه من أنفه.

ولكن إذا اتفقنا على أن الجماهير الشعبية قد أثبتت حضورا قويا فى الساحة السياسية، فإن الحرص على أن تستمر قوة الدفع وأن تحقق الحركة مكاسب ملموسة فى تحقيق أهدافها نقول إن هذا كله يدفعنا إلى الحديث عن النواقص الخطيرة فى هذه الحركة.

إن السؤال الذى طرح فى ذلك الوقت هو كيف لم تنتصر الجماهير الشعبية على حكومة العهد الحاضر، ولم يكن هناك بوليس.. ومع اشتراك قوى غير بسيطة من العمال والطلبة فى المظاهرات والإضرابات؟

السبب أن هذه المظاهرات والإضرابات كانت تلقائية ومتقطعة. فلم يكن هناك عناصر ذات إدراك وصلابة تقوم بالتوجيه، ففى داخل حركة البوليس يبدو أنهم لم يتوقعوا مستوى المواجهة الذى واجهتهم به الحكومة، ولم يعن القائمون بالإضراب بتوفير أسباب استمرار الإضراب.

وأما المظاهرات التى قام بها الطلبة والعمال، فإنها على الرغم من أهميتها لم تكن مترابطة، خاصة فى القاهرة. فمظاهرات عمال شبرا الخيمة لم تستطع أن تدخل القاهرة أو تتغلغل فى البلد. فضلا عن أن المظاهرات التى جرت فى القاهرة كانت متفرقة ومبعثرة ولا تدرى إحداها عن الأخرى شيئا. والحكومة ـ كما نعلم ـ قد تعودت على أن توجه قوتها ضد كل فئة على حدة حتى إذا ما تغلبت على واحدة انقلبت على الأخرى. ولم يعد أمام الجماهير غير أن تتكاتف وتتعاون وأن تنظم صفوفها لإسقاط العهد الحاضر(٥٣).

٧ـ النضال الحازم ضد التخريب:

تبقى بعد ذلك مسألة أخرى مهمة وهى أنه وقع خلال تلك المظاهرات اضطرابات وتخريب ونهب وسلب. وبصرف النظر عن الباعث على هذه الحوادث فإنها تفيد أعداء الشعب الذين راحوا يصورون للناس أن مرتكبيها لا يهمهم غير السرقة والنهب والإتلاف. ولعل التخريب الذى لحق قصر العينى أبشع، الأمر الذى أثار استياء الجماهير الشعبية وكثير من الوطنيين.. فليس الشعب هو الذى يخرب المستشفيات، وإنما الذى يخربها هم أعداؤه(٥٤).

وقالت «المجلة» فى ختام المقال:

والخلاصة أن موجة المظاهرات والإضرابات التى حدثت فى الأيام القليلة الماضية هى حلقة مجيدة فى نضال شعبنا. وأن مستوى جهاد الجماهير الشعبية قد زاد كثيرا، ووضح أن الطبقة العاملة تستطيع أن تقود الجماهير الشعبية فى نضالها من أجل الحرية والديموقراطية. وأن تيار الحرية سيشتد ويتسع. وعلى الوطنيين فى كل مكان وفى أى هيئة أن يعملوا لإسقاط العهد الحاضر ولرفع الأجور ووقف الغلاء وإطلاق حرية الصحافة والاجتماع لتحرير مصر والسودان من الإنجليز(٥٥).

الهجوم المضاد للرجعية والاستعمار

١ ـ حرب فلسطين وقضيتنا الوطنية:

جاء فى مجلة «كفاح الأمة»:

إن أهم علامات الموقف السياسى هى أن حوادث فلسطين قد طغت على قضية مصر الوطنية. وليس هناك شك فى أن الاستعمار الأنجلو أمريكى قد نجح إلى حد كبير فى صرف الرأى العام فى مصر والشرق العربى عن قضاياه الوطنية وعن مخاصمته للاستعمار إلى الاهتمام بفلسطين وما يجرى فيها من أحداث.

إن الاستعمار الأنجلو أمريكى نجح فى تحويل قضية فلسطين إلى أسوأ ما يكون من المعارك الطائفية بين المسلمين واليهود، وعاونته فى ذلك الرجعية العربية والرجعية اليهودية.. فالإنجليز كانوا يوقعون بين الفريقين. والجامعة العربية ساعدت الاستعمار الأنجلو أمريكى مساعدة كبيرة فى تنفيذ خطته، وبدلا من أن تُوَجه الضربات إلى الاستعمار والصهيونية باعتبارهما كتلة واحدة، وبدلا من تحويل الشعوب العربية للهجوم على الاستعمار الأنجلو أمريكى، وذلك بما يمكن هذه الشعوب من أن تؤيد عرب فلسطين بنضالها الإيجابى، نقول بدلا من هذا.. راحت الجامعة العربية تمهد الطريق ليدخل الملك عبدالله فلسطين. أما الوكالة اليهودية فراحت ـ كالجامعة العربية ـ تنفذ هى أيضا إرادة الإنجليز. فالعصابات الصهيونية المجرمة توجه نشاطها الرئيسى ضد العرب، وضد اليهود الذين يريدون أن يعيشوا فى سلام مع العرب. ومعنى ذلك صرف الأذهان عن الإنجليز وفتح الطريق أمامهم، كى يستفيدوا من وجود حَكَم يلجأ إليه الطرفان.

إن موقفنا هو:

ـ ضد الإنجليز.

ـ ضد المؤامرات الاستعمارية التى تنفذها الجامعة العربية والملك عبدالله.

ـ ضد التقسيم وفى سبيل فلسطين حرة مستقلة وديموقراطية(٥٦).

٢ ـ إعلان الأحكام العرفية هو حلقة النجاة للحكومة النقراشية:

جاء إعلان الأحكام العرفية فى مصر بمثابة المعجزة التى أنقذت الحكومة النقراشية من أزماتها. بعد أن فشلت فى حل مشاكلنا فى الداخل والخارج، وبعد أن غرقت فى طوفان من سخط الطوائف.

وهكذا، وفى ظل هذه الأحكام، تستطيع حكومة النقراشى:

أ ـ أن تفاوض الإنجليز وأن تعقد معهم ما تشاء من المعاهدات. وها هى الرقابة تأمر الصحف (أخبار اليوم، المصور، الأهرام) بالإشادة بموقف الإنجليز من قضية فلسطين.

ب ـ أن تتم مفاوضاتها مع الإنجليز فى جو ودى، ومن أجل حل يرضيهم.

جـ ـ أن تترك رجال البوليس السياسى ليضربوا عرض الحائط بأى اعتبار قانونى أو أخلاقى.

٣ ـ موقف الوفد من الأحكام العرفية:

كتبت «كفاح الأمة» تقول:

قابل الوطنيون المخلصون إعلان الأحكام العرفية بسخط شديد لأنهم يعلمون أنها موجهة ضد الأحرار والمعارضين وأنها ستستخدم ضد قضية الاستقلال(٥٧).

إن الوطنيين دهشوا وتألموا عندما وافق فريق من أعضاء مجلس الشيوخ الوفديين على إعلانها. ولكن معارضة الصحف الوفدية إعلان هذه الأحكام وانتقادات كتاب الوفد لموقف هؤلاء الشيوخ الوفديين؛ فإن هذا كله يدلنا على أن الوفد كان ضحية مؤامرات قامت بها الحكومة بالتعاون مع زعيم المعارضة (الوفدى) زكى العرابى باشا الذى عرف بمساومته ومهادنته للعهد الحاضر وبركضه فى ذيل السراى وخيانته لتقاليد أحمد عرابى ومصطفى كامل وسعد زغلول، الذين طالما دافعوا عن البلاد وعن الدستور وعملوا على حمايتها من طغيان السراى وعدوان الإنجليز(٥٨).

لكن رئيس الوفد سرعان ما أعلن سخطه على إعلان الأحكام العرفية. وثار شباب الوفد وطلابه المخلصون ضد زكى العرابى ونادوا بطرده من حظيرة الوفد بعد أن ثبتت خيانته لقضية الحرية والدستور. وإن هذه المعارضة التى يبديها رئيس الوفد وأنصاره المخلصون فى إعلان الأحكام العرفية لتوجب على كل وطنى أن يقف فى صفهم وأن يؤيدهم ويتعاون معهم فى تطهير هذه الهيئة الوطنية الكبرى من عناصر الخيانة وأنصار مهادنة الحكومة. وعلى الوفديين المخلصين منذ اليوم أن يتمسكوا بقيادتهم الأمينة وأن يلتفوا حولها ممثلة فى شخص مصطفى النحاس(٥٩).

٤ ـ الطريق إلى فلسطين يبدأ فى مصر:

كتبت «كفاح الأمة» تقول:

إن أهم علامات الموقف السياسى الداخلى هو أن حوادث فلسطين طغت على القضية المصرية. وليس من شك فى أن الاستعمار الأنجلو أمريكى نجح إلى حد كبير فى صرف الرأى العام فى مصر، وفى الشرق العربى، عن قضاياه الوطنية وعن مخاصمته للاستعمار، إلى الاهتمام بحرب فلسطين وما يجرى فيها من حوادث.

«إن موقفنا هو:

ضد الإنجليز والصهيونية ـ ضد المؤامرات الاستعمارية التى تنفذها الجامعة العربية والملك عبدالله.

ـ ضد التقسيم. فى سبيل فلسطين حرة مستقلة ديموقراطية موحدة. وإن الطريق إلى حل قضية فلسطين يبدأ فى مصر، كما يبدأ فى العراق وشرق الأردن والبلاد العربية. فعلى الشعوب العربية أن توجه ضرباتها إلى الاستعمار البريطانى. عليها أن تجاهد فى سبيل حريتها»(٦٠).

مصر فى الاستراتيجية الأمريكية

أ ـ الدولار الأمريكى يزحف بمعاونة الاحتكاريين:

تحدثت «كفاح الأمة» عن زحف الدولار الأمريكى على الاقتصاد المصرى فقالت:

عندما جاء السفير الأمريكى الجديد إلى مصر صرح للصحفيين بقوله: إنه ليس رجل سياسة ودبلوماسية ولكنه رجل أعمال. فهو مدير شركة پارامونت السينمائية وهو عضو فى شركات البترول. ولهذا التصريح مغزاه حتى وإن كان السفير يقصد التضليل والمغالطة. فنحن لا نفرق بين رجل أعمال ورجل سياسة. فى ظل النظام الرأسمالى نجد أن الساسة هم خدم رجال الأعمال ومأجوروهم.. هؤلاء الساسة الذين يقبلون الرشوة بالمناصب وعضوية الشركات هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى نجد أن تصريح السفير الأمريكى يعنى أن أمريكا سائرة فى طريق الغزو والتوسع الاقتصادى فى الشرق الأوسط. وأن تعيين رجال الأعمال فى وظائف الدبلوماسيين يزيد الأمر خطورة.

وليس أدل على مبلغ اهتمام الرأسماليين الأمريكيين ببلادنا من الخبر التالى الذى أذاعته وكالة الأنباء الفرنسية فقد جاء فيه:

«سمح بنك التصدير والاستيراد لأول مرة فى تاريخه بإعطاء قرض لشركة تجارية هى الشركة المصرية للأسمدة والصناعات الكيماوية التى يملكها عبود باشا». ويلفت النظر هنا ما هو معروف من أن هذا البنك كان قد أسس لتقديم القروض للدول فقط وليس للأشخاص أو الشركات الفردية. والقرض الذى قدم لشركة عبود هو مليون ونصف مليون دولار. وهو القرض الثانى من نوعه لهذه الشركة. هذا بالإضافة إلى القرض السابق وكان مقداره خمسة ملايين ونصف المليون دولار، فيصبح المبلغ المقدم سبعة ملايين دولار ستستخدم لشراء أجهزة لهذه الشركة الجديدة. وبهذا يصبح الاستعمار الأمريكى وحلفاؤه من أمثال عبود طريقا إلى الرقابة والتسلط على اقتصادنا القومى[٦١].

ب- الشركات تزحف:

وجاء فى «كفاح الشعب» تحت عنوان «أخبار داخلية»:

طرح للاكتتاب فى مصر خلال سنة ١٩٤٧ أسهم ما يقرب من ٣٥ شركة جديدة معظمها رأس مال أمريكى بلغ ١٣ مليونا من الجنيهات. ونذكر من هذه الشركات - الشركة المصرية للأسمدة والصناعات الكيماوية برأس مال قدره أربعة ملايين جنيه والشركة المصرية للمبانى الحديثة (الشمس) برأس مال قدره مليون ونصف مليون جنيه والمؤسسة الصناعية للحرير والقطن برأس مال قدره ٤٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى[٦٢].

جـ- السفير المصرى والمصالح الاستراتيجية مع أمريكا:

جاء فى «كفاح الشعب»:

صرح كامل عبدالرحيم سفير مصر الجديد فى الولايات المتحدة الأمريكية، بعد تقديم أوراقه إلى الرئيس ترومان:

«إننى سعيد بتمثيل مصر فى هذه البلاد التى تطلعت لزيارتها منذ أمد بعيد، نظرا للمصالح العسكرية المشتركة بين مصر وأمريكا، ثم استطرد قائلا: وإن مهمتى الأولى فى هذه البلاد هى العمل على توطيد أواصر العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاستراتيجية. وإن هذه المسائل تهم جميع البلاد العربية بشرط أن تفهم فهما واضحا من الجانبين».

ولما سئل عما يقصده بكلمة «استراتيجية» قال: «إنه يعنى بذلك موقع مصر الحربى بالنسبة لأمريكا».

وعلقت «كفاح الشعب» على هذا التصريح بقولها:

من المعلوم أن سياسة الحكومة الأمريكية فى الشرق الأوسط موجهة؛ أى هى السياسة التى يضعها دعاة الحرب والمحتكرون لموارد بترول الشرق الأوسط. وبهذا ينكشف التناقض بين السياسة العلنية لحكومة النقراشى وبين السياسات المستترة التى تعمل على إتمام التحالف الاستعمارى الأنجلو أمريكى[٦٣].

قيادة الوفد وانتقال
إلى معسكر الاستعمار والرجعية

مدخل:

فى ١٥ مايو ١٩٤٨، أعلنت حكومة النقراشى الأحكام العرفية. وقيل فى ذلك الوقت إن إعلانها يستهدف حماية ظهر الجيش المصرى الذى كان يحتشد على الحدود المصرية الفلسطينية لعبورها.

وقد عارضت «المنظمة» إرسال الجيش المصرى إلى فلسطين لأسباب سوف نعود إليها فى مكان آخر عند الحديث عن موقف «المنظمة» من قضية فلسطين.

ولكن الحكومة سرعان ما انتهزت قيام الحكم العرفى لتقبض على الشيوعيين والقادة النقابيين وامتدت عمليات الاعتقال لتشمل الشباب الوفدى، بالرغم من أن قيادة الوفد أيدت دخول الجيش المصرى إلى فلسطين.

وتحت غطاء الحديث عن الحاجة إلى «موقف قومى» ساندت قيادة الوفد حكومة النقراشى فى إعلانها الحرب، ووافقت على إعلان الأحكام العرفية، ولم تسع إلى الإفراج عن الشباب الوفدى المعتقل.

ولما كانت الحكومة النقراشية قد انتهزت فرصة لتوجه ضربة إلى القوى الفاعلة فى الحركة الوطنية، فقد بدا الوفد غير معارض للأهداف والوسائل التى سعت إليها واستخدمتها هذه الحكومة.

لكن هذا التطور فى سياسة الوفد كان يحمل فى طياته تطورات كرست انتقال القيادة الوفدية إلى مواقع السراى وأحزاب الأقلية.

«م»

١ـ تعيين سراج الدين باشا سكرتيرا للوفد:

عندما عين فؤاد سراج الدين سكرتيرا للوفد كتبت «كفاح الأمة»:

يمكننا أن نقول إن تعيين فؤاد باشا سراج الدين يعد نقطة تحول نهائية في تحول قيادته نهائيا إلى الجانب الرجعي. وقد يعترض على هذا بأن النحاس باشا ـ وهو أصلب الزعماء الوطنيين ـ لا يزال زعيما للوفد. ولكن يجب ألا ننسى أن جميع المحيطين بالنحاس باشا هم من العناصر الرجعية. ولكن ماذا يعنى انتخاب سراج الدين باشا؟ لكى نقدر هذا التحول الذى أصاب قيادة الوفد نقول:

١ ـ إن سراج الدين باشا لم ينتخب كما انتخب السكرتير السابق عبدالسلام فهمى جمعة باشا. وللانتخاب أهمية كبيرة لأنه مظهر ديموقراطى. ولأنه يمكّن جماهير الوفد من التعبير عن إرادتهم. وتم هذا عند انتخاب عبدالسلام فهمى جمعة. وكان لنشاط الشبان الوفديين أثر كبير فى فوزه وإبعاد سراج الدين باشا.

٢ ـ كان المفروض أن يتولى سكرتارية الوفد نائب السكرتير الذى انتخب معه وهو سليمان غنام بك وهو رجل وطنى وعرف بجهاده وتضحياته القديمة.

٣ ـ كان سراج الدين باشا من أنصار مهادنة السراى والاتفاق معها.

٤ ـ كان سراج الدين يسعى إلى أن يضم كتل العمال تحت جناحه. فانتخب أيام كان وزيرا رئيسا أعلى للنقابات مدى الحياة. ومعنى هذا أنه يحاول أن يحرم الحياة النقابية العمالية من شخصيتها واستقلاليتها وأن يجرها وراءه.

٥ ـ كانت معارضته للحكومة فى مجلس الشيوخ ضعيفة فى أغلب الأحيان ومواقفه فيها الكثير من المجاملات الشخصية.

٦ ـ توجد بين سراج الدين باشا ورجال العهد الحاضر روابط أساسها المصلحة والمشروعات الرأسمالية المشتركة(٦٤).

٢ـ عن بعض القضايا والتوجهات الأخيرة للقيادة الوفدية:

فى الفترة بين ١٥ مايو وأوائل شهر يوليو ١٩٤٨ تتابعت فى المعسكر الوفدى أحداث خطيرة جدا لا تدل على أن القيادة الوفدية متذبذبة فحسب لكنها تدل دلالة قاطعة على تحول هذه القيادة من المعكسر الوطنى الديموقراطى إلى المعسكر الآخر عدو الوطنية والديموقراطية(٦٥).

ولكن قبل أن نسرد هذه الحوادث ينبغى أن نتفق على تعريف القيادة الوفدية. فما هى القيادة الوفدية؟ إنها ليست بالطبع حزب الوفد فى مجموعه. لأن غالبية الجماهير الوفدية لا تزال جماهير شعبية متصلة مصالحها بمصالح الطبقات العاملة والفقيرة. وعليه لا يمكن أن تسعى جماهير الوفد إلى الانضمام إلى صفوف الرجعيين الذين يستغلونها. والوفد الآن مكون من فئات متباينة: ففيه كبار الملاك، وكبار التجار، وأعضاء الشركات، وفيه صغار ومتوسطو التجار والزراع، وفيه المحامون، كما أن فيه بعض العمال. ولكننا ننظر فى تشكيلات الوفد الموجودة فلا نرى أثرا لتمثيل الطبقات الشعبية فيها.. فهناك القيادة العليا وهى «الوفد المصرى» الذى يرسم سياسة الوفد العليا.. وهناك مئات من «أعضاء الهيئة الوفدية». وكل هؤلاء من الوزراء وكبار الملاك والتجار الأثرياء وأصحاب الشركات. ومنهم الشيوخ والنواب وكبار الموظفين السابقين. وليس بينهم عامل واحد أو تاجر بسيط أو زارع أو موظف صغير. ومعنى هذا أن كل الهيئات العليا التى توجه بالفعل سياسة الوفد وترسم خطوطها تنتمى كلها إلى طبقة الأثرياء. وهى الفئة التى تقود الوفد والتى نسميها «بالقيادة الوفدية».

فما هى إذن الأحداث التى وقعت مؤخرا والتى تؤكد لنا أن هذه القيادة الوفدية لم تعد تهتم بمصالح القضية الوطنية، ولم تعد تدافع عن الديموقراطية، ولم تعد تتأثر كثيرا بمصالح الجماهير الوفدية المتوسطة والفقيرة؟

١ ـ فى ١٥ مايو وافق الشيوخ الوفديون ـ وهم جزء من القيادة ويمثلون كبار الملاك الوفديين ـ على إعلان الأحكام العرفية، بالرغم من أن إعلانها جاء ضربة قاصمة للحريات أخمدت صوت الطبقات الشعبية المتذمرة من سوء الأحوال المعيشية. وأخمدت صوت المدافعين عن قضية الاستقلال والديموقراطية.

٢ ـ تحمست الصحف الوفدية لحرب فلسطين حماسا أنساها قضية الوطن ودفعها إلى تقليد صحافة «الإخوان المسلمين» فى نشر روح الكراهية العنصرية؛ بل إن هذه الصحف بما فيها «صوت الأمة» امتدحت موقف الإنجليز وتأييدهم للعرب فى فلسطين.

٣ ـ قابل النحاس باشا الجنرال كلايتون رئيس قلم المخابرات الإنجليزية فى الشرق الأوسط. وسبق للنحاس باشا أن التقى فى الشتاء بالسير پرسى لورين المندوب السامى السابق فى مصر.

٤ ـ بدأت القيادة الوفدية تحسن علاقاتها بالسراى والرجعية المصرية ولذلك عين فؤاد سراج الدين سكرتيرا عاما للوفد.

٥ ـ بدأت سكرتارية الوفد تهاجم التيار الوطنى المخلص فى داخل الحزب؛ وهو التيار الذى تمثل فى إنشاء مؤتمر النشاط الوفدى، المؤتمر الذى يسعى إلى إحياء وتجديد أساليب كفاح الوفد الديموقراطية. وقد حلت سكرتارية الوفد (سراج الدين باشا) هذا المؤتمر.

٦ ـ حذر النحاس باشا الشبان الوفديين من مهاجمة سراج الدين وأنذر كل من يفعل بالفصل.

٧ ـ أوحت القيادة الوفدية إلى الصحف بتشديد الهجوم على «الشيوعية». وبدأ النحاس باشا نفسه يتخذ موقفا رسميا: فهاجم الاتحاد السوفيتى والشيوعية.. وهو الأمر الذى لم يحدث من قبل على هذه الكيفية.

إن هذه المواقف تتلخص فى ثلاث نقاط:

١ ـ إن التراخى فى الدفاع عن القضية الوطنية فيه تقرب من الإنجليز.

٢ ـ السعى إلى مهادنة السراى.

٣ ـ التباعد عن قضايا الديموقراطية والعدالة الاجتماعية.

هنا نتساءل.. ما هى العوامل التى ساعدت ودفعت القيادة الوفدية إلى خيانة القضية الوطنية وتقربها من الرجعية. هناك بالطبع أسباب ثانوية وهناك أسباب رئيسية؛ أما السببان الرئيسيان:

الأول: زيادة ثروات أغنياء الوفديين، خاصة خلال الحرب العالمية الثانية. فلم يكتف هؤلاء الأثرياء باستغلال أراضيهم ولكنهم بدأوا يهتمون بالتجارة وإنشاء الشركات والمصانع والمساهمة فيها مثلا: وجدنا أحمد حمزة وزير التموين السابق وكيلا لشركات سيارات أمريكية. وأصبح محمود أبو الفتح يمثل توسع التجارة الأمريكية فى الشرق الأوسط ويفتتح فروعا ضخمة لبيع السيارات والجرارات وشركات التبريد. ويدخل سراج الدين باشا مع هيكل باشا وسرى باشا وتوفيق دوس باشا فى مشاريع ترتبط برؤوس الأموال الأجنبية؛ خاصة الإنجليزية.

بعبارة أخرى، أخذت مصالح أثرياء الوفديين تتداخل أكثر فأكثر مع مصالح الشركات والمؤسسات التى تمثل رأس المال الأجنبى فى بلادنا، بما يعنى فى النهاية التفاهم مع

الرجعية من ناحية ومع الإنجليز من ناحية أخرى. وأدى هذا إلى ازدياد بُعد القيادة الوفدية عن الحركة الوطنية، خاصة أن الحركة الوطنية التى صعدت فى ١٩٤٥ كانت تنادى بشعارات العدالة الاجتماعية وشعارات اشتراكية. وهى شعارات تخيف أثرياء الوفد من تحرك الجماهير الشعبية بما فى ذلك الجماهير الوفدية الفقيرة، وبذلك زاد انعزال القيادة الوفدية عن الجماهير وضعف نضالها فى المعركة الوطنية.

والسبب الثانى: هو نمو الطبقة العاملة وكفاحها من أجل الاستقلال عن قيادات الأحزاب الرأسمالية، وقد أشرنا إلى هذا الأمر من قبل. ولكن يهمنا هنا أن نقرر أن الطبقة العاملة كانت، منذ ١٩٤٥، تدخل الحركة الوطنية شاعرة باستقلالها وشخصيتها؛ الأمر الذى أشعر القيادة الوفدية بأنها منعزلة عن الطبقات الشعبية. وزاد الحال سوءا طبيعة التنظيم الحزبى للوفد، وهو تنظيم غير ديموقراطى لا يسمح للجماهير الوفدية بأن تؤثر عليه تأثيرا فعالا. ومن هنا ظهر التناقض بين موقف القيادة وموقف جماهيرها وساعد على عزل القيادة من ميدان الحركة الوطنية الديموقراطية بمضمونها الجديد.

والآن نتساءل:

ما أثر كل هذه المواقف التى اتخذتها القيادة الوفدية فى الشهور الأخيرة - وبوجه خاص فى الموقف السياسى الداخلى؟

لقد كنا نقول إن الوفد لا يعود إلى الحكم إلا بعد حركة شعبية قوية. ولكن ينبغى أن نغير هذه النظرة، وأن نتوقع أن تعود القيادة الوفدية إلى الوزارة فى وقت ليس بالبعيد.

ورب معترض يقول: وعلى أى أساس يعود الوفد إلى الحكم؟ وهل ينسى المواقف الوطنية التى أعلنها أكثر من مرة فى بياناته؟ وهل يقبل الوضع الحالى فى السودان؟ الواقع أن هذه العقبات التى كانت تعترض عودة الوفد إلى الحكم إبان اشتداد الشعور الوطنى زالت ولم يعد لها وجود. فالإنجليز قد أنشأوا مجلس دفاع مشترك بين مصر ودول الجامعة العربية تحت قيادة الملك عبدالله. أما عن قضية السودان فقد دلت المفاوضات السابقة على أنه يمكن أن تؤجل وتفصل عن القضية المصرية فى معاهدة أو بروتوكول خاص. وأما عن جلاء الإنجليز عن منطقة القنال فليس هناك ما يمنع من جلائهم. ولكنهم يريدون أن يتم الجلاء فى عهد حكومة تمثل الأغلبية حتى يعقدوا المعاهدة التى يريدون خاصة بعد أن فشلت محاولاتهم فى مصر والعراق لعقد معاهدات لا تمثل أحزاب الأغلبية.

والآن ماذا يكون موقفنا؟

إن موقفنا من قيادة الوفد لا يحتاج إلى تفصيل لأننا سنقاوم كما قاومنا كل محاولة للتفاهم والمساومة مع الرجعية والإنجليز على حساب الشعب. وسوف نعمل على بيان أخطاء هذه القيادة وكشفها. ولكن موقفنا من الجماهير الوفدية التى تمثل صغار التجار والزراع والطلبة والعمال هو أن نوثق اتصالاتنا وتعاوننا معها أكثر من ذى قبل. ينبغى أن نشرح لها أن جهاد الوفد وأعماله الوطنية ودفاعه عن الديموقراطية طوال السنوات الماضية ليست ملكا للقيادة؛ وإنما من صنع المناضلين الوفديين الذين شردوا وسجنوا ولم يكسبوا شيئا سوى شرف الجهاد. إننا نخطئ عندما نتجاهل الجماهير الوفدية، وإن هذا الخطأ يوجد التفرقة والارتباك فى صفوفها ويلقيها فى أحضان الأحزاب الرجعية.

حركة الجماهير الشعبية
لم يتم إجهاضها

إن الأحكام العرفية التى فرضتها حكومة النقراشى تحت ستار تأمين الجيش المصرى المحارب فى فلسطين وما تبع فرضها من اعتقال القيادات الوطنية من وفديين وشيوعيين وقادة عماليين ونقابيين، كل هذا أدى بلا شك إلى انحسار فى حركة الجماهير الشعبية. وقد ساعد على هذا إعلام مكثف عن الجهاد المقدس لإنقاذ فلسطين، ودعوات موجهة بتركيز إلى الوفديين تدعوهم إلى «الوحدة القومية» ونسيان «الخلافات الحزبية». وهى دعوات أثارت الارتباك والبلبلة حتى لم ينج من تأثيرها بعض شخصيات من اليسار الوفدى.

لكن كل هذا لم يصل إلى إطفاء جذوة الحركة الوطنية الديموقراطية. فبعد ثلاثة أشهر كان أحد الكتاب الوفديين يصرح لمجلة «كفاح الأمة» بقوله: «إن الشعب المصرى أخذ يتحول عن المسألة الفلسطينية، ويتساءل عما أفاده من هذه الحرب التى أنفقت فيها حكومة النقراشى ملايين الجنيهات وفقد فيها الآلاف من الجنود حياتهم. وأضاف: «إن الشعب أخذ يتحول شيئا فشيئا إلى مطالبه القومية وهو يتساءل عما تم بشأنها على يدى العهد الحاضر»(٦٦).

وهكذا بدأت الحركة الوطنية الديموقراطية تستجمع بالتدريج قواها وكان ذلك أظهر ما يكون فى المناطق العمالية الرئيسية وفى الجامعات والمدارس.

وفيما يلى بعض أمثلة:

- اجتمعت الجمعية العمومية لنقابة عمال البواخر البحرية بشبرا الخيمة. وجاء فى الخطاب الذى ألقاه رئيس النقابة أن الحالة هى بوجه عام سيئة للغاية إذا قيست بحالة العمال فى البلاد الصناعية. وإن القوانين العمالية فيها مكاسب للعمال ولكنها ما زالت ناقصة نقصا كبيرا. وإنه لا بد من متابعة الكفاح لإزالة هذا النقص وهو الأمر الذى يتطلب تقوية النقابات وتدعيمها والالتفاف حولها فى إطار من التعاون والاتحاد(٦٧).

- وفى الإسكندرية تقدم عمال شركة النور بشكوى تفيد بأن مطالبهم التى تقدموا بها إلى أولياء الأمور ما زالت معلقة(٦٨).

- وأضرب عمال شركة جرجس عماد (للزيوت) وتعطلت المعصرة(٦٩).

- وفى شركة مساهمة البحيرة تمكن العمال بفضل تكتلهم حول النقابة وتمسكهم بمطالبهم من الضغط على الشركة لوقف فصل عمال الكراكات(٧٠).

- وقدمت رابطة عمال هندسة الوابورات بسكك حديد الحكومة المصرية مذكرة يطالبون فيها بصرف العلاوة الدورية وصرف علاوة غلاء المعيشة للعمال المؤقتين واحتساب الساعات الإضافية(٧١).

- وأضرب عمال شركة النقل المصرية المتحدة بمنطقة أبو الفرج (بشبرا مصر). ومعظم عمال هذه الشركة منضمون إلى نقابة عمال شركات البواخر البحرية بشبرا الخيمة(٧٢).

- وتصاعدت شكاوى الأهالى من جراء استفحال السوق السوداء، وخروج مواد الغذاء الرئيسية الأساسية من السوق الرسمية وهى: السكر والكيروسين والأقمشة الشعبية.

ثم تصبح الصورة أكثر قتامة بعيدا عن المدن الكبرى فى الريف وفى الصعيد.

- وعندما بدأ العام الدراسى الجديد بدأت تحركات الطلاب فى الجامعات والمعاهد. من ذلك مثلا:

- شرعت حكومة النقراشى تحاصر دور العلم؛ خاصة جامعتى القاهرة (فؤاد الأول)

والإسكندرية (فاروق الأول). وكان الدافع خوف الحكومة من الحركات الوطنية التى ينخرط فيها الطلاب. وأضافت الحكومة إلى الحصار فرض نظام لدفع المصروفات الجامعية، يعجز معه الطلاب عن أدائها. وعلى الرغم من ذلك فقد استطاع طلبة كلية الطب أن يقتحموا الأبواب ويدخلوا كليتهم على الرغم من اعتداء البوليس عليهم(٧٣).

وفى منتصف ديسمبر ١٩٤٨ نشرت «كفاح الشعب» طائفة من الأخبار كان من بينها:

- تظاهر طلبة كلية الطب (جامعة القاهرة فصدرت الأوامر إلى حكمدار بوليس القاهرة اللواء سليم زكى بقمعها. فحوصرت الكلية وبدأ البوليس يطلق النيران وكان يشترك فى ذلك الحصار اللواء سليم زكى الذى كان يمسك برشاشه. وفى هذه الأثناء ألقى أحد الطلاب الإخوانيين قنبلة قتلت الحكمدار. وهنا أخذ البوليس يتعامل بوحشية بالغة مع الطلاب. فكان الجنود يقذفون بالطلاب من نوافذ الكلية ومن فوق الأسطح إلى الشارع أو فى مياه النيل، كما قام البوليس بتحطيم المعامل بما أصاب الكلية بتخريب شديد، الأمر الذى حمل بعض الأساتذة على تقديم استقالاتهم، كما قدموا مذكرة احتجاج شديدة لرئيس الحكومة وقرروا عدم استئناف الدراسة قبل إصلاح المعامل(٧٤).

- وقامت مظاهرات وطنية شديدة فى طنطا والمنصورة والإسكندرية.

- واشتراك مدارس البنات فى الحركة السياسية: فتظاهرت طالبات مدرسة السنية (القاهرة) وكن يهتفن «يسقط النقراشى وولى أمره». والإشارة هنا إلى الملك فاروق.

- وأضربت طالبات مدرسة الأميرة فوزية مطالبات بتغيير اسم المدرسة.

- كما أضربت طالبات مدرسة الأميرة فريال بمصر الجديدة احتجاجا على إرهاب الحكومة(٧٥).

نريد ائتلافا شعبيا على أساس المطالب القومية ومصالح الجماهير:

تتردد، منذ حين، فى الصحف الوفدية نغمة الدعوة إلى الائتلاف والوحدة وضم الصفوف، خصوصا فى هذه الظروف التى أصبحت فيها قضايانا الوطنية فى أيدى حكومة رجعية ترتبط بالاستعمار الأنجلو أمريكى. وسبق هذه الدعوة بعض الظواهر. فرئيس حزب الكتلة يتبادل الزيارات مع رئيس حزب الوفد المصرى، وأعضاء من «الكتلة» يلتقون بوفديين ويتبادلون معهم الرأى حول ضرورة الوحدة والتعاون بين الحزبين.

وعلى الرغم من أن النحاس باشا كان قد رفض منذ عام فكرة الائتلاف مع أى حزب، فإن جريدة «النداء» (وصاحبها يس سراج الدين شقيق فؤاد باشا سراج الدين) رحبت أيما ترحيب بالاتجاه إلى التكتل بين أحزاب المعارضة. وفى هذا أشادت «النداء» بزعيم حزب الأحرار الدستوريين محمد حسين هيكل باشا وقدمته للقراء على أنه رجل وطنى يعمل للصالح العام، وأن حزبه الكبير فى طريقه إلى الائتلاف مع الوفد. بجانب حزب «الكتلة» الذى يعتبر - فى رأى الجريدة - فى حكم المؤتلف مع حزب الوفد.

وتساءلت «كفاح الشعب» عن الأسباب التى تدعو إلى ائتلاف «حزب الوفد المصرى» مع حزب الأحرار الدستوريين. وأجابت أنه من بين هذه الأسباب أن «الوفد» يشعر بعجزه عن القيام بأى عمل جماهيرى واسع. كما أن هناك سببا آخر هو أن الكتلة الاستعمارية الأنجلو أمريكية قد بدأت تتنازع فيما بينها ولاءات شخصيات بارزة فى الأحزاب المصرية الرجعية. وأصبح هذا الأمر يشكل ضغوطا على هذا الحزب أو ذاك فلا يدرى إلى أين يذهب. ومن ثم يعجز عن أن يختط خطة استقلالية مرجعها مصالح الشعب الكادح.

ثم تساءلت «كفاح الشعب» ورب سائل يقول: وما موقفنا من ائتلاف المعارضة وتكتلها؟ والجواب هو أننا نرفض أى ائتلاف مع الأحرار الدستوريين ممثلى كبار الإقطاعيين وحلفاء الإنجليز والسراى. وعلينا أن نتعاون مع جماهير «الوفد» و«الكتلة» وأن نطالب عن طريق القواعد بتوضيح معالم الاتفاق بينهما، كما نطالب بأن يقوم التحالف بين الحزبين على أساس برنامج يوضح المطالب القومية التالية:

الجلاء العاجل عن وادى النيل. ويعنى هذا: رفض مشروعات السودنة وربط كفاح الجماهير المصرية بالحركة الوطنية السودانية. ورفض كل فكرة ترمى إلى ربطنا بحلف عسكرى بالجبهة الأنجلو أمريكية.

ويجب أن نوضح أهمية هذه المطالب فى برنامج التحالف بين الحزبين؛ لأن هذا كفيل بجمع شمل الوطنيين، كما هو كفيل بأن يحرك جماهير العمال المناضلين جنب إلى جنبا مع المخلصين من الوفديين والكتليين(٧٦).

الحركة الوطنية السودانية رافد قوى للحركة المصرية

أثبتت الحوادث التى وقعت خلال الأيام الماضية أن الحركة الوطنية السودانية تربطها بالحركة المصرية صلات تبادل وثيق وتفاعل عميق. وأنهما حركتان شعبيتان بينهما عوامل مادية وتاريخية مشتركة ضد عدو مشترك. لذلك لم يكن غريبا أن تجد أحداث السودان صدى واستجابة لها فى مصر.. فيضرب المحامون ويضرب الطلبة ويتظاهرون ويصطدمون بقوات النقراشى، وتطوف المظاهرات فى بورسعيد والزقازيق.

ولعل أهم ما يلفت النظر هو أن الجماهير التى اشتركت فى هذه الحركات لم تقف عند حد تأييدها للمجاهدين السودانيين، وإن كانت حوادث السودان هى التى أثارتها وحركتها فى بادئ الأمر. وإنما رأينا الطلبة إذ يحيّون السودانيين الأحرار بهتافاتهم ينادون بإسقاط الوزارة النقراشية شريكة الإنجليز ويطالبون بالجلاء عن وادى النيل ويهتفون هتافات مدوية ضد السراى. بل إن تحركات الطلاب المصريين حول الشعارات الوطنية تطورت وامتدت إلى المطالبة فى سخط بالغ وحماس شديد بفك الحصار عن الجامعة «وإعادة الطلاب المبعدين». وتحول الطلاب من القول إلى الفعل فذهبوا إلى مدير الجامعة ليجبروه على الخروج معهم من مكتبه ليأمر بصرف الجنود المحاصرين للجامعة.

(١) هناك أولا حقيقة مهمة وهى أن إرهاب العهد الحاضر وأحكامه العرفية لم تفلح جميعها فى إماتة الشعور الوطنى وصرف الشعب عن مطالبه وغاياته.

(٢) والحقيقة الثانية هى أن طبقات شعبنا قد بلغت حدا من السخط والتذمر على الأوضاع القائمة بحيث يكفى أن تثار قضية من قضاياه الوطنية لتهب معبرة عن عدائها للمستعمر وأذنابه، وحتى تتحول هتافاتها بالاستقلال والجلاء إلى المطالبة بحرياته الداخلية وببعض مطالبه الاجتماعية.

(٣) والحقيقة الثالثة هى أن الحركة الوطنية السودانية بلغت حدا من القوة بحيث أضحت مصدرا مهما من مصادر الإثارة الوطنية فى مصر.

فما الذى يتحتم علينا أن نفعله كمواطنين محبين لشعبنا؟

واجبنا الأول هو أن نواصل الإثارة حول الحركة الوطنية السودانية وأن نوسع نطاقها ما استطعنا. ولما كان تأييد الأحرار السودانيين يثير ويحرك كتلا كبيرة من جماهير الوطنيين؛ خاصة من الوفديين المخلصين، فواجبنا أن نوثق صلاتنا بهؤلاء الوطنيين. ولن يكون ذلك إلا بالتحرك والاشتراك معهم وتأييد المظاهرات والإضرابات التى ينظمونها من أجل السودان(٧٧).

تصدع الحلف الرجعي:

جاء في «كفاح الشعب» أن الظاهرة الرئيسية في الوضع السياسي الداخلي هي تقلقل مركز الوزارة النقراشية بسبب استفحال التناقضات بين أطراف الحلف الرجعي. فهناك الخلاف بين قطبين من قيادة الأحرار الدستوريين هما: محمد حسين هيكل باشا رئيس الحزب وخشبة باشا وزير الخارجية، وهناك الضغوط الواقعة على الوزارة النقراشية من الخارج والداخل.

وفيما يتعلق بالخلافات داخل الأحرار الدستوريين بين هيكل باشا وخشبة باشا فلم يكن مصدرها - كما شاع - الصراع على رئاسة وفد مصر إلى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة؛ بل كان الخلاف حول السياسة المعلنة التي يلتزم وفد الحكومة بالتعبير عنها في داخل الجمعية العامة(٧٨).

فعندما رأس هيكل باشا وفد مصر عام ١٩٤٧ إلى الجمعية العامة المتحدة عبر عن موقف مستقل فيما يتعلق بمشكلة اليونان، أو مشكلة بقاء جنود أجنبية في أراضي بلاد حليفة. فهنا رفض هيكل باشا هذا المبدأ الذي أرادت أن تقرره الجبهة الأنجلو أمريكية لتبرر بقاء القوات البريطانية في اليونان وفي غير اليونان من البلاد التي تعاني من وجود قوات أجنبية على أرضها. في الوقت ذاته مال هيكل باشا إلى اتخاذ موقف «محايد» بين الكتلة الاشتراكية والكتلة الأنجلو أمريكية، فدافع في كلماته التي ألقاها في الأمم المتحدة عن السلم العالمي.

ويضاف إلى ما تقدم أن خشبة باشا سار أثناء توليه وزارة الخارجية على سياسة إهمال قضية السودان وأبعادها عن محيط القضية المصرية، ووقف علنا في المجالات الدولية في صف الجبهة الأنجلو أمريكية، والاتجاه إلى تكوين الحلف العسكري وكتلة البحر الأبيض المتوسط. وكل هذه المواقف - كانت من قبل - هي مواقف إسماعيل صدقي باشا، وبعبارة أخرى هي مواقف «اتحاد الصناعات المصري» أي مواقف الرأسمالية الاحتكارية التي تزداد صلاتها توثقا بالاستعمار الأمريكي.

أما فيما يتعلق بتحرج موقف الوزارة النقراشية وتزعزع مركزها فإن هذا الأمر يمكن فهمه على ضوء المعطيات التالية:

- إن السعديين يمثلون بشكل عام مصالح رجال التجارة والصناعات المتوسطة المعتمدة على تمويل محلي. وهم يريدون أن تنتشر تجارتهم وتقوى صناعاتهم بعيدا عن كل منافسة خارجية. وهم يرون بالتالي أن قيام دولة يهودية مستندة إلى صناعات قوية يهدد مصالحهم وصناعاتهم. ولذلك كان للسعديين مصلحة خاصة في حرب فلسطين عبرت عنها جريدة «الأساس» (لسان حال الهيئة السعدية) بقولها: إن هذه الحرب سوف تفيد الصناعات المحلية وتنشطها، كما أفادتها ونشطتها الحرب العالمية الثانية. ولما كان المستعمرون الإنجليز يخشون أيضا من منافسة البضائع والصناعات اليهودية ويخافون أيضا من منافسة البضائع الأمريكية المتدفقة عن طريق الدولة اليهودية، فقد تضامن الإنجليز مع الحكومة النقراشية في حرب فلسطين وساعدوها في مبدأ الأمر بكل ما يستطيعون. ولكن سرعان ما تخلى الإنجليز عنها وهرعوا إلى الولايات المتحدة الأمريكية ليصلوا معها إلى اتفاقات تعيد ترتيب الأمور في منطقة الشرق الأوسط بما يحفظ مصالحهم. ولكن هذا - يتطلب فيما يتطلب - أن تقوم في مصر حكومة قوية لا تتلكأ - كما يفعل السعديون - في ربط مصر بمشاريع الأحلاف الأنجلو أمريكية في الشرق الأوسط. ولن تكون هذ الحكومة حكومة تحالف السعديين مع الأحرار الدستوريين. ومن ثم يتعين أن تخلي حكومة النقراشي مكانها لحكومة أخرى.

ماذا نعمل؟

وإذا كان التحليل السابق يقودنا إلى أن تحالف قوى الاستعمار والرجعية يبحث فى أمر مجىء حكومة جديدة، فما الذى يتعين أن نعمله؟

ابتداء يتعين أن ننطلق من واقع أنه لم يعد من المتعذر بعد انكشاف الرجعية واضطراب صفوفها وانهيار قوى الاستعمار البريطانى وتعاظم الحركات الوطنية فى البلاد المستعمرة، نقول: إنه لم يعد من المتعذر أن نتجه مع شعبنا فى سبيل تحطيم قبضة الحكم الرجعى وهدم صروح الملكية الطاغية وإقامة حكومة شعبية ديموقراطية.

ولكن علينا أن نبدأ بالتركيز فى عملنا الجماهيرى على الأهداف المباشرة التى يستجيب لها شعبنا. وذلك بما يعنى:

١ ـ فضح مسألة الحلف الاستعمارى الذى يراد ربط مصر به.

٢ ـ إثارة الهيئات والنقابات ضد ارتفاع الأسعار. والمطالبة بتأهيل (تأميم) الشركات الاحتكارية المتسلطة على مواد التموين الضرورية: وهى شركة السكر، والغزل والنسيج (الكبرى) والزيوت وشركات البترول. وأن نعبر عن سخطنا واحتجاجنا على تصدير هذه المواد إلى الخارج، وأن نكشف السرقات فى مواد التموين، وأن نطالب برفع أجور الطبقات العاملة والكادحة.

ـ وواجبنا أن ندعو جماهير شعبنا إلى تأييد الحركة الوطنية السودانية وأن يتخذ هذا التأييد صورة جماهيرية واسعة.

ـ وعلينا أن نطبق خطنا فى القضية الفلسطينية (إقامة دولة ديموقراطية مستقلة لشعب فلسطين العربى).

ـ و علينا أيضا أن نعمق اتصالاتنا بلجان الوفد، ونوسع مجالات العمل معها حتى لا يسهل خداعها بالمشاكل الوهمية والجانبية.. وذلك بما يؤدى إلى كشف مساومات الجناح اليمينى فى الوفد(٧٩).

الفصل الثالث

١٩٤٩:

الصراع داخل الوفد وموقفنا منه

- طلاب الوفد وشبابه: يستنكرون بيان الوفد الأخير ويطالبون القيادة بالرجوع عن الائتلاف مع العهد الحاضر.
- التنظيم الوفدى.
- مقابلة الطلاب لسراج الدين.
- شعار الوزارة «المحايدة» ليس شعارنا.
- عن «الائتلاف» وتناقضاته.
- عن «الائتلاف» و«الحياد»: تحليل الخلفية الاقتصادية والسياسية لهذه التغيرات.
- موقفنا العملى من الانتخابات البرلمانية.

فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨، اغتيل رئيس الوزراء محمود فهمى النقراشى باشا على يد طالب من جماعة «الإخوان المسلمون».

وعندما تولى إبراهيم عبدالهادى باشا رئاسة الوزارة (١٩٤٨/١٢/٢٨ - ١٩٤٩/٧/٢٥) شن حملة واسعة ضد «الإخوان». لكن هذه الحملة التى تمت فى ظل الأحكام العرفية المعلنة من قبل، أعطت الحكومة الجديدة مبررا إضافيا لمضاعفة إرهاب الدولة. ففى هذا السياق وتحت تبريرات مختلفة كان لا بد أن تزداد الضغوط على السياسيين وغير السياسيين.

وفى هذا السياق دخلت - وإن كان إلى حين - حركة الجماهير الشعبية فى حالة من الجزر، أصابت الحركة السياسية والحركة المطلبية على السواء. وهكذا نجد أنه فى مطلع ١٩٤٩ ظلت أساليب التحرك الجماهيرى لا تتعدى - فى الأغلب - إصدار بيانات واحتجاجات أو تقديم شكاوى. ولدينا هنا مثالان:

الأول: عن تحرك الطلاب والشباب الوفديين فى يناير ١٩٤٩ ضد اتجاه قيادة الحزب إلى الائتلاف فى حكومة مع أحزاب الأقلية والسراى، فعندما ذاع نبأ اجتماع الوفد المصرى ليقول رأيه فى العرض المقدم، بادر زعماء الطلاب الوفديين إلى عقد اجتماع ليخطروا قيادة الوفد - قبل اجتماعها - بموقفهم المعارض لمبدأ قبول الوفد الائتلاف فى وزارة مع أحزاب الأقلية (السعديين، الأحرار الدستوريين.. إلخ).

وقاموا بطبع منشور جاء فى مقدمته: «إن الرجوع إلى الأمة واحترام مشيئتها ودستورها هما السبيل لتوحيد الصفوف والدفاع عن البلاد». واستعرض المنشور الكوارث التى حاقت بالبلاد على أيدى «العهد الحاضر»، وهاجم الأصوات الضعيفة والمترددة التى ترتفع بين حين وآخر داخل صفوف الوفديين المجاهدين.

وفى الوقت ذاته ثارت ثائرة الشباب الوفديين من جراء نزوع القيادة نحو الاشتراك فى الحكم مع أحزاب الأقلية. وحضر الاجتماع الدكتور محمد بلال رئيس لجان الشباب الوفدى وهاجم بقسوة فكرة اشتراك الوفد فى الحكم مع أحزاب الأقلية. أما الطلاب الذين حضروا هذا الاجتماع فقد صمموا على الاتصال بالنحاس باشا الذى أكد لهم أن كل ما يقال غير صحيح(٨٠).

والمثل الثانى عن بداية تحركات فى صفوف قطاعات من عمال النسيج، وكان هذا أيضا فى مستهل ١٩٤٩: فقد كثرت شكاوى عمال النسيج من ظاهرة هجوم أصحاب المصانع على أجورهم، وتعددت أشكال هذا الهجوم، كما تعددت المبررات التى يقدمها أصحاب العمل.

من ذلك: ما عرضه مصنع سباهى بالإسكندرية على العمال بأن يعملوا على ورديتين كل منهما لمدة عشر ساعات بدلا من ثلاث ورديات. ومعنى هذا، فى التطبيق، أن يخفض عدد العمال بنسبة أربعين فى المائة.. وقام أصحاب مصنع الوحدة العربية بالإسكندرية بتشغيل العمال بالقطعة.. وأغلق مصنع أفرينو بالقاهرة لمدة أسبوعين، وسعت إدارة المصنع إلى تعيين عمال جدد بأجور أقل.. وشَغَّل مصنع نصر (شبرا الخيمة) العمال على آلات جديدة فانخفض أجرهم بنسبة خمسين بالمائة(٨١).

وإذ نكتفى بهذين المثلين، سوف نرى مرة أخرى أن حركة الجماهير الشعبية عادت فى النصف الثانى من ١٩٤٩ لتستأنف مسيرتها بإيقاع متزايد.

لقد تضمن القدر القليل المتاح من وثائق «المنظمة» لعام ١٩٤٩ تركيزا خاصا على حزب الوفد: حركته على الساحة السياسية وآفاق تطوره اللاحقة، وما ارتبط بهذا كله من مواقف وصراعات فى داخله؛ وهو الأمر الذى تساعد على متابعته النقاط الثلاث التالية:

١ - لم تتوقف عام ١٩٤٩ محاولات؛ بل وضغوط السراى وأحزاب الأقلية

والشخصيات السياسية ممثلة فى اتحاد الصناعات المصرى لحمل الوفد على الانتقال إلى جبهة الرجعية. واستجابت القيادة الوفدية - بعد تردد قصير - وتقبلت المشاركة فى وزارة حسين سرى باشا الائتلافية (٧/٢٥ - ١٩٤٩/١١/٣). وامتنعت القيادة الوفدية - فى الوقت ذاته - عن تقديم أى مطالب تؤمن حرية الانتخابات؛ مثل إلغاء حالة الطوارئ والإفراج عن المعتقلين السياسيين.

٢ - إن النظرية القائلة بأن الوفد لا يأتى إلى الحكم إلا بضغط من الجماهير الشعبية على ثنائى السراى والإنجليز، هذه النظرية لم تعد صالحة لتفسير صعود الوفد إلى الحكم.

٣ - إن التصريحات والاتصالات السافرة والمستترة للقيادة الوفدية (لزعيم الوفد ولسراج الدين باشا بوجه خاص) والتى تتالت منذ عام ١٩٤٨ قد أخذت تفعل فعلها فى إضعاف تماسك الوفد أفقيا ورأسيا على مستوى أعضاء الحزب وعلى مستوى مؤسساته.

«م»

الصراع داخل الوفد وموقفنا منه:

تحدثت «كفاح الأمة» فى عددها الصادر فى أوائل يناير ١٩٤٩ (٣ يناير على الأرجح) عن سياسة الوزارة الجديدة برئاسة إبراهيم عبد الهادى باشا، فقالت:

إن سياسة هذه الوزارة فى توحيد الصفوف الغرض منها توسيع شُقة الخلاف فى الوفد وجذب العناصر اليمينية فى القيادة الوفدية إلى التحالف مع القيادات الرجعية ممثلة فى العهد الحاضر.

ولم تمض بضعة أيام حتى لوّح إبراهيم عبدالهادى بكراسى الحكم ودعا الوفد إلى الاشتراك فى الوزارة القائمة. فأسرع إلى الترحيب بالدعوة عناصر كثيرة فى القيادة الوفدية: سراج الدين وعثمان محرم وزكى العرابى وغيرهم. واجتمع الوفد المصرى فى صباح الأربعاء ٥ يناير ١٩٤٩ وأظهر اجتماعه مدى الخلاف الشديد بين رئيس الوفد وأنصار المساومة والمهادنة مع رجال العهد الحاضر؛ بل لقد أظهر هذا الاجتماع أيضا مدى الأزمة التى يتعرض لها الوفد كحزب كبير تتنازعه تيارات مختلفة بين وطنية مخلصة وبين تيارات رجعية. وسبق أن كتبت «كفاح الشعب» منذ خمسة شهور عن التغييرات التى طرأت على القيادة الوفدية بوجه عام. وقلنا فى ذلك الوقت إن تعيين سراج الدين، المعروف بميوله نحو السراى، سكرتيرا للوفد لم يكن حادثا عابرا أو مسألة شخصية؛ وإنما هى تسجيل لتحول خطير فى سياسة القيادة الوفدية يعنى أول ما يعنى أن هذه القيادة لم تعد تضع ثقتها فى أساليب الكفاح الشعبى وأخذت تعتمد أكثر فأكثر على سياسة الاتفاقات والمساومات. وهو الأمر الذى عبرت عنه مجلة «النداء» فى مقال كتبه يس سراج الدين بتاريخ ١٩٤٩/١/٤ تحت عنوان «هدنة وطنية». ويمكن أن نستنتج من هذا المقال أسس الاتفاق بين الوفد والعهد الحاضر وهى:

١ ـ الاشتراك فى الحكم إن أمكن.

٢ ـ إذا لم يمكن فلا أقل من أن يهادن الوفد الحكومة.

٣ ـ وفى الحالتين لا داعى لإثارة موضوعات الخلاف فى الوقت الحاضر ولا داعى للحديث عما مضى.

٤ ـ وهذا كله توجبه مصلحة الوطن فى ضوء الموقف الدولى الدقيق ونُذر الحرب العالمية الباردة بين الاتحاد السوفيتى والغرب.

إن ما كتبه «النداء» يفسر لنا لماذا يصمت سراج الدين باشا عن القوانين العسكرية التى تستخدم ضد الطلاب ولماذا يصمت إزاء وضع بعض الشبان الوفديين فى المعتقلات.

ولا تتورع العناصر الرجعية فى الوفد التى تتعجل الوصول إلى الحكم بكل سبيل عن نشر دعوات الهزيمة فى صفوف الوفديين، قائلة إنه ما لم يشترك الوفد فى الحكم فإن وزارة إبراهيم عبدالهادى (القائمة) ستجرى الانتخابات ولن يفوز الوفد بما تعود أن يفوز به من أغلبية.

والواقع أن أحاديث الائتلاف الوزارى وتصفية المسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا ترتبط أشد ارتباط بما هو حادث الآن فى الشرق الأوسط. فالهزائم السياسية والعسكرية التى أصابت الدول العربية هى هزائم سياسية وعسكرية لبريطانيا بالذات. وهذه الهزائم السياسية والعسكرية أوقعتها ببريطانيا حليفتها أمريكا. واليوم تشعر بريطانيا أن هذه الحليفة الأمريكية تهدد مصالحها أشد تهديد، وهى تدرك أن تعليق المشاكل يتيح لأمريكا أن تتدخل بشكل أو بآخر وأن تنشر نفوذها أكثر فأكثر؛ وهذا ما لا ترضاه بريطانيا. ومن هنا كثرت فى الأيام الماضية أحاديث الصحف عن احتمال دخول بريطانيا الحرب ضد اليهود إلى جانب العرب، وكثر الحديث فى الأيام الماضية عن وجوب تصفية الجو

السياسى بين بريطانيا والعرب. ولما كان الاتفاق مع بريطانيا هو القوة المغناطيسية التى تجذب دائما نحوها الأحزاب والقوات الرجعية، فقد رأينا العناصر الرجعية فى القيادة الوفدية تحاول أن تدرك القطار قبل أن يفوتها وأن تقوم بنصيبها فى الوصول إلى اتفاق مع الإنجليز حتى لا تضيِّع على نفسها خط الرجوع إلى الحكم. وهذه العناصر الرجعية إذ تفعل ذلك لا تخجل من الحديث عن الحرب العالمية الوشيكة الوقوع، وعن الموقف الدولى الذى يزداد تفاقما، هذا على الرغم من أن الرئيس ترومان نفسه لم يجرؤ فى خطابه الذى ألقاه فى الكونجرس على تصوير الجو الدولى بمثل هذه الصورة القاتمة.

إن ما يهمنا من الحديث عن الوفد والحرص على تتبع مواقفه والقيادات التى تتجاذبه؛ ليس مرجعه اهتمامنا بنشاط القيادات الوفدية التى تمثل مصالح الرأسماليين وكبار الملاك فى الوفد، وإنما يهمنا من الحديث عن الوفد هذه الجماهير الغفيرة من الطبقات المتوسطة والفقيرة التى تتبع القيادة الوفدية والتى تختلف مصالحها المادية وأهدافها الوطنية عن مصالح وأهداف الفئة الثرية فى الوفد. وليس من شك فى أن جماهير الطلاب والشباب تبدى مقاومة جديرة بالتحية والإكبار بإزاء مناورات العناصر الرجعية. وإن من شهد ما فعله الشبان والطلاب إبان اجتماع الوفد الأخير فى ٣ يناير ليدرك أنه من الممكن أن تتحرك الجماهير الوفدية ضد العناصر اليمينية، وأنها على استعداد لتتخذ كل موقف صلب ضد المتهادنين والمساومين؛ وذلك إذا نظمت صفوفها وحشدات قواها ووضحت أهدافها وغاياتها. فإذا فعلت ذلك فهى لا بد أن تكسب المعركة الدائرة داخل الوفد لمصلحة الشعب.

على أن هذه المعركة لا تخص الوفديين المخلصين فحسب؛ بل إنها تهم كل وطنى مخلص لقضية الشعب وقضية تحرره. إنها تخصنا جميعا نحن العمال الواعين والمثقفين الأحرار. فواجبنا أن يكشف كل منا فى محيطه الذى يعمل فيه عن مقاصد عناصر اليمين الوفدى وأن يبين أخطار تهادن الوفد مع الحكوميين على قضايا شعبنا وحرياتنا.

- فليسقط أنصار مهادنة الحكومة الحاضرة.. أنصار التعاون معها.
- نريد انتخابات حرة نزيهة.
- عاش نضال الوطنيين ضد العهد الحاضر.. عهد الشركات والاحتكارات.. عهد الإرهاب والجوع.
- عاشت مصر حرة مستقلة.

طلاب الوفد وشبابه: يعلنون استنكارهم لبيان الوفد الأخير ويطالبون القيادة الوفدية بالرجوع عن الائتلاف مع العهد الحاضر(٨٣)

نعرض فيما يلى ما كتبه مراسل «كفاح الشعب» مع تلخيص بسيط:

نتج عن الحوادث الأخيرة فى الوفد وعن بيانه الأخير أن دُعِى الشباب إلى مؤتمر عام يحضره الأستاذ مصطفى موسى فى يوم الأربعاء ١٩٤٩/١/١٢. وحضر هذا الاجتماع حوالى خمسة وعشرين طالبا. وقد بدأ الاجتماع بشرح مصطفى للموقف وأخذ يهدئ من ثورة الشباب على أعضاء الوفد حتى يتمكن المجتمعون من الخروج بنتائج حاسمة.

قال: إن الحالة السياسية داخليا وخارجيا سيئة للغاية، وإن الحكومة فى دعوتها للوفد للاشتراك فى الحكم إنما تحاول أن تشركه فى نتائج أعمال اقترفتها، وإنهم (أحزاب الأقلية) لم يدعوا الوفد للائتلاف فى بداية حرب فلسطين أو فى إبان أزمة المفاوضات ومجلس الأمن، أو فى بحث مشروعات السودنة وما نتج عنها من مشروعات استعمارية؛ بل (كانت دعوتهم للوفد) بعد أن وصلت هذه الأعمال جميعا إلى غايتها المشئومة. وقال:

إن نغمة الائتلاف نغمة قديمة منذ سنة ١٩١٩. وموقف الوفد منها واضح وهو أن لا مساومة على حقوق الشعب، وطالب رجال الوفد بأن يعرضوا على الطلبة الظروف التى جعلتهم يصدرون قرارا كهذا حتى يدحضوا حججهم فى مجال للمناقشة العامة وذلك بالدعوة إلى اجتماع للشباب والهيئة الوفدية ويمثل أمامها «الوفد المصرى». ورد على قولهم بأن الشعب لم يعد يناضل، وأن المصلحة تتطلب المهادنة بقوله: إن حوادث الطلبة الأخيرة والسابقة، ووضع الفئات المتعلمة كالمحامين والمهندسين ثقتهم فى الوفد، ومطالب الشباب وإضراباتهم، وحوادث المعاهدة الإنجليزية الأخيرة.. كل هذا دليل على قوة الشعب. وقال: إن القيادة الوفدية لم تعمل على إشعال هذه الحركات المباركة لتحقيق أهدافها الدستورية والتطويح بهذا العهد. وتعرض لبيان الوفد الأخير الذى أدلى به سكرتيره فؤاد باشا سراج الدين فقال: إنه مائع كل الميوعة وإنه يعترف ضمنا ببرلمان هذا العهد الحاضر الذى هاجمناه دائما وسنهاجمه ما بقيت الحالة الدكتاتورية فى البلاد. ودلل على قولهم (حكام العهد الحاضر) بأن المجلس ينتهى بعد مدة قصيرة بأنهم ينسون مبدأ سيادة الشعب الذى نسعى إليه دائما وكافحنا فى سبيله.

التنظيم الوفدى

وفى ثنايا هذا اللقاء، تعرض الأستاذ مصطفى موسى للتنظيم الوفدى، ولتجاهل القيادة الوفدية دائما له، وتخطيها رغبات وآراء القاعدة الوفدية من لجان مختلفة ومنظمات وهيئات متباينة. وفى ذلك ما يباعد بين القيادة وجماهير الشعب الوفدية. وطالب بالسير بالتنظيم على أسرع وجه للقيام بأعمال حاسمة فيه. وعرض لحالة «المؤتمر الدائم للشباب الوفدى» فلاحظ اضطراب أحواله وجلساته وأشار إلى خداع سكرتير الوفد للجميع إبان تعيينه. وطالب مصطفى موسى الشباب بالضغط على قيادة الوفد بشدة لإصدار بيان يناقض ما سبق إذاعته وردا على السياسة الغاشمة بالضغط على قيادة الوفد فى تحطيمها أهداف الوفد ومبادئه. وتبعه بعض الشبان بقرارات وآراء فى الموقف وكلها تسنده فى وجهة نظره، وفى النهاية وافق (الاجتماع) على القرارات الآتية:

١ - تقديم الاستقالات: نوقشت المسألة ووجد أنهم إذا فقدوا الأمل فى الحد من الجموح الصاعد فى صفوف أعضاء «الوفد المصرى» و«الهيئة الوفدية» وفى القضاء على الانتهازية فإنهم سيقدمون استقالاتهم بعد شهر. وعارض البعض فى ذلك لأن ذلك ليس سليما «فإن مهمتنا فى الوفد هى تحطيم هذه الانتهازية والقضاء عليها بكشفها دائما للجماهير الوفدية».

٢ - العمل على إصدار بيان للوفد بأسرع وقت يعارض فيه البيان الأول ويعيد للوفد كرامته؛ لأن البيان الذى نشر هو خطأ ومناورة لكشف نوايا الحكومة للجماهير الشعبية.

٣ - الموافقة على إعلان التشكيلات الوفدية «المؤتمر الدائم للشباب الوفدى» والسير بها قُدُمًا نحو تنظيم أحسن.

وفى أثناء مناقشة الاقتراح الثالث حضر على الزير سكرتير سراج الدين وألقى بيانا ردا على اتهام الشبان لقيادة الوفد بالخيانة وشرح بعض مواقف الوفد، كما شرحها سراج الدين فيما بعد. وأعقبه البعض ففند أدلته وآراءه ومنهم أمين الكاشف ومنير شنب ومصطفى موسى. وجاء أحد الأشخاص فأخبرهم بأن سراج الدين حضر. وتوجه على الزير ليخبره بموقف الطلبة. وعاد بعد برهة ليدعوهم إلى مقابلة سكرتير الوفد. فأناب الطلبة عنهم فى توجيه المناقشة الأستاذ مصطفى موسى ووعدوه بعدم الاحتدام فى المناقشة.

مقابلة الطلاب لسراج الدين:

قابل الطلبة والشباب سراج الدين فى مكتبه وكان عنده لفيف من أعضاء الهيئة الوفدية مثل سماحة وزهران وغيرهما من ذوى المنافع والحاجات. وبدأ مصطفى موسى حديثه كما سبق وهاجم فيه موقف الوفد المتخاذل واستنكره باسم الطلبة. وبعد انتهاء المناقشة بدأ سراج الدين حديثه بعرض موقف أعضاء الوفد، وقسَّم حديثه إلى النقط الرئيسية التالية:

١ ـ بداية الاتصالات بالوفد ٢) الائتلاف ٣) البرلمان ٤) رئيس محايد (للوزارة) ٥) المكاسب والخسارة فيما سبق.

قال سراج الدين باشا: لقد بدأت الاتصالات بالوفد قبل وفاة النقراشى بمدة وعجّل بها موت النقراشى؛ إذ أسرع الملك بإرسال ياوره حيدر باشا ليبلغهم برغبة الملك فى توحيد الصفوف وذلك قبل تشكيل وزارة عبدالهادى. وجاء إبراهيم عبدالهادى باشا ورغبة منه فى مسايرة الحالة بدأ فى اتصاله بالوفديين وتحدث عن توحيد الصفوف. وبذلك كان هناك جانبان يتصلان بالوفد لتوحيد الصفوف وهما السراى والحكومة. والدليل على ذلك أنه ذهب برد الوفد إلى السراى ثم إلى الحكومة بعدها. ذلك أن السراى كانت أوثق اتصالا بإبراهيم عبدالهادى عن أى شخص آخر. وختم كلامه فى نهاية المناقشة بأن الاتصالات ما زالت مستمرة وقائمة إلى مدة قد تظل شهرين.

٢ ـ وتكلم سراج الدين عن الائتلاف فقال: إنه ليس بدعة فى تاريخ الوفد المصرى كما يدعى الطلبة. وأن الأعضاء لم يخونوا مبادئه كما يتهمهم البعض. وقال إنه حدثت ائتلافات فى عهد سعد زغلول سنة ١٩٢٦ وائتلاف سنة ١٩٢٨ فى عهد النحاس باشا ففاوضا هندرسن وكان هذا ائتلافا فى الحكم. وائتلاف ثالث فى عهد النحاس باشا لو وافق العهد الحاضر على حل البرلمان. وقال إن مختلف الحكومات فى العالم تأتلف أحزابها فى الظروف المعقدة والتى تتطلب تضحية منها فى سبيل وطنها. وإن ائتلاف الوفد فى هذا الوقت تضحية قيمة لكنها تضحية بسيطة فى سبيل مكاسب ومصالح قادمة مهمة لخدمة الوطن(!!) وإن هذا الائتلاف هو ائتلاف فى سبيل وزارة انتقالية تُجرى الانتخابات وليست وزارة للحكم. وإن الرأى السائد المتفق عليه هو أن تحكم الأغلبية التى تفوز فى الانتخابات البلاد، وأن يرأسها رئيس الأغلبية أيًا كان هذا الرئيس. ودلل على ذلك بقوله بأنهم رفضوا الائتلاف سنة ١٩٤٦ وتمسكوا بحل مجلس النواب. ولكن ما الرأى والملك مد يده أخيرا لأيدى الوفد بإعلانه أن مدة مجلس النواب هى خمس دورات وهو ما كان يطالب به الشيوخ الوفديون سابقا؟

كما أنهم «أى الوفد» انتظروا سنوات خمسا لكى يفوز الشعب أو الرأى العام الذى يدّعى بعض الشباب بوجوده. وهو إنما يقف موقفا سلبيا وإن كان بعض الطلبة يقومون بإضرابات عقيمة لم تجد لها صدى فى نفوس الشعب وفشلت. وإن بيانات الوفد وخطب رجاله وتصريحاته حثت على الجهاد مرارا ولم يحدث شىء من الشعب لأن الرأى العام فى مصر لم يوجد ولن يوجد إلا بعد سنوات. وإلى أن يوجد هذا الرأى العام فسيجد الوفد نفسه مسوقا إلى قبول هذا الحل وأمثاله وأنه لو وجدت هناك ثورة قوية ورأى عام وراءها ما قبل الوفد أو حاول مناقشة مثل هذه القرارات ولكن ما الحيلة(!!).

تعرض سراج الدين بعد ذلك إلى ما يقال من أنه «إذا كان العهد الحاضر يغرق الآن بسفينته فلنتركه يغرق، فإن من مصلحة مصر ـ وليس من مصلحتنا الحزبية ـ ألا نترك الحال على ما هى عليه، بل علينا أن نتدارك الحال وأن نسعى دائما إلى إنقاذ ما يمكن إنقاذه».

 ٣ ـ البرلمان: إننا دستوريا لا يمكننا العيب على أن مجلس النواب دستورى أو غير

دستورى، فقد قاطع الوفد انتخابات سنة ١٩٤٥، كما قاطع السعديون من قبل انتخابات سنة ١٩٤٢. ومع ذلك ادعينا فى برلماننا بأننا نمثل الأمة خير تمثيل. وإن المجلس المزيف هو ما حدث إبّان عهد إسماعيل صدقى. وقال إننا بتركنا الائتلاف فى هذه الأوقات نعرض البلاد للحكم الاستبدادى لهذا العهد لمدة خمس سنوات أخرى. وإنه تلقى من مختلف أعضاء الهيئة الوفدية الذين ـ لم تعد لهم قدرة على الكفاح لمدة أزيد من هذه السنوات الخمس ـ تهديدات بمقاطعة الانتخابات إذا لم يجد الوفد حلا لتزييف رجال العهد الحاضر للانتخابات؛ وذلك حفظا لشرفهم وكرامتهم من السقوط فى بلادهم مع أن لهم عصبيات. وقال إنه فى سنة ١٩٣٨ لم يحصل فى بلده إلا على ٤٠ صوتا فقط. وعرض لفكرة السعديين عن تقسيم الدوائر وأنهم مستعدون لذلك وفى هذا الوقت ينزلون على إرادة الوفد بتعيين رئيس وزراء محايد أو وفدى على شرط تقسيم الدوائر. والوفد يرى ذلك متفقا وما يطلبه: وهو الحصول على معرفة أثره فى الجماهير والأغلبية التى يتمتع بها حتى لا يهاجمه أذناب العهد الحاضر بعد اليوم.

فهدف الوفد هو انتخابات حرة تجريها وزارة محايدة وهذه الفترة الحاسمة فى تاريخ البلد تتطلب بعض التضحية.

٤ ـ رئيس وزارة محايد.. وتابع فؤاد باشا حديثه فقال:

«إن الوفد اشترط هذا الشرط وهو يعلم أن البعض لن يوافق عليه ليكون قراره الوحيد «ضربة معلم»، أو كما يدعى. وأن هذا البعض المتصل بالجهات العليا قال له عند القرار إنهم توقعوا كل الاحتمالات إلا مثل هذا القرار القوى. وقال إن ادعاء إبراهيم عبدالهادى بالحياد لا يمكن أن يكون حقيقة. وذكر فؤاد سراج الدين أنه وضع إبراهيم عبدالهادى فى مركز حرج. فإن كان حقيقة يدعو إلى الائتلاف كما يدّعون فإن واجبهم يتطلب أن يترك الكرسى ولا يظل مصمما عليه، أو كما قال له فؤاد باشا فى أروقة المجلس: إنه لو كان مكانه لحسد الظروف التى تجعله يثبت للشعب مقدار التضحية بتنازله عن الحكم. ولكن إبراهيم عبدالهادى يمسك الكرسى بكل قوته حتى أن الوزراء الذين معه لم يعرفوا بقرار الوفد إلا من شقيق سراج الدين؛ فقد اتصل عبدالحميد عبدالحق للاستفسار. ودلل فؤاد باشا على ذلك بأنه دخل مجلس الشيوخ شامخ الأنف رافع الراس وشكره المستقلون فى المجلس على عظيم تضحية الوفد. وذكر أن الوفد لم يشترط تعيين أى شخص بالذات، وإنما تعيين شخص يرضى عنه الجميع مشهور بنزاهته وحياده واستقلاله ليجرى الانتخابات حرة.

٥ ـ المكاسب والخسائر: واستمر سراج الدين فى حديثه فقال:

«إنهم لم يحيدوا قِيد أنملة عن خطوط الوفد وأهداف، فإن أهدافنا ظاهرة للعيان ومعروفة للجميع وهى: ديموقراطية سياسية وحياة نيابية سليمة ودستور مطبق. وإن قرار الوفد الأخير أخذ بالإجماع. وقال ضعوا تحتها خطوطا كثيرة». وقال: إن هذه وسائل وتكتيكات للوفد لمسايرة الظروف والأوقات وأنه من غير المعقول أن يظل الوفد جامدا لا يتغير ويتطور فى سياسته؛ بل واجب أن تكون هذه السياسة مرنة تراعى الظروف المطلوبة. ودلل على ذلك بأن رجال الوفد المصرى أخذوا فى قرارهم مختلف وجهات النظر والاتجاهات والاحتمالات المتوقعة والظروف السائدة والتى قد تسود.. وعقدوا جلسات ثلاث متتالية لهذا الغرض أخذوا فى ختامها هذا القرار.. وأن الجميع كان متحمسا للقرار ومنهم نجيب الهلالى وعبدالسلام فهمى جمعة. ولم يتعرض سراج الدين للنحاس باشا وإن مر على موقفه مرا سريعا، وقال إن بعض الجهات أخذت تغرى أعضاء الهيئة الوفدية بشتى الإغراءات؛ ومنها ترك الدائرة بدون ترشيح. وكانت النتيجة أن البعض أرسل

تلغرافات وخطابات تهنئة. وقال فؤاد باشا أيضا: إن هناك من سئموا طول فترة الكفاح وهي خمس سنوات وأن البعض قد يطول كفاحة إلى عشر أو عشرين سنة، وأن رجال الوفد ما كان لهم أن يتهافتوا على الحكم وجلهم رجال أعمال وأصحاب مصالح.

وعلل ذلك بأن أعضاء الوفد لو رفضوا هذا الموقف فربما عادوا بعد دورة من خمس سنوات لمجلس النواب وعابوا علينا أننا رفضنا الوزارة الائتلافية بينما كان يجب أن نتعاون. وقال أيضا: إن السراى مدت أيديها للائتلاف وقصرت مدة البرلمان على خمس دورات بدلا من سبع. كما يدعى البعض أن الدستور يقرر ذلك (خمس سنوات بنص الدستور). وإننا سنضمن أغلبية فى انتخابات حرة تجريها وزارة انتقالية محايدة. وهذه مهمة لنا لمعرفة تغلغلنا فى الرأى العام. وإن الحالة تقتضى وزارة انتقالية فقط وأنهم يعرضونهم لسخط الرأى العام.

وختم سراج الدين مناقشته واستعد للخروج بسرعة بالرغم من أن بعض الطلبة تحمسوا وجهزوا ردودهم على هذه الادعاءات المختلفة، وتجمهروا حوله بعد ذلك كل يناقشه الحساب ورأسهم الأستاذ مصطفى موسى طالبا بيانا بإظهار الموقف. وقال البعض بوضع النقط على الحروف وطالب الآخرون برأى السراى فى إبراهيم عبدالهادى وغيره. وبعد خروج سراج الدين اجتمع الشباب فى البهو وفند الأستاذ مصطفى حجج سراج الدين تفنيدا مستمدا من الحالة الظاهرة قائلا: إن هذه مناورة بارعة من السراى والحكومة لتمييع بعض مواقف الوفد.

وطالب البعض سراج الدين بدوام الاجتماع مع الطلبة كما وعدهم. كما طالب مصطفى موسى الطلاب بأن يسيروا بالتنظيمات والتشكيلات الوفدية لأن أعمالهم ستزيد يوما بعد يوم.

وهكذا انفض اجتماع الطلبة على مداومة الاجتماع يوميا حتى يتكشف الموقف.

شعار الوزارة «المحايدة» ليس شعارنا:

ترفع القيادة الوفدية هذه الأيام شعار «الوزارة المحايدة» باعتباره السبيل الوحيد لإجراء انتخابات حرة ونزيهة. على أننا نرى أن شعار «الوزارة المحايدة» ليس شعار الطبقة العاملة لأن لها أهدافا تختلف عن أهداف هذه القيادة، ولها طرائق عمل وكفاح تختلف أساسا عن طرائق عمل الطبقات الأخرى ممثلة فى أحزابها.

نقول هذا، لأننا لو حللنا الموقف السياسى الراهن لوجدنا أن شعار «الوزارة المحايدة» - كما تنادى به القيادة الوفدية - يخفى وراءه مساومة واتفاقا بين الوفد وبين السراى والإنجليز. وهذا ما اتضح بجلاء بعد ١٥ مايو ١٩٤٨ الماضى على وجه الخصوص. فمنذ ذلك الحين، والقيادة الوفدية تتعاون مع العهد الحاضر فى موافقتها على إعلان الأحكام العرفية وتأييد الوزارة النقراشية فى غير ذلك من المواقف. كما تتقرب من السراى وتتنكر لسياستها التى أعلنتها ضد التحالف مع الإنجليز. فالأمر إذن مختلف، والوزارة المحايدة الآن تعتبر اتفاقا ومساومة ولا تعنى انتصارا للشعب. كما أننا لسنا بالتالى أمام حركة شعبية من الحركات التى كان لها الفضل دائما فى الإتيان بالوفد إلى الحكم رغم أنف السراى والإنجليز.

ويتضح مما تقدم، أن شعار الوزارة المحايدة ليس مطلبا أساسيا ولا شعارا للعمل؛ وإنما ينشط العمال ليحولوا المعركة الانتخابية القادمة من معركة على كراسى الحكم إلى معركة فى سبيل الحريات. وإذا صح أن القيادة الوفدية تطالب بالوزارة المحايدة لتضمن حرية الانتخابات بالنسبة للوفديين فإن الطبقة العاملة يهمها أولا وأخيرا أن تتحقق حرية

الانتخاب لها ولممثليها وللطبقات الشعبية الأخرى. وسيكون شعارنا منذ الآن:

«إلغاء الحكم العرفى ضرورة لحرية الانتخابات. وليسقط العهد الحاضر وليسقط الاتفاق على تقسيم الدوائر الانتخابية وتزييف الانتخابات»(٨٤).

عن «الائتلاف» وتناقضاته:

بعد أن طالب الوفد بتكوين وزارة محايدة تجرى الانتخابات، تطور موقف هذا الحزب إلى قبول فكرة وزارة ائتلافية تجرى الانتخابات.

وقد أوضحت «كفاح الشعب» أن هذا التطور ما كان ليقع إلا بعد ضرب الشعب فى السنوات الخمس الماضية، وسحق حركات العمال والطلاب وتحركات الطوائف المختلفة إبّان الهبات الشعبية التى بدأت عام ١٩٤٥ . غنى عن الذكر، أن هذه المقاومة الشعبية الجبارة هى التى حطمت كل محاولة لعقد معاهدة أو اتفاق مع المستعمر، كما أنها أفلحت فى إبعاد القيادة الوفدية عن الارتماء فى أحضاء الأحزاب الرجعية. وبعبارة أخرى فإن ائتلاف الوفد مع الأحزاب الرجعية فى حكومة تجرى الانتخابات كان نتاج ضعف المقاومة الشعبية وتكفكك حلقاتها تحت ضربات الرجعية.

على أننا إذا نظرنا إلى طبيعة هذا الائتلاف فسوف نكتشف أن بنيته ضعيفة وأنه ليس من الصعب إفشاله، ففيه اختلافات وتناقضات. مثال ذلك:

١ ـ هناك الخلافات القائمة بين الأحزاب حول توزيع الدوائر الانتخابية بين الأحزاب «المؤتلفة».

٢ ـ وهناك الخلافات داخل الوفد بين قيادته الرسمية وبين الشباب الوفدى حول فكرة ائتلاف الوفد مع أحزاب الأقلية فى وزارة «قومية» تجرى الانتخابات.

٣ ـ وهناك الخلاف بين السراى والإنجليز. ففيما تطالب سلطة الاحتلال بأن تقتصر مهمة الوزارة الائتلافية على إجراء الانتخابات وتشكيل وزارة من حزب الأغلبية إذ بالسراى تسعى من ناحيتها إلى حرمان الوفد من الفوز بأغلبية ساحقة تمكنه من الانفراد بتشكيل الوزارة.

وترى «المنظمة» أن الائتلاف يمكن إفشاله بطرح وإثارة المطالب الشعبية المباشرة وهو الأمر الكفيل بتبصير الجماهير الوفدية المُضَلَّلَة بموقف قيادتها. ومن هنا يتعين أن نكافح ضد الائتلاف وآثاره السلبية وشعاراتنا هى:

١ ـ إلغاء الأحكام العرفية والإفراج عن جميع المعتقلين.

٢ ـ ضد توزيع للدوائر بين الأحزاب المؤتلفة.

٣ ـ لا تأجيل للانتخابات.

٤ ـ لا تزييف فى الانتخابات.

٥ ـ لا ائتلاف بعد الانتخابات.

٦ ـ لا مفاوضة مع المستعمرين(٨٥).

عن «الائتلاف» و«الحياد».. تحليل:

شارك زملاؤنا المعتقلون «بالهاكستيب» فى المناقشات الدائرة حول «الوزارة المحايدة» و«الوزارة الائتلافية». وفيما يلى رأيهم كما صاغته «ل.ت.» أو اللجنة القيادية لأعضاء التنظيم المعتقلين، نلخصه فيما يلى:

إن الأزمة السياسية المحيطة لا تعد حالة شاذة فى نظر الرجعية، وإنما هو الوضع

المثالى الذى طالما بحثت عنه ووضعت الخطط لمجيئة منذ ثلاث أو أربع سنوات. فإذا صح أن القوى التقدمية قد فوجئت به فقد حدث هذا بسبب أخطاء فى التقديرات السياسية.

ولكن السبب الرئيسى راجع إلى أن توازن القوى فى المرحلة الراهنة يميل إلى حد كبير لصالح الرجعية التى ينضوى تحت جناحها جزء كبير من القيادة الوفدية. وهكذا نرى أن الاستعمار الأمريكى يشدد قبضته على بلادنا، وأن الحكومة الحالية قد ثَبتت فى مراكزها بحيث لا تستطيع قوى المعارضة الحالية أن تتحداها.

وهذا الوضع الملائم لقوى الرجعية المحلية والدولية يمكن تفسيره بأن هذه القوى الداخلية والخارجية لن تُجْبر على تغييره إلا تحت ضغط أسباب موضوعية قاهرة وتحت ضغط معارضة منظمة. ولن تكون هذه الأسباب الموضوعية سوى تعمق النضال الطبقى، هذا النضال الذى سوف تسرع به وتزيد فى عمقه وتدفعه إلى مستوى أعلى الأزمة الاقتصادية والمعارضة المنظمة. وهذه المعارضة لا يمكن إلا أن تكون ثمرة سياسة بارعة متصلة الحلقات يضغط بها الشيوعيون المصريون.. سياسة تقوم فى النهاية على تقدير مضبوط لقوى الطبقات، وعلى معرفة علمية بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى بلادنا.

لذلك يتعين علينا أن ننحّى جانبا أى عامل آخر مهما بدا مُهمّا فى الظاهر، فلا نقع فى غوغائية الصحافة البورجوازية، ولا نبالغ فى تقدير الوقائع المنعزلة أو مؤامرات الساسة المحترفين. ويقول التحليل:

«إن كاتب هذا التقرير تحدث منذ ثلاث سنوات مع شخصية وفدية تمثل خير تمثيل الاتجاه السائد فى الوفد(٨٦). فقالت الشخصية المذكورة: «إن الإنجليز يصرون على توقيع معاهدة مع حكومة وفدية لأن الوفد هو الذى يملك وحده «تسليم البضاعة» التى يريد الإنجليز أن يتسلموها من مصر. وكانت هذه الشخصية الوفدية مقتنعة بكلامها. ونجد الآن أن مكرم عبيد فى معرض نقده للوفد يستخدم تقريبا العبارات نفسها عن «تسليم البضاعة».

«ومن المؤكد أن بريطانيا تريد أن توقع معاهدة مع مصر. ومن المؤكد أنها تفضل أن توقعها مع الوفد». ولكن يتعين ألا ننسى نحن أعضاء «المنظمة» الأمور التالية:

١ ـ منذ أكثر من ثلاث سنوات نما النفوذ الأمريكى فى بلادنا وكان من السهل على بريطانيا ـ قبل هذا ـ أن تقوم بضغط يأتى بحكومة وفدية.

٢ ـ ومنذ ثلاث سنوات كان من السهل عقد المساومات بين الطبقات الحاكمة والمستعمر الأجنبى للمجىء بحكومة وفدية. والسبب فى ذلك هو أن الطابع الوطنى فى الوفد كان أشد ظهورا (نسبيا) من المضمون الطبقى. ولأن الأزمة السياسية لم تكن قد وصلت فى حدتها إلى هذا المستوى. وعلى الرغم من ذلك، رفضت بريطانيا منذ ثلاث سنوات أن تدفع هذا الثمن (توقيع المعاهدة) فى صورة حكم بورجوازى ليبرالى. غير أنها الآن لا تملك من الثمن إلا أقله وذلك لأن المفاوضات أو المساومات المتعلقة بقضايا التحرر الوطنى قد ازداد مضمونها الطبقى بأكثر مما كانت عليه من قبل، عندما كانت المفاوضات تتعلق بالوطنية البورجوازية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لأن مزية بريطانيا فى القدرة على المساومة تلاشت بإزاء ازدياد النفوذ الأمريكى فى مصر وفى الشرق العربى.

وعلى الرغم من ذلك ما زال الاستعمار البريطانى يسعى إلى التفاهم مع الوفد. وإن بريطانيا ترغب بالفعل فى مجىء حكومة وفدية توقع معها معاهدة. لكن مجىء الوفد على هذه الصورة غير الشعبية يعنى كارثة محققة. وبدلا من أن نؤمل فى مجىء الوفد يقع علينا أن نعمل من أجل إنقاذ البورجوازية الصغيرة من القيادة الوفدية الحالية. فإن مشاركة الوفد

الآن فى الحكومة أو تكوين حكومة وفدية خالصة ستتم على حساب الشعب وليس لمصلحته.

توازن جديد للقوى:

والقول بأن التناقض أو التنافس بين الاستعماريين: الأمريكى والبريطانى يمكن أن يكون ذا فائدة للشعب المصرى غير صحيح. لأن الشعب يحقق الفائدة من وراء هذا التناقض فقط بوجود قوة شعبية ديموقراطية منظمة تستطيع أن تستثمر هذا التنافس.

ولتوضيح ذلك نقول: إنه بعد أن انهارت بريطانيا انهيارا مفاجئا فى فلسطين، وبعد مولد الدولة الإسرائيلية الممالئة لأمريكا؛ نرى أن التوازن الجديد للقوى قد ثبت، وأن حصة الغنيمة وزعت بين أمريكا وبريطانيا. إن هذا التنافس يمكن بالطبع أن ندخله فى الاعتبار، وأن نعمل حسابا له ولكن دون أن نُحِلَّه محل الصراع الطبقى. لأن الحل الوحيد للأزمة الراهنة فى مصر هو أن تتبلور قوة جديدة، وأن تنظم نفسها لتخوض حلبة الصراع. وعلينا أن نضع هذا أمام أعيننا حتى تُقرأ الأحداث التى تجرى قراءة متعمقة تتجاوز ما نسمعه ونراه فى داخل معسكر الوفد، وإن كنا نضعه دائما فى الاعتبار. وعلى سبيل المثال: فقد قرأنا بيانات النحاس باشا الأخيرة. وتابعنا الجدل حول الوزارة «القومية» أو «الائتلافية». وفى بعض البيانات يعبر رئيس الوفد عن تعلق الطبقات الوسطى وتشبثها بحقوقها الدستورية وحرياتها المدنية.

«ونحن نرتاح لهذا الموقف. ولكن مثل هذا الموقف لن يكون له تأثير فى توازن الصراع الطبقى أو فى الانتخابات العامة. لماذا؟ لأنه ليست هناك قوة كامنة تساند هذا الموقف. أو إذا شئنا فإن هذه القوة الكامنة ضعيفة للغاية. ولذلك نقول: إنه إذا أراد الوفد بحالته الراهنة أن يُحوّل تعلقه بالدستور والحريات المدنية إلى حركة سياسية مناضلة ومنظمة ضد الرجعية فإنه لن يستطيع أن يوفق فى ذلك دون مساعدة مباشرة وجوهرية يقدمها الشيوعيون المصريون. ولكن مساعدة الوفد فى هذا السبيل ليست هى مهمة الشيوعيين التاريخية أو مهمتهم الرئيسية. وإنما واجبهم ينحصر فى تعميق النضال الطبقى وانتهاج سياسة بارعة متصلة الحلقات، فإن هذا من شأنه أن يخلق قوة شعبية جديدة فى ميدان السياسة المصرية. وهى القوة التى يمكن أن يتأكد بوجودها حدوث تغييرات فى توازن القوى السياسية».

الخلفية الاقتصادية والسياسية لهذه التغيرات:

ويرى التقرير المرسل من المعتقل: أن تشكيل وزارة ائتلافية هو تغيير شكلى فى أداة الحكم وليس تغييرا جوهريا. وتم هذا التعديل فى ميزان القوى السياسية نتيجة اتفاق بين قيادات الأحزاب والسراى والإنجليز.. ولم يتم نتيجة ضغط الشعب من أجل الاستقلال والديموقراطية. ذلك، وإن بدا فى مصلحة الشعب ظاهريا من حيث إنه وضع قيودا على العهد النقراشى - الإبراهيمى، وفتح الباب للاشتراك فى الإشراف على الانتخابات.

غير أن هذا التعديل ينطوى على إمكانية وقوع مخاطر شديدة، منها:

١ - أن إصبع بريطانيا فيه وهى تريد الإتيان بالوفد أو بنوع من الحكم الائتلافى الذى يستطيع أن يضمن تمرير معاهدة مصرية - إنجليزية، إن لم تكن بتأييد من الرأى العام، فعلى الأقل بتفويت الفرصة عليه وتعميته عن النضال ضد المكائد التى تحاك فى لندن وواشنطون.

ولكن كيف حدث هذا التغيير، وما هى التطورات الاقتصادية والسياسية التى تكمن وراءه؟

٢ - إن الحكم النقراشى الإبراهيمى كان فى مصلحة جزء من البورجوازية المصرية الكبيرة.. هذا الجزء الذى استولى على كثير من المكاسب الفعلية عندما حل هذا الجزء - بعد حرب فلسطين - محل الرأسمال اليهودى فى المنشآت والبيوت التجارية والصناعية. وهكذا تمكن السعديون من تقوية أنفسهم كهيئة سياسية؛ بينما أضر هذا الحكم بمصالح البورجوازية الاحتكارية وشبه الاحتكارية المتداخلة مع رأس المال اليهودى والأجنبى. ولذلك رأينا كيف حاول ممثلوها من أمثال صدقى باشا وحسين سرى باشا وعبود باشا القيام بانقلاب فى قمة السلطة عبر مناورة سياسية كان قد تم بالفعل جزء منها فى عهد وزارة صدقى باشا. غير أن هذه الوزارة لم تعمر طويلا بسبب ضغط الشعب وتنبهه. ولأن البورجوازية كانت واضحة فى ضرورة الارتباط سياسيا بانجلترا. بينما لم يكن العهد النقراشى الإبراهيمى تماما فى هذا الاتجاه. ذلك أن هذا العهد أوجد بسبب سياسته حالة من الكراهية والتحفز لدى الشعب؛ بل إن سياسته الاستغلالية ضيقة الأفق خلقت حالة من ضيق المعيشة بحيث إن استمراره كان معناه هبوط أسعار الأسهم والسندات. ومن ثم كان من المحتم وقف الخسائر المالية والحيلولة دون تحرك جماهيرى وذلك بعمل تغيير شكلى وإكسابه مظهرا وطنيا.

وأخيرا فمن المعلوم أن قيادة الوفد كانت تعارض الحكم النقراشى لأنه كان يأخذ الغنائم لنفسه (الاستيلاء على الشركات اليهودية - بنك التعاون.. إلخ)، ولأنه كان يعمل للانفراد بالحكم لمدة خمس سنوات أخرى. فى حين أن جماهير الوفد كان قد أصابها من الضغط الاقتصادى الكثير: غلاء الأسعار وانتشار البطالة. كما أن الشباب الوفدى تعرض للاعتقال والتشريد فى ظل الأحكام العرفية؛ لذلك كان هدف الوفد هو إسقاط العهد الحاضر. ولكن القيادة اليمينية للوفد كانت تريد أن يتم ذلك لا بالضغط الشعبى وإنما كمناورة سياسية. ولذلك لم تشجع أى ضغط شعبى واعتمدت على المناورات البرلمانية واتجهت نحو السراى. ووقفت هذه القيادة موقفا موازيا لموقف ممثلى البورجوازية الاحتكارية. فرأينا مثلا كيف أن الذين كانوا - بذات الوقت - يهاجمون العهد النقراشى الإبراهيمى هم سراج الدين وحسين سرى باشا.

هذا عن الأسباب الداخلية التى أدت إلى مجىء الوزارة الائتلافية(*).

أما عن الأسباب الخارجية فيمكن إجمالها فى أنه كان المحتم على بريطانيا إزاء انتصارات أمريكا المتكررة فى الفترة الأخيرة (خاصة فيما يتعلق بالانقلاب السورى وإسرائيل وتركيا وإيران وبلاد العرب) أن تتحصن فى مواقع نفوذها وهى مصر والعراق وشرق الأردن خاصة. ونعلم أنه كم باءت بالفشل المشروعات الاستعمارية فى سوريا الكبرى والهلال الخصيب وانقلاب انطون سعادة. كما أن أدواتها مثل نورى السعيد والملك عبدالله والعهد الحاضر وصولا إلى الجامعة العربية أصبحت ممزقة شر تمزيق؛ لذلك تعمل بريطانيا لتعدل خططها السياسية على أساس عقد اتفاقات سياسية وعسكرية تضمن بها وقف تحول الشرق العربى إلى أمريكا. ومن المهم أن نلاحظ أن انجلترا تلجأ إلى التعاون مع الوفد وما شاكله من الأحزاب الشعبية لتضمن نجاح خطتها. ليس هذا فى مصر؛ بل لقد نجحت التجربة فى الهند، ومن المحتمل أن يحدث هذا فى العراق. وإن دور أمريكا فى حدوث هذا التغيير (الحكومة الائتلافية) ثانوى إذا قورن بدور إنجلترا. ولكن يلاحظ أن ضغطها فى نطاق العالم العربى قد تزايد زيادة كبيرة منذ حرب فلسطين، وأن

(*) تشكلت هذه الوزارة من ٢٥ يوليو إلى ٣ نوفمبر ١٩٤٩ ورأسها حسين سرى باشا. وضمت أربعة من السعديين ومثلهم من الأحرار الدستوريين واثنين من الحزب الوطنى وأربعة من الوفديين منهم فؤاد سراج الدين وعثمان محرم.

التناقض بين اتجاهها واتجاه انجلترا قد تعمق فى إسرائيل وسوريا وطرابلس وبرقة، لكنها لم تستطع أن تقوم بدور فعال كبير فى مصر والعراق وشرق الأردن. ويبدو أن انجلترا تعد نفسها لتشديد قبضتها على أساس وقف التغلغل الأمريكى. ولكن يمكن أن يتم هذا بدون وقوع تصادم جوهرى لأن بريطانيا ما زالت سيدة الموقف فى الشرق العربى.

وتطرق التحليل إلى الحديث عن التغيير الوزارى والأحكام العرفية فأشار إلى أنه من المحتمل إلغاء هذه الأحكام أو تخفيفها شكليا وإيقاف مضمونها(*) الموجه ضد الحركات الديموقراطية والطبقة العاملة. وثمة اعتبارات أخرى تعزز هذا التوقع وهى أن من مصلحة الوفد أن تُلغى الأحكام العرفية.. من مصلحته كحزب جماهيرى ما زالت أمامه إمكانيات ليبرالية، وما زالت جماهيره تتمسك بالدستور. وهذا يفسر ما أذاعته بعض الصحف الوفدية من أن الوفد يحمل فى برنامجه أمورا ذات صبغة ليبرالية مثل: إنشاء محكمة تنظر فى دستورية القوانين، ومنح المرأة حق الانتخاب. وفى الوقت ذاته، نجد فى دعايته الانتخابية محاضرة الدكتور مندور عن (اشتراكية الوفد) ومحاضرة حنفى الشريف عن «العدالة الاجتماعية».

إذن فللوفد، كحزب، مصلحة حقيقية فى إلغاء الأحكام العرفية. ولقيادته اليمينية أيضا مصلحة فى إلغاء الأحكام العرفية لعقد الاتفاقية الإنجليزية المصرية باعتبار أن الوفد الذى جاء نتيجة إرادة الشعب وألغى الأحكام العرفية نفذ هذه المعاهدة لمصلحة الشعب نفسه. كما تجدر الإشارة إلى أن الوفد يعارض فى تقسيم الدوائر على الرغم من اشتراكه فى الحكومة الائتلافية، بما يعنى أنه يريد الانفراد بالحكم نتيجة معركة انتخابية مفتوحة. وهذا هو مضمون موقف الوفد الدستورى باعتباره حزبا بورجوازيا يريد السيطرة على الدولة دون الأحزاب الأخرى الممثلة لفئات أخرى.

ولا بد من ملاحظة أنه لا يترتب على إلغاء الأحكام العرفية أو تخفيضها أن الحريات ستعود إلى ما كانت عليه قبل إعلانها. فقد أصبحت المكاسب الرجعية التشريعية والسياسية فى صلب وجوهر الحالة السياسية عامة. ولسوف تستمر كذلك حتى يحدث تغيير جوهرى بضغط من الشعب وتحركه. ذلك أن طبيعة المعركة الانتخابية ذاتها سوف تقرر أيضا إلى حد كبير مدى تذبذب القيادة الوفدية يمينا أو يسارا.

موقفنا العملى من هذه الانتخابات:

يقدر كاتب التحليل أنه:

لن تكون هذه الانتخابات فى مصلحة الشعب ما ظلت الأحكام العرفية قائمة. وقد ثبتت صحة تحليلاتنا لقضية «الوزارة المحايدة» أو «الائتلافية»، فبينما راح يسار الوفد يستثير الشعب ليشارك فى الانتخابات والجهاد فى سبيل الدستور؛ أخذت قيادة الوفد تتحدث عن «الائتلاف القومى» وما إليه، ولم تبد اعتراضا على استمرار الأحكام العرفية، ولم تطالب بإلغائها وبالإفراج عن المعتقلين السياسيين. وكانت هذه المواقف التى اتخذتها القيادة الوفدية أقرب إلى موقف الرجعية المصرية؛ بل هى ضد مصلحة الوفد نفسه.

آخذين هذا فى الاعتبار، فإنه يتعين علينا، على الرغم من كل ما حدث، أن نحدد الخطوط العامة لموقفنا العملى من الانتخابات.

لقد رفعنا شعار انتخابات مفتوحة حرة غير مقيدة. ورفضنا تقسيم الدوائر والوزارة

(*) حدث هذا بعد أن عادت الحكومة الوفدية إلى الحكم فقد ألغت الأحكام العرفية ولكنها اتجهت لاستصدار قوانين غير ديموقراطية من البرلمان.

المحايدة. ولكن إذا كنا عارضنا تكوين الوزارة الائتلافية فإن ذهاب العهد السعدى خلَّف مع ذلك مشكلة جديدة شكلية لا تستطيع معها «منظمتنا» أن تستمر فى معارضة شعار الوزارة الائتلافية كما كنا نفعل من قبل؛ لأن معنى هذا أننا نضع أنفسنا ـ ونحن قوة صغيرة ـ فى مواجهة مع القوة السياسية القائمة بما فيها كتلة البورجوازية الصغيرة (الوفدية)، فى حين أن من واجبنا أن نعمل، ونوضح لها بكيفية إيجابية أخطاء قيادتها، ونضع أمامها أهداف الحرية والديموقراطية التى يُلقَى بها فى الوحل الآن.

واجبنا أن نشترك بكل قوة، وبكل عنصر، فى المعركة الانتخابية، رافعين صوت شعبنا ضد الأحكام العرفية، فى سبيل الاستقلال التام والدستور. وفى سبيل العدالة الاجتماعية.

ولنساند النقاط الديموقراطية فى برنامج الوفد ونشرحها ونوضحها مثل:

ـ تكوين اتحاد عام للنقابات ـ منح المرأة حقوقها السياسية ـ إنشاء محكمة خاصة تنظر فى دستورية القوانين ـ زيادة الضرائب التصاعدية ـ معالجة مشكلة البطالة ـ تخفيض الأسعار.

وليكن محور دعايتنا، منذ الآن، معارضة الارتباط ببريطانيا فيما بعد الانتخابات. وأن يأخذ هذا شكل دعاية لا تهاجم الوفد لأنه لا تزال هناك إمكانية لإفشال جره إلى المؤامرة الإنجليزية الرجعية.

الفصل الرابع

١٩٥٠ ـ ١٩٥١:

- ـ الوفد وسقوط البورجوازية الليبرالية.
- ـ مدخل عن سوء أوضاع الطبقات الوطنية والشعبية.
- «الطبقات الشعبية تكافح من أجل الرغيف».
- ـ عن مشروع الكادر وضغوط على الطلاب.
- ـ حكومة الوفد وقضايا الديموقراطية.
- ـ الكفاح العمالى والمعركة الوطنية.
- ـ الدفاع عن الديموقراطية والحركة الوطنية.
- ـ طبقة الفلاحين واشتراكها فى المعركة الوطنية.
- ـ عجز القيادة الوفدية وشبح الانقلاب القادم.
- ـ التعديل الوزارى: الطبقة الحاكمة تتفكك.
- ـ الحكومة الوفدية تخشى الشعب أكثر مما تخشى الإنجليز.
- ـ «الوزارة القومية» ليست شعارا قوميا.
- ـ قضايا تعبئة الجماهير الشعبية وتكوين اللجان الوطنية.
- ـ شعارات المعركة.
- ـ نؤيد إلغاء المعاهدة ونؤيد حق تقرير المصرير للشعب السودانى.
- ـ الحكومة الوفدية مهددة بالزوال.
- ـ نعارض حكومة الوفد ولكن نقف ضد انقلاب أشد رجعية..

الوفد وسقوط البورجوازية الليبرالية

مدخل :

يتحتم علينا ونحن نقدم عرضا للفترة التى حكم فيها الوفد (من يناير ١٩٥٠ إلى يناير ١٩٥٢) أن نعتذر عن غياب وثائق «المنظمة» التى تغطى الفترة من أوائل ١٩٥٠ إلى منتصف ١٩٥١. ومن هنا، لا مفر بالتالى من أن نعتمد على الوثائق المتاحة من يوليو ١٩٥١ إلى يناير ١٩٥٢.

ويضطرنا هذا الأمر - وربما من منطلق لزوم ما لا يلزم - إلى تذكير القارئ ببعض مواقف الوفد - فى أيامه الأخيرة - انطلاقا من استراتيجية «المنظمة» التى تذهب إلى أن حزب الوفد المصرى الذى قاد الحركة الوطنية الديموقراطية منذ ١٩١٩ كان يراوح على الدوام فى حركته بين قطب القوى الوطنية والشعبية من ناحية وقطب الاستعمار والرجعية من ناحية أخرى، وذلك فى فترات مد الحركة الوطنية وجذورها.

ولعلنا قد أشرنا من قبل إلى أن معدل تحرك القيادة الوفدية إلى اليمين كان يطّرد بكيفية متسارعة منذ أن تولى الوفد الحكم فى ١٩٤٢ - ١٩٤٤. وحاول الوفد بعد إقالته أن يساير الحركة الوطنية الديموقراطية بإصدار بيانات أو اتخاذ مواقف معارضة لدولة الاحتلال ولأحزاب الأقلية والسراى. ولكن منذ عام ١٩٤٨ أخذت القيادة الوفدية تبرهن بكيفية لا تقبل الشك على أنها حددت اختيارها النهائى مع معسكر الملكية والرجعية المصرية.

وهكذا، ما أن وليت وزارة الوفد الحكم عام ١٩٥٠ حتى أخذت سياساتها العامة تصب فى المسارات الأربعة التالية:

أولا: اتجهت حكومة الوفد إلى مطالبة دولة الاحتلال بجلاء قواتها جلاء تاما، وفى الوقت ذاته برهنت الحكومة فى مفاوضاتها على تمسكها الثابت بعقد معاهدة أو تحالف مع بريطانيا أو مع الكتلة الأنجلو أمريكية وحلفائها.

فبينما اتجهت القوى والشخصيات الوطنية والديموقراطية إلى تعبئة الجماهير الشعبية لتحقيق الاستقلال - بمضمون التحرر من أى نفوذ أجنبى أو قيود على الإرادة الوطنية، إذ بوزير خارجية مصر يوقع فى ٥ مايو ١٩٥١ مع السفير الأمريكى «اتفاقية التعاون المتبادل» والتى اشتهرت باسم اتفاقية النقطة الرابعة. وأذن توقيعها بتسارع وتوطيد النفوذ الأمريكى فى البلاد. وكانت «المنظمة» قد نبهت منذ وقت مبكر إلى خطر الزحف الأمريكى الاستعمارى على البلاد وكشفت، أهداف الأمريكان فى مصر والبلاد العربية(*).

وقفت «الطليعة الوفدية» موقفا مماثلا وأصدرت بيانا هاجمت فيه توقيع الاتفاقية مع أمريكا للأسباب التالية:

(أ) إن ثمن الاتفاقية قلاقل وانقلابات رجعية؛ إذ بدخول رؤوس الأموال الأمريكية فى مصر يبدأ التنافس مع المصالح البريطانية، وذلك على حساب الشعب، الأمر الذى حدث من قبل فى إيران وسوريا. وفى هذا البلد الشقيق بدأ الأمريكان بانقلاب حسنى الزعيم. فرد الإنجليز بانقلاب الحناوى، ورد الأمريكان بانقلاب ثالث.

(ب) إن ثمن الاتفاقية دخول الحرب مع أمريكا. فمنذ شهور طالعتنا الأنباء

(*) انظر على سبيل المثال، احمد رشدى صالح: «عدو جديد»، ومحمود العسكرى: «مشروع مارشال والنقطة الرابعة الطريق لسيطرة الاستعمار الأمريكى السيد الجديد»، منشورات انصار السلام شبرا الخيمة، ١٩٥١/٨/١.

بما يرتبه الأمريكان لمصر.. فمطار أبو صوير بمنطقة القناة أصبح مطارا أمريكيا لقاذفات القنابل الذرية. وثمة مفاوضات بين أمريكا وانجلترا لجعل مصر قاعدة التموين الرئيسية للغرب فى حالة نشوب حرب عالمية ثالثة (الأهرام، ١٩٥١/٢/١٥). وتطلب أمريكا من انجلترا تسهيلات لاستخدام ١٤ قاعدة جوية بريطانية فى مصر والشرق الأوسط (الأهرام، ١٩٥١/٢/٣). والخبراء الأمريكان يتجولون فى منطقة القناة بملابسهم العسكرية ويقدمون تقاريرهم مباشرة إلى واشنطن (الأهرام، ١٩٥١/٣/١٢). ويعنى هذا كله تعريض البلاد لخطر الدمار فى أى حرب تثور.

إن ثمن الاتفاقية الاعتداء على بقايا السيادة الداخلية. فقد تواجد الأمريكان بالفعل فى وزارات: الشئون الاجتماعية، والصناعة والتجارة. ويدرب خبراؤهم موظفين مصريين على إدارة المراكز الاجتماعية فى الريف.

وتهدد أمريكا بالتدخل فى مصر. وهو الأمر الذى تضمنه تصريح وزير الخارجية الأمريكية فى قوله: إن أمريكا ستضطر - إن آجلا أو عاجلا - إلى التدخل؛ خاصة إذا تركت مصر قضيتها تخرج من يدها كما حدث فى إيران. (جريدة المصرى، ١٩٥١/٥/٥)(٨٨).

ثانيا: ويتعلق المسار الثانى بقضية نظام الحكم. ففى توجهه المحموم إلى التقارب مع الملك، اتبع الوفد سياسة الإذعان لأوامره، أو لما كانت تسميه حكومة الوفد «بالتوجيهات السامية». وكشفت هذه التوجيهات عن نزعة استبدادية من الملك وتغلغل لنفوذه فى إدارات الدولة ومصالحها. وفى هذا أهدر الوفد سمعته التاريخية كمعارض لمحاولات السراى الاعتداء على الدستور. وتخلى الوفد فى حكمه الأخير عن مبادئ دافع عنها من قبل مثل «الأمة مصدر السلطات» وأن «الملك يملك ولا يحكم». وفى هذا المسار وضع الوفد نفسه فى موضع المتخاذل فى الدفاع عن الدستور والممالىء لملك قد أصبح موضع كراهية الشعب.

ثالثا: فى محاولة من جانب حكومة الوفد لاستيعاب زخم الحركة الجماهيرية، اصطدمت بالقوى الفاعلة فى هذه الحركة وواجهتها بتشريعات وإجراءات منافية للديموقراطية، كما واجهتها أكثر من مرة باستخدام العنف.

رابعا: وفى اهتمامها بمصالح كبار ملاك الأرض والرأسمالية الكبيرة اصطدمت حكومة الوفد بالجماهير الوطنية والشعبية التى كانت تعانى من تدهور أحوالها المعيشية، فكثرت إضراباتها ومظاهراتها فى المدن، وتعددت فوراتها فى الريف. ولم تتردد الحكومة أكثر من مرة فى مواجهة العمال والفلاحين والطلاب بالعنف.

وسنحاول فيما يلى أن نعرض رؤية «المنظمة» لسياسات حكومة الوفد ومواقفها فى الشهور الأخيرة من وجودها فى الحكم.

«م»

عن سوء أوضاع الطبقات الوطنية والشعبية:

جاء فى «المقاومة الشعبية» أن الرقم الرسمى لارتفاع الأسعار خلال شهر يونية كان ٣١٩٪ وهو أعلى رقم وصلت إليه الأسعار منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وتشير هذه المعلومة إلى أن أوضاع الطبقات الشعبية والوطنية لم تكن غير محتملة فحسب؛ بل واصلت ترديها بكيفية مطَّردة منذ مجيء الوفد إلى السلطة. تكفى الإشارة إلى عشرات الإضرابات الاقتصادية التى وقعت عام ١٩٥٠. وإلى أنه فى الإضراب الذى قام به عمال شركة سباهى بالإسكندرية فى يوليو ١٩٥٠ استخدم البوليس أقصى العنف مع العمال بما أدى إلى وقوع قتلى كما جرح العديد منهم.

وسوف نقدم بعض الوقائع المتاحة التى وردت فى وثائق المنظمة فى النصف الثانى من عام ١٩٥١ عن أوضاع العمال والفلاحين والطلاب والفئات الوسطى والصغيرة.

عن العمال: واصل أصحاب العمل ضغوطهم على العمال واتخذت هذه الضغوط صورا شتى من إغلاق لمصانع النسيج فى القاهرة والإسكندرية وروض الفرج. ومن توفير أعداد ضخمة من العمال أو إجبارهم على العمل على آلات أكثر بالأجر نفسه. ومن فصل لبعض أعضاء مجالس الإدارة فى النقابات. وفى هذا كله واصل البوليس السياسى ضغوطه إلى حد الإرهاب فى المناطق العمالية بما أدى إلى وقوع صدامات(٨٩).

وأضافت «المقاومة الشعبية» فى عدد آخر أن البطالة تزداد بتهديدها للمناطق الصناعية يوما بعد يوم. فثمة آلاف من عمال النسيج المتعطلين فى كل من الإسكندرية والمحلة من عمال المصانع الكبرى. كما اضطر عدد من المصانع الصغيرة فى المحلة الكبرى إلى غلق أبوابها، وفى مدينة سمنود كان يوجد ٣٠٠ من العمال المتعطلين يزداد عددهم يوما بعد يوم. وفى بنى سويف طردت شركة أتوبيس النهضة عمالها بعد اندماجها فى شركة أتوبيس أخرى. وأدى هذا الوضع إلى طرح شعار تكوين لجان للعمال المتعطلين هدفها:

إقرار إعانة للمتعطلين - إيقاف توفير العمال - إصدار قانون التأمين ضد البطالة والعجز والشيخوخة - تحديد الحد الأدنى للأجور بخمسة وأربعين قرشا فى اليوم(٩٠).

وارتبطت معاناة العمال باتساع ظاهرة الاحتكار فى النظام الرأسمالى. فكتبت «المقاومة الشعبية» تقول: إنه فى منطقة شبرا الخيمة بدأت شركة المحلات الصناعية للحرير والقطن تضم إليها مصانع شركة سباهى رقم (١) و(٢) ومصنع صقال للحرير، كما ضمت شركة الصناعات المتحدة إليها شركة الكرنك وشركة حمصى وبدأت فى توفير عمالها.

وفى هذه الظروف بدأت شركة نسيج الألياف فى تخفيض الأجور بتشغيل العمل على أربعة أنوال بالأجر نفسه الذى كانوا يتقاضونه فى العمل على نولين. وقامت مصانع أخرى هى المحلات الصناعية للحرير والقطن ومصنع محمد كامل بتخفيض أجور العمال بنسبة ٤٠٪ من الأجر. وأنذر مصنع بيلا العمال بأن يختاروا بين أمرين: التشغيل على أربعة أنوال أوتسلم مكافآتهم وترك المصنع.

وتذكر «المجلة»: أن هذه السياسة كانت استمرارا لما قامت به الشركات من قبل. فشركة شهودى وسالم وشركاه خفضت الأجور بنسبة ٢٠٪ ورفعت غرامات الفحص بنسبة ١٠٠٪. واشتدت على العمال وهددتهم بالعمال العاطلين الذين يقفون بالباب. وعلقت المجلة على ذلك بقولها: إن هذه الخطة هى ما اتفق عليه أصحاب الأعمال فى «اتحاد الصناعات المصرى» بهدف تحطيم الصناعات الصغيرة وخلق جيش من العاطلين يهدد العمال ويضمن سكوتهم. ودعت المجلة العمال إلى أن يتذكروا أن تكتلهم فى ١٩٤٧/٤٦ مكنهم من أن يحافظوا على مستوى مرتفع من الأجور وحال بالتالى دون تشريد الآلاف.

وأنه من هنا تظهر أهمية التفاف العمال حول النقابة (نقابة شبرا الخيمة) لمجابهة تكتل أرباب الأعمال وجهاز الدولة. وطرح المقال شعارات تدعو العمال إلى التكتل للدفاع عن حقوقهم وإلى توحيد صفوفهم حول مطالبهم الاقتصادية وإلى تأييد لجان البطالة للقضاء على عروض العمل الزائدة(٩١).

واستمرت الحال على ما هى عليه فى المناطق العمالية. فكتبت «المقاومة الشعبية» تقول إن موجة الفصل ما زالت مستمرة بالإسكندرية؛ فأصحاب الأعمال يوفرون العمال بالجملة ويغتصبون حقوقهم يساعدهم فى هذا الحكومة ومكتب العمل. ولم يكن غريبا بعد ذلك أن يتمادى أصحاب مصانع سباهى بالإسكندرية فيطالبون العمال بأن يتنازلوا للشركة عن المتجمد من إعانات غلاء المعيشة التى تصرف لهم(٩٢).

وعن الفلاحين: كثرت وتنوعت المظالم التى طالت صغار الفلاحين وفقراءهم. ومن ذلك:

- بلغ من استبداد أصحاب الأملاك فى مديرية بنى سويف أنهم كانوا يؤجرون أملاكهم لصغار الفلاحين بسعر يتراوح بين ٥٠ - ٧٥ جنيها للفدان فى السنة، ويرغمونهم على التوقيع على أوراق بيضاء حتى يتمكنوا من اقتضاء الإيجار كاملا.. وهو عمل غير قانونى إطلاقا. وكان يحدث أن تبلغ مصاريف زراعة فدان القمح بالإضافة إلى الإيجار ٤٥ جنيها فيتبقى للفلاح من المحصول ما يقدر بحوالى ٢٥ جنيها. فيضطر إلى بيع جاموسته لكى يحصل على طعامه السنوى من الذرة وليسدد المتأخر عليه.

- وفوق هذا وذاك تلجأ عائلات كبار الملاك إلى إثارة الانقسامات بين الأهالى وإيقاعهم فى معارك دامية لإرغام الفلاحين على رفع قيمة الإيجارات. وهذا ما كان يفعله محمود لطيف نائب بوش وعائلتا بهنس وأدهم. وحثت «المجلة» الفلاحين على الاتحاد من أجل تخفيض الإيجار والامتناع عن التوقيع على بياض(٩٣).

- وفى بلدة بستان مركز الشهداء يقوم العمدة وهو عضو بحزب الأحرار الدستوريين بضرب الأهالى (بالكرباج) ويحتكر زراعة معظم أراضى البلدة بالقوة.

- ويشترك عمدة أبشادى وأولاده مع بعض المجرمين وقطاع الطرق فى تشكيل عصابة مهمتها طرد صغار الملاك والفلاحين الذين يملكون فدانا أو ما يزيد على ذلك بقليل. ومن الأساليب التى تلجأ إليها هذه العصابة سرقة مواشى الفلاحين وإتلاف زراعتهم وخطف دواجنهم أمام أعينهم. وينتمى العمدة الذى أشرنا إليه إلى حزب الأحرار الدستوريين.

وكان من الأمور المألوفة فى ذلك الزمن أن يتحكم كبار الملاك فى توزيع مياه الرى دون الالتفات إلى مصالح صغار الفلاحين. من ذلك أن نائب بلقاس المغازى شعير قام بحجز الرى عن الأهالى. واستغل نائب بوش محمود لطيف نفوذه؛ فقام بردم قناة صغيرة كانت تنقل المياه إلى أرض الفلاحين «الكلاب» على حد تعبير النائب. وتبلغ مساحة أرض هؤلاء الفلاحين ٧٥ فدانا. وكان للنائب ما أراد بفضل مدير بنى سويف ورجال بوليسه. وفى سمنود منعت قوات البوليس الفلاحين من زراعة أرضهم إلا بعد أن تُسقَى أرض على بك الشيشينى؛ الأمر الذى تسبب فى عجز محصول الفلاحين لهذا العام بسبب قلة مياه الرى فى الناحية(٩٤).

كارثة القطن:

على أن حزب الوفد الذى أقام شعبيته - فى جانب من جوانبها - على أساس اهتمامه بتقديم بعض إصلاحات اجتماعية واقتصادية للفئات الوسطى والصغيرة من السكان، هذا الحزب قد ألحقت حكومته كارثة بالفلاحين زراع القطن على النطاق القومى. وتم هذا على مدى موسمين متتاليين.

فعندما اندلعت الحرب بين شمال كوريا وجنوبها فى يونية ١٩٥٠ سارعت الولايات المتحدة الأمريكية وكونت حلفا تحت راية الأمم المتحدة تحت شعار طرد جيش كوريا الشمالية من الجنوب. وبنشوب هذه الحرب زاد الطلب عالميا على القطن فارتفع ثمنه.

وفى مصر انتهز الفرصة كبار محتكرى تجارة القطن ومصدروه من أمثال فرغلى باشا وأمين يحيى باشا وأصهار رئيس الوزراء من عائلة الوكيل، فدخلوا سوق القطن مضاربين ومتلاعبين بمساندة من الحكومة ومحققين أرباحا فاحشة. وإذا صح أنه من الطبيعى أن ترتفع أسعار القطن عندما يشتد الطلب عليه، فقد كان من غير الطبيعى أن تؤدى المضاربة على أسعاره إلى أن يرتفع سعر القطن قصير التيلة إلى ضعف ارتفاع سعر القطن طويلة التيلة. وحدث هذا فى موسم ٤٩ ـ ١٩٥٠.

وفى الموسم الثانى (٥١ ـ ١٩٥٢) كان قد ظهر بوضوح منذ مارس ـ يوليو ١٩٥١ أن الحرب الكورية كان قد تقرر وقفها. وفى كلا الموسمين دارت الدوائر على الفلاحين زراع القطن.

وفى الموسم الأول لم يكسب صغار الفلاحين من ارتفاع سعر القطن، فقد ضغط كبار الملاك على الفلاحين واشتروا القطن منهم وشونوه فى مخازنهم انتظارا لبيعه بأعلى سعر. وفى الموسم الثانى كان وقف الحرب الكورية يعنى فى سوق القطن انخفاضا شديدا فى سعره الأمر الذى أدى إلى خراب الفلاحين. وفى هذا كتبت «المقاومة الشعبية» تقول:

بدأت الأسعار فى سوق القطن تعانى من أزمة ترددية، الأمر الذى أدى إلى إحجام التجار عن شرائه، وإلى إفلاس الكثير من صغار التجار.

أما عن انهيار أسعار القطن، فقد كبد الفلاح أفدح الخسائر التى نجمت عن العوامل التالية:

ـ ارتفاع الإيجارات الزراعية، ويضاف إلى ذلك ما يتكبده الفلاح من مصاريف الرى وتسميد الأرض وحراستها.

ـ تهديد المالك للفلاح المستأجر بالطرد من الأرض ما لم يدفع إيجارا مرتفعا للعام القادم. ويستعين كبار الملاك فى اقتضاء هذا الإيجار برجال الإدارة الذين يساعدون المالك فيما ارتآه.

ـ يعمد سماسرة البنوك إلى النزول فى الريف وجمع المحصول. والمستفيد غالبا من ارتفاع أسعار القطن هم كبار الملاك وكبار الماليين المصدرين ووسطاء النقل الذين ترتبط مصالحهم بمصالح الشركات الاحتكارية العالمية.

وختمت المجلة مقالها بالنداء التالى:

«أيها الفلاحون: اتحدوا للامتناع عن تسليم القطن إلى أصحاب التفاتيش الكبيرة»(٩٥).

ولما كثرت وتنوعت المظالم التى كانت تقع على الفلاحين فى ذلك الزمن، كثرت وتعددت أيضا فورات الفلاحين وهباتهم فى الدلتا وبوجه خاص فى أراضى كبار الملاك الإقطاعيين. وحدث هذا فى قرية سنبارة (المحلة الكبرى) وفى كفور نجم فى أراضى الأمير عبدالمنعم. أما فى بهوت فقد انتفض الفلاحون على عائلة البدراوى باشا وأحرقوا المخازن والسراى ورفضوا تسليم قمح الحيازة. وتعرضوا لهجوم واسع من البوليس. وكان مركز التحقيق مع الفلاحين هو سراى البدراوى ذاتها. وكان المشرفون على التحقيق هم الذين أطلقوا الرصاص على الفلاحين.

وكتبت الصحف عن أنباء الحريق الذى أصاب إحدى عزب عبدالعزيز بك البدراوى وما يقوم به الأهالى فى القرى المحيطة ببهوت من اعتداء على كل سيارة تمر(٩٦).

وكتبت «المقاومة الشعبية» عن الطابع التلقائى لتحركات الفلاحين فلاحظت أنه تندلع

فى الريف فورات سرعان ما تخمد لتنفجر فى مكان آخر. فقد ثار الفلاحون فى أرض الأمير محمد على (ولى العهد). وفى زاوية البقلى (منوفية) جمع الأهالى ما تبقى من محصول القطن بعد تلفه وأرسلوه إلى مالك الأرض دون أن يدفعوا الإيجار وهددوا باستخدام القوة. وكشفت بعض الأحداث عن ميل متزايد فى صفوف الفلاحين للاتحاد والتضامن وذلك فى سياق اجتماعى واقتصادى من ارتفاع نفقات المعيشة والحرمان من مياه الشرب النقية وقلة الوحدات الصحية وإخضاع أبناء الفلاحين لنظام قاسٍ من الخدمة العسكرية الإجبارية(٩٧).

الطبقات الشعبية والرغيف:

وعن صعوبات المعيشة التى كانت تواجه الفئات الوسطى والوسطى الصغيرة تحدثت «المقاومة الشعبية» عن مشكلة الخبز وانخفاض رواتب الموظفين ومعاناة الطلاب فى الجامعات ودور التعليم المختلفة. ففى مقال تحت عنوان: «الطبقات الشعبية تكافح من أجل.. الرغيف» جاء فى المجلة:

استاءت الطبقات الشعبية أشد استياء من اتجاه الحكومة إلى رفع سعر الرغيف، وإيجاد نوع منحط من الخبز لتأكله الطبقات الشعبية. وشمل الغضب من هذا الإجراء فئات مختلفة، فرأينا بعض اللجان الوفدية تعلن استعدادها للتظاهر، كما أن كثيرين من الوفديين من المحامين وأعضاء لجان الشباب كتبوا إلى رئيس الوزراء يطالبونه بالرجوع عن هذا الاتجاه.

أما «جمعية ربات البيوت» فقد وزعت احتجاجا وأخذت تجمع عليه التوقيعات فى الأحياء الشعبية.

وأضافت المجلة:

«إن شعبنا لم يعد يحتمل المزيد من آلام الجوع والحرمان، ونحن نعلم أن فى مقدور العمال وغيرهم من الطبقات الشعبية أن ينظموا الكفاح للقضاء على سياسة التجويع ورفع ثمن الرغيف.. فيا قراء المقاومة ناضلوا ضد سياسة تجويعكم وتجويع أطفالكم»(٩٨).

وتحت عنوان «كافحوا مشروع الكادر» كتبت المجلة:

أصدرت الحكومة مشروع الكادر الجديد للموظفين. وجاء هذا الكادر خاليا من الضمانات التى تمنع الموظف من البقاء فى درجته ١٠ سنوات أو خمس عشرة سنة حتى أطلق على هذه الفئة من الموظفين هذه التسمية العجيبة: «المنسيين». كما أن الكادر الجديد أطلق يد الحكومة فى أن يكون التعيين والترقية للوظائف الكبرى بالاختيار. ومعنى هذا حرمان أبناء الطبقات الشعبية من الوصول إلى هذه المراكز. وبمعنى آخر، ضمان الاحتفاظ بالمراكز الرئيسية فى الجهاز الحكومى فى يد الطبقة الحاكمة وأذنابها. واحتفظت الحكومة بالكادرات الخاصة لرجال القضاء والجيش والبوليس. ومن ثم فإن الكادر الذى صدر لم يحقق مصالح صغار الموظفين بينما أغدق العلاوات وأفسح المجال لترقيات كبار الموظفين»(٩٩).

وعن الكتلة الغالبة من الطلاب الذين ينتمون عموما إلى الفئات الوسطى والوسطى الصغيرة، نشرت «المقاومة الشعبية» أن وزير المعارف بالنيابة اقترح رد أوراق الطلبة الجامعيين الذين لم يسددوا المصروفات، بعد امتحان الدور الثانى، أى حرمانهم عمليا من مواصلة التعليم. كما أشارت «المجلة» إلى ما نشر فى الصحف عن تخفيض الاعتماد المخصص لجامعة إبراهيم (عين شمس) من أربعين ألف جنيه إلى عشرين ألفا. وفى عدد آخر كتبت «المجلة» عن التعنت مع الطلاب العاجزين عن دفع المصروفات حين هددت

جامعة فؤاد الأول برد أوراق هؤلاء الطلاب إليهم. كما منعت جامعة فاروق الأول الطلبة من تأدية الامتحان الشفوى، فرد الطلبة على هذا الإجراء بالتظاهر والمطالبة باستقالة مدير الجامعة(١٠٠). وهددوا بأنهم، سيقتحمون اللجان بالقوة مما أدى إلى إعلان حالة الطوارئ فى المدينة. كما توجهت «الطليعة الوفدية» إلى مقابلة وزير المعارف بالنيابة للاحتجاج على التهديد برد الأوراق إلى الطلبة. ودعت المجلة الطلاب إلى التظاهر ضد سياسة التشريد وضد زيف المجانية، وإلى الاحتجاج فى الصحف ولدى الهيئات والمنظمات الطلابية العالمية.

حكومة الوفد وقضايا الديموقراطية:

نشرت «المقاومة الشعبية» تحت عنوان «خيانة جديدة للوفد» فقالت:

«أخذت الحكومة تحضر لجريمة أخرى من جرائمها وخيانتها لمصالح شعبنا». فبعد أن أصدرت الحكومة الوفدية قانون الجمعيات وقانون أنباء القصر وقانون أنباء الجيش، وبعد أن فرضت الرقابة على البرقيات الخارجية والبريد والتليفون، وكل هذه القوانين والإجراءات موجهة ضد مصالح الطبقات الشعبية، نقول: بعد هذا، تقوم الحكومة بإعداد تفسير جديد للمادة ١٥ من الدستور التى تحظر تعطيل الصحف وإنذارها إداريا. ولما كان هذا التفسير يأتى عقب حكم مجلس الدولة ضد الحكم فى قضية إلغاء جريدة «مصر الفتاة» فمعنى هذا أن التفسير سيأتى حلقة جديدة فى سلسلة القوانين المناهضة للحرية فى مصر، تلك القوانين التى تهدف إلى قتل الحرية الوطنية وخنق أبناء الشعب. إن التفسير الجديد سيعطى الحكومة الحق فى تعطيل أية جريدة. وهذا الأمر لم يسبق له مثيل سوى فى البلاد الفاشية. إن الحكومة الوفدية تحيط نفسها بسياج من القوانين الإرهابية كى يتاح لها الاستمرار فى خيانتها ولكن الجماهير الوطنية والشعبية التى ألغت المادة السادسة من قانون الأحكام العرفية وأوقفت قانون المشبوهين السياسيين ستحبط المشروع الجديد للحكومة الوفدية.

يا قراء «المقاومة»: دافعوا عن حرية الصحافة. احتجوا على تقييد حرية الرأى. أرسلوا الاحتجاجات للحكومة والنواب والصحف. تظاهروا ضد القوانين الظالمة(١٠١).

ويضيف «المحرر» إلى ما أوردته «المجلة» ما يلى:

إن حكومة الوفد حاولت أن تصدر ما سمى فى حينه بقانون المشبوهين السياسيين، وكان الهدف من إصداره إضفاء الشرعية على ملاحقة كل من سبق اعتقاله من أصحاب النشاط السياسى. ولكن المعارضة الواسعة للقانون أفشلت مسعى الحكومة.

وفى صيف ١٩٥١ تأهبت الحكومة لاستصدار مجموعة من التشريعات المقيدة للصحافة وبدأت تبحث فى وضع تفسير جديد للمادة ١٥ من الدستور وهى المادة التى تحظر تعطيل الصحف ووقفها إداريا. ولكن انفجرت معارضة عاصفة وأدتْ هذا المسعى. فقد عارض هذا التوجه وزراء داخل الحكومة، كما عارضته بشدة الهيئة البرلمانية لحزب الوفد. وجاهد تيار الطليعة الوفدية جهادا متميزا فى الدفاع عن حرية الصحافة ووحد جهوده مع الشيوعيين والليبراليين والديموقراطيين(١٠٢).

فإذا عدنا بعد ذلك إلى وثائق «المنظمة» أمكن أن نضيف:

أنه فى ذلك السياق من الاعتداء على الدستور وحرية الرأى والنشر لم يكن غريبا أن يتم تعظيم دور وسطوة الهيئة التى كانت تسمى بالبوليس السياسى. فلم يعد يراقب العمال والطلاب فحسب؛ بل ووضع تحت مراقبته محامين وأطباء وموظفين؛ بل وأعضاء وفديين فى البرلمان.

وفى ٢١ أكتوبر ١٩٥١ عقد اجتماع حاشد فى جامعة فؤاد الأول ضم الطلاب والعمال. واتخذ المجتمعون قرارات وطنية وديموقراطية كان فى مقدمتها تكوين اللجنة الوطنية للعمال والطلبة. ثم التأم الجمع فى مظاهرة ضخمة فتعرض لها البوليس وأطلق النار وقبض على عدد من المتظاهرين(١٠٣).

وقبل ذلك بأيام، كان عبدالفتاح حسن نائب وزير الداخلية قد عين وزيرا للشئون الاجتماعية. وتحدث الوزير عن مهمته فقال: إنها «محاربة المبادئ الهدامة». كما تحدث عن ضرورة الإصلاح الذى يتعين تنفيذه، وأنه لا بد من إرشاد العمال للطريق القويم.

وعلقت «المقاومة الشعبية» على تصريحات الوزير فأشارت إلى أن الدبابات القابعة فى شبرا الخيمة كانت فى الأسبوع الماضى (النصف الثانى من أكتوبر) خير مثال لما كان الوزير يعنيه(١٠٤).

الكفاح العمالى والمعركة الوطنية:

فى هذا السياق كانت «المنظمة» تواصل السعى لتوسيع دائرة اشتراك الطبقة العاملة فى المعارك الوطنية والديموقراطية والاقتصادية. على أن يتم ذلك فى ارتباط وثيق بالحركة الطلابية بتياراتها التقدمية واليسارية فى تحالف قوى مع «الطليعة الوفدية». لقد كان اندفاع العمال إلى ساحة العمل الجماهيرى يتصاعد وتتسع مجالاته يوما بعد يوم. ونشير على سبيل المثال، إلى الحضور العمالى القوى فى المظاهرات الضخمة والاجتماعات الحاشدة التالية:

- المسيرة الوطنية الكبرى فى مناسبة عيد الجهاد الوطنى (١٣ نوفمبر ١٩٥١).
- الاجتماع الكبير فى جامعة القاهرة يوم ٢١ أكتوبر ١٩٥١ وتم فيه إعلان قيام اللجان الوطنية و«اللجنة الوطنية العامة» وطرح برنامج هذه اللجنة. وعقد اجتماع لهذا الغرض فى اليوم التالى ١٩٥١/١/٢٢ بجامعة عين شمس.
- تحرك عمال السكك الحديدة لإظهار تضامنهم مع عمال منطقة القناة فى مواجهة جنود الاحتلال.
- مظاهر الترابط والتقارب بين عمال صناعات مختلفة من أجل إقامة الاتحاد العام لعمال مصر(١٠٥).

باختصار كانت «المنظمة» تعلق آمالا كبيرة على الصعود المضطرد - عموما - لحركة الجماهير الشعبية والوطنية. فهذه الحركة فى مجموعها كانت تعد بنمو أكبر، ووحدة داخلية أقوى وربما بانتصارات حاسمة على أعداء الوطن، لكن - وفى الوقت ذاته - كان فى تقدير «المنظمة أن مسألة إطلاق الحريات وقتئذ كانت المسألة الأساسية.. لأن الجماهير الشعبية والوطنية لا تستطيع أن تدحر أعداءها وهى مكبلة بقيود تحرمها من التجمع والتنظيم والدعاية. وبعبارة أخرى فلكى يتحقق حشد القوى الشعبية فى الكفاح التحريرى ضد الاستعمار والرجعية.. كان لا بد من تحطيم القيود الكامنة فى عدد من التشريعات:

قانون المطبوعات - قانون محاربة الشيوعية - قانون تقييد الاجتماعات والمظاهرات - القوانين التى أصدرتها آخر حكومة وفدية وهى:

- قانون منع نشر أخبار القصر إلا بإذن مسبق.
- قانون منع نشر أخبار الجيش إلا بإذن مسبق.

ويضاف إلى ذلك القانون الذى يحرم على عمال الزراعة أن يكوِّنوا نقابات (جاء هذا التحريم فى القانون الذى أصدرته حكومة الوفد عام ١٩٤٢ والذى اشتهر باسم قانون الاعتراف بالنقابات)(١٠٦).

الفلاحون وإسهامهم فى المعركة الوطنية:

بالمقارنة مع الحركة السياسية والجماهيرية فى المدن والمراكز المهمة يلاحظ أن طبقة الفلاحين ما زالت بعيدة عن الاشتراك الفاعل فى الحركة الوطنية الديموقراطية.

ولا خلاف على أن هبّات الفلاحين وفوراتهم قد زادت واتسعت فى الريف. ولكن لا بد أن يدرك الفلاح بعمق أن الملك والأمراء وكبار الملاك هم الذين يشددون استغلالهم للفلاح؛ بل يعتصرونه اعتصارا، ويحرمونهم مما يكسبونه من العمل فى الأرض. بل إن مشروعات مياه الشرب وإنشاء الوحدات الصحية ومشروعات الرى لا تُنفذ فى الريف، ولا ترصد لها الميزانية المطلوبة.. فيظل الفلاح، بعد هذا كله، محاصرا معزولا عن مجريات الأمور فى بلدنا.

ويقع على عاتق الطبقة العاملة - لارتباطها الطبيعى بهم - وأن تمد إليهم يد المساعدة لينظموا أنفسهم فى لجان لمعارضة رفع إيجارات الأرض، ودعوتهم لتكوين نقابات لعمال الزراعة، وتكوين لجان لصغار المزارعين والمستأجرين للمطالبة بتنظيم مناوبات الرى. وإن مظاهر اتحاد الفلاحين فى تحركاتهم الأخيرة يبرهن على أن هذا الاتحاد له أهمية فى توسيع كفاح الفلاحين ورفعه إلى المستوى السياسى(١٠٧).

عجز القيادة الوفدية وشبح الانقلاب القادم:

حددت جريدة الأهرام موعدا لإلغاء معاهدة ١٩٣٦، وكان الموعد هو ١٧ سبتمبر ١٩٥١ غير أن شيئا من ذلك لم يحدث. وحتى لا يقع شعبنا فى إسار التضليل الحكومى يتعين أن ندرس قضية إلغاء المعاهدة تحت ضوء العلاقات الطبقية القائمة فى المجتمع المصرى من ناحية، ومن ناحية أخرى تحت ضوء توازن القوى العالمية. فماذا ترى؟(١٠٨).

إن هذا يمكن فهمه على ضوء توازن القوى داخل المعسكر الاستعمارى ذاته. فمنذ انتهاء حرب فلسطين حقق الاستعمار الأمريكى انتصارات كبيرة على حساب الاستعمار البريطانى، كما أن أمريكا أصبحت تمد سيطرتها إلى بريطانيا نفسها التى أصبحت تسير وراء أمريكا فى مشروعات التسلح والاستعداد لحرب جديدة.

وأدى هذا إلى أن تدرك بريطانيا أنها عاجزة تماما عن رسم أى سياسة مستقلة تخدم مصالحها الخاصة دون أن تخضع للسياسة الأمريكية.

وعلى هذا الأساس تسير المحادثات والاتفاقات بين أمريكا وبريطانيا وفرنسا فى مؤتمر أوتاوا وفى اجتماع مجلس الدفاع الغربى لتنظيم ما يسمونه بخطة «الدفاع عن الشرق الأوسط». ويتضح من هذا أن العلاقات بين الاستعمار البريطانى والرجعية المصرية تتفاعل فى ظل الوصاية الأمريكية وتحت نفوذها. وهذا يفسر لنا لماذا لا تتوقف أمريكا عن حث بريطانيا ومصر على الإسراع فى تسوية العلاقات بين البلدين، كما يفسر ولماذا - وهذه للمرة الثالثة أو الرابعة - لا يستنكر الدكتور محمد صلاح الدين وزير الخارجية أن ترتبط مصر بحلف الأطلنطى أو نظام القيادة العسكرية للبحر الأبيض المتوسط. أما سفير مصر فى أمريكا فينصح بقبول ٢٥ مليون دولار للمساعدة العسكرية والاقتصادية.. ثم نقرأ فى «الأهرام» وفى صحف حزب المحافظين الإنجليز أن معاهدة ٣٦ ستلغى باتفاق بريطانيا ومصر، الأمر الذى ابتهج له النحاس أيما ابتهاج. فإذا قرأنا وسمعنا كل ذلك، فلنعلم أن التحضير لمعاهدة تربطنا بالكتلة الأنجلو أمريكية قائم على قدم وساق.

ولكن ما شكل المعاهدة المنتظرة؟

ويتضح من التحليل السابق أن المعاهدة التى تحضر لها الرجعية المصرية هى معاهدة مع الكتلة الأنجلو أمريكية. وستدخل أساسا فى مشروعاتها العسكرية أيًا كان اسم

الحلف المزمع عقده ولو تمت تحت ستار حلف إقليمى تابع لهيئة الأمم كما دعا إلى ذلك على ماهر باشا.

ما هى الخطة الأمريكية لضرب الحركة الوطنية؟ يسرد مقال «المقاومة الشعبية» هنا تفصيلات عديدة تتفاوت فى أهميتها. فلاحظ مثلا:

أن الصحف البريطانية تتنبأ بوقوع أحداث جسيمة فى مصر فى فصل الخريف (خريف ١٩٥١). أما مجلة «الاشتراكية (مصر الفتاة) فقالت، إن «الثورة» ستقع فى شهر نوفمبر وديسمبر ١٩٥١ وإن الطلاب هم الذين سيشعلونها. وتحدث سفير مصر فى واشنطون «عن التصورات الخطيرة المهمة التى ستحدث فى الدول العربية فى القريب العاجل».

ولكن إذا كان لهذا كله من مغزى؛ فهو أن المستعمرين الأمريكيين يحضرون مؤامرات واسعة النطاق لضرب حركة التحرر المصرية وذلك عن طريق مباشر وهو الاعتداء على الحريات والدستور وعن طريق غير مباشر، بدفع الحركات والهيئات التى تسيرها السياسة الأمريكية للقيام بأعمال «وطنية متطرفة».

فى الوقت نفسه رأينا أحمد حسين، وزير الشئون الاجتماعية السابق - وهو من نعرف ولاءه لأمريكا - يدعو إلى تكوين جمعية اجتماعية هدفها إنقاذ الفلاح.. ثم رأينا «الإخوان المسلمين» وحزب الفلاح يهتمون اهتماما مفاجئا بمشاكل الفلاحين؛ فتفتح مجلة «الدعوة» بابا جديدا لمعالجة مشاكل الفلاحين. أما رئيس حزب الفلاح فينهض بعد - سكون دام سنوات - لزيارة القرى فيحمله الفلاحون على أكتافهم. هذا بينما يوسع الخبراء الأمريكيون من مجال تجاربهم فى عدد من القرى المصرية، يريدون - بطريقتهم «الإصلاحية» أن يكسروا حدة تحركات الفلاحين حتى لا ترتبط بالحركات الثورية الصحيحة فى المدن.

ويبقى السؤال بعد ذلك: هل يستطيع شعبنا اليوم أن يمنع الحكومة الوفدية من عقد المحالفة الاستعمارية؟ لننظر مرة أخرى فى العلاقة بين الطبقات أو إلى اتجاهات الصراع الطبقى.

إن هذا الصراع الطبقى المتعاظم يقدم الأساس للكفاح ضد مشروعات الرجعية والاستعمار، غير أن افتقار جماهير الشعب إلى التنظيم يضعف مقاومتها للعدو المشترك. ونقصد بالتنظيم: تنظيم صفوفها للدخول فى معارك صغيرة وكبيرة، اقتصادية وسياسية، حول مطالبها واحتياجاتها. وهذا هو واجب الطليعة الواعية من العمال. فالواقع أن الطبقة العاملة تستطيع أن تفشل مشروعات الحكومة الوفدية لعقد المعاهدة مع دول الاستعمار. ويتم ذلك إذا استندت فى كفاحها على ما يلى:

١ - استعداد شعبنا الذى برز فى مواقف مختلفة للقتال ضد كتلة الاستعمار والرجعية.

٢ - استعداد الحركة الوطنية لمحاربة الاستعمار الأمريكى نظرا لمواقف أمريكا السابقة من قضايانا الوطنية.

٣ - إن الصراع بين دول الاستعمار يضعف جبهة الأنجلو أمريكيين، ولكن بشرط أن يوجه الشعب نضاله ضد الإنجليز والأمريكيين معا.

٤ - الصراع فى داخل الوفد ذاته بين القيادة والجماهير الوفدية الوطنية. هذا الصراع يضعف مركز الحكومة ويحد من اتجاهاتها الرجعية الاستعمارية.

التعديل الوزارى والطبقة الحاكمة تتفتت:

 واصلت «المنظمة» الاهتمام؛ ليس بمسيرة حكومة الوفد فحسب، وإنما عنيت أيضا فى

الوقت ذاته، باستقراء العوامل التى تدفعها إلى مصيرها المحتوم.

ففى مقال لمجلة «م.ش.» عنوانه «التعديل الوزارى: الطبقة الحاكمة تتفكك» عرضت المجلة للضجة التى أعقبت هذا التعديل عن ضم مصر إلى حلف الأطلنطى وعن تكوين إنشاء قيادة للبحر الأبيض المتوسط يتوقع أن تنضم إليها مصر. وأضافت المجلة أن ظاهرة التفكك والتضارب فى صفوف الوزارة وداخل الهيئة الوفدية لم تعد تخفى على أحد. فقد استقال الوزير عبدالفتاح الطويل باشا وأيده فى ذلك عدد من النواب، بل لقد تعاطف مع موقفه الوزير عثمان باشا محرم.

وربما أضفنا إلى ما تقدم الخلافات التى شجرت، من قبل، فى صفوف الوفد حول قانون المشبوهين السياسيين واتفاقية النقطة الرابعة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والقوانين المقيدة للصحافة(١١٠).

خطر الانقلابات الفاشية:

ولم تتوقف «المنظمة» أيضا عن التنبيه إلى خطر وقوع «انقلاب أشد رجعية» يطيح بحكومة الوفد. وعرضت «م.ش.» فى أواخر أكتوبر ١٩٥١ إلى العوامل التى تمهد لمثل هذا الانقلاب. من ذلك:

أن فى بلادنا حماس متعاظم للنضال ضد جنود الاحتلال وغضب ملتهب على أعماله العدوانية الموجهة للشعب. ولكن شعبنا المتطلع إلى التحرر يضرب كل مرة من جانبين: جانب المستعمر وجانب الحكومات المصرية التى تمثل مصالح كبار ملاك الأرض وكبار الرأسماليين.

وثمة عامل آخر هو أن الحكومة الوفدية تخشى الشعب أكثر مما تخشى الإنجليز. ومن هنا تمد يديها إلى القوى الفاشية (الإخوان والحزب الاشتراكى مصر الفتاة)، وتساعدهم على التسلح وتكوين الكتائب.

ودعت المجلة القراء وأعضاء «ط. ع.» إلى أمرين:

١ ـ أن يشرحوا لمن حولهم ولكل القوى الشعبية طبيعة الانقلاب القادم الذى يحضر له الاستعمار والرجعية.

٢ ـ أن ينظموا صفوفهم فى المصانع والنقابات ويخوضوا المعركة الوطنية تحت شعاراتهم الديموقراطية. ويتعين أن يكون فى مقدمة واجباتهم جذب الفلاحين إلى معركة التحرير، لأن تحررهم يعنى التحرر من الاستعباد واستعادة حقهم فى أرضهم(١١١).

الوزارة القومية ليست شعارا «قوميا»:

وفى مقال تالٍ ضربت «م.ش.» مثلا عن الشعارات الخادعة التى ظهرت بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦، والتى تدخل أيضا فى التمهيد لانقلاب أشد رجعية. ومن ذلك شعار «تأليف وزارة قومية» تحل محل الوزارة الوفدية. ولكن تكوين مثل هذه الوزارة إنما يهدف فى النهاية إلى تجميع الأحزاب الرجعية فى جبهة موحدة تقضى على كل معارضة مخلصة.

كما تبذل المحاولات بالفعل للقضاء على حرية الصحافة وتشديد العقوبات على الوطنيين وعلى المسجونين السياسيين؛ بل إن فئة الرأسماليين الاحتكاريين وعلى رأسهم حافظ عفيفى باشا ينادون بضرورة تعديل الدستور بما يحرم الطبقات الشعبية من حق الانتخاب(١١٢).

وفي هذا مطلبان: الأول يتعلق بشكل التنظيم الجماهيرى المناسب. والثانى يتعلق بشعارات المعركة.

(١) فيما يتعلق بالمطلب الأول يشار إلى أن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ كان لاشتداد زخم الحركة الوطنية؛ خاصة فى صفوف جماهير العمال والطلاب. وانعكس هذا الأمر على اهتمام المنظمات الشيوعية بالبحث عن الشكل الملائم لتنظيم القوى الوطنية والشعبية. فطرحت «حدتو» شعار الجبهة الديموقراطية.. وطرح «ح.ش.م.» (١٩٤٩) شعار «الجبهة الشعبية»(١١٣). وفى اجتماع جماهيرى كبير فى جامعة فؤاد الأول عقد فى ١٩٥١/١٠/٢١ اختار أعضاء «ط.ع» أن يستوحوا تجربة نضالية حية وقريبة هى تجربة «العمال والطلبة» فى ١٩٤٦. ثم تعدل اسم اللجنة بعد حوار مع قيادة «المنظمة» ليكون اسم التنظيم المعلن «اللجنة التحضيرية للجان الوطنية» وأعلن ذلك فى الاجتماع الذى سلفت الإشارة إليه، كما تم طرح برنامجها.

وحددت قيادة «ط.ع.» أن مناط نجاح «اللجنة» هو:

(١) أن تكون على وعى تام بأنها لا تمثل الأمة كلها. فالفلاحون وفئات اجتماعية أخرى غير ممثلين فيها.

(٢) إنه يقع على عاتق هذه اللجنة أن تحدد طبيعة المعركة والمعارك الجزئية التى يتعين عليها أن تخوضها من أجل الحريات السياسية والنقابية ومعارضة جميع أشكال الأحلاف الاستعمارية.

(٣) إن المطلوب هو بناء أشكال جماهيرية متعددة (تحالفات) ومحددة تهم الطبقات الشعبية كلها؛ خاصة الطبقة العاملة(١١٤).

وقد تكون بالفعل عدد من هذه اللجان كانت تصدر بياناتها المطبوعة؛ وكانت هذه البيانات توزع علنًا. وسوف نعود إلى الحديث عن اللجنة الوطنية مرة أخرى فى باب العمل الجماهيرى.

شعارات المعركة:

نشرت «المقاومة الشعبية» عددا من شعارات المعركة داخل بروان، جاء فيه ما يلى:

أيها العمال، أيها الطلاب، أيها الوطنيون المخلصون:

١ - انزلوا المعركة الوطنية بكل قواكم:

- تظاهروا ونظموا المظاهرات والاجتماعات.

- وجهوا المعركة لا ضد الإنجليز فحسب، بل ضد الإنجليز والأمريكيين معا.

- طالبوا بإلغاء اتفاقية النقطة الرابعة.

٢ - وجهوا المعركة ضد المستعمرين الإنجليز والأمريكيين وكبار الملاك والاحتكاريين معا.

- طالبوا بالحريات السياسية.. طالبوا بالحريات النقابية.. طالبوا بالإفراج عن المسجونين السياسيين.. طالبوا بتسليح العمال والفلاحين.

٣ - وجهوا المعركة فى تضامن حقيقى مع حركات التحرر العالمية.. اشرحوا مواقف الاتحاد السوفيتى الخالدة فى الدفاع عن حريات الشعوب. أكدوا صداقة شعبنا للشعب السوفيتى. طالبوا بأن تعترف الحكومة المصرية بحكومة الصين الشعبية.

٤ - نشطوا النضال الاقتصادى فى المصانع والقرى.. من أجل وقف تشريد العمال

وتأمينهم ضد البطالة. ادعوهم إلى الالتفاف حول نقاباتهم والفلاحين إلى تنظيم صفوفهم(١١٦).

من شعارات المعركة:
حق تقرير المصير للشعب السوداني

وبينما أيدت «المنظمة» إلغاء معاهدة ١٩٣٦، تحفظت على ما جاء في مشروعات القوانين التي قدمتها حكومة الوفد إلى البرلمان؛ خاصة فيما يتعلق بقضية السودان. فقد فرضت على الشعب السوداني اتحادا مع مصر فرضا، وفرضت مقدما عليه أيضا ملكا مستبدا سوف يحكم السودان حكما ديكتاتوريا رغم أنفه. فهذا التشريع يعطي لهذا الملك ـ الذي يريد الشعب المصري إقصاءه عن مركزه ـ حق حل البرلمان وإقالة الوزارة وتعيين جزء من الشيوخ إلخ. أي يحرم الشعب السوداني من حكم نفسه بنفسه ويضعه في الحالة التعسة نفسها التي وضعت الطبقة الحاكمة فيها الشعب المصري. هذا بالإضافة إلى ذلك الاتحاد الإجباري في السياسة الخارجية والدفاع والنقد إلخ. الذي يقدم السودان فريسة للنفوذ الأمريكي الزاحف على بلادنا.

إن «طليعة العمال»، إذ تكافح من أجل تحرير الشعب المصري من مستغليه ومستعمريه، إنما ليكون حرا في تقرير مصيره بنفسه و التصرف بثروات أرضه لمصلحته. إلا أن الحرية لا تتجزأ ولذلك فنحن نعمل على جلاء القوات المصرية عن فلسطين.. ولذلك أيضا وضعنا حق تقرير المصير للسودان في برنامجنا(١١٧).

الحكومة الوفدية مهددة بالزوال

تابعت صحافة «المنظمة» التطورات التي جدت على الساحة السياسية بعد إلغاء معاهدة ٣٦؛ وكان من أهمها المؤامرات التي تحاك لإقصاء الوفد عن الحكم.. فأشارت «م.ش.» إلى أخبار نشرتها الصحافة المصرية. فقد ذكرت مجلة «روز اليوسف» أن نجيب الهلالي باشا يتوقع إقالة الوزارة الوفدية. كما أدلى سراج الدين باشا بتصريحات يهدد فيها بكشف العناصر التي تعمل في الظلام(١١٨). وبالإضافة لذلك ذاعت أحاديث عن ضغوط يمارسها الأمريكان لإقالة حكومة الوفد. وعلقت «م.ش.» بقولها إن مجموع هذه المؤامرات والتناقضات المحتومة داخل الطبقة الحاكمة إنما تعني أن الطريق مفتوح أمام الانقلابات الرجعية والفاشية.

نعارض حكومة الوفد ولكن نقف مع الوفد ضد انقلاب أشد رجعية:

إن معارضة «المنظمة» لحكومة الوفد في اتجاهاتها المتزايدة لمهادنة الاستعمار والرجعية وتضييقها على الحريات، لم يحل بين «المنظمة» وبين أن تستشعر أن سياسات الوفد المفتقرة إلى الحسم في القضية الوطنية قد بدأت تفتح الطريق أمام مؤامرات تستهدف الإطاحة بالحكومة الوفدية. ليس هذا فحسب، بل والتمهيد لانقلاب أشد رجعية بدأت تلوح نذره بوضوح. وأمام هذا الاحتمال الخطر، وبالرغم من كل تحفظات «المنظمة» على مسلك وتوجيهات وزارة الوفد الأخيرة، وفي إطار علاقات القوى القائمة وقتئذ، نبهت «المنظمة» إلى هذه الاحتمالات ودعت لكشفها ومقاومتها.

ففى بيان «اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية»(١١٩). التى دعت إلى تأسيسها «ط.ع.» طرحت اللجنة التحضيرية عددا من شعارات الساعة الرئيسية كان من بينها شعار:

«ناضلوا لوقف الانقلابات الرجعية».

وشرح البيان هذا الشعار باختصار:

«أيها المواطنون: فى بلادنا اليوم مؤامرات استعمارية أنجلو أمريكية، ومحاولات إجرامية مستمرة لضرب الحركة الوطنية، والقضاء على البقية الباقية من حرياتنا، وربط بلادنا بالمعسكر الأنجلو أمريكى، معسكر الحرب والعدوان. إن أعوان الأمريكيين والإنجليز وخدمهم ينشطون نشاطا هائلا ليدبروا انقلابا وزاريا يمكنهم من (تنفيذ) أغراضهم ومشروعاتهم الإجرامية. إن أعداء الشعب السافرين والمتتشرين الذين يظهرون بمظهر الوطنية المزيفة يتحفزون اليوم للوثوب إلى كرسى الحكم (...) إن على ماهر عميل الألمان سابقا (...) والوزير السابق أحمد حسين وغيرهما من الأحزاب الفاشية التى تنفذ سياسة المستعمر الأمريكى، والسعديين والأحرار الدستوريين وغيرهم من خدم الإنجليز.. هؤلاء جميعا يضللون اليوم ويتاجرون باسم الوطنية والقومية ومحاربة الإنجليز؛ لكنهم يحضرون فى الواقع لإقامة حكم إرهابى أشد وحشية وأكثر إظلاما».

وحمّل البيان حكومة الوفد مسئولية المؤامرات التى تحاك:

«... لأنها بينما تترك أعداء الشعب يتآمرون ويخربون، نرى الشعب - وهو وحده القادر على وقف هذه المؤامرات وتحطيمها - نراه مغلول اليد، مقيدا بأفظع القيود».

خاتمة:

ربما لاحظ القارئ أن الوثائق التى عرضناها قدمت رؤية «المنظمة» لسياسات الوفد ومواقفه فى فترة حرجة للغاية من فترات صعود النضال الوطنى الديموقراطى. وربما لاحظ القارئ أن «المنظمة» شددت معارضتها ونقدها لكل توجه معاكس فى سياسة الوفد لقضية الاستقلال ومناف للحريات الديموقراطية وجائر على معيشة الشعب الكادح.

غير أنه قد يثور هنا استفسار عن حكومة الوفد وهل لم يكن لها مواقف إيجابية فى فترة حكمها الأخير؟ وفى تقديرنا أن بعض ما يقيّم على أنه إيجابى ولصالح الوفد يرجع الفضل فيه:

(أ) لضغوط هائلة مارستها حركة الجماهير الشعبية - إذا ذاك - بمظاهراتها الحاشدة وإضراباتها السياسية والاقتصادية.

(ب) كما يرجع أيضا إلى اتساع نطاق الصدامات المسلحة بين أهالى منطقة القناة وقوات الاحتلال.

(ج) ثم لا ننسى الدور المجيد الذى لعبته المعارضة الداخلية فى الوفد ودور الشخصيات الوطنية والتقدمية، وبوجه خاص، دور «الطليعة الوفدية» وقياداتها الطلابية والعمالية الشبابية.

وعلى سبيل المثال كان من إيجابيات حكومة الوفد أنها استجابت لضغوط الرأى العام؛ فلم تستدرج إلى توريط البلاد فى الحرب الكورية لحساب المعسكر الإمبريالى، كما ألغت معاهدة ١٩٣٦ فى ١٩٥١/١٠/٨. وعندما ترك العمال المصريون العمل فى المعسكرات البريطانية - وكان عددهم يتراوح بين خمسين وستين ألفا - عملت الحكومة على إلحاقهم فى المصالح الحكومية. وفى ٥١/١٢/٨، أنهت الحكومة عقود جميع البريطانيين العاملين فى الهيئات والإدارات العامة. وفى ٥١/١٢/١٣ استدعت الحكومة السفير المصرى من بريطانيا.

وربما أضفنا إلى ذلك أنه فى صيف ١٩٥١ قرر مجلس النواب إلغاء الحبس الاحتياطى فى جرائم النشر، كما صدر قانون الإجراءات الجنائية الجديدة الذى أخذ بنظام قضاة التحقيق.

ومع هذا، فقد هزم الوفد فى معركتى كسب الاستقلال التام والديموقراطية. وكانت هزيمة تاريخية وفاصلة لقيادة البورجوازية الليبرالية التقليدية للحركة الوطنية. فقد أصبح الوفد بعد انتقال قيادته إلى مواقع الحلف الرجعى الاستعمارى يخشى - كما ذكرنا من قبل - الشعب أكثر مما يخشى الاستعمار. وهذه حقيقة برهنت على صحتها - فيما برهنت وقائع أخرى - بعض أحداث ديسمبر ١٩٥١.

ففى ذلك الشهر - كما ذكرنا - تحدث سراج الدين باشا نفسه عن تحركات ومؤامرات تجرى وتحاك ضد الحكومة الوفدية. وكانت أوساط الشيوعيين و«الطليعة الوفدية» تتحدث وتحذر من انقلابات قادمة(١٢٠).

لكن حكومة الوفد لم تتخذ أى إجراء جدى وحاسم لإفشال مؤامرات إسقاط الحكومة ولدينا هنا بعض أمثلة:

١ - واصلت الحكومة الوفدية سياستها فى تقييد حركة الجماهير الشعبية. ففى ٥ ديسمبر صدر قرار بمنع المظاهرات؛ لكن المظاهرات عادت فى اليوم التالى وبصورة عدائية ضد الملك.

٢ - فى ٢٤ ديسمبر صدر أمر ملكى بتعيين الدكتور حافظ عفيفى باشا رئيسا للديوان الملكى. وجاء تعيينه ضربة للحكومة الوفدية. وتم التعيين دون أن تُخْطَر الحكومة بذلك.

وكان قبل تعيينه قد صرح فى صيف ١٩٥١ لجريدة الأهرام بأنه يتمنى أن تعقد مصر معاهدة ثلاثية مع بريطانيا وأمريكا. وعلقت مجلة «الراية» «من مجلات ط. ع.» على ذلك بقولها إن حافظ عفيفى لم يكن يتحدث باسمه وإنما باسم الطبقة التى ينتمى إليها.. فهو من كبار الملاك ورئيس بنك مصر ومن كبار الماليين.. وكان من المجموعة التى انشقت عن حزب الوفد وسميت بحزب «السبعة والنصف»(١٢١).

٣ - وبسبب تعيين حافظ عفيفى عادت «المظاهرات تملأ الشوارع».

فهذه الوقائع وغيرها لا بد أن تكون القيادة الوفدية قرأتها ولا بد أن تكون قد أحسنت قراءتها. ولكن ما حدث هو أنها لم تتخذ أى إجراء فعال وحاسم لدفع القارعة التى لاحت نذرها فى الأفق القريب. فبعد يوم من المعركة التى سميت بمجزرة الإسماعيلية (٢٥ يناير ١٩٥٢) بين القوات البريطانية وضباط وجنود بلوكات النظام والتى قتل وجرح فيها عدد كبير من القوة المصرية، نقول فى اليوم التالى لهذه المعركة: اجتاحت القاهرة مظاهرات غاضبة عجزت الحكومة عن احتوائها ولكن استغلتها القوى المضادة التى أحرقت القاهرة وأعطت للملك ذريعة لإقالة الوفد بكيفية مهينة. ولم يعد الوفد بعدها إلى الحكم.

الفصل الخامس

١٩٥٢:

- تنظيم الضباط الأحرار يستولى على السلطة.
- «المنظمة» تساند النظام الجديد.
- ماذا نريد من النظام الجديد؟
- نذر معاكسة فى مواقف النظام الجديد.
- معاهدة الصداقة والتجارة مع أمريكا لا تخدم اقتصادنا القومى.

تنظيم الضباط الأحرار
يستولى على السلطة

مدخل :

لم يكن لـ «ط.ع.» علاقة حزبية ـ بالمعنى المعروف ـ بتنظيم الضباط الأحرار الذى استولى على السلطة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢. قبل ذلك انحصرت علاقة «المنظمة» فى لقاءات متباعدة مع ضباط ليسوا من الصف الأول من هذا التنظيم. وفى هذه اللقاءات كان يتم تبادل الرأى حول تطورات الوضع السياسى إبان الحكم الملكى.

لكن هذا لم يمنع «المنظمة» منذ منتصف الأربعينيات من الاهتمام بقضية إنشاء جيش وطنى قوى. وفى هذا كتبت مجلة «الفجر الجديد»(١٢٢)، كما كتبت المطبوعات السرية «للمنظمة» عن هذه القضية؛ بل لقد لخصت فى بعض الأحيان منشورات للضباط الأحرار(١٢٣).

وفى الفترة التى أعقبت حريق القاهرة (١٩٥٢/١/٢٦) اقترح زملاء كانوا على معرفة شخصية بالبكباشى يوسف صديق إقامة اتصال منظم بين «ط.ع.» وحركة الضباط الأحرار. والراجح أن هذا الاقتراح لم يرفض فى حينه. غير أن الضربات والملاحقات التى أصابت المنظمة بعد إعلان الأحكام العرفية (١٩٥٢/١/٢٧) والتى استمرت من ١/٢٧ إلى ٢٣ يوليو ٥٢، عطلت اتخاذ قرار حول هذه المسألة.

وأيًا كان الأمر فإن تفسير ظاهرة عدم ارتباط «المنظمة» بتنظيم ما فى الجيش ـ أو محاولة إيجاده ـ كانت ترتكز فى الأساس على اعتبارين: أحدهما فكرى (إيديولوچى) والآخر إجرائى أو تنظيمى.

الاعتبار الأول: هو الرفض المؤصل فى أدبيات المنظمة؛ خاصة (الخط السياسى والبرنامج) لأن يحل محل الحكم الملكى الاستعمارى والاستبدادى حكم غير الحكم المدنى الذى لا يقوم بالفعل إلا على حركة وقوة الجماهير الوطنية والشعبية المنظمة.

أما الاعتبار الثانى فهو أن «المنظمة» لم تكن فى الواقع فى وضع تنظيمى وجماهيرى متقدم يمكنها من إقامة صلة بجهاز للسلطة شديد الحساسية كالجيش.

وعندما استولى تنظيم الضباط الأحرار على السلطة لفت انتباه «المنظمة» إعلانهم لبرنامج عام ومختصر فى نقاط أو مبادئ ستة تتضمن: القضاء على الاستعمار وأعوانه، والقضاء على الإقطاع والقضاء على الاحتكار والقضاء على سيطرة رأس المال على الحكم، وإنشاء جيش وطنى قوى وإقامة عدالة اجتماعية، وإقامة حياة ديموقراطية سليمة.

«م»

«المنظمة» تساند النظام الجديد:

فى هذا السياق تعين على المنظمة أن تسارع إلى تحديد موقفها من النظام الجديد.

ولما كانت دعوة اللجنة المركزية «للمنظمة» تتطلب بعض الوقت؛ فقد بادر كل من ريمون دويك وكاتب هذه السطور إلى كتابة رسالة موقعة باسم «المنظمة» إلى مجلس قيادة الثورة. وعبرت الرسالة عن تأييد التوجه السياسى العام لحركة الضباط الأحرار ودعت جميع القوى الوطنية والتقدمية إلى التكتل حول برنامج النقاط الست. وطالبت «المنظمة» السلطة الجديدة باتخاذ عدد من الإجراءات الديموقراطية التى لم تكن تحتمل التأجيل مثل: إطلاق الحريات لقوى الحركة الوطنية الديموقراطية كافة، وإصدار دستور جديد يضعه مجلس تأسيسى منتخب انتخابا حرا، والإفراج عن المعتقلين والمسجونين السياسيين من الشيوعيين والوفديين ومن المثقفين والعمال والطلاب وغيرهم.

وفى الوقت ذاته دعت قيادة «المنظمة» الأعضاء؛ خاصة القيادات الجماهيرية فى صفوف العمال والطلبة والمعلمين وغيرهم من المهنيين إلى التحرك فى إطار الشكل التنظيمى الذى كان قد استقر فى أواخر حكم الوفد. وهو إطار «اللجنة (أو اللجان) الوطنية العامة». فقاموا وشاركوا فى تنظيم بعض المظاهرات والاجتماعات الجماهيرية التى أصدرت بعض البيانات المطبوعة. وعلى سبيل المثال دعا أعضاء «المنظمة» فى شبرا الخيمة إلى اجتماع أرسل برقية تأييد لحركة الجيش وأشير إلى ذلك فى بعض الصحف اليومية(١٢٤).

ماذا نريد من النظام الجديد؟

تعوزنا فى الواقع طائفة مهمة من مطبوعات «المنظمة» فى الفترة التى تلت مجىء الضباط الأحرار ومن ثم سوف نعتمد فى توضيح مواقف «المنظمة» على ما هو متاح من البيانات العلنية التى صدرت فى الفترة من أواخر يوليو وحتى ديسمبر ١٩٥٢. ونخص بالذكر بيانات «اللجنة الوطنية العامة».

ولدينا هنا بيان من هذه «اللجنة» وفيما يلى أهم ما فيه باختصار(١٢٥):

١ ـ إنه فى يوم ٢٣ أغسطس ١٩٥٢ اجتمع فى نادى المعلمين بالجزيرة مندوبون عن الصحفيين والأطباء والمهندسين والمحامين والمعلمين وغيرهم.

٢ ـ استعاد المجتمعون تجارب الحركة الوطنية وحاجتها إلى تكوين اللجان الوطنية التى تجمع صفوفها وتكتل قواها لتحقيق المطالب الشعبية المحددة.

وفى هذا تجدر الإشارة إلى تجربة «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ١٩٤٦» التى كان لها دور كبير فى وأد معاهدة صدقى بيفن.

٣ ـ فى هذه المرحلة الحاسمة يرى المجتمعون لزامًا عليهم أن يُكوِّنوا لجنة عامة تدعو النقابات والهيئات للانضواء تحت لوائها لتؤازر حركة الجيش المباركة، ولتعمل على تنظيم الصفوف.

٤ ـ العمل على تنظيم التكتل الشعبى حول حركة الجيش وتأييدها بصفتها قامت فى سبيل الأهداف الشعبية التى يمكن إجمالها فيما يلى:

ـ تحرير وادى النيل وعدم الارتباط بأى حلف استعمارى.

ـ إطلاق الحريات السياسية والنقابية وإلغاء الأحكام العرفية، وإطلاق سراح جميع المعتقلين والمسجونين السياسيين.

ـ تحديد الملكية الزراعية وفرض ضرائب تصاعدية والاتجاه بالتشريع اتجاها شعبيا

يحقق مصالح الأغلبية من العمال والفلاحين والطبقات الفقيرة.

- إقامة نظام دستورى مطابق لرغبات الشعب من خلال برلمان منتخب ووضع الضمانات التى تحول دون عودة الاستبداد وإقامة حكم نيابى.

- إصدار تشريعات تصون حقوق العمال والفلاحين والموظفين والعمل على تخفيض تكاليف المعيشة.

- التمسك بنظام تعدد الأحزاب. وفى الوقت نفسه تطهير الأحزاب والهيئات والجمعيات القائمة من أعداء الشعب ووضع النظم الديموقراطية السليمة داخلها بما يكفل حرية الأعضاء جميعا.

٥ - الدعوة إلى عقد مؤتمر وطنى عام يوم الثلاثاء ١٩٥٢/٨/٢٦ مساء بنادى المعلمين بمبنى المعرض بالجزيرة لعرض رغبات الشعب وجمع الرأى حول أهداف تفصيلية محددة لوضعها موضع التنفيذ، وإقامة الدولة على أساس وطنى شعبى عادل.

٦ - دعوة الجمعيات العمومية لمختلف النقابات والهيئات ليعرض عليها مندوبو اللجنة التأسيسية البرامج الوطنية التى ستتكفل اللجنة العامة بتنفيذها وتحدد اجتماع الجمعيات العمومية للمهندسين يوم ١٩٥٢/٨/٢١.

وكانت «اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية العامة» قد انتخبت عددا من أعضائها كلفتهم بطلب لقاء مع أعضاء مجلس قيادة الثورة، وضم الوفد: د. فؤاد محيى الدين ود. إبراهيم الشربينى وعبد المحسن حمودة وطه محمد فوده. وكان موضوع اللقاء هو مناقشة برنامج اللجنة الوطنية والتعرف على رأى المجلس فيه. وكان اللقاء فى ٢ أغسطس ١٩٥٢. وكان طه محمد فوده فى ذلك الوقت من الشخصيات الجماهيرية المعروفة فى منطقة شبرا الخيمة، وكان رئيسا لجمعية البر والإصلاح الاجتماعى هناك. ويذكر فى شهادته أنه أجرى حوارا قصيرا بينه وبين جمال عبدالناصر حول الموقف الذى يتعين أن تقفه مصر من الولايات المتحدة الأمريكية وذلك من حيث إنها دولة استعمارية والمرشحة البديلة لتحل محل الاحتلال الإنجليزى. وقد وافق عبد الناصر على هذا الطرح؛ لكنه أضاف أنه لا يستطيع أن يخوض معركتين فى وقت واحد مع الأمريكان والإنجليز معا(١٢٦). وقد نشرنا النص الكامل لشهادة طه فودة فى الباب الرابع فيرجى الرجوع إليها.

ويضيف طه فودة: إنه عندما ناقشت اللجنة البرنامج الذى وضعته مع جمال عبدالناصر - بحضور زكريا محيى الدين وأنور السادات - كان هناك اتفاق تام. ثم طالبنا بإقامة مؤتمر وطنى عام فى نادى المعلمين بالجزيرة نشرح فيه هذا البرنامج واتفقنا مع ممثلى مجلس (قيادة) الثورة. وبالفعل تم عقد هذا المؤتمر الذى حضره مندوبون عن كثير من النقابات المهنية والعمالية وأذيعت قرارات المؤتمر فى الإذاعة المصرية(١٢٧).

فى الوقت ذاته فإن «الطليعة الوفدية» التى خاضت بقوة وجدارة معارك الحركة الوطنية الديموقراطية فى الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، كانت قد أخذت تستعيد نشاطها ومبادراتها بكيفية مستقلة عن نفوذ القيادة اليمينية فى الوفد. وهكذا نقرأ فى صحف تلك الفترة أن وفدا من «الطليعة الوفدية» قابل القائد العام محمد نجيب الذى صرح بأن الأحزاب لن تحل وأن هذه دعايات المغرضين(١٢٨). وبعد أيام أصدرت «الطليعة الوفدية» بيانا طالبت فيه بتحديد دخل الفرد، كما طالبت بوضع حد أدنى لأجور العمال وتأمينهم ضد البطالة والشيخوخة والعجز(١٢٩).

نذر معاكسة فى مواقف النظام الجديد:

على أن هذه التطورات والوقائع التى ذكرناها، والتى ربما كانت تبشر بتقارب بين

النظام الجديد وبين قوى وطنية وديموقراطية ويسارية، ما لبثت أن أحبطتها بعنف سياسات وتوجهات للنظام الجديد معاكسة للحركة الوطنية الديموقراطية.. ويكفى أن نشير هنا إلى بعض الأمثلة:

- بعد أقل من ثلاثة أسابيع على مجيء النظام الجديد كتبت الصحف أن بريطانيا موافقة على تصرفات وأعمال حكومة نجيب. كما كتبت الصحف أيضا عن ارتياح فى أمريكا لتعديل قانون الشركات، وهو القانون الذى لم تجرؤ أية حكومة على تعديله خوفا من المعارضة الوطنية. وذكرت الصحف أيضا، أنه جاء من واشنطون أن دوائر المال والأعمال رحبت بتعديل الحكومة المصرية لقانون الشركات، لأن معناه تشجيع أصحاب رؤوس الأموال الأمريكية على استثمار أموالهم فى المشاريع والشركات المصرية(١٣٠).

وفى ٥٢/٨/١٣، اجتمع مجلس الوزراء وأصدر بيانا عن «الشغب الذى وقع فى كفر الدوار. وتقرر تأليف محكمة عسكرية لمحاكمة المجرمين وتنفيذ أحكامها فور صدورها بلا رحمة ولا شفقة»(١٣١). وبعد خمسة أيام حكم على عاملين هما خميس والبقرى بالإعدام، بعد محاكمة خاطفة لم يتوافر فيها للمتهمين الحد الأدنى من الضمانات القانونية.

وفى ٥٢/١٠/١٦ صدر قرار بالعفو الشامل عن الذين ارتكبوا جرائم سياسية فى العهد البائد (العهد الملكى) ولم يشمل العفو المسجونين الشيوعيين وذلك بمقولة إن الشيوعية تعتبر جريمة اجتماعية والمسجونون بتهمتها لا يشملهم العفو. وهكذا لم ينقض عام ١٩٥٢ والنصف الأول من ١٩٥٣ حتى ترسخت عند قيادة «المنظمة» قناعة مؤداها أن الرئيس محمد نجيب نصير حقيقى للولايات المتحدة الأمريكية، وأن الضربات الأولى التى وجهها النظام الجديد لخصومه كانت بالترتيب التالى: الطبقة العاملة فالشيوعيون فالوفد.

وهكذا شرعت «المقاومة الشعبية» تتحدث عن الوضع الداخلى، فقالت إن حكومة محمد نجيب سائرة فى طريق إقامة دكتاتورية فاشية فى البلاد. واستشهدت على ذلك بسلسلة التشريعات والإجراءات الإرهابية التى وجهت ضد الشعب وضد حرياته الديموقراطية. ومنذ أن نشر هذا المقال والحوادث المتلاحقة تدلل على أن الحكومة ماضية فى طريقها الذى أشرنا إليه(١٣٢).

- فهناك القانون الذى تعده الحكومة والذى يبيح لها حل مجالس النقابات والهيئات وهو من أبشع القيود على حرية التنظيم.

- وهناك الأمر الصادر للنائب العام بعدم الإفراج عن المسجونين الشيوعيين على الرغم من أن قانون الإفراج ينطبق عليهم.

- وهناك العمال النقابيون المسجونون الذين لم يفرج عنهم على الرغم من عدم ثبوت أى تهمة ضدهم.

هذه الاعتداءات المتوالية على الحريات يدفعها ويسير معها جنبا إلى جنب ميل الحكومة المتزايد إلى الارتباط بالمستعمر الأمريكى وإخضاع بلادنا ومواردنا لنفوذه:

- خذ مثلا قرار مجلس الوزراء الأخير الذى منح خبراء النقطة الرابعة امتيازات السلك الدبلوماسى. وهؤلاء الخبراء ليسوا سوى طغمة من الجواسيس الأمريكان الذين يريدون إعداد - وتسخير - مواصلاتنا وزراعتنا لخدمة الاستراتيجية العسكرية الأمريكية.

خذ مثلا آخر هو الاستعداد لعقد معاهدة الصداقة والتجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ثم خذ مثلا ثالثا: مقابلة الرئيس محمد نجيب لنائب وزير الدفاع الأمريكى. ثم الابتهاج الذى أظهرته حكومتنا بفوز الرئيس الأمريكى أيزنهاور فى الانتخابات.

ولقد يقال إن رئيس الحكومة وعد بعودة الحياة النيابية وعدم إلغاء الأحزاب. وإن

الوزير فتحى رضوان تحدث عن الحرية والديموقراطية والدستور والحكم البرلمانى، لكن يجب ألا تخدعنا هذه الأحاديث بحال. لأن كل اعتداءات الحكومة على الحرية وعلى جوهر الديموقراطية إنما يسير بنا فى طريق تركيا واليونان حيث توجد أحزاب وبرلمانات ولكنها الأحزاب التى يسمح بها المستعمرون الأمريكان والحكم النيابى الذى لا يعدو أن يكون حكما فاشيا وإرهابيا دمويا.

والواقع أن الاستعمار الأمريكى يدفع الحكومة دفعا لكى تسلك هذا الطريق. والحكومة التى تسندها أحزاب معادية للديموقراطية تستجيب لهذا الدفع. وهكذا يزداد النفوذ الأمريكى يوما بعد يوم وتتعرض بلادنا العزيزة للمصير التعس الذى لاقته على يد الأمريكيين: كوريا الجنوبية ومراكش وتونس واليونان وتركيا.. هذه البلاد التى يقيم فيها الأمريكان القواعد الحربية ويعدون سكانها طعاما للمدافع فى الحرب التى يسعون إلى إشعالها.

ولا ينبغى بحال أن نقلل من الخطر الذى يتهدد مستقبلنا وسلامة بلادنا وحرياتنا.. ولا ينبغى أن نتهاون فى تبصير بلادنا بخطورة هذا الوضع، وإنما يتحتم علينا أن نعمل على الفور للتوحيد بين قوى الشيوعيين واليساريين المخلصين والوفديين وجميع الوطنيين الشرفاء ليقفوا صفا واحدا ضد إقامة حكم إرهابى.

وإن فى مصر قوى ديموقراطية وطنية تقف الطبقة العاملة على رأسها. وواجبنا المقدس أن نعمل مع هذه القوى المختلفة وأن ننظمها لكى يكافح الجميع من أجل:

- طرد الإنجليز من بلادنا وعدم توقيع أى اتفاق يربطنا بهم.
- إجراء انتخابات حرة وعودة الحياة النيابية.
- القضاء على معاهدة الصداقة والتجارة مع أمريكا.
- طرد خبراء النقطة الرابعة.

معاهدة الصداقة والتجارة مع أمريكا
لا تخدم اقتصادنا القومى:

تستعد حكومة محمد نجيب لتوقيع ما يسمى بمعاهدة الصداقة والتجارة مع أمريكا. وتتمثل أخطار هذه المعاهدة فيما يلى:

- أنها تلزمنا بقبول البضائع المستوردة من أى بلد من بلاد العالم ما دامت أن هذه البضائع تحمل الشعار الأمريكى. والمعروف أن لأمريكا الآن فى كل دولة استعمارية، فى بريطانيا وألمانيا الغربية وهولندا وفرنسا وإيطاليا، احتكارات أمريكية تتسمى بأسماء إنجليزية وفرنسية.. إلخ. وهذا معناه وضع تجارتنا تحت رحمة الكتلة الاستعمارية التى تفرض علينا ما تشاء من بضائع وتحرمنا من سيادتنا واستقلالنا فى مبادلة حرة مع الاتحاد السوفيتى ودول الديموقراطيات الشعبية، هذه البلاد التى طالما أبدت استعدادها لتزويدنا بكل ما نحتاج إليه؛ بما فى ذلك الصناعات الثقيلة التى يعمل الأنجلو أمريكان ما فى وسعهم لحرمان بلادنا منها خوفا من أن يغلق قيام هذه الصناعات الباب فى وجه بضائعهم.

إن معاهدة الصداقة والتجارة تبيح للشركات الأمريكية وللرعايا الأمريكيين أن يخرجوا أموالهم المستثمرة فى مصر بأية عملة من العملات وحسبما يشاءون، ولما كانت رؤوس الأموال الأجنبية تأتى إلى بلادنا لتستغل رخص الأيدى العاملة فإن هذا معناه إطلاق أيدى الاحتكاريين الأمريكيين فى امتصاص دماء العمال والفلاحين ونقل الأرباح الباهظة التى

يحققونها إلى بلادهم دون أن ينتفع اقتصادنا القومى بها أى انتفاع.

إن واجبنا أن نبصر مواطنينا بأخطار هذه المعاهدة، وأن ندعوهم ليقفوا ضد توقيعها.

إن واجبنا أيضا أن نبين أن حل الأزمات التموينية وتنشيط التجارة والصناعة لخدمة الشعب إنما يعتمد إلى حد كبير على توسيع التبادل التجارى الحر على قدم المساواة مع الاتحاد السوفيتى وبلدان الديموقراطية الشعبية(١٣٣).

الفصل السادس

١٩٥٣:

- المواجهة تشتد بين نظام يوليو وقوى المعارضة:
تقرير سياسى.
١ - الوضع الداخلى:
القضية الوطنية.
جبهة ممزقة.
جبهة الشعب.
- مقاومة شعبنا وشعوب معسكر السلام والديموقراطية.
- نقطة الضعف فى حركتنا الوطنية.
٢ - قرارات:
قرار خاص بالمهام المباشرة.
قرار خاص بالوضع الدستورى.
قرار خاص بـ «هيئة التحرير».
قرار خاص حول حل الأحزاب.
- الجبهة المتحدة مهمة شاقة وليست كلاما على الورق.
- القضية الوطنية وسياسة الحياد.
- المعركة الوطنية والجبهة المتحدة.
- بيان من المكتب السياسى.
١ - الوضع الراهن والمعركة الوطنية.
٢ - الجبهة المتحدة.
٣ - شعاراتنا فى المعركة:
- تضييق على الشعب وهدر لحقوقه الديموقراطية.
١ - الطبقة العاملة والأزمة الاقتصادية.
٢ - الفصل من العمل والعزل من الانتخابات النقابية.
٣ - هيئة التحرير تشدد الحملة على الحركة النقابية والعمالية.
٤ - الهجوم على حق الشعب فى التعليم هجوم على الحركة الوطنية.
- المعارضة وخط التحالفات.
- الجبهة المتحدة: الأهداف ومشروع البرنامج.
- عود إلى القضية الوطنية وعود إلى مطلب «الحياد».

الفصل السادس

- الحكومة والإنذار البريطانى.
- موقف حكومة نجيب من الإنذار.
- الضمان الجماعى كحلف استعمارى.
- الدعوة إلى الحياد ضرورة.
- العمال، الفلاحون، الطلاب يحرمون من حقوق مشروعة ومقررة.

المواجهة تشتد
بين نظام يوليو وقوى المعارضة

مدخل :

فى عام ١٩٥٣ دخل الصراع بين النظام الجديد، وبين القوى المعارضة مرحلة متزايدة الحدة والتعقيد. وإذا وضعنا جانبا معارضة القوى السياسية والاجتماعية التى تمثل النظام الملكى الاستعمارى، فإن فصائل من المعارضة الوطنية الديموقراطية سعت إلى إقامة شكل تنظيمى واسع يرفع صوتها وينظم قواها. وكان هذا الشكل هو ما سمى «بالجبهة المتحدة» أو «الجبهة الديموقراطية المتحدة» والتى ضمت عناصر من اليسار الماركسى واليسار الوفدى (الطليعة الوفدية) ومن الطلاب والشباب وشخصيات ليبرالية وديموقراطية فى صفوف بعض النقابات المهنية.. وأصدر هذا التنظيم مجلة باسم «الجبهة».

وتركزت معارضة أطراف الجبهة المتحدة للنظام الجديد حول طائفة من القضايا الأساسية:

– فى القضية الوطنية: عارضت الجبهة أن تسلم مصر للإنجليز بحق العودة إلى قاعدة القنال فى حالة الهجوم البرى المباشر على أى دولة عربية. كما عارضت ما رأت أنه تغلغل للنفوذ الاقتصادى الأمريكى. وفى الوقت ذاته أيضا تبنت «المنظمة» شعار حياد مصر بين جميع التكتلات الدولية ودعت الحكومة بقوة إلى إعلان الحياد رسميا.

ـ فى القضية الديموقراطية: عارضت «المنظمة»، وعارضت «الجبهة» أيضا حل الحكومة للأحزاب القائمة وإقامة النظام لحزبه الوحيد «هيئة التحرير». كما عارضت بشدة هجوم النظام على الحركة العمالية والنقابية وإلحاقها بهذه الهيئة.

ـ فى القضية الاجتماعية: عارضت «المنظمة»، كما عارضت «الجبهة» تحميل الفئات الوسطى والطبقات الشعبية آثار الأزمة الاقتصادية المحتدمة.

وعلى امتداد عام ١٩٥٣ لم تتوقف إصدارات «المنظمة» عن طرح وتوضيح أسباب معارضتها الشديدة لمجمل السياسات التى انتهجها نظام يوليو ١٩٥٢؛ خاصة فيما يتعلق بأهم القضايا فى المجالين الداخلى والخارجى. وفيمايلى نعرض بشىء من الإيجاز لتقرير سياسى يحدد مواقف «المنظمة» تجاه طائفة من القضايا التى كانت مطروحة وقتئذ.

تقرير سياسى

١ ـ تحليل للوضع الداخلى ٢ ـ قرارات ٣ ـ قرار خاص بالمسألة الدستورية ٤ ـ الكفاح المسلح ٥ ـ هيئة التحرير ٦ ـ حل الأحزاب.

فيما يلى عرض للتقرير السياسى الذى أصدرته «اللجنة المركزية»:

١ ـ الوضع الداخلى:

بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦، وبعد مؤامرة حرق القاهرة فى ٢٦ يناير وإعلان الحكم العرفى، تركزت عداوة الجماهير الشعبية بكيفية لم يسبق لها مثيل على النظام الملكى؛ إلا أن إجراءات فرض الحكم العرفى، وفتح أبواب السجون والمعتقلات لم تحطم مقاومة الشعب. بل أخذت مظاهر هذه العداوة تتعدد وتتزايد، ولم يكن تعاقب ست وزارات على الحكم منذ ٢٦ يناير إلى ٢٥ يوليو ١٩٥٢، غير تعبير عن الأزمة التى كان يعانيها النظام القديم فى مصر.

ولما لم تكن هناك قوة شعبية منظمة تسير وراء قيادة شعبية فعلا، فقد فتحت استقالة حسين سرى الطريق لحدوث انقلابات غير شعبية من نوع جديد، غير تلك الانقلابات التى كانت تدبرها السراى.

وصحيح أنه جاء وقت كان الملك السابق يدبر فيه أمر إقامة ديكتاتورية عسكرية تأتمر بأمره ولكن تجمع القوى الشعبية ضده، وانتشار روح العداء للملكية فى صفوف الجنود وصف ضباط الجيش، كل هذا سمح للقوة العسكرية المعادية للملك أن تقوم هى بانقلابها العسكرى معتمدة على العداء الذى يكنه الشعب للنظام الملكى الاستبدادى.

وعرف أصحاب الانقلاب كيف يلعبون بهذه الأزمة التى عصفت بالنظام القديم، وخاصة فى الأيام الأولى، فأقصوا الملك عن العرش، ولوحوا لملايين العمال والفلاحين وبقية الطوائف بعهد من العدالة الاجتماعية والحرية والديموقراطية. على أن هذا لم يدم سوى أيام قليلة وسرعان ما أسفر الانقلاب العسكرى عن حقيقته واتجاهاته التى يمكن أن نوجزها فيما يلى:

بالنسبة للقضية الوطنية: سارت العصبة العسكرية على الطريق الذى رسمه الاستعمار الأنجلو أمريكى من قبل ونفذه فى كوريا وتركيا واليونان.. طريق تحويل بلادنا إلى قاعدة عسكرية للاعتداء على الاتحاد السوفيتى وبلدان الديموقراطيات الشعبية.. طريق ربطنا بأحلاف ومعاهدات عسكرية، ونهب ثروات البلاد وتحويلها إلى سوق ترتع فيه الأموال الأمريكية.. طريق تحويل المعركة ضد المحتل الإنجليزى إلى معركة داخلية عن «التطهير» و«إعادة التنظيم».

على أن تنفيذ هذه السياسة فى بلادنا لا يتم بسهولة ما لم تضرب المقاومة الشعبية وتصفَّ الحركة الوطنية التحريرية. ومن هنا، رأينا محمد نجيب يدخل فى مفاوضات مع المستعمر البريطانى حول القضية الوطنية. وسعت حكومة محمد نجيب، وما زالت تسعى، إلى اتفاق حول مسألة السودان وذلك على الوضع الذى يرضى عنه الاستعمار والاحتكارية المصرية. ولم يكن رفض حكومة نجيب لانضمام الصين الشعبية عضوا بهيئة الأمم المتحدة، وموقفها من مسألة كوريا، ومن التعاون مع الحكم العسكرى الفاشى فى سورية.. لم يكن كل هذا سوى دليل على استعدادها لعقد الحلف العسكرى وخدمة أغراض الأنجلو أمريكيين.

على أن انطلاق النزعة العسكرية من عقالها إنما يتمشى معها هجوم من جانب الرجعية ضد الكادحين ونشر للفاشية.

ومن ثم لم يكن غريبا أن يبدأ الانقلاب العسكرى هجومه على الطبقة العاملة. ذلك أن الطبقة العاملة - كما أثبتت وقائع الكفاح الوطنى - هى أكثر الطبقات صلابة واستعدادا للكفاح فى سبيل السلام والاستقلال. وإن مجزرة كفر الدوار، والأحكام بالغة القسوة على عمال الإسكندرية من المحاكم العسكرية، وإن تلفيق القضايا للقادة النقابيين فى شبرا الخيمة، وإلقاء قادة عمال النسيج بالقاهرة فى السجن الحربى، وإن قوانين تحريم الإضراب، ومنع العمال من تكوين اتحاد عام للنقابات.. كل هذا إنما يكشف عن طبيعة الحكم العسكرى وموقفه من الطبقة العاملة.

على أن هجوم الدكتاتورية العسكرية لا يصيب العمال وحدهم؛ بل يلحق بالمثل الفلاحين الذين يعانون من جراء انهيار أسعار القطن، وبسبب السياسة الزراعية العرجاء التى تنفذها الحكومة. كما يلحق صغار التجار ومتوسطيهم الذين أفلسوا أو تدهورت أحوالهم.

وكذلك صغار الموظفين الذين تم إرهابهم تحت اسم إعادة تنظيم الإدارة الحكومية، وتحت شعار التقشف الذى جردهم من كادرهم. وكل هذا كان يجرى فى ظل حكم عرفى، وفى ظل إشاعة العسكرية فى مصالح الحكومة وإداراتها، وفى ظل قوانين استبدادية.. الأمر الذى يدل بجلاء على أن الدكتاتورية العسكرية إنما تحاول أن تنفذ مشروعات الاستعمار الأنجلو أمريكى عن طريق خنق الحريات وإقامة الفاشية.

ولكن ما هى القوى التى تساند العسكرية الفاشية فى مصر؟ إن الحكم العسكرى يعتمد فى المحل الأول على تأييد الاستعمار الأمريكى:

فأولا: يسعى الأمريكان إلى تثبيت أقدامهم فى بلادنا عن طريق الإصلاحات الزراعية المظهرية؛ فقد قدموا لبلادنا برنامج النقطة الرابعة وشرعوا يساعدون فى إقامة المراكز الزراعية والصحية والاجتماعية فى الريف. وهم يقدمون مساعداتهم أحيانا عبر هيئة الأمم المتحدة. ويرمى الأمريكان من وراء ذلك إلى خلق فئات من الفلاحين المتوسطين يقدمون لها الخبرات الفنية حتى تقف هذه الفئات حائلا - كما يزعمون - دون انتشار الشيوعية، كما تساعد على فتح السوق المحلية للبضائع الأمريكية مرتفعة الثمن.

أما فى المدينة فيسعى الاستعمار الأمريكى معتمدا على شركائه المحليين من الاحتكاريين وكبار الرأسماليين والموظفين وهيئات أخرى تنفذ سياسته تنفيذا مباشرا «كجمعية الفلاح» الممثلة فى الحكومة بأكثر من وزير؛ نقول: إن الأمريكان يسعون إلى نشر نفوذهم معتمدين على تصيد فئات من الطبقة المتوسطة ورشوتها بالمساعدات والبعثات الفنية ومشروعات التعليم الاستعمارية (مشروع فولبرايت لإصلاح التعليم).

على أن تقديرات المستعمرين الأمريكان تبدو منهارة من أساسها للأسباب التالية:

١ - إن الإمبريالية الأمريكية إنما تستهدف أساسا خدمة الاحتكاريين وتجار الحروب الأمريكان، ولذا نجد أن برنامج النقطة الرابعة للمساعدة الفنية إنما يخدم أولا وقبل كل شيء أغراض الاستراتيچية العسكرية الأمريكية؛ فلا تأتى الإصلاحات الزراعية إلا تابعة لخدمة مصالح الاحتكارات الأمريكية التى تريد الاستيلاء على السوق وعلى المواد الخام، كما تريد تحويل بلادنا إلى قاعدة عسكرية. وهنا يتبدى الاستعمار الأمريكى على حقيقته كقوة مدمرة للاقتصاد المصرى. فهو بما له من نفوذ على الدوائر الحاكمة يدفعها إلى رصد جزء كبير من ميزانية الدولة لأغراض التسلح، الأمر الذى يعنى اعتصار وشقاء الطبقات الكادحة وفى مقدمتها العمال والفلاحون.

٢ - إن الإصلاحات الزراعية التى تأخذ شكل تحديد الملكية الزراعية (وهى إصلاحات يتعين أن نؤيدها من حيث المبدأ)، لا تعود بالفائدة على الفلاحين فى ظل سيطرة الاستعماريين وشركائهم. ذلك:

أ - أن مثل هذه الإصلاحات تظل عرجاء لأن تنفيذها بالكيفية التى تخدم مصالح فقراء الفلاحين ومتوسطيهم لا يتم إلا إذا كان الحكم فى أيدى ممثلى العمال والفلاحين.. الحكم الذى يطلق للفلاحين الحرية الحقيقية فى (استثمار أرضهم) ويقدم لهم المساعدات المادية التى ترفع مستواهم.. الحكم الذى يضع فى أيديهم السلطات التى تمكنهم من القضاء على القوى التى تعارض «الإصلاح الزراعى».

وواضح بعد ذلك أن الحكم الآن ليس فى أيدى ممثلى العمال والفلاحين؛ بل أكثر من هذا، يتولى الحكم العسكرى قمع حرية الكادحين فى تنظيم أنفسهم والدفاع عن حقوقهم.

ب - ثم يضاف إلى ما تقدم: إنه لا يمكن «لإصلاح زراعى» أن يفيد جمهرة الفلاحين الفقراء ما لم يكن ذلك الإصلاح جزءا من سياسة اقتصادية متكاملة. وهذه السياسة حجر الزاوية فيها التصنيع الثقيل الذى بدونه يستحيل أن يرتفع مستوى الكادحين المادى فى الريف والمدينة على حد سواء. وواضح أن الاحتكارية الأمريكية إنما تحول بكل قوة - وبدافع من مصالحها - دون قيام صناعات ثقيلة فى بلادنا.

جـ - إن الاستعمار الأمريكى جاء إلى بلادنا متأخرا على الرغم من تزايد نفوذه على الطبقات المالكة. وبالرغم من تغلغل واتساع شبكة جاسوسيته فى مختلف الهيئات، فإن الشعور الوطنى فى مصر معبأ ضد المستعمرين الأمريكيين الذين لم تعد تخفى مقاصدهم العدوانية. وهكذا أصبح كل نضال ضد الاحتلال الإنجليزى يتجه فى الوقت نفسه ضد جبهة الاستعمار العالمى وعلى رأسها أمريكا باعتبارها رأس الرمح فى جبهة الحرب.

ثانيا: جبهة الأحزاب الفاشية والرجعية: ويستند الحكم العسكرى فى بطشه بالشعب إلى مجموعة الأحزاب الرجعية والفاشية وفى مقدمتها «الإخوان المسلمون». ويضاف إلى هذا قيادات الحزب الوطنى الجديد وقيادات الحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) وفلول حزب الفلاح وحزب العمال (عباس حليم).

ولا يحس حزب الإخوان بتجمع القوى الوطنية الديموقراطية إلا ويبادر بتمزيقها عن طريق إثارة النعرة الدينية والنزعات العنصرية (الطائفية)، أما الحزب الوطنى فيقوم بدوره فى الدعاية للديكتاتورية العسكرية وتمجيد العدوان على الحريات، وإظهار الحكومة الحالية بمظهر حكومة الثورة التى تخدم الشعب من وراء الاعتداء على حقوقه الديموقراطية.

جبهة ممزقة:

على أن جبهة الاستعمار والرجعية إنما تنهشها التناقضات الداخلية بين مختلف أجزائها. ففى نطاق الجبهة الأنجلو أمريكية نرى أن التناقض الرئيسى هو التناقض بين أمريكا وبريطانيا كما أوضح مالينكوف.

إذ بينما يحاول الاستعماريون الأمريكان بكل ما لهم من قوة ونفوذ أن يطردوا الاستعمار البريطانى ويحلوا محله فى المستعمرات والبلدان التابعة، نرى بريطانيا، من ناحية أخرى، تعمل بقوة على صد الهجمة الأمريكية عليها.

وفى بلادنا نشب صراع حاد بين القوتين الاستعماريتين؛ إذ لا يزال لبريطانيا النصيب الأوفى من رؤوس الأموال الموظفة، ولا تزال تحتفظ فى بلادنا بجيوش جرارة، وإن الصراع بين القوتين ليتبدى للعيان فى مناسبات مختلفة ومتعاقبة.

أما السياسة الأمريكية ذاتها فإنها غارقة فى التناقضات من جراء اندفاعاتها فى

طريق الحرب والسيطرة على العالم. والاحتكارية الأمريكية بهذا الوضع لا تستطيع أن تقدم المساعدات المادية والأدبية التى يطلبها الحكم العسكرى فى مصر حتى يحظى بتأييد فئات اجتماعية ذات وزن فى المجتمع المصرى. فالواقع أن الحكم العسكرى لن يجد من أمريكا الاستعمارية غير تأييد واحد أساسا؛ وهو إمداده بالسلاح اللازم لقمع المقاومة الشعبية، ولكسب عداء الشعب من أقصر طريق. وبالإضافة إلى ذلك فإن تخبط الحكم العسكرى فى مصر وارتباكه فى معالجة المواقف المختلفة، وعجزه عن تضليل الشعب بالإصلاحات المظهرية، وما تثيره تصرفات العسكريين من ذعر وقلق فى الأوساط المالية والتجارية، إنما يثير عليه ثائرة فئات من البورجوازية الكبيرة التى وإن أيدت هجومه على الحريات، وارتباطه بالمعسكر الاستعمارى، إلا أنها لم تعد ترضى عن حالة القلق والاضطراب المستفحلة. وفى مقدمة القوى الرجعية التى تقف موقف المعارضة من دكتاتورية محمد نجيب طبقة كبار الملاك الذين انتزعت منهم أراضيهم. فهذه القوة (كبار الملاك) التى ظل يحميها الاستعمار البريطانى لا تزال ذات تأثير كبير اقتصادى واجتماعى وسياسى لا يسهل القضاء عليه بين يوم وليلة.

أما عن جبهة الأحزاب الفاشية والرجعية، فإن التناقضات تمزقها أيضا.. ففى داخل الإخوان المسلمين تيارات متعارضة أوضحها الاتجاه إلى الارتباط بأمريكا وتأييد الدكتاتورية العسكرية (صالح عشماوى - الباقورى). وقد اقترن مجىء الحكم العسكرى بزيادة التمزق داخل حزب الإخوان الذى يقف فى الوقت نفسه موقف العداء من «جمعية الفلاح».

إن الدكتاتورية العسكرية إنما تعتمد على جبهة تمزقها الصراعات الداخلية. وإن نقاط الضعف فى هذه الدكتاتورية لتزداد وضوحا، إذا نظرنا إلى طبيعة الحكم العسكرى ذاته، وذلك من حيث إنه أضعف من أى حزب آخر فى مقاومة التيارات والمؤامرات الداخلية التى تحيكها قوى الاستعمار والرجعية المتصارعة (مثل سوريا).

جبهة الشعب:

على أن تنفيذ أغراض الكتلة الاستعمارية والدكتاتورية العسكرية الفاشية ليس من السهولة بمكان إذ تقف دون ذلك قوى ضخمة. والقوة الحاسمة والرئيسية هى المقاومة التى تبديها جماهير شعبنا ضد مشروعات العدوان الأنجلوأمريكية، وضد جميع أنواع الكبت التى ترقى إلى خنق الحريات. إن قوة شعبنا ومقدرته على إحباط أغراض الدكتاتورية الرجعية لا تكمن فقط فى أن لشعبنا تقاليد ديموقراطية. وإنما تتمثل قوة المقاومة الشعبية بصفة أساسية فى هذه الواقعة وهى أن الطبقة العاملة المصرية قد أخذت مبادأتها فى الصراع تتزايد تزايدا فعالا. كما أخذت قدرة الجماهير الكادحة عموما على التحرك والتنظيم تنمو نموا ملحوظا ومستقلا عن سيطرة القيادة الوفدية.

ولن نذكر بالتفصيل مواقف الطبقة العاملة فى أعوام ٤٥، ٤٦، ١٩٤٧. وكذلك عندما ألغيت معاهدة ١٩٣٦. وإنما سنكتفى هنا بالإشارة إلى ما حدث بعد انقلاب ٢٣ يوليو ١٩٥٢. فهناك إضرابات العمال فى كفر الدوار (وهى ليست أعمال التخريب التى لم يرتكبها العمال)، وإضرابات عمال النسيج بالإسكندرية، وتجمعات آلاف من عمال شبرا الخيمة عند عودة محمد نجيب من زيارة الوجه البحرى وهى التجمعات التى هتفت ضد مشروعات الدفاع المشترك والأحلاف العسكرية. أما الجماهير الديموقراطية فى المدن والريف، وهى التى تتبع فى العادة - وبكيفية أو بأخرى - سياسة الوفد، فقد أخذت السلبية التى أصابتها تختفى بالتدريج، خاصة عندما تبينت هذه الجماهير الأغراض الحقيقية من

تمزيق حزب الوفد. وإن هتافات الوفديين للوفد فى زيارة محمد نجيب للوجه البحرى كانت فى الواقع مظهرا من مظاهر مقاومة الهجوم على الوفد.

والواقع أن فشل حكومة محمد نجيب فى اتباع سياسة تعود على الفلاحين بما يخفف متاعبهم قد أثار على الحكومة سخطا عاما واسعا فى جميع أنحاء الريف وفى كل مكان فى الجامعات والمعاهد والمدارس. وارتفعت فى صفوف الكتاب والصحفيين الأصوات وذلك على اختلاف ميولهم الحزبية تطالب بعودة الحياة البرلمانية. وإن مستوى هذا الوعى الذى ترهفه أكثر وترفعه التطورات الدولية إنما يكشف شعارات التهريج والتضليل.. بل يحوِّل مثل هذه الشعارات ضد النظام القائم بالذات. وهذا ما حدث عندما لوحت قيادة الجيش بتوزيع الأرض على الفلاحين؛ فقد هبت موجة عاتية فى كثير من أنحاء الريف تمثلت فى محاولة الفلاحين الاستيلاء على الأرض، وفى امتناعهم عن دفع الإيجارات لكبار الملاك، الأمر الذى اضطر الحكم إلى إرسال وحدات عسكرية للقمع فى بعض المناطق، وإلى إصدار الإنذارات للفلاحين ولمَّا يمض على الانقلاب أكثر من شهرين.

وهكذا نرى أن الضربة التى أصابت النظام الملكى فتحت فى جبهة الرجعية ذاتها الثغرات التى سوف تتدفق منها القوى الشعبية لإحباط أغراض الدكتاتورية العسكرية.

مقاومة شعبنا وشعوب معسكر السلام والديموقراطية:

إن من الخطر بمكان أن نقلل من شأن نضال شعبنا واستعداده المتزايد لتحمل الآلام والتضحيات التى تفرضها عليه المعركة ضد الاستعمار والرجعية. على أن الدكتاتورية العسكرية لا تواجه شعبنا معزولا منقطع الصلة بالعالم الخارجى؛ بل تواجه على أرض الواقع حركة وطنية تتميز بتعاطفها العميق مع الاتحاد السوفيتى ومع جميع الشعوب المناضلة من أجل حرياتها. وإن حركتنا الوطنية لتستمد قوة حقيقية من تأييد معسكر السلام والديموقراطية الذى يقوده الاتحاد السوفيتى العظيم. كما أنها تستمد زخما جديدا من انتصارات شعوب الشرق الأوسط وشعوب إفريقيا. وهكذا رأينا أن انتفاضة شعب إيران فى سبيل تأميم البترول كان لها تأثير واضح فى بلادنا على الجبهة الشعبية؛ أى على التجمع الوطنى الواسع، الذى واكب إلغاء معاهدة ١٩٣٦. وإن انتفاضات العراق وتونس ومراكش وكفاح شعب كينيا، إنما تثير الذعر فى جبهة الاستعمار وعملائه، وتمد شعبنا بحماس متجدد لطرد جنود الاحتلال وتحقيق الاستقلال والديموقراطية.

نقطة الضعف فى حركتنا الوطنية:

إن تقديرنا لتعاظم المقاومة الشعبية واتساعها، لا يعنى أن القوى الشعبية تستطيع فى كل وقت أن تدفع اعتداءات الاستعمار والرجعية عليها، ولا يعنى كذلك أنها تستطيع فى كل وقت أن تقوم بأعمال حاسمة ضد مشروعات الاستعمار والرجعية. كلا، فإن الحركة الوطنية ما زالت محرومة ـ من قيادتها الصلبة المخلصة، حزب الطبقة العاملة، القيادة التى لا تعرف الذبذبة ولا المهادنة. وافتقارها إلى هذه القيادة يصيبها ـ كما حدث ـ بانتكاسات شديدة، ويزيد من خطورة هذا الوضع الخيانات المتكررة التى ترتكبها القيادة الوفدية لحساب الاستعمار والرجعية. إن القيادة الوفدية لن تستطيع بعد اليوم أن تقوم بمسئولياتها كاملة إزاء الحركة الوطنية وهى فقدت هذه المقدرة من زمن طويل، لتفسح الطريق أمام قيادة جديدة تحل محلها. وإن نظرة إلى وضعية القوى السياسية والاجتماعية لترينا بوضوح أن الطريق مفتوح أمام هذه القيادة الشعبية الجديدة لتأخذ مكانها والتى لن تكون غير قيادة الطبقة العاملة لجبهة الكفاح التى تضم جميع القوى الوطنية والديموقراطية.

٢ ـ قرارات:

(١) قرار خاص بالمهام المباشرة:

تتحدد هذه المهام انطلاقا من المعطيات الخمس التالية:

أ ـ تسير الدكتاتورية العسكرية فى طريق فرض حكم فاشى يستند إلى تأييد الاستعمار، ويربط بلادنا بمجموعات الحرب والدمار الأنجلو أمريكية. والحديث عن الفاشية هنا لا يعنى الكلام عن دستور جديد أو برلمان جديد.. فلقد رأينا كيف قامت فى اليونان وفى ظل الحراب الأمريكية فاشية سوداء تستند إلى برلمان ودستور.

ب ـ إن جبهة الاستعمار والرجعية والحكم العسكرى بطبيعتها فريسة لتناقضات عديدة وحادة، لكن حرمان الحركة الوطنية من القيادة الجديدة يفوِّت على القوى التقدمية الاستفادة من هذه التناقضات ويقلبها فى بعض الأحيان ضد الشعب.

جـ ـ والحكم الحالى، بالسياسة التى يسير عليها، يكتل ضده قوات متزايدة الاتساع تقف على رأسها الطبقة العاملة وتمتد لتشمل الفلاحين والكادحين فى المدن والريف. بل وتشمل أقساما مهمة من الرأسمالية الوطنية التى تتعارض مصالحها مع تسلط الاستعمار والاحتكار على الحكم.

د ـ إن واقع الكفاح فى مصر، ووقائع الحركة الوطنية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية يثبت أن لا سبيل إلى ضرب الاستعمار والرجعية ضربات (شديدة) إلا بتجميع القوى الوطنية والديموقراطية وحشدها على أوسع نطاق ممكن.

إن وقائع الحركة الوطنية فى مصر تثبت أن من بين جميع الطبقات الشعبية تعتبر الطبقة العاملة القوة الأساسية التى تستطيع بحق أن تقود جميع القوى الوطنية والديموقراطية وتساعدها على أن تنظم نفسها ضد أعدائها.

هـ ـ إن واجبنا الملح والمباشر أن نقوم على أوسع نطاق بمسئولياتنا لخلق وبناء جبهة الكفاح الوطنية الديموقراطية.

على ضوء هذه المعطيات نكافح:

- لتوسيع النضال من أجل السلام.
- لإحباط مشروعات الحرب والعدوان.
- لطرد جنود الاحتلال وتحقيق الاستقلال.
- للدفاع عن الديموقراطية ووقف طغيان العسكرية الفاشية.
- لتحقيق التعاون مع معسكر السلام والديموقراطية الذى يقوده الاتحاد السوفيتى وطن الاشتراكية وحصن السلام.

إن علينا عملا يجب أن نقوم به.. وهو أن نكسب ثقة الطبقة العاملة وجميع العناصر الديموقراطية الملتفة حولنا. ولن يتم ذلك إلا إذا تقدمنا الصفوف دائما لنبنى حزب الطبقة العاملة لنكون بحق طليعة لطبقتنا (العاملة) ولشعبنا(١٣٥).

(٢) قرار خاص بالوضع الدستورى:

أ ـ إن الطريقة التى تبنتها الحكومة فى إلغاء الدستور تتمشى مع اتجاهاتها الفاشية فى الاعتداء على الحريات والحقوق الديموقراطية للشعب. وما يقال عن طريقتها فى إلغاء الدستور يقال، سواء بسواء، عن الطريقة التى تتبعها الحكومة لوضع دستور جديد.

ب ـ بالرغم من معرفتنا لأوجه النقص والعيوب القائمة فى دستور ١٩٢٣، إلا أننا نعلن أن إلغاء الدستور ووضع دستور جديد هما من حق الشعب وحده أولا وأخيرا.

جـ ـ إن كفاحنا لوقف طغيان الدكتاتورية العسكرية يجب أن يوجه تحت ثلاثة شعارات:

ـ برلمان منتخب يضع الدستور الجديد.

ـ مقاطعة لجنة الدستور التى كونتها الحكومة.

ـ انتخابات برلمانية وإلغاء الحكم العرفى فورا.

د ـ فى كفاحنا من أجل هذه الشعارات سنتعاون مع جميع العناصر والقوى الديموقراطية التى تنادى ببرلمان منتخب يضع الدستور(١٣٦).

(٣) قرار خاص «بهيئة التحرير»:

ولدت «هيئة التحرير» والأساس فى تكوينها أن تتغلغل وتنصب شباكها فى مختلف الأوساط وتعمل على إحكام حالة الإرهاب والجاسوسية مستندة إلى بعض العناصر التى تسهل رشوتها فى داخل الفئات الوسطى والصغيرة من السكان كبعض المقاولين والتجار والحرفيين والمهنيين.

وضع نظام هذه «الهيئة» بما يمكنها من النفاذ إلى جميع التنظيمات النقابية والثقافية والاجتماعية. ومن هنا، ما نراه من اهتمام نظام يوليو باستمالة العديد من الشخصيات والنواب الوفديين وذلك استمرارا من النظام فى خط القضاء على الوفد.

إن واجبنا إزاء هذه الهيئة أن نعمل على تحطيمها وذلك على أساس من الثقة بقوة الجماهير وقدرتها على الفهم والاستجابة وعلى التمييز بين السياسات الصحيحة والمضللة. غير أن هذا كله يتعين أن يتم على أساس من تجربة الجماهير ذاتها. ومهمتنا أن ندعو الجماهير إلى اختبار أكذوبة هيئة التحرير، متعاونين فى هذا مع القوى الديموقراطية وبخاصة الوفدية(١٣٧).

(٤) قرار خاص حول حل الأحزاب:

فى ١٨ يناير ١٩٥٣ صدر من مجلس قيادة الثورة مرسوم بقانون بحل الأحزاب السياسية؛ وبهذا أسفرت الدكتاتورية العسكرية عن خيانتها للديموقراطية وعدائها لها.

وصدر الأمر بحل الأحزاب والاستيلاء على أموالها بعد حملة واسعة من التشهير والتشكيك. ونحن لسنا بصدد الدفاع هنا عن الأحزاب التى تم حلها، ولكننا ندافع عن الديموقراطية التى رفع الحكام الجدد شعار إقامتها.

وعلى الرغم من إيماننا بأن مصالح الشعب لا تمثلها الأحزاب التى حلها المرسوم بقانون إلا أننا نؤمن أيضا بأن الشعب وحده هو القادر على عزلها. لكن الحكم العسكرى انتهى إلى فرض نظام الحزب الواحد وأخذت جميع أجهزة الدولة ـ من إذاعة وبوليس .. إلخ ـ تُسخَّر للدعاية «لهيئة التحرير» مع أن تعدد الآراء وممارسة الحياة الحزبية هى الدليل على وجود الحرية أو عدم وجودها(١٣٨).

بعد عرض التقرير السياسى عاودت «المنظمة» التنبيه إلى أن تكوين الجبهة المتحدة عملية شاقة تتطلب أعمالا ملموسة على أرض الواقع. وفى الوقت ذاته واصلت مطبوعات «المنظمة» حديثها عن شعار الحياد من منطلق التمسك بقوة مضمونه الحقيقى الذى يعنى أمرين: استقلال حقيقى بلا أى قيد على الإرادة الوطنية. هذا من ناحية، وإسهام مصر الإيجابى فى جبهة الحفاظ على السلم العالمى من ناحية أخرى.

الجبهة المتحدة مهمة شاقة
وليست كلاما على الورق

تحدثنا فى مقالات سابقة وقلنا إن الطبقة العاملة المصرية بصفاتها ووضعها الاجتماعى فى المجتمع وتجربتها التاريخية الغنية، هى الطبقة الوحيدة التى يمكن أن تتولى بناء الحلف الشعبى الواسع لمقاومة الاستعمار والدكتاتورية العسكرية(١٣٩).

ولكن هل تستطيع الطبقة العاملة أن تحقق هذه المهمة؟ إن هذا ممكن لأن للطبقة العاملة تاريخها النضالى السياسى والاقتصادى منذ ثورة ١٩١٩، وصولا إلى الثلاثينيات والأربعينيات؛ حيث كانت لها معاركها السياسية والاقتصادية. وفى الوقت ذاته، ثمة إمكانية لتقوم هى وطلائعها بكسب ثقة الطبقات الأخرى من الفلاحين الفقراء والمثقفين والمفكرين التقدميين. وهى ثقة تعززها انتصارات الطبقة العاملة على الصعيد العالمى فى بناء الاشتراكية.

وكل هذا يتطلب من العمال أن يوحدوا صفوفهم، ويساعدوا الوطنيين الشرفاء على تنظيم أنفسهم ويخوضوا معهم كل معركة سياسية كانت أو اقتصادية. وفى هذه الظروف علينا بالتحديد:

١ ـ أن نوجه الوطنيين الشرفاء لإفشال الحلف العسكرى مع الأنجلوأمريكيين مهما تخفى وراء دول تسير فى فلك الاستعمار.

٢ ـ أن نصد الاعتداءات المتكررة كل يوم على الحريات وأن نكافح دون هوادة ضد اعتقال العمال والطلاب وغيرهم من الوطنيين.

٣ ـ أن نناضل ضد حل النقابات أو ضمها إلى هيئة التحرير.

٤ ـ أن ننظم صفوف الكادحين فى المدن ضد الضرائب غير المباشرة التى ترهق المواطنين وأن نساعد عمال الزراعة على تشكيل نقاباتهم وعلى تنفيذ قانون الحد الأدنى للأجور وهو القانون الذى أصدره النظام الجديد ولم ينفذ حتى الآن.

وأخيرا علينا أن نتذكر أن الجبهة المتحدة سوف تصبح حقيقة واقعة بقدر ما نبذل من جهود مضنية ومتواصلة وتضحيات مستمرة. وسوف نكون قادة حقيقيين بقدر ما نسبق إلى تنظيم صفوف الشعب الكادح من أجل السلام والخبز والحرية(١٤٠).

القضية الوطنية وسياسة الحياد:

يقوم إعلام الدكتاتورية العسكرية ـ عن طريق جريدتى الأهرام والأخبار ـ بدعاية مؤداها أن سياسة الدولة الخارجية سيكون أساسها «الحياد». ولكن لما كانت الحكومة تسير فى تعاون وثيق مع الاستعمار الأمريكى فإنها تكون قد اختارت جبهة الحرب والعدوان. وقد تحدث أحمد أبو الفتح (جريدة المصرى فى ٥٣/٣/٤) عن الحياد فقال:

«نحن لا نريد أن نحارب، ولا نريد أن تكون ديارنا محل حرب. ولا نزهق أرواح أعدائنا فى حرب، ومن حاول أن يخرق هذا ويعتدى علينا فسنكون جميعا حربا عليه لا هوادة فيها. هذا هو منطقنا.. ومن لا يعتدى علينا لا نعتدى عليه، ومن يعتدى على أرضنا فهو عدو لنا سندفع فى سبيل رد اعتدائه كل غال ونفيس.. أما قاعدة (عسكرية) وحلف وتنظيم فإن هذا مستحيل»(١٤١).

هذا الحياد الذى يدعو إليه أحمد أبو الفتوح نؤيده لأنه يخدم السلام العالمى. وهو غير حياد حكومة محمد نجيب لأنها تبحث عن اتفاق مع الكتلة الأنجلوأمريكية لربط مصر

بشكل أو بآخر برابطة الدفاع المشترك. وهذا الأمر تعبر عنه تصريحات القيادات التى تحكم البلاد. ويزداد الأمر وضوحا إذا تأملنا الاتصالات والمباحثات الدائرة مع الحكومات الموالية لأمريكا وبريطانيا (وزير الدفاع البريطانى - وزير خارجية باكستان، زيارة الرئيس الأسبانى فرانكو حليف هتلر وموسولينى لمصر).

ومن هذا نرى أن مفاوضات الجلاء تسير فى اتجاهين:

الأول: أن ترتبط مصر بحلف عسكرى مع دول الشرق الأوسط أو مع دولة مرتبطة ارتباطا مباشرا ببريطانيا وأمريكا. وهذا معناه، استخدام بلادنا قاعدة عدوان ضد الاتحاد السوفيتى ودول الديموقراطية الجديدة فى شرق أوروبا. وما يؤدى إليه هذا من أن يصبح المصريون - فى أى حرب تثور - طعاما للمدافع.

الاتجاه الثانى: هو أنه لما كان الإنجليز قد أقاموا قواعد ضخمة فى منطقة القنال فإن الجيش المصرى سيحتاج إلى سنوات للتدريب على صيانة هذه القواعد. ولذلك تتجه الحكومتان البريطانية والمصرية إلى تقسيم الجلاء على مراحل، كما يحتاج إلى بقاء عدد ضخم من الخبراء الإنجليز والأمريكان بحجة تدريب الجيش على صيانة القاعدة. وهذا معناه أن جيشنا سيقوم بحفظ قواعد الأنجلوأمريكان ليتسلموها مرة أخرى فى حالة قيام حرب.

وفى عدد ٢١ مارس ٥٣ من «المقاومة الشعبية» جاء:

إنه فى كل يوم تنهض الدلائل على أن حكومة نجيب تتفاهم سرا وعلانية وبكيفية مباشرة وغير مباشرة مع الدول الدائرة فى الفلك الاستعمارى: مع باكستان وتركيا واليونان والسعودية وليبيا. ففى الشهر الماضى أعلن وزير خارجية تركيا أنه سيزور الدول العربية ليدعوها إلى الاتحاد الفيدرالى وإلى المضى فى التعاون إلى أقصى حد وذلك فى إطار معاهدة «الضمان الجماعى» (المصرى، ٥٣/٢/٢١).

ثم يخطب الوزير بعد ذلك فيدعو مصر - بعد اتفاقية السودان - إلى عقد حلف الشرق الأوسط. ويقترح الجنرال الأمريكى عمر برادلى مشروعا تشكل الدول العربية بمقتضاه حلف الشرق الأوسط (المصرى ٥٣/٢/٢٥). ويقترح وزير خارجية باكستان تكوين محور إسلامى أساسه تركيا ومصر وباكستان. أما داعية الحرب دالاس (وزير خارجية أمريكا) فهو يستعد لزيارة الشرق الأوسط لتدبير المؤامرة الإجرامية التى تربط بلادنا بالحلف الذى تريده أمريكا للدول العربية(١٤٢).

وعلى الرغم من هذا النشاط المحموم لربط مصر بحلف عسكرى استعمارى؛ هناك مَنْ يقول إنه فى الإمكان أن يتم الجلاء على أيدى نجيب وعصبته. ولكننا نسأل: ما هو الجلاء الذى يريده الشعب؟ ولماذا يريد الشعب أن تجلو القوات الأجنبية عن أرضه؟ الجواب هو أن قوات الاحتلال جاءت منذ سبعين عاما لتحمى مصالحها، ولتحمى كبار ملاك الأرض. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يشكل اتخاذ بلادنا قاعدة عدوانية أشد الأخطار على بلادنا وشعبنا. ومن هنا يتبين أن إحباط الحلف الاستعمارى بين مصر والأنجلو أمريكيين واجب مباشر، وأن الاستقلال الحقيقى والجلاء لا يتحققان إلا بإخراج المحتلين مكرهين(١٤٣).

المعركة الوطنية والجبهة المتحدة
عرض لبيان من المكتب السياسي
لـ «المنظمة»(١٤٤)

١ - الوضع الراهن والمعركة الوطنية:

يتردد فى هذه الأيام السؤال التالى: هل تسمح حكومة نجيب باستئناف الكفاح المسلح ضد الإنجليز المحتلين فى القنال؟ وما هو الموقف الذى ينبغى أن نتخذه إذا هادن نجيب - تحت ضغط ظروف معينة - عناصر وطنية أو شجع أو قاد حركة ضد الاستعمار البريطاني؟

يُسخِّف البعض هذا السؤال ويجيبون عنه بأنهم يستبعدون - بطريقة قاطعة أن يقوم أى عمل ضد الإنجليز والدكتاتورية العسكرية لا تزال فى الحكم. وهذه الإجابة خاطئة خطأ جسيما.

فنحن نرى أن حكومة نجيب تحاول بكل ما تملك أن تتفادى وقوع أى صدام مسلح مع القوات الإنجليزية. ولكن هناك ظروفا موضوعية قد تجبر الحكومة إجبارا على الاصطدام بالإنجليز أو قد تضعها فى موقف تعجز فيه عن التحكم فى سير الحوادث فيقع الاصطدام بين الجماهير الشعبية وجنود الاحتلال. هذه العوامل أهمها:

أولا: تعاظم الروح الوطنية والمقاومة الشعبية الموجهة ضد الإنجليز؛ بل والمتجهة فى الوقت نفسه - بصور مختلفة - ضد الحكم العسكرى ذاته. هذه المقاومة هى التى تفسر لنا بعض مظاهر التراجع التى وقعت من حكومة نجيب، إذ اضطرت بعد فشلها فى سياسة الكبت إلى السماح للصحافة بشىء من الحرية النسبية، وتم الإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين من الوفديين. ثم تصريحات بعض ضباط القيادة التى تذهب إلى حد القول بإمكان اختصار فترة الانتقال وعودة الحياة الدستورية وحرية تكوين الأحزاب (تصريحات للبغدادى وخالد محيى الدين). هذه المقاومة الشعبية لا توجه ضد الإنجليز وحكومة نجيب فحسب؛ بل هى توجّه أيضا ضد الأمريكيين، الأمر الذى وضحته بجلاء زيارة فوستر دالاس.

ولا تقف هذه المقاومة الشعبية عند الحدود التى يريد أعداء البلاد أن يفرضوها على الشعب، وإنما تنمو وتتطور وتتخذ يوما بعد يوم - وخاصة فى منطقة القنال - مظهرا أشد يكشف عن مقدمات اشتباك فعلى بين الشعب وقوات الاحتلال.

ثانيا : اشتداد التناقض بين الاستعمارين الإنجليزى والأمريكى. هذا التناقض يدفع الاستعمار الأمريكى إلى أن يقف موقفا مزدوجا من الحركات الوطنية فى البلاد الواقعة فى دائرة النفوذ الاستعمارى الإنجليزى أو الفرنسى. فبينما يسلح الاستعمار الأمريكى الإنجليز والفرنسيين يحاول أن يبدو - فى الظاهر - كمؤيد للحركات الوطنية. وبالرجوع إلى ما قاله ستالين عن اشتداد الخلافات فى داخل المعسكر الاستعمارى - وخاصة بين أمريكا وبريطانيا - واحتمال قيام حروب بين بعض البلاد الرأسمالية، فإنه لا يستبعد - إذا أخذنا فى الاعتبار قوة الحركة الشعبية - أن تؤدى الخلافات بين الاستعمارين الإنجليزى والأمريكى إلى الإسراع بوقوع الاصطدام بين حكومة نجيب والإنجليز. ونحن نرى بالطبع أن الأمريكيين إنما يعملون على دفع نجيب - وهو رجلهم - إلى مقاومة الإنجليز كما فعلوا فى إيران ظنًّا منهم أن المتاعب التى يسببونها لحلفائهم لا تعود بالضرر، على الاستعمار العالمى ككل. وهذه الحقيقة تنبهنا إلى الاستفادة من الخلافات المتفشية فى صفوف

المستعمرين لمصلحة الحركة الوطنية التحريرية.

مما تقدم نرى أنه من الخطأ أن نغفل مسألة ارتفاع المد الثورى واحتمال نشوب معركة جانبية مع الإنجليز.. وقد بدأت المعركة بالفعل. وإننا لنعلم أن حكومة نجيب ستكون حينذاك تحت رحمة الحوادث وسيصبح من السهولة بمكان أن يتم كشفها من جهة، والسير بخطوات واسعة نحو تحقيق القيادة التى تشير إليها الرسالة السياسية من جهة أخرى، وبحيث يمكننا أن نشكل سياستنا الحالية - للمدى القريب - تشكيلا يتلاءم مع الظروف فى سرعة وليونة دون أن نصبح أداة لأى معسكر من المعسكرات الاستعمارية (وأن سياسة حزب تودة فى إيران لتعد مثلا يحتذى فى المعارك التى نطالع أنباءها).

٢ - الجبهة المتحدة والوضع الراهن:

فى «الرسالة السياسية» أن القيادة الجديدة هى قيادة الطبقة العاملة المتحالفة مع الطبقات الشعبية بما فى ذلك البورجوازية الوطنية غير المرتبطة بالاستعمار. ولتحقيق هذا التحالف لا يكفى أن يكون من جميع الماركسيين والمتمركسين فحسب؛ بل يجب أن يكون بالضرورة مع الوفد باعتباره أكبر قوة سياسية ديموقراطية فى البلاد ومع غيره من مختلف الفئات والجماعات والطوائف الاقتصادية والحرفية النقابية والمهنية، على أن يكون مكان الصدارة للطبقة العاملة فى القيادة الجديدة التى تسعى إلى تكوينها عن طريق الجبهة المتحدة.

ولكن عند الحديث عن قيادة الطبقة العاملة لغيرها يجب أن نحذر من الانحرافات والتطرفات التى تعزلنا عن الجماهير. إن هذه القيادة لا تتحقق بمجرد ترديدها وإطلاق الصيحات التشنجية من حولها، وإنما تتحقق خلال المعركة. وواضح الآن من توازن القوى فى البلاد أن الطبقة العاملة وطليعتها الشيوعية ليست فى مركز القيادة الفعلية لجبهة الكفاح الشعبية. فهل يعنى ذلك أن نرفض نحن الشيوعيين أن تدخل الطبقة العاملة معركة من المعارك إلا إذا تولت هى بنفسها قيادتها؟ إننا نرى بالطبع أنه ما دام الشيوعيون والطبقة العاملة ليسوا فى مكان الصدارة والقيادة الفعلية فإن بعض الفئات والعناصر الوطنية التى تتعارض مصالحها مع الاستعمار لا تعترف بقيادة الطبقة العاملة. فهل يعنى ذلك أن نرفض الدخول مع هذه العناصر فى حلف وطنى ضد الاستعمار؟ الجواب على ذلك أنه من الإجرام فى حق الحركة الوطنية وفى حق معسكر الاشتراكية والسلام أن نرفض فى هذه المرحلة من مراحل الحركة الوطنية التحالف مع السواعد الممتدة لمهاجمة الاستعمار بحجة أن أصحاب هذه السواعد ترفض الشروط التى نمليها نحن عليهم عن قيادة الطبقة العاملة، وهى القيادة التى سبق أن قلنا إنها لم تتحقق بطريقة فعلية حتى الآن.

هل معنى ذلك أن نتخلى عن مبدأ ضرورة قيادة الطبقة العاملة للحركة الوطنية؟ كلا. وإنما يجب أن نسعى لتحقيق شرط القيادة فى خلال المعركة، وبقدر ما تبذل طليعتها الشيوعية من عمل فى داخل الجبهة. ونحن مطمئنون إلى أن أية قيادة أخرى غير قيادة الطبقة العاملة - مهما أحرزت من تقدم وانتصارات جزئية ومؤقتة - فإنها لا يمكن أن تسير بالمعركة إلى نهايتها المحتومة. أى أنها لا يمكن أن تسير بالمعركة إلى النصر النهائى الذى لن يتحقق إلا إذا تولت الطبقة العاملة القيادة نهائيا.

ربما اعترض البعض على هذا بقولهم إن قيادة البورجوازية ستؤدى إلى ٢٦ يناير ١٩٥٢ أخرى أى إلى نكسة. والرد على ذلك أنه برغم هذا فإننا على استعداد لعقد التحالف مع البورجوازية الوطنية. لأن هذا التحالف (أدى) أيضا إلى عدد أكبر وأوسع من

الأعمال المجيدة والتحركات التى سبقت ٢٦ يناير، فضلا عن أن الطبقة العاملة ستتعلم الكثير من وراء هذا التحالف وستدعم موقفها وستكون فى وضع يمكنها من القيام بدور يقربها من مركز السيادة فى هذا الحلف. ولا يجب أن ننسى ما سيحققه الحلف من إضعاف لمركز الاستعمار فى العالم، كما سبق أن أضعفته الحوادث التى وقعت بين أكتوبر ١٩٥١ ويناير ١٩٥٢.

واجبنا كتنظيم إذن أن نوجه الطبقة العاملة فى الطريق الذى يؤدى بها إلى مركز أكثر تقدما فى صفوف الحلف يمكنها فى آخر الأمر من قيادة هذا الحلف. إن هذا التوجيه له مهمتان لا يمكن فصل الواحدة منها عن الأخرى.

إن المهمة الأولى هى توعية الطبقة العاملة بدورها وتنظيم صفوفها على أسس سياسية واقتصادية. والمهمة الثانية توجيهها إلى أخذ دورها والقيام بمسئولياتها إزاء الطبقات الشعبية الأخرى والشعب ككل. ولا يمكن أن نقوم بالمهمة الأولى بمعزل عن المهمة الثانية؛ إذ لا يمكن دعوة الطبقة العاملة إلى قيادة جماهير هى فى عزلة عنها وليست على صلة بها، ولم تتح الفرصة لكى تثق بها. كما أنه من غير الممكن للطبقة العاملة أن تقوم بدورها نحو الطبقات الأخرى إلا إذا نظمت تنظيما راقيا فى حزبها ونظمت عناصرها الطليعية والمتأخرة فى تنظيماتها الجماهيرية وعلى الأقل فى منظماتها النقابية.

أما اليوم ونحن نكتب هذا البيان عن المعركة الوطنية المحتدمة، فإنه يقع على الطبقة العاملة أن تكون واعية بمستلزمات دورها القيادى الذى تسعى إلى القيام به، وذلك أيا كانت الأشكال التى يتخذها النضال الوطنى. فإذا كانت هذه الأشكال مظاهرات فيتعين أن تكون الطبقة العاملة فى مقدمة المتظاهرين وإن كان هذا الشكل هو الكفاح المسلح؛ فليس أقل من أن نطالب الطبقة التى تسعى إلى احتلال مكان القيادة بأن ترسل أحسن أبنائها إلى منطقة القنال. فليس المهم إقناع أنفسنا نحن الشيوعيين الواعين القلائل بأن الطبقة العاملة قادرة على القيادة ولكن المهم هو أن تقتنع الجماهير الواسعة كملايين الفلاحين ومئات آلاف الطلبة والملايين من الفئات الوسطى الصغيرة بأن الطبقة العاملة تستطيع القيام بهذا الدور. ولن تقتنع هذه الملايين بذلك إلا بقدر إحساسها بأن الطبقة العاملة قائمة فعلا بأكبر التضحيات وأهم الأدوار. وعندما نتحدث عن قيادة الطبقة العاملة فنحن نعنى الطبقة العاملة بالمعنى الواسع لا زملاءنا العمال أو المرشحين أو العاطفيين فقط.

٣ـ شعاراتنا فى المعركة:

وعلينا أن ننزل فورا إلى المعركة بشعارات تخدم أهدافنا المباشرة وأهدافنا البعيدة. ولنعلم أن الحلقة الرئيسية فى معركتنا الحالية هى القضية الوطنية، فلننزل إلى المعركة بالشعارات التالية:

١ ـ قطع المحادثات نهائيا ورفض الوساطة الأمريكية.

٢ ـ إجراء انتخابات حرة وإعادة الحياة الدستورية.

٣ ـ إطلاق الحريات الأساسية: الاجتماع، الخطابة، تكوين الأحزاب، حمل السلاح، رفع الرقابة عن الصحف.

٤ ـ نقض اتفاقية النقطة الرابعة.

٥ ـ الإفراج عن المعتقلين والمسجونين السياسيين.

٦ ـ تقوية وإقامة علاقات الصداقة والتعاون بين مصر وبين جميع البلاد التى تساعدنا وتؤيدنا فى كفاحنا.

تضييق على الشعب الكادح
وهدر لحقوق ديموقراطية

١ ـ الطبقة العاملة والأزمة الاقتصادية[١٤٥]

جاء فى مقال بتوقيع «عباس فريد»:

أنه فى أواخر شهر مارس ومنتصف شهر أبريل نشرت الصحف على التوالى التقارير السنوية للبنك الأهلى والبنك الصناعى وبنك التسليف الزراعى التعاونى. ومن هذه التقارير نستخلص الحقائق التالية:

(١) أن الاقتصاد يواجه أزمة أهم مظاهرها هى زيادة الإنتاج الصناعى (لا فى مصر وحدها بل فى العالم الرأسمالى كله) ولكن هذه الزيادة لا يقابلها زيادة فى الطلب. واستتبع هذا هبوط فى أثمان المواد الخام، وفى مصر هبط سعر القطن فأصيبت الأسواق التجارية الصناعية ببعض الكساد فانخفضت حركة التعاقد والمبيعات وانخفضت الاستثمارات وشكت معظم الصناعات ـ على حد تعبير البنك الصناعى ـ «من قلة الطلب وتعثر التصريف وتكدس المخزون». أما البنوك فلم تتوسع فى إقراض التجار وأصحاب الأعمال فكثرت الإفلاسات بين التجار.

(٢) ويوضح تقرير البنك الصناعى أن صناعة الغزل والنسيج كانت أكثر الصناعات تأثرا بالأزمة فتوقفت بعض المصانع عن الإنتاج بعض الوقت واضطرت مصانع أخرى إلى تخفيض ساعات العمل.

أما تقرير البنك الأهلى فيشير بوضوح إلى ظهور البطالة.

(٣) ونستطيع أن نأخذ فكرة عن انتشار البطالة إذا عرفنا من تقرير البنك الصناعى أن صناعة ضرب الأرز تجتاز أزمة توقف بسببها الكثير من المضارب عن العمل، وأن صناعة بذرة القطن تشكو من تكدس الزيوت. وأن صناعة الصابون تعانى أزمة شديدة من تعذر التصريف بالرغم من قلة إنتاجها. وأنه حدث انكماش واضح فى صناعة البناء التى كانت تستوعب عددا كبيرا من الأيدى العاملة.

(٤) ونجد هنا وهناك إشارات صغيرة ولكنها قوية الدلالة على مدى الانحطاط الذى وصل إليه مستوى معيشة الجماهير الكادحة.. فتقرير البنك الصناعى ـ مثلا ـ يقول عن صناعة الصابون إن متوسط الاستهلاك السنوى للفرد من الصابون يقل عن ٣,٥ كيلو جرام فى السنة، أما بنك التسليف الزراعى التعاونى فيقول إنه «كان من نتائج هبوط أسعار القطن هذا العام أن نقصت إيرادات المزارعين وتخلف عدد ليس بالقليل منهم عن الوفاء بكامل التزاماتهم قبل البنك مما عرضهم للحرمان من أخذ سلفيات لخدمة زراعاتهم الجديدة.

(٥) وبالرغم من الحديث عن انكماش الطلب وضعف القوة الشرائية فإننا نجد مساهمى هذه البنوك توزع عليهم أرباح هائلة. وما يقال عن هذه البنوك التى ترتبط وتتداخل مصالحها يقال أيضا عن الغالبية الكبرى من الشركات؛ خاصة الاحتكارية منها.

(٦) وبالرغم من الحديث عن قلة الطلب وضعف القوة الشرائية وانخفاض أسعار الأسهم ووقف العمل فى بعض المصانع وتخفيض ساعات العمل، بالرغم من هذا كله هناك زيادة فى الإنتاج الصناعى بوجه عام. فقد زاد إنتاج غزل القطن إلى ٥٥٦٩٣ طنا مقابل ٥٢٨٢٢ فى العام الماضى، وزاد إنتاج الصلب إلى ٤٠ ألف طن، وكذلك زاد إنتاج السماد والورق والحرير والطباعة والألبان والحلوى.

فما معنى هذا كله؟ ما معنى أن يتكدس الإنتاج وتعجز الجماهير الكادحة عن الحصول على غذائها وكسائها ومستلزمات المحافظة على صحتها؟ ما معنى أن يزيد الإنتاج بالرغم من انتشار البطالة وتخفيض ساعات العمل؟ ما معنى أن تستمر أرباح الاحتكاريين وكبار الرأسماليين؟ إن معنى هذا أن الطبقة العاملة هى التى تدفع أساسا ثمن كل هذا. فهى التى توفر أرباح الرأسماليين ثم لا تجد النقود لشراء الغذاء والكساء. معناه أن العمال يفصلون ثم يطلب من الباقين أن يقوموا بالعمل نفسه، وأن يبذلوا من دمائهم وصحتهم المجهود نفسه للاحتفاظ بأرباح الرأسماليين. معناه أن تخفض أجورهم بتخفيض ساعات العمل المشار إليه حتى لا تخفض أرباح مستغليهم. ومعناه فى النهاية أن يشنق خميس والبقرى فى كفر الدوار وأن يسجن العمال النقابيون فى شبرا الخيمة وأن يعتقل النقابيون من أعضاء نقابة نسيج القاهرة وأن يفصل المئات من عمال المحلة وأن يوضع الجيش والبوليس «لحفظ الأمن والنظام».

ومع أن الطبقة العاملة الصناعية هى التى تتحمل أساسا عبء الأزمة إلا أن الجماهير الغفيرة والكادحة فى المدن والريف تتحمله أيضا. فالموظفون تخفض رواتبهم تحت اسم التأمين والتوفير وتخفيض علاوات الغلاء وتوقف التعيينات والترقيات فتتفشى البطالة بين صفوف خريجى المعاهد والجامعات. وتمضى الحكومة فى وضع سياسة لصرف الشعب عن أبواب المدارس والجامعات.. إلخ.

كيف تحل حكومة نجيب الأزمة؟ إن حكومة نجيب تتبع طريقين رئيسيين لحل الأزمة:

١ - الطريق الأول: فتح بلادنا أكثر فأكثر للمستعمرين من الأجانب؛ خاصة الأمريكيين والألمان الغربيين والسعوديين . وهى تنفذ رغباتهم فتعدل لهم قوانين الشركات والمناجم وتقدم التسهيلات لمجيء رؤوس الأموال الأجنبية.

٢ - أما الطريق الثانى فهو الاعتداء على الطبقة العاملة والهجوم على أجورها وأجور الطبقات الكادحة والفقيرة بطريق مباشر أو غير مباشر (رفع الأسعار) وهذا الطريق استلزم تنفيذه تعديل قوانين العمال لمصلحة الشركات وفرض الرقابة على الصحف وفتح المعتقلات للمعارضين وتهديد العمال لنشاطهم النقابى وغير هذا من ألوان الاعتداء على الحريات السياسية والديموقراطية.

فهل تستطيع الطبقة العاملة أن تحل الأزمة ممثلة فى البطالة وخفض الأجور وتكدس الإنتاج؟.. إن البطالة وخفض الأجور وتكدس الإنتاج لا يمكن أن توضع لها الحلول الحاسمة فى ظل حكومات الرأسمالية.. لكننا مع ذلك نؤمن بأن الطبقة العاملة يمكنها - حتى فى ظل الحكومات الرأسمالية - أن تخفف بعض آلامها وأن تنتزع بقوة كفاحها بعض حقوقها ولكن هذا يتطلب من العمال أن يقودوا الكفاح السياسى والاقتصادى متحدين ومتحالفين مع الفلاحين والطلاب وصغار التجار وجميع الذين يرهقهم ويكبتهم نظام العصبة العسكرية. وباختصار: على العمال أن يطبقوا خط الجبهة المتحدة وأن يكوّنوا لجانها فى المصانع والأحياء والقرى.

أيها العمال وحدوا صفوفكم ونظموا أنفسكم فى لجان مصنعية تدافع عن حقوقكم والتفوا حول نقاباتكم المخلصة ودافعوا عنها، كوِّنوا ووسعوا اللجان المصنعية.

٢- الفصل من العمل والعزل من الانتخابات النقابية:

لا تتوقف حكومة محمد نجيب عن بذل الوعود للشعب الكادح، وبوجه خاص، للعمال والفلاحين. وفى الوقت ذاته، لا تتوقف المظالم التى تنزل على رؤوس العمال.

ففى منطقة شبرا الخيمة، وغيرها من المناطق، يتم تشريد عدد كبير من عمال نسيج سباهى. وقام مصنع نسيج القاهرة بشبرا بطرد العمال النقابيين، وأجبر العمال على العمل سبع ساعات وخصم من أجورهم ساعتين. وفى مصنع نسيج جوهرة بروض الفرج تم تشغيل العمال وردية واحدة؛ ويعمل العمال لهذا ١٢ ساعة فى اليوم. ويشتغل عمال مصنع نسيج الشرق بإمبابة أربعة أيام فى الأسبوع مع خصم يومين. وقامت شركة البوستة الخديوية (نقل بحرى) بفصل ما لا يقل عن مائة عامل لمطالبتهم بعلاوة غلاء المعيشة. وتدخلت لجنة التحكيم وأمرت الشركة بصرف العلاوة؛ ولكن الحكومة ظاهرت المليونير عبود على العمال وانتهى الأمر بفصل العمال.

ولم تتوقف الحكومة عند هذا الحد، فقد أصدرت أوامرها إلى مكاتب العمل فى مختلف المناطق بالموافقة على فصل كل من له نشاط نقابى ومحاربة النقابيين المخلصين وذلك باعتقالهم وإبعادهم عن مجالس إدارة النقابات. فاعتقلت أعضاء اللجنة التحضيرية لمشروع إنشاء نقابة عمال شبرا الخيمة وزجت بهم فى سجن مصر(١٤٦).

واستمرت الحكومة فى خطتها لإرهاب النقابيين والزج بهم فى السجون وكان من بينهم أعضاء نقابة النسيج بالقاهرة والإسكندرية وحرمان النقابيين بإمبابة من ترشيح أنفسهم إلى مجلس إدارة النقابة.

فما العمل؟ الحل الوحيد هو تقوية صفوفنا بالالتفاف حول نقاباتنا:

١ ـ بالعمل المستمر لخلق اللجان المصنعية ولتوضيح وتقويم الأفكار النقابية فى صفوف العمال.

٢ ـ بالعمل على طرد العناصر المتهادنة من صفوفنا.

٣ ـ بتنظيم صناديق المصانع ودفع الاشتراكات فى النقابة.

٤ ـ بالعمل على خلق اتحادات فى المناطق: الاتحادات الواسعة التى تضم كل المهن.

٥ ـ العمل على تكوين اتحاد عمال مصر الذى حرمتنا منه الدكتاتورية العسكرية(١٤٧).

٣ ـ هيئة التحرير تشدد الحملة على الحركة النقابية والعمالية:

وإلى جانب توظيف الأجهزة الإدارية فى ملاحقة الأنشطة النقابية المستقلة وجهت الحكومة حزبها السياسى الوحيد «هيئة التحرير» إلى فرض هيمنته على الحركة النقابية والعمالية فى مجموعها.

من ذلك ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ ما جاء فى «المقاومة الشعبية» تحت عنوان: «أخبار هيئة التحرير».

ـ ففى القاهرة أجبرت شركة الكهرباء والغاز موظفيها على الانضمام لهيئة التحرير وخصمت اشتراكات الهيئة من مرتباتهم، وأرغمتهم على التوقيع على إقرارات يتعهدون فيها بحضور اجتماعات الهيئة(١٤٨).

ويعانى عمال النسيج بالإسكندرية من البطالة الجزئية وخفض الأجور، فعمال مصنع سباهى يعملون لمدة ثلاثة أيام ويتعطلون أربعة أيام فى الأسبوع، كما قامت شركة الغزل الأهلية بخصم ٢٥٪ من أجور عمالها(١٤٩).

وشنت الحكومة حملة إرهاب ضد زعماء النقابات بالإسكندرية واعتقلتهم. وكان الهدف من الحملة تمكين هيئة التحرير من عقد جمعيات عمومية للنقابات المصنعية تنتخب مجالس إدارات جديدة تعلن انضمامها إلى هذه الهيئة(١٥٠).

واهتمت «المنظمة» بنقد سياسة «هيئة التحرير» وهاجمت أهدافها فى القضاء على

استقلالية الحركة النقابية والعمالية. وكتبت فى ذلك العديد من المقالات والبيانات.. فجاء فى مقال بتوقيع مهدى إبراهيم، ونشرته «المقاومة الشعبية»:

«إن النقابات المصنعية هى خطة إجرامية لتفتيت وحدة الطبقة العاملة ولمحاصرة العمال فى منظمات مفتتة وضعيفة هدفها عزل عمال المصانع فى المناطق الصناعية بعضهم عن البعض، وقطع حبل الوحدة والتعاون بينهم»(١٥١).

وعن معاناة الجماهير فى حياتها اليومية:

- قام أهالى الأحياء بالإسكندرية بجمع توقيعات على عرائض يحتجون فيها على رفع قيمة تعريفة النقل العام بالمدينة(١٥٢).

وعن معاناة الجماهير فى حياتها اليومية جاء فى المقاومة الشعبية:

- وأنه على الرغم من صدور قانون يحدد الحد الأدنى لأجر العمال الزراعى بخمسة عشر قرشا ما زال متوسط الأجر ثمانية قروش فى العديد من مديريات القطر.

- قد انقص وزن رغيف العيش وزاد سعر أقة الدقيق خمسة مليمات، واختفت بعض مواد التموين أو زاد سعرها مثل العدس والبصل، وزاد سعر السكر قرشين. ومع ذلك يخصم من أجر الموظف عشرة بالمائة لصندوق الادخار(١٥٣).

وعن معاناة الطلاب:

كتبت «المقاومة الشعبية» تقول: إن كليات الجامعة تقوم بتشديد الضغط على الطلاب ليدفعوا المتأخر عليهم من المصروفات؛ ففى كلية طب جامعة فؤاد الأول حرم الطلاب الذين لم يسددوا المتأخر عليهم من المصروفات الدراسية من دخول مطعم الكلية، وهو المطعم الذى يقدم وجبات رخيصة فى حدود الثلاثين مليما للوجبة. وهذا معناه بالنسبة للطلاب العاجزين عن دفع المصروفات حرمانهم من التغذية الصحية على الرغم من دراستهم المرهقة طوال اليوم. وفى كلية العلوم حرم الطلاب من دخول المعامل. ويعنى هذا، إسقاطهم فى امتحان آخر العام وتأخير تخرجهم(١٥٤).

ومن الملاحظ أن الإخوان المسلمين فى الجامعة يؤيدون خطة إدارة الجامعة على طول الخط. فهم يهاجمون فكرة مجانية التعليم، ويشيعون أن الجيش سيجند الطلاب الممتنعين عن دفع المصروفات. وهكذا يثبت الإخوان أنهم أعداء الطبقات الشعبية الكادحة والفقيرة(١٥٤).

وكانت المقاومة الشعبية - قبل أسبوعين - قد دعت الطلاب إلى التضامن وتوحيد صفوفهم وجاء فى «المجلة»:

إن من حقنا جميعا أن نتعلم بالمجان؛ ولن نصل إلى هذا إلا إذا تكتلنا كطلبة فى اتحاد عام يدافع عن مصالحنا: اتحاد لا يسيطر عليه الإخوان المسلمون الإرهابيون(١٥٥). فإلى جميع الطلاب نقول:

- ناضلوا ضد سياسة العلم بالبطاقات (المقصود قصر التعليم على أبناء القادرين).
- ألفوا الوفود وأرسلوا الاحتجاجات إلى المسئولين.
- أقنعوا دافعى المصروفات بالتضامن مع زملائهم الطلاب الفقراء.
- كافحوا لتطبيق شعارات وأهداف «الجبهة المتحدة»(١٥٥).

معركة المصروفات الجامعية تتصاعد:

كتب سمير جاد فى «المقاومة الشعبية» يقول:

إن طلاب «الجبهة المتحدة» - أى طلاب التحالف الوطنى - الذين خاضوا معركة الكفاح ضد الاستعمار والملكية قادرون على إفشال المؤامرة ضد التعليم. وليعلم الطلاب أن

الوحدة والتضامن تحت قيادة «الجبهة المتحدة» والنضال الذى لا هوادة فيه سيوصلهم إلى تعليم ديموقراطى. وانتهى المقال إلى أن معركة المصروفات الجامعية تتطلب:

- جمع عرائض الاحتجاج على سياسة الفصل بالجملة.
- تأليف الوفود، وتوزيع النشرات ضد هذه السياسة.
- الضغط المتواصل على الصحف وعلى إدارة الجامعة.
- تأييد برنامج «الجبهة المتحدة» والنضال من أجله[١٥٦].

٤ ـ الهجوم على حق الشعب فى التعليم هجوم على الحركة الوطنية:

ونشرت «المقاومة الشعبية» مقالا بتوقيع عباس فريد جاء فيه: أنه يقع على عاتق الطبقة العاملة أن تشارك فى المعركة المثارة دفاعا عن حق الشعب فى التعليم الثانوى والجامعى. وتتلخص الأفكار الرئيسية للمقال فيما يلى:

١ ـ فى ٤ أبريل ٥٣ نشرت جريدة الأهرام أن اللجنة المكونة برياسة على ماهر باشا (الأوتوقراطى والرجعى المعروف)، هذه اللجنة قررت أن تخفض عدد المقبولين فى الجامعة إلى النصف ليكون التعليم مثاليا. وفى الوقت ذاته شكلت وزارة المعارف لجنة لإصلاح التعليم الثانوى. واللجنة تتجه إلى تضييق القبول فى المدارس الثانوية. فما معنى هذا كله؟ وهل صحيح أن إصلاح التعليم يتطلب طرد وحجب الطلاب عن المدارس والجامعات؟ وما هى الأسباب الحقيقية التى تختفى وراء سياسة تضييق نطاق التعليم؟

إن تاريخ الحركة الوطنية يجيب على هذه الأسئلة. فقد نشب على الدوام فى مصر صراع لم يتوقف حول حق الشعب فى التعليم وتوسيع نطاقه. وكان هذا صراعا بين الاستعمار البريطانى والطبقات الحاكمة فى جانب وبين القوى الوطنية على الجانب الآخر. وكانت حصيلة المعارك التى قادها مصطفى كامل ومحمد فريد وحزب الوفد أن مضى الشعب ينتزع المكسب بعد المكسب حتى أصبحت المدارس والجامعات تضم جموعا كبيرة من الطلبة والطالبات. ولما كانت هذه الجموع مرتبطة ببيئات وأوساط شعبية فقد أصبحت الجامعات بالفعل مراكز مهمة من مراكز الكفاح الوطنى. وهذه حقيقة يعرفها المستعمرون والرجعيون.

٢ ـ لكن هذه الحقيقة عادت وأزعجت الحكومة الدكتاتورية التى اعتقلت مئات من الطلاب وأرهبتهم. وهذا يجعلنا نتفهم بوضوح الدور الذى يقوم به الأساتذة الأمريكان فى كليات الجامعة وفى معهد التربية. وهو الدور الذى فضحه الكاتب الوطنى عبدالمنعم مراد على صفحات جريدة «المصرى» فى ٣١/٣/٥٣.

فالدكتاتورية العسكرية والأمريكان يريدون أن يفصلوا العلم عن الحركة الوطنية، وأن يبعدوا العلم عن معركة الاستقلال والديموقراطية فلم ينجحوا. لذلك يريدون اليوم أن يغلقوا أبواب الجامعات والمعاهد تحت شعار «الإصلاح»؛ بل تحت حجج واهية عن ازدحام دور العلم وعجز الأساتذة عن القيام بواجباتهم فى مواجهة هذا الازدحام. وهذا كذب؛ لأن إصلاح التعليم فى بلادنا يتطلب بناء المزيد من المدارس والجامعات وتخريج الآلاف من المدرسين والأطباء والمهندسين.. إنه يتطلب رفع مستوى المدرسين والتوسع فى الإنفاق على غذاء الطلاب ومسكنهم وعلاجهم.

٣ ـ إن هذا الهجوم الموجه ضد التعليم ليس موجها ضد الطلاب والفئات الوسطى من السكان فحسب؛ بل هو موجه بالأساس ضد الطبقة العاملة. وصحيح أن العمال لا يملكون النفقات التى تمكنهم من دخول المدارس الثانوية والعليا والجامعات. ولكن العمال مع ذلك

يتقدمون الصفوف للدفاع عن مصالح الوطن ومصالح الطبقات الشعبية الأخرى.. ويعلمون أن الطلاب هم حلفاء العمال، وأن الهجوم على التعليم هو هجوم على الشعب والوطن.. ويعلمون أيضا أن توسيع التعليم سيعود بالفائدة المباشرة عليهم وعلى الطبقات الكادحة كلها.

ويترتب على هذا ضرورة أن يشارك العمال فى صد هجوم الرجعية والأمريكان على التعليم وأن يعارضوا تضييق نطاقه فى وجه الطبقات الكادحة. وهذه مهمة عاجلة: أن يوحدوا جهودهم مع جهود الطلاب ومع جهود الأهالى فى الأحياء من أجل وقف هذه السياسة.

وانتهى المقال بالدعوة إلى إرسال الاحتجاجات، وكتابة العرائض وتنظيم الوفود، وتكوين اللجان للدفاع عن حق الشعب فى التعليم، وإلى المطالبة بفتح المزيد من المدارس وبطرد الخبراء والأساتذة الأمريكان.

واعتبر المقال أن تجميع قوى الوطنيين والكفاح من أجل تأكيد حقهم فى تعليم أبنائهم هو عمل من أعمال «الجبهة المتحدة»(١٥٧).

المعارضة وخط التحالفات

ما أن حل النصف الثانى من عام ١٩٥٣ حتى بدا بوضوح من تطور الأحداث أن العلاقة المتأزمة بين مجلس قيادة الثورة والقوى الوطنية المعارضة تزداد تأزما واحتداما. فاشتدت أكثر ضربات الحكم ضد اليسار الماركسى والوفديين الديموقراطيين وضد قيادات التيار المستقل فى الحركة النقابية؛ بل لقد طالت هذه الضربات قيادات من أعضاء حركة أنصار السلام المصرية.

واستمرت المعارضة للحكم تتمحور حول قضايا ثلاث رئيسية هى: القضية الوطنية، وقضية الديموقراطية، وقضية معاناة الطبقات والفئات الشعبية الوسطى.

فى هذا المناخ انتهى التنسيق بين «المنظمة» وعناصر الوفديين الديموقراطيين (من الطلاب والشباب والمهنيين) إلى إقامة نواة منظمة أصدرت مجلة باسم «الجبهة: لسان حال الجبهة الديموقراطية المتحدة»(١٥٨).

الجبهة المتحدة.. الأهداف ومشروع البرنامج:

حددت مجلة «الجبهة» أنها تكافح من أجل الأهداف التالية:

- القضاء على الاستعمار الأنجلوأمريكى وطرد قوات الاحتلال.
- تحقيق الديموقراطية السياسية والاقتصادية للشعب.
- التضامن الأخوى بين شعوب العالم لمنع الحرب وتأييد قضية السلام.

وقد أصدرت اللجنة التحضيرية للجبهة بيانا موجها إلى المواطنين.

وفيما يلى نص البيان:

«أيها المواطنون..

إن تكوين الجبهة الديموقراطية المتحدة هو حدث مهم فى تاريخ كفاحنا الوطنى. فاليوم حيث يزداد الشعور بوطأة الحكم الفاشى الذى تفرضه العصابة العسكرية تحس جماهير الشعب بضرورة تنظيم قواها الثورية للكفاح من أجل استقلالنا والنضال لعودة الحياة النيابية الدستورية، وإعادة حرياتنا الديموقراطية، والقضاء على النفوذ الأمريكى الذى

يرمى إلى جعل بلادنا قاعدة عسكرية وجر شعبنا إلى الاشتراك فى الحروب العدوانية».

«إن تكوين الجبهة الديموقراطية المتحدة هو تعبير عن تجميع وتنظيم القوى الديموقراطية الشعبية التى تشمل الهيئات والتنظيمات السياسية والنقابية والمهنية والاتحادات والعناصر الوطنية الشريفة».

«ويدل النجاح الذى صادفه تكوين اللجنة التحضرية للجبهة على مدى الوعى والوطنية اللذين يمتاز بهما شعبنا المجيد. فقد اشتركت فى هذه اللجنة التنظيمات السياسية التى كان لها شرف الدفاع عن قضايا الشعب».

«إن تحقيق الأهداف الأساسية للجبهة لا يمكن أن يتم إلا بالكفاح من أجل:

- القضاء على الحكم العسكرى الفاشى.
- إجراء انتخابات حرة وإعادة الحياة النيابية.
- إطلاق الحريات السياسية للشعب: حرية الاجتماع وتكوين الأحزاب والصحافة والخطابة وحمل السلاح.. إلخ.
- الإفراج عن المعتقلين والمسجونين السياسيين».

«إن ظروف الإرهاب التى نعيش فيها اليوم تفرض على اللجنة نوعا من السرية حتى تستطيع أن تمضى فى كفاحها الشاق المرير والوصول إلى أهدافها».

«وإن مجلة الجبهة ستكون اللسان الناطق الذى يعبر عن آراء كافة المواطنين. فهى لا تعبر عن تنظيم بذاته وليست ملكا لشخص بعينه. وإنما هى تجميع وتنسيق لكافة القوى الوطنية فى معركتنا المقدسة من أجل الاستقلال والديموقراطية».

«أيها المواطنون:

«كوّنوا لجان الجبهة الديموقراطية المتحدة. وانشروا أهدافها فى كل مكان. وزعوا مجلة الجبهة واعملوا على انتشارها».

عود إلى القضية الوطنية
وعود إلى مطلب «الحياد»

الحكومة والإنذار البريطانى:

كتبت «المقاومة الشعبية» تعلق على الإنذار البريطانى الذى وجه إلى حكومة نجيب فقالت:(١٥٩)

كان الإنذار البريطانى إلى حكومة نجيب مظهرا من مظاهر المعركة المحتدمة بين الاستعمارين البريطانى والأمريكى فى الشرق الأوسط. وقد وجه الإنذار فى وقت محدد بالذات؛ حيث كان مفروضا أن تناقش المسألة المصرية فى الاجتماع الذى عقده وزراء أمريكا وبريطانيا وفرنسا. كما أن الإنذار وجه أيضا بعد أن اعتمد الكونجرس الأمريكى مبلغا كبيرا لتسليح الدول العربية التى تدور فى فلك الاستعمار الأمريكى ومنها حكومة نجيب. فهذا الإنذار يعد هجوما مضادا من جانب الاستعمار البريطانى، إذا نظرنا إلى الهجوم الأمريكى السياسى والاقتصادى على مصر.

موقف حكومة نجيب من الإنذار:

إن حكومة نجيب على الرغم من مظاهراتها الخادعة تعمل كل ما فى وسعها لتجنب دخول المعركة المسلحة ضد الإنجليز لأن هذه المعركة عندما يدخلها الشعب إنما تعنى

القضاء على نفوذ الاستعمار الأنجلوأمريكى وبالتالى على الحكومة العسكرية التى يسندها الأمريكان. وهذا ما تثبته بعض الوقائع. فعندما وجه البريطانيون المحتلون إنذارهم وحاصروا الإسماعيلية وشرعوا يستفزون المواطنين بإطلاق الرصاص والاعتداء عليهم بمختلف الأساليب، قامت الحكومة بإطلاق عدد كبير من تصريحاتها وخطبها الرنانة. ولكن عندما تسلح كثير من أهالى الإسماعيلية ليردوا الاعتداء (وهذا الخبر نشر فى الأهرام) حالت الحكومة دون وقوع الاشتباك تحت شعار ما أسمته «بضبط الأعصاب» والاستعداد لخوض المعركة فى الوقت المناسب.

ولكن كل هذه الأعذار فضحها خطاب النائب الأمريكى لورانس سميث الذى أوضح بصريح العبارة أن فوستر دالاس (وزير الخارجية الأمريكى) كان قد حصل على وعد من الحكومة المصرية بأنها سوف تمتنع عن أى عمل عدوانى ضد القوات المحتلة. (الأهرام: ١٩٥٣/٧/١٨).

والحكومة المصرية ليست على استعداد لاستئناف المباحثات فحسب.. ولكنها على استعداد للتراجع أكثر على حساب الاستقلال الوطنى. وهذا ما فضحه النائب الأمريكى فى خطابه عندما قال: إن «الحلول الأخيرة التى عرضها اللواء محمد نجيب برهان على أن مصر تتبنى حلا سلميا للمشكلات.. ولقد أُبلغت أن مصر اتفقت على إبقاء الفنيين البريطانيين فى منطقة القنال لصيانة هذه القاعدة المهمة».

ويتضح من هذا أنه لن يحرر بلادنا من الاستعمار الأنجلو أمريكى غير وحدة شعبية تنتظم فيها صفوف العمال والفلاحين والكادحين فى المدن فى جبهة شعبية متحدة تجمع الوطنيين على اختلاف مذاهبم وآرائهم حول برنامج يتلخص فى تحقيق الاستقلال والدفاع عن الديموقراطية وإسقاط الحكم الدكتاتورى.

إن «الجبهة» طريق الإنقاذ، فألّفوا لجان «الجبهة المتحدة» فى كل مكان.

واحتجوا على سياسة الرجوع للمباحثات.

الضمان الجماعى كحلف استعمارى:

جاء فى «المقاومة الشعبية»:

منذ أن تولت حكومة نجيب الحكم ومعاهدة الضمان الجماعى العربى تأخذ صورا عملية كثيرة من زيارات للشيشكلى وكميل شمعون وملك ليبيا. ومن اجتماعات لمندوبى أركان حرب الجيوش العربية.. إلخ، زد على ذلك أن وزير الخارجية الأمريكى دالاس صرح بأن الضمان الجماعى يمكن أن يكون بديلا لقيادة الشرق الأوسط ويحمى قاعدة القناة.. إلخ، فما هى الحقيقة كلها؟

الحقيقة هى أن أغلب البلدان العربية تحتلها الجيوش الأجنبية الاستعمارية. بريطانيا تحتل العراق والأردن ومصر. ولأمريكا قواعد فى السعودية. ويقف الشيشكلى دكتاتور سوريا فى صف القادة الموالين للاستعمار.

وأن مجموع هؤلاء القادة يسعون إلى اتفاقات وأحلاف عسكرية ليست موجهة ضد الاستعمار وإنما ضد الشعوب العربية(١٦٠).

الدعوة إلى الحياد ضرورة:

فى أواخر ديسمبر ١٩٥٤ نشرت «م.ش.» مقالا بتوقيع «مهدى إبراهيم» عالج فيه

موضوعين مترابطين.. الأول يتعلق باتجاهات تسوية القضية الوطنية «بين حكومة اللواء محمد نجيب وبريطانيا».

وفيما يتعلق بالموضوع الثانى ذكر الكاتب أن الدعوة إلى الحياد تخدم قضية التحرر الوطنى والسلم العالمى. وأن من أعراض ضعف معسكر الاستعمار ظهور الدعوة إلى الحياد فى كتابات أحمد أبو الفتح (جريدة المصرى) وإحسان عبدالقدوس (روز اليوسف) وفكرى أباظة (المصور) وقائد حركة الضباط الأحرار جمال عبدالناصر.

وفى الوقت ذاته أعلن جمال عبدالناصر أن الحكومة مستعدة للوقوف على الحياد إذا لم تجب بريطانيا مطالبها. ومع أن جمال عبدالناصر بتصريحه هذا يجعل من وقوف مصر على الحياد أداة تهديد ومساومة، فإن الدول الاستعمارية ثارت وهاجت. وكتبت الصحف الأمريكية تقول إن أمريكا عليها أن تختار بين أمرين: فإما أن تضغط على بريطانيا لتجيب مطالب مصر وإما أن تضغط على مصر لإلغاء فكرة الحياد. وكلا الأمرين صعب.

وعلق مهدى إبراهيم بقوله: إن دعوة الحياد يتعين أن تكون جزءا من برنامج «الجبهة المتحدة». ويتعين على لجان «الجبهة المتحدة» أن تأخذ هذا الأمر فى الاعتبار. فهذا هو العمل السياسى بمعناه الصحيح. وهناك الآن دعوة لمؤتمر شعوب الشرقين الأوسط والأدنى، وهو المؤتمر الذى دعا إلى عقده مجلس السلم العالمى ببيروت فى ٥٣/١٢/١٨. وقد أصدر المؤتمر قرارات مهمة علينا أن نكتبها فى عرائض وندعو المواطنين إلى التوقيع عليها.

الحرمان من حقوق مشروعة ومقررة:

لم تتوقف «المنظمة» فى مطبوعاتها عن متابعة الملاحقات والضربات الشديدة التى وجهت فى ١٩٥٣ إلى قوى المعارضة الوطنية والديموقراطية. وفيما يلى نماذج مما نشرته «م.ش.»(١٦١).

فقد نشطت الحكومة العسكرية ومحاكمها فى تقديم المتهمين فى قضايا شيوعية إلى محاكم عسكرية. من ذلك مثلا تقديم زعماء العمال فى شبرا الخيمة تمهيدا لسجنهم أطول مدة ممكنة.

وتحدثت مجلة «الجبهة» عن حادث القبض على رائد كبير من رواد الحركة التعاونية هو الدكتور إبراهيم رشاد رئيس اللجنة الوطنية لأنصار السلام. وجاء فى الخبر الذى نشرته المجلة أن البوليس كان قبض على طلاب فى شبين الكوم بتهمة توزيع منشورات باسم حركة أنصار السلام. فأرسلت نيابة شبين الكوم تستدعى د. إبراهيم رشاد لسماع أقواله. ولما توجه إلى قسم كوبرى الجلاء (الجيزة) تعرض لمعاملة فظة. ثم أرسل إلى محطة مصر للسكك الحديدية مكبلا بالحديد ووضع تحت حراسة مشددة فى إحدى عربات الدرجة الثالثة فى القطار المتجه إلى شبين الكوم.

وسارعت مجلة أنصار السلام بالاحتجاج على هذا الإجراء. وتناقلت الخبر وكالات الأنباء والصحف العالمية. وعندئذ سارعت الحكومة إلى الإفراج عنه(١٦٢).

وذكرت مجلة «الجبهة» أن فريقا من المحامين الوطنيين يقوم بجمع عرائض للدعوة إلى عقد اجتماع غير عادى للنقابة للمطالبة بإلغاء الأحكام العرفية(١٦٣).

وبالإضافة لذلك يعانى عمال النسيج من العطلات الإجبارية إلى التوفير (التسريح) بالجملة(١٦٤).

وفى ١٥ يونية اتجه عمال الشركة المتحدة للنسيج إلى انتخاب نقابتهم (نقابة للمصنع)

وذلك وفقا للأحكام المقررة فى القانون. ومع ذلك فإن ممثلى الحكومة وأصحاب المصنع تدخلوا للحيلولة دون قيام النقابة بإرادة حرة من العمال. فلجأوا إلى اعتقال عدد من قادة العمال. فاحتج العمال وتظاهروا حتى تم الإفراج عن زملائهم.

وفى شبرا الخيمة تتعرض الطبقة العاملة لهجوم شديد من حكومة محمد نجيب. ونشرت «المقاومة الشعبية» طائفة من أخبار فصل العمال والمستخدمين وفرض مجالس نقابات لم ينتخبها العمال وفصل أعضاء فى مجالس إدارة النقابات وامتناع بعض المصانع عن صرف أجور العمال حتى ينسحب العمال من نقابتهم.. إلخ وحددت المجلة أسماء الشركات التى كانت تجرى فيها هذه المخالفات(١٦٥). كما أشارت إلى وقائع عن فصل أعداد كبيرة من العمال من شركة الفيوم التى أُغلقت نقابتها وعن عمال مصنع الشوربجى بمنطقة إمبابة(١٦٦).

وتشح وثائق المنظمة فى الربع الأخير من عام ١٩٥٣ حتى إذا وصلنا إلى شهر نوفمبر وجدنا فى أخبار ملحق المقاومة الشعبية خبرا وتعليقا يتعلقان بطلبة جامعة القاهرة.

فالطلبة الذين لم يقبلوا فى الجامعات تظاهروا داخل الحرم الجامعى. وهناك ترددت الهتافات التالية: «نريد العلم يا أعداء العلم.. لا انتساب بل انتظام».

وكانوا قد تظاهروا مرة أخرى قبل ذلك وحاصرهم الحرس الجامعى وحال دون دخول مندوبين عنهم لمقابلة مدير الجامعة. وعلى الأثر حوصرت الجامعة ليس فقط لهذا السبب؛ بل لمنع الطلبة الفقراء العاجزين عن دفع المصروفات من أن ينالوا حقهم فى التعليم.

ولم يتمكن الطلبة غير المقبولين فى الجامعات من الدخول، فاعتصموا يوم الثلاثاء ٣ نوفمبر فى المدينة الجامعية. ولكن البوليس أخرجهم بالقوة ومنع دخول المدينة إلا «بالكارنيه» (بطاقة الهوية الصادرة عن إدارة الجامعة).

وتوجه ملحق «المقاومة الشعبية» إلى الطلاب بالنداء التالى:

«أيها الزملاء الطلبة: عليكم أن توحدوا صفوفكم وتنظموا أنفسكم فإن عدد المنتسبين أربعة آلاف طالب. فكوِّنوا لجنة منكم تقود كفاحكم. اجمعوا التوقيعات من طلبة الجامعة ومن طلاب الثانوى لتأييدكم. أرسلوا الاحتجاجات إلى الصحف والهيئات العامة»(١٦٧).

وعن الفلاحين كتب سمير جاد عن قانون الإصلاح بعد مرور أكثر من عام بقليل فأشار إلى عدد من العيوب ظهرت فى تطبيق القانون:

١ ـ من ذلك أن القانون أبقى فى يد المالك مائتى فدان وهو رقم يكفى ليظل الفلاح مرتبطا بالسيد المالك. لأنه يكفى أن تكون المائتا فدان زمام بلدة لتكون هذه البلدة بما فيها ملكا لسيدها.

٢ ـ وأسوأ ما فى القانون أنه أعطى صاحب الأرض الحق فى طرد الفلاحين من نصف الأرض التى يزرعونها وإلا فعليهم أن يدفعوا للمالك ما يطلبه من إيجار دون التقيد بنسبة ٧ أمثال الضريبة. فالفلاح هنا بين نارين؛ فإما أن يدفع إيجارا فوق طاقته.. وإما أن يكتفى بنصف الأرض المزروعة التى سبق له استثمارها.

٣ ـ وهذه الوقائع تفسر لنا لماذا تنتشر البطالة بين جماهير الريف الكادحة. ولماذا تدهورت أجور عمال الزراعة فبلغت فى بعض المناطق ستة قروش لمن يجد عملا، هذا بينما ارتفع سعر كيلة الذرة (الغذاء الرئيسى للفلاح) إلى ٤٥ قرشا وإلى ٥٠ قرشا لكيلة القمح علاوة على ارتفاع أسعار الضروريات من سكر وزيت وأقمشة شعبية وغيرها.

وأضافت «المقاومة الشعبية» أنه فى هذا المناخ السائد فى الريف تقع على عاتق العمال

مهمة توعية الفلاحين وتنظيمهم ليدخلوا معارك محدودة تدور مثلا حول أجور عمال الزراعة (حقهم فى تقاضى الحد الأدنى من الأجر الذى حدده قانون الإصلاح الزراعى) وحول الإيجارات ومشاكل الرى وسلفيات البنوك ومشاكل الحيازة والتموين إلى غير ذلك. كما يتعين أن يعى الفلاحون أهمية المطالبة بالأرض التى صادرتها الدولة وأن من حقهم أن توزع عليهم بدون مقابل[١٦٨].

الفصل السابع

١٩٥٤: ما بعد معارك ١٩٥٤..
نظام يوليو يرسّخ قواعده

- الحياد الرسمي ضد كل حلف عسكرى عدوانى.
- الجبهة المتحدة.. تجربتها ومستقبلها.
- مستقبل الحلف الوطنى الديموقراطى.
- ما الذى يتطلبه إنشاء الجبهة المتحدة؟
- هل يدخل الإخوان المسلمون الجبهة الديموقراطية المتحدة؟
- المنظمة ومعارك مارس وابريل ١٩٥٤.
- ردع للعمال لا مبرر له.
- عن الصراع فى السلطة.
- القوى الوطنية والشعبية فى المعركة.
- العمال يقاومون إضرابا دعت إليه «هيئة التحرير».
- دروس الهبّة الشعبية الأخيرة.
- بيان اللجان التحضيرية للجان العمالية لإنقاذ الوطن.
- عن الوضع السائد فى البلاد.
- الشرق الأوسط ساحة إخفاق للاستعمار الأنجلوأمريكى.
- قضيتنا الوطنية.
- الأزمة الاقتصادية.
- اتجاهات العمل السياسى بعد انحسار الحركة الجماهيرية.
- موقف المنظمة من إغلاق جريدة المصرى.
- العمال والعمل السياسى.
- عود إلى المفاوضات السرية.
- تطوير برنامج الجبهة المتحدة.
- بعد معارك شديدة، أين نقف وإلى أين نسير؟
- التقرير السياسى.
- عن القرار الخاص «بالجبهة الوطنية المتحدة».
- عن المهام المطلوبة.

نظام يوليو يرسّخ قواعده
وماذا بعد معارك ١٩٥٤؟

مدخل:

كان عام ١٩٥٤ عام الحسم بالنسبة لكتلة الغالبية من الضباط الأحرار الذين التفوا حول جمال عبدالناصر وهكذا:

١ - ففيما يتعلق بالتناقض الذى كان يستحكم بين محمد نجيب وجمال عبدالناصر، بدأت المعركة بينهما فى ٢٥ فبراير باستقالة محمد نجيب الذى وجد مساندة قوية فى أوساط الجماهير الوطنية.. فعاد إلى كرسى رئاسة الجمهورية. ولكن الأمر لم يستقر له؛ إذ تحركت كتلة الضباط الأحرار ضد نجيب واعتصم عدد منهم فى الثكنات احتجاجا على قرارات اتخذت بعودة الأحزاب.. إلخ، وتظاهر شباب هيئة التحرير منددين بالأحزاب السياسية. وتم تنظيم إضراب إجبارى لعمال النقل بالقاهرة واعتصموا احتجاجا على عودة الأحزاب. وفى هذا السياق أعلن صلاح سالم وزير الإرشاد القومى أن مجلس قيادة الثورة قد ألغى قرارات ٥ و٢٥ مارس بخصوص الانتخابات النيابية والعودة إلى الحكم المدنى، وأعلن عن فترة انتقال تنتهى فى عام ١٩٥٦.

٢ - وحسم النظام معركته مع حزب الإخوان المسلمين فصدر فى ١/١٣ قرار بحل الجماعة. وكان هذا الحزب بقواته المنظمة واستناده إلى قاعدة واسعة نسبيا من أنصاره يتحرك للوصول إلى الحكم أو للاشتراك فيه. ومن ثم فقد نزلوا بقوة فى المظاهرات الحاشدة التى كانت تطالب فى مارس بعودة الحياة النيابية وبعودة الجيش إلى ثكناته. وفى ١/١٧ أعلنت الداخلية عن اكتشاف مخزن كبير للإخوان فيه أسلحة ومفرقعات. وفى ١٠/٢٦ حاول عضو من حزب الإخوان اغتيال عبدالناصر. وخطب عبدالناصر فى مؤتمر عمالى (١٠/٢٩) وأعلن أن حركة الجيش قد تتحول إلى ثورة دموية إذا لزم الأمر للقضاء على الإرهاب الإخوانى. وقبض على عدد كبير من الإخوان ووجهت إليهم تهم قلب نظام الحكم.. ونفذ حكم الإعدام فى ستة منهم.

٣ - استمرت ملاحقة الشيوعيين وتقديمهم إلى المحكمة العسكرية العليا فى يناير وقبض على ٢٤ منهم بتهمة «التآمر لإقامة نظام شيوعى فى مصر».

٤ - وفيما يتعلق بالقضية الوطنية تم ما يلى:

أ - فى ٧/٢٧ جرى التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية الجلاء التى تضمنت بنودها السماح بعودة القوات البريطانية إلى قاعدة قناة السويس إذا ما تعرضت تركيا لخطر التهديد بالحرب. وقد عارض اليسار الاتفاقية، كما تحفظت اللجنة المصرية لأنصار السلام على بعض بنودها. وفى ١٠/١٩ تم التوقيع النهائى على الاتفاقية بين حكومتى مصر وبريطانيا.

ب - وفى عام ١٩٥٤ بدا بوضوح أن عبدالناصر، فى خطابه الموجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإلى بريطانيا بوجه خاص، كان يزاوج بين نبرتين متعارضتين.. فى ١/١ خطب عبدالناصر فى طنطا وقال إن الاستعمار لن يخرج بالكلام.. وفى ٢/٢٥ أكد للدول الغربية أن النظام (المصرى) الجديد لن يدفع البلاد بعيدا عن الغرب. وفى ٤/١٣ وصف عبدالناصر اتفاقية النقطة الرابعة الموقعة مع الأمريكان بأنها شكل من أشكال التغلغل الاستعمارى فى الشرق الأوسط، كما هاجم معاهدة الدفاع التركية - الباكستانية.

جـ - سار جمال عبدالناصر على سياسة توسيع تحالفاته على الجبهتين العربية والإسلامية. ففى ٤/١١ هاجم معاهدة الدفاع الباكستانية - التركية ووصفها بأنها محاولة لتحطيم الوحدة العربية الإسلامية المؤيدة لموقف

مصر من قضية الجلاء. وفى ٧/٢٧ بدأ العمل فى إنشاء المؤتمر الإسلامى.

٥ ـ وفيما يتعلق بقضية الديموقراطية، أسقط مجلس الثورة من جميع تصريحاته كل ما يتعلق بتسليم السلطة إلى جمعية تأسيسية أو السماح بتشكيل الأحزاب السياسية. وكان المجلس قد أعلن فى ٥/٢٣ أنه سيسمح فورا بإعادة تشكيل الأحزاب وأن المجلس لن يتحول إلى حزب سياسى، كما أفرج عن عدد من المسجونين السياسيين. وكانت الحكومة قد أصدرت قرارا بحل مجلس نقابة المحامين بعد أن تبنى المجلس بيانا وقعه مائة محام يطالبون بعودة الحكم المدنى.

وفى هذا السياق استقر الأمر للنظام الجديد. ولكن فى هذا السياق أيضا كان تركيز «المنظمة» فى نشاطها على القضايا التالية:

- الجلاء بلا شروط.
- مواصلة المطالبة بأن تعلن مصر الحياد رسميا.
- تقييم تجربة الجبهة المتحدة.
- الاستمرار فى الدعوة إلى مقاومة تغلغل النفوذ الأمريكى.
- الدفاع عن حقوق الجماهير الشعبية، خاصة العمال والطلاب والفلاحين بعد أن زادت معاناتهم بسبب اشتداد الأزمة الاقتصادية.

«م»

الحياد الرسمى ضد كل حلف عسكرى عدوانى:

أثناء توقف المباحثات المصرية ـ البريطانية صرح جمال عبدالناصر بأن مصر تلتزم الحياد إذا لم تتوصل إلى اتفاق مع بريطانيا.

وتبع تصريحه عدد من المقالات التى تدعو إلى اتخاذ الحياد أساسا لسياسة مصر الخارجية. وربما انطوت كلمة الحياد على معان مختلفة. ولكن فى سياق الوضع الدولى القائم، إذ ذاك، وما نراه من إعلان عدد من الدول الحياد نتيجة للسياسة السلامية التى يتبناها المعسكر الاشتراكى وبوجه خاص الاتحاد السوفيتى، وبفضل تعاظم حركة التحرر الوطنى، نقول: إنه بفضل هذه العوامل اكتسب الاستعمار الأمريكى أعداء كثيرين من بينهم أقسام من البورجوازية الكبيرة فى البلاد التابعة والمستعمرة.

وفيما يتعلق بمصر، فإن النزوع نحو الحياد ظل ينمو تحت تأثير نمو الحركة الوطنية فى اتجاه معاد للاستعمار الأمريكى أيضا بما يرتبط بهذه الظاهرة من نمو التعاطف مع الاتحاد السوفيتى.

والحاصل أن الاستعمار الأمريكى يقف ضد البورجوازية الوطنية كطبقة. وهو لا يقدم للحكومة العسكرية مساعدات إلا إذا ارتبطت بأحلاف، الأمر الذى تعجز عنه بسبب معارضة الحركة الوطنية.

من هنا يتحتم علينا أن نؤيد كل اتجاه يرمى إلى رفض الدخول فى أحلاف مع أمريكا. ليس هذا فحسب، بل يتعين أن نؤيد هذا الاتجاه وندعمه حتى ولو كانت الحكومة تتحدث عن الحياد مضطرة لا مختارة.

على أن دفع الحكومة إلى إعلان الحياد الرسمى يتطلب منا نضالا واسعا، كما يتطلب أن نضع هذا المطلب فى مقدمة مهامنا وذلك بإرسال العرائض وجمع التوقيعات وتنظيم الجماهير وشرح سياسة أمريكا العدوانية. وفى هذا، نستطيع أن نقوم بأعمال ديموقراطية واسعة بعيدة عن الاستفزاز، كما يجب أن نذيع قرارات مؤتمر الدفاع عن شعوب الشرق الأوسط وأن نشرحها للجماهير(١٦٩).

إن مسئوليتنا نحو بلادنا وطبقتنا العاملة تتطلب منا أن نناضل لتعلن الحكومة الحياد الرسمى.. فالحياد هو مطلبنا السلامى الأدنى. وإن واجباتنا الوطنية والدولية كشيوعيين تتطلب منا أن نكافح فى هذا الاتجاه. وفى هذا علينا أن نناضل فى لجان «الجبهة المتحدة»، وأن نكتب البيانات والمنشورات التى تشرح معنى الحياد الذى نطالب به. ولنكتب الشعارات، ونجمع التوقيعات ونرسل الخطابات وندع النقابات ولجان المصانع لتقوم بعمل فى هذا السبيل.

ومن الواضح أن كثيرا من العمل فى هذا السبيل يمكن أن يتم على المستوى الديموقراطى. فالخطابة ممكنة إذا تجنبنا الاستفزاز(١٧٠).

وفى التقرير السياسى الصادر عن اللجنة المركزية «للمنظمة» أكد التقرير على أن الاستعمار لا يجد شركاء له إلا فى صفوف الاحتكاريين، ولا يمكن أن يتعاون مع البورجوازية الوطنية كطبقة (باستثناءات محدودة). وهذا يعنى أن الاستعمار يهدد مصلحة البورجوازية الوطنية ويضعها بالفعل فى صف الطبقات الشعبية المناضلة ضد الاستعمار من أجل الاستقلال الوطنى. بل إننا إذا نظرنا إلى ما يحدث فى الخارج فسوف نجد أن بعض فئات الرأسمالية الكبيرة التى لا ترتبط مصالحها بصناعات الحرب وسياسة العدوان الأمريكية.. هذه الفئات تعبر عن اتجاهات حيادية فى سياستها الخارجية وهو أمر لا يخص بلدا كالهند فحسب وإنما نجده فى بلاد كإيطاليا واليابان.. وغيرها.

وفى بلادنا ما زال الحكم العسكرى يعارض سياسة الحياد، الأمر الذى يفسر

باستناده إلى السياسة الأمريكية. وإذا صح أن الوفد كان قد عبر فى بياناته عن اتجاهات حيادية فإنه فعل ذلك تحت تأثير البورجوازية الوطنية فى صفوفه. ففى بعض البيانات التى ألقاها رئيس الوفد فى فترة حكمه الأخير رفض أن تشترك مصر فى الحرب الكورية تحت القيادة العسكرية الأمريكية.. فهذه الحرب وفقا لتعبيره «لا ناقة لنا فيها ولا جمل»، كما عارض عدد من النواب الوفديين اتفاقية النقطة الرابعة عندما عرضت على مجلس النواب. واستمر طلاب الوفد وشبابه يعارضونها بالبيانات والنشرات معارضة حازمة.

إن الحياد هو مطلب البورجوازية الوطنية بكيفية رئيسية.. وهذا المطلب يتعين أن تؤيده الطبقة العاملة. وشعار الحياد لا يمكن أن يكون سياسة نافذة إلا بتوثيق الحلف الوطنى الديموقراطى.. حلف الجبهة المتحدة بين الطبقة العاملة والوفد من أجل إسقاط الحكم العسكرى وإفشال الأحلاف العسكرية(١٧١).

الجبهة المتحدة.. تجربتها ومستقبلها:

كان الجزء الأكبر من التقرير السابق مخصصا لتوضيح مسألة الجبهة المتحدة. وكانت فى الواقع المحور الذى ربطنا به جميع المشكلات المتعلقة بالوضع المحلى. وتلخص تحليلنا لمسألة تكوين الجبهة فيما يلى:

١ ـ الجبهة المتحدة طريق الخلاص من خطر قيام فاشية عسكرية ترتبط بالاستعمار الأمريكى.

٢ ـ وفى بلادنا يتهدد خطر الاستعمار الأمريكى مصالح البورجوازية الوطنية. وما زالت الكتل الوفدية مستعدة لمعارضة الاستعمار الأمريكى.

٣ ـ للبورجوازية الوطنية فى مصر دور رئيسى فى تكوين الجبهة الديموقراطية المتحدة. وذلك من واقع أن الطبقة العاملة ما زالت منعزلة عن الطبقات الشعبية والوطنية الأخرى، وما زال نفوذها ضعيفا على الفلاحين وعلى الكادحين فى المدن.

٤ ـ إن الطريق لزيادة نفوذ الطبقة العاملة على الحركة الوطنية إنما يتأتى بإنشاء الحلف الوطنى الديموقراطى بين الطبقة العاملة. والبورجوازية الوطنية كما هى ممثلة فى الوفد. مع ملاحظة أن هذه الجبهة ليست هى القيادة الجديدة للحركة الوطنية، أى القيادة التى تحدثت عنها «الرسالة السياسية».

والآن ما مدى صحة هذه التحليلات السابقة؟

أ ـ إن تجربة إنشاء لجنة الجبهة المتحدة بالتعاون مع العناصر الوفدية أثبتت صحة تحليلات اللجنة المركزية. فلا شك أن العناصر الوفدية أبدت استعدادها للتعاون مع الشيوعيين وقطعت شوطا فى هذا السبيل، وذلك بحكم مصالحها واتجاهاتها الوطنية الديموقراطية. بل إن العناصر الوطنية التى لا ترتبط بالوفد عبرت فى مواقف متعددة عن عدائها للاستعمار الأمريكى وللحكم الديكتاتورى وأن عددا من الصحف المصرية يعكس هذا الاتجاه بوضوح.

ب ـ ولكن على الرغم من الخبرة التى اكتسبناها والجهود التى بذلها أعضاء «المنظمة» فى المستويات القيادية والقاعدية. فإن هذه الجهود لم تؤد، بكيفية ملموسة، إلى توسيع بناء الجبهة المتحدة. وهذا يرجع إلى عدد من الأسباب:

١ ـ تخلى القيادة الوفدية عن مسئولياتها وواجباتها القيادية إزاء الوضع الذى نشأ بعد مجيء حكم الضباط؛ بل لقد أذعنت هذه القيادة لمطلب فصل بعض الأعضاء، ولقانون حل الأحزاب. وتعاطفت مع النظام الجديد ـ أو استسلمت ـ شخصيات وفدية أخرى كانت تمثل الوفد والمقاومة الوفدية. وحدث كل هذا، على الرغم من أن القاعدة الوفدية قد دللت

على استعدادها لدخول المعركة. وعلى سبيل المثال انتخابات اتحاد الجامعة عام ١٩٥٢ التى صوتت فيها الجبهة المتحدة للوفديين. وهناك أيضا بعض المظاهرات التى أعدت لاستقبال النحاس زعيم الوفد عند عودته من الإسكندرية وعند زيارته لمسجد الحسين بالإضافة إلى مواقف نضالية متميزة لنقابة المحامين.

٢ - والسبب الموضوعى الثانى هو أن الحكم العسكرى أصاب الطبقة العاملة بضربات مركزة شديدة واتبع خطة بارعة لعزلها عن بقية الطبقات. وعندما تولى النظام الجديد كان الحكام العسكريون قد كسبوا الرأى العام بإقصاء الملك فاروق بشعار حماية الدستور. وبعثوا فى نفوس الفلاحين آمالا عريضة عن توزيع الأرض. وامتنعوا مؤقتا عن حل الأحزاب، وأعطوا الوفد فرصة ليساومهم. وفى هذا السياق ركز النظام ضرباته على الطبقة العاملة فحدثت محاكمات كفر الدوار، وتلتها محاكمات عمال النسيج بالإسكندرية. ثم تلا ذلك أيضا القبض على زعماء العمال بشبرا الخيمة والقاهرة وتشريد عدد كبير منهم. وبدأ الهجوم على أجور العمال وعلى منظماتهم النقابية. وبهذا كله أصيبت الطبقة العاملة بضربات هائلة بمعزل عن الطبقات الأخرى فحرمت من خيرة قادتها وأبنائها المناضلين، ومن العمال الشيوعيين ومن القادة النقابيين. وهو الأمر الذى زاد فى صعوبة إنشاء لجان الجبهة فى المصانع والنقابات ومراكز الاحتشادات العمالية.

هذا عن أهم الأسباب الموضوعية.

أما أهم الأسباب الذاتية فتتعلق بأخطائنا نحن أعضاء «المنظمة» وبأوجه النقص فى عملنا لبناء الجبهة المتحدة. وتتلخص فيما يلى:

١ - اتخذ تكوين الجبهة المتحدة اتجاهين رئيسيين: الأول يرمى إلى إنشاء مركز قيادى يمثل «المنظمة» والعناصر الممثلة للبورجوازية الوطنية. وأما الاتجاه الثانى فيرمى إلى إنشاء لجان للجبهة فى المدارس والمصانع والأحياء.

وسار الاتجاهان جنبا إلى جنب. وتمت بالفعل بعض الأعمال التحريكية والدعائية تحت اسم «الجبهة الوطنية المتحدة لمقاومة الاستعمار والدكتاتورية العسكرية». إلا أن وجه الخطأ فى هذه العملية هو أننا ركزنا معظم الجهد على بناء المركز القيادى للجبهة وأهملنا العناية باللجان القاعدية التى أثبتت بالفعل أنها أكثر تحركا وأشد حيوية لأنها تشتمل بالفعل على العناصر الوطنية الديموقراطية فى قاعدة الوفد، فى حين أن مركز الجبهة كان يضم العناصر الأكثر ترددا بحكم وضعها الطبقى.

٢ - الخطأ الثانى هو ضعف الدعاية وغيابها فى معظم الأحيان. وأهم ما يذكر فى هذا الصدد أن الجبهة لم تتقدم ببرنامج يمثل الحد الأدنى من المطالب السياسية والاقتصادية بين الطبقات الوطنية الديموقراطية المعارضة للحكم. وأن هذا البرنامج لم يكن له وجود فى معظم المطبوعات التى أصدرتها الجبهة إلا بكيفية غامضة بحيث بدا أن النقطة الوحيدة فى البرنامج ارتبطت فقط بإزاحة الحكم العسكرى. ومن ثم فقد مرت أحداث كثيرة (محكمة الثورة - اعتداءات الإنجليز فى منطقة القنال - حصار الجامعة.. إلخ) لم يتم الالتفات إليها. كذلك لم يكن هناك تحريك كاف من أجل مطالب الشعب الاقتصادية وذلك فى ظل أزمة اقتصادية خانقة تعصف بأجور العمال وتهدم صغار التجار والحرفيين، وتطحن الموظفين. فهذه الأزمة لم يكن هناك تحريك وإثارة حولها باسم الجبهة وعن طريق تنظيماتها حتى على المستوى النقابى. هذا على الرغم من أن بعض النقابات المهنية تضم غالبية من الجماهير الوفدية. وعلى الرغم أيضا من أن هذه النقابات تمثل دعائم كان يرتكز عليها الوفد (طلاب الجامعة - نقابة المحامين - مدرسو التعليم الحر والإلزامى - خريجو المدارس الصناعية - عمال الحكومة.. إلخ).

٣ ـ ثم يضاف إلى هذه النواقص سبب ثالث هو صغر تنظيمنا وضعف إمكانياته المادية. لكن هذا لا يفسر كل شيء.. فلا بد من تسجيل أن قيادة «المنظمة» أنفقت وقتا طويلا فى مواجهة الانحرافات التى تبعد الطبقة العاملة عن المعركة وتحصرها فى دائرة العمل النقابى الضيق. فى الوقت نفسه، كانت هناك التطرفات اليسارية التى بدت؛ خصوصا فى صفوف الرفاق الطلبة حيث كانوا يبدون ميلا إلى التعاون مع المنظمات الماركسية بأكثر من تعاونهم مع الوفديين. وكان من مظاهر هذه الانحرافات اليسارية النظر إلى لجان الجبهة المتحدة على أنها «لجاننا الخاصة» نقبل فيها من نقبل ونرفض من نرفض.

مستقبل الحلف الوطنى الديموقراطى:

إن هذا النقد الذى نوجهه إلى أنفسنا ينبغى ألا يضعف ثقتنا فى أنفسنا وفى مقدرة «المنظمة» على القيام بمسئولياتها نحو الوطن ونحو الطبقة العاملة. ذلك أن «منظمتنا» تتأكد وحدتها الفكرية والتنظيمية يوما بعد يوم ويزداد الأعضاء فهمًا للخط السياسى ولتوجيهات اللجنة المركزية. وفوق هذا، نواجه الآن فى الواقع أنسب الظروف الموضوعية لإنشاء الجبهة المتحدة:

١ ـ وتتمثل الظروف الملائمة فى صعود حركة الجماهير الشعبية بعد فترات الانكماش التى سادت منذ نوفمبر إلى ديسمبر ١٩٥٣. وظهر تحرك الجماهير فى ١٩٥٤ فى المظاهرات العاصفة والمؤتمرات التى وقعت فى مارس وأوائل إبريل فى الجامعات والمدارس وفى المواقف التى اتخذها المحامون والمعلمون. فهذه التحركات الجماهيرية قد حققت مكسب إلغاء الرقابة على الصحف. بل وكشفت عن ضخامة القوات التى تنازل الحكم الدكتاتورى. كما أنها تمهد الطريق أمامنا لنقوم بأعمال مشتركة مع الوفديين الذين جذبتهم هذه الأحداث الأخيرة إلى دخول المعركة بكيفية أكبر وضوحا وإيجابية.

٢ ـ ثم لا ننسى، بالإضافة إلى ما سبق، ظاهرة صعود الحركة التلقائية فى صفوف الطبقة العاملة واتجاهها إلى الدفاع عن حقوقها الاقتصادية ومنظماتها النقابية. لكن صعود الحركة التلقائية يمثل الأساس فحسب، وهذا لا يكفى. ويتعين أن نبادر إلى إعطاء تحرك الطبقة العاملة المضمون الواعى مع خلق المنظمات التى تمثل وحدة العمال على اختلافهم. وإن عدم تدخلنا لتوجيه هذا الوعى التلقائى يمكن أن ينتهى إلى مصائب وكوارث تصيب العمال والبلاد. وهذا ما أظهرته الأحداث الأخيرة.. فإن الحكم العسكرى عندما أراد أن يلغى قرارات ٥ و٢٥ مارس ١٩٥٤ استغل فرصة المعارك الاقتصادية التى تخوضها بعض فئات العمال واستطاع أن يحول إضراب العمال لمصلحته، وتحدث باسم العمال.

٣ ـ بالإضافة إلى ما تقدم فإن الاختلافات والانشقاقات بين نجيب وعبدالناصر هى عنصر مضعف للحكم ومضيع لهيبته ويوحى للجماهير بأنه لم يعد قويا إلى الدرجة التى يتظاهر بها.

٤ ـ وهناك ظروف محيطة بمصر تخلق أوضاعا ملائمة للعمل الجبهوى.. هناك نضال الشعوب العربية المحتدم ضد مشروعات الاستعمار الأنجلوأمريكى (سقوط الشيشكلى فى سوريا).

وتشتد داخل معسكر الاستعمار العالمى الأزمة الاقتصادية؛ فتتعمق الخلافات بين الدول الاستعمارية الكبرى، وتعمق التناقضات بين الاستعمار الأمريكى وبين شعوب البلدان التابعة والمستعمرة، وتزداد كراهية هذه الشعوب للولايات المتحدة الأمريكية.. وهو

أمر أصبح من الوضوح بمكان كبير. وفى مصر شهدنا فى الشهور الماضية هجوما متزايدا على السياسة الأمريكية.

ما الذى يتطلبه إنشاء الجبهة المتحدة؟

على ضوء ما تقدم يتطلب إنشاء الحلف الوطنى الديموقراطى (الجبهة المتحدة) التعاون بين الطبقة العاملة والبورجوازية الوطنية ممثلة رئيسيا فى الوفد. ويتحقق هذا الحلف فى المعركة ضد دكتاتورية النظام الفاشى. وتتطلب المعركة أن تنظم الطبقة العاملة صفوفها حول برنامج سياسى يمثل الحد الأدنى من المطالب الوطنية المباشرة التى يمكن أن يتبناها تنظيم ديموقراطى يكافح من أجل:

١ - إعلان الحياد رسميا، وتحقيق الجلاء بلا شرط والقضاء على النفوذ الأنجلوأمريكى.

٢ - إلغاء الحكم العرفى وإطلاق الحريات، وحق المواطنين فى تكوين أحزابهم السياسية والهيئات الاقتصادية، وإجراء انتخابات حرة لجمعية تأسيسية تضع الدستور.

٣ - المساواة بين الرجل والمرأة فى جميع الحقوق والاعتراف بحقها فى الانتخاب والترشيح.

٤ - ضمان حقوق العمال والفلاحين فى تكوين نقاباتهم واتحاداتهم بحرية تامة وبدون أدنى تدخل من جانب السلطات وتأمين العمال ضد البطالة.

٥ - حماية صغار الفلاحين وتقديم السلفيات والمساعدات اللازمة لزراعة أرضهم بشروط فى صالحهم.

٦ - توزيع الأراضى المصادرة على فقراء الفلاحين بدون مقابل.

٧ - تصنيع البلاد وحماية رؤوس الأموال الوطنية وأصحاب المصانع المتوسطة والصغيرة من منافسة الاحتكارات الأجنبية، وحماية صغار التجار ومتوسطيهم من خطر الإفلاس.

ويتطلب تحقيق الحلف الوطنى الديموقراطى - بالإضافة إلى ما تقدم - تنظيم الضغط على الوفد عن طريق الطبقة العاملة، حتى تخوض الجماهير الوفدية المعركة بقوة متزايدة ضد الاستعمار والدكتاتورية العسكرية(١٧٢).

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن البرنامج المقترح للجبهة المتحدة - كما طرح عام ١٩٥٣ فى العدد الأول من مجلة «الجبهة» - كان قد اقتصر على مطالب أربعة تتعلق: ١ - بالقضاء على الحكم الفاشى، ٢ - وإجراء انتخابات حرة وإعادة الحياة النيابية، ٣ - إطلاق الحريات الأساسية للشعب، حرية الاجتماع وتكوين الأحزاب والصحافة والخطابة وحمل السلاح، ٤ - الإفراج عن المعتقلين والمسجونين السياسيين(١٧٣).

هل يدخل الإخوان المسلمون الجبهة الديموقراطية المتحدة؟

فى الافتتاحية التى عالجت الموقف السياسى؛ تحدثت «النشرة» عن الأسباب التى حدت بالنظام إلى اتخاذ قرار بحل «جماعة الإخوان المسلمين» وتتلخص إجمالا فيما يلى:

١ - لحزب الإخوان المسلمين علاقات مع الإنجليز لم تنقطع فى يوم من الأيام.

٢ - تعكس مواقفهم ارتباطا بكبار ملاك الأرض الإقطاعيين وربما فسر هذا معارضتهم الشديدة لقانون الإصلاح الزراعى الصادر فى ١٩٥٢.

٣ - إن كلا الحزبين الإخوانى والعسكرى يتصفان بنزعة فاشية ويصعب بالتالى أن يتعاونا معا فى الحكم ويتحتم بالضرورة أن يقع بينهما صدام.

٤ ـ معرفة الحكم بأن الإنجليز يلعبون فى منطقة الشرق الأوسط لعبة الاستعانة بعناصر من بين رجال الدين لضرب الحركة الوطنية.

وفى الأيام الأولى من نظام يوليو تعاونوا معه على حل الأحزاب واعتقال الشيوعيين. وهم يلجأون إلى أساليب الإرهاب، ويعارضون بقوة النظام البرلمانى الديموقراطى. كما أنهم أعداء حقوق المرأة فضلا عن أنهم أنصار الرجعية فى مصر.

ويترتب على ما تقدم أن الإخوان ليسوا ديموقراطيين، فليس واردا إذن أن يكونوا شركاء فى الجبهة الديموقراطية المتحدة.

ولكن كيف يكون الموقف منهم؟ إن الموقف هو التعاون معهم فى حدود ضيقة جدا وحول مسائل عملية ومباشرة، وذلك على شريطة أن تتفق هذه الحدود والمسائل مع أهداف الجبهة المتحدة ووسائلها. وعلى سبيل المثال إذا طالب الإخوان بإلغاء الأحكام العرفية أو الإفراج عن المعتقلين أمكن فى هذه الحالة أن نتعاون معهم(١٧٤).

«المنظمة» ومعارك مارس وإبريل ١٩٥٤

شاركت «المنظمة» مشاركة قوية فى مجمل التحركات الوطنية والشعبية فى مارس ١٩٥٤.. فكانت فى صفوف العمال فى معاركهم الاقتصادية، وكانت فى صفوف العمال والطلاب والمثقفين المطالبين بحكم وطنى ديموقراطى يلتزم الحياد الرسمى على الساحة الدولية ويستند فى الداخل إلى نظام برلمانى ديموقراطى يضمن الحريات الأساسية للمواطنين. وسنقدم فيما يلى القليل مما أمكن جمعه من وثائق هذه الفترة ونحيل القارئ فى الوقت نفسه إلى باب العمل الجماهيرى؛ حيث نجد توثيقا أكثر تفصيلا لحركة المنظمة فى أحداث عام ١٩٥٤ مع اهتمام خاص بأحداث مارس.

ردع للعمال لا مبرر له:

كان عمال مصنع الشوربجى فى إمبابة قد نجحوا فى لجنة التحكيم فى إلزام الشركة بصرف علاوة غلاء المعيشة وبإعادة العمال المفصولين. وفى الوقت ذاته نجح العمال فى حل النقابة (المصنعية) ووحدوا صفوفهم فى النقابة العامة.

على أن الشركة أخذت تماطل فى تنفيذ تقرير لجنة التحكيم واتجهت إلى تدبير مؤامرة قامت السلطات بتنفيذها. والذى حدث أن إدارة المصنع منحت العمال إجازة لمدة ثلاثة أيام. وخلال هذه الفترة اتفقت إدارة المصنع مع السلطات المختصة على اعتبار العمال مضربين. وقام البوليس بالقبض على أعضاء مجلس إدارة النقابة العامة دون أن يعرف العمال بواقعة القبض على زملائهم.

وعندما انتهت الإجازة وعاد العمال إلى المصنع وجدوا المصنع محاصرا برجال البوليس. وما كاد العمال يقتربون من المصنع حتى ألقى البوليس القبض على ٣٥ عاملا.

وفى مواجهة هذا الإجراء لم يملك العمال سوى الاحتجاج ـ وهم بداخل المصنع ـ على التعسف فى معاملتهم والقبض على زملائهم.. فكان الرد على المحتجين الرصاص من جنود الجيش الذين حضروا بدباباتهم وحطموا أبواب المصنع وراحوا يمطرون العمال بوابل من الرصاص والقنابل المسيلة للدموع.. وأسفرت المعركة عن إصابات كثيرة بين الطرفين، كما قبضت الحكومة على ما يقرب من ٤٧٠ عاملا أودعوا سجون القناطر والجيزة والمنيا.

ودعا البيان الذى صدر بتوقيع «المنظمة» العمال إلى توحيد صفوفهم وإلى جمع التوقيعات على بيانات ترسل إلى الصحف والسفارات وإلى اتحاد النقابات العالمى. كما دعاهم البيان إلى تكوين لجان للجبهة المتحدة فى كل مكان(١٧٥).

عن الصراع فى السلطة:

جاء فى بيان بتوقيع «المنظمة» أن ثمة فريقين فى الحكم ينهش بعضهم البعض. وأن الشعب قد سئم هذا الاقتتال، ولم يبق أمامه إلا أن يضع حدا لهذه الحالة. وأن على القوى الوطنية والديموقراطية وفى مقدمتها الشيوعيون أن تناضل من أجل الاستقلال والحرية وطرد المستعمرين، ومن أجل انتخاب حكومة حرة تقود الكفاح المسلح ضد المستعمر. وأن الطريق إلى ذلك أن يتحد الوطنيون من أجل:

١ - التخلص من دكتاتورية العصابة الحاكمة.
٢ - إجراء انتخابات حرة تأتى بممثلى الشعب فى مجلس نيابى دستورى.
٣ - الكفاح المسلح فى القناة ضد جيوش الاحتلال الإنجليزى.
٤ - إعلان سياسة الحياد رسميا.
٥ - تحرير اقتصادنا وثقافتنا من قبضة الاستعمار الأنجلوأمريكى(١٧٦).

القوى الوطنية والشعبية فى المعركة:

خرج عشرات الألوف من أبناء الشعب المصرى فى مظاهرات وطنية وكانت شعاراتها الأساسية تعبر أصدق تعبير عن حريتها المكبوتة ورغبتها الملحة فى ضرورة تحقيق حريتها. خرجت تنادى بسقوط الفاشية والدكتاتورية العسكرية. وكانت شعاراتها: تحيا الديموقراطية - تحيا الحياة السياسية - الأمة مصدر السلطات - تسقط الدكتاتورية.

وقد تراجعت العصبة العسكرية أمام هذا الضغط المتزايد وصرح رئيسها محمد نجيب بأنه عاد إلى رئاسة الجمهورية على أساس تشكيل جمعية تأسيسية يعرض عليها الدستور الجديد لتعود الحياة النيابية بعد فترة الانتقال(١٧٧).

العمال يقاومون إضرابا دعت إليه «هيئة التحرير»:

كان أنصار الحكومة - وعلى رأسهم الصاغ أحمد طعيمة - قد وجهوا فى ٣/٢٧ الدعوة إلى عمال مصر ليقوموا بإضراب عام يعلنون فيه تمسكهم ببقاء مجلس قيادة الثورة وتأجيل الانتخابات البرلمانية.

وقد رفض عمال الترام بالقاهرة هذا التوجيه على الرغم من موقف سكرتير النقابة الموالى لهيئة التحرير.. لكن البوليس تدخل فأمر بإغلاق مخازن العربات. كما وقع هجوم من عمال موالين لـ «هيئة التحرير» على العمال الرافضين للإضراب. ثم قامت شركة الترام بقطع التيار الكهربائى فتوقفت الحركة.

وفى المحلة الكبرى وجد عمال من شركة مصر المصنع مغلق الأبواب؛ فاتخذوا قرارا بتنحية رئيس النقابة لموقفه المؤيد للإضراب الحكومى.

وفى مصر الجديدة أمر البوليس بإعادة عربات الترام السائرة إلى المخازن. وأظهر سكرتير النقابة أمرا حكوميا مكتوبا بتنفيذ الإضراب.. وكان قد حصل عليه بعد أن رفض تنفيذ أمر مماثل وصل إليه بالتليفون.

وفى اليوم التالى (٣/٢٨) تظاهر عمال النسيج فى باب الشعرية ضد الإضراب الحكومى مطالبين بالحرية والعودة إلى الكفاح المسلح فى القناة، وألقى القبض على

المتظاهرين. ونشرت صحيفة «المصرى» احتجاج عمال ترام القاهرة على فرض الإضراب الإجبارى عليهم(١٧٨).

دروس الهَبّة الشعبية الأخيرة:

فى أواخر فبراير ٥٤، عندما احتدمت الأزمة بين محمد نجيب وجمال عبدالناصر، وكشفت هذه الأزمة عن ضعف الحكم العسكرى، انتهزت الجماهير الشعبية هذه الفرصة وأخذت تهاجم فريق عبدالناصر فتراجع وكسب الشعب إطلاق الحرية للصحافة وتحدد موعد لإجراء الانتخابات النيابية. غير أن فريق عبدالناصر استطاع أن يهزم - ولو إلى حين - الحركة الشعبية. لماذا؟

أولا: لم تكن هناك قيادة موحدة لجميع المعارضين للحكم العسكرى. ولم يكن هناك توحيد لأعمالهم وتنسيق بينها.. فالقرارات التى اتخذتها كل هيئة (الطلاب، العمال، المحامون، الصحفيون، أساتذة الجامعة) لم تكن موحدة، خاصة فيما يتعلق بالمطلب أو الشعار المباشر (حكومة محايدة؟ حكومة قومية؟ أم حكومة ائتلافية برئاسة الوفد؟).

ثانيا: لأن قيادة الوفد أظهرت تخلفا وتراخيا إزاء التحركات الشعبية.. وفضلت أن تنتظر بدون عمل. هذا على الرغم من تحركات الجماهير الوفدية (إضراب المحامين، إضرابات الطلاب فى المعاهد والجامعات).

ثالثا: إن الطبقة العاملة لم تُلْق بكل قوتها فى المعركة أمام تدافع الأحداث وذلك بما مكّن جمال عبدالناصر من أن يعلن أنه يستند إلى رغبة العمال (فى إلغاء قرارات ٥ و٢٥ مارس، وهو الأمر الذى أثار سخطا غير قليل فى صفوف الفئات الأخرى على العمال).

وليس من شك فى أننا، نحن الشيوعيين، نتحمل مسئولية كبيرة فيما حدث. فهذا القسم من الرفاق العمال الذين رفضوا أن يقوموا بإضرابات ومظاهرات خشية أن تفهم على أنها تأييد للإضرابات والمظاهرات الحكومية، نقول: هؤلاء الرفاق كانوا مخطئين فى حق الوطن والطبقة العاملة. والدليل على ذلك أنه قد حدثت إضرابات ومؤتمرات وطنية عبرت عن رفضها للحكم الدكتاتورى ونجحت فى ذلك نجاحا كبيرا(١٧٩).

من ذلك مثلا ما ذكرته «المقاومة الشعبية» من أن الجامعات والمعاهد كانت مسرحا لتحركات شعبية ضخمة. فمنذ ٢٥ مارس عقد عدد من المؤتمرات التى ضمت أساتذة الجامعة والصحفيين وعمال النسيج. وأن أعضاء «طليعة العمال» قاموا بواجبهم فى المعارك وكانوا فى الصفوف الأولى منها(١٨٠).

بيان اللجنة التحضيرية للجنة العمالية لإنقاذ الوطن:

هذا البيان موجه إلى العمال فى كل مصنع على اختلاف أحزابهم وآرائهم السياسية بلا تفريق(١٨١)، وجاء فى البيان:

لقد مضت سنتان تحت الحكم المستبد ولم تر البلاد أى تقدم من ناحية الاستقلال والحرية. ولم تر الطبقة العاملة أى خير على أيدى هذه الحكومة، بل كان العمال أول من أضيروا وأكثر من أصابتهم البطالة والتشريد. ولقد حاولوا أن يدافعوا عن حقوقهم وعن حقهم فى تنظيم النقابات على أساس حر. فماذا حدث؟ شنق خميس والبقرى فى كفر الدوار وسجن الكثير من العمال. وفى القاهرة اعتقلوا زعماء نقابة النسيج الميكانيكى منذ أكثر من سنة وما زالوا فى المعتقلات. وتكفى الإشارة إلى أسماء أحمد سالم سالم وعلى العدل وفتحى الرفاعى. وفى الإسكندرية عندما طالب عمال مصنع سباهى والطويل

والوحدة العربية بمطالب قديمة لهم نقابية واقتصادية. ومع ذلك قبض على عدد كبير منهم وأخذوهم إلى السجن الحربى وحلقوا لهم شعورهم وأهانوهم بقسوة.

وعندما استقال محمد نجيب دست الحكومة على ٩٨ نقابة بيانا (يؤيد نجيب) لم يكتبه العمال.. ثم عادت وأخذت تنتقم من العمال فاعتقل يس مصطفى رئيس اتحاد عمال الأحذية، كما اعتقل سكرتير الاتحاد مصطفى حسنين، واعتقل أيضا عبدالجواد القطان سكرتير اتحاد عمال النسيج بالقطر. وصدر الأمر بالقبض على أحمد مختار سكرتير نقابة عمال النسيج بشبرا الخيمة، وغير هؤلاء الكثيرون.

وخاطب البيان العمال مذكّرا إياهم بقضية الوطن والاحتلال البريطانى والاستعمار الأمريكى، كما ذكّرهم بالجوع والتشريع والبطالة. فهل يريد العمال أن يبقى الحكم الدكتاتورى لسنة أو لسنوات؟ وأجاب البيان بأن طريق الخلاص هو أن تدخل الطبقة العاملة المعركة السياسية ضد الاستبداد والطغيان حتى يزول الحكم وحتى تعود الحريات والحياة النيابية وليستأنف الشعب المعركة فى القناة.

ودعا البيان العمال إلى الاتحاد من أجل:

- إعلان الحياد رسميا وتحقيق الجلاء، وإلغاء الحكم العرفى والإفراج عن جميع المعتقلين، وإطلاق الحريات، وتأليف حكومة ائتلافية تجرى الانتخابات مع حل هيئة التحرير ومنظمات الشباب العسكرية.

عن الوضع السائد فى البلاد

الشرق الأوسط ساحة إخفاق للاستعمار الأنجلوأمريكى:

فى تقرير مقدم من المكتب السياسى إلى اللجنة المركزية لـ «ط.ع» جاء ما يلى:

قبل أن نعرض للأوضاع السائدة فى بلادنا؛ لا بد أن نلقى نظرة عامة على الموقف فى الشرق الأوسط.. وفى ذلك نلاحظ ما يلى:

١ - تتعرض بلدان الشرق الأوسط لهجوم مركز من جانب الاستعمار الأمريكى الذى تدفعه الأزمة الاقتصادية والهزائم التى يلاقيها فى آسيا إلى البحث عن مزيد من الأسواق الجديدة وعن مصادر المواد الخام، وإلى إقامة المزيد من القواعد العسكرية بهدف الاعتداء على الاتحاد السوفيتى والحركات القومية.

٢ - وينظر الاستعماريون الأمريكان إلى الشرق الأوسط باعتباره مؤخرة القواعد الأمريكية القائمة فى أوروبا وتركيا واليونان.. فلا بد إذن من السيطرة عليه وإقامة القواعد العسكرية فيه وربطه بنظام العدوان الأمريكى فى أوروبا وشمال إفريقيا. وهذا يفسر لنا الاتفاقية التى وقعها تجار الحرب الأمريكيون لبناء المطارات الذرية فى ليبيا ومشروعات النقطة الرابعة التى تنفذ تحت إشراف العسكريين الأمريكان فى بلدان الشرق الأوسط.

٣ - ويعامل الاستعماريون الأمريكان بلاد الشرق الأوسط فى ضوء مشروعاتهم الاستعمارية - على اعتبار أنها وحدة إقليمية دينية واحدة. ولهذا يُدْخِلون باكستان فيها. وإن جميع مشروعاتهم الاستعمارية الاقتصادية (مثلا: مشروعات استغلال المياه فى إسرائيل والأردن وسوريا ومشروعاتهم المائية فى أعالى النيل، وكذلك مشروعاتهم العسكرية، نقول إن كل هذه المشروعات تبين أنهم يحاولون أن يضعوا أيديهم على بلدان الشرق الأوسط وفقا لمخططاتهم الاستراتيچية. وكل ما يذاع عن اهتمام أمريكا بـ «العالم

الإسلامى» وبـ «صداقة المسلمين» ليس إلا مظهرا لإخفاء سياستهم فى النهب والعدوان.

٤ ـ ويعتمد الاستعماريون الأمريكيون فى محاولتهم غزو بلدان الشرق الأوسط على أشد النظم رجعية، وأكثرها استبدادا وإرهابا، وفى باكستان يعتمدون على أشد فئات الإقطاع تعفنا ورجعية.

٥ ـ ويدرك الاستعماريون الأمريكان أهمية مصر بموقعها ونفوذها الأدبى فى العالم العربى والإسلامى، وهم لأجل هذا يخصونها بهجوم أشد تركيزا ويقاتلون من أجل تثبيت أقدامهم فيها.

٦ ـ والاستعماريون الأمريكان الذين فشلوا فى إقامة حلف الشرق الأوسط وضم مصر والبلدان العربية إليه يعملون الآن على تنفيذ الحلف عن طريق المعاهدات الثنائية مع كل بلد على حدة.

٧ ـ والاستعماريون الأمريكان فى زحفهم على الشرق الأوسط يصطدمون بمقاومة عنيفة من جانب حليفهم الاستعمار البريطانى. ويتخذ الصراع بينهما شكل مؤامرات وانقلابات وفتن يثيرها عملاء الجانبين. كما أن هذا الصراع يأخذ شكل صدام مسلح، وحالة حرب مستمرة بين إسرائيل التى تخضع حكومتها للنفوذ الأمريكى وبين البلاد العربية التى يغلب فيها نفوذ الاستعمار البريطانى.

٨ ـ ولكن إذا كان الاستعمار الأمريكى قد نجح مؤقتا فى تحقيق بعض المكاسب والانتصارات على أيدى أعوانه فى مصر وإيران وباكستان وأقام المطارات الذرية فى ليبيا، فإن الخاصية الرئيسية فى الموقف فى الشرق الأوسط هى المقاومة الشعبية الجبارة التى أخذت تبديها شعوب هذه المنطقة ضد الاستعمار الأمريكى. فهذه المقاومة هى التى حطمت حكم الشيشكلى فى سوريا، وأفشلت حلف الشرق الأوسط، وهزمت أنصار الأمريكان فى انتخابات باكستان الشرقية (بنجلاديش).

وأخيرا فإن شعوب الشرق الأوسط قد وضعت وبوضوح الاستعمار الأمريكى فى صف عدوها التقليدى الاستعمار البريطانى وأخذت الانتفاضات الشعبية تناضل ضد الاستعمار الأنجلوأمريكى، وتتهدد المشروعات الاستعمارية بالفشل.

وعلى ضوء ما تقدم ننتقل إلى الحديث عن بعض القضايا الداخلية(١٨٢).

قضيتنا الوطنية:

يمكن تقسيم المفاوضات التى دارت حتى الآن بين الحكومة العسكرية وحكومة الاحتلال البريطانى إلى مرحلتين:

١ ـ المرحلة الأولى؛ وفيها تم الاتفاق بين الطرفين على ما يلى:

(أ) فى عام ١٩٥٣ اتفق على أن تسحب بريطانيا جانبا من قواتها خلال سنة ونصف سنة، على أن يبقى فى قاعدة القناة أربعة آلاف خبير بريطانى لمدة سبع سنوات أخرى (بعد انتهاء السنة والنصف) أى أن الجلاء ـ سيتم ـ إذا فرض ـ بعد ثمانى سنوات ونصف السنة.

(ب) اتفق على أن تحتفظ بريطانيا لنفسها بحق إرجاع قواتها إلى مصر فى حالة التهديد بخطر الحرب أو الاعتداء على دولة من الدول العربية المشتركة فى ميثاق الضمان الجماعى العربى.

(جـ) اتفق على أن يقوم الجيش المصرى بصيانة القاعدة لتكون مستعدة للعمل لحساب «المعسكر الديموقراطى».

(د) وفى حالة إتمام الاتفاق مع مصر تتعهد أمريكا وبريطانيا بإمداد مصر بالأسلحة.

(جريدة المصرى، محضر المفاوضات، ٥٤/٢/١٦).

٢ ـ المرحلة الثانية؛ وفيها لم يوقع الاتفاق بين الحكومتين على الرغم من كل التصريحات الملتهبة للناطقين باسم الحكومة المصرية. وفى اعتقادنا أن تأخر التوقيع راجع إلى مقاومة الشعب المتزايدة للاستعمار ولكل اتفاقية لا تحقق للوطن الحرية الكاملة وتصون سلامته من عبث المستعمرين، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، تجلت مقاومة الشعب فى أكثر من مناسبة وبكيفية رائعة (أحداث شهر مارس والأسبوع الأول من إبريل ١٩٥٤). فهذه المقاومة ركزت مطالبها على إعادة الحريات وإنهاء الحكم العسكرى.

ونضيف إلى ما تقدم أن عدم توقيع الاتفاق يمكن أن يكون أيضا راجعا إلى تعسف بريطانيا التى لا تريد أن تفقد مكانها الممتاز فى بلد كمصر، بالإضافة إلى خشيتها من المنافسة الأمريكية.

وفى الوقت نفسه، يمكن أن نضيف أيضا إلى مجمل الأسباب التى ذكرناها أن الاستعمار الأمريكى الذى يقوم بدور رئيسى فى محاولة تسوية النزاع بين مصر وبريطانيا يريد من مصر أن تتقبل الدخول فى نظام للدفاع عن الشرق الأوسط. فالمعروف أن أمريكا بعد أن اشترت جزءا من أسهم قناة السويس تسعى إلى تحويل منطقة القناة إلى مركز مهم من المراكز الاستراتيجية لقرب هذه المنطقة أولا من حدود الاتحاد السوفيتى، وثانيا لقربها من المنشآت الأمريكية العسكرية والاقتصادية فى المملكة السعودية وفى شمال إفريقيا. ولكل هذا يصفها الرئيس الأمريكى دوايت أيزنهاور بأنها مؤخرة القواعد الأمريكية فى تركيا.. أى أنها قاعدة التراجع والتموين فى الحرب التى يعد لها المستعمرون الأمريكان.

على أن الحكومة العسكرية تسلك سلوكا ملتبسا.. ذلك أن بعض المسئولين فى الوزارة يبدون فى الظاهر عداءً شديدا للاستعمار البريطانى؛ بل ويذهبون إلى إيهام الرأى العام بأن الحكومة جادة أيضا فى مخاصمة أمريكا. ومع ذلك فإن هذه التصريحات التى يدلى بها عبدالناصر أو صلاح سالم لا تصل إلى حد إعلان الحياد الرسمى. وواقع الأمر أن الحكومة تراجعت عن التهديد بالحياد؛ فأصبح الحياد «حيادا» فى الحرب الباردة. ثم أعلنت الحكومة أن سياستها هى «سياسة عدم التعاون»، وهى السياسة التى تسمح لها بإبقاء باب المفاوضات والمساومات مفتوحا مع المستعمرين الأنجلوأمريكيين.

ولكن ماذا تعنى سياسة «عدم التعاون» فى الواقع العملى؟ إنه فى خلال شهرين أو أقل حدث ما يلى:

١ ـ وقعت وزارة الزراعة خمسة اتفاقات مع هيئة النقطة الرابعة الأمريكية.

٢ ـ وقعت وزارة المعارف عدة اتفاقات مع الهيئة المذكورة تحت ستار تنظيم الخدمات التعليمية والنهوض بالتعليم الفنى، ورعاية طلاب المدارس، وغير ذلك.

٣ ـ وقعت الحكومة اتفاقا مع شركة كونراد للبترول وبمقتضاه أخذت الشركة امتياز البحث فى مساحة ١٨٥,٠٠٠ كيلو متر مربع بالصحراء الغربية لمدة ثلاثين عاما قابلة للتجديد. ويلاحظ أن الصحراء الغربية هى امتداد لأراضى ليبيا التى يقيم فيها الأمريكان قواعدهم الجوية العسكرية الضخمة.

٤ ـ إنه حتى الآن ترفض الحكومة أن تعترف بحكومة الصين الشعبية وحكومة ألبانيا الديموقراطية الشعبية.

ومن هنا نرى أن سياسة «عدم التعاون» ليست هى مطلب الحياد الذى نادى به الوطنيون(١٨٣).

الأزمة الاقتصادية:

أشار التقرير المقدم إلى «اللجنة المركزية للمنظمة» إشارات سريعة إلى الأزمة الاقتصادية في بلادنا. وللأزمة ظواهر وأسباب نلخصها فيما يلي:

١ - هبوط أسعار القطن إلى النصف تقريبا، مع ما تبع هذا الهبوط من تدهور في أحوال صغار الفلاحين ومتوسطيهم.

٢ - هبوط أسعار الأوراق المالية (الأسهم والسندات) إلى النصف تقريبا. وهناك الكساد الشامل وزيادة حالات الإفلاس التي يعاني منها التجار والتي زادت من ٢٨٦ حالة عام ١٩٥٢ إلى ٢٤٢٠ حالة عام ١٩٥٣، ثم بلغت في يناير ١٩٥٤ ضعف ما كانت عليه في العام الماضي. (روز اليوسف ١٩٥٤/٣/٢٩).

٣ - تفاقم البطالة في المدن في صفوف عمال الصناعة خاصة، وبين الفئات الكادحة عموما. فقد سجل مكتب العمل بمدينة القاهرة في ستة شهور ٢٤٠٨٢ عاملا متعطلا منهم ٣٠٧٤ من حملة الشهادات (مجلة المصور).

وفي الكتاب السنوي «لاتحاد الصناعات المصري» نجد أن نسبة المنازعات التي حدثت بسبب إنهاء العقد أو بسبب الفصل قد زادت من ٤٠٪ عام ١٩٥٠ إلى ٤٥٪ عام ١٩٥١ ثم إلى ٥٣٪ عام ١٩٥٢.

ويقترن انتشار البطالة في صفوف الطبقة العاملة بكل ما يصاحبه من هجوم مستمر على أجور العمال.. كما تنتشر البطالة في الريف بين عمال الزراعة، وهي آخذة في الازدياد على حد تعبير البنك الأهلي الذي ذكر في تقريره: أن العوامل المترتبة على تنفيذ الإصلاح الزراعي أدت إلى زيادة طلاب العمل، ونتج عن ذلك انخفاض في مستوى الأجور الزراعية. (جريدة المصري، ٥٤/٣/٢٥). وواقع الأمر أن أجر العامل الزراعي لا يزيد على خمسة أو ستة قروش في المتوسط.. وإذا اشتد الطلب على الأيدي العاملة في مواسم الجني أو الحصاد ارتفع أجر العامل الزرعي إلى ١٠ أو ١٢ قرشا وهو يعلم أن القانون الذي أصدرته الحكومة يحدد أجره بثمانية عشر قرشا.

- وصحيح أن الأزمات الاقتصادية ترتبط بالضرورة بطبيعة النظام الرأسمالي نفسه ولكن كان في مقدور الحكومة أن تعمل على التخفيف من الأزمة لو أنها سارت على سياسة قومية لحماية رأس المال الوطني وتشجيع الصناعة القومية.. ولو أنها، أيضا، وسعت دائرة التبادل التجاري مع بلدان الديموقراطية الشعبية. والمثال هنا هو أنه بينما ترسل الحكومة وفدا تجاريا إلى جزيرة فورموزا نراها تمتنع عن الذهاب إلى الصين ذات الخمسمائة مليون نسمة.

- وكان في إمكان الحكومة أن تخفف من عبء الأزمة لو أنها فرضت الضرائب على الشركات الاحتكارية. ولكنها - بدلا من ذلك - نراها تعفي الشركات الجديدة من الضرائب لمدة سبع سنوات، كما تسمح لها بتصدير أرباحها إلى الخارج.

وخلاصة القول إن الأزمة الاقتصادية أصبحت تجمع في صف واحد بين الطبقة العاملة والفلاحين والرأسمالية الوطنية وطبقات الشعب الكادحة ضد نظام الدكتاتورية العسكرية. وأن تخفيف هذه الأزمة يتطلب وجود حكم ديموقراطي يثق به الشعب، الأمر الذي بات يطرح قضية الخلاص من الدكتاتورية القائمة[١٨٤].

اتجاهات العمل السياسى بعد انحسار الحركة الأهلية

يمكن القول إجمالا إن حركة الجماهير الشعبية والوطنية المطالبة بالديموقراطية قد استمرت - على مستويات متفاوتة - منذ ٢٥ مارس وحتى أواخر مايو ١٩٥٤ على وجه التقريب. وهى الحركة التى أخذت صورة مؤتمرات ومظاهرات وإضرابات ضمت المئات والألوف وشارك فيها الطلاب والعمال والعديد من المعلمين والمحامين وأساتذة الجامعات.

ولكن حركة الجماهير الشعبية والوطنية وقد أحاطت بها ظروف موضوعية وذاتية - عرضنا لها من قبل - كان لا بد أن تسير إلى انحسار.

وفرضت حالة الانحسار على «المنظمة» أن تواصل عملها وفقا لما أسمته فى مطبوعاتها «بخط الدفاع الإيجابى» وكان ذلك فى إطار التوجهات الرئيسية التالية:

١ - التعاون مع الوفد مع نقد مواقفه السلبية وتوثيق التحالف بكيفية خاصة مع تيار «الطليعة الوفدية» وذلك بدعم العمل الجبهوى وتطوير برنامج الجبهة المتحدة.

٢ - فى ظروف انحسار الحركة الجماهيرية كان الاتجاه فى صفوف العمال إلى تعميق التوعية بأهمية العمل السياسى.

٣ - معارضة أى اتفاقية بين مصر وبريطانيا تتضمن شروطا تمس الاستقلال الوطنى وتخلق وضعا يهدد سلامة الشعب.

موقف المنظمة من إغلاق جريدة المصرى:

اعتبرت مجلة «المقاومة الشعبية» أن إغلاق جريدة «المصرى» يعد خطوة جديدة لإشاعة الفاشية فى بلادنا(١٨٥).

ألغت الحكومة الرقابة على الصحف تحت ضغط الحركة الشعبية، وأخذت «المصرى» مركز الصدارة فى المطالبة بإلغاء الأحكام العرفية والإفراج عن المعتقلين وحل مجلس قيادة الثورة، ودعوة جمعية تأسيسية منتخبة. ولهذا كان لا بد للحكومة من أن تسحق «المصرى» ليصبح الطريق ممهدا لبلبلة الرأى العام.

وإذا كان غلق جريدة «المصرى» بسهولة تامة أدهش البعض، فإنه لم يثر فينا هذه الدهشة؛ إذ إن هذه الجريدة كان لها أيضا دور فى تفكيك الوفد وانفضاض الجماهير الوطنية من حوله. ونحن نذكر - على سبيل المثال - أن هذه الجريدة قد شطبت منذ مدة من صفحتها الأولى عبارة «لسان حال الوفد المصرى». وأنه كان لها - فى الفترة السابقة على الانقلاب وأثنائه - موقف غير معاد للاستعمار الأمريكى، كما أنها فى الفترة التى ألغيت فيها الرقابة على الصحف (من ٢٥ فبراير إلى ٢٩ مارس ١٩٥٤) لم تأخذ «المصرى» موقفا صريحا من تحديد إقامة زعيم الوفد مصطفى النحاس، ولم تناد بأعلى صوتها بحق الوفد فى أن يتولى رئاسة الوزارة الائتلافية المدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة للجمعية التأسيسية. وأنها لم تنشر مقالات للوفديين البارزين إلا فى الأيام الأخيرة من إلغاء الرقابة، الأمر الذى أبقى طوال هذه المدة على تردد الجماهير الوفدية وحيرتها، وحرم الشعب فى هبته التى قام بها من القيادة؛ وبذلك تمكن حكم عبدالناصر من إنزال مظاهراته دون أن تجد مقابلا أو مقاومة.

العمال والعمل السياسى:

تحاول حكومة عبدالناصر أن تخضع الحركة العمالية لها. وهى تستعين بالعناصر الصفراء لكى تضم نقابات العمال إلى «هيئة التحرير». غير أن عمال شبرا الخيمة

يقاومون بشدة هذه المحاولات، فرأيناهم يلتفون حول نقابتهم العامة ويعارضون فى تكوين النقابات المصنعية التى تشكلها الحكومة بهدف تحطيم وحدة العمال. لكن الحكومة ماضية على هذا الطريق بتهديد العمال، فقد قامت باعتقال صلاح هلال، سكرتير نقابة عمال النسيج الميكانيكى بشبرا الخيمة، ولفقت له قضية كتلك التى لفقها البوليس لزعماء العمال فى شبرا الخيمة عام ١٩٥٢ عندما اجتمعوا لتكوين نقابتهم.

ومن المؤسف أن العمال لم يتحركوا للدفاع عن زميلهم وعن نقابتهم؛ بل لقد سمعنا من يقول بأنه يجب وقف النشاط الاجتماعى فى النقابة وأن النقابة «لازم تكش شوية».

هنا يتعين على العمال أن يدركوا أنه كلما تراجعنا ضُربنا. والطريق الوحيد أمامنا هو عدم الإذعان للضربات الموجهة إلى العمال. كما يتعين على العمال أن يعلموا أن الكفاح النقابى وحده لا يكفى.. فلابد أن ينزل العمال المعركة السياسية معارضين هذا الحكم الاستبدادى. فإذا أُعتدى على حرية أحد وجب أن يحتج العمال وينظموا أعمالا جماعية فيرسلوا البرقيات ويحتجوا فى نقابتهم. ويبعثوا بالوفود ويوزعوا البيانات، ويدعوا أهالى المنطقة والعمال فى المناطق الأخرى ليقفوا إلى جانبهم؛ لكى يساعدوهم. وهذا ما تتطلبه مصلحة العمال وما يتطلبه الشرف والكرامة. وفى الختام دعا المقال العمال إلى تكوين لجان الجبهة العمالية لإنقاذ الوطن وفتح هذه اللجان أمام جميع العمال الشرفاء بغض النظر عن مذاهبهم السياسية والدينية(١٨٦).

عود إلى المفاوضات السرية:

فى ١١ يوليو جاء فى «المقاومة الشعبية» أنه مرة أخرى يتحدث الإنجليز والزمرة الحاكمة عن قرب عودة المفاوضات، فعلى أى أساس يمكن أن تقوم هذه المفاوضات؟ من الواضح أنها لن تقوم على أساس تحقيق الاستقلال التام والجلاء الصحيح. والسبب هو أن المفاوضات مقدر لها أن تجرى بعيدا عن أعين الشعب ورقابته.

والواقع أن هناك ما يدل على أن الاتفاق - فى هذه المرة - يمكن أن يتم بين طرفى المفاوضات لأن الطرفين قد توصلا إلى ما يلى:

١ - يلبس الخبراء الإنجليز فى قاعدة القناة ملابس خاصة ليست مدنية ولا عسكرية.

٢ - تدخل مصر الحرب إذا تعرضت للهجوم إحدى دول الجامعة العربية.

ولكن دخول مصر الحرب إلى جانب الإنجليز يعنى ربطنا بمحالفات استعمارية وعدوانية. معناه - فى حالة الحرب - أن يأتى الأمريكان إلى مصر لمساعدة حلفائهم الإنجليز.

ولكن لماذا نقول إن الاتفاق بين الحكومة ودولة الاحتلال أصبح ممكنا؟

١ - لأن المعارضين للحكم مفككون، والجبهة المتحدة ما زالت ضعيفة.

٢ - لأن النظام تخلص من كثيرين من أعدائه بالسجن والاعتقال.

٣ - لأن الحكم العرفى ما زال قائما.

٤ - لأن النظام فى الوقت الحاضر يسعى إلى اتخاذ خطة مصالحة ليكسب تأييد الوفد فى المفاوضات مع الإنجليز. (إيفاد رسول من قبل عبدالناصر إلى النحاس وإلغاء تحديد إقامته وإنهاء محكمة الثورة). ومحاولات لإدخال بعض الوفديين فى المجلس الاستشارى.

وفى ظل هذه التطورات نرى أن بلادنا يتهددها خطر تحولها إلى مقبرة ذرية بسبب وجود القواعد الإنجليزية فيها(١٨٧).

وفى مقال آخر عن هذه المفاوضات، جاء فى ملحق «المقاومة الشعبية» أن المعركة الكبرى، معركة طرد الاستعمار والقضاء على نفوذه وأعوانه.. هذه المعركة لن تكسبها المفاوضات السرية؛ ولكن تتحقق بوحدة كل قوى الشعب من أجل الاستقلال

والديموقراطية. وإن من واجب كل وطنى أن يكافح لكى تعبر جميع الهيئات والشخصيات والنقابات والمصانع والمدارس عن موقفها بالخطب والاحتجاجات والبرقيات وإرسال الرسائل إلى الصحف والخطابة فى المساجد(١٨٦).

وبعد مرور أسبوعين على نشر المقال السابق، تم التوقيع فى ٥٤/٧/٢٧ بالأحرف الأولى على اتفاقية الجلاء التى تتضمن شرطا يعطى بريطانيا الحق فى عودة قواتها المسلحة إلى قاعدة القناة فى حالة وجود خطر يهدد تركيا بهجوم خارجى. وفى ١٠/١٩ تم التوقيع النهائى على اتفاقية الجلاء بين الحكومتين المصرية والبريطانية.

وفى ٥٤/٨/٢٠ نشرت «المقاومة الشعبية» مقالا أو على الأصح نداء إلى القوى الوطنية جاء فيه:

لم ينجح الاستعمار الأنجلوأمريكى فى الحصول على اتفاقية عبدالناصر ـ تشرشل إلا بعد سنتين من الحكم العسكرى المطلق المصحوب بحل بجميع أشكال الحكم الديموقراطى. وبتشكيل المحاكم العسكرية وبالحكم بالإعدام على عمال كفر الدوار.

إن هذه الاتفاقية تربط مصر نهائيا بمشروعات الأنجلو أمريكان العدوانية وتجعل من بلادنا معسكرا يقدم سكانه لجيوش الغرب كل ما يلزمهم من مأوى ومأكل ونقط ارتكاز لضرب الشعوب التى كسبت استقلالها.

إن هذه الاتفاقية تفرض علينا أن نعاون الجيوش الأنجلوأمريكية بكل ما نملك من وسائل إذا دخلت تركيا أو إحدى الدول العربية فى حرب. وكلمة (إذا) هنا مضللة لأن غالبية هذه الدول واقعة تحت نفوذ الاستعمار الأنجلوأمريكى.

إن هذه الاتفاقية التى تربطنا بمعسكر الاستعمار تجعل من رجالنا وشبابنا حراسا لطرق المواصلات ولقواعد الجيوش البرية والبحرية والجوية لدول الاستعمار.

إن «ط. ع» تتقدم بالدعوة إلى تكوين جبهة لمقاومة اتفاقية عبدالناصر ـ تشرشل.. جبهة يشترك فيها العمال والفلاحون وصغار التجار والرأسماليين الوطنيين.

إن هذه الجبهة ستأخذ على عاتقها مواصلة مسيرة الحركة الوطنية التى نجحت خلال السنوات العشر الماضية فى (تدويخ) المستعمر وحرمانه من معونة القوى الشعبية المصرية مُحْبِطة بذلك مشروعاته العدوانية وذلك فى سبيل مصر حرة ديموقراطية قوية(١٨٧).

تطوير برنامج الجبهة المتحدة:

أدى العمل الجبهوى المشترك إلى مواصلة النقاش حول البرنامج من أجل تطويره وهو ما تم باتخاذ مواقف تنسيق مع شخصيات وفدية ووطنية وتقدمية.. ثم نشر البرنامج ووزع بمقدمة تتوجه إلى المواطنين من العمال والفلاحين والموظفين وصغار التجار والطلاب أن يناقشوا هذا البرنامج وينشروه ويلتفوا حوله وليكوِّنوا لجانًا للجبهة الوطنية المتحدة(١٨٨).

وفيما يلى البرنامج فى صورته الأخيرة:

١ ـ العمل بكل وسيلة واستخدام جميع الإمكانيات التى يملكها الشعب لطرد الإنجليز بأسرع ما يمكن ولتأمين حرياتنا واستقلالنا القومى.

٢ ـ إعلان الحياد الدقيق نحو أى حلف عسكرى عدوانى.

٣ ـ إلغاء اتفاقية النقطة الرابعة الأمريكية الاستعمارية.

٤ ـ إلغاء الحكم العرفى فورا وجميع القوانين الاستثنائية وإطلاق سراح المعتقلين والمسجونين السياسيين.

٥ ـ إطلاق جميع الحريات السياسية والنقابية لتمكين الشعب من تكوين منظماته النقابية وأحزابه السياسية.

٦ - حل مجلس «قيادة الثورة» وتكوين وزارة ائتلافية برياسة الوفد وإجراء انتخابات برلمانية على أساس الانتخاب النسبى لانتخاب مجلس تأسيسى يضع الدستور الجمهورى الجديد.

٧ - المساواة التامة بين الرجل والمرأة فى جميع الحقوق والواجبات.

٨ - تقييد الاحتكارات الأجنبية والمحلية لإفساح المجال للرأسمال الوطنى.

٩ - تحديد الملكية الزراعية وتوزيع أراضى العائلة المالكة المُصَادَرة على الفلاحين الفقراء والمعدمين بدون مقابل وتقديم السلفيات والمساعدات لصغار الملاك لتمكينهم من الانتفاع بأرضهم.

١٠ - تكوين لجنة من جميع الأحزاب لمحاكمة المسئولين عن حوادث الاعتداءات والتعذيب التى وقعت منهم على المواطنين[١٨٩].

بعد معارك شديدة، أين
نقف وإلى أين نسير؟

مدخل:

بحلول الشهرين الأخيرين من عام ١٩٥٤ كانت «المنظمة» قد شاركت من موقع المعارضة لنظام يوليو فى معارك سياسية وجماهيرية تحت شعارات عودة الحياة النيابية وإقامة حكم مدنى. وكان أهم هذه المعارك ما وقع فى مارس - إبريل. ثم تلتها معركة معارضة الاتفاقية المصرية الإنجليزية فى شهرى يوليو وأكتوبر. وكلنا يعلم أن النظام قد رد بقمع شامل لقوى المعارضة. وكان من نتائجه - فيما يتعلق «بالمنظمة» - اعتقال ومطاردة عدد غير قليل من العناصر القيادية. وانحسرت المعارضة النشطة للنظام انحسارا كبيرا فى الربع الأخير من ١٩٥٤. وانعكس الأمر على «المنظمة» بظهور ما سمى بانحرافات يسارية ويمينية، واقتصادية ونقابية. كما استسلم بعض الأعضاء إلى شعور باليأس من إمكان حدوث انفراج قريب فى الوضع السياسى القائم وقتئذ.

فى مواجهة هذا الوضع بادرت المنظمة إلى عقد عدد من الاجتماعات الموسعة (كونفرنسات) للمناطق. وطرحت اللجنة المركزية على هذه الاجتماعات وثيقة تشتمل على عدد من الموضوعات هى:

١ - التقرير السياسى.

٢ - قرار خاص بالجبهة الوطنية المتحدة وجبهة العمال لإنقاذ الوطن.

٣ - التقرير الجماهيرى (أشير إليه خطا تحت عنوان التقرير التنظيمى).

ثم خصص الجزء الأكبر من الوثيقة لتوضيح المهام المطروحة على المنظمة.. وهى مهام سياسية وتنظيمية وجماهيرية وتثقيفية تم تحديدها من منظور أن إنجاز هذه المهام يرتبط بالمهمة الرئيسية التى لا تحتمل التاخير وهى أن تتحول «المنظمة» إلى حزب طليعى تؤهله علاقاته العضوية الواسعة بالطبقات الشعبية الكادحة للتاثير على مجمل الحياة السياسية والثقافية، ويكسب ثقة القوى التقدمية والديموقراطية ويصبح قادرا فى النهاية على تجاوز تصحيح الأخطاء وتجاوز آثار الهزائم والانتكاسات.

«م»

التقرير السياسى:

اهتم التقرير بالتركيز على قضايا ثلاث(١٩٠):

١ - التنبيه إلى تغلغل النفوذ الأمريكى فى الاقتصاد. وبعد أن أعاد التقرير إلى الأذهان تعديل الحكومة لقانون الشركات بما يسمح بزيادة نسبة رأس المال الأجنبى إلى نسبة رأس المال المصرى، تحدث التقرير عن الأنشطة الأمريكية فى الريف. فهناك الهيئة المسماة «بالهيئة الأمريكية لإصلاح الريف» التى وضعت يدها على مساحات كبيرة من الأرض الزراعية فى الفيوم ومريوط. وبالإضافة إلى ذلك، هناك من الشركات الأمريكية «الشركة الزراعية للشرق الأوسط». وذكّر التقرير القراء بأن مشروع النقطة الرابعة الأمريكية يتولى إدارته أميرال من قادة البحرية الأمريكية(١٩١).

٢ - القضية الثانية.. هى ظاهرة التناقض بين زيادة الفقر فى الريف وتعطل الأُجراء الزراعيين وبين استخدام قادة النظام للغة كثرت فيها كلمات الاحتكار والإقطاع والعدالة الاجتماعية. وفى الوقت ذاته، اشتدت مطاردة العمال المدافعين عن مصالح زملائهم وفصلهم من المصانع. وبالإضافة لذلك أيضا اشتدت سيطرة «هيئة التحرير» على النقابات؛ بما يخضع الحركة العمالية لمصلحة الاحتكارات(١٩٢).

٣ - وتتعلق القضية الثالثة بالأخطار التى تُحيق بالعملية التعليمية والثقافة الوطنية. فهناك الطلاب الذين يحرمون من دخول الجامعة بالقوة المسلحة، ولا يسمح لهم بالانتظام إلا بعد دفع المصروفات. كم فصل ثمانون من أساتذة الجامعات الوطنيين. وفى الوقت ذاته تم تعيين أربعين أستاذا أمريكيا فى الجامعات والمعاهد. ثم لا ننسى أنه كانت هناك الهيئة المسماة «بالهيئة المصرية الأمريكية للتعليم.»

وفى ساحة الثقافة كانت هناك «مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر» وهى تطبع أعدادا كبيرة من الكتب تباع بملاليم(١٩٣).

وعند هذا الحد نتساءل على مَنْ تقع المسئولية فيما آلت إليه أوضاع البلاد؟ إنها تقع بالدرجة الأولى على حزب الوفد. فعندما كان فى الحكم اتبع سياسة المساومة مع الإنجليز والاتفاق مع الاستعمار الأنجلوأمريكى. وهو الذى أدخل مشروعات النقطة الرابعة ووافق على مشروع الضمان الجماعى العربى، وأذعن للسراى ضد الشعب. هذا بالإضافة إلى أن قيادة الوفد لم تتحمل مسئوليتها فى مواجهة إرهاب نظام يوليو.

ويتحمل الإخوان المسلمون أيضا مسئولية عن استمرار الوضع.. فقد ساندوا النظام، وراقبوا الشيوعيين وأرشدوا عنهم، ودخلوا فى مفاوضات سرية مع الإنجليز بعيدا عن أعين الشعب.. وبعد توقيع الاتفاقية المصرية - الإنجليزية مارسوا أسلوب الإرهاب ومكنوا الحكومة بذلك من أن تضرب الشعب وترهبه.

ثم تساءل التقرير بعد ذلك عن الخطر الأكبر الذى يتربص «بالمنظمة» بعد أحداث ١٩٥٤. إن هذا الخطر كامن فى أن نتوهم أن مقاومة الشعب لم تعد موجودة بعد ضربات الحكم الإرهابى. لماذا؟ لأن من الخطأ أن نقيس حجم المقاومة الشعبية فى ظل الإرهاب الفاشى بعدد ما يقع من إضرابات أو مظاهرات فقط.. ففى خلال العامين المنصرمين رأينا وسمعنا عن تحركات كبيرة، وكانت هناك أيضا إضرابات وتحركات لم نسمع عنها بسبب الرقابة المفروضة. مثلا: معركة اتحاد عمال صناعة الأحذية ضد الحكومة والمظاهرات ضد الاتفاقية المصرية - الإنجليزية بعد توقيعها بالأحرف الأولى وبعد التوقيع عليها نهائيا. وتظاهر عمال النسيج فى القاهرة ضد الاتفاقية وقبض على ثمانين عاملا منهم.

- وهناك اعتصام العمال المفصولين فى نقابة عمال نسيج شبرا الخيمة. وبالإضافة إلى ما تقدم فقد أمكن تكوين عدد من لجان «الجبهة العمالية لإنقاذ الوطن». وهناك نضال

عمال القاهرة والإسكندرية لتكوين اتحاد عام للعمال. وقد رفضت نقابة مصنع الطويل (نسيج) بالإسكندرية الاتفاقية المصرية - الإنجليزية بأغلبية كبيرة جداً. ورفض عمال نسيج شبرا الخيمة تأييد الاتفاقية، كما أفشلوا محاولة عقد اجتماع دعت إليه هيئة التحرير لتأييد الاتفاقية.

فالمسألة إذن أن كفاح الطبقات الشعبية يتزايد وأشكال الكفاح بدأت تمد جذورها فى عمق التربة وتتجلى فى صور غير تلك التى عهدناها أيام وجود حكم برلمانى. فمن الخطأ أيضا أن ننظر إلى الحالة القائمة من زاوية الإرهاب وحده.. ومن ثم يتعين أن نهتم أكثر بالكفاح الشعبى فى جانبيه السياسى والاقتصادى؛ لأن المستقبل لهذا الكفاح(١٩٤).

عن القرار الخاص «بالجبهة الوطنية المتحدة»:

فى أواخر ١٩٥٤ كان غالبية أعضاء «المنظمة» يسألون عن «الجبهة المتحدة» وعن «الجبهة العمالية لإنقاذ الوطن»: هل لهما وجود أم لا؟

والجواب هو أن وجود الجبهة كتنظيم قوى يرتبط وجودا وعدمًا - وفى التحليل الأخير - بوجود حزب الطبقة العاملة أو غيابه. هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، فإنه حتى مع وجود حزب الطبقة العاملة فإن بناء الجبهة المتحدة ليس عملية سهلة؛ بل هى بالغة الصعوبة.. وهذا ما تدل عليه تجارب أحزاب الطبقة العاملة.

ومع ذلك فقد وجدت فى بلادنا أعمال للجبهة المتحدة (أعمال جبهوية). فتكونت لجان، وكان كفاح مشترك مع الوفديين.. ثم وجدت بعض أعمال للجبهة العمالية لإنقاذ الوطن. لكن هذا النشاط أصابه الوهن والضعف، وكان يمكن أن يتقوى ويتسع. فما هى الأسباب التى حالت دون ذلك؟

تكمن الأسباب - فيما أسمته «المنظمة» وقتئذ بالانحرافات اليسارية واليمينية الكامنة فى التنظيم(١٩٥).

وتوضيح ذلك أنه إذا كان الانحراف اليسارى هو كل سياسة أو موقف عملى يعزلنا عن الجماهير، فإن من مظاهر هذا الانحراف مثلا، أننا ننسى أن محور كفاحنا هو القضية الوطنية. ولأننا ننسى ذلك، نبتعد عن كتلة الجماهير الوفدية؛ لكى نغرق فى مناقشات أو «صراع فكرى» مع جماعات أو منظمات شيوعية. ومثل آخر: هو أننا عندما نتحدث عن الجوع والبطالة فى صفوف العمال والمثقفين فإننا لا نربط هذا الواقع بسياسة الاعتداء على الوطن. وهنا، عندما نتحدث بالذات عن زملائنا المثقفين سنجد فى عملهم قصورا شديدا.. سنجد أنهم لا يقومون بدورهم فى خدمة التراث القومى الفنى والعلمى والأدبى. وإنهم بذلك لا يدافعون عن الفكر القومى المصرى ضد هجوم الفكر الاستعمارى. فهناك يصبح زملاؤنا المثقفون بعيدين عن الجماهير وعن تفكيرهم؛ وبالتالى يبدو كلامنا غير مفهوم لهم.

وعلى مستوى التنظيم الحزبى تبدو الانحرافات اليسارية مثلا فى عدم تطبيق اللائحة التى تنص على أن كل عضو يجب أن يكون بالضرورة عضوا فى منظمة مهنية أو نقابية. فإذا لم تكن هناك نقابة فيتعين عليه أن يعمل باستمرار على تكوين هيئات أو منظمات ثقافية واجتماعية ورياضية.. إلخ فإذا لم يكن هذا هو أسلوبنا فى العمل فسوف يصعب أن نتقدم لإقامة الجبهة المتحدة.

أما الانحراف اليمينى فهو الموقف الفكرى أو العملى الذى يُغَلِّب تفكير البورجوازية وأسلوب عملها على فكر وأساليب عمل الماركسيين. ويظهر هذا - كمثال - فى صفوف بعض زملائنا العمال الذين يُغَلِّبون العمل النقابى على العمل السياسى بمقولة إن العمال

ليس لديهم الوعى الوطنى الكافى الذى يحركهم لتوقيع عريضة أو الاشتراك فى مظاهرة لمطلب وطنى أو سلامى(١٩٦).

على أنه من المهم أن كلا الانحرافين، اليسارى واليمينى هما شىء واحد ونجدهما - فى الغالب معا - عند ذات الشخص. لأن إبعاد العمال عن السياسة يصل بنا إلى عدم اعتبار العمال الطبقة الوطنية الأولى، وهو الأمر الذى يضعف الكفاح الوطنى التحريرى بمجمله. وفى النهاية ينسى الزملاء أن النظام الذى قام فى يوليو ١٩٥٢ - وبسياسته التى سار عليها - يُدخل العمال مَعْمَعان العمل السياسى. وهنا تتحدد اختياراتهم بالضرورة بين هذا المعسكر أو ذاك.

بعد هذا، يظل الانحراف اليسارى - على خلاف مظاهره - أشد الانحرافات خطرا على «المنظمة».. ففى العمل السياسى يأخذ هذا الانحراف صورة السعى إلى القفز على المراحل واستعجال تطور الأحداث، وما يرتبط بهذا من نفاد الصبر والمغامرة بالدخول فى معارك خاسرة والانفصال عمليا عن حلفائنا السياسيين وعن الجماهير(١٩٧).

عن المهام المطلوبة:

إذا كنا قد لخصنا بإيجاز المسائل المتعلقة بالوضع السياسى وبالجبهة المتحدة، وإذا كنا قد لخصنا بإيجاز أشد النواقص التى تضعف العمل مع اهتمام خاص بالتنبيه إلى الانحرافات اليسارية واليمينية، فإن المطلوب بعد ذلك هو تحديد المهام التى يضمن إنجازها رفع أداء «المنظمة» إلى مستوى أكثر رقيا واتساعا.

ويأتى فى مقدمة هذه المهام الشكل الرئيسى للنضال السياسى والاقتصادى. وقد طرحت «المنظمة» ما أسمته «بتكتيك (أو خط) الدفاع الإيجابى» ولكن لماذا «الدفاع»؟.

الواقع أن «المنظمة» بقوتها التى أرهقتها المعارك التى خاضتها منذ يوليو ١٩٥٢ لا تستطيع أن تتبنى موقف الهجوم على حكم عبدالناصر. وفى الوقت نفسه لم تعد الجماهير الشعبية فى وضع الاستعداد لمعارك هجومية وفاصلة؛ لهذا طرحت «المنظمة» خط الدفاع الإيجابى.. ويعنى هذا الخط فى التنفيذ مايلى:

١ - دفع «المنظمة» فى معارك صغيرة (أو محدودة) على أن تكون هذه المعارك كثيرة العدد وأن يشترك فى كل معركة أقل عدد من الأعضاء.

٢ - اختيار كل معركة بعناية وأن تجذب إليها - ليس قوى اليسار فحسب؛ وإنما - العدد الكبير من الجماهير التى ليس لها لون حزبى.

٣ - فى جميع هذه المعارك يتعين أن ندعو إلى الوحدة على مختلف المستويات: وحدة صفوف الوطنيين، ووحدة الطبقة العاملة؛ بل يمكن - على سبيل المثال - أن تثار داخل إحدى جلسات الجمعية العمومية لنقابة من النقابات قضية إصدار قانون التأمين ضد البطالة.

فى الوقت نفسه أصبح من الصعوبة بمكان أن نكتفى فى العمل السياسى والجماهيرى بخط الدفاع الإيجابى. وإنما لا بد أن يقوم هذا العمل مرتكزا على تنظيم يتوفر له:

١ - دعاية قوية.

٢ - واهتمام كبير برفع المستوى النظرى للأعضاء وتشجيعهم على تثقيف أنفسهم.

٣ - ومع الاهتمام بالعمل النقابى يتعين الاهتمام بالخروج إلى الجمعيات المختلفة: الثقافية والرياضية والإقليمية (أبناء مديرية كذا أو مركز كذا.. إلخ).

٤ - رفع مستوى العمل التنظيمى والتربية الحزبية إلى المستوى الفكرى والسياسى

بحيث لا يقوم التعامل مع الأخطاء والنواقص الكبيرة والصغيرة للأعضاء بتشديد العقوبات الحزبية عليهم، وإنما يتعين الانطلاق من قاعدة أن حق العضو المخطئ أو الخامل على «المنظمة» هو أن نشرح له مرارا وتكرارا علاقة موقفه الخاطئ أو السلبي بالعمل السياسي العام «للمنظمة» وبالأهداف التي نعمل من أجل تحقيقها(١٩٨).

الفصل الثامن

١٩٥٥: مع عبد الناصر فى المعركة ضد حلف تركيا ـ العراق وآفاق الديموقراطية لم تتحدد بعد

- ـ الحلف ومخاطره.
- ـ موقف عبد الناصر من حلف تركيا ـ العراق.
- ـ الديموقراطية شرط لتعظيم المقاومة ضد الحلف.
- ـ المؤتمر الآسيوى الإفريقى.
- ـ دفاعًا عن الحياة والتحرر والاستقلال.
- ـ قرارات فى الموقف السياسى.
- ـ الشعوب العربية فى المعركة ضد الأحلاف.
- ـ ما زالت هناك قضية اسمها الديموقراطية.
- ـ اضطهاد السياسيين المعتقلين واضطهاد العمال والمدرسين.
- ـ مهام الكفاح ضد حلف تركيا ـ العراق.
- ـ ضرورة الجمع بين المطالب النقابية والسياسية.
- ـ رسالة من «المنظمة» إلى الرئيس عبد الناصر.

مع عبد الناصر فى المعركة
ضد حلف تركيا ـ العراق
وآفاق الديموقراطية لم تتحدد بعد

الحلف ومخاطره:

درس المكتب السياسى «للمنظمة» الوضع الناشئ عن اشتداد الضغط الاستعمارى الأنجلوأمريكى على البلاد العربية وبلدان الشرق الأوسط[١٩٩]. فحلف تركيا والعراق هو ببساطة حلقة من حلقات المؤامرة الاستعمارية لربط بلادنا والبلاد العربية بعجلة الحرب الأمريكية. إن تجار الحرب فى الولايات المتحدة الأمريكية تتملكهم حمى إشعال نيران الحرب العالمية، الأمر الذى يدفعهم إلى تشديد الضغط على البلاد التابعة والمستعمرة. وهم يستميتون فى سبيل إنشاء ما يسمى بالحزام الجنوبى حول الاتحاد السوفيتى ويقصدون بذلك إنشاء سلسلة من القواعد العسكرية فى بلاد الشرق العربى والشرق الأوسط لاستفزاز الاتحاد السوفيتى والتمهيد للهجوم عليه. لذلك تقدم أمريكا المساعدات العسكرية لبلدان هذه المنطقة تمهيدا للسيطرة عليها من كل ناحية. ومن هنا يتضح أن الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن ذاقت مرارة الهزيمة والفشل فى الحرب الكورية، وبعد أن فشلت فى تحريض الشعوب الآسيوية بعضها ضد بعض، تحلم الآن أن تطعم مدافعها بلحوم الشعوب العربية وشعوب الشرق الأوسط.

واتضح بجلاء من الحلف العراقى ـ التركى أن أمريكا تريد أن تكافئ الرجعية التركية نظير خدماتها وتساعدها على اقتطاع جزء من سوريا والعراق، وتعيد عهد السيطرة التركية المقوتة على البلاد العربية.. بل وتريد أيضا أن تسوى مشكلة فلسطين تسوية استعمارية وتمهد السبيل أكثر من ذى قبل للأعمال التوسعية التى تقوم بها الصهيونية الاستعمارية. هذه الأعمال التى لا تهدد مصالح الشعوب العربية فحسب.. بل تهدد أيضا مصالح الشعب الإسرائيلى نفسه.

ولقد اتضح من تأييد الاستعمار الأمريكى لحلف تركيا ـ العراق أن المستعمرين الأمريكان قد فقدوا الأمل فى إنشاء قيادة للدفاع المشترك فى الشرق الأوسط بالاعتماد على حلف الضمان العربى المشترك. فهذا الحلف الذى اعتمد عليه دالاس وزير خارجية أمريكا ليكون القيادة المنشودة لم يحقق أغراضه بعد فى إنشاء كتلة عدوانية من البلاد العربية ضد الاتحاد السوفيتى. وكان ذلك بسبب الخلافات القائمة بين الدول العربية وخضوع بعضها لسياسات أمريكا وخضوع البعض الآخر لسياسات بريطانيا. وبين الاستعماريين الأمريكى والبريطانى منافسة حامية. فكل منهما يحاول أن يجمع البلاد العربية فى حلف تحت نفوذه وكل منهما يحاول أن يخرِّب المحاولات التى يقوم بها الطرف الآخر. ولكن الشعوب العربية أفشلت الخطة الأمريكية المقصودة من حلف تركيا ـ العراق. ولم يتمكن المستعمرون الأمريكان من ضم بقية الدول العربية فى حلف عسكرى عدوانى يشمل البلاد العربية. لقد هبت الشعوب العربية فى سوريا وفى شرق الأردن، كما ناضل الشعب العراقى الشقيق ببسالة ضد هذا الحلف.. وأدت المعارضة القوية فى البلاد العربية إلى زيادة الخلافات بين الحكام العرب وإلى زيادة الخلافات بين الأمريكان والإنجليز.. وأدى هذا كله ـ كما أسلفنا ـ إلى زيادة المعارضة الشعبية وإلى فشل الخطة الأمريكية.

موقف عبدالناصر من حلف تركيا ـ العراق:

وعارضت حكومة عبدالناصر هذا الحلف، بل إنها هاجمته هجوما شديدا. وكثر تساؤل أعضاء «المنظمة» عن الأسباب التى دعت عبدالناصر إلى اتخاذ هذا الموقف مع لين موقفه من أمريكا، ولكى نوضح هذا الأمر نقول:

١ ـ لم يكن من السهل على حكومة عبدالناصر أن تنضم إلى حلف تركيا ـ العراق بعد معركة الاتفاقية المصرية ـ البريطانية. فالشعب المصرى سبق أن رفض بحزم ـ على عهد حكومة الوفد ـ حلف الشرق الأوسط. وحكومة عبدالناصر حاولت بكل سبيل أن تظهر الاتفاقية التى وقعتها على أنها ليست الدفاع المشترك الذى يرفضه الشعب المصرى. وجاء حلف تركيا ـ العراق فى وقت غير مناسب.

٢ ـ إن الحكومة المصرية كانت تؤمل أن يحل الضمان الجماعى العربى محل قيادة الشرق الأوسط لأنها تدرك مدى حساسية الشعب المصرى والشعوب العربية ضد تدخل الدول الاستعمارية. فكان المسئولون فى الحكومة المصرية يؤملون أن تقوم أمريكا وبريطانيا بتسليح الدول العربية المنضمة إلى الضمان الجماعى العربى. ولكن شيئا من هذا لم يحدث، وجاء الحلف التركى ـ العراقى ليضع الحكومة المصرية فى مواجهة الشعب المصرى والشعوب العربية كلها فلم تجد الحكومة المصرية القوة لمقاومة الشعوب العربية.

٣ ـ إن الحكومة المصرية ليست الآن فى الوضع الذى يساعدها على المضى فى سياسة الأحلاف الأجنبية.. فنظام الحكم وشكله المقبل لم يستقر بعد ولم تنته الحكومة فيه إلى رأى نظرا للمقاومة المستمرة التى يبديها الشعب للحكم العسكرى، وجلاء القوات الإنجليزية لم يتم بعد. وتواجه الحكومة فى مستقبل قريب مسألة إنهاء فترة الانتقال وإقامة الحياة البرلمانية التى طالما تحدث عنها رجال الحكومة. فالانضمام إلى حلف تركيا ـ العراق يضاعف فى هذه الظروف من الصعوبات التى تواجه الحكومة فى الداخل والخارج على السواء.

٤ ـ هاجمت صحف الحكومة الحلف التركى ـ العراقى على أساس أنه سيؤدى إلى الصلح مع إسرائيل وهذا فى الواقع يعبر عن موقف أجزاء من الرأسمالية المصرية فى خوفها من قيام صلح استعمارى مع إسرائيل. فهذا الصلح يهدد مصالح البورجوازية المصرية وأسواقها فى مصر وفى بلاد الشرق العربى. فالمعروف أن فى إسرائيل صناعات قوية تسندها رؤوس أموال أمريكية ضخمة تستطيع أن تكتسح أى منافسة أخرى فى الشرق العربى والأوسط.

٥ ـ إن حكومة عبدالناصر رغم تركها النفوذ الأمريكى يتغلغل عن طريق اتفاقية النقطة الرابعة ومجىء الشركات الأمريكية وسيطرة النفوذ الأمريكى على التعليم، نقول: هذه الحكومة لا تستطيع ـ فى ظروفها الحالية ـ أن تنفذ كل مطالب أمريكا.. فمن المعروف أن ساسة أمريكا يضغطون على حلفائهم والحكومات التابعة ضغطا يتسم بالوقاحة يعرض هذه الحكومات لخطر الانكشاف أمام الشعوب. وقد عرفت الحكومة المصرية معنى الولاء التام للسياسة الأمريكية بعد قبول العراق للمساعدة الأمريكية. لأن قبول هذه المساعدات يعنى محو شخصية هذه الدول فى المجال الدولى وإضعاف علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى وبلدان الديموقراطية الشعبية، الأمر الذى يزيد متاعبها الاقتصادية زيادة كبيرة.

«فلهذه الأسباب ولغيرها وقفت حكومة عبدالناصر موقف المعارضة من حلف تركيا ـ العراق. ونحن نؤيد هذا الموقف، ونؤيد كل عمل يدل على استقلال سياستنا الخارجية عن الاستعمار الأنجلوأمريكى. وهذا طبعا من داخل (منطلق) سياستنا نحن الشيوعيين.. فنحن الذين نكافح من أجل استقلال بلادنا وتحريرها من ربقة العبودية الاستعمارية..

ونحن الذين كافحنا بشرف ضد الغزو الأمريكي الاستعماري لبلادنا، ونبهنا باستمرار إلى أخطار النقطة الرابعة وغيرها من مشروعات الاستعمار.. ونحن الذين عارضنا الاتفاقية المصرية ـ الإنجليزية لأنها تربطنا بتركيا برباط الدفاع المشترك.. ونحن الذين نكافح من أجل السلام العالمي.. ونحن نؤيد كل خطوة استقلالية عن السياسة الأمريكية الاستعمارية؛ سواء صدرت عن هذه الحكومة أو من غيرها من الحكومات، ومهما تكن النيات والدوافع التي حدت بها إلى اتخاذ هذا الموقف».

الديموقراطية شرط لتحطيم المقاومة ضد الحلفاء

على الرغم من تأييدنا لموقف حكومة عبدالناصر من حلف تركيا ـ العراق، فإنها لا تتبع سياسة جدية حتى النهاية في حماية بلادنا والبلاد العربية من مؤامرات الاستعمار الأنجلوأمريكي وخطر الأحلاف العسكرية. يتضح هذا فيما يلي:

١ ـ ليس من شك في أن الضمان الوحيد لتحطيم المؤامرات الاستعمارية هو تمكين الجماهير الشعبية المنظمة في هيئاتها وأحزابها ونقاباتها من التعبير عن رأيها ومعارضتها لسياسة الحرب والعدوان. وقد رأينا كيف مهد نوري السعيد للحلف الاستعماري بضرب حريات الشعب العراقي، كما رأينا من ناحية أخرى كيف تمكن الشعب السوري الذي يتمتع بحرياته البرلمانية من أن يقوم بالدور الأكبر في إفشال خطة الاستعمار الأمريكي ومحاربة حلف تركيا ـ العراق. ولكن عندما ننظر إلى بلادنا نرى أنها مضروبة بالحكم العرفي منذ ٢٦ يناير ١٩٥٢. وإن هذا الحكم العرفي قد تفاقم خطره بنشر الملاحقات البوليسية وباعتقال الآلاف، وبالقضاء على حرية التنظيم والنشر والاجتماع في كل صورها، وبإنشاء محاكم إرهابية وإصدار أحكام وحشية ضد المعارضين.. ودون أن تكون لهؤلاء المعارضين ضمانات للدفاع عن أنفسهم.

في ظل هذا الحكم الإرهابي لا يستطيع الشعب المصري أن يعبر التعبير الكامل والقوي عن شعوره ضد مؤامرات المستعمرين الأنجلوأمريكان. واستمرار هذا الوضع هو الذي يشجع المستعمرين على تشديد هجومهم على بلادنا وعلى البلاد العربية؛ لأنهم يعرفون أن الشعوب المضروبة حرياتها لا تستطيع أن ترد بسرعة وحسم على اعتداءات المستعمرين.

إن الحكم الإرهابي العرفي يهدد بلادنا واستقلالنا لسبب بسيط وهو أنه يضعف الوحدة القومية، والوضع الراهن هو الذي يحول بين الجماهير الشعبية وبين القيام بواجبها كاملا في مقاومة الأحلاف الاستعمارية والتضامن مع الشعوب العربية الشقيقة. ولا يمكن أن تكون الحكومة جادة في مقاومة الأحلاف العسكرية وفي الوقت نفسه تملأ المعتقلات بالشيوعيين الذين تقدموا الصفوف في المعركة الوطنية ضد الاستعمار الأنجلوأمريكي. وبزعماء العمال الوطنيين والنقابيين الذين يعارضون ضرب نقاباتهم ويقاومون إخضاعها «لهيئة التحرير» الحكومية، وبالوفديين والإخوانيين الذين يكافحون من أجل بلادهم.

إن أي عمل جدي وصادق لوقف خطر الأحلاف العسكرية يتطلب إلغاء الحكم العرفي وإطلاق حريات الشعب في تنظيم نفسه وفي تأكيد حقه في حرية النشر والاجتماع.

٢ ـ إن المعاهدة التركية ـ العراقية أكدت مخاوف الشعب المصري من اتفاقية الجلاء التي وقعتها الحكومة وبررت معارضته لهذه الاتفاقية، لأنها تربطنا بالدفاع المشترك مع تركيا.. وتركيا كما هو واضح لها أطماع في البلاد العربية وهي تنفذ بولاء سياسة أمريكا.. سياسة الاستفزاز والاستعداد للحرب.

لذلك تتطلب سياسة مكافحة الأحلاف العسكرية أن تُطْلَق للشعب المصرى الحرية فى أن يعبر عن رأيه فى الاتفاقية المصرية الإنجليزية والدفاع المشترك الذى يربطنا بتركيا.

٣ - إن قيام هذه الأوضاع المنافية للحرية سمح للمستعمرين الإنجليز بأن يطبخوا مؤامراتهم ضد مصر فى السودان الشقيق. فالمعروف أن كتلة الشعب السودانى الشقيق تؤيد الاتحاد مع مصر والارتبط بها بأوثق العلاقات. والشعب المصرى يكن كل الحب والإخاء للسودان الشقيق، ويحترم إرادته وحقه فى تقرير مصيره، ويرى أن اتجاه الشعب السودانى إلى الاتحاد مع مصر هو من الأمور التى تفيد الشعبين فائدة عظيمة؛ إذ إنها تقوى روابط الكفاح المشترك بين الشعبين ضد الاستعمار، وتخدم قضية استقلالهما وتحررهما. ولكن معيشة الشعب المصرى فى ظل حكم عسكرى شجع المستعمرين الإنجليز وأعوانهم فى السودان على أن يلوحوا للسودانيين بالدكتاتورية والحكم العسكرى فى مصر بقصد إضعاف الاتجاه الاتحادى فى السودان الشقيق. فالكفاح إذن لتوثيق الروابط بالسودان وتوثيق العلاقات مع جميع الشعوب العربية الأخرى لا ينفصل ولا يمكن أن ينفصل لحظة واحدة عن الكفاح من أجل قيام حكم نيابى يتمتع فيه الشعب بالتعبير عن رأيه. فهذا الحكم هو الذى يكسب ثقة الشعب المصرى.. كما يكسب ثقة الشعوب العربية التى تناضل هى أيضا من أجل حرياتها.

٤ - إن الحلف التركى - العراقى ينبهنا إلى خطر معاهدة الضمان الجماعى العربى. فهذا الحلف فى صورته الحالية ليس إلا شكلا من أشكال الأحلاف الاستعمارية العدوانية؛ لأن بعض الدول العربية يسيطر على جيوشها المستعمرون الإنجليز والأمريكان (الأردن والسعودية على سبيل المثال). فالضمان الجماعى العربى لا يمكن أن يكون فى صالح الشعوب العربية إلا إذا كان بين بلاد وحكومات متحررة من سيطرة الاستعمار، الأمر الذى لا نراه متحققا الآن. لذلك نعارض هذا الحلف بالصورة التى تدعو إليها الحكومة ونرى أن من مصلحة الشعب المصرى والشعوب العربية أن تنسحب بلادنا من هذا الحلف.

ومن هذا كله نرى أن غياب حقوق الشعب الديموقراطية يمنع الشعب من الدفاع عن نفسه ضد سياسة الأحلاف ويحرمه من تقديم مساعدات فعالة للشعوب العربية الشقيقة، وحكومة عبدالناصر هى التى تتحمل مسئولية هذا الوضع.

ومن هذا كله أيضا نرى أن مطلب شعبنا المباشر والعاجل يتلخص فى رفع الحكم العرفى، وإطلاق سراح المعتقلين والمسجونين السياسيين، وإطلاق حرية الجماهير فى تكوين أحزابها وهيئاتها، وإقامة حكومة محايدة تجرى انتخابات حرة لمجلس نيابى يضع الدستور.

المؤتمر الآسيوى الإفريقى
حدث عظيم فى تاريخ الإنسانية

وبينما تكافح الشعوب العربية ضد السيطرة الاستعمارية الأنجلوأمريكية فى مختلف مظاهرها.. ينبسط أمام بلادنا والبلاد العربية أفق واسع جديد من التعاون والتضامن العالمى بينها وبين شعوب آسيا الصاعدة بخطى جبارة على طريق الحرية وبين شعوب إفريقيا التى تبذل دماءها لتتخلص من نير الاستعمار.

فلقد اتفق على أن ينعقد بباندونج فى إبريل ١٩٥٥ مؤتمر عالمى يحضره ممثلون عن

حكومات آسيا وإفريقيا نذكر من بينها على وجه الخصوص: الصين والهند وإندونيسيا ومصر والسودان وسوريا. وتمثل الصين والهند وإندونيسيا من حيث تعداد السكان نصف سكان العالم. وكان الاستعمار ينهب بلادها نهبا منظما ويجند منها الجيوش ليطعم مدافعه. واتفق أيضا على أن يكون أمام هذا المؤتمر جملة مسائل مهمة ترتبط جميعها بالمحافظة على استقرار السلم العالمى.

وتتبدى أهمية هذا المؤتمر الآسيوى الإفريقى بالنظر إلى الحقائق التالية:

١ ـ إن الصين العظمى التى تمثل أكثر من ستمائة مليون نسمة أضحت دولة قوية تسير بخطى واسعة نحو الاشتراكية. وهى بهذا مصدر إلهام لشعوب آسيا النزّاعة إلى الحرية. وأصبحت قوتها المادية ضمانا لحفظ السلام والدفاع عنه فى آسيا.

٢ ـ إن جميع المحاولات التى بذلتها أمريكا الاستعمارية لاستبعاد الصين الشعبية عن المجال الدولى مقضى عليها بالفشل. فقد أثبت مؤتمر جنيف الذى وضع حدا للحرب فى الهند الصينية أنه بدون الصين الشعبية لا يمكن تسوية أى مشكلة من المشكلات الدولية المهمة التى يتوقف عليها مصير السلام.

٣ ـ إن الهند المستقلة التى تكافح من أجل الصداقة والسلام بين الشعوب بدأت توثق علاقاتها مع جارتها الصين العظمى ويقفان جنبا إلى جنب فى المحافظة على السلام فى آسيا.

٤ ـ كان من ثمار التعاون بين الصين الشعبية والهند المبادئ الخمسة التى أذاعها وزير خارجية الصين شو إن لاى، ورئيس وزراء الهند نهرو وتنص على:

أ ـ الاحترام المتبادل لسلامة كل بلد وسيادته.

ب ـ عدم الاعتداء.

جـ ـ عدم تدخل أى طرف فى الشئون الداخلية للطرف الآخر.

د ـ المساواة والتعاون المتبادل.

هـ ـ التعايش السلمى جنبا إلى جنب.

٥ ـ إن صدور هذا البيان خيب آمال الأمريكان الذين كانوا يؤملون فى تحريض الآسيويين بعضهم على البعض. إذ انضمت بورما وإندونيسيا وڤيتنام الديموقراطية إلى هذه المبادئ، كما بادر الاتحاد السوفيتى إلى تأييدها. وبذلك تلتقى سياسة الاتحاد السوفيتى وكفاحه السلمى الجبار بجهود شعوب آسيا ضد خطر الحرب والسيطرة الاستعمارية، الأمر الذى يقوى آمال البشرية فى انتصار قضايا السلام والحرية. ومن هذه القوى السلامية سيجتمع المؤتمر الآسيوى الإفريقى.

وإن المكتب السياسى «لطليعة العمال» ليحيى هذا الحدث العظيم ويدعو جميع المواطنين إلى تأييد المؤتمر وإلى مطالبة الحكومة المصرية بإسماع صوت الشعب المصرى من أجل:

ـ رفض الأحلاف العسكرية وتجنيب الإنسانية شرور الحروب الذرية.

ـ توثيق علاقات الصداقة والتعاون بين البلاد المشتركة فى المؤتمر.

ـ الاعتراف بحكومة جمهورية الصين الشعبية.

دفاعًا عن الحياة والتحرر والاستقلال:

فى فبراير ١٩٥٥ اجتمع المكتب السياسى لـ «ط.ع.» ودرس الأحداث المهمة التى تجرى فى العالم وفى بلاد الشرق العربى، وهى الأحداث «التى تؤثر تأثيرا كبيرا فى حياة شعبنا ومستقبل وطننا وفى حق بلادنا فى حياة كريمة مستقلة، متحررة من الضغط الاستعمارى الأنجلوأمريكى بكل أشكاله»(٢٠٠).

وبدأ البيان بمعالجة قضية السلم العالمى على ضوء القرارات التى أصدرها مجلس السلام فى يناير ١٩٥٥. وأيد المكتب السياسى «للمنظمة» القرارات التى اتخذها المجلس بمعارضة تسليح ألمانيا الغربية، هذا العمل الذى يهدف إلى وضع الأسلحة الذرية فى أيدى أعوان هتلر السابقين المتعطشين للثأر والمعروفين بعدائهم العنصرى للشعوب الملونة.

وأيد «المكتب السياسى» القرار الثانى لمجلس السلام العالمى الذى يدعو إلى تحريم استخدام الأسلحة الذرية ومنع إنتاجها وتدمير المخزون منها. وهو قرار يؤيده الشعب المصرى لأن «شعبنا إنسانى من صميم قلبه والغزوات التى تعرضت لها بلادنا طوال تاريخها رسخت فى قلب الشعب حب السلام. وشعبنا يفخر بإنه من الشعوب التى ساهمت مساهمة كبيرة فى بناء الحضارة الإنسانية وازدهرت فى بلاده العلوم والفنون والآداب». «فالشعب المصرى إذن لا يتردد فى اختيار الحياة والعمران».

إن خطر الأسلحة الذرية يهددنا تهديدا مباشرا. ففوق أرضنا قاعدة استعمارية ضخمة للاستعمار الإنجليزى. وهى القاعدة التى ضمنت اتفاقية عبدالناصر - تشرشل بقاءها فى حالة جيدة لحساب الإنجليز لمدة سبع سنوات بعد توقيع اتفاقية ١٩٥٤. وليس بخاف أن تجار الحرب فى أمريكا وبريطانيا - الذين يتحدثون دائما بلغة الحرب - يعدون هذه القاعدة لتكون من القواعد الذرية التى أقام مثلها الأمريكان فى مراكش (المغرب) وفى ليبيا.

إن المكتب السياسى - وهو يتعهد بالكفاح من أجل تنفيذ قرارات مجلس السلام - يدعو جميع الوطنيين الشرفاء، ويدعو جميع المصريين بغض النظر عن اختلافاتهم السياسية والحزبية.. يدعو الوفديين والإخوان وأعضاء هيئة التحرير والشيوعيين.. يدعو العمال والفلاحين ورجال الفكر والعلماء والمثقفين كلهم إلى أن يتحدوا فى الكفاح من أجل السلام ومنع استخدام الأسلحة الذرية وغيرها من الأسلحة المهلكة التى لا تفرق بين مصرى وآخر. إن المكتب السياسى يدعو هؤلاء جميعا إلى الوقوف فى حركة أنصار السلام العالمية وإلى التعاون مع شعوب العالم من أجل توسيع استخدام الطاقة الذرية فى المجالات السلمية.

وعرض بيان المكتب السياسى لقرارات مجلس السوفييت الأعلى (١٩٥٥/٢/٣)، كما درس التغييرات التى حدثت فى الحكومة السوفيتية.. فأشار إلى أن قرارات مجلس السوفييت الأعلى، سواء منها تلك التى تتعلق بالأوضاع الداخلية، أو تلك التى تتعلق بالأوضاع الخارجية هى فى جوهرها وتوجيهاتها الصريحة تعبر تعبيرا قويا عن التوجه السلمى للسياسة السوفيتية فى مواجهة التهديد الاستعمارى الأمريكى ببعث العسكرية الألمانية وفى القيام بأعمال عدوانية سافرة ضد جمهورية الصين الشعبية. وأبرز البيان أن اهتمام الاتحاد السوفيتى بتقديم مساعدات منزهة للبلدان العربية الشقيقة ولغيرها من البلدان التى أفقرها الحكم الاستعمارى، وأن تمسك الاتحاد السوفيتى بمبدأ التعايش السلمى؛ إن هذا كله إنما يعكس واقع أن الاتحاد السوفيتى يسير على سياسة سلمية فى الداخل والخارج. وإن هذه السياسة تخدم قضية تحرر البلدان التابعة والمستعمرة. كما أن تأييدنا لهذه السياسة يخدم فى المحل الأول كفاح شعبنا من أجل التحرر والاستقلال القومى.

قرارات فى الموقف السياسى:

نشرت اللجنة المركزية «للمنظمة» ملخصا للقرارات التى اتخذتها فى اجتماع مايو ١٩٥٥. وتتناول القرارات بعض مسائل سياسية داخلية وخارجية:

(١) تأييد مؤتمر باندونج واعتباره انتصارا للشعب المصرى ووجوب الاشتراك مع

الوطنيين الشرفاء فى تنفيذ قراراته.. تأييد كل خطوة تخدم السلام والاستقلال الوطنى تخطوها هذه الحكومة أو أية حكومة أخرى.

(٢) توسيع المعركة ضد مشروعات الأنجلو أمريكان والكفاح فى سبيل توثيق علاقاتنا ببلاد معسكر الاشتراكية، وتوضيح أن هذا التعاون هو دائما فى مصلحة استقلالنا واقتصادنا القومى. ويستطيع أن يحقق كفاحنا انتصارات كثيرة لشعبنا بفضل تعاظم قوة معسكر الاشتراكية والديموقراطية (وتفاقم) أزمة الاستعمار العالمى.

(٣) الكفاح بصلابة وعناد فى سبيل إيجاد وحدة قومية من جميع المصريين الشرفاء، فهذه الوحدة هى سلاح الشعب فى هزيمة المستعمرين وإفشال مشروعاتهم.

(٤) شكر حكومة الاتحاد السوفيتى لمساندتها لقضايا الشعب المصرى وتحية الشعوب الشقيقة وأحزابها الشيوعية المناضلة.

(٥) دعوة جميع الوطنيين إلى النضال فى صفوف حركة أنصار السلام العالمية.

(٦) دعوة جميع الوطنيين من أجل:

- حكم نيابى ديموقراطى على أساس انتخابات حرة تجريها حكومة وطنية محايدة. ويتطلب هذا كخطوة أولى إلغاء الحكم العرفى فورا والإفراج عن جميع المسجونين والمعتقلين السياسيين.

(٧) اعتبار ما أعلنته الحكومة عن «الديموقراطية السليمة» وإقامة برلمان بدون أحزاب استمرارا فى كبت الشعب بعد فترة الانتقال بطريقة فعلية.

(٨) الكفاح بلا هوادة ضد الانحرافات اليسارية فى صفوفنا.

(٩) توجيه نداء حار إلى المواطنين الوفديين - الذين يكوِّنون غالبية الشعب المصرى - ليقوموا بمسئولياتهم فى حركة الاستقلال والسلام والديموقراطية.

(١٠) قرار خاص بتحية اللجنة المركزية للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى بمناسبة مولد الرفيق لينين وعيد النصر على الفاشية(٢٠١).

الشعوب العربية فى المعركة ضد الأحلاف:

اهتمت «المنظمة» اهتماما خاصا بمتابعة مواقف الشعوب العربية من محاولات ربط بلادها بحلف بغداد (التركى - العراقى) وأبرزت جوانب من أشكال الصراع ضد الاستعمار العالمى، فجاء فى «المقاومة الشعبية»:

إن الشعب اللبنانى قد رفض أن ينضم إلى حلف تركيا - العراق وصرح رئيس الوزراء بأن بلاده تريد الصداقة مع جميع البلاد بما فى ذلك الاتحاد السوفيتى. وأضافت «المجلة»:

إنه فى منتصف يناير ١٩٥٥، أضاف الشعب السورى صفحة جديدة إلى سجل كفاحه المجيد ضد الاستعمار. فلم تكد أنباء الاتفاق التركى - العراقى تصل إلى أسماعه حتى قام بجميع طبقاته قومة الشعب الواعى المتيقظ لكل سهم يحاول المستعمرون توجيهه إلى صدر الحرية والديموقراطية والسلام. وكان الطلاب الشيوعيون أول من تظاهروا ضد احتمال انضمام سوريا إلى هذا الحلف العدوانى وسقط منهم خمسون شهيدا أثناء اشتباكهم مع رجال البوليس وهم يهتفون بسقوط الأحلاف مع الغرب ويعارضون استقبال الحكومة السورية لرئيس وزراء تركيا(٢٠٢).

وجاء فى «المجلة» أيضا:

إنه فى الأردن شرع لفيف من المواطنين فى تأليف جبهة وطنية واسعة باسم «الجبهة الوطنية» ذات أهداف تتوخى تضافر جميع القوى (السياسية) ووحدة الصفوف وتعاون

جميع أفراد الشعب للقضاء على الأوضاع السياسية والاقتصادية التى تردى فيها الشعب العربى فى الأردن نتيجة للاستعمار والرجعية، ولتحقيق الخير العام للجميع.

وقد وضعت هذه «الجبهة» ميثاقا حددت فيه أهدافها وكان فى مقدمتها:

(١) تحقيق السيادة القومية بما يلى:

أ - إلغاء المعاهدة البريطانية - الأردنية وجلاء الجيوش البريطانية عن البلاد.

ب - إلغاء اتفاقية التعاون المتبادل الأمريكية (النقطة الرابعة).

جـ - إلغاء جميع الاتفاقات والمشاريع التى تحد من السيادة القومية.

(٢) مقاومة السياسات التى تهدف إلى ربط الأردن بأى مشروع من المشاريع الحربية الاستعمارية، ومقاومة أى حلف يؤدى إلى هذه النتيجة.

(٣) ربط نضال الشعب العربى الأردنى بنضال الشعوب العربية الشقيقة ضد الاستعمار والرجعية واعتباره السبيل الصحيح إلى الوحدة العربية.

(٤) مأساة فلسطين وما انبثق عنها من مشاكل هى من صنع الاستعمار ولصالحه ولذلك فحلها حلا عادلا مرهون بالقضاء على الاستعمار نفسه والرجعية الضالعة معه. وإلى أن يتحقق ذلك فإن الجبهة تناضل فى سبيل:

أ - إعادة اللاجئين إلى ديارهم والتعويض عليهم.

ب - مقاومة جميع مشاريع الاستيطان الاستعمارية.

جـ - مقاومة وإحباط دعوة لعقد صلح مع إسرائيل يسهل مهمة الاستعمار فى هذا الجزء من العالم ولا يضمن حقوق العرب فى فلسطين(٢٠٣).

ما زالت هناك قضية اسمها الديموقراطية

اضطهاد السياسيين المعتقلين:

واصلت صحافة «المنظمة» النشر عن استمرار اعتقال العناصر الشيوعية والتقدمية، وعما يلاقيه المعتقلون من اضطهاد.. فأشارت إلى أنه يوجد فى سجن أسيوط العمومى ٢٣ من الطلاب والمدرسين والكتاب والصحفيين والعمال والموظفين والتجار.

وأضافت «المجلة» أنه نقل من سجن أسيوط إلى مستشفى أسيوط كل من الأستاذ عبدالرحمن الخميسى (الشاعر والكاتب الصحفى) وعدلى عزيز الصيرفى (سكرتير لجنة أنصار السلام بمديرية المنيا)؛ وذلك بعد أن ساءت أحوالهما الصحية. وكان قد مضى عام على اعتقالهما.

وكان من أمثلة اضطهاد المسجونين وهضم حقوقهم ما اتبعه مدير سجن طنطا الصاغ عباس قطب، فعندما تم نقل ١٣ مسجونا من الشيوعيين إلى السجن الذى يشرف عليه هذا المدير؛ قام بجلد سعد رحمى ووضع عدلى جرجس فى زنزانة انفرادية وهما من القيادات الشيوعية.

وفى الشهر الماضى (ديسمبر ١٩٥٤) صدر أمر من وزير الداخلية بمنع المسجونين السياسيين من تأدية امتحان آخر العام، كما اعتقلت الحكومة فى الفترة الأخيرة ثمانين عاملا من عمال النسيج(٢٠٤).

أخبار داخلية عن اضطهاد العمال والمدرسين:

فى ٥ يناير ١٩٥٥ تم اجتماع من مديرى المصانع فى منطقة شبرا الخيمة حضره

مندوب عن الحكومة. وفى هذا الاجتماع اشتكى المديرون من أن العمال «شايفين كيفهم».. أى أنهم منفلتون وغير منضبطين. وضرب المديرون مثلا على ذلك أن بعض المصالح الحكومية تطالب المصانع بتقديم وجبة لبن وملابس لعمال المصانع الكيماوية، وأن هذا يكلف المصانع كثيرا من النفقات. وكان رد مندوب الحكومة بأنه يتعين على المديرين أن يضربوا عرض الحائط بمطالب العمال، وأن الحكومة جاهزة لتخلصهم من أى عامل يقلقهم. وطلب من المدير أن يقدموا لهم قوائم بالعمال غير المرغوب فيهم، فالحكومة على استعداد لأن ترحلهم إلى بلادهم وأن تطبق عليهم نظام المراقبة (يقضى هذا النظام بتحديد إقامة العامل فى قريته وأن يوضع تحت رقابة ضابط البوليس أو العمدة).

وعن الانتخابات فى نقابة المعلمين جاء فى «المجلة» أن وزارة التربية والتعليم أرسلت إلى مجلس النقابة قوائم بأسماء المعلمين الذين يتعين أن يتم انتخابهم، وهددت الوزارة بأن من يمتنع عن انتخابهم يكون عرضة لكل أصناف الاضطهاد.

وعلقت «المجلة» بقولها: «إن الناس الشرفاء يدركون أن مواجهة الاستبداد تحتاج دائما إلى تضحيات وهم مستعدون لتقديمها»(٢٠٥).

ولقد سافر جمال عبدالناصر إلى باندونج، وهناك نادى بأنه يؤيد حرية الشعوب والسلام العالمى وأنه ضد الأحلاف العسكرية. وطالب باحترام حقوق الإنسان.

ولكن فى هذه الأثناء بالذات كان نائبه فى مصر جمال سالم يعتقل الوطنيين والشيوعيين المصريين ويلقى بهم فى السجون والمعتقلات لأنهم ينادون أيضا بالسلام والحرية ويكافحون ضد الاستعمار. وعندما عاد جمال عبدالناصر من باندونج واصل سياسة كبت الحريات.. أى أنه عاد إلى عكس ما نادى به فى باندونج. لأن من قرارات مؤتمر باندونج احترام حقوق الإنسان.

من هنا يتعين أن نقوم بنشاط واسع فى صفوف الشعب لكى نحمل النظام على تنفيذ السياسة التى التزم بها فى باندونج تحت شعار احترام حقوق الإنسان. ولا بد أن نطالب الحكومة بتطبيق قرارات باندونج بأن تعطى الشعب المصرى حقوقه وحرياته الديموقراطية، وفى هذا يتعين أن نقوم بضغط مستمر على الحكومة حتى تسير فى السياسة التى أعلنتها فى المؤتمر(٢٠٦).

مهام الكفاح ضد حلف تركيا ـ العراق:

إن دفاعنا عن الوطن يتطلب منا ألا تفلت منا فرصة التعبير عن رأى «المنظمة» فى الحلف التركى ـ العراقى ـ الأمريكى. فواجب الطبقة العاملة أن تدخل هذه المعركة دفاعا عن الوطن ضد مشروعات الأمريكان. بل إن واجبها أن تخوض فى هذا دفاعا مشتركا مع الطبقة العاملة فى البلاد العربية. فى الوقت ذاته، فإن كفاح الطبقة العاملة ضد هذا الحلف يحول دون أن تسخر بلادنا وجيشنا لخدمة أغراض الاستعمار. ومن واجب الطبقة العاملة أن ترفع صوتها دفاعا عن السلام العالمى.. وهذا يعنى للعمال ولجميع الوطنيين أن يكافحوا فى نقاباتهم واتحاداتهم وجمعياتهم ومدارسهم وفى كل مكان ليعلنوا احتجاجهم ومعارضتهم لحلف تركيا ـ العراق.

ودعا المقال القراء إلى إرسال احتجاجاتهم الجماعية والفردية على الحلف العراقى ـ التركى إلى جامعة الدول العربية وإلى سفارة العراق وإلى مجلس الوزراء(٢٠٧).

ضرورة الجمع بين المطالب النقابية والسياسية:

فى خلال شهرى ديسمبر ويناير تعقد الجمعيات العمومية للنقابات العمالية وهى

مناسبة؛ لكى نبين للرأى العام أين يقف العمال. وهى أيضا مناسبة لكى يتحد العمال حول مطالبهم الخاصة.

وترى «المنظمة» أنه من الضرورى أن يدخل أعضاء «المنظمة» معركة الانتخابات فى الجمعيات العمومية وذلك على أساسين:

١ ـ المطالبة بإلغاء الأحكام العرفية والإفراج عن العمال وعن قادتهم المعتقلين.

٢ ـ المطالبة بالكفاح ضد البطالة ـ وبوجه خاص ـ مطالبة الحكومة بإصدار قانون التأمين ضد البطالة والعجز والشيخوخة.

وفى الوقت ذاته، وبمناسبة تصريحات بعض الوزراء عن عودة الحياة الديموقراطية ندعو العمال الواعين إلى بذل الجهد فى اجتماع الجمعيات العمومية للنقابات لاستصدار قرارات من هذه الجمعيات تطالب بعودة الحياة النيابية: إن مهمتنا هى أن نبين للحكومة «أن الشعب لا يرغب فى العيش تحت الأحكام العرفية بلا دستور وبلا برلمان؛ ذلك إن إطلاق الحريات يسهل على قوى الشعب أن تتحد وتكافح من أجل رفع مستوى المعيشة ومن أجل حماية البلاد من المؤامرات الاستعمارية»(٢٠٨).

رسالة من «المنظمة» إلى الرئيس جمال عبدالناصر:

فى عام ١٩٥٥ وجهت المنظمة أولى رسائلها المفتوحة إلى الرئيس جمال عبدالناصر. وقد نشر نص الرسالة كاملا فى باب «نصوص» فيرجى الرجوع إليه.

الفصل التاسع

١٩٥٦: عام المعارك الكبرى

- قضايا فى الموقف السياسى الراهن.
- ماذا يعنى الحياد؟
- شعار الحياد.
- مؤتمر باندونج.
- عن صفقة الأسلحة.
- الاتفاقات الثنائية.

موقف المنظمة بعد إعلان دستور ١٦ يناير ١٩٥٦

- عن إعلان الدستور والقضية الوطنية.

ما هو موقفنا؟

- يحتوى الدستور على مبادئ مهمة.
- ما هو موقفنا؟

لجان المقاومة الشعبية وتصور لطبيعتها ومهامها

- رسالة إلى الرئيس عن لجان المقاومة الشعبية.
- الرسالة الثانية إلى الرئيس.

مذكرات «المنظمة» إلى اللجنة العامة للمقاومة الشعبية

- المستجدات على أرض الواقع القومى والدولى تفرض التمسك بلجان المقاومة الشعبية.
- الرد على بعض الاعتراضات.
- الإطار الديموقراطى للعمل الوطنى.
- الأخطار التى تهدد لجان المقاومة الشعبية.
- المهام الأربع الأساسية للجان المقاومة الشعبية.

عام المعارك الكبرى

مدخل:

كان عام ١٩٥٦، عام المعارك والصراعات الكبرى من أجل دعم الاستقلال على النطاقين الخارجي والداخلي. وفي هذا سوف نذكّر بأهم الوقائع والتطورات.

ففي ١٩٥٦/١/٥ صدر البيان المشترك لعبد الناصر وتيتو وفيه اتفاق بين الدولتين على البقاء خارج أى كتلة تشكلها الدول الأخرى.

وفي ٢/١٠ وقعت مصر مع الاتحاد السوفيتي اتفاقا لإنشاء معمل ذرى.

وفي ٢/١١ وقع جمال عبدالناصر بيانا مع زعماء العرب أعلنوا فيه رفض الأحلاف العسكرية والتمسك بحقوق عرب فلسطين، وتأييد الأردن ضد أى عدوان إسرائيلي، ومطالبة فرنسا بالاعتراف باستقلال الشعب العربي في شمال إفريقيا.

وفي ٤/٣ تم جلاء القوات البريطانية عن مصر وفقا لاتفاقية ١٩٥٤.

وفي ١٦ مايو اعترفت مصر بجمهورية الصين الشعبية.

وفي ٢٦ يوليو أعلن جمال عبدالناصر تأميم قناة السويس.

وفي ٨/٣ فتح باب التطوع لتكوين الكتائب الشعبية وصدر قرار في ٨/٩ بإنشاء جيش التحرير الوطني من الحرس الوطني وكتائب التحرير والشباب.

وفي منتصف أغسطس أعلنت القاهرة والعواصم العربية الإضراب ٢٤ ساعة احتجاجا على عقد مؤتمر لندن وتأييدا لحق مصر في تأميم القناة.

وفي ١٠/٢٨ أعلن في مصر إضراب عام لمدة ٢٤ ساعة احتجاجا على قيام السلطات الفرنسية باعتقال زعماء الجزائر الخمسة.

وفي ٢٩ أكتوبر دخلت القوات الإسرائيلية الأراضي المصرية وكان ذلك إيذانا بالعدوان الثلاثي البريطاني - الفرنسي - الإسرائيلي على مصر. وفي أول نوفمبر أمر جمال عبدالناصر بتوزيع السلاح على المصريين.

وفي ٢ نوفمبر وقفت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة مع مصر وطالبت بوقف إطلاق النار فورا وبسحب القوات الأجنبية من الأراضي المصرية.

وفي ٥ نوفمبر أنذر الاتحاد السوفيتي بضرب بريطانيا وفرنسا بالصواريخ ما لم توقف الدولتان عدوانهما على مصر. وبعد أيام أبدى الاتحاد السوفيتي استعداده لإرسال متطوعين للاشتراك في دفع العدوان الثلاثي عن مصر.

وفي ٢٣ ديسمبر تم انسحاب قوات الغزو الإنجليزية والفرنسية.

وفي ٢٦ ديسمبر تم انسحاب إسرائيل من سيناء.

وفي ١٢/٢٧ أرسل عبدالناصر رسالة إلى القادة السوفييت عبَّر فيها عن رغبة مصر في توثيق علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي.

وعلى صعيد بناء الاقتصاد القومي أعلن عبدالناصر في ١٩٥٦/١/١٧ أنه قد «زالت دولة العبيد، وارتفع علم الفلاحين وأصبح أبناء الشعب أحرارا يشعرون بالفرص المتكافئة».

وفي ١١/٢٩ استولت الحكومة على شركة آبار البترول الإنجليزية - المصرية.

وعلى صعيد إعادة بناء الدولة، صدر الدستور الجديد في ١٦ يناير بعد الاستفتاء عليه.

وفي ٢/٢٦ صدر قانون الانتخاب ليقرر - لأول مرة - حق الانتخاب للمرأة ولأفراد القوات المسلحة.

وفى ٦/٢١ انتخب جمال عبدالناصر رئيسا للجمهورية.

إن هذه الوقائع والتطورات أكدت على صحة تحليلات ١٩٥٥ حين دعت «المنظمة» أعضاءها إلى مساندة سياسة جمال عبدالناصر فى العديد من المعارك التى كان قد بدأ يخوضها ضد الاستعمار والإمبريالية والصهيونية، ومن أجل الوحدة العربية والتضامن مع قوى التحرر والتقدم والسلام فى آسيا وإفريقيا. وفى الوقت ذاته أخذت تتوطد مسيرة النظام على طريق بناء اقتصاد قومى يتجه إلى رفع مستوى معيشة الطبقات الشعبية.

وفى الوقت ذاته، ظلت «المنظمة» توجه «انتقادات تنصب بالأساس على ممارسات غير ديموقراطية لنظام جمال عبدالناصر. وهى ممارسات تتعلق بحرية الرأى وحرية التنظيم السياسى المستقل للقوى الوطنية والتقدمية. ولكن فى ذلك السياق التاريخى من التطورات التاريخية الهائلة والمتسارعة والإيجابية فى عمومها، كان لابد من أن تتغير علاقة «الوحدة والصراع» مع نظام جمال عبدالناصر من التشديد على جانب الصراع إلى التأكيد على جانب الوحدة. ومع تأكيد «المنظمة» على هذا الجانب أخذت تتقلص الصيغة العدائية فى توجيه النقد، وألقت «المنظمة» بكل قواها لتساند جمال عبدالناصر فى معارك الاستقلال الوطنى والتحرر القومى والوحدة العربية.

وفيما يلى عرض لمواقف «المنظمة» عام ١٩٥٦ من واقع الوثائق القليلة التى تبقت من تلك الفترة.

«م»

قضايا فى الموقف السياسى الراهن

بمناسبة انتهاء عام ١٩٥٥، رأت لجنة تحرير مجلة «النشرة» أن تقدم عرضا عاما لبعض مواقف سياسية طرحتها قيادة «المنظمة» وبادرت بها وكان طرحها قد أثار لبعض الوقت جدلا فى مختلف مستويات التنظيم. والقضايا موضع النقاش هى:

ماذا يعنى الحياد - مؤتمر باندونج - صفقة الأسلحة التشيكية - الاتفاقات الثنائية بين مصر وسوريا والمملكة السعودية(٢٠٩).

ماذا يعنى الحياد؟

إن سياسة الحياد التى (دعونا) وندعو حكومة جمال عبدالناصر إلى تبنيها إنما تعنى أن تكون مصر بمنأى عن نفوذ الاستعمار الأنجلوأمريكى؛ فلا ترتبط بمشروعاته وأحلافه العسكرية، وأن تتخلص من نفوذه، وألا تُخْضِع الجيش المصرى لنفوذه.

شعار الحياد

واتساقا مع طرح شعار الحياد، سارت «المنظمة» على خط تأييد حكومة عبدالناصر فى معارضتها للحلف العراقى - التركى (حلف بغداد)(٢١٠). ونزلت للجماهير بشعار تأييد الحكومة فى موقفها هذا. ومرة أخرى، اعترض بعض الزملاء وتساءلوا كيف نؤيد حكومة عبدالناصر حيث إن تأييده فى موقفه من الحلف ومساندته يعنى فى النهاية تأييده بشكل عام. ولكن «المنظمة» أوضحت أن اعتراض بعض الرفاق يشكل موقفا خاطئا، لأن حكومة عبدالناصر إذ تعارض حلف بغداد فهى تعارض بالفعل موقف الاستعمار الأنجلو أمريكى، وتعارض سياسة الأحلاف العسكرية، وتعزز سياسة السلام التى ينادى بها معسكر السلام وشعوب العالم كلها. بل إن عدم تأييد «المنظمة» للحكومة فى موقفها من «حلف بغداد» إنما يخدم فى واقع الأمر خطط الاستعمار الأنجلو أمريكى. أما تأييدنا لموقفها، فمن شأنه أن يوسع نطاق مكافحة الحلف ويضع الحكومة نفسها فى موقف يصعب عليها أن تتراجع عنه. وبالإضافة فإن امتناعنا عن تأييد موقف الحكومة من شأنه أن يعزلنا عن الناس الذين عرفوا أننا من الداعين إلى النضال ضد سياسة الأحلاف الاستعمارية(٢١١).

ولقد أيد الاتحاد السوفيتى والديموقراطيات الشعبية موقف حكومة عبدالناصر فأعلن الاتحاد السوفيتى أن الدول التى رفضت حلف بغداد وهى (مصر وسوريا والأردن والمملكة السعودية) هى دول تدافع عن استقلالها وتخدم قضية السلام.

على أن تأييد موقف الحكومة من حلف بغداد لا يعنى فى الوقت ذاته تأييدها فى سياستها الداخلية وفى موقفها من قضية الحريات. ويعرف الزملاء أننا نهاجم باستمرار سياستها فى كبت الحريات وتعطيل الحياة النيابية واعتقالها للوطنيين وفرضها للحكم العرفى.

مؤتمر باندونج:

وقد رأت «المنظمة» أن انعقاد مؤتمر باندونج حدث تاريخى كبير. وأن أهميته العظيمة تتجلى فى أنه اتحاد عظيم من الدول الآسيوية والإفريقية التى تناضل من أجل التعايش السلمى. ويشكل انضمام الصين الشعبية إليه عاملا يعزز الصفة الديموقراطية للمؤتمر، وقوة تدعم كفاح شعوب آسيا وإفريقيا ضد الاستغلال، وتحول دون أن تكون الحرب أداة لحل المشكلات بين بلدان القارتين. ومن المؤسف أن بعض المنظمات الماركسية اعتبرت أن

اشتراك عبدالناصر فى المؤتمر هو تضليل للشعب. ويقولون إنه يجب ألا نؤيد هذه الحكومة فى موقفها التضليلى هذا. ولكن موقفنا يتلخص فى أنه مهما كانت سياسة عبدالناصر رجعية.. فلا يمكن أن نقلل من أهمية اشتراكها فى مؤتمر باندونج. فهذا المؤتمر يربطها بقراراته ويجبرها، بالتالى، على تأييدها وعلى أن تلتزم بخطة المؤتمر العامة. ولا خلاف بالطبع على أن حكومة عبدالناصر لا تنفذ سياسة باندونج بالنسبة للحريات الداخلية وحق الشعوب فى اختيار نظم حكمها. ولكن هذا لا يعنى أننا نعتبر اشتراك حكومة عبدالناصر فى مؤتمر باندونج مجرد تضليل. وفى الواقع إن من مصلحة الشعب المصرى أن تشترك الحكومة فى مؤتمر باندونج لأن عدم اشتراكها يعنى عزل البلاد عن معسكر السلام ومعسكر الشعوب المكافحة من أجل استقلالها وسيادتها. ووجود حكومة عبدالناصر فى باندونج يعنى ارتباط مصر والحكومة بقراراته الديموقراطية؛ الأمر الذى يساعد كفاح القوى الشعبية فى الداخل.

وإن مهمتنا نحن فى «طليعة العمال» أن ننشر شعارات باندونج على نطاق واسع وننادى بضرورة تطبيق قراراته واحترامها فى مصر.. ومهمتنا أيضا أن نكشف حكومة عبدالناصر فى عدم تطبيقها لسياسة باندونج فى الداخل، ونطالبها بتحقيق الحياة الديموقراطية الدستورية لنبين أن استمرار وجود هذه الحالة الشاذة من الحكم المطلق هو ضد اتجاه سياسة باندونج على خط مستقيم. وبهذا تتقوى الحركة الديموقراطية فى مصر وتكسب أنصارا جدا كثيرين(٢١٢).

عن صفقة الأسلحة:

اختلفت مواقف الزملاء حول صفقة الأسلحة التى عقدتها حكومة عبدالناصر مع تشيكوسلوفاكيا:

الاتجاه الأول: ينادى بضرورة تعزيز التسلح واستيراد كميات متزايدة من السلاح حتى تستطيع مقاومة إسرائيل.

وترى قيادة الحزب أن هذا الاتجاه خاطئ لأن أصحابه ينسون أنه لكى يكون لمصر جيش وطنى قوى وبعيد عن نفوذ الاستعمار فإنه يتحتم أن تتأسس فى البلاد صناعة ثقيلة؛ لأن هذه الصناعة هى التى تحقق استقلال مصر وتمكنها من مقاومة الضغوط الاستعمارية المتزايدة. هذا، بالإضافة إلى ما هو معلوم من أن غياب الصناعة فى أى بلد من البلاد يعرضها باستمرار لضغوط المستعمرين. بينما يتمكن هذا البلد أو ذاك من تسليح نفسه عندما يقيم صناعة ثقيلة. هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، فإن استيراد مصر للسلاح ليس هو الحل الصحيح للمشكلة بين العرب وإسرائيل. والحل الصحيح هو ما قدمه الاتحاد السوفيتى ويتمثل فى عقد مؤتمر من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ومن الدول العربية كلها ومن إسرائيل.

وهنا يقع على «المنظمة» أن تؤيد الاقتراح السوفيتى وتوضحه لشعبنا وللشعوب العربية لأن اشتراك الاتحاد السوفيتى فى هذا المؤتمر يضمن للشعوب العربية ولإسرائيل أنه سيقف إلى جانب كل حل سلمى يكون فى مصلحة الشعوب، وسيقاوم مخططات الاستعمار، وسيوضح لماذا يريد المستعمرون الإبقاء على المشكلة بدون حل. ونحن نعلم أن غرضهم هو خدمة مصالحهم والمحافظة على شركاتهم الاستغلالية الهائلة فى البترول. ولا بد من ملاحظة أن الدول الاستعمارية تتخوف من اشتراك الاتحاد السوفيتى فى حل المشكلة العربية الإسرائيلية لأنها تعلم أنه مناصر لكل حل فى مصلحة شعوب المنطقة،

ولأن هذه الدول تريد أن تنفرد بالسيطرة على مشاكل منطقة الشرق الأوسط ورفض المخططات التى لا تناسب، أو لا تخدم أهدافها الاستعمارية.

من هنا يتعين على الزملاء الذين طالبوا بزيادة التسلح أن يدركوا أن حل مشكلة العرب وإسرائيل ليست مشكلة زيادة تسليح مصر وغيرها من الدول العربية؛ وإنما هى مشكلة إبعاد السيطرة الاستعمارية عن المنطقة كلها، وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لدولها(٢١٣).

الاتجاه الثانى: فى مسألة التسليح يتمثل فى أن عددا آخر من الزملاء ذهبوا إلى أن سياسة التسلح خاطئة وأنه مادمنا ننادى بالسلام، وبخفض التسلح، وتحريم الأسلحة الذرية، ومنع الحرب فيتعين، بالتالى، ألا نؤيد تسليح الجيش لأن هذا ليس فى مصلحة السلام ويتناقض بالتالى مع سياستنا.

وهذا الرأى خاطئ أيضا؛ لأننا نعرف أن الاستعمار يقف وراء حكومة إسرائيل وأنه يحركها ضد الدول العربية.. ونعرف أن شعب إسرائيل غير راض عن سياسة حكومته، ويريد التفاهم والسلام مع الشعوب العربية؛ لكن حكومة إسرائيل حكومة رجعية عنصرية، وتسير على سياسة ضد مصلحة الشعب الإسرائيلى ذاته. هذا من ناحية.

من ناحية أخرى، فإن رأى «المنظمة» فى مسألة الجيش والتسلح واضح. فقد نادت «المنظمة» باستمرار بضرورة إنشاء جيش وطنى قومى قوى بعيد عن نفوذ الاستعمار، حتى يكون فى مقدور هذا الجيش أن يدافع عن استقلال البلاد فى مواجهة المستعمرين. ولكن ما هو السبيل إلى إقامة هذا الجيش؟ ليس فى مصر حتى الآن صناعة ثقيلة تمكن من تسليح هذا الجيش الوطنى القومى. ولكن إذا ظلت مصر ضعيفة، وجيشها بالتالى ضعيفا، فهذا معناه أن الاستعمار وعملاء الصهيونيين يمكن أن يهاجموا مصر للضغط عليها وتحطيم سياستها الخارجية المستقلة لإجبارها على الدخول فى الأحلاف العدوانية. ولكننا نعلم أن الدول الاستعمارية تمد بالسلاح الدول الداخلة معها فى أحلاف عسكرية، وأننا - فى الوقت نفسه - لا نقبل السلاح المثقل بالشروط التى تنتهك استقلالنا. ويترتب على ذلك كله أن مصر لا بد من أن تحصل - حاليا - على السلاح بدون قيود أو شروط استعمارية. أما الدول التى تقبل أن تعطينا السلاح بدون شروط لا تتعارض مع استقلالنا فهى دول الديموقراطيات الشعبية التى تقيم معنا علاقات على أساس اتفاقات تجارية صحيحة. وإن الحاجة ماسة إلى مثل هذا السلاح، فى الوقت الحاضر، لكى نقاوم الاستعمار وحكومة إسرائيل الرجعية. وفى جميع الأحوال نكرر ما قلناه من أنه لا بد من حل مسألة الصراع بين الدول العربية وإسرائيل حلا سليما وفى مصلحة شعوب المنطقة حتى نتمكن بعد ذلك من إقامة مشروعات الصناعات الثقيلة.. هذه المشروعات التى ترفع من مستوى معيشة شعبنا؛ فلا نعود ننفق المال على شراء السلاح بالكيفية التى تؤخر تقدم البلاد الصناعى(٢١٤).

موقف «المنظمة» بعد إعلان دستور ١٦ يناير ١٩٥٦

بعد إعلان دستور ١٦ يناير ١٩٥٦ حددت «المنظمة» موقفها فى ذلك الوقت من هذه الوثيقة بطرح السؤالين التاليين:

أ - هل يحقق الدستور الجديد مطالب الشعب الكادح من العمال والفلاحين فى الحرية والعدالة الاجتماعية؛ وبعبارة أخرى هل يخلصهم من مظالم النظام الرأسمالى.

ب ـ هل الأفضل لشعبنا ولقضيتنا الوطنية الآن أن يأخذ الحكم العسكرى القائم (إذ ذاك) شكلا دستوريا ـ ولو كان ناقصا ـ أم هل الأفضل أن تستمر فترة الانتقال لمدة غير محدودة ويبقى مجلس قيادة الثورة فى الحكم على صورته التى حكم بها البلاد لثلاث سنوات ونصف؟(٢١٦)

فى الإجابة عن السؤال الأول: حاول التقرير أن يوضح موقفنا المبدئى من الدساتير ومن الديموقراطية البورجوازية بوجه عام مستشهدا بأفكار ف. لينين فى كتابه «خداع الشعب بشعارات الحرية والمساواة».

ذلك أن دستورا تصدره الطبقة البورجوازية الحاكمة إنما يوضع لحماية مصالحها الخاصة التى تتعارض فى النهاية مع مصالح الجماهير الشعبية. بمعنى أن هذا الدستور مهما تضمن من مواد تتحدث عن الحرية والعدالة الاجتماعية وعن مصلحة الشعب فإن المقصود بها فى نهاية الأمر ـ ليست الحرية الحقة أو العدالة الاجتماعية أو المصالح الحقة للكادحين من العمال والفلاحين.

ونضرب على ذلك مثلين:

١ ـ أن «دستور ١٩٥٦» ـ والقوانين التى صدرت ووضعت ونفذت قبل صدوره ـ كانت نصوصها تحرم تعذيب المسجونين جسميا ومعنويا. إلا أن هذا التحريم يظل مع ذلك على الورق.. فالعمال النقابيون والشيوعيون والوطنيون المخلصون يعذبون فى السجون والمعتقلات. أما الباشوات وكبار الملاك المعارضون للنظام فإن الحكومة تعاملهم فى السجون معاملة خاصة. والدليل على ذلك أن جميع الباشوات الذين قدموا إلى محكمة الثورة: إما أفرج عنهم، أو عوملوا معاملة لينة فى السجون والمعتقلات، فى حين أن العمال الشرفاء يقاسون فى سجونهم ومعتقلاتهم، وعائلاتهم مهددة بالتشرد والجوع.

٢ ـ والمثل الثانى هو أن «دستور ٥٦» ينص على أن حق تكوين النقابات مكفول لكل المصريين. ولكن إذا نظرنا إلى الواقع فسوف نرى أنه فى ظل جميع الحكومات المصرية السابقة ـ بما فى ذلك حكومة يوليو ١٩٥٢ ـ يتعرض العمال فعلا لمتاعب وأهوال فى نشاطهم النقابى المستقل: فإذا حاول العمال فعلا أن يستفيدوا من نصوص الدستور والقوانين اصطدمت بهم أجهزة القمع وأرسلت زعماءهم إلى السجون والمعتقلات.

ونَخلُص مما تقدم إلى أن جميع أشكال الحكم البورجوازية هى فى التحليل الأخير موضوعة فى خدمة البورجوازية على حساب الكادحين وذلك مهما اختلفت أشكال الحكم؛ من الحكم البرلمانى الدستورى إلى الحكم الفاشى. هذا مع اعترافنا فى الوقت ذاته بالفروق بين الجمهورية البرلمانية التى تعترف ببعض الحريات وبين الحكم الفاشى الذى يكبت الحريات.

وبعبارة أخرى فإن حكم البورجوازية يفرض سيطرته بالقوة على الطبقات الكادحة حتى وإن اختلفت الأساليب، ووفقا للظروف الملموسة والقائمة فى كل بلد من البلاد، وذلك من حيث درجة تطورها الاقتصادى والاجتماعى، ومن حيث قوة أو ضعف تنظيم الطبقة العاملة فيها.

وإن نظرة إلى دستور ١٩٥٦ ترينا أنه دستور الطبقة البورجوازية وليس دستور الشعب الكادح. ويتضح هذا الأمر بالنظر إلى ثلاثة أمور:

الأمر الأول: هو أن الدستور وضع فى غيبة الجماهير الشعبية.. فقد كانت الصحف تتحدث عن الدستور، ولكن الشعب لم يكن يعرف ماهية هذا الدستور وماهى حقوقه فيه؟ وإنما وضع بعيدا عن الشعب فلم يدع ممثلوه إلى انتخابات حرة ليقولوا رأيهم فيه. ولو أن الحكومة كانت ديموقراطية، لتركت جماهير الشعب تناقش الدستور فى حرية تامة قبل

عرضه وإقراره. ولكن الحكومة فضلت أن تكتفى بعرض الدستور على مجموعة من الشخصيات ورجال القانون الذين ينتمون بحكم وضعهم الطبقي إلى البورجوازية وكبار الملاك.. فهناك مثلا عبدالحميد بدوى باشا أحد رجال القانون الذين خدموا السراى وحكومات الانقلاب.. وهناك كامل مرسى باشا مدير جامعة القاهرة الذى ينادى بعدم إدخال أولاد الفقراء الجامعة.. وهناك صليب باشا سامى الوزير السابق فى حكومات صدقي، والعضو فى أكثر من شركة.. وهناك السيد على السيد رئيس مجلس الدولة الذى خدم فى منصبه الحكومة أجل الخدمات.

ومن هنا نرى أنه مهما تحدثت الحكومة التى أصدرت الدستور عن الحرية والعدالة فإنها آثرت أن تأخذ فى النهاية رأى ممثلى البورجوازية والرجعية وليس رأى الشعب.

الأمر الثانى: إن دستور ١٩٥٦ قد أعلن فى ظل ظروف إرهابية. فالسجون والمعتقلات مليئة بالمعارضين وخاصة المكافحين من العمال والنقابيين والشيوعيين. وأعلن الدستور بعد أربع سنوات من الأحكام العرفية والقوانين الاستبدادية. ولكن الشيوعيين وزعماء العمال لم يفرج عنهم؛ وإنما أفرجت الحكومة عن أشخاص حوكموا فى محاكم الثورة والمحاكم العسكرية.

والأمر الثالث: هو أن الدستور الجديد يحرم الشعب من حقوق رئيسية مهمة؛ مثل حق الشعب فى تكوين أحزابه وتنظيماته السياسية، كما يحرمه من انتخاب ممثليه الذين يختارهم ويثق فيهم. فتكفى الإشارة إلى أنه فى باب الأحكام الانتقالية ينص الدستور على تكوين «اتحاد قومى» يشكله رئيس الجمهورية. وهذه الهيئة هى التى تقوم بترشيح النواب «لمجلس الأمة».. ومعنى هذا أن العمال لن يكون لهم الحق فى ترشيح قادتهم وإخوانهم المناضلين عن حقوقهم؛ ولكن هذا الحق سيكون بيد الحكومة. وهكذا فإن كل ما ستعمله الحكومة هو أنها ستعين «الاتحاد القومى» الذى يعين بدوره النواب الذين ينتخبون بدورهم رئيس الجمهورية فكأن الحكومة تنتخب الحكومة.

ثم نضيف إلى ما تقدم أن الدستور لا يعطى العمال حق الإضراب وهو السلاح الوحيد الذى يمكّن العمال من دفع ظلم الرأسمالية الواقع عليهم. وفى الوقت نفسه، لا يضمن الدستور حرية الصحافة فلا يحميها من المصادرة والإنذار والتعطيل الإدارى. وإنما يخضع الصحافة للحكومة بدون رقيب أو حسيب.

إن كل هذه الأمور تثبت أن دستور ٥٦ لا يحقق للشعب الكادح آماله فى العدالة والمساواة الحقيقية، وإنما وضع ليخدم مصالح الطبقة التى وضعته. لكن الأمر لا يقف عند هذا الحد.. فحرمان الشعب من تكوين أحزابه السياسية وحقه فى انتخاب من يراه أهلا لثقته.. كل هذا يضر بقضية الاستقلال الوطنى وقضية الحكم الديموقراطى، الأمر الذى يجرد الشعب من أسلحة جبارة فى النضال ضد المستعمرين وأعوانهم. ويضعف الوحدة القومية اللازمة لمواجهة مؤامرات الاستعمار.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن حرمان المصريين من حق تكوين الأحزاب السياسية لا يخدم أبدا قضية التطور الديموقراطى الطبيعى، ويعرض بلادنا لمزيد من المتاعب والآلام.

ففى كل مجتمع منقسم إلى طبقات متعارضة ومختلفة المصالح، تسعى كل طبقة فيه بكيفية حتمية إلى تكوين حزبها الذى يدافع عن مصالحها ويعبر عن آمالها. فإلغاء الأحزاب فى الدستور هو ضد الحركة الطبيعية فى المجتمع الطبقى. ومن ثم فهو عمل استبدادى لا يخدم مصالح البلاد وهو - فوق هذا - عمل لن يخضع له الشعب بأى حال.

وإلى هنا تنتهى إجابتنا عن السؤال الذى يتعلق بالنواقص والعيوب الخطيرة التى شابت وضع دستور ١٩٥٦.

أما فيما يتعلق بإجابتنا عن السؤال الثانى فإننا ننطلق من إلقاء نظرة على الأوضاع العامة المحيطة بإعلان دستور ١٩٥٦، فنقول نعم:

«يجب أن نؤيد قيام حكم دستورى فى هذه الظروف وذلك لمصلحة الدفاع عن السلام» و«الاستقلال ولمساعدة الجماهير الشعبية على أن تتقدم فى تنظيم صفوفها خطوة إلى الأمام».

إن رأينا فى طبيعة الدساتير والقوانين البورجوازية ليس معناه أن نقاطع فى كل وقت كل قانون وكل دستور تصدره البورجوازية، إذ لا يكفى أن نذكر مبادئ ونتغرغر بها؛ بل إن علينا دائما مهاما كفاحية، وعلينا مسئولية نحملها أمام الشعب المصرى والطبقة العاملة ويجب علينا أن نسير فى كفاحنا بطريقة تضمن دائما مصالح الشعب.

مثال ذلك أننا قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢، كنا - نحن الشيوعيين - نطالب باحترام دستور ١٩٢٣، هذا الدستور الذى ينص على أن مصر دولة ملكية وراثية. ولم نكن نفعل هذا لنساند الملكية كلا.. ولكن لكى نستفيد من المكاسب التى حققتها ثورة ١٩١٩ الوطنية. وهى المكاسب التى أعطت الشعب فى دستور ١٩٢٣ بعض الحريات القليلة. والحقيقة أن أهم ما يطالب به الشيوعيون هو الحريات السياسية. لأنه فى ظل الحريات السياسية تستطيع الطبقة العاملة أن توحد صفوفها، ويسهل عليها أن تُكوِّن تنظيماتها السياسية والاقتصادية، ويسهل عليها أن تتحد مع طبقات الشعب الكادح كله. وهذه الوحدة الشعبية هى التى تضمن للطبقة العاملة الانتصار فى المعارك اليومية؛ ومن ثم فى معركة إقامة المجتمع الاشتراكى. وعلى ذلك فعندما نطالب بايجاد دستور، وعندما نطالب باحترام الدستور فليس معنى هذا أننا نعترف بأن الدستور البورجوازى سيحل مشاكل الطبقة العاملة. كلا.. ولكننا نفعل ذلك تمسكًا منا بالمكاسب الشعبية والمبادئ التى كافح - ولا يزال - الشعب من أجلها.

إذن ما هو موقفنا من إنهاء فترة الانتقال ووضع دستور للبلاد؟ إن الإجابة على هذا السؤال تحددها الظروف السياسية التى نعيش فيها:

(١) إعلان الدستور والقضية الوطنية: إن بلادنا العزيزة لم تستكمل استقلالها تماما، فالمعاهدة التى وقعها العهد الحاضر مع الإنجليز تعطى الاستعمار البريطانى حق الاحتفاظ بالخبراء خمس سنوات وبقاء هذه القاعدة خطر يهدد استقلالنا وحياتنا. وتتعرض بلادنا فى الوقت ذاته لضغط شديد من قبل المستعمرين الإنجليز والأمريكان لربطها بحلف بغداد وغيره من المشروعات الاستعمارية. فبلادنا والحالة هذه معرضة لأخطار شديدة تهدد سلامة شعبنا، كما تهدد السلام العالمى. وهنا نتساءل: هل إعلان الدستور هو فى مصلحة القضية الوطنية ومصلحة السلام أم الأفضل أن تستمر فترة الانتقال؟ من الواضح أن فترة الانتقال التى مرت بشعبنا كانت فترة عصيبة ضربت فيها الطبقة العاملة والقوى الشعبية والديموقراطية ضربات شديدة وذلك تحت ستار «الثورة» و«التطهير» إلى آخر هذه الشعارات. وقد سمعنا أصواتا رجعية تطالب بمد فترة الانتقال إلى عشر سنوات. وفى صفوف العهد الحاضر قوى تقاوم إصدار الدستور وتكافح من أجل استمرار الكبت والإرهاب؛ لأن هذا يتفق مع مصالحها ويضمن لها مراكزها.. إلا أن استمرار الحكم العسكرى الضاغط بهذه الصورة فيه خطر على بلادنا. لأنه فى ظل الإرهاب الشديد يسهل على المستعمرين أن يحدثوا انقلابات أشد رجعية؛ الغرض منها القضاء على السياسة الخارجية المستقلة وربط بلادنا بعجلة الأحلاف الاستعمارية.

ولكن إعلان الدستور يضعف حجة الحكومة فى اتخاذ كل هذه الإجراءات الشاذة بما فيها البطش بالمعارضين تحت ستار حماية الثورة. ومن هنا، يخدم إعلان الدستور القضية الوطنية وقضية السلام لأنه يخفف ـ ولو بدرجة ما ـ إجراءات البطش تحت ستار حماية الثورة.

ومع أن القوى الشعبية الآن مفككة ولا تسير وراء قيادة موحدة إلا أن جماهير شعبنا لم تتوقف لحظة عن المطالبة بالدستور. وإننا لنحيى الطبقة العاملة المجيدة التى كافحت منذ ٢٣ يوليو بالإضرابات والمظاهرات والاحتجاجات وأشكال المقاطعة ضد الديكتاتورية المفروضة. إننا نحيى جميع المواطنين الذين ناضلوا فى ٥٢ و٥٣ وفى أحداث فبراير ومارس ١٩٥٤ وأوشكت مقاومتهم أن تنجح فى هدم الديكتاتورية.

(٢) يحتوى الدستور على مبادئ مهمة يمكن أن تخدم قضية الاستقلال والسلام والديموقراطية إذا تمسكت بها ودافعت عنها جماهير الشعب الكادح. إن مقدمة الدستور تتحدث عن تضامن بلادنا مع البلاد العربية الشقيقة.. وتتحدث عن السلام، وعن القضاء على الاستعمار وأعوانه، والقضاء على الإقطاع والاحتكار. والدستور لا يميز فى الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة ويفتح أمام النساء المصريات طريق التقدم خطوة فى سبيل ممارسة حقوقهن السياسية. وهناك نصوص أخرى فى الدستور تنص على حق المصريين فى المعونة فى حالة المرض والشيخوخة والعجز.. إلخ. ومع أن الطبقة العاملة والشعب يعرف من تجاربه المرة أنه لن يحصل على حرياته وحقه فى الحياة الكريمة فى ظل النظام الرأسمالى، إلا أن وجود هذه المبادئ فى الدستور يعبر عن حقيقة مهمة؛ وهى أن النضال الذى خاضه الشعب المصرى ضد الاستعمار وأعوانه وضد الإقطاعيين والاحتكاريين لم يعد من الممكن أن تتجاهله أية حكومة تريد أن تستقر. وكذلك كفاح الشعب الكادح من أجل تحسين الأجور وضد غلاء المعيشة ومن أجل الخدمات الصحية وحق المواطنين فى التعليم. لكل هذا اضطرت الحكومة إلى أن تواجهها فى دستورها الجديد.. وكما قلنا فإن الشعب الكادح لا يتوقع أن تفسر حكومات البورجوازية هذه المبادئ لمصلحة العمال والفلاحين. ولكن مجرد وجودها فى الدستور يفتح أمام الطبقات الشعبية وعلى رأسها الطبقة العاملة أن تشدد نضالها من أجل تحسين أحوالها. وتستطيع الطبقة العاملة إذا وحدت صفوفها أن تنال المكسب بعد المكسب، وأن ترغم هذه الحكومة وأية حكومة من حكومات البورجوازية على أن تحدد مركزها وموقفها وتكشف عن حقيقتها وحقيقة ما يسمونه «بالاشتراكية» و«العدالة الاجتماعية» الموجودة فى الدستور. ومن هذا نرى أن إعلان الدستور والاتجاه إلى إنهاء فترة الانتقال الكريهة هو خطوة تخدم قضية تثبيت السياسة الخارجية المستقلة، كما تعمل على تخفيف الإرهاب الباطش ولو بدرجة محدودة جدا.

ما هو موقفنا؟

١ ـ إن قولنا بأن الدستور هو دستور الطبقة البورجوازية لا يعنى أننا نرفض وجود الدستور ونطالب باستمرار الوضع الحالى.

٢ ـ إننا نؤيد إعلان الدستور ونعتبره خطوة مفيدة لكفاحنا، وفى الوقت نفسه يجب أن نفضح باستمرار الطبيعة الطبقية للدستور والجوانب الرجعية فيه وطريقة إعلانه، هذه الطريقة غير الديموقراطية. يجب أن نشرح للطبقة العاملة أن خلاصها لا يتوقف على دساتير تمنحها البورجوازية؛ بل على قوتها ووحدتها فى الكفاح وعلى مقدرتها على الاستفادة من كل تصدع وتشقق فى جبهة الاستعمار العالمى والبورجوازية فى الداخل.

٣ ـ يجب أن نكافح فى صفوف الجماهير ونسعى إلى توحيدها وتنظيمها من أجل المطالب المباشرة التالية:

١ ـ إلغاء حكم العرفى والإفراج عن المعتقلين والعفو عن المسجونين السياسيين.

٢ ـ حق المصريين فى تكوين أحزابهم السياسية بحرية تامة.

٣ ـ حق المصريين فى ترشيح وانتخاب من يرونه أهلا لثقتهم.

٤ ـ يجب أن نطالب أن تكون الجمهورية برلمانية لا رئاسية.

٥ ـ يجب أن يضمن الدستور حق الإضراب للعمال.

٦ ـ يجب أن يضمن الدستور تأميم الاحتكارات الكبيرة بالتدريج لمصلحة الشعوب.

٧ ـ ضمان حرية الصحافة ومنع السلطات الحكومية من مصادرة الصحف أو إنذارها أو تعطيلها أو فرض الرقابة عليها.

٨ ـ النص فى الدستور على أن مصر دولة محايدة إزاء التكتلات العسكرية وأنها تدافع عن السلام.

٩ ـ تكوين محكمة عليا تنظر فى دستورية القوانين.

لجان «المقاومة الشعبية»
وتصور لطبيعتها ومهامها

مدخل :

عقب وقوع العدوان الثلاثى (أكتوبر ١٩٥٦) شكلت «هيئة التحرير» - وكانت التنظيم السياسى العلنى الأوحد فى البلاد - «اللجنة العامة للمقاومة الشعبية». واعتبرت «المنظمة» أن تشكيل هذه اللجنة يعد تطويرا إيجابيا لأشكال التعبئة المطلوبة لمواجهة العدوان الاستعمارى الإسرائيلى.

واهتمت «المنظمة» اهتماما كبيرا بقضية إنجاح هذا الشكل التنظيمى للتعبئة الشعبية على أسس وطنية وشعبية. وبادرت «المنظمة» فى - هذا الاتجاه - إلى تكوين «مجموعة عمل» من بين قياداتها لتنشط علنا وتخاطب المسئولين والهيئات الشعبية باسمائها. وتكونت المجموعة من:

يوسف درويش المحامى - ياسين مصطفى رئيس اتحاد نقابات عمال الأحذية - على العدل وفؤاد عبدالمنعم شحتو من القيادات العمالية فى شبرا الخيمة وإمبابة - حلمى يس، موظف - حسين طلعت، مهندس.

وكان يوسف درويش قد التقى بالمسئولين فى هيئة التحرير ووضع نفسه ومن معه تحت تصرفها للعمل على بناء المقاومة الشعبية قيادة وقاعدة. واهتم فى مجرى عمله بموالاة قيادة اللجنة العامة للمقاومة الشعبية باقتراحات مدروسة ومكتوبة لبناء وتوسيع قاعدة لجان المقاومة الشعبية على اتساع القطر وفى إطار وطنى وشعبى.

وفى مجرى العمل لبناء اللجان القاعدية للمقاومة الشعبية بدأت تظهر أعراض سلبية داخل اللجنة العامة للمقاومة الشعبية تشى بالاتجاه إلى تجميد انشطتها بالتدريج وتقليص وجود ودور عناصر اليسار فيها. وفى هذا السياق وجهت مجموعة العمل الحزبى (العلنية) رسالتين مفتوحتين إلى الرئيس جمال عبدالناصر.

«م»

لجان المقاومة الشعبية.. طبيعتها ومهامها:

وكانت «المنظمة» قد كلفت يوسف درويش بأن يقدم «للجنة العامة للمقاومة الشعبية» مذكرة فيها تصور عام لطبيعة ومهام لجان المقاومة الشعبية(٢١٧).

وكانت الفكرة المحورية فى المذكرة هى أن الحرب التى أعلنها علينا المعتدون الثلاثة بريطانيا وفرنسا وإسرائيل ليست مقصورة على مواجهة الجيش المصرى فى هذه الجبهة أو تلك من جبهات القتال. وإنما هى حرب شاملة تندمج فيها وتتوحد الجبهة العسكرية وجبهة الشعب الداخلية.. ومن هنا تتحدد مهام لجان المقاومة الشعبية فى المصانع والأحياء والقرى على الوجه التالى:

- إن الجيش يحتاج إلى إمدادات (تموين) مستمدة من محصولات الأرض ومنتجات المصنع.

- والجيش فى حاجة أيضا إلى جبهة داخلية متماسكة وإلى إذكاء الروح المعنوية العالية فى صفوف الجيش.

- ويعرف الأعداء الاحتياجات الأساسية للجيش.. ومن هنا يعملون على تحطيم مقاومة الجبهة الداخلية بالعنف (الغارات الجوية مثلا) وبسلاح آخر هو سلاح الدعاية الموجه إلى إضعاف الروح المعنوية للأهالى.

- إن توفير هذه الاحتياجات للجيش هو الهدف الذى دعا هيئة التحرير «إلى تكوين لجان المقاومة الشعبية».

ولما كانت الجبهة الداخلية شديدة الاتساع فإن لجان المقاومة الشعبية يتعين أن تتكون أساسا فى المصنع والحى والقرية. غير أنه يمكن أن تنشأ إلى جانب ذلك لجان نوعية أخرى على أساس قومى. وعلى سبيل المثال يمكن أن تنشأ لجنة مقاومة شعبية تضم نقابات العمال واتحاد أصحاب الأعمال واتحاد الغرف التجارية والنقابات المهنية المعنية بالإنتاج (نقابة المهندسين مثلا). كما يمكن أن تقوم لجان نوعية للمقاومة الشعبية فى محيط المرأة؛ حيث إن عاداتنا وتقاليدنا لا تؤيد الاختلاط بالرجال.

على أن المبدأ الأساسى الذى يحكم تكوين لجان المقاومة الشعبية على اختلاف أنواعها هو أن تكون كلها وبدون استثناء مرتبطة ببعضها البعض من خلال المركز الرئيسى للجنة المقاومة الشعبية. وفى الظروف التى تجد فيها لجان المقاومة الشعبية نفسها فى منطقة يحتلها العدو فإنه يتعين عليها أن تنظم نفسها تحت قيادة منطقة (جبهوية) واحدة إلى أن يزول العامل القهرى وهو وجود الاحتلال.

وتعرّض التقرير بالتفصيل إلى الحديث عن مهام اللجان القاعدية الأساسية للمقاومة الشعبية وهى لجان المصنع والحى والقرية.

ففى مقدمة المهام التى تقع على لجنة المقاومة الشعبية فى المصنع أن تحافظ على استمرار الإنتاج، وأن تعارض أى اتجاه لإثارة الاضطرابات؛ لأن الاضطرابات فى فترة التعبئة الوطنية الشاملة لدحر الأعداء تؤدى إلى الفرقة وبالتالى إلى تصدع الجبهة الداخلية. ومن مهام لجنة المصنع العمل على حصر مشاكل العمل وحلها داخليا بالتفاهم المباشر بين العمال وأصحاب الأعمال؛ حتى تخف الأعباء على أجهزة الدولة. هذا بالإضافة إلى أن التفاهم المباشر المشار إليه بين طرفى الإنتاج يرفع وعى العمال الوطنى ويقوى التفاف العمال وأصحاب الأعمال الوطنيين حول سياسة الحكومة الوطنية. فهذا قليل من كثير عن مهام لجنة المقاومة الشعبية فى المصنع، وهى المهام التى عرضها التقرير بتفصيل وتحديد.

وعلى هذا المنوال عالجت المذكرة مهام لجنة المقاومة الشعبية فى الحى والقرية. ويلفت النظر فى أسلوب المعالجة وتحديد مهام لجان المقاومة عدم التوقف عند المهام الفنية؛ وإنما تسييس المهام الملقاة على الفئات الشعبية والوطنية بما يرفع معنوياتها ووعيها السياسى والاجتماعى. فلجان المقاومة فى الحى - على سبيل المثال - مكلفة بتعقب الدعايات الانهزامية والاهتمام بمراقبة الأسعار منعا لانتشار السوق السوداء. وحصر الكفاءات فى الحى (المهندسون - الصناع الماهرون - سائقو السيارات) للاستفادة بجهودهم فى حالة تعطل مصانع الحى بفعل من أفعال التخريب أو بسبب قصفها من الجو. وكذلك الأمر فيما يخص لجنة المقاومة فى القرية؛ إذ يأتى فى مقدمة مهامها شرح دور الفلاحين فى إحراز النصر انطلاقا من أن الجيش يتكون فى غالبيته من أبناء الفلاحين، وإبراز أهمية مساهمات الفلاحين فى تموين البلاد بالمواد الأساسية. كما أن الدعاية إلى الفلاحين يتعين أن توضح أن الاستعمار الذى نزل بجيوشه فى بلادنا يتعين قتاله لأن عودته تعنى عودة الإقطاع والقضاء على المكاسب التى حققها الإصلاح الزراعى للفلاحين.

رسالة إلى الرئيس عن لجان المقاومة الشعبية:

استهل الموقعون رسالتهم بتوجيه أبلغ آيات التقدير والتهنئة إلى الرئيس جمال عبدالناصر لمواقفه الوطنية الحازمة التى ألهمت شعبنا فى معركة التحرير الوطنية ضد المعتدين.. هذه المواقف التى جمعت صفوف الشعب وحشدت مجهوداته للدفاع عن تراث الآباء والأجداد، ولوضع أسس مستقبل كريم ينعم فيه أبناء الشعب بالحرية والرخاء والعدل(٢١٨).

وتمحورت المسائل الثلاث التى طرحتها الرسالة حول قضية أساسية وحالة فى ذلك الوقت، وهى الحفاظ على المستوى الرفيع الذى وصلت إليه التعبئة الشعبية فى مواجهة قوات العدوان الثلاثى.

المسألة الأولى: وتتعلق بضرورة إيجاد الشكل التنظيمى الذى يمكن أن يتم فى داخله وتتجسد التعبئة الروحية العامة للشعب فى مواجهة الغزاة المعتدين. فمنذ اللحظة الأولى دلل الشعب بجميع طبقاته الوطنية على أنه يقف موقف الثبات فى حالة تعبئة روحية عالية جدا تشكل مفتاح النصر أيًا كانت قوى الأعداء المستعمرين، ومهما كانت مؤامراتهم.

وعلى الرغم من ذلك كله يتعين أن نلتفت فى الوقت ذاته إلى الثغرات والنواقص الكامنة فى جبهة الشعب والحكومة. ويشكل غياب التنظيم الشعبى خطرا على مستوى التعبئة الروحية للشعب. فقد أثبتت تجارب الشعوب أن الروح المعنوية اللازمة لهزيمة الغزاة يتعين أن تجد تعبيرا لها فى شكل تنظيم أو تنظيمات شعبية واسعة تقف خلف قيادتها الوطنية؛ لتصون الجبهة الداخلية، وتوعى الشعب بحقائق المعركة وتطوراتها أولا بأول، وبما تستلزمه من تضحيات. والمهمة الثانية التى تقع على هذا التنظيم المقترح: أن يعمل على إتمام التعبئة الاقتصادية بما يخدم المجهود الحربى ومطالب الطبقات الشعبية معا. أما المهمة الثالثة لهذا التنظيم فتتمثل فى إنجاح التعبئة العسكرية بتدريب أكبر عدد من المواطنين القادرين على حمل السلاح. هذا إلى جانب مهمات أخرى ضرورية مثل إيواء اللاجئين وتنظيم ترحيل المهاجرين ومواجهة مشاكل التموين والعمل والأمن العام والتصدى للأنشطة المخربة لعملاء الاستعمار والرجعية.

ولقد أوجدت حكومتنا الوطنية بالفعل نواة لهذا التنظيم الشعبى الذى نطالب به ونعنى به «لجنة المقاومة الشعبية». وحيّا الموقعون على الرسالة هذه المبادرة، وطالبوا بأن توضع لجان المقاومة الشعبية تحت رعاية الرئيس جمال عبدالناصر مباشرة.. مع طرح عدد من

المقترحات تؤدى إلى تكوين لجنة مركزية تمثيلية للمقاومة الشعبية تضم إلى جانب «هيئة التحرير» شخصيات وطنية ونقابية ومن المثقفين. وأن تكون لهذه اللجنة فروع فى الأحياء والمدن والقرى والمصانع والمؤسسات. وناشد الموقعون الرئيس أن يشمل بعنايته الاقتراح الخاص بتحويل لجنة المقاومة إلى تنظيم شعبى واسع.

وتتعلق المسألة الثانية بالحالة الاقتصادية: فبالإضافة إلى أن الاستعمار أوجد فى مصر وضعا اقتصاديا متخلفا، إلا أن العدوان الثلاثى قد خلق ظروفا تنذر بالخطر، أى بزيادة المتاعب الاقتصادية الأمر الذى يرتد بالسلب على المجهود الحربى. من ذلك هبوط إنتاج المصانع، وخلق اضطرابات فى صفوف العمال، ووقف الإنتاج فى بعض المؤسسات الموضوعة تحت الحراسة، والتراخى فى توفير قطع الغيار اللازمة. وكل هذه المشاكل يمكن حلها بسرعة أكبر فى حالة وجود لجان المقاومة الشعبية فى المؤسسات والمصانع.

أما المسألة الثالثة فقد تضمنت قضايا مهمة تستوجب التفات الحكومة وعنايتها: فثمة اتجاه إلى إطفاء حماس العمال وصدهم عن الالتحاق بمعسكرات التدريب، كما يجرى تسريح الكتائب المسلحة فى جامعة عين شمس. وساءت الأحوال فى معسكرات الحرس الوطنى التابعة لهيئة التحرير (سوء حالة التموين.. إلخ) وهناك بعد ذلك من الدلائل ما يشير إلى محاولة الاستعمار والرجعية تغذية اتجاهات عنصرية (طائفية).

الرسالة الثانية إلى الرئيس:

وفى ١٩٥٦/١٢/٣، وجه أصحاب الرسالة السابقة رسالة ثانية إلى الرئيس جمال عبدالناصر(٢١٩). وكان منطلقهم التركيز أشد التركيز على صيانة الجبهة الداخلية.. وهى جبهة الشعب والحكومة. ويدفعهم إلى ذلك واقع أن الغزاة المعتدين يماطلون فى سحب قواتهم على الرغم من قرار مجلس الأمن. وفى هذا السياق يتمثل الخطر على البلاد فى الرجعية الداخلية التى تتخفى وراء أقنعة مختلفة والتى تبث سمومها فى أجهزة الدولة وأنها ما زالت تملك وسائل قوية لنشر سمومها ولتخريب المجهود الوطنى الموجه ضد الغزاة المعتدين.

ومضت الرسالة تعدد أهم وقائع هجوم الرجعية الداخلية. فمن استفزاز الطبقة العاملة بإبعادها عن حمل السلاح والالتحاق بلجان المقاومة الشعبية، إلى التهديد بغلق المصانع وتخفيض الأجور، إلى محاولات ظاهرة لإثارة النعرات الطائفية بين المصريين والمسلمين والمصريين المسيحيين.

واستعادت الرسالة ما سبق أن تضمنته الرسالة السابقة من أن الزخم الوطنى العظيم إلى المعركة يحتاج إلى الأشكال التنظيمية التى تلائمه وتغذيه وتضمن تحقيق النتائج المرجوة منه. وإن الشكل المناسب والأساسى من التنظيم هو لجان المقاومة الشعبية التى تستطيع وحدها أن تعبىء جميع أفراد الأمة.

وجاء فى الرسالة:

«وقد قدمنا مذكرة خاصة بتنظيم لجان المقاومة الشعبية إلى المسئولين فى هيئة التحرير. وبعد مضى بضعة أيام على تقديمها ظهر فى جريدة الشعب (١٩٥٦/١١/٢٥) ما يفيد أنه صدر قرار بتنظيم لجان المقاومة الشعبية فى المحافظات وفى المديريات. ونص القرار المنشور على أن هذه اللجان تتكون من ممثلين لغالبية مصالح الحكومة وجيش التحرير وإدارة التعبئة العامة وهيئة التحرير والهيئات النسائية.

وعلق أصحاب المذكرة بأنهم يسجلون أن هذا القرار - بالكيفية التى صدر بها - يمثل تقدما وتطويرا لفكرة اللجان الشعبية. إلا أنه لا يزال دون المستوى المطلوب؛ إذ يقف

بتكوين لجان المقاومة الشعبية عند هذا الشكل الذى لا يجعلها محققة فى نهاية الأمر للهدف الأكبر المتوخى من لجان المقاومة؛ وهو تعبئة الأمة تعبئة مادية وروحية تكفل النصر على الغزاة. وفيما يلى الأسباب:

١ - إن نقطة الضعف الجوهرية فى هذه اللجان بشكلها الجديد تتمثل فى أنها ما زالت لجانا رسمية أكثر منها شعبية.

٢ - إن لجان المقاومة الشعبية يتعين أن تكون ملكا للشعب؛ الأمر الذى يتطلب أن تتكون هذه اللجان بالانتخاب.

وعبر أصحاب المذكرة عن قناعتهم العميقة بأن تكوين لجان المقاومة الشعبية بحيث تكون فعلا فى أيدى الجماهير الشعبية (إلى جانب ممثلى جيش التحرير والمصالح الحكومية) - هذا التكوين هو الأساس فى حماية الجبهة الداخلية وترسيخها، وهو الحصن الحصين الذى تتحطم أمامه مناورات الأعداء الداخليين. ليس هذا فحسب، بل إن تكوينها على أساس شعبى وديموقراطى إنما يفتح الطريق للسير بالوحدة الشعبية قُدما فى مرحلة البناء والتعمير وبعد تحقيق النصر على الغزاة المعتدين.

وناشد أصحاب المذكرة الرئيس عبدالناصر أن يضع مسألة لجان المقاومة تحت قيادته الوطنية الحازمة. مؤكدين على استعدادهم فى كل لحظة لتقديم أنفسهم فداء لمصر المفداة.

مذكرات إلى «اللجنة العامة للمقاومة الشعبية» تقدمها «مجموعة العمل» الحزبية

مستجدات تفرض التمسك بلجان «المقاومة الشعبية»:

عندما بدا فى الأفق أن هجوم الحلف الإمبريالى الصهيونى يواجه الهزيمة والإخفاق؛ ظهر رأى يدعو إلى إنهاء وجود لجان المقاومة الشعبية، وذلك على اعتبار أنها مجرد شكل من أشكال التنظيم لم يعد له مبرر بعد انسحاب قوى العدوان الثلاثى من مصر.

ولكن كان «للمنظمة» رأى آخر يتلخص فى أن لجان «المقاومة الشعبية» ليست مجرد شكل تنظيمى وإنما تنطوى على مضمون تاريخى وقومى عريق؛ بل ويمكن أن يستوعب لمصلحة مصر ما هو جديد على أرض الواقع العربى والدولى وما هو حيوى لإعادة بناء البلاد. وهذه كلها أمور يمكن التدليل عليها باستدعاء حركة الجماهير الشعبية بعد العدوان، وحركة الشعوب العربية فى توحدها مع مصر لصد العدوان، بل وباستدعاء معطيات الوضع الدولى الجديد الذى يكشف عن تنامى قوى حليفة تتمثل فى معسكر البلدان الاشتراكية وبلدان التحرر الوطنى وأنصار السلام فى العالم.

وفيما يلى بيان ذلك:

١ - وحدة الشعب المصرى فى مواجهة العدوان:

منذ أن أعلن الرئيس جمال عبدالناصر فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ تأميم قناة السويس بدأت الجماهير الشعبية تحتشد فى المعركة الوطنية. ولم يعد الاهتمام بالسياسة والمساهمة الفعالة فى الحياة السياسية من الأمور المقصورة على أقسام صغيرة من الشعب؛ وإنما امتدت وأخذت فى الاتساع حتى اشتملت على كتل أوسع من العمال والفلاحين(٢٢٠).

إن هذه الجماهير الشعبية كانت - إلى ما قبل تأميم القناة - تبحث عن الأشكال التنظيمية التى تتلاءم مع السياسة الوطنية التى انتهجتها الحكومة ورسخت قواعدها

بمحاربة حلف بغداد (ديسمبر ١٩٥٤) ثم باشتراكها فى مؤتمر باندونج (إبريل ١٩٥٥) وإعلانها دستور يناير ١٩٥٦.

وجاء تأميم قناة السويس ليؤكد مرة أخرى للجماهير الشعبية عزم حكومتنا الوطنية على تخليص مصر من الاستعمار والاحتكار الأجنبى. وعبرت الجماهير عن هذا التأييد بحضورها المؤتمرات التى عقدت فى مختلف مدن القطر وفى احتشادها فى المظاهرات التى نظمتها لاستقبال الرئيس عبدالناصر بعد عودته من الإسكندرية إلى القاهرة. كما انعكس ذلك فى الصحف والكتب والمنشورات التى صدرت عن مختلف الهيئات والأشخاص.

منذ ذلك الحين بدأت الوحدة الوطنية تتجسم بأبعادها الواسعة لتضم العمال والفلاحين وأهل المدن. وكان هذا إيذانا بدخول هذه الكتل مجال العمل السياسى فى وحدة قومية (وطنية) شاملة لمساندة الحكم الوطنى.

وعندما تيقنت الجماهير الشعبية من أن قوى الاستعمار البريطانى والغربى قد بدأت تحشد قواتها العسكرية فى طولون وقبرص ومالطة، شرعت الجماهير تبحث بجدية عن شكل التنظيم الشعبى الذى يلائم المعركة ويسرع بترسيخ الوحدة القومية (الوطنية)(٢٢١).

وعندما دخلت القوات الإسرائيلية الحدود المصرية ونزل الإنجليز بورسعيد وبدأت قنابل المستعمرين تتساقط على المدن، دلّت الجماهير الشعبية على أنها قد احتضنت بالفعل شعار «لجان المقاومة الشعبية» فى الأحياء والمصانع والقرى وذلك فى وحدة وطنية جمعت بين الأمة بأسرها وحكومتنا الوطنية.

باختصار، تحول الحماس إلى تنظيم يحرص على بناء الوحدة القومية. وكان هذا الأمر يعنى أن محاولات قوات الغزو قد باءت بالفشل. فقد أخفق هجومهم الدبلوماسى على مصر (يونية - أغسطس ١٩٥٦) وفشلت حربهم الباردة فى (أغسطس - سبتمبر ١٩٥٦). وفشل أخيرا غزوهم المسلح لأراضينا فى (أكتوبر - نوفمبر ١٩٥٦).

ومنذ ذلك الوقت كان للوحدة القومية (الوطنية) تنظيم شعبى واسع هو «لجان المقاومة الشعبية»(٢٢٢).

٢ - على أن هذه الوحدة القومية فى مصر قد واكبها صعود فى حركة الجماهير على اتساع البلاد العربية جمعاء. ففى العراق وليبيا وتونس والجزائر ومراكش (وهى بلاد فيها قواعد عسكرية للمستعمرين) عقدت المؤتمرات الشعبية الضخمة التى أيدت سياسة الرئيس عبدالناصر وأرسلت احتجاجاتها إلى جميع المنظمات والهيئات الدولية. وبلغ مظهر هذا التضامن العربى أوج قوته عندما تم - من العراق إلى مراكش - تنظيم الإضراب العام فى ١٦ أغسطس ١٩٥٦، هذا الإضراب الذى أكد على وحدة البلاد العربية وشعوبها.

ومن المعلوم أن هذا الإضراب دعت إليه ونظمته الهيئات العامة التى أوجدتها الشعوب العربية فى كفاحها المشترك ضد المستعمرين من أجل بناء الاقتصاد العربى. ونعنى بها: اتحاد العمال العرب، واتحاد المحامين العرب، واتحاد الغرف التجارية العربية، واتحاد المهندسين العرب، واتحاد الأطباء العرب.

وعندما تكونت فى مصر إبان المعركة المسلحة لجان المقاومة الشعبية استجابت الجماهير لنفس الشعار فى كل من سوريا وشرق الأردن وقامت بنسف أنابيب البترول ومقاطعة السفن والطائرات والهجوم على المطارات.

ومن ثم فإن شعار الوحدة العربية الذى كان يقاومه الاستعمار وأذنابه أصبح بعد معركة السويس ليس ملكا للجماهير تردده فحسب؛ بل أصبح هدفا تطالب به الهيئات العربية العامة(٢٢٣).

٣ ـ وكما نرى، فإن الوحدة القومية فى مصر، والوحدة العربية من حولها تنموان فى سياق ممتاز من تضامن شعوب آسيا وإفريقيا وشعوب البلدان الاشتراكية مع بلادنا. ونكتفى هنا بالإشارة إلى أنه فى حرب السويس هددت الهند وسيلان بالانسحاب من الكومنولث، كما هددت إندونيسيا بقطع علاقاتها مع الدول الغازية، وأبدت الهند والصين الشعبية وإندونيسيا وسيلان وأفغانستان استعدادها لإرسال متطوعين. هذا فضلا عن أن حكومتى الهند والصين أبدتا اهتماما بمساعدة مصر فى التغلب على صعوباتها الاقتصادية.

وهكذا دللت هذه الظواهر على أن روح باندونج كانت قد بدأت تؤتى أُكلها عندما ظهر مضمونها بقوة فى المعركة ضد العدوان الثلاثى على مصر.

٤ ـ وأخيرا وقف بجانب مصر الاتحاد السوفيتى الذى وجه إنذاره الشهير إلى المعتدين طالبا منهم وقف عدوانهم على مصر. ووقفت معه أيضا بلدان الديموقراطيات الشعبية فى أوروبا. وفى الوقت ذاته وقفت مع بلادنا الطبقات العاملة فى إيطاليا وبريطانيا وفرنسا. وكان لهذا كله أثره فى تراجع حكومتى بريطانيا وفرنسا عن الاستمرار فى العدوان.

وهكذا تبين للشعب المصرى أن قضية السلام ترتبط بقضية استقلال الوطن، وأن الدفاع عن السلام هو أيضا مهمة وطنية(٢٢٤).

الرد على بعض الاعتراضات:

إن القضايا التى طرحناها فى القسم الأول من هذا التقرير عن استعداد الجماهير لدخول لجان المقاومة الشعبية كتعبير عن حاجتها إلى التنظيم وكشكل تتدعم به الوحدة الوطنية، وإن تصاعد تيار القومية العربية فى مصر والبلدان العربية، وتجربة رد العدوان الثلاثى وإفشال أهدافه باعتبارها علاقة ارتباط قضية الاستقلال بقضية الحفاظ على السلم العالمى، ثم ما ظهر من تضامن شعوب آسيا وإفريقيا والعديد من دولها مع مصر وما قدمه الاتحاد السوفيتى لبلادنا من مساندة أدت إلى ردع المعتدين، نقول إن كل هذا يحتم أن يكون هناك على الدوام شكل تنظيمى تحتشد فيه الجماهير، وهو شكل لجان المقاومة الشعبية. وقد يرد على ذلك بأن العدوان الثلاثى قد تم دحره وليس من المتوقع أن تتعرض مصر مرة أخرى لمثل هذا الغزو؛ ولكن هذا الاعتراض لا يستند إلى تقديرات واقعية للأسباب التالية:

أ ـ إن انسحاب جيوش المعتدين عن أرض مصر لا يعنى زوال خطر تجدد العدوان عليها. ويتضح هذا إذا نظرنا إلى أن مصر تحيط بها العديد من القواعد العسكرية للبلاد الإمبريالية فى البلدان العربية هذا بالإضافة إلى الأحلاف العدوانية مثل حلف بغداد المرتبط بحلف الأطلنطى.

ب ـ إن الاستعمار العالمى لا يهدد بلادنا فحسب بالعدوان؛ وإنما يهدد كما نرى سوريا الشقيقة تحت ستار أن سوريا تتعرض لخطر «مؤامرة شعبية». وقد حدث بالفعل أن احتشدت الجيوش التركية على حدود سوريا، كما حشدت إسرائيل جيشها على حدود سوريا وشرق الأردن. (كما دخلت جيوش العراق فى عهد نورى السعيد أراضى شرق الأردن).

جـ ـ بالإضافة إلى ما تقدم فإنه تربط مصر معاهدات مع بعض البلاد العربية (سوريا، السعودية) وهى معاهدات تفرض علينا أن نهب إلى مساعدة هذه الدول الشقيقة إذا وقع عدوان عليها.

د ـ وبالإضافة إلى هذا كله أيضا تتلكأ جيوش العدوان الثلاثى على بلادنا فى الانسحاب. فهل بعد هذا كله يمكننا ألا نفكر فى قضية لجان المقاومة الشعبية(٢٢٥)؟

الجواب هو أن البلاد فى حاجة أكثر من ذى قبل إلى لجان المقاومة الشعبية.. إلى هذا التنظيم الجماهيرى الواسع للرد على العدوان الاستعمارى والقضاء عليه ولمنع أذناب الاستعمار فى الداخل من الخروج من أوكارها.

أما السبب، فهو أنه بعد تحقيق الاستقلال الوطنى تطرح الحياة بالضرورة قضية إرساء قواعد اقتصادنا الوطنى. فالاستعمار، كما هو معروف، يجيّش جيوشه مركزا على ناحيتين؛ الأولى: اقتصادية، والثانية: اجتماعية وثقافية.

وفيما يتعلق بالناحية الأولى تتحدد مهامنا الوطنية فى التخلص من جيوب الاستعمار فى اقتصادنا الوطنى. وكما هو معروف أيضا، فإنه فى مصر ـ كما فى جميع البلدان التابعة والمستعمرة ـ كان الاستعمار يسلط على هذه جهازه الاحتكارى الربوى؛ فيقيم المصارف وشركات الاحتكار التى تشترى المنتجات الزراعية والمواد الخام بأبخس الأثمان، ثم تعود لتبيع هذه السلع ـ محوّلة ـ بأثمان مرتفعة. وهذا الفرق الكبير بين سعرى الشراء والبيع تتحمله طبقات الشعب بدرجات متفاوتة.

وتستند هذه الشركات الاحتكارية إلى مجموعة من الموظفين الأجانب وإلى مجموعة من المؤسسات التجارية والصناعية المرتبطة بتلك المصارف. ويتم كل هذا تحت شعار التبادل التجارى، وتحت شعار مساعدة البلاد المتخلفة. وتأتى القروض من المانحين المستعمرين كبند من بنود هذه المساعدة المزعومة. وفى آخر المطاف يتحول الاقتصاد الوطنى إلى اقتصاد تابع للاستعمار.

وعندما يضطر الاستعمار إلى إجلاء جيوشه يترك وراءه، بالرغم من ذلك، جهازا استعماريا يواصل نهب الاقتصاد الوطنى بما يبقى عليه ضعيفا هزيلا. وهذا يعنى أن الصراع مع الاستعمار لا يتوقف بعد جلاء جيوشه لأنه يخلف وراءه «جيوشا» أخرى داخل البلاد فى شكل مؤسسات وهيئات وأعمال وعادات.

ولعل هذا هو الذى أبرزته حكومتنا الوطنية عندما دعا الرئيس عبدالناصر فى ٥٦/٧/٢٦ إلى تأميم القناة. وكانت الحكومة، قبل ذلك، قد أممت شركة التقطير (كوتسكا) وأقامت شركة وطنية للتجارة الخارجية وفرضت الحراسة على أموال الإنجليز والفرنسيين فى البنوك والمؤسسات التجارية والصناعية. ومضت الحكومة أيضا تؤمن وسائل تموين جيشنا ومواصلاته بالإشراف وفرض الحراسة على أقسام مهمة من قطاعات الصناعة والمواصلات والتموين.

على أن هذا الذى قامت به الحكومة يفرض على الشعب بجميع طبقاته وفئاته واجبات ضخمة حتى يحقق التأميم والحراسة والإشراف أهدافها فى تخليص مصر من بقايا الاستعمار فى اقتصادنا الوطنى. وهذا معناه أن يأخذ رجال الصناعة ونقابات العمال على عاتقهم ـ وبمساعدة المديرين والمشرفين ـ القيام بتنفيذ برامج تخليص اقتصادنا القومى من رواسب الاستعمار. أما المهمة المطلوبة منهم فهى العمل سويًا على زيادة الإنتاج وتقديم الاقتراحات والمعلومات اللازمة. ولا شك أن المديرين والقائمين على الحراسة وغيرهم من رجال الصناعة يدركون أن العمال، وهم عماد الإنتاج القومى، يعملون ما فى وسعهم حتى يتلاءم طموحهم فى الحياة الكريمة مع احتياجات الاقتصاد الوطنى الموجه لرفاهية الشعب.

ثم يدخل بعد ذلك فى قضية إقامة اقتصاد وطنى، حشد الجهود فى اتجاه أن يرتكز هذا الاقتصاد على دعامة راسخة من الصناعة الثقيلة. ونعلم أن هذا هو درس التاريخ؛ لأن البلاد التى تقيم صناعتها الثقيلة تسير فى طريق التحرر من التسلط الأجنبى، وزيادة

الإنتاج، وهى الزيادة التى تنعكس إيجابا على زيادة القوة الشرائية وبالتالى على رفع المستوى العام للشعب.

هنا تجدر الإشارة إلى أن بناء الاقتصاد القائم على الصناعة الثقيلة، هذا الاقتصاد له أكثر من جانب على درجة كبيرة من الأهمية. ذلك أن بناء الاقتصاد على الصناعة الثقيلة من شأنه أن يفتح طريق الارتباط بالبلدان العربية المتحررة لتقوم بين مصر وهذه البلاد علاقات اقتصادية متحررة وبلا شروط، ثم لتمتد علاقات مصر الاقتصادية أيضا إلى البلدان الآسيوية والإفريقية المتحررة وإلى البلدان الاشتراكية وإلى جميع البلدان التى تحترم سيادتنا وتعمل على صون السلام. وعلى هذا الطريق فى بناء اقتصادنا القومى تتفتح طرق أخرى نحو بناء الوحدة العربية.

ومن هنا تتأكد الحاجة إلى لجان المقاومة الشعبية، وهى اللجان التى تتجسم فى الهيئات والمنظمات اللازمة لبنائها وترسيخها، الأمر الذى يتطلب توسيع مضمونها وترقية تنظيمها.

وننتقل من قضية الشروط اللازمة لبناء الاقتصاد الوطنى المستقل وتخليصه من الجيوب الاستعمارية، إلى قضية أخرى رئيسية ولا تقل أهمية هى: قضية العمل على تخليص ثقافتنا من المؤثرات الاستعمارية ورد ثقافتنا إلى تراثها القومى.

لقد خلقت سيطرة الاستعمار على بلادنا ثقافة وأفكارا وعادات لا تمت فى الواقع بصلة إلى ثقافة بلادنا وعاداتها الشعبية. وإذا كان المستعمرون يتباهون فى بلادهم برفع علم حقوق الإنسان؛ فقد أهدروا الكرامة الإنسانية لشعوب المستعمرات والبلدان التابعة، وفرضوا على هذه البلاد حكومات رجعية تسوس الشعوب بقوانين استثنائية.

ولم يكتف المستعمرون بسلاح وحيد وهو سلاح البطش والإرهاب، وإنما اهتموا أيضا بالتعليم كسلاح.. فأقاموا المعاهد والمدارس والمكتبات التى كانت تنشر بكيفية سافرة فكر المستعمرين فى وسط شبابنا. وهذا ما حمل حكومتنا الوطنية على فرض الحراسة على المعاهد والمدارس الأجنبية؛ ولم يكن هذا لنعرة وطنية متعصبة؛ ولكن من أجل إحلال تراثنا الوطنى وتاريخ شعبنا محل الثقافة الاستعمارية، وذلك على قاعدة من الاستقلال والديموقراطية والسلام.

وما يقال عن التعليم يقال بالمثل عن الثقافة، فقد كانت تفرض علينا الأفلام السينمائية الخليعة التى ليس من شأنها سوى تحقير المرأة بالإضافة إلى الأفلام التى تمجد الإرهاب (العنف) بما يحط بالكرامة الإنسانية. وفى هذا نرى أنه كان لحكومتنا الوطنية الفضل الكبير فى تحويل برامج الإذاعة المصرية التى أصبحت - بالمحاضرات التى تلقى فيها، وبالأخبار التى تنشرها وبالأغانى المذاعة فيها - مؤسسة عامة لثقافتنا الوطنية بعد أن كانت فى العهود السابقة قلعة للثقافة الاستعمارية.

وعلى هذا المسار الجديد نكتشف أن شعب مصر يرفض العنصرية.. فبفضل تراثه وعاداته وأخلاقه أمكنه أن يقضى عام ١٩١٩ على الفتنة التى حاول الاستعمار أن يزرعها بين المسلمين والأقباط، ثم أحبطت هذه الفتنة مرة أخرى عام ١٩٤٥ عندما حاول الإنجليز أن يوجهوا الحماس الوطنى ضد الأقليات. وإذا دل هذا على شىء فعلى أن للشعب المصرى ثقافة وتراثا وطنيًا أثبتا قدرتهما على مر الأيام على رفض الثقافة الاستعمارية وأساليبها. فإذا صح بعد ذلك أن ثمة جيوبًا ما زالت قائمة للثقافة الاستعمارية فإن مآلها إلى زوال. ولكن يتعين، مع ذلك، الإسراع بالتخلص منها ومن ميراث الاستعمار حتى يتم بناء الوطن للجميع على أساس من «الثقافة المصرية والحضارة العربية».

فإذا تساءلنا: أى طريق نسلك لتخليص ثقافتنا من مخلفات الاستعمار؟

قلنا إنه طريق تحقيق أهدافنا:

طريق بناء الوحدة القومية وترسيخها .. طريق التخلص من الاقتصاد الاستعمارى.. طريق «وحدة عربية شاملة وعمل من أجل تعايش سلمى».

وفى هذا كله فإن لجان المقاومة الشعبية مرشحة بفضل الوحدة القومية لأن تمهد الطريق إلى تلك الأهداف(٢٢٦).

الإطار الديموقراطى للعمل الوطنى:

وجاء فى التقرير:

«إن ممارسة الجماهير الشعبية لهذا النشاط الوطنى فى ظل حكومتنا الوطنية من شأنه أن يفتح المجال واسعا أمام ترتيب حياة ديموقراطية كريمة مستقرة ومستندة إلى تنظيمات واسعة تضم جماهير العمال والنساء والشباب إلى جانب تلك الهيئات التى أوجدها الاقتصاد المصرى والتى أدخلت عليها حكومتنا الوطنية الصيغة المصرية الصحيحة وهى: اتحاد الغرف التجارية واتحاد الغرف الصناعية «وأن هذه الهيئات جميعها إذا ما استمرت تعمل فى الحقل الوطنى - وستعمل فى هذا الحقل بفضل ممارسة الجماهير الشعبية لحقوقها السياسية فى ظل لجان المقاومة الشعبية - فسيكون من شأن وجودها حل كثير من المشاكل (وذلك) بأكثر من وسيلة وأسلوب لتتطابق مع واقعنا وتسير مع احتياجاتنا لصالح شعب مصر ورفاهية طبقاته(٢٢٧).

الأخطار التى تهدد لجان المقاومة الشعبية:

١ - إن أول خطر يهدد كيان هذه اللجان هو الشعور العام الذى بدأ يسود مجموعات من الجماهير الشعبية، بأنه لا مسوغ بعد اليوم لاستمرار تلك اللجان فى أعمالها بعد أن انتهت المعركة؛ وخاصة بعد انسحاب قوات الغزاة المعتدين.

وقد سبق أن علقنا على هذه الحجة عندما أشرنا إلى أن التهديد بالتدخل المسلح سيظل قائما حتى بعد الانسحاب.

٢ - مصدر آخر يهدد لجان المقاومة الشعبية ويكمن فى قطاعات من الجماهير الشعبية التى حيل بينها - بسبب سموم الاستعمار - وبين أن تفهم العمل السياسى الصحيح وتمارسه. فكانت تستجيب في مراحل مختلفة من مرحل كفاحنا الوطنى لنداءات زعماء وأحزاب ولكن سرعان ما كان يتم تسريحها من قبل الداعين وقبل أن تتحقق الشعارات المرفوعة. ومن هنا كانت خطوات هذه الجماهير فى العمل السياسى متقطعة، وبعيدة عن الحشد والتكتل فى تنظيمات جماهيرية.

٣ - وهناك الإهمال فى تنظيم لجان المقاومة الشعبية من حيث غياب العمل على توسيع صفوفها بين جميع الفئات الشعبية بالزيارات والشرح والعناية بمشاكلها المختلفة. فلجان المقاومة الشعبية يجب أن يعى بأهميتها كل فرد من أفراد الشعب: العمال والموظفون والتجار وأصحاب المصانع والشركات. وليس هناك مظهر آخر لثقة الجماهير بلجان المقاومة سوى التصاق الجماهير بها وانضمامهم إليها والمساهمة فى أعمالها.

٤ - من الخطورة بمكان أن نطالب الملتفين حول اللجان الشعبية بأعمال خارقة وخطوات كبيرة. فالانتقال من مرحلة إلى أخرى فى تنظيم لجان المقاومة الشعبية يتعين أن يكون على الدوام فى مستوى الرجل العادى وليس فى مستوى العنصر الفريد فى نوعه أو الذى يعد طليعة لغيره. ومن هنا يؤدى عدم الأخذ بهذه القاعدة إلى أن يتحول العمل فى اللجان إلى عمل تآمرى يتم بين حفنة من «الممتازين».

٥ - آخذين فى الاعتبار ما تقدم فإن الخطر الأكبر على كيان لجان المقاومة الشعبية هو استغلال الاستعمار وأذنابه للنواقص التى سبقت الإشارة إليها. إن هذا الخطر الكامن فى مخلفات الثقافة الاستعمارية يظهر بداية بالهجوم على بقاء واستمرار لجان المقاومة الشعبية. فإذا أخفق فى القضاء على كيان اللجان انتقل إلى كل الأساليب التى تحول اللجان إلى مجموعات ثرثرة لا تقود الشعب إلى العمل الإيجابى. وعندما يخفق فى هذا أيضا نراه يتحدث عن إنشاء تكوينات وتشكيلات جديدة لا ينكر أحد أهميتها البالغة: مثل الاتحاد النسائى أو اتحاد الشباب وغيرهما. فهذه الهيئات تحتاج إلى عمل تحضيرى ومرن حتى لا تكون سببا فى تفكيك الاتحاد القومى (الوطنى). بل إن هذه الهيئات تحتاج أن تتكون فى الواقع من أعمال لجان المقاومة الشعبية وفقا للمفهومات الجديدة التى أوجدتها المعركة: الاتحاد القومى، الوحدة العربية، مبادئ باندونج، السلام العالمى.

وحتى نحبط أهداف الاستعمار والرجعية فى القضاء على تنظيم لجان المقاومة الشعبية يتعين الذهاب إلى الجماهير والارتقاء بها إلى المستوى السياسى الصحيح، مستوى الحركة الوطنية، والكفاح ضد الاستعمار فى جميع تجلياته ومظاهره التنظيمية. والذهاب إلى الجماهير يعنى:

أ - الذهاب إليها فى الشوارع والأحياء والقرى والمصانع، بل التوجه أيضا إلى زيارتها فى مساكنها، لنقيم هنا أو هناك - فى النهاية - لجنة للمقاومة الشعبية.

ب - إن الجماهير لا تكتفى بالمحاضرات والخطب؛ وإنما تطالب بأن تقترن الدعاية باتخاذ خطوات إيجابية لتحقيق ما جاء فيها. وبالإضافة فإن مطالب الجماهير قد لا تعبر عنها مجرد عريضة مقدمة إلى رئيس لجنة من لجان المقاومة، لأن تلك المطالب يمكن أن تكون مكبوتة فى نفوس الجماهير وفى أعماقها فلا تستطيع التعبير عنها لسبب من الأسباب. ولن يحل هذه المشكلة سوى الالتصاق بالناس التصاقا كاملا، وتقبّل اقتراحاتهم وملاحظاتهم والتفاعل معهم تفاعلا تاما، وذلك بما يولد فى نفوسهم الثقة والمشاركة فى العمل السياسى الصحيح. وعند هذه النقطة يبدأ العمل التنظيمى فى كل مرحلة من مراحل العمل السياسى(٢٢٨).

المهام الأربع الأساسية للجان المقاومة الشعبية:

تتحدد هذه المهام فيما يلى:

أ - بناء الاتحاد القومى (الوطنى).

ب - تقوية الوحدة العربية.

جـ - تطبيق مبادئ باندونج.

د - الدفاع عن السلام العالمى.

أ- بناء «الاتحاد القومى»:

إن الاتحاد القومى هو الجماهير الشعبية على اختلاف طبقاتها وعقائدها ومشاعرها وأحاسيسها واحتياجاتها. إن هذا الاتحاد القومى كان على الدوام الهدف الذى اندفع وراء تحقيقه الشعب المصرى وذلك فى مختلف مراحل كفاحه الوطنى ضد المستعمر.

- ففى ١٧٩٨ التفّت جماهير القاهرة وجماهير الإسكندرية وجماهير دمياط والفلاحون فى قراهم حول هدف إخراج المحتل الفرنسى من البلاد. وفى ذلك الوقت رأينا الشعب يتناسى كراهيته للحكام الطغاة العثمانيين والمماليك ووقف مع هؤلاء وأولئك فى صف واحد.

- وفى ١٨٠٥ اتحدت عناصر الشعب المصرى بزعامة عمر مكرم فى المعركة التى دخلها محمد على ضد الوالى التركى، وضم الحشد الشعبى التجار والصناع والمشايخ وأصحاب الحرف.

- وفى ١٨٠٧ تعرضت مصر للغزو الإنجليزى ولكن الشعب تمكن بوحدته من طرد الغزاة.

- وفى ١٨٨٢ زحفت القوات الإنجليزية على مصر فاجتمعت جمعية عامة من أبناء الأمة تضم الرؤساء الدينيين والعلماء ووجوه الأمة وكبار الموظفين واتخذت هذه الجمعية قرارها بعدم الاعتداد بعزل الخديوى لعرابى باشا وتم توكيل عرابى بمهمة الدفاع عن البلاد.

- بعد الحرب العالمية الأولى ظهرت الدعوة الشعبية التى عبرت عن تكامل عناصر الأمة على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية ومذاهبهم الدينية. وكان مضمون الدعوة الكفاح الوطنى ضد الإنجليز لتحقيق استقلال مصر. وكان أبرز العناصر الجديدة فى ثورة ١٩١٩ التوكيل الشعبى المباشر لقادة الحركة الوطنية، إذ بهذا التوكيل تتكون فكرة الزعامة الشعبية التى تخضع للمراقبة وفكرة الحفاظ على حقوق الشعب.

- وفى عام ١٩٣٥ أثار تصريح وزير خارجية بريطانيا برفض الجلاء عن مصر ثائرة طلاب جامعة القاهرة فنظموا المظاهرات وأضرب عمال عنابر السكك الحديدية والتقى الجميع حول شعار الوحدة من أجل استقلال مصر وسيادتها. وأجبرت هذه الحركة الزعماء السياسيين على أن يوقعوا «ميثاقا وطنيا».

- وفى فبراير ٤٦ وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية فجر الشعور الوطنى فى مصر وولدت فى عنفوانه «لجان العمال والطلبة» التى جمعت حولها جماهير شعبية واسعة.

- وفى ١٩٥١، وبعد أن ألغت حكومة الوفد معاهدة ٣٦، عرفت البلاد ذلك الحشد الوطنى الكبير، وكان من أهم مظاهره المسيرة الكبرى التى جمعت فى ١٣ نوفمبر ١٩٥١ (عيد الجهاد الوطنى) ما لا يقل عن مائة ألف شخص، كما كان من مظاهره المواقف الوطنية التى اتخذتها الطبقة العاملة فى منطقة القنال وتأييد الشعب لمواقف العمال ونضالهم.

فهذه الوقائع التاريخية تبين أن شعب مصر مضى يبنى اتحاده القومى حجرا بعد حجر. وكان لهذا الاتحاد أشكاله التنظيمية التى تلائم كل معركة، والتى ارتقى فيها مستواه من مرحلة إلى أخرى: من الاجتماعات العامة فى الأزهر فى ١٧٩٨ وصولا إلى الشكل الخاص بلجنة العمال والطلبة عام ١٩٤٦.

وإن اتحادنا القومى اليوم الذى تتمسك به مصر لهو أقوى عودا وأشد تنظيما. وإن شكله التنظيمى «لجان المقاومة الشعبية» لهو أفضل تنظيما ورقيا. ففى داخل هذا الشكل التنظيمى - وهو يتكون فى ظروف دولية ملائمة - تتفاعل جميع القوى الوطنية - فى صف واحد - من أجل الاستقلال وبناء الاقتصاد القومى ورفع مستوى الطبقات الشعبية، ومن أجل السلام.

وسوف يستمر هذا الاتحاد القومى الذى برز فى المعركة مع المستعمر؛ مادمنا تمسكنا بلجان المقاومة الشعبية وعملنا على بقائها واستقرارها ونموها.

ب- تقوية الوحدة العربية:

كانت المعركة التى خاضها الشعب المصرى ضد العدوان الثلاثى امتحانا لاتحادنا الوطنى وكانت أيضا امتحانا لوحدة الشعوب العربية. وإذا صح أن حكومات البلاد العربية - منذ أن تأسست الجامعة العربية - كانت تتحدث وتعلن عن وحدات بين هذه الدولة

وتلك، إلا أن الوحدة العربية لم يتم انصهارها (أو تدشينها) إلا تحت تأثير المعركة ضد الاستعمار. فهنا تجلى معنى الوحدة العربية فى مواقف اتحاد العمال العرب (الإضراب العام فى البلاد بمناسبة مؤتمر لندن الذى انعقد بعد تأميم قناة السويس). وفى مواقف المحامين العرب (إضرابهم من أجل نقيب محاميى العراق). وفى مواقف اتحاد الغرف التجارية العربية واتحاد الخريجين فى البلاد العربية.

«إن معنى الوحدة العربية فى الدرجة الأولى تقوية تلك الاتحادات العربية على اختلاف أنواعها وأغراضها.. معناه توسيع هذه الاتحادات بإدخال كل البلاد العربية فيها.. ومعناه تقويتها برفع مستوى تنظيمها وجعلها أكثر ديموقراطية.. ومعناه إعطاء تلك الاتحادات مضمون الاتحاد القومى (الوطنى) فى مختلف البلاد العربية ومضمون مبادئ باندونج، ومضمون السلام العالمى. إن هذه الاتحادات العربية هى التى ستجعل الجامعة العربية جهازا دائم الاستعداد لكل الاحتمالات. ليس هذا فحسب؛ بل إن هذه الاتحادات ستجعل الجامعة العربية تلعب الدور الإيجابى الذى طالما طالبتها به الجماهير الشعبية فى البلاد العربية. (مثل: إخلاء شرقنا العربى من القواعد العسكرية الاستعمارية من مراكش والجزائر إلى المحميات والعراق). (و) تمكين جميع البلاد العربية من تأكيد سيادتها. (و) تخليص اقتصاديات المنطقة من تسلط الاقتصاد الاستعمارى عليها. (و) رسم خطوط لبناء اقتصاد عربى مستند إلى الاكتفاء الذاتى، فى تعايش سلمى وتبادل تجارى عالمى مجرد من الشروط الاقتصادية المسبقة».

هذا هو المضمون الحقيقى للوحدة العربية.

جـ- تطبيق مبادئ باندونج:

أصبحت مبادئ باندونج التى أعلنها الرئيس جمال عبدالناصر مع شو إن لاى وجواهر لال نهرو فى إبريل ١٩٥٥ حجر الزاوية فى السياسة العالمية. فقد اعتمدتها جميع البلدان الأفرو آسيوية. ورحب بها الاتحاد السوفيتى والديموقراطيات الشعبية فى شرق أوروبا و قبلتها يوغوسلافيا. ثم امتد هذا التأييد إلى داخل البلدان الاستعمارية، بعد أن قاومتها حكوماتها وعارضت مبادئ باندونج الخمسة. ثم أصبح لتنفيذ مبادئ باندونج أثر مباشر على المناقشات والقرارات التى تدور أو تصدر عن هيئة الأمم المتحدة والمتعلقة مثلا بقضايا الاستقلال والتحرر الوطنى ومكافحة التمييز العنصرى (الجزائر - جنوب إفريقيا). وقامت البلاد العربية وعلى رأسها مصر بالاعتراف بالصين الشعبية. ودخلت فى علاقات مع الاتحاد السوفيتى وعقدت بين مجموعة بلاد باندونج اتفاقات تجارية ومعاهدات تجارية وثقافية وتبودلت الزيارات بين وفود الكتاب والصحفيين والأطباء ورجال الأعمال والطلاب.

وعلى مستوى العلاقات العربية، فقد بدأت تنمو علاقات متعددة الجوانب بين مصر والبلدان العربية مثل سوريا واليمن والسودان ولبنان والجزائر.

على أن الحدث الكبير الذى فجر حماس شعوب مجموعة باندونج كان بلا شك التهديد الذى وقع على مصر حين أممت قناة السويس وما تلا ذلك من الغزو الاستعمارى الصهيونى. فقد تحركت بلاد باندونج ووقفت مع مصر فى معركتها. وخرجت مصر من تلك المعركة بدرس لن تنساه. وهو وجوب الاستمرار فى توطيد علاقاتها بالشعوب الآسيوية الإفريقية التى ذاقت وما زالت ظلم الاستعمار واستبداده واستغلاله. وأن أسماء («الصين الشعبية» و«الهند» و«بورما» و«اتحاد نقابات الهند» و«اتحاد النسيج بالصين» وأسماء «نهرو» و«شو إن لاى».. نقول إن هذه الأسماء لم تتردد فى جنبات مصر من قبل كما

ترددت إبان المعركة مع المعتدين الغزاة. ومن ثم فإن جماهير شعبنا ما زالت فى عطش إلى معرفة المزيد عن تلك الأسماء وإلى معرفة الأسباب التى تدفع هذه الشعوب إلى مساندتنا والوقوف معنا، وما هى مميزاتها وخصائص ثقافتها وفلسفتها. والواقع أن هذه الأمور لا يمكن أن تجد رضاءً من الشعب بإلقاء كلمات عابرة. بل إن فهما لتنظيم علاقاتنا بهذه البلاد وتوسيع مجالات التعاون معها توسيعا يتطلب إشراك الشعب فى هذا الجهد. وذلك بمعنى أننا فى حاجة إلى تبادل الزيارات والتعرف على ثقافات هذه الشعوب وفنونها وفلسفاتها وعلى قيمها الأخلاقية وعاداتها.

على أن هذه كله لا يمكن أن يتم إلا بالتنظيم: تنظيم هيئات تضم المثقفين وهيئات تضم العمال وثالثة تضم أهل التجارة والصناعة، الأمر الذى ييسر أمر عقد المؤتمرات وإقامة الاحتفالات، كما ييسر للتجار وأصحاب المصانع عقد المعاهدات التجارية وغيرها.

ولكن كل هذا لن يتأتى إلا إذا كان اتحادنا القومى قائما ومنظما على أساس جماهيرى واسع، وإلا إذا نظم نفسه فى لجان المقاومة الشعبية.

د - الدفاع عن السلام العالمى:

لقد قيل بحق إن كلمة «السلام العالمى» أو شعارات السلام العالمى لم تتردد فى مصر بين جماهير الشعب مثلما ترددت منذ ٢٦ يوليو ١٩٥٦، حين أعلن الرئيس جمال عبدالناصر تأميم القناة، هذا التأميم الذى أكد مرة أخرى على سيادة مصر. وأن مبدأ سيادة الشعوب وحقها بتقرير مصيرها هو حجر الزاوية فى الدفاع عن السلام العالمى وبقائه.

ومن هنا - وكما قال بطل الاستقلال والسلام الرئيس عبدالناصر - لا يمكن أن يكون السلام استسلاما، ولكنه ممارسة الشعوب لحقوقها فى تأكيد سيادتها وحقها فى تقرير مصيرها. ومن هنا رأينا الشعوب المحبة للسلام تهب للاحتجاج على محاولات الاستعمار تهديد حق مصر فى تأميم القناة - كما حدث فى مؤتمر لندن أو فى التهديد بالتدخل المسلح وغزو الأراضى المصرية.

وقد برز هذا الاحتجاج فى القرارات والمواقف التى اتخذتها تلك الشعوب ممثلة فى هيئاتها التقدمية وفى هيئاتها العالمية. وكانت لهذه الهيئات كلمة واحدة تدوى سواء فى مصر أو فى الاتحاد السوفيتى والهند وإندونيسيا ويوغوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا والصين الشعبية. هذه الكلمة الواحدة كانت «السلام» لا «الاستسلام».

لعل ترديد كلمة «السلام» فى مصر كان أكثر منه فى أى بلد آخر، وذلك لشعور شعبنا بالخطر المباشر الذى يهدد - فى آن واحد - سلامته، كما يهدد السلام العالمى وأمن الشعوب الأخرى. ولا أدل على ذلك من أن حكومتنا - من موقف تقديرها لتوازنات القوى الدولية - لم تقبل متطوعين يساندونها من بلاد أخرى فى مواجهة الغزاة المعتدين.

وواقع الأمر أن حركة السلام العالمية قد انتصرت فى هذه الشهور الثلاثة الأخيرة (أكتوبر - نوفمبر - ديسمبر). وهو الأمر الذى لم يحدث من قبل إبان حرب فلسطين عام ١٩٤٨؛ إذ لم تقف الحرب إلا بعد عام من نشوبها.. كما لم يحدث أيضا عام ١٩٥٠ فى الحرب الكورية التى لم تخمد إلا بعد أن مات فيها الآلاف المؤلفة وخربت بلاد واسعة وعجزت الأمم المتحدة وقتئذ عن إدانة المتسبب فى العدوان والمحرك له (الولايات المتحدة الأمريكية). ولكن تميز انتصار حركة أنصار السلام العالمى فى معركتنا ضد الغزاة الاستعماريين والصهيونيين بانتهاء الحرب فى بضعة أيام.

إن هذا الانتصار الكبير لحركة السلم العالمية كان له صداه فى مصر.. فأدرك شعبنا

أهمية حركة السلام العالمية وأهمية الاشتراك فيها والمساهمة فى تنظيم صفوفها لمواجهة العدو المشترك. وهنا، عندما نتحدث عن تنظيم الصفوف الآن، لا نستطيع إلا أن نفكر فى لجان المقاومة الشعبية التى يمكنها بدعايتها المستمرة أن توضح أفكار هذه الحركة العظيمة بما يجذب الجماهير الشعبية إلى المشاركة فيها.

إن هذه الأهداف الأربعة: الاتحاد القومى، والوحدة العربية، ومبادئ باندونج، والسلم العالمى، هى جوهر ما نادت به الجماهير الشعبية فى معركتها ضد الاستعمار ملتفة حول لجان المقاومة الشعبية. بل إن مضمون هذه الأهداف الأربعة يتعين أن تكون حجر الزاوية فى حياتنا الداخلية وعلاقاتنا الدولية، الأمر الذى لن يتحقق إلا إذا وضعناها بعمل جدى فى جميع لجان المقاومة الشعبية فى الأحياء والمصانع والقرى[٢٢].

٥- أعمال لجان المقاومة الشعبية:

هذا هو الجزء الخامس من تقرير «الجماهير الشعبية تحتشد فى لجان المقاومة الشعبية». وسوف نرجىء عرضه هنا لنعود إليه فى الباب الخاص بالعمل الجماهيرى.

الفصل العاشر

١٩٥٧: آليات الوحدة والصراع مع نظام يوليو

- عبد الناصر يواجه المشروع الأمريكى.
إقامة مؤسسات الدولة بعزل اليمين واليسار.
- الوضع السياسى فى بداية ١٩٥٧ ورأى للشيوعيين المصريين.
- مشروع أيزنهاور فى التطبيق.
- واجباتنا..
- موقف إيجابى وبناء للمنظمة من إعلان تكون الاتحاد العام للعمال.
- تصور لمهام الاتحاد العام للنقابات.
- الأهمية الخاصة لانتخابات مجلس الأمة (١٩٥٧).
مدخل.
- واجباتنا فى المعركة الانتخابية. نداء المقاومة الشعبية إلى أهالى بندر المنيا.
- ماذا يريد الشعب من ممثليه فى مجلس الأمة؟
- الاتحاد القومى يستبعد مرشحى «المنظمة».
- نطالب باتحاد فيدرالى بين مصر وسوريا.

عبدالناصر يواجه المشروع الأمريكى
إقامة مؤسسات الدولة بعزل اليمين واليسار

مدخل :

نستعيد أهم الأحداث الداخلية والعربية والخارجية فى عام ١٩٥٧.

ففى الأول من يناير ألغت الحكومة اتفاقية الجلاء الموقعة مع بريطانيا عام ١٩٥٤. وفى ١/٥ قدم الرئيس أيزنهاور إلى الكونجرس مشروعه الذى اشتهر باسم «مشروع أيزنهاور». ومؤداه أن أمريكا تتكفل بتقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية لأية دولة أو مجموعة من الدول المنتمية إلى الشرق الأوسط تتعرض بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لعدوان «الشيوعية الدولية». كما ينص المشروع على استخدام القوات المسلحة لضمان السلامة الإقليمية والاستقلال السياسى للبلدان التى تسيطر عليها الشيوعية الدولية. وفى ١/١٣ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتجميد الأموال المصرية تضامنا مع بريطانيا وفرنسا، وفى ٦/٣ انضمت الولايات المتحدة رسميًا إلى اللجنة العسكرية لحلف بغداد.

وفى مواجهة هذه التطورات وضعت مصر وسوريا فى ٩/١٤ خطة مشتركة لمواجهة أى عدوان على الشعب السورى. وفى ٩/١٥ أعلن اتحاد العمال العرب أن العمال سوف يردون الضربة لو قامت أمريكا بتحرك ضد سوريا. وفى ١٠/١٣ نزلت قوات مصرية فى سوريا للاشتراك فى رد أى عدوان استعمارى يقع على البلدين طبقا لاتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين.

وفى ١٢/٩ أجرى وزير الخارجية محمود فوزى مباحثات مع وزير خارجية الولايات المتحدة.

وفى ١٢/٢٦ عقد بالقاهرة مؤتمر تضامن الشعوب الآسيوية الإفريقية.

وفى مجال تحرير الاقتصاد الوطنى وتطوير الصناعة، مع تزايد مطّرد لتوجيه الدولة للاقتصاد، قامت الحكومة فى ١/١٥ بتمصير الشركات الفرنسية والإنجليزية. وبتمصير البنوك وشركات التامين الأجنبية ومنشأتين أمريكيتين. وفى ١/١٧ صدر قانون إنشاء «المؤسسة الاقتصادية» وقانون إنشاء المجلس الأعلى للتخطيط القومى. وفى ٧/١٩ كان تحويل البنك الأهلى إلى بنك مركزى. وفى ١١/٢٥ نجحت المباحثات مع الاتحاد السوفيتى لمد مصر بالمصانع. وفى ١٢/٥ خطب الرئيس عبدالناصر فى مؤتمر التعاونيين وأعلن عن إقامة المجتمع الاشتراكى الديموقراطى التعاونى.

وفى بناء مؤسسات الدولة وقضية الديموقراطية فقد أعْلِن فى ١/٣٠ تشكيل الاتحاد النقابى المصرى كتنظيم نقابى وحيد يضم ٢٤٢ ألف عضو. وقد أيدت «المنظمة» قيام هذا التنظيم وإن كانت لها تحفظات على الأسلوب الذى اتبع فى تشكيله.

وفى ٥/٢٨ صدر قرار بإنشاء الاتحاد القومى تنظيما سياسيا لقوى الشعب المصرى. وتولى هذا التنظيم استبعاد المرشحين اليساريين من خوض المعركة الانتخابية. وفى ٧/٢٢ كان افتتاح مجلس الأمة.

«م»

الوضع السياسى فى بداية ١٩٥٧
ورأى للشيوعيين المصريين

فى إطار عمليات التنسيق التى بدأت بين المنظمات الماركسية بكيفية ملموسة منذ عام ١٩٥٥، توصلت لجنة التنسيق عن «الحزب الشيوعى المصرى» (١٩٤٩) و«طليعة العمال» و«الحزب الشيوعى المصرى الموحد» إلى صياغة رؤية مشتركة عن الوضع السياسى العام فى البلاد كما بدا فى مستهل عام ١٩٥٧(٢٣٠).

وجاء فى البيان:

إن المؤامرة الاستعمارية على مصر وحريتها ذات وجهين:

الأول: هو العدوان الاستعمارى الصريح، كالغزو الاستعمارى الإنجليزى - الفرنسى - الصهيونى وما يستجد من مشروعات العدوان والاستفزازات الإجرامية كمشروع أيزنهاور.

والثانى: هو التآمر على حكومة مصر الوطنية ومحاولة قلبها من داخل البلاد وإحلال حكومة أخرى مكانها من حثالة الخونة والرجعيين تقوم بتسليم البلاد من جديد للمستعمرين وتدبر المذابح ضد الوطنيين المصريين.

وإن سر الحقد الأسود الذى يكنه المستعمرون لحكومة رئيس جمهوريتنا البطل جمال عبدالناصر هو أن هذه الحكومة تقف حجر عثرة فى سبيل مشروعات المستعمرين العدوانية لإثارة حرب عالمية، ومؤامراتهم لاستعادة نفوذهم فى بلادنا وفى بلاد الشرق العربى بأسره.

لقد هزم الاستعمار العالمى أكبر هزيمة فى تاريخه على أرض مصر، وعلى أيدى شعبنا وحكومتنا وجميع القوى المحبة للسلام والحرية فى العالم. وألغت مصر معاهدة ١٩٥٤ فأنهت إلى الأبد آخر أثر من آثار النفوذ السياسى والعسكرى للاستعمار فى بلادنا وقضت على قاعدة العدوان والحرب فى القنال وحولتها إلى قاعدة للحرية والسلام. وقبل أن يستفيق المستعمرون من الهزيمة العسكرية ومن إلغاء معاهدة ١٩٥٤، ومن تصفية قاعدتهم فى القنال عاجلتهم الحكومة الوطنية بالقوانين الاقتصادية الجديدة التى وجهت ضربة قاضية لنفوذ الاستعمار الاقتصادى ووضعت الأساس الراسخ لبناء اقتصاد وطنى متحرر وموجه.

وإن حكومة مصر الوطنية لا يقتصر دورها التاريخى على الوقوف مع شعبنا فى جبهة وطنية لتصفية الاستعمار فى بلادنا، بل إنها تساهم مساهمة فعالة فى المعركة ضد الاستعمار فى جميع البلاد العربية، كما تساهم فى القضاء على مراكز الاستعمار فى الشرق العربى.

على أن المستعمرين الذين يتلقون كل يوم هزيمة يدبرون أيضا كل يوم مؤامرة جديدة. ونراهم يروجون فى بلادنا الشائعات محاولين التقليل من شأن الانتصارات الرائعة التى حققتها مصر. ومحاولين أيضا التشكيك فى مواقف الحكومة الوطنية. كما يحاول المستعمرون استغلال المصاعب الاقتصادية التى تعانى منها البلاد وبخاصة مشكلتا التموين والبطالة لإشاعة جو من السخط والتبرم بين الطبقات والفئات الشعبية متجاهلين أن هذه المتاعب من صنع المستعمرين بسبب الحرب الاقتصادية التى يشنونها والتى بدأتها أمريكا منذ ستة أشهر برفضها تمويل السد العالى وإعلان الحرب الاقتصادية على مصر ثم تجميد أموال مصر فى أمريكا.

ولكن الحكومة المصرية جادة فى القضاء على أسباب هذه المتاعب الاقتصادية.. وإنها تخطو بالفعل خطوات حاسمة فى هذا السبيل. والمستعمرون وعملاؤهم يستغلون الجيوب التى لا يزالون يشغلونها فى المراكز الاقتصادية للتهويل من شأن الأزمة الاقتصادية فى البلاد وإشاعة جو من الذعر والتشكيك فى مقدرة البلاد على التغلب عليها.

وكذلك يحاول المستعمرون وعملاؤهم أن يذرفوا دموع التماسيح على ما يدعونه من «إهدار الحريات فى مصر»! متجاهلين أن الشعب المصرى والوطنيين المصريين لم يتمتعوا فى يوم من الأيام بالحرية مثلما يتمتعون بها اليوم. وأن هذه الحرية المتاحة للوطنيين المصريين تتسع فرصتها يوما بعد يوم، وأن الذين ضاقت حريتهم هم المستعمرون وعملاؤهم من المأجورين وغلاة الرجعيين.

ويعمد المستعمرون وأبواقهم فى هذه الظروف أيضا إلى إثارة النعرات الطائفية؛ خاصة بين المواطنين المسيحيين. ويتجاهل المتآمرون أن الاستعمار هو أصل كل أثر من آثار التفرقة العنصرية والطائفية فى بلادنا. والمصريون جميعا على اختلاف أديانهم يعلمون أن مساهمتهم فى المعركة المقدسة لتصفية الاستعمار وفى تأييد حكومة مصر الوطنية هو خير مساهمة منهم فى ذلك.

إن الاستعمار يعتمد فى مؤامراته الدنيئة على قلة من المأجورين وغلاة الرجعيين فى قيادة بعض الأحزاب الرجعية القديمة وكذلك عدد من العناصر الرجعية التى ما زالت باقية فى جهاز الدولة وبخاصة فى جهاز الأمن والجهاز الإدارى.

وأخيرا فماذا ينقص للرد الحاسم على المتآمرين؟

«أولا: مصارحة الشعب بحقيقة المؤامرات والمتآمرين حتى يزيد من يقظته وإحساسه بعِظَم الأخطار التى تحيط بالوطن وبالحكومة الوطنية والتى تهدد الشعب فى أقدس مثله وقيمه، بل وفى حياته نفسها، وحتى يشترك الشعب فى تصفية جيوب الخيانة والتجسس والتآمر. لقد أثبت شعبنا أنه محل للثقة ولقد كانت صلابته ووعيه هما الدرع الذى حمى الحكومة والوطن فى أحلك الظروف وفى أكبر محنة مر بها، أثناء الغزو الاستعمارى.

ثانيا: الكشف عن العناصر التى تخاذلت أو تآمرت فى أثناء فترة الغزو الاستعمارى لوضع حد للنواقص، وقطع الطريق على أى مؤامرات جديدة يدبرها الاستعمار.

ثالثا: مصارحة الشعب بحقيقة المتاعب الاقتصادية التى تعانيها البلاد وتوضح أسبابها والعناية بعلاج العاجل منها (وبخاصة مشكلتا التموين والبطالة) بالروح نفسها التى عالجت بها المشاكل الاقتصادية الكبرى البعيدة المدى.

رابعا وأخيرا: إن مصر تتطلع فى هذه اللحظات التاريخية إلى تطبيق الدستور بروح جديدة، روح مصر الوطنية المتحررة المتحدة ضد الاستعمار.. تتطلع إلى توسيع الحريات المتاحة للوطنيين، وإلغاء القوانين الموروثة من عهد الاستعمار والتى تضيق عليهم.. وتتطلع إلى الإفراج عن جميع المسجونين الشيوعيين الذين هم أقدر المواطنين على تفهم سياسة الحكومة الوطنية، والكفاح من أجل الدفاع عن هذه السياسة وحشد الجماهير حولها والدفاع عن الوطن وعن الحكومة الوطنية. وإن مصر لتتطلع كذلك إلى المسارعة بتكوين الاتحاد القومى كتنظيم لقوى الجبهة الوطنية المتحدة ضد الاستعمار وإجراء الانتخابات ليأتى مجلس الأمة الذى تنتظره البلاد ممثلا للوحدة الوطنية الرائعة، ويقضى بذلك على آخر حجة يرتكن عليها كل عميل وخائن أو رجعى متآمر».

وانتهى البيان بالشعارات التالية:

عاش جمال عبدالناصر البطل الوطنى - عاشت وحدة الشعب والجيش والحكومة - عاشت جبهة الوطنيين.

مشروع أيزنهاور فى التطبيق:

كانت كل الشواهد تؤكد أن الاستعمار يتأهب لشن أعمال عدوانية جديدة فى منطقة الشرق الأوسط. وفى ١٩٥٧/٣/٢٤ كتبت النيويورك تايمز تقول إنه رغم الخلافات السابقة مع وزير الخارجية الأمريكية فوستر دالاس فإن البريطانيين يعلمون اليوم أكثر من ذى قبل أنهم يستطيعون الاعتماد على الولايات المتحدة للقيام بعمل سريع وفعال «إذا رفض الرئيس ناصر مقترحات الأمم المتحدة بشأن رسوم قناة السويس»(٢٣١).

وكان لأمريكا إذ ذاك خطة فى إخضاع البلدان العربية للاحتكارات الاستعمارية تماما. وليست المشاريع الأمريكية «بتدويل غزة وخليج العقبة» سوى حلقة من هذه المؤامرات، كما أن وزير الخارجية الأمريكية كان قد صرح فى ٣/٢٦ أن الولايات المتحدة تفكر فى إمكانية عقد اتفاقات تعلن دولية خطوط أنابيب البترول. والهدف من ذلك هو النيل من سيادة سوريا والبلاد العربية والقضاء على استقلالها(٢٣٢).

وفى مؤتمر برمودا الذى عقد بعد هزيمة العدوان الاستعمارى الصهيونى بين الولايات المتحدة وبريطانيا، كان من الأمور التى تم الاتفاق عليها بين الدولتين مبدأ «وقف أعمال الحكومة المصرية فى قطاع غزة. كما بحث الطرفان الإجراءات المشتركة الموجهة ضد استقلال بلاد الشرق العربى بما فيها الالتجاء إلى عمل حربى دولى إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك»(٢٣٣).

ومن المعلوم أن حلف بغداد كان على وشك الانتهاء خلال العدوان الثلاثى على مصر ولكن الولايات المتحدة سارعت فى ٣/٢٤ إلى إعلان موافقتها على الانضمام للجنة العسكرية لهذا الحلف(٢٣٤).

وعندما انسحبت إسرائيل من شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة واستعادت مصر إدارة القطاع طبقا لاتفاقية الهدنة. أخذت إسرائيل تنذر وتهدد بلسان بن جوريون لعدوان جديد. فقد قال:

«إن مشروع أيزنهاور الذى يهدف إلى وقف الشيوعية فى الشرق الأوسط يمكن استخدامه بالتأكيد لوقف عبدالناصر. وإذا لم يتحقق ذلك، على إسرائيل أن تضطلع بالمهمة بمفردها(٢٣٥). بل إن المتحدث بلسان الحكومة البريطانية فى مجلس العموم صرح بأن الحوادث الأخيرة أثبتت أن الحديث بأن خطر الحرب بالمنطقة قد زال حديث خاطئ. وكانت المصادر الدبلوماسية المطلعة صرحت بأن فرنسا أبلغت إسرائيل باستعدادها لمعاونتها تماما فى حالة قيامها بهجوم على غزة. وفى ٣/٢٥ أعلن جى موليه: «على الشعب الإسرائيلى أن يعلم أن فى استطاعته أن يعتمد على معونة فرنسا»(٢٣٦).

وفى ٣/٢٨ أنذر الاتحاد السوفيتى كلا من فرنسا وإسرائيل بأن قيام أى عدوان جديد يهدد بنشوب صراع عسكرى ويهدد السلام العالمى تهديدا خطيرا. وفى ٤/٣ أعلنت جولدا مائير فى الكنيست أن اتفاقية الهدنة لم يعد لها وجود، وأنها لا تنشد - لتسوية النزاع الإسرائيلى - المصرى أن تستند إلى اتفاقية الهدنة(٢٣٧).

وكان البيان العملى لما يمكن أن يحدث لبلد ينضم إلى مشروع أيزنهاور هو ما حدث للبنان.. فقد قبلت حكومة لبنان مشروع أيزنهاور تمامًا، وأعلن وزير الخارجية اللبنانى شارل مالك أن من مبادئ السياسة الأمريكية فى المنطقة تأييد إسرائيل وضمان وجودها. وأن اتفاقات عسكرية وسياسية واقتصادية قد تمت بين أمريكا ولبنان(٢٣٨). وقررت الحكومة اللبنانية تأجير مواقع لبنان الاستراتيچية ومنها مطار وميناء بيروت للأسطول الأمريكى السادس والسلاح الجوى الأمريكى.. وزارت حاملة الطائرات ميناء بيروت فى

١٩٥٧/٤/٤ وحلقت الطائرات الأمريكية فوق لبنان فى عرض جوى.. وهناك مدمرتان بريطانيتان ترسوان بميناء إيلات بإسرائيل.

وبدأت إسرائيل عمليات استفزازية لمصر بإرسال سفينة إسرائيلية فى محاولات لعبور الخليج لاختبار مدى تصميم مصر على اعتباره مياها إقليمية مصرية، كما حاولت القيام بعمل استفزازى بإرسال سفينة ومحاولة تمريرها من القناة(٢٣٩). وفى ٤/٣ أعلن متحدث باسم الخارجية الفرنسية أن الحكومة الفرنسية تدرس الآن مسألة اتخاذ بعض التدابير الخاصة فى حالة عجز السفن عن المرور فى قناة السويس.

واشتدت ضغوط التحالف الاستعمارى على سوريا والأردن وعدلت وزارة الخارجية الأمريكية عن تقديم المعونة الاقتصادية واشترطت مقابل مساعدة الأردن أن ينفصل عن سياسة مصر.

واجبات ومهام مباشرة:

الحقيقة الأولى التى نستخلصها هى أنه إذا صح - وهو صحيح - أننا نعيش فى عصر انتصار الشعوب، فى عصر تصفية مراكز الاستعمار. إلا أن الاستعمار لا يتقبل هذه التصفية بالاستسلام والرضوخ؛ إنما يتقبلها بمحاولات متلاحقة لاسترداد مراكزه المفقودة. وكلما تعاظمت انتصارات القوة التحريرية؛ زاد الاستعمار تكتيلا لقواه لمهاجمة حركة التحرر. فرغم التناقضات الطاحنة بين الدول الاستعمارية فإنها متفقة على تدبير عدوان غاشم على حركة التحرر الوطنى.

وهذه هى الحقيقة الأولى التى ينبغى فهمها تماما، وهى تستدعى المزيد من اليقظة والانتباه، والمزيد من الحذر والتأهب.

والحقيقة الثانية، التى تتميز بها ظروفنا الراهنة هى أننا (قوى التحرر الوطنى) ازددنا خبرة، وأننا على تمام العلم بمن هم أصدقاؤنا وأعداؤنا، وأننا لا نقف وحدنا فى معركتنا التحريرية المظفرة. إن القوة والتاريخ فى جانبنا، والانتصار حتما لنا(٢٤٠).

على أن السلاح الحاسم لمواجهة الخطط الاستعمارية الرامية إلى تفتيت جبهتنا العربية هو تأكيد وتدعيم وتوطيد وحدتنا العربية.

من هنا علينا:

- أن ندعم جبهتنا الوطنية العربية.
- وأن نوطد أركان جبهة سوريا والأردن.
- وأن نسرع بخطوات الوحدة بين البلاد العربية المتحررة.
- وأن نعزز ونوطد قواتنا العسكرية العربية.

إن جبهة مصر وسوريا والأردن قوية بوصفها طليعة جميع الشعوب العربية الباسلة التى تكافح من أجل السلام والاستقلال والحرية.. وقوية بوصفها جزءا لا يتجزأ من الكتلة الآسيوية الإفريقية، هذه الكتلة الضخمة المتكاتفة على تصفية الاستعمار، ومناهضة العدوان، وتأكيد مبادئ باندونج السلامية الوطنية.. وهى قوية بتأييد وتعضيد دول المعسكر الاشتراكى وجميع القوى العالمية المعادية للعدوان والحرب.

إن سلاحنا فى مواجهة أية أعمال عدوانية استعمارية هو زيادة تأكيد وتدعيم جبهتنا الوطنية المتحدة، هو زيادة توثيق روابطها وتوطيد أركانها؛ لأننا هَزَمنا بهذه الوحدة جحافل العدوان الثلاثى وقضينا على مؤامرات الاستعمار وأذنابه. وبهذه الوحدة سوف نسحق أى عدوان جديد قد يشنه الاستعمار علينا.

فلنقف إذن بثقة وإخلاص حول حكومتنا الوطنية، حول البطل الوطنى جمال عبدالناصر. فلنزد من وحدة صفوفنا، ففى وحدتنا يكمن سر انتصارنا.

مهام مباشرة:

١ - إن تدعيم وحدتنا فى مواجهة أية أعمال عدوانية يعنى أولا وقبل كل شىء استئناف التأهب والاستعداد القائم على الخبرة التى اكتسبناها فى المعركة السابقة ضد العدوان الثلاثى على أرضنا. من هنا:

- علينا أن نستأنف أعمال التأهب والتدريب.
- علينا أن نبنى كل قوانا للدفاع عن أرض الوطن.
- إن تنظيم الصفوف لا يقتصر على الكتل الوطنية فى مصر؛ وإنما يتسع لجميع جماهير الشعب العربى، لكى تنتظم هذه الجماهير فى مقاومة شعبية مسلحة، تمتد من سوريا إلى الأردن إلى مصر.

٢ - إن بناء وحدتنا الوطنية فى مواجهة الاستعمار يعنى تأكيد الديموقراطية لجميع الفئات الوطنية والضرب بلا هوادة على دعاة الفرقة والهزيمة من أذناب الاستعمار وأعداء الوطن.

إن الديموقراطية التى نعيش فيها والتى نسعى لتدعيمها هى فى خدمة معركتنا الوطنية، هى ديموقراطية تهدف إلى تعبئة جميع القوى الوطنية من أجل تصفية الاستعمار والرجعية. إن الديموقراطية للوطنيين.. ولا ديموقراطية لأعداء الوطن من الخونة والرجعيين. وعلينا أن نؤمن انتخاباتنا ونحميها من تخريب وتسلل الخونة والرجعيين.. نحميها ببناء الاتحاد القومى، المعبر والممثل لجميع القوى الوطنية، كما نحميها أيضا بعزل الرجعيين خارج اتحادنا القومى، بعيدا عن حياتنا النيابية.. لأن الانتخابات ليست غرضا فى ذاتها؛ وإنما هى وسيلة لسيادة الوطنيين وتمثيلهم الصحيح. وهدفنا من إجراء الانتخابات هو أن يكون لمصر برلمانها الوطنى الذى لا محل فيه لعملاء الاستعمار.

موقف إيجابى وبنّاء «للمنظمة» من إعلان تكوين الاتحاد العام للعمال:

كان قد تقرر أن يعقد فى ١٩٥٧/١/٣١ اجتماع فى مقر الغرفة التجارية بميدان باب اللوق لإعلان تكوين اتحاد عام لعمال مصر.

والواقع أنه مهما قيل فى الأسلوب الذى اتبع فى تكوين هذا الاتحاد، فإن تكوينه مع ذلك حدث خطير ومهم فى حياتنا العامة والخاصة فى هذه المرحلة من تاريخنا الوطنى. وإن منهجنا فى الواقع ونحن نقوم بجهد جبار ضد الاستعمار أن تكون هذه هى أيضا الميزة الرئيسية التى تميز بها هذا الاتحاد. وعلى زملائنا - كل بحسب موقعه ومكانه - أن يبرهنوا على تقديرهم لهذا الحدث الكبير. فمن المهم أن تساهم الجماهير العمالية نفسها فى إبداء رأيها فى تكوين الاتحاد. وليكتب العمال معبرين عما يرون من اقتراحات وملاحظات. وليكن ذلك عن طريق اللجان المصنعية والاجتماعات العامة فى النقابات والجمعيات العمومية للنقابات ومجلس إدارتها والاتحادات المهنية والأندية العمالية. بل إن كل مجموعة من النقابات العمالية المقيمة فى دار واحدة مدعوة إلى التعبير عن اغتباطها بتكوين الاتحاد، وعن رأيها فى هذا التكوين وذلك على شريطة أن يكون هذا الرأى من أجل بناء الاتحاد وترسيخه.

أما بعد تكوين الاتحاد فيستطيع العمال أن ينظموا الوفود من المصانع والنقابات إلى رئاسة الجمهورية لإعلان سرورهم بتكوين الاتحاد. وفى الوقت ذاته تستطيع هذه الوفود

أن تبلغ إدارة الاتحاد العام الجديدة برأيها فى طريقة التكوين وما يجب أن يكون عليه هذا التكوين.

ولا شك أن الاتحاد - إذا كان قد قام على أسس راسخة من ثقة جماهير العمال به - يستطيع أن يلعب دورا مهمًا فى إرساء قواعد لجان المقاومة الشعبية ضد الاستعمار، بل إنه سيلعب دورا مهمًا فى ترسيخ انتصاراتنا الوطنية(٢٤١).

تصور لمهام الاتحاد العام للنقابات:

فيما يلى التصور الذى قدمته «المنظمة» عن المهام التى كان يتعين على الاتحاد العام للعمال أن يضطلع بها بعد تكوينه(٢٤٢).

تكون الاتحاد العام للنقابات وأعلن عن تكوينه وتم تأليف أول مجلس إدارة له وذلك بعد كفاح مضى عليه أكثر من ٣٥ عاما، هذا حدث تاريخى مهم فى حياتنا السياسية وفى تاريخ الحركة العمالية المصرية والعمالية. هذا مع كل ما يمكن أن يقال عن طريقة تكوين هذا الاتحاد وكيفية الإعلان والأشخاص المكونين لمجلس إدارته.

والاتحاد العام يجب ألا يبقى (يافطة)؛ بل يجب أن يصبح مضمونا.. ولا يمكن أن يكون كذلك إلا إذا اشتركت فعليا نقابات العمال فى تدعيمه وإعطائه المضمون اللازم.

ومادام أن الاتحاد العام حدث تاريخى هام؛ فيجب التعبير عن هذا الشعور. ومادام الاتحاد تكون فى هذه المرحلة الوطنية الحاسمة من كفاح شعبنا ومن تطور الحركة النقابية؛ فمن الواجب أن نصبغه بهذه الصبغة الوطنية.

واجبنا أن نعمل على أن يتم إظهار الشعور والتعبير عن المضمون عن طريق نقابات العمال، والاتحادات المهنية والروابط الإقليمية، والأندية العمالية.. عمال المصانع، وعمال المناطق.

ونقترح الآتى:

أ - أن ترسل الهيئات والكتل العمالية: (نقابات) اتحادات مهنية، اتحادات إقليمية أندية عمالية، جامعات شعبية، عمال مصانع.. إلخ.

١ - برقية إلى الرئيس جمال عبدالناصر لشكره على إزالته لكل العراقيل الإدارية لتكوين الاتحاد والإعلان عنه ولتؤكد له تمسكها بسياسته الوطنية ضد الاستعمار ومن أجل الوحدة الوطنية والوحدة العربية والسلام العالمى ومن أجل تحرير الاقتصاد المصرى بارتكازه على الصناعة الثقيلة.

٢ - برقية إلى الاتحاد العام للنقابات وعنوانه (شارع عبدالخالق ثروت رقم ٣٢ القاهرة) لتأكيد اهتمامها بتكوين الاتحاد والإعلان عنه ولتأكيد هدف الاتحاد للدفاع عن مصالح العمال الفردية والجماعية من زاوية تحقيق الوحدة الوطنية والوحدة العربية والسلام العالمى وتحرير اقتصادنا بإنشاء الصناعة الثقيلة.

ب - وضع مسألة الاتحاد العام للنقابات موضع الاهتمام من هذه الهيئات النقابية والعمالية ومعالجة موضوع الاتحاد من زاوية:

١ - **وحدة الطبقة العاملة**، ويتم ذلك بحمل الاتحاد على الاهتمام:

- برفع مستوى النقابات الفنى والإدارى.
- تكتيل النقابات فى نقابات عامة، ومنع تفتيت النقابات إلى نقابات صغيرة.
- رفع مستوى الاتحادات المهنية لتقوم بواجباتها فعلا.
- تنظيم الروابط الإقليمية.
- تحضير المطالب العامة للعمال فيما يختص بمشاكلهم المباشرة.

٢ ـ **الوحدة الوطنية:** لأن الاتحاد يمكن أن يكون عاملا أساسيا؛ بل يجب أن يكون عاملا أساسيا للإسراع فى تحقيق هذه الوحدة الوطنية. وفى سبيل ذلك يعمل الاتحاد العام على رسم سياسة واقعية لإيجاد علاقات قوية بالهيئات الشعبية الأخرى مثل:

- اتحاد الجمعيات التعاونية.
- الجمعيات الخيرية.
- اتحاد روابط صغار التجار وصغار أصحاب الورش.
- لإيجاد علاقات بالهيئات الأصلية التى تعمل لإنهاض الاقتصاد الوطنى ورفع مستواه (من أجل محاولة رسم سياسة موحدة معها) مثل:
- اتحاد الغرف التجارية.
- اتحاد الغرف الصناعية.
- لإيجاد علاقات بالنقابات المهنية (أطباء ـ مهندسين ـ معلمين..)، خاصة أن تلك النقابات تشتمل على عدد كبير من مشتركيها الذين يعملون موظفين فى المؤسسات الحكومية.
- لإيجاد علاقات على مستوى مرتفع بالهيئات التى تعمل من أجل الوحدة الوطنية مثل: لجان المقاومة الشعبية.

٣ ـ **الوحدة العربية**، وفى سبيل ذلك:

- تنظيم الاتصال العضوى باتحاد العمال العرب.
- تنظيم تبادل الزيارات بين عمال البلاد العربية.
- تنظيم تبادل المطبوعات النقابية بينها والمعلومات.

٤ ـ **السلام العالمى**، وفى سبيل ذلك:

- تنظيم الاتصال بالهيئات النقابية العالمية مثل: الاتحاد العالمى للنقابات.
- العمل على تكوين اتحاد النقابات الآسيوية الإفريقية.
- تنظيم الاتصال بمختلف النقابات والاتحادات المهنية والإقليمية مباشرة وعلى الأخص النقابات التى ساعدت مصر ماديا وأدبيا.

الأهمية الخاصة لانتخابات

مجلس الأمة (١٩٥٧)

مدخل:

كانت «المنظمة» ـ شأن المنظمات الماركسية الرئيسية ـ تعلق أهمية خاصة على المعركة الانتخابية التى كان مقررا لها أن تجرى.. وكان هذا راجعا إلى طائفة من الأسباب كان فى مقدمتها:

(١) طبيعة الأوضاع الخارجية والداخلية المحيطة بالحكم الوطنى بقيادة جمال عبدالناصر. فمن ناحية ـ وكما سبق أن أشرنا ـ كانت الولايات المتحدة الأمريكية تقود دول العدوان الثلاثى ضد الدول العربية التى رفضت الدخول تحت مظلة مشروع أيزنهاور (مصر وسوريا والأردن). ومن ناحية أخرى، لم تتوقف الطبقات المخلوعة فى داخل مصر عن محاربة نظام عبدالناصر بكل الوسائل المتاحة وفى مقدمتها: استغلال بعض الصعوبات الاقتصادية التى واجهت الحكم الوطنى ومنها مشكلتا البطالة، وتدنى الأجور والمرتبات فى مواجهة ارتفاع الأسعار.

(٢) وهناك الخطر الناتج عن غياب التنظيم السياسى القوى المدعو إلى تنظيم وتعبئة الكتل الكبيرة من الفئات والطبقات الوسطى والشعبية. ولم يحدّ من هذا الخطر الجدى ما جاء فى دستور ١٩٥٦ عن تكوين الاتحاد القومى فى ٥/٢٨ كتنظيم أو كيان سياسى وحيد يضم المواطنين كلهم أو فى مجموعهم. ويكفى أن يشار هنا إلى أن هذا التنظيم لم يكن عمره يزيد على أيام عندما عهد إليه بالإشراف على انتخابات مجلس الأمة. وكان من صلاحيات الاتحاد القومى الترشيح لعضوية مجلس الأمة.. وذلك بما يعنى سلطته الفعلية فى الاعتراض على هذا المرشح أو ذاك فى التقدم إلى الانتخابات. وهو الأمر الذى حال بين العدد القليل من اليساريين الماركسيين وبين أن يخوضوا المعركة الانتخابية إلى نهايتها.

وفى ضوء هذه الاعتبارات وغيرها، مضت «المنظمة» تقدم تصورها لطبيعة أول انتخابات نيابية تجرى فى نظام يوليو ١٩٥٢ وتوضح أهمية المشاركة فيها، والمهام الملقاة فى هذه المعركة على قوى اليسار فى مجموعها، وعلى كل القوى الوطنية والديموقراطية الحريصة على بقاء واستمرار حكومة جمال عبدالناصر.

«م»

واجباتنا فى المعركة الانتخابية:

كان من البيانات القليلة التى بقيت من وثائق عام ١٩٥٧ الكتيب الصغير الذى صاغه عضو اللجنة المركزية الشهيد لويس إسحق يوسف، وصدر فى المنيا تحت عنوان «نداء المقاومة الشعبية إلى أهالى بندر المنيا.. واجباتنا فى المعركة الانتخابية»(٢٤٢). وفيما يلى نص هذا النداء:

يمر شعبنا المصرى بفترة دقيقة حاسمة يتوقف عليها مصيرنا لأجيال عديدة مقبلة - فحكومتنا الوطنية قد سارت بشعبنا فى طريق التحرر والاستقلال.. بل لقد فتحت طريق التحرر والاستقلال أمام الشعوب العربية جمعاء من الخليج الفارسى إلى المحيط الأطلسى.

ولم يكن الاستعمار العالمى ليقف مكتوف اليدين وهو يرى هذه الشعوب تتحرر من نيره، وهو يرى هذه الشعوب تنتزع ثرواتها القومية من أيدى الشركات الاحتكارية والاستعمارية.

لذلك فقد مضى الاستعمار يوجه ضربات وحشية إلى الشعوب العربية المتحررة، وقد اختار أن يوجه أولى ضرباته إلى مصر - القلب النابض للأمة العربية - ومن ثمّ.. فقد حدث الاعتداء المسلح على مصر. ولكن هذا العدوان انتهى بالهزيمة الكاملة نتيجة المقاومة المجيدة لشعبنا الباسل وللقيادة الوطنية لحكومة الرئيس جمال عبدالناصر ولتضامن الشعوب العربية ولتأييد جميع الأمم الصديقة.

ولكن الاستعمار العالمى لم يستسلم أمام الهزيمة الأولى؛ بل مضى ينظم صفوفه ويحضر لضربات جديدة، وظهر الاستعمار الأمريكى سافرا فى الميدان، ولم يلجأ فى هذه المرة للعدوان المسلح من الخارج؛ بل لجأ إلى المؤامرات الداخلية مستعينا فيها بالرجعيين والعملاء، ولم يبدأ عدوانه بمصر هذه المرة؛ بل اختار الأردن الشقيق.. وكلنا يعلم أن المؤامرة التى أطاحت بالحكومة الوطنية بالأردن قد دبرها الاستعمار الأمريكى ونفذتها الرجعية الأردنية.. وكلنا يعلم أن مؤامرة الأردن تهدف إلى تحطيم وحدة الدول العربية المتحررة، وإلى عزل مصر عن سوريا تمهيدا لضرب كل منهما على حدة ما استطاع الاستعمار إلى ذلك سبيلا.

ولكن المقاومة الشعبية التى قامت بواجبها أثناء العدوان المسلح على مصر ستقوم بواجبها اليوم أيضا فى توعية الشعب، وفى تجميع صفوفه وتعبئته لمواجهة المعركة التى سيتوقف على نتيجتها مصير شعبنا.. بل مصير الشعوب العربية كلها.

وإن معركة اليوم التى لا تقل خطورة عن معركة بورسعيد.. هذه المعركة هى معركة انتخابات مجلس الأمة. إن مجلس الأمة الذى سيختاره الشعب هو الذى يستطيع أن يوحد الصفوف حول حكومتنا الوطنية، وهو الذى سيشكل الحماية اللازمة لها حتى تستمر فى سياستها التى تستهدف تحقيق الاستقلال الكامل ورفع مستوى المعيشة.

أيها المواطنون:

إن أهمية هذه المعركة تتضح لنا إذا وضعنا أمامنا الاعتبارات الآتية:

١) ضغط الاستعمار الأمريكى على الحكومات العربية لإرغامها على قبول مشروع أيزنهاور.

٢) لجوء الاستعمار للمؤامرات الداخلية مستعينا فى ذلك بعملائه من الرجعيين فى داخل البلاد العربية نفسها.

أيها المواطنون:

إن معركة اليوم تختلف كثيرا عن معركة الأمس.. فبالأمس فى بورسعيد كان العدو واضحا؛ يتمثل فى قواته الأجنبية، أما عدو اليوم فلن يكون استعماريا فى زيه أو لغته؛ ولكنه قد يكون كذلك فى ارتباطاته أو مصالحه أو برامجه أو تاريخه.

ولذلك فواجباتنا فى هذه المعركة الانتخابية تتمثل فيما يلى:

١) اعتبار هذه المعركة حياة أو موتا بالنسبة للشعب المصرى وبالنسبة لقضية الاستقلال وقضية رفع مستوى المعيشة.

٢) فضح المؤامرات الاستعمارية وعلى الأخص مشروع أيزنهاور ومطالبة كل مرشح بأن يحدد موقفه من هذا المشروع فإن عارضه أيدناه.. أما إذا أيد المرشح المشروع أو تجاهله عارضناه وخذلناه.

٣) تجميع القوى الشعبية وتنظيمها حتى يمكن أن تكون قضية اختيار الممثل الصالح لدائرتنا فى يد الشعب نفسه، لا فى يد تجار الانتخابات ومحترفيها.

٤) مطالبة كل مرشح بأن يتقدم للناخبين ببرنامج واضح محدد يبين فيه بوضوح موقفه بالنسبة للإصلاحات المحلية التى يحتاجها الإقليم وعلى كل مرشح أن يحدد بوضوح موقفه بالنسبة للمسائل الآتية على وجه التحديد:

أ ـ سياسة الحياد الإيجابى.

ب ـ التعايش السلمى.

جـ ـ سياسة التصنيع الثقيل.

د ـ تمصير البنوك والشركات.

هـ ـ الاقتصاد الموجه.

وهذه المسائل تعتبر المحور الرئيسى لسياسة الحكومة الوطنية التى يرأسها الرئيس جمال عبدالناصر. وعلى كل مرشح أن يحدد موقفه منها بوضوح كاف حتى نعرف مَنْ لنا ومَنْ علينا.

٥) تعميق البرامج الصحيحة التى توافقون عليها.. تعميقها وسط الجماهير، وتشكيل لجان فى الأحياء والنقابات والهيئات تتولى التمسك بهذه البرامج ومحاسبة المرشح عليها بعد نجاحه.

ملحوظة مهمة: على هذه اللجان الشعبية أن تشترك فى وضع هذه البرامج بما يكفل لها تحقيق مطالبها.

٦) فضح أية محاولة ترمى إلى تشويه المعركة الانتخابية بتقديم الرشاوى أو الأموال؛ سواء كانت هذه الرشاوى بالطريق المباشر أو غير المباشر بالسهرات والولائم.

٧) فضح أية محاولة ترمى إلى تمزيق وحدتنا الوطنية بتحويل المعركة الانتخابية من معركة انتخابية سياسية شريفة إلى معركة أشخاص أو عائلات أو ديانات.

٨) يجب على الناخبين أن يطلبوا من كل مرشح أن يتقدم إليها ببيان عن تاريخه الوطنى وعن مدى مساهمته فى معاركنا الوطنية؛ سواء فى معركة بورسعيد الأخيرة أو فى معاركنا مع العهد البائد الذى كان يتمثل فى الملك الفاسد وسنيده الإقطاع.

وعلى ضوء هذا كله يمكن لنا أن نحول المعركة الانتخابية إلى معركة ناجحة يرتفع بها الوعى الوطنى لشعبنا ويتمكن الناخبون من اختيار ممثلهم الصحيح الذى يتبنى مطالبهم ويدافع عنها.. بل ويستطيع أن يحمى المكاسب التى حصل عليها شعبنا فى الفترة الأخيرة.

أيها المواطنون:

إن حرص لجان المقاومة الشعبية على كسب هذه المعركة لصالح قضية الشعب المصرى والشعوب العربية.. هذا الحرص مبعثه أن المعركة الانتخابية هى الامتحان الثانى الذى يجتازه الشعب المصرى بعد معركة الاعتداء الجرىء السافر والتى خرج منها شعبنا منتصرا. وسيخرج شعبنا من هذا الامتحان بالنصر حتى يمكننا جنى ثمار الرخاء الاقتصادى بعد أن انتصرنا فى معركة الاستقلال.

أيها المواطنون:

كوِّنوا لجانا انتخابية فى كل حى وفى كل نقابة وفى كل مدرسة أو معهد واجعلوا هذه اللجان تحدد مطالبها الوطنية ومطالبها الخاصة برفع مستوى معيشتها ومطالبها المحلية الخاصة بالإقليم ذاته. واجعلوا المعركة الانتخابية تدور حول هذه المطالب.

وستوالى المقاومة الشعبية بالمنيا إصدار البيانات التى تهدف إلى تحقيق الوعى الانتخابى الصحيح وإلى رفع مستوى المعركة الانتخابية.

عاش قائدنا الوطنى الرئيس جمال عبدالناصر.

عاشت وحدة الصفوف حول حكومتنا الوطنية.

عاشت القومية العربية.

عاشت سياسة الحياد الإيجابى والتعايش السلمى.

تسقط المؤامرات الاستعمارية.

يسقط مشروع أيزنهاور العدوانى.

لجان المقاومة الشعبية بالمنيا
(١٩٥٧)
ماذا يريد الشعب من ممثليه فى مجلس الشعب؟

عندما أجريت أول انتخابات نيابية عام ١٩٥٧، فى ظل نظام يوليو، قررت «المنظمة» أن تخوضها بعدد من المرشحين الأعضاء فى التنظيم، على أساس برنامج عام سنحاول أن نلخص خطوطه وبعض المطالب الرئيسية فيه. وقد جاء فى ديباجة البرنامج(٢٤٤).

«أيها المواطنون، يا أبناء مصر العظيمة»:

إننا على أبواب معركة انتخابية جديدة تماما فى تاريخنا الوطنى: جديدة فى الأسلوب الذى تجرى به.. جديدة فى الظروف التى تحيط بها.. جديدة فى القضايا والأهداف التى تتصارع حولنا.

فلأول مرة تجرى الانتخابات فى ظل مصر المستقلة، فى ظل مصر الجمهورية، وفى ظل حكومة تقف إلى جانب شعبها فى ثبات وتعادى الاستعمار فى صلابة، وتضرب مصالح الاستعمار الاقتصادية ومؤسساته وتديرها لصالح الشعب، وتأخذ بالإصلاح الزراعى، وتعمل على حماية الثقافة الوطنية، وتتجه ببلادنا نحو حكم ديموقراطى صحيح.

ولأول مرة تجرى الانتخابات فى ظل وحدة وطنية تجمع العمال والفلاحين والمثقفين والرأسمالية الوطنية حول أهداف وطنية وديموقراطية مشتركة.

ولأول مرة تجرى الانتخابات وقد ارتبطت بلادنا برباط وثيق من النضال المشترك مع البلاد العربية المتحررة.

على أن الانتخابات تجرى أيضا وقد تجمعت قوى الاستعمار العالمى كله بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وأخذت تتربص باستقلالنا وتضع العراقيل فى وجه إنهاض الاقتصاد الوطنى، وتسعى لتفتيت وحدتنا الوطنية ووحدتنا العربية، وتعمل على الإطاحة بحكوماتنا العربية والوطنية وفى مقدمتها حكومتا مصر وسوريا.

وفى الوقت ذاته تجرى الانتخابات أيضا فى ظروف عالمية جديدة.. فجبهة الشعوب تزداد قوة واتحادا يوما بعد يوم، ومعركتها من أجل تصفية الاستعمار العالمى تجذب إلى صفوفها الملايين من الأنصار فى جميع أنحاء العالم. هذا بينما تحتدم التناقضات فى معسكر الاستعمار الذى يحاول أن ينقذ نفسه بالاستعداد لإشعال حرب عالمية ثالثة تستخدم فيها القنابل الذرية والهيدروچينية.

فى ظل هذه الملابسات جميعا تجرى الانتخابات بين قوى سياسية يتقدم فيها المرشحون للشعب باسمها وباسم برامجها.

وإنه من الخير لاستقلالنا ولانتصاراتنا التى حققناها، ولوحدتنا العربية التى نسعى إليها، أن يلتقى جميع المرشحين الوطنيين فى هذه الانتخابات فى جبهة وطنية واحدة، ديموقراطية متماسكة، حول برنامج مشترك يرتبطون به أمام جماهير شعبنا، حتى يتمكنوا من كشف العناصر الرجعية المتآمرة من بقايا الإقطاعيين والاحتكاريين وعزلهم وإفشال خططهم ومشروعاتهم العدوانية وفى مقدمتها مشروع أيزنهاور. وليس أمامنا من مهمة فى هذه الانتخابات أقدس من تجميع كل القوى الوطنية لشعبنا حول أهدافنا الوطنية والديموقراطية، وعزل الرجعيين، واختيار مجلس لـلأمة يمثل الإرادة الحقيقة لشعب مصر، ويعبر عن المصالح المباشر لفئاته الوطنية.

وإننا نريد من مجلس الأمة الجديد أن يكون منبرا وطنيا ديموقراطيا لا أثر فيه لبقايا المستعمرين والرجعيين.. منبرا يلتف حول حكومتنا الوطنية برئاسة جمال عبدالناصر.

إننا نريد مجلسا يعمل على تدعيم استقلالنا الوطنى ويرفع مستوى معيشة الشعب ويدافع عن المطالب العادلة للفئات الوطنية.. نريد منبرا يثبت الأسس الصحيحة للديموقراطية ويضمن لشعب مصر حرياته العامة والنقابية.. منبرا يحمى تراثنا الثقافى العربى ويطوره، ويشارك فى الجهود الإنسانية من أجل ترسيخ مبادئ التعايش السلمى وحماية السلم العالمى.

ومن أجل تحقيق هذه الغايات؛ نتقدم بمشروع برنامج يدعو جميع المرشحين والناخبين والوطنيين إلى أن يلتفوا حوله فى جبهة وطنية ديموقراطية متحدة تسهر على تنفيذ بنوده فى مجلس الأمة القادم.

ومشروع البرنامج الذى نتقدم به، مشروع عام يشتمل على المبادئ العامة لأهدافنا الوطنية والاجتماعية الديموقراطية على صعيد الوطن كله. على أن لكل مرشح أن يضيف إلى هذا المشروع - وعلى هدى مبادئه العامة - الأهداف الجزئية التفصيلية للإقليم أو المنطقة التى يتقدم فيها المرشح. فإذا كانت المنطقة عمالية مثلا أضيفت إلى المشروع المطالب المهنية للعمال. وإذا كانت منطقة ريفية أضيفت التفاصيل (المطالب العاجلة والملحة) المتعلقة بعمال الزراعة وصغار الفلاحين ومتوسطيهم. وهكذا بالنسبة للتجار.. إلخ فهذا يكمل المشروع وبذلك يصبح عاما ومتخصصا فى وقت واحد.

وإننا إذ نتقدم بمشروع هذا البرنامج إلى أبناء وطننا العزيز - من ناخبين ومرشحين - ندعوهم إلى مناقشته وتقديم الإضافات والتعديلات والاقتراحات التى يرونها على ضوء مصالحهم الذاتية والمصلحة العامة لوطننا، حتى يصبح البرنامج تعبيرا صادقا واقعيا عن أهداف شعبنا وأمانيه.

وفيما يلى مختصر لبعض ما جاء به من مطالب.

أولا ـ حماية الاستقلال الوطنى:

وذلك بالدفاع عن سياسة السلام والاستقلال التى تنتهجها حكومة عبدالناصر على هدى مبادئ باندونج وبيان بريونى.

- وبحماية الحكم الوطنى برئاسة جمال عبدالناصر، وبتدعيم جبهة العمال والفلاحين والمثقفين والرأسماليين الوطنيين.
- وبالكفاح ضد الرجعية الداخلية.
- وبتوثيق العلاقات الاقتصادية والثقافية والسياسية مع الدول التى تحترم سيادتنا واستقلالنا.

ثانيا ـ إنجاز الوحدة العربية المتحررة:

- وذلك بالإسراع فى إنشاء اتحاد فيدرالى بين مصر وسوريا كأساس لوحدة عربية مناهضة للاستعمار ومشاريعه.
- وبمساندة حركات التحرر فى البلاد العربية.
- وبتدعيم النضال المشترك بين مصر والسودان فى إطار الوحدة العربية.
- وبتدعيم العلاقات بين جميع التنظيمات الجماهيرية العربية.
- وبتكتيل البلاد العربية فى وجه أى عدوان استعمارى، وبرفض الصلح الاستعمارى مع إسرائيل والتمسك بحق عرب فلسطين فى أرضهم وفى تعويض عادل عن ممتلكاتهم المنهوبة.

ثالثا ـ الدفاع عن السلام العالمى:

- بالتمسك بقرارات مؤتمر باندونج وبمبادئ التعايش السلمى والحياد الإيجابى.
- وبتأييد جميع حركات التحرر الوطنى فى العالم.
- وبالمشاركة فى الجهود المبذولة لوقف تجارب الأسلحة الذرية والهيدروچينية وتحريم استخدامها وصولا إلى اتفاقية شاملة لنزع السلاح، وبتوجيه الطاقة الذرية للتعمير والبناء.

رابعا ـ تصفية بقايا الإقطاع والاحتكار:

- بحرمان الإقطاعيين من الترشيح لعضوية مجلس الأمة وبتعديل قانون الإصلاح الزراعى بما يجعل الحد الأعلى للملكية خمسين فدانا وتوزيع ما يتبقى من أراضى الإقطاعيين على الفلاحين الفقراء بالمجان.
- وانتخاب العمد وتعميم المجالس البلدية والقروية وتوسيع اختصاصاتها.
- تصفية مراكز الاحتكار المتبقية فى اقتصادنا القومى فى ظل سيطرة الدولة على جميع المشروعات الاقتصادية وبصفة خاصة البنوك ووكالات تصدير القطن وشركات التأمين وجميع الصناعات الاستهلاكية التى تلعب دورا مؤثرا فى التحكم فى ظروف معيشة الشعب.

خامسا ـ بناء اقتصاد مزدهر، ويتم ذلك:

- بوضع خطة قصيرة الأجل «مشروع السنتين» لإنعاش الاقتصاد فى مواجهة الحرب

الاقتصادية التى يشنها الاستعمار، ولحل المشاكل المترتبة على هذه الحروب، وبخاصة مشاكل البطالة والتموين. وتهدف هذه الخطة - فيما تهدف إليه - إلى إفساح المجال للحكومة وللاقتصاديين الوطنيين لدراسة وحصر إمكانياتنا الاقتصادية ووضع تخطيط عملى لتطويرها.

- برسم خطة لمشروع «خمس سنوات» تساهم التنظيمات الشعبية والرأسمالية الوطنية فى تحديد نطاقها ليكون هدفها تنمية اقتصادية أساسها بناء صناعة وطنية متقدمة، مع التركيز على الصناعات الثقيلة لتأكيد استقلالنا الاقتصادى وزيادة الدخل ورفع مستوى المعيشة.

- بتعبئة الجهود الفردية لبناء صناعتنا عن طريق رأس المال الخاص وتشجيعه على الاستثمار فى الصناعة وتقديم شروط مجزية له.

- بتدعيم القطاع الحكومى كشرط ضرورى يساعد على إقامة صناعة ثقيلة.

- بإنماء الإنتاج الزراعى وتطويره عن طريق القضاء على الأساليب البالية فى الاستغلال الزراعى، وتعميم الآلات الحديثة فى الزراعة، وتنمية الصناعات الزراعية وتشجيعها.

- الأخذ بمبدأ الضرائب التصاعدية على الإيراد، وتخفيض الضرائب غير المباشرة.

رفع مستوى الطبقات والفئات الشعبية:

العمال:

(٢) كفالة حرية النشاط النقابى. وفيما يلى بعض المطالب:

- ضمان الحرية النقابية واعتبار أى اعتداء عليها جريمة يعاقب عليها القانون.

- تقرير حق الاتحاد العام والاتحادات والنقابات فى إيفاد مندوبين للتفتيش على محال العمال وتحقيق شكاوى العمال والاطلاع على السجلات والمستندات المتعلقة بتنفيذ قوانين العمل.

- إشراك الاتحاد العام فى مناقشة وإجراء أى تعديل فى القوانين العمالية.

- وضع النظم الخاصة بالتأمين الاجتماعى ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة والوفاة.

- تقرير حق العمال فى الإضراب، والحماية من الفصل التعسفى وتحديد ساعات العمل (٨ ساعات)، وتحديد العمل الليلى بالنسبة للنساء والأحداث.

- زيادة الحد الأدنى للأجر.

- تحريم نظام متعهدى توريد العمال والوسطاء والمقاولين من الباطن، وقيام الاتحاد العام والاتحادات المهنية بدور المفاوض مع أصحاب الأعمال رأسا، وإبرام عقود العمل المشتركة.

الفلاحون:

ومما يطالب به البرنامج لهم:

- توزيع أراضى الإقطاعيين وأراضى مصلحة الأملاك ووزارة الأوقاف على الفلاحين الفقراء بالمجان.

- ضمان حرية تكوين اتحادات الفلاحين.

- منع تأجير الأرض من الباطن وإنشاء جمعيات واتحادات زراعية تتولى تنظيم استئجار الأراضى.

- حماية الصحة العامة للفلاحين، وتوفير الماء النقى والكهرباء والمواصلات والسكن لهم.

المرأة والطفولة والشباب:

- المساواة بين الرجل والمرأة فى جميع الحقوق والواجبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتقرير حق المرأة فى أجر مساو لأجر الرجل عن العمل المتساوى.

- حماية الأمومة وتقديم الرعاية الطبية أثناء الحمل والولادة وإنشاء أمكنة للحضانة.

- رعاية الشباب وحقهم فى تكوين الاتحادات والنوادى الرياضية والاجتماعية والتعاونية.

الموظفون:

- ضمان حرية الموظفين فى تكوين نقاباتهم واتحاداتهم.

- وضع كادر موحد لجميع موظفى الدولة على أساس المؤهلات والأقدمية.

التجار:

- تدعيم الغرف التجارية لتكون أداة ديموقراطية تخدم الاقتصاد وتستهدف مصلحة جميع التجار، خاصة متوسطيهم وصغارهم، وضمان نسبة مجزية من الأرباح لصغار التجار ومتوسطيهم وتخفيض عبء الضرائب المباشرة عنهم.

التعليم والثقافة:

- ضمان المجانية الكاملة للتعليم فى مرحلتيه الابتدائية والإعدادية وجعله إجباريا.

- التوسع فى مجانية التعليم حتى الجامعة وتقديم إعانات مالية للطلبة المتفوقين.

- الاهتمام بالتعليم الفنى والصناعى بوجه خاص وإفساح المجال أمام طلبة المدارس الفنية للالتحاق بالجامعة.

- رفع مستوى معيشة المعلمين وتحسين ظروف عملهم ورفع مستواهم أدبيا وماديا لتمكينهم من متابعة التطور العلمى ومظاهر النهوض الفكرى.

- حماية الثقافة الوطنية، وإحياء التراث المصرى والعربى، والعناية بالآداب والفنون الشعبية، وتشجيع نمو الثقافة الوطنية الديموقراطية.

- رعاية الإنتاج الأدبى والفكرى وتشجيع المثقفين المصريين وتكوين اتحاد عام لهم وتوثيق الروابط بينهم وبين المثقفين العرب.

- تشجيع الدراسات العلمية ونشرها بين الجماهير، والاهتمام بالبحوث الذرية لخدمة التعمير والتقدم والسلام(٢٤٥).

«الاتحاد القومى» يستبعد مرشحى «المنظمة»

ولما كان حزب الحكومة «الاتحاد القومى» قد استبعد بقرار منه مرشحى «المنظمة» وعناصر ديموقراطية ويسارية أخرى فى القاهرة والإسكندرية، فقد حرصت «المنظمة» على تغليب عامل الوحدة مع نظام الرئيس جمال عبدالناصر

على عامل الصراع العدائى؛ فكلفت الأعضاء الذين عزلهم الاتحاد الاشتراكى بتوزيع بيانات فى دوائرهم الانتخابية تدعو المواطنين إلى الالتفاف حول حكم عبدالناصر ومساندة المرشحين الشرفاء والمساندين للحكم القائم(٢٤٦).

على سبيل المثال: استهل طه سعد عثمان مرشح المنظمة فى انتخابات مجلس الأمة (١٩٥٧) بتقديم شكره وتقديره إلى أهالى دائرة شبرا الخيمة الانتخابية، ونوه بموقفهم الوطنى والبطولى حين التفوا حوله ورحبوا بترشيحه، وبما لمسه من تأييد للبرنامج الذى خاض به المعركة الانتخابية.

وأشار إلى أن تاريخ شبرا الخيمة حافل بالكفاح البطولى من أجل السلام والاستقلال والديموقراطية، ومن أجل حق الطبقة العاملة والفلاحين والطبقات الشعبية فى تنظيم صفوفها، ورفع مستوى معيشتها والتعبير عن ذلك بمختلف وسائل الكفاح.

أما عن تقدم طه سعد عثمان ليخوض المعركة الانتخابية؛ فقد كان الدافع إليه معرفته بأهمية هذه المعركة بالنسبة لقضايا الوطن.. فهناك الخطر الكامن فى مشروع أيزنهاور، والضغوط الاستعمارية من الخارج والمؤامرات التى تحاك فى الداخل.

وانتقل طه سعد عثمان إلى مسألة القرار الذى أصدره الاتحاد القومى بمنعه من مواصلة المعركة الانتخابية فقال:

إنه أيًا كانت نتائج هذا القرار فعلينا ألا نخطىء الطريق أبدا، وعلينا أن نضع مصالح الوطن فوق كل مصلحة أخرى، وأن نتمسك بالوحدة الوطنية وندعمها ونطورها. كما أنه يقع علينا أن نضاعف الجهد؛ لنحمى بكل صلابة وعناد المكاسب التى حققها الحكم الوطنى القائم بحشد الشعب حوله. وأن نؤكد تمسكنا بالحياد الإيجابى والتعايش السلمى والقومية العربية وتحريم استخدام الأسلحة الذرية والهيدروچينية.

وعلينا أيضا أن نقف بحزم ضد دعاة التفرقة العنصرية والوطنية وناشرى الإشاعات المغرضة. وعلينا ـ فى الوقت ذاته ـ أن نحافظ على وحدة الطبقة العاملة.. هذه الوحدة اللازمة والضرورية لحماية حقوقها ولتحقيق وحدة الطبقات الشعبية الأخرى ومطالبها.

وإن الشعب والطبقة العاملة فى أشد الحاجة اليوم إلى مضاعفة اليقظة ومضاعفة الجهد المبذول لحماية المكاسب التى حققها الشعب والحكومة الوطنية(٢٤٧).

نطالب باتحاد فيدرالى
بين مصر وسوريا

مع اشتداد المؤامرات والضغوط الاستعمارية على سوريا، بادرت الحكومة المصرية إلى إرسال قوات مصرية إلى القطر الشقيق تأكيدا لتضامن مصر مع شعب سوريا وحكومتها فى مواجهة مشروع أيزنهاور الذى كان قد دخل حيز التنفيذ بالفعل منذ أوائل ١٩٥٧.

وفى هذا السياق رفعت «المنظمة» شعار اتحاد فيدرالى مع سوريا وعبرت عن هذا المطلب فى مطبوعاتها ونشراتها السرية والعلنية، كما كلفت مجموعة من قياداتها الجماهيرية من العمال والطلاب والمثقفين بإصدار بيان موقع بأسمائهم. وقد نشرناه كاملا فى باب «نصوص»، فيرجى الرجوع إليه(٢٤٨).

حواشى الباب الثالث

الفصل الأول:

(١) عن جبهة الشيوعيين، انظر «الباب الخاص» بوحدة الشيوعيين».
(٢) مجلة «الهدف» العدد العاشر، ١٩٤٧/١٠/٤.
(٣) الموقف السياسى: ضد الاستعمار، انتصار شعبى – مناورات قادمة – انتهازية خائنة «هـ» عدد ٥، ٤٧/١/٣١ الآلة الكاتبة ورق خفيف.
(٤) سياستنا: حوادث العراق – حوادث الجامعة، المفاوضات بين الوفد والحكومة البريطانية، الهدف، ١٩٤٧/٢/١٦.
(٥) سياستنا: المفاوضات بين الوفد والحكومة البريطانية، الهدف، عدد ٤٧/٢/١٦ ص ١ – ٢.
(٦) يسقط الاستعمار وأعوانه، ك.ش، العدد الثانى ١٩٤٧/٣/٩، ص ٢ – ٣.
(٧) فى السياسة الداخلية: الجلاء عن القاهرة والإسكندرية، ك.ش. العدد ٣، ٤٧/٤/٩، ص ١ – ٢.
(٨) القضية المصرية السودانية، ك.ش. العدد ٥، ٤٧/٥/١٤، ص ٢.
(٩) فى السياسة الدولية والداخلية، ليسقط الاستعمار وأذنابه، أمريكا تحاول الهجوم على الشعوب. ك.ش، العدد، ٦، ٤٧/٦/١، ص ١ – ٣.
(١٠) العهد الحاضر يواصل هجومه على الشعب، ك.ش.، ٤٧/٦/١، ص ٢– ٣.
(١١) مصر فى مجلس الأمن، ك.ش، ٤٧/٨/٢٧، ص ١ – ٣.
(١٢) «ك.ش.»، العدد ١٢، ١٩٤٧/٩/٢٥، ص ١ – ٥.
(١٣) المصدر ذاته، ص ٥.
(١٤) الحالة فى مصانع شبرا الخيمة، ك.ش. العدد ٣، ١٩٤٧/٤/٩، ص ٢ – ٣.
(١٥) مصير الحركة العمالية، ك.ش، عدد ٨، أول مايو ١٩٤٧، ص ١ – ٢.
(١٦) احذروا الاستفزاز، ك.ش، ٤٧/٦/١، ص ١.
(١٧) الحركة الوطنية فى تقدم «ك.ش.» العدد ١٠، ٤٧/١٠/٤، ص ٢ – ٥.
(١٨) مسألة الكوليرا والكفاح الوطنى السليم، «ك.ش.» العدد ١٣، ٤٧/١٠/١٤، ص ١ – ٤.
(١٩) الافتتاحية، «ك.ش.»، العدد ١٨، ٤٧/١٢/٢٠، ص ١ – ٢.
(٢٠) استمرار الإضرابات – النزاع بين السعديين والأحرار الدستوريين – مظاهرات يوم فلسطين، «ك.ش.»، العدد ١٩، ٤٧/١٢/٢٨، ص ١ – ٢.

الفصل الثانى:

(٢١) «ك.ش.»، عدد ٢٤، ١٩٤٨/٢/١٦، ص ٤.
(٢٢) «ك.ش.»، عدد ٢٣، ٤٨/٢/٢٨، ص ٢.
(٢٣) المصدر ذاته.
(٢٤) حادث تظاهر يقوم به الفلاحون، ٤٨/٢/١٦، ص ٢ – ٣.
(٢٥) الموقف السياسى، «ك.ش.»، العدد ٢٤، ٤٨/٣/٨، ص ١ – ٢.
(٢٦) المصدر ذاته.
(٢٧) المصدر ذاته.
(٢٨) إضراب عمال شوشة، «ك.ش.»، ٤٨/٣/١٦، ص ٤.
(٢٩) مجلة «ك.ش.»، العدد، ٢٩، ٤٨/٤/٥، ص ٢.
(٣٠) المصدر ذاته، ص ٤.
(٣١) مشكلة البوليس تتجدد «ك.ش.»، العدد الصادر فى ٤٨/٣/٢٦، ص ٢.
(٣٢) مظاهرات طلبة الجامعة يوم ١٦ إبريل، «ك.ش.»، العدد ٣٠، ٤٨/٤/١٧، ص ٢.
(٣٣) المصدر ذاته.

(٣٤) كفاح الأمة، ٤٨/٥/١٠.
(٣٥) دخول مصر فى الجمعية الصغيرة، «ك.ش.»، العدد ٢٠، ٤٨/١/٨، ص ١ – ٣.
(٣٦) العودة إلى المفاوضات، العدد ٢١، «ك.ش.»، ١٩٤٨/١/١٨، ص ١ – ٢.
(٣٧) الحكومة تسلم ثروة البلاد للشركات الإنجليزية والأمريكية، «ك.ش.»، العدد ٢٥، ٤٨/٣/١٦.
(٣٨) أسباب ارتفاع أسعار القطن – مَنْ الذى يكسب منه – فى سبيل عدالة اجتماعية حقيقية، «ك.ش.»، العدد ٢٤، ٤٨/٢/١٦، ص ١ – ٢.
(٣٩) الاتحاد المسيحى المركزى بعد الإخوان المسلمين، «ك.ش.»، العدد ٢٤، ٤٨/٢/١٦.
(٤٠) تسليح الاخوان فى «الموقف السياسى» كفاح الشعب، ٨ مارس ١٩٤٨، ص ١ – ٢.
(٤١) «أيها الوطنيون طالبوا بإطلاق الحريات الديموقراطية»، كفاح الشعب، ١٩٤٨/٤/٥.
(٤٢) خلاف بين بريطانيا وأمريكا، «ك.ش.»، ١٩٤٨/٤/١٧، ص ٥ – ٩.
(٤٣) «الحالة الحاضرة»، تقرير سياسى ، «للمنظمة» خمس صفحات فولسكاب، الآلة الكاتبة والرونيو، ١٩٤٨/١/١١.
(٤٤) المصدر ذاته.
(٤٥) حديث المفاوضات: حوادث الجامعة – مقاومة الصحافة المعارضة للمعاهدة – ثورة العراق، محاولات بريطانيا فى الشرق العربى – الأهداف المباشرة، «ك.ش.»، العدد ٢١، ١٩٤٨/١/٢٨، ص ١ – ٢.
(٤٦) «ك.ش.»، ٢٦، ١٩٤٨/٣/٨، ص ٥.
(٤٧) «العمل فى الوفد: فكرة المؤتمر الوفدى»، مجلة الهدف، عدد ١٩٤٨/٤/١٨، ص ٣ – ٤، راجع أيضا عن العمل مع الوفد، الفصل الخاص بالعمل الجماهيرى.
(٤٨) تم وأد هذا المسعى بعد أن عين فؤاد سراج الدين سكرتيرا عاما للوفد.
(٤٩) «سياستنا: حياد مصر»، فى مجلة «الهدف»، العدد العشرون، ٢٦ مارس ١٩٤٨، ص ٢ – ٣.
(٥٠) «نحو حكومة شعبية وتحديد سلطات الملك، نحو قيادة جديدة»، افتتاحية مجلة «الهدف»، ١٩٤٨/٤/١٨، ص ١ – ٢.
(٥١) «امتزاج المطالب الاقتصادية والسياسية»، افتتاحية مجلة «كفاح الشعب»، العد ٣، ١٩٤٨/٤/١٧، ص ١ – ٤. (ص ١)
(٥٢) المصدر ذاته.
(٥٣) المصدر ذاته، ص ٣.
(٥٤) المصدر ذاته، ص ٤.
(٥٥) المصدر ذاته، ص ٤.
(٥٦) الموقف السياسى: حوادث فلسطين الأخيرة: موقف الجامعة العربية والملك عبدالله – موقف الوكالة اليهودية، مجلة «كفاح الأمة» العدد الصادر فى ١٩٤٨/٥/١٠، ص ١ – ٢.
(٥٧) موقف الوفد من الأحكام العرفية، مقتطفات، أول يونية ١٩٤٨.
(٥٨) المصدر ذاته.
(٥٩) المصدر ذاته.
(٦٠) حرب فلسطين وقضيتنا الوطنية ك.أ، ٤٨/٦/١٤، ص ١ – ٢.
(٦١) الدولار الأمريكى يزحف على اقتصادنا بمعاونة الاحتكار بين المصريين، كفاح الأمة، ص ٢، ٤٨/٩/١٤.
(٦٢) أخبار داخلية، كفاح الشعب، ٤٨/٩/٢٨، ص ٥.
(٦٣) أخبار داخلية، ٤٨/٩/٢٠، ص ٥، مصالح استراتيجية بين مصر وأمريكا.
(٦٤) ماذا يعنى تعيين سراج الدين باشا سكرتيرا للوفد؟ مجلة «كفاح الأمة»، أول يونية ١٩٤٨.
(٦٥) الموقف السياسى. القيادة الوفدية تنضم إلى صفوف «الرجعية» مجلة «كفاح الأمة» عدد ١٥ يوليو ١٩٤٨، ص ١ – ٢.
(٦٦) مجلة «كفاح الأمة» ١٩٤٨/٨/٢٣، ص ٥.

(٦٧) أخبار عمالية، «ك.أ.»، ١٩٤٨/٧/١٥، ص ٣.
(٦٨) المصدر ذاته.
(٦٩) المصدر ذاته.
(٧٠) مجلة «ك. أ»، ص ٥.
(٧١) المصدر ذاته.
(٧٢) مجلة «ك. أ»، ١٩٤٨/٩/١٤، ص ٤.
(٧٣) مجلة «ك. أ»، ١٩٤٨/١٠/٢٨، ص ٥.
(٧٤) المصدر السابق.
(٧٥) المصدر ذاته.
(٧٦) نريد ائتلافا شعبيا، على أساس المطالب القومية ومصالح جماهير الشعب، «كفاح الأمة»، ١٤/ ١٩٤٨/٩، ص ١ - ٢.
(٧٧) الموقف السياسى، الحركة السودانية وحوادث الجامعة، الإخوان المسلمون وإرهابهم الفاشى، «ك.أ.»، عدد ١٩٤٨/١٠/٢٨.
(٧٨) الهدف، ١٩٤٨/٩/٦.
(٧٩) مجلة «كفاح الشعب»، الأسبوع الأول من ديسمبر ١٩٤٨.

الفصل الثالث:

(٨٠) مجلة «ك.ش»، ٤٩/١/١٠، ص ٤.
(٨١) هجوم أصحاب مصانع النسيج على أجور العمال، «ك.ش.»، ٤٩/٢/٧، ص ٦.
(٨٢) «الموقف السياسى: الصراع داخل الوفد وموقفنا منه»، كفاح الأمة، ١٠ يناير ١٩٤٩، ص ١ - ٢.
(٨٣) مجلة «كفاح الشعب»، العدد الصادر فى ١٩٤٩/١/٢٤، ص ٣، ٤، ٥ بالآلة الكاتبة ومطبوع على الرونيو.
(٨٤) شعار «الوزارة المحايدة ليس شعار الطبقة العاملة، شعارنا إلغاء الحكم العرفى ضرورة لحرية الانتخابات، «ك.ش.»، ١٩٤٩/٧/١١.
(٨٥) الائتلاف الوزارى وموقفنا منه، «كفاح الشعب »، ١٩٤٩/٨/١٥، ص ١ - ٢.
(٨٦) بيان من المعتقل «ك.ش.»، أغسطس ١٩٤٩ على الأرجح، ص ٦، ٧، ٨، وكاتب هذا البيان هو ريمون دويك، وقد صاغه مع اللجنة الحزبية فى معتقل الهاكستيب.
(٨٧) المصدر السابق.

الفصل الرابع:

(٨٨) بيان من الطليعة الوفدية عن اتفاقية النقطة الرابعة، كتيب نصف فولسكاب ٦ صفحات، مطبوعة، (مايو - يونية على الأرجح عام ١٩٥١).
(٨٩) يا عمال النسيج ناضلوا من أجل مطالبكم، المقاومة الشعبية، العدد ٢٤/٧/ ٥١، ص ٧.
(٩٠) البطالة فى المناطق الصناعية، المقاومة الشعبية، العدد، ٥١/٨/٧، ص ١.
(٩١) المصدر ذاته، ص ٢.
(٩٢) موجة الفصل لاتزال مستمرة فى الإسكندرية، المقاومة الشعبية، العدد ٨، ٥١/٩/٩، ص ٢.
(٩٣) اتحدوا من أجل تخفيض الإيجارات، المقاومة الشعبية، العدد ٧، ٥١/٨/٢٧.
(٩٤) الأرض لمن يفلحها، المقاومة الشعبية، العدد ٥، ٥١/٧/٢٤.
(٩٥) الفلاحون يحمون ريهم، المقاومة الشعبية، العدد ٧، ١٩٥١/٨/٢٧، ص ٢.
(٩٦) امتنعوا عن تسليم أقطانكم، المقاومة الشعبية، العدد ٨، ٥١/٩/٩، ص ٢.
(٩٧) الأرض لمن يفلحها، سبق ذكره.
(٩٨) ساعدوا الفلاحين فى نضالهم، المقاومة الشعبية، العدد ١٠، ١٩٥١/١٠/١٠.

(٩٩) الطبقات الشعبية تكافح من أجل الرغيف، العدد، ٤، ٥١/٧/١٠، ص ٤.
(١٠٠) كافحوا ضد مشروع الكادر، المقاومة الشعبية، العدد ٥، ٥١/٧/٢٤، ص ٢.
(١٠١) دافعوا عن مجانية التعليم، المقاومة الشعبية، العدد ٨، ١٩٥١/٩/٩، ص ٢.
(١٠٢) لمزيد من من التفصيلات يرجى الرجوع إلى ما أورده عبدالرحمن الرافعي عن هذه الوقائع.
(١٠٣) أيها العمال، أيها الطلاب، المقاومة الشعبية، العدد، ١١، ٢٤/اكتوبر/١٩٥١.
(١٠٤) الطبقة الحاكمة تتفكك، المقاومة الشعبية، العدد ١٠، ٥١/١٠/١٠، ص ١ - ٢.
(١٠٥) الكفاح الجماهيرى العمالى، أساس نضالنا الوطنى، م.ش، ع ١١، ٥١/١٠/٢٤، ص ٣.
(١٠٦) كافحوا من أجل الحريات، «م.ش.»، العدد ١١، ٥١/١٠/٢٤، ص ٤.
(١٠٧) طبقة الفلاحين واشتراكها فى المعركة، «م.ش.»،العدد ١١، ٥١/١٠/٢٤، ص ٣.
هذا وقد نشرت المجلة المزيد من الوقائع المتصلة بأوضاع الفلاحين ومطالبهم وتحركاتهم.
(١٠٨) «الموقف السياسى من ٢٦ أغسطس إلى أول أكتوبر» ١٩٥١، المقاومة الشعبية، مقال لتحرير المجلة، العدد العاشر، ١٩٥١/١٠/١٠، ص ١ - ٢.
(١٠٩) «التعديل الوزارى: الطبقة الحاكمة تتفكك»، مجلة «المقاومة الشعبية» المصدر ذاته ص ١.
(١١٠) المصدر ذاته، ص ١.
(١١١) أيها العمال صفا واحدا لدفع خطر الفاشية. صفا واحدا لإفشال سياسة كبار الملاك والرأسماليين. صفا واحدا مع إخوانكم الفلاحين لدخول المعركة الوطنية وتحويلها لمصلحة طبقات الشعب، المقاومة الشعبية، عدد ١١، ١٩٥١/١٠/٢٤، ص ١ - ٢.
(١١٢) حول الوزارة القومية وتكتل الرجعية، عدد ١١، المقاومة الشعبية، ٥١/١٠/٢٤.
(١١٣) جبهة شعبية وجبهة ديموقراطية فى مقال ارفعوا راية الطبقة العاملة، العدد ١٢، ١٩٥١/١١/٩، ص، ١، ٢، ٣.
(١١٤) المصدر السابق.
(١١٥) برنامج اللجان الوطنية تقدمه «اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية»، منشور مطبوع بالمطبعة، فولسكاب، مطبعة الشباب الحر، اكتوبر ١٩٥١.
(١١٦) برواز بعنوان: أيها العمال، أيها الطلاب، أيها الوطنيون المخلصون، انزلوا المعركة الوطنية بكل قواكم، المقاومة الشعبية، العدد ١١، ٢٤ اكتوبر ١٩٥١، ص ١.
(١١٧) من برنامجنا: حق تقرير المصير للشعب السودانى، مجلة المقاومة الشعبية، العدد ١١، ٢٤ أكتوبر ١٩٥١، ص ٦.
(١١٨) «الاستعمار الأنجلو أمريكى يمهد لانقلاب أشد رجعية»، المقاومة الشعبية» العدد رقم ١٢، ٩ نوفمبر ١٩٥١، ص ١ - ٢.
(١١٩) اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية، «كونوا اللجان الوطنية فى المصانع والأحياء والمعاهد»، صفحتان فولسكاب، مطبعة الشباب الحر، ديسمبر ١٩٥١، على الأرجح ، انظر النص الكامل فى باب «نصوص».
(١٢٠) فى ١٩٥١، قام فريق من شباب الوفد باستئجار مجلة «البشير» وتولى إصدارها تحت اسم «الطليعة الوفدية» أحمد البلقينى رئيس شباب الوفد بمركز ميت غمر. وصدرت المجلة فى ٦ صفحات من قطع التابلويد. وفى صفحتها الأولى من العدد الأول نقرأ العناوين الرئيسية التالية:
- المؤامرة التى يحضر لها الإخوان، باللون الأحمر على عرض الصفحة.
- على ماهر باشا يتآمر على قلب حكومة الوفد.
- عباس حليم يتوسط فى صفقة جديدة. وكان عباس حليم، وهو أمير من أمراء العائلة المالكة، معروفاً بصلته القريبة بالمخابرات البريطانية، وبذل جهدا خارقا ليتزعم الحركة العمالية.
(١٢١) تصريح حافظ عفيفى، خيانة الاحتكارية المصرية، المقاومة الشعبية، العدد ٨، ١٩٥١/٩/٩.

الفصل الخامس:

(١٢٢) يجب أن نصلح الجيش على أساس ديموقراطى، مقال بدون توقيع، الفجر الجديد، العدد ١٩، ٣٠ يناير ١٩٤٦، ص ٦ - ٧.
(١٢٣) من أجل جيش وطنى، المقاومة الشعبية، العدد ٥، ٢/٧/٥١، ص ٤.
(١٢٤) الأهرام، ١٣/٨/١٩٥٢، ص ٨، ولمزيد من التفصيلات انظر باب العمل الجماهيرى.
(١٢٥) اللجنة الوطنية العامة، بيان من «اللجنة الوطنية العامة»، بدعوة من المؤتمر الوطنى العام فى ٢٦/٨/١٩٥٢، فولسكاب، مطبعة، ١٩٥٢.
(١٢٦) طه محمد فودة، شهادة عن لقاء مع جمال عبدالناصر وزكريا محيى الدين وأنور السادات، صفحتان وخمسة سطور فولسكاب على الآلة الكاتبة، ٥/٢/١٩٩٥، ص ١ - ٢.
(١٢٧) المصدر ذاته، ص ٢.
(١٢٨) بيان للطليعة الوفدية، الأهرام، ١١/٨/١٩٥٢، ص ٧.
(١٢٩) بيان من الطليعة الوفدية، الأهرام، ٢٣/٨/١٩٥٢، ص ٨.
(١٣٠) الأهرام، ١١/٨/١٩٥٢، الصفحة الأولى.
(١٣١)الأهرام، ١٤/٨/١٩٥٢.
(١٣٢) سنقاوم كل محاولة لتحويل بلادنا الى مستعمرة أمريكية ولفرض حكم فاشى فيها، المقاومة الشعبية، نوفمبر - ديسمبر ١٩٥٢، على الأرجح، ص ٧.
(١٣٣) المرجع السابق.

الفصل السادس:

(١٣٤) الوضع الداخلى، المقاومة الشعبية، ١٠ صفحات فولسكاب، خط اليد، الرونيو. وقد صدر هذا التقرير السياسى، على الأغلب، عن اللجنة المركزية «للمنظمة» فى دورة اجتماع يناير ١٩٥٣. وطبع ووزع على عدد خاص من المقاومة الشعبية ونعرضه هنا مع شئ من الاختصار. ولم نعرض الفقرة الرابعة منه عن «الكفاح المسلح» إذ سنعود إليها فى الباب الرابع: «قضايا ومواقف» (عندما نعرض لفكر «المنظمة» فى قضية استخدام العنف).
(١٣٥) المصدر ذاته، ص ١ - ٦.
(١٣٦) المصدر ذاته، ص ٧.
(١٣٧) المصدر ذاته، ص ٩ - ١٠.
(١٣٨) المصدر ذاته، ص ١٠.
(١٣٩) نحو جبهة وطنية متحدة لمقاومة الاستعمار والدكتاتورية العسكرية دفاعا عن السلام والاستقلال والديموقراطية، المقاومة الشعبية، ١٠/٢/١٩٥٣، ص ١ - ٤.
(١٤٠) الطبقة العاملة كقائدة للجبهة المتحدة، المقاومة الشعبية، ٢٧/٢/١٩٥٣، ص ١.
(١٤١) الدفاع المشترك والحياد المزعوم، المقاومة الشعبية، ٩/٣/٥٣، ص ١ - ٢.
(١٤٢) الحلف الاستعمارى وموقفنا منه، المقاومة الشعبية، ٢١/٣/١٩٥٣، ص ٢.
(١٤٣) المصدر ذاته.
(١٤٤) بيان من المكتب السياسى لطليعة العمال، ملحق المقاومة الشعبية، ٢٤ مايو ١٩٥٣.
(١٤٥) مجلة «المقاومة الشعبية »، الطبقة العاملة والأزمة الاقتصادية، توقيع عباس فريد. الصادر فى ٣٠/٤/١٩٥٣، ص ١ - ٢.
(١٤٦) تحيا وحدة العمال لوقف البطالة وحل النقابات، م. ش، ١٠/٢/١٩٥٣، ص ٣ - ٤.
(١٤٧) المصدر ذاته.
(١٤٨) أخبار هيئة التحرير، المقاومة الشعبية، ٢١/٣/١٩٥٣.
(١٤٩) أخبار الإسكندرية، المقاومة الشعبية، المصدر السابق.
(١٥٠) أخبار، المقاومة الشعبية، ٩/٣/١٩٥٣.
(١٥١) مهدى إبراهيم، حطموا الاتجاهات المخربة لوحدة العمال،. م.ش،. ٣/٤/٥٣، ص ٣ - ٤.

(١٥٢) أخبار، المقاومة الشعبية، ١٩٥٣/٣/٩.
(١٥٣) أخبار، ، المقاومة الشعبية، ١٩٥٣/٢/٢٧.
(١٥٤) المصروفات فى الجامعة، المقاومة الشعبية، ١٩٥٣/٢/٢٧، ص ٦.
(١٥٥) صفاً واحداً ضد سياسة التجهيل، المقاومة الشعبية، ١٩٥٣/٢/١٠..
(١٥٦) سمير جاد، صفاً واحداً ضد سياسة التجهيل، المقاومة الشعبية، ٥٣/٣/٢١، ص ٤ -٥.
(١٥٧) عباس فريد، الهجوم على حق الشعب فى التعليم هو هجوم على الحركة الوطنية التحريرية. واجب الطبقة العاملة أن تدافع عن حق الشعب فى التعليم الثانوى والجامعى. المقاومة الشعبية، ٩ أبريل ١٩٥٣.
(١٥٨) هذا العدد من مجلة «الجبهة» يحمل رقم العدد الأول بتاريخ ١٢ يونية ١٩٥٣، والراجح أن هذا هو العدد الثانى من المجلة لأن العدد الأول صدر فى إبريل ٥٣، وهو من الوثائق التى وصلت إلينا. «م».
(١٥٩) الجبهة المتحدة طريق الإنقاذ، المقاومة الشعبية، يوليو ١٩٥٣، ص ٥ – ٦.
(١٦٠) الضمان الجماعى حلف استعمارى المصدر ذاته، ص ١ – ٢.
(١٦١) أحكام وحشية ضد الشيوعيين والوطنيين وزعماء العمال، المقاومة الشعبية، عدد ١٩٥٣/٧/٩، ص ٢.
(١٦٢) المصدر ذاته، ص ٤.
(١٦٣) أخبار، المقاومة الشعبية، يوليو ١٩٥٣، ص ٤.
(١٦٤) المصدر ذاته، ص ٤.
(١٦٥) يا صانعى السلام اتحدوا، المصدر ذاته، ص ٣.
(١٦٦) المصدر ذاته، ص ٣ – ٤.
(١٦٧) الوحدة سلاحنا، ملحق المقاومة الشعبية، نوفمبر ١٩٥٣، ص ٣.
(١٦٨) المقاومة الشعبية، ١٩٥٣/٢/٣٠، ص ١ – ٢.

الفصل السابع:

(١٦٩) من أجل إعلان الحياد الرسمى ضد كل حلف عسكرى عدوانى، النشرة، السنة الثانية، يناير ١٩٥٤، ١٨ صفحة فولسكاب باليد والرونيو، ص ١، ٢، ٣، ٤، ٥.
(١٧٠) الموقف السياسى، الحياد، النشرة، فبراير ١٩٥٤، ص ١.
(١٧١) «التقرير السياسى»، من أجل القضاء على الاستعمار الأنجلو أمريكى وعلى مشروعات الحرب، تقرير مقدم من المكتب السياسى الى اللجنة المركزية، لطليعة العمال، ١٤ صفحة فولسكاب، ص ٥.
(١٧٢) التقرير السياسى، سبق ذكره، ص ٩، ١٠، ١١، ١٢.
(١٧٣) بيان من اللجنة التحضيرية للجبهة الديموقراطية المتحدة، فى مجلة «الجبهة»، لسان حال الجبهة الديموقراطية المتحدة، العدد الأول ١٢ يونية ١٩٥٣، ص ١.
(١٧٤) الموقف السياسى، مجلة «النشرة» عدد فبراير ١٩٥٤، سبق ذكره، ص ٢ – ٣.
(١٧٥) الحكومة العسكرية تنفذ مؤامرة أصحاب الأعمال، بيان نصف صفحة فولسكاب والرونيو (يناير ١٩٥٤، على الأرجح).
(١٧٦) بيان إلى الشعب المصرى من طليعة العمال، صفحة فولسكاب، خط اليد والرونيو (أواخر مارس أوائل إبريل، على الأرجح).
(١٧٧) إلى الأمام من أجل طرد العصابة الحاكمة، مجلة الجبهة المتحدة، عدد إبريل ١٩٥٤.
(١٧٨) قاوم العمال الإضراب المزعوم الأخير، المقاومة الشعبية، الآلة والرونيو، ٥٤/٥/٧، ص ٤.
(١٧٩) دروس الهبة الشعبية الأخيرة، المقاومة الشعبية، ٧ مايو ٥٤، الآلة والرونيو.
(١٨٠) المصدر السابق، ص ٤.
(١٨١) بيان موجه إلى العمال.

(١٨٢) التقرير السياسى، سبق ذكره.
(١٨٣) المصدر ذاته.
(١٨٤) المصدر ذاته، ص ٧، ٨، ٩.
(١٨٥) إجراء فاشى جديد، المقاومة الشعبية، ١٩٥٤/٥/٩، ص ٢ - ٣.
(١٨٦) الكفاح السياسى هو الأساس فى تحرير العمال وتخفيف آلامهم، المقاومة الشعبية، ١٩٥٤/٦/٢١، ص ٤ - ٥.
(١٨٧) عودة المفاوضات السرية لبيع البلاد، المقاومة الشعبية، ١١ يوليو ١٩٥٤، ص ١ - ٢.
(١٨٨) ملحق المقاومة الشعبية، يصدر من أجل الاستقلال والديموقراطية، يوليو ١٩٤، ص ١.
(١٨٩) قاوموا اتفاقية عبدالناصر وتشرشل، المقاومة الشعبية، ٥٤/٨/٢٠.
(١٩٠) التقرير السياسى مقدم للمناقشة فى كونفرنسات المناطق، عن الجبهة الوطنية، ص ١، ٢، ٣، ٤.
(١٩١) المصدر السابق، ص ١ - ٢.
(١٩٢) المصدر السابق، ص ٣.
(١٩٣) المصدر السابق، ص ٤.
(١٩٤) المصدر السابق، ص ٦ - ٧.
(١٩٥) قرار عن الجبهة والجبهة العمالية لإنقاذ الوطن.
(١٩٦) تقارير مقدمة للمناقشات.. المصدر ذاته، ص ١٣.
(١٩٧) تقارير مقدمة للمناقشات، المصدر ذاته، ص ١٣، ١٤.
(١٩٨) تقارير مقدمة للمناقشات، المصدر ذاته، صد ١٤، ١٥، ١٦.

الفصل الثامن:

(١٩٩) فلنتحد جميعا فى الدفاع عن بلادنا ضد مؤامرات المستعمرين الأمريكان والإنجليز من أجل الخبز والحرية والسلام. بيان من المكتب السياسى «لطليعة العمال» ٨ ص فولسكاب، الآلة والرونيو، فبراير ١٩٥٥.
(٢٠٠) المصدر السابق.
(٢٠١) قرارات اللجنة المركزية لمنظمة «طليعة العمال» فى اجتماع ١٩٥٥، ٤ صفحات فولسكاب، الآلة والرونيو، ص ١ - ٢.
(٢٠٢) واجب كل الوطنيين ان يكافحوا ضد الحلف الحربى بين تركيا والعراق، «المقاومة الشعبية، ١٩٥٥/١/٢٣، ص ٣ - ٤.
(٢٠٣) المصدر السابق، ص ٤ - ٥.
(٢٠٤) أخبار المعتقلين، «المقاومة الشعبية»، ١٩٥٥/١/٢٣، ص ٦.
(٢٠٥) أخبار داخلية مهمة، «المقاومة الشعبية» ٢ فبراير ١٩٥٥، ص ٣ - ٤.
(٢٠٦) التناقض والتضليل فى سياسة الحكومة، «المقاومة الشعبية»، ١٥ يوليو ١٩٥٥، ص ٤.
(٢٠٧) واجب الوطنيين كلهم أن يكافحوا ضد الحلف الحربى بين تركيا والعراق فى «م.ش» سبق ذكره.
(٢٠٨) المصدر السابق ص ١، ٢.

الفصل التاسع:

(٢٠٩) عرض لأهم المواقف السياسية وموقف القيادة منها، مجلة «النشرة» عدد ٢ فبراير ١٩٥٦، ص ١ - ٥، مقال لهيئة التحرير.
(٢١٠) المصدر ذاته.
(٢١١) المصدر ذاته ص ٢.

(٢١٢) المصدر ذاته ص ٣.
(٢١٣) المصدر ذاته ص ٣.
(٢١٤) المصدر ذاته ص ٣ - ٤.
(٢١٥) المصدر ذاته ص ٤.
(٢١٦) اللجنة المركزية «لطليعة العمال»، تقرير «للمنظمة» عن موقفها بعد إعلان دستور يناير ١٩٥٦.
(٢١٧) لجان المقاومة الشعبية، مذكرة قدمها يوسف درويش إلى هيئة التحرير، خمس صفحات ونصف صفحة فولسكاب، الآلة الكاتبة، ١٥ أو ١٩٥٦/١٠/١٦.
(٢١٨) رسالة إلى السيد الرئيس جمال عبدالناصر، بتوقيع يوسف درويش، يس مصطفى، محمد حلمى يس، حسين طلعت، على العدل، فؤاد عبدالمنعم. ٥ صفحات فولسكاب على الآلة، القاهرة ١٩٥٦/١١/١٧.
(٢١٩) الرسالة الثانية إلى السيد الرئيس جمال عبدالناصر، ١٩٥٦/١٢/٣، التوقيع أصحاب الرسالة الأولى.
(٢٢٠) الجماهير الشعبية تحتشد فى المقاومة الشعبية، ٢٠ صفحة فولسكاب على الآلة الكاتبة، ب.ت.، والأرجح أنه كتب فى أواخر ديسمبر ٥٦.
(٢٢١) المصدر السابق ص ١ - ٢.
(٢٢٢) المصدر السابق ص ٣.
(٢٢٣) المصدر السابق ص ٤.
(٢٢٤) المصدر السابق ص ٦ - ٧.
(٢٢٥) المصدر السابق ص ١١.
(٢٢٦) المصدر السابق ص ١٩.
(٢٢٧) المصدر السابق ص ١٩.
(٢٢٨) الأخطار التى تهدد لجان المقاومة الشعبية، الجزء الثالث من التقرير السابق ص ١ - ٥.
(٢٢٩) لجان المقاومة الشعبية تبنى الاتحاد القومى، وتقوى الوحدة العربية، وتطبق مبادئ باندونج وتوطد السلام العالمى، الجزء الرابع من التقرير السابق. ص ٥ - ١٤.

الفصل العاشر:

(٢٣٠) بيان الى الشعب المصرى، من لجنة التنسيق بين منظمة الحزب الشيوعى المصرى (١٩٤٩) وطليعة العمال والحزب الشيوعى المصرى الموحد، ربع صفحة فولسكاب على وجهين، طبعة فبراير ١٩٥٧.
(٢٣١) مجموعة من المؤلفين، «فلنسحق المؤامرة، القاهرة، دار الديموقراطية الجديدة، ١٩٥٧/٤/٨، ص ٣ - ٤.
(٢٣٢) المصدر ذاته، ص ٥، ٦.
(٢٣٣) المصدر ذاته، ص ٦.
(٢٣٤) المصدر ذاته، ص ٧.
(٢٣٥) المصدر ذاته، ص ٨، ٩.
(٢٣٦) المصدر ذاته، ص ١٥.
(٢٣٧) المصدر ذاته، ص ١٦.
(٢٣٨) المصدر ذاته، ص ١٧.
(٢٣٩) المصدر ذاته، ص ١٨.
(٢٤٠) المصدر ذاته، ص ٢٦ - ٢٩.
(٢٤١) بدون عنوان، ورقة فولسكاب، خط اليد، ١٩٥٧/١/٢٨، فى مجموعة أوراق يوسف دريش.
(٢٤٢) الاتحاد العام للنقابات أوراق يوسف درويش، صفحتان على الآلة الكاتبة ١٩٥٧/١/٢.

(٢٤٣) كتيب ربع فولسكاب المطبعة الخيرية ومكتبتها مدينة المنيا «يونية ١٩٥٧» على الأرجح. كاتب هذا الكتيب هو الشهيد لويس اسحق يوسف، مسئول منطقة الصعيد وعضو اللجنة المركزية فى «المنظمة».

(٢٤٤) طه سعد عثمان، مذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر، القاهرة، مكتبة مدبولى (ب.ت) الوثيقة رقم ١٦، ص ٣٤٣ - ٣٦٣.

(٢٤٥) اعتمدنا فى تقديم أهم القضايا التى تضمنها مشروع البرنامج «ماذا يريد الشعب من ممثليه فى مجلس الأمة؟» الذى قدمته «ط.ع.» فى انتخابات ١٩٥٧ على النص الذى نشره طه سعد عثمان فى الجزء الثانى من كتابه مذكرات ووثائق. وكان المؤلف قد نبهنا إلى أن ما نشر من البرنامج هو ما حصل عليه. «أما باقى الصفحات فلم يتمكن من العثور عليها». انظر فى كتاب طه عثمان وثيقة رقم ١٦ تحت عنوان: «ماذا يريد الشعب من ممثليه فى مجلس الأمة؟» ص ٣٤٣ - ٣٦٣.

(٢٤٦) انظر باب العمل الجماهيرى.

(٢٤٧) طه سعد عثمان، شكر وتقدير ونداء إلى مواطنىّ الأعزاء أهالى دائرة شبرا الخيمة الانتخابية ، منشور نصف صفحة فولسكاب، مطبعة الشباب الحر، القاهرة، ١٩٥٧/٦/١٩.

(٢٤٨) منشور بعنوان: «أيها المواطنون «وقع عليه: محمد حلمى يس - يوسف درويش - فؤاد عبدالمنعم - سيد إبراهيم بكار - لويس إسحق - ياسين مصطفى - محمد يوسف المدرك - عبدالعزيز إبراهيم - محمود العسكرى - ياسين مصطفى - محمد عبدالجواد القطان - فهمى عبدالله - رفيعة النحاس - محمد بدر - فريد رمزى - أنيس فرج - عوض الباز، القاهرة، مطبعة الباب الحر، أكتوبر ١٩٥٧ على الأرجح.

الباب الرابع

قضايا ومواقف

فى السياسة والاقتصاد

الفصل الأول

- فى السياسة.

الفصل الثانى

- فى الاقتصاد.

الفصل الأول

فى السياسة:

- قضية فلسطين.
- مسألة السودان.
- قضية العنف: من الإرهاب والتخريب إلى مقاومة الاستعمار وأعوانه.
- التحالفات: الطليعة الوفدية.
- حزب الكتلة الوفدية المستقلة.
- لقاء مع عبد الناصر وخلافات بين الماركسيين (شهادة).
- ١٩٥٣: الجبهة المتحدة: مهمة صعبة.
- ١٩٥٤: الجهبة المتحدة تجربتها ومستقبلها.
- الموقف من الاتحاد السوفيتى.
- الاشتراكية تهزم من الداخل: المجر نموذجا.
- حياد مصر فى الفكر والسياسة.
- الاتفاقيات الثنائية بين مصر وسوريا ومصر والمملكة السعودية.

قضية فلسطين

مدخل :

سبق أن أشرنا فى باب نشأة «المنظمة» إلى أنه من بين مؤسسى المنظمة عضوان فى «عصبة أنصار السلام». وكانا يوليان اهتماماً خاصاً بقضية نضال شعب فلسطين العربى، فيوزعان المنشورات ويلتقيان من حين إلى آخر بفلسطينيين بارزين فى «الهيئة العربية العليا»(١).

وفى ذلك الوقت، كانت بريطانيا قد توصلت إلى مشروع عرف بمشروع «بيل» لتقسيم فلسطين إلى ثلاثة أقسام: دولة للعرب وأخرى لليهود ثم منطقة لدولة الانتداب. لكن بريطانيا عادت وعدلت عن تنفيذ المشروع عندما أخذت تقترب نذر الحرب العالمية الثانية، وذلك تحسبا من وقوع اضطرابات كان يمكن أن تشمل أكثر من بلد عربى تضامنا مع فلسطين، بما يهدد مركز بريطانيا الحربى.

لكن مع اندلاع الحرب، انحاز مفتى فلسطين ورئيس «اللجنة العربية العليا» الحاج أمين الحسينى إلى جانب ألمانيا النازية، فى مواجهة المعسكر الديموقراطى.

وفى هذا السياق كان لابد أن تنتهى العلاقة القائمة بين القيادة الوطنية الفلسطينية التقليدية وبين ماركسيين مصريين وقفوا بحزم ضد المحور ومع انتصار قوى الديموقراطية والتحرر والاشتراكية.

وأيا ما كان الأمر، فإن التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى رافقت تطور الرأسمالية فى فلسطين كانت قد أفسحت المجال فى فلسطين فى ظل الاستعمار البريطانى - خاصة بعد ظهور المعسكر الاشتراكى - لظهور جناح يسارى للحركة الوطنية الفلسطينية. وكان فى مقدمة ممثلى هذا الجناح «عصبة التحرر الوطنى الفلسطينى» وهى حزب عربى فلسطينى عمالى ماركسى، وكان يصدر فى ذلك الوقت بعض المطبوعات منها مجلة «الغد» وجريدة «الاتحاد»، وكان لها وجود قوى داخل الطبقة العاملة العربية فى فلسطين. وفى هذا السياق أمكن أن يقوم بين «العصبة» ومؤسسى «المنظمة» من العمال والمثقفين تعاون مثمر عبر أنشطة مختلفة عمالية وثقافية.

وأخيرا لابد أن نلاحظ أن فترة الحرب العالمية الثانية لم تكن فترة انقطاع عن الاهتمام بما يجرى فى فلسطين، وبما سوف تتمخض عنه التطورات اللاحقة بعد انتهاء الحرب. من ذلك - مثلاً - المقال التالى الذى ظهر فى مجلة «الأسبوع» فى مارس ١٩٤٤ عن مشكلة الهجرة اليهودية إلى فلسطين.(٢) ونقدمه هنا بشىء قليل من الاختصار.

«م»

ضد الهجرة إلى فلسطين

فى أوائل عام ١٩٤٤، قدم نائب بالكونجرس الأمريكى اقتراحا للمجلس بأن يصدر بيانا يؤيد فيه هجرة اليهود إلى فلسطين بهدف إنشاء وطن قومى لهم.

وقد كتب «كاشف»(٣) فى مجلة «الأسبوع» يعلق على اقتراح النائب الأمريكى. فحيا موقف الحكومة المصرية المعارض للاقتراح، وفند الحجج التى تصاغ هنا وهناك لتبرير هجرة اليهود لفلسطين. قال الكاتب:

لقد لقى احتجاج رفعة النحاس باشا إلى الكونجرس صدى لدى كل من يهمه أمر النهضة وحرية الشعوب. وفى الوقت ذاته، توالت على الكونجرس احتجاجات من الزعماء ورؤساء الدول فى البلاد العربية. وترتب على ذلك وعلى زمجرة أهل فلسطين أنفسهم أن أغفل الاقتراح الصهيونى.

ونحن نرى أن مذكرة الحكومة المصرية تعبر عن موقف كل تقدمى فى مواجهة هذه المشكلة. ذلك أن الوطنية الرخيصة قد زالت.(٤) غير أن هذا لا يعنى أن قوة الحركات الوطنية قد ضعفت. بل على العكس، لأن الوطنية باتخاذها شكلا جديدا قد زادت قوة واستمساكا.

إن قضية عرب فلسطين لا تعارض مبدأ تحرير الأقليات الإسرائيلية من الاضطهاد. وكما قالت المذكرة المصرية إنه لا فائدة فى ترحيل الإسرائيليين من البلدان الفاشية إلى فلسطين لجعل هذا الاضطهاد اضطهادا جديدا جديدا هناك يدفع ثمنه العرب، سواء كانوا مسلمين أم مسيحيين أم إسرائيليين.

وإذا كنا قد وقفنا إلى جانب الديموقراطية فى هذه الحرب (العالمية الثانية) فلأننا نرى أنها حرب قوى التقدم ضد قوى الرجعية المظلمة. ومن ثم نتوقع من الحلفاء بعد سيطرتهم على الأمور، تنفيذ «ميثاق الأطلنطى» مع كل ما يعنى هذا الميثاق من منح الشعوب الحرية لتدبير شئونها وفق رغبتها، لاسيما فى مسألة حيوية كالصهيونية التى تريد أن تقضى على عرب فلسطين كأمة.

ومن المؤكد أن ميثاق التحرير نفسه هو الذى سيسمح أيضا للإسرائيليين بأن يعيشوا فى بلادهم التى هى تحت نفوذ النازية حياة سعيدة أسوة بمواطنيهم الأوروبيين.

أما قول النائب الأمريكى صاحب الاقتراح إن الصهيونية لا تناقض بل تطابق ميثاق الأطلنطى، فهو قول يثير العجب حقاً. فقد استند فى ذلك إلى أن رغبة الإسرائيليين فى تأسيس وطن قومى معروفة. ولكننا نقول إن شئون فلسطين تخص الفلسطينيين وحدهم. والجميع متفق على أن أغلبية الفلسطينيين الأصليين لا توافق على تأسيس وطن قومى يهودى فى بلادهم.

وإننا لنسجل بسرور ما نراه من تضامن الشعوب العربية فى سبيل نهضتهم وحريتهم، ذلك التضامن الذى سوف يؤدى إلى نتائج ملموسة إزاء هذه المشكلة. وأملنا أن تطبق (القوى) الديموقراطية التى تحارب فى سبيل الحرية واستقلال الشعوب، هذه المبادئ فيما يخص الشعب الفلسطينى فتمنع الهجرة بدءاً من شهر مايو المقبل (١٩٤٤)، وذلك كما نص فى الكتاب الأبيض. كل ذلك حتى يرد للفلسطينيين حقهم المسلوب فيدبرون شئونهم بلا تدخل سواء كان شرقياً أو غربياً. أما أن نترك المسألة معلقة على هذا النحو، فليس هذا فى مصلحة أحد.

ولكن.. ماذا عن الصهيونية؟

فى أواخر أكتوبر ١٩٤٥، طرحت «لجنة العمال للتحرير القومى - الهيئة السياسية للطبقة العاملة» برنامجها، وجاء فى البند الخاص بالعلاقات الدولية ما يلى:

(د) مكافحة الصهيونية وتأييد الشعب الفلسطينى فى نضاله الوطنى.(٥)

وكتبت مجلة «الضمير» العمالية:

إن الصهيونية لا تحل بالمرة مشكلة ١٦ مليونا من يهود العالم، بل إن المشكلة اليهودية ليست سوى جزء لا يتجزأ من نضال الشعوب على اختلاف أديانها فى سبيل حريتها وديموقراطيتها، وإن الفاشية والصهيونية من طينة واحدة: الاستعمار - الاستغلال - الجشع.(٦)

وجاء فى مقال آخر :

إن الطبقة العاملة المصرية، بوجه خاص، عندما هتفت لتسقط الصهيونية، كانت تفهم تماماً معنى هتافها. إننا ننادى زملاءنا العمال الإسرائيليين الصناعيين والزراعيين فى جميع أنحاء البلدان العربية، بل فى جميع أنحاء العالم، أن يتضامنوا مع زملائهم الآخرين فى النضال ضد الصهيونية. لا عنصرية بين العمال. إن الصهيونية هى الرأسمالية اليهودية الاستعمارية العفنة التى تضلل الشعب الإسرائيلى الكادح لمصلحة حفنة من الرأسماليين الصهيونيين.(٧)

وقد نشرت «الفجر الجديد» مقالات وبيانات بمناسبة وعد بلفور المشئوم، كما نشرت أيضاً قرارات المكتب السياسى «لعصبة التحرر الوطنى الفلسطينى»، وجاء فيها:

«إن «العصبة» تؤيد القرار الذى اتخذه الاجتماع الوطنى الكبير فى القدس بدعوة من اللجنة العربية العليا». ومعنى هذا أن «العصبة» ترى فى إثارة موضوع حل قضية اليهود عن طريق الهجرة إلى فلسطين، مؤامرة لإبعاد الشعب العربى عن نضاله الحقيقى فى سبيل إلغاء الانتداب واستقلال فلسطين. وإن «العصبة» ترى أن تكون قيادة النضال الوطنى الفلسطينى بأيدى الشعب العربى المجاهد. وأن تكون الجامعة العربية مؤيدة ومساندة. وأن مطلب «العصبة» الجوهرى هو: إلغاء الانتداب البريطانى، وإنشاء حكومة وطنية ديموقراطية تحل المشاكل المعلقة. وإن المشكلة اليهودية لن تحل ما لم تشع الحريات الديموقراطية شيوعاً عاماً يضمن لجميع القوميات والأقليات حلولاً اجتماعية عادلة.(٨)

الجامعة العربية وقضية فلسطين :

وفى مقال بالمجلة قالت: كنا نعقد الآمال على الدور الذى ستقوم به «الجامعة العربية» لتحقيق وحدة البلاد العربية واستقلالها، كما تقود النضال ضد قوى الاستعمار وتؤيد كل حركة تحررية ترمى إلى الاستقلال السياسى والاقتصادى. ولكن الجامعة العربية وقفت موقف التهادن فى كثير من مشاكلنا السياسية والاقتصادية. ولعل أقرب مثال هو موقفها حيال «لجنة التحقيق البريطانية - الأمريكية» التى شكلتها القوى الاستعمارية والتى انتهت إلى أن حل مشكلة اليهود منوط بفتح باب الهجرة إلى فلسطين، وباستمرار الانتداب البريطانى، ومعارضة إقامة دولة مستقلة وإباحة بيع الأراضى الفلسطينية إلى الصهاينة. وهكذا طرحت الجامعة العربية جانباً مسألة الاستعمار البريطانى فى فلسطين، ورأت أن خير حل هو مقاطعة البضائع الصهيونية.(٩)

ما وراء التقرير :

وتناولت المجلة تقرير «لجنة التحقيق» وتساءلت: لماذا جاء هذا التقرير بهذا المضمون؟

وأوردت ثلاثة أسباب:

١ ـ إن لجنة التحقيق هى لجنة استعمارية بريطانية ـ أمريكية مكلفة من البلدان الاستعمارية بمساندة الصهيونية. وإذا كانت بريطانيا قد وعدت اليهود بإنشاء الوطن اليهودى، فأمريكا تطالب بهجرة صهيونية كثيفة.

٢ ـ إن الاستعمار فى حاجة ملحة إلى فلسطين لموقعها الاستراتيجى الممتاز فى سلسلة مواصلات الإمبراطورية، وللاحتفاظ بقوات كبيرة فيها تهدد بها شعوب المنطقة والاتحاد السوفيتى.

٣ ـ تعمل لجنة التحقيق على إظهار الحركة الوطنية العربية كحركة عنصرية موجهة ضد اليهود؛ وتحت هذا الغطاء تصر اللجنة على فتح أبواب فلسطين للهجرة.

ونددت المجلة بموقف الساسة العرب الرجعيين المهادن والمرحب بلجنة التحقيق. ثم تطرقت إلى موقف حركات التحرر العربى فقالت: إن الحركات الشعبية كانت قد تنبأت بنتائج تشكيل لجنة التحقيق وأخذت منها الموقف الصحيح فقاطعت اللجنة. وهذا ما فعلته «عصبة التحرر الوطنى الفلسطينى» فى فلسطين. وكان موقف «الفجر الجديد» وموقف العناصر الديموقراطية فى مصر، مؤيداً تماماً للخطة التى أخذت بها «عصبة التحرر الوطنى الفلسطينى».(١٠)

عن حقيقة الصهيونية وخطرها :

وكانت «المنظمة» مهتمة فى دعايتها العلنية والسرية بالتنبيه إلى خطر الحركة الصهيونية فى فلسطين.. ففى عام ١٩٤٧ صدر كتاب لصادق سعد «فلسطين بين مخالب الاستعمار»، وعرض الكتاب لقضايا مهمة عديدة كان من أبرزها الموقف من الصهيونية.

وعرّف الكتاب الصهيونية بأنها حركة رجعية واستيطانية واستعمارية.. فهى رجعية من ناحية؛ لأنها لا تريد اليهود المقيمين منذ مئات السنين فى مختلف البلدان أن يواصلوا معيشتهم كمواطنين ولدوا فيها فتحدثوا لغاتها وتثقفوا بثقافتها القومية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، الصهيونية حركة رجعية لأنها لا تريد أن تجعل من فلسطين دولة ديموقراطية للأعراق الساكنة فيها.

وهى حركة استيطانية تعمل على اقتلاع شعب فلسطين العربى من أرضه، وتستخدم لتحقيق هذه الغاية جميع الوسائل غير المشروعة واللاإنسانية من شراء أراضى عرب فلسطين وطردهم، من قراهم بالعنف، وإقصاء العرب عن الأنشطة الاقتصادية المهمة.

وهى حركة استعمارية لأنها اشتغلت بتصدير رأس المال اليهودى إلى فلسطين لتقيم مجتمعها هناك. واجتهدت فى إغراء العمال اليهود من مختلف الجنسيات ليصطدموا هناك بالحركة الوطنية العربية. وارتبط استغلال رءوس الأموال بالمؤسسات الصهيونية الاحتكارية الكبرى. وهذه الاحتكارات ليست منفصلة عن رءوس الأموال الاحتكارية البريطانية والأمريكية. بل إن الحركة التعاونية فى إسرائيل مرتبطة هى أيضاً بالاحتكارات.

وبالإضافة إلى ما تقدم، عملت الحكومة البريطانية على إعطاء الامتيازات الاقتصادية للشركات الاحتكارية فى فلسطين. وهكذا تدفق رأس المال الأجنبى ليتحكم فى خدمة الصادرات والواردات وفى قطاع البناء والزراعة التصديرية.

ولكن كيف واجهت الحركة الوطنية العربية الاستعمارين الإنجليزى والصهيونى؟

مع سيطرة الاحتكارات الإنجليزية والصهيونية على أسواق فلسطين، حدث نمو رأسمالى هناك. وظهرت فيما بين الحربين (١٩١٩ ـ ١٩٣٩) طبقات اجتماعية جديدة ومطالب جديدة؛ إذ نمت الطبقة الوسطى الفلسطينية، كما بدأ التحول الرأسمالى فى

الحرف إلى الصناعة. وفى هذا السياق بدأت الطبقات الشعبية والعمالية (العربية) تطرح مطالبها. وظهر النضال السياسى للعمال ضد الاحتلال؛ خاصة أثناء الحرب العالمية الثانية. وعلى الصعيد الاقتصادى، طالب العمال العرب بقانون العقد الجماعى وبالاعتراف الرسمى بالحركة العمالية العربية وبالتأمين الاجتماعى.

وواقع الأمر أن نضال الحركة الوطنية الفلسطينية كان قد بدأ منذ وقت مبكر. وكان من الطبيعى أن تقع مهمة النضال ضد الاستعمارين الإنجليزى والصهيونى على الفلسطينيين فى المحل الأول. ومنذ عام ١٩٣٥، اشتد هذا النضال تحت قيادة «اللجنة العربية العليا» التى طالبت بالسلطة الفلسطينية، وفى عام ١٩٣٦، أعلنت اللجنة الإضراب العام ودعت إلى الكفاح المسلح. وانخرط فى الحركة الوطنية الفلاحون واستمر الإضراب ثلاثة شهور، الأمر الذى أجبر دولة الاحتلال على وقف مشروع تقسيم فلسطين. كما تعهدت بريطانيا بوقف الهجرة اليهودية ومنح فلسطين الحكم الذاتى. وقد بذلت بريطانيا هذه التعهدات تحت تأثير اندلاع حرب قادمة مع ألمانيا النازية. غير أنها عادت وتنكرت بعد انتصارها، لما وعدت به عرب فلسطين.

وإذا صح أن القيادة الوطنية التقليدية للحركة الوطنية الفلسطينية لم تنجح فى انتزاع مكاسب جوهرية من بريطانيا، فإن هذا كان راجعاً - مع أسباب أخرى - إلى أن هذه القيادة كانت تتكون من عناصر من الرأسمالية الوطنية ومن الإقطاع.

وهكذا بدأت تظهر فى أوائل الأربعينيات - بعد الحرب العالمية الثانية - بوادر القيادة الشعبية الجديدة للحركة الوطنية ممثلة فى «عصبة التحرر الوطنى» التى رفعت فى مواجهة الإنجليز شعار «فلسطين مستقلة وديموقراطية وموحدة». وكانت «العصبة» حزباً ماركسياً يضم فى قيادته قادة نقابيين واهتمت بقضية التآخى بين العمال العرب واليهود الذين كانوا يعانون هم أيضاً من تدهور أحوالهم المعيشية. ونجحت «العصبة» فى تنظيم بعض مسيرات مشتركة عربية - يهودية من العمال.

ولكن ما العمل ؟

تحت عنوان «قضية فلسطين والسلام العالمى» دعا المؤلف إلى عدد من المهام هى:

- ربط دراسة القضية الفلسطينية فى تطوراتها الداخلية بتطور الاستعمار والوضع العالمى. فالاستعمار البريطانى يوظف القضية اليهودية ليحافظ على مواقعه فى الشرق الأوسط. وهو يضاعف جهوده فى هذا الاتجاه تحت ضغط اتساع حركة الديموقراطية والدفاع عن السلم العالمى، ويقظة هذه الحركة بإزاء محاولات الاستعمار إشعال نيران حرب عالمية ثالثة.

- يتعين أن يطرح للنقاش موقف العرب والدول العربية من قضية فلسطين. وفى هذا لابد من إظهار أهمية التضامن العربى لمساندة النضال الفلسطينى وطرد الاستعمار البريطانى من فلسطين. وفى هذا الإطار يتعين أن تطرح القوى الوطنية سؤالا عن موقف «جامعة الدول العربية» وهل يعبر موقفها عن تضامن شعبى عربى أم عن تضامن مع الحكام؟

- ثم يعود المؤلف إلى تأكيد أهمية النضال الشعبى الواسع ضد الاستعمار وأهمية أن توضع فى الاعتبار، فى الوقت نفسه، الأفكار التالية:

- ألا تتحول الأنظار إلى «قضية يهودية» عوضاً عن القضية الوطنية.
- تحرر اليهود فى فلسطين لن يكون إلا بتحرر فلسطين من الاستعمار.
- زوال اضطهاد اليهود من العالم لن يتم إلا إذا انتقل المجتمع إلى مرحلة تحصل فيها الطبقات الشعبية على حقوقها الديموقراطية.

- فى عام ١٩٤٧ كان تطور الأحداث فى المنطقة العربية - بالنسبة للقضية الفلسطينية - يؤذن بأن الحل الذى تقرر فرضه فى فلسطين من قبل الدوائر الاستعمارية والصهيونية الدولية يقضى بتقسيم فلسطين، لتقوم فيها دولة يهودية. ويضيف المحرر:

ولكن ما أن صدر قرار تقسيم فلسطين حتى بدأت حكومة الحزب السعدى ومن ورائه الملك وبالتحالف مع الإخوان المسلمين والحزب الاشتراكى وعناصر أخرى، يشحنون الرأى العام بفكرة شن حرب على اليهود لتحرير فلسطين.. وتكونت كتائب مسلحة. بل إن الحكومة المصرية قررت أن تدفع بالجيش إلى فلسطين فى ١٥ مايو ١٩٤٨ وأعلنت الأحكام العرفية لتأمين الجبهة الداخلية.

وقد عارضت «المنظمة» إرسال الجيش المصرى إلى فلسطين.. وكانت وجهة نظر «المنظمة» أن جميع هذه الإجراءات كانت تستهدف إجهاض أقوى وأوسع حركة وطنية شعبية فى تاريخ مصر، وأن الأولوية تظل لعملية تحرير مصر من الاستعمار والاحتلال بما يدعم عملية تحرير فلسطين.

وكلنا يعلم بعد ذلك كيف تطورت الأمور. فقد عارض الملك عبدالله قيام دولة لعرب فلسطين فى بلدهم، واتجه إلى احتلال ما تبقى منها. وردت مصر فى مواجهة الملك باحتضان مشروع ما سمى بـ«حكومة عموم فلسطين»، ذلك المشروع الوهمى الذى لم ير النور قط.

وفيما يلى عرض لمقالات ظهرت فى صحافة «المنظمة» فيما بين ١٩٤٦ و١٩٤٨:

فلنطالب بحكومة عربية ديمقراطية منتخبة لفلسطين العربية

بدأت الصحف المصرية الممثلة للدوائر الاستعمارية تعهد، بل تدعو فى غير مواربة أو خفاء، إلى قبول الوضع الراهن فى فلسطين، أى إلى قبول تقسيمها إلى دولتين. وقد تزعمت هذا الاتجاه مجلة «أخبار اليوم» فراحت تتحدث عن أن قيام دولة موحدة فى فلسطين أخطر على الشرق العربى من قيام دولتين!! ووضح هذا الاتجاه إلى قبول التقسيم فى جريدة «الأساس» فى مقال إبراهيم عبدالقادر المازنى تحت عنوان: «حول إقامة حكومة لفلسطين»، سرد فيه الأسباب التى تدعو إلى إقامة هذه الحكومة وهى:

أولاً : أن اليهود لهم حكومة، أى لهم كيان معنوى فى نظر دول العالم وليس لعرب فلسطين مثل هذا الكيان أو هذه الحكومة، وهذا يحط من شأنهم.

وثانياً : أن الدول العربية فى موقف حرج لأنها مسئولة عما تفعله فى فلسطين وهى تتعرض لـ«ظلم» مجلس الأمن! فماذا يعنى هذا كله؟ وكيف نفسر التناقض الظاهرى بين موقف الرجعية العربية التى هللت وكبرت ونادت بالويل والثبور إذا قسمت فلسطين، وبين موقفها اليوم وهى تراوغ وتنافق وتخاتل لتمهد الأذهان لقبول الأوضاع الراهنة؟

(١) الواقع أن هذا يثبت ويؤكد ما قلناه من قبل، وهو أن حكومات الدول العربية عادت إلى الخضوع مرة أخرى لقبول الأمر الواقع عندما رأت سيدها وسندها المستعمر الإنجليزى يتراجع ويطأطئ رأسه ويقبل التقسيم أمام ضغط الاستعمار الأمريكى.

(٢) والسبب الثانى فى هذا التحول هو أن بريطانيا بعد أن فقدت الأمل فى القضاء على الدولة اليهودية تريد أن تقيم فى فلسطين وبمساعدة دول الجامعة العربية حكومة فلسطينية عربية موالية لها ولحليفها الملك عبدالله.

(٣) والسبب الثالث فى هذا التحول الظاهرى هو أن جيوش الدول العربية تلاقى متاعب وأهوالاً فادحة فى فلسطين.

بين تقسيم وتقسيم:

ويهمنا هنا أن نستعرض موقف الدول الكبرى من قضية التقسيم لنرى أيها يقف فى صف الشعوب العربية، وأيها يقف على الدوام فى صف أعدائها. ففى ١٤ مايو ١٩٤٧، وقف الرفيق جروميكو في مجلس الأمن ليشرح وجهة نظر بلاده فى قضية فلسطين فقال: إنه لا يمكن أن تقام فى فلسطين حكومة عربية خالصة أو حكومة يهودية خالصة، لأن النسبة بين عدد السكان العرب إلى عدد السكان اليهود ليست مرتفعة (العرب مليون ومائتا ألف نسمة، واليهود ٦٠٠,٠٠٠ نسمة). ثم قال جروميكو: إن الاتحاد السوفيتى يؤيد كل التأييد فكرة قيام دولة مستقلة يشترك فيها العرب واليهود، وأن تكون لكليهما حقوق متساوية. وقال: إن إنشاء هذه الدولة سيكون أساساً معقولاً لتعاون الشعبين العربى واليهودى. ولكن الرفيق جروميكو عاد ليقول: إنه إذا استحال الأخذ بهذا الحل (فكرة الدولة الواحدة) وذلك بسبب توتر العلاقات بين العرب واليهود، فلابد من الأخذ بفكرة تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين.

وقال جروميكو بالحرف الواحد:

«إن حل التقسيم يمكن قبوله فقط إذا ثبتت استحالة قيام العلاقات بين العرب واليهود على أساس من الصداقة والمودة». ويعنى كلام جروميكو أن الاتحاد السوفيتى كان يفضل إقامة دولة موحدة يشترك فى حكمها العرب واليهود، ولكن ألاعيب الاستعمار الإنجليزى وإيقاعه التفرقة بين أهل فلسطين، جعلت من المتعذر إقامة هذه الدولة. وقد طالب الاتحاد السوفيتى فى مجلس الأمن - فى حالة التقسيم - بإبقاء الوحدة الاقتصادية بين الدولتين. وأكد السوفيت أن هذه الوحدة الاقتصادية ستصل، فى المستقبل وفى نهاية الأمر، إلى تحقيق وحدة فلسطين السياسية وردها دولة موحدة. ومن هنا نتبين:

(١) أن موقف السوفيت موقف واضح صريح لم يتغير فى مجلس الأمن كما تغير موقف أمريكا، التى تطمع من وراء التقسيم إلى تشجيع العناصر الصهيونية على غزو الشرق العربى. وهو مخالف لمواقف بريطانيا المذبذبة التى كانت سبب جميع كوارث فلسطين والتى حاولت - ومازالت تحاول - أن تعود إليها وتركز فيها أقدامها.

(٢) وموقف السوفيت يختلف اختلافا أساسيا عن موقف الأنجلوأمريكيين من حيث إن السوفيت يريدون السلام الدائم فى فلسطين. وهو سلام لا يتحقق إلا بسحب الجيوش الأجنبية والعربية منها ورد السلطة إلى أصحابها. وعلى العكس من ذلك تجار الحروب الأنجلوأمريكيين الذين يعيشون على إثارة التفرقة بين العناصر والأجناس والطوائف ويفيدون من الخلاف بينها.

(٣) ويختلف موقف الاتحاد السوفيتى عن موقف الأنجلوأمريكيين مرة ثالثة من حيث إن السوفيت يريدون إقرار التقسيم الذى وضعته هيئة الأمم والذى روعيت فيه اعتبارات خاصة بمصلحة الطرفين، وعلى العكس من ذلك الأنجلوأمريكيين الذين يريدون تقسيم فلسطين بحسب ما تقتضيه مصالح شركات البترول لا مصالح الشعبين العربى واليهودى، وهو تقسيم سيؤدى دائما إلى تجديد المنازعات والخلافات بين العرب واليهود.

فواجبنا إذن أن نقف ضد محاولات الاستعمار والرجعية العربية لإقامة حكومة عربية تخدم مصالحهم. وواجبنا أن نقاوم مشروعاتهم فى تمزيق فلسطين. يجب أن نطالب بإقرار مشروع هيئة الأمم المتحدة، لأن فى تنفيذه تحقيق استقلال فلسطين وسلام أهلها. وواجبنا بعد هذا أن نثق أكثر من ذى قبل فى أعمال وسياسة الاتحاد السوفيتى، هذه الدولة الصديقة التى أيدت قضية مصر وقضية سوريا ولبنان وقضايا إندونيسيا والهند

الصينية وقضايا جميع الشعوب المضطهدة. وليكن شعارنا منذ اليوم:

- حكومة عربية ديموقراطية منتخبة لعرب فلسطين.
- سحب الجيوش العربية من فلسطين وردها لأهلها(١١).

الملك عبدالله.. ضم ما تبقى من فلسطين:

كتبت «كفاح الشعب» تقول:

«لم تكد اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية تقرر تحت ضغط الشعب العربي فى فلسطين إقامة حكومة عربية فلسطينية مستقلة حتى ثار الملك عبدالله وأخذ ينشر التصريحات ويبعث بالمذكرات ويلقى بالتهديدات ويعلن فى قوة وعناد أنه لا يقبل إقامة مثل هذه الحكومة، وأنه سيقيم حدوده لتمتد من حدود مصر الشرقية إلى المملكة الهاشمية وأضافت المجلة:

«إن الشعوب العربية لتجد نفسها اليوم فى داخل نطاق فولاذى من مؤامرات الإنجليز والأمريكان وأذنابهم الرجعيين العرب...».

وعاشت فلسطين العربية جمهورية حرة مستقلة».(١٢)

موقفنا من حكومة (عموم فلسطين):

منذ أنشئت أخيراً الحكومة المسماة بحكومة عموم فلسطين - وهى الحكومة التى اعترفت بها حكومات مصر والعراق وسوريا ولبنان والحجاز واليمن، ولم يعترف بها حتى الآن الملك عبدالله الذى يريد أن يضم فلسطين إلى أملاكه تنفيذاً لمشروع سوريا الكبرى - أخذ البعض يتساءل منذئذ: ما هو موقفنا من هذه الحكومة؟

وطبيعى أن موقفنا منها يتحدد بما نعرفه عنها. ونحن نعرف:

أولاً : أن هذه الحكومة أنشئت فى مصر وكونت بإرادة السراى.

ثانياً : أنها كونت من أعضاء اللجنة العربية العليا، وهى لجنة تمثل مصالح أصحاب الإقطاعيات الرجعيين وعلى رأسهم المفتى أمين الحسينى وأحمد حلمى باشا وغيرهما.

ثالثاً : أن هذه الحكومة كونت عندما شعرت الحكومات العربية الرجعية بأن مجلس الأمن قد يطلب إليها سحب قواتها من فلسطين لأنها دخلتها بغير حجة قانونية مشروعة وخالفت بذلك القوانين الدولية فأرادت بتكوين هذه الحكومة أن تتفادى هذا الاعتراض.

رابعاً : أن الحكومة المسماة بحكومة «عموم فلسطين» لا تمثل الشعب الفلسطينى ولا تضم بين أعضائها ممثلين للأحزاب الديموقراطية وهيئات العمال والفلاحين، كما أن مجلسها الوطنى الذى ألفته تأليفا - ولم ينتخب - يخلو من أى ممثل للعمال والفلاحين.

خامساً : أن هذه الحكومة بادعائها بأنها حكومة عموم فلسطين إنما تريد أن تبقى على حالة النزاع الراهنة بين العرب واليهود، وأن تستمر فى الحرب، وهذا الاستمرار من شأنه أن يطيل أمد الحالة الإرهابية فى الشرق الأوسط ويؤجل حل مشكلة اللاجئين ويزيد متاعبهم.

لهذا كله نحن ضد هذه الحكومة المسماة بحكومة «عموم فلسطين». ونقف بكل قوة إلى جانب الشعب الفلسطينى الحر وهيئاته الحرة المعبرة عن رأيه فى المطالبة بجلاء القوات العربية عن فلسطين، وإجراء انتخابات حرة فى القسم العربى لإقامة حكومة عربية ممثلة حقيقية للشعب الفلسطينى، ولإقامة برلمان شعبى فلسطينى حر يتاح لهما فى ظل السلام أن يسيرا بقضايا الشعب الفلسطينى نحو أهدافه السلمية»(١٣).

خلاف على شعار التقسيم

يتذكر المحرر، أنه بعد أن قامت دولة إسرائيل بقرار من الأمم المتحدة وبعد أن حرم شعب فلسطين العربي من إقامة دولته جرى فى «المنظمة» حوار حول هل تستبدل المنظمة شعار الاعتراف بالدولة الإسرائيلية بالشعار الذى يرفض التقسيم رفضا قاطعا ويتمسك بالدولة الفلسطينية العربية الموحدة.

لقد تمسك بشعار «دولة فلسطينية واحدة» عدد من الرفاق القياديين الذين اعتقلوا فى معتقل الهايكستيب غداة إعلان الأحكام العرفية. وعندما تناهى لهم فى داخل المعتقل أن «المنظمة» بسبيل تغيير الشعار الذى تمسكت به لسنوات، بادروا بإرسال تقرير من داخل المعتقل يطالبون فيه بالإبقاء على الشعار السائد. ولم يقدر «للمحرر» لسوء الحظ أن يطلع على هذا التقرير. لكن أمكن فيما بعد التعرف على الأفكار المحورية فيه.

اعتبر تقرير المعتقل أن «المنظمة» عندما غيرت شعار فلسطين موحدة ومستقلة، كانت قد وقعت تحت تأثير موقف المندوب السوفيتى فى مجلس الأمن.

وأضاف التقرير: أن «المنظمة» غير ملزمة بالأخذ برأى الاتحاد السوفيتى، لأن الرأى الذى طرحه ممثل الاتحاد السوفيتى هو رأى الدولة السوفيتية. و«الدولة» - أيا كانت - عادة ما تبنى مواقفها على حسابات تتعلق بموازين القوى الدولية، وذلك بأكثر مما تتعلق بالتطابق مع مبدأ نظرى أو «أيديولوجى».

لكن الرأى المقابل الذى أخذت به «المنظمة» منذ عام ١٩٤٩ وأجرت عليه حوارا على صفحات «الهدف» و«كفاح الأمة»، هذا الرأى لا ينكر أصحابه أنهم أدخلوا الموقف السوفيتى فى الاعتبار، لكن، كان الاعتبار الأهم هو أن «المنظمة» لابد أن تضع سياساتها انطلاقا من الواقع الملموس الذى استجد على أرض فلسطين. فقد قامت دولة جديدة هى دولة إسرائيل، وتقسمت الأرض الباقية بين الأردن ومصر، وأن «المنظمة» قد نشرت أكثر من مقال لتوضح رأيها فى التعامل مع الواقع الذى جد بعد التقسيم».

وتبلور رأيها فيما نشر فى مجلة «المقاومة الشعبية».(١٤) وجاء فيه:

إن الاستعمار دفع الحكومة المصرية إلى حرب فلسطين، وانتهت هذه الحرب باستيلاء مصر على قطاع غزة واستيلاء الأردن على بقية فلسطين العربية.

ونعلم أن الطبقة الحاكمة فى مصر وعلى رأسها الملك، قد تربحوا من تجارة السلاح ومن صفقات الأسلحة الفاسدة، وأن هذا تم على حساب الأرواح المصرية التى سقطت فى الميدان.

لكن حالة الحرب بيننا وبين إسرائيل لم تنته بعد. وهذا الأمر يخدم مصالح عدونا الاستعمار الأجنبى والطبقة الحاكمة المصرية التى لها أهداف استعمارية فى فلسطين وفى السودان.

صحيح أن الاستعمار الإنجليزى هو الذى أيد الحركة الصهيونية وساعد على إقامة «الوطن القومى اليهودى». غير أن الأمة الإسرائيلية قد تكونت بثقافتها ولغتها وآدابها. ووجدت فى مجتمعها طبقات بينها صراعات. ومن بينها الطبقة العاملة وحزبها الشيوعى الذى يناضل لتحرير الشعب اليهودى من الاستعمار الأمريكى.

إن موقف الطبقة العاملة المصرية من إسرائيل يتعين أن يكون هو موقف الاعتراف بالأمة الإسرائيلية والصلح مع دولة إسرائيل. وفى الوقت نفسه الاعتراف بالشعب العربى الفلسطينى وبحقه فى تقرير مصيره.

ومن ثم فقد نص مشروع البرنامج الذى صدر فى ١٩٥١ على الجلاء عن قطاع غزة. وفى الوقت ذاته لم تغير «المنظمة» موقفها من الدعوة إلى مناهضة الصهيونية باعتبارها حركة استعمارية عنصرية واستيطانية. وهو موقف لم يتغير لا فى فترة تأسيس المنظمة قبل ١٩٤٦ ولا بعدها. ويتضح هذا من الشعارات التى كانت تطرح فى «كفاح الشعب» و«كفاح الأمة» و«صراع الشعب» وغيرها من الإصدارات التى كانت تعالج قضية فلسطين؛ من ذلك مثلا، شعارات:

- وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتعويض الفلسطينيين عن ممتلكاتهم المنهوبة.
- تسقط الصهيونية شريكة الاستعمار.
- نطالب بحكومة عربية ديموقراطية منتخبة لعرب فلسطين.
- عاشت فلسطين العربية جمهورية حرة ومستقلة(١٥).

إسرائيل بؤرة عدوان ضد حركة التحرر الوطنى العربية:

ومنذ منتصف الخمسينيات ومع اشتداد المعارك التى قادها جمال عبدالناصر ضد محاولات جر مصر إلى أحلاف استعمارية أنجلو أمريكية أخذت «المنظمة» تؤكد على الارتباط الوثيق بين أهداف الإمبريالية العالمية ووسائلها وبين أهداف إسرائيل ووسائلها. وظهر هذا بوضوح عندما دخلت إسرائيل فى ٦ أكتوبر ١٩٥٦ الأراضى المصرية وكان دخولها إيذانا ببدء العدوان الثلاثى؛ البريطانى - الفرنسى - الإسرائيلى. وكانت «المنظمة» تشير إلى أن إسرائيل تمثل خطرا مزدوجا من حيث إنها تمارس سياسة عنصرية استيطانية من ناحية؛ ومن حيث إنها كانت ضالعة فى تنفيذ مخططات العدوان الإمبريالية.

وهكذا، عندما جرت الانتخابات النيابية عام ١٩٥٧، جاء فى البرنامج العام الانتخابى الذى طرحته الجبهة الوطنية المتحدة وشاركت «المنظمة» فى صياغته - أن المرشحين على أساس هذا البرنامج يرفضون المحاولات الاستعمارية لإرغام البلاد العربية على عقد الصلح مع إسرائيل، ويتمسكون بضرورة خضوع إسرائيل لقرارات هيئة الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين بما فى ذلك عودة اللاجئين من عرب فلسطين إلى ديارهم وتعويضهم. وفى الوقت ذاته، دعا البرنامج الانتخابى المشار إليه فى الفقرة الخاصة «بإنجاز الوحدة العربية المتحررة» إلى «تكتل البلاد العربية وشعوبها للوقوف فى وجه أى عدوان صهيونى استعمارى. ورفض الصلح الاستعمارى بيننا وبين إسرائيل والتمسك بحق عرب فلسطين فى أرضهم المغتصبة وفى تعويض عادل عن ممتلكاتهم المسلوبة»(١٦).

مسألة السودان

مدخل :

كانت «المنظمة» في معالجتها لقضية السودان تستلهم النظرية الماركسية اللينينية. وعندما بدأ صعود الحركة الوطنية السودانية فى الأربعينيات، أصبحت قضية السودان إحدى القضايا المركزية فى فكر «المنظمة»، وفى سياستها وفى مواقفها العملية. ففى عام ١٩٤٥ تضمن «برنامج لجنة التحرير القومى الهيئة السياسية للطبقة العاملة» بندا بنص على «إعلان حق تقرير المصير للشعبين السودانى والفلسطينى».

واهتمت مجلتا «الفجر الجديد» و«الضمير» بمتابعة تطور القضية السودانية. وبالإضافة إلى الكتب والمنشورات والصحف الديموقراطية، كانت مجلات المنظمة «كفاح الشعب» و«كفاح الأمة» و«الهدف» و«المقاومة الشعبية»، تقوم بدورها فى توضيح مواقف «المنظمة» وفى دعوة قراءها إلى تبنى شعاراتها.

ولما كان من الصعوبة بمكان أن نعرض لكل ما نشر فى مطبوعات المنظمة، فقد آثرنا هنا أن نقدم بشىء من الإيجاز عملا يوضح إدراك «المنظمة» للقضية السودانية وكيف حددت، من ثم، الشعارات والمواقف العملية التى يمليها هذا الإدراك.

وفى هذا عُنيت «المنظمة» بتوضيح الأسس الفكرية التى انطلقت منها لصياغة مواقفها إزاء قضية الشعب السودانى. وتوصلت إلى صياغات ورؤى محددة تختلف عن الأفكار التى طرحتها البورجوازية المصرية بأحزابها كافة من ناحية، ومن ناحية أخرى عن فكر ومواقف الانفصاليين فى ذلك الوقت فى السودان.

ومن هنا اخترنا أن نقدم عرضا للمحاور الرئيسية فى فكر «المنظمة» عن «المسألة السودانية». وهذا العرض كان قد طرح فى كتاب «مسألة السودان» لأحمد رشدى صالح،[١٧]، وبالإضافة سوف نتبع هذا العرض الموجز بالإشارة إلى بعض ما تضمنته مطبوعات «المنظمة» حول مسألة السودان فى فترات مختلفة من مسيرة الحركة الوطنية فى وادى النيل.

«م»

جاء فى كتاب «مسألة السودان»:

مفتاح قضية السودان هو الحركة الوطنية فى شمال السودان. فهناك التحرك الجماهيرى الذى يضم فى صفوفه الطالب والصانع والفلاح والتاجر ومالك الأرض والموظف. وهناك إضرابات مزارعى الجزيرة واعتصامات عمال السكك الحديدية ومظاهرات الطلبة. كما يتدفق الآلاف للانضمام إلى الأحزاب السياسية.

أما فى جنوب السودان فقد كانت قبائل الزنوج تعيش حياة متأخرة لا يجمعها رابط متين، ولا تؤاخى بينها قومية ظاهرة. ومن ثم اتخذ العراك شكلا محليا وأسلوبا بدائيا. وفى هذه الأصقاع استخدم الاستعمار البريطانى أقسى أنواع الاضطهاد. وعلى ذلك ينصرف الحديث هنا عن الحركة الوطنية السودانية إلى شمال السودان، حيث نضج الصراع الوطنى واكتملت معالمه وحيث تمكنت الحركة من لمّ فئات الشعب، ومازالت فى صعود مستمر.

إن بعض الأقلام الرجعية تصور ما يحدث فى السودان بأنه لعبة إنجليزية. وليس أضر على قضيتنا الوطنية فى مصر من قبول هذه الآراء وأمثالها. ذلك أن شعب السودان عريق فى نضاله ضد الاستعمار والاستبداد. وما فتئ السودانيون ينظمون حركات التحرر كلما واتتهم الظروف بمختلف الوسائل والأساليب، ففيما بين عام ١٨٨٩ وعام ١٩٢٤ أُستخدِمت قوات الحكم الاستعمارى مائة وعشرين مرة ضد الأهالى.

ويمكن أن نقول إن الحركة الوطنية السودانية قد مرّت بمرحلتين:

فى المرحلة الأولى:

كانت الحركة الوطنية السودانية جزءا من الحركة الوطنية المصرية، وذلك على الرغم من أنها تبدو فى فترات نضجها ونضالها الثورى - كفترة الثورة المهدية - مستقلة عن الحركة المصرية. ذلك أن حياة السودان تعرضت لمعظم ما أصاب مصر أيام محمد على وعباس وسعيد وإسماعيل. فقد ضاق الفلاحون فى مصر والسودان ذرعا بالالتزامات الثقيلة والضرائب المجحفة. ومس الظلم التجار والمعلمين وملاك الأرض.

ففى مصر اتخذت الثورة أسلوب النضال ضد التغلغل الأجنبى وطالبت بالتخلص من الاستبداد التركى والشركسى ليصبح الأمر للمصريين، فى حين رفعت الثورة السودانية علم الجهاد ضد الحكم الأجنبى والتركى أيضا. وفى أواخر القرن التاسع عشر احتدمت المعركة فى مصر من أجل الدستور. وقد أفرد دستور ١٨٧٩ ستة عشر كرسيا لنواب السودان. وعندما اشتعلت الثورة العرابية جعلت المطالب الدستورية محورها وأفردت خمسين كرسيا للسودان فى البرلمان. وعارض العرابيون فى إخماد الحركة المهدية. وفى السودان اتخذ العراك المسلح شكلا دينيا ونجح المهديون فى أن يستقلوا بالسودان ١٦ عاما، كما تمكنوا من إقصاء السلطة المصرية. ومع ذلك لم يعادوا الثورة العرابية بل تساند العرابيون والمهديون، ودافع عرابى عن المهديين. كما جرت وقائع ثابتة عن تضامن المهديين مع عرابى وحركته، وكانت الثورتان وحدة واحدة فى الأهداف.

وإذا كانت الثورة المهدية قد وضعت هدف التحرر من الحكم المصرى، فلا يعنى هذا أنها كانت مناهضة للحركة الدستورية والثورة العرابية. فالثورتان كانتا نتيجة عوامل مشتركة.

وبعد القضاء على الثورتين المصرية والسودانية انفردت بريطانيا بالسودان. غير أن الحركة الوطنية المصرية ظلت ترفع علم النضال من أجل تحرير مصر والسودان. ظهر ذلك فى مواقف الحزب الوطنى فى مصر. يضاف إلى ذلك أن ثورة ١٩١٩ بلغ تأثيرها

السودان. فيشار هنا، مثلا إلى انتفاضة جمعية اللواء الأبيض فى الخرطوم ودورها البارز فى أحداث ١٩٢٤ وما وقع من قتال الجنود السودانيين ضد الحامية البريطانية.. إلخ.

وبعد مقتل السير لى ستاك، سردار الجيش المصرى، فى القاهرة، وبعد ما ترتب على ذلك من إخراج الجيش المصرى من السودان، تراجعت الحكومة المصرية تحت ضغط الاستعمار وأخذت تترك الشعب السودانى فريسة فى يد الاستعمار البريطانى.

المرحلة الثانية للحركة الوطنية السودانية :

ولم يكن تراجع القيادات المصرية السبب فى نزوع الحركة السودانية إلى الاستقلال، وإنما كان السبب هو أنه نمت فى السودان طبقة جديدة مؤلفة رئيسيا من الموظفين والتجار تعمل على الاستقلال بالسوق المحلية، سواء من حيث التجارة أو الزراعة أو الوظائف. وهذه الطبقة أوجدها الاستغلال الرأسمالى الذى أوجد العمل المأجور. لقد رأت هذه الطبقة الجديدة أن الاستعمار يحول دون ازدهارها، إذ يحتكر الأرض والتجارة والوظائف العليا. من هنا يصبح من الخطأ أن نعتبر دعاة الوحدة فى السودان أجراء الاستعمار المصرى كما تسميهم الصحف البريطانية، فى حين أنه من الخطأ أيضا أن نتهم كل سودانى ينادى بالاستقلال بأنه أجير الاستعمار البريطانى كما تفعل الصحافة المصرية.

إن نزوع السودانيين الاستقلالى يتبدى فى كتابات عبدالله الميرغنى رئيس تحرير «صوت السودان» ولسان حزب الأشقاء والمؤتمرين وهم دعاة الاتحاد مع مصر. وهو أيضا سكرتير وفد السودان الذى ينادى بـ«الاتحاد مع مصر تحت التاج الملكى»، لذلك هاجمت «الجبهة الوطنية السودانية» والممثلة للمؤتمر وأحزاب وحدة وادى النيل والأشقاء (الاتحاديين) بيان رئيس وزراء مصر النقراشي باشا الذى طالب بإشراك مصر ـ مع الإنجليز ـ فى إدارة السودان. وهكذا أصبح مطلب الحركة الوطنية السودانية هو ما أجمع عليه شعبا مصر والسودان وهو:

«طلب الجلاء عن الوادى مصره وسودانه، وتحقيق وحدة القطرين فى التاج والسياسة الخارجية مع قيام حكومة ديموقراطية فى السودان فى الحال».

ولكن هذه المطالب التى احتضنتها جماهير الشعبين المصرى والسودانى لقيت أشد المقاومة من جانب الاستعمار البريطانى ومن جانب الرجعية فى كل من مصر والسودان، وقد هال هذه القوى أن الوفد السودانى الذى جاء إلى مصر (١٩٤٦) لا يسير تحت راية الإنجليز والرجعيين ودعاة الانفصال، وإنما يرفع علما سودانيا مستقلا. فلم يكن الوفد السودانى معنيا بشكل العلاقة بين مصر والسودان، وهو أمر يدخله الوفد بالطبع فى اعتباره؛ بل كان هدفه الجوهرى تحرير السودان.

حقيقة العلاقة بين مصر و السودان :

يشوب إدراك العلاقات الحقيقية بين شطرى الوادى اتجاهات ضارة خطيرة :

فهناك دعاة الاستعمار البريطانى الذين ينفون وجود أية علاقة بين مصر والسودان، ويقولون بأن أى حديث يأتى من مصر عن علاقة أو قربى، إنما هو حديث السيطرة والاستعمار.

إن أصحاب هذا الاتجاه يطمسون العلاقات الجوهرية القائمة بالفعل بين شطرى الوادى وأهمها علاقات الكفاح الوطنى المشتركة. فهم يخلطون بين اتجاهين متضاربين: اتجاه السيطرة على السودان، هذا الاتجاه الذى لا نُبَرئ منه كثيرا من سياسيينا وصحفيينا الرجعيين، وبين الاتجاه الذى يمثل إرادة شعبنا، والذى إذا تحدث عن صلات

بينه وبين السودانيين فإنما يتحدث عن تجارب الكفاح المشترك وصلات التاريخ ومشابهة اللغة والأخوة والعادات ووحدة الهدف المباشر.

وليس أخطر على الحركة الوطنية السودانية من أن يخلط البعض فى السودان بين أعدائهم وحلفائهم. ولقد برهن الشعب المصرى فى مواقف عدة على أنه لا يقر العدوان ولا السيطرة؛ خاصة على السودانيين. لذلك فإن من يبذر الشك فى قلوب الشعب السودانى إزاء المصريين جميعا بلا استثناء يخدم الاستعمار ويجرد الشعب السودانى من حليفه القوى ويُوجِد ثغرة بين صفوف الشعبين: السودانى الفتى والمصرى ذى الوزن الرئيسى فى تحرير الوادى.

وهناك رأى آخر خاطئ، وإن بدا مناقضا للرأى السابق. ويقول أصحابه بأن جميع الروابط وكل الوشائج موجودة بين مصر والسودان بحيث يصبح كل كلام عن اختلاف الأوضاع هنا أو هناك، وكل حديث عن ذاتية السودان، دعاية استعمارية بريطانية. وطالما ردد كتابنا وسياسيونا هذه الآراء بحيث أصبحت شائعة على الألسن والصحف.. لكننا لو تدبرناها لوجدناها تؤدى إلى الطريق السابق نفسه الذى ينتهى إليه إنكار الروابط والعلاقات بين شطرى الوادى. لماذا؟ لأن هذه الآراء تغفل الفوارق الموجودة بالفعل فى الأوضاع السودانية والمصرية، وتطمس العنصر الرئيسى فى الأوضاع السودانية ألا وهو القومية السودانية الفتية الصاعدة، تلك القومية التى رأينا من مظاهرها هذه الحركة الوطنية الجماهيرية وهذا البعث السياسى الغامر، والتى تعنى أن الروابط بين مصر والسودان أصبحت علاقات بين شعبين وروابط بين قوميتين. فمن الخطر عليها إغفال واحدة من هاتين القوميتين، تحت أى شعار ولأى سبب كان.

هذان هما التياران الرئيسيان الخطران وقد انعكسا فى موقف أصحابهما من شكل العلاقات بين مصر والسودان.

فأصحاب الرأى الأول يدعون إلى الانفصال، وأصحاب الرأى الثانى يدعون للوحدة بمعنى سيادة مصر

دعاة الانفصال :

وأما القائلون بأنه ليست هناك علاقة جوهرية بين مصر والسودان، فغالبا ما يؤيدون انفصال السودان عن مصر ويذهبون فى هذا كل مذهب. فيسودون صفحة مصر حكومة وشعبا، ويثيرون مساوئ الحكم المصرى فى السودان، متغافلين عن أن الشعب المصرى نفسه كان ضحية هذه المساوئ. فالاستعمار البريطانى والحكم العثمانى هما المسؤالان الرئيسيان. كما أننا نجد الصحف الانفصالية تعرض مساوئ حياة الشعب المصرى لتنفّر السودانيين من الاتحاد معه.

إن هؤلاء الدعاة يدعون علانية إلى تفكيك الكفاح المشترك، وهؤلاء الانفصاليون ينفثون آراءهم الخطرة تحت شعارات سودانية حين يدعون القيادات السودانية إلى التخلى عن الجرى وراء مصر. وهو بعينه ما تقوله «الإيكونومست» الإنجليزية فى عدد ١٩٤٧/٣/٢١. وعندها أن «أقوم سبيل لمصر الآن هو أن تتنازل عن صلتها الدائمة بالسودان، وهى صلة لا تسلم بها بريطانيا ولا هيئة الأمم المتحدة ولا زملاء مصر من الدول العربية». بل إن الانفصاليين فى السودان يذهبون جَهَارا إلى تفضيل الاستعمار البريطانى.

الوحدة السيادية :

ولكن ليس هؤلاء وحدهم الخطر على نضال شعبنا، فهناك - فى مصر - من يدعو إلى

الوحدة بمعنى السيادة، لا الوحدة بمعنى ضم صفوف جماهير الشعبين المصرى والسودانى ضد الاستعمار. هؤلاء الدعاة يساعدون الانفصاليين والاستعماريين على تفكيك العرى وإضعاف الثقة فى صدور السودانيين. فكثيرا ما يكون دعاة الوحدة بمعنى السيادة هم أولئك الذين يرون فى السودان مديرية (محافظة) من مصر وجزءا من أملاكها. ويغالى بعضهم فيقولون إن لمصر على السودان فضلا غير منكور وحقا لا يهضم هو حق الغزو. وهؤلاء يرون أن العلاقة بين مصر والسودان هى الوحدة، لكنها الوحدة بمعنى السيادة. وعلى سبيل المثال يقف على رأس فريق «الوحدة بمعنى السيادة» إسماعيل صدقى باشا الذى عرفه شعبنا معتديا على حرياتنا مستبدا لا يقوم عهد بانقلاب بغير أن يؤيده، ولا يتم اعتداء على الدستور بغير أن يؤازر هذا الاعتداء. إن إسماعيل صدقى هذا يعلن وهو عائد من مساوماته مع بيفن وزير خارجية بريطانيا أنه جاء لمصر بالسيادة على السودان.

لكن هذه السيادة التى تمسك بها صدقى باشا لا تمثل علاقة بين شعبنا وشعب السودان، وإنما تمثل علاقة بين صدقى وأمثاله والاستعمار الذى يحكم السودان بالحديد والنار.

أفكار يتعين دحضها :

السودان ليس مجالنا الحيوى: ولقد يقال بأن العلاقة بين مصر والسودان هى العلاقة بين بلاد حُرِمَت مجالها الحيوى فضاقت الأرض فى أوجه بنيها، فيكون السودان بالنسبة لمصر فسحةَ العيش والمجال الحيوى. ففى العشرينيات زعم حسين رشدى باشا رئيس الوزراء أن أهم علاقة بين مصر والسودان هى أن السودان يتسع للفائض من سكان مصر ومنتجاته. وفى منتصف الأربعينيات ردد أحمد حسين رئيس مصر الفتاة هذا الرأى عندما كتب فى ١٩٤٥/٢/١٢ فى مجلة الحزب أنه «لا يمكن أن توجد قوة على ظهر الأرض تفرض علينا أن نموت جوعاً وهذه أرض السودان واسعة».

إن هذا الرأى نغم استعمارى صريح لا يقل عن نغم الوحدة السيادية. فالذين يصورون السودان ملجأ للفائض من السكان (وليس هناك فائض البتة) يقيمون العلاقة بين شطرى الوادى على أساس عدوانى. وليس صحيحاً أن عندنا فائضاً فى السكان، وإنما الصحيح هو أن هناك فقراً شديداً وضيقاً فى الرزق. وإصلاح هذه الحالة لا يكون بالاعتداء على أراضى وسكان البلاد الأخرى؛ وإنما تصلح بإشاعة الديموقراطية فى مصر وتسيير مرافق البلاد لمصلحة شعبنا لا لمصلحة فئة ولا جماعة. وأمامنا التاريخ يدلنا على أن كل من دعا إلى حل مشاكل الفقر أو ما يسمونه «زيادة السكان» إنما يفعلون ذلك بالاعتداء على الشعوب الأخرى. ولعلنا نذكر هنا أن الفاشية الإيطالية والنازية الألمانية جوعتا الشعبين الإيطالى والألمانى تحت ستار إيجاد عمل للفائض من هذين الشعبين.

وكما أن السودان ليس ملجأ فهو أيضاً ليس مغنماً. فيصور بعض الرجعيين السودان على أساس أنه مزرعة واسعة. لكن نظرتهم هذه لا تمثل وجهة نظر شعبنا أو فلاحينا. فلا يعقل أن يطالب الفلاح الكادح بمزرعة فى السودان، وهو الذى لا يملك موضع قدمه فى أرض آبائه وأجداده.

وكثيراً ما تصور العلاقات بين مصر والسودان على أساس أنها علاقات اقتصادية حتى ليخيل إلى المرء أننا سنموت جوعاً لو استقل السودان. وأن اقتصادنا سينهار إذا لم نضع يدنا على مرافق السودان. لكن واقع الأمر يقول إن مصر ترتفق اقتصادياً على يد بريطانيا، وكذلك السودان. وعلى سبيل المثال يمثل القطن ثمانين فى المائة من صادراتنا

وستين فى المائة من صادرات السودان. وفى عام ١٩٤٦ كانت صادرات السودان ٩,٩٤٩,٠٠٠ جنيه، نالت منها ما قيمته ١,٨٧٠,٠٠٠ جنيه. أما نصيب مصر من واردات السودان فكان ١٨٪ تقريباً. وأخيراً فى ١٩٤٦ استوردنا من انجلترا أكثر مما استوردنا من السودان باثنى عشر ضعفاً.

وأخيراً فإن أية دراسة تفصيلية للعلاقات الاقتصادية بين مصر والسودان تبين أن هذه العلاقة ليست جوهرية بالنسبة للشعب المصرى، وإنما هى مهمة بالنسبة للرأسماليين أصحاب الإنتاج الصناعى.

ما الذى يربط مصر بالسودان ؟

يقوم تقديرنا للعلاقات المصرية ـ السودانية على أن بين شعبى وادى النيل كفاحا مشتركا يقوم على الاعتبارات التالية:

أولا: يرتبط شعبانا برباط تاريخى وثيق يتمثل فى تجارب مشتركة؛ فقد تعرضنا لاعتصار الاحتكارات الأجنبية وارتبطنا فى المقاومة المشتركة المجيدة التى اندلعت فى وادى النيل.

ثانيا: ارتبطت جماهير الشعب المصرى وجماهير الشعب السودانى برباط المصير المشترك فى الكفاح من أجل الحرية والديموقراطية.

ثالثا: وثمة علاقات بالغة القيمة تتأسس على رابطة اللغة العربية والعادات المتشابهة، كما تتأسس على علاقة الثقافة والدين.

رابعاً : يشكل نهر النيل بالقطع علاقة مبنية على المصالح المشتركة. ومصلحة الشعبين المشتركة هنا هى مصلحة اقتصادية تقوى وتزدهر مادامًا تحررا من الاستعمار.

الأساس الذى تبنى عليه العلاقات المصرية ـ السودانية :

إن هذا الأساس يتمثل فى وجود قومية سودانية لها مقومات القومية جميعا. فالتحليل العلمى المادى يدلنا على أن هذه المقومات محدودة ومعينة وهى:

وحدة الوطن ووحدة اللغة الدارجة ووحدة التراث التاريخى ووحدة النظام الاقتصادى، ووجود تراث نفسى منعكس فى أدب وثقافة خاصة.

وإذا كانت هناك قومية سودانية تستند إلى أسس مادية واضحة فإنه من الخطأ والخطر طمس هذه الحقيقة. ويظل حديث الرجعية المصرية عن الوحدة مع السودان ملتبساً ومراوغاً. وإنما يتعين أن تقيم مصر علاقاتها مع السودان على أساس الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب السودانى. فليس الخطر فى الاعتراف بالحركة الوطنية السودانية، بل الخطر فى إنكارها، ذلك الإنكار الذى يفرق صفوف الوطنيين فى الوادى ويعزل حركتنا عن الحركة السودانية.

فى الوقت نفسه، يتعين أن ننتبه إلى أن أى إعلان لحق الشعب فى تقرير مصيره لا يمكن أن يتخذ دليلاً على خلوص النية. فهناك بعض الساسة والصحفيين البريطانيين يستعملون هذا الشعار لعزل الجماهير السودانية عن المصريين. ومن هنا، فإن كل محاولة لتحطيم وحدة الكفاح بين شعبينا محاولة استعمارية ولو لبست ثوب «حق تقرير المصير».

ومن هنا يتعين ألا نخلط بين تأييدنا للحركة الوطنية السودانية؛ سواء اتخذ هذا التأييد شكل تعاوننا مع الجماهير السودانية أو مساندتنا للحكم الذاتى، نقول يجب ألا نخلط بين هذا التأييد وبين إعلاننا حق الشعب السودانى فى تقرير مصيره.

ذلك أن هذا الحق يعنى أننا نرى أن للشعب السودانى أن يقرر فى حرية «انفصاله

كحكومة عن مصر وتشكيله لحكومة وطنية مستقلة». ومن ثم فعندما نطالب بحق الشعب السوداني في تقرير مصيره، إنما نعني حريته التامة في اختيار نوع الحكم الذي يفضل أن يعيش في ظله.

حق تقرير المصير والانفصال:

ولكن هل معنى هذا أننا نؤيد الحركة الانفصالية في ظل الحراب البريطانية، وفي كنف الاستعمار قبل جلاء البريطانيين عن وادينا؟

كلا، لأننا إن فعلنا ذلك لم نكن مخلصين في تمسكنا بحرية الشعب السوداني في تقرير مصيره، وفي حريته في اختيار وضعه المستقل.. حريته في تكوين دولة وطنية لا حكومة استعمارية.

وإن الخوف من أن تستغل العناصر الانفصالية في السودان شعار حق تقرير المصير.. هذا الخوف لا يستند إلى أساس؛ مادمنا حريصين على طرح الشعارات التي تلم الجماهير وتمثل مطالبها. ومن ثم يتعين أن يتضمن إعلان حق الشعب في تقرير مصيره هذه المطالب وتلك الشعارات.

ونحن في النهاية نخشى الانفصال ونخاف العراك الوطني إذا سرنا على سياسة كبت الشعب السوداني واضطهاده وعرقلة حياته. ولكن ما دمنا نتعاون معه من أجل الحرية والسعادة، ومادمنا نبث روح الإخاء في جماهير الشعب المصري، فلسنا نخشى الانفصال لأنه من مصلحة الشعب السوداني والشعب المصري أن تقوم بينهما وحدة اختيارية. بل إن هذه الوحدة الاختيارية تمثل تقدما عظيما لكليهما. إن من مصلحة شعبنا الذي يعتز بصلات القربى والهدف المشترك مع الشعب السوداني في هذا التقارب الاختياري والحياة الاختيارية مع الشعب السوداني، وكذلك الحال بالنسبة للجماهير السودانية.

خطتنا المباشرة:

تقوم خطتنا المباشرة في المسألة السودانية على أساس أن هناك حركتين وطنيتين وأمامهما عدو مشترك: الاستعمار وأوضاع سيئة يرزح تحتها شعبنا، سواء في الحالة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية. وأمامهما هدف مشترك هو التحرر من الاستعمار ومن الأوضاع المتأخرة.

وتحقيق هذا الهدف يفرض علينا أن نحدد الواجب العملي للكفاح المشترك ضد العدو المشترك.

إن هذا الواجب هو تنظيم صفوف الجماهير الشعبية المصرية والسودانية على أساس تحرير وادي النيل مصره وسودانه. وإشاعة الديموقراطية في مصر والسودان. ورفع مستوى الجماهير هنا وهناك. وإن هذا التنظيم وسيلة عظمى لمواصلة الكفاح ضد الاستعمار وخدمة الرجعيين المصريين والانفصاليين السودانيين، وكلمتنا الموحدة بالنسبة للسودان هي:

- الجلاء التام عن مصر والسودان.
- حق الشعب السوداني في تقرير مصيره.
- التأييد التام لنضال الشعب السوداني من أجل الحرية.
- المطالبة بإشاعة الديموقراطية وتطبيقها في مصر.
- تنظيم الجهاد المشترك بين شعبينا.

حق تقرير المصير يجب ألا يكون شعارا مجردا :

جاء فى المحضر المشترك بين «حتش» و«المنظمة» أن موقف «ط. ع.» فى مناداتها بحق تقرير المصير يعتبر نداء مجردا ومن ثم يتعين ربطه بموقف الحركة الوطنية السودانية. ذلك أن الحركة فى السودان تنقسم إلى قسمين: الجبهة الوطنية وهى تعبر عن التيار الوطنى الحقيقى والجبهة الانفصالية ويعبر عنها التيار التابع للاستعمار. وأضافت «حتش» أن أى موقف يتخذ يتعين أن يلاحظ موقف الحركة الوطنية السودانية. لأنه مع اعترافنا (نحن الماركسيين) بحق تقرير المصير للسودانيين نعتبر أن هذا الحق حق ثورى تنادى به الحركة الوطنية التقدمية. ومادامت الجبهة الوطنية فى السودان تتخذ موقف الوحدة، فعلى الحركة فى مصر أن توافق على هذا النداء - نداء الوحدة - باعتباره تطبيقا لمبدأ حق تقرير المصير.

وقد وافق ممثلو «ط. ع» على ما طرحه الزملاء فى «حتش» وأضافوا أنهم يريدون إبراز الخلاف بين هذا الموقف وموقف البورجوازية المصرية التى تقول بالوحدة مع السودان من منطلق أنها «وحدة خالدة»، وتعتبر أن شعبى وادى النيل شعب واحد: ومن هنا يتعين الاعتراف بوجود قومية سودانية منفصلة. وقد وافق ممثلو «حتش» على ذلك.[١٨]

لا للوصاية على السودان :

جاء فى «الهدف» أن مجلة «الجماهير» - وهى مجلة علنية كانت تصدرها حدتو - ترى أن حل مسألة السودان هو أن يوضع السودان تحت وصاية مصر. فعند «الجماهير»:

«إن الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لا تتيح للسودانيين حقهم التاريخى فى تقرير مصيرهم» ولا «حتى الاشتراك فى حكم السودان». «لأن الحكم الاستعمارى البغيض قد حرم السودان من إدارة وطنية قادرة، ومن عدد كاف من الأطباء والقضاة، والمحامين والإداريين».

وعلقت «الهدف» على توجه مجلة «الجماهير» برفض الحجج التى قدمتها عن وضع السودان تحت وصاية مصر. لأنه، عندما نقسم الشعوب المنخرطة فى حركة التحرر الوطنى إلى شعوب مثقفة ومستنيرة وإلى أخرى ليست كذلك، فقد يرتد هذا الأمر على مصر نفسها، ليقال إلى أى حد هى مؤهلة أو قاصرة عن حكم نفسها بنفسها.[١٩]

ضد مشرع السودنة :

نشرت الصحف نص «مشروع السودنة» الذى قدمه حاكم عام السودان الإنجليزى إلى المجلس الاستشارى لشمال السودان كى يناقشه فى اجتماعه المقبل يوم ٣ مارس ١٩٤٧ . وقد قوبل هذا المشروع بموجة استنكار فى الصحف المعارضة وباستياء شديد فى أوساط الوطنيين الذين يرون فيه خطورة حاسمة لفصل السودان عن مصر.

والذى حدث هو أن الاستعمار البريطانى ممثلا فى الحاكم العام أنشأ مجلسا استشاريا لشمال السودان ووضع فيه بعض أعوان الإنجليز من الموظفين. وادعت أبواق انجلترا حينئذ، وما زالت، أن هذا المجلس يحقق جانبا من حكم السودانيين لأنفسهم بأنفسهم، فى حين أنه لم يخرج عن كونه أداة طيعة فى يد الحاكم الإنجليزى. ثم عملت بريطانيا على تحقيق الانفصال الفعلى، وذلك بإنشاء مجلسين جديدين أحدهما تشريعى يصدر التشريعات الخاصة بالسوادن، والآخر تنفيذى وهو مثل مجلس الوزراء عندنا . ويسمى المشروع الذى ينص على إنشاء هذين المجلسين بمشروع السودنة.

وقد يلاحظ بعض الزملاء أن هذا المشروع يعطى السودانيين حقوقا فلماذا يعارض

الوطنيون المصريون فى تنفيذه؟ ولماذا نعترض نحن عليه؟ الجواب أنه لا يعطى حقوقا فعلية، وإنما يحول انتباه الجماهير الوطنية عن الهدف الرئيسى ألا وهو جلاء الإنجليز إلى أهداف ثانوية أخرى. ويغطى على مطلب وحدة وادى النيل الذى ترفعه الجماهير المصرية والسودانية. ثم إن تحقيق هذا المشروع سيجذب جانباً من قادة الحركة الوطنية السودانية جذباً عنيفاً قوياً إلى جانب الاستعمار، لذلك كله فمن مصلحة شعبنا ومن مصلحة إخواننا السودانيين أن نجاهد لوقف هذا المشروع.

إن المشروع الجديد يعطى الاستعمار كثيراً جداً مما يريد. فهو يجعل من حاكم السودان حاكماً ديكتاتورياً يتصرف فى مصير إخواننا السودانيين كما يشاء. فله حق تعيين الوزراء ووكلاء الوزارات. وله حق إقالتهم وتعيين أعضاء الجمعية التشريعية وإلغاء قراراتها ولو اتخذت بأغلبية الأصوات، إلى غير ذلك من «الحقوق» الاستبدادية الغاشمة.

وهذا المشروع يقيم فى السودان حكماً ديكتاتورياً، فأولاً: يستند تنفيذ هذ المشروع على وجود المستعمر وجنوده وأعوانه واستبدادهم بالشعب استبداداً مستمراً. وثانياً: لم يعترف هذا المشروع لأعضاء الجمعية التشريعية المنتخبين بأى حق فعلى. وثالثاً: لم ينص ولا بكلمة واحدة عن الحريات الأساسية التى لا يمارسها السودانيون الذين مازالوا يُحْكَمون حكماً عرفياً تحت ظلال المدافع والسيوف منذ إعادة فتح السودان، أى منذ حوالى ٥٠ عاماً.

ولاشك أن الموقف الوطنى الصحيح هو أن نقاوم هذا المشروع، وأن نضع أمام أعيننا وأعين جماهير شعبنا وإخواننا السودانيين الهدف الرئيسى المباشر: استقلال تام لمصر والسودان. ولكن ليس هذا كافياً. فيجب أن نعمل منذ الآن لتحقيق الحريات الممكنة فى ظل الأوضاع القائمة: فلنطالب بإلغاء الحكم العرفى وفى السودان بإطلاق الحريات الأساسية. نعم إن مطلب الجلاء والحريات الديموقراطية مطلب واحد لا يتجزأ. وفى سبيل ذلك لنعمل لعزل أعوان الاستعمار عن توجيه شئوننا. لنعمل فى سبيل توحيد صفوف الوطنيين فى مصر والسودان من أجل حرية مصر والسودان. ولنعمل للديموقراطية الصحيحة فى شمال الوادى وجنوبه(٢٠).

حكومة الوفد ومسألة السودان :

بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦، قامت الحكومة الوفدية بوضع التشريعات التى يقتضيها هذا الإلغاء، وقد عارضت «المنظمة» ما يخص السودان فى هذه التشريعات، فكتبت «المقاومة الشعبية» تقول:

جاءت تشريعات إلغاء المعاهدة معبرة تماماً عن المطامع الاستعمارية للطبقة الحاكمة المصرية. فهى قد فرضت على الشعب السودانى اتحادا مع مصر فرضا، وفرضت مقدماً عليه أيضاً ملكاً مستبداً يعلن أنه سوف يحكم السودان حكماً ديكتاتورياً رغم أنفه. فهذا التشريع يعطى لهذا الملك الذى يريد الشعب المصرى (إقصاءه) عن مركزه حق حل البرلمان وإقالة الوزارة وتعيين جزء من أعضاء مجلس الشيوخ.. إلخ، أى يحرم الشعب السودانى من حكم نفسه بنفسه ويضعه فى الحالة التعسة نفسها التى وضعت الطبقة الحاكمة فيها الشعب المصرى. هذا بالإضافة إلى ذلك الاتحاد الإجبارى فى السياسة الخارجية والدفاع، والنقد.. إلخ، الذى يقدم السودان فريسة للنفوذ الأمريكى الزاحف على بلادنا.

إن «طليعة العمال» تكافح من أجل تحرير الشعب المصرى من مستغليه ومستعمرى بلده ليكون حرا فى تقرير مصيره بنفسه وفى التصرف بثروات أرضه لمصلحته، إلا أن الحرية لا تتجزأ، لذلك فنحن نعمل على جلاء القوات المصرية عن فلسطين، ولذلك أيضاً

فقد وضعنا حق تقرير المصير للسودان فى برنامجنا.[٢١]

هذا وكانت «الهدف» قد أشارت فى عام ١٩٤٧ إلى أن الرجعية المصرية تنكر كينونة الأمة السودانية، وتريد أن تفرض الحكم المصرى كاملا على السودانيين دون سماع رأيهم. والملاحظ أن موقف (حزب الوفد) يكاد ينطبق مع موقف الرجعية المصرية، فهو أيضا يفزع عندما يسمع حديثاً عن إعطاء السودانيين حقهم فى تقرير المصير[٢٢].

قضية العنف
من الإرهاب والتخريب
إلى مقاومة الاستعمار وأعوانه

مدخل :

كان اشتراك أعضاء «المنظمة» في معارك الأربعينيات والخمسينيات يطرح بالضرورة قضية شكل التعامل، على أرض الواقع، بين قوى الثورة الوطنية الديموقراطية من ناحية، ومن ناحية أخرى القوى التي كانت تمثلها الحكومات والأحزاب الرجعية والبورجوازية والمنظمات ذات التوجهات الفاشية والإرهابية. وبالتحديد كان السؤال هو: هل نستخدم العنف ضد السلطة وضد أحزاب اليمين التي تواجه المظاهرات الوطنية وتصطدم معها بالسلاح؟

في الأربعينيات كانت «المنظمة» تدين وترفض بقوة كل أشكال العنف الفردي في الحركة الوطنية (الاغتيالات الفردية، تفجير القنابل، تحطيم المنشآت وغير ذلك..)، وقد نجحت المنظمة في إقناع الأعضاء برفض أساليب العنف الفردي لعدم جدواه الحقيقية، ولأنه ربما أجهض حركة الجماهير الوطنية والشعبية.

ومع ذلك بقيت قضيتان:

الأولى : تتعلق بمشروعية الكفاح المسلح ضد الاستعمار المحتل وأعوانه.

والثانية : تتعلق بما سمي بحق الجماهير الشعبية أن ترد العنف بنفسها باستخدام أساليب مماثلة.

وفي هذا السياق اهتمت «المنظمة»، ابتداء، بتوضيح الجانب الفكري من القضية، باعتبار أن هذا الجانب يلقي الضوء على مجموعة الأفكار الرئيسية التي تحكم موقف «المنظمة» من استخدام العنف. من ذلك:

١ - أن استخدام العنف في النضال الوطني الشعبي يظل مسألة اختيار الشكل الأنسب من بين عدد من أشكال مختلفة للنضال.

٢ - إن خط التمايز الفاصل بين العنف الثوري والعنف الإرهابي يتمثل في أن هذا الأخير يظل منقطع الصلة بوضع حركة الجماهير الشعبية وبطبيعة تكوينها الاجتماعي ووعيها ووسائلها وبمعاركها المرحلية والبعيدة المدى. ويتسبب عدم أخذ هذه العوامل في الاعتبار في عزل أنصار الإرهاب الفردي..

في إطار هذه الأفكار الرئيسية استطاعت المنظمة أن تتفادى الاشتراك في أعمال عنف ضارة بحركة الجماهير الشعبية والوطنية، ومع ذلك فإن هذا لم يَحُلْ دون أن يبتعد بعض الزملاء عن هذا الخط ليدعونا إلى القيام بأعمال عنف أو للرد على عنف السلطة وأحزاب اليمين. وظهر هذا كما سيأتي ذكره في مقالتين نشرتا في مجلة «الهدف»، واحدة في عام ١٩٤٧ والأخرى في عام ١٩٤٨. لكن أمكن احتواء تأثيرهما ولم يمتد إلى دائرة أوسع من القراء أو من القوى الحليفة والمنظمات الجماهيرية.

«م»

وفيما يلى عرض لأفكار «المنظمة» حول قضية استخدام العنف:

اغتيال أمين عثمان باشا:

فى يناير عام ١٩٤٦، قامت جماعة سرية باغتيال أمين عثمان باشا وزير المالية فى حكومة الوفد السادسة (٤٢/٥/٢٦ - ٤٤/١٠/١٨). وعلى الرغم من أن المجنى عليه كان وثيق الصلة بدولة الاحتلال، فإن مجلة «الفجر الجديد» استنكرت بشدة حادث اغتياله واعتبرته عملا فوضويا لا يفيد كفاحنا الوطنى الديموقراطى، وكتبت تقول بعد أن أدانت سياسات وزارة النقراشى باشا:

«نحن نطالب بأن يطلق سراح العناصر الديموقراطية وقادة المنظمات الشعبية؛ لأن عملهم ضمان ضد الاضطراب والفوضى. ونطالب بأن تستقيل الحكومة وتجرى انتخابات جديدة وتعطى الطبقات الشعبية نصيبها اللازم فى الحياة السياسية».[٢٣]

رأى آخر فى مسألة العنف:

يذكر «المحرر» أن مجلة «الهدف» نشرت فى أوائل عام ١٩٤٧، مقالا عرض لمسألة الصدامات المسلحة التى كانت تقع بين طلبة الجامعة والبوليس. وكان السؤال الذى طرحه كاتب المقال (بصفته الفردية): هل توافق «المنظمة» على أن يرد الطلاب الذين يتعرضون للعنف المسلح من قبل البوليس بعنف مماثل؟ وكان السؤال الثانى عن سلامة الإجراء الخاص بإلقاء القنابل على أقسام البوليس.

وأجاب كاتب المقال على السؤال الأول بالإيجاب. وعلل رأيه بأن الطلاب الذين يشير إليهم يكونون فى حالة دفاع شرعى عن النفس فى مواجهة بوليس يهاجمهم بإطلاق النار.

وكانت الإجابة على السؤال الثانى بالنفى، مشيرا إلى أن أحداث إلقاء القنابل التى تمت كانت بفعل أفراد، وهى تشكل حالة إرهاب فردى مرفوضة.

وأضاف الكاتب موضحا أنه فى حالة المظاهرة نكون بإزاء عمل جماهيرى يبيح الرد على اعتداء البوليس بالمثل، بالإضافة إلى أن الرد هنا يرفع من ثورية الحشد الجماهيرى. هذا، فى حين أن إلقاء قنابل على الأقسام لا يرتبط بحركة جماهيرية علنية، بل ولا بحركة سرية ثورية مثل هذه الحركات التى وجدت فى البلاد الأوروبية التى احتلتها جيوش هتلر.

قنبلة سينما مترو:[٢٤]

اهتزت النفوس لحادثة قنبلة سينما مترو (١٩٤٧/٥/٦)؛ خاصة أن الذين قتلوا أو جرحوا فى هذه الحادثة لم يكونوا جنودا إنجليز - كما وقع فى الحوادث السابقة - وإنما كانوا من سكان مصر الأبرياء من النساء والأطفال. لذلك استنكر الرأى العام هذا العمل استنكارا شديدا. إلا أنه قد يتساءل بعض الزملاء بهذه المناسبة عن ماهية الإرهاب ونتيجته. وها نحن نحاول فى هذا المقال أن نجيب على هذا السؤال.

الإرهاب عبارة عن أعمال عنيفة - غالبا ما تكون باستعمال الأسلحة؛ خاصة المفرقعات - يقوم بها فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد ضد فرد أو مجموعة صغيرة من الأفراد. فمثلا قتل الوزير أمين عثمان كان إرهابا. وكذلك كانت حوادث قتل الجنود البريطانيين، وبالمثل تسمى إرهابية أيضا الأعمال التى قامت بها مجموعة صغيرة من العمال فى شبرا الخيمة عندما حاولت منع بعض «الصُفر» من الاشتغال بالمصانع (رغم قرار الإضراب) وهذا بإلقاء «ماء النار» عليهم.[٢٥]

وقد يعترض معترض هنا فيقول: «ولم لا توافقون على هذه الأعمال»؟ حقا، إن حادثة سينما مترو كانت إجراما. لكن ما لقتل الخونة وجنود الاستعمار؟ وما لمنع الصُفر من تحطيم الإضراب؟ إنه ليس لهذه الأعمال من ضرر. ألم يحدث فى بلاد أخرى أن رجال المقاومة ضد الاحتلال النازى قتلوا الخونة؟ ألم يحدث فى بلاد أخرى أيضا أن النقابات نظمت خطة خاصة لمنع الصُفر من تحطيم الإضراب، حتى ولو اضطر العمال إلى استعمال العنف ضد زملائهم المأجورين. بل وافق الرأى العام العالمى - خاصة العمال - على هذه الأعمال.. فلماذا تعترضون عليها فى مصر؟

إننا نعترض على الأعمال الإرهابية لأنها أعمال فردية، فلا هى أعمال صادرة عن حركة جماهيرية ومستندة على الجماهير، ولا هى تتمتع بعطف الجماهير عليها. أما أعمال رجال المقاومة أو النقابات فى البلاد المختلفة، فهى أعمال لم تكن فردية، وإنما كانت تتمتع بعطف الأمة وبعطف جماهير العمال جميعا. فقد كانت الأمة الفرنسية كلها - ما عدا ثلة من الخونة - تؤيد الكفاح المسلح ضد المحتل والنازى. وكانت تغذى المقاومة بالرجال والمال والذخيرة إلخ. وكذلك خطة النقابات إزاء الصُفر فى الإضراب خطة جماهيرية لأن غالبية العمال تؤيد هذه الخطة وتغذى صندوق الإضراب بالاشتراكات. وإن تلك الأعمال وإن كانت عنيفة أو مسلحة إنما هى جزء من كفاح عام فى سبيل المحافظة على مصالح الجماهير، وكفاح له غرض مباشر واضح يمكن تحقيقه بواسطة حركة الجماهير. فكانت حركات المقاومة فى البلاد المحتلة ترمى إلى تحرير الوطن من الاحتلال النازى الذى كان يظلم الشعب كله. وكذلك خطة النقابات إزاء الصُفر كانت جزءا من كفاحها فى سبيل تحقيق مطالب العمال. وهذه هى نقطة الاختلاف بين الإرهاب والعمل الجماهيرى المنظم الذى نؤيده. فالحادثة التى وقعت فى شبرا الخيمة التى ذكرناها - لم تكن صادرة عن نشاط النقابة أو اللجنة التنفيذية، وإنما كانت خطة فردية قامت بها مجموعة صغيرة من العمال دون أن يستشيروا الجماهير العمالية، ودون أن يشركوها فيها. وكذلك قتل الجنود الإنجليز لم يكن صادرا عن حركة مقاومة جماهيرية تهدف إلى محاربة جيش الاحتلال بواسطة جيش وطنى، وإنما قام بها بعض الشبان الذين لا صلة لهم بالجماهير الوطنية وهذا لا نشك فيه. إن تحرك الجماهير تحركا منظما شىء صعب ويحتاج إلى كثير من الصبر والانتباه ويحتاج إلى كثير من الاهتمام بما تطالب به هذه الجماهير. فالثورات الوطنية ضد الاستعمار لا تقع كل يوم، وإنما تحتاج إلى فترة طويلة من الأعمال السياسية والتنظيمية وإلى كثير من الدعاية والتهييج الجماهيرى. كذلك فإن إنشاء نقابة من النقابات أو تقويتها أو تطهيرها من العناصر المأجورة المترددة يحتاج إلى كثير من الشرح للزملاء وكثير من الجهد والاتصال. أما الإرهابيون فهم يرون أن هذا كله كثير جدا عليهم، لذلك فهم يفضلون أن يقوموا هم أنفسهم بالثورة الوطنية «على طول» أو يمنعوا هم بأنفسهم الصُفر من تحطيم الإضراب. وعلى ذلك فإنهم يعتقدون أنه لا فائدة من تحريك الجماهير، إذ أنها مجموعة من «الزلط» لا تفهم شيئا. وعليه أيضا، فكأنهم يعتقدون أن المسألة كلها عبارة عن قتل خائن من الخونة أو جندى من الجنود حتى تتحرر مصر من الاستعمار البريطانى. أما نحن، فنعتقد عكس ذلك.. نعتقد أن الخونة أو الجنود الإنجليز أكبر عددا من أن يقتلوا واحدا واحدا، ونعتقد أن تحرير البلاد من الاستعمار أو إنجاح إضراب رغم أنف الصُفر هذا عمل يحتاج إلى نشاط الجماهير كى ينجح ويتحقق.

لذلك فنحن نعارض الأعمال الإرهابية وندعو إلى محاربة التفكير الإرهابى. فهو أساسا يحاول أن يفصل بين الطليعة وبين الجماهير، فى حين أن مهمة العناصر الواعية والطبقية، هذه المهمة هى أن يكونوا باستمرار فى وسط الجماهير ليفهموها ويساعدوها على

استخلاص العبر من التجارب وعلى تحقيق مصالحها والمحافظة عليها. هذا علاوة على أن الأعمال الإرهابية تعطى الفرصة للرجعية أن تضرب ضربات كبيرة ليست الجماهير مستعدة أن تتلقاها وأن تردها عنها. فكأن الإرهاب يضر الطبقات الشعبية ولا يفيدها.

التخريب لا يحقق مصلحة العمال:

تحت عنوان «إضراب عمال المحلة»، كتبت «كفاح الشعب» تقول: إنه فى الأسبوع الأول من سبتمبر (١٩٤٧) وقعت فى شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى «أحداث مؤسفة». وجاء ذلك فى تحقيق أرسله للمجلة محمد يوسف المدرك تحت عنوان «انفجار عمال المحلة». وكان المدرك قد سافر إلى المحلة ليتابع الوضع فى الشركة عن كثب.

وجاء فى المقال أن شركة مصر بالمحلة كانت قد قررت أن تستغنى عن ١٢ ألف عامل وفرضت عليهم جزاءات متعسفة. وعندما شرعوا يتظاهرون أطلق عليهم حرس الشركة النار والتحموا مع العمال فى معركة دامية. وكان الصدام من العنف بحيث تمخض عنه أربعة قتلى من العمال والأهالى، وعدد كبير من الجرحى (غير المقبوض عليهم) وكانوا ٦١ عاملا.

وقد استغاثت الشركة بالسلطات وطلبت إرسال قوة من الجيش وصلت بالفعل بالمدافع والدبابات، وانتهزت الشركة الفرصة - اعتمادا على وجود القوة المسلحة - فأوغلت فى التنكيل بالعمال على الرغم من أنهم يتقاضون أقل الأجور ويعيشون فى أسوأ الأحوال الصحية.

وبينما دعت «المجلة» العمال إلى التضامن مع زملائهم، لاحظت فى الوقت نفسه أن تحرك عمال الشركة ضد الإدارة ارتبط باعتداءات على المرافق النافعة للعمال كالصيدلية والمستشفى وما إليها، وهى منشآت تفيد العمل. وقد بنتها الشركة بفضل ضغوط من العمال.

وتوجهت «المجلة» إلى عمال المحلة الكبرى فقالت:

«تعلمون أيها الزملاء أن هذا العمل يفيد أعداء العمال، فقد احتجت الشركة وكتبت عنه الصحف. واتخذته الحكومة وسيلة للتشنيع على العمال. إنكم أيها الزملاء تكافحون لا لتحرقوا المصانع وتهدموا المستشفيات والصيدليات (...) إن مصلحتكم تقضى عليكم بأن تكون هناك آلات حديثة، ومنشآت صحية ومدارس ومستشفيات. وإنما كفاحكم يجب أن يكون بقصد رفع أجوركم وتوفير الراحة اللازمة والعلاج اللازم لكم. بل إن هدف كفاحكم أن تمنعوا الظلم عنكم، وعن إخوانكم العمال والكادحين. ولا يكون ذلك بواسطة إحراق المنشآت؛ وإنما يكون بأن تتكاتفوا معا.. فوحدتكم هى قوتكم.. لتنظموا صفوفكم معا.. لتبنوا نقابتكم المدافعة عنكم[٢٦].

التخريب يفيد أعداء الشعب:

«حدثت خلال مظاهرات وإضرابات شهر إبريل ١٩٤٨، حوادث تخريب ونهب وسلب. وبصرف النظر عن الباعث على هذه الحوادث فإنها تفيد أعداء الشعب الذين راحوا يصورون للناس بأن القائمين بهذه المظاهرات لا يهمهم إلا السرقة والنهب والإتلاف.

«ولعل التخريب الذى حدث فى قصر العينى أبشع هذه الحوادث»، مما أثار استياء الجماهير الشعبية وكثير من الوطنيين.. فليس الشعب هو الذى يخرب المستشفيات؛ وإنما الذى يخربها هم أعداؤه».[٢٧]

ضد العنف :

كانت حكومة النقراشي باشا قد أعلنت الأحكام العرفية ١٣ مايو ١٩٤٨. وعللت هذا الإجراء بأنه ضرورة لحماية ظهر الجيش الذى دخل أراضى فلسطين بالفعل. غير أن «المنظمة» عارضت بشدة إعلان الأحكام العرفية. ورأت أنها موجهة بالأساس إلى الحركة الوطنية بالداخل وإلى قوى الشعب المنخرطة فى معارك التحرر الوطنى والاقتصادى وعلى رأسها الطبقة العاملة. وعارضت بكيفية أشد إرسال الجيش المصرى إلى فلسطين، وإذ قدرت أن قرار الجامعة العربية بحشد الجيوش العربية على حدود فلسطين لا يخدم سوى مؤامرة تم حبكها بين الاستعمار الأنجلوأمريكي والقادة العرب الرجعيين. وأن عملية حشد الجيوش بالكيفية التى تمت وفى السياق الذى نظمت فيه لن تخدم إلا أهداف الصهيونيين، كما يخضع الشرق الأوسط والبلدان العربية بالذات، ويوطد نفوذ الاستعمار الإنجليزى ويوسع نقاط ارتكاز الاستعمار الأمريكى.

وعندما أرسل الجيش المصرى إلى فلسطين عارضت مجلة «الهدف»هذه الخطوة ودعت إلى مقاومة اشتراك مصر فى الحرب بإجراء عنيف مثل تعطيل الإنتاج أو تخريبه. ولكن أعضاء «المنظمة» عارضوا هذا التوجه فاستجابت القيادة لمطلب الأعضاء. وكتبت مجلة «الهدف»:

«لقد فهم الزملاء من التقرير الخاص بحرب فلسطين، ضرورة القيام بحرب العصابات وترك المنظمات الجماهيرية. لكن التقرير قصد الثورة الشعبية لقلب حكم الرجعية والاستعمار على المدى البعيد. والخطوة الأولى فى هذا السبيل هى زيادة الارتباط بتلك المنظمات وإلا كان عملنا فوضويا.(٢٨).

وأضافت «الهدف» : ثم يضاف إلى ذلك أن الدعوة إلى تعطيل الإنتاج.. إلخ، من شأنها أن تعطى الرجعية سلاحاً للتشهير بالطبقة العاملة ولربط ما يسمونه «الشيوعية المخربة» بالصهيونية.

فمثل هذه الدعوة غير عملية مطلقا. وإنما كان الأجدر دعوة الطبقة العاملة والطبقات الشعبية إلى الاستمرار فى النضال من أجل مطالبها الاقتصادية من رفع الأجور وخفض ساعات العمل واتخاذ الإضراب وسيلة لذلك. ونشرح للعمال كيف أن هذه الحرب موجهة ضد الطبقة العاملة، بصفة خاصة. وضد الطبقات الشعبية بصفة عامة، وكيف أن المقصود بها هو صرفها عن المطالبة بحقوقها. وأن يتم ذلك عن طريق المنشورات(٢٩).

هل يخدم العنف نضالنا الوطنى ؟

جاء فى «ك.ش» أنه فى أواخر ١٩٤٨ تعددت حوادث إلقاء القنابل وإطلاق الرصاص. ولوحظ أن بعض من يطلقون على أنفسهم صفة «الاشتراكية». يؤيدون هذه الأعمال بوصفها أداة صالحة للكفاح الشعبى. بل إنهم يحاولون إغراء الشباب الوفدى باستعمال العنف لإسقاط حكومة الحزب السعدى.

ولكن من الواضح أن مثل هذه الأعمال، فضلا عن أنها فوضوية فإن ضررها بالغ على الحركة الوطنية، وأنها تؤدى، بالتالى، إلى عكس المقصود منها. وقد تأثر بعض العمال من أعضاء «المنظمة» بالدعوة إلى استخدام العنف؛ فطالبوا بقنابل ومسدسات لاستعمالها فى كفاحهم. لكن خطر هذه الدعوة وخطرها واضح لا سبيل إلى إخفائه، وذلك للأسباب التالية:

١ - إن تنظيم الطبقة العاملة ووعيها الطبقى لا يزالان فى درجة لا تمكنها من القيام بحركة مسلحة تواجه بها قوى الرجعية بما تملك من أجهزة القمع وما تتمتع به من مساندة الجيوش الأجنبية القابعة فى منطقة فايد.

٢ ـ إنه لكى تظهر الطبقة العاملة على الرجعية لا بد أن تلتف حولها الطبقات الأخرى وبخاصة الفلاحون والفئات الوسطى، وهو الأمر الذى لم يتحقق بعد.

٣ ـ لن تسقط الحكومة نتيجة قنابل أو رصاصات متفرقة، بل ستتخذ الحكومة من هذه الأعمال ذريعة لتحطم كل حركة شعبية بزعم الحفاظ على الأمن والنظام، الأمر الذى يترتب عليه اضطهاد الوطنيين المخلصين.

إن دعاة الفوضى والإرهاب هم أعداء حركتنا الوطنية. ولنثق فى قوى شعبنا ولنتجه إلى توحيدها وتنظيمها[٣٠].

عن التسلح والكتائب المسلحة:

جاء فى مجلة «المقاومة الشعبية» إنه بعد أن ألغت حكومة الوفد معاهدة ١٩٣٦ (فى ٨/١٠/٥١) بدأت تتصاعد وتشتد دعوات «للتسلح» أى (حمل السلاح) ودعوات لتكوين كتائب مسلحة. وهى دعوات تبنتها أحزاب كما تبنتها أيضا منظمات ماركسية. لكن «المنظمة» رأت أن هذا التوجه قد يتسبب فى كوارث للشعب وللحركة الوطنية ذاتها، وذلك لعدد من الاعتبارات فى مقدمتها:

١ ـ إن دعوة «التسلح»، و«الكتائب» غرضها الظاهر محاربة الإنجليز. ولكن عندما نعلم أن حكومة الوفد لا تسلح الطلاب والشباب الوفدى بينما تساعد الحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) وتتغاضى عن تسلح الإخوان، فإن هذا يعنى أن المنظمات التى تتسلح لا بد وأن تكون تحت قيادة الملك وحيدر باشا وسراج الدين باشا. أى تحت قيادة الرجعية. ويكفى للتدليل على ذلك التذكير بموقف الحكومة الوفدية من المظاهرات الشعبية الحاشدة فى أيام ٢١ و٢٢ و٢٣ أكتوبر ١٩٥١. فهذه المظاهرات قد واجهتها الحكومة بإطلاق الرصاص على المتظاهرين. وبذلك تكون الحكومة قد وضعت «قضية التسلح» فى وضعها الصحيح. لأنه إذا قيل أن الكتائب التى تكونها القوى الفاشية مهمتها أن تحارب الإنجليز فإن مهمتها أيضا أن توجه السلاح ضد الجماهير الشعبية والوطنية عندما يظهر أن هذه الجماهير تقوم بثورة حقيقية للإطاحة بالنظام (الملكى) الاستعمارى وإقامة الجمهورية الشعبية.

٢ ـ لكن الشعب لم يدخل هذه الثورة بعد. وبفرض أنه جاهز للثورة فإ غياب قيادة هذه الثورة يمكن أن تصيب قواها بضربات مدمرة. والأمر المؤكد هو أنه لا يستطيع جيش من الجيوش أن يخوض معاركه وهو محروم من قيادته.

٣ ـ فى الوقت ذاته نجد من بين أعضاء «المنظمة» من يقول: حسنًا، إن الشعب لم يدخل الثورة بعد. ولكن لماذا لا نتسلح منذ الآن استعدادا للثورة القادمة؟ والجواب على هذا السؤال هو أن التسلح «للاستعداد» لا معنى له. إذ لا يمكن أن نقول للطبقات الشعبية خذوا السلاح ونظموا الكتائب ثم انتظروا لحين صدور أوامر أخرى.

وأخيرا فإن الدعوة إلى «التسلح» على إطلاقها دعوة فوضوية. وما هو مطلوب هو أن ندعو الطبقات الشعبية؛ خاصة الطبقة العاملة أن تدخل بقوة متزايدة فى الصراع الدائر وذلك بالنزول فى المظاهرات من أجل القضاء على الاحتلال والنفوذ الاستعمارى. وأن نكافح من أجل إطلاق الحريات السياسية والنقابية ومن أجل الخبز ولحل مشكلة البطالة. ولدفع الفلاحين فى سبيل الأرض والحرية. وعلينا أن نقوم بهذا الكفاح كأفراد يشاركون فى المظاهرات وفى المؤتمرات والاجتماعات السياسية. وفى النقابات والاتحادات والروابط وأن نحرك هذه المنظمات ليرتبط كفاحها من أجل الخبز ومقاومة الاستعمار مع الكفاح الوطنى والديموقراطى العام[٣١].

مسألة الكفاح المسلح:
(مقتطفات)

فى الربع الأخير من عام ١٩٥٢ أثيرت مسألة الكفاح المسلح. وقد برزت هذه المسألة فى تصريح أدلى به إلى الصحافة نائب رئيس الوزراء جمال عبدالناصر.

ويدعونا هذه الأمر إلى محاولة إلقاء الضوء على هذه المسألة من وجهة نظر ماركسية.

الكفاح المسلح فى النظرية الماركسية:

مسألة العنف أو الكفاح المسلح ليست مسألة جوهرية أو أساسية فى النظرية الماركسية(٣٢). فلا يمكن، مثلا، وضعها فى مستوى مسألة دكتاتورية البروليتاريا، أى ضرورة استيلاء البروليتاريا كطبقة على الحكم. كشرط جوهرى لإقامة النظام الاشتراكى. والسبب فى ذلك هو أن حزب الطبقة العاملة، يستخدم فى سبيل الوصول إلى الحكم أشكالا مختلفة متغيرة من الصراع، كما يستخدم أشكالا مختلفة من التنظيم، تساعد على توسيع وتعميق المعارك . فمن الأمثلة على أشكال الكفاح: الإضرابات والمظاهرات والمنشورات.. إلخ. وثمة أمثلة على وسائل التنظيم: نقابات، لجان للإضرابات.. إلخ، كل ذلك، وفقا لتطور الأوضاع الثورية أى وفقا لاستعداد الجماهير لدخول هذه المعركة أو تلك.

وهنا نتساءل: أين نضع مسألة الكفاح المسلح؟

من الواضح أن الكفاح المسلح هو أسلوب أو شكل من أشكال الكفاح. وليس هو ولا يمكن، أن يكون الشكل الوحيد من أشكال الصراع وإن اعتبر - فى وقت من الأوقات - من أرقى الأشكال الكفاحية، بل وأرقاها كلها فى أحيان أخرى. وتتضح هذه المسألة أكثر، إذا أخذنا بعض الأمثلة بعد الحرب العالمية الثانية. فقد قامت فى بعض بلدان آسيا حروب شعبية أمسك فيها الشعب بالسلاح ليطرد الغزاة الأجانب (فيتنام). ومع أن الحرب مازالت دائرة هناك، إلا أن الكفاح الشعبى المسلح ليس ولا يمكن أن يكون القضية الأساسية أو الشرط الأساسى لنجاح معركة التحرير. ولكن الشرط الأساسى فى نجاح المعركة هو تحقيق المضمون الذى يضمن نجاح الكفاح المسلح ونجاح كل كفاح آخر. وهذا المضمون هو العمل باستمرار على حشد الجماهير الشعبية وتنظيمها تحت قيادتها الثورية فى مختلفة المواقف وذلك وفقا للمبدأ الماركسى القائل بأن كل شىء يجب أن يتم بالاستناد على الكتل والاشتراك معها. وهذا يبدو مفهوما إذا عرفنا أن الكفاح المسلح فى فيتنام لا يمكن أن يستمر أسبوعا واحدا - فضلا عن ست سنوات - ما لم تتوافر له الشروط التى تجعل استخدامه وتقدمه ممكنا، ما لم توجد قيادة ثورية قادرة على قيادة طبقات الشعب قيادة اختيارية قادرة على تنظيم ملايين العمال والفلاحين فى النقابات والجمعيات التعاونية، قادرة على تحقيق احتياجات مطالب الوضع الثورى. وبدون هذا يفشل الكفاح المسلح وينتهى إلى كارثة محققة.

ويتضح مما تقدم أن الكفاح المسلح برغم أهميته البالغة ليس إلا مسألة شكل ، كما أوضح ذلك الرفيق ماوتسى تونج.

متى يصبح الكفاح المسلح كفاحا ثوريا سليما؟ أى يخدم أغراض استراتيچيتنا؟ لقد عرفت بلادنا أشكالا من الكفاح المسلح: الاغتيالات الفردية، تفجير القنابل (الإرهاب)، الكتائب الإخوانية. فهل هذا ما نريده من الكفاح المسلح؟ كلا، لأنه لابد أن تتوافر الشروط الثلاثة الآتية لكى يقبل الشيوعيون الكفاح المسلح:

الشرط الأول: هو أن يكون هذا الكفاح مسنودا من الكتل الواسعة فى المدن والريف

ومستجيبا لإرادتها وفقا لرغباتها.

الشرط الثانى: أن تقوم الطبقة العاملة وحزبها الشيوعى بدورها كقائدة ومنظمة لكتل الشعب فى المعركة باعتبارها الطليعة والقيادة الصلبة التى لا يستطيع غيرها أن يقود الشعب فى المعارك المختلفة.

الشرط الثالث: أن يكسب الكفاح المسلح تأييد الفلاحين، وهم جيش الثورة. ولا يعنى هذا أن يبدأ الكفاح المسلح بالضرورة بين الفلاحين، ولكن يجب على الأقل أن يكسب تأييدهم المادى والمعنوى، إذ بدون ذلك يعجز الكفاح المسلح عن حل مشكلاته الخاصة مثل مشكلة التموين.. إلخ.

وعلى ضوء هذه الشروط يمكننا أن نفهم حقيقة المعارك المسلحة التى دارت بعد إلغاء المعاهدة وحتى حريق القاهرة - فقد حاولت الرجعية - وواصلت محاولاتها - لإبعاد الشعب عن المعركة المسلحة. ومن هنا تشجيع كتائب الإخوان والاشتراكيين. وكان هدف الرجعية والاستعمار تكوين كتائب منعزلة توجهها ضد الحركة الوطنية بصور مختلفة. ولكن الذى قلب خطط الرجعية والاستعمار هو اشتراك أجزاء من فلاحى الشرقية وأهالى القنال فى المعركة المسلحة. فهذا الاشتراك زود المعركة المسلحة بمضمون ثورى، وكان عاملا حاسما فى إفشال مشروعات الاستعمار.

المبادرات الفردية والمحدودة:

ولكن هل يعنى حديثنا عن الشروط الثلاثة أنه لابد من توافرها جميعا لكى نؤيد ونبدأ فى الاشتراك فى الكفاح المسلح ضد المحتلين الغزاة؟ إننا نضع كل هذه الشروط نصب أعيننا وفى كل وقت، فبدونها يفشل كل كفاح. ولكن يحدث أحيانا أن يندفع بعض أفراد وطنيين ومنعزلين عن الجماهير إلى الاصطدام بجنود الاحتلال.. فماذا يكون موقفنا؟

الواقع أن الكفاح المسلح حتى وإن كان بهذا الوضع إنما يتحقق فيه الشرط الأول أى أنه كفاح مسنود من الجماهير الشعبية ولكنه لا يمكن أن يستمر إلا إذا قامت المعركة المسلحة على أساس الشروط الثلاثة.

موقفنا العملى من شعار الكفاح المسلح:

إن المسألة الرئيسية التى نواجهها فى هذه المرحلة من مراحل الثورة هى بناء القيادة الجديدة التى بدونها لا يمكن أن يقوم كفاح فعال ومنظم وحاسم ضد الاستعمار والرجعية.

ولا يمكن أن نضع الكفاح المسلح فى مستوى هذه المشكلة لأنه - كما هو واضح - أسلوب من الأساليب التى تستخدمها القيادات الشعبية التحريرية فى أوقات معينة. فهل معنى هذا أن نقف موقفا سلبيا من الكفاح المسلح؟ كلا بالقطع. فإن وضعية مصر كبلد تحتله الجنود الإنجليزية، وتوثب الجماهير الشعبية لطرد قوات الاحتلال، كل هذا يوجب علينا أن نتخذ مواقف عملية محددة. فيجب أن نتبنى هذا الشعار وأن نوضح رأينا فيه. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى علينا أن نؤيد الصدامات التى يقوم بها الوطنيون ونشترك فيها. وأن نحاول خلال ذلك أن نزود المعركة بمضمون شعبى حقيقى. وأن نحقق قيادة الطبقة العاملة واضعين نصب أعيننا أنه كلما أسرعنا بإيجاد القياد الجديدة التى تلف الجماهير الشعبية حولها وتنظمها تحت شعاراتها الواضحة، ساعدنا هذا على أن نجعل من شعار الكفاح المسلح شعارا ثوريا حقا ووسيلة من الوسائل الفعالة فى ضرب الاستعمار والرجعية معا.

الحكومة العسكرية والكفاح المسلح ضد الاستعمار:

على الرغم من الخطب الحماسية وطنطنة الحكومة العسكرية، فإن ما نراه هو أنها تفزع كل الفزع من قيام حركة شعبية مسلحة بقصد إجلاء جنود الاحتلال عن القناة. فمحمد نجيب كما ظهر من حديثه مع وكالة الأنباء الأمريكية (٤ يونية ١٩٥٣) قد تعهد لمستر دالاس (وزير خارجية أمريكا) بأنه سوف يحافظ على الهدوء والسلام فى منطقة القناة حتى يتمكن دالاس وأعوانه من إيجاد حل سلمى. والبكباشى أنور السادات ذهب إلى منطقة القناة منذ أسابيع، وأخذ يخطب. فأنذره الإنجليز بالقبض عليه إذا لم يغادر المنطقة. فعاد من فوره إلى القاهرة.

وبينما تدعو مجلة «التحرير» التى يصدرها النظام إلى اتحاد الشيوعيين والإخوان وجميع الوطنيين دفاعا عن مصر، تقدم الحكومة المحبوسين فى قضايا الشيوعية إلى المحاكمات العسكرية. وترهب الحكومة المحامين الذين يترافعون عنهم، وتشدد هجومها على الشيوعيين. والحكومة بكبتها للحريات واضطهادها للعمال تقيم الحواجز بالفعل بعرقلة تعبئة الشعب، وتمنع انطلاق الجماهير إلى معركة التحرير.

ومع ذلك تحاول الحكومة أن توهم الرأى العام بأن التدريب العسكرى الذى تدعو إليه وتتولاه هو حجر الزاوية فى طرد الإنجليز. ولكن هذا تضليل. ذلك أن الحروب والثورات الشعبية المسلحة التى وقعت فى الماضى والتى تشعلها حاليا شعوب فى الهند الصينية وكوريا وحرب الصين الشعبية التى انتهت عام ١٩٤٩.. هذه الحروب إنما تبين أن التدريب العسكرى وحده لن يؤدى إلى شىء.

ويتضح الأمر إذا علمنا أن مضمون الحرب الشعبية إنما يكمن بالأساس فى الكتل (الجماهير) التى تحمل السلاح، والتى تعبأ عن وعى واختيار لخدمة المعركة. فتدريب مئات قليلة لا يحل المشكلة. ولكن الشعب يطرد المحتلين لبلادنا عندما يتسلح الفلاحون فى بطون الريف والعمال فى المدن. فهذه الكتل - عندما تحمل السلاح - إنما تفرض بقوتها واحتشادها أوضاعا وتخلق ظروفا تساعد على كسب معركة الاستقلال والديموقراطية معا. وإن حكومة نجيب تعلم هذا، وتعلم أنه عندما تحمل الجماهير السلاح فإن هذا يعجل بضرب الاستعمار وأذنابه. ولهذا السبب تعرقل حكومة نجيب انطلاق الشعب إلى معركة القنال و لهذا السبب أيضا تقام معسكرات التدريب بعيدة عن أحياء العمال، بعيدة أيضا عن بطون الريف.

موقفنا من حمل السلاح ضد قوات الاحتلال:

ولكن هل هذا يعنى أننا ضد التدرب على حمل السلاح؟ كلا، وإنما ندعو المواطنين، والعمال على وجه خاص، إلى أن يلقوا بثقلهم فى معركة الجلاء. وإننا ندعوهم إلى أن يحطموا الحواجز التى تمنعهم عمليا عن التدفق على معسكرات التدريب. فالحكومة العسكرية لن تخوض المعركة المسلحة ضد الاحتلال إلا مجبرة، وعندما تفعل هذا ويكون الشعب قد تدفق إلى المعركة بقوة كافية فإن هذا سيؤذن أيضا بنهاية الحكم العسكرى.

والمسألة اليوم هى هل نترك الحكومة العسكرية تقرر مصير المعركة كما تريد وكما يريد الأمريكيون؟ أم هل نكافح لكى ينتقل الزمام إلى أيدى القوى الشعبية والقيادة الشعبية التى تضم جميع الوطنيين والديموقراطيين؟

الجواب واضح. علينا أن نكشف خطة حكومة نجيب وأن نحشد الجماهير فى مختلف المعارك وأن نشترك بالفعل فى معركة القناة[٣٣].

قضية التحالفات

يعرف القراء المهتمون بتاريخ الحركة الماركسية فى مصر، أن قضية تحقيق الوحدة الشاملة بين المجموعات الماركسية المختلفة كانت قد شغلت بعمق معظم المنظمات النشطة على الساحة السياسية. وأنه شجرت بينها خلافات حول المقومات الإيديولوچية والسياسية والتنظيمية التى يمكن أن توحد الماركسيين فى حزب واحد.

ومنذ النصف الثانى من الأربعينيات كانت هناك مجموعتان متقابلتان من المنظمات ضمت إحداهما حمتو وشر (وفيما بعد جناح من حتش). وضمت المجموعة الثانية «جبهة الشيوعيين» التى جمعت حتش ومنظمة شعوب وادى النيل و«ط. ع.» وكانت بين حتش و«ط.ع.» مواقف ورؤى فكرية وسياسية مشتركة ترتبت عليها أعمال مشتركة(٣٤).

وفى هذا السياق، وبالتحديد فى ١٩٤٧، طرحت «ط.ع.» على جبهة الشيوعيين وثيقة برنامجية من صفحة واحدة، قدّرت «ط.ع.» أنها تشكل أساسا صالحا لبرنامج تتجذب إليه وتتبناه وتناضل من أجله أوسع الطبقات والفئات الوطنية والشعبية عبر مرحلة بأكملها هى مرحلة التحرر الوطنى والديموقراطى(٣٥).

ومنذ ذلك التاريخ، لم تهدأ أو تتوقف الخلافات بين المنظمات الماركسية حول قضية من هم الحلفاء الذين يتعين على الماركسيين أن يتعاونوا معهم فى مرحلة بأكملها هى مرحلة التحرر الوطنى والديموقراطى؟ ولكن هذه الخلافات كانت تعكس خلافات أعمق فى الفكر والتحليل السياسى وفى أساليب العمل فى صفوف الجماهير.

واستمرت هذه الخلافات أيضا بعد ثورة يوليو، ١٩٥٢ لتهدأ أو تتراجع أو تختفى فى فترة المعارك الوطنية الكبرى التى قادتها الثورة وبعد أن اتحدت المنظمات الثلاث عام ١٩٥٨ فى «الحزب الشيوعى المصرى» وهى كما نعلم: ح. ش. م. (١٩٤٩) الحزب الشيوعى المصرى (الموحد)، وحزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى.

جبهة ديمقراطية أم جبهة شعبية؟
من تقرير للجنة المركزية
لطليعة العمال أغسطس ١٩٥١

عاد حزب الوفد إلى الحكم فى عام ١٩٥٠ بعد معركة انتخابية ضارية . ومنذ الأيام الأولى لحكم الوفد تتابعت الوقائع والإشارات التى لا تخطىء دلالتها ، وذلك من حيث إن الوفد كان يسعى إلى وفاق أكثر مع القصر، وإلى تعاون أكبر مع الولايات المتحدة الأمريكية. وفى الفترة القصيرة التى قضاها الوفد تصاعدت أكثر من قبل الحركة الجماهيرية مؤكدة مضمونها الوطنى والديموقراطى. وفى هذا السياق واجهت الحركة التقدمية ـ خاصة المنظمات الماركسية النشطة على الساحة ـ إشكالية التحالفات مع القوى السياسية الأخرى، أحزابا وجماعات وشخصيات، ما هو شكلها ، وما مضمونها الطبقى ، وما هى شعاراتها؟

وحول هذه القضايا اختلف الشيوعيون.. فبينما دعت «حدتو» إلى جبهة أسمتها "الجبهة الديموقراطية" دعا "الحزب الشيوعى المصرى"(١٩٤٩) إلى إنشاء "جبهة شعبية" . فى الوقت ذاته عارضت "ط.ع." كلا الاتجاهين وساندت شعار "الجبهة الوطنية". وفيما يلى ملخص لرأى "المنظمة"(٣٦):

يقول التقرير : إنه ظهرت فى الأيام الأخيرة دعوات مختلفة واتجاهات متباينة لتكوين لجان أو جبهات أو مؤتمرات "وطنية" "لمكافحة الاستعمار" . فعلى سبيل المثال "مؤتمر مكافحة الاستعمار" الذى عقد فى ١٨ يوليو ١٩٥١ وضم الحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) وحزب الأحرار الدستوريين وحزب العمال (عباس حليم)، وحزب الفلاح الاشتراكى وحزب باتاكا الأوغندى (من أوغندا) والشبان المسلمين (صالح حرب باشا). وهذه فى الواقع ظاهرة مألوفة فى كفاحنا الوطنى.. وهى أنه كلما اشتد النضال ضد كتلة الاستعمار والرجعية رأينا مزيدا من المؤتمرات والتشكيلات التى تجتمع ثم تنفض لتقرير محاربة الاستعمار ولا تتردد أحيانا فى اتخاذ أكثر القرارات حماسه وأشدها إغراقا فى الخيالات والأوهام. ولا يعنينا بعد ذلك أن نحلل طبيعة هذا المؤتمر الأخير فهو يكشف عنها بنفسه.

وإنما "يعنينا الدعوات الصادرة عن جماعات ترفع علم الشيوعية، ونعنى بذلك "حدتو" و"الحزب الشيوعى المصرى"(١٩٤٩) ولقد رفعت "حدتو" "شعار" جبهة ديموقراطية" تتألف منها ومن الأحزاب التالية: الإخوان المسلمون، والحزب الاشتراكى ، واللجنة الإدارية للحزب الوطنى" (فتحى رضوان). ويتلخص برنامج هذه الجبهة فى قطع المفاوضات وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ ومحاربة الاستعمار الأنجلو أمريكى والدفاع عن الحريات. أما "الحزب الشيوعى المصرى" فيرى أن الجبهة المطلوبة هى "جبهة شعبية" تضم اللجنة الإدارية للحزب الوطنى، والجناح اليسارى للإخوان المسلمين، ويضع لها برنامجاً أوسع وأشمل، وخاطب الحزب فى ذلك أحمد حسين وفتحى رضوان.

وحتى نقيم هذه المواقف يتعين أن ندرسها تحت ضوء اعتبارين؛ نظرى وتطبيقى:

الأول: الشيوعيون وسياسة التحالفات مع أحزاب وهيئات أخرى.

والثانى: مؤشرات الوضع السياسى والاجتماعى الملموس فى الحركة الوطنية المصرية.

فيما يتعلق بتعاليم الماركسية ، فإن الشيوعيين لا يقبلون التحالفات اعتباطا، وإنما يتعين أن تتحقق شروط معينة لتكوين التحالفات، ويؤخذ من تجارب الحزب الاشتراكى الديموقراطى الروسى (الشيوعى) أنه كانت فى روسيا أحزاب تسمى نفسها **اشتراكية** وتقف موقف المعارضة من النظام القيصرى. وقد ناقش الحزب فى أحد مؤتمراته الموقف من هذه الأحزاب وتوصل فى ذلك إلى نقطتين:

الأولى: هى ضرورة كشف سياستها وبيان أن سياستها ليست اشتراكية.

الثانية: هو الاتفاق معها على بعض السياسات ولكن هذا لا يتم إلا إذا كانت هذه الأحزاب أحزابا ديموقراطية ، هذا من ناحية، وإلا إذا كانت – من ناحية أخرى – تعبر عن مصالح البورجوازية الصغيرة أى عن مصالح حلفاء الطبقة العاملة. ويأتى الفلاحون فى مقدمة الحلفاء.

وعرض ستالين لشروط المحالفات بين الشيوعيين وغيرهم فى البلاد التابعة والمستعمرة فأوضح أنه فى بلاد مثل مصر والصين، حيث انشقت البورجوازية إلى حزب ثورى وحزب مساوم، ولكن حيث لم يلتحم بعد قسم البورجوازية المساوم بالاستعمار التحامًا تاما، لا يستطيع الشيوعيون أن يجعلوا هدفهم تكوين جبهة وطنية ضد الاستعمار. ففى مثل هذه البلاد يجب على الشيوعيين أن ينتقلوا من سياسة الجبهة الوطنية المتحدة إلى سياسة الكتلة الثورية المؤلفة من العمال والفلاحين كحزب الكومنتانج فى الصين. ولكن بشرط أن يمثل حاليا هذا النوع من الحزب الحلف بين كتلتين: الحزب الشيوعى وحزب البورجوازية الصغيرة الثورية. ومهمة هذه الكتلة أن تكشف فى البورجوازية الوطنية

روحها المماطلة وذبذبتها. إن حلفاً بهذا التكوين يعد ضروريا ومثمرا مادام أنه لا يقيد أيدى الحزب الشيوعى وقدميه ، ومادام لا يقيد حرية الحزب الشيوعى فى القيام بالإثارة والتحريض والدعاية. ومادام لا يعوق احتشاد البروليتاريين حول الحزب الشيوعى، وفى النهاية مادام يسهل على الحزب القيادة الفعلية للحركة الثورية. إن حلفا له مثل هذا التكوين المزدوج لن يكون ضرورياً ولا مثمراً إذا لم يحقق هذه المطالب جميعا، لأنه يؤدى فحسب (هنا) إلى تمييع العناصر الشيوعية فى صفوف البورجوازية وإلى فقدان الحزب الشيوعى لجيشه البروليتارى. (ستالين المسألة الوطنية) . وبعد أن عرض ستالين للوضع القائم فى الهند وهو الوضع الذى يختلف بعض الشىء، يمكننا أن نستخلص: أنه لا يمكن للشيوعيين أن يدخلوا فى مخالفات إلا إذا تحققت شروط موضوعية أهمها:

١ – أن يكون الحزب الشيوعى موجوداً كقوة فعالة فى هذا الحلف، أى كقائد.

٢ – أن يتم تحالفه مع جناح البورجوازية الثورى، أى مع فئاتها وأقسامها الثورية لا مع أى فئة.

٣ – أن يكون الحزب فى داخل الحلف على الدوام قوة متميزة بتكوينه وسياسته عن الأحزاب الأخرى المشتركة فى الحلف.

٤ ـ لا بد أن تعرف الجماهير أن الحزب يشارك فى هذا الحلف

وما لم يتحقق هذه الشروط سوف يعجز الحزب عن أن يقود بنجاح الطبقة العاملة وحلفاءها فى المدينة والريف.

وعلى الرغم من أن ستالين قال هذا الكلام عام ١٩٢٥، وعلى الرغم من أننا نواجه ظروفا متغيرة محيطة فى مصر وفى غيرها من البلاد، فإن أية محالفة بين الشيوعيين وحزب آخر يتعين أن تقوم على مبدأ سيادة البروليتاريا داخل أى كتلة من الكتل حتى ولو كان الاتفاق معها ذا طابع مؤقت. كما يتعين عند البحث عن حلفاء بورجوازيين أن يكون هؤلاء الحلفاء ديموقراطيين كما قال لينين.

بعد هذا التمهيد الذى يستند إلى موقف الفكر الماركسى من قضية التحالفات ننتقل إلى اختبار صحة موقف المطالبين "بجبهة ديموقراطية" و"بجبهة شعبية".

فإذا سألنا من هم حلفاء "حدتو" فى جبهتها الديموقراطية أمكن أن نتبين أنهم:

١ ـ "الإخوان المسلمون" وهم الحزب الفاشى الذى يؤثر فى قطاع من الفئات الشعبية المتأخرة (المتخلفة) فى المدينة والريف مستغلين فى ذلك الدين فى تبرير الاعتداء على من يخالفونهم. وهكذا كانوا يناصرون صدقى باشا والنقراشى باشا كما دللت على ذلك أحداث ١٩٤٦، ١٩٤٧، فيتجهون إلى ضرب طلاب الجامعة بالمدى والسكاكين وإلى الاصطدام العنيف بالطلاب الوفديين. وعملوا على تخريب الهيئات الشعبية التى نشأت بعد الحرب العالمية الثانية. فقد اعتدوا على العمال وخربوا نقاباتهم بإنشاء ما أسموه "بالنقابات الإسلامية" وعملوا على تمييع الكفاح الطبقى لمصلحة كبار الرأسماليين والاحتكاريين وملاك الأرض. وهم الذين ساعدوا النقراشى فى حرب فلسطين الاستعمارية وفتحوا المجال أمام إرهاب صدقى وحكومة السعديين.

٢ ـ و"الإخوان المسلمون" ليسوا فى حرب مع الاستعمار، فالاستعمار عندهم غير وارد ولكن الوارد الحرب الدينية. يقول صالح عشماوى:" هل يفهم الزعماء السياسيون الأمور على حقيقتها فيدركون أنهم يخوضون حربا صليبية لا حربا استعمارية" ؟ (مجلة الدعوة، ٢٧ مارس ١٩٥١). ولعل "حدتو" تعنى، بعد ذلك، أن الديموقراطية هى إثارة الحرب الدينية!

٣ ـ و"الإخوان المسلمون" لا ينطقون بكلمة ضد الجريمة العظمى، وهى بيع بلادنا إلى الاستعمار الأمريكى. إن كلمة واحدة لم تكتبها مجلة "الدعوة" ضد النقطة الرابعة.. بل إن

"الإخوان المسلمين" يريدون التفاهم مع الأنجلو أمريكيين على حساب الشيوعيين. يقول صالح عشماوى:

«على دول الغرب التى تقف اليوم على أبواب حرب عالمية أن تتدبر الأمر مليا، وأن تفكر فى عمق واتزان. وهى عندئذ لن تخرج إلا بنتيجة واحدة وهى أنه لا يمكن محاربة الشيوعية، والقضاء عليها بالطائرات (...)، وإنما بمبادئ الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية، وقد تضمنتها مبادئ الإسلام (...)، هذا هو السبيل فهل يفهم الانجليز والأمريكان، وهل يفهم الوزراء والزعماء، أم فى قلوبهم مرض (...) ولن يؤمنوا حتى يصطلوا بنار الشيوعيين فى الدنيا ، ونار جهنم فى الآخرة. » (الدعوة، ١٣ مارس ١٩٥١).

٤ – و«الإخوان المسلمون» الذين تدعوهم «حدتو» إلى «جبهة ديموقراطية» لم يفعلوا شيئا للاحتجاج على قانون الجمعيات أكثر من رفع المصاحف أمام البرلمان . ولكن حتى عملية رفع المصاحف هذه لم تتم للاحتجاج على قانون تحريم الإضراب وقانون منع أخبار الجيش والقوانين المقيدة للصحف. ولم يكتبوا كلمة احتجاج عن المعاملة الوحشية التى يلقاها الشيوعيون فى السجون.

٥ – و«الإخوان المسلمون» المدعوون إلى «الجبهة الديموقراطية» لم تسعفهم غيرتهم «الدينية» بالكتابة عن فساد القصر واستبداد الملك وسرقاته ومباذله، وسرقات رجال الحاشية، ولكن الإخوان يصدرون فى العدد الثالث من مجلتهم «الدعوة» ملحقا بمناسبة الزفاف الملكى السعيد.

وعلى الرغم مما تقدم، تقول «حدتو» إن الإخوان رجعيون، ولكن أتباعهم كثيرون ووراءهم جماهير مُضَلَّلَة ونحن نريد بدخولنا «الجبهة الديموقراطية» معهم أن نكشف قيادتهم المُضَلِّلة أمام قاعدتها الجماهيرية.

وهكذا، وتحت ستار عملية الكشف، تتحالف «حدتو» فعلا مع الفاشيين.

ونحن نقول لهم: نعم.. إن الأحزاب الفاشية أحزاب جماهيرية، ولكن كشف القيادة الفاشية لا يتم بالتحالف مع القيادة. وإنما يتم بتطبيق خط الطبقة العاملة الصحيح وشعاراتها، فهو الكفيل بأن يكسب ويلف حوله كتلة البورجوازية الصغيرة الثورية. وليست جماهير «الإخوان» هى كل البورجوازية الصغيرة، فضلا عن أن "الإخوان" لا يعبرون عن مصالح الكتلة الرئيسية فى البورجوازية الصغيرة ونعنى بها الفلاحين حلفاء العمال فى الثورة.

ثم ليست كل البورجوازية الصغيرة فى المدن تسير ورا "الإخوان" ، فإن جزءاً كبيرا منها من الجماهير التى تسير أو كانت تسير وراء الوفد لا تثق بالقيادة الإخوانية، بل هى مستعدة ـ بمساعدة الطبقة العاملة – للنضال ضد قيادة الإخوان كما أثبتت تجارب الحركة الوطنية فى مناسبات مختلفة.

التحالف مع الحزب الاشتراكى:

ثم تفتح «حدتو» فصلا فى تاريخ تحالف الشيوعيين مع الأحزاب الأخرى. ولما كانت تدرك أنه لم يكن للحزب الاشتراكى تاريخ مشرف كحزب ديموقراطى، فإن الناطق بلسان «حدتو» يقول ما ملخصه: إنه ليس من المهم أن يكون للأحزاب المنضمة إلى «جبهتهم الديموقراطية» ماض معين بالذات وإنما العبرة بالحاضر. لكننا نعلم، أن الحزب الاشتراكى نشأ نشأة فاشية لحما ودما ببرامجه وتشكيلاته وسياساته التى يطبعها فى الغالب طابع الإرهاب. ثم توارت «أعراض» الفاشية عن الحزب مع مصرع الفاشية العالمية.

 ورأينا الحزب يتجه إلى تمجيد الديموقراطية الأمريكية تارة، وتارة أخرى إلى تمجيد

الاشتراكية البريطانية. وكان وقتئذ يصف نفسه بأنه حزب اشتراكى يهدف إلى تحديد الملكية الزراعية، وتصنيع البلاد ورفع مستوى المعيشة؛ وتدافع جريدة الحزب عن الدستور والحريات الديموقراطية وتهاجم الملك وتهاجم ، بين الحين والحين، الاستعمار الانجلو أمريكى. على أن هذا التطور الذى طرأ على سياسة الحزب ، إن صح أن نسميه كذلك، لا يعبر عن تغيير جوهرى فى سياسته أو أساليب عمله. والسبب هو أن تكوينه الاجتماعى لم يتغير. ولقد فقد الحزب الكثير من أنصاره، فى وقت من الأوقات ومازال بعيدا عن أن يسمى حزبا جماهيريا يمثل مصلحة طبقة أو جزء من طبقة من الطبقات التى نسميها ثورية. ومازال تكوينه الغالب من بعض فئات المتوسطين من الطلاب والمحامين وبعض العمال المتأخرين.

فالحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) - على هذا الوضع - لن يستطيع إلا أن يكون اشتراكيا على مذهب اشتراكية الدولية الثانية . ولهذا لانستغرب حين نرى «جريدة الاشتراكية».

- مازالت تصر على استعمار السودان وهجرة المصريين إليه.
- ومازال أحمد حسين يمجد فى نظام حكم الملك ابن سعود.
- ومازالت "الاشتراكية" تعتبر بنك مصر مؤسسة قومية بعد أن أصبح مؤسسة قومية إنجليزية - أمريكية.
- ومازال أحمد حسين يعتبر الإخوان المسلمين فى مقدمة الوطنيين تضحية وإخلاصا.
- ومازال يمجد وسائل الإرهاب الفردى (راجع مقاله عن الملك عبد الله).
- فهنا نجد خليطًا من الفوضوية والإرهابية واشتراكية الدولية الثانية. وبهذا المعنى لا يدخل «الحزب الاشتراكى» فى عداد الأحزاب الديموقراطية البورجوازية التى تمثل مصالح الفقراء فى الريف وفى المدينة.

اللجنة الإدارية للحزب الوطنى:

لا تختلف «اللجنة الإدارية» عن الحزب الاشتراكى اختلافا جوهريا . ولا ينفى هذا وجود أفراد، هنا وهناك، يمكن أن نعتبرهم فى عداد الديموقراطيين الذين يتعين على الشيوعيين أن يتعاونوا معهم فى حدود. ولكن لا يدل وجودهم فى هذا الحزب على أن الحزب نفسه يمثل فئة ثورية.

وهكذا، وعلى ضوء هذا التحليل المتقدم تنهار جبهة حدتو: إذ هى «ديموقراطية بغير ديموقراطيين».

شعار الجبهة الشعبية شعار خاطىء:

وإذا صح أن جبهة «حدتو» الديموقراطية ذات مضمون رجعى، فإن الدعوة إلى تكوين جبهة شعبية «شعار خاطىء»، لا من حيث المضمون فحسب، بل من حيث المرحلة الثورية، هذه المرحلة التى تحتم قيادة حزب الطبقة العاملة لحركة التحرير الوطنية. وهذه القيادة تتطلب من الطبقة العاملة أن تدخل مع الطبقات الشعبية (الفلاحين وفقراء المدن) فى حلف ثورى هو ما يسمى بالجبهة الشعبية. ومن ثم ، فإن الاتجاه إلى تكوين هيئات وتشكيلات تحل محل هذه «الجبهة الشعبية» عمل من شأنه أن يبعد الطبقة العاملة عن حلفائها الحقيقيين ويضعف كفاحها الذى تقوم به القيادة للطبقات الشعبية ولفها حول شعاراتها.

جبهة «حدتو» معناها سيادة الفاشية والبورجوازية:

ولقد رأينا أن الشرط الأساسى فى قيام المحالفات الصحيحة بين الشيوعيين وغيرهم هو وجود الحزب الشيوعى الحقيقى – حزب الطبقة العاملة – كقوة رئيسية مستقلة فى عمله التنظيمى والسياسى فى الجبهة التى يدخلها. ولكن ليس للطبقة العاملة فى مصر الحزب الذى يؤثر فى كتلة الطبقة العاملة ويتمكن بفضل قيادته وارتباطاته العميقة الواسعة بالكتل من تعبئة العمال والفلاحين. ومن ثم فإن غياب هذا الحزب من أية جبهة معناه سيادة غير الشيوعيين فيها، وتسلطهم على توجيهها وقيادتها.

جبهة «حدتو» هى جبهة «الحزب الشيوعى المصرى» (١٩٤٩):

يدعو «ح.ش.م» إلى تكوين جبهة شعبية يدخلها «الحزب الاشتراكى» (مصر الفتاة) و«اللجنة الإدارية» للحزب الوطنى الجديد و«اليساريون من الإخوان المسلمين». ولا بد أن نبين أن ح.ش.م. لا يؤثر تأثيراً فعالا فى كتلة البروليتاريا، ولا كتلة والفلاحين وفقراء "المدن". ومن ثم، ليست له أى سيطرة على منظمات الطبقة العاملة. ومن هنا فإن وجود ح.ش.م. على هذا الوضع إنما يعنى سيادة البورجوازية فى أى حلف يدخله حتى ولو افترضنا أن الأحزاب التى يتحالف معها هى أحزاب بورجوازية ديموقراطية حقا، وهى فى حالتنا ليست كذلك.

ماذا نعمل؟

لا جبهة ديموقراطية ولا جبهة شعبية.

إذن فماذا نريد؟ هناك أمران:

الأول: هو أن نسرع ببناء الحزب الطليعى للطبقة العاملة فبدونه لا تستطيع الطبقة العاملة أن تقود الفلاحين وفقراء المدن. ويتطلب بناء هذا الحزب تثقيف الطليعة بالنظرية الثورية، ونشر المجلة وتوسيع نطاق توزيعها، وضم خيرة عناصر العمال والمثقفين الثوريين. وفى الوقت نفسه خوض المعارك السياسية والاقتصادية مع الجماهير.

الثانى: هو أننا لن ندخل هذه المعارك من خلال «جبهات» مع الأحزاب الرسمية القائمة أو مع قياداتها على أساس برامج مفتعلة. ولكننا سنخوض معارك جزئية حول نقاط محدودة. وفى هذه الحالة لن نرفض التعاون مع قواعد الأحزاب الرسمية. فإذا فرضنا أن المقبوض عليهم فى ١١ يوليو لم يفرج عنهم حتى الآن فإننا مستعدون أن نخوض هذه المعركة بتكوين لجنة تتولى الدفاع عن هؤلاء المسجونين. ولا يهم بعد هذا أن يكون فيها ممثلون للحزب الاشتراكى أو الإخوان.. إلخ. وسندخل معارك جزئية حول مطالب فى برنامجنا حتى لا نجبر على الدخول فى كل معركة بمناسبة وبدون مناسبة . وفى هذه المعارك نضمن اندفاع كتلة العمال فيها بشكل متزايد، ذلك أن دخول الطبقة العاملة بقوة هو وحده الذى يضع الحد الفاصل بين حلفاء الطبقة العاملة وبين أعدائها.

التحالفات: الطليعة الوفدية (١٩٤٦ـ ١٩٥٤)

بدأت الطليعة الوفدية تنمو وتتشكل كمنبر سياسى جديد أو تكتل فى داخل الوفد فى الفترة من ١٩٤٤ إلى ١٩٤٧. ففى تلك الفترة شكل طلاب الوفد أكبر كتلة عددية فى الجامعات والمدارس الثانوية تحالفت مع الطلاب الشيوعيين والديموقراطيين فى إطار اللجنة الوطنية للعمال والطلبة التى أعلن قيامها عام ١٩٤٦. وأخذت ملامحها وتوجهاتها

السياسية والتنظيمية وطروحاتها الفكرية تظهر بجلاء بدءا من عام ١٩٤٧. فكانت تنظيماتها التى سعت إلى بنائها فى أوساط الطلاب والشباب الوفدى والعمال النقابيين الذين ارتبطت نقاباتهم تاريخيا بالوفد. وأقامت فى ١٩٤٧ دارا للنشر. وأصدرت مجلة «رابطة الشباب» وبدأت تحدد تحالفاتها مع القوى السياسية التى كانت على الساحة، كما حددت أيضا مواقفها من خصومها السياسيين. واهتمت بعد هذا كله عن طريق المثقفين الذين ارتبطوا بها بالعمل على تأصيل فكرها السياسى. فهى لم تكن تنظيمها ماركسيا ولكن وجد فى قطاعها الطلابى والشبابى من انحاز إلى أفكار الاشتراكية والعدالة الاجتماعية. وفى النهاية كانت جزءًا من قوى التغيير الاجتماعى؛ بل وفى الصفوف الأولى من حركة التحرر الوطنى الديموقراطى المناهضة للاستعمار والإمبريالية والرجعية.

ولم تكن «ط.و.» مجرد حركة للطلاب وإن كانوا يشكلون ثقلا خاصا فى تكوينها. وإنما تأسست بتعاون من مثقفين وفديين ومن مفكرين ارتبطوا بالقاعدة الوفدية التى كانت بعد الحرب العالمية الثانية جزءا من القوى الاجتماعية الجديدة التى سعت إلى التغيير.

فى الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٥١ كانت «لجنة الطلبة التنفيذية العليا للوفد» تضم عناصر جماهيرية فى الجماعات والمعاهد والمدارس الثانوية والفنية. وعلى سبيل المثال كان فى رئاسة اللجنة عام ١٩٤٧ كل من مصطفى موسى رئيسا وعبدالمحسن حمودة وكيلا ورفيق عبده سكرتيرا ثقافيا، وأحمد عبدالجواد وهبة مراقبا، ومحمد أبو الفتوح أمينا للصندوق. وضم مجلس الإدارة أيضا كأعضاء: أنور مرزوق، وسيد البكار، وأحمد بدر الدين عبدالله، وعبدالرازق سرحان، وأمين الكاشف، وعبدالله سلطان، وفخرى مفتاح، وإبراهيم حسين(٣٧).

وكان يحدث أن يتغير تخصص عضو أو أعضاء داخل مجلس الإدارة، أو أن يحل أعضاء جدد محل أعضاء لم تعد لهم صلة بالوسط الطلابى، أو انتدبوا لإدارة أنشطة أخرى غير طلابية. وعلى سبيل المثال دخل لجنة الطلبة العليا أحمد طرباى ورجائى عبدالملك، وتولى سيد بكار السكرتارية العامة للجنة.

كما دخل المجلس عادل الضبع ممثلا لاتحاد طلاب المدارس الثانوية. وانتدب عبدالرؤوف أبو علم إلى الاهتمام بنقابات العمال. وبالإضافة إلى هذه الأسماء كان من القيادات البارزة فى اللجنة كل من: أحمد طرباى وفايز عزت وحسن صدقى وحنفى الشريف وأحمد عبده حسنين وإبرهيم حسين وأحمد الخواجه ومحمود حسين وجمال عنتر وأحمد كمال عبدالرازق وأحمد البلقينى وصفوان الغايش وارتبط بالطليعة الوفدية وتأثر بها وأثر فيها - بدرجات مختلفة - شخصيات ديموقراطية وتقدمية أو وطنية عرفت بتضحياتها مثل: د. محمد مندور ود. عزيز فهمى وإبراهيم طلعت المحامى وحنفى الشريف عضو مجلس النواب ورفيق الطرزى وحامد طلبة صقر.

وعند تقييم وزن «ط.و.» على الساحة السياسية، يمكن القول - إجمالا - إنها فيما بين ١٩٤٧ و١٩٥٢ بلغت ذروة حضورها السياسى والفكرى والتنظيمى. فكانت من خلال لجنة الطلبة التنفيذية العليا قاعدة طلابية فيها الألوف من طلاب الجامعات والمدارس الثانوية والفنية. وأخذت تعيد بفضل جهود عبدالرؤوف أبو علم الارتباط بنقابات عمالية طالما ارتبطت تاريخيا بالوفد. وفى ١٩٥٠ دخل مجلس النواب مجموعة من النواب محدودة ولكن يتعاظم عددها وتأثيرها داخل المجلس عبر ارتباطها الحى واليومى بحركة الجماهير الوطنية والشعبية من ناحية ومن الناحية الأخرى بالدرجة التى تمارس بها «ط.و.» تعبئة هذه الجماهير خارج المجلس التشريعى.

وإذا كان الطلاب الذين انتموا إلى «ط.و» قد برهنوا بتوجههم ومواقفهم على أنهم

يمثلون القوى التى ترمى إلى تجديد الوفد فكرا وسياسة وتنظيما، فقد التقوا بالضرورة على هذه الأرضية بمثقفين لعبوا دورهًا مهمًا فى محاولة تأصيل فكر «ط.و.» وتحديد شعاراتها السياسية الرئيسية. فكان هناك د. محمد مندور - بثقافته الموسوعية العجيبة - الذى رأس تحرير جريدة الوفد المصرى. وبعد تعطيلها عام ١٩٤٦ استمر يواصل دوره فى جريدة صوت الأمة. وكان هناك د. عزيز فهمى الذى حصل على الدكتوراه فى القانون والآداب من جامعة السربون. وكان بطل الدفاع عن الحريات والحقوق الدستورية أيام حكومات القصر وحكومة الوفد (١٩٥٠ - ١٩٥٢). وكان هناك الأستاذ عبدالعزيز اسحق، المثقف المرموق الذى تولى مسئولية دار النشر التى أنشأتها «ط.و.» عام ١٩٤٧ تحت اسم «لجنة القاهرة للتأليف والترجمة والنشر».

وفى هذا السياق، نشأت علاقات نضال وتعاون مشترك بين «ط.و.» وبعض منظمات اليسار الماركسى. فكتب فى جريدة «الوفد المصرى» من منظمة «حتش» كل من مصطفى كامل منيب المحامى وسعيد خيال المحامى ونعمان عاشور وسعد لبيب المحامى وكان سكرتيرا للتحرير. وبعد إغلاق الجريدة على يد صدقى باشا فى مايو ١٩٤٦ عادت الجريدة إلى الظهور باسم «صوت الأمة». وعمل فيها من منظمة «ط.ع.» أحمد رشدى صالح محررا ومحمد إسماعيل محمد مترجما فى القسم الخارجى، وأبو سيف يوسف مسئولا عن القسم. كما عمل ريمون إبراهيم دويك سكرتيرا تنفيذيا للجريدة.

ويمكن أن يُضاف، أن أصحاب هذه الأسماء فى معظمهم كتبوا أيضا فى مجلة «رابطة الشباب» لسان حال الطليعة الوفدية. فكتب فيها من «ط.ع.» أحمد رشدى صالح وأبو سيف يوسف وكان ريمون إبراهيم دويك سكرتيرا تنفيذيا لتحرير المجلة. ونشر صادق سعد كتابه «فلسطين بين مخالب الاستعمار» فى لجنة القاهرة للتأليف والنشر.

وفى ١٩٤٧/١٢/٢٥ توقفت «رابطة الشباب» عن الصدور عقب القبض على عدد من القيادات البارزة فى لجنة الطلبة التنفيذية العليا وكان منهم مصطفى موسى وعبدالرؤوف أبو علم وأمين الكاشف. ووجهت إليهم تهمة الضلوع فى تفجير قنبلة بسينما مترو.

وقد سعى عبدالمحسن حمودة لإعادة إصدارها متعاونا مع الكاتب والشاعر عبدالرحمن الشرقاوى ووجيه راضى وتولى سكرتارية التحرير أبو سيف يوسف.

إن هدفنا من التوسع بعض الشىء فى ذكر هذه الوقائع هو أن نصل إلى الاستنتاج التالى: وهو أن «ط.و.» لم تكن مجرد تيار وطنى تقليدى؛ بل كانت - على الرغم من استمرار ارتباطها بكيفية أو بأخرى بالبنية الحزبية للوفد - تمثل حركة تقدمية وجزءا لا يتجزأ من اليسار الوطنى الجديد فى مصر. وهذا ما يتضح عندما نعرض لمواقفها السياسية والمحاولات التى بذلت لتأصيل أيديولوچيتها على قاعدة من الفكر الاجتماعى المتقدم.

المواقف السياسية

لم تنطلق «ط.و.» من نسق أيديولوچى مسبق استُمِدت منه وحددت على ضوئه مواقفها السياسية. وفيما يلى أهم هذه المواقف:

١ - كان المطلب هو الاستقلال التام وجلاء المحتلين بلا معاهدات أو محالفات تُبقى على أية صورة من صور التبعية السياسية أو العسكرية أو الاقتصادية وتربط مصر بمعسكر الإمبريالية العالمية و بأحلافه ومشاريعه العدوانية.

٢ - الاهتمام المتزايد بتعزيز التضامن بين العرب فى شتى أفكارهم ومناصرة البلدان العربية التى كانت لا تزال تحت نير الاستعمار والصهيونية. مع اهتمام متزايد بقضية

فلسطين وفضح المحاولات الإمبريالية لجر البلدان العربية إلى تحالفات ومغامرات عسكرية لا ناقة لها فيها ولا جمل.

٣ ـ اليقظة ضد ظاهرة زحف الاستعمار الأمريكى على مصر والمنطقة العربية تحت ستار المعونات الاقتصادية و«خطر الشيوعية» وقد سبق أن أشرنا إلى ذلك فى الفصل الخاص بالوفد، عند الحديث عن معارضة «ط.و.» لاتفاقية النقطة الرابعة.

٤ ـ كان للطليعة الوفدية مواقف واضحة فى الهجوم على الرأسمالية الكبيرة مرتبطة المصالح برأس المال الأجنبى. وكانت جريدة «الوفد المصرى» قد نشرت فى ١٩٤٥ سلسلة من المقالات الشهيرة تحت عنوان «الباشوات الرأسماليون».

٥ ـ وإذا صح أن القيادة الرسمية للوفد انتهت فى ١٩٥١/٥٠ إلى صلح مهين مع الملك فاروق وأنها لم تكن قبل هذا التاريخ قد اتخذت إجراءات لتحجيم تدخل الملك فى شئون الحكم، فإن «ط.و.» قد أظهرت منذ بداية تكوينها فى حركتها الجماهيرية العامة ـ وبخاصة فى صحيفتها «رابطة الشباب» ـ أنها ذات نزعة جمهورية لا التباس فيها.

٦ ـ كانت الديموقراطية السياسية عند «ط.و.» أحد الشعارات الرئيسية الثلاثة التى وضعت مع ترويسة جريدة «الوفد المصرى» جنبا إلى جنب شعارى «استقلال وادى النيل» و«العدالة الاجتماعية» وكان النضال من أجل هذا الشعار الأخير مطلبا أساسيا فى مواجهة حكومات الأقلية، بل وفى مواجهة قيادة الوفد الرسمية فى ١٩٥٢/٥٠. إذ بينما ظلت السياسات الإصلاحية لحزب الوفد إبان فترات حكمه محدودة ومتواضعة، طالبت «ط.و.» بوضع حد لمضاعفة استغلال الشركات الكبرى لعمالها، وبحمل هذه الشركات على تنفيذ قوانين العمل وتأمين الطبقات الكادحة عموما ضد المرض والعجز والشيخوخة. وتعميم مجانية التعليم فى جميع مراحله. وتحديد خطوات جادة للنهوض بالبؤساء من أهل الريف.

هذه المنطلقات السياسية كانت مرشد عمل طلاب الوفد وشبابه فى الحركة السياسية وفى نضالهم اليومى جنبا إلى جنب مع الشيوعيين والماركسيين ومجموعة القوى الوطنية الديموقراطية غير الحزبية. وكان أداؤهم على الساحة الوطنية ـ وفى مجموعه ـ فعالا وفى بعض المعارك حاسما حيث شكلت كتلة الطلاب والشباب وأنصار الوفد فى المدينة والريف الثقل العددى الأكبر فى الجبهة الوطنية الديموقراطية الواسعة.

محاولات تأصيل الفكر السياسى:

غير أن وقوف «ط.و.» عند التعامل مع شعارات الحركة الوطنية لم يكن كافيا فى نظر مثقفين وفديين كان يؤرقهم تأصيل هذه الشعارات فى منظومة فكرية متسقة ومتكاملة. وهنا يتقدم المفكر والمناضل د. محمد مندور ليحاول محاولته، فيدعو إلى ما أسماه بالحاجة إلى عملية فكرية تصوغ مذهبا doctrinization يكون إطارا للنظر والعمل، وللمبادئ والتطبيق.

وعند مندور أن مصر ـ فى ذلك الوقت ـ «تواجه ثلاث مشاكل لكل منها حلها الواضح: مشكلة الاستقلال الاقتصادى، ومشكلة أثرياء الحرب، ثم مشكلة الظلم الاجتماعى المزمنة المتأصلة»، وتلك الأخيرة هى التى يجب «أن يجتمع حولها تفكيرنا المذهبى». «أما الظاهرتان الأخريان فعارضتان»(٣٨).

ويضيف مندور: إنه لما كانت المذاهب لا تعيش فى فراغ الصدور فقد تعين على أصحاب كل دعوة إلى إنقاذ الوطن وإنهاضه أن يضموا الصفوف، وأن ينظموا أنفسهم. «لأن من يبحث عن حل لمشكلة العيش فى حاجة أولا أن يبحث عن مبادئ ذلك الحل وعن الطرق العملية لتحقيق تلك المبادئ».

وكما أشرنا، كانت القضية الاجتماعية عنده حجر الزاوية فى بنيان المذهب المطلوب صياغته. وفى هذا، يرفض مندور الاقتصاد الحر الذى يمكن الرأسماليين من أن يطحنوا الفلاحين، ويصيب العمال بالتحلل ولا يؤمنهم فى شيخوختهم ومرضهم. وفى هذا المجتمع أيضا لن يكون المثقفون بأحسن حالا من العمال والفلاحين؛ بل نكون أمام ما أسماه مندور مشكلة «العمالية الفكرية»، حيث «ينزل فيها المشتغلون بالمسائل العقلية منزلة العمال بما لهم من حقوق ومطالب ومشكلات»(٣٩).

والقضية الاجتماعية عند مندور لا تحل بوسائل الديموقراطية الليبرالية. وبالإضافة: يبقى سؤال: هل يمكن أن يتم هذا عبر تطور سلمى؟ إن هذا هو المأزق الذى واجهته الطبقات الوسطى فى أوروبا. فالسياسة الاقتصادية للبورجوازية الكبيرة تتسبب فى إفقارها وتدفع قطاعات منها إلى صفوف المعدمين(٤٠).

وإذ يبدى مندور رفضه للنظام الرأسمالى يتخوف فى الوقت ذاته مما أسماه «بالاشتراكية العمالية» ويقصد بها الاشتراكية الماركسية لأن استيلاء الطبقة العاملة على الحكم يؤدى إلى غلوّ العمال فى مطالبهم بما يؤدى إلى إجهاض عملية التنمية الصناعية.

إذن ما الذى يريده مندور؟ فى فترة مبكرة تأثر مندور أثناء دراسته فى فرنسا باثنين من علماء الاقتصاد هما شارل چيد وشارل رست اللذان وضعا أسس المدرسة التعاونية التى دعت أنصارها إلى إقامة جمعيات المستهلكين فى كل أنحاء البلاد. وحدد چيد ورست أن هذه الجمعيات تشكل الآليات الكاملة واللازمة للثورة على الصعيدين الاقتصادى والاجتماعى. فمن خلالها يتمكن المستهلكون من أن يضعوا أيديهم ويسيطروا على جميع أدوات الإنتاج ويقضوا من ثم على النتائج الوبيلة للمنافسة التى ينفلت عقالها فى ظل النظام الرأسمالى.

على أن تأثر مندور بأفكار شارل چيد وشارل رست لم يكن على مستوى نقل نظرية من النظريات بالكامل لتطبق فى المجتمع المصرى. «فليس أقتل لنهضتنا الحالية من النقل عن الأوروبيين فى غير فهم واضح لاعتبارات التاريخ والبيئة»(٤١).

ولكن يبقى أن نشير إلى أن مندور - رغم أنه طور بعض أفكاره ومواقفه - كان يرتكز على منطلقات ثابتة أهمها:

- إن العمل هو المصدر الرئيسى للثروة. وأوضح بأمثلة أن كثيرين من أصحاب رؤوس الأموال فى مصر وكبار الملاك لم تتكون ثرواتهم من خلال عمل منتج.
- لا بد من الأخذ بمبادئ الاقتصاد المُوجَه. وهنا تتدخل الدولة بالضرورة لتكون لها مهام رئيسية وحاسمة فى الحياة الاقتصادية بما يؤمن فى النهاية تنظيم التداول والاستهلاك لمصلحة الفقراء ومحدودى الدخل أى بما يعيد التوازن إلى الهيئة الاجتماعية.

وبالإضافة إلى الجانب الفكرى فى عمله، وبالإضافة إلى أنه كان بالفعل مناضلا سياسيا، اضطهد وسجن فقد تمثلت إحدى أكبر إسهاماته الثقافية فى أنه كان يخاطب الجمهور فى مقالاته بلغة سهلة. وفى هذا كان يُبسّط ويحرص على توعيتهم بالجوانب المختلفة للمشكلة الاقتصادية فى مصر. فكتب عن الأرصدة الاسترلينية، ودور البنك الأهلى فى اقتصاد مصر، ومشكلة القطن وغير ذلك من القضايا التى تشكل تبعية الاقتصاد المصرى للإنجليز والدول الاستعمارية. وكما نعلم، ترجع أهمية مثل هذا الجهد إلى تجنب إغراق النضال السياسى فى مقالات تقليدية تقوم على المحسنات اللفظية والجدل العقيم والشتائم الجوفاء الموجهة للغرب وللمستعمرين.

فى هذا السياق الذى تمثل فى الجمع بين التفهم النظرى لمشكلات واقع وطنى واجتماعى بعينه، ونزوله اليومى إلى الساحة الوطنية، تطور فكر مندور السياسى وتحدد

وأثر فى الوقت ذاته فى قطاع مهم من الأجيال الشابة وعلى الأخص منها جيل «الطليعة الوفدية» وقيادتها السياسية.

ثم كان للماركسيين المصريين تأثير فى أيديولوجية قيادات «ط.و.». وتم هذا عبر المطبوعات المختلفة التى صدرت عن منظماتهم وصحفهم وكتاباتهم العلنية والسرية وكتبهم. ونقدر مثلا أن «الفجر الجديد» كانت موضع عناية واهتمام خاص من طلبة «الطليعة الوفدية» ومن شبابها. وكان من قيادات «ط.و.» من يطّلع بانتظام على معظم ما يصدر عن الماركسيين منظمات وأفرادا. وحدث هذا بالطبع مع الإشارة إلى أمهات الكتب الاشتراكية أو مختارات وأجزاء منها كانت تباع فى السوق لمن يريد شراءها على الأخص فى الفترة من ٤٤ إلى ١٩٤٦. ثم لا ننسى أن المنتسبين إلى «ط.و.» كانوا يطلعون بكيفية أو بأخرى على مواقف وتجارب الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية والثورية فى مرحلة عاصفة من مراحل التحرر الوطنى والديموقراطى على اتساع المعمورة.

فليس من الصدفة بعد ذلك أن تلتقى الشعارات الرئيسية السياسية بين «ط.ع.»، كمنظمة ماركسية، وبين «ط.و.» كحركة تقدمية ثورية. وأن يتحقق فى معارك ملموسة على أرض الواقع بما يعنى أنه كانت هناك وحدة فى المواقف السياسية اليومية فى إطار جبهة متسعة لقوى التحرر الوطنى والديموقراطية والعدالة الاجتماعية. وإن المادة التى طرحت فى باب العمل الجماهيرى عن كفاح «ط.و.» ربما ألقت بعض الأضواء على حجم العمل الذى أنجزه مناضلو «ط.و.» على امتداد المعارك الوطنية والديموقراطية من ١٩٤٧ حتى ١٩٥٤.

يبقى السؤال بعد ذلك: لماذا ضمرت «ط.و.» أو تبددت فى منتصف الخمسينيات؟

ثمة أكثر من سبب لا يتسع المجال هنا للإفاضة فيها. ونكتفى بالإشارة إلى أنه كانت هناك إشكالية فى مولد «ط.و.» واستمرار ارتباطها بحبل سُرى مع الوفد. والإشكالية تعنى هنا وجود تناقض لا يقبل التعايش بين حزب الوفد - خاصة قيادته - وبين قاعدة تريد تجديد الحزب بكيفية جذرية. ومصدر التناقض قناعة راسخة لـ «ط.و.» بالاستمرار داخل الوفد بهدف تغييره من الداخل مع المبالغة فى ضعف نفوذ القيادات القديمة واليمينية. وزادت هذه القناعة رسوخا عندما أثبتت «ط.و.» وجودها على ساحة الحركة الوطنية وحققت فى ذلك نجاحات غير منكورة. ولكن فى فترة من فترات الجزر (الأحكام العرفية عام ١٩٤٨) تولى سراج الدين باشا سكرتارية الوفد العامة وبدأ يحكم قبضته على تنظيمات الوفد وتشكيلاته. وأصبحت السلطة الحقيقية هى سلطة اليمين فى الحزب. ولم يكن أمام «ط.و» سوى حل واحد وهى أن تقيم حزبها. لكنها رفضت هذا الحل. ولم تؤد الجهود التى بذلها سيد البكار - على أهميتها - إلى إقامة تنظيم مستقل ليسار الوفد. فبعد مجىء الضباط الأحرار إلى السلطة سعى البكار وعدد من زملائه إلى تكوين تنظيم سرى أو نصف سرى يحافظ على الارتباط الداخلى بين عدد من قيادات «ط.و.» فى القاهرة وبعض الأقاليم. وفى ١٩٥٣ تعاونت هذه القيادات مع «ط.ع.» على تشكيل «الجبهة المتحدة» فى مواجهة الحكم القائم وقتئذ. ولكنهم لم يتوصلوا إلى إقامة تنظيم مستقل ليسار الوفد.

«المحرر»

التحالفات: «حزب الكتلة الوفدية المستقلة»

كان في فكر «المنظمة» أن انفصال مكرم عبيد باشا عن حزب الوفد المصرى عام ١٩٤٤ وإعلان تكوين حزب «الكتلة الوفدية» لا يقوم على أسس موضوعية طبقية أو سياسية تجعل من «الكتلة» حزبا جديدا يختلف جذريا عن الوفد. فالكتلة قد دخلت فيما بين أكتوبر ١٩٤٤ ومنتصف فبراير ١٩٤٦ فى وزارات ائتلافية تشكلت من حزب «الهيئة السعدية» وحزب «الأحرار الدستوريين» والحزب «الوطنى القديم». وفيما بعد، انفصلت «الكتلة» بعد مذبحة كوبرى عباس عن هذا الائتلاف اليمينى ودخلت فى صفوف المعارضة الواسعة - على مختلف مواقعها فى الساحة الوطنية - التى تضم حزب الوفد وصولا إلى منظمات اليسار المصرى.

والراجح أنه انطلاقًا من هذه الرؤية، ومن التحفظات الشديدة التى كان يبديها حزب «الكتلة الوفدية» على منهج ومواقف أحزاب القصر لحل القضية الوطنية اتجهت «المنظمة» إلى جذب «الكتلة الوفدية» إلى صفوف المعارضة الوطنية.

وتطلبت هذه الخطة - فيما تطلبت - العمل من داخل «حزب الكتلة». فبادر عضو «المنظمة» أديب ديمترى مدرس الفلسفة بمدرسة الخديوية الثانوية وبدأ يناقش هذا الأمر مع تلميذه عادل فهمى الطالب بالسنة النهائية فى المدرسة. وكان ذلك لاعتبارات محددة منها: أن عادل فهمى كان متفوقا فى دراسته، وكان خطيبا لامعا يقود تلاميذ مدرسته وبعض المدارس المجاورة فى مظاهرات حاشدة إلى حرم جامعة القاهرة. وأبلغ الأستاذ تلميذه بأنه مرشح من قبل «المنظمة» للانضمام إلى حزب «الكتلة». وعارض عادل فهمى فى ذلك. لكن أديب ديمترى أوضح له أن «المنظمة» تريد أوسع توحيد لقوى المعارضة ضد تحالف السعديين والملك. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كان قطاع الطلاب والشباب الوفديين فى الكتلة يرتبط بمكرم عبيد كمسيحيين وليس على أساس سياسى وطنى(٤٢).

ويشار هنا إلى أن عادل فهمى لم يلتحق بالكتلة متسللا ولكنه آثر من اللحظة الأولى أن يعلن بوضوح انتماءه الفكرى كشيوعى، الأمر الذى كان يعلمه مكرم عبيد رئيس «حزب الكتلة» قبل أن يلتقى بعادل. وعندما تقابلا أثنى زعيم الحزب ثناءً كبيرًا على قناعات عادل فهمى الأيديولوجية ومن ثم، لم يجد عادل صعوبة فى أن ينشط مع مجموعة قيادية من شباب الكتلة وطلبتها نشاطا واسعا.. فكان معه نبيل زكى وإبراهيم الشامى وفوزى رياض وغيرهم. ولم يمض وقت طويل حتى كان عادل فهمى رئيسا لاتحاد شباب الكتلة وطلبتها. ولعب دورا توجيهيا بارزا فى جريدة «الكتلة» اليومية وعمل سكرتيرا للصحيفة مدة ثمانية شهور كتب فيها العديد من المقالات. وفتح مجالا لطالبات من أعضاء «المنظمة» ليكتبن بانتظام عن قضايا المرأة المصرية والحركة النسائية. كما لعب دوًا أساسيًا فى إعطاء مضمون تقدمى لعدد من مواقف وسياسات هذا الحزب، أهمها الرفض الصارم والقاطع للأحلاف العسكرية ومشروعات «الدفاع المشترك» وتبنى مطالب القطاعات الفقيرة من السكان والدفاع عن المعتقلين وتنظيم حملات الإفراج عنهم وقطع الطريق على أى محاولة للتحالف مع أحزاب الأقلية.. بل وفك الارتباط مع هذه الأحزاب.

وفى هذا السياق السياسى والحزبى تحرك حزب الكتلة إلى مواقع متقدمة على الساحة السياسية بمبادرات تفوق فيها أحيانا على الوفد. وهكذا رأينا على سبيل المثال:

١ - إن حزب الكتلة كان هو الحزب الوحيد الذى رفض الموافقة على إعلان الأحكام العرفية فى مايو ١٩٤٨. ودعا مكرم عبيد إلى تحرير مصر قبل أن نبادر إلى تحرير فلسطين.

٢ ـ إن الحزب قام بدور قيادى على مستوى الحركة الوطنية ففضح وعارض مشروع الدفاع المشترك فى مفاوضات صدقى ـ بيفن.

٣ ـ عارض الحزب قانون تحريم الاشتغال بالسياسة على الطلبة.

٤ ـ صَعَّد الحزب معارضته للملك فى مواقف محددة وكان لعادل فهمى ونبيل زكى دور مهم فى إقناع رئيس الكتلة بذلك:

(١) فمن المعروف أن شعار الدولة كان وقتئذ: «الله ـ الوطن ـ الملك» لكن مكرم عبيد كان يصعّد ضد الملك كلما ازداد هجوم القصر على الحركة الوطنية الديموقراطية. ففى زاوية «كلمة اليوم» التى كان ينشرها مكرم عبيد يوميا بتوقيع «حكيم» بجريدة «الكتلة» كتب ما يلى: الله والوطن، ثم الله والوطن.. أولا وأخيرا».

(٢) وافق على اقتراح لعادل فهمى بحذف عامود «جلالة الملك» الذى كان يتصدر يوميا الصفحة الداخلية فى كل صحف مصر، ومنها «الكتلة». وجاءت هذه الموافقة رغم معارضة أقطاب فى الحزب ومنهم المرحوم عبدالعزيز الشوربجى، المحامى المعروف.

(٣) إن مكرم عبيد كان على استعداد، فى ذلك السياق، أن يدافع بقوة عن حق دستورى أصيل هو حق المصريين فى الاجتماع بكيفية سلمية. ففى عام ١٩٤٨، وعندما أصدر النقراشى رئيس الحكومة أمرا عسكريا قبيل حلول ذكرى سعد زغلول بمنع أى احتفال أو إقامة سرادقات، رفض رئيس «الكتلة»؛ فى حين رضخ الوفد لذلك. وأصر على إقامة السرادق فى مكانه كالمعتاد بميدان محطة مصر بجوار محطة كوبرى الليمون. وحاول رئيس الوزراء عن طريق الاتصال الهاتفى بمكرم أن يثنيه عن ذلك فلم ينجح. وأقيم السرادق بالفعل وسط توقعات لها ما يبررها بأن مكرم عبيد يمكن أن يتعرض لاعتداء على شخصه. ومع ذلك واصل هجومه على السراى وسط حماس الآلاف وطالب مرة أخرى بتحرير التل الكبير قبل تحرير فلسطين. وفى ذلك الاحتفال وافق مكرم عبيد أن يقوم أعضاء «المنظمة» بجمع التوقيعات على بيان استكهلم الصادر عن مجلس السلام العالمى(٤٣).

(٤) إن مكرم عبيد كان جادا فى مجابهة الملك فى البرلمان؛ فقد صاح ـ عند إلقاء خطاب العرش مشيرًا إلى الوزراء ـ قائلا: «أنتم عصابة» ثم أشار بإصبعه إلى الملك وأضاف «وهذا زعيمها» وبسبب هذا الموقف جرى اعتداء على مكرم بضربه «بالبلغة» على يد النائب السعدى أبو رحاب.

واتجه عادل فهمى إلى محاولة إصلاح العلاقات بين مكرم والنحاس. فحين جاءت ذكرى سعد زغلول فى عام ١٩٤٩، وتوجه مكرم عبيد كالمعتاد إلى ضريح سعد صبيحة يوم الذكرى كانت الجماهير الوفدية تفسح الطريق لرئيس «الكتلة» وتصفق له لأول مرة منذ الانشقاق عن الوفد. فحمله عادل فهمى على كتفيه وأدخله النادى السعدى (نادى حزب الوفد) على رأس أعضاء الكتلة وأصدقائها. وتم ذلك وسط مفاجأة سياسية وتصفيق مدو واضطر النحاس ومكرم إلى التعانق والدخول إلى إحدى قاعات النادى لعقد اجتماع رمزى لتوحيد المعارضة. ونجحت خطة جذب الكتلة إلى المعارضة بأكثر مما قدر لها، من حيث إن الحزب الوطنى الجديد الذى انشق عن الحزب الوطنى بزعامة حافظ رمضان باشا كان على استعداد للتحالف مع القوى المعارضة للاستعمار وللملك والرجعية والمطالبة باستقلال غير منقوص وحريات ديموقراطية حقيقية.

وفى خلال أقل من عامين تمكن أعضاء «المنظمة» فى حزب «الكتلة» من شل نفوذ بعض القيادات القديمة للحزب من أمثال طه السباعى باشا والسيد سليم باشا؛ فقد فصلهما الحزب ومعهما موريس فخرى عبدالنور.

ولكن عندما أجريت الانتخابات البرلمانية (٤٩ ـ ١٩٥٠) وفاز حزب الوفد بأغلبية كبيرة بدأ مكرم عبيد باشا يدعو إلى تكوين جبهة ضد الوفد. ورأت «المنظمة» أن موقف «رئيس» الكتلة لابد أن يصب فى مجرى الحزب السعدى وحزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى وعلى رأس الجبهة الملك. وأنه يتعين بالتالى أن تعارض «المنظمة» موقف زعيم الكتلة بما يتضمن ذلك انسحاب أعضاء «المنظمة» من الحزب. وهذا ما قام به عادل فهمى بصفته رئيسا للجنة التنفيذية العليا لطلبة الكتلة. فقد وجه خطابا مفتوحا إلى الحزب نشرته جريدة «صوت الأمة» فى ١٩٥٠/١/١٥ تحت عنوان «طلبة الكتلة يهددون وليم باشا ويستنكرون مواقفه السياسية»، وجاء فى الخطاب(٤٤):

إن اللجنة التنفيذية العليا لطلبة الكتلة اجتمعت مساء الخميس ١٩٥٠/١/١٢. وبعد أن ناقشت مواقف الحزب فى القضايا الداخلية والخارجية رأت اللجنة وجوب تحديد مواقفها من الحزب وموقف الحزب منها تحديدا صريحا على ضوء ما انتهى إليه وما انتهت إليه من موضوعات جد خطيرة. لذلك رأت اللجنة إعلان مطالبها من الحزب على الرأى العام المصرى الكريم محتفظة بالتعقيب على ما يجد فيما لو لم تتفق وجهة نظرها مع وجهة نظر الحزب.

«أولا: يصدر الحزب بيانا إلى الأمة يؤكد فيه بصفة قاطعة عدم تعاونه بشكل أو بآخر، حاليا أو مستقبلا، مع الأحزاب والهيئات التى أجمعت الأمة على معاداتها للشعب وخيانتها لقضاياه، وهى الهيئة السعدية وحزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى وحزب مصر الفتاة (الاشتراكى).

«ثانيا: و تحقيقا للمطلب الأول ترى اللجنة وجوب المبادرة بإعلان تكذيب رسمى على صفحات الجرائد للفقرة الواردة ببيان معالى رئيس الكتلة بجريدة «الأساس» (جريدة الحزب السعدى) فى عددها الصادر فى ٦ الجارى والخاصة بتكوين جبهة متحدة من جميع الأحزاب لمجابهة الوضع الجديد.

«ثالثا: وجوب تضمين البيان المطلوب ما يؤكد وقوف الحزب وجريدة الكتلة فى المرحلة الراهنة إزاء الوفد المصرى موقف الترقب وحتى تتضح سياسته حيال مشاكلنا الداخلية والخارجية».

ووقع البيان: رئيس الطلبة عادل فهمى ـ والأعضاء: سامى رياض ـ فؤاد عطية ـ عدل تادرس ـ سعد زغلول ـ كمال بشارة ـ عبدالعزيز زهير ـ ألفونس لبيب ـ منير نمر خليل ـ جلال أحمد ـ چورچ صليب.

وكان نشر هذا الخطاب إيذانا بانسحاب عادل فهمى نهائيا من حزب الكتلة.

حوار عضو «بالمنظمة» مع عبدالناصر
وخلافات بين الماركسيين

مدخل:

ذكرنا من قبل فى باب السياسة أنه عندما تولى الضباط الأحرار الحكم بعثت «المنظمة» إلى اللواء محمد نجيب برسالة تؤيد فيها برنامج «النقاط الست». ولكن «المنظمة» لم تتوقف عند مجرد التأييد، بل دعت الأعضاء إلى المشاركة بقوة فى الوفود والاجتماعات والمظاهرات التى انطلقت غداة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

وكان من أبرز مبادرات «المنظمة» مساهمتها فى تشكيل «اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية العامة» التى تفرعت منها فيما بعد اللجان الوطنية للمعلمين والمهندسين والتجاريين. وكان طه محمد فودة أحد ممثلى المنظمة وسكرتيرا للجنة العامة وقد انضم إليها ممثلا لجمعية البر والإصلاح الاجتماعى بشبرا الخيمة. وأتيح له أن يكون فى الوفد الذى التقى جمال عبدالناصر فى مبنى قيادة الثورة وأن يجرى معه حوارا شهده من أعضاء المجلس البكباشى زكريا محيى الدين والبكباشى أنور السادات.

وفيما يلى نص هذه الشهادة.

بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، كانت توجيهات التنظيم تشكيل اللجان الوطنية. فتم تشكيل «اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية» من بعض الشخصيات: دكتور فؤاد محيى الدين ودكتور إبراهيم الشربينى وعبد المحسن حمودة وأديب ديمترى وعبدالرحمن الخميسى وعبدالمنعم الغزالى وأحمد سالم سالم، وسعيد خضر، رئيس نقابة عمال إسكو ومحمد عبدالواحد وأنا، ومحمود الضمرانى، وطردته اللجنة بناء على اقتراح منى. وكان التمثيل فى هذه اللجنة، أن يكون العضو منتميا إلى نقابة أو جمعية خيرية. ويكون مفوضا من مجلس الإدارة لحضور اللجنة التحضيرية. فأنا كنت حاضرا ممثلا عن جمعية البر والإصلاح الاجتماعى (بشبرا الخيمة)، وكان محمود الضمرانى يحضر بصفته الشخصية. وعقدت اللجنة عدة اجتماعات فى مستشفى فؤاد الأول. وكان داخل هذه اللجنة تيارات: تيار حدتو وتيار «ط.ع.» وكان بالنسبة للأهداف اتفاق على وجوب عمل برنامج وطنى تتقدم به اللجنة التحضيرية الوطنية لمجلس قيادة الثورة، نوضح فيه رأينا فى السياسة الخارجية والداخلية. وتم بالفعل وضع برنامج سياسى اقتصادى اجتماعى عام يشمل كل ما هو مستهدف من قبل التقدميين بالنسبة للشعب من المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وانتخبت اللجنة وفدا مكونا من:

دكتور فؤاد محيى الدين - دكتور إبراهيم الشربينى - عبدالمحسن حمودة - طه محمد فودة، وذلك لمناقشة البرنامج مع مجلس قيادة الثورة. وذهبنا إلى مجلس قيادة الثورة فى أغسطس ١٩٥٢ اجتمعنا وجمال عبدالناصر، زكريا محيى الدين، أنور السادات. وناقشنا هذا البرنامج وكان هناك اتفاق تام حول البرنامج ولم يكن هناك خلاف كبير. والخلاف دار حول الموقف من الولايات المتحدة الأمريكية. ودار النقاش بينى وبين الرئيس جمال عبدالناصر: فكان من وجهة نظرنا كشف أهداف الولايات المتحدة الأمريكية الاستعمارية فى المنطقة وأهدافها فى مصر. وتوعية الجماهير بأنها المرشحة البديلة بدلا من الاحتلال الإنجليزى بعد خروجه، فاعترض أنور السادات بحجة أن الولايات المتحدة الأمريكية دولة ليست استعمارية وأنها حامية الديموقراطية. لكن الرئيس جمال عبدالناصر لم يوافق

على كلام السادات وأنه مؤمن بأن أمريكا دولة استعمارية وأنها تبغى أن تحل محل الاستعمار الإنجليزى فى مصر ولكنه لا يوافق على قيام حملة عدائية فى المرحلة الحالية وقتئذ. وقال: إننى لا يمكن أن أخوض معركتين فى وقت واحد. فقلت له إننى أوافق معك بعدم الدخول فى معركتين فى وقت واحد. ولكن هل توافق على تعرية وكشف أهداف أمريكا للجماهير من جانبنا نحن كمنظمات شعبية؟ فقال: بكل تأكيد.. فقط لا تطلبوا منا كحكومة أن تشارك فى ذلك. وكان هناك موافقة بالطبع على هذا التاكتيك من جانب مجلس قيادة الثورة.

طالبنا بإقامة مؤتمر وطنى عام فى نادى المعلمين بالجزيرة، نشرح فيه هذا البرنامج واتفقنا على ذلك مع ممثلى مجلس قيادة الثورة. وبالفعل تم عقد هذا المؤتمر الذى حضره مندوبون عن كثير من النقابات المهنية والعمالية وأذيعت قراراته فى الإذاعة المصرية.

وكان المتحدثون: دكتور فؤاد محيى الدين - دكتور إبراهيم الشربينى - عبدالمقصود أبو زيد (عن العمال) - عبدالمحسن حمودة وآخرون.

خلافات حول تشكيل اللجنة العامة :

- بالنسبة لتشكيل اللجنة الوطنية الدائمة كان هناك خلاف بيننا وبين حدتو.. كان من رأينا أن تجتمع الجمعية العمومية لكل نقابة فى مصر، وكذلك الجمعيات الخيرية على شكل مؤتمر وطنى يناقش فيه البرنامج وتنتخب على أساسه اللجنة الوطنية الخاصة بالنقابة أو الجمعية العمومية بعيدا عن مجالس الإدارة. وتكون هذه اللجنة الوطنية مختصة بالبرنامج والنشاط. وكل لجنة فرعية تشكل مؤتمرات إقليمية من مندوبى اللجان وتشكل فيها اللجنة الوطنية لكل محافظة ثم تشكل من مجموع اللجان الوطنية للمحافظات المؤتمر الوطنى العام الذى ينتخب بدوره اللجنة الوطنية الدائمة.

- بالنسبة لحدتو رأت أنه لا داعى لعقد جمعيات عمومية على شكل مؤتمرات وطنية صغيرة، وإنما يكتفى بأن كل مجلس إدارة نقابة أو جمعية يرسل مندوبا ومن جميع المندوبين يشكل المؤتمر الوطنى العام، ثم اللجنة الوطنية الدائمة.

- أما نحن فقد طالبنا بأن تجتمع الجمعيات العمومية (للنقابات.. إلخ) بعيدا عن مجالس إداراتها لتتمكن من طرح أهداف شعبية حقيقية. فإذا ما تحقق هذا التفت الجماهير حولها وقامت فى البلاد حركة شعبية حقيقية. ولم يحسم هذا الخلاف، ولم يصل مجلس قيادة الثورة إلى رأى موحد حوله وكان مؤجلا لما بعد مؤتمر المعلمين.

وكان رأى فؤاد محيى الدين مع حدتو. أما إبراهيم الشربينى وعبدالمحسن حمودة فقد كانا مؤيدين لوجهة نظرنا.

- طالبت بطرد محمود الضمرانى، باعتباره أحد المخربين للحركة العمالية ودافع عن وجوده فؤاد محيى الدين. ولما أخذ الرأى بالتصويت تمت الموافقة بأغلبية كبيرة جدا على طرده. وأصر الضمرانى على وجوده فأخذه محمد عبدالواحد وأحمد سالم مع آخرين وحملوه وطردوه خارج اللجنة.

١٩٩٥/٢/٥

طه محمد فودة

١٩٥٣: الجبهة المتحدة.. مهمة صعبة

جاء فى الرسالة انسياسية أن القيادة الجديدة هى قيادة الطبقة العاملة المتحالفة مع الطبقات الشعبية بما فى ذلك البورجوازية الوطنية غير المرتبطة بالاستعمار. ولتحقيق هذا التحالف لا يكفى أن يكون من جميع الماركسيين والمتمركسين فحسب؛ بل يجب أن يكون بالضرورة مع الوفد باعتباره أكبر قوة سياسية ديموقراطية فى البلاد ومع غيره من مختلف الفئات والجماعات والطوائف الاقتصادية والحرفية والنقابية والمهنية على أن يكون مكان الصدارة للطبقة العاملة فى القيادة الجديدة التى نسعى إلى تكوينها عن طريق الجبهة المتحدة.

ولكن عند الحديث عن قيادة الطبقة العاملة لغيرها يجب أن نحذر الانحرافات والتطرفات التى تعزلنا عن الجماهير. إن هذه القيادة لا تتحقق بمجرد ترديدها وإطلاق الصيحات المتشنجة من حولها، وإنما تتحقق خلال المعركة. وواضح الآن من توازن القوى فى البلاد أن الطبقة العاملة وطليعتها الشيوعية ليست فى مركز القيادة الفعلية لجبهة الكفاح الشعبية. فهل يعنى ذلك أن نرفض نحن الشيوعيين أن تدخل الطبقة العاملة معركة من المعارك إلا إذا تولت هى بنفسها قيادتها؟ إننا نرى بالطبع أن الشيوعيين والطبقة العاملة ليسوا فى مكان الصدارة والقيادة الفعلية، فهل يعنى ذلك أن نرفض الدخول مع هذه العناصر فى حلف وطنى ضد الاستعمار؟ الجواب على ذلك أنه من الإجرام فى حق الحركة الوطنية وفى حق معسكر الاشتراكية والسلام أن نرفض فى هذه المرحلة من مراحل الحركة الوطنية التحالف مع السواعد المتعددة المستعدة لمهاجمة الاستعمار بحجة أن هذه السواعد ترفض الشروط التى نمليها عليهم عن قيادة الطبقة العاملة، وهى القيادة التى سبق أن قلنا إنها لم تتحقق بطريقة فعلية حتى الآن.

هل معنى ذلك أن نتخلى عن مبدأ ضرورة قيادة الطبقة العاملة للحركة الوطنية؟ كلا. وإنما يجب أن نسعى لتحقيق شرط القيادة فى خلال المعركة، علينا أن ننزل إلى المعركة بتأليف الجبهة المتحدة. سيتحدد مركز الطبقة العاملة بقدر ما تبذل هى فى خلال المعركة وبقدر ما تبذل طليعتها الشيوعية فى داخل الجبهة. ونحن مطمئنون إلى أن أية قيادة أخرى غير قيادة الطبقة العاملة ـ مهما حدث من تقدم وانتصارات جزئية ومؤقتة ـ لا يمكنها أن تسير بالمعركة إلى نهايتها المحتومة، أى إلى النصر النهائى.

وربما اعترض البعض على هذا بقولهم إن قيادة البورجوازية ستؤدى بالبلاد، إلى ٢٦ يناير آخر، أى إلى نكسة، والرد على ذلك أنه برغم هذا فإننا على استعداد لعقد التحالف مع البورجوازية الوطنية(٤٥).

الجبهة المتحدة، تجربتها ومستقبلها
من تقرير «للمنظمة»

فى عام ١٩٥٤ خصصت اللجنة المركزية لـ «ط.ع.» تقريرا بأكمله لتوضيح قضية «الجبهة المتحدة». وفى هذا التقرير ربطت اللجنة المركزية جميع مشكلات الواقع المحلى بهذه القضية(٤٦). وقد تلخص تحليل القيادة لمسألة تكوين الجبهة فيما يلى:

إن تجربة إنشاء «الجبهة المتحدة» بالتعاون مع العناصر الوفدية أثبتت صحة تحليلات

اللجنة المركزية. فلا شك أن هذه العناصر قد أبدت استعدادها للتعاون مع الشيوعيين وقطعت شوطا فى هذا السبيل. وما زالت الجماهير الوفدية حتى الآن تبدى استعدادا متزايدا للتعاون مع الشيوعيين، وذلك بحكم مصالحها واتجاهاتها الوطنية الديموقراطية.

الوفد.. نواقص خطيرة:

وعلى الرغم من الخبرة التى اكتسبتها «المنظمة» وعلى الرغم من الجهود الصادقة التى بذلها الرفاق الذين عملوا فى مستويات الجبهة القيادية والقاعدية، فإن هذه الجهود لم تأت بالثمرة المرجوة، ولم تؤد بكيفية عملية إلى بناء وتوسيع تنظيم «الجبهة المتحدة».

إن هذا راجع إلى أسباب موضوعية وذاتية أهمها:

(١) تخلى القيادة الوفدية عن مسئولياتها وواجباتها فى مواجهة الحكم العسكرى القائم. فهذا الهروب الذى بدا من القيادة الوفدية يسجل تحولا فى تطور هذا الحزب الكبير. فبينما كان الوفد قبل ٢٣ يوليو ٥٢ يقاوم ويقود المعارك ضد حكومات الانقلاب المختلفة، إذ بالآية تنعكس بعد مجيء الحكم العسكرى، فتتجه القيادة الوفدية - بوجه عام - إلى التخلى عن مسئولياتها (خضوعها مثلا لما طلبه النظام الجديد من فصل بعض الأعضاء الوفديين، وعدم معارضة قانون حل الأحزاب معارضة حازمة). كما تجلى أيضا فى نصحه بعدم المقاومة، وفى استسلام بعض شخصيات كانت تمثل الوفد والمقاومة الوفدية.

لقد أدى هذا الوضع إلى تمييع مقاومة الجماهير الوفدية وإثارة البلبلة لفترة فى صفوفها. وهو الأمر الذى يفسر لنا لماذا استطاعت الحكومة العسكرية أن تتغلب على أزماتها المتكررة، خاصة أزمة الانشقاق بين نجيب وعبدالناصر. لقد كان الحكم فى متناول الوفد إبان الأزمة التى تعرضت لها العصابة العسكرية، ولكن تخلى قيادة الوفد عن مسئولياتها وجه جانبا من الطاقة الشعبية والمظاهرات المعادية للحكم العسكرى إلى الالتفاف حول ضحية عبدالناصر: محمد نجيب. بل ومكن المتنازعين من أن يسووا مؤقتا خلافاتهم دون أن يستشعروا أى خطر من جانب الوفد، وهو القوة السياسية الوحيدة التى كان يمكن أن تتدخل بنجاح لتغيير الموقف فى مصلحة الشعب والحركة القومية.

إن موقف الوفد هذا منذ بدأ الانقلاب العسكرى، قد شكل إحدى العقبات الرئيسية التى حالت دون نمو «الجبهة المتحدة» وتدعيمها.

(٢) والسبب الموضوعى الثانى هو أن الحكم العسكرى، قد وجه ضربات مركزة شديدة إلى الطبقة العاملة. فحدثت محاكمات كفر الدوار الدموية، وتلتها محاكمات عمال النسيج بالإسكندرية، وتلا ذلك القبض على زعماء العمال فى شبرا الخيمة والقاهرة مع تشريد عدد كبير منهم. ثم بدأ الهجوم على أجور العمال ونقاباتهم. وبذلك أصيبت الطبقة العاملة بضربات شديدة بمعزل عن بقية الطبقات الشعبية الأخرى حين حرمت من أفضل قادتها وأبنائها المناضلين من العمال الشيوعيين والقادة النقابيين. وكل هذا ضاعف من صعوبة إنشاء لجان «الجبهة المتحدة» فى المصانع والنقابات ومراكز الاحتشاد العمالية.

أخطاء «المنظمة»:

أما الأسباب الذاتية فتتعلق بأخطائنا نحن وأوجه النقص فى عملنا لبناء «الجبهة المتحدة». إن هذه النواقص تتلخص فيما يلى:

(١) اتجه إنشاء «الجبهة المتحدة» اتجاهين رئيسيين: الأول يرمى إلى إنشاء مركز قيادى يمثل فيه تنظيمنا (والعناصر القيادية الممثلة للبورجوازية الوطنية). والاتجاه الثانى

يرمى إلى إنشاء لجان «الجبهة المتحدة» فى المدارس والمصانع والأحياء.

وسار الاتجاهان جنبًا إلى جنب. وحققنا بعض المكاسب. وتمت بعض الأعمال التحريكية والدعائية باسم «الجبهة الوطنية المتحدة لمقاومة الاستعمار والديكتاتورية العسكرية» إلا أن وجه الخطأ فى هذه العملية هو أننا ركزنا معظم الجهود فى بناء المركز القيادى للجبهة وأهملنا العناية باللجان القاعدية التى أثبتت بالفعل أنها أكثر تحركا وحيوية وأنها تشتمل بالفعل على العناصر الوطنية الديموقراطية فى قاعدة الوفد، فى حين أن مركز «الجبهة» كان يضم العناصر الأكثر ترددا بحكم وضعها الطبقى.

إن عدم التركيز على اللجان القاعدية وعدم دفعها إلى اختيار قيادة «للجبهة» صادرة عنها، هذا هو الخطأ الأول.

(٢) والخطأ الثانى هو ضعف الدعاية «للجبهة»، وفى أكثر الأحيان انعدام هذه الدعاية. وأهم ما يذكر فى هذا الصدد هو أن «الجبهة» لم تتقدم ببرنامج يمثل الحد الأدنى من المطالب السياسية والاقتصادية التى توحد بين الطبقات الوطنية الديموقراطية المعادية للحكم العسكرى. إن هذا البرنامج لم يكن له وجود فى مطبوعات «الجبهة» التى صدرت، اللهم إلا بكيفية غامضة ومشتتة. وبدلا من أن يكون هناك برنامج أدنى يربط بين المطالب السياسية والاقتصادية، بدا أن النقطة الوحيدة فى البرنامج هى «القضاء على الحكم العسكرى». ولذلك مرت أحداث كثيرة دون أن يكون «للجبهة» موقف منها (مثلا: محكمة الثورة - اعتداء الإنجليز فى القناة - حصار الجامعة.. إلخ). كذلك لم يكن هناك تحريك كاف من أجل مطالب الشعب الاقتصادية. فالأزمة الخانقة التى تعصف بأجور العمال، وتهدم صغار التجار والحرفيين وأصحاب المصانع الصغيرة والمتوسطة، وتطحن الموظفين، هذه الأزمة لم يكن هناك تحريك ضدها باسم «الجبهة» ومن خلال تنظيماتها حتى على المستوى النقابى. هذا، على الرغم من أن بعض النقابات المهنية تضم غالبية من الجماهير الوفدية، وبالرغم من أن هذه النقابات والتنظيمات تمثل الدعائم المهمة التى كان يرتكز عليها الوفد (طلاب الجامعة، نقابة المحامين، مدرسو التعليم الحر والإلزامى، خريجو المدارس الصناعية، عمال الحكومة.. إلخ).

(٣) هذه النواقص تحدد مسئوليتنا فى تنظيم الحلف الوطنى الديموقراطى وبنائه. ومن الممكن أن نقول - كما هو واضح - إن صغر تنظيمها وضعف إمكانياتنا المادية المحدودة قد ساعدت على ذلك. ولكن هذا لا يفسر كل شىء؛ ذلك أن قيادة المنظمة قضت وقتا كبيرا فى مكافحة الانحرافات الخطيرة التى تبعد الطبقة العاملة عن المعركة السياسية وتحصرها فى دائرة العمل النقابى الضيق. وكافحت المنظمة كذلك ضد الاتجاهات اليسارية التى بدت؛ خصوصا فى صفوف الرفاق الطلبة والمثقفين الذين كانوا يبدون ميلا إلى التعاون مع المنظمات اليسارية أكثر من تعاونهم مع الوفديين، والذين سمعنا من بعضهم ما يشير إلى أن الوفد لم يعد موجودا منذ عام (١٩٥٣)، وأن ما تبقى منه لا يمثل سوى العناصر الرجعية فيه.

فهذه الانحرافات قد أضعفت قوة اندفاع «المنظمة» فى بناء الجبهة لأنها انحرافات مضعفة للوحدة بين الوطنيين المخلصين.

مستقبل الحلف الوطنى الديموقراطى المعادى للدكتاتورية العسكرية:

إن الصعوبات التى تحدثنا عنها فى إنشاء «الجبهة المتحدة» أو الحلف الوطنى الديموقراطى وما وقع من أخطاء ونواقص فى عملنا ينبغى ألا يضعف ثقتنا فى أنفسنا

ونحن الآن نواجه أنسب الظروف الموضوعية لبناء الجبهة. وهذا ما يمكن توضيحه فيما يلى:

أولا: صعود التحرك الشعبى فى صفوف الجماهير وذلك بعد فترات الانكماش التى كانت سائدة منذ نوفمبر وديسمبر ١٩٥٣. وظهر هذا التحرك فى المظاهرات الضخمة العدائية ضد الديكتاتورية العسكرية (مظاهرات طلاب الجامعة) وفى الإضرابات الكبيرة التى وقعت فى مارس وأوائل إبرايل (١٩٥٤) فى الجامعات والمعاهد، واشتركت فيها هيئات التدريس بالجامعات، وفى القرارات التى اتخذوها مطالبين بعودة الحياة النيابية. وهى المواقف المماثلة التى اتخذها الصحفيون والمحامون.

إن هذه التحركات الجماهيرية توجب علينا أن نسارع إلى توثيق الحلف بيننا وبين الوفديين وجميع المعارضين من أجل بناء «الجبهة المتحدة».

ثانيا: صعود حركة تلقائية فى صفوف الطبقة العاملة واتجاهها إلى الدفاع عن حقوقها الاقتصادية وتنظيماتها النقابية. وعلينا هنا أن نعطى هذا التحرك التلقائى المضمون الواعى، وأن نعمل على إيجاد التنظيم أو التنظيمات العمالية التى تمثل وحدة العمل بين جميع العمال على اختلافهم. إن صعود الحركة التلقائية يمثل الأساس فقط.

ثالثا: ازدياد أزمة الحكم العسكرى وعزلته عن الشعب. فهذه الأزمة يضاعف من حدتها اشتداد المقاومة الشعبية. وهى تعكس التطاحن الواقع بين الاستعماريين البريطانى والأمريكى فى مصر والشرق الأوسط. إن هذا التطاحن يعرقل الوصول إلى اتفاق مع الحكم العسكرى، كما أنه يزيد من الانشقاقات فى صفوف العسكريين أنفسهم.

رابعا : أيضا، تكمن الظروف المواتية للعمل الموحد ضد الحكم العسكرى فى نضال الشعوب العربية ضد مشروعات الاستعمار الأنجلو أمريكى وأذنابه. فقد رأينا كيف يتساند النظامان العسكريان فى مصر وسوريا. ولكن جاء سقوط الشيشكلى فى الواقع ضربة للنظام فى مصر أشعر المواطنين بضرورة توحيد الجهود ضده.

خامسا: يتسبب اشتداد أزمة الاستعمار العالمى ككل والأزمة الاقتصادية فى الولايات المتحدة بشكل خاص فى زيادة التناقضات داخل معسكر الاستعمار وفى احتدام الخلافات بين الأحزاب والقوى المختلفة فى داخل أمريكا نفسها. ولكن الأزمة إذ تدفع الاستعمار الأمريكى إلى تشديد قبضته وهجومه أكثر فأكثر على البلدان التابعة والمستعمرة فهو إنما يكسب بذلك كراهية الشعوب. وهذه الحقيقة قد أصبحت واضحة. ففى بلادنا شهدت الشهور الأخيرة هجوما متزايدا على السياسة الأمريكية.

ما الذى يتطلبه إنشاء الجبهة المتحدة؟

وإذا صح أن إقامة الحلف الوطنى الديموقراطى (الجبهة المتحدة) يتطلب التعاون بين الطبقة العاملة والبورجوازية الوطنية (ممثلة فى الوفد أساسا) فإن تحقيق هذا الحلف يتم عبر دفع الطبقة العاملة فى المعركة ضد الحكم العسكرى موحدة صفوفها حول برنامج سياسى يمثل الحد الأدنى من المطالب الوطنية المباشرة ومن تنظيم ديموقراطى يكافح من أجل هذا البرنامج وهو:

١ - إعلان الحياد رسميا، وتحقيق جلاء المحتل بلا شروط والقضاء على النفوذ الأمريكى الاستعمارى.

٢ - إلغاء الحكم العرفى، وإطلاق الحريات، وحق المواطنين فى تأليف الأحزاب السياسية والهيئات الاقتصادية، وإجراء انتخابات حرة لجمعية تأسيسية تضع الدستور.

٣ - المساواة بين الرجل والمرأة فى جميع الحقوق والواجبات والاعتراف بحقها فى الانتخاب والترشيح.

٤ ـ ضمان حق العمال والفلاحين فى تكوين نقاباتهم واتحاداتهم بحرية تامة، وبدون أدنى تدخل من جانب السلطات، وتأمين العمال ضد البطالة.

٥ ـ حماية صغار الفلاحين وتقديم السلفيات والمساعدات اللازمة لزراعة أرضهم بشروط فى صالحهم.

٦ ـ توزيع الأراضى المصادرة على فقراء الفلاحين بدون مقابل.

٧ ـ تصنيع البلاد، وحماية رؤوس الأموال الوطنية وأصحاب المصانع المتوسطة والصغيرة من منافسة الاحتكارات الأجنبية وحماية صغار التجار ومتوسطيهم من خطر الإفلاس.

هذا أولا. ولكن يتطلب تحقيق الحلف ثانيا: تنظيم ضغوط الطبقة العاملة على الوفد حتى تخوض الجماهير الوفدية المعركة بقوة متزايدة.

وهاتان النقطتان: النزول بالبرنامج، والضغط على الوفد يمثلان المحور الرئيسى فى بناء «الجبهة المتحدة».

فإذا تبين هذا، وأخذنا فى الاعتبار تحليلنا للوضعين العالمى والمحلى، أمكننا أن نحدد خطة تعبئة القوى ضد الاستعمار والحكم العسكرى تحت الشعارات التالية:

١ ـ إعلان الحياد رسميا، وتحقيق الجلاء بلا شروط، والقضاء على النفوذ الأنجلوأمريكى.

٢ ـ إلغاء الحكم العرفى والإفراج عن المعتقلين والمسجونين السياسيين، وإطلاق الحريات السياسية والنقابية.

٣ ـ إسقاط الحكومة العسكرية، وتشكيل حكومة ائتلافية برئاسة الوفد لإجراء انتخابات حرة من أجل إقامة حكم نيابى جمهورى ديموقراطى.

وتظل القوة الرئيسية فى الحلف الديموقراطى ممثلة فى الطبقة العاملة والبورجوازية الوطنية. ويتمثل الاحتياطى المباشر لهذه القوة فى جميع الطبقات والأحزاب المعارضة للاستعمار والحكم العسكرى. وتظل أبرز نقاط الضعف فى جبهة العدو وهى: القضية الوطنية والأزمة الاقتصادية.

الموقف من الاتحاد السوفيتى: الحزب والدولة

فى وثائق «المنظمة» مادة وفيرة عن الاتحاد السوفيتى شعبا وحزبا ودولة. ويقتضينا هذا الأمر أن نعرض الخطوط العامة جدا للأفكار والمواقف التى تتعلق بهذا الموضوع.

تشكلت رؤية «المنظمة» للاتحاد السوفيتى تحت تأثير مجموعة من العوامل الفكرية والسياسية. فهناك:

- القراءات فى أعمال ماركس وإنجلز ولينين وستالين التى ساعدت مؤسسى «المنظمة» وكوادرها على حسم اختيارهم للاشتراكية كنظرية ومنهج لبناء مجتمع جديد. واقترنت دراسة الماركسية بقدر من الاجتهاد فى دراسة الواقع المصرى.

- الدور الذى لعبه الاتحاد السوفيتى فى الحرب العالمية الثانية فى دحر الفاشية التى بدت لقطاع من المثقفين المصريين باعتبارها العدو المميت للثقافة والحرية والعقلانية.

- الإنجازات الهائلة التى حققها الاتحاد السوفيتى تحت قيادة الحزب الشيوعى على أنقاض روسيا القيصرية المتخلفة وإعادة بنائها على أساس من العلم والصناعة ونشر الثقافة.

- بعد الحرب العالمية الثانية ظهر الاتحاد السوفيتى باعتباره النقيض للدول الرأسمالية الإمبريالية بوقوفه إلى جانب البلدان التابعة والمستعمرة ومساعدتها، ما وسعته المساعدة، على أن تنتزع استقلالها وتشرع فى بناء اقتصادها القومى. وهذا ما ثبت من خلال التجربة فى مواقف الاتحاد السوفيتى مع بعض البلدان العربية.

هكذا، وفى ضوء ما تقدم، أولت «المنظمة» اهتمامها لإنتاج الحزب الشيوعى السوفيتى فى المجالات النظرية والسياسية والاجتماعية، ثم ما ترتب على ذلك من متابعة أخبار الاتحاد السوفيتى فى صحافة «المنظمة» وفى حلقات التثقيف الحزبية.

ومن هنا تشكل إدراك «المنظمة» للاتحاد السوفيتى كما يلى:

إن الاتحاد السوفيتى كدولة هو وطن الاشتراكية الأول، وهو بِمُثُله وقوته حصن السلام العالمى، وهو بنظامه مُجمّع العدل الاجتماعى. وهو قائد المعسكر الاشتراكى، والحليف الرئيسى والمخلص لحركة التحرر القومى فى المستعمرات والبلدان التابعة.

وإن الحزب الشيوعى السوفيتى - وهو حزب لينين - يتبوأ بالضرورة مركز القيادة فى الحركة الشيوعية الدولية. وهى قيادة لا تعبر عن نفسها فى علاقات أو فى أشكال تنظيمية ولكن بفضل إسهامات لينين كمفكر إضافة للماركسية. وكقائد سياسى استطاع أن يرسى أسس النظام الاشتراكى فى ظروف حروب التدخل والحصار الإمبريالى للثورة الروسية.

وخلف ستالين لينين بعد وفاته. واستقر فى وعى الماركسيين وفى العديد من الأحزاب الشيوعية والعمالية فى بلاد العالم أن فكر ستالين هو امتداد صحيح لا ريب فيه لفكر ماركس وإنجلز ولينين. ورسخ هذا الاعتقاد تحت تأثير أن ستالين هو القائد الذى واصل بناء الاتحاد السوفيتى بعد أنه حقق النصر على جيوش المحور فى الحرب الوطنية العظمى.

وفى هذا السياق دخل فى إدراك «المنظمة» أن إضافة الستالينية وتعاليم ستالين إلى تعبير «الماركسية اللينية» - كما ظهرت فى وثائق سوفيتية وغيرها - هذه الإضافة فى مكانها فى الفكر والواقع. فعندما توفى ستالين (١٩٥٣) نعته «المنظمة» بصفات «معلم البشرية» و«القائد العبقرى» للحزب الشيوعى السوفيتى «والمهندس» الذى بنى المجتمع الاشتراكى. وأن الحزب الذى كان على رأسه ستالين هو «قائدنا» فى طريق السلام والديموقراطية

والاشتراكية». بل إن هذه الثقة كانت قد اختبرت عندما دب الخلاف الأيديولوچى بين ستالين وتيتو زعيم الشيوعيين اليوغسلاف. ففى هذا الموقف أدانت «المنظمة» بحسم تحريف اليوغوسلاف للنظرية الماركسية بما أدى إليه هذا التحريف من انشقاق أنصار تيتو، من المعسكر الاشتراكى.

فى بداية ١٩٥٢ بدأت «المنظمة» تواجه صعوبات فكرية وسياسية وتنظيمية، ضاعف من وطأتها اعتقال وسجن عدد من قيادات «المنظمة». كما اضطر إلى التخفى عدد آخر من القيادات توزع - فى ظروف أزمة مالية شديدة - فى مناطق مختلفة من القطر.

وفى هذا السياق ثارت مناقشات وتعددت الآراء حول أفضل السبل للعبور «بالمنظمة» فى أوضاع دولية وداخلية تحتدم فيها الأفكار. وبينما طرح فى بعض أقسام «المنظمة» أن حل الأزمة يكمن فى الإسراع بتوحيد المنظمات الماركسية التى كانت على الساحة المصرية، اتجهت القيادة إلى تحديد الأطر التى يمكن أن يتم فيها تغيير أوضاع «المنظمة» إلى الأفضل. واختارت منذ عام ١٩٥١ أن تسير بكيفية حذرة ومتدرجة فى طريق الإعداد للمؤتمر الثانى «للمنظمة». فاعدت مشروعا للبرنامج العام وآخر للائحة النظام الداخلى. وفى الوقت ذاته لما كان يدخل فى المؤتمر ضرورة أن تكون هناك وثيقة للخط السياسى العام أو الاستراتيچية الجديدة «للمنظمة»، فقد رؤى أن تتمهل «المنظمة» حتى تستكشف ما استجد وما يدور على ساحة الحركة الشيوعية العالمية فى الفكر الماركسى وفى العلاقات بين الأحزاب الشيوعية والعمالية. فالثورة الصينية التى انتصرت نهائيا فى أكتوبر ١٩٤٩ كانت بدأت تطرح أفكارها الجديدة على نطاق متزايد الاتساع فى كتب ماوتسى تونج وليوشاوشى وغيرهما من قادة ومفكرى الحزب الشيوعى الصينى.

وفى ١٩٥٢ طرح ستالين كتابه «القضايا الاقتصادية للاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى» وجاء فيه أن البورجوازية الوطنية ألقت علم الكفاح الوطنى فى الوحل.

ولما لم تكن «للمنظمة» علاقات عضوية بالأحزاب الشيوعية والعمالية فى الغرب أو الشرق؛ فقد استقر الرأى على إجراء حوارات على مستوى فردى وشخصى مع أصدقاء فى فرنسا وانجلترا وإيطاليا، دون أن تلتزم «المنظمة» برؤيتهم، وفى الوقت ذاته دون أن يتحملوا أى مسئولية أمام احزابهم. كُلِفَ بهذه المهمة فى ١٩٥١، ١٩٥٢ كل من ريمون إبراهيم دويك ومحمد إسماعيل محمد وحسين توفيق طلعت. وعلى ضوء هذه المناقشات تم وضع مشروع استراتيچية جديدة «للمنظمة» تقترب بوضوح من فكر الثورة الصينية.

وبعد وفاة ستالين فى ١٩٥٣ انفتح الطريق فى الاتحاد السوفيتى وبلدان الديموقراطية الجديدة، خاصة فى أوروبا، لنقد الستالينية فكرا ومنهجا. وهذا ما بادر إليه المؤتمر العشرون للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى. وقاد هذه العملية نيكيتا خروتشوف سكرتير الحزب ورئيس الوزراء الذى قدم للمؤتمر وثيقة تضمنت ما سمى باخطاء ستالين الجسيمة. فى الوقت نفسه، فإن الحقبة الستالينية ما لبثت أن أصبحت موضع هجوم وإدانة فى بلدان شرق أوروبا وذلك على مستوى الأحزاب الشيوعية والعمالية؛ بل وعلى مستوى قطاعات متزايدة الاتساع من الجماهير الشعبية. وهذا ما حدث على سبيل المثال فى بولندا والمجر حيث نجحت القيادات الشيوعية المعارضة لأنصار الستالينية فى عزل ممثلى الجمود العقائدى.

وفى هذا السياق بدأت رؤية «المنظمة» للاتحاد السوفيتى تتخلق فى الاتجاه التالى:

١ - بالنسبة للاتحاد السوفيتى كشعب تحرص «المنظمة» كل الحرص على استمرار ودعم علاقات الصداقة والإخاء مع شعبنا بما يفتح آفاقًا متسعة للتجدد والازدهار.

٢ - بالنسبة للاتحاد السوفيتى كدولة تثمن «المنظمة» دوره تثمينا عاليا لمواقفه الثابتة فى مساندة كفاح شعوب المستعمرات والبلدان التابعة من أجل الاستقلال والتحرر، فى مساعدتها على بناء اقتصادها وتنمية مجتمعاتها وذلك على أساس المنفعة المتبادلة والتعاون للحفاظ على السلم العالمى.

٣ - بالنسبة للاتحاد السوفيتى: الحزب، فإنه مع الاهتمام بمتابعة ما ينشر فى صحافة هذا الحزب أو ذاك تظل «المنظمة» ملتزمة؛ بل ومسئولة، بالأساس، نحو شعبها وطبقتها العاملة فى الداخل، من واقع أن هذا الالتزام يؤسس على ما يفترض من أن كل حزب هو المؤهل لصياغة استراتيچيته وتاكتيكيه وتحديد أساليب عمله.

«م»

الاشتراكية تصاب من الداخل
المجر نموذجا

أخطاء ونواقص:

إن دراسة الأخطاء والنواقص التى وقع فيها زعماء المجر السابقون والنتائج المدمرة لها، والاستفادة الجادة منها ستعزز إلى أقصى حد قضية صيانة السلام وتوطيده وستدعم قضية بناء الاشتراكية بالطرق السلمية(٤٧).

إن محور الأخطاء كلها واحد - إنه الخروج السافر على الأسس والمبادئ الأولية للنظرية الاشتراكية العلمية التى يهتدى بها حزب «الشغيلة المجرى».

وفى هذا تقول اللجنة المركزية (لحزب العمال الاشتراكى المجرى) «إن جماعة راكوزى جيرو - التى كان لها التأثير القاطع فى اللجنة المركزية للحزب وفى حكومة الجمهورية الشعبية المجرية - هذه الجماعة قد انحرفت عن القواعد الأساسية للماركسية اللينينية منذ نهاية سنة ١٩٤٨».

إن قادة هذه النظرية قد أكدوا فى كل وقت أن لكل بلد ظروفه وتقاليده التى يجب أن تحترم، وأن لكل بلد طريقه الخاص فى بناء الاشتراكية حسب إمكانياته واحتياجاته.

لكن الذين قادوا المجر وتولوا زمام الحكم فيها، فيما سبق، لم يضعوا هذه الواجبات فى اعتبارهم ولم يقدروا أهمية الفروق الهائلة بين المجر والاتحاد السوفيتى من ناحية، ومن ناحية، أخرى، بين الظروف التاريخية لثورة كل من البلدين وقوة كل منهما. وإن ما حدث فى الاتحاد السوفيتى له مبرراته. أما فى المجر فقد كانت القوى المشتركة فى الحكم الجديد تمثل عديدا من الطبقات الشعبية، وكان من الضرورى أن يدخل ذلك فى حساب زعماء «حزب الشغيلة المجرى» من أجل المحافظة على وحدة الشعب وتضامنه. وإذا ما أردنا أن نتعرف على هذه الأخطاء أمكننا أن نجملها فيما يلى:

أولا - انقطاع الصلة بين القادة والجماهير:

إن قيادة حزب الشغيلة المجرى برئاسة «ماتياس راكوزى» و«إرنوجيرو» فشلت فى أن تستلهم فى عملها أمجد وأشرف تقاليد الشعب المجرى، وراحت تغطى هذا بكبت كل رأى معارض وانتهاك حرمة القانون بشكل لم يسبق له مثيل وراحت تزيف المحاكمات وتملؤها بالاعترافات الكاذبة المنتزعة بالتعذيب الوحشى. وبذلك أعدم «رايك» وكثيرون من الرفاق

الشرفاء المناضلين من أجل سعادة الشعب المجرى وتقدمه. كما اعتقلت الكثيرين ومنهم كادار رئيس الوزراء. وظلت هذه القيادة على عنادها وغرورها، ولم تحاول أن تستفيد بأبحاث المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفيتى وما كشف عنه هذا المؤتمر من أخطاء مخزية وقعت فى أواخر عهد ستالين. فلم تتقدم هذه القيادة بشجاعة وتعترف بأخطائها وتصححها. بل على العكس، استمرت فى عزلتها واحتقارها لجماهير الشعب. وفى هذا تقول اللجنة المركزية: «لم تلق هذه الجماعة بالا إلى توجيهات هذا المؤتمر ذى الأهمية التاريخية، بل أخذت تتعلق بمواقفها برغم أن غالبية اللجنة المركزية (خاصة منذ أوائل مارس ١٩٥٦) وغالبية كادر الحزب - ويمكن القول كل الحزب - قد تصدوا لهذه الجماعة التى كانت قد عزلت - واتهامها تحت ستار وحدة الحزب - لكل نقد عادل بالانقسامية قد عاقت هذه الجماعة بروح حزبية وديموقراطية».

ثانيا - أخطأت القيادة فى عدم رسم طريق المجر المستقل نحو الاشتراكية:

لم يفهم قادة المجر السابقون أن لعملية بناء الاشتراكية فى المجر طبيعة خاصة.. لم يفهموا أن المجر بلد صغير تعداده تسعة ملايين، وأن موارده محدودة وإمكانياته أيضا محدودة، وأن هناك فارقا كبيرا وأساسيا بين المجر وبين الاتحاد السوفيتى الواسع الأرجاء والممتلىء بالثروات الطبيعية والموارد الكثيرة، هذا بالإضافة إلى أن الاتحاد السوفيتى قد مضى عليه أكثر من ثلاثين عاما وهو يبنى الاشتراكية.

لقد أدى عدم التفاتهم إلى هذه الحقائق الرئيسية إلى أن يخطئوا التقدير بالنسبة لمشروعات الاقتصاد القومى؛ حيث خصص جزء كبير من الاستثمارات بشكل مبالغ فيه لإنشاء مشاريع ضخمة. وبالرغم مما حققته هذه المشاريع التى أنشئت من تقدم فإنها أثقلت كاهل بلد صغير كالمجر؛ بل إن بعض الصناعات التى أنشئت لم يكن لها مبرر حيث لا تتوافر موادها الأولية فى المجر. ورسمت ونفذت مشروعات البناء الاشتراكى بطريقة لم تراع فيها قدرة جماهير الشعب على الاحتمال. وكان من الممكن تنفيذ برنامج التشييد الصناعى على مرحلة أطول، كما أنه كان من الممكن تنسيق عملية التصنيع فى المجر مع البلدان الاشتراكية الأخرى بحيث لا يتكرر إنشاء صناعات متشابهة فى الوقت نفسه، وذلك حتى يتم العمل دون تضحيات قاسية. وفى ميدان الزراعة أهملت الحكومة محصولات مهمة ورئيسية وراحت تزرع وتهتم بمحاصيل جديدة تماما (كالقطن مثلا). وكان الواجب أن تهتم الحكومة أساسا بتحسين وتنمية المحصولات الموجودة فعلا فى المجر كالنبيذ مثلا بدلا من إهمالها والالتفات لأنواع وتجارب جديدة بعضها لا يبشر بنتائج.

وفى ميدان الزراعة أيضا كان الفلاحون العاملون يعانون من نظام تحصيل الإتاوات الإجبارية المستحقة للدولة، وكذا من الأخطاء الجسيمة فى إدارة وتنظيم المزارع الجماعية. هذا عدا الانتهاك السافر لمبدأ الاشتراك الاختيارى فى الجمعيات التعاونية الزراعية. ذلك أن الإصلاح الزراعى وتوزيع الأراضى على الفلاحين فى المجر لا يعنى ضرورة انضمامهم الإجبارى إلى المزارع التعاونية. كما كانت تتخذ إجراءات مخالفة للقانون ضد الملاك المتوسطين (الكولاك) حتى لقد اعتبر كل تقصير من جانب صغار الملاك فى الوفاء بالتزاماتهم نحو الدولة نشاطا معاديا للدولة يحاكمون بسببه. وفى نهاية الأمر أدت هذه التصرفات جميعها إلى عزل الفلاحين عن الطبقة العاملة.

ثالثا - تجاهل القيادة لمشاعر الشعب القومية:

إن القيادة الحقيقية لأى شعب هى القيادة التى تكمل وتطور أشرف ما فى تاريخ بلادها من عادات وتقاليد قومية، إن لكل شعب عاداته التى يعتز بها وتقاليده التى تعتبر قطعة من قلب أبنائه.

تجاهلت القيادة المجرية السابقة هذه الحقائق البسيطة الواضحة وراحت تفرض على البلاد نظما وعادات وتقاليد جديدة مقتبسة اقتباسا أعمى. إن ما أقدم عليه هؤلاء القادة من التقليد الأعمى ومحاولة صبغ كل شىء بلون معين مستورد من خارج البلاد كان عملا استفزازيا للغاية ومنافيا لأبسط مبادئ الاشتراكية العلمية التى تؤكد ضرورة احترام الخصائص القومية لكل شعب والمحافظة عليها وتطويرها. ومن ذلك أيضا أن استبدلت الحكومة السابقة بالزى الخاص للجيش المجرى الزى العسكرى السوفيتى، وتمادت فى ذلك لدرجة أن الجنود المجريين كانوا يحلقون رؤوسهم على نفس النمط المتبع فى الجيش السوفيتى، وفى المدارس اعتبر الرقم ٥ أعلى درجة فى ترتيب الطلاب المجدين كما هو الشأن فى المدارس السوفيتية بدلا من الرقم واحد الذى جرت عليه العادة فى المجر. وأطلقت أسماء القادة السوفيت على الشوارع والميادين والمؤسسات وأقيمت لهم التماثيل العديدة.

رابعا - انتهاك المركزية الديموقراطية:

أهدرت القيادة المنعزلة كل معانى الديموقراطية المركزية داخل الحزب. وأصبح كل معارض يعتبر مخربا. ولم تعد تلتفت إلى النقد، وكان أصحاب الآراء المعارضة يعتقلون أو يطردون من الحزب بكيفية أضعفت وحدة الحزب والشعب. وكانت الأساليب البيروقراطية هى المسيطرة على العمل بطريقة أشاعت السخط فى قاعدة الحزب.

خامسا - انتهاج سياسة معادية للوحدة الوطنية:

فى بلد كالمجر تعتبر الوحدة الوطنية بين الطبقات الشعبية عاملا أساسيا مهمًا فى نضال الطبقة العاملة وحزبها القيادى. إن نجاح الطبقة العاملة فى جذب الطبقات الشعبية المختلفة إلى الائتلاف معها وإلى المساهمة بنشاط فى بناء الاشتراكية هو الهدف الذى يجب أن تناضل الطبقة العاملة لتحقيقه، كما أن وحدة حزب الطبقة العاملة شرط أساسى لإنجاز هذه المهمة. ومع ذلك كانت جماعة راكوزى - جيرو تشن الهجوم على العناصر المعارضة فى الحزب والعناصر الاشتراكية خارجه وتعتقلها بدلا من أن تقربها نحو الوحدة. وتقول اللجنة المركزية لحزب العمال الاشتراكى المجرى فى وصف نتائج هذه السياسة: وبطرق الإدارة هذه - «تلك الطرق المناهضة للينينية والدخيلة على الأحزاب الشيوعية خلقت جماعة راكوزى/ جيرو انقساما بين القيادة وبين الأعضاء المناضلين بالحزب، وبين الحزب والطبقة العاملة، وبين الطبقة العاملة وحلفائها العمال الزراعيين، وبين الحزب وبين المثقفين. إنها (أى هذه الجماعة) قد أضاعت هيبة الحزب».

إننا لكى ندرك مدى حمق هذه السياسة ومجانبتها للصواب يمكن أن نقارنها بما وافتنا به الصحف ووكالات الأنباء أخيرا عما حدث فى الصين الشعبية حيث نجحت الطبقة العاملة فى إقناع الرأسماليين أنفسهم بالانضمام اختياريا لمشاركة الحكومة الشعبية فى مشروعاتهم الخاصة والمؤسسات الصناعية والتجارية التى يملكونها. هذا مع مراعاة اختلاف الظروف بين البلدين.

للمعارضين أيضا أخطاؤهم:

وليس الخطأ كله من جانب القيادة وحدها. فإن فئة من المعارضين سلكت طريقا خاطئا. وتقول اللجنة المركزية لحزب الشغيلة المجرى فى وصفها المعارضة السليمة «فقد خلقت السياسة الحلقية لقيادة الحزب القديمة فى الأشهر التالية لصيف عام ٥٣ نمو حركة معارضة نامية وديموقراطية واسعة داخل الحزب بشكل رئيسى ثم خلقتها تحت قيادة الشيوعيين داخل الكتل العمالية. وكافح الشيوعيون والكتل الديموقراطية اللاحزبية من أجل إصلاح الأخطاء مع الاحتفاظ بولائهم لفكرة الشيوعية وللنظام الاشتراكى وللجمهورية الشعبية». غير أن أعضاء هذه الحركة الديموقراطية الشعبية الموالين للاشتراكية كانوا قد أعلنوا هذا قبل حوادث أكتوبر وفى أثنائها وفيما بعد وقوعها.

هذه هى الأخطاء الرئيسية التى وقع فيها القادة القدامى للحكومة ولحزب الشغيلة المجرى. وكان فى مقدور قادة الحكومة والحزب أن يتجنبوا ذلك لو أنهم توفروا على دراسة النتائج التى أسفر عنها المؤتمر العشرون للحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى.

حياد مصر فى الفكر والسياسة

مدخل:

نشرت «الهدف» فى ١٩٤٨/٣/٢٦ مقالا تحت عنوان «حياد مصر» تضمن فكرتين:

الأولى: ليس من مصلحة مصر أن تتورط فى أى حرب من الحروب بسبب انضمامها إلى أحد المعسكرين الكبيرين: معسكر البلدان الاشتراكية أو معسكر البلدان الإمبريالية.

والثانية: على «المنظمة» أن ترفع شعار الحياد لأنه هو الشعار الذى تنجذب إليه الطبقة الوسطى فى بلادنا. ولما كانت هذه الطبقة تنحاز فى معظمها لحزب الوفد، فإن رفعنا لشعار الحياد يدعم ويجذب إلى العمل المشترك معنا الجماهير الوفدية.

ومنذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٥٣ لم يظهر شعار الحياد فى المطبوعات ثم غدا بعد ذلك موضع اهتمام مستمر من قبل قيادة «المنظمة» وفيما يلى بيان ومقالان فى موضوع الحياد.

١ ـ صدر بيان «المنظمة» عندما صرح جمال عبدالناصر بأن مصر قد تتخذ موقف الحياد إذا لم تستجب بريطانيا لمطالب مصر الوطنية. هنا بادرت «المنظمة» بتوزيع منشور يؤيد ما صرح به عبدالناصر وفيه تأكيد على أن أية خلافات بين النظام و«المنظمة» لن تقف عائقا فى سبيل مساندة الحكومة إذا ما أعلنت الحياد سياسة رسمية.

٢ ـ بعد ذلك توقف الإعلام الرسمى عن ذكر الحياد، الأمر الذى حمل «المنظمة» على نقد هذا الموقف نقدا شديدا.

٣ ـ فى ١٩٥٥، كان نظام يوليو قد حسم موقفه باختيار سياسة الحياد، الأمر الذى تجسد فى مواقف ملموسة وأحداث تاريخية (باندونج.. إلخ).

وفيما يلى عرض لتطور فكر «المنظمة» فى قضية الحياد.

«م»

(١) ١٩٤٨: هل تنضم مصر إلى المعسكر السوفيتى؟

كتبت مجلة «الهدف»:

ازدادت الحملة فى الأيام الأخيرة ازديادا عجيبا عن «الخطر الأحمر» المزعوم، خاصة من الصحف الرجعية والمؤيدة للعهد الحاضر. على أن هذه الحملة إنما تهدف إلى إلقاء الرعب فى أفراد الطبقة المتوسطة لتقول لها: إن الشيوعية تعمل على أن تغزو مصر، وأنها فى هذه الحالة سوف تجردهم من أملاكهم ومن أرباحهم القليلة، وأنها ستنتهى بتحويل بلادنا إلى مستعمرة سوفيتية(٤٨).

وإذا صح أن أقساما من القوى الوطنية ـ خاصة جناح الوفد اليسارى ـ لم تستجب لهذا التهويل، إلا أن الحملة المتزايدة على ما يسمى بالخطر الشيوعى يمكن أن يكون لها تأثير قوى فى الطبقة المتوسطة، وبالتالى فى الوفد، خاصة جناحه اليمينى، وهو الأمر الذى يحمل خطرا كبيرا ليس على الحركة التقدمية والطبقة العاملة فحسب؛ وإنما على «قضيتنا الوطنية».

ومن هنا يتعين أن تتخذ «منظمتنا» الموقف السليم الذى يضمن التصاق القوى التقدمية

بالحركة الوطنية، ويحول فى الوقت ذاته دون انعزال الطبقة العاملة عن الطبقات الشعبية الأخرى.

وقد ادعت «حدتو» أنها قد وجدت هذا الموقف السليم فنادت بانضمام مصر إلى ما يسمى الآن بالمعسكر السوفيتى، وعززت موقفها هذا بقولها إن الاتحاد السوفيتى وبلاد الديموقراطية الجديدة أيدت - وما زالت تؤيد - قضيتنا الوطنية، وأنه لا مطامع استعمارية لها بسبب نظامها الاشتراكى والشعبى. ومع أن هذه المقولة صحيحة عن مواقف البلدان الاشتراكية فإن هذا الموقف يغذى الدعاية الرجعية ضد «البعبع الأحمر» وذلك بما يتيح الفرصة للقوى الرجعية أن تشنع على الشيوعيين المصريين وتتهمهم بأنهم يريدون ضم مصر إلى «المستعمرات السوفيتية» وأنه لا نجاة لنا إلا بعقد معاهدة مع انجلترا. غير أن موقف حدتو لا يمكن إلا أن يضر بالقضية الوطنية.

أما الموقف الصحيح فهو أن ننادى بحياد مصر وأن نشرح باستمرار أننا لا نريد أبدا أن نصبح مستعمرة لأى دولة من الدول العظمى. وأنه لا مصلحة لنا أبدا فى أن نشترك فى الحرب التى تريد الكتلة الأنجو أمريكية إثارتها ضد الاتحاد السوفيتى، إذ أن مصر ستكون ضحيتها الأولى، فى حين أن بلادنا لا ناقة لها ولا جمل فى هذه الحرب المخربة.

إن هذا الموقف يساعدنا على إقناع الطبقة الوسطى - والوفد - بزيف الحملة ضد «الخطر الأحمر»، ويساعدنا على تعبئة الحركة الشعبية وتوجيهها ضد عدوها الرئيسى وهو الاستعمار البريطانى والرجعية المصرية. أما موقف «حدتو» فهو يبين أن المسألة الرئيسية الآن بالنسبة لمصر هى أن تنضم فى وضوح إلى المعسكر الديموقراطى العالمى لتقيم علاقات الصداقة والتحالف مع الاتحاد السوفيتى. وفى هذا ما فيه من تعمية على المسألة الرئيسية الآن، وهى الكفاح ضد الاستعمار البريطانى وتحقيق الاستقلال والديموقراطية والجلاء.

(٢) ١٩٥٤: طالبوا الحكومة بإعلان الحياد الرسمى
بيان من «طليعة العمال»
إلى الشعب المصرى المجيد(٤٩)

أيها المواطنون:

إن أحداث العالم، والأحداث الجارية فى بلادنا تكشف لنا فى كل يوم عن حقيقة واضحة. وهى أن أمريكا الاستعمارية تتآمر على سلامة بلادنا بالتعاون مع حليفتها، وعدوتنا بريطانيا التى تستعمر وتحتل بلادنا. لقد طنطنت أمريكا بمساعدتها، ولكن ظهر أن الاستعماريين الأمريكيين إنما يريدون أن ينفذوا أغراضهم بتحويل بلادنا إلى قاعدة عسكرية ضد صديقنا الاتحاد السوفيتى.

لم يعد مصرى واحد يؤمن بأن أمريكا الاستعمارية تساعد بلادنا.

وهذه الحقيقة قد اتضحت للحكومة بعد مرور ١٨ شهرا على مجيئها إلى حكم البلاد. وهذا ما عبر عنه البكباشى جمال عبدالناصر عندما قال: إن أمريكا وبريطانيا تتبعان خطة واحدة بالنسبة إلى بلادنا. ونحن نعلم أنها خطة العدوان والاستعمار.. خطة نهب بلادنا وتضييع استقلالنا.. خطة تخريب اقتصادنا القومى والقضاء على الصناعات الوطنية.

إن هذا كله يدعونا جميعا إلى أن نطالب الحكومة بأن تحدد سياستها تحديدا حاسما.

إننا نطالبها بإعلان الحياد الرسمى بإزاء كل حلف عدوانى استعمارى.. إننا نطالب بإعلان الحياد وعدم الارتباط بمشروعات أمريكا الاستعمارية. وهذا هو أقل ما نطالب به فى سبيل استقلالنا وحريتنا، وفى سبيل الدفاع عن بلادنا ضد كوارث الحروب الذرية الرهيبة.

أيها المواطنون:

إننا نحن الشيوعيين نختلف مع الحكومة القائمة فى كثير من مسائل السياسة. ولكننا - وبرغم معارضتنا للحكومة - على استعداد لأن نؤيد كل موقف وكل عمل من شأنه أن يبعد بلادنا عن طريق المستعمرين الأنجلوأمريكيين. إننا على استعداد أن نؤيد كل سياسة حيادية تبعد بلادنا عن مشروعات الحرب الأمريكية. إننا نؤيد كل سياسة خارجية مستقلة ومنفصلة عن سياسة الاستعمار الأنجلوأمريكى.

أيها المواطنون:

دافعوا عن بلادكم، دافعوا عن سلامة أبنائكم، دافعوا عن حياتكم، وطالبوا الحكومة بإعلان الحياد الرسمى.

أرسلوا الخطابات إلى الحكومة وإلى الصحف. نظموا أنفسكم فى الأحياء والمصانع والنقابات والمدارس وطالبوا الحكومة بإعلان الحياد الرسمى.

عاشت مصر حرة مستقلة ديموقراطية..

عاش السلام بين الشعوب..

ويسقط أعداؤنا المستعمرون الأنجلوأمريكيون[٤٩]..

(٣) ١٩٥٤: الحياد ضرورة فى الوضع الدولى الراهن

أعلن جمال عبدالناصر خلال توقف المباحثات أن مصر قد تلتزم الحياد إذا لم نصل إلى اتفاق مع بريطانيا. وتبع ذلك أن ظهرت فى الصحف مقالات تدعو إلى اتخاذ الحياد كأساس لسياسة مصر الخارجية. فما هو موقفنا من هذه الدعوة[٥٠]؟

إذا أخذنا كلمة الحياد بمدلولها ومعناها المتداول وهى أن يقف الإنسان موقفا وسطا، لا هنا ولا هناك بين الحرب والسلام مثلا أو بين الشعب وأعدائه، فإن الحياد بهذا المعنى غير مقبول من الشيوعيين، لأنه لا بد - على الأقل - أن يكون الإنسان متعاطفا مع هذا الجانب أو ذاك.

ولكن فى إطار اتجاهات الحياد التى تظهر على الساحة السياسية يتحتم علينا أن نلتفت إلى مدلول الحياد فى اللغة؛ وإنما يتعين أن نتجاوزه إلى تفهم السياسة التى تكمن وراء هذه النزعة الحيادية. ويتم هذا على ضوء ثلاثة عوامل: أحدها يتعلق بالوضع الدولى والثانى بالوضع المحلى والثالث بموقف حكومة عبدالناصر.

ففيما يتعلق بالوضع الدولى: يلاحظ أن اتجاهات الحياد تظهر فى بلدان العالم الرأسمالى وفى البلدان التابعة والمستعمرة وهو ما يمكن أن نفهمه فى ارتباطه بالوضع الدولى الراهن. وفى هذه النقطة ثلاثة عناصر رئيسية تنمو فى ظلها وبتأثيرها المباشر سياسة الحياد فى بلدان العالم الرأسمالى.

(١) العنصر الأول هو سياسة الاتحاد السوفيتي السلمية التي أقنعت الرأي العام العالمي بأن من مصلحة الاتحاد السوفيتي دوام السلام وأن خطر الحرب لن يأتي من قبله وإنما من قبل أمريكا الاستعمارية. والدليل على ذلك أن الاتحاد السوفيتي لا يكف عن التقدم باقتراحات محددة لتسوية المشكلات الدولية تسوية سلمية، كما فعل مع مشكلتي كوريا وألمانيا. وبفضل هذه السياسة تعجز حكومات بلدان العالم الرأسمالي عن إقناع شعوبها بما تذيعه عن نيات السوفيت العدوانية.

وفي الوقت نفسه فإن هذه السياسة السلمية تسندها قوة الاتحاد السوفيتي الذاتية، من ناحية كبلد اشتراكي وكمجتمع موحد للعمال والفلاحين والمثقفين، ومن ناحية أخرى هناك قوته العسكرية الجبارة. وقد حمل إعلانه الأخير عن امتلاكه للقنبلة الهيدروچينية بعض الحكومات الرأسمالية وأقساما من البورجوازية الأوروبية على أن تعيد حساباتها، وعبرت عن رغبتها في تجنيب بلادها ويلات حرب مدمرة، والابتعاد عن السياسة الأمريكية العدوانية التي تقودها إلى خراب محقق[٥١]. والحديث عن قوة الاتحاد السوفيتي يجرنا إلى الحديث عن الديموقراطيات الشعبية في أوروبا. وعن ظهور الصين العظمى في آسيا، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى إلى الحديث عن مغامرات الأمريكيين الفاشلة في كوريا الشمالية.

والعنصر الثاني هو تعاظم واتساع الحركات الوطنية في البلدان التابعة والمستعمرة. هذه الحركات التي توحد الطبقات الشعبية ضد سياسة الحرب والأحلاف الاستعمارية. وهذه المقاومة التي تتجه إلى أمريكا وليس فقط إلى بريطانيا وفرنسا تعد عاملا أساسيا في تحييد أقسام مهمة من الرأسمالية (المحلية) وشلها عن القيام بأي عمل صريح ضد الاتحاد السوفييتي.

والعنصر الثالث هو حركة أنصار السلام، وهي حركة لم يسبق لها مثيل في التاريخ. فقد نجحت في تعبئة مئات الملايين من بني البشر وبالتالي في عزل دعاة الحرب. بل استطاعت أن تكسب إلى صفوفها بعض الاحتكاريين الذين لا ترتبط مصالحهم بمصالح الصناعات الحربية.

ثم يضاف إلى ما تقدم في الوضع الدولي: أن اتجاهات الحياد تواصل النمو والاتساع تحت تأثير ردود الفعل الواسعة ضد سياسة الاستعمار الأمريكي. فالاستعمار الأمريكي لم يعد اليوم موضوع عداوة الشعوب فحسب؛ بل لقد أصبح يكسب كل يوم أعداء جددا من بعض فئات البورجوازية الكبيرة في البلدان الرأسمالية والتابعة. وعلى سبيل المثال في الهند بورجوازية كبيرة نمت بوجه خاص خلال الحرب العالمية الثانية وفيها صناعات ثقيلة. وهذه البورجوازية الهندية الكبيرة تريد أن تحتكر السوق الداخلية في الهند وتريد أن تزيد صادراتها إلى البلدان الآسيوية والشرق الأوسط ولكنها تجد منافسا خطيرا لا يرحم في الزحف الأمريكي على أسواق الهند والشرق الأوسط. وهناك بورجوازيون فرنسيون وإيطاليون لا يختلف موقفهم عن موقف الهند. وهذا يبين أن سياسة الحياد كما يعبر عنها نهرو إنما تعبر عن مصلحة الرأسمالية الهندية في الحد من النفوذ الأمريكي وتعبر عن التناقض في المصلحة بين الدول الرأسمالية. فسياسة الحياد من هذه الناحية توضع على ضوء المصلحة الطبقية[٥٢].

اتجاهات الحياد في بلادنا:

هناك وقائع تجعلنا نفهم لماذا تظهر الاتجاهات الحيادية في بلادنا إلى الحد الذي يحمل الحكومة المصرية على التعبير عنها والتصريح بها:

١ ـ إن حركتنا الوطنية كجزء من حركات التحرر العالمية تنمو وتتسع متجهة لا ضد المستعمرين الإنجليز فحسب؛ بل وضد الاستعمار الأمريكي أيضا.

٢ ـ إن حركتنا الوطنية التحريرية تنمو وتتسع متجهة إلى التعاطف مع الاتحاد السوفيتي والديموقراطيات الشعبية.

٣ ـ إن الاستعمار الأمريكي يتجه إلى التحالف مع حفنة صغيرة من الاحتكاريين وكبار ملاك الأرض ضد الشعب المصرى كله بما فيه الرأسمالية الوطنية كطبقة. ومن هنا نجد تعبيرات الحياد كثيرة الظهور والانتشار فى صفوف هذه الطبقة وممثليها.

٤ ـ إن انتصار الحركة الوطنية السودانية، كما أظهرت الانتخابات الأخيرة يعد ضربة موجهة ضد الاستعمار الأنجلوأمريكى. فالطبقة العاملة السودانية والحزب الوطنى الاتحادى يقفان موقفًا صريحا ضد الاشتراك فى أى حرب، الأمر الذى يعد سندا كبيرا للحركة الوطنية فى بلادنا.

٥ ـ إن الاستعمار الأمريكي لا يقدم مساعدته لحكومة عبدالناصر إلا إذا دفعت الثمن فى صورة أحلاف وقواعد عسكرية. ولكن الحركة الوطنية تقطع على الحكومة الطريق وتبعدها ـ مضطرة ـ عن المساعدات الأمريكية.

٦ ـ إن الصراع بين الأمريكان والإنجليز فى بلادنا يفوت على الاستعمار الأمريكى فرصة عقد اتفاقات ثنائية مع الحكم فى مصر(٥٣).

مقاصد الاستعمار الأمريكى وسياسة الحياد:

إن الاستعمار الأمريكى لا يريد أن ينهب موارد البلاد فحسب؛ بل يريد أيضا أن يجعل بلادنا نقطة ارتكاز لحلف الشرق الأوسط. والقادة الأمريكان العسكريون يقررون بوضوح أنهم سيعجزون عن الصمود فى أوروبا وأن جبهتهم الرئيسية ستكون فى الشرق الأوسط وفى مصر أساسا. أى أنهم يريدون أن يحولوا بلادنا إلى مقبرة خربة بقنابلهم الذرية. وهذا وحده يجعل كل وطنى يستميت فى إفشال هذه الخطة بكل ما يملك من قوة. وعلى ذلك فكل اتجاه إلى رفض الحلف مع أمريكا هو اتجاه يجب أن يؤيد وأن يدعم(٥٤).

الحكومة وموقف الحياد:

وهكذا نرى مما تقدم:

١ ـ أن الحكومة تتحدث عن الحياد مضطرة وليس باختيارها.

٢ ـ أن دفع الحكومة إلى إعلان الحياد الرسمى إزاء كل حلف عدوانى يتطلب منا نضالا واسعا، وأن نضع هذا المطلب فى مقدمة مهامنا. وذلك بإرسال العرائض وجمع التوقيعات وتنظيم الجماهير وشرح سياسة أمريكا العدوانية. وفى هذا نستطيع أن نقوم ويجب أن نقوم بأعمال ديموقراطية واسعة بعيدة عن الاستفزازات. فإلى المعركة من أجل السلام والاستقلال، من أجل إعلان الحياد الرسمى ضد كل حلف عدوانى.

(٤) الحياد والبورجوازية الوطنية

فى التقرير(٥٥) الذى قدمه المكتب السياسى إلى اللجنة المركزية لطليعة العمال فقرة بعنوان «مسألة الحياد»، جاء فيها:

إن تعاون الحكم العسكرى مع الاستعمار الأمريكى يحول بينه وبين تبنى سياسة الحياد؛ فهذه السياسة لا تؤيدها إلا قوى (طبقات اجتماعية) تتعارض مصالحها مع عملية غزو الاحتكارات الأمريكية للسوق. وهنا نجد أن الرأسمالية (البورجوازية) الوطنية المصرية يهدد مصالحها استشراء النفوذ الأمريكى الاستعمارى. وهذا الأمر يضع الرأسمالية الوطنية فى صف الطبقات الشعبية المناضلة ضد الاستعمار من أجل الاستقلال القومى. ولذلك نقول إن مطلب الحياد إنما هو بالفعل مطلب البورجوازية الوطنية، وهو يعبر عن مقاومتها لخطر الاحتكارات الأمريكية ومحاولاتها للقضاء على الصناعات القومية والاستيلاء على السوق الداخلى. بل إن سياسة الحياد تمثل أكثر من ذلك: إنها تمثل مطالب بعض فئات الرأسمالية الكبيرة التى لا ترتبط مصالحها بالصناعات الحربية وسياسة العدوان الأمريكية. وفى بلادنا:

١ ـ نجد أنه ليس من قبيل الصدفة أن حزب الوفد عبر فى مناسبات مختلفة، وفى بعض بياناته، عن اتجاه «حيادى» وذلك تحت تأثير البورجوازية الممثلة فيه، وتحت ضغط الحركة الوطنية التحريرية. من ذلك أنه:

فى بعض البيانات التى ألقاها رئيس الوفد، أيام كان حزب الوفد فى المعارضة، هاجم الرئيس «الدفاع المشترك» لأنه يجر البلاد إلى حرب «لا ناقة لنا فيها ولا جمل».

٢ ـ وعند عرض المشكلة الكورية فى مجلس الأمن، وفى الموقف من اشتراك مصر فى الحرب الكورية بجانب الحلف الأمريكى، رفضت الحكومة الوفدية أن ترسل قوات إلى كوريا كما فعلت تركيا واليونان والحبشة، ورفضت أن تتبنى موقفا صريحا مع هذا الجانب أو ذاك.

٣ ـ وفى مجلس النواب عارض بعض نواب الوفد اتفاقية النقطة الرابعة؛ بل إن القاعدة الوفدية قاومتها بشدة.

وخلص التقرير إلى أن الحياد يمثل المطلب السياسى السلامى الأدنى، المطلب الذى يبعد بلادنا عن مصيدة الأحلاف العسكرية الاستعمارية. وإن هذا الحياد هو مطلب البورجوازية الوطنية بشكل رئيسى. وإن هذا المطلب يجب أن تؤيده الطبقة العاملة. كما أن سياسة الحياد لا يمكن أن تكون سياسة نافذة إلا بتوثيق التعاون وبناء الحلف الوطنى الديموقراطى، حلف الجبهة المتحدة بين الطبقة العاملة والوفد باعتباره الممثل الرئيسى للبورجوازية الوطنية.

وانتهى التقرير إلى أن الوضع العالمى الراهن، وانتصارات معسكر السلام والديموقراطية الذى يقوده الاتحاد السوفيتى، والصراع المتزايد فى داخل الكتلة الاستعمارية، كل هذا يتيح لشعبنا فرصا عديدة لتحقيق مضمون الحياد بالكيفية التى تخدم قضية السلم العالمى وتخدم قضية الاستقلال والتحرر الوطنى.

(٥) لماذا نؤيد سياسة عدم الانحياز؟

حقيقة الحياد الذى تتخذه بعض الحكومات سياسة لها[٥٦]

نحن الشيوعيين لا نعتقد بوجود حياد بالمعنى الكامل. وهذا ما تظهره سياسة حكومة جمال عبدالناصر.. فهذه الحكومة تتخذ موقفا غير منحاز لأى من الجبهتين المتصارعتين فى العالم. ولكن يدفعها مثل هذا الموقف إلى أن تعتقل الشيوعيين والديموقراطيين وتصادر الحريات. وهى بعملها هذا تخدم مصالح جبهة الاستعمار العالمى. هذا من ناحية.

من ناحية أخرى نرى حكومة عبدالناصر تهاجم الأحلاف العدوانية والاستعمارية الموجهة ضد الاتحاد السوفيتى وبلدان الديموقراطية الشعبية. وتعقد مع هذا المعسكر الصفقات التجارية وتنظم التبادل الثقافى وترفض فى الوقت ذاته الانضمام إلى حلف تركيا - العراق، وتتزعم جهود البلدان العربية الأخرى لرفض هذا الحلف. والحكومة الناصرية بهذا تخدم بوضوح قضية السلم العالمى.

على أن هذه السياسة المتناقضة وضعت مصر ومعها دول أخرى مثل الهند وإندونيسيا فى وضع متميز عن الجبهتين (المعسكرين) العالميين. فهذه السياسة هى التى نسميها سياسة الحياد.

ولقد حاولنا من قبل فى مقالات وتقارير أن نطرح الأسباب والبواعث التى تحمل دولا مثل مصر والهند وإندونيسيا على تبنى شعار الحياد بين المعسكرين الاشتراكى والرأسمال. ويمكن أن نوجزها فيما يلى:

١ - اتجاه البورجوازية الوطنية فى البلدان المشار إليها - والتى تخلصت أخيرا من سيطرة الاستعمار القديم - إلى تفادى الوقوع فى براثن الاستعمار الأمريكى الجديد. وهذا التوجه يعبر عن اتجاه البورجوازية الوطنية - فى أوضاع عالمية جديدة إلى تفادى الوقوع تحت سيطرة الاستعمار العالمى بشكل عام.

٢ - إن صعود الحركات الشعبية ضد الاستعمار وضد الحرب أجبر الحكومات البورجوازية الوطنية على تحديد مواقف صريحة ضد سياسة جر العالم إلى مذبحة كونية تستخدم فيها الأسلحة النووية والهيدروچينية.

٣ - إن الشعوب فى العديد من البلدان - وفى مقدمتها الطبقة العاملة - تكافح لا ضد إشعال حرب عالمية ثالثة فحسب، ولكنها تكافح من أجل مصالحها ومستقبلها. فهى ترفض الاستغلال وتدرك تأثير الأحلاف العسكرية وما يعنيه هذا الأمر من تضخم الميزانيات الخاصة بالتسلح، هذه الميزانيات التى تنتزع من دم الشعوب ومن قوت أولادها.

إن كل هذه الأسباب تجبر الحكومات الرأسمالية على الابتعاد عن سياسة التحضير للحرب وعلى اتباع سياسة مستقلة، وعلى عدم الانحياز الكلى لمعسكر الاستعمار العالمى.

وعلى ضوء ما تقدم نسأل: إذن ما هو مفهومنا للحياد؟

إن الحياد هو تجريد المعسكر الاستعمارى من الاحتياطى الذى يعتمد عليه فى البلاد المستعمرة ومن البورجوازية الوطنية. ولقد كان الاستعمار يعتمد حتى الآن على الموارد الطبيعية فى مستعمراته وعلى شعوب المستعمرات أيضا، يستخدمها كأيدٍ عاملة رخيصة وكعساكر فى حروبه. كما يعتمد على المواقع الاستراتيچية التى تسمح له بالسيطرة على طرق المواصلات وإقامة قواعد عسكرية للهجوم والدفاع.

وبما أن الحكومات الرأسمالية بحكم طبيعتها وحكم تكوينها حليفة للاستعمار، فإن تحييدها واتباعها لسياسة سلامية مستقلة عن الاستعمار يعتبر مكسبا كبيرا لقضية السلام وخسارة لا تعوض لمعسكر الحرب والعدوان.

ما هو موقفنا الآن من سياسة حكومة عبد الناصر؟

نحن الشيوعيين المصريين نكون جزءا لا يتجزأ من حركة السلام العالمية، ونؤيد كل خطوة تخطوها الحكومة الحالية، أو أية حكومة أخرى، تكون نتيجتها تدعيم السلام العالمى. ذلك أننا لا نريد أن تتحول بلادنا إلى مقبرة ذرية، ولا نريد لبلادنا أن تكون قاعدة هجومية ضد البلاد الاشتراكية، ونحن لا نريد لاقتصادنا القومى أن يُخَرَّب؛ وإنما غرضنا رفع مستوى معيشة الشعب على الدوام.

وبصفتنا نقف فى الصف الأول للحركة الوطنية التحريرية نؤيد كل خطوة تخطوها هذه الحكومة تؤدى إلى تدعيم استقلالنا وإضعاف السيطرة الاستعمارية على سياستنا واقتصادنا. ولن يكون تأييدنا للحكومة تأييدا سلبيا. وهذا معناه أننا لا نتوقف عند سياستها الخارجية فحسب؛ بل يعنى التأييد أن نظهر المواقف السلمية والوطنية للحكومة فى المدة الأخيرة، فنجمع التوقيعات وندفع النقابات والهيئات التى يمكن التأثير عليها لتأخذ القرارات المؤيدة لهذه السياسة. وأن نعمل على التعاون مع «هيئة التحرير» فى الدعاية لهذه السياسة، وأن نفرض تعاوننا معها.

بل ربما يتعين علينا أن نخطو خطوة أبعد فندافع عن الحكومة ضد الانقلابات التى يحيكها الاستعمار ضدها. ويتعين أن نكون واعين بحقيقة أن تأييدنا لهذه الحكومة لن يفيدها بقدر ما يفيد قضية الشعب: قضية السلام والاستقلال. ويمكن أن نضيف أن تأييدنا للحكومة هو بمثابة ضغط عليها لكى تستمر فى سياستها هذه. وهو فى الواقع جزء من الضغط الشعبى الجبار منذ سنة ١٩٤٦. ضد سياسات الارتباط بأحلاف استعمارية. هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، إذا صح أن السياسة الخارجية هى المحور الأساسى الذى تدور حوله مصالح الوطن، فإن السياسة الداخلية وإطلاق الحريات وإقامة حياة ديموقراطية هى التى تحدد وتضمن استمرار وتدعيم أى سياسة خارجية نظيفة.

ومن هنا يتعين أن نركز دعايتنا وإثارتنا السياسية حول عودة الحياة البرلمانية. كما يتعين أن نربط بين الحريات الديموقراطية وبين قضية الحياد ورفض الدخول فى أحلاف.

وهنا يجب أن نشرح باستمرار أنه لا ضمان ولا استمرار لهذه السياسة الخارجية المستقلة بمعزل عن تأييد شعبى مستمر وقوى، يظهر ويتقوى عن طريق انتخابات حرة نزيهة، عن طريق برلمان شعبى معبر عن إرادة الجماهير من خلال صحف تعبر بدورها عن رأى الفئات الشعبية المختلفة عبر اجتماعات ومؤتمرات واسعة.

ويجب أن ندعو باستمرار إلى الإفراج عن المعتقلين والمسجونين السياسيين عموما وعلى الأخص منهم هؤلاء الذين كافحوا وضحوا بمستقبلهم دفاعا عن الوطن ومن أجل أن تمشى مصر على سياسة خارجية كتلك السياسة التى تنتهجها فى هذه الأيام.

أيها الرفاق: يجب ألا ننسى أن على مصر يتوقف إلى حد كبير مصير الشرق الأوسط ومصير السلام العالمى. فإلى الأمام من أجل سياسة وطنية سلامية مستقلة، ومن أجل ديموقراطية حرة تدعم هذه السياسة. والنصر للشعوب.

١٩٥٦: الاتفاقيات الثنائية
مع سوريا والسعودية

مدخل:

بمناسبة انتهاء عام ١٩٥٥ رأت لجنة تحرير «النشرة» أن تقدم عرضا عاما لمواقف «المنظمة» السياسية. واختارت المجلة أن تعرض موقف «المنظمة» من قضايا:

الحياد - حلف بغداد - باندونج - الاتفاقات الثنائية مع سوريا والسعودية.

ولما كانت إصدارات «المنظمة» قد عالجت القضايا الثلاث الأولى بما يكفى لتوضيح فكرها، فقد اخترنا أن نكتفى بطرح القضية الأخيرة «الاتفاقات الثنائية..» لا سيما وأنها كانت موضع خلاف بعض الوقت بين «المنظمة» وعدد من الأعضاء ومن قيادات المناطق والأقسام.

«م»

الاتفاقات الثنائية:

كثيرون هم الزملاء الذين هاجموا الاتفاقات التى وقعتها حكومة عبدالناصر مع سوريا ومع المملكة العربية السعودية. فذهبوا إلى أن هذه اتفاقات عسكرية وعدوانية شبيهة بالحلف التركى - العراقى(٥٧).

وهو رأى خاطئ. لماذا؟

لكى نحكم على مشكلة لا بد أن نعرف أساسها. لماذا نشأت، وما عسى أن تكون نتائجها.

١ - إن هذه الاتفاقات وقعت بين دول تعارض سياسة الأحلاف العسكرية. فالحركة الشعبية فى سوريا تعارض الحلف التركى - العراقى. والمملكة العربية السعودية تعارض أيضا تلك الأحلاف. ومصر تعارضها كما نعلم. هذه واحدة.

٢ - هذه الاتفاقات الموقعة بعيدة عن نفوذ الاستعمار الأنجلوأمريكى. بما يعنى أن الاستعمار غير موافق عليها أو مرحب بها.

٣ - إن هذه الاتفاقات وقعت لتعارض الحلف التركى - العراقى وهى بذلك تمنع دولا عربية أخرى من الوقوع فى مصيدة هذا الحلف.

٤ - إن الحزب الشيوعى فى سوريا الشقيقة أيد هذه الاتفاقات وطالب الرأى العام السورى بالالتفاف حولها وتأييدها.

٥ - الاتفاقات الثنائية بين مصر وبعض الدول العربية ليس لها شكل أو طابع عدوانى وإنما وقعت فى مواجهة مؤامرات الاستعماريين وأعوانهم فى تركيا والعراق وإسرائيل.

٦ - أيد الاتحاد السوفيتى هذه الاتفاقات وقال إنها تعارض سياسة الاستعمار والأحلاف العدوانية.

ويترتب على ما تقدم ضرورة أن نميز بين نوعين من الأحلاف: أحلاف عدوانية استعمارية مثل حلف الأطلنطى والحلف التركى - العراقى وحلف جنوب شرق آسيا؛ وأحلاف دفاعية مثل حلف وارسو، والاتفاقات الثنائية بين كل من مصر وسوريا ومصر والمملكة العربية السعودية، وطبيعى أننا نقف فى صف الأحلاف الدفاعية المعارضة للسياسة الاستعمارية.

إن الزملاء الذين يعارضون هذه الاتفاقات يتعين عليهم أن يتفهموا حقيقتها وطبيعة تكوينها.

أيها الزملاء: لقد شرحنا فيما تقدم بعض المشكلات التى شجرت حولها خلافات فى وجهات النظر بين بعض الزملاء وبين «اللجنة المركزية» وقد أوضحنا موقف اللجنة المركزية منها. ويتضح مما قلناه أن لجنتنا المركزية كانت مواقفها فى خلال العام المنصرم (١٩٥٥) مواقف سليمة وتخدم قضايا السلام والاستقلال والديموقراطية. ومن المهم أن يراجع الرفاق الذين وقفوا مواقف خاطئة أنفسهم، وأن يقتدوا بالشيوعيين الأمناء فى نقد أنفسهم، وأن يتحدوا «حول اللجنة المركزية».

الفصل الثانى

قضايا ومواقف

فى الاقتصاد

- هل نشجع صناعاتنا؟
- مسائلنا الاقتصادية: موضوع للمناقشة.
- الخطوط العامة فى سياسة مصر الاقتصادية.
- ١٩٤٧: هل تدخل مصر منظمة الهيئة العالمية للتجارة (الجات)؟
- قانون الشركات المساهمة الجديد.
- قضايا فى الاقتصاد الزراعى.
- هل نؤيد كل تأميم؟

هل نشجع صناعتنا؟

كتب صادق سعد فى مجلة «الأسبوع»:

إذا قارنا بين المستعمرات والدول التى تستعمرها، من الناحية الاقتصادية، وجدنا أن الأولى بلاد زراعية فى حين أن الثانية صناعية. وفائدة المستعمرات للدول الصناعية أنها تورد لها مواردها الخام وتستورد منها المنتجات الصناعية لبيعها فى أسواقها. فالبلاد الزراعية خاضعة لا محالة للدول الصناعية ولا تستطيع تحقيق تمام استقلالها إلا بإنشاء صناعة محلية تنافس الصناعة الأجنبية حتى تصدر إلى الخارج قدر ما تستورد منه. ففى أوروبا مثلا نرى أن دول البلقان كرومانيا وهنغاريا وبلغاريا؛ وإن كانت بلادا مستقلة اسميا ـ غير أنها كانت فى الواقع، مستعمرات ألمانية سهل استعمارها لأنها بلاد زراعية واقعة على حدود ألمانيا. ولذلك نجد أن نظام هتلر الجديد ـ أو بتعبير أصح الاستعمار الألماني ـ يرمى إلى تحويل جميع دول أوروبا إلى بلاد زراعية وحصر الصناعة الأوروبية فى ألمانيا أو على الأقل فى أيدى الألمانيين، فهذا التقسيم الاقتصادى من شأنه أن يضمن بقاء أوروبا خاضعة لهم(٥٨).

ومن هنا تظهر ضرورة العمل على تحويل مصر من بلاد زراعية إلى بلاد صناعية لكى تستكمل استقلالها الاقتصادى بعد أن حصلت على استقلالها السياسى، فكل حركة ترمى إلى عرقلة التقدم الصناعى فى مصر وحصر نشاط البلاد الاقتصادى فى النطاق الزراعى حركة رجعية لأنها تمنع عن البلاد تمام استقلالها. وغنى عن البيان أن الاهتمام بنمو الصناعة المصرية لا يعنى إهمال حياتنا الزراعية، بل على النقيض من ذلك فإن تقدم الصناعة من شأنه أن يدخل التحسين فى الزراعة المصرية ويرفع مستوى حياة الفلاح.

ومما استرعى نظرنا فى هذا الصدد ما نشرته «المجلة المصرية للاقتصاد والمال» بتاريخ ٤ سبتمبر ١٩٤٣، للأستاذ أرقش تحت عنوان «الانتشار الكبير للصناعة لا يتفق ومصلحة البلاد». وفى هذا المقال ينتقد أرقش الفكرة السائدة عند الكثيرين من أن انتشار الصناعة المصرية ونهضتها سوف تمكن مصر من إمداد الأسواق المجاورة لها بالمنتجات المصرية وإعفائها من استيرادها المنتجات الأجنبية من الخارج. ويقول الأستاذ أرقش: إن نهضتنا الصناعية الحالية راجعة بصفة أساسية إلى الظروف الاستثنائية التى أوجدتها الحرب، فلن تستطيع الصناعة المصرية فى المستقبل مقاومة المنافسة الأجنبية لعدم وجود المواد الخام؛ خاصة الحديد والوقود فى القطر المصرى. يستنتج الكاتب من هذا كله أن المصلحة الحقيقية للصناعة المصرية تقضى بإنتاج مصنوعات غذائية تأتى لها موادها الخام من منتجاتنا الزراعية، ثم يوضح الأستاذ أرقش فكرته فيقول:

ومن جهة أخرى يترتب على انتشار الصناعة هجرة الفلاحين إلى المدن وهذا ما يضر بمصلحة البلاد الحقيقية؛ إذ إن الزراعة يجب أن تبقى المنبع الأساسى لثروة وادى النيل الخصيب.

هذه الصيحة الأخيرة تبين لنا أن الأستاذ أرقش لم يدرس حالة مصر الاقتصادية دراسة كافية، كما أنه يظهر مخاوف شديدة من أمر الإصلاحات الاجتماعية التى سوف تنتج عن نهضة الصناعة فى مصر. فمعروف ـ وما أكثر الأبحاث فى هذا الموضوع ـ أن مصر لا تنقصها مادة من المواد الضرورية للصناعة الحديثة؛ إذ يوجد فى باطن أرضها النيكل والكروم والحديد والبترول والجير إلخ.

وأما عن الوقود أو القوة المحركة التى لا غنى عنها للصناعة فإن مشروع توليد

الكهرباء من خزان أسوان يكفل لنا الحصول عليها برخص وسهولة.

ومن جهة أخرى فنهضة «الصناعة المصرية» فى نطاق واسع هى الحل الوحيد للمشكلة المزدوجة الكبرى وهى كثرة السكان وانحطاط مستوى معيشتهم. كما أن انتشار الصناعة لن يضر بالإنتاج الزراعى كما تقدم؛ بل سيساعد على نموه مساعدة فعالة بإيجاد الآلات الزراعية سريعة الإنتاج.

مسائلنا الاقتصادية.. موضوع للمناقشة

«تعميم الصناعة على أساس مصلحة الشعب ليس من سياسة الحكومة الحاضرة»

جاء فى مجلة «كفاح الأمة»:

تمثل مسألة التوسع فى التصنيع على اتساع مصر إحدى المشاكل العامة التى تواجه بلادنا(٥٩).

فعلى الرغم من أهمية وخطورة تعميم الصناعة فإن الحكومة الحاضرة تضعها فى مؤخرة المسائل، خاصة فى الآونة الراهنة. ولكن ما الذى يحمل الحكومة على اتخاذ هذا الموقف؟ هناك ثلاثة أسباب:

١ - إن تعميم الصناعة على أساس مصلحة الشعب يحدث تغييرا جوهريا فى ميزان القوى الطبقية والسياسية. لأن نشر الصناعات يوجد طبقة عمالية صناعية كبيرة ذات تجمعات واحتشادات رئيسية، وذات وعى طبقى ووطنى أعلى مما يوجد عادة لدى الجماهير الشعبية الأخرى؛ وليس فى مصلحة الرجعية المالية إيجاد هذه الطبقة وتلك التجمعات لأنها تعلم من تجاربها فى شبرا الخيمة والمحلة وكرموز وغيرها أن الطبقة العاملة المصرية اكتسبت تجارب نضالية كثيرة ولم تعد فريسة سهلة للاستغلال. وأصبحت تحس بمسئولياتها الوطنية. ولذلك رأينا سياسة الحكومة الحالية وغيرها من القوى المالية، والمالية الرجعية تتجه إلى توقف التمدين الصناعى وتفكيك المناطق الصناعية. وليس من مصلحتها أبدا تعميم الصناعة على أساس شعبى.

٢ - نفوذ الاستعمار العلنى والخفى، ذلك النفوذ الذى طالما قاوم تصنيع مصر. ثم إن مصر ما زالت مرتبطة بالاقتصاد البريطانى الذى من مصلحته أن تظل مصر بلدا متأخرا والذى لا يستطيع - بخلاف الاستعمار الأمريكى - حتى أن يمدها بالآلات ورؤوس الأموال. لقد أصبح الاقتصاد البريطانى عريقا فى التطفل.. أى فى العيش من فائض أرباحه فى المستعمرات والبلاد التابعة. وأصبح عالة على الاقتصاد الرأسمالى العالمى - الأمريكى خاصة - الذى يغذيه بالقروض.

٣ - إن الرجعية والاستعمار يعلمان أن كل خطوة فى سبيل تعميم الصناعة على أساس مصالح الشعب؛ إنما هى خطوة نحو التقدم الفنى، وخطوة نحو رفع المستوى الثقافى للشعب المصرى. وفى النهاية هى خطوة نحو حشد جيش كبير من الكادحين. ولكن الرجعية بدلا من أن تعمم الصناعة بما يحقق تلبية مطالب جماهير الشعب ورفع مستواها الاجتماعى والسياسى، بدلا من هذا، تركز الحكومة الحالية اهتمامها فى تخصيص ٤٥ مليونا من الجنيهات فى ميزانية (١٩٤٨ - ١٩٤٩) لتسليح الجيش ودعمه. لكن مثل هذه السياسة ليست سياسة وطنية وبناءة. لأنها تستهدف إقامة جيش كبير تسلحه مصانع

بريطانيا وأمريكا بما يستنفد معظم ميزانية الدولة وينفذ أغراض الاستعمار والرجعية ويوجه الجيش ضد الطبقة العاملة وحلفائها.

هذه هى بعض الخطوط العامة لمسألة تعميم الصناعة على أساس مصالح الشعب وهذا هو موقف الحكومة الحالية والاستعمار من هذا التعميم.

على أن هذه المعالجة لمسألة تعميم الصناعة بما يخدم مصلحة الشعب تنقصها نقاط وجوانب مهمة، هى:

أ ـ لماذا يجب أن تكون لنا سياسة وطنية شعبية للتصنيع، وما هى أسس هذه السياسة؟

ب ـ مصلحة الطبقة العمالية والجماهير الشعبية فى تطبيق سياسة تعميم الصناعة على أساس شعبى.

جـ ـ الحكومة الديموقراطية والتصنيع.

د ـ الزراعة والصناعة تتمم إحداهما الأخرى فى ظل الحكم الديموقراطى.

ونحن ندعو جميع القراء إلى إرسال آرائهم وأبحاثهم فى هذه الموضوعات وغيرها.

الخطوط العامة فى سياسة مصر الاقتصادية

وجدنا هذا المقال فى محضر مباحثات الوحدة بين منظمة «ط.ش.ت.» (ط.ع) وبين منظمة «ح.ت.ش.» ويرجح «المحرر» أنها قدمت من ممثل منظمة «ح.ت.ش.»

إن هدف الإنتاج فى الاقتصاد الرأسمالى هو البيع بقصد الربح. وهذه الحقيقة هى الأساس الذى يقوم عليه نظام الاقتصاد الرأسمالى. وهى المحرك الذى يحدد اتجاه السياسة الاقتصادية ويفسرها. وعلى هذا الأساس يمكن أن نفسر سياسة مصر الاقتصادية فى الوقت الحاضر(٦٠). وسنتناولها من ناحيتين هما:

١ ـ السياسة التجارية.

٢ ـ السياسة النقدية.

السياسة التجارية:

يضغط المنتجون فى مصر ضغطا شديدا على الحكومة لإباحة التصدير إلى الخارج. وهدفهم تحقيق أرباح طائلة لا تتيح لهم السوق المحلية اجتناءها. ولما كان معظم الإنتاج الأهلى هو من سلع الاستهلاك فإن تصديرها يؤدى إلى ارتفاع مستوى أسعار الضروريات وبالتالى إلى استمرار الضغط على الطبقات الكادحة والمتوسطة.

وأما الواردات فيلاحظ أنها بصفة عامة من الكماليات. وهذا طبيعى لضعف القوة الشرائية لدى الطبقات الشعبية من ناحية. ومن ناحية أخرى فإن استيراد الضروريات يؤدى إلى انخفاض أسعارها فى الداخل وهو الأمر الذى يفوت على أرباب الصناعة هدف رفع أسعارها فى السوق المصرية والاستفادة من أرباح السوق الخارجية بتصديرها (أرباح مزدوجة).

لكن هذا التوجه فى التبادل التجارى يتطلب تعديل التعريفة الجمركية، وهو ما تقوم الحكومة الرجعية بتنفيذه الآن.. وقد ألفت وزارة التجارة لجنة لهذا الغرض.

السياسة النقدية:

ولكى يستمر هذا السيل من الأرباح متدفقا ولكى يتزايد؛ تواجه الرأسمالية المصرية مشكلة تجديد أدوات الإنتاج التى استهلكت خلال الحرب وزيادتها باستثمار ما لديها من أرباح متجمعة.

لكن الدولة الوحيدة القادرة الآن على مد الرأسمالية المصرية بحاجتها من أدوات الإنتاج هى الولايات المتحدة لنمو هياكلها الإنتاجية وعدم تضعضعها. وإذن يتحتم على الرأسمالية المصرية أن تحصل على الدولارات الأمريكية لتتمكن من شراء أدوات الإنتاج. وهذا الهدف هو الذى يوجه سياسة مصر النقدية فى الوقت الحالى. ولذلك أصبحت هذه السياسة تنحرف عن منطقة الاسترلينى وتتقرب من كتلة الدولار. ومن هنا شرعت الحكومة فى إجراء مفاوضات بهدف تسديد أو تصفية الديون المتجمدة على بريطانيا. كما نوهت عن عزمها: الانفصال عن كتلة الاسترلينى وتغطية النقد المصرى بغطاء ذهبى بدلا من أذونات الخزانة البريطانية، كما اتجهت إلى تأميم البنك الأهلى. هذا من جهة. ومن جهة أخرى حدثت اتصالات بين الدوائر المالية المصرية وزميلتها الأمريكية(٦١).

ويلاحظ أن هذا الاتجاه يتمشى مع السياسة الأمريكية التى ترمى إلى الاستيلاء على أسواق الإمبراطورية البريطانية. فعمدت إلى الضغط على بريطانيا تحت تأثير حاجتها الملحة إلى القروض. وجاء فى شروط القرض الأخير أن تفك قيود كتلة الاسترلينى (ومنها القيود التى تقيد مصر) ابتداء من أول يوليو ١٩٤٧. وأن يخصص جزء من القرض لسداد بعض ديون كتلة الاسترلينى. وتفوح فى الجو رائحة قرض أمريكى لمصر تستخدمه مصر فى شراء أدوات الإنتاج اللازمة لها. كما أخذت الشركات الأمريكية تنشىء لها الفروع فى مصر لتقوم مباشرة بالاستغلال، وخلق بنك التصدير والاستيراد لتنظيم حركة رأس المال الأمريكى فى مصر.

والخلاصة:

(١) أن التبادل التجارى فى مصر يقوم فى الوقت الحاضر على تصدير سلع الاستهلاك الضرورية واستيراد سلع الاستهلاك الكمالية. وهى سياسة تحقق الربح للمنتجين وتسبب ضغطا اقتصاديا شديدا على الطبقات الفقيرة والمتوسطة.

(٢) يتجه الاقتصاد المصرى إلى الارتباط بالرأسمال الأمريكى. ويمكننا أن ننظر إلى المرحلة القادمة من حياتنا الاقتصادية على أنها مرحلة توازن ومشاركة بين رأس المال البريطانى الموجود فعلا ورأس المال الأمريكى الجديد ورأس المال المصرى فى استغلال مرافق الإنتاج فى مصر.

ولا شك أن هذا الوضع الاقتصادى سيكون عاملا مهما فى تكييف الحل الذى ستعالج على أساسه قضية مصر الوطنية فى المرحلة القادمة وسيؤدى إلى تقوية جبهة الرجعية والاستعمار سياسيا واقتصاديا وزيادة الاستغلال والضغط الذى تعانيه الطبقة العاملة والبورجوازية الصغيرة على التوالى(٦٢).

١٩٤٧: اقتصادنا فى خطر!
اشتراك مصر فى مؤتمر هافانا (الجات)

جاء فى مجلة «الهدف» عن «ميثاق التجارة العالمية» ما يلى:

انعقد فى هافانا بكوبا، فى الأيام الأخيرة (١٦ فبراير ١٩٤٧)، مؤتمر ضم ٥١ دولة لتنسيق التجارة العالمية. وقررت الحكومة المصرية فى ١٦ نوفمبر ١٩٤٦ الاشتراك فى هذا المؤتمر(٦٣).

ومن المهم أن نشير إلى أن انعقاد هذا المؤتمر وانضمام مصر إليه ليس مجرد عمل سياسى دولى فحسب، وإنما يشكل خطوة تمس اقتصادنا الوطنى واستقلالنا فى الصميم.

إن مؤتمر هافانا يهدف رسميا إلى وضع القواعد التى تحكم التجارة العالمية. وتدور المحادثات فيه حول ميثاق تم وضعه سابقا فى جنيف (سويسرا). ويحتوى هذا الميثاق على المبادئ الأربعة التالية:

١ ـ تخفيض الرسوم الجمركية تخفيضا كبيرا.
٢ ـ إلغاء تفضيل دولة على دولة أخرى فى التجارة العالمية.
٣ ـ قبول رؤوس الأموال الأجنبية بضمانات كافية.
٤ ـ إيجاد هيئة دولية للتجارة ذات سلطات كافية لإخضاع الدول الأعضاء لقراراتها.

الأمر الثابت هو أن الولايات المتحدة الأمريكية هى التى تولت قيادة الحركة الرامية إلى إيجاد هذه الهيئة وانعقاد هذا المؤتمر وذلك باسم إعادة الحرية إلى العلاقات التجارية الدولية. غير أن الحقيقة هى أن هذه الدولة تريد أن تجبر الدول الأخرى على قبول البضائع ورؤوس الأموال الأمريكية حتى تحول العالم بأسره إلى سوق لها. إن هذا الأمر يتضح عندما نناقش المبادئ الأربعة التى سبقت الإشارة إليها.

تخفيض الرسوم الجمركية:

قبل عام ١٩٣٠، كانت الرسوم التى تفرض على الواردات رسوما نسبية إلى قيمة هذه الواردات. بمعنى أن البضائع الواردة كانت تدفع نسبة معينة منخفضة من قيمتها، بصرف النظر عن نوع البضاعة نفسه. وابتداء من ١٩٣٠ قررت وزارة الوفد أن تختلف هذه الرسوم باختلاف البضائع.. فأصبحت الأقمشة الواردة مثلا، تدفع رسوما أعلى من الرسوم التى تفرض على الآلات الصناعية. وكان هدف الوزارة الوفدية من ذلك واضحا: وهو حماية الصناعات المحلية من منافسة الخارج؛ لأنه من المعروف أن الصناعة الإنجليزية مثلا تنتج إنتاجا أرخص من الإنتاج المصرى وذلك بما يعنى أنها تستطيع أن تنافس الصناعة المصرية منافسة خطيرة ربما أدت إلى القضاء عليها. ومن هنا نهضت الصناعة المصرية نهضة كبيرة بعد فرض تلك الرسوم الجمركية الجديدة.

أما ميثاق التجارة العالمية، فسوف يقرر تخفيض تلك الرسوم تخفيضا كبيرا. وسيترتب على ذلك تخفيض أسعار البضائع الأجنبية تخفيضا كبيرا فى الأسواق المصرية، فتنافس المنتجات الصناعية المصرية، خاصة إذا تذكرنا أن الولايات المتحدة ـ وهى من البلاد المصدرة الآن بطريقة رئيسية ـ لها صناعة ضخمة لا يمكن أن تقارن بها الصناعة المصرية.

وسوف يترتب على تخفيض الجمارك المصرية على الواردات الأجنبية أحد أمرين:

إما أن تتدهور الصناعات المصرية، وتغلق أغلب الصناعات أبوابها «فيؤدى ذلك إلى بطالة هائلة فى صفوف العمال. وإما أن تضطر هذه الصناعة إلى تخفيض الأجور تخفيضا كبيرا حتى تخفض أسعار المنتجات، وهذا معناه الجوع والحرمان للطبقة العاملة.

فالبطالة والجوع، هاتان هما النتيجتان المباشرتان للمبدأ الأول لميثاق التجارة العالمية. وهو ما تقبله الحكومة المصرية بانضمامها إلى مؤتمر هافانا.

إلغاء التفضيل:

يعنى «التفضيل» فى التجارة الخارجية أن تفرض الدولة رسوما جمركية منخفضة على البضائع الواردة من دولة معينة أو أن تقاطع بضائع دولة أخرى، فإذا فرضنا ـ جدلا ـ أن الحكومة المصرية قررت مقاطعة البضائع الصهيونية ـ وهذه هى سياسة تفضيل ـ فيتحتم على مصر أن تلغى هذه السياسة إذا وقعت على ميثاق التجارة العالمية. والمفروض كذلك أن ترفض حكومتنا أن تستورد من بلد معين (هولندا مثلا أو فرنسا) إذا شعرت أن حكومة هذا البلد تعمل على تحطيم استقلال بلد شقيق لمصر. لكن هذا كله يصبح محرما على مصر بانضمامها إلى مؤتمر هافانا.

دخول رؤوس الأموال الأجنبية:

ينص «الميثاق» على أن جميع الضمانات ستعطى للأموال الأجنبية لكى تكون حرة فى دخولها إلى مختلف البلدان. ونحن ندرك أن مصر محتاجة إلى رؤوس الأموال الأجنبية. إلا أننا نريد أولا، وقبل كل شىء آخر، أن توظف هذه الأموال لمصلحة الشعب المصرى وليس لمصلحة الاحتكاريين والاستعماريين. كما نطالب بألا تصبح هذه الأموال الأجنبية سلاحا فى يد الاستعمار الأنجلو أمريكى يستعمله ليتدخل فى شئوننا ويفرض سياسته علينا. ففى مصر مئات الملايين من الجنيهات من الأموال الأجنبية، إلا أن معظمها فى البنوك والشركات التجارية وأعمال السمسرة.. إلخ. أما الأموال الموظفة فى الصناعة فلا تتجاوز ١٤٪، هذا فى حين أن مصلحة الشعب هى أن توظف هذه الأموال فى الصناعة لإنهاضها ولاستكمال استقلالنا الاقتصادى. وكذلك يشهد التاريخ المصرى المعاصر على أن القوات الإنجليزية المسلحة احتلت وطننا سنة ١٨٨٢ لكى تحمى رؤوس الأموال الأجنبية. وإننا لا نريد أن تتكرر المأساة مرة أخرى.

لكن «الميثاق» ينص ـ كما قلنا ـ على حرية رؤوس الأموال الأجنبية. أى أن مصر لن تكون حرة فى توجيه هذه الأموال الوجهة الصالحة، ولن تقدر على مواجهة شرورها السياسية على شئوننا الوطنية.

بل إن «الميثاق» ينص على أن تلك الأموال ستكون حرة إذا أراد الانسحاب، وهو الأمر الذى سيترتب عليه أن مصر لن تستطيع أن تخضعها مثلا لقانون الشركات الأخير. فإذا حدث أن انسحبت انهارت الأعمال التى تقوم بها، كما ينص «الميثاق» على وجوب تعويض هذه الأموال الأجنبية تعويضا كاملا ونقديا إذا أممت الدولة مؤسساتها. وهذا معناه استحالة تأميم المنشآت الأجنبية فى المستقبل لأنه يجعل التأميم غاليا جدا وكثير التكلفة.

الهيئة العالمية للتجارة:

وينص «الميثاق» على إيجاد هذه الهيئة التى تعرض عليها الاتفاقات التجارية العالمية، خاصة تلك التى تعقد بين البلاد المنضمة إلى مؤتمر هافانا والبلاد غير المنضمة إليها.

ويحق لتلك الهيئة رفض الاتفاقات من النوع الثانى إذا رأت أنها تضر بالتجارة العالمية - حسب رأيها. وعلى سبيل المثال، عقدت مصر اتفاقا مع يوغوسلافيا (وهى لم تحضر المؤتمر)، استوردت بموجبه من هذه الدولة ثلثمائة ألف أردب ذرة؛ أما بعد توقيع مصر على الميثاق فسوف يستحيل عليها ذلك مرة أخرى. وكذلك سوف تفشل المفاوضات التجارية الجارية الآن مع الاتحاد السوفيتى لاستيراد القمح فى مقابل القطن.

ونصل فى النهاية إلى تقرير هذه الحقيقة وهى: أن الأمة التى لا يمكنها أن تقرر علاقاتها الاقتصادية بحرية، ولا أن توقع الاتفاقات التجارية مع من تشاء.. هذه الأمة ليست حرة؛ بل مستعمرة[٦٤].

وهذا ما تعمل له الحكومة النقراشية بعد أن قررت الانضمام إلى مؤتمر هافانا. وإن الطبقات الشعبية لن تجنى شيئا من وراء هذا العمل غير البطالة والبؤس والجوع. ولكن سوف تستفيد هذه الفئات العليا من الطبقات المالكة: من كبار الماليين والباشوات والرأسماليين؛ خاصة الذين يتقاسمون الأرباح مع الرأسمال الأجنبى.

قانون الشركات المساهمة (الجديد)

وافق مجلس النواب أخيرا (إبريل ١٩٤٧) على مشروع القانون الذى تقدم به عطا عفيفى بك منذ سنوات عدة والمعروف «بقانون الشركات المساهمة» وقوبلت هذه الموافقة بتأييد عام فى الأوساط الوطنية المصرية، كما قوبل بمناقشات حادة ومعارضة؛ خاصة فى الجرائد الأجنبية الصادرة فى مصر[٦٥]. وحتى نبين موقفنا من القانون بالموافقة أو المعارضة يتعين أن نعرف المبادئ الرئيسية لهذا القانون.. وهى مبادئ ثلاثة:

١ - محاولة الفصل بين سلطة الدولة والحكم وبين سلطة المال. فقد نص القانون على عدم الجمع بين وظيفة عامة من وظائف الدولة وعضوية مجلس إدارة شركة مساهمة. كذلك، حرم القانون على الوزراء السابقين الاشتراك فى مجالس الإدارة هذه إلا بعد انقضاء ثلاثة أعوام على تركهم الوزارة.

٢ - محاولة التقليل من النفوذ الاقتصادى لبعض كبار الرأسماليين؛ إذ نص القانون على منع شخص واحد من أن يجمع بين عضوية مجالس إدارة أكثر من ست شركات.

٣ - محاولة «تمصير» الشركات المساهمة. حيث نص القانون على أن ٤٠٪ من أعضاء مجالس الإدارة و٧٥٪ من الموظفين و٩٠٪ من العمال يجب أن يكونوا مصريين، على أن يتقاضى المصريون ٦٠٪ من مجموع المرتبات ويتقاضى العمال ٨٠٪ من الأجور.

والمبدأ الأول والثانى جميلان جدا. فإذا طبق القانون سوف يصعب مثلا على صدقى باشا أو عبدالقوى أحمد باشا أن يدخلا الوزارة. وسوف يصعب على الشركات المساهمة أن تعين فى مجلس إدارتها وزيرا سابقا عضوا فيه. وسوف يضطر حافظ عفيفى باشا - مثلا أن يتنازل عن العضوية فى ٢٦ شركة حتى لا يخرج على القانون.

ولكن هل يكفى هذا القانون حتى يمنع الاحتكار ويزيل نفوذ الرأسمالية على الدولة والحكومة؟ لا شك أنه كان للرأى العام نصيب كبير فى إقرار هذا القانون فى مجلس النواب وذلك بعد أن تعددت واشتدت فى الصحف الحملة على الاحتكارات والرأسماليين الكبار وعلى خضوع الدولة والحكومة لنفوذه. ولكن مجرد أن يوافق مجلس النواب على هذا القانون وهو المجلس المعروف برجعيته، نقول إن هذا الأمر يجعلنا نتروى كثيرا قبل أن

نتحمس للقانون. فواقع الأمر أن سلطة الرأسمالية - وخاصة الرأسمالية الكبيرة - على الدولة والحكومة ليس مصدرها الوحيد أن يكون هذا الرأسمالى الكبير وزيرا أو رئيسا للوزراء. طبعا تزداد بعض الشيء سلطة هذا الرأسمالى عندما يكون فى الحكم. ولكن قد لا يكون رئيس الوزراء، النقراشى باشا من كبار الرأسماليين؛ ولكنه مع ذلك قد يقدم أجل الخدمات للرأسمالية المصرية والأجنبية. وسياسته فى قمع العمال يساندها فى النهاية مجلس النواب كما يجد أيضا مساندة من الاستعمار.

ثم إن مجرد منع الرأسماليين من أن يكونوا أعضاء فى مجالس إدارات أكثر من ست شركات لا يغير كثيرا من تسلط الاحتكارات على الاقتصاد المصرى. فتركز السلطة الاقتصادية يأتى بشكل رئيسى عن طريق تركز رؤوس الأموال، ويأتى - بشكل ثانوى - عن طريق هذا الشخص أو ذاك. مثال ذلك أن بنك مصر يتحكم فى صناعات كثيرة وأهمها صناعة النسيج وذلك عن طريق رأسماله. وهنا نلاحظ أن القانون لا يمس ارتباط معظم الصناعات الضخمة فى مصر بالبنوك الكبرى ارتباطا ماليا. يضاف إلى ذلك أن هناك اتحادات عامة من كبار المنتجين مثل: مكتب الغزل الذى يحدد سعر الغزل حسب اتفاق بين شركة مصر للنسيج وشركة الغزل الأهلية، ومثل اتحاد الحلاجين.. إلخ. فهذه الاتحادات تتفق على سياسة واحدة وتحاول أن تفرض أسعارا عالية على جمهور المستهلكين، كما تحاول أن تفرض أجورا منخفضة على جمهور العمال. والقانون الذى أصدره مجلس النواب لا يمس الاتحادات من قريب أو بعيد. كما أنه من الوارد أن يعمل الرأسماليون الكبار على تعيين أصهارهم وأنسبائهم وأقربائهم فى المراكز المختلفة فى مجالس إدارة الاحتكارات.

يبقى بعد ذلك المبدأ الثالث للقانون وهو مبدأ تمصير الشركات. فهنا، «ولا يهم الطبقات الشعبية - وخاصة الطبقة العاملة - أن يكون ٤٠٪ من أعضاء مجلس الإدارة من المصريين. فهذا يهم فقط الرأسماليين المصريين. أما أفراد الشعب المصرى فيستوى بالنسبة لهم أن يستغلهم أجنبى أو أجنبى مع مصرى». ولكن النقطة التى تهم أفراد الشعب هى نقطة تمصير الوظائف واليد العاملة. وواضح أن عطا عفيفى بك حاول أن يوجد حلا لأزمة البطالة التى تصيب العمال فى الوقت الحاضر. ذلك أن المتعطلين من المصريين يبلغون مئات الألوف منهم ٢٠٠,٠٠٠ من ورش الجيش الإنجليزى فقط. ومعنى هذا أنه لن تكفى الوظائف التى يشغلها الأجانب التى سيخلونها بعد صدور القانون لأن عددهم محدود. وإنما الحل الصحيح لأزمة البطالة هو أن تقوم الحكومة - حكومة ديموقراطية - بالمشاريع العمرانية والصناعية الكبرى والضرب على أيدى أصحاب الأعمال الذين يغلقون مصانعهم ليجبروا العمال على قبول خفض فى الأجور. إن تمصير الشركات بالصورة التى وردت فى القانون تقدم حلا ضعيفا لا يسمح بحل أزمة البطالة. زد على ذلك أن هذا القانون يرمى إلى إشعال المنافسة بين العمال المصريين والأجانب بما يوجد من عناصر شقاق وتفرقة بين أفراد نفس الطبقة (العاملة) من مصريين وأجانب. فقد كان لبعض هؤلاء، خاصة اليونانيين منهم، دور فى تقوية بعض النقابات العمالية المصرية مثل نقابة الترامواى ونقابة عمال المحال العمومية.

ثم يضاف إلى ما تقدم أن القانون نفسه ينص على أنه لن يطبق إلا بعد صدوره بسنتين كاملتين. ولما كنا نعرف الكثير عن براعة الحكومة فى عدم تطبيق القوانين وتعطيلها عمليا فإن مصير هذا القانون هو - فى الأغلب الأعم - التعطيل.

جاء فى «كفاح الشعب»، أنه وصلها من الزميل (..) تعليق ونقد على ما ورد فى دراسة من الدراسات التى نشرتها ووزعتها «المنظمة» على الأعضاء(٦٦).

(١) ففى المسألة الزراعية: عندما عرض التقرير للأوضاع الاقتصادية فى البلاد قسم الموضوع أربعة أقسام: تطور الهيكل الصناعى للاقتصاد المصرى بما فيه من اتجاه نحو التركيز والاحتكار مع ما يصاحب هذا من تدهور الوحدات الصناعية الصغيرة. كما أشار إلى نفوذ رأس المال الأجنبى وتمكنه من ميادين الصناعة وتعاون الاحتكاريين المصريين مع الاستعمار كانعكاس للرابطة الاقتصادية بين الرأسمال الأجنبى والرأسمال المصرى. إلا أن التقرير لم يتوسع فى تحليل الأوضاع الزراعية فى مصر مع أن الناظر إلى إحصائيات الحكومة يمكنه أن يتبين بسهولة الأوضاع الآتية:

أ - أن عدد الملاك الكبار فى تناقص، ويصحب هذا زيادة فى المساحة المملوكة لكل منهم.

ب - أن الملاك المتوسطين فى تدهور مستمر من حيث عدد ومجموع الملكيات نفسها. وإن كان ذلك غير واضح من الإحصاءات إلا أنه صحيح إذا أخذنا فى اعتبارنا مجموع المساحات المملوكة وعدم تزايد عدد الملاك المتوسطين بالنسبة نفسها ولا ملكياتهم.

جـ - أن الملكيات ضئيلة المساحة - فدان فأقل - فى تزايد مستمر:

ملاك	مساحة	متوسط ما يملكه الفرد	النسبة
١,٦٧٦,٧٦٩	٧٣٣,٩٩٧	٠,٤١ فدان	١٩٤٣
٩٤٢,٥٣٠	٥٧٤,٥٩٥	٠,٤٣ فدان	١٩١٣

ولا شك أن هذه ناتج عن تدهور الملكيات المتوسطة الصغيرة. ونلاحظ عموما أن الكفاءة الإنتاجية للملكيات الكبيرة أكبر من كفاءة الملكيات المتوسطة؛ مما يجعل الأولى فى مركز أفضل يمكنها من منافسة الثانية والضغط عليها. إذ إن المالك الكبير يكون لديه فى العادة رصيد نقدى أكبر يستخدمه فى تحسين إنتاجية أرضه، كما أنه يكون عادة أقدر على مجابهة الأزمات الاقتصادية وأقدر أيضا من حيث إعطائه التسهيلات فى الاقتراض.

إن هذه التغييرات فى الأوضاع الزراعية تؤثر فى الوضع الاقتصادى عامة، فتوسع الهوة بين الملكيات الكبيرة والصغيرة وتيسر للصناعة فى المدن جيشا من العمال يتزايد باستمرار. وهى كذلك تغير الوضع السياسى والطبقى فتتغير بذلك الاتجاهات السياسية.

(٢) يرى التقرير أن زيادة الطبقة العاملة وتمركزها يولد فيها بالضرورة الشعور بالقوة القادرة على استخلاص مطالبها. فهل هذا صحيح؟ إن الكلام عن الشعور بالقوة دون أهمية التنظيم والوعى فيه اقتضاب.

(٣) جاء فى الصفحة العاشرة من التقرير «إن الطبقة العاملة هى الطبقة الثورية الوحيدة التى يحق لها بحكم ثوريتها وبحكم دورها التاريخى ووضعيتها فى المجتمع أن تقود نضالنا الوطنى والديموقراطى فى هذه المرحلة..». إن الكلام عن دور الطبقة العاملة بهذه الصورة فيه جنوح نحو اليسار. لأنه يتجاهل درجة وعى الطبقة العاملة، ويتجاهل القوى الأخرى الموجودة فى الميدان ومقدار قوتها النسبية وهل خانت دورها التاريخى أم أنها ما زالت ثورية تشترك فى النضال الوطنى، بل وتحمل الراية فى الكفاح ضد الاستعمار باعتبارها أكثر تنظيما ووعيا وخبرة.

كلنا يعلم أن الطبقة العاملة ستحمل الراية فى الكفاح ضد الاستعمار باعتبار أنها أكثر

وعيا وخبرة وتنظيما. ولكن المسألة ليست ولا يصح أن توضع بهذا الشكل. إن ما يهمنا هذا السؤال: «متى؟».

ثم إنه جاء فى صفحة أخرى من التقرير أنه: «لما كانت البورجوازية الوطنية أسبق فى الظهور من الطبقة العاملة، ولما كانت أقوى مركزا بذاتها وقوتها الاقتصادية، كما أنها تحوز العلم والتجارب وتتمتع بالنفوذ الذى ينقص الطبقة العاملة، فقد كان طبيعيا أن تخضع الطبقة العاملة لقيادة البورجوازية الوطنية». إن مثل هذا القول لا يمكن أيضا إطلاقه على علاته. أى بمعنى أنه لا يجوز القول بأنه ما دامت البورجوازية أسبق فهى تقود. لأن السبب الجوهرى لخضوع الطبقة العاملة يرجع بالأساس إلى الظروف الموضوعية وتأخر أساليب الإنتاج الرأسمالية (فى مصر) ويتبع هذا ضعف الطبقة العاملة وعدم تكتلها كطليعة بالمعنى الصحيح وتأخر وعيها الطبقى. ثم قيل إن الطبقة البورجوازية تعانى «استغلالا»! إن الاستغلال بمعناه الاقتصادى هو ذلك الاستغلال الذى ينشأ من العمل المأجور. ولو كانت البورجوازية تعانى استغلالا لظلت طبقة ثورية مادام بقى هذا الاستغلال. وصحة الأمر أن البورجوازية تعانى ضغطا، إذا زال أو خف زالت أو خفت بالتالى ثوريتها.

ولقد أغفل التقرير الفلاحين فلم يجر ذكرهم إلا عرضا مع ما لهم من الأهمية القصوى بحكم طبيعة بلادنا الزراعية. فإذا كانت تنقصنا الإمكانيات العملية، فلا أقل من توفية الموضوع حقه من الدراسة النظرية والتطبيقية وبيان مسلكنا تجاه الفلاحين ودور الطبقة العاملة فى قيادتهم والتقدم بمطالبهم. ومع ذلك، يذكر التقرير فى موضع آخر أن الطبقة العاملة تحالف الفلاحين والفئات الثورية الأخرى. فأين هذا التحالف؟

(٤) إن التقرير اتجه إلى بيان الحدود العامة لسياستنا ولكننا لم نهتد إلى برنامج محدد لا يخلو منه أى تقرير. فيجب أن نحدد مثلا ما يجب أن تنهجه الطبقة العاملة مثلا فى الوقت الحالى، موقفنا من الحكومة الحاضرة، موقفنا من القضية الوطنية، موقفنا من الأجور.

وقد أوردت المجلة تعليقا جاء فيه أنها فى انتظار بقية الملاحظات من بقية الرفاق وسوف تتم مناقشتها.

مسألة التأميم مثل من أمثلة تضليل الشعب لمصلحة الشركات ولزيادة أرباح الرأسماليين(٦٧)

جاء فى مجلة «كفاح الشعب»:

قلنا ولا نزال نكرر القول بأن الإصلاح الذى يرتجيه شعبنا، والعدالة الاجتماعية التى يتطلع إليها، ورفع مستواه المادى والصحى والثقافى.. كل هذه ترتبط أوثق ارتباط بنوع الحكومة ونوع الحكم الذى يظلل البلاد. فإذا كان الحكم رجعيا فلا يمكن أن يكون ثمة أمل فى إصلاح حال الطبقات الفقيرة مهما طنطنت الصحف ومهما أشادت ببراعة هذا الوزير و«نزاهته». ومع ذلك لا تزال الصحف تنشر الدعايات كل يوم عن أعمال عبدالحميد عبدالحق وزير التموين دون أن ترى الطبقات الفقيرة، بل والمتوسطة تغييرا محسوسا فى طرائق معيشتها.. وهذه الدعايات التى تشترك فى نشرها الصحف الحكومية وبعض الصحف المعارضة «كالمصرى» إنما الغرض منها كما هو واضح إبعاد الشعب عن مناقشة الأوضاع السياسية وفهم أسباب فقره وشقائه فهما سليما.

وهذا التضليل الذى ينشر لا يقف عند الدعاية لوزير التموين ولأعمال الإصلاح المزعومة التى تقوم بها الوزارة ولكنه يتجاوز وزير التموين ويتجاوز أعماله إلى مسائل أو مشروعات اقتصادية نفذت ولا تزال تنفذ فى بلاد شرق أوروبا وجاء تنفيذها فى الواقع بأطيب الثمرات؛ إذ زاد الإنتاج وانخفضت الأسعار وارتفع مستوى الحياة ارتفاعا حقيقيا ملموسا.

نذكر هذا بمناسبة الحملة التى تتزعمها صحيفة «المصرى» ضد «التأميم» أى ضد فكرة امتلاك الدولة للمرافق والصناعات الكبرى وشركات الاحتكار. وهى تحاول ما وسعتها المحاولة أن تثبت أن عملية التأميم تضر باقتصاديات البلد أكبر الضرر وأنه لا ينتج عنها سوى اضطراب المرافق العامة. وهى تذكر هذا بمناسبة انتقال ملكية «شركة الغاز والكهرباء ليبون» إلى الحكومة المصرية هذا العام. كتبت «المصرى» تقول بتاريخ ٦/١/٤٩: «التأميم.. مبدأ ليس من الهين الإسراف فى الاتجاه إليه مهما يكن الدافع إليه. فإن الإسراف فى تأميم بعض المشروعات قد يؤدى إلى عكس المقصود من التأميم. ولهذا تحرت دول كثيرة واجب الحذر وأخذت بسنة التدرج حتى لا تتحمل الأمة أو الدولة خسائر طبيعية ناجمة عن سوء الإدارة الحكومية - هذه فرنسا أممت مشروعات فردية كثيرة بعد الحرب الأخيرة فكانت النتيجة أن اعترف رئيس الوزراء الحالية (الفرنسية) بأن خسارة الحكومة منها كانت كبيرة.. فالتأميم مبدأ خلاب وجميل ولكن تنفيذه خطر؛ خاصة فى بلاد دلت سوابق حكوماتها على أنها لا تحسن إدارة المرافق العامة التى توكل إليها».

وتقول المصرى أيضا: وقد تحدث مدير التنظيم عن مشروع تأميم الأتوبيس فى القاهرة.. ولقد كتبنا كثيرا نهيب بولاة الأمور أن يدرسوا التأميم ونتائجه فى أنحاء العالم وفى مصر وألا يتسرعوا فى التأميم قبل أن يتثبتوا من سلامة الخطوات التى سيخطونها. ولعل مدير التنظيم أحوج الناس إلى الدراسة فإنه يدير مرفقا مؤمما غير ناجح هو تنظيم القاهرة.. والسكك الحديدية وهى أكبر المشروعات المؤممة فى مصر يخشى عليها مديرها من التأميم المستمر ولهذا يجاهد اليوم فى سبيل فصل السكة الحديدية عن ميزانية الدولة ليجعلها مرفقا يتبع أنظمة الشركات الخاصة».. وقالت المصرى فى نهاية المقال: «إننا لا نحارب التأميم فهو سنة التطور ولكننا ندعو إلى الحذر فى تطبيقه..».

هذا ما تقول «المصرى» وهى تغالط للأسباب التالية:

أولا : هناك تأميم وتأميم.. هناك تأميم يخدم طبقات الشعب الكادحة.. وهناك تأميم يخدم الرأسماليين قبل أن يخدم الشعب. ولنضرب مثالا على ذلك ما هو حادث فى بريطانيا من ناحية وما هو حادث فى بلاد الديموقراطيات الشعبية من ناحية أخرى.

فحكومة العمال البريطانية والاشتراكيون البريطانيون المزيفون يزعمون أنه يكفى أن تمتلك الدولة البلديات ومرافق الماء والغاز حتى تنتقل إلى مرحلة الاشتراكية. وهذا بالطبع وهم خاطئ نستطيع أن نتبين خطأه إذا عرفنا كيف نفذت حكومة العمال عملية التأميم بعد الحرب الأخيرة. فلقد حاولت فعلا أن تجعل مناجم الفحم ملكا للدولة. ولم تجد الحكومة صعوبة فى ذلك؛ بل لقد رحب أصحاب المناجم بذلك. لماذا؟

لأن المناجم وصلت إلى حالة بالغة السوء. فالفحم لا يستخرج من الغالبية العظمى من المناجم بالأساليب الميكانيكية الحديثة. وهذا معناه أن الحكومة ستقوم بإنفاق مبالغ كبيرة جدا لإصلاح العمل وتنظيمه فى هذه المناجم. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن الرأسماليين أصحاب المناجم يأخذون من الحكومة تعويضا عن المناجم التى يبيعونها للحكومة. وقد ثبت أن الذين باعوا مناجمهم للحكومة قد حصلوا على رؤوس أموالهم كاملة غير منقوصة ثم سلموا الحكومة فى آخر الأمر مناجم خَرِبة لا يستطيع الرأسماليون

أنفسهم إصلاحها وفقا للنظم الصناعية الحديثة بدون أن يكلفهم هذا الإصلاح خسائر ونفقات كبيرة. فكأن من مصلحة الرأسماليين أصحابها أن يتخلصوا من مشروعاتهم ويلقوها على الدولة. فإذا أضفنا إلى ذلك أن الحكومة لم تشتر جميع المناجم وإنما هى فقط تديرها بالاشتراك مع ممثلين لأصحابها. وإذا عرفنا أن الحكومة قد سلفت هذه الصناعة ١٥٠ مليونا من الجنيهات (الاسترلينية) اتضح لنا أن التأميم فى بعض الأحيان يكون بالفعل فى مصلحة الرأسماليين قبل أن يكون فى مصلحة الشعب.

والواقع أن هناك صناعات كبرى فى بريطانيا قد ألحقت بها الحرب أضرارا كثيرة بحيث بات يصعب على أصحابها الرأسماليين أن يصلحوها لتنافس الصناعات الأمريكية إلا إذا أنفقوا عليها أموالا طائلة ومن ثم فلا مانع لديهم أن تتقدم الدولة للصرف عليها أو تأميمها.

هذا هو التأميم عندما تقوم به حكومة شعبية مزيفة لا تعمل لمصلحة الطبقات الكادحة ولا تحارب مستغلى الشعب حربا حقيقية وإنما تعوّض الرأسماليين فى مصالحهم من أموال الشعب نفسه.

ثانيا: ولكن هناك تأميم آخر.. هو التأميم الشعبى الحقيقى. ففى بلد كالاتحاد السوفيتى انتزعت الدولة الاحتكارات والمصانع الكبرى من الرأسماليين ولم تدفع لهم مليما واحدا. فكأنها تقضى على الرأسمالية كنظام. وما حدث فى الاتحاد السوفيتى حدث فى تشيكوسلوفاكيا أيضا.. فقد استولت الدولة على الصناعات الكبرى دون أن تعوض أصحاب الشركات أو تشتريها منهم. ثم أنها توجه إنتاج هذه الشركات بما يتفق وحاجة الطبقات الشعبية للاستهلاك. فإذا رأينا «الأهرام» تعترف بتاريخ ٤٩/١/١٩ بأن الإنتاج زاد فى تشيكوسلوفاكيا بنسبة ١٠٪ - وعرفنا أن انخفاض مستوى «تكاليف» المعيشة فى ظل الحكم الشعبى الحقيقى يتمشى مع زيادة الإنتاج - استطعنا أن نفرق بسهولة بين التأميم فى ظل الحكومات الشعبية وبين التأميم فى ظل حكومات الرأسماليين وأصحاب الشركات.

ثالثا: إن «المصرى» تخاف من التأميم بحجة أن الحكومة تسىء إدارة المرافق. وهذا تضليل لأن سوء الإدارة الحكومية يرجع إلى مساوئ النظام الرأسمالى الذى يفسد الموظفين ويحيل حياة صغارهم بؤسا فوق بؤس بحيث يقتنعون بأنه لن تعود عليهم فائدة إذا نشطوا ولن يخسروا شيئا إذا تكاسلوا. ولكن لماذا تتعمد «المصرى» المغالطة؟؟ للإجابة على هذا السؤال نقول إن «المصرى» تنطق بلسان المصالح الأمريكية فى الشرق العربى، وأمريكا هى الدولة الأولى التى تقاوم مشروعات التأميم مقاومة عنيفة لأنها تريد أن تصدر الأموال وتنشىء الشركات فى كل بلد. ولقد قاومت أمريكا التأميم فى فرنسا وضغطت على الحكومة الفرنسية لتوقف عمليات التأميم وقاومت التأميم فى بريطانيا ذاتها! وهددتها عام ١٩٤٧ إن هى استمرت بعدم منحها ما تطلبه من قروض. ولعلنا قد قرأنا فى «المصرى» ذاتها منذ أيام رسالة عن الحالة الاقتصادية فى الهند. وقد جاء فيها أن أحد رجال الأعمال الأمريكيين أخبر الحكومة الهندية بأنه إذا استمرت فى عملية التأميم فإنها لن تتلقى قروضا أو خبراء أمريكيين. فالمصرى إذ تهاجم التأميم؛ إنما تفعل ذلك لمصلحة الرأسماليين.. لمصلحة أصحابها الذين ينوبون عن الشركات الأمريكية التجارية والصناعية.

مطالبنا من التأميم:

قد يتساءل البعض قائلين: هل ننتظر حتى تقوم حكومة شعبية لتطالب بالتأميم؟

كلا بالطبع.. بل ويجب أن نطالب بتأميم الاحتكارات التى تسيطر على صناعات المواد الغذائية (السكر - الزيت.. إلخ). وأن نطالب بخفض أسعار هذه المواد، وفى حالة تأميم شركات الغاز يجب أن نطالب الحكومة بخفض أثمان الكهرباء والغاز. يجب أن نكشف باستمرار عن هذه الأوضاع الشاذة التى تسمح لحفنة من كبار الرأسماليين أن يتحكموا فى قوت الشعب وملبسه.

ولكن الحكومة التى توجه التأميم بالفعل لخدمة طبقات الشعب هى الحكومة التى تمثل بالفعل عماله وفلاحيه وموظفيه، هى الحكومة الشعبية الحقة.

فليكن هدفنا أن نقضى على العهد الحاضر.. عهد الشركات الاحتكارية، ولنناضل من أجل حكم ديموقراطى، وحكومة ديموقراطية حقة.

حواشى الباب الرابع

الفصل الأول:

(١) الإشارة هنا إلى يوسف درويش، وريمون دويك.
(٢) مشكلة فلسطين، مجلة الأسبوع، العدد ٥٠٨، ١١ مارس ١٩٤٤، ص٣
(٣) «كاشف» هو الاسم الذى كان يوقع به ريمون إبراهيم دويك.
(٤) المصدر ذاته.
(٥) برنامج لجنة العمال للتحرير القومى، توقيع محمد يوسف أحمد المدرك، محمود محمد العسكرى، طه سعد عثمان، محمود محمد قطب، محمد مدبولى، محمدحمزة، القاهرة أكتوبر ١٩٤٥..
(٦) طه سعد عثمان، الطبقة العاملة والعمل السياسى، مذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر، الكتاب الثالث، القاهرة، مؤسسة العروبة للطباعة والنشر والإعلان، ١٩٨٨، ص ١٤٨، ١٤٩.
(٧) المصدر ذاته، ص ١٤٨.
(٨) قرارات «عصبة التحرر الوطنى الفلسطينى»، الفجر الجديد، العدد، ١١، ١٩٤٦/١/٢٣ ص٧.
(٩) موقف الجامعة العربية من تقرير لجنة التحقيق، الفجر الجديد، ١٩٤٦/٢/٢٧، ص ٦ -٧.
(١٠) تقرير لجنة التحقيق، مواصلة لجهودات الاستعمار ضد بلادنا العربية، «الفجر الجديد»، العدد ٣٣، ٧ مايو ١٩٤٦، ص ١٨ - ١٩.
(١١) فلنطالب بحكومة عربية منتخبة لفلسطين العربية، كفاح الأمة، ١٩٤٨/٨/٣١، ص ١ - ٢.
(١٢) فلتسقط مؤامرات الاستعماريين فى فلسطين ولتحيا فلسطين حرة مستقلة، «كفاح الشعب»، ١٩٤٨/٩/٢٨.
(١٣) مجلة «كفاح الشعب»، ١٩٤٨/١٠/٢٨، ص١.
(١٤) من برنامجنا، الصلح مع إسرائيل والجلاء عن غزة، «المقاومة الشعبية»، العدد ٨، ١٩٥١/٩/٩، ص٤.
(١٥) انظر على سبيل المثال: مجلة «صراع الشعب»، مجلة «الكفاح المشترك» العدد الصادر فى ١٩٤٧/٧/١١، و«كفاح الشعب»، تحت عنوان مسألة فلسطين، العدد ١٨، ١٩٤٧/١٢/١١، و«كفاح الأمة»، العدد الصادر فى ١٩٤٨/٥/١٠، والعدد الصادر فى ١٩٤٨/٨/٣١.
(١٦) طه سعد عثمان، الكتاب الثانى، ص ٣٥٠.
(١٧) أحمد رشدى صالح، مسألة السودان، القاهرة (ب.ت) والأرجح أواخر عام ١٩٤٦ أو أوائل ١٩٤٧.
(١٨) فى نص المحضر المتفق عليه عن مفاوضات (الوحدة بين «أ» و «ب»)، الهدف، العدد العاشر، ١٩٤٧/١٠/٤، ص ١، هذا ويشير حرف «أ» إلى ممثل «ط.ع» وحرف «ب» إلى مثل «حتش».
(١٩) قضية السودان، «الهدف»، ١٩٤٧/٨/٢٧، ص٤.
(٢٠) «ليحيا تحالف الشعبين المصرى والسودانى فى كفاحهما الجبار ضد الاستعمار وأعوانه فى سبيل الحرية والديمقراطية»، «كفاح الشعب»، ١٩٤٨/٢/٢٨، ص ٣، ٤.
(٢١) من برنامجنا، حق تقرير المصير للشعب السودانى، «المقاومة الشعبية»، العدد ١١، ٢٤ أكتوبر ١٩٥١، ص٦.
(٢٢) قضية السودان، الهدف، ١٩٤٧/٨/٢٧، ص٤.
(٢٣) على هامش اغتيال أمين عثمان باشا، تعليق أ.ر.ص.، مجلة «الفجر الجديد»، السنة الأولى العدد ١٦، ١٩٤٦/١/١١، ص٧.
(٢٤) ضد الإرهاب، مجلة «كفاح الشعب» العدد ٥، ١٩٤٧/٥/١٤، ص ٤، ٥.
(٢٥) العمال الذين ألقوا ماء النار لم يكونوا من أعضاء المنظمة أو العاطفين عليها (م).
(٢٦) إضرابات عمال المحلة (الافتتاحية)، «كفاح الشعب»، العدد ١١، ١٩٤٧/٩/١٥، ص ١ - ٢

وانظر أيضا فى العدد نفسه، تحقيق بعنوان: انفجار عمال شركة مصر للغزل والنسيج، ٣ ص فولسكاب. (ب.ت).

(٢٧) من مقال «امتزاج المطالب السياسية بالمطالب الاقتصادية»، «كفاح الشعب»، ص٤، ١٩٤٨/٤/١٧.

(٢٨) «أسلوب العمل»، مقال، «الهدف»، صفحة واحدة مكتوبة على الآلة الكاتبة، ورق خفيف.

(٢٩) «فيما يخص تعطيل الإنتاج وتخريبه»، «الهدف» ١٩٤٨/٩/٦.

(٣٠) «كفاح الشعب»، ١٩٤٨/١٢/١٤، ص ٢ - ٣.

(٣١) «ارفعوا راية الطبقة العاملة»، انزلوا بشعاراتها دفاعا عن حرياتنا السياسية والنقابية، دفاعا عن الخبز والاستقلال والسلام، «المقاومة الشعبية»، العدد ١٢ فى ١٩٥١/١١/٩، ص ٢ - ٣.

(٣٢) مسألة الكفاح المسلح، «المقاومة الشعبية»، عدد أكتوبر/ نوفمبر ١٩٥٢، ص ١.

(٣٣) عباس، «الحكومة العسكرية والكفاح ضد الاستعمار المحتل» مجلة «المقاومة الشعبية» ٩ يوليو ١٩٥٣، ص ١.

(٣٤) كانت جبهة الشيوعيين تتكون من منظمات «طليعة العمال» و«الجناح» الذى لم ينضم إلى حدتو من حتش ومنظمة شعوب وادى النيل.

(٣٥) منظمة «ط.ش.ت» اقتراح مقدم إلى «جبهة الشيوعيين للمناقشة» صفحة واحدة ١٩٤٧.

(٣٦) فى تقرير اللجنة المركزية «لطليعة العمال» أغسطس ١٩٥١.

(٣٧) لجنة الطلبة التنفيذية العليا للجامعة والمعاهد العليا والمدارس الثانوية والفنية، مجلة «رابطة الشباب»، العدد ١٥٦، ١٣ - ٤ - ١٩٤٧ ص٥.

(٣٨) أبوسيف يوسف، «مندور: الفكر والممارسة - مجلة أدب ونقد»، القاهرة ١٣ يونية/يوليو، ١٩٨٥، ص ٤٣.

(٣٩) المرجع ذاته، ص٤٣، ٤٤.

(٤٠) المرجع ذاته، ص ٤٦، ٤٧.

(٤١) المرجع ذاته، ص ٤٦، ٤٧.

(٤٢) عادل فهمى، محضر نقاش.

(٤٣) المصدر ذاته.

(٤٤) طلبة الكتلة، «صوت الأمة» ١٩٥٠/١/١٥.

الفصل الثانى:

(٤٥) مجلة «ملحق المقاومة الشعبية»، العدد الصادر فى ٢٤ مايو ١٩٥٣، «الجبهة المتحدة والوضع الراهن»، ص ٢.

(٤٦) «من أجل القضاء على الاستعمار الأنجلو أمريكى وعلى مشروعات الحرب، دفاعا عن السلام والاستقلال والديمقراطية»، تقرير مقدم من المكتب السياسى إلى اللجنة المركزية لطليعة العمال، سبق ذكره، ص ٩ - ١٤.

(٤٧) محمد حلمى يسن، «الاستعمار يهزم فى المجر»، المؤسسة القومية للنشر والتوزيع، ١٩٥٧، ص ٢١ - ٢٧.

(٤٨) من مقال «سياستنا»، «الهدف»، العدد ٢٠، ٢٦ مارس ١٩٤٨، ص ٢ - ٣.

(٤٩) بيان من «طليعة العمال» إلى الشعب المصرى المجيد، (كوارتو)، الآلة الكاتبة والرونيو، ب.ت. على الأرجح فى ديسمبر ١٩٥٣، أو يناير ١٩٥٤.

(٥٠) «الموقف السياسى»: «إلى المعركة ضد الحلف الأمريكى، ضد المحادثات، من أجل إعلان الحياد الرسمى، ضد كل حلف عسكرى عدوانى»، مجلة «النشرة» عدد يناير ١٩٥٤، ص ١ - ٢.

(٥١) الموقف السياسى، مجلة «النشرة»، عدد فبراير ١٩٥٤، ص ١.

(٥٢) المصدر ذاته، ص ١ - ٢.

(٥٣) المرجع ذاته، ص ٣ - ٤.

(٥٤) المرجع ذاته، ص ٣. ٤. ٥.

(٥٥) «من أجل القضاء على الاستعمار الأنجلو الأمريكى وعلى مشروعات الحرب، دفاعا عن السلام والاستقلال والديموقراطية»، تقرير سبق ذكره ص ٦.

(٥٦) عن محاضرة مطبوعة بالرونيو فى كتيب صدر دون تاريخ وعلى الأرجح فى ١٩٥٦.

(٥٧) عرض لأهم المواقف السياسية وموقف القيادة منها، تقرير، مجلة «النشرة»، عدد فبراير ١٩٥٦، ص ١ - ٥.

(٥٨) صادق سعد، «هل نشجع صناعتنا»، مجلة «الأسبوع»، العدد ٤٨٨، ١٩٤٣/١١/٢٩، ص ٣، بحث اقتصادى.

(٥٩) «كفاح الأمة»، ١٩٤٨/٩/٢٠، ص ٣ - ٤، مسائلنا الاقتصادية.

(٦٠) «الخطوط العامة فى سياسة مصر الاقتصادية»، مجلة «الهدف»، العدد التاسع ١٩٤٧/٦/٢١، ص ٦ - ٧.

(٦١) المرجع ذاته، ص ٦ - ٧.

(٦٢) المرجع ذاته، ص ٧.

(٦٣) اقتصادنا فى خطر، اشتراك مصر فى مؤتمر هافانا، «الهدف»، ١٦ فبراير ١٩٤٧، ص ٨، ٩.

(٦٤) المرجع ذاته، ص ٨.

(٦٥) «قانون الشركات المساهمة»، «كفاح الشعب»، العدد ٤ أول مايو ١٩٤٧، ص ١ -٢.

(٦٦) «قضايا فى الاقتصاد الزراعى»، مجلة «كفاح الشعب» العدد ٥، فى ١٩٤٧/٥/١٤، ص ٦ - ٧.

(٦٧) مجلة «كفاح الشعب»، العدد الصادر فى ١٩٤٩/١/٢٤، ص ١.

الباب الخامس

التنظيم النظرية والتطبيق*

الفصل الأول

ماهية المنظمة

الفصل الثانى

سرية المنظمة لماذا ؟

الفصل الثالث

أسس التنظيم الداخلى

أولا : شروط العضوية

ثانيا : شروط العضوية فى التطبيق وسياسة التجنيد

ثالثا : هيكل تنظيم المنظمة

* كتب هذا الباب: نبيل صبحى.

الفصل الأول

ماهية المنظمة:

منذ البداية يحدد بيان «نحن وسياستنا».[1] أن منظمة «طليعة العمال» قد تأسست باعتبارها :

– " هيئة سياسية تمثل المصالح الجوهرية للطبقة العاملة المصرية وتناضل فى سبيلها[2].

– ونحن فى هذه الحرب طليعة الجيش العمالى الشعبى وأركان حربها[3] .

– نريد أن نخدم مصالح الطبقة العمالية أولا ، والطبقات الشعبية الأخرى ثانيا[4].

– فوحدتنا آتية من أن مصالح الطبقة التى نمثلها .. إنما هى مصالح واحدة واضحة[5].

– فالنظرية الماركسية – اللينينية التى تقودنا نظرية علمية مبنية على تجارب الإنسانية أجمع ، وخاصة على تجارب الطبقة العمالية[6].

هكذا – إذن – ومنذ الاجتماع المنعقد فى عام ١٩٤٦ والذى أسس "المنظمة" بأول اسم غير معلن لها : «الطليعة الشعبية للتحرر» (ط.ش.ت.) أعلن مؤسسو «طليعة العمال» أن منظمتهم هى التنظيم السياسى للطبقة العاملة المصرية المعنية بالنضال من أجل المصالح الوطنية والطبقية للعمال والطبقات الشعبية الأخرى ، وأن الماركسية – اللينينية هى النظرية المرشدة لهذا النضال .

وقد استمر المفهوم المحدد لهوية «المنظمة» يشكل الركن الأساسى فى عقيدتها السياسية. بل نرى أنه يزداد تحديدا مع تطور المنظمة تنظيميا وسياسيا وجماهيريا ، كما جرى تقنينه بتحويله إلى نصوص ملزمة شغلت المواد الخمس الأولى من الباب المعنون: «المبادئ الرئيسية فى البرنامج» من القانون الأساسى للمنظمة (أى لائحتها)[7].

إذ توضح هذه النصوص – وتؤكد على أن لائحة منظمة " طليعة العمال " قد كرست ماهيتها كمنظمة سياسية للطبقة العاملة المصرية تتأسس أيديولوجيتها على مبادئ الماركسية اللينينية(*) والأممية العمالية (البروليتارية).[8]، ومن ثم أصبح الإقناع بهذه الهوية هو الشرط الأول لعضوية المنظمة ، حيث إنه يتعين على طالب العضوية أن يعلن قبوله اللائحة قبل أن ينظر فى إقرار عضويته . وفى إطار هذا المفهوم تجدر ملاحظة ما يلى :

أولا : ارتبط تقديم منظمة «طليعة العمال» لنفسها باعتبارها التنظيم السياسى للطبقة العاملة[9]. بفهم محدد من جانبها للتفرقة فيما بين الأحزاب السياسية للرأسمالية من ناحية و« التنظيم السياسى» للطبقة العمالية ، ذلك التنظيم الذى يتعين عليه أن يقود الصراع الطبقى ضد الاستعماريين و «الفئات العليا» من المستغلين المحليين[10].

ويتلخص هذا الفرق من وجهة نظرها فى :

أ– أن المنظمة السياسية العمالية تتميز بوحدة التفكير على أساس وحدة النظرية القائدة (الماركسية اللينينية) ، وليس على أساس الولاء لقدسية الزعيم ، كما هو الحال فى الأحزاب الرأسمالية؛ خاصة الدينى منها .

ب– أن المنظمة السياسية العمالية تتميز بوحدة التفكير والكفاح على أساس «وحدة المصالح الطبقية» ، و«وحدة النظرية القائدة»[11].

(*) كان تعبير «... الستالينية» يضاف إلى مؤسسى الاشتراكية العلمية فى كل الأدبيات الشيوعية حتى عام ١٩٥٦.
(الكاتب)

ثانيا : أنه رغم التأكيد على الأيديولوجية " الماركسية اللينينية " ورغم تكرار تعبير "المنظمة البلشفية" ورغم إضافة اسم «ستالين» إلى مؤسسى النظرية الاشتراكية العلمية فيطلق عليها : الماركسية اللينينية - الستالينية ، فإن الوثائق الأساسية (والتأسيسى منها أيضا) لمنظمة «طليعة العمال» ألحت على «فكرة النظرية القائدة»، وعلى أن تزودها «بالماركسية اللينينية» يساعدها على تفهم وتفسير «حقيقة الأوضاع الطبقية فى مصر والعالم فتفتح طريق الكفاح أمامها»(١٢). وارتبطت عملية التأسيس نفسها باجتهاد واضح فى هذا الاتجاه؛ حيث تلازم الإعلان عن هوية المنظمة بإصدار مجموعة التقارير والمحاضرات التى أعدت بغرض التثقيف الداخلى والجماهيرى فى آن واحد .

وهنا أيضا عدد من المؤشرات الفكرية والسياسية تبين محاولة تجنب التطبيق الحرفى الجامد للماركسية والنقل المباشر لبعض التجارب الماركسية . وقد وردت هذه المؤشرات فى لائحة المنظمة (قانونها الأساسى) وأيضا فى البيانات التى أصدتها المنظمة منذ بدء تأسيسها.

وفيما يلى أمثلة من ذلك :

أ - فى إشارة واضحة إلى خصوصية الخلافات الفئوية والإقليمية التى كانت سائدة ومؤثرة فى حركة الطبقة العاملة المصرية فى عقد الأربعينيات نجد أن محاضرة «نحن وسياستنا»(١٣) تعلن بوضوح «.. إلا أننا لا نمثل هذه الفئة أو تلك الطبقات العمالية ، وإنما نمثل هذه الطبقة ككل ونريد أن نخدم مصالح الطبقات الشعبية الأخرى ككل أيضا - إزاء ضغط واستغلال الفئات العليا من الطبقات المالكة والاستعمار مأخوذة فى وحدتها .. ولن ننظر إلى مصالح هذه الفئة أو تلك من العمل إلا فى الإطار العام».

ب - وفى هذا المثال نلاحظ تعبير " الفئات العليا من الطبقات المالكة والاستعمار مأخوذة فى وحدتها ".

جـ - وفى عدد " ملحق النشرة " الصادر عن إحدى مناطق المنظمة فى ١٩٥٤/٦/١٥ وردت العبارة التالية فى مقدمته : وعلشان نقدر نمشى فى خط سليم ومضبوط لازم ندرس حالة بلادنا ولازم نعرف موقف كل طبقة من الطبقات ... مَنْ معنا ومن ضدنا .. واحنا كمان إيه اللى احنا عاوزينه ؟ " وفى الصفحات التالية من هذا العدد من المجلة تبدو واضحة جدية السعى لفهم الواقع المصرى على هدى النظرية الماركسية(١٤).

د - وأخيرا لم يكن مصادفة ذلك النص الوارد فى المادتين (٢) و (٣) من الباب الأول من اللائحة الذى يفرق تفريقا واضحا بين المرحلة الثورية الراهنة لكفاح المنظمة ، وبين أهدافها «النهائية» المسجلة فى المادة (٤) والتى لا يغيب عن المدقق أن صياغتها كان بأسلوب " إعلان مبادئ عامة " لم يحن الوقت بعد لبرمجته(١٥).

هـ - وفى المثال السابق نلاحظ أن إطار الفهم للمرحلة الثورية الراهنة باعتبارها ثورة " ديمقراطية شعبية " وأن الاشتراكية هدف نهائى للمنظمة ، وكذا التحديد لمعسكر الأعداء خلال هذه المرحلة بـ " الاستعمار والفئات العليا من الطبقات المالكة " - هذا الإطار يختلف عن التطبيقات الأوروبية للماركسية - اللينينية، حيث يبدو فيه:

- أن القضية الوطنية تحتل المرتبة الأولى فى النظر السياسى والنضالى للمنظمة.. فالعدو هو الاستعمار وحلفاؤه.

- وأن جذب الفلاحين للنضال الثورى هو المهمة المحورية لإنجاز هذه المرحلة الثورية.

- وأن الفئات الوسطى والدنيا من الطبقات المالكة ليست ضمن «معسكر أعداء الشعب».

ويلوح من هذه المفاهيم بدايات البحث المبكر (عام ١٩٤٦) عن تطبيق مصرى للماركسية .

الفصل الثانى

سرية المنظمة لماذا ؟

منذ عام ١٩٤٦ ، أعلن مؤسسو «طليعة العمال» أن منظمتهم هى «نواة الحزب الشيوعى فى مصر»(١٦).

وفى مارس ١٩٥٤ ، نشرت مجلة «النشرة» تقريرا تنظيميا ينتقد بعض الجوانب فى نشاط (المنظمة) وأعضائها . وفى ضوء هذا النقد حدد التقرير واجبات تنظيمية مباشرة ، وفى مقدمة هذه الواجبات «تحويل المنظمة النهائى إلى منظمة بلشفية»(١٧).

وجاء فى المحاضرة أو التقرير الصادر بعنوان «خطنا التنظيمى»: «.. ولكى تقوم منظمتنا بواجباتها التاريخية لابد أنها تتحول من جماعة صغيرة إلى منظمة كبيرة .. إلى أساس للحزب الشيوعى المصرى .. الخ»(١٨).

كما ورد فى المطبوع الصادر بالعامية فى سبتمبر ١٩٥٥ بعنوان «الحركة الوطنية فى مرحلة الانتصار على الاستعمار والرجعية - مطبوعات المقاومة الشعبية» النص التالى :

«وفى سبيل بناء الحزب ده بتناضل منظمة «طليعة العمال» مهتدية بتجارب الحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى، وبتجارب الأحزاب الشيوعية الشقيقة فى كل البلاد، ومتمسكة فى الوقت نفسه بأشرف التقاليد والخبرات الثورية اللى بيتكون منها ميراثنا الوطنى المجيد».

«طليعة العمال» بتؤمن بأن طريقة بناء الحزب الشيوعى المصرى تتطلب منها أن تضع نفسها بدون شروط فى خدمة الشعب المصرى، وأنها الفرقة العمالية الأولى والمنظمة التى تتقدم الصفوف عشان تدافع عن الاستقلال والكرامة الوطنية ، وعن خبز العمال والكادحين ، وعشان ترد ضربات الاستعمار والرجعية الموجهة لحريات الشعب ، وعشان تحول بلادنا من قاعدة عدوان واستغلال إلى قلعة للسلام والحرية والرخاء».

وكان عنوان الفصل الذى جاء به الفقرة السابقة : «أهداف المرحلة الحالية ما تتحققش إلا بقيام حزب شيوعى مصرى ، ويُعرف هذا الفصل من المطبوع «الحزب الشيوعى المصرى» بأنه حزب الطبقة العاملة المصرية».

" ومفيش حزب يستحق أن يتسمى حزب الطبقة العاملة غير حزب شيوعى ثورى ، يهتدى بهدى نظرية ماركس وأنجلز ولينين وستالين ، ويكسب ثقة الطبقة العاملة ويوحد صفوفها". وتفرق الوثيقة بين هذا الحزب والأحزاب الأخرى بقولها :

«.. كل الأحزاب اللى بنعرفها فى مصر ماهياش - ومش ممكن تكون - أحزاب للطبقة العاملة؛ وإنما هى على اختلافها وبما فى ذلك الوفد إما أحزاب للخيانة والاستعمار وإما أحزاب ما تمثلش غير مصالح بروجوازية (أى رأسمالية) ضيقة موش مصالح الطبقات الشعبية الواسعة ، ومهما اتوحدت فى المستقبل أحزاب تسمى روحها أسماء خداعة اشتراكية أو يسارية.. فالحزب اللى يقدر يكسب ثقة الطبقة العاملة ويدافع عن حقوقها ويرسم لها طريق الخلاص النهائى - طريق تحقيق الاشتراكية والشيوعية ، وهو حزب من نوع جديد لأنه مايتصالحش ومش ممكن يتصالح مع الاستعمار والرجعية وأحزابها وهو حزب من نوع جديد عشان لما يعبر عن أهداف الطبقة العاملة وينظمها فى المعركة بيعبر بعمله دا عن مصالح الأمة فى مجموعها.. لا عن مصالح طبقة صغيرة فقط وبكده يقدر دونًا عن غيره أنه يخلى من الطبقة العاملة محور الوحدة القومية الشاملة»(١٩).

وفى رد على نقد «الرفيق خيرى» لمقال «موقفنا من المعاهدة ، تقول لجنة تحرير

النشرة: «أن الحزب يتكون فى النضال .. والواقع أن مشكلة الحزب متعددة الجوانب وهى بالفعل عملية تفاعل بين الطليعة من ناحية وبين الجماهير من ناحية أخرى، وتحقيق الارتباط الصحيح أو القيادى بين الطليعة وبين جماهيرها يعتمد على الفهم العميق السليم للأوضاع الطبقية وتعبيراتها الحزبية، كما يعتمد على تعميق فهمها للنظرية الماركسية بحيث تكون مدربة خير تدريب على فن رسم الاستراتيجية والتاكتيك»[٢٠].

وفى عدد مارس ١٩٥٤ نشرت مجلة النشرة تحت عنوان «مستخرج من محضر اجتماع اللجنة المركزية»: «٥- ناقشت ل . م التقرير من « م.س » عن إنشاء الحزب الشيوعى ووافقت عليه من حيث المبدأ وقررت إجراء تعديلات فى التقرير قبل توزيعه على الرفاق و«ل. م» تدعو جميع الرفاق إلى عدم إثارة الموضوع محل التقرير فى خارج المنظمة بما فيه المرشحون لأسباب تتعلق بأمان المنظمة وسلامتها وعلى الرفاق المسئولين تنفيذ هذا بمنتهى الحسم»[٢١].

ويتضح من الاستشهادات السابقة أن منظمة " طليعة العمال " حددت هوية المنظمة على النحو السابق عرضه على أساس من تصور ثابت لديها بالنسبة للبنيان التنظيمى الذى يطمحون إلى ممارسة نشاطها السياسى من خلاله . وهذا التصور يتلخص فيما يلى:

١- أن «المنظمة» ليست نهاية المطاف بالنسبة لنشاط أعضائها فى مجال التنظيم السياسى، وإنما هى مقدمة ولبنة لتأسيس وبناء حزب شيوعى فى البلاد .

٢- أن مزاولة كل أعضاء «المنظمة» للنشاط السياسى يجب أن تكون تحت العلم الشيوعى : فكريا (الماركسية اللينينية) وطبقيا (الانحياز للعمال والفلاحين والطبقات الشعبية الكادحة الأخرى وضد الاستعمار والرجعية والمصالح الرأسمالية الضيقة وفى ضوء أهداف «المنظمة» وتحركاتها (الاستراتيجية والتاكتيك الثوريان) **الساعية إلى إقامة الاشتراكية والشيوعية**) – هكذا دون أى مواربة أو التفاف .

وقد ترتب على هذا الاختيار اضطرار «المنظمة» لممارسة نشاطها من خلال شكل تنظيمى محدد هو التنظيم السرى حيث تُجرم قوانين العمل السياسى السائدة فى البلاد النشاط الشيوعى المنظم .

ويتضح من وثائق «المنظمة» أنه كان لتحديدها لهويتها على النحو السابق بيانه أثره الشامل والحاسم على مجمل حياتها التنظيمية، حيث ترتب عليه :

نشوء خصوصية للبحث عن فهم واضح للعلاقة بين العمل السرى من ناحية.. وكل من النشاط الجماهيرى، والعمل العلنى من ناحية أخرى .

– التدقيق فى شروط العضوية وفى أساليب تطبيقها عمليا عندما تكون القيادة والأعضاء بصدد تقرير الموافقة على عضوية جديدة .

– أساليب التنظيم والاتصال فيما بين المستويات المختلفة .

ولكن قبل أن ننتقل إلى عرض موضوعات أسس التنظيم الداخلية «للمنظمة» فى ظل السرية، يجدر استعراض الممارسة العملية «للسرية» فى «طليعة العمال» ومفهوم المنظمة لحماية كيانها، أمنيا وتطبيقها لهذا المفهوم .

مفهوم السرية وتطبيقها لدى المنظمة:

خلت وثائق المنظمة فى الفترة من عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٥٥ من صياغة متكاملة تحدد مفهومها لحماية المنظمة وتطبيقات هذا المفهوم إلا أنه يمكن ملاحظة مؤشرات مهمة من

وثائق الفترة من ١٩٤٦ إلى ١٩٥٠ كما يلى :

١- صدور البيانات والتقارير التأسيسية للمنظمة خالية من أى اسم لها ، وأن أول محاضرة أصدرتها " المنظمة " وكانت كما أشرنا بعنوان " نحن وسياستنا " لم يعرف القارئ من «نحن» هذه ؟ وكذلك المحاضرات التى سبق ذكرها وهى «أوضاع مصر العامة»، «القضية الوطنية» «المسألة الفلاحية»، «الحركة العمالية»، «الطبقة العاملة والسياسة،» «موقفنا من الوفد»...

فقد صدرت جميعها غفلا من اسم المنظمة، وكانت آنذاك تسمى «منظمة الطليعة الشعبية للتحرر».

٢- أصدرت المنظمة عدة مجلات ونشرات جماهيرية وتنظيمية داخلية ، وجميعها خلت من اسم المنظمة رغم أن موضوعاتها لا تخلو من عبارة «منظمتنا تهدف» و«منظمتنا تعمل» و«المنظمة ترى» وهكذا ، ويراجع فى هذا الشأن :

- جميع أعداد مجلة الهدف الداخلية ، فرغم أنها كانت تصدر للتداول بين الأعضاء فقط فإنها لم تُسْتَثن من الملاحظة السابقة . وفى العدد الصادر بتاريخ ١٩٤٧/٦/٢١ ، أذاعت على الأعضاء نبأ بدء وحدة «منظمتنا» مع منظمة «حركة تحرير الشعب» (حتش) دون ذكر اسم «منظمتنا» هذه[٢٢].

- جميع أعداد مجلة «كفاح الشعب» و«كفاح العمال» و«كفاح العامل» و«الفلاح» و«وكفاح الأمة»[٢٣].

- التعميمان المركزيان اللذان جرى تبليغهما لجميع الأعضاء حول موضوع " وحدة الشيوعيين " وحول " خلو الساحة من المنظمات الأخرى»[٢٤].

٣- عند نشر آراء أو انتقادات أو استفسارات أو تعليقات مرسلة من أعضاء المنظمة إلى مجلاتها الداخلية أو الجماهيرية ، فإن النشر يتم تحت عنوان «أرسل أحد الزملاء» دون ذكر اسمه الحركى (أى السرى) رغم أن الاسم الحركى لن يكون معروفا إلا لأعضاء خلية هذا الزميل، كما أن معرفة الاسم الحقيقى لصاحب الاسم الحركى عادة غير معروف لأكثر من اثنين فى المنظمة كلها[٢٥].

مما سبق يتضح أن منظمة " طليعة العمال " مارست عملها بتزمت شديد خلال فترة غير وجيزة من حياتها؛ إذ أن اسم المنظمة غير معروف لجماهيرها، ولا ينشر حتى على أعضائها.. كما أن الأسماء السرية لأعضاء المنظمة لا تنشر فى المجلات الداخلية السرية ، وتكرار هذه الظاهرة فى جميع المجلات والنشرات - داخلية وجماهيرية - فضلا عن استمرارها لسنوات طويلة (٤٦-٥٠) يشير إلى أنها لم تكن من قبيل السهو؛ بل قد يؤكد أنها مقصودة ونابعة من اهتمام متشدد وصارخ للغاية بالنسبة لممارسة السرية .

غير أنه اعتبارا من عام ١٩٤٩/ ١٩٥٠(*) ومع صدور مجلة «المقاومة الشعبية الجماهيرية» ومجلة «النشرة الداخلية»، فإن هذا الاتجاه يختفى لحد كبير ، فاسم المنظمة ثابت تحت اسم المجلة مباشرة ، كما بدأ نشر الأسماء الحركية لكتاب المقالات ، بل ونشرت الاسماء الحقيقية للقادة الجماهيريين الذين قبضت عليهم السلطات آنذاك[٢٦]. ولم تظهر الممارسة المتزمتة السابقة إلا فى حالة واحدة؛ حينما استخدم الرفيق (واصف) تعبير (العائلة) بدلا من اسم «المنظمة» فى رسالته إلى مجلة «النشرة» السرية والخاصة بالأعضاء فقط[٢٧].

(*) أى بعد الوحدة مع (حتش)، فى الوقت نفسه الذى بدأ المد الجماهيرى بسقوط حكومة عبدالهادى وبالدعوة إلى الانتخابات التى اكتسحها حزب الوفد. (الكاتب)

ثم جاءت اللائحة فنصت فى باب «حقوق وواجبات الأعضاء» على ما يلى : (٢)
«..وعلى كل عضو أن يحافظ بدقة صارمة على قواعد السرية والأمان الثورية وأن يرفع ويثبت باستمرار يقظته الثورية من أجل سلامة المنظمة»(٢٨).

وفى عام ١٩٥٣ ، صدر تقرير «خطنا التنظيمى» متضمنا أول صياغة لمفهوم منظمة " طليعة العمال " عن العمل السرى وكيفية حماية المنظمة ولو على حساب نشاطها الجماهيرى، فقد دعا التقرير فى الفقرة (٥) منه تحت عنوان " الفصل بين العمل العلنى والعمل السرى الحزبى " إلى التمسك بكل قوة بقواعد السرية والأمان حتى تُحاط المنظمة بسياج قوى يحميها. ومن هذه القواعد :

أ- العمل الحاسم لعزل المجموعات من بعضها والأقسام من بعضها والمناطق من بعضها إلخ ، فكل زميل يجب ألا يعرف من زملاء «المنظمة» إلا الذين يعمل معهم فقط، ويجب ألا يختلط فى جماعات صديقة (شلل) إلا مع الذين يكون اتصاله بهم **طبيعيا وضروريا ومفيدا " للمنظمة " وللعمل السياسى .**

لقد كانت هذه القاعدة موجودة فى تقاليدنا إلا أننا كثيرا ما أهملناها فى الأيام الأخيرة فغرقنا فى الميوعة العائلية والاتصالات الجانبية .

ب - واليوم يجب أن نضيف قاعدة جديدة : هى الفصل بين العمل العلنى والعمل السرى الحزبى.. فالزملاء الذين لهم مركز فى هيئة من الهيئات العلنية (النقابات ، الروابط، الصحف .. الخ) معرضون للمطاردة؛ فلذلك يجب أن يكونوا فى وضع يحمى «المنظمة» إذا ضربوا ويحميهم إذا ضربت "المنظمة ".

وهذا يعنى أنهم يجب ألا يأخذوا مراكز قيادية فى المنظمة وإذا كان تصعيدهم ضروريا فيجب أن ينسحبوا من هذه المراكز العلنية عملا بهذه القاعدة التى تضع المنظمة وتقويتها فى المرتبة الأولى قبل العمل الجماهيرى العلنى(٢٩).

وانتهى التقرير المشار إليه بتوجيه يحدد عددا من الواجبات التنظيمية جاء فى مقدمتها:

«١- .. وأن نمنع الخلط بين المستويات المختلفة .

٢- أن واجبنا أن نحافظ على قواعد السرية والأمان، وأن نقضى على الروح العائلية والميوعة»(٣٠).

وفى مايو ١٩٥٥، اتخذت اللجنة المركزية لمنظمة " طليعة العمال " عدة قرارات مصنفة إلى ثلاث مجموعات رئيسية : مجموعة قرارات سياسية، ومجموعة قرارات تنظيمية، ومجموعة قرارات خاصة باليقظة ضد أعداء الطبقة العاملة و«المنظمة».

وجاء فى هذه المجموعة الأخيرة ما يلى :

" أن العدو الطبقى يحاول بكل وسيلة أن يدخل فى صفوفنا ليضربنا من الداخل ، وهذه هى خطته الرئيسية ، وهو يحقق غرضه عن طريقة استمالة العناصر الضعيفة ، ونشر الآراء المنحرفة واستغلال الأخلاق المتدهورة: أخلاق الكذب والادعاء ، وتشجيع الميول الفردية والفوضوية للمعارضة ولعدم تنفيذ واحترام قرارات قيادة المنظمة وتحويلها إلى برلمان بورجوازى لا تنتهى الثرثرة فيه . والعدو الطبقى يستغل أيضا الميول الاستبدادية التى تظهر فى بعض الرفاق القادة ، وتجعلهم لا يحترمون آراء الرفاق ، ولا يعملون حسابا لانتقاداتهم . وباختصار سينجح العدو فى ضربنا إذا تمكن من عزل المنظمة عن جماهير الشعب .

والاستعمار والديكتاتورية العسكرية يستخدمون فى ضربنا طرقا كثيرة؛ لكنهم يعتمدون اعتمادا كبيرا على الجماعات التروتسكية (..) لأنها تختفى فى ملابس يسارية.

إن اللجنة المركزية تدعو الرفاق إلى ممارسة اليقظة السياسية الشديدة ضد تحريف خطنا السياسى، والدفاع بكل قوة عن وحدة المنظمة وتماسك صفوفها ، ثم أورد الشرح نص القرارات وهى:

١- إيجاد وممارسة " مسئولية اليقظة " فى مكاتب المناطق .

٢- مراقبة تنفيذ القرارات ، ووضع الكادر - وخصوصا القيادى - تحت رقابة بلشفية عالية ، والاهتمام بضمان المستوى الأخلاقى الثورى فيهم ، والاهتمام بمعرفة رأى الجماهير .

٣- توفيرالحماية للكادر المطارد وللرفاق الذين فى السجون والمعتقلات .

٤- يجب أن يتم ضم الأعضاء بعد الاختبار العملى خلال المعارك التى ندخلها(*) وكذلك التصعيد إلى المستويات الأعلى؛ فيجب أن يتم تحت رقابة م.س.(٣١).

وقد أعيد نشر هذه القرارات الخاصة باليقظة فى العدد العادى لشهر فبراير ١٩٥٦ أيضا من مجلة النشرة (٣٢) والذى تعرض أيضا لشرحها بمقال مكتوب بالعامية تحت عنوان " الرقابة على العمل من أجل منظمة جماهيرية ثورية " جاء فيه :

" وفى بعض المناطق والأقسام بنشوف أن اجتماعات الخلايا بما فى ذلك مكتب المنطقة أو القسم اجتماعات ثقيلة وميتة ومليانة ثرثرة وغلبة . لكن الشيوعيين اللى بيشتغلوا صح دايما بيكون كل اجتماع فيه تقدم عن الاجتماع اللى قبله . ونعرف أنه متقدم لا متأخر بحسب الأعمال الكفاحية اللى بتم موش بحسب الكلام البليغ أو الأوراق الكثيرة التى يكتبها الأعضاء . وفيه طريقة أساسية عشان ماتكون الاجتماعات حية ومنتجة ، الطريقة دى هى استعمال النقد والناقد الذاتى يعنى مراجعة التكليفات ودراسة اللى تم منها واللى ما تمش لسه وإيه أسباب النقص . وعلى كل حال نجاح أى خلية بيعتمد على صحيان ونشاط المسئول بتاعها . وفيه أسئلة لازم يقولها المسئول بينه وبين نفسه ويقولها دايما فى الاجتماع.. الأسئلة دى هى :

١- اللائحة بتقول إن كل رفيق لازم يكون عضو فى نقابة مهنية، وإذا ما كانتش موجودة يوجدها . والأعضاء لازم يكوِّنوا تنظيمات وجمعيات ثقافية واجتماعية ورياضية . فهل ده حصل معانا فى الخلية بتاعتنا ؟

٢- اللائحة بتقول إن كل عضو لازم يعمل على إنه يثقف نفسه والمنظمة تساعده . فهل يا ترى الخلية بتاعتنا بتقوم بواجبها فى الموضوع ده ؟

٣- اللائحة بتقول إن كل عضو لازم يسدد اشتراكه بانتظام ، واللى ما يسددش اشتراكه لمدة ثلاثة شهور بدون عذر يعتبر مفصولا. فهل يا ترى احنا بنسدد اشتراكاتنا بانتظام ؟

٤- اللائحة بتقول إن قرارات قيادة المنظمة لازم تنفذ من غير شرط ، فهل يا ترى احنا بنحاول ننفذ اللى نقدر عليه من القرارات دى ونعرض الموضوع بأمانة على المسئولين ، واللا احنا بنميع القرارات دى ونزوغ منها بكل طرق ونقلب الاجتماع إلى برلمان بورجوازى ؟ هل يا ترى احنا عارفين القرارات دى وفاهمينها واللا بنشتغل على كيفنا وشايفين نفسنا تنظيم ثانى ؟

إذا كانت الأسئلة دى بيحطها كل رفيق قدام عينيه ، وتحاول كل مجموعة تجاوب عليها بكل شرف وثورية .. ففى الحالة دى نقدر نقول إننا بنكافح بأمانة من أجل تحقيق أهداف الشعب ومن أجل بناء حزب الطبقة العاملة(٣٣).

ويبدو من النصوص السابقة أن مفهوم اليقظة والأمن عند " طليعة العمال " لم يكن

(*) أى التى تخوضها المنظمة (الكاتب)

قاصرا على إجراءات أمنية فقط ، بل سرية الأسماء والاجتماعات والتأكد من هوية المرشحين للعضوية وإنما يبدو أن المنظمة – خاصة فى الخمسينيات – كانت تتبنى مفهوما سياسيا أكثر شمولا لليقظة الأمنية .

فمقاومة الانحراف عن الخط السياسى للمنظمة، والعمل على توسيع جماهيرية المنظمة وضمان المستوى الأخلاقى الثورى فى الأعضاء، خاصة القياديين وحماية الكادر وضم الأعضاء بعد التجربة ومن خلال المعارك النضالية، والانضباط التام فى تنفيذ قرارات القيادة وتكليفات مجموعة العضو له ، والالتزام الصارم باللائحة، وحيوية وإنتاجية الاجتماعات ، وممارسة النقد والنقد الذاتى .. كل هذا – مترابطا – هو، من وجهة نظر «المنظمة» الذى يكفل لها الأمن .

أما من الناحية التطبيقية لهذا المفهوم فإن «المنظمة» كانت تعتبر المسئولين السياسيين للمناطق والأقسام والمجموعات هم المسئولين عن نواحى هذا المفهوم لليقظة الأمنية[٣٤]، وفى عام ١٩٥٥ اتجهت " المنظمة " إلى استحداث مسئولية نوعية جديدة؛ هى مسئولية «اليقظة» ويظهر قرار الاستحداث السابق عرضه ، أن إنشاء هذه المسئولية يتوقف عند مستوى اللجان القيادية للمناطق (مكاتب المناطق) وأن هذه المسئولية مكلفة بأربع مهام أساسية هى : مراقبة تنفيذ القرارات ، وضمان المستوى الأخلاقى للأعضاء القياديين ، وتوفير الحماية للكادر ، وكيفية اختيار العضوية الجديدة .

وفيما يتعلق بالإخلال بالإخلاص لأمن المنظمة نصت لائحة منظمة " طليعة العمال " على أن :

«.. يفصل كل عضو يخون رفاقه أمام العدو الطبقى ويكشف عنهم أمام البوليس والنيابة والمحاكم ..»[٣٥].

الفصل الثالث
أسس التنظيم الداخلى

أولا : شروط العضوية :

كانت العضوية فى «طليعة العمال» شخصية (فردية) مثلها فى ذلك مثل أى تنظيم أو حزب سياسى . ونص المادة السابعة بالباب الثانى من لائحة منظمة " طليعة العمال " يوضح مبدأ فردية العضوية بجلاء تام إذ تبدأ هذه المادة بعبارة " العضوية فى طليعة العمال فردية».(٣٦) يتلوها مباشرة النص على أن " يضم العضو بناء على اقتراح وضمان اثنين من الأعضاء على الأقل ، ويتم الانضمام عن طريق الخلية إلا إذا اعترض المستوى الأعلى أو لجنة الرقابة على قبوله عضوا»(٣٧).

وطبقا للملحوظة الثالثة من المادة السابعة يتعين على طالبى العضوية أن يكونوا قضوا فترة " ترشيح للعضوية " قبل موافقة المنظمة على عضويتهم لها ، كما يبين تقنينا لتخطيط المنظمة بالنسبة للتكوين الطبقى لعضويتها يجعل مدة ترشيح العمال نصف المدة لغيرهم(٣٨).

أما فى الملاحظتين الأولى والثانية من المادة فنرى تشددا خاصا ، بالنسبة لطالبى العضوية الذين كانوا أعضاء أو قادة فى منظمات أو أحزاب سياسية أخرى .

ويتضح التشديد من اشتراطات موافقة اللجنة المركزية على العضوية(٣٩) فى مثل هذه الحالة ، وبعد أن تدرس اللجنة طلب كل مرشح وتبحث ظروفه الخاصة على حدة(٤٠).

وتبين وثائق «طليعة العمال» أن انتقاء العضوية كان يتم على أسس مكتوبة ومعلنة؛ حيث تحدد اللائحة العضو : " بأنه كل مواطن يقبل الرسالة السياسية واللائحة ويناضل فى إحدى الخلايا ، ويدفع اشتراكه بانتظام " هكذا شرحت إحدى المناطق " شروط لائحة المنظمة للعضوية(٤١) ويتطابق هذا الشرح فعلا مع شروط العضوية كما نصت عليه لائحة «المنظمة»؛ حيث أوردت فى بابها الثانى - فى شروط العضوية وحقوق الأعضاء وواجباتهم ما يلى :

" مادة ٦ " يعتبر عضوا فى المنظمة كل من :

١- يقبل برنامج " طليعة العمال " ولائحتها وينفذ قراراتها .

٢- ويقوم بنشاط ثورى فى إحدى منظماتها .

٣- ويدفع اشتراكاته الشهرية بانتظام(٤٢).

ويبدو أن المنظمة كانت تولى اهتماما خاصا للشرط الثانى وتعتبره بمثابة الشرط الحاسم فى العضوية .

فتحت عنوان «نوع جديد من التنظيم» ورد فى محاضرة " نحن وسياستنا " ما يلى :

فعندنا لا يوجد أعضاء متبرعون لا يدفعون اشتراكات ولا ينفذون سياستنا، كما أنه لا يوجد لدينا أعضاء شرف يؤيدوننا من بعيد.. ولكن كل عضو عندنا مناضل بحق ، كرس حياته على خدمة الجماهير العمالية والشعبية وعلى الدفاع عن مصالح الوطن(٤٣).

كما تعود اللائحة إلى تأكيد هذا الشرط فتنص عليه مرة أخرى ضمن واجبات الأعضاء فى الفقرتين الأولى والخامسة من المادة (٨) فى الباب الثانى؛ حيث تشترط الفقرة الأولى من هذه المادة أن يشارك العضو مشاركة فعالة فى النضال، وفى مشكلات الشعب فى الوسط الذى يعيش فيه.. كما تؤكد الفقرة الخامسة على ضرورة أن يكون كل عضو فى " المنظمة " عضوا فى منظمة مهنية إذا كانت موجودة.. أما فى حالة عدم وجود

مثل هذه المنظمة فعليه أن يعمل على تكوينها وعلى تكوين هيئات أو منظمات ثقافية أو جماهيرية(٤٤). وتكرار النص على هذا الشرط فى مواد شروط العضوية تارة ، وفى بنود واجبات الأعضاء تارة أخرى يوضح أن المنظمة كانت تعتبر أن المعيار الأكثر أهمية عند تقرير صلاحية الفرد لعضوية «المنظمة» إنما هو نضالية الفرد واستعدادها للارتباط بالجماهير فى محيط عمله أو إقامته ، ومشاركتها مشكلاتها اليومية والنضال لإيجاد حلول لها ، وتنظيم هذه الجماهير فى حركة النضال تلك . وهكذا ففى المرحلة الأولى من نشأة «المنظمة» تحتم أن يكون الفرد مناضلا قبل أن ينضم إلى صفوفها . ولكن يبدو أن التشدد على هذا النحو «أبطأ» نمو المنظمة – ففى مقال نشرته مجلة الهدف تحت عنوان «التجنيد» تحدث الكاتب بحرارة عن ذلك العدد من الزملاء الذين يوجد من بينهم من كافح كفاحا مستميتا فى الحركة النقابية العامة؛ حيث كان زعماؤها فى السجون «وسهروا الليالى» ولم يتوانوا فى السفر إلى أى جهة من جهات القطر حاملين التعليمات ومتخطين العقبات وغير مترددين فى التضحية بقوت اليوم لمساعدة الحركة النقابية . ومنهم من هو **معروف بالصلابة والشرف ولم يتوان يوما واحدا فى التعلق بخط «المنظمة» النقابى والسياسى والعمل على تطبيقه فى نقابته..** ومنهم أيضا من حفظ **أكثر من مرة سر عملنا**(*) وعلى الرغم من ذلك – تلاحظ المجلة – لم يُزَكَ أحد من هؤلاء لعضوية المنظمة(٤٥).

ويبدو أنه قد مرت سنوات حتى تترجم أفكار وأهداف هذا النقد إلى سياسة رسمية ومقننة للأنظمة؛ حيث يلاحظ أن طبعة عام ١٩٥٣ من تقرير «خطنا التنظيمى» أشارت إلى تعديل شروط العضوية فى لائحة المنظمة ، كما تضمن التقرير نفسه تغييرا فى أساس هذا التعديل فى الفكر القيادى للمنظمة عما كان عليه فى طبعة ١٩٤٧، وذلك كما يتضح من النص التالى الذى لا تخفى فيه المرونة وإلغاء الشروط المتشددة السابقة :

«أن المرشح – حسب اللائحة الحالية – هو كل مواطن نظيف **ويريد** أن يكافح فى صفوف منظمتنا – «**وليس ضروريا أن يكون قد كافح خارجها ووحده**» ، لكى يكون مرشحا ، أى عضوا تحت الاختبار.. «**فعلينا أن نعلمه كيف يكافح وفى أى اتجاه**».

وإذا قبل هذا المواطن أن يكون مرشحا فيجب أن يطلع على اللائحة و«الرسالة» السياسية ويوافق عليهما، ويدفع اشتراكا شهريا.. ثم إذا قضى فترة الاختبار المنصوص عليها فى اللائحة (**شهرين للعمال وأربعة لغير العمال**) يجب أن يعتبر عضوا بتزكية من اثنين من الأعضاء بضمانه شخصيا تحت مسئوليتهما»(٤٦) (التشديد من عندنا)..

ويلاحظ فى النص المتقدم :

١– التخلى عن شرط النضالية المسبقة والتسليم بأن هذه النضالية تتطلب تدريبا يتعين أن تقوم وتوفره المنظمة المناضلة لأعضائها المرشحين لعضويتها .

٢– بعد أن كانت مدة الترشيح فى اللائحة المعلنة عند التأسيس أربعة أشهر للعمال وستة لغير العمال ، مع النص على جواز تجديد هذه الفترة طبقا لما تراه قيادة المنظمة، طُرح عام ١٩٥١ ضرورة إجراء تعديل اللائحة لتغيير هذا الشرط على وجه الخصوص بتخفيض مدة الترشيح إلى شهرين للعمال وأربعة أشهر لغير العمال وتم إقرار هذا التعديل فى ذات العام .

٣ ـ أن النص السابق يجعل اعتبار المرشح عضوا مسألة «وجوبية» ما دام وافق على

(*) بمعنى حَمَى وصان النشاط أى التزم بقواعد الأمان التنظيمية (الكاتب).

اللائحة والرسالة السياسية وتمت تزكيته من عضوين بالمنظمة، وذلك دون حاجة لرفع تقرير بشأنه إلى ل.م. غير أنه يلاحظ فى النص السابق أن جاء بتعبير يلفت النظر حينما قال: إن المرشح.. هو مواطن نظيف.. وقد تكرر هذا المعنى فى مواضع أخرى. وعلى سبيل المثال فقد نشر فى عدد مجلة «النشرة» الصادر فى ١٩٥١/١٠/٢ ـ ص ٥ مقال بعنوان «المرشحون المطلوب تجنيدهم»، جاء فيما يلى.. البيانات المطلوبة فى التقرير:

«أ ـ الأعمال التى قام بها

ب ـ **الصفات** التى يمتاز بها، **وصفاته** فى عمله.. إلخ».[٤٧] (التشديد من عندنا)..

وجاء فى قرارات «اللجنة المركزية» التى اتخذتها فى اجتماع مايو ١٩٥٥: «إن الخطة الرئيسية للعدو الطبقى هى أن يحاول ضرب المنظمة من الداخل».. «وهو يحقق غرضه عن طريق استمالة العناصر الضعيفة ونشر الآراء المنحرفة **واستغلال الأخلاق المتدهورة: «أخلاق الكذب والادعاء.. إلخ»**[٤٨]. (التشديد من عندنا)..

ونصت لائحة «المنظمة» على أن «يفصل من طليعة العمال كل عضو لا يتلاءم سلوكه أو أفعاله مع الصفات التى تستوجبها العضوية فى حزب البروليتاريا الثورى»[٤٩].

وعلى هذا يبدو أن منظمة «طليعة العمال» كانت تضع صفات الشخص المرشح وأخلاقياته ضمن شروط الحفاظ على سلامة «المنظمة» وبما يجعل من ذلك متممًا لشروط العضوية الأساسية من الناحية العملية.

وقد يؤكد ذلك، أن اللائحة الصادرة عام ١٩٥٧ (بعد إقرارها من مؤتمر عام «طليعة العمال» المنعقد فى العام نفسه والذى أعلن تحويلها من «منظمة» إلى حزب يعرف باسم «حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى») نصت فى **شروط العضوية** صراحة على أن المرشح لعضوية «الحزب» هو كل «مصرى أو مصرية» يتمتع بسمعة طيبة ومشهود له بحسن السلوك.. هكذا إذن تم تقنين هذا الشرط. مما تقدم يتضح أن شروط «العضوية» فى «منظمة طليعة العمال» يحكمها خط متكامل هو: المواطنة ـ قبول لائحة وبرنامج «المنظمة» ـ الاستعداد للنضال فى صفوف «المنظمة» ولنصرة خطها السياسى ـ سداد اشتراك شهرى ـ التمتع بسمعة وسلوك أخلاقيين طيبين ـ قضاء فترة ترشيح محددة يزكيه بعدها عضوان ليتحول من مرشح إلى عضو مع تيسيرات للعمال ـ النص على أحكام خاصة بالنسبة لمن كان عضوا عاديا أو قياديا فى منظمة أخرى أو حزب سياسى آخر.

شروط العضوية فى التطبيق وسياسة التجنيد:

أشرنا فيما سبق إلى ظاهرة تشدد قيادة «المنظمة» فى السنوات الأولى من تأسيسها فى تطبيق شرط قيام المرشح للعضوية بنشاط ثورى فى أحد تنظيماتها، كما أشرنا إلى أن اتجاها قياديا فى المنظمة استشعر أثر هذا التشدد على بطء نمو المنظمة واتساع صفوفها، فبدأ منذ عام ١٩٤٧ ينبه إلى ذلك ويدعو إلى انتهاج سياسة مغايرة. غير أنه يبدو أن قيادة المنظمة لم تكن قد وحدت وحددت اتجاهاتها فى ذلك العام ولأعوام أخرى تالية. فالمدقق فى وثائق المنظمة عن ضم العضوية سيجد ـ بدون عناء ـ ملاحظتين أساسيتين:

الأولى: بطء استيعاب واستجابة المستويات التنظيمية الأدنى والقاعدية للتوجهات الجديدة فى فهم الشروط والتوجيهات المكتوبة، وظهر ذلك فى ممارسات الأعضاء والخلايا بالنسبة للتجنيد.

والثانية: استمرار «التعصب» و«التشديد» لدى بعض القياديين.

ونستدل على الملاحظة الأولى فيما يلى:

أوردنا من قبل النصوص الواردة فى اللائحة حول شروط العضوية، وأوضحنا أن

الأسس العامة لهذه الشروط لم تتغير طوال حياة المنظمة، كما أوردنا فقرات من مقالات وتقارير نشرتها قيادات المنظمة (سواء القيادة المركزية أو قيادات المناطق والأقسام)، وكان النشر إما فى تقرير خاص أو فى مجلة الحياة الداخلية للمنظمة («الهدف» ثم «النشرة»)، كما ظهر فى مراحل مختلفة من تطور منظمة «طليعة العمال» من عام ١٩٤٦ حتى نهاية ١٩٥٧.

وكل هذه الفقرات تحدد «شروط العضوية» بدون تزيد وتدعو أعضاءها إلى التوسع فى تجنيد أو ضم عضوية جديدة[٥١].

ومع ذلك استمر «البطء» فى نمو «المنظمة» واتساع صفوفها محل «نقد» على طول هذه المراحل:

ففى عام ١٩٤٧، أى بعد حوالى عام من تأسيس المنظمة باسم «ط.ش.ت» نشرت «الهدف» فى عددها الصادر فى ١٩٤٧/٤/٢٣ تقريرا مطولا بعنوان «التجنيد» انتقدت فيه «بطء» حركة التجنيد، غير أن الأمور لم تتغير إلا بعد ذلك بسنوات.

بل إن التقرير يكشف أن مجرد التشريح للعضوية كان متناقضا مع النشاط الواسع للمنظمة؛ حيث يفيد التقرير «إنه وفقا للحصر والدراسة لحلقات المؤيدين النشطين للخط السياسى والجماهيرى للمنظمة - آخذين فى الاعتبار الخط التنظيمى - فإن اللجنة المركزية حددت حوالى ستين شخصا يمكن ترشيحهم للعضوية، وأعطت توجيهاتها فى هذا الشأن، غير أن الوحدات (الخلايا) رشحت خمسة عشر شخصا فقط أى ربع من زكتهم اللجنة المركزية للترشيح.

وينتقد المقال هذا «التباطؤ» وجاء بأمثلة ذات دلالة[٥٢].

غير أن هذا النقد للتشدد والتباطؤ فى ترشيح الأفراد لعضوية المنظمة وفى ضم المرشحين إلى عضوية المنظمة، والذى يشير إلى «الخط التنظيمى للمنظمة» يعود مرة أخرى للظهور بعد ست سنوات.. ففى عام ١٩٥٣، صدر ملحق مجلة «النشرة» الذى حرره قسم الطلبة بمنظمة «طليعة العمال»، وجاء فى مقاله الافتتاحى المنشور بعنوان «فى التجنيد»:

طلبت سكرتارية القسم من جميع المجموعات إرسال تقارير مفصلة عن المرشحين؛ وذلك لتجنيد العناصر السليمة وضمهم إلى صفوف التنظيم. ولم يرسل هذا التقرير سوى عدد ضئيل من المجموعات. وجاءت هذه التقارير ناقصة نقصا شنيعا مما جعل عملية التجنيد مستحيلة فى الوقت الحالى[٥٣]. ثم يشير المقال إلى التعديلات التى تم إدخالها على اللائحة (تقليص مدة الترشيح) لتعكس ما أسماه السياسة الجديدة فى التجنيد، كما يؤكد على ضرورة الالتزام بتطبيق شروط العضوية كما نصت عليها اللائحة، وبمراعاة و«تفهم» التوجهات و«الآراء» التى وردت فى مقالات «النشرة» بخصوص انتهاج سياسة جديدة فى «التجنيد».

نلاحظ مما سبق:

١ - أن وثائق «المنظمة» تؤكد على شروط محددة لعضوية «المنظمة»، كما تتضمن سياستها توجهات واضحة يتم فى ضوئها ترشيح الأفراد للعضوية ثم ضمهم؛ بل وتوجيهات بتوسيع التجنيد وتسريع إجراءاته.

٢ - أن التطبيق لم يسر دوما فى الاتجاه ذاته، فاتسم أحيانا بالتشدد البالغ الذى لا يلتزم بالأسس الفكرية واللائحية التى نشرتها «المنظمة» وبتوجهات القيادة نحو المرونة والتوسع.

أما فيما يتعلق بالملاحظة الثانية فتبدو مما يلى:

فى ١٩٥١/١٠/٢، صدر أحد أعداد «النشرة» وعلى صفحته الخامسة مقال بعنوان «المرشحون المطلوب تجنيدهم» جاء فيه ما يلى:

«طلب بعض الرفاق المسئولين أن يجندوا (أى يضموا إلى عضوية المنظمة) بعض المرشحين الذين يعملون معهم، والمكتب السياسى يوافق على هذا بشرط أن يتبع الرفاق الخطوات التالية:

١ ـ يتم التجنيد (أى قراءة اللائحة والبرنامج) حتى نهاية أكتوبر ١٩٥١ (حتى تاريخ صدور المجلة).

٢ ـ يسبق تجنيد المرشح تقديم تقرير واف بحيث لا يتأخر التقرير عن ١٩٥١/١٠/١٥.

٣ ـ على الرفاق أن يتأكدوا بأن المرشحين قرأوا على الأقل المحاضرات التى سبق توزيعها:

أ ـ أوضاع مصر العامة . ب ـ القضية الوطنية. جـ ـ فى التنظيم.
د ـ سياسة الاتحاد السوفيتى الخارجية. هـ ـ البطالة والأزمة الاقتصادية.
و ـ الاستعمار البريطانى فى مصر. ز ـ تقدم الإنسان.

٤ ـ لا يكتب فى التقرير عن المرشح أسماء حقيقية، ويكتفى برموز أو أسماء خاصة.

٥ ـ البيانات المطلوبة فى التقرير:

أ ـ الأعمال التى قام بها (يقصد المرشح) ب ـ الصفات التى يمتاز بها وصفاته فى عمله
جـ ـ فترة ترشيحه . د ـ هل كان عضوا فى منظمة أخرى؟

وفى هذه الحالة عليه أن يكتب استقالة مسببة من التنظيم الذى كان فيه، وهذه الاستقالة المسببة هى فى مضمونها مقال سياسى عن انحرافات وأخطاء التنظيم السابق. وما عمله المرشح لمقاومة هذه الانحرافات ولا بد من ذكر اسمه التنظيمى السابق(٥٤).

ويلاحظ فى هذه التعليمات، الصادرة من المكتب السياسى (أعلى هيئة قيادية)، ما يلى:

١ ـ مخالفتها الواضحة لنص اللائحة؛ حيث قضت المادة السابعة من بابها الثانى، على أن الانضمام يتم عن طريق الخلية، بينما تطلب التعليمات موافاة «المكتب السياسى» للمنظمة بتقارير وبيانات عن جميع المرشحين وليس من كانوا أعضاء فى منظمات أو أحزاب أخرى فقط.

ولا شك فى أن هذا الإجراء «يبطىء» عملية التجنيد نتيجة لصعوبة الاتصالات بالقيادات، نتيجة للسرية من ناحية، وضرورات أمن القيادة من ناحية أخرى، وكثرة أعمالها ومسئولياتها من ناحية ثالثة.

٢ ـ أن الاتجاه العام للتوجهات يعطى الانطباع بالتشدد و«عدم الاستعجال» فى هذا الموضوع. وهذا ما ظهر فى طلب القيادة كتابة تقارير للمكتب السياسى تتضمن بيانات، وما زال عليهم أيضا التأكد من قراءة المرشحين لمحاضرات معينة.

وكل هذا كان ردا على طلب هؤلاء الرفاق بأن يضم إلى العضوية عدد من المرشحين الذين يعملون معهم.. أى الذين شاركوهم النضال، بما فى ذلك تداول وقراءة وتوزيع مطبوعات المنظمة، ومن ضمنها: البرنامج والمحاضرات.

والمدقق فى وثائق منظمة «طليعة العمال» يجد أن هذا «التشدد» نبع أصلا نتيجة التشدد فى السرية، كما سبق العرض، والحذر من اختراقها بوليسيا من ناحية، والتشكيك فى المنظمات الأخرى ورفض أساليبها وتجاربها التنظيمية، والحذر البالغ من تسرب هذه الأساليب والتجارب إلى صفوفها من ناحية أخرى.

وسيجد القارئ عرضا تفصيليا لذلك فى الباب الخاص بموقف «طليعة العمال» من المنظمات الأخرى ومن مسألة وحدة الشيوعيين.

غير أن هذا الاتجاه «المتشدد»؛ وإن كان اتجاها مؤثرا كما يبدو من استمرار البطء النسبى لنمو المنظمة عدديا رغم الاتساع النسبى أيضا لنفوذها الجماهيرى، ـ خاصة العمالى ـ إلا أنه لم يكن الاتجاه الوحيد أو السائد. فمن العرض السابق يتضح أنه منذ عام ١٩٤٧، كانت الأفكار عن المرونة ومحاولة تسريع وتوسيع صفوف المنظمة متواجدة؛ بل ونمت واتسع نفوذها بين الكادر الذى بدأ يكثف جهوده لتعبئة «المنظمة» بكاملها بهذه الأفكار التى تتميز بشقين هامين هما: المرونة فى ضم العضوية من ناحية، والاهتمام بالتركيب الطبقى لهذه العضوية بالدعوة إلى تعظيم التجنيد من العمال. وذلك كما يتضح مما يلى:

ـ فى عام ١٩٥٣، أعيد طبع محاضرة «خطنا التنظيمى».. وقد وردت بها إضافة فى الصفحة الخامسة تحت عنوان «التجنيد الواسع»؛ حيث جاء فيها «فلقد كنا نجند الزملاء بالأفراد، أما اليوم فكل الظروف موجودة لكى نجند بالعشرات والمئات، وأن نصبح فى مدى قريب منظمة فيها عشرات الآلاف من الزملاء»(٥٥).

أن المرشح ـ حسب اللائحة الحالية ـ هو كل مواطن نظيف يريد أن يكافح فى صفوف منظمتنا، وليس ضروريا أن يكون قد كافح خارجها ووحده ـ كى يكون مرشحا، أى عضوا تحت الاختبار.. **فعلينا أن نعلمه كيف يكافح وفى أى اتجاه**(٥٦).

«... ثم إذا قضى المرشح فترة الاختبار المنصوص عليها فى اللائحة (شهرين للعمال وأربعة لغير العمال)، يجب أن يعتبر عضوا بتزكية من اثنين من الأعضاء يضمانه شخصيا تحت مسئوليتهما(٥٧). (لاحظ تأكيد مدة الاختبار بوضعها بين قوسين، ولاحظ وجوب ضم المرشح للعضوية بمجرد تزكية من عضوين). وعلينا أيضا أن نعمل على تنفيذ قرارات ل.م. فى اجتماعها الأخير بزيادة عددنا إلى ثلاثة أضعاف..»(٥٨). (لاحظ تحديد هدف للتجنيد ولأول مرة فى حياة «المنظمة»).

فى أكتوبر ١٩٥٣، صدرت «النشرة» وكانت شعارات حواشى صفحاتها ما يلى:

«ـ طبقوا توجيهات اللجنة المركزية فى التجنيد. شعارنا: ثلاثة مرشحين لكل عضو،

ـ المرشح الذى تنطبق عليه شروط العضوية.. من حقه أن يكون عضوا فى منظمتنا، لا تعرقلوا تجنيده»(٥٩).

كما تم الربط بين بعض موضوعات العدد وبين التجنيد وتركيب العضوية، ففى مقال كيف يكون النقد الذاتى وردت العبارة التالية:

«رأت اللجنة المركزية أن السبب العميق لأخطائنا وانحرافاتنا يكمن فى أن الزملاء من البورجوازيين الصغار يلعبون دورا كبيرا فى منظمتنا، ولذلك قررت اللجنة المركزية العمل على زيادة نسبة الأعضاء من أبناء الطبقة العاملة وأخذ هذا صورة عملية فى تغيير بند من بنود اللائحة يجعل مدة الترشيح للعمال شهرين ولغير العمال أربعة شهور، وزيادة الاهتمام ببعض المناطق العمالية.. إلخ»(٦٠).

وفى نوفمبر ١٩٥٣، صدر عدد مجلة «النشرة» وفيه مقال بعنوان «التوسع فى التجنيد يتطلب مزيدا من الحسم واليقظة» أشار إلى قرار اللجنة المركزية بزيادة عدد الأعضاء إلى ثلاثة أضعاف ثم قال:

«.. وكان هذا القرار عمليا ومبنيا على الأوضاع القائمة فعلا، إذ اتضح للجنة المركزية فى هذا الوقت أن عدد المرشحين كان يقترب من ضعف عدد الأعضاء، ومن وجهة أخرى كان هذا القرار صائبا وحكيما؛ إذ كان هدفه العمل على تحطيم الحلقية والانعزالية الموجودتين فى التنظيم والاستجابة لضرورة الموقف.. إلخ»(٦١) ثم يستشهد بمقولة ماركس

وإنجلز فى «البيان الشيوعى»: أن النظرية تتحول إلى قوة مادية عندما تتغلغل فى الجماهير، ويضيف المقال: «... ولكى تقود المنظمة الطبقة العاملة والشعب المصرى إلى النصر فى الثورة الديموقراطية الشعبية يجب أن تصبح جزءا من الطبقة العاملة أولا. ومن الطبقات الشعبية ثانية. إن المنظمة ليست ملكا خاصا لقيادتها الحالية أو لأعضائها الحاليين، بل هى ملك الطبقة العاملة نفسها. ومن حق آلاف ومئات الآلاف من العمال أن يكونوا أعضاء فى هذه المنظمة.. إلخ»[٦٢].

وبمراجعة المقال بالكامل يلاحظ القارئ أنه يرجع عدم توسيع التجنيد إلى «الكسل وروح الهواية فى النضال»، كما يلاحظ إلحاح المقال فى محاولة إقناع الرفاق المعارضين لتوسيع التجنيد بالمنطق التالى:

(١) أن الكفاح الشيوعى ملىء بالأخطار، وقبول المواطن للترشيح يعنى ثوريته وإخلاصه.

(٢) إذا تصادف أن أحدا يقبل الترشيح بروح المغامرة أو كدسيسة وجاسوس للسلطة فإن الثقة فى جماهير العمال، والتجنيد من خلال العمليات النضالية معها، واليقظة الثورية، كل هذا كفيل بتجنب هذه العناصر.

(٣) أن الظروف القائمة آنذاك (عام ١٩٥٣) تسهل عملية المفاتحة والترشيح على نطاق واسع، كما تساعد على تربية المرشح بسرعة»[٦٣].

وفى ديسمبر عام ١٩٥٣، صدر ملحق لمجلة «النشرة» عن قسم الطلبة بمنظمة «طليعة العمال» ومقالها الافتتاحى بعنوان «فى التجنيد» ينتهى بنداء «أيها الرفاق: ضعوا مسألة المرشحين والتجنيد فى جدول أعمال اجتماعاتكم.. إلخ..»[٦٤].

وفى ١٩٥٣/١٢/٣٠ يبدو أن قيادة المنظمة خطت خطوة أبعد نحو المرونة والتوسع فى ضم العضوية الجديدة (التجنيد)، فانضمت المجلة الجماهيرية للمنظمة «المقاومة الشعبية» إلى المجلة الداخلية «النشرة» فى حملة الدعوة للأفكار الجديدة فى هذا الموضوع. ففى مقال بعنوان (قراء «المقاومة الشعبية» والعضوية فى «طليعة العمال») دعوة مباشرة إلى قراء المجلة من جماهير العمال والجماهير الأخرى إلى الانضمام لمنظمة «طليعة العمال» ويرشدهم إلى شروط العضوية، وينتقد علنًا أعضاء المنظمة الذين يرتكبون «الإهمالات» وتأخيرهم ضم القراء الراغبين فى عضوية «المنظمة» وفرض شروط قاسية على المواطنين قبل أن يطلب هؤلاء الرفاق من «المنظمة» أن تضمهم (أى تضم القراء الراغبين فى العضوية)[٦٥].

وينتهى المقال بالنداء التالى:

و«المقاومة» تدعو قراءها إلى أن ينضموا إلى صفوفها ليصبحوا أعضاء عاملين. إن «المنظمة» ليست ملكا لفرد أو مجموعة من الأفراد، إنها منظمة الطبقة العاملة، وهى ملك لجميع المواطنين الشرفاء الذين يبدون استعدادهم للكفاح - **بقدر ما يستطيعون** - تحت راية الطبقة العاملة، راية الشيوعية.[٦٦] (التشديد بمعرفتنا).. وجاء فى المقال:

«يا قراء المقاومة انضموا إلى منظمة طليعة العمال.. اطلبوا الرسالة السياسية ولائحة المنظمة وادرسوها»[٦٧]. ويلاحظ تعبير «بقدر ما يستطيعون» والذى يؤكد صحة ملاحظتنا لموقف جديد تماما يبدى مرونة فى مقدار هذه النضالية فيحددها بإمكانية المواطن الشريف.

وفى يونية ١٩٥٤، نشرت منظمة طليعة العمال برنامجا سياسيا ودعت أعضاءها إلى توزيعه على نطاق واسع. وأنهت هذا البرنامج بفقرة بعنوان: «دعوة إلى الانضمام» قالت

فيها: «إن منظمة طليعة العمال إذ تقدم هذا البرنامج إلى الطبقة العاملة وإلى الشعب المصرى تدعو جميع الوطنيين الشرفاء المناضلين إلى أن يقفوا فى صف المنظمة، ويناضلوا معها ضد أعداء الوطن والشعب. إننا ندعوهم إلى أن ينضموا إلى صفوفنا.. إلخ»(٦٨).

وتصدر عدد مارس ١٩٥٤ من مجلة «النشرة» تقريرًا «تنظيمى» انتهى بتحديد «الأهداف التنظيمية فى الفترة القادمة» ومن بينها: «الهدف رقم (٤) - زيادة عددنا بنسبة ٦٠٪»(٦٩).

ويبدو أن القيادات المحلية استجابت وأيدت الاتجاه الداعى إلى القضاء على «الانعزالية والحلقية» فى المنظمة، ففى ١٩٥٤/٦/١٥ أصدرت إحدى مناطق «المنظمة» ملحقا خاصا بها لمجلة «النشرة» صدَّرته بشرح مبسط للائحة المنظمة، بما فى ذلك شروط العضوية التى عرضتها بسهولة كما يلى:

«أولا: تحدد اللائحة العضو بأنه كل مواطن يقبل الرسالة السياسية واللائحة ويناضل فى إحدى الخلايا ويدفع اشتراكه بانتظام»(٧٠).

وفى فبراير ١٩٥٦، نشرت المنظمة دراسة مهمة بعنوان «أهمية التجنيد» وردت بها المفاهيم التالية ذات الدلالة: «هذه الدراسة لها فائدة كبيرة فى الوقت الحالى بالذات عندما ظهرت بشكل واضح مضار قلة عددنا، وعدم ازديادنا بشكل منظم ومستمر..»، وتستطرد داعية الأعضاء إلى التفهم الواعى لقول ماركس «إن النظرية تصبح قوة عندما تتغلغل فى الجماهير»، وتذكر أن الانتظام فى الاجتماعات والاشتراكات والنضال الجماهيرى غير كاف للوصول إلى أهداف «المنظمة» وتثبيت قاعدتها وسط الجماهير الشعبية. وتوضح أن الواجب النضالى لا يكتمل إلا «بالتجنيد»؛ لأن المعارك الحالية «هى طريقته لتوعية الجماهير وتدريبها وضم عضوية جديدة. وتتوالى هذه العملية إلى أن تصبح «آراؤنا قوة تقف بالمرصاد لأعداء الشعب.. أما تجاهل ذلك فينطوى على احتقار للجماهير لأنه يعنى أن المنظمة ملك العضو الحالى وليست ملكا للجماهير»(٧١).

تحدد الدراسة أهمية التجنيد فى:

«١ - أن أعداءنا يعدون بالمئات والألوف فى أجهزة القمع المختلفة ولا يتسنى هزيمة كل هؤلاء إلا بالوعى واليقظة من ناحية، وبالعدد الكبير من ناحية أخرى.. فالعدد له أهمية قصوى».

٢ - أن العدد الكبير يسهِّل أماكن الاجتماعات فى ظروف السرية.

٣ - والعدد الكبير يدعم مالية المنظمة، وبالتالى يحسِّن مجمل الأداء؛ خاصة بالنسبة للمطبوعات كمًا ونوعًا.

٤ - يساهم فى تخطيط السياسات الصائبة بما يترتب عليه من ارتباطات واسعة بالجماهير وتشعب مصادر البيانات والأنباء والآراء.

٥ - تخفيف العبء على الكادر وصقل المواهب.

٦ - تمكين المنظمة من توسيع نشاطها والدخول فى معارك أكبر فأكبر من حيث الهدف والتنظيم»(٧٢).

واقتبست الدراسة فقرات كاملة من وصايا لينين وتعاليمه الخاصة ببناء الحزب بدأتها بالكلمة التى كان لينين يلح عليها «نظموا، نظموا، نظموا». «وختمتها بهذا النص من مؤلف لينين الشهير «ما العمل؟»: «إن الحالة الحرجة والانتقالية التى توجد فيها حركتنا(*) فى هذا الصدد يمكن صياغتها كما يلى: لا يوجد ناس، ومع ذلك فهناك عدد هائل من الناس..

(*) يقصد الشكوى من قلة التجنيد للعضوية.

هناك عدد هائل من الناس لأن الطبقة العاملة، ومختلف الفئات الاجتماعية، تقدم من بين صفوفها، السنة بعد الأخرى، عددا هائلا من الناس الساخطين الذين يريدون أن يحتجوا والذين هم، فى الواقع، على استعداد ليقدموا كل مساعدة فى المعركة ضد الحكم المطلق. وفى الوقت ذاته لا يوجد لدينا ناس لأنه ليس لدينا قادة، ليس لدينا قادة سياسيون، ليس لدينا منظمون موهوبون قادرون على تنظيم عمل واسع، وفى الوقت نفسه متناسق ومنسجم يمكن أن يشغل جميع القوى حتى التافه منها»(٧٣).

ويلفت النظر أن المنظمة أصدرت هذه الدراسة ضمن مطبوعات مجلة «المقاومة الشعبية» الجماهيرية بما يستنتج منه أن توزيع هذه الدراسة لا يقتصر على الأعضاء فقط رغم اشتمالها على انتقادات لأداء الأعضاء.

وفى مارس عام ١٩٥٤، نشرت مجلة «النشرة» ملخصا لقرارات اللجنة المركزية التى وافقت فيها على «التقرير التنظيمى» الذى قدمه المكتب السياسى، وأبرزت المناقشة ضرورة التمسك فى إصرار بالخط التنظيمى وبالرسالة السياسية؛ خاصة أهمية الاعتماد على الطبقة العاملة فى توسيع التجنيد واختيار الكادر القيادى(٧٤).

وفى فبراير ١٩٥٦، نشرت مجلة «النشرة» ملخصا لقرارات اللجنة المركزية التى كانت قد اتخذتها فى دورة اجتماعاتها المنعقدة فى مايو ١٩٥٥. جاء فى هذه القرارات:

«ثانيا: فى التنظيم: تحويل المنظمة إلى حزب جماهيرى واسع يتمتع بتأييد وثقة الطبقة العاملة والشعب الكادح.. وهو واجبنا المقدس والمباشر، وفى سبيل ذلك تدعو اللجنة المركزية الرفاق إلى:

... (٣) - توسيع التجنيد والترشيح وإحاطة «المنظمة» بأعداد كبيرة من المواطنين العاطفين على سياستها وذلك برفع الشعار: «حلقة من المرشحين - على الأقل - لكل عضو»(٧٥).

ويتأكد لدينا فى هذه القرارات اهتمام «المنظمة» بالتكوين الطبقى لعضويتها بما فى ذلك الكادر، إذ نص القرار الأول من القرارات فى «التنظيم» المشار إليها على ما يلى:

«(١) النضال من أجل إيجاد وحدة فكرية قوية، وذلك بإيجاد الكادر العمالى الصلب الواعى بضرورة وجود حزب الطبقة العاملة الشيوعى وبتدريب هذا الكادر وتثقيفه بالنظرية الماركسية اللينينية.. إلخ..»(٧٦).

هكذا إذن تواصل نمو الاتجاه الداعى إلى «الانتشار» والتخلى عن «بطء التجنيد»، وعن «الانعزالية والحلقية»، ذلك الاتجاه الذى بدأ بمقال - لم نلحظ تكراره - نشر فى المجلة الداخلية «الهدف» فى ١٩٤٧/٤/٢٣، ولكنه - كما يبدو - كان يعبر عن فكر جديد يسعى إلى النضج حتى أصبح مؤثرا ومتصاعدا منذ عام ١٩٥١، ثم موحدا للمنظمة بأسرها حوله: قيادة وقاعدة، وفكريا ودعائيا وفى مجلتها الداخلية ودراساتها فى المجلة الجماهيرية.. إلخ. ولذلك لم يكن مصادفة أن يتضاعف تعداد المنظمة حتى عام ١٩٥٦ إلى عشرة أمثال، وفى بعض المناطق إلى عشرين ضعف العدد فى عام ١٩٥٢(*).

غير أنه يتعين ألا نغفل أن هذا التطور التنظيمى فى «منظمة طليعة العمال» كان مرتبطا ومتلازما مع تطور فكرها السياسى؛ خاصة مع تبنيها ودفاعها عن حق تقرير المصير

(*) يقول الدكتور رفعت السعيد فى مؤلفه «تاريخ الحركة الشيوعية المصرية» ص ٦٥، ان حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى، طليعة العمال - مَارَسَ التجنيد عام ١٩٥٧، بطريقة «الحشد» ليحصل على نصيب الأسد من كراسى اللجنة المركزية طبقا لاتفاق «التمثيل النسبى»؛ غير أن دراستنا لوثائق «طليعة العمال» توضح أن «موضوع التجنيد» كان معركة فكرية وعملية لها جذورها فى تاريخ التنظيم، وأن النمو العددى جاء متطورا مع تحول الفكر القيادى منذ عام ١٩٥١ بالنسبة لهذه المسألة وإصراره على إقناع الكادر ومجمل الأعضاء به وتعبئتهم حوله ومتابعتهم فى تنفيذه بنجاح. (الكاتب).

للسودان، وعن أفكار «الحياد الإيجابى» فى أواخر عام ١٩٥٣، والتطورات اللاحقة بعد «صفقة الأسلحة التشيكية» عام ١٩٥٤، ومؤتمر باندونج فى نهاية عام ١٩٥٥، وذلك على النحو الوارد فى مواقع أخرى من الدراسة(*).

ثانيا ـ هيكل تنظيم «المنظمة»:

فى تقرير «نحن وسياستنا» عبارة تقول «... (٢) قرارات الدرجات الأعلى هى السائدة على الدرجات الأولى، والخلايا يجب أن تخضع إلى قرارات **مؤتمر المسئولين**، ومؤتمر المسئولين يجب أن يخضع إلى قرارات اللجنة المركزية فيما بين المؤتمرات العامة»(٧٧). «التشديد من عندنا»..

وتنص لائحة «المنظمة» فى مادتها السادسة عشرة على الهيكل التنظيمى العام «لطليعة العمال» فنرى أنه يتكون من:

الخلية (أو المجموعة): ولم تحدد اللائحة عدد أعضائها، غير أنها نصت على جواز أن يكون لها مكتب من ثلاثة أفراد. ومفهوم المكتب أنه سكرتارية قيادية تنفيذية تضم سكرتير الخلية المسئول. ولما كانت اللائحة تقضى بأن يتم تكوين هذا المكتب بالانتخاب من بين أعضاء الخلية، إذن ففى حالات معينة يمكن أن تتكون المجموعة من عدد لا يقل عن سبعة أشخاص طبقا لقاعدة أن عدد المنتخبين منها يجب أن يقل عن نصف عددها الإجمالى.

ونصت اللائحة فى الملاحظات الملحقة بهذه المادة على أن اللجنة المركزية هى التى تحدد، وفى كل الحالات، عدد أعضاء المجموعات والمستويات الأخرى حسب حالة المنظمة وطبقا للأوضاع السياسية فى البلاد.

القسم: ويتكون من ثلاث إلى عشر مجموعات وينتخب أعضاء لجنة القسم مسئوله ومكتبه لمباشرة العمل اليومى به.

المنطقة: وتتكون من ثلاثة إلى عشرة أقسام، وتنتخب لجنة المنطقة مسئولها ومكتبها.

لجنة المدينة: وهو مستوى احتمالى، يجوز تكوينه فى المدن الكبرى، ويكون متصلا اتصالا مباشرا باللجنة المركزية، وتنتخب هذه اللجنة مسئولها ومكتبها.

اللجنة المركزية: هى القيادة العامة للمنظمة فيما بين انعقاد المؤتمرات العامة(٧٨).

وقررت لائحة «المنظمة» فى ذات المادة أن:

«دائرة نشاط المنطقة يحددها المؤتمر العام للمنظمة أو اللجنة المركزية»(٧٩).

وفى أكثر من موضع فى العلاقات التنظيمية الداخلية نرى هذا الوضع التبادلى بين «المؤتمر» و«اللجنة المركزية». ومرجع ذلك إلى وجهة نظر قيادات «منظمة طليعة العمال» ـ فى مراحل تطورها المختلفة ـ حول السلطة العليا فى المنظمة، فمن الواضح فى اللائحة أن المنظمة كانت تولى موضوع هذه السلطات اهتماما خاصا كما يتضح مما يلى:

ـ فالمادة (١٨) نصت صراحة على أن المؤتمر العام للمنظمة هو السلطة العليا للمنظمة. وهو يتم عن طريق الانتخاب المتسلسل للمندوبين، بمعنى أن الخلية تنتخب مندوبها إلى مؤتمر القسم الذى ينتخب لجنة القسم وينتخب مندوبين إلى مؤتمر المنطقة، وهذا الأخير ينتخب لجنة المنطقة ومندوبين إلى المؤتمر العام(٨٠).

ـ كما تنص المادة (٢٩) على أن لجان الأقسام والمناطق هى قيادة المنظمات التابعة لها فيما بين مؤتمراتها.

(**) ونذكّر بأن المنظمة خاضت معارك جماهيرية مهمة وكبيرة فى تلك الفترة منها معركة التعبئة والتطور إثر عدوان ١٩٥٦، ومعركة استقلالية ووحدة الحركة النقابية فى مواجهة خطة الحكومة الخاصة بالنقابات المصنعية، ومعركة نتخابات مجلس الأمة عام ١٩٥٧، وكان التجنيد الواسع فى هذه الفترة محصلة طبيعية لهذه المعارك. (الكاتب).

وحددت أن هذه المسئولية القيادية تتم فى ضوء قرارات الهيئات الأعلى من ناحية، وطبقا للقرارات التى تتخذها على مسئوليتها الخاصة، كما حددت جواز عقد مؤتمرات الأقسام والمناطق كل سنة وإمكان دعوتها إلى اجتماعات غير عادية ولكن بموافقة اللجنة المركزية(٨١).

والمؤتمر العام للمنظمة هو الذى يقرر برنامج المنظمة ولائحتها، ويحدد سياستها وتاكتيكها، وينتخب اللجنة المركزية التى تقود المنظمة مسترشدة بقرارات المؤتمر العام لحين انعقاد المؤتمر العام التالى. وحددت اللائحة أن المؤتمر العام ينعقد كل عامين، ولكنها أجازت للجنة المركزية أن تؤجل انعقاده على أن تنشر الأسباب، كما أجازت فى ذات الوقت عقده فى غير موعده الدورى بدعوة من اللجنة المركزية أو ثلثى الأعضاء المنتخبين للمؤتمر السابق.

وقد نصت المواد ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤ على كل ما يتعلق بتنظيم انعقاد المؤتمر ومهامه وسلطاته(٨٢).

- أما المادة (١٧) من اللائحة فتحدد أن الهيئات العليا للقيادة فى داخل «طليعة العمال» هى:

١ - هيئة الخلية أو المجموعة بالنسبة للخلية.

٢ - مؤتمر (أوكونفرس) القسم بالنسبة للقسم.

٣ - مؤتمر (أوكونفرس) المنطقة بالنسبة للمنطقة.

٤ - المؤتمر العام بالنسبة للمنظمة كلها(٨٣).

ويبين تاريخ «منظمة طليعة العمال» أنها قامت كتنظيم شيوعى فى أكتوبر ١٩٤٦، فى اجتماع تأسيسى حضره مسئولو الخلايا وحلقات المرشحين.

وتم عقد الاجتماع التأسيسى بعد أن وزعت على أعضاء الخلايا الوثائق التالية:

الرسالة (الخطة) السياسية، الرسالة التنظيمية، الرسالة النقابية، رسالة الوحدة بين الشيوعيين(٨٤).

وفيما بعد، وخلال مسار حياة المنظمة، تم عقد عدد من الاجتماعات الموسعة ضمت عددا من الكوادر المعنية بموضوعات جماهيرية وتنظيمية. كما تم عقد العديد من كونفرنسات المناطق والأقسام. ورغم أن هذه الاجتماعات الموسعة (الكونفرنسات) ذات طابع استشارى فى الأساس إلا أن الوثائق تدلنا على أنه فى حالات معينة كانت القيادة تسمح للكوادر بتنفيذ وجهة نظرها التى أبدتها فى الاجتماع الموسع وتمسكت بها رغم اختلاف اللجنة المركزية معها(٨٥).

وفى صيف عام ١٩٥٧، عقدت المنظمة المؤتمر العام الأول الذى أعلن المنظمة تحت اسم «حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى»: وكانت الدعوة والتحضير له قد بدأت عام ١٩٥٤ كما يبين من «القرار التنظيمى» الذى نشرته مجلة «النشرة» فى مارس ١٩٥٤ حيث انتهى بفقرة عن الأهداف المباشرة للمنظمة جاء فى مقدمتها «التحضير للمؤتمر العام»(٨٦).

وأفردت لائحة المنظمة الباب السابع منها بمواده من ٢٤ إلى ٢٨ للجنة المركزية والهيئات القيادية الأخرى؛ فنصت فى المادة (٢٤) على كيفية تكوين اللجنة المركزية وعلى أنها أعلى سلطة فى المنظمة فيما بين انعقاد مؤتمراتها العامة، وأنه يتعين اجتماعها بكامل هيئتها مرة كل ستة أشهر على الأقل.. أما المادة (٢٥) فقد نصت على أن تنتخب اللجنة المركزية **بكامل هيئتها** (التشديد من عندنا) المكتب السياسى، وينتخب المكتب السياسى سكرتيرا له.

أما اختصاصات هذا المكتب فهى مباشرة العمل اليومى للمنظمة، وتوجيهها فيما بين دورات انعقاد اللجنة المركزية، وعليه أن يقدم تقريرا عن نشاطه للجنة المركزية: أما عدد أعضاء اللجنة المركزية، وبالمثل عدد أعضاء الهيئات القيادية، فإن المؤتمر العام هو الذى يحدده مع جواز مباشرة اللجنة المركزية لهذا الحق عند الضرورة.

ونصت المادة (٢٨) على أنه يجب إحلال عضو آخر باللجنة المركزية بدلا من العضو الذى يتوقف نشاطه، غير أن هذه المادة وغيرها من المواد لم تحدد كيفية هذا الإحلال. ولكن ظهر أول نص على هذه الكيفية فى الوثائق المتاحة فى عدد مجلة «النشرة» الصادر فى فبراير ١٩٥٦؛ حيث نشرت ملخصا لقرارات اللجنة المركزية التى اتخذتها فى مايو ١٩٥٥، وجاء فيها:

«ثانيا ـ فى التنظيم.. (٤) اتباع سياسة جريئة ومنظمة ومدروسة لتصعيد الرفاق لمختلف المستويات القيادية على أساس أن يكون لكل رفيق اثنان يحلان محله»[٨٧].

ثم صدرت فى عام ١٩٥٧ لائحة «حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى» (طليعة العمال سابقا) بتعديل فيها يقضى بانتخاب أعضاء احتياطيين للأقسام والمناطق واللجنة المركزية من مؤتمرات هذه المستويات على التوالى وأن يكون الإحلال من بين هؤلاء الأعضاء الاحتياطيين.

ويبين تقرير «خطنا التنظيمى» أن قيادة «المنظمة».. كانت تولى اهتماما لتحديد مسئوليات واختصاصات أعضاء اللجان القيادية للمستويات المختلفة (لجنة القسم ـ لجنة المنطقة ـ لجنة المدينة إن وجدت ـ اللجنة المركزية). غير أنه حتى عام ١٩٥٤ كان ينحصر الوضوح بالنسبة لتحديد المسئوليات فى المسئوليتين: السياسية والتنظيمية. وفى طبعة ١٩٥٣، من «خطنا التنظيمى» أضيفت فقرة خاصة تحت رقم ٤ ـ وبعنوان «تقسيم الاختصاصات» دعت إلى ضرورة وجود تخصصات أخرى فى المسئوليات القيادية، وحددت هذه التخصصات المطلوب استحداثها خاصة فى: «مسئولية الدعاية والتثقيف التى تكون مسئولة عن مراقبة المطبوعات ورفع المستوى الثقافى للأعضاء فى مجالها، ومسئولية المالية، والمسئولية النقابية، والفلاحية)، ومسئولية النضال من أجل السلام، ومسئولية اليقظة والمراقبة. وذكر التقرير المذكور أن تخصيص المسئوليات فى هذه المستويات القيادية ضرورى لصالح توسيع النشاط إذ أنه يمكن كل مسئول متخصص من التفكير فى تخصصه والتعمق فيه ودفع العمل فيه إلى الأمام[٨٨].

وفى عام ١٩٥٥، قررت اللجنة المركزية للمنظمة إنشاء «مسئولية اليقظة» فى لجان المناطق وحددت اختصاصها على النحو الذى سيرد تفصيله بعد قليل.

خلاصة:

مما سبق يتضح أن الهيكل التنظيمى للمنظمة كان دائما تنظيمًا هرميًا، تطورت مستوياته ـ والاختصاصات داخل هذه المستويات ـ مع نمو المنظمة واتساع نشاطها.. أما وحدات بنائه فهى الخلايا أو المجموعات. وأبدت المنظمة اهتماما فائقا بالخلايا فوصفتها فى المادتين ١٤ و١٥ من اللائحة بأنها «الوحدات الأساسية فى المنظمة»، وأنها «حلقة الربط» بين المنظمة والجماهير، وذلك لأن هذه الخلايا:

أ ـ يتم تكوينها على أساس التجمعات الجماهيرية (مصانع، أحياء، قرى، معاهد، .. إلخ).

ب ـ وهى التى توصل شعارات المنظمة وسياستها إلى جماهير مجالها.

جـ ـ أن الخلايا هى التى تقوم بضم أعضاء جدد للمنظمة.

د ـ يتوقف على مناقشاتها ومساهماتها فى الحياة الداخلية للمنظمة، اختبار هذه الأخيرة لمجمل سياساتها.

وقد تضمن تقرير «خطنا التنظيمى» ـ طبقا لما استحدثته تعديلات اللائحة فى عام ١٩٥٣ دعوة إلى عدم قصر تنظيم المجموعات أو الخلايا على أساس الاحتشادات الجماهيرية، وإنما يجب ـ بالإضافة إلى ذلك ـ النظر فى تنظيم خلايا حسب نوع النشاط أو حسب أهمية النشاط: فيمكن أن توجد مجموعة للأعمال الفنية والاتصالات، وأخرى مكلفة بمهام خاصة مثل: تأسيس اتحاد نقابى، أو إصدار جريدة علنية، أو قيادة مجلس إدارة نقابة.. إلخ(٨٩). كما تضمنت تلك التعديلات استحداث فكرة تكوين لجان من الأعضاء العاملين فى نشاط معين. وأشكال خاصة لتنظيم المجندين(٩٠). وهذا التطور فى تنظيم الخلايا ومهامها يؤكد ما ذهبنا إليه من أن عملية وأسلوب تنظيم الخلايا وتحديد مهامها وتوجيه نشاطها كان يمثل النشاط المحورى للمستويات القيادية المختلفة لمنظمة «طليعة العمال» بما فى ذلك اللجنة المركزية التى بلغ اهتمامها حد احتكارها الاختصاص بتحديد عدد أعضاء هذه الخلايا.

وفى رسالة موجهة من قيادة المنظمة إلى المرشحين لعضويتها، تعلن كلا من مفهومها للمركزية الديموقراطية، وأخذها بالهيكل الهرمى، بما يلى:

«وتقوم المنظمة على أساس المركزية الديموقراطية.. فالمنظمة تعيش فى ظروف تفرض عليها السرية، فالخلايا منفصلة رأسيا عن بعضها، والتوجيهات التى يصدرها المركز أو المسئولون يجب أن تنفذ بروح الإقدام والمبادأة.. إلخ»(٩١).

إذن فالسرية المفروضة على المنظمة هى التى استدعت أن تأخذ المنظمة بالهيكل الذى تنفصل مجموعاته عن بعضها رأسيا، فلا يعرف أعضاء هذه الخلايا بعضهم البعض، ويصعب تبادلهم الآراء إلا عن طريق القيادة ونشراتها الداخلية، وتمنع عليهم الاتصال ببعضهم وإلا تمت محاسبتهم «بتهمة» الإخلال بالأمان والاتصال الجانبى.. كما يتعين أن نلاحظ «وجوبية» تنفيذ التوجيهات القيادية.

الفصل الرابع

المركزية الديمقراطية
الفكر والتطبيق

الفصل الخامس

مالية المنظمة وأجهزتها الفنية

أولا : المالية

ثانيا : الأجهزة الفنية

الفصل السادس

علاقة هيكل التنظيم بالأنشطة العملية فى فكر «طليعة العمال»

الفصل الرابع
المركزية الديموقراطية
الفكر والتطبيق

المركزية الديموقراطية:

سيشمل عرضنا لواقع الأمر بالنسبة لهذه المسألة ناحيتى الفكر والتطبيق معًا كما تظهرهما الوثائق دون تعليق منا وفقا لخطة العمل.

منذ البداية أوضحت «طليعة العمال» أن مبدأ المركزية الديموقراطية هو المبدأ الأساسى للتنظيم.

فقد ورد فى بيانها التأسيسى «نحن وسياستنا» ما يلى تحت عنوان «ولذلك تسود تنظيمنا روح الخضوع للنظام»:

«والنضال الطبقى الذى نعمل على توجيهه توجيها علميا، هذا النضال ليس من المعارك المحلية الصغيرة التى لا يهم فيها أن يكون الجنود متفرقين يعمل كل منهم حسب تفكيره الشخصى وهواه.. إلخ..». إلى أن يقول: «ونحن فى هذه الحرب طليعة الجيش العمالى الشعبى وأركان حربها، ولذلك لا يمكن إلا أن تسود روح كاملة من الخضوع للنظام داخل منظمتنا»(٩٢).

«ولكن هذا النظام ـ هذا النظام الحديدى الذى نريده ـ لا يعنى أن تسود الديكتاتورية فى صفوفنا، وأن نترك قيادتنا فى أيدى أناس يحكموننا باسم «مواهب إلهية»، بل على العكس من ذلك.. فنحن متمسكون بالديموقراطية فى منظمتنا ـ فمسئولونا منتخبون ومؤتمرنا السنوى منتخب أيضا وكذلك لجنتنا المركزية منتخبة.. إلخ»(٩٣).

«وإننا نريد أن نربط الديموقراطية بتلك الوحدة فى التنظيم والكفاح والسياسة والتى يقتضيها النضال السياسى الذى نقوم به»(٩٤).

«ولذلك فمبدأ «المركزية الديموقراطية» هو مبدؤنا بمعنى أن:

(١) الأقلية تخضع للأغلبية فى القرارات، وتنفذ القرارات الجماعية بأكملها.

(٢) قرارات الدرجات الأعلى هى السائدة على الدرجات الأدنى»(٩٥).

«ومرة أخرى هل يعنى هذا النظام المركزى الديموقراطى أننا سنضيع شخصياتنا ونموها؟ كلا، وإنما يعنى أن جميع صفات المناضل التى نعرفها ـ ويجب أن تتوافر فينا: الشجاعة والإقبال الذاتى والنشاط الخلاق.. هذه الصفات يجب أن تكون على مستوى عام ضرورى هو مستوى روح الجماعة، أو روح الحزبية.. إلخ»(٩٦).

وفى اللائحة نرى تقنينا للمركزية الديموقراطية بالنص عليها، ووصفها، وإطارها التطبيقى وذلك فى باب مستقل هو الباب الثالث فى «المبادئ التنظيمية»، حيث أكد على ما يلى:

- أن المركزية الديموقراطية هى المبادئ التى يقوم عليها تنظيم «منظمة طليعة العمال».
- تعريف المركزية الديموقراطية بأنها الديموقراطية فى الداخل، والتوجيه المركزى المطلق والنظام الحديدى، فى الحركة والنشاط.
- أن الديموقراطية الداخلية تضمن مساهمة جميع الأعضاء فى حياة التنظيم وفى تكوين وتطبيق خطط المنظمة، كما أنها تعنى النقد والنقد الذاتى الثورى الأمين الذى يراقب

صحة القرارات وصحة تنفيذها من القاعدة حتى اللجنة المركزية، كما تعنى حق جميع الأعضاء فى انتخابات القيادات وتنحيتها، وحق الأغلبية فى نفاذ رأيها وقراراتها ووجوب خضوع الأقلية والتزامها بهذا الرأى وهذه القرارات(٩٧).

غير أنه قد ألحقت بهذه المادة ملاحظتان فأوردت **الأولى** استثناءات «تسمح بها الديموقراطية» فى حالة السرية، منها ـ وأهمها ـ تعيين الهيئات الأعلى للهيئات الأدنى، .. أما **الثانية** فقد أكدت على ضرورة التزام المعارضين بقرار اتخذته هيئة قيادية وبتنفيذ هذا القرار رغم عدم موافقتهم عليه مع احتفاظهم بحقهم فى مراجعة تلك الهيئة القيادية لتصفية الخلاف معها(٩٨).

واستعراض الأبواب الخاصة بحقوق وواجبات الأعضاء، وبالعقوبات فى «اللائحة» يكمل الصورة لتقنين المنظمة لمبادئ «المركزية الديموقراطية»، إذ أن مواد هذه الأبواب من اللائحة توضح ما يلى:

(١) تُشَدِّد قيادة المنظمة على ضرورة المحافظة على روح الخضوع للنظام والمحافظة على الوحدة التنظيمية والفكرية، ووصفها لهذه الوحدة بأنها مبدأ لا يقبل النقض، وبأنها من الواجبات الأولية والعظمى للعضو، وكل تخريب لها ـ يخلق «التكتلات» و«الانشقاقات» ـ يعاقب عليه بشدة تصل إلى حد الفصل(٩٩).

(٢) أما نصوص حقوق الأعضاء فقد كفلت لهم حق المناقشة الحرة، والنقد لقرارات المنظمة بهيئاتها المختلفة؛ سواء برفع التقارير أو بالنشر فى المطبوعات الداخلية المحلية والمركزية، كما كفلت للعضو «المطالبة» باشتراكه شخصيا فى أى مناقشة أو قرار يتعلق بنشاطه أو سلوكه.

غير أنه لم ينص ضمن المواد الخاصة بالحقوق على حق العضو فى أن يَنْتَخِب وأن يُنْتَخَب حتى لو لم يرشحه المستوى الأعلى، ويبدو أن «المنظمة» اكتفت ـ حتى عام ١٩٥١ ـ بما ورد بهذا الشأن فى المواد الخاصة «بالهيكل التنظيمى للمنظمة»(١٠٠).

وعموما فإن الصياغة اللائحية لمبدأ المركزية الديموقراطية فى «منظمة طليعة العمال» تظهر أن الفكر التنظيمى لقيادة المنظمة كان قائما على محورين:

المحور الأول، هو الحذر بالنسبة للحقوق الديموقراطية للأعضاء، فلم تتركها مرسلة ولكنها أوردت عليها قيودا:

ـ فالدعوة إلى المؤتمرات، وانعقادها ترد عليه استثناءات تخضعها لتقديرات اللجنة المركزية للحالة السياسية العامة فى البلاد وللحالة الذاتية الداخلية للمنظمة، ذلك رغم النص على أن المؤتمرات هى أعلى سلطة فى المنظمة، كما يتعين أن توافق ل.م. على أى اختيار لأى مسئولية محلية(١٠١).

ـ وأى حق من حقوق الأعضاء يجب ألا يعطل الالتزام بالتوجيهات القيادية وتنفيذها(١٠٢).

ـ ومن حق اللجنة المركزية **ألا تنشر ما تراه ضارا** من آراء الأعضاء(١٠٣).

ـ واشتراك العضو فى أى مناقشة أو قرار بشأنه ليس حقا مطلقا له؛ إنما له أن **يطالب** به(١٠٤).

والمحور الثانى، هو الحذر والتوجس من البطش الديكتاتورى بالعضوية:

ـ فتقرر اللائحة ضرورة **مراعاة أقصى حد** من التروى والروح الرفاقية، وبحث الاتهامات بكل عناية حينما يتعلق الأمر بعقوبة الفصل(١٠٥).

ـ كما تقرر أن فصل عضو اللجنة المركزية يتطلب أغلبية ثلثى اللجنة(١٠٦).

- وتقضى أيضا بحق العضو المُعَاقَب فى أن يطلب إعادة النظر فى العقوبة الموقعة عليه(١٠٧).

- ونقد العضو المخطىء لذاته يعد عنصرا مخففا أو لاغيا لأى عقوبة مقترحة.

- ومحاسبة العضو على خطئه تبدأ من الهيئة التى ينتسب إليها(١٠٨).

ويبدو أن هذا الحذر المزدوج مرتبط بفكرية راسخة لد «المنظمة» ككل، خاصة القيادات المركزية المتعاقبة أو الكوادر الوسيطة.. هذه الفكرية تعتقد بأن مفهومها لمبدأ المركزية الديموقراطية على النحو المتقدم هو «الأساس المتين» للمحافظة على وحدة المنظمة وزيادة فاعليتها السياسية. «فلا يمكن أن تقوم منظمتنا بواجباتها التاريخية إلا إذا أصبحت منظمة متماسكة قوية واسعة تخضع بكاملها لتوجيه اللجنة المركزية والمكتب السياسى»(١٠٩).

وبعد أن يعلن وجوب التمسك بوحدة المنظمة والضرب بيد من حديد على كل محاولة للنيل من هذه الوحدة والخروج عليها يقول:

«ومن جهة أخرى، يجب أن نحارب بدون هوادة ضد روح الديكتاتورية الموجودة لدى بعض الرفاق الذين يصدرون الأوامر دون أن يعملوا على إقناع زملائهم، فهذه الروح الديكتاتورية - «روح القومندة» - ليست روح الطبقة العاملة، ليست روح الاشتراكية والشيوعية. إن الطبقة العاملة ديموقراطية فى أساسها. ومنظمتنا إذ تعمل على تحقيق الاشتراكية فالشيوعية، إنما تعمل لكى تحقق الديموقراطية الحقة. لذلك تعتبر روح «القومندة» خروجا على المبادئ الماركسية - اللينينية فى التنظيم»(١١٠).

وملحق مجلة «النشرة الذى أصدرته إحدى المناطق فى ١٩٥٤/٦/١٥، يؤكد فى مجال شرحه اللائحة على أن:

«المنظمة» تطبق نظام الديموقراطية المركزية، يعنى أن المركز الرئيسى، ويسمى اللجنة المركزية أو المكتب السياسى، يقود العمل ويعطى التوجيهات للمناطق والأقسام والخلايا وعلى الجميع تنفيذها مع توسيعها والابتكار فيها حسب الحالة فى كل مكان. وفى الوقت نفسه يجوز لكل إنسان مش موافق أن يناقش ويرسل رأيه وأن ينشر هذا الرأى فى مجلات المنظمة بشرط ألا يعطل تنفيذ القرارات(١١١).

- وفى عام ١٩٥٣ جاء فى النشرة مقال بعنوان «الديموقراطية المائعة فى التنظيم» شن فيه كاتبه هجوما على ما أسماه تحويل الحزب إلى نادٍ للنقاش(١١٢).

وفى عام ١٩٥٥، أصدرت المنظمة محاضرة عامة للأعضاء وغير الأعضاء جاء فيها:

«الحزب مهواش تعداد الأعضاء، وموش ممكن الحزب يتكون من ناس كل واحد منهم بيعمل مستقل عن عمل التانيين ومفيش رباط بيربطهم..»، ثم يستطرد: «.. دايما إحنا نعرف إن قوة البروليتاريا بتتواجد فى تنظيمها.. ويعنى إيه مركزية ديموقراطية؟ يعنى: إن المركزية متأسسة على الديموقراطية، والديموقراطية تحت قيادة مركزية»(١١٣). ثم تواصل المحاضرة تثقيف الأعضاء - وجمهور قراء «المقاومة الشعبية» فى آن واحد - بشرحها تفصيلا لمعنى وكيفية تأسيس المركزية على الديموقراطية ولمعنى كيفية أن تكون الديموقراطية تحت قيادة مركزية(١١٤). وتعلن الوثيقة بجلاء «الديموقراطية فى الحزب موش ممكن تكون كاملة وواسعة طول ما الحزب يعيش فى ظروف سياسية إرهابية بتفرض عليه السرية الشديدة»(١١٥).

غير أن المرء لا يحتاج إلى فحص مدقق لوثائق «المنظمة» ليلحظ أنه رغم ثبات ذلك المفهوم سابق العرض بشكل عام؛ فقد تطور فى اتجاهين متلازمين:

أولا: تطور فى «المفهوم الفكرى العام» ليصبح أكثر تحددا؛ خاصة فيما يتعلق بضرورة

أن تتأسس المركزية على الديموقراطية.

وبلغ هذا التطور مداه فى فترة التحولات السياسية والتنظيمية الكبرى للمنظمة عام ١٩٥٤ إلى عام ١٩٥٦.

فقد صاغت المحاضرة المذكورة - ولأول مرة - حقوق الأعضاء بصورة أكثر تكاملا وتحديدا وأوردت «حق الانتخاب والترشيح» صراحة بعد أن كان النص عليه فى اللائحة ضمنيًا(١١٦).

ثم ختمت الفقرة بقولها «الحقوق دى لازم نحترمها ونقدسها عشان إذا ماكناش نحترمها حتضر الحركة الشعبية والحزب». وكانت قد وصفت - قبل ذلك بسطور - حقوق الأعضاء بأنها «**أسلحة**» فى أيديهم تساعدهم على «**خدمة الشعب والحزب**». وفى الصفحات التالية أكدت بإسهاب وإلحاح على أنه «رغم ما تفرضه السرية من انتقاص للديموقراطية فى الحزب، يتعين العمل على **تقوية الديموقراطية** داخل الحزب(*)». وفى شرحه لكيفية ذلك بدأ بالتوجيه إلى «**احترام حق الأقلية**» مسجلا بوضوح أن «اختلاف الرأى مسألة طبيعية»، وأن **حماية الحقوق الأساسية للأقلية مفيد ويقوى الحزب**». لأنه «فيه أحيان مايكونش فيها رأى الأغلبية مضبوط وصح»، وحتى لو كانت الأقلية مخطئة فيتعين أن تأخذ فرصتها لتصحيح هذا الخطأ، **والاستبداد هو الذى يولد الفوضى والتسيب**، والانحراف نحو الديموقراطية المبهوقة السايبة بيظهر كرد فعل للانحراف نحو الاستبداد»(١١٧). (التشديد من عندنا)..

وقبل هذا التاريخ بعام نلاحظ أن «ملحق النشرة» الصادرة فى ١٩٥٤/٦/١٥ عن إحدى المناطق، تشرح اللائحة بمنهج يؤكد على «روح الديموقراطية الحزبية.. فالعضو من حقه ولازم يشترك فى تحرير المجلات.. وينتقد أى حاجة تنشر ويناقشها ويرسل رأيه مكتوبا». و«جميع الأعضاء متساوون فى الحقوق» و«الواجبات تختلف حسب المسئولية، وليس للمسئول أى حق زيادة على الأعضاء»، و«الأعضاء يراقبون المسئول ويحاسبونه على تصرفاته وأخطائه»(١١٨).

ثانيا: أن ثمة تطبيقا لمبادئ المركزية الديموقراطية يتميز بسمات خاصة يستدل منها على محاولة إرساء المركزية على أسس ديموقراطية، وتلك السمات لازمت المنظمة منذ تأسيسها.. ومظاهرها كما يلى:

١ - الاهتمام بحث العضو على المشاركة فى تحرير مطبوعات المنظمة:

ويبدو ذلك من تشجيع الأعضاء على إرسال مقالاتهم ودراساتهم للمجلات الداخلية والجماهيرية ونشرها، فمراجعة الأعداد المتاحة من مجلة «الهدف» اعتبارا من العدد الصادر فى ١٩٤٨//٢٢ تبين إلحاحا من جانب قيادة المنظمة لكى يوافيها الزملاء بآرائهم فيما تنشره المجلة. وفى العدد المشار إليه يرد أحد الأقسام بما يفيد أن قلة من الزملاء استجابت لهذا النداء وأن هذا يرجع إلى ضعفهم النظرى من ناحية، وإلى كثرة مواد العدد الواحد من المجلة. وقد رفضت لجنة تحرير «الهدف» هذين الاعتبارين، وأكدت على ضرورة مشاركة الزملاء جميعا فى إبداء آرائهم وتعليقاتهم(١١٩).

واستمر هذا النهج فى مجلة «النشرة» التى حلت محل مجلة «الهدف».. فجميع الأعداد

(*) نصت اللائحة التى أقرها المؤتمر العام للمنظمة المنعقد فى عام ١٩٥٧، والتى صدرت كلائحة لحزب «العمال والفلاحين الشيوعى المصرى» على حق العضو فى انتخاب المستويات الأعلى وحقه فى أن يرشح نفسه لهذه المستويات (الكاتب).

المتاحة منها حافلة بمراسلات قرائها أعضاء المنظمة وبتعليقات هيئات «المنظمة» المختلفة من مناطق وأقسام ومجموعات. ويلاحظ فى صياغة تعليقات المسئولين عن التحرير على هذه المراسلات اهتمامهم بها وتشجيعهم على المداومة فى الكتابة للمجلة. وفى بعض الأحيان كانت مراسلات الأعضاء تزيد عن طاقة المجلة فيؤجل النشر. ففى يناير ١٩٥٤، اعتذرت المجلة عن عدم تمكنها من نشر مقالات حامد وحجازى وحكيم لضيق المساحة(١٢٠)، ثم نشرت هذه المقالات تباعا فى الأعداد التالية. أما «ملحق النشرة» الصادر عن قسم الطلبة فقد أكد على ما ورد باللائحة من أن نشر آراء الأعضاء هو من حقوقهم التى يجب عليهم ممارستها(١٢١).

وعموما يلاحظ فى هذا الشأن أن جميع أعداد «النشرة» - تقريبا - تضمنت بابًا ثابتًا بعنوان «الحياة الحزبية» ورد تحته بندان أحدهما «بريد المجلة»(١٢٢).

وحتى مجلة «المقاومة الشعبية» - وهى المنبر الجماهيرى للمنظمة، حفلت أيضا بأمثلة عديدة فى الاتجاه ذاته(١٢٣).

وفى عددها الصادر باللهجة العامية فى فبراير ١٩٥٥ جاء النداء التالى إلى الرفاق: «وموش ممكن - زى ما قلنا قبل كده - إن «المقاومة» تعبر عن رأيكم أو تشترك فى معارككم بدون ما ترسلوا لها الأخبار والنقد والتوجيه والآراء.. المقاومة هى مجلتكم وأنتم محرروها(١٢٤).

وتبين الوثائق أن ذلك النداء كان امتدادا لنداءات مماثلة لمجلات «كفاح الشعب» و«كفاح الأمة» و«كفاح العمال» التى كانت جميعها تلح على «الزملاء» لإمدادها بالأخبار والآراء بما فى ذلك وجهات نظرهم فى المواد التى تنشرها هذه المجلات. واعتبارا من العدد رقم (١٣) الصادر فى ١٤/ ١٠/ ١٩٤٧ من مجلة «كفاح الشعب»، تلاحظ انتظام المجلة فى نشر ما يرسله لها «الزملاء» من مقالات وتعليقات، ومن الطريف أن هيئة تحرير المجلة كانت تناشد قراءها بتجنب الإسهاب حتى يتسنى نشر أكبر عدد مما يرسله لها أعضاء «المنظمة»، أما إذا ضاقت مساحة المجلة عن نشر بعض ما وصلها من مراسلات فإنها تشير إلى موضوعاتها معتذرة، ثم تنشرها فعلا فى الأعداد التالية(١٢٥).

ويلاحظ أيضا استخدام هذه المجلات لأساليب مختلفة لتشجيع الكتابة لها، ومن هذه الأساليب على سبيل المثال - تلقى ونشر الاستفسارات عن المواقف السياسية والآراء النظرية(١٢٦).

يبين إذن من تقصى سياسة النشر لمنظمة «طليعة العمال» من خلال وثائقها المتاحة التزام قيادة المنظمة بإتاحة هذا الحق لأعضائها، كما تثبت مصداقية حثها وتشجيعها لهم على ممارسة هذا الحق.

٢ - الاعتداد برأى كوادر وأعضاء المنظمة قبل إقرار سياسات المنظمة:

كانت «المنظمة» تطرح مواقف قيادتها للمناقشة العامة فى قواعدها التنظيمية وعلى صفحات مجلاتها الداخلية أو الجماهيرية، خاصة إذا تعلقت تلك المواقف بتطورات جذرية سياسيا أو تنظيميا.

فى هذا الصدد، تُظْهِر الوثائق أن مسئولى المنظمة المشرفين على تحرير مجلاتها تابعوا بعناية نشر آراء الأعضاء والمجموعات فى سياسات وتوجيهات قيادة المنظمة؛ سواء بالموافقة عليها أو برفضها.. وفى جميع الأحوال كانت القيادة المركزية للمنظمة تعنى أيضا بالتعليق على تلك الآراء والانتقادات، وكانت استجابتها بقدر ملموس، والمرجع فى ذلك ما يلى:

ـ مجلة «كفاح الشعب» العدد ١٣ ص ١٠، نشرت دراسة حول «لجنة مندوبى عمال مصانع النسيج فى شبرا الخيمة والقاهرة» ينتهى بالنداء التالى:

«وكفاح الشعب ترجو من الزملاء إرسال رأيهم قبل نهاية الأسبوع من قراءة هذا البحث مكتوبا على الورق بالخط الواضح على وجه واحد من الورقة وبالحبر إذا أمكن»[١٢٧].

ـ وفى صفحة ٦ من ذات العدد نداء آخر ينتهى باستفتاء الزملاء حول حجم المجلة الأمثل من وجهة نظرهم[١٢٨].

ـ مجلة «الهدف»، نشرت تقريرا لإحدى المجموعات برأيها فى الخط السياسى والجماهيرى للمنظمة، ونقدًا لخطاب اللجنة المركزية الدورى الخاص باحتمال مجىء الوزارة الوفدية[١٢٩].

ـ ونشرت مجلة «النشرة» استبيانا من القيادة فى صورة أسئلة للتعرف على رأى أعضاء المنظمة فى المجلة، كما نشرت تنبيهين:

الأول: يفيد بأنه ستصلهم خلال شهر أكتوبر «اللائحة الجديدة» ويطلب من أعضاء وهيئات المنظمة المبادرة بإرسال آرائهم فى موعد لا يتجاوز ١٥ نوفمبر.

والثانى: يفيد بأنه قد وصل للأعضاء مع عدد المقاومة (آنذاك) «مشروع برنامج المنظمة» منشورا **معه الانتقادات التى كانت موجهة للمشروع السابق** ويطلب سرعة المناقشات وإرسال الردود قبل نهاية أكتوبر[١٣٠]. (التشديد بمعرفتنا).

وتكرر موقف مشابه عند طرح قيادة المنظمة لموقفها بتشجيع ومساندة «سياسة الحياد» فى عام ١٩٥٢[١٣١]. كما سنورد مراجع عديدة تفصيلية عند تعرضنا لموضوع النقد والنقد الذاتى بعد قليل. وقد تجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن اللجنة المركزية كانت تنشر أحيانا جداول أعمال ونتائج اجتماعاتها، كما حذت لجان المناطق والأقسام وأيضا المدن حذوها[١٣٢].

ويبدو من ذلك أن المواقف السياسية اليومية والبرامج والقانون الأساسى للمنظمة تنشر جميعا كمشروعات ليبدى فيها الأعضاء رأيهم ويناقشوها. وقد سبق بيان مراجع هذا الاستدلال فى أولا وثانيا من الفصل الثالث، أما المهم هنا فهو تبيان مدى الفرصة المتاحة للأعضاء للمناقشة وإبداء الرأى سواء فى مجلات المنظمة أو فى هيئاتها التنظيمية.

وقرارات اللجنة المركزية التى اتخذتها فى مايو ١٩٥٥ تعطى دلالة فى هذا الصدد؛ حيث جاء ضمنها ما يلى: «فى التنظيم.. (٢).. وإشراك الرفاق فى قاعدة المنظمة إشراكا فعالا فى حل ومناقشة جميع المشكلات والصعوبات التى نواجهها، بل **والاعتماد أساسيا على وعى الرفاق فى القاعدة**[١٣٣] (التشديد من عندنا)..

وتنص لائحة طليعة العمال على صيغة مشابهة سواء فى باب حقوق الأعضاء أو فى باب «مبادئ» التنظيم الداخلى[١٣٤].

٣ـ رفض الطاعة العمياء أو التطبيق الحرفى للقرارات:

وقد ظهر هذا الاتجاه مرتبطا بالدعوة إلى ما أسمته الوثائق بالتطبيق الخلاق للقرارات. فمحاضرة «فى التنظيم» التى صدرت كإحدى مطبوعات «المقاومة الشعبية» تقول: «إن القرارات القيادية كثيرا ما تكون ذات صبغة عامة. والتنفيذ السليم ليس هو **تنفيذ الأجزاء السهلة** من هذه القرارات التى توافق رأى ومزاج الأعضاء. **وليس هو التطبيق الميكانيكى الأعمى**، وإنما التنفيذ الصحيح هو الذى يدرس القرارات مقارنة بالظروف التفصيلية الموجودة **فى المجال** ثم ينفذ بجدية **المناسب منها**، ويرفع تقريرا بالباقى للهيئة

التى اتخذت القرار يوضح به القصور أو الخطأ فى القرارات وكيفية التعديل.. إن تشجيع القوة الخلاقة هذه لا يعنى مخالفة النظام؛ إنما معناه **تشجيع الأعضاء على التصرف فى إطار التوجه العام للمنظمة**(١٣٥). (التشديد من عندنا).

٤ـ النقد والنقد الذاتى:

جاء فى تقرير «خطنا التنظيمى»:

«إن واجبنا المقدس أن نمارس النقد والنقد الذاتى وأن نحاسب أنفسنا بكل دقة ويقظة على الإهمالات التى تنتشر فى صفوفنا(١٣٦). وجاء فى «لائحة منظمة طليعة العمال»:

«والديموقراطية الداخلية تعنى النقد والنقد الذاتى الثورى الأمين؛ أى مراقبة صحة قرارات المنظمة مراقبة حية للكشف عن نقط الضعف والنقص فى جميع صفوف المنظمة من القاعدة إلى اللجنة المركزية وتنفيذ القرارات ومراقبتها مراقبة منتظمة»(١٣٧).

وجاء فى محاضرة «فى التنظيم» ما يلى:

«من أهم العوامل اللى توسع وتنمى الديموقراطية النقد والنقد الذاتى.. الحزب الشيوعى بيختلف عن بقية الأحزاب البورجوازية كلها فى أنه يواجه الأغلاط اللى بيعملها بشجاعة. وبيعترف بيها قدام الطبقة العاملة والشعب وبيشرح أسباب الوقوع فى الغلط وإيه الطريقة للتغلب على النواقص فى العمل. أما الأحزاب الثانية البورجوازية فعلى عكس كده دايما تخبى أغلاطها ووساختها عن عيون الناس ودا لسبب بسيط هو أنها تضلل الجماهير فى سبيل مصالحها الشخصية والطبقية.. على الأساس ده لازم نُشْعِر الأعضاء بمسئوليتهم بالنسبة لسياسة الحزب. لازم نشرح لهم أهمية نقد الحاجات الغلط بشجاعة وقوة.. وفى الحالة دى لازم الرفاق المسئولين يعلموا الرفاق اللى بيعملوا تحت قيادتهم ويربوا فيهم روح النقد والنقد الذاتى وده يتم بأن الرفاق المسئولين هم اللى يدوا المثل الأعلى، يعنى لازم ينتقدوا نفسهم على الأغلاط والعيوب اللى تحت مسئوليتهم.. ولكن دا مش كفاية، لازم من ناحية ثانية ـ الرفاق القادة يظهروا استعداد حقيقى لقبول نقد الرفاق الآخرين»(١٣٨). ثم يستطرد بعد قليل: «الاجتماعات تكون منتجة وديموقراطية ليس بكثرتها وإنما بجودة التحضير وممارسة النقد والنقد الذاتى فيها، لكن لازم فى الوقت نفسه الهيئات الأقل مستوى وأعضاء الحزب يكون عندهم الروح نفسها بالنسبة للنقد والنقد الذاتى إذا عملوا أغلاط أو قصروا فى أعمالهم»(١٣٩).

«... وتكفل مفاهيم المنظمة نقد المستويات الأدنى للمستويات الأعلى ومن حق كل عضو أن ينتقد أى عضو مسئول فى الحزب وينتقد أى عمل من أعمال الحزب. ومنع النقد يشجع الزعامية والاستبداد فى داخل الحزب ويضر الحزب ضررا كبيرا. ليه؟ عشان دا بيرهب الأعضاء ويشل نشاطهم وكفاءتهم ويضعف روح المسئولية فيهم، إذن منع النقد يعتبر من أخطر الأعمال الضارة بالحزب. ويعتبر مخالفا تماما لنظام ولائحة الحزب»(١٤٠).

كما يبدو من وثائق «المنظمة» أن مفهوم النقد لديها ينتمى إلى المنهج العلمى فى التحليل الموضوعى للعمل؛ إذ «يجب ألا يقتصر النقد على الأشياء التى لا تعجبنا فقط.. بل يجب أن نسجل ونعلق على كل ما هو حسن وصحيح»(١٤١).

ويتضح من النصوص السابقة أن «المنظمة» اعتمدت النقد والنقد الذاتى كأحد المبادئ التنظيمية الأساسية لحياتها، لأنه يرتبط ببناء وتدعيم الثقة بين القيادة والقاعدة، ومن ثم تقوية وحدة الإرادة أى «تقوية وحدة المنظمة»(١٤٢)، ولأنه واحد من أركان الديموقراطية الثلاثة فى مفهومها (وهى مشاركة الأعضاء بحيوية فى المناقشات لتشكيل برامج المنظمة، والنقد والنقد الذاتى، وانتخاب المستويات، القيادية)، ولأنه يسمح بفرز الصحيح والخاطئ

فى آن واحد، ولأن ممارسة النقد والنقد الذاتى يميزها عن الأحزاب الرأسمالية. ونظن أن ذلك هو مرجع تشديدها على القول بأن «كل نقدمهما كان بسيطا فإنه إذا دُرِس بعمق أمكن أن يكون مفيدا»(١٤٣).

وقد حفلت وثائق المنظمة المتاحة بحثّ الأعضاء والهيئات التنظيمية على ممارسة النقد والنقد الذاتى بجدية، وبالإرشادات والمقالات التى تهدف إلى تثقيف الكادر بكيفية ممارسته، وذلك يبين من الأمثلة التالية:

«اعتنوا بقراءة وتفهم مطبوعاتكم واهتموا بنقدها.. إن اللجنة المركزية تنتقد المجموعات التى لم ترسل موافقتها أو عدم موافقتها على المواقف السياسية فى المطبوعات»(١٤٤).

- «فالنقد والنقد الذاتى يجب أن يمارسا بطريقة عملية منتجة، يجب ألا يقف النقد عند حد النقد على تأخير موعد مثلا، بل يجب أن يشمل النقد مطبوعات المنظمة، ومواقفها السياسية، وشعاراتها اليومية»(١٤٥).

- مقال بعنوان «كيف يكون النقد والنقد الذاتى». ضرب أمثلة على النقد السطحى، ووصف مثل هذا النقد «باللغو»، وانتقد «إرسال النقد، رغم الاقتناع - قبل إرساله مباشرة - بخطأ ما جاء به من أفكار». كما أعطى مثلا على النقد الإيجابى بدراسة كانت قد نشرتها اللجنة المركزية حول «السبب العميق لأخطائها»، حيث رأت أنه يكمن فى الدور الكبير الذى يلعبه الزملاء من البورجوازيين الصغار فى المنظمة.. ومن ثم وضعت القيادة خطة لتصحيح ذلك بالعمل على زيادة نسبة العمال فى عضوية المنظمة(١٤٦).

- ننشر للرفاق جزءا من محضر مكتب إحدى المناطق، وفى الجزء دا شرح لإيه هو النقد الثورى المطلوب من الرفاق. يقول محضر المكتب: من الواضح أن الطريقة اللى بيعالج بها الرفاق النقد والنقد الذاتى ماهيش جدية، وماهيش طريقة بتساعد على البناء.. ليه؟

لأنها تكرار لمسائل بسيطة، والمسائل دى فى الغالب بنكون صفيناها. ولازم نعرف إن النقد والنقد الذاتى طريقة عشان رفع الروح المعنوية للرفاق. وطريقة علشان ما نرقى مستواهم الكفاحى. وده يتم بإننا نناقش فقط النقد بالتفصيل لغاية ما الرفيق المخطئ يقتنع، وإذا ما اقتنعش، نديله فرصة ومهلة علشان يفكر وبالطريقة دى نساعده على إنه يقتنع بوجهة النظر الصحيحة. وأخطر حاجة فى موضوع النقد إن الرفيق المنقود يأخذ النقد بصفة أمر مافيهش مناقشة»(١٤٧).

ويبدو لنا أن القيادات المتعاقبة للمنظمة تمسكت بهذه المفاهيم للنقد والنقد الذاتى كما يتضح من استمرار الترويج فى مطبوعات المنظمة منذ عام ١٩٤٧ حتى عام ١٩٥٧. كما يبدو أن هذه القيادات حاولت - من ناحية أخرى - إبراز مصداقية مفاهيمها تلك فى التطبيق العملى، الأمر الذى يمكن أن يستدل عليه مما يلى:

أ - تضمنت جميع أعداد مجلة «النشرة» المتاحة - خاصة منذ عام ١٩٥٣ وحتى عام ١٩٥٧، بابًا ثابتا بعنوان «الحياة الحزبية»، اندرج تحته موضوعان ثابتان، أحدهما هو: النقد والنقد الذاتى(١٤٨).

ب - عنيت المجلات التى كانت تصدرها المنظمة - سواء كانت مجلات داخلية للأعضاء فقط أو للمرشحين فقط، أو لجماهيرها - بنشر «النقد والنقد الذاتى»، الذى يصدر عن هيئات أو أفراد، وعلى سبيل المثال:

- نقد اللجنة المركزية لذاتها والذى أعلنت فيه مسئوليتها عن التركيب الطبقى لعضوية المنظمة(١٤٩).

- نقد اللجنة المركزية لذاتها معلنة مسئوليتها عن «عمق الانحراف الاقتصادى فى صفوف المنظمة»(١٥٠).

- نقد السياسة العامة السائدة فى ضم العضوية الجديدة (التجنيد). وتكرار نقد هذا الموقف ووصفه «بالانعزالية»(١٥١).

- نقد مكتب قسم الطلبة لذاته حول الفوضى التى تجتاح القسم، وأيضا للقصور فى التجنيد والتثقيف(١٥٢).

- نقد ذاتى من «واصف» مع تعقيب قيادة المنظمة(١٥٣).

- نقد ذاتى من «حكيم»(١٥٤).

- نقد ذاتى أرسلته إحدى الخلايا(١٥٥).

- نقد ذاتى من الرفاق «أديب وعبود وحكيم وجاد» وإفادة بأنه سيتم نشرها بالكامل فى الأعداد القادمة.

- نشر تقرير وقرارات اللجنة المركزية حول الوضع الداخلى للمنظمة وبه نقد لسلبيات هذا الوضع(١٥٧).

جـ ـ كما عنيت ذات المراجع بنشر النقد الموجه من الهيئات القيادية للهيئات الأدنى أو الأفراد، ونورد الأمثلة التالية:

- سبق أن أوردنا نشر المنظمة التهانى أو التقدير لأحد أعضائها أو لمجموعة منهم أدوا نضالات مميزة(١٥٨).

- قرار «أحد المكاتب» بفصل أحد أعضائها، وقرار من «مكتب آخر» بتوجيه عقوبة «اللوم» لأحد أعضائه أيضا، مع ذكر الأسباب تفصيلا فى كل حالة(١٥٩).

- نقد موجه من اللجنة المركزية إلى المجموعات التى لم ترسل رأيها على المواقف السياسية للمنظمة(١٦٠).

- نقد الاتصالات الجانبية والشللية فى العلاقات التنظيمية ضمن الحملة على بعض تصرفات فى قسم الطلبة(١٦١).

- وجه المكتب السياسى للجنة المركزية للمنظمة نقدا مباشرا «للجنة المدينة» وتم نشره على كل الأعضاء، وذلك فى معرض التعقيب على محضر اجتماع للجنة المدينة وجاء فى النقد:

«إن محضر اجتماعى لجنة المدينة فى ١٥ و ١٩٥٣/٣/١٨، كتب بطريقة مختصرة لا تمكن من المتابعة السياسية، **كما انه لم يتضمن إشارة تدل على الاهتمام والفهم لطبيعة وأهمية النقد**». وأن لجنة المدينة «تناولت موضوعات البطالة والغلاء والحريات والمعتقلين والسخط العام على الحكم بطريقة موظفى المكاتب. ووقعت فى أخطاء تنظيمية حيث أرسلت نقد (مراد) الذى يطالب فيه بالتحقيق مع مسئوله، ونقد (مراد وحسن) اللذين يطالبان فيه فصل (فرج) ـ دون أن تبدى رأيها فى هذين النقدين، ودون التحقيق فى أسبابهما»(١٦٢). (التشديد من عندنا)..

- النقد لأعضاء المنظمة الذين يؤخرون ضم القراء إلى المنظمة(١٦٣).

- نقد ممارسات بعض الأعضاء القياديين للمنظمة باعتبارها ممارسات استبدادية، وممارسات أخرى باعتبارها فوضوية وإدانتهم لعدم ممارسة النقد والنقد الذاتى بجدية.(١٦٤)

- نشر الانتقادات الموجهة من المستويات الأدنى أو من الأعضاء أو من شيوعيين أجانب إلى قيادة المنظمة وسياستها، ويمكن الاستدلال على ذلك من الأمثلة التالية:

- نشر تقرير لإحدى الخلايا (مجموعة) حول الخط السياسى والجماهيرى للمنظمة ورد به نقد لمواقف اللجنة المركزية للمنظمة من: القضية ـ الفلسطينية ـ أساليب مقاومة فرض الأحكام العرفية ـ شعارها الخاص بالجمهورية ـ العمل مع الوفديين ـ المسألة السودانية،

ووافقت لجنة تحرير المجلة على بعض الانتقادات ورفضت البعض الآخر ولكنها «رفعت مجمل التقرير إلى اللجنة المركزية»[١٦٥].

وتجدر ملاحظة نشر هذه الانتقادات الشاملة قبل عرضها على اللجنة المركزية:

- نشر انتقاد «لخطاب اللجنة المركزية الدورى للأعضاء حول احتمال مجىء الوزارة الوفدية» أرسله أحد الزملاء»[١٦٦].

- نشر النقد الذى وجهه (الرفيق إميل توما، الأمين العام للحزب الشيوعى الفلسطينى) لمواقف المنظمة؛ حيث وصفها بأنها ما زالت انعزالية ومتعصبة لتجربتها بشكل يزيد عن الحاجة[١٦٧].

- انتقاد لبعض مقالات مجلة «المقاومة الشعبية» وانتقاد «الصفة الخبرية» للمجلة والمطالبة بتغليب «الصفة التحليلية»، بقلم (واصف) الذى ضَمَّن انتقاداته ملاحظة حول موقف المنظمة من مجلة (الراية) التى كانت لسان «منظمة الحزب الشيوعى المصرى».

- نشر نقد من المجموعتين رقمى (٣٤) و(٣١) لموقف المنظمة من المنظمات الشيوعية الأخرى، ومهاجمتها لهذه المنظمات على صفحات مجلة «المقاومة الشعبية»، وطالب النقد بأن تكون هذه المسألة «تنظيمية» تتم معالجتها فى المجلة الداخلية فقط[١٦٩].

- نقد من (عزت) لموقف اللجنة المركزية من ١١ يوليو والأخطاء فى تحضير المظاهرة[١٧٠].

- نقد من (مرزوق) يرد فيه على نقد (زاهر) لإصدار وتوزيع منشور فلاحى[١٧١].

- انتقادات من (خيرى) والمجموعة (٣١) لمقال نشرته مجلة «المقاومة الشعبية» حول الموقف من معاهدة ١٩٣٦[١٧٢].

- نشر نبأ توزيع الانتقادات الموجهة من (الرفاق) إلى «المشروع الأول لبرنامج المنظمة» على كل هيئات المنظمة وأعضائها، مع المطالبة بسرعة المناقشة وإرسال الآراء[١٧٣].

- مناقشة الانتقادات المثارة من الأعضاء على موقف المنظمة من: «هيئة التحرير»، «حركة الجيش»، كذلك وصف المنظمة للثورة القادمة بأنها «ثورة بورجوازية ديموقراطية من نوع جديد»[١٧٤].

- نشر رسالة من (مراد) ينتقد فيها موقف المنظمة من شعار «الحياد فى السياسة الدولية»، كما يطلب التحقيق مع مسئوله لتأخره فى الاتصال به[١٧٥].

(يلاحظ أن المنظمة دعت إلى، وأيدت سياسة الحياد الدولى منذ أبريل ١٩٥٣، أى قبل مؤتمر باندونج بعامين).

- نشر تقرير من (مراد وحسن) يطلبان فيه بفصل (فرج) لأنه لا يقدم للعمل الثورى أى شىء[١٧٦].

- نشر نقد من (بديع) لشكل وموضوعات مجلة «المقاومة الشعبية»[١٧٧].

- نقد من (حامد) لمجلة «المقاومة الشعبية» لأنها سيئة الطباعة لدرجة عدم إمكان قراءتها[١٧٨]. وتكرر هذا النقد من هيئتين تنظيميتين كل منها فى مستوى لجنة منطقة.. فضلا عن أنهما ضمنتا رسالتيهما النقدية اعتراضا على بعض الأفكار الواردة فى مقالات المجلة[١٧٩].

- قرار من لجنة (إحدى المناطق) ينتقد مقالا نُشر فى عدد سابق من مجلة «النشرة» بعنوان (لجان الجبهة المتحدة)[١٨٠].

- نشر نقد من (الرفيق يوسف) لعيوب العمل فى منطقته.. وأشارت المجلة الناشرة إلى أن النقد موضع دراسة وتحقيق، وتلاه مباشرة نقد عن (جاك) لإهماله كمرشح للعضوية فى المنظمة، ونقد من (شعير وشوكت وسراج) لعدم انتظام المطبوعات[١٨١].

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى ظاهرة ملفتة للنظر فى أساليب قيادة «منظمة طليعة العمال» فيما يبدو أنه تأكيد لجدية اهتمامها «بالنقد والنقد الذاتى». وتتمثل هذه الظاهرة فى سماحها بنشر انتقادات أعضائها والمرشحين لعضويتها فى المجلات المسموح بتوزيعها خارج نطاق العضوية (أى المجلات الجماهيرية)(١٨٢). الأمر الذى لم يكن مألوفا فى كثير من الحركات الشيوعية ـ السرية خصوصا ـ آنذاك.

٥ ـ السماح للمناطق والقيادات المحلية بإصدار مطبوعاتها وبناء مطابعها الخاصة:

ظهر هذا الاتجاه بعد عام ١٩٥١، وهى الفترة التى تطور فيها مجمل الفكر التنظيمى لمنظمة «طليعة العمال» على النحو الذى سبق عرضه فى موضوعات شروط العضوية والهيكل التنظيمى. ويدلنا على هذه الممارسة الديموقراطية ما يلى:

ـ صدور نداء من القيادة فى عام ١٩٥٢ جاء فيه «اهتموا بعمل أجهزة طباعة تابعة لمكاتبكم وأقسامكم ومجموعاتكم. إنكم محتاجون إليها فى هذه الفترة»(١٨٣).

ـ وفى ذات المرجع ورد ما يلى: «أصدرت بعض المناطق سلسلة من المنشورات فى الأيام الأخيرة وكان هذا العمل ثوريا حقا يدل على إبداع الزملاء وشعورهم بالمسئولية ومع ذلك فلا يزال خط هذه المنشورات بعيدا عن خط المنظمة»، ثم أورد المرجع النص الكامل لأحد هذه المنشورات كمثال وانتقده لأنه «غير مقنع واستعاض عن الحجج بالسباب، وانتهى بالدعوة إلى جبهة متحدة دون أن يعطى مبررات.. إلخ.»(١٨٤).

وتَوَاصَل هذا الاتجاه حيث نشرت قيادة المنظمة فى ديسمبر ١٩٥٣ تحت عنوان «طليعة العمال فى المعركة» أمثلة على نشاط مناطق المنظمة فى هذا الاتجاه مع تعليقات تشجع هذه المناطق على إصدار ملاحق خاصة بها لمجلة «المقاومة الشعبية» الجماهيرية وأشادت بمبادرات بعض الأقسام فى إصدار مثل هذه الملاحق(١٨٥).

ـ ثم نلاحظ أن قسم الطلبة فى المنظمة أصدر ابتداء من نهاية عام ١٩٥٣، ملحقا خاصا لمجلة «النشرة» الداخلية وسمحت قيادة المنظمة بتوزيعه على كل فروعها(١٨٦).

ـ واستمر النشر تحت عنوان «طليعة العمال فى المعركة» أيضا عن إصدار إحدى المناطق لمجلة نقابية وتوزيع منطقتين أخريين لمنشورين محليين(١٨٧)، ومبادرة أخرى ـ يبدو أنها عمالية ـ إلى إصدار ملحق خاص بها لمجلة «النشرة»(١٨٨)، وتوزيع قسم الطلبة لمنشور، وعقّب الناشر بنقد للمنشور انتهى بتقديم صياغة كاملة كمثال على الكيفية الصحيحة من وجهة نظر القيادة لمعالجة موضوع المنشور(١٨٩).

ويلاحظ أن إقامة المناطق والأقسام لأجهزة طباعة خاصة بها، وإصداراتها من المطبوعات لم يخضع لرقابة مركزية مسبقة، وإنما كان يتم تحت المسئولية المباشرة للقيادة المحلية، وكانت القيادة المركزية للمنظمة تعلق على هذه الإصدارات **بعد** توزيعها وتنتقدها، كما يلاحظ من الأمثلة التى نشرتها المجلات المركزية للمنظمة لبعض هذه المنشورات أن موضوعاتها لم تكن تتعلق بمشاكل نشاطها المحلى (المنطقة أو القسم) فقط؛ إنما تناولت أيضا القضايا السياسية العامة.

٦ ـ الاختيار الديموقراطى للقيادات:

ويبدو ذلك من عدم تجاهل قيادة المنظمة لأهمية الانتخاب فى الحياة الحزبية وتلمس إمكانيات عقد مؤتمرات المناطق والأقسام والمؤتمر العام للمنظمة(١٩٠). غير أن التطبيق العملى كما تظهره وثائق المنظمة يدلنا على أن انتخاب اللجنة المركزية من خلال مؤتمر عام تم مرتين فقط.. الأولى فى الاجتماع التأسيسى، والثانية عام ١٩٥٧ من خلال المؤتمر العام

المنتخب الذى حوّل المنظمة إلى «حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى (ع.ف.)».

٧ـ اختفاء ظاهرة عبادة الفرد:

فالثابت من الوثائق خلو الدعاية الحزبية والجماهيرية للمنظمة من أى تمجيد لدور أفراد بعينهم، وميل قياداتها للتشاور مع الكادر، وإعطاء الانطباع بجماعية القيادة(١٩١). كما يمكن الاستدلال من وثائق المنظمة على انتظام اجتماعات اللجنة المركزية بصفة دورية(١٩٢)، وكانت اللجنة تراجع تقارير مكتبها السياسى وبياناته لإقرارها.. وأحيانا كانت تدخل تعديلات عليها وحينئذ يعاد النشر باسم اللجنة المركزية(١٩٣).

٨ـ الحسم وعدم التهاون فيما يتعلق بالانضباط التنظيمى:

جاء فى الباب الرابع ـ عن العقوبات ـ من «لائحة منظمة طليعة العمال» ـ ما يلى:

«مادة ١٢ ـ المحافظة على وحدة التنظيم الثورية مبدأ لا يقبل النقض، وهو بالنسبة للعضو من واجباته الأولية والعظمى، وكل تخريب للوحدة ولروح النظام، وكل محاولة لخلق تكتلات وانشاقات وكل خروج على مبادئ السرية، وكل تراخ فى اليقظة الثورية يجب أن يعاقب عليها بشدة قد تصل إلى حد الفصل من المنظمة»(١٩٤). كما نصت الملاحظة الأولى من المادة ١٣ على الآتى: «... كما يفصل كل عضو يعمل ضد الوحدة الفكرية والتنظيمية للمنظمة»(١٩٥).

أما المادة (٨) من اللائحة فقد قضت بأنه «على كل عضو أن يحافظ بدقة صارمة على قواعد السرية.. وأن يحافظ بدقة تامة على روح الخضوع للنظام فى (طليعة العمال) وأن يناضل بدون تراخ للمحافظة على الوحدة التنظيمية والفكرية وأن يطبق عن وعى واقتناع قرارات المنظمة»(١٩٦).

ويبدو أن هذه النصوص المشددة كانت محل متابعة من قيادة المنظمة لتنبيه الأعضاء إليها وإقناعهم بأهميتها وتربية تكوينهم الفكرى على أساسها:

ـ ففى عام ١٩٤٨ نشرت مجلة «الهدف» تحت عنوان «العلاقات العاطفية» ما يلى:

«.. أيها الزملاء ـ إن من واجب كل زميل أن يحاسب نفسه ويراجع علاقاته مع أصدقائه المنظمين، وأن يضعها وينظمها تحت الشروط التالية:

١ ـ تحديد مواعيد محددة للمقابلات الجانبية.

٢ ـ تحضير جدول أعمال هذه المقابلات.

٣ ـ تنمية النقد الذاتى والتحرر من التأثيرات العاطفية.

٤ ـ عدم الخوض فى مسائل تنظيمية تكشف سرية التنظيم أو العمل.

أيها الزملاء ـ مزيدا من اليقظة البلشفية»(١٩٧).

ـ وفى عام ١٩٥٣، انتقدت سكرتارية مكتب قسم الطلبة «حالة الميوعة والفوضى التنظيمية» التى اجتاحت القسم، «فاجتماعات المجموعات غير منتظمة والمواعيد التنظيمية غير مستقرة والاشتراكات لا يسددها سوى عدد ضئيل من الرفاق وثمن «المقاومة الشعبية» لا تدفعه المجموعات.. إلخ»(١٩٨). وضمن نقدها تلك الحالة وجهت لجنة القسم انتقادات حادة (للرفيق) سعد؛ لأنه قام باتصالات غير منتظمة، ولأنه ارتكب خطيئة «بعض الاتصالات غير التنظيمية»(١٩٩).

ـ وتعطى وثائق المنظمة مؤشرات بتريث قيادتها عند التحقيق فى مخالفات أعضائها وتقرير عقوبات بشأنها، كما تظهر أن القيادة المركزية كانت تجرى التحقيق بحضور العضو الذى تجرى محاسبته. ويتم التحقيق بمعرفة لجنة تحقيق أو ـ وهذا هو الأغلب ـ فى

اجتماع كامل للمستوى التنظيمي للعضو المسائل والذى يمارس من خلاله نشاطه السياسى والتنظيمى خارج وداخل المنظمة، وكانت القيادة تأخذ بالعقوبة التى تقترحها تلك الهيئة دون تشديد(٢٠٠)، بل وتسعى إلى إقناع العضو نفسه بالعقوبة ونقد نفسه(٢٠١).

غير أنه من الواضح تماما أن قيادة «المنظمة» كانت تتوجس تماما من أى تصرف يبدو منه خرق للنظام أو تجاوز للاتصالات التنظيمية المسموح بها فيما بين الأعضاء أو فيما بينهم وعناصر من هيئات أو منظمات سياسية أخرى. فسياق التحقيق مع «واصف وحكيم» يبين إصرار القيادة على ضرورة الانضباط. ويدخل فى إطار هذا الانضباط الكف عن الهجوم العدائى ضدها، داعية إلى ضرورة أن تكون الانتقادات «رفاقية» و«بناءة» و«موضوعية»(٢٠٢).

وكانت منظمة «طليعة العمال» ترفض الاستقالة من عضويتها وتعاقب من يتقدم باستقالة بالفصل من المنظمة(٢٠٣).

وفى رسالة من «المكتب السياسى» «لمنظمة طليعة العمال» مؤرخة فى ١٩٥٧/١١/٣٠ وموجهة إلى اللجنة المركزية ومكتبها السياسى لـ «منظمة الحزب الشيوعى المصرى الموحد» جاء ما يلى تحت عنوان «بعض المفهومات والمبادئ التنظيمية»:

«.. ومن ناحية أخرى لكى يحافظ (الموحد) على وحدته بكيفية ثورية، نرى لزاما علينا أن ننتقد بشدة الطريقة التى عاملتهم بها أفراد التكتل اليسارى(*). لقد عاملتموهم بطريقة غير مبدئية وغير ثورية. بطريقة ضارة بالمبادئ التى تستند إليها والتقاليد التى تسير عليها الأحزاب الماركسية - اللينينية، ويتضح هذا فيما يلى:

١ - أنكم تقولون إن هذا التكتل كان يعتنق آراء يسارية ضارة ومتعارضة تماما مع خطة حزبكم، وقلتم إن أفراد هذا التكتل كانوا يخرقون قواعد التنظيم الحزبى باستمرار، وقلتم إن سياستكم قبل الغزو الاستعمارى(**) تلخصت فى دعوة المتكتلين باستمرار إلى الخضوع للنظام الحزبى وكتابة وجهة نظرهم السياسية فى مجلة «الكادر» (المجلة الداخلية للحزب الموحد). أيها الرفاق فى الحزب الموحد: إن هذا التصرف مع المتكتلين غير ثورى إطلاقا لأن الحزب الشيوعى يقوم على مبادئ المركزية الديموقراطية، هذه المبادئ التى تنص على ضرورة خضوع الأقلية للأغلبية، وعلى ضرورة المعارضة فى نطاق قواعد التنظيم الحزبى، فإذا وجد معارضون متكتلون فى الحزب يخرقون قواعد التنظيم باستمرار، فإن مساءلتهم لا تكون بتوجيه نداءات إليهم قبل الغزو ليكتبوا رأيهم وإنما المعاملة الثورية - التى تصون وحدة الحزب - هى اتخاذ إجراءات تنظيمية ضدهم بفصلهم على الفور»(٢٠٤).

وهكذا يتضح على ضوء المصطلحات والتعبيرات المستخدمة فى مطبوعات «ط.ع.» أن المنظمة كانت ترفض رفضا «مبدئيا» و«ثوريا» و«صارما» أى خروج على «روح الانضباط» وعلى «وحدة الحزب» وعلى «الخضوع للنظام». وأنها كانت تكفل الضمانات الديموقراطية على النسق الذى سبق عرضه حتى يمكن تحقيق ما يلى:

- مشاركة جمهرة عضوية المنظمة فى وضع سياسات المنظمة وفى التأثير على قراراتها.

- إبداء (الأقلية) أو (المعارضة) لرأيها وإمكانها الدفاع عنه بالنشر، وممارسة النقد سعيا إلى إقناع الأغلبية وذلك بشرط وفى إطار الانضباط الحزبى.

- إشاعة «الروح الرفاقية» فى صفوف المنظمة.. ففى هذا المناخ قد يمكن إقناع «الأقلية» أو «المعارضة» بخطئها «ونقده ذاتيا».

(*) يشير إلى «التكتل اليسارى» الذى ظهر بهذا الاسم كانشقاق على «الحزب الشيوعى الموحد» وقد مارس هذا الانشقاق نشاطا شبه مستقل عن الحزب الموحد مجاهرا داخل «حزبه» وخارجه بسياسته وأفكاره. (الكاتب).

(**) يقصد العدوان الثلاثى فى أكتوبر ١٩٥٦.

وتجدر الإشارة - فى هذا الصدد إلى أن جميع الوثائق المتاحة «للمنظمة» خلت من أى معلومات أو مؤشرات بوقوع انقسامات، بل على العكس هناك ما يثبت اعتزاز «المنظمة» بالمحافظة على وحدتها وتميزها فى هذه المسألة عن غالبية المنظمات الشيوعية الكبرى التى تواجدت معها فى المجتمع المصرى منذ تأسيسها عام ١٩٤٦ باسم «الطليعة الشعبية للتحرر».

٩- حماية الكادر:

فى نداء من المكتب السياسى للجنة المركزية لمنظمة «طليعة العمال» يدعو فيه إلى تدعيم مالية المنظمة، وردت فقرة مهمة تبلور فكرة المنظمة عن «الكادر» حيث جاء فيها:

«إننا نعلم جميعا هذه الحقيقة البسيطة، وهى أن كل حزب أو منظمة طليعية لا يمكن أن يطبق سياسته ويستمر فى الكفاح ما لم يكن لهذا الحزب النواة الصلبة التى تتكون من خيرة الرفاق الذين وهبوا حياتهم بدون شروط لخدمة قضية الطبقة العاملة. هذه النواة الصلبة هى ما نسميه بالكادر».

واستطرد النداء فى تعريفه للكادر «**بأنهم الأعضاء الذين يفهمون خط المنظمة ويطبقونه ويدافعون عن المنظمة ضد أعدائها، ويكسبون للمنظمة ثقة الطبقة العاملة وتأييدها**»[٣٠٥]. وأوضح النداء العلاقة بين دعم مالية المنظمة وموضوع الكادر كما يراها بقوله: «هذا الكادر يكون على الدوام موضع اضطهاد وملاحقة بوليس الدولة وجواسيسها، وهو - على الدوام - معرض لأخطار القبض والاعتقال والسجن والموت على أيدى أعداء الطبقة العاملة **وواجب كل حزب أن يحمى الكادر ويحافظ عليه** - كما يقول البلاشفة - باعتباره الرصيد الذهبى للحزب. والمحافظة على الكادر وعلى المنظمة واجب سياسى مستمر، ولكن هذا لا يتحقق إلا بوسائل معينة، وفى مقدمة هذه الوسائل أن يتوافر لدى المنظمة القدر الكافى من الأموال لتساعد المختفين والمطاردين وتعينهم على مواصلة النضال، ولتدفع نفقات المحترفين، ولتقدم المساعدات الحمراء (وهى مساعدات لعائلات المناضلين المعتقلين أو الهاربين»[٣٠٦]. (التشديد بمعرفتنا)..

ثم صدر الخط التنظيمى للمنظمة متضمنًا فقرة مستقلة ومطولة عن الكادر نصها كما يلى:

«إننا كنا نهمل هذه المسألة فى الماضى إهمالا كبيرا، وكنا نقف من الزملاء موقف التعصب الذى كنا نقفه من المرشحين. والواقع أننا إذا أردنا فعلا أن نتوسع بسرعة وأن نصبح منظمة فيها عشرات الألوف فلا بد من أن يكون لنا عدد كبير من «الكادر»، أى من الزملاء المسئولين الذين يقومون بمسئولياتهم وتستطيع المنظمة أن تعتمد عليهم فى الدفع بالعمل إلى الأمام، وفى التمسك بها والمحافظة عليها وعلى وحدتها. ويجب أن نفهم اليوم أن علينا أن نكوِّن هذا الكادر، وأن جميع الزملاء يمكن أن يكونوا كادر المنظمة اليوم وغدا. طبعا توجد فى الزملاء كثير من العيوب، ولكنهم مع ذلك. يمكن أن يكونوا كادرا إذا توافرت فيهم صفات أساسية هى **الإخلاص لقضية الطبقة العاملة والاشتراكية، والتمسك بالمنظمة، والاندفاع الثورى**. أما العيوب الأخرى مثل التأخر فى المواعيد أو عدم الفهم الكامل أو قلة الاطلاع النظرى فهى جميعا عيوب يمكن أن نقضى عليها إذا اهتممنا بتربية الكادر تربية صحيحة[٣٠٧]. (التشديد بمعرفتنا)..

ونلاحظ من هذا النقد لإهمال «مسألة الكادر» قبل عام ١٩٥٣، ثم - فيما يبدو - أنه تصحيح لذلك، تَدَرُّج موضوع تكوين الكادر وحمايته ضمن الخطط التنظيمية والمالية للمنظمة.

الفصل الخامس

مالية المنظمة وأجهزتها الفنية

أولا - المالية:

الثابت من «وثائق منظمة «طليعة العمال» أن لائحة المنظمة أفردت بابها الثامن كله لماليتها كما يلي:

مادة ٣٢ - تتكون مالية المنظمة من اشتراكات الأعضاء وتبرعاتهم، ومن اشتراكات وتبرعات العاطفين، ومن كل المشروعات المختلفة التى تديرها المنظمة، واللجنة المركزية هى التى تشرف على الصندوق العام وتقوم على إدارة هذا الصندوق (لجنة) مهمتها الإشراف على تنظيم الحركة المالية فى جميع «طليعة العمال» (المقصود كل مستويات وفروع المنظمة - الكاتب).

مادة ٣٣ - اللجنة المركزية تحدد دائما جملة الاشتراكات التى يدفعها الأعضاء وكذلك جملة المبالغ التى ترسلها المنظمات المحلية، ولا تُجمع تبرعات فى داخل (طليعة العمال) ومن المؤيدين لها إلا بعد موافقة اللجنة المركزية.

مادة ٣٤ - «يفصل من المنظمة كل عضو تأخر فى دفع اشتراكه ثلاثة شهور متتالية بدون سبب مقبول..»(٢٠٨).

وفيما عدا ما ورد بمجلة «الهدف» فى عددها الصادر بتاريخ ١٩٤٨/٩/٦ حول إنشاء المنظمة لصندوق الإعانة الحمراء بهدف مساعدة المعتقلين والمطاردين من أعضائها فإن مطبوعات المنظمة المتاحة عن الفترة من عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٥١ لم تتناول المشكلة المالية ولكن يلاحظ بين الحين والآخر نشرها نقدا لمسئول مجموعة لتأخره فى تحصيل اشتراكات أعضاء المجموعة أو تقاعسهم عن جمع التبرعات لمطبوعات المنظمة أو تحصيل ثمنها من العاطفين.

أما بعد ذلك، ومع التطور فى فكر المنظمة بالنسبة للتجنيد ومجمل نشاطها السياسى والتنظيمى والذى تواكب مع ما مر به الوطن من تطورات سياسية متلاحقة وعاصفة بلغت أوجها بقيام نظام ثورة يوليو ١٩٥٢ وما صاحبه من مطاردة حادة للشيوعيين(*)، فإن وثائق منظمة «طليعة العمال» تدلنا على معاناة المنظمة من أزمة مالية:

ظهرت أول بادرة لذلك فى فبراير ١٩٥٣ حينما نشرت مجلة «النشرة» تحت عنوان «المسألة المالية» تقديرا للجهود التى بذلتها (لجنة المدينة) فى جمع التبرعات(٢٠٩).

- وفى أكتوبر ١٩٥٣، وجه المكتب السياسى للجنة المركزية للمنظمة نداء «للرفاق» انتهى بالإعلان عن تنظيم حملة مالية محددة الأهداف فى أجل محدد أيضا (ثلاثة شهور تنتهى فى آخر ديسمبر ١٩٥٣)(٢١٠).

- تابعت المجلة المذكورة بعد ذلك هذه الحملة بتكثيف واضح وذلك كما يلى:

(*) فى الفترة من أكتوبر ١٩٥٠ وحتى يوليو ١٩٥٢ حدث على التوالى: سقوط حكم الأقلية ومجىء الوزارة الوفدية التى ألغت معاهدة ٣٦ فى عام ١٩٥١ تتويجا لهبة وطنية جماهيرية كبرى، ثم حريق القاهرة، ثم ثورة يوليو ١٩٥٢. وفى هذه الفترة طرحت قيادة المنظمة للمناقشة العامة بين عضويتها فى كل المستويات التنظيمية ثلاث وثائق بالغة الأهمية وهى: مشروع برنامجها السياسى وتعديلات اللائحة، ومشروع خطها التنظيمى. (مجلة «النشرة»، عدد ١٩٥١/١٠/٢). (الكاتب)

طرح عدد نوفمبر ١٩٥٢ سؤالين وجوابهما، **الأول**: لماذا نقوم بالحملة المالية؟ **والثانى**: كيف ننظم هذه الحملة؟ وفى الإجابة على السؤال الثانى نجد توجيهات تفصيلية «أن تناقش المجموعة مرة أخرى لماذا تحتاج المنظمة إلى المال؟ وتعيد شرحه ثم تدرس المبلغ الذى عليها جمعه، وتبحث هل فى إمكانها أن تجمع أكثر، ثم توزع هذا المبلغ على أعضائها كل حسب إمكانياته، وكذا المرشحين والعاطفين حولهم، وتراقب المجموعة نتائج الحملة وتسلم المبالغ المُحصَّلة فى كل شهر، شهرا بشهر (أول نوفمبر ثم أول ديسمبر)»(٢١١). (التشديد بمعرفتنا).

- شاركت «المقاومة الشعبية» فى هذه الحملة بنشرها نداءات مماثلة لنداء المكتب السياسى ولكن بصياغة تناسب طبيعة المجلة(٢١٢).

- كما بدت مشاركة قسم الطلبة «بالمنظمة» حماسية لدرجة كبيرة، حيث جاء فى قرارات سكرتارية القسم المعلنة فى ديسمبر ١٩٥٣:

«١ - تطبيق اللائحة وفصل كل زميل يتخلف عن دفع اشتراكه.

٢ - ضرورة عمل ميزانية خاصة لكل مجموعة على حدة وضرورة جمع التبرعات من العاطفين والمرشحين. وتحدد المجموعة الاشتراك للعضو على أن يسدده قبل يوم ١٠ من كل شهر.

٣ - عدم تسليم «المقاومة الشعبية» إلا بعد تسديد ثمن الأعداد السابقة.

٤ - تعيين مسئول مالى فى كل مجموعة»(٢١٣).

ورغم ذلك بدا فى ديسمبر ١٩٥٣ (شهر نهاية الحملة) أن الحملة متعثرة؛ حيث نشر ما يفيد أن ما تحقق منها أقل من نصف المستهدف وصاحب ذلك حث أعضاء المنظمة وهيئاتها على مضاعفة الجهد فى الفترة الباقية. وجاء هذا كله تحت عنوان «كل قرش يجمع للمنظمة مسمار يدق فى نعش الاستعمار والفاشية»(٢١٤).

- وبعد هذا التاريخ بستة شهور أصدرت (إحدى المناطق) أول أعداد ملحقها الخاص من مجلة (النشرة)، فخصصته كله لشرح أهداف المنظمة ولائحتها وأبرزت أن «مالية المنظمة من اشتراكات الأعضاء وهى **إجبارية** وتبرعات الأنصار والعاطفين وثمن **المطبوعات**»(٢١٥).

- تكرار النداء بجمع تبرعات للمنظمة ولمجلتها الجماهيرية «المقاومة الشعبية» فى نوفمبر عام ١٩٥٤ أى بعد بدء الحملة المالية سالفة الذكر بعام.

ثانيا - الأجهزة الفنية:

وتعنى المنظمة بالأجهزة الفنية وسائل طباعة وتوزيع مجلاتها ومنشوراتها. ويدلنا ظاهر وثائق المنظمة التى أعدت منها هذه الدراسة على تخلف مزمن فى الأجهزة الفنية لمنظمة «طليعة العمال».. فالوسائل المستخدمة (أجهزة النسخ والطباعة) غير مستقرة، فتارة بالآلة الكاتبة وتارة بخط اليد وأحيانا بحروف طباعة تم دقها على ورق الأستنسل. ونسبة عالية من المطبوعات تثبت فقدان التدريب على فنية الكتابة على ورق الاستنسل؛ حيث إن حروفا بل وكلمات غير واضحة، بالإضافة إلى ذلك فإن الورق المستخدم من نوعيات رخيصة تفتقر إلى الجودة.

وقد حفلت المجلة الداخلية (الخاصة بعضوية المنظمة) بنقد وشكاوى أعضاء المنظمة من سوء الطباعة، وذكرت بعض الشكاوى أن أصحابها لم يتمكنوا من قراءة معظم الكلمات لعدم وضوحها(٢١٧).

كما انتقد بعض أعضاء المنظمة «عدم انتظام وصول المطبوعات (المقاومة والنشرة) الذى ينتج عنه خطر تفكيك المنظمة وارتباك تفكير الرفاق»(٢١٨).

بل إن قيادة المنظمة أقرت بهذا القصور وذكرت فى بعض ردودها على نقادها من الكوادر والأعضاء أنها «تعمل كل مجهودها للتغلب على الصعوبات»، وأنها «تدعوهم لتقديم مساعداتهم لعمل أجهزة فنية»(٢١٩). ويبدو أن استشعار القيادة بهذه «الصعوبات» بدأ قبل ذلك:

- ففى عام ١٩٥٣، وجهت اللجنة المركزية للمنظمة نداءات لكل الهيئات تدعوها فيها - مناطق وأقساما ومجموعات - إلى إقامة وسائل الطباعة الخاصة بها(٢٢٠).

- وفى مايو ١٩٥٥، ربطت اللجنة المركزية للمنظمة ما بين الأزمة المالية للمنظمة والقصور فى العمل الفنى(٢٢١).

- ونشرت مجلة «النشرة» فى فبراير ١٩٥٦ مقالا يبدو من صياغته أن قيادة المنظمة هى التى سطرته بعنوان «العمل الفنى يقرر كل شىء». والمقال مطوّل ومكتوب باللهجة العامية. وقد تعرض المقال للمشكلة من زوايا متعددة موضحا - من وجهة نظر كاتبيه - العلاقة بين تحسين الطباعة وتأمين وسائل توصيلها وبين توسيع التوزيع بين العمال والجماهير الكادحة (لتوفير عدد كبير من النسخ اللى يمكن تتقرى بسهولة ووضوح)، ثم تطرق إلى نوعية الكادر المطلوبة لتحقيق ذلك. وعَدَّدَ المقال الأسباب المباشرة لأزمة العمل الفنى بالمنظمة، وأرجعها جميعا إلى قصور فى نظرة وتقييم «بعض الرفاق المسئولين» لهذا العمل من ناحية، ولمحاولتهم حل هذه الأزمة «فيما بينهم وبين المركز» دون إشراك القاعدة من ناحية أخرى.

أما الأسباب الجوهرية فى نظر المقال فهى «قلة ارتباط المنظمة بالجماهير الشعبية، وقلة المجندين من صفوف العمال والكادحين». ثم عرض المقال لأمثلة على مبادرات «ثورية» تمت بالتغلب على هذه المشكلة، وانتهى بندائه: «يا رفاق كافحوا من أجل عمل وحدات وأقسام فنية للطبع والتوزيع وحفظ المطبوعات. إن الشعار يجب أن يكون: الصعوبات اتخلقت علشان ننتصر عليها - العمل الفنى يقرر كل شىء»(٢٢٢).

الفصل السادس
علاقة هيكل التنظيم بالأنشطة العملية

يقول تقرير «خطنا التنظيمى» لمنظمة «طليعة العمال»:

«.. إلا أن رسم السياسة السليمة ومناقشتها لا يكفى بل لا بد من أن تنفّذ الرسالة السياسية فى معاركنا اليومية، على أن تكون لكل خطوة نخطوها فى هذا السبيل ثمرات تمكننا من أن نخطو الخطوة التالية. وهنا تظهر أهمية المشاكل التنظيمية، **إذ لا يمكن أن يوجد تنفيذ عملى للخط السياسى بدون تنظيم يخدم ويساعد خطنا السياسى ويفتح أمامنا إمكانية تنفيذه**»(٢٢٣). (التشديد بمعرفتنا)..

ويتساءل التقرير: «وما هو سبيلنا إلى هذا؟»(٢٢٤).

ويجيب: «١ - **القضاء التام على الاتجاهات المتطرفة التى تنخر فى تنظيمنا** والتى تمثلت فى الفترة الأخيرة فى معارضة «الرسالة السياسية» والدعوة إلى سياسة ثورية اسما وادعاءً، سياسة تدعى بأنها تستطيع تحقيق الاشتراكية فى مصر دون المرور بمرحلة الديموقراطية الشعبية.. دون التحالف مع البورجوازية الوطنية.. دون الاعتماد على الفلاحين - تلك الاتجاهات المتطرفة التى **تظهر باستمرار فى أعمالنا الجماهيرية**، فمثلا يتم تكوين لجان الجبهة المتحدة من المرشحين والأنصار وأعضاء الجماعات المتمركسة دون الجماهير الوفدية. ومثلا أيضا يقف بعض الرفاق ضد التعاون مع بعض النقابات العمالية اليمينية فى سبيل إيجاد اتحاد نقابى عام، فهذه الاتجاهات المتطرفة تبعدنا عن الجماهير الشعبية وتعزلنا عنها، **وهى بكل تأكيد تناقض رسالتنا السياسية كل التناقض**»(٢٢٥). (التشديد بمعرفتنا)..

وما تجدر ملاحظته هنا أن قيادة المنظمة أدرجت مهمة تصفية التطرف - مع تحديدها لماهية هذا التطرف لدى بعض كوادرها - ضمن مهام الخط التنظيمى للمنظمة. هذا **أولا**.

وتحت عنوان «الأسس الرئيسية الجديدة للتنظيم» ورد ما يلى:

«هناك مبادئ وتقاليد واضحة تسير عليها المنظمة منذ وقت طويل، وليس هدف هذا الخط الجديد أن يحذفها جميعا، بل أن يلغى بعضها وأن يضيف إليها قواعد جديدة تناسب الأحوال الحاضرة:

(١) كان يسود المنظمة فى الماضى ما يمكن أن نسميه بعبادة العمل الجماهيرى، وشبه احتقار للعمل التنظيمى، فكثيرا ما كنا نسمع مثلا «لا يجب أن يُصَعّد هذا الزميل إلى مكتب القسم مثلا إذ أنه يقوم بعمل جماهيرى واسع وتصعيده سيترتب عليه انشغاله بمشاكل كثيرة»(٢٢٦).

وبعد أن بين «الخط التنظيمى» خطأ مثل هذا التفكير من وجهة نظره، يقول:

«يجب أن **تضع المنظمة تقويتها، وتقوية كادرها، فى المرتبة الأولى**. يجب أن نتذكر دائما بأن المنظمة متى وجدت وقويت فيمكن أن توجد العمل الجماهيرى، أما العمل الجماهيرى وحده لا يستطيع أن يوجد المنظمة»(٢٢٧). (التشديد بمعرفتنا)..

وما تجدر ملاحظته هنا أن قيادة «طليعة العمال» رأت - منذ عام ١٩٥١ على الأقل - أن (التنظيم) و(قوته) هو الآلية الرئيسية لخلق وتوسيع النضالات الجماهيرية للمنظمة. وهذا **ثانيا**.

وفى عام ١٩٥١ ظهرت فى مطبوعات المنظمة زاوية أخرى شملها اهتمام فى اتجاه العمل على تأصيل أو إرساء النظرة لهذه الزاوية على أسس فكرية محددة من وجهة نظر

قيادة المنظمة. وهذه الزاوية هى دور المجلة الجماهيرية للمنظمة: «المقاومة الشعبية» وعلاقته بالعملية التنظيمية.. ففى مقال افتتاحى لمجلة «النشرة» بعنوان «المقاومة الشعبية مجلتنا الثورية.. خطوتنا العملية نحو بناء الحزب»، جاء ما يلى:

«لقد أخذت بعض المجموعات تستجيب استجابة قوية لتوجيهات الرفاق المسئولين، **وأخذ وعيها السياسى يتفتح واهتمامها بمشكلات التنظيم يزداد يوما بعد يوم**، وهذا واضح من المقالات التى ترسل بكمية لا بأس بها إلى لجنة تحرير (النشرة) (التشديد بمعرفتنا)..

.. القيادة تعتبر دائما مسألة «المقاومة الشعبية» فى مقدمة المشكلات التى يتعين على التنظيم (المنظمة) أن يواجهها من حيث الارتفاع بمستوى التحرير، وتعميق شبكة التوزيع فى صفوف الجماهير.. إلخ»[٢٢٨].

وبعد أن ينتقد المقال قلة توزيع مجلة «المقاومة الشعبية»، يشير إلى أن المكتب السياسى للمنظمة يرجع هذا التراخى الظاهر فى توسيع نطاق التوزيع إلى سببين:

«الأول: إنه إلى الآن لم يتضح للزملاء بعمق الدور الذى يمكن أن تؤديه «المقاومة الشعبية» **فى بناء الحزب**. وبكيفية محددة فى بناء هذه الشبكة الواسعة العميقة من الموزعين والمراسلين فى المصانع والقرى والمدارس والأحياء. **هذه الشبكة التى تتحرك تحت قيادة الطليعة وتحرك معها كتل الجماهير**.

والثانى: إنه لا يزال بعض الرفاق يظن أن الاشتراكية يمكن أن تنتشر عن طريق ترشيح فرد من الأفراد ثم تجنيده، ثم الالتفات إلى غيره حتى نصل إلى غالبية الشعب المصرى!! إن الاشتراكية لا يمكن أن تتحقق عن هذا الطريق التبشيرى. ولكن مما يساعد فى الإسراع فى تحقيقها أكبر مساعدة أن نوصل رأى «المنظمة» إلى الجماهير من أبناء شعبنا التى تتطلع إلى قيادة ثورية تعبر عن مصالحها وأهدافها. إن «المقاومة الشعبية» **هى لسان التنظيم الذى يتحدث إلى الجماهير**، هى المنبر الذى نتكلم من فوقه، هى الرابطة الحية التى تربطنا بالشعب. فمضاعفة التوزيع وفتح مجالات وطرق لـ «المقاومة الشعبية» يتطلب منا أن نحطم العزلة التى نفرضها على أنفسنا، وأن نفهم بوعى دور المجلة فى تحطيم هذه العزلة»[٢٢٩].

وينطوى النص السابق على مضمون فكرة لينين القائلة بأن صحافة الحزب هى أداة للدعاية **والتنظيم** فى آن واحد. ويبدو أن قيادة «طليعة العمال» استشعرت ضرورة استيعاب غالبية أعضاء المنظمة لهذه الفكرة، فكان هذا المقال الذى بدا من صياغته أنه بمثابة تعميم قيادى يتعين أن تنفذه كل المجموعات. ومنذ ذلك الحين يبين من وثائق (طليعة العمال) أن موضوع مجلة «المقاومة الشعبية» احتل مكانه بين أولويات هموم قيادة المنظمة، فنلحظ إدراجه ضمن جدول أعمال دورة انعقاد اللجنة المركزية للمنظمة والمنعقدة فى مايو ١٩٥٥، كما تضمنت قرارات تلك الدورة قرارا خاصا به[٢٣٠]. وقد حظى هذا القرار باهتمام مجلة «النشرة الداخلية» فتصدّت لشرحه لهيئات وأعضاء المنظمة فى مقال بالعامية نورده فيما يلى بنصه:

«(١) أهمية توزيع «المقاومة الشعبية:

مجلة «المقاومة الشعبية» هى اللسان الناطق للمنظمة.. فى «المقاومة» مقالات مختلفة فى السياسة الداخلية والخارجية وفيها أخبار وتوجيهات عن الأعمال اللازم نهتم بها. فيه بعض الرفاق موش بيهتموا بنشر «المقاومة»، بيفتكروا أنها مكتوبة للأعضاء بس، لكن دا غلط، لأن المجلة مجلة الجماهير، يعنى لازم توصل لأكبر عدد من الناس الوطنيين الشرفاء.
ليه بنقول كده؟

أول حـاجـة ـ لأن المنظمـة اللى احنا بنشـوف إنها طليعـة الطبقـة العاملة والفرقـة اللى بتدافع عن العمـال وتنظمهم فى المعارك السـياسـية والاقتصـادية، المنظمة دى بتكون قوية كلما التف حواليها عدد أكبر وأكبر من المواطنين اللى بيفهموا سياستها ويعرفوا خطها. لكن إزاى ممكن نوصل لأكبـر عـدد من الناس الشـرفـاء ونشـرح لهم سـياسـتنا؟ وإزاى نربطهم بينا ربط متين؟ فيه رفاق بيفتكروا إن ده يتم بإن الواحد منهم يقابل مثلا عامل من اللى مـعاه فى المصنع ويكلمـه عن سياستنا وياخد مـعاه مواعيد يوم بعد يوم وأسبوع بعد أسبوع لغاية ما يقتنع وبعدين ينضم لينا. هل الطريقة دى صحيحة فى تقوية المنظمة؟ لا يمكن أن تكون صحيحة، ليه؟

أولا: لأن كل واحد لما حايركز بس على مواطن واحد فإننا لا يمكن ولو بعد ١٠٠ سنة نبقى حزب جماهيرى قوى، إنما هانتحول إلى جماعة إرهابية شاطرة فى المؤامرات.

ثانيا: إن العمل بتاعنا فى أساسه ماهواش عمل شخصى للأصدقاء والأقارب؛ وإنما هو عمل سياسى لازم يتعمل مع الجماهير وبطريقة جماهيرية، يعنى بطريقة واسعة.

وثالثا: بيحصل كتير إن تجربتنا مع شخص واحد بالذات بتفشل والشخص ده يرفض إنه يمشى مـعانا فى الكفاح، فـفى الحالة دى نكون ضـيعنا وقتنا شـهرين أو ثلاثة مع هذا الشخص.

والحاجة الثانية: فوق كده توزيع المجلة ونشرها له فـايدة مـهمة جدا، هى فـايدة الربط. يعنى إيه الربط؟ ممكن يكون شـخص معانا ـ وشفنا احنا حالات من النوع ده ـ يكون هذا الشخص مرتبط بينا على أساس صداقة أو قرابة، واحنا نفتكر إنه مرتبط بينا على أساس مبدأ وسياسة، الربط الشخصى مهما كان قوى ملوش أمان ودايما ضعيف وعلى العكس، الربط على أسـاس أفكار ومـبادئ هو الربط المتـين. فـالمجلـة حـاتوْصَل للمـواطنين الشـرفـاء وتربطهم بالمنظمة «ربط سياسى» وتخليهم يتحركوا فى خط التنظيم، ودا معناه إن المجلة لما بتلف على ناس كتير بتربيهم تربية سياسية، ودا يسهل عملنا، والتربية الواسعة ما نقدرش نعملها لما كل واحد مننا يركز همه على شخص واحد.

والحـاجة الثـالثة: كمـان فيه فايدة ثالثة لتوزيع «المقاومة» ـ احنا بنشوف إذا مـا كانش التنظيم مـربوط ربط قوى بالشـعب فإنه يضـعف ويعمل أغلاط تضـر قضية العمـال والوطن. وتوسيع نشـر (المقاومـة) **يسـاعد التـنظيم على تصحيح أغلاطه ويخليه يمشى فى خط سليم**»[٢٣١].

ومما سبق نأتى إلى الخلاصة التالية:

١ ـ أن آليات التنظيم فى فكر «منظمة طليعـة العمـال» هى سـبيل مـحاصـرة الخلافـات السياسية داخل المنظمة وإنهاء ما تراه المنظمة تطرفا أو انحرافا.

٢ ـ أن التنظيم القوى المترابط هـو الذى يتيح الانتشـار الجمـاهيرى للمنظمة لأنه يخلق فرص النشاط الهادف بين الجماهير والذى يؤدى إلى (ربط) هذه الجمـاهير بالمنظمة على أساس المبدأ والسياسة.

٣ ـ أن نشـرات المنظمة الجماهيرية هى أداة لبنائها تنظيميا وجماهيريا، ولتقوية هذه البنية وحمايتها من الوقوع فى الأخطاء السياسية، أو فى هوة النشاط التآمرى.

توضيح من الكاتب:

يلاحظ القارئ أنه من المراجع الرئيسـيـة لهذا الباب، خـاصـة فى اسـتعراض الفكر التنظيمى لمنظمة «طليعة العمال»: الوثيقتـان التأسيسيتـان للمنظمة: «اللائحـة» و«خطنا التنظيمى». والطبعة المتاحة ضمن الوثائق هى طبعة عام ١٩٥٦ للائحة، وطبعة عام ١٩٥٣

للخط التنظيمى. غير أنه يلاحظ أن مجلة «النشرة» الصادرة فى ١٩٥١/١٠/٢، تفيد بأن قيادة المنظمة كانت قد طرحت الوثيقتين للمناقشة العامة فى كل هيئات وفروع وخلايا المنظمة، وانتهت هذه المناقشة إلى إدخال تعديلات على الخط التنظيمى وعلى ما أطلقت عليه «اللائحة القديمة». كما أشارت مجلة «الهدف» الصادرة فى ١٩٤٧/٤/٢٣ إلى وثيقة «خطنا التنظيمى».

وقد تركزت تعديلات عام ١٩٥١ على مدة الترشيح لعضوية المنظمة وعلى حقوق الأعضاء وهيكل التنظيم. ويتضح من العرض أيضا أن إقرار التعديلات فى الخط التنظيمى كان سابقا لصياغتها لائحيا، كما يتضح أن تنفيذ التعديلات بدأ قبل تلك الصياغة اللائحية. ولا شك أن الدراسة الماثلة تفتقد للائحة القديمة وكذا اللائحة التى أقرها مؤتمر عام المنظمة فى عام ١٩٥٧ وصدرت كلائحة لـ (حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى).

حواشى الباب الخامس

(١) «نحن وسياستنا»، محاضرة من خمس صفحات مطبوعة بالآلة الكاتبة والرونيو، صادر عام ١٩٤٧.

(٢)، (٣)، (٤)، (٥)، (٦)، المرجع السابق، ص ١، ٢، ٣.

(٧) «لائحة منظمة طليعة العمال»، مطبوعة بالآلة الكاتبة والرونيو، على ورق فولسكاب - طبعة عام ١٩٥٦، طبقا لآخر تعديل أدخل عليها فى عام ١٩٥٣، ص ١.

(٨) المصدر السابق - مادة ٥.

(٩) المصدر السابق - مادة ١.

(١٠)، (١١)، «نحن وسياستنا» سبق ذكره، ص ٣.

(١٢) المصدر السابق، ص ٤.

(١٣) سبق ذكره، ص ١، ٢.

(١٤) «ملحق النشرة»، مجلة أصدرتها إحدى المناطق، مطبوعة بالآلة الرونيو، يونية ١٩٥٤.

(١٥) «لائحة المنظمة»، سبق ذكره، ص ١.

(١٦) «الهدف»، مجلة مطبوعة بالآلة الكاتبة والرونيو، حجم نصف فولسكاب، عدد صادر فى ١٩٤٧/٤/٢٣.

(١٧) «النشرة»، مجلة مطبوعة بالآلة الكاتبة والرونيو، حجم فولسكاب، عدد مارس ١٩٥٤، ص٢.

(١٨) «خطنا التنظيمى»، وثيقة تأسيسية، أعيدت طباعته ونشره عدة مرات، طبعة ١٩٥، الآلة الكاتبة الرونيو، ٥ صفحات فولسكاب.

(١٩) «الحركة الوطنية فى مرحلة الانتصار على الاستعمار والرجعية»، مطبوعات «المقاومة الشعبية»، ص ١٤.

(٢٠) «النشرة»، عدد ١٩٥١/١٠/٢، ص ٤.

(٢١) «النشرة»، عدد مارس ١٩٥٤.

(٢٢) «الهدف، العدد رقم ٩ فى ١٩٤٧/٦/٢١، ص ١.

(٢٣) الأعداد المتاحة قليلة ومتفرقة.

(٢٤) «حول وحدة الشيوعيين»، بيان من ٣ صفحات فولسكاب، وبيان «خلو الساحة..» جاء بدون عنوان وموقع ل. م.، صفحة فولسكاب صفحة واحدة، مؤرخ (٩٥١).

(٢٥) «الهدف»، عدد مؤرخ ١٩٤٨/٨/٢٣، ص ١، (قرار عن أحد الأعضاء) و(تهنئة لزميل).

(٢٦) «المقاومة الشعبية» فى ١٩٥٤/٦/٢١، ص ٦، نبأ يفيد بالقبض على «إبراهيم مرسى» قائد نقابى، وفى عدد ١٩٥٣/١٠/٣١ من ذات المجلة، ص ٣، مقال بتوقيع «يوسف سلام»، وفى «النشرة» فى أكتوبر ١٩٥٣، ص ٨، مقال عن «الموقف السياسى» بقلم «عباس».

(٢٧) «النشرة» عدد فى ١٩٥٥، ص ٣.

(٢٨) «لائحة المنظمة» سبق ذكره ص ٢.

(٢٩) «خطنا التنظيمى»، سبق ذكره، ص ٧، ٨.

(٣٠) المصدر السابق، ص ٩.

(٣١) «النشرة»، عدد خاص صدر فى فبراير ١٩٥٦، تم تخصيصه بالكامل لقرارات اللجنة المركزية ص ٣.

(٣٢) «النشرة» عدد فبراير ١٩٥٦، (العادى)، ص ٧.

(٣٣) المرجع السابق، ص ١٠.

(٣٤) «الهدف»، التوجيهات إلى مسئولى المناطق، أعداد مختلفة.

(٣٥) «لائحة المنظمة»، سبق ذكره، المادة ١٣، ملحوظة (١).

(٣٦)، (٣٧) المصدر السابق، المادة ٧.

(٣٨) المصدر السابق.

(٣٩)، (٤٠)، المصدر السابق.
(٤١) «ملحق النشرة»، سبق ذكره.
(٤٢) «لائحة المنظمة»، سبق ذكره.
(٤٣) «نحن وسياستنا»سبق ذكره، ص ٢.
(٤٤) «لائحة المنظمة»، سبق ذكره.
(٤٥) «الهدف» عدد ١٩٤٧/٤/٢٣، سبق ذكره.
(٤٦) «خطنا التنظيمى»، سبق ذكره.
(٤٧) «النشرة»، عدد ١٩٥١/١٠/٢.
(٤٨) «النشرة»، عدد فبراير ١٩٥٦، سبق ذكره ص٢.
(٤٩) «لائحة المنظمة»، سبق ذكره.
(٥٠) المصدر السابق، مادة (٦).
(٥١) «الهدف» فى ١٩٤٧/٤/٢٣، «النشرة» فى ١٩٥١/١٠/٢، «خطنا التنظيمى» طبعة عام ١٩٥٣، «ملحق النشرة» فى ١٩٥٤/٦/١٥، سبق ذكره.
(٥٢) «الهدف» فى ١٩٤٧/٤/٢٣، سبق ذكره.
(٥٣) «ملحق النشرة»، أصدره قسم الطلبة بالمنظمة، عدد ديسمبر ١٩٥٣.
(٥٤) «النشرة» عدد ١٩٥١/١٠/٢، سبق ذكره.
(٥٥) «خطنا التنظيمى»، ص ٥ سبق ذكره.
(٥٦) المرجع السابق.
(٥٧) المرجع السابق.
(٥٨) المرجع السابق.
(٥٩) «النشرة»، عدد أكتوبر ١٩٥٣.
(٦٠) المرجع السابق، ص ١٠.
(٦١) «النشرة»، عدد نوفمبر ١٩٥٣، ص ٣.
(٦٢)، (٦٣)، المرجع السابق.
(٦٤) «ملحق النشرة»، عدد ديسمبر ١٩٥٣.
(٦٥) «المقاومة الشعبية»، عدد ١٩٥٣/١٢/٣٠، ص ٢.
(٦٦)، (٦٧)، المرجع السابق.
(٦٨) «البرنامج السياسى لمنظمة طليعة العمال»، صدر تحت شعار «عاشت مصر حرة مستقلة»، ص ٦.
(٦٩) «النشرة» عدد مارس ١٩٥٤، سبق ذكره.
(٧٠) «ملحق النشرة»، عدد مارس ١٩٥٤، سبق ذكره.
(٧١) «أهمية التجنيد»، محاضرة صادرة فى فبراير ١٩٥٦.
(٧٢)، (٧٣) المرجع السابق، ص ٢.
(٧٤) «النشرة» عدد مارس ١٩٥٤، سبق ذكره، ص ١.
(٧٥) «النشرة»، عدد فبراير ١٩٥٦، سبق ذكره، ص٢.
(٧٦) المرجع السابق.
(٧٧) «نحن وسياستنا»، سبق ذكره.
(٧٨) «لائحة المنظمة»، سبق ذكره.
(٧٩)، (٨٠)، (٨١)، (٨٢) المرجع السابق.
(٨٣) المرجع السابق.
(٨٤) يوسف درويش، محضر نقاش.
(٨٥) «النشرة»، عدد فبراير ١٩٥٣، مقال بعنوان «الديموقراطية المانعة فى التنظيمة»، ص ٧، سبق ذكره، كذا «النشرة»، عدد فبراير ١٩٥٦، «بريد النشرة»، سبق ذكره.

(٨٦) «النشرة» عدد مارس ١٩٥٤، سبق ذكره.
(٨٧) «النشرة»، عدد مارس ١٩٥٦، سبق ذكره.
(٨٨) «خطنا التنظيمى»، سبق ذكره.
(٨٩) المرجع السابق.
(٩٠) «لائحة المنظمة»، مادة ٣٠، ٣١، سبق ذكره.
(٩١) «النشرة»، عدد أكتوبر ١٩٥٤، ص ٧، سبق ذكره.
(٩٢) «نحن وسياستنا»، ص ٤، سبق ذكره.
(٩٣)، (٩٤)، (٩٥)، (٩٦) المرجع السابق.
(٩٧) «لائحة المنظمة»، ص ٢، سبق ذكره.
(٩٨)، (٩٩) المرجع السابق، ص ١، ٢، الباب الثانى: المادة (٨) واجبات الأعضاء والمادة (١٠)، حقوق الأعضاء، الباب الرابع: المادة (١٢) والملاحظات الملحقة بها فى العقوبات.
(١٠٠) المرجع السابق، الباب الخامس.
(١٠١) المرجع السابق، الباب الثالث ملاحظة «١»، وكذا المادة ١١.
(١٠٢) المرجع السابق، ملاحظة ٢.
(١٠٣) المرجع السابق، ملاحظة ١ فقرة ٤.
(١٠٤) المرجع السابق، الباب الثانى، مادة ١٠ الفقرة الثانية.
(١٠٥) المرجع السابق، الباب الرابع مادة ١٣.
(١٠٦) المرجع السابق، الباب الرابع مادة ١٣ ملحوظة ١.
(١٠٧) المرجع السابق، الباب الرابع مادة ١٣ ملاحظة ٢.
(١٠٨) المرجع السابق، الباب الرابع مادة ١٣ ملحوظة ٣.
(١٠٩) «خطنا التنظيمى»، سبق ذكره.
(١١٠) المرجع السابق، ص ١٠.
(١١١) «ملحق النشرة»، سبق ذكره.
(١١٢) «النشرة»، عدد فبراير ١٩٥٣، سبق ذكره.
(١١٣) «فى التنظيم»، محاضرة بالعامية عن مطبوعات «المقاومة الشعبية» عام ١٩٥٥ تحت عنوان «الأسس التنظيمية للحزب».
(١١٤) المرجع السابق، ص ٢ – ٦.
(١١٥) المرجع السابق، ص ٤.
(١١٦) المرجع السابق، ص ١.
(١١٧) المرجع السابق.
(١١٨) «ملحق النشرة»، فى ١٩٥٤/٦/١٥، سبق ذكره.
(١١٩) «الهدف»، عدد ١٩٤٨/٨/٢٣.
(١٢٠) «النشرة»، يناير ١٩٥٤.
(١٢١) «النشرة»، فبراير ١٩٥٤، والأعداد التالية.
(١٢٢) «ملحق النشرة»، يونية ١٩٥٦، سبق ذكره.
(١٢٣) «المقاومة الشعبية»، فبراير ١٩٥٥ والأعداد الأخرى.
(١٢٤) المرجع السابق.
(١٢٥) «كفاح الشعب»، بالآلة الكاتبة والرونيو، نصف فولسكاب، مخصصة للمرشحين لعضوية المنظمة، ص ١٣، ١٦، ١٧.
(١٢٦) «كفاح الأمة»، عدد ١٩٤٨/٥/١٠، والعددان الصادران فى ٧/١٥ ، ٤٨/٩/١٤.
(١٢٧)، (١٢٨) «كفاح الشعب»، عدد ١٣ فى ١٩٤٧/١٠/١٤.
(١٢٩) «الهدف»، عدد ١٩٤٨/٨/٢٣، ص ١ – ٢.
(١٣٠) «النشرة»، عدد ١٩٥١/١٠/٢.

(١٣١) «النشرة»، أعداد متفرقة.
(١٣٢) «النشرة»، عدد ١٩٥٣/٤/٢٧.
(١٣٣) «النشرة»، فبراير ١٩٥٦، سبق ذكره.
(١٣٤) «لائحة المنظمة»، المادتان ١٠، ١١.
(١٣٥) «فى التنظيم»، محاضرة.
(١٣٦) «خطنا التنظيمى»، سبق ذكره.
(١٣٧) «لائحة المنظمة»، مادة ١١، فقرة ٢، سبق ذكره.
(١٣٨) «فى التنظيم» محاضرة، ص ٤ - ٦، سبق ذكره.
(١٣٩) المرجع السابق.
(١٤٠) المرجع نفسه.
(١٤١) «النشرة»، أكتوبر ١٩٥٣، ص ٧.
(١٤٢) «فى التنظيم»، محاضرة، ص ٤ - ٦، مرجع سابق.
(١٤٣) «النشرة»، أكتوبر ١٩٥٣، سبق ذكره.
(١٤٤) «الهدف»، ١٩٥٣/٨/٢٣، حاشيتان للصفحتين ٥، ٦.
(١٤٥) «النشرة» عدد أكتوبر ١٩٥٣، «رسالة موجهة من قيادة المنظمة إلى الأعضاء الجدد» سبق ذكره.
(١٤٦) المرجع السابق، ص ١٠.
(١٤٧) «النشرة»، فبراير ١٩٥٦، بالعامية خط اليد، الرونيو، باب الحياة الحزبية (١) النقد والنقد الذاتى، كيف يكون النقد، ص ١٢ - ١٣، سبق ذكره.
(١٤٨) «النشرة»، أعداد مختلفة، باب النقد والنقد الذاتى وباب «بريد القراء».
(١٤٩) «النشرة»، أكتوبر ١٩٥٣، سبق ذكره.
(١٥٠) «النشرة»، يناير ١٩٥٤، مقال «تحت لواء الماركسية اللينينية»، سبق ذكره.
(١٥١) «الهدف»، ١٩٤٧/٤/٢٣، كذلك «أهمية التجنيد محاضرة - مطبوعات المقاومة الشعبية»، فبراير ١٩٥٦.
(١٥٢) «ملحق النشرة»، ديسمبر ١٩٥٣، سبق ذكره.
(١٥٣) «النشرة» نوفمبر ١٩٥٣ سبق ذكره.
(١٥٤) «النشرة» يناير ١٩٥٤ سبق ذكره.
(١٥٥) «النشرة» فبراير ١٩٥٤ سبق ذكره.
(١٥٦) «النشرة» فبراير ١٩٥٦ سبق ذكره.
(١٥٧) «المقاومة الشعبية»، عدد ديسمبر ١٩٥٢.
(١٥٨) «الهدف» (١٩٤٧) وكذا «النشرة» مارس ١٩٥٤، سبق ذكره.
(١٥٩)، (١٦٠) المرجع السابق.
(١٦١) «النشرة»، فبراير ١٩٥٣، ص ٧، سبق ذكره.
(١٦٢) «النشرة»، ١٩٥٣/٤/٢٨.
(١٦٣) «المقاومة الشعبية»، ١٩٥٢/١٢/٣٠.
(١٦٤) «فى التنظيم»، محاضرة، سبق ذكره.
(١٦٥) «الهدف»، ١٩٤٨/٩/٦، ص ٤.
(١٦٦) المرجع السابق.
(١٦٧) «الهدف»، ١٩٤٧/٥/٢٣.
(١٦٨) «النشرة»، ١٩٥١/١٠/٢، سبق ذكره.
(١٦٩)، (١٧٠)، (١٧١)، (١٧٢)، (١٧٣) المرجع السابق.
(١٧٤) «النشرة»، فبراير ١٩٥٣، سبق ذكره.
(١٧٥) «النشرة»، أبريل ١٩٥٣، سبق ذكره.

(١٧٦)، (١٧٧) المرجع السابق.
(١٧٨) «النشرة» يناير ١٩٥٤، سبق ذكره.
(١٧٩) «النشرة» فبراير ١٩٥٤، سبق ذكره.
(١٨٠) «النشرة» مارس ١٩٥٤، سبق ذكره.
(١٨١) «النشرة» فبراير ١٩٥٦، سبق ذكره.
(١٨٢) «كفاح الشعب»، الأعداد ١٣، ١٦، ١٧، ٢٢، ٢٦، ٢٨، ٣٠ كذلك «كفاح الأمة»، أعداد صادرة فى ١٩٤٨/٥/١٠، ٧/١٥، ٤٨/٩/١٤، سبق ذكره، و«المقاومة الشعبية»، عددا ديسمبر ١٩٥٢، وديسمبر ١٩٥٣، سبق ذكره، «فى التنظيم»، و«أهمية التجنيد» (مطبوعات المقاومة الشعبية»، سبق ذكره.
(١٨٣) «النشرة»، أكتوبر ١٩٥٣، سبق ذكره.
(١٨٤) المرجع السابق.
(١٨٥) «النشرة»، ديسمبر ١٩٥٣، سبق ذكره.
(١٨٦) «ملحق النشرة»، ديسمبر ١٩٥٣ ويونية ١٩٥٤، سبق ذكره.
(١٨٧) «النشرة»، يناير ١٩٥٤، سبق ذكره.
(١٨٨) «ملحق النشرة»، يونية ١٩٥٤، سبق ذكره.
(١٨٩) «النشرة»، فبراير ١٩٥٤، سبق ذكره.
(١٩٠) «النشرة»، عددا فبراير ١٩٥٣، ومارس ١٩٥٤، ص ٢، سبق ذكره، (ثانيا) من الفصل الثالث من هذا الباب.
(١٩١) راجع ثانيا من الفصل الثانى من هذا الباب (سرية المنظمة)؛ خاصة ما يتعلق بتوقيع المقالات بالأسماء الحركية.
(١٩٢) «النشرة»، عددا مارس ١٩٥٤، وفبراير ١٩٥٦، سبق ذكره.
(١٩٣) «النشرة»، عددا مارس ١٩٥٤، وفبراير ١٩٥٦، سبق ذكره.
(١٩٤) «لائحة المنظمة»، سبق ذكره.
(١٩٥)، (١٩٦) المرجع السابق.
(١٩٧) «الهدف»، عدد ١٩٤٨/٩/٦.
(١٩٨) «ملحق النشرة»، ديسمبر ١٩٥٣، سبق ذكره.
(١٩٩) المرجع السابق.
(٢٠٠) «الهدف»، عدد ١٩٤٨/٩/٦، كذلك «النشرة» أبريل ١٩٥٣ (محضر تحقيق مع واصف وحكيم)، سبق ذكره.
(٢٠١) «النشرة»، نوفمبر ١٩٥٣، نقد ذاتى مقدم من واصف، سبق ذكره. كذلك «النشرة»، يناير ١٩٥٤، نقد ذاتى مقدم من حكيم، سبق ذكره.
(٢٠٢) «النشرة»، فبراير ١٩٥٣، سبق ذكره.
(٢٠٣) «الهدف»، ١٩٤٨/٨/٢٣، سبق ذكره.
(٢٠٤) «رسائل متبادلة بين (الحزب الشيوعى الموحد) و(طليعة العمال)، ديسمبر - يناير ١٩٥٧.
(٢٠٥) «الهدف» و«كفاح الشعب»، أعداد متفرقة.
(٢٠٦) محاضرات نشرتها المنظمة.
(٢٠٧) «الوعى» «ملحق النشرة الثقافى»، كذا «مطبوعات المقاومة الشعبية».
(٢٠٨) «لائحة المنظمة»، ص ٥، سبق ذكره.
(٢٠٩) «النشرة»، فبراير ١٩٥٣، سبق ذكره ص ٨.
(٢١٠) «النشرة»، أكتوبر ١٩٥٣، سبق ذكره ص ٨.
(٢١١) «النشرة» نوفمبر ١٩٥٣، والأعداد الثلاثة التالية.
(٢١٢) «المقاومة الشعبية»، نوفمبر ١٩٥٣، والأعداد التالية حتى يناير ١٩٥٤.
(٢١٣) «ملحق النشرة»، ديسمبر ١٩٥٣، سبق ذكره.

(٢١٤) «النشرة»، ديسمبر ١٩٥٣، سبق ذكره.
(٢١٥) «ملحق النشرة» يونيو ١٩٥٦، سبق ذكره.
(٢١٦) «المقاومة» ١٤/١١/١٩٤٩، سبق ذكره.
(٢١٧) «كفاح الشعب»، ٩/٧/١٩٤٩، كذلك «النشرة»، يناير ١٩٥٤، سبق ذكره.
(٢١٨) «النشرة»، فبراير ١٩٥٦، «نقد من شعير وشوكت وسراج لبعض أوجه القصور فى العمل»، سبق ذكره.
(٢١٩) المرجع السابق.
(٢٢٠) «النشرة» أكتوبر ١٩٥٣، سبق ذكره.
(٢٢١) «النشرة»، فبراير ١٩٥٦، «قرارات اللجنة المركزية فى دورتها المنعقدة فى مايو ١٩٥٥»، سبق ذكره.
(٢٢٢) المرجع السابق ص ١١.
(٢٢٣) «خطنا التنظيمى»، ص ٥ - ٩، سبق ذكره.
(٢٢٤)، (٢٢٥)، (٢٢٦)، (٢٢٧) المرجع السابق.
(٢٢٨) «النشرة»، ٢/١٠/١٩٥١، ص ١، سبق ذكره.
(٢٢٩) المرجع السابق.
(٢٣٠) «النشرة»، فبراير ١٩٥٦، ص ٢ سبق ذكره.
(٢٣١) المرجع السابق، ص ٧ - ٨.

الباب السادس

مسألة الوحدة بين المنظمات الشيوعية*

- مدخل عام.

الفصل الأول : رؤية «المنظمة» لقضية الوحدة.

الفصل الثانى : محاولات الوحدة وموقف «المنظمة» منها.

الفصل الثالث : حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى والانعطاف نحو الوحدة.

(*) كتب هذا الباب نبيل صبحى.

مدخل:

يهدف هذا الكتاب - كما أوضحت مقدمته - إلى تقديم مادة وثائقية تعاون الباحثين والقراء على استكشاف فكر «منظمة طليعة العمال» ومواقفها العملية من القضايا المحورية فى نشاط أى تنظيم أو حزب سياسى.

ومع توقع أن غالبية القراء الحاليين لم يعاصروا النشاط الشيوعى إبان الفترة التى تغطيها الوثائق محل الدراسة، وحتى بالنسبة للذين عاصروها، فإن الكثرة منهم حرمت من فرصة متابعة هذا النشاط أو معرفة شىء عنه بسبب السرية المفروضة عليه نتيجة الحظر والاضطهاد، نقول - مع هذا التوقع - فإنه قد يثور لدى القراء تساؤل حول مسألة الوحدة هذه، كيف نشأت ولماذا احتلت الموقع المهم بين المسائل المؤثرة؛ بل والمصيرية فى مسار الحركة الشيوعية المصرية؟

وقد تناولت الوثائق محل الدراسة بتفصيل ووضوح أثر الخلافات السياسية والفكرية بين المنظمات الشيوعية على قضية الوحدة فيما بينها، إلا أنها لم تتعرض بمثل هذا الوضوح لواقع الحركة الشيوعية المصرية آنذاك فاوردت ما يتعلق به فى السياق، وغالبا لضرب الأمثلة، ولذلك قد يكون مما يساعد القراء الحاليين على متابعة وتفهم فكر ومواقف «طليعة العمال» من قضية الوحدة أن نعرض فيما يلى بإيجاز لذلك الواقع.

تكاد تجمع الدراسات والوثائق حول تاريخ الحركة الشيوعية المصرية الحديثة (١٩٣٥ البداية، ١٩٦٥) على أنه فى الفترة الممتدة من عام ١٩٣٦ وحتى عام ١٩٤٦ تبلورت فى مصر عدة منظمات شيوعية هى:

١ - منظمة (الطليعة الشعبية للتحرر واختصارها «طشت» أو «الديموقراطية الشعبية» «د.ش.»، وأطلق عليها أيضا مجموعة (الفجر الجديد) نسبة إلى المجلة العلنية التى كانت أصدرتها فيما بعد بهذا الاسم، ثم اشتهرت بعد ذلك باسم «طليعة العمال» ثم (حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى) اعتبارا من عام ١٩٥٧.

٢ - منظمة (حركة تحرير الشعب) واختصارها (حتش) وأسسها مارسيل إسرائيل وزوجته جانيت ومعهم راؤول مكاريوس وتحسين المصرى.

٣ - منظمة (القلعة) وأسسها الدكتور مصطفى هيكل.

٤ - منظمة (إيسكرا) - وهى كلمة روسية معناها (الشرارة) وأسسها هليل شوارتز وإيلى ميزان وعزرا هرارى وسدنى سلامون وأرمان بيريسى.

٥ - منظمة (الحركة المصرية للتحرر الوطنى) واختصارها (حمتو)، وأسسها هنرى كورييل وجو ماتالون ويوسف حزان.

٦ - مجموعة چورچ حنين ولطف الله سليمان التروتسكية (الفن والحرية).

٧ - مجموعة «اتحاد شعوب وادى النيل». وهى واحدة من المجموعات القليلة المتناثرة التى تبقت من الحزب الشيوعى المصرى الذى تأسس عام ١٩٢٢ وحلته وطاردت أعضاءه حكومة سعد زغلول فى عام ١٩٢٤. وكانت هذه المجموعة تضم الدكتور عبدالفتاح القاضى ومحمود حسنى العرابى - الذى أصبح فاشيًا فيما بعد - وعبدالفتاح الشرقاوى وعبدالمغنى سعيد والشيخ سعاد جلال.

غير أنه سرعان ما تمكنت أربع منظمات من هذه المجموعات السبع من أن تشكل محور الواقع الذاتى لنشأة الحركة الشيوعية المصرية الحديثة، وهى منظمات (إيسكرا)، (الطليعة الشعبية للتحرر) و(حركة تحرير الشعب) و(الحركة المصرية للتحرر الوطنى).

ويتضح من المعلومات التى أوردها الباب الأول من هذا الكتاب «النشأة» ومن العرض الموجز السابق أن المنظمات الشيوعية الأربع الرئيسية - منذ

البداية - من منابع فكرية مختلفة؛ حيث كان لمؤسسيها مناهج ورؤى سياسية غاية فى التباين.

وقد ساعدت الأوضاع العالمية والمحلية السائدة آنذاك (١٩٣٤/١٩٤٦) على نمو كل تلك المنظمات رغم القصور أو الخطأ فى خطوطها السياسية، فالنضال ضد المحور النازى، وضد الحرب، والدور الذى لعبه الاتحاد السوفيتى والشيوعيون فى البلاد التى احتلتها دول المحور، واشتعال الحركة الوطنية المصرية ضد الاحتلال الإنجليزى مصحوبة بتصاعد النضال الديموقراطى ضد السراى والرجعية المحلية.. هذه الظروف خلقت لدى أوساط واسعة ومتنامية من الشعب تعاطفا عميقا مع الفكر الاشتراكى، وتطلعات فعليه لِمُثُلِ الديموقراطية والعدل الاجتماعى؛ وكان الشيوعيون - حتى على أساس مذهبى بحت - هم الأكثر جذرية فى التعبير عن ذلك الفكر وتلك المُثُل، فجميع الفصائل الشيوعية أعلنت أن هدف نضالها هو الاستقلال والديموقراطية وإقامة سلطة الشعب الكادح بهدف إقامة نظام اشتراكى.

وعلى ذلك فقد أحاط بالحركة الشيوعية المصرية الحديثة مثلث متميز:

* النشأة متعددة المراكز.

* الظروف الموضوعية المواتية - عالميا ومحليا - لنمو جميع فصائل الحركة.

* وأخيرا اضطرارها إلى السرية والذى يصبح من البديهى معه أن تؤسس كل مجموعة من أولئك الرواد «منظمتها» فى حذر وسرية.

وأدت هذه الظروف إلى أن تضع كل منظمة قوانينها الداخلية وتقاليد العلاقات التنظيمية فيما بين كوادرها وأعضائها بعضهم البعض، وفيما بين هؤلاء والقيادة المركزية المؤسِّسَة؛ وكذلك أن تتخذ كل مجموعة أساليب العمل ومحاور التوجهات الفكرية والعملية بالنسبة لقضايا المجتمع - ذلك كله من منطلقاتها الخاصة وطبقا لخبرتها منفردة.

وقد واجهت معظم تلك المنظمات (جميعها فيما عدا طليعة العمال) أزمات تفتت وانقسام ألمت بها فور نشأتها أو بعد فترة وجيزة من التأسيس. وما أن حل عام ١٩٤٩ حتى كانت الصورة مأسوية ومفزعة.. فلم تعد المسألة قاصرة على النشوء من مراكز متعددة؛ بل أضيف إليها ظاهرة الانقسامية البغيضة.

وخلاصة ما تقدم هو أن المنظمات الشيوعية التى أنشئت فى نهاية العقد الرابع وبداية العقد الخامس من القرن تأسست من منطلقات وتوجهات فكرية مختلفة، ثم أثرت عوامل موضوعية وذاتية فى أن تتحول تلك الاختلافات إلى مناهج فكرية وعملية متعارضة؛ بل ومتصادمة فى أحيان كثيرة. وهذا بالتحديد ما جعل لمسألة وحدة الشيوعيين المصريين أهمية أساسية، وهو ما عقد أيضا الموقف من قضية الوحدة. فبقدر ما كان يبدو جليا مدى إلحاح هذه القضية، بقدر ما احتدم الخلاف حول تفسير وتقييم أسباب الانقسامية وحول كيفية معالجة الأوضاع وإنجاز الوحدة، خاصة بعد هذا الشتات والتمزق فى «حمتو» ثم «حدتو».

لذلك فإن استقصاء موقف المنظمة من مسالة الوحدة بين التنظيمات الشيوعية التى كانت قائمة فى ذلك الوقت يتطلب ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: فى رؤية المنظمة لمشكلة الوحدة ونظرتها لكيفية إنهاء ظاهرة الانقسامية فى الحركة الشيوعية المصرية بخصوصيتها المميزة.

المبحث الثانى: فى المواقف العملية للمنظمة من محاولات الوحدة.

المبحث الثالث: فى الانعطاف الذى طرأ على موقف المنظمة فى عام ١٩٥٦/١٩٥٧ فأصبحت طرفًا رئيسيًا فى الوحدة التى انبثق عنها فى ٨ يناير ١٩٥٨ «الحزب الشيوعى المصرى» والذى حل نفسه فى عام ١٩٦٥.

والمبحث الأول والثانى هما موضع هذا الباب وسنتناولهما من واقع وثائق المنظمة المتاحة، أما المبحث الثالث فنعتذر عن تناوله لأنه يفتقد

للأساس الذى اتخذه هذا الكتاب ألا وهو العرض الوثائقى، فوثائقه ليست فى حوزتنا.

ونامل أن يلاحظ القارئ استخدامنا لاختصار أسماء المنظمات المختلفة كما اشتهرت بها وكما أوردناها من قبل، مع استثناء واحد هو استخدام اسم (طليعة العمال) مقترنا بنسبة الوثائق إليها، ثم بعد وحدتها مع (حتش).

الكاتب

الفصل الأول
رؤية المنظمة لقضية الوحدة

أولا ـ ضرورة الوحدة وإمكانيتها:(*)

«أثيرت قضية الوحدة بين مختلف المجموعات بمزيد من الإلحاح منذ مطلع عام ١٩٤٦، واشتدت الرغبة فى تحقيقها خصوصا بعد ضربة ١١ يوليو ١٩٤٦ التى أطاحت بجميع الهيئات الشيوعية القانونية المصرية، وحظرت على الشيوعى أى عمل صحفى مستقل كما كان الوضع سابقا مع «الفجر الجديد» و«أم درمان» و«الطليعة».. إلخ ومنذ ذلك الحين ضاق عمل بعض المجموعات وتدهور نتيجة ظروف عدم الشرعية الجدية بحيث أخذت تلك المجموعات تبحث بلهفة عن حل للأزمة معتقدين أن هذا الحل يكمن فى الوحدة»(١).

واضح من هذا النص أن المنظمة رأت فى ذلك الوقت ما يلى:

١ ـ أن تزايد واشتداد الإلحاح فى إثارة قضية الوحدة ارتبط آنذاك بحالة جذر سياسى تمثل فى الهجوم الرجعى لحكومة إسماعيل صدقى على الحريات العامة.

٢ ـ أن هذه اللهفة نحو الوحدة نابعة من اعتقاد بعض المجموعات أن الوحدة هى الحل لأزمة تدهورها من جراء الهجمة الرجعية.

غير أن الوثيقة ذاتها لا تلبث أن تقرر:

«أن التهرؤ المتواصل للبورجوازية فى قيادة الحركة الوطنية الديموقراطية، والتطور المستمر للطبقة العاملة عددا ووعيا.. من الأمور التى تتيح إمكانيات كبيرة للعمل السياسى الشيوعى فى مصر»(٢).

وبعد أن تسوق الوثيقة الأمثلة على ذلك من الانتشار الجماهيرى لشعارات الشيوعيين الوطنية الديموقراطية وعلى كسبهم لتعاطف يسار الوفد، فإنها تستخلص من هذه الظروف السياسية أنه «يبدو بالتالى أن الضرورة إلى الوحدة تتصاعد»(٣).

«وعلى الرغم من إمكانيات الوحدة من زاوية سيكولوجية العناصر الشيوعية فلا بد من النظر إلى المسألة بمزيد من الموضوعية والواقعية»(٤).

وعلى ذلك يتضح أن «المنظمة» رأت منذ ١٩٤٦:

ـ أن الوحدة ضرورة، وهذه الضرورة تنبع من واقع التطورات السياسية فى مصر، وليس من المزاج النفسى للشيوعيين.

ـ أنه يتعين النظر إلى إمكانيات تحقيق الوحدة من زوايا موضوعية واقعية.

هكذا يبدو أن المنظمة كانت تفرق بين «ضرورة الوحدة» و«إمكانية تحقيقها»، وترى أن شروطا يجب توافرها حتى يمكن تحقيق الوحدة.

ثانيا ـ شروط تحقيق الوحدة:

«إن الوحدة لا يمكن أن تتم بمجرد رص منظمتين أو أكثر فى جانب واحد، أى بصورة اصطناعية، فهذه الوحدة لا يمكن أن تتحقق سوى ببلورة خط سياسى شيوعى مصرى

(*) الوثائق الثلاث التى يحيل إليها هذا الباب فى فصليه الأول والثانى اصدرتها (منظمة طليعة العمال) بمناسبة أول محاولة للوحدة شاركت فيها فى عام ١٩٤٧/٤٦ حينما تشكلت لجنة باسم (اللجنة العليا للوحدة) وضمت ممثلى (حمتو) و(الطليعة المتحدة ـ أى ـ «حتش» و«إيسكرا» و«القلعة») وانتهت أعمال هذه اللجنة بإعلان قيام (حدتو) بينما كانت (طليعة العمال) قد انسحبت منها.

حقيقى، ويعمل سياسى جماهيرى يزيد اتساعا من العناصر الشيوعية المصرية»(٥).

وفى مكان آخر تكرر «المنظمة» هذا المفهوم:

«ومن الخطأ الجوهرى محاولة تحقيق الوحدة بالعمل فقط على إقناع بضعة قادة على ضم جماعاتهم»(...) ذلك لأن الوحدة «لا يمكن أن تتحقق سوى من خلال بلورة خط سياسى شيوعى حقيقى، وبنشاط سياسى جماهيرى مشترك متزايد الاتساع»(٦).

ثم تؤكد بشىء من التفصيل على المفاهيم التالية الواردة والمتكررة فى كل الوثائق محل البحث فى هذا الباب:

«إن موقفنا من الوحدة كان على الوجه التالى:

نرى كما قلنا إن السبب فى وجود مجموعات مختلفة يرجع إلى خلافات عميقة بقدر أو بآخر فيما بين أيديولوچية ونشاط تلك المجموعات، وبالتالى فإن المهمة الأكثر أهمية فى العمل الوحدوى تكمن وجوبا فى تصفية الخلافات على ضوء الظروف الملموسة للحياة السياسية المصرية»(٧).

«والعمل الجماهيرى هو الشرط الثانى للوحدة»(٨).

«ونقرر أيضا أن العمل الملموس والمحدد.. بمعنى نشاط الرفاق أعضاء الخلايا القاعدية هو المعيار الوحيد لتبيان سلامة الخط السياسى، ونحن نحاول شرح ذلك على أوسع نطاق ممكن بالمنشورات والكتيبات مستهدفين مكافحة الرأى الشائع الذى يروج لمقولة إن وجود مجموعات متعددة يعود إلى الخلافات والعداوات الشخصية بين القادة»(٩).

.. «ومن البديهى أن العمل التوحيدى لا بد أن يتضمن فى الوقت ذاته عملية تنقية تكون فى رأينا جادة ومثالية. فلا يمكن أن نوافق على أن تضم الهيئات القيادية عناصر معروفة بانتهازيتها ووثيقة الارتباط بالبوليس والرجعية أو من العناصر الفوضوية ـ التروتسكية(...) وأن الغالبية الأوروبية فى الهيئات القيادية لا يمكن إلا أن تجر العمل الشيوعى نحو الانتهازية أو الفوضوية السياسية المغامرة»(١٠).

ولعل كلا من هذه الشروط يتطلب استقصاء تفصيليا لآراء ومواقف «المنظمة» بصدده:

الشرط الأول ـ تصفية الخلافات السياسية:

كانت «المنظمة» ترى أنه «لا توجد وحدة فى الخط السياسى بين مختلف الجماعات حول القضايا الجوهرية».. «إن غياب الوحدة بين الشيوعيين المصريين لا يرجع إلى أشخاص أو خلافات شخصية ـ كما يعتقد بعض الرفاق ـ ولكن المسألة أكثر جدية وعمقا؛ فهى مسألة سياسية»(١١).

وفى تقرير آخر أرجعت «ط.ش.ت.»(*) الخلافات السياسية فيما بين المجموعات الأولى إلى عام ١٩٣٩»، كما كانت تؤكد «أن أخطاء الآخرين لم تكن طارئة»(١٢).

و«الوحدة الأيديولوچية هى الخطوة الأولى التى لا بد من تحقيقها أولا قبل إمكانية وحدة هيكلية» (أى وحدة تنظيمية ـ الكاتب)(١٣).

أما عن رؤيتها لنطاق وموضوعات الخلافات السياسية القائمة آنذاك بينها وبين المنظمات الأخرى، فإن الوثائق محل هذه الدراسة توضح أن «المنظمة» كانت ترى أن هذه الخلافات «شاملة وجذرية»، لأنها تدور حول «دور مختلف أقسام البورجوازية القومية» وعلاقة ذلك «بدور حزب الوفد، ودور الطبقة العاملة فى الثورة الوطنية»(١٤).

(*) وهى (طليعة العمال) صاحبة الوثائق موضع العرض. (الكاتب).

وفى ضوء ذلك تحدد المنظمة موقفها كالتالى:

«إذا كان من غير الممكن لحركة شيوعية أن تنمو فى مصر وهى منعزلة عن الكفاح الوطنى فلا أمل فى تحقيق الوحدة ما لم توافق المجموعات المختلفة على اتفاق حول هذه القضايا الأساسية»(١٥).

وحفلت وثائق «المنظمة» المتاحة والصادرة فى تلك الفترة (١٩٤٦/١٩٤٩) بما رأته المنظمة تدليلا على جدية موقفها من ناحية، وإثباتا لصحته من واقع نقدها المقارن للمواقف السياسية للمنظمات الأخرى وأنه:

«على الرغم من أنه يوجد فى مصر من ٥٠٠ إلى ٨٠٠ شيوعى منظمين فى المنظمات المختلفة؛ فإن هذه المنظمات لم تتوصل بعد إلى فكر سياسى متواصل وسليم حتى ولو شابه بعض الغموض. ونذكر بأننا قد حددنا فى تحليل سابق أن منظمة (إيسكرا) على يميننا و(حمتو) على يسارنا»(١٦).

«ثم لا تلبث المنظمة أن نقيم مواقف المنظمتين على أنها مواقف تتسم بالتأرجح بين اليمينية واليسراوية»(١٧).

«منظمة إيسكرا:

- كان لها مواقف براودرى(*). لأنها فى عام ١٩٣٩ أيدت الحرب بينما كانت الحرب آنذاك - وقبل شنها ضد الاتحاد السوفيتى - حربا إمبريالية.

- عارضت اشتراك الحزبين الشيوعيين فى سوريا ولبنان فى الحركة الوطنية عام ١٩٤٥.

- أيدت لمدة طويلة هجرة اليهود إلى فلسطين بزعم أن هذه الهجرة قد لا تفيد الصهيونية.

- دعت للتحالف مع (الإخوان المسلمين) التى هى أشد الجماعات رجعية.

- تضمنت مجلتها السرية الصادرة فى فبراير ١٩٤٧ مفاهيم انتهازية، معادية للماركسية، لأنها فى النهاية تقدم الطلبة كقيادة للحركة الوطنية بديلا عن الطبقة العاملة وحلفها الديموقراطى. وتؤسس ذلك على اعتبار أن الحركة العمالية لا تزال غارقة فى العمل الاقتصادى متجاهلة التطورات الضخمة فى هذه الحركة باشتداد ساعد حركتها الاستقلالية سياسيا واقتصاديا (لجنة العمال للتحرير القومى) ومشاركة العمال فى مظاهرات «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» اشتراكا واسعا وهو الأمر الذى أعطى لهذه المظاهرات طابعها التاريخى المميز ونضالها لتكوين الاتحاد العام لنقابات العمال بعيدا؛ بل وفى مواجهة تأثير ونفوذ كل أقسام البورجوازية»(١٨).

«ويبدو مما سبق انحراف يمينى وفكر لا علاقة له بالماركسية»(١٩).

وتضيف الوثيقة ذاتها:

- روجت مجلة (إيسكرا) لوجوب عزل البورجوازية عن القضية الوطنية متهمة البورجوازية - ككتلة واحدة - بأنها تعمل على تفتيت الطلبة كما لو أن الطلبة طبقة بذاتها»(٢٠).

«وهنا يبدو القفز إلى «أقصى اليسار» بخلفية مغرقة فى اليمينية.»(٢١) (وهذا هو معنى يسراوية. الكاتب).

(*) نسبة إلى «براودر» وكان أمينا عاما للحزب الشيوعى الأمريكى قبل الحرب العالمية الثانية، ثم ارتد حينما روج لفكرته القائلة بانتهاء الدور السياسى التاريخى للطبقة العاملة لأن رخاءها يتحقق من خلال التركز الهائل لرأس المال واتساع ملكية أسهمه، كما يختفى الاستغلال بانفصال الملكية عن الإدارة، وانتهى إلى دعوته لحل الحزب. (الكاتب).

- إن منظمة إيسكرا «ترفع شعار الجلاء الاقتصادى»(*). كما أن نشاطها العملى فى مجال انتخابات اتحاد الطلاب «تميز بالتعاون مع (الإخوان المسلمين) بل وكرس تواجد العناصر البوليسية وممثلى الأحزاب الرجعية الأخرى»[٢٢].

«وهكذا.. اليمينية مرة أخرى»[٢٣].

«أما منظمة (حمتو) فإنها:

- ذات طابع «يسراوى مستمر» فهى:

- تعلن تحبيذها لعدم تمكن العمال من تأسيس نقاباتهم المستقلة حتى يكونوا أشد ثورية.

- ارتكبت أعمالا إرهابية بإلقائها ماء النار على محطمى الإضرابات دون أن يكون لأعضائها نشاط فعلى مرتبط بالنقابة المنظمة للإضراب.

غير أن ما يميز تلك المنظمة هو «فقدانها تماما لخط سياسى محدد، فتتأرجح بالتالى حركتها من اليمين بتحالفها من الإخوان المسلمين وعناصر على ماهر ومصر الفتاة، ثم إلى اليسار بارتكابها أعمالا إرهابية أو بمعاداتها لحزب الوفد وتقييمها له باعتباره - ككل - حزب (البورجوازية الإقطاعية)[٢٤].

هكذا كان تقييم منظمة «الطليعة الشعبية للتحرر» لخلافاتها السياسية مع المنظمات الأولى الأخرى.

ثم بعد ذلك - حينما اتحدت غالبية تلك المجموعات الأولى فى منظمة «حدتو» تواصل «المنظمة» نقد فكر وسياسة المنظمة الجديدة (حدتو) لاستمرار الاتجاهات ذاتها، السابقة وتوضح الوثائق أن الخلافات السياسية هذه شملت أيضا:

- الموقف من إنشاء جامعة الدول العربية؛ حيث اعتبرتها «حدتو» «مؤسسة استعمارية»[٢٥].

- الموقف من المسألة السودانية: فعقب إصدار «حدتو» بيانها المؤرخ أغسطس ١٩٤٧ والذى يدعو إلى وضع السودان تحت وصاية مصر[٢٦]. شنت «المنظمة» فى مجلتى «كفاح الشعب» و«الهدف» هجوما عنيفا على دعوة «حدتو» هذه وأكدت فى مواجهته على موقفها هى؛ الذى يدعو إلى «حق الشعب السودانى فى تقرير مصيره عن طريق اقتراع ديموقراطى ومن خلال تلاحم الحركتين الوطنيتين فى مصر لاتحاد وادى النيل ضد الاستعمار»[٢٧].

وفى نهاية عام ١٩٤٧، وبعد أن أصدرت «حدتو» برنامجها الذى صاغه «يونس» وهو البرنامج الشهير بعنوان: «خط القوات الوطنية الديموقراطية» صعدت «المنظمة» حملتها الإعلامية ضد سياسة «حدتو» فاعتبرت ذلك «الخط» تأكيدا لكل تقييماتها السابقة لسياسة المنظمات الأخرى التى انبثقت «حدتو» من وحدتها. ذلك «لأنه خط انتهازى تحريفى يلغى الدور القيادى للطبقة العاملة ويراجع المفهوم اللينينى للحزب الشيوعى»[٢٨].

ولم تقتصر الخلافات بين «المنظمة» من ناحية، والمنظمات الأخرى من الناحية الأخرى، على نقدها للتوجهات الفكرية والسياسية، وإنما شملت أيضا الممارسة العملية:

«ففى «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» اتجهت طليعة العمال إلى ما أسمته «تقوية دور العمال» وإلى نقد «عمل التنظيمات الأخرى العلوى» ودعوتها فى مواجهة ذلك إلى «العمل

(*) فسرت «طليعة العمال» (الجلاء الاقتصادى) بأنه طرد رأس المال الأجنبى من مصر أى السماح للمستعمرين بأن يرحلوا بثرواتهم وثروات مصر معا، وفى المقابل كان شعار «المنظمة» مصادرة رأس المال الأجنبى لصالح الاقتصاد الوطنى. (المرجع ذاته). (الكاتب).

من أسفل» أى «من المصانع والأحياء والمدارس». كما دعت إلى توثيق التعاون مع «يسار الوفد» ضمن إطار هذا النشاط، ونبذ وإدانة التعامل مع الإخوان المسلمين».

وفى النشاط العمالى والنقابى: كانت «ط.ش.ت.» تتهم المنظمات الأخرى، خاصة «حمتو» بأنها «تتجاهل ضرورة النضال من أجل استقلالية الحركة العمالية»، بل «وبانتهاجها نشاطا معاسكا لهذا الهدف وذلك بتعاونها مع ممثلى عباس حليم والإخوان المسلمين والوفد»، وحتى من اعتبرتهم طليعة العمال «عملاء للسفارة البريطانية».

وفى «حركة أنصار السلام» كانت طليعة العمال ترى أن «حدتو» تحولها إلى منظمة ملحقة بها، وتدمر إمكان تحويلها إلى حركة جماهيرية حقيقية معادية للحرب. وأصدرت فى هذا الشأن كتيبات علنية بأسماء كوادرها تشرح فيها فكرتها هذه، كما «ذهبت لتشكل لجان أنصار السلام فى الأحياء»(٢٩).

واقترنت دعوة «ط.ش.ت.» لهذا الشرط بتحذيرها من أى وحدة تتم بأسلوب آخر سيكون مصيرها الفشل، بل وسينتهى بها الأمر إلى مزيد من الانقسامات.

«إن واقع عدم قيام أى اتفاق بين تلك الجماعات حول القضايا السياسية الأساسية هو سبب فشل محاولاتها السابقة لتحقيق الوحدة، والحقيقة أن الوحدة لم تتحق بعد، بل وقعت العديد من الانقسامات(*)»(٣٠).

«إن واقع غموض أو فقدان الخط السياسى لهذه المجموعات هو الذى أدى بالحركة الشيوعية المصرية إلى الانقسام.. وبالتالى لا يمكن التحدث عن الوحدة ما لم يحدد أولا خط سياسى واضح ومتطابق مع الواقع(**)»(٣١).

(*) يقول د. رفعت السعيد ـ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠/ ١٩٥٠ ص ٣٨٧ «إن المنظمة الموحدة (حدتو) بدأت عملها بدون برنامج أو خط سياسى، وعند البدء فى إعداد هذه الوثائق بدأت الانقسامات». (الكاتب).

(**) ملاحظة للكاتب: يبدو أن الخلافات بين المنظمات الأولى شملت أيضا كيفية تحقيق الوحدة، حيث تبين دراسات أخرى أن منظمات: «إيسكرا» و«ح.ت.ش» و«حمتو» كان لها منهج مغاير تماما لمنهج وشروط «ط.ش.ت.» كما يتضح من المراجع التالية:

- بدأت محاولة الوحدة الأولى فى نهاية عام ١٩٤٦ بوساطة قام بها مارسيل إسرائيل بناء على مشورة وتدخل أحزاب شيوعية أجنبية وعربية ـ لاحظ (وساطة) و(تدخل..) (ص ١٢ من رسالة مارسيل إسرائيل إلى د. رفعت السعيد المشار إليها).

- تمت الوحدة بين قيادتى «إيسكرا» و«ح.ت.ش.». لتكوين «الطليعة المتحدة»، لتكون وحدة شكلية انتقالية تهدف إلى الضغط على قواعد «حمتو» لقبول دعوة كورييل قائدها بالمشاركة فى الوحدة (المرجع السابق ص ١٢ و١٣

- وكذا د. رفعت السعيد ـ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠ ـ ١٩٥٠ ص ٣٨١).

- وفى المحاولة الثانية التى جرت عام ١٩٤٨/ ١٩٤٩ لتحقيق الوحدة من خلال ما أطلق عليه (اللجنة التحضيرية لإعادة تأسيس الحزب الشيوعى المصرى) كانت فترة التحضير الأيديولوجى غير كافية (رسالة مارسيل إسرائيل ـ إلى د. رفعت السعيد حول مؤلفه المشار إليه ص ٣٦/٣٧).

- وظهرت «حدتو» بوحدة «حمتو» و«المتحدة» أى «إيسكرا» و «ح.ت.ش. مارسيل»: ولم يكن لها برنامج أو خط سياسى أو لائحة.

(د. رفعت السعيد ـ المرجع السابق ص ٣٧٩ ـ ص ٣٩١. ويسجل ذات المؤلف ما يلى: فى ص ٣٨٤: «ولكن هذا الاتفاق بين «حمتو وإيسكرا وحتش» كان شكليا؛ ذلك أن الخلافات والتناقضات كانت أعمق من أن تحصر فى هذه النقاط الثلاث وحتى فيما يتعلق بهذه فإن الأمر لم يحسم بشكل محدد، وكان إغماض الأعين عن هذه المسافة غير قادر على إنهائها، بل ظلت متواجدة لتنفجر فيما بعد..» ثم يؤكد: «فعندما بدأت المناقشة فى ذلك.. بدأت التكتلات».

- اتحدت «حدتو» بسرعة من «جبهة التحرير التقدمية»، واتحادها مع «ن.ح.ش.م.» كان سهلا (السعيد، منظمات اليسار المصرى ١٩٥٠/ ١٩٥٧) ـ ص ٢٨ ـ ص ٣١).

ثم تلخص العبارة التالية موقف «المنظمة» من هذا الشرط:

«إن الشرط الضرورى للوحدة هو فهم قضية العلاقة بين الحركة الشيوعية والحركة الوطنية بمعنى التقييم السليم لمختلف القوى القومية فى معترك الحركة الوطنية»(٣٢).

الشرط الثانى ـ منهج تصفية الخلافات السياسية:

أ ـ الحوار المفتوح المشترك بين قواعد جميع المنظمات:

أشارت إحدى وثائق «طليعة العمال» والصادرة فى فبراير ١٩٤٧ إلى أن «المنظمة» كانت قد «اقترحت إصدار مجلة سرية مشتركة مفتوحة لجميع المناقشات، ولكل أوجه النقد وتوزع على قواعد مختلف المنظمات»(٣٣).

وذكرت الوثيقة ذاتها أن «حدتو» ترفض إصدار هذه المجلة، غير أنها لم تبين المناسبة التى تقدمت فيها باقتراحها ولا الجهة التى قدمته لها، ومع ذلك فقد طبقت «المنظمة» هذا الاقتراح حينما شاركت فى «جبهة الشيوعيين»، كما طبقته فى مجرى وحدتها مع ما أسمته «الجناح اليسارى» فى منظمة «حتش» كما سيرد تفصيلا بعد قليل. وربطت «المنظمة» اقتراحها هذا مع دعوتها إلى «تشكيل لجنة توحيدية تضم رفاقًا من مختلف المنظمات الذين يعملون فى مجالات مشتركة، **وبشرط أن يكونوا قاعديين، وتكون المهمة الرئيسية لتلك اللجان الاتفاق على نضالات جماهيرية يخوضونها معا فى مجالاتهم، ومناقشة الخطوط السياسية فى ارتباط وثيق مع النشاط العملى وليس العمل النظرى**»(٣٤).

ب ـ النشاط العملى (أى ـ الجماهيرى) المشترك:

«العمل الجماهيرى: إنه الشرط الثانى للوحدة، فالعمل الرئيسى لغالبية المنظمات الشيوعية؛ خاصة «إيسكرا» و«حمتو» يقوم ـ حتى الآن ـ فى **تلقين الماركسية** فى أقصى أشكالها السطحية والبعيدة كل البعد عن **الوضع المصرى الملموس**، ويكفى فى هذا الصدد الرجوع إلى المحاضرات العشرين التى يتوجب على عضو (إيسكرا) الاستماع إليها أو إلى المحاضرات الست المخصصة لإعداد مرشحى (حمتو). إن العمل التآمرى الذى تقوم به هذه المنظمات قد ساهم بقدر كبير فى عزلها عن الجماهير الشعبية؛ وخاصة عن البروليتاريا، وهو يشكل أحد الأسباب الرئيسية للوقوع فى الأخطاء اليمينية واليسراوية. **وعليه يتوجب دفع العناصر الشيوعية المصرية إلى خوض العمل الجماهيرى الوطنى والديموقراطى**.. أى بقطع الطريق على المناخ التآمرى والاجتزاء النظرى السائد فى غالبية المنظمات الشيوعية المصرية»(٣٥).

وتكرر الوثيقة ذاتها المفهوم نفسه فى مقدمتها حينما تقول: «... فهذه الوحدة لا يمكن أن تتحقق سوى ببلورة خط سياسى شيوعى مصرى حقيقى، وبعمل سياسى جماهيرى ـ يزيد اتساعا ـ تقوم به العناصر الشيوعية المصرية»(٣٦).

وطبقا لهذا المنطق يبدو جليا أن منظمة «ط.ش.ت.» رأت أن تحقيق الوحدة الفكرية بين المنظمات يتطلب عمليتين مترابطتين ـ كوجهى عملة واحدة ـ هما: الحوار من ناحية، والممارسة العملية (أى الملموسة) للنشاط الجماهيرى والذى تقوم به «العناصر الشيوعية» من الناحية الأخرى، بل إن «المنظمة» اعتبرت أن هذا العمل الجماهيرى هو الفيصل فى حسم قضايا الحوار وتصفية الخلافات السياسية.

«فالمهمة الأكثر حيوية فى العمل الوحدوى تكمن **وجوبا** فى تصفية الخلافات على **ضوء الظروف الملموسة**»(٣٧). كما أن هذا **العمل الملموس** هو «**المعيار الوحيد لتبيان سلامة الخط السياسى**»(٣٨).

وتستخدم أدبيات «ط.ش.ت» تعبير «العمل الملموس» كمرادف «للعمل السياسى الجماهيرى الذى تقوم به العناصر الشيوعية»(٣٩).

والملفت للنظر أن استخدام هذه الأدبيات لتعبير «عمل العناصر الشيوعية» لم يقصد به العمل المشترك للمنظمات الشيوعية قيادة وقاعدة، وإنما عنت بالتحديد «عمل الرفاق أعضاء الخلايا القاعدة»(٤٠)؛ إذ أن مفهومها عن هذا الشرط يتلخص فى أن «المناقشات والعمل المشترك **فى القاعدة** دون سواه، هما اللذان يجعلان الوحدة تخطو إلى الأمام»(٤١).

وتضمنت الوثائق محل الدراسة ما يفيد أن «ط.ش.ت.» قد التزمت بأسلوبها هذا فى ممارساتها المتعلقة بالوحدة، فقد اتبعته فى خطوات وحدتها مع منظمة «حتش» وذلك لأن قيادة هذه المنظمة الأخيرة كانت لها ذات الرؤية فى منهج الوحدة كما سيرد تفصيلا فى الصفحات التالية.

كما تكرر مثل هذا الاتفاق فى عام ١٩٥٠/١٩٥٥ مع منظمتى «نواة الحزب الشيوعى المصرى» و«النجم الأحمر». واستمر قائما؛ خاصة فى النشاط النقابى العمالى حتى ١٩٥٥، حينما قررت قيادة هاتين المنظمتين فى السجن الانخراط فى الوحدة مع «حدتو» لتكوين منظمة «الحزب الموحد». بل إن «ط.ش.ت.» كانت قد طبقت هذا الأسلوب فى عام ١٩٤٧ مع قواعد «حمتو» ثم «حدتو» دون اتفاق مع قيادة هاتين المنظمتين(٤٣).

الشرط الثالث ـ الانتماء الوطنى لقيادات المنظمات، وتطهيرها من الانتهازية:

«مادامت تلك المجموعات فى وضع تآمرى كامل، بقيادة مركزية وضعيفة فى الوقت ذاته ـ ضعيفة لفقدانها جذورها فى الكفاح الشعبى المصرى ـ يصبح مستحيلا عليها تحديد أهم القضايا السياسية وتصحيح الأخطاء السياسية والانحرافات؛ ليس فقط لأن قادتها يرفضون مناقشة تلك الأخطاء من قبل أعضاء القاعدة مناقشة ديموقراطية واعية بزعم أن مثل هذا الأمر سيفسد الانضباط لدى هؤلاء الأعضاء ويمس بسرية المنظمة، بل وأيضا لأنه لا يمكن إيجاد حل لتلك القضايا بحكم طبيعتها بمجرد الحوار النظرى»(٤٤). وترجع «ط.ش.ت.» ذلك ـ مرة أخرى ولتأكيد فكرتها ـ إلى أن قادة تلك المنظمات «ليس لهم جذور عميقة فى الحركة الوطنية وفى الكفاح الوطنى»(٤٥).

ورأت «ط.ش.ت.» أن سبب افتقاد تلك القيادات للجذور الوطنية والشعبية يكمن فى أن عناصرها من الأجانب فتقول: «لا يمكن قيام حركة شيوعية مصرية صلبة خارج حركة التحرر الوطنى المصرية ومفصولة عنها، وبالطبع لا تستطيع تلك المجموعات أن تفهم هذه الحقيقة ما دامت أغلبية قادتها وكوادرها من الأجانب؛ إذ كيف يمكن لهؤلاء القادة الأجانب تحرير مصر من نير الأجانب وهم يجهلون اللغة العربية تماما»(٤٦).

ثم تستطرد الوثيقة الصادرة عام ١٩٤٧: «ليس معنى ذلك أننا إزاء مسألة عنصرية أو شوفينية بل هى مسألة سياسية، فمن غير الغريب أنه **لا وجود فى مصر لمجموعة تقودها أجانب قادرة على أن تتبع أبدا خطا سياسيا سليما فى السياسة المصرية**، فجميع تلك المجموعات دون استثناء تتأرجح فى الانحراف بين أقصى اليمين وأقصى اليسار، أو حتى التأرجح فى التعاون مع التروتسكيين والفاشيين مثلا (الإخوان المسلمين). «ليست تلك

الانحرافات سوى التعبير السياسى عن الفشل الحتمى فى محاولة بناء حركة شيوعية خارج الشعب المصرى وبانفصال عن مشاكله اليومية الملموسة، والمادية الشعبية وبعيدا عن آفاقه الوثيقة الصلة بتقاليده وثقافته الوطنية»(٤٧).

وفى سياق الوثيقة ذاتها، تقدم المنظمة مثلين تدلل بهما على صحة فكرتها، فتعرض من وجهة نظرها - سياسات كل من منظمتى «إيسكرا» و«حمتو» لتبين «تأرجح مثل هذه المنظمات ذات **القيادة الأجنبية** فى الانحراف إلى أقصى اليمين وإلى أقصى اليسار»(٤٨).

«إن المجموعات الشيوعية الرئيسية قد تم تأسيسها من الأجانب، أى من أناس قادمين من طبقات مرتبطة بالإمبريالية، جاهلين باللغة العربية، وليس لهم عمليًا أى علاقة بالجماهير الشعبية المصرية، ومن هنا كان الخط المشوه لغالبية تلك المنظمات نتيجة عزلة قادتها»(٤٩).

وعلى النقيض من ذلك، تقدم «المنظمة» المثال البديل كما رأته آنذاك:

«اتضح تماما ليس فقط على المستوى النظرى بل وأيضا من الخبرة العملية أن الفهم الماركسى السليم للقوى الشعبية القومية لا يمكن أن يجد له حلا سوى على يد أشخاص لهم جذور عميقة فى الشعب المصرى، ولقد كشف عن هذه المعالجة الماركسية السليمة ماركسيون مصريون من أمثال أحمد رشدى صالح ورفاقه فى مجلة «الفجر الجديد» ومحمد يوسف المدرك ورفاقه فى «لجنة العمال للتحرير القومى». ويكفى للتدليل على ذلك استجابة الجماهير الشعبية وأقسام واسعة من الوطنيين المخلصين لنشاطهم»(٥٠).

وتصل «المنظمة» بتحليلها ذلك إلى توقع بالغ الخطر. فمن وجهة نظرها، تؤدى ظروف النشاط السرى لتلك المنظمات - مع فقدانها لتلك «الجذور العميقة فى الحركة الجماهيرية» إلى «استمرار تغلغل عناصر مشبوهة بما فيهم جواسيس البوليس إلى صفوفها. وبالتالى فإن الأسلوب الأفضل لكشف هذه العناصر هو وضعها فى وضح النهار للنشاط الملموس بين الجماهير.. **إننا فى غير حاجة للتأكيد على أهمية إجراء تنقية جذرية فى المنظمات الشيوعية قبل التفكير فى تكوين حزب شيوعى**»(٥١).

ولعل النص التالى يلخص كل ما ورد بالصفحات السابقة حول الشروط التى وضعتها «ط.ش.ت.» لتحقيق وحدة المنظمات الشيوعية.

«١ - إنه من الخطأ الجوهرى محاولة تحقيق الوحدة بالعمل على إقناع بضعة من القادة على ضم منظماتهم فقط.

٢ - ومن الخطأ إقامة الوحدة دون الاقتناع بأنها **قضية سياسية**.

٣ - تتحقق الوحدة **فقط** بإجراء عدة خطوات متتالية هى:

- توضيح الخط السياسى والقضاء على الانحراف والمغامرة.
- تخليص الحركات من العناصر الخطرة.
- قيام قيادة وطنية.

إن تلك الخطوات لا يمكن أن تتحقق سوى **بالعمل الجماهيرى** المشترك، وليس بناء على اتفاق تآمرى فيما بين اللجان المركزية لتلك المنظمات.

إن الوحدة تنجز فقط على أساس من الديموقراطية الواسعة والحوار الديموقراطى حول الخط السياسى، وبالنقد الذاتى الديموقراطى الواسع فى الصفوف وبين الأعضاء، وكذلك بالرقابة الديموقراطية الكاملة من القاعدة على القيادة»(٥٢).

ثالثا - فى علاقة الوحدة بمسألة الحزب:

«من الواضح أن تحقيق وحدة العمل والتنظيم فى صفوف بضع مئات من الشيوعيين

يعنى تقوية عظيمة لهم مما سوف تتولد عنه أسس تكوين حزب شيوعى أو منظمة سياسية بهذا المضمون»(٥٣).

جاءت تلك العبارة، فى سياق فقرة عنوانها «قضية الوحدة وتكوين الحزب الشيوعى المصرى»، وردت كجزء من تقرير مهم أصدرته «ط.ش.ت.» فى عام ١٩٤٦ حول أوضاع الحركة الشيوعية المصرية. ومع ذلك ففيما عدا هذه العبارة كان كل ما أورده التقرير تحت هذا العنوان خاصا بالشروط التى ترى المنظمة ضرورة اتباعها حتى يمكن إنجاز الوحدة بنجاح، وانتهى هذا العرض إلى نتيجة محددة هى كما يلى:

«لا حاجة للتأكيد على أهمية تنقية جذرية فى المنظمات الشيوعية قبل التفكير فى تكوين حزب شيوعى فى ظل الإرهاب البوليسى الراهن وسيادة الرجعية»(٥٤).

ويبدو مما سبق أن منظمة «ط.ش.ت.» كانت ترى أن مسألتى وحدة المنظمات الشيوعية آنذاك، وتكوين الحزب الشيوعى المصرى - هما قضيتان منفصلتان. فالحزب لا يكون بمجرد تحقيق الوحدة، وإنما هى تهيئ الأسس لتكوينه، والتفكير فى تكوين الحزب يبدأ بعد تنقية المنظمات الشيوعية.

و«الوحدة ليست شرطا لتكوين الحزب»(٥٥)، هذا هو المفهوم الذى كانت منظمة «طليعة العمال» تعبئ كوادرها حوله.

غير أن ما يتعين الإشارة له فى هذه الدراسة هو التساؤل عما إذا كانت شروط «ط.ش.ت.» لتحقيق الوحدة بين الشيوعيين، وفكرتها عن العلاقة بين الوحدة ومسألة الحزب، هو ما جعل المنظمات الأخرى تتهمها بتبنى نظرية (النمو الذاتى) أى الانتشار الجماهيرى والتنظيمى للمنظمة منفردة كطريق لتكوين الحزب؟

الحاصل أننا لم نعثر فى وثائق المنظمة المتاحة - عن الفترة قبل وبعد وحدتها مع «حتش» على ما يفيد بترويجها - حتى بين **أعضائها** - لنظرية «النمو الذاتى» هذه بشكل صريح وبذات الاسم. ويرتكز هذا الاتهام على بيان للجنة المركزية «للمنظمة» وزعته فى نهاية عام ١٩٤٨ على أعضائها استعرضت فيه أوضاع التفكك والتفتت فى المنظمات الأخرى وما صاحبه من انهيار كوادر وفناء منظمات، ثم توجه خطابها للأعضاء قائلة: «إن منظمتكم هى الوحيدة فى ميدان العمل، والطبقة العاملة تنظر إلى منظمتكم لتقوم بالمأمورية التاريخية الملقاة عليها: العمل على تكوين حزب الطبقة العاملة؛ خصوصا أن الظروف الموضوعية موجودة فعلا فى بلادنا (نمو الطبقة العاملة، ازدياد البروليتاريا، هجرة حزب الطبقة المتوسطة من قيادة الحركة الوطنية). **ولكنكم لن تستطيعوا أن تفكروا فى هذا إلا إذا حولتم منظمتكم فعلا إلى نواة حقيقية للطبقة العاملة، نواة تمتاز بالصلابة الكاملة فى العلاقات التنظيمية، وتمتاز بفهم الأوضاع السياسية سريعا، وبتطبيق هذا فى العمل الجماهيرى** بميادينه الواسعة والمتعددة. إن منظمتكم هى الوحيدة فعلا فى ميدان العمل، وليست الطبقة العاملة وحدها التى تنظر إليها، بل ينظر إليها أيضا أعداء الطبقة العاملة، ينظرون إليها محاولين القضاء عليها بشتى الطرق والأساليب: الاندساس فى صفوفكم، معرفة علاقاتكم التنظيمية (ولو بجمع حقائق متفرقة من هنا وهناك)، جذب منظمتكم إلى الوحدة.. ثم يشدد على «ضرورة اليقظة» الأمنية، مع عدم إهمال العمل على «**اكتشاف العناصر الصالحة الكثيرة فى قواعد «حدتو»** وغيرها وبحث ما يمكن عمله بشأنها». (التشديد بمعرفتنا).

وهذه الوثيقة توضح:

١ - أن المنظمة تعلن لأعضائها أن «انفرادها بالساحة» هو نتيجة لما أصاب المنظمات الأخرى من جراء التكتلية وضربات البوليس.

٢ ـ أن التوجيه الرئيسى فيها ينصب على الحذر من ناحية وعلى العمل لاستكمال «**مقومات الحزب** من ناحية أخرى».

٣ ـ **أنه بغض النظر عن موقف المنظمة من قضية وحدة الشيوعيين**، فإنها كانت تعتقد بأن انفرادها بساحة العمل الشيوعى فى مصر ـ فى وقت توافرت فيه الظروف الموضوعية لتكوين الحزب ـ لم يكن كافيا لأن تعلن المنظمة تأسيسها الفورى للحزب الشيوعى المصرى أو إعلان نفسها باعتبارها هذا الحزب.

ويلاحظ تماثل مفهوم المنظمة عن «الحزب» فى فكرها التنظيمى مع رؤيتها لمسألة وحدة الشيوعيين.

٤ ـ أن الوثيقة تعترف بأن قواعد «حدتو» وغيرها تضم الكثير من العناصر الصالحة التى يتعين التعرف عليها والعمل على إنقاذها من التحلل والانتهازية.

رابعا ـ فى الموقف من تدخل أحزاب شيوعية أجنبية وعربية فى مسألة الوحدة:

أصدرت منظمة «ط.ش.ت.» ثلاث وثائق متتالية ومتقاربة التاريخ (١٩٤٧/٤٦) حول وضع الحركة الشيوعية عموما وقضية وحدتها خصوصا. وقد تناولت هذه الوثائق محاولات قامت بها بعض الأحزاب الشيوعية العربية والأجنبية للوساطة فيما بين قيادات المنظمات الشيوعية المصرية آنذاك لتبحث تلك القيادات سويا إمكان توحيد منظماتها.

الثابت إذن أن وثائق «المنظمة» تؤكد أن هناك تدخلات حدثت بالفعل من بعض الأحزاب الشيوعية العربية والأجنبية لمحاولة توحيد المنظمات الشيوعية فى مصر.

غير أن الواضح تماما أن «ط.ش.ت.» اختلفت مع المنظمات الأخرى فى مدى تلك الوساطة، كما أنها تحفظت؛ بل ورفضت التدخل نفسه، وفيما يتعلق بتقديرها لمدى أو حدود الوساطة التى تمت، فإنها شككت فى صحة خطاب روجت له «حمتو» وقيل إنه صادر عن مكتب المستعمرات التابع للجنة المركزية للحزب الشيوعى الفرنسى بتأييد وحدة «حمتو» و«إيسكرا» وجزء من «حتش».. فكانت «ط.ش.ت» تشير إلى هذا الخطاب باعتباره «الخطاب المزعوم» أو «حتى إن كان هذا الخطاب قد صدر أصلا».

أما فيما يتعلق بتحفظ «المنظمة»؛ بل ورفضها لأى تدخل أو وساطة من جانب الأحزاب الشيوعية العربية والأجنبية.. فقد كان من خلال نقد غاضب لتلك التدخلات انتهى دائما بمطالبة من يقومون بها بالتوقف عنها.

ولنتتبع ذلك بشىء من التفصيل الموثق:

«نرسل إليكم هذا التقرير كنقطة بداية، وسوف نرسل إليكم فى أقرب وقت صور جميع الوثائق التى فى حوزتنا والتى تثبت الأخطاء اليمينية واليسراوية التى عرضناها. ونترك لكم حرية أن تنتقوا منها ـ وهذا التقرير ـ ما يكون بارزا أكثر من غيره فى توضيح الأمور بالقدر اللازم للرفاق الفرنسيين والإنجليز، وما يجعلهم يمتنعون عن التدخل فى شئوننا الداخلية».

«وقد ظهر اتجاه قوى لإتمام الوحدة بين مجموعتى كورييل وشوارتز أى («حمتو» و«إيسكرا») وهما تزعمان حصولهما على موافقة ومساندة الحزب الشيوعى الفرنسى. **ويكفى هذا الادعاء فى حد ذاته لتبيان الأسس الخاطئة جوهريا فى هذا التحرك نحو الوحدة**: إن الشرط الضرورى لتحقيق الوحدة هو فهم القضايا الرئيسية.. إلخ» (سبق أن أوردنا بقية النص)(٥٩).

ويلاحظ من الفقرة السابقة أن «ط.ش.ت.» اعتبرت موافقة ومساندة الحزب الشيوعى الفرنسى (وبالطبع أى حزب أجنبى) لا تصلح أساسا للاحتجاج بصحة الوحدة، بل هو أساس «خاطئ جوهريا».

«.. وعليه يتوجب دفع العناصر الشيوعية المصرية لخوض العمل الجماهيرى الوطنى والديموقراطى.. **نأسف كثيرا** على عدم إثارة هذه القضية فى خطاب الفرنسيين بكل الجدية المطلوبة وبالخبرة الثرية لعمل الرفاق فى أوروبا فى الفترة بين الحربين وبعد الحرب الأخيرة(٦٠).

ويلاحظ فى هذا النص أن «ط.ش.ت» تؤاخذ بصراحة وبشكل مباشر الرفاق الفرنسيين على عدم الجدية وعدم الاعتداد بخبرتهم هم أنفسهم حينما يتعرضون لأوضاع الحركة الشيوعية المصرية.

«إضافة إلى ذلك فقد شاهدنا من وقت لآخر تدخل رفاق فرنسيين وإنجليز وفلسطينيين وسوريين إزاء مختلف المجموعات الشيوعية المصرية من أجل تحقيق الوحدة. إن هذه التدخلات - التى كثيرا ما افتقدت إلى اللباقة - قد أضرت أكثر مما نفعت، وكما سنرى بعد ذلك بشأن الخطاب الفرنسى المزعوم الذى استخدم أساسا لوحدة غيرة متماسكة بين المجموعتين المذكورتين. ومن هنا فنحن مضطرون لأن نقدم لرفاقنا تفسيرا عن الوضع كما هو عليه الآن فى مصر، ونطالبهم بأن يتدارسوا هذا الوضع بعناية وأن يظلوا - على الأقل - فى موقف واضح الحياد إزاء المنظمات الشيوعية المصرية، لأنه من المؤكد أن تحقيق وحدة الحركة الشيوعية المصرية سوف يتم من المصريين أنفسهم. على أنه من صالح الحركة الشعبية فى بلادنا بشكل عام - ومن صالح الحركة الشيوعية بشكل خاص - أن يقوم رفاقنا الفرنسيون بتعريف الوضع فى مصر على أوسع نطاق للرأى العام الفرنسى»(٦١).

«لنا الأمل أن يكون تقريرنا قد أوضح تعقد وضع الحركة الشيوعية فى مصر، وأنه لا يمكن لتدخل تبسيطى ومباشر وشخصى من قبل رفاق فرنسيين أو إنجليز أو فلسطينيين أن يجد حلا لهذا الوضع بصورة مرضية. **فنحن نطالب بالتالى أن تتوقف المحاولات المتكررة** لهؤلاء الرفاق وأن يكتفوا بشكل عام بمساندة العمل الذى يتم فى مصر والكفاح الكبير الذى يخوضه شعبنا؛ خاصة الطبقة العاملة ضد الإمبريالية والرجعية»(٦٢).

وهكذا إذن:

- رفضت «ط.ش.ت» تدخلا من الحزب الفرنسى لأنه غير لبق وأضر أكثر مما نفع.
- طالبت المنظمة الأحزاب الشيوعية العربية والأجنبية بأن تكون واضحة الحياد بين المنظمات الشيوعية المصرية.
- طالبت المنظمة تلك الأحزاب بالتوقف عن أى تدخل.
- طالبت المنظمة أن تقتصر مساندة تلك الأحزاب على تأييد نضال الشعب المصرى وتعريف الرأى العام فى بلادنا بهذا النضال وبدور الشيوعيين فيه.

ومنذ عام ١٩٤٧ وحتى أواخر عام ١٩٥٦ لم تتضمن وثائق «المنظمة» أى تقارير تحليلية مطولة أخرى حول موقفها من مسألة وحدة الشيوعيين، غير أن مطبوعاتها لم تكف عن نشر البيانات والتعليقات التى لا حقت بها المواقف السياسية للمنظمات الأخرى وأيضا ما وقع بينها من انقسامات أو اتحاد.

وقد التزمت تلك البيانات والتعليقات كما سنرى وعلى طول الفترة المشار إليها - بالمفاهيم التى سبق عرضها فى هذا الفصل، كما التزمت بها المنظمة فى كل مواقفها التطبيقية من الوحدة فى الفترة ذاتها.

الفصل الثانى
محاولات الوحدة
وموقف المنظمة منها

(١) «اللجنة العليا للوحدة» عام ١٩٤٧:

ثارت قضية الوحدة بإلحاح منذ عام ١٩٤٦ وتزايدت موجة المطالبة بتحقيقها بعد حملة إسماعيل صدقى باشا رئيس الوزراء فى ذلك الوقت ضد الحريات الديموقراطية ومجمل حركة الصعود الوطنى الديموقراطى التى سادت البلاد إبان الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة. وقد حظرت تلك الحملة السوداء نشاط كل اللجان والمراكز النضالية والثقافية اليسارية على وجه الخصوص، وأغلقت جميع منافذ النشر والإعلام أمامها، وألقت بقادتها فى السجون. وفى تلك الفترة بالتحديد وفى داخل السجون ولدت أول محاولة للوحدة بين الشيوعيين(٦٣). وتحولت هذه خارج السجون إلى تحرك فعلى فحدث اتصال بين المنظمات الرئيسية التى كانت قائمة آنذاك وهى: «حمتو وإيسكرا وحتش وطشت وتكونت اللجنة العليا للوحدة»(٦٤). وتضمن جدول أعمال اللجنة ثلاث نقاط:

١ ـ المركزية الديموقراطية.

٢ ـ التمصير.

٣ ـ التعميل (بمعنى زيادة عدد ودور العمال). «الكاتب».

وأرسلت «ط.ش.ت» اثنين كمندوبين يمثلانها فى تلك اللجنة، وحضرا بالفعل اجتماعين فقط عرضا خلالهما منهج المنظمة فى الوحدة.. «ولما لم تحدث استجابة من مندوبى المنظمات الأخرى أو من الرفيقين الإنجليزيين الحاضرين انسحب مندوبيها»(٦٦).

وحفلت تلك المحاولة للوحدة بعدة تحركات مهمة، فمن ناحية وقعت بسببها عدة انقسامات فى المنظمات المتفاوضة ومن ناحية أخرى فإن «غالبية أعضاء منظمة «حمتو» التى أسسها «يونس»، كانت تعارض الوحدة مع «إيسكرا» بسبب «طبيعة تكوين قيادة وكوادر الأخيرة(*) وليمينيتها السياسية»(٦٧).

كما واجهت المنظمات الأخرى المشاركة فى أعمال «اللجنة العليا للوحدة» معارضة قواعد «حمتو» هذه بأنها توحدت بموجب اتفاق على عدد من يمثل كل منظمة فى اللجنة المركزية، واتخذت اسم «منظمة الطليعة المتحدة». وقد شجع «يونس» زعيم «حمتو» هذه الوحدة لتساعده فى الضغط على قواعد منظمته نفسها لتغيير موقفها وتقبل الوحدة(٦٨). وبالفعل استمرت مفاوضات الوحدة بين «حمتو» و«الطليعة المتحدة» حتى يوليو ١٩٤٧ حينما أعلنت عن اتفاقهما على الوحدة باسم منظمة «الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى حدتو».

وقد صاحب هذه الوحدة الخطاب الذى قيل إنه صادر من مكتب المستعمرات بالحزب الشيوعى الفرنسى والذى سبقت الإشارة إليه(٦٩).

وما كادت تمر أسابيع على وحدة «حدتو» إلا وانفجرت التكتلات والانقسامات بداخلها(٧٠).

(*) ذكر مارسيل إسرائيل فى رسالته إلى د. رفعت السعيد أن قيادة «إيسكرا» كانت من أجانب أثرياء، وأن شوارتز كان يركز السلطة فى يده، ولتجنب تكراره لهذا الوصف أو التقييم لقيادة «إيسكرا» فقد استخدم تعبير طبيعة تكوين تلك القيادة. (الكاتب).

فما هو موقف «ط.ش.ت.» من كل تلك التحركات؟

عارضت وحدة «حمتو» و«إيسكرا» حيث توقعت أنها ستؤدى إلى مزيد من الانقسامات، وتوجست من «احتمال إنشائها لحزب اجتماعى برطانة ماركسية»(٧١). وكان موقفها العملى كما يلى:

«إن خطئنا الآن هو منع الوحدة بين «إيسكرا» وكورييل أى «حمتو» وذلك بإيجاد نوع من التعاطف مع الكورييليين بمعنى أن نحاول الاتصال **بقواعد كورييل**؛ خاصة فى **الحركة العمالية**. إن الفكرة الأساسية من هذه الاتصالات المباشرة هى أن نكشف لهذه القاعدة قيادتها بشأن قضية الوحدة مع «إيسكرا».. وبالإضافة إلى ذلك تجرى اتصالات مباشرة مع قيادة كورييل ونعانى صعوبات جمة. إن خطة الماركسيين الذين انشقوا من قبل على مجموعة كورييل - لافتقادها إلى خط سياسى - لا تبشر بالأمل، **فهى أيضا انتهازية** وتريد الانضمام إلى «إيسكرا» **لمجرد غضبها من كورييل**»(٧٢). هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يذكر «تقرير منظمتنا»:

«لقد دلت التطورات الأخيرة فى «حمتو» على صحة تقييمنا لها، ذلك أنه بعد تأسيس «حدتو» أخذت المجموعات الأخرى تسعى لتكوين جبهة معادية لها مستهدفة الكفاح ضد انتهازية «حدتو» والعمل على تحقيق وحدة صلبة على أساس تسوية الخلافات السياسية القائمة بين تلك المجموعات. ونحن نشارك فى هذه الجبهة بأكبر قدر من الفاعلية ويمكن القول إننا رأس الرمح فيها»(٧٣).

وضمت هذه الجبهة منظمات «ط.ش.ت» و«حتش - الجناح اليسارى» و«العصبة الماركسية» و«اتحاد شعوب وادى النيل» غير أنها لم تستمر بهذا التكوين.

كان مندوبو هذه المنظمات قد اجتمعوا لمرة واحدة وأصدروا بيانا أدانوا فيه وحدة «حدتو»، ثم انسلخت منظمتا «العصبة الماركسية» و«وحدة شعوب وادى النيل» ثم تلاشت الأخيرة تماما فى عام ١٩٤٨. أما «العصبة» فقد انكمشت عضويتها وتحولت إلى اسم جديد هو «نواة الحزب الشيوعى المصرى»، وبذلك اقتصرت الجبهة على «ط.ش.ت.» والجناح اليسارى من «حتش».

وقبل أن ننتقل إلى مسار هذه الجبهة تجدر الإشارة إلى ظاهرة مهمة برزت فور قيام «حدتو»:

«ذلك أن تأسيس «الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى - حدتو» قد أثار الانقسامات من داخلها، ليس هذا فحسب؛ بل أيضا لأن السياسة الانتهازية والتى يشكل التحالف مع الإخوان المسلمين أكثر سماتها قد اتسعت لتشمل كل فعالياتها، **ونحن نواجه خطرا كبيرا بتأسيس حزب اجتماعى ديموقراطى برطانة ماركسية كاذبة يتحالف مع الفاشيين فى الوقت نفسه الذى يحارب فيه الوفد بدرجة أو بأخرى ولكن بوضوح**»(٧٤).

هكذا منذ تلك اللحظة فى ١٩٤٧/٨/٣ بدأت وتكرست لدى «ط.ش.ت.» تلك الظاهرة التى تميزت بها من دون المنظمات الأخرى - القائمة آنذاك والتى انشقت من «حدتو» بعد ذلك - ألا وهى مناصبة «حدتو» العداء باعتبارها بؤرة الانتهازية والانقسامية. وقد تضخم هذا التقييم بعد التفتت الذى حل بمنظمة «حدتو» منذ الشهور الأولى لتأسيسها. وعندما دعت «ط.ش.ت.» إلى تكوين «جبهة الشيوعيين» عقب قيام «حدتو» مباشرة، نجد أن مشروع ميثاق الجبهة الذى تقدمت به ينص فى بنده الثالث بعنوان: الدفاع عن الحركة والوحدة والحزب - على أنه:

«تقوى الحركة فى مصر وتتفتح إمكانيات تأسيس الحزب الشيوعى بمحاربة

الانتهازية والخيانة المتمثلتين فى الهيئة المسماة بالحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى «حدتو»[٧٥]. (التشديد بمعرفتنا).

وهكذا أصبح تعبير «الجماعة الانتهازية» هو المستخدم عند الإشارة إلى «حدتو» فى أدبيات «ط.ش.ت.» سواء على لسانها أو على لسان حلفائها فى «جبهة الشيوعيين».

(٢) «جبهة الشيوعيين» والصراع ضد حركة الوحدة بين «حمتو» و«الطليعة المتحدة» ثم ضد «حدتو»:

عبرت جبهة الشيوعيين «عن وجودها بإصدار نشرة موقعة باسمها يتصدرها شعار «أيها الشيوعيون المصريين.. اتحدوا»، كما أنها أصدرت بيانات قليلة لمواجهة الأحداث الطارئة من وحدة أو انقسام فى صفوف الحركة الشيوعية المصرية.

والأعداد المتاحة من تلك النشرة محدودة، وكذا بيانات الجبهة، غير أنه يلاحظ أنها لم تتضمن أية مؤشرات تفيد بتجاوز دور الجبهة لمهمة «محاربة» وحدة «حدتو»، بالضبط كما أرادت «ط.ش.ت.».

ولنتتبع ذلك من واقع الوثائق:

فالعدد الأول المتاح من النشرة التى أصدرتها جبهة الشيوعيين مكرس لتعبئة قرائه ضد الوحدة المحتملة بين منظمتى «حمتو» و«الطليعة المتحدة»، وذلك فى مقال وحيد صدر به العدد بعنوان «فى سبيل الوحدة»، تعرض لمسألة وحدة المنظمات الشيوعية المصرية من وجهة نظر تطابق تماما مفاهيم «ط.ش.ت.» سواء من ناحية الرؤية الفكرية أو من ناحية كيفية المعالجة ـ على النحو الذى استعرضناه فى الصفحات السابقة ولا يزيد إلا فى الاقتباسات المطولة من لينين[٧٦]. واحتلت مسألة خطاب مكتب المستعمرات بالحزب الشيوعى الفرنسى مساحة لا بأس بها من المقال، غير أنه لم يكتف بالتشكيك فى الخطاب ـ كما سبق التنويه، ولكنه أضاف انتقادات جديدة لأفكاره مثل: «نقده لدعوته إلى اتحاد بين المنظمات وليس إلى وحدة باعتبار أن ذلك يعنى تجاهل الخطاب لدور القواعد فى عملية الوحدة. كما اتهم المقال ذلك الخطاب بأنه يتناقض مع منطقة ومع حقيقة الأوضاع التى تحيط بالحركة الشيوعية المصرية حينما قيم مسألة الوحدة تقييما سليما باعتبارها معركة سياسية كبرى»[٧٧]. وهكذا نرى مرة أخرى التطابق بين «الجبهة» ووجهة نظر «ط.ش.ت.» فى رفض ونقد التدخل الأجنبى.

أما بيان الجبهة رقم (١) فكانت له مناسبة تتلخص فيما يلى:

كانت مجموعة من الكوادر فى منظمات «حمتو» و«إيسكرا» و«القلعة» ومعظمهم من «حمتو» تجمعوا فيما أسموه «الطليعة الثورية الواعية» لمقاومة مشروع الوحدة الأولى والذى انتهى بتكوين «حدتو»، وأصدر هذا التجمع بيانا فى صورة «خطاب مفتوح» من «الطليعة الثورية الواعية» إلى «اللجنة المركزية لمنظمة «الطليعة المتحدة».

ويُعَدُّ هذا الخطاب، وبيان «جبهة الشيوعيين» للتعليق عليه من الوثائق القليلة المتاحة ضمن وثائق «المنظمة» والتى تلقى ضوءا على المواقف العملية المباشرة للمنظمة فى تلك الفترة.. فقد استعرضت رسالة «الطليعة الواعية» هذه عمليات التوحيد والانقسام التى أدت إلى وجود «حدتو»، وتناولت روافدها بالتقييم، فأدانت منظمة «إيسكرا» ثم «الطليعة المتحدة» باعتبارهما منظمتين خاضعتين لقيادتين أجنبيتين من (البورجوازية الأجنبية والبورجوازية الوطنية العالية) مما أدى إلى انحرافاتهما وأخيرا رغبتهما فى تكوين «حزب اشتراكى للتحرر الوطنى» و«ليس حزبا بروليتاريا» وما يترتب على ذلك من سيرهما دائما

على نهج إصلاحي لا ثورى.. وأنهما تطبقان داخليا مركزية ديموقراطية انتخابية شكلية «إيسكرا»، أو مركزية ديموقراطية غير انتخابية «حمتو». وعددت الرسالة خطأ المواقف السياسية لمنظمة «إيسكرا» حينما تبنت البراودرية، وفى موقفها من القضية الفلسطينية والحركة الوطنية فى سوريا ولبنان وبالنسبة لمسألة أذربيجان مما أدى إلى خروج معظم كوادر «القلعة» و«تحرير الشعب» من «إيسكرا» مما أضعفها فهرولت نحو «حمتو» لتعيد التوازن الانتهازى، ووجد قائد «حمتو» أن هذه هى فرصته لترجيح كفته فى توازن القوى»(٧٨).

أما «حمتو» ـ من وجهة نظر «الطليعة» هذه ـ «فإن قيادتها تصر على عدم توصيل النظرية إلى القاعدة، وتنفرد بمركزية مطلقة، وليس لها خط سياسى واضح، وقيادتها أجنبية أوتوقراطية»(٧٩).

ثم تنتقل الرسالة إلى الوحدة بين المنظمتين، فتصف دوافعها «بأنها دوافع مخزية ذلك لأن الخوف على المراكز القيادية من العناصر الوطنية الصاعدة وفضح مواقف قيادتى المنظمتين أمام قواعدهما هو الذى حفز هاتين القيادتين نحو التعجيل بالوحدة بينهما»(٨٠).

ثم تنتقد الرسالة أسس تلك الوحدة، فتأخذ عليها: أنها قامت على المركزية الديموقراطية غير الانتخابية وعزل العمال عن المثقفين وعزل القسم النسائى والافتقار للائحة واتفاق أطرافها على عدم إصدار نشرة داخلية؛ الأمر الذى يعنى إضاعة أكبر حق ديموقراطى للأعضاء وهو حق النقد والنشر وكذا افتقاد الأعضاء للخط الثورى السليم لأن الصحف العلنية ونصف السرية لا يمكن أن ينشر بها سوى خط التحرر الوطنى فقط»(٨١).

وتعود الرسالة مرة أخرى إلى أسباب تعجيل القيادتين بالوحدة فتضيف إليها «عدم سير المنظمتين نحو تمصير القيادة وتعميلها»(٨٢).

ولأن «تصعيد الأفراد للمراكز القيادية يتم على الأسس الشخصية والارتباط المالى بالبورجوازية الأجنبية والوطنية تعلن رسالة الطليعة الواعية أن **الإصلاح من الداخل أصبح غير ممكن**، وبالتالى توجه نداءها إلى قواعد المنظمتين ليطالبوا القيادة بنشر البيان والرد عليه، وتناشدهم أن **يهدموا تلك القيادة الانتهازية المنحرفة** وتحذرهم من الخطر الذى يلوح فى الأفق. والذى يتعين تحطيمه وقطع الطريق عليه»(٨٣).

ويبدو أن «ط.ش.ت.» رأت فى بيان الكوادر الشيوعية هذا ما يؤكد تقييمها لكل من «حمتو» و«إيسكرا»، كما يتسق وتنبؤاتها عن أن وحدة المنظمتين على أساس «هيكلى» و«غير سياسى» سيؤدى إلى مزيد من الانقسامات، ذلك بالقدر نفسه الذى رأت فى الحدث مناسبة للعمل على تحقيق خطتها الداعية إلى عزل القيادتين، فسارعت هى وحلفاؤها فى الجبهة إلى إصدار بيانهم رقم (١) لإعلان هذا التأكيد: «أن حركة الضم انتهت بجمع عيوب المنظمتين فى المنظمة الجديدة.. إن السياسة الانتهازية وتاكتيكها يصبحان أهم أعمال المنظمة المتحدة.. إن هذه الوحدة تنخر فيها الانقسامية»(٨٤).

ثم يستطرد البيان ليشير إلى «كوادر الطليعة الواعية» بمودة ظاهرة:

«ها هم زملاء يخرجون وقد سبقتهم جماعات، وهؤلاء الزملاء المخلصون ما زالوا يريدون القضاء على التيار الانتهازى ولكنهم يظنون أنهم سيتمكنون من ذلك بإبعادهم لزيد أو بإفشالهم لحفل ما.. وهم مخطئون فى ظنهم هذا»(٨٥).

ثم يعلن البيان الموقف الصحيح من وجهة نظر «جبهة الشيوعيين»:

أن يتحرر الزملاء الواعون بمتابعة الكفاح المنتج من أجل الحزب، يتحرروا من هذه المنظمة المصطرعة المنهارة، وأن يضعوا يدهم فى يدنا للسير بعزم وبصيرة واعية فى سبيل

ضد الانتهازية الخائنة. الخنجر الفتاك فى نمو الشيوعية، وتطهير صفوف الحركة التقدمية من سيطرة البورجوازية الأجنبية ومن تحالفها مع البورجوازيين القوميين وذلك لتكوين حزب بروليتارى.. حزب الطبقة العاملة، الحزب الشيوعى الذى نؤمن معا بأن الظروف الحاضرة ملائمة تماما لقيامه»(٨٦).

غير أن المدقق فى البيانين يلاحظ أنه إذا كان هناك تشابه في نقدهما لمنظمتى «حمتو» و«إيسكرا» من زاوية القيادات الأجنبية، وانتقاد خط سياسى، وتجاهل تثقيف الأعضاء؛ خاصة العمال، وفردية القيادة، ولا مبدئية الوحدة بينهما، إلا أن بيان كوادر «الطليعة الواعية» انتهى بالدعوة إلى ما يشبه إحداث انقلاب ضد قيادتى المنظمتين دون إشارة إلى ما يفيد الاهتمام بمواقف المنظمات الأخرى الناقدة؛ بل والمعادية لهاتين القيادتين. بينما ركز بيان «جبهة الشيوعيين» على دعوة أولئك الكوادر إلى القضاء على «التيار الانتهازى» بالتعاون معها هى وليس بتنحية قيادة ذلك التيار.

ولكن يبدو أن موقف «ط.ش.ت.» وحلفائها فى «جبهة الشيوعيين» لم يقتصر على إصدار بيان الجبهة رقم (١) لمعالجة حركة «الكوادر الواعية»، إذ يشير أحد التقارير إلى أن ثمة اتصالات تمت خلصت منها إلى أن حركة هؤلاء الماركسيين المنشقين «لا تبشر بالأمل فهى أيضا انتهازية»(٨٧).

وصدر العدد الثانى من نشرة «جبهة الشيوعيين» فى ١٩٤٧/٨/١٥، أى بعد ما يزيد على أربعة أشهر من العدد الأول.

احتوى هذا العدد أيضا على مقال واحد شغل ١٤ صفحة من القطع المتوسط عنوانه «تسقط الانتهازية»، وهو مخصص بالكامل لدحض تعاون «حدتو» مع «الإخوان المسلمين» فى شبرا الخيمة. ويتطرق من خلال هذا الموضوع إلى مناقشة سياسة التحالفات الوطنية الديموقراطية مدللا على وجهة نظر الجبهة بنصوص مطولة من ديمتروف(*)، ثم ينتقل إلى وحدة الطبقة العاملة المصرية وطليعتها الشيوعية ليقارن بين سياستين إزاءها:

«فحدتو» تتعاون مع «الإخوان المسلمين» فى شبرا الخيمة بحجة ضرورة توحيد العمال، وهى اتبعت ذلك أيضا فى الحركة الطلابية عام ١٩٤٦. أما «جبهة الشيوعيين» فترى أنه ينبغى النظر إلى أى دعوة للوحدة على أساس الهدف منها: فالنبيل عباس حليم يدعو أيضا إلى وحدة الطبقة العاملة كلها، ولكن لكى يقدمها لقمة سائغة إلى أصحاب الأعمال خاصة الاحتكاريين الأجانب. ومعركة شبرا الخيمة تبين أنه يتعين أن تقوم الوحدة بين العمال الكادحين ضد أصحاب الأعمال المتحالفين مع «الإخوان المسلمين» ورؤساء العمل والبوليس.

«إذن فإن هذه الوحدة لن تتحقق بالتعاون مع الإخوان المسلمين وإنما بمحاربتهم» فسياسة «الإخوان المسلمين» تبين التناقض بين شعاراتهم التضليلية من ناحية، ومواقفهم العملية من ناحية أخرى. ولذلك فإن فضح «الإخوان المسلمين»، لا يكون بالتحالف معهم وإنما بكشف أعمالهم مثل: إثارتهم الفتنة الطائفية لتحطيم الوحدة الوطنية - دعوتهم الجماهير لتثق بالحكم الرجعى لأحزاب الأقلية برئاسة إسماعيل صدقى - عملهم على إخضاع العمال لأصحاب الأعمال تحت شعار دعوتهم للتعاون فيما بين الطرفين»(٨٨).

«إن سبيل وحدة الشيوعيين يقتضى من جميع المخلصين والواعين أن يعوا أن «حدتو» لم تكن منظمة شيوعية رغم تمسحها بالماركسية (فإسماعيل صدقى تمسح بالاشتراكية) وبالتالى فإن بقاء هؤلاء المخلصين فى صفوف «حدتو» معناه الاشتراك فى جرائمها.. ثم

(*) ديمتروف، الأمين العام للحزب الشيوعى البلغارى آنذاك، وأول رئيس لجمهورية بلغاريا الشعبية، ومن أبرز مفكرى الكومنترن ثم الكومينفورم. (الكاتب).

ينتهى المقال بتوجيه ندائه: (اخرجوا من «حدتو» فالجبهة المعارضة لها ترحب بكم أفرادا وجماعات، وتمد لكم يد الزمالة الشيوعية الصلبة لكى ندافع جميعا عن الطبقة العمالية المجيدة، ولكى نصون مستقبل الاشتراكية فى بلادنا)[٨٩].

وثالث الأعداد المتاحة من النشرة التى أصدرتها «جبهة الشيوعيين» يحتوى أيضا على مقال واحد من سبع صفحات عنوانه «جبهتنا، نضالنا، سياستنا ـ موقفنا من الانتهازية»، وهو عبارة عن استعراض مقارن ـ فى ثلاثة بنود ـ لسياسات كل من «الجبهة» وأولئك الذين أسمتهم بالانتهازية.

«ففى البند الأول: عرض المقال للموقف من القضية الوطنية حيث لخص موقف الجبهة فى أن الصراع الطبقى ضد الرجعية فى هذه المرحلة مرتبط أشد الارتباط بنضالنا الوطنى ضد الاستعمار ولكى نقوم بهذا النضال الوطنى الديموقراطى نمد أيدينا للتعاون مع الديموقراطيين المخلصين ولا نتردد فى البطش بأدوات الرجعية التى تلبس ثوب التعصب الوطنى.. وأنه لكى يكون نضالنا سليما يجب أن نطهر صفوفنا من الخونة والفاشيين محطمى الحركة العمالية والديموقراطية.

أما «الانتهازية» فقد تغافلت الرجعية، ودعت إلى النضال فقط ضد الاستعمار، ونادت بجبهة داخلية موحدة تضم جميع الأحزاب، وعملت على توحيد الطلبة الفاشيين مع الديموقراطيين، وتوحيد «الإخوان المسلمين» مع العمال المناضلين ودافعت عن النقراشى وهاجمت الوفد تحت شعار اللاحزبية.. ثم عادت لتهاجم النقراشى فى وقت الانزواء»[٩٠].

أما البند الثانى: فقد تناول الموقف من قضية السودان حيث استعرض الفارق بين «شعار وحدة وادى النيل على أساس حق تقرير المصير للشعب السودانى والذى تنادى به «جبهة الشيوعيين» وشعار الوصاية على السودان الذى يتبناه الانتهازيون»[٩١].

وفى البند الثالث: تعرض المقال لموقف «الجبهة» من القضايا العمالية فأوضح أنه يتكون من شقين مترابطين ويكمل أحدهما الآخر، وهما:

«ـ الكفاح الوطنى الديموقراطى ضد الاستعمار والرجعية المتحالفة معها.

ـ والكفاح لنصرة الطبقة العاملة لتتخلص من الاستغلال وتحقق بسواعدها أهدافها فى المجتمع(...)».

ونحن فى سبيل تحقيق الشق الأول من سياستنا نميز بين الرجعية المتهادنة مع الاستعمار، وبين الطبقات المتوسطة والصغيرة التى تعانى ـ فى هذه المرحلة من مراحل تطورنا ـ ضغط الاستعمار وكبت الرجعية. أما بالنسبة للشق الثانى فإن كل كسب للعمال ـ اقتصادى أو سياسى ـ هو دعم للديموقراطية. وكل كسب وطنى أو ديموقراطى هو خطوة فى سبيل ديموقراطية أشمل وتمهيد لتحقيق الاشتراكية. وعلى ذلك، فإن «جبهة الشيوعيين» تعمل على تقوية النقابات، وتحطيم النقابات الصفراء وتوسيع الحقوق النقابية، ووحدة الطبقة العاملة فى النضال من أجل اتحادات مهنية ومحلية واتحاد عام للنقابات، ودعم استقلالية الحركة العمالية، وإبعاد سيطرة البورجوازية بمختلف فئاتها عنها.

بينما «الجماعة الانتهازية» قد تدعى أن هذه هى أهدافها. غير أن هذا الادعاء غير صحيح. لأنها تدعو للتعاون مع الإخوان المسلمين. وتعمل على إثارة عمال المحلة للزج بهم فى معركة مع الشركة والحكومة فى ظروف غير مناسبة، وتدعو فى الظروف الحالية(*) إلى تكوين حزب علنى وهى تعلق بكبت الرجعية وهجومها على الديموقراطيين وتشتيتهم. فهى

(*) ظروف الجذر السياسى بعد حملة إسماعيل صدقى عام ١٩٤٦ ضد الحريات والمنظمات اليسارية والوطنية والديموقراطية. (الكاتب).

تعلم بتربص الاستعمار بظهور مثل هذا الحزب ولو اسما ولو خداعا لتقضى على البقية من الحقوق البسيطة التى أحرزها العمال»[٩٢].

ثم ينتهى المقال بفقرة طويلة يعرف فيها القراء بتلك «الجماعة الانتهازية» باعتبارها «جماعة انتهازية لا تمثل الطبقة العاملة ولا تدافع عن مصالحها إنما تمثل أقساما من البورجوازية الصغيرة وجماعة تسود اتجاهاتها الحيرة بين اليمين واليسار، وعدم استقرارها على قرار.

ثم يدعو المقال إلى **الطريق السليم** وهو رسم الخط السياسى السليم، والنضال «من أجل نصرة الطبقة العاملة، وتمصير الحركة الاشتراكية وإبعاد القيادة الأجنبية عنها، واستئصال سيطرة البورجوازية الصغيرة وأيديولوچيتها الانتهازية على الطبقة العاملة»[٩٣].

وهكذا يتضح من استعراض الأعداد المتاحة من النشرات والبيانات التى أصدرتها «جبهة الشيوعيين» أن الجبهة سارت فى اتجاه رؤية «ط.ش.ت.» لمسألة وحدة الشيوعيين المصريين بجميع أركانها المتمثلة فى أن هذه المسألة إنما هى قضية سياسية فى الأساس الأول، وأن المواقف العملية والفكرية فى معترك النضال الوطنى والطبقى هى الفيصل بين المعسكرين: الثورى والانتهازى.

(٣) «جبهة الشيوعيين» والوحدة مع «حركة تحرير الشعب» «حتش»:

فى ١٩٤٧/٦/٢١، أعلنت «ط.ش.ت.» لأعضائها البيان التالى فى مجلتها الداخلية:

«بشرى وتحية ـ

لقد اتفق بيننا وبين «حتش» على إصدار هذه الصحيفة مشتركة بيننا، بمعنى أننا سنتولى كتابة الجزء الأول (أ) وأنهم سيتولون كتابة الجزء الثانى (ب). وقد تضمن الاتفاق على أن أى رفيق من الرفاق سواء كان منا أو منهم له الحق فى أن يناقش أى مقالة من المقالات سواء ظهرت فى الجزء الأول (أ) أو الجزء (ب) وأن ينتقد كما يشاء أو يضيف اقتراحاته وأفكاره كما يشاء أيضا. ونحن إذ نسجل هذا الاتفاق على صفحات هذه الصحيفة لا يسعنا إلا أن نعلن سرورنا له واعتبارنا أنه خطوة جدية ومهمة فى طريق الكفاح التوحيدى، كما أننا ننتهز فرصة أول عدد يصدر بالاشتراك. فنحيى رفاق «حتش» الشرفاء جميعا ونحيى كفاحهم الصلب ضد الانتهازية وفى سبيل تحرير شعبنا الباسل من الاستعمار والرجعية.

عاشت الوحدة الصلبة الصحيحة»[٩٤].

وبعد نشر هذا الإعلان بشهرين وبالتحديد فى أغسطس ١٩٤٧، سجل أحد تقارير المنظمة أن «صِلاتِنا تزداد توثقا برفاق الجناح اليسارى بالمجموعة الرابعة»، والمقصود بها «حتش» وأنهم وافقوا على الخط السياسى الذى قدمناه لهم ... وإنه «يجرى تطوير العمل معهم نحو الوحدة»[٩٥].

ويبدو واضحا من هذا التطور أن «ط.ش.ت.» التى سعت إلى تكوين «جبهة الشيوعيين» لتقاوم حركة التوحد بين «حمتو» و«إيسكرا» قد وجدت بين حلفائها فى هذه الجبهة من تتفق معهم فى الرؤية السياسية، وبالتالى قررا سويا أن يقدما معا أيضا ـ وفى وقت احتدام الصراع حول مناهج الوحدة ـ **تطبيقها العملى** فى نموذج مشترك للوحدة قائم على رؤيتهما المشتركة لمسألة وحدة الشيوعيين والمؤسِّسة: فكريًا على أن الوحدة الفكرية السياسية هى أساس الوحدة.. **وعمليًا** على إصدار نشرة مشتركة للحوار، وإتمام الحوار

على أوسع نطاق بين القواعد، فى الوقت نفسه الذى تشترك فيه تلك القواعد فى النشاط الجماهيرى المشترك. ولنتتبع ذلك فى الوثائق المتاحة محل الدراسة:

تضمن أول عدد مشترك من «الصحيفة» الداخلية لمنظمة «ط.ش.ت.» مقالا نشر فى الجزء الثانى (ب) المخصص لآراء «حتش» كتبه أحد أعضاء هذه المنظمة تحت عنوان «الوحدة ضرورة عاجلة أساسها قائم» وتتلخص أفكار هذا المقال فيما يلى:

عرض المقال فى مدخله لأسس الوحدة كما يراها كاتبه، وحدد هذه الأسس فى: وحدة الخط السياسى والخطة العملية لممارسته، وأن تكون الوحدة جماعية وليست فردية، وأن يكون العمل هو «المحك الصائب» لكل ادعاء.

ثم تطرق المقال إلى تطبيق هذه الأسس على العلاقة بين منظمته و«ط.ش.ت.» ليستخلص من ذلك توافرها. فعدد الرؤى المشتركة للتطورات السياسية على نحو يتطابق وما ورد فى مجلة «جبهة الشيوعيين».

ثم أشاد المقال بمجهودات «حتش» فى مجال الإعلام، ويتعاون المنظمتين بعمل مشترك على مدى ثلاث سنوات فى النادى(*) ورحب بالتقرير السياسى لـ «ط.ش.ت.» مع التسليم بوجود «بعض الانتقادات له كتلك التى ترد من رفاقنا».

ثم يعلن المقال: «إن أساس الوحدة إذن قائم فعلا، وهى وحدة سليمة لا يمكن قياسها على تجربة الوحدة الانتهازية التى حدثت على أثرها انشقاقات».

ويرفض المقال دعوة بعض الرفاق فى كلتا المنظمتين إلى «التعاون لمرحلة أخرى» قبل الوحدة. ويعتبرها دعوة إلى «التلقائية» وتعنى أننا لا نقبض على مصيرنا بأيدينا: «فالتعاون طوال الفترة السابقة لا يترك أمرا غامضا ما دامت توافرت الأسس السليمة، وأن من يقول بعدم معاصرته للفترة الماضية فها هى حقيقتها «مبسوطة» أمامه.

وفى مقابل هذه الدعوة يقدم الكاتب دعوته إلى ضرورة الوحدة العاجلة» وأسس ذلك على اعتبارات ثلاثة:

١ - بروز خطر الاستعمار الأمريكى ومساندته للاستعمار البريطانى الأمر الذى سيحتم على الحركة الوطنية مواجهة عدو جبار.

٢ - هجوم الحكومة على الطبقة العاملة المصرية وتحطيم النقابات وتشريد واعتقال زعمائها وغلق صحفها والتمهيد لإلغاء القوانين الحالية بهدف تجريد العمال من أسلحتهم القليلة فى مقاومة الاستغلال.

٣ - وحدة الانتهازية وخطر اكتسابها قوة تمكنها من السيطرة على حركة العمال.

«هذه الاعتبارات تقتضى الإسراع بإتمام هذه الوحدة السليمة لتكون نواة تتجمع حولها سائر الحلقات الخارجة عن نطاق الانتهازية.. وأن هذه هى الطريقة الوحيدة نحو تكوين الحزب.. وتجميع الإمكانيات وحشد القوى السليمة ومضاعفة النشاط النضالى وإلا انتهى الأمر إلى كارثة».

وقد **أيدت** «ط.ش.ت.» هذا المقال بترحيب، **وانتقدت** الآراء الأخرى التى تدعو إلى تأجيل الوحدة»(٩٧). (التشديد بمعرفتنا).

ومع ذلك فإن طريق الوحدة بين منظمتى «ط.ش.ت.» و«حتش» لم يكن معبدا بهذا القدر، فالأعداد التالية من الصحيفة المشتركة تبين أن ثمة صعوبيات كانت قائمة أبرزها:

١ - يبدو أنه كان هناك جدل فيما بين أعضاء وكوادر من المنظمتين حول فورية الوحدة. وتدلنا المقالات المنشورة فى تلك الصحيفة على تباين الآراء حول هذا الموضوع؛ فقد طرحت من خلال الحوار ثلاثة اقتراحات هى:

(*) الإشارة هنا إلى مركز ثقافى علنى هو لجنة نشر الثقافة الحديثة. (الكاتب).

الوحدة الفورية، و«التعاون من أجل الوحدة»، و«المطالبة بالوحدة فى الظروف السائدة آنذاك هو الانتهازية بعينها»(٩٨).

٢ - وقوع خلاف بين قيادتى المنظمتين حول الخطوات العملية للوحدة الهيكلية، فكانت اقتراحات «ط.ش.ت.» كما يلى:

أ - لجنة مركزية من ثمانية، اثنان منهم من «حتش».

ب - السكرتارية ومسئولية التنظيم فى جميع المستويات من «ط.ش.ت.»

جـ - هيئة تحرير المجلة الداخلية بالتساوى.

د - دمج الخلايا القاعدية بما لا يخل بالأمان، وتنتخب الخلايا مسئوليها.

هـ - أن يكون الوضع المتقدم مؤقتا لمدة ٦ شهور ثم يتم الانتخاب لكل المستويات.

أما اقتراحات «حتش» فكانت:

أ - اللجنة المركزية مناصفة.

ب - مسئولية التنظيم تترك للبحث عن أصلح العناصر فى كل هيئة.

جـ - أن يكون أساس الخلايا القاعدية هو مجال النشاط الجماهيرى: المصنع، الحى، المدرسة.. إلخ وهذا لا يحول دون وجود خلايا أخرى لا تضطلع بأعمال جماهيرية ولكنها تساعد المنظمة الموحدة فى عمومها.

د - عند انتخاب أعضاء اللجنة المركزية يكون المعيار هو أصلح الأشخاص وأقدرهم على تحمل المسئولية بغض النظر عن تمثيلهم لمناطق.

وقد وافقت «ط.ش.ت.» على اقتراحى «حتش» الخاصين بأساس تشكيل الخلايا القاعدية، ومعايير انتخاب أعضاء اللجنة المركزية، ولكنها تمسكت باقتراحها الخاص بعدد اللجنة المركزية (ثمانية منهم اثنان من «حتش») وبسكرتارية الهيئات ومسئولية التنظيم بها(٩٩).

بالإضافة إلى ذلك كانت هناك تساؤلات وانتقادات أخرى فى مسار الحوار بين المنظمتين تمت تصفيتها فى حينها وأهمها:

« ١- وضع الأجانب فى الحركة: فقد استفسرت «حتش» عما إذا كان يوجد أجانب فى قيادة «ط.ش.ت.» أو عضويتها. وقد نفت «ط.ش.ت.» ذلك. وتم الاتفاق بين المنظمتين على أنه فى حالة وجود نشاط لأى من المنظمتين بين الأجانب فيتم تنظيمه على أساس تبعيته الكاملة للحركة المصرية.

٢ - الموقف من المسألة السودانية: انتقدت «حتش» موقف «ط.ش.ت.» لتبنيها شعار «حق تقرير المصير للشعب السودانى» مجردا ذلك لأن الموقف السليم من وجهة نظرها يقتضى وضع كل الاعتبار للمطلب الشعبى بوحدة وادى النيل - وهى شعار الجبهة الوطنية السودانية - وبالتالى فإن الموقف الصائب هو الذى يرى فى شعار الجبهة الوطنية السودانية تطبيقا لشعار حق تقرير المصير، وأن الشعار الأخير يعرض فى هذا الإطار فقط.

وقد وافقت «ط.ش.ت.» على هذا النقد مع التأكيد على ضرورة إبراز الخلاف مع البورجوازية المصرية التى ترى أن «وحدة وادى النيل خالدة» وحتمية، وأن شعبى مصر والسودان شعب واحد، كما يتعين إبراز الاعتراف بوجود قومية سودانية منفصلة.

٣ - الموقف من «حدتو»: انتقدت «حتش» تعاون «ط.ش.ت.» مع عناصر «حدتو» فى بعض الجبهات، وطالبت بقطع هذا التعاون لسببين:

الأول: لعدم جواز التعاون إلا على أساس «سيادة الخط السياسى السليم وفى الميادين التى تعود بالفائدة على الحركة الشعبية فى مصر عموما وعلى المنظمات «ذات السياسة

السليمة» خصوصا. هذا من ناحية، ومن الناحية الأخرى فإنه معروف أن «هذا التعاون مؤقت ولا يهدف إلى الوحدة».

والثانى: حالة التفكك التى يعانى منها المعسكر المعارض لمنظمة «حدتو» والتى تقتضى العمل على «تثبيته» قبل التعاون مع «حدتو» حتى يمكن توضيح الخلاف السياسى بين المعسكرين.

وقد قبلت «ط.ش.ت.» هذا النقد، وسجلت أنها كانت قد قررت قطع هذا التعاون بالفعل.

٤ ـ استقالة ط.و.م. من «حدتو»: فقد انتقدت «حتش» نشر الاستقالة بالكامل بينما كان من الممكن أن يحذف ما ورد ضمن أسبابها من اعتبارات تمت إلى العلاقات الخاصة بين كوادر «حدتو» والأجانب منهم خاصة. وقد قبلت «ط.ش.ت.» هذا النقد أيضا ووعدت بمراعاة ذلك مستقبلا»(١٠٠).

وفيما عدا ما تقدم، فإن الدراسات والمقالات والتعليقات حول التطورات السياسية والاجتماعية فى البلاد، وكذا حول الحركة العمالية والنقابية المصرية، والتى نشرتها الصحيفة المشتركة فى جزئيها، كانت متفقة فى جوهر الأمور وتفصيلاتها أيضا، ولم تتعرض الأفكار الواردة بها أو التوجهات النضالية التى دعت إليها، نقول لم تتعرض لأية انتقادات متبادلة، بل إن المقالات المترجمة لمفكرين ثوريين أجانب والتى نشرتها الأعداد المتاحة من تلك الصحيفة كانت تدعم تلك الآراء والتوجهات؛ الأمر الذى يرجح الاعتقاد بتوافر وحدة فكرية أساسية بين المنظمتين(١٠١).

غير أن الخلافات بين المنظمتين حول الإجراءات الهيكلية العملية للوحدة استمرت لفترة ليست بالقصيرة. ووصل الأمر فى بعض الأحيان لحد الأزمة.

فوثائق منظمة «ط.ش.ت.» عن تلك الفترة تبين أن منظمة «حتش» امتنعت فى وقت ما عن تحرير الجزء الخاص بها (ب) فى الصحيفة المشتركة، وأصدرت صحيفة داخلية خاصة بها(١٠٢).

وكانت «ط.ش.ت.» قد حاولت نفى وقوع أزمة بينها وبين حليفتها فى الجبهة ولكن يبدو أن الجانبين ارتكبا أخطاء أدت إلى أن تصبح الأزمة واقعا حقيقيا وليست «دعاية مثبطة» من الأعداء(١٠٣) وفى هذا الصدد نسجل ما يلى:

ارتكب مندوب «ط.ش.ت.» فى لجنة التنسق خطأ بعد التزامه بالاتفاق الذى تم بين المنظمتين حول الموقف من المسألة السودانية حيث لم يكن قد تم إبلاغه به من منظمته. كما أخطأ مندوبها أيضا فى لجنة تنسيق عمالية باعتراضه على تشكيل لجنة علنية.. تختص بالتحرك إزاء إضراب عمال المحلة الكبرى الذى وقع فى ذلك الوقت، بينما كان الموقف كان يتطلب المبادرة وتحمل المسئولية، وعلى الأقل الرجوع إلى قيادته.

وقد انتقدت «ط.ش.ت.» مندوبيها، كما قدمت نقدا ذاتيا علنيا أيضا.

ـ وفى الوقت ذاته كانت «حتش» ترتب ـ خفية عن حليفتها ـ لإصدار صحيفة داخلية خاصة بها، كما يتكشف أنها كانت لا تملك وسائل فنية حينما وافقت على التحرير المشترك للصحيفة الداخلية للمنظمة «ط.ش.ت.»(١٠٤).

ويبدو أن هذه الملابسات أدت إلى فتور ـ لبعض الوقت ـ فى العلاقات حيث تظهر أعداد الصحيفة المشتركة المتاحة عن الفترة من أغسطس ١٩٤٧ حتى يناير ١٩٤٨ دون أن يرد بها أى إشارة إلى الاتصالات بين المنظمتين، كما أن هذه الأعداد محررة من طرف واحد هو «ط.ش.ت.» ـ أى أنها لم تعد مشتركة.

 وفى ١٩٤٨/١/١٩، نشرت «ط.ش.ت.» فى الصحيفة ذاتها (صحيفتها الداخلية)

«مضبطة المناقشة التى دارت بين (أ)، (ب) ـ(*)» ويتضح أن هذه المناقشة تمت فى ١٩٤٧/١٢/٢٦ ـ إذن ما زالت الاتصالات قائمة.

قدمت «ط.ش.ت.» لتلك المضبطة بنقد حاد وجهته إلى «حتش» اتهمتها فيه بأنها «تتطور تطورا سريعا نحو الانتهازية» لأنها «طلعت هذه الأيام بفكرة جديدة هو التعاون بين «الجبهة» و«حدتو» تعاونا رسميا وسريا».. وقد بذلنا مجهودا لكى نرجعها إلى السبيل القويم ولم نفلح للأسف، ونحن ننشر هنا مقتطفات من المناقشات التى دارت بين (أ) و(ب) وسيرى الزملاء فى سهولة إلى أى درجة أصبحت طريقة تفكيرهم قريبة من طريقة تفكير «حدتو» و«إيسكرا» ـ فيها التهرب من الواقع، والتعمية بواسطة الأقوال النظرية الغامضة»(١٠٥).

وتبين الفقرات المنشورة من المضبطة أن الخلافات فى هذه المسألة ـ أى الموقف من «حدتو» أصبح(**) كما يلى:

«رأت» حتش «أن يقوم تعاون مع «حدتو» فى المجالات الوطنية والديموقراطية، خاصة العمالية، وأن يتم هذا التعاون عن طريق الاتصال بقيادة «حدتو» رغم أنها ـ عند حتش ـ ليست جماعة اشتراكية وإنما هى جماعة وطنية ديموقراطية. وقد أسست «حتش» رؤيتها هذه على ما يلى:

(أ) أنه يوجد بمنظمة «حدتو» طرفان أحدهما منحرف أصيل والآخر متقدم يمكن التعاون معه لصالح الحركة الشعبية. هذا، رغم تسليم «حتش» بأن «خطأ» حدتو سوف لا يزول، بل سيستمر ولن يتم إصلاحه إلا بنهضة شعبية، فمصدر ذلك الخطأ هو قيادتها الأجنبية.

(ب) أن التعاون السليم لا يمنع من محاربة الانتهازية.

(جـ) أن التعاون مع «حدتو» لا يتعارض مع الخط السياسى السليم.

(د) أن التعاون لا يرتبط بالوحدة.

أما «ط.ش.ت.»، فكانت ترى:

(أ) أن الاتصال بقيادة «انتهازية» للتعاون معها وتحديد خطة مشتركة، هذا التعاون إنما هو «عمل انتهازى». ورفضت «ط.ش.ت.» «لجان التعاون السرية»، لأن التعاون الذى يمكن أن يحدث ـ من وجهة نظرها ـ يجب أن يكون **علنا** ومن خلال رأى الجماهير فى المواقف النضالية، فإذا اتخذ أحد أو بعض عناصر «حدتو» موقفا سليما فإن التعاون سيتم تلقائيا.

(ب) أن منظمة «حدتو» ليست فقط غير شعبية وغير ماركسية، بل إنها ليست وطنية ديموقراطية من واقع مواقفها السياسية. وأنه لا وجود لجناحين فى «حدتو» فهى تمثل وحدة فى تفكيرها وأعمالها، وأنه يجب وضع الاعتبار الأساسى للأعمال والمواقف وليس للألفاظ والعبارات المكتوبة. ولذلك لا تعبر «حدتو» عن مجرد أخطاء ولكنها انحراف كامل..». وهذا المفهوم هو ما توصلت له الجبهة من قبل».

(جـ) أن التعاون مع الانتهازية هو فى حد ذاته ليس خطا سياسيا سليما.

(د) أن التعاون والحدة مترابطان، والفصل بينهما مناورة.

(هـ) لذلك فإن «ط.ش.ت.» ـ **فى إطار جبهة شيوعيين** ـ ستستمر فى محاربة أى تعاون مع «حدتو» ساعية إلى إقناع رفاق «حتش» بهذا الموقف «حيث إنه لا توجد حاجة

(*) (أ) = «ط.ش.ت.»، (ب) = «حتش».

(**) وتجدر التذكرة بالنقد الذى كانت «حتش» قد قدمته فى وقت سابق لـ «ط.ش.ت.» لتعاونها مع «حدتو» فى بعض الأماكن ـ راجع الصفحات السابقة. (الكاتب).

لإضافة تجارب جديدة مع «حدتو» فتجارب الماضى كافية»(١٠٦).

ويتضح من هذه الفقرة الأخيرة بالتحديد أنه رغم حدة النقد المتبادل بين «ط.ش.ت.» و«حتش»، بل واستخدام ألفاظ تتسم بالعنف خاصة من «ط.ش.ت.»، فإن التمسك بجبهة الشيوعيين ما زال قائما. ويبدو أن هذا الموقف كان مشتركا بين المنظمتين فرغم توقف التحرير المشترك لمجلة (الهدف) اعتبارا من أغسطس عام ١٩٤٧، فإنه يلاحظ مما سبق استمرار الاجتماعات القيادية بين المنظمتين.

فالمنظمتان كانتا مقتنعتين بأن «التقارب فيما بيننا وبين المنظمة الشقيقة شيء حقيقى.. فمجرد عدم الاتفاق على مسائل تنظيمية لا يمكن أن يسبب قطع علاقات التعاون والتقارب بيننا»(١٠٧).

وقد استمر هذا التعاون بالفعل حتى وصوله إلى غايته حيث تمت الوحدة الكاملة للمنظمتين فى إبريل عام ١٩٤٩(١٠٨)، على أساس من الاتفاق فى التوجهات الفكرية الأساسية بما فى ذلك محاربة «حدتو»، وحينئذ ظهر الاسم الذى اشتهرت به المنظمة وهو «طليعة العمال».

ولعلنا نذكر أنه فى نهاية ذات العام ١٩٤٩، شرعت «طليعة العمال» فى الإعداد لأن تعلن من جانبها - دون اكتراث بالمنظمات الشيوعية المتواجهة آنذاك - قيام الحزب الشيوعى المصرى(١٠٩).

كان ذلك بعد الوحدة مع «حتش»، ولعل تعاقب التطورات على هذا النحو يوضح أن «طليعة العمال» نفضت يدها فى ذلك الوقت من مسألة وحدة الشيوعيين، فالمنظمات الأخرى - خارج وحدتها مع «حتش» - ما هى إلا «حدتو» و«تفريعاتها».. إنها «الانتهازية» بعينها التى يتوجب «فضحها أمام الجماهير فى وضح النهار».

(٤) سنوات أخرى من العداء والتشكك إزاء المنظمات الأخرى

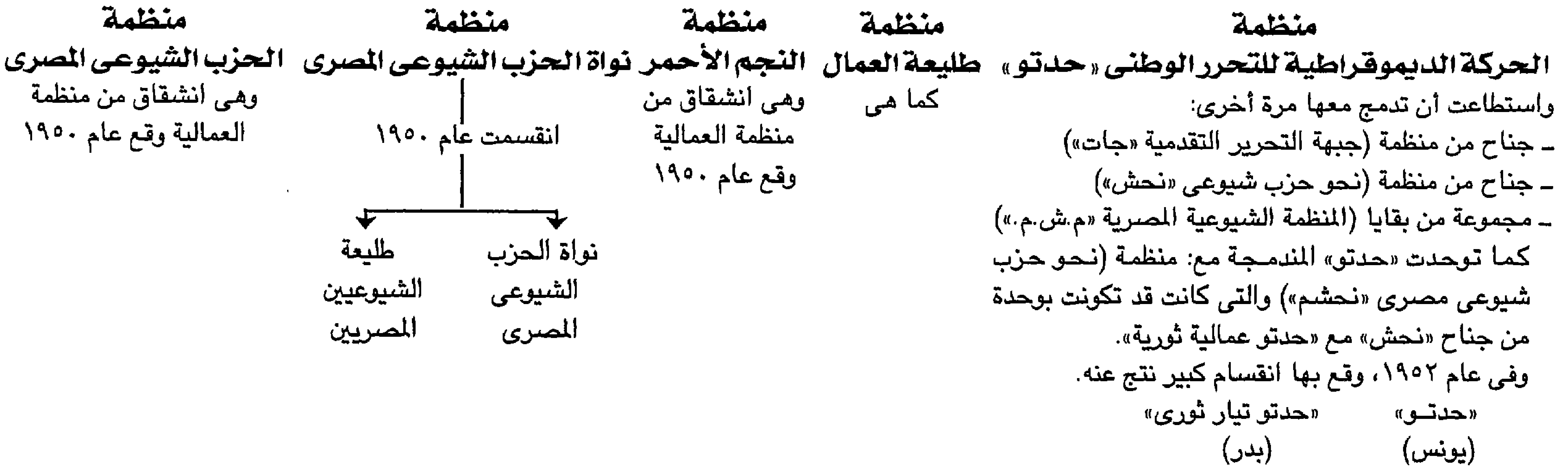
فى عام ١٩٤٨ دعت قيادة الانقسام الخارج على «حدتو» والذين أطلقوا على منظمتهم اسم «حدتو - عمالية ثورية»، إلى لجنة للوحدة بين المنظمات الشيوعية بهدف إعلان حزب شيوعى مصرى. ودعت «طليعة العمال» إلى هذه اللجنة «اللجنة التحضيرية لتأسيس الحزب الشيوعى المصرى»، وقد ضم ذلك الانقسام عددا كبيراً من أبرز كوادر «حدتو»، كما أن أحد دوافعهم الرئيسية للانقسام كان ضيقهم وتمردهم على (يونس)، لذلك راود «المنظمة» الأمل فى أن يؤدى هذا التحرك إلى عزل «اليونسيين» والإطاحة بهم من مجمل الحركة الشيوعية، فأرسلت مندوبا عنها لتكشف هذا الاتجاه «فحينما وجد أن اليونسيين مدعوون أيضا للمشاركة فى اللجنة «انقطع عن حضور أى اجتماع آخر حتى دون إبداء الأسباب»(١١٠).

لكن لم تلبث أن تتفرق «اللجنة التحضيرية» بعد اعتقال الداعين لها وينتهى بذلك هذا التحرك للوحدة(١١١).

ومع ذلك فإن تطورات مهمة طرأت على خريطة المنظمات الشيوعية فى مصر، وذلك أن انفجار «حدتو» وتفتتها إلى عدة منظمات فى الفترة من ١٩٤٧ وحتى ١٩٥٠ وكذلك الانقسامات على تلك المنظمات المنشقة على النحو السابق بيانه فى مقدمة هذا الباب، كان لا بد وأن يؤدى إلى آثار مدمرة بالنسبة لأعداد كبيرة من القواعد والكوادر معا من جراء ما يصاحب هذه الانقسامات من صراعات لا مبدئية تشيع اليأس وفقدان الثقة، ففضلا عن تقلص عضوية كل منظمة أو مجموعة من تلك المجموعات، فإن العديد منها تلاشى، كما

أن الضربات البوليسية التى تزايدت وتلاحقت بشكل غير مسبوق أصابت فلولها بضعف بالغ(١١٢).

وفى نهاية عام ١٩٤٩ وعقب الانتخابات البرلمانية التى أطاحت بحكم أحزاب الأقلية، وأتت بحزب الوفد، لاحت فترة من الانفراج السياسى، وبدأ المعتقلون يخرجون من السجون ووجد قادة «حدتو» أن الحالة التى وصلت إليها المجموعات المنشقة عليهم تتيح لهم فرصة لجمع الشتات أو قطاع كبير منه.. على أرضية وبهدف إحياء «حدتو» الكبرى مرة أخرى أو - بتعبير آخر - «إعادة الطيور إلى أعشاشها» على حد وصف أحد الباحثين (وهو أيضا أحد قادة «حدتو»)(١١٣). ومع حلول عام ١٩٥١ كانت الصورة كما يلى(١١٤):


منظمة
الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى «حدتو»
واستطاعت أن تدمج معها مرة أخرى:
ـ جناح من منظمة (جبهة التحرير التقدمية «جات»)
ـ جناح من منظمة (نحو حزب شيوعى «نحش»)
ـ مجموعة من بقايا (المنظمة الشيوعية المصرية «م.ش.م.»)
كما توحدت «حدتو» المندمجة مع: منظمة (نحو حزب شيوعى مصرى «نحشم») والتى كانت قد تكونت بوحدة من جناح «نحش» مع «حدتو عمالية ثورية».
وفى عام ١٩٥٢، وقع بها انقسام كبير نتج عنه.
«حدتـو»
(يونس)
«حدتو تيار ثورى»
(بدر)
منظمة
طليعة العمال
كما هى
منظمة
النجم الأحمر
وهى انشقاق من منظمة العمالية وقع عام ١٩٥٠
منظمة
نواة الحزب الشيوعى المصرى
انقسمت عام ١٩٥٠
نواة الحزب الشيوعى المصرى
طليعة الشيوعيين المصريين
منظمة
الحزب الشيوعى المصرى
وهى انشقاق من منظمة العمالية وقع عام ١٩٥٠

رأت «طليعة العمال» أن هذه الصورة تتضمن استمرارا لعمليات الدمج والوحدة اللامبدئية وكذلك عمليات الانقسام فى «معسكر حدتو» وكانت مبررا لاستمرارها فى التوجس من هذا المعسكر وإدانته باعتباره بؤرة «الانقسامية» و«الانحراف» و«الانتهازية»، ومن ثم الرفض الحاسم لأى طرح لقضية الوحدة عن طريق التفاهم مع قيادته، لأنها كانت قد حددت موقفها مركزًا فى شعار «تسقط الانتهازية»[١١٥].

غير أن نشاط «طليعة العمال» فى هذا الاتجاه كانت جذوره تمتد إلى ما قبل «جبهة الشيوعيين»، حيث تبين وثائقها المتاحة محل هذه الدراسة أنها تابعت سياساتها إزاء المنظمات الأخرى فى كل مطبوعاتها الخاصة، كما تبين هذه الوثائق أن موقفها تطور من استعداد للحوار المشروط حول الوحدة إلى حالة من العداء لمعظم المنظمات الأخرى استمر لسنوات عديدة:

١ ـ فقبل ظهور «حدتو»، كانت مطبوعات «طليعة العمال» توجه أعنف النقد لمنظمتى «حمتو»، و«إيسكرا» على وجه الخصوص، ولا تكف عن تعبئة أعضائها ضدهما فهما «تحتقران الجماهير» بمثل «احتقارهما لقاعدتهما وتخافان من ضغط هذه القواعد على قيادتهما»[١١٦].

وسياستهما تتخبط فى الانحراف يمينا ويسارا، وأن «هذين التيارين مسئولان عن تقسيم الطبقة العمالية، وعن فشل «المؤتمر» وعن تحطيم إضراب عمال شبرا الخيمة، وعن إضعاف الحركة الوطنية الطلابية.. إلخ»[١١٧] أن هذه المنظمات ـ رغم أخطائها ـ عملت الكثير فى سبيل إيجاد حركة شيوعية فى مصر.. فهى قامت بجهد لا بأس به فى سبيل انتشار النظرية الماركسية فى مختلف الأوساط. ومن جهة أخرى لا تعنى أخطاؤها أنه لا يوجد فى صفوفها ولو عنصر مخلص واحد؛ **بل على النقيض** من ذلك نعلم تماما بأن هنالك عناصر عديدة ـ بل أجزاء بحالها فى بعض الأحيان ـ ترتبط بتلك المنظمات لأسباب مختلفة؛ وخاصة لأسباب شخصية ولكنها مع ذلك مخلصة ومستعدة لأن تفهم صحة توجهاتنا.. إذن يجب أن نستمر فى سياستنا التوحيدية؛ بل أن نزيد نشاطنا فى سبيل التوحيد الصحيح.. التوحيد الذى يقترن بشكل مباشر بتطهير الحركة الشيوعية من الانحرافات ومن زعماء المنحرفين»[١١٨].

٢ ـ وبعد خروج «حدتو»، خصصت «طليعة العمال» موضعا ثابتا فى مطبوعاتها تحت عنوان «فى معترك النضال ضد الانتهازية» أو «تسقط الانتهازية».. إلخ مرادفات هذا المعنى، وتتناول فى هذا الموضوع إما أخبار التحركات السياسية أو حتى التنظيمية لحدتو مع التعليق عليها من منظورها، وإما مقالا تحليليا لجانب أو لمجمل فكر «حدتو» وعلى سبيل المثال:

ـ اعتبارا من ١٩٤٧/٦/٢١، ظهرت أعداد الصحيفة ذات التحرير المشترك بين «طليعة العمال» و «حركة تحرير الشعب»، وقد عرضنا لها من قبل، غير أن ما يجدر التذكير به هنا هو تلك الأزمة التى نشبت بين المنظمتين بسبب «اهتزاز» موقف «حتش» من تقييم «جبهة الشيوعيين» لمنظمة «حدتو».

ـ فى ١٩٤٧/١١/١٨، نشرت تلك الصحيفة فى جزء خاص «فى ميدان النضال ضد الانحراف» مقالا بعنوان «حدتو ـ الجماعة التضليلية» كشف فيه كاتبه أن الخلافات بين «ط.ش.ت.» و«حتش» حول تقييم «حدتو» منذ عدة شهور قبل إعلانه. فالثانية وصفت «حدتو» بأنها تمثل «أقساما من البورجوازية الصغيرة» وأنها تستخدم الماركسية بما يلائم أغراض تلك الفئة. وعارضت «ط.ش.ت.» هذا الوصف لأنها ترى أن سياسة «حدتو»

تتعارض ومصالح البورجوازية الصغيرة ولا تخدم سوى مصالح الرجعية «وأنها لا تستخدم الماركسية بل تستغلها فى التضليل»(١١٩).

وتوالت الملاحقة «لحدتو» فكرا وسياسة ونشاطا:

- فى ١٩٤٧/١٢/٢٩، نشرت «ط.ش.ت.» نص الاستقالة التى قدمها أحد أعضاء «حدتو» لقيادته، متضمنة ذات المآخذ السياسية والتنظيمية التى ترددها هى(١٢٠).

- وحينما وقع فى يد «ط.ش.ت.» العدد الثانى من مجلة «صوت الجنود» تناولتها فورا بالنقد الذى ينتهى بقوله (فالكذب والمبالغة فى سبيل التهييج، والنقابية الضيقة والانحراف الفوضوى. هذه هى الصفات الأساسية لنشرة (صوت الجنود) ولذلك نعتقد أنها صادرة عن «حدتو»)(١٢١).

- وفى ١٩٤٨/٤/١٨، نشر فى الجزء الخاص فى «الكفاح ضد الانتهازية» من صحيفة المنظمة مقال بعنوان «سياستنا وسياساتهم» موجه بكامله لتفنيد موقف «حدتو» من إنشاء جامعة الدول العربية وكذلك أساليبها فى مخاطبة الجمهور والتعامل مع اللجان الوفدية وينتهى إلى هذه النتيجة: «الحق أننى أشعر أن هؤلاء الشباب الصغار قد ضللوا حتى أنهم يسيئون إلى أنفسهم وإلى الحركة عموما دون وعى منهم لأن المسئول عن هذا فى أغلب الأحيان هو قادتهم الذين ضللوهم عن قصد أو عن غير قصد»(١٢٢).

- وتحت عنوان «الإضراب للإفراج مغامرة فاشلة» هاجمت صحيفة «ط.ش.ت.» الداخلية دعوة «حدتو» المعتقلين ليضربوا عن الطعام بهدف الإفراج عنهم على أساس أن هزيمة الحكومات العربية فى فلسطين يضعفها بينما رأت الصحيفة «أن الرجعية كسبت من حرب فلسطين نجاحها فى صرف الرأى العام عن القضية الوطنية، ثم أن الإضراب يجب أن يكون جزءا من عمل المعارضة ككل والحائز على تأييد جماهيرى فعلى، وسجلت الصحيفة أنه رغم رأيها ذلك إلا أنها ساعدت حركة الإضراب فى الوقت نفسه الذى رفضت فيه مبالغات «حدتو» حول حالة المضربين»(١٢٣).

- وفى مقال بالعنوان المطول: «الموقف فى (م.م.) كما يظهر من نشرة (صوت المعارضة الداخلية). أحاطت «ط.ش.ت.» عضويتها بالتفتت الذى حل «بالطليعة المتحدة» وساقت لهم أسباب هذا التفتت على النحو التالى: «هذه (المنظمة الانتهازية) تميزت بوجود مجموعة من الانتهازيين المغامرين فى القيادة تتمسك بمراكزها وتعمل للقضاء على كل العناصر المعارضة، كما أن اللجنة المركزية (لحدتو) منقسمة إلى تكتلات (يونسيين وعادليين وانفصاليين ونحو منظمة بلشفية) ولكل انقسام اتجاه سياسى، ومع ذلك فإن (اليونسيين) استولوا على سلطة المنظمة بعد انسحاب العادليين من اجتماع ل.م.»(١٢٤).

- وعندما انفجرت (حدتو) عام ١٩٤٨، وتوالت فيها التكتلات والانقسامات، وتزامن مع تعرضها - وجميع تلك الانقسامات - لضربات بوليسية متوالية غيبت معظم قياداتها كما قلصت نشاطاتها لحد يقرب من العدم»(١٢٥).

فى تلك الظروف وزعت قيادة «ط.ش.ت.» على أعضائها ومرشحيها تعميما تعلن لهم فيه بأن «منظمتهم» أصبحت الوحيدة فى الميدان بعد تفكك «حمتو» إلى عدد من الجماعات.. «لكل منها رأيها الخاص».. وهى جميعها ما ورثته من «حمتو» يتميز بعدم وجود تنظيم لها.

ثم يحذر التعميم الأعضاء من الاستعمار والرجعية والبوليس والجماعات المتفككة - هذا على مستوى واحد - باعتبارهم أعداء للمنظمة الذين يسعون إلى تقويضها عن طريق: الاندساس، ومعرفة العلاقات التنظيمية للأعضاء، وجر المنظمة إلى الوحدة».

ويدعو التعميم الأعضاء إلى تحصين المنظمة من هذه الأخطاء، وطلبت أن يمتنع كل عضو عن إعطاء أى تفصيلات عن نشاطه إلا لمسئوله فقط.

وفى ختامه، فإن التعميم يركز على توجيه الأعضاء للاهتمام باستقطاب قواعد «حمتو» **التى تتوافر فيها الحد الأدنى من الصلاحية للنضال**(١٢٦). (التشديد بمعرفتنا).

إذن لم يقتصر عداء «ط.ش.ت.» على منظمة «حدتو» فقط؛ بل امتد ليشمل معظم المنظمات الأخرى وعلى سبيل المثال:

١ - فى فبراير ١٩٤٩ وزعت «المنظمة الشيوعية المصرية (م.ش.م.)» بيانها الذى تعلن فيه عن نفسها وسياساتها وكان عنوانه «إلى الطبقة العاملة المصرية»، وعلى الفور ردت «ط.ش.ت.» ببيانها الشهير - فى ذلك الوقت - بعنوان: «أيها الشيوعيون المصريون.. اتحدوا» لتشجب من وجهة نظرها تلك السياسات التى أعلنتها (م.ش.م.) باعتبارها «تنشر رأيا تروتسكيا سافرا» لأنها «تغفل المرحلة الوطنية» ولذلك فهى «تنكر نضال العمال فى الميدان الوطنى السياسى المباشر وتقصره على الحرب الطبقية. وهذا الرأى التروتسكى يمتد أيضا ويتأكد من رأيها فى كفاح الشيوعيين فتتكر نضالهم الوطنى.. وتزعم أن كفاحهم يجب أن يتوجه فقط ضد أصحاب المصانع وملاك الأراضى».. و.. تصل يسارية «م.ش.م.» مداها لحد الانعزالية المغامرة بادعائها أن العمال يقفون وحدهم ضد الظروف السياسية والاقتصادية الحالية، ووضعها جميع الأحزاب المصرية بما فيها حزب الوفد فى مرتبة واحدة من التخاذل والخيانة.. إذن فهذا الرأى ينكر - أيضا - دور الجماهير الشعبية والفلاحية فى الثورة الوطنية فى الوقت الذى يتعين فيه على الشيوعيين أن يكسبوا هذه الجماهير إلى صف الطبقة العاملة ويكشفوا القيادة الوفدية اليمينية».

ثم يلاحظ البيان، «أنه رغم هذه اليسارية الانعزالية فإن «م.ش.م.» تعود فى بيانها إلى وضع الثقة فى الوزارة الرجعية فتوجه «مناشدتها» إلى حكومة إبراهيم عبدالهادى لتلغى الأحكام العرفية وتحترم (دستورنا).. هكذا قلب الأوضاع.. **وهو إحدى صفات (حدتو) التى ورثتها (م.ش.م.)**(١٢٧).

٢ - ومنذ عام ١٩٥١، تصاعدت حدة الانتقادات والاتهامات للمنظمات الأخرى فى مجلات منظمة «طليعة العمال» الداخلية السرية والجماهيرية شبه العلنية - على حد سواء - وكان ذلك بمناسبة طرح الظروف السياسية السائدة فى الوطن آنذاك لقضية التحالفات الوطنية وأن محور الانتقادات والاتهامات كان يدور حول المواقف المتعارضة فى قضية التحالفات هذه.

ومن الملاحظ أن هذه الانتقادات والاتهامات بلغت من الحدة مستوى غير مسبوق(١٢٨). كما صاحبته حملة دعائية وتثقيفية مكثفة لكوادر وأعضاء منظمة «طليعة العمال» للأسس النظرية التى رأت أنها تؤكد وجهة نظرها فى القضية(١٢٩).

وكان منطقيا مع ذلك التطور أن تصف «المنظمة» نفسها بأنها نواة حزب الطبقة العاملة، وأن عليها وحدها تقع مهمة الإسراع ببناء الحزب الشيوعى «الحقيقى»، ووصفت هذه المهمة «مباشرة ورئيسية»، وبدأت تعلن على أعضائها خطوات محددة فى هذا الشأن، ذلك دون أى إشارة - ولو مبهمة أو عارضة - إلى «وحدة المنظمات الشيوعية»، أو إلى أنها مشكلة لها علاقة ما بإيجاد حزب الطبقة العاملة(١٣٠). ليس هذا فحسب، بل إن قيادة منظمة «طليعة العمال» شددت فى ذلك الوقت من تحذيراتها لأعضائها من العمل مع (الحدتويين) و(منظمة الحزب الشيوعى المصرى «الراية»)؛ إذ إن «المعركة بينها وبينهم ليست معركة تفاهم أو صراع فكرى، وإنما هى معركة تصفية الانتهازية والقضاء عليها»(١٣١). كما نشرت مجلتها الداخلية قرارات صادرة من القيادة المركزية للمنظمة

بمعاقبة أعضاء من «المنظمة» بهدف تطهيرها من «الانتهازية» و«التميع»[١٣٢]. غير أن الباحث فى وثائق منظمة «طليعة العمال» لا يجد عناء ليتبين أن تصاعد حدة العداء والاتهامات للمنظمات الأخرى فى تلك الفترة قد كشفت - ولأول مرة فى تاريخ المنظمة - عن دلالات بالغة الأهمية نوجزها فيما يلى:

١ - أن تواجدا ما - بل ويبدو أنه أصبح علنيا وملموسا - لآراء فى «المنظمة» ترفض مواقفها العدائية من المنظمات الأخرى، وتنتقد بمرارة الإلقاء الجزافى للاتهامات لتلك المنظمات كما يتضح مما يلى:

أ - أن هذه الآراء لم تكن لأفراد فقط (رسالة واصف)[١٣٣]. وإنما ضمت أحيانا خلايا بكاملها (رسائل المجموعتين ٣١، ٣٤)[١٣٤].

ب - لأول مرة تشير قيادة منظمة (طليعة العمال) إلى بعض أعضائها «تورطوا» فى أعمال مشتركة مع أعضاء من المنظمات الأخرى[١٣٥].

جـ - أن الموقف العدائى من المنظمات الأخرى الذى ساد فكر (المنظمة) فترة طويلة أصبح محل شد وجذب فى قيادتها نفسها، ويتضح ذلك من تناقض تعليقات لجنة تحرير مجلة «النشرة» - وهى مكونة من أعضاء المكتب السياسى للمنظمة - على رسائل أعضائها وخلاياها، فبينما يتجاوب التعليق على رسالة (واصف) مع نقده للاتهامات الجزافية للمنظمات الأخرى[١٣٦]، فإن التعليق على رسالة المجموعتين (٣١)، (٣٤)[١٣٧]، ثم التعليق على رسالة (حجازى) حجازى يعاودان الهجوم على المنظمات الأخرى ويؤكدان على صحة وأهمية استمرار هذا النهج حتى فى المجلة الجماهيرية شبه العلنية (المقاومة الشعبية)[١٣٨].

د - أن تصاعد الاتهامات فى تلك الفترة لم يكن من طرف واحد، ولكنه كان متبادلا بذات المستوى من الحدة والتجاوز، ويتضح ذلك من شكوى أعضاء منظمة «طليعة العمال» الذين يطلعون على مطبوعات المنظمات الأخرى من «هجوم» تلك المنظمات على منظمتهم وترديدها لذات الألفاظ.

كذلك يتضح أن هذا النهج ساد أيضا فيما بين المنظمات الأخرى بعضها ببعض[١٣٩].

غير أنه تجدر الإشارة إلى أن موقف منظمة «طليعة العمال» قد استثنى منظمتى النواة والنجم الأحمر من حملاتها العدائية، ومن رفض مبدأ التعاون أو العمل المشترك، وذلك لتقاربهما إلى حد كبير فى الفكر السياسى وفى النظر إلى قضية الوحدة ومع فكرها. وقد كان هناك عمل مشترك بنَّاء بين هذه المنظمات الثلاث؛ خاصة فى المجال العمالى النقابى وفى السجون. وقد استمر هذا التعاون إلى أن اندمجت هاتان المنظمتان فى الوحدة التى كونت منظمة (الحزب الشيوعى المصرى الموحد). كما استمر بعد ذلك مع جزء من منظمة (النواة) رفض ذلك الاندماج احتجاجا على الأسس التى تم عليها وأسمى نفسه منظمة (الطليعة الشيوعية).

فى تلك الفترة نفسها (١٩٥٤/١٩٥٥) كانت مسألة وحدة الشيوعيين تتصاعد بين الأعضاء فى المنظمات الأخرى، خاصة داخل السجون، وأسفرت كما رأينا عن وحدة (حدتو) من منظمات صغيرة أخرى كلها كانت انشقاقات منها. وأعلنت هذه الوحدة باسم (الحزب الشيوعى المصرى الموحد)، وامتد هذا التصاعد ليؤثر فى «طليعة العمال» على النحو الذى عرضنا له. غير أن قيادة «طليعة العمال» وغالبية كوادرها كانت قد تهيأت لإنجاز تحويل المنظمة إلى حزب، وهو الهدف الذى بدأ الإعداد له منذ عام ١٩٥١، وقد تزامن هذا التحول بانعطاف المنظمة نحو الوحدة.

الفصل الثالث

حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى والانعطاف نحو الوحدة:

يتضح من واقع وثائق (طليعة العمال) المشار إليها فى «الفصل الأول» من «الباب الرابع» (فكر طليعة العمال التنظيمى وتطبيقاته)، وكذا فى «ثالثا» من الفصل الأول من «الباب الخامس» (طليعة العمال ومسألة الوحدة بين المنظمات الشيوعية)، أن قيادة المنظمة كانت تفرق بين «المنظمة السياسية» و«الحزب السياسى». فهى كانت ترى أن قيام الحزب الشيوعى يتطلب:

١ - فهم الواقع الاقتصادى والاجتماعى المصرى فهمًا دقيقًا على أساس التحليل العلمى طبقا للمنهج الماركسى اللينينى.

٢ - تحقيق الارتباط الصحيح بين الطليعة والجماهير والنجاح فى تحقيق ركائز جماهيرية للحزب قادرة على حمايته وتوسيع نفوذه الشعبى وصولا إلى التمهيد الثورى.

٣ - توافر الكوادر التى تملك الفهم النظرى العميق والمدربة خير تدريب على فن الاستراتيچية والتاكتيك(١٤٠).

ومنذ نهاية عام ١٩٤٩، وبعد شهور قليلة من إنجاز وحدتها مع (حتش)، يبدو أن المنظمة استشعرت أنها حققت شوطا من هذه المقومات - أو أنها على الأقل قادرة على تحقيقها، فشرعت فى التحضير لإعلان نفسها باعتبارها «الحزب الشيوعى المصرى».

وفى عام ١٩٥١ تم إعداد «برنامج» هذا الحزب و«لائحته» غير أنه من المرجح أن إلغاء معاهدة ١٩٣٦ فى أكتوبر من عام ١٩٥١، وما صاحب هذا الإجراء من فوران وطنى ثم حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ وإعلان الأحكام العرفية، والقبض على عدد من كوادر وأعضاء المنظمة، خاصة أنه كان قد قبض على أحمد رشدى صالح (المسئول السياسى للمنظمة) ويوسف درويش وعبدالرحمن عزت فى قضية كان ضمن مضبوطاتها مشروع «لائحة الحزب الشيوعى المصرى ومشروع» برنامجه، كل ذلك أخّر تحضيرات «المنظمة» لإعلان «الحزب الشيوعى المصرى»(١٤١).

غير أنه ما لبثت المجلة الداخلية للمنظمة أن تعلن على أعضائها فى مارس ١٩٥٤ أن اللجنة المركزية للمنظمة وافقت من حيث المبدأ على تقرير مقدم لها من المكتب السياسى حول إنشاء (الحزب الشيوعى المصرى) وطالبت الأعضاء بتكتم الأمر حتى على المرشحين للعضوية(١٤٢).

وفى ذلك العام بالتحديد خاضت قيادة «طليعة العمال» - كما سبق العرض - صراعا حاسما على المستويين الفكرى والتطبيقى، وفى داخل المنظمة وخارجها، من أجل تحولات حاسمة تمثلت فى:

أ - تغيير فكريتها وأسلوبها بالنسبة لضم الأعضاء (التجنيد).

ب - انتزاع المبادرة السياسية بالنسبة للموقف من السلطة بقيادة جمال عبدالناصر حينما لاحظت فى نهاية عام ١٩٥٤ أن قيادة النضال من أجل الاستقلال الوطنى قد انتقلت من حزب الوفد إلى سلطة يوليو ١٩٥٢ بقيادة عبدالناصر، وحللت طبيعة هذه السلطة باعتبارها الرأسمالية الوطنية المصرية، ودعت إلى مساندتها جماهيريا فى مواقفها المعادية للاستعمار وفى تقاربها من الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية والدول

الاشتراكية الأخرى (فى ذلك الحين). وفى الوقت نفسه دعت سياسيا وعمليا إلى مساندة النضال الجماهيرى من أجل الديموقراطية السياسية والاجتماعية ومن أجل استقلالية الطبقة العاملة النقابية والسياسية والاستجابة لمطالبهم الاقتصادية والاجتماعية(١٤٣).

ومع تواتر الأحداث التاريخية الفوارة فيما بين عام ١٩٥٤/١٩٥٦ حينما أمم عبدالناصر قناة السويس، ثم تحقيق مصر لانتصار سياسى حاسم على العدوان الثلاثى، ترسخ هذا الفكر لدى «طليعة العمال» وتسارعت معه وتأثر نموها تنظيميا وجماهيريا.

جـ - غيرت هذه الظروف من موقفها من المنظمات الأخرى؛ خاصة منظمتى «الحزب الشيوعى الموحد» و«الحزب الشيوعى المصرى» وبدأت فى عام ١٩٥٦ خطوة عملية بالموافقة على تنسيق المواقف معها تنسيقا منظما من خلال لجنة تنسيق عليا (مركزية) ولجان تنسيق المناطق(١٤٤).

ويبدو أن قيادة المنظمة رأت فى هذه التحولات الظروف المواتية الأنسب لإعلان نفسها كحزب شيوعى، فعكفت منذ نهاية عام ١٩٥٦ على صياغة الوثائق وتخطيط الإجراءات العملية الأخرى لإنجاز ذلك من خلال الدعوة لمؤتمرها العام.

المؤتمر:

وثائق المؤتمر

فى الربع الثانى من عام ١٩٥٧ طرحت قيادة منظمة (طليعة العمال) على أعضائها ثلاثة وثائق هى:

- مشروع الخط السياسى والبرنامج.
- مسألة وحدة الشيوعيين.
- مشروع اللائحة.

أ - مشروع الخط السياسى والبرنامج:

حلل الأوضاع الطبقية فى مصر آنذاك، ومن خلال هذا التحليل حدد أن السلطة بقيادة جمال عبدالناصر هى سلطة طبقة واحدة هى البورجوازية الوطنية؛ خاصة شرائحها العليا والمتوسطة. وأن هذه الطبقة تحكم بنظام الحزب الواحد «الاتحاد القومى». وتحرم سائر طبقات الشعب والقوى السياسية الأخرى من حقها فى التعبير عن نفسها وفى تكوين أحزابها ونقاباتها، وفى التحرك الجماعى للدفاع عن مصالحها الوطنية والطبقية.. ضد الاستغلال الأجنبى والمحلى على حد سواء، مع مراعاة إمكان تغير هذا التحرك حسبما يتطلب الظرف التاريخى.

وحذر المشروع من أن النهج غير الديموقراطى للسلطة يعرقل وحدة الطبقات الوطنية والشعبية، ومن ثم يفتح الثغرات لنفاذ مؤامرات الاستعمار والرجعية الأمر الذى يهدد السلطة الوطنية ذاتها، ويؤدى حتما إلى عودة الهيمنة الاستعمارية.

وتضمن المشروع نقدا فكريا وسياسيا للخطوط السياسية للمنظمات الأخرى؛ خاصة حزبى «الموحد» و«المصرى». ويتلخص مضمون اتجاهاته فيما يلى:

- كانت (طليعة العمال) ترى أن وطنية البورجوازية - مهما بلغت حدة مواقفها وإجراءاتها ضد الاستعمار وعملائه فى فترات تاريخية معينة - إلا أنها وطنية محدودة دائما - وفى الأساس - بالمصالح الطبقية الاستغلالية للبورجوازية. وبالتالى فإن وحدة المواقف العملية لحزب الطبقة العاملة (أى الحزب الشيوعى) من ناحية وللسلطة

البورجوازية الوطنية من الناحية الأخرى، لا يعنى فى حد ذاته قيام جبهة وطنية بين الطرفين، وإنما يعنى مجرد توافر إمكانية لقيام هذه الجبهة. وهذه الإمكانية لا تصبح حقيقة إلا بالصراع ضد البورجوازية الوطنية نفسها. ففى الوقت نفسه الذى يتعين أن يثمن الشيوعيون مواقف النضال الوطنى للسلطة البورجوازية ويحشدون قوى الجماهير لمساندة تلك المواقف يجب ألا يغفلوا لحظة واحدة نقدهم لنهج الحكم الدكتاتورى ولنظام الحزب الواحد (الاتحاد القومى) ولسياسة القهر الاقتصادى والاجتماعى للعمال والفلاحين وسائر الكادحين؛ بل وتنظيم تحركات جماهيرية ضد عمليات القمع والاستغلال هذه، لأن هذا النهج الانفرادى للسلطة البورجوازية سيؤدى إلى انتكاس الاستقلال الوطنى ذاته. ويترتب على هذه الرؤية لـ (طليعة العمال) أنها كانت تعتقد بأن تحقيق قيام جبهة وطنية ديموقراطية مرهون بنجاح الشيوعيين فى بعث حركة جماهيرية ضاغطة محورها العمال والفلاحون حتى تكون قادرة على فرض الاعتراف المتبادل بين الأطراف السياسية للجبهة، وكفالة الاستقلالية الطبقية السياسية والنقابية لتلك الأطراف وأن يرتبط ذلك بتحقيق إصلاحات جذرية لمصلحة الكادحين فى المدينة والقرية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أما فيما يتعلق بدور المعسكر الاشتراكى (آنذاك). والطبقة العاملة العالمية، فإن (طليعة العمال) كانت ترى أن العنصر الخارجى سيظل عنصرا ثانويا يقتصر دوره على تهيئة المناخ الدولى الملائم لانتصار قوى التقدم والاشتراكية(١٤٥).

- وكانت منظمتا «الحزب الشيوعى الموحد» و«الحزب الشيوعى المصرى» تتفقان - بشكل أو بآخر - فى القول بأن الظروف الدولية حكمت على البورجوازية بالوطنية، وأن المعسكر الاشتراكى والحركة الشيوعية الدولية حلتا محل المحور العمالى - الفلاحى القومى فى مهمته التاريخية وهى قيادة وإنجاز الثورة الوطنية الديموقراطية والانتقال بها إلى مرحلة البناء الاشتراكى، وأن ثبات وطنية البورجوازية يجعلها مرتبطة بتطلعات الكادحين ويجذبها أكثر فأكثر نحو التطلعات الاشتراكية(*)، أما فيما يتعلق بالديموقراطية فقد رأت المنظمتان أن جوهر الديموقراطية قائم بالفعل متمثلا فى عداء السلطة للاستعمار وعملائه، والجبهة الوطنية قائمة فعلا ووعاؤها هو الاتحاد القومى الذى ستكتمل له هذه بأن يطلب الشيوعيون الانضمام إليه.

وهذه الأفكار - فى نظر طليعة العمال - تلغى استقلالية الطبقة العاملة وتهدر الدور القيادى لحزبها فى الثورة الوطنية الديموقراطية، وتكرس انفراد الطبقة الرأسمالية بقيادة هذه الثورة ومن ثم الانفراد أيضا بثمارها من ناحية والحيلولة دون تطورها إلى آفاق البناء الاشتراكى من ناحية أخرى، وكانت (طليعة العمال) تصنف هذا الفكر بأنه انحراف يمينى، وهذا الانحراف هو - من وجهة نظرها - الخطر الرئيسى الذى يهدد الحركة الشيوعية المصرية آنذاك، وهو يتطلب يقظة دائبة لمحاصرته وإنهائه(١٤٦).

وانتهى مشروع الخط السياسى، بوضع مشروع برنامج عملى لنضال الحزب - استراتيچيا وتكتيكيا - فى جميع المجالات السياسية والاقتصادية والنقابية والاجتماعية والثقافية فى المدينة والقرية(**).

(*) يذكر نسيم يوسف بأن أول ظهور للفكر القائل بأن على رأس السلطة فى مصر «مجموعة اشتراكية» كان فى تقرير قدمه المرحوم إبراهيم عرفة (عضو الموحد عام ١٩٥٧ - وعضو ل.م. منظمة النواة سابقا) والذى عرف بتقرير حوطر، وسارعت قيادة الموحد وعلى رأسها قيادات حدتو بعقد كونفرنسات لإدانة هذا التقرير، وحتى لا يكون هذا التقرير عقبة أمام الوحدة بين «الموحد» ومنظمة «الحزب المصرى». وتم بالفعل إدانة التقرير.

(**) تفتقد الدراسة إلى نص الوثيقة، وأجمع شهود المؤتمر من الأعضاء السابقين بمنظمة «طليعة العمال» على هذا التعميم فى وصف البرنامج دون أن يتذكروا أية تفاصيل. (الكاتب).

ب- مسألة وحدة الشيوعيين:

وتناولتها وثيقة نقدية تضمنت:

أولا: نقدا ذاتيا لبعض سياسات «المنظمة» تاريخيا مثل جمود أساليبها فى التجنيد. وفى تفريقها بين مفهوم (المنظمة) ومفهوم (الحزب) مما ترتب عليه التخلف فى فهمها لدورها القيادى للثورة الوطنية الديموقراطية وضياع فرص تاريخية لإعلان تأسيس حزب الطبقة العاملة المصرية (الحزب الشيوعى).

ثانيا: الأسس الفكرية والسياسية والعملية للأهمية التاريخية لقيام حزب واحد للشيوعيين المصريين وإنهاء الانقسامية فيما بينهم.

ثالثا: أنه لكى تتم هذه المهمة التاريخية وتترسخ، وتكون قادرة على الصمود والاستمرار يجب أن تتم على أساس مبدئى، وذلك:

- بكفالة حد أدنى من الوحدة الفكرية - سياسيا وتنظيميا بين الجمهرة الغالبة من عضوية المنظمات المشاركة فى عملية الوحدة.
- أن تنتخب هذه الجمهرة مندوبيها للمؤتمر الأول للحزب الواحد.
- أن يتم ذلك: والتنمية المتزايدة لدور وصلاحيات لجان التنسيق[١٤٧].

وأسست الوثيقة خطتها هذه لوحدة الشيوعيين على تحليلها للخلافات الفكرية القائمة حيث رأت أنه رغم التقارب بين المنظمات الشيوعية الثلاث الكبرى (فى ذلك الوقت: الموحد والمصرى وطليعة العمال)، ورغم إيجابية تجربة النضال المنشق المشترك، إلا أنه توجد فجوة عميقة فيما بين الأيديولوچيات على النحو المبين فى وثيقة الخط السياسى.

يضاف إلى ذلك خلافات فى الأيديولوچية التنظيمية حيث أبدت مخاوف عميقة من التاريخ الانقسامى للمنظمات التى توحدت فى (الحزب الموحد) وخاصة (حدتو)، وأرجعت ذلك إلى إهدار مبادئ اللينينية فى التنظيم وسيادة روح المغامرة والشللية والفوضى التنظيمية من ناحية والمركزية المطلقة من ناحية أخرى وفى آن واحد[١٤٨]. وبناء على ذلك دعت الوثيقة إلى أن وضوح الفكر التنظيمى والأهمية البالغة للتمسك بمبادئ المركزية الديموقراطية والالتزام بها يشكلان شرطا لا غنى عنه لضمان وحدة الحزب الواحد. ومن ثم فإنه يتعين أن ترتبط الوحدة بضمانة رئيسية تتمثل فى تمسك الكوادر والأعضاء بها وحمايتهم لها ولن يتأتى ذلك إلا بقناعة مبدئية لدى غالبية قواعد المنظمات كلها - وهى مخلصة للنضال الشيوعى - بهذه المبادئ.

رابعا: انتقدت الوثيقة الرأى الذى كانت تنادى به أقلية صغيرة فى المنظمة ويدعو إلى أن يكون المؤتمر، مؤتمرا للوحدة، أى لإعلان موافقته على الوحدة مع منظمتى (الموحد) و(المصرى) فورا.

وفى مقابل هذا النقد أكدت الوثيقة حول مسألة الوحدة، على الأهمية البالغة لتحويل (المنظمة) إلى (حزب) بالنسبة للحزب الواحد نفسه الذى سيكون فى أمسّ الحاجة إلى الوحدة الفكرية السياسية والتنظيمية على أسس سليمة قادرة على حمايته من خطر التفتت والانقسام، ومن خطر الانحراف اليمينى الذى من وجهة نظر (طليعة العمال) الخطر الرئيسى الذى يهدد الحزب كما ذكرنا من قبل[١٤٩].

خامسا: اقترحت الوثيقة فى النهاية مجموعة من الأسماء للحزب الجديد من بينها اسم «حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى»، ودعت جميع مستويات المؤتمر إلى اختيار اسم من الأسماء المقترحة بالتصويت[١٥٠].

مشروع اللائحة:

وما توفر من شهادات الأعضاد السابقين فى منظمة (طليعة العمال) والذى شهدوا مؤتمرها العام يجمع على أنها تماثل فى مفاهيمها العامة آخر لائحة سارية «للمنظمة» قبل إعلانها كحزب(١٥١).

تنظيم انعقاد المؤتمر

(١) طرحت قيادة المنظمة الوثائق الثلاث للمناقشة العامة فى كل المستويات التنظيمية للمنظمة، ودعت كل الأعضاء إلى دراسة هذه الوثائق بكل عناية.

(٢) شكلت اللجنة المركزية للمنظمة، لجنة خاصة من أعضاء المكتب السياسى بمسئولية يوسف درويش لمتابعة سير المناقشات، وكذا تتويج هذه المناقشات بانعقاد مؤتمرات المستويات المختلفة ابتداء من الخلية القاعدية حتى مؤتمرات المناطق.

(٣) أصدرت اللجنة المركزية نشرة داخلية خاصة يتم توزيعها على الأعضاء فقط لنشر آراء الأعضاء فى الوثائق، وكمنبر لإدارة الحوار العام حولها.

(٤) حددت اللجنة المركزية أجلا محددا لانتهاء كل مستوى من مؤتمره على سبيل المثال: تنعقد مؤتمرات الخلايا مدة كذا يوم من توزيع الوثائق، وتنهى مناقشاتها بالتصويت على الوثائق وتسجيل توصياتها وانتخاب مسئولها السياسى وكذا مندوبيها إلى مؤتمرات الأقسام.

والخطة ذاتها بالنسبة لمؤتمرات الأقسام والمناطق: حيث تم تحديد مدى زمنى لا يجوز تجاوزه لانعقاد مؤتمرات كل من المستويين (الأقسام والمناطق) والانتهاء من أعمالها ورفع توصياتها بشأن موضوعات المؤتمر وانتخاب مكاتبها (هيئات قيادة الأقسام والمناطق فيما بعد المؤتمر) وكذا انتخاب مندوبيها إلى مؤتمرات المستويات الأعلى (مندوبو الأقسام إلى مؤتمرات مناطقهم، ومندوبو المناطق إلى المؤتمر العام). وكانت قيادة المناطق تقدم قائمة بمرشحيها لهذه المهام إلى مؤتمرات أقسام كل منها، كما كانت اللجنة المركزية تقدم قائمة مرشحيها لمؤتمرات المناطق.

(٥) وطوال المدة منذ فتح باب المناقشة العامة وبدء مؤتمرات الخلايا القاعدية، كانت قيادة (طليعة العمال) قد اتخذت ترتيبات أمنية بالغة الدقة والحذر وراقبت عن كثب كل خطوة لمنع تسرب أى نبأ أو حتى تكهن بما يجرى، وخصصت لهذه المهمة مسئولا فى كل مستوى ورغم أن المكتب السياسى للجنة المركزية للمنظمة كان قد حددا موعدا لانعقاد المؤتمر (بعد ثلاثة شهور من بدء المناقشة العامة) إلا أن هذا الأجل لم يعرفه سوى مَنْ حددوه فقط وهم جزء من أعضاء المكتب السياسى، أما موعد المؤتمر بالضبط فلم يتم تحديده إلا فى آخر لحظة، وأما مكان المؤتمر فقد كلف شخص واحد من أعضاء المكتب السياسى بالإشراف على تدبيره وفى حالة إشراكه لأى شخص آخر فيتعين أن يحصل هذا الشخص على تكليف مباشر من المكتب السياسى وعلى ألا يعرف أحد بذلك.

(٦) أيضا حرصت القيادة المركزية على حضور أحد أعضائها - وأحيانا أكثر من عضو - لمؤتمرات المستويات المختلفة، حتى بعض الخلايا القاعدية. وعلى سبيل المثال، فى مؤتمر منطقة شبرا الخيمة حضر من المكتب السياسى واللجنة المركزية كل من: فؤاد عبدالمنعم شحتو، ومحمد حلمى يس، ويوسف درويش، وحسن صدقى، وحضر فؤاد عبدالمنعم وأحمد سالم وعوض الباز مؤتمرات كل الأقسام التابعة لمنطقة شبرا الخيمة، وبعض مؤتمرات الخلايا القاعدية. وأجمع الشهود من الأعضاء السابقين بمنظمة (طليعة العمال) - ورغم الاختلاف فى وجهات نظرهم الخاصة بتقييم المؤتمر - على أنه سادت

المناقشات حرية كاملة وكان للعضو فى أى مستوى أن يبدى رأيه قولا وكتابة دون أى حرج من جانبه أو قيود من جانب القيادة(١٥٢).

(٧) كلف المكتب السياسى للجنة المركزية للمنظمة أحد الأعضاء المنتخبين لعضوية المؤتمر العام وهو المهندس نبيل قرنفلى بأعمال الإعداد المادى لانعقاد المؤتمر: استئجار مكان الانعقاد لمدة ثلاثة أيام، وتأمين تتابع وصول الأعضاء، كما تم تكليفه بتوصيل عدد من أعضاء المؤتمر إلى ذلك المكان فى ليلة اليوم الأول لبدء أعماله، وتعاون معه فى ذلك المرحوم المهندس أحمد صادق سعد (عضو المكتب السياسى) على هذه العملية(١٥٣).

قام نبيل قرنفلى بمهمته بدقة استحق عليها تقدير المؤتمر له.

(٨) وفى إبريل عام ١٩٥٧ انعقد المؤتمر العام، وحضره كل مندوبى المناطق الذين تم انتخابهم من مؤتمراتها بالإضافة إلى أعضاء اللجنة المركزية للمنظمة الذين لم يخوضوا هذه الانتخابات.

وجدير بالذكر أن كل وثائق المؤتمر أُرسلت إلى رفاق منطقة السجن.

وكان أعضاء المؤتمر حوالى ثلاثين عضوا هم:

(١) أبو سيف يوسف أبو سيف
(٢) إبراهيم على الخضرى
(٣) أحمد سالم سالم
(٤) أحمد صادق سعد (المرحوم)
(٥) السيد فتحى سالم (المرحوم)
(٦) أنور إبراهيم (المرحوم)
(٧) عنايات (ثريا) أدهم (المرحومة)
(٨) حسن مصطفى صدقى (المرحوم)
(٩) حسين توفيق طلعت
(١٠) ريمون إبراهيم دويك
(١١) سامي عجيب
(١٢) سيد سيد عبدالله (المرحوم)
(١٣) صفوت يس
(١٤) عادل الضبع (المرحوم)
(١٥) عبدالباسط خلاف
(١٦) عبدالمحسن حسين
(١٧) عبدالحميد الأزهرى
(١٨) عبدالمنعم ناطورة (المرحوم)
(١٩) عوض مصطفى الباز (المرحوم)
(٢٠) فؤاد عبدالمنعم شحتو (المرحوم)
(٢١) لويس إسحق (الشهيد)
(٢٢) محمد محمد بدر (المرحوم)
(٢٣) محمد حلمى يس
(٢٤) محمد رشدى خليل (الشهيد)
(٢٥) محمد عبدالغفار (المرحوم)
(٢٦) نبيل صبحى
(٢٧) نبيل قرنفلى
(٢٨) يوسف درويش
(٢٩) (........)
(٣٠) (........)

ويلاحظ أن المؤتمر ضم أربعة (مندوبين) جاءوا بالانتخاب من مناطقهم ممن يعارضون منهج المنظمة فى مسألة الوحدة بين المنظمات الشيوعية ويطالبون بأن تكون مهمة المؤتمر الوحيدة هى إعلان موافقة المنظمة على الوحدة الفورية مع منظمتى (الموحد) و(المصرى) وإعلان حزب واحد للشيوعيين المصريين وهؤلاء الأعضاء هم:

عادل الضبع (المرحوم) ـ عبدالباسط خلاف ـ عبدالحميد الأزهرى ـ محمد رشدى خليل (الشهيد).

وتجدر الإشارة أنه لم يكن لهؤلاء الأعضاء أية تحفظات على الخط السياسى للمنظمة

وبرنامجها وصوتوا بالموافقة على الوثيقة الخاصة بذلك[١٥٤].

(٩) افتتح أبوسيف يوسف المسئول السياسى لمنظمة (طليعة العمال) أعمال المؤتمر بكلمة فكرية سياسية تنظيمية جامعة قدم بها وثائق المؤتمر وختم كلمته بأن طلب من المؤتمر أن ينتخب هيئة رئاسته (رئاسة الجلسات وسكرتارية التسجيل).

انتخب المؤتمر هيئة الرئاسة من يوسف درويش وحسن صدقى وأحمد سالم. وقام بأعمال السكرتارية نبيل صبحى.

وفى بدء رئاسته لجلسات المؤتمر أعلن يوسف درويش أن قيادة منظمة «طليعة العمال» «تمكنت - فى الوقت المناسب - من إرسال كل مشاريع الوثائق المعروضة على المؤتمر إلى الأعضاء بالسجن بانتظام إليهم، وقد أرسل هؤلاء الرفاق رسالة إلى المؤتمر تتضمن وجهة نظرهم فى كل ما هو مطروح عليه. ثم دعا رئيس المؤتمر الرفيق المرحوم سيد عبدالله إلى أن يتلو على المؤتمر تلك الرسالة.

وتتلخص وجهة النظر التى عرضتها الرسالة فيما يلى:

١ - الموافقة على وثائق المؤتمر الخاصة بالخط السياسى والبرنامج واللائحة.

٢ - عرضت الرسالة بإسهاب لرأى أعضاء منظمة «طليعة العمال» فى السجون حول قضية الوحدة، وتعرضت لوجهة نظرهم فى الظروف المحيطة لوحدة منظمة (حدتو) مع المنظمات الصغيرة التى كانت قد انشقت عليها من قبل مكونين منظمة (الحزب الشيوعى المصرى الموحد). وفى ضوء هذا العرض أعلنت الرسالة على المؤتمر أن الرفاق داخل السجون لا يرفضون الوحدة ولكنهم يرون أن تتم الوحدة بالشروط التالية:

١ - ألا تتم وحدة فورية تحت أى ظرف من الظروف.

٢ - ألا يعول على حركة الوحدة وضغوطها داخل السجون، وإنما يجب التركيز على أن تتم الوحدة - وبصفة أساسية - من خلال الحركة الجماهيرية ووسط الجماهير.

٣ - أن التنسيق بين المنظمات الشيوعية ما زال فى بدايته وأنه يحتاج إلى نضج حتى يؤدى إلى انصهار غالبية الكوادر من خلال النضال الجماهيرى.

٤ - ضرورة تنشيط آليات الصراع الفكرى حول المقومات الرئيسية للحزب الواحد (الخط السياسى، البرنامج، اللائحة).

٥ - عدم الأخذ بالأعداد الموجودة داخل السجون.

٦ - أن يستبعد من تشكيلات الوحدة العناصر المشبوهة وألا تتولى مسئوليات قيادية[١٥٥].

وانتقل المؤتمر إلى مناقشة الوثائق بالترتيب التالى:

١ - الخط السياسى والبرنامج، وأقرهما بالإجماع.

٢ - اللائحة الداخلية، وأقرها بالإجماع.

٣ - مسألة الوحدة، والقضايا النقدية لبعض جوانب تاريخ المنظمة وهذه استغرقت الجانب الأكبر من وقت المؤتمر. وأقرها المؤتمر بأغلبية ساحقة.

وكلف المؤتمر اللجنة المركزية التى سينتخبها، بأن تقدم إلى لجنة التنسيق العليا مع منظمتى (الموحد) و(المصرى) مشروع خط سياسى وبرنامج متكاملين، ومشروع لائحة كاملا باعتبارهما - الخط واللائحة - المقترحين للحزب الواحد.

كما وافق المؤتمر بالأغلبية الساحقة على إعلان المنظمة كحزب يسمى «حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى» وأن تصدر الوثائق التى تم إقرارها بهذا الاسم الجديد.

٤ - انتخاب المؤتمر للقيادة المركزية للحزب.

تقدمت رئاسة المؤتمر بالقائمة التى رشحتها اللجنة المركزية لعضوية اللجنة المركزية

لحزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى، وضمت ثلاثة عشر عضوا هم:

(١) أبو سيف يوسف
(٢) أحمد سالم سالم
(٣) أحمد صادق سعد (المرحوم)
(٤) عنايات (ثريا) أدهم (المرحومة)
(٥) حسن مصطفى صدقى (المرحوم)
(٦) حسين توفيق طلعت
(٧) ريمون إبراهيم دويك
(٨) عوض مصطفى الباز (المرحوم)
(٩) فؤاد عبدالمنعم شحتو (المرحوم)
(١٠) لويس إسحق (الشهيد)
(١١) محمد محمد بدر (المرحوم)
(١٢) محمد حلمى يس
(١٣) يوسف درويش

كما رشحت خمسة للعضوية الاحتياطية للجنة المركزية هم:

(١) الشهيد محمد رشدى خليل
(٢) صفوت يس
(٣) سامى عجيب
(٤) سيد سيد عبدالله
(٥) نبيل قرنفلى

وقد رشح أحد أعضاء المؤتمر نفسه ـ خارج القائمة ـ لعضوية اللجنة المركزية؛ بعد طرح الترشيحات بدأت المناقشة كالآتى:

يقوم عضو كان مسئولا أو زميلا للمرشح بتقديمه لأعضاء المؤتمر على أساس نقدى بتقييم أعماله النضالية ومميزاته وكذا سلبياته، ثم يتحدث أحد أعضاء المؤتمر ممن كانوا يناضلون تحت قيادة المرشح فيبدى رأيه فى الترشيح على أساس نقدى أيضا، ثم يتحدث المرشح نفسه فى إطار نقد ذاتى.

ثم يسمح بوقت محدد لأعضاء المؤتمر الراغبين فى التعليق.

فور انتهاء المناقشات تم التصويت على قائمة المرشحين جميعهم أى متضمنة العضو الذى رشح نفسه خارج قائمة من رشحتهم قيادة المنظمة.

وكانت نتيجة التصويت هى الموافقة بالإجماع على أغلبية مرشحى قيادة المنظمة، وبالأغلبية على واحد أو اثنين من هؤلاء المرشحين، كما لم يحصل العضو الذى رشح نفسه خارج قائمة القيادة إلا على صوت واحد.

بعد ذلك وبناء على اقترح من رئاسة المؤتمر، فوض المؤتمر بالإجماع اللجنة المركزية المنتخبة فى انتخاب مكتبها السياسى وأمينها العام وفى اختيار اسم مجلته الجماهيرية التى ستحل محل (المقاومة الشعبية ـ لسان حال طليعة العمال) ومجلته الداخلية التى ستحل محل «النشرة»، كما فوضها فى الإعلان عن قيام (حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى) ووثائقه (الخط السياسى والبرنامج واللائحة) فى الوقت وبالطريقة التى تكفل صيانة أمان الحزب[١٥٦].

وهكذا تم تحويل «طليعة العمال» إلى (حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى) الذى اشتهر بحروف الاختصار (ع.ف.).

وبعد انفضاض المؤتمر بفترة وجيزة أعلنت اللجنة المركزية للحزب على أعضائها فى كل المستويات أن مجلة الحزب الناطقة بلسانه جماهيريا هى (كفاح الشعب) وأن المجلة الداخلية هى (حياة الحزب)، كما دعتهم إلى الاستعداد لترويج برنامج الحزب ولائحته على أوسع نطاق جماهيرى والقيام بحملة تجنيد واسعة على أساسهما وتحت شعار «على شرف الحزب».

هـ- آثار المؤتمر:

* خرج حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى (طليعة العمال سابقا) من المؤتمر وهو فى أوج قوته، وحقق من خلال تنظيم المؤتمر درجة غير مسبوقة من الوحدة الفكرية بين أعضائه.

* غير أن ما لا يقل أهمية ذلك النمو فى جماهيرية الحزب، يدلنا على ذلك ترشيحه لعدد من قياداته وكوادره وأصدقائه فى الانتخابات العامة لمجلس الأمة فى منتصف عام ١٩٥٧.

ثالثا- انعطاف ع.ف. نحو الوحدة:

التزمت اللجنة المركزية لحزب ع.ف. بتفويض المؤتمر لها فى التقدم بمشاريع خطة سياسية وبرنامج ولائحة كوثائق مقترحة لإعلان وتأسيس حزب واحد للشيوعيين المصريين.

وقد رفض حزبا (الموحد) و(المصرى) هذه المشاريع، وتقدموا بمشاريع مضادة واستمر الحوار السياسى الذى كان بقيادة ع.ف. تنشره أولا بأول على كل مستويات عضويتها، بل وعلى المرشحين للعضوية.

لذلك فقد استمرت الخلافات الفكرية عميقة[١٥٨].

وفى نوفمبر عام ١٩٥٧، حدث تطور مفاجئ؛ حيث دعت اللجنة المركزية لحزب ع.ف. إلى عقد كونفرسات موسعة للأقسام والمناطق، طرحت عليها وثيقة عرفت باسم «المواقف العامة للشيوعيين المصريين» كبديل للخط السياسى[١٥٩]. وباعتباره مع اللائحة - هما أساس الوحدة.

وعلى ذلك فقد انعطف موقف حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى نحو الوحدة، وعلى نحو مفاجىء يتناقض مع كل تراثه فى مسألة الوحدة منذ أن (د.ش.)، أو (ط.ش.ت.) أو (طليعة العمال).

وتمت موافقة غالبية عضوية حزب ع.ف. على الانعطاف الجديد نحو الوحدة، حيث شاع فى ذلك كلام كثير حول موقف «الأممية» وضغوط وتهديدات، ووعود بالمساندة من أحزاب شقيقة عربية وأجنبية. وهو موضوع يبعد عن مجال هذا الكتاب.

وفى ديسمبر عام ١٩٥٧ كان قد حسم الأمر وأعلنت اللجنة المركزية الموسعة لحزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى (الذى ضم الأعضاء الاحتياطيين للجنة المركزية) على الوحدة على أساس وثيقة (المواقف العامة) ولائحة للحزب الواحد تم التصديق عليها من حزب ع.ف. والحزب (المتحد) الذى كان قد تكون بوحدة عاجلة بين (الموحد والمصرى)[١٦٠].

كما تمت الموافقة على الوحدة بعد أن كان قد تم اتفاق بين أطراف الوحدة على تشكيل قيادة مركزية بالتمثيل النسبى حسب عدد العضوية التى تقدم بها كل طرف، على أن يكون هذا التشكيل مؤقتا لحين إتمام العد والحصر خلال عملية دمج منظمات أطراف الوحدة، ويجرى تغيير التمثيل النسبى فى ضوء الأعداد الفعلية التى تسفر عنها عملية العد والحصر هذه.

وفى ضوء أعداد العضوية المقدمة من كل طرف من أطراف الوحدة؛ فقد تم الاتفاق على تكوين اللجنة المركزية للحزب الواحد الذى سمى باسم «الحزب الشيوعى المصرى» من ٣٤ عضوا منهم ١٤ من حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى.

واختارت اللجنة المركزية لهذا الحزب الأخير الأربعة عشر الذين يمثلونه فى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى وهم:

(١) أبو سيف يوسف
(٢) أحمد سالم سالم
(٣) السيد فتحى سالم (المرحوم)
(٤) عنايات (ثريا) أدهم (المرحومة)
(٥) حسن مصطفى صدقى (المرحوم)
(٦) حسين توفيق طلعت
(٧) سامى عجيب
(٨) صفوت يس
(٩) عوض مصطفي الباز (المرحوم)
(١٠) فؤاد عبدالمنعم شحتو (المرحوم)
(١١) لويس إسحق (الشهيد)
(١٢) محمد محمد بدر (المرحوم)
(١٣) محمد حلمى يسن
(١٤) نبيل صبحى[١٦١].

كما كان قد تم الاتفاق على أن يقوم بعمل الأمين العام للجنة المركزية للحزب الواحد لجنة ثلاثية سميت «باللجنة الدائمة» وتكونت من:

كمال عبدالحليم (موحد) الدكتور فؤادى مرسى «ح.ش.م. ـ ١٩٤٩) أبوسيف يوسف (ع.ف.) وكل من كان السكرتير العام لمنظمته.

وفى ٨ يناير عام ١٩٥٨، اجتمعت اللجنة المركزية الموحدة وأعلنت قيام (الحزب الشيوعى المصرى) وبذلك أعلنت ضمنًا انتهاء الوجود التنظيمى المستقل لأطرافه ومن بين هذه الأطراف «حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى» (طليعة العمال ـ سابقا).

حواشى الباب السادس

الفصل الأول:

(١) «الوحدة فى مصر -إمكانياتها وشروطها»، تقرير، ص١، سبق ذكره.
(٢) المرجع السابق، ص ١.
(٣) و(٤) و(٥) المرجع ذاته، ص ٢.
(٦) «الحركة الشيوعية فى مصر» تقرير، ص ٢، سبق ذكره.
(٧) «منظمتنا»، تقرير، ص ٧، سبق ذكره - كذلك مجلة «الهدف»، العدد ٩ فى ١٩٤٧/٦/٥، ص ٧.
(٨) «الوحدة فى مصر - إمكانياتها وشروطها»، ص ٦ سبق ذكره.
(٩) «منظمتنا»، ص ٧، سبق ذكره.
(١٠) «الوحدة فى مصر..»، ص ٧، سبق ذكره.
(١١) «الحركة الشيوعية فى مصر»، ص ٣، سبق ذكره.
(١٢) «الوحدة فى مصر..»، ص ٢ - ٦، سبق ذكره.
(١٣) «منظمتنا»، ص ١٢، سبق ذكره.
(١٤) «الحركة الشيوعية فى مصر»، ص ٤، سبق ذكره.
(١٥) المرجع السابق، ص ٤ - وكذلك: «الهدف»، أعداد فبراير ١٩٤٧، ٥/٢٣ و٦/٢١ من العام ذاته.
(١٦) المرجع السابق، ص ٤.
(١٧) «الوحدة فى مصر..»، ص ٢ - ٥، كذلك: «الحركة الشيوعية فى مصر»، ص ١، سبق ذكرهما.
(١٨) المرجع السابق.
(١٩) المرجع ذاته، ص ٤.
(٢٠) «الحركة الشيوعية فى مصر، ص ٢، سبق ذكره.
(٢١) المرجع السابق، ص ٣ - ٤.
(٢٢) المرجع السابق، ص ٢ - ٣، وكذا «الوحدة فى مصر..»، ص ٤ سبق ذكره.
(٢٣) المرجع السابق، ص٢.
(٢٤) «الوحدة فى مصر..»، ص ٥ - كذا: «الحركة الشيوعية فى مصر» ص ٢ - ٣ و«منظمتنا»، ص ١٠.
(٢٥) «الهدف»، العدد المؤرخ ١٩٤٨/٤/١٨، ص ٦.
(٢٦) بيان موقع «ل. م. حدتو» أغسطس ١٩٤٧، بالآلة الكاتبة والرونيو.
(٢٧) «كفاح الشعب»، سبتمبر ١٩٤٧، ص ٤ .... و«الهدف»، ١٩٤٧/٨/٧ ص ٤ و«بيان رقم (١)» موقع «جبهة الشيوعيين».
(٢٨) «الهدف»، العدد ١٩ فى ١٩٤٨/٢/١٦ والأعداد التالية، و«كفاح الشعب» عدد ديسمبر ١٩٤٧، والأعداد التالية.
(٢٩) «منظمتنا»، ص ٩، سبق ذكره، كذا:
- «الحركة الشيوعية فى مصر»، ص ٢ - ٣ سبق ذكره.
- «الهدف»، عدد ٢٩، «رسالة إلى قيادة اللجنة الوطنية للعمال والطلبة».
- «الهدف»، عد ١٠، ١٦ وما بعدهما.
- مارسيل إسرائيل، «رسالة إلى د. رفعت السعيد»، ص ٣٧.
- فؤاد عبدالمنعم، «حركة أنصار السلام الآن»، كتيب قطع صغير.
(٣٠) «الوحدة فى مصر..»، ص ٦ سبق ذكره.
(٣١) «الحركة الشيوعية فى مصر»، ص ٤ سبق ذكره.

(٣٢) المرجع السابق، ص ٤ وكذا «الوحدة فى مصر..» ص ٥ - ٦، سبق ذكره.
(٣٣) المرجع السابق، ص ٧.
(٣٤) المرجع ذاته، تحت عنوان «مقترحات ملموسة»، ص ٧ سبق ذكره.
(٣٥) «الوحدة فى مصر..»، ص ١٦.
(٣٦) المرجع السابق.
(٣٧) «منظمتنا»، ص ١٤، سبق ذكره.
(٣٨) «الهدف»، العدد ٦ فى ١٩٤٧/٦/٢١، مقال بعنوان «العمل هو المحك الصادق لكل ادعاء»، ص ٧.
(٣٩) المرجع السابق.
(٤٠) و(٤١) المرجع ذاته.
(٤٢) د. رفعت السعيد، «منظمات اليسار المصرى» ١٩٥٠/١٩٥٧، ص ٤٤.
(٤٣) «منظمتنا»، ص ٧، ٨، ٩، كذلك «الهدف»، العدد ١٠ فى ١٩٤٧/١٠/٤ ص١، سبق ذكره.
(٤٤) «الحركة الشيوعية فى مصر»، ص ٥، سبق ذكره.
(٤٥) المرجع السابق ، ص ٤.
(٤٦)، (٤٧)، (٤٨) المرجع ذاته، ص ١ - ٢.
(٤٩) «منظمتنا»، ص ٧، سبق ذكره.
(٥٠) «الحركة الشيوعية فى مصر»، ص ٥.
(٥١) المرجع السابق.
(٥٢) «منظمتنا»، ص ٥ - ٦، كذلك «الهدف»، فى ١٩٤٧/٤/٤، مقال بعنوان «فى سبيل الوحدة».
(٥٣) «الحركة الشيوعية فى مصر»، ص ٦٣، سبق ذكره.
(٥٤) المرجع السابق، ص ٥.
(٥٥) «الهدف»، فى ١٩٤٧/٢/٢٥.
(٥٦) بيان بدون عنوان، ١٩٤٨/١٠/٣٠، يبدأ بعبارة «أيها الزملاء»، موقع «ل. م» آلة كاتبة ورونيو، صفحة واحدة.
(٥٧) «الحركة الشيوعية فى مصر»، ص ٤، كذلك:
- «منظمتنا»، ص ٥ - ١٢ سبق ذكره.
- و«الوحدة فى مصر»، ص ٦، سبق ذكره.
(٥٨) الوحدة فى مصر ص ٨.
(٥٩) المرجع السابق، ص ٤ - ٥.
(٦٠) المرجع ذاته، ص ٧.
(٦١) «منظمتنا»، ص ٦ - ٧ سبق ذكره.
(٦٢) المرجع السابق، ص ١٦.

الفصل الثانى:

(٦٣) «الوحدة فى مصر»، تقرير، ص ١، سبق ذكره، كذلك رسالة مارسيل إسرائيل إلى د. رفعت السعيد، ص ١٢.
(٦٤) المرجع السابق.
(٦٥) د. رفعت السعيد،. (تاريخ المنظمات اليسارية فى مصر ١٩٥٠/٤٠)، ص ٣٨٣.
(٦٦) «منظمتنا»، تقرير، ص١٢، سبق ذكره.
(٦٧) مارسيل إسرائيل، رسالة إلى د. رفعت السعيد، ص ١٣ - ١٤ سبق ذكره. كذلك: د. رفعت السعيد، تاريخ المنظمات اليسارية فى مصر ١٩٤٠ - ١٩٥٠ ص ٣٧١.
(٦٨) المرجع السابق.
(٦٩) المرجع السابق، كذلك: «منظمتنا»، تقرير، ص ١٠ - ١١ - ١٢.

(٧٠) المرجع السابق.
(٧١) «منظمتنا»، تقرير، ص ٦ – ١٢ – ١٣ - ١٥ سبق ذكره.
(٧٢)، (٧٣)، (٧٤) المرجع ذاته، ص ١٥.
(٧٥) «الهدف»، عدد مؤرخ ١٩٤٨/١٢/١، ص ١٠
كذلك: «الهدف»، عدد ١٩٤٨/١/١٩، «بيان رقم (١) موقع «جبهة الشيوعيين المصريين» ، ص ١.
(٧٦) «جبهة الشيوعيين المصريين»، نشرة تضمنت مقالا واحدا من ١٤ صفحة، ١٩٤٧/٤/٤.
(٧٧) المرجع السابق، ص ١١.
(٧٨) «من الطليعة الثورية الواعية إلى اللجنة المركزية للمنظمة المتحدة»، بيان، ص ١ – ٢.
(٧٩) و(٨٠) و(٨١) و(٨٢) المرجع السابق، ص ٤.
(٨٣) المرجع ذاته، ص ٥ – ٦ – ٧.
(٨٤) بيان رقم (١)، موقع (جبهة الشيوعيين المصريين).
(٨٥)، (٨٦) المرجع السابق.
(٨٧) «منظمتنا»تقرير، ص ١٢.
(٨٨) «جبهة الشيوعيين»، نشرة بدون اسم يتصدرها نداء (أيها الشيوعيون المصريون اتحدوا) ١٩٤٧/٨/١٥، ص ٣ – ١٠.
(٨٩) المرجع السابق، ص ١٢ – ١٣ – ١٤.
(٩٠) «جبهة الشيوعيين»، نشرة بدون اسم يتصدرها عنوان: (جبهتنا، نضالنا، سياستنا، موقفنا من الانتهازية)، ص ١ – ٢.
(٩١) المرجع السابق، ص ٣.
(٩٢)، (٩٣) ذات المرجع، ص ٤ – ٥ – ٦ – ٧.
(٩٤) «الهدف»، عدد رقم ٩، ١٩٤٧/٦/٢١، ص١.
(٩٥) «منظمتنا» تقرير، ص ١٢، سبق ذكره.
(٩٦) «الهدف»، عدد رقم ٩، ص ٧ – ٨، سبق ذكره.
(٩٧) المرجع السابق، ص ٨.
(٩٨) ذات المرجع، مقال «الوحدة والتعاون»، ص ٩.
كذلك: «الهدف»، عدد ١٩٤٧/٨/٢٧، ص ٧.
(٩٩) «الهدف»، عدد ١٩٤٧/١٠/٤، ص ٢.
(١٠٠) المرجع السابق، ص ١ – ٢.
(١٠١) «الهدف»، عدد ١٩٤٧/١٠/٤، ص ١٨، سبق ذكره.
(١٠٢) «الهدف»، عدد ١٩٤٧/١٠/٤، ص ١٨.
(١٠٣) «الهدف»، عدد ١٩٤٧/٦/١٠، ص ١.
(١٠٤) «الهدف»، عدد ١٩٤٧/١٠/٤، ص ١٧ – ١٨ سبق ذكره.
(١٠٥) «الهدف»، عدد، ١٩٤٨/١/١٩، ص ٤.
(١٠٦) المرجع السابق، ص ٤ – ٥ – ٦.
كذلك: «الهدف»، بدون تاريخ «ميثاق جبهة الشيوعيين»، ص ١.
(١٠٧) «الهدف»، عدد ١٩٤٧/٨/٢٧، ص ١ سبق ذكره.
(١٠٨) د. رفعت السعيد، (منظمات اليسار المصرى ١٩٥٠ – ١٩٥٧)، ص ٣٢١.
(١٠٩) المرجع السابق، ص ٣٢٧ – ٣٢٨.
(١١٠) المرجع ذاته، ص ٣١٠، كذلك: مارسيل إسرائيل «رسالة إلى د. رفعت السعيد» ص ٢٧، سبق ذكره.
(١١١) د. رفعت السعيد، «منظمات اليسار المصرى ١٩٤٠ – ١٩٥٠)، ص ٤٣٤.
(١١٢) د. رفعت السعيد، «منظمات اليسار المصرى ١٩٥٠ – ١٩٥٧)، ص ٢٦.

(١١٣) المرجع السابق، ص ٣١.
(١١٤) المرجع السـابق، كـذلك (The Communist Movement in Egypt) ص ٨ - ٩ - ١٠، سـبق ذكره.
(١١٥) «الهدف»، العدد ١٩ فى ١٩٤٧/٢/١٦، مقال (تسقط الانتهازية)، عنوان فرعى «فى محيط حدتو»، ص ١٢، سبق ذكره.
(١١٦) «الهدف»، عدد ١٩٤٧/٥/٢٢، ص ٦.
(١١٧) المرجع السابق ص ٧.
(١١٨) المرجع ذاته، ص ٨.
(١١٩) «الهدف»، عدد ١٨، ص ٨ - ١١.
(١٢٠) «الهدف»، عدد ١٩٤٧/١٢/٢٩، ص ٧ - ٨.
(١٢١) «الهدف»، عدد ١٩٤٨/٣/٢٦، ص ٨.
(١٢٢) «الهدف»، عدد ١٩٤٨/٤/١٨، ص ٦ - ٧.
(١٢٣) «الهدف»، عدد ١٩٤٨/٨/١٣، ص ١ - ٢.
(١٢٤) «الهدف»، عدد ١٩٤٨/٩/٢٠، ص ٧ - ٨.
(١٢٥) د. رفعت السعيد، «منظمات اليسار فى مصر ١٩٥٠/١٩٥٧» ص ١١٩، ٣٢٠.
(١٢٦) بيـان بدون عنوان، مـوقـع (ل. م)، الآلة الكاتبـة والرونيـو، صـفـة واحـدة فـولسكاب، ١٩٤٨/١٠/٣٠.
(١٢٧) «أيها الشيوعيون المصريون اتحدوا - رد على بيان المنظمة الشيوعية المصرية»، بيان غير موقع، فبراير ١٩٤٩.
(١٢٨) «النشرة» «مجلة» عدد خاص فى أغسطس ١٩٥١، «جبهة ديموقراطية أم جبهة شعبية؟»، دراسة.
(١٢٩) المرجع السابق.
(١٣٠) ذات المرجع ص ١٠.
(١٣١) «الراية» مجلة صدرت من عدد وحيد مؤرخ ١٩٥١/٩/٥، بحروف طباعة ورونيو، ص ٢.
(١٣٢) المرجع السابق، ص ٣.
(١٣٣) «النشرة»، مجلة عدد ١٩٥١/١٠/٢، ص ٢.
(١٣٤) و(١٣٥) و(١٣٦) و(١٣٧) المرجع السابق.
(١٣٨) «النشرة»، مجلة عدد يناير ١٩٥٤، (السنة الثامنة)، ص ١٦.
(١٣٩) المرجع السابق.

الفصل الثالث:

(١٤٠) مجلة «النشرة»، ١٩٥١/١٠/٢، ص ٤.
(١٤١) دكتور رفعت السعيد، منظمات اليسار المصرى ١٩٥٠/١٩٥٧، ص ٣٢٥ - ٣٢٨.
(١٤٢) مجلة «النشرة»، مارس ١٩٥٤.
(١٤٣) راجع البـاب «الاتجاهات الفكرية العامة للخط السياسى»، وكذا الفصل الثالث من باب «التنظيم».
(١٤٤) مـحاضـر لجنة التنسيق، وكذا د. رفـعت السـعيـد (تاريخ الحـركـة الشـيـوعـيـة المصـرية ١٩٦٥/٥٧) ص ٣١.
(١٤٥) د. فخرى لبيب «الشيوعيون وعبدالناصر» - الجزء الأول، ص ٦٥ - ٨٥، كذا د. رفعت السـعيـد (منظمـات اليسـار ٥٠/٥٧) ص ٣٤٦، وتاريخ الحـركـة الشـيـوعـيـة المصـرية ١٩٦٥/٥٧، ص ٤٩ - ٥٥.
(١٤٦) المرجع السابق.
(١٤٧) د. رفعت السعيد، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، ١٩٦٥/٥٧، ص ٣٠ - ٥٠ رسالة من

المكتب السياسى لحزب العمال والفلاحين الى الحزب المتحد - الفقرة الأخيرة.

(١٤٨) رسالة من المكتب السياسى لمنظمة «طليعة العمال» إلى «اللجنة المركزية لمنظمة الحزب الشيوعى الموحد» مؤرخ ١٩٥٦/١١/٧.

(١٤٩) نبيل قرنفلى، سامى عجيب، عبدالباسط خلاف، نبيل صبحى وصفوت يس - محاضر نقاش.

(١٥٠) نبيل صبحى، محضر نقاش.

(١٥١) نبيل قرنفلى، سامى عجيب، عبدالباسط خلاف، نبيل صبحى وصفوت يس - محاضر نقاش، سبق ذكره.

(١٥٢) المرجع السابق.

(١٥٣) نبيل قرنفلى، محضر نقاش.

(١٥٤) محاضر نقاش مع المجموعة السابقة.

(١٥٥) نسيم يوسف، محضر نقاش.

(١٥٦) محاضر نقاش مع المجموعة السابقة.

(١٥٧) نبيل صبحى، نبيل قرنفلى، محاضر نقاش بالنسبة للانتخابات ود. رفعت السعيد منظمات اليسار ١٩٥٧/٥٠، ص ٣٤٧.

(١٥٨) عبدالباسط خلاف ونبيل صبحى، محاضر نقاش، كذا د. رفعت السعيد، تاريخ الحركة الشيوعية ١٩٦٥/٥٧، رسالة ع. ف. إلى المتحد، ص ٥٠.

(١٥٩) نبيل صبحى، محاضر نقاش، كذا، د. فخرى لبيب، «الشيوعيون وعبدالناصر»، جزء ٢، د. رفعت السعيد (تاريخ الحركة الشيوعية ١٩٦٥/٥٧، فقرة أخيرة).

(١٦٠) المرجع السابق.

(١٦١) عبدالباسط خلاف، سامى عجيب، صفوت يس ونبيل صبحى، محاضر نقاش.

الباب السابع

العمل الجماهيرى

الفصل الأول : العمل الجماهيرى السياسى

الفصل الثانى : العمال والعمل الجماهيرى الاقتصادى

الفصل الثالث : العمل الجماهيرى فى صفوف الطلاب

الفصل الرابع : حركة «المنظمة» فى النقابات والاتحادات العمالية والمهنية بالقاهرة

الفصل الخامس : العمل الجماهيرى فى الأقاليم

الفصل السادس : العمل السلامى العمل النسائى

الفصل الأول

العمل الجماهيرى السياسى

- لجنة العمال للتحرير القومى.
  الهيئة السياسية للطبقة العاملة.
- المنظمة والانتخابات البرلمانية (١٩٤٥ - ١٩٥٧).
- لجنة العمال والطلبة (١٩٤٦).
- العمال فى كفاحهم الجماهيرى السياسى.
- العمال والعلاقات العربية والدولية.
- اللجان الوطنية (١٩٥١ - ١٩٥٧).
- ثورة يوليو والحركة الجماهيرية «للمنظمة».
- أحداث مارس ١٩٥٤ وحركة العمال والمعلمين والطلاب.
- ١٩٥٦ - العدوان الإمبريالى الإسرائيلى: واتساع أشكال المواجهة.
- العمل فى الحى.

العمل الجماهيرى السياسى

مدخل عام:

من المعروف لدى أهل اليسار أن أوجه نشاطهم الحزبية المختلفة يمكن أن ترد إلى نوعين رئيسيين من النشاط هما:

١ - التفكير والمعرفة، وهذا هو النظر أو النشاط النظرى.

٢ - والعمل، أو النشاط العملى وهو «الممارسة» فى الواقع وفى العالم المادى (الطبيعى) وفى هذا المجتمع البشرى.

وهذان النوعان من النشاط يتعين أن يكونا مترابطين ومتكاملين (وحدة النظر والعمل) وكل تباعد بينهما يصيبهما بالخلل.

وتحت عنوان «الممارسة» يقوم الحزب السياسى بالنشاط الذى عرفته المنظمات الماركسية باسم «العمل الجماهيرى». ولهذا العمل - كما نعلم جميعا - دوائر ومستويات عدة: سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. وفى جميع هذه الدوائر والمستويات يؤطر الحزب أنشطته عبر مفهومين هما أشكال الكفاح وأشكال التنظيم.

ويتم تحديد أشكال الكفاح والتنظيم على ضوء علاقات القوى المتصارعة فى سياق محلى ودولى محدد، كما تتحدد هذه الأشكال على ضوء قوة الرابطة التى تربط الحزب السياسى بالطبقة أو الطبقات التى يسعى إلى كسب ثقتها وهو الأمر الذى يؤهله لقيادتها.

بعد هذا المدخل الذى يمكن أن يقال عنه أنه «لزوم ما لا يلزم» فقد حاولنا أن نجمع ما أمكن تجميعه من الوقائع المتصلة بحركة «المنظمة» الجماهيرية ولقينا فى هذا المسعى صعوبات جمة. وبذلنا جهدا مضاعفا لم تحظ به الأبواب الأخرى من الكتاب. ولعلنا أشرنا فى المقدمة إلى بعض هذه الصعوبات.

إن كل هذا فرض علينا أن ننهج النهج التالى فى تقديم مادة هذا الباب. من ذلك:

١ - اتبعنا فى عرض وقائع العمل الجماهيرى التسلسل الزمنى، ما أمكن.

٢ - صنفنا هذه الوقائع وفقا لمضمونها السياسى والاقتصادى والثقافى والإنسانى العام.

٣ - إذا بدا أننا فصلنا العمل الجماهيرى فى الأقاليم عنه فى شبرا الخيمة والقاهرة وضواحيها، فهذا يرجع إلى اعتبارات غزارة المادة - نسبيا - فى هاتين المنطقتين. وكان من المناسب الاستفادة بها. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن فصل العمل الجماهيرى فى الأقاليم عنه فى القاهرة راجع إلى أن لكل منطقة خصوصيتها المحلية؛ بل وفى بعض الأحيان بعض أساليب عملها الخاصة، ثم أن العمل الجماهيرى للمنظمة لم يبدأ فى وقت واحد فى جميع المناطق.

٤ - آثرنا فى تحرير هذا الباب أن نتوقف عند بعض أشكال من الكفاح، وأشكال التنظيم التى أقامتها أو خاضتها «المنظمة» من منظور خطها السياسى والتنظيمى وأساليب عملها الخاصة. وقدمناها كموضوعات بذاتها واستحقت بذلك أن تفرد لها مساحات أوسع نسبيا من ذلك:

- لجنة العمال للتحرير القومى (١٩٤٥).
- الانتخابات البرلمانية.
- اللجان الوطنية فى ١٩٥١/١٩٥٢ و١٩٥٦.
- جمعية ربات البيوت ١٩٥١/١٩٥٢.

- أحداث مارس ١٩٥٤.

يضاف إلى ما تقدم بعض أشكال أخرى للتنظيم شاركت فيها المنظمة مثل:

- لجنة العمال والطلبة فى ١٩٤٦.
- حركة المعلمين فى الأربعينيات والخمسينيات.
- لجان المقاومة الشعبية.

وفيما يلى ما أمكن تجميعه عن العمل الجماهيرى «للمنظمة».

«م»

« لجنة العمال للتحرير القومى
الهيئة السياسية للطبقة العاملة »

نتحدث عن نشأة «لجنة العمال للتحرير القومى - الهيئة السياسية للطبقة العاملة»، ثم عن طبيعتها، وقيادتها. أما عن برنامجها فقد نشر نصه الكامل فى باب «نصوص».

١ - لقد كوَّن هذه اللجنة وأعد برنامجها وبيانها واتخذ إجراءات إعلانها وكل ما اتخذ باسمها من خطوات بعد ذلك، مجموعة من «طليعة العمال» السابق الإشارة إليها. ونظرا لظروف قيام الأحكام العرفية فى البلاد والسرية المطلوبة لضمان إتمام العمل، اتفق على أن يتحمل العبء الأساسى فى ذلك ثمانية من الزملاء هم: محمد يوسف المدرك، محمود محمد العسكرى، طه سعد عثمان، محمد مدبولى سليمان، محمود محمد قطب، محمود حمزة، محمد وحيد الدين، يوسف درويش المحامى. ولكن اتفق على أن يكتب أسماء الستة الأول فقط على برنامج اللجنة وبيانها. أما محمد وحيد الدين الذى كان قد التحق بالعمل مدرسا بوزارة المعارف بعد فصله لنشاطه النقابى من شركة أنجلو أمريكان نايل بشبرا الخيمة فقد طلب عدم ذكر اسمه فى وثائق اللجنة رغم قيامه بكل التزامات عضوية لجنتها التأسيسية وحتى وفاته. كما تقرر عدم ذكر اسم يوسف درويش أيضا لأنه محام ولعدم كشف صلته باللجنة. هذا بالإضافة إلى أن الزميلين اعتبرا الاحتياطى إذا ما حدث وقبض على الستة الأولين لكى يباشرا سير العمل، وإن كان قادة اللجنة قد احتاطوا للأمر وقرروا أن يكون خروج اللجنة إلى حيز العلن يوم إعلان إلغاء الأحكام العرفية الذى تم فى ٨ أكتوبر ١٩٤٥. وفى هذا اليوم نفسه كان برنامج وبيان اللجنة فى أيدى الناس.

٢ - وكانت لجنة العمال للتحرير القومى أول تنظيم علنى سياسى تقدمى للطبقة العاملة المصرية - بعد حل حزب ١٩٢٤ - يعلن أنه هيئة سياسية مستقلة عن نفوذ أى حزب أو شخصيات غير عمالية، وتحمل مسئولية علانيته والصورة التى تمت بها تلك العلانية وما حواه كل من برنامج اللجنة وبيانها من توجهات سياسية واقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى الأعمال التى قامت بها فى الفترة الوجيزة جدا التى باشرت فيها نشاطها العلنى من ٨ أكتوبر ١٩٤٥ حتى حملة إسماعيل صدقى باشا فى ١١ يوليو ١٩٤٦ التى حلَّت فيها كثير من الهيئات، وعديد من الصحف والمجلات كان من بينها «مجلة الضمير» لسان حال لجنة العمال للتحرير القومى و«مجلة الفجر الجديد».

وانطلقت لجنة العمال للتحرير القومى فى حركتها من قاعدة متسعة أنشأتها بفضل:

١ - حركة «اللجنة التحضيرية لمندوب نقابات العمال» فى مؤتمر الاتحاد العالمى للنقابات. وهذا المندوب هو محمد يوسف المدرك.

٢ - ارتباط «لجنة العمال للتحرير القومى» بالأعمال الكفاحية التى قام بها مؤسسو اللجنة على مدى ثلاث سنوات على الأقل (٤٣ - ١٩٤٥). فعندما وزع برنامج اللجنة مرفقا بالبيان باليد والبريد على النقابات العمالية فى القطر المصرى وصل إلى سكرتارية اللجنة نحو أربعة آلاف خطاب تأييد فى الشهر الأول من إعلان اللجنة. وانعكس هذا التأييد على الزيادة الكبيرة التى تطور إليها توزيع «مجلة الضمير» التى كانت لسان حال «لجنة العمال للتحرير القومى».

وكان مؤسسو اللجنة قد تنبهوا إلى أن نجاح «اللجنة» يرتبط بوجود مقر لها. ومن ثم فقد تم إيجاد مقر مؤقت لها تباشر اللجنة فيه نشاطها وهو «مكتب الأعمال النقابية» فى

رقم ١ بشارع الباب الشرقى بالأزبكية - القاهرة. وهو المكتب الذى كان يديره محمد يوسف المدرك. وأخيرا كان من المقومات الأساسية «للجنة العمال للتحرير القومى» لسان حال يكون همزة الوصل بينها وبين جمهورها. وتوصلت اللجنة إلى تأجير مجلة «الضمير» التى سوف نتحدث عنها فى باب «الإعلام والثقافة».

ففى مساء ٧ أكتوبر ١٩٤٥ خرجت عشرات الوفود من العمال تحمل نسخ البرنامج والبيان لتوصيلها إلى زعماء العمال فى الأقاليم ودور النقابات أو لتوصيلها إلى أهليهم وأصدقائهم فى القرى والعزب. وهكذا وصل البرنامج إلى الألوف من المصريين الذين وزع عليهم باليد أو أسقط فى صناديق بريد منازلهم أو أرسل إليهم بالبريد العادى ليصل إلى العمد والمشايخ ومدرسى المدارس الإلزامية ورؤساء المصالح الحكومية ورؤساء الجمعيات الخيرية وغيرهم. كما علق البيان على الحوائط وأعمدة الإنارة فى المدن والمراكز(١).

استدعاء قادة لجنة العمال للتحرير القومى لمقابلة رئيس الوزراء

كان لصدور بيان لجنة العمال للتحرير القومى وللطريقة التى وزع بها رد فعل ملحوظ فى الداخل والخارج. ولهذا استدعى محمود فهمى النقراشى باشا رئيس الوزراء ووزير الداخلية الموقعين على برنامج اللجنة وبيانها.

ويذكر محمود العسكرى أن رئيس الوزراء حيا الوفد العمالى الذى استدعاه إلى مكتبه أحسن تحية وأكرم وفادتهم. وبدأ يسألهم عن لجنة العمال للتحرير القومى والبرنامج الذى أصدرته. وما تضمنه البرنامج من هجوم شديد على الاستعمار وعلى الأحزاب القائمة وقتئذ. واستغرب رئيس الوزراء أن يهاجم برنامج «اللجنة» السراى ويطالب بإلغاء حق الملك فى إقالة الوزارة، كما ينص على ذلك الدستور. وسألهم كيف تجرؤون على ذلك؟ ومَنْ مِن حزب الوفد يعمل مع اللجنة؟ وأضاف رئيس الوزراء: «هاجمونى أنا شخصيا ما وسعكم الجهد.. وأبعدونا عن «دوشة» الاحتجاجات».

وعلق وفد اللجنة على حديث رئيس الوزراء بقولهم:

«إننا مواطنون نمارس حقوقنا الدستورية والقانونية. ونحن لا صلة لنا بحزب الوفد المصرى أو غيره من الأحزاب الأخرى. ونحن نثق ثقة تامة فى كل مواطن فى مصر وفى وطنيته، بما فى ذلك زعماء الأحزاب. وإن كان لنا عليهم مآخذ منها مهادنة الاستعمار». عندئذ أبدى رئيس الوزراء استعداده لأن تمول الحكومة مجلة «الضمير» على أن ينضم إلى محرريها الأستاذ إسماعيل فخرى بك، المفتش بوزارة الداخلية ومن رجال القانون. وأضاف بأن انضمامه لهيئة تحرير المجلة يمكن أن يجنب أعضاءها العثرات التى تضعهم موضع المساءلة القانونية.

وقد اعتذر وفد اللجنة عن عدم قبول ذلك العرض. ولكن رئيس الوزراء عاد وعرض عليهم أن يوقفوا حملة الهجوم على الاستعمار وأن يستبدلوا بها حملة من الهجوم على الوزارة لكى تحافظ المجلة على سخونتها فتشتريها السفارة البريطانية ووزارة الخارجية.

ورد أعضاء اللجنة بقولهم: إن هذه المجلة ما صدرت إلا لتدافع عن المقهورين والمعذبين فى الأرض. وأن أحدا لا ينكر أن الشعب المصرى مقهور ومستعبد من الاستعمار البريطانى بقوة الاحتلال العسكرى. والواجب أن يحارب العمال الاستعمار البريطانى حتى يتحقق الاستقلال الوطنى. «أما الوزارة وأخطاؤها إذا تعثرت فى شىء فهذا يأتى فى المرتبة الثانية. إذ علينا أن نلفت نظرها إلى ما تعثرت فيه. ولا داعى للهجوم عليها بالحق والباطل كى نبيع مجلتنا. ونحن لسنا تجار كلام».

وعلق العسكرى بقوله: إنه عندما تعذر على رئيس الوزراء أن يستوعب أعضاء اللجنة قال لهم:

«أنا جئت بكم إلى هنا لأتعرف على شباب مجاهدين، لأننى أحب المجاهدين. وفى الوقت نفسه لأنصحكم بتهدئة النار التى تشعلونها بين الشعب؛ خاصة بين العمال، لأن السفارة (البريطانية) تصرخ، واتحاد العمال يزمجر، وأجهزة الأمن مشمرة عن سواعدها. فإن قبلتم نصيحتى فكفى الله المؤمنين شر القتال، وإن ركبتم رؤوسكم فسيبطشون بكم. مع السلامة ومكتبى دائما مفتوح لكم.. ورجائى عدم معرفة أحد بما دار هنا»[٢].

وقد التزم وفد اللجنة بعدم إذاعة تفاصيل ما دار فى المقابلة، واكتفوا بنشر خبر موجز عنها فى عدد مجلة «الضمير» الصادر فى ٢٤ أكتوبر ١٩٤٥.

بعض أعمال لجنة العمال للتحرير القومى:

قامت «اللجنة» ببعض الأعمال السياسية البارزة منها:

الرد على خطاب العرش فى نوفمبر ١٩٤٥:

فى افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة ألقى رئيس الوزراء خطاب العرش. وسارعت «اللجنة» إلى إعداد تقرير عن رأيها فى أهم ما تضمنه الخطاب من القضايا الداخلية والخارجية. وطبعت ردها فى كتيب صغير وزع على نطاق واسع. ولقى اهتماما بين السياسيين والمثقفين. وكانت هذه أول مرة يصدر فيها عمل كهذا عن هيئة شعبية[٣].

يوم فلسطين:

كان قد تحدد العاشر من مايو ١٩٤٦ يوما يعلن فيه العالم العربى استنكاره لتقرير اللجنة الاستعمارية البريطانية عن قضية فلسطين. وأصدرت لجنة العمال للتحرير القومى بيانا بهذه المناسبة معلنة أن كفاح فلسطين من كفاحنا وقضية فلسطين هى قضيتنا وعدونا المشترك هو الاستعمار والاستغلال. وقالت اللجنة إن الحل الطبيعى لهذه المشكلة هو وجوب إنهاء الاستعمار ومحاربة الصهيونية باعتبارها من النظم الفاشية، ثم توجه البيان بنداء إلى الزعماء العرب وإلى العمال بأن يتمسكوا بالحل الطبيعى لقضية فلسطين ولا يرضوا بحل سواه[٤].

خطاب إلى مجلس الأمن:

قامت لجنة العمال للتحرير القومى بإرسال خطاب إلى أعضاء مجلس الأمن بينت فيه ما قدمه شعب مصر للجيوش المتحالفة من مساعدات ومن تضحيات جسيمة لصد هجمات الجيوش الفاشية لإيمانه الراسخ بمبادئ الديموقراطية. وإن شعب مصر كان مطمئنا لتصريحات زعماء الدول الكبرى فى ميثاق الأطلنطى ومؤتمرات موسكو وطهران ويالتا وفى دومبرتون أوكس. ورحب شعبنا بشكل خاص بالتمسك بالحقوق السياسية للإنسان، ويما للرجال والنساء، والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية. واستطرد الخطاب حتى انتهى بأن اللجنة إذ تتقدم لأعضاء مجلس الأمن بهذه العريضة «تأمل أن تستعملوا حقكم المنصوص عليه فى «المادة ٣٥» من ميثاق الأمم المتحدة لتنبيه مجلس الأمن الدولى والجمعية العامة إلى هذه الحالة فى مصر التى ينشأ عنها خطر على الأمن العالمى»[٥].

برقية لرئيس الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة:

كما أرسلت اللجنة فى ١٧ يناير ١٩٤٦ برقية إلى بول هنرى سپاك رئيس الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة تطلب منه أن يعرض على هيئة الأمم مطالب مصر الخاصة بالاستقلال الحقيقى، وجلاء الجيوش الأجنبية فورا عن وادى النيل.

برقية إلى مجلس الأمن:

وأرسلت اللجنة برقية أخرى فى أول فبراير ١٩٤٦ إلى مجلس الأمن الدولى باسم الشعب المصرى ترجو فيه إدراج المسألة المصرية فى جدول أعماله لأن وجود الجيوش الأجنبية فى مصر ووادى النيل فيه نقض للاستقلال وطعن فى مبادئ الأمم المتحدة وخطر على الأمن العالمى.

مع الشعب الإندونيسى:

عندما أعلن عن قرب مرور الباخرة الهولندية فولندام فى قناة السويس حاملة العتاد والسلاح لمحاربة الشعب الأندونيسى المكافح من أجل تحرره من الاستعمار، سارع محمد يوسف المدرك بصفته ممثل عمال مصر فى الاتحاد العالمى للنقابات بإصدار بيان ونداء إلى عمال مصر للوقوف إلى جانب الشعب الإندونيسى. وجاء فى البيان أن الشعب الإندونيسى فرض عليه من جديد أن يكافح الاعتداء الاستعمارى الجديد. وإن الاستعمار الهولندى لم يقدم على هذه الفعلة إلا مؤيداً من معسكر الاستعمار العالمى بزعامة أمريكا وإنجلترا(٦).

ثم سافر المدرك بعد ذلك إلى منطقة قنال السويس للاتصال بالنقابات والعمال لإنجاح عملية مقاطعة السفن الهولندية. وقد قررت نقابات بورسعيد وعمال الرباط مقاطعة الباخرة «فولندام» وعدم قيام عمال الرباط بربطها أو ملازمتها بقناة السويس أثناء مرورها. وأصدرت النقابة بيانا نشر فى جريدة المصرى فى ١٩٤٧/٨/٩ موقعا من رئيس النقابة مرسى محمد عادلان وسكرتيرها توفيق حسين. كما صدر بيان بالمعنى نفسه من متعهدى أعمال الرباط ببورسعيد. ولم يعد المدرك إلا بعد أن مرت الباخرة دون أن تقدم لها أية مساعدات(٧).

«المنظمة» والانتخابات البرلمانية

مدخل:

في بداية الأربعينيات، تكونت مجموعة من القيادات النقابية الذين نجحوا في تحقيق استقلالية الحركة النقابية عن جميع الشخصيات والأحزاب السياسية، بعد أن تنازعتها في الثلاثينيات سيطرة حزب الوفد والنبيل عباس حليم وأذناب السراى الملكية والإقطاعيين وغيرهم من المحامين والأطباء الذين سيطروا على النقابات العمالية باسم المستشارين. وكان بعض أفراد هذه المجموعة العمالية الحرة ـ كما سبق القول ـ على اتصال ببعض الماركسيين الذين كانوا قد بدأوا العمل في صفوف العمال والمثقفين. ويذكر طه سعد عثمان أن بعض المنشورات قد صدرت بداية من عام ١٩٤٣ وهي تحمل توقيع «طليعة العمال» وكان أحدها يطالب بالإفراج عن الزميل محمود العسكرى الذى كان معتقلا في ذلك الوقت.

ولم يكن اسم «طليعة العمال» في ذلك الوقت تعبيرا عن تنظيم عضوى سرى أو علني. ولكن مُصْدرى هذه المنشورات كانوا يرون في أنفسهم طليعة للوعي العمالي. وكانوا في اجتماعاتهم يناقشون شئون العمال في حاضرهم ثم ما يجب أن تقوم به قيادة مستقلة للطبقة العاملة المستقلة من أعمال تعبر عن دورها في السياسة المصرية، هذا، بالإضافة إلى الثقة في استعداد عناصر هذه المجموعة للتضحيات التي يتطلبها الكفاح. وبهذا المفهوم أطلقت هذه المجموعة على نفسها اسم «طليعة العمال».

ولهذا كان طبيعيا عندما أقيلت وزارة الوفد في عام ١٩٤٤ وأعلن عن حل مجلس النواب الذى كانت أغلبيته وفدية وفتح باب الترشيح لانتخاب مجلس نيابي جديد، كان من الطبيعي أن يفكر العمال في ترشيح عامل منهم في أكثر المناطق العمالية وعيًا وكفاحية؛ وهي منطقة شبرا الخيمة. ووجدت الفكر استجابة واسعة بين عمال النسيج رغم وجود نقابتين هما النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي وملحقاته بالقاهرة وضواحيها (نقابة شبرا الخيمة). و«نقابة رؤساء ومساعدى مصانع النسيج بالقاهرة». وقد اتفقوا بعد مشاورات عديدة على أن يقف الجميع خلف رئيس النقابة العامة لعمال النسيج فتقدم الزميل فضالي عبدالجيد بأوراق ترشيحه. وجمع العمال من قروشهم كل ما لزم المعركة من نفقات لدفع تأمين الترشيح ومصاريف الدعاية.

إن الذى أعد لهذه المعركة وقادها، وأعد المشروع الذى أقرته اللجنة الانتخابية العامة وساهم في خطة عمل المعركة الانتخابية لترشيح الزميل فضالي عبدالجيد هم «مجموعة العمال» الذين أطلقوا على أنفسهم اسم «طليعة العمال». وكان من بينهم في ذلك الوقت من غير عمال النسيج الزميل محمد يوسف المدرك.

كما كان يوسف درويش المحامي على اتصال دائم بهذه المجموعة العمالية؛ خاصة أثناء المعركة.

وفي هذه المعركة نفسها رشح عمال الإسكندرية محمود محمد مصطفى عامل النقل الميكانيكي في الدائرة التي رشحت فيها حكومة الأقلية شقيق ملكة مصر وزوجة الملك فاروق، مما عرَّض محمود مصطفى لمشاكل عديدة منها إلقاء البوليس القبض على مندوبيه في لجان التصويت ولم يفرج عنهم إلا بعد إعلان النتيجة. وكان الاتصال مستمرا بين أنصار محمود مصطفى في الإسكندرية وأنصار فضالي عبدالجيد في شبرا الخيمة؛ حيث حضر محمود مصطفى وقابل فضالي، كما سافر محمود العسكرى إلى الإسكندرية لإعلان تضامن عمال شبرا الخيمة مع محمود مصطفى.

وكانت معركة الانتخابات البرلمانية الثانية هي التي خاضها العمال

بمرشح عامل أيضا فى منطقة شبرا الخيمة فى ١٩٥٠، وذلك عندما رشح العمال محمد يوسف المدرك عضو منظمة «طليعة العمال».

وفى هذه المعركة أيضا رشح عمال النقل محمود محمد مصطفى مرة ثانية عن دائرة الرمل بالإسكندرية وحصل على ٦٦٥ صوتا.

وفى هذه المعركة نفسها فى ١٩٥٠ تم ترشيح الزميل محمود أمين على رئيس النقابة العامة لعمال النقل الميكانيكى بالفيوم ورئيس مؤتمر نقابات عمال الفيوم.

كما خاض المعركة الانتخابية شحاتة على رئيس النقابة العامة لعمال النقل الميكانيكى بالمنيا قبلى. وكان شحاته على اتصال بمجموعة عمال «الطليعة»، وعضو اللجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات عمال مصر. وكان من أنصار «لجنة العمال للتحرير القومى».

وكانت المعركة الثالثة فى ١٩٥٧، حيث رشح كثير من العمال أنفسهم فى أول انتخابات تجرى. بعد قيام ثورة ١٩٥٢. وفى هذه المعركة رشح حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى الزميل طه سعد عثمان فى دائرة شبرا الخيمة ولكن الاتحاد القومى اعترض على ترشيحه، فلم يستكمل المعركة.

«م»

انتخابات مجلس النواب: ١٩٤٥
ترشيح فضالى عبد الجيد عبد الجواد

كان لصدور قانون الاعتراف بالنقابات رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ آثار أخذت تتسع على نطاق الحركة النقابية فى مصر كلها. وكانت حركة استقلال الطبقة العاملة عن الشخصيات والأحزاب السياسية التقليدية قد نضجت وانضوى تحت لوائها غالبية النقابات النشيطة. وكانت نقابة «عمال النسيج الميكانيكى وملحقاته بالقاهرة وضواحيها (شبرا الخيمة)» من أوائل النقابات التى استقلت واتخذت لها دارا خاصة. ونجحت النقابة فى قيادة العمال فى حركة كفاحية حققت مكاسب عديدة لم تتحقق لغير عمالها من الفئات والقطاعات العمالية الأخرى.

غير أن هذا لم يمنع من أن تحدث واقعة أخطر انقسام فى صفوف عمال النسيج بالقاهرة وضواحيها؛ إذ خرج عدد من الرؤساء والمساعدين فى مصانع النسيج على النقابة العامة التى كانوا مشتركين فيها وكونوا نقابة خاصة بهم تحت اسم «نقابة الغزل والنسيج لرؤساء ومساعدى المصانع»، بينما استمر عدد غير قليل منهم فى نقابة العمال العامة متمسكين بعضويتهم. بل كان كثيرون منهم أعضاء بمجلس إدارة النقابة؛ بل كانت غالبية هيئة مكتب النقابة منهم(٨).

وفى هذا السياق، وبعد أن أقال الملك فاروق وزارة حزب الوفد فى ١٩٤٤، وبعد أن بدأ الاستعداد لانتخابات نيابية جديدة رأت قيادات نقابات العمال فى القاهرة والإسكندرية وبنى سويف والفيوم أن يخوض العمال المعركة الانتخابية ليكون لهم وجود فى الحقل الوطنى السياسى. وانخرط عمال النسيج بالقاهرة بحماس لاختيار مرشح يمثلهم فى مجلس النواب. ويذكر محمود العسكرى أن عملية الترشيح سارت على أسس ديموقراطية كاملة. فقد كان هناك، فى ذلك الوقت، ثلاث نقابات:

١ - «النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكى وملحقاته بالقاهرة وضواحيها (شبرا الخيمة)».

٢ـ نقابة عمال نسيج الحرير وفتالية الخرق بالقاهرة وضواحيها.
٣ ـ نقابة رؤساء ومساعدى مصانع الغزل والنسيج الميكانيكى بالقاهرة وضواحيها.

وفوضت كل نقابة من النقابات عشرة من العمال لتكوين لجنة انتخابية عامة من ٣٠ عضوا أضيف إليهم أمين لصندوق اللجنة الانتخابية.

واجتمعت لجنة الـ ٣١ ممثلا للنقابات تحت سمع وبصر آلاف العمال الذين وفدوا على دار نقابة رؤساء ومساعدى مصانع الغزل والنسيج. وطرحت كل نقابة اسم مرشحها الذى تأنس فيه الكفاءة لخوض المعركة الانتخابية. ففاز محمود العسكرى السكرتير العام للنقابة بالأغلبية الساحقة. غير أن نقابة المساعدين والرؤساء اعترضت على اختيار العسكرى لأنه ليس عضوا فى نقابة الرؤساء والمساعدين وهددت بتقديم مرشح منافس. لكن العسكرى أراد أن يتفادى أى انقسام بين العمال فى المعركة الانتخابية. فاقترح أن ينسحب وترشح بدلا منه فضالى عبدالجيد عبدالجواد رئيس النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكى (شبرا الخيمة). وقد راعى العسكرى فى هذا الترشيح أن فضالى من خريجى المدارس الصناعية الثانوية للنسيج وله أفضال على كثير من هؤلاء الخريجين، بل كان معلمهم فى المصانع التى اشتغل فيها من قبل التعيين وعند التعيين(٩).

ويذكر العسكرى أنه عندما فتح باب الاكتتاب لتمويل المعركة الانتخابية أمطرت السماء فيضا من قروش العمال. كما تكونت بكيفية تلقائية العديد من اللجان الانتخابية فى مصانع شبرا الخيمة وفى القرى المحيطة.

وطبع برنامج فضالى فأحدث رد فعل قويا فى الأوساط السياسية والحكومية ومجموعة «طليعة العمال» الذين رشحوا أنفسهم فى دوائر أخرى(١٠).

وعندما حمى وطيس المعركة استدعت وزارة الداخلية اللجنة المشرفة على انتخابات فضالى. وهناك قابلهم فريد أبو شادى السكرتير العام للوزارة وقال لهم بصراحة إن التحريات التى حصلت عليها الداخلية دلت على أن كفة فضالى هى الراجحة. وأن تتويج هذا النجاح إنما يكون بأن يكتب فضالى طلبا للانضمام إلى الهيئة السعدية التى يتزعمها أحمد ماهر باشا ومحمود فهمى النقراشى باشا.

غير أن محمود العسكرى رد بأنه وإن كان لا يوافق شخصيا على هذا العرض، فبصفته المفوض من زملائه فى كل ما يتعلق بالمعركة الانتخابية سوف يطرحه على العمال «أصحاب المصلحة الحقيقيين فى المعركة» وعند هذا أدرك المسئولون فى وزارة الداخلية أن اقتراحهم قد رفض.

ومع ذلك قامت اللجنة الانتخابية ـ بصفتها قيادة للمعركة ـ بدراسة المسألة فلم يوافق أحد باستثناء عامل واحد من ممثلى نقابة رؤساء ومساعدى المصانع. ولكن بعد تصويت الأغلبية عاد وانضم إلى ركب الإجماع.

البرنامج الانتخابى:

طبع البرنامج الذى تقدم به فضالى أكثر من مرة ووزع على نطاق واسع. وهو برنامج ديموقراطى تقدمى بوجه عام. ويلفت النظر فيه إلى جانب المطالب الوطنية فى الاستقلال والجلاء المطالبة أيضا:

١ ـ بالتعاون الوثيق مع جميع الشعوب الديموقراطية.
٢ ـ بتحقيق وحدة الأمم العربية على أساس شعبى.
٣ ـ ببقاء وادى النيل وحدة لا تتجزأ بشرط أن يتمتع أبناء السودان بالحقوق السياسية والأدبية التى يتمتع بها المصريون جميعا.

وفى السياسة الداخلية يشار إلى «تحرير الحياة المصرية من النفوذ الأجنبى» بنقل الاحتكارات إلى الدولة وتمصير المؤسسات الكبرى الاقتصادية والثقافية(١١).

سير المعركة الانتخابية:

قامت الجهات الإدارية التابعة لوزارة الداخلية بما يلى:

١ - منع الغالبية العظمى من عمال دائرة شبرا الخيمة - من مختلف الصناعات - من القيد فى جداول الناخبين والحصول على التذاكر الانتخابية. والدليل على ذلك أن الأصوات الصحيحة لم تزد على أحد عشر ألفا، بينما بلغ إجمالى عدد من أدلوا بأصواتهم صحيحة - من واقع النتائج الرسمية المعلنة - ٧٣٠٦ أصوات موزعة بين المرشحين الخمسة فى الدائرة.

٢ - كانت دعاية المرشحين الأربعة، غير فضالى، تقليدية اعتمدت على العصبيات والارتباطات العائلية والمصالح وتوزيع الملابس والهدايا وشراء الأصوات.. إلخ بينما اعتمدت الدعاية لفضالى على التوعية السياسية وشرح البرنامج ومناقشته. واستخدمت اللجنة الانتخابية وسائل عدة منها المطبوعات والندوات والسرادقات والمظاهرات والأشعار الشعبية والأزجال العامية.

٣ - قبل التصويت بيوم أى فى ١٩٤٥/١/٦ حدثت معركة اعتدى فيها البوليس على العمال وكسر فيها ذراع محمود العسكرى بعد أن تعرض للموت.

٤ - كان لارتفاع نسبة الأمية بين الناخبين أثره على نتيجة التصويت.

٥ - رغم كل ما قام به العمال من توعية أثناء دعايتهم الانتخابية وتحذيرهم الناخبين من بيع أصواتهم. فإن المرشحين الآخرين تنافسوا فى شراء الأصوات.

٦ - تدخل الحكومة السافر فى التصويت والفرز.

وعندما ظهرت نتيجة الانتخاب لم يحصل أحد من المرشحين على الأغلبية المطلقة للأصوات وحصل فضالى على ٨٤٩ صوتا من مجموع الأصوات الصحيحة، وهى كما ذكرنا ٧٣٠٦، أى أن فضالى حصل على عشر الأصوات.

وبعد أربعة أشهر من المعركة الانتخابية فى شبرا الخيمة، أى فى ٣٠ إبريل ١٩٤٥ صدر قرار إدارى من الحكومة بحل نقابة شبرا الخيمة.

وفى ٩ يوليو ١٩٤٥، توفى فضالى متأثرا بمرض القلب الذى كان أصيب به بعد صدمته بخبر ضرب نقابة شبرا الخيمة.

ولم يكن فضالى ماركسيا أو عضوا فى الحلقة الماركسية التى ضمت المدرك ومحمود العسكرى ويوسف درويش، وهى الحلقة التى زكت وساندت ترشيح فضالى. ولكن العمال ساندوا فيه قائدا عماليا يتمتع بحب عمال النسيج وثقتهم(١٢).

وقد كرم العمال فضالى بعد موته. فسافر وفد كبير منهم إلى قرية إهناسيا الخضراء محافظة بنى سويف، ثم قاموا بجنازة صامتة من شبرا البلد حتى صلوا عليه صلاة الغائب فى مسجد الخازندارة بشارع شبرا مصر. وبتكليف من لجنة المندوبين التى قادت العمال بعد حل النقابة كتب طه سعد عثمان كتيبا بعنوان «نبذة تاريخية عن حياة المناضل النقابى فضالى عبدالجيد عبدالجواد»(١٣).

ترشيح محمد يوسف المدرك

المعركة الانتخابية الثانية لمجلس النواب، كانت معركة ترشيح قيادة معروفة على النطاق النقابى والعمالى فى مصر وسكرتير لجنة العمال للتحرير القومى، الهيئة السياسية للطبقة العاملة، وعضو المجلس العام لاتحاد النقابات العالمى.

فبعد استقالة وزارة إبراهيم عبدالهادى باشا تشكلت وزارة حسين سرى باشا. وقيل وقتئذ إنها وزارة محايدة وإن مهمتها الرئيسية هى إجراء الانتخابات التى كان متوقعا أن تحمل حزب الوفد إلى الحكم.

ودارت المعركة الانتخابية فى ظروف استمرار حالة الطوارئ والأحكام العرفية التى أعلنت فى مايو ١٩٤٨ تحت ستار حماية الجيش فى حرب فلسطين. وتحت هذا الشعار تم اعتقال المئات من العمال والطلاب الشيوعيين والوفديين والوطنيين. فكان فى المعتقل العديد من كوادر الجيل الأول من أعضاء «المنظمة» من القيادات العمالية فى شبرا الخيمة، وفى مناطق أخرى من القطر. وواجه محمد يوسف المدرك نتائج هذه التطورات منعكسة على الوضع الجماهيرى والعمالى فى شبرا الخيمة.

وكان محمد يوسف المدرك قد اعتقل فى حملة ١٩٤٨. ولكن أفرج عنه بعد أن أرسل أثناء وجوده فى المعتقل تقريرا إلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى (هيئة الأمم المتحدة) تحدث فيه عن أحوال عمال مصر ونشرت «أخبار اليوم» صفحة كاملة عن هذا التقرير. وبعد الإفراج عنه، قررت «المنظمة» أن ترشحه فى الدائرة التى شهدت ترشيح فضالى عبدالجيد.

ويذكر محمد عبدالغفار، وكان من أبرز القيادات الجماهيرية من الجيل الثانى فى ذلك الوقت، أن اللجنة العامة الانتخابية التى تشكلت فى شبرا الخيمة لإدارة معركة المدرك، ضمت من أعضاء المنظمة بالإضافة إليه كلا من: على العدل ومحمد عبدالجواد القطان وانضم محمد شحاته وعبدالرحمن أبو خضر وآخرون. وكانت غالبيتهم من عمال النسيج، ومن قيادات العمال فى الدائرة.

وأصدرت اللجنة العامة عددا من المطبوعات:

١ ـ البيان الأول موجه إلى أهالى شبرا الخيمة وفيه تذكير لهم بمعركة انتخابات فضالى فى ١٩٤٥ ودعوتهم إلى انتخاب خليفة فضالى وذلك من أجل تحقيق مطالبهم(١٤).

٢ ـ كتيب فيه تعريف بالمدرك ونضاله فى الحركة النقابية والعمالية منذ عام ١٩٣٣ وحتى ١٩٤٥. وهى الفترة التى كان محور النضال العمالى فيها قد بدأ يتوجه لكسب استقلالية الطبقة العاملة فى إقامة منظماتها النقابية والعمالية.

٣ ـ تحية للمدرك من الشعر الشعبى والزجل وفيه سرد لحالة الشعب والعمال والفلاحين، وكيف كان يتصرف الحكام بإطلاق الرصاص على الطلاب فوق كوبرى عباس. وكيف قاد هولاء الحكام البلاد إلى الهزيمة فى فلسطين.. ثم ما فعلوه بالمعارضين من إلقائهم فى المعتقلات(١٥).

٤ ـ الخطاب الرئيسى للمدرك والذى قدم به نفسه وبرنامجه للناخبين. وصيغ الخطاب فى لهجة قوية واضحة وتعرض للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى البلاد وعزز كلامه بكثير من الإحصاءات، ولم ينس أن يحدد موقفه من قضيتى السودان وفلسطين.

ويلفت النظر الأسلوب الذى قدم به المدرك نفسه إلى أهالى شبرا الخيمة عندما صاغه فى صورة سؤال وجواب:

- كيف تنزل إلى المعركة وأنت رجل فقير؟ فقلت: أنا فقير بمالى ولكنى غنى بإخوانى.

- أنت لا تنتمى إلى حزب من الأحزاب المليئة بالألقاب والأسماء البراقة؟ فقلت: لقبى الشريف هو أنى عامل.

- ولكن ليس لك عصبية؟ فقلت: إن لى أقوى عصبية وأشد عزوة وهم العمال والفلاحون.

- إذا دخلت البرلمان فهل تستطيع تنفيذ برنامجك؟ فقلت: ليس هو برنامجي وحدى إنما هو برنامج الآلاف والآلاف الذين كلمتهم الصدق وهدفهم الجمعى عظيم. وإذا دخلت البرلمان فمعنى هذا أن بابًا عظيما واسعا قد فتح أمامنا نحن أبناء الشعب لكى نحقق أهدافنا. نحن القوة الحقيقة فى مصر، ونحن قادرون على تحقيق هذا البرنامج وكل ما نريد. إن الشعب هو القوة التى لا قوة مثلها. واتحاده فى الجهاد هو السبيل إلى الفوز، وسننتصر بقوتنا واتحاد كلمتنا وجهادنا.

- ولكنك ستكون فى المعارضة فهل تستطيع أن تحقق مطالب؟ فقلت إننا فى المعارضة الآن ومنذ بدأنا حياتنا وجهادنا لم يدخل أحدنا البرلمان ولا الوزارة ومع ذلك؛ فقد أجبرنا الحكومة على احترام إرادتنا وأسقطنا أشدها بطشا وعدوانا. وقاومنا بريطانيا وكانت سيدة العالم تسعا وستين سنة كاملة. وسددت المدافع إلى صدورنا فأقدمنا، وعلقت المشانق فتقدمنا، وأطلقت الرصاص فما تزعزعنا.

- سلمنا لك بما تقول. فما هو برنامجك، فقلت: برنامجى هو برنامجكم أيها المتسائلون: استقلال مصر والسودان وأن تحكموا أنفسكم بأنفسكم وتعيشوا حياة كريمة.

ومع الواقع والأرقام العديدة التى قدمها المدرك عن أحوال الفلاحين والعمال وعن قضايا الصحة والتعليم. وعن ضعف مستوى التصنيع وضرورة تحديد الملكية وتوزيع أراضى الحكومة على الفلاحين، تحدث عن العمال وأحوالهم المعيشية وأجورهم المتدنية وما تفعله بهم شركات الاحتكار. وعرج على الوضع الدستورى فى البلاد مشيرا إلى أنه موجود رسميا؛ ولكن هناك مئات القيود والقوانين التى تعطله بسلاح الأحكام العرفية والقوانين الاستبدادية.

وبالنسبة للسودان تحدث المدرك عن أن المصريين قد مدوا أيديهم للسودانيين منذ مائة عام. وأننا نطالب لهم بما نطلبه لأنفسنا: التحرر من الاستعمار والحياة الديموقراطية. وبالنسبة للشعوب العربية التى ترزح تحت الاستعمار الأجنبى والاستبداد الداخلى والتى تعطف علينا ولها دين فى رقبتنا. فإنه على أكتافنا واجب نحوها هو تأييدها لتحرر بلادها من النفوذ الاستعمارى لكى تحكم هى نفسها بنفسها.

أما مسألة فلسطين الدامية، فقد أدت فيها خيانة بعض الحكومات العربية لواجباتها الوطنية إلى تشريد شعب عربى، كما وضع بعضها الآخر يدها على قطعة من فلسطين. وانجرت هذه الحكومات فى ذيل الإنجليز والأمريكان ويعملون باسم الضمان الجماعى - فعلى جميع الدول العربية:

أن تعمل على أساس شعبى ضد الإنجليز والأمريكان والفرنسيين، بل وضد جميع الدول الاستعمارية أيا كان شأنها.

وتحدث عن الأسباب التى تدعونا لتأييد السلام العالمى. فالذين يصنعون الحرب هم الذين يكسبون أضخم المكاسب من بيع المدافع والطائرات ومن قتل الجنود أبناء الفلاحين والعمال ويكدسون الأرباح.. ولهذا نعارض عقد معاهدة جديدة أو تحالف مع دعاة الحروب. أو أى ارتباط ببريطانيا وأمريكا لأننا نريد استقلالنا ونريد السلام لنا وللعالم أجمع(١٦).

وعن تحرك «المنظمة» فى الدائرة يذكر محمد عبدالغفار أن أول نزول لأعضائها مع المدرك للطواف على أهالى الدائرة كان يوم أحد وهو عطلة للمصانع. ولكن تم المرور على صغار أصحاب الدكاكين. وسرعان ما تحولت المجموعة الصغيرة السائرة إلى مظاهرة كبيرة. وكانت هتافات أعضاء «المنظمة»: تحيا وحدة العمال ـ العمال أساس الدولة ـ تحيا وحدة الشعب المصرى ـ تحيا وحدة العمال والفلاحين. نائبنا عامل فانتخبوه يا عمال. نائبنا فقير فانتخبوه يا فقراء ـ نائبنا مظلوم فانتخبوه يا مظلومين ـ لا يحطم الظلم إلا مظلوم ـ لا يحارب الفقر إلا فقير ـ إلى البرلمان يا عامل، إلى البرلمان يا فقير(١٧).

وكانت المظاهرة الانتخابية الثانية فى القناطر الخيرية. وكان هناك سرادق لأحد البكوات أو كبار الأعيان. وألقى المدرك خطبته التى أشرنا إلى بعض فقراتها. وهتف على العدل فى الاجتماع: «كفى ما فات يا بشوات، ظلم وتشريد مع معتقلات».

وخطب محمد عيسى وهو أحد مؤيدى المدرك خطبة دينية تدعو إلى انتخاب مرشح العمال. وكان محمد عبدالغفار قد أعد من قبل قصيدة قال فيها.

يا شعب زود كفاحك جالك يوم الانتخابات

اصحى وفتح لروحك كفاية اللى منك فات

واوعى لنفسك واوعى يخدعوك أعداك اللى خانوك البهوات والبشوات.

إلى آخر هذه القصيدة الشعبية(١٨).

وعندما أجريت الانتخابات كان هناك ثلاثة مرشحين:

ـ مرشح حزب الكتلة الوفدية. اللواء شكرى الشهابى باشا وحصل على ٢٨ صوتا.

ـ مرشح حزب الأحرار الدستوريين ومن كبار ملاك الأرض عبدالعزيز الشلقانى وحصل على ٤٧٧٦ صوتا وانتخب.

ـ مرشح وفدى محمد إبراهيم دحروج وحصل على ٢٧٨٠ صوتا(١٩).

ـ مرشح مستقل: محمد أحمد يوسف المدرك وحصل على ٣٦٥ صوتا.

انتخابات مجلس النواب: ١٩٥٠

ترشيح مصطفى موسى
ونموذج للعمل المشترك بين يسار الوفد و«المنظمة»

فى الأسبوع الأول من يناير ١٩٤٩ اجتمع «الوفد المصرى» ليتخذ قرارا حول دعوة السراى له للاشتراك فى حكومة قومية ائتلافية مع أحزاب الأقلية، وكان سراج الدين باشا، سكرتير عام الوفد يقود داخل هذه الهيئة القيادية العليا الاتجاه الذى يريد أن يلتقى بالملك «الذى مد يده للوفد من قبل» وذلك على حد تعبير السكرتير العام للوفد. فى الوقت ذاته، كان أنصار «الطليعة الوفدية» يعارضون بحزم هذا التوجه. ومن ثم اجتمع الشباب الوفدى فى اليوم السابق لاجتماع الهيئة الوفدية ليعلن موقفه. واتفقوا على مقاومة كل اتجاه يرمى إلى التحالف مع أعداء الشعب والوفد. ثم قاموا بطبع وتوزيع منشور جاء فى مقدمته:

«إن الرجوع إلى الأمة واحترام مشيئتها ودستورها هما السبيل لتوحيد الصفوف والدفاع عن البلاد». وعرض المنشور للكوارث التى حاقت بالبلاد تحت حكم السعديين

والأحرار الدستوريين. ووزعوا المنشور على كل أعضاء الهيئة الوفدية والشباب والجماهير الوفدية التى تصادف وجودها فى بيتى النحاس وسراج الدين. وكانت هتافاتهم تدوى: «لا ولاء لعبد الهادى (رئيس الوزراء السعدى) - لا تآلف ولا تأليف - الدستور أساس الحكم - إرادة النحاس إرادة الشعب».

وعندما تقرر إجراء الانتخابات النيابية فى ٣ يناير ١٩٥٠، وهى الانتخابات التى جاءت بالوفد إلى الحكم دب نشاط كبير فى معسكر الوفد استعدادا للانتخابات أسهم فيه طلاب الوفد وشبابه بنصيب كبير. وكان الوفد قد ألف لجنة دعاية للانتخابات من أعضاء الوفد المصرى والهيئة الوفدية. فتقدمت لجنة الطلبة التنفيذية العليا بمذكرة إلى الحزب عن دور الطلبة والشباب فى الانتخابات وواجب الوفد فى تأييدهم والاستعانة بهم للدعاية لمرشحى الوفد والطواف مع المرشحين فى دوائرهم. فوافق الوفد على أن يمثلوا فى اللجنة الحزبية العامة للانتخابات. كما وافق الوفد على طلب لجنة الطلبة العليا بأن يؤيد الوفد مبدأ حق ترشيح من تقدمه اللجنة من أعضائها ليخوض المعركة الانتخابية. فتم ذلك، واستدعت اللجنة مصطفى موسى - وكان فى انجلترا يستكمل تعليمه بعد أن فصل من كلية الهندسة - فاستجاب لزملائه فى لجنة الطلبة وخاض المعركة فى دائرة باب الشعرية بالقاهرة وهى الدائرة التى رشح فيها الحزب مصطفى موسى. لكن سكرتارية الوفد - وكانت قد آلت مصائرها إلى قطب اليمين فى الحزب فؤاد باشا سراج الدين - قررت أن تأخذ باليد اليسرى ما أعطته باليد اليمنى لمصطفى موسى فى دائرة باب الشعرية بالقاهرة. ذلك أنه ولم يكن لهذا القرار فى ذلك الوقت من دلالة سوى أن مصطفى موسى قد اختيرت له تلك الدائرة ليواجه هزيمة مريرة أمام منافسه القوى سيد بك جلال. وكان واضحا لكل ذى عينين أن المعركة بين الطرفين غير متكافئة إلى حد بعيد. فسيد بك جلال الذى فاز بتمثيل الدائرة فى انتخابات سابقة كان شخصية عامة ومن كبار الأثرياء، وعضوا فى حزب الهيئة السعدية. وكان ذلك كله -- موضع رضاء القصر. ثم إنه اشتهر بأنه رجل البر والإحسان الذى بنى فى الدائرة من ماله مستشفى «سيد جلال»، الذى يقدم خدماته لفقراء الحى. وفى هذا كان يفاخر بعصاميته وأنه فى مطلع حياته كان فقيرا يكدح مع فقراء الحى. وكان يحسب له أمام الرأى العام أنه هو الذى قدم للبرنامج مشروع قانون إلغاء البغاء الذى أجيز فى عهد حكومة السعديين(٢١).

فى المقابل كان مصطفى موسى رئيس اللجنة التنفيذية العليا للطلبة (الوفديين) طالبا بكلية الهندسة بجامعة فؤاد الأول. وقد حيل بينه وبين أن يحصل على شهادة التخرج لفصله من الكلية لأنه خاض المعارك ضد الاحتلال البريطانى وطغيان السراى. وهو قائد تقدمى بارز تلتف حوله وتثق به الألوف من الطلاب الوفديين وطلاب الجامعة. بل كان فى الوقت ذاته يخوض معركة قاسية لإصلاح حزب الوفد على أسس جديدة وطنية وديموقراطية واجتماعية. ولكن إذا صح أن ما قدمه مصطفى موسى وزملاؤه فى «ط.و.» يزكيه فى صفوف الجماهير الوفدية والتقدمية، فإن رصيده هذا - وهنا تكمن المفارقة - ربما لا يضمن له أن يفوز فى الانتخابات البرلمانية على منافسه، فمن المعلوم أن مصائر المرشح - أى مرشح - تتأثر بالمناخ السياسى العام فى البلاد. ولكن التجارب أظهرت أيضا أن اختيارات الناخبين قد تحسمها فى التحليل الأخير عوامل أخرى تدخل فى باب العصبية للأهل أو لأبناء الحى أو المدينة، كما تخضع أيضا لعوامل المنافع المتبادلة والخدمات الشخصية التى تربط بين الناخب والمرشح.

ولكل ما تقدم توقع الكثيرون أن تكون فرصة مصطفى موسى فى دخول مجلس النواب منعدمة أو تكاد. وفى جميع الأحوال فإن المعركة ستكون قاسية شديدة القسوة(٢٢). وهو ما

تبين لزملاء مصطفى موسى وهو ما استقر أيضا فى حسابات «المنظمة». ومع ذلك اتخذت «ط.و.» قرارها بدخول المعركة الانتخابية ومساندة مصطفى موسى. لكن الأمر كان يتطلب إعدادا خاصا للخطة المناسبة. وتم ذلك على الوجه التالى:

١ ـ فيما يتعلق المرشح نفسه وهو مصطفى موسى بسماته وصفاته الشخصية فقد حدد حسن صدقى أن جميع الطلاب والشبان الذين يؤيدون مصطفى موسى لا يفعلون ذلك من أجل الوفد بل وبالأساس «لشخصيته وعقليته وقدراته الكلامية والذهنية وغير ذلك من الصفات»[٢٣]. فالمرشح الذى يخوض المعركة يحظى إذن بالقبول لذاته.

٢ ـ لجنة قيادية مشتركة: فى الوقت ذاته فرض الوضع فى الدائرة اختيار وحشد مجموعات من القيادات الميدانية لإدارة المعركة بكل ما يتوافر لهذه المجموعات من الكفاءة والخبرة والقدرة على التواصل مع الجماهير وتحمل العمل الشاق[٢٤].

٣ ـ تقديم المرشح لأهالى الدائرة: وفى المرحلة التى بدأت بعد فتح باب الترشيح كانت القضية الرئيسية التى فرضت نفسها على اللجنة القيادية هى تقديم مصطفى موسى إلى جمهرة الناخبين وإلى أهالى باب الشعرية عموما حتى يتعرفوا على شخصه وعلى برنامجه السياسى العام وبرنامجه المحلى لخدمة الدائرة. وقد تطلب هذا الأمر التحرك على محورين:

أ ـ الأخذ فى وقت واحد بمجموعة متكاملة من أشكال الكفاح والتنظيم. وهى مجموعة تندرج فيها أعمال الدعاية والتحريض لخلق وعى سياسى بين الناخبين بأهمية أن يصوتوا لمصلحة الوطن ومصلحة الدائرة لانتخاب مصطفى موسى.

ب ـ أن تتجه عمليات التوعية بالأساس إلى الأحياء الشعبية بالدائرة بما فيها من عمال وفقراء وإلى الفئات الوسطى بما فيها من موظفين وحرفيين وطلاب وأصحاب دكاكين وغيرهم.

وفى هذا الإطار تم على اتساع الدائرة: ـ توزيع بيانات ـ ووضعت ملصقات ـ وعلقت لافتات. كما نظمت مسيرات ومظاهرات عدة فى الدائرة. وفى هذا ـ وربما لأول مرة ـ يذكر حسن صدقى أنه قد تم حشد بضعة ألوف من الطلاب من خارج الدائرة (سبعة أو ثمانية آلاف) ودفعهم إلى داخل الدائرة. وكانت مجموعات الطلاب تسير أحيانا فى مظاهرات ليلية تحمل المشاعل وتتغلغل لأول مرة فى أعماق الأحياء الشعبية وأحيانا فى مجاهل أزقتها الضيقة وبيوتها الفقيرة[٢٥].

جـ ـ وفى الوقت ذاته أيضا كان الاهتمام بفتح حوار مباشر ومتصل مع سكان الدائرة. وحدث هذا فى المقار الانتخابية وفى المقاهى.

٤ ـ التصويت حق وواجب: وإذا صح أن هذه الأعمال تم التركيز عليها فى مرحلة أولى من مراحل المعركة الانتخابية؛ فقد واجهت اللجنة القيادية للمعركة فى مرحلة ثانية ـ أن يقنعوا الناخبين ويسيروا معهم خطوة بعد خطوة ـ باستخدام حقهم الدستورى فى إعطاء أصواتهم للمرشح الذى وقع اختيارهم عليه. ومن هنا ركزت اللجنة القيادية معظم الجهد فى مراجعة قوائم الناخبين واستخراج البطاقات الرسمية التى تدل على إدراج أسمائهم فى القوائم. وتطلب هذا الأمر المرور على المنازل وإجراء حوارات مع ساكنيها لإقناعهم بأن التوجه إلى صناديق الانتخابات هو واجب تمليه المصلحة الوطنية والفردية.

وكانت محصلة هذا كله أنه عندما جرت الانتخابات فى حى باب الشعرية فاز مصطفى موسى على منافسه[٢٦].

العمل فى دوائر أخرى:

هذا وقد دخل معركة الانتخابات عدد من أعضاء الهيئة الوفدية الذين كانوا فى الوقت ذاته من رموز «ط.و.». فكان الدكتور محمد مندور مرشحا فى دائرة السكاكينى والظاهر (شمال القاهرة) وكان أقوى منافسيه صالح جرجس صالح من رجال الأعمال وصاحب مصنع للصابون. وعلى الرغم من أن د. مندور لم يفكر فى مجاراة منافسه فى القدرة على الإنفاق وتقديم الهدايا، فإن هذا المنافس لم ينجح وكان النجاح حليف الدكتور مندور. وكانت فى دائرة مندور لجنة مشتركة من شباب «ط.و.» و«ط.ع.» قامت بدور مهم فى أعمال الدعاية والتنظيم والحشد وكان على رأس هذه اللجنة عادل الضبع من «ط.ع.» وحسين الإسناوى من «الشباب الوفدى»(٢٧).

وفى الوقت ذاته تقدم د. عزيز فهمى المحامى ليخوض معركة الانتخابات مرشحا للوفد فى دائرة الجمالية (القاهرة). وتم انتخابه نائبا عن هذه الدائرة. هذا مع ملاحظة أن عزيز فهمى كانت لديه فرصة الفوز فى إحدى دوائر مديرية (محافظة الغربية) وذلك بحكم أنه ابن عبدالسلام فهمى جمعة باشا السكرتير العام الأسبق لحزب الوفد ومن كبار ملاك الأرض.

وفاز أيضا من العناصر الوفدية الديموقراطية المحامى أحمد الحضرى الذى رشح فى دائرة الجامع الأحمر (حى الموسكى بالقاهرة).

وقد اتسع نطاق التعاون بين «ط.و.» وأعضاء «المنظمة» فى المعركة الانتخابية. فكان الأعضاء من الجانبين يتنقلون معا من دائرة إلى أخرى لمساندة مرشحين وفديين غير منتمين للطليعة الوفدية. ولكن كان انتخابهم إلى مجلس النواب يدخل فى دائرة عزل العناصر الأشد رجعية والطائفية(٢٨).

انتخابات مجلس الأمة ١٩٥٧

مدخل:

شهد عام ١٩٥٧ أول انتخابات نيابية تجرى فى ظل ثورة يوليو ١٩٥٢.. وكانت «المنظمة» قد عقدت مؤتمرها وفيه اتخذت اسما لها «حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى». وقرر «الحزب» أن يخوض الانتخابات بترشيح عدد محدود من أعضائه، ومساندا فى الوقت ذاته ومؤيدا انتخاب العناصر الماركسية والتقدمية والمرشحين الوطنيين الشرفاء من أعضاء «الاتحاد القومى»، وهو وقتئذ حزب الحكومة والتنظيم السياسى الأوحد المسموح بقيامه.

وكانت كل الدلائل تشير إلى أن البلاد تخوض معركة انتخابية جديدة تماما تحت تأثير مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى تحيط بها داخليا وعربيا ودوليا. هذه العوامل التى سبق أن عرضنا لها فى باب السياسة.

وفى ضوء الظروف والملابسات المحيطة بالمعركة الانتخابية فى ١٩٥٧، كان لا بد أن يحدد الحزب أنها معركة وطنية ديموقراطية فى المحل الأول، تتم فيها التعبئة الوطنية والشعبية ضد الإمبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والرجعية المحلية. وأنه لا يثنينا عن التمسك بهذا التصور اية ردود فعل غير محسوبة من جانبنا، تصدع وحدة الصف الوطنى أو أية استفزازات موجهة لأشخاصنا أو محاولات تحرفنا عن أهدافنا، وتخل بمتطلبات بناء الجبهة الوطنية الديموقراطية والتقدمية المناهضة بحزم لمشاريع الجبهة المقابلة: جبهة الإمبريالية والرجعية.

أشكال التنظيم وأسلوب العمل:

من واقع صياغة هذا التصور جرى تحديد أشكال التنظيم المطلوبة وأسلوب العمل المقترح فى إدارة مشاركة الحزب فى الانتخابات النيابية.

فإذا صح أن المطلوب هو إحباط مخططات الإمبريالية والرجعية المحلية فإن الشكل التنظيمى المطلوب هو صيغة جبهة وطنية متحدة.. وهى جبهة واسعة برزت مكوناتها فى مصر فى غمرة الكفاح ضد الأحلاف الاستعمارية والرجعية منذ الأربعينيات، وأكسبتها زخما معارك نظام يوليو ضد الأحلاف وضد العدوان الثلاثى ورفض مشروع أيزنهاور.

ثم يتعين أن يكون لهذه الجبهة الوطنية المتحدة مشروع برنامج وطنى ديموقراطى عام يطرح للمناقشة على الناخبين والمرشحين. وقد طرح هذا المشروع بالفعل تحت عنوان: «ماذا يريد الشعب من ممثليه فى مجلس الأمة؟».

وجاء فى مقدمة هذا المشروع العام الذى تطرحه الجبهة الوطنية الديموقراطية أن الجبهة تدعو القوى السياسية فى بلادنا إلى تبنيه.. وفى الوقت نفسه، يستطيع كل مرشح ـ ومن حقه ـ أن يضيف إلى هذا المشروع الأهداف الجزئية التفصيلية للإقليم أو للمنطقة التى يتقدم فيها المرشح. فإذ كانت منطقة عمالية مثلا أضيفت إلى المشروع المطالب المهنية للعمال. وإذا كانت منطقة ريفية أضيفت التفاصيل المتعلقة بمطالب عمال الزراعة وصغار الفلاحين ومتوسطيهم. وهكذا فيما يتعلق بالطوائف والطبقات الوطنية الأخرى(٢٩).

الخطوط العامة لمشروع البرنامج:

لقد حرصت الجبهة الوطنية عند كتابة مشروع البرنامج العام الذى قدمته على أن يكون معبرا بعمق عن مضمون جبهوى، وتقدمى على المستويات الوطنية والقومية والدولية. واشتمل البرنامج على عدد من الفقرات الرئيسية تحتوى كل فقرة منها على قضية أو أكثر من القضايا المركزية التى تشكل العمود الفقرى والهيكل الصلب لإقامة وحدة عمل بين الطبقات والقوى الاجتماعية الوطنية والشعبية.

لقد دعا البرنامج إلى حماية الاستقلال والحكم الوطنى القائم. وهو ما يتحقق بتنفيذ سياسة السلام والاستقلال التى شارك جمال عبدالناصر فى صياغتها فى مؤتمر باندونج. أما حماية الحكم الوطنى فتتحقق بدعم الجبهة الوطنية فى الداخل وهى جبهة العمال والفلاحين والرأسمالية الوطنية. وأن يكون «الاتحاد القومى» الصيغة التنظيمية لهذه الجبهة.

وطالب البرنامج على المستوى القومى بإقامة اتحاد فيدرالى بين مصر وسوريا ودعم النضال المشترك مع السودان ومع حركات التحرر العربية.

ودعا البرنامج إلى الدفاع عن السلم العالمى على أساس مبادئ التعايش السلمى والحياد الإيجابى ودعم هيئة الأمم المتحدة.

كما دعا إلى تصفية بقايا الإقطاع والاحتكار واتخاذ إجراءات محددة. وطالب بإطلاق الحريات السياسية والنقابية وتقرير المساواة بين المرأة والرجل والعناية بالأطفال والشباب.

واهتم البرنامج بقضية بناء اقتصاد وطنى متحرر ومزدهر يرفع مستوى الطبقات الشعبية وإقامة صناعة ثقيلة وتشجيع رأس المال الوطنى، والنهوض بالإنتاج الزراعى.

كما اهتم بقضايا التعليم ورفع مستوى معيشة المعلمين. وتشجيع البحث العلمى فى فروع معينة من العلم الحديث (البحوث المتعلقة بالذرة) وإحياء التراث الوطنى والتقدمى وتشجيع المثقفين لينهضوا بمهامهم وإقامة اتحاد لهم.

ووزع مشروع البرنامج توزيعا و اسعا فى الأحياء والمصانع وفى أوساط المثقفين. ويذكر طه سعد عثمان أن من الضباط الأحرار الذين آزروا الجبهة أحمد شهيب ومجدى حسنين وأحمد شفيق أبو عوف وغيرهم.

ولم تكتف الجبهة الوطنية بإصدار مشروع برنامجها؛ وإنما أصدرت ميثاقا وطنيا طبع ووزع على الجماهير توزيعا واسعا. وقام الكثيرون من المرتبطين بالجبهة بجمع التوقيعات عليه وطالبوا المرشحين بالالتزام به. وفيما يلى نصه:

الميثاق الوطنى:

«استنادا إلى مشروع البرنامج العام وزع الحزب «الميثاق الوطنى» الذى يتضمن ست نقاط رئيسية دعا المواطنين إلى تبنيها والتوقيع عليها. (انظر باب النصوص).

هذه النقاط تؤكد على الأفكار التالية:

(١) أن يقف المواطنون متحدين مدافعين عن سياسة السلام والاستقلال والحياد الإيجابى والتعايش السلمى التى ينتهجها الرئيس عبدالناصر.

(٢) التعهد بالكفاح من أجل الوحدة العربية الشاملة بين أجزاء الوطن العربى ومساعدة البلاد العربية فى كفاحها ضد الاستعمار والصهيونية.

(٣) الوقوف صفا واحدا ضد مشروع أيزنهاور.

(٤) الكفاح من أجل نهضة الاقتصاد العربى بإقامة الصناعات الثقيلة لرفع مستوى الشعب وتحسين أحوال الطبقات الفقيرة.

(٥) تمكين الشعب من ممارسة حرياته الأساسية السياسية والنقابية.

(٦) أن ندفع عن بلادنا أخطار الحروب الذرية.

هذه مطالبنا ونطالب من يمثلنا فى مجلس الأمة أن يدافع عنها ويعلن التزامه بها.

التوقيع على الميثاق بذكر الاسم وبيان المهنة».

أما عن أسلوب العمل فيمكن أن نوجز قسماته فيما يلى:

١ - إن الأعضاء الذين يرشحهم «الحزب» لن يفرضوا أنفسهم على أهالى الدائرة الانتخابية المعنية؛ بل سيتعرفون أولا وقبل كل شىء على رغبات وآراء الأهالى.

٢ - ليس مطلوبا من الأعضاء المرشحين أن يخاطبوا الناس بتعالٍ وأستاذية؛ بل يجب أن تسود معهم أساليب المناقشة والحوار والإقناع فى أى لقاء، وفى الاجتماعات الانتخابية.

٣ - فى بقية الدوائر التى لا يرشح فيها أعضاء من «الحزب» يتعين البحث عن - وتحديد - مَنْ هم الوطنيون الديموقراطيون الشرفاء من الماركسيين ومن ضباط ثورة يوليو، ومن الشخصيات الديموقراطية والمستقلة من العناصر المناضلة من القيادات النقابية والعمالية.

٤ - فى الدوائر التى ليس للحزب فيها مرشحون يتعين أن نقدم أنفسنا ونعرض عليهم أن نتعاون معهم بكل الأنشطة التى تتطلبها المعركة الانتخابية.

٥ - تخصيص أعضاء للذهاب إلى الاجتماعات الانتخابية التى يعقدها المرشحون المنافسون ومناقشتهم بهدوء وموضوعية فى البرامج والشعارات التى يعلنونها.

٦ - اليقظة التامة ضد أى عمل استفزازى من عناصر مأجورة أو من أعضاء «الاتحاد القومى» أو من رجال الإدارة المحليين؛ بل يتعين أن نفضح أى عمل يهدف إلى دفعنا إلى مواقف وردود فعل تنحرف بأهداف المعركة الانتخابية.

ويذكر طه سعد عثمان أن الجبهة الوطنية كان مقرها الرئيسى فى مكتب يوسف درويش بشارع شمبليون بالقاهرة. كما يذكر نور غنيم أن «الحزب» شكل اللجنة العليا

التحريكية لإدارة المعركة وضمت عددا من الأعضاء نذكر منهم:

يوسف درويش، حلمي يس، حسن صدقي، طه سعد عثمان، حسين طلعت، أديب ديمتري، الشهيد لويس إسحق، سيد بكار، نور غنيم، ريمون دويك، سامي عجيب، وأبوسيف يوسف.

وكانت مهمة هذه اللجنة - كما يبدو من اسمها - أن تقوم بمبادرات ذاتية منها العمل اليومي لتحريك التنظيم الحزبي وقيادته في كل ما يتصل بمتطلبات المعركة السياسية والتنظيمية والجماهيرية وذلك عبر اللجان الحزبية المحلية في مختلف الدوائر.

وشكلت لجنة أخرى من الأعضاء كانت بمثابة فرقة متنقلة مهمتها أن تتحرك إلى الدوائر التي تتطلب دعما للكوادر المحلية في هذه الدائرة أو تلك.

ويذكر نور غنيم أن الحزب ركز معظم جهوده في إحدى وعشرين من الدوائر الانتخابية؛ منها خمس دوائر لأعضاء في الحزب وثلاث لشخصيات ماركسية و١٣ لشخصيات تقدمية ووطنية من بينهم بعض ضباط يوليو ١٩٥٢.

فالمرشحون الحزبيون هم: طه سعد عثمان، حسين طلعت، حلمي يس، حسن صدقي، وأديب ديمتري.

والمرشحون الماركسيون هم: القاضي سعيد خيال، د. فائق فريد، د. عبدالعظيم أنيس، ومحمود عطا الله (قائد نقابي وعضو في حدتو).

والمرشحون التقدميون والوطنيون هم: الكاتب الصحفي المعروف حسين فهمي، الشخصية النسائية المعروفة السيدة سيزا نبراوي، وأحمد فهيم نائب رئيس الاتحاد العام للعمال.

ومن ضباط يوليو ومناصري الثورة: مجدي حسنين، أحمد شفيق أبو عوف، أحمد شهيب، وأحمد مهنا.

ولا نتذكر الأسماء الباقية.

المرشحون الحزبيون
ترشيح طه سعد عثمان في شبرا الخيمة (الدائرة ١١)

عندما خاض طه سعد عثمان معركة الانتخابات النيابية عام ١٩٥٧ بدائرة شبرا الخيمة (محافظة القليوبية)، لم تكن هناك صعوبة في تقديمه إلى أهالي هذه الدائرة العمالية فقد كان فيها عاملا عام ١٩٣٨ في «مصنع الأقمشة الحديثة» وظل مقيما ومرتبطا بها حتى عام ١٩٤٥ عندما قبض عليه مع زميلي كفاحه محمد يوسف المدرك ومحمود العسكري وحكم عليه بالسجن. وبعد خروجه من السجن كان «اتحاد الصناعات المصري» قد أصدر قرارا بعدم تشغيله في أي مصنع من مصانع النسيج. فغادر شبرا الخيمة ولكنه استمر يزورها قرابة شهرين كل عام عاملا في مصانعها ومجددا ارتباطه بعمالها الذين وثقوا به وانتخبوه عندما كان في شبرا الخيمة رئيسا للنقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكي وملحقاتها بالقاهرة وضواحيها، ثم أمينا للصندوق، ثم مراقبا عاما للنقابة. ومن موقعه في الحركة العمالية والنقابية انتخب سكرتيرا لمؤتمر نقابات عمال مصر وأحد سكرتيري مؤتمر نقابات عمال القطر المصري. لكنه كان أيضا من مؤسسي وأحد القادة السياسيين للحركة العمالية المصرية في ١٩٤٥/١٩٤٦، وكان عضوا في قيادة «لجنة العمال للتحرير

القومى ـ الهيئة السياسية للطبقة العاملة»، وسكرتيرا لتحرير مجلة «الضمير» لسان حال هذه اللجنة. ثم إنه لم يكن جديدا على المعارك الانتخابية؛ فقد شارك مشاركة فعالة عام ١٩٤٤ عندما رشح القائد النقابى فضالى عبدالجيد عبدالجواد. ورشح محمد يوسف المدرك فى الدائرة ذاتها عام ١٩٥٠.

وفى البداية شكلت القيادة الحزبية المحلية فى شبرا الخيمة لجنة عامة لإدارة العملية الانتخابية. وشكلت هذه اللجنة لجانا فرعية فى الأحياء والقرى والعزب التى تدخل فى زمام الدائرة وقد و صل عددها إلى ١٣ لجنة فرعية. فى الوقت ذاته تكونت لجنة سياسية محلية من أعضاء الحزب ضمت كلا من: محمود محمد العسكرى وطه فودة وأحمد سالم سالم وطه سعد عثمان تحت مسئولية فؤاد عبدالمنعم شحتو عضو اللجنة المركزية(٣٠).

وقامت اللجنة العامة بتوزيع ثلاث نشرات أولها: كتيب صغير يتضمن البرنامج العام للجبهة الوطنية وكان ذلك بتاريخ ١٩٥٧/٦/١٠. ثم وزع البرنامج الخاص بمطالب أهالى الدائرة. وكان مما جاء فيه إقامة شبكة مواصلات لربط المنطقة وإقامة مساكن شعبية والتعويض العادل عن المنازل التى تقرر إزالتها. وتعميم شبكة الكهرباء. ومساعدة الدولة لدور العبادة ودعم المستشفيات واستكمال معداتها وإنشاء ثلاث مدارس ثانوية؛ واحدة للبنين وأخرى للبنات وثالثة صناعية. وبناء مجمع عمالى يوضع تحت إشراف النقابات. وتعميم المياه الصالحة للشرب وإنارة الشوارع، وإقامة محكمة عمالية بالدائرة، ومكتبة عامة، ورفع ضرائب البلدية عن صغار الملاك.

وأصدرت اللجنة الانتخابية البيان رقم ٢ وخصص للتعريف بالمرشح طه سعد عثمان وبدوره النقابى ونضاله السياسى. ثم صدر البيان الثالث رقم ٣ فى كتيب من ٢٠ صفحة من القطع المتوسط تحت عنوان «لماذا نؤيد انتخاب طه سعد عثمان مرشح العمال والفلاحين عن دائرة شبرا الخيمة».

وبالإضافة إلى ما تقدم أصدرت اللجنة العامة عددا كبيرا من المطبوعات الصغيرة ونشرت لافتات القماش المعلقة والمكتوبة على الجدران واختارت بعض المقار الدائمة لاجتماعات اللجنة ولقاء الناخبين وعقدت الندوات، وجرت مناقشات حية ومهمة أثارها أهالى الدائرة عن سبب معارضة مشروع أيزنهاور وعن بعض بنود البرنامج الأخرى، وعن الوسائل أو الكيفية التى يرى طه سعد عثمان أنها كفيلة بتنفيذ البرنامج الذى يطرحه. كما واجه المرشح أسئلة واستفسارات عن الأسباب التى تدعو الشيوعيين إلى تأييد حكومة جمال عبدالناصر على الرغم من اضطهادها لهم. وفى ذلك الوقت دارت حوارات حول القومية العربية وحول المطالب المحلية لأهل الدائرة وما الضمان لتنفيذها، وكيف يرى المرشح السبيل إلى حل مشكلة العمال المتعطلين وغير ذلك من القضايا(٣١).

ترشيح حسين طلعت فى دائرة الساحل

رشح «حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى عضو اللجنة المركزية للحزب» حسين طلعت فى دائرة الساحل بشمال القاهرة. ولأننا لم نتوصل إلى شىء من الوثائق التى وزعت فى الدائرة (البرنامج ـ والبيانات والمنشورات) فقد اعتمدنا على ما ذكره فى لقاء مكتوب عن ترشيحه فى الدائرة الانتخابية رقم ١٧ (بحى الساحل).

ويذكر حسين طلعت: أنه رشح من قبل «الحزب» عام ١٩٥٧ وتلك هى المرحلة التى انتقل فيها من العمل التنظيمى إلى العمل الجماهيرى وإن كان قد شارك فى حركة الطلاب

الوطنية مع طلبة كلية الزراعة. «وللحقيقة فقد كان حزب العمال والفلاحين يخوض المعركة بجدية بالغة»؛ على المستويات السياسية والفكرية والدعائية والتنظيمية». وكان البرنامج الديموقراطى العام للحزب هو برنامج مرشحى الحزب فى كل الدوائر. وكانت أهم النقاط فيه ما تتعلق بقضايا الحريات الديموقراطية والعدالة الاجتماعية. ومع التوسع فى النشاط الانتخابى من خلال الندوات والمؤتمرات وغيرها، بدأ الحزب فى تطوير المطبوعات والنشرات الانتخابية فى اتجاه أكثر يسارية. كما بدأ الحزب فى تجنيد أعضاء جدد للتنظيم بصورة أوسع وعلى ضوء برامج محددة أكثر ارتباطا بالواقع الاجتماعى القائم. وهو الواقع الذى يذكر حسين طلعت أنه لمسه بصورة أقرب بحكم النشاط التنظيمى للحزب فى الدائرة. ذلك أن الممارسة العملية فى دائرة الساحل أظهرت أن الدائرة تتميز بنسبة عالية وقتئذ من العمال مع وعى سياسى مرتفع. فهذا الواقع كان يفرض فى العمل الدعائى ليس الاهتمام بالجانب الديموقراطى العام فحسب؛ وإنما ضرورة الاهتمام أيضا بالجانب الفكرى والسياسى الأقرب إلى فكر الطبقة العاملة. وقد ساعد هذا كله على جذب الكثير من العناصر العمالية النشطة وتكوين ركيزة حزبية قوية فى دائرة الساحل. ويضيف حسين طلعت:

وكان التنظيم «يخدِّم» على المرشحين فى الدائرة بشكل ممتاز من حيث إمدادهم بالكوادر المساعدة من المنطقة أساسا أو من الأحياء المجاورة. هذا بالإضافة إلى توفير المطبوعات وأماكن الاجتماعات.

ترشيح محمد حلمى يس
فى دائرة أبو الفرج والجلادين

عندما رُشح حلمى يس مسئول التنظيم فى الحزب فى الدائرة رقم (١٩) بشبرا مصر، لم يكن غريبا عن جو الانتخابات النيابية أو القدرة على التواصل مع جمهورها. فقد دخل العمل السياسى منذ وقت مبكر عبر عائلته الوفدية النزعة. وحتى عندما اكتشف طريقه إلى الاشتراكية عمل فى بعض لجان الشباب الوفدى بالقاهرة (لجنة حى الخليفة)، ووزع منشورات «ط.ع.» فى احتفالات حزب الوفد فى المناسبات الوطنية والسياسية.

وكانت منطقة روض الفرج من المناطق المكتظة بالسكان. وكان الثقل فيها لبورجوازية صغيرة تتعدد فئاتها من حرفيين وموظفين وأصحاب دكاكين وغيرهم، عمال مصانع صغيرة ومتوسطة، ومن العاملين على ظهر المراكب النيلية. وكان الطلاب والطالبات يشكلون شريحة عريضة يتزايد نشاطها على ساحة النضال الوطنى الديموقراطى، وكان يغلب عليهم التوجه الوفدى مع اتساع متزايد لنفوذ «الطليعة الوفدية» و«طليعة العمال» عبر الطلاب وعمال النسيج. و فى الوقت ذاته تشكل روض الفرج دائرة يتركز فيها عدد غير قليل من كبار التجار الأثرياء.

فى الوقت ذاته، فإن حلمى يس لم يفقد صلاته منذ ١٩٤٤ بالشباب الوفدى فى الأحياء والمدارس، ويؤكد فى النشرة الانتخابية التى طبعت للتعريف به وبوقائع نضاله فى الحركة الوطنية أنه يضع عينيه دائما على الهدف الرئيسى الذى يسعى إليه. فيذكر: «إننى وقد كرست حياتى من أجل تحقيق الاشتراكية فى بلادنا، أرى أن نجاحنا فى تنفيذ البرنامج (الذى يتقدم به) سيخلق الظروف المناسبة ويهيئ «الأساس كى تنتقل بلادنا إلى مرحلة بناء الاشتراكية»[٣٢].

فى هذا السياق كانت الأرضية فى الدائرة (١٩) ممهدة لمعركة انتخابية جيدة. ساعد على هذا، بوجه خاص، المعركة الوطنية التى خاضها الأعضاء فى الدائرة بعد تأميم قناة السويس ووقوع العدوان الثلاثى. فعمليات التعبئة والتطوع فى المقاومة الشعبية والتدريب العسكرى ومراكز تدريب العناصر النسائية على أعمال التمريض والمقاومة، كل هذا كان من روافد الخطة التى نفذها أعضاء التنظيم فى إدارة المعركة الانتخابية ويرجع الفضل فيها إلى اللجنة الانتخابية.

وقد طرح حلمى يس فى برنامجه مطالب أهل الدائرة التى وصفها بأنها «مطالب ملحة وعاجلة يجب أن تتحقق سريعا». منها: منع إزالة المبانى القديمة والشروع فورا فى بناء مساكن شعبية ينتقل إليها الأهالى ويكون إيجارها الشهرى بمثابة قسط من ثمنها كى تصبح ملكا لهم. وحل مشكلة الكادر وتنظيم العلاوات والترقيات بالنسبة للعمال. وتعميم المجارى ورصف الشوارع والحوارى وإيصال المياه والكهرباء لكل بيت وإنشاء مدارس ابتدائية وإعدادية للبنين وثانوية للبنات ومنع تعسف البلدية مع أصحاب المحلات والباعة الجائلين. وإنشاء دار حضانة لأطفال النساء العاملات بمصروفات زهيدة. وإنشاء مصنع يقتصر العمل فيه على نساء الحى الراغبات فى العمل، ويقوم هذا المصنع بتعليم وتدريب النساء الراغبات فى العمل فى منازلهن على بعض الصناعات اليدوية الخفيفة. وإيجاد مصانع بالحى لتشغيل العاطلين من سكانه.

وفى اللقاء مع حلمى يس، يذكر فى شهادته:

أنه كان أحد المرشحين فى الدائرة ١٩ الذين دعوا أعضاء الحزب إلى ألا يفرضوا على الدائرة شخصا بعينه. وإنما عليهم أن يحاولوا مساعدة أهل الدائرة على أن يختاروا بأنفسهم المرشح الأحق بتمثيلهم فى مجلس الأمة. وفى سبيل تنفيذ هذه الخطة قام أعضاء الحزب بتكوين «لجان الوعى الانتخابى» من شباب الدائرة. فكانت هذه اللجان تطوف على المرشحين لتسألهم وتناقشهم؛ ثم يحدد الشباب أنفسهم المرشح الذى سيقومون بتأييده ويبدأون فى العمل معه.

وكان التنظيم - كما يذكر حلمى يس - قد وفر له عربة بسائق لينتقل بين المؤتمرات والسرادقات الانتخابية فى أكثر من دائرة داعيا لتأييد المرشحين الحزبيين، وغير الحزبيين من العناصر الوطنية والتقدمية. وكان يتحدث للجماهير بأسلوبه الشعبى والبسيط الذى اشتهر به.

ويقدر حلمى يس أن تجربة الانتخابات كانت ناجحة جدا وأن المرشحين اكتسبوا تأييد وتعاطف العديد من أفراد الشعب، كما كسبوا العديد من الأعضاء الجدد.

غير أن الاتحاد القومى قام قبل إجراء الانتخابات بيوم بشطب أسماء أعضاء الحزب وحال بينهم والاستمرار فى المعركة الانتخابية.

ترشيح أديب ديمترى فى الدائرة (٢٠) شبرا

يذكر أديب ديمترى أن ترشيح الحزب له للانتخابات التكميلية فى الدائرة ٢٠ (شبرا - القاهرة) دلل على نفوذ شبرا الخيمة والمنطقة العمالية فى دائرة الساحل، كما دلل على نفوذها بين الجماهير القاعدية. فقد كانت الاستجابة واسعة لترشيحه، وفى السرادق الذى التقى فيه بالناخبين تجمع عدد كبير من الأهالى، وكان النجاح شبه مضمون لولا اعتراض الاتحاد القومى.

ويضيف أديب ديمترى:

إن الانتخابات التى جرت وقتئذ كانت معيار التواجد السياسى لحزب العمال والفلاحين، ومعيارا لاتساع نفوذ الطبقة العاملة فى صفوف البورجوازية الصغيرة فى أحياء مثل شبرا.

ترشيح حسن صدقى فى دائرة الشماشرجى (بشبرا)

رُشِّح صدقى فى دائرة الشماشرجى (جنوب شبرا مصر). وكان أيام دراسته من زعماء طلاب كلية الهندسة جامعة القاهرة، مناضلا وطنيا وماركسيا. وكان على ارتباط وثيق بقيادات «الطليعة الوفدية». وفى شهادته عن تجربته الانتخابية يذكر:

أنه كان مرشحا فى دائرة الشماشرجى عام ١٩٥٧. «وأن صاحب الفضل فى تشجيعه على دخول المعركة فى هذه الدائرة هو محمد الجويلى من «الطليعة الوفدية». وكان للجويلى - وقتئذ - شعبية واسعة جدا، ومحبوبا من أهالى المنطقة بشكل يفوق الوصف». ولم يرشح الجويلى نفسه لصغر سنه. ووافق الحزب على الفور على ترشيح حسن صدقى. وكان هذا إيذانا ببزوغ نشاط كبير فى الدائرة: فمن سرادقات وخطب ولقاءات وما إلى ذلك إلى أن اعترض الاتحاد القومى على حسن صدقى الذى يضيف أنه كان هناك أمل كبير فى دخوله مجلس الأمة. وأكدت ذلك تحريات سرية وصلت إلى الجويلى؛ إذ كانت فرص فوز حسن صدقى متزايدة باستمرار، وكانت الدائرة ذاتها ضيقة ومحدودة المساحة. وكان هناك منافسان فقط لحسن صدقى فى الدائرة.. أحدهما حمدى عبدالوهاب وقد أيده الحزب بعد شطب اسم حسن صدقى ولكنه تنحى بعد أن وعده «الاتحاد القومى» بمنصب كبير فى وزارة التربية والتعليم. أما المنافس الآخر فقد قرر «الاتحاد القومى» أن يدخل مجلس الأمة بإغلاق الدائرة عليه، أى بدون انتخابات.

وعن دور التنظيم الحزبى فى الدائرة يذكر حسن صدقى أن هذا ظهر فى عدة مجالات:

أولها: مساعدة المرشح بالتوجيهات، لأن المرشح يصادف عقبات وعثرات عدة فى الإجراءات العملية.

ثانيها: فى مجال الشعارات والبرامج المطروحة؛ حيث تتم مناقشتها وتحديد أيها أصلح.

ثالثها: يكلف التنظيم أشخاصا للتعاون مع المرشح دون الإخلال بالأمان وقواعد السرية. حيث كنت أشعر بأن الشخص الفلانى عضو بالتنظيم بدون أن يتكلم. فهو دور إيجابى يقوم التنظيم خلاله بموالاة المرشح بالجديد فى فكر الحزب وشعاراته التكتيكية فى المعركة.

أخيرا يذكر حسن صدقى أنه بعد اعتراض الاتحاد القومى على اسمه:

«ذهبت بعد إغلاق دائرة الشماشرجى إلى دائرة الدكتور فائق فريد فى جزيرة بدران (جنوب روض الفرج) حيث أخذت معى الفرقة كلها، وبعد ذلك إلى دائرة الدكتور عبدالعظيم أنيس».

ترشيح القاضي سعيد خيال

كان سعيد عبدالمعطى خيال فى أوائل الأربعينيات من أبرز القيادات الماركسية. تخرج فى الحقوق واشتغل بالمحاماة. وكان فى ذلك الوقت من الماركسيين المعروفين، فكان عضوا فى منظمة «ح.ت.ش.» ورئيسا للجنة نشر الثقافة الحديثة ومحررا فى مجلة «الأسبوع». وفى الخمسينيات انتقل إلى سلك القضاء واستقر بالإسكندرية. وعرف دائما بفكره الواضح واستقامته الفكرية. وعندما تقرر إجراء الانتخابات عام ١٩٥٧ اتصل بالحزب وعرض أن يخوض المعركة مرشحا فى دائرة الرمل. وكان للحزب وجود ظاهر فى هذه الدائرة؛ خصوصا بين نقابات وعمال النسيج هناك. ووضع أعضاء الحزب من القيادات العمالية والمثقفين جهودهم لتأييد ترشيح سعيد خيال. لكن «الاتحاد القومى» اعترض عليه. فقدم سعيد خيال استقالته من سلك القضاء. وجاء فى الاستقالة: أنه إذا كان يحال بينه وبين أن يكون عضوا فى مجلس الأمة فلا يجوز له أن يبقى أيضا فى كرسى القضاء.

مرشحون تقدميون ووطنيون وشيوعيون

فى الدائرة الانتخابية الثانية بالإسكندرية رشح الاتحاد القومى الدكتور عبده سلام فى حين رشح الحزب الشيخ محمد سويدان الذى تبنى البرنامجة الحزبى. وبذل الأعضاء جهدا مضنيا فى سبيل إنجاح مرشحهم الذى تمكن بفضل هذا من الدخول فى الإعادة مع منافسه الدكتور سلام الذى نجح فى النهاية عبر ضغوط حكومية لم تتوافر للشيخ سويدان.

ويذكر عاطف بسيونى أنه كان متواجدا فى فترة الانتخابات النيابية فى كفر الزيات، وكان الأستاذ حسين فهمى الكاتب الوطنى والتقدمى المعروف يخوض المعركة الانتخابية.

وكان أعضاء حزب العمال والفلاحين (ط.ع.) فى كفر الزيات يساندون ترشيحه لا سيما وأن البرنامج الذى قدمه كان متفقا مع برامج المرشحين من أعضاء «المنظمة»(٣٣).

ويذكر رجاء طنطاوى عن معركة انتخابات ١٩٥٧ أن «الحزب» كان يؤيد فى دائرة الدقى ترشيح القاضى الأستاذ أحمد فؤاد أحد مستشارى الرئيس عبدالناصر وقتئذ. وأنه لذلك كانت غالبية مؤيديه من العناصر الحكومية وكان بعضهم متقدما فى مواقفه الفكرية. وكان أحمد فؤاد - فى اجتماعاته - يترك الشيوعيين يتحدثون كيفما شاءوا. ولكنه فى دعايته الانتخابية كان يناصر الحكومة ويبرر مواقفها السياسية. وفى رأى رجاء طنطاوى أنه بذلك كان يتحدث باسم النظام أكثر مما كان يتحدث باسم الشيوعيين(٣٤).

الاتحاد القومى يحول دون فوز عبدالعظيم أنيس

بعد أن حال الاتحاد القومى بين أغلبية المرشحين الشيوعيين والاستمرار فى المعركة الانتخابية إلى نهايتها استمر من التقدميين والماركسيين كل من د. فائق فريد (المدرس بكلية الهندسة جامعة القاهرة). ود. عبدالعظيم أنيس (المدرس بكلية العلوم - جامعة القاهرة).

أما د. فائق فريد فقد نجح فى دائرة جزيرة بدران وسانده فى المعركة أعضاء من

ح.ش.م. (١٩٤٩) وأعضاء من حزب «ع.ف.». وأما د. عبدالعظيم أنيس فقد دخل الإعادة أمام منافسه فى دائرة الوايلى وهو عبدالعزيز مصطفى رئيس نقابة عمال الترام - وقتئذ - وكان يسانده الحزب الشيوعى المصرى الموحد (حدتو). بينما كان يقف وراء د. عبدالعظيم أنيس حزب العمال والفلاحين والحزب الشيوعى المصرى (١٩٤٩). كما ساندته بقوة عناصر «الطليعة الوفدية» التى كان لها تاريخيا حضور جماهيرى وسياسى قوى فى العباسية؛ حيث قام بتعبئتها قائد بارز من قيادات الوفديين التقدميين هو سيد بكار سكرتير اللجنة التنفيذية العليا للطلاب الوفديين سابقا وعضو منظمة «ط.ع.» منذ عام ١٩٥٤. وعزز حزب العمال والفلاحين القوى العاملة فى المنطقة لمساندة الدكتور عبدالعظيم أنيس بقيادات جماهيرية متميزة من سكان الدائرة والدوائر المجاورة. كان منهم محمد شفيق إسماعيل ومحمد سعدة ومحمد شعيب ونبيل يعقوب ومنجد توفيق وأحمد رضا، وكوادر أخرى انتقلت إلى دائرة د. أنيس. فيذكر الحسينى عطا وكان من القيادات المعروفة فى حركة المعلمين و«عضو المنظمة» أنه فى انتخابات ١٩٥٧ قام باتصالات مع جميع المدارس والمدرسين الموجودين فى منطقة العباسية. وتمكن بالفعل من تكوين مجموعة أصدرت بيانا بتأييد د. أنيس.

وفى هذا السياق، بدأت الشرطة تتحرش بمناصرى عبدالعظيم وتحتك بهم. من ذلك مثلا أنه فى عشية إجراء الدورة الأولى من الانتخابات هاجمت قوة كبيرة من الشرطة اجتماعا انتخابيا كبيرا لتأييد د. أنيس فحطم الجنود السرادق تحطيما وأوسعوا المجتمعين ضربا وقبضوا على عدد كبير من مؤيديه ومعظمهم من الشيوعيين وأودعوهم سجون الأقسام.

وعلى الرغم من ذلك جرت الانتخابات فحصل د. أنيس فى الجولة الأولى على ٥٢٦٤ صوتا. بينما حصل منافسه عبدالعزيز مصطفى على ٣٩٧٠ صوتا. وتقرر أن تعاد الانتخابات بينهما.

وفى الجولة الثانية انعكس الوضع ففاز عبدالعزيز مصطفى. وكان تدخل البوليس فى صناديق الاقتراع أمرا مؤكدا. وكان الحزب قد كلف عددا من أعضائه العمال بحراسة صناديق الانتخابات. لكن الشرطة قبضت عليهم وأودعتهم قسم الوايلى. وكان من بينهم من العمال عضوا المنظمة: على عزازى ومحمد نصار. وتم الإفراج عنهم بعد صدور نتيجة الإعادة لصالح عبدالعزيز مصطفى.

وفى الدوائر الأخرى حدث ما يلى:

فى شبرا الخيمة، وبعد الاعتراض على طه سعد عثمان، اتجهت اللجنة الانتخابية العامة إلى مساندة أحمد فهيم نائب رئيس الاتحاد العام للعمال. وتم الاتفاق معه على طبع برنامج انتخابى ينص فيه على أنه برنامج أحمد فهيم وطه سعد عثمان. وتم هذا على الرغم من أن أنصار أحمد فهيم حذفوا من البرنامج - عند طبعه - تقرير حق الإضراب، إلا أن مساندة أحمد فهيم استمرت طوال الجولة. لكنه لم يوفق ولم يدخل الإعادة. وانحصرت المنافسة فى الجولة الثانية بين الدكتور أحمد شاكر (طبيب) ومحمد ممدوح الشلقانى (من عائلة تنتمى إلى كبار ملاك الأرض) وقد رمى أعضاء «الحزب» بثقلهم وراء أحمد شاكر ونجح بفارق كبير من الأصوات (١٢٠٨٩ مقابل ٩٣٨٦ صوتا). وكان تعاون الحزب مع أحمد شاكر على أساس اقتراب برنامجه الانتخابى من برنامج الجبهة الوطنية «ماذا يريد الشعب من ممثليه فى مجلس الأمة» وهكذا جاء فى برنامج د. شاكر مثلا: العمل على إيجاد اتحاد فيدرالى يضم الدول العربية الشقيقة، ومناهضة الأحلاف العسكرية، والدعوة

إلى السلم العالمى ونزع السلاح، والتوسع فى تصنيع البلاد، والعمل على أن يكون فسخ عقد العمل بحكم قضائى، والعمل على تأميم الطب.. هذا بجانب مطالب أخرى تهم جمهرة الكادحين وتتعلق بتعليمهم ووقاية صحتهم وغير ذلك.

وفى الدائرة ١٧ وبعد الاعتراض على حسين طلعت أيد الحزب أحمد مهنا (محاسب) الذى قبل برنامج الجبهة الوطنية، وفاز بعضوية المجلس.

وفى الدائرة ١٩ أُعترض على حلمى يس، وأيد «الحزب» محمد محمود حامد (صاحب مسبك) فى اجتماع كبير خطب فيه حلمى يسين ودعا إلى انتخاب منافسه الذى وافق على برنامج الجبهة الوطنية.

وفى النهاية يذكر «المحرر» أن العديد من أعضاء الحزب الذين شاركوا فى المعركة الانتخابية يقررون أن التنظيم قام بعمل جاد، فقد عاش الأعضاء قرابة خمسين يوما فى وسط قوى وطنية وشعبية واسعة على قدر ملحوظ من الاهتمام بقضايا السياسة الداخلية والعربية والدولية وأنهم اكتسبوا خبرات قيمة وكسبوا أعضاء جددا وأنصارا عديدين.

الوحدة والصراع فى الانتخابات البرلمانية

تضمن قانون الانتخابات الصادر فى ١١ يونية ١٩٥٦ والمنبثق عن دستور يناير ١٩٥٦ أحكاما تقدمية مثل خفض سن الناخب إلى ١٨ سنة وإعطاء المرأة حق الانتخاب والترشيح لأول مرة فى مصر ومنح العسكريين حق الترشيح والانتخاب للمجلس. إلا أن من الباحثين مَن يلاحظ أنه رغم هذا احتفظت قيادة الاتحاد القومى بسلطات مطلقة ودون معقب على قراراتها فى إدارة الانتخابات.

وقد مارس الاتحاد القومى هذه السلطة التى خولها له الدستور بأشكال متعددة من القرارات كان أبرزها:

١ ـ شطب المرشحين غير المرغوب فيهم.

٢ ـ تحديد عدد المرشحين فى كل دائرة.

٣ ـ غلق بعض الدوائر على مرشح واحد.

٤ ـ عزل فئات معينة من عملية الانتخابات.

وهكذا فمن مجموع المرشحين الذين قبلت أوراق ترشيحهم والبالغ عددهم ٢٥٠٨ مرشحا وافق الاتحاد القومى على ١٨١٦ مرشحا. وأغلقت ٣٢ دائرة لصالح قادة الثورة والوزراء، وتقرر عزل جميع من سبق اعتقالهم منذ بداية الثورة من السياسيين وأعداد كبيرة من الإخوان المسلمين والشيوعيين.

والذى حدث هو أن أعضاء الحزب المرشحين شطبت أسماؤهم، كما اعترض على سعيد خيال. ولم ينج من الاعتراض على اليساريين الذين أيدهم الحزب سوى د. فائق فريد فى دائرة جزيرة بدران، ود. عبدالعظيم أنيس فى دائرة الوايلى، ومحمود عطا الله فى كفر الدوار. وكان عضوا فى حدتو.

ردود الفعل:

كانت ردود الفعل على شطب أسماء مرشحى الحزب سلبية وولّدت لدى العديد من الأعضاء حالة من الاستفزاز ولّدت بدورها ردود أفعالٍ تمثلت فى مطالبة الأعضاء العمال فى شبرا الخيمة بتنظيم إضرابات فى المصانع. غيرَ أن الحزب والقيادات المحلية فى

الدائرة كانت قد توقعت سلفا أن يحدث شيء من هذا القبيل. ومن ثم بادرت اللجان الانتخابية العامة فى الدوائر التى رشح فيها أعضاء من الحزب أو شخصيات ماركسية إلى توزيع بيان بتوقيع المرشح المعترض عليه، وتضمن البيان ثلاث أفكار رئيسية اشتملت على التوجيهات التالية:

١ ـ إن «الحزب» خاض المعركة بوعى كامل بأن دخولها واجب لا مفر منه يمليه الوعى بطبيعة هذه المعركة والظروف الداخلية والخارجية التى تحيط بالوطن، وذلك بما يحتم علينا اعتبار معركة الانتخابات معركة وطنية فى المحل الأول. ومن ثم يتعين علينا أن نضع المصالح العليا للوطن فوق كل اعتبار.

٢ ـ ضرورة اتخاذ موقف عملى إيجابى يستبعد مقاطعة الانتخابات، وعلى جميع الأعضاء أن يناقشوا ويقنعوا المرشحين الذين استمروا فى المعركة بتبنى برنامج «ماذا يريد الشعب من ممثليه فى مجلس الأمة؟».. وفى هذه الحالة سيلتزم أعضاء الحزب وأنصارهم فى الدائرة المعنية بمساندة المرشح المعنى.

٣ ـ دعا البيان إلى اليقظة الكاملة من أى رد فعل غير محسوب ومجابهة أى تفكير يسىء إلى المعركة أو يعبر عن نفسه بوجه خاص فى أعمال عنف(٣٥).

ويمثل موقف الأعضاء فى شبرا الخيمة نموذجا لرد الفعل على قرار الاتحاد القومى. فواقع الأمر، أن أعضاء المنظمة فى شبرا الخيمة استوعبوا توجيهات قيادتهم فلم تبدر منهم أى بادرة استفزاز. لكن وجدت مجموعة غريبة عن المنطقة حاولت أن تنشر شائعة أن أنصار طه سعد عثمان يحضّرون لإضرابات لتخريب المصانع أو تكسيرها. وعندما أحست قيادة المنظمة الحزبية بهذا التحرك بادرت بتوزيع بيان آخر جاء فيه:

١ ـ إن كل مواطن شريف يستدرج إلى العنف علينا أن نفهمه أن العنف لا يخدم إلا الاستعمار المتربص بنا فى الخارج ومؤامراته فى الداخل، هذه المؤامرات الموجهة «ضد وطننا العزيز مصر، وضد شعبنا المصرى، وضد أمتنا العربية».

٢ ـ كل شخص غريب فى المنطقة يضبط وهو يدعو إلى الفوضى والتخريب يجب أن يسلم إلى الشرطة وتبلغ الجهات المسئولة بذلك.

٣ ـ إذاعة هذين القرارين عن طريق فروع اللجنة الانتخابية العامة فى المصانع والقرى حتى يكون كل مواطن حارسا على مصالح الشعب. وبهذا الإجراء أمكن إبطال عمل العناصر المخربة(٣٧).

إن ما حدث فى شبرا الخيمة، حدث فى دوائر أخرى حيث التزم أعضاء الحزب بتوجيه قيادته واستمروا فى ساحة المعركة الانتخابية حتى نهايتها ليساندوا ويتعاونوا مع من لم يُعْتَرض عليه من العناصر الماركسية والتقدمية الوطنية على تعدد انتماءاتها.

لجنة العمال والطلبة (١٩٤٦)(*)

فى يوم السبت ٩ فبراير ١٩٤٦، عقد مؤتمر بجامعة القاهرة، واعتبر المؤتمر المفاوضات مع الإنجليز خيانة، وطالب بجلاء القوات البريطانية وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩. وسارت المظاهرة فى اتجاه كوبرى عباس، وما أن وصلت إلى الكوبرى حتى حوصر الطلبة وصدرت الأوامر بالاعتداء عليهم وفتح الكوبرى، فسقط البعض فى النيل وجرح الكثير.

فعمت المظاهرات الكثير من مدن القطر: الإسكندرية، الزقازيق، المنصورة، السنبلاوين.. إلخ، كما قامت مظاهرات فى جميع أحياء القاهرة، وأصيب الكثير من أفراد الشعب الذين تظاهروا احتجاجا على مذبحة كوبرى عباس، وامتلأت الصحف بالاحتجاجات: وأرسل محررو الفجر الجديد «برقية احتجاج على أحداث ٩ فبراير ١٩٤٦، وهذا نصها:

«نضم أصواتنا إلى المحتجين على الإجراءات التعسفية التى نظمها البوليس ضد الشباب المطالب بحقوق شعبنا المهيضة ونستنكر الأعمال الوحشية المفرقة للصفوف فى هذه الفترة ونطالب بوقف الإجراءات ومعاقبة من قام بها»(٣٨).

وفى ١١ فبراير «عيد ميلاد الملك فاروق» أقامت الحكومة الزينات، فداس الطلاب صورة الملك بالأقدام وهتفوا ضد السراى.

وفى ١٥ فبراير قدم النقراشى باشا استقالته، وكُلِّف صدقى باشا بتأليف الوزارة.

وفى ١٧ فبراير ١٩٤٦، أصدرت لجنة مشتركة من الطلبة ميثاقا وطنيا رفعوا فيه شعارات: الجلاء التام برا وبحرا وجوا عن كل شبر من أراضى وادى النيل ودولية القضية المصرية والتحرر من العبودية الاقتصادية(٣٩).

وفى ١٨ فبراير ١٩٤٦، تجمع بميدان عابدين قرابة ٤٠ ألف متظاهر، كما تجمع نحو ١٥ ألف بجامعة فؤاد (القاهرة) ووزعت منشورات تهاجم الاستعمار البريطانى والرأسماليين المصريين، كما تجمع مئات من العمال فى الموسكى وبولاق وغيرها(٤٠).

وفى ١٩ فبراير ١٩٤٦، نشرت جريدة «البلاغ» حديث صدقى باشا فى مجلس النواب، الذى قال فيه: «وشعرت بالغبطة المستفيضة عندما تبوأت الحكم لأننى كنت وما زلت على ثقة بأنه لا برنامج لى إلا برنامجكم ولا اتجاه لى إلا اتجاهكم»(٤١).

فهاجمت مجلة «الفجر الجديد» وزارة صدقى باشا، وقالت إنها تتمة لوزارة النقراشى باشا وأن الغرض من مجىء وزارة صدقى باشا، أن تكون فى مصر وزارة أقوى من وزارة النقراشى.

وفى ٢٧ فبراير ١٩٤٦، كتبت «الفجر الجديد» أنه لم يكن فى بال أحد أن يرأس الحكومة المصرية الآن، رجل عرف عنه عداؤه للدستور والروح الديموقراطية . كما هاجمت الصحف الوفدية (البلاغ والوفد المصرى) مجىء صدقى الرأسمالى. ولا يتعجب المرء عندما يقرأ صحف «أخبار اليوم»؛ فهذه «آخر ساعة» تقول: «إن السبب فى مجىء صدقى باشا بالذات هو المحافظة على الأمن والمفاوضات.. وقد شكت مصر وشكا سواها ـ ولا بد وأن تكون انجلترا أيضا ـ من اضطراب الأمن طيلة العام الماضى من ظهور حركات جديدة على مصر، أن تتدارك وتقبر فى مهدها، فقد تنذر بشر مستطير.. منها النشاط الشيوعى الذى ينسب إليه كثير مما يقع فى محيط العمال. ثم أحداث الشغب فى ٢ نوفمبر الماضى، ثم الحوادث الأخيرة (كذا)(٤٢).

وأصدرت لجنة الطلبة التنفيذية بيانا يطالب بالجلاء التام ووحدة واديى النيل.

كما أعلن اتحاد الجامعة الأزهرية أن الجامعة لن يرهبها سيف ولا نار.

---

* كتب هذا الجزء نسيم يوسف.

وتشكلت لجنة وطنية للطلبة من ممثلين لمنظمات جماهيرية: من مستقلين والطليعة الوفدية ومنظمة «الشرارة» الماركسية.

فمن المستقلين: فؤاد محيى الدين وآخرون.

ومن الطليعة الوفدية: عبد الرؤوف أبو علم وعبدالمحسن حمودة وآخرون.

ومن منظمة «الشرارة»: لطيفة الزيات، عنايات أدهم المنيرى (الشهيرة بثريا أدهم)، وفاطمة زكى وآخرون.

وكان العمال يكوِّنون اللجان الوطنية فتشكلت لجان من المنظمات الجماهيرية:

لجنة العمال للتحرير القومى ـ مؤتمر عمال الشركات والمؤسسات الأهلية ـ لجنة المندوبين العامة لعمال النسيج بشبرا الخيمة.

فمن لجنة العمال للتحرير القومى:

محمد مدبولى سليمان، سكرتير عام نقابة عمال البواخر البحرية بشبرا الخيمة، عضو مؤتمر نقابات عمال مصر.

ومحمود حمزة، عضو اللجنة التنفيذية لمؤتمر عمال مصر ٤٥/٤٦ .

وعن مؤتمر نقابات عمال مصر:

حسين كاظم وسيد على ممثلين لمؤتمر عمال الشركات والمؤسسات الأهلية.

وعن لجنة المندوبين العامة لعمال النسيج بشبرا الخيمة ومن ممثليها:

محمود الدمرانى وسيد خضير وعبدالعليم عمارة ومحمد شطا وعبدالمقصود أبو زيد وآخرون(٤٤).

وقد طرح العمال للمناقشة موضوع الأحداث الجارية والقضية الوطنية وموقف الطبقة العاملة، وأنه من الواجب أن يتوحد الكفاح بين العمال والطلبة. وتقرر تشكيل وفد للاتصال بالطلبة من حسين كاظم وسيد على ومحمود الدمرانى وسيد خضير ومحمود حمزة ومحمد مدبولى.

وواضح من تشكيل الوفد أنه كان يمثل المنظمات الماركسية الرئيسية: الشرارة، الحركة المصرية للتحرر الوطنى، وطليعة العمال.

وانتقل الوفد إلى مدرج كلية طب قصر العينى، حيث كانت اللجنة التنفيذية العليا للطلبة مجتمعة، وعرض الوفد العمالى فكرة توحيد العمل الوطنى. وتمت الموافقة.

وانتخبت اللجنة سكرتارية لها من:

حسين كاظم وسيد على عن العمال، وعن الطلبة: عبدالرؤوف أبو علم وفؤاد محيى الدين وعنايات المنيرى(٤٥).

وصدر بيان عن اللجنة إلى الشعب المصرى، تحت عنوان «يوم الجلاء»، مع اعتبار يوم ٢١ فبراير ١٩٤٦، يوم إضراب عام لجميع فئات الشعب وطوائفه(٤٦).

وفى اليوم المحدد، انتشر مندوبو اللجان الفرعية، ومندوبو اللجنة فى أماكن كثيرة لتنظيم الإضراب والمظاهرات. وتوقف عمال المواصلات عن العمل، وتجمعوا فى المخازن والورش بالجيزة وشبرا والعباسية وتحركوا فى مظاهرة كبيرة(٤٧). وخرجت مظاهرة من طلبة الأزهر جمعت أبناء الأزهر مع إخوانهم من شباب الجامعة والمعاهد العالية وخمسة عشر ألفا من عمال النسيج، خاصة من مصانع شبرا الخيمة(٤٨).

وكان إسماعيل صدقى باشا قد حاول منع مظاهرة عمال شبرا الخيمة من التقدم والسير للانضمام إلى بقية المتظاهرين عند مدرسة التوفيقية الثانوية بشارع شبرا وخطب فيهم بأنه صدقى جديد غير صدقى القديم. ولكن استمرت المظاهرة فى طريقها المرسوم(٤٩).

وتظاهر عمال نقابة السكك الحديدة وورش أبو زعبل وعمال الأدوات الصحية وعمال النجارة.. إلخ وتجمعت المظاهرات في ميدان الأوبرا. وتحركت إلى ميدان قصر النيل (التحرير الآن) حيث الثكنات البريطانية واتجه قسم منها إلى عابدين حيث القصر الملكي. وكانت المظاهرات تسير بانتظام، حريصة على الأمن.

وفي ميدان قصر النيل، ظهرت سيارات مسلحة للجيش البريطاني واخترقت الجموع فجأة ودهمت المتظاهرين. فألقى المتظاهرون الحجارة على ثكنات الجيش، وقام الإنجليز بإطلاق الرصاص من المدافع الرشاشة وأشعل المتظاهرون النار في قشلاق إنجليزي بالميدان. وثارت الأعصاب، وسارت المظاهرات في أحياء الجيزة وشبرا وباب الشعرية والقبة ومصر الجديدة والعباسية وحلوان وغيرها. وسارت مظاهرات في بورسعيد يقودها عمال شركة القنال والشركات الأجنبية والطلبة. وفي الإسكندرية، قامت مظاهرات في المصانع والتقت بالطلاب. كما سارت أيضا في مدن الإسماعيلية والمنصورة والزقازيق ودكرنس والمحلة الكبرى وطنطا وكفر الشيخ ومنيا القمح وزفتى والمنزلة وقويسنا والسنبلاوين وغيرها من مدن القطر(٥٠).

وكتبت مجلة «الفجر الجديد» تحت عنوان «شعب أبيٌّ ونضال غامر»: كنا أول من كشف أن القيادات الحزبية القائمة أفلت منها زمام الحركة الوطنية والشعبية وأصبحت عاجزة عن توحيد النضال ضد الاستعمار.

«وكنا أول من شرح أن حركتنا الوطنية لن تسير في طريقها السليم إلا تحت قيادة شعبية. ولقد رأينا أن اندفاع العمال في المحيط السياسي وفي نشاطهم المتزايد في النضال الوطني بادرة في هذا التغير التاريخي».

وقد حاول رئيس الوزراء أن يفرق بين وحدة العمال والطلبة، إذ يصف العمال وغير الطلبة بأنهم دهماء. وخطب وزير المعارف محمد عشماوي باشا في مؤتمر بالجامعة ونصح الطلبة بألا يسمحوا لمن لم يبلغ ثقافته ثقافتهم أن يختلط بهم.

ولكن خابت الوزارة، وخاب الاستعمار، فقد رد الطلبة هاتفين: «يحيا الطلبة مع العمال». وردوا على رئيس الوزراء «بأن الدهماء هم الزعماء»(٥١).

فقد سبق أن ألمح النقراشي باشا أيضا قبل ذلك في البرلمان، حين ذكر «أن طلبة جامعة فاروق (الإسكندرية)، وجهوا مظاهرتهم إلى كرموز أحد أحياء العمال الوطنية» حدث هذا لأن اتحاد الطلبة مع العمال يمثل خطرا بالغا ليس بعده خطر على الرجعية المصرية(٥٢).

وفي حديث لإسماعيل صدقي باشا أمام مجلس الشيوخ عن حملة ١١ يوليو ١٩٤٦، كلام عن لجنة «العمال والطلبة». لقد كان رأي العمال الممثلين في اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، «أن الطلبة فئة وطنية مستنيرة مكافحة ومثقفة ومعادية للاستعمار ولكنها بلا سلاح، وأن الطبقة العاملة لها نفس مواصفات الطلبة وتزيد عليها أنها تحمل سلاحا خطيرا فعالا ومؤثرا وهو قدرتها على وقف الإنتاج وسيطرتها على إدارة وسائل الإنتاج»(٥٣).

وهكذا كشف كل من: النقراشي باشا، وصدقي باشا، ومحمد عشماوي باشا، عن حقيقة معارضتهم الشديدة لاشتراك «الدهماء» مع الطلبة في تحركاتهم.

وصدر بيان بريطاني عن الأحداث يؤكد وصف الطبقة العاملة «بالدهماء»، كما أصدر اللواء الإنجليزي «فيتزباتريك باشا» والذي كان يتحكم في بوليس القاهرة، تعليماته لمنع الرعاع والطبقات الحقيرة (كذا) من التجمهر(٥٤).

وقد أصدرت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة استنكارا لأعمال الاستفزازات والاعتداءات الوحشية(٥٥).

وفى يوم ٢٢ فبراير ١٩٤٦، أصدرت لجنة الطلبة التنفيذية العامة بيانا، قررت فيه عقد مؤتمرات فى جميع معاهد العلم ومطالبة الحكومة بصرف تعويضات للمتضررين من الأحداث واستنكار بيان رئيس الوزراء(٥٦).

وقد شارك المحامون والقضاة فى التعاطف وتأييد نضال الشعب المصرى، وسجل عبدالفتاح الشلقانى المحامى بالنيابة عن المحامين فى محكمة عابدين مشاركة المحامين مع جميع فئات الشعب، وطلب تأجيل الجلسة وسجل القضاء المصرى موقفه الوطنى، على لسان القاضى محمد البكرى «مؤيدا هذه الصيحة الكريمة المدوية»(٥٧).

واجتمعت لجنة الطلبة التنفيذية العامة وطلبة الجامعة والمعاهد العليا وطلبة المدارس الثانوية والخصوصية، وقررت الموافقة على قرارات «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» بإصدار ميثاق وطنى، وإعلان الحداد العام يوم ٤ مارس، ومطالبة الحكومة بإصدار بيان شامل بشأن موقفها من مطالب البلاد ونشر التحقيقات فى حوادث ٩، ٢١ فبراير ١٩٤٦، والاستغناء عن الموظفين الإنجليز من البوليس المصرى فورا(٥٨).

كما قررت «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» تنظيم جنازة صامتة، وأبلغت الحكومة بذلك. وطالبت اللجنة بأن يتولى الجيش والبوليس المحافظة على النظام.

ولكن الحكومة أصدرت بلاغا رسميا يوم ١٩٤٦/٢/٢٨، طالبت فيه الطلبة والعمال بألا يقوموا بمظاهرت. ونُشِر البلاغ فى الصحف يوم ١٩٤٦/٣/١. ورغم الصعوبات التى صادفتها اللجنة من جانب الحكومة والإخوان المسلمين ومن ممثلى أحزاب الأقلية، أصدرت اللجنة بيانا بأن تؤدى الجموع صلاة الغائب على الشهداء وطالبت بتضامن الهيئات المختلفة - بما فيها الإذاعة - بإعلان الحداد. ونُشِر البيان فى جريدة الأهرام يوم ١٩٤٦/٢/٢٤.

كما أصدرت اللجنة التنفيذية لعمال مصالح الحكومة الآتية:

الترسانة - عنابر بولاق - ورش أبو زعبل - الإشارات - الأسلحة والمهمات - الصيانة - النقل الميكانيكى - التنظيم - ورشة هندسة السكة - الحركة - الطيران - البلوكات - السكة الحديد - چراج السكة الحديد - الصحة - مخازن الذخيرة - المناورة. نقول أصدرت هذه الهيئات بيانا يعلنون فيه التضامن واعتبار يوم ٤ مارس يوم حداد. والاحتجاج على تصرفات الحكومة واستنكار الاعتداءات الوحشية من رجال البوليس ومطالبة رئيس الوزراء بالتقدم بمذكرة جديدة إلى الحكومة البريطانية على أساس الجلاء ووحدة وادى النيل ومواصلة الجهاد حتى تتحقق مطالب البلاد(٥٩).

٤ مارس، يوم الحداد:

ظهرت فى هذا اليوم وحدة القوى الوطنية فى أروع صورها، فاستجابت الإذاعة لبيان «اللجنة الوطنية» واقتصرت على إذاعة القرآن الكريم والأناشيد الوطنية، واحتجبت الصحف. وشارك الأجانب المصريين. كما عقد المستنيرون من الطائفة اليهودية مؤتمرا أعلنوا فيه تضامنهم مع المطالبة بالجلاء ووحدة وادى النيل، كما قررت الاشتراك فى جمع التبرعات لأسر الشهداء.

ونشر يهود مصر الجامعيون بيانا موقعا من: فرج نسيم بكلية الطب - ليون كرامر بكلية الآداب، روبير شاؤول يوسف بكلية الهندسة، يندون بخطر الصهيونية وينادون بحياة فلسطين حرة(٦٠).

وأضرب عمال المحلة وغيرهم. وفى الإسكندرية تألفت مظاهرة كبيرة اشترك فيها العمال واشتبك المتظاهرون مع البوليس وقتل ٢٨ من المتظاهرين، واثنان من الجنود

الإنجليز وجرح ٣٤٢ من المصريين و٤ من الجنود الإنجليز.
وأعلن مؤتمر الخريجين بالسودان، الحداد العام، كما وقع إضراب فى كل من سوريا ولبنان وشرق الأردن.
وبعد أن تولى صدقى باشا الوزارة زار مركز الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمين ورأى أن يستغل موقفها التقليدى المعادى للوفد وللتنظيمات الشيوعية والشباب التقدمى هو خير ما يفتت الوحدة التى ظهرت بين الشباب فى المظاهرات هذه الفترة. وقد بادر الإخوان بتأييد صدقى باشا وعلق زعيم الإخوان بالجامعة على وعود إسماعيل صدقى بآية من القرآن الكريم: «واذكر فى الكتاب إسماعيل إنه كان صادق الوعد وكان رسولا نبيا»(٦١).
وفى مواجهة لجنة «الطلبة التنفيذية العامة» شكل الإخوان «لجنة الطلبة التنفيذية العليا» وذلك لتفتيت حركة الشباب.
ولما أنشئت اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، بادر الإخوان - فى مواجهة هذه اللجنة - إلى تشكيل «اللجنة القومية» وتم تشكيلها فى اجتماع بمركز الإخوان بينهم وبين: مصر الفتاة وحزب الفلاح الاشتراكى وجبهة مصر التى أنشأها على ماهر باشا عام ١٩٤٥، وبعض شباب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى.
وقابلت «اللجنة القومية» صدقى باشا فى أول مارس، فأظهر عطفا عليها ووافق على أن يكون محمد حسن العشماوى باشا وزير المعارف ممثل الحكومة فى اللجنة(٦٢).
وفى ٤ مارس أعلنت جماعة الإخوان المسلمين بيانا بأن «اللجنة القومية» التى دعت إليها فى ٢/٢٨، أنهت مهمتها بانتهاء إعلان الحداد العام يوم ٤ مارس(٦٣).
وفى ٢٢ مارس ١٩٤٦، نشرت «الأهرام»، قرار «اللجنة القومية»، ممثلة فى: جمعية الشبان المسلمين، شباب جبهة مصر، شباب الأحرار الدستوريين، شباب الهيئة السعدية، شباب الكتلة الوفدية، شباب «رابطة الحجاج الجامعيين»، وأعلن القرار انتهاء مهمة «اللجنة القومية»(٦٤).
وهكذا قام تجمع رجعى يمينى منظم كانت مهمته الرئيسية من الناحية الموضوعية شق حركة الجماهير الشعبية ومواجهة «لجنة العمال والطلبة».

نواقص ذاتية وانكماش حتمى:

لقد كان قيام «لجنة العمال والطلبة» فى ١٩٤٦ من الأحداث الوطنية التى يؤرخ لها. فإذا صح أن القوى التى كونتها وعملت فى صفوفها ضمت قيادات طلابية متميزة من اليسار: من «الشرارة» و«الحركة المصرية للتحرر الوطنى» و«طليعة العمال»، كما ضمت قوى ذات ثقل جماهيرى من «الطليعة الوفدية» والعناصر غير الحزبية. ثم إذا كان هذا التجمع قد انفتحت أمامه آفاق واسعة لبناء قيادة جديدة للحركة الوطنية إلا أن «اللجنة» لم تتمكن من تحقيق المهام المرجوة منها وظلت تراوح فى إطار طبقى واجتماعى بالغ الضيق وهو الأمر الذى لمسه وكتب فيه صحفيون وكُتَّاب وقيادات عمالية.
وفى ١٣ مارس ١٩٤٦، كتب أبو سيف يوسف، فى مقال بمجلة «الفجر الجديد» يقول:
«.. لم يكن من المبالغة فى تقدير الأمور أن ترحب «الفجر الجديد» وتؤيد أول ثمرة من ثمار الاتصال بين الطبقة العاملة والمثقفين ممثلة فى «لجنة العمال والطلبة».. وإذا كان الدور الذى قام به الطلبة والعمال على جانب كبير من الأهمية فى حركتنا الوطنية إلا أن هذه اللجنة لا تستطيع أن تواصل عملها، إلا إذا تعاونت مع الطبقات الشعبية الأخرى: من الفلاحين وصغار التجار والزراع..»(٦٥).
وفى عام ١٩٥٧، أكد الشهيد شهدى عطية الشافعى فى كتابه «تطور الحركة الوطنية

المصرية»، بأن اللجنة الوطنية للعمال والطلبة لم تعمر إلا بضعة شهور، لقد وقعت فى أخطاء تدل على عدم نضجها الكافى، فقد استمر نشاطها قاصرا على المدن فى صفوف الطلبة والعمال والحرفيين، فلم تمتد إذا ذاك إلى الفلاحين(٦٦).

وفى ٢٤ إبريل ١٩٤٦، كتبت «الفجر الجديد» تحت عنوان «تستطيع اللجنة الوطنية أن تؤدى مهمتها ولكن..»، يقول الكاتب(٦٧):

يدرك الوطنيون الواعون أن الحركة الوطنية فى مرحلتها الأخيرة قد امتازت بالتلقائية.. فمظاهرت ٢١ فبراير و٤ مارس لم تكن من تنظيم هيئة، وإنما كانت انبعاثات قدرية.. وأن الدافع الأكبر فى تكوينها دافع تلقائى. وكانت هناك عدة فرص كى تأخذ اللجنة مكانتها القيادية فلم تفعل. وعلى سبيل المثال:

- لم يعرف الرأى العام رأى اللجنة فى سير المفاوضات ومشكلة السودان.

- لم تقم اللجنة بأى عمل عندما تم القبض على زعماء عماليين. كما أنها لم تفعل شيئا عندما اعتدى البوليس على طلبة مدرسة صناعية ورفت بعض أعضاء اللجنة التنفيذية.

- وصلة اللجنة بالطبقة العاملة ضعيفة، ولا تخال الجماهير العمالية تتبادل الثقة مع اللجنة - لأنها لم تفعل شيئا لها - لا فى الأجور ولا فى البطالة ولا فى مصادرة الحريات وهذه الأمور جميعا من جوهر الحركة الوطنية.

- فشلت اللجنة فى الأعمال التنظيمية ويرجع ذلك إلى طبيعة تكوينها من هيئات لكل منها تاريخها وتجاربها وطريقة تنظيمها وصلاتها.. إلخ.

- إن التمثيل فى اللجنة ارتكز بالأساس على الهيئات الممثلة فيها. وليس على الجماهير.

وقد أصدرت اللجنة عدة بيانات منها:

بيان نشر بجريدة المصرى فى ١٩٥٦/٢/٢٥ بتوقيع:

عن العمال: حسين كاظم - سيد على - محمود حمزة - محمود الدمرانى

عن الطلبة: إسماعيل السيوفى - عبدالرؤوف أبو علم - ثريا (عنايات) أدهم.

بيان نشر بجريدة الوفد المصرى فى ١٩٥٦/٢/٢٦ وطالب البيان: بالتصديق على قرار إعلان الحداد العام - وجوب مطالبة الحكومة المصرية الحكومة البريطانية بتعويض عن الأرواح التى أزهقت فى الحوادث الأخيرة - سحب القوات البريطانية من المدن الكبرى.

وصدر بيان فى ١٩٤٦/٧/٨، يطالب بقطع المفاوضات وطلب عرض القضية على مجلس الأمن، واعتبار يوم ١٢ يوليو يوم تجديد الجهاد الوطنى(٦٨).

وفى ١٩٤٦/٧/١٠، وجه ممثلو خمس عشرة هيئة شعبية نداء إلى جميع طبقات الأمة وهيئاتها، تهيب بإظهار الشعور الوطنى على حقيقته، بمناسبة الذكرى المؤلمة لضرب الاستعمار البريطانى الإسكندرية(٦٩).

وفى ليلة ١٠ يوليو ١٩٤٦، قام صدقى بحملته الشهيرة باعتقال المئات من قادة الفكر والثقافة من صحفيين وكتاب ومثقفين وقيادات الطلبة وقيادات الحركة العمالية، وصادر الصحف والمجلات الوطنية.

وهكذا قضى صدقى باشا على «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة»، هذه اللجنة التى لعبت دورا تاريخيا فى الحركة الوطنية المصرية، واستطاع صدقى باشا القضاء عليها لأنها لم تترك لها جذور شعبية فى المصانع والأحياء والمعاهد والقرى.

العمال فى كفاحهم الجماهيرى السياسى

مدخل: عديدة هى العوامل الموضوعية والذاتية، والمحلية والدولية التى كانت تدفع العمال دفعا من مستوى الوعى النقابى البحت والمحدود إلى درجات مختلفة وأكثر رقيا من الوعى السياسى. وهذا ما تظهره حركة ومواقف العمال الذين انضموا إلى «المنظمة» فى الأربعينيات. وفيما يلى أمثلة على ذلك.

«م»

١٩٤٤ ـ ضد العصبية الإقليمية:

قبل أن يستقر محمد عبدالغفار ليعمل فى مصانع شبرا الخيمة كان يعمل فى المحلة الكبرى. وهاله أن يرى عمال النسيج فى شركة مصر بالمحلة أو فى مصانع صغيرة يتحزبون ويتعصبون بعضهم ضد بعض على أساس أن هذا من المنوفية و ذاك من الدقهلية.. إلخ وكانت تنشب معارك طاحنة بين المجموعات المختلفة يسقط فيها قتلى ومصابون من هذا الجانب أو ذاك. وعندما جاء إلى شبرا الخيمة كانت الحزازات بين عمال الأقاليم ما زالت قائمة. فتعاون مع محمود العسكرى وطه سعد عثمان على تصفية هذه «المصيبة»، فيذكر أنه فى جلسات له فى بيت طه سعد وبحضور العسكرى كان عبدالغفار يناقش كل مجموعة على حدة «وكنت أقعد مع كل فرقة وأحارب النعرة فى قلبهم إلى أن وصلنا إلى أن نكون يدا واحدا من أجل الطبقة التى نعمل من أجلها»(٧٠).

١٩٤٥ ـ الإخوان المسلمون وعمال شبرا الخيمة:

وعندما قبض على محررى مجلة «الضمير» (المدرك والعسكرى وطه سعد) نشطت العناصر الإخوانية فى شبرا الخيمة إلى نشر دعايات مضادة هدفها تشويه سمعتهم وعزلهم عن العمال المتعاطفين معهم. وكان من بين متزعمى هذه الحملة المضادة عناصر عمالية فى مصانع شبرا الخيمة ينتمون إلى الإخوان المسلمين. وفى هذا السياق أعلن الإخوان عن محاضرة فى شعبتهم ركز فيها المحاضر على الزملاء المحبوسين وقال عنهم إنهم «شيوعيون وكفرة».. إلخ. ولما كان العديد من العمال يعرفون المسجونين الثلاثة «ويحبون قياداتهم» ـ على حد تعبير محمد عبدالغفار ـ فقد انسحبوا من الاجتماع وهاجموا الإخوان. وهتفوا ضدهم فى طريقهم إلى المصانع بشعارات: «تسقط الإخوان الفاشية» «الله أكبر ويحيا العمال» «الله أكبر وتحيا مصر» «العمال أساس الدولة». وهتافات أخرى حماسية(٧١).

ضد تقسيم فلسطين:

يذكر محمد محمد بدر ـ وكان آنذاك يعمل فى مصانع النسيج بالقاهرة ـ أنه فى يوم ٣ مايو ١٩٤٦، أضرب عمال شبرا الخيمة احتجاجا على تقرير لجنة التحقيق الأمريكية ـ البريطانية الخاص بقضية فلسطين. أما محمد يوسف المدرك الزعيم العمالى المعروف فقد أصدر فى ١٩٤٦/٥/١٠ بيانا يحتج فيه على هذا التقرير الذى يدعو إلى تقسيم فلسطين وينحاز إلى الجانب الإسرائيلى. ووقع المدرك بيانه بصفته عضوا فى الاتحاد العالمى للنقابات(٧٢).

لجنة العمال والطلبة:

شارك عمال شبرا الخيمة - كما ذكرنا - فى المعارك التى خاضتها اللجنة الوطنية للعمال والطلبة. وكان عضو المنظمة، أحمد سالم سالم يقود فرعها فى شبرا الخيمة. وشارك فى تنظيم وقيادة مظاهرة بدأت تتحرك من شبرا الخيمة حتى وصلت إلى ميدان الإسماعيلية (التحرير) بوسط القاهرة. وقبل أن تصل إلى الميدان حاول صدقى باشا أن يخاطب المتظاهرين ليصرف المظاهرة فقال للعمال - عن نفسه - «إنه ليس صدقى الذى كان عام ١٩٣٠»، فرد أحمد سالم «وهل يمكن أن يغير الثعبان جلده؟».

وعند وصول المظاهرة إلى ميدان الإسماعيلية، (التحرير) انضمت إلى الجموع الحاشدة واشتبك المتظاهرون مع جنود الاحتلال وكانت الثكنات الإنجليزية ما زالت هناك، وبدأ صدام دموى شديد شارك فيه عمال شبرا مع غيرهم من طلاب الجامعات والأهالى(٧٣).

السياسى والاقتصادى:

فى عام ١٩٤٧ «زادت الإضرابات زيادة كبيرة فى شبرا الخيمة وبدأت تتعداها إلى القاهرة ومناطق أخرى وارتبطت حالة التحرك هذه بتيار ناشئ جديد يتجه نحو تكتيل العمال فى منظمة تجمع بين المهن المختلفة. وقد تشاورت فعلا ثلاثون نقابة فى القاهرة لتنظيم كفاح مشترك للدفاع عن الأجور. وفى هذه المرة أيضا سبقت شبرا الخيمة عمال القطر كله فى هذا الميدان؛ إذ أعيد تكوين «لجنة عمال شبرا الخيمة» المنتخبة انتخابا ديموقراطيا والتى تمثلت فيها فئات عمالية شتى من النسيج - الزجاج - البواخر والكاوتشوك فاجتمعت هذه اللجنة التى لا تمثل، فقط نقابة النسيج الميكانيكى المحلولة، بل تضم بشكل ديموقراطى عمال المنطقة بأكملها. وقد وضح الوعى الطبقى المرتفع عند عمال شبرا الخيمة فى قرار هذه اللجنة بعدم تحديد عملها بحدود الكفاح للمطالب الاقتصادية فحسب، بل بربط هذا الكفاح بالنضال السياسى أيضا؛ خاصة الوطنى»(٧٤).

ترحيل العمال إلى قراهم:

جاء فى «كفاح الشعب»، إنه بتاريخ ١٩٤٧/٧/٢٩ ألقى القبض على عبدالمقصود أبو زيد - مصطفى محمد - ربيع زهرة، وأودعوا نقطة سجن شبرا البلد. وفى ٧/٣١ ألقى القبض على الزملاء: عصمت فهمى - على خليل - عبدالغفار سلام - عبدالرحمن رضوان، وأودعوا نقطة شبرا البلد، ثم رحلوا إلى مركز قليوب بدون تهمة أو اتهام. وكان هؤلاء العمال من أعضاء «المنظمة».

ثم بتاريخ ٢/١/ ٤٨ تم ترحيل بعضهم إلى بلادهم (قراهم) بحجة أنهم «خطرون على الأمن ويقومون بنشاط سياسى خطر». هذا على الرغم من أنه لا يوجد فى مصر قانون يعطى البوليس أو الحكومة سلطة الإبعاد، هذا فضلا عن أن النيابة لم تحقق فى أمرهم. ومن هنا، كانوا يتحدون الرقابة التى تفرض عليهم فى قراهم ويعودون إلى مباشرة أعمالهم(٧٥).

١٩٤٨ - جنازة صامتة:

قام عمال سباهى بشبرا الخيمة بجنازة صامتة حدادا على شهيد مصنع شركة سباهى بالإسكندرية فاعترضهم البوليس ولكنهم أصروا على المضى فى طريقهم ثم تفرقوا

بعد ذلك. وعقب الجنازة أغلقت المصانع لأجل غير مسمى، ثم أعيد فتحها يوم ١٩٤٨/٣/٨. ولكن العمال أضربوا فقام البوليس بحملة إرهابية على العمال وفتش منازل الكثيرين وقبض على عشرين عاملا(٧٦).

وعندما علمت بعض نقابات العمال وعمال شبرا الخيمة بإضراب زملائهم أرسلوا احتجاجات إلى رئيس الوزراء(٧٧).

ووزع عمال شبرا الخيمة منشورا يحتجون فيه على اعتقال ثمانين عاملا من زملائهم النقابيين المناضلين.

وانزعج القسم المخصوص من ظهور المنشور واستدعى الضابط مرتضى رؤساء العمال وراح يُهددهم ليدلوه على موزعي المنشور ولكنهم جميعا رفضوا أن يدلوا بشيء(٧٨).

العمال والحركة الوطنية السودانية:

كما وزع عمال شبرا الخيمة منشورا خاصا بتأييد الحركة الوطنية فى السودان وجاء فيه:

يا عمال مصر أيدوا الحركة الوطنية فى السودان. أرسلوا التأييدات إلى هيئات العمال فى السودان. أرسلوا الاحتجاجات إلى حكومة السودان الاستعمارية وإلى حكومة مصر الرجعية.

احتجوا لدى الهيئات الدولية على الاستعمار البريطانى مصاص دماء الشعوب. ورفعوا شعارات: ليحيا حق تقرير المصير. وتحيا وحدة الطبقة العاملة(٧٩).

إضراب ضباط البوليس:

عندما أضرب ضباط البوليس ورجال الإدارة فى إبريل لمطالب خاصة بهم أخذت «المنظمة» جانبهم. ودعت إلى إجابة مطالبهم. ووزعت منشورا بهذا المعنى. وبالإضافة إلى ذلك نظم العمال أعضاء «المنظمة» فى شبرا الخيمة مظاهرات وسارت فى اتجاه التحرك بوسط القاهرة. لكن قوات الأمن أوقفتها قبل أن تصل إلى المكان المحدد(٨٠).

معارك فى المعتقل:

تحت ذريعة حماية الجيش فى حرب فلسطين (١٩٤٨) فتحت حكومة النقراشى معتقل هايكستب وكان فيه عدد كبير من عمال النسيج بشبرا الخيمة. ويذكر عبدالمقصود أبو زيد عضو المنظمة أن المعتقلين خاضوا عدة معارك انتصروا فى بعضها ولم يوفقوا فى البعض الآخر.

ويضيف:

«كانت أول معركة دخلناها فى المعسكر من أجل تحسين مستوى الأكل وصرف كفالة للعائلات. وأضربنا عن الطعام ٩ أيام. وحصلنا على هذه المطالب. وبعد ذلك دخلنا فى معركة إضراب عن الطعام دامت ٢٤ يوما من أجل الإفراج ولكن لم ينجح الإضراب لأن التوقيت السياسى لم يكن مناسبا»(٨١).

اعتقال الوطنيين:

وبعد إلغاء «معاهدة ١٩٣٦» فى عهد وزارة الوفد (١٩٥٠ - ١٩٥٢) بادر محمد

عبدالغفار واثنى عشر من زملائه عمال النسيج بشبرا الخيمة وأعضاء المنظمة، إلى تشكيل مجموعة لتشترك فى حركات الكفاح المسلح فى منطقة القناة:

ولما كانت وزارة الداخلية توحى إلى الشباب بأنها على استعداد لمساعدة من يرغب فى الكفاح المسلح، فقد توجهت مجموعة العمال لمقابلة المأمور لإخطاره بعزمهم على السفر إلى منطقة القناة. فرحب المأمور بهم وأثنى على وطنيتهم ووعدهم بإجابة مطلبهم وكان ذلك عشية حريق القاهرة فى ٢٦ يناير. ولكن فى اليوم التالى لإعلان الأحكام العرفية كان العمال المتطوعون فى مقدمة المعتقلين من القيادات العمالية فى شبرا(٨٢).

بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦:

اشتركت جمهرة عمال النسيج بإمبابة فى معارك حركة التحرر الوطنى والديموقراطى. فيذكر إبراهيم مرسى - وكان من القيادات العمالية البارزة - أنه اشترك فى قيادة مظاهرة خرجت من شركة الشرق بإمبابة واتجهت إلى مصنع داود عدس بحى روض الفرج ثم إلى حى الساحل، حيث التقت بمظاهرة لعمال شبرا الخيمة. وكان هدف المتظاهرين أن يصلوا إلى جامعة القاهرة. وتعرضت الشرطة لهم فى ميدان باب الحديد واعتدت بالضرب على العمال. فانقسمت المظاهرة إلى قسمين. والتقى القسمان مرة أخرى وأمكنهما الوصول إلى الجامعة. وهناك ألقى محمد طايل كلمة عمال شبرا، كما ألقى عادل فهمى كلمة الطلبة. واتجهت المظاهرة بعد ذلك إلى حى السيدة(٨٣).

١٣ نوفمبر (عيد الجهاد) والمسيرة الوطنية الكبرى:

فى نوفمبر ١٩٥١، وفى عهد حكومة الوفد، تم تنظيم مظاهرة أو مسيرة كبرى سار فيها ممثلون من جميع الطبقات والطوائف. وكان وجود الطبقة العاملة فى هذه المسيرة محسوسا بقوة. وقد اشترك الأعضاء فى شبرا الخيمة فى إنجاح هذا الحشد الوطنى. وسار عمال شبرا - كما هى عاداتهم دائما فى المناسبات - على أقدامهم عبر مسافة تبلغ عدة كيلومترات من شبرا الخيمة (محافظة القليوبية) إلى ميدان الإسماعيلية بمحافظة القاهرة(٨٤).

وقد اشترك إبراهيم مرسى وزملاؤه من أعضاء «المنظمة» فى قيادة مظاهرة لعمال مصنع الشرق بإمبابة لدعم المسيرة الوطنية الكبرى، وحمل عمال المصنع لافتة عليها شعارات منها: إلغاء معاهدة ١٩٣٦، ومعاهدة صداقة وعدم اعتداء مع الاتحاد السوفيتى واشترك من عمال إمبابة الأعضاء فى «المنظمة»: على العدل وأحمد عبده إسماعيل ومحمود علام وعبدالقوى النجار، وعبدالعزيز عطية وآخرون(٨٥).

الدفاع عن الكرامة:

يذكر حسن الساكت أنه كان يعمل فى شبرا الخيمة فى مصنع نسيج الفيوم (نقل المصنع فيما بعد إلى الفيوم). وكانت إدارة المصنع تسىء معاملة المشتغلين إساءة شديدة. فبدأ ينظم مع العمال لجنة مصنعية لمواجهة هذا الوضع. وكانت نقطة البداية هى رفض كل تصرف يسىء إلى كرامة العامل الشخصية. فقد كان الخفراء يفتشون العمال وهم يهددون باستخدام السياط والشوم. ولم يكن فى المصنع دورة مياه. وكان لهم مطالب عن الأجور والمعاملة اللائقة داخل المصنع. وقام حسن الساكت مع زملائه بتكوين لجنة قيادية أمكنها أن تقود إضرابا فى عام ١٩٥٠. ونجح العمال فى وقف الاستعراضات الإرهابية التى كان يقوم بها الخفراء بالشوم والكرابيج لإرهاب العمال(٨٦).

تطوير العمل المشترك بين العمال والطلاب:

يذكر إبراهيم على أنه هو وزملاؤه فى نقابة عمال البوتاجاز كانوا يساندون طلاب الجامعة فى قضية اللائحة. وأنه كان بين الطلاب عناصر غير واعية بأهمية النضال من أجل لائحة أفضل. فكان عمال البوتاجاز من أعضاء «المنظمة» يقترحون عليهم أن يقوموا بأعمال ملموسة وأن يتقدموا بطلبات محددة.

فى الوقت ذاته كان هناك عدد من الطلاب الواعين يترددون على دار نقابة عمال البوتاجاز ويناقشون معهم القوانين العمالية. ويضيف إبراهيم على أنه هو وزملاؤه أعضاء «المنظمة» من العمال كانوا يحرصون على ألا تكون المظاهرات الوطنية قاصرة على الطلاب وحدهم وإنما كانوا يجتهدون فى التنسيق بين الطلبة والعمال(٨٧).

العمال والعلاقات العربية والدولية

الارتباط بالعمال العرب:

بالإضافة إلى اشتراك مصر فى مؤتمر إعلان اتحاد النقابات العالمى بباريس وانتخاب المدرك ممثلا لعمال مصر فى المجلس العام للاتحاد، تحقق الاتصال والتأييد المتبادل بين عمال مصر والعمال العرب.

وفيما يلى بعض الأمثلة:

◁ مع عمال السودان:

١ ـ تأييد عمال السودان فى إضرابهم من أجل مطالبهم الاقتصادية والوطنية. من ذلك، ما ورد فى النشرة غير الدورية التى كان يصدرها «مكتب الأعمال النقابية» باسم صحيفة «العمل والعمال». وتحت عنوان «نقابات العمال المصرية ترفع مطالب عمال عطبرة إلى الهيئات الدولية» تجلى مظهر قوى لتجاوب الحركتين العماليتين فى شمال الوادى وجنوبه.

وتحت هذا العنوان أذاعت النشرة نص المذكرة التى أعدها وأرسلها «مكتب الأعمال النقابية» إلى مكتب العمل الدولى وإلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى بهيئة الأمم المتحدة، وإلى اتحاد النقابات العالمى.

٢ ـ أصدر محمد يوسف المدرك نداء إلى عمال مصر فى ١٩٤٨/٣/٣٠ بعد أن امتنع مدير السكك الحديدية بالسودان عن صرف أجور العمال. وأهاب النداء بعمال مصر أن يجمعوا ما يمكن جمعه من التبرعات من الزملاء الذين يشعرون بواجبهم القومى والطبقى لزملائنا السودانيين. كما أعلن المدرك أنه سيتقدم فى اليوم التالى بطلب التصريح من وزير الشئون الاجتماعية بجمع هذه التبرعات حتى يمكن أن نسارع بها إلى زملائنا المشرفين على الهلاك.

٣ ـ أرسل المدرك برقية فى ١٩٤٧/٧/٢١ إلى الأستاذ إسماعيل الأزهرى، رئيس وفد السودان على محل إقامته بفندق الكونتيننتال بالقاهرة قال فيه:

«بالنسبة لخطابكم إلينا عن إضراب عمال سكك حديد السودان وتضامن باقى عمال المهن معهم فى ذلك الإضراب، نرجوكم التكرم بإفادتنا عن الآتى حتى يمكن مكاتبتنا للهيئات العالمية على أساس واضح:

- متى بدأ إضراب عمال السكك الحديدية وكم عدد المُضْربين؟
- متى ظهر تضامن المهن الأخرى وما هى، وفى أى مناطقَ؟

هذا وأرجو إفادتنا أيضا عن عناوين الأندية الخاصة بزملائنا عمال السودان، ومع انتظارى عاجل الرد، أبعث أزكى التهانى بمناسبة شهر رمضان المعظم».

٤ ـ أرسل المدرك صورا من احتجاج عمال مصر إلى رئيس وزراء مصر ورئيس مجلس الشيوخ ورئيس مجلس النواب والحاكم العام بالسودان وإلى الصحف المصرية والسودانية وإلى المجلس الاقتصادى والاجتماعى ولجنة حقوق الإنسان بهيئة الأمم المتحدة ومكتب العمل الدولى وكان موضوع الاحتجاج سجن رئيس وسكرتير اتحاد عمال السودان بتهمة تحريضهما لرجال البوليس فى السودان على الإضراب، ويطالب الاحتجاج بالإفراج عنهما فورا مع مناشدة جميع الطوائف والهيئات أن تحتج على هذه التصرفات «حتى يفرج عن هؤلاء الزملاء الأعزاء على قلوبنا جميعا».

● مع عمال سوريا ولبنان:

توثقت العلاقات بين الحركة النقابية المصرية والحركة النقابية فى كل من سوريا ولبنان ومن أمثلة ذلك تبادل التأييد مع هاتين الحركتين:

ـ خطاب بتاريخ ٥ نيسان (إبريل) ١٩٤٨ من اتحاد نقابات العمال والمستخدمين ببيروت يطلب من المدرك أن يخاطب برقيا رئيس الجمهورية اللبنانية ورئيس وزرائها ورئيس مجلس النواب للسماح لمصطفى العريس بالسفر إلى روما لحضور اجتماع اللجنة التنفيذية لاتحاد النقابات العالمى فى روما حتى لا يصبح باستطاعة الممثل الصهيونى (لوكر) حضور الاجتماع وتمثيل عمال الشرقين الأدنى والأوسط إذا ما ظل الاعتراض على سفر مصطفى العريس الذى كان قد طلب من المدرك أيضا الاتصال بالمفوضية اللبنانية وتقديم مذكرة بذلك.

ـ فقام المدرك بإرسال برقية إلى رئيس جمهورية لبنان طالبا السماح لمصطفى العريس بالسفر.

ـ وأرسل المدرك بصفته ممثل عمال مصر فى الاتحاد العالمى مذكرة إلى وزير لبنان المفوض بالقاهرة مطالبا السماح لمصطفى العريس بالسفر لحضور الجلسة التى تقرر أن تعقد فى ٣٠ إبريل ١٩٤٨.

ـ وأرسل مصطفى العريس إلى المدرك يشكره على إرسال البرقية لرئيس الجمهورية اللبنانية وإلى الصحف أيضا. وكان لها تأثير كبير فى لبنان؛ خصوصا فى صفوف العمال والنقابات وطلب العريس من المدرك تقريرا عن الوضعية النقابية فى القطر المصرى لعرضه على اللجنة التنفيذية لاتحاد النقابات العالمى.

ورد محمد يوسف المدرك بخطاب فى ٢٦ إبريل ١٩٤٨ عاتبا على مصطفى العريس عدم الاهتمام بأحداث مصر، وأخبره بأنه أرسل إلى سكرتارية الاتحاد العالمى طائفة من التقارير والرسائل والبرقيات عن أحوال ونشاط عمال مصر، وبيانها:

أ ـ خطاب عن مجهود الطبقة العاملة المصرية فى تنفيذ نداء الاتحاد العالمى لتأييد جهود عمال إندونيسيا ضد الاستعمار، ومعه صورة وترجمة لما نشرناه فى الصحف العربية بتاريخ ١٣ أغسطس ١٩٤٧.

ب ـ برقية عن مهاجمة البوليس لمكتب الأعمال النقابية ومنزل المدرك ومصادرة نشرة الاتحاد العالمى لنقابات العمال المؤرخة ١٩٤٧/١١/٦.

جـ ـ تقرير عن حالة عمال السودان، وأرسل فى ٤ فبراير ١٩٤٨.

د ـ تقرير مفصل عن تعسف الحكومة مع عمال مصر أرسل فى ٢٣ فبراير ١٩٤٨.

هـ ـ تقرير موجز عن حالات جديدة للإرهاب الحكومى ضد النقابات والنقابيين

المناضلين أرسل فى ٨ مارس ١٩٤٨.

و - تقرير عن إضراب قوات البوليس المصرى فى يوم ٥ إبريل ١٩٤٨ وأرسل فى ٦ إبريل.

ز - تقرير مترجم عن المطبوع الذى أصدره المدرك عن الحرية النقابية موضحا تدخل السلطات الحكومية المختلفة فى كبت الحرية النقابية أرسل بتاريخ ٦ إبريل ١٩٤٨.

هذا بخلاف التقارير التى أرسلت من قبل ولم نكن نعنى بإثبات تواريخها.

وراسلت اللجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات عمال مصر فى ٣٠ إبريل ١٩٤٦ مصطفى العريس بلبنان تخبره بقرار محمد يوسف المدرك وزميليه محمود العسكرى وطه سعد عثمان بالإضراب عن الطعام فى السجن من يوم ٥ مايو ١٩٤٦، فأرسل مصطفى العريس فى ١٩٤٦/٥/١٣ برقية إلى رئيس الوزارة المصرية بخصوص قرار الزملاء المحبوسين والمضربين عن الطعام وسلمت الرسالة إلى الوزير المفوض للمملكة المصرية ببيروت ورد العريس فى برقيته:

«بصفتى ممثلا لعمال الشرقين الأدنى والأوسط فى اللجنة التنفيذية لاتحاد النقابات العالمى، أحتج أشد الاحتجاج على المعاملة السيئة التى يعامل بها العمال الموقوفون فى السجن. وأطلب الإفراج عنهم وإعادة الحرية إليهم ليعودوا إلى ميدان النضال إلى جانب الشعب المصرى العزيز فى سبيل حرية مصر وكرامتها وفى سبيل استقلالها وجلاء الجيوش الأجنبية عنها».

- وأرسل إبراهيم بكرى رئيس وفد سوريا إلى مؤتمر النقابات العالمى خطابا إلى رئيس وزراء مصر وجاء فى نهاية الخطاب:

«... لذلك، وبصفتى عضوا فى مجلس اتحاد النقابات العالمى أقدم لدولتكم هذا الاحتجاج على هذه التدابير المنافية لمبادئ العدالة ولأبسط قواعد الديموقراطية طالبا الإفراج عن السيدين المدرك والعسكرى وعن جميع المعتقلين الديموقراطيين فى مصر».

- وفى ١٩٤٦/٦/١١، أرسل إبراهيم بكرى إلى المدرك والعسكرى وطه سعد:

«باسم عمال سوريا نهنئكم وعمال القطر المصرى ونهنئ أنفسنا بإطلاق سراحكم».

وفى نهاية الخطاب:

«... إن اعتقالكم وزجكم فى ظلمات السجون وسام يزين صدوركم، وبرهان ساطع على إخلاصكم للقضية العمالية، ولا يزيد إخواننا العمال فى القطر المصرى الشقيق إلا ثقة بكم والتفافا حولكم وتأييدا للغاية السامية التى تكافحون من دونها. ونعود فنهنئكم ونهنئ أنفسنا بإخلاصكم ثانيا».

ونكتفى بهذا القدر، وإن ظلت صلة المدرك بصفة مستمرة باتحاد النقابات العالمى والمنظمات النقابية فى بلاد كثيرة، حيث كان يُرسل إليهم مطبوعاتنا وترسل إليه مطبوعاتها ومجلاتها ونشراتها. وعلى سبيل المثال:

ظلت المنظمة - عن طريق المدرك ومكتب الأعمال النقابية على ارتباط بالحركة النقابية العربية فى سوريا ولبنان وفلسطين والجزائر وتونس والسودان.

كما ظلت العلاقة باتحاد النقابات العالمى قائمة لفترة طويلة. ففى الكتب التى صدرت للحركة النقابية المصرية، نقرأ أن نقابات مهمة كانت تفوض المدرك بأن يمثلها فى اجتماعات المجلس العام لاتحاد النقابات العالمى. وعلى سبيل المثال:

وجهت النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكى بالقاهرة (المسجلة تحت رقم ٥٢٧) خطابا بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩٥١ إلى محمد يوسف المدرك عضو المجلس العام لاتحاد النقابات العالمى جاء فيه أن مجلس إدارة النقابة يكلف محمد يوسف المدرك أن ينوب عنه

فى حضور اجتماع الاتحاد العالمى لنقابات العمال المقرر عقده فى برلين فى منتصف نوفمبر ١٩٥١، وطلبت النقابة العامة من المدرك أن يوافيها بجميع الالتزامات المطلوبة منها مقابل عضويتها فى هذا الاتحاد. وقد وَقّع الخطاب سكرتير عام النقابة محمد عبدالجواد القطان ووقع بجانبه أحمد سالم سالم. وقد ذيل الخطاب بعبارة عدد عمال الطائفة التى تمثلها النقابة فى القاهرة (ستة وعشرون ألفا من العمال)(٨٨).

مرة أخرى فى الاتحاد العالمى للنقابات:

وبتاريخ ١٩٥١/١١/١٢، وجه رئيس النقابة العامة لعمال الفنادق والأندية المصرية خطابا إلى محمد يوسف المدرك يكلفه ـ كما كلفه من قبل عام ١٩٤٧ ـ أن يمثل النقابة فى اجتماع الاتجاه العالمى للنقابات الذى تقرر عقده فى برلين فى منتصف نوفمبر ١٩٥١(٨٩).

فى معركة تحرير إندونيسيا:

ومن المعروف أن الحركة العمالية التقدمية فى مصر وسعت دائرة اهتمامها ومهامها لتشمل بالضرورة ـ ليس المطالب النقابية فحسب ـ بل ومهام التضامن الوثيق مع شعوب بلدان حركة التحرر الوطنى لترفع عنها نير مستعمريها ومستغليها. لذلك تحركت «المنظمة» عندما هب شعب إندونيسيا لطرد المستعمرين وإقامة دولته المستقلة.

وقام أعضاء «المنظمة» بواجبهم. وكمثال:

مع شعب أندونيسيا:

كان لمحمد يوسف المدرك علاقات مع عدد من قيادات عمال الموانى ببورسعيد والسويس. كما كانت لنقابة عمال البواخر واللنشات البحرية ببورسعيد عن طريق رئيسها الشهيد على شلبى ارتباط بمكتب يوسف درويش المحامى. وهو ارتباط كان يرجع إلى ما قبل عام ١٩٤٧.

وعندما تفجرت ثورة التحرر الوطنى فى إندونيسيا حث الاتحاد العالمى للنقابات الهيئات العمالية الوطنية المنتسبة إليه فى مختلف البلدان بالوقوف إلى جانب الثورة الإندونيسية وتقديم الدعم لها.

ولما كان المستعمرون والمحتلون الهولنديون قد سارعوا إلى قمع ثورة إندونيسيا بقوة السلاح ـ وكانت شحنات السلاح الهولندى تمر عبر قناة السويس ـ فقد هرع المدرك إلى منطقة القناة ليلتقى بمعارفه من عمال الموانى وتباحث معهم فى خطة العمل المطلوبة. ثم وجه نداءً إلى عمال الموانى يدعوهم فيه إلى إعمال سلاح مقاطعة البواخر الهولندية وعدم تقديم أية خدمة من الخدمات التى تقدم عادة للبواخر العابرة. ونشرت الصحف المصرية نص النداء فى حينه. وكان من البواخر الشهيرة التى تمت مقاطعتها الباخرة الهولندية «فولندام». ولم يعد المدرك إلى القاهرة حتى تحقق بنفسه أن حركة المقاطعة قد وضعت بالفعل موضع التنفيذ(٩٠).

● مع شعب الجزائر:

أصدرت نقابة عمال ومستخدمى الفنادق المصرية منشورا يوم ١٩٥٦/١٠/٢٦، بتوقيع نور الدين مصطفى رئيس النقابة جاء فيه:

استجابة لنداء الاتحاد الدولى للعمال العرب، باعتبار يوم ٢٨ أكتوبر ١٩٥٦ يوم إضراب عام، احتجاجا على الدور الذى قامت به الحكومة الفرنسية بانقضاضها على

الزعماء الوطنيين الجزائريين وهم فى طريقهم إلى الاجتماع برؤساء دولتى تونس ومراكش.

قررت نقابة عمال ومستخدمى الفنادق المصرية، إعلان الإضراب العام، على أن يكون النظام هو النظام نفسه الذى اتبع فى الإضراب السابق يوم ١٩٥٦/٨/١٦(٩١).

نقابة الظاهر واتصالات متعددة الأطراف

على امتداد عقد الخمسينيات نما واتسع نفوذ وعضوية النقابة العامة لعمال النسيج (الظاهر) فى صفوف الحركة العمالية والنقابية المصرية. ورشحها هذا التطور لتقيم علاقات مع الحركة العمالية فى الوطن العربى وفى البلدان الاشتراكية.

فيذكر عبدالجواد القطان(٩٢) أنه فى مايو ١٩٥٤، قرر مجلس إدارة النقابة باسم أعضائها (٢٦ ألف عضو) تأييد قرار مجلس السلم العالمى بحظر إنتاج واستخدام القنابل الذرية والهيدروجينية.

وأصدر مجلس إدارة النقابة قرارا بتأييد عمال سوريا وتأييد اتحاد العمال العرب فى جميع الخطوات التى اتخذت بالنسبة لحادث الباخرة كليوباترا.

واتخذ مجلس إدارة النقابة قرارا بتأييد اتحاد العمال العرب والاتحاد العالمى للنقابات فى وقوفهم ضد العدوان الثلاثى على مصر (١٩٥٦). كما قرر المجلس أن ينسق جهود النقابة العامة مع مؤتمر اتحاد نقابات عمال مصر. وكان عبدالجواد القطان فى ذلك الوقت ممثلا للاتحاد العام لعمال النسيج. وتمت عدة مقابلات بينه وبين ممثل الوفد السودانى الشهيد الشفيع أحمد الشيخ.. وكان اللقاء بحضور فتحى كامل أمين مؤتمر نقابات عمال مصر.

ونشرت مجلة «ترود السوفيتية»، وهى مجلة اتحاد العمال فى الاتحاد السوفيتى، حديثا وصورة لعبدالجواد القطان باعتباره أحد قادة الحركة العمالية فى مصر.

وترددت على نقابة عمال الظاهر وفود من العراق والاتحاد السوفيتى وعمال النفط بالسعودية (أرامكو) وعلى تلجينى (ممثل عمال سوريا) ووفود عن الصين وألمانيا الديموقراطية.

واتخذ مجلس إدارة النقابة قرارا يدين الاستعمار الأمريكى بسبب عدوانه على لبنان(٩٣).

وهكذا نرى أن نقابة عمال نسيج القاهرة تنضم إلى المنظمات النقابية التى لعبت دورا فى بناء علاقات مع العمال العرب والاتحاد العالمى للنقابات وتقف فى ذلك جنبا إلى جنب مع نقابة شركة كفر الدوار للغزل والنسيج.

اللجان الوطنية
(١٩٥١-١٩٥٧)

بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦، تعاظم زخم الحركة الوطنية واتسع فى صفوف الجماهير الوطنية والشعبية لا فى القاهرة والإسكندرية فحسب؛ وإنما انتقل إلى الأقاليم. وكانت منطقة القناة، حيث توجد قوات الاحتلال، أشد مناطق مصر التهابا بسبب الصدامات الدموية بين عسكر الإنجليز والعمال المصريين وأهالى المنطقة ومجموعات الفدائيين التى بدأت تتسلل إلى هناك.

فى سياق هذه التطورات سعت منظمات اليسار الماركسى إلى البحث عن الشكل التنظيمى الملائم الذى يمكن أن يستجيب لحركة الجماهير الشعبية والوطنية؛ فطرحت «حدتو» شعار الجبهة الديموقراطية. وطرح «ح.ش.م.» (١٩٤٩) شعار الجبهة الشعبية.

وبادرت بعض كوادر قيادية فى «ط.ع.» إلى رفع شعار لجنة العمال والطلبة. وأصدروا منشورا علنيا وقع عليه كل من إبراهيم على (عمال البترول) ومحمد عبدالغفار (عمال شبرا الخيمة) وحسن صدقى (الطالب بكلية الهندسة جامعة فؤاد الأول). وتبع ذلك منشور آخر وقعه إبراهيم على.

وناقشت قيادة «المنظمة» هذه المبادرة واقترحت أن يسمى هذا الشكل التنظيمى بـ «اللجان الوطنية»، وكان ذلك للأسباب التالية:

١ - إذا كانت القوى الوطنية والتقدمية فى ١٩٤٦ - أى فى بدايات صعودها قد توصلت إلى شكل تنظيمى هو «لجنة العمال والطلبة»، فإن حركة النضال الوطنى فيما بين عامى ١٩٤٦ و١٩٥١ كانت قد رسّخت جذورها فى المجتمع المصرى على اتساعه وحددت مطالبها الرئيسية، الأمر الذى أدى إلى اتساع تخومها. ومن هنا، كانت الحاجة إلى شكل يتجاوز مجرد التحالف بين العمال والطلبة إلى شكل تنظيمى أوسع يفتح الأبواب لدخول الطبقات الشعبية والوطنية الأخرى، وبوجه خاص، أمام الفلاحين والبورجوازية الصغيرة فى المدن.

٢ - أن اسم «اللجان الوطنية» يمكن أن يوحى ببداية لا تثير حساسيات أو نوازع، ولن يكون منسوبا - ويجب ألا يكون - إلى منظمة أو حزب سياسى. والمأمول أن يكون مِلك أعضائه والمنتسبين إليه فى اللجان المختلفة وليس حكرا على اتجاه سياسى أو حزبى معين. وفى هذا السياق تحركت القيادات الحزبية الجماهيرية فى «ط.ع.» لتعيد بناء التنظيم الجديد. وكانت البداية بالدعوة إلى مؤتمر كبير حضره عمال وطلاب. وقد نشرت مجلة «الناس» وقائعه فى تقرير صحفى كتبه لمعى المطيعى.

مؤتمر ٢١ أكتوبر ١٩٥١
واللجنة التحضيرية للجان الوطنية

شهدت ساحة جامعة فؤاد الأول يوم الأحد ٢١ أكتوبر ١٩٥١ حشدا ضخما من الشباب والعمال توافدوا من معاهد القاهرة ونقاباتها العمالية ليرسموا طريق النضال ويعلنوا برنامجهم كطليعة لقوات التحرير(٩٤).

وقد أجمع المؤتمرون على تكوين اللجان الوطنية للعمال والطلبة وهى القيادات الشعبية

المجيدة التى خاضت مع الشعب معارك ١٩٤٦ ونظمت أوسع مظاهرات وطنية بعد الحرب الأخيرة.

وفى مؤتمرات الشباب حضر مندوبون عن عمال النسيج الميكانيكى فى القاهرة وشبرا الخيمة وعمال البناء والنسيج اليدوى بالقاهرة وصناعة الموبيليا بدمياط. وتكلم كثير من العمال والشباب منددين بالاستعماريين البريطانى والأمريكى ومطالبين بإطلاق الحريات السياسية ومهاجمين الأبواق المأجورة التى دعت إلى الهدوء والسكينة.

وتكلم فى المؤتمر أحد الطلبة العراقيين فأعلن استنكاره لموقف حكومات الشرق الأوسط وهاجم نورى السعيد صنيعة الاستعمار فى العراق.وأعلن المؤتمرون تأييدهم التام لشعب السودان وأكدوا أن طريق تحرير مصر والسودان هو الكفاح المشترك بين الشعبين ضد العدو المشترك.

وأيد الشباب حق الشعب السودانى الكامل فى أن يتحرر ويقرر مصيره بنفسه.

ودوت الهتافات حين أعلن فى البرنامج فقرة عقد محالفة صداقة مع الاتحاد السوفيتى.

وعند نهاية المؤتمر أعلن الزميل حسن صدقى برنامج اللجان الوطنية فقوبلت فقراته بحماس وتصفيق.

وفى يوم الاثنين ٢٢ أكتوبر انعقد مؤتمر آخر فى جامعة إبراهيم واتخذ قرارات بإنشاء اللجان الوطنية ووضع برنامج هو برنامج مؤتمر جامعة فؤاد الأول.

وأعلن لفيف من الشباب والطلاب والموظفين تكوين لجنة وطنية بحى الأزهر وتكونت لجنة وطنية تشمل حى جزيرة بدران وبولاق وأيدت قرارات المؤتمر.

قرارات مؤتمر ٢١ أكتوبر (١٩٥١)

اتخذ آلاف الشباب المؤتمرين فى ٢١ أكتوبر القرارات الوطنية التالية:

١ - تكوين اللجان الوطنية للعمال والطلبة.

٢ - مطالبة الحكومة برفض مبدأ الأحلاف الاستعمارية كحلف البحر الأبيض المتوسط وحلف الأطلنطى وحلف الشرق الأوسط.

٣ - مطالبة الحكومة بتأييد مجلس السلام العالمى.

٤ - عقد معاهدة صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفيتى.

٥ - استنكار بيان الحكومة بالدعوة إلى الهدوء والسكينة لأن ذلك ضد حق الشعب فى التظاهر.

٦ - الإفراج عن جميع المسجونين السياسيين فورا.

٧ - إلغاء القوانين الرجعية التى تحد من الحريات كقوانين الصحافة وقوانين إسماعيل صدقى وقانون منع الموظفين والطلبة من الاشتغال بالسياسة وقوانين منع الاجتماعات والتظاهر وحفظ النظام فى معاهد التعليم.

٨ - إباحة حمل السلاح لجميع أفراد الشعب.

٩ - إلغاء البوليس السياسى صنيعة الاستعمار وتقديمه للمحاكمة.

١٠ - وقف نشاط الجواسيس الإنجليز والأمريكان.

اللجنة العامة للجان الوطنية تصدر بياناتها:

وشرعت اللجنة العامة توجه بياناتها إلى المواطنين فصدر عنها:

- منشور بتوقيع اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية، بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٥١. يتضمن

عددا من شعارات الساعة بعضها يتعلق بالوضع الداخلى والبعض الآخر بالأوضاع الدولية والعربية. من شعارات القسم الأول: تسقط الأحكام العرفية - أطلقوا سراح المسجونين السياسيين - اطلقوا الحريات السياسية والنقابية. ومن شعارات القسم الثانى: تسقط قيادة الشرق الأوسط - يسقط حلف البحر الأبيض المتوسط - عاش كفاح الشعب السودانى - عاش كفاح الشعب الإيرانى - كفاح مشترك ضد عدو مشترك.

منشور للجنة التحضيرية للجنة الوطنية، بتاريخ ديسمبر ١٩٥١، ويحمل عنوان «برنامج اللجنة الوطنية» تقدمه «اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية». ويدعو إلى: إلغاء حالة الطوارئ - والكفاح المشترك ضد الاستعمار بين الشعب المصرى والشعب السودانى والإقرار بحق الشعب السودانى فى تقرير مصيره - والوقوف ضد الأحلاف العسكرية - والنضال ضد الاستعمار الأمريكى «وتوثيق العلاقات مع الشعوب والدول المعادية للاستعمار ومنها الاتحاد السوفيتى».

- منشور «اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية»، بتاريخ ديسمبر ١٩٥١، يدعو إلى النضال لوقف الانقلابات الرجعية، ويهاجم مؤامرات على ماهر باشا وأحمد حسنين باشا والأحزاب الفاشية وأحزاب الأقلية. ويدعو المواطنين إلى الدفاع عن الحريات الديموقراطية وإلغاء القوانين الاستثنائية. كما يدعوهم إلى المطالبة بإلغاء اتفاقية النقطة الرابعة والنضال من أجل السلام.

- نموذج نداء من اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية العامة لجمع توقيعات على مشروع قانون يقدم إلى مجلس النواب لاطلاق سراح المسجونين السياسيين العمال والمثقفين. وفى البيان جدول تدرج فيه أسماء الموقعين (بدون تاريخ وعلى الأرجح أواخر عام ١٩٥١).

- بيان من «اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية للمعلمين»، بتوقيع اللجنة: يطالب البيان بتوسيع الحريات السياسية والنقابية والوقوف ضد الاستعمار الأنجلوأمريكى وضد الأحلاف الاستعمارية ويدعو المعلمين إلى تكوين لجانهم الوطنية. وتدعو اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية للمعلمين إلى الاجتماع بنادى المعلمين صباح الأربعاء ١٣ نوفمبر ١٩٥١ وذلك للاشتراك بهيئاتهم فى المظاهرة.

وبالإضافة إلى اللجان الوطنية التى تألفت فى أحياء الأزهر وجزيرة بدران (شبرا مصر) وحى بولاق تكونت لجان فى أحياء شبرا مصر والعباسية وحدائق القبة والساحل والظاهر. ونشطت لجان الأحياء ولجان وطنية أخرى ووزعت خمسة منشورات فى فترة قصيرة.

- خمسة منشورات من بعض اللجان الوطنية فى الأحياء، تؤكد جميعها على المطالب الرئيسية فى البرنامج المطروح من اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية. مع بعض تفصيلات وإضافات أو تشديد على بعض المطالب.

- وعلى سبيل المثال: فإن اللجنة الوطنية لمدرسة الظاهر الثانوية تدعو إلى طرد الاستعمار والكفاح المسلح.

- وتهاجم اللجنة الوطنية للطلبة والعمال (وقد وقع عنها إبراهيم على) القيود المفروضة على الحريات والتى يتضمنها قانون الاجتماعات وقانون المطبوعات وحمل السلاح وتحريم الإضراب وغيرها.

- وتضيف اللجنة الوطنية بحى الأزهر إلى الشعارات الرئيسية للجنة التحضيرية للجنة الوطنية، الاعتراف بجمهورية الصين الشعبية وعقد اتفاقات ثقافية واقتصادية مع الاتحاد السوفيتى والجمهوريات الديموقراطية الشعبية. كما تدعو إلى وحدة الكفاح الشعبى بين مصر والسودان وإعلان حق تقرير المصير للشعب السودانى بعد جلاء القوات الاستعمارية.

- وفى بيان من اللجنة الوطنية بحدائق القبة، بشارع يواقيم عوض، يدعو البيان إلى تجميع القوى الوطنية تحت قيادة شابة جديدة وليس تحت قيادات الأحزاب القديمة، كما تدعو اللجنة إلى الكفاح الشعبى المسلح وتأميم الشركات الأنجلوأمريكية للحد من الغلاء.

اللجنة الوطنية بعد ثورة يوليو ١٩٥٢:

كانت اللجنة الوطنية تعقد اجتماعاتها فى مستشفى الولادة بشارع الجلاء. وكان من أعضائها الدكتور فؤاد محيى الدين (مستقل) والدكتور إبراهيم الشربينى (من القيادات الوطنية التقدمية بكلية الطب). ومن قيادات المعلمين: سعد زهران من «ح.ش.م.» وأديب ديمترى، «ط.ع.» ومن أعضاء المنظمة، أيضا عبدالمقصود أبو زيد وإبراهيم على وطه فودة والشيخ سيد محمود حسن «الشهير بسيد جزر» (وكان رئيسا لنقابة النسيج اليدوى).

وحضر الاجتماع أيضا حسن محمود الدمرانى من النقابيين المعروفين فى شبرا الخيمة. واعترض البعض على حضوره. وأخذ الدكتور فؤاد محيى الدين بهذا الرأى بعد أن تأكد من وجود بطاقة البوليس السياسى فى جيب الدمرانى(٩٦).

المؤتمر الوطنى بنادى المعلمين فى ١٩٥٢/٨/٢٦

نجحت اللجنة فى عقد أول مؤتمر كبير فى نادى نقابة المعلمين فى ١٩٥٢/٨/٢٦ وحضره عدد من الشخصيات الوطنية والتقدمية منهم د. إبراهيم الشربينى ود. فؤاد محيى الدين ومن قيادات حركة المعلمين أديب ديمترى وسعد زهران. ومن قيادات نقابة عمال البوتاجاز إبراهيم على الخضرى. وحضره أيضا عدد كبير من المواطنين ومندوبون عن الصحافة المحلية والأجنبية. واتخذ المؤتمر عدة قرارات:

- تأييد حركة الجيش - إلغاء الملكية وإعلان الجمهورية - تأييد المبادئ الستة التى أعلنتها حركة الجيش - الإفراج عن جميع المسجونين والمعتقلين السياسيين - حق الإضراب للعمال - تحديد ساعات العمل - التأمين ضد البطالة والعجز والشيخوخة. (انظر نص البيان فى باب «نصوص»).

وقبض على أحمد سالم أثناء توزيع بطاقة الدعوة للمؤتمر. وحجز بقسم شبرا حتى تدخل د. فؤاد محيى الدين وأفرج عنه(٩٧).

ضد التآمر على سوريا:

وفى أوائل ١٩٥٧، أصدرت اللجنة الوطنية بحى روض الفرج بالقاهرة. بيانا وقعه ثمانية عشر مواطنا من أهالى الحى، ويدعو البيان إلى التضامن مع الشعب السورى الشقيق فى مواجهة المؤامرات الأمريكية.

ويتوجه البيان إلى المواطنين ليعبروا عن مساندتهم للقطر السورى الشقيق فى مواجهة المؤامرات التى تحيكها أمريكا لشن هجوم غادر على الأراضى السورية يستهدف إسقاط حكومتها الوطنية التى تنهج سبيل سياسة تحريرية.

ويذكّر البيان الشعب المصرى بوقفة سوريا والشعب السورى إلى جانب مصر فى معركة بورسعيد. وبأن المعركة ليست معركة سوريا وحدها، بل هى معركة الشعوب العربية

كلها. ويخاطب البيان المواطن المصرى فيدعوه إلى أن يقف بجانبه شقيقه السورى وأن يتقدم لحمل السلاح على أرض سوريا الشقيقة. الأمر الذى يتطلب منه أن يكوِّن لجان المقاومة الشعبية. وأن يطالب الحكومة بفتح معسكرات التدريب على السلاح وبالإسراع فى إعلان الاتحاد الفيدرالى بين مصر وسوريا.

وقد وقع على البيان كبار تجار الخضر والفاكهة وعدد من القيادات العمالية والمثقفين وأهالى الحى:

سيد عبدالإمام، أبو الوفا طلبة زيدان، زيدان طلبة زيدان، عزمى عبدالرحيم، سيد محمد سيد أحمد، أحمد موسى عثمان، عمر عباس، الحاج إبراهيم مسعود، صبحى صالح، إسماعيل موسى، محمد جلال شعبان، محمود محمود، عبدالجيد جلال، حسن عثمان، محمود محمد محمود، سيد على رستم، سلامة عبدالواحد، إبراهيم نصار.

ثورة يوليو والحركة الجماهيرية «للمنظمة» ١٩٥٢ ـ ١٩٥٧

كانت خطة «ط.ع.» غداة مجيء ثورة يوليو ٥٢ تأييد «حركة الجيش»؛ فقام أحمد سالم سالم في شبرا الخيمة بالخطابة في التجمعات العمالية والمساجد تأييدا لحركة الجيش وارتبط تأييد «المنظمة» بعدد من المطالب مثل: إلغاء الملكية ـ إلغاء الأحكام العرفية ـ حق العمال في تكوين منظماتهم النقابية والسياسية ـ عدم فصل مندوبي اللجان المصنعية ـ الإفراج عن المسجونين السياسيين(٩٨).

وكانت «المنظمة» غداة مجيء النظام الجديد قد أرسلت رسالة إلى اللواء محمد نجيب على أساس تنفيذ برنامج النقاط الست.

مؤتمر قهوة عوف:

في الأيام الأولى لثورة يوليو ١٩٥٢، كان أعضاء مجلس قيادة الثورة يعقدون مؤتمرا هنا ومؤتمرا هناك في مناطق مختلفة من القطر. وكان من المتوقع أن يزوروا شبرا الخيمة. ويذكر عبدالمجيد أبو سيف أن «المنظمة» كلفت الأعضاء بالاستعداد للمشاركة في أي اجتماع من الاجتماعات التي يدعو إليها قادة الثورة. وقبيل الاجتماع «عقد» أعضاء «المنظمة» ما سمي وقتها «مؤتمر قهوة عوف» (شبرا الخيمة) وهو المكان الذي يتردد عليه عادة أعضاء «ط.ع.». وعرض الأعضاء البرنامج السياسي «للمنظمة» وفيه مطالب عن تحديد الملكية بمائتي فدان، مصادرة أملاك العائلة المالكة، التأمين ضد البطالة والعجز والشيخوخة، ومطالب أخرى. واشترك في هذا الاجتماع أعضاء من منظمتي: «ح.ش.م.» (١٩٤٩) و«حدتو».

وكان الأعضاء العمال مكلفين بتوزيع بيان بهذه المطالب باسم «المنظمة» وكان المنشور في عهدة صادق المهدي وكان التكليف بأن يوزع المنشور بعد انتهاء الاجتماع. ولكن صادق المهدي لم يلتفت إلى التكليف ووزع المنشور. وحدث أن البوليس دس عليهم منشورا آخر غير منشور «ط.ع.» ويقول عبدالمجيد أبو سيف إنهم فوجئوا بعد المؤتمر بالبوليس يحاصر القهوة ويقبض على عشرة من الحضور؛ كان سبعة منهم من «ط.ع.» واثنان من «حدتو» وواحد من «ح.ش.م.».

وصدر أمر من النيابة بحبسهم وتقديمهم إلى المحاكمة.

وأظهرت المحاكمة مدى التفاف العمال حول زملائهم. فأرسلت شكوى إلى هيئة المحكمة العسكرية العليا تطالب بالإفراج عن العمال النقابيين المقدمين إلى المحاكمة ووقع عليها ٩٠٠ عامل من شبرا الخيمة و٧٠٠٠ من القاهرة. وأرسلت برقيات تطالب بالإفراج يوم المحاكمة من عمال مصانع شركة الكرنك الأربعة وشركة صقال وشركة أبناء النيل ومصنع مصطفى كامل ومصنع الششتاوي ومصنع أحمد كامل. كما قام عمال مصنع أفرينو وشاؤول وعدس «جوهرة» وبهجت المحامي وبعض مصانع الوايلي بجمع التوقيعات على العرائض. وأرسلت تلغرافات من نقابات مختلفة، كما أرسلت النقابة العامة لعمال النسيج محاميا من طرفها للدفاع عن المقبوض عليهم.

وقضت المحكمة ببراءة تسعة وصدر حكم على عبدالرحمن رضوان الذي لفقت له قضية حيازة منشورات وحكم عليه بالسجن خمس سنوات. وحكم على صادق المهدي بالحبس ثلاثة شهور لإهانته هيئة المحكمة(٩٩).

اجتماعات هيئة التحرير:

يذكر حسن الساكت أنه بعد أن أعلن قادة ثورة يوليو «هيئة التحرير» التنظيم السياسى الوحيد، بدأ المسئولون فيه يتوسعون فى عقد مؤتمرات جماهيرية لشرح سياسة النظام الجديد، واتخذ أعضاء لجنة المندوبين فى شبرا الخيمة قرارا بضرورة التواجد فى هذه المؤتمرات أينما عقدت وفى هذه الاجتماعات كان العمال الأعضاء فى «المنظمة» يطرحون مشاكل الطبقة العاملة: ارتفاع الأسعار، الأجور، الإفراج عن المسجونين السياسيين.. إلخ. وكانوا يرفعون شعارات اقتصادية وسياسية. وأدى إلحاح العمال على فتح وإثارة الموضوعات التى تهمهم إلى أن يلغى المسئولون عقد اجتماعات هيئة التحرير، هذه الاجتماعات التى يسيطر عليها الشيوعيون. الأمر الذى دعا أحد ضباط المباحث إلى تهديد العمال: حسن الساكت وصلاح هلال وأحمد نصار بالضرب بالرصاص - على الرغم - على حد قول الضابط - «من أن حياة هؤلاء العمال الذين يخربون اجتماعات هيئة التحرير لا تساوى طلقة رصاص ثمنها ١٥ مليما»(١٠٠).

حل اللجان المصنعية:

بعد يوليو ٥٢، نشط قسم العمال بهيئة التحرير فى تكوين لجان مصنعية ونقابات مصنعية فى مواجهة لجان المندوبين والنقابات العامة. وقاوم العمال من أعضاء «المنظمة» فى شبرا الخيمة هذا الاتجاه. ويذكر حسن الساكت أن الأعضاء وأنصارهم أمكنهم أن يحلوا نقابات مصنعية فى مصانع: أفرينو (نسيج) وأسكو والكرنك والجوت. وضم عمال هذه المصانع إلى النقابة العامة. كما أمكنهم أن يحلوا نقابة مصنعية فى مصنع الفيوم(١٠١).

زيارة نجيب لشبرا الخيمة:

عندما زار اللواء محمد نجيب بعض المصانع فى شبرا الخيمة، طالبه العمال برفض الأحلاف الأجنبية وبرفض الدفاع المشترك مع دول الاستعمار(١٠٢).

أحداث سبتمبر ١٩٥٢ فى كفر الدوار:

بعد انفجار الأحداث التى وقعت فى شركة مصر للغزل وهى الأحداث التى دبرتها قوى رجعية موالية للنظام الملكى وألصقت زورا بعمال الشركة، توجه أحمد سالم وطه فودة وعبدالرحمن الخميسى وسيد عبدالوهاب ندا إلى مجلس قيادة الثورة. وقابلوا مدير المخابرات العسكرية. وأوضحوا له أن الحريق من تدبير عملاء الملكية البغيضة والمتآمرة. وأكدوا على أن العمال لا يمكن أن يشعلوا الحرائق التى وقعت. ثم قام أحمد سالم وزملاؤه بعد ذلك بإصدار بيان موقعٍ بأسمائهم أذيع من محطة الإذاعة فى الليلة ذاتها(١٠٣).

القبض على المطالبين بنقابة لعمال شبرا الخيمة:

فى أوائل ١٩٥٣، وجه عمال النسيج بشبرا الخيمة نداءً وقع عليه مائتا عامل إلى عمال العالم وإلى الاتحاد العالمى للنقابات من أجل أن تتاح لهم إعادة تكوين النقابة العاملة لعمال النسيج بشبرا الخيمة وهى النقابة التى أغلقت عام ١٩٤٥. ولم يتوقف العمال عن تقديم الطلب بعد الطلب لإعادة تكوين النقابة ولكن بدون جدوى. وكان آخر الطلبات المقدمة

بتاريخ ١٩٥٢/١٠/٨، و١٩٥٢/١٠/١٩، و١٩٥٢/١١/٢٣. وفى كل مرة كانت السلطات المختصة ترفض الطلب. ليس هذا فحسب، بل قبض على ١٢ من العمال الذين وقعوا على النداء وهم:

زين أحمد زين، عبدالرحمن محمد رضوان، محمد مصطفى عبدالغفار، أمين محمد الغندور، صادق المهدى، على زكى، محمد أبو حشيش، محمد إبراهيم، على العدل، السيد الجندى، محمد أبو سيف.

وكان نصف هؤلاء المقبوض عليهم على الأقل من أعضاء «المنظمة»(١٠٤).

وأصدرت حكومة الرئيس محمد نجيب أوامرها إلى مكاتب العمل بفصل كل عامل له نشاط نقابى وبمحاربة النقابيين المخلصين (العناصر الشيوعية واليسارية) وإبعادهم عن مجالس إدارات النقابات المصنعية التي حلت محل النقابات العامة. وطبق هذا الأمر على عمال شبرا الخيمة فاعتقل أعضاء اللجنة التحضيرية لمشروع نقابة عمال شبرا الخيمة ولفقّت لهم التهم وزج بهم فى سجن مصر(١٠٥).

وشنت الحكومة حملة إرهاب ضد قادة النقابات بالإسكندرية واعتقلتهم وتم ترحيلهم إلى معتقل الطور. وكان الهدف من وراء ذلك عقد جمعيات عمومية للنقابات المصنعية تنتخب مجالس إدارة جديدة وتنضم إلى «هيئة التحرير»(١٠٦).

وفى مصنع الطويل للنسيج بالإسكندرية قامت السلطات بمنع مجلس إدارة النقابة من الاجتماع. وفصل من العمل الرئيس السابق لنقابة المصنع. وحاولت السلطات إدخال بعض عناصرها فى انتخابات مجلس إدارة النقابة ولكن وعى العمال حال دون نجاحهم وانتخب رئيس النقابة السابق وتقدم العمال بعريضة احتجاج على فصل رئيس نقابتهم وقع عليها سبعمائة وخمسون عاملا(١٠٧).

اتساع هجوم النظام الجديد على الحركة العمالية:

فى أوائل ١٩٥٣ زادت ضغوط هيئة التحرير على الطبقة العاملة لإرغام العمال على دخول النقابات المصنعية الحكومية والتخلى عن نقاباتهم المنتخبة منهم انتخابا حرا. وفى هذا السياق صدر أمر بحل اللجنة التحضيرية لاتحاد النقابات وحل جميع النقابات وحل الاتحادات المهنية. وقبض على عدد كبير من العمال الذين عارضوا هذه السياسة. وفى شبرا الخيمة تعرض العمال لهجوم شديد. وأطلقت يد الشركات فى فصل العمال بالمخالفة مع القانون (شركات الكرنك والنيل للنسيج والمغازل الذهبية. كما فصلت شركة الفيوم ٥١ عاملا وفصل مصنع الشوربجى بإمبابة ٣٢ عاملا)(١٠٨).

ولم يقنع ممثلو الحكومة وأصحاب الأعمال باستبدال النقابات المصنعية بنقابات منتخبة ولكنهم سعوا أيضا إلى التدخل فى انتخاب هذه النقابات. ففى ١٥ يونية توجه عمال الشركة المتحدة للنسيج إلى انتخاب نقابتهم المصنعية وفقا للأحكام المقررة فى القانون. لكن ممثلى الحكومة وأصحاب المصانع أرادوا أن يتدخلوا أيضا ليحولوا دون قيام النقابة المصنعية بإرادة حرة من العمال ولجأوا إلى اعتقال عدد من قادة العمال. فاحتج العمال وتظاهروا حتى يوم الإفراج عن زملائهم(١٠٩).

فى عام ١٩٥٣ شددت مطبوعات «المنظمة» حملتها على سياسات نظام يوليو الداخلية. فالحكومة أطلقت يد أصحاب الأعمال فى فصل العمال وتخفيض أجورهم ورفعت أسعار سلع الاستهلاك الضرورية للطبقات المتوسطة والشعبية وهى السكر والمكرونة والجبنة والدقيق وانخفض وزن الرغيف مرتين وارتفعت أسعار الملابس الشعبية(١١٠).

ثم قامت الحكومة بتشكيل المجالس العسكرية العليا وكان من اختصاصها نظر القضايا الشيوعية. ووزعت «المنظمة» منشورا بتاريخ ١٤/٧/١٩٥٣ بعنوان «حكومة نجيب تعمل على قتل الأحرار فى السجون». وتوزع المسجونون الشيوعيون فى ذلك الوقت على سجون قنا والمنيا وأسيوط وبنى سويف والسلوم فى زنازين انفرادية، وكان يعتدى عليهم بالضرب(١١١).

وفى ظل هجوم متزايد على الحركة العمالية وزعت «المنظمة» منشورا تحت عنوان: «الحكومة العسكرية تنفذ مؤامرات أصحاب الأعمال» جاء فيه:

بعد أن نجح العمال عن طريق لجنة التحكيم فى إجبار شركة نسيج الشوربجى بإمبابة على صرف علاوة غلاء المعيشة، كما نجحوا فى حل النقابة المصنعية دعما للنقابة العامة لعمال النسيج بالقاهرة (الظاهر) تم القبض على أعضاء مجلس الإدارة وعلى غيرهم من العمال. فلما احتجوا أطلقت عليهم الدبابات نيرانها كما ضربوا بالقنابل المسيلة للدموع. وقبض على أربعمائة وسبعين عاملا أودعوا فى سجون القناطر والجيزة والمنيا. وطالب المنشور العمال بتوحيد صفوفهم وجمع التوقيعات على عرائض ترسل إلى الصحف واتحاد النقابات العالمى والسفارات(١١٢).

إعلان الحياد وجدلية المعارضة والتأييد:

ووزعت «المنظمة» بيانا جاء فيه ما يلى:

إنه بعد ١٨ شهرا من مجئ نظام يوليو إلى الحكم صرح البكباشى جمال عبدالناصر بأن أمريكا وبريطانيا تتبعان خطة واحدة إزاء بلادنا، وهى خطة تهدد الاستقلال وتخرب الاقتصاد الوطنى.

وعلق بيان «المنظمة» على هذا التصريح بقوله:

إن تصريح عبدالناصر يدعونا إلى مطالبة الحكومة بأن تحدد سياستها تحديدا حاسما فتعلن الحياد الرسمى فى مواجهة أى حلف استعمارى. و«إننا نحن الشيوعيين نختلف مع الحكومة» ولكننا - برغم معارضتنا لها - على استعداد لتأييد كل سياسة خارجية مستقلة ومنفصلة عن السياسة الأنجلوأمريكية.

وانتهى «البيان» بدعوة المواطنين إلى التمسك بإعلان الحياد الرسمى. كما دعاهم إلى إرسال الخطابات إلى الحكومة وإلى الصحف(١١٣).

رفض معاهدة عبدالناصر- تشرشل:

فى ١٩٥٤ وبعد توقيع اتفاقية عبدالناصر تشرشل سارت مظاهرات صاخبة من العمال فى شوارع القاهرة وهى تهتف ضد الدفاع المشترك وتطالب بالاستفتاء وبعودة الدستور ومحاربة الاستعمار. وبادر إبراهيم على رئيس نقابة عمال شركة بوتاجاز القاهرة بتجميع عدة فئات من العمال تنادى بسقوط الاتفاقية والدفاع المشترك.

وقد ذكرت «المقاومة الشعبية» أن إبراهيم على نجح بعمله هذا فى أن يبرهن للجماهير الشعبية أن الطبقة العاملة ساهرة على المصلحة الوطنية ومتيقظة لمؤامرات الاستعمار وعملائه.

وقالت المجلة إن إبراهيم على قد قبض عليه وهو يقود المظاهرة وهو الأمر الذى يمثل خسارة للطبقة العاملة والحركة الوطنية. وبهذا انضم إبراهيم على إلى جميع المجاهدين الآخرين الذين يملأون السجون والمعتقلات. لكن القبض عليه لا يطمس كفاحه الذى استمر

عشر سنوات. ففى عام ١٩٥١ كان له دور بارز فى تجميع العمال فى تشكيلات وطنية عرفت باسم «اللجنة الوطنية العامة»، كما نظم لجانا شعبية تؤيد حركة أنصار السلم العالمى. فى الوقت ذاته كان لإبراهيم على مكانة يعترف بها كل من عمل فى الحركة النقابية، إذ دافع عن حقوق العمال وعمل فى سبيل تقريب النقابات المختلفة الأمر الذى جعل زملاءه يولونه رئاسة نقابتهم إلى أن استقال ليواجه مسئولياته الحزبية ـ متفرغا لها من أجل الوطن والشعب(١١٤).

الكفاح للإفراج عن العمال المسجونين:

نشرت «المقاومة الشعبية» نداءً إلى العمال جاء فيه أنه منذ أكثر من عام فى (١٩٥٣) اعتقل الحكم العسكرى زعماء العمال والنقابيين وألقى بهم فى المعتقلات. ومن هؤلاء القادة محمود العسكرى سكرتير نقابة النسيج بشبرا الخيمة ومن قيادات عمال النسيج على العدل وفتحى رفاعى وأحمد سالم. وعاملتهم السلطات أسوأ معاملة وتركت أولادهم وزوجاتهم يلاقون بؤس الحياة. وتحاول الحكومة أن تساومهم وتخضعهم لها، لكنهم يرفضون ويقاومون. وواقع الأمر أن الحكومة العسكرية لن تفرج عنهم من تلقاء نفسها. ولكن سوف يُفرج عنهم باتحاد العمال فى الدفاع عن زملائهم المحبوسين. وطالبت المجلة العمال بتنظيم أنفسهم للضغط على اتحاد النسيج والنقابات ومطالبتها بالتدخل للإفراج عن العمال المعتقلين. وتنظيم حملة لجمع التبرعات من أجل أسرهم وأبنائهم(١١٥).

ويذكر حسن الساكت أنه من بين المظاهرات الجماهيرية التى نظمها أعضاء المنظمة عام ١٩٥٥ فى شبرا الخيمة مظاهرة احتجاج على خطف الحكومة الفرنسية لطائرة كان يستقلها الزعيم الجزائرى أحمد بن بللا ورفاقه. وكان من المقرر ألا تتعدى المظاهرة حدود منطقة شبرا الخيمة. ولكن المتظاهرين فوجئوا بعربات الأمن تحاصرهم وتقبض عليهم. ويحملونهم فى عربات البوليس. وفى أثناء هذه العملية قاوم عضو المنظمة عبدالغفار سلام ـ وكان من أصلب العناصر نضالية، وعلى الرغم من ضعف بنيته ـ فقد تسبب، بدون قصد منه فى إصابة أحد الضباط. فحمل المقبوض عليهم إلى قسم البوليس وضربوا هناك ضربا مبرحا. أما عبدالغفار سلام فقد نال من الضرب الشديد ما أخفى ملامح وجهه تماما(١١٦).

لجنة باندونج العمالية:

يذكر إبراهيم مرسى(*) أن «المنظمة» بادرت بتأييد مؤتمر باندونج (١٩٥٥) فقام أعضاء «المنظمة» بنقابة الظاهر بتشكيل «لجنة باندونج العمالية». وعرض إبراهيم مرسى على عبدالعزيز مصطفى رئيس المؤتمر العمالى فى «هيئة التحرير» أن يكون رئيسا للجنة وأن يكون إبراهيم مرسى سكرتيرا لها. وبدأ أعضاء «المنظمة» فى توسيع نطاق اللجنة فتشكلت لجان باندونج للكتاب والصحفيين. ودعوا إلى مؤتمر حضره عن المثقفين محمد عودة ومحمود العالم وعلى الشلقانى وممثل عن اتحاد خريجى الجامعات. واتخذ المؤتمر قرارات تندد بسياسة فرنسا فى الجزائر وتؤيد كفاح شعب قبرص ضد الاستعمار البريطانى. ثم دعت قيادات لجان باندونج إلى مؤتمر للشباب فى «هيئة التحرير» وكان وحيد رمضان ـ أحد الضباط الأحرار ـ يرأس منظمات الشباب. وحضر المؤتمر بعض وفود من دول آسيا وإفريقيا. وفى المهرجان الذى أقامته منظمة الشباب وحضره

(*) برز اسم إبراهيم مرسى منذ أوائل الخمسينيات كأحد القادة العماليين خاصة بين عمال النسيج فى منطقة إمبابة ثم وكيلا لنقابة نسيج القاهرة ومناضلا فى الحركة الوطنية والاشتراكية وحركة أنصار السلام.

عبدالناصر وشخصيات سوفيتية وإفريقية وآسيوية قامت لجنة باندونج العمالية بإعداد مركبة عليها حمامة سلام كبيرة مع ٢٩ علما من أعلام الدول الآسيوية والإفريقية واعتلى العربة كل من ثريا شاكر زوجة فوزى حبشى فى زى يرمز إلى مصر وإبراهيم مرسى فى زى العامل.

وظل إبراهيم مرسى فترة يتابع تشكيل لجان باندونج فى المصانع والنقابات ويعقد الاجتماعات وينظم المؤتمرات(١١٧).

وعقب إعلان الرئيس عبدالناصر تأميم شركة قناة السويس اجتمع حشد كبير من النقابات العمالية والمهنية شارك فيه قيادات المنظمة وأعضاؤها من العمال والمثقفين، وتحدث فى الاجتماع طه سعد عثمان ومحمد يوسف المدرك ومحمود العسكرى ويوسف درويش(١١٨).

التهديد الإسرائيلى لسوريا:

عندما هددت إسرائيل بالهجوم على سوريا عام ١٩٥٧، قرر أعضاء «المنظمة» فى شبرا الخيمة الدعوة إلى مؤتمر شعبى فى المنطقة تضامنا مع الشعب السورى الشقيق. وخاطب الأعضاء فى ذلك الدكتور أحمد شاكر (عضو مجلس الأمة) الذى أيدت «المنظمة» انتخابه نائبا عن شبرا الخيمة، فوافق، وقام بتوجيه الدعوة إلى المسئولين وإلى عدد من العاملين فى السفارات العربية. و تحدد موعد عقد المؤتمر.

ولكن الحكومة منعت عقده بعد إقامة السرادق الخاص به. واضطر أحمد شاكر إلى الاعتذار لجميع المدعوين من السفارات. وكان زكريا محيى الدين وزير الداخلية قد استدعى د. أحمد شاكر وأبلغه بضرورة إلغاء المؤتمر بعد نجاح مؤتمر عقده النائب شفيق أبو عوف للغرض نفسه فى شبرا مصر(١١٩).

«المنظمة» فى أحداث مارس ١٩٥٤
العمال ـ المعلمون ـ الطلاب

فى غمرة احتدام الأزمة التى عرفت بأزمة مارس ١٩٥٤، يذكر عبدالجواد القطان أنه دُعى هو ولطفى الشهاوى وإبراهيم مرسى وإبراهيم على ويس مصطفى ونور الدين مصطفى وآخرون إلى «هيئة التحرير» لمقابلة الصاغ أحمد طعيمة (مسئول مكتب العمال فى الهيئة).

وتحدث الصاغ طعيمة وقال إنه يمثل تيار المواجهة مع رئيس الجمهورية محمد نجيب فى قمة السلطة. وقال: إن الضباط الثائرين يعملون لصالح العمال، وأنهم ينظرون فى أى مطالب تقدم إليهم ويعملون على حلها. وبدأ يومئ إلى الرئيس محمد نجيب وأنه يحاول أن يكسب فئات الشعب.

وطلب عبدالجواد القطان الكلمة وشرح للمجتمعين أن مايقوله الصاغ طعيمة عن تعاطفه مع مطالب العمال غير صحيح بدليل أن اتحاد نقابات عمال الغزل والنسيج قد اعترضت السلطة على قيامه. كما أن أعضاء مجلس إدارته مقدمون إلى المحاكمة. وبالإضافة فإن الضباط يعارضون إنشاء اتحاد عام لعمال مصر فى حين أن مصر هى أكبر دولة عربية ومع ذلك لا يقوم فيها اتحاد لنقابات العمال.

وفى اليوم التالى صدرت جريدة «المصرى» وبها صورة وحديث لرئيس اتحاد عمال النسيج أحمد اليابانى وصورة أخرى وحديث لعبدالجواد القطان السكرتير العام للاتحاد. وكانا يطالبان: بإنشاء اتحاد عام لنقابات عمال مصر، وأسبوع عمل ٤٢ ساعة، ومساواة المرأة بالرجل فى الأجر، والتأمين على العامل ضد العجز والمرض والشيخوخة.

وأعقب هذا اعتقال كل من عبدالجواد القطان ويس مصطفى وبعض النقابيين وأودعوا معتقل القلعة.

وبعد صدور قرارات مارس من مجلس قيادة الثورة توجه الصاغ طعيمة إلى المعتقل ليقابل العمال المعتقلين فاتفق على أن يتوجه إلى مقابلته عبدالجواد القطان ويس مصطفى. وهناك أبلغهم الصاغ طعيمة بأن فترة الاعتقال مؤقتة وأنه يرجو ألا يكون لها أى تأثير فى نفوسهم. وأنه سيتم الإفراج عنهم على دفعات. فطالبا بأن يتم الإفراج عن الجميع بدون استثناء. وأفرج عنهم جميعا.

وفى اليوم التالى، طلب الصاغ طعيمة أن يلتقى اليابانى والقطان ومحمد شعراوى ولطفى الشهاوى سكرتير نقابة عمال نسيج القاهرة. وفى هيئة التحرير تحدث الصاغ طعيمة فأشار إلى أن البلاد مهددة بالوقوع فى براثن الرجعية؛ حيث إن الوفد والإخوان المسلمين يعارضون قانون الإصلاح الزراعى. وأن عبدالرزاق السنهورى رئيس مجلس الدولة وسليمان حافظ وزير الدولة يسيطران على الرئيس محمد نجيب الذى يتعاون مع هذه القوى الرجعية. وأن بعض القوات المسلحة يقف ضد البعض الآخر. وأضاف أنهم لن يسلموا البلد للوفد والقوى الرجعية. وطالب القادة النقابيين بأن يتعاونوا مع الثورة وأنه فى هذه الحالة سوف يقابلون جمال عبدالناصر. كما طالبهم، بالتوجه إلى الإذاعة لإذاعة بيان النقابات. وأضاف أن المقبوض عليهم فى حوادث كفر الدوار سوف يفرج عنهم فورا. وأن الاتحاد العام للنقابات سوف ينشأ، وأنهم سوف يكونون من العناصر المسئولة فيه. كما طالبهم بأن تتوقف المصانع أى تضرب مع استمرار صرف الأجور للعمال.

وعرض العمال وجهة نظرهم؛ فقالوا إن العمال فوضونا للدفاع عن مصالحهم فى

الأجور وساعات العمل ورفع مستواهم. وأنهم على استعداد للتفاهم مع الصاغ طعيمة فى هذه الحدود. وأنه من المفروض أن تكون هناك حريات سياسية ودستور للبلد. وأوضحوا أنهم غير موافقين على ما طالبهم به.

وعندما انصرفوا من «هيئة التحرير» سعى عبدالجواد القطان إلى لقاء محمد فرغلى سكرتير نقابة عمال الترام وكان معه بعض عمال النقل الذين أبلغوه بأن الترام بدأ يتوقف فى القاهرة. فذهب إلى ميدان الأوبرا وبدأ يشغل الترام حتى قبض عليه.

وتوجه عبدالجواد القطان مع زملائه إلى نقابة عمال النقل البرى وكان فيها عدد من النقابات الأخرى. وتم وضع بيان بوجهة نظر نقابة عمال النسيج بالقاهرة. وتوجه فريق من زملائه إلى القيام باتصالات فى القاهرة وكان منهم محمد شعراوى ولطفى الشهاوى. وسافرت مجموعة أخرى ضمت اليابانى والقطان إلى الإسكندرية. واتصلوا بعدد كبير من النقابات التى وقعت البيان الذى نشر صباح اليوم التالى بجريدة المصرى بعنوان «مؤامرات ضد الشعب». وفى ذلك اليوم التقى اليابانى والقطان ببعض قادة النقابات بالإسكندرية وكان منهم عبدالرحيم الشيخ وإبراهيم النحاس وتم إطلاعهم على الخطوات التى اتخذت. و تم تشغيل الترام عن طريق عمال النقل فى ميدان المنشية(١٢٠).

ويذكر إبراهيم مرسى أنه فى اليوم التالى لنشر بيان نقابة عمال نسيج القاهرة (الظاهر) فى جريدة المصرى نظم العمال من «نقابة الظاهر» مظاهرة ترفع الشعارات التى أشرنا إليها، والتحمت مع بعض أعضاء ومناصرى هيئة التحرير فى ناحيتى مرجوشى والعطوف. (فى حى باب الشعرية) وقبض على سبعة من العمال. ولكن أمكن لزملائهم أن يحرروهم بعد ذلك.

ويضيف إبراهيم مرسى إلى ما تقدم:

أنه عندما حدثت أزمة مارس ١٩٥٤، انعقد فى «هيئة التحرير» مؤتمر دعا إليه الضابطان طعيمة والطحاوى وكان هدف الاجتماع حشد العمال فى مواجهة رئيس الجمهورية محمد نجيب. ودُعِيَتْ إلى الاجتماع نقابة نسيج الظاهر. ويذكر إبراهيم مرسى - وكان فى ذلك الوقت من قيادات هذه النقابة - أنه ثارت مناقشات متعمقة فى الاجتماع حول تكوين حزب عمالى. لكن أعضاء «المنظمة» عارضوا هذا الطرح وحددوا أن مطلب العمال هو تكوين اتحاد عام للعمال. وعند ذلك بدأ هتافات بسقوط محمد نجيب. وتعرض إبراهيم مرسى لتهديد خطير بالاعتداء عليه. وتمكن من الإفلات هو وعبدالجواد القطان الذى سافر إلى الإسكندرية ليلتقى بالقيادات العمالية فى المنطقة الصناعية ولجمع توقيعات لاستنكار استمرار الحكم العسكرى.

وكانت «المنظمة» ترفع شعارات: «عودة الجيش إلى ثكناته، وعودة الحياة النيابية، وإقامة حكم ديموقراطى»(١٢١).

عمال النسيج والبوتاجاز والأحذية:

وفى أحداث مارس، تمكن عبدالجواد القطان متعاونا مع إبراهيم على ويس مصطفى على تجميع موافقات رسمية مختومة بأختام ٢٥ من النقابات العمالية، أعلنت فيها موافقتها على القرارات التى كان قد أصدرها مجلس قيادة الثورة فى ٥ مارس ١٩٥٤ وتتعلق بعودة الأحزاب وإجراء انتخابات نيابية وعودة الجيش إلى ثكناته. وقد نشرت أسماء هذه النقابات فى جريدة «المصرى».

وفى خلال أحداث مارس ١٩٥٤، يذكر إبراهيم على أنه قاد مظاهرة عمالية فى منطقة بولاق وجركس وضمت المظاهرة عمال شركة ناروبين للكاوتشوك وعمال المصانع

والميكانيكيين المنتشرين فى تلك المنطقة.

وفى واقع الأمر شكلت نقابة النسيج (الظاهر) ونقابات واتحاد عمال الأحذية، وعمال البوتاجاز قوة عمالية متقدمة مؤثرة فى معارك مارس ١٩٥٤(١٢٢).

شبرا الخيمة فى المعركة:

أما عن عمال منطقة شبرا الخيمة فقد اتجهوا إلى مواصلة العمل فى مصانعهم وذلك وفقا لتوجيهات من «المنظمة» التى ركزت على مقاطعة الإضراب العام الذى دعت إليه هيئة التحرير. ووزع أعضاء «المنظمة» منشورا يوضح موقف «المنظمة». ويذكر حسن الساكت أحد القيادات العمالية فى شبرا الخيمة أنه قبض عليه فى أحداث مارس ١٩٥٤ وهو يوزع منشورا يدعو العمال إلى الانتظام فى العمل وفض الإضراب العام الذى دعا إليه صاوى أحمد صاوى رئيس نقابة النقل بأمر من الضباط المشرفين على مكتب العمال فى «هيئة التحرير» وكان المنشور يرفع شعارات إقامة حياة ديموقراطية(١٢٣).

ولكن ما أن بدأت المظاهرات تنزل إلى الشوارع وتتجه إلى ميدان التحرير، حتى اتجهت قيادات عمالية فى شبرا الخيمة إلى النزول بمظاهرة. وهو الأمر الذى توضحه شهادة محمود علام عضو «المنظمة» ومن القيادات العمالية.

فيذكر محمود علام أنه فى أزمة مارس ١٩٥٤، كلف من «المنظمة» بالقيام بمظاهرة مع أعضاء آخرين هم أبو سيف وجرجس عزمى وحسن الساكت، على أن تبدأ من شبرا الخيمة، للتوجه بعد ذلك إلى وسط القاهرة. فتجمع حوالى أربعمائة من العمال وكانت وجهتهم شارع شبرا. وتقابلت المظاهرة مع مجموعات من رجال البوليس فبادر محمود علام بطرح شعار «يحيا البوليس ابن الشعب» فلم يتعرض لهم وتركهم يواصلون مسيرتهم من شبرا الخيمة إلى الخلفاوى (شمال حى الساحل). وكانت المظاهرة قد بدأت ترفع شعارات ضد الاستعمار الأمريكى..

وفى ذلك اليوم كان هناك خليط من التجمعات والمظاهرات التى ترفع شعارات متضاربة.. ففى نهاية شارع شبرا كانت هناك مظاهرة ضخمة من عمال مصانع إيديال (المشغولات المعدنية) وكانوا يهتفون «يسقط النحاس وزينب الوكيل». وحاول محمود علام أن يغير اتجاه المظاهرة برفع شعار «يحيا الطلبة مع العمال» ولكن الشعار لم يلق استجابة. وعندما وصلت المظاهرة إلى نقابة المحامين كانت هناك مظاهرة تطالب بالحرية والديموقراطية، فهتف محمود علام بتحية قرارات نقابة المحامين عن عودة الجيش إلى ثكناته. وعند دخول المظاهرة إلى ميدان التحرير رفع محمود علام شعار الجمهورية البرلمانية. ولكن كانت هناك مظاهرة أخرى تقف ضد هذا الشعار فتعرض محمود علام للاعتداء عليه من متظاهرين كانوا يهتفون «بسقوط الحرية» وهناك التقى بعضو «المنظمة» أمين بيومى فأخبره بأن هؤلاء المتظاهرين يحملون المسدسات وأنهم اعتدوا على الدكتور السنهورى رئيس مجلس الدولة(١٢٤).

وفى أكتوبر ١٩٥٤ قبض على القطان وزميليه لطفى الشهاوى وسلامة عبدالواحد وأودعوا سجن بنى سويف ثم أبو زعبل. ولكن تم انتخابهم عام ١٩٥٥ - وهم فى المعتقل - إلى مجلس إدارة نقابة عمال النسيج (الظاهر). وكان سلامة عبدالواحد قد انتخب لأكثر من مرة رئيسا لمجلس إدارة النقابة، كما تكرر انتخاب لطفى الشهاوى إلى المجلس(١٢٥).

الجبهة العمالية لإنقاذ الوطن:

بعد استقالة اللواء محمد نجيب، دعت «المنظمة» إلى تكوين اللجنة التحضيرية لـ «جبهة العمال لإنقاذ الوطن». وأصدرت اللجنة التحضيرية بيانا تضمن ما يلي:

- ليس صحيحا ما أذاعته حكومة جمال عبدالناصر من أن ٩٨ نقابة أيدت الحكم القائم. فهى قد سجنت سكرتير نقابة نسيج القاهرة ورئيس اتحاد نقابة الأحذية وغيرهما من القيادات العمالية التى عارضت إخضاع الحركة النقابية لهيئة التحرير أو للاتحاد القومى.

- إنه من أجل إنقاذ الوطن يتعين دخول المعركة السياسية بقوة ضد الإرهاب والكبت حتى تعود الحياة النيابية والحريات وليتمكن الشعب من العودة إلى المعركة على ضفاف القنال. ذلك «أن العمل النقابى وحده لن ينقذ العمال ولن يخلص الوطن من الاستعمار. فلا بد من أن ننظم صفوفنا. ولا بد من دخول المعركة السياسية لندافع عن نقاباتنا وحرياتنا. وعلى، العمال، أن يتحدوا:

كوِّنوا لجانًا سياسية للعمال فى كل مصنع، وفى كل منطقة.

ووحدوا العمال حول (المطالب التالية):

١ - أن تصدر الحكومة بيانا رسميا تلتزم فيه بالحياد وإجلاء المستعمر.

٢ - إلغاء الحكم العرفى وإطلاق سراح السجناء السياسيين والمعتقلين مع كفالة جميع حقوقهم السياسية و النقابية كاملة.

٣ - وضع حد لحكم نجيب - عبدالناصر وإقامة حكومة ائتلافية تتولى إجراء الانتخابات.

وينتهى البيان بتوجيه القراء إلى كيفية تكوين هذه اللجان فى المصانع والمناطق العمالية بما يمكنها من أن تتحرك - فى معظم الوقت - بمبادرة ذاتية. وعلى سبيل المثال دعا البيان إلى نشر الشعارات التالية فى الملصقات وعلى الجدران وغيرها وهى:

- إلغاء الحكم العرفى فورا وإطلاق سراح زعماء العمال النقابيين وجميع المسجونين السياسيين وانتخابات حرة تجريها حكومة ائتلافية وإعادة محاكمة خميس والبقرى.

- رفع مستوى المعيشة برفع الأجور والمرتبات مع خفض الضرائب على الفلاحين والتجار وأصحاب المصانع الصغيرة.

- إصدار قانون التأمين العام ضد البطالة والشيخوخة.

- منع فصل عمال المصانع(١٢٦).

المعلمون وأحداث مارس ١٩٥٤:

نشرت مجلة «الجبهة المتحدة» البيان التالى:

خرجت عشرات الألوف من أبناء الشعب المصرى من العمال والطلبة فى مظاهرات وطنية فى يوم الأحد الماضى وكانت شعاراتها الأساسية تعبر أصدق تعبير عن حريتها المكبوتة ورغبتها الملحة فى ضرورة تحقيق حريتها. خرجت تنادى بسقوط الفاشية والدكتاتورية العسكرية.

تراجعت العصابة العسكرية أمام هذا الضغط المتزايد وصرح رئيسها السابق محمد نجيب أمام هذا الضغط أنه عاد إلى رئاسة الجمهورية على أساس تشكيل جمعية تأسيسية يعرض عليها مشروع الدستور الجديد لتعود الحياة النيابية بعد فترة الانتقال.

وكانت شعارات المظاهرات:

- تحيا الديموقراطية - تحيا الحياة الدستورية - تسقط الديكتاتورية العسكرية - الأمة

مصدر السلطات - طرد المستعمر وعدم الدخول فى أحلاف عسكرية - إطلاق الحريات السياسية والنقابية لجميع طوائف الشعب شرط أساسى لانطلاق القوى الشعبية الكادحة واحتشادها(١٢٧).

بيان اللجنة الوطنية التحضيرية
«للجنة الوطنية للمعلمين»

التحرك الطلابى:

استمر دور «المنظمة» يتنامى فى أوساط الطلاب طوال العامين الدراسيين ٥٢/٥٣، ٥٣/١٩٥٤، وكانت الذروة فى أزمة مارس ١٩٥٤. حيث كانت المؤتمرات تعقد يوميا فى جامعتى القاهرة وعين شمس رافعة شعارات: عودة الجيش إلى ثكناته، عودة الحياة النيابية، جمعية تأسيسية منتخبة لوضع دستور جمهورى ديموقراطى، حق الشعب فى تشكيل أحزابه الوطنية.

وحضر عمرو محيى الدين إلى جامعة القاهرة لإبلاغ الطلبة أن خالد محيى الدين قد اختفى. وفى ذلك اليوم خطب عادل فهمى أمام مبنى كلية الحقوق، فقال إن القوى الوطنية الديموقراطية سوف تقف فى مواجهة الديكتاتورية العسكرية مهما كانت التضحيات(١٢٨).

وفى يوم ١٩ مارس ١٩٥٤، وقف خالد حمزة عضو «المنظمة» فى جامعة القاهرة ليعلن فى مؤتمر عام ضرورة عودة الحياة الديموقراطية وعودة الجيش إلى ثكناته. ثم أعلن فى الموتمر أن هناك مؤامرة تدبر فى الخفاء. وبعد لحظات انفجرت قنبلة بالجامعة. هذا فى الوقت الذى تمت فيه عدة انفجارات بالقاهرة فى أماكن مختلفة. ولم يقبض على الفاعل(١٢٩).

وفى ٢٨ مارس عقد بجامعة القاهرة مؤتمر، احتشد فيه أكبر تجمع طلابى فى تاريخ الجامعة، فقد حضر آلاف الطلاب من كليات الهندسة والحقوق والآداب، والزراعة وطلبة المدارس الثانوية والفنية بالجيزة. وأعلن الطلبة تمسكهم بالديموقراطية فى مواجهة الدكتاتورية العسكرية وهتف نبيل زكى الطالب بآداب القاهرة وعضو «المنظمة»، فى المؤتمر «يسقط حكم البكباشية».

واتجهت جموع الطلاب فى مظاهرة كبيرة إلى خارج الجامعة وإذا بهم يفاجأون بقوات الجيش تحاصر كل منافذ الخروج من الجامعة بالدبابات والمدافع سريعة الطلقات. ومنعوا المتظاهرين من الخروج إلى وسط المدينة(١٣٠).

وفى جامعة عين شمس، كانت تعقد المؤتمرات أثناء أزمة مارس تحت مسئولية الشهيد محمد رشدى خليل مسئول العمل الطلابى بالجامعة. فعقد مؤتمر قام بدور قيادى فيه أعضاء «المنظمة»: نور غنيم وشفيق إسماعيل ومحمد سعدة ونسيم يوسف. وألقى نور غنيم خطابا فى الاجتماع. وضم المؤتمر أعضاء من هيئة تدريس الجامعة.

وفى الأسبوع الأخير، كانت المؤتمرات تعقد يوميا وشاركت فى أحد هذه المؤتمرات قيادات من نقابة نسيج القاهرة (الظاهر). وتحدث فى هذا المؤتمر من أعضاء «ط.ع.» رئيس النقابة سلامة عبدالواحد ونور غنيم (حقوق عين شمس) وعضو من حزب مصر الفتاة. وطالب المجتمعون بإطلاق الحريات الديموقراطية(١٣١).

ومن المعارك الأخيرة:

- أضرب طلبة جميع مدارس سمنود (ثانوى ومعهد دينى) يوم السبت ٢٧ مارس ١٩٥٤، وكانت شعاراتهم بسقوط جمال عبدالناصر وصلاح سالم وعودة الوفد. وقرأ أحد الطلبة على المتظاهرين منشورا وزعته «طليعة العمال»(١٣٢).

- وفى ٣ إبريل ١٩٥٤، عقد طلبة الطب بجامعة القاهرة مؤتمرا حضره حوالى خمسمائة من الطلاب وخطب فيه الطلبة الوطنيون منددين بإلغاء قرارات ٥ مارس ١٩٥٤ وبمؤامرة الحكومة. ووقف الطلبة الإخوان على الحياد، فلم يتدخلوا لتخريب المؤتمر. وفى الوقت نفسه، سمح الخطباء لمندوب هيئة التحرير بعرض وجهة نظر فتحدث. ولكن المجتمعين ردوا عليه وفندوا حججه.

واتخذ المجتمعون القرارات التالية:

١ - إعلان خيانة مجلس الثورة.

٢ - المطالبة بإطلاق الحريات وإلغاء القرارات الأخيرة بالإجماع.

٣ - الانسحاب من الحرس الوطنى.

٤ - تسجيل موقف الشرف لأساتذة كلية الحقوق بجامعة القاهرة وإدانة أساتذة كلية الطب لعدم تجاوبهم مع مطالب الشعب(١٣٣).

الديموقراطية.. المطلب المشترك للطلاب وأساتذتهم:

جاء فى ملحق «المقاومة الشعبية» الذى صدر بعد أحداث مارس ١٩٥٤، أن الحكومة ما زالت توالى اعتداءاتها على الوطنيين الأحرار. فقد اعتدت قوات البوليس بالإسكندرية على طلبة الجامعة اعتداء وحشيا داخل كلية الطب، هذا بالإضافة إلى القبض على الكثيرين منهم، الأمر الذى دعا هيئة التدريس بالجامعة إلى الإضراب احتجاجا وتضامنا مع أبنائهم الطلبة.

وفى القاهرة اقتحمت قوات البوليس كلية الزراعة لتلقى القبض على بعض الطلاب، كما اعتدى البوليس من قبل بالقنابل المسيلة للدموع على طلبة جامعة عين شمس. ودعت المجلة الوطنيين الشرفاء وقراء «المقاومة» إلى أن يؤيدوا تضامن الأساتذة والطلبة. وطالبتهم بعقد المؤتمرات فى أماكن عملهم، كما دعتهم إلى المطالبة بالإفراج عن جميع المعتقلين والمسجونين السياسيين(١٣٤).

معركة ناجحة:

قام نبيل زكى طالب الفلسفة بآداب القاهرة بالدور الرئيسى فى الإعداد وقيادة الإضراب الذى جرى فى الكلية احتجاجا على فصل الدكتور محمد أنيس مدرس التاريخ بالكلية، وهو المعروف بمواقفه الوطنية والديموقراطية.

وقد نجح الإضراب. وكان د. محمد أنيس هو الأستاذ الجامعى الوحيد الذى عاد إلى عمله بقوة الضغط الطلابى بعد أن فصل من عمله مع مجموعة من الأساتذة والمدرسين والمدرسين المساعدين والمعيدين عبر «حركة التطهير» التى أجراها مجلس قيادة ثورة يوليو عام ١٩٥٤ فى الجامعة(١٣٥).

الإرهاب والكفاح الشعبى السياسى:

جاء فى التقرير السياسى المقدم من «المنظمة» للمناقشة فى كونوفرنسات المناطق فى

ديسمبر ١٩٥٤ حول الإرهاب والكفاح الشعبى السياسى ما يلى:

من الخطأ أن نتوهم أن المقاومة الشعبية سوف تعيش مجمدة ومحصورة فى أشكال تقليدية مثل الإضرابات والمظاهرات فقط. لأنه فى خلال العامين ونصف العام من قيام نظام يوليو حدثت تحركات وإضرابات كثيرة لم ينشر عنها بسبب الرقابة المفروضة. من ذلك على سبيل المثال:

معركة اتحاد عمال الأحذية ضد الحكومة - المظاهرة ضد الاتفاقية وبعد توقيعها بالأحرف الأولى. ثم رأينا مظاهرة عمال نقابة نسيج القاهرة (الظاهر) ضد الاتفاقية وقبض فى المظاهرة على ثمانين عاملا، واعتصم فى شبرا الخيمة العمال الذين فصلتهم المصانع - وتكون عدد من لجان «الجبهة العمالية لإنقاذ الوطن» - ورأينا تحرك عمال النسيج فى القاهرة والإسكندرية لتكوين اتحاد عام. ورفضت نقابة عمال شركة الطويل (نسيج) الاتفاقية المصرية - الإنجليزية بأغلبية كبيرة جدا - ورفض عمال النسيج بشبرا الخيمة تأييد الاتفاقية - وأفشل عمال شبرا الخيمة هيئة التحرير لتأييد الاتفاقية.

إذن فالمسألة هى أن كفاح الطبقات الشعبية يتزايد. لكن أشكال الكفاح تمد جذورها فى عمق التربة وتتخذ صورا غير تلك التى كانت عليها أيام وجود حكم برلمانى.

وإذن فمن الخطأ أن تنظر المنظمة إلى الحالة الموجودة (وقتئذ) من زاوية الإرهاب الشديد وحده. ويتعين أن نهتم أكثر بالكفاح الشعبى السياسى والاقتصادى. فالمستقبل لهذا الكفاح.

تقدير وتهنئة للمناضلين:

كتبت «المقاومة الشعبية» تحت عنوان: «أخبار التحركات الشعبية الأخيرة»(١٣٦).

كانت الجامعات والمعاهد مسرحا لتحركات شعبية ضخمة منذ ٢٥ مارس ١٩٥٤، فقد عقد عدد من المؤتمرات الشعبية التى ضمت آلاف الطلاب، كما ضمت أساتذة الجامعات والصحفيين وعمال النسيج. وفى هذه المؤتمرات أعلن الوطنيون تمسكهم بإعادة الحياة النيابية وإلغاء الحكم العرفى وعودة العسكريين إلى الثكنات. وكان عبدالناصر وأعضاء مجلس قيادة الثورة موضع هجوم مُركَّز من الخطباء.

وقد أدى أعضاء «طليعة العمال» واجبهم فى المعركة. وبذل بعضهم عمالا وطلابا مجهودات بطولية. وأرسلت اللجنة المركزية إليهم بتهنئاتها؛ ذلك أن التحركات الأخيرة أثبتت أنهم كانوا فى الصفوف الأولى من المعارك. وأن «المنظمة» ما زالت رمز النضال الواعى والثبات والاستمرار والوحدة المتزايدة بين أعضائها وبين الجماهير التى يعملون فى صفوفها.

١٩٥٦: العدوان الإمبريالى الإسرائيلى واتساع وتعدد أشكال المواجهة

مدخل:

شكل تكوين «هيئة التحرير» للجان المقاومة الشعبية تطورا إيجابيا فى أشكال التعبئة المطلوبة لمواجهة العدوان الاستعمارى على بلادنا.

واهتمت «المنظمة» اهتماما كبيرا بقضية إنجاح هذا الشكل التنظيمى وتطويره. فتقدم يوسف درويش إلى الصاغ أحمد عبدالله طعيمة ووضع نفسه تحت تصرف «هيئة التحرير» ليعاون فى تنظيم لجان المقاومة الشعبية. ووافقت الهيئة ودعته للعمل معها.

وتكونت من قيادات «المنظمة» مجموعة علنية ضمت كلا من: يوسف درويش المحامى، ويس مصطفى رئيس اتحاد عمال نقابات الأحذية، وعلى العدل وفؤاد عبدالمنعم من قيادات العمال بشبرا الخيمة، ومحمد حلمى يس موظف، وحسين توفيق طلعت مهندس.

وكان هدف «المنظمة» أن تصبح لجان المقاومة الشعبية - على امتداد البلاد - لجانا حقيقية جماهيرية تحقق التعبئة الروحية والتنظيمية اللازمة لا لرد العدوان فحسب؛ بل ولمواصلة بناء وطن جديد.

على هذا المسار قدم يوسف درويش إلى هيئة التحرير أكثر من اقتراح مكتوب يتعلق ببناء ومهام لجان المقاومة الشعبية.

وبدأت اللجنة العامة للمقاومة الشعبية تصدر بياناتها اليومية وكانت توزع على نطاق وطنى وشعبى واسع. وكلف يوسف درويش بأن يضع كل جهده الشخصى - مسنودا فى الوقت. ذاته - بعمل يومى دؤوب من «المنظمة» - لكى ينمو تنظيم لجان المقاومة الشعبية فى أحضان الكتل الشعبية وتترسخ جذورها كتنظيم قومى فى ظل معركة تحرير.

وفى سياق من استعداد الكتل للعمل التطوعى، وبالتالى لتقديم ما هو مطلوب من التضحيات، وما هو مطلوب أيضا من التزام القوى التقدمية فى معارك التحرير بوحدة الجبهة الوطنية الداخلية ومساندة قيادة جمال عبدالناصر.

من أجل ذلك اهتمت «المنظمة» بأن تطرح على قيادة هيئة التحرير تصورها لطبيعة لجان المقاومة الشعبية وللمهام المطروحة عليها. وكان ذلك فى تقرير تحت عنوان «لجان المقاومة الشعبية». وقام يوسف درويش بتسليم التقرير إلى المسئولين المختصين فى هيئة التحرير.

ويتضمن هذا التقرير الأخير صورة تفصيلية - بعض الشئ - للجانب التنظيمى والتطبيقى لإقامة اللجان القاعدية للمقاومة الشعبية بحيث تشكل على أساس جغرافى: «فى القرية والمدينة والمصنع ومراكز الإنتاج المختلفة». على أن تتبع اللجان جميعها مركزا عاما واحدا. واهتم الجانب التنظيمى بقضية التثقيف السياسى والتوعية المستمرة للأعضاء فى اللجان القاعدية والحرص على جذب وكسب قوة الفلاحين إلى معركة التحرير الوطنية.

وفى مجرى العمل لبناء اللجان القاعدية للمقاومة الشعبية بدأت تظهر أعراض سلبية داخل اللجنة العامة للمقاومة الشعبية. وهى أعراض تشى بالاتجاه إلى تجميد أنشطة اللجان القاعدية بالتدريج مع توجه واضح - فى الوقت ذاته - إلى تصفية وجود ودور عناصر اليسار فى داخلها. وأمام هذه التطورات وجهت مجموعة العمل الحزبى (العلنية) رسالتين مفتوحتين إلى الرئيس جمال عبدالناصر، وقد نشرناهما فى باب «نصوص».

وأيًا ما كان الأمر، فإن «المنظمة» قدرت أن الموقف الذى اتخذته «هيئة التحرير» - غداة توقف العدوان الإمبريالى الإسرائيلى - كان فى مضمونه

عزوفا عن تأطير حركة الطبقات الشعبية والوطنية داخل أوسع جبهة وطنية ديموقراطية وتقدمية: وهى الجبهة التى كشفت فى فترة العدوان لا عن ضرورتها فحسب، بل وعن توافر مقوماتها المادية والروحية.

أما عن «المنظمة» فقد تحركت فى الإطار التالى:

١ ـ دعت إلى ـ وعملت على ـ إقامة وتطوير لجان المقاومة الشعبية حيثما كان أعضاؤها.

٢ ـ دعت أعضاءها والمرشحين والعاطفين إلى الالتحاق بمراكز التدريب على حمل السلاح والالتحاق بكتائب الفدائيين.

٣ ـ عملت على تعظيم دور المرأة المصرية عبر إسهامها فى مجالات جديدة للعمل الوطنى.

٤ ـ دعت «المنظمة» وساهمت فى تبنى مبادرات لا تسمح ـ فى ظروف الحرب ضد المعتدين ـ بتفاقم التناقضات الطبقية بين العمال وأصحاب الأعمال.

وفى هذا الإطار نذكر بعض الوقائع والمواقف.

«م»

فى روض الفرج.. كل الوطنيين فى المقاومة وفى التدريب على السلاح:

فى المناخ السياسى الذى كان سائدا أثناء العدوان الإمبريالى الإسرائيلى (١٩٥٦) كان مجال المبادرات مفتوحا أمام أعضاء «المنظمة» لعمليات التحرك والحشد والتنظيم على مستويات مختلفة. وفى مراكز متعددة للتدريب على السلاح أو للتوعية السياسية، أو للتدريب على أعمال الإسعاف والتمريض ولزيادة الإنتاج فى المناطق الصناعية وغير ذلك.

ففى شمال القاهرة كانت توجد ثلاثة أقسام إدارية هى: الساحل وروض الفرج وشبرا مصر، وهذه الأقسام ليست متجاورة فحسب ولكنها متداخلة أيضا. وتتميز بأنها مزدحمة بالسكان وتسكنها - عموما - الفئات الوسطى وفئات عمالية وشعبية، كما يسكن فيها فئات من الأعيان يمثلهم التجار بالأساس. وكان فيها عدد من المدارس الثانوية الحكومية التى تتحرك فى المناسبات الوطنية فتجذب إليها عددا أكبر من تلاميذ المدارس الثانوية الأهلية والفنية.

وكان نزول هذه المدارس فى المظاهرات يشكل ثقلا كبيرا وملحوظا فى المظاهرات والمؤتمرات الوطنية العامة أو المظاهرات والمؤتمرات الطلابية التى تعقد فى جامعة القاهرة أو تنزل إلى الشوارع والميادين.

وفى الأقسام الإدارية التى أشرنا إليها كان يغلب بشكل عام الانتماء الوفدى، وعندما ظهرت «الطليعة الوفدية» كان لها من بين الطلاب قيادات جماهيرية مثل إسماعيل سرور ونور غنيم. وكان لنور غنيم صفة القبول الجماهيرى (الكاريزما)، حتى إنه عندما قبض عليه بتهمة العيب فى الذات الملكية أضربت المدارس الثانوية فى شبرا لمدة أسبوع.

وعندما وقع العدوان الثلاثى أخذ نور غنيم على عاتقه أن ينشئ أكثر من مركز للتدريب على حمل السلاح. واستثمر معرفته بزملائه الذين كانوا معه فى المدارس الثانوية ثم تخرجوا فى الكلية الحربية وكلية البوليس. وبمساعدة بعض أعيان الحى أمكن لغنيم أن يتوصل إلى مكتب المشير عبدالحكيم عامر ليطلب سلاحا للتدريب. وحصل بالفعل على ١٢ بندقية، كما استغل فرصة إغلاق المدارس ودور السينما لكى يقوم - بما يمكن أن نسميه «بوضع اليد» على ١٦ مدرسة ودارين للسينما وتحويل هذه الأماكن إلى مراكز للتدريب على حمل السلاح. واهتم بتوسيع لجنة المقاومة الشعبية فى الحى لتضم، ليس أعضاء «المنظمة» فقط، بل والشباب المتحمس وشخصيات معروفة فى الحى وعددا من الأعيان وأعضاء من منظمات أخرى. لكن هذا العمل توقف أو أُوقف - غداة أن أعلنت الهدنة وتوقف القتال وذلك عندما قبض البوليس على عدد من أعضاء اللجنة واعتدى عليهم بالضرب وقد تدخلت بعض الشخصيات وقابلت محافظ القاهرة فحضر إلى الحى وعقد اجتماعا واعتذر عما حدث من تجاوزات ضد أعضاء لجنة المقاومة الشعبية(١٣٧).

ويذكر نبيل زكى فى تقريره - كما يذكر «المحرر» أنه فى خلال العدوان الثلاثى (١٩٥٦)، قام الشهيد رشدى خليل بمبادرة ذاتية هى إصدار مجلة «المقاومة الشعبية» وتوزيعها مع زملائه فى حى شبرا كمنشور على رواد المقاهى. وكان المطبوع فى شكل ورقة فى حجم الفولسكاب من صفحتين. وكان الهدف من إصدارها التعريف بتطورات المعركة الوطنية فى القناة ضد الأعداء ورفع مستوى التعبئة واليقظة فى صفوف السكان.

وفى إحدى جولاته قبض عليه البوليس ووضع فى حجز قسم شبرا لمدة ٢٤ ساعة ثم أفرج عنه.

مبادرات «للجنة النسائية للمقاومة الشعبية» والتوعية بتطورات المعركة:

فى ٢٦ نوفمبر ١٩٥٦، نشرت جريدة «المساء» بيانا «للجنة النسائية العامة للمقاومة الشعبية»، وجاء فى البيان أن اللجنة النسائية:

تهدف إلى «تنظيم صفوف النساء ليقمن بدورهن على أكمل وجه بحيث تستغل جميع الإمكانيات النسائية وتؤدى كل مواطنة دورها فى المعركة بشكل متسق منتج وفعال. وتتعاون اللجنة فى تنظيم صفوف النساء مع جيش التحرير الوطنى وجميع الهيئات الرسمية المختصة فى جبهة وطنية واسعة»(١٣٨).

وجاء تكوين «اللجنة النسائية للمقاومة الشعبية» ترجمة لشعار «لجان المقاومة الشعبية فى كل مكان» وهو الشعار الذى طرحته «المنظمة» عند وقوع العدوان الثلاثى على مصر. ونشطت فى اتجاه ترجمة هذا الشعار فى الواقع جميع الزميلات أعضاء المنظمة ومن معهن من عاطفات وصديقات وأقارب. وقام بدور بارز فى هذا السبيل «المكتب النسائى» بـ «المنظمة»، وكانت تقوده الزميلة عنايات (ثريا) أدهم. عضو اللجنة المركزية «للمنظمة» ومسئولة العمل النسائى فيها.

وإذا صح أننا وجدنا صعوبات موضوعية وذاتية فى تجميع وقائع إسهام الزميلات أعضاء «المنظمة»، فربما وجدنا مثلا من أمثلة هذا الإسهام فى كتيب أصدرته «اللجنة النسائية للمقاومة الشعبية بمدرسة أبو الفرج بحى روض الفرج. وطبعته «المؤسسة القومية للنشر والتوزيع».

ففى هذه المدرسة كانت هناك لجنة للتعبئة العامة من اللجان التى أمرت وزارة التربية والتعليم بتشكيلها فى عدد من مدارس القطر. وتقدمت إلى إدارة هذه المدرسة الزميلات المسئولات عن «اللجنة النسائية للمقاومة الشعبية» وقدمن إلى السيدة حكمت عبدالجواد ناظرة المدرسة اقتراحا بتوحيد مجهود اللجنتين تحت اسم «لجنة التعبئة والمقاومة الشعبية بروض الفرج» وقد كان.

وافتتحت المدرسة مركزا للتعبئة القومية والمقاومة الشعبية ويشتمل المركز على عدد من اللجان المتخصصة: للتدريب العسكرى والإسعاف والتمريض. وللدعاية (الإعلام)، وجمع التبرعات، ومكافحة المحتكرين فى السوق السوداء.

وكان العنصر النسائى يمثل أجيالا مختلفة من المرأة: ربات البيوت، والشابات وتلميذات المدرسة اللواتى تميزن بزيهن العسكرى. فقامت ربات البيوت بتفصيل الملابس للمهاجرين من أبناء بورسعيد، والتحقت بعض المدرسات بالتدريب العسكرى.

وقام أعضاء «لجنة المقاومة الشعبية» بتنظيم عدد من المهرجانات والمؤتمرات وأنشأ محطة صغيرة للإذاعة حتى يتمكن أكبر عدد من المواطنين الساكنين فى محيط المدرسة من متابعة الأنشطة الإعلامية. وقد دُعى الأهالى للحديث فى الإذاعة. وتحدث ضباط وجنود بسطاء وربات بيوت وطلبة وطالبات وعمال. بل دعت «لجنة المقاومة الشعبية» إلى مؤتمرات تحدث فيها بعض الأشقاء العرب. فتكلم الأستاذ عبدالرحمن الوسيلة (من السودان) عضو وفد «الجبهة المعادية للاستعمار»، كما تحدث سعيد أبو عون باسم «اللاجئين من عرب فلسطين»، وأهدى سليمان دجارة (من شرق الأردن) قصيدة من قصائده إلى «لجنة المقاومة الشعبية». ولم تنقطع الهتافات للوحدة بين الشعوب العربية(١٣٩).

فى هذا السياق الوطنى والقومى سجل كتاب «المقاومة الشعبية تبنى مصر الغد» الملاحظات التالية:

- إن الحركة الوطنية فى مصر لم تشهد من قبل مثل ضخامة هذا العدد من النساء

والفتيات المصريات اللواتى نهضن لصد العدوان الاستعمارى.

- إن الكتلة الضخمة من النساء اللواتى دخلن معركة الوطن هن من نساء الطبقات الشعبية الفقيرة والمتوسطة ويعبر هذا الواقع عن النهضة النسائية الجديدة.

- إن المعركة لصد الغزو الاستعمارى جذبت إليها كثيرا من النساء اللواتى كن يقفن بمعزل عن المعارك الوطنية وذلك بحكم أوضاعهن الاجتماعية ومشاغلهن ونخص بالذكر ربات البيوت.

- تزايد دور المرأة فى المصانع الحربية وفى غيرها من المصانع التى رحل كثير من عمالها إلى جبهة القتال(١٤٠).

فى الدقى: العمل النسائى التطوعى وطالبات يتدربن على السلاح:

ولم يكن عمل «اللجان النسائية» للمقاومة الشعبية محصورا فى المقار؛ بل قامت المرأة المصرية بمهمة تعبئة الرأى العام النسائى وتعريف النساء بحقيقة المعركة. وطافت فتيات المقاومة الشعبية والنساء العاملات فيها بالأحياء. وتحدثن فى الندوات الوطنية ووزعن المنشورات.

وثمة مثل آخر تقدمه ليلى شعيب وكانت وقتئذ عضو مكتب القسم بحى الدقى وعضو المكتب النسائى المركزى بـ «المنظمة» فتقول:

فى عام ٥٥/٥٦، كنت بمدرسة السنية الثانوية، وكان نشاطى يتمثل فى إصدار مجلات حائط وعقد ندوات، وكان بالمجلة موضوعات عن مؤتمر باندونج بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لانعقاده، وموضوعات تخص الطالبات، وتعرفت فى هذه السنة على السيدة فاطمة زكى المدرسة بالمدرسة ولم أكن أعرف أنها منضمة إلى إحدى المنظمات الشيوعية.

وفى حى الدقى مثلا تقول ليلى شعيب إنها قامت فى عام ١٩٥٦، بتكوين لجنة نسائية للمقاومة الشعبية بحى الدقى، وكانت هى والسيدة جميلة كامل مندوبتين عن اللجنة فى «اللجنة العامة» التى كانت ترأسها السيدة سيزا نبراوى.

كما قامت بتكوين لجنة للإسعاف والتمريض وتطوع صاحب إحدى المدارس بأن تكون المدرسة مقرا للجنة، وانضم إليها عدد كبير من السيدات، كما تكونت لجنة تدريب عسكرى، انضم لها بعض طالبات الحى. وتكونت لجنة للدفاع المدنى انضمت إليها الطالبات والفتيات بالحى.

وقامت هذه اللجان بجمع التبرعات العينية لأهالى بورسعيد وكان الناس متحمسين جدا.

وتضيف ليلى شعيب:

إن لجنة المقاومة الشعبية ظلت تعمل حتى صدرت تعليمات من الدولة بحل لجان المقاومة الشعبية(١٤١).

فى الدرب الأحمر.. التطوع فى كتائب الفدائيين:

يذكر عاطف بسيونى الطالب بمدرسة بنباقادن الثانوية ومسئول التنظيم الحزبى فى حى الدرب الأحمر ما يلى:

قبل العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦، وعقب تأميم قناة السويس قام التنظيم فى داخل المجالات العمالية والطلابية وفى الأحياء بحث المواطنين على التطوع فى كتائب للفدائيين والدفاع المدنى. حيث كانت نظرة التنظيم أن هناك معركة قادمة مع الاستعمار الغربى.

وقد شاركتُ فى هذه العملية بضم عدد من الطلاب ومواطنى الحى فى الكتائب التى

كانت تعد فى معسكر الحبانية بالدرب الأحمر. وفعلا تم تجنيد ثلاث كتائب تحركت فعلا من الدرب الأحمر قبل بداية العدوان بقيادة بعض صغار ضباط الجيش وكان منهم علوى حافظ. وتسلمنا البنادق القديمة والرشاشات اللانكستر وصناديق القنابل اليدوية. وكنت جاويشا على سرية من هذه السرايا. وركبنا القطار المتجه إلى الإسماعيلية من محطة مصر وكان هناك إظلام لأن القاهرة فى هذه الساعة كانت عليها غارة إنجليزية قبل الإنزال فى بورسعيد. وعندما وصلنا الإسماعيلية كان الهدف هو عبور كوبرى الفردان والدفاع عن سيناء ضد العدوان الصهيونى. وبوصولنا إلى الإسماعيلية تم ضرب كوبرى الفردان وتحطيمه. وعسكرنا فى الإسماعيلية وعلى طريق المعاهدة ولم يتم دخولنا سيناء حسب الخطة قبل التحرك لأن الجيش كله قد أخلى سيناء. وصدرت الأوامر إلى هذه الكتائب بالدفاع عن طريق المعاهدة ومنع العدو الإنجليزى والفرنسى الذى نزل بورسعيد من الوصول إلى الإسماعيلية. وقد حاولنا إقناع القيادة بالسماح لنا بالتوجه إلى بورسعيد فأصرت على الاستمرار فى الدفاع عن الطريق القادم من بورسعيد إلى الإسماعيلية كمهمة مطلوبة من هذه الكتائب. وقد استمررنا فى هذه المهمة حتى خرج الإنجليز والفرنسيون من بورسعيد فى شهر ديسمبر ١٩٥٦، وكنا قد تركنا مدارسنا لمدة شهرين وكنا ساعتها فى الثانوية العامة بمدرسة بنباقادن الثانوية(١٤٢).

فى جامعة عين شمس «التطوع فى الحرس الوطنى»: فى تشكيلات الفدائيين:

يذكر منجد توفيق الطالب بعلوم عين شمس عن دوره عقب العدوان الثلاثى يقول:

أنا كنت قائد الحرس الوطنى منذ عام ١٩٥٢ فى الكلية. وكان الحرس شكلا من أشكال الفدائيين التى كانت تعد لمحاربة الإنجليز فى القناة فى بداية الثورة. وقبل الثورة كان يسيطر على تشكيلاته الإخوان المسلمون وتقدمت للانضمام ورفضوا لأنهم كانوا يقومون بعملية فرز المتقدمين. وبعد الثورة تعدل الاسم إلى الحرس الوطنى. وأخذت تدريبا مكثفا. وأول معسكر تدريب لنا كان خلف بيت عبدالناصر الحالى. تم اختيارى لأننى كنت أحصل على جوائز. ثم أخذت كورسا آخر حتى وصلت إلى أعلى مدرسة للفدائيين. وكان هذا فى معسكر إنشاص وكانت فيه مجموعات صغيرة وكان فيها الضابط أحمد شهيب من الضباط الأحرار. وتدرجت حتى أصبحت قائدا للحرس الوطنى بالكلية. وهو الأمر الذى منحنى إمكانية من خلال الحرس الوطنى لأقوم بنشاطات كثيرة.

وبعد عام ١٩٥٦، كنا معسكرين فى المرج وعزبة النخل ودخلت طلقة فى يدى، دخلت بسببها المستشفى وزارنى عدد كبير من الطلاب ووصلتنى هدايا لا تحصى ولا تعد(١٤٣).

فى الجيزة.. التدريب على السلاح:

ويذكر سامى عجيب، الطالب بكلية العلوم جامعة القاهرة، ومسئول قسم الطلبة فى بعض الفترات، أنه توجه بعد العدوان الثلاثى إلى معسكر تدريب على حمل السلاح فى منطقة العجوزة. ووزعت على المتطوعين بنادق صغيرة. وبعد أن توقف العدوان استمرت المقاومة الشعبية بعض الوقت. ويضيف أنه لفت نظره أن النشاط فى لجان المقاومة الشعبية كان كبيرا فى حى روض الفرج وكانت عناصر المعركة - بالأساس - من أعضاء «ط.ع.» فكان الأعضاء فى حركتهم بين الجماهير يشرحون الخط السياسى ويشرحون برنامج «المنظمة» الوطنى الديموقراطى ويكشفون مرامى دول العدوان الثلاثى وأهداف الاستعمار الأمريكى. هذا، بينما يوضحون أيضا موقف الاتحاد السوفيتى. وعند سامى

عجيب أن تلك الفترة كانت من الفترات المهمة فى حياة «المنظمة» من حيث ترسيخ عملها الجماهيرى(١٤٤).

وهكذا، فالملاحظ هنا أن تعبئة قيادات «المنظمة» لم تشمل الغالبية الساحقة من الأعضاء والمرشحين فحسب، بل شملت أيضا غالبية أعضاء اللجنة المركزية وأعضاء لجان المناطق والأقسام. فيذكر حلمى يس أنه تطوع وقتئذ فى جيش التحرير. وعندما بدأ الغزو كان عمله الأساسى تنظيم المقاومة الشعبية وتعبئة الجماهير وتنشيط عملية التطوع. وكان عمله بالأساس فى محل سكنه بالقاهرة بحى روض الفرج(١٤٥).

نقابة عمال نسيج القاهرة:
زيادة الإنتاج وتهدئة الصراعات الطبقية:

عندما بدأ العدوان الثلاثى على مصر قامت النقابة بالأعمال التالية:

١ ـ تشكيل لجان لحراسة المصانع.

٢ ـ قامت العاملات بالتدريب على أعمال الإسعاف وتشكيل لجان لذلك.

٣ ـ تكوين لجان المقاومة الشعبية.

٤ ـ تكوين لجنة عامة للمقاومة الشعبية بالاشتراك مع بعض النقابات الأخرى.

٥ ـ إصدار بيانات موقعة باسم لجان المقاومة الشعبية.

٦ ـ تنظيم محاضرات فى المصانع وفى أفرع النقابات للتوعية.

٧ ـ التدريب على حمل السلاح.

هذا بالإضافة إلى أن النقابة اتخذت قرارين مهمين:

١ ـ القرار الخاص بزيادة الإنتاج.

٢ – والقرار الخاص بالسعى لحل الخلافات بين العمال. وأصحاب العمل فى إطار الحرص على سلامة الجبهة الداخلية(١٤٦).

نقابة عمال ومستخدمى الفنادق وبيان إلى السياح الأجانب:

فى بعض الأوراق الخاصة بنقابة عمال ومستخدمى الفنادق بالقاهرة يتضح أن النقابة أصدرت أربعة منشورات بعد تأميم القناة وعقب وقوع العدوان الإمبريالى على مصر فى ١٩٥٦، كان من بينها منشور موجه من النقابة إلى أعضائها والآخر كتب باللغة الفرنسية تحت عنوان: «إلى جميع السياح المتواجدين حاليا فى مصر».

والمنشور الأول (برقم ٤) وقعه رئيس النقابة نور الدين مصطفى وجاء فيه:

إن تصدى شعب بورسعيد الشجاع للعدوان الغادر من قبل الإنجليز والفرنسيين والإسرائيليين قد أفشل خطط المستعمرين وأجبرهم على التراجع. وفى هذا ضرب أهالى بورسعيد أروع الأمثلة فى البطولة والفداء حفاظا على حريتنا واستقلالنا. وبذلك أصبح شعب بورسعيد أحق بتأييد ومساعدة جميع المواطنين فى جمهورية مصر.

ولكل ما تقدم فإن النقابة تعلن مشاركتها للرأى العام فى جمهورية مصر ـ إظهارا لشعور عمال المهنة ومساهمة منها ـ بالتنازل عن أجر يوم كامل. «فهذا أقل ما يجب أن نقدمه إلى أبنائنا وإخوتنا فى معركة الحرية والاستقلال والسيادة القومية».

أما البيان الذى كتب باللغة الفرنسية ليوزع على السائحين والموقع أيضا من رئيس النقابة نور الدين مصطفى. وعضو «المنظمة» فقد استهل خطابه بأن أعضاء نقابة عمال ومستخدمى الفنادق يتوجهون إلى جميع الضيوف السياح الأجانب بدون تفرقة بينهم على أساس جنسياتهم ليضعوا أمامهم ما يلى:

إننا سعداء لأنكم جئتم لتتعرفوا على بلادنا العزيزة ولزيارة الأماكن التاريخية، ونأمل أن ما ترونه سوف يشجعكم على إطالة إقامتكم فى بلادنا.

إنكم تعلمون أن ما يوجد فى مصر لا ينحصر فحسب فى الآثار والمواقع الشهيرة أو النيل والقرى، وإنما هناك أيضا شعب يكافح، من أجل التقدم والتنمية. شعب يعمل وهو يتذكر ماضيه العظيم، ليبنى مستقبلا عظيما أيضا.

ومن المهم أن يعرف ضيوفنا السياح أن المصريين كبشر تملأ جوانحهم العزة. وكل تعد على سلامة أراضيهم وكل احتلال عسكري لها يشكل لهم جرحا أليما يتعين أن يزيلوه أيًا كان الثمن.، ولهذا السبب أيدنا كلنا جمال عبدالناصر وهو يرسى دعائم السيادة القومية على قناة السويس، هذه القناة التى هى جزء من ترابنا الوطنى، فقد حفرها أسلافنا بأيديهم، وأصبح من رابع المستحيلات أن نتصور أنها يمكن أن تقع فى أيدٍ غير أيدينا.

ونحن لا نكره كائنا من كان، ولا نريد أن نوقع الأذى بأحد، وكل ما نطلبه أن نتمكن من تقرير مصيرنا بأنفسنا، وألا يستحوذ أحد على ممتلكاتنا ليمس حقوق سيادتنا.

ونحن نؤيد كل الوعود التى قطعها الرئيس جمال عبدالناصر عن ضمان المرور الحر فى القناة. والآن وقد تولت مصر إدارة القناة زادت حركة المرور فيها زيادة محسوسة. وعرض كثير من المرشدين خدماتهم. وكان هذا دليلا على التعاطف الدولى مع مصر. ونحن أيضا نتعهد بأن نبذل كل ما فى وسعنا لتنظيم الملاحة فى القناة. بل سوف ننفذ جميع المشروعات التى أجهضتها الشركة القديمة. وسوف نوسع القناة، ونعدها لتستقبل أضخم السفن العابرة.

ثم إننا لا نخشى أى تهديد، ولا حشود الإمبرياليين والمستعمرين فالشعب سوف يتكتل عن بكرة أبيه ولو اضطره الأمر أن يقاتل بيديه العاريتين. كما أننا لا نقف وحدنا، إذ تقف معنا شعوب آسيا وإفريقيا، بل وشعوب البلدان والدول الإمبريالية والاستعمارية.. أيضا إن هذه الشعوب تقر بأن دخل القناة هو حق للشعب المصرى الذى لم يعد يطيق أن يعيش فى بؤس وإنما ليقطف دخل القناة لدفع التنمية والتقدم.

وإن هذه الشعوب التى تقف معنا تعلم تمام العلم أن أى تدخل أو استفزاز من قبل الإمبرياليين والاستعماريين هو خرق للمواثيق الدولية، وتهديد للسلم، وتحد لهيئة الأمم المتحدة ولمجلس الأمن.

ولكنكم أيها الضيوف السياح المقيمون بين ظهرانينا ترون بأعينكم أن الشعب المصرى منصرف بهدوء إلى مشاغله.. وهو يحترم ضيوفه الأجانب، ويعشق السلام. وهو يحب السلم لأنه يريد أن يرقى إلى مصاف الأمم الكبرى؛ ولكن، وفى الوقت نفسه، أنتم ترون أن الشعب يقف على أهبة الاستعداد ليدافع عن كرامته الوطنية وعن استقلاله حتى آخر رجل.

ونحن نأمل أن نحتفظ بصداقتكم، وقد أسعدتنا زيارتكم، وبودنا - عند عودتكم - أن تقولوا لذويكم: إن الشعب المصرى يعتبر جميع الشعوب أصدقاء وحلفاء، وأنه يدعوهم لزيارات عديدة كلما أمكن ذلك(١٤٧).

١٩٥٦: المنظمات الماركسية
ووحدة العمل فى مواجهة العدوان

عندما وقع العدوان البريطانى ـ الفرنسى ـ الإسرائيلى على مصر، كانت سياسة الاستقلال والتحرير التى انتهجها نظام يوليو ١٩٥٢ قد برزت وتحددت معالمها. وفتحت هذه السياسة الطريق أمام «المنظمة» لتلقى بثقلها لمساندة هذه السياسة، ووجهت أعضاء «المنظمة» فى كل مجال لأن يضعوا كل إمكانياتهم ويشاركوا فى جميع أعمال الدعاية والتنظيم المطلوبة، بما فى ذلك الانضمام إلى الحرس الوطنى.

من ناحية أخرى نما بين التنظيمات الشيوعية الرئيسية اتجاه قوى للتحالف والتعاون فى أكثر من مجال لإحباط العدوان ودعم القيادة السياسية لجمال عبدالناصر. والوثائق التالية تشكل بعض الأمثلة.

فقد أرسل كل من:

يوسف درويش ـ محمود أمين العالم ـ شهدى عطية الشافعى ـ يس مصطفى ـ فؤاد عبدالمنعم؛ برقية إلى السيد جمال عبدالناصر رئيس الجمهورية.

ووقعوا فى دفتر التشريفات برئاسة الجمهورية معلنين:

«إننا وكل من يضع ثقته فينا نقف فخورين وراء القيادة الرشيدة لرئيس جمهوريتنا جمال عبدالناصر فى نضال شعبنا الباسل ضد العدوان الإسرائيلى والغزو الفرنسى الإنجليزى».

وأرسلت رسالة إلى السيد الرئيس جمال عبدالناصر فى ١٩٥٦/١١/١٧ بتوقيع قيادات أعضاء «المنظمة»:

يوسف درويش (محام) ـ يس مصطفى (رئيس نقابة واتحاد عمال الأحذية وعضو اللجنة النقابية للمقاومة الشعبية) ـ على العدل، (عامل نسيج بشبرا الخيمة وعضو اللجنة النقابية للمقاومة الشعبية) ـ فواد عبدالمنعم، (عامل نسيج بشبرا الخيمة) ـ محمد حلمى يس، (موظف) ـ حسين توفيق طلعت ـ (مهندس)؛ وتضمنت الرسالة:

التأييد والتقدير والتهنئة لمواقف عبدالناصر الوطنية وضرورة أن تتوحد كل القوى من أجل صيانة الجبهة الداخلية وإتمام التعبئة الاقتصادية بكيفية تخدم المجهود الحربى، وزيادة الإنتاج وحماية المصانع وإنجاح التعبئة العسكرية والشعبية ومواجهة مشاكل المهاجرين واللاجئين ومساعدة أجهزة الدولة على خدمة المجهود الحربى.

وأرسلت رسالة إلى السيد رئيس الجمهورية جمال عبدالناصر فى ١٩٥٦/١١/٣ بالتوقيعات السابقة، وتضمنت الرسالة التحذير من خطر الرجعية. وتمثل هذا الأمر فى:

الالتجاء إلى كل وسائل الاستفزاز المختلفة للطبقة العاملة: ومنها التهديد بغلق المصانع وتخفيض الأجور ومحاولة إضعاف الروح المعنوية فى بعض المعسكرات ومحاولة طرد الشيوعيين من المعسكرات وإثارة التفرقة الطائفية. وجاء فى الرسالة أنه سبق للموقعين أنهم قدموا مذكرة بتنظيم لجان المقاومة الشعبية إلى المسئولين فى هيئة التحرير. وبعد مضى عدة أيام على تقديمها ظهر فى جريدة الشعب بتاريخ ١٩٥٦/١١/٢٥ ما يفيد صدور قرار بتنظيم لجان المقاومة الشعبية فى المحافظات والمديريات. ولكن نقطة الضعف الجوهرية فى الشكل الجديد للجان المقاومة الشعبية يتمثل فى أنها لا تزال رسمية أكثر منها شعبية، ويجب أن تكون لجان المقاومة الشعبية على أساس الانتخاب.

لنسحق المؤامرة:

وتعاون ممثلو المنظمات الماركسية الثلاث فى إصدار كتيب تحت عنوان «لنسحق المؤامرة» واشترك فى تحريره ممثلون للمنظمات الثلاث التى توحدت فى الحزب الشيوعى المصرى (١٩٥٨)، وهم غنيم مصطفى غنيم - سعد زهران - شهدى عطية الشافعى - فؤاد عبدالمنعم - محمد حلمى يس - محمود أمين العالم(١٤٨).

ويركز الكتاب على وجوب اليقظة ضد الأخطار الداهمة التى عادت بعد فشل حملة السويس لتتجمع ضد حركة التحرر الوطنى العربية.

والواقع أن العدوان الاستعمارى الإسرائيلى على مصر عام ١٩٥٦ قد هزم بالفعل وذلك من واقع أنه لم ينجح فى تحقيق هدفه الرئيسى وهو إسقاط نظام الرئيس جمال عبدالناصر. وانتهزت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة لتتولى بنفسها وبكيفية سافرة إعادة ترتيب المنطقة العربية. فانضمت إلى اللجنة العسكرية لحلف بغداد وأعلن الرئيس الأمريكى المبدأ المعروف باسم «مبدأ مشروع أيزنهاور». وأعلن أن هدفه بناء جبهة فى الشرق الأوسط ضد الشيوعية. وفى هذا السياق عملت كتلة الدول الاستعمارية مع الحكومات الموالية فى إسرائيل وتركيا والعراق على عزل الحكومات التى رفضت مبدأ أيزنهاور (سوريا والأردن عن مصر). وهدد بن جوريون باستئناف الحرب ضد مصر والقضاء على الوجود المصرى فى غزة. وسحبت أمريكا معوناتها المقدمة إلى الأردن. وازدادت المظاهرات العسكرية للأساطيل البريطانية والأمريكية فى شرق البحر الأبيض المتوسط. وبدأت عملية واسعة لإحكام الحصار على مصر.

وفى ظل هذه الأخطار الداهمة التى تجمعت ضد حركة التحرر العربى أكد كتاب «لنسحق المؤامرة» أن فى مقدور العرب أن يصبروا وفى مقدور مصر بوجه خاص أن تواجه المؤامرة متعددة الأطراف الموجهة ضدها وأن تنتصر على قوى الاستعمار والرجعية، ويترتب على القوى الوطنية العربية أن تدعم وتوطد الجبهة الوطنية العربية. وأن تتجه كل القوى الوطنية المعادية للاستعمار والرجعية إلى بناء وحدتها بتأكيد الحقوق الديموقراطية لجميع الفئات الوطنية. ومن ثم فإن الانتخابات البرلمانية يتعين أن تكون الوسيلة «لسيادة الوطنيين وتمثيلهم الصحيح»(١٤٩).

العمل فى الحى: أمثلة

مدخل:

كانت قضية الأنشطة الجماهيرية «للمنظمة» فى الأحياء السكنية موضع اهتمام مؤسسى المنظمة فى السنوات الأربع أو الخمس التى سبقت إنشاءها فى أكتوبر ٤٦ غير أن الاهتمام بها تراجع إلى حد ملحوظ فى الفترة اللاحقة. ويرجع هذا على الأرجح إلى انشغال «المنظمة» بتركيز الجهد لبناء المنظمات الحزبية والجماهيرية فى المصانع والمعاهد. هذا على الرغم من أن مجلات «المنظمة» كانت تنشر مقالات عن مشكلات هذا الحى أو ذاك.

ومنذ أوائل الخمسينيات انفتح الطريق أمام «المنظمة» للاهتمام أكثر تنظيميا بالعمل فى الحى. وكان هذا راجعا إلى مجموعة من العوامل نذكر منها:

١ - الاشتراك فى الأنشطة السياسية الديموقراطية مثل تقديم مرشحين إلى المجالس النيابية من أعضاء «المنظمة» والمساندة الفعلية لمرشحين آخرين تقدميين ووطنيين. ففى هذا السياق كان العضو المرشح يتقدم بالضرورة بالمطالب الخاصة بأهالى الدائرة المعنية، أو يتم الاتفاق مع المرشح غير الحزبى على إعلان الالتزام بالمطالب المحلية.

٢ - اتساع قاعدة العضوية، خاصة منذ النصف الأول من الخمسينيات مما انعكس بزيادة محسوسة من العمال والطلاب وإلى حد ما من العناصر النسائية.

٣ - العمل السياسى اليومى والمشترك مع طلاب وشباب «ط.و.» فى عدد من الأحياء.

٤ - اهتمام قيادات من أعضاء «ط.ع.» بتكوين لجان وطنية ونوعية مثل اللجان الوطنية ولجان أنصار السلام وجمعية ربات البيوت فى هذا الحى أو ذاك.

«م»

١٩٤٧ـ ضد الملكية:

بعد الحرب العالمية الثانية كان إسقاط النظام الملكى من الشعارات الرئيسية فى البرنامج العام لحركة التحرر الوطنى والديموقراطى. وقد تعددت أشكال التعبير المناوئة للسراى. فيذكر أديب ديمترى أنه اشترك فى عام ١٩٤٧، مع أعضاء خليته فى شبرا مصر فى كتابة عبارات على جدران المنازل فى الحى مثل: يسقط الملك عميل الاستعمار البريطانى. وأن هذا قد سبب إزعاجا شديدا فى دوائر الشرطة.

مظاهرة الغذاء والكساء:

فى أواخر عهد وزارة النقراشى باشا الثانية عام ١٩٤٨، قام كل من الطالبين عبدالمجيد أبو زيد وعادل الضبع عضوى «المنظمة» بالتحضير لمظاهرة اختارا لبدئها لحظة خروج حفلة الساعة ٦/٩ من دار سينما كايرو بالاس بوسط القاهرة. وكان الجو السياسى معبأ ضد الحكومة. وهناك طرح عضوا «المنظمة» شعارات مثل: أين الغذاء يا نقراشى؟. أين الكساء يا نقراشى؟. واستمرت المظاهرة تسير حتى نهاية شارع سليمان باشا (طلعت حرب) وبداية ميدان الإسماعيلية (ميدان التحرير) وذلك قبل أن يفرقها البوليس(١٥٠).

وكانت مجموعات العباسية والسكاكينى وباب الشعرية، تقوم بتوزيع المنشورات فى المناسبات المختلفة وأيضا الكتابة على الحوائط، كما كانت تقوم بإعداد المظاهرات المختلفة.

هذا إلى جانب تأييد المرشحين الوطنيين الذين يلتزمون بالمطالب المحلية. وقد أيدوا مكرم نصر الله عضو الهيئة الوفدية فى انتخابات البلدية. هذا بالإضافة إلى انتخاب المجالس النيابية(١٥١).

وفى عام ١٩٥٠، قامت مجموعة من أعضاء «المنظمة» فى حى شبرا بتوزيع عدد كبير من المنشورات ضد الملك. واشترك فى التوزيع الشهيد رشدى خليل ونبيل زكى وصلاح عبدالوهاب(١٥٢).

العمل السياسى فى الجامعة وفى الحى أيضا:

كان سامى عجيب عضو «المنظمة» والطالب بكلية علوم القاهرة بطبع المنشورات، فى مطبعة يعرفها ويوزعها فى حى إمبابة (جنوب القاهرة) كل أسبوعين. فكان يمر هو وخليته على البيوت ليلا ويوزع المنشورات فى صناديق البريد ويحتفظ بكمية منها ليوزعها فى اليوم التالى فى كليته. وبعد أن تولى مسئولية قسم الطلبة كان دوره فى الكلية أن يعد المظاهرات ويحركها. وهذا ما كان يقوم به محمود عبدالخالق فى كلية الحقوق جامعة فؤاد الأول (القاهرة)(١٥٣).

أهالى شبرا الخيمة ومطالبهم الحياتية:

فى ١٩٥١ جاء إلى «النشرة» - مجلة الحياة الحزبية - رسالة من أعضاء «المنظمة» فى شبرا الخيمة تحت عنوان «تقرير عن منطقة حى شبرا» ويتضمن محاولة لتوصيف الحى - وهى الآن مدينة كبيرة - من الناحية الجغرافية والإدارية والاقتصادية، وينتهى التقرير برصد طائفة من المطالب والمشاكل المحلية التى تحتاج إلى حلول ومبادرات من السلطات والمصالح الحكومية المختصة. وكانت تنحصر وقتئذ فيما يلى:

المياه الصالحة للشرب - المستوصفات والمستشفيات - المجارى - المدارس - المواصلات (من وإلى خارج الحى) - المتنزهات العامة - تخفيض الضرائب - رفع الإرهاب (ويقصد بذلك - فى الغالب الأعم - الضغوط الإدارية والبوليسية على العمال ومنظماتهم النقابية). حيث حيل بين عمال النسيج فى شبرا الخيمة وتكوين نقابتهم العامة التى حلت عام (١٩٤٥).

وعلى أساس هذه المطالب تشكلت لجنة ما لبثت أن تحولت إلى جمعية مسجلة للدفاع عن مصالح أهالى حى شبرا الخيمة. وتقدمت بشتى الطرق فاتهمها بالشيوعية تارة وتارة بالإرهاب. إلا أن الجمعية التفت حولها عناصر من البروليتاريا والبورجوازية الصغيرة على حد تعبير المجلة. وتوجه وفد من أعضائها لتسليم نسخ من العرائض إلى الصحف مع وعد من المسئولين بمساعدتها(١٥٤).

الطبقات الشعبية تكافح من أجل الرغيف:

فى ١٩٥١، استاءت الطبقات الشعبية أشد استياء من اتجاه الحكومة إلى رفع سعر الرغيف، وإيجاد نوع ردىء من الخبز. وقد شمل الغضب من هذا الإجراء فئات مختلفة. فرأينا بعض اللجان الوفدية تعلن استعدادها للتظاهر ضد هذا الإجراء. كما أن كثيرين من الوفديين من المحامين وأعضاء لجان الشباب كتبوا إلى رئيس الوزراء يطالبونه بالرجوع عن هذا الاتجاه.

أما جمعية ربات البيوت فقد وزعت احتجاجا وأخذت تجمع عليه التوقيعات فى الأحياء الشعبية «إن شعبنا لم يعد يحتمل المزيد من آلام الجوع والحرمان، ونحن نعلم أن فى مقدور العمال وغيرهم من الطبقات الشعبية أن ينظموا الكفاح للقضاء على سياسة

التجويع، ورفع ثمن الرغيف. فيا قراء المقاومة ناضلوا ضد سياسة تجويعكم وتجويع أطفالكم»(١٥٥).

منشورات ضد الملكية فى الأحياء:

يذكر نبيل زكى أن «المقاومة الشعبية»، نشرت خبر توزيع منشور «للمنظمة» فى منطقة جزيرة بدران، ويضيف: لقد طاردنى أحد المخبرين للقبض على بعد أن شاهدنى وأنا ألقى بنسخ من المنشور فى أحد المصانع، وجريت أمامه فى شارع جزيرة بدران داخل الزحام ووزعت كل ما معى من منشورات دفعة واحدة بإلقائها على الجماهير التى تولت حمايتى ومنعت المخبر من القبض علىَّ. وكان الدافع على توزيع المنشور أن مرتضى المراغى وزير الداخلية فى ذلك الوقت أدلى بتصريح قال فيه إنه لا يوجد معتقلون. وصدر منشورنا ليعلن أن وزير الداخلية كذاب وأن هناك معتقلين موجودون فى معتقل الهاكستيب. وهاجم المنشور النظام الملكى وندد بحملة الاعتقالات بشكل عام وربطها بالتواطؤ مع الاستعمار ضد الحركة الوطنية وموقف الكفاح المسلح فى القناة. وينتهى المنشور بسقوط الملك فاروق. هذا وكان صلاح عبدالوهاب الطالب بكلية الحقوق يشترك مع نبيل زكى فى توزيع المنشور.

وقد نشرت «المقاومة الشعبية» الخبر تحت عنوان «الشعب يدافع عن الشيوعيين»(١٥٦).

الجبهة المتحدة فى الحى:

ويذكر نور غنيم أنه فى عام ١٩٥٣، اتصل به حسين طلعت وسلمه مطبوعات عن «الجبهة الوطنية المتحدة».

وفى نطاق تكليفه بتكوين لجان «للجبهة المتحدة». قام نور بتكوينها فى الحى بين الطلاب. وبالفعل تشكلت لجان فى منطقة واسعة تضم من الشمال إلى الجنوب: جزيرة بدران وسوق روض الفرج ثم أربع لجان فى قسم الساحل. وكانت «المنظمة» فى ذلك الوقت قد بدأت تهتم اهتماما خاصا بتكوين خلايا الأحياء.

وقد التقى نور غنيم بعادل فهمى وسامى عجيب وتدارسوا إمكانية تكوين لجان للجبهة داخل الجامعة.

ويضيف نور غنيم أن تكوين لجان «للجبهة» فى الجامعة كان قد سبقته مقدمات جماهيرية منها الاعتصام الذى قادته الطليعة الوفدية والشيوعيون، وطالبوا فيه بالديموقراطية والحكم النيابى.. إلخ وأنه فى مارس أعلن مجلس قيادة الثورة بيانه الذى بدا فيه أن المجلس قد استجاب للشعارات المطروحة (والتى تراجع عنها فيما بعد).

وكان للجبهة المتحدة ـ كما يذكر نور غنيم قاعدة من العمل الجماهيرى. ويضرب مثلا لذلك بما كان يسمى بحركة الجوامع وهى تجمع مجموعات من الشباب المعارضين للحكومة فى بعض الجوامع منها جامع طوسون. وتبدأ مجموعات منهم فى رفع شعارات الديموقراطية وعودة الجيش إلى ثكناته. ثم تكونت ما سمى «بالفرق المتحركة»؛ فكان أعضاء الفرقة الناشطة فى طوسون (شبرا مصر) يتجمعون ويطلقون الشعارات المتفق عليها ثم ينفضون على وجه السرعة. وقد قبض على بعضهم وقدموا إلى المحاكمات فيما سمى بقضايا «الجبهة»، وكانت لجان الجبهة تضم ممثلين للجنة الطلبة التنفيذية بالجامعة (الوفديون)، كما ضمت شخصيات وفدية من نواب سابقين (المهندس حنفى الشريف وعبداللطيف المردنلى). وكانت قيادات من حدتو (أحمد الرفاعى) تنسق مع بعض القيادات الوفدية.

وكان عادل فهمى ونور غنيم (عن جامعتى القاهرة وعين شمس) من النشطين فى

الجبهة ويخاطبان التجمعات بصفتهما كشيوعيين وأحيانا باسم «ط.ع.» ويقدر نور غنيم أن جامعة عين شمس قامت بدور بارز فى معارك ١٩٥٤. فقد قبض على ٣٧ من طلابها معظمهم من طلبة الحقوق من مجموع ٥٧ طالبا وضعوا فى السجن الحربى(١٥٧).

الموقف من هيئة التحرير:

بعد أن قام النظام الجديد في يوليو ١٩٥٢، اتجه إلى حل الأحزاب ليحل محلها حزب واحد وحيد هو «هيئة التحرير». وكان موقف «المنظمة» منها المقاطعة والتنديد بها.

وبعد ذلك بفترة قصيرة، ومع تهاوى الأحزاب القديمة، طرحت «المنظمة» على صفحات «النشرة» ضرورة أن ينضم عدد من أعضاء المنظمة إلى هيئة التحرير. وعارض عدد من الأعضاء هذا التوجه. وفى هذه الأثناء كلفت المنظمة أحد الأعضاء غير المعروفين بالانضمام إلى إحدى لجان هيئة التحرير. ونفذ التكليف حلمى عبدالسلام فى شياخة من شياخات حى باب الشعرية. وعندما أصبح عضوا عهدت إليه «هيئة التحرير» بمسئولية الإشراف على مقر لجنة الاتحاد القومى فبدأ فى التخطيط لتسريح اللجنة. فكان يختفى من الحى عندما يتقرر دعوة اللجنة إلى الاجتماع. وتكرر منه هذا الموقف فاستحال اجتماع الأعضاء لأنه كان مقرر اللجنة وفى عهدته مفاتيح المقر. وأمام هذا الوضع عجزت اللجنة عن القيام بأى نشاط وسئم الأعضاء التردد عليها بدون طائل. ولم تعد قائمة بالفعل(١٥٨).

وفى فترة اشتداد الصدام مع نظام يوليو ١٩٥٢، كانت «المنظمة» تبحث عن أشكال ديموقراطية وعلنية للعمل كلما كانت الفرص مواتية لذلك. ففى أواخر عام ١٩٥٣ قام أعضاء «المنظمة» فى حى الوايلى (حى شعبى بشمال القاهرة) بكتابة بيان وجمعوا عليه توقيعات ستين من سكان الحى؛ احتجاجا على عدوان الاستعمار الفرنسى فى تونس ومراكش. وطالب البيان بموقف ضد دول الاستعمار الفرنسى والإنجليزى والأمريكى ومقاطعتها(١٥٩).

الجبهة المتحدة، وتطوير أشكال الكفاح. (١٩٥١ ـ ١٩٥٣ ـ ١٩٥٧):

مع توسع نظام يوليو فى مواجهة المعارضين أصبح من الصعوبة بمكان تنظيم مظاهرات كبيرة. وتوصل أعضاء المنظمة فى أحياء السكاكينى وباب الشعرية إلى صيغة «المظاهرة محدودة الوقت». فكان نسيم يوسف والمرحومان شفيق إسماعيل ومحمد سعدة يقفون على باب الدرجة الثالثة لدار سينما مصر بشارع الجيش (فاروق سابقا) ثم يرفعون صوتهم بنقاش عن الوضع السياسى القائم وقتئذ. فينضم بعض رواد السينما إلى هذه الحلقة. وهنا يشرع الأعضاء فى ترديد شعار من الشعارات. فيتسع نطاق المشاركة من قبل الجمهور ويتم توجيه المظاهرة إلى أحياء البيومى والحسينية وهى من المناطق الشعبية ذات الحارات الضيقة التى كان يصعب فى ذلك الوقت على البوليس أن يصل إليها بسهولة. وكانت المظاهرة تستقبل استقبالا حسنا من رواد المقاهى البلدية وكانت السيدات يزغردن. وبعد فترة قصيرة يعلن منظمو المظاهرة انتهاءها، خاصة عندما يتبينون أنهم اقتربوا من أحد الشوارع الرئيسية أو من قسم بوليس باب الشعرية. وقد شارك حسن صدقى فى إحدى هذه المظاهرات ورفعه المتظاهرون على أكتافهم وهم يرددون هتافاته. وكانت هذه المظاهرة المحدودة نسبيا تسمى بـ «المظاهرات الخاطفة».

وكان من أهم الدوافع إلى تجديد أساليب العمل الارتباط القوى للأعضاء بسكان هذا الحى أو ذاك ومقدرتهم على إقامة علاقات معهم، فضلا عن معرفة أماكن سكن الكتل

الاجتماعية التى تكون مستعدة أكثر من غيرها للاستجابة والتحرك السياسى. ففى حى السكاكينى برز نشاط الثلاثى نسيم يوسف والمرحومين شفيق إسماعيل ومحمد سعدة. ففى عام ١٩٥١، كانوا يترددون على فرع دار الكتب المصرية بشارع السكاكينى باشا لقراءة الكتب السياسية والاقتصادية. وهنا كان أعضاء المنظمة يتعمدون فتح مناقشات حول موضوعات منشورة فى مجلات «المنظمة» وكان الهدف إقامة حوار فى صالة الاطلاع مع المترددين على المكتبة.

وبعد إعلان مشروع أيزنهاور بدأت الولايات المتحدة ضغوطها على الدول العربية لتدخلها فى أحلافها العسكرية ومناطق نفوذها بالتلويح بالمساعدات الاقتصادية. ووقفت «المنظمة» ضد هذه السياسة. وعندما بدأت الولايات المتحدة تتحرش بلبنان مستخدمة أسطولها فى البحر الأبيض المتوسط، وجهت المنظمة أعضاءها إلى تشكيل لجان دفاعا عن القطر الشقيق.

فبادر نسيم يوسف بالتوجه إلى لجنة «هيئة التحرير» بحى الظاهر. وقدم نفسه إلى القائمين عليها بصفته شيوعيا. وطرح على قيادات اللجنة ضرورة تكوين لجان للمقاومة الشعبية لمساعدة لبنان الشقيق. واجتمعت لجنة هيئة التحرير بالحى. وتقرر اختيار الضابط السابق بالجيش وبطل السباحة المعروف عبدالباقى حسنين رئيسا واختير نسيم يوسف سكرتيرا(١٦١).

بحثا عن أشكال جديدة للعمل الجماهيرى:

مع استمرار التضييق على المعارضة من قبل نظام يوليو ١٩٥٢، حاول أعضاء «المنظمة» أن يبتكروا أساليب غير تقليدية لإيصال شعاراتها إلى الرأى العام. فيذكر خالد حمزة أنه فى الفترة التى أعقبت أحداث مارس ١٩٥٤ لجأ مع زملائه إلى ابتكار أساليب جديدة فى العمل الجماهيرى فرضها اشتداد الضغوط البوليسية على المعارضين.. من ذلك أنه قام مع المرحوم أنور أبو العلا بتجربة ما يمكن أن يسمى «المسرح السرى» فكانا يؤلفان المسرحية ويعرضانها لمدة عشر دقائق. وهى مسرحيات سياسية أوقفتها المباحث بعد خمسة شهور. ثم استخدم أيضا مع زملائه «المظاهرات الصغيرة» أو «السريعة» فى حى الظاهر. إذ يلتقى عدد محدود من ١١ أو ١٢ شخصا ويطلقون الهتافات ثم يجلسون على الكراسى فى أحد المقاهى ويتحدثون مع روادها خمس أو ست دقائق ثم ينصرفون. ويضيف أن هذه التجربة لم يُقيّض لها أن تستمر. كما يضيف: أنه فى تحركه كان ينسق ويتعاون مع عناصر عمالية ومع أعضاء من منظمة «النجم الأحمر»(١٦٢).

فى حى الدرب الأحمر:

يذكر عاطف بسيونى أنه كان عضوا بمكتب قسم الدرب الأحمر وكان أيضا مسئولا عن ست خلايا من أطباء قصر العينى والعمال النقابيين بشركة مصر للبترول ومن أهل الحى ومن الطلاب فى الحلمية الجديدة. وكان أعضاء القسم يقومون بتوزيع مطبوعات «المنظمة» ومجلتها الدورية فى الحى. ومن خلال عملهم الطلابى فى ١٩٥٦/١٩٥٧ انضم إلى «المنظمة» الفنان المعروف عادل إمام. ويقول عاطف بسيونى: إنه وجد فى عادل إمام الجدية وحب الناس والبساطة. وكان معاديا للاستعمار ومتعاطفا مع الجماهير. كما أنه شارك فى عديد من الأنشطة التنظيمية من منطلق اقتناعه بأن النضال قضية ضرورية ووزع المنشورات ودعا مرشحين جددا إلى الانضمام واستمر حتى عام ١٩٥٩. وكان عادل

إمام طوال هذه الفترة طالبا بمدرسة بنباقادن الثانوية. وكان يقيم فى الحى نفسه وكوّن فى مدرسته فرقة للتمثيل.

أنشطة أخرى:

تقول ليلى شعيب: كانت هناك جمعيات نسائية يتم التنسيق مع بعضها مثل جمعية نهضة المرأة. كما كانت هناك جمعيات أخرى أسستها السيدة سيزا نبراوى وكنا ننسق معها أيضا. وكان التنسيق يتم بين الجمعيات على أساس أننا شيوعيون، وعلى أساس التنسيق والتعاون مع منظمات ماركسية أخرى.

وعندما تقرر للمرأة حق الانتخاب، تقولى ليلى شعيب: تم تكوين لجنة بالحى لحث النساء على قيد أسمائهن فى جداول الانتخاب. وكان لها صدى كبير فى حى الدقى الذى يشمل دير الناحية وبين السرايات وبولاق الدكرور(١٦٣).

وسارعت أم نسيم لقيد اسمها فى جدول الانتخاب، كما أنها حثت نساء حى السكاكينى على قيد أسمائهن أيضا.

كما شاركت فى الحملة العالمية من أجل إنقاذ جميلة بوحريد، فقامت بجمع توقيعات نساء الحى وأرسلتها إلى جريدة المساء(١٦٤).

وفى الصيف ـ تقول ليلى شعيب ـ كان هناك نشاط فى المدارس، لمحو الأمية وأنشطة اجتماعية خاصة بالسيدات.

المناضلون فى صمت:

وعندما نطرح الأنشطة فى الأحياء يتعين بالضرورة ألا ننسى ما قدمه الشهيد الطبيب فريد حداد «عضو المنظمة» الذى قتل تحت التعذيب فى أوردى ليمان أبو زعبل (١٩٥٧). وعن طريق مباشرة عمله المهنى بعيادته بشارع شبرا عرف على نطاق واسع من سكان الحى. لا، ببراعته وخبرته فحسب؛ وإنما أيضا لعمله لمصلحة البسطاء من أهل الحى، فكانت عيادته من العيادات الشعبية. وعندما اعتقل المئات من الشيوعيين فى ١٩٥٩، كانت عيادته ملاذا لأهالى المعتقلين. فلا يكتفى بالكشف المجانى عليهم؛ وإنما يصرف لهم الأدوية التى يحتاجونها ويعفيهم من حرج شرائها.

ثم لا ننسى أيضا المرحوم إسحق مشعلى طبيب العيون البارع. فكان من أعضاء الحزب الذين كسبوا ثقة المئات من المرضى وعائلاتهم. فكانت له عيادة فى ميدان الظاهر (شمال القاهرة) يتردد عليها مرضى العيون المقتدرين ومن الفئات الوسطى. وفى الوقت نفسه، كانت له عيادة أخرى فى حى الشرابية (غرب شبرا مصر) وهو من الأحياء التى كان يسكنها العمال والألوف من الفقراء. وكان إسحق مشعلى يقدم خدمته لهم فى مقابل «أجور» رمزية.

وأخيرا فإن ما كتبناه تحت عنوان «العمل» فى الحى «لم يكن حصرا لكل وقائع هذا العمل، فقد اتسع نطاقه بوجه خاص فى سنوات ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، وتعددت مستوياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكانت الجهود المبذولة لتدعيم البناء الحزبى فى داخل الأحياء تشكل قاعدة قوية للعمل السياسى فى الحى. وهكذا ففى ١٩٥٤/٥٣ كان من مبادرات عبد الحميد الأزهرى الطالب بحقوق القاهرة أنه بالإضافة إلى أنشطته فى الوسط الطلابى، فقد تمكن أيضا من إنشاء قسم «للمنظمة» فى حى الجمالية. وكان القسم يضم وحدات حزبية وله جهازه الفنى المستقل، كما كانت له أنشطة فى مجالات مختلفة بين سكان هذا الحى الشعبى.

حواشى باب العمل الجماهيرى

الفصل الأول

(١) طه سعد عثمان، الطبقة العاملة والسياسة، جزء كتبه وقدم مادته للكتاب طه سعد عثمان، ٢٦ صفحة فولسكاب، خط اليد، نوفمبر ١٩٩٣.
(٢) محمود العسكرى، صفحات من تاريخ الطبقة العاملة، ص ٢٠٢ ـ ٢١٠، سبق ذكره.
(٣) طه سعد عثمان، الطبقة العاملة والسياسة، سبق ذكره.
(٤) طه سعد عثمان، الطبقة العاملة والعمل السياسى، مذكرات ووثائق، ١٩٨٨، العروبة للطباعة والنشر، الكتاب الثالث.
(٥) نص العريضة، فى الكتاب السابق ذكره.
(٦) نص البيان، فى الكتاب السابق ذكره.
(٧) الكتاب السابق ذكره، ص ٢٢٧.
(٨) طه سعد عثمان، مذكرات ووثائق، الكتاب الثانى، من تاريخ عمال مصر، ١٩٨٢، مكتبة مدبولى.
(٩) محمود العسكرى، صفحات من تاريخ الطبقة العاملة، سبق ذكره، ص ١٥٥ ـ ١٥٨.
(١٠) المصدر ذاته، ص ١٥٩.
(١١) انظر نص البرنامج فى باب وثائق.
(١٢) طه سعد عثمان، الكتاب الثانى، سبق ذكره، ص ٢٠ ـ ٢١.
(١٣) طه سعد عثمان، المصدر ذاته.
(١٤) طه سعد عثمان، جلسة تسجيل (لقاء) مع محمد مصطفى عبدالغفار، شبرا الخيمة، ١٩٨٨/١١/٢٧، ١٧ صفحة فولسكاب، خط اليد (صورة).
(١٥) المصدر السابق ذكره.
(١٦) خطاب الزميل محمد يوسف المدرك، مرشح العمال عن دائرة شبرا الخيمة، ٣٢ صفحة فولسكاب. مطبعة دار الشروق، القاهرة، ١٩٥٠، وانظر أيضا طه سعد عثمان، الكتاب الثانى مصدر سبق ذكره، ص ١٧١ ـ ١٧٦.
(١٧) طه سعد عثمان، جلسة تسجيل مع محمد مصطفى عبدالغفار، سبق ذكره.
(١٨) المصدر ذاته.
(١٩) طه سعد عثمان، مذكرات ووثائق، الكتاب الثانى، سبق ذكره، ص ١٨٠ ـ ١٨١.
(٢٠) حسن صدقى، محضر نقاش.
(٢١) حسن صدقى، نسيم يوسف، محضر نقاش.
(٢٢) رجائى عبدالملك، محضر نقاش.
(٢٣) حسن صدقى، محضر نقاش.
(٢٤) محمد حلمى يس، محضر نقاش.
(٢٥) حسن صدقى، نسيم يوسف، محضر نقاش.
(٢٦) المصدر ذاته.
(٢٧) نسيم يوسف، محضر نقاش.
(٢٨) محمد بدر، نسيم يوسف، محضر نقاش.
(٢٩) طه سعد عثمان، من تاريخ عمال مصر، الكتاب الثانى، ص ٣٤٣ ـ ٣٦٣.
(٣٠) المصدر ذاته ص ٢١٣ ـ ٢١٨.
(٣١) المصدر ذاته ص ٢٤٧.
(٣٢) محمد حلمى يس، البرنامج الانتخابى.
(٣٣) عاطف بسيونى محضر نقاش.
(٣٤) رجاء طنطاوى، محضر نقاش.

(٣٥) طه سعد عثمان، بيان إلى أهالى دائرة شبرا الخيمة، شكر وتقدير ونداء، ٧٥/٦/١٩.
(٣٦) المصدر ذاته.
(٣٧) المصدر ذاته.
(٣٨) مجلة «الفجر الجديد»، ١٩٤٦/١٢/١٣.
(٣٩) شهدى عطية الشافعى، تطور الحركة الوطنية المصرية، ١٩٨٨ ـ ١٩٥٦، دار شهدى للطبع والنشر والتوزيع، ص ٩٨.
(٤٠) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢، دار الشروق (١٩٨٢)، ص ١٠٠.
(٤١) طه سعد عثمان، مذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر، الكتاب الثالث، ص ٢٤، سبق ذكره.
(٤٢) مجلة «الفجر الجديد»، ٢٧ فبراير ١٩٤٦.
(٤٣) طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، سبق ذكره، ص ١٠٠.
(٤٤) طه سعد عثمان، الطبقة العاملة والعمل السياسى، سبق ذكره، ص ٢٠٠
(٤٥) المصدر ذاته.
(٤٦) المصدر ذاته، نص البيان، ص ٢٠١.
(٤٧) الحرك السياسية فى مصر، سبق ذكره، ص ١٠١.
(٤٨) الطبقة العاملة والعمل السياسى، ص ٢٠٣، الوفد المصرى، ٢٢ فبراير ١٩٤٦.
(٤٩) الطبقة العاملة والعمل السياسى، سبق ذكره، «عبدالعليم عمارة، سيد فايد» ص ٢٠٤.
(٥٠) عبدالمنعم الغزالى، «٢١ فبراير يوم النضال ضد الاستعمار» دار الفكر، ١٩٥٧، ص ٢٢.
(٥١) مجلة «الفجر الجديد»، ٢٧ فبراير ١٩٤٦.
(٥٢) مجلة «الفجر الجديد»، ٢٠ فبراير ١٩٤٦.
(٥٣) الطبقة العاملة والعمل السياسى، سبق ذكره، ص ٢٠٢.
(٥٤) المصدر ذاته، ص ٢٠٦.
(٥٥) المصدر ذاته، وثيقة رقم ٧.
(٥٦) المصدر ذاته، وثيقة رقم ٨.
(٥٧) المصدر ذاته، ص ٢٠٧، ٢٠٨، «جريدة البلاغ ٢٦ فبراير ١٩٤٦».
(٥٨) المصدر ذاته، نص البيان، وثيقة رقم ٩.
(٥٩) المصدر ذاته، وثيقة رقم ١١.
(٦٠) المصدر ذاته، ذاته، ص ٢١٢.
(٦١) الحركة السياسية فى مصر، سبق ذكره، ص ١٠٧، ١٠٨.
(٦٢) المصدر ذاته، ص ١٠٨ «جريدة الأهرام، ٢٢ مارس ١٩٤٦».
(٦٣) المصدر ذاته، ص ١٠٨.
(٦٤) الطبقة العاملة والعمل السياسى، سبق ذكره، ص ٢١٥، ٢١٦.
(٦٥) مجلة «الفجر الجديد»، ١٣ مارس ١٩٤٦.
(٦٦) شهدى عطية الشافعى، تطور الحركة الوطنية فى مصر، سبق ذكره، ص ١٠٨.
(٦٧) مجلة «الفجر الجديد» ٢٤ إبريل ١٩٤٦.
(٦٨) شهدى عطية الشافعى تطور الحركة الوطنية المصرية، سبق ذكره، ص ١٠٤.
(٦٩) المصدر ذاته، ص ١٠٤.
(٧٠) طه سعد عثمان، محضر نقاش مع محمد عبدالغفار.
(٧١) المصدر ذاته.
(٧٢) محمد بدر، محضر نقاش.
(٧٣) أحمد سالم سالم، محضر نقاش.
(٧٤) نهضة الحركة العمالية، كفاح الشعب، أول مايو ١٩٤٧، ص ١.
(٧٥) أخبار، «كفاح الشعب»، العدد ٩، ١٩٤٧/٨/٧.

(٧٦) أخبار، «كفاح الشعب»، ١٩٤٨/٤/٥.
(٧٧) أخبار، «كفاح الشعب»، ١٩٤٨/٤/٥.
(٧٨) أخبار لا تنشر فى ظل الأحكام العرفية، «كفاح الأمة»، ٤ يونية ١٩٤٨.
(٧٩) عمال مصر يؤيدون الحركة الوطنية فى السودان، «كفاح الأمة»، سبتمبر ١٩٤٨.
(٨٠) «كفاح الأمة»، ١٩٤٨/٥/١٤.
(٨١) عبدالمقصود أبو زيد، محضر نقاش.
(٨٢) أحمد سالم سالم، محضر نقاش.
(٨٣) إبراهيم مرسى، محضر نقاش.
(٨٤) أحمد سالم سالم، محضر نقاش.
(٨٥) إبراهيم مرسى، محضر نقاش.
(٨٦) حسن الساكت، محضر نقاش.
(٨٧) إبراهيم على، محضر نقاش.
(٨٨) عبدالمنغم الغزالى الجبيلى، ٧٥ عاما على الحركة النقابية المصرية، ص ٢١٣.
(٨٩) المصدر ذاته ص ٢١٣.
(٩٠) طه سعد عثمان، وحدة الحركة العمالية فى مصر والعالم، الجزء الرابع، سبق ذكره ص ٩٥.
(٩١) عبدالمنعم الغزالى الجبيلى، قراءة فى أوراق تاريخية، وثائق ومخطوطات نقابات عمال النقل من ١٩٣٩ ـ ١٩٥٠ وعمال الفنادق والأندية المصرية والمطاعم من ١٩٤٤ حتى ١٩٥٦.
(٩٢) محمد عبدالجواد القطان، محضر نقاش.
(٩٣) المصدر السابق.
(٩٤) لمعى المطيعى، «مجلة الناس»، العدد الثانى، ١٩٥١/١٠/٢٤.
(٩٥) طه سعد عثمان، شهادات واقعية، ص ٧٨.
(٩٦) المصدر السابق ص ٧٨ ـ ٧٩.
(٩٧) المصدر السابق، ص ٧٩.
(٩٨) أحمد سالم سالم، محضر نقاش.
(٩٩) عبدالمجيد أبو سيف، محضر نقاش.
(١٠٠) حسن الساكت، محضر نقاش.
(١٠١) المصدر ذاته.
(١٠٢) المصدر ذاته.
(١٠٣) أحمد سالم سالم، محضر نقاش.
(١٠٤) عن الترجمة الإنجليزية للبيان.
(١٠٥) «المقاومة الشعبية»، العدد الصادر فى ١٩٥٣/٢/١٠.
(١٠٦) «أخبار الإسكندرية»، «المقاومة الشعبية»، ١٩٥٣/٢/٢١.
(١٠٧) أخبار، «المقاومة الشعبية»، ١٩٥٣/٣/٩.
(١٠٨) الطبقة العاملة ترفض الانضمام لهيئة التحرير «المقاومة الشعبية» يوليو ١٩٥٣.
(١٠٩) يا صانعى السلام اتحدوا، «المقاومة الشعبية»، يوليو ١٩٥٣.
(١١٠) حكومة نجيب تعمل على تجويع الشعب، منشور بتوقيع «ط.ع.» يوليو ١٩٥٣.
(١١١) حكومة نجيب تعمل على قتل الأحرار فى السجون، منشور أصدرته «المنظمة» بتاريخ ١٩٥٣/٧/١٤.
(١١٢) منشور، طليعة العمال، الحكومة العسكرية تنفذ مؤامرات أصحاب الأعمال، ١٩٥٤ على الأرجح.
(١١٣) بيان من «ط.ع.» إلى الشعب المصرى، كوارتو، (د.ت.) النصف الثانى من عام ١٩٥٤ على الأرجح.
(١١٤) «المقاومة الشعبية» العدد الصادر ١٩٥٥/١/٢٣.

(١١٥) كافحوا للإفراج عن العمال المعتقلين، المقاومة الشعبية، السنة الرابعة ١٩٥٤/٦/٢١.
(١١٦) حسن الساكت، محضر نقاش.
(١١٧) إبراهيم مرسى، محضر نقاش.
(١١٨) أحمد سالم سالم، محضر نقاش.
(١١٩) محمد عبدالجواد القطان، محضر نقاش.
(١٢٠) لمزيد من المعلومات عن أزمة مارس ١٩٥٤، انظر الجزء الخاص بالإسكندرية.
(١٢١) محمد عبدالجواد القطان، إبراهيم مرسى، محضر نقاش.
(١٢٢) إبراهيم على، محمد عبدالجواد القطان، محضر نقاش.
(١٢٣) حسن الساكت، محضر نقاش.
(١٢٤) محمود علام، محضر نقاش.
(١٢٥) إبراهيم مرسى، محضر نقاش.
(١٢٦) من بيان الجبهة العمالية لإنقاذ الوطن، المقاومة الشعبية، ١٩٥٤/٥/٧.
(١٢٧) الجبهة المتحدة، العدد الأول، فى الترويسة رسم يرمز إلى تضامن المثقفين والعمال، (د.ت.) على الأرجح إبريل ١٩٥٤.
(١٢٨) نبيل زكى، محضر نقاش.
(١٢٩) عبدالباسط خلاف، نسيم يوسف، محضر نقاش.
(١٣٠) نبيل زكى، نسيم يوسف، محضر نقاش.
(١٣١) نور غنيم، نسيم يوسف، محضر نقاش.
(١٣٢) ملحق «المقاومة الشعبية»، ١٩٥٤/٥/٢٩.
(١٣٣) المصدر السابق ذكره.
(١٣٤) ملحق «المقاومة الشعبية»، ١٩٥٤/٤/١٧.
(١٣٥) نبيل زكى، محضر نقاش.
(١٣٦) «المقاومة الشعبية»، ٧ مايو ١٩٥٤.
(١٣٧) نور غنيم، محضر نقاش.
(١٣٨) «المقاومة الشعبية تبنى مصر الغد». «اللجنة النسائية للمقاومة الشعبية» بمدرسة أبو الفرج. مطبوعات المؤسسة القومية للنشر والتوزيع.
(١٣٩) المصدر ذاته.
(١٤٠) المصدر ذاته.
(١٤١) ليلى شعيب، محضر نقاش.
(١٤٢) عاطف بسيونى، محضر نقاش.
(١٤٣) منجد توفيق، محضر نقاش.
(١٤٤) سامى عجيب، محضر نقاش.
(١٤٥) محمد حلمى يس، محضر نقاش.
(١٤٦) محمد عبدالجواد القطان، محضر نقاش.
(١٤٧) عبدالمنعم الغزالى الجبيلى، قراءة فى أوراق تاريخية، سبق ذكره، ص ١٩٥ ـ ١٩٦.
(١٤٨) لنسحق المؤامرة، دار الديموقراطية الجديدة، ١٩٥٧، ص ٣٢.
(١٤٩) المصدر السابق.
(١٥٠) عبدالمجيد أبو زيد، لقاء.
(١٥١) نسيم يوسف، محضر نقاش.
(١٥٢) نبيل زكى، محضر نقاش.
(١٥٣) سامى عجيب، محضر نقاش.
(١٥٤) النشرة، العدد الصادر فى ١٩٥١/١٠/٢.
(١٥٥) المقاومة الشعبية، العدد ٤، ١٠ يوليو ١٩٥١، ص ٤.

(١٥٦) نبيل زكي، محضر نقاش.
(١٥٧) نور غنيم، محضر نقاش.
(١٥٨) نسيم يوسف، محضر نقاش.
(١٥٩) المصدر ذاته.
(١٦٠) المصدر ذاته.
(١٦١) المصدر ذاته.
(١٦٢) خالد حمزة، محضر نقاش.
(١٦٣) ليلى شعبيب، محضر نقاش.
(١٦٤) نسيم يوسف محضر نقاش.

الفصل الثانى

العمال والعمل الجماهيرى الاقتصادى

- الأهداف وأساليب العمل وأشكال الكفاح والتنظيم.
- معارك خاضتها نقابة شبرا الخيمة.
- الإضراب الكبير وفشله (١٩٤٦).
- إشكالية إقامة اتحاد عام للعمال.
- الحركة النقابية فى (٤٧/١٩٤٨) وخلافات بين المنظمات الماركسية.
- حالة الجزر فى الحركة النقابية وأسبابها.

الأهداف العامة للحركة النقابية
وأساليب العمل وأشكال الكفاح والتنظيم

على ضوء مفهومات سياسية وتنظيمية تتعلق بالأوضاع العامة فى مصر، شرع القادة العمال - فى حلقة مؤسسى «المنظمة» يتحركون فى صفوف الطبقة العاملة، منطلقين من أهداف محددة يحاولون تحقيقها. وكان فى مقدمتها:

- انتزاع وإقرار شرعية التنظيم النقابى ليكفل القانون للعمال حق تكوين نقاباتهم وروابطهم واتحاداتهم بما فى ذلك إنشاء الاتحاد العام لعمال القطر المصرى.
- الدفاع عن استقلالية الحركة النقابية كتعبير عن استقلالية الطبقة العاملة عن أحزاب الرأسمالية الكبيرة وكبار ملاك الأرض.
- بناء النقابات وإعادة تنظيمها لتكون منظمات حديثة وقوية فى إدارتها الداخلية وفى علاقتها بالسلطة.
- إقامة علاقة وثيقة وديموقراطية بين النقابات وبين القاعدة العمالية فى أماكن العمل.
- الاهتمام بالدور التثقيفى والتربوى للنقابة بالنسبة لأعضائها.

وفى الوقت نفسه:

- ربط المطالب العمالية الرئيسية بالأهداف الوطنية والقومية.
- ربط الحركة النقابية المصرية بالحركة النقابية والعمالية على المستويات العربية والدولية.

وكان لهذا النشاط قاعدة انطلاق رئيسية هى «النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكى وملحقاتها بالقاهرة وضواحيها». وهى النقابة التى عرفت باسم «نقابة شبرا الخيمة» التى كانت قد بدأت تتقدم صفوف الحركة النقابية فى مصر منذ عام ١٩٣٨. ثم أخذ نفوذها فى الحركة العمالية ينتشر ويتوطد منذ أوائل الأربعينيات - عندما أخذت قيادات عمالية فى شبرا الخيمة تتعرف على الفكر الاشتراكى وهو الأمر الذى ترسخ وتكامل، فيما بعد، بفضل نشاط «مكتب الأعمال النقابية» الذى كان يديره محمد يوسف المدرك ومحمود العسكرى. ومكتب «المحاماة» الذى أداره يوسف درويش بما كان ينجزه المكتب من دراسات قانونية وما يقدمه للنقابات من استشارات وما يحققه لها من مكاسب فى مرافعاته «أمام المحاكم المختصة».

ويساعدنا استقراء المعارك الكبيرة والصغيرة التى خاضتها هذه النقابة على أن نستخلص أسلوب العمل الذى حكم أنشطة النقابة؛ سواء فى تعاملها مع عمال النسيج ومع النقابات الأخرى، أو فى التعامل مع أصحاب الأعمال وممثلى السلطة. من ذلك:

أ - العمل المنظم والمدروس؛ فمطالب العمال تتحدد على ضوء التركيز على المشكلات الملموسة التى تمس مصالح جمهرة العمال الواسعة.

ب - التدرج فى عرض المطالب وتقديمها، ثم طرحها وشرحها لبيان حق العمال الذى لاينازع فى الحصول عليها. كل ذلك بما يؤدى إلى تكوين رأى عام واسع ومتعاطف حول المطلب أو المطالب المثارة.

جـ - اختيار المندوبين المكلفين بالتحدث باسم العمال. وفى هذا يفضل من بينهم ذوو المقدرة على الدفاع عن مطالبهم، ومن له سابق خبرة، وصاحب الكفاءة فى التعامل مع أصحاب العمل أو رؤساء المصانع، مع السعى فى الوقت ذاته، إلى استمالة الرؤساء

المباشرين - وغالبيتهم من المصريين - إلى جانب المطالب المثارة.

د - تدريب العمال على الرقابة على ممثليهم والاعتماد عليهم فى تمويل أنشطتهم بالجهود والمبادرات الذاتية.

هـ - توسيع مجالات التعاون ما أمكن مع نقابات النسيج ونقابات عمال الصناعات والمهن الأخرى فى مختلف مناطق القطر.

أشكال الكفاح والتنظيم:

فى العادة كان دخول معركة من المعارك النقابية يبدأ بجمع التوقيعات على العرائض التى ترفع إلى إدارة المصنع أو إلى مكتب العمل فى حالة رفض إدارة المصنع. وإرسال نسخ منها إلى الهيئات المسئولة والمختصة فى الدولة وإلى الصحافة، مع تلميح أحيانا لأصحاب المصانع بالإضراب إذا لم تجب المطالب.

وكان يحدث فى الأغلب الأعم أن ترفض هذه المطالب وهنا يبدأ تحديد أشكال كفاحية كان أبرزها فى تلك الحقبة:

أولا - الإضرابات:

وكان يتحدد نوع الإضراب وفقا للمناسبة وعلى خطوات متدرجة وذلك على الوجه التالى فى كثير من الأحيان:

١ - الإنذار بالإضراب.

٢ - الإضراب عن الطعام فى مقر النقابة أو فى المصنع أو فى دواوين الحكومة.

٣ - الإضراب فى الوحدة الإنتاجية الواحدة عن العمل مع الاتصال بالمصانع الأخرى للحصول على المساندة الأدبية والمادية.

٤ - الإضراب التضامنى من قبل عمال ليست لهم مطالب مع عمال مضربين مع إرسال عرائض وبرقيات إلى الهيئات الرسمية المختصة وإلى الصحف.

٥ - الإضراب العام فى منطقة لعدد من المصانع والمهن من أجل مطالب مشتركة.

٦ - الإضراب مع الاعتصام فى المصانع، مع المحافظة فى الوقت ذاته، على آلات المصنع وحمايته من أى عمل تخريبى. واستخدم العمال فى مواجهة العناصر الضعيفة التى كانت تخرب الإضرابات أساليب الردع والزجر.

ثانيا - التظاهر:

فكان العمال ينزلون إلى الشوارع ويستقلون وسائل المواصلات العامة مرددين الهتافات بمطالبهم؛ بينما تطوف وفود منهم بدور الصحف لتقدم العرائض وتطالب بنشرها.

ثالثا - مواكب الجوع:

وتمثل هذا الأسلوب فى قيام مجموعات صغيرة لا تزيد على سبعة من العمال يتوجهون إلى أحد المطاعم لتناول الطعام. ثم يعلنون عجزهم عن دفع ثمن الوجبة بسبب تعطلهم أو إضرابهم عن العمل. فإذا حدث أن احتك بهم صاحب المطعم وتجمهر الناس بدأ العمال يشرحون مشكلتهم. فكان يحدث أن يبادر أحد الحضور، ويعرض دفع ثمن الوجبة؛ فيرفض العمال. فإذا وصل الأمر إلى الشرطة يتم الإفراج عن العمال بمقولة إنه ليس فى القانون ما يجرم هذا الفعل.

وقد اشترك فى مواكب الجوع أعضاء من «طليعة العمال» ومن «الحركة الديموقراطية

للتحرر الوطنى» (حدتو) ومن المنظمات التى خرجت منها؛ خاصة من منظمة «النجم الأحمر».

واتسعت حركة الجياع؛ فكان بعضهم يلجأ إلى الاعتصام فى مكاتب بعض المسئولين فى مصلحة العمل أو فى وزارة الشئون الاجتماعية، وهو الأمر الذى اضطر هؤلاء إلى صرف مبلغ لكل عامل(١).

وكانت تحركات العمال فى منطقة شبرا الخيمة تولد فى صفوف سكانها ردود فعل مباشرة وإيجابية. فمن الظواهر التى كانت تلفت النظر - فى تلك الفترة - تضامن الأهالى مع العمال المُضْربين. واتخذ هذا التضامن صورا شتى فى صفوف التجار من البقالين والجزارين والخبازين والخياطين وأصحاب المقاهى وبائعى الملابس والأحذية. فهؤلاء وغيرهم كانوا يؤجلون ديونهم على العمال المضربين حتى يعودوا إلى العمل. وكان من بينهم من يتنازل عن بعض الدين. وتنازل بعضهم الآخر عن ديونهم قبل العامل المفصول بسبب دفاعه عن زملائه العمال(٢).

وكان الفلاحون والفلاحات فى المناطق الريفية المحيطة بالمصانع يحملون إلى العمال المضربين أو المحاصرين بسبب اعتصامهم ما يلزمهم من الخبز والغموس والشاى والسكر والسجائر. ولأن كثيرا من العمال الوافدين على المنطقة الصناعية كانوا يسكنون القرى المحيطة بها؛ فقد كان أهالى القرى يقدمون إلى العمال المضربين أو المعتصمين مساعدات عينية من الكساء والغذاء(٣).

أشكال التنظيم:

تزامنت أشكال الكفاح وترابطت بأشكال من التنظيم كان بعضها يقود ويوجه جماهير العمال ويوحد صفوفها ومواقفها فى المعارك النقابية. وكان البعض الآخر يوفر الحد الأدنى من الضمانات اللازمة لاستمرار التحرك نحو الهدف المحدد. وفيما يلى أهم هذه الأشكال:

أولا - لجان المندوبين العامة:

تحت قيادة عمال شبرا الخيمة أصبحت لجان المصانع القاعدية الشكل السائد المدعو إلى استيعاب أساليب العمل الكفاحى فى مجموعها. وقامت اللجنة المصنعية على أساس أن مصانع النسيج تنقسم داخليا إلى أقسام وفى داخل كل قسم صفوف منظمة من الآلات. ومن هنا، تعين على عمال كل قسم - وبتوجيه من النقابة - أن ينتخبوا ممثلا لهم إلى «لجنة المندوبين» الخاصة بالمصنع. وتنتخب لجنة المندوبين بالمصنع ممثلا أو أكثر من بين أعضائها وذلك حسب حجم المصنع وعدد عماله. ويتولى هؤلاء الممثلون المهام الفرعية بالمصنع مثل: جمع الاشتراكات وتسليمها لأمين صندوق النقابة العامة. وكان لكل عامل الحق فى التوجه إلى دار النقابة للاطلاع على حركة تسديد الاشتراكات. وكان من مهامها أيضا أن ترفع إلى النقابة مطالب العمال وشكاواهم وآراءهم واقتراحاتهم. فى الوقت ذاته، كان من مهام لجنة المندوبين أن تحمل إلى عمال المصنع قرارات مجلس إدارة النقابة(٤).

وقد حاول أصحاب المصانع أن يتجاهلوا وجود هذه اللجان إلا أنهم اضطروا إلى الاعتراف بها فى النهاية. وقد ساعد هذا على خفض عدد المصادمات التى كانت تقع بين العمال وإدارة المصانع(٥).

وفى شبرا الخيمة، لعبت اللجنة العامة للمندوبين - بعد صدور قانون الاعتراف بالنقابات (القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢) - الدور الرئيسى فى تنظيم قيادة الحركة الكفاحية

للعمال؛ إذ تمثلت خطة العمل التى وضعتها النقابة بعد صدور القانون فى انتخاب عمال كل مصنع للمندوبين الأصليين والاحتياطيين الذين يحضرون جلسات النظر فى شكوى عمال المصنع المقدمة إلى لجنة التوفيق. ثم تعقد فى دار النقابة اجتماعات لمندوبى المصانع المختلفة يحضرها مجلس إدارة النقابة لمناقشة مطالب العمال وكل ما يثيره صاحب العمل أو مندوب مكتب العمل بالنسبة لكل مطلب. ثم يبدأ بعد ذلك الرد على كل منها مع إعداد الحجج والأسانيد التى يتوجب على العمال أن يقدموها دفاعا عن حقهم فى هذا المطلب أو ذاك.

وقد أثبت هذا الشكل من التنظيم جدواه وحيويته بعد أن صدر قرار وزارة الشئون الاجتماعية فى ١٩٤٥/٤/٣٠ بحل نقابة شبرا الخيمة بعد القبض على محمد يوسف المدرك ومحمود العسكرى وطه سعد عثمان وتقديمهم إلى المحاكمة فى قضية مجلة «الضمير»؛ فلقد تحرك الصف الثانى من القيادات النقابية ودعوا إلى اجتماع فى مكان يعرف باسم «قناية الزلط» وحضر الاجتماع ستون عاملا شكلوا اللجنة العامة لمندوبى مصانع منطقة شبرا الخيمة. وانبثقت من اللجنة العامة لجنة قيادية عليا تقود العمل النقابى فى غيبة النقابة. وضمت هذه اللجنة كلا من: محمود الدمرانى (رئيسا) وعبدالعليم عمارة ومصطفى محمد (وكيلين) ومحمد شطا وعبدالمقصود أبو زيد (للسكرتارية) وشاكر شلبى وسيد خضير (أعضاء)(٦).

وحدد المندوبون أن مهمة اللجنة العامة هى الدفاع عن مصالح العمال والمحافظة على الأجور و المكاسب التى حققتها النقابة التى حُلت والوقوف خلف قادة العمال المسجونين المدرك والعسكرى وطه سعد عثمان.

وقد رفض أرباب الأعمال الاعتراف باللجنة العامة للمندوبين، كما تجاهلتها الحكومة ولكن مع تصاعد موجة الإضرابات تحركوا للتفاوض معها لحل المشاكل، الأمر الذى أعطى اللجنة مركزا قياديا ومكنها من أن تلعب دورا إيجابيا لفت انتباه الدوائر العمالية والصحف والمجلات السياسية فى مصر وخارجها(٧).

فى الوقت ذاته لم يكن متصورا أن ينكفئ العمال الواعون فى اللجنة العامة للمندوبين على المشكلات النقابية فى مرحلة نهضت فيها حركة التحرر الوطنى المصرية نهوضا جبارا. ومن ثم ساهموا فى «اللجنة الوطنية للعمال والطلبة» عام ١٩٤٦. ومثلها فى اللجنة الفرعية من «المنظمة» عبدالعليم عمارة وأحمد سالم وعبدالمقصود أبو زيد.. ومن «حمتو» محمد شطا، وواصلت طرح قضايا العمل والعمال فى الصحف الوطنية؛ خاصة صحيفة «صوت الأمة» وأقامت صلات مع شخصيات وفدية ديموقراطية نذكر منهم دكتور عزيز فهمى والمهندس حنفى الشريف ومن الحزب الوطنى وعبدالعزيز الصوفانى.

على أن نجاح «لجنة المندوبين العامة» فى الدفاع عن مطالب العمال على قاعدة من الارتباط الوثيق بالقواعد العمالية الواسعة فى مصانع النسيج، كان لا بد أن يحفز حكومة مثل حكومة صدقى باشا على توجيه أشد الضربات لها. فأخذت تقبض على العمال فى شبرا الخيمة وترحلهم إلى قراهم بأوامر إدارية وتطلب إلى العمد والمشايخ أن يضعوهم تحت المراقبة(٨).

وعقب خروج المندوبين من السجن واصلت حكومة صدقى باشا حملتها عليهم؛ فتم فصلهم من أماكن عملهم، وصدرت الأوامر بمنع تشغيلهم فى أى مصانع أخرى. وكان يتم القبض على من يتواجد منهم فى منطقة شبرا الخيمة. وتسببت هذه الحملة الإرهابية فى نزوح عدد من المندوبين الذين لم يهجروا المنطقة وحسب؛ بل هجروا مهنة النسيج إلى مهن أخرى(٩). لكن عددا من العمال والعناصر القيادية واصل العمل فى مصانع القاهرة

والزيتون وإمبابة ومنهم من كلف بالسفر إلى الإسكندرية بتوجيه من «المنظمة».

على أن اللجنة العامة للمندوبين استمرت بمن بقى فيها تصدر بياناتها ومنشوراتها حتى عام ١٩٤٨(١٠).

ثانيا - صناديق الخدمة الاجتماعية(*):

كان من الأشكال التنظيمية التى توصلت إليها قيادة نقابة شبرا الخيمة «إنشاء صندوق الخدمة الاجتماعية» ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذا الشكل كان سابقا على لجان المندوبين. وكان من النتائج الإيجابية لتنظيم صناديق الخدمة الاجتماعية أنها:

- خففت عن العمال المتعطلين مشقة الوقوف بأبواب المصانع طلبًا للعمل.
- حرمت أصحاب المصانع من استخدام العمالة العاطلة للاعتداء على حقوق العمال المشتغلين أو إنقاص أجورهم(١١).

ثالثا - نظام الأسر:

استخدم هذا الشكل من أشكال التنظيم بعد حل «نقابة شبرا الخيمة» فى ١٩٤٥، وقد بدأ هذا الشكل من التنظيم كما لو كان جمعية خيرية تقدم المساعدات عند الحاجة. ولكن مع استمرار التطرق إلى مشاكل العمال وحقوقهم، وإلى الوسائل الكفيلة بمواجهة اعتداء أصحاب المصانع على أجورهم، توصل العمال المنظمون فى الأسر إلى أن هذا الشكل لا يمكن بأن يرتفع إلى مستوى المهام النضالية المطلوبة.

ومن ثم كانت العودة مرة أخرى إلى تجميع عمال كل مصنع على حدة فى شكل لجنة للمندوبين تقود الكفاح فى المصنع(١٢).

معارك خاضتها نقابة شبرا الخيمة

نحاول فيما يلى أن نشير إلى بعض أهم المعارك التى خاضتها نقابة شبرا الخيمة فى الفترة موضع الدراسة.

أولا - معركة المطالبة بقانون الاعتراف بالنقابات:

كانت نقابة شبرا الخيمة فى مقدمة النقابات التى نشطت من أجل حمل الحكم القائم إذ ذاك على إصدار قانون الاعتراف بالنقابات(١٣). وسنحت الفرصة بعد أن تولى حزب الوفد الحكم فى ٤ فبراير ١٩٤٢، فأضرب عدد من عمال النسيج فى منطقة شبرا الخيمة عن الطعام مطالبين بإصدار قانون الاعتراف بالنقابات. ووجهت قيادة الإضراب - وكان على رأسها محمود العسكرى - كل مجموعة تنتهى ورديتها إلى الذهاب إلى شبرا المحطة. وكان هذا مكان تجمع العمال المضربين. وبعد أن مر أسبوع دون أن تُجَاب مطالب العمال، حُمِل المضربون عن الطعام على عربات كارو ودُعى العمال إلى النزول فى مظاهرة تتوجه إلى النادى السعدى (المقر الرئيسى لحزب الوفد) لتعتصم هناك. وضمت المظاهرة ما بين

(*) هذا ويذكر عبدالمقصود أبو زيد عن ظروف تشكيل صناديق الخدمة الاجتماعية أنه جاءت فترة على محمود العسكرى كان فيها مفصولا ومتعطلا عن العمل. «وبدأنا نتشاور فى كيفية مساعدته. وبدأنا نجمع التبرعات من العمال. وبعد ذلك فكرنا إلى أن يتخذ التبرع شكلا منتظما. واتجهنا إلى إنشاء صناديق الإضراب. وكان هذا النظام بفضل حمايته للعمال يشجع المندوبين على خوض المعارك بجسارة».

خمسة آلاف وستة آلاف عامل. وكان العمال يهتفون فى الطريق إلى النادى السعدى «حزينة يا مصر على عمالك»، «ونريد الاعتراف بقانون النقابات».

ويذكر زميل من المشاركين فى قيادة الإضراب أن العمال انتظروا فى النادى السعدى خمس أو ست ساعات دون أن يبدى المختصون فى النادى اهتماما بما يجرى. وعندما أوفد رئيس الحكومة النحاس باشا من حاول أن يقنع العمال بفض الاعتصام فرفضوا. حتى جاء النحاس باشا بنفسه ووعد بأن القانون سوف يصدر فى اليوم التالى، وأنه أبلغ تعليماته بذلك إلى وزير الشئون الاجتماعية عبدالحميد عبدالحق. وهنا فك العمال الإضراب(١٤).

وعندما قدمت حكومة الوفد مشروع القانون إلى مجلس النواب، وعقب نشر المشروع فى الصحف، بادر مجلس إدارة نقابة شبرا الخيمة بدراسة المشروع ووضع مذكرة تفصيلية طلب فيها حذف مواد أو تعديلات وإضافة مواد جديدة.

وكلفت النقابة محمود العسكرى وطه سعد عثمان بتقديم المذكرة إلى الجهات المختصة فقاما بتقديمها إلى مكتبى مجلس النواب والشيوخ، وأجريا حوارا مع النواب الوفديين ومع عدد من النقابات الأخرى. وصدر القانون فى ١٩٤٢/٩/٦(١٥).

ثانيا ـ معركة المطالب العشرة:

عندما علم أعضاء حلقة المؤسسين باتجاه حكومة الوفد إلى إصدار قرار بتكوين لجان التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل، اهتمت بدراسة تشكيل لجان التوفيق والتحكيم الذى صدر أثناء الحرب العالمية الأولى. وبعد الدراسة اتجه القادة العمال إلى عقد اجتماع موسع فى النقابة انتهى إلى وضع خطة العمال التالية:

أ ـ دراسة مطالب العمال فى جميع المصانع وصياغتها فى مطالب موحدة ليتقدم بها العمال إلى لجان التوفيق والتحكيم.

ب ـ تم الاتفاق على تحديد عشرة مطالب تضمنت كل ما كان يطالب العمال بتحقيقه وهى بالنص:

١ ـ رجوع العمال المفصولين من أول يناير ١٩٤٢ حتى وقتنا هذا لعملهم.

٢ ـ عدم فصل أى عامل بدون مبرر قانونى.

٣ ـ وضع حد أدنى للأجور لا يقل عن خمسة عشر قرشا.

٤ ـ جميع الغرامات تجمع ويعمل بها مؤسسة اجتماعية.

٥ ـ تنظيم أجور عمال الإنتاج حسب المذكرة التفسيرية.

٦ ـ الاعتراف باللجان الفرعية المؤلفة من العمال للتفاهم مع أصحاب الأعمال بالطرق الودية.

٧ ـ صرف مكافأة للعامل الذى توافق اللجنة على فصله.

٨ ـ ١٥ يوما أيام الإجازات المرضية.

٩ ـ يثبت الموظف المصرى الذى يحل محل الأجنبى بمرتب أول مربوط للأجنبى.

١٠ ـ بناء مصلى محترمة وتعيين خطيب على حساب المصنع(١٦).

جـ ـ عمال كل مصنع ينتخبون المندوبين الأصليين والاحتياطيين الذين يحضرون جلسات النظر فى شكاوى عمال المصنع المقدمة إلى لجان التوفيق وبهذا الإجراء الذى تولت النقابة تطبيقه قامت ـ كما لاحظ طه سعد عثمان ـ من الناحية الواقعية لجنة قيادية فى كل مصنع هى بمثابة فرع من النقابة(١٧).

فبهذه المبادرات وهذه الأشكال من التنظيم تمكن العمال من الحصول على كثير من

الحقوق عبر لجان التوفيق. وكان من أهم المكاسب التى حصل عليها عمال النسيج فى تلك الفترة: الحصول على إعانة غلاء المعيشة بفئة موحدة قدرها عشرة فى المائة لجميع العمال والرؤساء فى مصانع النسيج الميكانيكى بالقاهرة وضواحيها، الأمر الذى حفز العمال فى الصناعات والمهن الأخرى إلى المطالبة بإعانة غلاء المعيشة. وعندما صدر الأمر العسكرى رقم ٣٥١ لسنة ١٩٤٢ بصرف إعانة غلاء المعيشة وفقا للحالة الاجتماعية ولجميع عمال المحلات الصناعية والتجارية، ثم بعد أن صدر الأمر العسكرى رقم ٤٥١ لسنة ١٩٤٣ بزيادة إعانة غلاء المعيشة، تمكن عمال النسيج من أن يحتفظوا بميزة النسبة التى حصلوا عليها فى إعانة الغلاء مضافا إلى كل ما قررته الأوامر العسكرية(١٨).

ثالثا ـ معارك «الوحدة والصراع» مع الوفد:

من منطلق التمسك الثابت بمبدأ استقلالية حركة الطبقة العاملة ومنظماتها عن الأحزاب البورجوازية واجهت «حلقة المؤسسين لطليعة العمال» قضية التعامل مع حكومة الوفد منذ أن جاءت إلى السلطة فى ١٩٤٢ وحتى إقالتها فى ١٩٤٤. وتم هذا التعامل فى إطار محدد هو تأييد حكم الوفد فى استجابته لمطالب العمال ومساندته ضد مؤامرات السراى وأحزاب الأقلية للإطاحة به، وفى الوقت ذاته العمل على تجميد أى مسعى من الوفد لجر نقابة شبرا الخيمة إلى موالاة الوفد كحزب سياسى.

فيقدر طه سعد عثمان أن الفترة التى تولى فيها الوزير الوفدى عبدالحميد عبدالحق وزارة الشئون الاجتماعية كانت من أخصب الفترات إنجازا فى الميدان الاجتماعى وفى الميدان العمالى بوجه خاص(١٩). ففى عهده صدرت طائفة كبيرة من القوانين والأوامر العسكرية والقرارات الوزارية منها على سبيل المثال:

- القانون رقم ٨٦ لعام ١٩٤٢ بشأن التأمين الإجبارى عن حوادث العمل.
- القانون رقم ٤١ لعام ١٩٤٤ الخاص بعقد العمل الفردى.
- القانون رقم ١٢٣ لعام ١٩٤٤ الخاص بالبطاقات الشخصية.
- وهناك القرار المنظم لمدة تدريب العامل المبتدئ (١٩٤٣/١٢/٣٠).
- والأمر العسكرى رقم ٤٦٨ لعام ١٩٤٤ بشأن تحديد حد أدنى لأجور العمال الزراعيين.

ولم يكن هذا التوجه مقبولا من الأوساط السياسية المعادية للوفد مثل السراى وأحزاب الأقلية وأرباب الأعمال وبوجه خاص من «اتحاد الصناعات المصرى». فاتجهت ضغوطهم إلى إبعاد عبدالحميد عبدالحق من وزارة الشئون الاجتماعية. وتم ذلك فى سياق محدد. فقد فكرت هيئات عمالية فى إقامة حفل تكريم لعبدالحميد عبدالحق دعى إليه رئيس الوزراء مصطفى النحاس وأقيم الحفل فى ٣٠ مايو ١٩٤٣.

ولم يمض يومان على الاحتفال حتى استدعى النحاس باشا إلى السراى. وأُعيدَ فى اليوم التالى تشكيل الوزارة ونقل عبدالحميد عبدالحق إلى وزارة الأوقاف وتولى فؤاد سراج الدين وزارة الشئون الاجتماعية. لكن قبل أن ينحى عبدالحق عن وزارة الشئون الاجتماعية كان قد اجتمع مع هيئة مكتب نقابة شبرا الخيمة وأوضح أن السراى وأحزاب الأقلية تقف وراء الإضرابات لإحراج الوفد وإحداث وقيعة بينه وبين العمال. وعرضت هيئة المكتب ما دار مع الوزير على مجلس النقابة فأذاعت بيانا، حذرت فيه العمال «من الانصياع وراء عناصر الشر الذين لا يريدون الخير للعمال». ونصح البيان العمال بعدم استخدام سلاح الإضراب كوسيلة لنيل الحقوق ما دامت الحكومة القائمة ورئيسها ووزير العمل فيها عبدالحميد عبدالحق دائبين على العمل لنصرة العمال(٢١). ولكن أعقب المقابلة

مع الوزير حملة قاسية على عمال الإسكندرية فأصدرت المحاكم العسكرية أحكامها على عمال بتهمة الإضراب(٢٢). وفى موقف آخر تعاون عبدالحق مع شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى لفرض نقابة من العمال كان كل أعضائها من عملاء الشركة بما ترتب على ذلك من فصل النقابيين الذين يلتف حولهم العمال وحُبس بعضهم شهرا. وفى مواجهة هذه التطورات وعندما حضر هؤلاء العمال إلى نقابة شبرا الخيمة قدمت لهم النقابة المساعدات المالية، كما ساعدت غالبيتهم على الالتحاق بالعمل فى مصانع نسيج شبرا الخيمة(٢٣). وبعد مجئ فؤاد سراج الدين إلى وزارة الشئون الاجتماعية اعتقل محمود العسكرى لمدة تسعة شهور ومع ذلك فقد تم انتخابه - وهو معتقل - سكرتيرا عاما للنقابة فى الجمعية العمومية التى عقدت فى ١٩٤٤/١/٢١.

وبعد أن أقيلت وزارة الوفد عام ١٩٤٤ وبدأت حكومات أحزاب الأقلية تتعاقب على الحكم رأت الحلقة المؤسسة للتنظيم أن مرحلة مختلفة فى الحياة السياسية قد بدأت وأنها لن تكون فى مصلحة العمال.

رابعا - معركة إحباط مؤامرة لحل النقابة:

فى عهد حكومة أحمد ماهر نما إلى علم قيادة نقابة شبرا الخيمة أنباء تفيد بأن هجوما يُعد لإغلاق النقابة وتحميلها مسئولية الإضرابات التى اجتاحت المنطقة. وطرح الأمر على مجلس الإدارة فاتخذ قرارا بوقف تدخل المجلس فى المشاكل بين العمال وأصحاب العمل إلا إذا وضعت الحكومة أساسا لحل هذه المشاكل. وبهذا، أصبحت الحكومة هى المسئولة عن كل ما يحدث فى المنطقة بعد أن تبين للعمال أن الحكومة تمالئ أرباب العمل على حسابهم(٢٤). وكان فى تقدير قيادة النقابة أن هذا القرار سوف يؤدى إلى إحدى نتيجتين:

الأولى: تفويت الفرصة على الحكومة لاتهام النقابة بالتحريض على الإضراب واتخاذ ذلك ذريعة لحلها.

والثانية: زيادة المشاكل بين الحكومة وأصحاب الأعمال بكيفية تعجز الحكومة معها على السيطرة على الحالة فى منطقة شبرا الخيمة(٢٥).

هنا برزت لجان المندوبين العامة التى قاومت الاعتداء على حقوق العمال وزادت الإضرابات والاعتصامات بأكثر مما كانت عليه قبل أن يتخذ مجلس الإدارة قراره بوقف التدخل بين العمال وأصحاب الأعمال(٢٦).

خامسا - التعامل مع النقابة الرجعية:

يذكر عبدالمقصود أبو زيد عضو «المنظمة» ومن أبرز القيادات العمالية أنه بعد مرور شهرين على حل نقابة شبرا الخيمة شرع عمال النسيج التابعون لجماعة الإخوان المسلمين فى تكوين نقابة بديلة لعمال النسيج. ولقى الإخوان فى مسعاهم هذا تشجيعا وتسهيلات من مصلحة العمل. لكن لجنة المندوبين واجهت الموقف بالتحرك على محورين:

المحور الأول: كشف خطة الإخوان أمام الرأى العام بالنشر فى الصحف بتوقيع عدد من القيادات المعروفة من لجنة المندوبين.. ففى ٣ إبريل ١٩٤٦ نشرت «الفجر الجديد» بيانا قصيرا جاء فيه أن مجلة الإخوان نشرت أنه قد تألفت لجنة فى كل مصنع من مصانع شبرا الخيمة ثم تألفت لجنة عليا من هذه اللجان. وأضاف البيان أنه لم تتألف فى الحقيقة لجان، بل سعى الإخوان لضم عمال النسيج إليهم. وقد ذهبنا نحن ممثلى عمال شبرا الخيمة إلى شعبة الإخوان لكى نسألهم عن السبب لعمل هذه اللجان ومحاربة نقابات العمال؛ حيث إن العمال بعيدون كل البعد عن الأحزاب السياسية، وأيضا عن الإخوان

المسلمين وعن الجدل الدينى.. فلم نظفر منهم بجواب مقنع عن أهداف هذه اللجان، بل وجدناهم يتكلمون بلغة المستعمر وأصحاب الأعمال. وإزاء هذا أعلنا عدم موافقتنا على عمل أى لجان فى شبرا الخيمة. فهذه هى الحقيقة ننقلها للرأى العام حتى يكون على بينة من الأمر. ونحن عمال شبرا الخيمة- نعمل على رفع شأن الوطن متحدين لا تفرقة بيننا ولا عنصرية.

وقد وقع البيان: محمود الدمرانى - محمد شطا - صليب ميتياس - شاكر شلبى - عبدالعليم عمارة - مصطفى محمد مصطفى - مصطفى بقشيش - عبدالمقصود أبو زيد - سيد خضير(٢٧).

وعلى المحور الثانى: شرعت لجنة المندوبين العامة فى شبرا الخيمة فى توجيه العمال إلى التردد على نقابة الإخوان بهدف الاستيلاء عليها وتحويلها إلى هيئة كفاحية. فامتنع الإخوان عن فتح النقابة نهائيا(٢٨).

سادسا ـ الحفاظ على الإنتاج وأدوات الإنتاج:

توصلت قيادة نقابة شبرا الخيمة فى عهد حكومة الوفد مع وزارة الشئون الاجتماعية إلى اتفاق مؤداه أن تقوم النقابة بتقديم مطالب العمال المشتركين فيها من القاهرة وضواحيها إلى الجهات المختلفة وأن تقوم فى الوقت نفسه، أيضا بإخطار لجنة التوفيق على مستوى محافظة القليوبية بأسماء وبيانات المندوبين الذين اختارهم كل مصنع لتمثيلهم أمام لجنة التوفيق. وكان هذا وضعا مميزا فيه فوائد للعمال والنقابة ولمصلحة العمل وأصحاب الأعمال، لأن التعامل سوف يجرى هنا مع عمال واعين الأمر الذى يجنب جميع الأطراف المعنية المشاكل التى قد تثيرها المواقف المرتجلة بما يضر ولا يفيد. وتنفيذا لذلك ـ وكمثال قامت النقابة بتقديم مطالب عمال بعض مصانع النسيج فى شبرا الخيمة وأبو الغيط والمطرية والزيتون.

ونتيجة لذلك ـ وكما لاحظ بعض أعضاء مجلس النقابة مع وزير الشئون الاجتماعية عبدالحميد عبدالحق ـ اختفت الإضرابات أو كادت بين عمال مصانع النسيج فى القاهرة وضواحيها . فهذه تجربة.

التجربة الأخرى: كانت بعد حل نقابة شبرا الخيمة. فقد كان صدور هذا القرار مفاجئا لعمال النسيج الميكانيكى بالقاهرة وضواحيها، الأمر الذى استفز العديد من العمال. فمنهم من طالب بالإضراب العام والاستمرار فيه حتى تعدل الحكومة عن قرار الحل وتعيد فتح النقابة. ومنهم من طالب باحتلال المصانع وتكسير الآلات فيما لو فكرت الشرطة فى اقتحام المصنع. ودعا فريق ثالث إلى تنظيم مظاهرة حاشدة من عمال النسيج فى القاهرة وضواحيها على أن تبدأ المسيرة من شبرا الخيمة وتتجه إلى وزارة الشئون الاجتماعية لتحتلها بالقوة.

غير أن قادة العمال، وهم الصف الثانى الذى أمسك بزمام الأمور من خلال اللجنة العامة للمندوبين تمكن من كبح ردود الفعل المتسرعة فأوقفها واتخذت القرارات التالية:

١ ـ الإضراب لمدة ثلاثة أيام لجميع عمال النسيج احتجاجا على حل النقابة.

٢ ـ تقديم مذكرة إلى السلطات تحتج على حل النقابة وتنبه إلى أن العمال يقاومون أى اعتداء على حقوقهم.

٣ ـ المبادرة برفع قضية ضد وزارة الشئون الاجتماعية استنادا إلى قانون الاعتراف بالنقابات للمطالبة بإلغاء قرار حل النقابة(٢٩).

نقابة شبرا الخيمة.. تقييم:

يمكن أن نلخص ما قدمته نقابة شبرا الخيمة فى الفترة موضع الدراسة فيما يلى:

(١) حصل عمال النسيج على العديد من الحقوق التى كان عمال الصناعات الأخرى محرومين منها. وبقراءة المحاضر الرسمية للجنة النوعية للغزل والنسيج يتبين مدى الفرق فى الأجور والحقوق التى حصل عليها عمال النسيج فى القاهرة وضواحيها عما كان عليه نظراؤهم فى المناطق الأخرى. وساعد كفاح النقابة على تحقيق مزايا استفادت منها جمهرة العمال. ظهر هذا فى أن الأجور ارتفعت إلى أربعة أضعاف. وكانت النقابة تصرف مساعدات للعاطلين حتى يجدوا عملا. كما عقدت اتفاقات كثيرة مع أصحاب المصانع أجيبت بفضلها بعض مطالب العمال(٣٠).

(٢) أصبحت النقابة العامة لعمال النسيج اليدوى توأما لنقابة عمال النسيج الميكانيكى وساهمت بنصيب موفور فى جميع المعارك التى خاضتها الطبقة العاملة المصرية. وكان من قادتها: سيد محمد حسن الشهير بالشيخ سيد جزر(٣١)، والشيخ عبدالباقى سيف وعبدالرحيم محمد.

(٣) وتوثقت صلات نقابة شبرا الخيمة بعدد من النقابات التى كان مقرها رقم ٢ حارة الخازندارة. وفى مقدمتها عمال المحال العمومية. وكان رئيسها إذا ذاك محمد رفعت حسيب. وفى مقر تلك النقابة باشرت «اللجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات عمال مصر نشاطها»(٣٢).

(٤) وبعد صدور قانون الاعتراف بالنقابات بدأت تتكون لجان تأسيسية قيادية من عمال المهن والصناعات الأخرى. واتجهت هذه العناصر القيادية إلى نقابة عمال شبرا الخيمة. وتجاوبت النقابة مع هذا التطور الجديد فنظمت فى مقرها محاضرات لشرح الجوانب القانونية من قانون الاعتراف بالنقابات. كما ألقيت محاضرات عن تاريخ الحركة النقابية وتطور اتجاهها الاستقلالى(٣٣).

ثم بمساعدة نقابة شبرا الخيمة تم تكوين النقابات التالية:

نقابة عمال الزجاج (سيد ياسين) بشبرا الخيمة - نقابة عمال البواخر البحرية - نقابة عمال الصينى والفخار - نقابة عمال الكاوتشوك(٣٤). وتم الاتصال بنقابات أخرى من مناطق أخرى فى القطر منها:

نقابة عمال شركة الغزل الأهلية بالإسكندرية، وعمال مصنع إسلام باشا ببنى سويف، ونقابة عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى.

(٥) تحركت نقابة عمال شبرا الخيمة لإنشاء الاتحاد المهنى لعمال النسيج فى القطر المصرى واتخذت الإجراءات لتحديد موعد اجتماع المندوبين ولكن حال دون ذلك أن النقابة تم حلها بعد أيام من الموعد المحدد للاجتماع(٣٥).

(٦) زادت العضوية فى النقابة حتى بلغ عدد الأعضاء المسددين اشتراكهم نحو ١٥ ألف عامل منهم تسعة الاف فى منطقة شبرا الخيمة(٣٦).

(٧) وتنفيذا للمادة الرابعة من قانون النقابات المعدل فى الجمعية العمومية بتاريخ ١٩٤٢/٤/٢٦، والتى تنص على أن واجبات النقابة «العمل على تثقيف عمال المهنة والقضاء على الأمية» أنشأت النقابة فصلين مجهزين بالمقاعد ووسائل الإيضاح. وكان طه سعد عثمان يقوم بتدريس الثقافة الفنية فى النسيج. وكان محمود العسكرى يلقى دروسا فى التوعية عن تطور المجتمع وأساليب استغلال أصحاب المصانع للعمال. وإلى جانب ذلك كانت تلقى دروس فى التربية الوطنية والجغرافيا. وكان هناك فصل لتدريس الإنجليزية والفرنسية وتطوع يوسف درويش لتدريس اللغة الأخيرة. وأنشئت لمحو الأمية ثلاثة فصول

اشتد الإقبال عليها(٣٧). وساهمت مجلة «شبرا» فى هذا الجهد التعليمى وفى نشر الوعى فى أوساط النقابة(٣٨). فهذه المجلة التى كانت النقابة قد استأجرتها فى أواخر إبريل ١٩٤٢ صدر العدد الأول منها - بقرار من مجلس إدارة النقابة بإشراف العمال. وتشكل بالفعل مجلس تحرير للإشراف الجماعى على إصدار المجلة(٣٩).

ويعد كل ما قدمته نقابة شبرا الخيمة كان لا بد أن تتعرض لإجراءات تلغى وجودها. ذلك أن القرار الوزارى الذى تم بمقتضاه إغلاق النقابة يذكر ثلاثة أسباب لإغلاقها:

أ - «إن الإضرابات التى حدثت بتحريض النقابة أو اشتراكها بلغت خمسين إضرابا فى المدة بين أول يناير و٢٨ إبريل ١٩٤٥».

ب - «إن النقابة بوضعها الحالى هى أقرب إلى الاتحاد منها إلى النقابة لأنها رغم تسجيلها تجمعُ من مديريات القليوبية والجيزة ومعظم أقسام القاهرة، كما تجمع بين صناعات نسيج الحرير والصوف والقطن والجوت والكتان وأعمال الصباغة وأعمال الغزل».

جـ - «إن أعضاء مجلس الإدارة لا يشتغلون عمالا. فبعضهم أصبح من أصحاب الأعمال، كما أن كثيرين منهم ينتمون لجمعيات لا تمت إلى المسائل العمالية بشىء لخدمة أغراضهم فى المسائل العمالية».

وبعد إغلاق النقابة خاض العمال أعضاء «المنظمة» نضالا مريرا منذ ١٩٤٥ لم يتوقف إلا عندما تمكنوا مع عمال النسيج بشبرا الخيمة من إعادة فتحها عام ١٩٥٥.

الإضراب الكبير - يونية ١٩٤٦:

كان الاتجاه السائد فى عام ١٩٤٦ بين رجال الأعمال هو الهجوم على الأجور فى جميع الصناعات. وتحقق فعلا تخفيض كبير فى الأجور فى مصانع النسيج اليدوى التابعة لشركة مصر فى المحلة الكبرى وشركة نسيج الحرير فى دمياط وفى مصانع الأحذية خاصة. وخفض أسبوع العمل فى دمياط إلى أربعة أيام. وكان أصحاب المصانع مستعدين للمطالبة بشكل رسمى وعلى صفحات الجرائد، بتطبيق نظام مخفض للأجور وهو ما حدث بعد ذلك فى مارس ١٩٤٧. فاجتمع بهم حامد العبد بك مدير مصلحة العمل وتداول معهم فى الطريقة التى سيسلكونها فى تطبيق هذا النظام.

ويذكر طه سعد عثمان أن لجنة المندوبين العامة التى تولت قيادة المنطقة بعد حل نقابة شبرا الخيمة أصبحت محل ثقة العمال إلى الحد الذى كان يكفى أن تتخذ قرارا بالإضراب العام لكى تنفذ جميع المصانع القرار خلال ساعة من اتخاذه(٤١).

وإذا صح أن جمهرة العمال فى المنطقة كانت مهيأة لأسباب ذاتية وموضوعية لتنفيذ ما تقره لجنة المندوبين العامة فإن محمد عبدالغفار يذكر أن الدافع المباشر وراء الإضراب كان فصل عامل من عمال نسيج مصنع نصر رقم «١». وكان ذلك فى شهر مايو ١٩٤٦ فرد عمال المصنع بالإضراب أسبوعا. ولما لم يتحقق مطلب العمال بإعادة زميلهم المفصول أضربت مصانع النسيج كلها ودام إضرابها شهرا ونصف الشهر. وساءت أحوال العمال المضربين؛ فمنهم من باع أثاث منزله ليجد ما ينفقه(٤٢).

ويضيف عبدالعليم عمارة: وقد بُذِلَت محاولة لإنقاذ إضراب شبرا الخيمة، عندما اشتركت اللجنة العامة للمندوبين ولجنتها القيادية فى دراسة الموقف مع «مؤتمر نقابات عمال مصر» وذلك فى اجتماع عقد فى رقم ٦ حارة الشواربى بميدان الأوبرا.

ويذكر طه سعد عثمان أن هذا الاجتماع الذى عقد فى ٢٣ يونية ١٩٤٦، كان مخصصا للإعداد التنفيذى لقرار بالإضراب العام لعمال «القطر المصرى» اتخذه «مؤتمر نقابات عمال مصر» من أجل مطالب المؤتمر ومن بينها إيجاد حل لمشكلة عمال شبرا المضربين(٤٣).

على أنه فى اليوم الذى تقرر فيه الإضراب العام (١٩٤٦/٦/٢٥) خرجت نقابة الترام عن الإجماع. واستطاعت الحكومة أن تحيد بعض النقابات الأخرى بحجج مختلفة. فحدث تصدع فى الصف العمالى. وعندئذ سنحت الفرصة لحكومة صدقى باشا لتضرب ضربتها. فقبض على أعضاء من «المنظمة» وقبض على كثيرين من العمال، ويقدر محمد عبدالغفار أن عدد المقبوض عليهم من مندوبى اللجان واللجنة العامة للمندوبين بشبرا الخيمة قد تجاوز السبعين عاملا (٧٢ أو ٧٣). ويذكر عبدالعليم عمارة أن أسماء أعضاء لجان المندوبين أدرجت فى القائمة السوداء. ورحل بعض المندوبين إلى بلادهم فى الريف وكان من بينهم أعضاء فى «المنظمة» هم: عبدالرحمن رضوان وعبدالمقصود أبو زيد وعبدالغفار عبدالستار. واضطر العمال المضربون، بعد الهزيمة - على حد تعبير عمارة - إلى أخذ مكافآت نهاية الخدمة(٤٤).

ويضيف طه سعد عثمان: أن العمال الذين قبض عليهم ضربوا وعذبوا. ثم أفرج عنهم بعد قليل. أما الذين عادوا إلى منطقة شبرا الخيمة فقد وجدو أنه تواجههم متغيرات كثيرة، بل وجذرية. فالإضراب ضرب.. وحكومة صدقى باشا وأصحاب الأعمال استعانوا بالإخوان المسلمين من العمال ورؤساء ومديرى المصانع لتشغيل المصانع بعمال استجلبوهم من بين أقاربهم وأبناء قراهم أو من مناطق كالمحلة الكبرى. وبهذا أمكن تشغيل العامل على نولين بنفس أجر العامل على نول واحد قبل الإضراب. وكان أشد النتائج سوءا تشريد المندوبين من المنطقة(٤٥).

وعلى ضوء الفشل الذريع للإضراب الكبير يتعين أن نسأل عن الأسباب الحقيقية التى كانت وراء تلك الهزيمة. ولدينا هنا رأيان:

- الرأى الأول لعبدالعليم عمارة: وهذا الرأى يكشف عن حقيقة أن ثمة قيادات عمالية من أعضاء «المنظمة» لم تكن موحدة الفكرة والإرادة فى التعامل مع الإضراب، خاصة بعد أن استطالت مدته إلى ٣٦ يوما وذلك بما وضع العمال المضربين فى مأزق خطير. فيذكر عبدالعليم عمارة أنه فى ذلك الوقت حددت إدارات المصانع شرطا لانتظام العمل. وهذا الشرط يقضى بأن يكتب العامل «إقرارات بعدم العودة للإضراب». وأن هذا الشرط ناقشته اللجنة العامة للمندوبين فى اجتماع موسع. وأن عمارة أوضح رأيه وقال بالحرف الواحد: «إن التعهد المطلوب لأصحاب المصانع ليس له مضمون يذكر، فهو مجرد تحفظ مؤقت، بل ومجرد تحصيل حاصل ومقصود به التخويف فقط. وما دمنا متحدين ومتماسكين فبقوتنا هذه نستطيع حسم ما يستجد من أمور فى أى وقت مستقبلا».

- الرأى الثانى للجنة العامة، فقد صدر قرار اللجنة العامة بعدم قبول هذا الشرط وباستمرار الإضراب. ولتدعيم الإضراب، وخشية من تخلخل صفوف المضربين بسبب طول المدة وتلاعب الانهزاميين، قرر بعض العمال بدء إضراب عن الطعام، نفذ فى بيت عبدالمقصود أبو زيد(٤٦).

ومن الواضح أن رأى عبدالعليم عمارة لحل الإضراب لم يؤخذ به وأن الرأى الآخر - كان مع استمرار الإضراب، بل وتدعيمه بإضراب عن الطعام.

وعلق طه سعد عثمان على ما حدث، فأوضح أن لجنة المندوبين التى حلت محل نقابة شبرا - بعد غلقها ودعت إلى هذا الإضراب - وقعت فى أخطاء قاتلة؛ كان أكبرها هو الإضراب العشوائى الذى دعت إليه. ويكمن الخطأ فى التوقيت الذى تحدد للإضراب وفى الإعداد والتخطيط له. ثم فى قيادته وتنفيذه. ثم فى عدم مراعاة إنهاء الإضراب بأقل الخسائر بعد أن اتضح فقدان الأمل فى نجاحه. وفضلا عن هذا كله، فقد كان آخر اجتماع ضم الغالبية العظمى من أعضاء لجنة المندوبين العامة ولجنتها القيادية - من عمال

النسيج الميكانيكى - هو الاجتماع الذى عقد بمقر نقابات عمال مصر يوم ٢٣ يونية ١٩٤٦. وقد قبض على كل من حضروا هذا الاجتماع الذى كان مخصصا للإعداد التنفيذى لقرار الإضراب العام لعمال القطر المصرى الذى اتخذه المؤتمر من أجل تنفيذ مطالبه ومنها حل مشكلة عمال شبرا الخيمة المضربين(٤٧).

مكاسب حققتها اللجنة العامة للمندوبين:

وأيًا ما كان الأمر، فإن اللجنة العامة للمندوبين - كما يذكر عبدالمقصود أبو زيد - قد حققت بقيامها لعمال النسيج فى المنطقة عددا من المكاسب منها:

رفع فئة الإنتاج من خمسة مليمات إلى سبعة مليمات للمتر الواحد (نسبة ٤٠٪ زيادة)، وتنفيذ قانون العمل الفردى، وقانون تشغيل الأحداث الذى ينص على عدم تشغيل الحدث الأقل من ١٢ سنة وتخفيض ساعات العمل من ١٢ ساعة إلى تسع ساعات.

إشكالية إقامة اتحاد عام للنقابات

أباح القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ للعمال أن يكوّنوا نقابات خاصة للمهن والصناعات التى يعملون فيها. ولكن القانون حظر عليهم أن يتجمعوا لتكوين اتحاد عام للنقابات. وحاولت القيادات العمالية - المستقل منها أو المنتمى إلى كيانات سياسية - أن تتفادى - ولو بصورة جزئية - الآثار السلبية التى يمثلها هذا الحظر. ومن هذا المنطلق كانت مبادرة قادة نقابة شبرا الخيمة فى عام ١٩٤٣، وذلك حين شرع محمود العسكرى وطه سعد عثمان وآخرون معهم فى تكوين ما سمى وقتها بـ «اللجنة المؤقتة لمشروع رابطة عمال القاهرة» ووضعوا لائحة لنظامها الأساسى. وتقدموا إلى وزارة الشئون الاجتماعية مطالبين وزيرها فؤاد سراج الدين باشا بالاعتراف بالرابطة. لكن الوزير الذى قابل الفكرة بفتور بالغ ترك أصحاب المشروع ينتظرون الرد عاما ونصف العام (من ١٩٤٣/٥/١٥ إلى ١٩٤٤/٧/٩). ثم ليفاجئوا بعد ذلك بأن عضو مجلس النواب الوفدى المهندس محمد حسنين قد أعلن قيام «رابطة عمال القاهرة» وشكل لها فروعا عديدة فى الأقاليم اتخذت مثلا اسم «الجبهة المتحدة لعمال الإسكندرية» أو «جبهة عمال بورسعيد» أو «دمياط».. إلخ. وأعلنت هذه الجبهات أو اللجان الإقليمية فؤاد سراج الدين باشا رئيسًا لها مدى الحياة(٤٨).

وبين مقابلة قادة عمال شبرا الخيمة للوزير وإعلان رابطة النقابات أو (الجبهات) الوفدية تم اعتقال محمود العسكرى لمدة تسعة شهور أضرب فيها عن الطعام تسع مرات، وكان السبب الحقيقى وراء الاعتقال هو أن العسكرى وزملاءه رفضوا أن يتزعم الوزير «رابطة عمال القاهرة».

ومع اقتراب نهاية الحرب العالمية الثانية صَعَّدَتْ الطبقة العاملة والطبقات الشعبية الأخرى - بما فى ذلك الفئات الوسطى - نضالها الوطنى والاقتصادى واقترن هذا الأمر باتجاهها التلقائى أو الواعى إلى خلق تنظيماتها المستقلة. وتحركت الأقسام المتقدمة من الطبقة العاملة فى هذا الاتجاه تحت تأثير تغلغل الفكر الاشتراكى.

فى الوقت ذاته، بدأت تترسخ - فى عديد من بلدان العالم - مفهومات تتعلق بوحدة الحركة العمالية العالمية. وتجلى هذا فى مصر فى اهتمام عمال شبرا الخيمة بالاحتفال بعيد أول مايو، كما تجلى فى الاستجابة لحركة الطبقة العاملة إلى إنشاء تنظيم نقابى دولى يوحد صفوفها بعيدا عن الاختلافات الدينية والحزبية، وغير خاضع للمنظمات

الاحتكارية الدولية. وكان هذا مما حمل اتحادات نقابية فى البلدان الاشتراكية والرأسمالية على الدعوة إلى اجتماع تحضيرى لتكوين اتحاد عالمى للنقابات. ووجهت الدعوة إلى جميع المراكز النقابية فى العالم وتحدد مكان الاجتماع فى لندن من ٦ إلى ١٦ فبراير ١٩٤٥(٤٩).

وهنا طرح التغير فى الظروف على المجموعات النقابية المختلفة فى مصر أن تجيب على سؤالين:

الأول: مَنْ يمثل مصر فى المؤتمر التأسيسى لاتحاد النقابات العالمى؟

الثانى: ما هى خطة التحرك لإقامة اتحاد عام للنقابات المصرية؟

١ - مَنْ يمثل مصر؟ وخلافات بين الماركسيين:

تنافست المجموعات النقابية الحزبية واشتد خلافها حول قضية من يمثل مصر فى المؤتمر التأسيسى لاتحاد النقابات العالمى. ولم يكن التنافس محصورا فى الجماعتين الماركسيتين «ط.ع.» و«حمتو» وإنما سعت أيضا إلى إرسال ممثلين إلى هذا المؤتمر «جبهة العمال الوفدية بالإسكندرية»، بل وممثل من نقابة سائقى السيارات هو إبراهيم زين موفدا - عمليًا - من السفارة البريطانية(٥٠).

على أن الصراع الحقيقى حول التمثيل فى المؤتمر التأسيسى لمؤتمر النقابات العالمى كان بين المنظمات الماركسية: «ط.ع.» من ناحية و«حمتو» و«الشرارة» من ناحية أخرى. وسار الأمر بينهما فى دروب متشعبة: تارة من التقارب والعمل المشترك، وتارة أخرى من التباعد والعمل الموازى. ويتلخص ما حدث إجمالا فيما يلى:

فى ٩ ديسمبر ١٩٤٤، وبفضل نشاط محمد عبدالحليم رئيس نقابة عمال مطبعة مصر وسكرتيرها سيد على عضو النقابة، عقد اجتماع لمندوبى نقابات الشركات والمؤسسات الأهلية. وكان الهدف من عقده دراسة تطبيق بنود كادر عمال الحكومة على عمال القطاع الأهلى. وانضم إلى هذه المجموعة النقابية مجموعة أخرى منها نقابة عمال مصر الجديدة. وضم هذا التجمع ثلاثين نقابة من نقابات القاهرة. وعقدت اجتماعا آخر فى ١٩٤٤/١٢/١٦ حضره ستون عضوا من ممثلى هذه النقابات. واتفق المجتمعون على أمرين:

أ - تقديم مذكرة لرفعها إلى القصر الملكى والوزراء المختصين بمطلب تطبيق كادر عمال الحكومة على عمال الشركات والمؤسسات الأهلية.

ب - إقامة تنظيم نقابى بديل يمثلهم يؤدى بعض وظائف الاتحاد العام المحظور. واختار المجتمعون لهذا التنظيم اسم «مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية»(٥١).

وكان قد دعى إلى حضور هذا الاجتماع التأسيسى لهذا التنظيم ثلاثة من أعضاء «حمتو» و«الشرارة» هم: دافيد ناحوم وحسين كاظم عن نقابة مستخدمى المحلات العمومية، ومراد القليوبى عن عمال السينما.

ولما كان مؤتمر لندن التحضيرى الذى عقد فى أوائل ١٩٤٥ قد وجه الدعوة إلى اجتماع ثان تأسيسى يعقد فى باريس فى سبتمبر من العام نفسه، فقد تحركت المنظمات الماركسية من «حمتو» ومتكتلة مع «الشرارة» و«ط.ع.» كل منهما على حدة - وكان ذلك فى أغسطس ١٩٤٥ لتمثيل عمال مصر فى المؤتمر التأسيسى للاتحاد العالمى للنقابات.

فمن ناحية، تقدم حسين كاظم سكرتير عام «مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية» هو ودافيد ناحوم ومراد القليوبى ومحمد عبدالحليم إلى وزارة الشئون الاجتماعية طالبين التشاور معها فى أمر تشكيل وفد مصر النقابى إلى المؤتمر التأسيسى فى باريس.

ويذكر أمين عز الدين أنه لم سألهم المسئولون إن كانوا قد تلقوا دعوة رسمية بذلك فأجابوا بالنفى. وعندئذ أبدى المسئولون اعتذارهم من عدم المساهمة فى إيفاد وفد نقابى مصرى مادامت لم توجه الدعوة إلى نقابات المصرية»[٥٢].

وتحركت فى الوقت ذاته المجموعة المؤسسة لـ «ط.ع.» وفقا لأسلوب عمل مختلف لتمثيل عمال القطر فى المؤتمر التأسيسى للاتحاد العالمى للنقابات. فبادرت - بالاعتماد على العمال وحدهم - وقامت بتكوين لجنة باسم «اللجنة التحضيرية لانتخاب مندوب نقابات عمال مصر فى مؤتمر النقابات العالمى». ووجهوا الدعوة باسم محمد يوسف المدرك إلى نقابات مصر كلها للاشتراك فى أول اجتماع تمهيدى يعقد فى ١٩٤٥/٨/٢٩.

ويذكر أمين عز الدين أنه اطلع على وثيقتين مهمتين بالنسبة لهذه «اللجنة التحضيرية».

أما الوثيقة الأولى فهى بيان من «اللجنة التحضيرية» إلى النقابات والهيئات العمالية بالقطر المصرى. وفى البيان قائمة بأسماء النقابات وأسماء المؤيدين الذين ساهموا فى تمويل رحلة محمد يوسف المدرك الذى اختارته اللجنة لتمثيلها فى المؤتمر العالمي وقيمة المساهمة أو التبرع والتى بلغت فى جملتها ٢٠١ جنيه مصرى وستمائة مليم. وتبرعت النقابات منها بمبلغ ١٦٨ جنيها والجماعات العمالية غير المنظمة نقابيا بمبلغ ٣٣ جنيها وستمائة مليم»[٥٣]. كما تضمن البيان نص البرقية التى أرسلتها «اللجنة التحضيرية» إلى سكرتارية المؤتمر، وفيها أن محمد يوسف المدرك انتخب لتمثيل مصر، وأنه يمثل ١٠٣ نقابات وثمانين ألف نقابى[٥٤].

وأما الوثيقة الثانية فهى محضر اجتماع «اللجنة التحضيرية» فى ١٩٤٥/٨/٢٩ بدار نقابة المحلات العمومية. ولم يشارك أحد من «حمتو» و«الشرارة» فى الاجتماع باستثناء دافيد ناحوم. وألقى المدرك كلمة فى الاجتماع عن الاتحاد العالمى لنقابات العمال تحدث فيها عن طبيعة هذه المنظمة والهدف من إقامتها وأهمية أن تشترك مصر فيها.

وبعد ذلك عرض المدرك مشروع برنامج أعدته «اللجنة التحضيرية» ليقدمه مندوب نقابات عمال مصر إلى المؤتمر التأسيسى للاتحاد العالمى للنقابات. وتلى البرنامج مادة مادة. وتمت الموافقة عليه بعد إدخال بعض تعديلات. ويتضمن البرنامج مطالب اقتصادية وديموقراطية ومطالب وطنية وقومية. فطالب باستكمال التشريعات العمالية، ورفع مستوى عمال الزراعة وحقهم فى تكوين نقابات وإنهاء الاستعمار وجلاء جيوشه ومناصرة فلسطين العربية فى كفاحها ضد الاستعمار والصهيونية[٥٥].

وفى الاجتماع المشار إليه طرحت قضية من يمثل مصر فى المؤتمر التأسيسى. وتقدم للترشيح دافيد ناحوم كما تقدم المدرك وفاز الثانى بأغلبية الأصوات. ولكن نشأ إشكال عندما قررت «حمتو» و«الشرارة» إرسال وفد آخر إلى الاجتماع التأسيسى. ولحل هذا الإشكال سعت الوفود العربية العمالية (من فلسطين وسوريا ولبنان) إلى تجاوز الازدواجية بين وفدين مصريين بتكوين وفد موحد، على أساس أن يكون المدرك مندوبا أساسيا والقليوبى مندوبا احتياطيا ومحمد عبدالحليم مستمعا ودافيد ناحوم مترجما. وقد كان. وتم انتخاب المدرك عضوا بالمجلس العام للاتحاد العالمى لنقابات العمال»[٥٦].

على أن المحصلة النهائية للاشتراك فى الاجتماع التأسيسى للاتحاد العالمى للنقابات يمكن أن تلخص فيما يلى:

١ - تقلص إلى حد ملحوظ نفوذ الأحزاب الرسمية (المجازة) والشخصيات التقليدية فى الحركة النقابية والعمالية المصرية وأخذت طلائع الحركة العمالية بوضوح سمتها الاستقلالية.

٢ - بعد انتهاء مؤتمر النقابات العالمى تم لقاء فى القاهرة بين ممثلى فلسطين إلى

المؤتمر العالمى: مخلص عمرو وبولس فرح وهما فى الوقت ذاته من قادة «عصبة التحرر الوطنى بفلسطين وبين ممثلى اللجنة التحضيرية طه سعد عثمان ومحمد مدبولى سليمان ومحمود قطب. كما التقى الوفد فى اجتماع آخر بيوسف درويش وأحمد رشدى صالح وريمون دويك ودعم اللقاء التعاون والتنسيق بين مجلتى «الغد» الفلسطينية و«الفجر الجديد» و«دار القرن العشرين للنشر».

٣ ـ وأوضح مخلص عمرو (رئيس تحرير مجلة الغد الفلسطينية) أهمية اشتراك الوفود النقابية العربية فى مؤتمر باريس وأشار إلى أن الطبقة العاملة فى أقطارنا العربية ساهمت فى وضع قوانين الاتحاد العالمى للنقابات وتحديد سياسته والاسترشاد بها. وكان ذلك عن طريق مندوبيها الذين أوفدتهم الطبقة العاملة فى الجزائر ولبنان وفلسطين وسوريا(٥٧). وأن الوفود العربية التى اعترف بها رسميا فى المؤتمر تمثل طبقتها الكادحة أصح تمثيل. كما أن تلك الوفود كانت فى الحقيقة التعبير المادى الملموس عن شعوبها وعمالها. وكان وعى تلك الوفود عاليا فوحدت طريقتها وسلوكها وحركاتها فى ذلك المؤتمر حتى تمكنت من الفوز الباهر الذى نالته فأكسبها احترام العالم والأخذ برأيها فى كل ما تقدمت به من اقتراحات وآراء(٥٨).

وفى الوقت ذاته فإن الوفود العربية إلى المؤتمر قامت بجلاء وشرح الأوضاع الداخلية فى بلادها. ونبهت بقوة إلى خطر الصهيونية فى فلسطين. وخاضت معركة شاقة لإحباط خطة العناصر الصهيونية لفرض ممثل صهيونى ـ لعمال الشرقين الأدنى والأوسط ـ إلى اللجنة التنفيذية للاتحاد العالمى. وأحبط المندوبون العرب محاولة اتخاذ قرار من المؤتمر بتأييد وطن صهيونى فى فلسطين.

٤ ـ وأخيرا كان البرنامج الذى طرحه مندوب مصر على موتمر النقابات العالمى موضع تقييم من كُتَّاب عرضوا للموضوع فى «الفجر الجديد»(٥٩). فكتب محمد عبدالمجيد عن البرنامج الذى قدمته طلائع الحركة العمالية فى مصر يقول: إن هذا البرنامج تتضح أهميته عندما يؤكد على وعى العمال بأن مطالبهم الاقتصادية الضيقة الخاصة بالأجور وساعات العمل لا يمكن أن تتحقق إلا إذا ربطت بباقى مطالب الشعب الاقتصادية وبكفاحه ضد عدوه الأول وهو الاستعمار. وفى رأى الكاتب أن البرنامج يعد أقوى ما عبرته عنه الأحزاب والقوى السياسية فى مصر. إنه أقوى من برنامج «جماعة النهضة القومية». وأقوى من مذكرة الوفد، وأقوى من مذكرات الهيئات الرسمية عن «الأمانى الوطنية». ثم إن أهمية هذا البرنامج تتمثل فى أنه ليس مقدما إلى الحكومة لتفعل به ما تشاء، وإنما إلى مؤتمر عالمى يمثل ستين مليونا من العمال بما يعنى أن العمال المصريين هم الذين سيبسطون قضيتنا الوطنية والديموقراطية على الرأى العام العالمى، وسيطالبون بتأييده لها، وبالضغط على حكوماتهم لمناصرتنا.. حقا إنها لمرحلة جديدة(٦٠).

محاولات لتجاوز الخلافات من أجل اتحاد عام للنقابات:

إن الحفل الذى أقامته اللجنة التحضيرية بعد عودة الوفد العمالى الذى شارك فى «مؤتمر الاتحاد العالمى للنقابات» لم يكن فى الأصل للاحتفال بالمدرك وحده؛ وإنما كان معدا لأعضاء الوفد الثلاثة الذين كانوا معه. لكنهم لم يحضروا. واتجهوا من خلال مؤتمر الشركات والمؤسسات الأهلية «يعملون منفردين، وذهبوا إلى أنه ليس للمدرك صفة فى المؤتمر أو فى الاتحاد العالمى للنقابات».

وعلى الرغم من ذلك بادرت اللجنة التنفيذية التى أعلن عن تكوينها فى حفل الاستقبال إلى الاتصال بمؤتمر الشركات والمؤسسات الأهلية مع دعوة المندوبين الذين رافقوا المدرك

إلى باريس لتوحيد الجهود تنفيذا للاتفاق الذى تم معهم فى باريس. ولكن اللجنه التنفيديه لم تجد استجابة منهم(٦١).

ويذكر طه سعد عثمان أنه لما بدأت مراسلات الاتحاد العالمى للنقابات تأتى عن طريق «اللجنة التحضيرية»، وبعنوانها، وباسم المدرك كممثل لعمال مصر، وبعد ورود رسائل الاتحاد العالمى التى تطالب باشتراك النقابات المصرية فى الاتحاد العالمى، عرضنا على ناحوم والقليوبى وعبدالحليم الرسائل فوافقوا. ولكن اشترطوا أن يكون البيان الموجه إلى نقابات مصر باسم «هيئة مندوبى العمال فى الاتحاد العالمى للنقابات» وليس باسم«اللجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات عمال مصر» ولا باسم «مؤتمر الشركات والمؤسسات الأهلية فوافقنا»(٦٢).

وبدأت الخطابات الموجهة إلى رؤساء النقابات تصدر باسم «هيئة مندوبى العمال فى الاتحاد العالمى للنقابات «وبتوقيع المدرك وناحوم والقليوبى»(٦٣).

مع ذلك فإن هذا كله لم يمنع من أن تشتد الصراعات داخل الحركة العمالية المصرية بين «اللجنة التحضيرية» ومؤتمر الشركات والمؤسسات الأهلية(٦٤). وانتهى الأمر بأن نجح أعضاء من كوادر «حمتو» و«الشرارة» فى احتكار صفة تمثيلهم لعمال مصر فى الاتحاد العالمى للنقابات.

وربما لم يكن هذا هو السبب الوحيد. فيذكر طه سعد عثمان أسبابا إضافية تتعلق بنواقص فى عمل القيادات العمالية فى «طليعة العمال» من ذلك:

١ ـ أن الأعباء على القيادات العمالية زادت بعد ظهور «لجنة العمال للتحرير القومى» على المسرح السياسى العلنى. وبصدور مجلة «الضمير» زاد الإقبال الشديد عليها من جانب العمال والفئات الشعبية ومع ذلك قَصّرنا فى توسيع مساهمة العمال فى الأعمال الرئيسية التى تواجهنا خوفا من عدم قيامهم بها على الوجه الأكمل(٦٥).

٢ ـ ابتعاد طه سعد عن القاهرة فى عمل يتعيش منه بعد فصله من مصنع سباهى. يقول: «فاشتدت الأزمة المالية علىّ فأثرت على إنتاجى.. ولم أجد من القوة ما يمكننى من مواصلة العمل والحركة طوال ست عشرة ساعة يوميا أو يزيد»(٦٦).

غير أن «اللجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات عمال القطر المصرى» واصلت نهجها فى اتجاه توحيد الحركة العمالية والنقابية وذلك انطلاقا من الواقع الملموس فى ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦، عندما عادت البطالة لتستفحل على نطاق قومى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. وهكذا بادرت بإرسال خطاب دورى إلى جميع نقابات عمال مصر. وجاء فى الخطاب: «إن عمال مصر يمرون بأزمة شديدة سببها المباشر سياسة أصحاب الأعمال فى إنقاص الأجور بشتى الطرق وفى جميع المهن. بما يؤدى إلى تشريد العمال بالمئات والآلاف. وأنه قد جاء الوقت لتبدأ كل نقابة بحث «مشكلة البطالة» لتقول كلمتها فيها ولتساعد السلطات على حلها فى سبيل المصلحة العامة للوطن»(٦٧).

واقترحت «اللجنة التحضيرية» أن تتكون فى كل نقابة لجنة خاصة لدراسة المشكلة من جميع جوانبها وذلك على الوجه التالى:

١ ـ دراسة التصريحات المتوالية والعديدة التى أدلت بها السلطات فى موضوع البطالة.. تلك التصريحات التى لم تنفذ.

ويتعين على هذه اللجنة المختصة بالدراسة أن تبحث الحلول العملية والوطنية للحد من أزمة البطالة مثل: تصنيع البلاد؛ بكهربة خزان أسوان ومنخفض القطارة واستغلال المناجم وآبار البترول استغلالا مباشرا، من قبل الدولة. ورفع مستوى المعيشة برفع أجور العمال ومساعدة المصانع الصغرى بإنشاء البنك الصناعى. واستصدار قانون التأمين

الاجتماعى بحيث يتحمل أعباءه أصحاب الأعمال والدولة.

٢ - دراسة حالة الأجور والبطالة.

٣ - مساعدة العمال العاطلين (مع ملاحظة أن هذه المساعدة لن تحل مشكلتهم).

وجاء فى الخطاب الدورى عن أسلوب العمل:

إنه من المهم أن يمثل فى اللجنة التى ستبحث مشكلتى الأجور والبطالة:

أ - العمال المشتغلون المشتركون فى النقابة.

ب - العمال المشتغلون غير المشتركين فى النقابة.

جـ - العمال العاطلون المشتركون فى النقابة.

د - العمال العاطلون غير المشتركين فى النقابة(٦٨).

وعندما اشتد الإرهاب البوليسى على النقابات أصدرت «اللجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات عمال القطر المصرى» خطابها الدورى رقم (١) وأرسلت صورا منه إلى النقابات وإلى النائب العام وإلى وزارة الشئون الاجتماعية. وجاء فى الخطاب أن رجال البوليس العلنى والسرى يحضرون اجتماعات مجلس الإدارة والجمعيات العمومية. ويطلعون على محاضر الجلسات وعلى الخطب التى تلقى فيها.. إلخ «هذه التصرفات التى لا تخالف الدستور وحسب، بل وقانون الاعتراف بالنقابات»(٦٩).

واهتمت «اللجنة التحضيرية» بدعوة العمال إلى الاحتفال بعيد أول مايو، ففى ٢٨ إبريل ١٩٤٦ أرسلت خطابا موجها إلى رؤساء النقابات عرضت فيه أهمية الاحتفال بهذا العيد الذى هو «رمز اتحاد كلمتنا، ومظهر نضالنا لنيل مطالبنا حول منظماتنا»(٧٠). وبعد أن تحدث الخطاب عن المكاسب التى حققها عمال العالم بفضل جهودهم الجماعية، دعت «اللجنة التحضيرية» عمال مصر إلى عقد اجتماعات فى نقاباتهم احتفالا بهذا اليوم وتعريفا للعمال به وبنضال عمال مصر. كما دعوهم فى الوقت ذاته إلى أن يتذكروا زملاءهم الثلاثة المدرك والعسكرى وطه سعد عثمان الذين أودعوا منذ ثلاثة شهور الحبس الاحتياطى، لأنهم دافعوا عن قضية الحركة النقابية والعمالية. وانتهى الخطاب بدعوة النقابات إلى:

- عقد اجتماع فى أول مايو تلى فيه الخطاب الدورى وكلمة «لويس سايان» سكرتير الاتحاد العالمى للنقابات.

- تقديم مطالب عمال القطر المصرى وهى مثبتة فى برنامج «اللجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات عمال القطر المصرى». وتقديم مطالب عمال العالم الموحدة والمدونة فى خطبة «لويس سايان»، سكرتير الاتحاد العالمى للنقابات، وتقديم الاحتجاجات من النقابات والكتل إلى جهات الاختصاص على معاملة الزملاء الثلاثة المسجونين(٧١).

فى الوقت ذاته، وفى ٢٨ إبريل ١٩٤٦، قامت «اللجنة التحضيرية» بطبع نص نداء الاتحاد العالمى للنقابات فى الخطاب الدورى رقم ٤(٧٢).

وعلى طريق العمل من أجل منظمة نقابية واحدة لمصر، وفى أثناء غياب القادة الثلاثة فى السجن واصلت «اللجنة التحضيرية» عملها على جميع المستويات. فقد وجه طه سعد عثمان من سجنه خطابا إلى مراد القليوبى نائب مندوب نقابات عمال مصر فى «الاتحاد العالمى للنقابات» وأحد الذين وقعوا على الاتفاق الذى تم فى باريس(٧٣). وركز الخطاب على تقديم مقترحات تضمن وحدة العمل من أجل إيجاد منظمة نقابية واحدة للحركة النقابية المصرية. ولذلك اقترحت «اللجنة التحضيرية»:

- أن تعلن المنظمتان «اللجنة التحضيرية» و«مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية» عزمهما على تكوين منظمة نقابية واحدة على أساس الاستقلالية التامة والحقيقية

للحركة النقابية على أساس طبقى(٧٤).

- تتكون لجنة تمهيدية تمثل فيها المنظمتان على أساس الواقع.

- تعد اللجنة التمهيدية مشروع لائحة الاتحاد العام واللجان المنطقية فى بحر شهر ويحول كل نشاط المنظمتين إلى تنظيم اللجنة التمهيدية(٧٥).

وقامت «اللجنة التحضيرية» بعد إرسال الخطاب بعمل ميثاق «لمؤتمر نقابات عمال مصر» وطبعته ووزعته على نقابات العمال ووضحت فيه الظروف التى تجعل من إيجاد هذا المؤتمر أمرا مهما بالنسبة لعمال الصناعة والتجارة والزراعة. وصدر الميثاق فى ٢٠ مايو ١٩٤٦(٧٦).

أما «مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية»، فقد عمل كما أشرنا من قبل منفردا فى فترة غياب القادة الثلاثة فى السجن وأتيحت له الفرصة لتوسيع نشاطه واتصالاته بالنقابات فى القاهرة والأقاليم. وأصدر نشرة غير دورية باسم «مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى». وجاء فى عددها الصادر بتاريخ ١٩٤٦/٤/٢٥ أن «مؤتمر نقابات عمال الشركات والمؤسسات الأهلية» يهدف إلى تمثيل المصريين فى الاتحاد العالمى لنقابات العمال وجميع المؤتمرات الدولية». هذا «بينما كان العمال المصريون ممثلين فعلا» فى «الاتحاد العالمى للنقابات» ولهم عضو فى المجلس العام للاتحاد هو محمد يوسف المدرك»(٧٧). وفى هذا السياق، أخذت الحركة النقابية تعانى من سمات تكرار الأعمال التى تقوم بها «اللجنة التحضيرية» ومؤتمر الشركات والمؤسسات الأهلية(٧٨).

وفى تطور آخر، وبعد خروج القادة الثلاثة من السجن: العسكرى، والمدرك، وطه سعد، عقد اجتماع تم فيه اندماج الهيئتين «اللجنة التحضيرية» و«مؤتمر نقابات عمال المؤسسات والشركات الأهلية» فى هيئة واحدة هى «مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى». وكان ذلك فى اجتماع عقد فى أول مايو ١٩٤٦.

المؤتمر يشكل هيئاته القيادية:

وشكل المؤتمر قيادته وهى «اللجنة التنفيذية» التى تضم ممثلى النقابات المشتركة. وتم التشكيل بين ممثلى «اللجنة التحضيرية» وممثلى «مؤتمر النقابات والمؤسسات الأهلية» وضمت اللجنة التنفيذية:

حسين كاظم، حسين على، محمد عبدالحليم، عبدالفتاح الدويل، مراد القليوبى، سيد على، مصطفى شهاب، جلال مهنا، محمد يوسف المدرك، محمود محمد العسكرى، طه سعد عثمان، الشيخ عبدالحميد أبو زيد، محمود الدمرانى، سيد خضير، وحكمت الغزالى.

ودخل اللجنة عن الأقاليم:

إبراهيم عبدالسلام، على شلبى، محمد عبده زهران، محمد محمد الفرانة، أحمد خالد، عبدالهادى يوسف، حسن محمد حسن، ومحمد البرعى نجم.

وتشكلت بالاتفاق بين ممثلى «اللجنة التحضيرية» وممثلى مؤتمر النقابات سكرتارية ضمت عضوين هما: طه سعد عثمان وحسين كاظم.

المطالب الثمانية والإنذار:

فى الاجتماع الذى تأسس فيه «مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى» طرح أعضاء من قيادة «مؤتمر النقابات والمؤسسات الأهلية» مشروع مذكرة أو «بيان» اشتمل على مجموعة من المطالب السياسية والاقتصادية. وطالبوا بأن يقوم المؤتمر بتقديمها إلى رئيس الوزراء صدقى باشا. وكانت كما يلى:

١ ـ المطالبة بالجلاء التام سياسيا واقتصاديا وعسكريا فورا عن وادى النيل.
٢ ـ تطبيق كادر الحكومة على جميع عمال مصر.
٣ ـ مكافحة البطالة بمنع أصحاب المصانع من غلق مصانعهم واستيلاء الحكومة على كل مصنع يحاول الإغلاق. وشراء وتشغيل الحكومة لورش الجيش الأمريكى والبريطانى.
٤ ـ إعادة العمال المتعطلين منذ أول يناير ١٩٤٦ ومنع توفير أى عامل من عمله وإصداره قانون التأمين ضد البطالة.
٥ ـ الإفراج عن زملائنا المقبوض عليهم بسبب نضالهم النقابى والوطنى وتحسين معاملتهم وهم: محمد يوسف المدرك ومحمود محمد العسكرى وطه سعد عثمان.
٦ ـ الاحتجاج الصارخ على تشريد وطرد زملائنا عمال شبرا الخيمة والمطالبة بوقف هذه الإجراءات فى الحال.
٧ ـ تحديد ساعات العمل بما لا يزيد على أربعين ساعة فى الأسبوع، مع عدم المساس بأجور العمال. وتقرير يوم عطلة أسبوعية مدفوعة لجميع العمال(٧٨).
٨ ـ اعتبار أول مايو عيدا للعمال بإجازة مدفوعة.

وفى مايو ١٩٤٦ وجه قادة المؤتمر مذكرة بهذه المطالب إلى الحكومة وأعطوها مهلة شهرا واحدا لإجابتها «وإلا أعلن المؤتمر الإضراب العام فى البلاد بعد انقضاء مدة الإنذار أى فى ٩ يونية ١٩٤٦».

ثم تأجل تاريخ الإضراب إلى ١٩٤٦/٦/٢٥(٧٩). واستعرضت المذكرة أو البيان المطول المرسل إلى رئيس الوزراء سياسة الحكومة نحو العمال وما يلقونه على يديها من تنكيل واضطهاد.

واجتمعت اللجنة التنفيذية «لمؤتمر نقابات عمال القطر المصرى» فى ٢٣ يونية ١٩٤٦ لتحديد إجراءات تنفيذ الإضراب. لكن البوليس السياسى هاجم الاجتماع وقبض على جميع من تواجدوا فى مقر «المؤتمر». وقبض أيضا على أعضاء من لجنة المندوبين العامة بشبرا الخيمة. واتسعت حملة القبض على قادة النقابات التى انضمت إلى «المؤتمر» فشملت من كانوا فى الأقاليم. ثم أصدرت الحكومة قرارها بحل «المؤتمر» واعتباره منظمة غير مشروعة. وانتهى الأمر بفشل الإضراب العام.

ولكن إذا كانت حكومة صدقى باشا قد حلت «المؤتمر» وأفشلت الإضراب العام؛ فإن هذا لا ينفى مسئولية قيادة «المؤتمر» وهى جسيمة. وفيما يلى بعض الوقائع التى تلقى ضوءا على العوامل التى تسببت فى فشل الإضراب وحل المؤتمر:

١ ـ كان من المفروض بعد تكوين «مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى» أن يكون التعاون المتبادل بين ممثلى «اللجنة التحضيرية» و«مؤتمر النقابات والمؤسسات الأهلية» من الركائز الأساسية لقيادة «المؤتمر» الجديد. ولكن الأمر لم يكن كذلك. وعلى سبيل المثال: عندما تقررت مسألة الإضراب العام اتخذ القرار دون أن يشترك فى اتخاذه أعضاء من «اللجنة التحضيرية»، وعلى الرغم من ذلك، فإنه عندما دعى محمود العسكرى إلى اجتماع سرى بالجيزة فى (١٩٤٦/٦/٧) للاتفاق على إجراءات تنفيذ الإضراب ذهب إلى المكان المحدد لكن الاجتماع لم يتم(٨٠).

٢ ـ فى داخل جهاز السكرتارية المنتخب من اللجنة التنفيذية، كان العمل اليومى على قدر ملحوظ من الاختلال. فكان حسين كاظم أحد العضوين فى السكرتارية ينفرد ـ باسم «مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى» ـ ببعض الأعمال دون أن يشرك معه عضو السكرتارية الآخر طه سعد عثمان. وجاء وقت لم يكن متاحا لطه سعد أن يطلع على محاضر الجلسات والملفات. وكان تصرف حسين كاظم موضع انتقاد شديد من جانب

السيدة حكمت الغزالى. ولم تهدأ حتى سلّمت طه سعد محاضر الجلسات. ويضيف طه سعد: ولقيت منها تعاونا لم أعهده فى غيرها ممن عملوا معى من أعضاء مؤتمر الشركات(٨١).

٣ ـ وفى الوقت ذاته، لم يكن «للمؤتمر» الوليد مقر ثابت. وظل فترة تنتقل فيها جلسات اللجنة التنفيذية فيما بين دار نقابة عمال ترام القاهرة، ودار نقابة مستخدمى المحلات التجارية. وبدأ حسين كاظم يوجه اتهامات لبعض النقابيين ويصفهم بالعمالة للحكومة. وتبين بالفعل بعد فشل الإضراب أن هذا الأمر صحيح، على الأقل بالنسبة لبعض القادة فى نقابات مهمة مثل نقابة عمال ترام القاهرة ونقابة عمال مطبعة مصر. ويذكر طه سعد أن محمد عبدالحليم رئيس نقابة عمال مطبعة مصر، ورئيس «مؤتمر النقابات والمؤسسات والشركات الأهلية»، وعضو اللجنة التنفيذية «لمؤتمر نقابات عمال القطر المصرى»، وعضو وفد مصر إلى المؤتمر التأسيسى «لاتحاد النقابات العالمى» لم يقبض عليه مع زملائه أعضاء اللجنة التنفيذية. بل إن الحكومة اختارته ليكون عضوا فى اللجنة الوزارية العليا التى عقدت جلستها الأولى فى ٣ يوليو ١٩٤٦ لوضع الأسس التى تنظم العلاقة بين أصحاب الأعمال والعمال. وفى أول اجتماع للجنة الوزارية تحدث محمد عبدالحليم فقال:

«إن العمال وقد وضعوا ثقتهم فى هذه اللجنة.. نرجو أن نتعاون باعتبارنا أبناءك. وكلنا نبغى الوصول إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. لا فرق بين عامل وصاحب عمل؛ بل نعمل كلنا كأعضاء أسرة واحدة»(٨٢).

هذا وكان محمد عبدالحليم من بين الداعين إلى الإضراب العام وأشدهم حماسا لتنفيذه.

٤ ـ ويذكر طه سعد عثمان أن أعضاء اللجنة التنفيذية لم يكونوا على رأى واحد فيما يتعلق بالإضراب العام:

ـ ففريق شديد الحماس لتنفيذه. وينقسم هذا الفريق إلى عمال شرفاء كانوا على يقين من أن الإضراب العام سوف يحقق أهدافه وفريق آخر من قادة المؤتمر لا يقل حماسا ولكن سارعوا إلى التعاون مع السلطة عندما بدأت عملية القبض على اللجنة التنفيذية.

ـ وهناك فريق كان مشفقا من نتائج فشل الإضراب من واقع إدراكه مقدما أن عوامل نجاحه غير متوافرة. ومع ذلك وقّع أعضاء هذا الفريق ومنهم طه سعد قرار الإضراب مع كاظم(٨٣).

ـ أما الفريق الأخير، فقد كان يثير قضايا خلافية معقدة حول الإضراب وقانونيته، وحول الإنذار الموجه إلى الحكومة ومشروعيته وهل الإنذار يشمل الإضراب أم لا(٨٤).

ولعل هذه الوقائع وغيرها مما يضيق عنه المجال لكنه يكفى ليستنتج المرء أن «مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى» الوليد كان قد حُمِّل ما لا يُطاق عندما تقرر البدء فى الإضراب العام؛ فقد كان يعانى من اختلالات هيكلية. ولم تكن وحدته التنظيمية قد توطدت. وقبل ذلك، فإن قيادة «المؤتمر» ممثلة فى اللجنة التنفيذية لم تكن موحدة الفكر والإرادة حول القيام بالإضراب من ناحية، ومن ناحية أخرى حول الأهداف المحددة من ورائه.

ولكن إذا صح أن العوامل التى ذكرناها تسببت فى فشل الإضراب العام فإن مؤرخا من مؤرخى الحركة العمالية يرى أن الخلل الأكبر كان من طبيعة سياسية فى المحل الأول. ذلك: «فلم يكن معقولا أن تقوم الحكومة المصرية فى عام ١٩٤٦ بتحقيق الجلاء عن وادى النيل سياسيا واقتصاديا وعسكريا فى مدة شهر»(٨٥).

الحركة النقابية تحاول الصعود
١٩٤٧ - يوليو ١٩٤٨

الموقف من قانون التوفيق والتحكيم:

فى عام ١٩٤٧، قامت «كفاح الشعب» بدور مهم فى نقد قانون التوفيق والتحكيم، فأشارت إلى أن لجان التوفيق والتحكيم التى تتشكل بمقتضى هذا القانون قد تكونت من قبل عام ١٩١٩، ثم عدلت قليلا عام ١٩٢٤، ثم تحولت بالأمر العسكرى رقم ٧٥ لسنة ١٩٤٢ إلى لجان تحكيم. وهو الأمر الذى حرّم غلق المصانع وتوفير العمال. لكنه حرم الإضرابات. ثم استبقى هذا الأمر عام ١٩٤٥ بالمرسوم الخاص باستمرار بعض الأحكام العرفية على الرغم من انتهاء الحرب وسقوط الكثير من الأوامر العسكرية الخاصة بالتموين.. إلخ. وأصبح مشروعا بقانون أهم أحكامه التدخل فى المنازعات الجماعية بين صاحب مصنع معين وبين العمال أو فئة من عمال المصنع، وبذلك خرجت منه المنازعات الفردية. وتتكون اللجنة التى تنظر فى النزاع من ٧ أعضاء لا يدخلها أكثر من اثنين من العمال. وينطبق هذا المشروع على عمال الصناعة والتجارة وأصحاب الأعمال فيهما ليُخْرج من مشروع القانون عمال الزراعة والملاك والعقاريون. وإذا تعذر الحل على اللجنة يحال النزاع إجباريا إلى هيئة تحكيم تتكون من رئيس المحكمة الابتدائية ووكيل النيابة وقاض منتدب من المحكمة المذكورة وممثل لمصلحة العمل وممثل لوزارة الصناعة والتجارة. وينضم إليهم فى المداولات اثنان عن أصحاب الأعمال واثنان من العمال فى المهنة نفسها ويتم اختيارهم من كشف يعده وزير الشئون الاجتماعية. والحكم الذى يصدر نهائى لا يمكن الطعن فيه حتى بطريقة النقض. ويحرم القانون الإضراب، كما أنه لا يمنع صاحب العمل من توفير عماله.

وبعد أن أفاضت «كفاح الشعب» فى بيان ما فى القانون من سلبيات، قالت: علينا ألا نترك فرصة عرض المشروع على مجلس الشيوخ فنتقدم بالمذكرات والاحتجاجات مستندين إلى رأى نقابات العمال ومزودين بالحجج الواقعية و«إلى العرف ومبادئ العدالة» كما يقول المشروع نفسه. ولنتذكر أن قانون العمل الدولى يدخل فيه العرف والعدالة. والمشروع المطروح يخرج فى كثير من مواده عن قانون العمل الدولى، وهو القانون الذى يحتم عرض المنازعات بين العمال وأصحاب الأعمال على الجهات القضائية فى جميع مراحلها(٨٦).

معارك وقف الهجوم على الأجور وتسريح العمال:

ولكن عام ١٩٤٧ شهد بدايات التحركات العمالية من جديد وفى صناعات مختلفة ومناطق مختلفة (شركة النزهة للنسيج بالإسكندرية، وعمال تصليح البواخر وشركة الفنادق المصرية وشركة المخابز البلدية) بالقاهرة(٨٧).

وفى هذا السياق زادت تحركات العمال:

- ففى شبرا الخيمة، تعسفت إدارة مصنع كاندرا فلجأ العمال إلى مصلحة العمل ففوجئوا باتفاق المصنع والبوليس على إغلاق المصنع. وتوقع العمال أن يفصل عدد آخر منهم(٨٨).

- وأضرب فريق من عمال شبرا الخيمة يوم ١٩٤٧/٢/٢٤، واعتصموا بالمؤسسات التى يعملون بها لمدة يوم واحد(٨٩).

- وأضرب مائة عامل فى مصنع صقال للنسيج بشبرا الخيمة مدة عشرة أيام انتهت فى ٢ مارس ١٩٤٧(٩٠).

- وأضرب عمال مصنع النصر ٢ فى شبرا الخيمة يوم ٤ مارس وكان عدد العمال المضربين ٣٠٠ عامل والسبب شدة لائحة الجزاءات(٩١).

- وأضرب ثلثمائة عامل فى مصنع كاسترو إخوان بشبرا الخيمة يوم ٤ مارس واحتلوا المصنع. وسبب الإضراب محاولة مهندس المصنع أن يستبدل بعمال المصنع عمالا آخرين.

وعلقت «كفاح الشعب» على هذه الأوضاع فى مقال بعنوان «الحالة فى مصانع نسيج شبرا الخيمة»، فأشارت إلى أن شبرا الخيمة تعيش حالة إرهاب مسلح حكومى منذ منتصف مايو ١٩٤٦. ففيها فرقة من الجيش العامل بضباطها وجنودها وأسلحتها وكامل معداتها. وتعسكر هذه الفرقة بين مصنع حمصى للغزل والنسيج وشركة نسيج الفيوم. وفيها فرقة من بلوكات الأقاليم. وهذه الأخيرة موزعة على المصانع بواقع جنديين أو أربعة أو ستة أو أكثر حسب تعداد عمال المصنع. وبها ثلاث نقط للبوليس. وينتشر رجالها فى المصانع والمقاهى والأندية لمراقبة تحركات العمال.

وكان معظم مندوبى المصانع - كما سبق ذكره - قد فصلوا من المصانع منذ شهر يونية ١٩٤٦ (حوالى ٧٢ مندوبا).

فى الوقت ذاته، كان قادة عمال نقابة شبرا الخيمة التى صدر أمر وزارة الشئون بحلها ينتظرون حكم القضاء فى الطعن الذى قدمه العمال(٩٢).

فإذا صح أنه فى ظل هذه الأوضاع هبطت حرارة النضال فى صفوف العمال، كما أثر ذلك على تنظيمهم الجماهيرى الذى أوجدته نقابتهم(٩٣). إلا أن العمال لم يرضوا بهذه الحال، فراحوا يجمعون شملهم وينظمون صفوفهم وينتخبون مندوبيهم ويكوِّنون صناديقهم. وقام بعض العمال الواعين بمهمة تثبيت هذا الخط التنظيمى وإنجاحه. وفاز الكثير منهم بثقة زملائهم العمال - كقيادات - رغم التوجيه المعطى بالزهد فى أمثال هذه المراكز حتى تَظْهر الأعمال لخير الطبقة؛ فيلتف العمال حول العناصر المنتخبة ويستمعون لنصحهم.

ولكن لا بد من التأكيد على أن التنظيم الجماهيرى لم يكن قد اكتمل بعد بصفة نهائية(٩٥).

ومضت «كفاح الشعب» تقول:

«وأغضب هذا التنظيم أصحاب الأعمال وحكومتهم، فبدأوا يشنون حربا جديدة على الأجور بطرق ملتوية: مرة فى أصناف القماش عند تغييرها (أمثال مصنع سباهى - ومصنع النيل) ومرة أخرى بالغرامات الباهظة (مصانع النصر ١، ٢ وصقال). ثم مرة بفصل بعض المندوبين (أمثال محمد مشهور من مصنع نسيج القاهرة وأحمد الحاكى وربيع زهرة وأحمد الجزار وعلى خليل وعبدالمقصود أبو زيد وآخرين ومن مصنع حمصى للنسيج). ومرة رابعة بتوفير العمال: سيد الحنك ومحمد عطا وعمار سيد الشويخ ومحمد علوان ونجيب محمد سعدالله، من مصنع نسيج سباهى».

وقاوم العمال هذه الهجمة، فأضرب عمال نسيج رينيه صقال، وأضرب عمال مصنع حمصى واحتلوا المصنع. (وتواريخ الإضراب ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، فبراير ١٩٤٧).

وامتنع عمال الحرير فى مصنع شركة النيل نمرة ٢ عن تسلم أجورهم حتى عادت الفئة إلى ما كانت عليه. كما احتج وأرسل برقيات بالشكوى، عمال نسيج القاهرة على فصل زميل لهم وهددوا بالإضراب. واشتكى عمال سباهى والنصر محتجين على الفصل والغرامات وتخفيض الأجور(٩٦). وطالب كثير من عمال النسيج وعمال البواخر والزجاج

إدارات مصانعهم بصرف أجر يوم الجلاء. فبعضها وافق والبعض ماطل. ولوحظ أن الشركات التى صرفت هذا الأجر هى التى فيها أعضاء من «المنظمة» مثل شركة النيل المتحدة للبواخر، وشركة الزجاج (ياسين) وعدد آخر من الشركات(٩٧).

وفى شركة النسيج والحياكة بشبرا مصر امتنع مساعدو الرؤساء الميكانيكيين عن العمل فى هذا الشهر مارس ١٩٤٧ بسبب عدم صرف العلاوات التى وعدت بها الشركة. لكن البوليس تمكن من إرهابهم وحرر محاضر ضد بعضهم(٩٨).

وإذا كانت الإضرابات زادت فى شبرا الخيمة؛ فقد تعدتها إلى مناطق أخرى فى القاهرة؛ فأضرب عمال مصنع باتا. ووقعت إضرابات فى مناطق أخرى. وتقدمت ما يقرب من ثلاثين نقابة إلى وزير الشئون الاجتماعية بمذكرة يطالبون بطرد مدير مكتب العمل بالقاهرة. وحفلت الصحف بالرسائل التى يتهم فيها العمال الإدارة الحكومية بالتعسف(٩٩).

واعتدى البوليس على عمال مصنع لولو بالجعفرية بشبرا الخيمة عند ركوبهم الترام للوصول إلى مقر إدارة الشركة لصرف المتأخر لهم من الأجر قِبَل الشركة. وقبض على كثير منهم فى نقطة بوليس العزب، كما أصيب بعضهم وأبرقوا إلى النائب العام للتحقيق فى ٢٢ إبريل ١٩٤٧(١٠٠).

وفى صباح يوم الاثنين ٢٨ إبريل أضرب جميع عمال مصانع النسيج فى شبرا الخيمة ساعة واحدة داخل المصانع من الساعة العاشرة إلى الحادية عشرة احتجاجا على عدم إجابة مطالب عمال مصنع الصوف بمسطرد(١٠١). وفى اليوم نفسه أغلق سباهى مصانعه للنسيج بحجة تكدس البضائع ورغبته فى تخفيض الإنتاج وتوفير عمال؛ فاحتل العمال مصنع سباهى ٢ وبعد مفاوضات بين مندوبى العمال وذوى الشأن انصرف العمال إلى منازلهم(١٠٢).

وفى يوم الثلاثاء ٢٩ إبريل ١٩٤٧ تجمع ما يربو على الخمسمائة عامل من عمال مصنع نسيج سباهى فى شبرا الخيمة. وتوجهت جموعهم إلى مصلحة العمل ثم إلى وزارة التجارة والصناعة حتى حصلوا على وعد من الوزير بفتح المصانع(١٠٣).

وفى أثناء ذهابهم إلى الوزارة وركوبهم الترام كان العمال يهتفون «تحيا الطبقة العاملة» «يحيا اتحاد العمال، أنصفوا العمال أو اتركوا الحكم» - «يسقط الاستبداد» - «يسقط الاستغلال». وفى مصلحة العمل هتفوا بسقوط مدير المصلحة وسقوط الرشوة وسقوط أعداء العمال واتحاد الصناعات(١٠٤).

واستمرت الحركة المطلبية للعمال تجرى على مستويات مختلفة:

إذ قد أضرب عمال مصنع نسيج الألياف (شبرا الخيمة) يوم السبت ١٩٤٧/٥/١٧ بسبب خصم ضريبة عام ١٩٤٦. وكان الإضراب لمدة ساعة. ثم عادوا إلى العمل(١٠٥).

وقبل مدير شركة النيل للملاحة النهرية تسليم أموال الغرامات إلى نقابة العمال(١٠٦).

وأضرب عمال مصنع الزجاج الأهلى (محمد سيد ياسين) بشبرا الخيمة يوم الجمعة ٦ يونية ١٩٤٧ ساعة واحدة مطالبين بزيادة لعمال أحد الأقسام من ١٨٪ إلى ٢٠٪ ونفذ طلبهم بعد الإضراب(١٠٧).

واستمر عمال شركة النسيج والحياكة بشبرا مصر (داوود عدس) فى إضرابهم بسبب فصل عشرة من العمال بعد أن برأ القضاء ساحة زملائهم الذين سبق القبض عليهم(١٠٨).

ونشرت «كفاح الشعب» أن عمال مصنع حُمصى (أبو خالد) قد احتلوا المصنع بسبب طلب الإدارة نقل جانب من الآلات إلى عنبر آخر وتشغيل العمال على نولين(١٠٩). ثم أضرب عمال نسيج حُمصى رقم ٢ بشبرا الخيمة يوم ١١ يونية ١٩٤٧. واحتلوا المصنع بسبب

رفض الإدارة النظر فى مطلبهم الوحيد المتعلق بتسوية أجرهم.

وصرفت شركة سباهى ٢ للمساعدين الأيام التى توقفت فيها الشركة عن العمل. وعلقت «كفاح الشعب» على ذلك بأن هذا جاء نتيجة اتحاد المساعدين وتضامنهم بعد أن ألفوا فيما بينهم لجنة اتحادية ضمت جميع المساعدين فى الورديات الثلاث(١١٠).

وفى ١٩٤٧/٧/٢٩، ألقى القبض على الزملاء: عبدالمقصود أبو زيد ومصطفى محمد وربيع زهرة وأودعوا سجن نقطة شبرا البلد. وفى ٧/٣١ ألقى القبض على الزملاء: عصمت فهمى وعلى خليل وعبدالغفار سلام وعبدالرحمن رضوان. ورحلوا إلى سجن قليوب بدون تهمة أو اتهام. وفى ١ و٢ أغسطس رحل بعضهم إلى بلادهم بحجة أنهم خطرون على الأمن ويقومون بنشاط سياسى خطر(١١١). وعلقت «كفاح الشعب» بقولها: يحدث هذا على الرغم من أنه لا يوجد قانون على الإطلاق يمنح البوليس والحكومة هذه السلطة؛ خاصة أن النيابة لم تحقق فى أمرهم. وأن هذا يظهر إلى أى درجة تتنافى تصرفات الحكومة مع أبسط مبادئ الديموقراطية وأنها عدوة الطبقة العاملة والشعب علاوة على خيانتها للقضية الوطنية(١١٢).

مولد لجنة الثلاثين ودلالاته:

وحاولت مجلة «ك.ش.» أن تقيم صعود الحركة العمالية فى عام ١٩٤٧ فكتبت تقول:

إن ما يلفت النظر، هو أن الجماهير العمالية قد شفت من آثار التجارب المرة التي عانت منها فى مايو ـ يوليو ١٩٤٦ (اعتقال زعماء العمال فى شبرا الخيمة وإغلاق المصانع لمدة ٣٦ يوما قبض فيها على العمال بتهمة التحريض على الإضراب). واليوم تعود جماهير العمال إلى الكفاح المنظم دفاعا عن مصالحها المباشرة. وبدأ العمال يوجهون بلا خوف إصبع الاتهام إلى مكتب العمل. بل ذهب العمال خطوة أبعد فتقدمت ثلاثون نقابة تطالب وزير الشئون الاجتماعية بطرد مدير مكتب العمل بالقاهرة. وانتشرت فى الصحافة الرسائل التى يتهم فيها العمال الإدارة الحكومية. كما أن الإضرابات زادت زيادة كبيرة؛ خاصة فى منطقة شبرا الخيمة.. ثم بدأت تتسع إلى القاهرة ومناطق أخرى مثل البحر الأحمر. وانتهت هذه التحركات إلى نشوء تيار جديد يتجه نحو تكتيل العمال فى منطقة تجمع بين المهن المختلفة.

وقد تشاور بالفعل ممثلو ثلاثين نقابة بالقاهرة لتنظيم كفاح مشترك للدفاع عن الأجور. وفى هذه المرة أيضا كانت شبرا الخيمة هى السباقة فى هذا الميدان؛ إذ أعيد تكوين «لجنة عمال شبرا الخيمة» المنتخبة انتخابا ديموقراطيا والتى مثلت فيها فئات عمالية مختلفة (النسيج، البواخر الزجاج.. إلخ) فأصبحت هذه اللجنة تمثل ليس فقط نقابة النسيج الميكانيكى المحلولة؛ بل تضم بشكل ديموقراطى عمال المنطقة بأكملها. ولقد اتخذت هذه اللجنة موقفا يعكس وعى عمال المنطقة عندما قررت عدم تحديد عملها بحدود المطالب الاقتصادية فحسب، وإنما يربط هذا الكفاح بالنضال السياسى؛ خاصة الوطنى ومن المتوقع أن تحذو حذوها مناطق أخرى فى كرموز، والمحلة، ودمياط.

وانتهت المجلة إلى أن ما حدث ذو أهمية قصوى عندما يدرك العمال وينفذون ربط الكفاح الاقتصادى بالكفاح السياسى. وقد يؤدى إلى نتائج حاسمة بالنظر إلى ما يبدو فى صفوف الفئات الدنيا للطبقة المتوسطة (تجار، صغار المنتجين، الفلاحون، صغار الموظفين)، ويقربنا هذا كله من أن نضع أيدينا على مفاتيح الحل السليم للأزمة التى تتخبط فيها مصر وبنوها(١١٣).

عقبة فى الطريق.. عودة الصراعات بين المنظمات:

ولكن ما كاد عام ١٩٤٧ يهل حتى بدأ الصراع على كيفية تأليف لجنة عامة لمندوبى عمال النسيج. وانقسمت الآراء إلى اتجاهات ثلاثة:

١ ـ فذهب البعض إلى وجوب تأليف اللجنة العامة من العناصر الناضجة فى المصانع لتمثل مصالح العمال. وأنه ليس من الأهمية بمكان أن ينتخبهم العمال وذلك بحجة أن عملهم كفيل بكسب تأييد العمال لهم فى المستقبل. وهكذا فإن أصحاب هذا الرأى كان يهمهم فى المحل الأول إظهار أسماء ورفع لافتات دون مساندة من كتل العمال(١١٤).

٢ ـ الرأى الثانى يقول بتجمع العناصر المعروفة بأدوارها القيادية وأن هذه العناصر هى التى تؤلف اللجنة وتسيِّر سفينة الكفاح العمالى. وواضح أن هذا الرأى ليس خاطئا فحسب؛ بل وغير واع فوق أنه غير ديموقراطى.

٣ ـ الرأى الثالث وهو رأى ممثلى «طليعة العمال» يذهب إلى وجوب انتخاب المندوبين انتخابا ديموقراطيا من عمال المصنع والشركات؛ ثم تدعيم صناديق العمال فى هذه المصانع والشركات، ثم يقوم نظام للاتصال بين جميع المندوبين المنتخبين فى المصانع والشركات التى يملكها، رأسمالى واحد لتتقارب بعضها من البعض. وهؤلاء هم الذين يكونون اللجنة العامة التى تكون فى هذه الحالة مرتكزة على تأييد كتل العمال، الأمر الذى يمكِّنها من تنفيذ كل قرار يصدر عنها(١١٥).

وانتصر هذا الرأى الأخير مع تعديلات شكلية طفيفة. واشترك زملاؤنا فى اللجنة. لكنهم كانوا أقلية لأن عناصر انتهازية ومنحرفة امتنعت عن جمع توقيعات العمال بتحريض من رؤساء المصانع. لكنَّ زملاءنا ظلوا يناضلون داخل اللجنة حتى تمكنوا من كشف المندوبين المزيفين، ولم يمض شهران على تكوين اللجنة وصارت الأغلبية فى صف أعضاء «طليعة العمال» والمناصرين لهم؛ مما أكسب هؤلاء نفوذا وأنصارا كثيرين فى صفوف العمال(١١٧).

وفى الشهرين التاليين انقسمت الأقلية إلى قسمين: قسم يعمل لحساب البوليس ومصلحة العمل وقسم يعرقل أعمال اللجنة باللجوء مرات ومرات إلى تعديل اللائحة. ولكن مرونة الأغلبية ورغبتها فى إبقاء مظهر وحدة المنطقة فى هذه اللجنة لم يمكِّن الأقلية من تنفيذ خطتها. ومع ذلك فقد كانت العناصر البوليسية قد حاكت مؤامراتها لإبعاد العناصر الصلبة من ميدان الكفاح. من ذلك مثلا:

أنه تم فى وقت واحد فصل حوالى ١٣ مندوبا من العمال الشرفاء، كانوا يعملون فى شركات حمصى (١، ٢) والغزل وشركة الجوت وكلدانى. وبدأ زملاؤنا وأنصارهم يعيدون تنظيم العمال فى المصانع والشركات واختيار مندوبيهم الشرفاء. وكونوا لجنة المندوبين من جديد(١١٨). وهنا بدأت الأقلية والعناصر البوليسية تدعى أنها هى اللجنة. وأذاعت بيانات ونشرات؛ الأمر الذى أثار العمال عليهم فمنعوهم من التحدث باسمهم كمندوبين عنهم. إلا أنهم واصلوا الادعاء بما ليس لهم من موقع المغالطة والانتهازية. ومضت «كفاح الشعب» تقول: ومن هنا فإن موقف «المنظمة» هو أن تضع فى الاعتبار رأى العمال وتحترمه فهو الرأى الأول والأخير. ولذلك تقول «المنظمة» بوجوب أن يدخل هذه اللجنة كل مندوب انتخب انتخابا ديموقراطيا حرا من العمال فى مصنعه أو شركته. أما الموقف الوقائى فينصب بالأساس على العناصر البوليسية التى تعمل لحساب أصحاب الأعمال. وفى مثل هذه الحالة تتصل اللجنة بعمال المصنع أو الشركة المعنية لتشرح لهم خطورة دخول هذا المندوب أو غيره وتطلب منهم أن يختاروا بدلا منه(١١٩).

ثم أشار البحث فى النهاية إلى الدروس التى يجب أن نتعلمها ومنها:

١ ـ إن الرأى الذى فى صالح كتل العمال يجد التأييد على الدوام وينتصر رغم تشويه المغرضين للحقائق.

٢ ـ العمل الجماهيرى الواسع واتصالنا بالكتل عن طريق مندوبيهم ووصول آرائنا إليهم أكسبنا نفوذا وأنصارا كثيرين.

٣ ـ إن الحصار الوقائى يجب ضربه فقط فى اللجنة على العناصر البوليسية والتى تتجسس لحساب أصحاب الأعمال، لأن هذه العناصر هى التى تخرب دائما قلاع الطبقة العاملة(١٢٠).

وقد دعت كفاح الشعب القراء إلى إرسال رأيهم فى هذا الرأى المنشور. ووصل إلى المجلة بالفعل بعض المقالات(١٢١).

وتذكر «كفاح الشعب» أن موقف «المنظمة» لاقى مقاومة ومعارضة من فريقين.. الأول: فريق المتعاونين مع السلطات وأصحاب المصانع. والثانى: تمثله مجلة «الجماهير». فقد قام الفريق الثانى فى يوم ١٩٤٧/٩/٨ بنشر بيان بأسماء (طه الدمرانى وآخرين) يستنكر كل من يحاول ترويج أخبار أو بيانات عن شبرا الخيمة أو يدعى أنه يمثل العمال. وقد «كتبت مجلة الجماهير بتاريخ ١٩٤٧/١٠/٥، مثل هذا الكلام المُفَرِّق للصفوف». فساد جو من التوتر فى المنطقة ساعد على وقوع شجار بين أنصار اللجنة العامة وبين معارضيها. وعلقت «كفاح الشعب» على الموقف بقولها: إنها وإن كانت تستنكر محاولات التفرقة التى يقوم بها طه الدمرانى وغيره من المنشقين الذين يضرون بوحدة الطبقة العاملة، إلا أن مجلة «ك.ش.» تلفت نظر القراء إلى «أن الشجار ليس الوسيلة لعزل العناصر الخائنة عن أوساط العمال. وإنما يقع على العمال المخلصين المكافحين أن يستمروا فى نضالهم من أجل مطالب الجماهير العمالية، وأن يعملوا ما يستطيعون من أجل وحدة الطبقة العاملة، وأن يكشفوا خيانة وتردد وانحلال العناصر المأجورة(١٢٢).

ومع اشتداد الضغوط على الحركة النقابية واستخدام الحكومات الرجعية التى جاءت بعد حكومة الوفد لكافة الوسائل لتخريب النقابات بأساليب مختلفة من داخلها وخارجها بمساندة حزب عباس حليم، ومع تفشى البطالة وما أدت إليه من انفصال المتعطلين عن الحركة النقابية، نقول مع هذا كله تعرضت نقابات كثيرة للانكماش والضمور حتى «إن النقابة منها أصبحت عبارة عن جمعية خيرية صغيرة ـ وفى الوقت نفسه أصبحت ـ شركا بوليسيا لاضطهاد النقابيين المخلصين»(١٢٣).

محاولة لإنقاذ جمعية الأهداف العشرة:

إزاء هذه الأوضاع تساءلت «كفاح الشعب» عن علاج هذه الحالة، وأجابت باقتراح تشكيل هيئة أو جمعية تجعل هدفها المطالب المباشرة لجميع العمال من مختلف المهن. على أن ينضم العمال إلى هذه الجمعية كأفراد لا كنقابات، ويعفى المتعطلون من دفع الاشتراك. وبذلك لا يتأثر مركز العامل فيها بانتقاله من مصنع إلى مصنع أو من العمل إلى البطالة(١٢٤). وأن توحيد المطالب المباشرة لجميع العمال وتعميمها لأقوى من المطالب المباشرة المختلفة للنقابات المتفرقة(١٢٥). وأن مثل هذه الجمعية تنجح فى ضم العمال لها لأن كلا من البوليس وعباس حليم قد فشلا فى ضرب العمال. مثل هذه الجمعية ستكون ذخيرة لتموين النقابات بالعناصر المدربة ولا مانع من أن تكون سرية أو نصف سرية. وليكن اسمها مثلا «جمعية الأهداف العشرة»(١٢٦).

ولقد تم حصر الأهداف العمالية العامة فى عشرة بنود هى:

١ ـ حق العمل لكل عامل أو عاملة ومنع البطالة.

٢ ـ ساعات العمل أربعون ساعة فى الأسبوع على الأكثر للعمال العاديين، ٣٠ ساعة على الأكثر لعمال الأعمال الخطرة.

٣ ـ الحد الأدنى للأجر يجب أن يكفى حياة تشمل غذاء وكساء ومسكنا صحيا وترفيها مناسبا.

٤ ـ منح إجازة سنوية إجبارية قدرها ١٥ يوما على الأقل للعمال العاديين و٢١ يوما على الأقل لعمال الأعمال الخطرة أو المضرة بالصحة.

٥ ـ جميع الإجازات بأجر كامل (إجازات رسمية، إجازات إصابات، إجازات مرضية، إجازات جزئية لنقص أو إنقاص الإنتاج).

٦ ـ وجوب مجانية العلاج الطبى الفعال. وصرف الأدوية الفعالة مجانا للعامل أو أسرته مع وجوب (توافر الظروف الصحية والوقائية فى العمل).

٧ ـ وجوب التأمين ضد العجز والشيخوخة.

٨ ـ وجوب جعل التعليم مجانيا فى جميع مراحله للعمال وأبنائهم مع تقديم وجبات غذائية كافية لأبنائهم.

٩ ـ وجوب مساواة العاملات بالعمال فى جميع الحقوق والواجبات مع مراعاة ظروف الحمل والولادة والقوة البدنية.

١٠ ـ وجوب تحقيق حرية العمال فى مزاولة نشاطهم السياسى والاجتماعى(١٢٧).

مع عمال شبرا الخيمة والإسكندرية وضد تخفيض الأجور:

وزع عمال شبرا الخيمة منشورهم الثانى عن اللجنة الوزارية التى تألفت للنظر فى شئون العمل والعمال. وصدر المنشور تحت عنوان «إلى عمال الغزل والنسيج وملحقاته بالقطر المصرى». وجاء فيه أن أصحاب المصانع لم يكتفوا بالوقوف ضد وحدة العمال من أجل رفع مستوى معيشتهم. ولم يكتفوا بأساليب شتى من التهديد والفصل والتشريد مستعينين بالحكومة وأجهزة قمعها. ولكن تألفت لجنة وزارية عرضت وضع حد أدنى للأجور حددته باثنى عشر قرشا لعامل الماكينة و١٨ قرشا لعامل الماكينتين و٢٤ قرشا لعامل لا تقل عن أربع ماكينات، ويدخل فى هذا التحديد علاوة غلاء المعيشة بنسبة ٥٠٪ فتكون الأجور الحقيقية، ٨، ١٢، ١٦ قرشا. وبهذا تكون اللجنة الوزارية قد حكمت عليكم أيها الزملاء بالموت جوعا. فهل تكفى ثمانية قروش لحياة أسرة مكونة من ستة أفراد؟ ومضى المنشور: «أيها العمال قفوا صفا واحدا وكافحوا هذه اللجنة وقراراتها التى ترمى إلى القضاء عليكم وعلى أسركم. نظموا صفوفكم. قووا منظماتكم. واستعدوا للدفاع من أجل القضاء على مؤامرات أعدائكم(١٢٨).

هذا وقد أرسل عمال شبرا الخيمة عرائض عليها توقيعاتهم إلى السلطة المختصة، ناقشوا فيها قرارات اللجنة وختموا كلامهم موجهين الخطاب إلى أعضاء اللجنة الوزارية بقولهم:

«ولكن بعد هذا كله نود أن نصارحكم بالحقيقة ـ والحقيقة مرة ـ أنكم ما جئتم لتنصفوا العمال كما تدعون. ولكنكم جئتم لتنصفوا أصحاب الأعمال وتحققوا أغراضهم ـ بعد أن أعيتهم كل الحيل للوصول إليها ولم يستطيعوا. ولا يسعنا بعد ذلك إلا أن نعلن احتجاجنا الصارخ واستنكارنا الشديد لهذه اللجنة وقراراتها. كما أننا لن نتقيد بأى شروط تفرضها علينا لجنة لا تمثل العمال»(١٢٩).

ولم تستجب الحكومة لاحتجاجات العمال. فقام لطفى سباهى ـ صاحب المصانع التى

تحمل اسمه ـ بتخفيض الأجور فى مصنع سباهى حسبما قررته اللجنة الوزارية. وبعد أن سلك العمال كل الطرق للدفاع عن حقوقهم، ولم ينجحوا، توقفوا عن العمل منذ العاشر من فبراير ١٩٤٨ ولم تنجح العناصر الخائنة فى تحطيم الإضراب(١٣٠).

وأغلق شوشة، صاحب مصنع النسيج المعروف باسمه مصنعه بحدائق القبة (القاهرة)، وشرد العمال تمهيدا لإعادة فتحه وتشغيل عمال جدد بأجور منخفضة. وقد تظاهر العمال المشردون وعددهم خمسمائة فى وزارة الشئون الاجتماعية، فاضطر المسئولون إلى إعادة فتح المصنع(١٣١).

وكان عمال سباهى رقم ٢ بالإسكندرية قد تقدموا بمطالب ولكن الحكومة أرسلت جنودها لتطلق النار على العمال. أما لجنة التوفيق التى شكلت عقب هذه الأحداث فقد رأت أن تفصل بعض العمال. لكن العمال لم يقبلوا بهذا القرار المجحف بزملائهم، وهم الذين لم يفعلوا شيئا سوى المطالبة بحقهم فى تأليف نقابة تدافع عن مصالحهم. ولكن ما أن أعيد فتح المصنع حتى أضرب العمال واعتصموا احتجاجا على القرار المذكور وطالبوا بإعادة زملائهم المفصولين. وقد أغلق المصنع أبوابه. وأمام إصرار العمال وتضامنهم فى المحافظة على حقوقهم صرح وكيل وزارة الشئون الاجتماعية بضرورة إنشاء نقابة للعمال وبحث حالة المفصولين تمهيدا لإعادة فتح المصنع(١٣٢).

وفى ١٨ فبراير ١٩٤٨، توقف عمال مصنع سباهى رقم (١) مدة ساعة احتجاجا وتأييدا لموقف زملائهم عمال مصنع سباهى رقم (٢). وفى اليوم التالى توقفوا ساعتين لـ السبب نفسه ثم أضربوا مرة ثالثة يوم ٢١ فبراير(١٣٣): وكان هذا فى شبرا الخيمة.

وأضرب عمال التحضيرات فى مصنع سباهى (٢) بسبب اعتداء المدير على أحد العمال لتقدمه بمطالب زملائه(١٣٤).

وفى شبرا الخيمة، قام عمال سباهى بجنازة صامتة حدادا على شهيد مصنع الإسكندرية فاعترض البوليس.. لكنهم أصروا على المضى فى الجنازة، ثم تفرقوا بعد ذلك، وعقب الجنازة، أغلقت المصانع لأجل غير مسمى ثم أعيد فتحها يوم ٨ مارس ١٩٤٨. ولكن العمال أضربوا. فقامت الحكومة بحملة إرهابية على العمال وفتشت منازل الكثيرين، وألقت القبض على عشرين عاملا، وأخذت فى البحث عن آخرين(١٣٥).

وفى ٢١ يوليو ١٩٤٨، أضرب عمال نسيج نصر رقم ١ (فرانسوا تاجر) عن العمل واستمر الإضراب لمدة ساعة ونصف الساعة بسبب الضغوط الشديدة الواقعة من الرؤساء على العمال. وكان منها ـ على سبيل المثال ـ التعسف فى توقيع غرامات كبيرة على العيوب فى الأقمشة المنسوجة على الرغم من أن هذه العيوب ترجع إلى رداءة المادة الخام التى تشتريها إدارة المصنع. وحقق الإضراب أهدافه بإجابة مطالب العمال وفى مقدمتها عدم وضع الغرامات، وعدم تنفيذ الغرامات التى وقعت فى تلك المدة(١٣٦).

مواجهة حالة الجزر فى الحركة النقابية والعمالية

فى النصف الأول من عام ١٩٤٨، انتهت قيادة «المنظمة» إلى أن الحركة النقابية فى شبرا الخيمة تواجه صعوبات متزايدة، الأمر الذى دعا «المنظمة» إلى أن تتخذ أسلوبا ينطوى على قدر من التراجع فى أشكال التنظيم. ووجهت نداء إلى العمال جاء فيه:

«إن منطقة شبرا الخيمة مرت بمرحلة كفاحية دقيقة عقب حل النقابة العامة المناضلة. ويعلم العمال أنها حُلّت فى الأساس لأنها كانت مركزا من مراكز التكتل العمالى الناضج

فى كفاحه المُدْرك لمستلزمات حياته ووطنه، ولأن هذه النقابة كانت تجمع عشرات المصانع فى القاهرة وشبرا الخيمة كتلا متراصة ومنظمة على أحدث الأساليب النقابية الكفاحية. بل كانت مدرسة نقابية تربى وتخلق من العمال قيادة فوق أنها مركز نشاط مهم تتصل به وتلتف حول راية كفاحه عشرات؛ بل مئات من النقابات العمالية المصرية»(١٣٧).

ومضى النداء يقول:

لقد حُلّت نقابتكم منذ عام ١٩٤٥، وأنتم تؤلفون اللجان فى المصانع وتنظمون صفوفكم حول هذه اللجان، وأنشأتم مراكز التكتل الجماعى فى المنطقة حول «اللجان العامة للمندوبين» تارة بكيفية علنية وأخرى بكيفية سرية. ولم تنتكس راية الكفاح دقيقة واحدة رغم الضغوط والإرهاب والتضليل والفصل والتشريد والزج بكم فى السجون. وكان مندوبوكم يفصلون كلما وقع اختياركم عليهم ومع ذلك ظللتم سائرين فى طريقكم.

وكان طبيعيا أن نطلب منكم تكوين نقابة جديدة بعد أن شطبت قضية النقابة التى أغلقوها وذلك تمشيا مع موقفكم من رفض النقابة التى كونها الإخوان المسلمون. ولكن لو دققنا النظر لوجدنا أن الدولة والحكومة القائمة ستضع أمامكم كل العراقيل أمام «بناء نقابة عمالية ديموقراطية»، فليس أمامنا والحال كذلك إلا أن نطالبكم بدخول «النقابة» الموجودة لتحويلها إلى نقابة ديموقراطية وذلك على الأسس التالية:

١ - يجب أن ينظم عمال كل مصنع أو شركة أنفسهم ويختاروا مندوبيهم ويكوّنوا لجنة المندوبين التى ستكون حلقة الاتصال الفعلية بين مجلس إدارة النقابة وبين جمهرة العمال. وهم الذين سيجمعون الاشتراكات ويوردونها لصندوق النقابة. وإلى جانب جمع الاشتراكات يمكن أن يجمعوا اشتراكات «صندوق الطوارئ» وقد عرفتم قيمة وجود هذه الصناديق.

٢ - يجب أن تعملوا على إيجاد لجنة المندوبين «لجنة الخدمة الاجتماعية» فى داخل النقابة وأن تجتمع بانتظام فى دار النقابة لتدرس خط سير النقابة وتبحث المشاكل العامة التى تبحثها النقابة وتبدى الرأى فى طريقة حلها. وتنظر فى مقترحات جديدة تقدم دائما إلى مجلس إدارة النقابة. إن مهمة لجنة الخدمة الاجتماعية هى أن تربط جموع العمال فى هذه المهنة بنقابتهم وبسياستها الديموقراطية والكفاحية التى يرسمها ممثلوهم من المندوبين.

٣ - يجب تنظيم محاضرات أسبوعية أو نصف شهرية تلقى على جميع عمال المصانع المنظمين والمنضمين تحت لواء النقابة. ويمكن أن ندعو عمال مصنع أو مصنعين كل يوم لتلقى هذه المحاضرات.

٤ - يجب التحضير لانتخابات الجمعية العمومية حتى يتمكن الزملاء الذين هم موضع ثقة العمال من دخول مجلس إدارة النقابة. مع ملاحظة عدم استفزاز العناصر الفاشية والفوضوية والبوليسية(١٣٨).

ولقى النداء استجابة من كثير من العمال وحاولوا دخول نقابة الإخوان التى تشكلت عام ١٩٤٦ بمساعدة الحكومة، ودعوا إلى عقد جمعية عمومية لكن النقابة أقفلت(١٣٩).

وفى النصف الثانى من عام ١٩٤٨ شهد التنظيم النقابى فى شبرا الخيمة حالة من التراجع بحيث أصبح «منعدما» وفقا لتعبير مراسل «كفاح الشعب»، وذلك على الرغم من «تحفز العمال للقيام بالكفاح اليومى». وأضاف أنه «لم تحدث فى خلال الشهور الخمسة الأخيرة أعمال تستحق الذكر». ونستطيع أن نشير إلى عدد من الأسباب الرئيسية التى شكلت ضمور العمل النقابى. فإلى جانب أعمال القمع التى تولتها وزارة إسماعيل صدقى أعلنت الوزارة النقراشية الأحكام العرفية فى ١٥ مايو ١٩٤٨ مع بدء ما سمى «بحرب

فلسطين» وأتبعت الحكومة هذا بالقبض على مئات المعارضين - خاصة فى صفوف اليسار - كان من بينهم عدد غير قليل من المثقفين والعمال من قيادات «المنظمة».

وبدأ عمل متصل ومتسع للإفراج عن المعتقلين. فأرسلت بعض نقابات شبرا وعدد من الأهالى فى ١٧ فبراير ١٩٤٩ احتجاجات إلى الحاكم العسكرى. ووزع عمال شبرا الخيمة (الأعضاء فى «المنظمة» والعاطفون عليهم) منشورا جاء فيه: إن هذا العهد الذى برهن على عدائه للإنسانية والعدالة والديموقراطية لم يكتف باعتقال العمال والوطنيين أبناء الشعب. بل أخذ ينكل بهم فى المعتقلات، تاركا إياهم فريسة للأمراض وسوء التغذية وتاركا عائلاتهم فريسة الجوع والتشرد. لقد أخذت الحكومة تسلط على الزائرين للمعتقلين جنودها ليضربوهم أمام أبنائهم وأزواجهم. وعندما احتجوا قامت قوة كبيرة بضرب المعتقلين والزائرين معا فأصيب المعتقلون جميعا بجروح»[١٤٠].

وكانت «كفاح الشعب» قد وجهت نداء إلى عمال النسيج تحت عنوان «يا عمال النسيج تمسكوا بوحدتكم. أوقفوا خفض الأجور. أوقفوا ضغط أصحاب الأعمال وجواسيسهم والحكومة وجواسيسها»[١٤١]. وأوردت «المجلة» أمثلة عن هجوم أصحاب مصانع النسيج على أجور العمال. وقالت إن أصحاب مصانع النسيج بالقاهرة والإسكندرية يعملون على خفض الأجور فيدعون كذبا أنهم لا يستطيعون تصريف الإنتاج؛ بينما هم يعملون على تصديره إلى الخارج بأسعار مرتفعة ويروجون الأسطورة الأزمة حتى يضعفوا مقاومة العمال ويحولوا بينهم وبين المطالبة بزيادة الأجور. وضربت «المجلة» أمثلة لذلك ما يحدث فى عدد من مصانع مصر والإسكندرية.

فمصنع سباهى بالإسكندرية عرض على العمال أن يشتغلوا ورديتين بدلا من ثلاث، وكل وردية عشر ساعات بدلا من ثمانٍ. ويعنى هذا أن المصنع يتجه إلى تخفيض عدد العمال بنسبة أربعين فى المائة[١٤٢]. ويتمسك مصنع الوحدة العربية بالإسكندرية بتشغيل العمال على أساس القطعة فى حين يتطلع العمال الواعون إلى العمل بالأجر اليومى. وأغلق مصنع أفرينو منذ أسبوعين ويتجه إلى تعيين عمال جدد بأجر أقل.

وفى مصنع نصر رقم (١) تم تشغيل العمال على آلات جديدة فانخفض أجرهم بنسبة خمسين فى المائة[١٤٣].

لجنة الكادر بشبرا الخيمة:

سبقت الإشارة إلى أن حكومة صدقى ألغت فى مايو ١٩٤٦ «مؤتمر نقابات مصر» وقبضت على كثير من قادته. ثم شكلت لجنة وزارية لتضع كادرا للعمال. وفى مواجهة هذا الإجراء شكل العمال لجنة سميت - فى أول الأمر - بلجنة الكادر ثم عدل اسمها إلى «اللجنة العامة لبحث المشاكل». واجتمعت هذه اللجنة العمالية فى ١٩٤٨/٤/١٨. وكان كل عضو من أعضائها يمثل أحد المصانع. وكلف الأعضاء بالاتصال بالمصانع التى لم يحضر مندوب عنها واتخذت اللجنة القرارات التالية:

١ - المطالبة بألا يقل الحد الأدنى لأجر العامل عن ٤٥ قرشا.

٢ - عدم الاعتراف بتقسيم العمال إلى ثلاث فئات، كما قررت اللجنة الوزارية. (والهدف من هذا التقسيم تصديع وحدة عمال المصنع). والمطالبة بأن كل عامل يحمل شهادة نساج يعتبر من أول دخوله المصنع عاملا فنيا.

٣ - المطالبة بعلاوات دورية.

٤ - عدم فصل أى عامل إلا بعد إجراء تحقيق رسمى فيما نسب إليه يحضره مندوب عن العمال.

٥ - المطالبة باستكمال التشريعات العمالية: قانون عقد العمل المشترك - قانون الضمان الاجتماعى ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة.

٦ - المطالبة بقانون إنشاء محاكم تنظر فى قضايا العمل(١٤٤).

الخط النقابى «للمنظمة»
وعود إلى لجان المندوبين:

وفى إبريل ١٩٤٨ نشرت مجلة «الهدف» مجلة الحياة الحزبية مقالا عن الخط النقابى «للمنظمة» بين عمال شبرا الخيمة. وتضمن التوجيهات التالية:

١ - إن النقابة القائمة فى شبرا الخيمة (وقتئذ) هى نقابة صفراء وتحت نفوذ الإخوان المسلمين وهم مَنْ نعرف أنهم أعداء لقضية العمال.

ويستلزم هذا الأمر أن يتصرف العمال أعضاء «المنظمة» بكل حكمة وحنكة لأن الوضع بات ينذر باحتكاكات وصدامات بين كتل العمال والقيادات المعادية لقضاياهم. من هنا يتعين ألا نثير حفيظة هؤلاء وهؤلاء حتى نضمن النجاح لخطتنا العملية(١٤٥).

٢ - يجب أن نكتل العمال داخل مصانعهم على أساس نظام لجان المندوبين عن الصفوف والأقسام. فيدخل كل مصنع مكتلا بمندوبيه وصندوقه إن أمكن. وبهذا يمكن اقتحام معركة الانتخابات المقبلة للنقابة ونفسح الطريق لفوز العناصر الشريفة فى مجلس الإدارة.

٣ - يجب أن يلتزم الجميع بوجوب استشارة لجان المندوبين فى جميع الشئون النقابية المهمة لترسيخ الديموقراطية وتقوية نشاط النقابة. بل يجب أن نعمل على أن يكون اجتماع لجان المندوبين بمثابة «المجلس النيابى» الفعلى للنقابة، أما مجلس الإدارة فيجب أن يكون «المجلس التنفيذى».

٤ - يجب أن نطبق نظام تكتيل العمال مع العاملات. وأن نعمل على إشراكهن فى النقابة وإن استلزم الأمر أن تخصص لهن اجتماعات خاصة بهن. وأن يتم انتخاب واحدة أو أكثر - حسب نسبتهن - إلى لجان المندوبين.

إن هذه النقاط الأربع تشكل خط «المنظمة» النقابى. ونجاحنا فى تنفيذ هذا الخط يكون مضمونا إذا ما نظمت حلقات عمل فى المصانع بجانب لجان المندوبين. وهى لجان سرية مهمتها السهر على تنفيذ الخط السليم.

وبعد أن تصبح النقابة الحالية (١٩٤٨) ديموقراطية يجب أن نعمل على إيجاد حلقة اتصال نقابية مع نقابة عمال البواخر ونقابة عمال الزجاج ونقابة عمال الكاوتشوك ليتدارس جميع ممثلى هذه النقابات الموجودة فى المنطقة العمل النقابى ومتطلباته.

ويجب أن نعمل أيضا على إيجاد الاتحاد الطائفى النقابى لعمال النسيج فى القطر كله ولكن بشرط أن يكون مؤيدا من كتل العمال ومستندا عليهم ويعبر عن آلامهم وآمالهم(١٤٦).

١٩٥٠ - ١٩٥٣.. معارك تكوين نقابة شبرا الخيمة

على أن هذه الخطة التى نشرت فى الهدف لم يُقيض لها أن توضع موضع التنفيذ. فقد أعلنت الأحكام العرفية فى مايو ١٩٤٨، وما استتبع إعلانها من القبض على القيادات

العمالية من أعضاء «المنظمة» فى شبرا الخيمة. وبعد أن تولى الوفد الحكم رفعت الأحكام العرفية فى النصف الأول من عام ١٩٥٠ وأفرج عن المعتقلين. وبدأت القيادات العمالية من أعضاء «المنظمة» فى تشكيل نقابة ثالثة لعمال النسيج الميكانيكى. وكان محمد عبدالغفار هو رئيس لجنة الإعداد للنقابة. فأعدت لائحتها وأوراقها للتسجيل فى ١٩٥٠ ـ ١٩٥١.

ولكن الحكومة الوفدية بدأت فى وضع العراقيل المختلفة أمام قيام النقابة. فمن وضع العراقيل المختلفة إلى منع الاجتماعات التحضيرية إلى تهديد ومطاردة المؤسسين إلى غير ذلك من المضايقات التى تحول دون اجتماع الجمعية العمومية للنقابة.

وبعد مجىء نظام يوليو ١٩٥٢ أخذت وزارة الشئون الاجتماعية تماطل فى الاعتراف بالنقابة الجديدة. وفى صباح اليوم المحدد لانعقاد الجمعية العمومية جاءت قوة كبيرة من البوليس وطافت بالشوارع فى عربات نقل كبيرة. ثم قبضوا على ٨٤ عاملا من أعضاء الجمعية العمومية. وعلى الرغم من ذلك تواصل العمل لاستكمال مقومات النقابة، وكانت الاجتماعات تتم فى الحقول والمراكب النيلية والغرف. ولما كان قانون النقابة يوجب على المؤسسين أن يتوجهوا بوثائق التأسيس إلى مقر وزارة الشئون الاجتماعية، فقد قبض البوليس على سبعة منهم كان أحدهم محمد عبدالغفار الذى تعرض للضرب فى قسم البوليس وتم تحويله فى اليوم التالى إلى النيابة. لكن النيابة أفرجت عنه.

وفى النهاية تم تأجير مكان لاجتماعات النقابة. واضطر عبدالغفار لتدبير إيجار المقر أن يبيع آلة النسيج الوحيدة التى كان يعمل عليها ويتعيش من إنتاجها. بل إن عاملا معروفا بنضاله من أعضاء «المنظمة» هو صادق المهدى قام برهن حلى زوجته لتدبير نفقات الاجتماع.

وكان مقررا أن يعقد الاجتماع التأسيسى للنقابة فى المقر الجديد، فحضر مأمور القسم محمد على صالح ومعه قوة كبيرة. ولكن نظرا لكثرة عدد الحاضرين لم يحاول البوليس فض الاجتماع بالقوة. ويضيف محمد عبدالغفار:

وهكذا بدأ النشاط النقابى وبدأ حضور العمال والعاملات إلى النقابة.

ولكن، مع بداية النشاط النقابى بدأت النقابة العامة فى شبرا الخيمة تعانى من صعوبات أخرى؛ منها سعى نظام يوليو إلى إضعاف وتفكيك النقابة العامة بنشر النقابات المصنعية فى المنطقة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى جدت صعوبات من التى كانت تعكس الخلافات على مستوى الفكر وأسلوب العمل بين «ط.ع.» ومنظمات ماركسية أخرى وهكذا، وعلى سبيل المثال:

إنه فى الأسابيع الثلاثة من إبريل ١٩٥٣ حاولت إدارة شركة الصناعات المتحدة أن تكوِّن نقابة فى المنطقة تنضم بعد تكوينها إلى هيئة التحرير. وكان بعض عمال المصنع قد ساهموا فى عقد هذا الاجتماع لكن العمال الواعين تصدوا لهم واتهموهم بالخيانة والعمل على تحطيم وحدة العمال وهكذا قضى العمال على الخطة المدبرة(١٤٧).

وكتب مهدى إبراهيم فى «المقاومة الشعبية» أن النقابات المصنعية هى خطة إجرامية لتفتيت وحدة الطبقة العاملة. ولكن العمال المخلصين لقضيتهم والمحافظين على وحدتهم أعلنوا الكفاح بلا هوادة لمحاربة هذا الاتجاه المضلل. فقد كافح عمال شركة المحلات الصناعية للنسيج بشبرا الخيمة ضد تكوين نقابة لمصنعهم مسجلين بذلك تضامنهم الوثيق فى الالتفاف حول النقابة العامة. وأنهم جميعا مشتركون فيها ولا يرغبون فى تكوين نقابة مصنعية. لكن الحكومة اتفقت مع إدارة الشركة على تسجيل نقابة للمصنع على الرغم من رفض العمال الانضمام إليها. وكذلك عمال مصنع الجوت الذين حطموا هذه الفكرة ولم يتركوا لخصومهم فرصة تنفيذ النقابة المصنعية. وأفشل عمال شركة نسيج الكرنك

«الصناعات المتحدة» مؤامرة تكوين النقابة المصنعية واشتركوا جميعا فى النقابة العامة. ودعا كاتب المقال العمال إلى تكوين لجنة عامة لمحاربة النقابات المصنعية وتوجيه بيان يشرح أخطار هذه النقابات. كما دعا العمال إلى تكوين لجان نقابية فى المصانع «للخدمة الاجتماعية» تبحث الحالات الطارئة من مرض ومساعدات، كما تنظم أعمال الترفيه عن العمال بما فيها الرحلات وإنشاء النوادى العمالية وغيرها(١٤٨).

أما صحافة منظمة «حدتو» فقد توقعت مسبقا أن تعجز وتفشل «لجنة عمال شبرا الخيمة» فى مسعاها لإعادة تكوين النقابة العامة. فكتبت «مجلة الكفاح» تقول: إن البوليس على حق فى مطاردة اللجنة وفى منعه للجمعية العمومية للنقابة لأنه يعلم أن هذه اللجنة لا تمثل العمال.

وعلقت «المقاومة الشعبية» على ذلك فأشارت إلى أن هذه اللجنة التى يقال إنها «لا تمثل العمال» أيدها ألف توقيع من العمال وهى تحضر لتكوين النقابة، ويتجمع حولها العمال الشرفاء(١٤٩).

ويذكر محمد عبدالغفار أن المنتمين إلى المنظمات الشيوعية من «وحدة الشيوعيين (و.ش.) وطليعة الشيوعيين (ط.ش.) كانوا يوزعون منشوراتهم السرية فى النقابة؛ بل وقاموا بعقد اجتماعات تنظيمية، و«طلبت منهم أن يكون توزيع هذه المنشورات خارج النقابة. فهاجمونى بسبب ذلك كثيرا واتهمونا بالانحراف النقابى وبمعاداة السياسة والشيوعيين»(١٥٠).

وأخيرا، وبعد أن أعيد إنشاء نقابة شبرا الخيمة العامة واجه العمال أعضاء «المنظمة» وضعا صعبا بسبب التنافس على قيادة النقابة. من عناصر إخوانية وعناصر ضاغطة من هيئة التحرير وعناصر مستقلة. وفى هذا السياق دعا أعضاء «المنظمة» أعضاء النقابة إلى أن يلتزموا عند انتخاب مجلس الإدارة بالأسلوب الذى يضمن الحفاظ على وحدة النقابة ولا يهدم كيانها. فكانوا ينجحون أحيانا فى إقناع العمال بانتخاب مرشحهم لرئاسة النقابة كما فعلوا عند انتخاب محمد طايل عضو «المنظمة»، وفى أحيان أخرى كان ينجح ممثل هيئة التحرير.

نقابة عمال البواخر البحرية:

عندما حلت حكومة النقراشى باشا نقابة شبرا الخيمة عام ١٩٤٥ جاء فى حيثيات الحل أن هذه النقابة لم تكن تعمل فى حدود مهامها كنقابة لعمال النسيج وإنما كانت تتحرك كاتحاد للعمال من حيث إن نقابة شبرا الخيمة أقامت روابط وثيقة مع عمال الصناعات الأخرى فى المنطقة الصناعية وساعدت عمال هذه الصناعات على إقامة نقابات لهم. وينطبق ذلك على النقابات التى تشكلت لعمال شركة البواخر البحرية وعمال الزجاج (ياسين) والكاوتشوك.

ويذكر أحمد سالم سالم(١٥١)، إنه تحت تأثير حركة عمال النسيج بشبرا الخيمة اتجه مع آخرين إلى تكوين نقابة عمال البواخر البحرية «الأنجلوأمريكان نايل» وهى البواخر التى كانت تحمل السياح إلى المناطق الأثرية. وبالفعل قامت النقابة وكان سكرتيرها عضو المنظمة محمد مدبولى سليمان وكان من القيادات العمالية المرموقة فى المنطقة واحد من الخمسة الذين وقعوا برنامج لجنة العمال للتحرير القومى فى أكتوبر ١٩٤٥.

ويضيف أحمد سالم أنه بمساعدة محمود العسكرى وطه سعد عثمان أمكن تطوير أساليب العمل فى نقابة البواخر البحرية. وفى هذا السياق تقدمت القيادات العمالية إلى

إدارة الشركة بقائمة من المطالب بلغت ١٤ مطلبا. ولكن الإدارة الإنجليزية. للشركة رفضت هذه المطالب جميعا. فأضرب العمال ٩ أيام واعتصموا فى الشركة التى غيرت موقفها. وقبلت أن تستجيب للمطالب المقدمة جميعا. ولكن أعقب ذلك قيام الشركة بفصل ١٤ عاملا، كان منهم محمد مدبولى سليمان وأحمد سالم سالم.

خاتمة:

إذا صح أن حركة عمال النسيج فى منطقة شبرا الخيمة - مضافا إليها حركة عمال الصناعات الأخرى التى تأثرت بأساليب عمل نقابة نسيج شبرا الخيمة - كانت فى مقدمة الحركات العمالية، خاصة فيما بين ١٩٣٨ و١٩٤٧، فإن هذا الأمر يفسر لماذا وجهت إليها أشد الضربات فى ظل الحكم الملكى الاستعمارى، بل لقد وجهت لها ضربات لا تقل شدة فى السنوات الأولى من نظام يوليو ١٩٥٢، فمنذ ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٥٣ وقفت الحكومات المتعاقبة ضد كل محاولة لإعادة تكوين النقابة العامة للغزل والنسيج لتكون نقابة مستقلة وديموقراطية، كما كانت من قبل النقابة العامة التى أغلقت عام ١٩٤٥. بل إن النقابة الثانية التى سمح لها بأن تقوم كانت تحت السيطرة الكاملة تقريبا لجماعة الإخوان المسلمين.

ولكن القيادات العمالية من أعضاء المنظمة كما رأينا واصلت السعى لإعادة تكوين النقابة العامة (الثالثة) وذلك فيما بين ١٩٥٠ و١٩٥٣.

وخلال هذه الفترة سار العمل على مسارين مترابطين فى وقت واحد. وتمثل المسار الأول فى تحريك وتنظيم القاعدة العمالية فى مصانع النسيج. كما تمثل المسار الثانى فى ترسيخ العمل الجماهيرى السياسى والاقتصادى فى المنطقة. وتزامن إنجاز هذه المهمة مع مهمة تحويل «المنظمة». إلى حزب ماركسى وهو الأمر الذى فرض عملية تنظيم جديدة اقتضت حشد مجموعة حزبية تجمع فى آن واحد بين القيادات العمالية فى المنطقة والقيادات ذات الخبرة من المثقفين.

فمن - المعروف فيما يتعلق بالقيادات العمالية أن منهم من اضطر بسبب الملاحقات والاضطهاد إلى النزوح من شبرا الخيمة ليعملوا فى مصانع أخرى فى روض الفرج وشبرا مصر ومصانع أخرى بضواحى القاهرة، بل وفى مدن أخرى. وعلى الرغم من ذلك فقد قامت وواصلت العمل فى المنطقة قيادات عمالية عاصرت معارك فترة أوائل الأربعينيات، كما وجدت إلى جانبها كوادر جديدة شابة ظهرت فى فترة الخمسينيات. وبقدر ما نتذكر كان هناك فى شبرا الخيمة - من الجيل الأول والثانى - عبدالمقصود أبو زيد وعبدالغفار سلام وعبدالتواب عثمان وعوض الباز وعبدالحفيظ بيومى ومحمد عبدالغفار وهلال عبدالعزيز وعبدالمجيد أبو سيف وحسن الساكت وفؤاد عبدالمنعم شحتو، كما كان من الجيل الثالث صادق المهدى وعلى عمار ومحمد طايل وعبدالعال البسطويسى ومحمد عبدالواحد. وآخرون.

وبالإضافة إلى ما تقدم، وكما أشرنا من قبل، انتدبت «المنظمة» قيادات مُجربة وذات كفاءة عالية من المثقفين جرى تسكينهم لبعض الوقت فى المنطقة الحزبية. وكان الهدف من وراء هذا ترقية المستوى السياسى والثقافى العام وتحسين الأداء الحزبى للقيادات العمالية المحلية.وهكذا، وعلى سبيل المثال: تولى حسن صدقى المسئولية السياسية فى لجنة منطقة شبرا الخيمة.. وكان ذلك لفترة محدودة.

وكان بعض المسئولين النوعيين فى اللجنة المركزية يكلفون بالمشاركة فى اجتماعات لجنة المنطقة. فكان يوسف درويش وصادق سعد يحضران الاجتماعات الموسعة لمكتب المنطقة(١٥٢).

وكان قد سبق تسكين نبيل صبحى عضوا فى مكتب منطقة شبرا الخيمة. وتولى المسئولية بعض الوقت. كما كلف بالإشراف على عملية تثقيف الأعضاء والمرشحين العمال. وذلك وفقا لخطة موضوعة وذات مستويات مختلفة، كان من بينها الأخذ بنظام الإجازات المخصصة للدراسة.

وعندما طرحت قضية التوسع فى التجنيد انتدب يوسف درويش - لمعرفته بالمنطقة - لوضع الأسس التنظيمية لعملية التوسع على أساس إنشاء خلايا فى المصانع وفى الأحياء. وكلف نبيل صبحى بالإشراف على تنفيذ خطة التجنيد المكثف. وتمكن مكتب المنطقة من تجنيد بضع مئات من الأعضاء وبضع مئات من المرشحين(١٥٣).

ويعزو نبيل صبحى ازدهار المنطقة مرة أخرى فى النصف الثانى من الخمسينيات إلى الخط السياسى الذى تبنته «المنظمة». وهو خط الوحدة والصراع مع النظام القائم وقتئذ، فكانت «المنظمة» تثمن سياسة عبدالناصر تثمينا عاليا ولكن، مع التمسك بحركة مستقلة بسياسة طبقية تطالب بالديموقراطية ومشاركة الكادحين فى ثمار الاستقلال(١٥٤).

حواشى باب العمل الجماهيرى
الفصل الثانى

(١) طه سعد عثمان، منظمة ط.ع.، والطبقة العاملة تقرير بخط اليد سبق ذكره.
(٢) المصدر السابق.
(٣) المصدر ذاته.
(٤) طه سعد عثمان، مذكرات ووثائق، ص ٧١، ٧٢ الجزء الأول.
(٥) المصدر ذاته، ص ٧٢.
(٦) كان عبدالمقصود أبو زيد وعبدالعليم عمارة من أعضاء «طليعة العمال»، وكان محمد شطا من الحركة المصرية للتحرر الوطنى (حمتو).
(٧) طه سعد عثمان، مذكرات ووثائق جـ ١، ص ١٥٤.
(٨) المصدر ذاته.
(٩) المصدر ذاته، ص ١٧٧.
(١٠) بينين، جوبل، لقاء مع طه سعد، القاهرة ١٩٨٠، تسجيل.
(١١) طه سعد عثمان، منظمة «طليعة العمال» والطبقة العاملة المصرية، سبق ذكره.
(١٢) طه سعد عثمان، مذكرات ووثائق جـ ١، ص ٧١.
(١٣) يذكر طه سعد عثمان أن نقابة شبرا الخيمة كانت أول نقابة ترسل برقيات إلى الصحف والهيئات الحكومية لتأييد القيادات النقابية التى كانت قد أضربت عن الطعام فى ١٢ يونية ١٩٣٩، ونشرت جريدة الأهرام خبر الإضراب فى ١٣ يونية ١٩٣٩، انظر طه سعد عثمان، مذكرات ووثائق، جـ ١ ص ٧٦.
(١٤) عبدالمقصود أبو زيد، محضر نقاش.
(١٥) طه سعد عثمان، مذكرات ووثائق جـ ١، ص ٧٤.
(١٦) المصدر ذاته، ص ٤٧.
(١٧) طه سعد عثمان، مذكرات ووثائق جـ ١، ص ٤٧.
(١٨) المصدر ذاته، ص ٤٧.
(١٩) المصدر ذاته، ص ٨٤ ـ ٨٨.
(٢٠) طه سعد عثمان، مذكرات ووثائق جـ ١، ص ٨٤ ـ ٨٨.
(٢١) المصدر ذاته، ص ١١٦.
(٢٢) المصدر ذاته.
(٢٣) المصدر ذاته، ص ١١٩.
(٢٤) المصدر ذاته، ص ١٣١ ـ ١٣٢.
(٢٥) المصدر ذاته.
(٢٦) المصدر ذاته، ص ١٣٥ ـ ١٤٤.
(٢٧) بيان للرأى العام، مجلة الفجر الجديد، السنة الأولى، العدد ٢٨، ٣ إبريل ١٩٤٦، ص ١٧.
(٢٨) طه سعد عثمان، مذكرات ووثائق، جـ ١، ص ١٧٨ ـ ١٨٠.
(٢٩) المصدر ذاته، ص ١٤٧ ـ ١٤٨.
(٣٠) المصدر ذاته، ص ٧٨، ٨١، ٨٨، ١٢٧، ١٢٨.
(٣١) كان الشيخ سيد جزر من أعضاء «طليعة العمال» وقت أن كان رئيسا لنقابة عمال النسيج اليدوى.
(٣٢) طه سعد عثمان، مذكرات ووثائق، جـ ١، ص ٦٠.
(٣٣) المصدر ذاته، ص ٧٨.
(٣٤) المصدر ذاته، ص ٧٨، وأحمد سالم سالم، محضر نقاش.
(٣٥) طه سعد عثمان، مذكرات ووثائق، جـ ١، ص ٧٨، ٧٩.

(٣٦) المصدر السابق.
(٣٧) المصدر ذاته، ومحاضر نقاش مع: عبدالمقصود أبو زيد، يوسف درويش.
(٣٨) عبدالمقصود أبو زيد، محضر نقاش.
(٣٩) طه سعد عثمان، مذكرات ووثائق جـ ١، ص ٥٦ .
(٤٠) المصدر ذاته، ونص القرار ص ٢٢٥.
(٤١) طه سعد عثمان، الجزء الأول.
(٤٢) محمد عبدالغفار، محضر نقاش.
(٤٣) طه سعد عثمان، مذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر «وحدة الحركة العمالية» فى مصر والعالم، الجزء الرابع، ١٩٩٤، ص ٦٣، ٧٠.
(٤٤) عبدالعليم عمارة ومحمد عبدالغفار، محاضر نقاش.
(٤٥) طه سعد عثمان، وحدة الحركة العمالية فى مصر والعالم، الجزء الرابع، سبق ذكره.
(٤٦) عبدالعليم عمارة، محضر نقاش.
(٤٧) طه سعد عثمان، الجزء الأول، ص ١٧٦، ١٧٧، وثمة رواية أخرى تذهب إلى أن الغالبية الكبرى من أعضاء لجنة المندوبين قبض عليهم فى وزارة الشئون الاجتماعية، عندما دعاهم إسماعيل بك فخرى وكيل إدارة الأمن العام للتفاهم حول مطالبهم. ولكن قبض عليهم بعد أن وصلوا إلى الوزارة، وحولوا إلى سجن قليوب.
(٤٨) طه سعد عثمان، الجزء الأول، ص ١٠٣ ـ ١١٤ .
(٤٩) لمزيد من التفصيلات، انظر طه سعد عثمان، وحده الحركة العمالية فى مصر والعالم، سبق ذكره، المقدمة الخاصة للجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات مندوب نقابات عمال مصر فى مؤتمر النقابات العالمى.
(٥٠) أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشوئها ص ٧١٥، ٧١٦.
(٥١) المصدر السابق، ص ٧٢٩ ـ ٧٣٠.
(٥٢) المصدر ذاته، ص ٧٣٤.
(٥٣) المصدر ذاته، ص ٧٣٤ ـ ٧٣٥.
(٥٤) المصدر ذاته.
(٥٥) انظر النص الكامل لهذا البرنامج فى باب «الوثائق».
(٥٦) أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية منذ نشوئها حتى ١٩٧٠، ص ٧٣٦ سبق ذكره.
(٥٧) مخلص عمرو: المندوبون العرب فى مؤتمر النقابات العالمى، «مجلة الفجر الجديد» السنة الأولى، العدد الثانى عشر، أول نوفمبر ١٩٤٥ ص ٢، ١٥.
(٥٨) المصدر ذاته، ص ٢.
(٥٩) الاسم الذى كتب به يوسف درويش فى مجلة «الفجر الجديد» اشتراك عمال مصر فى مؤتمر النقابات العالمى فى «الفجر الجديد»، السنة الأولى، العدد العاشر، أول أكتوبر ١٩٤٥، ص ٢، ٩.
(٦٠) الإشارة هنا إلى «جماعة النهضة القومية» وهى المنظمة التى طرحت برنامجا للإصلاح ودعا إلى تحديد الملكية وإصلاح الجهاز الحكومى وكان من أبرز أعضائها: د. إبراهيم مدكور، مريت بطرس غالى، محمد زكى عبدالقادر، محمد خطاب وغيرهم.
(٦١) طه سعد عثمان، مذكرات ووثائق من تاريخ الطبقة العاملة فى «مجلة الكاتب» السنة الثانية عشر، العدد ١٣٠ يناير ١٩٧٢، ص ١٣٦، ١٤٥ .
(٦٢) المصدر ذاته، ص ١٣٦ .
(٦٣) المصدر ذاته، ص ١٣٦ .
(٦٤) المصدر ذاته، ص ١٣٦ ـ ١٣٧ .
(٦٥) المصدر ذاته، ص ١٣٧ .
(٦٦) طه سعد عثمان، المصدر ذاته، ص ١٣٧ . هذا وكان المؤلف قد بدأ يعمل مدرسا فى مدرسة

ابتدائية بالفيوم منذ ١٩٤٥/١١/١٩.

(٦٧) المصدر ذاته، ص ١٣٨، هذا ويعود طه سعد عثمان إلى هذه القصة مرة أخرى: إن «مؤتمر الشركات والمؤسسات الأهلية الذى كانت تنشط فيه قيادات من حمتو وإيسكرا قام من ناحية بإعلان تكوين مؤتمر نقابات عمال مصر» وطبع طلبات الانضمام ووزعها على النقابات فى جميع أنحاء القطر المصرى مما جعل «أعضاء اللجنة التحضيرية» يشتركون فى أعماله؛ خاصة مندوبى الأقاليم وهو - كما يذكر طه سعد - «الأمر الذى يقطع بأن نشاط أعضاء «مؤتمر الشركات والمؤسسات الأهلية» قد ازداد فى فترة سجننا وعجزت «اللجنة التحضيرية» لا عن قيادة وتوجيه الحركة النقابية فى القطر كله، بل وأيضا عن الاحتفاظ بأعضائها. انظر طه سعد عثمان - مذكرات ووثائق من تاريخ الطبقة العاملة المصرية فى مجلة الكاتب، القاهرة، السنة الثانية عشرة، العدد ١٣٣، إبريل ١٩٧٢، ص ١٤٥.

(٦٨) مصدر سبق ذكره، مجلة الكاتب، العدد ١٣٠، ص ١٤٢.

(٦٩) المصدر ذاته، ص ١٤٢ - ١٤٣ نص الخطاب.

(٧٠) اللجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات عمال القطر المصرى، عضو مجلس اتحاد النقابات العالمى «إرهاب منظم» فى مجلة «الفجر الجديد» السنة الأولى، العدد الثلاثون ١٩٤٦/٤/١٧، ص ١٧.

(٧١) طه سعد عثمان، مذكرات ووثائق فى تاريخ الطبقة العاملة المصرية، مجلة الكاتب، السنة الثانية عشرة فبراير ١٩٧٢، العدد ١٣١، ص ٤٠.

(٧٢) المصدر ذاته، ص ٤٠ - ٤١.

(٧٣) المصدر ذاته، انظر نص الخطاب، ص ١٤٢ - ١٤٣.

(٧٤) يذكر طه سعد عثمان أن هذا الخطاب قد وقعه - نظرا لوجوده فى السجن - محمد مدبولى سليمان. لمزيد من التفاصل انظر المصدر السابق ص ١٤٥ - ١٤٦.

(٧٥) المصدر السابق، ص ١٤٥ - ١٤٦.

(٧٦) المصدر ذاته، ص ١٤٥ - ١٤٦.

(٧٧) المصدر ذاته، انظر نص الميثاق ص ١٤٧ - ١٤٨.

(٧٨) طه سعد عثمان، مذكرات ووثائق فى تاريخ الطبقة العاملة، مجلة الكاتب، القاهرة، السنة الثانية عشرة، العدد ١٣٣ إبريل ١٩٧٢، ص ١٤٥.

(٧٩) أمين عز الدين، مصدر سابق، ص ٧٤١ - ٧٤٣.

(٨٠) طه سعد عثمان، وحدة الحركة العمالية فى مصر والعالم، ص ٤٨، ٥٩، ٦٠.

(٨١) طه سعد عثمان، المصدر السابق، ص ٦٢.

(٨٢) المصدر ذاته، ص ٧٦.

(٨٣) المصدر ذاته، ص ٦٠.

(٨٤) المصدر ذاته، ص ٦٠ - ٦١.

(٨٥) رؤوف عباس (دكتور)، الحركة العمالية فى مصر من ١٨٩٩ - ١٩٥٢، القاهرة، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، ١٩٦٨، مقابلة شخصية مع محمد يوسف المدرك فى ٣ يناير ١٩٦٥، ص ١٣٤.

(٨٦) قانون التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل، كفاح الشعب، العدد الأول، ١٩٤٦/٢/٢٢، ص ١.

(٨٧) صوت الشعب، «كفاح الشعب»، العدد الثانى، ١٩٤٧/٣/٩، ص ٤.

(٨٨) المصدر ذاته، ص ٤ - ٥.

(٨٩) المصدر ذاته.

(٩٠) المصدر ذاته.

(٩١) المصدر السابق.

(٩٢) الحالة فى مصانع نسيج شبرا الخيمة، فى «كفاح الشعب»، العدد الثالث، ١٩٤٧/٤/٩ ص

٢، ٣.

(٩٣) المصدر ذاته ص ٣.

(٩٤) كان تعبير «العمال الواعون» فى المجلة يشير إلى أعضاء «المنظمة» والمرتبطين بهم من المرشحين والعاطفين.

(٩٥) المصدر السابق، ص ٣.

(٩٦) المصدر السابق.

(٩٧) المصدر ذاته، ص ٤.

(٩٨) المصدر ذاته، ص ٥.

(٩٩) «نهضة الحركة العمالية» افتتاحية، «كفاح الشعب» العدد ٤، أول مايو ١٩٤٧، ص ١، ٢.

(١٠٠) أخبار فى «كفاح الشعب»، العدد الخامس ١٤ مايو ١٩٤٧، ص ٣.

(١٠١) المصدر ذاته ص ٣.

(١٠٢) المصدر ذاته ص ٣.

(١٠٣) المصدر ذاته ص ٣.

(١٠٤) المصدر ذاته.

(١٠٥) «أخبار» فى «كفاح الشعب»، العدد السابع ١٢ يونية ١٩٤٧، ص ٤.

(١٠٦) المصدر ذاته، ص ٤.

(١٠٧) المصدر ذاته، ص ٤.

(١٠٨) «أخبار داخلية» فى «كفاح الشعب»، العدد الثامن ٣٠ يونية ١٩٤٧، ص ٥.

(١٠٩) «أخبار داخلية» فى «كفاح الشعب»، العدد الثامن ٣٠ يونية ١٩٤٧، ص ٢.

(١١٠) المصدر السابق، ص ٥ ـ ٦.

(١١١) «أخبار.. أخبار»، فى «كفاح الشعب»، العدد ٩، ٧ أغسطس ١٩٤٧، ص ٦. هذا وكان الزملاء: عبدالمقصود أبو زيد وربيع زهرة وعبدالغفار سلام وعبدالرحمن رضوان أعضاء فى طليعة العمال.

(١١٢) المصدر السابق، ص ٦، ٧.

(١١٣) «نهضة الحركة العمالية»، ك.ش، أول مايو ١٩٤٧، ص ١ ـ ٣.

(١١٤) «كفاح الشعب»، ص ١.

(١١٥) المصدر ذاته، ص ١.

(١١٦) المصدر ذاته، ص ١.

(١١٧) المصدر ذاته، ص ١.

(١١٨) المصدر ذاته، ص ١.

(١١٩) المصدر ذاته، ص ١.

(١٢٠) المصدر ذاته، ص ١.

(١٢١) «كفاح الشعب»، العدد ١٦، فى ١٩٤٧/١١/١٠، ص ١، ٢. والعدد ١٧، فى ١٩٤٧/١١/١٨، ص ٣، ٤.

(١٢٢) «خيانة وتفريق» كلمة من أحد قراء «كفاح الشعب»، فى «كفاح الشعب»، العدد ١٤ فى ١٩٤٧/١٠/٢١، ص ٤.

(١٢٣) «هذه هى حالة الحركة النقابية»، مقال فى «كفاح الشعب»، العدد ١٤ فى ١٩٤٧/١٠/٢١، ص٤.

(١٢٤) المصدر ذاته ص ٥، ٦.

(١٢٥) المصدر ذاته، ص ٦.

(١٢٦) المصدر ذاته، ص ٦.

(١٢٧) المصدر ذاته، ص ٦.

(١٢٨) «إلى عمال الغزل والنسيج وملحقاتها بالقطر المصرى»، «كفاح الشعب» العدد ٢٤، ٢٨

مارس ١٩٤٨، ص ٤.

(١٢٩) «حول اللجنة الوزارية» المصدر السابق، ص ٤، ٥.

(١٣٠) «أخبار.. أخبار..» المصدر ذاته، ص ٦.

(١٣١) «إضراب عمال مصنع شوشة» صحيفة «الكفاح المشترك» (ط.ع. حتش) فى ١٩٤٨/٣/٢٦، ص ٣.

(١٣٢) «مصنع سباهى يضرب ثانية»، «كفاح الشعب»، العدد الصادر فى ١٩٤٨/٣/٢٦، ص ٤.

(١٣٣) «أخبار» فى «كفاح الشعب»، العدد ٢٧، فى ١٩٤٨/٤/٥، ص ٤.

(١٣٤) المصدر السابق، ص ٤.

(١٣٥) «أخبار» فى «كفاح الشعب» المصدر السابق.

(١٣٦) (عمال نصر يضربون مطالبين بحقوقهم ويكافحون أذناب البوليس - ماذا حدث فى إضراب ١٩٤٨/٧/٢١) فى «كفاح الشعب العدد» (الرقم غير ظاهر) فى ١٩٤٨/٨/١٧، ص ٤.

(١٣٧) «إلى عمال شبرا الخيمة.. ادخلوا النقابة لتحولوها إلى نقابة ديموقراطية» فى «كفاح الشعب»، العدد ٢٧ فى ١٩٤٨/٤/٥، ص ٢، ٣، سبق ذكره.

(١٣٨) المصدر السابق.

(١٣٩) لقاء مع طه سعد عثمان.

(١٤٠) «أخبار عمالية» فى «كفاح الشعب»، فى ١٩٤٨/٩/٢٨، ص ٥.

(١٤١) «هجوم أصحاب المصانع على أجور العمال» فى «كفاح الشعب»، فى ١٩٤٩/٢/٧، ص ٦.

(١٤٢) المصدر ذاته ص ٦.

(١٤٣) المصدر ذاته، ص ٦.

(١٤٤) لجنة الكادر بشبرا الخيمة، كفاح الأمة، ١٠ مايو ١٩٤٨.

(١٤٥) بعد استيلاء الإخوان على نقابة شبرا الخيمة كانت توجيهات «المنظمة» لعمال شبرا الخيمة، دخول النقابة لتغيير الوضع فيها.

(١٤٦) خطنا النقابى بين عمال شبرا الخيمة، الهدف، ١٩٤٨/٤/١٨، ص ٢.

(١٤٧) أخبار متنوعة، المقاومة الشعبية، ١٩٥٢/٣/٩.

(١٤٨) مهدى إبراهيم، حطموا الاتجاهات المخربة لوحدة العمال، المقاومة الشعبية، ١٩٥٣/٤/٣٠.

(١٤٩) صحافة الحركة الديموقراطية، المقاومة الشعبية، مايو ١٩٥٣.

(١٥٠) طه سعد عثمان، محضر نقاش مع محمد عبدالغفار.

(١٥١) أحمد سالم سالم، محضر نقاش.

(١٥٢) نبيل صبحى، محضر نقاش.

(١٥٣) المصدر ذاته.

(١٥٤) المصدر ذاته.

الفصل الثالث

العمل الجماهيرى فى صفوف الطلاب

- معارك القوى الوطنية الديموقراطية ضد السراى والإخوان المسلمين.
- التضامن مع الطلاب السودانيين ومساندة مطالب رجال البوليس والإدارة.
- بدء إنشاء المنظمة فى الوسط الطلابى.
- تأييد الثورة الوطنية الديموقراطية فى العراق.
- فك الحصار عن جامعة القاهرة والحركة تعاود الصعود.
- طلاب الثانوى فى الحركة الوطنية.
- مظاهرة ١٣ يناير ١٩٥١ ودور رئيسى «للمنظمة».
- ١٩٥١ معركة إسقاط التشريعات الرجعية.
- ضد الفتنة الطائفية.
- مظاهرة ٢٦ يناير ١٩٥٢ وحريق القاهرة ونقد ذاتى.
- قضية الديموقراطية منطلق المعارضة لثورة يوليو.
- الجبهة المتحدة فى الجامعة.
- مطلب الاتحاد العام للطلاب المصريين (١٩٤٧ - ١٩٥٧).
- اعتقالات فى صفوف الطلاب.
- الأنشطة الثقافية.
- الكفاح الاقتصادى للطلاب.
- العمل الجماهيرى فى جامعة عين شمس.

العمل الجماهيرى فى صفوف الطلاب(*)

مدخل:

فى استراتيجية «ط.ع..» أن الطلبة فى كتلتهم الغالبة تنتمى اجتماعيا إلى البرجوازية الوسطى والبرجوازية الكادحة فى المدن. وهى عموما برجوازية وطنية وديموقراطية وثورية تتفق طموحاتها مع تبنى وتحقيق أهداف جديدة ومتقدمة: وطنية وديموقراطية واجتماعية وثقافية.. غير أنها تنقسم إلى شرائح عديدة. ومن هنا، فإن مصالحها واتجاهاتها الديموقراطية والوطنية ليست متجانسة بقدر تجانس مصالح العمال والفلاحين واتجاهاتهم، وبالتالى، فإن بعض فئاتها أقل ثباتا وأكثر ترددا وأوغل فى الفردية، بما يجعلها تتميز بقلة الثبات وبفقدان الثقة فى كفاح الجماهير الموجه والمنظم، ومن ثم فهى عرضة للوقوع تحت تأثير الحركات الفاشية (مثل الإخوان ومصر الفتاة) ومع ذلك فإن البرجوازية الصغيرة فى المدن تظل - ولمرحلة طويلة - وطنية وديموقراطية، كما تظل احتياطيا مهما للغاية للثورة(1). هذا عن الأصول الاجتماعية للطلاب. ومن ثم ترتبط مصالحهم بالضرورة إيجابا وسلبا بانتصارات الثورة الوطنية الديموقراطية أو بإخفاقاتها.

وفيما يتعلق بالانتماء السياسى لطلاب الجامعات الذين خاضوا معارك الأربعينيات والخمسينيات، فقد غلب عليهم التوجه المعادى للاستعمار وذلك فى وقت مبكر منذ أن كانوا فى المدارس الثانوية.. وكانوا بوجه عام متعاطفين مع حزب الوفد وإن لم يلتحقوا كلهم بتنظيماته. وكان الكثيرون منهم أيضا انضموا إلى لجانه الطلابية والشبابية عبر مسالك شتى: عائلية أو شخصية أوسياسة عندما كان الوفد قائدا للحركة الوطنية. ذلك أن القضية الوطنية فى مصر كانت مركز الجذب الرئيسى للطلاب وللشباب عامة. وإذا صح أن غالبيتهم سارت وراء الوفد، إلا أن الشعور الوطنى أيضا كان يحرك أعدادا أخرى أقل عددا من الطلاب الذين جذبتهم أحزاب أخرى مثل الحزب الوطنى والحزب الوطنى الجديد وحزب مصر الفتاة (الحزب الاشتراكى).

أما ارتباط مجموعات من المثقفين والطلاب بالماركسية، فكرا وحركة، فقد بدأ يظهر فى صفوف أجيال أواخر الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات. وهى الأجيال التى كانت أكثر ميلا إلى التغيير خارج نطاق برنامج الوفد وسياسته وذلك سواء، فيما يتعلق بمضمون قضية الاستقلال والديموقراطية والعدالة الاجتماعية، وفيما يتعلق أيضا بعلاقتهم بدولة الاحتلال، أو فيما يتعلق بعلاقة مصر بالسودان. أو بعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. ولم تبدأ الشعارات التى طرحها الماركسيون تحل بالتدريج محل الشعارات السياسية والاجتماعية القديمة إلا فى النصف الأول من الأربعينيات. ولاحظ بعض المناضلين المشاركين - إذ ذاك - فى الحركة الطلابية أن مجلة «الفجر الجديد» كانت منذ ١٩٤٥ - قد تولت صياغة برنامج جديد يتضمن مفاهيم وشعارات جديدة للحركة الوطنية الديموقراطية.

ولكل ما تقدم كان اهتمام «المنظمة» لا يفتر لكسب الطلاب - باعتبارهم قوة ثورية - إلى أهداف التحرر الوطنى والتقدم الاجتماعى. وتم هذا من خلال عمل سياسى من ناحية ومن ناحية أخرى عبر الدفاع المستمر عن مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية الملحة ودعوتهم للعمل على إقامة منظماتهم الطلابية الديموقراطية.

وانعكست هذه السياسة فيما كانت تكتبه وتنشره مطبوعات «المنظمة» - وهو كثير - عن كفاح الطلاب الوطنى ومتاعبهم الاقتصادية. وفيما يلى أمثلة قليلة:

(*) من تقرير كتبه نبيل زكى عن الحركة الطلابية.

من ذلك الوقائع التى تتعلق بمطالب فئوية للطلاب ومواقف سياسية نشرتها مجلة «كفاح الشعب» من عددها الأول فى ٢٢ فبراير ١٩٤٧ بما يكشف محاور اهتمامات «المنظمة» فى الوسط الطلابى، كما يكشف اتصالاتها بمراكز التجمع الطلابية. فقد تبنت «كفاح الشعب» مطالب اللجنة التنفيذية لمعاهد التربية للمعلمين بالزيتون والإسكندرية وشبين الكوم وأسيوط، وهى المطالب التى رفعتها اللجنة إلى وزير المعارف وإلى المجلس الأعلى للتعليم بشأن جعل الدرجة التى يتخرج عليها طلبة الدبلوم هى السادسة المخفضة مع تهيئة دراسات عليا لهم حتى يكون باب الترقية مفتوحا أمامهم.

ودافعت «كفاح الشعب» عن حق طلاب مدرسة تحسين الخطوط الملكية وخريجيها فى إعادة تدريس مادتى الخبرة والتربية العلمية والعملية فيها وأن تكون بداية تعيينهم فى الدرجة الثامنة الفنية.

وكانت «كفاح الشعب» مع طلبة كلية الطب بالإسكندرية عندما توجهوا إلى معسكر مصطفى باشا يوم إنزال العلم البريطانى وهتفوا بسقوط الاستعمار، ومع طلبة كلية الهندسة بالإسكندرية خلال صدامهم مع قوات البوليس مما أسفر عن إغلاق الكلية يومين؛ غير أن الضغط الطلابى أدى إلى فتح الكلية للجميع دون قيد أو شرط.

وأبرزت «كفاح الشعب» مظاهرات يوم ٢١ فبراير (عيد الطلاب العالمى) بمدارس رأس التين الثانوية ومحمد على الصناعية بالإسكندرية، وهجوم طلبة رأس التين على مكاتب الإدارة والقبض على ١٥ طالبا، واحتلال طلبة مدرسة محمد على لمبنى المدرسة إلى أن أخرجهم البوليس بالقوة.

وكذلك تابعت «كفاح الشعب» إضرابات الطلبة بالإسكندرية يومى ٢٥ و٢٦ فبراير ١٩٤٧، وهى الإضرابات التى اشترك فيها طلاب الجامعة ومدرسة الرمل الثانوية ومدرسة التجارة الجديدة ومدرسة المرقسية الثانوية، وكذلك نضال طلبة كلية الزراعة بالإسكندرية لتحقيق إشرافهم على اتحاد كليتهم. ووقفت «كفاح الشعب» إلى جانب طلبة المدارس الثانوية بكفر الشيخ الذين عجزوا عن دفع المصروفات المدرسية. وإلى جانب طلاب معاهد المعلمين الابتدائية بشبين الكوم الذين واجهوا تهديد وزير المعارف بإغلاق معاهدهم حتى يتراجعوا عن مطالبهم العادلة، وإلى جانب الوفديين وغير الوفديين بكلية الهندسة (جامعة القاهرة) الذين تلقوا إنذارات بالفصل والذين تم فصلهم بسبب نشاطهم السياسى.

غير أن «كفاح الشعب» لم تتابع فقط التحركات الوطنية المناوئة للاستعمار فى صفوف الطلبة أو حقوقهم التى تتصل بديموقراطية التعليم أو مطالبهم العادلة المتعلقة بالعملية التعليمية ذاتها أو نظم التعليم أو تعميم الديموقراطية فى الاتحادات، وإنما اهتمت المجلة أيضا بما يمس شئون الطلبة فى حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والصحية؛ إذ تنوه «المجلة» بتقرير كبير أطباء الوحدات العلاجية بجامعة فاروق (الإسكندرية) حول الحالة الصحية لطلاب الجامعة المذكورة. فقد أوضح التقرير أن نسبة الطلبة الأصحاء هى ٧,٥ فى المائة فقط. مما يعنى أن ٩٣,٥ فى المائة من الطلبة مصابون بمختلف الأمراض. وأضاف التقرير أن عدد المترددين على الوحدات العلاجية خلال عام ١٩٤٧ بلغ ١٥,٧٨٤ طالب وأنه ثبت من بحث الحالات جميعها أن ٧٨ فى المائة من الأمراض سببها سوء التغذية والمساكن غير الصحية(٢).

وتستخلص المجلة من ذلك أن الطلبة مثل باقى الطبقات الشعبية لم ينالوا العناية الواجبة بشئونهم «إلا فى ظل حكومة ديموقراطية تمثل الشعب وتعمل فى سبيله»(٣).

هكذا، وانطلاقاً مما أسلفنا، نقدم فيما يلى ما أمكن تجميعه من وقائع ومواقف الطلاب الأعضاء فى «المنظمة» وذلك بالطبع ضمن الإطار العام للكفاح

الطلابى الوطنى الديموقراطى فى الجامعات والمدارس الثانوية والفنية فى فترة تمتد من أوائل ١٩٤٧ إلى أواخر ١٩٥٧.

وفى هذا كله، نعتمد بالأساس على التقرير الضافى الذى كتبه نبيل زكى معتمداً على ما وجده من وثائق ومحاضر نقاش وشهادات بعض الأفراد.

معارك القوى الوطنية التقدمية
ضد السراى والإخوان المسلمين

فى مواجهة تصاعد الحركة الطلابية التى عارضت بحزم حكم السعديين وحكم إسماعيل صدقى باشا، وهتفت: أين الجلاء يا نقراشى! أين الغذاء! لجأت حكومات الأقلية إلى وسائل شتى لقمع الحركة الطلابية؛ فقد حاصرت قوات البوليس فى فبراير ١٩٤٧ كلية الهندسة جامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة). ولكن اللجنة القيادية للطلبة فى الكلية ردت على الحصار بإمهال الحكومة يوما لرفعه. ولما لم تستجب الحكومة وقع صدام بين البوليس والطلاب أسفر عن إغلاق الكلية يومين.

وعقدت إدارة الكلية عدة مجالس تأديب لبعض الطلبة الوفديين وغيرهم ووجهت إلى البعض إنذارات وتم فصل البعض الآخر.

وكان فى مقدمة زعماء الحركة رجائى عبدالملك وحسن صدقى وجمال عنتر من «الطليعة الوفدية» وفخرى مفتاح من «طليعة العمال» وسمير ملطى من «الشرارة». وقد نالهم الكثير من الإجراءات الصارمة التى اتخذتها الكلية.

وعندما تم استبعاد رجائى عبدالملك من الكلية عاد إليها تحت ضغوط زملائه الطلاب(٤).

خطة تقسيم الصفوف ودور «الإخوان المسلمون»:

كانت خطة الحكم الرجعى وأعوانه فى مواجهة تصاعد الكفاح الشعبى الالتجاء إلى تخريب وحدة القوى الوطنية والديموقراطية وتقسيم صفوف الطلبة استمرارا لما فعلته فى عامى ١٩٤٥ و١٩٤٦ والاعتداء على الطلاب الوطنيين والديموقراطيين واليساريين. وعلاوة على ذلك كله نشطت الجماعة فى محاولات إشعال فتنة طائفية لإجهاض الحركة الوطنية الديموقراطية التى كانت تتصاعد بقوة.. فأحرق أفراد من هذه الجماعة كنيسة فى الزقازيق وهاجموا بعض المسيحيين فى الإسكندرية. وأشادت «كفاح الشعب» بالوعى الذى أحبط المؤامرة واستنكار المسلمين والمسيحيين لها.وسجلت ما أصدره طلبة الجامعة المسيحيون من بيانات تدعو إلى الإخاء مع المسلمين وتكشف أبعاد اللعبة التى تستهدف منح الاستعمار ذريعة «الدفاع عن الأقليات». كما سجلت المؤتمر الذى عقده بعض طلبة الكليات للتنديد بمحاولات التفرقة. وأشارت إلى أن الطلبة جمعوا تبرعات للدعاية ضد جرائم التفرقة كما أن الطلبة المسيحيين أحبطوا محاولة بعض المسيحيين المتعصبين الذين لجأوا إلى البطريركية.. فبدلا من أن ينتهى اجتماعهم بالاحتجاج ضد الإخوان المسلمين (كما أراد هؤلاء المتعصبون).. انتهى بالتأكيد على أنهم مصريون وطنيون يستنكرون الأعمال المعادية للوحدة الوطنية أياً كان مصدرها.(٥)

وتحت عنوان أخبار مختلفة جاء فى «ك.ش.»:

إن الجماهير الغفيرة التى اشتركت فى جنازة صبرى أبو علم باشا السكرتير العام للوفد هتفت، عندما وصلت إلى ميدان عابدين (القصر الملكى)، هتفت بشعارات «الولاء للشعب» و«حق الإقالة للشعب». ويعنى إلغاء حق الإقالة تعديل الدستور بما لا يُمكّن الملك من إقالة الوزارات كما يشاء ويهوى. هذا وشارك فى جنازة سكرتير الوفد مجموعة من

أعضاء «المنظمة» ونذكّر القارئ «بأن لجنة العمال للتحرير القومى» كانت الهيئة السياسية الوحيدة فى مصر التى طالبت فى برنامجها «بإلغاء حق الإقالة».(٦)

وفى الوقت ذاته كانت إدارة جامعة القاهرة قد قررت يوم الاثنين ٢٨ أبريل ١٩٤٧ عطلة لجميع طلابها بمناسبة قيام الملك فاروق بتوزيع الشهادات فى ذلك اليوم على الخريجين. وكان المفهوم فى أوساط الطلبة أن العطلة التى تقررت لطلاب الجامعة قصد بها تفادى تحطيم الزينات المقامة على شرف الملك. (٧)

وفى ديسمبر ١٩٤٧ أقيم فى كلية طب القاهرة، حفل لإزاحة الستار عن النصب التذكارى للشهداء. وحاول الإخوان المسلمون السيطرة على الحفل لكنهم فشلوا بفضل الكلمة التى ألقاها طالب الطب إبراهيم الشربينى واستعرض فيها القضية المصرية من ثورة عرابى حتى تطوراتها الأخيرة منددا بالاستعمار وأعوانه الذين خانوا وطنهم فى جميع مراحل الكفاح الوطنى. وقوبلت الكلمة بتصفيق الطلبة وهتافاتهم التى تردد «أن الكفاح كفاح الشعب والقضية قضية الشعب. وفشلت مؤامرة الإخوان التى استهدفت أن يقتصر الحفل على كلمات الرثاء التقليدية للشهداء. وشارك فى الحفل طلاب من أعضاء «المنظمة».

وكان خط «المنظمة» واضحا: وهو عزل تأثير ونفوذ الجماعات الرجعية والموالية للسلطة عن الطلاب وإعلاء كلمة اليسار وتعميق مضمون الكفاح الوطنى بحيث يشمل الاستعمار والفئات الاجتماعية المتعاونة معه وكل أنواع الأتباع.(٨)

استغلال القضية الفلسطينية لقمع الحركة الجماهيرية:

فى نوفمبر - ديسمبر ١٩٤٧ كانت الصحف تنشر العديد من العناوين الضخمة والصور المثيرة كجزء من حملة واسعة لإشعال نار الحرب بين العرب واليهود. فى الوقت نفسه كانت هذه الصحف تقدم الملك عبدالله ملك الأردن وهو يلتهب حماسا لتحرير فلسطين ويرابط بجيشه الذى يقوده الجنرال الإنجليزى جلوب باشا على حدود فلسطين منتظرا اللحظة التى تبدأ فيها الحرب عندما يجلو الإنجليز عن فلسطين.

أما حكومة النقراشى فقد وجدت فى تفجر مشكلة فلسطين فرصة سانحة لتعلن أبواق الحكومة أن مصر سترسل ١٢٠ ألف جندى إلى فلسطين. وفى الوقت نفسه سمحت بالمظاهرات فى حدود أنها غير موجهة ضد الحكومة أو ضد الإنجليز. ولكن سرعان ما كانت تقمع عندما تتحول المظاهرة إلى رفع شعارات الحركة الوطنية الديموقراطية المصرية.

لكن حكومة النقراشى لم تقف عند منع تنظيم المظاهرات والمؤتمرات والاجتماعات الوطنية ولكنها سمحت للقوى الفاشية والإرهابية بأن تكوّن تشكيلات عسكرية تحت شعار تحرير فلسطين. وأخذ الإخوان المسلمون ومصر الفتاة يتسلحون، وانضم إليهم وساندهم شخصيات مثل صالح حرب باشا وعلى ماهر باشا وعباس حليم. وكان شعار الجميع إنشاء فرق مسلحة لطرد اليهود من فلسطين.

وفى هذا الجو المحموم كانت الحكومة تقاوم أى تحرك وطنى، وكان هدفها أن ينسى الشعب مآسيه وأن ينسى حقوق البلاد.

أمام هذا كله كان موقف «المنظمة» كما يلى:

الجهاد الذى لا يفتر ضد الاستعمار وأعوانه وشركائه سواء كانوا صهيونيين أو مستبدين خائنين. وليكن الجهاد من أجل تحرير بلادنا رأس الرمح من أجل تحرير فلسطين. وأن عمل الوطنيين المخلصين هو محاربة العدو الرئيسى المشترك لمصر ولفلسطين. وأن عدونا وعدو إخواننا عرب فلسطين هو الاستعمار وأعوانه والصهيونية الآثمة. (٩)

دروس مظاهرات يوم فلسطين:

علقت «كفاح الشعب» على المظاهرة الكبرى التى أقيمت بمناسبة يوم فلسطين وقالت إن الحكومة لم تستطع أن تمنعها ولكن عمدت فى الوقت نفسه إلى تخريبها. فقد جهزت البوليس السياسى والعلنى وحشرته فى المظاهرة حتى أن كثيرين ممن كانوا يهتفون وَيُحْمَلُون على الأعناق كانوا من البوليس السرى. فى الوقت ذاته، كانت الحكومة مطمئنة إلى أن الإخوان «المسلمين» و«مصر الفتاة» و«جبهة مصر» (حزب على ماهر باشا) استعدوا لحرف المظاهرات فى اتجاه مغلوط. فبدلا من أن تسير المظاهرات ضد الاستعمار والصهيونية وضد تقسيم فلسطين صممت هذه الجماعات على أن توجه هذه المظاهرات للهتاف ضد اليهود وضد مجلس الأمن.

وقد استعد الإخوان، فخرجوا فى تشكيلات عسكرية وسلحوا أنفسهم بالعصى والسكاكين. ولكن عندما أخذت الجماهير تهتف ضد الاستعمار بدأ الإخوان المسلمون يهاجمون كل من يهتف هتافا فيه كلمة «الشعب» أو «الحرية» أو «الديموقراطية». وكانوا يصرخون فى وجه كل شخص يهتف بحياة الشعوب العربية أو بحريتها ويصفونه بأنه «خائن وشيوعى». ومع أنهم كانوا يريدون أن تتحول المظاهرة إلى مجزرة إلا أن عددا من شباب الوفد وأعضاء «المنظمة» كانوا قد اشتركوا فى المظاهرة ووجهوها الوجهة السليمة المعادية للاستعمار وأعوانه وضد الصهيونية وتقسيم فلسطين. وكان من السهل على الوفديين والشيوعيين والوطنيين المخلصين أن يحولوا مجرى المظاهرة إلى الوجهة السليمة لأن الجماهير الشعبية المشتركة أحست فى نداء هؤلاء الوطنيين بما يعبر عن أمانيها.

واستجابت الجماهير المتظاهرة كذلك للنداء بحرية الشعوب العربية وديموقراطيتها. وهكذا انقلبت مظاهرات يوم فلسطين ضد الاستعمار وضد الحكومة وانحازت إلى صف الوطنيين والجماهير الشعبية وإلى أعضاء «ط.ع..» والشباب الوفدى. وليس من شك فى أن المظاهرات الشعبية يمكن أن تتجه ضد أعداء الشعب إذا وجهت إلى أهدف الحرية والعدالة والديموقراطية.(١٠).

القوى الوطنية تقرر
الرد على العنف «الإخوانى»:

فى ديسمبر ١٩٤٧، اتسعت موجة الإضرابات فى المدارس والمعاهد وفى الجامعة وشملت طلاب دار العلوم والمعلمين ومعاهد المعلمين الأولية. وكان ذلك بمناسبة «يوم فلسطين» وخرج أعضاء «جماعة الإخوان» إلى الساحة فى تشكيلات عسكرية مسلحة وكان الهدف تدبير مجازر يسقط فيها الوطنيون، وتحويل المعركة إلى تخريب يشوه سمعة الحركة الوطنية والشعبية. ووقعت بالفعل عدة اشتباكات وصدامات.

ولكن كان لابد فى النهاية من أن تطرح قيادات «الطليعة الوفدية» فى الجامعة قضية استخدام «الإخوان» لأساليب عنيفة ضد القوى الوطنية والديموقراطية التى تختلف شعاراتها مع شعارات «الإخوان». وهكذا تولى سيد إبراهيم بكار (*) مهمة تنظيم اجتماع لعدد من شباب القيادة الوفدية وطلابها. واختير منزل عضو مجلس الشيوخ محمود أبوالفتوح مقرا لهذا الاجتماع حيث يصعب على بوليس الحكومة الرجعية أن تقتحم الاجتماع بسبب الحصانة البرلمانية التى يتمتع بها عضو المجلس.

وحضر الاجتماع: رفيق الطرزى، مصطفى موسى، أحمد طرياى، أحمد عبده حسنين،

(*) سيد إبراهيم البكار: كان فى الأربعينيات طالباً بكلية الآداب - جامعة القاهرة. وكان من القيادات البارزة فى لجنة الطلبة التنفيذية العليا (وفدية). ثم سكرتيراً للتنظيم فى هذه اللجنة. وانضم إلى «ط.ع.» فى ١٩٥٤.

عبدالمجيد المهيلمى وعادل الضبع وآخرون من الشباب الوفدى والطلاب الوفديين. ونوقش الموقف الذى يتعين اتخاذه من اعتداءات «الإخوان» المتكررة فى الجامعة. وانتهى المجتمعون إلى قرار بالرد على العنف بالعنف فى معركة محسوبة. وكان رفيق الطرزى قد تبرع بمبلغ كبير لشراء السياط (وكانت تعرف بالكرابيج السودانى). وفى اليوم المحدد ١٩ يناير ١٩٤٧، أخفوا السياط. وتجمع الطلبة أمام كلية الحقوق. وعندما شرع الطلبة الإخوان فى استفزازهم أظهروا سياطهم واشتبكوا مع الإخوان فى معركة وطاردوهم إلى الشوارع المحيطة بالجامعة الأمر الذى أدى إلى انحسار اعتداءات الإخوان على الطلاب فترة طويلة.(١١)

لا ولاء للملك:

تظاهر طلبة الفاروقية الثانوية فى ١٩٤٨/١/٣١، مطالبين بزوال وزارة القصر. وتوجهوا إلى الجامعة حيث انضم إليهم طلبتها وهتف الجميع بسقوط الوزارة النقراشية وكانت شعاراتهم: أين الجلاء يا نقراشى! أين الغذاء؟ أين الكساء؟ واصطدم بالمتظاهرين قوة كبيرة من رجال البوليس ونشبت معركة استخدمت فيها العصى والأحجار وقبض على عدد كبير من الطلاب بعد تفتيش بيوتهم.(١٢)

وفى مناسبة ذكرى اتفاقيتى السودان (١٨٩٩)، التى فرضتها بريطانيا على السودان الشقيق تصادف التقاء هذه الذكرى مع يوم نظمته حكومة النقراشى تحت اسم يوم «الولاء» تكريما للملك. وقد عقد الطلبة الوفديون والتقدميون (الماركسيون) مؤتمرا فى الجامعة واشتبكوا خلاله مع الطلاب من الإخوان المسلمين ومصر الفتاة وانتهت المعارك بهزيمة الفاشيين، وبإحراق ملفات الطلاب الوطنيين الموجودة فى مكتب الحرس الجامعى، كما أحرقت صورة الملك. وكان يوم «الولاء» الذى اصطنعته السلطات مناسبة لانتشار الروح الجمهورية فى الجامعة. ووقعت فى الوقت ذاته أحداث مماثلة فى الإسكندرية فتكونت مظاهرة سارت فى شوارع المدينة الرئيسية تهتف بسقوط الملك.

وعلقت مجلة «الهدف» على ما حدث، فقالت:

إنه ما من شك فى أن علينا أن نؤيد تلك الروح الجمهورية فى الجامعة وفى غير الجامعة. وأن نشجع الطلبة، وغير الطلبة، فى كفاحهم ضد الفاشيين والرجعيين. وأن نعمل على توسيع تلك الحركة (المناوئة للسراى) حتى تضم الطبقات الشعبية؛ خاصة الطبقة العاملة.(١٣)

المعسكرات تستقطب:

فى ٢١ فبراير ١٩٤٨ نظم طلاب جامعة فؤاد الأول مظاهرة كبرى احتفالا بالحدث التاريخى المهم الذى مثله لقاء العمال والطلبة فى فبراير ومارس ١٩٤٦.

وكان قد سبق ذلك عقد اجتماع حضره مدير الجامعة ورئيس القلم السياسى ومدير الأمن العام وقرروا وقف المظاهرات أيًا كان الثمن. كما قرروا تسليح «الإخوان» والطلاب المؤيدين للحكم القائم. وقبضت الحكومة على مئات الطلاب وأودعتهم السجون وضربتهم ضربا مبرحا وانتهكت حرمة بيوتهم.(١٤)

واستخدمت الحكومة الإخوان المسلمين لضرب جماهير شعبنا. فسمحت لهم بشراء الأسلحة وبالتدريب على القتال، على الرغم من أن الحكومة اكتشفت أنهم يخزنون السلاح بدعوى مساعدة فلسطين. ومنذ أيام تفجرت قنبلة فى دار المعاملات الإسلامية التابعة للإخوان. واشتبك الإخوان المسلمون مع أعضاء من «مصر الفتاة» فى كوم النور واستعمل

الإخوان بنادقهم فقتل أحد أتباع مصر الفتاة وجرحوا الكثيرين ولم تتحرك الحكومة. وفسرت جريدة «الأساس» لسان حال الحزب السعدى أسباب الاعتداء بقولها إنه يوجد من أعضاء مصر الفتاة فى كوم النور عناصر شيوعية![١٥]

وفى فبراير ١٩٤٨، أقامت إدارة جامعة فؤاد الأول احتفالا بعيد ميلاد الملك فقام الطلاب أعضاء الطليعة الوفدية بتحطيم الزينات، وكان عبدالمجيد أبو زيد «عضو المنظمة» والطالب بحقوق القاهرة يهتف فى المظاهرة «لا حكم إلا حكم الله»، «يسقط حكم الفرد المطلق».[١٦]

مظاهرة فلسطين:

وشارك ممثلو «المنظمة» من الطلاب فى مظاهرة ضخمة خرجت من الجامعة واتجهت إلى فندق شبرد القديم فى شارع إبراهيم باشا. وحاصرت المظاهرة الفندق الذى كان يعقد به اجتماع لمناقشة الأوضاع فى فلسطين ومشروع التقسيم الذى رفضته «المنظمة» فور إعلانه. وكان أحد الأمراء السعوديين يحضر الاجتماع مع رياض الصلح رئيس وزراء لبنان.[١٧]

ضد قهر الطلاب السودانيين:

لم تغفل «كفاح الشعب» دور السودانيين فى الحركة الوطنية الديموقراطية الطلابية المصرية. فقد وقف الطلبة السودانيون بقوة مع هذه الحركة فى مواجهة حكومة النقراشى الثانية (١٩٤٦/١٢/٩ – ١٩٤٩/١٢/٢٨) وفى مواجهة تصرفات إسماعيل الأزهرى. وانضموا إلى زملائهم المصريين فى «الكفاح المشترك ضد العدو المشترك».

وانتقدت «ك.ش.» بشدة اجراءات الحكومة المصرية الانتقامية التى تمثلت فى وضع لائحة جائرة لبيوت السودان (منازل إقامتهم فى مصر)، ومنع الطلبة السودانيين من ممارسة أى نشاط وطنى أو سياسى. وعندما تظاهروا ضد هذه اللائحة حاصر البوليس بيوت الطلبة واقتحمها وأخرج الطلبة بالقوة إلى الشارع واعتدى على مائة منهم.[١٨]

مساندة مطالب رجال البوليس

وكتبت «ك.ش.» عن مظاهرة يوم ١٩٤٨/٤/٦، التى نظمها طلاب جامعة القاهرة تضامنا مع إضراب رجال البوليس والإدارة. فقالت إن الطلاب خرجوا فى مسيرة سلمية كبرى وأن البوليس حاول تفريق المتظاهرين الذين نادوا وتجمعوا أمام كلية طب قصر العينى ودعوهم إلى الخروج معهم. وقد انضم العديد من أفراد الشعب إلى المظاهرة وصفقت الجماهير للمتظاهرين الذين قوبلوا أيضا بزغاريد النساء.

والملاحظ أن «كفاح الشعب» انتقدت تعدد وتضارب الهتافات فى هذه المظاهرة وقالت إنه كان من الأفضل الاتفاق على هتافات موحدة ترضى الجميع من مختلف التيارات سواء الوفديين أو اليساريين.[١٩]

صدامات متعددة ومتزايدة:

وشنت «كفاح الشعب» فى عددها الصادر فى ١٠ مايو ١٩٤٨ حملة على أجهزة القمع

التى ألقت القبض على عدد من طلاب كلية الهندسة بالقاهرة، واتهمتهم بتوجيه المظاهرات نحو هتافات معادية للملك والرجعية ووجهت إليهم النيابة تهمة محاولة قلب نظام الحكم. كما واصلت حملتها على الحكومة الرجعية التى تحاصر دور العلم؛ خاصة الجامعتين فى القاهرة والإسكندرية خوفا من الحركات الطلابية الوطنية هذا بالإضافة إلى تعجيز الطلبة عن طريق فرض قيود المصاريف المدرسية. وأشارت «كفاح الشعب» إلى نجاح طلبة كلية الطب فى اقتحام الأبواب والدخول إلى كليتهم رغم اعتداءات البوليس عليهم.(٢٠)

وأفردت «كفاح الشعب» مساحة كبيرة لمذبحة كلية الطب عقب مقتل سليم زكى حكمدار القاهرة. ونقلت عن شهود عيان من سكان المنازل المجاورة للكلية أن رجال البوليس كانوا يقذفون بالطلبة من النوافذ ومن فوق الأسطح إلى أرض الشارع أو إلى مياه النيل وسط صرخات السيدات اللاتى وقع بصرهن على هذه الفواجع. ونشرت الكثير عن جرائم اقتحام المعامل وقتل مساعد المعمل لأنه حاول أن يعترض طريق رجال البوليس، وضرب وإصابة عدد من الأساتذة وتحطيم متحف الباثولوجيا على أيدى المهاجمين من رجال الشرطة واستقالات واحتجاجات من الأساتذة. وتحدثت المجلة عن مظاهرات عارمة وقعت فى طنطا والمنصورة والإسكندرية وإلقاء قنبلتين فى مظاهرة بالمدرسة الخديوية وإضراب طالبات مدرستى الأميرة فوزية والأميرة فريال والمطالبة بتغيير اسم المدرسة الأولى. وترديد شعار «خرجت الطهارة من قصر الدعارة» فى إشارة إلى طلاق الملكة فريدة من الملك فاروق.(٢١)

وأثبتت ردود الفعل المصرية إزاء نضال الشعب السودانى عمق العلاقة بين الشعبين المصرى والسودانى. فمظاهرات التضامن فى مصر امتدت من القاهرة والإسكندرية إلى بورسعيد والزقازيق. ويلفت النظر تلاحم طلاب الجامعة المصريين والسودانيين بإزاء ما حدث فى كلا البلدين. وبهذا أصبح وجود الطلاب السودانيين فى وسط الطلاب المصريين مصدرا قويا لإثارة الشعور الوطنى والقضايا الوطنية. ومن هنا دعت «ك.ش.» المواطنين إلى مواصلة الإثارة حول الحركة الوطنية السودانية ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا. فتأييد الأحرار السودانيين يثير ويحرك كتلا كبيرة من الجماهير الوطنية؛ خاصة الوفديين واليساريين والوطنيين المخلصين بوجه عام. وإن واجبنا أن نوثق صلاتنا بالسودانيين وأن يكون ذلك بالتحرك والاشتراك معهم وتأييد المظاهرات والإضرابات التى ينظمونها من أجل السودان.(٢٢)

تسلل الاستعمار فى صفوف الطلاب:

يذكر نور غنيم أن القوى العميلة للاستعمار فى الداخل كانت تنشط نشاطا واسعا للتغلغل فى صفوف الطلاب. فيلاحظ أنه قاوم فى محيط نشاطه فى المدرسة الثانوية محاولات جماعة «إخوان الحرية» لتجنيد بعض التلاميذ وأنها جذبت بالفعل عددا منهم. وكانت هذه الجماعة تنشط بتمويل إنجليزى. وكانت خطتها أن تنشط فى المدارس الثانوية عن طريق تكوين لجان للخطابة والرياضة ولجان ثقافية. (ومن المعروف أن جماعة إخوان الحرية هذه كانت إنجليزية تأسيسا وتمويلا على الرغم من عضويتها المصرية). كذلك نشطت جمعية الفلاح لتجنيد طلاب من شبرا. ولكن العمل ضد الجماعات المشبوهة وضد الجناح اليمينى فى الوفد استمر حتى أصبحت مدارس شبرا وروض الفرج ترتبط بسياسة الطليعة الوفدية فى نهاية الأمر.(٢٣)

«المنظمة» وبدء انتشارها فى الوسط الطلابى

قبل عام ١٩٤٨ كانت عضوية «المنظمة» فى الجامعات ومعاهد العلم محدودة بكيفية ظاهرة لا سيما إذا قيست بعضوية «الطليعة الوفدية» التى كان لها الثقل الأكبر بين مختلف الكتل والتيارات الحزبية.

ومن بين منظمات اليسار الماركسى كانت منظمة «الشرارة» تضم العدد الأكبر من الطلاب الماركسيين.. تليها منظمة «حمتو» وذلك قبل أن تتحد المنظمتان فى «حدتو» عام ١٩٤٧.

على أن الوضع – كما لاحظ نبيل زكى – بدأ يتغير فى صفوف الطلاب الماركسيين بدءا من أواخر عام ١٩٤٨. وفى الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٥ كان الوضع فى الحركة الطلابية أن «ط.ع..» دخلت إلى الصفوف الأولى من هذه الحركة. وأن «المنظمة» كانت فى أكثر من موقف ومعركة تمسك بالقيادة فى جامعتى القاهرة وعين شمس وفى عدد كبير من المدارس الثانوية.

فلقد جاءت إلى «المنظمة» عناصر متميزة من لجان الطلاب الوفديين فى المدارس الثانوية. كما جاءت إلى «المنظمة» قيادات مناضلة من «الطليعة الوفدية» ومن حزب الكتلة الوفدية ومن المدارس الثانوية؛ بل وأعضاء أو عاطفين من منظمة «حدتو» ومن منظمات أخرى. وتوزعت أنشطة الطلاب أعضاء «المنظمة» على الجامعات فيما عدا الجامعة الأزهرية، وعلى المدارس الثانوية الأميرية والأهلية والمتوسطة الفنية وعلى النوادى الحزبية للوفد والكتلة وعدد من مدارس مدن الصعيد وأحياء القاهرة.(٢٤)

تضامن الحركة الطلابية مع الشعب العراقى:

أشارت «ك. ش.» إلى أن أعوان بريطانيا من حكام العراق (نورى السعيد وصالح جبر) قد نجحوا فى عقد معاهدة جديدة بين العراق وانجلترا. وتنص المعاهدة على قيام مجلس للدفاع المشترك والمعونة المتبادلة وتعطى لإنجلترا مركزا ممتازا فى العراق. وبعد توقيع المعاهدة صرح وزير خارجية بريطانيا إرنست بيفن بأن هذه المعاهدة نموذج يحتذى لإقامة معاهدات أخرى على غرارها فى الشرق العربى.(٢٥)

لكن الشعب العراقى هب فى انتفاضة عارمة سقط فيها مئات الجرحى والقتلى واعتقلت الحكومة أكثر من ثمانية آلاف شخص.

غير أن هذه الإجراءات لم تزد الشعب العراقى إلا تصميما وإقداما على الجهاد. ولاح فى الأفق خطر حرب بين الشعب العراقى وعملاء الاستعمار واستحكمت المواجهة بين الجانبين. وتبين الأمير عبدالله الوصى على العرش أن الشعب ثائر وأخذ يتسلح بما يستطيع ويتدفق على المعركة. فكان لابد للوصى أن يعلن أن المعاهدة باطلة لا تمثل مصلحة البلاد. وهذا ما كان وسقطت المعاهدة.

وتجاوب الطلبة المصريون مع شعب العراق؛ فوقعت مظاهرات عنيفة تعيد إلى الأذهان أحداث فبراير ومارس ١٩٤٦.

وأزعجت أحداث الجامعة السلطة القائمة. فاجتمع وزير الداخلية بمدير الجامعة ورئيس البوليس السياسى ومدير الأمن العام. وقرروا وقف تيار المظاهرات الوطنية. وقاموا بتسليح الإخوان والطلبة المؤيدين للنظام، وأعدوهم للقيام بمظاهرة حكومية تتوجه

إلى قصر عابدين تحت حراسة الدبابات والبوليس.(٢٦) وفعلا أتموا ما أرادوا وإن لم يشترك فى هذه المظاهرة سوى عدد قليل من الطلبة على خلاف المظاهرات الوطنية الرائعة التى اشترك فيها الطلبة وهاجموا أثناءها مراكز حرس الجامعة التى تحتفظ بتقرير ضد الطلاب الوطنيين.

فى الوقت ذاته هاجمت صحف المعارضة وعلى رأسها جريدة «صوت الأمة» التى كان يشرف عليها د. محمد مندور المعاهدة العراقية وأخذت تنبه الأذهان إلى المؤامرة التى يدبرها الاستعمار وأعوانه. وما لبثت الصحف أن هاجمت تلك المعاهدة بحيث تسمم الجو فى وجه الاستعمار وحكومة النقراشى وزاد تنبه الرأى العام.

وتحدثت «ك.ش.» عن الدور الذى قام به الطلاب الوفديون فلاحظت أن هؤلاء الطلاب «كانوا عماد المظاهرات الوطنية الرائعة فى الجامعة. كما كانت جريدة «صوت الأمة» عماد مقاومة المعاهدة العراقية البريطانية». وفى الوقت ذاته انتقدت «ك.ش.» موقف القيادة الوفدية الذى لم يتطبع بطابع العمل الإيجابى وتركت مهمة إفشال المؤامرة إلى الجماهير الوفدية.(٢٧)

فك الحصار عن الجامعة

نشرت «ك.ش.» أن الطلبة الوفديين كانوا قد عقدوا العزم على القيام بحركة وطنية فى الجامعة عند استئناف الدراسة يوم السبت ٤ ديسمبر ١٩٤٨. وفى صباح هذا اليوم خرجت مظاهرة وطنية من كلية الهندسة وتوجهت إلى الجامعة وهى تهتف «يسقط العهد الحاضر.. ويسقط سفاح كوبرى عباس وعدو الطلبة»(٢٨)

وقوبلت المظاهرة من مختلف الكليات بالترحيب. وكان مما أذكى شعور المتظاهرين فى ذلك اليوم أن قوات البوليس قامت بتفتيش جميع الطلاب من رأسهم إلى أقدامهم بحجة وجود منشورات ومفرقعات. ثم جاء هذا الاستفزاز ليضاف إلى ما كان يعانيه طلاب الجامعات من تحويلهم إلى مجالس التأديب، وإنذارهم بالفصل، وحرمانهم من المجانية وحجزهم أمام أبواب الجامعة، وسحب بطاقاتهم.(٢٩)

وفى هذا المناخ عقد الطلاب مؤتمراً أمام إدارة الجامعة. ودفعهم الحصار المفروض من البوليس إلى أن يتجهوا إلى حيث يقيم مدير الجامعة الدكتور إبراهيم شوقى. وكان قد بادر بهذا الاقتراح طالب الحقوق وعضو «ط.ع.» عادل فهمى ومعه عبداللطيف زاكر عضو «الطليعة الوفدية». وتبعهم عدد كبير من الطلاب إلى مكتب المدير الذى عرف فى أوساط الطلاب بأنه من أعوان الملك والسعديين. وطالب عادل فهمى وعبداللطيف زاكر المدير بإلغاء مجالس التأديب؛ فوافق.. وطالباه بطرد الحرس الجامعى فوعد بالبت فى الأمر.. وبإطلاق حرية الطلاب فى إنزال صحف الحائط؛ فوافق. وعندما طولب بفك الحصار البوليسى رد بأن هذا ليس من اختصاصه لأن الأمر فى يد وزارة الداخلية. وهنا اقترح عادل فهمى على الطلاب أن يرغموا المدير على أن يذهب معهم لفك الحصار وقد كان.

وعند اقترابهم من باب الجامعة أنذَر الطلاب قواتِ البوليس المحاصِرة بأن مدير الجامعة معهم وأن أى اعتداء على الطلاب سوف يتحمل البوليس مسئوليته. وفتحت أبواب الجامعة وخرجت المظاهرة الضخمة وانضم إليها طلاب مدرسة السعيدية الثانوية وبعض عمال شركتى البيرة والدخان. وامتنع البوليس عن إطلاق النار عندما أدركوا أن مدير

الجامعة محاصر بجموع الطلاب. وهنا حدث انفجار عنيف يقدر أنه دانة مدفع أو شيء من هذا القبيل وانتهز رجال البوليس تخلخل صفوف المتظاهرين وانقضوا واختطفوا مدير الجامعة من بين المتظاهرين.(٣٠)

مظاهرة لتأييد فيتنام:

قاد عادل فهمي عضو «المنظمة» مظاهرة طلابية خلال استضافة الدكتور القللي أستاذ القانون الجنائي وعميد حقوق القاهرة لوفد فرنسي من جامعة السربون. وكانت المظاهرة ضد السراي وضد حكومة السعديين. وترددت شعارات التأييد لشعب فيتنام وشعب المغرب العربي في نضالهما ضد الاستعمار الفرنسي وهتف الطلاب بحياة البطل الفيتنامي «هوشي منه». وتم تقديم عادل فهمي وآخرين إلى مجلس تأديب بتهمة العيب في الذات الملكية على مسمع من أجانب.(٣١)

حركة الجماهير تعاود صعودها

هلَّ عام ١٩٥٠، وواجهت القوى الوطنية الديموقراطية؛ خاصة «الطليعة الوفدية» وضعا سياسيا على قدر كبير من الدقة والتعقيد لأكثر من سبب في مقدمتها:

- إن حزب الوفد المصري جاء إلى الحكم وقد وجد نفسه بين شقي رحى. من ناحية، هناك مطالب الحركة الوطنية المعادية للاستعمار والرجعية.. ومن ناحية أخرى سياسة الوفد الجديدة في الصلح مع القصر والانصياع له. وكان قد وضح بجلاء أن مطالب الحركة الوطنية هو استقلال غير مشروط بشرط أو مقيد بقيد.

ولكن الوفد بحكم طبيعته الطبقية لا يستطيع - في التحليل الأخير - أن يقطع بحسم مع معسكر الإمبريالية والرجعية الداخلية.

- إن الحركة المطلبية لجماهير الطبقة المتوسطة والطبقات الكادحة كانت قد فاضت وتفاقمت وامتزجت بالحركة السياسية التي ما كان في مقدور الوفد أن يستوعبها أو يقمعها بالقوة السافرة.

- وبين ضغوط المطالب الوطنية والمطالب الاقتصادية والاجتماعية لجأت حكومة الوفد إلى إجراءات وتشريعات منافية للديموقواطية أو على الأقل للحريات المقررة في الدستور.

في هذا السياق الشائك تحركت «ط.و.» ولم يكن ذلك بالأمر السهل. فهي مازالت تنسب للوفد حزبيا ورسميا - ومازالت تأمل في إحداث تغيير الوفد من الداخل ولا ينهي وجوده. ولكن فرض على «ط.و.» أن تخوض هذا الصراع المعقد - معظم الوقت - مرتبطة ومناضلة بصدق - من أجل الاستقلال والديموقراطية والعدالة الاجتماعية. وفي هذا توثقت ارتباطاتها الكفاحية أكثر بأكثر بمنظمة «طليعة العمال» وبمجمل فصائل حركة التحرر الوطني والاجتماعي. وهكذا واصل الطلاب أعضاء «المنظمة» عملهم في فترة حكم الوفد ١٩٥٠ - ١٩٥٢.

في مظاهرة الاحتفال بفوز الوفد:

واحتفالا بفوز الوفد في الانتخابات دعت «ط.و.» إلى مظاهرة عارمة شاركت فيها «المنظمة» وكان يقودها عبدالمحسن حمودة وكيل لجنة الطلبة التنفيذية العليا. وتحركت هذه المظاهرة من جامعة القاهرة، وطافت في أحياء الجيزة والقاهرة. وهتف المتظاهرون بسقوط

أحزاب الأقلية.. وجمعت فيها توقيعات تطالب بتعديل الدستور وقانون الانتخاب لمنح المرأة المصرية حق الترشيح والانتخاب.(٣٢) وكان يقوم بجمع التوقيعات من أعضاء «المنظمة» عادل الضبع وحسن صدقى وعادل فهمى وآخرون.

المدارس الثانوية فى الحركة الوطنية الديموقراطية

وإذا صح أنه كان لطلبة الجامعات ثقل كبير فى حركة الجماهير الشعبية والوطنية فإن هذه الحركة التى جذبت إلى ساحتها جميع التنظيمات السياسية والنقابية والمهنية، قد اغتنت أيضا وبكيفية ملحوظة بإسهام الحركة الطلابية فيها وعلى سبيل المثال:

اتبعت القيادة الوطنية لطلاب المدارس الثانوية أسلوبا كان يصل بعملية الحشد والتعبئة إلى درجة عالية من الاتساع. فيذكر نور غنيم عندما كان فى المدرسة الثانوية أنه لكى يمكن تحريك القوى الطلابية فى الأحياء المتجاورة، يتعين أن يبدأ التحرك من ثلاث مدارس ثانوية مختارة بالذات هى مدارس: روض الفرج الثانوية وشبرا الثانوية والقومية لثانوية. وعندما تتحرك هذه المدارس (التى كانت تضم فى العادة أكبر مجموعات من الطلاب المهتمين بالعمل الوطنى) (تجذب إليها بالضرورة مدارس أخرى هى مدارس: الصناعات الزخرفية والصنائع الميكانيكية، ومدرسة النيل الثانوية والإيمان الثانوية والاستقلال الثانوية. مع ملاحظة أن هذا الأمر كان يتم فى أحياء سكنية مترابطة ترابطا وثيقا بحكم الجوار والتداخل، وبها نفوذ كبير للوفد. وهى أحياء شبرا وروض الفرج والساحل.

ويذكر نسيم يوسف أنه فى حى العباسية، كان منير عبدالظاهر شنب(*) (من قيادات «ط.و.») يتبع الأسلوب ذاته. فقد كانت هناك مدرستان: فؤاد الأول الثانوية ومصر الثانوية تقودان عمليا بقية مدارس الحى وهى: فاروق الأول الثانوية، والهندسة التطبيقية، والحسينية الثانوية، ومدرسة التجارة بالظاهر، وخليل أغا الثانوية، والنهضة الثانوية. وعندما يتجمع طلبتها يشقون طريقهم إلى وسط القاهرة؛ إما إلى نادى سعد زغلول «نادى الحزب السعدى» ليرفعوا شعارات: «استفتوا الشعب.. استفتوا الشعب». وإما إلى جامعة فؤاد الأول «القاهرة»، رافعين شعارات الحريات الديموقراطية وهاتفين بحياة الشعبين المصرى والسودانى لينضموا إلى طلبة الجامعة فى مؤتمراتهم ومسيراتهم.

ويذكر خالد حمزة أنه كان يقوم بنشاط واسع فى حى الظاهر «بالقاهرة» وأنه قاد إضرابا فى عام ١٩٥٠ فى مدرسة الظاهر الثانوية. وعندما انتقل إلى مدرسة السعيدية الثانوية المجاورة لجامعة القاهرة كان يتسلل إلى الحرم الجامعى ليشارك فى المؤتمرات والمظاهرات الوطنية. وكان يخطب فى طلاب الجامعة - أحيانا - فى الأوقات التى كان يتغيب فيها عادل فهمى لسبب أو لآخر.

معارك بين يسار ويمين فى الوفد:

فى الوقت ذاته يذكر حسن صدقى أنه بعد مجىء الوفد إلى الحكم كانت تقع معارك بين جناحين من الطلبة الوفديين: أحدهما جناح «الطليعة الوفدية»، والآخر كان يسمونه «بالسراجيين». وكان يستخدم فى هذه المعارك أحيانا الشوم والسكاكين والكرابيج.

(*) منير عبدالظاهر (شنب) الطالب بمدرسة فؤاد الأول الثانوية، ثم بكلية الزراعة جامعة فؤاد الأول. من الطليعة الوفدية وكان يقود المظاهرات الحاشدة فى حى العباسية. كما كان عضوا منتخبًا فى اتحاد كلية الزراعة.

ويلاحظ حسن صدقى أن تأثير «طليعة العمال» على قاعدة الوفد من خلال العمل المشترك بين «المنظمة» والقوى الديموقراطية الطلابية والشبابية وصل حد أن الوفد أصبح يعانى من حرب حقيقية بين فريق مؤيد لمصطفى موسى يضمنا ويضم عناصر «ط.و.» وفريق السراجيين».(٣٣) وهو الأمر الذى يفسر رد فعل قيادات الطلاب من تيار «الطليعة الوفدية» على الإجراءات التى اتخذها بحقهم فؤاد سراج الدين.

ضد الملكية:

وعاودت الحركة الطلابية هجومها على الملك فيذكر حسن صدقى أن أول هتاف صريح ضد الملك قاله عادل فهمى فى أحد المؤتمرات التى نظمتها فى الجامعة عناصر «الطليعة الوفدية واليسار» وأن الموقف بعد إنزال الشعار فرض على منظمى المؤتمر أن يقوموا بحراسة عادل فهمى بشكل مكثف وأنه كان لهذا الشعار دوى عظيم حالة أن الملك مازال يحتفظ بهيبته.

ويضيف نسيم يوسف: إن الشعارات التى رفعها عادل فهمى هى «باسم الدستور: إن الملك مجرد خادم» و«اليوم الملك خان الشعب». وكان ذلك بعد أن تولى الوفد الحكم عام ١٩٥٠.

فى يناير ١٩٥٢، قبض على عضو «المنظمة» «نور غنيم» بتهمة العيب فى الذات الملكية فى مظاهرة تضم طلاب المدارس الثانوية بشبرا. وأضرب طلاب هذه المدارس مطالبين بالإفراج عنه.

ويذكر نور غنيم أنه فى ١٩٤٦، عندما كان طالبا وفديا، كلفه سيد بكار بالهتاف ضد الملك، وبعد أن ارتبط بمنظمة «طليعة العمال» ظل يردد الشعار نفسه. كما رفع هذا الشعار عام ١٩٤٨ بعد حرب فلسطين.

نضال مشترك ضد عدو مشترك:

وعندما حضر رئيس وزراء إيران مصدق إلى القاهرة خرجت الجماهير الشعبية لاستقباله، وشارك فى ذلك أعضاء «المنظمة» وتجمع المتظاهرون وهتفوا بحياة مصدق بطل التأميم وبحياة الشعبين الإيرانى والمصرى، وحاول الإخوان المسلمون السيطرة على المظاهرة ولكنهم لم يتمكنوا، واشترك فى قيادة هذه المظاهرة من أعضاء «المنظمة» شفيق إسماعيل، محمد سعدة، نسيم يوسف وآخرون.(٣٤)

مظاهرة ١٣ يناير ١٩٥١

فى ١٣ يناير ١٩٥١، تدفقت على مقر وزارة الخارجية المصرية بميدان الإسماعيلية (ميدان التحرير) جموع ضخمة من طلبة الجامعات وتلاميذ المدارس الثانوية والفنية. وتعتبر هذه المظاهرة واحدة من أهم التحركات الجماهيرية فى تاريخ حركة التحرر الوطنى فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية على أن كل هذا لم يحل دون أن تعاود الحركة الوطنية صعودها المتجدد وتشكل قيادات جديدة لها من القيادات الطبيعية التى ظهرت فى المدارس الثانوية.

فيذكر عادل فهمى الطالب بحقوق جامعة فؤاد الأول (القاهرة) أنه برزت فى هذه الجامعة بعض تجمعات أو لجان ثورية كانت تعقد اجتماعاتها اليومية بعد انتهاء الدراسة.

ومن هذه اللجان تكونت فى ١٩٤٩ اللجنة الوطنية للطلاب. ثم انضمت هذه اللجنة إلى «اللجنة الوطنية العامة» التى كانت تضم عناصر من غير الطلاب. ودخل عادل فهمى اللجنة الوطنية العامة ممثلا للطلبة بتوقيعات جاوزت الألف توقيع[٣٥].

وكانت «اللجنة الوطنية للطلبة» تضم ممثلين لقوى وأحزاب سياسية مختلفة من الطليعة الوفدية والشيوعيين وممثلين لجناح فتحى رضوان (الحزب الوطنى الجديد) وعضواً من الحزب الاشتراكى (مصر الفتاة).

فمن الشيوعيين «ط.ع.» ضمت اللجنة: عادل فهمى (حقوق القاهرة) ونبيل زكى (آداب القاهرة) ممثلا «للمنظمة» وكان معه رشدى خليل (هندسة عين شمس) وجمال البراد (هندسة القاهرة) وعادل الضبع (حقوق القاهرة).

ومن الشيوعيين «حدتو»: أحمد الرفاعى وعبدالمنعم الغزالى وعادل حسين (حقوق القاهرة). ومن «منظمة الحزب الشيوعى المصرى (١٩٤٩)»: جلال كشك (حقوق القاهرة) وأسعد نديم (آداب القاهرة).

ومن «الطليعة الوفدية» ضمت اللجنة أحمد طرباى وكيل لجنة الطلبة التنفيذية العليا (بعد سفر عبدالمحسن حمودة إلى باريس ليستكمل دراسته) وحسن صدقى ورجائى عبدالملك وأحمد عبده حسنين وأحمد عبدالجواد وهبة وصفوان الغايش ومحمد الجويلى.

كما ضمت من المستقلين لطفى عبدالسميع أحد زعماء طلبة آداب القاهرة ويوسف كمال وآخرين[٣٦]. ويذكر عادل فهمى أنه كان من أسباب قوة اللجنة الوطنية للطلاب أنها ضمت بالإضافة إلى طلاب الجامعات قادة العمل الطلابى بالمدارس الثانوية والفنية الذين انتظموا فى اتحاد وفدى التوجه. وكان عادل الضبع عضو المنظمة يقود هذا الاتحاد[٣٧].

الإعداد للمظاهرة:

بدأت فكرة إعداد مظاهرة قصر النيل فى سياق سياسى محدد؛ فقد كان شعار إلغاء معاهدة ١٩٣٦ هو الشعار المركزى بعد مجىء الوفد إلى الحكم. وعلى الرغم من ذلك فإن وزير الخارجية الدكتور محمد صلاح الدين كان قد أدلى بتصريح استفز الشعور الوطنى، عندما صرح بأنه لا يمكن الإسراع بالمفاوضات مع الإنجليز. وأن هذه المفاوضات فى أيد أمينة. كما صرح الوزير بأن مصر تبحث الانضمام إلى الحلفاء (أمريكا وبريطانيا ودول أخرى) فى الحرب الكورية[٣٨].

هنا اجتمعت اللجنة التنفيذية الضيقة المنبقة عن اللجنة الوطنية وقررت اللجنة تنفيذ قرار اللجنة الوطنية بالقيام بمظاهرة طلابية ضخمة. واتجه التخطيط لدعوة جميع مدارس

مناطق القاهرة (ثانوية وفنية) وجامعتى القاهرة وعين شمس. وكان أهم تجمع هو تجمع منطقة شبرا بإشراف إسماعيل سرور(*) ونور غنيم، يليه تجمع السيدة زينب مدارس (الخديوية - الخديو إسماعيل - المبتديان - الإبراهيمية). وتجمع من منطقة العباسية طلاب (فؤاد الأول - فاروق الأول - مصر الثانوية - خليل أغا- تجارة الظاهر وغيرها)، ودعى إلى الاشتراك فى هذه المظاهرة طلاب الجيزة من مدارس: السعيدية - تجارة الجيزة - عمرو بن العاص وغيرها.

والجديد أن العنصر النسائى كان ممثلا فى هذه اللجنة الوطنية وبالذات من المدارس الثانوية.. نذكر منهن: شقيقة جمال البراد وقريبات وشقيقات لبعض الأعضاء وهن فى الوقت ذاته أعضاء فى «المنظمة»(٣٩).

ولاحظ عادل فهمى أنه فى المناسبات الوطنية كانت تأتى مساعدات ومساهمات من خارج المحيط الطلابى من الصحفيين. بل يمكن أن نضيف أيضا عمليات تعبئة من تلك التى برز فيها - بقدرته على الحشد والتنظيم - سيد إبراهيم بكار أحد قيادات «الطليعة الوفدية» وسكرتير لجنة الطلبة التنفيذية العليا (الوفدية).

وفى صباح ١٩٥١/١/١٣ أخذت تتوافد تجمعات المدارس الثانوية والفنية والصناعية وطلاب كليات جامعة عين شمس: الزراعة والحقوق والهندسة بالعباسية. واتجهت إلى جامعة القاهرة وهى ترفع شعاراتها الوطنية التى كانت تدور وبشكل عام حول برنامج اللجنة الوطنية مع تركيز خاص على المطالبة بإلغاء معاهدة ١٩٣٦.

وقد ضاق حرم جامعة القاهرة على سعته بالمتظاهرين حتى امتد الحشد خارجها ليغطى المساحة بينها وبين حديقة الأورمان وكلية الهندسة. وقام عادل فهمى فألقى الخطاب الرئيسى بالحرم الجامعى وتلا القرارات التى أُعدتْ لتقديمها إلى وزير الخارجية بمقر الوزارة بميدان الإسماعيلية.

وبدا منذ اللحظة الأولى أنه كان من الصعوبة بمكان السيطرة التامة على تلك الحشود الغفيرة من المتظاهرين. ولذلك حرصت اللجنة التنفيذية على ضمان السيطرة باختيار العناصر التى تتولى قيادة التجمعات المدرسية. وكان لهذه العناصر بدائل مستعدة لأن تحل محل أية قيادة تتخلف. وكان للتكل الوفدى الشيوعى خبرة ملموسة فى تنظيم الهتاف. ويذكر عادل فهمى أن قيادة هذا التكتل فى ذلك اليوم كان يتقدمها محمد سعدة وشفيق إسماعيل (العباسية) وجمال البراد من هندسة القاهرة وكلهم من «ط.ع.». وكان من «الطليعة الوفدية» حسن صدقى ورجائى عبدالملك وهم من قيادات هندسة القاهرة وكان من قيادات«ط.و.» أيضا أحمد طرباى (حقوق القاهرة) ومنير شنب (زراعة القاهرة) ونور غنيم قائدا لمدارس (روض الفرج وشبرا الثانوية والفنية)(٤٠)، وكان الاتفاق بين قيادات المظاهرة أن تقدم إلى وزير الخارجية بيانا يشتمل على مطالب محددة كان من بينها:

- إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ الخاصتين بالسودان.
- الالتزام بالحياد الإيجابى على المستوى الدولى وعدم الزج بمصر فى الحرب الكورية.

وبالإضافة إلى المطالب الوطنية تضمن البيان:

- المطالبة بتعديل الدستور بما يتيح للمرأة حق الانتخاب والترشيح مع خفض سن الترشيح، كما تضمن البيان مطالب جامعية مثل:
- إلغاء الحرس الجامعى وفك الحصار عن الجامعة.

(*) إسماعيل أحمد سرور، من الطليعة الوفدية وكان طالبا بمدرسة شبرا الثانوية وعرف بدوره فى قيادة الجماهير بحى شبرا. كما كان عضوا منتخبا فى اتحاد طلبة الهندسة جامعة فؤاد الأول (القاهرة).

هذا بالإضافة إلى عدد من المطالب الاقتصادية التى تخص الطلاب(٤١).

كان السؤال الذى طرح فى المظاهرة مَنْ يقدم المطالب إلى الوزير. هنا استبعد محمد جويلى (طليعة وفدية) أن يقدم عادل فهمى البيان بمقولة: إنه معروف «كشيوعى». ولم يمانع عادل فهمى حفاظا على وحدة الصف. وانتزع جويلى البيان من يد أحمد طرباى واتجه به ليقدمه إلى الوزير. ولكن الوزير عنفه وقابله بجفاء وطالب المتظاهرين بالانصراف إلى معاهدهم والكف عن «الأسلوب الغوغائى» فى معالجة القضايا الوطنية الكبرى.

وعندئذ قام زملاء عادل فهمى بحمله على أكتافهم واقتربوا به من سور مبنى وزارة الخارجية.

وخاطب عادل الوزير قائلا:

سيدى الوزير: نحن طلاب مصر نتقدم لحكومة الوفد بطلبات محددة اتخذت بعد مناقشات مستفيضة. وما أتينا هنا إلا لإعلامكم بهذه الطلبات وإن كنا من غير ذوى النصاب الذين وصلوا الى البرلمان(٤٢). فنحن نمثل كل الشعب: طلابه وعماله وفلاحيه ووجهتنا الآن إليك، لا للتمسح بجدران وزارتك. فالشعب هو القادر وحده على إرغام المستعمر وأذنابه على احترام قراراتنا.

وهنا حدث شىء عجيب. فبعد هزيم الرعد الذى كان يتجاوب به ميدان التحرير خيم صمت رهيب(٤٣).

وكان عادل فهمى قد نجح فى استنهاض المشاعر الوطنية والإحساس بالعزة والكرامة. وبعد دقيقة من الصمت انفجرت الهتافات تصم الآذان. وترددت شعارات: الشعب.. الشعب.. ليحيا الشعب وتسقط معاهدة ٣٦.. والطلاب جنود الأمة. وارتج الأمر على الدكتور صلاح الدين وظهر عليه الارتباك الشديد وحمل إليه معاونوه كوبا من الماء وحاول إلقاء بعض كلمات ولكنها لم تكن مسموعة حتى لهؤلاء الذين أحاطوا بالشرفة.

وعاجله عادل فهمى بقوله: «وإليك سيدى الوزير وإلى حكومتك هذه القرارات». ولزمت المظاهرة الصمت حتى أكمل قراءة القرارات(٤٤).

ووجه الدكتور صلاح الدين السؤال: وما هى إذن مهمة البرلمان؟ وتعالت الهتافات هذه المرة: «عادل فهمى زعيم الطلبة» و«الطلاب جنود الأمة» وعندئذ قال صلاح الدين: يا أستاذ عادل أنا أقصد أنه من الصعب علىّ أن أسمع من خلال هذه الضوضاء وأنا أحتكم إلى ضميرك. هل يمكن أن أقوم بنقاش مع هذه الآلاف؟ إننى أطلب منك التفضل ومن تنتقى بالدخول إلى الوزارة والتفاوض معى، فهذه هى الطريقة الديموقراطية الوحيدة(٤٥).

وشعر عادل فهمى بأن الوزير يريد، بجميع الوسائل، تفريق هذا التجمع الهائل، فقال: سيدى، أنا لست زعيما لأحد، ولا توجد بيننا اتفاقات أو أسرار، وإذا أردت أن تعلق على هذ المطالب فليكن ذلك أمام إخوانى جميعا.. طلاب مصر. ورد صلاح الدين بقوله: هل تعتقد بإمكانى مناقشة إلغاء المعاهدة وملابسات الحرب الكورية وما يمر به العالم والأمم المتحدة من غزو شيوعى بهذه الطريقة؟ قال عادل فهمى: أنا لا أطالب برأيك فى كل هذا، وإنما أكتفى بإبلاغك بطلباتنا وعلى رأسها إلغاء المعاهدة وتحقيق الجلاء الشامل والالتزام بسياسة الحياد الإيجابى وعدم الزج بنا إلى جانب مستعمرينا فى حرب ضد الشعب الكورى(٤٦).

وهنا فقد صلاح الدين السيطرة على أعصابه وقال: طيب قول ورايا: تسقط الشيوعية، فقال له عادل فهمى: سيدى هذا ما لم آت به، ولذلك فأنا لا أطالبكم بأن تقول: تسقط الرأسمالية. وهنا وقع جلال كشك فى الفخ وقال لصلاح الدين: طيب قل أنت تسقط أمريكا. فقال الوزير أنا لا أستطيع ذلك لأننى لا أستطيع أيضا أن أقول: تسقط روسيا.

وانتفض صلاح الدين موجهًا هتافاته للمجموعة المحيطة بشرفته من المخبرين والموظفين قائلا: تسقط الشيوعية وردد الهتاف الذين يقفون حوله بالشرفة وتحتها. وقال له عادل فهمى: سيدى التزاما بالحياد الإيجابى الذى تنادى به، أقول لك إن كنت مخلصا: هل تنادى بسقوط الرأسمالية؟ فقال الوزير: لا أيضا. وهنا التفت عامل فهمى إلى جموع المتظاهرين وهو يقول خاين.. خاين. فرد المتظاهرون: «يا صلاح!» وهتف: «إنزل.. إنزل» وردد المتظاهرون مرة أخرى «يا صلاح»!.. وكان المقصود أن صلاح الدين خان مطالب المعارضة التى كانت جزءا من برنامج الوفد(٤٧).

بعد ذلك اتجهت المظاهرة إلى ميدان السيدة زينب. وكان لهذه المظاهرة أصداء محلية وعالمية(٤٨).

لجنة الميثاق:

فى ١٩٥١/٤/٤، اشترك أعضاء من «المنظمة» فى المؤتمر الذى عقد بنادى كلية الحقوق – جامعة فؤاد الأول وحضره كتاب معروفون وصحفيون أعضاء من هيئة التدريس بالجامعة وعدد كبير من الطلاب ذوى الانتماءات السياسية والحزبية المختلفة. وتوصل المؤتمرون إلى وضع وثيقة تحت عنوان «الميثاق الوطنى» عبرت عن المواقف السياسية التى تلتزم بها القوى الوطنية والديموقراطية. من ذلك:

– رفض أية صورة من صور التحالف الثنائى أو متعدد الأطراف مع الاستعمار الأنجلو أمريكى والدول الدائرة فى فلكه. وقطع المفاوضات فورا.

– الحفاظ على السلم العالمى والوقوف فى صف المدافعين عنه.

– توثيق علاقات الكفاح المشترك بين الشعبين المصرى والسودانى.

– الوقوف ضد الاعتداء على الحريات العامة بإقرار حرية المواطنين فى تكوين جمعياتهم السياسية وإلغاء البوليس السياسى والإفراج عن المسجونين السياسيين، وإعادة جميع الصحف الملغاة. وإلغاء الأحكام الصادرة ضد سجناء الرأى؛ خاصة تلك الأحكام التى أصدرتها المحاكم العسكرية(٤٩).

١٩٥١: معركة إسقاط التشريعات الرجعية ومعارك أخرى

كتبت «المقاومة الشعبية» تقول:

إن إطلاق الحريات هى المسألة الأساسية اليوم؛ إذ لا يمكن أن تقضى الطبقات الشعبية على أعدائها وهى مكبلة بقيود تمنعها من الاجتماع والتنظيم والدعاية.

وفهمت الحكومة الوفدية هذا تماما فرأيناها تتقدم بقوانين لمنع نشر أخبار القصر وأخبار الجيش وقانون الجمعيات (الأحزاب)(٥٠). وقد رفض البرلمان قانون المشبوهين السياسيين وقانون تقييد الصحافة. ولكن لكى تتقوى الحركة الوطنية لابد من تحطيم القوانين الحالية المقيدة للحريات: قانون المطبوعات، قانون محاربة الشيوعية، قانون الاجتماعات والمظاهرات، قوانين القصر والجيش وقانون الإضراب، قانون حفظ النظام فى معاهد التعليم، قانون النقابات فى منع النقابات من الاشتغال بالسياسة وفى تحريم حق التنظيم على العمال الزراعيين.

وفى سبيل صد هذه الهجمة على حريات وحقوق أساسية تكاتفت «ط.و.» و«ط.ع.» فى جهد منسق لمعارضة إقرار هذه القوانين. وكانت معركة ناجحة ساندها الرأى العام والكتاب والصحفيون الديموقراطيون والقوى الوطنية واليسار الماركسى.

كانت المعركة التى سميت فى يونية ١٩٥١ بالمعركة ضد قانون المشبوهين السياسيين من أهم وأنجح المعارك التى دخلتها «المنظمة» فى تعاون وثيق مع «الطليعة الوفدية» والشخصيات والقوى المخلصة لقيم ليبرالية يفاخر بها الوفد.

ففى اليوم الذى تقرر فيه نظر مشروع القانون المقدم من قيادة الوفد إلى مجلس النواب جرى الاتفاق مع طلاب «ط.و.» وشبابها على الترتيبات التالية:

١ - يتم حشد كبير من الطلاب والشباب يشترك فيه أعضاء من «المنظمة» فى النادى السعدى؛ حيث كان مقرراً أن يجتمع نواب هناك وكلهم من أعضاء الهيئة الوفدية مع أعضاء القيادة العليا الوفدية (عبدالسلام جمعة باشا، زكى العرابى باشا، وفؤاد سراج الدين باشا وإبراهيم فرج وغيرهم).

٢ - يقف عدد من قيادات الطلاب الوفديين عند مدخل النادى ليحيوا الشخصيات الوفدية البارزة بما فى ذلك بعض عناصر يمينية ربما أمكن كسبها أو تحييدها.

٣ - لما كان من المعروف فى أوساط سياسية واسعة أن مجلس الوزراء قد انقسم حول تلك المشروعات بقوانين بين مؤيد ومعارض (وكان من هذا الفريق الأخير د. محمد صلاح الدين وإبراهيم فرج باشا، وعبدالفتاح حسن باشا)، فقد لجأت قيادة الوفد إلى مناورة لطرح تلك المشروعات على المجلس بأن أوعزت إلى النائب الوفدى اسطفان باسيلى بتقديمها باسمه. لكن هذا الأمر جلب عليه سخط شباب الوفد بما دفع رجائى عبدالملك عضو اللجنة التنفيذية العليا للطلبة الوفديين إلى أن يحتك بالنائب ويشده من رباط رقبته.

٤ - كان الفارس المجلىّ الذى قاد معارضة المشروع داخل الهيئة الوفدية هو الوطنى المناضل د. عزيز فهمى؛ فقد دخل إلى الاجتماع يحمل عددا كبيرا من المراجع الدستورية والقانونية.

٥ - لعب سيد إبراهيم بكار دورا رئيسيا فى ضبط وتنظيم حركة الحشد الشبابى الموجود فى النادى السعدى فأمكن بذلك أن تخرج من النادى مظاهرة تهتف بشعارات الحرية والديموقراطية وإلغاء القوانين الرجعية.

٦ – بعد انتهاء الاجتماع فى النادى السعدى توجه النواب إلى المجلس؛ فقام طلاب «ط.و.» بحمل عزيز فهمى على أكتافهم من النادى إلى المجلس وهم يرددون هتافاتهم.

٧ – فى هذا كله كانت «المنظمة» قد كلفت كلاً من أحمد رشدى صالح وحلمى يس وأبو سيف يوسف وعادل الضبع بتشكيل لجنة تحريكية يوم نظر القانون اتخذت مقرا لها منزل عادل الضبع الذى قام بدور حلقة الاتصال لإطلاعهم أولا بأول على تطور المعركة فى النادى السعدى وفى مجلس النواب.

٨ – فى إطار معارضة جماهيرية واسعة وقوية لمشروع القانون تحدث عدد كبير من نواب الوفد والمعارضة منددين بالمشروع الأمر الذى أدى إلى إسقاطه فى النهاية.

٩ – علقت «المقاومة الشعبية» على ما حدث؛ فقالت إن المعارضة الشعبية والوطنية قد حطمت قوانين تقييد الصحافة.. ليس هذا فحسب، بل وافق مجلس النواب فى ١٩٥١/٨/١٢ على قانون منع الحبس الاحتياطى فى جرائم النشر.(٥١)

مظاهرة ضد وزير الداخلية:

يذكر جمال البراد أنه شارك فى مظاهرة كلية الهندسة ضد وزير الداخلية فؤاد سراج الدين باشا بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦. فخرجت من جامعة فؤاد الأول (القاهرة) مظاهرة من أضخم المظاهرات التى خرجت من الجامعة والتى قادها التقدميون. ولعبت «طليعة العمال» فيها دورا أساسيا. وكان المذيع أنور المشرى يذيعها على الهواء. واستمرت فى مسيرتها حتى حى المدبح وهو حى شعبى. وهناك أطلق البوليس الرصاص عليها. وهتف قائد المظاهرة عادل فهمى فى الحى الشعبى «ليه بيضربينا سراج الدين» وهتف نبيل زكى ضد الوزير.

وكان فؤاد سراج الدين باشا، سكرتير عام الوفد قد أصدر قرارا حزبيا بفصل: حسن صدقى، رجائى عبدالملك، عادل الضبع، أحمد طرباى، عبدالمجيد أبوزيد، وهم من القيادات الطلابية البارزة فى «الطليعة الوفدية».

وعلق فؤاد سراج الدين بقوله: «سيبوهم أنا عارف دول شيوعون.. ولا تتعرضوا لهم».(٥٢)

ضد الفتنة الطائفية

فى مناخ الحماس الوطنى العارم الذى ساد البلاد بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦ أُحرقت كنيستان للأقباط الأرثوذكس؛ إحداهما بالسويس والأخرى بالإسماعيلية. وكانت الدلائل تشير إلى ان الهدف من وراء هذا العمل إحداث فتنة تؤدى إلى تصديع صفوف الحركة الوطنية. وعقدت الاجتماعات فى الكنائس لاستنكار ما حدث. ونُمى إلى بعض أعضاء المنظمة: شفيق إسماعيل ونسيم يوسف ومحمد سعدة وآخرين أن ثمة مؤتمرا مزمعا أن يعقد فى كنيسة بجزيرة بدران (شبرا مصر). وكان التوتر فى الكنيسة قد بلغ حد الهياج. وصدرت من المجتمعين قرارات ذات طابع طائفى. ولم يتمكن أعضاء «المنظمة» من الوصول إلى الميكرفون. ولكن عندما بدأ المجتمعون يتوجهون إلى الخروج من الكنيسة رفع شفيق إسماعيل ونسيم يوسف شعارات «يحيا الهلال مع الصليب» و«الدين لله والوطن للجميع» و«صفا واحدا ضد المؤامرة». ودلفت المظاهرة إلى الشارع وهى تردد شعارات أعضاء

«المنظمة». وانضمت جموع غفيرة من سكان شارعى شبرا والترعة البولاقية، إلى المظاهرة، وتحول المؤتمر الطائفى الى مظاهرة شعبية ضد الاستعمار(٥٣).

وفى اليوم التالى، عقد مؤتمر بجامعة فؤاد الأول وكان خطيبه عضو«المنظمة» عادل فهمى وقرر المؤتمر استنكار حرق الكنائس وبيوت العبادة. وندد بالمؤامرة الاستعمارية والرجعية التى تحرك عوامل الفتنة.(٥٤)

ويذكر أديب ديمترى أنه فى اليوم الثالث. عقد مؤتمر قبطى طائفى كبير فى كنيسة البطريركية. بكلوت بك تحت زعامة القمص سرجيوس. وكانت النية متجهة إلى الخروج فى مظاهرة كبيرة على رأسها بعض الشباب القبطى المتطرف. وكان هناك خطر حدوث مواجهة بمظاهرة إسلامية وبالتالى وقوع فتنة طائفية تضر بالعمل الفدائى ضد الانجليز.

وتجمع عدد من أعضاء «المنظمة» بالتعاون مع «الطليعة الوفدية» وتسللوا إلى داخل المؤتمر فى ساحة كنيسة البطريركية.

وقام عضو «المنظمة» عبدالعزيز فهمى بدور بارز فتحدث إلى المؤتمر وشرح أبعاد المؤامرة التى تهدف إلى تحطيم الصف الوطنى وإسقاط الحكومة الوفدية.(٥٥)

إطلاق الرصاص على مظاهرة للطلبة والعمال:

فى يوم الأحد ٢١ أكتوبر ١٩٥١ اشتبك البوليس مع مظاهرة للطلبة والعمال وأطلق عليهم الرصاص وقبض على عدد كبير منهم. ومن قبل أصدر سراج الدين أمره بمنع المظاهرات وأضافت «المقاومة الشعبية» أن الهجوم على الشيوعيين والديموقراطيين مازال مستمرا ومازال العمال يُضرَبون على أيدى البوليس السياسى ويشرّدون.(٥٦)

الحضور الجماهيرى فى الوسط الطلابى:

أشرنا من قبل إلى أنه منذ عام ١٩٤٨ بدأ حضور «المنظمة» فى الوسط الطلابى بترسيخ أكثر فأكثر. وكان هذا، بوجه خاص، فى جامعتى القاهرة وعين شمس وغيرهما من المدارس الثانوية والفنية. وانعكس هذا النمو فى مواقف «المنظمة» السياسية وفى أدائها الجماهيرى. من ذلك على سبيل المثال:

١ – أن ممثلى «المنظمة» فى الحركة الطلابية بجامعة القاهرة نجحوا فى إقامة تنسيق قوى مع قادة الطلبة فى المنظمات الشيوعية الأخرى، كان منهم زكى مراد وأحمد الرفاعى ومع زعماء من الطلبة الوفديين كان منهم أحمد طرباى وأحمد الخطيب وعبدالمحسن حموده وأحمد عبده حسنين ومنير عبدالظاهر وأحمد البلقينى ومحمود حسين، وكان عادل فهمى عضو «ط.ع.» كان حلقة الاتصال بين هذه الأطراف عبر كلية حقوق القاهرة.

٢ – تم الاتفاق بين «ممثلى المنظمة» وممثلين فى حزبى الوفد والكتلة على تقديم مساعدات للطلاب الذين يتعرضون للاعتقال بتهمة الانتماء إلى اللجنة الوطنية التى كانت تعارض جماعة الإخوان والحزب الاشتراكى.

٣ – دللت «المنظمة» على حضورها فى معارك انتخابات الاتحادات الجامعية؛ سواء عن طريق الترشيح المباشر لشخصيات طلابية ديموقراطية أو لمرشحين من الطلاب الوفديين. بل لقد تمكنت «المنظمة» – كما سيجىء ذكره – من إنجاح مرشحين من الطلاب الوفديين بعد مجىء ثورة يوليو ١٩٥٢ .(٥٧)

مظاهرة ٢٦ يناير وحريق القاهرة

فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ كان الشعور الوطنى معبأ ومستثارا إلى أقصى حد ضد قوات الاحتلال، وضد الملك بعد أن عرف الشعب أخبار مذبحة الإسماعيلية التى استشهد فيها عدد كبير من رجال البوليس على أيدى القوات البريطانية. واستعد طلاب جامعة فؤاد الأول للقيام بمظاهرة. وتعاظمت رغبة الطلاب فى الخروج من الجامعة بعد أن انضم إليهم عدد كبير من جنود (بوليس) بلوكات النظام الغاضبين على ما أصاب زملاءهم فى الإسماعيلية. ويذكر نبيل زكى أن أعضاء «المنظمة» من الطلاب تمكنوا من قيادة المظاهرة التى بدأت أمام مبنى الجامعة وأنهم طرحوا فى ذلك اليوم برنامج «طليعة العمال» للإنقاذ الوطنى.

وتحركت المظاهرة التى اختلط فيها الطلاب مع جنود البوليس أمام مبنى كلية الحقوق متجهة إلى ميدان عابدين، حيث ترددت الهتافات «ضد الملك وأسياده الإنجليز» إلى أن وصلت المظاهرة إلى مبنى رئاسة مجلس الوزراء بشارع قصر العينى وكان ذلك حوالى الساعة الواحدة بعد ظهر ذلك اليوم.(٥٨)

وكان المتظاهرون يتوقعون أن يقابلهم رئيس الوزراء النحاس باشا، ولكن قيل لهم إنه فى اجتماع، وهنا تولى عدد من الشخصيات الوفدية مخاطبة الجماهير كان منهم: عبدالفتاح حسن، ومن النواب مصطفى موسى وحافظ شيحا.

وعندما تبين حافظ شيحا أن عناصر اليسار الماركسى والوفد تمثل مركز الثقل فى قيادة المظاهرة بدأ يشير فى كلامه إلى إمكانية التحالف مع الاتحاد السوفيتى، وعقد معاهدة معه. ثم تبين أنه ذهب بعيدا فأضاف أن مصر مستعدة للتحالف مع الشيطان ضد إنجلترا. لكن كل هذه الإيماءات والتلميحات ذهبت أدراج الرياح.

ثم تحدث مصطفى موسى موجهاً كلامه إلى اليسار فحذر من عمل يؤدى إلى «خنق الحكومة الوفدية». لكن هذا الحديث أيضاً لم يجد طريقه إلى حشود غاضبة.

هذا ويذكر «المحرر» أن قيادة «المنظمة» فى تقييمها لما حدث رأت أن الأعضاء الذين هاجموا مصطفى موسى أخطأوا خطأ فادحا؛ بل وتجاوزوا المقدار فى الضغط على حكومة الوفد لأنه رغم كل ما شاب عمل هذه الحكومة من سلبيات شديدة؛ فإن «المنظمة» كانت قد حذرت فى وقت مبكر من انقلاب قادم موغل فى الرجعية والبطش. وكان ما حدث هو أن قيادة المظاهرة من القوى الشيوعية والطليعة الوفدية ظلت مرابطة أمدا طويلا عند مبنى رئاسة مجلس الوزراء، بينما تركت الساحة خالية أمام العناصر العميلة لتبدأ تنفيذ مؤامرة حرق القاهرة. وعندما تنبهوا إلى ما يحدث جاء تحركهم بعد أن غزت شوارع وسط المدينة مجموعات من المخربين والنهابين والمهمشين يحرضهم عملاء محترفون للإنجليز والملك.

وحاول أعضاء من «المنظمة» أن يقاوموا إحراق المدينة، كان منهم حلمى يس وحسن صدقى(٥٩) لكن كل الجهد الفردى الذى بذلوه - على رغم استماتتهم فى المقاومة - لم يحل دون وقوع الكارثة.

شهادة عن مصير الوفد:

عندما طلب نظام يوليو ١٩٥٢ من الأحزاب تطهير نفسها، عقد أعضاء قيادات «الطليعة الوفدية» و«الشباب الوفدى» عدة اجتماعات شارك فيها بعض أعضاء «المنظمة» وكانت الاجتماعات بالجيزة وفى سراى عضو الهيئة الوفدية رفيق الطرزى بالسكاكينى. وكانت القضية المطروحة للمناقشة تدور حول استمرار بقاء النحاس باشا فى حزب الوفد من عدمه. وتحت ضغوط الحكومة واحتمالات حل حزب الوفد وافق المجتمعون على أن يبقى النحاس باشا رئيسا شرفيا.

ويذكر نسيم يوسف أن بعض أعضاء «المنظمة» طرحوا تساؤلا على شباب «الطليعة الوفدية» عن إمكانية العمل السرى فى حالة حل الحزب وأن هذا الاحتمال قائم. لكن الوفديين أبدوا تخوفا شديدا من هذا الاقتراح. وكان ردهم: لقد اعتدنا العمل فى وسط الجماهير، وليس فى الإمكان أن نتحول إلى العمل السرى.

وكان قد شارك فى الاجتماع عدد من أعضاء «المنظمة» من بينهم: عادل الضبع، نور غنيم، لمعى المطيعى، شفيق إسماعيل، نسيم يوسف، محمد سعدة وآخرون.(٦٠)

القوى السياسية وخط التمايز بينها:

وفى ذكرى الشهداء (١٣ نوفمبر ١٩٥٢)، وهى المناسبة الوطنية التى جرت عادة طلاب الجامعة على الاحتفال بها، لوحظ أن الطلاب فى ساحة الجامعة كانوا يجتمعون بالقرب من إدارة الجامعة. وأن هناك تجمعاً طلابياً آخر يجرى عقده فى مكان آخر فى الساحة ذاتها.

وعندما بدأ الاحتفال تبين أن التجمع الأول كان للقوى الوطنية والديموقراطية، أما التجمع الآخر فكان للطلاب من جماعة الإخوان المسلمين. وكان التجمع الأول يرفع شعارات: الحرية والدستور - والتحرير قبل التطهير - البرلمان - الكفاح المسلح. وقد لفت الأنظار أن الدكتور عبدالوهاب مورو - وكان رئيسا للجامعة - اختار أن يقف فى الاجتماع الأول. وتحدث إلى الطلاب فقال: إنه إذ يرفض الوقوف فى اجتماع فاشى فإنه يقف بحزم مع كل تجمع يطالب بالديموقراطية.

وعندما وصل نائب رئيس الجمهورية جمال عبدالناصر، تحدث إلى الاجتماع الثانى (الإخوانى) عن السياسة العامة لثورة يوليو. وقال: إن النظام الجديد سوف يحترم نوع الحكم الذى يختاره الشعب.(٦١)

الدستور أساس الحكم:

فى بداية العام الدراسى ١٩٥٢ - ١٩٥٣، زار اللواء محمد نجيب جامعة القاهرة وكان الطلبة يحتشدون فى الحرم الجامعى.. ثم فى داخل قاعة الاحتفالات. وطرحت «المنظمة» شعاراتها التى لقيت تأييدا من غالبية الطلاب. ورفع عادل فهمى شعارات تتعلق بأهم قضيتين فى ذلك الوقت:

(١) الحريات السياسية والنقابية للشعب .

(٢) استئناف الكفاح المسلح فى منطقة القناة.

وكان الهتاف الرئيسى «الدستور أساس الحكم». وعارضه الإخوان المسلمون بشعار

«القرآن أساس الحكم». ووقعت مبارزة بالهتافات المتعارضة. وظهر استقطاب حاد فى الجامعة، وطرح نبيل زكى شعار «يسقط حكم البكباشية» ونجحت القوى الديموقراطية واليسارية فى مجموعها فى طرح شعاراتها بوضوح تام.(٦٢)

خلافات بين الضباط الأحرار:

يذكر رجائى عبدالملك أنه فى أواخر ١٩٥٢ قابله يوسف كمال (من الضباط الأحرار) وأبلغه أن البكباشى يوسف صديق يريد أن يلتقى به فى ثكنات الجيش بالعباسية. فذهب رجائى مع زميليه إسماعيل سرور وعبدالله سعيد وهما وقتئذ عضوان فى اتحاد طلاب هندسة القاهرة. وهناك وجد السيدة حرم يوسف صديق التى أبلغته بأن يوسف فى اجتماع داخل الثكنات، وأنها مكلفة بأن تنقل إلى رجائى رسالة من زوجها. وملخص هذه الرسالة أن يوسف صديق يرى أن الجماعة (قادة يوليو) قد انحرفوا عن طريق الثورة. فهم يستبعدون جميع الفئات المدنية ولذلك نطالب بعودتهم إلى الثكنات ولكنهم يرفضون. وأن المطلوب هو أن الجامعة تلعب دورها. وأن يوسف يعلق على طلاب الجامعة أملاً كبيراً حتى يعود هؤلاء الناس إلى صوابهم، بعد أن دبت بينهم خلافات كثيرة. ويضيف رجائى: أن الوفديين وأعضاء «ط.ع.» ومن معهم أعلنوا معارضتهم بكيفية ملحوظة لنظام يوليو.

ويضيف رجائى عبدالملك: أن قادة يوليو لم يكن لهم غداة توليهم الحكم تنظيم طلابى فى جامعة القاهرة. وعملوا على إيجاد تكتل موال لهم. فقام البكباشى أنور السادات بمساعدة محمد عثمان إسماعيل (فيما بعد محافظ أسيوط الأسبق فى عهد السادات) بتشكيل منظمة «طلبة اتحاد الصعيد» واستمر اعتمادهم عليها لفترة. وتولى هذا الاتحاد ضرب الإخوان فى الجامعة عندما ثارت الخلافات بينهم وبين النظام الجديد.(٦٣)

١٩٥٣ - إعلان الجبهة المتحدة فى الجامعة

يذكر رجائى عبدالملك، أنه فى ١٩٥٣ أعلن عن قيام الجبهة المتحدة فى كلية الحقوق. وجاء الإعلان على لسان عادل فهمى وذلك فيما كان يلقى خطابه عن قيام الجبهة فى الجامعة. ويضيف نبيل زكى أن الدعوة إلى الجبهة المتحدة لقيت ترحيبا كبيرا من الطلاب المجتمعين، وكان الأعضاء ومن معهم يوزعون برنامج «الجبهة» الذى أعدته «المنظمة» أثناء إلقاء عادل فهمى لخطابه.(٦٤) ويرى نبيل زكى، أنه بفضل النضال فى كلية الآداب (القاهرة)، وبفضل تنظيم المعركة من أجل انتخاب اتحاد ديموقراطى لطلاب الجامعة، أمكن وفق خطة سليمة فى هذه الانتخابات أن يقدم أعضاء «المنظمة» عددا من المرشحين كانوا يسمون بمرشحى «الجبهة الوطنية». وقد أقمنا لجنة للجبهة المتحدة مع الوفديين ومع عناصر من الحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) تقبل برنامجنا فى مواجهة الحكم الديكتاتورى. ونجحت هذ الخطة أيضا فى معركة انتخابات اتحاد كلية الحقوق، فنجح ممثل الجبهة أحمد الخطيب (وفدى) فى مواجهة مرشح الإخوان.(٦٥)

ويذكر نور غنيم أنه فى ١٩٥٣، ارتبطت قيادة الجامعة من أعضاء «طليعة العمال» بقيادات وفدية مثل المهندس حنفى الشريف وعبداللطيف المردنلى (من حزب الوفد) وكانا عضوين سابقين بمجلس النواب الوفدى المنحل، وبقيادات ماركسية مثل أحمد رفاعى. وأن يوسف صديق عضو مجلس قيادة الثورة كان يتصل بممثلى «المنظمة» فى الجبهة عز

طريق يوسف الأزهرى ومحيى الأزهرى. (وهما أنجال شقيقة يوسف صديق).

وأدى تحرك القوى المعارضة من الوفديين والشيوعيين فى الجامعة إلى الصدام مع النظام. فيذكر نور غنيم أن هذه القوى عقدت مؤتمرا فى جامعة القاهرة ترتب عليه أن قبض على عدد من القيادات السياسية فى الجامعة وكان من بينهم أحمد الخطيب قائد الطلاب الوفديين وإبراهيم فؤاد أحمد (مصر الفتاة) ومن الشيوعيين طاهر البدرى وعادل فهمى ونور غنيم[٦٦].

الإخوان المسلمون يمارسون العنف والإرهاب:

جاء فى كتاب «عبدالرحمن الرافعى» إن الإخوان المسلمين انتهزوا فرصة احتفال الجامعة بذكرى شهداء القناة يوم ١٢ يناير ١٩٥٤ فأحدثوا شغبا فى صفوف الكلية. وجاءوا إلى مكان الاحتفال ومعهم «نواب صفوى» زعيم جماعة الإرهاب فى إيران حاملينه على الأكتاف للحفاوة به. وساد الشغب فى اجتماع الجامعة وانقسم الطلبة إلى فريقين متخاصمين بعضهم ينتمى إلى الإخوان المسلمين. وترتب على ذلك احتكاك شديد بين الفريقين استخدم فيه الإخوان العصى والكرابيج وبعض الأسلحة النارية وأحرقت سيارة وأصيب بعض الطلبة إصابات بالغة[٦٧].

ويذكر صفوت يس الطالب بالحقوق وعضو «المنظمة» هذه الواقعة ويضيف أنه حدثت فى ذلك اليوم مواجهة بين الوفديين من ناحية والإخوان من ناحية أخرى فى الحرم الجامعى. وأنه حدث ضرب كرابيج وأن «المنظمة» لعبت دورا بارزا فى هذا اليوم، كما طرحت شعاراتها فى المظاهرة[٦٨].

نظم طلبة جامعة القاهرة حملة لجمع التوقيعات على بيان يندد بالحلف التركى العراقى. واشترك فى جمع التوقيعات طلاب عرب. وقد جمعوا حتى كتابة هذه السطور ألفى توقيع. كما وزعوا بيانا سياسيا يدعو الطلاب إلى الكفاح ضد جميع الأحلاف العسكرية التى تتهدد جميع الشعوب العربية بأخطار جسيمة[٦٩].

مع توجيه «المنظمة» لأعضائها إلى الدفاع عن مصالح الطلاب والحصول على مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية اهتمت أيضا كل الاهتمام بتوجيه الأعضاء إلى دعم وحدة جمهرة الطلاب حتى يتمكنوا من المطالبة بتعليم راق لا تفسده الفروق الطبقية. وكانت الوسيلة إلى ذلك إقامة اتحادات طلابية ديموقراطية داخل جامعات ومعاهد تحمى كرامة العلم والعلماء بعيدا عن الضغوط الإدارية والبوليسية. فتذكر «كفاح الشعب» أنه:

جرت فى أواخر ١٩٤٧ انتخابات لاتحادات جامعة القاهرة. وفاز فيها الوطنيون المخلصون (الشيوعيون) والوفديون فى كثير من الكليات وانهزم الإخوان المسلمون فى معظم كليات الجامعة العملية. وأكدت المجلة أن اتحادات الجامعة هى عبارة عن «المجالس البلدية» الخاصة بكل كلية. وللاتحاد - ووفقا للائحته - حقوق يستفيد منها الطلبة لو نفذت هذه الحقوق بالفعل. وعلى ذلك فواجب قوى اليسار فى هذه الاتحادات أن تحاول تطبيق هذه الحقوق الديموقراطية الموجودة فى لوائح الاتحادت بحيث تنشر المجانية والعلاج الصحى، ويكون للطلبة صوت فعلى مسموع فى الجامعة(٧٠).

ويذكر رجائى عبدالملك (ط.و.) أنه هو وسمير ملطى (منظمة الشرارة) و«فخرى مفتاح» (ط.ع.) اشتركوا فى تكوين «جبهة» على مستوى جامعة القاهرة تحت شعار: إعداد قائمة لاتحاد الطلبة. وأن هذه الاتحادات لعبت دورا رئيسيا فى مواجهة الحكومة. فإذا حدثت اعتقالات للطلاب كان الاتحاد يتصدى لها بالتنديد والمطالبة بالإفراج عنهم. كما كان الاتحاد يعبئ الطلاب للتظاهر فى مناسبات شتى(٧١).

ويضيف رجائى عبدالملك أنه قبل ١٩٤٧، وخلال الحرب العالمية الثانية كانت اتحادات الجامعة تشكل بالتعيين من أبناء الأساتذة والعمداء. فقام مع بعض زملائه الوفديين بطبع منشورات توضح خطورة هذا الوضع والسلبيات التى ترتبت على التعيين والمخالفات المالية التى تورط فيها المعينون. فما كان من إدارة الجامعة إلا أن استجابت لهذه الضغوط. ومنذ هذا التاريخ بدأت تجرى انتخابات للاتحاد. وانه فى هذه الفترة كان هناك تعاون وثيق بين منظمتى «ط.ع.» و«ط.و.» وأنه قد نجحت «الجبهة» أو «التحالف» فى الحصول على أغلب مقاعد الاتحادات الجامعية. وكان لنجاح هذا التحالف صدى كبير. وقد نجح كل من رجائى عبدالملك عن أولى هندسة وسمير ملطى وحسن صدقى عن إعدادى ولم يحصل الإخوان فى ١٩٤٧ على أى مقعد فى كلية الهندسة(٧٢).

وعن نهج القوى الوطنية والتقدمية فى إدارة الاتحادات الجامعية يقرر رجائى عبدالملك - مستندا إلى تجربته - أن الاتحاد أصبح يقدم الخدمات المختلفة للطلبة: فثمة تقديم مساعدات وعمل بطاقات من خلال صندوق الاتحاد. كما أن أيًا من أعضاء الاتحاد الوطنيين والتقدميين لم يسخِّر الاتحاد لمنفعة شخصية طوال مدة خدمته فى الاتحاد، وهو الأمر الذى كان له أثر كبير فى نفوس الطلبة، وهو الذى يفسر أيضا تجديد انتخابهم لعضوية الاتحاد.

وأخيرا كان للمشاركة فى انتخابات اتحادات الكليات مردود سياسى تمثل فى إحباط مخطط «الإخوان» والاشتراك فى المظاهرات وتوجيهها - بالتعاون مع الوفديين والوطنيين وسائر الشيوعيين - الوجهة المعادية للاستعمار وأعوانه، وضد الصهيونية وتقسيم فلسطين.

وكانت جماهير الطلاب تتجاوب مع نداءات الوطنيين تجاوبا صريحا وقويا واستمرت الجهود فى عام ١٩٤٨ لسد الطريق أمام محاولات «الإخوان» كسر شوكة حركة الطلاب الوطنية الديموقراطية؛ فقد عجز «الإخوان» فى يوم ١١ يناير ١٩٤٨ بكلية الطب عن إصدار القرارات التى كانوا يريدون إصدارها(٧٣).

ويشير نبيل زكى فى تقريره إلى أنه فى أواخر الأربعينيات عقد أعضاء «المنظمة» اجتماعا مع أعضاء «ط.و.»؛ لتشكيل لجنة قيادية للطلبة على مستوى الجامعة للاتصال باتحاد الطلبة العالمى، والإعداد فى الوقت ذاته لتأسيس اتحاد عام للطلاب المصريين(٧٤). وإذا صح أن نضال الطلاب الديموقراطيين المنتسبين إلى «الطليعة الوفدية» وإلى اليسار الماركسى قد نجح - بقدر محدود ومهم أيضا - فى إشاعة الديموقراطية فى تنظيم اتحادات جامعة القاهرة، فقد كانت كيانات الاتحادات ذاتها معرضة على الدوام للتجميد والانقضاض مع توالى الحكومات المختلفة.

وفى الوقت ذاته، فإنه مع وجود تنظيمات طلابية فى بعض معاهد العلم وغيابها فى معاهد أخرى، ومع انعزال بعضها عن البعض وفى تباعدها، كان تفكير «المنظمة» منصبا على الدعوة إلى اتحاد قومى لطلاب القطر وغير حزبى ينتسب إليه الطلاب على تعدد واختلاف مدارسهم ومعاهدهم. وقد قدر لهذه التجربة أن تبدأ بداية جيدة عام ١٩٥٣ عندما بادر إلى وضعها موضع التنفيذ قيادات من الطلاب أعضاء «المنظمة».

١٩٥١ - اللجنة التحضيرية لاتحاد الطلبة المصريين:

فى النصف الثانى من نوفمبر ١٩٥١، أصدر عبدالرؤوف زين الطالب بكلية الهندسة - جامعة فؤاد، وعضو «المنظمة» مجلة طلابية باسم «الوحدة» لتكون منبرا للجنة تحضيرية تدعو إلى تشكيل اتحاد للطلبة المصريين. وارتكز توجه المجلة على محورين رئيسيين هما:

الإسهام فى تعبئة الطلاب فى صفوف الحركة الوطنية الديموقراطية، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، تبنى المطالب المادية الملحة لطلاب الجامعة وطموحهم إلى إشاعة الديموقراطية فى الحياة الجامعية. وعلى سبيل المثال رفعت «المجلة» شعارات من قبيل:

«نريد لكم» حياة جامعية حرة - مجانية حقيقية فى جميع مراحل التعليم - ضمان السكن والغذاء للطلبة الغرباء - وسوف نعود للحديث عن المجلة فى باب «النشاط الإعلامى للمنظمة».

من أجل اتحاد يعبر عن مصالح الطلاب:

وفى ١٩٥١ نشر صفوت يس عضو «المنظمة» والطالب بكلية الحقوق مقالا فى صحيفة وفدية مسائية هى «البلاغ» عرض فيه العيوب الخطيرة المتفشية داخل اتحاد جامعة القاهرة، وأشار إلى عجز الاتحاد عن الاستجابة للمطالب الحيوية التى تؤرق الطلاب. وطالب بتعديل لائحة الاتحاد بما يساعد على تحويل الطلاب إلى شباب يفكر فى المجتمع الذى يعيش فيه وفى الوطن الذى يحيا على أرضه.

١٩٥٣ «اتحاد عام الطلاب المصريين» (*)

فى بداية العام الدراسى ٥٣/٥٢، تشكلت مجموعة من أعضاء «المنظمة» هم: حسنى بخيت مسئولاً، ونبيل زكى ونسيم يوسف. وكانت مهمة هذه المجموعة تكوين اتحاد للطلبة، وبدأت بدراسة الاسم المقترح واستقر الرأى على: «اتحاد عام الطلاب المصريين». وأن يتكون الاتحاد من طلاب الجامعات والمعاهد والمدارس الثانوية والفنية، وتمت دراسة مشاكل الطلاب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فى جميع المجالات وطرق حلولها. كما تمت صياغة هذه المطالب فى برنامج للاتحاد فيما يلى نصه:

١ - المجانية الكاملة للتعليم فى جميع مراحله وإلغاء الرسوم الإضافية.

٢ - تيسير دخول الطلبة فى المدارس والمعاهد والجامعات وتهيئة أماكن لهم.

٣ - إنشاء المدن الجامعية بحيث تتسع لجميع الطلبة الغرباء.

٤ - حماية الثقافة ودور العلم وتنقية برامج التعليم من الآثار والأساليب الاستعمارية.

٥ - تخفيض أثمان الكتب الجامعية وتوسيع المكتبات لتكون الكتب فى متناول الجميع.

٦ - الاستفادة بأوقات الفراغ وتنظيم الرحلات.

٧ - تشجيع الرياضة فى المدارس والمعاهد والجامعات وتقوية الروح الرياضية بين جميع الطلاب.

٨ - رفع المستوى المادى للأساتذة حتى يستطيعوا تأدية واجبهم بإخلاص وتقوية الروابط بين الأساتذة والطلبة.

٩ - حق الطلبة فى العلاج المجانى وإنشاء مستشفيات خاصة بهم.

١٠ - حق طلبة المدارس فى وجبة غذاء مجانية ووجبة مخفضة للجامعيين وطلبة الأزهر.

١١ - تخفيض أجور الرحلات وتسهيل وسائل الانتقال بإيجاد أوتوبيسات خاصة للطلبة.

١٢ - تخفيض أجور الملاهى والاشتراكات فى الأندية الرياضية والجمعيات الثقافية بالنسبة للطلاب.

١٣ - إيجاد عمل للخريجين وسن قانون تأمين ضد البطالة للعاطلين منهم.

وبدأت المجموعة فى الاتصال بالكليات والمدارس وكان التنظيم قد أعطى توجيهات لكل الرفاق الطلبة بتقديم جميع المساعدات لنا. وبدأنا بالدعاية للاتحاد ولبرنامج الاتحاد.

وتم تشكيل لجنة فى كل معهد ومدرسة نذهب إليه. وتم إصدار توجيهات للجان المشكلة بعمل مجلة حائط تعبر عن الاتحاد وتدعو له وتشرح برنامجه ليلتف الطلبة حول الاتحاد والبرنامج. وتم توحيد اسم مجلة الحائط فى جميع المعاهد باسم «وحدة الطلبة» وقامت المجموعة بعقد اجتماعات مع اللجان المختلفة لمناقشة البرنامج. وضمت المناقشات أعدادا متزايدة من الطلاب فى هذه اللجان التى تمت فيها دراسة المشاكل المختلفة للطلاب. ثم تشكلت لجنة تحضيرية للاتحاد.

ونتيجة لتزايد النشاط وارتباط عدد كبير من الطلاب بلجان الاتحاد، وأمام هذه النجاحات الكبيرة التى استطعنا أن نحققها فى فترة زمنية قصيرة، قررنا عقد جمعية تأسيسية، خصوصا أنه لم يكن أمامنا فى الساحة أى منافس سواء من الأحزاب السياسية أو جماعة الإخوان المسلمين أوالتنظيمات الشيوعية. فدعونا اللجان بالمعاهد

(*) كتب هذا الجزء نسيم يوسف.

والمدارس المختلفة إلى إرسال مندوبيهم لحضور اجتماع اللجنة التأسيسية العامة فى ديسمبر ١٩٥٢ بجامعة القاهرة وقررت:

١ – الموافقة على تكوين اتحاد عام للطلاب المصريين باسم «اتحاد عام الطلاب المصريين».

٢ – الموافقة على البرنامج.

٣ – إصدار منبر يعبر عن الاتحاد باسم «وحدة الطلبة».

٤ – البدء فى إجراءات الإشهار الرسمى واتخاذ الإجراءات القانونية للإعلان.

وهكذا تم تكوين الاتحاد: لجنة تأسيسية من مندوبى اللجان معبرة عن القاعدة العريضة للطلاب ممثلة فى لجانهم ثم برنامج يعبر عن مطالب الطلاب ويحقق لهم ديموقراطية التعليم ويخلص التعليم من الآثار الاستعمارية.

وهكذا أصبح للاتحاد كيانه الجماهيرى، لا لافتة تعلن عن وجودها السلطة وتفرضها على جماهير الطلاب.

واتجهنا إلى إعداد المنبر «وحدة الطلبة»، المجلة التى تعبر عن «الاتحاد»، وبدأنا فى إعداد تخطيط عام وإعداد المواد والموضوعات وأخذ كل منا تكليفات محددة. وقامت لجنة الاتحاد بكلية الفنون الجميلة بإخراج المجلة. وقام بعمل ترويسة المجلة والرسومات الفنان صمويل هنرى (آدم حنين). وكنا نجلس ونناقش هذه الموضوعات فى قهوة الخرس مقر طلبة كلية الفنون – وقتئذ – بشارع عدلى بجوار السنترال.

وبحثنا عن رخصة المجلة حتى نصدرها باسمها، واستقر الرأى على أن تكون نشرة غير دورية. واتصلنا بمطبعة المستقبل وصاحبها الخواجا سيمون.. ودرسنا عملية التمويل والتكلفة وتم ترتيب كل ما يتعلق بالمجلة. وكُلِّفتُ بالتوجه إلى الرقيب ومقره وزارة الداخلية.. حاول الرقيب أن يحذف بعض المواد ولكن اقتصر الأمر على حذف بعض الأخبار واعتمد النشر.

وقامت المطبعة بطباعتها وأثناء ذلك كنا قد أعددنا خطة التوزيع الفورى واضعين فى اعتبارنا جميع الاحتمالات بما فيها المصادرة.

وفى فترة إعداد المجلة كنا نعمل من أجل تنفيذ قرارات اللجنة التأسيسية الخاصة باتخاذ الإجراءات القانونية لإشهار الاتحاد. واتصلنا بالزميل سيد بكار فقام بدوره بتهسيل اتصالنا بكل من الأستاذ أحمد الخواجة والأستاذ محمود حسين المحاميين، وقمنا بالبدء فى تحضير المستندات تمهيدا لاتخاذ الإجراءات القانونية.

وفى يوم ١٩٥٣/١/١٦ وحوالى الساعة التاسعة مساء، انتهينا من طبع المجلة. وطبقا للخطة الموضوعة تم سحب العدد فى أقل من ربع ساعة من المطبعة وساعدنا فى ذلك الزميل عبدالرؤوف زين بسيارته. وتم توزيع العدد على المندوبين فى الليلة نفسها تمهيدا لتوزيعه صباح يوم ١٩٥٣/١/١٧.

وفى صباح ذلك اليوم، ومع نزول المجلة فى التوزيع، كان مجلس قيادة الثورة قد أصدر قانونا بإلغاء الأحزاب السياسية فى مصر. وكان الإعلان عن تكوين اتحاد عام للطلاب المصريين وصدور مجلة تعبر عنه فى هذا اليوم مظاهرة سياسية ديموقراطية فى مواجهة سياسة قادة ٢٣يوليو المعادية للديموقراطية.

وأمام هذا التجمع الديموقراطى قامت السلطة الحاكمة بمصادرة العدد الأول والأخير من مجلة «وحدة الطلبة» وإلقاء القبض على كل من فى حوزته أعداد منها.

واشتدت الحملة بهدف إلقاء القبض على اللجنة التأسيسية ومطاردتها بهدف القضاء نهائيا على هذا التجمع الديموقراطى وعلى برنامجه.

واستطاعت المجموعة القيادية الإفلات من قبضة البوليس.

وأخيرا يلخص نسيم يوسف دروس هذه التجربة فيقول:

لقد كانت هذه محاولة من أنجح المحاولات التى تمت لإنشاء اتحاد للطلبة للأسباب التالية:

١ - أن للاتحاد برنامجا مدروساً يعبر عن مطالب الطلاب فى مصر.

٢ - نظمت حملة دعائية وسط الطلبة حول البرنامج وتدعيم ديموقراطية التعليم.

٣ - أقيم هيكل تنظيمى للاتحاد يشمل لجان الاتحاد فى كل معهد اتصلنا بطلابه.

٤ - تكونت لجنة تأسيسية ممثلة للجان الطلاب.

٥ - هناك قاعدة طلابية عريضة تؤيد الاتحاد.

٦ - وجود رأى عام طلابى يدافع عن ديموقراطية التعليم فى مواجهة السياسة المعادية.

٧ - ساعد على هذا النجاح أن المجموعات القيادية لم تصبغ الاتحاد بأى صبغة حزبية إلا تجميع الطلاب فى اتحاد يعبر عن مصالحهم.

٨ - لم يكن للأحزاب أو التنظيمات أو الجمعيات أى نشاط فى هذه الفترة بخصوص تكوين اتحاد للطلبة.

٩ - الدور الذى قام به الزملاء فى تنشيط لجان الاتحاد وعلى الأخص دور الرفيق الشهيد محمد رشدى خليل الطالب بجامعة عين شمس.

١٠ - حرص العدد الأول للمجلة على أن يجمع آراء طائفة من رجال الفكر والثقافة والتعليم وتأييدهم للاتحاد، نذكر منهم:

الدكتور طه حسين، بك وزير المعارف العمومية، الدكتور عثمان أمين، أستاذ الفلسفة بآداب القاهرة، الدكتور عبدالعزيز هيكل، أستاذ الاقتصاد السياسى بجامعة عين شمس، الدكتور محمد أنيس، أستاذ التاريخ الحديث بآداب القاهرة، الأستاذ محمد شريف، مدرس اجتماع بآداب القاهرة، الأستاذ محمد عثمان، رئيس اتحاد التعليم الحر.

اعتقالات فى قيادات الحركة الطلابية

أدت معارك الديموقراطية فى الجامعة مع التحرك الطلابى لإقامة اتحاد الطلاب المصريين - كهيئة طلابية مستقلة - إلى تشديد الهجوم على جبهة الطلاب المعارضين لنظام يوليو ١٩٥٢، أن قامت باعتقال الكثير من قياداتهم فى مبنى المدرسة الثانوية العسكرية.

فيذكر رجائى عبدالملك:

أنه فى غمرة التحركات الطلابية التى ملأت الجامعة فى أوائل ١٩٥٣ قبض عليه مع عدد كبير من الطلاب الوفديين والشيوعيين من بينهم صفوان الغايش وعصام الدين سرى وعادل فهمى ورشدى خليل وألفريد نسيم؛ وتم اعتقالهم - فى أول الأمر - فى مبنى الثانوية العسكرية. وتم إبلاغ عضو هيئة التدريس بكلية الهندسة الدكتور همام محمد محمود عن اعتقال عدد من أعضاء مجلس اتحاد كلية الهندسة (جامعة القاهرة)، فاستاء وأعلن أنه سيكون له موقف آخر اذا لم يفرج عن المقبوض عليهم.

وفى هذا المعتقل أقدم الطالب عصام الدين سرى على الانتحار لاعتقاله، وكان من الممكن إنقاذه. ولكن إدارة المعتقل تركته فترة طويلة بدون نقله إلى المستشفى، بعد تعاطى

كمية من صبغة اليود، انتهت بوفاته.

وعلقت «المقاومة الشعبية» على حادث قتل عصام الدين سرى بقولها:

«يا قراء المقاومة أرسلوا الاحتجاجات على قتل هذا الطالب وعلى اعتقال الطلاب، اقطعوا هذا الجزء من «المقاومة» وأرسلوه إلى زملائكم فى مختلف المعاهد والمدارس، أو ألصقوا هذا الجزء على جدران المدارس. اكتبوا المنشورات لفضح هذا النظام[٧٥].

ونتيجة للحملة الكبيرة المطالبة بالإفراج عن المعتقلين، أفرج عنهم فيما عدا ستة منهم: سعد دهموش وعادل فهمى ورجائى عبدالملك وسعد زغلول فؤاد وتم ترحيلهم إلى منفى هو «معتقل الطور».

الأنشطة الثقافية

ومنذ عام ١٩٤٦ وحتى أواخر الخمسينيات كان للطلاب أعضاء «المنظمة» اهتمام بالعمل الثقافى فى كلياتهم ومعاهدهم ومدارسهم، فأصدروا المجلات المطبوعة فى دور العلم ومجلات الحائط، وكونوا الجمعيات الثقافية المختلفة، وعقدوا الندوات ودعوا إليها فى بعض الأحيان مفكرين وكتاباً وصحفيين. كما اهتموا بتكوين جمعيات للموسيقى والتمثيل والخطابة، وغير ذلك من أوجه الأنشطة الفكرية والعلمية والأدبية والفنية.

الجمعية الفلسفية بالخديوية الثانوية:

وفيما يلى بعض الأمثلة التى تحضرنا:

يذكر أديب ديمترى أنه فى ١٩٤٧ – ١٩٤٨ عندما كان مدرسا للفلسفة فى الخديوية الثانوية لفت نظره تلميذه المتفوق فى الدراسة عادل فهمى فوجهه إلى الإطلاع على الفكر الماركسى من خلال مطبوعات «المنظمة». وفى الوقت نفسه ساعده على تكوين جمعية فلسفية قامت بإصدار «مجلة الفلسفة وعلم النفس». وكان رئيس تحريرها الطالب عادل فهمى(٧٦).

جمعية الشرق الأوسط:

ويذكر صفوت يس أنه فى النصف الثانى من الأربعينيات بادر عضو «المنظمة» سيد سيد عبدالله الطالب بتجارة القاهرة وعضو اتحاد الكلية إلى تكوين جمعية تحت اسم «جمعية أصدقاء الشرق الأوسط»، وقامت هذه الجمعية بإصدار مجلة تختص بالأبحاث الاقتصادية الجادة وكان ذلك بتوجيه وإشراف الدكتور راشد البراوى الأستاذ بالكلية(٧٧).

وأصدر جمال البراد مجلة «الوعى» فى كلية الهندسة وكان شعارها من أجل التحرر الوطنى والديموقراطية والسلام وحياة أفضل للطلاب. وقد أصدرها بمبادرة ذاتية، ويقرر فى شهادته أن «طليعة العمال» كانت تحاول الالتقاء مع الجميع(٧٨).

وفى الخمسينيات، كانت خطة العمل الجماهيرى الطلابى تقوم على أساس دفع ومساعدة عضو «المنظمة» أو المرشح لعضويتها لكى ينضم إلى جمعيتين من الجمعيات القائمة؛ إحداهما ثقافية والأخرى رياضية: مثل فريق التجديف وجماعة علم النفس أو جمعية الموسيقى علاوة على مجلة الكلية. وبذلك يمكن ضمان وجود فعلى ويومى للطالب المرشح بين جموع الطلبة الجامعيين فى هذين المجالين. وفى الوقت نفسه فإن الانخراط فى التنظيمات الديموقراطية و«اللجنة الوطنية» وأنصار السلام وغيرها كان من الواجبات الحزبية التى يكلف بها الأعضاء والمرشحين والعاطفين.

الجمعية الفلسفية بآداب القاهرة:

تأسست بقسم الفلسفة بكلية الآداب جامعة القاهرة فى العام الدراسى ١٩٥٢ – ١٩٥٣ بهدف القيام بنشاط ثقافى ينطلق من الكلية ويشمل الجامعة وخارجها. ويتمثل هذا النشاط فى سلسلة من المحاضرات والندوات التى يدعى للمشاركة فيها عدد من الأساتذة الذين اشتهروا بأفكارهم ومواقفهم الوطنية والديموقراطية والداعية للتنوير وحرية الفكر. وقد تابع نشاط هذه الجمعية عدد من الكتاب الصحفيين فى مقدمتهم الكاتب المعروف أحمد بهاء الدين الذى كان يحضر ندواتها.

وكانت ذروة نشاط «الجمعية الفلسفية» ندوة بعنوان «بين العلم والفلسفة» شارك فيها

كل من الدكتور محمد صقر خفاجة والدكتور عبدالعظيم أنيس والدكتور عثمان أمين والدكتور توفيق الطويل وعادل ثابت (من كلية العلوم). ولم يكن هناك مكان واحد خال فى أكبر مدرجات الكلية أثناء هذه الندوة.

وبلغ نجاح هذه الندوة القمة حتى أن ممثل الإخوان فى كلية الآداب (محمد فرحات عمر الذى حمل بعد ذلك اسم «الدكتور شديد» عندما اشتغل بالتمثيل) حاول أن يهتف بسقوط الشيوعية عقب انتهائها. ولكن جماهير الطلبة حالت بينه وبين أن يفعل ذلك.

كانت الفكرة هى أن الفلسفة وسيلة لتكوين عقلية نقدية تطرح التساؤلات وتستقى جذور المشكلات وتتعمق فى فهم قضايا المجتمع والوطن.

وقد تولى نبيل زكى مسئولية هذه الجمعية الفلسفية وحصل على تأييد لها من طلاب الأقسام الأخرى بالكلية وشاركه فى النشاط عدد من المتعاطفين مع منظمة «طليعة العمال» مثل أمير إسكندر ومحفوظ عبدالفتاح وميلاد عطا الله، وأصبح نشاط الجمعية محط أنظار الطلاب ومحور دعم من أساتذة الكلية المستنيرين.

وعندما وقعت الهجمة الشرسة على الجامعة فى مارس ١٩٥٤ (بفصل عدد كبير من الأساتذة والمدرسين) تم استدعاء نبيل زكى إلى مباحث قسم الدقى حيث أبلغه ضباط المباحث بقرار من أجهزة الأمن بحل الجمعية ومنع أى نشاط لها. وقال مسئول المباحث للطالب نبيل زكى: إن صلاح سالم (عضو مجلس قيادة الثورة) حضر إلى القسم وأعطى تفويضاً لرجال المباحث بأن فى استطاعتهم أن يفعلوا أى شىء لمنع مثل هذا النشاط وأى أنشطة أخرى مماثلة فى الجامعة[٧٩].

الطلاب فى الصحف اليومية:

وكان لطلاب الجامعات مبادرات ومحاولات للكتابة بأسمائهم فى بعض الصحف اليومية؛ فقد كتب عادل فهمى العشرات من المقالات فى جريدة «الكتلة» اليومية. وكان صفوت يس طالبا بحقوق القاهرة وموظفا فى الوقت ذاته فى جريدة «البلاغ» المسائية اليومية. وكتب فيها بعض المقالات التى تعالج مشكلات حياة طلاب الجامعة. ومن ذلك المقالة التى نشرها عن اضطراب العلاقة بين الجامعيين والجامعيات[٨٠].

١٩٤٧: الكفاح الاقتصادى للطلاب

إذا كان الحكم الرجعى وحلفاؤه قد استخدموا سلاح الفتن الطائفية والعنصرية لإجهاض الحركة الوطنية فإن قوى اليسار والديموقراطية فى الجامعة نجحت فى فَلّ هذا السلاح. وعلى الرغم من ذلك ظلت جعبة السلطة مليئة بخطط وأسلحة أخرى. فكان هناك سلاح المصاريف الجامعية الذى شهرته الحكومة لحرمان الطلاب الفقراء من الاستمرار فى التعليم أو لحرمان المعارضين السياسيين من الطلاب من أداء امتحان آخر العام الدراسى. لكن الطلاب كانت لهم أيضا مطالبهم الاقتصادية. وهنا استمرت «المنظمة» تَحُث الطلاب على عدم دفع المصاريف وذلك أياً كان الإجراء الذى تتخذه إدارة الجامعة. غير أن ضغوط الطلاب من ناحيتهم على إدارة الجامعة لم تتوقف. وهكذا اضطر عميد كلية الهندسة (جامعة فؤاد الأول) إلى التصريح بأن ليس فى وسعه حرمان أى طالب من دخول امتحان آخر العام الدراسى (١٩٤٦ - ١٩٤٧).

وكان لابد من مخاطبة قطاعات أوسع فى شأن استخدام سلاح المصروفات لإبعاد الطلاب الفقراء على كثرتهم عن ساحة الحركة الوطنية ولذلك قام الطلاب أعضاء «المنظمة» فى ٨ مارس ١٩٤٧ بتوزيع منشور جاء فيه:

فى هذا اليوم اصطنعت الحكومة طرقا جديدة لمحاربة الطلاب.. فحاصرت الجامعة بالقوات المسلحة ونشرت جواسيسها يشيعون الإرهاب فى وسط الطلبة، وعقدت لهم مجالس تأديب. وهذا كله لا لشىء إلا أن هؤلاء الطلاب اشتركوا فى الحركات الوطنية وعبروا عن شعورهم الوطنى اليقظ الذى امتازت به جامعتنا (القاهرة) من يوم تأسيسها.

وتعاود الحكومة الهجوم علينا - نحن الطلاب - فتطالب بالقسط الثانى من المصروفات، وتهدد بفصل الطلاب العاجزين عن الدفع، وتتوعد بإلغاء إعفائهم من القرعة العسكرية (التجنيد فى الجيش). وتضطهدنا الحكومة لأى سبب لأنها تضطهد أيضا العمال والفلاحين والموظفين.

إن الحكومة لا تقتنع بأن مستوى معيشة غالبيتنا نحن الطلاب منخفض، ووسائل علاجنا مهملة، والمتاعب التى يلاقيها أهلنا فى سبيل تعليمنا كثيرة متعددة.

إن الحكومة تصدنا عن أبواب العلم وترهق زملاءنا الفقراء بمصروفات الجامعة الباهظة فى حين أنها تبعثر الأموال على احتفالات الشعلة والزينات التى لو صرفت على الطلبة لاستفاد منها الآلاف.

إن الحكومة وإدارة الجامعة تحاربان العلم وتحاربان الفقراء؛ بل تحاربان جهادنا الوطنى.

وانتهى المنشور بالشعارات التالية:

أيها الزملاء: قاوموا خطة الحكومة لإبعادكم عن الجامعة. ولا تدفعوا القسط الثانى. طالبوا بإلغائه. ولتحيا مصر حرة مستقلة ديموقراطية.

(أطلع أكبر عدد من زملائك على هذا المنشور)[٨١].

مطالب خريجى التجارة المتوسطة:

وشارك نسيم يوسف العام الدراسى ٤٩/٥٠ فى حركة طلاب مدارس التجارة الرامية إلى التحاقهم بكلية التجارة بعد حصولهم على الدبلوم. ففى كل عام كان الطلبة يكتبون الشكاوى ويرسلون البرقيات ويُضربون . ثم تطور الوضع إلى قرار بالقيام باعتصام. وتم الاتفاق على تحديد موعد الاعتصام بمدرسة التجارة بالجيزة على أن تقوم كل مدارس

التجارة الموجودة وقتئذ بالإضراب أثناء اعتصام الطلبة. هذا، على أن تقوم مدرسة التجارة للبنات بالتظاهر وإرسال الشكاوى والبرقيات وجمع المساعدات للمعتصمين. وتم الاعتصام وكان الأول من نوعه فى مدارس التجارة. وحضر المسئولون لمناقشة الطلبة فى مطالبهم(٨٢).

حكومة الوفد والحركة المطلبية:

بعد مجىء الوفد إلى الحكم عام ١٩٥٠، كان هناك أمل أن تخفف الوزارة أعباء أولياء الأمور الذين تثقل كاهلهم مصروفات تعليم أبنائهم فى مختلف مراحل التعليم، خاصة الجامعى والعالى منها. لكن هذا لم يحدث بل استمرت معاناة الطلاب وأسرهم طوال ١٩٥٠ و١٩٥١ والنصف الأول من ١٩٥٢.

فى الوقت ذاته لم تتوقف «المنظمة» عن إثارة قضايا التعليم - بشكل عام - مع اهتمام بالمطالب التى تتعلق بخفض المصروفات وتقديم خدمات للطلاب (وجبات رخيصة، والعلاج الصحى) وصولا إلى تعميم المجانية فى التعليم العالى.

وفيما يلى بعض النماذج مما نشر وبعض تحرك أعضاء المنظمة فى اتجاه الضغط والتعبئة من أجل هذا المطلب أو ذاك من المطالب العاجلة:

دافعوا عن مجانية التعليم:

اقترح وزير المعارف بالنيابة رد أوراق الطلبة الجامعيين الذين لم يسددوا مصروفاتهم بعد امتحان الدور الثانى وذلك لتوفير مبلغ ٣٠ ألف جنيه. ونشرت الأهرام فى ١٩٥١/٩/٤، نبأ تخفيض اعتماد جامعة إبراهيم من ٤٠ ألف جنيه إلى ٢٠ ألف جنيه. يحدث هذا وتطير إلينا الأنباء بالإسراف الشديد فى أموال الشعب التى جُبيت من حصيلة الضرائب غير المباشرة على السلع التى يستهلكها. ومن هذا الإسراف على سبيل المثال تصليح السيارات الملكية واليخوت، وبناء الحمامات والحدائق فى خدمة الأسرة المالكة. وبناء مرساة لسفينة حرم النحاس باشا. ويضاف إلى ذلك انتقال الحكومة لقضاء الصيف فى الإسكندرية. وسفر جميع الوزراء تقريبا لمدد طويلة إلى الخارج على حساب الدولة.. ومثل هذا البذخ لم يحدث إلا قبل الثورة الفرنسية وحكم أباطرة روما.

أيها المواطنون.. لنعمل من أجل مجانية التعليم فى جميع مراحله.. مجانية حقيقية لا زائفة.. فالتعليم حق للجميع. دافعوا عن حقوق أبنائكم ومواطنيكم من أجل التعليم المجانى. وأنتم أيها الزملاء الطلاب المقبلون على امتحانات الدور الثانى - احتجوا على مستغليكم باتحادكم.. احتجوا على هذه الأعمال وكوِّنوا الوفود إلى الصحف والنواب(٨٣).

الحرمان من أداء الامتحان:

وفى مجال الكفاح الاقتصادى والاجتماعى والعمل الثقافى للطلاب وسع أعضاء المنظمة منذ بداية الخمسينات عملهم فى الجامعات. وفى أكتوبر ١٩٥١ كتبت «المقاومة الشعبية» تقول:

نحن نطالب بمجانية التعليم للجميع دون أى قيود ظاهرة أو مستترة. لقد منعت جامعة فاروق الطلاب من تأدية امتحانات الشفهى وأعادت أوراق الطلاب إليهم. رد الطلبة على حرمانهم من امتحانات الشفهى بالتظاهر، وطالبوا مدير الجامعة بالاستقالة. وهددوا باقتحام لجان الامتحان الأمر الذى أدى إلى إعلان حالة الطوارئ فى المدينة. وقد توجهت «الطليعة الوفدية» إلى مقابلة وزير المعارف للاحتجاج على رد أوراق الطلبة.

وطالبت المجلة الطلاب بالتظاهر ضد سياسة التشريد، وإرسال الاحتجاجات إلى

الصحف وإلى هيئات الطلبة العالمية. كما طالبت القراء بتأييد الطلاب فى مطالبهم(٨٤).

١٩٥٣ ـ الفصل للعجز عن دفع المصروفات:

أعلنت إدارة الجامعات الثلاث أنها لن تسمح لطلابها بتلقى علومهم ما لم يكونوا قد سددوا القسط الأول من المصروفات. وسيعتبر كل من لم يدفع هذا القسط مفصولا. إن الحكومة العسكرية بهذا الفرز تحاول أن تمنع أكبر عدد من الطلبة العاجزين عن دفع ثمن العلم من الاستمرار بالجامعة بعد أن فشلت فى إرهابهم بالاعتقال أو تضليلهم عن مقاومة الاستعمار واستئناف الكفاح المسلح بالقنال.

إن حقنا جميعا أن نتعلم بالمجان. ولن نصل إلى هذا الحق إلا إذا تكتلنا جميعا فى اتحاد عام يدافع عن مصالحنا ولا يسيطر عليه الإخوان المسلمون الإرهابيون.

فإلى جميع الزملاء الطلاب:

- ناضلوا ضد سياسة التعليم بالبطاقات.
- ألفوا الوفود وأرسلوا الاحتجاجات إلى المسئولين.
- طالبوا بإطلاق سراح المعتقلين فورا.
- أقنعوا دافعى المصروفات بالتضامن مع زملائهم الطلاب الفقراء.
- كافحوا لتطبيق شعارات وأهداف الجبهة المتحدة(٨٥).

١٩٥٣ ـ دفاعًا عن حق الطلاب فى التعلم:

فى مطلع عام ١٩٥٣ أوعزت الحكومة العسكرية إلى مجالس الجامعات الثلاث بإعادة أوراق كل طالب لم يسدد الرسوم المتأخرة. وفى الوقت نفسه نشطت وزارة الحربية لحصر من تقرر حرمانهم من التعليم لكى تستدعيهم للتجنيد الإجبارى إذا لم يسلموا أنفسهم لإدارة التجنيد.

جاء هذا فى صدر مقال نشرته «المقاومة الشعبية»، التى انتقدت مفهوم الحكومة العسكرية لإصلاح التعليم؛ فهو عندها سياسة الفصل بالجملة، وقصر التعليم على القادرين على شرائه، وتقييد نسبة النجاح فى المدارس، وتقييد نسبة الالتحاق بالجامعات ووضع شروط خاصة لذلك.

وإذا عدنا إلى اتجاه مجالس الجامعات الثلاث إلى أوراق الطلاب الذين لم يدفعوا المصروفات المقررة – أى استبعادهم عمليا من التعليم الجامعى ـ فإن التعليم فى مفهوم الحكومة العسكرية يعنى حرمان الجماهير الشعبية منه وقصره على أبناء الذوات.

لكنَّ الطلاب الذين خاضوا معارك الكفاح ضد الاستعمار والملكية قادرون على كسب حقهم فى التعليم المجانى. ومن هنا فإن معركة المصروفات الجامعية تتطلب منا:

- جمع عرائض الاحتجاج على سياسة الفصل بالجملة.
- تأليف الوفود وتوزيع النشرات ضد هذه السياسة.
- الضغط المتواصل على الصحف وإدارة الجامعة.
- تأييد برنامج «الجبهة المتحدة والنضال من أجله»(٨٦).

الوحدة سلاحنا الأول

جاء فى «المقاومة الشعبية»:

- تظاهر الطلبة الذين لم يقبلوا فى الجامعات داخل الحرم الجامعى وترددت الهتافات التالية:

- نريد العلم يا أعداء العلم، لا انتساب بل انتظام.

وقد تظاهروا مرة أخرى فى الأسبوع الماضى، وحاصرهم حرس الجامعة ومنع دخول مندوبين عنهم لمقابلة مدير الجامعة.

وعلى الأثر، حوصرت الجامعة، لا لذلك فقط، بل لمنع الطلبة الفقراء العاجزين عن دفع المصروفات من أن ينالوا حقهم فى التعليم.

ولم يتمكن الطلبة غير المقبولين فى الجامعات من الدخول. فاعتصموا يوم الثلاثاء ٣ نوفمبر (١٩٥٣) فى المدينة الجامعية. ولكن أخرجهم البوليس بالقوة ومنع دخول المدينة أيضا إلا (بالكارنيه وبطاقة الهوية الطلابية).

أيها الزملاء الطلبة،

عليكم أن توحدوا صفوفكم وتنظموا أنفسكم وإن عدد المنتسبين أربعة آلاف.. كوِّنوا لجنة منكم تقود كفاحكم.. اجمعوا التوقيعات من طلبة الجامعة وطلبة الثانوى لتأييدكم..[٨٧] أرسلوا الاحتجاجات إلى الصحف وإلى الهيئات العامة.

وأشارت «المقاومة الشعبية» إلى أنه من الملاحظ أن الإخوان المسلمين فى الجامعة يؤيدون خطة إدارة الجامعة على طول الخط ويهاجمون فكرة مجانية التعليم.

ودعت المقاومة الشعبية الطلاب إلى تنظيم صفوفهم وإرسال خطابات الاحتجاج وجمع التوقيعات لإعفائهم من المصروفات وفضح موقف الإخوان المخزى. وأن لجان الجبهة المتحدة التى تكون تستطيع أن تقود الكفاح فى هذا السبيل[٨٨].

العمل الجماهيرى فى جامعة عين شمس

تتعلق المعلومات التى لدينا عن جامعة عين شمس (إبراهيم سابقا) بالفترة فيما بين ١٩٥١ وحتى ١٩٥٧. ونعتمد فى عرضها على محاضر نقاش مع الأعضاء من طلبة هذه الجامعة. وتأتى فى المقدمة شهادة الطالب بكلية العلوم منجد توفيق نظرا لكم المعلومات الذى اشتملت عليها.

المواقف السياسية والأنشطة الجماهيرية:

كانت الفترة الزمنية موضع الاهتمام فترة تغييرات متسارعة وتحولات جسيمة، وبرز من أعضاء «المنظمة» فى الحركة الطلابية فى كلية الهندسة: الشهيد رشدى خليل، ألفريد نسيم، إسحق باخوم، نبيل يعقوب، محمد شعيب ووليم جورجى. وفى كلية العلوم منجد توفيق وفى الحقوق نور غنيم وغيرهم من الطلبة والطالبات من الأعضاء فى الوحدات الحزبية التى كانت فى كلية الطب وفى معظم كليات الجامعة باستثناء كلية التجارة والآداب.

وكان هناك اتصال وتنسيق دائمان بين الطلبة الأعضاء فى جامعة القاهرة وزملائهم فى جامعة عين شمس. وعلى سبيل المثال عندما نجحت «المنظمة» فى عقد مؤتمر ٢١ أكتوبر ١٩٥١ فى جامعة القاهرة وأعلن فى المؤتمر قيام اللجان الوطنية، عقد فى اليوم التالى مؤتمر ثان بجامعة عين شمس وتبنى الشعار ذاته الخاص باللجان الوطنية.

وخاض طلاب عين شمس، هم أيضا، معارك مارس ١٩٥٤ ورفعوا شعارات الديموقراطية وعودة الحياة الحزبية.. الخ وتعرض بعضهم للاعتقال فى المدرسة الثانوية العسكرية.

ويذكر منجد توفيق أن تحريك الطلاب حول شعارات «المنظمة» كان سهلا، لأن الطلاب فى غالبيتهم كانوا منخرطين بقوة فى الحركة الوطنية الديموقراطية. وأن سقوط شهداء لم يحل بينهم وبين أن يواصلوا التحرك بحماس عبر مختلف أشكال الكفاح من اجتماعات واعتصامات ومظاهرات وتوزيع المنشورات. وفوق هذا كله فإن الطلاب على الرغم من أنهم فى غالبيتهم الكبرى لم يكونوا شيوعيين أو يساريين كانوا يقدمون لأعضاء «المنظمة» عن طواعية خدمات عديدة تساعدهم على أداء عملهم بكفاءة أكبر. فكانوا مثلاً يجمعون التبرعات وكانوا يتطوعون لحمل المنشورات وإدخالها إلى الجامعة حالة أن أعضاء «المنظمة» معرضون باستمرار لإجراءات رقابة من الحرس الجامعى. وكان كثير من الطلاب والطالبات يسعون إلى التعرف على الأعضاء أو ليقيموا معهم صداقات.(٨٩)

فى هذا السياق - كما يذكر منجد توفيق - كان فى مقدور أعضاء «ط.ع.» أن «يعملوا كل شىء» معتمدين على وحدات «المنظمة» فى الكليات، باستثناء كلية الآداب التى كان الثقل الأكبر فيها لمنظمة «الحزب الشيوعى الموحد».

ويلفت النظر هنا، أن الحرس الجامعى كان يقدر أن كلية العلوم التى يقودها منجد توفيق كانت تضم خمسمائة من الشيوعيين، بينما كان العدد الحقيقى - كما يذكر منجد توفيق - أقل من ذلك بكثير. وتعزى المبالغة فى التقدير إلى واقع أن حجم الأنشطة التى كان يقوم بها الأعضاء كان من الاتساع والتأثير والتواصل بحيث يعكس الجهد المضنى الذى كان يبذله الأعضاء فى أدائهم لعملهم متعدد الأوجه فى داخل الكليات وخارجها من حيث التخطيط والاستعداد.

وعلى خلاف الوضع فى جامعة القاهرة يقرر منجد توفيق أنه فى جامعة عين شمس – فى فترة الخمسينيات – لم يكن للطلاب الوفديين ذلك الحضور المحسوس. وهو يعزو هذا إلى أن نضال حزب الوفد المصرى كان يرتبط بمحورين رئيسيين هما الجلاء من ناحية، وتقييد سلطة الملك من ناحية أخرى، الأمر الذى لم يعد له مكان بعد قيام نظام يوليو ١٩٥٢.

ويدخل فى إطار العمل السياسى الجماهيرى فى جامعة عين شمس أمران:

الأول: الاهتمام بجذب طالبات الجامعة إلى دائرة العمل السياسى. والواقع أن الطالبات كن يتعاطفن مع الأعضاء ويقدمن التبرعات ويتعاونّ معهم إلا أنهن لم يكنّ منظمات باستثناءات محدودة.

والثانى: هو سعى الأعضاء إلى إقامة علاقات مع الطلاب العرب فى مختلف كليات الجامعة وذلك على الرغم من أن طائفة منهم – فى ذلك الوقت – كانوا ينتمون إلى تيار بعثى يظهر أصحابه العداء للشيوعيين؛ بل ويعتدون عليهم بالضرب. وتعرض للضرب على أيديهم، أيضا، الطلبة العراقيون. الذين كان معظمهم من الشيوعيين، بل تعرض للعدوان طلاب لم تكن لهم انتماءات حزبية محدّدة. ومع ذلك كان هناك تنسيق مع الطلاب العرب عموما ومع اليسار العربى الماركسى بوجه خاص.(٩٠)

وفيما يتعلق بالكفاح المسلح يذكر منجد توفيق أنه عندما أقامت وزارة الوفد فى ١٩٥١ معسكرا فى جامعة عين شمس، تطوع ليتلقى التدريب. ولكن العملية لم تكن جادة.

ومع ثورة يوليو تطوع منجد توفيق فى المجموعات التى كانت مخصصة لإعداد الفدائيين. ودخل منجد توفيق دورة مكثفة للتدريب العسكرى فى معسكرى المرج وعزبة النخل، وأصبح قائد الحرس الوطنى فى الكلية، ووصل فى معسكر إنشاص إلى أعلى مدرسة للتدريب. وعندما وقع العدوان الثلاثى اختير ليكون الرجل الثانى فى الفرقة. وكتب مقالات فى مجلة «الحرس الوطنى». وفى هذه الأثناء أصيب بطلق نارى عن طريق الخطأ وعولج من إصابته فى مستشفى الدمرداش.

وعن العلاقة بين أعضاء «المنظمة» وأعضاء المنظمات الماركسية الأخرى يتفق منجد توفيق وألفريد نسيم على أنها كانت بشكل عام علاقة تعاون وتنسيق، الأمر الذى حمل أعضاء «ط.ع.» فى قسم الطلبة على إثارة موضوع الوحدة بين المنظمات الماركسية من واقع الاقتناع بأن هؤلاء الأعضاء هم أيضا ماركسيون.(٩١)

وفى الانتخابات النيابية (١٩٥٧) كانت المنظمة تؤيد ترشيح د. عبدالعظيم أنيس فى دائرة الوايلى. ويذكر منجد توفيق أنه كان مع أعضاء «المنظمة» دائمى التنقل والحركة. يدعون للمرشح فى أحياء السكاكينى والوايلى والمحمدى (الحى الأخير من الأحياء الأشد فقرا). وكانوا يذهبون إلى المقاهى فى تلك الأحياء ويجلسون على الأرض ويجرون مناقشات مع روادها حول المرشحين ويتحلق حولهم عدد كبير من سكان المنطقة.(٩٢)

الحركة المطلبية فى جامعة عين شمس:

يذكر منجد توفيق أن الشعارات الرئيسية للحركة المطلبية تركزت أساسا حول ثلاث قضايا هى:

اللائحة – الحرس الجامعى – مجالس التأديب.

بعد مجىء نظام يوليو فرضت على الجامعة لائحة داخلية أثارت المعارك الساخنة بين إدارة الجامعة والطلاب. فيذكر منجد توفيق أن هذه اللائحة استهدفت بالأساس شل حركة الطلاب بعد أن كانوا يمثلون ثقلا له وزنه فى ساحة الحركة الوطنية الديموقراطية.

بل اعتبرت فى أحيان مؤامرة لإبعاد الطلبة عن العمل السياسى والأنشطة الثقافية والفنية. من ذلك أن اللائحة الجديدة، ألغت نظام الامتحان الواحد فى آخر العام الدراسى وأحلت محله نظام الفصلين. ويتسبب هذا فى ضياع وقت كبير بسبب استعداد الطالب لدخول امتحانين، فى شهرى يناير يونية، ويحول هذا الوضع بين الطالب وتوفير فرص البحث والاطلاع والرجوع إلى المراجع المختلفة فى مكتبة الكلية؛ فضلا عن تضييق المساحة الزمنية لممارسة الأنشطة الرياضية والثقافية.(٩٣)

والنقطة الثانية فى اللائحة هى بدعة نظام الأسر: فكل أسرة يرأسها ويقودها أحد الأساتذة. فانتهى أى نشاط بالكلية إلى أن يكون منوطا بإرادة الأستاذ بما يولد احتكاكات بين الأساتذة والطلبة، وفى النهاية بإرادة مجلس الكلية يتحكم فيه كما يشاء. وفى هذا أيضا ضربة شديدة للأنشطة الطلابية.

نجح منجد توفيق فى القيام بتنظيم مؤتمر فى كلية العلوم على الرغم من معارضة الحرس الجامعى. وناقش المؤتمر تحفظات الطلبة على اللائحة وأوضحوا أنها فرضت على الطلاب فرضاً. وأنها فى النهاية أول ضربة للنشاط الطلابى فى الجامعة. وكان الأعضاء الطلبة قد ناقشوا مواد اللائحة فى اجتماعاتهم الحزبية وصاغوا مشروعا للائحة جديدة. وساعدهم فى صياغتها محامون من أعضاء «المنظمة». ونوقش المشروع فى المؤتمر واستمرت المعارضة للائحة سنوات طويلة. واشتدت الحركة المعارضة لها فى الفصل الدراسى ١٩٥٦/١٩٥٧.

والمشكلة الأخرى التى واجهت طلاب عين شمس هى مشكلة الاختصاصات والسلطات المعطاة لمجالس التأديب التى يَمْثُل أمامها الطلبة. فكان الطلاب يُحَاكَمون لتنظيم هذه المظاهرة أو تلك أو بسبب الدعوة إلى اجتماع أو لمواد نشرت فى صحف الحائط. وكانت الأحكام التى تصدر بحقهم – ومنها الفصل أو الإنذار بالفصل – هى فى الواقع محاكمة لمواقف سياسية بعيدة كل البعد عن أعمال تجرّمها القوانين مثل خيانة الأمانة أو التعدى على الآداب العامة والأعراف المستقرة.

ثم يأتى دور الحرس الجامعى ليجد الطلاب أن هذه الهيئة تمارس مهام الشرطة فى الجامعة بفرض الرقابة وكتابة التقارير السرية والتفتيش الذاتى للطلاب – عند دخولهم –، بحثا عن منشورات سياسية. ويذكر منجد توفيق أن الشهيد رشدى خليل المسئول السياسى عن الأعضاء فى جامعة عين شمس، خاض بعناد أكثر من معركة ضد تجاوزات الحرس الجامعى.

معارك الاتحادات الطلابية المحلية واتحاد عام الطلاب المصريين:

يذكر ألفريد نسيم أن أعضاء «المنظمة» فى عين شمس كانوا يستعدون لخوض انتخابات اتحاد كلياتهم وكان رشدى خليل يقود هذه العملية فى كلية الهندسة.(٩٤)

وانتخب نور غنيم الطالب بكلية الحقوق عضوا فى اتحاد الكلية. وعندما بدأت «المنظمة» تعمل فى ١٩٥٣ لإقامة «اتحاد عام الطلاب المصريين» رأس الشهيد رشدى خليل فى كلية الهندسة لجنة «للاتحاد العام للطلاب المصريين»(٩٥) وبادر نور غنيم وعادل الضبع إلى تكوين لجان طلابية منتخبة فى شبرا (القاهرة) «لاتحاد عام الطلاب المصريين».

الأنشطة الثقافية والاجتماعية:

أولى «أعضاء المنظمة» اهتماما كبيرا لقضية الأنشطة الثقافية فى جامعة عين شمس. فتبين محاضر النقاش أن الشهيد رشدى خليل وزملاءه فى كلية الهندسية أصدروا مجلة

لكلية الهندسة وأنهم وجدوا تعاونا من الأساتذة الوطنيين الذين ذكروا من بينهم الدكتور مصطفى كمال حلمي والدكتور ميلاد حنا. (٩٦)

ويضيف ألفريد نسيم أنه تكونت فى كلية الهندسة عدة جمعيات مثل «جمعية العلاقات الخارجية» و«جمعية محبى الموسيقى الكلاسيك» وأنه كان مسئولا عن جمعية الندوات والمحاضرات. ويضيف منجد توفيق: أن العمل امتد إلى الجمعيات والفرق الرياضية فى كلية العلوم وكان هو عضوا فيها. وكان فى مقدمة الأنشطة الاجتماعية حل المشكلات التى تواجه الطلاب غير القادرين، وكان من بين هذه الحلول طباعة وتوزيع المذكرات عليهم بسعر التكلفة.(٩٧) وساعدهم على القيام بهذا العمل جمع التبرعات، وإن الطالبات كن سباقات إلى هذا العمل. بل كان بعضهن يدفع أحيانا تبرعات «للمنظمة» عندما يطلب منهن ذلك (بعد توزيع مطبوع من مطبوعاتها).(٩٨)

أسلوب العمل:

تضمن أسلوب العمل فى الجامعة عناصر ومواقف لعبت دورها فى توسيع نفوذ أعضاء «المنظمة» فى الجامعة. من ذلك:

١ - كان ضم العضو إلى التنظيم تزكيه بالأساس مواقفه النضالية.

٢ - بالإضافة إلى اهتمام أعضاء «المنظمة» بتطوير أعمال مشتركة مع المنظمات الماركسية الأخرى والطلاب العرب، اهتم الأعضاء بالتنسيق مع مدرسة العباسية الثانوية القريبة من الجامعة. وكانت هذه المدرسة وقتئذ واحدة من المراكز المتقدمة فى الحركة الجماهيرية الطلابية.

٣ - الاهتمام بخلق جو صحى بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب، وكان لهذا الجو أثره أحيانا فى تخفيف وطأة الأحكام التى كانت تصدرها مجالس التأديب.

٤ - طوال عقد الخمسينيات لم تتمكن الحركة الطلابية فى الجامعة من إلغاء اللائحة الجديدة. لكن العمل من أجل تحقيق هذه الغاية استمر بكيفية أو بأخرى خمس أو ست سنوات وبلغ أشده فى العام الدراسى ١٩٥٧/٥٦.(٩٩) وبعد ذلك بعام جرت أوسع الاعتقالات التى شهدتها البلاد فى صفوف اليسار الماركسى ودخل المعتقلات والسجون العدد الأكبر من القيادات الطلابية.

تقييم عام:

فى تقييمه العام لمجمل أداء الأعضاء الطلاب والمجموعات الطلابية المرتبطة بهم، يقدر نبيل زكى أن «ط.ع.» لعبت الدور الأساسى فى الحركة الطلابية فى جامعتى القاهرة وعين شمس وأن هذا كان على وجه الخصوص فى الفترة من ١٩٤٩ - ١٩٥٤.

ويرى جمال البراد (من قيادات هندسة القاهرة) أنه برزت قيادات طلابية جماهيرية من صفوف المنظمات الماركسية الثلاث: «ط.ع.» و«حدتو» و«ح.ش.م.» (١٩٤٩). وأن الثقل الجماهيرى لكل منظمة كان يتفاوت من جماعة إلى أخرى ومن كلية إلى أخرى.

وعند منجد توفيق أن نفوذ «ط.ع.» داخل هذه الجامعة كان الأوسع والأشد ظهورا.

وأيًا كان الاتفاق أو الاختلاف حول هذه الأحكام فإن ما يعنينا هو أن العمل الطلابى لـ«ط.ع.» كان منذ أواخر الأربعينيات قد انتقل بوضوح إلى مواقع متقدمة فى الحركة الجماهيرية الطلابية. ومن ثم فإن ما يعنينا أيضا هو الإشارة إلى الركائز التى فتحت أمام الأعضاء الطلاب طريق التقدم:

١ – الركيزة الأولى، وفقا للتسلل الزمنى منذ ١٩٤٧ ويمكن أن نقول أيضا منذ ١٩٤٥، تمثلت فى أن إعلام «المنظمة» استمر يتابع بكل الاهتمام فى مطبوعاته العلنية (الفجر الجديد مثلا) والسرية مثل «كفاح الشعب» جميع التحركات الطلابية التلقائية فى مختلف المؤسسات التعليمية فأذاعت أخبارها وكتبت عن مشاكلها. وتحدثت عن كفاح الطلاب المناهض للاستعمار والرجعية من أجل التحرر الوطنى ومن أجل تعليم ديموقراطى، ونظم تربوية راقية، وحق الطلاب الجامعيين فى تنظيم أنفسهم فى اتحادات تهتم بالدفاع عن مصالحهم وشئونهم الاقتصادية والصحية وتنقل رأى الاتحادات إلى الإدارات الجامعية والحكومية المختصة.(١٠٠)

٢ – الركيزة الثانية هى الخط الجماهيرى الذى أمكن إنضاجه فى غمرة الكفاح الوطنى والديموقراطى والمطلبى للطلاب. وكان من المكونات الرئيسية لهذا الخط:

(أ) خط التحالف السياسى مع الجماهير الطلابية الوطنية والديموقراطية فى صفوف الطلاب ممثلة بالأساس فى قاعدة حزب الوفد المصرى وبوجه أخص فى «ط.و.» والمنظمات الماركسية الأخرى. وكانت قاعدة هذا التحالف هى وحدة العمل – وبغض النظر عن الخلافات النظرية – وذلك وصولا إلى مواقف وشعارات توحد ولا تفرق. وقد لاحظ جمال البراد أن الطلاب الماركسيين فى جامعة القاهرة كانوا يوحدون جهودهم بسهولة فى المعارك الجماهيرية على الرغم من أنهم كانوا يختلفون بشدة عندما يتعلق الأمر بمناقشات ذات طابع أيديولوجى.

(ب) الحرص على رفع أى تناقض ظاهرى بين الالتزام بالنضال الجماهيرى والالتزام فى الوقت ذاته بالجدية فى تحصيل المعرفة والعلم. وذلك بما يعنى رفض الدوافع أو المبررات التى تقول بأولوية «التواجد فى الشارع السياسى على القيام بواجب الاهتمام بالدراسة».

(ج) إشاعة الديموقراطية فى معاهد التعليم المختلفة ويتطلب هذا الأمر الحرص على المشاركة فى انتخابات الاتحادات الطلابية وترقية أداء ومكانة هذه الهيئات المنتخبة، والسعى فى النهاية إلى تكوين اتحاد عام للطلاب المصريين..

(د) الدفاع بصلابة عن حق الطلاب غير القادرين ماديا فى مواصلة تعليمهم. وترقية الخدمات الصحية التى تقدم للطلاب فى مجموعهم.

(هـ) التأكيد على وحدة النضال المناهض للاستعمار والرجعية بين الطلاب المصريين والطلاب العرب من أبناء السودان وفلسطين والعراق ومن أقطار عربية أخرى.

(و) الاهتمام بجذب الطالبات – خاصة فى الجامعة – إلى توسيع مشاركتهن فى المعارك الوطنية والديموقراطية وغيرها من المعارك المطلبية.

(ز) الاهتمام بفتح مجالات جديدة للأنشطة الطلابية (ثقافية ورياضية.. الخ).

ويذكر نبيل زكى أنه مع مشاركة الأعضاء الطلاب فى معارك سياسية عامة (مثلا انتخابات ١٩٤٩ – ١٩٥٠) ونزولهم إلى الأحياء، ومع انتقال جيل جديد من القيادات الطلابية فى المدارس الثانوية إلى الجامعات (ونضيف أيضا) وانضمام قيادات من حدتو – ومنظمات أخرى – إلى «ط.ع.» بدأ أعضاء «المنظمة» يجنون ثمار خط الانتشار بين الجماهير. وظهر هذا الأمر فى نجاحهم فى الدعاية والإثارة؛ بل والكلام بكل جرأة وصراحة وقتئذ عن الأوضاع السياسية والاجتماعية ويحددون علناً المسئولين عن تدهورها. ومضوا يصدرون المجلات ويعلقون اللافتات ويوزعون المنشورات ويواجهون تعسف الحكومات المتعاقبة.

وإذا صح أن شعار «اتحاد عام للطلاب المصريين» كان شعاراً فى برنامج «المنظمة»

منذ عام ١٩٤٧، فإن الخطوات العملية التى تمت فى ١٩٥٣ تمهيدا لإقامة هذا الاتحاد، كانت علامة لا تخطئ على الحضور القوى للقيادات الطلابية فى «ط.ع.» على الساحة الطلابية والوطنية وعلى إسهامهم فى انتقال حركة الطلاب المنتمين إلى «ط.ع.» إلى وضع متقدم يصعب تجاهله عند الشروع فى القيام بأى تحرك جماهيرى.(١٠١)

٣ – الركيزة الثالثة للتقدم: النقد والنقد الذاتى فلا جدال فى أن أى نشاط إنسانى لا يكاد يخلو من خطأ أو نقص؛ كبيرا كان أم صغيرا. وتشكل عملية دراسة النواقص أحد المحركات الأساسية للتقدم. ومن هنا اتجه قسم الطلبة بمدينة القاهرة إلى البحث عن نقاط الضعف فى عمله فى محاولة لتجاوزها والتغلب عليها. ومن ذلك – على سبيل المثال: ما كتبه «الرفيق حكيم» (عبدالحميد الأزهرى) أحد أبرز القيادات الطلابية تحت عنوان «لنتعلم من أخطائنا» ونقتبس منه الفقرة التالية:

.. «مثل آخر من عملنا فى وسط الطلبة، فتجاربنا توضح لنا كيف فشلنا فى محاولاتنا القديمة (منذ أكثر من سنة) فى تكوين اتحاد للطلبة. كنا ننعزل عن الطلبة ونجلس مع الحدتويين وغيرهم من المتشيعين لنضع برامج خيالية جميلة جمال المدينة الفاضلة التى تخيلها أفلاطون لا تمس مشاكل الطلبة من بعيد أو قريب، وكيف أننا كدنا ننجح فى عمل الاتحاد العام (فى العام المنصرم) حين تفهمنا المشاكل الطلابية ووضعناها على رأس برنامجنا. إلا أننا مع هذا ما زلنا بعيدين عن مشاكل الجبهة المتحدة (الغذاء – اليوم الكامل – دخول الجامعات).. وقام بعض الرفاق الطلبة بإصدار جرائد حائط، ولكنها ضربت بسهولة. لماذا؟ لسبب واحد هو: أنها فى كثير من المدارس والكليات لم تعتمد على جمهور الطلبة، فكان الرفاق بأنفسهم يقومون بتحريرها وتمويلها ولصقها على الجدران. إن واجبنا فى مثل هذه الأحوال أن نكوّن لكل جريدة لجنة تضم الطلبة العاديين من الفرق المختلفة، وبذا تنعكس الحياة الطلابية بصورة واضحة على الجريدة. وتؤدى الجريدة دورها فى توعية الطلبة وتجميعهم وخدمتهم وقيادتهم. كما أن مشكلة التمويل لا يكون لها وجود ما دام يمولها الطلبة العاديون. وثمة سبب آخر أوضحته «النشرة» فى عدد سابق وهو أن أغلب الجرائد لم تكن تعبر تماما عن مشاكل الطلبة الاقتصادية والتعليمية مما جعلها جرائد سياسية بحتة دون أدنى ارتباط بالحياة الطلابية. وإنى أرى أن الحل الأساسى هو فى تكوين اللجنة المذكورة آنفاً. ولقد نجحت هذه الخطة فعلا فى إحدى المدارس الثانوية، واستمرت الجريدة تصدر إلى قرب نهاية العام، حتى إنه عندما أراد «الإخوان المسلمون» تمزيقها أشبعهم الطلبة العاديون ضربا ولكمًا.(١٠٢)

٤ – الحفاظ على وحدة «المنظمة» أساس الانضباط الواعى. إن التثمين العالى لكفاح الأعضاء لا يعنى أنه لم تكن هناك خلافات تثور فى بعض الفترات بين «المنظمة» وقيادات قسم الطلاب حول قضايا تنظيمية وسياسية. ويحضرنا هنا مثالان:

الأول: أنه عندما تأسست «المنظمة» فى ١٩٤٦، كان حولها وفى صفوفها عدد محدود نسبيا من طلاب جامعة فؤاد الأول (القاهرة) بكليات الطب والصيدلة والتجارة والهندسة، بالإضافة إلى عدد آخر من طلاب المعاهد الفنية وبكيفية أقل الثانوية. ولا تحضرنا هنا القائمة الكاملة بأسماء كل هؤلاء الطلاب ونكتفى بذكر أسماء: سالم وإسحق مشعالى وجيد وفوزى رياض وأنور نعمان ومرقص وراوية عبدالفتاح (وعدد أكبر فى بندر المنيا).

وتم تنظيم طلاب القاهرة فى قسم تتبعه وحدات وخلايا. غير أنه بعد عام وجه القسم خطابًا إلى اللجنة المركزية يطالب بحل القسم لأسباب ذكرها المكتب ورأت «المنظمة» أنها أسباب واهية وغير موضوعية، كالقول بحلول العطلة الصيفية وتطور الحالة السياسية فى فلسطين وانتهاء العام الدراسى وغير ذلك.

وردت اللجنة المركزية برفض المبررات المقدمة لحل القسم وفندت أسباب الحل المشار إليها. وأضافت، أن القسم قام بنشاط ملموس فأصدر ثلاثة أعداد من مجلة «نداء الجامعة» ووزع منشورين وارتبط أعضاؤه ببعض اللجان الوفدية فى الأحياء وغير ذلك.

ومع ذلك فقد بادرت «المنظمة» بحل القسم وسكّنت الطلاب فى خلايا مختلفة بعد توجيه اللوم الشديد إليهم. ومع ذلك انتظم معظمهم فى وحداتهم وقدموا إسهامات ومساعدات حقيقية لأنشطة «المنظمة» ولم تبدر منهم أية بادرة للخروج على النظام.(١٠٣) وأعيد تكوين القسم فيما بعد من قيادات جديدة.

والمثل الثانى: يتعلق بالأزمة التى انفجرت عام ١٩٥٣ بين قسم الطلبة بالقاهرة وقيادة «المنظمة». وفى ذلك الوقت، بدا لقيادة «المنظمة» أن قيادات مهمة فى قسم الطلبة أخذت على عاتقها الضغط على «المنظمة» لعمل وحدة فورية بينها وبين المنظمات الماركسية التى كانت على الساحة. ويذكر صفوت يس عضو اللجنة المركزية وقتئذ أن هذا التحرك بدأ تحت شعار: إعلان الحزب الشيوعى والدخول بدون تأخير فى توحيد المنظمات الشيوعية. وارتبطت هذه المطالب أحيانا من قبل بعض القيادات الطلابية بخروج سافر على النظام؛ فمن اتصالات جانبية وتبادل المطبوعات مع منظمات أخرى وتوزيع بعض هذه المطبوعات بدون إذن وعدم التزام ببعض القرارات باسم الديموقراطية. والزعم بأن «المنظمة» تقوم على تنظيمات فئوية ثم المطالبة بإدماج الطلاب فى مجموعات عمالية.(١٠٤)

وفى مواجهة ما بدا فى بعض الأحيان أن ثمة حركة عصيان فى قسم الطلبة. بذلت قيادة «المنظمة» جهوداً مضنية لتفادى الأضرار التى يمكن أن تصيب «المنظمة» سياسيا وتنظيميا بل وأمنيا، فتم حل القسم وأعيد تنظيمه وفتحت على صفحات مجلة «النشرة» مناقشات شارك فيها المؤيدون والمعارضون. وفى النهاية أعيد تنظيم القسم بالكيفية التى لم تلْجِئ «المنظمة» إلى «تطبيق» عقوبات فصل بحق قادة المعارضة من الطلاب. بل إن اثنين منهم، وهما الرفيق حكيم (عبدالحميد الأزهرى) والرفيق واصف (عادل الضبع)، قاما بكتابة نقد ذاتى نشر على صفحات مجلة «النشرة».(١٠٥)

فهذه النتيجة إنما ترجع من ناحية إلى تقاليد «للمنظمة» ترسخت عبر التعامل مع الأعضاء؛ خاصة عبر الحفاظ على القيادات الجماهيرية، كما ترجع إلى شعور حقيقى بالمسئولية عن وحدة «المنظمة» وسلامتها من جانب الأعضاء المختلفين مع اللجنة المركزية. وفى هذا السياق لم يحدث أن عانت «ط.ع.» من أهوال الانقسام.

حواشى باب العمل الجماهيرى
الفصل الثالث ـ الباب السابع

(١) «طليعة العمال»، الرسالة السياسية، طبعة يناير ١٩٥٦.
(٢) مجلة «كفاح الشعب»، العدد الصادر فى فبراير ١٩٤٨.
(٣) المصدر ذاته.
(٤) مجلة «كفاح الشعب»، ٢٢ فبراير ١٩٤٧.
(٥) مجلة «كفاح الشعب»، ٩ مارس ١٩٤٧.
(٦) مجلة «كفاح الشعب»، أول مايو ١٩٤٧.
(٧) المصدر ذاته.
(٨) مجلة «كفاح الشعب»، ٢٠ ديسمبر ١٩٤٧.
(٩) مجلة «كفاح الشعب»، ١٩٤٧/١٢/١١.
(١٠) «مظاهرات يوم فلسطين»، كفاح الشعب، ٢٨ ديسمبر ١٩٤٧.
(١١) نبيل زكى، تقرير قدمه إلى لجنة تحرير الكتاب عن «كفاح الطلبة المصريين».
(١٢) «كفاح الشعب»، العددان ٢٤ و ١٩٤٨/٢/٢٦.
(١٣) «الهدف»، ١٩٤٨/١٢/٢٨.
(١٤) «كفاح الشعب»، ١٩٤٨/٢/٢٨.
(١٥) «كفاح الشعب»، المصدر ذاته.
(١٦) عبدالمجيد أبو زيد، لقاء. صفوت ياسين، محضر نقاش.
(١٧) نبيل زكى، تقرير سبق ذكره.
(١٨) «كفاح الشعب»، العدد الصادر فى ١٩٤٨/٣/٢٦.
(١٩) «كفاح الشعب»، العدد الصدر فى ١٩٤٨/٤/١٧.
(٢٠) «كفاح الشعب»، ١٠ مايو ١٩٤٨، ورجائى عبدالملك، محضر نقاش.
(٢١) «كفاح الشعب»، ١٧ إبريل ١٩٤٨.
(٢٢) «كفاح الشعب»، ديسمبر ١٩٤٨.
(٢٣) نور غنيم، محضر نقاش.
(٢٤) نبيل زكى، تقرير سبق ذكره.
(٢٥) «كفاح الشعب»، العدد الصادر فى ١٩٤٨/١/٢٨.
(٢٦) المصدر ذاته.
(٢٧) المصدر ذاته.
(٢٨) الإشارة هنا إلى رئيس الحكومة محمود فهمى النقراشى باشا.
(٢٩) مجلة «كفاح الشعب»، ١٤ ديسمبر ١٩٤٨.
(٣٠) تقرير نبيل زكى، سبق ذكره.
(٣١) المصدر ذاته.
(٣٢) المصدر ذاته.
(٣٣) حسن صدقى، محضر نقاش.
(٣٤) نسيم يوسف، محضر نقاش.
(٣٥) عادل فهمى، محضر نقاش.
(٣٦) المصدر ذاته.
(٣٧) المصدر ذاته.
(٣٨) المصدر ذاته.
(٣٩) المصدر ذاته.
(٤٠) المصدر ذاته.

(٤١) المصدر ذاته.
(٤٢) المصدر ذاته.
(٤٣) المصدر ذاته.
(٤٤) المصدر ذاته.
(٤٥) المصدر ذاته.
(٤٦) المصدر ذاته.
(٤٧) المصدر ذاته.
(٤٨) المصدر ذاته.
(٤٩) نبيل زكى، تقرير سبق ذكره.
(٥٠) أعدت حكومة الوفد عام ١٩٥٠، ما سمى فى ذلك الوقت «قانون المشبوهين السياسيين» وهو القانون الذى يطلق أيد الإدارة أو على الأصح البوليس السياسى فى تعقب العناصر السياسية النشطة (طارق البشرى، الحركة السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٨) وينص هذا القانون على أن يوضع تحت مراقبة البوليس فريقان: الأول يضم كل من حكم عليهم مرتين فى قضايا خاصة «بالمبادئ الهدامة». أما الفريق الثانى، فهم الذين سبق أن اشتهروا باعتناق المبادئ والعمل على الترويج لها، إذا وجدت أسباب موضوعية تقنع القاضى بفرض الرقابة من قبل البوليس السياسى على مثل هؤلاء انظر (إسماعيل محمد زين «دكتور» الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢، القاهرة الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩١، سلسلة مصر النهضة، مركز وثائق تاريخ مصر، ص ٧١).
(٥١) مجلة «المقاومة الشعبية»، ٢٧ أغسطس ١٩٥١.
(٥٢) نبيل زكى، تقرير سبق ذكره.
(٥٣) نسيم يوسف، محضر نقاش.
(٥٤) نبيل زكى، تقرير سبق ذكره.
(٥٥) أديب ديمترى، محضر نقاش.
(٥٦) أيها العمال صفا واحدا ضد الفاشية.. صفا واحدا لإفشال مؤامرات كبار الملاك والرأسماليين.. صفا واحدا مع إخوانكم الفلاحين، لدخول المعركة الوطنية وتحويلها لمصلحة طبقات الشعب، افتتاحية العدد من المقاومة الشعبية فى ١٩٥١/١١/٢٤.
(٥٧) نبيل زكى، تقرير سبق ذكر.
(٥٨) نبيل زكى، نسيم يوسف محضر نقاش.
(٥٩) حلمى يس، محضر نقاش.
(٦٠) نسيم يوسف، محضر نقاش.
(٦١) نبيل زكى، تقرير سبق ذكره.
(٦٢) المصدر ذاته.
(٦٣) رجائى عبدالملك، محضر نقاش.
(٦٤) المصدر ذاته.
(٦٥) نبيل زكى، تقرير سبق ذكره.
(٦٦) نور غنيم، محضر نقاش.
(٦٧) عبدالرحمن الرافعى، تاريخنا القومى فى ٧ سنوات ١٩٥٢ ـ ١٩٥٩، ثورة يوليو ١٩٥٢، ص ١٣٤، ١٣٥.
(٦٨) صفوت ياسين، محضر نقاش.
(٦٩) «المقاومة الشعبية»، ١٩٥٥/٣/٢.
(٧٠) «انتخابات اتحاد الجامعة»، «كفاح الشعب»، ١٩٤٧/١٢/٢٨.
(٧١) رجائى عبدالملك، محضر نقاش.
(٧٢) المصدر ذاته.

(٧٣) نبيل زكى، تقرير سبق ذكره.
(٧٤) المصدر ذاته.
(٧٥) «المقاومة الشعبية»، ١٩٥٣/٢/٢٧.
(٧٦) أديب ديمترى، محضر نقاش.
(٧٧) صفوت ياسين، محضر نقاش.
(٧٨) جمال البراد، محضر نقاش.
(٧٩) نبيل زكى، تقرير سبق ذكره.
(٨٠) المصدر ذاته، صفوت ياسين، لسنا وحدنا المسئولين عن محنة الحياة الجامعية، جريدة البلاغ، ١٩٥١/٣/١٧.
(٨١) منشور غير موقع للمنطقة، ١٩٤٧/٣/٨.
(٨٢) نسيم يوسف، محضر نقاش.
(٨٣) «المقاومة الشعبية»، ١٩٥١/٩/٩.
(٨٤) «المقاومة الشعبية»، ١٩٥١/١٠/١٠.
(٨٥) «صفا واحدا ضد سياسة التجهيل»، «المقاومة الشعبية»، ١٩٥١/٢/١٠.
(٨٦) «المقاومة الشعبية»، ١٩٥٣/٢/٢٧.
(٨٧) «الوحدة سلاحنا»، المقاومة الشعبية، نوفمبر ١٩٥٣.
(٨٨) «المقاومة الشعبية»، ١٩٥٥/٣/٢.
(٨٩) منجد توفيق، محضر نقاش.
(٩٠) المصدر ذاته.
(٩١) الفريد نسيم، منجد توفيق، محاضر نقاش.
(٩٢) منجد توفيق، محضر نقاش.
(٩٣) المصدر ذاته.
(٩٤) الفريد نسيم، محضر نقاش.
(٩٥) نور غنيم، محضر نقاش.
(٩٦) الفريد نسيم، محضر نقاش.
(٩٧) المصدر ذاته.
(٩٨) منجد توفيق، محضر نقاش.
(٩٩) نبيل زكى، تقرير سبق ذكره.
(١٠٠) المصدر ذاته.
(١٠١) المصدر ذاته.
(١٠٢) «النشرة»، يناير ١٩٥٤.
(١٠٣) «الهدف»، ١٩٤٨/٩/٦.
(١٠٤) صفوت ياسين، محضر نقاش.
(١٠٥) عدد نوفمبر ١٩٥٣، على الأرجح.

الفصل الرابع

حركة «المنظمة» فى النقابات والاتحادات العمالية والمهنية بالقاهرة

- عمال الفنادق والأندية المصرية.
- عمال النسيج اليدوى بالقاهرة وضواحيها.
- الحركة النقابية فى إمبابة.
- النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج والتريكو وملحقاتها بالقاهرة وضواحيها.
- نقابة الظاهر وإعدام خميس والبقرى.
- التحرك النقابى بعد ١٩٥٢.
- الاحتفال بعيد أول مايو ١٩٥٣.
- معركة الاتحاد العام لعمال النسيج.
- حركة المعلمين.
- نقابة واتحاد عمال صناعة الأحذية.
- رابطة موزعى البترول.
- نقابة عمال شركة شل بوتاجاز.
- منطقة حلوان.
- نقابة عمال المساحة.
- نقابة موظفى وعمال التفاتيش الزراعية.
- مكتب المحاماة.

كفاح نقابة عمال الفنادق والأندية المصرية

كانت هذه النقابة قائمة منذ عام ١٩٣٦، أى قبل صدور قانون الاعتراف بالنقابات (القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢).

ولم تكن هى أيضا النقابة المهنية الوحيدة لكنها كانت النقابة المهنية على نطاق القاهرة، وكان إلى جوارها نقابات أخرى يتماثل ويترابط نشاطها مثل نقابة عمال الفنادق والمحلات العمومية، ونقابة الطهاة العامة.

ونعتمد فى الحديث عن أنشطة هذه النقابة على مجموعة من الأوراق المختارة التى تضمنها كتاب عبدالمنعم الغزالى الجبيلى، وكان من أبرز من كتب فى الشئون العمالية والنقابية.(١)

ففى عام ١٩٤٤ تقدم نقيب عمال الفنادق والأندية المصرية نور الدين مصطفى، العضو فى «طليعة العمال» وقتئذ، بمطالب عمال نقابته وكانت تتلخص فيما يلى:

١ – مطالبة الحكومة بتنفيذ القوانين واللوائح العمالية ومراقبتها وتوقيع العقوبات على المخالفين.

٢ – جعل علاج عمال الفنادق والأندية شاملا لجميع المحال بدون استثناء أيًا كان عددهم فى هذا المحل أو ذاك حيث إن المادة ٣٤ من قانون عقد العمل الفردى تنص على أنه لا يجوز لصاحب العمل علاج العمال إلا إذا بلغ عددهم المائة فى منشأته.

٣ – المساواة بين العمال المصريين والأجانب فى المرتبات والامتيازات وعلى أصحاب الأعمال – وفى جميع الأحوال – مراعاة ألا يزيد عدد الأجانب على ربع عدد العمال المصريين. ويتم هذا بالتدريج حتى يتم تمصير جميع المحال.

٤ – استعمال اللغة الرسمية للدولة العربية فى جميع السجلات والدفاتر وبونات الحسابات وكل ما يوقع عليه العامل ليعرف ما يوقع عليه من حسابات أو أوامر وخلافها.

٥ – لا يجوز لصاحب العمل فصل العامل بسبب اشتراكه فى النقابة.

٦ – وفيما يتعلق بالمشكلة التى ثارت بين العمال وأصحاب الأعمال، طالب رئيس النقابة نور الدين مصطفى فى خطابه إلى مدير مصلحة العمل بتنظيم توزيع مطلب العشرة فى المائة بين فئات العمال المختلفة مع عدم اعتداء أصحاب الأعمال عليها. ووضع رقابة على ذلك، خاصة أن دخل العمال من الـ ١٠٪ قد ساعد فعلا على رفع مستواهم؛ إذ يستفيد من هذا النظام خمسون ألف عامل تقريبا.(٢)

«بورصة» لتشغيل العمال:

وكان من أهم المبادرات الخاصة بمكافحة البطالة فى صفوف عمال المهنة أن توصل عمال نقابة الفنادق والأندية المصرية إلى تأسيس «بورصة» أى مكتب لتشغيل العمال المتعطلين من أرباب المهنة ومقرها النقابة. ويكون من مهام هذه «البورصة» كفالة العامل وأسرته مدة تعطله عن العمل. وقامت النقابة بتوجيه خطاب دورى إلى أصحاب العمل تخطرهم فيه بأن «البورصة» سوف تباشر أعمالها فى نهاية الأسبوع الأول من يوليو ١٩٤٤.

وفى يوليو ١٩٤٦ عقد اجتماع مشترك حضره ٤٥ من ممثلى عمال الفنادق والأندية المصرية بالقاهرة ونقابة عمال المطاعم والفنادق بالقاهرة، ونقابة عمال المحال العمومية بالقاهرة، ونقابة عمال الطهاة العامة بالقاهرة. وكان الموضوع المطروح: «النظر فى بحث

الحالة الطارئة التى بدأ يسلكها أصحاب المحلات العمومية والمطاعم والفنادق والأندية ضد عمالهم». وتوصل الاجتماع إلى تحديد مطالب عمال النقابات الأربع فى عدد من القرارات من بينها: تحديد ساعات العمل فى اليوم بثماني ساعات – تعميم نسبة العشرة فى المائة فى جميع المحلات العمومية والفنادق والأندية على ألا يكون لصاحب العمل أى حق فيها – تفضيل العمال المدونة أسماؤهم فى مكتب تشغيل العمال الخاص بتلك النقابات – أن يكون العلاج على صاحب العمل أيًا كان عدد العمال – يوم للراحة كل أسبوع – مساواة العمال المصريين بالأجانب فى المرتبات والامتيازات وباقى شروط العمل – وإنشاء محاكم للفصل فى مشاكل العمل مكونة من مندوبى العمال وأصحاب الأعمال بالتساوى على أن يرأسهم أحد القضاة.(٣)

وفى الوقت نفسه، وجه السكرتير العام لعمال الفنادق والأندية رسالة إلى أصحاب الأعمال ناشدهم فيها ألا يستمعوا لما يقال من أن النقابات أدوات هدم للنهضة الصناعية، وأن العاملين فى هذه النقابات لا هم لهم سوى إعلان الحرب – بالحق أو الباطل – على أرباب الأعمال. فالحاصل أن النقابات ما هى إلا وحدات اجتماعية مهمتها توجيه العمال توجيها صالحًا لخير المجتمع الإنسانى وتنظيم حياتهم الخاصة والعامة، وتحسين علاقتهم بأرباب الأعمال ورفع مستواهم العلمى والقضاء على الجهل المتفشى بين الكثيرين منهم.(٤)

لكن استجابة شركة مثل شركة الفنادق المصرية كانت ضعيفة. وفى حالة الكساد التى كانت سائدة فصلت ٣١٧ عاملا من خدمتها . غير أن النقابة أجرت اتصالاتها مع إدارة الشركة التى وافقت على أن تكون ملزمة بتشغيل مَنْ فُصِل من هؤلاء العمال وذلك بمجرد أن يحتاج العمل إليهم. وعملت النقابة من ناحيتها على تثبيت هؤلاء العمال الذين تعيدهم الشركة إلى خدمتها كعمال مستديمين. كما وافقت الشركة على إجازة سنوية مدتها شهر. ومع كل هذا فقد وجدت النقابة أن المشاكل بين عمال شركة الفنادق وإدارة الشركة قد كثرت دون أن تجد لها حلا. (٥)

لكن النقابة استطاعت خلال عام ١٩٤٨ – وبمساعدة مكتب المحاماة – «يوسف درويش المحامى» أن تقدم للعمال خدمات تهم مجموعة كبيرة منهم، كما اتجهت إلى فتح فصول لتعليم اللغات الأجنبية لأعضائها.(٦)

وفى ٢٦ يونية ١٩٤٦، طلبت قيادة الجيوش البريطانية من مصلحة العمل إرسال ألف من عمال الفنادق والمطاعم إلى فلسطين. فاجتمعت النقابات الأربع وناقشت موضوع اللائحة الأساسية، وقامت بتحديد شروط عمل العمالة المصرية المطلوبة فى فلسطين، ووضع الاجتماع الحد الأدنى للأجور ورفعت بها ورقة إلى مدير مصلحة العمل. وكان لهذه المبادرة من النقابات الأربع أهمية خاصة وهى اعتراف مصلحة العمل بدور النقابات فى تحديد شروط عمل العمالة المهاجرة إلى خاج القطر.(٧)

وفى أكتوبر ١٩٤٨، ألقى نور الدين مصطفى رئيس نقابة الفنادق والنوادى المصرية خطابا فى الجمعية العمومية كان بمثابة كشف حساب بما أنجزته النقابة وما لم تنجزه. وتحدث عن الأوضاع المستجدة التى تواجه عمال الفنادق وانتقد التصرفات الفردية التى تضر بالمجموع. ونبه إلى أن أصحاب الأعمال يهتمون بالتعامل مع عمال متفرقين لا متحدين، وبتفرقهم يكونون قد فقدوا أهم أسلحتهم وهو الوحدة، وحدة الصف ووحدة القيادة.(٨)

ثم تحدث عن المواجهة مع شركة الفنادق المصرية التى شرعت تتخذ مواقف معادية

للعمال فاضطرت الشركة إلى طلب التحكيم. وأكد رئيس النقابة على أن العمل النقابى ليس قاصرا فقط على المشاكل الناجمة عن شروط العمل، وإنما يتعين أن يهتم بمشاكل العمال الاجتماعية والثقافية والمهنية فيكون العمل على إنشاء النوادى لهم ولعائلاتهم والعمل أيضا على رفع مستواهم التعليمى.(٩)

وفى ١٩٤٩، ومن خلال لجنة التوفيق والتحكيم تحققت لعمال الفنادق المطالب التى قبلها أصحاب الأعمال. ويمكن إيجازها فيما يلى:

- المساواة بين العمال المصريين والأجانب فى جميع الحقوق والامتيازات.
- يكون الحد الأدنى لمرتبات العمال وفقا لما تحدد فى الاتفاق، واعتبار ذلك حدا أدنى. وأن يضاف إليها علاوة غلاء المعيشة وعمولة الخدمة.
- الامتناع عن تشغيل العمال فى المحلات الكبرى باليومية.

ولم يقبل بعض أصحاب الأعمال إضافة الـ ١٠٪ إلى الأجر الثابت. وكان هذا الموقف إيذانًا بأن الالتزام بالاتفاق لم يكن جديا على الدوام. ولابد أن ننتظر حتى مارس ١٩٥٣ عندما تم توقيع اتفاق بين العمال وأصحاب الأعمال على تقسيم نسبة العشرة فى المائة. فقسمت بنسبة ٨٪ لعمال الخدمة و٢٪ لأصحاب الأعمال، على ألا يترتب على العمل بهذا الاتفاق مساس بالأجور التى تدفع للعمال وقت العمل. ويكون للعمال الحق فى انتخاب أحدهم ممن يعمل فى المؤسسة أو المحل ليمثلهم حتى يقف على حصيلة العشرة فى المائة.

عمال الفنادق يواصلون كفاحهم:

سبق أن أشرنا إلى أن نقابة عمال الفنادق والأندية المصرية خاضت كفاحا عنيدا من أجل حق العمال فى الاستحواذ على نسبة العشرة فى المائة. ولكن حال دون ذلك معارضة أصحاب الأعمال الذين سعوا إلى أن يكون لهم نسبة منها. وواصل عمال الفنادق والمحلات العمومية والنوادى والطهاة جهادهم حتى عام ١٩٥٤.

وفى عام ١٩٥٦ صدر مشروع القانون الخاص «بالنُزُل والمحال العامة السياحية». وكان لعمال نقابة الفنادق والنوادى المصرية تحفظات شديدة على عدد من مواده. ففى حين شارك ممثلون عن أصحاب العمل فى مناقشة هذا المشروع لم توجه الدعوة إلى ممثلى العمال فى الاجتماع الذى عقد فى ١٩٥٦/٦/٣، والذى اقتصر على مندوبى مصلحة العمل وأصحاب الأعمال.(١٠)

فى الوقت نفسه، تضمن مشروع القانون مواد عارضها القادة النقابيون وطلبوا تعديلها. فبينما نص مشروع القانون على ألا يقل عدد المستخدمين عن ٧٥٪ من المصريين من مجموع مستخدمى الشركات المساهمة، وألا يقل مجموع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات عن ٦٥٪ من مجموع الأجور والمرتبات التى تؤديها الشركة، طالبت المذكرة التى قدمها العمال بأن يكون مجموع العمال المصريين ٩٠٪ ومجموع ما يتقاضونه من أجور ٩٠٪. وبرر العمال هذه المطالب من واقع توافر العمال والمستخدمين المصريين مع إتقان العمل فى الفنادق والمحال العامة. وفى مقابل هذا جاءت أحكام المشروع قاطعة صريحة بأن مقابل الخدمة هو عبارة عن نسبة مئوية قدرها ١٠٪ من قيمة أثمان الوجبات والمأكولات والمشروبات ومقابل الخدمة وغيرها، كما جاءت أحكام القانون قاطعة صريحة فى أن مقابل الخدمة هو عبارة عن أجر يستحقه بالكامل العمال الذين يقومون بالخدمة المباشرة للنزلاء والزبائن دون غيرهم من المستخدمين والعمال الذين لا تكون لهم صلة مباشرة بينهم وبين النزلاء والزبائن، ومن ثم لا يحق لأصحاب العمل على الإطلاق اقتطاع جزء من الخدمة لحسابهم الخاص.(١١)

وكانت نقابة الفنادق على صلة وثيقة بمكتب الأعمال النقابية (المدرك والعسكرى). كما كانت مشتركة بمكتب يوسف درويش المحامي وهو فى الوقت ذاته مستشارها القانونى وكان يباشر الدعاوى التى يرفعها أعضاء النقابة أو ترفع عليهم.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه النقابة كانت من الهيئات النقابية التى جذبتها فى الأربعينيات حركة استقلال النقابات عن الأحزاب والشخصيات الحزبية. وقد انعكس هذا على أسلوب بناء النقابة ذاتها من حيث تجديدها على أساس دراسة مطالب العمال وتحديد أسلوب العمل الكفيل بالحصول على مطالبهم، وبناء النقابة كمؤسسة يشغلها الشأن الوطنى العام وتهتم بتربية أعضائها على أسس اجتماعية وثقافية.

النقابة العامة لعمال النسيج اليدوى بالقاهرة وضواحيها

هى من النقابات التى ارتبط عدد غير قليل من قياداتها وأعضائها من بداية الأربعينيات وحتى عام ١٩٥٧ بالخط العمالى والنقابى «للمنظمة» من حيث الأهداف وأساليب العمل. ويشار هذا بوجه خاص إلى دور رئيس النقابة الشيخ سيد محمد حسن الشهير بسيد جزر.. فعلاقته الوثيقة مع قيادات شبرا الخمية مكنته من الإسهام فى معظم المعارك العمالية.

ولم يتوافر لدينا – فيما نشرته الوثائق التى حصلنا عليها – القدر المناسب من المعلومات عن هذه النقابة وكفاح عمالها. غير أنه لا حاجة إلى القول إنه كانت هناك فروق محسوسة بين عمال هذه المهنة وعمال النسيج الميكانيكى فى منطقة شبرا الخيمة وذلك من حيث أساليب الكفاح وأشكال التنظيم وأحيانا فى بعض المطالب. وهو أمر مفهوم راجع إلى عدم تركز عمال النسيج اليدوى فى مصانع كبيرة وتبعثر المصانع الصغيرة والقزمية – على كثرتها – وإلى نوع العلاقات التى تقوم بين العمال وأصحاب العمل.

غير أن هذا كله لا يمنع من القول بأنهم كانوا فى التحليل الأخير جزءا من الحركة العمالية العارمة فى الأربعينيات. فتكتب «ك.ش.» أن النقابة العامة لعمال النسيج اليدوى بالقاهرة وضواحيها «قد أصدرت بيانا للعمال شرحت فيه ما قامت به من أعمال. وكفاحها فى سبيل المحافظة على مستوى الأجور. والسعى لدى الحكومة لإباحة التصدير؛ كى يعاد فتح المصانع التى أغلقها أصحابها بسبب وفرة البضائع الأجنبية. وبذلك عادت الأمور إلى مستواها ولم يبق هناك عاطل واحد فى المهنة. كما تمكنت «النقابة» من الحصول على حق الإجازة السنوية بأكملها وكذا الإجازات المرضية. وختمت «النقابة» بيانها فناشدت العمال أن يلتفوا حولها ويسددوا الاشتراكات حتى يتيسر لها أن تواصل الكفاح من أجل العمال».(١٢)

وفى أواخر عام ١٩٤٨ فوجئ عمال النسيج اليدوى «بشركة الفجر» تقوم بإغلاق المصنع دون أن تدفع شيئا للعمال (٦٥ عاملا). وتدخلت النقابة لدى مدير عام مصلحة العمل لينال العمال حقوقهم من إجازات ومكافآت. ونجح مسعى النقابة وتقرر لكل عامل أمضى أكثر من ثمانية شهور مكافأة عن سنة كاملة وهى أجر ٢٤ يوما، كما تقرر لكل عامل عشرة أيام مكافأة، وعشرة أيام إجازة سنوية وثلاثة أيام إنذار. وقد طبق هذا الاتفاق على «مصنع الفجالة» التابع للشركة المشار إليها ويبلغ عدد العمال فيه ٥٨ عاملا.

وكانت النقابة تخطر أقسام البوليس بوقائع الاعتداءات البدنية التى تقع من أصحاب العمل على العمال. وكان أهم ما حققته هو أن تكسب للعمال دفع أجر الأيام التى يتعطلونها.(١٣)

وحرصت هذه النقابة على الانضمام إلى النقابة العامة لعمال النسيج المعروفة باسم نقابة (الظاهر) - عندما قامت لتضم فى نقابة كبرى واحدة جميع أبناء المهنة فى القاهرة وضواحيها. وكانت نقابة عمال النسيج اليدوى قد بدأت من قبل بترقية أدائها.. ففى أوائل ١٩٤٨ عقدت الجمعية العمومية للنقابة وانتخب إلى مجلس الإدارة واحد وعشرون عضوا أغلبهم ممن يعرفون القراءة والكتابة. وقام المجلس الجديد بتكوين لجان دعاية من أعضائه لتعريف العمال بحقوقهم وواجباتهم كما شكل لجانا لتحصيل الاشتراكات.(١٤)

ويذكر طه سعد عثمان أن النقابة العامة لعمال النسيج اليدوى بالقاهرة وضواحيها كانت توأما لنقابة عمال النسيج (شبرا الخيمة). وأنهما ساهمتا بنصيب موفور فى جميع المعارك التى خاضتها الطبقة العاملة المصرية. وأنه كان من قادتها: سيد محمد حسن الشهير بسيد جزر والشيخ عبدالباقى سيف وعبدالرحيم محمد ومحمد حسيب وغيرهم من الرواد الأوائل لعمال النسيج اليدوى.(١٥) وكان لهؤلاء الرواد منذ مطلع الأربعينيات علاقات قوية ربطتهم بالحركة النقابية والعمالية فى شبرا الخيمة، ثم كان من بينهم أيضا عاطفون وأعضاء فى «ط.ع.» ساهم بعضهم فى مناصرة وتأييد العمال الذين رشحوا أنفسهم لعضوية «مجلس النواب» و«مجلس الأمة» فى الأربعينيات والخمسينيات وهم: فضالى عبدالجيد ومحمد يوسف المدرك وطه سعد عثمان.

الحركة النقابية فى إمبابة

كان لنقابة عمال النسيج (شبرا الخيمة) قبل حلها فى ١٩٤٥ نفوذ قوى وارتباطات بالعديد من مصانع النسيج فى القاهرة وضواحيها.. فيذكر طه سعد عثمان أنه فى أواخر عام ١٩٤٤ اشتدت المنازعات فى ضاحية إمبابة بين العمال وأصحاب العمل. فهؤلاء قد بدأوا يخفضون الأجور ويحلون عمالا جددا محل القدامى ذوى الأجور المرتفعة. وعلى سبيل المثال: حاولت إدارة مصنع نسيج «كسم وقبانى» بإمبابة تطبيق هذه الإجراءات فاتحد العمال لوقفها فاتهمت إدارة المصنع أحد قادة العمال الشيوعيين وهو أحمد على خضر بأنه يحرض العمال على الإضراب. وعلى الرغم من أن تهمة التحريض لم تكن تستند إلى أى أساس، كما أثبت يوسف درويش المحامى، فإن أحمد خضر وزملاءه قدموا إلى المحاكمة وصدر الحكم بحبسهم شهرا.

وعلى مدار السنوات التالية لم تتوقف محاولات العمال للدفاع عن حقوقهم المشروعة، وكان عدد من القيادات النقابية التى تمرست فى شبرا الخيمة قد انتقلت للعمل بمصانع النسيج بإمبابة. كما أن عددا غير قليل من أعضاء «المنظمة» كانوا قد بدأوا يعملون منذ ١٩٤٩ فى شركة الشرق للغزل ونسيج الحرير والصوف بإمبابة.

وسوف نجد فيما تضمنته وثائق «المنظمة» بعض ما يتعلق بأوضاع وحركة عمال النسيج فى إمبابة وما جاء أيضا بمحاضر النقاش وبشهادات عمالية أخرى.

فتذكر مجلة «ك.ش.» نقلا عن جريدة «البلاغ» أنه توجه إلى وزارة الشئون الاجتماعية وفد كبير من عمال النسيج فى شبرا الخيمة وإمبابة واشتكوا من أن الشركات التى

يعملون فيها تريد أن يعمل العامل على نولين بدلا من نول واحد، وأنها فصلت بعض العمال، وأن الشركات لا تعطيهم أجورهم وفصلت البعض الآخر وأغلقت بعض المصانع فى وجوههم». (١٦)

وبعد ذلك بأيام نشرت «ك.ش.» خبرا عن عمال «مصنع الشرق بإمبابة» جاء فيه: أن العمال أضربوا قبل العيد بيومين مُطالبين بصرف الأجور فى مواعيدها وبإجازة فى أيام الأحد. وأيدهم فى هذا الإضراب عمال قسم نسيج الحرير. وقبض على اثنين منهم. فأضرب العمال مرة أخرى من أجل زملائهم وأصروا على رجوعهم، مع تقديم مطالب أخرى هى:

صرف ثلاثة أيام من إجازتهم السنوية واحتساب يوم وقفة العيد مع صرف أجره بدون عمل.(١٧) وتم الإفراج عن المقبوض عليهم ووعدت الشركة عمال المصنع بالنظر فى مطالبهم. ولكن فى اليوم التالى للإضراب فوجئ العمال بالبوليس السرى والعلنى والهجانة يحاصرون المصنع ويمنعون العمال من الدخول. بل لقد أجبر العمال على أن يدخلوا المصنع فرادى واحدا بعد الآخر لتسلم أجورهم. وقبل العمال بهذا الإجراء مضطرين تحت ضغوط الحكومة والحالة الاقتصادية وموسم العيد. ولكن العمال فوجئوا بعد العيد – مرة أخرى – بمحاصرة المصنع ومنع فريق معين من العمال من الدخول بعد أن وضعت أسماؤهم فى «القائمة السوداء». وبلغ عدد المفصولين حوالى أربعين عاملا وفى رواية أخرى ٢٩ عاملا.(١٨)

وواصل العمال التحرك من أجل مطالبهم.. فيذكر إبراهيم مرسى عضو «المنظمة» – وكان مشرفا على قسم الصباغة فى مصنع الشرق بإمبابة - أن عمال المصنع قاموا بأكثر من إضراب فى الفترة من ١٩٤٩ إلى ١٩٥٢، ففى ١٩٤٩ أضرب عمال مصنع الشرق مطالبين بتحسين الأجور. وكانت خطة القيادة العمالية فى المصنع، تقوم على أن يعتصم قسم من العمال المضربين وهم عمال الوردية الصباحية داخل المصنع وأن تنظم وردية المساء التى لم تكن بعد فى المصنع مظاهرة. وسارت هذه المظاهرة من إمبابة إلى الزمالك وتوجهت إلى منزل رئيس مجلس الإدارة عبدالله القبانى. وهناك هتف العمال مطالبين بتحسين الأجور. وفى النهاية استجابت الشركة لهذا المطلب.(١٩)

ويقدر إبراهيم مرسى أنه كان «للمنظمة» فى مصنع الشرق بإمبابة خمسة وعشرون عضوا من العمال.(٢٠)

ويذكر محمود علام أنه تجمع فى قسم الحرير بمصنع الشرق عدد من خيرة العمال الذين فصلوا من مصانع شبرا الخيمة وروض الفرج.. فكان من أعضاء «ط.ع.»: على العدل وأحمد عبده إسماعيل وإبراهيم مرسى ومحمود علام ومحمد عبدالغنى الشرقاوى ومحمد السيد وعبدالعزيز عطية وفتحى رفاعى وآخرون. وكان من أعضاء منظمة «نحشم»: نجاتى عبدالمجيد وعبد العزيز حجازى ومحمد عبدالواحد(٢١) الذى انضم إلى منظمة «ط.ع.».

أسلوب العمل وإضراب ١٩٥١:

وفيما يتعلق بأسلوب العمل الذى مارسته القيادات العمالية فى المصنع، يذكر إبراهيم مرسى:

١ – أن العامل المسئول عن قيادة التحرك العمالى كان يهتم اهتماما خاصا بالتحضير للإضراب والاعتصام. فيخصص أحد القيادات ليقوم بالدور التثقيفى أى بالدعاية وشرح أهداف المعركة التى يدعى العمال إلى دخولها، ويبين المكاسب التى يمكن الحصول عليها، ثم يُخصص – من بين القيادات – عامل لمراقبة حركة الاعتصام داخل المصنع ولتقديم

تقرير أولا بأول إلى قيادة الإضراب حتى يتم تجنب الأخطاء وأوجه القصور أولا بأول.(٢٢)

٢ – ويضيف محمود علام: أن قيادات الإضراب والاعتصام كانت تأخذ على عاتقها كمهمة رئيسية ألا تقع خسائر مادية فى المصنع. ومن ثم تولى عمال الحفاظ على سلامة الآلات واستبعدوا من صفوفهم أى دخيل يمكن أن يلجأ إلى التخريب.

٣ – ويذكر إبراهيم مرسى أيضا، أن الإعداد للاعتصام لم يكن مسألة بسيطة حتى وإن بدت كذلك فى الظاهر. فإلى جانب ما تقدم كله، كان لابد من أن يُعمل حساب التيارات السائدة فى صفوف العمال لتلافى أى اختلاف، ولدعم الترابط بين العمال فى مجموعهم.(٢٣) كما يذكر أيضا، أنه فى هذه المعارك برز اسم على العدل عضو منظمة «ط.ع.» وكان من قبل من قيادات عمال شبرا الخيمة. وأنه أثبت أنه زعيم عمالى من الطراز الأول من حيث قدراته السياسية والتنظيمية.(٢٤)

٤ – ويذكر محمود علام أن الاعتصام داخل المصنع كان يتطلب الوفاء بتدبير الاحتياجات المادية والمعنوية بحيث لا يُترك أمر ذو بال للصدفة. فكان يتم تخزين الأغذية والمياه والسجائر اللازمة للفترة المقدرة للاعتصام.(٢٥) وفى الوقت نفسه يقول إبراهيم مرسى: لم تكن قيادة الاعتصام تهمل قضية رفع الروح المعنوية للعمال المعتصمين؛ فكانت تقدم لهم برامج للترفيه والثقافة العامة، كما كان من بينهم أيضا من يتلون القرآن الكريم.(٢٦)

٥ – ومع استمرار الاعتصام يسعى العمال إلى فتح باب المفاوضات بينهم وبين مسئولى الشركة.. ففى أثناء الإضراب انتدب العمال وفدا للمفاوضة كان فيه على العدل ومحمود علام. وفى أثناء المفاوضات تمت إعادة المفصولين وحقق العمال بعض المكاسب الأخرى.

بعد الإعتصام الذى قام به عمال مصنع الشرق فى أواخر ١٩٥١ وتمكنوا فيه من الحصول على بعض مطالبهم وعودة العمال المفصولين، بدأ مندوبوهم فى يناير ١٩٥٢ يتفاوضون حول مطالب جديدة للعمال مثل توفير وجبة غذاء للعمال بسعر زهيد وتمكين العمال من شراء مصنوعات الشركة من المنسوجات الحريرية والصوفية بسعر التكلفة وحق العمال فى حصة من الأرباح السنوية.

ولما لم تستجب الشركة دخل العمال إضرابهم الثانى وشارك فيه عمال جميع الأقسام الخمسة فى المصنع. غير أن التطورات السياسية فى البلاد جاءت معاكسة لتوقيت الإضراب.. ففى ٢٦ يناير ١٩٥٢ وقع حريق القاهرة وأعلنت الأحكام العرفية. واستفادت إدارة الشركة بهذا التطور فقامت بهجوم معاكس على العمال المضربين ففصلت ١٨٤ عاملا من المصنع؛ كان منهم – وعلى رأسهم – العمال الأعضاء فى «المنظمة»، بل وكل القيادات التقدمية التى كانت على قوائم الشركة وتحت رقابة عناصر الأمن.(٢٧)

على أن اعتصام العمال فى المصنع لمطالب اقتصادية لم يَحُل بين العمال وبين أن ينهوا اعتصامهم عندما علموا أن القاهرة تحترق.. فيذكر محمود علام أن العمال خرجوا جميعا وهم يهتفون «يسقط الوالد والمولود» إشارة إلى الملك فاروق وابنه الأمير أحمد فؤاد، وهتفوا للجلاء والحريات العامة.. وسارت المظاهرة من باب المصنع بإمبابة حتى سوق روض الفرج. وهناك تم الاتفاق على إنهاء تظاهرهم عندما علموا بأن الدبابات تتحرك فى الطريق لتفريقهم.(٢٨)

ويذكر إبراهيم مرسى أنهم بعد فصل ذلك العدد الكبير من العمال بدأت القيادات العمالية التى كانت فى المصنع تفكر فى تكوين نقابة عامة لعمال الغزل والنسيج بإمبابة والجيزة.

ويضيف: أنه بعد إعدام خميس والبقرى (سبتمبر ١٩٥٢) بدأت الدعوة إلى جمعية عمومية؛ وتحدد بالفعل موعد انعقادها. وكان معه فى ذلك اليوم نجاتي عبد المجيد ومحمد عبدالواحد، ولكن تصدى لمنعهم من الدخول ضابط كبير بعد أن راجع أسماءهم على أسماء من سمح له بالاشتراك فى الجمعية العمومية. ولما أصروا على ممارسة حقهم هددهم الضابط بأنهم سيلاقون مصير خميس والبقرى إذا صمموا على الدخول. وعندئذ تدخل بعض المرشحين للمشاركة فى الجمعية العمومية وأقنعوا إبراهيم مرسى وزميليه بأن المهم هو أن تتم إجراءات إعلان النقابة العامة بغض النظر عمن سيكون فى مجلس إدارتها. وانعقدت الجمعية العمومية وأعلن عن قيام النقابة وكان من أعضاء مجلس الإدارة كمال موهير (وكان مرشحا لعضوية ط.ع.)، كما دخل مجلس الإدارة أحمد عبدالحافظ من جماعة الإخوان المسلمين.(٢٩)

وبقيام هذه النقابة العامة أصبح فى القاهرة وضواحيها أربع نقابات عامة لعمال النسيج الميكانيكى واليدوى والتريكو. وبدأ العمال القياديون فى هذه النقابة فى العمل على توحيد هذه النقابات فى نقابة عامة سوف تعرف باسم «النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج والتريكو والصباغة وملحقاتها بالقاهرة وضواحيها». واشتهرت باسم «نقابة الظاهر» نسبة إلى مقرها فى ٢٢ ميدان الظاهر القريب من ميدان محطة مصر (باب الحديد).

دفاعا عن عمال الشوربجى بإمبابة:

ونشرت مجلة «المقاومة الشعبية» فى يناير ١٩٥٤ نص منشور تحت عنوان «الحكومة العسكرية تنفذ مؤامرات أصحاب الأعمال». ويندد المنشور بأعمال العنف والقهر التى واجه بها البوليس تحركات عمال مصنع الشوربجى بحى إمبابة من أجل الحصول على مطالب لهم يرونها مشروعة.

جاء فى المنشور أنه نفذت مؤامرة راح ضحيتها عمال من مصنع الشوربجى بإمبابة. وكان العمال قد نجحوا عن طريق لجنة التوفيق والتحكيم فى إجبار الشركة على صرف غلاء المعيشة وإعادة المفصولين إلى أعمالهم. وفى الوقت ذاته نجح العمال فى حل النقابة المصنعية ودعم وحدة العمال فى النقابة العامة.

على أن الشركة أخذت تماطل فى تنفيذ قرار هيئة التحكيم، ولجأت إلى تدبير مؤامرة دموية قامت الحكومة العسكرية بتنفيذها. وتم الأمر على الوجه التالى:

قامت إدارة المصنع بإعطاء العمال إجازة مدتها ثلاثة أيام. ولكنها اتفقت مع السلطات المختصة على اعتبار العمال مضربين عن العمل.. فقام البوليس بالقبض على مجلس إدارة النقابة بدون أن يشعر العمال. وعندما عاد العمال إلى المصنع بعد الإجازة وجدوا المصنع محاصرا برجال البوليس الذين قاموا بالقبض على ٣٥ عاملاً. واحتج العمال داخل المصنع وطالبوا بالإفراج عن زملائهم. فكان جزاؤهم الضرب بالرصاص فى صدورهم من قبل جنود الجيش الذين حضروا بدباباتهم وحطموا أبواب المصنع وأمطروا العمال بوابل من الرصاص والقنابل المسيلة للدموع.

وأسفرت المعركة عن إصابات عديدة من الطرفين، كما قبضت الحكومة على حوالى ٤٧٠ عاملا تم تحويلهم إلى سجون القناطر والجيزة والمنيا. ودعا المنشور العمال إلى توحيد صفوفهم وإرسال الاحتجاجات إلى الصحف وإلى السفارات وإلى الاتحاد العالمى للنقابات. وختم المنشور بدعوة العمال إلى تكوين «لجان الجبهة المتحدة» ضد الحكم القائم وقتئذ.(٣٠)

النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج والتريكو وملحقاتها بالقاهرة

نعتمد فى كتابة الجزء الخاص بتكوين «النقابة العامة للغزل والنسيج والتريكو والصباغة وملحقاتها بالقاهرة وضواحيها»، والتى اشتهرت باسم «نقابة الظاهر» على محاضر نقاش مع قيادات عمال النسيج الذين كانوا أعضاء فى «المنظمة» ونخص بالذكر:

محمد عبدالجواد القطان - إبراهيم مرسى - أحمد الجبالى - فؤاد جاويش - معروف عبدالحميد.

«م»

بعد حل نقابة شبرا الخيمة فى ١٩٤٥، وبعد الإضراب الكبير الذى وقع عام ١٩٤٦ وترتب عليه تشريد وهجرة عدد كبير من القيادات العمالية فى منطقة شبرا الخيمة، انتقل عدد كبير من عمال النسيج للعمل فى مصانع النسيج وفى صناعات أخرى بالقاهرة وضواحيها. وعلى سبيل المثال كان من هؤلاء: أحمد سالم سالم ومحمد عبدالجواد القطان وعلى العدل وأحمد الجبالى وعبدالعزيز عطية وزينب العسكرى وآخرون.

وفى أواخر الأربعينات وأوئل الخمسينيات كان فى القاهرة وضواحيها أربع نقابات للنسيج هى:

١ - نقابة عمال النسيج الميكانيكى بالقاهرة ومقرها ضاحية الزيتون، وكان يرأس مجلس إدارتها محمد على عامر من قيادات «حدتو». وكان من أعضاء المجلس - وفى ذات الوقت - من أعضاء «المنظمة» كل من: محمد عبدالجواد القطان ولطفى الشهاوى وأحمد سالم سالم وأحمد الجبالى وآخرون لا نتذكر أسماءهم.

٢ - نقابة عمال النسيج الميكانيكى ومقرها الوايلى الكبير (شمال القاهرة)، وكان من أعضاء مجلس إدارتها عبدالتواب عبدالله رئيسا والشهيد القائد العمالى سيد أمين.

٣ - نقابة عمال النسيج اليدوى ومقرها «باب الشعرية»، وكان رئيسها سيد محمود حسن الشهير بسيد جزر، عضو «المنظمة» وأحد قدامى القيادات النقابية منذ الأربعينيات.

٤ - نقابة عمال التريكو ومقرها حى الظاهر، وكان فى مجلس إدارتها من أعضاء «المنظمة» عطية بخاتى.

واستأنفت القيادات النقابية كفاحها عبر النقابات الأربع المشار إليها، وعلى سبيل المثال: يذكر محمد عبدالجواد القطان أنه عمل فى مصانع نسيج صغيرة بالقاهرة وكان معه من الزملاء أحمد سالم وأحمد الجبالى وآخرون. وأنه كانت فى منطقة الزيتون نقابة يسيطر عليها الإخوان. وصدر إلى أعضاء «ط.ع.» توجيه بالعمل فى هذه النقابة لوضع حد للسيطرة الإخوانية عليها. وتحقق ذلك بدعوة الجمعية العمومية للنقابة لانتخاب مجلس إدارة جديد. فانتخب عضو «حدتو» محمد على عامر رئيسا وانتخب من أعضاء «المنظمة» محمد عبدالجواد القطان وأحمد سالم ولطفى الشهاوى وعبدالله حسن البوصيلى وآخرون.. وتم بذلك استبعاد سيطرة الإخوان نهائيا.

ويذكر محمد عبدالجواد القطان أنه وزملاؤه بدأوا فى تنظيم المصانع بتشكيل لجان مصنعية تنتخب مندوبيها ومن ثم تبدأ هذه اللجان فى حل مشاكل العمال.

على أن عمال النسيج المنتمين إلى النقابات الأربع كانت قد اتحدت إرادتهم على تكوين نقابة عامة واحدة؛ فتشكلت لجنة تحضيرية من: محمد على عامر وعبدالجواد القطان

وسيد أمين ولطفى الشهاوى وعبدالتواب جبريل وسيد محمود حسن.. وتوجهت هذه اللجنة إلى القواعد العمالية فى المصانع وشرحت أهدافها. وكانت جمهرة العمال تريد تكوين نقابة واحدة، وتم ذلك تحت اسم «النقابة العامة للغزل والنسيج والتريكو والصباغة وملحقاتها بالقاهرة وضواحيها» وهى النقابة التى عرفت تحت اسم نقابة الظاهر نسبة إلى مقرها بميدان الظاهر. ثم افتتحت ثلاثة أفرع فى أحياء الزيتون وحدائق القبة وشبرا مصر. وقد انتخب أول مجلس إدارة لها عام ١٩٥٣. وانتخب مصطفى محمد رئيسا، وعبدالجواد القطان سكرتيرا ودخل مجلس الإدارة من أعضاء «المنظمة» لطفى الشهاوى وأحمد عبده إسماعيل وسيد محمود حسن (الشيخ سيد جزر) والشهيد والقائد العمالى سيد أمين، وعطية بخاتى وعبدالتواب جبريل وآخرون.

معارك متنوعة ومصيرية:

واجهت نقابة الظاهر ثلاث مجموعات من المعارك التى تعين عليها أن تخوضها:

١ - المعارك المطلبية وهى بوجه عام معارك كل يوم حول مشاكل تتعلق بالأجور وظروف العمل وعلاقاتها بالقوانين العمالية.

٢ - المعارك التى تتعلق بوقف أو إلغاء أو تعديل التشريعات العمالية القائمة والمستجدة والتى تستهدف إضعاف الموقف التفاوضى للعمال فى مواجهة أصحاب العمل.

٣ - المعارك التى تكشف عن توجه حزب من الأحزاب الحاكمة لاحتواء الطبقة العاملة وإهدار استقلالية الحركة النقابية.

وفيما يلى بعض الأمثلة:

النقابة والحركة المطلبية:

فمن المشاكل التى تصدت نقابة الظاهر لحلها بنجاح:

(أ) تعطل الآلات فى مصانع النسيج لانقطاع التيار الكهربائى فلا تحتسب الأعطال على العمال عند صرف الأجور بما يؤدى إليه ذلك من خفض فعلى فى الأجور النقدية.

(ب) لجوء إدارات المصانع إلى التغيير والتبديل فى أصناف الأقمشة المنتجة.. ففى حالة التغيير تخفض أجور العمال، كما كانت أجور العمال تخفض عند وضع فئة جديدة للأجور (نظام الأجر والإنتاج دون حد أدنى). وتدخلت النقابة، وتم احتساب الأعطال الميكانيكية والكهربائية بأجر على حساب المصنع. ويكون لإدارة المصنع الحق فى تغيير أصناف الأقمشة ولكن على أن يتم إجراء تجارب لها لوضع فئات تتناسب مع مجهود العمال. وفى جميع الحالات لا يخفض الأجر السابق. ورفضت بعض المصانع هذه التسوية ودياً فتم تحويلها إلى هيئات «التوفيق والتحكيم» وحصلت النقابة على أحكام عديدة لصالح العمال.

وفى الأيام الأولى من ثورة يوليو ١٩٥٢، عقد بقسم شرطة الزيتون اجتماع بين أصحاب المصانع ونقابة الزيتون، وحضر الاجتماع عبدالجواد القطان وعدد من النقابيين أعضاء «المنظمة». وكانت القضية المطروحة تهدئة «الحالة وبحث مطالب العمال». وتم الاتفاق على إجابة عدد من مطالب العمال على أن يلتزم أصحاب الأعمال فى هذه الفترة بالامتناع عن استفزاز العمال، وأن يمتنعوا عن وقف العمال وفصلهم من العمل.

وكان قد تقرر نقل «مصنع كسم وقبانى» من حى الدراسة بالقاهرة إلى «شركة حلوان للحرير الصناعى» فى ضاحية حلوان، فاعتصم قسم من العمال بمقر اتحاد النسيج بشبرا. وتدخلت النقابة ومعها الاتحاد العام لعمال النسيج حتى يتم نقل المصنع إلى

حلوان مع الاحتفاظ بمستوى الأجور لكل عامل، وعدم فصل أى منهم، واحتساب ساعة عمل فى الذهاب والعودة على حساب الشركة، وأن تخصص سيارات الشركة لنقل العاملين يوميا إلى حلوان والعودة بهم.

معركة قانون عقد العمل الفردي:

ويذكر إبراهيم مرسى أنه فى مارس ١٩٥٣ دخل عمال النسيج بالقاهرة معركة قانون عقد العمل الفردى الذى أقره «المجلس المشترك بالقاهرة».. وهو المجلس الى كان يضم مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء. وعندما عرض مشروع القانون على المجلس المشترك تبين أن نص المادة «٣٩» منه تطلق حرية صاحب العمل إطلاقا غير محدود فى إنهاء علاقته مع العمال. وقد قوبل هذا الأمر بمعارضة قوية من قبل الطبقة العاملة؛ كان فى مقدمتها عمال النسيج. ولعب قادة العمال من أعضاء «المنظمة» الدور الرئيسى على مستوى القاعدة العمالية فى القاهرة فى معارضة مشروع القانون.

فيذكر إبراهيم مرسى أن جهد «المنظمة» اتجه فى بادئ الأمر إلى ضرورة أن يتمكن العمال من فهم مشروع قانون العمل الفردى. وتولى هذه المهمة «مكتب الأعمال النقابية»؛ فبادر محمد يوسف المدرك إلى دعوة عدد من القيادات العمالية أعضاء «المنظمة» إلى دراسة المشروع.. كان منهم: إبراهيم مرسى، محمد بدر، محمد عبدالواحد واشترك معهم سيد عبدالوهاب ندا من منظمة «النجم الأحمر» وآخرون. وتوصل هذا الفريق إلى طرح مشروع مقابل لمشروع «المجلس المشترك» وجرى تدريسه على نطاق واسع داخل نقابة الظاهر، وذلك بما يمكن العمال - كأفراد - من معرفة حقوقهم وواجباتهم. وقد ساعد على ذلك أسلوب العمل الذى كان يتبناه من قيادة النقابة لطفى الشهاوى ومحمد عبدالجواد القطان.. ففى نطاق حركتهم الواسعة لحل مشاكل العمال اليومية أمكنهم أن يقنعوا عدداً من أصحاب المصانع بصحة الشعار الذى يقول: «أعط العامل حقه، يعطيك العامل حقك».(٣١)

وفى سياق اتساع المعارضة العمالية لمشروع القانون اجتمع «المجلس المشترك مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء» للنظر فى القانون توطئة لإصداره. وظهر فى الاجتماع رأيان متقابلان حول المادة ٣٩ من المشروع؛ فقد عارض خالد محيى الدين عضو مجلس قيادة الثورة مشروع قانون عقد العمل الفردى لأنه لا يتفق مع ما أعلنته ثورة ٢٣ يوليو ووعدت به من تحسين أحوال الطبقات الشعبية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لأن المادة ٣٩ من مشروع القانون تطلق يدى صاحب العمل فى فسخ العقد بينه وبين العامل إلى حد التعسف؛ حيث كان ينهى العلاقة بينهما بسبب النشاط النقابى للعامل.(٣٢)

وفى المقابل تبنى البكباشى جمال سالم الرأى الآخر - وكان الرأى السائد فى المجلس - ويتلخص فى أنه من الصعب تقييد حرية صاحب العمل فى إنهاء العلاقة مع عماله. (٣٣)

وهكذا واجه خالد محيى الدين معارضة شديدة من المجلس دعته إلى أن يقدم استقالته فى ١٩٥٣/٣/٣١ من مجلس قيادة الثورة. ولكن عندما عاد «المجلس المشترك» إلى الانعقاد تدخل جمال عبدالناصر فتبنى الحل الوسط الذى طرح.. فقد عدلت المادة ٣٩ من القانون لتنص على «إلغاء الفصل التعسفى فى حالة النشاط النقابى». وبهذا انتهت الأزمة.(٣٤)

نقابة عامة لا نقابات مصنعية:

فى الفترة السابقة على أزمة مارس ١٩٥٤، اعتمدت نقابة الظاهر على «لجنة عامة» تضم ممثلين للجان المصانع ولجان المناطق. ولكن عندما اعتقلت الحكومة عددا من قادة النقابة العامة، بادرت اللجنة العامة بالدعوة إلى عقد جمعية عمومية انتخب فيها مجلس جديد.

ولما كان نظام ثورة يوليو يعارض فى الأساس إنشاء نقابات عامة واتحادات عمالية مستقلة عن ولايته، فقد استشعر قادة نقابة القاهرة بالظاهر أن أخطارا حقيقية باتت تهدد نقابتهم. وتأكد هذا الأمر عندما عدل مجلس قيادة الثورة فى مارس ١٩٥٤ عن قراراته ووعوده المتعلقة بإعادة الحياة النيابية وحق تكوين الأحزاب.. الخ وأدى هذا التطور إلى انفجار معارضة واسعة فيما عرف وقتئذ بأحداث مارس ١٩٥٤. وكان أعضاء «المنظمة» فى الصفوف الأولى من المطالبين بالحريات الديموقراطية واشتركوا عمالا وطلابا فى الاجتماعات والمسيرات والمظاهرات التى حدثت وقتئذ.. وقبض على عدد منهم.

فى هذا السياق قدّر أعضاء المنظمة من العمال الذين لم تشملهم الاعتقالات أنه يتعين بالضرورة الحفاظ على كيان النقابة.

ويذكر إبراهيم مرسى أن توجيه «المنظمة» لأعضائها فى نقابة الظاهر كان كما يلى:

١ - المحافظة على كيان النقابة.

٢ - إنجاح الجمعية العمومية.

٣ - تشكيل مجلس إدارة محل المجلس الذى يقبض على أعضائه.

وتم بمساندة العمال تكوين ثلاثة مجالس إدارة احتياطية قبض على أعضائها تباعا. ولكن بعد الإفراج عن الجميع، عادت العناصر القيادية إلى أماكنها فى المجلس المنتخب.

وفى مواجهة وحدة العمال وتمسكهم بنقابتهم ودفاعهم عن زملائهم المعتقلين؛ قرر أصحاب المصانع بالاتفاق مع السلطة إنشاء نقابات مصنعية بهدف تفكيك «النقابة العامة».(٣٥)

ويذكر القطان أنه بعد خروج قيادات النقابة من المعتقل تم تشكيل لجنة منه ومن لطفى الشهاوى وسلامة عبدالواحد ونجاتى عبدالمجيد وعضو آخر. وكانت مهمة اللجنة أن تُصفِّى النقابات المصنعية.. ونجحت اللجنة فى مهمتها، وتم هذا الأمر عبر مناقشة العمال فى مواقعهم.

ويلاحظ عبدالجواد القطان أن النقابة العامة لعمال نسيج القاهرة بالظاهر نجحت نجاحا كبيرا.. فكان عدد المشتركين فيها ٢٦ ألف عضو منهم حوالى ثمانية آلاف من العاملات. وقد برز فى صفوفهن مناضلات نقابيات كن موضع ثقة أعضاء النقابة فانتخبن إلى مجلس الإدارة. فيشار هنا إلى أسماء توحيدة أبو الخير وحياة محمد وزينب العسكرى، وفوزية عبدالجواد القطان ونبيهة كرامى.

وقامت بالمركز الرئيسى للنقابة العامة مكتبة تضم كتباً عمالية وأيضاً كتباً أدبية لتوفيق الحكيم ويوسف إدريس وكتباً اقتصادية لراشد البراوى.

وكانت تقام كل أسبوع دورات لمناقشة القوانين العمالية. وكانت هذه الدورات تشمل كل مصنع ولها مواعيد محددة. وبعد مناقشة المحاضرة يتم عرض مشاكل كل مصنع على حدة، وتعرض الحلول المطلوبة. وكانت النقابة العامة تتبادل المعلومات والخبرات مع المصانع المختلفة ويتم نقلها إلى المصانع الأخرى.

وفى المقر الرئيسى للنقابة كانت هناك مجلة حائط يشرف عليها عطية بخاتى ولطفى الشهاوى ومحمد البراد، وكانت تضم مواد عن الموقف السياسى وأخبار المصانع ونقداً

للذين يتكاسلون فى العمل النقابى، وعرضاً لمشاكل بعض النقابات العمالية الأخرى وأخبارها. ويتم فى المجلة تبادل الخبرات فى حل مشاكل المصانع المختلفة.

واتسعت أنشطة النقابة العامة لتشمل الاهتمام بالرياضة وتشكل فيها فريق لكرة القدم بجهود العامل وعضو «المنظمة» عبدالمحسن حمودة.

ولم تكن الخلافات السياسية والفكرية بين الفصائل الماركسية تحول بين أعضاء «المنظمة» فى النقابة وبين السعى إلى تحقيق وحدة العمل حول ما ينفع الألوف من العمال.. فكان من بين القيادات الشيوعية التى تعاون معها أعضاء «المنظمة»: محمد على عامر وفكرى الخولى ونجاتى عبدالمجيد وسيد عبدالوهاب ندا وحسن البوصيلى وآخرون.

وعندما كانت تجرى انتخابات مجلس إدارة النقابة لم تكن «المنظمة» فى العادة تتدخل بقرارات ملزمة لأعضائها الذين يرشحون أنفسهم لعضوية المجلس أو بدفعهم إلى دخول معارك أو تشكيل تكتلات للاستيلاء على هذا المنصب أو ذاك داخل المجلس. فكان يكفى للترشيح أن يكون عضو «المنظمة» موضع ثقة من قطاع مهم فى قاعدة النقابة.. ثم يترك لمجلس الإدارة المنتخب أن يستقل فى النهاية بكل ما يتعلق بتوزيع المسئوليات بداخله.

وعلى سبيل المثال: فإن أحمد سالم كان قد ساهم فى الأربعينيات فى تكوين نقابة عمال البواخر البحرية بشبرا الخيمة، وكان عضوًا فى مجلس إداراتها، وبعد فصله من العمل التحق بشركة المحلات الصناعية (اسكو) وكان عضو لجنة منتخبا فى مصنعه. وعندما ترك شبرا الخيمة عمل فى القاهرة وكان عضوا فى نقابة الظاهر. ثم اعتقل فى أواخر ١٩٥٢ ولكنه انتخب فى مجلس إدارة نقابة الظاهر وهو فى المعتقل.

وفى ١٩٥٣، اعتقل رئيس نقابة الظاهر سلامة عبدالواحد وعضو مجلس الإدارة لطفى الشهاوى ولكن الجمعية العمومية أعادت انتخابهما.

وكان إبراهيم مرسى - قبل أن ينضم إلى «المنظمة» - من القيادات البارزة فى مصنع الشرق بإمبابة، وبعد أن فصل من المصنع انتخب فى مجلس إدارة نقابة عمال البوتاجاز وانتخب وكيلا أول فى «نقابة الظاهر».

وزينب العسكرى التى بدأت عاملة بسيطة فى شبرا الخيمة فى الأربعينيات رشحت نفسها وانتخبت مندوبة عن عاملات مصنع «بوليتكس» للصوف بشبرا الخيمة، وبعد فصلها عملت فى مصانع بالقاهرة وكانت مندوبة عن العاملات فى ١٩٤٨، ورشحت نفسها فى انتخابات نقابة مجلس إدارة «نقابة الظاهر» وكانت عضوا فى مجلس الإدارة عام ١٩٥١.

وأحمد الجبالى كان قد بدأ عاملا فى شبرا الخيمة وهو فى الثالثة عشرة من عمره، وانضم إلى الإخوان المسلمين، ثم انفصل عنهم لمواقفهم المُقَسِّمة لصفوف العمال فى الإضراب الكبير عام ١٩٤٦. وعمل فى مصنع بشبرا ثم انتقل لمصنع الشرق بإمبابة وفصل لنشاطه النقابى.. فانتقل إلى مصنع الشوربجى الجديد وانضم إلى نقابة عمال النسيج (الظاهر) واستمر عضوا منتخبا بمجلس الإدارة من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٨.

ومعروف عبدالحميد عمل فى مصنع حموى بالدّراسة (٣٠٠ عامل) وكان يتبنى الدفاع عن مطالب العمال.. وكان هذا المصنع يحرك عمال مصانع منطقة الدراسة الأخرى عندما يواجهون مشاكل فى مصانعهم، وانتخب عضوا بمجلس إدارة «نقابة الظاهر».

وفؤاد جاويش رشحه للعمل النقابى اهتمامه بالتعرف على مشاكل العمال. وفى ١٩٥١ نجح فى تحقيق مطالب عمال مصنع البطاطين بشبرا (٧٠٠ عامل) بعد أن أضربوا. وانتخب فى الجمعية العمومية لمجلس إدارة النقابة وكان ترتيبه الأول، وطلب منه العمال أن يرشح نفسه لمنصب رئيس النقابة، وعلى ضوء هذا التأييد عبرت «المنظمة» عن تأييدها

لمطلب العمال ولكنه رفض. واختار أن يتقدم لمنصب وكيل أول النقابة. وقام بتزكية مرشح آخر لم يكن عضوا «بالمنظمة» هو مصطفى محمد. وعلل فؤاد جاويش موقفه إذ ذاك بأن مصطفى محمد «هو محل ثقة ونفوذ فى مكتب العمل»، بما يعنى أنه (مصطفى) يستطيع أن يحقق مطالب العمال بأسرع مما يستطيع غيره. وهكذا كان «للمنظمة» - على امتداد عقد الخمسينيات - عدد كبير من كوادرها العمالية أعضاء فى مجلس إدارة «نقابة الظاهر». نذكر منهم:

سلام عبدالواحد - لطفى عبدالرحمن الشهاوى - محمد عبدالجواد القطان - إبراهيم مرسى - أحمد عبده إسماعيل - أحمد سالم سالم - الشهيد سيد أمين - أحمد الجبالى - زينب العسكرى - فؤاد جاويش - معروف عبدالمجيد - فوزية القطان.

وجاء فى وقت كانت رئاسة النقابة فيه تتداول بين عضو «المنظمة» سلامة عبدالواحد ومصطفى محمد. وكان عبدالجواد القطان ينتخب سكرتيرا للنقابة معظم الوقت.

ويعزو عدد من القيادات قدرتهم على خدمة العمال إلى زملاء سبقوهم. فيذكر البعض أنه استفاد من خبرة محمود العسكرى، ويذكر آخرون أنهم تعلموا من إصدارات مكتب الأعمال النقابية وعملهم المشترك مع محمد يوسف المدرك. ويذكر عبدالجواد القطان أن مكتب يوسف درويش المحامى بمن فيه من المحامين العاملين معه كان يتولى الإجراءات القانونية فى حالة فصل العمال أو وقفهم، وفى الحالات التى لاتحل بالتراضى. ويضيف أن العمال حصلوا على العديد من الأحكام التى أصبحت سوابق فيستفيد منها عمال آخرون.

نقابة الظاهر.. وإعدام خميس والبقرى:

يذكر عبدالجواد القطان أن عمال النسيج فى عام ١٩٥٢ اتخذوا موقفًا صريحا ومحددا من مؤامرة شنق خميس والبقرى بعد أحداث كفر الدوار. واتخذ الموقف نفسه عمال النسيج فى شبرا الخيمة وعمال الأحذية بالقاهرة. وترتب على ذلك القبض على قيادات عمالية معروفة كان منهم:

محمد على عامر ومحمد عبدالجواد القطان ولطفى الشهاوى وأحمد سالم وشحاتة عبدالحليم (وهو من قادة عمال النقل بالإسكندرية).. كما قبض على آخرين، وأودعو السجن الحربى. ويذكر القطان أن تنظيم «ط.ع.» وزع المنشورات احتجاجا على إعدام خميس والبقرى.

وعقب الإفراج عنهم استدعى عبدالجواد القطان ولطفى الشهاوى إلى المخابرات الحربية لمقابلة المرحوم كمال رفعت وهو من القيادات التى برزت فى تنظيم الضباط الأحرار. وبعد نقاش مع الزميلين طلب إليهما عدم الاشتغال بالحركة النقابية وأن يلزما بيتيهما. ويذكر القطان أنه بدلا من أن يلزما بيتيهما توجها إلى مقر النقابة فور الإفراج عنهما وأبلغا النقابة والعمال بما تم، واستمرا فى مزاولة نشاطهما.

وكانت نقابة عمال نسيج القاهرة قد عقدت جمعية عمومية غير عادية للاحتجاج على اعتقال قيادات عمال النسيج وطالبت بالإفراج عنهم، كما قررت الجمعية العمومية أنها فى حالة انعقاد دائم حتى يتم الإفراج.

التحرك النقابى بعد ثورة يوليو ١٩٥٢

مدخل:

بعد حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ اعتقلت سلطات الأمن عددا كبيرا من قيادات العمال، واختفى عن الأنظار عدد آخر منهم، خاصة من الشيوعيين. وبقيام نظام يوليو، وإعلانه عن اتجاهه إلى الإفراج عن المعتقلين عاد إلى الظهور كل القادة العمال المختفين.. ثم انضم إليهم زملاؤهم المفرج عنهم والذين وجدوا أن لجان المندوبين - كانوا قد بدأوا بتأسيسها فى المصانع - قد قويت. ومن ثم تمكن عمال النسيج من إعادة تشكيل نقابة النسيج الميكانيكى. وانضم إلى النقابة عمال كثيرون يعملون فى مصانع كبيرة (المحلات الصناعية، والجوت، والصوف وغيرها)، وارتبط بهذا كله تصفية النقابات المصنعية وقياداتها التى كان قد فرضها النظام الملكى فى المنطقة.

يتفق عدد من القادة النقابيين أعضاء «ط.ع.» على أن النضال النقابى فى صفوف الأقسام المتقدمة من عمال الصناعة قد شهد بعد سقوط النظام الملكى صعودا أكبر وأكثر اتساعا.

والوضع فى منطقة القاهرة حالة جديرة بالدراسة.. فيذكر إبراهيم على الخضرى أن نقابة عمال البوتاجاز قد شاركت فى غالبية المعارك النقابية متضامنة مع نقابتى عمال نسيج القاهرة وعمال البترول. وأنه بكفاح العمال من أعضاء «ط.ع.» كانت نقابة البوتاجاز أول نقابة تنجح فى ضم الموظفين إلى النقابة، كما كافحت من أجل عقد العمل المشترك(٣٧).

ويذكر مصطفى حسنين أن تنظيم «ط.ع.» كان يمثل تيارا كاسحا فى نقابة عمال القاهرة للأحذية وعلى مستوى القطر كله. وأن هذا يرجع إلى حد كبير إلى جهود يس مصطفى رئيس النقابة وسكرتيرها مصطفى حسنين، وعبدالعزيز شحاتة، وأحمد حسن عيد ومحمد حمزة (من الإسكندرية) وعبدالله إسماعيل(٣٨). ويدلل على ذلك بما حدث عندما حاولت «هيئة التحرير» أن تعزل قيادة النقابة والعناصر النشطة فيها، فطالب العمال بإجراء انتخابات وفاز فيها يس مصطفى ومصطفى حسنين وكانا مازالا رهن الاعتقال(٣٩).

وكان لنقابة نسيج القاهرة وضواحيها ثقل خاص داخل الحركة النقابية فى العاصمة، وفى الإسكندرية وفى دمنهور - وفى الفترة الأولى من قيام نظام يوليو ١٩٥٢ - اتسع النشاط النقابى لمنظمة «ط.ع.».

ومن القيادات العمالية التى كانت أعضاء فى «ط.ع.» من يقدر أن «ط.ع.» كادت أن تكون فى تلك الفترة أنشط المجموعات اليسارية فى الحركة العمالية فى مدينة الإسكندرية أو على الأقل فى الرمل والحضرة، وذلك بحكم صلة «المنظمة» بكثير من المصانع، وبحكم عملها فى تأسيس نقابات جديدة أو بحكم انشطتها فى النقابات التى كانت قائمة إذ ذاك(٤٠). وشارك فى تأسيس هذه النقابات أعضاء من «ط.ع.» نذكر منهم: محمد بدر، وسعيد عبدالصمد، وعبدالمقصود أبوزيد، وعبدالمنعم ناطورة، وفتح الله محروس(٤١).

وعلى سبيل المثال: لقد شاركوا فى تأسيس نقابة الشركة الشرقية للكتان. وأسسوا نقابة مصنع الطويل، وشاركوا فى تأسيس نقابة عمال الشركة العربية (المتحدة). أما شركة إسكندرية للغزل والنسيج فقد كانت قائمة. ولكن مجلس إدارتها كان تحت سيطرة الإدارة. وفى ١٩٥٦ تمكن العمال بقيادة أعضاء «ط.ع.» وعلى رأسهم المرحوم أبو الفتح إمبابى من انتزاع النقابة بعد معركة شديدة الضراوة(٤٢).

وكان الزميل محمد بدر رئيسا لنقابة ستيا. ولعب المرحوم مصطفى يوسف عضو المنظمة دورا رئيسا فى تأسيس نقابة الموظفين بشركة ستيا.

وكان لرئيس نقابة ستيا ارتباطات قوية بعدد من نقابات الحضرة: نقابة كابو ونقابة موجا، وفى تلك الفترة قام أعضاء «المنظمة» من العمال بدور أساسى فى تكوين اتحاد عمال النسيج بمنطقة الإسكندرية استنادا إلى تشريعين أصدرتهما ثورة يوليو ١٩٥٢ (رقمى ٣١٨، ٣١٩).وبمقتضى هذين القانونين تعتبر الهيئة النقابية قائمة بمجرد إيداع الأوراق الرسمية للنقابة فى مكتب العمل(٤٣).

وقد برز فى معركة تأسيس اتحاد النسيج من قادة عمال النسيج أحمد اليابانى ومن أعضاء «المنظمة» محمد عبدالجواد القطان وسعيد عبدالصمد(٤٤).

وأخيرا.. إذا كنا قد أشرنا إلى اتساع الأنشطة النقابية عقب قيام نظام يوليو ١٩٥٢، فقد استمر هذا الأمر، عموما إلى مارس ١٩٥٤. فنشير مثلا إلى أنه فى مايو ١٩٥٣ احتفلت طوائف من العمال بعيد أول مايو واتخذ الاحتفال صوراً شتى(٤٥). وفى ١٩٥٣ أيضا دارت معركة إنشاء الاتحاد العام لعمال النسيج وكانت بين السلطة القائمة وكتلة العمال اليساريين وغيرهم من أنصار استقلالية الحركة النقابية والعمالية. وفيما يلى بعض وقائع هذه المعركة.

«م»

معركة الاتحاد العام لعمال النسيج

قبل سقوط آخر وزارة من وزارات الوفد عام ١٩٥٢ تأسست لجنة تحضيرية لاتحاد عمال النسيج المهنى بمصر ضمت ممثلين عن عدد من أهم نقابات عمال النسيج فى القاهرة والإسكندرية والمحلة الكبرى ودمياط وكفر الدوار. وكان قد تقرر أن تنعقد الجمعية العمومية لإعلان قيام الاتحاد فى ٢٦ يناير ١٩٥٢. ولكن حال دون إتمام هذا المسعى إعلان الأحكام العرفية عقب حريق القاهرة. وفى أواخر ١٩٥٢ تأسست لجنة تحضيرية ضمن أربع نقابات: «نقابة عمال النسيج بالقاهرة» ومثلها محمد عبدالجواد القطان. والنقابة العامة بشبرا الخيمة ومثلها أحمد مختار. ونقابة رؤساء ومساعدى المصانع بالقاهرة ومثلها أحمد فهيم، وعادل الشوربجي بإمبابة ومثّلهم كمال موهير.. وكان وقتئذ كما ذكرنا - من المرشحين لعضوية «ط.ع.».

وتلخصت الخطة فى القيام بزيارات للنقابات فى مقارها بالأقاليم لمناقشتها فى أمر إقامة اتحاد عام لعمال النسيج. وتمت زيارة أهم النقابات بالقاهرة والإسكندرية والمحلة الكبرى ودمياط. ولكن أجهزة الأمن وضعت هذا التحرك تحت رقابة شديدة.

وتقرر عقد الجمعية العمومية فى مارس ١٩٥٣. وتم إخطار الجهات المسئولة فى الحكومة، غير أنها اعترضت على إقامة الاتحاد.

على أن اللجنة المشكلة واصلت العمل فأخطرت النقابات بموعد انعقاد الجمعية العمومية فحضر ممثلوها واجتمعوا فى شبرا مصر بنقابة رؤساء ومساعدى المصانع بالقاهرة. وخشى أعضاء اللجنة التحضيرية أن يتدخل الأمن فيقبض على مندوبى النقابات ويجهض بالتالى الاجتماع. ولمواجهة هذا الاحتمال تم تقسيم المندوبين إلى فريقين: أحدهما يحضر الاجتماع، بينما يرابط الآخر فى بعض مقاهى شبرا.(٤٦)

وأثناء ترتيب عقد الاجتماع حضرت الشرطة لفضه فتوجه وفد من الحاضرين إلى «هيئة التحرير» للاحتجاج على هذا الإجراء وعلى منع العمال من استكمال إجراءات تكوين الاتحاد. لكن الوفد لم يجد أحدا من المسئولين هناك. فقام محمد عبد الجواد القطان بالاتصال بالمندوبين وباتخاذ المبادرة التالية: لقد أبلغ العمال بأن الاتحاد قد تشكل بالفعل وأن مجلس إدارة الاتحاد تم تشكيله بالتزكية كالآتى:

أحمد السيد اليابانى رئيسا، ومحمد شعراوى نائبا للرئيس، ومحمد عبد الجواد القطان سكرتيرا عاما وعدد من الأعضاء كان منهم محمد نور وصلاح غريب وأحمد مختار وآخرون.

وكان المكلف بحضور اجتماع الجمعية العمومية - موفدا من مصلحة العمل - الأستاذ أمين عزالدين الذى أيد الخطوات التى قامت بها اللجنة التحضيرية لتشكيل الاتحاد. ولكن أجهزة الأمن أخطرت «مكتب عمال شبرا» بإلغاء اجتماع الجمعية العمومية للاتحاد. فقام عبدالجواد القطان ولطفى الشهاوى بإنهاء جميع الأوراق المطلوبة لإشهار الاجتماع، وتم ذلك بمكتب يوسف درويش بمساعدة حسن بسيونى المحامى. وفى اليوم التالى، أخطر أعضاء مجلس الاتحاد بالحضور لتسجيل أوراق الاتحاد فى الشهر العقارى.

ولما كان القانون ينص على إشهار تكوين الاتحاد فى جريدتين إحداهما صباحية والأخرى مسائية، فقد نشرت جريدة «المصرى» - وفى صفحتها الأولى - نبأ تكوين اتحاد نقابات الغزل والنسيج. وكان الاتحاد يضم ٥٦ نقابة. كما أوردت «المصرى» أسماء أعضاء

مجلس الإدارة ونشرت الخبر أيضا جريدة «المساء». وأذيع الخبر من «ركن العمال» بمحطة الإذاعة. واتخذ الاتحاد مقرًا له ٥٩ شارع أسعد بشبرا مصر ومقرا بالإسكندرية بنقابة شركة الغزل الأهلية بمحرم بك.

غير أن مصلحة العمل رفضت الاعتراف بالاتحاد الوليد فأبلغت رئيس ما يسمى «بالاتحاد» بإلغاء الجمعية العمومية وفض الاجتماع. وأخطرته بعدم وجود ما يسمى «بالاتحاد»؛ فقام مجلس إدارة الاتحاد بطبع خطاب مصلحة العمل والرد عليه لتوضيح أن جميع الإجراءات التى تمت لتكوين الاتحاد كانت قانونية. ووزع البيان الذى اشتمل على الخطابين على جميع أعضاء الحركة النقابية والاتحادات العمالية والصحافة. وعلى الرغم من ذلك استمر الأمن يصادر اجتماعات مجلس الاتحاد الواحد بعد الآخر.(٤٧)

وفى هذه الأثناء جدت بعض التطورات على الساحة العمالية:

١ – فمن ناحية تم «انتخاب المجلس الأعلى» الذى كونه مكتب العمال «بهيئة التحرير». وهنا بادر مجلس إدارة اتحاد نقابات النسيج بترشيح محمد متولى الشعراوى كممثل للاتحاد المعترض عليه. وتم حشد عدد كبير من النقابات وتم انتخابه عضوا فى المجلس الأعلى للعمال.

٢ – كانت هناك فى الوقت نفسه، لجنة تحضيرية لتكوين اتحاد نقابات عمال مصر. وكان فى هذه اللجنة اتحاد نقابات النسيج واتحاد نقابات النقل والبترول والأحذية وبنك مصر وغيرها. وتم فى مقر نقابة بنك مصر وضع مشروع لائحة الاتحاد. وشارك فى وضعها أنور سلامة ومحمد عبدالجواد القطان وغيرهما. ولكن الجهات الإدارية ألغت الاجتماع وكان السبب فى اعتراضها على وجود بعض عناصر عمالية من «غير المرغوب» فيها؛ كان فى مقدمتها عبد الجواد القطان.

وفى أول اجتماع بعد الإلغاء كان لابد من حسم بعض الاختيارات لمصلحة بقاء المنظمات العمالية التى قامت.وعلى هذا تقدم عبدالجواد القطان باقتراح مؤداه عدم التمسك بالأشخاص حتى لا تكون هناك عقبات أمام تكوين اتحاد النسيج. وقام بترشيح أحمد فهيم من نقابة الرؤساء بدلا منه كممثل لاتحاد النسيج. ووافق أعضاء مجلس الإدارة على الاقتراح. وعلى الرغم من ذلك لم توافق الأجهزة الحكومية المختصة على أن يكون للعمال رأى أو حق فى اختيار من يمثلهم فى «الاتحاد» وأصرت على أن يكون بالتعيين من جانبها. وهكذا تم تعيين قادة اتحاد النسيج من قِبل الحكومة.

وقد قدمت الحكومة الأعضاء الواحد والعشرين المنتخبين فى مجلس اتحاد النسيج إلى المحاكمة بتهمة مخالفة القانون. وعندما تم إعلانهم للمثول أمام المحكمة قاموا بالإجراءات التالية:

١ – تقوم المصانع بالإعلان عن تأييدها لمجلس إدارة «الاتحاد» المنتخب وثقتها به.

٢ – يتم الإعلان عن ذلك بالنشر فى الصحف.

٣ – تنظيم حملة إعلامية كبيرة ضد مبدأ التقديم إلى المحاكمة.

٤ – القيام بحملة جمع التوقيعات.

٥ – ترسل الاحتجاجات إلى هيئة المحكمة مع تأييد قيام الاتحاد وتأييد مجلس إدارته، وفى أثناء جلسات المحاكمة وصلت مئات البرقيات إلى هيئة المحكمة.

٦ – قامت قيادة نقابة عمال الغزل والنسيج بحملة واسعة جدا ضد القرار رقم ٨ الذى يعطى حزب الحكومة «الاتحاد القومى» حق الاعتراض على المرشحين الذين يتقدمون إلى انتخابات المؤسسات السياسية والنقابية.

٧ ـ المطالبة بتنفيذ الاتفاقية الدولية للنقابات والتى وقعت عليها مصر. وتم ذلك عن

طريق كتابة بيانات وعقد ندوات واجتماعات ولقاءات، كما تمت مناقشات مع المسئولين.(٤٨)

وأخيرا أصدرت المحكمة حكمها بالبراءة.

على أن الحكومة عادت لترفع قضية أخرى لحل الاتحاد، ولجأت إلى المناورة وتعمدت ألا يتم إعلان أعضاء مجلس «إدارة الاتحاد» فى الموعد المناسب حتى لا يتمكن الأعضاء من إعداد دفاعهم واستطاعت الحكومة بالفعل أن تحصل على حكم غيابى بالحل. ولكن مجلس الإدارة تمكن من إيداع الاعلان بقسم روض الفرج التابع له الاتحاد وذلك قبل الموعد المحدد «للاتحاد» بمعارضة الحكم. وتم الاتصال بمحامى الاتحاد فقدم مذكرة معارضة للحكم أثبت فيها أن الاتحاد قام طبقا للإجراءات القانونية وللاتفاقية الدولية الخاصة بالحريات النقابية وتم إعلان الحكومة، فى قلم قضايا الحكومة وتحددت جلسة حكم فيها بأحقية تواجد الاتحاد وتأييد نشاطه ورفضت المحكمة دعوى الحكومة.

مقاومة نشاط «الاتحاد الحر»:

يذكر القطان أن «اتحاد العمال الحر» كان يقوم بنشاط كبير فى مصر عن طريق أنور سلامة – وقتئذ رئيس اتحاد عمال البترول – ونقابيين آخرين. وحاولوا أن يضموا بعض النقابات. ونجحوا فى ضم اتحاد عمال البترول. وفى مواجهة هذا النشاط أصدر عدد من قادة النقابات بيانا موقعا عليه من «النقابة العامة للغزل والنسيج (الظاهر)» ومن «نقابة عمال الأحذية». وأرسل البيان إلى كل النقابات بهدف تحذيرها من الانضمام إلى «الاتحاد الحر»، حيث إن الحركة النقابية كانت قد ارتبطت فى معظمها «بالاتحاد العالمى للنقابات». وساعدت هذه المبادرة على فشل اتحاد العمال الحر فى ضم نقابات أخرى إليه.

الاتحاد واتساع أنشطته محلياً ودولياً:

وكان اتحاد النسيج يصدر نشرة غير دورية توزع فى جميع النقابات والاتحادات. وكان الهدف من إصدارها الربط بين أنشطة الاتحاد وأنشطة النقابات بما يساعد على تبادل الخبرات. وكانت هذه النشرة تتضمن قرارات مجلس إدارة «الاتحاد» وتتناول مشكلات الاتحاد ذاته، ومشكلات النقابات المنضمة إليه.

وكان مجلس الإدارة يوزع صور محاضر جلساته – بعد اعتمادها – على النقابات لتوضيح مواقف أعضائه من المشاكل المختلفة.

وكانت النقابات ترفع إلى «الاتحاد» المشاكل التى لم تتوصل إلى حلول لها مع الشركات والمصانع المختلفة، فيدرسها ويقترح الحلول. وفى الوقت ذاته يتولى الاتصال بالشركات والمصانع المعنية.

وكان اتحاد النسيج على اتصال دائم بجميع الاتحادات الأخرى ويتبادل معها وجهات النظر حول السياسات العمالية للتوصل إلى اتفاق بشأنها.(٤٩)

وكانت الوفود العمالية العربية والأجنبية تتصل «بالاتحاد» لتبادل وجهات النظر فى المشاكل الدولية والمحلية. وكانت بعض هذه الوفود تزور بعض نقابات النسيج مثل نقابة الظاهر. وتجرى حوارات ولقاءات – مع قيادات نقابة الظاهر واتحاد النسيج – كانت تنشر فى الصحافة العمالية لبعض البلدان الاشتراكية.

حركة المعلمين

مدخل:

بعد الحرب العالمية الثانية، ومع الصعود الجديد لحركة التحرر الوطنى والاجتماعى فى مصر احتلت قضية التعليم والمعلمين مكانا متميزا ومرموقا فى فكر الماركسيين والتقدميين المصريين. وظهر هذا الأمر فى النصف الأول من الأربعينيات فيما نشر من مقالات فى المجلات التقدمية. فيشار هنا بوجه خاص إلى ما كتبه أمين تكلا، مدرس الثانوى وعضو لجنة نشر الثقافة الحديثة، فى مجلة «الأسبوع» و«الفجر الجديد» وما كتبه فى هذه المجلة أحمد رشدى صالح وآخرون.

وبعد قيام منظمة «ط.ع.» فى عام ١٩٤٦، انتقل الاهتمام بقضايا التعليم والمعلمين إلى المستوى الذى جعل من العملية التعليمية - فى مجموعها وفى مختلف جوانبها - قضية تحتل مكانها بين المعارك اليومية التى تخوضها جماهير الشعب من أجل التحرر الوطنى والاجتماعى. أى بما يتطلبه الأمر من التأصيل على مستوى الفكر ومن الحشد على مستوى التنظيم لتحريك جمهرة المعلمين، هذا، مع البحث الدائم عن الأشكال الملائمة للكفاح والتنظيم. وفى هذا الوقت قامت «المنظمة» بدور رائد - إن لم يكن الرائد - على ما ذهب إليه أديب ديمترى؛ إذ كان هذا الدور ثمرة جهود أعضاء «المنظمة» من رجال التعليم الذين انضموا إليها تباعا على مدى عقدى الأربعينيات والخمسينيات. وقد يليق بنا - ونحن نعتذر من آفة النسيان - أن نذكر ما حفظته الذاكرة من الأسماء التالية:

مدرسون فى القاهرة:

أديب ديمترى - عبدالعزيز فهمى - أحمد رشدى صالح - محروس سليمان - الحسينى محمود عطا - عبدالرحمن مدكور - لمعى المطيعى - عزت زكى - محمد فوزى عبدالحى - فيليب حليم - إبراهيم الأبيارى - محمد رشاد خميس - عبدالرحمن محفوظ، وإكرام محارب وغيرهم.

ومن التعليم الجامعى:

د. محمد عجلان، كلية العلوم بالإسكندرية.
د. حسين كمال الدين، كلية الصيدلة بالإسكندرية.

بنى سويف:

محمد شبل إسماعيل - الشهيد عبدالقادر مفتاح - الشهيد سعد الدين تركى وغيرهم.

من المنيا:

عدلى عزيز - أنور إبراهيم - غايس سمعان.

العمل فى ساحة المعلمين:

تعتمد المادة التى نقدمها عن حركة المعلمين بالأساس على ما قدمه أديب ديمترى إلى تحرير الكتاب. ذلك أن أديب ديمترى تابع نشأة هذه الحركة وتطورها وعمل فى صفوفها وتعرف على مشكلاتها واهتم بتأصيل قضاياها على مستوى الفكر والممارسة.

يذكر أديب ديمترى أنه منذ أن حلّت نقابة المعلمين خلال ثورة ١٩١٩ بقرار من سلطة

الاحتلال الإنجليزى حرّم على المعلمين دون سائر الفئات تشكيل نقابة لهم. ولم يسمح لهم أبدا بإعادة تشكيلها؛ لأن السلطة وبخاصة السراى حالوا دون قيام هذه النقابة. ذلك أن فئة المعلمين من أكثر الفئات ثورية بين الطبقات الوسطى الصغيرة والموظفين، سواء كان معلمو المرحلة الإلزامية فى القرى أو معلمو الثانوى (نظام الخمس سنوات). لأنه فيما يتعلق بمعلمى الإلزامى كان لهم دور فى تنوير الفلاحين فى العشرينيات والثلاثينيات. أما عن معلمى الثانوى فكانوا وقتئذ على رأس الفئات المطحونة من واقع أن المعلم كان يعين فى الدرجة السادسة ثم يَرْسُب فيها طوال عمره حتى الإحالة على المعاش. فلا عجب أن سميت وزارة المعارف بوزارة الدرجة السادسة.

وشكل المعلمون - وبحكم هذا الوضع - روابط أو اتحادات مثل: رابطة المعلمين الإلزاميين وجمعية المعلمين لمعلمى الثانوى أو الابتدائى الأميرى، ورابطة خريجى دار العلوم أو «الدراعمة» ورابطة خريجى الأزهر ورابطة خريجى معهد التربية الجامعيين وبداخلها رابطة المدرسين الجامعيين. واستغلت السلطة هذا الوضع لخلق نوع من الطائفية والتشتت والتناحر بين مختلف الروابط. وغلبت الخلافات بينها والمنافسات الفئوية الضيقة، كل ذلك بما أضعف الحركة فى مجموعها.

ثم يضاف إلى ما تقدم أن المسيطرين على هذه الروابط والجمعيات كانوا من كبار موظفى وزارة المعارف مثل مفتشى العموم، وذلك بحكم عدم جماهيرية هذه الروابط والاتحادات فيما عدا نقابة معلمى التعليم الحر فكانت هذه نسبيا من أقوى «النقابات» بين هذا الخيط المتناثر.

إن هدف هذا الوصف ضرورى لأنه يمثل الأرضية التى بدأنا العمل انطلاقا منها منذ بداية اهتمام «المنظمة» بالعمل بين المعلمين.

ولم يكن لشباب المعلمين أى دور فى هذه الروابط والاتحادات، والزعامة أو الرئاسة معقودة لكبار الموظفين كما سبق القول. ولذلك انصرف عنها جمهورها حيث كانت أداة فى يد الدولة وسلطات الأمن أكثر منها تجمعا للمعلمين أنفسهم. ويذكر أديب ديمترى:

أنه بعد مناقشة هذه الأوضاع داخل المجموعة التنظيمية، كلف بالاهتمام بالعمل فى أوساط المعلمين والدفْعَة الأولى لهذا العمل من طه عثمان، القائد العمالى المعروف، كمسئول للمجموعة، وهكذا تأثر العمل منذ البداية بتجربة الأعضاء العمال وخبرتهم فى تشكيل نقاباتهم.

بداية العمل:

كانت البداية الاتصال بهذه الروابط والاتحادات الطائفية المشتتة، وكان يعوزها عنصر الشباب، حيث تفتقد الجماهيرية. وكان هناك تدرج ضمنى فى حركتها من حيث قربها أو بعدها من مراكز السلطة والرئاسات. فعلى سبيل المثال: كان نادى خريجى الجامعة – والمعلمون الجامعيون بداخله – كانوا كتلة لها ثقلها. وبحكم ارتباط هذا الاتحاد بالحركة الوطنية، حينذاك كما كان أحد مواقعها المتقدمة، وكذلك أحد مراكز التجسس عليها؛ فكان العمل داخل هذا النادى بداية وسيلة لتجميع عدد من الشباب الثائر على أوضاع المعلمين المتدنية.

أما رابطة خريجى معهد التربية فكانت السيطرة فيها لإسماعيل القبانى «والقبانيون». وكانت سيطرتهم سيطرة فكرية رجعية فى الوقت نفسه. ولكن غزوه من الداخل كان أسهل نظراً لوجود الجامعيين الذين التحقوا بمعهد التربية وتخرجوا منه. ولذلك كان موقعا لمعارك ممتدة وشديدة من «القبانيين» من جهة وبين شباب الجامعيين من خريجى معهد

التربية من جهة أخرى.

وفى رابطة خريجى دار العلوم (الدرعميين) كان الوضع يتسم بالجمود والتخلف الفكرى، ولكن حركته كانت تتميز بالصلابة لكثرة عدد مدرسى اللغة العربية وسوء أحوالهم من حيث الترقيات الأدبية والمادية بالطبع، ولكن كان يضعفه الصراع مع اتحاد المعلمين الأزهريين.

واقتضى العمل بهذه الروابط والاتحادات، نضالات دؤوبة ومستمرة يصعب سردها لأنها تدخل فى تفاصيل العمل اليومى. وقد بدأت منذ النصف الثانى من سنوات الأربعينيات وامتدت خلال الخمسينات قبل الثورة حيث أتت ثمرتها وبلغت أقصى قوتها فى إضراب ٥١ الذى سيأتى ذكره.

ولكن العمل القاعدى كان هو الأساس فى التغيير الذى طرأ على هذه الروابط والاتحادات؛ كما ساعد على خلق قاعدة عريضة ومرتبطة من كل هذه الاتحادات الامتحانات العامة التى كان يتجمع فيها المعلمون من جميع التخصصات ومن جميع أنحاء القطر فى القاهرة، إذ كان يجرى تصحيح الامتحانات مركزيا من أسوان إلى الإسكندرية. ولعب هذا التجمع دورا مهما فى دفع الحركة الشابة بين المعلمين ودخول عناصر جديدة وثورية داخل الروابط والاتحادات ساعدت على هدم حواجز الطائفية والانقسام فى صفوف المعلمين. وكان تجمع المعلمين فى نهاية العام شبيه بورشة كبيرة تحتشد بداخلها ما درج على تسميته «بالعمال الذهنيين» وهو وصف صادق. وكان الفضل الأول فى قيام هذه الحركة الجديدة، لمنظمة «طليعة العمال» فى الحقيقة، وجهود عناصرها العاملة فى صفوف المعلمين. أما المنظمات الأخرى، فلم تلق بجهد يذكر فيما عدا وجود بعض العناصر الفردية منها، وكنا دائما نمثل مركز الجذب لها من خلال العلاقات الشخصية.

وقد تحولت تجمعات المعلمين السنوية فى موسم الامتحانات إلى طاقة ثورية يتعدى تأثيرها ودورها جموع المعلمين إلى جمهور موظفى الدولة عامة. وكان نبض حركة المعلمين ينعكس على جهاز الدولة كله. ولا شك أن المكاسب التى تحققت حينذاك لجمهور موظفى الدولة عامة فيما سمى «بالإنصاف» والموظفين «المنسيين» ومعالجة الرسوب الوظيفى إنما يعود الفضل فيه لحركة المعلمين، إلى الحد الذى دفع بصدقى باشا أثناء رئاسته للوزارة سنة ١٩٤٦ إلى سب المعلمين وحركتهم ومهاجمتها بعنف تحت قبة البرلمان.

وكان دور المنظمة، خلال موسم الامتحانات خاصة، هو الحض والتحريض والحشد، عن طريق إلقاء الخطب والأحاديث، وعقد اللقاءات داخل الروابط والاتحادات وفيما وبينها وبين بعض، والدعوة إلى توحيد صفوف المعلمين ونبذ الطائفية والفئوية بينهم، حيث إن المصالح التى تربط بينهم واحدة. ولكن العمل خلال موسم الامتحانات والاجتماعات العامة ما كان لينجح لولا العمل اليومى والمستمر، والنشاط بين القواعد والالتزام بمبدأ العمل القاعدى.

وقد احتدم الصراع داخل هذه الاتحادات والروابط، ليس فقط بين شباب المعلمين، وقدامى المسيطرين عليها من كبار الموظفين ورجال الوزارة، بل وأيضا ضد النقابيين الصفر، حيث كانت أجهزة الأمن تولى حركة المعلمين اهتماماً خاصاً.

البرنامج:

يذكر أديب ديمترى: أن البرنامج الذى كنا ندعو إليه فى المحاور الآتية:

١ – نبذ الطائفية بين المعلمين وتوحيد صفوفهم بإنشاء نقابة عامة تجمعهم، وأصبح هذا هو المطلب الأساسى: المطالبة بإصدار قانون للنقابة أسوة بفئات المهنيين الأخرى.

٢ – تحسين أحوال المعلمين الأدبية والمادية من حيث الترقيات الوظيفية والمالية والدرجات.
٣ – بدل تفرغ للمعلمين أسوة ببدلات التفرغ للأطباء والمهندسين وغيرهم.
٤ – معاش للمدرس عند التقاعد (قبل تقرير نظام المعاشات بعد ثورة ١٩٥٢).

إضراب المعلمين ١٩٥١:

تجسدت قمة هذه الجهود المتواصلة فى فورة سنة ١٩٥١ العارمة فى صفوف المعلمين حيث انبثقت من صفوفهم – أثناء تصحيح أوراق الامتحانات – قيادة تلقائية لعب فيها الشيوعيون والعناصر المتعاطفة من مختلف المنظمات دورا مهما دون حساسيات. وشارك فى هذا الدور أعضاء «ط.ع.» و«ح.ش. عام ١٩٤٩» ممثلا فى شخص سعد زهران وعناصر من «حدتو». وتشكلت قيادة الحركة فى الحقيقة من نواة شيوعية وعناصر ثورية غير منظمة أو حزبية. وإن كان الإخوان المسلمون – فى شخص سيد قطب وعبدالصبور شاهين قد لعبوا دوراً مضاداً. ودخل المدرسون الإضراب الذى استمر ٢١ يوما فى عهد وزير المعارف الدكتور طه حسين وأثناء غيابه فى أوروبا.

وكان أهم مكاسب هذا الإضراب صدور قانون لنقابة المعلمين. وهو المكسب الكبير الذى انتُزع على الرغم من معارضة السراى وأجهزة الأمن. ولا شك أن المناخ الديموقراطى فى عهد وزارة النحاس باشا الأخيرة سهل الأمور وأتاح الفرصة لاتساع حركة المعلمين وصمودها.

ويضيف أديب ديمترى:

أنه ترتب على هذا الإضراب بعد حريق القاهرة وإعلان الأحكام العرفية وإقالة الوزارة، إبعاده عن القاهرة حيث نقل من المدرسة الخديوية الثانوية إلى مدرسة ابتدائية فى البرارى ببلدة مطوبس وكانت حينذاك جهة نائية حقا قبل وصول المواصلات إليها، وكذلك نقل معلم آخر هو رشدى عبدالبارى إلى مركز البدارى بصعيد مصر.

وقد انصرفت معظم القيادات التى كانت تنتمى إلى منظمات أخرى عن حركة المعلمين بمجرد انتهاء الإضراب بينما استمر عملنا خاصة بعد كسب عدد من العناصر الثورية التى برزت أثناء الإضراب وأنشأنا مجلة «اتحاد المعلمين»:

بعد ثورة ١٩٥٢:

كان من أبرز الأعمال عقب الثورة مباشرة المؤتمر الشعبى الضخم الذى دُعى إليه من قِبَل عدد من النقابات ومنها نقابة الأطباء وبمبادرة أعضاء «المنظمة» وعقد فى أرض نادى المعلمين. وشارك فى المؤتمر عمال شبرا الخيمة، ووصل الحضور إلى بضعة ألوف. وأصدر المؤتمر بيانا طالب فيه الثورة أو «الحركة المباركة» – حينذاك وفى بدايتها – بتقرير الديموقراطية والدستور وإجراء انتخابات حرة. وقد ترتب على المؤتمر – مرة أخرى – إعادة إبعاد أديب ديمترى عن القاهرة، بعد أن نجح فى إلغاء قرار الإبعاد وكذلك الأمر بالنسبة لزميله رشدى عبدالبارى.

تعطيل تنفيذ قانون النقابة:

وكان من أول أعمال الثورة المنافية للديموقراطية تعطيل تنفيذ قانون النقابة الجديد الذى أصدره طه حسين. والراجح أن القانون ظل مجمدا من ٥٢ إلى ١٩٥٤. وتوالت

التحركات بين المعلمين للمطالبة بتنفيذ قانون النقابة المعطل؛ حتى اضطرت الثورة تحت الضغوط الشديدة والمطالبات الملّحة، إلى تنفيذه ولكن بعد أن أفقدته مضمونه الديموقراطى. فقد استغلت بعض الثغرات فى القانون وكان القانون يقسم المعلمين إلى ثلاث فئات (أ، ب، ج). فكانت «ألف» تضم جميع خريجى المعاهد العليا والجامعات. و«ب» تضم المؤهلات المتوسطة والإلزاميين. و«ج» معلمى الخبرة. وسلم النظام الجديد النقابة بالكامل للعناصر الصفراء المعروفة قبل الثورة. واستغلت قادة الطائفة «ب» الإلزاميين فى السيطرة على النقابة وإبعاد جميع العناصر النظيفة من الفئة «أ» أى الجامعيين – ومَنْ فى مستواهم – عن مقاعد مجلس الإدارة. وكذلك استخدمت حق الاعتراض للاتحاد القومى فى إبعاد عناصر اليسار. وتحولت النقابة إلى مباراة فكرية وبوليسية، حيث تجمع فى قيادتها تحت قيادة النقيب الوزير كمال الدين حسين (وكان هذا أول جمع بين النقيب والوزير فى نقابة. وانتشر فى باقى النقابات) نقول تجمعت فى هذه القيادة أكثر العناصر الصفراء والبوليسية وتحولت إلى حرب على المعلمين لا نقابة لهم، وأصبحت النقابة وسيلة للانتفاع والكسب الشخصى والسرقة.

ومع ذلك فلم تيأس المجموعة العاملة بين المعلمين ومعظمها من «طليعة العمال» واستمرت فى العمل القاعدى بعد أن حرمت من حق الترشيح ودخول الجمعية العمومية. وفى الظروف شبه الديموقراطية بعد عدوان ٥٦ تمكنا من التغلغل فى قواعد الطائفة «ب» من الإلزاميين ومدرسى المدارس الابتدائية. وهؤلاء كان يسيطر عليهم عدد من النقباء القدامى العاجزين تمامًا. وكانت سلطتهم شبه أبوية: نقول تمكن أعضاء «المنظمة» والعاملون معهم خلال العمل القاعدى المكثف من إسقاط عدد من هؤلاء النقباء المحليين ومن ثم، تمهيد الأجواء لتغيير كيفى فى تركيب الجمعية العمومية. ومن هنا انفتح الطريق للتغيير فى مجلس الإدارة وفى قيادة النقابة نفسها. ولكن فى هذه الظروف بالذات، جاءت اعتقالات يناير ثم مارس ١٩٥٩، وزج بأكبر عدد من المعلمين وكوادرهم المجربة فى المعتقل. وتوقفت الحركة تماما.

وبعد عام ١٩٦٤، انبثقت حركة جديدة تلقائية من لجان التصحيح لم يكن «للمنظمة» علاقة بها. وقادت إضرابا، ووجه بالقمع الشديد وصدر قرار بفصل جميع قادته. وكانت هذه آخر حركة يقوم بها المعلمون.

بعد هذا العرض الذى قدمه أديب ديمترى عن حركة جماهير المعلمين فى الأربعينيات والخمسينيات بطرح القضيتين التاليتين:

الأولى: عن أهمية العمل الفكرى فى مجال التربية والتعليم.

والثانية: عن الخط الجماهيرى الذى التزم به أعضاء «ط.ع.» من المعلمين.

العمل الفكرى فى مجال التربية والتعليم:

منذ ١٩٥٥ بدأ أديب ديمترى بالكتابة فى قضايا التعليم فى مجلة «كتابات مصرية» ١٩٥٥. ثم جاء فى جريدة «المساء» بانتظام ولاقت هذه الكتابات نجاحا وانتشارا كبيرا نظرا لمنهجها، فى تحويل قضايا التعليم من قضايا فنية جافة إلى قضايا سياسية واجتماعية، وكان لها دور كبير فى التعريف بالمفهوم الاشتراكى للتربية. ولم يقتصر تأثيرها على جموع المعلمين والقراء، بل حظيت باهتمام خاص من الأوساط الأكاديمية التى كانت تسيطر عليها المفاهيم الأمريكية فى التربية المتجسدة فى مدرسة إسماعيل القبانى البرجماتية الرجعية، نقول: بل ساعدت تلك الكتابات فى تشكيل وعى شباب الأكاديميين العاملين بكليات المعلمين.

الخط الجماهيرى:

كان الخط الجماهيرى الثابت فى العمل بين جموع المعلمين هو العمل على مستوى القاعدة. وكان ذلك هو خط «المنظمة» ومفهومها للعمل بين الجماهير فى مختلف المجالات. وجاء العمل بين المعلمين امتدادا مباشرا لتقاليد العمل الراسخة فى مجالات العمل النقابى العمالى والسياسى. وجاءت ثمرتها حركة حقيقية انبثقت من بين صفوف المعلمين وأزاحت القيادات السلطوية التقليدية عن قيادة الروابط والاتحادات والنقابات (نقابة التعليم الحر ونقابة المعلمين الإلزاميين)، كما خلق هذا العمل تيارا جماهيريا كاد يغير حركة المعلمين، تغييرا كيفيا لولا اعتقالات ١٩٥٩ وسياسات الدولة القمعية. والدليل على ذلك أنه برغم القمع المستمر استطاعت هذه الحركة الجماهيرية فى إضراب ١٩٥١ أن تستقطب الحركات والهيئات التلقائية وتوجهها نحو مطلب واحد ورئيسى وهو إنشاء نقابة مهنية للمعلمين وثمة دليل آخر هو أن هذه الحركة استمرت استنادا إلى القاعدة الجماهيرية فى الروابط والاتحادات وارتباط القيادات الشابة بهذه القاعدة. فلم يكن غريبا أن حركة المعلمين حملت الدولة على تنفيذ قانون النقابة المعطل. بل نستطيع أن نضيف إلى ما تقدم من الأدلة ضخامة عدد المعتقلين من المعلمين؛ فقد كان نصيبهم من هذه الاعتقالات يكاد يساوى نصيب العمال. كما سقط لهم شهداء خلال أعمال المقاومة داخل المعتقل وهنا يشار إلى الشهيدين عبدالقادر مفتاح، وسعد الدين التركى من أبناء مديرية بنى سويف.

نقابة واحدة أم اتحاد نقابات للمعلمين؟

يتفق على التقييم العام الذى طرحه أديب ديمترى لحركة المعلمين أعضاء «المنظمة» الذين شاركوا وبرزوا بجهدهم فى هذه الحركة. وكان منهم محروس سليمان والحسينى محمود عطا.

وإذا صح أنه ساد اتفاق عام بين المشاركين حول الوقائع الأساسية لهذه الحركة وحول أسلوب العمل، إلا أن محاضر اللقاء معهم تضمنت أفكارا ووقائع من المفيد أن نوردها. فيذكر محروس سليمان وكان وقتئذ مدرس التاريخ بالمدارس الثانوية أنه اشترك فى النضال النقابى للمعلمين وساهم فى قيادة إضراب المعلمين الشهير عام ١٩٥١. ويذكر أيضا أن حضور «المنظمة» فى الإضراب كان متميزا وأنه شارك فى قيادة الإضراب عدد من الشيوعيين والماركسيين والديموقراطيين: أديب ديمترى – وسعد زهران – والحسينى عطا – ورشدى عبدالبارى – وأحمد تعلب – ونصر عبدالغفور – ومحمد نصر – ولمعى المطيعى – وعبدالصبور مرزوق وآخرون. واثنان من جماعة «الإخوان المسلمين» فى ذلك الوقت.(٥٠)

ويقدر محروس سليمان أن «المنظمة» قد أحسنت قيادة الإضراب وأنهته فى التوقيت المناسب. ولكنه يضيف فى الوقت ذاته: أنه كان يفضل أن يبدأ العمل بتكوين نقابات متعددة للمعلمين قبل إنشاء النقابة العامة؛ فتتكون على سبيل المثال نقابة لمعلمى الابتدائى وأخرى لمعلمى الثانوى وثالثة للتعليم الفنى ورابعة للتعليم الحر.. الخ. ثم تتجمع هذه النقابات فيما يمكن أن يُسَمَى «باتحاد نقابات المعلمين». ولكن الذى حدث هو أن النقابة العامة الموحدة التى تشكلت انتهى بها الأمر إلى أن تخضع للسيطرة الكاملة لقيادات معلمى المرحلة الابتدائية وهم الذين يشكلون الكتلة الأضخم من حيث العدد. ومن هنا فإن شعار «اتحاد نقابات المعلمين» كان «هو الأكثر ملائمة لتحقيق الديموقراطية.(٥١)

وفيما يتعلق «بالمجلة» أو النشرة التى كانت لسان حال قيادة حركة المعلمين يذكر محروس سليمان أن هذه «النشرة» كانت تصدر فى حجم التابلويد. وكان يشرف على

تحريرها أحمد رشدى صالح، وأنه قد صدر منها ثلاثة أو أربعة أعداد ثم توقفت بعد حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢ لنقص فى التمويل ولاستحالة أن تصدر فى ظل الأحكام العرفية التى أعلنت بعد إقالة حكومة الوفد.(٥٢)

وفيما يتعلق بالملابسات التى أحاطت بصدور قانون نقابة المعلمين على عهد حكومة الوفد الأخيرة وأن وجود الوفد فى الحكم سهل وأتاح الفرصة لاتساع حركة المعلمين وصمودها - وهو ما جاء فى شهادة أديب ديمترى - فإن هذا يتفق أيضا مع ما ذكره الحسينى محمود عطا مدرس العلوم بالمدارس الثانوية. فقد ذكر «أنه فى تلك الأيام كان الدكتور طه حسين وزيرا للمعارف. وأن الوزير، ربما كان يلمح، بكيفية أو بأخرى، إلى أنه يؤازر المعلمين ويدعوهم إلى التحرك. وأنه كان من المبادرات التى قامت بها قيادة الإضراب أنها دعت النقابات كلها إلى اجتماع المعلمين.. وهوالاجتماع الذى تقرر فيه الإضراب، الأمر الذى «أحدث هزة سياسية على نطاق مصر كلها».(٥٣)

عبدالعزيز فهمى والتعليم الحر:

من المعروف أن التعليم فى مصر كان - حتى قيام ثورة يوليو - ينقسم بوجه عام إلى تعليم أميرى (حكومى) وتعليم خاص (أهلى). وكان لهذا التعليم الأخير مشاكله النوعية التى ترتبط بالعاملين فيه من المعلمين (١١ ألف معلم) وبالتلاميذ الذين كانوا يتلقون العلم فى مدارسه.

واهتمت «المنظمة» بمتابعة تطور الأوضاع فى قطاع التعليم الحر. فنقرأ فى «كفاح الشعب» عام ١٩٤٧ أن موظفى التعليم الحر تحركوا وأضربوا واعتصموا فى مدارسهم مطالبين بمطالب تتعلق بتغذية الطلاب وتعديل البرامج لتساير التطور. وعلقت «المجلة» بقولها إن هذا الإضراب يعتبر الأول من نوعه لمعلمى المدارس الحرة، كما يعتبر الثانى بعد إضراب المدارس الأميرية فى ١٩٤٦.(٥٤)

وقد بذلت الحكومة كل جهد لإثنائهم عن الإضراب ووعدت بحل مشاكلهم ولكنها لم تفعل، وعادت إلى سياسة الإرجاء والتسويف والوعود ثم انتقلت إلى التهديد بما دفع المعلمين إلى تحديد يوم ٤ أبريل ١٩٤٨ للإضراب من جديد إذا لم تقم الوزارة بتنفيذ وعودها.(٥٥)

وكان «للمنظمة» فى صفوف معلمى المدارس الحرة أعضاء وعاطفون. وينوه أديب ديمترى بالجهد المبادر الذى بذله عضو «المنظمة» عبدالعزيز فهمى وكان ناظرا لإحدى المدارس الحرة فى قيادة حركة معلمى المدارس الحرة متعاونا فى ذلك مع أصدقاء وعاطفين على «المنظمة»، كان من أبرزهم لطفى ميخائيل رومان وعدد من معلمى التعليم الحر.. ومن موقعهم هذا قادوا عدة إضرابات ناجحة حتى تحقق ضم التعليم الحر؛ بل وتأميمه تقريبا فى عهد وزير المعارف طه حسين الذى اعتبر مدرسى التعليم الحر موظفين فى الدولة ولهم الحقوق نفسها وإن ظل أصحاب المدارس يملكون مدارسهم ويؤجرونها للوزارة.(٥٦)

نقابة واتحاد عمال صناعة الأحذية

الوضع القانونى لعمال الأحذية:

يذكر مصطفى حسنين أنه حتى بداية النصف الثانى من الأربعينيات كانت ورش الأحذية تُغلق ويُسرح العمال عندما لا تكون هناك «طلبيات». وكانت ظروف عملهم شديدة: فأماكن العمل غير صحية وسيئة الإضاءة. وحتى عندما دخلت الكهرباء إلى الورش، كان صاحب العمل يخصم من العمال ما يستهلك منها. وبوجه عام لم تكن لعمال الأحذية علاقة بقوانين العمل الخاصة بساعات العمل وتحديد الأجور والتأمينات والحق فى الإجازات وغير ذلك.(٥٧)

وبالمقابل، كان لأصحاب المصانع رابطة هى «اتحاد أصحاب محلات الأحذية بالقاهرة». وتضخم نفوذ هذه الرابطة بفضل ما حصلت عليه من قرارات إدارية وأحكام قضائية؛ من ذلك: الحكم الذى يقضى بأن عمال الأحذية لا يجوز أن ينشئوا لهم نقابة بمقولة إنهم لا يدخلون فى سلك العمال، بل إنهم «مقاولون» لا تنطبق عليهم قوانين العمل. وكان مصيرهم فى النهاية متروكا «للأسطوات» الذين كان يشرف كل واحد منهم على مجموعة قليلة من العمال.. وكان «الأسطى» أو (المباشر) هو الصلة الوحيدة بين العامل وصاحب العمل.(٥٨)

ولم يكن متصورا فى ظل النهوض الكبير للحركة النقابية والعمالية – فى تلك الفترة – أن يظل عمال صناعة الأحذية بمنأى عن حركة الطبقة العاملة. وهكذا نقرأ فى مجلة «كفاح الشعب»:

إنه فى ١٨ مايو ١٩٤٧ انعقدت لجنة توفيق وتحكيم بمحافظة مصر بين نقابة عمال الأحذية بالقاهرة واتحاد أصحاب محلات الأحذية بالقاهرة للنظر فى مطالب العمال التى تنحصر فى إعطائهم إجازات سنوية ومكافآت عند الفصل وجميع حقوقهم المترتبة على قانون عقد العمل الفردى. وقد تأجلت إلى جلسة يونية لأن أصحاب الأعمال يدّعون أن عمال الأحذية ليسوا من العمال الذين ينطبق عليهم القانون.(٥٩)

وفى عدد تال نشرت «ك.ش.» الخبر التالى:

قررت لجنة التوفيق منذ أسبوعين إجابة مطالب عمال صناعة الأحذية باعتبارهم عمالا تسرى عليهم جميع القوانين العمالية. وجاء قرار اللجنة بالمخالفة مع ما كان قد أفتى به قسم التشريع بعدم اعتبارهم عمالا.

وأضافت المجلة: «وهكذا نرى كيف تتحد «مصلحة العمل» مع الرأسماليين، ونرى أيضا كيف أن الطبقة العاملة تستطيع الحصول على كثير من مطالبها بكفاحها».(٦٠)

وفى هذا السياق كانت هناك مجموعة من قيادة عمال مصانع الأحذية أخذت على عاتقها مبادرة إنشاء نقابة لعمال صناعة الأحذية فى مدينة القاهرة. وكان على رأس هذه المجموعة عضوا «المنظمة» يس مصطفى الذى لعب دورا بارزا فى حركة إنشاء النقابة وكان معه جنباً إلى جنب مصطفى حسنين.

وقامت هذه المجموعة فجمعت الاشتراكات من العمال واتخذت للنقابة مقرا بشارع نجيب الريحانى، وضمت إلى النقابة عددا كبيرا من عمال المصانع الصغيرة. ووضعت للنقابة لائحة ديموقراطية كانت تنص – بالإضافة إلى انتخاب مجلس الإدارة – على انتخاب النقابة وسكرتيرها العام انتخابا مباشرا من الجمعية العمومية. وقد بلغ عدد أعضاء نقابة القاهرة ١٥٠٠ من عمال صناعة الأحذية.(٦١)

ويذكر مصطفى حسنين: أنه فى بداية الأمر كانت هناك صعوبة فى ضبط عدد العمال. فلم تكن هناك دفاتر منظمة لصاحب المصنع، وليس هناك ارتباط للعامل بمصنع معين، فكان العامل دائم التنقل.. وكل هذا شكّل صعوبات إضافية فى تأسيس النقابة وتطورها. ثم يضيف:

إننا بدأنا نحاضر العمال ونوعّيهم بضرورة تكتلهم للدفاع عن مصالحهم ومن أجل تطبيق القوانين العمالية عليهم، وقد ساعد على ترقية أساليب عملنا عدد من العوامل منها:

أن المقر الذى اتخذ للنقابة كان فيه أيضا «مكتب الأعمال النقابية». وتعرفت على الكتب التى أصدرها محمد يوسف المدرك عن الشئون النقابية؛ إذ فتحت لى هذه الكتابات مجالا رحبا للنشاط النقابى فى علاقته بالنشاط السياسى. يضاف إلى ذلك تردد بعض الطلاب الماركسيين من «حدتو» على مقر النقابة. فقد قاموا بمساعدة النقابة على إصدار مجلة حائط. لكن الدفعة القوية للنقابة جاءت بعد أحداث مارس ١٩٥٤، حيث ارتبطت النقابة - كما يذكر مصطفى حسنين - بعدد من النقابات التى وقفت موقفا ثوريا فى صف الديموقراطية، وكان من بينها نقابة عمال النسيج (الظاهر)؛ إذ كان بينهم - من قادة عمال النسيج - محمد عبدالجواد القطان ولطفى عبدالرحمن الشهاوى والشهيد سيد أمين وأحمد الجبالى ومحمد عبدالواحد.(٦٢)

من النقابة إلى الاتحاد المهنى
والعمال يكافحون من أجل مطالب مشروعة:

بعد ثورة يوليو ١٩٥٢، بدأت قيادات نقابة القاهرة (الأحذية) الاتصال بنقابات عمال صناعة الأحذية على مستوى القطر مثل نقابات الإسكندرية ودمياط وطنطا وغيرها.. وعبر هذه الاتصالات أمكن إقامة الاتحاد المهنى لعمال صناعة الأحذية. وانتخب يس مصطفى رئيسا للاتحاد ومصطفى حسنين سكرتيرا عاما له.(٦٣)

وهنا بادرت قيادة نقابة القاهرة برفع قضية للمطالبة بتطبيق التشريعات العمالية على عمال صناعة الأحذية. وكان من الأسانيد التى عززت موقف النقابة أنه قد أجيز بالفعل تكوين الاتحاد العام لعمال المهنة وفقا للقانون ٨٥ لسنة ١٩٤٥. وكلفت النقابة لطفى الخولى المحامى برفع قضية وأصبح بعد ذلك مستشاراً للنقابة.

وجرى التخطيط لكسب القضية على الوجه التالى:

وهو أنه عندما تتحدد جلسة لنظر القضية يتم حشد عدد كبير من عمال مصانع الأحذية فى قاعة المحكمة؛ بحيث يتخذ هذا الحشد صورة مظاهرة.

وجاء حكم المحكمة لصالح العمال، ونشرت جريدة «المصرى» الحكم على صفحة كاملة تحت عنوان: لأول مرة تطبق القوانين العمالية على صناع الأحذية.(٦٤)

غير أنه اتفق عند بدء تنفيذ الحكم أن جاء وقت الإجازات السنوية. وهنا امتنع أصحاب المصانع عن تطبيق القانون، وتقدموا بطعن أمام مجلس الدولة، وامتنعوا عن إعطاء العمال الإجازات السنوية؛ بل إنهم رفضوا أيضا صرف بدل نقدى عنها. وفى مواجهة هذا الأمر دعا يس مصطفى العمال إلى إضراب محدود (جزئى). وكان توجيه النقابة للعمال أن يجلسوا ساكتين فى أماكنهم بملابس العمل. وكان مندوبو العمال يطوفون بالمصانع ليشرحوا لأصحاب المصانع أنفسهم أسباب الإضراب، وليؤكدوا لهم أن العمال لن يعودوا إلى العمل حتى تتحقق مطالبهم. وقد نجح الإضراب بعد أن استجاب له العمال فى ٩٥ بالمائة من المصانع.(٦٥) غير أن أصحاب المصانع تنادوا فيما بينهم بعد أن تبين لهم أن

الإضراب كان عاما. فاتصلوا بوزارة الداخلية وبأقسام البوليس؛ فألقى القبض على أعداد كبيرة من العمال غصت بهم أقسام البوليس المختلفة فى مدينة القاهرة، كما قبض على يس مصطفى ومصطفى حسنين، ثم أفرج عنهما بعد أن تدخل محامى النقابة لطفى الخولى، وبعد أن كان العمال الذين لم يقبض عليهم قد أرسلوا برقيات احتجاج إلى وزير الداخلية.(٦٦) وتكونت لجنة ضمت عددا من المسئولين كان منهم خالد محيى الدين عضو مجلس قيادة الثورة وعبدالغنى سعيد مسئول مصلحة العمل وكيل وزارة الشئون الاجتماعية وغيرهما. وكان وزير الشئون الاجتماعية قد أمر بتشكيل هذه اللجنة.. وشرح يس مصطفى، ومصطفى حسنين وعبدالعزيز شحاتة مطالب العمال وتمت الاستجابة لها باعتبارها مطالب تتضمنها تشريعات العمل.(٦٧)

النقابة بين الإخوان وهيئة التحرير:

على أن هذه النقابة تعرضت فى النصف الأول من الخمسينيات لأخطار حقيقية من جانب الإخوان المسلمين، من ناحية، ومن «هيئة التحرير» من ناحية أخرى.

أما «الإخوان المسلمون».. فقد دخلت عناصرهم النقابة فبدأوا يقسمون صفوف العمال «بعد أن كانت هذه النقابة من أقوى النقابات بالجمهورية بعد نقابة عمال نسيج القاهرة» كما يشير إلى ذلك مصطفى حسنين.(٦٨)

وأما «هيئة التحرير».. فقد سعت إلى تغيير وضع النقابة كهيئة مستقلة وذلك بعد أحداث مارس ١٩٥٤. فالمعروف أن عددا من قيادات نقابة واتحاد عمال الأحذية نادوا بشعارات إقامة حكم ديموقراطى وعودة الجيش إلى ثكناته. فاعتقل يس مصطفى ومصطفى حسنين فى الفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٦. وفى هذه الفترة تم استيلاء «هيئة التحرير» على النقابة. وقامت «الهيئة» بدعاية فى وسط عمال صناعة الأحذية تصف القادة المعتقلين بأنهم شيوعيون وتدعو العمال إلى الوقوف فى صف الحكومة حتى تتحقق مطالبهم. بل إن هذه الدعاية أخذت تنسب المكاسب التى حققتها النقابة إلى «الثورة»؛ وليس إلى كفاح العمال. ولكن العمال كانوا واعين، فطالبوا بانتخابات لمجلس الإدارة. وفاز فى هذه الانتخابات – مرة أخرى – يس مصطفى، ومصطفى حسنين وهما معتقلان.

وعندما أفرج عنهما فى ١٩٥٦، عادا مرة أخرى إلى مواقعهما السابقة فى مجلس إدارة النقابة.(٦٩)

وأخيرا، فإن النجاحات والمكاسب الهامة التى حققتها حركة نقابة واتحاد عمال صناعة الأحذية لعمالها قد ارتبطت باسماء ومواقف ونضال أعضاء «المنظمة» الذين قادوا العمل بكفاءة لسنوات عديدة.(٧٠)

رابطة موزعى البترول

فى سبتمبر ١٩٤٧، وصل إلى مجلة «كفاح الشعب» نداء موجه من «رابطة موزعى البترول» جاء فيه:

«إن اللجنة التمهيدية لرابطة موزعو البترول بمدينة القاهرة فكرت فى تكوين رابطة تطالب بحقوق موزعى البترول وترعى مصالحها المادية والاجتماعية وتقوم بإعانة أعضائها عند حلول الحوادث فى الأهل والمال والقضايا».

وقد وقع على النداء موزعى شركة «سوكونى فاكوم» وشركة «الغاز المصرية» وشركة «مانتا شوف» وشركة «الغاز المستقلة».

وقد حيّت «ك.ش.» هذه «الحركة النضالية المباركة» التى يقوم بها الزملاء موزعو البترول، خاصة أن الرابطة لا تمثل موزعين من شركة واحدة؛ بل من جميع شركات البترول فى مدينة القاهرة.(٧١)

وفى ديسمبر ١٩٤٧، طالبت هذه الرابطة التى سميت «بالرابطة العامة لتجار الغاز الأبيض بالقاهرة» شركات شل، مانتاشوف، والتعاون، وسوكونى فاكوم أن ترفع قيمة العمولة على بيع الصفيحة من ١٢ مليمًا إلى ٢٧ مليمًا حتى يتمكن الباعة من مواجهة ارتفاع نفقات المعيشة والمصاريف الخاصة بالنقل والبيع. فرفضت الشركات هذا المطلب العادل ولم تشأ أن تتنازل عن أى مليم من أرباحها الفاحشة.

وإزاء هذا الاستغلال الشائن قررت الرابطة الامتناع عن شراء الغاز الأبيض وتوزيعه ابتداء من ٤٧/١٢/١٨، وما كادت الشركات تعلم بتصميم الباعة على الإضراب حتى تراجعت عن موقفها.(٧٢)

غير أن هذه الشركات عادت وكشرت عن أنيابها وأصرت على جشعها وهو الأمر الذى دفع رابطة موزعى الغاز الطبيعى بمدينة القاهرة إلى إعلان الإضراب يوم الاثنين ٥ يناير ١٩٤٩. وهنا بادرت مصلحة العمل بطلب مندوبين عن «الرابطة» للتفاهم مع مندوبين من الشركات ومصلحة العمل.(٧٣)

واصلت الرابطة تقديم خدماتها لأعضائها وبعد شهرين نشرت «ك.ش.» خبرا يقول: قررت رابطة تجار الغاز الأبيض بالقاهرة إنشاء مستوصف لعلاج المرضى من موزعى الغاز وعائلاتهم.

ويذكر المحرر: أن الشيخ سيد محمد حسن رئيس النقابة العامة لعمال النسيج اليدوى بالقاهرة كان قد قام بدور رئيسى فى مساعدة موزعى الغاز على تكوين رابطتهم.(٧٤)

نقابة عمال شركة شل بوتاجاز

كان لشركة شل الإنجليزية فرع مستقل بالقاهرة باسم «شركة شل بوتاجاز». وهى شركة تعمل فى بيع وصيانة أجهزة تسخين المياه والتدفئة والطهى بواسطة خزانات تملأ بغاز «البوتاجاز». وكان لشركة شل أيضا فرع بالإسكندرية لا يتبع فى إدارته فرع القاهرة. وكانت شركة بوتاجاز القاهرة تستخدم خمسين عاملا منهم ثمانية من الأجانب وحوالى أربعين موظفا أغلبهم من الأجانب.(٧٥)

وظلت شركة البوتاجاز حتى أوائل النصف الثانى من الأربعينيات تسىء معاملة عمالها وتحرمهم من تطبيق التشريعات العمالية عليهم. ومن ذلك مثلا: ما نشرته مجلة «ك.ش.» من أن عمال شركة البوتاجاز طالبوا بزيادة فى أجورهم؛ فتعسفت الشركة معهم بفرض ساعات إضافية عليهم.. بل إن الإدارة تمادت فسلطت صنائعها لضرب بعض العمال بالكرباج.(٧٦)

ومن أمثلة سوء المعاملة أيضا أن عمال الشركة تقدموا إلى الجهات الحكومية المختصة مطالبين بتطبيق القوانين العمالية عليهم؛ فالشركة لا تعالج العمال مجانًا، كما كانت تُجبِر عمال شركة الإسكندرية على العمل تسع ساعات فى اليوم، كما كان عمال البوتاجاز بالقاهرة يعملون ثمانى ساعات ونصف الساعة.(٧٧)

وبدأت أوضاع العمال تتغير مع بداية تحرك بعض عمال كانوا أصلا من عمال الشركة، وأصبحوا فيما بعد أعضاء فى «المنظمة» ومرشحين وعاطفين. ونذكر منهم أسماء إبراهيم على الخضرى وزينهم وأبو سريع. ثم يضاف إلى هؤلاء أعضاء عملوا فى شركة البوتاجاز بعد فصلهم من شركات النسيج وكان منهم: إبراهيم مرسى وعبدالغنى الشرقاوى.

وقد سعى أعضاء «المنظمة» إلى تكوين نقابة لعمال الشركة بالقاهرة وانتخب إبراهيم على رئيسا لها.. ثم خطا أعضاء «المنظمة» خطوة أخرى لتوحيد العمال والموظفين فى نقابة واحدة سميت نقابة عمال ومستخدمى شركة البوتاجاز وعندما أجريت أول انتخابات لهذه النقابة انتخب صفوت يس سكرتيرا للنقابة وكان فى الوقت ذاته طالبا بكلية حقوق القاهرة.(٧٨)

وكانت نقطة الانطلاق فى تغيير الأوضاع فى الشركة هى أن عمال البوتاجاز – بحكم طبيعة عملهم ذاتها – يتعرضون لأخطار غير خافية، بينما تتهدد صحتهم أمراض المهنة. ومن ثم تحددت أهم مطالبهم الرئيسية فيما يلى:

- تقرير إجازة عشرة أيام سنويا.. الأمر الذى تفرضه طبيعة عملهم.
- صرف وجبة غذاء كاملة.
- تخفيض ساعات العمل.
- زيادة الأجور.
- وضع إطار ونظام للعلاوات.(٧٩)

فى الوقت ذاته اتجهت حركة «العمال الواعين والمناضلين» ـ كما تذكر «ك.ش.» ـ إلى ضم صفوف العمال وتكتيلهم حول مطالبهم؛ فطرحوا فكرة إنشاء صندوق للخدمات الاجتماعية. ورحب العمال بالفكرة وأقروها على الرغم من المحاولات الفاشلة التى بذلتها الشركة والعناصر الموالية لها فى صفوف العمال.

وعندما اجتمعت الجمعية العمومية للنقابة طالبت بوجبة غذاء كاملة.. لكن الشركة ردت من جانبها بإلغاء توزيع كمية اللبن التى كانت تصرف للعامل وادعت أنها منحة من الشركة وليست حقًا. فاحتج العمال وقابلوا المدير؛ فقابلهم بالتهديد.. ولما لم ينجح التهديد اضطر إلى صرف بدل نقدى قدره قرش صاغ عن اللبن ويصرف مع الأجر. ورفض العمال هذا الحل وطالبوا بوجبة غذاء كاملة وصرف أربعمائة جرام من اللبن نظرا لخطورة العمل وأسوة بما تتبعه شركات أخرى مع عمالها.

وازداد التفاف العمال حول صندوق الخدمات الاجتماعية وواصلوا العمل لنيل مطالبهم. وعززوا مركزهم فى التفاوض مع الشركة بعملين: الاهتمام بالتنسيق ووحدة العمل مع عمال شركة بوتاجاز الإسكندرية، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى بإقامة نقابة واحدة تضم العمال والموظفين.. ويذكر إبراهيم على أن هذه النقابة كانت من النقابات السباقة إلى هذا التشكيل الجديد.(٨٠)

ومضت النقابة تحقق المكسب بعد الآخر؛ فصرفت الشركة بالقاهرة زيادة فى الأجور لعمالها ولم تصرف الشركة بالإسكندرية أو ماطلت فى صرفها؛ لكنها اضطرت إلى ذلك وحصل عمال بوتاجاز مصر والإسكندرية على إجازة سنوية قدرها عشرة أيام. وتحددت ساعات العمل فى شهر رمضان بسبع ساعات ونصف الساعة. وكسبت النقابة مطلب تقرير عمولات لعمال توزيع أنابيب البوتاجاز.(٨١)

وتم هذا كله فى فترة قصيرة نسبيا خلال عامى ١٩٤٧ و١٩٤٨. وواصل عمال البوتاجاز السعى إلى مكاسب أكثر. ولاحظ إبراهيم على أن النقابة على الرغم من صغر عدد أعضائها فإنها انتهت إلى أن تأخذ وضعا مميزا كنقابة قوية فى مواجهة الشركة؛ بل إن نفوذها امتد إلى الحركة النقابية والعمالية عموما. وعلى سبيل المثال تمكنت النقابة من إقامة اتصالات وعلاقات بنقابات شركات البترول: شل وسوكونى فاكوم ومصر للبترول. وفى هذا السياق – وكان ذلك قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ – طرحت نقابة عمال بوتاجاز القاهرة على هذه الشركات قضية تتعلق بعقد العمل الفردى. وسعى العمال من أعضاء «المنظمة» إلى إجراء حوار حول هذه القضية مع أنور سلامة رئيس اتحاد عمال البترول.(٨٢) ويذكر إبراهيم على أنه كان يتعاون معه فى مواقف، ويقف ضده فى مواقف أخرى. ومع ذلك فقد تم الاتفاق بينهما على موقف محدد يتمثل فى التحضير لإضراب يقوم به عمال البترول على نطاق القطر.

ويضيف إبراهيم على: إنه لما كانت الإضرابات محفوفة بالمخاطر، فقد تقدم بفكرة القيام «بالإضرابات المجزأة» وذلك بمعنى أن يبدأ الإضراب بالفعل فيتوقف العمل نصف ساعة فى اليوم. ويتكرر الأمر فى اليوم التالى.. ثم يقوم العمال بإنهاء الإضراب قبل أن تتدخل الإدارة أو أى جهة حكومية، ليكون هذا الإضراب الجزئى بمثابة إنذار للشركة. وبدأ العمال ينفذون الاقتراح وبدأت الشركة تستجيب لمطالب العمال.(٨٣)

واستمر عمال البترول واتحاد البترول يستشيرون العمال أعضاء «المنظمة» فى بعض المشاكل.. ثم اتسعت بعد ذلك دائرة اتصال نقابة عمال البوتاجاز بنقابات أخرى كان فى مقدمتها نقابة عمال النسيج (الظاهر) ونقابة عمال النسيج اليدوى ونقابة عمال الأحذية وأظهرت هذه النقابات تضامنها مع عمال شركة البوتاجاز فى الكفاح من أجل مطالبها.(٨٤)

منطقة حلوان

فى أواخر الأربعينيات (١٩٤٧) كان «للمنظمة» اهتمام بالمنطقة العمالية فى حلوان. وبالتحديد بعمال نقابة شركة أسمنت طره وقدمت لهم بعض المساعدات بتمكينهم من النشر فى صحف الوفد التقدمية (رابطة الشباب.. الخ).

واستمر العمل فى المنطقة وأصبح «للمنظمة» ارتباط بعمال مصنع الأسمنت.. كان من أبرزهم محمد محمود بركات سكرتير نقابة سيجوارت للأسمنت. وكان بركات من القيادات العمالية التى اعتقلت فى الحملة الموجهة عام ١٩٥٩ ضد اليسار، كما اعتقل قبل ذلك فى منتصف الخمسينيات لنشاطه السياسى والنقابى.

بعد أن ترك عبدالعليم عمارة شبرا الخيمة عقب الإضراب الكبير عام ١٩٤٦، عمل فى مصنع نسيج فيلكس وهنرى كوهين عام ١٩٤٩. وعلى الرغم من نجاحه فى حفز العمال على الانضمام إلى النقابة العامة بالزيتون، وعلى الرغم مما تحقق للعمال من مكاسب فإنه - لأسباب لا يتسع المجال لذكرها - ترك المصنع وسعى إلى البحث عن عمل فى مصلحة المساحة، وهناك بدأ تدريبه على استخدام بعض أجهزة المساحة الهندسية.

وفى ٢٥ نوفمبر ١٩٥١، سافر بحكم عمله إلى النوبة والسودان وتكرر تردده على هذه الأنحاء ضمن قوافل مصلحة المساحة.(٨٥)

وكان للعمل الجديد خصوصية من حيث طبيعة الوظيفة وقوانين ولوائح العمل. ذلك أن عمال المساحة كانوا فى رحلاتهم يكلفون بأعمال ذات طبيعة فنية على الرغم من أنهم كانوا يعينون على نظام ومرتبات ما كان يعرف بـ «الخَدَمة السايرة»، واعتبروا جميعا قَيَّاسِين وعمالا وصغار موظفين وسعاة وسائقين.

يذكر عبدالعليم عمارة أنه بدأ يشرح لكل مَنْ تعرف عليه مَنْ عمال الخدمة السايرة أهمية ومزايا تكوين نقابة لهم، وشرح لهم أن العمل الذى يقومون به هو فى جوهره فنى بحت، حتى اقتنعوا بضرورة تكوين نقابة تصحح وضعهم الخاطئ وتنقلهم من مجال الخدمة السايرة إلى كادر العمال (فئة من ثلاثمائة مليم إلى خمسمائة مليم). وزاد اقتناعهم بأن مكان القَيَّاس هو الكادر الفنى؛ لأن هذا أمر تؤكده كل الأجهزة والمقاييس الفنية المستخدمة على الطبيعة. وبدأت التوعية تأخذ طريقها إلى هؤلاء العمال. ثم نقل إلى بلاد النوبة للعمل فى مشروع السد العالى؛ وهناك أتيحت له الفرصة للقيام بدعاية واسعة من أجل تكوين النقابة. وتمت اجتماعات حضرها من عملوا مع عبدالعليم عمارة فى مأموريات السودان والإسكندرية وبلاد النوبة.(٨٦)

وأخيرا عقدت أول جمعية عمومية يوم ٦ أغسطس ١٩٥٣ وتم إخطار مكتب العمل وقسم شرطة الدرب الأحمر تنفيذا لقانون النقابات رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢. وبدأت رسائل التوعية واستعاد عمارة مقاليد نقابة شبرا الخيمة فعقدت ندوات وصدرت جريدة حائط ونشرة شهرية توزع دوريا على جميع التفاتيش والهندسات الفرعية بالجمهورية وتشرح المشاكل وتبرز القضايا المهمة وتدعو وتشجع على الكتابة.(٨٧)

وبعد أن قامت النقابة رفعت قضية أمام مجلس الدولة فى أوائل عام ١٩٥٥ طالبت فيها بتطبيق الكادر الفنى على جميع القياسين سواء المعينين باليومية أو المرتب الشهرى. ومن خلال الكتابة فى النشرة ظهرت فى مناطق متفرقة فى البلاد عناصر ناضجة فى المنصورة والإسكندرية وأسيوط والفيوم وطنطا، وآخرون كثيرون فى الوجهين القبلى والبحرى. واعترفت النقابة بهذه العناصر واعتمدتها كمندوبين لها فى تفاتيش الأقاليم والهندسات الفرعية لكل تفتيش. وكانوا يقومون بجمع الاشتراكات وإرسالها للنقابة.(٨٨) ونظرا لخطورة الجانب المالى، فقد كان الاهتمام بهذا الجانب كبيرا وكان يطرح شهريا للمناقشة فى مجلس إدارة النقابة.. ثم يطرح أيضا فى جريدة الحائط بالنسبة للأعضاء من سكان القاهرة، ثم فى النشرة الدورية بالنسبة لتفاتيش الأقاليم، وزاد عدد أعضاء النقابة من ٢٠٠ عضو عند إنشائها فى ٦ أغسطس ١٩٥٣ إلى أكثر من ألفى عضو، كما ظهر فى الجمعية العمومية الخامسة التى عقدت مؤخرا فى أواخر عام ١٩٥٨.(٨٩)

إنجازات النقابة:

على الصعيدين العمالي والوطني:

١ – رفع قضية أمام مجلس الدولة فى أوائل ١٩٥٥، للمطالبة بتطبيق الكادر الفنى على جميع القياسين، سواء المعينين باليومية أو بالماهية الشهرية، ونقلهم نهائيا من سلك الخدمة السايرة. ودعمت النقابة مطالبها بأسانيد تطبيقية من واقع العمل فى المواقع؛ فطالبت باستدعاء خبراء من الخدمة السايرة. وأصدر مجلس الدولة فى ١٩٥٨ حكما تمهيديا يقضى بأن عمل القياسين على هذا النحو ذو طبيعة فنية. وتقرر إحالة الفتوى على هيئة الخبراء ليقدم الخبير تقريره بعد أن ينتقل إلى المواقع لبحث الأمر.

٢ – قامت النقابة بإقناع العديد من عمال الحكومة مثل نقابة عمال وزارة الصحة ونقابة عمال الرى والميكانيكا ونقابة عمال التربية والتعليم ورابطة عمال القنال.. الخ بالسير فى اتجاه موحد مع قضية عمال المساحة لأن الوضع الوظيفى متقارب فى جميع مصالح الحكومة.. ثم عقدت النقابة عدة مؤتمرات لبلورة المطالب الموحدة والاتصال بالنقابات الأخرى وكثير منها كان بالأقاليم. وانتهت هذه المؤتمرات إلى عقد مؤتمر كبير فى نقابة عمال وزارة التربية والتعليم بالعباسية، ضم أكثر من ثلاثين نقابة حكومية وحضر كل مندوب بتفويض مكتوب من نقابته.. على أن المباحث تدخلت لفض الاجتماع بالقوة. وبذلت محاولات لإقناع رجال المباحث بإعطاء الحاضرين وقتا قصيرا. وما إن انتهى عبدالعليم عمارة – كسكرتير للمؤتمر – من تلاوة التقرير الذى أعدته اللجنة التحضيرية للمؤتمر حتى تدخل البوليس وفض الاجتماع بالقوة.(٩٠)

وأبرق المؤتمرون إلى الرئيس جمال عبدالناصر مستنكرين تدخل البوليس فى شئونهم النقابية والعدوان على حرية الرأى والاجتماع. وقام الحاضرون بوضع مذكرة شرحوا فيها مطالبهم وكل ما كانوا يريدون أن يطرحوه فى المؤتمر. ولكن لم يكن لهذه المذكرة صدى عند المسئولين. وكان لابد من الانتظار حتى يعلن الرئيس عبدالناصر عن التطورات الاجتماعية التقدمية التى استفاد منها العمال. فَحُوِّلَت نزاعاتهم المعروضة على مختلف دوائر القضاء ودواوين الحكومة الإدارية (قرارات يوليو). و«استجابت الدولة لشكاوى العمال» ولكنها وقفت فى منتصف الطريق فوضعت عمال الخدمة السايرة ومن فى حكمهم من عمال اليومية العاديين على كادر العمال من فئة ٢٠٠ – ٣٦٠ مليماً. وطبق هذا عام ١٩٦٠/١٩٦١ على جميع عمال الحكومة. فى الوقت نفسه كان من السلبيات التى واجهت النقابة ضغط الهياكل النقابية. فبعد أن كان هناك أكثر من ألف نقابة تم ضغطها إلى ٢٥ نقابة. وفرضت على النقابات عناصر لا علاقة لها بالنضال العمالى حتى أصبحت هذه النقابات عمليا جزءا من الجهاز الإدارى فى الدولة.

٣ – قامت النقابة بدور وطنى فى معركة ١٩٥٦؛ فأصدرت البيانات الوطنية. وشاركت مع غيرها من النقابات المهنية والعمالية فى حملات توعية الجماهير بالمحافظة على قرار تأميم القناة. واشتركت فى المؤتمر الذى عقد فى نادى نقابة المعلمين بالجزيرة فى عام ١٩٥٢.

٤ – ساهمت النقابة بنصيب كبير فى الوقوف بجانب المرشحين الوطنيين لمجلس الأمة عام ١٩٥٧؛ فكتبت فى نشرتها الدورية دعوة لمندوبيها وأعضائها فى جميع تفاتيش الجمهورية لتأييدهم وشرح برامجهم على الناخبين. وكان من الأسماء التى أيدت انتخابها: خالد محيى الدين فى كفر شكر، وعلى صبرى فى دائرة القنايات، والمهندس حسين توفيق طلعت فى دائرة الساحل ولطفى واكد بكفر صقر، وعبدالعظيم أنيس بالعباسية، وعبدالقادر حاتم فى دائرة عابدين.

٥ – وقفت النقابة موقفا إنسانيا مع العمال المفصولين من نقابة الأحذية والمفصولين من شركة الإعلانات الشرقية؛ فدفعت لزوجات من اعتقلوا سياسيا من زعماء العمال فى نقابة عمال الأحذية. كما احتجت على فصل سكرتير نقابة شركة الإعلانات الشرقية.

٦ – جمعت النقابة آلاف التوقيعات تطالب بالإفراج عن جميلة بوحريد وزميلاتها المسجونات فى فرنسا، واشتركت النقابة فى مؤتمرات لتأييد ثورة الجزائر وحضر مندوب النقابة الاجتماع المنعقد فى مقر المؤتمر الإسلامى بالزمالك، الذى كان يرأسه السيد محمد أنور السادات. وقابل مندوبو النقابة الوفد الجزائرى أثناء جولته فى البلاد العربية.

٧ – كانت النقابة تدعو ضيوف مصر من الدول الصديقة أثناء انعقاد مؤتمر شعوب آسيا وإفريقيا ١٩٥٧ – ١٩٥٨، فاستقبلت بعض أعضاء الوفد السوفيتى.

٨ – شجعت العمال الذين يواصلون تعليمهم بدفع إعانات لهم.

٩ – شاركت فى استقبال الرئيس جمال عبدالناصر بعد عودته من باندونج، ومرة أخرى عند عودته من موسكو، ووجهت التهنئة لشعب العراق بثورة ١٤ تموز، واحتجت على قيام حركة الشواف المضادة.

١٠ – لاحظ عبدالعليم عمارة أن مواقف النقابة كانت «ذات حس طبقى»؛ خاصة بعد ما اشترك فيها عمال الورش والمطابع ومصلحة المساحة وذلك راجع لارتباط هؤلاء العمال بوسائل الإنتاج الحديثة، ثم لتجمعهم – مع كثرة عددهم – فى مكان واحد، هذا بالإضافة إلى ارتفاع مرتباتهم كعمال فنيين. وتلك ميزات لا تتوافر للقياسين الذين يقضون نصف حياتهم خارج القاهرة. ولذلك ظلت الداخلية بعد انضمام هؤلاء العمال للنقابة تشدد رقابتها على النقابة.. فكان عبدالعليم عمارة يُستدعى بين الحين والآخر إلى قسم العمال بمباحث أمن الدولة لسؤاله عن أمور خاصة بالنقابة. وكان يوضع – بكيفية لاخفاء فيها – تحت المراقبة السافرة وأحيانا تحت ضغوط الترهيب والترغيب.(٩١)

نقابة موظفى وعمال التفاتيش الزراعية

فى عام ١٩٥٣، تكونت نقابة موظفى وعمال التفاتيش الزراعية، دفاعا عن الموظفين والعاملين فى أراضى العائلة المالكة، وهى الأراضى التى صودرت بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢. وتكونت هذه النقابة بمبادرة ثلاثة من أعضاء «ط.ع.» هم: عبدالمقصود أبوزيد ويعقوب جرجس (موظف) وإبراهيم مرسى (عامل).(٩٢)

مكتب المحاماة

أشرنا فى الباب المخصص لنشأة «ط.ع.» أن يوسف درويش بعد أن أتم دراسة القانون فى باريس عاد إلى وطنه وباشر عمله فى القاهرة كمحام أمام المحاكم المختلطة. ولكنه لما كان مهتمًا بالأساس بدراسة أوضاع الطبقة العاملة المصرية؛ فقد فضل أن يدرس التشريعات المصرية.. فانتسب إلى كلية حقوق الإسكندرية، وحصل على ليسانس الحقوق. وبدأ يكرس عمله أمام المحاكم الأهلية لخدمة الحركة النقابية وذلك وفق منهج جديد وبأساليب عمل جديدة فى ظروف كان العمال النقابيون فيها يعانون كثيرا من التدخل فى شئونهم من شخصيات وأحزاب مختلفة بهدف السيطرة على الحركة العمالية. وقد تمكن يوسف درويش من كسب ثقة الكثيرين منه، وفى سنوات قليلة وحتى عام ١٩٤٨ بلغ عدد النقابات التى كان يوسف درويش محاميا عنها يربو على خمسين نقابة من بينها:

النقابة العامة لعمال النسيج والتريكو بالقاهرة وضواحيها - ونقابة عمال البواخر البحرية - ونقابة عمال شركة النيل للنقل النهرى - ونقابة عمال الكراكات - ونقابة عمال المحال العمومية بالقاهرة وضواحيها - ونقابة عمال الفنادق والأندية بالقاهرة - ونقابة عمال المساحة - ورابطة المستخدمين اليونانيين بالمحلات العمومية - ونقابة عمال الأحذية - ونقابة عمال المطابع - ونقابة الحلاقين - ونقابة عمال قناة السويس بالإسماعيلية وغيرها.

وظل مكتب المحاماة يسير بجدية وانضباط شديدين ليؤدى عمله فى الإطار المحدد وهو خدمة النقابات التى كانت مشتركة فى المكتب على أسس صارمة لاتخلط بين قناعات يوسف درويش الفكرية والسياسية وبين خدمة النقابات وذلك عبر تقديم الاستشارات لها والدفاع عن مصالحها أمام المحاكم.

ولم ينقطع عمل يوسف درويش فى مكتبه إلا فى فترات محدودة وبسبب ظروف قاهرة. من ذلك أنه قبض عليه عام ١٩٥٠ بتهمة العضوية والنشاط فى تنظيم شيوعى، وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات قضاها بالكامل على الرغم من أن محكمة النقض قضت بإلغاء الحكم وإعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى.

فى أثناء غيابه فى السجن استمر مكتب المحاماة فى أداء مهمته المرسومة. ولكن بدأ وجود المكتب يتعرض للخطر تحت تأثير عدد من العوامل فى مقدمتها:

١ - ضيق المسئولين عن قطاع العمال فى هيئة التحرير من التفاف العديد من النقابات حول مكتب يوسف درويش. ومن هنا سعى هؤلاء المسئولون إلى استئصال أى نفوذ فى الحركة العمالية سوى نفوذ الاتحاد القومى.

٢ - ضيق بعض قيادات نقابة المحامين اليمينيين بالعناصر اليسارية فى النقابة وهى العناصر التى استماتت من أجل ترسيخ وحدة المحامين على اختلاف توجهاتهم السياسية والحزبية فى مواجهة العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦، وكان جهد يوسف درويش ملحوظا بقوة فى سبيل دعم هذه الوحدة.

فإذا عدنا إلى العامل الأول - وهو موقف هيئة التحرير - فسنجد أنه فى عام ١٩٥٥ تم الاتصال بعنصر فى مكتب المحاماة لإغرائه بالتعاون على تخريب المكتب وذلك بما يؤدى إلى انفضاض النقابيين عنه. وفى هذا الإطار انتهز أحمد فهيم، رئيس نقابة رؤساء وعمال النسيج الفرصة لسحب قضايا النقابة من مكتب يوسف درويش. وفى العام نفسه مورست ضغوط شديدة على صادق شعلان، رئيس نقابة عمال نسيج شبرا الخيمة لحمله على

سحب اشتراك النقابة من المكتب. ولما لم يستجب اعتقل فى صيف ١٩٥٥، ثم انسحبت بعد ذلك نقابة حلوان وتبعتها نقابتا البيرة والكوكاكولا.

وفيما يتعلق بالعامل الثانى وهو: سعى عناصر يمينية فى قيادة نقابة المحامين إلى إقصاء؛ بل وإلى تلويث سمعة وعزل المحامين اليساريين - إبان اشتعال المعركة الوطنية خلال وبعد العدوان الثلاثى - فقد حيكت المؤامرة لإلصاق تهمة الصهيونية بيوسف درويش.. وقد تتابعت وقائع المؤامرة على الوجه التالى:

- فى ١٩٥٦/١١/٢٤، صدر قرار وزير المالية والاقتصاد بوضع مكتب يوسف درويش المحامى تحت الحراسة.

- فى ١٩٥٦/١١/٢٦، تم غلق المكتب.

- فى ١٩٥٦/١١/٢٧، أرسل يوسف درويش برقية إلى مكتب الشئون العامة بوزارة الداخلية يطلب بحث الموضوع وإصدار الأمر بفتح المكتب.

- فى ١٩٥٦/١١/٢٨، أرسل يوسف درويش مذكرة إلى كل من :السيد رئيس الجمهورية والسيد وزير الداخلية طالبا الأمر بفتح المكتب وإلغاء القرار السابق.

- أرسلت أكثر من ١٤نقابة عمالية واتحاداً احتجاجاً على غلق المكتب والمطالبة بإعادة فتحه.

- أرسل أكثر من مائة محام عريضة إلى رئيس الجمهورية تطالب بإلغاء القرار وفتح المكتب.. وعريضة أيضا إلى وزير الداخلية.

- أرسل كل من: يوسف درويش - ويس مصطفى - وعلى العدل - وفؤاد عبدالمنعم - وحلمى يس - وحسين طلعت مذكرة من ١٢ صفحة تعرض تاريخ حياة يوسف درويش الوطنية والنضالية ومواقفه، وتطالب بفتح المكتب. وكان الموقعون على المذكرة من قيادات «ط.ع.».

- فى ١٩٥٦/١٢/٤، صدر قرار وزير المالية بإلغاء القرار السابق وإعادة فتح المكتب.

وفى هذا كله على امتداد سنوات قدم مكتب المحاماة نموذجا لعمل لايخلط بين الأهداف الحزبية وبين الدفاع عن المصالح العاجلة والآجلة للحركة النقابية والعمالية. (٩٣)

حواشى باب العمل الجماهيرى
الفصل الرابع

(١) عبدالمنعم الغزالى الجبيلى، «نقابات عمال النقل من ١٩٣٩ حتى فبراير ١٩٥٢» سبق ذكره.
(٢) المصدر السابق ص ١٣٢.
(٣) المصدر السابق ص ١٣٣.
(٤) المصدر السابق ص ١٣١.
(٥) المصدر ذاته، ص ١٣٦ ـ ١٣٧.
(٦) المصدر ذاته، ص ١٣٩.
(٧) المصدر ذاته، ص ١٤٧.
(٨) المصدر ذاته، ص ١٤٧.
(٩) المصدر ذاته، ص ١٤٨.
(١٠) عبدالمنعم الغزالى الجبيلى، نقابات عمال النقل.. مصدر سبق ذكره، ص ١٦٦.
(١١) المصدر السابق، ص، ١٨٣.
(١٢) «كفاح الشعب»، العدد ١٨، ١٩٤٧/١٢/٢٠، ص ٤.
(١٣) «كفاح الشعب»، عمال النسيج اليدوى يكافحون استغلال أصحاب العمال، ١٩٤٩/١/١٠.
(١٤) «كفاح الشعب»، ١٩٤٨/٣/١٦، ص ٦.
(١٥) طه سعد عثمان، كفاح عمال النسيج الميكانيكى، ص ٦٠.
(١٦) مجلة «كفاح الشعب»، العدد الصادر فى ١٩٤٩/٨/٨، ص ٢.
(١٧) مجلة «كفاح الشعب»، العدد الصادر فى ١٩٤٩/٨/١٥.
(١٨) المصدر السابق.
(١٩) إبراهيم مرسى، محضر نقاش.
(٢٠) المصدر ذاته.
(٢١) محمود علام، محضر نقاش.
(٢٢) إبراهيم مرسى، محضر نقاش.
(٢٣) ويضيف نجاتى عبدالمجيد أنه على الرغم من توزع القيادات العمالية على منظمات ماركسية مختلفة إلا أن الجميع كانوا يعملون تحت شعار «وحدة العاملين بالشركة»، الأمر الذى نجح فى تحييد أثر الانقسامات السائدة. (انظر نجاتى عبدالمجيد صفحات من نضال الطبقة العاملة)، مساهمة مقدمة إلى لجنة إحياء ذكرى مناضلى اليسار المصرى فى ندوة «اليسار المصرى وحركة الطبقة العاملة فى الأربعينيات والخمسينيات»، ص ١٣ ـ ٢٠.
(٢٤) إبراهيم مرسى، محضر نقاش.
(٢٥) محمود علام، محضر نقاش.
(٢٦) إبراهيم مرسى، محضر نقاش.
(٢٧) إبراهيم مرسى، محضر نقاش، هذا ويذكر محمود علام أنه كان من بين المفصولين على العدل ونجاتى عبدالمجيد وعبدالعزيز عطية وإبراهيم مرسى ومحمد السيد وكمال موهير ومحمود علام.
(٢٨) محمود علام، محضر نقاش.
(٢٩) إبراهيم مرسى، محضر نقاش.
(٣٠) «الحكومة العسكرية تنفذ مؤامرات أصحاب الأعمال»، منشور بتوقيع «طليعة العمال»، نصف فولسكاب تقريبا، يناير ١٩٥٤.
(٣١) إبراهيم مرسى، محضر نقاش.
(٣٢) أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية، سبق ذكره.
(٣٣) المصدر ذاته.

(٣٤) المصدر ذاته.
(٣٥) إبراهيم على الخضرى، محضر نقاش.
(٣٦) محمد عبدالجواد القطان، محضر نقاش.
(٣٧) إبراهيم على الخضرى، محضر نقاش، وصفوت ياسين، محضر نقاش.
(٣٨) مصطفى حسنين، محضر نقاش.
(٣٩) المصدر ذاته.
(٤٠) محمد بدر، محضر نقاش.
(٤١) المصدر ذاته.
(٤٢) المصدر ذاته.
(٤٣) فتح الله محروس، محضر نقاش.
(٤٤) المصدر ذاته.
(٤٥) عيد أول مايو، «المقاومة الشعبية»، ٩ يوليو ١٩٥٣.
(٤٦) محمد عبدالجواد القطان، محضر نقاش.
(٤٧) المصدر ذاته.
(٤٨) المصدر ذاته.
(٤٩) المصدر ذاته.
(٥٠) محروس سليمان، محضر نقاش.
(٥١) المصدر ذاته.
(٥٢) المصدر ذاته.
(٥٣) الحسينى عطا، محضر نقاش.
(٥٤) مجلة «كفاح الشعب»، العدد الصادر فى ١٩٤٧/٤/٩.
(٥٥) مجلة «كفاح الشعب»، تجدد مشكلة المدرسين والضباط، ١٩٤٨/٤/٥.
(٥٦) أديب ديمترى، تقرير.
(٥٧) مصطفى حسنين، محضر نقاش.
(٥٨) المصدر ذاته.
(٥٩) «كفاح الشعب»، أخبار داخلية، العدد ٦ - أول يونية ١٩٤٧.
(٦٠) «كفاح الشعب»، أخبار داخلية، العدد ٨ - ٣٠ يونية ١٩٤٧، ص ٥ و ٦.
(٦١) مصطفى حسنين، مصدر سبق ذكره.
(٦٢) المصدر ذاته، ويضيف مصطفى حسنين: إننى انبهرت بهذه الشخصيات، وكانت مدخلى إلى الارتباط «بطليعة العمال».
(٦٣) المصدر ذاته.
(٦٤) المصدر ذاته.
(٦٥) المصدر ذاته.
(٦٦) المصدر ذاته.
(٦٧) المصدر ذاته.
(٦٨) المصدر ذاته.
(٦٩) المصدر ذاته.
(٧٠) المصدر ذاته، ويذكر مصطفى حسنين أن المرحوم يس مصطفى ظل عضوا فى «ط.ع.» حتى عام ١٩٥٦، ثم انضم بعد ذلك إلى حدتو.
(٧١) «كفاح الشعب»، ١٩٤٧/١٢/١١، ص ٤.
(٧٢) المصدر نفسه.
(٧٣) «كفاح الشعب»، ١٩٤٨/٢/٨، ص ٦.
(٧٤) المصدر نفسه.

(٧٥) «كفاح الشعب»، ١٩٤٨/٢/٢٨، ص ٨.
(٧٦) «كفاح الشعب»، عددا ٢ و ١٩٤٧/٣/٩، ص ١٠.
(٧٧) «كفاح الشعب»، عددا ٥ و ١٩٤٧/٥/١٤، ص ٣.
(٧٨) صفوت ياسين محضر نقاش.
(٧٩) «كفاح الشعب»، ١٩٤٨/٢/٢٨، ص ٦.
(٨٠) «كفاح الشعب»، إبراهيم على الخضرى (محضر نقاش).
(٨١) «كفاح الشعب»، إبراهيم على الخضرى المصدر ذاته.
(٨٢) «كفاح الشعب»، إبراهيم على الخضرى المصدر ذاته.
(٨٣) «كفاح الشعب»، إبراهيم على الخضرى المصدر ذاته.
(٨٤) «كفاح الشعب»، إبراهيم على الخضرى المصدر ذاته.
(٨٥) عبدالعليم عمارة، «من وحى النضال وذكريات التاريخ»، مخطوط ص ١ ـ ٨٢.
(٨٦) المصدر السابق، ص ١٢ ـ ١٤.
(٨٧) المصدر السابق، ص ١٦ ـ ١٧.
(٨٨) المصدر السابق، ص ١٧.
(٨٩) المصدر السابق، ١٧.
(٩٠) المصدر السابق، ص ١٨.
(٩١) المصدر السابق، ص ١٩ ـ ٢٠.
(٩٢) عبدالمقصود أبو زيد، محضر نقاش.
(٩٣) جميع المعلومات والوقائع الواردة هنا نعتمد فيها على مصادرها الرئيسية وهى:
ـ محضر نقاش مع يوسف درويش.
ـ أوراق يوسف درويش الخاصة التى تضم مراسلاته والأوراق الرسمية التى تتعلق بإغلاق المكتب، كما تضم صورة ضوئية لتوقيعات المحامين الذين طالبوا بإعادة فتح المكتب.

الفصل الخامس

العمل الجماهيرى فى الأقاليم

- فى الإسكندرية.
- فى المحلة.
- فى المنيا.
- فى أسيوط.
- فى بنى سويف.
- فى كفرالدوار.
- فى الفيوم.
- فى بورسعيد.

الإسكندرية
١٩٥٠ - ١٩٥٧

مدخل:

لا تتوافر لدينا وثائق مكتوبة عن مستوى ونوع الأنشطة التى مارسها أعضاء « المنظمة » فى الإسكندرية فى الفترة بين ١٩٤٦ و١٩٤٨ ولكن هناك أمور مؤكدة منها:

إنه قبل قيام « المنظمة » فى ١٩٤٦، كانت نقابة شبرا الخيمة على اتصال لم ينقطع - عن طريق محمود العسكرى - بعدد من النقابات العمالية مثل عمال النسيج والنقل وشركة فورد.

ومنذ ١٩٤٧ كانت « كفاح الشعب » تتابع أخبار عمال الإسكندرية وتعكس تضامن عمال شبرا الخيمة معهم. ففى الأسبوع الأول من مارس ١٩٤٨ أضرب عمال مصنع سباهى للغزل والنسيج بالإسكندرية. وكانوا قد تقدموا قبل ذلك بشهر بمطالب لتحسين أحوالهم. وتحرك العمال للقيام بمظاهرة فأطلق البوليس النار على العمال فقتل عامل وجرح أحد عشر آخرون.(١)

ثم كتبت « الهدف » تقول إن عمال سباهى فى شبرا الخيمة أعطوا درسا وطنيا رائعا؛ إذ تضامنوا مع زملائهم عمال سباهى بالإسكندرية فنظموا جنازة صامتة احتجاجا على مقتل أحد العمال.(٢)

وبعد قيام « المنظمة » بدأ الاهتمام بإنشاء منطقة حزبية فى الإسكندرية. فانتقل إليها من شبرا الخيمة محمد مدبولى سليمان عضو مجلس إدارة نقابة عمال شركة أنجلو أميركان نايل بشبرا، وهى النقابة التى اشتهرت باسم « النقابة العامة لعمال البواخر البحرية ». وفى الإسكندرية التحق مدبولى بعمل فى شركة بوتاجاز الإسكندرية.

وبعد إعلان الأحكام العرفية فى ١٥ مايو ١٩٤٨، واستشراء حملات القبض والاعتقال لجأ إلى الإسكندرية أحمد رشدى صالح المسئول السياسى « للمنظمة » وقتئذ. وفى أواخر ٩٤٨ عقد بالإسكندرية اجتماع حضره يوسف درويش ورشدى صالح ومدبولى وكاتب هذه السطور. وتبين فى الاجتماع أن بالإسكندرية مجموعة من العمال والمثقفين علمت فيما بعد أن منهم بالإضافة إلى مدبولى، محمد عبدالغنى - العامل (من شبرا الخيمة) وفيلكس حسين (موظف فى شركة) والسيد محمود (موظف بالجامعة).

ويذكر عبدالمقصود أبوزيد - وهو من القيادات البارزة بشبرا الخيمة - أن « المنظمة » كلفته فى ١٩٥٠ بالسفر إلى الإسكندرية ليتفرغ للعمل السياسى وليساهم فى بناء المنطقة الحزبية. كما يذكر أنه تمكن من تنظيم مجموعتين من العمال خلال عمله فى مصنعى الوحدة العربية والطويل وفى مصنع صوف بالحضرة، وكان معه من الأعضاء عمال شبرا الخيمة سعيد عبدالصمد.(٣)

ويذكر محمد بدر أنه انتقل إلى الإسكندرية فى فبراير ١٩٥٠ وكان قبل ذلك يعمل فى النسيج اليدوى منذ ١٩٤٧ فى القاهرة. وفى خلال عمله استطاع أن يحل بنجاح عددا من مشكلات العمل وذلك بما رشحه لدخول مجلس إدارة النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج بالقاهرة وكانت وقتئذ (بشارع المعز لدين الله بالجمالية). ثم انتخب سكرتيرا للنقابة من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٠.

وفى أوائل ١٩٥٢ كان حلمى يس عضو اللجنة المركزية ومسئول التنظيم ملاحقا من البوليس فرئى أن ينتقل إلى الإسكندرية، وتولى هناك الإشراف

على لجنة المنطقة. ثم انتقل بعد ذلك إلى المحلة الكبرى وحل محله فى قيادة المنطقة فؤاد عبدالمنعم شحتو (من عمال النسيج بشبرا الخيمة). وفى تلك الفترة أيضا كلفت اللجنة المركزية صادق سعد بالانتقال إلى الإسكندرية ليساهم فى دعم العمل الحزبى ولكنه عاد بعد شهور قليلة - بموافقة المنظمة - إلى القاهرة لعوامل أمنية.

وانتقل إلى الإسكندرية عبد العال البسطويسى (من عمال شبرا الخيمة) وعبدالستار الطويلة وكان قد هرب من السجن ثم قبض عليه فى الإسكندرية بعد أن أرشد عنه عامل قبض عليه وهو يوزع منشورات فى مصنع إيكا للحلويات.. وهى منشورات كان يكتبها ويطبعها عبدالستار على «بالوظة» يعاونه فى ذلك عبدالمنعم ناطورة من القيادات العمالية والحزبية فى قطاع صناعة النسيج بالإسكندرية.

وتشير المعلومات التى ذكرناها إلى أنه قبل عام ١٩٥٠ لم يتوقف العمل عن بناء التنظيم الحزبى فى الإسكندرية، إلا أن المنطقة الحزبية كانت قد وجدت بالفعل بعد ذلك (١٩٥٠ - ١٩٥٧) على صعيد العمل الجماهيرى السياسى والعمالى.

«م»

الإسكندرية والعمل السياسى:

ثورة يوليو ١٩٥٢:

يذكر فتح الله محروس عضو المنطقة الحزبية بالإسكندرية أنه غداة قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وزعت منطقة الإسكندرية بيانا اشتمل على النقاط الرئيسية التالية:

١- نرحب بحركة الجيش المباركة.

٢ – نرحب بطرد الملك وبقيام الجمهورية.

٣ – نقف مع حركة الجيش ضد الاستعمار والإقطاع.

٤ – نخشى أن تظل مع ذلك ديكتاتورية عسكرية تحرم الناس من حرياتهم السياسية والنقابية وتشكيل أحزابهم الديموقراطية.(٤)

بعد إعدام خميس والبقرى:

بعد إعدام خميس والبقرى عام ١٩٥٢، اجتاحت مصانع النسيج كلها حركة عمالية غاضبة فى مواجهة رؤساء العمال وأصحاب العمل. وكان الدافع إلى هذا: الاضطهاد الواقع على العمال. ولم يكن موجها فى بادئ الأمر إلى سلطة الضباط الأحرار. لكن الحكومة اعتبرت أن الموقف موجه ضدها. فيذكر فتح الله محروس أن الحكومة أرسلت أربع دبابات بجوار مصانع شركات الطويل والعربية والمتحدة، ثم قبضت على أعضاء النقابات المصنعية الثلاث. واتجه مجلس إدارة نقابة الطويل إلى طلب عقد اجتماع مع قيادة المنطقة العسكرية بهدف بحث مصالح العمال. غير أن الطلب ووجه بالقبض على جميع الأعضاء وعددهم ٢١ عاملا وأودعوا السجن لمدة أسبوع. على أن جمهرة العمال هددت بالإضراب واجتمعوا فى نقابة الشركة العربية فأفرج عن المحبوسين فى اليوم التالى.(٥)

مقاومة إضراب مارس ١٩٥٤:

فى ٥ مارس ١٩٥٤ وعد مجلس قيادة الثورة فى قرارات أصدرها بإقامة جمعية تأسيسية لوضع دستور وإلغاء الرقابة على الصحف وحل مجلس قيادة الثورة.. الخ. وفى ٢٢ مارس ألغى النظام هذه القرارات. ورتب مكتب العمال بالاتحاد القومى أن يعزز هذا الإلغاء بإضراب عام يوم ٢٩ مارس، فى محاولة لإظهار أن الطبقة العاملة والجماهير عموما مع الإلغاء.

وكانت «المنظمة» تعارض بقوة إلغاء قرارات ٥ مارس. ومن ثم وجهت أعضاءها من القيادات العمالية والنقابية إلى إفشال هذه الحركة.

فيذكر عبدالمنعم ناطورة وكان وقتئذ وكيل نقابة عمال شركة الطويل (نسيج) أنه تصادف فى ذلك الوقت أن عمال قسم الشلل فى المصنع كانت لهم مطالب خاصة بمساواتهم بزملائهم فى الأقسام الأخرى. فأضربوا واعتصموا فى المصنع.

وحاول ناطورة أن يثنيهم عن الاستمرار فى الإضراب منطلقا من أن لكل إضراب ناجح توقيتاً معيناً وظروفاً مناسبة.. الخ. ويذكر ناطورة أنه قبل أن يدعو الصاوى أحمد الصاوى (من قيادات عمال النقل) عمال القطر إلى الإضراب: جاء إبراهيم الخيالى مدير المنطقة (بمصلحة العمل). وكان العمال معتصمين فهدد المدير ناطورة بإرساله إلى المعتقل إذا لم يَفُض الاعتصام. وبعد ذلك ذهب ناطورة وسعيد عبدالصمد إلى مكتب العمل لحل بعض المسائل وهناك التقيا بإبراهيم الخيالى - ممثل مصلحة العمل - الذى دعا ناطورة إلى غرفة على انفراد وقال له: «أنا قلت لك قبل كده إن الإضراب ضرورى ينفك. والنهاردة

باقولك الإضراب لازم يستمر. وإذا حذرت العمال وفكيت الإضراب أنا هاوديك المعتقل.
«كان رد ناطورة إن العمال أحرار فى فك الإضراب أو الاستمرار فيه».

ويذكر ناطورة أنه توجه للعمال المضربين وشرح لهم ما حدث. فقرر العمال إنهاء الإضراب وتناولوا إفطارهم مضحين فى الوقت ذاته بالمطلب الذى اعتصموا من أجله. وشرع ناطورة وفتح الله محروس «عضو المنظمة» بالمرور على النقابات لمناقشة قرارات مارس ١٩٥٤ التى ألغاها مجلس قيادة الثورة.

ويذكر فتح الله محروس أنه عندما حدثت أزمة مارس ١٩٥٤، دعت نقابة الطويل إلى مؤتمر عام لكل نقابات الإسكندرية. وعقد المؤتمر فى مقر نقابة الطويل بحضور أكثر من عشرين نقابة وعدد من رؤساء نقابات الإسكندرية من النسيج والنقل. فشارك فى المؤتمر عبدالرحيم الشيخ (نسيج) وإبراهيم النحاس (من النقل وعلى صلة «بحدتو»)، كما حضر محمد عويضة (وكان وقتئذ سكرتير نقابة البلاستيك شبرا منت). وقرر المؤتمر بأغلبية الحاضرين التمسك برفع الشعارات التى كانت طرحتها القوى الديموقراطية عقب مجىء ثورة يوليو، مثل عودة الجيش إلى ثكناته، وعودة الحياة الحزبية والإفراج عن المعتقلين والمسجونين وغير ذلك من المطالب الديموقراطية.

ويذكر ناطورة أنه هو وزملاؤه فى «المنظمة» ومعهم العناصر المعارضة للإضراب أخذوا يناقشون العمال فى المناطق المختلفة. وكانت منطقة الرمل بمصانعها هى المنطقة التى لم يتوقف العمل فيها فى أحداث مارس ١٩٥٤ حتى اضطر المسئولون إلى قطع التيار الكهربائى عنها فتظاهر العمال أمام باب المصنع.

ويذكر فتح الله محروس أن «المنظمة» كانت قد كلفتهم بالخروج فى مظاهرات ترفع الشعارات والمطالب الديموقراطية. ولكن صدرت أوامر إلى أصحاب المؤسسات بإغلاق المصانع وطرد العمال على اعتبار أن الإضراب الذى دعا إليه الاتحاد القومى فى ٢٩ مارس - على لسان صاوى أحمد صاوى -هو إضراب لتأييد الثورة. وعلى الرغم من ذلك خرج ناطورة ومحروس فى مظاهرة إلى ميدان فيكتوريا رافعين شعارات الحريات فالتف الناس حولهم واشتبك البوليس معهم.

ويذكر ناطورة أنه تصادف أن كان الأستاذ ابراهيم طلعت، المناضل الوطنى المعروف والقائد فى حركة أنصار السلام، يستعد للسفر إلى القاهرة فحمّلوه القرارات التى اتخذتها النقابات المعارضة للإضراب ليسلمها إلى جريدة «المصرى» فنشرتها فى اليوم التالى تحت عنوان: «مؤامرة ضد الشعب». ويضيف ناطورة أنه فى ١٩٥٤/١٠/١٧، اعتقل فى معتقل أبو زعبل. وكان محمد بدر قد سبقه إلى المعتقل فى ١٩٥٣/١/٢٣.(٦)

العدوان الثلاثى فى ١٩٥٦:

يقول فتحى خليل: (*) فوجئتُ فى ٢٦ يوليو - مع بعض الزملاء من أعضاء «طليعة العمال»، منهم المرحوم صلاح محرم (طالب بالطب) - بإعلان تأميم قناة السويس. وبانتهاء خطاب عبدالناصر استشعرنا - بقناعة تامة - بأن مصر مقبلة على مرحلة تتسم بالعنف من قبل الدوائر الاستعمارية ردا على تأميم القناة.

(*) منذ الأربعينيات، خاض فتحى خليل المعارك الوطنية، وجذبته الحركة الماركسية فكان عضوا فى منظمة «الشرارة» ثم «الحركة الديموقراطية للتحرر الوطنى» التى تكونت باتحاد «الشرارة» و«حمتو». وفى داخل «حمتو» كان مع «التكتل الثورى» الذى قاده «الشهيد شهدى عطية»، وظل على علاقة قوية بالقيادات الطلابية فى «الطليعة الوفدية». وفى فترة لم يعد عضوا فى أى من المنظمات الماركسية، وإن ظلت له علاقاته فى الإطار الوطنى الديموقراطى مع الحزب الشيوعى المصرى المتحد، كما أقام علاقات تعاون مع «طليعة العمال» أثناء دراسته الجامعية بكلية طب الإسكندرية.

أدار فتحى خليل حوارا حول هذه الفكرة مع زملاء من «طليعة العمال» وكان هناك اتفاق فى وجهات النظر. فاقترح عليهم الخروج إلى كورنيش من الإسكندرية لتحية عبدالناصر أثناء عودته من ميدان المنشية مع العمل على حشد ما يمكن حشده من الناس تأييدا ومساندة، وإظهارا لاستعداد كل مصرى للمساهمة بالتضحية والفداء للوطن.

وفى اليوم التالى ١٩٥٦/٧/٢٧، توجه فتحى خليل إلى كلية الطب واختار أن يبدأ النقاش حول قضية ما العمل مع قيادات الطلاب العرب: السودانيين والأردنيين والفلسطينيين والعراقيين. وطلب منهم أن يتم ترتيب مواعيد مع قادة رؤساء الاتحادات الطلابية العربية. وتحمس الجميع ورتبوا له لقاءات فى اليوم نفسه، وفى المساء عقد اجتماع من رؤساء المنظمات الطلابية المذكورة ومن زملاء لفتحى خليل بكلية الطب. وكان هناك اتفاق على أن مصر سوف تتعرض لمواجهة مع الاستعمار، وأنه يتوجب على الطلاب العرب المساهمة فى حركة الطلاب المصرية، خاصة أن لهم زملاءً فى جميع كليات جامعة الإسكندرية. ثم طرح سؤال على المجتمعين حول ما يتعين عمله فى كلية الطب بحيث يكون هذا العمل مرشدا وهاديا للنشاط فى مختلف كليات الجامعة. وردا على السؤال اقترح فتحى خليل ما يلى:

١ - إذا كنا متفقين على أننا مقبلون على معركة وطنية نعرف طبيعتها، وإذا كان المطلوب - تأسيسا على ذلك - مساندة قمة النظام لموقفه الوطنى الواضح وضوح الشمس، فإن الواجب يفرض على الجميع مساهمة كل القوى الوطنية على اختلاف مشاربها.

٢ - لما كان لأعضاء هيئة التدريس فى الكلية ثقلهم فى الوسط الطلابى أولاً والمهنى ثانيا، فإنه لابد أن يبدأ المجتمعون بزيارة أكبر عدد ممكن من أعضاء هيئة التدريس فى عياداتهم الخاصة مساء اليوم نفسه.

ويذكر فتحى خليل أنه تم الاتفاق مع الطلاب العرب على ذلك وجرى ترتيب أسماء أعضاء هيئة التدريس لزيارتهم فى عياداتهم، على أن يقوم الطلاب بشرح الهدف من هذا التحرك، وتوضيح الرغبة فى الاستعداد والإعداد للمواجهة والمساهمة فيها بكل ما يملكه المواطنون من حماس وكفاءة مهنية.

وكانت المفاجأة أن قسمًا من أعضاء هيئة التدريس بادروا من تلقاء أنفسهم بالاتصال بزملائهم من الذين وقع اختيار اللجنة عليهم، بل قبل أن يزورهم الطلاب فى عياداتهم.

وتم الاتفاق على أن تلتقى اللجنة الطلابية بأعضاء هيئة التدريس فى اليوم التالى وحضر بالفعل عدد أكبر من هيئة التدريس، كما حضرت أعداد أخرى من الطلاب.. وتم الاتفاق على ما يلى:

١ - التدريب العسكرى.

٢ - إنشاء وحدات إسعاف ثابتة فى كل المواقع التى يتم التدريب فيها.

٣ - تجهيز ما سمى بوحدات الإسعاف الطائر وتدريبها تدريبا مهنيا مكثفا لتكون قادرة على سرعة الحركة والاتصال بأى موقع من مواقع الأحداث وعلى أداء مهمتها الإسعافية اللازمة.

والذى حدث أن أعضاء هيئة التدريس تفرغوا فى الجانب المهنى لمسئوليتهم. وتمثل ذلك فى إعداد المقررات الدراسية والتدريبية وتحديد الأساتذة الذين يقومون بها. كما تمثل فى إعداد قوائم التجهيزات اللازمة لكل وحدة (فرقة). فى الوقت ذاته قام أعضاء هيئة التدريس بالاتصال بمواقع معسكرات التدريب لمعرفة أعداد المتطوعين وتجهيز الخدمات اللازمة، كما تم إعداد فريق متكامل أساسا من أعضاء هيئة التدريس مع التجهيزات التى

تتناسب مع قدراتهم ومع ظروف العمل فى مدن القناة .

وبالإضافة إلى ذلك، تم توزيع طلبة كلية طب الإسكندرية بعد تدريبهم اللائق على جميع معسكرات التدريب لمباشرة مسئولياتهم.

ويضيف فتحى خليل إلى ما تقدم:

إنه عبر هذه الرحلة تخلقت حول هذا النشاط لجنة ضمت اتجاهات ماركسية مختلفة. فنتيجة لهذا النشاط أصبح لنا - (أى لليسار) الذى أخذ يدعو ويتحرك لمواجهة العدوان الاستعمارى المتوقع - صوت مسموع ومؤثر فى دوائر سياسية عديدة وغير سياسية. مما ترتب عليه أن أنيطت بسعد رحمى وعلى نجيب «حدتو» وحسنى بخيت «ط.ع.» مسئوليات مهمة فى نطاق محافظة الإسكندرية وعلى اتساعها.

وكان فتحى خليل بعد كل اجتماع مع الماركسيين يدير حوارا بينهم. واقترحوا بأن كل مسئول عن تنظيم شيوعى يرشح واحدا للانضمام إلى اللجنة، على أن يكون للعضوين الآخرين حق الاعتراض (الفيتو)، وأصبحت اللجنة من ستة أعضاء.. ثلاثة من ممثلى التنظيمات وثلاثة مستقلين. وكانت تصدر القرارات بالأغلبية فيما يتعلق بالمعركة الوطنية المتوقعة. وكانت هذه المبادرة تطبيقا لعمل يوحد بين الشيوعيين.(٧)

«المنظمة» والعدوان الثلاثى:

يذكر محمد بدر(٨) وفتح الله محروس أنه، عندما أمم جمال عبدالناصر قناة السويس، طرحت «المنظمة» شعار «تكوين لجان المقاومة الشعبية والتدريب على السلاح». وقامت «المنظمة» بجهد كبير فى منطقة الرمل من أجل تنظيم لجان المقاومة فى المصانع. وكان لهذه اللجان قيادة فى مصنع جودة بشارع محطة السوق. وعملت «المنظمة» على مساعدة النقابات – كهيئات – لتؤدى دورها فى المعركة. ونجح العمال فى إنشاء معسكر للتدريب بأيديهم فى ميدان الساعة. فكان العمال يمهدون الأرض ويقومون بجميع الأعمال فى تسوير الموقع. وكان أعضاء «المنظمة» قد اتصلوا بالقوات المسلحة للتدريب على حمل السلاح. وتحولت ثلاث دور للنقابات إلى مراكز لتدريب العاملات والعمال على التمريض والإسعافات السريعة.

وقد عاون فى المجال عضو «المنظمة» صلاح محرم الطالب بكلية الطب واثنان أيضا من طلبة الكلية لايذكر اسمهما. (يرجح المحرر أن الاثنين هما عضو المنظمة إبراهيم حماية وطالب فلسطينى هو شوكت صدقى الكيلانى).

الانتخابات النيابية ١٩٥٧:

اهتمت «المنظمة» بتوجيه لجنة منطقة الإسكندرية إلى ضرورة التواجد والمشاركة فى معركة الانتخابات النيابية التى جرت عام ١٩٥٧.

ويذكر محمد بدر أن مناقشات دارت داخل النقابات لترشيح عامل من العمال ووقع الاختيار على أبو العزم شمس الدين ليكون مرشحهم عن دائرة الرمل وهو من النقابيين الشرفاء ورئيس قسم الغزل بشركة الطويل. غير أن المكتب السياسى «للمنظمة» فضل أن يرشح القاضى سعيد خيال. وأثار قرار «المنظمة» رد فعل معاكسا فى صفوف العمال العاديين. وكان رأى الأعضاء الذين زكوا ترشيح القاضى سعيد خيال أنه من الناس الذين رفعوا راية الاشتراكية العلمية وعملوا من أجلها.

التنسيق بين المنظمات الشيوعية ووحدة العمل الجماهيري:

يذكر عبدالمقصود أبوزيد: أنه في الفترة التي كلف فيها ببناء تنظيم حزبي في الإسكندرية (١٩٥٠ - ١٩٥٢) طلبت «المنظمة» من أعضائها التعاون مع العناصر الشيوعية الأخرى في الإسكندرية، فقام عبدالمقصود أبوزيد بالاتصال بمحمد عبدالحليم شحاتة (من حدتو ومن قيادات عمال النقل) وبمحمود دربالة (منظمة نواة الحزب الشيوعي) وبآخرين غيرهما.

أنشطة أخرى لمنطقة الإسكندرية:

يذكر بدر أنه كان هناك نشاط في كفر الزيات في البنوك وشركات الزيوت. كما كان هناك مدرس ينشط في صفوف المعلمين هو فكري رفاعي. كما يذكر ناطورة أنه كان مكلفا - إليك جانب عمله الحزبي - بمتابعة مجموعة من الأعضاء في كمشيش فيها مدرسون وطلاب وعمال.

وإذا كان العمل الحزبي في نهوضه واتساعه مدينًا لمبادرات وجهد الهيئة القيادية للمنطقة؛ فهو مدين أيضا إلى كل الجهد الجمعي لأعضاء المنطقة في الأقسام والمجموعات.. فقد كان في اللجنة القيادية للمنطقة أعضاء نذكر منهم:

عبدالمقصود أبوزيد ومحمد بدر وعبدالمنعم ناطورة وفتح الله محروس وعادل الضبع وغيرهم ممن لا نتذكر أسماءهم.

وكانت المنطقة الحزبية تضم أربعة أقسام، ثلاثة بالإسكندرية وقسما في كفر الدوار وكان مسئوله فايز علام.

ولكن إلى جانب أعضاء المنطقة ثمة أسماء يتعين أن نذكرها، فمن العمال كان هناك سعيد عبدالصمد(*)، وعبدالرحمن يحيى، ومحمد مبارك، وأحمد يوسف شتا، وأحمد زيان، ومحمود الساعاتي، ومصطفى مشعل.

وكان من الطلاب والموظفين والمثقفين: صلاح محرم، وإبراهيم حماية (بكلية الطب). وصلاح عبدالوهاب، وعبدالستار الطويلة وكان متفرغا للعمل الحزبي.

ومن أساتذة الجامعة: دكتور حسين كمال الدين الأستاذ بكلية الصيدلة وزوجته، والدكتور محمد عجلان الأستاذ بكلية العلوم. ومن الموظفين: المهندس حسني بخيت، والمهندس فؤاد مصطفى.

معارك الحركة المطلبية واستقلال الحركة النقابية

يذكر محمد بدر أنه في عام ١٩٥٠، اشتغل عاملا بالإسكندرية في الشركة الشرقية للغزل والنسيج والكتان. وفي هذه الفترة اتجهت الشركة إلى الهجوم على أجور العمال وطلبت تشغيل آلات قديمة ومتخلفة غير الآلات التي كان العمال يعملون عليها. وكان هدف الشركة تعجيز العمال عن تقديم إنتاج عال، وبالتالي تقل الأجور بالضرورة بسبب العمل على مثل تلك الآلات. فقام محمد بدر بتوعية العمال بالأهداف الحقيقية للشركة. فأوقفوا الماكينات حتى يتم وضع أسس جديدة لاحتساب الأجر. وتحدد موعد لمناقشة المشكلة

(*) كان سعيد عبدالصمد، رئيسا لنقابة الطويل، لكن زملاءه لاحظوا أن له تصرفات لا تليق بعامل مناضل. وبعد دراسه متأنية للاتهامات الموجهة ضده، أسقطت عضويته.

ولكن الشركة انسحبت فى الموعد المحدد، والذى حدث هنا هو أن إضراب العمال لم يستغرق سوى يوم واحد. ولم تتحقق أيضا مطالبهم. وتوقع محمد بدر أن يفصل من العمل بعد أن انتشرت فى مصانع النسيج أخبار توقف العمال عن العمل وعن أسباب هذا التوقف. فترك المصنع إلى العمل فى شركة ستيا (١٨٠٠ عامل) وكان ذلك فى ١٩٥١/١/٣.

وكانت فى شركة ستيا نقابة فُصِل جميع أعضاء مجلس إدارتها وتوقف نشاطها تماما. ولم يبق من الوثائق الرسمية لهذه النقابة غير اللائحة. واستنادا إلى هذه اللائحة بدأ محمد بدر وزملاؤه فى الدعوة إلى جمعية عمومية.ولكن لم تكن هناك دار للنقابة يجتمع فيها العمال وهذه صعوبة قانونية وكان لابد من تخطيها. فتم تأجير جراج وعقدت فيه الجمعية العمومية. وكانت الصعوبة الثانية أن الاجتماع تم فى ظل القانون القديم للنقابات وليس فى ظل القانون الجديد الذى صدر بعد ثورة يوليو والذى يكتفى بإيداع إجراءات التسجيل فى مصلحة العمل. ولذلك قام مكتب العمل باستدعاء الشركة لفض الجمعية العمومية. ولكن إدارة الشركة لم تتمكن من ذلك لوجود جمهرة عمال الشركة. وكان من الصعوبة بمكان كبير أن يتم فض الاجتماع بالقوة. وهكذا «أعلنت النقابة» بدون إجراءات تسجيل وغير ذلك من الإجراءات المطلوبة. وتشكل مجلس الإدارة وانتخب محمد بدر رئيسا للنقابة.(٨)

وفى الأيام الأولى من ثورة يوليو ١٩٥٢، كان الاتجاه السائد بين أصحاب شركات النسيج هو العمل على تخفيض الأجور، وتوصل محمد بدر إلى طريقة جديدة لاحتساب أجر العامل. وكانت الأجور تحتسب بنسبة مئوية؛ فتقدم بدر ومعه مجلس النقابة بطلب الربط بين نسبة الإنتاج والأجر، كما طالب بأن يتغير احتساب النسبة تبعا لتغير الأصناف والأنواع المختلفة من الإنتاج.

ويذكر محمد بدر أنه لمجرد وجود نقابة تطرح أساليب جديدة وغير مسبوقة فى الإسكندرية وتمارس العمل النقابى بكيفية تمكنها من تحقيق نتائج بالنسبة للأجور، كل هذا أكسب أعضاء «المنظمة» وضعا متميزا فى الحركة النقابية بالإسكندرية.

ففى خلال تلك الفترة وغداة ثورة يوليو، لم تكن اتجاهات الثورة قد تحددت تماما إزاء أصحاب المصانع الذين اتجهوا إلى تخفيض الإنتاج بكيفية ملموسة. فطالبت شركة سباهى على سبيل المثال بأن يشتغل مصنعها وردية واحدة. وتبعتها فى ذلك الشركة العربية. وفى الوقت ذاته كان محمد بدر وعبدالمنعم ناطورة وفتحى محروس وسعيد عبدالصمد وغيرهم من أعضاء «المنظمة» يعملون على تشكيل نقابات فى المصانع التى تخفض الإنتاج. غير أن الوضع استمر فى التأزم؛ فكان أن دعا محمد بدر سبعا من النقابات – يبلغ عدد أعضائها ١٥ ألف عامل – إلى تشكيل وفد من ١٣ شخصا توجهوا إلى القاهرة لمقابلة فتحى رضوان وزير الإرشاد القومى. وقابلهم الوزير ووعد بتقديم المذكرة التى قدموها إلى وزير الشئون الاجتماعية (وكان وقتئذ متغيبا). ثم كلف فتحى رضوان وكيل المصلحة بوقف إجراءات أصحاب العمل. ويعلق محمد بدر على هذا بقوله إن هذا التحرك جعل الزملاء موضع جذب لقوى عمالية واسعة.

ويقيّم محمد بدر هذه الفترة من العمل (٥٠ – ٥٧) بأنها كانت فترة غنية جدا، وحققت مكاسب عديدة «للمنظمة»: سواء على مستوى نمو «المنظمة»، أو على مستوى النشاط لتحقيق مكاسب للعمال فى عقود العمل والإصابات وغيرها من مطالب العمال.

على أن بدر يرى أن القضية هى أن نظام ثورة يوليو استخدم الأساليب القديمة ذاتها فى محاولة السيطرة على حركة الطبقة العاملة ومحاولة احتوائها. فقد تشكل فى هيئة

التحرير مكتب للعمال. وكان فى مقدمة القيود التى تعانى منها القيادات النقابية القرار الجمهورى رقم ٨. فعند انعقاد أى جمعية عمومية للنقابة كان يوضع على رأس جدول الأعمال المطالبة بإلغاء هذا القرار. وتم هذا فى اجتماعات عديدة. بل تم أيضا فى الإسكندرية فى اجتماعين كبيرين: أحدهما اجتماع اتحاد عمال النسيج والآخر اتحاد عمال البترول والكيماويات. فكان شغل المجتمعين الشاغل إسقاط هذا القرار الذى يوجب على أى متقدم إلى الانتخابات النقابية أن يكون بالضرورة عضوا فى الاتحاد القومى وإلا اعترض على ترشيحه.

وفى فترة العدوان الثلاثى (١٩٥٦) كانت نقابات النسيج فى الإسكندرية منخرطة فى الكفاح الوطنى. ويذكر محمد بدر أن هذا النضال دفع إلى التفكير فى تكوين مؤتمر نقابات منطقة الرمل. ثم تحول هذا الشكل إلى اتحاد إقليمى. وارتفع شعار «نقابة عامة للنسيج بالإسكندرية وضواحيها» على أن تضم إدكو. وكانت قيادة هذا العمل للشيخ محمد عبدالواحد رئيس نقابة عمال شركة الكرمة. وتحدد موعد الجمعية العمومية للاتحاد. لكن الشرطة ضربت الاجتماع ومزقت الأوراق واعتقل الشيخ عبدالواحد.

ويقدم عبدالمنعم ناطورة (*) (١٩٢٠ - ١٩٩٧) عضو لجنة المنطقة الحزبية بالإسكندرية، وقائع أخرى عن العمل النقابى. فقد رأى عمالا يجمعون توقيعات لعقد جمعية عمومية فى مصنع الطويل لتنتخب نقابة لعمال الشركة. فرشح نفسه وتمت الانتخابات وتم تسجيل النقابة عام ١٩٥٤، وانتخب وكيلا لمجلس إدارتها. وكان رئيس النقابة سعيد عبدالصمد وكان من عمال شبرا الخيمة.

ويذكر ناطورة أن نشاطه كوكيل للنقابة كان يشمل دائرة واسعة من أنشطة مختلفة. فبمبادرة منه تشكلت مجموعة من العمال وخصص لها غرفة فى النقابة تحت اسم غرفة التثقيف. وكان يدعو العمال ويحدثهم عن العمل الذى يتعين أن يقوموا به فى النقابة وعن كفاح العمال ومطالبهم.

وعندما جاءت الدورة الثانية لانتخابات مجلس إدارة جديد، واجه ناطورة مجموعات كانت تهتف فى الميكرفون بشعارات استفزازية معادية للشيوعيين، وفى الوقت نفسه جرت محاولة لتزييف الانتخابات، لكنها أحبطت، ودخلت المجلس عناصر جديدة من العمال غير تلك العناصر التى كانت تستبيح أموال النقابة.

معركة اتحاد النسيج:

يذكر عبدالمنعم ناطورة أنه قبل أحداث مارس ١٩٥٤، توجه ثلاثة من أعضاء نقابة الظاهر (النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج والتريكو وملحقاتها بالقاهرة وضواحيها). وسعوا إلى لقاء عبدالمنعم ناطورة وقدموا له مشروعا لاتحاد النسيج وكمية من المنشورات لتوزيعها على العمال وإجراء نقاش حولها. كما طلبوا أن ترسل إلى نقابة الظاهر أية تعديلات مقترحة على المشروع. وسافر ناطورة ليلتقى باللجنة التحضيرية للاتحاد. وكان مكان اجتماع الجمعية العمومية لإعلان الاتحاد فى نقابة الرؤساء بشبرا. وكان هناك النقابى المعروف أحمد فهيم (فيما بعد رئيس اتحاد عمال مصر ووزير العمل) وكان معه عمال من شبرا الخيمة. وكان لطفى الشهاوى وعبدالجواد القطان من قيادة نقابة نسيج القاهرة منشغلين فى إعداد وتجهيز أوراق الجمعية العمومية. ولكن قبل أن يتم الاجتماع

(*) بدأ ناطورة عمله في شركة الغزل الأهلية عام ١٩٣٢، وعمل في المحلة الكبري وكفر الدوار. ثم استقر بالإسكندرية عاملا في مصنع جودة بمنطقة الرمل. ويذكر أنه كان دائم البحث عن «عمال سياسيين» فارتبط بمنظمة «م.ش.م.» ولكنه تركها وارتبط بمنظمة «طليعة العمال» بعد التحاقه بمصنع الطويل.

هاجمت المقر قوة من الشرطة يقودها مأمور شرطة روض الفرج. على أن أحمد فهيم تصرف بحكمة وأقنع المأمور بأنه لن تعقد جمعية عمومية. ودعا العمال إلى أن ينصرف كل منهم إلى حال سبيله. ولكن كان هناك ترتيب مسبق من المشرفين على إعداد الاجتماع، حيث توقعوا تدخل السلطات، فأخذوا يوجهون كل نقابة إلى مقهى معين، حيث تم التجمع بعد ذلك وتم الاتفاق على قرار بإعلان الاتحاد وتزكية أعضاء مجلس الإدارة. وفى اليوم التالى حملت الأوراق إلى الشهر العقارى، ثم مصلحة العمل وتم اعتمادها وتم إبلاغ الإذاعة والصحف ونشر خبر تكوين الاتحاد العام لعمال النسيج. وكان رئيسه أحمد فهيم ومحمد عبدالجواد القطان عضو «المنظمة» وكيلا له. ولم تفلح محاولات الطعن فى إجراءات إنشاء الاتحاد.

جيل جديد وأساليب جديدة:

يلقى فتح الله محروس فى شهادته مزيدا من الضوء على أسلوب جديد فى العمل. فقد ولد عام ١٩٣٦ وبدأ يكدح فى سن الطفولة. وعندما بلغ الثانية عشرة، اشتغل عامل مسلح فى مصنع سباهى، ولكنه كان يشارك مع ذلك فى إضرابات المصنع. ثم عمل فى مصنع الطويل للنسيج وبدأ ارتباطه بالحركة الاشتراكية بدخوله معركة من معارك إنشاء نقابة لعمال الشركة العربية المتحدة للغزل. وكان يقود الإضراب فى هذا المصنع محمود دربالة (منظمة نواة الحزب الشيوعى). ولما كان مصنع الطويل يقع فى مواجهة مصنع الشركة العربية اشترك مع زملائه فى مصنع الطويل فى إظهار تضامنهم مع العمال المضربين فى الشركة العربية بإضراب رمزى لمدة ربع ساعة. وقد هرع المسئولون فى مصنع الطويل لتشغيل الآلات، غير أن محروس بادر إلى إيقافها.[(٩)] ووقعت بعد ذلك عدة إضرابات مطلبية فى مصنع الطويل ولكنها كانت تنتهى بمفاوضات بين العمال المضربين وإدارة المصنع، وكانت هذه المفاوضات تحقق للعمال زيادات فى الأجر وإن لم تكن كبيرة.

الإضرابات بعد ٢٣ يوليو:

كان فتح الله محروس قد انتقل إلى مصنع آخر فى شركة الإسكندرية للغزل (وحدة باكوس). ويذكر أنه فى الأيام الأولى لثورة يوليو حدث إضراب بقسم الغزل فى الشركة، وكان يقوده محمد مبارك عضو «المنظمة». ويقدر محروس أن هذا الإضراب لم يكن موجها ضد النظام الجديد، وإنما نتج تحت ضغوط من تراكم مطالب العمال لأنه لما كان الناس فى أماكن كثيرة قد عبرت عن فرحها لقيام الثورة ضد الملك وضد الظلم، فقد عبر العمال عن مطالبهم فى صورة معينة هى الإضراب أو الاعتصام. ومع ذلك فقد تم فض الإضراب باقتحام البوليس للمصنع. وشارك فى الاقتحام عناصر من بلطجية الحى. وقبض على عمال وقدموا للمحاكمة وتراوحت العقوبة بالسجن بين سنة وثلاث سنوات. أما محمد مبارك فحكم عليه بخمس سنوات ولكنه تمكن من الهرب.

ويذكر فتح الله محروس أنه ترك شركة الإسكندرية للغزل وعاد إلى مصنع شركة الطويل وكان السبب هو أن النقابة تم تكوينها هناك برئاسة سعيد عبدالصمد.

ويتفق تقييم فتح الله محروس للدور الإيجابى الذى حققته المنظمة الحزبية بالإسكندرية - فى المضمون - مع ما ذكره محمد بدر وعبدالمنعم ناطورة. فيذكر محروس الذى أصبح عضوا فى لجنة المنطقة أن حلمى يس، وكان مسئولا فى تلك الفترة (١٩٥٢ - ١٩٥٣) عن المنظمة الحزبية بالإسكندرية، دعا محروس وأبلغه أن اللجنة المركزية اتخذت قرارا بإعطائه العضوية استثناءً - لتميزه فى نشاطه العمالى وفى بناء المنطقة الحزبية على المستويين

الجماهيرى والتنظيمى. وكان سبب «الاستثناء» هو أن فتح الله محروس لم يكن قد أكمل السابعة عشرة من عمره وهو الحد الأدنى للقبول وفقا لما تقرره لائحة «المنظمة».

لكن محروس يضيف - وهو يقيّم مجمل العمل الحزبى فى الإسكندرية - أن التنظيم الحزبى كاد أن يكون فى تلك الفترة (١٩٥٠ - ١٩٥٧) أنشط القوى العاملة فى الحركة العمالية بالإسكندرية - أو على الأقل - ووفقا لمعلوماته - فى منطقتى الرمل والحضرة. وذلك بحكم صلات «ط.ع.» بالعديد من المصانع والنقابات. وبحكم النقابات التى أسسها وشارك فى تأسيسها «عبدالمنعم ناطورة وسعيد عبدالصمد وعبدالمقصود أبوزيد وفتح الله محروس». ويضرب لذلك مثلا أنهم شاركوا فى تأسيس نقابة عمال الشركة العربية ونقابة شركة الإسكندرية للغزل والنسيج. وكانت هذه النقابة الأخيرة قائمة ولكنها كانت تحت سيطرة الإدارة. وهنا لعب الزميل محمد مبارك الدور الذى سبقت الإشارة إليه فى محاولة لاسترداد النقابة. وإذا كانت هذه المحاولة قد فشلت فإن العمال أعضاء «المنظمة»، وبالذات الزميل أبو الفتح إمبابى. عادوا وانتزعوا النقابة فى ١٩٥٦ بمعركة أقرب إلى أن تكون من المعارك الحربية، (المقصود هنا القدرة على التخطيط والحشد والصمود.).

فى الوقت ذاته شارك أعضاء «المنظمة» بالإسكندرية فى تأسيس نقابة الشركة الشرقية للكتان. أما نقابة ستيا فكان محمد بدر هو رئيسها، وكان له تأثير فى عدد من نقابات الحضرة، وقام بتعريف الزملاء بعناصر عمالية جديدة منها رئيس نقابة شركة كابو وشركة عبود. وكان فى شركة ستيا إلى جانب النقابة العمالية نقابة للموظفين لعب فيها الزميل مصطفى يوسف دورا أساسيا.

وعند الزميل فتح الله محروس أن مجموع الزملاء الذين وردت أسماؤهم قاموا بدور أساسى فى تأسيس اتحاد عمال النسيج بالإسكندرية. وكان لهم أيضا دور أساسى فى تهيئة النقابيين لدخول معركة الاتحاد العام للنقابات

ويتفق بدر وناطورة ومحروس على أنهم إلى جانب أنشطتهم النقابية العمالية كانوا يقومون بتوزيع منشورات «المنظمة» ويكتبون الشعارات على الحوائط ويشاركون فى المظاهرات وذلك كجزء من عملهم السياسى.

مشكلة عمال المحلة(*)

فى ٢ سبتمبر ١٩٤٧، أعلن عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى إضرابا سلميا واعتصموا بالمصنع داخل أسوار الشركة وكونوا فرقا منهم لحراسة الماكينات ضد أى تخريب يقوم به عملاء الشركة أو البوليس، وأخذوا يهتفون بسقوط حمدى وحمادة مديرى الشركة ويعلنون مطالبهم التى تتلخص فى:

١ - حل النقابة الموالية للشركة وانتخاب نقابة جديدة موالية للعمال.
٢ - الإقلاع فى الحال عن سياسة توفير العمال وإعادة جميع المفصولين.
٣ - رفع الأجور بنسبة ٢٥٪ ورفع مكافآت الإنتاج.
٤ - إلغاء لائحة الجزاءات وعمل لائحة يشترك العمال فى وضعها وإلغاء الغرامات السابقة.
٥ - منح العمال مكافآت سنوية وإجازة ١٥ يوما سنويا كالموظفين.

(*) كتب هذا التقرير، طه سعد عثمان.

ورغم أننى كتبت تقريرا وافيا عن هذا الإضراب وظروفه ونشرت ملخصه فى العددين الأول والثالث من مجلة «صوت العمال»؛ فإن الذى يهمنى ذكره فى هذا المقام أن محمد يوسف المدرك قد سافر بتكليف من منظمة «طليعة العمال» إلى المحلة الكبرى، وعاصر الأحداث فى جو من الإرهاب الشديد؛ حيث قامت قوات إضافية لقوات مركز المحلة من مديريتى أمن الدقهلية والغربية وقوات من الجيش عددها ١٢٠٠ جندى ومعها ٨ دبابات و٦ سيارات مصفحة وسيارات تعلوها مدافع رشاشة واحتلت تلك القوات الشركة والمناطق المحيطة بها وحولتها إلى ثكنة عسكرية. واعتدت على العمال والأهالى بوحشية أسفرت عن قتل ثلاثة من الأهالى وواحد من العمال. ونقل إلى المستشفى ١٧ جريحا ٤ منهم فى حالة خطيرة، بالإضافة إلى مئات المصابين الذين عولجوا فى منازلهم. وتم القبض على ٣٧ عاملا وعدد كبير من الأهالى.

وعندما وصل المدرك إلى المحلة الكبرى فى هذا الجو الإرهابى الشديد أخبره بعض العمال الذين التفوا حوله بأن البوليس يبحث عنه بعد أن أبلغ مجلس النقابة المعادى للعمال والمطلوب حله بأن شيوعيا قد وصل من القاهرة لتهييج العمال. ولهذا قام فريق من العمال بالتفرغ لحمايته وتأمينه حيث كان يتنقل بين القرى ويقابل العمال والأهالى ولم يبت فى مكان واحد أكثر من ليلة واحدة وكانت تنقلاته كلها سرية.

وقد استطاع المدرك بعد عودته إلى القاهرة ومن واقع معاصرته للأحداث أن يكتب كتيبا نشره بعنوان «حول مشكلة عمال المحلة» ذكر فيه كثيرا من الحقائق التى حاولت الشركة والحكومة إخفاءها عن الرأى العام المصرى، خاصة بعد أن اتسعت حركة التأييد من الأهالى فى داخل مدينة المحلة الكبرى وخارجها ومن العمال، وخاصة من عمال النسيج، فى عديد من مناطق القطر.

وكان للكتيب الذى أصدره المدرك عن مشكلة عمال المحلة الكبرى أثر كبير، بعد أن تم توزيعه على نطاق واسع، فأرسلت رسائل الاحتجاج العديدة مطالبة بإجابة مطالب العمال والإفراج عن المقبوض عليهم. وقد انسحب المحامون الذين جاءوا من محافظات عديدة للدفاع عن المقبوض عليهم من عمال المحلة والأهالى احتجاجا على الإجراءات التعسفية التى أتبعت مع المقبوض عليهم.

وكان من بين من أرسلوا احتجاجات إلى المسئولين والصحف:

اللجنة العامة لعمال النسيج الميكانيكى بشبرا الخيمة – الطليعة العمالية لعمال الغزل والنسيج الميكانيكى بالإسكندرية – نقابة عمال شركة الغزل الأهلية والمنسوجات المصرية بالإسكندرية – حزب العمال الاشتراكى – نقابة سائقى وعمال الميكانيكا بشركات البترول بالقاهرة.

كما أضرب عمال فى مناطق عديدة تأييدا لعمال المحلة الكبرى واحتجاجا على القسوة فى معاملتهم. وتشكلت لجنة لجمع التبرعات لعمال المحلة الكبرى فى المنصورة برئاسة الأستاذ سليمان عبدالفتاح المحامى، كما قام المدرك بصفته ممثلا لعمال مصر فى اتحاد النقابات العالمى بإرسال تقارير إلى الهيئات الدولية عن مشكلة عمال المحلة الكبرى.

اقرأوا هذه الإحصائية الدامية:

وفى هذا السياق نشرت مجلة «كفاح الشعب » ما يلى:

فى دراسة لأرباح شركة المحلة الكبرى للغزل والنسيج فى فترة الحرب منذ بداية ١٩٤٠ وحتى نهاية ١٩٤٥، يتضح ما يلى:

رأس مال الشركة مليون جنيه. معدل الربح السنوى للشركة يقدر بـ ١٣٧٪ فى حين أن معدل الربح فى العادة لا يتعدى ١٠٪ أو ٢٠٪ من رأسمالها. وإذا عرفنا أن مجموع أرباح الشركة عن المدة من ١٩٤٠ - ١٩٤٥ هو ٨,٢٦٥,٠١٨ جنيه. وأن مجموع الأجور التى صرفت لجميع مستخدمى الشركة هو ٧٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى؛ فهذا يعنى أن معدل فائض القيمة المحصلة على حساب العمال يساوى ١١٤٠٪. وبمعنى آخر أن العامل فى المحلة الكبرى الذى يعمل ٨ ساعات يوميا؛ يعمل ٣٨ دقيقة فقط لينتج قيمة أجره اليومى، بينما يعمل باقى النهار كله ٧ ساعة و٢٣ دقيقة لينتج قيمة أرباح أصحاب الشركة. ولم نشهد قط مثل هذا الاستغلال فى أى بلد آخر.(١٠)

العمل الجماهيرى فى الصعيد

يقصد بالعمل الجماهيرى فى الصعيد ما أمكن جمعه وتجميعه وتحقيقه من وقائع ومعلومات عن الأنشطة الجماهيرية «للمنظمة» فى مديريات: المنيا وأسيوط وبنى سويف والفيوم.

ويتعين ابتداء أن نقرر أنه عندما بدأ إعداد هذا الكتاب كان قد فارقنا ثلاثة من ألمع القيادات الحزبية والجماهيرية فى الصعيد: هم: الشهيد لويس إسحق يوسف، المسئول السياسى لمنطقة الصعيد والذى استشهد فى معتقل الواحات فى أبريل ١٩٦٤. ومحمد شبل إسماعيل المسئول السياسى لبنى سويف فى عام ١٩٨٩، وأنور إبراهيم فى عام ١٩٨٩. ويحرمنا غيابهم من المصادر الأساسية للعمل الجماهيرى الذى استغرق الفترة من منتصف الأربعينيات وحتى نهاية ١٩٥٧. وكان قد بدأ فى فترات متعاقبة فى المنيا والفيوم ثم أسيوط وبنى سويف.

«م»

فى المنيا

قبل عام ١٩٤٥ كان فى المنيا مجموعة من الشباب الوفدى أبرز عناصرها الشهيد لويس إسحق ويوسف عبدالملك وديمترى جرجس ونجيب حنا. وكانوا قد تعارفوا على الماركسية من مؤلفات الدكتور راشد البراوى. وابتداء من ١٩٤٥ وصلت إليهم مجلة «الفجر الجديد». فبادروا إلى تنشيط توزيعها وراسلوها بكتابات نشرت أحيانا باسم ديمترى جرجس مترى. وكانت لهم أنشطة ثقافية واسعة. فكان لويس إسحق عضوا فى اللجنة العليا للشباب الوفدى، وكان يلقى مع زملائه المحاضرات فى النادى السعدى ببندر المنيا وفى جمعية الشبان المسيحية وفى النادى الكاثوليكى، وفى وقت ما أيضا فى جمعية الشبان المسلمين.

وإلى جانب العمل السياسى فى لجنة الوفد اهتم بعض أعضاء هذه المجموعة بإيجاد صلة بالعمال وببعض النقابات فى مدينة المنيا. ويظهر هذا من الموضوعات التى كانت تصل إلى «الفجر الجديد» . فقد نشرت المجلة رسالة لديمترى جرجس تحت عنوان «ماذا فى نقابة عمال وموظفى المحالج بالمنيا». وفى عدد آخر، نقرأ «شكوى موظفى وعمال المحلات التجارية بالمنيا». فيذكر المراسل أنه كان من بين مطالب هؤلاء الموظفين والعمال:

تقرير مكافأة سنوية إجبارية على أصحاب المؤسسات والمتاجر للعمال بنسبة أرباح المؤسسة ومقدار رأسمالها. وتمثيل العمال فى المجالس البلدية بصفتهم السواد الأعظم من الشعب. وإلزام صاحب العمل بصندوق ادخار يساهم فيه العمال، وتحديد حد أدنى للأجور يرفع من مستوى المعيشة، وتحديد ساعات العمل لتكون ٨ ساعات بدلا من ٩، وإصدار قانون التأمين الاجتماعى ضد المرض والبطالة والشيخوخة والوفاة، وتغيير هيئة مكتب العمل لإهمالها شكاوى العمال.(١١)

وعندما قامت منظمة «ط.ش.ت.» عام ١٩٤٦ انضم لويس إسحق إليها وأصبح مسئولا سياسيا للتنظيم المحلى.(١٢) وشرع هو وزملاؤه فى ضم أعضاء آخرين ممن قبلوا الانضمام من الشباب الوفدى، وفى الوقت نفسه كان لويس يوجه الطلاب الذين ظلوا فى الوفد إلى الارتباط «بالطليعة الوفدية». وكان الأعضاء الجدد قد احتلوا من قبل مواقع مهمة

فى بعض المنظمات الجماهيرية. فكان عدلى عزيز عياد سكرتيرا للجنة الطلبة الوفدية بمدرسة المنيا الثانوية.كما كان السيد محمود سعيد كمال رئيسا للجنة. وكانت مدرسة «المنيا الثانوية» تمثل مركز ثقل فى الحركة الجماهيرية فى البندر. فكان تحركها فى المناسبات الوطنية يجمع حول هذه المدرسة طلاب مدارس أخرى من مدرسة الصنائع ومدرسة الزراعة ومدرسة المعلمين ومدرسة الأقباط الثانوية.(١٣)

وفى الفترة من ١٩٤٧ إلى ١٩٥٧، شارك الأعضاء والعاطفون فى الغالبية العظمى من الاجتماعات والمؤتمرات والمظاهرات الوطنية. ووزعوا منشورات «المنظمة»، وألصقوها على أعمدة النور، ووزعوا مجلات «كفاح الشعب» و«المقاومة الشعبية»، فى دائرة أوسع من دائرة الأعضاء والمرشحين للعضوية. وكانوا يبادرون – عندما يتأخر وصول المطبوعات إليهم – بإصدار مجلتهم وطبع منشوراتهم ويجمعون لها التبرعات من الذين يتسلمون منهم هذه المطبوعات يدا بيد.

وكان أعضاء «منطقة المنيا» يوسعون دائرة علاقاتهم ويوثقونها – من خلال العمل اليومى المشترك – مع قاعدة الجماهير الوفدية الديموقراطية، وبالأخص مع المنتمين إلى تيار «الطليعة الوفدية». كما كانوا يوثقون علاقاتهم بعدد من قيادات «الطليعة الوفدية» من طلاب المنيا الذين كانوا يتلقون العلم فى جامعة القاهرة، وكان منهم رفيق عبده (كلية الحقوق) ورجائى عبدالملك (كلية الهندسة). هؤلاء الطلاب الذين كانوا فى الوقت نفسه من قيادات الحركة الطلابية فى الجامعة. ومن هنا كان تأثير أعضاء «المنظمة» فى المنيا – فى النصف الأول من الأربعينيات – يتجاوز بكثير عدد الأعضاء المنظمين فى المنطقة الحزبية(١٤). وثمة أمثلة على ذلك:

فى أواخر ١٩٤٧ نشرت «كفاح الشعب» تقريرا إخباريا عن «مظاهرة شعبية فى المنيا بمناسبة يوم فلسطين، فكتبت تقول:

«إن الطلاب الوفديين أعدوا لتنظيم مظاهرة تبدأ بعد صلاة الجمعة من أحد مساجد المدينة. وفى صبيحة ذلك اليوم اجتمعوا فى مقر «لجنة الوفد العامة». وكان الاجتماع يضم ممثلين عن طلبة مدارس الصناعة والزراعة والمدارس الثانوية. وقبل خروج المصلين كان أحد قراء «كفاح الشعب» قد اتفق مع الطلبة على الشعارات والهتافات التى يتعين أن ترفع فى المظاهرة. وما أن شرع المصلون فى الانصراف حتى أخذ قادة المظاهرة – وتبعهم فى ذلك مدرسو المدارس الإلزامية – يهتفون بحياة فلسطين الحرة – وانضم إلى المظاهرة عدد كبير من المصلين. وكانت الهتافات: تحيا فلسطين حرة – تحيا فلسطين متحدة – يسقط الاستعمار – تسقط الصهيونية – تسقط إنجلترا الظالمة – تسقط أمريكا الرأسمالية – يحيا تضامن العرب – الحرية لمصر – الدستور فوق الجميع – إرادة الشعب فوق كل إرادة – تسقط الديكتاتورية – أين القضية الوطنية يا نقراشى».(١٥)

وجاء فى «المجلة»، أن الجماهير كانت تردد بحماس هتافات بحرية الشعب وبالدستور، وبسقوط الاستعمار الإنجليزى ـ الأمريكى الرأسمالى. ولكن لم يبد من أكثرية المتظاهرين رغبة قوية فى ترديد هتافات من قبيل «يحيا النحاس زعيم الأمة» و«يحيا النحاس مؤسس الجامعة العربية».(١٦)

وعندما توفى صبرى باشا أبو علم سكرتير عام الوفد نظمت جنازة شرفية اتخذت شكل مظاهرة شعبية طافت بشوارع المدينة وشارك فيها أعضاء «المنظمة» وحاولت عناصر من حزب النقراشى باشا – الحزب السعدى – استفزاز المتظاهرين فأفلت زمام المظاهرة وعجزت الشرطة عن احتوائها. وعقب ذلك نقل مدير المنيا إلى الديوان العام بوزارة الداخلية لما أبداه من عجز فى مواجهة الموقف. وكان صبرى أبو علم يتمتع بتعاطف كبير

من الطلاب والشبان الوطنين فى الوفد.(١٧)

وفى أغسطس ١٩٤٨، أقيم الاحتفال السنوى بذكرى وفاة الزعيم الوطنى سعد زغلول فى سرادق بجوار النادى السعدى النادى السياسى للوفد، ووزع أعضاء «المنظمة» منشورا دعا المواطنين إلى مساندة الحركة الوطنية فى السودان، كما دعا إلى إسقاط وزارة «الغلاء والجوع». وقابل الجمهور المنشور بحماس. وفى هذا الاجتماع رفض راتب حمزة، سكرتير لجنة الوفد العامة بمديرية المنيا، أن يسمح للشباب بأن يلقى كلمته الوطنية. فلما ثار الشبان الوطنيون لرفضه سمح لاثنين منهم بالحديث الذى تضمن هجوما على الحكومة القائمة إذ ذاك، كما تضمن المطالبة بحكومة وطنية شعبية.(١٨)

ويذكر عدلى عزيز:(١٩) أنه بعد وفاة صبرى باشا أبوعلم وبعد أن أصبح فؤاد باشا سراج الدين السكرتير العام الجديد للوفد لم يلق هذا الأمر قبولا فى صفوف «الطليعة الوفدية» بالمنيا. ومن ثم فإنه عندما توجه سراج الدين باشا لزيارة المنيا بصفته الجديدة استعدت اللجنة العامة للوفد فى المدينة لاستقباله وحشدت الشباب والطلاب فى المحطة. وعند نزوله امتنعت القيادات الطلابية عن ترديد اسمه وكانت هتافاتهم: لا زعيم إلا النحاس. كما هتفوا للديموقراطية وبسقوط الاستعمار والخونة. وردت «لجنة النظام» بغلق النادى السعدى بالمنيا. وصدر قرار بفصل الطلاب. غير أن الشيخ يوسف الشريعى – أحد كبار الأعيان – تدخل لإلغاء القرار فتم العدول عنه(٢٠). ويذكر نبيل عزيز – عضو لجنة منطقة المنيا – أنه منذ بداية الخمسينيات تبلورت ظاهرة مهمة وهى ترسخ خط التمايز داخل صفوف الوفد بين جناحين أحدهما موال لسراج الدين والآخر «للطليعة الوفدية».(٢١)

وفى صيف ١٩٥١ اتجهت الحكومة الوفدية إلى إعداد تشريعات مقيدة للحريات مثل قانون المشبوهين السياسيين وقانون الجمعيات والقوانين المقيدة لحرية الصحافة. وقد قام أعضاء «المنظمة» بالمنيا بطباعة وتوزيع منشور ضد هذه الاتجاهات الرجعية واشترك فى توزيعه طلاب وفديون.(٢٢)

وبعد أن ألغت الحكومة الوفدية معاهدة ١٩٣٦، فى ١٩٥١/١٠/٨، طالب الطلاب فى «الطليعة الوفدية»، ومعهم أعضاء «المنظمة»، بتنظيم دورات للتدريب العسكرى. كما طالبوا بالذهاب إلى بورسعيد. وبدأوا فى تشكيل لجان لهذا الغرض بالتعاون مع اثنين من القيادات الطلابية بجامعة القاهرة هما: رفيق عقده ورجائى عبدالملك؛ غير أن رجال المباحث تدخلوا مهددين بالقبض على كل من يتدرب على السلاح أو يتوجه إلى منطقة القناة.(٢٣)

وفى النصف الأول من الخمسينيات كان عدلى عزيز عضوا فى لجنة منطقة المنيا ومسئولا عن العمل الجماهيرى. وكان يقود ثمانية أعضاء فى مجموعات تختص بمجالات جماهيرية مختلفة وهم: السيد سعيد محمود كمال ومحمد محمد محفوظ وفوزى زكى خليل ومفيد فرج ومحمود الباقى وأنور محمد الإسكندرانى وأحمد أبو طاقية وسعد الشريعى. وكان يحدث أن يكون العضو فى أكثر من مجموعة من مجموعات العمل وهى:

(١) المجموعة الحزبية التى تقوم بتوزيع مطبوعات ومنشورات «المنظمة»: كما كانت تتولى توصيل المجلات الحزبية «كفاح الشعب» و«المقاومة الشعبية» للمرشحين والعاطفين.

(٢) مجموعة مدرسة المنيا الثانوية وكانوا يشكلون اللجنة التنفيذية للطلاب وعددها ثلاثة.

(٣) مجموعة العمل فى جمعية الشبان المسيحية.

(٤) مجموعة العمل فى صفوف الوفد.
(٥) مجموعة فى لجنة أنصار السلام.
(٦) مجموعة فى لجنة «المقاومة الشعبية» وهى اللجنة التى تكونت عام ١٩٥٦ عقب العدوان الثلاثى وباستثناء المجموعة الأولى كانت بقية المجموعات تنشط - عموما - فى نطاق العلنية وعلى سبيل المثال:

(١) كان من أهم ما قامت به اللجنة التنفيذية فى مدرسة المنيا الثانوية تنظيم مظاهرة كبرى فى بندر المنيا. فمع ازدياد واتساع المد الوطنى والشعبى فى البلاد فيما بين ١٩٥٠ ويناير ١٩٥٢ أخذت قوى وطنية عديدة - باستثناء «الإخوان المسلمون» - فى التنديد بالملك والملكية وذلك فى اجتماعات ومؤتمرات ومظاهرات مختلفة. ولم تكن المنيا استثناء من هذا الأمر. فيذكر عدلى عزيز أن ستة من أعضاء «المنظمة» نجحوا فى تنظيم وقيادة مظاهرة كبرى فى مدينة المنيا هم: محمود محفوظ ومحمد عبدالباقى وإسماعيل محمد إسماعيل وأنور الإسكندرانى وعدلى عزيز. وقامت المظاهرة من مدرسة «المنيا الثانوية» وانضمت إليها الغالبية العظمى من مدارس المنيا. وتمكنت من الوصول إلى الشارع الرئيسى فى المدينة وهى تهتف وتندد بالملك. وقابل التجار على امتداد الشارع الطلاب بالتصفيق وهو الأمر الذى أقنع الشرطة بأن تنأى عن الاحتكاك بالمتظاهرين بعد أن أشهروا بنادقهم.

وفى سياق التعاون مع الوفديين الديموقراطيين ومع عناصر «الطليعة الوفدية» بوجه خاص، كانت بيانات «المنظمة» توزع علنا فى الشوارع مع جمع تبرعات من القراء.(٢٤)

(٢) وفى مجال العمل الثقافى كانت مجموعة العمل الجماهيرى فى الوفد تتعاون مع الطلاب والشباب الوفدى فى إلقاء محاضرات وتنظيم ندوات سياسية وثقافية عامة. وعرضت فى النادى السعدى تمثيلية تندد بالملك. وكانت هذه الأنشطة تجذب جمهورًا واسعًا من أهالى المنيا.

(٣) وفى جمعية الشبان المسيحية واصلت المجموعة المختصة أنشطتها الثقافية؛ فشارك عدلى عزيز ومفيد خير فرح وفوزى زكى خليل فى ندوة نظمها المركز الرئيسى لجمعية الشبان المسيحية بالقاهرة عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تواجه الشباب واهتمت مداخلات أعضاء «المنظمة» بإبراز الجوانب الوطنية والطبقية للمشكلة. وكان يشارك فى هذه الندوة الكاتب المعروف سلامة موسى.(٢٥)

وقد حدث أن حاول بعض المسئولين فى جمعية الشبان المسيحية بالمنيا أن يضعوا نظاما خاصا للانتخابات فى قسم الطلبة بالجمعية لتتم عملية الانتخاب على درجتين. ولكن الطلاب قاطعوا الانتخابات وألفوا لجنة تعارض هذا التوجه وقدموا مذكرات تضمنت مطالب ديموقراطية ونجحت حركة المقاطعة. ويذكر عدلى عزيز أن هذه كانت أول مرة يتنبه فيها الطلاب إلى وجوب سير جمعيتهم على أسس ديموقراطية. (٢٦)

وفى مدرسة «المنيا الثانوية» أصدر عدلى عزيز مجلة حائط باسم «اتحاد الطلبة». وكان يشرف عليها فتحى الشنيطى مدرس الفلسفة. وعندما التحق عدلى عزيز بمعهد المعلمين الابتدائى بأسيوط أصدر مجلة «الهداية» وكان رئيس تحريرها. واختار شعارًا لها كلمة فولتير الشهيرة: «قد أختلف معك فى الرأى، ولكنى على استعداد لأن أدفع حياتى ثمنا لحقك فى الدفاع عن رأيك». غير أن سلطات الأمن طلبت وقف إصدار المجلة. لكن عميد المعهد، الأستاذ أحمد مصطفى، رفض أن تتدخل المباحث فى شأن هو من شئون المعهد. واستمر صدور المجلة حتى نهاية العام الدراسى.

(٤) واهتمت المنطقة الحزبية بتكوين «لجنة أنصار السلام» بالمنيا. وضمت اللجنة ٣٥ عضوا منهم خمسة من أعضاء «المنظمة». وكانت اللجنة توزع بيانات الحركة العالمية

لأنصار السلام وتجمع التوقيعات عليها. وجمعت أكثر من خمسة آلاف توقيع. وقبض على أعضائها أكثر من مرة بحجة أن اللجنة «شيوعية» على الرغم من أنه لم يحدث أن ضبط فى حوزة أحد من أعضائها منشور سرى كما لم يكن هناك مبرر لاتهامها بممارسات حزبية.

وعقب إعلان الأحكام العرفية فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ اعتقل بالمنيا من أعضاء «المنظمة»: لويس إسحق - عدلى عزيز - إسماعيل محمد إسماعيل - محمود محمد محفوظ - أنور إبراهيم يوسف - محمود عبدالباقى، ووضعوا بقسم بندر المنيا؛ حيث قضوا خمسة أشهر قبل أن يفرج عنهم.

وكانت محصلة عمل «المنظمة» أن أخذ العمل الحزبى ينمو ويتسع فى بندر المنيا ليمتد إلى مواقع أخرى فى المديرية.. ثم ليمتد بعد ذلك شمالا إلى محافظة بنى سويف وجنوبا إلى محافظة أسيوط.(٢٧)

ففى المنيا، وبعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، تواصل الكفاح الوطنى الديموقراطى. وتم ذلك بإصدار المنشورات والملصقات التى تطالب بالديموقراطية وعودة الجيش إلى ثكناته وعودة الحياة النيابية. وتعاون أعضاء «المنظمة» مع الوفديين تحت شعار «الجبهة المتحدة». ويذكر نبيل عزيز، أن ممثلى النظام الجديد كانوا يواجهون - عند زيارتهم للمنيا - بمظاهرات ترفع شعار الديموقراطية. وأنه بسبب معارضة النظام الجديد اعتقل لويس إسحق وأنور إبراهيم وعدلى عزيز من أعضاء «المنظمة». وتكرر اعتقالهم أكثر من مرة فى الفترة من ١٩٥٣ إلى ١٩٥٦.(٢٨)

وفى الخمسينيات اضطرد اهتمام «المنظمة» بقضية العمل فى الريف فبدأت فى إصدار مجلة «الأرض» (١٩٥٤). واتجهت المنطقة الحزبية إلى تنفيذ سياسة «المنظمة» وتشكلت خلايا كان من بين أعضائها فلاحون. وخطا العمل فى المديرية خطوة إلى الأمام عندما انضم إلى «المنظمة» عبيد مرجان (مزارع) ومعه ١٥ من صغار الفلاحين فى خمس مجموعات.(٢٩)

ويذكر عبيد مرجان أن المسئول السياسى فى المنيا لويس إسحق تولى بكيفية مباشرة متابعة عملية تطوير العمل الفلاحى فسار العمل على ثلاثة محاور:

الأول: تحديد المشاكل الرئيسية التى كانت تواجه صغار الفلاحين وعمال الزراعة بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى الأول (سبتمبر ١٩٥٢) وهى:

١ - مشكلة الأرض.
٢ - مشكلة العلاقة بين المالك والمستأجر.
٣ - مشكلة تردى أوضاع عمال الزراعة.

وفيما يتعلق بالمشكلة الأولى يذكر عبيد مرجان أن تحديد الملكية بمائتى فدان فى القانون الذى صدر لم يكن يوفر حماية حقيقية للفلاحين من سطوة كبار ملاك الأرض الذين خضعوا للقانون. وبالنسبة للعلاقة بين المالك والمستأجر ظلت العلاقة قلقة؛ خاصة إذا أضفنا أن صغار الفلاحين استمروا يعانون من تحكم التجار فيهم.

وأما عن أحوال عمال الزراعة فتكفى الإشارة إلى أن العامل الزراعى كان يعمل ١٢٠ يوما فى العام بأجر لا يزيد على ستة قروش فى اليوم(٣٠)، وأن أجره لا يسد رمقه.

وتمثل المحور الثانى فى تحديد شكل تحرك الفلاحين. وفى هذا حددت لجنة المنطقة أن دفع الفلاحين إلى معارك صدامية ليس مطلوبا فى ذلك الوقت؛ وإنما تتمثل المهمة العاجلة فى مساندتهم وتنظيمهم حول مطالبهم الملحة ودعوتهم إلى تقديم العرائض والشكاوى إلى الجهات المختصة. لكن هذا الأمر كان يتطلب إيجاد الحد الأدنى من تنظيم الفلاحين.

ويذكر عبيد مرجان أن لويس إسحق طرح عليه مهمة تكوين نقابة للفلاحين. وتقدم لتسجيل «نقابة تحت التكوين» إلى مكتب العمل. غير أن المكتب رفض حتى أن يتسلم الطلب. وهنا اتخذ العمل الجماهيرى بين الفلاحين صورة إرسال العرائض والشكاوى فى مناسبات مختلفة.(٣١)

وفى الوقت نفسه بدأ التنظيم الحزبى فى المنيا يدرس مشاكل الجمعيات التعاونية. وتمثل المحور الثالث فى الاهتمام بتثقيف الأعضاء الفلاحين. فيذكر نبيل عزيز أنه شارك فى هذه العملية، فكان يتوجه إلى أربع أو خمس قرى ليقرأ مع الفلاحين الجرائد اليومية ومطبوعات «المنظمة». ويضيف أنهم كانوا يتناقشون فى سياسة «المنظمة»، وكانوا يطرحون مشكلات حقيقية تتعلق بمصالحهم وأحوالهم الاقتصادية. وفى هذا السياق من العمل الحزبى ارتفع عدد الفلاحين الأعضاء من ١٥ إلى ٤٥ فلاحا فى مديرية المنيا.(٣٢)

وكان العمل الاقتصادى فى صفوف الفلاحين يقترن بالعمل على جذبهم إلى أنشطة سياسية أيضا. فيذكر عبيد مرجان أنه عندما انعقد المؤتمر الآسيوى الإفريقى فى القاهرة (١٩٥٧) جمع عبيد مرجان مع زملائه الفلاحين التوقيعات تأييدا للمؤتمر. لكن هذه المبادرة أدت إلى أن تضعهم السلطات المحلية تحت الرقابة.(٣٣)

فى أسيوط

ويذكر وليم زكى (٣٤) عضو مكتب لجنة منطقة الصعيد أنه كان فى محافظة أسيوط فى الخمسينيات سبع خلايا حزبية منها:

اثنتان فى البدارى من الفلاحين وصغار التجار، وخلايا فى أبو تيج وصدفا وأولاد إلياس وطهطا غلب على تكوينها الطلاب والموظفون والحرفيون.

وكان أعضاء «المنظمة» فى أسيوط ينسقون جهودهم فى بعض المناسبات مع أعضاء من «حدتو» مثال: د. وليم الملاح فى ساحل سليم ومنفلوط، ومع أعضاء من «ح.ش.م.» (١٩٤٩) كان منهم إدوار صادق فى بندر المنيا. واتسع هذا التعاون فى العمل الجماهيرى – بوجه خاص – مع بدء دخول نظام الرئيس عبدالناصر فى معارك صدامية مع معسكر الاستعمار والإمبريالية. وطرح شعار الوحدة العربية فى مواجهة الاستعمار والصهيونية.

وفى الفترة الأولى من نظام يوليو ١٩٥٢، كان أعضاء «المنظمة» فى مديرية أسيوط يتحركون لتعبئة الجماهير ضد الاستعمار وللمطالبة بالحريات الديموقراطية ومكافحة الغلاء. وعندما وقع العدوان الثلاثى نشط الأعضاء لتعبئة الجماهير ودعوتهم إلى الاتحاد والصمود والتغلب على أى شعور بالهزيمة. وفى الوقت نفسه نشطوا إلى تأييد الثورة الجزائرية.. وقام عدد منهم بحملة واسعة لجمع توقيعات من أجل الإفراج عن جميلة بوحريد.(٣٥)

فى بنى سويف

بدأ فى هذه المديرية – خاصة فى الخمسينيات – عمل جماهيرى مهم، فيذكر طه سعد عثمان أن مدرسة بنى سويف الليلية (أهلية) التى أنشأها محمد شبل إسماعيل، مسئول

منطقة بنى سويف فى «ط.ع.»، كانت مركزا رئيسيا للعمل الجماهيرى؛ بل والسياسى.. إذ فتحت المدرسة أبوابها ليس لطلبة الإعدادى والثانوى فحسب، ولكن للحرفيين والموظفين الذين يريدون التعليم. وشجعهم على ذلك أن الرسوم الدراسية كانت رمزية. وكان عدد من المدرسين الشيوعيين أعضاء «المنظمة» قد تطوعوا للتدريس ليلا بعد انتهاء عملهم فى المدارس الحكومية.(٣٦)

وحمل اتساع العمل لجنة منطقة الصعيد إلى إرسال أنور إبراهيم إلى بنى سويف بعد فصله بسبب نشاطه السياسى من عمله كمدرس ليكون متفرغا حزبيا فى بنى سويف. وعمل لبعض الوقت فى المدارس الأهلية. وكان معه عدد من المعلمين من أعضاء «المنظمة» من بينهم الشهيد عبدالقادر مفتاح والشهيد سعد التركى اللذان استشهدا فى المعتقلات بعد حملة ١٩٥٩ على «ح.ش.م.» (١٩٥٨).

وقد عرف شبل إسماعيل فى بنى سويف على نطاق واسع كشخصية جماهيرية تعددت أوجه نشاطها ليس فى المجال السياسى والنقابى (بين المعلمين) فحسب؛ وإنما امتد نشاطه أيضا إلى النوادى الريفية والساحات الشعبية.(٣٧)

العمل النقابى:

يذكر فايز علام سكرتير نقابة شركة كفر الدوار للغزل والنسيج أنه عمل فى ١٩٥١ فى مصنع كفر الدوار موظف حسابات. ومنذ ذلك الوقت أخذ يقوى ارتباطاته بالعمال ويحاول أن يتفهم أوضاع النقابة التى كانت تضم ١١ ألف عامل.

هذه النقابة - كما يذكر فايز علام - (٣٨) تأسست فى وقت مبكر لأن رجال بنك مصر كانوا من أذكى العناصر الرأسمالية فى البلاد. فما أن صدر قانون الاعتراف بالنقابات حتى سارع رجال بنك مصر إلى تشكيل نقابات خاضعة لنفوذهم. فكانت النقابة وقتئذ تقوم بتوفير جميع الخدمات الضرورية. وهذا يدل على أن رجال بنك مصر كانوا نموذجا للإدارة الرأسمالية الناجحة التى لها مواقف طبقية محددة ولها مدارسها الفكرية فى إدارة العمل. وكان من أخص صفات هذه الإدارة احتواء أى عمل يدفع الطبقة العاملة إلى تنظيم صفوفها فكانت تسعى من ثم إلى تشكيل نقابات فى جميع الشركات التابعة للبنك.

لكن سيطرة شركة كفر الدوار على النقابة لم تدم. ويذكر فايز علام مثلا على ذلك أن عمال كفر الدوار واجهوا مشكلة ما سمى بزيادة الأعباء. فقد بدأت الشركة فى تشغيل وحدة إنتاجية عالية الكفاءة تساوى إنتاجيتها ٥٠٪ من إنتاجية الوحدات القائمة. وحضر من الخارج مكتب خبرة عالمى فى دراسة توقيت عمليات الإنتاج. وتوصل هذا المكتب إلى أنه يمكن تشغيل هذه الوحدة الجديدة دون تعيين عمال جدد ودون إضافة أعباء جديدة على العمال. وكان من الطبيعى أن ترحب الشركة بأن تأخذ وحدات إنتاج من العامل بدون أن تدفع له أى مقابل مادى.

ويذكر فايز علام أنه تحرك لدفع النقابة إلى التصدى لهذا الأمر معتمدا فى تحركه على وحدة العمال وتماسكهم خلف النقابة حتى أمكن تنظيم ٤٦ إضرابا فى سنة واحدة هى سنة ١٩٥٦. وانتهت الإضرابات بزيادة فى إجمالى الأجور بلغت خمسين فى المائة. ولأول مرة فى تاريخ العمل بمصر تقرر أن تصدر اختصاصات العمال من لجنة مشكلة من النقابة وممثلى للشركة ومكتب العمل. ولأول مرة ينص الاتفاق بين النقابة والشركة - بناء على طلب النقابة - على أن يستفيد المستهلك من هذا الوضع بتخفيض الأسعار. هكذا، وبالإضافة إلى ما تقدم، كانت هذه الوثيقة ينص فيها على تخفيض الأسعار. ودللت الطبقة العاملة على أنه لا تدافع عن مصالحها فحسب؛ بل تدافع عن مطالب الجماهير الشعبية.

وكان من الأحداث النادرة أنه فى أحد الإضرابات عطلت الشركة العمل بالمصانع لمدة ثلاثة أيام بناء على اتفاق من جهات ما على أن يتم تلفيق قضية تؤدى إلى سجن عدد من أعضاء النقابة وفصل مجموعة أخرى منها. إلا أنهم فشلوا فى ذلك، فأرادوا خصم أجر ثلاثة أيام. لكن النقابة رفضت بإضراب. ولأول مرة تعلن الشركة بأنها ستقاضى النقابة. وتم هذا بالفعل، ولأول مرة ترفع الشركة نزاع التحكيم على النقابة. وكان محامى النقابة لطفى الخولى ومحمد الفولى، وصدر الحكم لصالح النقابة. كما كانت النقابة تستعين بكبار المحامين مثل مصطفى مرعى والدكتور الشرقاوى.

معارك الدفاع عن استقلالية الحركة النقابية:

ظلت صلة نقابة كفر الدوار مستمرة لا تنقطع بنقابات النسيج الأخرى بالإسكندرية وشبرا الخيمة والقاهرة. بل لقد خاضت أيضا معارك الدفاع عن استقلال وحقوق الحركة النقابية والعمالية.

كانت نقابة كفر الدوار تقف بصلابة لحماية اتحاد عمال النسيج فى وجه كل محاولة للاعتداء عليه من قبل السلطة. فهذا الاتحاد كان قد تكون عام ١٩٥٤. ومنذ ذلك الوقت لم تتوقف محاولات الحكومة للسيطرة عليه.

وعن الموقف من قضية ضرورة مساندة استقلال الاتحاد العام لعمال مصر، يذكر فايز علام أن النقابة عارضت مؤامرة هيئة التحرير لطرد أنور سلامة من الاتحاد العام على أساس أن الكلمة فى هذا الاتحاد للعمال وليست لهيئة التحرير. هذا، بينما كانت اتجاهات يسارية أخرى تصدر فى ذلك الوقت المنشورات ضد أنور سلامة، ومع «هيئة التحرير». وعندما ردت «هيئة التحرير» الكرة لإقصاء أحمد فهيم عن رئاسة الاتحاد العام كانت نقابة كفر الدوار فى مقدمة الهيئات القليلة التى تصدت للمؤامرة. وسوف تكون نقابة كفر الدوار فيما بعد فى مقدمة القوى المعارضة للقرار الجمهورى رقم ٨ لسنة ١٩٥٨ الذى يقصر عضوية مجالس إدارة النقابات على الأعضاء العاملين فى الاتحاد القومى. وواصلت نقابة كفر الدوار معارضتها لهذا القرار حتى تم تجميده.(٣٩)

وفى مجال الخدمات الاجتماعية كانت نقابة كفر الدوار أول نقابة تنشئ مستشفى كاملاً لعلاج عائلات العمال. وأول نقابة تنشئ صندوق زمالة عند ترك الخدمة. وهذا بالطبع بخلاف الأنشطة العادية للنقابة.

ويذكر فايز علام أنه فى عمله كان يستفيد من خبرات كل الزملاء أعضاء «ط.ع.» مثل محمد بدر ويوسف درويش وأحمد سالم سالم وأنهم كانوا فى مستوى المسئولية.

كان فايز علام سكرتير نقابة عمال كفر الدوار عضوا فى اللجنة الحزبية لمنطقة الإسكندرية. وكان فى الوقت نفسه مسئولا عن قسم دمنهور. وكان القسم يضم حوالى العشرين عضوا، وإن كانت السلطات المحلية تقدرهم لنشاطهم بأضعاف هذا الرقم. وكان فى مجلس إدارة النقابة عنصران من اليسار هما رئيس النقابة محمود عطا الله من «الحزب الموحد»، وسكرتير النقابة فايز علام.

العدوان الثلاثى فى ١٩٥٦:

يذكر فايز علام سكرتير نقابة عمال شركة كفر الدوار للغزل والنسيج، أن النقابة قامت بدور قيادى فى تعبئة المتطوعين حتى وصل عددهم إلى حوالى ثلاثة آلاف متطوع فى الحرس الوطنى. «وعندما طالبت إدارة الشركة بتشغيل العمال ورديتين بدلا من ثلاث، رفضنا وأصررنا على زيادة الإنتاج، وعلى أن يعمل المصنع بكامل طاقته. وقد تحققت فى هذه الفترة زيادة فى الإنتاج بلغت ١٥٠٪ وكان ذلك الأمر يُبلَّغ وقتئذ إلى رئاسة الدولة. ووزعت آلاف من قطع السلاح فى الحرس الوطنى على العمال. ولم يحدث حادث واحد شخصى من جراء توزيع هذه الأسلحة. وعندما طلب جمعها بعد انتهاء العدوان ردت بالكامل».

وفى أثناء المعركة تشكلت فى كفر الدوار لجنة الدفاع الوطنى، واشتركت فيها:

١ - هيئة التحرير.

٢ - الحرس الوطنى.

٣ - هيئة التدريس بالمدارس.

٤ - نقابات العمال فى كفر الدوار.

وكانت اللجنة تصدر منشوراتها وتزاول نشاطها متخذة مقرا لها نقابة كفر الدوار. ويضيف فايز علام: وقد كان لى الشرف أن أكون سكرتيرا لهذه اللجنة.(٤٠)

الانتخابات النيابية (١٩٥٧):

يذكر فايز علام أن الزميل محمود عطا الله رئيس نقابة كفر الدوار (وعضو حدتو) رشح في معركة انتخابات ١٩٥٧. وقد أيدته جميع المنظمات الشيوعية. ولكن اعترض عليه الاتحاد القومي. ثم أيد اليسار المرشح الذي يلي محمود عطا الله وهو محمد شعراوي ولم يكن منضما إلى أي تنظيم، ووقفت بجانبه كل المنظمات. وعندما جرت الإعادة بينه وبين أحد الإقطاعيين لم يقدر له الفوز.(٤١)

العمال العرب يتأهبون لصد العدوان الإمبريالي:

وكانت نقابة كفر الدوار(٤٢) ملتقى الوفود العمالية التي زارت مصر بعد تأميم قناة السويس وظهور بوادر العدوان الإمبريالي على البلاد. جاء إلى كفر الدوار ممثلو العمال السوفييت والصينيين والألمان الشرقيين وحضر يوسف درويش اجتماعا بين ممثلي النقابة والوفد السوفيتي. وكان فايز علام بصفته سكرتيراً للنقابة يُخطر من قبل المسئولين بموعد مجيء الوفود إلى كفر الدوار ليستمع الزوار إلى عمال مصريين على معرفة بالسياسة وبأوضاع الحركة الوطنية.

وقد وقفت نقابة عمال كفر الدوار بجانب اتحاد العمال العرب منذ نشأته. وكانت كفر الدوار المكان الذي تعقد فيه مؤتمرات العمال العرب. وفي كفر الدوار أعلن علي تلجيني النقابي السوري أنه إذا ما حدث عدوان على مصر فسوف يفجر العمال العرب أنابيب البترول. وفي هذا المؤتمر رفع لأول مرة شعار بترول العرب للعرب.

إعدام خميس والبقري: شهادة فايز علام

يقول فايز علام سكرتير نقابة عمال كفر الدوار: كانت الأوضاع في شركة كفر الدوار كما يترجمها عمال كفر الدوار انعكاساً للأوضاع السائدة في البلاد. فحافظ عفيفي باشا كان رئيس مجلس إدارة بنك مصر وشركاته. فلما قامت حركة الجيش وتحدثت عن الفساد وغياب الديموقراطية وتمثلت في غياب البرلمان، بدأ يتردد في وسط العمال أن ما يتحدث عنه ضباط الجيش هو صورة طبق الأصل لما يعانيه العمال في كفر الدوار. ونشأت بينهم أفكار عن بعض المطالب تتمثل في ضرورة وجود نقابة تمثل العمال فعلا، وأن تنظم بطريقة تمكنهم من الاستفادة بالمزايا الاجتماعية ولا تكون قاصرة على المحاسيب وضرورة وضع نظام للأجور والعلاوات. وضرورة وقف انفراد الشركة بتوقيع الجزاء على العامل. حتى كان يوم ١٣ أغسطس ١٩٥٢ فبدأت مجموعة من العمال يكتبون هذه المطالب (في كل قسم له لوحة إعلانات) داخل أقسام الإنتاج.

في هذه الأثناء بدأ تصرف رجال الأمن الداخلي للشركة يستفز العمال حتى أن الضابط الإداري أمر رجال الأمن بالشركة بضرب هؤلاء العمال بالعصي واصطدموا بأول قسم يوجد فيه الضابط الإداري وتوجد فيه نقطة شرطة المصانع. وأمام اعتداء البوليس على العمال بالضرب كان من الطبيعي أن يرد العمال ببعض البكر الخشبي (بوبينة). وتقهقر الحراس واستنجدوا بضابط البوليس وعساكره فوقفوا في فراندة بالمبنى يطلقون الأعيرة النارية في الهواء لإرهاب العمال. فحدث أن توقفت بندقية أحدهم عن الضرب فوجه ماسورتها نحو الأرض وبدأ في إصلاحها فانطلقت رصاصة أدت إلى مقتل عامل. وأمام هذا الوضع الاستفزازي بدأ العمال الهجوم على مبنى مكتب الضابط الإداري وحطموه وأشعلوه به الحريق. في هذا الوقت قام مأمور مركز كفر الدوار بإرسال جنوده إلى منطقة فيلات مديري الشركة لحمايتها. وأخذ هؤلاء العساكر يطلقون الرصاص

عشوائيا مما أدى إلى قتل عدد من العمال فى هذا الوقت. وداخل الشركة أمام مبنى الإدارة تجمع عدد منهم. وبدأ عدد من العمال فى تحطيم سيارات خاصة بالشركة ومنها الأوتوبيس المحرم عليهم ركوبه وهو قاصر على عائلات كبار الموظفين. وفى الوقت نفسه كانت تقوم مجموعة من العمال بغلق مخزن قطع غيار المصنع والوقوف حراسة عليها حتى لا يمتد إليها أى تخريب وكذلك عند محطة توليد الكهرباء وقف العمال حراسًا عليها.

وعند منتصف الليل بدأت أصوات دبابات قادمة من الإسكندرية، فعرف العمال أنه الجيش. وفرحوا لأن الجيش قادم وأنهم سينالون حقوقهم وبدأت سيارات الجيش تسير فى (منطقة) المصانع تدعو العمال الموجودين داخل المصانع إلى التجمع فى حديقة أمام مبنى الإدارة ونمت محاصرتهم. وفى الصباح استيقظ العمال المقيمون بالمدينة السكنية ليجدوا أن منطقة المصانع والمساكن محاصرة، ولا يمكن لأحد الخروج أو الدخول إلى المساكن. كما أن المَنْفَذَين المؤديين من المساكن إلى المصانع كانا مغلقين بقوات الجيش. فى هذا الوقت، كانت تسير فى مدينة كفر الدوار مظاهرة تحمل صورة نجيب وتهتف للجيش وبسقوط الملك وسقوط إدارة الشركة على اعتبار أنهم أعوان الملك. فتصدت لهم قوات الجيش مما جعل العمال الموجودين داخل المساكن يشعرون بأن هناك حركة غير عادية وسرت شائعة بينهم بأن نجيب قادم لتحقيق مطالب العمال. فتجمع عدد من العمال وأبناؤهم رافعين صورة نجيب هاتفين بحياته وحياة الجيش.

وسارت المظاهرات داخل المدينة العمالية، ثم توجهت إلى مدينة الموظفين حيث تصدى لهم ضابط من الجيش وعساكره ومنعهم من المرور فى اتجاه المصنع. وفى هذه الأثناء أطلق أحد مديرى الشركة وهو عزيز الجمّال رصاصة فى الهواء من شرفة منزله ليرهب العمال.. فما كان منهم إلا أن جروا إلى الأمام.. وهنا فتحت عليهم نار العساكر. فى هذا الوقت كان مصطفى خميس قد اشترك فى مشاجرة مع أحد العساكر وظلت المشاجرة حتى بعد إطلاق الرصاص وتفريق المظاهرة. وهنا تقدم ضابط مباحث الدوار كمال الباز ليقول إن هذا الشخص هو الذى يقود المظاهرة فى مدينة كفر الدوار وهو يعلم أن المدينة السكنية محاصرة ولا يمكن الدخول إليها أو الخروج منها.

وفى صباح اليوم التالى بدأ رجال أمن الشركة والبوليس يحددون أسماء للقبض على أصحابها. وتم تحديد قضيتين؛ الأولى: اتهام مصطفى خميس بأنه كان يقود مظاهرة مسلحة بالعصى الحديدية بقصد اقتحام منطقة عسكرية والإفراج عن العمال بالقوة. والقضية الثانية: قضية تجمهر وإشعال حرائق. وكان المتهم الأول مصطفى خميس والثانى محمد البقرى وآخرين. وشُكِّل مجلس عسكرى عالٍ برئاسة عبدالمنعم أمين، فحضر إلى كفر الدوار وبدأت المحاكمة فورا بمبنى النادى الرياضى للشركة ومثل أمامهم مصطفى خميس بدون محام طبعا. وسأله رئيس المحكمة هل لديك محام؟ فقال لا. فوجه الحديث إلى الصحفيين: أنتم فيكم واحد محامي؟ فأبدى موسى صبرى أنه حقوقي. ولكنه صحفى، فقال له: «زى بعضه تعالَ اترافع»، وأعطى له ربع ساعة تحدث فيها مع مصطفى خميس. وأعيدت المحاكمة ليترافع موسى صبرى بأن هذا الشخص برىء وغرّر به.. وبعد ذلك بدأت القضية الثانية. وفوجئنا باستبعاد مصطفى خميس من الاتهام فأيقنا أنه سيعدم. وحضر محمد الفولى المحامي ليترافع عن بعض المتهمين فى القضية الثانية وتحدد يوم لإعلان الحكم فى القضيتين وكان يوما رهيبا فى كفر الدوار.

فقد أُحْضِر عدد من العمال من الإسكندرية ومن شركات كفر الدوار وأُجْلِسوا القرفصاء فى ملعب كرة القدم وكل عامل أمامه عسكرى جيش وخلفه عسكرى جيش. وكانت تُحَلِّقُ فوق الملعب طائرة هليكوبتر. وفى المنصة جلس مديرو الشركة وضباط الجيش

ليعلن الحكم على مصطفى خميس فى القضية الأولى بالإعدام شنقًا وأن القائد العام قد صدَّق على الحكم. وكان مصطفى خميس صلبا شجاعا وهو يسمع هذا الحكم. ثم أعلنت باقى الأحكام فى القضية الثانية بإعدام محمد البقرى وسجن ١٤ آخرين. وتم ترحيلهم إلى السجن الحربى ومنه إلى سجن الحضرة بالإسكندرية حيث نفذ حكم الإعدام. وقد سبق الإعدام أن طلب خميس مقابلة محمد نجيب وخرجت الصحف بأن خميس سيعترف لنجيب بأطراف المؤامرة وتمت المقابلة ولم تكن هناك اعترافات لأنه لم تكن هناك مؤامرة أصلا؛ بل إنها مجرد هبة تلقائية.

وفى ١٩٥٢/٩/١٤، بينما كان يجرى إعدام الشهيدين خميس والبقرى كان هناك ضابط يمثل القيادة العامة ويعلن من فوق دبابة منشور ١٤ سبتمبر الذى تضمن موافقة الشركة على أغلب ما كان ينادى به العمال (من مطالب) بينما وكان المسجونون من عمال كفر الدوار أول من طبق عليهم من المدنيين السنة ١٢ شهرا فى السجن ولا عفو بثلاثة أرباع المدة.

الفيوم

كان «للمنظمة» صلة بمؤتمر نقابات عمال الفيوم. بدأت هذه الصلة عن طريق طه سعد عثمان، وذلك فى وقت مبكر من الأربعينيات وقبل تكوين «المنظمة». ففى إبان نهوض الحركة النقابية والعمالية – وبالذات فى منطقة شبرا الخيمة – ارتبط طه سعد عثمان بزعيم عمالى هو محمود أمين رئيس «النقابة العامة لعمال النقل الميكانيكى بمديرية الفيوم». كان محمود أمين على صلة قوية بلجنة العمال للتحرير القومى. وكان يكتب المقالات فى مجلة «الضمير» تحت اسم مستعار. وإن كان طه سعد قد ذكر فى التحقيق معه أمام النيابة أنه هو الذى كتب هذه المقالات ليبعد أى شبهة عن محمود أمين.

وفى ٢٩ أبريل ١٩٤٥، صدر قرار وزارى بحل نقابة النقل الميكانيكى بالفيوم، وجاءت حيثيات الحل متطابقة تقريبا مع حيثيات حل نقابة النسيج بشبرا الخيمة. ففى القرار:

أن النقابة ارتكبت الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٤ من القانون ٨٥ لسنة ١٩٤٢ وذلك بأن أضرب فريق منها وهم عمال «شركة سكك حديد الفيوم الزراعية» فى ١٩٤٥/١/٢٥. وأضربوا مرة أخرى فى ١٩٤٥/٢/٦ ومرة ثالثة فى ١٩٤٥/٣/٦. وأنه حكم على رئيس النقابة – محمود أمين – بالحبس شهرين مع إيقاف التنفيذ. وجاء فى الحيثيات أيضا:

أن نقابة عمال النقل الميكانيكى بالفيوم فى شكلها الحالى هى أقرب إلى الاتحاد منها إلى النقابة؛ إذ أصبحت تجمع عمال السكة الحديد الزراعية وعمال الأمنيبوس وعمال نقل البضائع وعمال الورش الميكانيكية وموظفى الحركة وذلك – حسب ما جاء فى قرار «الحل» – مما لا يجيزه القانون فى تشكيل النقابة.

ويضيف طه سعد عثمان ما يلى:

١ – إنه إذا كانت حيثيات حل نقابتى عمال النسيج بشبرا الخيمة وعمال النقل الميكانيكى بالفيوم متشابهة، فهذا راجع إلى أن ظروف تكوين النقابتين ووحدة المنهج فى حل المشاكل العمالية. وذلك من حيث اعتماد كل منهما على الحركة الجمعية للعمال فى الدفاع عن حقوقهم واللجوء إلى الإضراب.

٢ – إن المرحوم محمود أمين على زعيم عمال الفيوم استطاع – بعد جهد جهيد وبعد حل النقابة – أن يجمع شمل عمال النقل بالفيوم من جديد وأن يكوِّن الرابطة الإقليمية لعمال النقل بالفيوم تحت مسئولية طه سعد عثمان. وقام المؤتمر الإقليمى لعمال الفيوم

بأنشطة كبيرة ساهم فيها بعض أعضاء «ط.ع.»، وعلى سبيل المثال فقد رشح محمود أمين على رئيس النقابة نفسه فى الانتخابات النيابية التى جرت عام ١٩٥٠ وهى الانتخابات التى تقدم فيها محمد يوسف المدرك فى دائرة شبرا الخيمة.

غير أن محمود أمين الذى كان مرشحا لعضوية «ط.ع.» لم يوافق مع الحلقة العمالية التى كان مسئولا عنها على الانضمام إلى حزب ٨ يناير ١٩٥٨.(*)

الأنشطة الثقافية:

كان مركز الخدمة العامة بمدرسة الفيوم الثانوية الصناعية مركز إشعاع حقيقى؛ حيث كان أحد أعضاء «المنظمة» هو المشرف الثقافى للمركز، وقد تكونت فى المركز ـ من الطلاب فى الأساس ومعهم بعض الموظفين ـ جمعيات نشاط مختلفة: جمعية الثقافة والنشر وجمعية التصوير وجمعية التمثيل ولجنة الرياضة. وقد قام المركز بدور كبير أثناء العدوان الثلاثى على بورسعيد، حيث كوَّن قوافل منوعة للمرور على القرى وعرض المسرحيات الوطنية.(٤٣)

نقابة عمال اللنشات البحرية ببورسعيد

بدأ الاتصال بهذه النقابة فى وقت مبكر نسبيا قبيل إعلان «المنظمة» وذلك من خلال القيادات العمالية بشبرا الخيمة ومكتب المحاماة (يوسف درويش) وكان الخط النقابى وقتئذ يتمثل فى دعوة العمال فى كل بلاد القطر إلى تكوين لجان نقابية ولجان منطقية (جهوية) وإقامة اتحادات مهنية واتحاد عام.

ومع حل نقابة شبرا الخيمة أغلقت حكومة صدقى باشا فى الوقت ذاته أيضا نقابة عمال النقل الميكانيكى بالفيوم ونقابة عمال اللنشات البحرية فى بورسعيد. وكان رئيس هذه النقابة على شلبى الخولى.

وظل على شلبى الخولى على اتصال بمكتب المحاماة حتى وقع العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ وقام عمال اللنشات ببورسعيد بدورهم فى صد العدوان وكان على شلبى الخولى فى مقدمة الشهداء الذين تصدوا للعدوان.(٤٤)

السويس:

كان للمنظمة نشاط فى مدينة السويس، شمل تعبئة الجماهير الشعبية من أجل تحقيق المطالب الديموقراطية والمطالبة باستئناف الكفاح المسلح وطرد الاستعمار البريطانى بعد قيام حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

وفى أثناء المؤتمر الشعبى الذى أعد لاستقبال رجال ٢٣ يوليو، تم تنظيم مظاهرة كبيرة رفع فيها لمعى المطيعى شعارات الديموقراطية والحريات السياسية والنقابية والمطالبة بالكفاح المسلح.

كما كان للمعى المطيعى نشاط ملحوظ وسط معلمى السويس، هذا بجانب دوره فى حركة المعلمين على نطاق القطر.

وصدرت فى يناير ١٩٥٣ مجلة «السويس» كنشرة غير دورية وكمنبر يعبر عن مصالح

(*) انظر طه عثمان، طليعة العمال والطبقة العاملة المصرية: (١٩٤٦ - ١٩٥٨) مادة مقدمة لهيئة تحرير الكتاب، خط اليد، شبرا الخيمة ١٩٩٠، وانظر أيضا للمؤلف نفسه، كفاح عمال النسيج، من تاريخ الطبقة العاملة، القاهرة، الناشر، مدبولي (د.ت) ص ٢٣٦.

ومطالب شعب السويس. وأشرف على تحريرها لمعى المطيعى.(٤٥)

وتألفت فى السويس لجنة من الوفديين والشيوعيين وعدد من العناصر الوطنية، وقامت بتنظيم حفل لمناسبة ذكرى وفاة الدكتور عزيز فهمى المحامى وعضو الهيئة الوفدية والبرلمانى البارز والمدافع عن الحريات.

ونتيجة نشاط لمعى المطيعى قبض عليه وقدم للمحاكمة حيث حكم عليه بالسجن خمس سنوات، كما سجن أيضا فى أواخر عام ١٩٥٤، صالح الزمزمى أحد أبطال المقاومة الشعبية بالسويس الذى أصيب فى إحدى العمليات التى قام بها ضد قوات الاحتلال(٤٦) .

حواشى باب العمل الجماهيرى

الفصل الخامس - الباب السابع

(١) مجلة «كفاح الشعب»، العدد ٣ مارس ١٩٤٨، ص ٢.
(٢) مجلة «الهدف»، العددان ٢٠ و ١٩٤٨/٣/٢٦، ص ٣.
(٣) عبدالمقصود أبو زيد، محضر نقاش.
(٤) فتح الله محروس، محضر نقاش.
(٥) المصدر ذاته.
(٦) عبدالمنعم ناطورة، محضر نقاش.
(٧) فتحى خليل، محضر نقاش.
(٨) محمد محمد بدر، محضر نقاش.
(٩) فتح الله محروس، محضر نقاش.
(١٠) اقرأوا هذه الإحصائية الدامية، مجلة «كفاح الشعب»، ١٩٤٧/٩/١٥.
(١١) انظر على التوالى فى باب «صوت العامل»: الفجر الجديد، العددان ٤ و ٦ مارس، ١٩٤٦، ص ٢ والعدد ٣٢، أول مايو ١٩٤٦، ص ١٠ و١١.
(١٢) طه سعد عثمان، شهادات واقعية، نقابيون واشتراكيون يتكلمون، مركز دراسات التنمية البديلة ١٩٩٧.
(١٣) أسئلة موجهة إلى عدلى عزيز.
(١٤) المصدر ذاته.
(١٥) مظاهرات يوم فلسطين، مظاهرة شعبية فى إحدى مدن الصعيد، فى مجلة «كفاح الشعب»، ١٩٤٧/١٢/٢٨، ص ٢.
(١٦) المصدر السابق.
(١٧) أسئلة موجهة إلى عدلى عزيز.
(١٨) أخبار، فى مجلة «كفاح الشعب»، العدد الثامن، ١٩٤٧/٦/٣٠. والإشارة هنا إلى «الشبان الوطنيين» يقصد بها أعضاء «المنظمة» وأيضا المنتمون إلى «الطليعة الوفدية».
(١٩) أسئلة موجهة إلى عدلى عزيز.
(٢٠) المصدر السابق.
(٢١) نبيل عزين، محضر نقاش.
(٢٢) أسئلة موجهة إلى عدلى عزيز.
(٢٣) المصدر ذاته.
(٢٤) المصدر ذاته.
(٢٥) المصدر ذاته.
(٢٦) المصدر ذاته.
(٢٧) المصدر ذاته.
(٢٨) نبيل عزين، محضر نقاش.
(٢٩) عبيد مرجان، محضر نقاش.
(٣٠) يضيف عبيد مرجان أن حكومة الرئيس عبدالناصر أدخلت تعديلات مهمة فى عام ١٩٦٤ على قانون الإصلاح الزراعى. فصدرت تشريعات تنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر، وثبتت الفلاح فى الأرض، وتم رفع أجر العامل الزراعى. ولعبت الجمعيات الزراعية دورا فى تحرير الفلاحين من تحكم التجار. وإن كل هذه كانت جوانب إيجابية على الرغم من أن الجمعيات الزراعية وقعت فى براثن القرارات (الإدارية) العلوية.
(٣١) عبيد مرجان، محضر نقاش.

(٣٢) المصدر ذاته.
(٣٣) المصدر ذاته.
(٣٤) وليم زكي، محضر نقاش.
(٣٥) المصدر ذاته.
(٣٦) طه سعد عثمان، مادة مكتوبة، مقدمة لهيئة تحرير الكتاب سبق ذكره.
(٣٧) وليم زكي، محضر نقاش.
(٣٨) فايز علام، محضر نقاش.
(٣٩) المصدر ذاته.
(٤٠) المصدر ذاته.
(٤١) المصدر ذاته.
(٤٢) المصدر ذاته.
(٤٣) طه سعد عثمان، الطبقة العاملة المصرية، ١٩٤٦/١٩٥٨، مادة نقدية بخط اليد سبق ذكره.
(٤٤) يوسف درويش، محضر نقاش.
(٤٥) نسيم يوسف، محضر نقاش.
(٤٦) المقاومة الشعبية، أخبار، يوليو ١٩٥٣، ونسيم يوسف، محضر نقاش.

الفصل السادس

مجالات السلام والحركة النسائية المصرية

■ حركة أنصار السلام.

■ العمل النسائى.

- الأسلوب.
- العاملات فى الحركة النقابية.
- الدفاع عن المعتقلين والمسجونين السياسيين.
- جمعية رباب البيوت.

العمل الجماهيرى فى حركة أنصار السلام

فى عام ١٩٤٩، صدر عن مجلس السلام العالمى النداء المعروف «بنداء استكهولم»، وفيه دعا كل ذوى النيات الطيبة فى العالم إلى التوقيع على ندائه الذى اشتمل على مطلبين:

الأول: تحريم استخدام الأسلحة الذرية، والثانى: اعتبار الدولة التى تبدأ باستخدام هذه الأسلحة مجرمة حرب.

وتوالت بعد ذلك قرارات مجلس السلم العالمى فيما بين ١٩٥٠ و١٩٥٥. وهى القرارات التى صدرت عن مؤتمرات عالمية أو عن اجتماعات موسعة عقدها المجلس. فكان منها على سبيل المثال «نداء وارسو» عام ١٩٥٠ الذى دعا إلى تسوية مشكلة الحرب الكورية عن طريق التفاوض السلمى وإلى سحب القوات العسكرية الأجنبية من البلاد التى تحتلها.

وفى عام ١٩٥١ صدر «نداء برلين» الداعى إلى عقد ميثاق سلام بين الدول الخمس (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا والصين الشعبية). وإلى تحريم استخدام القنبلة الهيدروجينية فى النزاعات المسلحة. واستمر مجلس السلم يطور برنامجه فيما يصدره من نداءات متوجها إلى ومعتمدا على حركة سلامية عالمية متزايدة القوة والاتساع.

وقد قامت «المنظمة» بتوجيه أعضائها إلى المشاركة فى جمع التوقيعات على نداءات مجلس السلم العالمى. وبدأت بتعريف الأعضاء بأهداف حركة أنصار السلام العالمية وبطبيعتها وأسلوب العمل فى صفوفها. وفى هذا الاتجاه استمرت مطبوعات «المنظمة» تلح على ما يلى:

١ - إن هدف حركة السلام العالمية هو منع المجزرة العالمية التى يحضر لها الاستعمار العالمى وهو أمر تفرضه ضرورة الحفاظ على الحياة الإنسانية من الإبادة وحتى لا تتبدد ثمار العمل الضخم الذى أبدعته البشرية فى كل نواحى الحياة.

٢ - انه لكى تقوم حركة سلام حقيقية فى مصر، ولكى تتخذ الحركة المواقف الصحيحة، لابد أن تصبح حشدا جماهيريا واسعا يلتقى فيه جميع الناس ذوى النيات الطيبة بغض النظر عن توجهاتهم ومواقفهم الحزبية والمذهبية. وأنه فى هذا تكمن بالدقة القوة الحقيقية للحركة.

٣ - يتركز برنامج حركة أنصار السلام - فى خطوطه العريضة - فيما دعا إليه مجلس السلم العالمى: من تحريم أسلحة الإبادة الشاملة ذرية كانت أو هيدروجينية أو جرثومية. وتدمير المخزون منها، وفرض الرقابة على إنتاجها، وتخفيض التسلح عموما. وحل المشكلات الدولية بالطرق السلمية. واحترام حق جميع الأمم فى تقرير مصيرها وإدانة فرض وجود قوات أجنبية فى البلاد التابعة والمستعمرة. وفى تصور «المنظمة» أن هذا البرنامج يساند بقوة برنامج حركة التحرر الوطنى المصرية ويلتقى معه من حيث إن هذه الحركة تكافح من أجل الاستقلال ورفض القواعد العسكرية والارتباط بأحلاف عدوانية.

٤ - إن جوهر حركة السلام باعتبارها حشدا واسعا لذوى النيات الطيبة يحدد أسلوب العمل فى صفوف الحركة. فيأتى فى المقدمة أسلوب المناقشة الحرة والإقناع بدون ضغط، ولا يجوز بالتالى إخضاعها أو توظيفها لأى أغراض حزبية أو حلقية وذلك بما يحولها إلى منابر للجدل الحزبى أو إلى كيانات مكتبية منعزلة عن الناس.

وتكونت فى مصر هيئة قيادية للعمل السلامى فى مصر تحت اسم «اللجنة التحضيرية المصرية لأنصار السلام». وكان السكرتير العام للجنة هو المرحوم الأستاذ يوسف حلمى المحامى، عضو الحزب الوطنى الجديد، وصاحب مجلة «الكاتب». وكان من بين أعضاء اللجنة التحضيرية عضو «المنظمة» حسن صدقى.

وفى يناير ١٩٥١ أصدرت اللجنة التحضيرية بيانا يشرح سياستها وأهدافها. ونشط أعضاء «ط.ع.» للتعريف بأهداف حركة أنصار السلام والدعوة إلى الالتحاق بصفوفها والنشاط فى لجانها.

واهتمت «المنظمة» بأن تقوم القيادات العمالية المعروفة لجماهير العمال على النطاقين القومى والمحلى بدورها فى حركة السلام. وفى عام ١٩٥١ صدرت المطبوعات التالية:

١ – «لماذا نحن من أنصار السلام؟» وهو كتيب للمرحوم فؤاد عبدالمنعم، وهو من القيادات العمالية فى شبرا الخيمة وسكرتير لجنة أنصار السلام فى دمنهور شبرا.(١)

٢ – «من أجل ميثاق بين الخمسة الكبار» (٢) وهو كتيب لمحمد يوسف المدرك.

٣ – كما أصدر المدرك خطابا موجها إلى «زملائه العمال»(٣) يشرح فيه قرار مجلس السلم العالمى (نداء برلين)، الخاص بإبرام ميثاق سلام بين الدول الخمس الكبرى لتفادى وقوع نزاح مسلح بينها. وأهاب المدرك بالعمال أن يجمعوا التوقيعات على هذا النداء.

وكان المدرك قد وجه الخطاب بصفته «مندوب نقابات عمال مصر فى مؤتمر النقابات العالمى».

٤ – وكتب محمود العسكرى «مشروع مارشال والنقطة الرابعة» وهو كتيب قدمه الكاتب باسم «أنصار السلام بشبرا الخيمة».(٤)

ويذكر محمد أبوسيف من قيادات العمال بشبرا الخيمة أنه كانت فى هذه المنطقة لجان للسلام وأنه تم جمع الألوف من التوقيعات فى المصانع على نداءات مجلس السلم العالمى. وكان العمال يوزعون أيضا كتاب فؤاد عبدالمنعم شحتو «لماذا نحن من أنصار السلام؟».(٥)

وفى شبرا الخيمة أيضا، رشح عدد من نقابات شبرا الخيمة العاملة زينب العسكرى لتسافر إلى فيينا لحضور اجتماع مجلس السلم العالمى الذى انعقد فى ٣٠ مارس ١٩٥٤، غير أن سلطات الأمن حالت بينها وبين السفر.(٦)

وفى عام ١٩٥٤، رشح مجلس إدارة نقابة عمال نسيج القاهرة وضواحيها إبراهيم مرسى عضو «المنظمة» وسكرتير أول النقابة لتمثيل عمال مصر فى مؤتمر فيينا. لكن وزارة الداخلية منعته وتولى الشاعر المعروف المرحوم عبدالرحمن الشرقاوى تقديم الأوراق التى تفوض إبراهيم مرسى بتمثيله فى المؤتمر. وعندما ذكر عبدالرحمن الشرقاوى اسم إبراهيم مرسى أمام المؤتمر صفق الحضور وأرسل المجلس إليه خطابين يعرض فيهما استعداد المجلس لتلبية ما يراه لازمًا لخدمة قضية السلام فى بلده. ومع ذلك، وفى هذا السياق ألقت الحكومة القبض على إبراهيم مرسى وعلى صلاح هلال سكرتير نقابة عمال النسيج الميكانيكى بشبرا الخيمة.(٧)

ويذكر محمد عبدالجواد القطان سكرتير النقابة العامة لعمال النسيج بالقاهرة وضواحيها، أن مجلس إدارة النقابة اتخذ بالإجماع – باسم ٢٦ ألف عامل هم أعضاء النقابة – قراراً بتأييد «نداء برلين»، كما أنه جُمعت فى مصانع النسيج بالقاهرة وضواحيها آلاف التوقيعات.(٨)

وفى الإسكندرية أسس عضو «المنظمة» محمد محمد بدر، رئيس نقابة عمال ستيا،

لجنة سلام بحى الحضرة وحرص على أن تتكون قيادة اللجنة بالانتخاب من مجموع المنضمين إليها.(٩) وعلقت «المقاومة الشعبية» على أنشطة العناصر العمالية من أعضاء «المنظمة» فى العمل السلامى فأشارت:

إلى أنه بدأت فى الأسابيع الأخيرة حركة فى صفوف العمال لجمع الإمضاءات على قرار مجلس السلم العالمى الذى يطالب بتحريم القنابل الهيدروجينية والقنابل الجرثومية ويطالب الحكومات المختلفة بالانضمام الى معاهدة تحريم استخدام هذه الأسلحة. وأن الكثيرين رحبوا بالتوقيع على النداء. «وأنه كان من الأحداث المهمة فى تاريخ العمال المصريين أن عددا من النقابات وافقت رسميا على نداء السلام، وكان منها: نقابة عمال نسيج القاهرة، نقابة نسيج المحلة الكبرى والمنصورة، ونقابة البوتاجاز بالقاهرة، ونقابة النسيج الميكانيكى بشبرا الخيمة، ونقابة عمال طلاء المعادن ونقابتان بالإسكندرية.(١٠) واستحقت هذه النقابات الشكر من مجلس السلم العالمى.(١١)

والملاحظ أن معظم اللجان التى كونها أعضاء «المنظمة» من العمال كانت لجان أحياء. نذكر منها: لجنة أنصار السلام بحى الخليفة (القاهرة)، ولجنة أنصار السلام بشبرا الخيمة وكان سكرتيرها طه فودة. ولجنة أنصار السلام بدمنهور شبرا .وكذلك نشط مثقفون وطلاب من أعضاء «المنظمة» نشاطا ملحوظا لتكوين لجان سلام فى بعض الأحياء. ويشير أديب ديمترى إلى المحاولات التى بذلت فى حى شبرا مصر لدعوة الناس العاديين وتوجيه الحديث إليهم مباشرة. وكانت الدعوة فى بعض الأحيان تتخذ شكل حوار حقيقى. ففى إحدى المرات علق أحد الحاضرين بالمقهى - وكان عائدًا لتوه من معارك الفدائيين بالقنال عام ١٩٥١، وبعد أن أصيب فى يده - فتساءل: كيف تتفق هذه الدعوة مع المعركة المسلحة فى القنال. وكانت فرصة مواتية لتوضيح علاقة السلام بالحركة الوطنية ودار الحديث على مستوى جمهور المقهى.(١٢)

ومن قبيل هذه الجهود أيضا فى حى شبرا مصر؛ النشاط السلامى فى الكنائس والاستعانة ببعض العناصر القبطية المعروفة ذات التوجه اليسارى للحديث إلى المصلين. وحدث هذا فى شبرا مصر بكنيسة مسرة وكنيسة الملاك.

وفى القاهرة أيضا عمل عبدالحميد الأزهرى على تكوين لجنة بحى الأزهر وكان نشاطها محسوسا فى الحى، وكانت تصدر نشرة غير دورية تحت اسم «حمامة السلام».(١٣) وكانت كلمة العدد عن مؤتمر الدفاع عن حقوق شعوب الشرقين الأدنى والأوسط.. وكان مجلس السلم العالمى قد اتخذ قرارا بعقده فى بيروت. وكانت «المنظمة» قد أعادت نشر النص الكامل لقرارات المؤتمر وتولى أعضاء «المنظمة» مع أنصار السلام توزيعه. وكانت نشرة حى الأزهر تحتوى أيضا على موجز لأنباء حركة السلم فى الداخل والخارج. وتصدّر الموجز كلمة «للبطل الشهيد عباس سليمان الأعصر من من أنصار السلام، الذى استشهد بمنطقة القناة فى معركة مع العدو».. وعلقت مجلة «النشرة» على ذلك بقولها: «وهكذا يؤمن أنصار السلام إيمانا عميقا بوجوب طرد الاستعمار لتدعيم السلام».

وذكرت «النشرة» أن عدد التوقيعات على نداء برلين الخاص بعقد ميثاق بين الخمسة الكبار فى مصر قد وصل إلى ٤٥ ألف توقيع. وأهابت النشرة بالشعب أن يعمل على زيادة التوقيعات. «فإن كل توقيع هو ضربة موجهة إلى صدر الاستعمار».(١٤)

وفى أول مارس ١٩٥٤ فجرت الولايات المتحدة القنبلة الهيدروجينية فى جزيرة بيكينى بالمحيط الهادى: ونظرا لأن قوة السلاح الجديد تفوق بأضعاف مضاعفة قوة القنبلة الذرية

فقد أصدر مجلس السلم العالمى نداءً «خاصا» لتحريم هذا السلاح، ودعا إلى عقد جلسة خاصة فى آخر مايو ١٩٥٤ للنظر فى الأمر. ودعت المنظمة الأعضاء إلى أن يجمعوا التوقيعات لتحريم هذا السلاح الجديد. فأعادت نشر قرار مجلس السلم العالمى ودعت الموقعين على القرار إلى إرسال التوقيعات إلى السيدة سيزا نبراوى عضو مجلس السلم العالمى وإلى السيد رئيس الوزراء وإلى الصحف(١٥).

وتشير مطبوعات «المنظمة» إلى أن اهتمامها بالعمل السلامى فى ارتباطه بقرارات مجلس السلم العالمى قد استمر - على الأقل - إلى ما بعد عام ١٩٥٥. وفى هذا، لم تتوقف «المنظمة» عن تقييم ومتابعة أوضاع حركة السلام المصرية؛ خاصة منذ أن تكونت «اللجنة التحضيرية المصرية لأنصار السلام». لكن هذا التقييم، الذى - تضمن فى آن واحد نقدا لأوجه القصور الشديدية فى عمل «اللجنة التحضيرية»، قد تضمن أيضا نقدا ذاتيا لدور «المنظمة». فعلى الرغم من أن «المنظمة» جمعت أكثر من نصف التوقيعات التى تم جمعها على نطاق القطر (٢٢ ألف - أربعين ألف توقيع)، وعلى الرغم من المطبوعات التى صدرت والبيانات والمنشورات العديدة التى وزعت(١٦)، فإن «المنظمة» اعتبرت نفسها فى وقت مبكر مسئولية مباشرة عن انكماش العمل السلامى. ذلك أننا:

١ - اعتمدنا اعتمادا رئيسيا على تكوين لجان سلام مستقلة فى الأحياء بدلا من تكوينها فى داخل الاحتشادات (النقابات، المدارس، الجمعيات... الخ). ومن هنا بدت تلك اللجان منكمشة ومنعزلة عن كتل الجماهير فى أماكن احتشادها.

٢ - استجبنا لعناصر الاستفزاز داخل اللجان وضيعنا الوقت فى مناقشات ضارة بدلا من أن نوفر الجهد للعمل السلامى.

٣ - لم نهتم بأن نكسب للحركة شخصيات مرموقة تمثل شيئا بالنسة للرأى العام.(١٧)

وانطلاقا من الوعى بالنواقص فى عمل «المنظمة»، وجهت الأعضاء فى تقرير آخر إلى عدد من الواجبات. فدعا التقرير إلى ما يلى:

١ - التركيز فى الدعاية السلامية على الكفاح ضد نشوب الحرب من أجل أسباب إنسانية عامة (حماية مصر وشعبها من ويلات الحرب)، وربط قضية السلام بالقضية الوطنية.

٢ - إبطال السياسة الحزبية فى حركة السلام وعدم إقحام هذه الحركة فى السياسة الداخلية بأحداثها وأحزابها، محافظة على طابعها الدولى العام وعلى دعوتها إلى التعاون والتضامن الدوليين.

٣ - وضع الأعمال التنظيمية للحركة فى المرتبة الثانية من أعمال لجان السلام حتى تصبح حركة السلام «حركة» بكل ما لهذه الكلمة من معان عامة.

٤ - العمل على ضم الشخصيات المحلية والقومية فى المجالات المختلفة، هذه الشخصيات التى تمثل هيئات دينية وثقافية وفنية وخيرية ورياضية وعلمية وتربوية.. الخ.

٥ - توسيع قاعدة اللجان الفرعية توسيعا كبيرا؛ بحيث تصبح غالبيتها الكبرى من الناس البسطاء.

٦ - العمل على أن تكون عضوية العناصر الشيوعية فى اللجان الفرعية بنسبة ضئيلة جدا حتى تزول عن هذه اللجان صفتها الحزبية.

٧ - بث دعاة السلام فى الهيئات الجماهيرية المختلفة لجذبها وكسب أفرادها إلى حركة السلام.

٨ - توجيه لجان الأحياء السلامية إلى الحى لبث الدعاية السلامية فى الأوساط العمالية لتكوين لجان سلام فى النقابات والمصانع واللجان المصنعية.(١٨)

فى الوقت ذاته، وفى عام ١٩٥١ أيضا، لم تكتف «المنظمة» بكتابة تقارير ومقالات موجهة للأعضاء؛ ولكن حاولت عن طريق النشر العلنى أن توضح مسئولية هيئة تحرير مجلة «الكاتب» التى عرفت بأنها مجلة «اللجنة التحضيرية المصرية لأنصار السلام».. ففى كتيب لكل من طه محمد فودة سكرتير أنصار السلام بشبرا البلد، وفؤاد عبدالمنعم، سكرتير أنصار السلام بدمنهور شبرا، حاول الكاتبان أن يوضحا - استنادا إلى العديد من الوقائع - أن هيئة تحرير «الكاتب» لم تكن فى مستوى مسئولياتها باعتبارها المنبر الناطق بلسان اللجنة التحضيرية المصرية لأنصار السلام وتتلخص بإيجاز شديد - بعض أخطاء المجلة فيما يلى:

١ - لم تكن مجلة «الكاتب» مجلة لأنصار السلام بقدر ما كانت مجلة حزبية تستدعى قوى سياسية وتتحالف معها وتستبعد قوى سياسية أخرى وتهاجمها. فكانت تدعو إلى تكوين «جبهة ديموقراطية» يدخلها أنصار السلام والحزب الاشتراكى (مصر الفتاة) والحزب الوطنى الجديد (اللجنة الإدارية) والإخوان المسلمون والمنظمات التقدمية (الماركسية)، فى الوقت الذى تركز فيه هجومها على حزب الوفد ولا جدال فى أن الوفد ليس معصوما أو محصنا ضد النقد بالغا ما بلغت شدته، مادام هذا النقد يتم فى إطار الصراعات الحزبية. وإنما يكمن الخطأ هنا فى أن حركة أنصار السلام - بطبيعة تكوينها وأهدافها - لا تدخل فى تكتلات حزبية ضد قوى حزبية أخرى. هذا من حيث المبدأ. وفى التطبيق دللت الوقائع على أن هناك نوابا وشخصيات وفدية معروفة يناصرون فعلا حركة أنصار السلام ويوقعون نداءاتها ويطلبون الانضمام إليها. فنقد سياسات حكومة الوفد تحت عباءة حركة أنصار السلام - بما يصل أحيانا إلى مستوى المهاترات الشديدة - هو أمر لا يتفق مع طبيعة الحركة ومناهجها فى العمل لكسب أوسع دائرة من ذوى النيات الطيبة إلى صفوفها.

٢ - إن وجود اللجنة التحضيرية المصرية وهيئة تحرير «الكاتب» فى إطار تشكيل حزبى وإطار ما سمى وقتئذ «بالجبهة الديموقراطية» التى تضم مجموعة الأحزاب التى أشرنا إليها، لا ينسجم إطلاقاً مع المنطلقات الأساسية للحركة العالمية لأنصار السلام. ذلك أن فى «الجبهة الديموقراطية» حزباً يرفع شعارات إبادة اليهود واستعمار السودان، وحزبا آخر يطالب بوضع قضية السلام بعد انتهاء الحرب والجهاد - على اتساع العالم - ضد غير المسلمين.

٣ - لم تقم مجلة «الكاتب» بالدور التثقيفى الديموقراطى المنتظر من مجلة تقود حركة أنصار السلام فى مصر. ويتمثل هذا الدور فى شرح نداءات مجلس السلام العالمى شرحا يقنع الناس بمضمون هذا النداء أو ذاك قبل التوقيع عليه. لذلك وجدنا المجلة تقدم «نداء برلين» وتطرحه للتوقيع بالعبارة التالية: «إن تخلف أى مواطن عن تعضيد هذه الحركة هو تخلف عن تدعيم الكفاح ضد الاستعمار». فهنا يكون المواطن المطلوب توقيعه بين أمرين كلاهما محرج، فهو: إما أن يوقع بدون فهم وبالتالى بدون اقتناع، وإما أن يكون - عند المجلة - متخلفا عن مكافحة الاستعمار.

٤ - لم تقم مجلة «الكاتب» بواجبها فى الدفاع عن أعضاء لجان السلام فى مواجهة تحرش الإخوان المسلمين بهم. فقد حدث أن اشتكى بعض أنصار السلام فى المنيا من أن شعبة الإخوان هناك تراقبهم وتسلمهم للبوليس. وعلقت المجلة على ذلك بقولها: يظهر أن بعض تعليمات القيادة إلى إخواننا (الإخوان المسلمين) قد فهمت لديهم خطأ. هذا مع العلم بأن ما حدث فعلا هو أن شكاوى أنصار السلام من مضايقات الإخوان اقترنت بالإرهاب البوليس فى أكثر من مكان: الإسكندرية والفيوم والمنيا.(١٩)

ونصل مما تقدم إلى أن هذه المواقف التى ذكرناها لمجلة «الكاتب» واللجنة التحضيرية كانت مبعث خلافات وجدل شديد داخل العديد من لجان السلام وذلك بما حدًّ من فاعليتها . وواصلت «المنظمة» دعوتها إلى الأعضاء بالعمل على جمع التوقيعات على النداءات المتتالية لمجلس السلم العالمى. ففى فبراير ١٩٥٥ دعا المكتب السياسى «للمنظمة» جميع الوطنيين الشرفاء.. جميع المصريين بغض النظر عن اختلافاتهم السياسية والحزبية، الوفديين منهم والإخوان وأعضاء هيئة التحرير والشيوعيين، والعمال والفلاحين والطلاب، ورجال الفكر والعلماء والمثقفين، دعا كل هؤلاء إلى أن يتحدوا فى الكفاح من أجل حماية السلم ومنع استخدام الأسلحة الذرية التى لا تفرق بين مصرى وآخر، وإلى التعاون مع شعوب العالم أجمع من أجل توسيع استخدام الطاقة الذرية فى المجالات السلمية.(٢٠)

وفى مايو ١٩٥٥، دعت اللجنة المركزية «لطليعة العمال» جميع المواطنين على اختلاف مذاهبهم وأحزابهم إلى توسيع حملة جمع التوقيعات على «نداء فيينا» الذى يطالب بمنع نشوب حرب عالمية ثالثة وبوقف استخدام أسلحة التدمير الشامل وإنتاجها .(٢١)

وفى هذا اهتمت «المنظمة» بسفر اثنين من أعضائها إلى فيينا ممثلين لنقابات عمالية فى القاهرة وشبرا وهو الأمر الذى سبقت الإشارة إليه. ولم يتوقف العمل السلامى «للمنظمة» حتى نهاية عام ١٩٥٧. وحتى فى السنوات التى اشتدت فيها ضغوط ثورة ٢٣ يوليو على الشيوعيين طرحت «المنظمة» على الأعضاء فكرة تكوين لجان سلامية نصف سرية. غير أنه مع بداية التحولات فى السياسة الخارجية، طرحت على الأعضاء فكرة تكوين ما عرف باسم «لجان باندونج» للدعوة إلى قرارات مؤتمر باندونج ثم أوحت بعد ذلك أحداث الثورة الجزائرية بضرورة اشتراك أعضاء «المنظمة» فى جمع توقيعات تطالب بإنقاذ المناضلة الجزائرية جميلة بوحريد وبالإفراج عنها.

العمل النسائى الجماهيرى

مدخل:

فى الفترة التى سبقت إعلان تكوين «المنظمة» فى ١٩٤٦، اتجه نشاط المؤسسين مع الحلقات التى حولهم إلى استكشاف مساحة النشاط النسائى فى مصر. وانعكس هذا على مستويين:

الأول: التعرف المباشر والشخصى على بعض الهيئات والشخصيات النسائية القائمة؛ فتم الاتصال «بالحزب النسائى الوطنى» ورئيسته السيدة فاطمة نعمت راشد، وكان الحزب يصدر مجلة «فتاة الغد». وتردد على الحزب يوسف درويش وأحمد رشدى صالح وأبو سيف يوسف. وكان ذلك فيما بين ٤٣ - ١٩٤٤.

الثانى: هو طرح بعض المطالب المتعلقة بالحقوق السياسية والاجتماعية التى حرمت منها المرأة المصرية. وفى هذا طالب برنامج لجنة العمال للتحرير القومى (أكتوبر ١٩٤٥) للمرأة بحق الانتخاب والترشيح للبرلمان، ومساواة العاملات بالعمال فى تحديد ساعات العمل وفى الأجر، وإنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال والحمامات والمغاسل فى المدن والبنادر والقرى.

بدأت «المنظمة» تلتفت إلى أن المواقع المتقدمة التى انتقلت إليها حركة عمال النسيج - (الرجال) من حيث درجة الوعى والتنظيم والمكاسب التى تحققت، خاصة فى شبرا الخيمة – قد أخذت تولّد داخل كتلة العاملات، فى بعض مصانع المنطقة، تحركات تلقائية من قبل العاملات اللواتى كن يعانين من تدنى الأجور وقسوة ظروف العمل.

وكان من الطبيعى أن تقارن العاملات بين أوضاعهن المتردية وأوضاع العمال الذين تمكنوا من تحقيق مكاسب مهمة فى مجال الأجور وشروط العمل. وكان من بين العاملات زينب أحمد عيسى العاملة بمصنع الصوف التى بدأت تدافع عن حقوق زميلاتها. وفى هذا السياق التقت بمحمود العسكرى (وأصبحت زوجته فيما بعد).

بعد ذلك بدأ عمل «المنظمة» فى صفوف عاملات النسيج بشبرا الخيمة وتابعت «ك.ش.» منذ ١٩٤٧ الكتابة عن كفاح العاملات، ليس فقط من أجل مطالبهن الاقتصادية، بل ومن أجل الانضمام إلى صفوف الحركة النقابية ذاتها والمشاركة فى قيادتها.

ومنذ النصف الثانى من الأربعينيات اتسعت دائرة العناصر النسائية المرتبطة بالمنظمة لتشمل إلى جانب العاملات فى الحركة النقابية فئات أخرى من الطالبات وربات البيوت والمثقفات، وهو ما سوف نشير إليه تحت العناوين التالية:

- أسلوب «المنظمة» فى العمل النسائى.
- العاملات فى الحركة النقابية.
- التحرك دفاعا عن المعتقلين والمسجونين السياسيين .
- جمعية رباب البيوت.

أما فيما يتعلق بالمشاركة فى الشأن السياسى العام فيرجى الرجوع إلى الحركة الجماهيرية فى الجامعات والأحياء؛ خاصة فى فترة العدوان الإمبريالى الإسرائيلى عام ١٩٥٦.

«م»

أسلوبنا فى العمل النسائى(٢٢)

فى عام ١٩٤٧ نشرت مجلة «الهدف» تقريرا تحت عنوان «أسلوبنا فى العمل النسائى»، تضمن المنطلقات الرئيسية التى تحكم عمل التنظيم فى محيط المرأة المصرية.

١ - للنساء فى مصر خصوصية وللعمل النسائى خصوصية: فبالإضافة إلى أن للنساء مميزات اجتماعية ونفسية مختلفة عن الرجال، بما يترتب على ذلك من آثار، فإن النساء فى مصر يعانين فى غالبيتهن الساحقة من التأخر الاجتماعى الذى ينعكس على أوضاعهن الاقتصادية وحرمانهن من عدد من الحقوق الاجتماعية والسياسية، الأمر الذى ينعكس بدوره على الصفات النفسية للمرأة وعلى قلة اهتمامها بتحصيل المعارف والشئون السياسية.

وهذا التحليل لا يتضمن - على أى وجه - احتقاراً للمرأة المصرية، بل على العكس تحتم علينا الأوضاع المتردية للمرأة المصرية أن نهتم بأحوال النساء المصريات بما يساعدهن على أن يعشن عيشة الكرامة...

٢ - إن أحوال النساء ترتبط بأحوال المجتمع كله. فقبل ثورة ١٩١٩ كانت المرأة أقل اشتراكا من الرجل فى الحياة العامة. ولكن فى عصر صعود الثورة الوطنية برز الاهتمام بأحوال المرأة (كتابات قاسم أمين.. الخ).

٣ - ويترتب على ما تقدم أنه يتعين أن تقوم المرأة بكفاح مزدوج لغرض مزدوج. فعليها أن تتحرر من القيود الاقتصادية والاجتماعية التى تقيدها بصفتها امرأة حتى تمتلك حقوقها كإنسان وكمواطن. ومن جهة أخرى، عليها أن تتحرر بصفتها إنسانة ومواطنة من القيود المفروضة على الإنسانية والوطن، أى من الاستعمار والاستغلال.

٤ - ولكن كيف نساعد المرأة العضو فى صفوف «المنظمة» على القيام بمهامها السياسية والاجتماعية؟ لابد أن نتذكر أن للعمل النسائى أهمية كبرى.. فالنساء هن نصف المجتمع ولتجنيدهن فى الكفاح التحريرى أكبر الأثر فى تجنيد الشعب فى سبيل هذا الكفاح. كما أن هناك مثلا يقول: إن النساء هن المدفعية الثقيلة فى النضال من أجل الاشتراكية.

٥ - وإذا كان الأمر كذلك، فإنه يتعين أن نبحث عن الأسلوب الأمثل لتنظيم النساء فى داخل «المنظمة»، وهنا نجد أنفسنا بين اتجاهين:

الأول: ينحو فى قضايا التنظيم إلى عزل النساء عزلا مطلقا عن الرجال. والاتجاه الآخر يذهب إلى الأخذ بنظام مجموعات مختلطة من الرجال والنساء. ونحن نرفض كلا الأسلوبين؛ فالأسلوب الأول يعكس توجها رجعيا، والأسلوب الثانى يهدد بأضرار ذات طابع أخلاقى؛ فضلا عن أنه ربما ضاعف من عقد النقص عند النساء.

وعندنا أن الأسلوب الأفضل حاليا، هو تكوين مجموعات نسائية صرفة، تجذب إلى الحركة عددا كبيرا من النساء دون أن يصطدمن بالأخلاقيات والعادات والتقاليد الخاصة بالنساء فى مصر. هذا بالإضافة إلى أن فصل العمل النسائى سيمكن «المنظمة» من الالتفات إلى هذا العمل التفاتا كبيرا ومن تخصيص وقت كاف للحركة كلها لكى ينهض العمل النسائى ويزدهر.

٦ - لكن هذا لا يعنى بالطبع أن العمل النسائى سيفصل كلية عن العمل العام؛ بل إننا نرى أن هذا الفصل واجب فى المستويات الأدنى من التنظيم. ولكن - على سبيل المثال - ربط العمل النسائى بحركة «المنظمة» كلها يعنى، فى الوقت نفسه، تمثيل العمل النسائى فى لجان الأقسام والمناطق. كما أنه يمكن انتداب رجال لفترة مؤقتة لمساعدة عمل نسائى

معين يحتاج إلى خبرة ومران. وتدلنا خبرة الرفيقات فى المغرب العربى على قدرتهن على النهوض بالحركة النسائية وذلك عندما تجمعن فى مؤتمر حضرته مئات من النساء وهن محجبات. وهو الأمر الذى يبرهن على أن هذه التقاليد لا يمكن أن تكون عائقا حقيقيا لكسب الأقسام الواسعة من النساء.

وفى إطار هذه الخطوط العامة سنقدم بعض تجارب «المنظمة» فى العمل النسائى.

العاملات فى الحركة النقابية:

فى حديث أجرته «كفاح الأمة» مع إحدى عاملات شبرا الخيمة(٢٣)، تحدثت العاملة، فأشارت إلى أنه منذ عام ١٩٤٢، وقفت العاملات بجانب العمال يشاطرنهم فى وجوب الحصول على مطالبهم، وشاركن العمال فى معظم الإضرابات التى خاضوها. ولكن حركة العاملات بدت فى ذلك الوقت المبكر من الأربعينيات متخلفة بعض الشىء عن حركة زملائهن من العمال. وكان هذا راجعا لأسباب ذاتية وموضوعية منها ضعف وعى العاملات بأهمية تنظيم صفوفهن وبالتضامن مع الحركة المطلبية للعمال.. ثم بسبب الضغوط الاجتماعية الواقعة عليهن من عائلاتهن.

وفى عام ١٩٤٢، تكتل جميع عمال وعاملات شركة الصوف بشركة «المحلات الصناعية» بمسطرد (شبرا الخيمة) وتقدموا بمطالب موحدة. وتفاوض العمال والعاملات حول هذه المطالب مع لجنة التوفيق فاستجابت لجميعها فيما عدا مطلب المساواة فى الأجر بين العامل والعاملة. وهو ما قابلته العاملات بالثورة على القرار والتوقف عن العمل. لكنهن قوبلن بالقسوة والعنف من جانب البوليس ورؤساء الشركة، الأمر الذى اضطر العمال والعاملات إلى الإضراب ١٥ يوما. وعند رجوعهن أجبر البوليس العاملات على استئناف العمل وأخذ عليهن تعهدات تضر بحقوقهن ورفض العمال هذه الإجراءات(٢٤) المتعسفة. وبينما انقسمت العاملات بسبب اختلاف مواعيد العمل؛ استمر العمال فى الإضراب عشرة أيام أخرى. وتدل الطريقة التى انتهى إليها الإضراب على أن قيادة عاملات بعض العنابر غير واعية من كل الوجوه، كما تدل على وجود عناصر ضعيفة لا تعمل لمصلحة العاملات.

وتضيف كاتبة المقال: إن الأمر تكرر فى هذا المصنع عام ١٩٤٧. فعندما نقلت عاملات الرفى والتنظيف إلى مكان بعيد عن المنطقة التى يعمل فيها العمال، بدأت العاملات يشعرن بالضعف وأخذت حقوقهن فى الضياع. فقد أنقصت الشركة الإجازة السنوية إلى سبعة أيام بدلا من عشرة. وتقدمت العاملات بشكوى ولكن لم يُنظر فيها. ولم يدافعن عن حقوقهن ولم يضربن. وكان ذلك للأسباب التالية:

- دخول عاملات مستجدات وهن أغلبية - لا يدرين شيئاً عن حركة العاملات ومطالبهن وحقوقهن.
- وجود عاملات فقيرات جدا.
- عدم وجود عناصر مكافحة فى وسطهن.

على أن هذه الوقائع لا تعنى أن هذا الوضع كان يمكن أن يظل على حاله. بل كان لابد أن يتغير بعد نزول المرأة إلى العمل. فقد اتسع تفكيرها فى المصنع عبر محاولاتها تحسين إنتاجها ورفع أجرها، وبسبب إحساسها بسلطان الدولة السياسى، وبدور طبقة العمال، وبأهمية أن تقف فى الميدان بجانب الرجل لرفع الاضطهاد الواقع على العمال.(٢٥) وهكذا وجدنا أن معظم العاملات فى شبرا الخيمة يفكرن فى الاشتراك فى النقابة. وكان هذا فى عام ١٩٤٤. وبذلن جهودا كثيرة حتى أمكنهن إقناع ممثلى النقابة فى المصانع - وتمكن

هؤلاء بدورهم من إقناع مجلس إدارة النقابة - باتخاذ قرار فى عام ١٩٤٥ بالموافقة على اشتراك العاملات فى النقابة.(٢٦)

وتذكر زينب العسكرى أنه عندما قبض على محمود العسكرى عام ١٩٤٥، حدث إضراب فى مصانع النسيج بشبرا الخيمة. وأنها ذهبت إلى العاملات فى عدد من المصانع وناقشت معهن أمر الخروج مع العمال . وأنه منذ هذا اليوم بدأت مشاركة العاملات للعمال فى تكوين اللجان النقابية وفى المظاهرات والإضرابات.(٢٧)

كما تذكر أنه فى ١٩٤٦، حدث إضراب كبير فى شبرا الخيمة أدى إلى توقف عدد ضخم من مصانع النسيج بشبرا الخيمة وأن الإضراب استمر لفترة طويلة. وعندما بدأ العمال يعودون إلى العمل، طالبوا أصحاب المصانع بتكوين لجان تبحث مشاكل العمل. وأنها انتخبت إلى إحدى اللجان ممثلة لعاملات مصنع نسيج بوليتكس وعرضت مطالب العاملات وأنه تحقق جزء منها.(٢٨)

وفى حديث أجرته «كفاح الأمة»، مع احدى عاملات شبرا الخيمة، ذكرت أن المنطقة كانت تضم حتى منتصف ١٩٤٨ ما يقرب من ألف وخمسمائة عاملة ومشتغلة فى مصانع الغزل والنسيج والصباغة.(٢٩)

وقد دعت نقابة شركة مصر لنسج الحرير بدمياط إحدى زميلاتنا إلى لقاء مع عاملات الشركة بدمياط.(٣٠) فلبت الزميلة الدعوة واجتمعت بست عاملات فى دار النقابة. وتحدثت معهن عن أهمية كفاحهن جنبا إلى جنب مع زملائهن العمال وأهمية اشتراكهن فى نقابة عمال الشركة. وأوضحت لهن أن تحسين أجورهن وتطبيق الحقوق الاجتماعية فى القوانين العمالية التى صدرت والتى ستصدر ، كل هذا لن يحصلن عليه إلا بكفاحهن مع زملائهن. وتطرقت الزميلة إلى الحديث عن دور المرأة وكفاحها فى المجالين الاقتصادى والوطنى فى سبيل التحرر من الاستعباد والاستعمار. ونصحت الزميلات بضرورة تنظيم العمل فيما بينهن والاتصال بالنقابة وجمع الاشتراكات. وبينت لهن ضرورة دخول عاملة منهن فى مجلس إدارة النقابة وترشيح أخرى لتعمل فى سكرتارية النقابة. وطالبتهن بتنظيم محاضرات أسبوعية أو نصف شهرية لهن وحدهن حتى «يسمو التفكير» فيمكن عندئذٍ عمل محاضرات مشتركة للعمال والعاملات.

ونصحت الزميلات بمطالبة النقابة بفتح أبواب المدرسة الليلية للتعليم فى أيام غير أيام زملائهن العمال، كما أكدت على أهمية أن يتقدمن إلى الشركة بمطالب واضحة. وذكرت الزميلة أنها علمت بعد عودتها إلى القاهرة أن جميع العاملات وعددهن ٨٦ عاملة اشتركن فى النقابة وتحمسن للفكرة حماسا عظيما يدل على مدى استعدادهن للكفاح بجوار العمال. وهن يسألن يوميا عن موعد حضور زميلتهن لتلمس بنفسها مدى تنفيذهن لما دعت إليه.

وشهد النصف الأول من الخمسينيات اتساعا كبيرا فى التحاق المرأة بالعمل النقابى. ويحضرنا هنا مثل: «نقابة عمال الغزل والنسيج والصباغة والتريكو وملحقاتها بالقاهرة وهى النقابة التى بلغ عدد المشتركات فيها ثمانية الاف عاملة.

ويضيف أنه عندما وقع العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ قامت العاملات بالتدريب على أعمال الإسعاف وتشكيل لجان لهذا الغرض وشاركن فى المرور على المصانع لجمع التوقيعات للمطالبة بإنقاذ المناضلة الجزائرية جميلة بوحريد. كما جمعن التوقيعات على نداء مجلس السلام العالمى. وشاركت العاملات أعضاء مجلس إدارة النقابة فى الأنشطة الخارجية للنقابة، فتم ترشيح وسفر حياة محمد إلى بولندا. وسافرت نبيهة كرامى إلى السودان لتشارك فى لقاء عالمى.(٣٢)

وتضيف زينب العسكرى أنها انضمت إلى نقابة عمال نسيج القاهرة عام ١٩٥١ وتولت بعد انتخابها إلى مجلس إدارة النقابة مسئولية اللجنة الثقافية فى النقابة. وكانت تدعو العاملات إلى منزلها لتعليمهن القراءة والكتابة.

الدفاع عن المعتقلين والمسجونين:

بدأت أخبار الأنشطة النسائية الموجهة من قبل «المنظمة» تظهر على صفحات «كفاح الأمة»، بعد إعلان الأحكام العرفية فى ١٥ مايو ١٩٤٨، وما تبع هذا من اعتقال عدد كبير من الشيوعيين؛ عمالا ومثقفين ومن الشباب الوفدى.

فتذكر «المجلة» أن زوجات المعتقلين توجهن إلى «جمعية مصر لحماية المرأة والطفل» ملتمسات مساعدتهن فى العمل على الإفراج عن أزواجهن. ولكن هذه الجمعية اكتفت فقط بمقابلة وفد منهن. ولم تحاول الضغط على السلطات المختصة لتنفيذ رغباتهن، حتى لا تضطرهن الحاجة إلى الانزلاق إلى الفساد.(٣٣)

ثم نشرت «كفاح الأمة» أن لفيفا من زوجات وأهالى المعتقلين العمال أرسلوا احتجاجا إلى الحاكم العسكرى العام استنكروا فيه سوء المعاملة التى يلقاها المعتقلون فى معسكر هايكستب من حيث إهمال العناية الصحية بهم، وسوء الغذاء الذى يقدم لهم. وقمن بتقديم المطالب التالية:

١ - صرف مرتبات شهرية لكفالة عائلات المعتقلين.

٢ - تقديم وجبات الطعام الجيدة ورعايتهم صحيا.

٣ - التصريح لذويهم بزيارتهم.(٣٤)

ثم وزع عمال شبرا الخيمة منشورا يحتجون فيه على اعتقال ثمانين عاملا من زملائهم النقابيين المناضلين. وأزعج القسم المخصوص ظهور المنشور واستدعى الضابط مرتضى الذى يعمل فى هذا القسم رؤساء العمال وراح يهددهم ليدلوه على موزعى المنشورات ولكنهم رفضوا جميعا أن يقولوا شيئا.

وأشارت «كفاح الأمة» أن المعتقلين طلبوا من الحاكم العسكرى العام ووزير الداخلية إجراء تحقيق مع الملازم فوزى النحاس والكونستابل وصفى سوريال اللذين أجبرا زوجات وأمهات وأخوات المعتقلين بالقوة والسباب على النزول من سيارة نقل الزوار فى وسط الطريق الصحراوى. وحمّلوا وزير الداخلية - بصفته متضامنا مع رجلَى البوليس المشار إليهما - المسئولية الجنائية والمدنية للتستر والإهمال على هذه الجريمة.

وفى منتصف سبتمبر ١٩٤٨ نشرت «كفاح الأمة» أن بوليس النقراشى هاجم المعتقلين فى معتقل الهايكستب وانهال عليهم ضربا بالعصى فأصيب منهم ٦٦ بإصابات وجراح مختلفة كما أصيب أربعة منهم بإصابات بالغة. ويعود السبب فى هذا الهجوم الوحشى إلى محاولة الجند الاعتداء على الزوار ومحاولة المعتقلين منع اعتدائهم بالضرب على الزوجات والأمهات(٣٥).

وفى تلك الفترة، وفى ظل التعتيم الكامل على أخبار المعتقلين، ترددت أخبار أو مجرد شائعات عن اعتزام حكومة النقراشى باشا قتل المعتقلين بنشر وباء بينهم. وكان الإجراء الوحيد للدفاع عن المعتقلين هو إبلاغ قطاعات واسعة من الرأى العام بما يتهدد حياة المعتقلين. وبمبادرة من زوجات العمال المعتقلين فى شبرا الخيمة قمن بتنظيم جنازة. فلبسن ثيابا سوداء وطفن بالشوارع صائحات نادبات. فإذا سأل المارة عن الأمر، أجبن بأن أولادهن يواجهون خطر الموت فى المعتقلات. وبهذا نجحت العائلات فى نشر أخبار المعتقلين على نطاق المنطقة العمالية الكبيرة.

وفى يوليو ١٩٤٨، نشرت «كفاح الأمة»(٣٦) كلمة لإحدى الزميلات جاء فيها(٣٧):

وأخيرا إننا نشهد، لأول مرة فى تاريخنا، حركة نسائية مستقلة وكفاحًا نسائيا مباشرا فى الطبقة العاملة. وابتدأت هذه الحركة منذ اعتقال عمال شبرا الخيمة والقاهرة بعد دخول مصر حرب فلسطين، هؤلاء العمال الذين يمثلون جزءاً من طليعة الحركة العمالية فى البلاد. إن زوجات هؤلاء العمال الشرفاء وأخواتهم وأمهاتهم رفعن إلى الحاكم العسكرى العام والسلطات المختصة احتجاجات على القبض على أزواجهن وأبنائهن وطالبن بإطلاق سراحهم.

كما قمن بحركة واسعة النطاق لمطالبة الحكم بصرف إعانات لعائلات المعتقلين والترخيص لأهاليهم بزيارتهم.

ولفتت الحركة التى قمن بها نظر الصحف والشخصيات الحرة، كما طلبن مساعدة الهيئات النسائية والنقابات العمالية لتأييد مطالبهن، والاحتجاج على اعتقال رجالهن. ولكن الصحف لم تنشر هذه النداءات بسبب الرقابة المفروضة عليها. ولم تقم الهيئات النسائية بتأييد فعال؛ إذ إن غالبية هذه الهيئات غير شعبية وليس لها روح كفاحية تدفعها إلى التعاون مع أخواتهن من الطبقات الشعبية.(٣٨)

ومع هذا، لقيت زوجات المعتقلين المكافحين تأييدا فعالا وتشجيعا حاراً من طرف النقابات وأعضائها الشرفاء الذين رحبوا بمندوبات النساء ومنحوهن تقديرهم وتشجيعهم وامتدحوا هذه الحركة الجديدة ورغبوا فى توسيعها وتقويتها.

على أن أقوى تأييد لقيته الحركة هو التأييد الذى قام به العمال المعتقلون داخل المعتقل. فعندما نبهتهم زوجاتهم إلى مطالبهن واحتجاجاتهن، رفع هؤلاء المعتقلون المطالب نفسها بخصوص معاونة عائلاتهم. وأضربوا عن الطعام بسبب عدم استجابة الحكومة. ولكن الإضراب عن الطعام مقترنا بحركة الزوجات المستمرة، أجبر الحكومة على صرف إعانة خمسة جنيهات لكل عائلة حتى يبحث أمر كل طلب وتحدد لكل عائلة إعانة معينة.

إن هذه النتيجة المهمة تحققت بفضل عنصرين:

– توحيد الجهود، وهو عنصر قديم من عناصر الكفاح.

– أما العنصر الجديد فهو افتتاح ميدان الكفاح النسائى. ولهذا العنصر أهمية خاصة لأن مساهمة المرأة المصرية فى مكافحة الإرهاب بجانب زوجها وأخواتها يدعم الكفاح العام من أجل تحرير شعبنا من نير مستعمريه ومستغليه.(٣٩)

وتضيف زينب العسكرى:

إن العائلات ضاعفت من نشاطها عندما نقلت الحكومة المعتقلين من معتقل الهايكستب (فى صحراء مصر الجديدة) إلى معتقل الطور (بسيناء). وهكذا بدأت جولة جديدة من الكفاح: فتوزعت نساء المعتقلين وأقاربهم إلى مجموعات للمرور على أعضاء مجلس النواب والنقابات. وذهبن إلى مقابلة فؤاد سراج الدين ولكنه رفض مقابلتهن.

وشارك فى هذه الحركة كل من: زوجة يوسف درويش إقبال درويش، وزينب العسكرى زوجة محمود العسكرى، وزوجة طه فودة، وشارك أيضا على العدل وعبدالعليم عمارة وهما من قيادات عمال شبرا الخيمة.(٤٠)

وفى أوائل ١٩٤٩ طالبت «النشرة النسائية» نساء المعتقلين بمواصلة التحرك وتنظيم المظاهرات ليُسمِعن صوتهن للرأى العام. وأضافت «النشرة»:

لقد أثرت الأحكام العرفية على قضية المرأة ذاتها، إذ منعتها من المطالبة بحقوقها، ومنعت الأقلام المتحررة من الدفاع عنها وفضح الظلم الواقع عليها. بل إن «الحزب

النسائى الوطنى» ذاته وهو الهيئة التى تدافع عن حقوق المرأة قد توقف عن الاجتماعات والمحاضرات».(٤١)

وأيًا ما كان الأمر، فقد شكل تحرك زوجات وأخوات وقريبات المعتقلين والمسجونين بداية سوف تتواصل وتطّرد بظهور أشكال جديدة من الكفاح والتنظيم فى حقل العمل النسائى على مستويات مختلفة.

كما يتعين أن نشير إلى أن أحمد سالم سالم كان حلقة الاتصال بين «المنظمة» وبين العائلات وأنه بذل جهدا مضنيا فى عمله الشاق هذا ولقى كل مساعدة من والدته التى وإن لم تكن عضواً فى «المنظمة» إلا أنها أظهرت تفانيًا فى خدمة المعتقلين؛ فكانت تقدم نفسها إلى إدارة المعتقل كأم لأحد المعتقلين، وكانت تحمل إليهم الطعام وتنقل رسائلهم إلى «المنظمة».

المعتقلون والمسجونون بعد ثورة يوليو:

واستمر اعتقال الشيوعيين الذين أودعوا المعتقلات منذ ١٥ مايو ١٩٤٨ بحجة تأمين ظهر الجيش المصرى فى فلسطين إلى ما بعد مجيء حكومة الوفد التى تلكأت فى إلغاء الأحكام العرفية؛ ثم اضطرت إلى إلغائها تحت ضغوط جماهيرية مستمرة شارك فيها عائلات المعتقلين وشباب «ط.و.» والكتاب الأحرار والشيوعيون. ولكن الإفراج لم يشمل المسجونين السياسيين (الشيوعيين).

وعندما وقع حريق القاهرة أعيد فرض الأحكام العرفية وعاش الشعب فترة كئيبة من تتابع وزارات القصر على الحكم معتمدة بالأساس على حالة الطوارئ التى أعلنتها حكومة الوفد عشية إقالتها. وفتحت المعتقلات من جديد.

وبعد مجيء تنظيم الضباط الأحرار إلى الحكم فى ١٩٥٢ وانهيار النظام الملكى أمّلت القوى السياسية المختلفة أن يبادر النظام الجديد إلى إطلاق سراح المسجونين والمعتقلين السياسيين على اختلاف أحزابهم. وتم هذا بالفعل ولكن الإفراج لم يشمل الشيوعيين بمقولة إن جريمة هؤلاء اجتماعية وليست سياسية. وكان من بين العديد من المسجونين الذين لم يشملهم العفو يوسف درويش المحامى والكاتب أحمد رشدى صالح رئيس تحرير مجلة «الفجر الجديد» قبل أن يعطلها صدقى باشا فى ١٩٤٦. ولما كانت عائلة زوجة رشدى صالح تمت بصلة قربى إلى عضوين من أعضاء مجلس قيادة الثورة هما البكباشى جمال سالم والصاغ صلاح سالم فقد رُئى الاستفادة من هذا الوضع بأن يتوسط صلاح سالم لدى نائب رئيس الجمهورية جمال عبدالناصر للموافقة على الالتقاء بإقبال درويش وزوجة رشدى صالح.

وعندما تم اللقاء سأل عبدالناصر السيدتين عما هو مطلوب، فأخذت إقبال درويش(٤٢) الكلمة وطالبت بأن تفرج الثورة عن المسجونين الشيوعيين، واستندت فى ذلك إلى الحجج التالية:

١ – إن الثورة قامت لأهداف كافح من أجلها من هم فى السجون وضربت مثلا لذلك إسقاط العهد الملكى وتوزيع الأرض على الفلاحين.

٢ – إن هؤلاء المسجونين لم يقوموا بأى عمل ضد الثورة وهم فى سجنهم، حتى ولو قيل إن شيوعيين آخرين فى خارج السجن يهاجمون الثورة.

٣ – إن جميع القوى المعارضة التى كانت فى السجن وجرّمها العهد الملكى أفرج عنها بدون قيد أو شرط.

عندئذ أمر جمال عبدالناصر الموظف المختص بأن يحضر ملفاً فيه منشورات شيوعية

ضد الثورة. وأضاف: هم يقولون إننا (رجال الثورة) خونة وعملاء للاستعمار الأمريكي. أما عن شعار إعطاء الأرض للفلاحين فهم لا يفهمون. والفلاحون سوف يبيدون هؤلاء الشيوعيين. وفي تلك الأثناء كان يقف إلى جوار عبدالناصر كل من عبدالحكيم عامر وأنور السادات وتحدثا في الاتجاه نفسه الرافض وهاجما الشيوعيين. وعندئذ كان واضحا أن المقابلة لم تحقق شيئا على الإطلاق من المطلب الذي كان تلح عليه زوجات وأهالي المسجونين الشيوعيين. ومن ثم فقد ردت إقبال درويش بأنها ستلجأ إلى القضاء.

مظاهرة نسائية ضد المحاكمات العسكرية(٤٣)

وفي يوم ١١ يوليو (١٩٥٣) تألفت مظاهرة نسائية ضمت ما يزيد على المائة من زوجات وأمهات وقريبات المسجونين السياسيين. وبدأت المظاهرة سيرها في حي السيدة زينب حتى وصلت إلى مكتب الشهر العقاري. وكانت النساء يرددن الهتافات ضد المحاكمات العسكرية التي شكلتها الحكومة العسكرية لمحاكمة أعدائها السياسيين؛ خاصة ضد من توجه إليهم تهمة الشيوعية. وقوبلت المظاهرة بتعاطف من الجماهير. ولكن البوليس تدخل وألقى القبض على عدد كبير من المتظاهرات واحتجزهن في نقطة بوليس معروف حتى الساعة السادسة مساءً. ولم يفرج عنهن إلا بعد أن حقق معهن مندوب القيادة العامة.

وعلقت المقاومة الشعبية على المظاهرة بقولها:

إن هذه المظاهرة تكشف عن أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه المرأة المصرية لقضية الديموقراطية والاستقلال؛ بل لقضية الاشتراكية، كما دللت على استعداد المرأة المصرية المتزايد للنضال ضد أعداء الشعب.

وفي الأيام الأخيرة لحكم محمد نجيب، أبلغ عضو «المنظمة» ورئيس النقابة، سلامة عبدالواحد زملاءه في نقابة الظاهر بأن العمال يعذبون في معتقل أبو زعبل. وتتذكر زينب العسكري أنها ذهبت مع بعض أقارب العمال إلى النقابة حيث تزعم سلامة عبدالواحد مظاهرة اشتركت فيها العاملات. وقبض على سلامة عبدالواحد، كما قبض على زينب العسكري ثم أفرج عنها فيما بعد. وكانت المظاهرة تهتف ضد المفاوضات مع الإنجليز وتطالب بالإفراج عن المعتقلين السياسيين.

وفي عام ١٩٥٤، اشتركت زينب العسكري مع العاملات أعضاء النقابة في المظاهرات التي قامت تطالب بعودة الحياة النيابية وعودة الجيش إلى ثكناته وبالإفراج عن المعتقلين.(٤٤)

جبهة العائلات(٤٤):

في أواخر عام ١٩٥٤، صدر قرار بترحيل المسجونين الشيوعيين من سجن مصر (القاهرة) إلى سجن القناطر (القناطر الخيرية). وفهم هذا القرار على أنه محاولة لإبعاد المسجونين الشيوعيين عن وسط العاصمة حيث تسهل اتصالات المسجونين بعائلاتهم. وبدأت العائلات تتحرك في مواجهة القرار وتتوجه إلى نقاباتي الصحفيين والمحامين وإلى الصحف والمجلات وغيرها من أجهزة الإعلام والهيئات الدولية.

وقامت العائلات بتنظيم مظاهرة احتجاج على الترحيل وقبض على عدد من السيدات: فتحية العسال وكريمة المهدي وأم الشهيد محمد عثمان ومرتا عازر (أم نسيم) وأم سيد سيد عبدالله وأخريات وأُودعن أقسام الشرطة. وكان نصيب أم نسيم وأم سيد سيد

عبدالله وأخريات قسم شرطة السيدة زينب ثم أفرج عنهن فى اليوم نفسه. ولم ينس أحمد رشدى صالح الخدمات الكبيرة التى كانت أم سيد سيد عبدالله تقدمها لجميع المسجونين أثناء وجود ابنها بالسجن، فأهدى إليها مجموعة قصص كتبها وصدرت فى كتاب بعنوان «الزوجة الثانية».

وعلى ضوء نشاط العائلات وأهميته، بدأ الشيوعيون فى داخل السجن يعملون لتنظيم ما سمى فى ذلك الوقت «بجبهة العائلات» وضمت الجبهة: فتحية العسال من «حدتو» وكريمة المهدى من نواة الحزب الشيوعى المصرى وأم نسيم من «طليعة العمال» وسميعة البرلسى، زوجة سعد زهران عضو قيادة «ح.ش.م.» (١٩٤٩). وفى داخل السجن تشكلت لجنة مقابلة من فتحى داوود «حدتو» ونسيم يوسف «ط.ع.» وصلاح هاشم «ح.ش.م.» (١٩٤٩). وتمكنت هذه اللجنة من توجيه «جبهة العائلات» التى قامت بجهد غير عادى فى ظروف قمع شديدة وأحكام عرفية. ونزلت «الجبهة» إلى الشارع تطالب بالإفراج عن الشيوعيين وتتصل بالهيئات المحلية والعالمية.كما كانت تتصل بمسئولين فى السلطة. وقبض على عدد من السيدات أكثر من مرة. وكان يفرج عنهن بعد ساعات. ولكن فى جميع الأحوال كانت «جبهة العائلات» قوة لا يستهان بنشاطها. وتم تطويرها فيما بعد عام ١٩٥٧، فرفع أداؤها الذى تمثل فى التركيز على مطلب الإفراج عن المسجونين الشيوعيين وذلك على الرغم من كل الضغوط التى وقعت عليهن من قِبَل أجهزة الشرطة.

وفى سجن القناطر، وفى منتصف عام ١٩٥٥، حاولت المباحث العامة أن تقصر زيارة المسجونين الشيوعيين على أقربائهم من الدرجة الأولى فقط وأن يحدد مسبقا من هم، على أن تقدم صور شمسية لمن سيقومون بالزيارة تمهيدا لعرضها على المباحث العامة والاحتفاظ بها فى سجلات السجن. ولكن أم نسيم اعترضت على ذلك ورفضت تقديم صور وأصرت على الزيارة بدون تقديم صور وعبأت العائلات فى هذا الاتجاه وأرسلت برقيات الاحتجاج إلى الجهات المختصة. ونجحت العائلات فى تجميد مسعى المباحث العامة.

ونتيجة لسوء المعاملة داخل سجن القناطر وحرمان المسجونين الشيوعيين من جميع حقوقهم قرروا الدخول فى معركة إضراب عن الطعام. وتم تشكيل لجنة لقيادة الإضراب. على أن تقوم فى الوقت نفسه على تحريك العائلات فى الخارج. واشتركت فى هذه المعركة جميع العائلات وعلى رأسهن: فتحية العسال، كريمة المهدى، مرثا عازر (أم نسيم يوسف) وأم الشهيد محمد عثمان وأم أحمد ومحمود العطار وأم محمدعباس فهمى وسميعة البرلسى وأم رزق وسامى عبدالمسيح وأخريات بقيادة جبهة العائلات. فأرسلت العائلات البرقيات والعرائض والبيانات إلى الهيئات المحلية: نقابات المحامين والصحفيين والأطباء والمهندسين والمعلمين ونقابات العمال والصحف والمجلات وإلى الكُتَّاب والصحفيين والشخصيات المعروفة، كما خاطبت من الهيئات العالمية: هيئة الأمم المتحدة ولجنة حقوق الإنسان واتحاد المحامين الديموقراطيين وجمعية أنصار السلام والإذاعات والصحافة العالمية والشخصيات والكتاب المشهورين.

وقمن بتنظيم الوفود لمناقشة المسئولين فى مطالب المسجونين وشرح مطالبهم، كما قمن بتنظيم مظاهرات فى الشوارع ونادين، بشكل صريح، بحق المسجونين الشيوعيين فى مطالبهم. وأضرب المسجونون الشيوعيون عن الطعام واستمر إضرابهم ٢١ يوما.

كما قامت أم نسيم بحملة من الاتصالات التليفونية بالمسئولين وبمأمور سجن القناطر وأطباء السجن فى منازلهم وعياداتهم تُحَمّلهم المسئولية عن سلامة المسجونين الشيوعيين المضربين عن الطعام.

ولثقة العائلات فى أم نسيم كان الكثيرون يلجأون إليها فى طرح المشاكل التى تعرض لهم بما فى ذلك المشاكل الشخصية. ولكل هذا، ولأدائها المتميز المتسم بالدأب والصبر والجسارة، رأت «المنظمة» أن تكرمها بقبولها عضوا فى صفوفها، ولم تكن قد تقدمت من قبل بطلب العضوية. وفى هذا السياق واصلت العمل.. ففى المناسبات المختلفة كانت تقوم بجمع الملابس والهدايا وتوزعها على العائلات، كما كانت تقوم بتجميع العائلات لحضور محاكمات أبنائهم، ولا تنسى فى ذلك أن تشد أزر المقدمين إلى المحاكمة وترفع من روحهم المعنوية. وكانت قضية رفع الروح المعنوية للمسجونين إحدى القضايا المركزية التى لم تغب عنها. ففى أول احتفال بعيد الأم عام ١٩٥٧، سمح لأمهات المسجونين بزيارة مفتوحة. فتوجهت إلى المسجونين الذين لم تحضر أمهاتهم لسبب أو لآخر وإلى المسجونين الذين توفيت أمهاتهم لتقضى معهم معظم الوقت.

وبعد خروج ابنها من السجن فى يوليو ١٩٥٧، واصلت زيارة المسجونين. ولم تنقطع عنهم إلا بعد ترحيلهم إلى سجن الواحات، كما قامت مع العائلات بدور نشط بعد أن خرج فوزى حبشى (الحزب الموحد) من السجن. فعقب خروجه – وقبل الإفراج عن ابنها – قام فوزى حبشى بدور نشط فى تجميع العائلات وتحريكها من أجل الإفراج عن المسجونين الشيوعيين. فكانت الاجتماعات تتم فى: منزل فوزى حبشى، ومنزل أم الشهيد محمد عثمان، ومنزل أم نسيم ، ومنزل البكباشى يوسف صديق بالمطرية.

وبعد تشكيل «الحزب المتحد» تشكلت للدفاع عن المسجونين لجنة تنسيق بين «الحزب المتحد» و«حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى»؛ فمثل «الحزب المتحد» فخرى لبيب والشهيد محمد عثمان، وفوزى حبشى، ومثل حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى «نسيم يوسف»، وكان من مهام اللجنة قيادة «جبهة العائلات». وهنا أيضا كانت كل من: أم نسيم وأم الشهيد محمد عثمان على اتصال باللجنة.

وكان من ضمن نشاطات اللجنة أنها اتجهت إلى تنظيم رحلة نيلية إلى القناطر الخيرية من الزملاء والأصدقاء ومن عمال النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج بالظاهر. وتم حشد عدد كبير من العمال وعائلاتهم وذلك نظير دفع اشتراك. وكانت حصيلة الفرق بين الإيرادات والمصروفات لصالح المسجونين.

جمعية ربات البيوت

فى أواخر عام ١٩٥٠، تكونت جمعية نسائية، تحت اسم «جمعية ربات البيوت». وسجلت فى وزارة الشئون الاجتماعية تحت رقم ٩٩٨، واتخذت مقرا لها ١٨ شارع محمد باشا سعيد – شارع قصر العينى. ثم انتقلت إلى ١٧ شارع شريف باشا. وقامت السيدة والأستاذة إنجى رشدى بدور أساسى فى تكوينها وإشهارها. وكلفت «المنظمة» حسين طلعت، عضو اللجنة المركزية بمساندة «الجمعية» فى نشأتها وتطورها لتقوم كهيئة ديموقراطية لا حزبية. وانضم إلى الجمعية عناصر نسائية ديموقراطية تنتمى إلى الفئات المتوسطة، كما اتسعت صفوفها أيضا لتدخلها عناصر نسائية عمالية وشعبية.

وبين أيدينا أربع وثائق صدرت عن الجمعية وهى بيانات ونداءات موجهة إلى الشعب وإلى ربات البيوت.

وفى أول نداء تحت عنوان «نداء إلى الشعب» وموجه إلى المواطنين والمواطنات(٤٦) جاء فيه أن استفحال الغلاء واستحكام السوق السوداء يهددان الأسرة المصرية محدودة الدخل بالفقر والتفكك. وأنه إذا صح أن الحكومات قد عجزت بإجراءاتها عن التصدى للمشكلة فإن تضامن المستهلكين كفيل بإجبارها على تخفيض الأسعار لتكون ملائمة لأصحاب الدخل المحدود. لاسيما وأن الشعب أدرك ضرورة اشتراكه فى تكوين جمعيات تقدم مقترحات تطالب المسئولين بتنفيذها. ولهذا تكونت «جمعية ربات البيبوت»، لتدافع عن مصالح ربة البيت؛ زوجة وأما وأختا، فلاحة أو عاملة أو موظفة. وتوجه النداء إلى الرجل المصرى داعية إياه أن يشرك ربة البيت معه فى مقاومة الغلاء وأن يشجعها على الانضمام إلى «جمعية ربات البيوت»، كما دعا النداء ربة البيت إلى الانضمام إلى الجمعية.

وصدر المنشور الثانى وفيه تطالب الجمعية المصريين رجالاً ونساءً بالتوقيع على هذا النداء وإرساله إلى رئيس الوزراء مصطفى النحاس باشا فى ذلك الوقت. كما ذكرت أنها قدمت احتجاجاً إلى المسئولين على اتجاه الحكومة إلى زيادة سعر الخبز.(٤٧)

وتضمن المنشور الثالث احتجاج الجمعية على زيادة سعر السكر قرشين. وأوضحت أنه إذا كانت الحكومة فرضت هذه الزيادة بحجة «توفير الأموال اللازمة لتشغيل عمال القنال فإنه كان يتعين ألا تجمع هذه الأموال من تموين الشعب بل من فرض الضرائب التصاعدية على الأرباح الكبيرة والملاهى والكماليات(٤٨).

وفى الوقت نفسه، وبالإضافة إلى إصدار النداءات وجمع التوقيعات، كانت الجمعية تشكل الوفود لمقابلة المسئولين من وزراء ونواب. وكانت تعقد الاجتماعات؛ فقد عقدت الجمعية ندوة طرحت على المشاركين فيها برنامجا (٤٩) للتغلب على موجة الغلاء الفاحش. كما طالبت بما يلى:

وضع تسعيرة مخفضة لجميع مواد الاستهلاك الشعبى، وتخفيض الإيجارات الزراعية، وتأميم الشركات الأجنبية، وتحديد الملكية الزراعية، والسماح قانونا بتكوين لجان أحياء منتخبة من الأهالى يمثل فيها مندوب من الحكومة لمراقبة الأسعار وشئون التموين.

وتابعت «المنظمة» جهود جمعية ربات البيوت بالنشر عنها فى مطبوعاتها.. ففى ١٠ يوليو كتبت «المقاومة الشعبية» تقول:

استاءت الطبقات الشعبية أشد استياء من اتجاه الحكومة الوفدية إلى رفع سعر الرغيف وإيجاد نوع من الخبز لتأكله الطبقات الشعبية.. وشمل الغضب من هذا الإجراء فئات مختلفة؛ فرأينا بعض اللجان الوفدية تعلن استعدادها للتظاهر ضد هذا الإجراء، كما

أن كثيرا من الوفديين من المحامين وأعضاء لجان الشباب كتبوا إلى رئيس الوزراء يطالبونه بالرجوع عن هذا التوجه.

أما «جمعية ربات البيوت»، فقد وزعت احتجاجا وأخذت تجمع عليه التوقيعات فى الأحياء الشعبية.(٥٠)

ثم واصلت «المقاومة» حملتها ضد زيادة سعر الرغيف، فكتبت تقول:

مازال الاتجاه الحكومى لرفع سعر الرغيف ظاهرا. وقوبل هذا الاتجاه من كثير من النواب والشيوخ بالمقاومة. وهذه العرائض قامت بإعدادها «جمعية ربات البيوت».

يا قراء المقاومة ناضلوا ضد زيادة ثمن الرغيف. اجمعوا التوقيعات. أرسلوا تأييدكم للنواب والشيوخ الذين رفعوا صوتهم ضد الزيادة. تظاهروا ضد الزيادة وأرغموا باعة الخبز على بيعه بالسعر العادى.(٥١)

ويتفق أكثر من عضو من أعضاء «المنظمة» الذين تابعوا تحرك هذه الجمعية واتصالاتها بالمسئولين وبأعضاء من مجلس النواب والشيوخ على أن جهودها لم تذهب سدى فى المعركة الناجحة، معركة وقف الاتجاه الحكومى إلى رفع سعر رغيف الخبز.

وبعد أن برهنت «جمعية ربات البيوت» على أن قيامها كان فى ذلك الوقت استجابة إلى واقع موضوعى كانت تعيشه العائلات المنتمية إلى الفئات الوسطى والشعبية، بدأ أعضاء «المنظمة» يشكلون فروعا للجمعية فى عدد من أحياء القاهرة. وعندما اتجهت حكومة الوفد إلى زيادة سعر الرغيف توجه وفد يمثل الفروع التى كانت قد بدأت تمارس نشاطها فى أحياء شبرا الخيمة والفجالة وباب الشعرية ومصر الجديدة لمقابلة وزير التموين أحمد حمزة. ويذكر أحمد سالم أن والدته قد احتجت بشدة فى مكتب الوزير على اتجاه وزارة التموين إلى رفع سعر الدقيق والعدس وهى المواد الأساسية التى يعتمد عليها الفقراء وشرائح واسعة من الفئات الوسطى فى إقامة أودهم.

حواشى باب العمل الجماهيرى
الفصل السادس ـ الباب السابع

(١) فؤاد عبدالمنعم، «لماذا نحن من أنصار السلام»، تقديم الأستاذ يوسف حلمى، سكرتير اللجنة التحضيرية لأنصار السلام، القاهرة، مطبعة الشباب الحر، ١٩٥١.
(٢) محمد يوسف المدرك، «من أجل ميثاق بين الخمسة الكبار»، القاهرة، مطبعة الشباب الحر، ١٩٥١.
(٣) محمد يوسف المدرك، خطاب موجه إلى زملائه العمال، القاهرة، مطبعة الشباب الحر، صفحة فولسكاب، ١٩٥١.
(٤) محمود محمد العسكرى، مشروع مارشال والنقطة الرابعة، القاهرة، مطبعة الشباب الحر، ١٩٥١.
(٥) محمد عبدالمجيد أبو سيف. محضر نقاش.
(٦) زينب العسكرى، محضر نقاش.
(٧) إبراهيم مرسى، محضر نقاش، انظر أيضا، المقاومة الشعبية، الترجمة الإنجليزية، ١٩٥٤/٦/٢١.
(٨) محمد عبدالجواد القطان، محضر نقاش.
(٩) محمد محمد بدر، محضر نقاش.
(١٠) الطبقة العاملة تتقدم الصفوف دفاعا عن السلم العالمى، «المقاومة الشعبية»، ١٩٥٤/٦/٢١، ص ٥ ـ ٦.
(١١) بيان من المكتب السياسى لطليعة العمال، فلنتحد جميعا فى الدفاع عن بلادنا ضد مؤامرات المستعمرين الأمريكان والإنجليز من أجل الخبز والحرية والسلام، القاهرة، فبراير ١٩٥٥، على الرونيو والآلة.
(١٢) أديب ديمترى، محضر نقاش.
(١٣) «حمامة السلام» نشرة غير دورية، تصدرها لجنة أنصار السلام بالأزهر.
(١٤) المصدر ذاته.
(١٥) نداء إلى جميع محبى السلام، القاهرة، صفحة فولسكاب، مطبعة، ١٩٥٤، وتشتمل الصفحة على نص قرار مجلس السلام العالمى وعلى جدول للتوقيع عليه يذكر الاسم والمهنة.
(١٦) من أجل حركة سلام جماهيرية واسعة، مقال فى «المقاومة الشعبية»، (د.ت.) ١٩٥١.
(١٧) المصدر ذاته.
(١٨) للمناقشة: حركة أنصار السلام، تقرير للمنظمة (ط.ع.)، القاهرة، ٤ صفحات، على الآلة والرونيو، أغسطس ١٩٥١.
(١٩) طه محمد فودة، فؤاد عبدالمنعم، موقف مجلة الكاتب من حركة أنصار السلام، القاهرة، مطبعة الشباب الحر، ١٩٥١.
(٢٠) بيان المكتب السياسى لطليعة العمال، فلنتحد جميعا فى الدفاع عن بلادنا ضد مؤامرات المستعمرين الأمريكان والإنجلين، من أجل الخبز والحرية والسلام، القاهرة، فبراير ١٩٥٥. ص ١، ٢.
(٢١) «طليعة العمال»، قرارات اللجنة المركزية فى اجتماع مايو ١٩٥٥، القاهرة، ص ٢.
(٢٢) «أسلوبنا فى العمل النسائى»، مجلة «الهدف»، العدد العاشر، ١٩٤٧/١٠/٤، ص ٥، ٦، ٧، ٨.
(٢٣) «حركة عاملات فى مصنع من مصانع شبرا الخيمة»، كفاح الشعب ـ العدد العشرون، ١٩٤٧/١٢/٢٨، ص ٣، ٤، ٥.
(٢٤) مقال لإحدى قارئات «الكفاح»، حركة عاملات فى مصنع من مصانع شبرا الخيمة، «كفاح

الشعب» - العدد العشرون، ١٩٤٧/١٢/٢٨، ص ٣، ٤، ٥.
(٢٥) حديث مع إحدى عاملات شبرا الخيمة، «كفاح الأمة»، ١٠ مايو ١٩٤٨، ص ٥.
(٢٦) زينب العسكرى، محضر نقاش.
(٢٧) المصدر ذاته.
(٢٨) المصدر ذاته.
(٢٩) حديث مع إحدى عاملات شبرا الخيمة، سبق ذكره.
(٣٠) أخبار نقابية: العاملات فى دمياط، «كفاح الشعب»، ١٣ فى ١٩٤٧/١٠/١٤ والزميلة المشار إليها هى زينب العسكرى.
(٣١) محمد عبدالجواد القطان، محضر نقاش.
(٣٢) المصدر ذاته.
(٣٣) «كفاح الأمة» الحركة النسائية المصرية فى نصف عام، إبريل ١٩٤٨، أخبار مختلفة، ص ٤.
(٣٤) أخبار لا تنشر فى ظل الأحكام العرفية، كفاح الأمة، ١٩٤٨/٦/١٤، ص ٤.
(٣٥) «كفاح الأمة» منتصف سبتمبر ١٩٤٨.
(٣٦) «الحركة النسائية فى الحالة الحاضرة»، «كفاح الأمة»، ١٥ يوليو ١٩٤٨، ص ٤.
(٣٧) الزميلة هى، فى الأغلب زينب أحمد عيسى، (زينب العسكرى)، إحدى القيادات العمالية النسائية، وزوجة القائد العمالى المعروف محمود العسكرى.
(٣٨) «الحركة النسائية فى الحالة الحاضرة»، «كفاح الأمة»، ١٥ يوليو ١٩٤٨، ص ٤.
(٣٩) المصدر ذاته.
(٤٠) زينب العسكرى، محضر نقاش.
(٤١) «الحزب النسائى الوطنى»، تشكل فى الأربعينيات وكانت رئيسته المرحومة فاطمة نعمت راشد، ومقره بشارع سليمان باشا بالقاهرة.
(٤٢) إقبال درويش، محضر نقاش.
(٤٣) «مظاهرة نسائية ضد المحاكمات العسكرية»، «المقاومة الشعبية»، يوليو ١٩٥٣، ص ٦.
(٤٤) زينب العسكرى، محضر نقاش.
(٤٥) نسيم يوسف، محضر نقاش.
(٤٦) جمعية ربات البيوت، نداء إلى الشعب، صفحة فولسكاب، مطبوع بالمطبعة أواخر عام ١٩٥٠.
(٤٧) جمعية ربات البيوت، كافحوا من أجل الرغيف، ربع صفحة فولسكاب، بالمطبعة، ١٩٥٠/٦/٦.
(٤٨) جمعية ربات البيوت، (منشور موجه إلى المواطنين)، ربع صفحة فولسكاب، بالمطبعة، ١٩٥١/١٢/١٠.
(٤٩) جمعية ربات البيوت، منشور، نصف صفحة فولسكاب، الآلة والرونيو، ١٩٥٢/١/١٦.
(٥٠) «الطبقات الشعبية تكافح من أجل رغيف العيش»، المقاومة الشعبية - العدد الرابع ١٩٥١/٧/١٠، ص ٤.
(٥١) «كافحوا ضد زيادة الرغيف»، المقاومة الشعبية - العدد الخامس، ١٩٥١/٧/٢٤، ص ٨.

الباب الثامن

العمل الإيديولوجى

الفصل الأول : مجلات صدرت عن « ط.ع.» فى مرحلة النشأة وقيام « المنظمة ».

الفصل الثانى : دور النشر.

الفصل الثالث : إصدارات « المنظمة ».

الفصل الرابع : بيانات ـ نداءات ـ منشورات.

الفصل الخامس : التثقيف الحزبى.

الفصل الأول

العمل الإيديولوجى

١ ـ مجلات صدرت عن «ط.ع.» (فى مرحلة النشأة وقيام «المنظمة»).

جريدة شبرا ١٩٤٢.

مجلة الأسبوع ١٩٤٣.

مجلة الفجر الجديد ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦.

مجلة الضمير ١٩٤٥.

مجلة نداء الجامعة ١٩٤٨.

مجلة الوحدة ١٩٥١.

مجلة السويس ١٩٥٣.

مجلة وحدة الطلبة ١٩٥٣.

٢ ـ المشاركة فى تحرير صحف ومجلات وطنية وتقدمية:

جرائد صوت الأمة ـ البلاغ ـ الكتلة.

المؤتمر ١٩٤٦.

رابطة الشباب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨.

فتاة الغد ١٩٤٥.

اتحاد المعلمين ١٩٥١.

الناس ١٩٥١.

البشير.

جريدة شبرا

فى أوائل الأربعينيات كان من الظواهر المألوفة فى عالم الصحافة أن يستصدر أحد الأشخاص من قلم المطبوعات بالداخلية رخصة لمجلة توزع توزيعا محدودا بل وباليد أحيانا، كما كان يحدث أن يؤجر صاحب الامتياز هذه المجلة لجماعة ثقافية أو نقابية تريد أن تعبر عن نفسها ولا تستطيع أن تحصل رسميا على ترخيص من وزارة الداخلية.

وفى أوائل ١٩٤٢ شعرت نقابة شبرا الخيمة، بالحاجة إلى إصدار مجلة تعكس مجمل أوضاع النقابة وأنشطتها المختلفة وتكون همزة الوصل بينها وبين أعضائها بعد أن اتسعت قاعدة العضوية، وبعد أن انتشرت مصانع النسيج فى الجيزة وضواحى القاهرة والإسكندرية واتسعت فى الوقت ذاته علاقة النقابة بعمال المهن والصناعات الأخرى(١).

وتوصل محمود العسكرى مع إسكندر صليب (من عمال النسيج) إلى استئجار «جريدة شبرا» من صاحبها محمد عبدالحميد عبدالله. وصدرت تحت شعارات:

العمال عصب الدولة – العمال يؤمنون بالله وبقضيتهم – جريدة شبرا يصدرها ويدير سياستها العمال(٢).

وتكونت هيئة التحرير من:

- محمود العسكرى، مديراً للتحرير، ومحرراً.
- طه سعد عثمان، سكرتيرا للتحرير.
- إسكندر صليب، وكيلا للإدارة ومحرراً.
- فتحى أحمد المغربى، محرراً لصفحة الفنون الجميلة.
- بكر أحمد الدخاخنى، محرراً.
- إبراهيم حسين الغزاوى، محرر الشئون الداخلية(٣).

ولقيت جريدة شبرا بعد صدورها رواجا وانتشارا واسعا. فبعد كل عدد يصدر يزداد عدد المطبوع منه عن العدد الذى سبقه. وكانت كل الأعداد تنفد(٤).

أبواب المجلة:

كان من الأبواب الثابتة صفحة أخبار النقابة، وباب الأخبار الداخلية، وباب العمال والأعمال، بالإضافة إلى مقالات المحررين وتصريحات لشخصيات سياسية وتعليقات على بعض الأخبار المحلية والدولية.

الاتجاهات العامة فى المجلة:

على الرغم من أن «جريدة شبرا» كانت تصدر عن نقابة من النقابات الكبيرة النشطة، إلا أن هيئة تحريرها التى تتكون من عمال وقيادات نقابية كانت تجتهد وتجاهد لتخطى الحاجز النقابى البحت والضيق لتطرح أفكاراً ومطالب ومواقف سياسية تعبر عن نزوع قوى من الحركة العمالية لتستقل عن الأحزاب القائمة وتنتقد بما فى ذلك حزب الوفد. هذا، على الرغم من أن التعبير عن الرغبة فى الاستقلالية ظل فترة فى دائرة الحرص على عدم القطع مع النظام السياسى وبالتحديد مع حكومة الوفد.

ففى مقال تحت عنوان «الحرب الحالية هى حرب الصناعة والإنتاج وليست حرب الدرع والمقلاع»، يذهب الكاتب إلى أن مصر الحرة المستقلة يجب أن يكون لها جيش معزز وهذا الجيش ليس بالقواد والعساكر؛ وإنما من العمال الذين ينتمون إلى كل المهن. ذلك أن

الحرب العالمية الثانية أثبتت أنها حرب بالعقل والاختراع، حرب القوة الصناعية المنتجة. والعمال هم الجيش الأول للدولة وحاملو رسالة العمران. والوفد يعرف هذا. فإذا كان الأمر كذلك فلماذا لا تفكر الحكومة فى تشريعات العمال؟ لماذا لا تفكر بما فى جسمها من دمامل وبثور؟ حقا إنها ستفكر وتفكر.(٥)

وفى كلمة أرسلها عبدالفتاح بك الشلقانى نائب دائرة شبرا وعضو لجنة العمال فى مجلس النواب وألقاها محمود قطب فى الجمعية العمومية لنقابة شبرا الخيمة. قال النائب:

إن قوة العمال فى مصر كبيرة ولكن مفككة ولا يربطها رابط ولا يجمعهم اتحاد، لذلك هم ضعاف. وإن أول عمل هو تحريك قانون الاعتراف بالنقابات فى الدورة البرلمانية القادمة إن شاء الله. (هنا هتف العمال هتافات حادة). وقال النائب إن ما يلزمكم: «نقابة من العمال ولأجل العمال وفى سبيل العمال فقط. وبغير هذا، أبشركم بالخيبة وعدم بلوغ المراد. وأنتم أول الناس حرصا على مصالحكم. فعليكم أن تكوّنوا نقاباتكم دون أن يدخل عليكم أى شخص أجنبى عنكم، مهما بلغ غناه أو كانت عظمته.»(٦)

واهتمت «مجلة شبرا» بإعادة نشر مقتطفات من بيان لمكرم عبيد باشا وزير المالية والتموين جاء فيه:

كل ما نراه من مظاهر الثراء والترف فى مصر إنما هو مستمد من اقتصادنا الحكومى السخى. أما اقتصادنا الشعبى فأين هو؟ هل هو فى تلك البقرة الحلوب التى تدر لبنا وعسلا على غير أهلها؟ أو هل هو فى الكارثة الاقتصادية التى يعانيها فلاحونا وعمالنا الذين يتكون منهم مجموع الشعب أو أكثر من ٩٠ فى المائة منه، والذين يعيشون بين ظهرانينا وفى جوارنا وكأنهم فى دار غير دارنا ومن عنصر غير عنصرنا ومن مصر غير مصرنا؟».(٧)

وفى لقاء لمندوب الجريدة مع عبدالحميد عبدالحق وكيل مجلس النواب تحدث عن المشروعات التى يزمع أن يتقدم بها إلى مجلس النواب. فقال: إن من بين هذه المشروعات «نشر النقابات بين العمال الزراعيين والصناعيين على حد سواء».(٨)

ثم أبرزت الجريدة فى العدد التالى تصريحا «للنائب المحترم زهير صبرى رئيس لجنة العمال فى مجلس النواب»، قال فيه: إننى وفدى اشتراكى وسأدافع عن الاشتراكية فى مجلس النواب بكل ما أملك من قوة». لكن الجريدة فى العدد ذاته عبرت عن استيائها ورفضها لموقف محمد بك محمود خليل (وفدى) الرافض لقانون الاعتراف بالنقابات. قالت الجريدة:

«قابلت الدوائر العمالية بالسرور عدم تعيين سعادة محمد بك محمود خليل رئيسا لمجلس الشيوخ لأنهم يعتقدون بأنه الشخصية الوحيدة التى لم تساعد على الاعتراف بالنقابات. ونحن مؤمنون بأن الرئيس الجديد سينظر إلى هذا القانون باهتمام».(٩)

ومع توجه بعض المراكز النقابية إلى تجديد النقابات سعيا إلى حركة نقابية مستقلة، ومع سعى جماعات من المثقفين إلى توصيل الفكر الاشتراكى، خاصة الاشتراكية الماركسية إلى العمال – بالإضافة إلى بروز تيارين من داخل الوفد أحدهما إصلاحى والآخر محافظ شديد المحافظة – شرع مجتمع رجال المال والأعمال يعبرون عن قلقهم الشديد من هذه التطورات. وهذا ما حمل زعيم الوفد ورئيس الوزراء مصطفى النحاس على أن يقوم بمسعى لطمأنة «أرباب الأعمال». فتذكر «جريدة شبرا» أن النحاس باشا –

فى رسالة إلى الأمة – قال بالحرف:

«ما من أحد يرمى إلى إحداث انقلاب فى علاقة العمال بأرباب الأعمال. فهذا ما تأباه الحكومة قبل غيرها، علما منها أن كل محاولة من هذا القبيل تنهض دليلا على الجهل المطلق بدقائق الحركات الفكرية وتنتهى إلى كارثة عاجلة. ولقد عنيت عناية خاصة بالاتصال بكثير من أرباب الأعمال وطنيين وأجانب. وسأواصل إن شاء الله هذا الاتصال. ويسرنى أن أعلن أنى وجدت عند الجميع أحسن القبول وأكرم الميول».(١٠)

فى هذا السياق بدأت الأجهزة الأمنية المختصة توالى ضغوطها على صاحب «جريدة شبرا» لينقض عقد استئجار المجلة. وهذا ما تم بعد أن أصدرت النقابة ثلاثة وعشرين عددا. لكن هذا لم يحل دون أن يفوز العمال بالاعتراف بقانون الاعتراف بالنقابات. وهو القانون الذى تزعمت نقابة شبرا - من أجل إصداره - نضالا جماهيريا واسعا. فتنشر «جريدة شبرا» تحت عنوان: مجلس النواب «لجنة الاقتراحات والعرائض»، نص تقرير لجنة الاقتراحات والعرائض عن الاقتراح بالقانون المقدم من حضرة النائب المحترم زهير صبرى المحامى بشأن نقابات العمال ومكتب العمل.(١١) ومع قيام «لجنة العمال للتحرير القومى» عاودت مجموعة المؤسسين سعيها إلى البحث عن منبر سياسى مستقل سيكون هو مجلة «الضمير» التى صدرت عام ١٩٤٥.

مجلة «الأسبوع»

كان شعارها «مجلة الرأى الحر والثقافة الحديثة».

وقد أصدرتها «لجنة نشر الثقافة الحديثة» بعد أن استأجرتها من صاحب امتيازها فرنسيس دوس المحامى، لتصدر كل أسبوعين. وظهر أول الأعداد يوم الخميس ٢٥ فبراير ١٩٤٣ (وهو العدد رقم ٤٩٢ – السنة العاشرة). وانتظمت المجلة فى الصدور خلال النصف الثانى من عام ١٩٤٣ ولكن صدورها اضطرب بعض الشىء خلال النصف الأول من عام ١٩٤٤.

وكانت المجلة تصدر فى ١٦ صفحة من القطع المتوسط وثمنها عشرون مليما. وكان أهم مراكز توزيعها فى داخل القطر المصرى مقر اللجنة رقم ٦٩ شارع قصر العينى. وكانت تباع بالقاهرة فى مكتبة النهضة المصرية ومكتبة الأنجلو المصرية. وكانت تباع بالإسكندرية بمكتبة فكتوريا بشارع سعد زغلول وبمكتبة المعارف بميدان محمد على. كما كانت تباع ببيروت بإدارة مجلة «الطريق» بساحة الخيمة. وفى العراق بمكتبة يوسف حسقيل مقابل مصرف الرافدين ببغداد.(١٢) وفى فلسطين بمكتبة المنار. وليست تحت أيدينا بيانات عن أرقام التوزيع. والراجح أن المطبوع منها لم يكن يتجاوز الثلاثة آلاف نسخة.(١٣)

وتشير ترويسة أول عدد من إصدارات المجلة إلى أن يوسف درويش المحامى كان يتولى سكرتارية التحرير وذلك قبل أن تنتقل هذه المسئولية إلى سعيد عبدالمعطى خيال المحامى بدءًا من العدد ٤٩٢ (العاشر من إصدارات المجلة) الصادر فى ٢٥ يوليو ١٩٤٣. وتطوع لتحرير المجلة بالكتابة وبالترجمة: ماركسيون واشتراكيون وتقدميون وعناصر وطنية وديموقراطية وهكذا نقرأ أسماء:

سعيد خيال، كمال وهبى، محمد أمين، رشدى صالح، أبو سيف يوسف، صادق سعد، يوسف مورى، يوسف درويش، لطفى عزوز، «الكاشف»(١٤)، أمين تكلا، سعد مكاوى، سالم يس، على حسن، نعمان عاشور وآخرين. أما راؤول مكاريوس فكانت معظم كتاباته فى السياسة الخارجية وإن ظلت بدون توقيع.

وكانت الافتتاحية تنشر بدون توقيع وإن كانت توقع أحيانا. وكانت تعبر بوجه عام عن التوجه الفكرى والسياسى والثقافى «لجنة نشر الثقافة الحديثة».(١٥)

وكان من بين الأبواب التى حظيت بقدر من الثبات: «الموقف الحربى والسياسى» و«الصفحة العلمية» و«أقوال الصحف والمجلات» و«ديموقراطيتنا» و«نشاط البرلمان». وفى الفترة الأخيرة من حياة المجلة استحدث باب «المسرح والسينما»، كما وجد الإبداع الأدبى طريقه أحيانا إلى صفحاتها. هذا بالإضافة إلى عروض ونقد للكتب وتعريب لمقالات مأخوذة من الصحافة الإنجليزية والفرنسية. ثم يشار أيضا إلى أن «الأسبوع» نشرت لكُتَّاب تقدميين من الأشقاء العرب. كما أعادت نشر بعض مقالات لهم -وإن تكن قليلة- أخذتها من صحف عربية.(١٦)

وكانت المجلة تتوجه بين الحين والآخر إلى قرائها تطلب انتقاداتهم واقتراحاتهم ومقالاتهم ثم تنشر بعض ما يصل من رسائلهم. ويبدو أن المجلة كانت قد بدأت فور صدورها تصل إلى أوساط عمالية. ففى «بريد القراء» رسالة من «جامعة العمال للثقافة» - رقم ٢٠ سكة الكرم بشارع السبتية، جاء فيها:

«اطلع أعضاء الجامعة على العدد الجديد من مجلتكم الغراء «الأسبوع» فكان أسبوع النصر وأسبوع البعث: نصرا للأفكار ونشراً للآراء الحديثة. فنهنئكم من الصميم. ولنا من ماضى جهادكم وثقتنا بقوة إرادتكم ما يقوى إيماننا بأن «الأسبوع» ستبقى مع مر الأيام والسنين رمز الجهاد الصحيح وحصن الفكر الإنسانى فى كل مكان.(١٧)

وانتقد القارئ على حامد العدد الأول وانصب نقده على «الصبغة الخارجية (الدولية) البارزة فى العدد الأول التى أثارت عدم الارتياح للمجلة».(١٨)

على أن هذه الشكوى لم تعاود الظهور فيما تلا من أعداد، عندما امتلأت صفحات المجلة بالمشكلات والقضايا الداخلية: سياسية واقتصادية واجتماعية.

وقد اندرجت رسالة «المجلة» ضمن الإطار العام الذى حددته «اللجنة» وهو نشر أفكار علمية حديثة وحرة وضم صفوف المثقفين والتقدميين. (١٩)

ومن هنا كان ما يلفت النظر فى المجلة انها اتخذت لغة خطاب لها مفرداتها ومفاهيمها الخاصة الجديدة التقدمية. وعلى الرغم من غلبة الكتاب الماركسيين فيها، فقد تفادت استخدام الاصطلاحات الماركسية التى بدأت تظهر بعد رفع الرقابة فى الكتابات الاشتراكية العلنية بدءا من منتصف الأربعينيات. وهكذا نقرأ فى المجلة: مصطلحات «الوطنيون المصريون» لتشير فى الأغلب الأعم إلى أصحاب الفكر التقدمى. ونقرأ عن «النهضة الوطنية» ليشار بهذا إلى المرحلة الجديدة للثورة الوطنية، وعن «المرحلة الوطنية الديموقراطية أوالثورة الشعبية». ونقرأ عن «المشاكل الشعبية» و«الإصلاحات العميقة» والنضال من «أجل حكومة ديموقراطية شعبية» ويقصد بها - على التوالى: مشاكل العمال والفلاحين والفئات الوسطى، والإصلاحات الاجتماعية الجذرية، ونظم الحكم التى تفتح للطبقات الشعبية والوطنية بابًا للمشاركة الشعبية فى إدارة شئون البلاد. ونقرأ عن «الثقافة الحديثة»، وتعنى «الثقافة الاشتراكية» والفكر التقدمى فى المحل الأول.(٢٠)

رسالة المجلة:

فى العدد الأول وتحت عنوان «الكلمة الأولى» طرحت المجلة الإطار الذى تتحدد فى داخله رسالة المجلة، وجاء فيها:

– إنه إذا صح أنه لابد من الإقرار بأن السنوات الأربعين الأخيرة فى حياة مصر شهدت نهضة الصناعة المصرية وتحسين الزراعة ونشاط التجارة، وأن مصر حصلت فيها على قسط وافر من استقلالها السياسى، وثبتت فيها الحياة الدستورية، إلا أنه مازال على المصريين جميعا أن يخطوا خطوات أخرى، لأننا مازلنا بعيدين عن استغلال مواردنا المعدنية والزراعية والصناعية على الوجه الأكمل. وإن الاصلاحات التى تحققت لا يمكن أن تأتى بثمراتها ما لم تتلها إصلاحات أخرى عميقة ترفع مستوى الشعب المادى والمعنوى.

– وإن وجود حياة دستورية فى مصر أمر مهم ولكن أهميته تتطلب أن يعرف الشعب الدستور والقوانين تمام المعرفة.

– وإن الجامعات المصرية ستؤدى رسالتها «بنسبة اقتراب الشباب الجامعى من المشاكل الشعبية ودرسها ومعرفة الحلول النظرية والعملية فى البلاد الأخرى.

–وإن الرواج الاقتصادى منوط بأن ينبه المصريين إلى ثروة مصر المعدنية والصناعية وبأن يشعروا بضرورة استغلالها.

– ويرتبط مستقبل النهضة المصرية بمصير الحياة الديموقراطية العالمية، لاسيما فى البلاد العربية الشقيقة، «فقد قضت الحرب الحالية على تمسك بعض المصريين بأفكارهم الانعزالية، واصبح جليا أن وجود حكومات ديموقراطية شعبية فى البلاد المجاورة لنا، بل فى البلاد البعيدة أيضا، يساعدنا أكبر مساعدة على التقدم والرقى، ويحمى مؤسساتنا الديموقراطية من كل عدوان».

– وإذا كانت مصر لم تدخل الحرب فإن أذاها قد لحق بعض السكان. ونحن فى حاجة إلى معرفة أسباب هذه الحرب والعناصر المشتركة فيها. ثم ماهية نتائجها المنتظرة من حيث الاقتصاد والسياسة والاجتماع، حتى تتضح الغاية التى نكافح من أجلها وهى نهضة مصر وسعادة أبنائها.

– وتشعر المجلة بأن من واجبها الاشترك فى هذا الكفاح بقدر ما تستطيع.

والمجلة تؤمن بأن الجبهة الثقافية ليست أقل أهمية من الجبهات الأخرى. ومن ثم تضع المجلة نفسها فى الخط الأمامى لهذه الجبهة الواسعة. فالواقع أن المشاكل التى عرضناها لها تعبيراتها الثقافية المهمة. وقد أخذت المجلة على نفسها بحث هذه التعبيرات مريدة نشر الثقافة الحرة. ولهذا فسنحلل الحياة المصرية تاريخيا واقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وأدبيا، كما سنحلل أيضا التيارات الثقافية العالمية، ونبحث عن أسبابها وتاريخها ونتائجها. وليس من شك فى أن علاقاتنا التاريخية الوثيقة مع البلاد العربية الأخرى ستكون موضوع أبحاث كثيرة.»(٢١)

إن هذه الأفكار العامة ترجمتها «الأسبوع» إلى مقالات وتعليقات فتعاملت مع طائفة من أهم القضايا المحلية والدولية فى مجالات الفكر والسياسة والاقتصاد والاجتماع وغير ذلك من قضايا الأدب والفن. وهكذا، ففى مواجهة الحدث الهائل الذى حدث كانت تتشكل تحت نيرانه مصائر البشرية وهو الحرب العالمية الثانية، تابعت «الأسبوع» تطورات هذه الحرب على ساحاتها الأوروبية والآسيوية. كما عرضت لحركات المقاومة الشعبية المسلحة ضد الاحتلال النازى. واهتمت بتحليل طبيعة الفاشية والنازية على مستوى الفكر والسياسة

لبيان آثارها على الثقافة. كما توقعت المجلة أن تنزل الهزيمة النهائية بالفاشية والنازية فى الحرب المحتدمة. تكفى الإشارة هنا إلى مقالات كل من: إبراهيم الدويك: «بحث سياسى: يَلِدُ حربا»(٢٢)، ومقال كمال وهبى «الفاشية عدوة الشعوب»(٢٣)، ومقال آخر للكاتب نفسه تحت عنوان «الفاشية والشعب الإيطالى»، ومقال بدون توقيع فى باب «العلم والمجتمع»: «جناية النازية على رجال العلم فى ألمانيا».(٢٤)

وعالجت المجلة قضية الديموقراطية فى مصر بالجمع بين موقفين: التمسك بالدستور وبما يتضمنه هذا الموقف من التعاطف مع حزب الوفد المصرى. كما دعت فى الوقت ذاته إلى إجراء تحولات ديموقراطية أعمق تستند إلى نشر ثقافة ديموقراطية تمكن الشعب من فهم الدستور، والدفاع عنه مع النضال من أجل حكم ديموقراطى شعبى. وهنا نذكر على سبيل المثال مقالاً بعنوان «الكلمة الأولى»(٢٥)، ومقال «الديموقراطية والدكتاتورية والفاشية» بتوقيع (ى.م)(٢٦)، ومقال سعيد خيال: «خطاب العرش»(٢٧)، ومقال: «مجتمع الغد: نحو الديموقراطية»(٢٨)، ومقال «الروح الديموقراطية (افتتاحية)»،(٢٩) ومقال سعيد خيال: «عيد الدستور»(٣٠).

ودعت المجلة القوى الوطنية إلى أن تستعد لملاقاة عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية لأن المطلوب هو أن تتجدد مصر ويتجدد المجتمع فى عالم ناضلت الشعوب لتبنيه: فيه الحرية وفيه السعادة. وفى هذا السياق أبدت «الأسبوع» اهتماما خاصا بقضايا إنهاض الصناعة وحماية الصناعات الوطنية واستغلال الثروات والموارد المعدنية. وعلى سبيل المثال، هناك مقال بدون توقيع عن «خزان أسوان والكهرباء»(٣١)، ومقال كمال وهبى: «الصناعة المصرية بعد الحرب»(٣٢)، ومقالات صادق سعد: «تحديد مساحة القطن» و«الوقف» و«لماذا نشجع صناعاتنا»(٣٣) وغير ذلك من المقالات. وتطرقت «الأسبوع» فى بعض ما نشرت إلى قضايا العمال والفلاحين – لا من زاوية إنهاض الصناعة والزراعة فحسب – بل من زاوية ضرورة تحسين المستوى المادى والثقافى للشعب، كما رحبت وتعاطفت مع مظاهر تنامى الوعى النقابى فى صفوف العمال ودعت إلى دعم الحركة التعاونية فى البلاد.

وعلى سبيل المثال هناك مقال سعيد خيال: «الفقر أو الغنى»(٣٤)، ومقال بدون توقيع بعنوان: «تغذية الفلاح»(٣٥)، ومقال يوسف مورى: «مسكن الفلاح»(٣٦)، ومقال: «فلاح مصر»(٣٧)، ومقال «تحديد الملكية الزراعية»(٣٨)، وافتتاحية عن: «العمال بعد الحرب»(٣٩)، ومقال صادق سعد «العمال الزراعيون»(٤٠). ومقال كمال وهبى: «الوفد والعمل»(٤١)، ومقال صادق سعد «الحركة التعاونية».

وعندما اجتاح وباء الملاريا الصعيد فى ١٩٤٣ وفتك بالأهالى وتوجه رئيس الوزراء مصطفى النحاس لتفقد المنطقة – فى محاولة للتخفيف عن المنكوبين – نشرت «الأسبوع» مقالا تحت عنوان: «ليس بالصدقات يحيا الشعب». وفى صدر المقال برواز جاء فيه: «إن السياسة الجريئة الحازمة هى وحدها التى تنقذنا. وهذه هى الشروط الأساسية فى هذه السياسة: «١ – تحديد الملكية الزراعية ٢ – توزيع الأرض الفائضة على الفلاحين ٣ – تنفيذ المشروعات الصناعية الكبرى ابتداء بمشروع خزان أسوان.»(٤٢)

وخاضت المجلة على الساحة المصرية معارك نقد الفكر الرجعى على مستويات اجتماعية وثقافية عامة وسياسية. ويشار هنا على سبيل المثال إلى مقال محمد أمين «الفكر المصرى فى ربع قرن»(٤٣)، ومقال بتوقيع قارئ تعليقا على هذا المقال وتحت العنوان نفسه(٤٤)، ومقال بتوقيع «متفرج» بعنوان: «الفن السينمائى تسلية أو توجيه»(٤٥)، ومقال أبوسيف يوسف أبو سيف: «أسطورة الأخلاق»(٤٦)، ومقال مصطفى مصطفى مشرفة «أخلاق جديدة»،(٤٧) ومقال صادق سعد «حل «فريد» لمشكلة البطالة!»(٤٨) ويتضمن نقدا لمقال نشرته المجلة المصرية للاقتصاد والمالية، ومقال للكاتب نفسه فى «باب السينما والمسرح» بعنوان: «الأفلام المصرية»(٤٩)، ومقال بدون توقيع عنوانه: «نقد لمحاضرة ألقاها الأستاذ إبراهيم عبدالقادر المازنى فى الجامعة الأمريكية»(٥٠)، ومقال سعيد خيال: «أديب فى معركة الشعب»(٥١)، ومقال للكاتب نفسه بعنوان: «الدعوة الرجعية»(٥٢).

والملحوظ أن قضية تحرير المرأة حظيت باهتمام من جانب المجلة.

الوجه العروبى فى المجلة:

لم تكن مفاهيم وقضايا القومية العربية والوحدة العربية متداولة فى ذلك الوقت - وعلى نطاق واسع - فى أوساط الماركسيين المصريين. ومع ذلك، فقد انطلقت المجلة من مقولة إن البلاد العربية بلاد شقيقة تربطنا بها وشائج قوية حضارية وثقافية. وشددت «المجلة» على أن ما يوحد بين البلاد العربية هو أن استقلالها واحد لا يتجزأ. وأن أسلم وحدة يمكن أن تقوم فيما بينها إنما ترتكز على الأساس التالى وهو: التصدى للمستعمرين والمستغلين ومنازلتهم. وأن أى تفكير لإقامة وحدة عربية لا يراعى هذا الأساس، لا يراعى فى الواقع مصالح الجماهير ورغباتها. وتابعت «المجلة» بعض التطورات على الساحة العربية فنشرت مقالا بتوقيع «كاشف» بعنوان: «مشكلة فلسطين»(٥٤).

وفى الوقت ذاته كتبت «المجلة» عن بعض التطورات على الساحة العربية فنشرت مقالا بدون توقيع عن «الاستعمار الإيطالى فى لوبيا»(٥٥). وأعادت نشر مقال لجريدة «الأهالى» العراقية تحت عنوان «ضرورة اتحاد القوى التقدمية»(٥٦)، ومقال «نحن وفرنسا» لكاتب سورى كبير(٥٧)، ومقال كمال وهبى: «بين ڤيشى ولبنان والجزائر»(٥٨). كما كتبت المجلة عن مسلمى المغرب وعن مسلمى طاچيكستان.

المجلة والاتحاد السوفيتى:

وإذا كانت «المجلة» قد حددت بأنها تقف بحسم فى صفّ الجبهة الديموقراطية العالمية فى مواجهة محور ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية واليابان، وإذا صح أنها عُنيت فى الوقت ذاته بالحفاظ على وحدة الحلفاء، إلا أنها كانت تبدى تعاطفا مع الاتحاد السوفيتى وشعوبه. وتجلى هذا فى إعادة نشر مقالات لكتاب سوفييت مثل إيليا إهرنبورج وأليكسى تولستوى(٥٩)، كما تجلى فى التعريف ببعض الجمهوريات السوفيتية الإسلامية. وأبرزت «المجلة» الدور البطولى للشعب السوفيتى فى مقاومة الاحتلال الألمانى، لكنها، فوق ذلك اهتمت بالدعوة إلى ترقية العلاقات - على المستوى الشعبى - بين مصر والاتحاد السوفيتى(٦٠).

التراث الحضارى والأدب الشعبى:

وتشير بعض كتابات «المجلة» إلى تنبه من جانب بعض محرريها إلى استدعاء العناصر

التقدمية فى الموروث الحضارى للمصريين والدور الذى يمكن أن يلعبه هذا الأمر فى تعزيز الحركة التقدمية. ويشار هنا إلى الافتتاحية التى حيت بها «المجلة» العام الهجرى الجديد وذلك تحت عنوان: «ثورة معمرة: تحية العام الهجرى الجديد».

وفى هذا الإطار أيضا بدأ اهتمام من بعض الكتاب بالموروثات الشعبية من أدب وفن. ويشار هنا بوجه خاص إلى المقالات التى كتبت ووقعت - وهى للكاتب نفسه - باسم أحمد رشدى صالح ومحمد رشدى صالح.

قضية المرأة:

ويلفت النظر فى «المجلة» اهتمامها بقضية تحرير المرأة المصرية. وربما تكفى الإشارة إلى المقالات التالية:

- ى. م «نهضتنا الاجتماعية: المرأة المصرية بعد الحرب»(٦١).
- سعيد خيال المحامى: «بحث اجتماعى: المرأة فى المجتمع» من جزءين(٦٢).
- محمد عودة، «المرأة والمجتمع: أمنا حواء»(٦٣).
- سنية دياب، «مركز المرأة فى البلاد الديموقراطية: تعليم المرأة فى مصر»(٦٤).
- وهناك المحاضرة التى ألقتها الأديبة السورية ملك طرزى فى «لجنة نشر الثقافة الحديثة». تحت عنوان «المشكلة النسائية فى الشرق العربى»(٦٥).

مجلة الفجر الجديد

فى عام ١٩٤٥ أصدرت المجموعة المؤسسة لمنظمة «ط.ع.» مجلة ماركسية علنية باسم «الفجر الجديد». وكان صاحب الامتياز ورئيس التحرير أحمد رشدى صالح. وكان وقتئذ من كبار المذيعين بمحطة الإذاعة. وصدر العدد الأول فى ١٦ مايو ١٩٤٥ فى عشرين صفحة من الحجم المتوسط. وكان ثمن النسخة قرشين. واستمرت تصدر نصف شهرية حتى أواخر ١٩٤٥.

وقد صُمم غلاف المجلة بحيث يطبع بلون واحد يختلف من عدد إلى آخر. وكان التصميم بسيطا: تتوسطه فى النصف الأعلى من الصفحة دائرة بيضاء غير مكتملة كتب فى داخلها اسم المجلة وتحته عبارة: «مجلة الثقافة الحرة». وفى النصف الثانى من الصفحة وعلى الجانب الأيسر برواز فيه أهم موضوعات العدد.

فى المرحلة الأولى من صدور «الفجر الجديد» كان يغلب على مادتها الطابع الثقافى العام. ثم قررت المجموعة المؤسسة «للمنظمة» أن تحولها إلى مجلة سياسية أسبوعية تصدر صباح الأربعاء من كل أسبوع. وتم ذلك ابتداء من العدد الصادر فى ١١ يناير ١٩٤٦. وواقع الأمر أن صدور المجلة بدأ يضطرب - بل توقفت لمدة شهر أو أكثر - عقب القبض على رئيس التحرير وصادق سعد ونعمان عاشور للتحقيق مع الأخيرين فى مقالات نشرَت بمناسبة ثورة أكتوبر الاشتراكية (١٩١٧).(٦٦)

وبعد صدور المجلة أسبوعية تغير توصيف المجلة من «مجلة الثقافة الحرة» إلى «مجلة التحرر القومى والفكرى»، كما تغير تصميم الغلاف بما يستجيب لمتطلبات مجلة سياسية

أسبوعية؛ فوضعت صفحة الغلاف داخل إطار تتغير ألوانه من عدد إلى عدد بما يسمح باستغلال المساحة البيضاء لتقديم رسوم أو كاريكاتير وذلك وفقا للمناسبة التى يصدر فيها العدد، أو طبقا للموضوعات ذات الأولوية عند هيئة التحرير.. وعلى سبيل المثال ظهر على غلاف العدد الثالث عشر تصغير لرسم بالحبر الشينى يمثل ثورة مصر الوطنية عام ١٩١٩، بريشة الفنان اليونانى المعروف جورج ديموس.

وابتداء من العدد السابع أخذ التحرير بنظام وضع ترويسة المجلة فى أعلى الصفحة الثالثة وكتبت تحت «الفجر الجديد» عبارة «نحن نجاهد لكى لا يندم أحد على الحياة». ثم رفع هذا الشعار بعد أن تحولت المجلة إلى مجلة سياسية تهتم بصياغات أكثر تحديدا لمرحلة الكفاح الوطنى التحريرى.

ويقدر «المحرر» أن صدور «الفجر الجديد» فى البداية كمنبر للثقافة الحرة والمثقفين قد حدث للاعتبارات التالية:

١ - لم تكن الأحكام العرفية قد ألغيت بعد. وفى ذلك الوقت كانت الرقابة - على سبيل المثال - تحذف من المصطلحات والعبارات كل ما من شأنه - أو فيما تتصور - أنه يسىء إلى العلاقات مع «الحليفة» بريطانيا أو يضر بالمجهود الحربى(٦٧). من هنا كان يغلب الطابع الثقافى على المجلة فى المرحلة الأولى من صدورها. ويذكرنا هذا بالصعوبة التى واجهت من قبل مجلة «الأسبوع» التى أصدرتها «لجنة نشر الثقافة الحديثة».

٢ - الاعتبار الثانى هو أن الهيئة التى أسست «ط.ع.» كانت قد أصدرت «الضمير» وهى مجلة سياسية وإن اهتمت فى المحل الأول بقضايا الحركة العمالية والنقابية. وعندما ألغيت الأحكام العرفية وتحولت «الفجر الجديد» إلى أسبوعية سياسية، وبعد توقف مجلة «الضمير» أضافت المجلة بابا نشر أحيانا تحت عنوان «صوت العمال» ثم أصبح اسم الباب «مع العمال فى نضالهم». ولا يعنى هذا أن «المجلة» لم تشغلها - منذ مولدها - قضايا العمال.

وقد اقتضى إصدار مجلة كانت تطمع فى فترة إصدارها الأولى إلى أن تكون «مجلة الثقافة الحرة»، ثم تطمع مع اشتداد ساعد الحركة الجاهيرية إلى أن تصل إلى صياغة برنامج لحركة التحرر الوطنى المصرية فى مرحلة جديدة تماما من مراحلها - نقول: اقتضى هذا أن يواجه محرروها صعوبات شتى كان فى مقدمتها:

- أن المتصدرين لهذا العمل - بما فى ذلك رئيس التحرير - لم يكونوا صحفيين محترفين، وانعكس هذا بوضوح فى ضعف الجانب الفنى من إخراج المجلة. ومن هنا كان الاعتماد على محتوى المجلة.

- كان جميع الكتاب فى المرحلة الأولى من صدورها - بما فى ذلك رئيس التحرير - متطوعين.. ثم بدأ تفرغ رئيس التحرير على الأرجح فى أوائل ١٩٤٦.. ثم تفرغ أبوسيف يوسف سكرتيرا للتحرير فى مارس ١٩٤٦. وإن كان قد قام بعمله فيها قبل هذا التاريخ بفترة.

- وفى خلال الحرب العالمية الثانية لم تكن هناك مجلة - باستثناء المجلات الحكومية بالطبع - تستطيع أن توالى الصدور دون أن تحصل على حصة من الورق المدعم الذى كانت تتحكم فيه وزارة التموين. وكان الإذن بهذه الحصة يشترط بعض الشروط منها أن تقدير الكمية التى تصرف للمطبوع المعين تتحدد فى النهاية على ضوء الكمية التى توزع. فكانت شهادة متعهد توزيع الصحف مطلوبة.

وقد ضمت هيئة التحرير: أحمد رشدى صالح وأبوسيف يوسف وريمون دويك - وكان

هو المسئول أيضا عن دار القرن العشرين. وكان صادق سعد يشارك فى معظم اجتماعات هذه الهيئة.

وقام بعمل دؤوب كل من على الراعى ومحمد إسماعيل محمد وذلك بالكتابة وأحيانا بالترجمة. كما راسل المجلة كل من لطفى عزوز (ل.ع.) من الإسكندرية وديمترى جرجس مترى من المنيا. وساهم أيضا بالكتابة والترجمة عبدالعزيز فهمى. وتطوع فيكتور دويك ليقوم بأعمال رسام المجلة وكان وقتئذ يدرس فن النحت فى القسم الحر بكلية الفنون. وعندما أصبحت «الفجر الجديد» مجلة «الكفاح الوطنى والديموقراطى» تطوع لتقديم رسوم الغلاف مجموعة من طلبة كلية الفنون الجميلة. ولا نذكر للأسف من أسمائهم سوى الرسام الذى كان يوقع باسم «حامد».

وقد وقع أحمد رشدى فى المجلة باسمه وبأسماء «جهاد» و«أبو عمر» وبالحروف الأولى «أ.ر.» و«أ.ر.ص.» وكتب أبو سيف يوسف باسمه، كما وقع بأسماء «رأفت يوسف» و«أبو سيف» و«أ.ى. أبوسيف» و«أ.ى.». وكان ريمون دويك يكتب بدون توقيع باب «حركة العالم فى أسبوعين» ثم وقّع مقالاته باسم «إبراهيم الكاشف». وكتب صادق سعد باسمه وأحيانا باسم «أحمد سعيد» و«ص.س.» و«ص». وكتب على الراعى باسمه ثم بأسماء «على الكاتب». و«حسن زاهر» ونشر هؤلاء جميعا أو ترجموا مقالات لم يوقعوها. وكتب محمد إسماعيل محمد باسم «محمد إسماعيل» و«إسماعيل يحيى» وأحيانا بالحروف الأولى من اسمه (م.أ.م.).(٧٠)

ومنذ العدد السابع لصدور المجلة، وقبل أن تتحول إلى سياسية أسبوعية، نشرت فيها مقالات عن الشئون العمالية. وساهم فى ذلك يوسف درويش الذى كان يوقع باسم «حسن زكى» و«محمد عبدالمجيد».

وأسهم فى الكتابة والترجمة عدد يصعب الآن تحديده بدقة من أعضاء الهيئة المؤسسة لمنظمة «ط.ع» ومن مرشحيها والعاطفين عليها. كما أسهم أيضا عدد أقل من الأصدقاء الأجانب ممن كان مقيما فى مصر أو من الذين عادوا إلى أوطانهم الأصلية. ونذكر من هؤلاء الأخيرين الشاعر اليونانى بيريدس وباولا من يوغوسلافيا وسلمى حسين من انجلترا.

وأسهم فى «الفجر الجديد» أيضا هذا الفريق الكبير نسبيا من المثقفين الماركسيين والتقدميين سواء من كان منهم عضوا فى منظمة ماركسية أو كان مستقلا عن التنظيمات، فكتبوا فى الفجر الجديد وازدادت دائرتهم اتساعا، واغتنت المجلة بتعدد تخصصاتهم وتنوع ثقافاتهم. ويمكن أن نقسمهم بشكل عام إلى المجموعات الثلاث التالية:

١ - مجموعة من أعضاء «لجنة نشر الثقافة الحديثة» وشارك بعض أعضائها فى المرحلة السابقة على صدور المجلة فى وضع تصوّر للمجلة. وساهم منهم فى الكتابة: أمين تكلا، نعمان عاشور، «ر.م.» (راؤول مكاريوس)، سعيد خيال المحامى، عبدالرحمن الشرقاوى المحامى، سعد مكاوى المحامى، مصطفى كامل منيب المحامى، أسعد حليم، زكى هاشم المحامى. وربما لا تسعفنا الذاكرة بأسماء أخرى.

٢ - مجموعة الماركسيين الذين انتظموا فى ذلك الوقت فى «حمتو» وفى «إسكرا». فكان من المنظمة الأولى كمال عبدالحليم ومحمد خليل قاسم ومحمود توفيق ومحمد الجندى. وكان من الثانية لطيفة الزيات وأنور عبدالملك وشهدى عطية الشافعى

وعبدالرحمن الناصر و«ر.أ.» (رضا إسكندر) وغيرهم. وتولى أنور عبدالملك مسئولية باب «حركة العالم فى أسبوع» بدءا من العدد الحادى والثلاثين.

٣ - مجموعة من الشخصيات الوطنية والماركسية المستقلة فى معظمها عن المنظمات نذكر منهم: الآنسة نور شريف ويوسف الشارونى وعبدالقادر القط ومحمود الشنيطى. ويدخل ضمن هذه المجموعة أسماء أخرى لكتاب ونقاد ومبدعين سوف ترد أسماؤهم عند توصيف المادة التى تنشرها المجلة.

وكتب إلى «الفجر الجديد» من الإسكندرية الأستاذ فؤاد الحداد (الدكتور فؤاد مرسى) وذكرت المجلة أنه أرسل إليها بحثا مستفيضا عن «دور الاستعمار فى المشكلة العمالية». ودعت المجلة الأستاذ الحداد إلى مواصلة الكتابة فى المجلة ناقدا ومشتركا فى التحرير(٧٢).

وباختصار يمكن أن يقال إجمالا إن «الفجر الجديد» نشرت مقالات وتعليقات لأعضاء فى منظمات «حتش» و«حمتو» و«الشرارة» و«العصبة الماركسية».

كما نوهت المجلة بإصدارات دور النشر الماركسية والتقدمية مثل «دار الفجر» التى أشرف عليها الزميل أسعد حليم، والكتب التى أصدرتها لجنة نشر الثقافة الحديثة.(٧٣)

وقيمت أيضا تقييما إيجابيا منشورات «دار الكاتب المصرى» التى كان يشرف عليها د. طه حسين بك. والكتب التى ألفها أو ترجمها مثقفون بمفردهم مثل د. راشد البراوى أو بالاشتراك مع الأستاذ نظمى عبدالحميد عن الاشتراكية. (٧٤) وكانا من هيئة التدريس بكلية التجارة - جامعة فؤاد الأول.

ونشرت المجلة لكتاب ومفكرين ديموقراطيين واشتراكيين. فكتب الدكتور طه حسين تعقيبا على مقال كان قد نشره على الكاتب.(٧٥) وكتب سلامة موسى أكثر من مقال. وزار المجلة أكثر من مرة.

واهتمت الفجر الجديد بكتابات بعض القيادات الفكرية والسياسية فى حزب الوفد.(٧٦) كما تولت عرض بعض مطبوعات أصدرتها «جماعة النهضة القومية»(٧٧)، وعلقت عليها بالاتفاق أو بالاختلاف. وعنيت المجلة بإبراز تأييد ومساندة العناصر التقدمية والديموقراطية فى الجاليات الأجنبية المقيمة بمصر والخارج للحركة الوطنية المصرية؛ فنشرت مقالات وبيانات للشاعر اليونانى ت. بيبريدس(٧٨) ولمنظمة «إيام» اليونانية، وللجالية الأرمنية فى مصر.

وكان للمجلة صلات فى العالم العربى بصحف ومجلات ودور نشر ومكتبات شيوعية وديموقراطية. وازدادت هذه الصلات بعد قيام «دار القرن العشرين للنشر». ونشرت المجلة لكتاب ومبدعين عرب، كما كانت تعيد فى بعض الأحيان نشر أو تلخص بعض ما ينشر فى صحف اليسار العربى ومجلاته. وهكذا نجد فى المجلة أسماء كتاب وأدباء معروفين وناشئين مثل رئيف خورى وقدورى قلعجى (لبنان) ووصفى البنى وعدنان البنى (سوريا) الذى أرسل إلى المجلة مقالين أحدهما عن «الميتافيزيقية والديالكتيكية وغايتهما»، «وعن الدرس الذى يستخلص من حوادث ذكرى وعد بلفور»(٧٩). ونشرت مقالات سياسية لحامد حمداى (السودان). ونشرت أو أعادت نشر قصائد من ديوان أبى القاسم الشابى (تونس) وللشاعر عبدالمعين الملوحى (سوريا) وعلى جليل الوردى (العراق). كما تلقى باب بريد «الفجر الجديد» عددا من رسائل الإخوة العراقيين والفلسطينيين.

وقيمت «الفجر الجديد» بكيفية إيجابية بعض الصحف والمجلات العربية الوطنية والتقدمية التى كانت تصدر فى بعض البلاد العربية. نشير مثلا إلى ما كتبته عن مجلة «الوطن» العراقية، وهى مجلة وطنية ديموقراطية كان يصدرها حزب الشعب العراقى وإلى مجلة «الغد» وهى ماركسية كانت تصدرها عصبة التحرر الوطنى الفلسطينية. (٨٠)

علاقة « الفجر الجديد » بقرائها:

عملت «الفجر الجديد» وواصلت العمل لكى تقيم – وفقا لما ورد فى خطابها الموجه إلى القراء – علاقات قوية مع القراء، فرادى كانوا أم جماعات. وحاولت بذلك أن ترسى تقاليد لمجلة ماركسية مصرية.

ويذكر «المحرر» أن هذه التقاليد كانت تحكمها فكرتان رئيسيتان طالما ألحت عليها المجلة:

الفكرة الأولى: هى أن المجلة تقول «الحقيقة ولكن لا تقولها كاملة». وذلك بما يعنى أن ما تكتبه هيئة التحرير – والمجلة عموما – من آراء يدخل فى النهاية فى باب الحقائق النسبية، ويعنى أيضا دعوة للقراء لكى يسهموا ويضيفوا ولكى يناقشوا وينتقدوا.

الفكرة الثانية: هى أن هناك وحدة بين المجلة والقراء. وهى وحدة نضالية أحد أركانها أن المجلة تلتزم بالدفاع عن مصالح الطبقات الكادحة من عمال وزراع وموظفين ومثقفين وصغار منتجين.. الخ. أما الركن الثانى فهو أن قراء «الفجر الجديد» ليسوا كسائر القراء «وإنما هم أصحاب مذهب فى الحياة». ويترتب على هذا أن المجلة وقراءها يخوضون معا المعركة من أجل حياة جديدة «خير من الحاضرة ومستقبل نير ساطع».(٨١)

إن هذا يظهر على صفحات المجلة فيما يلى:

١ – لم تتوقف دعوة المجلة إلى القارئ وإلى القراء لكى يبعثوا إلى المجلة بآرائهم وشكاواهم فردية كانت أم جمعية. وطالبتهم بإرسال مقالاتهم وانتقاداتهم. وعلى سبيل المثال، وفيما يتعلق ببعض المقالات التى كانت المجلة تتوقع أن تثير نقاشا فى صفوف القراء، نقرأ هذا التوجيه «أيها الصديق اقرأ المقال وابعث بنقدك» (٨٢).

وتتكرر الدعوة إلى القارئ إن كان طالبا فى الجامعة أو الأزهر الشريف، مدرسا فى قرية أو مدينة، موظفا فى العواصم أو عاملا أو فلاحا، أن يكتبوا عن محيط حياتهم. فحياتهم «جزء أساسى من حياة الأمة»، وأن يكتبوا عن ظروف عملهم أو ما يرونه لازما لحياتهم، وما يرونه أيضا واجب الإصلاح. (٨٣)

٢ – وكانت المجلة قد طرحت من قبل أسلوبها فى التعامل مع رسائل القراء. فكتبت أنه تصلها مقالات كثيرة من الزملاء الذين أخذوا على عاتقهم المساهمة فى حركتنا الثقافية. وأن المجلة تلتزم بقواعد فى العمل فيما يخص المقالات. فلجنة التحرير تفحص ما يرسل لها بعناية. ثم تدرس وتناقش الآراء التى تبدى. وتعهد لعضوين على الأقل من أعضائها بقراءة المقال الواحد. وفى ذلك كله تعمل لجنة التحرير لإفساح صفحات «الفجر الجديد» لأكبر قدر ممكن من المقالات.

وانعكس الالتزام بهذا النهج فى تلخيص أو مناقشة كثير من المقالات والرسائل التى كانت تصل إلى المجلة كل شهر لينوه بها فى باب «بريد الفجر الجديد»، ولينشر بعضها

على صفحات وفى أبواب أخرى من المجلة.

٣ – ونقرأ أحياناً فى المجلة هذه العبارة «جميع المقالات التى تنشرها المجلة يمكن إعادة نشرها بغير أن تُستَأذَن الإدارة. ومعنى هذا أن «القراء شركاء فى تملك المادة المنشورة، وأن لهم – أفرادا أو هيئات – أن يتصرفوا فيها بإعادة النشر أو الاقتباس كلما بدا لهم أن يفعلوا.

٤– واتجهت المجلة إلى أن ترسخ فى ذهن القراء هذه الفكرة وهى أنهم مسئولون مسئولية مباشرة عن استمرار المجلة والدفاع عنها والمشاركة فى توزيعها بأنفسهم وتوسيع دائرة التوزيع ومدها بالمساعدات المالية. ويعنى الدفاع أن استمرار المجلة فى التعاون مع لجنة التحرير فى مواجهة الصعوبات التى تواجهها. وهى من نوعين: صعوبات مالية وضغوط الأجهزة البوليسية. النوع الأول دعا المجلة إلى مخاطبة أصدقائها قائلة: نحن فى حاجة إلى تأييد مالى حتى تستطيع «الفجر الجديد» أن تصل إليكم باستمرار (...) وأمامنا عقبات يجب أن تذلل ليس أقلها أن ما يصرف لنا من ورق تموين أقل مما نستهلك(٨٤).

ويتمثل النوع الثانى من الصعوبات فى ضغوط من الأجهزة الأمنية تهدف إلى الحد من توزيعها؛ فكان البوليس السياسى يطلب من الحرس الجامعى أن يمنع باعة الصحف من بيع المجلة داخل الجامعة أو بالقرب منها.(٨٥)

واضطرت المجلة فى فترة من الفترات إلى تخفيض عدد الصفحات من ٢٤ صفحة إلى ٢٠ صفحة وهذا ما دعا المجلة إلى أن تطلب من القراء أن يوافوها بتبرعاتهم. وبدأ إرسال التبرعات.. فبعد سبعة أيام «بلغت التبرعات ٥ جنيهات». ثم توالت من القراء المصريين، وأسهم القراء من الأشقاء العرب إسهامًا ملحوظا، كما غمروا المجلة بفيض من التعاطف والتضامن والتشجيع. (٨٦)

وبعد شهرين كتبت المجلة: «ها نحن أولاء نعود فننشر «الفجر الجديد» فى ٢٤ صفحة. والفضل فى ذلك لكم أنتم أيها الزملاء. فقد شجعتم «الفجر واضطررتم بنشاطكم وزارة التموين أن تزيد الكمية التى كانت تصرف لنا(..) وها قد تعزز توزيع «الفجر» عن طريق شركة التوزيع إلى ستة أضعاف ما ابتدأ به». (٨٧)

٥ – ركزت الفجر الجديد على أهمية توزيع المجلة باليد، خاصة فى الجامعات والمعاهد والمدارس وفى بعض الأوساط العمالية فكتبت:

«أيها الصديق: نحن فى حاجة إلى أصدقاء مندوبين يوزعون الفجر الجديد كل فى محيطه. فاتصل بنا إن كنت طالبا فى معهد أو كلية لتكون مندوبنا فيها. وأنت أيها الصديق الموظف أو العامل أو التاجر نحن محتاجون إليك لتوصل «الفجر الجديد» إلى من يهمك أن يقرأوها». (٨٨) ويذكر المحرر أن بعض طلاب الجامعات والمعاهد كانوا يتسلمون أعدادا من «الفجر» ليوزعوها فى معاهدهم. منهم طلاب كانوا فى حلقة المرشحين للهيئة التأسيسية لـ «ط.ع.». كما يذكر المحرر أنه بعد صدورها أسبوعية كان زميل طالب من منظمة «حمتو» يشترى أربعين عددا لتوزع فى المحلة الكبرى.

ورأت لجنة التحرير أن العطلة الدراسية فى الصيف يمكن أن تؤثر بالسلب على

مستوى التوزيع، فطالبت قراءها فى المعاهد والجامعات بأن يبذلوا جهدهم حتى تبلغ «الفجر الجديد» قراءها الطلبة «أثناء العطلة الصيفية». واقترحت المجلة الأخذ بالوسائل العملية التالية:

أن يشترك الطلاب بثلث سنة وقيمة الاشتراك ٢٣ قرش صاغ ونصف القرش. أو أن يرسلوا أسماءهم وعناوينهم إذا كانوا من أبناء الأرياف لتصلهم المجلة. (٨٩)

٦ - وفى سبيل إرساء العلاقة بين المجلة والقراء على أسس أشد رسوخا من المشاركة الفكرية، اتجهت المجلة إلى إجراء «استفتاء جديد عن الحركة الوطنية». وتحت هذا العنوان أعلنت لجنة التحرير أنها «اعتزمت أن تستفتى أصدقاءها وقراءها فى الحركة الوطنية وتتلقى أسئلتهم لتجيب عليها فى كتاب خاص سينشر قريبا. وسيكون الكتاب تقريرا عما يجول فى الأذهان عن كفاحنا الوطنى». وأن يكون هذا التقرير نتاج العمل مع قراء «الفجر الجديد» وأصدقائه. اشتركوا فى هذا الاستفتاء واطلبوا قسيمة الاستفتاء ففيها البيانات اللازمة».(٩٠)

وقد توالت الطلبات على الاستفتاء، حتى نفدت أوراقه. غير أن عددا من القراء أرسل يطلب مزيدا من الإيضاح عن الاستفتاء. فأجابته المجلة بأن الاستفتاء يطلب من المشترك أن يوجه سؤالين مهمين عن الحركة الوطنية، مثال ذلك:

ما الفرق الأساسى بين هذه الحركة وحركة ١٩١٩؟ ما هى العناصر الموجهة لها. والعناصر التى تلزمها لتكون حركة تحرير واسعة النطاق حتى تحقق الاستقلال بمعناه الداخلى والخارجى؟. وما الدور الذى تقوم به الأحزاب المصرية الآن؟ وما تأثيرها فى الحركة؟ وغير ذلك من الأسئلة التى توضح إجابتها الغموض الذى يجعلنا نخطئ ونتردد فى اتجاهنا نحو حركتنا الوطنية؟»(٩١).

وكانت أوراق الاستفتاء ترسل بالمجان.(٩٢) وعندما نفدت طلب إلى القراء أن يرسلوا أسئلتهم وملاحظاتهم عن الحركة الوطنية على أوراق عادية.(٩٣) غير أنه لم يقدر لنتائج الاستفتاء أن تنشر أو تكتمل دراستها فقد عطلت «الفجر الجديد» فى يوليو ١٩٤٦ بقرار من حكومة صدقى باشا. فهذا الاستفتاء ونوع العلاقة مع القراء يعبر عن الهدف الذى كانت تسعى إليه هيئة التحرير. وهو أن «الفجر الجديد» لا تقف عند كونها مجلة من المجلات التى يقبلها السوق أو يرفضها؛ وإنما كان الهدف أن تتحول «الفجر الجديد» إلى حركة. ففى الفترة التى غلب فيها الطابع الثقافى على المجلة كتبت تقول:

«تصلنا مقالات كثيرة من الزملاء الذين أخذوا على عاتقهم المساهمة فى حركتنا الثقافية».(٩٤) ومع التدفق المتعاظم للجماهير الشعبية والوطنية على ساحة معركة التحرر الوطنى والديموقراطى كان الخطاب إلى القارئ: «طريقنا معك، يدنا مشدودة على يدك، نؤمن بشعبنا، ونطلب له حياة لائقة بكدّه وبشريته».(٩٥) وليست لدينا بعد ذلك وثائق عن عدد المطبوع والموزع من المجلة، ويقدر «المحرر» أن الموزع منها لم يتجاوز فى المتوسط الثلاثة آلاف نسخة. ويستند هذا التقدير إلى أنها كانت متداولة فى مصر فى أوساط المثقفين وفى النوادى الثقافية التقدمية وفى صفوف طلاب الجامعات؛ خاصة فى صفوف جماهير الوفد الطلابية كما توزع فى بعض الأوساط العمالية، وكانت توزع فى عدد من الأقطار العربية. وربما استأثرت سوق العراق بحصة أكبر.. كما كانت تصدر إلى السودان وسوريا ولبنان وفلسطين.

ففى بغداد كان متعهد توزيع المجلة «مكتبة يوسف حسقيل» وفى لبنان وسوريا كانت توزع بمقتضى اتفاق مع إدارة مجلة «الطريق». وكانت توزع فى السودان بواسطة دار الناشر السودانى بالقاهرة.(٩٦)

تعطيل الفجر الجديد:

عطلت «الفجر الجديد» بمقتضى قرار وزارى صدر فى ١٠ يوليو ١٩٤٦. فتكون قد عاشت سنة وشهرين تقريبا. وقد صدر منها فى هذه الفترة ٤١ عددا. وجاء تعطيلها فى اليوم نفسه الذى أغلقت فيه صحف ومجلات ودور نشر وجمعيات ثقافية ووطنية وديموقراطية وماركسية.

المادة الثقافية فى «الفجر الجديد»:

أشرنا من قبل إلى أن «الفجر الجديد» قدمت نفسها إلى القراء فى المرحلة الأولى من ظهورها باعتبارها مجلة «الثقافة الحرة». وفى تلك المرحلة حاولت المجلة كما ذكرنا أيضًا - ولأسباب قاهرة تتعلق بقلم الرقيب - أن تتفادى استخدام المصطلحات الماركسية وإن حاولت التعبير عن مضمونها. فقدمت تصورها لمفهوم الثقافة ومهام «الكاتب الحر» من خلال بعض الكتابات التى كان فى مقدمتها مقالان كتبهما أحمد رشدى صالح فى العدد الأول والثانى.(٩٧) وبعد أن تحولت المجلة إلى - سياسية أسبوعية - وفى مجرى تطور حركة الكفاح الوطنى الديموقراطى، طورت المجلة وألقت مزيدا من الأضواء على قضايا مهام المثقفين ودورهم فى الحركة الوطنية، والقيود التى ترد على هذا الدور. وتم هذا الطرح فى مواجهة إشكاليات أظهرتها ممارسة المثقفين العملية فى معارك كل يوم. وفى هذا نشرت ثلاثة مقالات مباشرة، وذلك ضمن سلسلة من أربعة مقالات تحت عنوان هو «لنوضح أفكارنا ومبادئنا».(٩٨)

ومن هنا، سوف نكتفى فى تقديم المادة الثقافية التى نشرت فى المجلة بعرض أهم الآراء التى تضمنها مقالان لأحمد رشدى صالح.

ففى مقاله «مهمة الكاتب» يذهب صاحب المقال إلى ما يلى:

«إن مهمة الكاتب ترتبط ارتباطا «عضويا» بالمجتمع وتطوره. ولكن هذه المهمة محددة بأكثر من عامل: من ذلك الدرجة التى بلغها المجتمع فى تطوره. والصراعات الاجتماعية بين المناضلين من أجل انتصار الحركة والعدالة وبين أعداء الحرية: بين من يتعلقون بيقظة تمثل الديموقراطية الوليدة والراسخة وبين أعداء الحرية المتنبهين إلى مد الحرية. وهذه المهمة تلقى على الكاتب أن يجعل من ذاته تعبيرا عن ذاته غير المنفصلة عن ذات المجتمع وعن كفاحه، وعن الإنسان من حيث هو إنسان. فإذا لم يصل الكاتب إلى شىء من هذا انضم إلى جمهرة كتابنا الذين يعيشون فى ذواتهم بعيدا عن حركة الحياة، وعن الطبقات الشعبية التى تشكل أكثر عناصر المجتمع حياة ومستقبلا. إن هذا البعد هو الذى يفسر عزلتهم عن المجتمع، واتساع الهوة بين إنتاجهم وبين الصدق. ذلك أنهم فى سعيهم إلى استرضاء القراء بالتافه من الكلام، وفى سعيهم إلى تملق المستبدين وتشويههم للحقائق بما يحول بين العقل البشرى وبين أن يستظهر أسبابها؛ إنما يقفون ضد حرية الكاتب وضد حرية القارئ على حد سواء.

ويستوجب طلب الحرية من الكاتب أن ينزع إليها وأن يستخلصها بالنضال فى غير هوادة».

«وليس مطلوبا من الكاتب أن يقنع بالعيش فى روح الجماعة الإنسانية وأن ينتهى عمله إلى أن يكون مجرد رد فعل لما يحدث. وإنما تتمثل مهمته فى توجيه المجتمع نحو الحرية ودفع التطور الاجتماعى إلى غاياته السليمة بما يحل تناقضات المجتمع وما يؤدى إلى القضاء على أسباب الطغيان والاستغلال».

«فى الوقت ذاته، يبقى أن مهمة الكُتّاب الأحرار فى مصر ليست إشاعة الآراء الحرة

المنقولة، وليست مجرد الدعاية.. ويبقى أن المطلوب هو التفاعل مع هذه الآراء بحيث تتلاءم مع وضعيتهم: وهم الكتاب المصريون الذين يخدمون مجتمعا ذا خصائص معينة ويعملون فى حدود عالمية ومحلية خاصة. إن مهمتهم هى أن يخلقوا تراثا فكريا حرا جوهره تجارب المجتمع المصرى وواقعه وتطوره. وهذا كله لا ينفصل عن التيارات العالمية.

إن مهمة الكُتّاب الأحرار، على النقيض من الكُتّاب الرجعيين، أن يقيموا صلة حميمة بين إنتاجهم وواقع الحياة، الأمر الذى يلقى عليهم أن يناهضوا الكتاب الرجعيين والمضللين وأجراء الاستبداد.»

والدعوة إلى العيش فى روح الجماعة لا تهدر ذاتية الكاتب بل على العكس: إنها تعنى ازدهار ذاتيته عندما تخرج عن دائرتها فتشمل أطرافا من ذات المجتمع. إن مهمة الكُتّاب المصريين الأحرار أن ينموا ذواتهم فى المجتمع وأن يحتفظوا بشخصيتهم المنسجمة مع خير المجتمع.

ولا سبيل للنهوض بهذه المهمة إلا إذا اتخذ الكُتّاب المصريون النضال مثلا عاليا لا ينفصل عن إنتاجهم ذاته ليجرى مجرى الدم فى عروقهم. وعلى هذا الطريق يحقق الكُتّاب المصريون تراثا فكريا حرا، تكفيه الاعتبارات القومية والإنسانية والذاتية، ثم ينزلون بهذا التراث إلى الكفاح الذى لا يفتر فى سبيل حرية الإنسان وأمنه ورخائه.(٩٩)

هدف «الفجر الجديد» ومهامه:

«إن هدف الفجر الجديد أن تنشر الثقافة الحرة غير الرجعية، لا بقصد تعميمها فحسب، وإنما بقصد المساهمة بها فى خلق ثقافة جديدة أصلها فى واقع المجتمع وقوتها مستمدة من تطوره وطريقها مرسوم فى حدوده. دفعته بها إلى التفاعل مع الثقافات الأخرى، غايتها تحرر المجتمع المصرى والعدالة بين أعضائه.»

«هدفها أن تساهم فى بناء ثقافة قومية يجد فيها المصريون تحليلا ذكيا لأوضاعهم وتفسيرا لمسائلهم القومية وإرشادا إلى الحرية.»

«هدفها أن تساهم فى بناء ثقافة كاملة تضم إلى العنصر القومى العنصرين الإنسانى والذاتى. وغاية الفجر الجديد أن تفضح الرجعية وتناضل ضد الكُتّاب والمفكرين الرجعيين الذين ثبت فشلهم فى الاستجابة إلى مطالبنا الحالية: الثقافية والمثالية والذين وضح خطرهم على قضيتنا القومية – التى هى قضية الشعب كله – لا ينفصل فيها جانب العدالة عن جانب التحرر السياسى.(١٠٠)

وغاية «الفجر الجديد» أن يتاح للمفكرين والكُتّاب الأحرار فى مصر منبرا جديدا يواصلون من فوقه جهادهم ليصلوا بثقافتنا إلى مستواها الأعلى وليصلوا بينها وبين قضايا الشعب المصرى المجيد فى سبيل حريته وليصلوا بين ثقافتنا وثقافة الشعوب الأخرى. «وهم بهذا يوجهون ثقافتنا الحاضرة إلى طريق عالمى، لم يستطع متزعمو الفكر قبلهم أن ييسروه لها.»(١٠١)

«وهذه الأهداف لم يصطنعها «الفجر الجديد» اصطناعا. إنها أهداف المصريين المخلصين جميعا من ثقافتهم الراهنة. ولقد جاءت «الفجر الجديد» تبلورا لخير ما فى ثقافتنا من عناصر غير رجعية. وهذه بدورها انعكاس لقوى التقدم فى المجتمع المصرى المتحركة إلى الأمام، المرتبطة ارتباطاً جوهريا وثيقا بالتيارات الثقافية الاجتماعية والسياسية فى بلاد العالم الأخرى.»

«إن «الفجر الجديد»، بأهدافها وحركتها، وتمسكها بقوى التقدم فى المجتمع المصرى،

تمثل الجانب المتقدم الصاعد فى المرحلة الحاضرة التى يجوزها الفكر المصرى، ذلك الجانب الذى يقوم نقيضه الرجعى على أسس تتلاشى، لم يعد لها مكان فسيح بيننا.»[١٠٢]

ونحسب بعد ذلك أن ماعبرت عنه بعض المقالات المبكرة فى «الفجر الجديد» يساعد كل من يرغب من الباحثين على تقييم موضوعى لدور المجلة فى نشر ثقافة جديدة. فتحت هذا العنوان «مجلة الثقافة الحرة» قدمت المجلة شروحا عامة ومبسطة للمفاهيم فى الفلسفة الماركسية والاقتصاد السياسى ونظرية الأدب والفن. ونقدت وعارضت النزعات «المثالية» فى الفلسفة والفكر. ودخلت فى نزالات مع الفكر الفاشى فى التراث الغربى، ومع كتاب ومفكرين وصحفيين مصريين روجوا ودافعوا عن أفكار رجعية أو فاشية. ولم يفتها أن تكشف المضمون الحقيقى لما تروجه الإذاعة والسينما والصحف البرجوازية والرجعية.

من هذا المنطلق نشرت المجلة لكُتّاب ومبدعين مصريين، ماركسيين وتقدميين، معظمهم من الناشئين يجمعهم إطار واسع هو أنهم ضد الفكر الرجعى. وكان لهم إنتاج فى الشعر والقصة والنقد الأدبى والفنى. ووجدت المقالات العلمية التى تبين علاقة العلم بالمجتمع طريقها إلى بعض صفحات المجلة التى قدمت فى هذا فكر علماء ماركسيين وتقدميين عرفتهم الأوساط العلمية فى الخارج.

وقدمت المجلة أيضا ما اعتبرته عناصر حيّة فى التراث القومى، وبينت فى بعض الأحيان صلته وتأثره فى مراحل سابقة أو لاحقة بالتراث الإنسانى التقدمى العام.

وسوف نكتفى هنا بأن نضع تحت أنظار القراء والباحثين مجموعة من عناوين بعض المقالات، وهى عناوين تنبهنا بصياغتها إلى محتوى المقالات التى كتبت تحتها.

(١) فى الفلسفة الماركسية والمادية عموما، وفى منازلة أو تقييم الفكر الرجعى والبرجوازى، والتعريف ببعض مفاهيم رئيسية فى الاقتصاد الماركسى:

- سعاد، سيجموند فرويد، نظريته وحدودها.[١٠٣]
- جون لويس، المثالية الحديثة، عرض وتقديم على الكاتب.[١٠٤]
- أبوسيف يوسف، فلسفة أم أسطورة.[١٠٥]
- على الكاتب، الجدلية والفن الحديث.[١٠٦]
- أمين تكلا، ملاحظات على حركة الفكر فى مصر.[١٠٧]
- أمين تكلا، الأخلاق فى تطور دائم.[١٠٨]
- إسماعيل محمد، فى بيتى «نقد كتاب عباس محمود العقاد.[١٠٩]
- أبوسيف يوسف، الإنسان والطبيعة فى الفلسفة الجدلية.[١١٠]
- على الكاتب، النظرية الماركسية للأدب.[١١١]
- إتيين فاچون، دور الفرد فى التاريخ، تقديم عدنان البنى (سوريا).[١١٢]
- أبوسيف يوسف، رد على العقاد، (مناقشة لما ورد فى كتابه «فى بيتى»)[١١٣]
- على الكاتب، بين الماركسية وعلم النفس.[١١٤]
- م.أ.م، منهج الدراسة التاريخية. (والكاتب هو محمد إسماعيل محمد).[١١٥]
- رأفت يوسف، لوقريطس وفلسفته البيولوچية (على هامش الاحتفال فى موسكو بمرور ألفى عام على وفاة الفيلسوف الإغريقى.

وقد رجع الكاتب إلى مجلة Les Lettres Francaises كما هو مبين فى المقال.[١١٦]

- إسماعيل يحيى، بماذا نفسر التغيرات الاجتماعية: نظرية الأبطال - النشوء والارتقاء

- النظرية الهيجلية (المقال الأول).[١١٧]
- إسماعيل يحيى، كيف نفسر التغيرات الاجتماعية. (المقال الثانى).[١١٨]
- رأفت يوسف، دراسات فلسفية: ما هى المثالية.[١١٩]
- إسماعيل يحيى، كيف نفسر التطورات الاجتماعية: كيف ينشأ الصراع الطبقى - تحريف النظرية فى فهم المادية. (المقال الثالث).[١٢٠]
- مطالعات الفجر الجديد: كتاب أصل العائلة لفردريك إنجلز، ترجمة أديب يوسف، منشورات دار الحكمة ببغداد. (العرض غير موقع وقام به أبوسيف يوسف).[١٢١]
- أبوسيف يوسف، الفاشية تستغل الدين.[١٢٢]

مفاهيم الاقتصاد السياسى الماركسى:

وقد كتب فى ذلك صادق سعد بعض المقالات بتوقيع «أحمد سعيد»:
- أحمد سعيد، قاموس الاقتصاد السياسى، علاقات الإنتاج - السلع - التبادل النوعى.[١٢٣]
- أحمد سعيد، قاموس الاقتصاد السياسى، تحديد القيمة - الزمن الضرورى اجتماعيا - حجم القيمة.[١٢٤]

فى الثقافة العلمية:

نشرت المجلة مقالات مبسطة عن العلم وعلاقته بالمجتمع، وردا على محاولات ابتذال بعض النظريات العلمية.
- محمد فوزى، البقاء للأقوى.[١٢٥]
- مرقص يوسف، حقائق علمية: العمال والأمراض، السرطان والطبقات الفقيرة.[١٢٦]
- مرقص يوسف، ليست الحروب سببا فى ازدهار العلم.[١٢٧]
- الأستاذ «س.ى»، هالدين يحدثنا عن العلم والفرق بين الجنسين.[١٢٨]
والمقال لسالم ياسين الطالب بكلية الطب.

فى نظرية الأدب والفن:

- أحمد رشدى صالح، مهمة الكاتب.[١٢٩]
- نور شريف، من الأدب الإنجليزى (دراسة)[١٣٠]
- جان جوريس، الفن والطبيعة والمجتمع، عرض أ.ى. أبوسيف.[١٣١]
- على الراعى، بين الفن الزائف والصحيح.[١٣٢]
- أحمد رشدى صالح، مطالبنا القومية وتراثنا الثقافى.[١٣٣]
- نور شريف، الأرض الخراب.[١٣٤]
- أبوسيف، بتهوفن وآراء ١٧٨٩، من مجلة Commune بتصرف.[١٣٥]
- سعد لبيب مكاوى، ما هو الفن.[١٣٦]
- نعمان عاشور، القوى النامية والقوى المنهارة فى الأدب المصرى المعاصر.[١٣٧]
- عبدالقادر التلمسانى، أدب الشعب فى الصين.[١٣٨]
- أبوسيف، نحو ثقافة جديدة.[١٣٩]

– على الكاتب، النظرة الماركسية للأدب.(١٤٠)
– نور شريف، المسرح فى روسيا السوفيتية.(١٤١)
– تعقيب الدكتور طه حسين بك، حول مقال الأدب العربى بين أمسه وغده.(١٤٢)
– على الكاتب، شاعر إفريقيا.(١٤٣)
– على الكاتب، فلاديمير ماياكوفسكى، شاعر الثورة الاشتراكية.(١٤٤)
– سمير رافع، من الإنتاج السينمائى فى مصر، فيلم السوق السوداء.(١٤٥)
– نعمان عاشور، فى الأدب المصرى الحديث: معالم القصة المصرية.(١٤٦)
– مقال بدون توقيع، يصنع الأغنياء الأفلام ليراها الفقراء. ماذا تفعل بنا السينما. (الحلقة الأولى)(١٤٧)
– مقال بدون توقيع، النقد دليل الحياة، (الحلقة الثانية) يبحث المقال فى وسائل الدعاية وعلاقتها بالمنظمات الاجتماعية.(١٤٨)
– حسن زاهر، الشعر العربى فى مصر الحلقة الأولى.(١٤٩)
– حسن زاهر، الشعر العربى فى مصر الحلقة الثانية.(١٥٠)
– حسن زاهر، الشعر العربى فى مصر الحلقة الثالثة.(١٥١)
– عبدالعزيز فهمى، أناتول فرانس نصر العدالة. (١٥٢)

إنتاج المبدعين:

١ – وكان للإبداع الأدبى المصرى والعربى وللإنتاج المترجم من لغات مختلفة، شعرا وقصة ومذكرات، مكانه فى «الفجر الجديد»، وإن تفاوت وزن كل فرع من هذه الفروع.

أ- الشعر:

– عبدالرحمن الشرقاوى، الفجر الجديد.(١٥٣)
– عبدالرحمن الشرقاوى، هذا الربيع.(١٥٤)
– يوسف الشارونى، من ديوان المساء الأخير.(١٥٥)
– عبدالمعين الملوحى، ثورة الشام.(١٥٦)
– عبدالرحمن الشرقاوى، صدى ثورة الشام.(١٥٧)
– عبدالرحمن الشرقاوى، جهاد وأحلام وحب ومطمح.(١٥٨)
– عبدالمعين الملوحى، بين الحياة والموت.(١٥٩)
– محمد خليل قاسم، من الريف: دموع فلاح.(١٦٠)
– عبدالقادر القط، عرّافة.(١٦١)
– عبدالقادر القط، لا لن أنام.(١٦٢)
– كمال عبدالحليم، صراع ودموع.(١٦٣)
– محمد بحر العلوم (العراق)، أيا شعب سجل.(١٦٤)
– أبوالقاسم الشابى، تونس الجميلة.(١٦٥)
– كمال عبدالحليم، الفجر الجديد. (١٦٦) قدم الشاعر لقصيدته بقوله: «الفجر الجديد الذى أتطلع إليه هو فجر الملايين المضطهدين».
– محمود توفيق، غداً.(١٦٧)

- ع.ع.، من كلية اللغة العربية. أيها الشعب.[١٦٨]
- عبدالرحمن الشرقاوى، آثار العبيد.[١٦٩]
- فنتون جونسون، شكوى العامل الصغير (مترجمة)[١٧٠].
- أبو وائل (من العراق)، الهيكل الأجوف.[١٧١]
- طالب بكلية اللغة العربية، أنا ياطير فى بلادى سجين.[١٧٢]

ب - فى القصة:

- فى إطار اهتمامها بقضايا الأدب والفن نشرت «الفجر الجديد» عددا من القصص لمبدعين مصريين وترجمت أو عرفت بقصص وروايات وبأعمال مسرحية:
- لطيفة الزيات، الله يريد.[١٧٣]
- «مليم الأكبر»، عرض ونقد لرواية عادل كامل.[١٧٤]
- ا.رجى، المنحة من الشمع.[١٧٥]
- نعمان عاشور، على الرصيف (قصة).[١٧٦]
- تشيكوف، فتاة الجوقة، ترجمة مكاوى.[١٧٧]
- صور من ذكريات جوركى،[١٧٨] عرض لكتاب ذكريات مكسيم جوركى ترجمة عبدالمعين الملوحى، (نشرته لجنة نشر الثقافة الحديثة - بدون توقيع).
- لطيفة الزيات، موكب الحياة (قصة).[١٧٩]
- ديمترى جرجس مترى، تلقاه الطريق. (قصة).[١٨٠]
- أنور المشرى، مؤمنه. (قصة).[١٨١]
- محمود الشنيطى، «المعذبون فى الأرض» تعليق على قصة الدكتور طه حسين بك.[١٨٢]
- محمد على الليثى، دفتر الأحوال، قصة مصرية. (قصة).[١٨٣]
- كاخجا أحمد عباس، أوراق اللعب، (قصة) نماذج من الآداب العالمية (ترجمة).[١٨٤]
- عزالدين فودة. ذكر المترجم أن صاحب القصة وهو كاتب هندى نقلها من اللغة الأردية إلى الإنجليزية خصيصا لمجلة «الفجر الجديد».
- أنطون تشيكوف، حياتى، ترجمة «محمود».[١٨٥]
- «محمود» رومان رولان ومسرح الثورة[١٨٦]. بمناسبة عرض مسرحية «لعبة الحياة والموت» على مسرح الأوبرا. (والمقال لمحمود الشنيطى).
- يوسف الشارونى، نحن الآخرين (قصة).[١٨٧]
- محمد على الليثى، السيد الصغير (قصة).[١٨٨]

ج - التراث القومى والإنسانى:

ونقدم هنا العناوين التالية:

- جهاد، حافظ إبراهيم فى شعره السياسى.[١٨٩]
- أحمد رشدى صالح، مطالبنا القومية وتراثنا الثقافى.[١٩٠]
- أحمد رشدى صالح، ماذا تعنى لنا الثورة الفرنسية.[١٩١]
- جهاد، رفاعة الطهطاوى، مفكر مصرى تأثر بالثورة الفرنسية.[١٩٢]

– صادق سعد، الثورة الفرنسية والحركات الوطنية.(١٩٣)

– حسن زكى، الثورة الفرنسية والكادحون.(١٩٤)

– أحمد رشدى صالح، صفحات من تاريخنا الوطنى. بمناسبة ذكرى محمد فريد بك.(١٩٥)

– محمد أبوالحسن، على هامش الهجرة: الناس سواسية كأسنان المشط.(١٩٦) (رسالة من قارئ بالأزهر) .

– عادل القوصى (مرقص يوسف)، العلم عند العرب.(١٩٧)

العلاقة بين مصر والبلدان العربية: قضيتان رئيسيتان: السودان وفلسطين:

ليس فى «الفجر الجديد» ما يدل على أن مفهوم «القومية العربية» كان مستخدما أو متداولا فيما نشر من مقالات عديدة عن البلدان العربية وعن جامعة الدول العربية. وربما قرأنا فى بعض الأحيان عبارة مثل «بلادنا العربية»، ولكنها لم تكن تشير إلى مفهوم «الأمة العربية» أو الدولة العربية الواحدة.

ومع ذلك، فقد عكست كتابات المجلة بوضوح أن هناك وعيا بأن العلاقات بين البلدان العربية بعضها والبعض لها خصوصية تميزها عن أية علاقات يمكن أن تقوم بين هذا البلد أو ذاك وبين غيره من البلدان غير العربية. ذلك أن الدول العربية تربطها روابط حضارية مشتركة من التاريخ والدين والثقافة، وأن لها مصالح مشتركة يمكن تأمينها وتحقيقها عبر الكفاح ضد الاستعمار والانعتاق من أنظمة الحكم شبه الإقطاعية.

ومن هذا المنظور، اعتنت «الفجر الجديد» عناية خاصة بواقع ومستقبل «الجامعة العربية»: أيدت قيامها وانتقدت مواقفها التى تحول بينها وبين أن تصبح أداة جيدة لمنازلة الاستعمار. وعزت «الفجر الجديد» معظم النواقص التى تشوب عملها إلى أن البلدان العربية تخضع للنفوذ الأجنبى. وهذا يفسر الدعوة إلى تقوية أواصر العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية.

فى الوقت نفسه، من بين جميع القضايا العربية استأثرت قضيتا السودان وفلسطين باهتمام خاص، ومتابعة مستمرة فى المطبوعات العلنية والسرية لمنظمة «ط.ع.» وفى جميع الأطوار والمراحل التى مر بها كفاح الشعبين السودانى والفلسطينى.

«م»

مجلة الضمير

استأجرها القادة العماليون محمود العسكرى وطه سعد عثمان من صاحب الامتياز الدكتور عبدالكريم السكرى. وكانت تصدر من قبل فى بنى سويف.

وفى ترويسة المجلة أن العسكرى هو مدير الإدارة وطه سعد عثمان هو سكرتير التحرير.

وصدر العدد الأول منها (رقم ٢٧١) بعد سفرمحمد يوسف المدرك إلى باريس لحضور مؤتمر النقابات العالمى وكان ذلك فى ١٩٤٥/٩/١٦ . وأعلن العدد الثالث (رقم ٢٧٣) والصادر فى ١٩٤٥/١٠/١٠ أن الضمير هى «لسان حال لجنة العمال للتحرير القومى – الهيئة السياسية للطبقة العاملة».

يذكر طه سعد عثمان أنه صدر من المجلة ١٣ عددا. وتوقفت فترة عن الصدور بعد القبض على المدرك والعسكرى وعثمان ود. عبدالكريم السكرى وتحويلهم الى السجن تمهيدا لمحاكمتهم. ثم استأنفت الصدور فى يونية ١٩٤٦ لتغلق نهائيا فى يوليو مع غيرها من الصحف التى عطلها إسماعيل صدقى باشا فى حملة طالت العديد من الكتاب والصحفيين والمثقفين والقادة النقابيين.

كان الكتاب الأساسيون فى المجلة هم: محمود العسكرى وعثمان والمدرك ويوسف درويش وكان يوقع باسم «خيرى محمود».

وكتب فى المجلة من القيادات النقابية والعمالية: محمود محمد قطب وكيل نقابة عمال شبرا الخيمة ومحمود حمزة رئيس النقابة العامة لعمال الأحذية ومحمد مدبولى سليمان سكرتير نقابة عمال البواخر النيلية.

وساهم فى الكتابة أيضا قادة نقابيون منهم محمود أمين رئيس نقابة عمال النقل الميكانيكى بالفيوم ومحمد محمد الفرانة رئيس نقابة عمال فن الموبيليا بدمياط وعبدالحميد شيحة رئيس نقابة عمال ومستخدمي شركة فورد بالإسكندرية. وثمة إسهامات أخرى بأسماء شاكر شلبى ومحمد خليل إمام وعلى إبراهيم ومحمد إبراهيم ومحمد حمدى ومقالات بتوقيع «إسكندرانى» و«محلاوى» وآخرين.

تبويب المجلة:

إلى جانب الافتتاحية التى كانت تنشر بانتظام فى الصفحة الأولى كان المقال هو الشكل الغالب تليه أعمدة الرأى. كما كانت المجلة تنشر أخباراً داخلية وخارجية وما يمكن أن يسمى تقارير صحفية. وكان بريد القراء ينشر من حين لآخر.

توزيع المجلة:

يذكر طه سعد عثمان أنه رغم قلة الأعداد التى أصدرتها لجنة العمال للتحرير القومى من «الضمير» قفزت المجلة فى توزيعها وانتشارها قفزات كبيرة.(١٩٨)

وكان جانب من أعداد المجلة يرسل إلى النقابات لتوزيعها، كما كان يجرى توزيع قسم أخر عن طريق العمال الملتفين حولها.(١٩٩)

والراجح للمحرر أن هذا الأسلوب فى توزيع قسم من أعداد المجلة كان مطلوبا لاعتبارين:

إقامة صلات شخصية بين الموزع والمتلقى والاحتراز من أى إجراءات إدارية يمكن أن تتخذ للحيلولة دون توسيع رقعة انتشارها.

التوجهات الرئيسية والعامة فى المجلة:

تعكس هذه التوجهات الدعوة وقتئذ إلى استقلال الطبقة العاملة عن فكر وقيادة ونفوذ الأحزاب التى حكمت مصر بعد ثورة ١٩١٩. فى الوقت نفسه تعبر بوضوح عن نزوع الطبقة العاملة إلى طرح نفسها كقيادة بديلة . وبالتحديد فإن توجهات المجلة تجد إطارها المرجعى والملموس فى وثيقتين نشرتا فى باب الوثائق وهما: برنامج لجنة العمال للتحرير القومى وبرنامج مندوب نقابات عمال مصر فى مؤتمر الاتحاد العالمى للنقابات.

وهكذا تحت عنوان «الأمانى القومية» يذهب طه سعد عثمان إلى أن الشعب المصرى لا يرضى بقيادة زعماء فشلوا فى تحقيق أهدافه عن خمسة وعشرين عاما. ولن يرضى الشعب بزعامة إلا من صميمه، قاسى ما قاسوا من ويلات الحرب الذى ركز الفقر والجهل والمرض

فى عامة الشعب. وإن شعب مصر الذى يهدف، أول ما يهدف، إلى التحرر من الاستعمار هو الذى يهدف إلى التحرر من الاستعمار الداخلى. كما أن الشعب يطالب الآن – وعلى الفور – بأخذ رأيه فى أمانيه قبل التكلم فيها. وهو يطالب بتنفيذ تلك الأمانى لا عن طريق مفاوضة ولكنها حق يجب أن يأخذه. فإن كان أولئك الساسة على استعداد للقيام بهذا العبء – ولا نظنهم كذلك – فعليهم أخذ رأى الشعب والاعتماد عليه وإشراكه إشراكا ديموقراطيا فى إدارة دفة البلاد والعمل السريع على «تحقق الأمانى» قبل فوات الوقت.. وإن لم يكونوا مستعدين فليفسحوا الطريق أمام الشعب والشعب كفء لتحقيق أمانيه.(٢٠٠)

وتحت عنوان «الشعب لا يثق فى المتسيسين» علق محمود محمد قطب على تصريح لتوفيق دوس باشا نشرته مجلة «الاثنين الأسبوعية». وكان الباشا قد استنكر أن يقوم الشباب المصرى بمظاهرات وأن يغمس نفسه فى السياسة. وأن عليه أن يترك السياسة للسياسيين؛ فرد قطب على ذلك بقوله: إن الشعب لن يتحرر من هذا الثالوث المخيف: الفقر، الجهل، المرض حتى يتحرر من هؤلاء المتسيسين الذين رفعناهم على أعناقنا. وإذا كان دوس باشا يصف مظاهرات الشباب ومطالبتهم بالحقوق القومية بأنها «تشويش على رجالات مصر المسئولين عن سياستها ومستقبلها «فإن الشعب يقول لدوس باشا وأمثاله بأنكم لستم زعماءه ولا حكاما له إلا بإرادته. ومن حقه أن يعزلكم ليعهد بأمانيه ومستقبله إلى أناس غيركم.(٢٠١)

وعلى طريق تقديم بديل مجسم لأحزاب الطبقات القديمة جاء فى المجلة أن لجنة العمال للتحرير القومى، وإن كانت ليست هى الحزب الطليعى للطبقة العاملة، وإنما هى أو كما وصفت نفسها «الهيئة السياسية للطبقة العاملة»، وهى هيئة عمالية سياسية تقدميه وطنية وديمقراطية. وبقيامها أصبحت هذه الهيئة مسئولة عن مأمورية الدفاع عن الطبقة العاملة المصرية بوجه خاص والطبقة العمالية العالمية بوجه عام. كما هى مسئولة عن توجيه النضال المنظم الاقتصادى والسياسى «وفقا للقوانين». ثم هى مسئولة أيضا عن توسيع مدارك الشعب حتى يرتفع منسوب الإدراك القومى فى مستوياته الخاصة والعامة، وأخيرا أصبحت (اللجنة) مسئولة عن شرح أهداف الطبقة العاملة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.(٢٠٢)

ويضيف كاتب المقال إلى ما تقدم أن البرنامج السياسى والاقتصادى للجنة العمال للتحرير القومى قد أثر فى فكر القوى الوطنية التى كانت مازالت تؤمن بالشعب وبقوته وتحترم رأيه وهو الأمر الذى ظهر واضحا وقويًا فى البيانات التى أعلنها حزب الوفد وفيما نشرته الصحافة الوفدية حول نشاط العمال ومنظماتهم.(٢٠٣)

وكتب خيرى محمود عن العوامل الموضوعية التى ساعدت على رقى وعى العمال المصريين بذاتهم ومن بينها:

(١) النمو المطّرد للحركة العمالية وزيادة عدد النقابات زيادة مطّردة؛ إذ صار عدد النقابات يربو على ٥٠٠ نقابة وصار عدد النقابيين يزيد على ١٥٠ ألفا، بينما لم تتكون فى مصر – حتى عام ١٩١١ – أكثر من ١٥ نقابة لم تزد عضويتها على سبعة آلاف عامل.

(٢) فى الوقت ذاته، لا ننسى عاملا مهما آخر، وهو أن الطبقة العاملة فى بلاد كمصر وإندونيسيا والهند الصينية كانت تستند بعد الحرب إلى واقع وطنى ملىء بالأفكار التى ساعدت على نمو الإدراك القومى وتركزه فى مجموعات كبيرة من السكان. لقد ساعد على نمو هذا الإدراك وتبنيه التصريحات التى صدرت من قادة الدول الكبرى المستعمرة وغيرها. ونشير هنا إلى ميثاق الأطلنطى والحريات الأربع التى أعلنها، ومؤتمرات طهران

ويالتا وبوتسدام وميثاق سان فرانسيسكو، مما يثبت نهائيا أن حركات التحرر الوطنى كانت حركات شرعية عجزت الدوائر الاستعمارية عن تلوينها بالتهم التى حاولت هذه الدوائر الاستعمارية أن تلصقها بها.(٢٠٤)

واهتمت «الضمير» فى بعض مقالاتها بأن تشرح بأسلوب واضح ومبسط آلية الاستغلال الذى يقع على العمال عبر نظام الأجور التى تدفع لهم، وعبر تضييق الدولة الرأسمالية على حقوقهم النقابية وسلب حرياتهم الديموقراطية. ولكن الفترة التى ظهرت فيها المجلة كانت فترة هجوم مضاد من قِبَل حكومات تحالف السعديين والأحرار والقصر مع اتحاد الصناعات المصرى. وربما فسر هذا الأمر لماذا خصصت هيئة التحرير المساحة الأوسع للقضايا الآنية المتعلقة بوحدة الحركة النقابية وبما حققته من مكاسب محدودة منذ صدور قانون الاعتراف بالنقابات وقانون عقد العمل الفردى.

ففيما يتعلق بوحدة الحركة النقابية يكتب محمود العسكرى:

إنه حان الوقت لتوحيد النقابات العمالية المماثلة توطئة لتوحيد جميع المراكز النقابية فى جميع أنحاء البلاد المصرية «لتوجيه الطبقة العاملة توجيها سليما يتفق ومصالحها الطبقية، ولكى تسد الثغرات على العناصر الدخيلة على العمال وحركتهم. وعليهم أن يقوموا فى هذا الاتجاه بمطالبة المختصين فى الحكومة بتسجيل الاتحادات التى تتكون فورا حسب ما نصت عليه القوانين. فإذا ما طلبت الجهات الحكومية المختصة فيتعين أن يتقدم العمال فورا بتقديم أوراق التسجيل إلى المحاكم وفقا للمادة ١٥ من قانون الاعتراف بالنقابات رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢».(٢٠٥)

ولكن يظل هناك قطاع كبير من الطبقة العاملة لا يجوز أن يبقى فى معزل عن معركة توحيد النقابات. وفى هذا يكتب محمد مدبولى أنه لا يجدى أن يستصرخ عمال صيانة الخطوط الحديدية «السكك الحديدة» معالى وزير المالية بل إن هذا لا يجدى نفعا. وعلى عمال الحكومة أن يتذكروا تاريخهم. فقد كانوا فى طليعة عمال مصر فى تكوين النقابات منذ أن بدأت الحركة النقابية فى أوائل هذا القرن. ومازلنا نذكر عمال الحكومة ومواقفهم عام ١٩٠٧ وليس بعيدا أن نذكر أيضا نضال عمال الحكومة ضد وزارة صدقى باشا سنة ١٩٣٠ حين أرادت أن تسلبهم حقوقهم. ومن هنا يحق أن نتساءل: أين نقابات عمال الحكومة وروابطها؛ بل أين مؤتمر عمال الحكومة؟(٢٠٦)

وفى تعليق إخبارى لمحمد مدبولى ذكر أنه بعد صدور قرار وزير الشئون الاجتماعية بحل نقابة عمال النسيج بشبرا الخيمة تمكن عمال النسيج بالمنطقة من توحيد جهودهم وذلك على أن يناصر عمال كل مصنع عمال المصانع الأخرى الذين يقع عليهم غبن. وأن هذه الخطوة نجحت.(٢٠٧) (الإشارة هنا إلى لجان المندوبين).

واحتفت المجلة بتشكيل اللجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات عمال مصر وبالبرنامج الذى قدمه مندوبو اللجنة إلى مؤتمر الاتحاد العالمى للنقابات المنعقد بباريس ١٩٤٥.(٢٠٨) وهذا ما نجده فى أكثر من مقال نشر عن هذا الموضوع. من ذلك:

مقال لمحمود العسكرى جاء فيه أن اللجنة التحضيرية لمؤتمر نقابات العمال المصريين أمكنها أن تجمع كلمة نقابات العمال المصريين حول برنامج شعبى شامل، يعبر عن أهداف الطبقة العاملة المصرية فى المؤتمرات الشعبية العالمية. وأن معظم نقابات العمال المصرية المناضلة من جميع مناطق القطر التفت حول اللجنة وبرنامجها.(٢٠٩)

ونشرت المجلة أكثر من مقال فى وصف تكريم وفد عمال مصر فى المؤتمر العالمى للنقابات العالمى بعد عودته من باريس. وعن رأى قيادات عمالية بارزة حزبية ومستقلة فى

أهمية توجه مختلف المراكز النقابية فى مصر إلى تكوين اتحادها العام وعن اشتراكها فى المؤتمر الدولى. ومن أمثلة هذه المقالات نص الخطاب الذى نشرته «الضمير» والذى ألقاه عبدالحميد شيحة رئيس نقابات عمال ومستخدمى شركة سيارات فورد بالإسكندرية.(٢١٠)

وأخيرا، لما كانت «الضمير» لسان حال «لجنة العمال للتحرير القومى» اهتمت بالتعريف بهذه اللجنة وبمواقفها وأعمالها فى عدد من المقالات. فإن الافتتاحية التى كتبتها قد اعتبرت أن يوم تكوين «لجنة العمال للتحرير القومى» وإعلان برنامجها هو يوم تاريخى فى ميدان السياسة.(٢١١)

وإذا كانت «الضمير» قد دعت إلى التضامن العمالى العالمى فإن هذا الموقف تضمن بالضرورة الدعوة إلى تضامن الطبقة العاملة فى «البلاد العربية الشقيقة». وهذا ما ظهر بجلاء خلال أعمال مؤتمر العمال العالمى بباريس. فهناك التقى النقابيون المصريون من أعضاء مؤتمر نقابات عمال مصر مع ممثلى النقابات والاتحادات العربية فى سوريا ولبنان وفلسطين وتجلت وحدة الفكر والعمل فيما بينهم حول قضايا أساسية:

القضية الأولى: أن الشعوب العربية التى كافحت من أجل الاستقلال السياسى لتسترد استقلالها وسيادتها بعيدا عن أى تسلط استعمارى يتعين أن تواصل الكفاح من أجل جلاء الجيوش الأجنبية عن أقطارها. وأنه لا مجال لتضييع الوقت فى المماطلة فى مسألة الجلاء ومسألة الاستقلال. وهذا ما طرحه مصطفى العريس مندوب نقابات لبنان، معبرا عن زملائه النقابيين العرب.(٢١٢)

القضية الثانية: هى قضية الصهيونية فى فلسطين؛ إذ رفضت الوفود العربية فى مؤتمر اتحاد النقابات العالمى المحاولات التى بذلها ممثل منظمة الهستدروت ليكون ممثلا عن الحركة النقابية فى منطقة الشرق الأوسط. فقد جاء فى مقال لمحمود العسكرى، أن الصهيونية هى الخطر المباشر الذى يهدد الشعب الكادح فى «شقيقتنا فلسطين العربية الحرة». بل إنها تهدد شعوب الشرق الأوسط بصفة خاصة وشعوب العالم بصفة عامة، كما تهدد السلم العالمى؛ لأن الصهيونية هى الرأسمالية اليهودية الاستعمارية المتعفنة، التى تضلل الشعب الإسرائيلى الكادح وتضع له السم فى العسل.(٢١٣)

ويضيف العسكرى: أنه عندما اشتركت وفود الطبقة العاملة المصرية فى مظاهرة يوم ٢ نوفمبر ضد وعد بلفور المشئوم، فقد جاء اشتراكها لأنها تدرك الخطر المباشر الذى يهدد الشعب الكادفح فى شقيقتنا فلسطين؛ بل تهدد حياة الشعوب الكادحة فى الشرق الأوسط.(٢١٤)

قضية الديموقراطية:

فإذا جئنا بعد ذلك إلى المواد التى كانت تنشرها «الضمير» عن الديموقراطية فسنجد أن المعالجة كانت عموما على ثلاثة مستويات:

الأول: هو الدور الذى تلعبه الهيمنة الاستعمارية بكيفية مباشرة وغير مباشرة لكبح نمو الأحزاب والهيئات الديموقراطية والشعبية. ويتعاون المستعمر فى هذا مع القوى المتحالفة معه فى الداخل. ومن هنا تطرح قضية استقلال مصر.

الثانى: كشف قصور التشريعات التى كانت تصدرها فى ظل الاحتلال سلطة تحالف كبار الملاك والرأسماليين.

الثالث: هو أنه أيًا كان الدور السلبى الذى يلعبه تحالف الاستعمار والرجعية فى تقييد الحريات والحقوق الديموقراطية فإن القليل مما انتزعه الشعب فى هذا المجال يتعين أن

تستثمره الطبقة العاملة إلى المدى الأقصى. وهنا نطرح قصة الممارسة اليومية وتحديد المطالب التى يمكن أن تحصل عليها الطبقة العاملة بقوة الجماهير المنظمة. وهكذا، وفى إطار المستوى الثالث سنجد أن مجلة «الضمير» لم تدافع فقط عن الحريات النقابية وعن أساليب محددة وأشكال من التنظيم لدعم هذه الحريات، وإنما سنجد أيضا توعية بأهمية أن يشارك العمال فى الحياة النيابية. ففى نداء تحت عنوان «أيها الزميل» نقرأ:

«الانتخاب حقك الدستورى فى حكم هذه البلاد، وعدم قيد اسمك فى جدول الانتخاب حرمان لك من أن تكون حاكما لهذه البلاد». وبعد أن يشرح النداء أهمية أن يشارك العمال فى الانتخابات النيابية يدعوهم إلى قيد أسمائهم فى جدول الانتخاب الذى «يعرض سنوياً فى المكان الذى يعينه المدير أو المحافظ فى المدة من أول يناير لغاية ١٥ منه».(٢١٥)

على أن دعوة العمال إلى قيد أسمائهم فى جداول الانتخابات ليست قاصرة على انتخابات مجلسى النواب والشيوخ؛ بل تشمل الانتخابات النيابية الإقليمية (مثلا المجالس البلدية). ولبيان ضرورة اهتمام العمال بهذه الانتخابات الإقليمية نشرت «الضمير» أكثر من موضوع. من ذلك ما جاء تحت عنوان «الهيئات النيابية الإقليمية»، وفيها يستعرض الكاتب تاريخ نشأة المجالس المحلية. فقد تكونت مجالس بلدية فى الإسكندرية عام ١٨٨٦، وفى المنصورة فى ١٨٩٦ والفيوم ١٩٠٢. وفى الأعوام التالية فى الزقازيق والمحلة الكبرى وبورسعيد وصولا إلى ميت غمر عام ١٩١١.(٢١٦)

وبالفعل استجاب عدد من رؤساء النقابات بالتعاون مع لجنة العمال للتحرير القوى لهذه الدعوة لخوض معركة الانتخابات البلدية عام ١٩٤٥.

قضية الفلاح:

فى حدود مجموعة أعداد «الضمير» التى اطلعنا عليها، لم تكن هناك متابعة أو اهتمام منظم بالكتابة عن الفلاحين. غير أن طه سعد عثمان كتب مقالا تحت عنوان «الفلاح عامل فاعترفوا بعامليته». فحكم عليه بالسجن ثلاثة شهور. (وكان قد قضى فى السجن خمسة شهور فى قضية مجلة الضمير). وكانت التهمة الموجهة إليه ما جاء بالمقال الذى أشرنا إليه وفى القصائد التى نظمها عن حياة الفلاح وبؤسه فاتهم بأنها تتضمن تحريضا للفلاحين على كبار ملاك الأرض. ودعوة إلى ترك زراعة الأبعاديات والملكيات الواسعة ما لم تُتخذ إجراءات مباشرة لإصلاح أحوال فقراء الريف. هذا، وكان الكاتب قد طالب بضرورة إصدار التشريعات التى تمكن عمال الزراعة - شأنهم شأن عمال الصناعة - من أن يكوّنوا نقاباتهم كنقطة بدء للتحرر من الجوع والفقر والمرض.(٢١٧)

مجلة «نداء الجامعة»

فى أوائل فبراير ١٩٤٨ أصدر قسم الطلبة بالمنظمة نشرة شهرية غير دورية تحت اسم «نداء الجامعة». وكانت فى حجم المجلات العادية وكان عدد صفحاتها يتراوح بين ٨ و١٢ صفحة.

وبالاطلاع على محتويات عددى فبراير مارس ١٩٤٨، نجد أن الافتتاحية كانت تخصص لموضوع سياسى. فكانت افتتاحية عدد فبراير عن انتفاضة الشعب العراقى المجيدة ضد المعاهدة الإنجليزية العراقية (معاهدة جبر - بيفن). ونشرت افتتاحية عدد مارس تحت عنوان «فلسطين بين مخالب الاستعمار والصهيونية».

واهتمت المجلة اهتماما ملحوظا بأخبار الكليات والمعاهد والمدارس. كما اهتمت بمشاكل المصروفات الجامعية والمدرسية وبدور الطالبات فى الحياة الجامعية. وبدعوة الطالبات إلى نهضة نسائية حقيقية. هذا بالطبع بالإضافة إلى الاهتمام بنشر الإبداع الأدبى من قصص وشعر.

ولم يكن المساهمين فى تحرير المجلة يوقعون باسمائهم وإن كانت تحضرنا اسماء «إسحق مشعلى وجيد حموى ومرقص يوسف وغيرهم»..

مجلة «الوحدة» ١٩٥١

«مجلة الوحدة» أصدرتها المجموعة الحزبية بجامعة فؤاد الأول.

- اسم المجلة الأصلى «الناس» لصاحب امتيازها عثمان العنتبلى.
- تصدرها اللجنة التحضيرية لاتحاد الطلبة المصريين.
- ينوب عن اللجنة فى إصدارها عبد الرؤوف زين، الطالب بكلية الهندسة جامعة فؤاد الأول، مدير التحرير شاكر يونس.
- تابلويد – ٨ صفحات.

الشعارات والأهداف الرئيسية للمجلة

تحت عنوان.. «هذه المجلة تريد لكم»:

- حياة جامعية حرة.
- مجانية حقيقية فى جميع مراحل التعليم.
- ضمان السكن والغذاء للطلبة الغرباء.
- الأخوة بين الطلاب فى حرية تامة واستقلال أكيد.

الاتجاهات الرئيسية فى الموضوعات المنشورة:

- معركة تحرير مصر من الاستعمار القديم والاستعمار الجديد، هذه المعركة هى هدف منوط بإطلاق الحريات بما فيها حرية حمل السلاح.
- المطالبة بإشاعة الديمقراطية فى اتحادات الكليات.
- الدفاع عن حق طلاب الجامعة فى أن يكون لهم اتحاد عام ديموقراطى وحقهم فى المجانية والخدمات.
- دعوة الطالبات إلى المشاركة فى الحركة الوطنية.
- دعم الكفاح الوطنى التحريرى فى البلاد العربية.
- الإخاء بين الطلاب العرب والحركات الطلابية الديموقراطية فى العالم.

من كتاب العدد ومقالاتهم:

– لمعى المطيعى، سكرتير اتحاد كلية الآداب (سابقا) فى مقال:

اجعلوا جلسات الاتحاد علنية، طالبوا برقابة على أثمان الكتب الجامعية . [٢١٨]

– سيد المصرى: مدينة المحظوظين والطباخين والطلبة الأشقياء (نقد لمظاهر فساد فى إدارة المدينة الجامعية).

–أنسة روفية المصرى: اطردوا هذا الرجل [٢٢٩] (إشارة إلى تصريح لسفير مصر فى واشنطون الذى دعا إلى دخول مصر فى حلف الشرق الأوسط بعد حل قضية مصر مع بريطانيا).

– قائد كتائب التحرير (عزيز باشا المصرى) لا يوافق على تسليح الشعب، والباشا الذى لم يحس بوجود الاستعمار الأمريكى. تحقيق صحفى تم فيه أيضاً استطلاع آراء كل من فتحى رضوان الكاتب والمحامى وعبد الحميد عبد الحق باشا رئيس حزب العمال، والأستاذ إبراهيم شكرى عضو مجلس النواب . [٢٢٠]

– أخبار: الطلبة العراقيون فى سوريا يؤيدون الشعب المصرى، برقية وقع عليها ستون من الطلبة العراقيين الدارسين فى دمشق بتاريخ تشرين ثان – نوفمبر ١٩٥١. ورسالة أخرى من الطلاب اللبنانيين فى مدينة ليون بفرنسا يستنكرون بشدة الأساليب الوحشية التى مارستها الحكومة لقمع المظاهرات الشعبية وإطلاق النار عليها[٢٢١].

– مصطفى رمزى ، كلمة ، أطلقوا الحريات.

وفيما يلى ملخص لأهم ما جاء فى بعض المقالات:

تحت عنوان «اجعلوا جلسات الاتحاد علنية، طالبوا برقابة على أثمان الكتب الجامعية»، كتب لمعى المطيعى سكرتير اتحاد كلية الآداب (سابقا) فانتقد قرار جامعة فؤاد الأول بإلغاء اتحاد كلية الهندسة بمقولة : (١) إن الانتخابات أجريت والطلبة لم يكونوا قد سددوا المصروفات الجامعية. (٢) وإن معظم الذين تم انتخابهم من ذوى الاتجاهات السياسية التى لا ترضى الجامعة عنها.

ويرفض الكاتب هذا الإجراء المتعسف: لأنه لا يتفق مع إرادة جمهرة الناخبين، كما أن القيود المالية قصد منها استبعاد الطلبة الفقراء من التصويت فلا يجىء الاتحاد ممثلا لغالبية الطلبة الفقراء، وهو الأمر الذى تحول دونه لوائح الاتحاد. لأن منها ما يمنح رئيس الجامعة أو عميد الكلية ورئيس الاتحاد فى الكلية (وهو من الأساتذة) السلطة فى طرد العناصر الطلابية التى لا يرغبون فى استمرار عضويتها فى الاتحاد.

وربما قيل إن بعض أعضاء الاتحاد يسلكون مسلكا وصوليا. ولكن هؤلاء يمكن فضحهم وعزلهم أمام جماهير الطلبة وهو ما يتحقق بنشر محاضر الجلسات ، وجعل جلسات الاتحاد علنية. وعلى هذا الأساس يمكن خلق اتحادات ديموقراطية تهتم بمشاكل الطلبة كالمجانية ومساكن الطلبة الغرباء والمواصلات وغيرها. فعلى الطلاب أن يكافحوا من أجل اتحاد ديموقراطى سليم.

– عبد الرؤوف زين، «كلمة صريحة»، وفيها يكشف الكاتب تناقضات موقف حكومة النحاس باشا.. فبينما هى لا تمانع فى تنظيم الشعب لكفاح مسلح ضد الأعداء نرى أن قانون تحريم حمل السلاح مازال نافذا.. وبينما هى تكافح ضد الطغيان نرى قانون منع التظاهر ومقاومة عقد المؤتمرات وتكميم الصحافة.. وبينما تحارب الاستعمار نرى أن الوطنيين والأحرار (الشيوعيين) مازالوا فى السجون؛ لذلك نطالب برفع هذه التناقضات بإطلاق الحريات السياسية وحرية حمل السلاح.

وإن هذه المطالب هى مطالب فئة الطلاب، وهى فئة لها كيانها فى الكفاح والجهاد ضد الاستعمار.

– كلمة التحرير ، حددت هيئة التحرير أن «الوحدة» هى مجلة كل طالب وطالبة؛ إذ هى تقف مدافعة عن الحرية والسلام وتكشف ألاعيب الاستعمار، ومن ثم تتوجه «الوحدة» إلى الزملاء والزميلات فى الكليات والمدارس ليوافوها بآرائهم وأفكارهم مهما كانت هذه الآراء والأفكار مخالفة لآراء هيئة التحرير أو أفكارها لأنها تؤمن إيمانا عميقا بحرية الرأى والفكر.

– آنسة فايزة حسنى، أين الجامعيات؟ ولماذا لم تشترك الطالبات الجامعيات فى مظاهرة ١٤ نوفمبر ١٩٥١؟ (٢٢٢).

وقد اهتمت المجلة بأن تخصص مساحة للإنتاج الأدبى، ففى الصفحة الأخيرة نشرت مقالا بقلم عبد المجيد أبو زيد الطالب بحقوق القاهرة تحت عنوان «شهيد فى العراق وشهيد فى القنال». أما شهيد القنال فيرمز إلى استشهاد شباب من الفدائيين كانوا يقاتلون جنود المحتل فى منطقة قناة السويس.

وأما شهيد العراق – وهو الذى يخصص له الكاتب مقاله – فهو جعفر الجواهرى شقيق الشاعر الكبير محمد مهدى الجواهرى. فعندما وثب شعب العراق ضد توقيع معاهدة جبر – بيفن ردت الحكومة العراقية بإطلاق الرصاص على المظاهرات العارمة، فسقط شهداء كان منهم جعفر الجواهرى.

وعندما حمل الشهيد ليوارى الثرى وقف أخوه الشاعر الفذ على قبر الشهيد ساعة دفنه وارتجل ميميته الرائعة التى خلدتها فيما بعد خزائن الشعر العربى.

كما ذكرت المجلة فى صفحتها الأولى أن العدد التالى كان مقررا أن يصدر يوم ١٥ ديسمبر (١٩٥١). غير أنه لم يصل إلينا والراجح أنه مُنع من الصدور وبإجراء حكومى.

مجلة «السويس» ١٩٥٣

وفى أوائل عام ١٩٥٣، صدرت فى مدينة السويس مجلة «السويس» كنشرة غير دورية، وكان يشرف على تحريرها لمعى المطيعى.

ويؤسفنا ألا نستطيع أن نعرض بعض محتوياتها لعدم تمكنا من الحصول على إعداد منها.

مجلة «وحدة الطلبة» ١٩٥٣

صدرت «وحدة الطلبة» يوم السبت ١٧ يناير ١٩٥٣، وتم هذا العمل بمبادرة من قسم الطلبة فى «ط.ع.»، وتمت طباعة العدد وتوزيعه فى سياق سياسى بالغ الصعوبة وهو ما أشرنا إليه فى باب العمل الجماهيرى عند الحديث عن الكفاح الوطنى الديمقراطى للطلاب. فيرجى الرجوع إليه.

البطاقة الصحفية للمجلة:

– فى الصفحة الأولى أن «وحدة الطلبة» هى نشرة غير دورية تصدرها «اللجنة

التأسيسية للاتحاد العام للطلاب المصريين».
– واختارت اللجنة للمجلة شعارين:
١ – من أجل تعليم ديمقراطى.
٢ – من أجل اتحاد عام للطلاب المصريين.
– صدرت المجلة فى حجم التابلويد من ثمانى صفحات وثمنها عشرة مليمات . وذكر أن سكرتير التحرير هو حسنى يسى الطالب بكلية الهندسة جامعة القاهرة، ولم تذكر أسماء أخرى لأعضاء هيئة التحرير.

أبواب المجلة:

وفقا لترتيب صفحاتها ضمت المجلة:
تحقيقات صحفية – مقالات عن قضايا متنوعة – أخبار الطلبة فى العالم – الافتتاحية – وبابًا بأهم الأخبار الخاصة بالجامعات والمدارس والمعاهد الفنية والمدارس الثانوية – وباب الرياضة ويشرف عليه كل من محمود رشدى بآداب القاهرة ووجيه رياض بحقوق القاهرة.
وكانت الصفحة الثامنة والأخيرة للإبداع الأدبى.

التوجه العام للمجلة:

١ – والتزاما بالشعارين الرئيسيين للمجلة وانطلاقا من الواقع الملموس والعمل على استكشافه اتجهت المجلة إلى إعلام الرأى العام الطلابى والوسط التعليمى والتربوى بما يجرى فى مختلف معاهد التعليم من تطورات ، وما يجد من مشكلات، وما يتحقق للحركة الطلابية من انتصارات أو هزائم. ثم علاقة هذا كله بهيئات التدريس وبالسياسات التعليمية المنفذة.
٢ – حرصت المجلة على أن توضح أنها ليست منبرا حزبيا؛ وإنما هى مجلة ديموقراطية تفتح صفحاتها للطلاب على اختلاف عقائدهم وتوجهاتهم الحزبية بدون تمييز.
٣ – اهتمت المجلة بإيجاد علاقة بناءة بين الطلاب وهيئات التدريس فى الجامعة.
٤ – اهتمت المجلة بتشجيع باب الحوار حول الصعوبات والآراء الخاطئة المتبادلة بين «مجتمع الطلبة» و«مجتمع الطالبات».
٥ – اهتمت المجلة بمشكلات الخريجين: بمنظماتهم النقابية أو اتحاداتهم وبخطر البطالة الذى يتهددهم.

نظرة سريعة إلى محتويات المجلة:

«عن الحق فى مجانية التعليم وإقامة اتحاد عام للطلاب».. كان هذان المطلبان هما الموضوع الرئيسى فى المجلة.
وفى هذا قام أحد محررى المجلة باستطلاع رأى عدد من أساتذة الجامعة ورجال التربية والمدرسين. ووجهت المجلة عددا من الأسئلة إلى الدكتور طه حسين عن الحق فى التعليم وتطوير برامجه وضرورة أن ينتظم الطلاب فى اتحاد عام لهم (٢٢٣).
وفى الإجابة عما يقال من أن ميزانية الدولة لا يمكن أن تسمح . أجاب طه حسين بأن التعليم بالمجان حق للمواطنين جميعا وفى جميع فروعه لا يقيده إلا حرية الأفراد فيما يختارونه لأنفسهم من أنواع التعليم.
وعن شكوى الطلبة من عدم وجود أماكن لهم فى المدارس المختلفة مما يضطرهم إلى الاغتراب عن مسقط رأسهم، أجاب العميد أنه عندما تبذل الدولة والقادرون كل ما يمكن

من جهد لبناء الأحياء التعليمية على اتساع البلاد، هنا لا يحتاج التلاميذ إلى الاغتراب، وسوف يسعى العلم إليهم فى مدنهم وقراهم كما يسعى إليهم ماء النيل. كما أن تيسير التعليم حقٌ مكفول للمصريين إذا أحسن تطبيق القوانين الجديدة التى جعلت التعليم الثانوى نوعين؛ أحدهما علمى والآخر فنى: تجارى أو صناعى.

وعن رأى طه حسين فى تطوير برامج التعليم أجاب: إن حياة الشعوب إلى الأمام دائماً ويجب على التعليم أن يسايرها.

وعن رأيه فى تكوين اتحاد عام يضم طلاب العلم فى مصر على اختلاف معاهدهم ومعتقداتهم وآرائهم بما يمكنهم من الدفاع عن ديمقراطية التعليم والدفاع عن مطالبهم ومصالحهم ، رد طه حسين بأن يد الله مع الجماعة، وكل عمل من شأنه أن يجمع كلمة المتعلمين خير ما داموا لا ينحرفون عن النظام ولا ينصرفون عن الدرس.

وانضم إلى تأييد مبدأ مجانية التعليم وحق الطلاب فى تكوين اتحادات طلابية حرة كل من:

د. عثمان أمين أستاذ الفلسفة (آداب القاهرة)، ود. عبد العزيز هيكل، أستاذ الاقتصاد السياسى (جامعة إبراهيم)، ود. محمد أنيس أستاذ التاريخ (آداب القاهرة)، ومحمود عثمان، رئيس اتحاد التعليم الحر، والأستاذ محمد شريف مدرس اجتماع (آداب القاهرة). وعارض فريق آخر فى أن تشمل المجانية جميع مراحل التعليم. وزاد الأستاذ مهدى محمد المدرس بمدرسة القبة الثانوية.

فاعتبر مجانية التعليم نقمة بسبب اختلاط طبقات الشعب، وفى الوقت ذاته كان هناك توافق عام على تأييد حق الطلاب فى تكوين اتحادات لهم.

وأضافت «وحدة الطلبة» إلى ما تقدم بنشر استمارة «استفتاء» موجه إلى قراء المجلة يتضمن سؤالين:

١ – ما رأيك فى اتحاد عام للطلاب المصريين يضم جميع الطلاب على اختلاف معاهدهم وآرائهم ومعتقداتهم للنضال من أجل تحسين حياتهم الجامعية والمدرسية؟

٢ – ما رأيكم فى تقوية الروابط بيننا وبين طلاب العالم حتى نتعاون للدفاع عن مصالحنا المشتركة؟

المقالات:

وهنا، نشير إلى عناوين المقالات التى نشرت:

– حديثنا اليوم ما هو الاتحاد لحسنى يسى ص٣.

– الصحافة فى الجامعة ص٥. والمقال ينقد بشدة الصحف التى تصدرها بعض مجالس الاتحادات الطلابية وتنفق عليها من أموال الاتحاد فى حين أنها لا تنشر إلا التافه من الموضوعات ص٥.

– ذكرى وعهد، ص٥.

– حاربوا هذه الأساليب، ص٢

– فى انتخابات الجامعات لنبيل لطفى – آداب القاهرة.

– أوتوبيس، لمحمد المنيرى، (عن مشاكل المواصلات) ص٦.

– نظرة إلى المستقبل القريب حديث أجرته المجلة مع الطالبة زوزو محمد بمدرسة الأميرة فوزية للبنات، ص٦.

– نحن الطالبات المصريات للطالبة «إجلال خليل» (حقوق جامعة إبراهيم)، ص٧.

– ثلاثة جنيهات ونصف، بتوقيع شوقى، حقوق القاهرة، ص٨ (قصة).

ونتوقف عند بعض هذه المقالات:

في مقال، ما هو الاتحاد. يكتب حسني يسي أن الطلبة والطالبات في مصر يواجهون من المشكلات والعقبات ما يحد من تقدمهم العلمي ويحول بينهم وبين مواصلة الدراسة. وجميع هذه المشكلات سواء كانت اجتماعية أم اقتصادية هي، إلى حد كبير، مشكلات المجتمع المصري العامة.

وإذا نظرنا إلى مشاكل الطلاب وهي: المصروفات، وبرامج التعليم، والمستوى العلمي، والعلاج، والسكن، والمواصلات، والغذاء، وغيرها فسوف نجد أنها ترجع إلى أسباب رئيسية وهي: سياسة تقييد التعليم، وانخفاض مستوى المعيشة، ومخلفات الاستعمار في مجال التعليم. وتحدث الكاتب عن هذه المشاكل فأشار - مثلا - إلى أنه عندما تقررت مجانية التعليم ارتفعت أصوات حفنة من أعداء العلم تدعى أن الأخذ بالمجانية يعني خراب ميزانية الدولة. لكن هذا الادعاء تحطم أمام زحف الطلبة الذين أدركوا أن العلم أساس الدولة، وأن من حقهم على الدولة أن تكفل لهم الحق في التعليم المجاني. وبعد أن تحدث الكاتب عن المشاكل الأخرى وما خلفته من آثار خطرة سياسية واجتماعية أضاف: إنه من أجل هذا كله سعى الذين يصدرون المجلة لتكوين اتحاد عام يضم طلاب العلم في مصر على اختلاف معاهدهم ومعتقداتهم وأفكارهم، وذلك من أجل الوصول إلى تعليم ديموقراطي. وأن عليهم - في هذا السبيل - أن يقفوا صفا واحدا للدفاع عن مصالحهم وتحقيق مطالبهم. ويتطلب هذا الأمر أن يلتفوا حول اتحادهم الجديد متمسكين بالبرنامج المطروح في المجلة.(٢٢٤)

وتحت عنوان «هذه المجلة تعمل من أجل» طرحت المجلة الأهداف التي تكافح من أجل تحقيقها وهي بمثابة «برنامج» للحركة الطلابية وقد نشرناه كاملا في باب «نصوص»(٢٢٥).

ذكرى وعهد:

لم تنس المجلة أن تحييّ ذكرى الطلبة الذين استشهدوا في الخمسينيات في معارك الفدائيين في منطقة القناة وهم: المنيسي والأعسر وعادل وعمر. واستعادت المجلة بهذه المناسبة ذكرى من سبقوهم في الثلاثينيات.(٢٢٦)

نحن الطالبات المصريات:

- كتبت «إجلال خليل» أن الطالبات الجامعيات هن الطليعة التي خرجت من صفوف المرأة المصرية المناضلة من أجل حقها وحريتها وتحررها من ربقة العبودية: عبودية المنزل الرجعي والزوج الرجعي والتقاليد البالية. وإنهن يقفن مع زملائهن الطلبة من أجل خلق اتحاد يمثلهم ويوحد بين الجميع من أجل حياة تعليمية أفضل. وتتوقع الطالبات من الاتحاد أن يكون له دور كبير في مواجهة المشكلات الكثيرة التي تعترض الطالبات في حياتهن الجامعية. لأن الطالبات - على الرغم من التحاقهن بالجامعة - هن في النهاية يعانين من الحرمان من حقوقهن الآدمية. وتأخذ بخناقهن ما أنشئن عليه وما أنشئ عليه زملاؤهن من أفكار عتيقة ينظر بها كل فريق إلى الآخر؛ إذ يتمسك كل فريق بأهداف وشعارات براقة عاشت في ظلام الأجيال الغابرة، محاولين إرجاع عجلة التطور. وفي هذا الجو تحدث الأحداث التي قد تصل إلى حد المآسي فيُلقى كل فريق تبعة ما يحدث على الفريق الآخر. إن الطالبات يملأن آذان بعضهن بالهجوم على الطلبة مصدر كل شر.

والطلبة يقولون إن الطالبات هن مصدر الشر. والحقيقة هو أن الشر كامن فى بنيان المجتمع الذى نعيش فيه ونتفاعل معه.

من هنا يتعين على الطالبات والطلبة جميعًا أن يشتركوا فى عرض المشاكل بصراحة تامة، كما يشتركون جميعا فى حلها من أجل حياة تعليمية أفضل.(٢٢٧)

قصة:

قصة بعنوان «ثلاثة جنيهات ونصف» بتوقيع «شوقى» حقوق القاهرة، يهديها الكاتب إلى «الذين لا يجدون ثمن العلم كما لا يجد البعض ثمن العافية.. إلى الذين يحسون معنا بحقنا فى العلم أن الطريق إلى الحق هو العمل لا الاستجداء». ويسرد النص قصة طالب وصل إلى والده المحترم خطاب من الكلية تنذره فيه بحرمان ابنه من دخول الامتحان ما لم يسدد ثلاثة جنيهات ونصف لا يستطيع الطالب أن يدبرها. وتعرض عليه جارة له فقيرة أن تعطيه المبلغ ليتبقى لها نصف جنيه من أربعة جنيهات استلفتها (جمعية). يأخذ الطالب المبلغ وفى اليوم التالى يكتشف أن زملاء له عديدين سيحرمون من دخول الامتحان. فيمتنع عن دفع المبلغ للكلية ويتضامن مع زملائه فى اقتحام اللجنة فتتراجع الكلية وتفتح الكلية الباب للطلاب ويتمكنون من دخول الامتحان جميعا باسم وبفضل، وحدة العمل بينهم من أجل حقوقهم الثابتة لا عن طريق الاستجداء.(٢٢٨)

المشاركة فى تحرير صحف ومجلات وطنية وتقدمية

شارك أعضاء من «المنظمة» مشاركة إيجابية وفعالة فى تحرير طائفة من الصحف والمجلات الوطنية والتقدمية.

ففى الأربعينيات وحتى أوائل الخمسينيات: تأتى فى المقدمة جرائد «الوفد المصرى» و«صوت الأمة» (وفدية) و«الكتلة»، ومجلة «رابطة الشباب» و«المؤتمر».

ويصعب على أى جهد فردى أن يحصر الكم الكبير من المقالات والتعليقات والأخبار التى نشرها أعضاء «المنظمة».

ففى جريدتى الوفد المصرى وصوت الأمة وحول رئيس التحرير د. محمد مندور الذى عرف بثقافته الرفيعة والموسوعية تشكل «تجمع» أو «ندوة» تجتمع تلقائيا بمكتب رئيس التحرير لتناقش ما ينشر فى الجريدة على ضوء حوار حول تطورات القضية الوطنية والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وكان يحضر الندوة - بكيفية منتظمة لفترة من الفترات - أحمد رشدى صالح «ط.ع.» ومصطفى كامل منيب وسعد مكاوى وسعيد خيال إلى جانب محررى الجريدة. وفى فترة من الفترات أيضا تولى مسئولية القسم الخارجى بصوت الأمة أبوسيف يوسف، وعمل معه فى هذا القسم من أعضاء «ط.ع.» محمد إسماعيل محمد. وفى مرحلة تالية عين ريمون إبراهيم دويك سكرتيرا تنفيذيا لجريدة «صوت الأمة».

وكتب فى جريدة «الكتلة» بكيفية تكاد تكون منتظمة عادل فهمى، كما تولى سكرتير تحرير الجريدة لمدة ثمانية شهور. وفى فترة من الفترات كانت راوية عبدالفتاح من «ط.ع.» تحرر باب المرأة وكان هذا على الأرجح فى عام ١٩٤٧.

وكان ريمون دويك أحد سكرتيرى تحرير «رابطة الشباب» وكان من المحررين المنتظمين فيها والمتطوعين رشدى صالح وأبوسيف يوسف الذى كان محررا أيضا فى جريدة «البلاغ» وفيها كتب صفوت يس بعض مقالات عن مشكلة طلاب الجامعة.

وبشكل عام استمر حضور أعضاء «المنظمة» فى الصحف والمجلات المشار إليها حتى بداية الخمسينيات. وفى ١٩٥١، استأجر أحمد شوقى الخطيب المحامى مجلة «الناس» ورأس تحريرها، وكانت مفتوحة للوطنيين والتقدميين والشيوعيين. فكتب فيها من «ط.ع.» أحمد رشدى صالح ولمعى المطيعى كما نشر فيها أكثر من مقال بتوقيع «الطليعة الوفدية» للتذكير بشعاراتها الأساسية وبمواقفها وإنجازاتها منذ عام ١٩٤٧. وفى مجلة «الناس» عبر د. عزيز فهمى وأدان اتجاهات داخل حكومة الوفد التى كانت أفزعتها الحركة الجماهيرية فأخذت تميل إلى فرض الأحكام العرفية تحت شعار الاستعداد لصدام مع قوات الاحتلال البريطانى.

المؤتمر

كان مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى يصدر نشرة غير دورية باسم «المؤتمر» وفى بعض الأحيان كانت تصدر لهذه النشرة ملاحق لبعض الأعداد مثل العدد السادس الصادر فى ١٨ مايو ١٩٤٦. ونرى فى ترويسة النشرة رسما متداخلا مع اسم يمثل عاملا وعاملة يتعاونان على إدارة ترس ضخم من المفترض أن يكون الآلة. وفى الترويسة أيضا وضعت النشرة شعارها الدائم وهو:

«قوة العامل من قوة نقابته – وقوة النقابة من قوة مؤتمر نقابات عمال القطر المصرى».[٢٢٩] وقد أسهم فى تحريرها قيادات عمالية من منظمتى «حدتو» و«ط.ع.» بعد إتمام الوحدة بين المؤسسات والشركات الأهلية واللجنة التحضيرية للاتحاد العام لنقابات العمال.

مجلة رابطة الشباب

كان صاحب امتياز مجلة رابطة الشباب محاميا وفديا هو المرحوم إبراهيم الروبى المحامى الذى أصدرها عام ١٩٤٣. وفى عام ١٩٤٧ وافق على أن تتولى «الطليعة الوفدية» إصدارها أسبوعية.

وصدر العدد الأول (رقم ١٥٤) بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٤٧، فى ثمانى صفحات بحجم الجريدة اليومية بثمن قرش صاغ واحد.[٢٣٠]

ووفقا لترويسة العدد الأول كانت «رابطة الشباب» تحت إشراف أسرة تحرير المجلة وضمت: حامد طلبة صقر، مديرا للمجلة – عبدالرؤوف أبو علم مديرا للإدارة – مصطفى موسى، مديرا سياسيا – أحمد كمال عبدالرازق، رئيسا مسئولا للتحرير.

وعندما صدر العدد ١٦٢ بتاريخ ١٥ مايو ١٩٤٧، لم تظهر أسماء أسرة التحرير، واكتفى بالإشارة إلى أن رئيس التحرير هو وجيه راضى.

أما العدد ١٦٣ فلم تساهم أسرة التحرير أو أحد من «الطليعة الوفدية» فى تحريره وجاء فى الترويسة أن صاحب المجلة ورئيس تحريرها إبراهيم الروبى المحامى. واشتمل العدد على موضوعات عن الفن والفنانين والفنانات فى السينما والمسرح.

ولم نجد العدد ١٦٤ والراجح أنه لم يصدر.

ثم صدر العدد ١٦٥ بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٩٤٧ وفى الترويسة أن أسرة تحرير المجلة تتكون من :أمين خليل بك المحامى – محمد محمد قراعة المحامى – حنفى الشريف عضو مجلس النواب – أحمد كمال عدالرازق المحامى – وتحت عبارة مديرا المجلة نقرأ أسماء: عبدالمحسن حمودة ووجيه راضى.

وابتداء من هذا العدد تغير شكل المجلة فصدرت بالحجم العادى للمجلات فى ١٦ صفحة. ثم توقف نهائيا صدور «رابطة الشباب» كلسان ناطق باسم الطليعة الوفدية بعد صدور العدد ١٦٩ الصادر فى ٢٥ ديسمبر ١٩٤٧، وذلك على الرغم من أن العدد حمل إعلانا يبشر القراء بعودة «رابطة الشباب» «لسان حال الطليعة الوفدية فى تحرير جديد وثوب جديد».

ويفسر اختفاء اسمى مصطفى موسى وعبدالرؤوف أبو علم بعد صدور العدد ١٦١ و

بالقبض عليهما ضمن مجموعة من القيادات الوفدية البارزة؛ كان معظم أفرادها من «لجنة الطلبة التنفيذية العليا» الوفدية وكانت قد وجهت إليهم تهمة الاشتراك فى تفجير قنبلة بدار سينما «مترو». أما عن إضافة بعض أعضاء من الهيئة الوفدية ومجلس النواب فالغالب أن الالتجاء إليه كان من باب الملاءمة السياسية، أو لإشعار السلطات الحكومية المتربصة بأن المجلة باتت تحت مسئولية قيادات حزبية لا تنتمى إلى الأجيال الشابة من الطلاب الوفديين أو من أعضاء لجان لشباب الوفدى.

غير أن التوجيه الحقيقى لسياسة المجلة والعمل التنفيذى فيها ظلا فى أيدى أعضاء لجنة الطلبة التنفيذية وبعض الشباب الوفدى؛ وكان منهم عبدالمحسن حمودة أساسا وأحمد عبدالجواد وهبة ووجيه راضى المحرر فى جريدة «المصرى».

وعندما صدرت المجلة، تولى كل من ريمون إبراهيم دويك وأبوسيف يوسف المسئولية عن العمل التنفيذى اليومى فى سكرتارية التحرير، مع المشاركة فى الكتابة ومع الإسهام فى مناقشة التوجه العام للمجلة.

وبدراسة صفحات المجلة يمكن القول بأن الكُتَّاب الثابتين فى المجلة من «الطليعة الوفدية» هم:

- مصطفى موسى وكان يكتب الافتتاحية تحت عنوان «منا إليكم».
- عبدالرؤوف أبو علم وكان محرر الصفحة العمالية «مع العمال: بين المصانع والنقابات».
- عبدالمحسن حمودة وكان يحرر - بالإضافة إلى المقالات التى كتبها باب «بين المعاهد والجامعات».
- أحمد كمال عبدالرازق وكان يكتب عامود «نحو الحرية» بالصفحة السابعة، كما كان يحرر باب «نشاطنا فى الأسبوع» وفيه عرض نشاط اللجان والأندية والهيئات الوفدية.(٢٣١)
- وجيه راضى وساهم فى تحرير الصفحة الثانية وهى صفحة الشئون الخارجية، دولية وعربية.

وإذا صح أن أصحاب الأسماء التى ذكرناها كانوا من الجيل الشاب فى صفوف الطليعة الوفدية، فقد أسهم الدكتور محمد مندور عضو الهيئة الوفدية والموجه الرئيسى لسياسة جريدة «صوت الأمة» إسهاماً قوياً وذلك عبر المقالات التى نشرتها له رابطة الشباب.(٢٣٢)

وكان تبويب المجلة عموما على قدر ملحوظ من الثبات من العدد ٥٤ إلى العدد ١٦١ فكانت الافتتاحية تحتل مكانها فى الصفحة الأولى. وخصصت الصفحة الثانية أساسا للشئون الدولية. وكانت الأبواب الثابتة فى الصفحة الثالثة هى «فى جنوب الوادى» (السودان) وباب «الأخبار باختصار».

وكانت الصفحة السادسة مخصصة للشئون العمالية وكانت تصدر باستمرار تحت عنوان «مع العمال بين المصانع والنقابات».

وخصصت الصفحة السابعة لعرض الأنشطة الشبابية فى باب «نشاطنا فى أسبوع» والأنشطة الطلابية تحت عنوان «بين المعاهد والجامعات». وكان يضاف أحيانا باب «زملاؤنا يكتبون» تنشر فيه رسائل طلاب الجامعات والمعاهد والمدارس الفنية. وفيما عدا ذلك، فقد احتلت المقالات السياسية والتحقيقات وأحيانا بعض الأخبار معظم المساحة فى الصفحات الثالثة والرابعة والخامسة. وفتحت الصفحة الثامنة للإنتاج الثقافى والأدبى والفنى تأليفا وإبداعًا وترجمة.

وكان من الطبيعى أن تفتح المجلة صفحاتها لتصريحات ومقالات القيادات الوفدية

العليا والوسطى التى أبدت تعاطفا مع التيار الذى تمثله المجلة، أو مع تلك القيادات التى وجدت أنها تتبنى - بوجه عام وعلى اتفاق أو خلاف - التوجهات الفكرية أو السياسية أو التنظيمية التى دافعت عنها أسرة تحرير المجلة. وهكذا نجد تصريحات لزعيم الوفد مصطفى النحاس باشا وسكرتير عام الوفد صبرى أبو علم باشا، وعبدالسلام فهمى جمعة باشا سكرتير عام الوفد.

ونقرأ أيضا للدكتور طه حسين باشا كما نقرأ لكُتَّاب وصحفيين وأدباء ولقيادات سياسية منهم: محمد عبدالقادر حمزة، رئيس تحرير البلاغ، وأديب إسحق[٢٣٣]، والدكتور محمد بلال، رئيس لجان الشباب الوفدى. والمهندس حنفى الشريف، عضو مجلس النواب، ومحمد محمد قراعة المحامى، وعدلى المولد المحامى.

وفتحت «رابطة الشباب» صفحاتها لإسهامات قدمها ماركسيون وتقدميون فكتب فيها: أحمد رشدى صالح تارة باسمه وتارة بتوقيع «عمر حامد»، وأبوسيف يوسف أبوسيف، وعبدالرحمن الشرقاوى المحامى، وسعيد خيال المحامى، ومحمود القويسنى وسعد لبيب ومحمود توفيق. كما ظهرت مقالات لكتاب تقدميين واشتراكيين مثل الدكتور راشد البراوى، المدرس بكلية التجارة جامعة فؤاد الأول، والأستاذ لويس عوض، المدرس بكلية الآداب جامعة فؤاد الأول.

قضايا كانت فى مركز اهتمام المجلة:

حدد مصطفى موسى فى افتتاحية «العدد الأول» من الإصدار الجديد لمجلة «رابطة الشباب» الخطوط العامة التى اندرجت تحتها مجمل القضايا التى عالجتها المجلة.

ففى خطابه إلى قارئى المجلة حدد مصطفى موسى أن هذه «الصفحة (المجلة) لم تقصد من الصحافة خضابا وألوانا ولم تقصد فى الرواج كسبا وإثراء». فالإشارة هنا واضحة إلى أن «رابطة الشباب» مجلة جادة مناضلة ومستقلة وأنها فى تمويلها صدرت بالاعتماد على تبرعات المؤمنين برسالتها ومن اشتراكات القراء وتبرعاتهم.

وحددت الافتتاحية موقع المجلة على الساحة السياسية فهى: (.. صفحة الأحرار للأحرار. أحرار لا يتخذون من دون الله إلهًا يعفرون جباههم تحت أقدامه سُجَدا)[٢٣٤].. وذلك فى تلميح إلى الملك فاروق وأتباعه. وهم أحرار يكافحون الاستعباد: استعمارا كان أم استبدادا. أحرار ينتشرون على صفحة الوادى وفى بطون الريف بين أكواخه المهدمة. قلوبهم المحطمة تلهث. أنفاسها خافتة. أنفاس شعب طحنه الاستغلال. أحرار يمسحون عن جبين صحرائهم غضون الشقاء التى خطها الاستعمار بالحديد والنار. أحرار يمزقون أعلاما لبست نسيجا تحجب ما بين شمسنا وأرضنا. أحرار إن طالعتك وجوههم من بين السطور لطالعتك من قبضان الحديد، لا لشىء سوى أنهم يطلبون الحرية والحياة.[٢٣٥] من هنا كان تركيز كتابات «رابطة الشباب» على كشف ومقاومة أهداف سياسات المستعمرين القدامى (الإنجليز) والمستعمرين الجدد. بما يقتضى أيضا التركيز على كشف ومقاومة سياسة أحزاب الأقلية التى تخدم المستعمرين وترتبط معهم بروابط المصالح المشتركة وتتعاون مع السراى على قمع الشعب. مع الانتباه أيضا إلى هذه القوى السياسية ممثلة فى الأحزاب أو الجماعات أو الصحف التى تتحالف مع أحزاب الأقلية والسراى وتخدم أهدافها.

إن هذا ما عكسته المقالات والتعليقات والتحليلات الإخبارية. ومن ذلك ما نشر على سبيل المثال تحت العناوين التالية:

– مؤامرات أنجلو أمريكية فى مؤتمر موسكو: «الشركات الأنجلو أمريكية تحضر لحرب ثالثة»[٢٣٦] بدون توقيع.

– د. راشد البراوى: «الفراغ الاستراتيجى والعدو المشترك».[٢٣٧]

– سعيد خيال المحامى: «أمريكا تبدأ الهجوم».[٢٣٨]

– وجيه راضى: «ديجول يلبس جلده القديم».[٢٣٩]

– سعد لبيب: «ترومان يقوض أركان السلام».[٢٤٠]

– «الشركات الأنجلو أمريكية تتنافس على تثبيت أقدامها فى مصر». «صدقى باشا يحاول كسب رضا الإنجليز بالتفريط فى مصالح الوطن».[٢٤١] (تحليل إخبارى).

– أبوسيف يوسف: «سياسة العهد الحاضر سياسة أنجلو أمريكية».[٢٤٢]

– عبدالمحسن حمودة: «الصهيونيون يمرحون تحت سمع وبصر البوليس السياسى».[٢٤٣]

– «بيان من الرابطة الإسرائيلية لمكافحة الصهيونية» .[٢٤٤]

– «يحطمون الديموقراطية بالدولارات» لمراسل رابطة الشباب فى أثينا.[٢٤٥]

–« سماسرة العهد الحاضر يمتصون دماء الشعب تحت ستار الدفاع عن قضية الوطن. ممدوح رياض وشركاه يسعون للاستيلاء على ٦ ملايين جنيه. مواصفات خاطئة لتدمير خزان أسوان وإغراق آلاف الأفدنة».[٢٤٦]

– «لورد ستانسجيت فى مصر: هل تعود مهزلة المفاوضات».[٢٤٧] (تحليل إخبارى).

– «مشروع مارشال وول ستريت».[٢٤٨] (بدون توقيع).

– «الذهب الأسود (البترول) قصته فى مصر وإيران».[٢٤٩]

وكان «الإخوان المسلمون» يساندون فى تلك الفترة حكومات وأحزاب الأقلية وتحالفوا معها وعبروا عن ولائهم للملك فاروق، فدخلوا فى خصومة مع حزب الوفد، وبالتالى، مع «الطليعة الوفدية». وكما عبر صدام طلاب الوفد وشبابه مع شباب الإخوان المسلمين عن نفسه فى معارك الشوارع، فقد شق طريقه بالضرورة إلى صفحات «رابطة الشباب» فنذكر من ذلك على سبيل المثال:

– تعليقاً بعنوان: «الإخوان أحرار وديموقراطيون»![٢٥٠]

– حامد عمر: «الطريق واضح للقضاء على الخيانة والتفرقة».[٢٥١]

– أبوسيف يوسف: «أخبار اليوم تستطيع أن تختلق أبطالا».[٢٥٢]

– الكاشف (أمين): «قصة الإخوان المسلمين: فرسان الليل ورهبان النهار».[٢٥٣]

وعبرت «الطليعة الوفدية» من خلال «رابطة الشباب» عن تعاطف قوى ومساندة ثابتة للجبهة العالمية المناهضة للاستعمار على اختلاف فصائلها وأجنحتها. وكانت أقرب القوى إليها جبهة الشعوب العربية. فهى تواجه نفس الظروف والأعداء. كما تربطها بالشعب المصرى – فى نظر «الطليعة الوفدية» – روابط التاريخ والحضارة والمصير المشترك.

وبرزت فى المجلة قضايا تحرير السودان من الاستعمار البريطانى والتمسك «بوحدة وادى النيل: مصره وسودانه» – باعتبارهما «بلداً واحداً» – خاصة وأهمية محوريه ضمن اهتمامات «رابطة الشباب». ففى الإصدار الأول كان هناك باب ثابت تحت عنوان «فى جنوب الوادى».[٢٥٤] فالمادة الصحفية عن السودان دائمة ومتنوعة بما فيها من أنباء وتعليقات ومقابلات ومقالات. ونكتفى بالإشارة إلى ما يلى:

– «حديث مع الأزهرى: الاتحاد الانجليزى فى السودان».[٢٥٥]

- أحمد خير المحامى عضو الوفد السودانى «المجلس التشريعى فى السودان».[٢٥٦] (تعليق).

- مدرس سابق بالسودان: «الاستعمار والتعليم فى السودان».[٢٥٧]

واحتلت قضية فلسطين - شأنها شأن قضية السودان - مركزا مرموقا فى دائرة اهتمام المجلة. ونكتفى بعدد من عناوينها:

- «عرض قضية فلسطين على هيئة الأمم المتحدة».[٢٥٨]

- «شركات للوطنية! حول إنشاء شركة لإنقاذ أراضى فلسطين.[٢٥٩]

- «من شرقنا العربى: قلب العروبة النابض يتوقف» (بتوقيع صحفى تحت التمرين).[٢٦٠]

- «فلسطين الشهيدة».[٢٦١]

- «فلتعرض سوريا قضية فلسطين على مجلس الأمن. وليتحد العرب لوقف الإرهاب (الصهيونى) والمؤامرات الأنجلو أمريكية».[٢٦٢]

- «فلسطين ضحية الجشع الاستعمارى وتهاون الحكومات المتواطئة مع المستعمرين».[٢٦٣]

- محمد محمد قراعة المحامى: عضو الهيئة الوفدية: «توأمان: مصر وفلسطين».[٢٦٤]

- «مظاهرة وطنية شعبية».[٢٦٥]

- «كفاح الطلبة الوفديين من أجل فلسطين» فى باب «من المعاهد والجامعات».[٢٦٦]

- «أيها العرب: اذكروا أن الإنجليز أول من قسَّم فلسطين».[٢٦٧]

ونشرت «رابطة الشباب» «أنباء ومقالات عن عدد من البلاد العربية من ذلك:

- «اليمن فى مهب الأطماع الاستعمارية. موقف خالد للرئيس الجليل.[٢٦٨]

- «الجزيرة العربية تحت وطأة الاستعمار الأمريكى: شركات، فقواعد، فاستقلال مخروب».[٢٦٩]

- «قضية مصر هى قضية الشعب العراقى «دعوة لتحقيق التعاون بين البلاد العربية» لمراسل المجلة فى بغداد. [٢٧٠]

- د. راشد البراوى: «الجامعة العربية فى الميزان».[٢٧١]

- «رسالة لبنان: الحكومة التى تزيف الانتخابات تعجز حتمًا عن توفير الخبز للشعب».[٢٧٢]

وإذا كنا قد أولينا اهتمامنا لمعالجة «رابطة الشباب» للقضايا العربية فإن هذا لا يعنى أن المجلة لم تهتم بمتابعة حركة التحرر الوطنى العالمية. ونكتفى هنا بالإشارة إلى مقالين:

- الأول (بدون توقيع): «شعب يكافح من أجل الحرية: الهند ستنتصر على مستعمريها».[٢٧٣]

- الثانى (أبوسيف يوسف): «إندونيسيا المجاهدة: شعب يناضل من أجل حريته وحرية الشعوب المضطهدة».[٢٧٤]

قضية الديموقراطية السياسية:

كانت قضية الديموقراطية السياسية إحدى القضايا المحورية فى فكر اليسار الوفدى وممارساته عامة و«الطليعة الوفدية» بخاصة وعالجتها المجلة وعرضتها من منظورين: فكرى وعملى، الأمر الذى يتبدى فى مقالات وتصريحات وأخبار منها على سبيل المثال:

– د. مندور: «الحزبية ضرورة وطنية ودستورية».[٢٧٥]

–«موقف مخجل لمندوب مصر فى لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان».[٢٧٦]

–د. راشد البراوى: «محنة الديموقراطية فى الشرق الأوسط».[٢٧٧]

– محمد حنفى الشريف: «تدهور الحياة البرلمانية».[٢٧٨]

– «الدستور حقيقة لا وثيقة» من خطاب الزعيم فى عيد الجهاد.[٢٧٩]

– محمد محمد قراعة المحامى وعضو الهيئة الوفدية: «متى يحتل الدستور المصرى مكانه بين دساتير العالم المتمدينة».[٢٨٠]

– «الوطن يرزح تحت أحكام تكاد تكون عرفية» كلمة سكرتير الوفد المصرى إلى الشباب.[٢٨١]

– «هؤلاء المستبدون لقد أحالوا مصر كلها إلى سجن». [٢٨٢] (تحليل إخبارى).

– «لجنة الدفاع عن الحريات» تحقيق تنفرد به رابطة الشباب.[٢٨٣]

قضية العدالة الاجتماعية:

إذا صح، وهو صحيح، أن جريدة «صوت الأمة» التى كانت تعبر بوجه عام عن القوى والتيارات الوطنية التقدمية والديموقراطية فى الوفد – طرحت شعار «العدالة الاجتماعية» باعتباره أحد ثلاثة شعارات رئيسية بعد «استقلال وادى النيل» و«الديموقراطية السياسية» – فإن «رابطة الشباب» لسان حال الطليعة الوفدية قد سارت على هذا النهج. فتحت هذا الشعار دافعت بثبات وتبنت الحركة المطلبية للجماهير الشعبية الواسعة التى نهضت للدفاع عن مصالحها. وخصصت فى إصدارها الأول صفحة بأكملها لشئون العمال هى صفحة «مع العمال بين المصانع والنقابات». واشتملت الصفحة على مقالات تعالج قضايا فى الحركة العمالية والنقابية وأخبارا نقابية متنوعة وشكاوى عمالية. ولكن تحت اصطلاح «العدالة الاجتماعية» الذى تم التركيز عليه أكثر من مصطلح «الاشتراكية»، كان يتم البحث بوعى عن «نظرية اشتراكية» لليسار الوفدى. وتحت شعار العدالة الاجتماعية. كان يتم تحليل ثالوث «الفقر والجهل والمرض» وفضح مظاهره فى المجتمع المصرى. كما كان يجرى بيان العلاقة بين تردّى أحوال الشعب والهيمنة الاستعمارية، من ناحية، وكشف العلاقة، من ناحية أخرى، بين الهجوم على «الدستور والقانون» مع إقصاء الأغلبية عن الحكم وبين الهجوم على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشعب. وفى الوقت ذاته، تفادت المجلة أن تنساق إلى موقف عدائى من التجارب الاجتماعية فى البلدان الاشتراكية. وفيما يلى أمثلة عما تقدم من المقالات والتحقيقات الصحفية:

– عبدالرؤوف أبوعلم، «قانون التوفيق والتحكيم فى منازعات العمال تشريع ضار بمصالح العمال.[٢٨٤]

– عبدالرؤوف أبو علم، «عمال شركة مصر بالمحلة الكبرى».[٢٨٥]

– حامد عبدالرحمن، مدرس أهلى، «جبهة اتحاد التعليم الحر تعلن الإضراب العام».[٢٨٦]

– محمود القويسنى، «شعب مريض يحرم من العلاج والحياة. فظائع وأهوال فى مستشفى قصر العينى». [٢٨٧](تحقيق صحفى).

– د. محمد مندور: «اشتراكية الدولة».

– وجيه راضى: «لسنا دعاة موسكو ولكننا وفديون ديموقراطيون».[٢٨٨]

– «حكومة الأقلية تنشر الجهل وترد أبناء الشعب من دور العلم».(٢٨٩) يشرف على تحرير هذه الصفحة أحمد عبد الجواد وهبة.

– «إضرابات صغار الموظفين والتجار وشكوى الشعب من الأوضاع الظالمة».. «جماهير الشعب المظلومة تتحرك من أجل الديموقراطية والحرية».(٢٩٠)

– الحكومة تعتزم إلغاء الضريبة التصاعدية الوحيدة.(٢٩١)

– «طوائف الأمة المظلومة تواصل نضالها من أجل العيش الحر الكريم: عودة مدرسى التعليم الحر إلى الاعتصام حتى تجاب مطالبهم».(٢٩٢)

– «عميد الأدب العربى (طه حسين) يتحدث إلى رابطة الشباب»: على الشعب تبعة عظيمة؛ فقد يجب عليه أن يمتنع عن دفع أجور التعليم ويحمل الحكومة مغبة إغلاق المدارس وحماية الجهل. وأنا مؤمن بأن التعليم يجب أن يكون إجباريا كالخدمة العسكرية. ويكون بالمجان كالخدمة العسكرية. فلست أعلم أن الجندى يدفع للخدمة العسكرية أجرا ولا ينبغى أن تحتج الدولة بالميزانية».(٢٩٣)

– «هناك حيث تبدأ الحياة: قضية التأهيل والإصلاح الزراعى، «تحقيق صحفى عن تأميم الصناعات والإصلاح الزراعى فى بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر ويوغوسلافيا ورومانيا وبلغاريا».(٢٩٤)

قضية المرأة:

خصصت «رابطة الشباب» بابًا بعنوان «صوت المرأة» كان ينشر عادة ضمن مواد الصفحة السادسة. وظهر الباب فى ستة أعداد من أعداد المجلة الثلاثة عشر.

ويمكن أن يقال إجمالا إن القضية الرئيسية التى تم التعبير عنها من زوايا مختلفة تمثلت فى الدفاع عن مبدأ مساواة المرأة بالرجل.(٢٩٥) وكانت بعض المقالات بدون توقيع والبعض بتوقيع «محررة الشئون النسائية برابطة الشباب».(٢٩٦)

صفحة الأدب والثقافة العامة:

فى إصدارها الأول خصصت «رابطة الشباب» صفحتها الثامنة والأخيرة للأدب والنقد الأدبى، وللإبداع عربيا ومصريا، ولمقالات موضوعة أو مترجمة ذات توجه ثقافى عام. أما الشعر فإن ما نشر منه للمبدعين قليل ويعبر عن آمال وطموح شباب يخوض معركة التحرر الوطنى والاجتماعى.(٢٩٧) على أن الإصدار الثانى «لرابطة الشباب» قد تميز بقصائد لعبد الرحمن الشرقاوى هى من بواكير تجاربه الجديدة فى الشعر. وعلى الرغم من أن الشاعر لم يوقعها، فإنه لا يصعب نسبتها إليه. والراجح أن هذه القصائد لا تدخل فى إنتاج الشرقاوى المنشور والمتداول بين القراء والنقاد.(٢٩٨)

ونشرت «رابطة الشباب» بعض مقالات عن الأدب والنقد الأدبى منها:

مقال بتوقيع «ن.ع.» «محنة الأدب المصرى المعاصر، هؤلاء الأدباء لم يؤدوا رسالتهم».(٢٩٩)

– مقال بدون توقيع: «الأدب الحر أدب شعبى». (٣٠٠)

وكانت المجلة قد نبهت قراءها – بدءا من العدد ١٥٥ – إلى أن «الأستاذ لويس عوض»

الأستاذ بكلية (الآداب) سوف ينشر سلسلة من المقالات تحت عنوان «أبطال الحرية» وظهر فى هذه السلسلة بالفعل مقالات عن «ديموستين» و«بروتس» و«سبارتاكوس»، و«جان دارك». (٣٠١) كما كتب أديب إسحق مقالا عن رفاعة الطهطاوى قائد النهضة المصرية المعبرة (٣٠٢) وربما اكتفيا بهذا القدر لنحيل القارئ إلى مقالات وقصص موضوعية أو مترجمة لعلماء وكتاب تقدميين. (٣٠٣)

مجلة «فتاة الغد»

أصدرها «الحزب النسائى الوطنى» وحلت محل مجلة كانت تصدر باسم «شيك». وصدر العدد الأول منها كمجلة شهرية فى أول مايو ١٩٤٥. واطلعنا على المجلد الذى يضم الأعداد التى صدرت فى الفترة من مايو ١٩٤٥ إلى ٣٠ مايو ١٩٤٦. باستثناء العدد ١٤ الذى لم ترسله إدارة المجلة إلى دار الكتب المصرية، كما هو مثبت فى صدر المجلد.

وكانت المجلة فى حجم التابلويد فى ١٢ صفحة كانت تزداد فى بعض الأعداد إلى ١٦ صفحة. وكان غلاف المجلة يحمل فى العادة كلمة لزعيمة الحزب فاطمة نعمت راشد ونصها: «البلاد دون نسائها كحقول حرمت من حرارة الشمس فتفقد الأرض خصوبتها ويذبل زرعها». وركزت المجلة على القضية المحورية التى كان يتحرك الحزب النسائى من أجلها وهى تحقيق مساواة عادلة بين الرجل والمرأة، وواجبات متبادلة بين الجنسين مبنية على المساواة فى حقوق هذه الحياة. (٣٠٤) ومن هنا فقد فتحت صفحتها لآراء أنصار مساواة المرأة بالرجل ولكنها اهتمت أيضا بنشر ومناقشة آراء المعارضين والمعارضات. ولما كان «الحزب النسائى الوطنى» يدافع بقوة عن قضايا تحرير المرأة المصرية وله فى ذلك برنامج تقدمى عام، فقد اهتم المثقفون المصريون من مؤسسى طليعة العمال بالاقتراب من الحزب والتعاون معه وكانت الكتابة فى المجلة أحد أوجه هذا التعاون. (٣٠٥)

وفى هذا السياق بدأت لقاءات مع زعيمة الحزب النسائى الوطنى. وكان يحضرها يوسف درويش ورشدى صالح وحرمه السيدة اعتدال ممتاز والمحرر. وعرض الحزب أن نساهم بالكتابة فى «فتاة الغد». وكانت مادة المجلة تنقسم إجمالا إلى قسمين: أحدهما الدعاية التى يقوم بها الحزب من منظور تحرير المرأة المصرية ضد عدد من أشكال التمييز التى تعانى منها فى حياتها الشخصية والعامة. أما القسم الثانى فكان يتكون من بعض أبواب ثابتة تقدم ما هو مطلوب لتحسين الأداء المنزلى للمرأة فى إعداد ملابسها وتربية أطفالها وتوفير أسباب الراحة لزوجها وعائلتها.

ويذكر المحرر أن من بين الكتابات التى نشرتها المجلة مقالا للسيدة اعتدال ممتاز حرم رشدى صالح يدافع عن حق المرأة فى العمل جنبا إلى جنب مع الرجل. وكان المقال الثانى للمحرر بعنوان «طبيعة المرأة» وفيه يفند الكاتب – معتمدا على آراء العلماء – المقولات الشائعة والخاطئة التى تستهدف إقصاء المرأة عن المشاركة فى جميع مجالات الإنتاج والعمل جنبا إلى جنب مع الرجل. (٣٠٦)

مجلة «اتحاد المعلمين» ١٩٥١

فى أواخر عام ١٩٥١، أصدرت المجموعة الحزبية بالتعاون مع ممثلين من «حدتو» و«ح.ش.م. ١٩٤٩» مجلة تحت اسم «اتحاد المعلمين» ولم يصل إلينا من أعدادها ما يمكننا من أن نعرف ما بها أو نتعرف على شعاراتها. وكان رئيس تحريرها: أحمد رشدى صالح.

ويضيف أديب ديمترى أن مجلة «المعلمين» توقفت بعد حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ بعد إعلان الأحكام العرفية، خصوصا أن المجلة كانت تصدر «كنشرة غير دورية». وكان من الصعوبة بمكان كبير أن تحصل حركة المعلمين باتجاهاتها الديموقراطية والتقدمية على ترخيص من وزارة الداخلية. (٣٠٧)

مجلة «الناس»

– فى ترويسة المجلة أنها تصدر عن «دار الغد» وأن صاحبها ورئيس تحريرها عثمان العنتبلى.

– وأن مدير سياستها أحمد شوقى الخطيب المحامى. (رئيس التحرير الفعلى).

– ومدير التحرير: رشدى عمر.

وكانت المجلة تصدر فى حجم الجريدة اليومية فى حدود أربع أو ست صفحات. وكان الأستاذ أحمد شوقى الخطيب قد استأجر المجلة من الأستاذ العنتبلى وفتح صفحاتها لماركسيين وأعضاء فى الطليعة الوفدية وشيوعيين وشخصيات تقدمية ووطنية. وكان يكتب الافتتاحية.

وقد صدر منها ثلاثة أعداد فيما بين ١٧ أكتوبر و ٣١ أكتوبر ١٩٥١. والراجح أنها لم تواصل الصدور بعد ذلك. وربما كان من بين أسباب احتجابها أنها صدرت – كمجلة سياسية – فى الفترة التى كانت فيها الحركة الجماهيرية الوطنية والشعبية فى أوج صعودها وقوة حضورها مع رفعها لشعار الكفاح المسلح ضد جنود الاحتلال.

وقد اهتمت المجلة فى العددين التاليين بإبراز وتقديم وتكوين اللجان الوطنية، ففى العدد الصادر فى ١٩٥١/١٠/٢٤ كان العنوان الرئيسى فى الصفحة الرابعة:

مؤتمر ٢١ أكتوبر

العمال والطلبة يعلنون تكوين اللجان الوطنية

هذا بينما كانت حكومة حزب الوفد عاجزة تحت ثقل الجناح اليمينى فيه عن القطع مع القصر والرجعية الداخلية. وفى هذا الإطار ارتفعت نبرة الإثارة والتحريض على المستويين الوطنى والاجتماعى، الأمر الذى يفسر مساهمة عدد من الوفديين الوطنيين والتقدميين فى الكتابة للمجلة، ومعارضتهم ونقدهم لتردد القيادة الوفدية.

ففى عدد ١٧ أكتوبر ١٩٥١ نقرأ العناوين التالية:

– عبدالسلام فهمى جمعة باشا (سكرتير عام حزب الوفد سابقا) يقول: حلف البحر الأبيض المتوسط كارثة على الشعوب.

– أمريكا تعمل للسيطرة على العالم اقتصاديا وعسكريا.

– أحمد شوقى الخطيب المحامى، لن نتراجع (الافتتاحية). وتحدث فيها عن أن الكفاح

المسلح هو شعار اليوم وشعار كل مصرى ومصرية، بل وشعار كل من يسعى إلى تحرير وطنه من ربقة الاستعمار.

– دماء المصريين تسيل فى القنال برصاص الإنجليز المجرمين «خبر وتعليق».

– ضمان العمل لكل عامل. عن مشكلة العمال العاملين فى معسكرات الإنجليز.

– عبدالرحمن الشرقاوى: أنا ومدفعى وجيش الاحتلال.

– أحمد رشدى صالح: حشد القوى الشعبية هو الطريق لتحقيق الاستقلال.

– عمال فايد لن يخدموا جيش الاحتلال: خبر وتعليق.

– «الطليعة الوفدية»، عنوان ثابت كان ينشر فى الأعداد التى صدرت من «الناس» للتعريف بأخبار الطليعة الوفدية وأخبار لجانها ومواقفها السياسية.

– «أطلقوا سراح المسجونين السياسيين»، وينشر المقال طائفة من أسماء المسجونين بتهمة انضمامهم إلى منظمات شيوعية. ويندد المقال بالمعاملة الفظة التى يلاقونها بما يهدد حياتهم وصحتهم.

– يا عمال النقل بالإسكندرية كافحوا من أجل جمعيتكم العمومية.

– تحقيق صحفى بعنوان: «الشعب المصرى يقول كلمته فى حلف البحر الأبيض المتوسط». وفيه يتحدث كل من الدكتور عزيز فهمى المحامى والأستاذ أحمد أبوالفتح رئيس تحرير جريدة المصرى، والأستاذ إبراهيم طلعت المحامى وعضو مجلس النواب، والفنان الأستاذ محمد عبدالوهاب، والأستاذ فريد زعلوك عضو مجلس النواب، والأستاذ إبراهيم شكرى عضو مجلس النواب. وكل هؤلاء يجمعون على رفض انضمام مصر لما يسمى «بحلف البحر الأبيض المتوسط» وهو الحلف الذى كانت تحضر له جبهة الاستعمار العالمى.

وفى ٣١ أكتوبر كان العنوان الرئيسى الثانى: «العمال والطلبة يعلنون تكوين اللجان الوطنية».

وقد أسهم فى تحرير المجلة عدد من أعضاء «المنظمة» وأصدقائها كان منهم: أحمد رشدى صالح وعبدالرحمن الشرقاوى ولمعى المطيعى.

مجلة البشير
تصدر باسم «الطليعة الوفدية»

أشرنا فى ختام عرضنا لمجلة «رابطة الشباب» «لسان حال الطليعة الوفدية» إلى أن التحرير كان قد أعلن أن «الطليعة الوفدية» تستعد لإصدار المجلة فى ثوب جديد. غير أن المجلة لم تصدر قط بعد الإفراج عن مصطفى موسى وزملائه وتبرئتهم من تهمة إلقاء قنبلة سينما «مترو». ولابد أنه كانت هناك ظروف موضوعية وذاتية – يصعب علينا توثيقها الآن – حالت بين زعماء لجنة الطلبة التنفيذية العليا وبين معاودة إصدار منبر ناطق باسم «الطليعة الوفدية».

ولكن لوحظ أنه بذلت محاولات فردية لإصدار مجلات باسم «الطليعة الوفدية»، وتم هذا فى بعض الأقاليم. من ذلك مجلة «البشير» التى كان يرأس تحريرها محمد توفيق والتى تولى إصدارها أحمد البلقينى رئيس شباب الوفد بمركز ميت غمر فى حجم التابلويد باسم «الطليعة الوفدية».

وصدر العدد الأول وكان يحمل فى صفحته الأولى هذه الترويسة: «مجلة البشير، السنة الحادية عشرة، الجمعة ١٤ ديسمبر ١٩٥١، العدد الأول، إصدار الطليعة الوفدية.

محتويات العدد:

الصفحة الأولى: كانت الافتتاحية بعنوان «عباس حليم يتوسط فى صفقة جديدة». ويجوار الافتتاحية برواز على عمودين بعنوان «رفعة النحاس باشا يقول:» وفى الصفحة ذاتها، تحليل إخبارى بعنوان «على ماهر يتآمر على قلب الحكومة الوفدية». ثم خبر وتعليق «السلام خفض الأسعار». ثم خبر «مقابلات الهضيبى». وفى الصفحة برواز فيه الشعارات التالية:

طرد الإنجليز – القضاء على النفوذ الأمريكى – العدالة الاجتماعية – الديموقراطية السياسية. ثم عنوان فى ص ٤ على خمسة أعمدة «المؤامرة التى يحضر لها الإخوان».

الصفحة الثانية: الطلبة الإيرانيون يقتحمون البرلمان. أسرى الحرب فى كوريا يكذّبون الدعاية الأمريكية – انتصارات نقابية.

الصفحة الثالثة: مقال «باشوات الإنجليز ينهبون الشعب» – «سياسة الفصل من لجان الطلبة». – «ركن الريف فى الإذاعة» – «الدول الغربية تريد الحرب» – الزمان (جريدة يومية) أوسع الجرائد «الأمريكية» انتشارا – «مع الشعب» برواز على عمود بتوقيع أحمد البلقينى يقدم فيه المجلة للقراء.

الصفحة الرابعة: «هؤلاء المتآمرون لإسقاط الحكومة الوفدية يعملون لحساب أمريكا: عنوان على امتداد الصفحة – «هذه هى قضية عبدالمحسن حمودة الصحفى بسفارة مصر فى أمريكا» – «حقائق صارخة» عن هيمنة شركات البترول الإنجليزية على استخراج البترول فى مصر، وعن تأهب مليونير أمريكى ليبحث عن البترول فى ستة ملايين فدان فى الصحراء الشرقية.

الصفحة الخامسة: «ما هى الطليعة الوفدية» – «برنامج الطليعة الوفدية» (بروان) – «انتصار شعب: يجبرون بريطانيا على التراجع» (عن قتال شعب ساحل الذهب بإفريقيا الاستوائية ضد الاستعمار).

الصفحة السابعة: باب «أهم الأنباء». «معركة الاتحادات فى الجامعة» (فى بروان) «هذه المجلة والعمال» (نداء إلى العمال ليساهموا فيها ويرسلوا شكاياتهم ويوزعوا المجلة).

– الصفحة الثامنة: «قصة العدد» الكوبرى الذى أصلحناه بتوقيع «أ.ر.ص.» (أحمد رشدى صالح).

– «انطلاق المعركة.. شعر عبدالرحمن الشرقاوى» – «الجامعة تفصل الطلبة الفقراء». (فى بروان).

حواشى الباب الثامن
الفصل الأول

(١) طه سعد عثمان، كفاح عمال النسيج، سبق ذكره.
(٢) جريدة شبرا، العدد ٣٠٧، ٣٠ إبريل ١٩٤٢، ص ٦.
(٣) المصدر السابق، ص ٢.
(٤) طه سعد عثمان، كفاح عمال النسيج، جـ ١، ص ٥٨، سبق ذكره.
(٥) إسكندر صليب، جريدة شبرا العدد ٣٠٧، ٣٠ إبريل ١٩٤٢، ص ٢.
(٦) كلمة عضو مجلس النواب عبدالفتاح الشلقانى فى الجمعية العمومية لنقابة عمال النسيج الميكانيكى فى القاهرة وضواحيها (شبرا الخيمة). جريدة شبرا، سبق ذكره.
(٧) بيان جرىء لوزير شجاع، جريدة شبرا، العدد ٣٠٧، فى ١٩٤٢/٤/٣٠، ص ٥.
(٨) عبدالحميد عبدالحق يقول، جريدة شبرا، العدد ٣٠٨، فى ١٩٤٢/٥/٧، ص ٣.
(٩) جريدة شبرا، العدد ٣٠٩، فى ١٩٤٢/٥/١٤، ص ١، ٢.
(١٠) رسالة صاحب المقام الرفيع زعيم الشعب إلى الأمة المصرية الكريمة فى اجتماع الصحفيين، جريدة شبرا، العدد ٢٠٥ الصادر فى ١٩٤٢/٣/٥، ص ١.
(١١) جريدة شبرا، العدد الصادر فى ١٩٤٢/٥/٢١.
(١٢) مجلة الأسبوع، العدد ٥٠٤، ٢٦ فبراير ١٩٤٤، ص ١١.
(١٣) يستند هذا التقرير إلى الأوضاع السائدة إذ ذاك فى الصحافة المصرية خاصة بالنسبة للمجلات التى تصدر عن أفراد أو جمعيات أو جماعات ذات إمكانات محدودة (م).
(١٤) «الكاشف» هو ريمون إبراهيم دويك.
(١٥) لقاء مع سعيد خيال، سبتمبر ١٩٩١.
(١٦) يشار هنا مثلا إلى الكاتب اللبنانى الكبير: رئيف خورى «تحت عنوان» أبونا وابننا التاريخ فى «الأسبوع» العدد ٤٩٤، فى ١١ ديسمبر ١٩٤٢، ص ١١، ١٢، ١٣. كما يشار إلى مقالات الشاعر السورى عبد المعين الملوحى تحت عنوان «من أمثال العرب» فى «الأسبوع» السنة الحادية عشرة، العدد ٥٠٤، ص ٢٤ والعدد ٥٠٩، ١٩٤٣/٣/٢٥، ص ٦، ٧.
(١٧) السنة العاشرة، العدد ٤٧٦، ١٩٤٣/٧/٢٩، ص ١٦.
(١٨) المصدر ذاته، ص ١٦.
(١٩) لقاء مع سعيد خيال.
(٢٠) يميل الباحث عند تفسير ابتعاد الكتاب الماركسيين عن استخدام المصطلحات الماركسية مثل «بورجوازية» و«إمبريالية».. إلخ إلى أن هذا ربما لم يكن راجعا إلى سبب وحيد بعينه وإنما إلى عدد من الأسباب التى قد يصعب توثيقها هنا. وفى الوقت ذاته هناك سبب موضوعى يتعين أخذه بعين الاعتبار وهو أن «الأسبوع» كانت تصدر فى غمرة الحرب العالمية الثانية وكانت الصحافة المحلية موضوعة تحت رقابة عسكرية صارمة لا تسمح بالمساس بالحلفاء وبدولة الاحتلال بوجه خاص، كما لا تسمح بما يمكن أن يعتبره الرقيب إخلالا بالأمن العام من قريب أو بعيد. (م).
(٢١) «الكلمة الأولى» مجلة الأسبوع العدد ٤٧٤، ١٥ يوليو ١٩٤٣، ص ٢.
(٢٢) انظر على التوالى، العدد ٤٧٤، ١٥ يوليو ١٩٤٣، ص ١٠، ١١، ١٤، والعدد ٤٧٨، ١٢ أغسطس ١٩٤٣، ص ٢.
(٢٣) العدد ٤٨١، ٣٠ أغسطس ١٩٤٣، ص ١٠، ١١.
(٢٤) العدد ٤٨٢، ٨ سبتمبر ١٩٤٣، ص ٦، ٧.
(٢٥) سبق ذكره.
(٢٦) العدد ٤٨٠، ٢٦ أغسطس ١٩٤٣، ص ٢، ٣، ٤.
(٢٧) العدد ٤٩٢، ٢٥ نوفمبر ١٩٤٣، ص ١، ٢، ٣.

(٢٨) العدد ٤٩٤، ١١ ديسمبر ١٩٤٣، ص ٤، ١٥.
(٢٩) العدد ٥٠٤، ٢٦ فبراير ١٩٤٤، ص ١.
(٣٠) العدد ٥٠٨، ١١ مارس ١٩٤٤، ص ١.
(٣١) العدد ٤٧٤، ١٥ يوليو ١٩٤٣، ص ٧، ٨، ٩.
(٣٢) العدد ٤٨٥ ـ ٤٨٦ ١٥ أكتوبر ١٩٤٣، ص ٤، ٥.
(٣٣) العدد ٥٠٨، ١٥ مارس ١٩٤٤، والعدد ٤٩٥ ـ ٤٩٦، ٢٥ ديسمبر ١٩٤٣، والعدد ٥١٠، ٨ إبريل ١٩٤٤.
(٣٤) افتتاحية العدد ٥٠٨، ص ١.
(٣٥) العدد ٤٧٦، ٢٩ يوليو ١٩٤٣، ص ١١.
(٣٦) العدد ٤٧٨، ١٢ أغسطس ١٩٤٣.
(٣٧) العدد ٤٨٠، ٢٦ أغسطس ١٩٤٣.
(٣٨) العدد ٥٠٤، ص ٧، ١٦.
(٣٩) العدد ٤٧٨، ١٢ أغسطس ١٩٤٣.
(٤٠) العدد ٤٩٢، ٢٥ نوفمبر ١٩٤٣، ص ٨، ٩.
(٤١) العدد ٤٩٥ ـ ٤٩٦، افتتاحية، ٢٥ ديسمبر ١٩٤٣، ص ١، ٣.
(٤٢) العدد ٥١٢، ١٩ إبريل ١٩٤٤، ص ٣، ٤، ٥.
(٤٣) العدد ٤٧٦، ٢٩ يوليو ١٩٤٣، ص ٦، ٧، ٨.
(٤٤) العدد ٤٧٨، ١٢ أغسطس ١٩٤٣، ص ٦.
(٤٥) العدد ٤٨٠، ٢٦ أغسطس ١٩٤٣.
(٤٦) المصدر ذاته ص ٩.
(٤٧) العدد ٤٩٠، ٢٥ نوفمبر ١٩٤٣، ص ٤.
(٤٨) العدد ٤٩٤، ١١ ديسمبر ١٩٤٣، ص ٥، ١٥.
(٤٩) العدد ٥٠٨، ٢٥ مارس ١٩٤٤، ص ١٤، ١٥.
(٥٠) العدد ٤٩٥ ـ ٤٩٦، ص ٩.
(٥١) العدد ٥١٠، ٨ إبريل ١٩٤٤، ص ٢، ٣ والمقال عن طه حسين.
(٥٢) المصدر ذاته، ص ١، ٦، ١٦، والمقال نقد لآراء الدكتور منصور فهمي باشا في المرأة.
(٥٣) مقال «تحية الأحرار»، افتتاحية العدد ٤٩٩، ٢٢ يناير ١٩٤٤، ص ١.
(٥٤) العدد ٥٠٨، ١١ مارس ١٩٤٤، ص ٣. هذا ويشار هنا إلى أن الكاتب هو ريمون إبراهيم دويك وقد رحب المقال بمذكرة الاحتجاج التى وجهها مصطفى النحاس زعيم الوفد إلى الكونجرس الأمريكى بعد أن سعى بعض أعضاء هذه الهيئة إلى استصدار تصريح رسمى من الحكومة الأمريكية بتأييد مشروع صهيونى يحول فلسطين إلى وطن قومى يهودى. وأشار الكاتب إلى أن ترحيل الإسرائيليين من البلاد الفاشية إلى فلسطين لا يدخل فى باب تحرير الأقليات من الاضطهاد، بل سيؤدى إلى فرض اضطهاد جديد فى فلسطين يدفع ثمنه العرب سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين أم يهودا. وطالب بتطبيق مبادئ حلف الأطلنطى على جميع الشعوب بما فى ذلك شعب فلسطين لا سيما أن الصهيونية تريد أن تقضى على عرب فلسطين كافة. ودعا الكاتب الشعوب العربية إلى التضامن لتمنع الهجرة قطعيا إلى فلسطين.
(٥٥) العدد ٤٧٤، ١٥ يوليو ١٩٤٧، ص ١٢، ١٣.
(٥٦) العدد ٤٨٩، ١١ نوفمبر ١٩٤٣، ص ٧.
(٥٧) العدد ٤٩٠، ٢١ نوفمبر ١٩٤٣، ص ١٠، ١١.
(٥٨) العدد ٤٩٢، ٢٥ نوفمبر ١٩٤٣، ص ٥.
(٥٩) انظر مثلا مقال أليكسى تولستوى: «ملاحظات عن الأدب الروسى» ترجمة أبو سيف يوسف أبو سيف، العدد ٥٠٨، ص ٨، ٩، ١٠، ١١.

(٦٠) كتبت المجلة تقول: «من دواعى الاغتباط جهود الحكومة المتواصلة لتوثيق العلاقات بين مصر والسوفييت. فقد عين المسيو جود ينوف وزيرا «مفوضا» فى القاهرة (....) وبدل تبادل الخطابات بين رفعة النحاس باشا والمسيو مايسكى على مدى الأهمية التى تعلقها الحكومة على إيجاد صداقة متينة بين البلدين (...) ومما يذكر بهذه المناسبة أنه بينما توجد بين المصريين وبين مواطنى الدول الأجنبية الممثلة فى مصر علاقات وروابط شخصية واجتماعية وثقافية، بل وعائلية لا دخل لها بالعلاقات الرسمية بين حكوماتهم، لا يوجد مثلها بين المصريين وبين الشعب السوفيتى. فالعلاقة الوحيدة بين البلدين لا تتعدى العلاقة الدبلوماسية التى تحققت بفضل مساعى النحاس باشا والمسيو مايسكى إذا استثنينا المعاملات التجارية التى جرت بين الدولتين منذ سنوات». وانظر أيضا فى باب «الموقف الحربى والسياسى» فقرة بعنوان «العلاقات بين مصر وروسيا»، العدد ٤٩٠، ١١ نوفمبر ١٩٤٣، ص ٢، ٣٣، ١١. وفى العدد نفسه كلمة تحت عنوان ذكرى ٧ نوفمبر (العيد السادس والعشرين للثورة السوفيتية) جاء فى ختامها: «وعندما ينهدم صرح النازية على رؤوس حراسه ودعاته وخدمه فسيعرف عندئذ الغافلون والجهال أى خدمة هائلة قد أسدتها روسيا للإنسانية بإنقاذها إياها من الاستعمار النازى وبتمهيد الطرق أمامها لتطبيق مبادئ الحرية والمساواة والإخاء لخلق عالم جديد يستند على دعامتى السلم والعدل الاجتماعى»، العدد ٤٩٠، ١١ نوفمبر ١٩٤٣، ص ٩.

(٦١) العدد ٤٨٠، ٢٦ أغسطس ١٩٤٣، ص ٢، ٣، ٤.

(٦٢) العدد ٤٨٤، ٣٠ سبتمبر ١٩٤٣، ص ٤، ٥ والعدد ٤٨٥ ـ ٤٨٦، ١٥ نوفمبر ١٩٤٣، ص ١١، ١٥.

(٦٣) العدد ٤٨٨، ٢٨ مارس ١٩٤٣، ص ١٢، ١٣.

(٦٤) العدد ٤٩٥ ـ ٤٩٦، ٥ ديسمبر ١٩٤٣، ص ٨، ٩.

(٦٥) العدد ٥٠١، ٥ فبراير ١٩٤٤، ص ٨، ٩، ١٢.

(٦٦) كتب صادق سعد بتوقيع أحمد سعيد مقالا تحت عنوان «ثورة أكتوبر مرحلة تحول فى تاريخ البشرية»، العدد ١٣، بدون تاريخ، ص ٦، ٧ وكان مقال نعمان عاشور «ستالين فى الثورة الاشتراكية»، المصدر ذاته، ص ١٠، ١١، ١٧.

(٦٧) يرجح هذا الرأى أن أحمد رشدى صالح كان قد كتب «كرومر فى مصر» فى ظل الأحكام العرفية وتجشم فى كتابته مشقات ليتفادى سطوة قلم الرقيب. وتصادف أن ألغيت الأحكام العرفية بعد أن كملت مخطوطة الكتاب فكتب فى نهاية الكتاب يقول: «أهذه نهاية المطاف؟ إذن فقد كتبت هذه الصفحات فى ظل الأحكام العرفية وشبح الرقيب ماثل أمامى وتعليماته قائمة حولى. لشد ما كنت أكبت سخطى وأنا أسجل الحقائق من استغلال الرأسماليين للشعب المصرى. وكنت أكبح قلمى مرات ومرات حتى جاء البحث أقرب إلى تقرير الحقائق الجافة منه إلى تجربة تاريخية عاشت فى دمى وأعصابى سنوات عدة. وكان آبائى وأجدادى وقومى مادة هذه التجربة. انظر : أحمد رشدى صالح، كرومر فى مصر. صفحات من تاريخ مصر الحديث، القاهرة، دار القرن العشرين، ١٩٤٥، ص ٢.

(٦٨) انظر: العدد الثانى والعشرين، ٢٠ فبراير ١٩٤٦، ص ١٨ والعدد الحادى والثلاثين، ٢٤ إبريل ١٩٤٦، ص ٨.

(٦٩) كان على الراعى وقتئذ من الماركسيين المستقلين عن المنظمات أو الحلقات الماركسية القائمة.

(٧٠) يعزى اضطرار عدد من المحررين والكتاب إلى التوقيع بأسماء مستعارة إلى ضغوط من جهات عملهم الرسمى. فكانوا يخيّرون بين أن يتركوا عملهم الذى يتعيشون منه وبين أن يكتبوا فى المجلة. وهو ما حدث فعلا مع أحمد رشدى صالح وعلى الراعى وريمون دويك وأبوسيف يوسف.

(٧١) العدد الصادر فى ٢٤ إبريل ١٩٤٦، ص ١٨ ـ ١٩.

(٧٢) الأستاذ فؤاد الحداد هو الدكتور فؤاد مرسى. العدد الصادر فى ١٩٤٦/٤/٢٤.

(٧٣) الإشارة هنا إلى كتابين كانت قد نشرتهما «دار الفجر» وهما: الجلاء وسياسة الاستعمار، وكتاب «الزواج والأمومة والعائلة فى التشريع السوفيتى» لمصطفى كامل منيب. انظر العدد العشرين، ٦ فبراير ١٩٤٦. ثم الدراسة التى أصدرتها «لجنة نشر الثقافة الحديثة» لإبراهيم سعد الدين تحت عنوان «مشكلة الاسترلينى». وعن هذه الدراسة كتبت «الفجر الجديد» تقول: «وهى رسالة قيمة تحلل المشكلة على أساس واقعى وتوضح العناصر السياسية والاقتصادية توضيحا مفيدا». انظر العدد السادس عشر، ١١ يناير ١٩٤٦، ص ٢٠.

(٧٤) الإشارة هنا إلى كتاب لينين: الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية الذى ترجمه د. راشد البراوى المدرس بكلية التجارة بجامعة فؤاد الأول.

(٧٥) انظر نص مقال طه حسين فى الجزء الثانى المخصص للوثائق.

(٧٦) نشير هنا إلى اقتباسات أو مختارات من بعض مقالات كتبها د. محمد مندور فى مجلته «البعث» وإلى ملخص لدراسة مهمة بقلم وفدى عن أنشطة القوى الرجعية والفاشية ضد الوفد وضد الحركة الوطنية. انظر على التوالى: «شباب حائر» للدكتور مندور العدد ١٧، ١٩ يناير ١٩٤٦ ص ١٦، و«مؤامرات فى ميدان السياسة المصرية» بقلم وفدى، العدد التاسع والعشرين، ١٠ إبريل ١٩٤٦ ص ١٦، ١٧. الفجر الجديد. ص ٦.

(٧٧) فيما يتعلق بمنشورات جماعة النهضة القومية نشير إلى نقد أحمد سعيد لكتاب «الإصلاح الزراعى» تأليف مريت غالى، انظر باب «بين الصحف والكتب والحياة» العدد السابق، ١٦ أغسطس ١٩٤٥، ص ١٦، ١٧.

(٧٨) ت. بيريدس، «الجاليات الأجنبية، أين تقف من نضالنا الوطنى»، العدد السادس والعشرون ١٩٤٦/٣/٢٠، ص ١٠ ـ ١١، وانظر أيضا «الشعب اليونانى يؤيد حركتنا الوطنية»، العدد الثالث والعشرون، ٢٧ فبراير ١٩٤٦، ص ٦ وهو ملخص بيان لحركة إيام EAM.

(٧٩) انظر باب «بريد الفجر الجديد» العدد الرابع عشر، ٦ ديسمبر ١٩٤٥، ص ٢٤.

(٨٠) انظر العدد السابق، ١٦ أغسطس ١٩٤٥، ص ١٧.

(٨١) العدد الثانى والعشرون، ٢٠ فبراير ١٩٤٦، ص ٦.

(٨٢) «يصنع الأغنياء الأفلام ليراها الفقراء: ماذا تفعل بنا السينما؟» مقال. العدد الحادى والعشرون، ١٣ فبراير ١٩٤٦، ص ١٨، ١٩.

(٨٣) المصدر ذاته، ص ١٣. وانظر أيضا العدد الثانى والعشرين، ٢٠ فبراير ١٩٤٦، ص ٦.

(٨٤) العدد السادس والعشرون، ٢٠ مارس ١٩٤٦، ص ٤ والعدد السابع والعشرون، ٢٧ مارس ١٩٤٦، ص ٣.

(٨٥) يحاربون الفجر بوسائل دنيئة، العدد الثلاثون، ١٧ إبريل ١٩٤٦، ص ١٥.

(٨٦) العدد السابع والعشرون ٢٧ مارس ١٩٤٦. (٢٢) المصدر ذاته.

(٨٧) العدد ٣٢، أول مايو ١٩٤٦، ص ٥.

(٨٨) العدد الصادر فى أول نوفمبر ١٩٤٥.

(٨٩) العدد التاسع والعشرون، ١٠ إبريل ١٩٤٦ ص ٢. الأعوام، ب٥، ف٣، (٢٣) الفجر الجديد ١٠.

(٩٠) العدد الخامس والعشرون، ١٣ مارس ١٩٤٦، ص ٣.

(٩١) العدد السادس والعشرون، ٢٠ مارس ١٩٤٦، ص ١٩.

(٩٢) العدد التاسع والعشرون، ١٠ إبريل ١٩٤٦، ص ٦.

(٩٣) العدد الثلاثون، ١٧ إبريل ١٩٤٦، ص ٣.

(٩٤) انظر باب «بريد الفجر الجديد»، العدد الرابع عشر، ٦ ديسمبر ١٩٤٥، ص ٢٤.

(٩٥) انظر: العدد السابع عشر، ١٩ يناير ١٩٤٦، ص ١٣.

(٩٦) لمزيد من التفصيلات راجع القسم الخاص بدور النشر.

(٩٧) مهمة الكاتب، العدد الأول، ١٩٤٥/٥/١٦، ص ٣، ٤ وكان المقال الثانى مرحلة جديدة فى الفكر المصرى، العدد الثانى، أول يونية ١٩٤٥، ص ١٣.

(٩٨) مقال: إبراهيم الكاشف، (دور المثقفين الأحرار فى الحركة الوطنية)، العدد الثامن والعشرون، ٣ إبريل ١٩٤٦، ص ٤ , ٥ ومقالان كتبهما أبو سيف يوسف، أحدهما تحت عنوان: لنوضح أفكارنا ومبادئنا، العدد الخامس والعشرون، ١٣ مارس ١٩٤٦، ص ٧، ٨. والثانى: المثقفون المصريون فى مهب الفاشية، العدد السابع والعشرون، ٢٧ مارس ١٩٤٦، ص ٥، ١٦.

(٩٩) أحمد رشدى صالح، مصدر سبق ذكره.

(١٠٠) أحمد رشدى صالح، «مرحلة جديدة فى الفكر المصرى»، سبق ذكره.

(١٠١) المصدر السابق، مصدر سبق ذكره.

(١٠٢) المصدر ذاته.

(١٠٣) العدد الثانى، أول يونية ١٩٤٥، ص ١٤، ١٥، ١٦.

(١٠٤) العدد الثالث، ١٦ يونية ١٩٤٥، ص ٤، ٥.

(١٠٥) العدد الرابع، أول يوليو ١٩٤٥، ص ٤ , ٥.

(١٠٦) المصدر ذاته، ص ١٨، ١٩، ٢٠.

(١٠٧) العدد السادس، أول أغسطس ١٩٤٥، ص ٦، ١٩.

(١٠٨) العدد الثامن، أول سبتمبر ١٩٤٥، ص ١٠، ٢٢.

(١٠٩) المصدر ذاته، ص ١٦، ١٧، ٢٢.

(١١٠) المصدر ذاته، ص ٦، ٧، ٢٠، ٢٣.

(١١١) العدد العاشر، أول أكتوبر ١٩٤٥، ص ٥، ٦، ٩.

(١١٢) العدد العاشر، سبق ذكره، ص ٧، ٨، ٢١، ٢٣.

(١١٣) العدد الثانى عشر، ٦ ديسمبر ١٩٤٥، ص ٨، ٩، ١٩.

(١١٤) العدد الرابع عشر، ٦ فبراير ١٩٤٦، ص ٨، ٩، ١٩.

(١١٥) العدد السادس عشر، ١١ يناير ١٩٤٦، ص ٨.

(١١٦) العدد السابع عشر، ١٩ يناير ١٩٤٦، ص ١٨، ١٩.

(١١٧) العدد السابع عشر، ١٩ يناير ١٩٤٦، ص ١٤، ١٥.

(١١٨) العدد ذاته، ص ٢.

(١١٩) العدد التاسع عشر، ٣٠ يناير ١٩٤٦، ص ٨، ٩.

(١٢٠) العدد العشرون، ٦ فبراير ١٩٤٦.

(١٢١) العدد السادس والعشرون، ٢٠ مارس ١٩٤٦، ص ٢٠.

(١٢٢) العدد التاسع والعشرون، ١٠ إبريل ١٩٤٦، ص ٨، ١٥.

(١٢٣) العدد السادس عشر، ١١ يناير ١٩٤٦، ص ٨.

(١٢٤) العدد الثانى والعشرون، ٢٠ فبراير ١٩٤٦، ص ٨.

(١٢٥) العدد الخامس، ١٦ يوليو ١٩٤٥، ص ١٩، ٢٤.

(١٢٦) العدد الثانى عشر، أول نوفمبر ١٩٤٥، ص ١٦.

(١٢٧) العدد الخامس عشر، ١٦ ديسمبر ١٩٤٥، ص ١٦، ١٧ (وهذا وقد وقَّع الكاتب باسمى «عادل القوصى، و«عادل بالجامعة». (م).

(١٢٨) العدد التاسع والعشرون، ١٠ إبريل ١٩٤٦، ص ١٨، ١٩ (وصاحب المقال هو سالم ياسين).

(١٢٩) العدد الأول، ١٦ مايو ١٩٤٥، ص ٣، ٤.

(١٣٠) المصدر ذاته، ص ٧.

(١٣١) المصدر ذاته، ص ١٣. وقد سقط اسم المؤلف سهوًا.

(١٣٢) العدد الثانى، أول يونية ١٩٤٥، ص ٤، ٥.

(١٣٣) العدد الثالث، ١٦ يونية ١٩٤٥، ص ٣.

(١٣٤) المصدر ذاته، ص ٢٣، (المقال تحليل لقصيدة بهذا العنوان للشاعر الكاتب المسرحى

والناقد الإنجليزى المعروف. س. إليوت). راجع أيضا نور شريف، الروماونتيكية فى طورها التحررى، العدد الخامس، ص ٨، ٩.

(١٣٥) العدد الخامس، ١٦ يوليو ١٩٤٥، ص ١٥، ١٦، ٢١.

(١٣٦) العدد السادس، أول أغسطس ١٩٤٥، ص ٦، ٧، ٩، (وهو عرض لكتاب «ما هو الفن؟» للكاتب الروسى الكبير ليو تولستوى).

(١٣٧) العدد السابع، ١٦ أغسطس ١٩٤٥، ص ٢، ٢٢.

(١٣٨) العدد التاسع، ١٦ سبتمبر ١٩٤٥، ص ١٦، ١٧.

(١٣٩) العدد التاسع، ١٦ سبتمبر ١٩٤٥، ص ٢٠، ٢١ (وفيه تقديم وعرض ملخص لبيان العلماء والأدباء والفنانين الفرنسيين، وهو بيان يدعو إلى ضرورة الشروع فى وضع موسوعة جديدة للنهضة.

(١٤٠) العدد العاشر، أكتوبر ١٩٤٥، ص ٥، ٦، ٩.

(١٤١) المصدر ذاته، ص ١٤، ١٥، ١٧.

(١٤٢) العدد الثانى عشر، أول نوفمبر ١٩٤٥، ص ٤. ويناقش د. طه حسين فى مقاله آراء كان قد طرحها على الكاتب فى عدد سابق (وهو العدد الحادى عشر على الأرجح).

(١٤٣) المصدر ذاته، ص ١٨، ١٩، ٢٠. (والشاعر هو باتكوك أو نور رينر شاعر ساحل الذهب).

(١٤٤) العدد الثالث عشر، (بدون تاريخ) ص ١٤، ١٥، ٢٣.

(١٤٥) العدد السادس عشر، ١١ يناير ١٩٤٦، ص ٦.

(١٤٦) العدد العشرون، ٦ فبراير ١٩٤٦، ص ٨، ١٨.

(١٤٧) العدد الحادى والعشرون، ١٣ فبراير ١٩٤٦، ص ١٨، ١٩.

(١٤٨) العدد الثالث والعشرون، ٢٠ فبراير ١٩٤٦، ص ٩.

(١٤٩) العدد الثلاثون، ١٧ إبريل ١٩٤٦، ص ١٤، ١٥.

(١٥٠) العدد الحادى والثلاثون، ٢٤ إبريل ١٩٤٦، ص ١٢، ١٣.

(١٥١) العدد الثانى والثلاثون، أول مايو ١٩٤٦، ص ١٨، ١٩.

(١٥٢) العدد الثلاثون، ص ١٨، ١٩.

(١٥٣) العدد الأول، ١٦ مايو ١٩٤٥، ص ٢.

(١٥٤) العدد الثانى، أول يونية ١٩٤٥، ص٢.

(١٥٥) العدد الثالث، ١٦ يونية ١٩٤٥، ص ٢.

(١٥٦) المصدر ذاته، ص ١٠، ١١.

(١٥٧) العدد الرابع، أول يوليو ١٩٤٥، ص ٦، ٧.

(١٥٨) العدد الخامس، ١٦ يوليو ١٩٤٥، ص ٧.

(١٥٩) العدد السادس، أول أغسطس ١٩٤٥، ص ٨، ٩، ١٠.

(١٦٠) العدد السابع، ١٦ أغسطس ١٩٤٥، ص ٧.

(١٦١) العدد الثامن، أول سبتمبر ١٩٤٥، ص ٩.

(١٦٢) العدد العاشر، أول أكتوبر ١٩٤٥، ص ٩.

(١٦٣) العدد السابع عشر، ١٩ يناير ١٩٤٦، ص ٢.

(١٦٤) محمد بحر العلوم (شاعر من العراق)، أيا شعب سجِّل، المصدر ذاته ص ١٦.

(١٦٥) العدد التاسع عشر، ٣٠ يناير، ١٩٤٦، ص ٢ وجاء فى تقديم القصيدة أنها من كتاب «أبو القاسم الشانى. وطنه حياته. ديوانه للزميل عز الدن فوده»، المصدر ذاته ص ٢، وقد نشر الفجر لابن القاسم أكثر من قصيدة.

(١٦٦) العدد الثانى والعشرون، ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٦، ص ٢.

(١٦٧) العدد الخامس والعشرون، ١٣ مارس ١٩٤٦، ص ٩.

(١٦٨) العدد السادس والعشرون، ٢٢ مارس ١٩٤٦، ص ٤.

(١٦٩) المصدر ذاته، ص ١١.

(١٧٠) العدد السابع والعشرون، ٢٧ مارس ١٩٤٦، ص ١٨.
(١٧١) العدد الثامن والعشرون، ٣ إبريل ١٩٤٦، ص ٨.
(١٧٢) العدد الثانى والثلاثون، أول مايو ١٩٤٦، ص ٨، ١٩.
(١٧٣) انظر باب «فى القصص»، العدد الأول، ١٦ مايو ١٩٤٥، ص ١٦، ١٧.
(١٧٤) فى باب «من الصحف والكتب والحياة»، العدد الثانى، أول يونية ١٩٤٥، ص ١٢.
(١٧٥) المصدر ذاته، ص ١٨، ١٩.
(١٧٦) المصدر ذاته، ص ٢٠.
(١٧٧) العدد الثالث، ١٦ يونية ١٩٤٥، ص ٢١، ٢٢، ٢٣.
(١٧٨) العدد الرابع، أول يوليو ١٩٤٥، ص ٢٣، ٢٤.
(١٧٩) العدد التاسع، ١٦ سبتمبر ١٩٤٥، ص ٢٢، ٢٣.
(١٨٠) العدد العاشر، أول أكتوبر ١٩٤٥، ص ٢٢، ٢٣.
(١٨١) العدد الثالث عشر، (بدون تاريخ)، ص ٢١.
(١٨٢) العدد السادس عشر، ١١ يناير ١٩٤٦، ص ١٦، ١٧.
(١٨٣) العدد التاسع عشر، ٣٠ يناير ١٩٤٦، ص ١٦، ١٧.
(١٨٤) العدد العشرون، ٦ فبراير ١٩٤٦، ص ١٣، ١٨.
(١٨٥) المصدر ذاته، ص ١٦، ١٧ (المترجم محمود الشنيطى).
(١٨٦) العدد الحادى والعشرون، ١٣ فبراير ١٩٤٦، ص ٨، ٩.
(١٨٧) العدد السادس والعشرون، ٢٠ مارس ١٩٤٦، ص ١٧، ١٨.
(١٨٩) العدد الثانى، أول يونية ١٩٤٥، ص ٧، ٨.
(١٩٠) العدد الثالث، ١٦ يونية ١٩٤٥، ص ٣.
(١٩١) العدد الخامس، ١٦ يونية ١٩٤٥، ص ٣، ٤.
(١٩٢) المصدر ذاته، ص ١٠، ١٨.
(١٩٣) المصدر ذاته، ص ١١، ٢٥.
(١٩٤) المصدر ذاته، ص ١٤.
(١٩٥) العدد الرابع عشر، ٦ ديسمبر ١٩٤٥، ص ٥، ٦، ٢٢، ٢٣.
(١٩٦) العدد الخامس عشر، ١٦ ديسمبر ١٩٤٥، ص ١١.
(١٩٧) العدد السابع عشر، ١٩ يناير ١٩٤٦، ص ٧.
(١٩٨) طه سعد عثمان، الطبقة العاملة والعمل السياسى، سبق ذكره ص ١٤٣.
(١٩٩) الضمير، انظر توجيه إدارة المجلة إلى موزعيها، العدد ٢٧٧، ١٩٤٥/١١/١٤، ص ١.
(٢٠٠) طه سعد عثمان، الأمانى القومية «الضمير»، العدد ٢٧٢، ١٩٤٥/١٠/٣، ص ١.
(٢٠١) محمود محمد قطب، «الشعب لا يثق فى المتسيسين»، الضمير ١٩٤٥/١٠/١٠، ص ٦.
(٢٠٢) عدنا إلى ميدان النضال الحر الشريف، «الضمير»، ١٩٤٦/٦/٢٤، ص ١، ٢.
(٢٠٣) المصدر السابق.
(٢٠٤) خيرى محمود، الحركات التحريرية العالمية، «الضمير»، العدد ٢٧٩، ١٩٤٥/١٢/٥، ص ١، ٢.
(٢٠٥) محمود العسكرى، أسرعوا فى تكوين الاتحادات المهنية توطئة لتوحيد المراكز النقابية فى أنحاء البلاد، الضمير، العدد ٢٧٢، ١٩٤٥/١٠/٣، ص ٤.
(٢٠٦) محمد مدبولى، أين نقابات الحكومة، أين مؤتمر عمال الحكومة؟. الضمير، العدد، ٢٧٢، ١٩٤٥/١٠/٣، ص ٥.
(٢٠٧) محمد مدبولى، انتصار يحرزه عمال النسيج الميكانيكى بشبرا الخيمة، الضمير، العدد ٢٧٢، ١٩٤٥/١٠/٣، ص ٥.
(٢٠٨) نص البرنامج فى باب الوثائق.
(٢٠٩) محمود العسكرى، الطبقة العاملة المصرية تحقق وحدتها بالتفاف نقاباتها حول اللجنة

التحضيرية وبرنامجها، الضمير، العدد ٢٧٣، ١٠/١٠/١٩٤٥، ص ٣.

(٢١٠) انظر على سبيل المثال: مقال بتوقيع خ.م. «تكريم وفد عمال مصر فى مؤتمر النقابات العالمى بباريس، الضمير، العدد ٢٧٩، ٥/١٢/١٩٤٥. ص ٦، ٨، محمد يوسف المدرك، الضمير، العدد ٢٧٤، ١٧/١٠/١٩٤٥، ص ٨، وفى ص ٢ من العدد ٢٧٦، بتاريخ ٧/١١/١٩٤٥، تحت عنوان حديث الزميل محمد أحمد يوسف المدرك مندوب نقابات عمال مصر فى الاتحاد العالمى للنقابات.

(٢١١) مقال للمجلة، العدد ٢٧٣، ١٠/١٠/١٩٤٥، ص١.

(٢١٢) خيرى محمود، وفود البلاد العربية فى مؤتمر باريس تعطى درسا وطنيا لرجال الجامعة العربية، الضمير العدد ٢٧٣، ١٠/١٠/١٩٤٥، ص ٣.

(٢١٣) محمود العسكرى، لا عنصرية بين العمال، الضمير، ١٤/١٠/١٩٤٥، ص ٤. انظر أيضًا فى الموضوع ذاته مقال: خيرى محمود «لن تمروا»، الضمير، العدد ٢٧٤، ١٧/١٠/١٩٤٥ (الافتتاحية) ص ١.

(٢١٤) المصدر ذاته.

(٢١٥) أيها الزميل، الضمير، ١٢/١٢/١٩٤٥، ص ١.

(٢١٦) خيرى محمود، الهيئات النيابية الإقليمية، الضمير، ١٢/١٢/١٩٤٥، ص ١، ٧.

(٢١٧) طه سعد عثمان، الطبقة العاملة والعمل السياسى، ص ١٧٦، ١٧٧.

(٢١٨) مجلة «الوحدة»، اجعلوا جلسات الاتحاد علنية، ص ١.

(٢١٩) المصدر ذاته، اطردوا هذا الرجل، ص ٢.

(٢٢٠) المصدر ذاته، قائد كتائب التحرير لا يوافق على تسليح الشعب. ص ٣.

(٢٢١) المصدر ذاته، الطلاب العراقيون فى سوريا يؤيدون الشعب المصرى، ص ٤.

(٢٢٢) المصدر ذاته، كلمة صريحة، ص ٥.

(٢٢٣) أجرى الحوار مع الدكتور طه حسين: حسنى يسى ونبيل زكى.

(٢٢٤) هذه المجلة تعمل من أجل وحدة الطلبة، ص ٤.

(٢٢٥) المصدر السابق.

(٢٢٦) ذكرى وعهد، ص ٥.

(٢٢٧) انظر نص المقال ص٧.

(٢٢٨) كتب القصة بتوقيع «شوقى» الطالب بحقوق القاهرة عبدالمجيد أبو زيد.

(٢٢٩) طه سعد عثمان، وحدة الحركة العمالية، سبق ذكره، ص ١٤٤، ١٤٥.

(٢٣٠) انظر على وجه الخصوص أعداد رابطة الشباب السنة الرابعة من العدد ١٥٤ إلى العدد ١٦١ وقد سبقت الإشارة إليها.

(٢٣١) يشار هنا إلى المقالات التالية: الدكتور محمد مندور المحامى: «الحزبية ضرورة وطنية ودستورية»، العدد ١٥٤، ص ٤ ومقال «السياسة مبدأ وخطة» العدد ١٥٥، ٢٧ مارس ١٩٤٧، ص١ ومقال «اشتراكية الدولة»، العدد ١٥٩، ٢٤ إبريل ١٩٤٧، ص ١. ومقال «طريق الخلاص» العدد ١٦٧، ١١ ديسمبر ١٩٤٧، ص ٣.

(٢٣٢) الراجح أن «أديب إسحق» كان الاسم الذى كتب به الأستاذ محمد عبدالعزيز إسحق فى «رابطة الشباب» وكان أحد المشرفين على دار للنشر أنشأها الشباب الوفدى هى: «لجنة القاهرة للتأليف والترجمة والنشر»(م).

(٢٣٣) الإشارة هنا واضحة وموجهة ضد الملك والملكية. (المحرر).

(٢٣٤) مصطفى موسى: «منا إليكم» فى السنة الرابعة، العدد ١٥٤، ٢٠ مارس ١٩٤٧، ص ١.

(٢٣٥) رابطة الشباب: العدد ١٥٤، ٢٠/٣/١٩٤٧، ص ٢.

(٢٣٦) رابطة الشباب: ١٥٦، ٣ إبريل ص ١.

(٢٣٧) المصدر السابق.

(٢٣٨) العدد ١٥٦، ص ٢.

(٢٣٩) العدد ١٥٨، ١٧ إبريل ١٩٤٧، ص ٢.
(٢٤٠) المصدر السابق العدد ١٥٩، ٢٤ إبريل ١٩٤٧، ص ١.
(٢٤١) المصدر السابق، ص ٤.
(٢٤٢) المصدر السابق، ص ٤.
(٢٤٣) العدد ١٦٠، أول مايو ١٩٤٧، ص ١.
(٢٤٤) المصدر السابق، ص ٥.
(٢٤٥) العدد ١٦٠.
(٢٤٦) العدد ١٥٤، ص١.
(٢٤٧) العدد ١٦٨، ١٨ ديسمبر ١٩٤٧، ص ٣.
(٢٤٨) المصدر السابق، ص ٥.
(٢٤٩) العدد ١٦١، ص ٥.
(٢٥٠) العدد ١٥٧، ١٠ إبريل ١٩٤٧، ص ٤.
(٢٥١) العدد ١٥٨، ١٧ إبريل ١٩٤٧، ص ٥.
(٢٥٢) العدد ١٥٩، ص ٥.
(٢٥٣) العدد ١٥٤، ص ٣.
(٢٥٤) العدد ١٥٦، ٣ إبريل ١٩٤٧، ص ٢.
(٢٥٥) العدد ١٦٧، ١١ ديسمبر ١٩٤٧، ص ١١.
(٢٥٦) العدد ١٦٨، ١٨ ديسمبر ١٩٤٧، ص ١٣.
(٢٥٧) العدد ١٥٥، ٢٧ مارس ١٩٤٧، ص ١.
(٢٥٨) العدد ١٥٦، ص ٥ والمقال ينقد اتجاه حافظ عفيفى باشا وعدد من كبار الماليين المصريين إلى إنشاء شركة لإنقاذ أراضى فلسطين.
(٢٥٩) العدد ١٥٧، ١٠ إبريل ١٩٤٧، ص ٢.
(٢٦٠) العدد ١٥٧، ١٠ إبريل ١٩٤٧، ص ٢.
(٢٦١) العدد ١٦٠، أول مايو ١٩٤٧، ص ٢.
(٢٦٢) العدد ١١٦، ٤ ديسمبر ١٩٤٧، ص ١٢، ١٣.
(٢٦٣) المصدر السابق، ص ١٥.
(٢٦٤) العدد ١٦٦ ـ ص ٤. والإشارة هنا إلى مظاهرة كبيرة قادها الوفديون من طلاب الجامعات والمعاهد والمدارس تهتف بعروبة فلسطين وشعبها وتردد الهتافات بكفاح الشعوب العربية.
(٢٦٥) العدد ١٦٧، ١١ ديسمبر ١٩٤٧، ص ١٢.
(٢٦٦) العدد ١٦٨، برواز فى ص ٧.
(٢٦٧) العدد ١٥٤، ص ٣ والرئيس الجليل هنا هو زعيم الوفد مصطفى النحاس.
(٢٦٨) العدد ١٥٥، الصفحة الأولى.
(٢٦٩) العدد ١٥٦، ص ٤ والرسالة تلخص ما دار فى مؤتمر حزب الشعب العراقى.
(٢٧٠) العدد ١٥٥، ص ٤.
(٢٧١) العدد ١٦٥، ص ١٥.
(٢٧٢) العدد ١٥٥، ص ٢.
(٢٧٣) العدد ١٥٧، ص ٣.
(٢٧٤) العدد ١٥٤، ص ٤.
(٢٧٥) العدد ١٥٤، ص ٤.
(٢٧٦) المصدر ذاته، الصفحة الأولى.
(٢٧٧) العدد ١٥٦، ص ٥.
(٢٧٨) العدد ١٦٥، الصفحة الأولى.
(٢٧٩) المصدر ذاته، ص ٥.

(٢٨٠) العدد ١٦٦ الصفحة الأولى.
(٢٨١) العدد ١١٦، ص ٤.
(٢٨٢) العدد ١٦٧، ص ١٠.
(٢٨٣) العدد ١٥٤، ص ٦.
(٢٨٤) العدد ١٥٥، ص ٦.
(٢٨٥) العدد ١٥٦، ص ٧.
(٢٨٦) العدد ١٠٨، ص ٣.
(٢٨٧) العدد ١٠٩، ص ١.
(٢٨٨) العدد ١٦١، ص ٤.
(٢٨٩) العدد ١٦٦، ص ٦.
(٢٩٠) العدد ١٦٦.
(٢٩١) العدد ١٦٨، ص ٨، ٩.
(٢٩٢) العدد ١٦٨، ص ١.
(٢٩٣) العدد ١٥٥، ص ٣.
(٢٩٤) انظر على سبيل المثال مقال: «مساواة المرأة بالرجل»، العدد ١٥٨، ص٦. ومقال «المرأة الأمريكية تشارك فى تحرير شعبها»، العدد ١٦٢، ص ٦.
(٢٩٥) العدد ١٥٤، ص ٦.
(٢٩٦) انظر قصائد: عبدالماجد حسبو (بكلية الحقوق)، «بقية شعب» ـ العدد ١٥٥ ص ٨، ومحمود توفيق: «الطريق»، العدد ١٥٧، ص ٣، قصيدة ا.ع.و (عرق ودموع) العدد ١٦٢.
(٢٩٧) نشرت القصائد تحت العناوين التالية: «من وراء السحاب»، العدد ١٦٥، ص ١٦، «وقصة الشقاء»، العدد ١٦٦، ص ١٦، «رحلة كبرى»، العدد ١٦٨، ص ١٦. والراجح أن الشرقاوى ترجم عن الفرنسية أيضا قصيدة لوى أرجون «كفاح الرماة الأحرار» التى نشرت فى العدد ١٦٩. هذا، ويذكر المحرر أنه كان يتسلم ـ كسكرتير لتحرير المجلة ـ هذه القصائد من عبدالرحمن الشرقاوى الذى كان يحرص على أن يتولى بنفسه مراجعتها وتصحيحها فى «مطبعة المستقبل» حيث كانت تطبع وقتئذ رابطة الشباب.
(٢٩٨) العدد ١٦١، ص ٨.
(٢٩٩) العدد ١٦١، ص ٨.
(٣٠٠) راجع الأعداد، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨.
(٣٠١) العدد ١٦٥، ص ١٣.
(٣٠٢) راجع على سبيل المثال الصفحة الأدبية فى الأعداد: ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٨، ١٦٥.
(٣٠٣) مجلة «فتاة الغد»، العدد الأول، مايو ١٩٤٥، ص ١.
(٣٠٤) المصدر ذاته، ص ١.
(٣٠٥) المعتقد أن بعض المقالات كانت بدون توقيع والراجح أن أحمد رشدى صالح قد كتب فيها ولم نجد فى المجموعة غير المقال التالى: أبو سيف يوسف أبو سيف: «طبيعة المرأة»، العدد الثالث، ١٥ يونية ١٩٤٥، ص ٤، ١١.
(٣٠٦) لقاء مع محروس سليمان.

الفصل الثانى

دور النشر

- لجنة نشر الثقافة الحديثة بالتعاون مع منظمة حتش.
- مكتب الطبقة العاملة للبحث والنشر.
- مكتب الأعمال النقابية.
- دار القرن العشرين للنشر (١٩٤٦).
- لجنة الثقافة الشعبية بالتعاون مع شخصيات تقدمية.
- المؤسسة القومية للنشر والتوزيع.
- لجنة القاهرة للتأليف والنشر.
- إصدارات لأعضاء فى المنظمة.

لجنة نشر الثقافة الحديثة:

تكونت «لجنة نشر الثقافة الحديثة» عام ١٩٤٣ على أساس من التعاون المشترك بين تيارين في الحركة الماركسية أحدهما التيار الذي أسس منظمة «حتش»، والآخر الذي أسس «ط.ع.».

وكانت اللجنة قد حددت مهمتها وعملها في نشر «ثقافة علمية حرة وضم صفوف المفكرين التقدميين، وإلقاء محاضرات وأبحاث حرة، ونشر رسائل وكتب مؤلفة ومترجمة».

وكما تعاون المنتسبون إلى تيار «ط.ع.» و«حتش» في تحرير وإصدار مجلة «الأسبوع» فقد تعاونوا في نشر عدد من الكتب الموضوعة والمترجمة كان من بينها كتابان:

١ – صادق سعد، مشكلة الفلاح، القاهرة (١٩٤٥).

٢ – أحمد رشدي صالح، مشكلة قناة السويس، القاهرة (١٩٤٥).

وهذا الكتاب دراسة تنتهي بالمطالبة بتأميم القناة بعد عقود طويلة من سيطرة الاحتكارات الأجنبية؛ وخاصة الفرنسية والإنجليزية.

هذا، ونشرت اللجنة فيما بين ١٩٤٣ و١٩٤٦ الكتب التالية:

– أفول القمر، رواية للكاتب التقدمي الأمريكي جون شتاينبك، وترجمها عبدالحميد الحديدي، القاهرة، (١٩٤٣). والرواية عن المقاومة الشعبية للاحتلال النازي للنرويج.

– المرأة في الحياة الإنسانية والعوامل التي تريد أن تقيدها بأغلال الاستعباد، والقوى التي ستوفر لها الحياة الحرة والاستقلال.

– العدو الذي نكافحه، تأليف بالم دات، المفكر الماركسي وعضو الحزب الشيوعي البريطاني، ترجم الكتاب مصطفى كامل منيب المحامي. والكتاب دراسة عن الفاشية، القاهرة (١٩٤٤).

– مكسيم جوركي، ذكريات، ترجمة الشاعر عبدالمعين الملوحي (من القطر السوري الشقيق)، القاهرة (١٩٤٦).

– الجنيه المصري ومشكلة الأرصدة الإسترلينية، تأليف إبراهيم سعد الدين المدرس بكلية التجارة، جامعة فؤاد الأول، نشرت الكتاب دار الفجر، القاهرة (١٩٤٦).

بعد إغلاق لجنة نشر الثقافة الحديثة في مايو ١٩٤٨ على يد حكومة صدقي باشا استمر التعاون في مجال النشر بين جناح «حتش» الذي لم يتحد مع منظمة الشرارة. ومن خلال العمل المشترك صدر كتاب لمصطفى كامل منيب عن «مشكلة عمال المحلة» عقب الإضراب الكبير الذي حدث في شركة مصر للغزل والنسيج في سبتمبر ١٩٤٧. والواقع أن هذا التعاون تواصل على صفحات الفجر الجديد بكتابة تحقيق مشترك بين مصطفى كامل منيب ومحرري المجلة (١). ويضاف إلى ما تقدم، أن مصطفى كامل منيب ترجم أكثر من كتاب يعالج بعض القضايا المهمة من وجهة نظر ماركسية نذكر منها:

«الماركسية والحرب»، القاهرة ١٩٤٥، و«تقدم الإنسان»، ضمن سلسلة المطبوعات الشعبية، القاهرة ١٩٤٧، الطبعة الثانية.

مكتب الطبقة العاملة للبحث والنشر

فى سنة ١٩٤٣ اتجه طه سعد عثمان بمبادرة منه وجهد شخصى إلى إنشاء «مكتب الطبقة العاملة للبحث والنشر» وتولى إدارته. ونقرأ فى مجلة «الضمير» إعلانا عن إصدارات المكتب وهى(٢):

١ - «نبذة عن تاريخ المناضل النقابى المغفور له فضالى عبدالمجيد عبد الجواد». (من الكتب التى لم نتوصل إلى نسخة منها).

٢ - «نضال عمال النسيج الميكانيكى فى القاهرة»، القاهرة، مطبعة التوكل، ٤٣ صفحة. «د.ت».

والكتابان لطه سعد عثمان.

٣ - «أهداف الطبقة العاملة والمؤتمرات العالمية»، تأليف محمد يوسف أحمد المدرك.

وأشير إلى أن هذا الكتاب تحت الطبع ولكنه لم يصدر.

أما الكتاب الثانى وهو «نضال عمال النسيج الميكانيكى بالقاهرة»، فإنه يعرض للحركة العمالية لعمال النسيج الميكانيكى وتطورات هذه الحركة منذ بزوغ صناعة النسيج الميكانيكى فى مصر وتطورها وانتشارها فى مناطق المحلة الكبرى وشبرا الخيمة، وصولاً إلى تكوين «النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكى بالقاهرة وضواحيها». ويعرض بشكل تفصيلى دور هذه النقابة والمكاسب التى حققتها للعمال. ثم يعرض بعد ذلك لقضية حل هذه النقابة وأسباب هذا الحل مع استخلاص الدروس المستفادة.

ويشدد الكتاب على قضيتين: الأولى هى المهام المباشرة والعملية التى تقع على العمال لدفع خطر البطالة. والثانية هى أن يتمسك العمال بحق الإضراب باعتباره حقا مشروعا يتعين عليهم أن يستخدموه بتدبر وحكمة مع بيان الضمانات التى تكفل نجاح الإضراب وتلك التى تؤدى إلى فشله.

وينتهى الكتاب بتحديد عدد من المهام القليلة، والعامة، المطروحة على العمال فى فترة أزمة احتدمت فيها مشاكلهم فى إطار هجوم الرأسماليين والحكومة، وقتئذ، على حقوقهم التى كفلتها القوانين وأخذوها بكفاحهم.

- طه سعد عثمان، محاضر وتقارير اللجنة الوزارية العليا المكونة فى يوليو ١٩٤٧ لبحث مطالب العمال، القاهرة، دار الساعة للطباعة والنشر، أكتوبر ١٩٤٧، ١١٨ صفحة.

يتضمن الكتاب نص محاضر جلسات اللجنة الوزارية العليا لبحث مطالب العمال. وقد تكونت هذه اللجنة المذكورة إثر التوتر بين العمال والحكومة فى أواخر يونية ١٩٤٦.

كما ضمت اللجنة ممثلين عن العمال كان بعضهم ممثلا للجنة التنفيذية والمؤقتة لمؤتمر نقابات عمال مصر.

واشتمل الكتاب على مذكرة مندوب أصحاب الأعمال عن شكاوى العمال وطرق معالجتها، ومذكرة مندوب العمال التى تضمنت لمحة عن تاريخ صناعة النسيج فى مصر وأوضاع عمال النسيج من حيث الأجور واللوائح التى تحكمهم، ومقترحات العمال لتحسين هذه الأوضاع.

وفى خاتمة الكتاب رصد لأهم مطالب الحركة النقابية والعمالية فى ذلك الوقت.

إصدارات مكتب الأعمال النقابية

في أوائل الأربعينيات كان محمد يوسف المدرك يقوم بنشاطه «كمحاسب نقابي» يساعد النقابات على تنظيم حساباتها. وهي مهمة حيوية لسلامة واستمرار أي منظمة أو جمعية أو رابطة تقدم خدمات لأعضائها معتمدة على اشتراكات الأعضاء وتبرعاتهم. ويقدم تاريخ الحركة النقابية العمالية العديد من الأمثلة التي تدلل على أن النقابة تفسد أول ما تفسد من أمانة صندوقها. ويذكر طه سعد عثمان أن المدرك في ذلك الوقت كان ينظم حسابات هذه النقابة أو تلك نظير أجر يتعيش منه. ولم يكن للمدرك مورد للمعيشة سوى ما تدفعه النقابات له في مقابل ما يقدمه لها من خدمات. ثم تطور عمل المكتب ليباشر أعمال الإرشاد والتوجيه النقابي. وكان المكتب النقابي معروفا من الغالبية العظمى من القادة النقابيين في القاهرة. وفيه تمت كثير من الاجتماعات التي كان لها دور كبير في تنظيم ودفع العمل النقابي إلى الأمام، ليس على مستوى نقابات القاهرة وحدها، بل وأيضا على مستوى نقابات الأقاليم التي كانت على اتصال بالمكتب. وكان من أهمها نقابات العمال في منطقة قناة السويس ونقابات مناطق الحوامدية والفيوم وبعض نقابات الإسكندرية (٣).

بل إن أهمية الدور الذي كان يقوم به المكتب دفع بعض المثقفين المرتبطين بالفكر الاشتراكي إلى تقديم مساهماتهم في نفقات المكتب، باعتباره مركزا علنيا للنشاط وسط نقابات العمال، وباعتباره يقوم بتوعية الطبقة العاملة وتنظيمها. وليس من قبيل الصدفة بعد ذلك أن تتضمن محاضر النقاش مع القيادات العمالية في «ط.ع.» إشادة حارة بما قدمه هذا المكتب.. فيذكر عبدالجواد القطان سكرتير نقابة نسيج القاهرة (الظاهر) أنه: «لا يمكن أن أنسى مكتب العمال النقابي الذي كان يديره الزميل محمد يوسف المدرك. لقد استفدت كثيرا من خبرات المدرك وزميله العسكري وإرشاداتهما، وكنا نناقش جميع القوانين والقرارات العمالية، وكان المكتب النقابي قلب العمل النقابي ومدرسة لكل النقابيين في مصر. وكان (المكتب) يعد دراسات متنوعة خاصة بالحركة النقابية (٤).

وإلى هذا ذهب أيضا كل من مصطفى حسنين سكرتير نقابة عمال صناعة الأحذية والسكرتير العام لاتحاد عمال هذه المهنة ومحمد محمد بدر مسئول العمل الحزبي بالإسكندرية (٥). وكان مقر مكتب الأعمال النقابية في غرفة برقم ١ شارع الباب الشرقي، الأزبكية، القاهرة.

وقد أصدر المكتب عددا كبيرا من الكتيبات والكتب. وربما كانت القائمة التالية غير مكتملة (٦):

١ – الضمان الاجتماعي ضد البطالة (الثمن قرش صاغ).

٢ – قوانين العمل والعمال، والقرارات واللوائح المتعلقة (وهي تحوي جميع القوانين التي صدرت حتى نهاية ١٩٤٦). (الثمن خمسة عشر قرشا).

٣ – ملحق رقم (١): مجموعة قوانين العمل والعمال واللوائح والقرارات حتى عام ١٩٥٠ (٧).

٤ – دليل التعارف النقابي وأسماء وعناوين النقابات بمصر سنة ١٩٤٦ (الثمن قرش صاغ)(٨).

٥ – محاضر وتقارير اللجنة الوزارية العليا لبحث مطالب العمال (الثمن خمسة قروش).

٦ – التربية النقابية (١) ١٩٤٧ (الثمن قرش صاغ).

٧ – التربية النقابية (٢) (الثمن قرش صاغ).
٨ – الحرية النقابية (٤) – طبعة ثانية (الثمن قرش صاغ).
٩ – أول مايو ١٩٤٧ (الثمن قرش صاغ (٩)).
١٠ – القرار الوزارى الخاص باتحادات نقابات العمال. (الثمن قرش صاغ).
١١ – الفكرة النقابية: إدارة النقابة . (الثمن ثلاثة قروش).
١٢ – مشكلة عمال المحلة ١٩٤٧ . (الثمن قرش صاغ).
١٣ – عمال مصر والعالم «د.ت.».

وفيما ـ يلى تنويه ببعض إصدارات المكتب:

محمد يوسف المدرك، «أول مايو»، القاهرة، مكتب الأعمال النقابية، د. ت، ١٤ ص.

يعرض الكتاب للأحداث التى اندلعت فى أول مايو سنة ١٨٨٦ بمدينة شيكاغو. باعتبارها الرمز الذى يحتفل من خلاله العمال بعيدهم. كما يتعرض للمؤتمرات العمالية العالمية التى احتفلت بالعيد. وحادث إطلاق الرصاص فى مدينة فورمس بفرنسا سنة ١٨٩١ على العمال. ثم يتعرض الكتاب لمضمون هذا العيد فى مصر. ويقدم فى نهايته برنامجا عماليا للحركة النقابية.

محمد يوسف المدرك، حول «مشكلة عمال المحلة»، القاهرة، مكتب الأعمال النقابية، سبتمبر ١٩٤٧ – ٢٩ ص.

عنى المؤلف بتقصى الدوافع التى حملت العمال على إضراب عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى. فتحت عنوان رئيسى هو: «معاملة الشركة لعمالها» وردت عدة عناوين فرعية هى: «مصاريف التعيين – نظام الأجور والعمل – صرف الأجور – ملابس العمال – وسائل الوقاية – العلاج – معسكرات العمل – الإجازات المرضية – الرفت (الفصل من العمل) – الخصومات والغرامات – الوفر – مكافأة الإنتاج». وتحت كل عنوان فرعى شرح ما كان يعانيه العمال من هوان وحرمان.

فى الوقت نفسه تابع الكاتب تطورات مشكلة عمال المحلة فبين كيف أن العمال دُفعوا دفعا إلى الإضراب، ثم ما تلا ذلك من اضطرابات: سقط فيها ضحايا من القتلى والجرحى من العمال والبوليس والجيش. هذا على الرغم من اعتراف مصلحة العمل بأن عمال الشركة كانوا أكثر مجموعات العمال حكمة وفطنة وتقديرا للظروف.

ويختم المؤلف بعنوان: «ماذا أفاده الطرفان»: العمال والشركة. وما الذى تعلّمه العمال من دروس على مستوى التنظيم وأهميته. وما الذى تكبدته الشركة من خسائر هى من الفداحة بحيث يرجى أن يلتفت أصحاب الشركات ومديروها إلى أن العمال لا يمكن أن يؤخذوا بالقهر. وينصح المؤلف بالمناقشة المباشرة مع العمال أنفسهم عن طريق ممثلين حقيقيين تتجدد فيهم الثقة بين الحين والحين.

محمد يوسف المدرك «عمال مصر مع عمال العالم»، القاهرة، مكتب الأعمال النقابية والنشر والصحافة، ١٩٥٧ – ٣١ ص.

يعرض الكتاب للحركة العمالية فى العالم فى إطار الإشارة إلى تاريخ الاتحادات العمالية التى تكونت فى العالم. ويُلقى الكتاب الضوء على مواقف الاتحاد العالمى للنقابات من قضية الاستقلال الوطنى فى مصر ويعرض خبرة الحركة العمالية المصرية مع الاتحاد العالمى للنقابات واشتراك مصر فى مؤتمر الاتحاد الذى عقد فى باريس ١٩٤٥.

ويتضمن الكتاب فى خاتمته نداء وبرنامج المؤتمر الرابع للاتحاد العالمى للنقابات.

محمد يوسف المدرك، «الفكرة النقابية وإدارة النقابة» القاهرة، مكتب الأعمال النقابية ١٩٥١

يتضمن الجزء الأول من الكتاب عرضا موجزا لتاريخ الحركة العمالية فى العالم فى خطوطها العريضة محدداً طبيعة الاحتياجات التى تلبيها النقابة للحركة العمالية. كما يتعرض للحركة النقابية فى مصر خلال الأربعينيات.

وفى الجزء الثانى يشرح مفهوم النقابة ويقدم معلومات تفصيلية عن كيفية إدارتها ونوع الدفاتر اللازمة لحسن سير العمل بها وأسلوب إعداد ميزانيتها.

محمد يوسف المدرك، «التربية النقابية» القاهرة - مكتب الأعمال النقابية العدد الثانى، الطبعة الثانية «د.ت».

تشير عبارة «العدد الثانى» هنا إلى أن مكتب الأعمال النقابية كان يتجه إلى إصدار نشرة دورية - أو كما سماها المدرك - سلسلة بحوث وأخبار نقابية تهم جميع النقابيين. وقد صدر العدد الأول بالفعل (٩). ويتضمن الموضوعات التالية:

عرض موجز للتطور التاريخى للفكرة النقابية - مصلحة العمل وتنفيذ القوانين - كيف يجب أن يكون العامل النقابى - أخبار خارجية نقابية - أخبار عن عمال مصر - أخبار عن فئات أخرى. أما العدد الثانى فيتضمن الموضوعات التالية:

النقابية فى مصر - التربية النقابية - نقد وتوجيه (المقال الأول) - حرية الحق النقابى ومنظمة العمل الدولية (رسالة من سكرتير قسم الاتصالات الدولية بمكتب العمل الدولى - مبادئ قانونية - مشروع قانون الحد الأدنى لأجور العمال الصناعيين والزراعيين.

وفى مقال «النقابية فى مصر» و«التربية النقابية» يعرض الكتاب لحال النقابات فى مصر ولرسالة الحركة النقابية. وفى المقال الثانى يشرح المدرك مفهومه لدور النقابة مصححا الكثير من المفاهيم الخاطئة التى تنتشر فى صفوف بعض النقابيين والعمال.

دار القرن العشرين للنشر ١٩٤٦

فى ١٩٤٥ - ١٩٤٦ قامت إلى جوار «الفجر الجديد» دار للنشر تحت اسم «دار القرن العشرين للنشر». وكان يتولى مسئوليتها ويديرها ريمون إبراهيم دويك. وأصدرت هذه الدار مجموعة من الكتب الماركسية والتقدمية فى التاريخ والفلسفة والأدب والاقتصاد. وفيما يلى قائمة بأسماء هذه الإصدارات التى ظهرت فى ١٩٤٥ - ١٩٤٦.

- أحمد رشدى صالح، كرومر فى مصر.. صفحات من تاريخ مصر الحديث، دار القرن العشرين للنشر، القاهرة، ١٩٤٥.

- صادق سعد، مأساة التموين، دار القرن العشرين للنشر، القاهرة ١٩٤٦.

- دافيد جست، الفلسفة المادية الجدلية، ترجمة محمد إسماعيل محمد، دار القرن العشرين للنشر، القاهرة ١٩٤٥.

-أبوسيف يوسف، حول الفلسفة الماركسية، رد على العقاد، دار القرن العشرين للنشر، القاهرة ١٩٤٦.

- إليانوربيرنز، الاستعمار البريطانى فى مصر، ترجمة أحمد رشدى صالح، دار القرن العشرين للنشر، القاهرة ١٩٤٥، الطبعة الأولى، والطبعة الثانية فى ١٩٥١، مع إضافات ألحقها المترجم بالنص روعى فيها - كما ذكر - أمران: أولهما أن يكشف ما قد يكون مستورا على القارئ العادى، وثانيهما أن يصحح ما يراه خطأ فى تفسير المادة التاريخية.

- ليدى دف جوردون، رسائل من مصر، ترجمة على الكاتب (الدكتور على الراعى).

وكانت المؤلفة تنتمى إلى الارستقراطية الإنجليزية، وعندما زارت مصر تعاطفت مع البلد وشعبها من موقع إنسانى تعاطفا عميقا. دار القرن العشرين ١٩٤٦.

وفى مايو ١٩٤٦، ذكرت «الفجر الجديد» أن دار القرن العشرين فى سبيلها إلى أن «تنشر قريبا» كتابا لروجيه جارودى بعنوان «الاقتصاد محرك التاريخ» وهو يعالج التطور الاقتصادى للمجتمع البشرى (١٠).

ويذكر «المحرر» أنه كان من بين الإصدارات التى كانت تحت الطبع دراسة لمفكر فرنسى ماركسى هو A. Cornu صدرت بالفرنسية تحت عنوان Marxisme et Ideologie واختار لها المترجم السيد الشنيطى عنوان «الماركسية والنقد». ولقيت كتب دار القرن العشرين، فى ذلك الوقت، تجاوبا من المثقفين فى مصر وفى أكثر من بلد من البلاد العربية الشقيقة. وكانت الدار قد تمكنت فى فترة قصيرة من حياتها من أن تقيم علاقات عمل وتعاون واسعة مع عدد من دور النشر والصحف والمجلات العربية التقدمية والوطنية. فأضافت الدار إلى عملها الأساسى فى النشر عملية توزيع كتب ومجلات وصحف من العراق ولبنان وفلسطين وسوريا. من ذلك:

- مجلة الطريق - (لبنان).
- مجلة الغد - (فلسطين).
- جريدة الاتحاد - (فلسطين)
- مجلة الرابطة - (العراق).
- مجلة تحرير المرأة (العراق).

وكانت تباع فى مكتبات بالقاهرة والإسكندرية.

كما كانت الدار تعلن على صفحات «الفجر الجديد» عن أسماء «آخر ما وصلها من مطبوعات الأحرار فى الأقطار الشقيقة». من ذلك وعلى سبيل المثال:

١ - الحياة القومية فى الاتحاد السوفيتى، تأليف قدرى قلعجى (منشورات مجلة الطريق) ١٦٠ مليما.

٢ - ما هى الديموقراطية، تأليف وليام جالاشر (ترجمة رسائل البعث) الثمن ٦٥ مليما.

٣ - قضية فلسطين ولجنة التحقيق، (رسائل البعث) ٢٠ مليما (١١).

وكانت دار القرن العشرين للنشر تهتم بالتعرف على رأى القراء الذين تصل إليهم إصداراتها.من ذلك على سبيل المثال النداء التالى المنشور على ظهر غلاف كتاب أحمد رشدى صالح «كرومر فى مصر»:

«أيها القارئ»

«نحن نقدم لك خير الأبحاث العلمية والوطنية، متمسكين برسالتنا فى تزويد القارئ العربى عامة والمصرى خاصة بنظرة عميقة فى شئون حياتنا العامة (...) فاكتب إلينا نقدك عن المؤلف الذى تقرأه الآن. اكتب رأيك فى طريقة التقديم، فى الطبع، فى الأسلوب. تعاون فى بناء صرح الثقافة الجديدة التى نسعى جميعا إليها».

وفيما يلى تنويه ببعض كتب الدار:

الينوربيرنز: «الاستعمار البريطاني في مصر»، ترجمة أحمد رشدي صالح

يعرض الكتاب عرضا مختصراً لقضية الاحتلال البريطانى لمصر، مركزا على البعد الاقتصادى لهذه المسألة، وذلك من خلال استعراض سريع لتاريخ مصر الاقتصادى منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى بزوغ الرأسمالية المصرية واشتداد عودها وقيادتها

للحركة الوطنية المصرية. ثم يتناول كيف مهد تصدير رؤوس الأموال وفائض السلع التربة للاستعمار البريطاني، وذلك من خلال تعرضه لسياسات الخديوى إسماعيل والمديونية وفرض الرقابة على الاقتصاد المصرى وصولا إلى احتلال البلاد عام ١٨٨٢.

ويتطرق الكتاب إلى الوسائل المختلفة التى استخدمها الاستعمار لابتزاز مصر واعتصارها من قبل رأس المال المالى حتى سخر الاقتصاد المصرى لخدمة المصالح الاقتصادية للرأسمالية الصناعية البريطانية.

كما يتطرق الكتاب لطبيعة التكوين الاجتماعى المصرى، وللتحولات التى طرأت عليه فى ظل الاستعمار، معطيا أهمية لبروز طبقة رأسمالية محلية تقود الحركة الوطنية فى مواجهة المستعمر. ويعرج الكتاب سريعا على بزوغ الحركة النقابية العمالية مع التوسع المستمر فى استخدام العمال الأجراء فى الصناعة الحديثة.

وأخيرا يتناول الكتاب مسألة السودان والمصالح الاستعمارية البريطانية فيه، ويشدد على ضرورة اتحاد وادى النيل اتحادا اقتصاديا بعد الاستقلال.

هذا، وقد صدرت لهذا الكتاب طبعة ثانية عام ١٩٥١ ضمنها المعرّب مقدمة جاء فيها أنه يعيد طبع هذا الكتاب لأنه «محاولة ذكية لعرض الحادثة التاريخية عرضاً أقرب ما يكون للمنهج العلمى الذى ينير الذهن البشرى، وينمى الإدراك الوطنى.» ولأنه «اذا كانت به هِنَات، أو كان لى ولأمثالى - أتباع المدرسة المادية التاريخية - مؤاخذات ووجهات نظر مخالفة لبعض ما ذهبت إليه المؤلفة فإن ذلك لا ينفى قيمة الموضوع، ولا يُلْغِى أهمية التوافر على هذا الكتاب ونظائره.» وإن هذا الكتاب قد ظهر ضمن سلسلة من الأبحاث نشرها حزب العمال البريطانى عامى ١٩٢٧ و١٩٢٨.

وإن الكتاب ترك أثراً محموداً يضاف إلى الآثار العلمية المكتوبة باللغات الأوروبية ككتاب «دمار مصر» لروزشتين وكتب المؤرخ البريطانى ويلفرد سكون بلنط ومؤلفات الأستاذ عبدالرحمن الرافعى بك».

صادق سعد، مأساة التموين:

المقدمة: إن مشكلة التموين أصبحت من المشاكل المستعصية التى لا تحلها الطرق التقليدية كتشديد الرقابة وإعادة النظر فى التوزيع، فهذه الحلول لا تنجح إلا يسيراً. وبرغم ارتباط قضية التموين بالاستعمار البريطانى إلا أن الكفاح ضد الاستعمار يرتبط بحل قضية التموين فهو ضرورة لكى يؤيد الشعب المصرى النضال الوطنى.

تصريحات رسمية: يناقش الفصل الأول مشكلة التموين من خلال التصريحات الرسمية فى الصحف، ومضابط مجلس النواب، ونشرات الاقتصاد الزراعى. فيبدأ بمناقشة ارتفاع الأسعار ووجود السوق السوداء، والتضخم فى العملة وبالمقارنة مع بعض البلاد الأوروبية نجده أعلى فى مصر. ولكن هل السبب اختناق إنتاج أم أزمة واردة، علما بأن مصر لا تستورد إلا مقدارا ضئيلاً من القمح والذرة؟ ويورد المؤلف تصريحات تنفى بعضها البعض. فالإنتاج يتزايد، والأزمة هى أزمة توريد للحكومة. ولكن الأمر لا يقتصر على ذلك، لأن الموردين أنفسهم ضاع ضميرهم، والتوزيع تتدخل فيه المحسوبية والرشوة،علاوة على تلاعب الجهاز الحكومى بالقضية. هذا بالإضافة إلى العوامل الاصطناعية للأزمة: فالاحتكاريون والمضاربون لا ينفذون التسعيرة، كما أن التوزيع يحابى الطبقات الأعلى.

لماذا جُعنا؟ ولماذا عُرِّينا؟:

على الرغم من الأسباب الحقيقية للمشكلة إلا أن هناك أسبابا أخرى أهمها:

(١) الوسطاء المتلاعبون بالأسعار واستفادتهم من انقطاع منافسة البورصات العالمية، وانحياز هؤلاء المتلاعبين للفاشية (دول المحور).

(٢) تسلط المضاربين الأجانب على البورصات المصرية - والزراعة التصديرية الأحادية - والديون والنية إلى تسديدها - والارتفاع الشديد لأسعار التموين المباعة للجيش وعدم اللجوء إلى فرز تموين الشرق الأوسط، مما سبب ارتفاع الأرباح للمضاربين ولكن على حساب الطبقات الشعبية التى تضررت من ارتفاع الأسعار وهناك أخيرا الاحتكار الذى أرهق الطبقات الشعبية فالأزمة ترتبط بمصالح الطبقة الحاكمة.

ولكن هل الأسباب السابقة - طارئة فقط وتتوقف على وجود الاستعمار وظروف الحرب؟

إن أسباب مشكلة التموين ليست وليدة ظروف طارئة أوجدتها الحرب العالمية، ولكن استغلال الاحتكارات، وبيروقراطية الدولة المنفصلة عن الطبقات الشعبية للشعب المصرى بدأت مظاهرها منذ محمد على ولكنها توطدت بعد الاحتلال الإنجليزى، فزادت الأسباب بربط الاقتصاد المصرى بالإنجليزى وبالمضاربة.

العلاج: خطوة العلاج يجب أن تكون مزدوجة، فهى اقتصادية من جهة، وسياسية من جهة أخرى، فالخطوات الاقتصادية هى الرقابة على الإنتاج الكبير، وتأميم الشركات الأجنبية وتأميم أو مراقبة الإنتاج الزراعى فى الوحدات الزراعية الكبيرة وحماية المنتجين الصغار وفرض الضرائب التصاعدية وأن تتحدد بدقة المساحة اللازمة للقطن والتى تحتاجها الصناعة حتى لاتلجأ الدولة للاستيراد فى وقت هى فى أشد الحاجة للعملة الصعبة، ثم أخيرا تحقيق الاستقلال الاقتصادى وتحقيق النهضة الصناعية.

أما فى المجال السياسى فإن الحل يتطلب: إشراك الطبقات الشعبية فى لجان مراقبة التموين وتحديد أسعار السلع الضرورية وتوسيع الديموقراطية فى البلاد، وإلغاء الأحكام العرفية والرقابة على المطبوعات وذلك حتى تستطيع الطبقات الشعبية أن تعبر عن مطالبها، وتغيير قانون انتخاب العمد المشرفين على التموين، والاعتراف بالنقابات الفلاحية وإصدار التشريعات التى تحمى حقوق الفلاحين والعمال، وتكوين جبهة من القوى الديموقراطية لتحمى مصالح الطبقات الشعبية.. وأخيرا تحقيق الاستقلال السياسى.

دافيد جست الفلسفة المادية الجدلية، ترجمة محمد إسماعيل محمد:

يتضمن الكتاب سبعة أبواب ومقدمة للمترجم. يتناول الباب الأول عرضا النظرتين الفلسفيتين اللتين تحكمان العالم من وجهة نظره. عارضا الأسس المنطقية للمذهب المثالى والرد المادى على هذا المذهب، ومحللا للأسس الاجتماعية لكلتا النظرتين.

ويتناول الباب الثانى مفاهيم كل من المادية الآلية والمادية الجدلية، حيث يعرض لتاريخ الرؤية المادية للعالم بما فيها الرؤية المادية الآلية. كما يقدم الفلسفة المادية الجدلية بوصفها النقيض للفلسفة الآلية.

أما الباب الثالث فهو مخصص لدراسة قوانين الجدل العامة (قانون تحول الكم إلى الكيف وبالعكس) - قانون وحدة الأضداد - قانون نفى النفى.. ثم يقدم رؤية للجدل الماركسى بوصفه منهجًا.

ويتناول الباب الرابع الجدل فى المجتمع، من خلال تعرضه لعلاقة المادية الجدلية بالتاريخ، ثم يشرح الباب التصور المادى للتاريخ ومفهوم التطور فى الفكر الماركسى والقابى، ومحددا للفروق بين الرؤيتين بالنسبة للتطور.

أما الباب الخامس والمعنون «الجدل والمنطق» فيقدم تحليلا لعلاقة الجدل بالمنطق

الشكلى والسفسطة والميتافيزيقا. عارضا للمادية الجدلية بوصفها فلسفة.

أما الباب السادس فيتناول التشويهات المثالية للمنطق الجدلى وتطبيقاتها السياسية فى الحركة الاشتراكية الديموقراطية الألمانية المنحلة عارضا للرؤية الجدلية الماركسية للموقف الدولى.

ويتناول الباب السابع الصراعات بين المدارس الفلسفية المختلفة فى مرحلة الإمبريالية، حيث يقدم نقدا للفلسفة التى تحكم الحركة الاشتراكية الديموقراطية.

وأخيرا يعرض الكاتب للرؤية الماركسية فى مجال الثقافة والأدب، من خلال تعرضه لعدد من المسائل هى:

وحدة النظر والعمل فى الثقافة الاشتراكية - مذهب الواقعية الاشتراكية - الرؤية الاشتراكية للأخلاق.

أبو سيف يوسف: حول الفلسفة الماركسية، رد علي العقاد، القاهرة، دار القرن العشرين للنشر، ١٩٤٦:

يضم الكتاب مقدمة وأربعة فصول.

يعرض الفصل الأول لانتقاد الماركسية للفلسفات المادية الآلية ويرد على اتهامات العقاد لها باللا إنسانية ومبرزا الطابع الجدلى لها. وخلال دفاعه عن الماركسية يشرح الكتاب معنى المايدة فى الفلسفة الماركسية والمفهوم الماركسى عن الأخلاق. ويعرض هذا الفصل للمفهوم الأخير من خلال الإجابة عن أسئلة ثلاثة: الأول ما هى الأخلاق بوجه عام، والثانى ما هى الأخلاق فى المجتمع الرأسمالى، والثالث هل الماركسية محو للأخلاق؟

ويتناول الكتاب، فى الفصل الثانى، مفهوم الحرية فى الفكر الماركسى، موضحا حدود هذا المفهوم فى ظل كلٍ من الرأسمالية والاشتراكية.

أما الفصل الثالث، فهو مخصص لنفى اتهام العقاد للماركسية بأنها تبشير يخاطب بطون الناس ويثير أحقادهم، موضحا كيف أن الماركسية هى نظرة مادية وموضوعية للعالم وليست «دوجما». وفى الفصل الأخير يرد الكاتب على اتهام العقاد للماركسية بالفشل، عارضا الإنجازات الاشتراكية فى التطبيق فى ظل السلطة السوفيتية.

لجنة الثقافة الشعبية وإصداراتها - ١٩٥٣

فى النصف الثانى من ١٩٥٣، وبعد قيام ثورة يوليو تنادى عدد من خيرة المثقفين المصريين إلى تأسيس جمعية ثقافية تحت اسم «لجنة الثقافة الشعبية».

يلفت النظر فى تكوينها أن هؤلاء المثقفين كانوا ينتمون من حيث الفكر والموقف العملى إلى مذاهب متنوعة. فكان منهم الوفديون التقدميون، والماركسيون المستقلون عن التنظيمات، والشيوعيون، وعناصر وطنية ديموقراطية. وهذا ما تشير إليه قائمة بعض الكتب التى نشرتها أو كانت بسبيل إصدارها. وهنا نقرأ أسماء:

د. محمد مندور - د. عبدالرازق محمد حسن - د. محمد أنيس - الأستاذ عادل ثابت - الأستاذ يحيى أبوبكر - الأستاذ عبدالعزيز فهمى.

وإذا كانت مذاهبهم الفكرية ومواقفهم قد تنوعت؛ فقد تنوعت تخصصاتهم.. فمنهم أساتذة جامعيون (مندور وعبدالرازق حسن وأنيس)، ومنهم صحفيون وإعلاميون (يحيى

أبوبكر وعبدالعزيز فهمى)، ومنهم خريجون فى كلية العلوم (عادل ثابت).

والحاصل أن هذا التنوع فى المذاهب السياسية والتخصصات المهنية لم يحل دون التقائهم على ضرورة مخاطبة الرأى العام. والرأى العام عندهم هو بالأساس أوسع الطبقات الوطنية والشعبية التى تخوض الصراع ضد الاستعمار والرجعية الداخلية. ولهذا حرصت «لجنة الثقافة الشعبية» على تأكيد أنها تتوجه بعملها إلى الشعب. وأن هذا التوجه هو الذى يدفعها أولا إلى أن تكون لغة الكتاب سهلة، وثانيا: إلى أن تكون القضايا موضع المعالجة شاملة: سياسية واقتصادية واجتماعية وأدبية وثقافية.

وزيادة فى الإيضاح أعلنت اللجنة:

«أن القائمين على المشروع مدفوعون فى عملهم:

أولا: بإيمانهم المطلق بالحركة القومية المصرية والحركات القومية فى العالم، وبأن كفاح القومية المصرية ضد الاستعمار وأعوانه هو الطريق الوحيد لتحقيق قضيتى الاستقلال والتحرر وكسبهما.

وثانيا: بأن الديموقراطية سواء فى شكلها السياسى أو الاجتماعى أو الاقتصادى هى أسلم النظم لنمو الحركة القومية والوصول بمجموع الشعب إلى حياة حرة كريمة.

وعلى ضوء هذا الخط الجبهوى سعت «المنظمة» سعت إلى مساندة اللجنة ومساعدتها على تنفيذ برنامجها وكلفت المنظمة «عبدالعزيز فهمى» بأن يشترك فى الدعوة إلى تكوين اللجنة والمساهمة فى أنشطتها المختلفة. وقد فعل وتحمل تبعات نشاط ثقافى مهم فى سياق سياسى شديد التعقيد.

إصدارات اللجنة:

أعلنت لجنة الثقافة الشعبية أنها سوف تستهل عملها بنشر ستة إصدارات هى:

١ - الديموقراطية السياسية للدكتور محمد مندور.

٢ - أزمتنا الاقتصادية، للدكتور عبدالرازق محمد حسن.

٣ - الاستعمار عدو الشعوب، لعبد العزيز فهمى.

٤ - كفاح شعوب شمال إفريقيا: الجزائر، تونس، مراكش، ليحيى أبوبكر.

٥ - السلام والحياد للأستاذ عادل ثابت.

٦ - الجامعة العربية بين الحاضر والمستقبل للدكتور محمد أنيس.

ولكن بعد أن صدرت الكتب الثلاثة الأولى؛ توقف عمل اللجنة، والأصح أن يقال انتهى وجودها. ولم يكن هذا راجعا إلى خلل فى بنيتها أو هبوط فى همتها. والأرجح أن الظروف السياسية المحيطة بها هى التى حالت بينها وبين أن تواصل أداء رسالتها. وفيما يلى تنويه بالكتب التى صدرت بالفعل:

محمد مندور (دكتور)، الديموقراطية السياسية، القاهرة ديسمبر ١٩٥٢

يتضمن الكتاب عرضا مفصلا لمفهوم الديموقراطية السياسية منذ عهد الإغريق. كما يتضمن عرضا للتجربة الديموقراطية المصرية قبل ثورة ١٩٥٢. وتناول بالتحليل دستور ١٩٢٣ والنواقص التى شابته. وتطرق إلى التجربة الحزبية فى مصر وقدم نقدا لها فى التطبيق مع شرح لضرورة التعدد الحزبى وكيف أنه ركن أساسى من أركان الديموقراطية. ويدرس الكتاب العلاقة بين الديموقراطية السياسية والديموقراطية الاجتماعية من خلال دراسة أثر هذه الأخيرة على الاستقرار الاقتصادى. وأخيرا يعرض الكتاب لمفهوم حقوق الإنسان. ويقسم هذه الحقوق إلى حقوق سياسية وحقوق اقتصادية.

أرفق الكاتب فى نهاية مؤلفه النص الكامل «للإعلان العالمى لحقوق الإنسان».

عبدالرازق حسن (دكتور)، «أزمتنا الاقتصادية»، القاهرة مارس ١٩٥٣

سلسلة كتاب المواطن، الكتاب الثانى.

بدأ الكتاب بذكر معالم الأزمة التى تمر بها مصر آنذاك مع تقصى أسبابها. فقد انخفضت أسعار القطن وصادراته. ومن أسباب ذلك تقليص بريطانيا لمشترياتها منه، وزادت التفاليس، وانخفضت أسعار الأوراق المالية، وقل إنفاق القوات الأجنبية، وهبطت الودائع بالبنوك وصناديق التوفير.

لقد كان القطن يمثل ٤٠٪ على الأقل من الدخل القومى و٧٥ : ٨٠٪ من صادراتنا بعد استبعاد البذرة والزيت. وحارب أصحاب المصلحة فى زراعة القطن تدخل الحكومة فى البورصة لرفع أسعاره لصالح المزارعين. وقدم الحلول: ومنها تأييد تدخل الحكومة، واقتراح أن نبيع القطن لدول المقايضة، وتأميم المحصول.

وكشف المؤلف النقاب عن تهريب الثروات بالزيادة الصورية فى أسعار الواردات. وسجل كثرة إنفاق السياح المصريين فى الخارج مع قلة إنفاق الأجانب فى مصر.

ولاحظ المؤلف انخفاض مستوى المعيشة فى الفترة من عام ١٩٣٩ إلى ١٩٥٢ مبينًا أسبابه وهى: سوء كفاءة وسائل الإنتاج رغم الزيادة السكانية المطّردة، وعدم تحسين إنتاجية الفرد، والتفاوت الشديد فى توزيع الثروات والدخول وسماها مشكلة المشاكل.

واقترح علاجا لهذه الأدواء: تدريب العامل وإعطاؤه آلات متطورة، وتخفيض ٥٪ من الدخل (٨٠٠ مليون) للاستثمار، واستخدام الأموال العاطلة، والموارد المعطلة مركزًا على استخراج البترول وبيّن قصور الشركات الإنجليزية الحائزة لامتياز استخراجه.

وبالنسبة لرأس المال الأجنبى، عارض المؤلف تعهدنا بعدم تأميمه، كما عارض زيادة حصة الأجانب عن ٥٠٪ فى رأس مال الشركات المساهمة. وانتقد إنشاء صناعات منافسة مثل الكوكاكولا. وذكر مثال بريطانيا: فقط طبق عليها مشروع مارشال ولكن تلاه مباشرة خفض الإسترلينى بنسبة الثلث بالنسبة للدولار حتى تسدد بريطانيا ما أخذت، هذا فضلا عن التدخل الأمريكى فى السياسة الخارجية لبريطانيا.

عبدالعزيز فهمي: الاستعمار عدو الشعوب. القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، نوفمبر ١٩٥٣، الكتاب الثالث.

يبدأ الكتاب بعرض قصة الاستعمار، ويوصف المرحلة الأولى التى تتميز بأنها تقوم على السلب والنهب والاغتصاب واستنزاف ثروات الشعوب ومواردها من خلال الامتيازات التجارية والسياسية.

ثم يعرض للمرحلة الثانية، المتمثلة فى عصر سيادة الاحتكار وتراجع المنافسة وسيطرة البنوك على الصناعة.

ويعالج الكتاب بعد ذلك، أساليب القوى الاستعمارية المختلفة من إنجليزية وفرنسية وهولندية، ثم الاستعمار الأمريكى وسعيه للسيطرة على العالم.

ويتعرض الكتاب بعد ذلك لعلاقة الاستعمار بالحروب ودور الاحتكاريين فى إثارتها. ويعالج فى فصل لاحق طبيعة «الاستعمار الجديد» وأشكاله المختلفة التى تقدم تحت اسم المساعدات الفنية والاقتصادية والعسكرية.

ويتعرض فى الفصل الأخير لدور الاستعمار فى عرقلة نمو الصناعات المحلية وللنتائج الوخيمة لسيطرته على العالم.

المؤسسة القومية للنشر والتوزيع ١٩٥٦-١٩٥٧

فى عام ١٩٥٦، أنشئت المؤسسة القومية للنشر والتوزيع وكان ذلك فى ظل النضال المستعر لكسب الاستقلال وتحرير الإرادة الوطنية تحريرا تامًا. وكما نذكر أيضا، كان النصف الثانى من الخمسينيات فترة انتصارات حقيقية سياسية واقتصادية لحركة التحرر العربى فى مجملها.

فى هذا السياق برزت فى صفوف المنظمة فكرة أن مهام النضال لا تنحصر فى ميدانى السياسة والاقتصاد فحسب؛ بل يتعين أن تشمل بالضرورة مجال النضال الفكرى على جبهة الثقافة والعلم. وعلى أساس هذه القضية المحورية صاغ أعضاء المنظمة القائمون على «المؤسسة القومية للنشر والتوزيع» ما أسموه «البيان». وكان فى مقدمة الأفكار المحورية فى هذا «البيان» هى أنه لا جدال فى أنه يحق لنا أن نفخر كل الفخر بعلماء العرب ومفكريهم وشعرائهم وأدبائهم على مر العصور. ولكن على الرغم من هذا كله يتحتم علينا فى الوقت ذاته أن نتطلع إلى المستقبل. لأن العصر الذى نعيشه بما حقق من اكتشافات وتطورات مذهلة يمدنا بكل عناصر التفوق على الماضى».

وانطلاقا من هذا التصور كلفت «المنظمة» مجموعة من الزملاء لهم من الخبرة والتفانى والثبات ما يعينهم على تحقيق الأهداف التى أقيمت «المؤسسة» من أجل تحقيقها. ومن ثم تشكلت قيادة العمل فى المؤسسة من:

ريمون دويك وحسين طلعت وحسن صدقى وكان يساعدهم فى هذا العمل كل من:

صلاح خطاب ومحمد حسن الشريف وميلاد عبدالسيد.

واستعدت «المؤسسة» لصياغة البرنامج المناسب للنشر لولا أن وقع العدوان الثلاثى (١٩٥٦). مما فرأى الزملاء المسئولون عن إدارتها أن يعطوا الأولوية بالضرورة لتوجيه إنتاجها لصد الغزوة الاستعمارية الإسرائيلية. ومن هنا الكتب التى نشرتها فى ذلك الوقت وهى:

«فى سبيل الاستقلال والسلام والحرية»، القاهرة، المؤسسة القومية للنشر والتوزيع، ديسمبر ١٩٥٦، ٦٩ صفحة من القطع الصغير.

هذا كتيب من كتب مقاومة العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦.

ويضم الكتاب مقتطفات من المقالات الصحفية، ونُبذًا من خطب وتصريحات الرئيس جمال عبدالناصر وغيره من المسئولين السياسيين والكتاب والصحفيين والشخصيات العامة وبيانات صادرة عن النقابات المهنية والعمالية وغيرها من الهيئات الشعبية. وتتناول هذه المقتطفات العدوان الثلاثى على مصر فى ١٩٥٦، من حيث أسبابه ودوافعه الاستعمارية. كما يتناول عرضا لأساليب مواجهة هذا العدوان شعبيا ورسميا. ويتضمن الكتاب تقييما لدور القومية العربية فى نصرة القضية المصرية، ودور الأمم المتحدة والقوى الدولية المختلفة التى وقفت إلى جانب مصر.

«المقاومة الشعبية تبنى مصر الغد» اللجنة النسائية للمقاومة الشعبية بمدرسة ابوالفدا (مدرسة روض الفرج المشتركة)، القاهرة، المؤسسة القومية للنشر والتوزيع، ديسمبر ١٩٥٦، ٦٩ ص من القطع الصغير.

هذا كتيب من كتب المقاومة فى معركة العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦. وهو مثل من أمثلة الأعمال المشتركة التى تداعى إليها المصريون على اختلاف اتجاهاتهم السياسية والفكرية، وذلك من خلال تجربة قادتها اللجنة النسائية للمقاومة الشعبية بروض الفرج بشارع أبو الفدا. وكان مقرها بمدرسة أبو الفدا (روض الفرج). ويشرح الكتاب طبيعة

العدوان ومقاصده ويحدد المقومات الموضوعية لانتصار الشعب على الغزاة. ويتطرق إلى إبراز دور لجان المقاومة الشعبية عموما ودور الحركة النسائية بوجه خاص فى رد العدوان.

قدم للكتاب السيدة حكمت عبدالجواد، ناظرة مدرسة روض الفرج المشتركة.

محمد حلمى يس: «الاستعمار يُهزم فى المجر»، القاهرة، المؤسسة القومية للنشر والتوزيع، (د.ت.) (على الأرجح أوائل ١٩٥٧).

يتعرض الكتاب لأحداث ٢٣ أكتوبر ١٩٥٦ وتطوراتها فى المجر بما انتهت إليه من التدخل السوفيتى العسكرى الذى تم بناء على طلب الحكومة المجرية لمواجهة التمرد الداخلى.

ويضم الكتاب عددا من الفصول تتناول وضع القوى الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية وتحضيرها لحرب جديدة من خلال الأحلاف والقواعد العسكرية. كمايقيّم الكتاب طبيعة الأنظمة التى قامت فى أوروبا غداة الحرب العالمية الثانية وعرفت باسم «الديموقراطيات الشعبية» ويعرض لإنجازات هذا النظام فى المجر. ولكن ظلت فيه – مع ذلك – نواقص شديدة أثارت غضب الجماهير وذلك بما مكن الاستعمار والرجعية من استغلالها. وفى الفصل الذى كتبه المؤلف تحت عنوان «أخطاء ونواقص» حدد أن الأمر يمكن إجماله فيما يلى:

١ – انقطاع الصلة بين القيادة والجماهير المجرية. ٢ – أخطأت القيادة فى عدم رسم طريق المجر المستقل نحو الاشتراكية. ٣ – تجاهل القيادة لمشاعر الشعب القومية. ٤ – انتهاك المركزية الديموقراطية. ٥ – انتهاج سياسة معادية للوحدة الوطنية.

ويتوقف الكتاب عند قضية التدخل السوفيتى لحماية الثورة الاشتراكية فى المجر. ويوضح كيف أن هذا التدخل كان ضروريا لمواجهة هذه الهجمة الاستعمارية.

ويتحدث المؤلف فى خاتمة الكتاب عن العلاقات بين حكومتى مصر والمجر، وعن مساندة حكومة الجبهة الشعبية لمصر فى موقفها من قضيتى تأميم قناة السويس والعدوان الاستعمارى عليها.

– صادق سعد، أسئلة وأجوبة فى الموقف الحاضر، القاهرة، نوفمبر ١٩٥٦.

بعد أن أثبت الشعب المصرى قدرته على مقاومة الغزو الاستعمارى الإسرائيلى، وبعد أن وقفت مع الشعب فى نضاله الدول الاشتراكية وحركة التحرر الوطنى فى الأقطار العربية وفى بلدان العالم الثالث على اتساعها، نقول بعد هذا كله طرحت على الساحة السياسية أسئلة استشعرت «المنظمة» أنه يتعين الإجابة عليها؛ فكلف صادق سعد بكتابة دراسة موجزة تجيب على الأسئلة المطروحة. وكانت محتويات الكتيب كما يلى:

– ما العمل؟
– لماذا قبلنا وقف إطلاق النار؟
– ما معنى وقف إطلاق النار؟
– ماذا نعمل للمحافظة على الوحدة العربية؟
– ما هو دور الاتحاد السوفيتى؟

حياة ماوتسى تونج، تاليف كلود رواء ٦٤ صفحة، المؤسسة القومية للنشر والتوزيع، بدون تاريخ، على الأرجح عام ١٩٥٧، ترجمة ظريف عبدالله.

يعرض الكتاب، من خلال سيرة ماو، قضية نضال الحزب الشيوعى الصينى بزعامته، منذ تأسيس الحزب سنة ١٩١٩ حتى تحرير البلاد من الاحتلال اليابانى ومن كل نفوذ أجنبى وإقامة الجمهورية الشعبية فى أول أكتوبر ١٩٤٩. وأوضح مدى عداء شانج كاى

تشيك للشيوعيين وتبديد قوى جيشه فى محاربتهم بدلا من التركيز على محاربة اليابانيين المحتلين، حتى هروبه إلى فورموزا (تايوان).

وبعد انتصار الثورة سنة ١٩٤٩ اشترك جيش التحرير فى عمليات الإنتاج، عملا بقول ماو نقطة البدء عند الشيوعيين هى «أن نخدم الشعب الصينى بحرارة وبكل جوارحنا ولا ننفصل عنه أبدا».

على أحمد باكثير (تقديم) «لمحات من الأدب الرومانى الحديث»، القاهرة، المؤسسة القومية للنشر والتوزيع، (د.ت)، ٧٤ ص. (١٩٥٧ على الأرجح).

يتضمن الكتاب عرضا للأدب الرومانى واتجاهاته فى الفترة ١٩٥٦ - ١٩٥٧، وترجمة لقصيدة «لا تتركوا الحرية أبداً» للشاعر الرومانى ميخايبنيوك، وقد قام بترجمتها عبدالرحمن الشرقاوى، كما يتضمن الكتاب دراسة للكاتب ج. جالاستيون وقصة له ومقالا من الناقد الرومانى كونستانتين دوبريانو جيريا.

وكان من إصدارات المؤسسة القومية للنشر والتوزيع:

«ملك القطن» وهى مسرحية للكاتب المعروف يوسف إدريس.

كما تطوعت المؤسسة القومية بتقديم مساعدتها للشاعر والكتاب المعروف عبدالرحمن الخميسى لإخراج وطباعة كتابه الذى صدر عام ١٩٥٧ عن «مشروع إيزنهاور».

دور نشرت لأعضاء فى «المنظمة»

صادق سعد، فلسطين بين مخالب الاستعمار، القاهرة، لجنة القاهرة للتأليف والنشر، ١٩٤٧.

يضم الكتاب أربعة فصول مع مقدمة وخاتمة:

يخصص المؤلف الفصل الأول وعنوانه: الصهيونية، ارتباط الحركة الصهيونية بتاريخ اليهود ثم ارتباط الاثنين معا بتطور المجتمع البشرى ذاته، وعلى الأخص بنظمه الاجتماعية.

ويعرض الفصل الثانى لقضايا تتصل بالوضع الاقتصادى فى فلسطين. ويركز على النقاط التالية:

- أهمية فلسطين بالنسبة للاستعمار من حيث موقعها بين قارات ثلاث.
- الدولة ونظام الحكم فى فلسطين فى ظل السلطة الاستعمارية.
- مستوى المعيشة فى فلسطين.
- حال الطبقات اليهودية الكادحة والتمييز القائم بين يهود شرقيين ويهود غربيين.

وفى الفصل الثالث يتابع المؤلف دراسة تطور المجتمع الفلسطينى من زوايا محددة هى: تطور الاقتصاد الفلسطينى تطورا رأسماليا متجها إلى التصدير مع نمو الطبقة الوسطى فيها وارتباط مصالحها بالخارج والتحول الرأسمالى فى الحرف وما ترتب على ذلك من حدوث نمو رأسمالى ولكنه مقيد بالاحتكارات الإنجليزية والصهيونية، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى بظهور طبقة عمالية تناضل ضد الاستعمار وتطرح مطالبها الاقتصادية.

ويدرس الفصل الرابع تطور النضال الوطنى الفلسطينى فى مراحله المتباينة:

أ - مرحلة انفصال القومية العربية عن القومية التركية.

ب - مرحلة النضال ضد الاحتلال الإنجليزى تحت قيادة عربية كان فيها الإقطاع متهادنًا مع سلطة الاحتلال.

ج – المرحلة الحديثة التى قادتها برجوازية فلسطينية حديثة.

وطرحت فيها القيادة مطالبها المناهضة للاستعمار والصهيونية وتتابعت فيها الانتفاضات. وفى الفصل الرابع أيضا ينتقل المؤلف إلى مناقشة مستقبل المسألة اليهودية بعد الحرب العالمية الثانية فيتوقع قرب زوال المسألة اليهودية العنصرية، لا سيما وأن الحركة الوطنية التقدمية فى فلسطين تقف موقفا إيجابيا من اليهود الكادحين.

وفى الخاتمة وتحت عنوان قضية فلسطين والسلام العالمى يحدد المؤلف عددا من المواقف فيؤكد:

– على ضرورة ربط دراسة القضية الفلسطينية فى تطوراتها الداخلية بتطور الاستعمار والأوضاع العالمية.

– موقف الجامعة العربية أبعد من أن يخلق تضامنا شعبيا عربيا. التأكيد على أهمية النضال الشعبى الواسع.

– القضية اليهودية يتعين ألا تحول أنظار الشعوب عن القضية الوطنية.

– تحرر اليهود فى فلسطين لن يكون إلا بتحرير فلسطين من الاستعمار.

– زوال اضطهاد اليهود لن يتم إلا بانتقال المجتمع إلى طور الديموقراطية السليمة.

أحمد رشدى صالح، «مسألة السودان»، القاهرة، «د.ت.» وعلى الأرجح فى ١٩٤٦)، ٧٦ ص.

يدرس الكتاب مسألة (السودان) فيقسمها إلى أربعة أقسام أساسية. يعالج أولها الأوضاع فى السودان، فيعرض هنا لعملية الاستغلال الاستعمارى لهذا القطر الشقيق وللوضع الاستبدادى القائم ولدور زعماء القبائل فى مساندة الحكم البريطانى وفى حكم البلاد. كما يتناول الأوضاع الاقتصادية والصحية والتعليمية للشعب والأحوال المتردية للفلاحين والعمال والموظفين وسكان الجنوب. كما يتناول أوضاع مختلف شرائح السكان من فلاحين وموظفين وتجار.

ويعالج القسم الثانى الحركة الوطنية السودانية وعلاقتها بالحركة الوطنية المصرية. كما يدرس أسباب انقسام الحركة الوطنية السودانية.

وفى القسم الثالث، يعالج الكتاب وجهات النظر المختلفة التى طرحت بشأن طبيعة العلاقة بين مصر والسودان والموقف من الكفاح المشترك للشعبين وعن قضية حق تقرير المصير للشعب السودانى.

ويعرض القسم الرابع والأخير المفاهيم المختلفة التى تتداولها الحركة السياسية فى مصر بشأن حق تقرير المصير للشعب السودانى وهل يعنى حق الانفصال.

أحمد رشدى صالح: «عدو جديد: الاستعمار الأمريكى فى الشرق العربى»، القاهرة، (د.ت) فى ١٩٤٧ على الأرجح، ٢٨ صفحة.

يكشف هذا الكتيب فى قسمين رئيسيين طبيعة الاستعمار الأمريكى.

ففى القسم الأول، يعالج بشكل عام طبيعة الاستعمار الأمريكى والقوى الاحتكارية الحاكمة فى الولايات المتحدة ومصدر تمويلها العدوانية. كما يتعرض بالتفصيل لطبيعة العلاقة بين الاستعمارين الأمريكى والبريطانى وعلاقة الوحدة والتناقض بينهما.

أما القسم الثانى، فيتعرض للدور الأمريكى فى الشرق العربى. وهو الدور الذى تمليه رغبة الولايات المتحدة فى السيطرة على منابع النفط فى الحجاز والكويت وإيران، ودور إسرائيل كرأس رمح لمصالح الولايات المتحدة فى المنطقة العربية.

ويعرض الكتاب محاولة الولايات المتحدة التسلل إلى المنطقة العربية من خلال الغزو الثقافى. وأخيرا يتعرض الكتاب فى خاتمته لطبيعة الصراعات السياسية والطبقية داخل الولايات المتحدة ذاتها.

أحمد رشدى صالح، الأدب الشعبى.

بدأ أحمد رشدى صالح يهتم بدراسة الأدب الشعبى منذ وقت مبكر فى أوائل الأربعينيات ونشر بعض مقالات عام ١٩٤٣ فى مجلة «الأسبوع» التى كانت تصدرها لجنة نشر الثقافة الحديثة.

وفى عام ١٩٤٨، أعلنت كلية الآداب - جامعة الإسكندرية - عن مسابقة فى الأدب الشعبى فتقدم رشدى صالح بدراسة حازت على الجائزة الأولى. ونشرت الدراسة فى أوائل الخمسينيات.. ثم أعيد طبعها للمرة الثانية عام ١٩٥٥ وتكفلت بنشرها مكتبة النهضة المصرية. ثم واصل المؤلف الدراسة فى هذا المجال وصدر له بعد ذلك جزءان تحت عنوان فنون الأدب الشعبى. ونشرت الجزء الأول منه عام ١٩٥٦ دار الفكر وكان يشرف عليها ويديرها الفنان المعروف حسن فؤاد.

وقد يكون من المفيد هنا أن نشير إلى أن أحمد رشدى صالح استعان فى إعداد الدراسة التى تقدم بها إلى المسابقة بعدد من العمال أعضاء «المنظمة»؛ فكان المؤلف يجمعهم ويستمع منهم إلى المواويل والأغانى الشعبية التى كانوا ينشدونها ويناقشها معهم ويسجلها. وكان من هذا الفريق من الرواة والمنشدين المرحوم محمد عبدالغفار أحد القيادات العمالية المعروفة على نطاق واسع بين عمال النسيج فى منطقة شبرا الخيمة.

إصدارات لأعضاء فى «المنظمة»

الدعاية من أجل انتصار قضية السلم العالمى:

أصبح من مهام «المنظمة» الرئيسية والدائمة ممارسة الدعاية من أجل انتصار قضية السلم العالمى بعد أن تشكل مجلس السلم العالمى عام ١٩٤٩. وإلى جانب الأنشطة السلامية فى الأحياء والمصانع والنقابات العمالية والمهنية وغير ذلك من المؤسسات الصحفية والدينية، اهتمت المنظمة بتوجيه أعضائها إلى الكتابة عن حركة أنصار السلم، طبيعتها وأهدافها وأسلوب عملها. وتابعت نموها وترسخها فى مختلف أنحاء العالم. وكان أن صدرت الكتيبات التالية:

محمد يوسف مدرك، من أجل ميثاق سلام بين الخمسة الكبار، القاهرة، ١٩٥١، ١٦ صفحة، المحتويات: هل الحرب حتمية الوقوع بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى - الجشع الاستعمارى هو الدافع إلى العدوان - معركة السلام فى اجتماع نواب وزراء خارجية الدول الكبرى - الصين وضرورة إشراكها فى الميثاق - ماذا نعمل إذن.

محمد يوسف المدرك يقدم: لمحبى السلام: وعلى الغلاف الخلفى إعلان عن مجلة الكاتب. نشرت الكتيب لجنة أنصار السلام بحى الخليفة.

محمود محمد العسكرى، مشروع مارشال والنقطة الرابعة، الطريق لسيطرة الاستعمار الأمريكى، السيد الجديد، القاهرة، ١٩٥١، نشرت الكتيب لجنة أنصار السلام بشبرا الخيمة.

فؤاد عبدالمنعم شحتو، لماذا نحن من أنصار السلام، تقديم يوسف حلمى، السكرتير العام للجنة المصرية لأنصار السلام، القاهرة، ١٩٥١.

طه فودة وفؤاد عبدالمنعم شحتو، موقف مجلة الكاتب فى حركة أنصار السلام، القاهرة(١٢).

حواشى الباب الثامن

الفصل الثانى

(١) المحلة الكبرى، مدينة العمال، الفجر الجديد، العدد ٢٧، فى ١٩٤٦/٣/٢٧، ص ٦، ٧.

(٢) مجلة الضمير، العدد ٢٧٣، ١٠ أكتوبر ١٩٤٥، ص ٢.

(٣) طه سعد عثمان، الطبقة العاملة والسياسة، سبق ذكره، ص ٥٤، ٥٥.

(٤) محضر نقاش مع محمد عبدالجواد القطان.

(٥) محضر نقاش مع مصطفى حسنين، ومحضر نقاش مع محمد محمد بدر.

(٦) نعتمد فى توثيق هذه الإصدارات وترتيبها على التذييل الذى نشره المدرك فى كتيب أول مايو «وكتيب» التربية النقابية فى صفحتى ١٥، ١٣ على التوالي وكذلك على ما جاء فى كتيب طه سعد عثمان. محمد يوسف المدرك فى الذكرى الأولى لوفاته، منشورات حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى (سكرتارية القاهرة)، مطبوع بالرونيو (القاهرة أغسطس ١٩٧٨).

(٧) يذكر المدرك أن الغرض من نشر هذه المجموعة وقوف الزملاء على كل الامتيازات التشريعية التى تهمهم فى مشاكلهم الفردية والجماعية. وأن هذه المجموعة قد نفدت طبعتها الأولى وستعاد الطبعة بإضافة بعض التحسينات. انظر: محمد يوسف المدرك، أول مايو، مكتب الأعمال النقابية ص ١٥.

(٨) يقول المدرك: والغرض واضح من هذا الدليل واسمه: فهو ربط النقابات ببعضها وتمكين كل نقابة من مراسلة النقابات الأخرى فى مشاكلها (...) ويهمنا أن تبادر كل نقابة بإخطارنا بالبيانات اللازمة لإثباتها فى الطبعة الثانية لهذا العمل. انظر المدرك، أول مايو، ص ١٥.

(٩) وهى رسالة عن القرارات النهائية التى أقرها «مكتب العمل الدولى» و«مجلس الاقتصاد والاجتماع» (المجلس الاقتصادى والاجتماعى) التابع «لمنظمة الأمم المتحدة» حول حرية الحق النقابى. المدرك، أول مايو ص ١٦.

(١٠) الفجر الجديد، العدد الصادر فى ١٩٤٦/٤/١٠، ص ٧.

(١١) الفجر الجديد، العدد ٣٣، ٧ مايو ١٩٤٦.

(١٢) طه فودة وفؤاد عبدالمنعم شحتو، موقف الكاتب من حركة أنصار السلام، مطبعة الشباب الحر، القاهرة، ١٩٥١.

الفصل الثالث

إصدارات «المنظمة»

مجلة كفاح الشعب ١٩٤٧
مجلة كفاح الأمة ١٩٤٨
مجلة الهدف ١٩٤٧
مجلة صراع العامل والفلاح ١٩٤٧
مجلة صراع الشعب ١٩٤٧
النشرة النسائية ١٩٤٩
مجلة المقاومة الشعبية ١٩٥١ - ١٩٥٧
مجلة «النشرة» ١٩٥٠
مجلة «الوعى» ١٩٥٠
مجلة «الجبهة المتحدة» ١٩٥٣
مجلة «الأرض» ١٩٥٤

الإصدارات السرية «لطليعة العمال»
(١٩٤٧ - ١٩٥٧)

صدر عن «ط.ع.» مجموعة من المطبوعات السرية.. منها ما اتخذ شكل مجلات أو كتيبات أو نداءات أو منشورات، وشاركت «ط.ع.» مع منظمة «ح.ت.ش.» ومنظمات ماركسية أخرى فى إصدار بعض مجلات وبيانات وتقارير. كما شارك أعضاء من «طليعة العمال» مع غيرهم من أعضاء «حدتو» فى إصدار بيانات علنية مشتركة بأسماء الموقعين عليها.

١ - المجلات:

صدر عن «ط.ع.» المطبوعات السرية التالية فى الفترة من ١٩٤٧ – ١٩٥٦:

– مجلة «كفاح الشعب» بدءًا من ١٩٤٧.
– مجلة «كفاح الأمة» من ١٩٤٨.
– مجلة «الهدف» من ١٩٤٧ (مجلة الحياة الحزبية).
– مجلة «صراع العامل والفلاح»، صدرت بالتعاون مع منظمة «ح.ت.ش.»، ١٩٤٧.
– مجلة «صراع الشعب»، صدرت فى ١٩٤٧ بالتعاون مع كتلة المنظمات المعارضة «لحدتو» فيما عرف «بجبهة الشيوعيين».
– مجلة «النشرة النسائية»، صدرت عام ١٩٤٩.
– مجلة «المقاومة الشعبية»، صدرت فى ١٩٥١، واستمرت إلى أواخر ١٩٥٧.
– مجلة «النشرة». (مجلة الحياة الحزبية).
– مجلة «الوعى»، ملحق ثقافى لمجلة «النشرة».
– «مجلة «الأرض»، صدرت عام ١٩٥٤.

وقد صدرت جميع هذه المطبوعات عن مركز «المنظمة». وإن كنا سوف نشير أيضا إلى بعض الإصدارات القليلة التى اطلعنا عليها، والتى حررتها وطبعتها بعض لجان مناطق المنظمة وبعض أقسامها.

٢ – بيانات ومنشورات.

٣ – كتيبات فى موضوعات شتى، نظرية وسياسية وتنظيمية وثقافية.

مجلة «كفاح الشعب»

هى أولى المجلات نصف السرية التى أصدرتها المنظمة. وصدر العدد الأول فى ٢ فبراير ١٩٤٧. والراجح أن تاريخ توقفها يرجع إلى أواخر عام ١٩٤٩، لتحل محلها مجلة «المقاومة» الشعبية.

وكانت المجلة تكتب على الآلة وتطبع على الرونيو. وكانت تصدر عادة فى ست صفحات، وربما انخفض عدد صفحاتها أحيانا إلى أربع.. وربما ارتفع أحيانا أخرى إلى عشر.

وصدرت المجلة لتوزع على أعضاء المنظمة وعلى المرشحين للعضوية واشتملت الترويسة على الشعارات الثلاثة التالية:

- تحيا وحدة الطبقة العاملة.
- تحيا وحدة الشعب.
- تحيا مصر حرة مستقلة ديموقراطية.

وفى ظروف السرية المفروضة على النشاط الشيوعى فى مصر، ولأسباب أخرى يتعلق بعضها بالقدرات الذاتية «للمنظمة»، لم تتمكن قيادة المنظمة من إصدارها فى مواعيد دورية محددة. ومن ثم صدرت شهرية، أول الأمر، ثم كل أسبوعين.. ثم كل عشرة أيام ولم تصدر أسبوعية إلا فى فترة قصيرة.

ولم يكن فى المجلة ما يشير إلى اسم «المنظمة» ولا إلى الأسماء الحركية للمحررين أو المراسلين. غير أنه يشار إلى أن المجلة كانت تصدرها القيادة المركزية للحزب. والراجح أن صادق سعد ظل يتولى مسئولية الإشراف عليها منذ صدورها حتى أغسطس ١٩٤٨، وبعد اعتقاله تولى الإشراف على تحريرها أحمد رشدى صالح وشارك فى التحرير أبوسيف يوسف ومحمد حلمى يس. وأسهم أيضا فى تحرير «ك.ش.» عدد من الزميلات والزملاء ربما يتعذر الآن أن نسترجع أسماءهم كلها دون أن نقع فى خطأ أو سهو، وإن كان «المحرر» يتذكر أسماء زميليه الراحلين عبدالعزيز فهمى، وأديب ديمترى وبعض المراسلين من الأقاليم وهنا نذكر بالضرورة الشهيد لويس إسحق مسئول منطقة المنيا، كما كانت تصلها مقالات وأخبار من المكتب النسائى وقسم الطلبة.

علاقة المجلة بقرائها أوإشكالية إصدار مجلة سرية:

وفقا للنظرية اللينينية فى بناء الحزب، تشبه الجريدة الحزبية بالسقالة التى يستعان بها لإقامة البناء وتعلية طوابقه. ويتطلب هذا أن تكون الصحيفة حلقة اتصال ذات اتجاهين: من الحزب إلى القراء وبالعكس.

من هنا طُرحت إشكالية إصدار «ك.ش.» على المنظمة كما يلى:

إن «ك.ش.» تصدر فى ظروف السرية وهو أمر يضع أعباء كثيرة ومتنوعة على محرريها ومراسليها وموزعيها، وذلك بما يؤثر موضوعيا على حجمها ومادتها وأساليب طباعتها وآليات توزيعها .هذا من ناحية.

من ناحية أخرى، كان المطلوب أن تؤدى المجلة دورها فى بناء التنظيم وهو أمر لا يتحقق إلا بقيام صلة لا تنقطع بينها وبين قرائها، فهؤلاء القراء، هم أيضا، مدعوون إلى أن يقدموا من بينهم شبكة فاعلة من المراسلين.

وقد انعكست محاولة المنظمة لحل هذه الإشكالية على صفحات «ك.ش.» بما يفسر نقاط القوة فى بعض أعدادها وبما يفسر أيضا نقاط الضعف فى أعداد أخرى. ويمكن أن

يفسر نجاح المجلة فى الكثير من أعدادها بنجاح هيئة تحريرها فى إقامة جسر بينها وبين القراء والمراسلين والزملاء المساهمين فى الكتابة فيها. كما تفسر نقاط الضعف إما بتراخى المراسلين أو بتعرضهم لضغوط مختلفة تأتى فى مقدمتها الضغوط الأمنية. وربما فسر هذا لماذا أعلنت المنظمة بأنها ستصدر «ك.ش.» أسبوعية ولكنها لم تتمكن من أن توالى إصدارها على هذا النحو إلا فى العددين الصادرين فى ٨ و١٥ نوفمبر ١٩٤٧.

وعلى ضوء ما تقدم سنحاول أن نبين الخطوط العامة لصورة العلاقة بين المجلة وقرائها.

فمنذ العدد الرابع، ناشدت المجلة الزملاء أن يسهموا فى التحرير بأكبر قسط ممكن.. ثم أوضحت ما هو مطلوب، فقالت: «إننا نرحب بالأخبار الصغيرة والكبيرة عن نشاط الحركة العمالية والطبقات الشعبية فى كفاحها الوطنى الديموقراطى. وكذلك بالمقالات والأبحاث الصغيرة عن المشاكل التى يتعرض لها كل مكافح.. كما نرحب بالاقتراحات التى لديكم لتحسين مستوى المجلة من ناحيتى الشكل والموضوع»، ودعت «ك.ش.» الزملاء إلى أن يكتبوا إليها عن طريق «الزميل الذى يوصل إليهم المجلة»(١).

وفى العدد الحادى عشر، نشرت المجلة رسالة من عامل فى مصنع سباهى (للنسيج) رقم ٢ عن «مشكلة نقابية»(٢)، كما نشرت رسالتين تحت عنوان «بريد الكفاح»، تتحدث إحداهما عن مظاهر التمييز الطبقى فى التعليم، والأخرى بعنوان «الحكومة ومأجوروها يضللون العمال»(٣) كما نشرت تحت عنوان نقد «ك.ش.» ملاحظات عن مقال سبق أن نشرته المجلة تحت عنوان «الحالة النقابية فى القاهرة»، جاء فيها أنه توجد بعض الأجزاء فى هذا المقال غير واضحة وفى حاجة إلى شرح وتعليل مثل: لماذا تعتبر نقابات عمال النقل متأخرة عن غيرها (..) كما أن هناك مناطق «صناعية» و«عمالية» و«نقابية» ومن الصعب على الناس أن يفهموا ما هو الفرق بين هذه المناطق الثلاث(٤).

وواصلت المجلة دعوتها للزملاء كى يوالوها بأخبارهم وانتقاداتهم. فقالت: «إن المجلة فى حاجة ماسة إلى المزيد من الأخبار: نقابية وغير نقابية. وإنها فى حاجة إلى توجيهاتهم وإلى «آرائهم» فى الفترة العصيبة التى يجتازها شعبنا وبلادنا. فلنتعاون جميعًا على خدمة هذا الصوت الذى يربط بيننا ويوحد آراءنا وجهودنا»(٥). ثم مضت المجلة إلى حد تحذير الزملاء من أن صفحات المجلة سوف يتم تخفيضها ما لم يسهموا فى الكتابة إليها(٦).

وكانت المجلة قد اتجهت فى وقت مبكر إلى توسيع دائرة تجاوب الزملاء معها؛ فطرحت موضوعًا للمناقشة عن أهمية إحياء لجان مندوبى عمال النسيج فى شبرا الخيمة والقاهرة. ودعا التحرير كل زميل إلى مناقشة الموضوع، وكل حلقة عمل إلى إبداء رأيها بصفة جماعية حتى تتم المناقشة على صفحات المجلة (٧).

وفى العدد التالى نشرت «ك.ش..» عناوين المقالات التى وصلتها وهى: «تقرير عن «المحمودية» - «وأن مشكلة عمال المحلة الكبرى لا يمكن حلها إلا بإجابة مطالب العمال».
- و«الحالة النقابية فى الولايات المتحدة» - و«نشيد رقم (١) زجل» - و«تقرير بنى سويف»
- و«إضراب الجامعة» - و«مشاهد من تأليف رابطة تجار الغاز» - و«الاتحاد الطائفى (المهنى) لعمال النسيج»(٨).

وفى العدد ذاته أعلن التحرير أنه يجرى التحضير لإصدار المجلة أسبوعيًا وطالب الزملاء بأن يتوخوا الإيجاز لأن المجلة ستصدر فى ست صفحات فقط(٩). وتكرر هذا المطلب فى العدد التالى. وأضاف التحرير: «أن من يستطيع منكم أن يكتب قصة فليرسلها

إلينا لأننا سننشر قصة كل شهر. وفى العدد نفسه نقد من القراء للعددين الثالث عشر والرابع عشر(١٠). فجاء فى نقد هذا العدد الأخير أنه يلاحظ «أن فى المقالة الافتتاحية معالجة سيئة لمسألة فلسطين إذ لا شرح فيها لموقف الاتحاد السوفيتى. وكان الأحرى بكم ألا تمسوا الموضوع إذا كان موقفكم غير واضح. أما باقى العدد فحسن جدا ونهنئكم»(١١). ثم نشر لأحد القراء رد على النقد الموجه إلى موقف الاتحاد السوفيتى من تقسيم فلسطين (١٢).

وفى هذا الصدد نلمس كيف أن انتظام صدور المجلة، والإلحاح المستمر لدعوة الزملاء إلى المشاركة حقق نتائج ملموسة. فتحت عنوان «أخبار.. أخبار» تنشر المجلة ما وصلها من أخبار ورسائل وتقارير من شبرا الخيمة والقاهرة وحى روض الفرج. وذلك بما حدا بالمجلة إلى أن تقرر أنه «كان للنداء الذى وجهناه على صفحات «الكفاح» إلى الزملاء (...) أثره الطيب السريع. فقد توالت علينا الأخبار؛ خاصة من الزملاء العمال فشكرا لهم (..) أيها الزملاء قووا «الكفاح» بمقالاتكم وأخباركم. ابعثوا لنا بآرائكم ونقدكم»(١٣).

على أن الحوار مع الزملاء حول التزامهم بالمشاركة فى تحرير المجلة ما كان له أن يتوقف. فيخاطب التحرير القراء بقوله: «لاحظتم أن هذا العدد والعدد الماضى من الكفاح ليست بهما مقالات عمالية. وأن الأخبار قليلة. ولقد كانت «ك.ش..» عامرة بهذه المقالات العمالية وبالأخبار فى الماضى. فانتم وحدكم تستطيعون أن تمدونا بالمقالات والأخبار اللازمة» (١٤). ونخلص مما تقدم أن تحرير المجلة كان يشدد دائما على أهمية التجاوب بين المجلة وقرائها وذلك بما يمكّن المجلة من أن تنقل توجيهات «المنظمة» إلى القراء من أعضاء ومرشحين.

تبويب المجلة:

يعكس تبويب المجلة الأهداف المتوخاة من إصدارها من حيث إن المجلة هى، فى النهاية، أداة سياسية للتوجيه والتعبئة والتثقيف.

وقد أتيح لنا أن نقوم بمسح لثلاثة وأربعين عددا من «ك.ش..» صدرت فى سنوات ١٩٤٧، ١٩٤٨، ١٩٤٩. ويلاحظ أن المجلة سعت إلى أن تحتفظ بتبويب ثابت. غير أن هذا لم يكن ممكنًا على الدوام. وحاولت أن تضيف أبوابا جديدة، فكان لبعضها حظ قليل أو كثير من الثبات. غير أنه يمكن ملاحظة أن تبويب المجلة جرى إجمالا على الوضع التالى:

- الافتتاحية.
- الأخبار.
- ما يمكن أن يسمى «بتحقيقات صحفية».
- مقالات المجلة.
- ما يمكن أن يسمى بالمادة التثقيفية التى تقدم للقراء فى بعض الأحيان معارف سياسية ونظرية أو معلومات من شأنها أن توسع إدراك القارئ بما يجرى فى مصر والعالم. ويدخل فى هذا أيضا ما كانت تقدمه المجلة من مختارات أدبية، وهو قليل جداً.

وسوف نعرض لكل باب من الأبواب فى محاولة لإلقاء نظرة على محتواها.

الافتتاحية:

وتنشر فيها - فى العادة - وعلى الصفحة الأولى - أهم موضوعات الساعة المتعلقة بقضايا الاستقلال والتحرر. ولكن يحدث أحيانا أن تحتل بعض القضايا المتعلقة بكفاح

الطبقة العاملة الاقتصادى والنقابى مكانها فى الصفحة الأولى، إلى جانب الافتتاحية. وفى أحيان أخرى يمكن أن تصبح قضايا الحركة المطلبية للعمال والفئات الكادحة الأخرى هى موضوع الافتتاحية بالكامل. وعلى سبيل المثال، فى الصفحة الأولى من العدد الأول مقالتان متجاورتان، الأولى تحت عنوان: «وإلى مجلس الأمن بحكومة ديموقراطية»، والثانية بعنوان: «تشريع العمل: قانون التوفيق والتحكيم فى منازعات العمل» (١٥). وكانت افتتاحية العدد الثانى: «ليسقط الاستعمار وأعوانه: الموقف العالمى والداخلى فى أسبوعين»(١٦). وكانت فى العدد الثالث بعنوان: «الجلاء عن القاهرة والإسكندرية» (١٧). وفى العدد الرابع: «نهضة الحركة العمالية»(١٨). وفى العدد الخامس: «فلسطين فى جمعية الأمم المتحدة» (١٩). وفى السادس كانت: «ليسقط الاستعمار وأذنابه» (٢٠). وفى العدد السابع: «قووا النقابات»(٢١). وفى العدد الثامن: «الحركة العمالية والنقابية فى مصر تتخذ موقف الهجوم»(٢٢). وفى العدد التاسع: «إضراب عمال السودان»(٢٣). وفى العدد الحادى عشر: «تحيا وحدة الطبقة العاملة» يسقط الاستغلال. يحيا تكتل عمال النسيج. إضرابات المحلة. شركة المحلة تمتص دماء العمال وتأمر الحكومة بضربهم بالرصاص». وفى العدد الثانى عشر: «الكفاح من أجل الديموقراطية هو حجر الزاوية فى الكفاح من أجل الاستقلال». ومع الافتتاحية برواز بعنوان: «يقظة فى صفوف فلاحينا»(٢٤).

وأخيرا، وعن أهمية الافتتاحية ووظيفتها كتبت المجلة تقول: «نداء.. أيها الزميل: المقالة الافتتاحية فى «الكفاح» تتناول أهم مشكلة موجودة. ومن واجبك أن تهضمها جيدا وتشرحها لمن حولك وتناقشها مع زملائك؛ خاصة أولئك الأشخاص الملتصقين بك والذين يشتركون فى «النضال من أجل الشعب ورفاهيته» (٢٥).

الأخبار:

استمدت المجلة أخبارها الداخلية من المصادر التالية:

– مكتب الأعمال النقابية، ومكتب يوسف درويش المحامى، ومن الأعضاء العاملين فى مجال الصحافة. وكان منهم أحمد رشدى صالح وريمون دويك وأبوسيف يوسف. ومن الأعضاء ومن المرشحين والعاطفين فى النقابات العمالية وغيرها من النقابات المهنية. وكان المصدر الثانى من الأوساط الوطنية والديموقراطية؛ خاصة من الأوساط الوفدية. وكان المصدر الثالث من الصحف العربية والأجنبية. وبعد إعلان الأحكام العرفية فى ١٥ مايو ١٩٤٨، انكمشت مصادر الأخبار. فكانت الإذاعات الخارجية أحد مصادرها. وقرأنا فى «ك.ش.» الأخبار الداخلية والخارجية التى لا تجيزها الرقابة تحت عنوان «أخبار تنشر فى ظل الإرهاب».

وفى الأعداد الثلاثة الأولى – ولم يكن قراء المجلة قد بدأوا فى مراسلتها بعد ـ كان عدد غير قليل من الأخبار الخاصة بمطالب الطبقة الشعبية وتحركاتها يستقى من الصحف والمجلات؛ ثم يجرى تبويبها وإعادة ترتيبها تحت عنوان «صوت الشعب» لتعطى القارئ الإحساس بقوة واتساع الحركة المطلبية فى البلاد.. ففى العدد الأول نشرت الأخبار تحت عناوين فرعية هى:

العمال والفلاحون – الفئات الوسطى والشعبية – التموين – التحرك الوطنى. وفى العدد الثانى، أضيفت عناوين: الجيش – أهالى المدن والقرى(٢٦). وفى العدد الثالث انصبت معظم الأخبار على قضايا العمال وتحركاتهم(٢٧).

ثم رفع باب «صوت الشعب» بدءا من العدد الرابع. وأخذت «ك.ش.» تنشر أخبارا

مختلفة داخلية وخارجية. أو تحت عنوان: «أخبار.. أخبار» ولكن بعض الأخبار الأخرى كان يتم توزيعها على صفحات أخرى من المجلة وذلك تبعًا لتقدير المحرر، أو لأهمية الخبر أو لارتباطه بسياق الموضوعات المنشورة بجواره فى هذه الصفحة أوتلك. ومنذ ذلك الحين، غلبت على المجلة – ولفترة طويلة نسبيا – الأخبار التى يرسلها القراء من مواقعهم. مثال ذلك ما جاء فى أحد الأعداد تحت عنوان «أخبار.. أخبار»:

«النصب التذكارى لشهداء الجامعة – تجار الغاز الأبيض يقررون الامتناع عن بيعه – شبرا الخيمة تُضرب مرة أخرى – نقابة عمال البلاط والأسمنت والموزايكو – ماذا تعرف عن دار النقابات»(٢٨).

التحقيقات:

هى المادة التى كان يتم تجميع عناصرها من مواقع مختلفة (مناطق، مدن، محافظات، مؤسسات.. الخ). وفيما يلى أمثلة عما يمكن أن نسميه بتحقيقات «ك.ش.»:

– «الحالة فى مصانع شبرا الخيمة» (٢٩).

– «المحلة الكبرى»(٣٠).

– «هذه هى حال الحركة النقابية»(٣١).

– «إضراب عمال سباهى»(٣٢).

– «هذه هى حال العمال فى كفر الدوار»(٣٣).

– «طلاب الوفد وشبابه يعلنون استنكارهم لبيان الوفد الأخير ويطالبون القيادة الوفدية بالرجوع عن الائتلاف مع العهد الحاضر»(٣٤). (يشير مصطلح «العهد الحاضر» هنا إلى حكومات أحزاب الأقلية أو الوزارات التى تشكلها السراى).

المقالات:

ويقصد بها – فى المحل الأول – مقالات الرأى وأحيانا التحليلات الإخبارية سواء كانت من محررى المجلة أو القراء. وسوف نقدمها تحت العناوين التى تبين محتواها.. وهى المقالات التى تعالج موضوعات الحركة الوطنية الديموقراطية المناهضة للاستعمار والرجعية والمقالات التى تنصب على المطالب الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة وللجماهير الكادحة الأخرى وللمرأة من أجل تحسين أحوالها المادية والاجتماعية والدفاع عن حقها فى إقامة منظماتها المستقلة، وواجبها للمشاركة فى النضال الوطنى الديموقراطى.

سوف نذكر فيما يلى عددا من العناوين:

– «إلى مجلس الأمن بحكومة ديموقراطية». (افتتاحية). ويذكرنا عنوان المقال بأن مصر كان يحكمها إذ ذاك ائتلاف من أحزاب الأقلية المتحالفة مع الإنجليز والسراى، وليوضح المقال ضرورة أن تتبنى الدفاع عن القضية المصرية فى مجلس الأمن حكومة ديموقراطية تساندها أغلبية المصريين»(٣٥).

– «الموقف الداخلى: آخر مراحل عرض القضية الوطنية». «أمريكا فى القضية (الوطنية)». «تعديل الكادر» (الخاص بموظفى الحكومة) «حكم الإرهاب» – «فى سبيل حكومة ديموقراطية».(٣٦)

– «فى السياسة الدولية والداخلية». يسقط الاستعمار وأذنابه. «أمريكا تحاول الهجوم على الشعب» (افتتاحية)(٣٧).

– «ماذا جرى فى مجلس الأمن» (الافتتاحية)، والمقال ينقد عريضة الدعوى التى تقدمت بها حكومة النقراشي باشا إلى مجلس الأمن مطالبة بالجلاء عن مصر والسودان(٣٨).

– «من هم أعوان الاستعمار»(٣٩).

– «الكفاح من أجل الديموقراطية هو حجر الزاوية فى الكفاح من أجل الاستقلال (الافتتاحية)(٤٠).

– «مسألة الكوليرا والكفاح الوطنى»(٤١).

– «الموقف السياسى: قضية فلسطين – قضية الكوليرا – إضرابات البوليس وصغار الموظفين – سوء حالة التموين». وينتهى المقال بشعارين: «وطن حر من المستعمر وأذنابه وشعب سعيد حر من الفقر والجهل والمرض»(٤٢).

– «فى عيد الجهاد الوطنى» (وفى داخل برواز هذه الشعارات: تحيا ذكرى شهداء العمال والفلاحين الذين صرعهم رصاص الإنجليز. لتحيا ذكرى اتحاد العمال والفلاحين والوطنيين – لتحيا ذكرى شهداء معارك الصعيد والقاهرة. (...) الذين شنقهم الإنجليز. لتحيا ذكرى اتحاد العمال والفلاحين والوطنيين – لتحيا ذكرى ثورة ١٩١٩ – ليسقط الاستعمار وأعوان الاستعمار)(٤٣).

– «ذكرى تصريح ٢٨ فبراير». (فى نهاية المقال تذييل يقول: «أيها الزميل تستطيع أن تقرأ تفاصيل إصدار تصريح ٢٨ فبراير فى كتابى «ثورة ١٩١٩، وفى أعقاب الثورة» للرافعى بك) (٤٤).

– «الحكومة النقراشية المستبدة تحمى الاستعمار بالحراب والمدافع وتنشر الإرهاب الأسود». (يعرض المقال لمشروعات القوانين المعادية للديموقراطية التى تقدمت بها حكومة النقراشى باشا: قانون محاكمة الصحفيين الجديد – قانون محاربة الشيوعية – تعديل قانون نقابة الصحفيين وقانون العمد الجديد)(٤٥).

– «الموقف السياسى: إطلاق النار على عمال سباهى بالإسكندرية – رفت عمال سوكونى فاكوم بأمر من وزير الداخلية – شراء ذمم بعض الطلبة والعمال – تسليح الإخوان المسلمين (٤٦)– مناورة إسماعيل صدقى – نشاط الإخوان المسلمين الفاشستى»(٤٧).

– «أيها الوطنيون طالبوا بإطلاق الحريات الديموقراطية – نشاط الإخوان الفاشستى: تسليحهم واحتضان أعداء الديموقراطية لهم»(٤٨).

– «مظاهرات صاخبة فى الإسكندرية ضد تعسف الحكومة»(٤٩).

– «لتسقط الكتلة الشرقية الاستعمارية وليحيا تضامن الوطنيين ضد المستغلين وبائعى الوطن لأعداء الشعب». (المقال عن سعى أمريكا إلى إنشاء كتلة استعمارية تدخل فيها مصر جنبا إلى جنب مع تركيا واليونان وأفغانستان)(٥٠).

– «استخدام العنف فى المرحلة الحالية وهل يفيد نضالنا الوطنى»(٥١). (يعارض المقال التجاء القوى الوطنية والتقدمية إلى استخدام أساليب الإرهاب الفردى فى الحركة الوطنية).

– «مسألة التأميم مثل من أمثلة تضليل الشعب لمصلحة الشركات ولزيادة أرباح الرأسماليين». (جاء فى المقال أننا لا ننتظر حتى تقوم حكومة شعبية لنطالب بالتأميم؛ بل نطالب بتأميم الاحتكارات التى تسيطر على صناعة المواد الغذائية كالسكر والزيت.. الخ. وعند تأميم بعض الاحتكارات الأخرى يجب أن نطالب بخفض أسعار المنتجات. والحكومة التى توجه التأميم هى الحكومة الشعبية والديموقراطية التى توجهه لخدمة الطبقات الشعبية)(٥٢).

– «شعار الوزارة المحايدة ليس شعار الطبقة العاملة». (عن الشعار الذى كانت قيادة الوفد قد بدأت تستجيب له وعارضته «المنظمة» لاعتبارات فكرية وسياسية أوضحها المقال)(٥٣).

– «الائتلاف الوزارى وموقفنا منه». استمرت «المنظمة» تعارض قيام ائتلاف وزارى يدخله حزب الوفد مع أحزاب الأقلية الرجعية. وشرح المقال طبيعة هذا النوع من الائتلاف، ودعا الوطنيين إلى مواجهة هذا الموقف بالشعارات التالية:

١- إلغاء الأحكام العرفية والإفراج عن المعتقلين.

٢ – لا تقسيم للدوائر الانتخابية بين الأحزاب.

٣ – لا تأجيل للانتخابات.

٤ – لا تزييف للانتخابات ولا توزيع للدوائر.

٥ – لا ائتلاف بعد الانتخابات.

٦ – لا مفاوضات مع المستعمرين(٥٤).

وتتسع دائرة التناقض الرئيسى مع الاستعمار البريطانى لتشمل بالضرورة، وفقا لمفهوم «المنظمة»، «جبهة الاستعمار العالمى وزعيمها الاستعمار الأمريكى الوافد الذى شكل عدواً جديداً» والذى قد تتناقض مصالحه هنا أو هناك فى الشرق الأوسط مع مصالح الاستعمار البريطانى ولكنهما يتفقان معاً فى النهاية فى مواجهة حركة التحرر الوطنى. ويبقى الاستعمار الأمريكى بعد ذلك ساعيا إلى تغليب نفوذه فى المنطقة. ومن هنا نقرأ على سبيل المثال:

– «أمريكا تحاول الهجوم على الشعوب»(٥٥).

– «الشرق الأوسط شبه مستعمرة أمريكية»(٥٦).

وفى هذه المواجهة مع المعسكر العالمى كانت المجلة تعنى بتقديم مواقف الجبهة المقابلة التى تضم معسكر البلدان الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتى، كما تضم شعوب البلدان التابعة والمستعمرة والطبقة العاملة فى البلدان الرأسمالية.. فنقرأ على سبيل المثال:

– «تأييد الاتحاد السوفيتى وتأييد بولندا لمصر»(٥٧).

– «شعوب تعمل من أجل السلام».(والمقال عن نهوض شعوب بلدان أوروبا الاشتراكية لتعمير وبناء بلادها»(٥٨).

– «حملات إجرامية ضد الاتحاد السوفيتى وطن الاشتراكية وصديق الشعوب». (والمقال تعليق على خطاب الجنرال الأمريكى ماك آرثر الحاكم العسكرى لليابان)(٥٩).

– «خطاب الرفيق فيشنسكى فى اجتماع مندوبى وزراء الخارجية لبحث مصير المستعمرات الإيطالية فى أول سبتمبر ١٩٤٨»(٦٠).

فى الوقت ذاته لم تتوقف «ك.ش.» عن متابعة أخبار الطبقة العاملة العالمية فى البلدان التابعة والمستعمرة والتضامن معها؛ بل امتد هذا التضامن إلى الطبقة العاملة فى البلدان والدول الاستعمارية ذاتها. وذلك انطلاقا من موقف التزمت به «المنظمة» فى ذلك الوقت وهو وحدة مصالح الطبقة العاملة فى كل مكان. ونشير هنا كمثال إلى العددين الحادى عشر والثانى عشر الصادرين فى أول سبتمبر و٢٥ سبتمبر ١٩٤٧.. فنقرأ عن «الحركة النقابية فى أمريكا»، و«الفاشية الجديدة فى أمريكا: قانون هارتلى تافت لمناهضة العمال»، ونقرأ تحت عنوان «أخبار نقابية من الخارج»، عن مؤتمر اتحاد النقابات الإيطالى. و«عمال الكاميرون يتظاهرون احتجاجا على القوانين المعادية»، و«اتحاد النقابات العالمى يدافع عن المستعمرات الإفريقية»، و«إضراب تضامنى فى شمال إفريقيا»، و«اتحاد النقابات العالمى يحتج لدى الحكومة اليونانية»، و«الإضرابات فى بلچيكا»، و«الحركة النقابية فى الكونغو البلچيكية».

عالجت «ط.ع.» هذا الموضوع فى كثير من مقالات الرأى والتحليلات الإخبارية.. فضلا عن التحقيقات التى أشرنا إليها من قبل. وفيما يلى بعض الأمثلة:

- «ملاحظات على موسم القطن فى مديرية بنى سويف». (يناقش المقال التفاتيش الخاصة لكبار الملاك والضغوط التى تمارسها على الفلاحين واستبداد المحصلين بهم)(٦١).

- «هذه الأرباح الضخمة مسروقة من كد العامل والفلاح»(٦٢).

- «هجوم أصحاب المصانع على أجور العمال»(٦٣).

- «الضغط على الشعب»، (تحليل إخبارى عن هجوم الرأسماليين على الأجور وعلى الكادر الذى تزمع الحكومة إصداره للموظفين)(٦٤).

- «الحالة فى مصانع النسيج بشبرا الخيمة»، (تحقيق عن حالة الإرهاب المسلح التى تعيشها منطقة شبرا الخيمة منذ مايو ١٩٤٦ بعد فصل مندوبى العمال وتشريدهم من المنطقة فى شهر يونية ١٩٤٦)(٦٥).

- «نهضة الحركة العمالية» (٦٦).

- «قووا النقابات»، (الافتتاحية)(٦٧).

- «هذه هى حال الحركة النقابية»(٦٨). دراسة تتضمن النقاط التالية:الحركة النقابية أثناء الحرب العالمية الثانية - الانكماش عقب الحرب - موقف أصحاب الأعمال من الحركة النقابية - تألب القوى الرجعية - محنة النقابات - انفصال العمال المتعطلين عن الحركة النقابية - ما هو علاج هذه الحالة؟ وتنتهى الدراسة بتوجيهات عملية حول برنامج محدد(٦٩).

- «الموقف الداخلى»، (عن إضرابات صغار الموظفين)(٧٠).

- «الحكومة تعمل لصالح الاحتكارات وتهدد مصلحة الشعب»(٧١).

- «حادث تظاهر يقوم به الفلاحون»، خبر وتعليق (جاء فيه أن حوالى ثلاثة آلاف من الفلاحين تظاهروا فى كفر البرامون التابع لمركز المنصورة)(٧٢).

- «الحالة الصحية لطلبة جامعة فاروق»(٧٣).

- «فى محيط التعليم الإلزامى»(٧٤).

- «إطلاق النار على عمال سباهى بالإسكندرية»(٧٥).

- هذه هى حال العمال فى مصانع شركتى «الغزل الأهلية بالإسكندرية والنسيج بكفر الدوار». (تحقيق عن عدد العمال ومواعيد عملهم وأجورهم ونقابتهم وصندوق التأمين للموظفين والتأمين ضد الإصابات والمرض. والفصل والعلاج والتأمين والسكن)(٧٦).

- «الحركة النقابية فى مدينة القاهرة». (مسح للقاهرة كمركز نقابى مع تحليل مندوب المجلة للتجمعات النقابية والمصنعية والطائفية ومستوى النضال فيها)(٧٧).

- «امتزاج المطالب السياسية بالمطالب الاقتصادية». (الافتتاحية)(٧٨).

- «قانون تحديد الملكية الزراعية وتنظيم الايجارات والأجور»(٧٩).

- «خريجو معهد التربية يكافحون أذناب الوزارة»(٨٠).

- «تجدد مشكلة المدرسين والضباط» (٨١).

- «بعض مشكلات القرية المصرية»(٨٢).

- «مشكلات المرأة: هذه مطالبنا»(٨٣).

- «أهمية التعليم للمرأة»(٨٤).

- «أخبار نسائية». (عن أنشطة متنوعة للمرأة المصرية بما فى ذلك الأنشطة الخيرية.

وفى ذيل الصفحة نقرأ: «كتب للزميلات: أصلح كتابين يمكن للزميلات قراءتهما هما كتابا قاسم أمين: تحرير المرأة والمرأة الجديدة، وكتاب المرأة على مر العصور للأستاذ أحمد خاكى(٨٥).

القضايا العربية:

عبرت كثير من مقالات «ك.ش.» وتعليقاتها وأخبارها عن التعاطف والتضامن مع البلاد «العربية الشقيقة» فى كفاحها الوطنى التحريرى ضد الاستعمار والرجعية الداخلية غير أن المجلة أولت اهتماما خاصا لقضايا السودان وفلسطين. وفيما يلى بعض العناوين:

– «نقابة العمال التونسية». تحليل إخبارى يشرح أهمية تحول اتحاد النقابات التونسية إلى اتحاد نقابى للعمال التونسيين وتقدمه للانضمام إلى اتحاد النقابات ـ العالمى(٨٦).

– «العمال فى السودان». (معلومات عن حياة العمال السودانيين)(٨٧).

– «القضية المصرية السودانية»(٨٨).

– «فى المحيط الدولى:بيننا وبين فرنسا.. الأمير عبدالكريم الخطابى – حادثة الطوافة فوزية». (بعد أن أشاد المقال بنضال الأمير ضد الاستعماريين الأسبانى والفرنسى أشار إلى أنه إذ يلجأ إلى حماية مصر؛ فيتعين ألا تسلمه حكومة مصر إلى فرنسا.. ورحبت المجلة به فى مصر وطالبت بمنحه الحماية والأمان). وأما عن حادثة الطوافة فوزية فهو أن المغرب كان يتعرض لمجاعة شديدة.ورأت الجهات الرسمية والمصرية، أن ترسل بعض الأغذية لأهل البلاد. ولكن حكومة فرنسا حالت دون أن تفرغ السفينة حمولتها.. وانتقدت المجلة الحكومة المصرية التى كان عليها أن تقوم بأحد أمرين: فإما أن ترسل الشحنة على مركب نقل أو تستأذن فرنسا فى إرسالها على قطعة حربية وبذلك تضمن وصول الإعانة وتتفادى الإهانة(٨٩).

– «لجنة التحقيق الدولية وفلسطين». (يندد المقال باتجاهات الحلول التى وضعتها هذه اللجنة التى تسيرها بريطانيا وأمريكا لحل قضية فلسطين)(٩٠).

– «فلسطين فى جمعية الأمم المتحدة»(٩١).

– «مشروع السودنة: «يحيا تحالف الشعبين المصرى والسودانى فى كفاحهما الجبار ضد الاستعمار فى سبيل الحرية والديموقراطية». (يتصدى المقال لخطر مشروع السودنة الذى قدمه الحاكم الإنجليزى للسودان إلى المجلس الاستشارى الأعلى لشمال السودان فى فبراير ١٩٤٨ لكى يناقش فى اجتماع المجلس فى ٣ مارس ١٩٤٨). وفى العدد نفسه وفى داخل بروان: «كتب عن السودان» جاء فيه: «هناك بعض الكتب المهمة صدرت عن القضية السودانية توضح حقيقة الأحوال فيها. ونحن نلفت النظر إلى (كتاب) مأساة الاستعمار البريطانى فى السودان تأليف الوفد السودانى. و(كتاب) مشكلة السودان تأليف أحمد رشدى صالح، و(كتاب) دمار مصر تعريب محمد بدران. وبهذا الكتاب الأخير صفحات قيمة عن تاريخ السودان»(٩٢).

– «الجاسوسية البريطانية وراء حرب فلسطين». يتحدث المقال عن دور الإخوان المسلمين، ومصر الفتاة ،ورابطة العلماء السوريين، والسوريين القوميين، والطاشناق الأرمن.. ذلك الدور المساند للندن وواشنطون فى التحضير لحرب فلسطين(٩٣)».

– «الحكومة (المصرية) تشرد الطلبة السودانيين» (٩٤).

– «نواحى الحياة العامة فى السودان: حديث مع أحد الجنود المصريين العائدين من السودان»(٩٥).

– «عاشت وحدة الشعوب العربية – تسقط المعاهدات الآثمة»(٩٦).

- «عاش كفاح الشعبين المصرى والسودانى فى سبيل استقلال وادى النيل وديموقراطيته». (الافتتاحية)(٩٧).

وفيما يتعلق بقضية فلسطين نشير إلى بعض العناوين:

- «فلتسقط مؤامرات الاستعماريين فى فلسطين. ولتحيا فلسطين حرة جمهورية مستقلة»(٩٨).

- «موقفنا من حكومة عموم فلسطين». (الافتتاحية) وينتهى المقال بما يلى:

«لهذا كله، نحن ضد هذه الحكومة المسماة «بحكومة عموم فلسطين» ولا نعترف بها. ونحن نقف بكل قوة إلى جانب الشعب الفلسطينى الحر وهيئاته الحرة المعبرة عن رأيه فى المطالبة بجلاء القوات العربية عن فلسطين وإجراء انتخابات حرة فى القسم العربى لإقامة حكومة عربية ممثلة حقيقة للشعب الفلسطينى ولإقامة برلمان شعبى فلسطينى حر يتاح لهما فى ظل السلام أن يسيرا بقضايا الشعب الفلسطينى نحو أهدافه السليمة(٩٩)».

وفى الفترة التى اشتد فيها هجوم الصهيونية والاستعمار على فلسطين طرحت «كفاح الشعب» الشعارات التالية:

* يسقط الاستعمار وأعوانه - تسقط الصهيونية شريكة الاستعمار.
* تحيا مصر مستقلة ديموقراطية - تحيا فلسطين حرة مستقلة ديموقراطية»(١٠٠).

- «قضية فلسطين»(١٠١).

مع السلم العالمى وضد الدعاية للحرب:

لم تكن حركة السلم العالمية قد ألقت بثقلها بعد، لكن «ك.ش.» واصلت تنديدها بالدعايات التى كانت تزعم بأن الحرب العالمية الثالثة وشيكة وعلى الأبواب وذلك فى محاولة من دعاة الحرب لتبرير تمرير المعاهدات غير المتكافئة والأحلاف التى كان الاستعمار الأمريكى يحاول فرضها على بلدان الشرق الأوسط. وفى الوقت نفسه، هدفت هذه الدعايات إلى الإقناع بأن حربًا عالمية ثالثة ضد الاتحاد السوفيتى قد أصبحت مفروضة على العالم بسبب «العدوان الشيوعى». هنا نشير على سبيل المثال إلى مقالين:

(١) «يجب أن نقاوم الدعاية للحرب التى تظهر فى الصحف الصفراء». (كان يقصد بها الصحف الصادرة عن دار أخبار اليوم فى المحل الأول)(١٠٢).

(٢) «رشوة الصحف» «الاستعمار والاحتكارات تغدق المال على الصحف(١٠٣)».

المادة الثقافية فى المجلة:

الحيز الذى احتلته المادة الثقافية فى «ك.ش.» كان محدودا بكيفية ملموسة إذا قيس بالحيز الذى شغلته المادة السياسية على تنوع أشكالها وموضوعاتها. ويمكن أن نصنف هذه المادة تحت العناوين التالية:

عرض الكتب - المعارف والمعلومات العامة - المختارات الأدبية (الشعر والقصة والزجل). أما الإنتاج الأدبى فكان قليلا، وفيما يلى بعض الأمثلة:

عرض الكتب:

كانت المجلة تقدمه بين وقت وآخر؛ من ذلك: «اقرأ: كتاب الأسبوع»، وتحت هذا العنوان تعريف سريع بثلاثة كتب، هى:

- «الحضارة العربية» تأليف روجيه جارودى.
- «معالم الوعى القومى» للكاتب اللبنانى رئيف خورى.

- «نظرية التطور وأصل الإنسان» تأليف سلامة موسى.

وهناك تنبيه للقارئ بظهور أربعة كتب أخرى ضمن سلسلة «أعلام الحرية» التى كان يصدرها الكاتب اللبنانى المعروف قدرى قلعجى(١٠٤).

- «كتاب الأسبوع»، وتحت هذا العنوان تعريف بكتاب «تقدم الإنسان» ترجمة مصطفى كامل منيب المحامى(١٠٥).

ولما كانت «زاوية الكتب» تنشر فى فترات متباعدة نسبيًا؛ فقد وجه تحرير المجلة نداء إلى القراء جاء فيه:

«سننشر فى هذا الركن «مكتبة الكفاح» من حين إلى آخر ملاحظات لبعض الزملاء عما يقرأونه من كتب أو صحف (..) ولا نريد مقالات فى هذا الركن. ونرجو الزملاء أن يوالوا هذا الباب برسائلهم»(١٠٦).

المعارف والمعلومات العامة:

ويندرج تحت هذا العنوان نشر إحصاءات أو أرقام، أو تعريف بحى من الأحياء الشعبية أو مدينة فى مصر أو ببلد عربى أو أجنبى. ومن الأمثلة على ذلك:

- «حى السبتية» (١٠٧).. (أحد الأحياء الأشد فقراً فى القاهرة).
- «حقائق عن الغلاء».. (وفيه مقارنة بين أسعار عدد من الحاجيات الأساسية قبل الحرب العالمية الثانية وأسعارها فى أواخر الأربعينيات(١٠٨).
- «ماذا تعرف عن شرق الأردن»(١٠٩).
- «الحركة النقابية فى أمريكا»(١١٠).
- «الدستور اليوغسلافى».. (ترجمة دراسة منشورة للنائب الفرنسى إتيين فاچون(١١١).
- «مساهمة فى بحث مشكلة البطالة: حركة العمال العاطلين فى إنجلترا»(١١٢).

كما نشرت أيضا مقالات مبسطة ذات طابع نظرى. من ذلك:

- «العمل وقيمته وإنتاجيته»(١١٣).
- «الطبقة»(١١٤).

عن المادة الأدبية فى المجلة:

جاء وقت اتجهت فيه المجلة إلى نشر قصص قصيرة؛ فدعت القراء إلى موافاتها بإنتاجهم، على أن تنشر قصة واحدة كل شهر. لكن التجربة لم تنته إلى نهاية ناجحة.. فعندما أرسل بعض الزملاء ما تصوروا أنه يدخل فى باب الفن القصصى كتبت المجلة تقول إنه «جاءنا من أحد الزملاء قصة «جزاء عامل».. وأضافت المجلة: «إن وقائع القصة قوية، إلا أن الزميل جعلها فى صورة نداء للعمال كى يتحدوا ويلتفوا حول النقابات. وبذلك خرج الكاتب عن النطاق القصصى.. ونحن نشكر الزميل على مجهوده، ونرجو ملاحظة أن هناك فرقا بين القصة والمقال. فالقصة عبارة عن حوادث وقعت. والمقال عبارة عن أفكار تقدم للقارئ»(١١٥).

غير أن بعض الزملاء أرسلوا ينتقدون رأى المجلة فى الفرق بين القصة والمقالة وعبروا عن عدم اقتناعهم بما كتبته المجلة»(١١٦). ومع ذلك فقد وجدنا فى الأعداد موضع الدراسة قصتين: «قصة شهيد» و«قصة صغيرة» بعنوان «الشيخ حسن أبوسمرة مخلوف»(١١٧). إلى جانب هذا اهتم التحرير بأن ينشر بين الحين والحين قصائد أو مقاطع لشعراء معروفين مثل قصيدة «إلى الطاغية» لأبى القاسم الشابى(١١٨)، ولغيره من الشعراء.. كما نشرت أيضا بعض الأزجال لزملاء من العمال.

مجلة كفاح الأمة

وهى من الإصدارات السرية لـ «ط.ع.».. وصدرت فى عام ١٩٤٨ وبسبب عدم ترقيم المجلة يصعب أن نحدد تاريخ صدور العدد الأول. ومع ذلك فقد اطلعنا على أحد عشر عددا ليست هى بالقطع كل ما صدر منها. ويساعدنا إثبات تاريخ الصدور على كل عدد أن نرجح أن المجلة كانت تصدر تارة كل عشرة أيام وتارة كل أسبوع. وكانت تكتب على الآلة الكاتبة وتطبع على الرونيو. وتراوح عدد صفحاتها بين ٤ و ٦ صفحات فولسكاب. والأعداد التى وصلت إلى أيدينا كانت قد صدرت بين ١٠ مايو ١٩٤٨ و٢٠ سبتمبر من العام ذاته.

وكانت «كفاح الأمة» توزع على دائرة أوسع من الدائرة التى كانت تتوجه اليها «كفاح الشعب».. فكانت دائرة المجلة الجديدة تشمل المواطنين العاديين فى المواقع الجماهيرية؛ حيث كانت «المنظمة» تنشط وتتحرك.

ويساعدنا استعراض أعداد المجلة على «تسجيل الملاحظات التالية»:

١ - لما كانت «كفاح الأمة» موجهة إلى دائرة أوسع من جمهور القراء؛ فقد طرحت نفسها كمجلة سياسية تعلو فيها - وبكيفية ملموسة - نبرة التحريض على الدعاية.

٢ - وفى هذا الإطار، اهتمت المجلة بأن تجيب على سؤال كانت تطرحه فى نهاية المقالات الرئيسية وهى التى كانت تنشر كافتتاحية فى العادة. هذا السؤال «ماذا نفعل؟».. فالمجلة كانت تستهدف تحديد الموقف العملى المطلوب من القارئ أو الذى يمكن أن يجول بخاطره.

٣ - وأضافت المجلة إلى ما سبق اهتمامها بتعميم خبرات عمالية ثبت نجاحها، والدعوة إلى البحث عن أساليب جديدة فى مناخ الإرهاب الذى بدأ عقب إعلان الأحكام العرفية فى ١٥ مايو ١٩٤٨.

٤ - واستفادت «كفاح الأمة» من خبرة إصدار «ك.ش.»، فدعت القراء إلى موافاتها بالأخبار والانتقادات والمقالات وحرصت على نشرها - وأحيانا علقت عليها بالاتفاق والاختلاف.

٥ - يرجح «المحرر» أن تسمية المجلة «كفاح الأمة» إنما تشير إلى أن المجلة تتوجه إلى أوسع القوى الشعبية والوطنية والديموقراطية فى مرحلة الصعود الهائل للحركة الوطنية التحريرية بمضمونها الوطنى والديموقراطى والاجتماعى. ومن ثم فقد اشتملت ترويسة «كفاح الأمة» على شعارات رئيسية ثلاثة حكمت توجّهات المجلة وهى:

- تحيا وحدة الشعب.
- تحيا وحدة الطبقة العاملة.
- يحيا وادى النيل حرا مستقلا ديموقراطياً.

وتحت هذه الشعارات عرضت المجلة للقضايا التالية:

القضية الوطنية:

عالجت «كفاح الأمة» القضية الوطنية من منطلق أن معركة تحقيق الاستقلال الوطنى ترتبط ارتباطا عضويا بقضايا الحفاظ على الحقوق الديموقراطية المتاحة - وهى قليلة ومهددة - وبالعمل على توسيعها وكسب حقوق جديدة. وفى الوقت نفسه يرتبط دخول المعركة الوطنية بتحديد صائب للتحالفات المختلفة مع القوى الوطنية المعادية للاستعمار بأحزابها ومع القوى التقدمية بما فيها الشيوعيون. ويتحقق هذا دون أن تحول نظرية

التحالف بين «المنظمة» وبين نقد ما تراه مغايرا أو خاطئا فى مواقف القوى الداخلة فى جبهة النضال الوطنى الديموقراطى. كل ذلك فى مواجهة لاتهدأ مع قوى الاستعمار والرجعية الداخلية ومع القوى التى وإن كانت ترفع شعارات معادية للإنجليز إلا أنها - كانت تعارض الديموقراطية وتتحالف فى مواقف محددة مع الملك وأحزاب الأقلية.

وسعت المجلة إلى التعبير عن هذا الخط العام على ضوء التطورات التى كانت تطرأ على الوضع السياسى العام فى البلاد.

وهكذا نقرأ على سبيل المثال، المقالات التالية:

- «إعلان الأحكام العرفية»(١١٩). (وهذا الإعلان عند «المنظمة» موجه فى آن واحد ضد الحركة الوطنية - وفى المجتمع - ضد الطبقة العاملة).
- موقف الوفد من الأحكام العرفية «ماذا نعمل»(١٢٠).
- «حرب فلسطين وقضيتنا الوطنية - الروح المعنوية: موقف الوفد - هذه الحرب ليست حرب شعوب»(١٢١).
- الطبقة العاملة والأحكام العرفية. «إلى العمل السياسى بين جماهير الشعب»(١٢٢).
- «سراج الدين سكرتيرا للوفد»(١٢٣).
- الموقف السياسى: القيادة الوفدية تنضم إلى صفوف القيادات الرجعية»(١٢٤).
- «أخبار معتقل هاكستب»(١٢٥).
- «فلنحطم هذا الحلف الذى يكونه الاستعمار الأنجلو أمريكى للعمل ضد حرية الشعوب ومصالحها». (افتتاحية)(١٢٦).
- «نريد ائتلافًا شعبيا على أساس المطالب القومية ومصالح الجماهير». (افتتاحية)(١٢٧). ويعارض المقال اتجاه الجناح اليمينى فى الوفد (سراج الدين) إلى الائتلاف مع الحكم الرجعى. وينتهى بدعوة جماهير حزبى الوفد والكتلة إلى إقامة ائتلاف بديل بينهما على أساس المطالب القومية التالية:

١ - الجلاء العاجل عن وادى النيل.

٢ - رفض مشروعات السودنة وربط كفاح الجماهير المصرية بالحركة الوطنية السودانية.

٣ - رفض كل فكرة ترمى إلى ربطنا بحلف عسكرى بالجبهة الأنجلو أمريكية.

وإن هذه المطالب كفيلة بأن تجمع شمل الوطنيين وتحرك جماهير العمال المناضلة جنبًا إلى جنب مع المخلصين من الوفديين والكتليين.

- «سيحطم نضال الشعوب مؤامرات الاستعمار وأعوانه». (الافتتاحية)(١٢٨).
- «مسائلنا الاقتصادية. تعميم الصناعة على أساس مصلحة الشعب ليس من سياسة الحكومة الحاضرة» .«موضوع للمناقشة»(١٢٩).

الحركة المطلبية فى «كفاح الأمة»:

تتضمن الأعداد موضوع الدراسة مقالات وتعليقات وأخباراً ترتبط بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تعانى منها الطبقات الشعبية والفئات الوسطى من السكان، كما ترتبط بالمعارك اليومية التى تخوضها الجماهير.. وهكذا نقرأ عن:

- «المعدمون فى كفر سعد»(١٣٠).
- «حديث مع إحدى عاملات شبرا الخيمة»(١٣١).
- «محنة الطلبة فى العهد الحاضر»(١٣٢).
- «ماذا دار فى الجمعية العمومية لنقابة عمال البواخر البحرية بشبرا الخيمة»(١٣٣).

- فى دوائر آل سراج الدين.. مشاهدات أحد قراء الكفاح»(١٣٤).
- «الحركة النسائية فى الحالة الحاضرة»(١٣٥).
- «مشكلة التموين». (ينتهى بمطالب محددة) (١٣٦).. هى: تأهيل أى (تأميم) الشركات الاحتكارية كشركات السكر وشركات الكيروسين وصناعات غزل ونسيج الأقمشة الشعبية
- تحديد الأرباح فى صناعة وتجارة جميع الموارد اللازمة للطبقات الشعبية كالسكر والكيروسين والأقمشة الشعبية والزيت. وزيادة الأجور لجميع الطبقات العاملة وخصوصا العمال.

«أخبار داخلية»: (وهى أخبار متنوعة سياسية واقتصادية)(١٣٧). من ذلك:
- «كفاح عمال شركة النقل النيلية البحرية»(١٣٨).
- «سوء نتائج الامتحانات» تعليق يرد على رأى جريدة «الأهرام» يزعم أن سوء نتائج الامتحانات مرده إلى اشتغال الطلبة بالسياسة».(١٣٩)
- «الإقطاعيات الزراعية بين أيدى الأمراء والأتراك والباشوات»(١٤٠).
- «أصحاب الأعمال يحاولون إنقاص الأجور»(١٤١).

ولم تكن المجلة تخلو من بعض أخبار خارجية:
- «مع نساء العالم» (أخبار عن الحركات النسائية فى تونس وهولندا وأستراليا وبريطانيا وإيطاليا وفرنسا»(١٤٢).
- «أخبار الطبقة العاملة فى الخارج»(١٤٣).

القضايا العربية:

إذا تذكرنا أن «كفاح الأمة» قد صدرت فى سنة ١٩٤٨؛ فسوف يفسر لنا هذا أن قضيتى فلسطين والسودان كانتا فى مقدمة القضايا المركزية العربية.

القضية الفلسطينية:

تابعت «كفاح الأمة» تطورات القضية الفلسطينية فى تلك السنة التى انتهت بتكريس تقسيم فلسطين وشرحت كيف تنفذ عمليا مخططات الاستعمار والصهيونية الرامية إلى التقسيم وذلك عبر تعاون الرجعية العربية مع الاستعمار. وعارضت المجلة تدخل الجيوش العربية فى فلسطين من حيث إنه يضر بقضية عرب فلسطين أنفسهم، كما أنه يضر بقضية مصر الوطنية.. وعرضت لشرح الموقف السوفيتى من مسألة التقسيم، وطرحت رؤية «المنظمة» للحل الذى تراه مناسبًا. وكان هذا فى المقالات التالية:
- «فلسطين: أحداثها الأخيرة - موقف الجامعة العربية - الملك عبدالله - الوكالة اليهودية». (الافتتاحية)(١٤٤).
- «حرب فلسطين وقضيتنا الوطنية - الروح المعنوية - موقف الوفد - هذه الحرب ليست حرب شعوب. ماذا نعمل؟(١٤٥).
- فلسطين: مهزلة الهدنة على أيدى الأنجلو أمريكيين»(١٤٦).
- «مشكلة اللاجئين العرب: المستعمرون يستغلون آلام الإنسانية ومتاعبها لتحقيق أغراضهم»(١٤٧).
- «فلنطالب بحكومة عربية ديموقراطية منتخبة لفلسطين العربية»(١٤٨).

ينتهى المقال بهذه الشعارات: «حكومة عربية ديموقراطية منتخبة لعرب فلسطين - سحب الجيوش العربية من فلسطين وردها لأهلها. عاشت فلسطين حرة مستقلة ديموقراطية ولتسقط مؤامرات الرجعية والجبهة الأنجلو أمريكية»(١٤٩).

قضية السودان:

كان اتجاه التعامل مع تطورات القضية السودانية محكوماً بأحد الشعارات الرئيسية للمجلة وهو: «عاش وادى النيل حرا مستقلا» وفيما يلى بعض الأمثلة:

«الاستعمار الإنجليزى يستبد بالسودان». (الافتتاحية).. النقاط الرئيسية فى المقال هى: الخطر الكامن فى مشروعات السودنة – الإنجليز يستغلون ضعف الحكومة المصرية – أهداف الرجعية المصرية فى مشروعات السودنة – موقف الأحزاب السودانية والأحزاب المصرية من مشروعات السودنة – موقفنا من مشروعات السودنة. وينتهى المقال بالشعارات التالية:

الجلاء عن وادى النيل مصره وسودانه – تحيا وحدة وادى النيل – يحيا حق الشعب السودانى فى تقرير مصيره بنفسه – فلتسقط اتفاقية ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ – وليسقط الاستعمار الإنجليزى وأعوانه المصريون والسودانيون(١٥٠).

– «جماهير العمال والطلبة من الشعب السودانى تناضل لإحباط المشروعات الاستعمارية»(١٥١).

– «عمال مصر يؤيدون الحركة الوطنية السودانية»، وهو منشور وزعته «ط.ع.» فى شبرا الخيمة يدعو العمال إلى إرسال تأييدات إلى هيئات العمال فى السودان وإرسال احتجاجات إلى حكومة السودان الاستعمارية وحكومة مصر الرجعية. ويختتم بشعارى: «يحيا حق تقرير المصير.. تحيا وحدة الطبقة العاملة»(١٥٢).

قضايا حركة التحرر الوطنى العالمية:

تابعت كفاح الأمة بالمقالات كفاح شعوب المستعمرات والبلدان التابعة فنقرأ على سبيل المثال المقالات التالية:

– «ذكرى عيد استقلال إندونيسيا(١٥٣)».
– «الحركة الوطنية فى بورما»(١٥٤).
– «شعوب بورما والملايو تثور ضد الاستعمار والخونة والمستبدين»(١٥٥).

مجلة الهدف

أصدرت «المنظمة» مجلة سرية هى «الهدف» فى أوائل ١٩٤٧، واستمرت تصدر إلى أواخر ١٩٤٩.

وكانت تصدر كل شهر وتوقف صدورها مؤقتا عقب إعلان الأحكام العرفية فى ١٥ مايو ١٩٤٨ وما تبع ذلك من اعتقال عدد من قيادات «المنظمة» واختفاء عدد آخر؛ الأمر الذى حتّم على «المنظمة» أن تعيد توزيع بعض المسئوليات، خاصة بعد اعتقال رئيس التحرير صادق سعد وكان صدورها منتظما بوجه عام.

وكانت المجلة تصدر فى حجم الفولسكاب وتكتب على الآلة الكاتبة وتطبع على الرونيو.. وفى مرات قليلة كانت تكتب بخط اليد وتطبع على الرونيو.. وكانت تصدر بين كل عدد والعدد الذى يليه ملاحق فى ورقة أو ورقتين عندما تدعو الحاجة إلى كتابة تعميم موجه إلى «المنظمة» بشأن قضية سياسية أو تنظيمية لا تحتمل التأخير.

واقتصر توزيعها على العضوية العاملة ولذلك كانت تسمى بالمجلة الداخلية أو مجلة الحياة الداخلية للحزب.

وكانت توضع فى ترويسة «الهدف» الشعارات الرئيسية الثلاثة التى ترفعها المجلة وهى:

١ - إلى العمل الجماهيرى.

٢ - تيقظوا يقظة بلشفية.

٣ - اعتمدوا على العمل الجماهيرى.

ثم تتغير هذه الشعارات - من حيث الصياغة - لتكون:

إلى العمل الجماهيرى السياسى.

مزيدا من اليقظة الثورية.

اعتمدوا على العمل الجماعى.

أبواب المجلة:

لم تلتزم المجلة دائما بتبويب ثابت؛ لكن يمكن أن يقال - بشكل عام - أن الأبواب الرئيسية للمجلة كانت تنقسم إلى قسمين: الأول سياسى ونظرى وتدخل فيه:

(أ) الافتتاحية: ونتابع فى العادة اتجاهات الحركة الجماهيرية والقضايا التى تطرحها الحركة الوطنية والعمالية والعلاقة مع المنظمات الماركسية، وكل ذلك على المستويين النظرى والعملى.

(ب) المقالات المختلفة الموضوعة والمترجمة مع عناية بالجانب النظرى فى الموضوع؛ فكان هدفها تثقيف الأعضاء وإعلامهم بفكر وخبرات الأحزاب العمالية والشيوعية.

(ج) ويدخل فى باب المقالات إسهامات قراء المجلة من أعضاء «المنظمة» بالاتفاق أو الخلاف والإضافة إلى أو مع ما ينشر فيها.

ويضم القسم الثانى من المجلة ما يتعلق بحياة المنظمة الداخلية أو «حياة الحزب». من ذلك ما يدخل تحت باب النقد والنقد الذاتى؛ حيث يتم تقييم أعمال الخلاياأو الأفراد أو الهيئات الحزبية. وكان ينشر أحيانا فى هذا القسم ملخص لمحاضر بعض المناطق الحزبية. أو الخلايا القاعدية. وقد يدور حوار بين المجلة وبعض الأعضاء أو المجموعات.

وكما أشرنا من قبل فإن هذه الصورة العامة لتبويب المجلة يمكن أن تتغير فى معظم جوانبها، لتصدر «الهدف» وفيها موضوع واحد يتضمن مثلا النص الكامل لتقرير من اللجنة المركزية. ونقدم على ضوء ما سبق بعض الأمثلة:

فى عدد من المجلة وزع فى بداية ١٩٤٧ (التاريخ غير واضح تماما).. كانت المحتويات كما يلى:

- المسألة الفلاحية (دراسة).
- حول شعار الجمهورية فى مصر (جمهورية ديموقراطية أم جمهورية شعبية؟).
- حول التمكن من النظرية الماركسية: مقال للرفيق كالينين (من أبرز قيادات الحزب الشيوعى السوفيتى فى الأربعينيات).

وفى العدد الصادر فى ١٩٤٧/١/٣١ نقرأ تحت عنوان «انتصار شعبى»، عن قطع المفاوضات بين مصر وبريطانيا.. وجاء فى المقال: إن هذا الانتصار تم تحت الضغط المستمر للرأى العام؛ الأمر الذى يتعين أن نصحح التصور الخاطئ الذى يذهب إلى أن الانتصارات التى تحققها الحركة الجماهيرية ينبغى أن تكون كاملة وإلا فلا تُحسب فى عداد المكاسب الحقيقية. ومن هنا يتعين علينا أن نهتم بالأعمال الجزئية والمحدودة التى يمكن أن تسجل نجاحا هنا أو نجاحاً هناك.

العمل الجماهيري:

وابتداء من يونية ١٩٤٧ خصصت «الهدف» ثلاثة أعداد كتبتها لجنة مشتركة بين «ط.ع.» و«حتش» وصدرت فى ٦/٢١ و٨/٢٧ و١٩٤٧/١٠/٤. وكان الاتفاق أن تقوم كل منظمة بتحرير جزء من المجلة. أحدهما جزء «أ» وتحرره «ط.ع.»، والثانى جزء «ب» وتحرره «حتش».

وإذا أخذنا أول عدد تم تحريره بموجب هذا الاتفاق وكان فى يونية ١٩٤٧؛ سنجد أن الجزء «أ» يحتوى على المواد التالية:

– الديموقراطية الجديدة بقلم فلاديسلاف جومولكا (سيعرض فيما بعد).

– أسلوب العمل فى الحى.

فيما يتعلق بالمقال عن الديموقراطية الجديدة، فإن كاتبه كان من أعضاء اللجنة المركزية لحزب العمال البولندى (الشيوعى) وكان فى الستينيات سكرتيرا للحزب. وتتلخص وجهة نظر جومولكا فيما يلى:

١ – احتاج النظام الاشتراكى – لكى يتأسس فى روسيا – إلى ديكتاتورية الطبقة العاملة. ولكن انتصارات الاتحاد السوفيتى والطبقة العاملة العالمية – بقيادة الأحزاب الشيوعية – فى الحرب العالمية الثانية، خاصة فى بلدان شرق أوروبا.. هذه الانتصارات جعلت الطبقات الوسطى تنحاز أكثر فأكثر نحو الكفاح الاشتراكى وجعلت الأساس الطبقى للرجعية يضيق جدا وينحصر فى الفئات العليا من الطبقات المالكة، أى الفئات الاحتكارية التى تعاونت مع النازية وخانت أوطانها خيانة مكشوفة.

٢ – أن العوامل التى أشرنا إليها قد غيرت الظروف المحيطة بالكفاح الاشتراكى، فجعلت فى الإمكان أن تؤسس الاشتراكية دون حاجة إلى ديكتاتورية الطبقة العاملة. وهذا الطرح يستند إلى معطيات تاريخية وملموسة.

٣ – من هذه المعطيات:

(أ) أن التغيير الاجتماعى الذى حدث فى روسيا حدث عبر ثورة عنيفة، أما فى بولندا فقد تم التغيير بطريقة سلمية.

(ب) كان على روسيا أن تمر بمرحلة ديكتاتورية البروليتاريا، بينما لم يكن البولنديون فى حاجة إلى هذه المرحلة.

(ج) الحكومة فى روسيا كانت تسيطر عليها مجالس المندوبين أو السوفيتات التى تجمع وتوحد وتربط – بين السلطة التنفيذية والتشريعية، وتقيم النظام الاشتراكى. بينما – فى بولندا – تنفصل الوظائف التشريعية عن الوظائف التنفيذية، وتقوم الحكومة على أساس الديموقراطية البرلمانية.

(د) كانت الرجعية فى بولندا أضعف بما لا يقاس من الرجعية الروسية التى كانت تستند إلى ثلاث دعائم هى: الحكومة القيصرية (وتستند على طبقة من ملاك الأرض)، وعلى طبقة الرأسماليين الذين تسندهم رؤوس الأموال الأجنبية، هذا إلى اعتماد الرجعية فى مجموعها على جهاز الدولة وتراث القياصرة. ولم يكن الحال كذلك فى بولندا؛ فإنه لما كانت الرجعية البولندية أضعف من الرجعية الروسية فقد سمح هذا بقلب الرجعية البولندية بطريقة سلمية، كما سهل الإضراب الديموقراطى – المستند إلى قوة الجماهير فى الشارع – السيطرة على الحكم.

بعد هذا، يعدد جومولكا الأسباب التى تمكن بولندا من تجنب ديكتاتورية البروليتاريا. وينتهى إلى أن بولندا ليست فى حاجة إلى اتباع النظام السوفيتى.. والديموقراطية فى بولندا تختلف أيضاً عن الديموقراطية فى الغرب؛ حيث السلطة فى أيدى الرأسماليين..

– وصدر عدد بتاريخ نوفمبر ١٩٤٧، ٤ صفحات بالرونيو، الثمن خمسة مليمات.
ويحتوى العدد على المقالات التالية:

١ – العمال والكفاح الوطنى.

٢ – اعتداء جديد.

٣ – حقائق عن انتشار وباء الكوليرا.

مقال «اعتداء جديد»، يعلق على خبر نشرته الصحف يقول ان الحكومة تعتزم تأجيل الدورة البرلمانية لانتشار وباء الكوليرا ولتعذر السفر على النواب، ويسخر كاتب المقال من هذا الكلام؛ وذلك إن الحكومة رغم أن لها غالبية فى مجلس النواب تخاف من اجتماع مجلسى البرلمان حتى لا يتقدم عدد من أعضاء مجلس الشيوخ المنتمين إلى الوفد بأسئلة واستجوابات عن سياسة الحكومة الحاضرة والقضية الوطنية والمشكلتين الاقتصادية والصحية.

وأضاف المقال: ان الاتجاه إلى تأجيل الدورة البرلمانية هو إجراء مكمل لإجراءات تأجيل فتح المدارس والجامعات الأمر الذى يمهد لإيجاد ديكتاتورية فى البلاد. وينتهى المقال بشعارين: نريد حكومة ديموقراطية حرة – نريد انتخابات حرة ونزيهة.

مجلة صراع الشعب

– صدرت بالتعاون بين «ط.ع.» و«ح.ت.ش.» (١٩٤٧ – ١٩٤٨).

– مطبوعة على الرونيو ومكتوبة على الآلة.

– ٦ صفحات فولسكاب وجهان.

– الترويسة «صحيفة الكفاح المشترك».

– على جانبى الترويسة مقولتان للينين: «إن المستغلين ومستغِليهم لا يستوون أبدا» و«لن يستقر السلام على الأرض ما دامت هناك دول تستغِل وشعوب تُستَغَل».

التاريخ غير مثبت:

يتضمن العدد المقالات التالية:

١ – فضيحة شركة استاندرد (من شركات البترول).

٢ – كفاح عمال مصنع شوشة (مصنع نسيج بالزيتون – القاهرة).

٣ – أنباء وأخبار.

٤ – أخطبوط الاحتكارية يعيد حديث الحرب.

العدد الثانى: فيه المقالات الرئيسية التالية:

١ – أصابع الاستعمار فى قرار حشد الجيوش العربية (حرب فلسطين).

٢ – جبهتنا.

٣ – مؤتمر الأحزاب التسعة.

عدد ثالث: وفيه المقالات الرئيسية التالية:

١ – كيف كافحت الحكومة وباء الكوليرا؟

٢ – الأحزاب الاشتراكية (الأوروبية) ووحدة الطبقة العاملة.

وفى الصفحة الأولى برواز عنوانه: مشكلة فلسطين، جاء فيه ما يلى:

مقال عن السودان: ما هو حق تقرير المصير – وحدة أم انفصال – مضمون تقدمى لوحدة وادى النيل – حق تقرير المصير كشعار.

– الأوضاع فى اللجان الوفدية.

– اقتصادنا فى خطر: اشتراك مصر فى مؤتمر هافانا. (عرضنا هذا المقال فى الباب الرابع: قضايا ومواقف).

– فى كلية الطب: مؤتمر السودان. ذكرى اتفاقيتى ١٨٩٩.

– قرأنا لك: الدولية الرابعة (النشرة الداخلية للحركة الشيوعية الثورية (التروتسيكون).

– تسقط الانتهازية: فى محيط حدتو.

– أخبار متفرقة.

وفى عدد مارس ١٩٤٨ كانت محتويات العدد كما يلى:

– أسبوع فلسطين، مشروع السودنة، وحياد مصر وعمال سباهى.

– كيف نثبت العمل النقابى فى القطر؟

– حول مشروع مارشال: النقابات الأمريكية ومحاولة تقسيم الحركات النقابية فى أوروبا.

– «انقضت مائة سنة على صدور البيان الشيوعى».

ويشتمل عدد «الهدف» الصادر فى ١٩٤٨/٤/١٨ على الموضوعات التالية:

– الافتتاحية: نحو حكومة شعبية وتحديد سلطات الملك.

– بين عمال النسيج فى شبرا الخيمة.

– قضية السودان.

– فكرة المؤتمر الوفدى.

– سياستنا وسياستهم (مقارنة بين سياسة «ط.ع.» وسياسة «حدتو»).

– (فى النظرية) ستالين: التناقضات الملازمة لنمو الحزب.

مجلة «صراع العامل والفلاح»

صدرت بالتعاون مع منظمة «ح.ت.ش.» عام ١٩٤٧، وعلى جانبى ترويسة المجلة عبارتان:

«نحن نكافح من أجل الجلاء والاستقلال والديموقراطية».

«وأيها العمال لن تتحرروا إلا بهزيمة الاستعمار وأعوانه».

– صدر عدد بتاريخ أكتوبر ١٩٤٧، ٤ صفحات فولسكاب بالآلة والرونيو، الصفحة الثالثة لا تقرأ. ومحتويات العدد:

١ – حاربوا الاستعمار والمتعاونين معه.

٢ – هل هذه الأخبار صحيحة.

٣ – فى محل عمر أفندى.

٤ – حسن البنا يخدم شركة شل الإنجليزية.

وفى صفحة العمال برواز تحت عنوان «أيها العمال واجبكم الآن هو:

١ – أن تتمسكوا بحقوقكم التى تنص عليها القوانين القائمة.

٢ – أن تقووا نقاباتكم وتبعدوا الخونة من مأجورى الشركات عن الحركة العمالية.

٣ – أن تطهروا صفوفكم من جواسيس البوليس السياسى».

– وصدر عدد بتاريخ نوفمبر ١٩٤٧، ٤ صفحات بالرونيو، الثمن خمسة مليمات.
ويحتوى العدد على المقالات التالية:
١ – العمال والكفاح الوطنى.
٢ – اعتداء جديد.
٣ – حقائق عن انتشار وباء الكوليرا.

مقال «اعتداء جديد»، يعلق على خبر نشرته الصحف يقول ان الحكومة تعتزم تأجيل الدورة البرلمانية لانتشار وباء الكوليرا ولتعذر السفر على النواب، ويسخر كاتب المقال من هذا الكلام؛ وذلك إن الحكومة رغم أن لها غالبية فى مجلس النواب تخاف من اجتماع مجلسى البرلمان حتى لا يتقدم عدد من أعضاء مجلس الشيوخ المنتمين إلى الوفد بأسئلة واستجوابات عن سياسة الحكومة الحاضرة والقضية الوطنية والمشكلتين الاقتصادية والصحية.

وأضاف المقال: ان الاتجاه إلى تأجيل الدورة البرلمانية هو إجراء مكمل لإجراءات تأجيل فتح المدارس والجامعات الأمر الذى يمهد لإيجاد ديكتاتورية فى البلاد. وينتهى المقال بشعارين: نريد حكومة ديموقراطية حرة – نريد انتخابات حرة ونزيهة.

مجلة صراع الشعب

– صدرت بالتعاون بين «ط.ع.» و«ح.ت.ش.» (١٩٤٧ – ١٩٤٨).
– مطبوعة على الرونيو ومكتوبة على الآلة.
– ٦ صفحات فولسكاب وجهان.
– الترويسة «صحيفة الكفاح المشترك».
– على جانبى الترويسة مقولتان للينين: «إن المستغلين ومستغِليهم لا يستوون أبدا» و«لن يستقر السلام على الأرض ما دامت هناك دول تستغِل وشعوب تُستَغَل».

التاريخ غير مثبت:

يتضمن العدد المقالات التالية:
١ – فضيحة شركة استاندرد (من شركات البترول).
٢ – كفاح عمال مصنع شوشة (مصنع نسيج بالزيتون – القاهرة).
٣ – أنباء وأخبار.
٤ – أخطبوط الاحتكارية يعيد حديث الحرب.

العدد الثانى: فيه المقالات الرئيسية التالية:
١ – أصابع الاستعمار فى قرار حشد الجيوش العربية (حرب فلسطين).
٢ – جبهتنا.
٣ – مؤتمر الأحزاب التسعة.

عدد ثالث: وفيه المقالات الرئيسية التالية:
١ – كيف كافحت الحكومة وباء الكوليرا؟
٢ – الأحزاب الاشتراكية (الأوروبية) ووحدة الطبقة العاملة.

وفى الصفحة الأولى برواز عنوانه: مشكلة فلسطين، جاء فيه ما يلى:

(تتطور مشكلة فلسطين تطورا جديدا ومع ذلك فما تزال وجهات النظر المختلفة غير واضحة تماما ولذلك نرجئ الحديث عنها إلى الأسبوع القادم. ونحن نتمسك بالحل الذى ذكرناه فى أعداد سابقة ويتلخص فى الآتى:

١ - وقف الهجرة إلى فلسطين.

٢ - جلاء قوات الاستعمار عن أراضى فلسطين.

٣ - قيام حكومة ديموقراطية مستقلة.

ويبدو أن هذه الأعداد قد ظهرت فى سنتى ١٩٤٧ و١٩٤٨.

النشرة النسائية

من المطبوعات السرية لطليعة العمال. آلة، ورونيو، ٧ فبراير ١٩٤٩.

المحتويات:

- «الأحكام العرفية والمرأة: يا نساء العمال وأخواتهم وبناتهم طالبوا بإطلاق سراحهم
- طالبوا بمنع نقلهم إلى (معتقل) الطور.
- «النساء والسلام العالمى». ويختتم المقال بالعبارات التالية:

«نحن النساء فى مصر (علينا) أن نتحد مع نساء العالم من أجل السلام. وفى كفاحهن ضد القوات الآثمة التى تحاول الزج بالعالم مرة أخرى فى جحيم حرب عالمية ثالثة.

واشتراكنا فى هذا الكفاح هو كفاحنا المحلى ضد الاستعمار والإرهاب ومساعدتنا لزميلاتنا فى فهم الأوضاع التى تحيط بهن. وأن نطالب بحقوق عادلة لكل عاملة، وكل عامل. وأن نطالب برفع مستوى حياة شعبنا: وهذا من أجل السلام، من أجل مستقبل أطفالنا، من أجل سعادة عائلاتنا. ولا تنسوا أنكن نصف المجتمع، وأنكن تمثلن قوة عظيمة يمكنها أن تدفع البشرية بأكملها إلى الأمام»(١٥٨).

- «حديث للبيجوم سايستا إكرام الله لمندوبى الصحف»، (وهى إحدى زعيمات العصبة الإسلامية فى الباكستان، ومندوبة بلادها فى هيئة الأمم المتحدة».
- «أكبر ثائرة عرفها التاريخ: الباسيوناريا»، (زعيمة الحزب الشيوعى الأسبانى وقتئذ).
- «هل تعلمين؟». برواز يحتوى على معلومات عن أوضاع النساء فى بعض الدول.
- «الحكومة مقبلة على نشر جراثيم الوباء المميت بين المعتقلين فى الطور»(١٥٩).
- «أفرجوا عن أبناء الشعب.. أبناء العمال والفلاحين»(١٦٠).

هذا وقد حال ضياع قسم كبير من أرشيف «المنظمة» دون متابعة النشرة النسائية، وغيرها من الموضوعات المتعلقة بأوضاع المرأة المصرية السياسية والاجتماعية والثقافية..

مجلة «المقاومة الشعبية»

يعتمد المحرر فى الكتابة عن مجلة «المقاومة الشعبية على أربعين عددا من المجلة وملاحقها، بالإضافة إلى بعض الترجمات القليلة إنجليزية وفرنسية لأعداد بأكملها أو لملخصات منها. فمن الثابت أن «المقاومة الشعبية» صدرت كمجلة نصف شهرية فى أواخر مارس أو أوائل أبريل ١٩٥١(١٦١). وأنها توقفت عشية إعلان الوحدة بين المنظمات

الشيوعية الثلاث فى ٨ يناير ١٩٥٨. وأن الفترة التى توقفت فيها عن الصدور لم تزد على ثلاثة أشهر(١٦٢). وهذا يعنى أنها استمرت تصدر قرابة ست سنوات. وبالإضافة إلى ذلك تزداد صعوبة التقييم إذا علمنا أن الأعداد التى أطلعنا عليها، بينما تقدم بعض مؤشرات مهمة وواضحة عن سياسة المجلة فى سنة بعينها، فإنها لا تكاد تقدم إلا القليل فى سنة أخرى. وعلى سبيل المثال، لدينا أحد عشر عددا من «المقاومة» عن عام ١٩٥٣، يقابله أربعة أعداد من عام ١٩٥٥ وعدد واحد من ١٩٥٦.

وكانت «المقاومة» «تطبع وتوزع سرا. وكانت تكتب على الآلة الكاتبة وتطبع على الرونيو. وكان حجمها فى المتوسط ٦ صفحات فولسكاب وإن زادت على ذلك أحيانا.

إلى مَنْ تتوجه المجلة؟

وتختلف «المقاومة» عن مجلتى «كفاح الشعب» و«كفاح الأمة» فى أنها صدرت لتكتب وتوزع.. ثم تصل بعد ذلك إلى المواطن العادى، وكان الأمر مقصودا؛ فقد صدرت «المقاومة» فى أوائل أبريل ١٩٥١، ليس فقط فى فترة عودة الوفد إلى الحكم بما عاصرها من تحركات جماهيرية وطنية حاشدة وصراعات اجتماعية متزايدة الحدة والاتساع، وبداية ترسخ من شعار الكفاح المسلح لطرد جنود الاحتلال، وازدياد التسلل الأمريكى إلى مصر وفى الشرق العربى والأوسط عموما، وإنما صدرت المجلة أيضاً فى فترة كانت «ط.ع.» قد بدأت فيها الخطوات - على الأصعدة الفكرية والسياسية والتنظيمية - لتعلن نفسها حزبا للطبقة العاملة يسترشد بالماركسية اللينينية. ويفسر هذا التوجه ما يلى:

١ - العمل على أن يتجاوز توزيع المجلة الدائرة الضيقة للمرشحين والعاطفين لتصل إلى الشرفاء من المواطنين العاديين.

٢ - إثبات اسم «المنظمة» فى الترويسة: فكان يكتب تحت اسم المجلة عبارة «تصدرها: طليعة العمال»

٣ - توقيع بعض المحررين بأسماء حركية. فنقرأ مقالات بتوقيع «عباس» و«عباس فوزى»(١٦٣)، و«الرفيق فارس»(١٦٤)، و«الرفيق منير»(١٦٥)، و«الرفيق مهدى إبراهيم»(١٦٦)، و«الرفيق سمير حماد»(١٦٧)، و«غندور»(١٦٨)، و«يوسف سلام»(١٦٩)، و«غ.ف.»(١٧٠)، و«سعد المصرى»(١٧١).

وربما تعذر علينا - للأسف - أن نحدد الأسماء الحقيقية للكتاب الذين وقعوا كتاباتهم بأسماء حركية نظرا لبعد العهد بهذه الكتابات ولاتساع النسبى لدائرة المحررين والمراسلين. ومع ذلك يذكر «المحرر» أن هيئة التحرير كانت تضم أعضاء من اللجنة المركزية ومن مكاتب المناطق. وتبادل الإشراف على المجلة فى فترات مختلفة كل من أبوسيف يوسف وصادق سعد. وكان عضوا فى هيئة تحريرها كل من: ريمون دويك وحلمى يس ولويس إسحق ونبيل صبحى وكان يكتب فيها عبدالعزيز فهمى وأديب ديمترى وعبدالحميد الأزهرى وأنور نعمان. وتحضرنا من أسماء الزملاء العمال الذين راسلوا المجلة طه سعد عثمان وإبراهيم مرسى وإبراهيم على ومحمد بدر، ومحمد عبدالغفار ومصطفى حسنين وعبدالعزيز عطية وفؤاد شحتو وغيرهم من الأعضاء العمال فى القاهرة والإسكندرية والمنيا وشبرا الخيمة والمحلة الكبرى وسمنود وكفر الزيات.

٤ - كان هدف توجيه «المقاومة» إلى الجمهور الواسع أن تكون المجلة - فى المحل الأول - أداة لتحريك قرائها بتعريفهم بالشعارات التى تطرحها «ط.ع.» فى المعارك اليومية: سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية. ولكى يتحقق هذا رفعت «المنظمة» من نبرة التحريض، وسعت إلى تبسيط الأسلوب وفضلت المقال القصير. وقامت بمحاولة كتابتها

باللغة الدارجة ولكن المحاولة لم تنجح، وبالتالى لم تستمر. ولكن كان للمقال القصير وللتعليق السريع جانب سلبى تمثل فى خطر الوقوع فى المعالجات السطحية لقضايا تتطلب تأملا أعمق فى الظواهر التى تبدو على السطح. وسعت «ط.ع.» إلى تلافى هذا النقص بعدد من الآليات: فأصدرت بعض ملاحق شهرية للمقاومة، تحت اسم «ملحق المقاومة الشعبية». ثم شجعت بعض المناطق النشطة على أن تصدر مجلاتها المحلية، من ذلك مجلة «الاستقلال والديموقراطية» التى أصدرتها (منطقة القاهرة). وحرصت المجلات المحلية على أن تضع تحت أسماء مجلاتها عبارة «ملحق المقاومة الشعبية». وأخيرا عمدت «المنظمة» إلى إصدار ما أسمته «بمطبوعات المقاومة الشعبية». وهى مجموعة من الكتيبات المبسطة (نظرية وسياسية واقتصادية) بأثمان زهيدة. وشرعت تعلن عنها بين الحين والآخر على صفحات المقاومة وتدعو القراء إلى اقتنائها.

العلاقة بين المجلة وقرائها:

أشرنا من قبل إلى أن قضية إنشاء حزب الطبقة العاملة، بتحويل «ط.ع.» إلى حزب ماركسى لينينى بدأت تطرح للتنفيذ وبإلحاح متزايد منذ بداية الخمسينيات. وكان توظيف «المقاومة» باعتبارها إحدى الآليات الرئيسية لبناء الحزب ملحوظا فى كل ما نشرته «ط.ع.» فى المجلة عن علاقة المجلة بالمحيط الأوسع من الناس الشرفاء، الذين يتعين أن تصل «المنظمة» إلى جذب أعداد متزايدة منهم لتقنعهم بخطها السياسى.. ثم لتفتح أمام من يقتنع منهم باب الانضمام إلى عضوية «المنظمة» وذلك من منطلق إسقاط الغالبية العظمى من الحجج الحلقية أو الذاتية التى تحرم التنظيم من عضوية المئات والآلاف من المواطنين. والذى حدث هو أن ما طرحته المجلة من نداءات وتوجيهات وشعارات إلى قراء «المقاومة» استهدف أن يقيم نوعا من العلاقة بين المجلة وقرائها تتعدد أشكالها وتتفاوت مستوياتها. وفيما يلى توضيح ذلك:

١ – فى الفترة التى سبقت صدور «المقاومة» كان الأعضاء المرشحون يكلفون بالتخلص من المطبوع الذى يصل إليهم حال أن يفرغوا من قراءته. وعندما صدرت المقاومة أصبح التوجيه: «لا تعدموا المقاومة، أطلعوا أكبر عدد ممكن من المواطنين عليها (..) اقرأ المقاومة ثم أعطها لأى مواطن شريف تثق به. فالمقاومة مجلة جميع الوطنيين الشرفاء»(١٧٢). بل لقد بادر بعض الزملاء فى مناسبة تاريخية خاصة إلى توزيع «المقاومة» جماهيريا باليد.

٢ – كان يحدث أحيانا، لأسباب مختلفة تأتى فى مقدمتها – كما هو معلوم – الضغوط الأمنية أن يتأخر وصول المجلة فترات قد تطول أو تقصر. وهنا تتوجه المجلة «إلى جميع قراء المقاومة بنداء ملخصه: أن قراء المقاومة لا شك يعلمون مدى صعوبة الظروف الإرهابية التى تكتب فيها «المقاومة» وتطبع. وأنه قد يحدث أن تتأخر عن موعدها، وربما عاقتها ظروف «الأمان» من الصدور.. وأنه يتعين علينا أن نواصل الترويج لخطها وتعميقه حتى تصلنا. وأن ذلك يتم بعمل تحليلات سياسية صغيرة وجمع بعض الأخبار ثم نسخها بالبالوظة أو الكربون وتوزيعها.. ولقد جربت هذه الطريقة ووصلت إلى «المنظمة» ملاحق للمقاومة مكتوبة بخط اليد تحمل شعاراتها وتوجيهاتها. وينتهى النداء بالشعارات التالية: وصّلوا المقاومة الشعبية إلى أكبر عدد ممكن. إجمعوا التبرعات والأخبار والمقالات. اكتبوا نسخا منها ووصلوها للكتل»(١٧٣).

٣ – واهتمت «المنظمة» بوصول «المقاومة» إلى الريف وظهر هذا فى أكثر من عدد. فنقرأ تحت عنوان «المقاومة فى الريف» ما يلى:

«يصل هذا العدد (إلى الزملاء)وهم فى طريقهم إلى الريف بمناسبة العيد. إن واجبنا

المقدس أن نحمل «المقاومة» معنا إلى الفلاحين فى قراهم. وضّحوا لهم أن عدوهم الحقيقى هو الاستعمار وأذنابه، من إقطاعيين ورأسماليين. اشرحوا لهم ارتباط نضالهم بنضال الطبقة العاملة. كوّنوا (لجانا) لقراء المقاومة ومدها بالمعلومات والتبرع لها. اهتموا بدراسة حالة الريف والكفاح الفلاحى». ونقرأ أيضا: «كوِّنوا لجان المقاومة»، تبرعوا للمقاومة، اقرأوا المقاومة لأكبر عدد ممكن(١٧٤).

٤ – وإذا كان توسيع دائرة قراء المقاومة مهمًا، فإن هذا وحده لا يشكل الهدف النهائى الذى يتمثل فى كسب الأنصار الحقيقيين «للمقاومة» وأن تتجمع حولها خيرة العناصر الوطنية الشريفة الفاضلة فى سبيل طرد المستعمرين وإقامة جمهورية شعبية(١٧٥).

٥ – واستفسر بعض القراء عن «لجان المقاومة»: ماذا تكون وكيف تقوم؟ فكتبت المجلة تحت عنوان «لجان المقاومة الشعبية»:

«دعت المقاومة» فى عدد سابق إلى تكوين لجان لمجلة «المقاومة الشعبية. واستفسر بعض القراء عن ماهية هذه اللجان وشروط تكوينها. فأجابت المجلة أنه ليس للجان شروط خاصة.. فكل وطنى مخلص يستطيع أن يجمع حول المجلة زملاء من العمال أو من الطلاب أو الفلاحين.. وكل مجموعة تلتف حول «المقاومة» تقرأها وتوزعها وتوسع دائرة انتشارها وتنفذ خطتها السياسية.. وبقدر ما تنشط هذه اللجان بقدر ما توجد حولها لجان أخرى تضمن وصول «المقاومة» إلى نطاق أوسع فأوسع(١٧٦).

٦ – ومادامت المجلة توجه إلى الناس الشرفاء فإن هذا يساعد على إشراكهم فى بعض هموم «المنظمة». فتحت عنوان «نداء» طرحت المجلة على قراء المقاومة «أن المناضلين المخلصين من قيادات المنظمة، وهم من خيرة أبناء الطبقة العاملة، يتعرضون – كما تتعرض المنظمة – لهجوم مركز يهدف إلى القضاء عليها والتنكيل بقيادتها. وأنه لما كانت مجلة «المقاومة» من أقوى حلقات الاتصال بالكتل فإنه لابد أن تستمر المجلة وتنتظم فى الصدور وأن يتوافر لها المال اللازم لحمايتها وتطويرها.

وأهابت المجلة بالقراء أن يبدأوا حملة واسعة النطاق لجمع التبرعات وإرسالها إلى «المقاومة الشعبية(١٧٧)».

٧ – واهتمت المجلة بتعميق وعى القراء وتحديد واجباتهم نحو «المقاومة وحملتهم مسئولية أن يتولوا الرقابة على جمع ثمن الأعداد الموزعة وإرسالها؛ فتحت عنوان «تبرعات المقاومة» نقرأ: «إن لجنة تحرير المقاومة تهيب بقرائها أن يجمعوا لها التبرعات بعناية وبكيفية مستمرة. وفى الوقت نفسه، تدعو لجنة التحرير كل قارئ إلى دفع ثمن العدد الذى يقرأه وهو خمسة مليمات. وعليه أن ينبه موزع المجلة الى ضرورة جمع الثمن وذلك فى حالة إهمال الموزع جمع ثمن النسخ المباعة(١٧٨)».

٨ – وأخيرا يدخل فى اهتمامات المجلة. دعوة مباشرة إلى القارئ لينضم إلى عضوية «ط.ع.» وحتى يقتنع بأن من حقه أن يطلب عضوية التنظيم دون أن تؤخر انضمامه اعتبارات ذاتية من الرفاق الذين يوصلون المقاومة إليه فإننا نقرأ على سبيل المثال التوجيه التالى:

«أيها الرفيق القارئ: اطلب ممن يوصل لك «المقاومة» أن يحضر لك اللائحة والرسالة السياسية لمنظمة «طليعة العمال» وناقشه فيهما، وأطلب تجنيدك حتى تصبح عضوا فى هذه المنظمة؛ فهذا هو الطريق الوحيد للقضاء على أعداء الشعب وإقامة جمهورية ديموقراطية شعبية(١٧٩)».

نظرة على المحتوى:

حملت ترويسة المجلة عند صدورها ثلاثة شعارات رئيسية:

١ – من أجل طرد الإنجليز.

٢ – من أجل ديموقراطية شعبية.

٣ – من أجل سلام دائم(١٨٠).

وفى الفترة التى قدرت فيها «المنظمة» أنه قد ظهر عدو جديد للحركة الوطنية، وعندما بدأ التسلل الأريكى يكون محسوسا على عهد حكومة الوفد، حل شعار «من أجل طرد الاستعمار الأنجلو أمريكى» محل الشعار الأول(١٨١).

ولما كان باب «السياسة» قد استوعب قدرا ملحوظا من المادة التى نشرت فى المجلة؛ خاصة فى الفترة من ١٩٥١ إلى ١٩٥٧، فإن تقديمنا للمجلة يهدف إلى استكمال ملامحها كصحيفة موجهة إلى دائرة أوسع من القراء الحزبيين وغير الحزبيين. ومن هنا كان همُّ التحرير أن تزود المجلة بأكبر قدر من الأخبار التى تعكس وضع مطالب الحركة الجماهيرية. وفى المرات التى تحقق فيها هذا الأمر، كان الكم الكبير نسبيا من هذه الأخبار مؤشرا قويا على أن سنوات الحكم العرفى من ١٩٥١ – ١٩٥٦ لم تغلق أبدا صفحة نضال الطبقات الشعبية الوطنى والاقتصادى، لا بين العمال والطلبة فى المدينة فحسب، بل وبين الفلاحين أيضا. ومن ثم أولت المجلة اهتماما خاصا لمطالب وتحركات الفلاحين التى كانت قد أخذت بالفعل تنمو وتتسع لتأخذ مكانها الرئيسى فى جبهة الكفاح الوطنى الديموقراطية.

وتحت هذه الشعارات سنحاول فى حدود الأعداد موضع الدراسة أن نقدم أمثلة على تعامل المجلة مع التطورات السياسية واتجاه تحركات الجماهير فى معاركها الوطنية والديموقراطية والاقتصادية والاجتماعية.

حركة الجماهير الوطنية والديموقراطية:

ابتداء نذكِّر القارئ بأن الأعداد موضع الدراسة عكست موقف «المنظمة» من الأوضاع السائدة فى بلادنا فى أواخر حكم الوفد، ومجيء نظام يوليو ١٩٥٢، وأحداث مارس ١٩٥٤. ثم بداية تصاعد صراع قادة الثورة مع جبهة الاستعمار العالمى. وفيما يلى بعض الأمثلة الخاصة بالموقف من توجهات الحكومة الوفدية:

– «لا نريد الاستعمار الأمريكى بدلا من الإنجليزى» (ملخص): بينما تعلن الحكومة الوفدية عن عزمها على إلغاء معاهدة ١٩٣٦، وأن مصر لن تنضم إلى إنجلترا فى أى حرب قادمة، نراها تخطط باستمرار فى اتجاه فتح البلاد أمام النفوذ الأمريكى، دليلنا على ذلك سياستها الخارجية وسياستها الداخلية. وبعد أن يبرهن المقال بالوقائع على تناقض الأقوال مع الأفعال ينتهى المقال بطرح عدد من المطالب، منها على الصعيد الخارجى عقد معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفيتى ودول الديموقراطيات الشعبية وإلغاء معاهدة ١٩٣٦، ورفض مشروع النقطة الرابعة. وداخليا: تأميم الشركات الكبرى وتوزيع الأرض على الفلاحين وإطلاق الحريات العامة، وإصدار قوانين تحمى العمال من البطالة. وأنه يجب على الشعب أن يسقط كل حكومة لا تنفذ هذه المطالب(١٨٢).

– «الموقف السياسى من ٢٦ أغسطس إلى أول أكتوبر ١٩٥١.. فى مقدور شعبنا أن يفشل المحادثات العسكرية مع أعدائنا الأنجلو أمريكيين»، بتوقيع التحرير (ملخص): حددت الصحف يوم ١٧ سبتمبر موعدا لإلغاء معاهدة ١٩٣٦. غير أن موقف الحكومة عند صدور هذا التصريح فيه تضليل للرأى العام؛ لأنه إذا تحدثت الحكومة عن إلغاء المعاهدة

فلابد أن نسألها عن طبيعة المعاهدة التى تريدها. وهل هى معاهدة ثنائية مع بريطانيا أم ثلاثية مع بريطانيا وأمريكا. فإذا علمنا بعد ذلك أن توازن القوى فى المنطقة قد تغيّر بعد حرب فلسطين لصالح الأمريكان على حساب الإنجليز فإن هذا يعنى أن بريطانيا تدرك أنها عاجزة عن الانفراد وحدها بمصر.

وتساءلت المجلة: هل يستطيع شعبنا اليوم أن يمنع الحكومة من عقد المعاهدة الاستعمارية؟ وأجابت بأن اشتداد الأزمة الاقتصادية التى شردت آلاف العمال وخفضت أجور مئات الألوف منهم، واعتصامات وإضرابات عمال النسيج، قد أظهرت مدى استعدادهم للدخول فى معارك سياسية واقتصادية ضد نظام الجوع والاستغلال وضد السياسات الاستعمارية. فهناك هبّات الفلاحين التى تزداد يوميا بعد يوم. إن هذا الصراع الطبقى يقدم الأساس الأكبر للكفاح ضد الرجعية والاستعمار. ولكن تبقى نقطة الضعف الكبرى وهى افتقار جماهير الشعب إلى التنظيم(١٨٣). وإن واجب الطليعة العمالية أن تتجه إلى الفلاحين لدفعهم إلى ساحة الحركة الوطنية، وإلى العمال لدعوتهم إلى دخول المعركة الوطنية بكل قوتهم: بالاجتماعات والمظاهرات والاحتجاجات(١٨٤). «الكفاح الجماهيرى العمالى أساس نضالنا الوطنى»(١٨٥).

– «طبقة الفلاحين واشتراكها فى المعركة الوطنية». (ملخص): أعقب إلغاء معاهدة ١٩٣٦ اندفاع شعبى هائل ضد المستعمرين. ولكن مازالت طبقة الفلاحين بعيدة عن الاشتراك فى المعركة بكيفية ملموسة وعلى العمال أن يساعدوا الفلاحين على تنظيم أنفسهم فى لجان لمناهضة ارتفاع الإيجارات، ويدعوهم إلى تكوين نقابات للعمال الزراعيين. ويجب أن تتكون لجان من صغار المستأجرين للمطالبة بتنظيم مناوبات الرى فى أراضيهم مع ربط هذه المشكلة بما يقدمه جهاز الدولة من خدمات لكبار الملاك على حساب الفلاحين. على أن ما نراه الآن هنا وهناك من اتحاد الفلاحين فى كفاحهم ضد كبار الملاك إنما يبرهن على ما لهذا الاتحاد من أهمية فى توسيع صراع الفلاحين ورفعه إلى مستوى الصراع السياسى(١٨٦).

«المقاومة الشعبية» ونظام ٢٣ يوليو:

وننتقل بعد ذلك إلى ذكر أمثلة من المقالات والأخبار التى عكست سياسة «ط.ع.» من نظام يوليو وذلك عبر المراحل التى مرت بها حركة الضباط الأحرار:

– «سنقاوم كل محاولة لتحويل بلادنا إلى مستعمرة أمريكية ولفرض حكم فاشى فيها». (ملخص): إن سلسلة التشريعات التى أصدرتها حكومة يوليو والإجراءات الإرهابية التى وجهت ضد الشعب وحرياته الديموقراطية.. كل هذا لم يتوقف، والحكومة ماضية على هذا الطريق مثلاً:

● هناك القانون الذى يُعد ويبيح للحكومة حل مجالس النقابات والهيئات.

● ثم الأمر الصادر إلى النائب العام بعدم الإفراج عن المسجونين الشيوعيين على الرغم من أن قانون الإفراج عن السياسيين يشملهم.

● وهناك العمال النقابيون المسجونون دون أن توجه تهمة إليهم.

ومع هذه الاعتداءات المتوالية على الحريات يتزايد ارتباط الحكومة بالمستعمر الأمريكى.. فقد منح مجلس الوزراء فى اجتماعه الأخير خبراء النقطة الرابعة امتيازات رجال السلك الدبلوماسى.

ثم هناك الاستعداد لعقد معاهدة الصداقة والتجارة مع أمريكا. ولا ينبغى أن نقلل من هذه الأخطار وإنما يتحتم علينا أن نسعى للعمل «لتوحيد قوى الشيوعيين واليساريين

المخلصين والوفديين وجميع الوطنيين الشرفاء. ومع هذه القوى نكافح من أجل طرد جنود الاحتلال وإجراء انتخابات حرة وعودة الحياة النيابية وطرد خبراء النقطة الرابعة من بلادنا، ورفض معاهدة الصداقة والتجارة مع أمريكا».

– «نحو جبهة وطنية متحدة لمقاومة الاستعمار والديكتاتورية، دفاعا عن السلام والاستقلال والديموقراطية». (ملخص): أرسل محمد نجيب إلى وزير الدفاع الإيطالى ليبحث مسألة انضمام مصر إلى حلف عسكرى مع معسكر الاستعمار. وإيطاليا عضو فى حلف الأطلنطى. وفى الداخل يستمر العدوان على الحريات: فالمعتقلات مفتوحة فى الطور والزيتون وأماكن أخرى، وزعماء النقابات والطلاب والوطنيون يعتقلون بالعشرات.

والسؤال هو: كيف السبيل إلى تغيير هذا الوضع؟

والسؤال الثانى هو: ما السبيل إلى وحدة صلبة وثورية؟ وبالأمس، تولت الطبقات الرأسمالية والإقطاعية توحيد الأمة ضد المستعمر. لكن قيادة أحزاب هذه الطبقات، بما فيها حزب الوفد، مترددة وتخاف الشعب أكثر مما تخاف الاستعمار. وبعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت على المسرح فى كثير من البلاد قوة ضخمة تقودها أحزاب الطبقة العاملة على طريق الاستقلال والديموقراطية والسلام. وهذه هى الطبقة العاملة التى أصبحت المحور الأساسى فى كل وحد وطنية. وهى تستطيع أن تحقق هذه الوحدة بفضل ارتباطاتها العميقة بفقراء الريف وبالكادحين فى المدن. والوحدة التى نريدها هى وحدة شاملة على النطاق الوطنى الواسع: وهى وحدة سياسية بين جميع الأحزاب والجماعات والعناصر المعادية للاستعمار. وهى الوحدة النقابية بين جميع العمال فى المدينة وعمال الزراعة فى الريف. وهى وحدة على جميع المستويات الثقافية والاجتماعية بين جميع الهيئات والمنظمات والجماعات الدينية والثقافية وعلى هذا الطريق نحدد أهدافنا. والهدف المباشر خوض المعركة ضد الاستعمار والحكم العسكرى. وبرنامجنا يقوم على تحقيق جلاء قوات الاحتلال. ورفض كل صور الارتباط بالاستعمار. وإجراء انتخابات حرة وإقامة حكم نيابى.وإطلاق سراح جميع المعتقلين والمسجونين السياسيين. ووسيلة تحقيق هذا البرنامج هى تكوين لجان نصف سرية للجبهة الوطنية المتحدة فى كل مكان(١٨٧).

– عباس، «الحكومة العسكرية والكفاح المسلح ضد المحتل» (ملخص):

تحاول الحكومة أن توهم الرأى العام بأنها جادة فى طرد الإنجليز وأن التدريب العسكرى هو حجر الزاوية فى هذه العملية. غير أن تجارب الثورات التحريرية تثبت أن الاحتلال الأجنبى لا تتم تصفيته بالتدريب وإنما بتمكين الكتل من حمل السلاح. لكن الحكومة تقيم معسكرات التدريب بعيدا عن الأحياء الشعبية وبعيدا عن الريف.

ونحن لسنا ضد التدريب على السلاح. ولا نطالب بإغلاق معسكرات التدريب. ولكننا ندعو المواطنين؛ خاصة العمال إلى أن يخوضوا معركة التحرير وأن يتدفقوا على هذه المعسكرات. ولن تخوض الحكومة المعركة المسلحة إلا مجبرة. وعندما تفعل هذا فإن الامر سيؤذن بانتهاء الحكم العسكرى وسيعجل بالقضاء على نفوذ الاستعمار الأنجلو أمريكى(١٨٨).

– عباس فريد، «الهجوم على حق الشعب فى التعليم هو هجوم على الحركة الوطنية التحريرية».

(ملخص): نشرت «الأهرام» فى ٤ أبريل ١٩٥٣ أن اللجنة المكونة برئاسة على ماهر لإصلاح التعليم الجامعى قررت أن يُخَفَّض عدد المقبولين فى الجامعة إلى النصف ليكون التعليم مثاليا». وبعد أن يحلل الكاتب الأسباب الكامنة وراء هذه الهجمة يبين أن الطبقة العاملة – رغم حرمان أبنائها من التعليم لعجز العمال عن تحمل نفقات الدراسة – تربطها

بالطبقات الشعبية الأخرى مصالح حقيقية فى توسيع نطاق التعليم. ومن ثم يقع على العمال واجب أن يوحدوا جهودهم مع جهود الطلاب والأهالى فى الأحياء لوقف سياسة تضييق التعليم. بل وأن يطالبوا بإنشاء المزيد من المدارس لتأكيد حقها فى تعليم أبنائها(١٨٩).

– «تحذير» (فى برواز)، وجاء فى التحذير: «يجب على زعماء العمال النقابيين والجماهيريين أن يختفوا قبل أول مايو بثلاثة أيام على الأقل(١٩٠).

– «المؤامرة الكبرى». (ملخص): سحبت حكومة العسكر كل وعودها بإعادة الحياة الديموقراطية وردًا على هذا هبت نقابات العمال المخلصة واحتجت على البيانات التى زيفت باسمها، وطالبت بتحقيق المطالب التى أجمعت عليها الأمة. وأقسم الطلاب ألا يهدأ لهم بال حتى تتحقق الحياة الدستورية. واصطدم الطلاب الوطنيون بالبوليس فى الإسكندرية والقاهرة واحتج المحامون والقضاة وأساتذة الجامعات.

وأضافت «المجلة»:

إن هذه المؤامرة ما كان يقدر لها النجاح المؤقت إلا لأن الطبقة العاملة (فى عمومها) لم تنزل بكل ثقلها فى المعركة ضد الفاشية ولأنها مازالت متأثرة بالكفاح النقابى. لكن للطبقة العاملة مع ذلك تراث مجيد فى الكفاح الوطنى. وأصبحت المهمة أن يتحد الوطنيون فى جبهة متحدة بقيادة الطبقة العاملة لنيل الدستور وتحقيق الاستقلال التام وطرد قوات الاستعمار بحد السلاح(١٩١).

– و«عن الهبّات الشعبية الأخيرة». (ملخص): وقعت الأزمة بين نجيب وعبدالناصر وكشفت عن ضعف الحكم العسكرى. انتهزت الجماهير هذه الفرصة وضغطت من أجل إطلاق حرية الصحافة. وكان لها ما أرادت. وساعد إطلاق حرية الصحافة بدوره الجماهير على تشديد ضغطها على الحكم العسكرى؛ فوافق على عودة الحياة الحزبية. لكن سرعان ما جمع الحكم قواه فألغى قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤ فكانت هزيمة للحركة الشعبية. ويحلل المقال أسباب الهزيمة مع بيان مسئولية الوفد والشيوعيين عن التدهور الذى أصاب حركة الجماهير(١٩٢).

– «كونوا لجان الجبهة العمالية لإنقاذ الوطن». (مقدمة لبيان اللجنة التحضيرية للجبهة العمالية لإنقاذ الوطن، (اللجنة التحضيرية). وقد دعا البيان العمال إلى أن يتحدوا للدفاع عن الوطن والشعب والطبقة العاملة لمواجهة الحكم العسكرى. وطرحت «المجلة» على العمال أسلوب تكوين هذه اللجان. ثم نشرت المجلة نص البيان (١٩٣).

– «إجراء فاشى جديد». (ملخص): بيان يندد بسحب رخصة جريدة «المصرى» ويشير إلى الملابسات التى سَهّلت على الحكومة اتخاذ الإجراء ومسئولية «المصرى» وحزبَ «الوفد» معًا (١٩٤).

– «الكفاح السياسى هو الأساس فى تحرير العمال وتخفيف آلامهم». (ملخص): تحاول الحكومة إجبار الحركة العمالية على الانضمام إلى هيئة التحرير. ولكن عمال شبرا الخيمة يقاومون هذه المحاولات بشدة ويلتفون حول نقاباتهم العامة ويعارضون النقابات المصنعية التى تكونها الحكومة. وهذا مما دعا الحكومة الى اعتقال صلاح الدين هلال سكرتير نقابة النسيج الميكانيكى بشبرا الخيمة وتلفيق قضية له. ومن المؤسف أن العمال لم يتحركوا للدفاع عن زميلهم. وسمعنا بعضهم يقول: إنه يجب وقف النشاط الاجتماعى فى النقابة، وعلقت المقاومة على هذا بقولها: إن الكفاح النقابى وحده لا يكفى لتحرير الطبقة العاملة. وواجب العمال أن ينزلوا المعركة السياسية ضد الحكم المستبد. وعليهم فى الوقت نفسه أن ينظموا أعمالا جماعية ودعوة الأهالى والمناطق العمالية إلى التضامن معهم(١٩٥).

– «كافحوا للإفراج عن زعماء العمال المسجونين». (ملخص): فى ١٩٥٣ اعتقلت

الحكومة العسكرية عدداً من القادة العمال والنقابيين كان منهم أحمد سالم سالم وكيل نقابة النسيج بالقاهرة وفتحى رفاعى وعلى العدل ومحمود العسكرى. وطالبت «المقاومة» العمال بالضغط على «اتحاد النسيج» ليتدخل. كما طالبت بتنظيم حملة من أجل مساعدة أبناء المعتقلين الذين تركتهم الحكومة يلاقون بؤس الحياة (١٩٦).

– «أمر بالقبض على عامل نقابى». (خبر عن القبض على إبراهيم مرسى سكرتير نقابة نسيج القاهرة ومندوب العمال إلى مجلس السلام العالمى. وكان وزير الداخلية قد حال دون سفر هذا العامل لحضور اجتماعات مجلس السلام العالمى. علقت المجلة بقولها إن حماية زعماء العمال والقادة العماليين فى أيدى العمال أنفسهم.(١٩٧))

– «عودة المفاوضات السرية لبيع البلاد». (ملخص): عاود المستعمرون والحكم العسكرى الحديث عن قرب عودة المفاوضات. وهناك ما يدل على أن الاتفاق يمكن أن يحدث مع الإنجليز.. فبالإضافة إلى أن المفاوضات تجرى بعيدا عن أعين الشعب فمازال المعارضون للحكم مفككين (١٩٨).

– «ذكرى ١١ يوليو». (ملخص): فى ذكرى ضرب الإنجليز للإسكندرية عام ١٨٨٢ كتبت «المقاومة» تقول: ضرب الإنجليز الإسكندرية وضربوا بعض أحيائها وقتلوا كثيرين من المواطنين واحتلوا البلاد، وامتصوا دم العامل والفلاح، ونشروا الإرهاب. وساعدهم على ذلك الإقطاعيون والاحتكاريون وأذنابهم. وفى هذا اليوم نذكر أن عرابى قاد الشعب وأجبر الخديوى توفيق على التسليم بأن تحكم البلاد بدستور ونظام نيابى. ولكن أعداء الشعب انقلبوا على الدستور وعطلوا الحياة النيابية. هنا نذكر أيضا أن الحكم العسكرى الناصرى ألغى الدستور ومنع قيام الأحزاب وعطل الحياة النيابية. هنا نذكر ١١ يوليو، ونذكر أن معركة الاستقلال هى معركة الديموقراطية. ونجدد العهد للوطن والطبقة العاملة على النضال لتستقل بلادنا ولتصبح «الأمة مصدر السلطات» (١٩٩).

– «قاوموا اتفاقية عبدالناصر تشرشل» (٢٠٠).

– «أخرجوا الأحرار من السجون». (ملخص): مظاهرات صباحية تهتف فى بعض شوارع القاهرة ضد اتفاقية عبدالناصر تشرشل وتنادى باستفتاء الشعب وبالدستور ومحاربة الاستعمار (٢٠١).

– «واجب المواطنين كلهم أن يكافحوا ضد الحلف الحربى بين تركيا والعراق»(٢٠٢).

– «اعتقالات عمال النسيج». (خبر عن اعتقال حكومة عبدالناصر لثمانين من عمال النسيج)(٢٠٣).

– «المعتقلون فى سجن أسيوط». (كشف بأسماء ثمانية وعشرين من المعتقلين فى سجن أسيوط العمومى من الطلاب والمحامين والصحفيين والمدرسين والعمال والموظفين والتجار)(٢٠٤).

– «اضطهاد السياسيين فى السجون والمعتقلات»: يشير الخبر إلى أنه نقل من سجن أسيوط إلى مستشفى أسيوط كل من الأساتذين: عبدالرحمن الخميسى المحرر بالمصرى وعدلى عزيز الصيرفى سكرتير حركة أنصار السلام بالمنيا وذلك بعد أن ساءت صحتهما فى سجن أسيوط؛ حيث اعتقلا منذ حوالى عام، وذلك من جراء الإجراءات الإجرامية والمعاملة السيئة التى يلاقونها فى السجون (..) ومن أمثلة اضطهاد المسجونين وهضم حقوقهم أنه تم نقل ١٣ مسجونا شيوعيا من معتقل الهاكستب إلى سجن طنطا. وقد تولى مدير هذا السجن اضطهادهم: فجلد سعد رحمى ولفق قضية لعدلى جرجس ووضعه فى السجن الانفرادى (..) كذلك أصدر وزير الداخلية أوامره الشهر الماضى بمنع المسجونين السياسيين من أداء الامتحان (..) (٢٠٥)

– «جهاد الشعوب للدفاع عن سلامتها». (ملخص): المؤامرات الدائرة فى المنطقة تجعلنا نفهم نوع الحكم فى بلادنا؛ فمادام أن الشعب مضروبا والصحافة عليها رقابة وحرية تنظيم الأحزاب والجمعيات معدومة، والنقابات واقعة تحت إرهاب وتزييف، مادام أن هذا كله يحدث؛ فسوف تواجه البلاد باستمرار خطرا من جانب الاستعمار. وهذا ما رأيناه أيضا فى أواخر العام الماضى حين فرضت الحكومة فرضا معاهدة الدفاع المشترك مع الإنجليز. ولكن لو كان فى البلد قدر من الحريات لما أمكن أن تمر هذه المعاهدة بسهولة. ويتضح هذا عندما نستعيد أنه عندما كانت فى مصر حكومة برلمانية منتخبة على أيام الوفد، فقد ساعد هذا الوضع على توحيد القوى الشعبية ضد الاستعمار، وزاد من قوة الحركة الوطنية ومكنها من أن ترفض بقوة حلف الشرق الأوسط، هذا الحلف الذى تسعى أمريكا اليوم إلى إنشائه عن طريق تركيا والعراق. إن معنى هذا كله أن الاستقلال إنما نحققه عن طريق الديموقراطية (٢٠٦).

– «نصر كبير للحركة الوطنية». (ملخص): عارضت حكومة الرئيس جمال عبدالناصر الانضمام إلى حلف تركيا – العراق، وهو حلف عسكرى، وفى الوقت ذاته رحبت ترحيبًا كبيرا بزيارة الزعيم نهرو لبلادنا. ومازالت الحكومة المصرية تتعرض لضغوط أمريكية شديدة لضم مصر إلى قيادة الشرق الأوسط. إننا نؤيد دون تحفظ هذه السياسة الرافضة للأحلاف ونطالب – من أجل تمكين الحكومة من الصمود فى مواقفها – أن تتجاوب الحكومة مع مطلب الحركة الوطنية وهو إنهاء فترة الانتقال وإطلاق الحريات وإجراء انتخابات حرة (٢٠٧).

– «كفاح عمال مصر ضد حلف نورالسعيد مندريس». (ملخص): إن عمال مصر الواعين يعرفون معنى الأحلاف العسكرية التى يدعو إليها المستعمرون وعمال مصر كانوا دائما فى الصفوف الأولى فى الدفاع عن الوطن وفى إظهار التضامن مع شعوب العالم. وهذا يفسر كيف أن العمال فى بعض مصانع النسيج فى القاهرة بدأوا يجمعون توقيعات على عرائض ضد حلف نورالسعيد – مندريس، بل ان نقابة عمال شبرا الخيمة اتخذت قرارا باستنكار هذا الحلف (٢٠٨).

– «جمهوريات الاتحاد السوفيتى تساهم فى الدفاع عن السلام وتخفيف حدة التوتر الدولى». افتتاحية. (ملخص): يحلل المقال نتائج الزيارة التى قام بها زعماء الاتحاد السوفيتى نيكيتا خروشوف ونيكولاى بولجانين إلى الهند وبورما وأفغانستان. ويعرض فى أثناء التحليل للحملات المضللة التى قامت بها الأوساط الاستعمارية لتشويه هذه الزيارات بالادعاء بأن هدفها الحقيقى هو بلشفة الدول المشار إليها (٢٠٩).

– «الحياة الديموقراطية». (ملخص): برهن الشعب المصرى على أنه يعتبر أن الديموقراطية قد أصبحت حقًا من حقوقه التى لا يفرط فيها. وهذا ما أثبته طوال تاريخه الوطنى وفى الثورات التى خاضها ضد الاستعمار وضد الاستبداد الداخلى. فالثورة العُرابية كان أهم مطالبها الدستور وحياة ديموقراطية. وحزب مصطفى كامل لم تلتف حوله الجماهير إلا لهذا الغرض نفسه. وخاض حزب الوفد المعارك الوطنية ضد المحتلين وضد السراى لتحقيق هذه الأهداف. على ضوء هذا فإن التصريحات التى أدلى بها جمال عبدالناصر وأنور السادات وفتحى رضوان وأعلنوا فيها أن الدستور سيعلن فى ١٦ يناير ١٩٥٦.. هذه التصريحات تكتسب أهمية خاصة بالنسبة للشعب. لكن هذا الدستور الذى أعلنوا عنه يجب أن يمثل رغبات الشعب فى حياة ديموقراطية سليمة، كما يجب أن يضمن الحريات لجميع طبقات الشعب: حرية الانتخاب المباشر وحرية الجماهير الشعبية فى إقامة تنظيماتها ومنظماتها السياسية والنقابية والثقافية المختلفة. ويتعين أن يسبق إعلان

الدستور اتخاذ الخطوات التالية:

١ - إلغاء الحكم العرفى والإفراج عن المسجونين والمعتقلين السياسيين والنقابيين، وإلغاء القوانين المقيدة للحريات، وإطلاق حرية الكتابة والنشر والاجتماع.

٢ - انتخاب لجنة تأسيسية بالاقتراع العام المباشر تناقش مواد الدستور وقوانين الانتخاب تمهيدا لإقامة حكم برلمانى سليم.

٣ - تأليف وزارة ائتلافية وطنية تشرف على عملية انتخاب الجمعية التأسيسية وانتخاب البرلمان.

ودعا المقال المرشحين إلى صياغة برنامج يتضمن عددا من القضايا منها: عدم دخول مصر فى أحلاف عسكرية، والتمسك بالحياد، وإلغاء مشروع النقطة الرابعة ومعاهدة عبدالناصر ـ تشرشل، ورفع مستوى الطبقات الشعبية، وتوزيع الأراضى على المعدمين من الفلاحين، وحق الشعب فى التعليم والتأمين ضد البطالة والعجز والعلاج المجانى.

وحذر المقال من أن هناك احتمالات لوضع عراقيل على طريق إقامة الحياة الديموقراطية مثل ما حدث فى سوريا وإيران وجواتيمالا بفعل مؤامرات الاستعمار الأنجلو أمريكى. وأضاف: إن قيام الحياة الديموقراطية هو توسيع للسياسة الاستقلالية لبلادنا وتعزيز لها (٢١٠).

ومع انتقال نظام جمال عبدالناصر إلى مواقع أكثر جذرية وتقدما من أجل استخلاص الاستقلال الوطنى والدفاع عن السيادة الوطنية، وعندما بدا أن المواجهة مع الاستعمار القديم أضحت وشيكة، حرصت «ط.ع.» على تحديد مواقفها من نظام يوليو تحديدا لا يحتمل اللبس وربما لا يشكل مزايدة فى مجال الشعارات المطروحة. ومن ثم درجت «المقاومة» على أن تنشر فى صدر الصفحة الأولى برواز تحت عنوان: «نحن نكافح من أجل الأهداف المباشرة والأساسية التالية».. وتحت هذا العنوان أدرجت سبعة مطالب تتعلق بالدفاع عن الاستقلال الوطنى ضد مؤامرات الاستعمار والصهيونية، وتصفية بقايا النفوذ الاستعمارى، والدفاع عن السلام العالمى، وتنفيذ قرارات باندونج، وإيجاد حل سلمى لقضية فلسطين، ودعم روابط الكفاح المشترك مع الشعوب العربية، وروابط الصداقة مع المعسكر الاشتراكى، وبناء اقتصاد وطنى مستقل، وإعطاء الأولوية للصناعات الثقيلة، وتأميم شركات الاحتكار الكبرى، وإقامة حياة دستورية تضمن للشعب حقوقه وحرياته الأساسية، ورفع مستوى الطبقات الكادحة، والتوسع فى توزيع الأرض مجانًا على فقراء الفلاحين والمعدمين. ثم ينتهى البرنامج بهذه العبارة:

«إن وحدة الجماهير الشعبية وكفاحها هو الذى يحقق هذه المطالب.(٢١١)»

«جبهة واحدة ضد الاستعمار، مصلحة الوطن فوق جميع المصالح الذاتية». (ملخص): غداة تأميم قناة السويس واجهت مصر مرحلة من أخطر مراحل كفاحها ضد المستعمرين. فالمستعمرن يعقدون مؤتمراتهم ويقومون بمظاهراتهم العسكرية.

وما يتعين أن نذكره الآن أن الاستعمار هو الد أعداء الطبقة العاملة. ومن هنا يقع عليها أن تقوم بدور مهم فى توحيد صفوف المصريين . وإذا كنا نطالب بالمحافظة على السياسة التى تتبعها الحكومة المصرية حاليا (١٩٥٦)، فإن هذا ينبهنا إلى أن هناك قوى فى الداخل حزبية؛ بل وفى جهاز الدولة تنشط نشاطا مريبا لإثارة العمال وتلفيق التهم لهم وتدبر اعتداءات بدنية ضدهم وتخفِّض أجورهم وتفصلهم من أعمالهم. ورغم كل هذا تتوجه «المنظمة» إلى العمال بألا يستجيبوا لهذه الاستفزازات وأن يعقدوا المؤتمرات وينضموا إلى كتائب جيش التحرير الوطنى - وفى الوقت ذاته - عليهم أن يفضحوا كل عمل فوضوى أمام الجماهير وأمام المسئولين (٢١٢).

الحركة المطلبية للجماهير الشعبية (١٩٥١):

ذكرنا من قبل فى باب السياسة أنه فى أوائل الخمسينيات، وفى ظل حكومة الوفد، تعددت ظواهر تدنى المعيشة فى المدينة والريف. وفى مواجهة الاعتداء على المنظمات الاقتصادية والثقافية، اهتمت «المقاومة» بمتابعة حركة الجماهير بانتصاراتها وإخفاقاتها، وسعت إلى توضيح مطالبها وطرحت ما تصورت أنه الشعارات اللازمة التى تلخص هذه المطالب. فى الوقت نفسه دعت «المنظمة» إلى ما رأته مناسبا لحركة العمال والفلاحين من أساليب الكفاح وأشكال التنظيم.

إن بعض عناوين المقالات التى نشرتها «المقاومة» تساعد على توضيح الاتجاهات العامة لاهتمامات المجلة ولآرائها.

– «الطبقات الشعبية تكافح من أجل الرغيف»(٢١٣).
– «بينما يرتفع سعر الرغيف»(٢١٤).
– «٢٠ ألف جنيه لتعديل مطبخ قصر القبة»(٢١٥).
– «هجوم أصحاب الأعمال على الطبقة العاملة»(٢١٦). (يشار هنا بوجه خاص إلى الهجوم على الأجور).
– «الأرض لمن يفلحها»(٢١٧).
– «امتنعوا عن تسليم قطنكم»(٢١٨).
– «موجة الفصل لاتزال مستمرة فى الإسكندرية»(٢١٩).
– «أيها العمال سيروا فى سياسة نقابية واضحة». (ملخص): علقت «المقاومة» على فشل الإضراب الذى بدأه عمال مصنع «نصر – ١» فى شبرا الخيمة يوم السبت ٢٢ سبتمبر ١٩٥١ باحتلال المصنع، فأشارت إلى تخلف بعض العمال عن الحضور فى الموعد وإصرار البعض الآخر على أن تشترك فى الإضراب جميع المصانع. وقالت المجلة إنه من الصحيح أن الفشل يعود، فى بعض أسبابه، إلى تغيّر الظروف فى منطقة شبرا الخيمة وازدياد الإرهاب فى السنوات الماضية». إلا أنه من المهم أن يتجاوز العمال فورا ما وقع بسياسة نقابية واضحة تقوم على ما يلى:

تكوين لجان مصنعية فى المصانع تحل مشاكل العمال، على أن تتعاون هذه اللجان مع اللجنة التأسيسية للنقابة العامة – والعناية بمشكلة المتعطلين بتكوين لجان منهم فى الأحياء: ودفع النقابات إلى المطالبة بتشريعات التأمين ضد البطالة – والمطالبة بالأجر المتساوى للعمل الواحد إنصافًا للعاملات وكشف الجواسيس فى المصنع – ربط كفاح العمال فى المنطقة بالفلاحين الذين ساعدوا العمال المضربين(٢٢٠).

– «ساعدوا الفلاحين على تنظيم نضالهم». (ملخص): للفلاحين فورات تتكرر من حين إلى آخر، ولكن سرعان ما تخمد. نضرب مثلا لذلك ما حدث فى بعض القرى الواقعة فى أراضى البدراوى باشا والأمير محمد على. فعلى الرغم من أن هذه الهبات تدل على ازدياد الوعى فى الريف، فإن وعى الفلاحين سيزداد وسيستمر نضالهم إذا نظم الفلاحون فى اتحاد يزيد من قوتهم على الكفاح ضد أمراء الأرض. ومساعدتنا للفلاحين تتطلب أن تكون لنا خطة تقوم على ما يلى:

١ – مدّ الفلاحين بخبرة العمال وربطهم بهم فى ميدان الكفاح الوطنى.

٢ – لكل قرية مشاكلها الخاصة بالرى والإيجارات والضرائب.. إلخ وهنا يمكن تجميع الفلاحين فى حلقات حول المطلب الملموس. وسيكون من بين مهام الحلقات مقاومة العصبيات والحزازات التى تضعف من وحدة الفلاحين.

٣ – تتعاون الطبقة العاملة مع الفلاحين بإرسال وفود وتشجيع النضال والاحتجاج على الإرهاب الموجه ضدهم.

٤ – إن مجلة «المقاومة» يمكن أن تكون موجهًا سياسيًا.. فإذا وزعت، زاد وعى الفلاحين بأوضاع الريف وكيفية التنظيم. ويمكن ربط هذا كله بشرح أهداف المنظمة فى الثورة أو تحقيق الاشتراكية وإقامة الجمهورية الشعبية، وتوزيع الأراضى على فقراء الفلاحين والمعدمين، وإقامة منظمات تعاونية حقيقية(٢٢١).

– «الأرض لمن يفلحها». أمثلة عن اشتداد ضغوط الإقطاعيين على فقراء الريف. ماذا يفعل إلياس عوض باشا فى الصعيد؟ وكيف يرهب الفلاحين وينكل بهم حتى يستولى على محاصيلهم مستخدما فى ذلك مجرمين محترفين(٢٢٢).

– «امتنعوا عن تسليم أقطانكم». تشرح المجلة فى برواز ما يعانيه صغار الفلاحين من سياسة الحكومة الوفدية التى تخلت عن سياسة وضع حد أدنى لتسليم القطن إلى التجار المشترين؛ إذ ينتشر سماسرة البنوك لجمع المحصول. وفى النهاية يستفيد من ارتفاع السعر كبار الملاك المصدرين الذين ترتبط مصالحهم بمصالح الاحتكارية العالمية. وتدعو «المقاومة» الفلاحين إلى الاتحاد وإلى الامتناع عن تسليم القطن إلى أصحاب التفاتيش الكبيرة (٢٢٣).

– «موجة الفصل لاتزال مستمرة فى الإسكندرية». تحت هذا العنوان طائفة من الأخبار عن استمرار تشريد العمال بالمحلة وفصل آخرين فى بعض مصانع الإسكندرية لنشاطهم النقابى. ثم أخبار أيضا عما يحدث فى بعض مناطق القاهرة. وتدعو المجلة العمال إلى النضال ضد غلق المصانع والمطالبة بحد أدنى للأجور وعمل مشروع للمساعدة الاجتماعية للعاطلين. كما دعت عمال شبرا إلى تكوين النقابة (٢٢٤).

–«دافعوا عن مجانية التعليم». (خبر وتعليق.تطرح فيه المجلة شعار النضال من أجل مجانية التعليم فى جميع مراحله(٢٢٥).

– «الحل النهائى للبطالة هو الاشتراكية»(٢٢٦) (مقال).

– «أخبار عن البطالة». أخبار عن ازدياد تهديد المناطق الصناعية بالبطالة بسبب إغلاق المصانع والمشروعات الصغيرة. وسرد أسماء مصانع نسيج أغلقت فى المحلة الكبرى وسمنود، وفصل عمال فى بنى سويف.. ففى المحلة أغلقت مصانع: محمد الدمياطى – عبدالعزيز الشافعى – تادروس – موسى محمد مبروك – حسين ثابت – سيد عبدالعال – والخواجة – الحاج حسين عيد. وفى سمنود بلغ عدد العاطلين ثلاثمائة عامل. وفى بنى سويف طردت شركة أتوبيس النهضة عمالها لاندماجها فى شركة أخرى للأوتوبيس. ودعت المجلة العمال إلى تكوين «لجان للبطالة» لها برنامج يستهدف:

١ – إقرار إعانة للمتعطلين.

٢ – وقف التوفير (الفصل).

٣ – إصدار قانون ضد البطالة والعجز والشيخوخة.

٤ – تحديد حد أدنى للأجور هو ٤٥ قرشاً فى اليوم (٢٢٧).

«الفلاحون يحمون ريهم». (ملخص): قام المغازى شعير نائب بلقاس بحجز الرى عن الأهالى. وقام محمود لطيف نائب دائرة بوش بردم قناة صغيرة كانت تنقل المياه إلى أرض الفلاحين الكلاب (كلمة النائب). وكان له ما أراد بفصل مدير بنى سويف وبوليسه. ومنعت قوات البوليس فى سمنود الفلاحين من رى أراضيهم إلا بعد أن تسقى أرض على الشيشينى بك. وقام رجال البوليس بمركز تلا منوفية بحجز المياه التى كانت ذاهبة إلى أرض عبدالسلام جمعة باشا. وقابل الفلاحون هذه الأعمال فى بعض الجهات بالمقاومة فنشبت معارك فى بلقاس بين الأهالى وأعوان عضو مجلس النواب. وفى كفر الشيخ، وفى سليم سمباطس منوفية امتنع الأهالى عن تسليم الحيازة لعدم وجود المياه وتلف

الزراعة. وذهب أحد الفلاحين من أهالى سمنود ومعه عشرة من إخوته وعلق الساقية وأعلن للبوليس أنه لابد أن يسقى أرضه أو يموت فى سبيل ذلك.. وكان له ما أراد. وقام أهالى بلدة كفر السكرية (غربية) برى أراضيهم رغم تعرض البوليس لهم. ودعت المجلة القراء إلى مساعدة الفلاحين على توحيد صفوفهم والنضال من أجل الأرض (٢٢٨).

– «اتحدوا من أجل خفض الإيجارات». (خبر وتعليق). الخبر عن استبداد كبار الملاك فى بنى سويف بصغار الفلاحين. وتتوجه «المقاومة» بنداء إلى الفلاحين والمزارعين بالامتناع عن التوقيع على بياض و(التزويد) أى المزايدة على بعضهم البعض فى الإيجارات (٢٢٩).

بعد يوليو ١٩٥٢:

واصلت المجلة خط الدفاع عن مصالح العمال والفلاحين والطبقات الكادحة عمومًا:

– «تحيا وحدة العمال لوقف البطالة وحل النقابات». (ملخص): توسع الحكومة دائرة إرهابها ضد الشعب عامة، وضد الطبقة العاملة والفلاحين بوجه خاص. نذكّر: بشنق خميس والبقرى، وبالأحكام بالغة القسوة على عمال النسيج بالإسكندرية، وباعتقال النقابيين فى شبرا الخيمة، وبالتنكيل بعدد من النقابيين فى السكة الحديد. وانتقلت موجة الإرهاب إلى فلاحى بهوت الذين استولوا على أرض البدراوى باشا بعد إعلان قانون الإصلاح الزراعى. فأرسلت الحكومة إليهم الجيش لإخمادهم. وشردت عددا كبيرا من عمال شبرا الخيمة. وأغلق مصنعا نسيج سباهى رقما (١)، (٢) أبوابهما فى وجوه العمال. وطرد مصنع نسيج القاهرة بشبرا العمال النقابيين. وفرض على العمال أن يشتغلوا سبع ساعات مع خصم ساعتين من أجورهم. وفى مصنع نسيج جوهرة بروض الفرج تم تشغيل العمال ورديتين. كما تم تشغيل وردية واحدة لمدة ١٢ ساعة. وفصلت شركة المليونير عبود (شركة البوستة الخديوية) ما لا يقل عن مائة عامل لمطالبتهم بغلاء المعيشة على الرغم من أن لجنة التحكيم (وهى لجنة قانونية) أمرت بصرفها. وصدرت أوامر إلى مكاتب العمل فى المناطق العمالية بالموافقة على فصل كل عامل له نشاط نقابى، ومحاربة النقابيين المخلصين باعتقالهم وإبعادهم عن مجالس إدارات النقابات. ولفقت الحكومة لهم تهما. وزج بأعضاء إدارة نقابة عمال مصنع نسيج القاهرة فى السجن حتى يحرموا من حقهم فى ترشيح أنفسهم فى انتخابات النقابة. وكذلك حرم النقابيون المناضلون فى منطقة إمبابة من ترشيح أنفسهم لعضوية مجلس إدارة النقابة. ويستمر تفتيت الحركة النقابية بتكوين نقابات مصنعية. وينتهى المقال بتوجيهات محددة تحث على خلق اللجان المصنعية، وتنظيم صناديق المصانع ودفع الاشتراكات فى النقابة وخلق اتحادات مهنية واسعة والسعى إلى تكوين اتحاد عمال مصر (٢٣٠).

– «صفا واحدا ضد سياسة التجهيل». (حول قرار الجامعات بحرمان الطلاب الذين لم يسددوا المصروفات من دخول الامتحان)(٢٣١).

– «أجور العمال الزراعيين». (ملخص): بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢ صدر قانون الحد الأدنى لأجور العمال الزراعيين ونص على ألا يقل أجر العامل عن ١٥ قرشا فى المتوسط (حسب المناطق المختلفة). لكن عمال الزراعة لم يستفيدوا من هذا القانون.. ففى كثير من مديريات القطر لا تتجاوز يومية العامل الثمانية قروش. فإذا أضفنا أن العامل الزراعى يظل متعطلا معظم أيام السنة أدركنا أن الريف المصرى يعانى مجاعة حقيقية. إن عدم تطبيق القانون ينبه عمال الزراعة إلى أن العبرة ليست بالقوانين وإنما هى بالقوة المنفذة لها. ولن تنفذ القوانين لمصلحة العمال والفلاحين إلا إذا قام حكم ديموقراطى شعبى محل حكم الإقطاع

والرأسمالية الكبيرة. ودعت «المقاومة» عمال الزراعة إلى تنظيم صفوفهم فى نقابات للمطالبة بحقوقهم(٢٣٢).

- «صفا واحدا ضد سياسة التجهيل». (ملخص): أعلنت إدارات الجامعات الثلاث أنها لن تسمح لطلابها بتلقى العلم ما لم يكونوا قد سددوا القسط الأول من المصروفات. ولكن من حق الطلاب أن يتعلموا بالمجان، كما أن من حقهم أن يكون لهم اتحاد عام لا يسيطر عليه الإخوان المسلمون. ووجهت المجلة الطلاب إلى تأليف الوفود وإرسال الاحتجاجات إلى المسئولين، والمطالبة بإطلاق سراح زملائهم المعتقلين، وإقناع زملائهم الذين دفعوا المصروفات بالتضامن مع زملائهم الفقراء. والعمل على تطبيق شعارات وأهداف الجبهة الوطنية المتحدة (٢٣٣).

- «كفاح عمال الإسكندرية ضد الإرهاب». (ملخص): شنت الحكومة حملة إرهابية ضد المعارضين من شيوعيين ووفدين وزعماء نقابيين فقبضت على عدد من النقابيين الشرفاء ورحلتهم إلى الطور لأنهم رفضوا إعادة تشكيل النقابات وفقا للطريقة التى تريدها هيئة التحرير. وكان من المعتقلين محمد بدر رئيس نقابة عمال سيتى (٢٣٤).

- «عمال شبرا الخيمة». (ملخص): فى الأسابيع الثلاثة الماضية حاولت إدارة «شركة الصناعات المتحدة» أن تشكل نقابة فى المنطقة تنضم إلى هيئة التحرير. لكن العمال المعارضين هاجموا العمال الذين استجابوا للدعوة واتهموهم بالخيانة وبتحطيم وحدة العمال. وهكذا قضى العمال على الخطة المدبرة (٢٣٥).

- «أهالى الأحياء فى الإسكندرية». رفعت بلدية الإسكندرية تعريفة الأجور فى الترام. ويتمشى هذا الإجراء مع غيره من الإجراءات التى ترمى إلى إفقار الطبقات الشعبية وتحميلها أعباء الأزمة كلها؛ وقام الأهالى فى معظم الأحياء بجمع توقيعات ضد رفع أجور الترام (٢٣٦).

- سمير جاد، «صفا واحدا ضد سياسة التجهيل». (ملخص): أوعزت الحكومة العسكرية إلى مجالس إدارات الجامعات الثلاث بإعادة أوراق كل طالب عليه رسوم متأخرة. وفى الوقت نفسه، نشطت وزارة الحربية فى حصر أسماء من تقرر حرمانهم من التعليم وأرسلت تستدعيهم إلى التجنيد الإجبارى وهددتهم بالاعتقال إذا لم يسلموا أنفسهم. إن هذه الحكومة تعلم خطورة استمرار الطلاب أبناء الشعب فى تلقى التعليم بالجامعة. وتعلم فى الوقت نفسه، الدور الذى قامت به «الجبهة المتحدة» فى تعميق وعى الطلاب بدورهم الوطنى. وكل هذا يدفعها إلى ممارسة سياسة الفصل بالجملة، بما يعنى أنها تقصر التعليم على من يقدر على شرائه. وهذا يعنى حرمان الجماهير الشعبية منه. والحكومة تقيد نسبة النجاح فى المدارس، ويصفُّون كل من تقل نسبة درجاته عما هو محدد. كما يقيدون نسبة الالتحاق بالجامعة وتوضع شروط لذلك. لكن الطلاب الذين خاضوا معركة الكفاح ضد الاستعمار والملكية فى مقدورهم أن يحبطوا سياسة الحكومة التعليمية. وإذا كانت المعركة المفتوحة الآن هى معركة المصروفات الجامعية فإن ما هو مطلوب من الطلاب: أن يجمعوا عرائض الاحتجاج على سياسة الفصل بالجملة، وأن يؤلفوا الوفود ويوزعوا النشرات ضد هذه السياسة، وأن يضغطوا بدون توقف على الصحف وعلى إدارة الجامعة، وأن يؤيدوا برنامج الجبهة المتحدة والنضال من أجله(٢٣٧).

- «الطبقة العاملة تكافح من أجل الخبز ووحدة صفوفها». طائفة من الأخبار عما يتعرض له عمال الغزل والنسيج بالإسكندرية.. فقد قام العسكريون بمنع مجلس إدارة النقابة فى مصنع الطويل. وفصلوا الرئيس السابق لنقابة المصنع، وحاولوا إنجاح

مرشحيهم. ولكن العمال حالوا دون انتخابهم وانتخب مرة أخرى الرئيس السابق للنقابة. وقدم العمال عريضة احتجاج على فصل رئيس النقابة وقع عليها سبعمائة وخمسون عاملا. وفى مصانع سباهى يشتغل العمال ثلاثة أيام ويتعطلون أربعة أيام. وليس هناك مواعيد محددة لساعات العمل وخفضت شركة الغزل الأهلية أجور عمالها (٢٣٨).

– «نضال عمال السويس». (ملخص): رفع عمال شركة البوستة الخديوية التى يملكها عبود قضية للمطالبة بحقهم فى وجبة الغداء المناسبة وفى بدلات السفر. ساندت الحكومة عبود. وخاطب الضابط مندوب القيادة العمال بقوله: «إننا نحتاج إلى عبود لأمور مهمة ولابد أن تسود كلمته». فصلت الشركة نتيجة لهذا سبعين عاملا (٢٣٩).

– «نحو اتحاد عام للنقابات المصرية». وافقت الحكومة على فصل أربعين عاملا من مصنع الشوربجى بإمبابة. وعندما زار محمد نجيب شبرا الخيمة استقبله العمال بهذه المطالب:

«عودة الحياة النيابية – إلغاء الأحكام العرفية – الإفراج عن العمال المعتقلين»، كما استقبل عمال الإسكندرية أعضاء القيادة العامة بمطالب إنهاء الحكم العسكرى وإطلاق الحريات والإفراج عن الزملاء النقابيين الذين اعتقلوا. وقد أفرج عنهم فعلا. ودعت «المقاومة» العمال إلى تكوين اتحادات نقابية محلية من خلال لجنة مشتركة للنقابات فى الأقاليم. وقالت إن تجميع هذه اللجان يؤدى إلى الاتحاد العام (٢٤٠).

– «نضال الطلبة ضد سياسة التجهيل». عجزت الحكومة عن تنفيذ قانون المحافظة على النظام فى معاهد التعليم. أرسلت الجبهة المتحدة احتجاجًا على زيادة الرسوم وضد الجدول الجديد. وفضحت الإخوان المسلمين الذين يؤيدون الإجراءات المعادية للطلاب. وقد حقق الطلاب انتصارا؛ إذ أعيد النظر فى الجدول وأعفى عدد كبير منهم من الرسوم المتأخرة عليهم (٢٤١).

– «أخبار عمالية من القاهرة». تتعرض الطبقة العاملة لهجوم مركز من جانب الحكم العسكرى. من الأمثلة على ذلك: فصلت شركة الكرنك بشبرا الخيمة بعض العمال النقابيين والمستخدمين ممن قضوا مدة الاختبار. وفصلت ١٥ عاملا وادعت أنهم لم يقضوا المدة القانونية على الرغم من أنهم خدموا سنتين. وفصلت إدارة شركة النيل للمنسوجات بشبرا الخيمة ٢٥ عاملا من بينهم رئيس النقابة، ثم وافقت على إعادته تحت ضغط العمال. وفصلت شركة صقال مندوب العمال، وفصلت شركة المغازل الأهلية بشبرا رئيس النقابة وبعض الأعضاء مجلس الإدارة بالمخالفة مع القانون. وفصل ٣٢ عاملا من مصنع الشوربجى بإمبابة من بينهم مدير الغزل واثنان من الموظفين (٢٤٢).

– «الحكومة تحل اتحاد نقابات عمال الغزل والنسيج». (ملخص): منذ أسابيع اعترضت الحكومة من خلال مكتب العمل على تكوين الاتحاد العام لمهنة الغزل والنسيج. وإذا صح أن ما فعلته الحكومة يشكل حلقة جديدة من حلقات اضطهاد الطبقة العاملة فإن هذا لا يعفى قيادة الاتحاد العام للغزل والنسيج من المسئولية. ذلك أن نجاح أى عمل كفاحى رهن بالاعتماد على الجماهير والارتباط بهم. ولقد نبهنا فى العدد الرابع من ملحق المقاومة «الاستقلال والديموقراطية» إلى أن الاتحاد لم يتم التحضير له، ولم يتم ربط العمال بالاتحاد وبرنامجه.. وتوقعنا أن تتمكن الرجعية من ضربه بسهولة. ذلك أن قيادة الاتحاد لم تصدر بيانات ومنشورات عن أهدافه ولم تتصل بالجمعيات العمومية للنقابات. وأخيرا، فقد نبهنا إلى أن الاتحاد قد أعلن عن تكوينه مبكرا قبل أن تصل الرسائل والبرقيات إلى الجهات المسئولة. ومع ذلك يقع على العمال واجب أن يجمعوا التوقيعات احتجاجا على حله وأن يثيروا موضوع الحل فى اجتماع النقابات التى تدعو إليها هيئة التحرير المضللة). (٢٤٣)

- «أخبار: الوحدة سلاحنا». (ملخص): تظاهر الطلاب الذين لم يقبلوا فى الجامعات داخل الحرم الجامعى وهتفوا: نريد العلم يا أعداء العلم. وتظاهروا مرة أخرى فى الأسبوع الماضى. وحال الحرس الجامعى بين مندوبيهم وبين مقابلة مدير الجامعة. ثم حوصرت الجامعة لمنع الطلبة الفقراء العاجزين عن دفع المصروفات.. ولم يتمكن الطلبة غير المقبولين من الدخول فاعتصموا يوم ٣ نوفمبر (١٩٥٣) فى المدينة الجامعية. ولكن أخرجوا بالقوة. ودعت «المقاومة» الطلاب إلى تكوين لجنة تقود كفاحهم وأن يجمعوا التوقيعات من زملائهم ومن طلاب المدارس الثانوية (٢٤٤).

- «الطبقة العاملة تتقدم الصفوف فى معركة الخبز والحرية». (ملخص): بعد أن سلطت العصابة العسكرية دباباتها لتقتل عمال الشوربجى بإمبابة أتبعت ذلك بما فعلته بعمال مصنع «عوف»؛ فقد قامت بالتعاون مع إدارة المصنع بتكوين نقابة مصنعية لتبعد العمال عن تكوين النقابة العامة. ولكن العمال بفضل خبرتهم وبفضل الموقف المجيد الذى وقفته النقابة العامة تمكنوا من إفشال المؤامرة. فعندما اجتمعت الجمعية العمومية للنقابة المصنعية هتفت جموع العمال كبارا وصغارا، عمالا وعاملات ضد هذه النقابة وأعلنوا تمسكهم بالنقابة العامة. فما كان من بوليس أمن الدولة إلا أن هاجم العمال بالضرب فأصيب منهم ١٥ عاملا، هذا بالإضافة إلى حملة الإرهاب التى شملت عمال النسيج عامة وذلك عندما بدأ التحقيق مع زملائهم الذين أرسلوا توقيعاتهم احتجاجًا على مجزرة الشوربجى. وكان ثلاثة آلاف من عمال النسيج قد شاركوا فى الاجتماع. إن كل هذا يشير إلى خطة الحكومة للقضاء على المنظمات الديموقراطية والتكتلات الشعبية بما يجرد الحركة الوطنية من سلاحها ويحرمها من قيادة الطبقة العاملة (٢٤٥)».

- «مشكلة سكك حديد الدلتا». (ملخص): فى الأربعينيات تربع هنرى كافورى (من كبار الرأسماليين) على عرش سكك حديد الدلتا، واعتمادا على صلاته بالحكومة ورجالها بالسراى لم يدفع لخزانة الدولة المستحقات المقررة عليه. وحرم كافورى العمال من جميع حقوقهم. واختلس أموال المساهمين حتى ساءت أحوال الشركة وأعلنت إفلاسها فى ١٩٥٢/٧/١٩. وفى ١٩٥٢/٨/١١. اعتمدت الحكومة القائمة ١٧٠ الف جنيه لإدارتها على أن تتولى الإدارة مؤقتا سكك حديد الحكومة. وأفتى مجلس الدولة بإلغاء الامتياز وبطرح الشركة للبيع خلال ستة شهور مضت عليها سنة كاملة حتى الآن. وترى «المقاومة» أن الحل الصحيح هو أن يتكاتف موظفو وعمال الشركة مع المنتفعين بخدماتها، لمطالبة الحكومة بالاستمرار فى إدارتها مع تطبيق كادر السكك الحديدية على الموظفين.. هذا بالإضافة إلى تحسين الخدمة والنهوض بمرافق الشركة. وإن بيع الشركة لشخص جديد لن يكون سوى انتقال حق السرقة من كافورى إلى شخص آخر. وإن وحدة الموظفين والعمال والتفافهم حول نقابتهم ضمان للقضاء على الاعيب الإداريين (٢٤٦).

- «أخبار» عن سوء أحوال الفلاحين فى ديروط. يقول الخبر: «بلغ سوء الحال بالفلاحين أنهم فى بعض مناطق الوجه القبلى (المنطقة من ديروط إلى منفلوط بالتحديد) عرضوا على التجار أخذ محصول البصل من الأرض مجانا دون مقابل؛ إذ لا يملكون ما يدفعونه أجراً للعمال الذين يجمعونه. كما أنهم عاجزون عن نقله إلى الأسواق لحسابهم بسبب ما يتطلبه هذا العمل من مصاريف. وهم فى الوقت نفسه مضطرون إلى إخلاء الأرض من البصل لإعدادها لزراعات أخرى مهمة (٢٤٧).

- «أول مايو عيد العمال». مقال:

«كافحوا من أجل إلغاء الحكم العرفى، من أجل رفع مستوى المعيشة، وضد البطالة».

١٠٠٠ (تنبه المجلة القراء العمال إلى أن الجمعيات العمومية للنقابات تعقد خلال شهرى ديسمبر

يناير. وأن عقدها يتيح فرصة للمطالبين بإلغاء الأحكام العرفية والإفراج عن العمال والزعماء النقابيين المعتقلين، ولمطالبة الحكومة بإصدار قانون التأمين ضد البطالة والعجز والشيخوخة. كما أن عقد الجمعيات العمومية للنقابات يمكن العمال من السعى لدى هذه الجمعيات للمطالبة بعودة الحياة النيابية الديموقراطية فى أقرب فرصة، خاصة أن هناك تصريحات للوزراء بأن الحياة الديموقراطية ستعود حتمًا)(٢٤٨).

– «الطبقة العاملة السودانية تكافح مع الشعب المصرى ضد سياسة الاستعمار والديكتاتورية العسكرية». (ملخص): تتعمد الحكومة المصرية إخفاء الحركة الوطنية السودانية بشكل عام والحركة العمالية والنقابية بشكل خاص. ويتم هذا بإعمال الرقابة العسكرية على الصحف، كما منعت نشر أخبار قرارات «مؤتمر اتحاد النقابات السودانى» الذى انعقد فى شهر يناير الماضى(٩٥٣). وكان من بين مقررات هذا المؤتمر:

التمسك بالجلاء وحق تقرير المصير، والعمل على تنظيم وتجميع المزارعين حلفاء الطبقة العاملة وغيرهم من طبقات الشعب السودانى.. ورفع الأحكام العرفية عن كاهل الشعب المصرى. والتنديد بالعبث بالدستور المصرى واستنكار موقف الحكومة العسكرية من حركة الطبقة العاملة المصرية وحلها للهيئة التأسيسية لاتحاد النقابات المصرية. وطالب «مؤتمر النقابات السودانية» بوقف مفاوضات القاهرة وعرض اتفاقية القاهرة على الشعب المصرى. والتحذير من عقد معاهدات أو أحلاف عسكرية (٢٤٩).

– «الشعوب تكافح ضد اعتداءات الاستعمار الأمريكى وترفض مشروعاته العدوانية» (عن رفض الشعب اللبنانى الانضمام إلى حلف تركيا والعراق)(٢٥٠).

– «مواقف خالدة للشعب السورى». عن رفض الشعب السورى بجميع طبقاته انضمام سوريا للحلف العراقى ـ التركى والدور المبادر الذى لعبه الطلاب الشيوعيون ضد احتمال انضمام سوريا إلى هذا الحلف مما أدى إلى اصطدامهم بالبوليس (٢٥١).

– «تركيا تدعى صداقة الدول العربية وهى عدوتها الأولى»(٢٥٢).

– «أخبار خارجية». (إحصائيات عن إنتاج البترول فى السعودية والكويت. وتعليق من «المقاومة» يقول: إن عملية النهب هذه لبترول البلاد العربية تفسر اهتمام الشركات الاحتكارية ببلاد الشرق الأوسط، كما تفسر لماذا يهمها أن تضرب الحركات الوطنية. ولماذا تقف شركات البترول وراء سياسة الأحلاف العسكرية (٢٥٣).

– «تأليف الجبهة الوطنية فى الأردن وإعلان ميثاقها». (ملخص): أبرز المقال البنود الرئيسية لميثاق الجبهة فى الأردن)(٢٥٤).

المعسكر الاشتراكى والحركة العمالية والديموقراطية العالمية:

كان للبلدان الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى ثقل ملحوظ فى صفحات «المقاومة» تبدى، ليس فى الافتتاحيات فحسب، وإنما فى العديد من المقالات والتعليقات والأخبار. وفى الفترة التى عاشتها «المقاومة» (١٩٥١ – ١٩٥٧) حظيت سياسة الاتحاد السوفيتى الخارجية باهتمام خاص فرضه الصعود الهائل لحركة التحرر الوطنى فى مصر والبلدان العربية. فى الوقت ذاته تابعت المجلة أهم التطورات فى حركة الأحزاب الشيوعية والعمالية والمنظمات الديموقراطية الدولية. وفيما يلى بعض الأمثلة:

– «الاتحاد السوفيتى يقترح توقيع اتفاقية سلام بين الدول الخمس الكبرى».(٢٥٥) (افتتاحية).

– «الإنشاء (البناء) الاشتراكى يتقدم». عن إنجازات مشروع السنوات الخمس فى الاتحاد السوفيتى»(٢٥٦).

– «الاتحاد السوفيتى يدافع عن المصالح الحقيقية للشعب المصرى»(٢٥٧).

– «سياسة الحزب الشيوعى الفرنسى». (مجمل القضايا الرئيسية المطروحة فى برنامجه العاجل)(٢٥٨).

– «بيان الاتحاد الديموقراطى العالمى للطلبة»(٢٥٩). (افتتاحية).

– «فى الاتحاد السوفيتى: الإنتاج الذى يخدم السلام»(٢٦٠).

– «اتحاد النقابات العالمى. (عن دورة الاتحاد فى فيينا)(٢٦١).

– «تحية إلى الرفيق مالنكوف من اللجنة المركزية لطليعة العمال»(٢٦٢).

– «نص رسالة «طليعة العمال» التى وصلت إلى الحزب الشيوعى السوفيتى والحكومة السوفيتية».(ملخص):

تتضمن الرسالة تعزية فى وفاة الرفيق يوسف ستالين، وتعداداً لمآثره فى بناء الاتحاد السوفيتى وإسهامه النظرى فى توضيح وإغناء استراتيچية وتكتيك الأحزاب الشيوعية والعمالية فى البلدان التابعة المستعمرة. وجاء فى الرسالة أن اسم ستالين سيظل مرتبطا بجميع نجاحات الشيوعيين وانتصاراتهم. وتعبر الرسالة أيضا عن ثقتها فى أن لواء قيادة الحركة الشيوعية والعمالية العالمية سوف ينتقل إلى أيدى رفاق ستالين. وأن الحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى سيظل فرقة الصدام للحركة العمالية العالمية(٢٦٣).

– «عاش الاتحاد السوفيتى وطن الرخاء والصحة والسلام». تعليق على خبر نشرته جريدة «المصرى» – وفدية – و«الزمان» – مَلَكية – جاء فيهما:(أن الأسعار فى الاتحاد السوفيتى انخفضت إلى خمس ما كانت عليه فى نهاية الحرب الأخيرة، وأن الأجور ستزيد بنسبة خمسة فى المائة على الأقل نتيجة تنفيذ مشروع السنوات الخمس(٢٦٤).

– «نجاح كبير للشيوعيين فى البرازيل». (ملخص): على الرغم من أن البرازيل ترزح تحت حكم رجعى باطش؛ فقد تمكن الحزب الشيوعى البرازيلى من إثارة مطلب انفراد البرازيل بملكية البترول البرازيلى، وحذر من إشراك أى دولة أجنبية فى استغلال منابع البترول الوطنية. وقوبل هذا الطلب بحماس شعبى وتبنّاه عدد من أعضاء الكونجرس البرازيلى.

«وفيما يتعلق بالحزب الشيوعى التركى.. فعلى الرغم من القبض على زعيم الحزب و١٦٧ من أعضائه، فمازال يعمل بنشاط كبير يهدد أعوان الاستعمار من الأتراك بالزوال»(٢٦٥).

– «عمال العالم يناضلون ضد البطالة، ضد الجوع والتشريد». عرض لمقال نشرته مجلة «الاتحاد العالمى للنقابات». شرح أسباب تفشى البطالة والنتائج المباشرة التى تترتب عليها والتى تصيبب العمال الأجراء؛ بل وتمتد آثارها إلى صغار الملاك فى الريف والمدينة. ويستطرد المقال إلى الحديث عن أشكال الكفاح ضد البطالة انطلاقاً من تحديد مطالب العمال وتنظيم معارك الكفاح. وينتهى المقال بتوجيه من «المقاومة» جاء فيه:

إن هذا المقال ذو فائدة عظيمة لجميع العمال المكافحين من أجل الخبز والسلام، من أجل حياة إنسانية كريمة. لكن ظروف الإرهاب الحالية تحول دون أن يصل هذا المقال إلى غالبية عمال مصر؛ لذلك ندعوك إلى أن تحاول مع زملائك القيام بالخطوات التالية:

١ – اكتب مع زملائك نسخاً من هذا المقال بالكربون أو اطبعه بالطريقة التى فى متناول يدك.

٢ – ناقش هذا المقال مع أكبر عدد من زملائك المخلصين وأرسل إلينا اقتراحاتك (٢٦٦).

– «نداء إلى الفلاحين». نص البيان الذى أصدرته اللجنة العالمية للقاء العالمى بين شبيبة الأرياف الذى عقد فى ٤ أبريل فى الدانمرك(٢٦٧).

– «خطوة حاسمة جبارة يقوم بها وطن العمال والفلاحين من أجل الدفاع عن السلام وزيادة الرخاء». (عن بلاغ للحكومة السوفيتية تبدى فيه استعدادها لتقديم المساعدة العملية والفنية والإنتاجية للدول الأخرى من أجل تسخير الطاقة الذرية للأغراض السلمية)(٢٦٨).

– «روسيا تساهم فى تنشيط الاقتصاد المصرى لتحسين حالة الفلاحين». (خبر وتعليق): جاء فى «الأهرام» بتاريخ ١١ يناير ١٩٥٥، أن روسيا استوردت ٨٨ ألف قنطار من القطن المصرى. وهو أمر فى مصلحة الاقتصاد القومى لأن روسيا ورومانيا تستوردان أكبر كمية من قطننا فى حين تضع أمريكا القيود على استيراده.

– «لينين الإنسان: الإنسانية تستعد للاحتفال بعيد ميلاده. ولمحات من حياة لينين»(٢٦٩).

– مؤتمر الأربعة الكبار: هو المؤتمر الذى تقرر أن يعقد فى جنيف بجهود الاتحاد السوفيتى من أجل السلام وتخفيف التوتر الدولى ومنع قيام حرب ذرية. ولكن مازالت الدوائر الحاكمة فى الغرب تنادى بالاستعداد للحرب. وإن الشعب المصرى وعلى رأسه الطبقة العاملة يهمها أن ينجح المؤتمر حتى يخف التوتر الدولى. وانتهى المقال بشعارين: عاش الاتحاد السوفيتى العظيم قلعة السلام والديموقراطية، عاش كفاح الشعوب من أجل تحقيق السلام(٢٧٠).

قضايا السلم العالمى وحركة أنصار السلام:

فى الفترة التى عاشتها «المقاومة» كانت قضية الدفاع عن السلم العالمى والمشاركة اليومية فى تأسيس وتحريك لجان أنصار السلام فى مصر فى مقدمة المهام المطروحة على «ط.ع.»، وفيما يلى بعض الأمثلة:

– «مهام لجان السلام. اجمعوا التوقيعات لعقد ميثاق السلام»(٢٧١).

– «حملة ميثاق السلام فى العالم تتسع». (احصائية بعدد التوقيعات فى بلدان أوروبا الشرقية والغربية)(٢٧٢).

– «أخبار حركة السلام فى لبنان»(٢٧٣).

– «من أجل حركة سلام جماهيرية وواسعة». (مقال طويل يشتمل على نقد لأوضاع حركة السلام فى مصر وينصب النقد على العناصر المغامرة والمخربة فى الحركة وتُحمّل المقال «ط.ع.» مسئوليتها الخاصة أيضا عما أصاب الحركة من أوجه قصور)(٢٧٤).

– «حرب كوريا ماذا تكلف الأمريكيين؟». (يشتمل المقال على أرقام توضح الخسائر التى أصابت الجيش الأمريكى الذى اعتدى على كوريا والجيوش المتحالفة معه. وهى خسائر فادحة فى الأرواح والأموال.ثم ينتهى المقال بملاحظة مؤداها أنه «ليس غريبا بعد هذه الهزائم الميتة»، وبعد ازدياد سخط الشعب الأمريكى أن يتراجع دعاة الحرب وسفاحو الشعوب ويوافقوا على بحث المقترحات الصينية الجديدة لتصفية الحرب الكورية. إن نجاح سياسة السوفييت السلمية والدرس القاسى الذى لقنه المتطوعون الصينيون والشعب الكورى للقوات الأمريكية الاستعمارية ليحدد لنا المصير المحتوم الذى ينتظر كل مجرم يقوم بمغامرة استعمارية)(٢٧٥).

– «السلام هو الحياة». (نص قرارات مؤتمر الدفاع عن حقوق شعوب الشرقين الأدنى والأوسط الذى عقد فى بيروت بقرار من مجلس السلام العالمى فى ١٨ ديسمبر ١٩٥٣). وكان من بين هذه القرارات:

– تأييد ومساعدة الشعب المصرى فى نضاله وإجلاء القوات البريطانية عن قناة

السويس التى لا تهدده وحده؛ بل تهدد شعوب الشرقين الأدنى والأوسط جميعا، كما تهدد العالم كله وسلامته.

– الدعوة إلى عدم تعاون الحكومات والشعوب العربية مع الاستعمار لحل المشكلة الفلسطينية والمشاكل المتفرعة عنها، وإلى العمل المشترك من أجل استرداد العرب لوطنهم المسلوب. ونؤكد أن الحل النهائى لمشكلة فلسطين مرتبط كل الارتباط بالقضاء على الاستعمار.

– تأييد ومساعدة المغرب العربى وجنوب الجزيرة العربية فى النضال ضد الاستعمار.

– تعزيز الثقافات الوطنية بتيسير وإنماء علاقات التبادل الثقافى بين بلداننا وبين بلاد العالم دون تمييز. مع بذل العناية بلغتنا القومية باعتبارها أهم مقومات تراثنا ومحاربة الضغط الاستعمارى على ثقافتنا، وتحريرها وحمايتها من هذا الضغط.

وقد علق الرفيق «غندور» على هذه القرارات.. فأشار إلى أن شيخ الجامع الأزهر السابق إبراهيم حمروش أدلى بتصريح يؤيد هذا المؤتمر من كل قلبه، وقال إنه سيدعو له مع أصحابه بعد صلاة الجمعة. كان التعليق الثانى موجها إلى قراء «المقاومة»: فهذا المؤتمر يفتح إمكانات ضخمة أمام حركة السلام. وعلينا أن ندعو المصلين فى الجامع إلى الاقتداء بشيخ الأزهر السابق والدعاء للسلام فى الخطبة. وإرسال خطاب إلى الساسة الحكوميين لتشجيعهم على العمل بهذه القرارات وعدم الارتباط بأية أحلاف استعمارية، والكتابة فى الصحف والمجلات عن قرارات المؤتمر. وتوضيح الأغراض الاستعمارية للنقطة الرابعة وإظهار ترابط الدول الاستعمارية فى استغلالها للشعوب وسلب حرياتها. وتوسيع نشر هذه القرارات عن طريق كتابة عرائض تجمع عليها توقيعات التأييد(٢٧٦).

– «الاتحاد السوفيتى يريد السلام». (مقال أرسله قارئ من قراء «المقاومة» قدم فيه إحصاءات عن الخسائر المروعة التى حاقت بالاتحاد السوفيتى فى الحرب العالمية الثانية. ويرى الكاتب أن الحرب الثالثة ستكون خسائرها أفدح بما لا يقاس. ونقل عن ستالين قوله: «إن بلادى لا ينقصها غير الكاكاو والموز.. وما أظننا نخوض الحرب من أجل الكاكاو والموز»(٢٧٧).

– «وقعوا على نداء السلم ضد القنبلة الهيدروچينية»(٢٧٨). (الافتتاحية).

– «الطبقة العاملة تتقدم الصفوف دفاعًا عن السلام العالمى». (عرض لجهود العمال المصريين فى جمع التوقيعات على نداء السلام فى الأوساط العمالية والنقابية. وأنه كان من الأحداث المهمة فى تاريخ كفاح العمال المصريين أن عددا من النقابات وافق رسميا على نداء السلام. وبعد أن ذكر المقال أسماء أهم هذه النقابات، لاحظ الكاتب أن هذا يؤكد حقيقة أن الطبقة العاملة أصبحت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تشترك أكثر فأكثر فى الحركة الوطنية والمؤتمرات الدولية وزاد وعيها العالمى وشعورها بالشمولية نحو الوطن ونحو الإنسانية. وأهاب المقال بالعمال أن يجتهدوا فى إزالة مخاوف زملائهم من التوقيع على النداء، وهى مخاوف مازالت موجودة. وعليهم أن يشرحوا أن حركة السلام هى حركة إنسانية عامة لا تفرق بين أخ مسلم وبين شيوعى وأن القنابل الذرية لا تفرق بين عامل وصاحب عمل(٢٧٩).

– «جهاد الشعوب للدفاع عن سلامتها: تجار الحروب الأمريكان وتسليح ألمانيا – كفاح مجلس السلام ضد خطر الحرب. وواجب المصريين فى الدفاع عن السلام»(٢٨٠).

مجلة النشرة

فى النصف الثانى من ١٩٥١، رأت قيادة المنظمة أن تحل مجلة باسم «الراية» محل مجلة «الهدف» وصدر منها عدد أو اثنان فى أواخر ذلك العام.. ثم عدل عن استخدام هذا الاسم عندما تبين أن للحزب الشيوعى المصرى (١٩٤٩) مجلة باسم «راية الشعب» واختير اسم «النشرة». وصدرت المجلة الجديدة تحت شعارين هما:

من أجل تنظيم حديدى – من أجل بناء الحزب. وكان يضاف تحت اسم النشرة عبارة «مجلة الحياة الداخلية». ومن هنا كان مستوى التوزيع قاصراً بالأساس على الأعضاء.

وكانت «النشرة» مجلة شهرية وتطبع على ورق فولسكاب وصدرت منها أعداد مكتوبة بخط اليد ومطبوعة على الرونيو. ثم انتظم أمر كتابتها بعد ذلك بالآلة الكاتبة.

وكانت المقالات المرسلة إلى المجلة من الأعضاء توقع فى العادة بأسمائهم الحركية.

وكانت «النشرة» تتبع سكرتارية اللجنة المركزية وكانت هيئة تحريرها تضم أعضاء من خارج اللجنة المركزية.

السياق الذى صدرت فيه «النشرة»:

لم تصدر «النشرة» من فراغ، فهى من وجوه شتى امتداد لمجلة «الهدف»؛ خاصة فى دورها التثقيفى العام وتحفيز ممارسة النقد والنقد الذاتى. لكن التطورات التى جدت على الساحة السياسية؛ خاصة بعد مجىء حكومة الوفد عام ١٩٥٠، وعجزه عن حل المشكلة الوطنية فضلا عن احتدام التناقضات فى داخله.. كل هذا كان من أسباب انهيار النظام السياسى القديم. ومنذ حريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢، وبعد مجىء نظام يوليو ١٩٥٢ استمرت لعدة سنوات الأحكام العرفية، واستمر سجن واعتقال المعارضين وعلى الأخص المنتمين إلى اليسار الماركسى. وقد غيب فى السجون والمعتقلات عناصر من أفضل قيادات «ط.ع.» على مستوى سكرتارية اللجنة المركزية وقيادات المناطق والأقسام.

وفى ظل هذه الأوضاع واجهت «ط.ع.» وضعا بالغ التعقيد ومهامًا شاقة على المستويات النظرية والسياسية والتنظيمية والجماهيرية. وزاد من صعوبته أن سكرتارية «ل.م.» كانت قد اتخذت قراراً رأت أن ترجئ إذاعته فى ذلك الوقت. ويتعلق القرار بالتحضير للمؤتمر العام الثانى ليكون مؤتمر تحويل «المنظمة» إلى حزب الطبقة العاملة.

وبمقتضى هذا التوجه نشرت اللجنة المركزية وثيقتين هما البرنامج الجديد واللائحة. فى الوقت نفسه، أنجزت «المنظمة» مشروع الخط السياسى الجديد (أو الاستراتيجية الجديدة) للمنظمة والتى وزعت ونوقشت تحت اسم «الرسالة السياسية». فى الوقت ذاته، كانت التطورات السياسية المتسارعة فى ظل أحكام طوارئ باطشة تفرض على «المنظمة» أن تواصل نشاطها على المستوى السياسى. فطرحت شعار الجبهة الوطنية المتحدة فى ١٩٥٣ – ١٩٥٤ وسعت إلى تكوين قيادة لها ولجان فرعية فى الأحياء والمصانع. ثم كان على القيادة أن تنفذ القرار الخاص بإعطاء العمل فى الريف أهمية خاصة. وفى عام ١٩٥٤ صدر العدد الأول من مجلة «الأرض».

وإضافة إلى ما تقدم كان الموقف المالى فى «المنظمة» سيئًا للغاية.

وفى هذا السياق – بكل ما فيه من مشاكل ومهام – كان على «النشرة» أن تمكن التنظيم من أن يكون فى وضع الاستعداد لكى يواصل عمله على المستويات الفكرية والسياسية والتنظيمية والجماهيرية، وذلك انطلاقا من شعار «من أجل بناء الحزب»، ومن أجل الاستعداد لعقد المؤتمر العام. وربما عبرت محتويات «النشرة» عن هذا التوجه.

فعندما نتصفح عدد «النشرة» الصادر فى أكتوبر ١٩٥١ سنجد فى أعلى الصفحة الأولى إلى اليمين بروازاً تحت عنوان «واجبات مباشرة». جاء فيه ما يلى:

لما كان المكتب السياسى قد قرر أن ينشر التحليل السياسى فى مجلة «المقاومة الشعبية» فإننا نكتفى هنا بتلخيص المهام السياسية الرئيسية:

١ – النضال ضد الأحلاف العسكرية (حلف البحر الأبيض المتوسط وحلف الأطلسى).

٢ – أن نضاعف توزيع مجلة «المقاومة الشعبية»، وأن نعمل على أن تصل للعمال والفلاحين.

٣ – إحياء وتكوين اللجان المصنعية كأساس لابد منه لمواصلة أى عمل اقتصادى وسياسى بين العمال.

٤ – أن يوسع العمال نضالهم النقابى وأن يخرجوا به من النطاق المحلى (الجبهوى) إلى النطاق الوطنى مع اختيار الأشكال المناسبة للتنظيم.

٥ – أن نهتم اهتماماً عميقاً بدراستنا النظرية.

ويظهر فهرس المواد المختلفة فى مجموعها تنوعًا كبيرًا فيما كانت تنشره المجلة. الأمر الذى نراه فى محتويات العدد وهى:

– المقاومة الشعبية: مجلتنا الثورية، خطوتنا العملية نحو بناء الحزب.

– قرارات خاصة بمجلة «المقاومة الشعبية والنشرة».

– النقد والنقد الذاتى وفيه:

نقد لمجلة «المقاومة الشعبية» من المجموعة ٣٤ وتعليق على النقد.. «نقد موقف المنظمة من إلغاء معاهدة ١٩٣٦». ونعود مرة أخرى فى الموضوع ذاته:

– اللائحة الجديدة «للمنظمة».

– تقرير عن منطقة حى شبرا الخيمة (محاولة لمسح عام للمنطقة. من النواحى السكانية والاجتماعية وما فيها من مؤسسات حكومية وما هى المطالب الرئيسية لسكان الحى).

– مثل من (أمثلة) العمل فى الأحياء.

– مستخرج من محضر اجتماع مكتب إحدى المناطق الحزبية.

– المرشحون المطلوب تجنيدهم.

– البرنامج. (مناقشات)

– نقد المنشور الريفى. (منشور كتبته «المنظمة» كطلب اعضاء كانوا سيقضون عطلة العيد فى قراهم. غير أن الأعضاء كانت لهم اعتراضات على اسلوب ومحتوى المنشور. ثم قامت لجنة التحرير بالرد على النقد).

ويتضمن عدد فبراير ١٩٥٣ من «النشرة» الموضوعات التالية:

– نحن والجبهة المتحدة.

– ما هى «الرسالة السياسية».

– موقفنا من دخول هيئة التحرير (التنظيم السياسى الذى أقامه نظام يوليو بعد إلغاء الأحزاب).

– الديموقراطية المائعة فى التنظيم.

– المسألة المالية.

– برنامج التثقيف.

– محضر تحقيق مع الرفيق واصف.

وفى عدد ١٩٥٣/٤/٢٨، كان من بين الموضوعات التى نشرت:

– رد على مقال الحياد، مناقشة سياسية.

– باب النقد وفيه: نقد مجلة «المقاومة الشعبية» للرفيق بديع وتعليق على النقد من هيئة التحرير. ونقد المكتب السياسى لمحضر اجتماع منطقة القاهرة فى يومى ١٥، ١٩٥٣/٣/١٨. هذا وقد نشر المحضر كاملا، مع حذف بعض الأسماء الحركية التى تكشف اتصالات ومستويات مختلفة – انتقادات أخرى.

– الموقف السياسى بقلم عباس.

– سياسة الجبهة المتحدة فى التطبيق: لنكن دعاة الوحدة الوطنية. والمقال بتوقيع «ط.ع.».

– رسالة إلى المُجَنّدين الجدد.

– تجربة العمل فى إحدى المناطق بقلم عامل.

– حول مشاكل الجبهة المتحدة.

– كيف يكون النقد والنقد الذاتى. ويشتمل هذا القسم من «النشرة» على نقد سياسى من الأعضاء لوثائق «المنظمة»، كما يشتمل على نقد الأعضاء لأنفسهم (النقد الذاتى). وفى نقد الأعضاء لسياسات «المنظمة». مواقف لقيادة «المنظمة» تستحق أن تنقد فنقرأ على سبيل المثال:

إن الرفيق حسن يطالب «المنظمة» بأن تختار الأساليب المناسبة للدعاية كما يفهمها الشيوعيون. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أن نعمل حسابنا فى منشوراتنا لتقاليد الشعب وحالته النفسية ولطريقته فى تقبل ما يطرح من آراء.

وفى نقد «الرسالة السياسية» يلاحظ يوسف سلام أن «الرسالة السياسية» قصرت فيما يلى:

(أ) لم تبرز بشكل كاف التناقض بين جبهة الشعب من ناحية وجبهة الاستعمار والرجعية من ناحية أخرى.

(ب) يجب أن نوضح فى «الرسالة السياسية» الخطوط العامة للموقف الدولى.

(ج) «لم يأت ذكر للسودان فى هذه الوثيقة وهذه انعزالية».

وكتبت إحدى المجموعات أن التقرير الذى قدمه المكتب السياسى حلل الوضع الطبقى فى مصر تحليلا رائعا وإن كانت تنقصه الإحصاءات والبيانات. كما أن التقرير لم يتحدث بتاتًا عن مشكلة السودان. وبعد أن ناقشت المجموعة التقرير السياسى هنأت المكتب السياسى بصدور هذا التقرير وأيدت قرارات اللجنة المركزية تأييدًا تامًا وتعهدت بالعمل على وضعها موضع التنفيذ.

وعن نقد الأعضاء لأنفسهم نقرأ:

أن أحد الأعضاء نقد نفسه لأخطاء ارتكبها عند مناقشة «الرسالة السياسية»؛ إذ اتخذ موقفا مسبقا رافضا لهذه الوثيقة. ولم يكن قد درسها بعناية. يضاف إلى ذلك أنه فى مسلكه اليومى لم يكن ينفذ بعض التكليفات أو يحترم المواعيد التى تتحدد لأداء الأعمال الحزبية.

وأن الرفيق يوسف سلام نقد نفسه لأنه اتهم بعض الرفاق بالبوليسية وبأنهم أميون لا يعرفون مبادئ التنظيم. فهذه الاتهامات باعترافه تثير البلبلة والفوضى وتدخل فى باب المهاترة وتحطم الأعضاء موضع الاتهام. ثم يضيف أن الرفاق المسئولين لم يستجيبوا لهذه الاستفزازات واتخذوا موقفا بناءً لمساعدته على تبين أخطائه وعلى التخلص منها وذلك من موقع الاقتناع بضرورة التخلص من مسلكه الخاطئ.

وفى عدد ديسمبر ١٩٥٣ من «النشرة» كانت موضوعات العدد:

١ – تحت لواء الماركسية اللينينية كوِّنوا لجان الجبهة المتحدة فى المصانع.
٢ – الموقف السياسى.
٣ – «طليعة العمال» فى المعركة.
٤ – التثقيف.
٥ – كل قرش يجمع «للمنظمة» مسمار يوضع فى نعش الاستعمار والفاشية.
٦ – مقالات أخرى.

المقال الأول عن تكوين لجان للجبهة المتحدة فى المصانع. هنا واجهت «المنظمة» مشكلة فى منطقة شبرا الخيمة تتمثل فى أن بعض القيادات العمالية المنظمين يتحفظون على القيام بتشكيل لجان للجبهة المتحدة فى المصانع. ويقوم اعتراضهم على طائفة من الحجج. فهم يرون أنه لابد من أن يسبق العمل النقابى أى عمل سياسى لتشكيل لجان للجبهة المتحدة. والحجة الثانية هى أن لجان الجبهة المتحدة تفترض أن تتواجد فى تشكيلها عناصر من طبقات أخرى لا يمكن أن تكون عمالية بحتة. وأخيرا ليس لدينا عدد كاف من العمال يمكن سحبه من العمل النقابى وتخصيصه للعمل الجبهوى.

هنا اهتمت «النشرة» فى ردها بأن توضح بكيفية مطولة فى عددين متوالين خطأ هذا التفكير وذلك استنادًا لمبادئ نظرية وإلى تجارب الحركة العمالية فى العالم وفى مصر. من ذلك مثلا ما ذكرته «النشرة» من:

١ – أن الكفاح النقابى رغم أهميته الكبرى لا يمكن أن يؤدى إلى تحرير الطبقة العاملة من عبودية رأس المال. إذ يتوقف تحرير العمال على نوع الحكم السياسى القائم. لذلك حارب ماركس ولينين مذهبين خطيرين أصابا الحركة العمالية فى أوروبا بأضرار شديدة وهما المذهب الاقتصادى الإصلاحى والمذهب الفوضوى. فالمذهب الأول كما طبق فى بريطانيا كان يسلب باليسار ما يعطيه للعمال باليمين. والمذهب الثانى يرى أنه لا فائدة من الكفاح المنظم لأى حزب من الأحزاب؛ بل يذهب فريق من الفوضويين إلى القول بأن تحرير الطبقات الكادحة يأتى باغتيال الحكام، كما قال فريق آخر منهم أن الطبقة العاملة ستتحرر بإعلان الإضراب العام واستيلاء العمال على المصانع. وقد دلل التاريخ على فساد هذه المذاهب فضلا عن استحالة تنفيذها.

أما الدعوة إلى الانتظار وتأجيل أى عمل سياسى حتى تتقوى النقابات فقد سقطت هى أيضا من خلال التجارب العمالية. فما أن تقوى الحركة النقابية حتى تعاجلها الحكومات اليمينية بضربات شديدة.وكل هذا حدث فى بلاد أخرى كما حدث أيضا فى مصر فى سنوات ١٩٤٥، ١٩٥٢، ١٩٥٣.

وتحت عنوان «طليعة العمال فى المعركة» معلومات عن إنجازات المجموعات والهيئات الحزبية. فثمة منطقة (شبرا الخيمة) زاد عدد أعضائها فى خلال خمسة شهور بنسبة مائة فى المائة. ونجحت فى تكوين ثمانى لجان مصنعية. كونوا مجموعة فلاحية وأخرى نسائية. وقاموا بالدعوة إلى مساندة شعب مراكش فى كفاحه.

وبمراجعة نشاط أحد الأقسام (قسم روض الفرج، على الأرجح) تبين أنهم يركزون نشاطهم على تشكيل لجان للجبهة المتحدة؛ إذ تكونت حول القسم سبع وعشرون لجنة.. كما نجح هذا القسم فى تدريس «الرسالة السياسية واللائحة والوثائق الأخيرة للجنة المركزية» بنسبة مائة فى المائة، وزاد عدد أعضاء القسم بنسبة مائة فى المائة.

وقام قسم آخر بجمع خمسة آلاف توقيع لتأييد شعب مراكش فى نضاله ضد الاستعمار. وجمع ثلاثة آلاف توقيع لاستنكار حوادث الاعتداء على عمال مصنع الشوربجى بإمبابة. ويقوم القسم بنضال نقابى واسع لتوحيد صفوف العمال بهدف تكوين الاتحاد العام للعمال.

فى خلال ١٩٥٣ طبق نظام الإجازات الدراسية من ثمانية إلى عشرة أيام، وتكونت خمس مدارس أغلبها من العناصر العمالية. (ويذكر المحرر أنه أخذ بهذا النظام على مدى ثلاث أو أربع سنوات متتالية).

فى عدد يناير ١٩٥٤، من «النشرة» كانت المحتويات كما يلى:

– الموقف السياسى. ودار التحليل حول الشعارات الثلاثة: ضد الحلف الأمريكى فى منطقة الشرق الأوسط – ضد المفاوضات – من أجل إعلان مصر بلدا محايدا. ويطالب المقال الأعضاء بأن يضعوا مطلب الحياد فى مقدمة المهام بإرسال العرائض وجمع التوقيعات، وتنظيم الجماهير. بل إنه من الممكن فى هذا المجال أن ينشط الأعضاء نشاطا علنيا فى الاجتماعات الجماهيرية على شريطة أن يتجنبوا أى عمل استفزازى.

– دراسة: تحت لواء الماركسية اللينينية.. كونوا لجان الجبهة المتحدة (الجزء الثانى).

– باب «طليعة العمال فى المعركة». (عن الأنشطة الجماهيرية للمنظمة).

– دروس من قضية لافرنيتى بيريا وكان القائد المسئول عن شئون الأمن بالاتحاد السوفيتى وأعدم بتهمة الخيانة.

– فى سبيل إنجاح الحملة المالية.

– مقالات الأعضاء وانتقاداتهم.

– مختارات من الصحافة الشيوعية والعمالية.

وفى عدد فبراير ١٩٥٤ من النشرة كانت المحتويات كما يلى:

– الموقف السياسى: «تراجع الحكومة عن التهديد باتخاذ سياسة الحياد».

– عن حل جماعة «الإخوان المسلمون». وهل يدخل الإخوان الجبهة المتحدة (ويستبعد التحليل أن يعتبر الإخوان المسلمون من قوى الحلف الجبهوى الديموقراطى).

– محاكمة سراج الدين سكرتير عام حزب الوفد المصرى أمام محكمة الثورة.

وفى عدد مارس ١٩٥٤ ،نشرت «المجلة» الموضوعات التالية:

– محضر اجتماع اللجنة المركزية فى دورتها نصف السنوية.

– التقرير التنظيمى.

– قضية الاهتمام بالعمل النقابى.

(١) التفاف التكتلات حول النقابات.

(٢) مواصلة توسيع اللجان النقابية المصنعية.

(٣) مكتب لجنة إحدى المناطق أصدر عددين من مجلة نقابية سرية.

(٤) فى القاهرة: العمال يستثمرون أسلوب مجلات الحائط.

(٥) فى شبرا الخيمة تكونت لجنة نقابية هدفها تجميع ممثلى مختلف النقابات (من الصناعات المختلفة) وهو عود إلى مبادرات قيادات العمال من «ط.ع.» بشبرا الخيمة فى الأربعينيات).

باب الحياة الحزبية، وفيه:

– قرار بفصل زميل.

– النقد والنقد الذاتى.

– نقد المطبوعات: نقد «المقاومة الشعبية» – «نقد النشرة».

– نقد منشور أصدره قسم الطلبة.

وفى عدد فبراير ١٩٥٦، كانت المحتويات كما يلى:

– عرض لأهم المواقف السياسية وموقف القيادة منها.

– ملخص لقرارات اللجنة المركزية «لطليعة العمال».

- شرح بعض القرارات المهمة: وهى:
١ - أهمية توزيع المقاومة الشعبية.
٢ - إذاعات الاتحاد السوفيتى العربية (عن أهمية متابعتها).
٣ - محاضرات التثقيف السياسية.
٤ - الرقابة على العمل فى المجموعات.
٥ - العمل الفنى يقرر كل شىء.
- باب الحياة الحزبية: النقد والنقد الذاتى.
- بريد «النشرة». ويتضمن المقال الأول: عرضا لأهم المواقف السياسية وموقف القيادة منها ويعالج المقال الموضوعات التالية:
ما معنى سياسة الحياد - حلف بغداد التركى - العراقى - مؤتمر باندونج - صفقة الأسلحة التشيكية - الاتفاقات الثنائية (بين مصر والمملكة العربية السعودية، وبين مصر وسوريا).
ونختار من قرارات اللجنة المركزية «لطليعة العمال» فى اجتماع مايو ١٩٥٥ ما يلى:

أولا - فى الموقف السياسى:

- تأييد مؤتمر باندونج واعتباره انتصارا للشعب المصرى، ووجوب الاشتراك مع الوطنيين الشرفاء فى تنفيذ قراراته.
- شكر حكومة الاتحاد السوفيتى لمساندتها لقضايا الشعب المصرى وتحية للشعوب العربية الشقيقة ولأحزابها الشيوعية المناضلة.
- دعوة جميع المواطنين إلى النضال من أجل: حكم نيابى ديموقراطى على أساس انتخابات حرة تجريها حكومة وطنية محايدة. وهذا يتطلب كخطوة أولى: إلغاء الحكم العرفى فورا والإفراج عن المعتقلين والمسجونين السياسيين.
- اعتبار ما أعلنته الحكومة عما يسمى «بالديموقراطية السليمة، وإقامة برلمان بدون أحزاب» استمرارًا - بطريقة فعلية فى كبت الشعب بعد نهاية فترة الانتقال.
- الكفاح دون هوادة ضد الانحرافات اليسارية فى صفوفنا.

ثانيا - قرارات فى التنظيم:

- تحويل المنظمة إلى حزب جماهيرى واسع يتمتع بتأييد وثقة الطبقة العاملة والشعب الكادح هو واجبنا المقدس وفى سبيل ذلك تدعو اللجنة المركزية الأعضاء إلى:
(١) إيجاد وحدة فكرية قوية. وتدريب الكادر العمالى وتثقيفه بالنظرية وبخبرة أحزاب الطبقة العاملة.
(٢) التوسع فى التجنيد، وإحاطة «المنظمة» بأعداد كبيرة من المواطنين والعاطفين على سياستها.
(٤) اتباع سياسة جريئة ومنظمة ومدروسة لتصعيد الرفاق إلى مختلف المستويات القيادية.
(٥) إقامة أجهزة فنية فرعية فى جميع المناطق والأقسام والمجموعات الجماهيرية.
(٦) إقامة مالية متينة «للمنظمة».
(٧) الدعاية يجب أن تكون جماهيرية الأسلوب.
وفى العدد نفسه نقلت «النشرة» من محضر اجتماع أحد الأقسام نقدا «للمقاومة الشعبية» جاء فيه:

١ - أن الأخبار الخارجية فيها كثيرة والأخبار الداخلية غير موجودة. وعقبت النشرة بقولها: وهذا صحيح.

(٢) أن المجلة مكتوبة بطريقة لا تثير حماس من يقرأونها.

وعقبت النشرة بقولها: وهذا صحيح. ونتعهد بأن تحسن «المقاومة الشعبية» أسلوبها فى الكتابة ونطالب الأعضاء بأن يوافوها بأخبار تحركات الجماهير وأن يكتبوها بدقة وعناية.

مجلة الوعى

مع عدد «النشرة» الصادر فى نوفمبر ١٩٥٣ وزعت اللجنة المركزية مجلة «الوعى» كملحق ثقافى «للنشرة». وكان شعار الملحق «لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية»(٢٨١).

واشتمل الملحق على المواد التالية:

- مؤتمر النصر، بقلم جاك دوكلو عضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى الفرنسى. والمقال (تحليل لأعمال المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى)(٢٨٢).

- عن «الجبهة ضد الفاشية فى أسبانيا»، كتبته دولورلس إيبار ورى زعيمة الحزب الشيوعى الأسبانى والتى اشتهرت باسم «الپاسيوناريا»(٢٨٣).

- الأهمية التاريخية لمؤلف جوزيف ستالين «القضايا الاقتصادية للاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى». كتبه بوليسلاف بيروت، رئيس اللجنة المركزية لحزب العمال البولندى الموحد(٢٨٤).

وفى عدد يناير ١٩٥٤، تحدثت «النشرة» عن أهمية إصدار الملحق الثقافى. وجاء فيها أن المكتب السياسى مازال يواصل جهوده فى سبيل رفع المستوى النظرى والسياسى للأعضاء. وأنه لهذا بدأ بإصدار ملحق ثقافى لمجلة «النشرة» تحت اسم «الوعى»، ودعا المكتب السياسى الأعضاء إلى دراسة ما تضمنه الملحق بعمق. بل لقد دعا كل عضو إلى دراسته مع المرشحين والعاطفين(٢٨٥).

وفى الوقت ذاته ذكرت النشرة فى معرض الحديث عن أنشطة «المنظمة» أن إحدى المناطق أصدرت ملحقا ثقافيا آخر وزعته على أعضائها(٢٨٦).

مجلة الأرض

صدر العدد الأول من مجلة «الأرض» فى يوليو ١٩٥٤. وفى الترويسة أنها مجلة الفلاحين تصدرها «ط.ع.» وثمنها خمسة مليمات. وكانت تكتب باللهجة العامية.

والمجلة فى حجم نصف فولسكاب ومكتوبة بخط النسخ ومطبوعة على الرونيو.

وكان المقال الافتتاحى عن مشكلة العمد. فطالبت المجلة بأن يكون العمدة منتخبا من جميع فلاحى القرية. وفى هذه الحالة يصبح من الضرورى إسقاط شرط تملك المرشح إلى هذا المنصب لنصاب معين من الأطيان وغير ذلك. وعندئذ يستطيع من كان محبوبا ومتفانيا فى خدمة القرية وخدمة الفلاحين أن يرشح نفسه ويحوز على ثقة الناخبين. وسيعرف كل مرشح أنه مدين لناخبيه بفوزه. ومن ثم تتغير معاملته للناخبين إلى الأفضل.

فى الوقت نفسه طالبت «المجلة» بأن يستند العمدة فى عمله إلى لجنة من الأهالى تساعده وتدرس مصالح القرية وتراقب تصرفاته نيابة عن الفلاحين.

ملحوظة

كانت مجلة «الأرض» من بين الوثائق التى لم نتمكن من التوصل إلى مجموعة الأعداد التى صدرت منها.

مجلة «الجبهة المتحدة»

أشرنا فى باب السياسة إلى السياق الذى توترت فيه وتدهورت العلاقة بين سلطة يوليو ١٩٥٢ والشيوعيين وحزب الوفد بما فى ذلك جناح «الطليعة الوفدية» وكان أن تداعت هذه القوى لتشكيل معارضة للنظام الجديد. فتكونت لجنة تحضيرية لإقامة «الجبهة المتحدة». وأصدرت هذه اللجنة مجلة سرية تحمل هذا الاسم. ورحبت مجلة «م.ش.» بظهور المجلة واعتبرته تطورا إيجابيًا فى الحركة الوطنية إذ لم يحدث من قبل – على حد تعبير «م.ش.» - «أن اتحدت تيارات شعبية مختلفة مع شيوعيين بهذا الشكل الواضح والصريح». ودعت مجلة «م.ش.» قراءها إلى الاطلاع عليها وتوسيع دائرة توزيعها(٢٨٧).

وصدر العدد الأول فى ١٩٥٣/٦/١٢. وفيه المواد التالية:

- بيان للجنة التحضيرية للجبهة المتحدة.
- مقال لمندوب «ط.ع.».
- مقال لمحام وفدى.
- مقال للطليعة الوفدية.

وصدر العدد الثانى فى ١٩٥٣/٧/١٨. وتوقف صدورها فترة وظهر العدد الثالث فى مايو ١٩٥٤. وجاء فى صفحتها الأولى:

إن أهداف «الجبهة المتحدة» هى: القضاء على الاستعمار الأنجلو أمريكى وطرد قوات الاحتلال ومقاومة المشاريع الأمريكية العدوانية وإقامة جمهورية ديموقراطية ذات مجلس نيابى وتحقيق السلام بين الشعوب.

واشتمل هذا العدد على مقالات وأخبار. ففى مقال بعنوان «نذر الانهيار» ذهب كاتبه إلى أن حل نقابة الصحفيين، والهجوم المستمر على الصحافة، واستمرار حكم البطش والإرهاب يبين أن حكم العسكر لا يستند إلاَّ على مجموعة من الضباط لا تتعدى الثلاثمائة ضابط. فهذا ما صرح به عبدالناصر لأساتذة الجامعات فى سياق محاولة استمالتهم إلى جانبه. كما أن كمال الدين حسين كان قد أدلى بتصريح – فى مقابلته لعدد من الطلاب المعتصمين فى جامعة القاهرة – جاء فيه أن مجلس قيادة الثورة يعتبر المعركة القائمة بينه وبين الشعب فاصلة.

وفى مقال آخر تحت عنوان «الجبهة المتحدة طريق الخلاص»، يرى الكاتب أن تكوين لجنة العمال والطلبة عام ١٩٤٦ كان شكلا من أشكال الجبهة المتحدة. وأن تطبيق شعار الجبهة المتحدة لمعارضة نظام يوليو ١٩٥٢ ساعد على تقدم كفاح المعارضة. لأنه ما أن تكونت الجبهة المتحدة حتى تمكنت من تحقيق انتصارات مهمة ضد الديكتاتورية العسكرية فى الجامعات الثلاث: القاهرة وعين شمس والإسكندرية(٢٨٨).

ودعا المقال القراء إلى أن يوسعوا صفوف الجبهة، بأن يعمل كل منهم على أن يجمع

حوله ثلاثة أو أربعة من الوطنيين ليتدارسوا الموقف السياسى وسبل فضح الاستعمار والديكتاتورية، وأن يبتكروا طرقًا جديدة لنشر برنامج الجبهة (٢٨٩).

وكان من الأعداد التى تحصلنا عليها من مجلة «الجبهة المتحدة» فى ١٩٥٤ نسخة بالإنجليزية. وتحدثت الافتتاحية عن المناورات والخطط التى وضعها مجلس قيادة الثورة لإحباط حركة الجماهير الوطنية والتقدمية التى نزلت إلى الشوارع فى القاهرة والإسكندرية تطالب بعودة الحياة النيابية. كما تحدثت المجلة عن معارضة قيادات من عمال النسيج والنقل العام فى القاهرة والإسكندرية للإضراب العام الذى حضر له مجلس قيادة الثورة. وهو الإضراب الذى عارضه أيضا عدد متزايد من طلاب جامعتى القاهرة والإسكندرية ومن هيئات التدريس فى الجامعتين.

وبالإضافة إلى ما تقدم كان من بين الأخبار التى نشرتها المجلة:

- المظاهرات الضخمة التى قامت فى جامعة القاهرة والتى شارك فيها الوفديون والشيوعيون والاشتراكيون والإخوان المسلمون. وكانت المظاهرات تندد بتراجع مجلس قيادة الثورة عن قرارات مارس ١٩٥٤.
- المؤتمر الطلابى الذى عقد فى كلية حقوق جامعة الإسكندرية للاحتجاج على استمرار مجلس قيادة الثورة فى الحكم وللمطالبة بزوال الحكم الديكتاتورى.
- أرسلت هيئة التدريس بكلية حقوق الإسكندرية برقية إلى جمال عبدالناصر يحتجون فيها على اعتقال الطالب سعد عبدالمتعال.
- قامت السلطة باعتقال عدد كبير من طلاب جامعتى القاهرة وعين شمس(٢٩١).

كلمة عن مجموعة الأجهزة الفنية:

كانت «المنظمة» تصدر العديد من مطبوعاتها. وغالبا ما كان هذا يتم فى ظروف تكتنفها صعوبات مالية شديدة تضيف أعباءً إلى الأعضاء المكلفين بطباعة الإصدارات المختلفة، فكان العبء عليهم جسيما. وكانوا أشبه بالجنود المجهولين الذين لا يعرفون بأسمائهم والذين تفرض عليهم أنماط من السلوك وأعباء معيشية ونفسية ثقيلة. فنذكر فى هذا المجال أسماء أنور نعمان وعبدالرحمن عزت وعبدالعال البسطويسى ونبيل صبحى ونبيل القرنفلى وصفوت يس وآخرين.

فقد عمل أنور نعمان طالب الطب أكثر من ثمانى سنوات متصلة فيما كان يسمى بالعمل «الفنى» والاتصال، لا يكل ولا يمل كما يقال. وكان يحب عمله. وبالإضافة كان يقرأ كثيرا. واجتهد فى تجميع الكتب الماركسية والتقدمية التى كانت تصدر فى سوريا ولبنان والعراق وغيرها من الكتب التى كان يتعذر الوصول إليها، وفتح «للمنظمة» بابًا لتتابع بعض ما يصدر من الكتب المترجمة إلى اللغة العربية.

وفيما يتعلق بعبد الرحمن عزت عضو اللجنة المركزية للمنظمة فكان من العناصر القيادية فى منظمة «حتش» عند إتمام الوحدة مع «ط.ع.»، وكان يشرف على مطبعة حروف وعضوا فى الوقت ذاته فى هيئة تحرير «كفاح الشعب»، وحكم عليه بالسجن خمس سنوات.. وكان ذلك فى الخمسينيات ثم اعتقل فى الواحات بعد ١٩٥٩.

وعمل أيضا عبدالعال البسطويسى العامل فى شبرا الخيمة فى مطبعة حروف «للمنظمة». وكان عليه أن يجيد القراءة والكتابة. وقام بواجبه متعاونا فى أواخر الخمسينيات مع نبيل صبحى عندما كان عضوا مكلفا بأعمال تنظيمية فى لجنة شبرا الخيمة.

حواشى الباب الثامن
الفصل الثالث

(١) العدد الرابع، أول مايو ١٩٤٧، ص ٤.
(٢) العدد الحادى عشر.
(٣) المصدر ذاته، ص ٩، ١٠.
(٤) المصدر ذاته، ص ١٠.
(٥) «دعموا كفاح الشعب»، العدد الثانى عشر، ٢٥ سبتمبر ١٩٤٧، ص ٧.
(٦) العدد الصدر فى ٢٦ مارس ١٩٤٨.
(٧) «لجنة مندوبى عمال النسيج فى شبرا الخيمة والقاهرة»، العدد الثالث عشر، ١٤ أكتوبر ١٩٤٧، ص ٨، ٩، ١٠ (هذا وقد وصلت بالفعل إسهامات فى المناقشة حول اللجنة العامة فى شبرا الخيمة، نشرت فى العدد السابع عشر، ١٨ نوفمبر ١٩٤٧، ص ٢، ٣.
(٨) «إلى قراء الكفاح» العدد ١٤، ٢١ أكتوبر ١٩٤٧، ص ١.
(٩) المصدر ذاته، ص ١.
(١٠) «إلى الزملاء»، بروان، العدد الخامس عشر، أول نوفمبر ١٩٤٧، ص ١.
(١١) المصدر ذاته.
(١٢) العدد السابع عشر، ١٨ نوفمبر، ص ٥.
(١٣) المصدر ذاته، ص ٦.
(١٤) العدد الصادر فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٧، ص ١.
(١٥) العدد الأول، ص ١، ٨.
(١٦) العدد الثانى، ص ١.
(١٧) العدد الثالث، ص ١.
(١٨) العدد الرابع، ص ١، ٢.
(١٩) العدد الخامس، ص ١.
(٢٠) العدد السادس، ص ٣.
(٢١) العدد السابع، ص١.
(٢٢) العدد الثامن، ص ١، ٣، ٤.
(٢٣) العدد التاسع، ص ١، ٣.
(٢٤) العدد الحادى عشر، ص ١، ٢، ٥ والعدد الثالث عشر، ص ١.
(٢٥) العدد الصادر فى ٢٨ يناير ١٩٤٨، ص ٣.
(٢٦) العدد الأول، ص ٣، ٤ والعدد الثانى، ص ٥، ٦.
(٢٧) العدد الثالث.
(٢٨) العدد الصادر فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٧، ص ٥، ٦.
(٢٩) العدد الثالث ٩ إبريل ١٩٤٧، ص ٢، ٣، ٤.
(٣٠) العدد السابع، ١٢ يونية ١٩٤٧، ص ٢، ٣.
(٣١) العدد الصادر فى ١١ ديسمبر ١٩٤٧، ص ٣، ٤.
(٣٢) العدد الصادر فى ٨ يناير ١٩٤٨، ص ٥، ٦.
(٣٣) العدد الصدر فى ١١ ديسمبر ١٩٤٧، ص ٣، ٤.
(٣٤) العدد الصادر فى ٢٤ يناير ١٩٤٨، ص ٣، ٤.
(٣٥) العدد الأول، ص ١.
(٣٦) العدد الثامن، ٣٠ يونية ١٩٤٧، ص ٢، ٣.
(٣٧) العدد السادس، أول يونية ١٩٤٧، ص ١، ٢، ٣.
(٣٨) العدد التاسع، ٧ أغسطس ١٩٤٧، ص ١، ٢.

(٣٩) العدد الحادى عشر، ١٥ سبتمبر ١٩٤٧، ص ٦، ٧.
(٤٠) العدد الثانى عشر، ٢٥ سبتمبر ١٩٤٧، ص ١، ٥.
(٤١) العدد الثالث عشر، ١٤ أكتوبر ١٩٤٧، ص ١، ٤.
(٤٢) العدد الرابع عشر، أكتوبر ١٩٤٧، ص ١، ٢، ٣.
(٤٣) العدد السابع عشر، ١٨ نوفمبر، ١٩٤٧، ص ١.
(٤٤) العدد الصادر فى ٢٨ فبراير ١٩٤٨، ص ١.
(٤٥) المصدر ذاته، ص ٢، ٣.
(٤٦) العدد الصادر فى ٨ مارس، ص ١، ٢.
(٤٧) العدد الصادر فى ١٥ إبريل ١٩٤٨، ص ١.
(٤٨) المصدر السابق، ص ٢.
(٤٩) المصدر ذاته، ص ٢.
(٥٠) هذا ويقصد «بالكتلة الشرقية» التكتلات أو الأحلاف التى كانت تسعى إلى إقامتها فى «الشرق الأوسط» الدول الإمبريالية.
(٥١) العدد الصادر فى ٨ مارس ١٩٤٨، ص ٦.
(٥٢) المصدر ذاته، ص ٣، ٤.
(٥٣) العدد الصادر فى ٢٤ يناير ١٩٤٩، ص ١، ٢.
(٥٤) العدد الصادر فى ١٨ يوليو ١٩٤٩، ص ١، ٢ (انظر القسم الخاص بموقف المنظمة من الوفد).
(٥٥) العدد الصادر فى ١٥ أغسطس ١٩٤٩.
(٥٦) الفقرة الأولى من افتتاحية العدد السادس، سبق ذكره، ص ١.
(٥٧) العدد السابع، ١٢ يونية ١٩٤٧، ص ٤، ٥.
(٥٨) العدد الحادى عشر، ١٥ سبتمبر ١٩٤٧، ص ٤، ٥، ٦.
(٥٩) العدد الصادر فى ١٤ فبراير ١٩٤٨، ص ٢، ٣ (على الأغلب، لأن الصفحة الأولى «مفقودة»).
(٦٠) العدد الصادر فى ٢٧ ديسمبر ١٩٤٨، ص ١، ٢.
(٦١) المصدر ذاته، ص ٣، ٤.
(٦٢) العدد الصادر فى ٢٨ أكتوبر ١٩٤٨، ص ١، ٢.
(٦٣) العدد الصادر فى ٧ مارس ١٩٤٩، ص ٥.
(٦٤) المصدر ذاته، ص ٦.
(٦٥) العدد الثانى، ص ٣.
(٦٦) العدد الثالث، ٩ إبريل ١٩٣٧، ص ٣.
(٦٧) العدد الرابع، ١٥ مايو ١٩٤٧، ص ١، ٢.
(٦٨) العدد السابع، ١٢ يونية ١٩٤٧، ص ١.
(٦٩) العدد الرابع عشر، ٢١ أكتوبر، ص ٤، ٥، ٦.
(٧٠) العدد الصادر فى ٢٠ ديسمبر ١٩٥٧، ص ١، ٢.
(٧١) المصدر ذاته، ص ٣، ٤، ٥.
(٧٢) العدد الصادر فى ١٦ فبراير ١٩٤٨، ص ٢، ٣.
(٧٣) المصدر ذاته، ص ٣.
(٧٤) العدد الصادر فى ٢٨ فبراير ١٩٤٨، ص ٢، ٣.
(٧٥) العدد الصادر فى ٨ مارس ١٩٤٨.
(٧٦) المصدر ذاته، ص ٤، ٥.
(٧٧) المصدر ذاته، ص ١، ٢، ٣.
(٧٨) العدد الصادر فى ٧ إبريل ١٩٤٨.
(٧٩) المصدر ذاته، ص ٦.

(٨٠) المصدر ذاته، ص ٥ .
(٨١) العدد الصادر فى إبريل ١٩٤٨، ص ٥ .
(٨٢) العدد الصادر فى ٨ أكتوبر ١٩٤٨، ص ٢ .
(٨٣) العدد الصدر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٤٨، ص ٣ .
(٨٤) العدد الصادر فى ٢٨ نوفمبر ١٩٤٨، ص ٣ .
(٨٥) المصدر ذاته، ص ٤ .
(٨٦) العدد الأول، ص ٤ .
(٨٧) العدد الثالث، ص ٤ ، ٦ .
(٨٨) العدد الخامس، ١٤ مايو ١٩٤٧، ص ٢ .
(٨٩) العدد السابع، ١٢ يونية ١٩٤٧، ص ١ ، ٢ .
(٩٠) المصدر ذاته، ص ٢ .
(٩١) العدد الخامس، ص ١ ، ٢ .
(٩٢) العدد الخامس، ص ٣، ٤ .
(٩٣) العدد الصادر فى ١٧ أغسطس ١٩٤٨، ص ٢ .
(٩٤) العدد الصادر فى ٢٦ مارس ١٩٤٨، ص ٢ .
(٩٥) العدد الصادر فى ١٥ إبريل ١٩٤٨، ص ٥ ، ٦ .
(٩٦) المصدر ذاته، ص ٣ .
(٩٧) العدد الصادر فى ١٧ أغسطس ١٩٤٨، ص ١ .
(٩٨) العدد الصادر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٤٨، ص ١ ، ٢ .
(٩٩) العدد الصادر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٤٨، ص ١ .
(١٠٠) العدد الصادر فى ١١ ديسمبر ١٩٤٧، ص ٢ .
(١٠١) فى مقال الموقف السياسى، العدد الصادر فى ٢١ أكتوبر ١٩٤٧، ص ١ ، ٢ .
(١٠٢) العدد الصادر فى ١٦ فبراير ١٩٤٨، ص ٣ .
(١٠٣) العدد الصادر فى ٢٨ مارس ١٩٤٨، ص ٦ .
(١٠٤) العدد الصادر فى ١١ ديسمبر ١٩٤٧، ص ٦ .
(١٠٥) العدد الصادر فى ١٨ يناير ١٩٤٨ .
(١٠٦) العدد الصادر فى ٨ مارس ١٩٤٨، ص ٦ .
(١٠٧) العدد التاسع فى ١٧ أغسطس ١٩٤٧، ص ٥ ، ٦ .
(١٠٨) العدد الصادر فى ١٦ مارس ١٩٤٨، ص ٦ .
(١٠٩) العدد الصادر فى ٨ أكتوبر ١٩٤٨، ص ٦ .
(١١٠) العدد الحادى عشر، سبتمبر ١٩٤٧، ص ٧، ٨ .
(١١١) العدد السادس، أول يونية، ١٩٤٧، ص ٥، ٦، ٧، ٨، ٩ .
(١١٢) العدد التاسع، ٧ أغسطس ١٩٤٧، ص ٤، ٥ .
(١١٣) العدد الصادر فى ٧ مارس ١٩٤٩، ص ٣، ٤ .
(١١٤) العدد الصادر فى ٩ يوليو، ١٩٤٧، ص ٤ .
(١١٥) العدد الصادر فى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٧، ص ٦ .
(١١٦) العدد الصادر فى ٨ يناير ١٩٤٨، ص ٦ .
(١١٧) العدد الصادر فى ١١ ديسمبر ١٩٤٨، ص ٥ ، ٦ .
(١١٨) المصدر ذاته، ص ٦ .
(١١٩) العدد الصادر فى أول يونية ١٩٤٨، ص ١ .
(١٢٠) المصدر السابق، ص ١ .
(١٢١) العدد الصادر فى ١٤ يونية ١٩٤٨، ص ١، ٢، ٣ .
(١٢٢) المصدر ذاته، ص ٤ .

(١٢٣) العدد الصادر فى ٢٥ يونية ١٩٤٨.
(١٢٤) العدد الصادر فى ١٥ يوليو ١٩٤٨، ص ١، ٢.
(١٢٥) المصدر ذاته، ص ٥.
(١٢٦) العدد الصادر فى ٦ سبتمبر ١٩٤٨، ص ١، ٢.
(١٢٧) العدد الصادر فى ٢٠ سبتمبر ١٩٤٨، ص ١.
(١٢٨) العدد الصادر فى ٢٠ سبتمبر ١٩٤٨، ص ١.
(١٢٩) المصدر ذاته، ص ٣، ٤.
(١٣٠) العدد الصادر فى ١٠ مايو ١٩٤٨، ص ٤.
(١٣١) المصدر ذاته، ص ٦.
(١٣٢) المصدر ذاته، ص ٥، ٦.
(١٣٣) العدد الصادر فى ١٥ يوليو ١٩٤٨، ص ١، ٣.
(١٣٤) المصدر السابق، ص ٤.
(١٣٥) المصدر ذاته.
(١٣٦) العدد الصادر فى ٦ سبتمبر ١٩٤٨، ص ٢.
(١٣٧) العدد الصادر فى ١٤ سبتمبر ١٩٤٨، ص ٦.
(١٣٨) المصدر ذاته، ص ٤.
(١٣٩) المصدر ذاته، ص ٢.
(١٤٠) العدد الصادر فى ١٩٤٨/٩/٢٠، ص ٢.
(١٤١) المصدر ذاته، ص ٤، ٥.
(١٤٢) العدد الصادر فى ٢٣ أغسطس ١٩٤٨، ص ٤.
(١٤٣) المصدر ذاته، ص ٤.
(١٤٤) العدد الصادر فى ١٠ مايو، ص ١.
(١٤٥) العدد الصادر فى ١٤ يونية ١٩٤٨، ص ١، ٢، ٣.
(١٤٦) العدد الصادر فى ٢٥ يونية ١٩٤٨، ص ٤، ٥.
(١٤٧) العدد الصادر فى ٢٣ أغسطس ١٩٤٨، ص ١، ٢.
(١٤٨) العدد الصادر فى ٣١ أغسطس ١٩٤٨، ص ١، ٢.
(١٤٩) العدد الصادر فى ٣١ أغسطس ١٩٤٨، ص ١، ٢.
(١٥٠) العدد الصادر فى ٢٥ يونية ١٩٤٨، ص ١، ٢، ٣، ٤.
(١٥١) العدد الصادر فى ٣١ أغسطس ١٩٤٨، ص ١، ٢، ٣.
(١٥٢) انظر باب «أخبار داخلية»، العدد الصادر فى ٦ سبتمبر ١٩٤٨، ص ٤، ٥.
(١٥٣) العدد الصادر فى ٢٣ أغسطس ١٩٤٨، ص ٣.
(١٥٤) العدد الصادر فى ٦ سبتمبر ١٩٤٨، ص ٣.
(١٥٥) العدد الصادر فى ٢٠ سبتمبر ١٩٤٨، ص ٤، ٥.
(١٥٦) «الهدف»، العدد الصادر فى ١٩٤٨/١/١٩، ص١.
(١٥٧) فلاديسلاف جومولكا، الديموقراطية فى بولندا، «الهدف» العدد، ٩ فى ١٩٤٧/٦/٢١، ص ١، ٢، ٣.
(١٥٨) النشرة النسائية، ص ٢، ٣.
(١٥٩) المصدر ذاته، ص ٣.
(١٦٠) نص منشور كانت قد أصدرته «ط.ع.»، ص ٥.
(١٦١) نقرأ فى عدد من «المقاومة الشعبية» تحية للمجلة بمناسبة مرور أربع سنوات على صدورها. العدد الرابع، ١١ يونية ١٩٥١، ص ١.
(١٦٢) وجهت «المجلة» نداءً إلى قرائها جاء فيه: إن المقاومة توقفت عن الصدور حوالى ثلاثة أشهر لأسباب فنية ولأسباب مادية. وأنه فى ظروف الحكم العسكرى الذى نكّل بالصحافة

- بما فى ذلك الصحافة البورجوازية - لا بد أن تعاود «المقاومة» صدورها. وأن قراءها وحدهم هم الذين يستطيعون أن يصدروها لأن ما يكتب على صفحاتها إن هو إلا مقالاتهم وتحركاتهم. ولم تصدر المقاومة إلا بنقود القراء وتبرعاتهم فليكن شعارنا: لا بد أن تصدر المقاومة أسبوعيا. انظر: ملحق المقاومة الشعبية «نداء إلى قراء المقاومة»، نوفمبر ١٩٥٣، ص ٣.

(١٦٣) اسمان، كان يوقع بهما أبو سيف يوسف.

(١٦٤) الرفيق فارس «الطبقة العاملة تتقدم الصفوف فى معركة الخبز والحرية»، العدد الصادر فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٣، ص ١.

(١٦٥) الرفيق منير، «سياسة الخراب الاقتصادى التى تطبقها الدكتاتورية العسكرية»، المصدر ذاته ص ١، ٢.

(١٦٦) مهدى إبراهيم «الحكومة العسكرية الفاشية تخون قضيتنا الوطنية»، العدد الصادر فى ٣٠ ديسمبر، ص ١، ٣.

(١٦٧) سمير حماد، «أيها العمال.. أيها الفلاحون.. هم جيش الثورة فارتبطوا بهم» المصدر ذاته، ص ٢، ٣.

(١٦٨) غندور، «السلام هو الحياة»، المصدر ذاته، ص ٧، ٨.

(١٦٩) و(١٧٠) و(١٧١) فى: ملحق المقاومة الشعبية «الاستقلال والديموقراطية» تصدره (منطقة القاهرة).

(١٧٢) العدد ٧، ٢٧ أغسطس ١٩٥١، ص ٢، ٥.

(١٧٣) العدد الصادر في ١٠ فبراير ١٩٥٣، ص ٧.

(١٧٤) العدد الصادر فى ٩ سبتمبر ١٩٥١، ص ١.

(١٧٥) العدد العاشر، ١٠ أكتوبر ١٩٥١.

(١٧٦) العدد الرابع، ١٠ يوليو ١٩٥١، ص ٤.

(١٧٧) العدد الصادر فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٣.

(١٧٨) عدد من الأعداد التى لا يظهر عليها تاريخ الإصدار والراجح أنه فى أواخر نوفمبر وأوائل ديسمبر ١٩٥١، ص ٩.

(١٧٩) ملحق المقاومة الشعبية، نوفمبر ١٩٥٣، ص ٣.

(١٨٠) العدد الرابع، ١٠ يوليو ١٩٥١، ص ١.

(١٨١) العدد الصادر فى نوفمبر ١٩٥١، ص ١.

(١٨٢) ملحق المقاومة الشعبية، ٢٧ أغسطس ١٩٥١، ص١.

(١٨٣) ملحق المقاومة الشعبية، العدد العاشر، ١٠ أكتوبر ١٩٥١.

(١٨٤) العدد الحادى عشر، ٢٤ أكتوبر، ١٩٥١، ص ١، ٢.

(١٨٥) العدد الحادى عشر ٢٤ أكتوبر، ١٩٥١، ص ٣.

(١٨٦) العدد الحادى عشر، ٢٤ أكتوبر، ١٩٥١، ص ٣.

(١٨٧) العدد الصادر فى ١٠ فبراير ١٩٥٣، ص ١، ٢، ٣.

(١٨٨) العدد الصادر فى ٩ يوليو ١٩٥٣، ص ١.

(١٨٩) العدد الصادر فى ٩ إبريل ص ١، ٢.

(١٩٠) يشير التحذير بالطبع إلى توقع قيام حملات بوليسية بمناسبة اقتراب عيد أول مايو، وكانت «المنظمة» تطلب من الأعضاء العمال المعروفين لدى الشرطة أن يبتعدوا ما أمكن ليوم أو يومين عن أماكن وجودهم. انظر المصدر ذاته، ص ١.

(١٩١) العدد الصادر فى ٢٧ إبريل ١٩٥٤، ص ٢.

(١٩٢) العدد الصادر فى ١٩٥٤/٥/٧، ص ١.

(١٩٣) العدد الصادر فى ٧ مايو ١٩٥٤، ص ٢، ٣، وعن بيان اللجنة التحضيرية للجبهة العمالية لإنقاذ الوطن، انظر الوثائق.

(١٩٤) العدد الصادر فى ٢٩/٥/ ١٩٥٤، ص ٢، ٣.
(١٩٥) المصدر ذاته، العدد الصادر فى ٢١/٦/١٩٥٤.
(١٩٦) المصدر ذاته، العدد الصادر فى ٢١/٦/١٩٥٤ ص ٥.
(١٩٧) المصدر ذاته.
(١٩٨) العدد الصادر فى ١١/٧/١٩٥٤.
(١٩٩) العدد الصادر فى ١١/٧/١٩٥٤. ص ١، ٢.
(٢٠٠) العدد الصادر فى ٢٠/٨/١٩٥٤، ص ١، ٢.
(٢٠١) المصدر ذاته، ص ٢.
(٢٠٢) العدد الصادر فى ٢٣/١/١٩٥٥.
(٢٠٣) العدد ذاته، ص ٦.
(٢٠٤) العدد ذاته، ص ٦.
(٢٠٥) العدد ذاته، ص ٦.
(٢٠٦) العدد الصادر فى آخر يناير ١٩٥٥.
(٢٠٧) العدد الصادر فى ٢/٣/١٩٥٥، ص ٢.
(٢٠٨) المصدر ذاته، ص ٤.
(٢٠٩) العدد الصادر فى يناير ١٩٥٦، ص ١، ٢.
(٢١٠) المصدر ذاته، ص ٢، ٣، ٤.
(٢١١) العدد الصادر فى أول سبتمبر ١٩٥٦.
(٢١٢) العدد الصادر فى أول سبتمبر ١٩٥٦.
(٢١٣) العدد الرابع، ١٠ يوليو ١٩٥١، ص ٤.
(٢١٤) المصدر ذاته، ص ٤.
(٢١٥) المصدر ذاته، ص ٤.
(٢١٦) العدد الثامن، ٩ سبتمبر ١٩٥١، ص ٢.
(٢١٧) المصدر ذاته، ص ٢.
(٢١٨) المصدر ذاته، ص ٣.
(٢١٩) المصدر ذاته، ص ٣.
(٢٢٠) العدد العاشر، ١٠ نوفمبر ١٩٥١، ص ٢.
(٢٢١) المصدر ذاته، ص ٢.
(٢٢٢) العدد الثامن، ٩ سبتمبر ١٩٥١، ص ٢.
(٢٢٣) المصدر ذاته، ص ٢.
(٢٢٤) المصدر ذاته، ٩ سبتمبر ١٩٥١، ص ٢.
(٢٢٥) المصدر ذاته، ص ٣.
(٢٢٦) المصدر ذاته، ص ٣.
(٢٢٧) العدد السابع، ٢٧ أغسطس ١٩٥١، ص ١.
(٢٢٨) المصدر ذاته، ص ٢.
(٢٢٩) المصدر ذاته، فى ١٠ فبراير ١٩٥٣، ص ٣، ٤.
(٢٣٠) العدد الصادر فى ١٠ فبراير ١٩٥٣، ص ٣، ٤.
(٢٣١) المصدر ذاته، ص ٦، ٧.
(٢٣٢) العدد الصادر فى ٢٧ فبراير ١٩٥٣، ص ٤.
(٢٣٣) العدد الصادر فى ٩ مارس ١٩٥٣، ص ٦، ٧.
(٢٣٤) «أخبار منوعة»، المصدر السابق، ص ٢.
(٢٣٥) المصدر ذاته، ص ٢.
(٢٣٦) المصدر ذاته، ص ٣.

(٢٣٧) العدد الصادر فى ٢١ مارس ١٩٥٣، ص ٤، ٥.
(٢٣٨) المصدر ذاته، ص ٦.
(٢٣٩) العدد الصادر فى ١٢ مايو ١٩٥٣، الترجمة الإنجليزية.
(٢٤٠) المصدر ذاته، ص ٢، ٣.
(٢٤١) المصدر ذاته، ص ٢، ٣.
(٢٤٢) العدد الصادر فى يوليو ١٩٥٣، ص ٣.
(٢٤٣) ملحق المقاومة الشعبية، الاستقلال والديموقراطية، العدد السادس، ٢١ أكتوبر، ص ٥.
(٢٣٤) ملحق المقاومة الشعبية، نوفمبر ١٩٥٣، ص ٣.
(٢٤٥) العدد الصادر فى ١٤ نوفمبر، ١٩٥٣.
(٢٤٦) ملحق المقاومة الشعبية الاستقلال والديموقراطية، مايو ١٩٥٤، ص ٣.
(٢٤٧) العدد الصادر فى ٢٠ أغسطس ١٩٥٤، ص ٣، ٤.
(٢٤٨) ملحق المقاومة الشعبية، ٤ مايو ١٩٥٤، ص ٣، ٤.
(٢٤٩) العدد الصادر فى ٢٣ يناير ١٩٥٥، ص ٣.
(٢٥٠) العدد ذاته، ص ٢، ٣.
(٢٥١) المصدر السابق.
(٢٥٢) العدد الصادر فى ٢ فبراير ١٩٥٥، ص ٢، ٣.
(٢٥٣) المصدر ذاته، ص ٤.
(٢٥٤) العدد الصادر فى ٢٣ يناير ١٩٥٥، ص ٥.
(٢٥٥) العدد السابع، ٢٩ أغسطس ١٩٥١، ص ١.
(٢٥٦) العدد الثامن، ٩ سبتمبر ١٩٥١، ص ٤.
(٢٥٧) المصدر ذاته، ص١.
(٢٥٨) المصدر ذاته، ص ٤.
(٢٥٩) العدد العاشر، ١٠ أكتوبر ١٩٥١، ص ٦.
(٢٦٠) العدد الحادى عشر، ٢٤ أكتوبر ١٩٥١، ص ٦.
(٢٦١) المصدر ذاته، ص ٥.
(٢٦٢) العدد الصادر فى ٢١ مارس ١٩٥٣، ص ١.
(٢٦٣) العدد الصادر فى ٩ إبريل ١٩٥٣، ص ٢، ٣.
(٢٦٤) المصدر ذاته، ص ٤.
(٢٦٥) العدد الصادر فى ٣٠ ديسمبر ١٩٥٣، ص ٦.
(٢٦٦) العدد الصادر فى ٢٧ فبراير ١٩٥٣، ص ٦، ٧، ٨.
(٢٦٧) العدد الصادر فى ٧ مايو ١٩٥٤، ص ٥.
(٢٦٨) العدد الصادر فى ٢٣ يناير ١٩٩٥، ص٣.
(٢٦٩) المصدر ذاته، ص ٤.
(٢٧٠) العدد الصادر من «المقاومة» فى ٢ فبراير ١٩٥٥.
(٢٧١) العدد الخامس، ٢٤ يوليو ١٩٥١، ص ٣.
(٢٧٢) المصدر ذاته، ص ٣.
(٢٧٣) المصدر ذاته، ص ٦.
(٢٧٤) العدد الصادر فى أواخر نوفمبر ١٩٥١، ص ٤، ٥، ٦.
(٢٧٥) العدد الصادر فى ٩ إبريل ١٩٥٣، ص ٦.
(٢٧٦) العدد الصادر فى ٣٠ ديسمبر ١٩٥٣، ص ١.
(٢٧٧) المصدر السابق فى ٣٠ ديسمبر ١٩٥٣، ص ٤.
(٢٧٨) العدد الصادر فى ٩ مايو ١٩٥٤، ص ١.
(٢٧٩) العدد الصادر فى ٢١ يونية ١٩٥٤، ص ٧.

(٢٨٠) العدد الصادر فى ٢ نوفمبر ١٩٥٥، ص ١، ٢.
(٢٨١) «الوعى»، ملحق ثقافى للنشرة، نوفمبر ١٩٥٣، ١٢ صفحة فولسكاب، خط اليد، الرونيو.
(٢٨٢) المصدر السابق، ص ١، ٦.
(٢٨٣) المصدر ذاته، ص ٦، ٧.
(٢٨٤) المصدر ذاته، ص ١، ٦.
(٢٨٥) طليعة العمال فى المعركة، النشرة، عدد يناير ١٩٥٤، ص ١١، ١٣.
(٢٨٦) ربما يكون المقصود بالإشارة إلى ملحق آخر لمنطقة أخرى هو الملحق الذى كان يصدره قسم الطلبة باسم «النشرة».
(٢٨٧) المقاومة الشعبية، العدد الأول من «مجلة الجبهة»، يوليو ١٩٥٣، ص ٢.
(٢٨٨) الجبهة المتحدة، العدد الثالث، أول مايو ١٩٥٤.
(٢٨٩) انظر باب العمل الجماهيرى.
(٢٩٠) مجلة «الجبهة المتحدة»، عدد إبريل ١٩٥٤، ص ١، ٢، ٣، ٤.

الفصل الرابع

بيانات ـ نداءات ـ منشورات

بيانات - منشورات - نداءات

شكل إصدار البيانات والمنشورات أحد الأنشطة المهمة فى عمل «ط.ع.». وتنقسم هذه الإصدارات عموما إلى بيانا سرية أصدرتها ووزعتها «المنظمة» وإلى بيانات ونداءات علنية (ديموقراطية) من «المنظمة» أو من إحدى المؤسسات الديموقراطية «للمنظمة» (مكتب الأعمال النقابى) أو من قيادات جماهيرية من أعضاء «المنظمة».

فى الوقت نفسه، سوف يلاحظ القراء أن بعض الإصدارات قد حمل توقيع «المنظمة» وأن البعض الآخر أشار إلى جهة الإصدار.

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن هذه الإصدارات التى عرضنا ملخصا لها أو ألمحنا فى عجالة إلى مضمونها ليست هى بالطبع كل ما صدر من منشورات وبيانات ونداءات.

١٩٤٦ - ١٩٤٧

يوم فلسطين:

فى ١٠ مايو ١٩٤٦ وزعت لجنة العمال للتحرير القومى - الهيئة السياسية للطبقة العاملة بيانات تحت عنوان «يوم فلسطين». إن هذا البيان يصدر من اللجنة فى هذا اليوم الرهيب الذى يعلن فيه العالم العربى استنكاره لتقرير اللجنة البريطانية ـ الأمريكية عن قضية فلسطين. ويرى عمال مصر أن يظهروا شعورهم نحو القطر الشقيق مستهجنين تلك السياسة الاستعمارية التى تدبر للنيل من حرية فلسطين باستعباد شعبها العربى. وقال البيان إن زعماء العرب كانوا حسنى النية إلى حد أنهم قبلوا الاحتكام إلى لجنة التحقيق هذه، وبذلك يضيعون وقتهم وجهودهم سدى.. فازدادت القضية تعقيدا وزاد النفوذ الاستعمارى تغلغلا، وزاد العنصر الصهيونى الفاشى عددا بإباحة الهجرة لعدد جديد منهم. وطالب البيان الزعماء والعمال بأن يتمسكوا بالحل الطبيعى ـ للمشكلة ـ الذى طالما طالبت به لجنة العمال للتحرير القومى وهو إنهاء الاستعمار ومحاربة الصهيونية باعتبارها من النظم الفاشية (١).

● وفى ١٩٤٦/١١/٣، وزع منشور بدون توقيع يحمل عنوان «برنامج حزب العمال.. تهويش وطنطنة فارغة»، يحذر فيه العمال من ألاعيب الطبقة الحاكمة وألاعيب هذا الحزب وتضليله بشعارات الحركة النقابية (٢).

● وفى ١٩٤٦/١٢/١٨، وزع بيان بدون توقيع عن «ذكرى إعلان الحماية البريطانية على مصر». ودعا البيان إلى اتحاد العمال والفلاحين والطلبة من أجل توزيع الأرض على الفلاحين الفقراء وتأميم الشركات والبنوك وإلغاء حق الملك فى إقالة الحكومة وبناء مصر المستقلة الديموقراطية (٣).

● وفى ١٩٤٧/٣/٨، صدر منشور طلابى بدون توقيع طالب بإعفاء الطلبة من القسط الثانى من المصاريف ودعا الطلاب إلى الامتناع عن دفع هذا القسط (٤).

● وفى أول مايو ١٩٤٧، صدر منشور بدون توقيع فى ذكرى «أول مايو» دعا العمال إلى الاتحاد فى مواجهة اتحاد الصناعات والحكومة الرجعية والاستعمار البريطانى وحزب عباس حليم وختم البيان بشعارات تحيا الاشتراكية وعيد أول مايو عيد العمال (٥).

● وفى ٦ يونية ١٩٤٧، أصدر محمد يوسف المدرك بيانا شرح فيه نضال عمال مصر لإرسال مندوبهم إلى مؤتمر الاتحاد العالمى للنقابات بباريس ودعا العمال إلى الحفاظ على نقاباتهم والالتفاف حولها وحمايتها.

● وفى أكتوبر ١٩٤٧، صدر بيان غير موقع تحت عنوان «أنقذوا الشعب من الكوليرا» موجه إلى العمال خاصة والمواطنين عامة. وحدد البيان أن لا طريق لإنقاذ الشعب من الأوبئة إلا بإقامة حكومة ديموقراطية منتخبة ورفع مستوى معيشة الشعب وتوفير الماء الصالح للشرب والتحرر من القوات البريطانية ومن الأوبئة التى تأتى بها (٦).

● وفى أغسطس ١٩٤٧، صدر منشور بدون توقيع تحت عنوان «يا عمال شبرا الخيمة قفوا صفا واحدًا فى وجه كل عدوان عليكم». ودعا المنشور إلى الاتحاد والوقوف ضد حركة حل النقابات، كما دعاهم إلى النضال من أجل إسقاط حكومة الأقلية.. حكومة النقراشى، وللوقوف مع العمال وحمايتهم من الجوع والتشرد (٧).

● وفى عام ١٩٤٧ أصدرت «المنظمة».. بيانا، بدون توقيع، من ثلاث صفحات فولسكاب. وكان عن وقائع إضراب عمال شركة مصر بالمحلة الكبرى وما اقترن بهذا الإضراب من تخريب لبعض منشآت الشركة وما قامت به السلطات من إطلاق النار على العمال وسقوط قتلى وجرحى منهم (٨).

● منشور بتاريخ ٦ أبريل ١٩٤٨ بدون توقيع موجه إلى جميع المواطنين يدعو إلى مقاومة انعزال القوى الوطنية بعضها عن بعض فى المعركة الوطنية؛ خاصة بعد إضراب البوليس ورجال الإدارة ويدعو إلى إسقاط حكومة النقراشى بالاحتجاج والإضراب والتظاهر (٩).

● نداء إلى عمال مصر، وقعه محمد يوسف المدرك، مندوب عمال مصر فى «الاتحاد العالمى للنقابات» وموجه إلى الزملاء عمال موانئ القنال.» وجاء فى النداء أن عمال العالم ممثلين فى «الاتحاد العالمى للنقابات» قد قرروا وقف الحرب الهولندية العدوانية ضد شعب إندونيسيا الذى فاجأه المعتدى بغدره فى مستهل شهور رمضان المعظم. وإن الاستعمار الهولندى يفعل فعلته النكراء مؤيدًا من الاستعمار العالمى بقيادة أمريكا وبريطانيا. وأنه على شعبنا العربى أن يعتبر العدوان على شعب إندونيسيا الشقيق عدوانا مباشرا على حرية بلادنا. ومن هنا يصبح أول ما يجب على مصر أن تعمله هو المساهمة الفعالة فى عرقلة أداة الحرب الهولندية (١٠).

وناشد البيان شعب منطقة قناة السويس ألا يقدم أية مساعدة للسفن الهولندية وأن يعرقل سيرها ما وجد إلى ذلك سبيلا.. كما طالب البيان فى الوقت ذاته النقابات والعمال فى منطقة القنال أن يمتنعوا تماما عن تفريغ أو شحن السفن الهولندية. ودعا شعب مصر وفى مقدمته نقابات العمال إلى جمع التبرعات مساعدة لهيئة الهلال الأحمر الإندونيسى(١١).

● منشور فى ٢٦ يوليو ١٩٤٨ بدون توقيع موجه إلى جميع المواطنين يهاجم قوى الرجعية العربية بعد كارثة حرب فلسطين وطالب بالعمل على طرد الاستعمار الأنجلو أمريكى من مصر والشرق العربى (١٢).

● ذكرت مجلة «كفاح الشعب» فى ٦ سبتمبر ١٩٤٨ أن عمال شبرا الخيمة وزعوا منشورا خاصًا بتأييد الحركة الوطنية فى السودان وأرسلوا التأييدات إلى هيئات العمال السودانية واحتجوا لدى الهيئات الدولية على الاستعمار البريطانى ودعوا إلى حق الشعب السودانى فى تقرير مصيره (١٣).

● بيان «للمنظمة» بعنوان «فليسقط الخونة أعوان الإنجليز المستعمرين».. صدر فى أعقاب حرب فلسطين عام ١٩٤٨. ويكشف مؤامرة الأمير عبدالله الذى احتل جزءًا من فلسطين بجيشه بقيادة جلوب باشا. وهاجم المنشور الحكومات التى وقفت إلى جانب

عبدالله وحكومة النقراشي التى تنازلت عن العقبة لأمير الأردن. ويختتم المنشور بالشعارات: «فلنجاهد لإلغاء الأحكام العرفية ولإعادة جيشنا من فلسطين ولطرد الإنجليز والأمريكان من بلادنا ـ عاش وادى النيل حرا مستقلا ديموقراطياً – عاشت فلسطين العربية حرة مستقلة جمهورية – وليسقط خدام الإنجليز وأصدقاؤهم – وليسقط الاستعمار الأنجلو أمريكى وأذنابه المأجورون الصهيونيون المجرمون (١٤).

● بيان «للمنظمة» فى فبراير ١٩٤٩ بعنوان «طالبوا بإطلاق سراح المعتقلين أبناء العمال والفلاحين» موجه إلى نواب الأمة وشيوخها والساسة، وإلى المهنيين والعمال والمزارعين والتجار والطلاب. ويتحدث المنشور عن المعتقلين بعد ١٥ مايو ١٩٤٨ ومن بينهم ٨٠ عاملا و٢٥ من المهنيين والطلاب. ويكشف كذب مزاعم الحكومة بأن المعتقلين هم الصهيونيون فقط، كما يكشف أن معاملة المعتقلين الصهاينة تفضل كثيرًا معاملة الوطنيين المصريين؛ لأن الصهاينة من الأثرياء ذوى النفوذ. ويطالب المنشور بصرف معونات مالية لأسر المعتقلين لأن غالبيتهم من أبناء الفئات الشعبية، كما طالب بتشكيل لجنة برلمانية للتحقيق فى فظائع الاعتقال؛ لينال كل مجرم خرج على الإنسانية والوطنية وداس القانون والدستور ما يستحقه من عقاب. ودعا إلى إطلاق سراح المعتقلين الوطنيين والديموقراطيين والوفديين والمستقلين فى الحال (١٥).

١٩٥٢ - ١٩٥٣:

● بيان بعنوان «الاشتراك الإجبارى فى نقابات العمال» وبتوقيع «لجنة تنشيط الحركة النقابية». ويدحض الموقف المعادى للديموقراطية والمتمثل فى الاتجاه إلى رفض الانضمام إلى نقابة بقوة القانون. فالانتماء إلى نقابة يرجع إلى رغبة العمال وحقهم فى اختيار مواقعهم. كما أن مثل هذا القانون سيُفضى إلى القضاء على نضالية النقابة ويحولها إلى مقر للمنتفعين والمرتزقة، وذلك بما يزهد العمال فى النقابات. واعتبر البيان أن الدعوة إلى الاشتراك فى النقابات خيانة للطبقة العاملة (١٦).

● منشور بتوقيع «طليعة العمال» بدون تاريخ.. على الأرجح فى منتصف عام ١٩٥٢، يندد بتشكيل مجالس عسكرية لمحاكمة الشيوعيين المصريين، ويطالب الوطنيين بالاتحاد للقضاء على الحكم العسكرى، ويعارض تقديم الشيوعيين إلى المحاكم العسكرية (١٧).

● منشور بعنوان «أوقفوا مذبحة المعتقلين» بتوقيع الجبهة المتحدة، فبراير ١٩٥٣. ويندد المنشور بالأحكام العرفية والديكتاتورية العسكرية وإلغاء الدستور. ويشير المنشور إلى استشهاد عصام الدين سرى الطالب بالطب البيطرى خلال اعتقاله بالسجن الحربى.كما يطالب الشرفاء بإنقاذ حياة المعتقلين والاحتجاج على وحشية الحكومة العسكرية (١٨).

● بيان بعنوان «إلى مجلس قيادة الثورة»، جمعت عليه توقيعات وموجه إلى مجلس قيادة الثورة. ويتضمن احتجاجا على عزل السلطان محمد الخامس سلطان مراكش وعلى السيطرة الفرنسية على تونس ومراكش وعلى ضربها للحركة الوطنية فى البلدين الشقيقين، ويدعو البيان مجلس قيادة الثورة إلى اتخاذ موقف ضد السيطرة الاستعمارية الفرنسية. وقع البيان باسمائهم عدد من الأهالى الساكنين بالوايلية – العباسية – القاهرة.

١٩٥٣:

● مذكرة فى ثلاث صفحات فولسكاب ونصف صفحة مقدمة إلى: النائب العام وإلى وزير الدفاع – نقيب الصحفيين – نقيب المحامين فى يونية ١٩٥٣، وكان قد تقدم بها

المسجونون السياسيون بدور ١، ٢ (الشيوعية) بسجن مصر العمومى. تطالب المذكرة بإلغاء عقوبة الجلد التى تتنافى مع كرامة الإنسان وتتعارض مع المواثيق الدولية، وأنها من مخلفات الحكم التركى والاستعمار البريطانى. وقّع جميع المسجونين الشيوعيين على المذكرة على اختلاف منظماتهم (١٩). المذكرة مقدمة من أعضاء المنظمات الشيوعية على اختلافها.

● منشور بتوقيع «طليعة العمال» صادر فى يوليو ١٩٥٣، بعنوان «حكومة نجيب العسكرية تعمل على تجويع الشعب». يدعو المنشور إلى الكفاح ضد زيادة الأسعار وتخفيض الأجور ويطرح شعار «تسقط الحكومة العسكرية حكومة التجويع والخراب» (٢٠).

● منشور بتوقيع «طليعة العمال» بعنوان «حكومة نجيب تعمل على قتل الأحرار فى السجون»، بتاريخ ١٤ يوليو ١٩٥٣، ويكشف المنشور عن سوء معاملة المعتقلين فى سجون محافظات بنى سويف والمنيا وأسيوط. ويطالب بإرسال الاحتجاجات ويطرح شعارات سقوط «حكومة نجيب الفاشية الخائنة» (٢١).

● منشور تحت عنوان «الحكومة العسكرية تنفذ مؤامرات أصحاب الأعمال» جاء فيه أن إدارة مصنع الشوربجى دبرت مؤامرة نفذتها الحكومة العسكرية وهاجمت العمال بالدبابات وأطلقت عليهم الرصاص والقنابل المسيلة للدموع وقبضت على ٤٧٠ عاملا. وطالب المنشور بتوحيد صفوف العمال وجمع التوقيعات والاحتجاج على اعتقال العمال وإرسالها إلى الصحف واتحاد النقابات العالمى والسفارات». صدر المنشور على الأرجح فى يناير ١٩٥٤ (٢٢).

١٩٥٤:

– منشور بتوقيع «طليعة العمال» تحت عنوان «برنامج الجبهة الوطنية المتحدة».

ويدعو المنشور جميع الوطنيين الذين يريدون إنقاذ الوطن من سيطرة الاستعمار والديكتاتورية العسكرية إلى الالتفاف حول برنامج من عشر نقاط تتلخص فيما يلى:

● النضال من أجل طرد الإنجليز لتأمين استقلالنا وحريتنا.

● الافراج عن المعتقلين وإطلاق الحريات السياسية والنقابية.

● حل مجلس قيادة الثورة وتكوين وزارة ائتلافية برئاسة الوفد وإجراء انتخابات لمجلس تأسيسى يضع الدستور.

● تقييد الاحتكارات الأجنبية والمحلية لإفساح المجال للرأسمال الوطنى.

● تحديد الملكية الزراعية وتوزيع أراضى العائلة المالكة المصادرة على فقراء الفلاحين والمعدمين بدون مقابل.

● تكوين لجنة من جميع الأحزاب لمحاكمة المسئولين عن الاعتداءات وأعمال التعذيب التى وقعت على المواطنين.

ودعا المنشور الوفديين والشيوعيين والمستقلين والمواطنين من عمال وفلاحين وطلاب وموظفين وتجار إلى مناقشة البرنامج ونشره وتكوين لجان للجبهة المتحدة فى المصانع والأحياء.

– بيان موجه إلى المواطنين، جاء فيه أنه بعد ١٨ شهرا من مجىء حكومة يوليو إلى الحكم صرح البكباشى جمال عبدالناصر بأن أمريكا وبريطانيا يتبعان خطة واحدة بالنسبة لبلادنا خطة تهدد الاستقلال وتخرب الاقتصاد الوطنى. وعلق البيان على هذا وقال: إن تصريح عبدالناصر يدعونا إلى مطالبة الحكومة بأن تحدد سياستها تحديدا

حاسما فتعلن الحياد الرسمى فى مواجهة أى حلف استعمارى. وأضاف: «إننا نحن الشيوعيين نختلف مع الحكومة» ولكننا - برغم معارضتنا للحكومة - على استعداد لأن نؤيد كل سياسة خارجية مستقلة ومنفصلة عن سياسة الأنجلو أمريكيين. وختم البيان بدعوة المواطنين إلى المطالبة بإعلان الحياد الرسمى وأن يرسلوا الخطابات إلى الحكومة والصحف (٢٣).

- بيان من أعداء الأسلحة الذرية «وهو ضد استخدام السلاح النووى، ويدعو الشعب المصرى إلى ألا تكون أرضه ميدانًا لحرب نووية تقضى على شعوب المنطقة، وفيه إشارة إلى البيان المشترك بين جمال عبدالناصر والبانديت نهرو فى ١٦ فبراير ١٩٥٥، وهو البيان الذى دعا إلى تحريم القنابل الذرية والهيدروچينية وكان له أثره الطيب فى نفوس الشعب المصرى وفى سائر أنحاء العالم. وكان مجلس السلم العالمى قد عقد اجتماعا موسعا فى يناير ١٩٥٥، وأصدر نداء إلى شعوب العالم (ذكر نصه) وتم جمع التوقيعات عليه (٢٤).

- بيان «للجنة التحضيرية للجبهة الوطنية» جاء فيه أن اللجنة تعلن تأييدها لتأميم القناة وتؤيد الرئيس جمال عبدالناصر فى سياسته الخارجية. ودعا البيان الشعب المصرى إلى الاشتراك فى تدعيم جيش التحرير الشعبى وتدعيم الجبهة القومية العربية والاتحاد الفيدرالى بين مصر وسوريا واجتماع الرياض الثلاثى. وأكد البيان على أن الشعب المصرى سيبذل الدم رخيصا فى سبيل سيادة البلاد وحماية انتصاراتها (٢٥).

حواشى الباب الثامن
الفصل الرابع

(١) يوم فلسطين، بيـان أصدرته ووزعتـه لجنة العمـال للتحـرير القومى، فى عبدالمنعم الغزالى الجبيلى، ٧٥ عاما من الحركة النقابية المصرية، سبق ذكره، ص ١٩٥.
(٢) منشور وزعته «المنظمة» تحذر الطبقة العاملة من تنظيم عمـالى باسم «حزب العمـال» أقامته شخصيات بورجوازية كبيرة عرفت بتوجهاتها الرجعية.
(٣) منشور للمنظمة يستعيد ذكرى الاحتلال البريطانى لمصر ويرفع شعارات وطنية وديموقراطية واقتصادية.
(٤) منشور للمنظمة موجه إلى الطلاب تدعوهم إلى الاتحاد حول مطلب عدم دفع القسط الثانى من المصروفات.
(٥) منشور «للمنظمة» بمناسبة عيد أول مايو.
(٦) منشور موجه للعمال وللشعب عامة يحمل مسئولية انتشار وباء الكوليرا على الحكومات الرجعية وقوات الاحتلال البريطانى.
(٧) منشور «للمنظمة» يدعو عمال شبرا الخيمة إلى الاتحاد ضد حل النقابات.
(٨) منشور «للمنظمـة» ينقد عمليات تخريب عمال شـركة مصر بالمحلة لمنشآت بالشركة، كما يدين إطلاق البوليس النار على العمال المضربين.
(٩) منشور «للمنظمة» يدعو كل القوى الوطنية على اختلاف أحزابها للتحرك ضد حكومة الحزب السعدى.
(١٠) نداء إلى العمـال المصريين يوجهه محمد يوسف المدرك إلى عمال مصر ليقفوا مع شعب إندونيسيا فى ثورته ضد الاستعمار الهولندى. انظر نص البيان الكامل فى: طه سعد عثمان، الطبقة العاملة والسياسية، سبق ذكره، ص ٢٨٦.
(١١) منشور أصدرته «المنظمة» يندد بالقوى العربية الرجعية بعد الكارثة التى ألمت بشعب فلسطين فى ١٩٤٨.
(١٢) منشور وزعتـه «المنظمـة» فى منطقة شبرا الخيمة خـاص بدعوة الطبقة العاملة إلى تأييد الحركة الوطنية السودانية.
(١٣) بيان «للمنظمة» يكشف ويدين مؤامرة حكام الأردن على شعب فلسطين.
(١٤) بيان «للمنظمـة» تدعو المواطنين إلى المطالبة بإطلاق سـراح المعتقلين أبناء العمال والفلاحين الذين اعتقلوا بعد قيام حرب فلسطين.
(١٥) بيان «لجنة تنشيط الحركة النقابية» يدين ويعـارض الانضمام الإجبارى إلى النقابات (البيان نصف صفحة فولسكاب)، مطبعة الشباب الحر بالسيدة زينب، يناير ١٩٥٢.
(١٦) منشور بتوقيع «المنظمة» يدين تشكيل الحكومة لمجالس عسكرية تحاكم الشيوعيين.
(١٧) منشور يندد بالمعاملة التى يلقاها الطلاب الوطنيون والتقدميون المعتقلون فى ظل نظام يوليو ١٩٥٢.
(١٨) بيان وطنى وقع عليه لفيف من حى شعبى بالقـاهرة موجه إلى مجلس قيادة الثورة يحتجون فيه على عزل سلطة الاحتلال الفرنسى لمحمد الخامس سلطان مـراكش ويدعون الحكومة المصرية إلى اتخاذ موقف حاسم. البيان بخط اليد ومطبوع على الرونيو، ١٩٥٣.
(١٩) مذكرة قدمـها الشيوعيون المصريون المسجونون إلى السلطات يطالبون فيهـا بإلغـاء عقوبة الجلد.
(٢٠) منشور بتوقيع «المنظمة» موجه ضد حكومة محمد نجيب التى تتسبب بسياستها فى تجويع الشعب.
(٢١) منشـور يعـارض حكومة محمد نجيب لاسـتخدامهـا أساليب التعذيب ضـد المسجونين الشيوعيين.

(٢٢) منشور «للمنظمة» يدعو إلى جمع التوقيعات احتجاجا على إطلاق الرصاص على عمال مصنع الشوربجى بمنطقة إمبابة والقبض على المئات من عمال النسيج.

(٢٣) منشور باسم «المنظمة» يطرح النقاط الرئيسية لبرنامج «الجبهة الوطنية المتحدة». المنشور صفحة فولسكاب ـ خط اليد فى أوائل ١٩٥٤ ـ على الأرجح.

(٢٤) بيان موجه إلى المواطنين يطالب حكومة عبدالناصر بإعلان الحياد الرسمى ضد أى حلف استعمارى. والبيان مكتوب على الآلة ومطبوع على الرونيو فى ورقة فولسكاب.

(٢٥) نداء من «المنظمة» صدر فى فبراير ١٩٥٥ يشير إلى بيان لعبد الناصر ـ نهرو يدعو إلى تحريم أسلحة الدمار الشامل، ويطالب المواطنين بمساندة موقف الزعيمين المصرى والهندى.

(٢٦) بيان من «اللجنة التحضيرية للجبهة الوطنية» يؤيد تأميم القناة ويساند الرئيس جمال عبدالناصر فى سياسته الخارجية. والبيان موجه إلى الشعب المصرى، مطبعة، أكتوبر ١٩٥٦.

الفصل الخامس

التثقيف الحزبى

كان مصطلح «التثقيف» فى «ط.ع.» ينصرف إلى تمكين الأعضاء من الدراسة الحزبية للنظرية الماركسية. وهى الدراسة التى يتم تنظيمها للأعضاء - أو مجموعات منهم - وذلك وفق برامج متدرجة فى ارتباط لا ينفصم عن الواقع المصرى. والهدف من الدراسة هو رفع المستوى الفكرى للعضو وتنمية معرفته السياسية وقدراته التنظيمية والجاهيرية. ثم دعوته وتشجيعه إلى بذل جهوده الفردية ليواصل تثقيف نفسه بكيفية مستمرة يتمكن بفضلها من أن يستوعب جانباً أو جوانب مختلفة من نظرية الاشتراكية العلمية: سياسية واجتماعية وفلسفية.. الخ

على أن «المنظمة» تنبهت فى مستهل حياتها إلى أن مجرد قراءة الكتب النظرية تحيط بها محاذير، وتتولد عنها أخطار عدة فى مقدمتها انفصال موضوع الدراسة عن الواقع الملموس فى هذا الجانب أو ذاك من حياة المجتمع. وهذا ما أخذته المنظمة فى الاعتبار فى مقال نشرته مجلة «الهدف» فى وقت مبكر من عام ١٩٤٧ (١). ونعرضه فيما يلى:

أهمية ومنهج استيعاب نظرية الاشتراكية العلمية:

فى المقال الذى نشرته «الهدف» يلفت النظر أن هناك عددا من القضايا التالية يتعين وضعها فى الاعتبار حتى لا يؤدى الاقتراب من كتب النظرية إلى نتائج عكسية:

١ - شدد مؤسسو النظرية الماركسية على أنها ليست عقيدة جامدة، وإنما هى دليل للعمل. وأبرز لينين أن نظرية ماركس هى الأساس فقط الذى يتعين على الاشتراكيين أن يؤسسوا بناءهم عليه. وهذا الأمر يحتم عليهم أن ينّموا ويطوروا افكارهم فى كل فرع من فروع العلم وذلك إذا أرادوا ألا يتخلوا عن مواكبة الأحداث. وأن هذه النظرية ما هى إلا دليل يطبق فى بلد معين بطريقة تختلف عنها فى بلد آخر.

وإن هذا يعنى بالدقة أنه على سبيل المثال إذا كانت بلدان الديموقراطيات الجديدة التى تأسست فى أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية قد توافرت لها مادة غنية لاستنتاجات نظرية فى غاية الأهمية مستمدة من النضال ضد الفاشية ومن معركة تكوين الدولة فيها ومن التغييرات الطبقية، وفى اكتشاف الوسائل اللازمة لتوثيق التحالف بين العمال والفلاحين، نقول: إذا كان هذا هو المتوقع فى بلاد الديموقراطيات الجديدة فإن الأحزاب الماركسية فى البلدان التابعة والمستعمرة مطالبة هى أيضا أن تستخلص النتائج النظرية للتغييرات فى توازن القوى الطبقية والتغييرات التى تحدث فى البناء الاقتصادى والوسائل اللازمة لغرس جذورها الطبقية ولجمع الجماهير العمالية والوطنية حولها.

ولكن هناك مهمة أخرى أمام هذه الأحزاب وهى مساعدة أعضائها على تعلم النظرية. وهنا كثيرا ما يحدث أن تقع الأحزاب أو الجماعات فى أخطاء خاصة بالتثقيف النظرى الماركسى.. وهى أخطاء قد تؤدى إلى انحرافات ونتائج فى غاية السوء إذا لم يتم القضاء عليها.

وأول هذه الأخطاء هى أن الصحف الحزبية الصادرة من الهيئات المركزية تهمل توضيح الأسلوب الذى يتبع فى التثقيف بين الأعضاء، كما تهمل نشر المقالات النظرية والدعاية لها. ومن هذه الأخطاء، أن إهمال النظرية والتثقيف النظرى قد يفتح الطريق أمام ظهور آراء منافية للماركسية بحيث يعجز الأعضاء عن رؤية حدة الصراعات الطبقية فى

المجتمع، كما يعجزون عن تقدير التغيير فى موازين القوى الطبقية وعن رؤية حقيقة ما يحدث فى جبهة الخصوم. وهنا يمكن أن تظهر آراء منافية للماركسية حتى وإن تخفت فى أردية «يسارية».

ثم ان إهمال النظرية وإهمال الدعاية لها والتقصير فى تنميتها، كل هذا يتسبب فى اختفاء النقد والنقد الذاتى. ومصدر الخطر هنا هو أن الماركسية فى جوهرها تدعو إلى النقد الواعى والنقد الذاتى باستمرار وإن نجاح أى حزب غير ممكن إذا لم يبذل العناية الدائمة بتثقيف الأعضاء وبتنمية ما يتوصل إليه من استنتاجات نظرية.

أما الطريق إلى رفع المستوى النظرى فهو بدراسة المراجع الأساسية فى النظرية «الكلاسيكيات» دراسة صحيحة. وأن تكوين مدارس الكادر لتدريب الأعضاء تدريبا نظريا إنما هو وسيلة جيدة للقيام بالتثقيف.

إن ما تضمنه هذا المقال من أفكار مضافا إلى الجهد الذى بذله مؤسسو «المنظمة» لاستكشاف الواقع المصرى ودراسته كان وراء خطة التثقيف التى نفذت غداة تأسيس «ط.ع.» فى أكتوبر ١٩٤٦. فقد درست «ل.م.» مسألة تثقيف الأعضاء وتوصلت إلى تصور مؤداه أن هذه العملية يمكن أن تجرى عبر الوسائط التالية:

١ – مجلة نصف شهرية (كانت تصدر فى البداية كل شهر)، تعالج القضايا السياسية من منظور ماركسى مباشر.

٢ – سلسلة من المحاضرات تنقسم إلى المجموعات التالية:

(١) المجموعة الأولى، وفيها ست محاضرات هى: الحركة العمالية – أوضاع مصر العامة – القضية الوطنية – القضية الفلاحية – الوضع الدولى – نحن وسياستنا.

وهذه المحاضرات معدة بمضمون ماركسى غير مباشر عن أوضاع مصر مع تقديم أمثلة حية، وبالرجوع إلى تاريخ مصر. أى أن هذه المحاضرات تخلو عن عمد من الاستشهاد بنصوص ماركسية حتى يتم الاقتناع لا بسطوة «النص» وإنما بالرجوع إلى الواقع الملموس.

(ب) المجموعة الثانية، وتتضمن:

الاقتصاد محرك التاريخ – البيان الشيوعى لكارل ماركس وفردريك أنجلز – الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية – قضايا اللينينية لستالين – الاشتراكية الطوباوية والاشتراكية العلمية – ما العمل للينين – إلى فقراء الفلاحين – القضية الوطنية – الدولة والثورة – مهام الاشتراكيين الديموقراطيين الروس.

(ج) المجموعة الثالثة وتختص بدراسة تاريخ مصر الحديث بدءًا من ١٩١٤.

تثقيف المرشحين:

يتم تثقيف المرشحين عن طريق:

١ – مجلة نصف شهرية: «كفاح الشعب» تتضمن مقالا من صفحتين عن الوضع السياسى الداخلى والوضع الدولى. وصفحة أو أكثر عن التحركات الجماهيرية وإضافة صفحتين أو أكثر عن أخبار لم تنشر. ويمكن أن يضاف باب نظرى عن قضايا مثل: شرح الأزمة الاقتصادية والأجور.. الخ.

٢ – سلسلة من أربع محاضرات هى: الحركة العمالية – الطبقات الاجتماعية فى مصر – الإمبريالية والقضية الوطنية – حتمية الكفاح السياسى.

وهذه المحاضرات مكتوبة بأسلوب ماركسى غير مباشر ولكن كان يجوز للأعضاء أن يقدموا لمرشحيهم إيضاحات ماركسية مباشرة (٢).

واستمر العمل بالبرنامج السابق فى الفترة من نهاية ١٩٤٦ إلى ١٩٥٠. ولكن لم يكن فى «ل.م.» عضو متفرغ لمتابعة عملية التثقيف وتطويرها (مسئول للدعاية) إذا استخدمنا الاصطلاحات التى كانت سائدة وقتئذ.

أهمية دراسة الفلسفة:

ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أنه فى ١٩٤٩ طبعت المنظمة سرا كتاب «لماذا ندرس الفلسفة» وكان قد وضع هذا الكتاب راؤل مكاريوس بعد الوحدة التى تمت فى ذلك الوقت بين «ط.ع.» وجناح «حتش» الذى رفض الانضمام إلى منظمة «الشرارة». والكتاب فى ٣٧ صفحة من القطع الصغير ويحتوى على الموضوعات التالية:

(١) لماذا ندرس الفلسفة؟
(٢) ما هى الفلسفة؟
(٣) المادية والمثالية.
(٤) تطور الصراع بين المادية والمثالية.
(٥) كيف تطور الصراع بين المادية والمثالية؟
(٦) فلسفة اليونان.
(٧) تأثير فلسفة أرسطو طاليس فى فلسفة العصور الوسطى.
(٨) نهضة الفلسفة المادية.
(٩) رد المثالية.
(١٠) الرد على الرد.
(١١) تخبط الفلسفة المادية والمثالية.
(١٢) تطور المثالية وفلسفة هيجل.
(١٣) تطور المادية والمادية الآلية.
(١٤) المادية الجدلية.
(١٥) قوانين المادية الجدلية.

خاتمة:

وفى الخاتمة يشير المؤلف إلى قراءات ضرورية هى:

١ - المادية الجدلية والمادية التاريخية لستالين. القسم الخاص بالمادية الجدلية.

٢ - قراءات إضافية: المادية الجدلية تأليف دافيد جست. ترجم هذا الكتاب عام ١٩٤٦ - كما سبقت الإشارة - محمد إسماعيل محمد عضو «ط.ع.»، ونشرته دار القرن العشرين للنشر.

٣ - قراءات متقدمة: لود فيج فيورباخ لفرديك انجلز، فى كتاب جون لويس: «التفسير الاشتراكى للتاريخ - المثالية الحديثة». وقد تولى طباعة الكتاب المرحوم عبدالرحمن عزت، عضو اللجنة المركزية (١٩٤٩ - ١٩٥٠).

وتحت عنوان «المرشحون المطلوب تجنيدهم» لفتت «ل.م.» الأعضاء الذين يطلبون ضم مرشحين لعضوية التنظيم أن يتأكدوا من أن المرشحين قرأوا على الأقل المحاضرات التى وزعت وهى: - أوضاع مصر العامة - القضية الوطنية - عن التنظيم - سياسة الاتحاد السوفيتى الخارجية - البطالة والأزمة الاقتصادية - الاستعمار البريطانى فى مصر - تقدم الإنسان (٣).

برنامج التثقيف:

وفى أوائل ١٩٥٣ جاء فى «النشرة» أن برنامج التثقيف بالنسبة للأعضاء يتكون من ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول، نظرى ويشمل: تطور المجتمع، والنظرية الاقتصادية، والاستراتيجية والتاكتيك، وتاريخ الحركة الاشتراكية، والفلسفة الجدلية ونظرية الاستعمار والمسألة الوطنية.

الجزء الثانى، من البرنامج خاص بالمشاكل المطروحة فى الحركة الشيوعية وهى:

الديموقراطية الشعبية، الفاشية، المشكلة الفلاحية، دراسات فى السياسة الخارجية، مشكلات الحركة النقابية (ويؤخذ فى الاعتبار هنا كتاب زكى بدوى) - تاريخ مصر (ويؤخذ فى الاعتبار كتاب عبدالرحمن الرافعى - الاستعمار الأمريكى - صور من الحياة فى الاتحاد السوفيتى (الاشتراكية فى التطبيق) - كما تُدَّرس للعمال مبادئ العلوم.

الجزء الثالث، الكتب الكلاسيكية: أسس اللينينية، البيان الشيوعى، تاريخ الحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى - لينين: واجبات الاشتراكية الديموقراطيين - لينين: الدولة والثورة (٤).

ومع الزيادة المطردة فى عضوية «المنظمة»؛ خاصة منذ عام ١٩٥٠، ومع اتساع تداخل «المنظمة» وارتباطاتها بالحركة الجماهيرية فى الساحة الوطنية والساحة الشعبية مع العمال والفلاحين والفئات البرجوازية الصغيرة الديموقراطية، مع هذا كله أصبحت قضية التثقيف موضع التزام حزبى وعملا ملموسا فى جميع مستويات «المنظمة». وانعكس هذا الأمر فيما كانت تنشره المجلات الحزبية «المقاومة الشعبية» و«النشرة» وفى محاضر لجان المناطق والأقسام.

فنشير هنا على سبيل المثال إلى:

١ - مدارس الكادر داخل المناطق والأقسام.

٢ - نظام الإجازات الدراسية.

ففيما يتعلق بمنطقة عمالية كشبرا الخيمة أصبح التثقيف له مكانة مهمة واستقر كمهمة حزبية تتكامل مع المهام والأنشطة الحزبية الأخرى. ويشار هنا إلى الجهد الذى بذله فى هذا السبيل نبيل صبحى عضو لجنة المنطقة.

وفى مجلة «ملحق النشرة» (من إصدارات قسم الطلبة) خصص القسم مساحة واسعة لقضية الاهتمام بالثقافة النظرية. ونبه إلى المخاطر الشديدة التى تترتب على إهمال التقصير فى أخذها مأخذا جادا ومنظما. وطرح القسم طائفة من الأفكار التى تؤدى إلى رفع المستوى النظرى فى «المنظمة»، من بينها ترجمة نصوص ماركسية تتعلق بثورات التحرر فى المستعمرات وتنشيط التأليف بين القادرين عليه من الأعضاء وتكوين مكتبات فرعية فى المناطق والأقسام (٥).

وفى ديسمبر ١٩٥٣، جاء تحت عنوان «التربية النظرية للكادر» أن «المنظمة» طبقت ما سمى بنظام «الإجازات الدراسية» كما فعلت فى عام ١٩٥٢. وتراوحت مدة الدراسة بين ثمانية أيام وعشرة أيام. وكان برنامج الدراسة يشمل:

الرسالة السياسية واللائحة كأساس ومع هاتين الوثيقتين تم تدريس:

(١) الأسس اللينينية لستالين.

(٢) الديموقراطية الجديدة لماوتسى تونج.

(٣) ما هى الشيوعية.

(٤) المركزية الديموقراطية وحقوق الأعضاء تأليف لى شاوشى.

وكلفت المدارس حوالى مائة جنيه تقريبا جزء منها غطته بعض التبرعات. وتكونت مدارس كان العمال غالبية من انتظموا فيها - واستفاد الدارسون - كما ذكرت «النشرة» - فائدة كبيرة (٦).

ويذكر «المحرر» أن:

نظام الإجازات الدراسية شكل إضافة مهمة لعملية التثقيف وتم تطبيقه فى أعوام ٥٢، ٥٣، ١٩٥٤. وكلف بالتدريس فيه ريمون دويك وصادق سعد ونبيل صبحى وأبوسيف يوسف. وحضر هذه الدورات عدد يقرب من الستين دارساً من أعضاء المناطق والأقسام والجهاز الفنى ومن مناطق مختلفة من القطر. وتجدر الإشارة هنا إلى الجهد المتميز الذى كان يبذله المرحوم صلاح محرم فى ترتيب أماكن الدراسة وتقديم الخدمات التى كان يتطلبها الإعداد لإقامة الدارسين بما يمكنهم من التفرغ الكامل لدراستهم.

فى الوقت ذاته، كان من المعروف أن الأخذ بنظام الإجازات الدراسية ليس هو خاتمة المطاف فى حل مشكلة التثقيف. وهذا ما لاحظه بعض من حضروا الدراسة. وإنما يتعين اتخاذ إجراءات إضافية كان فى مقدمتها:

١ - إيجاد مسئولين للدعاية فى المستويات القيادية يقومون على رقابة برامج التثقيف وتنفيذها.

٢ - وضع مسألة القراءة الماركسية من قبل الأفراد والمجموعات فى جدول أعمال الخلايا الحزبية. ومواصلة القراءة على ضوء تطور الأوضاع السياسية (٧).

توسيع دائرة التثقيف
لتشمل قراء «المقاومة الشعبية»:

وفى عام ١٩٥٦ وزع مع مجلة المقاومة الشعبية تعميم منفصل تحت عنوان «يا قراء المقاومة»: دعوة إلى القراء لشراء المجموعة الكاملة للكتيبات والمحاضرات التى صدرت عن «المنظمة».. وهى مجموعة يجب على كل عامل وكل مناضل وكل وطنى أن يطلع عليها ويدرسها ليستفيد منها فى نضاله(٨).

وتضم المجموعة:

(١) أوضاع مصر العامة (١٥ مليما).
(٢) القضية الوطنية (١٠ مليمات).
(٣) سياسة الاتحاد السوفيتى الخارجية ـ جزءان (٣٠ مليما).
(٤) البطالة والأزمة الاقتصادية (١٠ مليمات).
(٥) جبهة ديموقراطية وجبهة شعبية (١٥ مليما).
(٦) الطبقة العاملة والسياسة (٢٠ مليما).
(٧) ما هى سياسة الطبقة العاملة (٢٠ مليما).
(٨) الحركة العمالية (٢٠ مليما).
(٩) ثورة أكتوبر (١٩١٧) (٢٥ مليما).
(١٠) مبادئ الاقتصاد السياسى (٥٠ مليما).
(١١) ست محاضرات فى تاريخ الحزب البلشفى للاتحاد السوفيتى (٣٥ مليما).
(١٢) الاتحاد السوفيتى نصير الشعوب المستعمرة (١٥ مليما).
(١٣) ما هى الشيوعية (٣٠ مليما).
(١٤) الإنسان الشيوعى (٢٠ مليما).
(١٥) ماركس حياته ونضاله، من سلسلة «أبطال البروليتاريا» (٤٠ مليما).

وتلفت مجلة «النشرة» نظر الأعضاء إلى أن «المنظمة» أصدرت فى عام ١٩٥٥، أربع محاضرات مهمة هى:

١ - الحركة الوطنية فى مرحلة النصر على الاستعمار والرجعية. (باللغة العامية).
٢ - واجبات وحقوق الأعضاء.
٣ - اليقظة ضد العدو الطبقى.
٤ - تاريخ منظمة «طليعة العمال». وكان ثمن كل محاضرة ثلاثة قروش(٩).

نحو تجمع سياسى ثقافى تقدمى جديد

أشرنا فى حديثنا عن نشأة «المنظمة» إلى أن مؤسسيها ومن انضم إليها من المثقفين والقيادات العمالية اهتموا أحيانا بتعليم القراءة والكتابة للمترددين على المراكز التى أقاموها فى بعض الأحياء الشعبية، كما اهتموا اهتماما «خاصا» - كما ذكرنا أيضا - بتدريس تاريخ مصر القومى من منظور تقدمى. بدأ المؤسسون ومن معهم يصدرون المجلات ويكتبون فى صحف ومجلات أخرى. وكانوا يعالجون القضايا السياسية والاقتصادية من منظور الاشتراكية العلمية. وفى هذا السياق كانوا متنبهين إلى أن الاكتفاء بتدريس الماركسية يظل عملا ناقصا وثغرة فى تكوين الوعى الاشتراكى ذاته ما لم يكن هناك اهتمام جاد ومتصل بأمور الثقافة كما تتجلى فى الآداب والفنون والتاريخ العام، وتاريخ العلوم والفلسفة، وما لم يكن هناك اهتمام جدى أيضا بدراسة العناصر الحية والتقدمية فى تراثنا الثقافى القومى.

وكان نشاط «المنظمة» على هذه الساحات يبرز وتتسع دائرته فى ارتباطه بالمعارك الوطنية التى كان يخوضها الشعب المصرى والشعوب العربية وشعوب البلدان التابعة والمستعمرة من أجل الاستقلال والعدل والحرية.

وهكذا، وفى أواخر النصف الثانى من الخمسينيات بدا أن ثمة تطورات مواتية لانطلاق حركة ثقافية واسعة جديدة ووطنية وتقدمية. وكان هذا التطور وليد أكثر من سبب فى مقدمتها:

١ - انتهاج قادة ثورة يوليو سياسة الاستقلال والتحرر الكامل وردع الرجعية الداخلية وفتح الطريق أمام تقدم حركة القومية العربية وبناء تحالف تاريخى مع ثورات التحرر الوطنى فى البلدان التابعة والمستعمرة، والتعاون متعدد الجوانب والمضطرد مع البلدان الاشتراكية، والدفاع عن السلم العالمى.

٢ - أدى هذا التطور فى سياسات الحكم إلى التقاء موضوعى بين توجه قادة يوليو وبين الشعارات الرئيسية التى رفعها الشيوعيون والمواقف والمعارك التى دخلوها مع القوى الوطنية فى مجموعها من أجل ثورة وطنية ديموقراطية جديدة يتعاظم فيها دور الطبقات الشعبية والوطنية ضد الإمبريالية والاستعمار الجديد والرجعية.

فى الوقت ذاته بدا «للمنظمة» أن الوضع العام والمستجد فى بلادنا يمكن أن يشكل مساحة التقاء قابلة للاتساع لقيام تعاون حقيقى ومطلوب - وربما تحالف - لا مع قوى وطنية وديموقراطية مستقلة فحسب - بل ومع مثقفين وأعضاء داخل «الاتحاد القومى»؛ خاصة فى مؤسساتهم الصحفية والثقافية. وفى هذا السياق نشطت الكوادر المثقفة فى «المنظمة» - وبقدرتها على المبادرة خاضوا تجربة مهمة كانت فى مجموعها إيجابية.. وهى التجربة التى يتحدث عنها أديب ديمترى فى شهادته فيذكر أنه فى البداية:

تشكلت عصبة من الصحاب تحولت إلى ما يسمى بالنادى السياسى الذى يجمع عددا من المثقفين والكتاب والصحفيين، يجتمع دوريا فى بعض المقاهى التى تحولت إلى ما

يشبه الصالونات السياسية. وكانت دائرة هذا التجمع تتسع على الدوام وضمت شخصيات مثل: عبدالرحمن الشرقاوى، ألفريد فرج، ميخائيل رومان، عبدالعزيز فهمى، محمد إسماعيل محمد وعددا آخر من المثقفين وأصبح لهذا التجمع علاقات ونفوذ فى صفوف المسرحيين والإذاعيين والكتاب والصحفيين. وكنا أحيانا نلتقى فى شكل «قعدات» واسعة داخل أحد المنازل تضم العشرات من العاملين فى الصحافة والإذاعة والمسرح. وأصبح لهذه المجموعة نفوذها وتواجدها فى كل هذه المجالات، كجزء من نشاطات المثقفين اليساريين، كما كانت تعبيرا عن اتساع نفوذ اليسار والشيوعيين فى هذه الأوساط.

ومن خلال عملى بالتدريس كنت أقوم بتشجيع أنشطة التمثيل وقد تخرج من المدرسة (الخديوية) التى كنت أعمل بها كثير من الفنانين الذين عملوا بالمسرح بعد ذلك.

ويضيف «المحرر» إلى ما تقدم:

إنه فى ١٩٥٦ و١٩٥٧ كان الشاعر والكاتب المعروف عبدالرحمن الشرقاوى محررا للصفحة الأدبية فى جريدة الشعب. وبالتعاون معه كان «المحرر» يرسل إلى الصفحة الأدبية مواد مترجمة، كما كتب المحرر «بدون توقيع بعض مقالات فى جريدة المساء».

وكان عبدالعزيز فهمى المحرر بقسم الأخبار بالإذاعة يكتب فى جريدة «المساء» وذلك قبل أن ينتقل فيما بعد ليعمل محررا فى مجلة «أخبار اليوم» ليصبح نائب رئيس التحرير.

وكان محمد إسماعيل مسئولا فى قسم الترجمة بمحطة الإذاعة، وواصل الكتابة فى مجلة الكاتب.

وعمل أحمد رشدى صالح رئيس تحرير مجلة الفجر الجديد ـ التى أغلقها صدقى باشا ـ فى جريدة «الجمهورية» وكان من أبرز كتابها. وفى ١٩٥٥ صدرت الطبعة الثانية من كتابه «الأدب الشعبى». ثم صدر له عن دار الفكر الجزء الثانى من الكتاب تحت عنوان «دراسة الأدب الشعبى». وكان يكتب فى الخمسينيات فى مجلة «التحرير».

وفى مجال التأليف للمسرح برز ألفريد فرج ككاتب راسخ القدم. ولم تحل سنوات غيابه فى معتقل أوردى أبو زعبل والواحات دون أن يواصل تقدمه وليحتل موقعه كأحد كبار الكتاب.

وكتب المرحوم ميخائيل رومان، مدرس العلوم فى المدارس الثانوية، القصة والمسرحية واستحق إبداعه أن يكون موضع اهتمام ودراسة النقاد.

حواشى الباب الثامن
الفصل الخامس

(١) النظرية وأهميتها وخطورة إهمالها، مجلة الهدف، ١٩٤٨/٨/١٢.
(٢) من تقرير للجنة المركزية «للمنظمة»، ١٩٤٧/٨/٣.
(٣) تعميم ملحق بمجلة «المقاومة الشعبية»، العدد الصادر فى ١٩٥١/٨/١٢.
(٤) المرشحون المطلوب تجنيدهم، النشرة، ١٩٥١/١٠/٢.
(٥) برنامج التثقيف، مجلة «النشرة»، ١٩٥٣/٢/١.
(٦) ملحق «النشرة»، يصدره قسم الطلبة لمنظمة «ط.ع.»، ١٩٥٣.
(٧) التربية النظرية للكادر، مجلة «النشرة»، عدد ديسمبر ١٩٥٣.
(٨) «النشرة» عدد فبراير ١٩٥٦.

نصوص
من وثائق المنظمة

محمد فريد يؤسس جمعية للسلام
بوادى النيل
جاء فى الأهرام تحت عنوان «من ٥٠ سنة فى مصر»

من ٥٠ سنة فى مصر

جمعية السلام العام بوادى النيل: اجتمع بعد ظهر أمس فى منزل حضرة محمد بك فريد كل من صاحبى السعادة إسماعيل أباظة باشا وإبراهيم حليم باشا وكل من حضرات محمود بك فهمى المحامى والدكتور إسماعيل بك صدقى وأحمد أفندى وفيق المحامى.

ولما انتظم عقد الاجتماع شرح صاحب الدعوة حضرة محمد بك فريد تاريخ حركة السلام فى أوروبا والحالة التى وصلت إليها الآن والصعوبات التى اكتنفت هذه الحركة من قبل الدول، ثم أوضح المزايا التى عادت على الدول من جرائها والفوائد التى تعود على وادى النيل إذا انتشرت فى أرجائه روح السلام الطاهرة. ثم تناقش الحاضرون فى مشروع القانون وتكونت لجنة تحضيرية منهم وانتخب بصفة مؤقتة عزت حضرة الدكتور إسماعيل صدقى بك أمينا للصندوق وحضرة أحمد أفندى وفيق المحامى سكرتيرا.

(«الأهرام» فى ٢ أغسطس ١٩١٠)

برنامج المرشح العامل لعضوية مجلس النواب*
عن دائرة شبرا الخيمة:

الزميل فضالى عبدالجيد عبدالجواد

بعد إقالة حكومة الوفد عام ١٩٤٤ أجريت الانتخابات البرلمانية لمجلس نواب جديد فقامت المجموعة المؤسسة «للمنظمة» بترشيح عامل عن دائرة شبرا الخيمة هو فضالى عبدالجيد الذى طرح على الناخبين البرنامج التالى الذى قدمته للناخبين اللجنة الانتخابية المؤيدة لترشيح فضالى:

أولا ـ السياسة الخارجية:

أ ـ استكمال السيادة المصرية بإنهاء الاحتلال العسكرى البريطانى حالا.

ب ـ جلاء القوات العسكرية الأجنبية عن جميع الأراضى المصرية بانتهاء الحرب فى أوروبا.

جـ ـ التعاون الوثيق مع جميع الشعوب الديموقراطية.

د ـ تحقيق وحدة الأمم العربية على أساس شعبى.

هـ ـ بقاء وادى النيل وحدة لا تتجزأ بشرط أن يتمتع أبناء السودان بالحقوق السياسية والأدبية التى يتمتع بها المصريون جميعا.

ثانيا ـ السياسة الداخلية:

(١) تعميم نظام ديموقراطى صحيح فى جميع مرافق الدولة.

(٢) تحقيق مبادئ الحرية والإخاء والمساواة.

(٣) تحرير الحياة المصرية من النفوذ الأجنبى بنقل الاحتكارات إلى الدولة وتمصير المؤسسات الكبرى الاقتصادية والثقافية.

(٤) رفع مستوى العمال والفلاحين وصغار الموظفين وصغار المنتجين وصغار التجار من الناحية الثقافية والاقتصادية والصحية تطبيقا للعدالة الاجتماعية.

أ ـ توجيه سياسة التعليم توجيها قوميا، بتوكيد مجانية التعليم الابتدائى وجعله إجباريا وفتح أبواب التعليم العالى لجميع طبقات الشعب بتسهيل الشروط المالية، وتشجيع الشعب على التزود من الثقافة وإحياء التراث الفكرى القومى.

ب ـ تعديل قوانين العمل الموجودة واستكمال مجموعتها:

* تحديد الأجور.
* تحديد ساعات العمل.
* عقد العمل المشترك.
* التأمين الاجتماعى ضد البطالة والمرض والشيخوخة.

جـ ـ استصدار التشريعات الخاصة بالعمال الزراعيين لتحديد علاقاتهم بأصحاب الأملاك، بما يضمن لهم حياة أحسن.

د ـ إصلاح الأراضى البور وتوزيعها بلا قيد ولا شرط «مجانا» على فلاحى المنطقة الذين لا يملكون شيئا بمعدل خمسة أفدنة للعائلة الواحدة مع المساعدات الحقيقية لاستثمارها.

(*) البرنامج صفحتان ربع فولسكاب، مطبعة، يناير ١٩٤٥.

هـ - إعفاء صغار المزارعين من الضرائب وإلغاء الحد الأقصى للضريبة العقارية، وتخفيض عبء الضرائب على صغار المنتجين وصغار التجار.

و - رفع الحد الأدنى لمرتبات صغار الموظفين.

ز - ضمان العلاج الشامل لجميع أفراد الشعب والعناية بالصحة العامة الوقائية:

* تعميم الوحدات الصحية فى القرى والمدن.
* توفير الماء الصالح للشرب فى جميع نواحى الريف، وتعميم نظام المجارى.
* تحقيق سياسة إنشائية لاستبدال القرى على نظام القرية النموذجية.
* التوسع فى إيجاد الساحات الرياضية الشعبية فى أنحاء البلاد.

اللجنة الانتخابية
لترشيح عامل فى منطقة شبرا الخيمة

١ - يوسف متولى
٢ - محمد جمال الدين
٣ - عبدالعزيز شهود
٤ - أحمد فهيم
٥ - أنور فؤاد
٦ - الشيخ عبدالباقى سيف
٧ - عبدالرحيم محمد
٨ - محمد محمد بيومى
٩ - محمد حسيب
١٠ - سيد محمود حسن
١١ - مختار الهوارى
١٢ - محمود محمد قطب
١٣ - طه سعد عثمان
١٤ - محمود محمد العسكرى
١٥ - عبدالغنى البسيونى
١٦ - على حسن بدر أمين عام اللجنة

أهمية أن يستخدم العامل حقه الانتخابى*

أيها الزميل

الانتخاب حقك الدستورى فى حكم هذه البلاد.

فعدم قيد اسمك فى جدول الانتخابات حرمان لك من أن تكون حاكما لهذه البلاد. المنتخب الذى يصوت لنائب هو الذى يعطى لهذا النائب الحق فى أن يكون وزيرا أو رقيبا على الوزير الذى يسيّر أمور البلاد.

لكى تكون شيئا فى هذه الأمة سارع بقيد اسمك فى جدول انتخاب دائرتك ابتداء من أول ديسمبر من كل عام.

دائرتك الانتخابية هى الدائرة التى بها لك مصلحة كسكن، أو عمل، أو التى يقيم فيها أهلك ولك وحدك أن تختار.

لكل ناخب الحق فى أن يغير موطنه الانتخابى على الأسس السابقة بأن يخطر كتابة المدير أو المحافظ بالجهة التى يريد نقل موطنه إليها.

يعرض جدول الانتخاب سنويا فى المكان الذى يعينه المدير أو المحافظ فى المدة من أول يناير لغاية ١٥ منه. بادر بتقديم اسمك.

(*) مجلة «الضمير»، العدد ٢٧٩، ٥ ديسمبر ١٩٤٥، ص ١، العنوان من عندنا.

برنامج لجنة العمال للتحرير القومى*
اللجنة السياسية للطبقة العاملة

صدر هذا البرنامج عام ١٩٤٥ بتوقيع عدد من القيادات العمالية المعروفة فى أوساط الحركة العمالية ووزع توزيعا جماهيريا، وقد وزع مع البرنامج منشور بعنوان «نداء وبيان». وفيما يلى البرنامج:

أيها المواطنون

لقد مر ٢٥ عاما على الثورة، فلم تأت تضحيات الشعب بالثمرة المرجوة. لم؟ لأن الساسة الرسميين الذين قادوا المعركة أبعدوا تفكير الشعب وميوله وآماله من ميدان السياسة.

منعوا الموظفين والطلبة والجنود من معرفة مصير بلادهم. أرادوا أن يمنعوا العمال من تقرير مصيرهم.

والآن بعد أن فشلوا فشلا ذريعا طول هذه المدة يقولون اليوم بحسن قيادتهم ويريدون أن يجمعوا الشعب حولهم ليوجهوه إلى المرمى الذى يريدونه هم وحدهم..

أيها المواطنون

سئمتم وسئمت الطلبة العاملة الطرق السياسية المتبعة من كل الأحزاب والهيئات وكلها متفقة على كبت الشعب الكادح رغم ما تدعيه لجمع هذا الشعب حولها.

لم تنسوا تاريخ مصر منذ احتلال الإنجليز لها سنة ١٨٨٢ وأعمال رجال السياسة من مختلف فئات الطبقات الحاكمة ضد الشعب. فلم تنسوا أن كل أملكم فى تحرير مصر من الاستعمار والاستغلال الداخلى لا يمكن أن يقوم إلا على أيديكم وبقيادتكم وتحت رقابتكم المتواصلة.

أيها المواطنون

إن (لجنة العمال للتحرير القومى) رأت أن من واجب الطبقة العاملة وهى فى طريق اكتمال مميزاتها أن تقدم لكم برنامجا وطنيا يهدف إلى تحرير الطبقات الشعبية وهى الغالبية الكبرى من سكان مصر من نير الاستعمار ومن طغيان الاستغلال الداخلى.

لذلك وضعت (اللجنة) نصب أعينها أن تحصل بسعيها إلى تحقيق برنامجها: إلى تحرير مصر من الاستعمار وإلى تحرير الطبقات الشعبية من قبضة الفئات المستغلة الطاغية وهى أقلية ضئيلة من سكان مصر.

وهذا البرنامج برنامج شعبى يتجه إلى الشعب المصرى ويهدف إلى تحقيق مصلحته. وهو برنامج شعبى لأنه لا يمكن تحقيقه بمناورات الساسة الرسميين أو من وراء الستار. برنامج سيحققه الشعب المصرى نفسه وعلى رأسه الطبقة العاملة. مؤيدا من الشعوب الأخرى.

وتؤمن اللجنة إيمانا راسخا عميقا بأن وظيفتها هى فتح الطريق أمام الطبقة العاملة المصرية حتى ترجح بقوتها الهائلة كلها فى ميزان السياسة المصرية كفة الشعب المصرى على كفة مستغليه.

(*) انظر باب العمل الجماهيرى، وانظر أيضا. طه سعد عثمان، الطبقة العاملة والعمل السياسى، سبق ذكره، ص ٥٨- ١٠٠.

أيها الزملاء

إن الساعة الفاصلة تقترب. فلا تتركوا القطار يفوتكم ولا تتركوا غيركم ممن لا تثقون فيهم يقودونكم إلى المعركة فى الميدان الذى اختاروه.

بينوا أهدافكم. ارسموا خططكم. أيدوا برنامج (لجنة العمال للتحرير القومى) وهى ترمى إلى تحريركم وتحرير جميع الكادحين فى مصر.

أيها الزملاء

قفوا صفا واحدا معنا ولنعمل جميعا لنحصل على سعادتنا وحريتنا ونستكمل كرامتنا الوطنية.

١ ـ التحرير من الاستعمار:

لا يمكن للطبقة العاملة أن تتحرر دون أن تحرر مصر من الاستعمار ودون أن يضع الشعب المصرى يده فى يد سائر الشعوب التى تكافح جميعها فى سبيل الحرية والاستقلال.

١ ـ استقلال وادى النيل الكامل: (أ) جلاء الجيوش الأجنبية عن مصر والسودان (ب) إلغاء المعاهدة المصرية ـ الإنجليزية (ج) وضع قناة السويس فى يد مصر (د) تخليص الجيش المصرى والبوليس والإدارة من الموظفين الأجانب وخاصة الإنجليز (هـ) الاتحاد مع السودان بشرط أن يتمتع الشعب السودانى بجميع الحقوق والحريات الديموقراطية (و) استرداد مصر للأراضى التى سلخت منها مثل جغبوب إلخ (ز) تقوية الجيش المصرى بزيادة عدده وعدته وإدخال الإصلاحات المادية والثقافية وجعل الخدمة العسكرية إجبارية لمدة سنة للجميع بغير تفريق بين فقراء وأغنياء جاهلين ومتعلمين.

٢ ـ علاقات مصر الدولية: (أ) اشتراك مصر المستقلة فى المجهودات الدولية لتوطيد الديموقراطية والقضاء على الفاشية (ب) عقد معاهدات صداقة واتفاقات اقتصادية مع الدول الديموقراطية تعزيزا لمكانة مصر الدولية وتوطيدا للسلام الحقيقى فى الشرق الأوسط. (ج) تحويل الجامعة العربية إلى أداة ديموقراطية ضد الاستعمار وذلك بإشراك البلاد العربية غير المستعمرة والمستعمرة لمساعدتها فى كفاحها الوطنى الديمقراطى (د) مكافحة الصهيونية وتأييد الشعب الفلسطينى فى نضاله الوطنى الديمقراطى (هـ) تمثيل الشعب المصرى فى المؤتمرات الشعبية العالمية (مؤتمرات النقابات، الشباب، الطلبة، النساء) تمثيلا طليقا من تدخل السلطات وإشرافها.

٢ ـ التحرير من الجوع والحرمان:

لا يكفى للطبقة العاملة للتحرر من الجوع والحرمان أن تكافح الاستعمار السياسى بغير أن تقضى على الاستغلال الأجنبى والداخلى. إن الشعب المصرى، وعلى رأسه الطبقة العاملة، يريد أن يكون هو الذى يستفيد من كده وعمله لا أن يعمل لزيادة غنى الأقلية الرأسمالية. ويريد أن ينهض بموارد البلاد إلى أقصاها ليرفع مستوى أفراد الشعب إلى المستوى الإنسانى الحقيقى.

٣ ـ التحرر من الاستغلال الأجنبى: (أ) استقلال العملة المصرية (ب) إنشاء بنك مركزى وطنى (ج) نقل ملكية المرافق العامة (أى وسائل المواصلات والمياه والنور والمصانع والمناجم..) إلى الدولة (د) تحرير الصناعة المصرية من الفنيين الأجانب وإحلال خبراء مصريين محلهم.

٤ ـ رفع مستوى العمال المادى والفنى والثقافى: (أ) إطلاق الحرية النقابية والاعتراف

بالاتحاد العام (ب) توطيد حق الإضراب والدفاع عن هذا الحق (جـ) تحديد ساعات العمل مع تحديد الأجور بالنسبة لحاجيات المعيشة مع مساواة العاملات بالعمال (د) التأمين الاجتماعى ضد البطالة والمرض والشيخوخة وتقرير حق العمل للجميع (هـ) رفع مستوى العمال الفنى بالإكثار من المدارس الصناعية وبإيجاد معامل التجارب مع إشراك الهيئات العمالية فى إدارتها (و) إنشاء محاكم لمشاكل العمل يشترك فى هيئاتها ممثلو المنظمات العمالية وأصحاب الأعمال بالتساوى (ز) للنقابات حق مراقبة تنفيذ القوانين مراقبة فعلية (ح) تخفيض أجور المواصلات للعمال أيام العمل.

٥ ـ رفع مستوى الفلاحين المادى والثقافى والفنى: (أ) وضع حد أقصى للتمليك ونزع الملكيات الكبرى وتوزيعها على صغار الفلاحين وقصر توزيع الأراضى الحكومية على فقراء الفلاحين وصغارهم (ب) حل الوقف الأهلى (ج) تطبيق جميع قوانين العمل على العمال الزراعيين والاعتراف لهم بحق تكوين النقابات (د) حماية صغار المستأجرين إزاء كبار الملاك والبنوك العقارية والمرابين (هـ) تنمية الجمعيات التعاونية والاستهلاكية والإنتاجية (المزارع التعاونية) ونشر الثقافة الزراعية فى الريف.

٦ ـ رفع مستوى صغار الموظفين وجنود الجيش والبوليس: (أ) وضع مرتبات الموظفين بحيث لا يتجاوز حدها الأقصى خمسة أضعاف الحد الأدنى.. (ب) وضع مرتبات جنود الجيش والبوليس بحيث لا يقل حدها الأدنى عن نصف مرتب الملازم الثانى مع احتفاظهم بامتيازاتهم الحالية (مأكل ـ ملبس مسكن).

٧ ـ رفع مستوى التعليم وضمانه لكل أفراد الشعب: (أ) جعل الثقافة تراثا حقيقيا وذلك بتوسيع مدارها حتى يستفيد أفراد الشعب منها (ب) توحيد برامج التعليم فى مختلف المعاهد مع توحيد الرقابة والإشراف عليها بواسطة وزارة المعارف العمومية. (جـ) نقل التعليم الأهلى جميعه إلى وزارة المعارف (د) مجانية التعليم الابتدائى والثانوى مع زيادة نسبة المجانية فى التعليم الجامعى تمهيدا لتعميمه. (هـ) نشر الجامعات فى المدن الكبرى وتعميم نظام المكافآت المالية (و) تنمية المعاهد الشعبية المختلفة (مراكز اجتماعية ـ مساعدات طبية ـ ثقافة شعبية) بإشراك المنظمات الشعبية (النقابات ـ التعاونيات) فى الإشراف عليها.

٨ ـ النهوض بالمستوى الصحى: (أ) ردم المستنقعات والبرك والآبار (ب) تعميم المياه الصالحة للشرب فى الريف وتعميم المجارى فى جميع المدن والبنادر (جـ) تعميم الإنارة بالكهرباء فى جميع أنحاء القطر (د) حماية جسور النيل والترع والمصارف بالأحجار (هـ) تعميم نظام القرية النموذجية وتجديد الأحياء الوطنية فى المدن (و) إشراك الهيئات العمالية فى مراقبة تنفيذ النظام الصحى الوقائى والعلاجى بالمصانع (ز) تعميم الوحدات الصحية ودور الحضانة ورياض الأطفال والحمامات والمغاسل فى جميع المدن والبنادر والقرى (حـ) الإكثار من المتنزهات العامة والأندية الرياضية والمراكز الاجتماعية.

٩ ـ بناء الاقتصاد القومى: (أ) نقل المؤسسات ذات الامتياز والاحتكار إلى الدولة وتمصير المؤسسات الكبرى فعليا (ب) استغلال مرافق مصر ـ الصحارى ـ المصايد ـ المناجم ـ استغلالا منظما وحسب الحاجات الشعبية (جـ) القيام بالمشروعات الصناعية الكبرى لتنمية قوى الإنتاج: كهربة خزان أسوان والمنخفضات، واستثمارها من الدولة مباشرة (د) تأسيس بنك صناعى وطنى يضع تحت تصرف الصناعة المصرية الحديثة أموالا بشروط زهيدة وذلك فى حدود نظام لتنمية الصناعة فى مصر مع إخضاع أصحاب المصانع الذين تعطى لهم الإعانات لشروط عمل مناسبة محافظة على حقوق العمال (هـ) تحويل زراعة الحياض للزراعة الدائمة (و) مراقبة الإنتاج الصناعى وإشراك الهيئات

العمالية فعليا فى تلك المراقبة (ز) مراقبة الإنتاج الزراعى وتنظيمه حسب حاجة الشعب (ح) الخروج عن نظام المحصول الواحد بتنمية الزراعات المعاشية (القمح ـ الأرز) والصناعية (الجوت ـ الكتان) (ط) قصر مساعدة البنك الزراعى على صغار الفلاحين ومتوسطيهم بشروط زهيدة (ى) تعميم طرق المواصلات ونقل وسائلها للدولة (ك) تمويل مشروعات الدولة الاقتصادية عن طريق استهلاك الاحتياطى والضرائب التصاعدية والأيلولة وأخيرا عن طريق البنك الدولى.

٣ ـ التحرر من الرجعية السياسية والفكرية:

على الشعب المصرى وعلى رأسه طبقته العاملة أن يعيد طريق الاستقلال السياسى والاقتصادى والتحرر من الجوع والحرمان: بأن يحكم نفسه بنفسه وأن يوسع الديموقراطية السياسية والديموقراطية الاجتماعية حتى يتمتع بها جميع المصريين.

١ ـ الأمة مصدر السلطات: (أ) تعديل نظام الانتخاب وجعله ديموقراطيا بأن يصبح لكل ناخب الحق فى أن ينتخب سواء من ناحية السن أو الأهلية وإشراك المنظمات الشعبية (النقابات ـ التعاونيات) بممثليها فى كل عمليات الانتخاب (ب) الاعتراف بحق المرأة فى الانتخابات (جـ) توسيع سلطات مجلس النواب وتحويل اختصاصات مجلس الشيوخ إليه وجعل هذا المجلس الأخير هيئة نيابية استشارية (د) إلغاء حق حل مجلس النواب وجعل حق إقالة الوزارة وتأجيل دورات البرلمان من حق مجلس النواب وحده، على أن تشرف لجنة منتخبة من أعضاء مجلس النواب على أعمال الوزارة فى فترة التأجيل، (هـ) يسأل النواب والوزراء عن أعمالهم السياسية والإدارية جنائيا ومدنيا وسياسيا (و) تحريم الاشتغال بالأعمال الاستغلالية الكبرى (الشركات والبنوك ودوائر العمل التجارية الكبرى. وكالات التفتيش والدوائر الكبرى بشكل مباشر أو غير مباشر) على أعضاء مجلسى البرلمان والوزراء (ز) انتخاب أعضاء المجالس التمثيلية المختلفة (البلدية ـ مجالس المديريات) انتخابا مباشرا مع رفع قيود الترشيح وأن يكون جميع أعضائها منتخبين وتوسيع اختصاصاتها بحيث تشترك فعليا فى إدارة الإقليم (ح) انتخاب العمد وإلغاء شرط الامتلاك وأن يكون لكل ناخب فى القرية الحق فى الترشيح للعمودية وأن ينتخب مجلس قرية له الإشراف على شئونها وعلى أعمال العمدة. ولهذا المجلس الحق فى مكافآت من الدولة (ط) يستبدل بديوان المحاسبة محكمة محاسبة حقيقية.

٢ ـ إصلاح السلطة التنفيذية إصلاحا ديمقراطيا: (أ) إلغاء الأموال السرية من جميع الوزارات (ب) إلغاء البوليس السياسى (جـ) اعتبار رشوة الموظفين وارتشائهم خيانة كبرى تعاقب على هذا الأساس (د) تعيين الموظفين وترقيتهم ونقلهم بواسطة لجان منتخبة من الموظفين وعلى أساس المسابقات.

٣ ـ إطلاق الحريات الفردية وضمانها: لنوطد استقلالنا السياسى والاقتصادى ولندافع عن رفاهيتنا وسعادتنا.. علينا أن نحصل على حرية رأينا وضمانة إبدائها: (أ) لكل مواطن الحق فى أن يعبر عن معتقده السياسى أو الدينى أو الاجتماعى على أن يلغى كل نص يحد من هذا الحق. (ب) إطلاق حرية الرأى بواسطة النشر والاجتماع وتكوين الجمعيات والتظاهر (فيما عدا الدعوة إلى الفاشية وتأييد الاستعمار) على أساس الإخطار المطلق غير المعلق على قبول الإدارة (جـ) جعل العلاقات بين الأفراد والإدارة خاضعة كلها للقضاء (د) تأكيد ضمان الحرية الشخصية بأن: ١ ـ ينفذ نظام قضاة التحقيق (بدلا من تحقيق النيابة والبوليس ٢ ـ يرجع إلى نظام المحلفين فى محاكم الجنايات ٣ ـ يعدل نظام السجون تعديلا جوهريا وإبدال النظام العسكرى فيه بنظام تربية ٤ ـ يقرر نظام خاص للمعاقبين بجرائم الرأى.

إن الشعب المصرى وعلى رأسه الطبقة العاملة يريد التحرر من الاستعمار والاستغلال الأجنبى والداخلى ويريد أن يكون له تراث فكرى وحياة جماعية ليساهم مع الشعوب الأخرى فى بناء عالم جديد.

القاهرة فى ٨ أكتوبر ١٩٤٥م

لجنة العمال للتحرير القومى

محمد يوسف أحمد المدرك - محمود محمد العسكرى - طه سعد عثمان - محمود محمد قطب - محمد مدبولى - محمود حمزة.

نداء وبيان
لجنة العمال للتحرير القومى

وزع مع برنامج لجنة العمال للتحرير القومى النداء والبيان التالى:

أيها المواطنون:

الفقر يستبد بنا. والمرض ينهك قوانا. والجهل يتفشى فى أوساطنا. إنه عدو واحد: الاستغلال.. فأصحاب المصانع، وأصحاب الأملاك لا يعرفون دستورا إلا زيادة أرباحهم ولا قانونا إلا استبعادنا ولا راحة إلا استنفاد قوى الشعب.

نريد إنقاذا.. نريد أن نعيش عيشة الإنسان، وأن تكون لنا المساكن الصحية وأن نقدر على إرسال أولادنا للمدارس.

إلآم نتوجه؟

إن الحكومات تساعد الرأسماليين، مستغلينا، إنها تؤيدهم بكل ما أوتيت من قوة وبطش، مصلحة العمل تخدعنا وتخوفنا والبوليس يضربنا، والجيش يجمد بالقوة حركاتنا، والداخلية تعطل نقاباتنا، والحكومة تحل منظماتنا.

لن نتوجه بعد اليوم إلى الحكومة

إن الأحزاب جميعها، أحزاب بكوات وبشوات، أحزاب أصحاب أملاك واسعة ورأسماليين وأصحاب بنوك، أو قل خادمى هؤلاء وهؤلاء: إن الأحزاب لا تبحث إلا عن الحكم كى تعين أنصارها فى الوظائف الكبرى.

لن نتوجه بعد اليوم إلى الأحزاب

أيها المواطنون:

لقد كنا دائما فى مقدمة جميع الحركات التحريرية.. فأتينا انتصارات سنة ١٩١٩ وقدمنا الضحايا للكفاح ضد الرجعيين الكبار.

كل هذا وكان مقصد الشعب تحرير الشعب من الاستعمار والاستغلال، من الجوع والحرمان.

كافحنا ضد الإنجليز فساومهم الذين رفعناهم على اكتافنا واتفقوا معهم على توزيع قوتنا.

كافحنا ضد الجوع والمرض والجهل؛ فصار الجوع والمرض والجهل بفضل استغلال من أقمناهم زعماء علينا ملازمين لنا فى بيوتنا، فى فراشنا، فى عقولنا.

كفى خداعا.. فالتاريخ ماثل أمامنا.. لن نثق بعد اليوم إلا فى الطبقة العاملة، فى توجيهها وقيادتها؛ للقضاء على الاستعمار والرجعية، للتحرر من الجوع والحرمان.

أيها المواطنون:

إن الأغلبية الساحقة من الشعب فى جوع وفقر، فى جهل ومرض.. فها هم الفلاحون الذين قاموا بنصيبهم الكبير فى ثورة سنة ١٩١٩ لا يعيشون عيشة الإنسان.. ها هم صغار الموظفين، وصغار المنتجين، وصغار التجار، يزج بهم كبار الرأسماليين إلى صفوف البؤساء والمعوزين.

إن الأغلبية الساحقة من الشعب تموت جوعا من كبار الملاك والرأسماليين، إن عدو العمال والفلاحين وصغار التجار والموظفين واحد، الاستغلال الداخلى وعلى رأسه الاستعمار الأجنبى.

إن تلك الأقلية الصغيرة من المستغلين، تعتمد على قوة الإنجليز الذين لديهم المدافع والطائرات والدبابات اللازمة لقمع حركات الشعب لأن الإنجليز لم يأتوا إلى مصر إلا ليستغلوا شعبها وليكسب رأسماليوهم على حسابنا، إن المستغل الإنجليزى يؤيد المستغل المصرى.. وهذا الأخير يبادله التأييد.

إن الشعب يريد أن يكافح الاستعمار وهو رأس رمح الاستغلال الخارجى والداخلى.

أيها الزملاء:

لقد كافحنا ٢٥ عاما أو يزيد ضد الاستعمار فلم نتمكن من الانتهاء من هذا الكابوس. ليس لسبب إلا لأننا تركنا تيار الكفاح وتوحيد الكتل الشعبية إلى نفر من المتسيسين.

لقد كانت التجارب قاسية طول هذه المدة، إن الأقلية الحاكمة بما لها من سلطان وجاه، حرمت الشعب من حرياته. زجت فى السجون بزعماء منظماته، قفلت نقابات العمال، منعت الاجتماعات منعت نقابات الفلاحين، بل امتدت يدها إلى المفكرين.

أيها الزملاء:

إنكم بمساعدة الفلاحين وصغار المنتجين، وصغار التجار، وصغار الموظفين والمفكرين الأحرار عليكم اليوم مأمورية:

١ - إنقاذ مصر من الاستعمار بالعمل على استقلال وادى النيل الكامل وتقرير مركز مصر الديموقراطى بين الدول الديموقراطية.

٢ - إنقاذ مصر من الجوع والحرمان بالقضاء على الاستغلال ويرفع مستوى العمال والفلاحين وصغار الموظفين وجنود الجيش والبوليس ويرفع مستوى التعليم والصحة وضمانهما لكل المواطنين. أعملوا على بقاء الاقتصاد القومى.

٣ - إنقاذ مصر من الرجعية السياسية والفكرية بجعل الأمة حقيقة مصدر السلطات. وبإصلاح السلطة التنفيذية إصلاحا ديموقراطيا وبإطلاق الحريات الفردية وضمانها.

أيها الزملاء:

ارسموا أهدافكم. بينوا أغراضكم. شجعوا منظماتكم. ابعدوا المتسيسين. قووا نضال الشعب. أيدوا برنامج الطبقة العاملة.

لجنة العمال للتحرير القومى:

محمد يوسف أحمد المدرك

محمود محمد العسكرى

طه سعد عثمان - محمود محمد قطب

محمد مدبولى - محمود حمزة

القاهرة فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٥

حول مقال الأدب العربى بين أمسه.. وغده..*

كان علىٌ الكاتب (الأستاذ الدكتور على الراعى) قد كتب فى «الفجر الجديد» مقالا عن «الأدب العربى بين أمسه ويومه»، رأى العميد أن المقال يسلكه فى سلك الكتاب والأدباء البورجوازيين فبادر إلى كتابة هذا التعقيب الذى رفض فيه بقوة أن يوضع فى صف الكتاب البورجوازيين «وأنه ليس من هذا كله فى شيء».

«نشرنا فى العدد الماضى من الفجر الجديد ملاحظات للزميل علىّ الكاتب على مقال الدكتور طه حسين بك «الأدب العربى بين أمسه وغده».

وقد تفضل الدكتور طه فبعث إلينا بتعقيب على المقال. ونحن نشكر للدكتور هذا التعقيب ونذكر له موقفه المجيد فى الدفاع عن حق الشعب المصرى فى التعليم المجانى، إلى جانب مواقفه الحرة الأخرى.

ولا شك أن القارئ سيجد فى التعقيب تعبيرا واضحا عن رأى عزته فى وظيفة الأدب وصلته.

تعقيب للدكتور طه حسين بك

سيدى الأستاذ رئيس التحرير

قرأت المقال القيم الذى نشر فى «الفجر الجديد» بإمضاء الكاتب الأديب علىّ الكاتب عن «الأدب العربى بين أمسه وغده».

وأنا أشكر للكاتب الأديب حسن ظنه وجميل تقديره، ولكن أحب أن ألاحظ أن الكاتب الأديب وضعنى فى موضع لا أحبه ولا يحبنى.. فلست كاتبا برجوازيا وما أحببت قط أن أكون بورجوازيا، وإنما أنا رجل شعبى النشأة والتربية، شعبى الشعور والغاية أيضا. ولست أدرى أأخطأت التعبير أم أخطأ الكاتب الأديب الفهم عنى.. ولم أرد قط، ولا يمكن أن أريد أن يكون الأدب الرفيع بمعزل عن الشعب.. فالأدب إذا اعتزل الشعب ونأى عنه فقد حياته وفقد قيمته أيضا، إنما أردت أن يحتفظ الأدب بمكانه الفنى الرفيع وأن يتجه مع ذلك إلى الشعب وإلى الشعب وحده ورأيى أن الحق على الأدباء أن يرفعوا الشعب إلى أدبهم وألا يهبطوا بأدبهم إلى الشعب هبوطا شديدا لأمرين.. أحدهما أن الشعب يجب أن يرتفع ويرتفع دائما وأن بقاءه حيث هو من الانخفاض إجرام فى ذات الإنسانية وفى ذات الحضارة. الثانى أن الأدب والفن والفلسفة والعلم كل هذه القيم يجب أن تحتفظ بحقائقها ولا تبتذل ولا تمتهن لأن ابتذالها وامتهانها يخرجان بها عن هذه الحقائق ويجعلانها أشياء مزيفة.

وأعتقد أن من أيسر الأشياء وأوجبها أن يرتفع الشعب، فيبرأ من الجهل والغباء وكلال الذهن وجمود الذوق وأن يبسط الإنتاج العقلى على اختلاف أنواعه فيكون من هذا كله التقاء الشعب والثقافة فى منتصف الطريق.

وما أظن أن الكاتب الأديب ينكر أن أدب مكسيم جوركى أدب رفيع وهو مع ذلك متصل بالشعب أشد الاتصال. وأشباه مكسيم جوركى فى غرب أوروبا كثيرون، فليس من الضرورى أن ينحط الأدب ليصبح شعبيا وليس من الضرورى أن يبقى الشعب حيث هو جاهلا غافلا يشقى بالخمول والجمود.

ولقد يرانى الكاتب الأديب مخطئا. ولكن أعتقد أنى مصيب كل الإصابة حين أصر على أن اللغة العربية الفصحى هى الملائمة للأدب العربى دون اللهجات العامية. والشيء المهم

(*) الفجر الجديد، العدد الثانى عشر، أول نوفمبر ١٩٤٥، ص ٤.

هو أن تكون هذه اللغة يسيرة قريبة محتفظة بجمالها يجد الشعب فى فهمها وذوقها غذاء لقلبه ووسيلة إلى رقيه وتحرره.

أما بعد فللكاتب الأديب أن يصفنى بما يشاء إلا أن أكون أرستقراطى النزعة أو بورجوازى التفكير. فلست من هذا كله فى شىء. وإذا لم يكن بد من أن أبين للكاتب الأديب عن مذهبى فى الحياة السياسية والاجتماعية فليعلم أنى لا أحب الديموقراطية المحافظة ولا المعتدلة. ولا أقنع بالاشتراكية الفاترة وإنما أياسر إلى أقصى ما أستطيع، ولكن هذه قصة أخرى كما يقول (كبلنج).

فلنقنع بما قسم لنا من حرية الرأى الآن فمن يدرى لعل حظنا من حرية الرأى أن يعظم ويتسع فى يوم من الأيام ويومئذ نستطيع أن نقول كثيرا.

ولك أصدق تحياتى

طه حسين

يوم فلسطين
بيان من لجنة العمال للتحرير القومى:
الهيئة السياسية للطبقة العاملة
١ شارع الباب الشرقى أزبكية ـ القاهرة

فى هذا اليوم الرهيب الذى يعلن فيه العالم العربى استنكاره لتقرير اللجنة الاستعمارية البريطانية ـ الأمريكية عن قضية فلسطين يرى عمال مصر أن يظهروا شعورهم نحو القطر الشقيق مستهجنين تلك السياسية الاستعمارية التى تدبر للنيل من حرية فلسطين باستعباد شعبها العربى المسالم. إن اهتمام العمال بحل قضية فلسطين ليس وليد الساعة وإنما بدأ منذ وجد الاستعمار وحينما أخذ المستعمر يطبق أساليبه التى لم تعد خافية على أحد من تقوية روح العنصرية والتفريق بين الأجناس فأخذ يشجع الصهيونية من ناحية ويبذل الوعود للعرب من ناحية أخرى حتى يوسع شقة الخلاف ويفرق لكى يسود.

وكفاح فلسطين من كفاحنا وقضية فلسطين هى قضيتنا وعدونا المشترك هو الاستعمار والاستغلال، ولطالما نادت لجنة العمال للتحرير القومى بوجوب التمسك بالحل الطبيعى لهذه المشكلة الذى يتلخص فى كلمات معدودات فى وجوب إنهاء الاستعمار ومحاربة الصهيونية باعتبارها من النظم الفاشية وكنا نأمل أن يتمسك الجميع بهذا الحل ولكن زعماء العرب كانوا حسنى النية إلى درجة أنهم اعتقدوا أن لجنة يكونها المستعمرون للتحقيق فى هذه القضية كفيلة برد حقوقهم المغتصبة وإحياء آمالهم الضائعة. فقبلوا الاحتكام إلى لجنة التحقيق الإنجليزية ـ الأمريكية وضيعوا وقتهم وجهودهم سدى.

وأخيرا.. كانت هذه هى النتيجة.. زيادة القضية تعقيدا وزيادة النفوذ الاستعمارى تغلغلا وزيادة العنصر الصهيونى الفاشى عددا بإباحة الهجرة إلى عدد جديد منهم.

يا أيها الزعماء.. ويا أيها العمال..

تمسكوا بالحل الطبيعى لقضية فلسطين ولا ترضوا بحل سواه.. اقطعوا على المستعمر الطريق ولا تشجعوه على المراوغة واللف والدوران.. بقبول اقتراحاته وأنصاف حلوله.

تمسكوا بحقكم فى الحرية واثبتوا على مبادئكم تنجحوا فى القضاء على الاستعمار الذى يعانى الآن محنة وأى محنة..

لجنة العمال للتحرير القومى
١٠ مايو سنة ١٩٤٦

(*) عبدالمنعم الغزالى الجبيلى، ٧٥ عاما من تاريخ الحركة النقابية المصرية، سبق ذكره، صورة بالزنكوغراف ص ١٩٥.

مقابلة إميل توما*

قابل مندوب مجلة «الهدف» الرفيق إميل توما، رئيس تحرير مجلة «الاتحاد» الفلسطينية لسان حال رابطة العمال العرب، وممثل عصبة التحرر الوطنى فى فلسطين فى مؤتمر الأحزاب الشيوعية الذى انعقد فى لندن فى أواخر فبراير الماضى.

وهذا ملخص الحديث:

١ - مؤتمر لندن:

كانت النقطة الجوهرية التى دارت عليها المناقشة بين الممثلين المختلفين هى دور الشيوعيين فى المستعمرات. وقد اتخذوا قرارا بأن دورهم هو النضال الدائم الواسع فى الجبهة الوطنية والحذر من الانسياق إلى التطرف اليسارى المؤدى إلى انعزالهم بعيدين عن الجماهير المناضلة. وفى هذا الصدد انتقد المؤتمر موقف الحزب الهندى حيث هاجم نهرو. وقد انصب نقد المؤتمر على أنه ما دام نهرو يؤدى دورا تحريريا فيجب مساندته والضغط عليه، وما دامت الحكومة الوطنية المؤتمرية هى أول حكومة وطنية هندية فلا يجب مهاجمتها وإنما يجب تأييدها وتنبيهها إلى ما تحتاجه الجماهير والضغط عليها. وفى الوقت ذاته يجب الإشادة بالفترة الاستقلالية التى تجوزها الهند وإظهار الطريق أمام الجماهير كى تتم هذه المرحلة. هذا أولا.

ولفت المندوبون نظر ممثلى المستعمرات والبلاد التابعة للشرق الأوسط إلى أنه وإن لم يكن هناك خطر واقعى بالحرب الثالثة فهناك خطر محتمل ناشئ عن نشاط الجبهة الأنجلوأمريكية، ومعنى ذلك أن الاحتكارات الإنجليزية والأمريكية تسعى إلى تقصير أجل النظم الديموقراطية فى جنوب وشرق أوروبا. وبما أنها تدرك تماما أن الاتحاد السوفيتى هو حجر الزاوية فى ازدهار الديموقراطية الصحيحة؛ فقد ركزت هجومها عليه وشنت عليه حملة غاشمة تريد أن تصوره بصورة المعتدى المحضر للدمار والحرب. فواجب الشيوعيين فى هذه البلاد أن يدعوا إلى استمرار التعاون الدولى والسلام وأن يحولوا بين الجبهة الأنجلو أمريكية وبين تحقيق غرضها فى جعل الشرق الأوسط نقطة وثوب على البلاد الديموقراطية. والسبيل إلى ذلك هو كشف لعبة الاستعمار الأنجلو أمريكى والتعاون الواسع مع الأحزاب والمنظمات الوطنية وتسييرها فى طريقها النضالى إلى استقلال بلادها. ويجب تركيز الهجوم لا على الاستعمار البريطانى وحده وإنما على الجبهة الأنجلوأمريكية. هذا ثانيا.

وعرض مندوب الحزب الأمريكى الحالة فى الولايات المتحدة، فقال إنه بالرغم من وجود ١٤ مليون عامل منظمين فى نقابات إلا أن وعى الطبقة العاملة الأمريكية السياسى منحط والنزاع السياسى الدائر الآن ليس بين الطبقة العاملة والرأسماليين، وإنما بين الاحتكاريين من جانب وصغار البروجوازيين من جانب آخر (ولاس يمثل صغار البورجوازيين). وعلى ذلك فيجب أن يؤيد الشيوعيون ولاس تأييدا تاما بوصف أن حركته هى فى الصف الأول وعيا سياسيا.

وعرض مندوبو الهند الصينية الحالة، فقالوا إنهم ارتكبوا أخطاء؛ حيث ساروا على سياسة يسارية متطرفة فحدث انقسام فى الهيئة الوطنية وفى النقابات، وإنهم الآن يعودون إلى السياسة الصحيحة، سياسة تأييد العناصر الوطنية والضغط عليها.

(*) مجلة «الهدف» العدد الصادر فى ١٩٤٧/٥/٢٣، بالآلة الكاتبة والرونيو. ص ١، ٣.

وعرض مندوبو الصين الحالة، فقالوا إن الاستعمار الأمريكى قد فشل تماما فى إيجاد قواعد وثوب له على الاتحاد السوفيتى فى الصين، وإنه لذلك يبحث عن نقط أخرى من أهمها منطقة الشرق الأوسط.

وعلى ذلك فأهم نقط فى مقررات المؤتمر هى:

(أ) العمل فى الجبهة الوطنية. (ب) كشف ومهاجمة الجبهة الأنجلوأمريكية.

(جـ) على المناضلين فى الشرق الأوسط مهمة خاصة هى إفشال محاولة الجبهة الأنجلو أمريكية لتدمير النظم الديموقراطية.

(د) يجب أن تكون المطالب المباشرة الديموقراطية هى الأساس حتى إنه فى البلاد الديموقراطية مثل تشيكوسلوفاكيا لا تثار مسألة تحقيق الاشتراكية كمطلب اليوم.

٢- الوضعية الداخلية فى مصر:

وقد توجه إميل توما برجاء إلى المؤتمرين على أن تتوحد الحركة فى مصر على أساس مناقشة الخط السياسى والاتفاق عليه وإنشاء التنظيم اللازم لتنفيذ هذا الخطة. وقد حمل إميل توما بشدة على «شر»*، وطلب إمداد الرفاق فى الشرق الأوسط بالمعلومات اللازمة كى تشترك الأحزاب الشقيقة فى التوجيه بشكل مباشر وفى مهاجمة الخطة الانتهازية وإظهار الخط النضالى الصحيح. كما عبر إميل لمندوبنا عن ثقة الأحزاب الشقيقة بنا وبخطنا السياسى، إلا أنه يرى أننا لا نزال انعزاليين ومتعصبين لحزبيتنا بشكل يزيد على الحاجة الصحيحة.

(*) «شر» يقصد بها منظمة «الشرارة».

المرأة فى الحركة العمالية

العاملات فى دمياط*

دعت نقابة عمال شركة مصر لنسيج الحرير بدمياط إحدى زميلاتنا للاتصال بعاملات شركة مصر بدمياط فلبت الزميلة الدعوة واجتمعت بست من العاملات فى دار النقابة وتحدثت معهن فى أهمية كفاحهن مع زملائهن العمال جنبا إلى جنب وأهمية اشتراكهن فى نقابة عمال الشركة وبينت لهن أن تحسين أجورهن وتطبيق الحقوق الاجتماعية المشروعة فى القوانين العمالية التى صدرت والتى ستصدر لا يحصلن عليها إلا بكفاحهن جنبًا إلى جنب مع زملائهن. وبينت لهن دور المرأة فى المجتمع؛ خصوصا العاملات ودور التحرير اللائى يجب أن يقمن به وأهمية ربط كفاحهن الاقتصادى بكفاحهن الوطنى فى سبيل التحرر من الاستبعاد والاستعمار ووجوب كفاح المرأة حتى تحصُل مساواتها فى الحقوق السياسية والدستورية مثل الرجل ونصحت الزميلات بطريقة تنظيم العمل بينهن والاتصال بالنقابة وجمع الاشتراكات وبينت لهن أهمية دخول عضوة عنهن فى مجلس إدارة النقابة وأخرى تعمل فى السكرتارية وطلبت منهن أن يقمن بعمل محاضرات أسبوعية أو نصف شهرية لهن وحدهن محافظة على النقابة حتى يسمو التفكير فيمكن عمل محاضرات جماعية للعمال والعاملات.

ونصحت الزميلات بمطالبة النقابة بفتح أبواب المدرسة الليلية للتعلم فى أيام غير أيام زملائهن العمال ليتلقين التعليم مثلهم ووجوب توضيح مطالبهن للنقابة ومطالبتها بالكفاح من أجل تحقيقها.

ووافتنا الزميلة بملاحظاتها هذه:

(١) إن مستوى أجور هؤلاء العاملات ضعيف جدا بالنسبة لزميلاتهن فى المهنة نفسها، بل بالنسبة للرجل فى الشركة نفسها.

(٢) إن هناك صراعادائما «غيرة» بين الرجال وبينهن وخصوصا الذين يؤدون عملا واحدا.

(٣) إن عدد العاملات ٢٥٠ عاملة.. فى البكر والمواسير ٢٠٠ عاملة، وفى النظافة والتجهيز ٢٠ عاملة، وفى مخزن المواسير ١٥ عاملة، وفى صباغة الشلل عشر عاملات، وفى خدمة العاملات خمس عاملات عاصر منهن إلى العمل حتى الآن ٨٦ عاملة على أثر مشكل تعطيل الشركة مرة عن العمل وبعد ذلك سيعود الجميع فى وقت قريب.

وقد علمنا أن جميع العاملات اشتركن فى النقابة وهن ٨٦ عاملة وتحمسن للفكرة تحمسا عظيما يدل على مدى استعدادهن للكفاح بجوار العمال.

ويسألن يوميا عن وقت حضور زميلتهن لتلمس بنفسها مدى تنفيذهن دعوتها.

(*) العاملات فى دمياط، «كفاح الشعب»، العدد ١٣، ١٤/ ١٠/١٩٤٧، ص ٧، مطبوع على الرونيو.

المرأة فى الحركة العمالية
حديث مع إحدى عاملات شبرا الخيمة*

فى هذه الأيام التى نرى فيها كفاح العمال يبرز فى الميدان النقابى لتحسين أحوالهم المعيشية ولاستصدار القوانين المتممة لقوانين العمل والعمال ولتخفيض ساعات العمل ولتحسين الأجور..

رأينا أن نستطلع رأى إحدى العاملات وموقفهن فى هذه المرحلة الكفاحية لأن عنصر العاملات أخذ يزداد ويظهر فى ميدان الكفاح. تقابلنا مع إحدى العاملات فى منطقة شبرا الخيمة.. هذه المنطقة الصناعية التى تضم الآن ما يقرب من ألف وخمسمائة عاملة مشتغلة فى مصانع الغزل والنسيج والصباغة وسألناها عن رأيها فى حياة العاملات ومدى اشتراكهن فى الكفاح بجانب العمال فردت علينا بالآتى:

لكفاح العاملات أهمية كبرى فى مجتمعنا الحاضر خصوصا وأنهن نزلن إلى ميدان العمل سعيا وراء الرزق الحلال.. ومما لا شك فيه أن نزول العاملات إلى ميدان العمل يحدث فيهن تحولا كاملا من حيث التفكير والحركة ولا سيما فى أن المرأة فى بلادنا كانت تنحصر جهودها فى التدبير المنزلى وكانت مواهبها التفكيرية محصورة بين جدران منزلها. أما الآن بعد أن نزلت إلى العمل فى المصانع فقد اتسع أفق تفكيرها بمحاولاتها تحسين إنتاجها وتحسين أجرها وشعورها بسلطان الدولة السياسى وبدور طبقة العمال وأهمية وقوفها فى الميدان بجانب الرجل لدفع الضيق والاضطهاد الواقع على العمال من جانب الرأسماليين. هذا هو ما أحسسته يجيش فى صدر زميلاتى العاملات ولكن ينقصهن مقدرة التعبير والتدليل على ذلك.

وليس أدل على أن العاملات قد شاطرن زملاءهن العمال فى كل وقت طالبوا فيه بمطالبهم الاقتصادية العادلة من أننا نجد فى عام ١٩٤٢ عند صعود موجة الكفاح بين العمال نجد أن العاملات قد وقفن بجانبهم يشاطرونهم فى وجوب الحصول على مطالبهم العادلة وأضربن معهم فى معظم الإضرابات الجماعية التى نجحوا فيها وحصلوا على مطالبهم وظللن يشاطرونهم منذ ذلك الحين إلى الآن فى هذا الكفاح.

وفى عام ١٩٤٤ فكر معظم العاملات فى الاشتراك فى النقابة وعرضن هذا المطلب وبذلن الجهود الكثيرة حتى أمكنهم إقناع ممثلى النقابة الذين تمكنوا بدورهم من إقناع مجلس الإدارة باتخاذ قرار رسمى فى عام ١٩٤٥ بالموافقة على اشتراك العاملات فى النقابات ولكن فوجئ الجميع بتعطيل النقابة بقرار وزارى وكان هذا فى عهد وزارة النقراشى باشا الأولى.

وإنى أرى أن الواجب على جميع العاملات فى هذه المنطقة وفى المناطق الأخرى، بل وفى جميع المهن المختلفة أن يدخلن النقابات ليشتركن فى الكفاح الاقتصادى بجانب العمال اشتراكا فعليا ولكى يتمكن من تنفيذ القوانين الخاصة بهن والمطالبة بالقوانين الجديدة والكفاح من أجل تعديل بعض المواد القانونية لمصلحتهن.

 (*) حديث مع إحدى عاملات شبرا الخيمة، «كفاح الأمة»، ١٠ مايو ١٩٤٨.

مشكلة البوليس تتجدد*

كان ضباط البوليس قد تقدموا منذ أكثر من ستة شهور بمطالب خاصة بتحسين حالتهم ومساواتهم برجال الجيش وإفساح مجال الترقى أمامهم ولما طال إهمال الحكومة لمطالبهم حددوا موعدا يمتنعون فيه عن العمل وبالرغم من ذلك فقد حل الموعد دون أن تتحرك الحكومة أو تفعل شيئا فى سبيل حل مشكلتهم ولما حان الموعد المحدد شرعوا ينفذون قرارهم بالامتناع عن العمل.

وتدخلت السراى وتوسطت فى حل المشكلة فكان أن عدل الضباط عن الإضراب وأعطوا مهلة أخرى للحكومة. وقد انقضت على هذه المهلة ثلاثة شهور ولم تفعل الحكومة شيئا سوى محاولات مفضوحة للتأثير على القائمين بالحركة ومحاولة تشتيتهم بالنقل وإرهابهم بالتهديد تارة وبالوعيد تارة أخرى. ولما يئس الضباط من أن تفعل الحكومة لهم شيئا قرروا عقد اجتماع فى ناديهم فثارت ثائرة كبار رجال الحكومة واستغلوا كلمة «أيها الزميل» الواردة فى تذكرة الدعوة واتهموهم بالشيوعية فأجل الضباط الاجتماع وغيروا تذاكر الدعوة. فإذا بوزارة الداخلية تصدر أوامرها بمنع أى ضابط من مغادرة محل عمله ومنع عقد الاجتماع. وقام الحكمدار ومساعدوه بمحاصرة نادى الضباط بثلثمائة جندى ومنعوا دخول الضباط مما اضطرهم إلى عقد الاجتماع فى أحد المقاهى العامة. ولم يتركهم رجال الحكومة، بل هجموا على مقر الاجتماع وفتشوا بعض الضباط مما دفع الجميع إلى اقتحام النادى وإتمام الاجتماع فيه وأصدروا قرارا باعتبار يوم الخامس من إبريل آخر مهلة أمام الحكومة لتنفيذ مطالبهم.

وهذه الحوادث تدلنا بوضوح أن صغار الضباط شأنهم شأن باقى الطبقات الشعبية وأنهم يلاقون من كبار رجال الحكومة نفس ما يلقاه الآخرون من ضغط وإرهاب بقصد منعهم من المطالبة بحقوقهم المشروعة، وتجعلنا نتطلع إلى اليوم الذى تتحد فيه جميع الطبقات الشعبية فى المطالبة بحقوقها.

(*) مجلة «كفاح الشعب»، العدد ٢٦/٣/١٩٤٨، ص ٥.

النقد والنقد الذاتى
حول المقال عن تقوية الجيش

لاحظت أن المقال الخاص بتقوية الجيش ضعيف وغير كاف لشرح الاختلافات الظاهرة بين صدقى باشا وأذنابه من ناحية والحكومة الحالية من ناحية أخرى. وقد نظر كاتب المقال إلى مسألة الخلاف حول تقوية الجيش كما لو كانت مسألة منفصلة ومنعزلة عن مختلف المظاهر الأخرى ولم يحاول ربطها ببعض الأحداث المهمة السابقة لها والتى دلت على وجود خلافات عميقة بين جزئى الرجعية المصرية كالخلاف حول حرب فلسطين أو الإجراءات المالية الشديدة للغاية التى اتخذت ضد عبود باشا وهو من أقرب الناس لصدقى باشا.

وهذه النظرة الضيقة إلى الخلاف وحقيقته قد تعطى القارئ فكرة عن أن الخلاف نظرى ولا ارتباط له بالمصالح المختلفة لجزئى الرجعية المصرية. فنحن جميعا نعلم أن صدقى باشا يمثل فى مصر الرأسمال الأجنبى العالمى. وهذا القسم من الرجعية هو أشد فئاتها ارتباطا بالاستعمار. أما الفئات الحاكمة الحالية،(*) فهى بالرغم من خضوعها الواضح لأوامر الاستعمار إلا أنها ليست مرتبطة بعمق بقوى الرأسمال الأجنبى. وهى - إذا جاز القول - أكثر مصرية من الفئات التى يتزعمها صدقى باشا. ويتمثل موقف الهيئات الحاكمة حاليا فى سلسلة القوانين التى صدرت أخيرا مثل:

١ - منع الأجانب من شراء الأرض والمبانى.

٢ - تمصير الشركات المساهمة.

٣ - الإجراءات الشديدة بالنسبة للأجانب فى مصر.

٤ - مكافحة الأمية.

٥ - تقوية الجيش.

وهذه القوانين بالرغم من روحها الديماجوجى تثبت لنا تيارا واضحا: وفيه نرى أن الخلاف الخاص بتقوية الجيش ليس إلا حلقة من سلسلة الاختلافات داخل البورجوازية المصرية. ويمكن القول إن معارضة صدقى باشا لمشروع تقوية الجيش ترجع للأسباب التالية:

١ – خوفه من المصاريف الضخمة غير المفيدة اقتصاديا التى ستتسبب فى استفحال الأزمة التى بدأت تظهر آثارها فى مصر. وصدقى باشا خير من يعرف مصير الرجعية فى حالة أزمة شديدة.

٢ - لأن صدقى باشا يخشى، كرأسمالى كبير، من قيام الحكومة بفرض ضرائب.

٣ - يخاف صدقى باشا من كثرة الجنود فى الجيش ومن حسن تربيتهم وتعليمهم ومن نتيجة ذلك وأثره فى مستواهم الفكرى وتغيير أفكارهم القديمة. (ويلاحظ بين الجنود روح السخط والتذمر من سوء الحال بشكل قوى).

٤ - خوف صدقى باشا من انضمام الجيش إلى صف الشعب ضد الرجعية فى حالة قيام حركة تحريرية قوية. لأن الجنود هم أبناء وأشقاء الشعب الثائر. أما من الناحية الأخرى فهناك أمران يحملان حكومة أحزاب الأقلية على تقوية الجيش:

أولا - أن الاعتمادات الضخمة وعملية الشراء من السوق السوداء ستتيح الفرصة لسرقة الملايين واكتناز الثروات. ومن يقرأ أخبار اليوم عدد ٤٩/٦/١١ يجد هذه المسألة

(*) مجلة «كفاح الشعب» ٧ يوليو ١٩٤٩، ص ٦، ٧. هذا مع الإشارة إلى أننا لم نتوصل إلى المقال الذى كان موضع النقاش. الإشارة هنا إلى الفئات الحاكمة التى يمثلها الحزب السعدى وحزب الأحرار الدستوريين.

فى كل صفحة (حديث الملك، كلمة الأسبوع.. إلخ).

ثانيا ـ لأنها تعتبر الجيش أداة فى يدها تستند عليها ضد الشعب مباشرة فى المرحلة الحالية وضد الخطر الناتج من احتمال انقلاب الحكم الرجعى فى بلد من البلدان القريبة لمصر.

ويلاحظ نقص آخر فى (المقال) وهو أننا لم نجد رأيًا فى المسألة المثارة إطلاقا. وإذا كنا نقول بضرورة إزالة النظام الحالى يوما من الأيام مهما عملت الرجعية للدفاع عن نفسها، فقد كان من الضرورى أيضا توضيح موقف الشعب المباشر أمام المشاكل اليومية وخصوصا مشكلة الجيش التى تعتبر مشكلة مهمة جدا وحيوية. فهل نعارض تقوية الجيش؟ هل نوافق على الاعتمادات المطلوبة؟ نحن نجيب بالنفى على هذين السؤالين. فنحن نريد تقوية الجيش إذا كان يهدف إلى مكافحة الاستعمار وإلى الدفاع عن مصالح الشعب. ولكننا لا نريد اعتماد مبالغ لتسرق. ولا نريد جيشا لحماية الحاكمين الخاضعين لأوامر الاستعمار (وتحريضه) على الشعب. ونحن نريد أن يكون للشعب حق مراقبة هذه المبالغ ومراقبة الروح السائدة فى الجيش. وهذا ما لم يمكن تحقيقه فى ظل العهد الحاضر الذى يعمل على نشر الإرهاب والفزع.

فلتسقط الأحكام العرفية التى تسمح للحاكمين بالوقوف بالجيش ضد الشعب. فليسقط العهد الحاضر الذى يعتمد المبالغ الخاصة بتقوية الجيش لسرقتها. ولنطالب بحكومة ديموقراطية منتخبة انتخابا حرا فتقوم بتقوية الجيش تقوية فعلية وتستخدم الجيش ضد الاستعمار دفاعا عن مصالح الشعب.

نداء «من المعتقلين»*

في مايو ١٩٤٨ أعلنت حكومة النقراشي باشا الأحكام العرفية وكان مبرر إعلانها حماية ظهر الجيش المحارب في فلسطين، وتأمين الجبهة الداخلية. لكن الحكومة قامت في الوقت ذاته باعتقال عدد كبير من قيادات الحركة الوطنية والعمالية. واستمر اعتقالهم حتى أفرج عنهم عام ١٩٥٠ في عهد حكومة الوفد وفي سياق حركة جماهيرية لم تتوقف عن المطالبة بالإفراج عن المعتقلين والمسجونين السياسيين. أصدرت «المنظمة» البيان التالي:

هذا النداء موجه:

إلى نواب الأمة وشيوخها، إلى أعضاء البرلمان السابقين، والساسة وقادة الأحزاب، إلى المحامين والأطباء والصحفيين وأولي الأمر في البلاد، إلى التجار والمزارعين والعمال والطلبة.

وأرسلت نسخ من النداء:

إلى سفراء وممثلي الدول الأجنبية ومكتب هيئة الأمم المتحدة، وهيئة حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، واتحاد عام نقابات العمال الملحق بهيئة الأمم.

وإلى وكالات الأنباء الخارجية والصحف الشقيقة والبريطانية والأمريكية والفرنسية، وإلى محطات الإذاعة.

طالبوا بإطلاق سراح المعتقلين... أبناء العمال والفلاحين

أيها المواطنون والمواطنات:

منذ تسعة أشهر (أي منذ ١٥ مايو سنة ١٩٤٨) اعتقل الحاكم العسكري أكثر من مائة مصري مسلم ومسيحي، وفديين ومعارضين، مستقلين وديموقراطيين؛ منهم ٢٥ جامعيًا بين محام وصحفي ومدرس ثانوي وجامعي وطالب و٨٠ عاملا.

إن هذه الحقيقة تكذب ما يذاع من أن جميع المعتقلين منذ ١٥ مايو صهيونيون.. كلا، فهؤلاء مائة مصري من أبناء العمال والفلاحين.. وهؤلاء المصريون الوطنيون يقضون مدة حبس طويلة صارمة بدون أن يرتكبوا جريمة وبدون أن يسمح لهم بإبداء رأيهم في الشبهة التي يوجهها البوليس السياسي ضده.

إن هذه الحقيقة تكذب الادعاء بأن اعتقالهم أساسه العدل والإنصاف!

وهؤلاء المصريون الوطنيون معظمهم أرباب أسر متوسطة وفقيرة، فلو فرضنا أن كل أسرة مكونة من خمسة أشخاص فإن خمسمائة مصري ومصرية محكوم عليهم بالعذاب والتشريد.

وإن هذه الحقيقة تكذب الادعاء بأن عدد المصريين الذين مسهم الحكم العسكري قليل جدا.

منذ ما اعتقل هؤلاء المصريون، رفت العامل من مصنعه، والمدرس بالتعليم الحر من مدرسته، والموظف بالشركات من وظيفته، وحيل بين الطالب ومعهده، بل إن بعض زوجات

(*) نداء، يطالب بالإفراج عن المسجونين والمعتقلين السياسيين، فولسكاب، مطبعة، «د.ت.»، (فبراير ١٩٤٩، على الأرجح).

المعتقلين رفتوا من وظائفهن لأن أزواجهن معتقلون، فأى شناعة تلك التى تبيح لحكم عسكرى مستبد أن يحارب معارضيه حتى فى لقمة العيش.

إن هؤلاء المعتقلين لا يمنحون تسهيلات تخفف من اعتقالهم حتى ولا تلك التى تمنح عادة للمحبوسين السياسيين فى جرائم محدودة واضحة. فليس مسموحا لهم باستقبال أبنائهم وزوجاتهم ولا يتمتعون بعلاج صحى فانتشرت بينهم الأمراض الجلدية وغيرها.

أليس هذا النوع من الاعتقال هو اعتقال النازى لخصومهم فى بوخنافلد وداشاو.. أليس هذا الاعتقال هو بعينه ما استنكرته الدول - ومنها مصر؟

لقد ارتكب حكام معسكرات الاعتقال الألمانية النازية أفظع الجرائم من قتل وتعذيب وفسق، وإدارة معتقلات هؤلاء المصريين الوطنيين تطبق السياسة نفسها. فقد اعتدى البوليس، فى أكتوبر ١٩٤٨، بالضرب على المعتقلين العزل، ونهبوا أمتعتهم وتركوهم جرحى بدون علاج مدة ٢٤ ساعة، وأخذ بعض الضباط الفاشيين يهددون المعتقلين بالقتل صراحة وجهرا.

وعندما يريد أهل المعتقلين إبلاغ الحاكم العسكرى بهذه الجرائم بواسطة البرق، ترفض مكاتب البرق تسلم برقياتهم.. فإلى من يلجأ الأهالى وهم يرون أبناءهم يقتلون قتلا بطيئا؟

إن معظم أهالى المعتقلين فقراء أو متوسطو الحال، وعندما طالبوا بصرف إعانات لهم، صرفت الحكومة ٥ جنيهات لكل معتقل وأسرته يثبت فقره، فأى شناعة واحتقار لكرامة المصريين هذه؟! إن ٥ جنيهات لا تكفى ثمن الخبز. وبرغم تفاهة هذا المبلغ فالحكومة تتسكع فى صرفه كثيرا.

يعامل المصريون الوطنيون هذه المعاملة الإجرامية، فى حين تغدق الحكومة على المعتقلين الصهيونيين لأنهم من الأغنياء.

أيها المواطنون: لقد استنكرتم مخلصين، واستنكرت الحكومة رسميا، اعتقال المستعمرين الهولنديين للوطنيين الإندونيسيين، واعتقال المستعمرين الإنجليز للوطنيين السودانيين، بل واستنكرتم بحق اعتقال حكومة شرق الأردن لمعارضيها من الوطنيين، فأجدر بكم أن تستنكروا اعتقال الحكومة لهؤلاء المصريين الوطنيين، إخوانكم فى الوطن والجهاد والدين، أبناء طينة مصر وماء النيل.

إننا نطالب بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية للنظر فى فظائع الاعتقال، حتى ينال كل مجرم أثيم خرج على الإنسانية والوطنية وداس القانون والدستور، ما يستحق من عقاب.

إننا نطالب بإطلاق المعتقلين الوطنيين الديموقراطيين والوفديين والمستقلين فى الحال.

فضموا صوتكم معنا، قفوا فى وجه الاعتقال، فالحكم العسكري سيجعل مصر كلها سجنا لخيرة أبنائها ومجاهديها.

ليحيا الدستور - ليحيا شعب مصر.. عماله وفلاحيه ومثقفيه - ولتحيا مصر حرة مستقلة ديموقراطية.

يا أهالى دائرة شبرا الخيمة*

أيها الأصدقاء الأوفياء
يا عمال مصر فى كل مكان. أيها الزملاء الأعزاء

أردتم أن يمثلكم فى البرلمان نائب عنكم عاش حياتكم وآمن بمطالبكم وجرب الامكم.

أردتم أن يكون لكم مقعد فى مجلس النواب فجاهدتم خير جهاد عندما أيدتم فقيد الشعب الراحل الزميل فضالى عبدالجيد عبدالجواد فى انتخابات عام ١٩٤٥.

أردتم أن ترفعوا صوتكم فيسمعه الشعب أجمع وأن تعطوا رأيكم فى شئون الوطن كله فوضعتم ثقتكم فى زميلكم العامل «محمد يوسف المدرك» مرشحكم الحالى لدائرة شبرا الخيمة وخليفة الفقيد الراحل فضالى. إنكم تريدون أن تحققوا مطالبكم فتضمنون أجرا مناسبا وعملا مستقرا تحصلون على مكافآت عند البطالة أو المرض أو الشيخوخة.. تريدون أن يقضى على الغلاء والسوق السوداء وأن تحصلوا على ما تحتاجونه من غذاء وكساء وأن تنحل أزمة المساكن وتتوافر لكم المساكن الصحية الرخيصة.. تريدون أن يكون لكم عمال وفلاحون نقاباتكم التى تدافع عنكم وتعمل لمصلحتكم وأن توجد اتحادات عامة للنقابات فتجمع صفوفكم فى القطر كله عمالا وفلاحين وأجراء وموظفين.

تريدون أن يتعلم أولادكم بالمجان وتضمنوا لأنفسكم وعائلاتكم العلاج الصحى بالمجان وأن تتمتعوا بالوقاية الصحية فى عملكم ومنازلكم بالمجان.

تريدون أن تعيشوا أحرارا كراما تتمتعون بحقوقكم الدستورية كاملة.

تريدون أن يعيش المصريون جميعا شعبا حرا كريما. فى بلد مستقل ديموقراطى لا استعمار فيه ولا استبداد.

أجل إنكم تريدون عملا لكل عاطل وحرية لكل مظلوم وأمنا لكل خائف وتعليما لكل جاهل وعلاجا لكل مريض.

وقد جربتم النواب الدخلاء عليكم المنتمين للأحزاب فوجدتموهم لا يهتمون بكم ولا يعملون شيئا لمصلحتكم، بل بالعكس وجدتم أنهم يؤيدون الحكومات التى تقفل نقاباتكم ويؤيدون تشريدكم ونشر البطالة بينكم ويؤيدون الغلاء والسوق السوداء ويؤيدون اعتقال العمال والوطنيين الأبرياء ولا يجاهدون أقل جهاد ضد الاستعمار ولا يكافحون أضعف كفاح من أجل حرياتكم وكرامتكم.

وأما اليوم ومرشحكم واحد منكم؛ فقد اشترك معكم فى العمل من أجل مطالبكم سنوات وسنوات وتحمل معكم المتاعب وتعرض مثلكم للحبس والتشريد والطرد من العمل والمحاكمات.. أما اليوم فأمامكم الفرصة لترسلوا إلى البرلمان بمرشحكم موضع ثقتكم وتحملوه مطالبكم فتحققوا نصرا عظيما لكم وللشعب أجمع.

إن مرشحكم الزميل «المدرك» الذى عرفتموه نقابيا مخلصا لزملائه ووطنيا مخلصا لمواطنيه والذى عرفتموه فى دار النقابة وفى اتحاد العمال وفى اللجنة التحضيرية لمؤتمر العمال وفى اللجنة الوطنية للتحرير القومى والذى سمعتم صوته فى مصر والخارج فى جميع المواقف العظيمة التى وقفتموها..

إن مرشحكم «المدرك» سيظل دائما منكم وإليكم.. سيظل دائما زميلكم المخلص

(*) بيان من اللجنة العامة للانتخابات بدائرة شبرا الخيمة ٤٩/ ٥٠، لتأييد محمد يوسف المدرك، مطبعة د.ت.، على الأرجح ديسمبر ١٩٤٩ وأوائل يناير ١٩٥٠.

وصديقكم الوفى.. والجندى المجاهد معكم من أجل الحرية والكرامة والعدل.. سيظل دائما المناضل المخلص لقضاياكم ومطالبكم لأنها قضاياه ومطالبه.

أجل إنه دائما ابن العمال والفلاحين ابن الشعب المصرى الكريم.

أيها الأصدقاء الأوفياء:

قولوا كلمتكم بلا خوف أو تردد كما قلتموها دائما.. أيدوا المدرك كما أيدتموه دائما. انتخبوا «المدرك» العامل فأنتم دائما قد وضعتم ثقتكم فى أنفسكم فى العمال مثلكم.

المدرك: وهب نفسه لقضايا العمال وقضايا الشعب فأحاطوه بثقتهم وتأييدهم وحمّلوه رايتهم ووضعوا مطالبهم على لسانه واطمأنوا إلى إخلاصه ووفائه وصلابته فى الحق.

المدرك: مرشحكم العامل الفقير وسيكون بتأييدكم نائبكم فى البرلمان.

«اللجنة العامة»

بيان من اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية للعمال والطلبة*

أيها المواطنون:

ألغت الحكومة الوفدية معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتى عام ١٨٩٩ تحت ضغط الرأى العام؛ مما ازعج الدوائر الاستعمارية الأنجلو أمريكية؛ ودفعها إلى تقديم مشروع حلف استعمارى جديد (مشروع حلف الشرق الأوسط) الذى رفضته الحكومة تحت ضغط النضال الشعبى المعادى للأحلاف الاستعمارية.

وقامت المظاهرات فى كل بلد من القطر: فى المدن، فى القرى، فى المصانع، فى المدارس فى الأحياء.

وقام الشعب عن بكرة أبيه يعلن سخطه على بقاء القوات الإنجليزية فى بلاده، فما كان منها إلا أن أطلقت رصاص مدافعها على هذا الشعب الثائر الأعزل.

أيها المواطنون:

إن الدعوة إلى الهدوء فى مثل هذه الظروف ـ هى دعوة الخائفين من ثورة الشعب المأجورين للمعسكر الاستعمارى البغيض، الساعين إلى إضاعة المكاسب الضئيلة التى أحرزتها الحركة الوطنية بإلغاء المعاهدة ورفض حلف الشرق الأوسط.

أيها المواطنون:

إننا ندعو الطلبة والعمال إلى تكوين اللجان الوطنية ونهيب بهم أن يدعوا جميع المواطنين المعادين للاستعمار أن يكوّنوا هذه اللجان وينضموا إليها لقيادة وتوجيه الحركة الوطنية والعمل على استمرارها كى يحرز شعبنا بمقاومته انتصارات أخرى.

أيها المواطنون:

إن الخطوة التالية لإلغاء المعاهدة هى اعتبار القوات البريطانية. قوات معادية يجب حرمانها من مقومات وجودها.

إن اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ستقود الكفاح ضد كل الأحلاف الاستعمارية التى تجر شعبنا نحو الخراب والدمار، كما تكافح اللجنة لانتزاع الحريات السياسية كى يتمكن الشعب من مزاولة حقه المشروع فى الكفاح.

فعلينا أن نقاوم كل محاولة من شأنها تقييد حرية المواطنين السياسية (كالأحكام العرفية. والتشريعات الاستثنائية إلخ..) واعتبار مثل هذه المحاولات خيانة وطنية.

فلا سكينة ولا هدوء ما دام فى بلادنا جنود المستعمر.

(*) بيان من اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية للعمال والطلبة، كوارتو، مطبعة، (د.ت.)، فى (١٩٥١ على الأرجح). ولمعرفة دواعى وملابسات تكوين اللجان الوطنية للعمال والطلبة فى ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ نحيل القارئ إلى باب السياسة، القسم الخاص بسياسة الوفد (٥٠ ـ ١٩٥٢) وبعد إعلان الأحكام العرفية. وهى اللجان التى استقر الرأى على تسميتها «باللجان الوطنية لكل القوى الوطنية والديموقراطية». وبعد حريق القاهرة، توقف النشاط العلنى للجان وعاد مرة أخرى بعد ثورة ٢٣ يوليو تحت اسم اللجان الوطنية العامة. والتى تفرغت فيما بعد إلى لجان فئوية: العمال والمعلمين والمهندسين. وقد نشرنا نصا للجنة الوطنية العامة وآخر للجنة الوطنية التحضيرية للمعلمين ونص بيان من اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية العامة يطالب بالإفراج عن المسجونين السياسيين.

أيها المواطنون:

كافحوا لإطلاق الحريات السياسية للشعب ولإطلاق سراح المسجونين السياسيين.

- قفوا ضد الأحلاف الاستعمارية كحلف البحر الأبيض وحلف الشرق الأوسط وغيرهما. مع إلغاء اتفاقية النقطة الرابعة.

- كونوا اللجان الوطنية فى كل مكان والتفوا حولها وإلى الأمام نحو الاستقلال والحرية.

سكرتارية اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية للعمال والطلبة
حسن صدقى (جامعة فؤاد الأول)
إبراهيم على (عمال البترول)
محمد عبدالغفار (عمال شبرا الخيمة)

بيان من اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية العامة
أفرجوا عن المسجونين السياسيين*

اللجنة الوطنية العامة إذ تطالب بالإفراج عن المسجونين السياسيين إنما تعبر عن رأى الملايين من أفراد الشعب فى مصر الذين هتفوا من أعماقهم فى كل مناسبة (أفرجوا عن المسجونين السياسيين) لأنه يحس أن هؤلاء قوة يجب أن تنضم إلى صفوفه فى الكفاح ضد الاستعمار الغاشم الذى يفتك بزهرة شباب منطقة القنال الآن. وليس لما يلقاه هؤلاء المسجونون الآن من المعاملة الوحشية فى السجون أى دخل فى تحريك اللجنة الوطنية لهذه القضية لأنها من البرنامج الذى رسمته اللجنة لنفسها منذ أوائل نشاطها مع أن هذه المعاملة البربرية ضد المسجونين السياسيين قد اشتدت أخيرا حتى دفعتهم إلى الامتناع عن الأكل منذ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٥١.

فاللجنة الوطنية إذ تطالب ولاة الأمور بالإفراج عن جميع المسجونين والمحجوزين لأسباب سياسية فذلك لأن هذا الإفراج هو نتيجة حتمية لإلغاء معاهدة ١٩٣٦. ولأن أغلب هؤلاء المسجونين كانت «جرائمهم» أصلا وليدة العداء المباشر ضد الاستعمار الجاثم على صدر الوطن وجاء إلغاء المعاهدة فغير مباشرة طبيعة النظرة إلى أعمالهم وبات الإفراج عنهم نتيجة طبيعية. ومما يؤكد حتمية هذه النتيجة أن أغلب هؤلاء المسجونين قد حوكموا فى ظل الأحكام العرفية وعلى أساس قانون صدقى باشا الذى لم يستكمل الإجراء الدستورى مضافا إليه تلك القوانين التى خلقها الاستعمار لحماية وجوده وهذا هو ما يبرز أهمية الكفاح لأجل إلغاء هذه القوانين المقيدة للحرية ليتمتع الشعب بحرياته العامة.

فالإفراج عن هؤلاء المسجونين السياسيين قد أصبح عملا وطنيا لاستمرار تضامن جميع الهيئات والجماعات المختلفة فى البلاد من أجل وحدة الكفاح ضد الاستعمار الأنجلو أمريكى. ومن أجل المحافظة على روعة هذه الوحدة تطالب الحكومة أن تعجل بإصدار العفو العام عن جميع المسجونين السياسيين؛ إذ يوجد الآن فى السجون حوالى ٥٠٠ شاب لأسباب سياسية وطنية وهؤلاء جميعا يلقون عطف الشعب وتقديره. إن الإفراج عنهم ضرورة إنسانية لأن الكثير منهم هو العائل الوحيد لأسرته الأمر الذى جعل أسرا عديدة فى عوز وفاقة.

هذا ومطالبتنا بالعفو عن هؤلاء ليس فيها جديد؛ إذ سبق أن صدر عفو عام عن جميع المسجونين السياسيين.. ففى سنة ١٩٢٤ أفرج على أساسه عن مائتين، كما صدر العفو العام مرات أخرى عن المسجونين السياسيين فى مصر فى سنوات ٣٣، ٣٦، ٤٩.

والآن وقد أصبح بمقتضى «معاهدة جينوسيد»(**) لمنظمة «الأمم المتحدة» محرما على أية حكومة اعتقال الأشخاص الذين لهم وجهات نظر خلاف وجهتها. وقد وقعت مصر هذه المعاهدة بعد مناقشتها عامين - فيحق لنا أن نطالب حكومة مصر أن تعامل شعب مصر بمراعاة هذه المعاهدة مضافا إليها ميثاق حقوق الإنسان الذى أعلنته هيئة الأمم وهو أيضا يعطى كل الأفراد الحق فى حرية الرأى والدفاع عنه دون التعرض لآراء الغير وكذلك اتفاقية حرية تلقى وإذاعة الأنباء والآراء فى جميع وسائل النشر دون رقابة أو تحديد.

(*) «افرجوا عن المسجونين السياسيين»، بيان اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية العامة، بدون تاريخ، ديسمبر عام ١٩٥١ على الأرجح.

(**) تعنى كلمة «جينوسيد» العمل على إبادة جماعة بشرية بسبب الاختلاف فى اللون أو العقيدة الدينية أو العرق. والإشارة هنا إلى المعاهدة التى أقرت فى الأمم المتحدة والتى تعتبر أن فعل الإبادة مؤثم ويعتبر جريمة فى حق الأعراق البشرية.

هذا والعرف الدولى يقطع بأنه ما من أمة أقدمت على مثل ما أقدمت عليه مصر من إلغاء معاهدة ١٩٣٦ التى كانت صك الاحتلال والعبودية إلا وأفرجت فورا عن جميع مسجونيها السياسيين. فقد حدث هذا فى الدولة السورية الشقيقة إثر ثورتها الوطنية ١٩٤٥ أن أفرجت فورا عن ٦٠٠ سجين سياسى. وكذا إندونيسيا يوم أعلنت ثورتها على المستعمر أفرجت فورا عن المعتقلين السياسيين وكان عددهم يزيد على ٣١,٠٠٠ مسجون سياسى.

هذا ولن يكون للعفو عاما ما لم تسحب الحكومة فورا جميع التحقيقات التى لم يتم الحكم فيها فى جرائم الرأى وتعتبرها كأن لم تكن، خصوصا بعد أن ظهر أن جرائم النشر منافية لروح معاهدة حرية الأنباء التى أصدرتها منظمة الأمم المتحدة. ومصر عضو بارز فى لجنة حرية الأنباء. وتلك الاتفاقية تقرر أن نقد الحكومة أو الحكام لا يعتبر جريمة لعدم وجود وسائل عادلة لتقدير حسن النية من عدمه. ومصر وهى عضو منظمة الأمم المتحدة قد وقعت كل هذه المعاهدات فيجب أن تحمى حرية الرأى عندها قبل أن تؤكدها وتطالب بها بالنسبة لباقى أمم العالم.

فعلى اللجان الوطنية فى جميع الأحياء والقرى والمدن والمعاهد والمصانع أن تطالب نوابهم بالعمل الجدى للإفراج عن المسجونين السياسيين فورا.

اللجنة التحضيرية «للجنة الوطنية العامة»

جمعية ربات البيوت
ثلاثة بيانات وبرنامج

نداء إلى الشعب*

أيها المواطنون، أيتها المواطنات الأعزاء:

إن موجة الغلاء فى ازدياد. وبلوى السوق السوداء ما زالت قائمة.. فالتجار الجشعون لا تردعهم الأحكام. ولكن تضامن المستهلكين وكفاحهم المستمر هو وحده الذى يجبر الحكومات على تخفيض الأسعار حتى تصل إلى الحدود الملائمة لأصحاب الدخل المحدود. وامتناعنا جميعا عن التعامل فى السوق السوداء هو الطريق الوحيد للقضاء عليها. وتبليغنا عن التجار الجشعين المخالفين للتسعيرة لمحاكمتهم ومقاطعة التعامل معهم هو الكفيل بالقضاء عليهم.

إن استمرار هذه الحال معناه ازدياد فقر الأسرة المصرية وارتفاع نسبة الأمراض فيها. بل إن معناه ازدياد المشاكل العائلية وتفكك الأسرة وانحلالها.

ولقد أدرك الشعب المصرى بعد فترة من التجارب الطويلة أن المحاولات التى بذلتها الحكومات فى محاربة الغلاء لم تثمر نظرا لنقصها وافتقارها إلى العلاج الفعال.

وبذلك أدرك الشعب ضرورة اشتراكه وتدخله بصورة عملية لمنع استفحال خطر الغلاء وذلك بتكوين جمعيات لمباشرة هذه المهام ومطالبة المسئولين بتنفيذ مقترحاته وحلوله.

إن الرجل المصرى ليقوم بدوره فى مكافحة هذا الخطر المتزايد يوما بعد يوم عن طريق جمعيته أو نقابته أو اتحاده. ولذلك فقد أصبح لزاما على ربة البيت أن تنهض لمساعدته وأن تساهم بنصيب وافر يدعم كفاحه ويقويه.

وقد تكونت جمعية ربات البيوت لتدافع عن مصالح ربة البيت زوجة وأما وأختا. فلاحة وعاملة وموظفة، تدافع عن كيان الأسرة المصرية. وقد وجدت هذا الخطر الداهم عليها ـ خطر الغلاء ـ فجعلت مقاومته ومكافحة أسبابه رأس برنامجها وجوهره، ولن نستطيع ذلك إلا إذا شملت مجموع ربات البيوت فى وطننا العزيز.

أيها الرجل المصرى:

إن الغلاء عدوك الآن وعدو أسرتك فأشركها معك فى مقاومته وشجع ربة بيتك على الانضمام لجمعيتها، حتى تحس إحساسا أكبر بمتاعبك وحتى توقف هذا الخطر ونقضى عليه نساء ورجالا.

وأنت يا ربة البيت المصرى:

انضمى إلى جمعيتك. ساعدى زوجك ووالدك وإخوتك فى محاربة الغلاء. إن كفاح الغلاء كفاح ضد فقر الأسرة المصرية ضد انهيارها وتفككها.

جمعية ربات البيوت
سجل رقم ٩٩٨
شارع محمد باشا سعيد
رقم ١٨ ـ شارع قصر العينى

(*) جمعية رباب البيوت، نداء إلى الشعب، البيان الأول الذى يعلن عن قيام جمعية نسائية لمقاومة التضخم، فولسكاب، مطبعة، «د.ت.»، أواخر عام ١٩٥٠ على الأرجح.

كافحوا من أجل الرغيف*

جميعة ربات البيوت تطالب المواطنين بالتوقيع على نداء لعدم رفع أسعار الخبز

قامت جمعية ربات البيوت بتقديم احتجاجات إلى كل من رئيس الوزراء ووزراء التموين والتجارة والمالية ورئيس مجلس النواب وأعضائه على الاتجاه القائم على التفرقة بين أنواع الخبز وزيادة أسعاره.

والجمعية تطالب المصريين جميعا رجالا ونساء أن يتحدوا فى مطالبتهم الحكومة والهيئات المسئولة بالعدول عن هذا الاتجاه أو عدم رفع أسعار الخبز وهو أساس الغذاء لدى الطبقات المختلفة.

وقعوا هذا النداء وأشركوا أقاربكم وأصدقاءكم وجيرانكم تأييدا لنا وأرسلوا هذه النداءات إلى رفعة رئيس الوزراء ببولكلى بالإسكندرية.

جمعية ربات البيوت
١٨ شارع محمد باشا سعيد

(*) جمعية ربات البيوت، كافحوا من أجل الرغيف، ربع فولسكاب، مطبعة حسنى، القاهرة، (د.ت.) يونية ١٩٥١ على الأرجح.

جمعية رباب البيوت
تحتج على رفع سعر السكر*

أيها المواطنون:

لقد أظهرت الأدة تصميمها الأكيد على التحرر من قبضة الاستعمار الأجنبى وكان إلغاء المعاهدة خطوة فى سبيل الاستقلال.

إلا أننا إذ نكافح الاستعماريين لاسترداد حريتنا وسيادتنا الكاملة إنما نعمل هذا أيضا لكى نقطع على هؤلاء سبل استغلالنا واعتصار أقواتنا ولكى نتغلب على موجة الغلاء الحالية.

ولذلك فجمعية ربات البيوت تحتج على زيادة سعر السكر قرشين. فمع أننا نعلم أن الحكومة أرادت بهذا أن توفر الأموال اللازمة لتشغيل عمال منطقة القنال إلا أنه كان يجب ألا تجمع هذه الأموال من تموين الشعب؛ بل كان من الممكن أن نفرض الضرائب التصاعدية على الأرباح الكبيرة والملاهى والكماليات.

فجمعية ربات البيوت تدعوكم إلى مشاركتها فى احتجاجها وإلى مطالبة الحكومة بإرجاع سعر السكر إلى ما كان عليه من قبل أى ٧ قروش للأقة.

جمعية ربات البيوت
١٨ شارع محمد باشا سعيد

(*) منشور أصدرته جمعية البيوت، مطبوع، ٨ ديسمبر ١٩٥١، ربع فولسكاب.

برنامج جمعية ربات البيوت*

إن جمعية ربات البيوت تحيى حضراتكم جميعا وتشكركم على تشريفكم هذه الندوة، آملات أن ترفعوا صوتنا فى مجلسى النواب والشيوخ وفى الصحف، عاملين على تحقيق المطالب الآتية للتغلب على موجة الغلاء الفاحش:

١ ـ وضع تسعيرة مخفضة لجميع المواد الغذائية الضرورية فى جميع مراحل البيع.

٢ ـ خفض إيجارات الأراضى الزراعية.

٣ ـ تأميم الشركات الإنجليزية والأمريكية: قناة السويس ـ شركات البترول ـ (شل والأنجلو ايجبشيان ـ فاكوم ـ ستاندرد أويل.. إلخ) ـ شركات المواصلات ـ البنوك: الأهلى ـ العقارى ـ التسليف ـ باركليز ـ كريدى ليونيه إلخ) ـ الشركات العقارية ـ شركة مياه القاهرة ـ شركة كهرباء الإسكندرية ـ شركة الغزل الأهلية ـ شركة الملح والصودا ـ شركات المبانى مثل شركة رولان.

٤ ـ كهربة خزان أسوان.

٥ ـ تنفيذ مشروع خطّاب.

٦ – إصدار قانون لتكوين لجان تموين فى كل حى تكون منتخبة من الأهالى ـ رجالا ونساء ـ لمراقبة الأسعار وشئون التموين بالتعاون مع مفتش المصلحة.

(*) وزع البرنامج فى ندوة عقدتها جمعية ربات البيوت، نصف فولسكاب، الآلة والرونيو، فى ١٩٥٢/١/٦.

العمال وحركة أنصار السلام

وجه القائد العمالى محمد يوسف المدرك بصفته مندوبا لنقابات عمال مصر إلى الاتحاد العالمى للنقابات هذا الخطاب المفتوح(*) لزملائه النقابيين على تعدد مواقفهم السياسية والحزبية مناشدا إياهم أن ينضموا إلى حملة التوقيعات على نداء برلين الذى أصدره مجلس السلام العالمى.

حضرة الزميل المحترم

بعد التحية - لا شك أنك تعلم وجميع زملائك أن ما تعانيه الطبقة العاملة من البطالة والتشريد وتخفيض الأجور مع الغلاء الشنيع فى أثمان الحاجيات الأساسية للحياة دائما تكون نتيجة لحالة الحروب التى يستعد لها الاستعماريون الأنجلو أمريكيون.

كما أنكم على علم تام بالتجربة القريبة، التى لم يذهب أثرها بعد من الأذهان، أن الطبقة العاملة هى دائما وقود نار الحروب سواء فى الميدان أو خلف خطوط النار. وأن عائلاتهم هى التى تعانى وحدها مصائب الحروب وفزعها وخرابها.

فليس بغريب بعد هذا أن يكون العمال فى كل مكان هم جنود السلام الداعين إليه وأصلب المدافعين عنه وليس بخاف على أى زميل من العمال أن جميع الحروب العالمية التى أصابت البشرية كانت بفعل النزاع بين الدول الكبرى الاستعمارية حول مناطق النفوذ، أما النزاع بين الدول الصغرى فلم يخلق يوما حربا عالمية ما لم يكن لإحدى الدول الكبرى أو لبعضها مصلحة فى التدخل.

لهذا فكر دعاة السلام فى العالم أن أقرب طريق لتحقيق السلم الدائم فى العالم هو أن يبرم ميثاق للسلام بين الدول الخمس الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد السوفيتى، بريطانيا، فرنسا، جمهورية الصين الشعبية).

ولا يخفى عليكم أن توقيع ملايين البشر من سكان العالم على هذا الطلب بعد الاقتناع به كفيل بأن يجعل هذه الدول الكبرى تضطر إلى التفكير جديا فى فض المنازعات التى بينها بوسيلة أخرى خلاف الحرب التى لا تفيد الشعوب منها إلا القتل والتخريب والرعب والفزع والفاقة والجوع.

إذن فتوقيع نداء من أجل السلام بين الدول الخمس الكبرى هو عمل فى سبيل الإنسانية وإنقاذها من الدمار والخراب والشعب المصرى وفى مقدمته الطبقة العاملة جزء من الإنسانية التى نسعى ونعمل جاهدين لإنقاذها مما يبيت لها تجار الحروب.

كما أن نشر لواء السلام على ربوع العالم ينزع من المحتلين أقوى حججهم فى بقاء جنودهم على أراضينا لاحتلال المواقع الاستراتيجية المهمة للدفاع عن مصالحهم ومستعمراتهم. والاعتداء على الشعوب التى تطالب باستقلالها وحريتها.

فالسلام العالمى بالنسبة لبلادنا
هو الحرية والاستقلال

إذن فاهتمامكم بتوقيع نداء برلين من أجل ميثاق السلام عمل وطنى رائع وعمل إنسانى نبيل. كما أن جمعكم للتوقيعات على هذا النداء يعتبر كفاحا وطنيا من أجل الحرية لبلادنا والاستقلال، بل من أجل أولادنا وسلامة أهلينا وجميع الأعزاء علينا.

(*) محمد يوسف المدرك، خطاب مفتوح إلى القيادات النقابية، صفحة فولسكاب، مطبعة القاهرة. (د.ت.) وعلى الأرجح فى ١٩٥١.

إذن: فالسلام هو العمل هو الخبز. هو الحريه

لهذا أهيب بكم أن تعملوا على جمع التوقيعات على نداء برلين من أجل ميثاق للسلام بين الدول الخمس الكبرى - ولكم كل الاحترام.

زميلكم

محمد يوسف المدرك

مندوب نقابات عمال مصر

بيان من اللجنة التحضيرية
«للجنة الوطنية للمعلمين»*

أيها الزملاء:

فى هذا الوقت الذى تتكتل فيه جموع الطوائف الشعبية لتنظيم صفوفها لتخوض معركة التحرير ضد الجبهة الاستعمارية.. وفى هذه الفترة الحاسمة فى تاريخ شعبها المجيد التى يتساقط فيها شهداؤنا صرعى رصاص المستعمر الغاشم.

اليوم ولم يعد أمامنا غير سبيل واحد للخلاص، غير كفاح الشعب ضد المستعمر. ننزل نحن المعلمين إلى المعركة لنتخذ مكاننا بين صفوف الشعب الذى تغلغلنا وإياه قيود المستعمرين.

إن معركة التحرير التى يقودها شعبنا الباسل ليست معركة أفراد أو جماعات؛ بل هى معركة الكتل الشعبية التى تلتف حول أهداف واضحة محددة هى..

١ ـ طرد المستعمر والانفصال عن جبهة الاستعمار نهائيا.

٢ ـ عدم الدخول فى أى تحالف عسكرى كحلف الشرق الأوسط وحلف البحر الأبيض وحلف الأطلنطى.. تلك الأحلاف التى تقود شعبنا إلى مجزرة بشرية لا تخدم سوى مصالح الاستعماريين.

والشعب إذ يخوض معركة التحرير بكتله وحشوده يصر على إطلاق الحريات السياسية والنقابية وإلغاء جميع القوانين التى تحول بينه وبين التعبير عن آرائه وتنظيم صفوفه وتكوين نقاباته واتحاداته. تلك الحريات التى تتعرض لأشد الهجمات وأعنف الطعنات من المستعمر وأعوانه من الخونة والتى كانت دائما خرابا على الوطنيين فى محاولاته العديدة للقضاء على الحركة الوطنية.

لقد أصبح إطلاق الحريات السياسية والنقابية لجميع طوائف الشعب شرطا أساسيا لانطلاق القوى الشعبية الكامنة واحتشادها.. تلك القوى التى يمكنها وحدها أن تكسب المعركة.

إن شعبنا إذ يخوض معركة التحرير لا يخوضها وحده، وإنما تؤيده جميع قوى التحرير الشعبية فى العالم.. تلك القوى التى حطمت مطارقها الحلقة الاستعمارية التى تعد عدتها لتقذف بالشعوب وقودا لحرب مدمرة.

إن قوى الحرية والسلام فى العالم تؤيد كفاحنا التحريرى.

أيها الزملاء:

إن تعبئة القوى الشعبية وتنظيم صفوفها فى وعى حول هذه الأهداف اقتضى تكوين اللجان الوطنية فى كل مكان.. فى المدارس والمصانع والقرى والأحياء.. لجان وطنية لمختلف الطوائف والهيئات الشعبية. فعلينا ـ نحن المعلمين ـ تكوين لجاننا الوطنية فى أنحاء القطر لتقوم بدورها فى الكفاح الشعبى.

يسقط الاستعمار الأنجلو أمريكى.. لن نرتبط بالأحلاف العسكرية الاستعمارية
أعداؤنا: انجلترا، أمريكا، فرنسا، تركيا
أطلقوا الحريات السياسية والنقابية ـ عاش كفاح الشعوب من أجل الحرية والسلام
أيها المعلمون: كونوا لجانكم الوطنية

اللجنة التحضيرية «للجنة الوطنية» للمعلمين
صباح الأربعاء ١٩٥١/١١/١٤

(*) بيان من اللجنة التحضيرية «للجنة الوطنية» للمعلمين، مطبعة الشباب الحر.

بيان عن برنامج اللجنة الوطنية
تقدمه اللجنة التحضيرية للجان الوطنية

صدر البيان فى ٥ نوفمبر ١٩٥١ وتشير مقدمته إلى أن الشعب المصرى المكبل بالقوانين المقيدة للحريات يريد التعبير عن موقفه من الاستعمار الأنجلوأمريكى الذى يريد جر البلاد إلى حرب عالمية تفنى أبناء الشعب وتدمر موارده الاقتصادية. ويضغط شعبنا من أجل إلغاء معاهدة ١٩٣٦ ويعمل من أجل تجميع قواته الشعبية. وسوف ينتصر بالكفاح المسلح ضد الاستعمار الأنجلو أمريكى.

ودعا البيان المواطنين إلى تكوين «اللجان الوطنية» بالمصانع والمعاهد الدراسية والأحياء والقرى للنضال من أجل البرنامج التالى:

«١ ـ إطلاق الحريات السياسية والحريات النقابية بإلغاء القوانين المقيدة للتنظيم والاجتماع والتظاهر والإضراب وإطلاق سراح المعتقلين.

٢ ـ الكفاح ضد المشاريع الاستعمارية. مثل مشروع قيادة الشرق الأوسط وحلف البحر الأبيض المتوسط وحلف الأطلسى.

٣ ـ النضال ضد الاستعمار الأمريكى الزاحف وإلغاء اتفاق النقطة الرابعة.

٤ ـ عقد معاهدات تجارية وثقافية وصداقة وتعاون مع الدول الاشتراكية ومع جميع الدول المؤيدة لكفاح الشعب ضد قوى الاستعمار والاعتراف بالصين الشعبية.

٥ ـ تأكيد الكفاح المشترك بين الشعبين المصرى والسودانى وتقرير حق المصير للشعب السودانى بعد طرد القوات الاستعمارية»(*).

وكان قد وقع على البرنامج من أعضاء سكرتارية اللجنة التحضيرية: محمد يوسف المدرك وعادل الضبع وفريد رمزى وسيد عبدالوهاب ندا.

(*) البيان من صفحة واحدة. الآلة والرونيو. انظر أيضا: طه سعد عثمان، الطبقة العاملة والعمل السياسى، الكتاب الثالث، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٥.

أزمة حركة أنصار السلام*

تعالج حركة السلام فى مصر بطريقة غير جدلية فمن المعروف أن الاستعمار يحاول تخريب هذه الحركة من الداخل بتحريفها وتلوينها باللون الشيوعى ويعاونه فى ذلك بعض التنظيمات المنحرفة التى تحاول أن تجعل من أنصار السلام حزبا شيوعيا ويدل على ذلك مواقف اللجنة التحضيرية ولجان السلام واشتراكها فى تكتلات حزبية وانزلاقها إلى مواقف حزبية.

وكان ردنا على ذلك أننا حاولنا أن نبرز المعنى الإنسانى فى حركة أنصار السلام وابتعادها عن أى معنى حزبى سواء فى داخل لجان السلام أو فى اللجنة التحضيرية وذلك كله صواب وينبغى أن نقوم به.

ولكن هنا أيضا أغفلنا جوهر المشكلة ووقفنا موقفا سلبيا ولم ننتقل إلى مرحلة أعلى من مراحل التحليل والعمل. فمن المقطوع به أن المعركة الوطنية تشغل الأذهان إلى الحد الذى ينبغى معه أن نربط معركة السلام بمعركة التحرير ولكن كيف يكون الربط دون أن تنزلق حركة السلام إلى الحزبية، هذه المشكلة تقودنا إلى المشكلة الحقيقية.

فالذى يحدث هو أن العناصر الواعية والعناصر المتبرمة التى فقدت ثقتها فى الأحزاب البرجوازية جميعا تجد نفسها دون قصد فى أغلب الأحيان متجمعة فى داخل لجان السلام ولا تجد فى الوقت نفسه حزبا يعبر عن أهدافها وأمانيها أى أنها تفتقد القيادة الطبيعية فى هذه الأيام وهو حزب الطبقة العاملة الذى يمكنها من أن تتخذ مواقفها وأساليبها الحزبية خارج نطاق حركة السلام بطريقة واعية حقيقية ولذلك تنزلق هذه العناصر لافتقادها هذا الحزب إلى اتخاذ مواقف حزبية داخل اللجان كما لو كانت هى الحزب المفتقد.

وبمعنى آخر باتت حركة أنصار السلام تتحول بقصد أو بغير قصد إلى حزب لأن الجماهير لا تجد حزبها الذى ينبغى أن يقودها فى هذه المعركة، الحزب الذى يدافع عن السلام دفاعا واعيا ويمكن الجماهير من أن تدافع عن مصالحها الطبقية وتربطها بالسلام. ويوجه مجالات النضال والعمل إلى آفاق أبعد بدلا من أن يتجمع داخل حركة السلام.

فأزمة السلام هى بعينها أزمة وجود الحزب وكشف المحاولات التخريبية داخل اللجان وتحريفها.إلى الحزبية لا يكون بمجرد الكشف السلبى رغم ضرورته بالتنبيه إلى علة المشكلة الحقيقية وهى إيجاد الحزب الذى يُمكّن الطبقة العاملة وحلفاءها من اتخاذ المواقف الحزبية للدفاع عن مصالحها الطبقية خارج نطاق حركة أنصار السلام مع ربطها بحركة السلام بطريقة واعية.

خيرى(**)

(*) مجلة النشرة العدد الصادر فى ٢/ ١٠/١٩٥١. ص، ٣، ٤، بالآلة الكاتبة، مطبوع على الرونيو.

(**) «خيرى» كان الاسم الحركى لأديب ديمترى.

الاشتراك الإجبارى
فى نقابات العمال*

الدعوة إلى جعل الاشتراك فى نقابات العمال جبريا بحكم القانون خيانة وطنية لأنها تحطم النقابة كفكرة، كما أن الجبر ضد الديمقراطية التى هى روح الفكرة النقابية.

ولا شك أن المروجين لهذه الدعوة جماعة تسعى إلى الزعامة الرخيصة السهلة؛ إذ يجبر القانون العمال على أن تدفع لهم الاشتراكات دون أن يبذلوا أى مجهود فى أوساط العمال لإقناعهم بسلامة الفكرة النقابية وأهمية النقابات كتكتلات نضالية ديمقراطية للدفاع عن حقوق العمال.

والاشتراك الجبرى يفقد النقابات طابع النضال النقابى ويعزل منها العمال وإن حصلت على اشتراكاتهم بحكم القانون لا عن عقيدة.

وهو أيضا يغرى العناصر النفعية أو المأجورة بالتشبث بالمراكز القيادية بأى ثمن كان ولو كان على حساب العمال، وهنا تصبح الحركة النقابية إحدى وسائل كبت نضال العمال وكفاحهم عن منسوب معيشتهم ومستوى حياتهم؛ بل تتحول النقابات إلى أداة تخريب لكل تقدم لطبقة العمال.

لهذا فالدعوة إلى هذه الفكرة خيانة للطبقة العاملة، وواجبنا أن ننشر الفكرة النقابية السليمة ليكون الانضمام عليها عن عقيد وإيمان، ولكى تعمل النقابات دائما وبجهد للدفاع عن مصالح عمالها.

لجنة تنشيط الحركة النقابية

(*) منشور، أصدرته ووزعته «لجنة تنشيط الحركة النقابية، ربع فولسكاب، مطبعة، أول يناير ١٩٥٢ (على الأرجح). وقامت «المنظمة» بدور رئيسى فى تنشيط اللجنة.

نداء: احذروا الفتنة*

أيها المواطنون:

دأب الاستعمار الأنجلو أمريكى منذ دنس أرض الوطن بوجوده على إشاعة الفرقة بين أبناء الوطن الواحد ليجد لنفسه سببا لتثبيت أقدامه. وكان كثيرون من حسنى النية من أصحاب العقائد المختلفة يقعون ضحايا لؤم المستعمر الذى يوغر صدور بعض الطوائف بالأخرى.

ولا شك أن التاريخ خير من يقنع المتنورين من كل طائفة بالوقائع. والآن ونحن فى مرحلة حاسمة من تاريخنا القومى فى نضالنا لقوى الاستعمار الباغية ندرك بالتجربة ألا نجاح لقضيتنا الوطنية الكبرى ما لم نكن نحن الشعب وحدة لا تفرقها النزعات الطائفية ولا تبددها الخلافات العنصرية، بل يجب أن نكون وطنيين لا طوائف ومصريين قبل كل شيء آخر لنقضى على مؤامرات الاستعمار القذرة الذى عاش عمره جاثما على صدورنا يعتصر دماءنا ويسرق أقواتنا وينتهك أعراضنا بفضل سياسته التقليدية «فرق تسد».

إن الاستعمار الأنجلو أمريكى قد لعب على أرضنا كثيرا فى خلق بذور الفتنة وتنمية التعصب الطائفى ليعيش هو على حساب الشحناء بين أبناء الوطن الواحد. ولعل التاريخ لا يذكر كسبا وطنيا واحدا أدركناه إلا فى فترة تكون فيها نامت تلك الفتنة. والآن وقد أطاح الشعب بمعاهدة الذل والعبودية وهو جاد فى بذل دمائه لتطهير أرض الوطن المقدسة من أوزار الاستعمار. والآن وشباب الوطن يقفون وجها لوجه أمام جنود المستعمر الباغى فلا بد له من أن يحاول عن طريق الخونة من أذنابه ومأجوريه أن يوقظ الفتنة الطائفية لتحطيم صلابة الكفاح الوطنى ضده الذى أوشك أن يوهن أعصابه ويأتى على طمأنينته فيدبر مؤامرته القذرة التى يبرأ منها كل مواطن شريف. ونحن نستنكر الاعتداء على قدسية كنيسة السويس وإخواننا المواطنين الأقباط جميعا، كما نستنكر بكل شدة أيضا الغدر والخيانة الوطنية. كما يجمع المواطنون من جميع الطوائف على استنكار كل دعاية من شأنها أن تثير طائفة على أخرى أو تدعو طائفة إلى احتقار غيرها. ولهذا نطالب بحزم وشدة أن يصدر تشريع سريع يمنع كل دعاية من شأنها تأليب طائفة على أخرى احتراما لإعلان حقوق الإنسان وميثاق حرية الأنباء.

أيها المواطنون:

احذروا الفتنة وحاربوا دعاة التفرقة بين صفوف المكافحين من أجل الوطن واهتفوا فى كل وقت:

لا تجارة فى الأديان   ولا مساومة على الأوطان
لا طائفية بعد اليوم   ولا تفرقة بين القوم
الدين لله والوطن للجميع
ولتسقط المؤامرات الاستعمارية الأنجلو أمريكية

«اللجان الوطنية العامة»

(*) «نداء - احذروا الفتنة»، بيان من اللجان الوطنية العامة، مطبعة الشباب الحر، كوارتو، «د.ت.»، وفى يناير ١٩٥٢ (على الأرجح).

المؤتمر الوطنى العام
يوم الثلاثاء ٢٦ أغسطس سنة ١٩٥٢
بنادى المعلمين بالجزيرة
بيان من اللجنة الوطنية العامة*

لا يغيب عن الأذهان ما اضطلعت به اللجان الوطنية من مهام جليلة عامة خلال الفترات الحاسمة من كفاح الشعب التى حتمت على الوطنيين تكتل القوى وتجميع الرأى خلف المواثيق الشعبية المحددة، فقد استطاعت اللجنة الوطنية للطلبة والعمال عام ١٩٤٦ أن تقاوم صدقى وتقضى على معاهدته مع بيفن وهى فى المهد فكتبت تلك اللجنة فى كفاحها على هذه المعاهدة ألا ترى النور.

وفى هذه المرحلة الحاسمة نرى لزامًا علينا أن نؤلف لجنة وطنية عامة تدعو النقابات والهيئات للانضواء تحت لوائها لتؤازر حركة الجيش المباركة وتعضدها وتعمل على تنظيم الصفوف حتى لا تجد أيدى الإثم والفجور مجالا للعمل من خلف الستار.

واستجابة لما يتطلبه الواجب الوطنى فى الوقت الحاضر، وباسم الملايين من أبناء الشعب، وباسم مصالحهم ورغباتهم نعلن نحن أعضاء اللجنة التأسيسية للجنة الوطنية العامة والمجتمعون فى يوم السبت ٢٣ من أغسطس ١٩٥٣ مندوبون عن الصحفيين والأطباء والمهندسين والمحامين والمعلمين والعمال وغيرهم إذاعة البيان التالى:

أولا ـ العمل على تنظيم التكتل الشعبى حول حركة الجيش وتأييدها بصفتها قد قامت فى سبيل تحقيق الأهداف الشعبية التى ترى اللجنة أن تجملها فى الآتى:

١ ـ تحرير الوادى تحريرا تاما وعدم الارتباط بأى حلف من الأحلاف الاستعمارية.

٢ ـ إطلاق كافة الحريات السياسية والنقابية وإلغاء الأحكام العرفية وإطلاق سراح كافة المعتقلين والمسجونين السياسيين وذلك ليتمكن الشعب من تنظيم صفوفه وحشد قواه لمواجهة مؤامرت الخونة والمستعمرين.

٣ ـ تحديد الملكية الزراعية وفرض ضرائب تصاعدية على الدخل والاتجاه بالتشريع اتجاها شعبيا تحقيقا لصالح الأغلبية من العمال والفلاحين والطبقات الفقيرة.

٤ ـ العمل على أن يكون النظام الدستورى الجديد مطابقا للرغبات الحقيقية للشعب على أن يكون أى تعديل عن طريق برلمان منتخب. ووضع الضمانات الكافية لعدم التمكن من قيام الاستبداد مرة أخرى، والعودة إلى النظام النيابى فى أسرع وقت ممكن.

٥ ـ إصدار التشريعات الصائنة لحقوق العمال والفلاحين والموظفين والعمل على تخفيض تكاليف المعيشة.

٦ ـ مع إيماننا بنظام تعدد الأحزاب نؤمن بوجوب تطهير الأحزاب والهيئات والجمعيات القائمة من الخونة أعوان الاستعمار المرتشين والمفسدين والإقطاعيين وأعداء الشعب وأعوان النظام البائد ووضع النظم الديمقراطية السليمة داخلها بما يكفل حرية الأعضاء جميعا.

ثانيا ـ الدعوة إلى عقد مؤتمر وطنى عام فى يوم الثلاثاء ١٩٥٢/٨/٢٦ الساعة السادسة مساء بنادى المعلمين بمبنى المعرض بالجزيرة. لعرض رغبات الشعب ومشكلاته العامة وجمع الرأى حول أهداف تفصيلية محددة لوضعها موضع التنفيذ، والتخلص من

(*) «اللجنة الوطنية العامة»: بيان من «اللجنة الوطنية العامة» بدعوة المؤتمر الوطنى العام فى ١٩٥٢/٨/٢٦. صفحة واحدة، مطبعة.

مخلفات العهد البائد، وإقامة بناء الدولة على أساس وطنى شعبى عادل.

ثالثا - دعوة الجمعيات العمومية لمختلف النقابات والهيئات ليعرض عليها مندوبو اللجنة التأسيسية البرامج الوطنية التى ستتكفل اللجنة العامة بتنفيذها. وقد تحدد اجتماع الجمعيات العمومية للمهندسين يوم ١٩٥٢/٨/٢١.

وسوف يتحدد مواعيد اجتماع الجمعيات العمومية لباقى النقابات خلال هذا الأسبوع.

اللجنة الوطنية العامة

فى العمل الطلابى: الأهداف، البرنامج، وأسلوب العمل
يجب أن ينص الدستور على حق التعليم*

سأل مندوب مجلة «وحدة الطلبة» الدكتور طه حسين:

س - نهجتم فى خططكم التعليمية على سياسة تعميم التعليم، وإقرار المجانية فى جميع المراحل، دون قيد أو شرط.. ويعتذر المسئولون فى هذه الأيام من أن ميزانية الدولة لا يمكن أن تسمح بذلك، فما رأيكم فى ذلك؟

جـ - المسألة فى غاية البساطة، فإن لم تسمح ميزانية الدولة فى هذا العام، المرجو أن تسمح فيما يقبل من الأعوام، وقد قلت وما زلت أقول إن الدستور الجديد يجب أن ينص على مجانية التعليم، وعلى أن التعليم بالمجان حق للمواطنين جميعا، وفى جميع فروعه، لا تقيده إلا حرية الأفراد فيما يختارونه لأنفسهم من أنواع التعليم.

وليس هذا بدعًا، فقد نص الدستور الفرنسى الجديد للجمهورية الرابعة على هذا المعنى نصا صريحا والبلاد التى لم تتحقق فيها المجانية العامة للتعليم، أقل جدا من البلاد التى تحققت فيها هذه المجانية..

ولا بد من تكافؤ بين ما يطلبه الوطن من الفرد، وبين ما يعطيه للفرد. فالمواطن ملزم بأداء واجبات كثيرة، منها واجب الدفاع مهما يكلفه من ثمن.. فإذا طلبت الدولة من المواطنين دماءهم فى سبيل الدفاع عن الوطن، فلا أقل من أن تعطيهم ما يكافئ هذا من الحقوق. وأيسر التعليم الذى يمكّن المواطن من أن يقدر كرامة الوطن، ويحسن الدفاع عنه.

(*) لقاء مندوبى مجلة «وحدة الطلبة» حسنى بسمى ونبيل زكى مع الدكتور طه حسين، مجلة وحدة الطلبة، نشرة غير دورية، السبت ١٧ يناير ١٩٥٣، الصفحة الأولى.

هذه المجلة*
تعمل من أجل

جاء فى مجلة «وحدة الطلبة»، أنها تكافح من أجل الأهداف التالية:

١ - المجانية الكاملة للتعليم فى جميع مراحله وإلغاء الرسوم الإضافية.

٢ - تيسير دخول الطلبة فى المدارس والمعاهد والجامعات وتهيئة أماكن لهم.

٣ - إنشاء المدن الجامعية بحيث تتسع لجميع الطلبة الغرباء.

٤ - حماية الثقافة ودور العلم، وتنقية برامج التعليم من الآثار والأساليب الاستعمارية.

٥ - تخفيض أثمان الكتب، وتوسيع المكتبات، لتكون الكتب فى متناول الجميع.

٦ - تنظيم الاستفادة بأوقات الفراغ، وتنظيم الرحلات.

٧ - تشجيع الرياضة فى المدارس والمعاهد والجامعات وتقوية الروح الرياضية بين جميع الطلاب.

٨ - رفع المستوى المادى للأساتذة، حتى يستطيعوا تأدية واجبهم بإخلاص، وتقوية الروابط بين الأساتذة والطلبة.

٩ - حق الطلبة فى العلاج المجانى، وإنشاء مستشفيات خاصة.

١٠ - حق طلبة المدارس فى وجبة غذاء مجانية. ووجبة مخفضة للجامعيين وطلبة الأزهر.

١١ - تخفيض أجور الرحلات، وتسهيل وسائل الانتقال بإيجاد أوتوبيسات خاصة للطلبة.

١٢ - تخفيض أجور الملاهى، والاشتراكات فى الأندية الرياضية والجمعيات الثقافية، والرحلات بالنسبة للطلبة.

١٣ - إيجاد عمل للخريجين، وسن قانون تأمين البطالة للعاطلين منهم.

(*) المصدر السابق.

الإقناع وسيلتنا
حاربوا هذه الأساليب*

جاء فى مجلة «وحدة الطلبة»:

كل منا له رأيه وكل منا يؤمن بمبادئه. ولكنا جميعا على اختلاف مذاهبنا ومبادئنا السياسية وعقائدنا الدينية طلبة تجمعنا وحدة مقدسة، تجمعنا وحدة العلم، والعلم نور لنا جميعا. كلنا زملاء فى جامعاتنا ومدارسنا. وكل منا له رأيه ومبادئه ولكن أساليبنا فى إبداء آرائنا ومبادئنا يجب أن تكون موحدة وهى الإقناع. إن سياسة الضرب بالعصى والسكاكين وما شابهها ليست أسلوبنا نحن الطلبة. ولن تكون أسلوب أى فرد يعيش فى وطننا.

إن هذه السياسة التعسفية الإرهابية التى يستخدمها أى طالب منا لهى جريمة فى حق قدسية العلم وزمالتنا. ولنقلع عن هذه السياسة التى لا تخدم أحدًا سوى أعدائنا جميعا. وليكن مبدؤنا جميعا أننا زملاء. وفى الختام لنردد جميعا بكل قوتنا:

«تحيا وحدة الطلبة ولتحيا حرية الرأى»

وحدة الطلبة تستنكر بشدة سياسة الضرب التى حدثت أخيرا فى جامعة القاهرة وتعتبر كل عمل من هذا القبيل خيانة فى حق التعليم، بل خيانة فى حق الوطن.

(*) المصدر ذاته، ص ٢.

مشروع لتنظيم النقابة*

في يونية ١٩٥٣، وتحت تأثير الضربات التي وجهت إلى القيادات النقابية اليسارية بدأت الحركة النقابية، في مجموعها، تعاني من مظاهر ضعف وتراجع شديدين. وفي هذا السياق وزعت «المنظمة» تقريرا بعنوان «مشروع لتنظيم النقابة»، وربما كان كاتب هذا المقال - على الأرجح - هو القائد العمالي محمد يوسف المدرك. هذا ويلاحظ أن صياغة التقرير قصد بها أن يخاطب أوسع دائرة من النقابيين غير الحزبيين.

مقدمة

إن من أهم الدوافع الأساسية التي دفعت بنا إلى وضع هذا المشروع هي حالة الضعف وفقدان الاتجاه التي تسيطر على الحركة النقابية - فما هي الأسباب التي أدت إلى هذه الحالة؟ وما هو علاجها؟ نقول ما هي مظاهر هذا الضعف الذي تعانيه الحركة النقابية والتي كانت سببا في تفككها وفقدانها للاتجاه السليم؟

١ - تعاني الحركة النقابية ضعفا ملموسا في مستوى الوعي النقابي السليم ونقصا كبيرا في القادة النقابيين، الأمر الذي نتج عنه تخلف الحركة النقابية عن مسايرة النهضة العمالية واتساع نطاق الطبقة العاملة وتعدد مشاكلها ومطالبها - ويرجع الأمر في هذا إلى عدة أسباب منها أن الحقل النقابي قد حرم من المجهود المباشر للكادر النقابي القديم بعد أن اضطهدت العناصر المخلصة منه وخانت العناصر الأخرى قضية الطبقة العاملة، بل وحتى بعض العناصر المخلصة التي ظلت على اتصال مباشر بالحركة النقابية لم تستطع أن تسلك الطرق المجدية في تربية القادة النقابيين الواعيين الذين تتطلبهم الحركة النقابية في نموها واتساعها. إلا إذا استثنينا ذلك العدد من الكتيبات النقابية التي حددت في هذا الشأن إذ أن هذا ليس بكاف لتربية كادر من النقابيين الواعين الأقوياء. وليس معنى هذا أننا نقلل من أهمية الدور الذي لعبته وتلعبه مثل هذه الكتيبات ولكنها تحتاج بالضرورة إلى وسائل أخرى تكملها وتقوي من نتائجها الطيبة. وقد كان هناك من الوسائل التي لو اتبعت لما أصبحت الحركة النقابية في مثل هذا الوضع الشاذ الذي نعاني منه الآن - من ضعف في مستوى الوعي ونقص في الكادر - ومن هذه الوسائل تنظيم سلسلة من المحاضرات العامة التي تتناول أهم المشاكل التي تواجه الطبقة العاملة. ومن هذه الوسائل أيضا إنشاء معهد لتدريس الفكرة النقابية. فقد غدت النقابية كأي علم؛ بل إنها أصبحت في مستوى (من) أهم العلوم التي يجب أن تدرس خصوصا بعد أن أصبحت لها عناصرها الحية من خبرة وتجارب وبعد أن صدر فيها كثير من التشريعات وتناولتها مجموعات كبيرة من مؤلفات رجال الفكر وعلماء الاجتماع وبعد أن أصبحت تتجاذبها تيارات مختلفة. نقول: إن مثل هذه الوسائل لو اتبعت لساعدت كثيرا على إخراج كادر نقابي ممتاز يستطيع أن يسير بالحركة النقابية نحو التقدم والقوة. وقد سهل هذا الوضع الطريق أمام العناصر الخائنة والمترددة لأن تركب الحركة النقابية وتسيطر على معظم مجالس النقابات وتسير بها في اتجاهات مضادة لمصالح العمال. ومن هذه الوسائل أيضا أن العناصر النقابية لم تستطع أن تجمع النقابات والرأي العام العمالي حول مطالب محددة واضحة وأن تقود النقابات في معارك مستمرة من أجل تحقيق هذه المطالب، بل اقتصر الأمر على مجرد هبات وقتية لا تلبث أن تنطفئ وعلى تبادل المعايدات والتمنيات فلا خطوات مرسومة ولا

(*) مشروع لتنظيم النقابة، أصدرته ووزعته «ط.ع.» في شهر يونية ١٩٥٣.

كفاح موحد. ولا تعود هذه الهبات أو تلك الاتصالات الوقتية إلا أمام اعتداءات جديدة من جانب الحكومات أو أصحاب الأعمال. والحكومة تضع تشريعات جديدة مجحفة بحقوق العمال أو (أن) أصحاب المصانع يعتدون على الأجور أو يغلقون المصانع فتعود الاتصالات وتعود الهبة: هبة الدفاع لا هبة الهجوم.

تعود لتنتهى حيث لا شىء لأنها اكتفت بمجرد إظهار الشعور فى أشكال سلبية ولم تتحول إلى معارك إيجابية تنتهى بأحد أمرين: إما بالنصر أو بتعميق الصراع. هذه هى مسئولية عناصر الكادر النقابى القديم التى ظل لها اتصال مباشر بالحركة النقابية. هذه هى مسئوليتها فى المحيط العام. أما مجالس النقابات فيقع عليها جانب كبير من هذه المسئولية إذ لم تحاول هذه المجالس أن تنشىء فصولا فى النقابات للتربية النقابية، بل لم يحاول أعضاء مجالس الإدارة أن يزودوا من معرفتهم النقابية بالبحث والدرس والاطلاع المنظم؛ إذ كانت وما زالت تسيطر عليهم روح الاتكالية وعدم الإدراك بخطورة الدور الملقى على عاتقهم. فما دام هناك مرجع يرجعون إليه يسألونه عن أبسط الإجراءات التى تتبع لتكوين نقابة أو وضع لائحة أو الاستفسار عن أحقية مفتش مصلحة العمل فى التدخل فى سير الأعمال للجمعية العمومية أو عدم أحقيته.. إلخ فهم إذن ليسوا فى حاجة إلى البحث والدرس والاطلاع. والشىء العجيب أنه فى كثير من هذه الحالات تكون الكتيبات التى تتناول هذه المسائل تحت يد هؤلاء السائلين ولكنهم لم يحاولوا أن يخلقوا من أنفسهم قادة ومراجع لغيرهم وكان يمكنهم بذلك أن يساهموا فى معالجة هذا الضعف وشل هذا النقص.

٢ - أما الأمر الثانى الذى تعانى منه الحركة النقابية هو فقدان الاتجاه. فكل النقابات غارقة فى خضم المشاكل اليومية. وكلها تدور فى دائرة مقفلة يحكمها لهم أصحاب الأعمال بألاعيبهم ومؤامراتهم وموقف الحكومات من هذه الألاعيب وتلك المؤامرات. وكل نقابة على حدة يسيطر على قادتها تفكير مهنى ضيق ممقوت وكل منها تائه وسط سيل من المشاكل الفرعية التى لا حصر لها ولا نهاية. وكل نقابة على حدة تواجه هذ المشاكل بالدخول فى المعارك الجزئية المتفرقة أو بإجراءات قانونية خانقة أو بحلول إصلاحية مترددة فلا تكاد تنتهى من مشكلة حتى تتولد منها عدة مشاكل. ولم تحاول النقابات أن تركز جهودها فى معركة موحدة للقضاء على مصدر هذه المشاكل التى لا تنتهى. إذ أن كل مشاكل الفصل وتخفيض الأجور وغلق المصانع كلها تخرج فى بؤرة واحدة ونعتقد أن علاجها الحاسم هو فى المطالبة بالتأمين ضد البطالة ووضع حد أدنى للأجور. ومادامت كل نقابة تعيش فى عزلة عن الأخرى ومادامت الروابط الكفاحية بين النقابات قد فترت إلى هذا الحد فإن الحل - وهو القضاء على مصدر الداء - يصبح أمرا غير مستطاع إلا إذا عدلت النقابات عن هذا المسلك الخاطئ.

٣ - أما الأمر الثالث الذى تعانى منه الحركة النقابية فهو عجزها عن حماية أسر العناصر التى تشرد بسبب دفاعها عن حقوق العمال. وهذا أمر له أخطر الأثر فى إبعاد عدد كبير من العناصر المتطلعة إلى الكفاح. ولكن المأساة التى تمثل كل يوم أمامها من جوع النساء وتشرد الأطفال يؤثر فى هذه الرغبة فضلا عن أنها تكون فى كثير من الحالات سببا فى انهيار بعض العناصر المكافحة.

٤ - أما الأمر الرابع فهو ضعف وسائل الدعاية لدى الحركة النقابية. فهى حتى الآن لا تملك جريدة واحدة بالمعنى المفهوم الذى يشعر فيه كل عامل بأن الجريدة جريدته؛ لأنه يمولها بقروشه ويدافع عنها، لأنه يشعر بأنها تدافع عن مطالبه وحقوقه. هذا رغم أن الطبقة العاملة تمثل قوة هائلة وطاقة ضخمة يمكنها أن تواجه كل هذه الأعباء لو وجدت القيادة الحاسمة الواعية بمأمورياتها وواجباتها.

٥ - بقى أمر آخر هو أن القادة النقابيين لم يقوموا بمجهود قوى لتربية العمال على أساس مبادئ ثابتة تكون فى كل الظروف بمثابة حصون قوية فى وجه العناصر المأجورة والمضللة. ومن هذه المبادئ تربية العمال على أساس ألا يعطوا ثقتهم لأى إنسان إلا على أساس برنامج واضح يكون بمثابة ميثاق بين مجلس الإدارة والعمال كما يكون أساسا لوحدة العمال.

وإذا كانت مجالس النقابات الصفراء والضعيفة لا تلام على عدم نشرها هذه المبادئ فى وسط العمال، بل وتخشى انتشارها فإن اللوم الأكبر يقع على العناصر النقابية الواعية التى لم تحاول أن تفعل ذلك بوضع برامج نقابية محددة واضحة ترسم بها طريق الكفاح وتكون أساسا للمحاسبة وكشف المترددين. وأخيرا وفى سبيل القضاء على هذه العيوب.. وفى سبيل نهضة نقابية واعية نقدم هذا المشروع لتنظيم النقابة آملين بهذا أن نكون قد ساهمنا بنصيب فى إخراج الحركة النقابية من هذه المهاوى التى تتردى فيها.

المشروع:

١ - وضع برنامج للنقابة يحدد الأهداف التى سيعمل مجلس الإدارة من أجل تحقيقها وتيسر (تنفيذ) البرنامج على العمال ويتعهد مجلس الإدارة أمام العمال بأنه سيعمل بكل الوسائل لتحقيقه، متعاونا مع النقابات الأخرى فى نقابة عامة وأن يطلب من العمال أن يكونوا يقظين فى محاسبته على أساس البرنامج. وهذا البرنامج كما نقترحه هو:

أ - المطالبة بتأمين ضد البطالة والعجز والشيخوخة ووضع حد أدنى للأجور على أساس مستوى نفقات المعيشة.

ب - العمل على تكوين الاتحاد المهنى والاتحاد العام.

جـ - المطالبة بتعديل القوانين العمالية وإدخال أمراض ضعف النظر والصدر ضمن أمراض المهنة بالنسبة لعمال النسيج وكل الصناعات التى ينتج عنها هذان المرضان وضرورة احترام رأى العمال والنقابات عند وضع التشريعات العمالية.

د - الدفاع عن الحريات النقابية والمطالبة بحق العمال فى الاشتراك فى المؤتمرات والاتحادات العالمية.

هـ - العمل على تدعيم النقابة بضم جميع العمال إليها عن طريق المناقشة والإقناع لا عن طريق الإجبار، بل والعمل على رفع مستوى الوعى النقابى والعمالى للعمال.

هذا من الناحية العامة. أما من ناحية التنظيم الداخلى للنقابة فإننا نقترح أن يقسم مجلس الإدارة إلى لجان حسب أوجه النشاط وأن تستعين كل لجنة بالعدد اللازم عن العناصر النشيطة من خارج مجلس الإدارة لكى تستعين بمجهودهم على تنفيذ برنامجها وأن يوضع لكل لجنة برنامج تحاسب على أساسه أمام مجلس الإدارة ولهذا نقترح:

١ - تكوين لجنة لحل المشاكل اليومية من الرئيس والوكيل والسكرتير.

٢ - تكوين لجنة للمحاضرات تكون مهمتها رفع مستوى الوعى النقابى للعمال بإلقاء سلسلة منظمة من المحاضرات عن تاريخ الحركة النقابية المصرية والعالمية وعن أهم المشاكل التى تواجه الطبقة العاملة مثل البطالة وأثرها بالنسبة للأجور والاقتصاد العام والأخلاق والمرض. وكذلك شرح القوانين العمالية ووجهة نظر العمال فيها.

٣ - تكوين لجنة لتقوية الروابط الكفاحية بين النقابات بأن تنقل إلى النقابات الأخرى المشاكل التى تواجه النقابة وكذلك تنقل إلى عمال النقابة أهم المشاكل التى تواجه النقابات الأخرى، كما نعمل على توحيد المعارك حول المطالب التى لها الصفة العامة والدعوة إلى تكوين اتحاد عام.

٤ ـ تكوين لجنة للدفاع عن الحريات النقابية ويكون من أهم واجباتها إنشاء صندوق لحماية أسر العناصر التى تتأثر ـ بسبب نشاطها النقابى. وتوضع لائحة للصندوق تنظم ماليته ولا يزيد اشتراكه على قرش صاغ إلى أن تتمكن النقابة من تسجيل صندوق للخدمة الاجتماعية فى النقابة.

٥ ـ تكوين لجنة للدعاية للنقابة تشرف على تكوين اللجان المصنعية وتتعقب الإشاعات الضارة ومحاربة الاتجاهات النقابية الخاطئة كما تعمل على إصدار نشرة نقابية.

٦ ـ تكوين لجنة للرياضة والتمثيل تعنى برفع المستوى الرياضى بين العمال، كما تقوم بالترفيه عنهم بإقامة الحفلات الشهرية والمباريات العامة.. ويجب ألا ننسى الدور المهم الذى تلعبه الرياضة والتمثيل فى الدعاية للنقابة وفى شرح بعض المشاكل العامة. ويمكن أن يخصص دخل المباريات والحفلات لصندوق حماية الأسرة.

٧ ـ كل لجنة فرعية مسئولة عن أى تقصير أو إهمال فى تنفيذ برنامجها أمام مجلس الإدارة. ومجلس الإدارة مسئول أمام الجمعية العمومية على أساس البرنامج العام وعن كل أوجه النشاط.

أيها الزملاء:

نرجو أن نكون بهذا المشروع قد تمكنا من الوصول إلى جذور الأزمة التى تعانيها الحركة النقابية ولعلنا نكون بهذا البرنامج قد عبرنا عن أهم المطالب التى يعتبر عدم تحقيقها مصدرا لكل ما تعانيه الطبقة العاملة من مشاكل ومتاعب.

أيها الزملاء:

نحو نهضة نقابية حرة واعية.

نحو معركة موحدة من أجل التأمين ضد البطالة.

ووضع حد أدنى للأجور.

نحو تكوين الاتحادات المهنية والاتحاد العام.

انتخاب أول عاملة بمجلس
«نقابة نسيج القاهرة»*

بمناسبة انتخاب العاملة توحيدة عضوا فى مجلس نقابة القاهرة وجهت إحدى الزميلات الكلمة التالية للمرأة المصرية وللعاملات الكادحات. ممثلات فى شخص هذه العاملة، وتمجيدا لهذا الحدث التاريخى فى قضية المرأة المصرية.

تحياتى الحارة أيها الزميلة

كتبت الصحف كثيرا من المقالات عن مطالب المرأة السياسية والدور الذى قامت به بعض السيدات لتحقيق هذه المطالب بإضرابهن عن الطعام. فاهتم الرأى العام بهذا العمل وقابل السيدات المجاهدات بكل تقدير وتأييد.

ولكن أيتها الزميلة العاملة، هناك كفاح وإن كان أقل معرفة وشهرة فى الصحف، وفى بعض الأوساط، إلا أنه أكثر مشقة وأعظم مجدا وأحق بالتقدير. وذلك هو الكفاح الذى قام به العمال والعاملات، وكفاحك أنت من أجل دخول مجلس نقابة نسيج القاهرة. فتحياتى الحارة، أيتها الزميلة.

إنك أول فتاة فى مصر تحقق هذا الهدف الصعب وتحصل على هذا المركز الشريف ضاربة أعظم مثل على مساواة المرأة بالرجل. لقد برهنت للجميع أن المرأة قادرة على القيام بأصعب المسئوليات.

وإذا كانت الصحف فى عهدنا الفاشى الإرهابى لم تهتم بأخبار انتخابك، فاعلمى أيتها الزميلة أن قلوب العاملات والعمال قد امتلأت فخرا وسرورا وأخذوا يتكلمون فى ذلك بإعجاب وفخار.

فتحياتى الحارة أيتها الزميلة وشكرا.

(بثينة)

(*) انتخاب أول عاملة بمجلس إدارة نقابة نسيج القاهرة، «المقاومة الشعبية»، ٧ مايو ١٩٥٤، ص ٤.

خطاب من المعتقلين السياسيين
إلى الرئيس جمال عبدالناصر*

هذا الخطاب طبعته ووزعته «المنظمة» فور وصوله إليها من الزملاء المعتقلين والعبارة التى تم تقديم الخطاب بها إلى الرأى العام قصد منها أن تساعد كل من يصله الخطاب على توسيع دائرة توزيعه دون أن يتحمل مسئولية توزيع مطبوع صادر عن تنظيم سرى. هذا، وكان غالبية الموقعين ينتمون إلى «ط.ع.».

السيد/ ....

وقع فى أيدينا الخطاب التالى. ونجد أن من واجبنا الإنسانى والوطنى أن ننشره على الرأى العام لأنه يحقق الوحدة القومية. وفيما يلى نص الخطاب كما وجدناه.

السيد رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكرى العام:

بناء على ما علمناه من خطوات اتخذتها مصر بالنسبة لقضية السلام العالمى والتبادل التجارى مع الخارج، وبالنسبة لشئون الشرق الأوسط، وجدنا لزاما علينا أن نتقدم بهذه العريضة:

اتخذت بلادنا أخيرا خطوات فى سبيل التعاون مع الدول المحبة للسلام والعمل معها من أجل التعايش السلمى فى العالم والتعامل معها على قدم المساواة فى الميدان الاقتصادى والثقافى وهذا ما يفتح أمام الوطن آفاقا واسعة لتقدم شعبنا فى جميع الميادين. (من ذلك) كانت اتفاقية التبادل التجارى والثقافى مع الصين الشعبية والاتفاقية التشيكوسلوفاكية والتعاون فى الميدان الثقافى والتجارى مع الاتحاد السوفيتى والاتجاه نحو التعاون مع كل دولة تحترم سيادتنا القومية وما فتحته هذه الخطوات من مجال أوسع أمام شعبنا وشعوب الشرق الأوسط لكى تقاوم محاولات الاستعمار - جرها للأحلاف العسكرية- وعلى الأخص حلف تركيا والعراق. وقد ساعد هذا شعوب الشرق الأوسط لبذل المزيد من اليقظة والكفاح لإحباط محاولات الاستعمار اليائسة الأمر الذى لا بد أن يفزع الاستعمار والمعادين لسيادتنا القومية والمنادين بالحرب. وحيث:

(أ) إننا نقدر من واقع حركتنا الوطنية وتاريخ كفاح الشعوب فى سبيل الاستقلال والحرية أن الاستعمار وأعوانه فى الداخل لا بد أنهم الآن يحيكون أقذر المؤامرات والدسائس لإبعادنا عن شعوب مؤتمر باندونج ومنع بلادنا من تنفيذ قراراته التاريخية معرضين بذلك المصالح الوطنية لمغامرات قد تؤدى إلى أخطار جسيمة.

(ب) وإن بلادنا أخذت على نفسها تعهدات فى مؤتمر باندونج تلقى على الحركة الوطنية التزامات وطنية ودولية خصوصا؛ أن تقليد رئيس الحكومة المصرية منصب رئاسة لجنة التعايش السلمى ذات المهام الدولية الوطنية والتاريخية إنما هو دليل على تقدير الشعوب الإفريقية والآسيوية للشعب المصرى وثقتها بحركتنا الوطنية.

(ج) وإن هذا الاتجاه فى السياسة الخارجية وتلك الخطوات كان لا يمكن انتهاجها لولا مطالبة الشعب وتعلق الوطنيين بها وحاجة اقتصادنا الوطنى لها ولكونها الشرط لبناء سيادتنا القومية.

(*) صفحة فولسكاب، الآلة والرونيو، ١٩٥٥/١٢/١٩.

لهذه الأسباب:

لا يمكن أن تُحَقِق هذه الخطوات النتائج المنتظرة لقضيتنا الوطنية لتصبح سياسة مصر الخارجية الثابتة، إلا إذا حصل الشعب على الحريات اللازمة كى يستطيع أن يقيم من نفسه حارسا عليها ومحاميا لها فى جو من الاستقرار، لأن تقييد الحريات واستمرار اعتقال أخلص الوطنيين الذين يمتزج تاريخ بلادنا فى السنوات الأخيرة بمجهوداتهم من أجل السلام والسيادة القومية والتعامل مع الدول التى تحترم سيادتنا، نقول إن تقييد الحريات واستمرار اعتقال الوطنيين ليعتبر أكبر عائق أمام مستقبل قرارات مؤتمر باندونج وإنجاز بلادنا للمسئوليات التى ألقتها الشعوب الإفريقية والآسيوية عليها. كما أن تقييد الحريات واستمرار اعتقالنا يترك الميدان مرتعا لمؤامرات الاستعمار وأعوانه.

بناء عليه:

فعندما نطالب اليوم بالإفراج عنا فإننا نطالب به لأنه ضرورة وطنية قصوى لأن الشعب فى مسيس الحاجة إلى كل جندى وطنى يسهر معه على حماية هذه الانتصارات من مؤامرات الاستعمار وأعوانه.

إمضاءات

ملحوظة:

للتعرف على أسماء الزملاء الموقعين على الخطاب، انظر معه البيان الذى وجهه المعتقلون إلى الرأى العام المصرى. وهذا البيان تم طبعه وتوزيعه فى الوقت نفسه مع الخطاب الموجه إلى رئيس الوزراء والحاكم العسكرى العام.

«م»

بيان من المعتقلين إلى المواطنين

مواطنينا الأعزاء

امتاز تاريخ حركتنا القومية فى السنوات العشر الأخيرة بمجهودات بذلت من جانب جميع الطبقات الوطنية لاستخلاص سيادتنا القومية وتحررنا الاجتماعى. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية دخلت الطبقات الشعبية بقوة متزايدة فى المعركة الوطنية التى استطاعت أن ترتفع إلى مستوى التزاماتها الخطيرة. ونجحت فى الصمود أمام قوى الاستعمار وأعوانه المحليين.

فقد حاول الاستعمار أن يجبرنا على قبول مشاريعه العدوانية ممثلة فى دفاعه المشترك وحلفه الرباعى. لكن شعبنا تصدى لشياطين الحرب وفضح نواياهم المجرمة. كما وقف اليوم ليكافح ببسالة حلف تركيا - العراق مكيلا له الضربات القاصمة. وهو بهذا يقود كفاح شعوب الشرق الأوسط ضد كل الأحلاف التى تربطها بعجلة الاستعمار. ورغم النكسات المؤقتة التى أصابت تاريخنا الحديث استطاعت الحركة الوطنية أن تحقق أهدافا جبارة تتوجها انتصارات باندونج والتعامل التجارى والثقافى مع كل دولة تحترم سيادتنا القومية مما ساعد على تحررنا الاقتصادى والثقافى من السيطرة الاستعمارية.

إن هذه الانتصارات تفتح أمام شعبنا الباب على مصراعيه كى يتكتل ويتخلص من آثار النكسات التى أصابته فى الماضى. إن الانتصارات الأخيرة ترجع إلى الحركة الوطنية الشعبية بمفهوماتها الجديدة وكفاحها المتواصل وعلى الأخص منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ألا وهى:

التحرر الوطنى والديموقراطية والتضامن مع الشعوب والدول المحبة للسلام والحرية والتى تحترم سيادتنا. إلا أن هذه الانتصارات لا يمكن الاطمئنان عليها والشعب محروم من مزاولة حقوقه والتزاماته. ففى الأوضاع الاستثنائية تكمن مخاطر الاستعماريين وأعوانهم على هذه الانتصارات والاتجاهات الجديدة. فالمزيد من مساهمتكم فى سبيل فك قيد الحريات ضرورة قصوى لإطلاق الطبقات الوطنية والشعبية من عقالها. كى تذود عن هذه الانتصارات وتحقق المزيد منها فى ظل حياة داخلية وديموقراطية مستقرة. إن القيود المفروضة الآن على الحريات وبقاء المعتقلات تحول دون مقاومة الشعب لمؤامرات الاستعمار التى تحاك ضد هذه الانتصارات. وقد أثبتت لنا حوادث الأردن الشقيق أنه لولا يقظة الشعب وكفاحه لاستطاع الاستعمار أن يحقق أهدافه.

إن مساهمتكم فى سبيل إطلاق الحريات قد أصبح أيسر مما مضى؛ إذ أن الانتصارات الأخيرة قد شلت الكثير من قدرة الاستعمار على مساعدة أعوانه فى الداخل وأكسبتنا صداقة قوات عالمية جبارة ومؤازرتها ووحدت قوى الطبقات والوطنية أهدافها.

لقد امتزج تاريخ الحركة الوطنية الأخيرة بتاريخ نضالنا نحن الموقعين أدناه وما زلنا متطلعين إلى القيام بدور إيجابى معكم فى سبيل تحقيق أهداف شعبنا الوطنية والديموقراطية. ومن هذا يتضح أن استمرار اعتقالنا يفيد أول ما يفيد المتآمرين على سيادتنا الوطنية واستقلالنا الاقتصادى وقضية السلام. وإن العمل من جانبكم للإفراج عنا هو عمل على إضافة قوات أخرى إلى المعركة الوطنية من أجل الاستقلال والديموقراطية والسلام.

إمضاءات

محمد محمود بركات، سكرتير نقابة عمال سيجوارت بحلوان سابقا ـ عوض مصطفى البان، وكيل أول النقابة العامة لعمال النسيج الميكانيكى وملحقاته بالمحلة الكبرى سابقا ـ أحمد سالم سالم، عضو مجلس النقابة العامة لعمال النسيج وملحقاته بالقاهرة سابقا، ـ على نور الدين، سكرتير نقابة عمال نسيج السجاد والقطيفة بالإسكندرية سابقا ـ عبدالمنعم ناطورة، وكيل نقابة شركة الطويل للغزل والنسيج بالإسكندرية سابقا ـ سلامة عبدالواحد، رئيس النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج وملحقاتها بالقاهرة سابقا وعضو مجلس الإدارة ـ لطفى عبدالرحمن (الشهاوى)، سكرتير النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج وملحقاته بالقاهرة وعضو مجلس الإدارة ـ حسن حسنين إبراهيم، عضو مجلس إدارة النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج وملحقاتها بالقاهرة سابقا ـ عبدالجواد القطان، سكرتير اتحاد عمال النسيج بالقطر المصرى وعضو مجلس إدارة النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج وملحقاتها بالقاهرة ـ محمد محمد بدر، رئيس نقابة عمال شركة اتحاد صناعة المنسوجات الممتازة والمصنع الراقى للنسيج «ستيا» سابقا بالإسكندرية ـ يس مصطفى، رئيس اتحاد عمال الأحذية بالقطر المصرى ورئيس نقابة عمال الأحذية بالقاهرة سابقا ـ مصطفى حسنين، سكرتير نقابة عمال الأحذية بالقاهرة سابقا وعضو مجلس اتحاد عمال الأحذية بالقطر المصرى ـ أحمد السيد الجبالى، سكرتير النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج وملحقاتها بالقاهرة سابقا ـ قمر الدولة سليمان، عضو مجلس إدارة نقابة عمال الورش الأميرية ببولاق بالقاهرة سابقا ـ محمود محمد العسكرى ـ متولى مصطفى السلماوى، طالب بكلية الحقوق بالإسكندرية ـ محمد فتحى عبدالواحد، ـ بكرى إسماعيل، عامل نقابى ـ معين حنا مينا، محام ـ موريس يوسف، مدرس رسام بالمدارس الثانوية ـ جمال البراد، طالب بكلية الهندسة جامعة القاهرة ـ أحمد أبو رية نصار، عامل نقابى ـ عبدالقوى سويلم، سكرتير نقابة مصنع الغزال المصرى بالقاهرة ـ عدلى عزيز الصيرفى، طالب بمعهد المعلمين بالمنيا ـ عادل سامى، محام ـ فتحى رفاعى، عامل نقابى ـ سعد عبدالمتعال، وكيل اتحاد جامعة الإسكندرية جلال وصفى، طالب ـ بكلية التجارة وسكرتير اللجنة التنفيذية العليا بجامعة الإسكندرية ـ دسوقى منصور، عامل نقابى ـ عادل فهمى، طالب بكلية الحقوق بالقاهرة ـ ريمون دويك ـ يوسف عبدالقادر ـ مدرس بمدرسة إدفينا الأميرية ـ أنور عبدالملك، سكرتير تحرير مجلة «اكتواليتيه» ومحرر بمجلة روز اليوسف ـ طه مصطفى، عامل نقابى ـ محمد مصباح ـ على زكى حسن، أمين صندوق النقابة العامة لعمال الغزل والنسيج وملحقاتها بشبرا الخيمة سابقا ـ عبدالعزيز منير، سائق ببلدية الإسكندرية ـ حسن إبراهيم الجلاد، طالب بمدرسة مغاغة الثانوية ـ إبراهيم على الخضرى، عضو مجلس إدارة نقابة عمال ومستخدمى شركة الغاز السائب بالقاهرة ـ فؤاد عبدالمنعم شحتو، عامل ـ حلمى عبدالسلام ـ حسن مصطفى صدقى، مهندس ببلدية القاهرة.

تحريرا فى ١٩٥٥/١٢/١٩

من طليعة العمال
خطاب مفتوح إلى رئيس الوزراء*

السيد رئيس الوزراء

تحية وبعد،

فيما يلى رأى «طليعة العمال» فى الموقف السياسى الراهن:

تؤيد «طليعة العمال» الخطوات الجديدة المهمة التى خطتها الحكومة المصرية فى مجال السياسة الخارجية، وهى الخطوات التى ساهمت فى تدعيم قضيية السلام العالمى والاستقلال القومى.

إن رفض الحكومة للحلف العراقى - التركى، ومواقفها فى مؤتمر البلدان الآسيوية الإفريقية (باندونج)، والاتجاه إلى تقوية روابط الصداقة والتجارة والتبادل الثقافى مع الصين الشعبية ومع الاتحاد السوفيتى وبلدان الديموقراطيات الشعبية، والزيارة المرتقبة للاتحاد السوفيتى، واحتجاج الحكومة المصرية على دول حلف الأطلنطى التى تتزعمها أمريكا - وهى الدول التى تساند أعمال المستعمر الفرنسى ومذابحه الوحشية فى المغرب العربى الشقيق - نقول: إن هذه المواقف قد لقيت تأييد شعبنا المجيد الذى يناضل نضالا بطوليا من أجل الاستقلال وضد الأحلاف العدوانية، والذى يؤيد كل عمل يخدم قضية السلام العالمى ويساند شعوب المستعمرات والبلدان التابعة فى صراعها من أجل الاستقلال القومى والتحرر.

ونحن الشيوعيين نؤيد هذه المواقف لأن المساهمة فى تدعيم السلام العالمى هى خدمة لشعبنا ودفاعا عن حياته.

ونحن الشيوعيين نؤيد هذه المواقف لأن تحرير سياستنا الخارجية من النفوذ الاستعمارى الأمريكى والإنجليزى يعود بالفائدة على مواطنينا الفلاحين وعلى أصحاب رؤوس الأموال الوطنية بوجه عام، ويخفف من حدة الأزمة الاقتصادية التى تأخذ بخناق العالم الرأسمالى.

إن «طليعة العمال» التى كافحت ولا تزال تكافح من أجل الاستقلال التام، وكافحت ولا تزال تكافح فى صفوف حركة السلام العالمية ستؤيد وتدعم كل خطوة تخدم قضايا السلام والاستقلال والتضامن بين جميع الشعوب المحبة للحرية، ونحن نفعل ذلك بالرغم من معارضتنا للحكومة، وبالرغم من تعرضنا لمختلف ألوان المطاردة والبطش، ذلك لأننا نضع دائما مصالح الوطن والشعب فوق مصالحنا الحزبية، ولأننا نضع أنفسنا بدون شرط فى خدمة قضايا السلام والاستقلال القومى والديموقراطية، ولأننا نعتبر أنفسنا جزءا لا يتجزأ من قوات السلام والديموقراطية والاشتراكية التى يقودها ويقف على رأسها الاتحاد السوفيتى العظيم.

السيد رئيس الوزراء

يحتم علينا الواجب الوطنى أن نعبر عن رأى الشعب المصرى فى مسألتين مهمتين من المسائل التى تشغل بال المواطنين وتمس حياتهم:

المسالة الأولى: هى مسألة إطلاق الحريات وإقامة حكم دستورى برلمانى تؤيده الغالبية العظمى من المصريين. إن شعبنا يناضل لوضع حد لهذه الحالة الشاذة الكريهة، حالة قيام

(*) نوفمبر ١٩٥٥، والخطاب موجه من طليعة العمال، خطاب مفتوح إلى رئيس الوزراء، القاهرة، نوفمبر ١٩٥٥.

الحكم العرفى وفقدان المواطنين لأبسط حقوقهم الإنسانية فى التعبير عن رأيهم وفى تكوين تنظيماتهم السياسية والنقابية على اختلافها وفى حماية أشخاصهم من التهديد بالسجن والاعتقال والتعذيب. ومن الواضح أن شعبنا، فى خلال نضاله المجيد ضد الاستعمار وأذنابه، كان يربط على الدوام بين الكفاح من أجل الاستقلال والكفاح من أجل الديموقراطية. وعرف شعبنا، بتجاربه وتضحياته، أن أعداءه كانوا يضربون استقلالنا وسيادتنا القومية بالاعتداء على الحريات الديموقراطية الأساسية: حرية الصحافة والرأى والكلام والاجتماع وحرية تكوين الأحزاب السياسية والمؤسسات النقابية.

إطلاق الحريات يدعم الكفاح من أجل الاستقلال

وشعبنا يطالب بإطلاق الحريات لأنه عن طريق ممارسة هذه الحريات الأساسية تستطيع الجماهير الشعبية أن تدافع خير دفاع عن استقلال الوطن وسيادته، فإطلاق الحريات يساعد الشعب أكبر مساعدة على أن يتحد وينظم صفوفه فى مختلف التنظيمات السياسية والنقابية. وإطلاق الحريات يقوى الوحدة الشعبية بين جميع المصريين الشرفاء على الرغم من اختلاف أحزابهم ومذاهبهم، هذه الوحدة الكفيلة بإفشال مشروعات المستعمرين الأنجلو أمريكان وخدامهم. وعلى العكس من ذلك يسهل على المستعمرين وأعوانهم فى ظل الحكم العرفى والإرهابى أن ينشروا سمومهم ويقسموا الصفوف ويضيعوا الوحدة الشعبية، ويسهل عليهم بالتالى أن يدبروا مؤامراتهم فى الظلام ضد الوطن وضد الشعب. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية فإن الشعب المحروم من حرياته الأساسية يغرى المستعمرين وأعوانهم بالاعتداء عليه. وقد رأينا كيف أن الاستعمار الأمريكى وحليفته الصهيونية الرجعية يستفيدون إلى أقصى حد من كون الشعب مكبوتا فى الداخل وواقعا تحت إرهاب شديد ذلك أن الأعداء يعلمون أن فقدان الحريات الأساسية يضعف القوى الشعبية ويفتتها.

ولذلك فإن شعبنا، باسم الدفاع عن سلامة الوطن وحمايته، وباسم الدفاع عن الاستقلال والسيادة القومية، يطالب بإطلاق الحريات حتى يسهل عليه أن يقف صفا واحدا ضد مشروعات الاستعمار وأعوانه.

إطلاق الحريات الأساسية
يدعم الوحدة بين الشعب المصرى والشعوب العربية

إن ممارسة الشعب لحرياته الأساسية لا يقوى الجبهة الداخلية فحسب، وإنما يقوى أيضا الوحدة بين شعبنا والشعوب العربية الشقيقة، هذه الوحدة التى نعتبرها هدفا من أهدافنا المقدسة، إلا أن قيام الحكم العرفى وفقدان هذه الحريات يضع حاجزا بين شعبنا وبين الشعوب العربية الشقيقة وذلك:

أولا ـ لأن الشعوب العربية تعرف من تجاربها الماضية والراهنة أن فقدان الحريات الديموقراطية يعرض ثمرات كفاحها الوطنى للضياع وبالتالى يهددها فى أمنها واستقلالها.

وثانيا ـ لأن الوحدة الحقيقية بين شعبنا والشعوب العربية هى وحدة الكفاح الشعبى فى هذه البلاد، أى كفاح الجماهير الشعبية الواسعة من أجل الاستقلال والتحرر، وعليه فقيام الحكم العرفى فى بلادنا يضعف الروابط الكفاحية بين شعبنا وبين الجماهير الشعبية فى البلاد العربية الشقيقة.

وثالثا - لأن الاستعمار الأنجلوأمريكي وأعوانه يستغلون حالة القمع الداخلية فى بلادنا ليضعفوا الصلات بين مصر وبين البلاد العربية الشقيقة. وهذا ما تثبته الحوادث البعيدة والقريبة على السواء، وأحداث السودان الشقيق خير شاهد على ذلك. فالمستعمرون الإنجليز والأمريكان هناك، يحاولون فصل الوحدة الكفاحية المقدسة بين الشعبين السوداني والمصرى عن طريق إثارة شكل الحكم القائم فى مصر. والاستعمار يفعل ذلك لانه يعلم أن الشعب السودانى الشقيق قد لقى أشد الآلام والأوجاع فى ظل الحكم العرفى الذى فرضه الاستعمار أكثر من سبعين عاما، ولأن الاستعمار يعلم أن جماهير الشعب السودانى إنما تكافح فى الوقت نفسه ضد الاستعمار ومن أجل الحصول على حرياتها الديموقراطية.

ومهما يكن من خطط الاستعمار وأعوانه وأغراضهم فهناك حقيقة واضحة هى أن إطلاق الحريات وقيام حكم دستورى ونيابى سيخدم قضية الوحدة العربية وسيخدم قضية الاتحاد الذى يكافح من أجله الشعبان السودانى والمصرى؛ ولذلك فإن شعبنا، باسم المحافظة على الوحدة مع الشعوب العربية الشقيقة، يطالب بإطلاق الحريات.

إطلاق الحريات الأساسية وحقوق الإنسان

السيد رئيس الوزراء

اتخذ مؤتمر باندونج قرارات خاصة بالدفاع عن حقوق الإنسان الأساسية. إلا أن من المؤسف أن نرى أن فقدان الحريات الأساسية للأفراد والجماعات فى مصر يجعل قرارات باندونج فى هذا الشأن غير منفذة، ليس هذا فحسب بل ومضروبا بها عرض الحائط، فالتعذيب الذى يفوق حد الوصف والذى يلاقيه المعارضون فى السجون والمعتقلات عمل يستنكره الضمير الإنسانى فى كل مكان؛ إذ ليس من الكرامة لمصر والمصريين أن يجلد المعتقلون وتهدر آدميتهم بمختلف الأفعال، وليس من الكرامة أن يمنعوا حتى من مجرد الشكوى والمطالبة بتحسين أحوالهم المادية فى سجونهم ومعتقلاتهم، وليس من الكرامة أن يزج بخيرة العمال النقابيين وزعماء العمال لأنهم يرفضون أن تنضم نقاباتهم إلى هيئة التحرير ولأنهم يكافحون من أجل تحسين أحوال إخوانهم العمال.

إن الشعب يذكر أن الحكام الحاليين إنما جاءوا إلى الحكم وهم يؤكدون حمايتهم للدستور وللحريات الديموقراطية.. ففى كثير من منشوراتهم التى صدرت قبل ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ قرأ شعبنا فى تلك المنشورات استنكار الضباط ورجال الجيش لقيام الحكم العرفى ولتحويل مصر إلى سجن كبير. والشعب يذكر أن المنشور الصادر فى تاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٥٢ يقول فى نهايته: «يسقط الاستعمار - يسقط التحالف مع الاستعمار - يسقط الدفاع المشترك والضمان الجماعى فى ظل الاستعمار - تسقط الأحكام العرفية».

وفى منشور ٧ إبريل سنة ١٩٥٢ طالبت هيئة الضباط الأحرار (وكان فيها الحكام الحاليون)، طالبت بإعفاء الجيش من الأعمال البوليسية التى يقوم بها كأداة إرهاب للشعب «حتى يتفرغ لواجبه الرئيسى وهو الدفاع عن الشعب ضد أعداء الوطن».

وفى منشور آخر جاءت العبارات التالية: «منذ أكثر من شهرين تسود مصر موجة من الإرهاب شملت كل شىء. فالحرية الشخصية قد انعدمت والصحافة الحرة قد صودرت والمعتقلات قد فتحت أبوابها على مصاريعها..».

إن هذا كله معناه أن ضباط الجيش كانوا يعرفون مدى تعلق شعبنا بالحريات الدستورية والديموقرطية ولا يمكن الرد على ذلك بأن الحكم العرفى الحالى يستخدم فى

مصلحة الشعب. فالديموقراطية تتحقق دائما بوسائل ديموقراطية. وحماية الحرية تتحقق بأن تمارس الجماهير الشعبية حرياتها الأساسية. وشعبنا بعد هذا كله عريق فى تعلقه بالحكم الديموقراطى. وتاريخه البعيد والقريب قد سجل أشرق صفحات الجهاد من أجل الديموقراطية السياسية.

من كل ما تقدم يرى شعبنا أن عودة الحريات الأساسية تتصل أوثق اتصال بقضية الدفاع عن الاستقلال القومى والوحدة العربية، قضية الدفاع عن كرامة المواطنين وحقوقهم الأساسية.

ولذلك يطالب شعبنا بإلغاء الحكم العرفى فورا والإفراج عن المعتقلين والمسجونين السياسيين جميعهم تمهيدا لإجراء انتخابات حرة لمجلس تأسيسى يضع الدستور الجمهورى الجديد.

رفع مستوى المعيشة للطبقات الكادحة

أما المسألة الثانية التى تشغل بال شعبنا فهى رفع مستوى المعيشة بالنسبة للطبقات الكادحة والفقيرة. منذ سنوات طويلة وشعبنا يصلى نار الغلاء الذى يطحن طبقات الشعب الفقيرة. وهذا الغلاء قد ازداد واشتدت وطأته فى السنوات الثلاث الأخيرة بكيفية مروعة.. فبينما ترتفع أسعار المواد الغذائية الأساسية تتدنى الأجور والمرتبات الفعلية للعمال ولصغار الموظفين ومتوسطيهم. والإحصاءات الحكومية ذاتها التى تقدر دخل الفرد فى مصر بما لا يزيد على أحد عشر جنيها فى العام تغنى عن كل تعليق، وتدل على أن طبقات الشعب الكادحة محرومة من الضرورات اللازمة لحفظ حياتها وصحتها.

ولذلك فإن مصلحة الشعب تتطلب اتخاذ تدابير عاجلة لتخفيف الام الطبقات الشعبية ومتاعبها، وهذا يعنى مباشرة:

أولا - رفع أجور عمال الزراعة والصناعة ومرتبات صغار الموظفين ومتوسطيهم بما يتناسب مع حالة الغلاء.

ثانيا - تخفيض الضرائب المباشرة وغير المباشرة على أصحاب المهن الحرة وعلى التجار وأصحاب المصانع الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا - تخفيض الرسوم الجمركية ورسوم الإنتاج على سلع الاستهلاك الشعبية.

رابعا - حماية الصناعات الوطنية من منافسة الاحتكارات الأجنبية بتعديل التشريعات الخاصة بتوظيف رؤوس الأموال الأجنبية.

خامسا - تأميم الاحتكاريات؛ خاصة تلك التى تتحكم فى غذاء الشعب ولبسه وهى الاحتكارات التى ترتبط ارتباطا وثيقا بالرأسمال الاستعمارى.

إن هذه الخطوات المباشرة، لازمة لرفع مستوى المعيشة وبدونها لا يمكن أن تنهض فى مصر صناعات قومية، ولا يمكن أن تنجح الجهود المبذولة لتصنيع البلاد. فالصناعة القومية، لكى تنهض، لا بد أن تجد فى السوق الداخلى المستهلك مَنْ يشترى بضائعها.. وما دامت القدرة الشرائية لدى الشعب منخفضة فإن انخفاضها سيضعف الصناعات القومية ويعرقل تطورها، وما دامت الأجور والمرتبات منخفضة فإن هذا يؤثر تأثيرا سيئا فى أعمال المواطنين من التجار والمحامين والأطباء والمهندسين وغيرهم من أصحاب المهن الحرة.

نحن نكافح من أجل خلاص الوطن
من أجل وحدة شعبية قومية

يجتاز الوطن فى هذه الأيام مرحلة دقيقة فى تاريخه، فالاستعمار الأنجلوأمريكى

يتربص بشعبنا. الدوائر وعملاؤه ينشطون فى تدبير مؤامراتهم الانقلابية بشتى الطرق. ومعنى هذا أن شعبنا يحتاج أكثر من أى وقت مضى إلى وحدة الصفوف الوطنية حتى يستطيع أن يمضى قدما فى طريق استكمال استقلاله والدفاع عن سيادته القومية ضد خطر الأحلاف الاستعمارية والتدخل الأجنبى.

ونحن الشيوعيين، كأبناء مخلصين لشعبنا الكريم، وباعتبارنا طليعة للطبقة العاملة المصرية وجزءا منها ندافع عن مصالحها ومصالح الأمة كلها، تحتم علينا مبادؤنا أن نكون فى مقدمة الدعاة للوحدة القومية الشاملة، بل وفى مقدمة العاملين على بنائها، وحدة جميع المصريين بغض النظر عن اختلافاتهم، ومذاهبهم، وأحزابهم.

إننا نرى أن الاختلاف فى العقائد والمبادئ الأساسية والاجتماعية بين المصريين لا يمنع من أن تقوم الوحدة الوطنية بينهم من أجل إنقاذ بلادنا وشعبنا، من أجل نهضتها ورخائها.

إن هذه الوحدة ممكنة؛ بل وضرورية، وشعبنا يطالب بها ويكافح من أجلها.

لهذا تقدم «طليعة العمال» إلى جميع المصريين على اختلاف أحزابهم، البرنامج التالى الذى يمثل الحد الأدنى لما يطلبه شعبنا فى هذه الفترة من حياته:

أولا - من أجل الاستقلال والسلم: (أ) استخدام جميع الإمكانات والوسائل لتطهير بلادنا من قاعدة الاحتلال البريطانية.

وذلك يتطلب:

(١) إلغاء حق المستعمرين الإنجليز فى استخدامها خمس سنوات وحقهم فى العودة إليها عند اشتراك تركيا فى حرب.

(٢) بناء جيش وطنى قوى بعيد عن كل نفوذ أجنبى استعمارى.

(٣) حماية ثقافتنا القومية وتطويرها ومكافحة أخطار التدخل الاستعمارى الأمريكى والإنجليزى فى مجالات التعليم والتربية.

(ب) اتخاذ سياسة خارجية مستقلة عن النفوذ الاستعمارى الأنجلوأمريكى، مؤسسة على قرارات مؤتمر باندونج الخاصة بالدفاع عن السلام العالمى وتخفيف حدة التوتر الدولى وتدعيم روابط الصداقة والتعاون والكفاح بين الشعوب. ومعنى هذا على وجه التحديد.

(١) رفض جميع الأحلاف العسكرية العدوانية رفضا قاطعا وإعلان الحياد الدقيق إزاء التكتلات العسكرية.

(٢) توسيع روابط الصداقة والتعاون الثقافى والتبادل التجارى مع جميع البلاد بغض النظر عن نظمها السياسية والاجتماعية على أساس المساواة التامة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية.

(٣) توثيق روابط الأخوة والتعاون بين الشعوب العربية الشقيقة فى كفاحها من أجل سيادتها واستقلالها القومى وتحررها من سيطرة الاستعمار.

(٤) تدعيم روابط الاتحاد مع السودان بالكيفية التى تخدم كفاح الشعبين السودانى والمصرى ومصالحهما المشتركة السياسية والثقافية والاقتصادية وبحيث لا يتعارض ذلك لحظة واحدة مع حق الشعب السودانى فى تقرير مصيره بدون أدنى تدخل.

(٥) حل قضية فلسطين بعيدا عن التدخل الاستعمارى الأنجلوأمريكى ومشروعات الدوائر الصهيونية الرجعية، ويتم هذا بحل مشكلة فلسطين حلا سلميا وإعادة اللاجئين إلى بلادهم وتنفيذ قرارات هيئة الأمم المتحدة.

ثانيا - من أجل حكم جمهورى ديموقراطى برلمانى، يضمن جميع الحريات الأساسية

والنقابية على أساس المساواة التامة فى الحقوق المدنية بين جميع المواطنين رجالا ونساءً وهذا يتطلب على وجه التحديد:

(١) إلغاء الحكم العرفى فورا، والإفراج عن المعتقلين والمسجونين السياسيين جميعهم. وضمان حق المواطنين فى تكوين أحزابهم السياسية وتنظيماتهم الاقتصادية بدون ضغط.

(٢) تكوين وزارة محايدة تجرى انتخابات حرة لمجلس تأسيسى يضع الدستور الجمهورى الجديد.

(٣) إلغاء جميع القوانين المقيدة للحريات التى وضعها الاستعمار الأجنبى وحلفاؤه الإقطاعيون والاحتكاريون.

(٤) تأمين الحريات النقابية للعمال والكادحين بدون أى تدخل من السلطات واحترام حق الإضراب والتظاهر.

ثالثا ـ من أجل تنمية الاقتصاد القومى ورفع مستوى المعيشة، وذلك باستخدام جميع الوسائل لتنمية الاقتصاد القومى ورفع مستوى معيشة الطبقات الكادحة، ويتم هذا أساسا:

(١) بتأميم الاحتكارات الكبرى وحماية رأس المال والصناعات القومية من منافسة الاحتكارات بتعديل التشريعات الخاصة بتوظيف رأس المال الأجنبى وتوفير الخامات اللازمة لهذه الصناعات، وإلغاء اتفاقية النقطة الرابعة.

(٢) بتوزيع أراضى الدولة وكبار الملاك على الزراع المعدمين والفقراء بدون مقابل ومدهم بالسلفيات اللازمة التى تمكنهم من الانتفاع بالأرض.

(٣) بوضع سياسة ثابتة لإقامة الصناعات الثقيلة فى البلاد. ويتحقق هذا سريعا. ولمصلحة الوطن. بتوثيق علاقاتنا الاقتصادية إلى أقصى حد مع البلاد المناهضة للاستعمار وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية وبلاد الديموقراطيات الشعبية.

(٤) بتحسين مستوى الماهيات للموظفين والأجور لعمال الصناعة والزراعة وتخفيف الضرائب المباشرة وغير المباشرة على صغار التجار وأصحاب المصانع الصغيرة والمتوسطة وتأمين العمال ضد البطالة والعجز والشيخوخة.

(٥) بتعميم مجانية التعليم فى المراحل الابتدائية والإعدادية وتوسيع مجال التعليم العالى والجامعى أمام الطبقات الشعبية. وتحسين أحوال الطلاب المادية وتمكين الفقراء منهم من إتمام دراستهم وتأمين الحياة الكريمة لهيئات التدريس.

السيد رئيس الوزراء

هذا هو البرنامج الذى يمثل الحد الأدنى لما تطلبه الجماهير الشعبية والذى يضمن تنفيذها تحقيق الوحدة القومية ويساعد شعبنا على المضى فى طريق السلام والاستقلال والعدالة الاجتماعية.

إننا ندعو جميع المواطنين إلى أن يتحدوا حول هذا البرنامج لإنقاذ الوطن. إننا ندعو الحكومة أن تبادر إلى إطلاق الحريات وتخفيف الام الطبقات الكادحة حتى يتمكن شعبنا من أن يثبت انتصاراته ومكاسبه ضد قوى الاستعمار العالمى.

عاشت مصر حرة مستقلة ديموقراطية

عاش تضامن الشعوب العربية من أجل السلام والاستقلال والتحرر

المكتب السياسى
لطليعة العمال

(بعد تأميم قناة السويس)

بيان إلى الشعب المصرى*

باسم الإنسانية المتطلعة للتحرر من الاستعمار وباسم مبادئ باندونج وباسم السلام العالمى نؤيد موقف الحكومة بالنسبة لتأميم شركة قنال السويس التى تعتبر ركنًا أساسيا من أركان السيادة الوطنية، كما نعلن وقوفنا بقوة بجانب الرئيس جمال عبدالناصر معلنين تأييد الحكومة فى سياستها الخارجية الاستقلالية المعادية للاستعمار وللأحلاف العسكرية وندعو الشعب المصرى للاشتراك فى تدعيم جيش التحرير الشعبى.. كما ندعوه إلى تدعيم الجبهة القومية العربية والاتحاد الفيدرالى بين مصر وسوريا، كما تعلن لجاننا تأييدها للمعاهدات التجارية والثقافية وعقد معاهدات الصداقة مع كل الدول الصديقة المعادية للاستعمار. كما نعلن تأييدنا الكامل لكل الشعوب المناضلة ضد الاستعمار. ولجاننا إذ تعلن هذه المبادئ تؤيد بكل قوة اجتماع الرياض الثلاثى.

ونشهد العالم أجمع على (أننا) سنبذل الدم رخيصا فى سبيل سيادة الشعب المصرى وحمايته وانتصاراته.

وإننا (واثقون) بأن أصدقاء الإنسانية وأعداء الاستعمار فى أنحاء العالم يقفون وقفة واعية بجانب الشعب المصرى فى كفاحه من أجل مصر المتحررة من كل سيطرة استعمارية ومن أجل تحرير الشعوب من العقلية الاستعمارية العفنة حتى يتبوأ الإنسان مكانته فى عالم متحرر من نير الاستعمار.

وليعلم المؤتمرون فى لندن وقد خاب أملهم أننا عقدنا العزم على إحدى هاتين الطريقتين:

إما حياة فاضلة أو استشهاد مقدس.

وثقوا أنكم لن تخرجوا أحياء إذا وطئت قدمكم الدنسة أرضنا الطاهرة.

اللجنة التحضيرية

للجبهة الوطنية المتحدة

أكتوبر سنة ١٩٥٦

(*) اللجنة التحضيرية للجبهة الوطنية المتحدة، بيان إلى الشعب المصرى. مطبعة، أكتوبر ١٩٥٦.

نقابة عمال ومستخدمى الفنادق المصرية

من أجل شعب الجزائر*

نعلن الإضراب يوم الأحد ١٩٥٦/١٠/٢٨

أيها الزملاء..

لقد رأيتم الخسة والنذالة التى أصبحت صفات الحكومة الفرنسية، ورأيتم الغدر الذى قامت به بانقضاضها على الزعماء الوطنيين الجزائريين الخمسة وهم فى طريقهم إلى الاجتماع برؤساء دولتى تونس ومراكش لحضور مؤتمر سلمى لدراسة الأسس العادلة لتسوية المشكلة الجزائرية فاعتقلتهم السلطات الفرنسية نتيجة مؤامرة دنيئة دبرتها الدوائر الاستعمارية الفاجرة.

لأن القبض على الأبطال الخمسة الجزائريين واعتقالهم بهذه الصورة ليس خرقا للقوانين الدولية وليس اعتداء على الاتفاقات التى ترعاها الأمم المتحدة فحسب، بل هو اعتداء على شعب الجزائر واستفزاز لشعور الشعوب العربية جميعا، بل واستفزاز لجميع الشعوب المحبة للحرية والسلام فى العالم.

إن اعتقال القادة الخمسة الجزائريين لن يوقف معركة التحرر الوطنى التى يخوضها شعب الجزائر، بل يزيدها اشتعالا ويكسبها قوة، ويشدد من عزيمة أبناء الشعب الجزائرى الذى يخوض معركة التحرير بثبات حتى يحقق النصر الأكيد فيحصل على استقلاله ليقف مع الشعوب لحماية الحرية والسلام.

لذلك فالطبقة العاملة المصرية تقف مع الشعب المصرى بجميع طبقاته الوطنية وجميع الشعوب العربية تشد أزر الشعب الجزائرى.. فتظهر سخطها واحتجاجها على اعتقال الأبطال الخمسة الجزائريين وتطلب الإفراج عنهم، كما تطالب بوقف العدوان الفرنسى المسلح على الشعب الجزائرى المجاهد والاعتراف له بالاستقلال التام.

ونعلن نحن عمال ومستخدمى الفنادق المصرية، أننا قررنا الإضراب عن العمل قياما منا بالواجب نحو الشعب الجزائرى المجاهد الشقيق، «كنداء الاتحاد الدولى للعمال العربى» يوم الأحد ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦، ولقرار المؤتمر الدائم لنقابات عمال جمهورية مصر.

ورعاية منا لمصلحة شئون بلادنا السياحية، قد اتفقت النقابة مع إدارات الفنادق على تطبيق النظام الذى اتبع فى الإضراب السابق يوم ١٩٥٦/٨/١٦ وذلك بأن يكون الإضراب ابتداء من الساعة ٨ صباحا إلى الساعة الواحدة ظهر يوم الأحد الموافق ٢٨ أكتوبر ١٩٥٦ للزملاء الذين يتصلون بالرواد لتقديم وجبات خفيفة، أما عمال الصيانة والخمور وخلافه فيستمر الإضراب حتى آخر اليوم.

عاش كفاح الشعب الجزائرى من أجل حريته واستقلاله.

عاش كفاح الشعوب العربية ضد الاستعمار.

عاش الأبطال الجزائريون الخمسة المعتقلون.

١٩٥٦/١٠/٢٦

رئيس النقابة

نور الدين مصطفى

(*) نص منشور بتوقيع نور الدين مصطفى، رئيس نقابة عمال ومستخدمى الفنادق المصرية، مطبعة، القاهرة، ١٩٥٦/١٠/٢٦.

مذكرة مرفوعة إلى السيد رئيس الجمهورية

المذكرة الأولى*

السيد الرئيس جمال عبدالناصر

تحية واحتراما

إن الموقعين على هذا التقرير لينتهزون هذه الفرصة لكى يقدموا إلى سيادتكم أبلغ آيات التقدير والتهنئة لمواقفكم الوطنية، تلك المواقف الحازمة التى ألهمت شعبنا فى معركة التحرير الوطنية ضد الغزاة المعتدين وجمعت صفوفه وزادت من تصميمه على المضى فى المعركة حتى النصر وحشدت مجهوداته للدفاع عن تراث الآباء والأجداد ولوضع أسس مستقبل كريم ينعم فيه أبناء الشعب بالحرية والرخاء والعدالة.

السيد الرئيس:

مهما تحدثنا عن موقف الثبات والتضحية الذى أظهره شعبنا منذ اللحظات الأولى للعدوان الاستعمارى والصهيونى الغادر فلن نصل إلى أن نوفى شعبنا حقه من التمجيد والتكريم.. إن شعبنا اليوم بجميع طبقاته الوطنية يقف فى حالة تعبئة روحية عالية جدا.

ونحن متأكدون أنكم قد لمستم ذلك بأنفسكم فى استقبال الشعب لكم فى حى الأزهر وفى غيره من الأماكن. ونحن كأبناء مخلصين لشعبنا نحب أن نؤكد أن حماس الشعب واستعداده للمضى حتى النهاية فى معركة التحرير الوطنى ليس قويا جدا فحسب؛ ولكنه أيضا فى تصاعد مستمر. وهذه الحقيقة تسمح لشعبنا الآن بأن يحقق تحت قيادتكم الوطنية السليمة المعجزات. إنها باختصار مفتاح النصر الأكبر مهما كانت قوى الأعداء المستعمرين، ومهما كانت مؤامراتهم.

وإننا لندعو سيادتكم باسم الوطن المقدس إلى أن تحافظوا على المستوى الرفيع الذى بلغته التعبئة الروحية العامة وإن شعبنا ليتوقع من قيادتكم أن تساعدوا على تجسيم هذا الحماس الوطنى فى الأشكال التنظيمية الشعبية التى تكفل تحقيق أهدافنا الوطنية.

السيد الرئيس:

إن ثقتنا الكبيرة فى صادق وطنيتكم تحتم علينا كمواطنين مخلصين أن نعرض على سيادتكم آراءنا فى نقط الضعف والنواقص التى نلمسها كل يوم فى حياتنا، هذه النواقص التى ربما يؤدى استمرارها إلى إضعاف التعبئة الشعبية اللازمة لتحقيق النصر فى أسرع وقت.

ونحن عندما نتحدث عن هذه النواقص إنما نسجل أن الاستعمار قد خلف فى بلادنا تركة ثقيلة مظلمة وأساء أشد الإساءة إلى حياتنا فى جميع نواحيها السياسية والاقتصادية والثقافية بحيث إن المجهود اللازم لتصفية هذه التركة يجب أن يكون مجهودا موحدا من قبل الشعب والحكومة معا.

المسألة الأولى:

فقدان التنظيم الشعبى الذى يتناسب مع مستوى الحماس الشعبى المتزايد. إن تجارب الشعوب والحكومة تظهر أن الروح المعنوية العالية لمواجهة الغزاة المعتدين لا بد وأن تجد

(*) مذكرة مرفوعة إلى الرئيس جمال عبدالناصر، وقع عليها عدد من قيادات «طليعة العمال» فى ذلك الوقت، أى بعد العدوان الثلاثى على مصر فى ١٩٥٦.

تعبيرا فى شكل تنظيم أو تنظيمات شعبية واسعة تقف خلف قيادتها الوطنية لتحقق ما يلى:

أولا ـ صيانة الجبهة الداخلية والوحدة اللازمة بين الحكومة والشعب بتقوية الشعب وبتوجيهه بحقائق المعركة وتطوراتها أولا بأول وبما تستلزمه من زيادة فى المجهود والتضحيات.

ثانيا ـ إتمام التعبئة الاقتصادية بكيفية تخدم المجهود الحربى والطبقات الشعبية معا والتغلب على أوجه االنقص التى تخلقها ظروف الحرب. وعلى سبيل المثال:

- زيادة الإنتاج وتحسينه.
- التعاون مع الحكومة فى رسم الخطط الاقتصادية.
- مكافحة الإسراف والتبذير فى طرق الإنتاج.
- حماية المصانع ونقلها بعيدا عن متناول الأعداء إذا لزم الأمر.

ثالثا ـ إنجاح التعبئة العسكرية الشعبية وذلك بتدريب أكبر عدد من المواطنين القادرين على حمل السلاح ليدافعوا عن أحيائهم، وقراهم ومصانعهم.

رابعا ـ مواجهة المشاكل المعقدة والخطيرة التى تنتج عن اعتداء الأعداء بغاراتهم الجوية على المدنيين (مشاكل المهاجرين واللاجئين والمشردين من الأطفال). وذلك بتنظيم عمليات إيواء اللاجئين وتنظيم ترحيل المهاجرين وأعمال الإغاثة السريعة.

خامسا ـ التغلب على النواقص التى تظهر فى نشاط أجهزة الدولة المختلفة ومساعدة هذه الأجهزة على خدمة المجهود الحربى. ومثال ذلك مواجهة مشاكل التموين ومشاكل العمل والأمن العام.

سادسا ـ شل قوات عملاء الاستعمار والرجعية فى الداخل وإيجاد المناعة اللازمة لمقاومة السموم التى ينشرونها فى صفوف الطبقات الشعبية. وإننا لنؤكد لسيادتكم أن قيام مثل هذا التنظيم الشعبى بالمهام التى ذكرناها من شأنه أن يعمق الوحدة بين جميع الطبقات الوطنية على اختلافها من ناحية وبين الحكومة وبين جميع الأمة فى مجموعها من ناحية أخرى. ليس هذا فحسب، بل إن وجود مثل هذا التنظيم الشعبى سيكون ضمانا للتغلب على المشكلات والصعوبات التى ستواجهنا فى مرحلة البناء والتعمير وبعد تحقيق النصر على الغزاة المعتدين.

ولقد وجدت بالفعل نواة لهذا التنظيم الشعبى تخلقت فى لجنة المقاومة الشعبية وإننا إذ نُحيي هذه المبادرة ندعو سيادتكم إلى أن تضعوا تحت رقابتكم المباشرة لجنة المقاومة الشعبية لكى تحقق كل المهمات التى أشرنا إليها فى التنظيم الشعبى المطلوب. وعلى هذا الأساس نقدم إلى سيادتكم الاقتراحات التالية:

(١) تكوين لجنة مركزية تمثيلية للمقاومة الشعبية تضم إلى جانب هيئة التحرير شخصيات وطنية ونقابية ومن المثقفين.

(٢) إعلان أسماء جزء من أعضاء اللجنة المركزية للمقاومة الشعبية ويضم هذا الجزء أسماء بعض الأشخاص الذين يتمتعون بشهرة فى مجالاتهم المختلفة والاحتفاظ بأسماء الجزء الآخر كضرورة تقتضيها مطالب الاستمرار فى المقاومة.

(٣) أن تكون لهذه اللجنة لجان فرعية فى جميع أحياء المدن وفى القرى والمصانع والمؤسسات المهمة على أن تضم هذه اللجان ممثلين لجميع الهيئات الشعبية (نقابات ـ جمعيات تعاونية ـ أندية ـ جمعيات خيرية وكذلك ممثلين عن السلطات المحلية وضباط الجيش، ضباط البوليس، وموظفى التموين والضرائب والعمل..).

(٤) تحقيق مبدأ اللامركزية فى تكوين لجان المقاومة الشعبية بحيث تستطيع كل لجنة أن تواجه ما يتطلبه الموقف فى حالة انقطاع الصلة بينها وبين اللجنة المركزية.

إننا نناشدكم أيها السيد الرئيس أن تشملوا بعنايتكم هذا الاقتراح الخاص بتحويل لجنة المقاومة إلى تنظيم شعبى واسع.

ونرى أن الأحوال السياسية الدولية والداخلية توجب قيام مثل هذا التنظيم الشعبى من أجل تحقيق النصر على العدو وإنزال الهزيمة الساحقة بعملائه فى الداخل.

المسألة الثانية ـ بعض الملاحظات عن الحالة الاقتصادية:

لقد خلف حكم الاستعمار والإقطاع فى بلادنا اقتصادا متأخرا ليست له ـ رغم المجهودات المهمة التى بذلتها الحكومة فى وقت قصير لإنهاض اقتصاديات البلاد ـ الإمكانيات الكافية لمواجهة الظروف الجديدة التى خلقها العدوان الاستعمارى.

وهذه الحالة الجديدة تتطلب أقصى العناية من جانب حكومتكم. إن هناك أخطارًا تنذر بزيادة المتاعب الاقتصادية الأمر الذى لا شك أنه سيكون ضارا بالمجهود الوطنى وفى ما يلى بعض الأمثلة:

لوحظ أثناء الغارات التى وقعت على القاهرة والإسكندرية أن كثيرا من المصانع والمكاتب قد أنقصت ساعات العمل بحجة أنه ليست بهذه المؤسسات الوسائل اللازمة لحجب أنوارها وقد ترتب على هذا بكيفية مباشرة نقص إنتاج هذه المصانع والمؤسسات فى الوقت الذى كان يجب أن يتضاعف هذا الإنتاج. (ومما يلاحظ أن هذا لم يحدث فى الحرب العالمية الثانية).

(٢) لجأ بعض أصحاب المصانع بوعى أو بلا وعى إلى خلق اضطرابات فى صفوف العمال بتخفيض الأجر أو بتشريد العمال أو حتى بغلق المصانع.

- مصنع الألياف بشبرا الخيمة (تخفيض الأجور).
- عمال موزعى البترول التابعين لشركات البترول (تخفيض الأجور).
- إنذار بقفل مصنع الببلاوى ونصر: منشية الصدر (قفل المصنع).
- تشريد عمال شركات الملاحة الجوية (ك.ل.م. وغيرها).
- توفير وردية كاملة من عمال مصنع قبانى بالزيتون.
- توفير وردية كاملة من عمال مصنع دباس بالشرابية.

(٣) توقف المواصلات فى ساعة مبكرة وإغلاق المؤسسات التجارية ليلا، الأمر الذى يضر ضررا كبيرا بالتجارة الداخلية.

(٤) تأخر أعمال الحراسة فى تصريف شئون المؤسسات التى وضعت تحت إشرافها الأمر الذى ترتب عليه من ناحية وقف الإنتاج والتداول ومن ناحية أخرى زيادة أعباء هذه المؤسسات بصرف أجور للعمال والموظفين بغير أن يقوموا بإنتاج.

(٥) بعض المصانع مهددة بوقف إنتاجها نظرا لعدم وجود قطع غيار. ولا شك أن فى مقدور المختصين فى وزارات الصناعة والتجارة والمالية والشئون الاجتماعية أن يتوصلوا إلى إيجاد حلول إلى هذه المشاكل بالتعاون مع ممثلى أصحاب الأعمال والعمال ولا شك أن وجود لجان المقاومة الشعبية سيسهل الإسراع بحل هذه المشكلات.

المسألة الثالثة ـ بعض مسائل مهمة تستوجب التفاف الحكومة وعنايتها:

(١) إن أعدادا ضخمة من العمال قد تدفقت بحماس على معسكرات التدريب لكى تقوم بواجبها فى الدفاع عن الوطن إلا أنه للأسف لم تكن هناك استجابة كافية من قبل المختصين لتدريب العمال على حمل السلاح، الأمر الذى جرح شعور الكثيرين من بين المواطنين العمال (شبرا الخيمة ـ الإسكندرية).

(٢) لقد أبلغت بعض الكتائب التى تدربت على حمل السلاح فى جامعة عين شمس بأنها ستسرح وبالفعل سحب السلاح من الطلاب وقد تم هذا بكيفية مضعفة للروح المعنوية فى وسط الطلاب بالإضافة إلى أن الطلاب أنفسهم يرون أنه لا بد من مواصلة الاستعداد والتدريب حتى يطرد آخر جندى أجنبى من البلاد.

(٣) لقد كانت الشكوى عامة من سوء الأحوال فى معسكرات الحرس الوطنى التابعة لجيش التحرير وتمثلت النواقص فى سوء حالة التموين وعدم العناية الكافية برفع الروح المعنوية بين المتطوعين (معسكر الجامعة).

(٤) تدل الدلائل على أن هناك احتمالات قوية لنمو اتجاهات عنصرية من شأنها، لو وجدت، أن تضر بكفاحنا الوطنى النبيل وتشوه سمعتنا أمام الرأى العالمى. ولا نشك لحظة فى أن شعبنا المصرى وحكومته بعيدان كل البعد عن التعصب العنصرى وإن كانت أبواق الرجعية والاستعمار تنشط نشاطا فى سبيل إثارة هذه النزعات.

السيد الرئيس:

إن الموقعين على هذه المذكرة ليدركون عظم المسئوليات التى تواجه حكومتكم وإننا كمواطنين مخلصين متمسكون بقيادتكم الوطنية سنحاول من جانبنا أن نساهم بقدر استطاعتنا فى تبليغ سيادتكم بالملاحظات والاقتراحات التى نراها ضرورية لحل المشاكل الأساسية التى تواجه الشعب والحكومة. إننا نضع كل إمكانياتنا، بل نضع حياتنا ذاتها فى خدمة قضية الحرية والاستقلال الوطنى والسلام ورفاهية الشعب.

إن بلادنا ستنتصر على الأعداء الغزاة بفضل وحدة الشعب ووطنية القابضين على الحكم.

وتفضلوا بقبول فائق احترامنا

القاهرة فى ١٩٥٦/١١/١٧

التوقيعات:

يوسف درويش، يس مصطفى، محمد حلمى يس، حسين طلعت، على العدل، فؤاد عبدالمنعم

قضايا حيوية تواجه الشعب والوطن
المذكرة الثانية المرفوعة إلى السيد رئيس الجمهورية

السيد رئيس الجمهورية

نحييكم أطيب تحية وبعد. فهذه هى مذكرتنا الثانية من سلسلة المذكرات التى نرجو أن نوفق فى تقديمها إلى سيادتكم لنشرح وجهة نظرنا كمواطنين فى بعض المسائل الحيوية التى تواجه شعبنا وبلادنا العزيزة.

فلنسهر جميعا على صيانة الجبهة الداخلية، جبهة الحكومة والشعب؛ إذ رغم قرارات الأمم المتحدة المتكررة التى تطالب بانسحاب الغزاة المعتدين عن أرض الوطن إلا أن الدلائل كلها تدل على أن الغزاة لا ينوون أن يتركوا بلادنا بسلام.

إن هدفهم فى المماطلة، هو اكتساب الوقت اللازم لهم لكى يطبخوا مؤامراتهم الإجرامية فى مصر وفى البلاد العربية. وهذا يتضح إذا علمنا أنهم لا يتوقعون من الرأى العام العالمى أى تأييد. أما مؤامراتهم فى البلاد العربية فمعروفة والهدف منها فتح جبهة ثانية ضد بلادنا. وعزلها عن البلاد العربية الشقيقة. ومؤامراتهم فى مصر تتركز أساسا فى محاولة إضعاف الجبهة الداخلية، تلك الجبهة التى تجمع بين الشعب وبين حكومته الوطنية وقواته المسلحة.

السيد رئيس الجمهورية

لا نغالى إذا قلنا إن المستعمرين الغزاة يرون أن هجومهم يجب أن يوجه - خصوصا فى هذه المرحلة - نحو إضعاف الترابط والتضامن بين صفوف الأمة المختلفة، من ناحية وبين الشعب والحكومة من ناحية أخرى. إنهم يعلمون تماما أن الفشل التام سيكون مصيرهم مادام الشعب صمد فى جبهة واحدة موحدة تحت قيادتكم.

ولهذا نؤمن كل الإيمان بأنه إذا كان هناك مسألة تستوجب أقصى العناية من الحكومة فهى مسألة صيانة وتثبيت الجبهة الداخلية وحمايتها من كل ما يضعفها.

ونحن نكتب هذا، على ضوء ما نلمسه كل يوم كمواطنين فى صفوف الجماهير الشعبية فى جميع المجالات. وإذا كان لنا أن نحدد بالضبط مصدر الخطر فإننا نقول: إن الرجعية الداخلية التى تحالفت زمنا طويلا مع الاستعمار والتى تتخفى وراء أقنعة مختلفة، والتى سممت أجهزة الدولة والتى لا تزال تملك وسائل قوية لنشر سمومها وتخريب المجهود الوطنى.. نقول إن الرجعية الداخلية تقوم بهجوم شديد ضد الشعب وضد قيادتك الوطنية.

ويتمثل هذا الهجوم فى بعض الوقائع التالية:

١ - الالتجاء إلى كل وسائل الاستفزاز المختلفة ضد الطبقة العاملة ومحاولة إبعادها بكل سبيل عن القيام بواجبها الوطنى فى حمل السلاح وبين أفراد المقاومة الشعبية. وفى كثير من الأحوال يطرد العمال أو يصدوا بعنف عن معسكرات التدريب.

وفى المذكرة السابقة أشرنا إلى أمثلة أخرى من هذه الاستفزازات (التهديد، بغلق المصانع وتخفيض الأجور إلى آخره).

ونحن نرفق بهذه التقرير بعض الوقائع ذات الدلالة.

وإذا عرفنا الدور الحيوى والضخم الذى تقوم به الطبقة العاملة كطبقة منتجة يتوقف على عملها كل المجهود الحربى أمكننا أن نعرف إلى أين تتجه خطة الرجعية.

٢ - العمل على إضعاف الروح المعنوية فى بعض معسكرات التدريب كالالتجاء إلى

المعاملة القاسية وتوجيه الإهانات والشتائم إلى المتطوعين وتوقيع عقوبات غير إنسانية عليهم، وطرد المتطوعين على أساس أنهم شيوعيون أو لهم ميول شيوعية أى على أساس معتقداتهم السياسية، لا على أساس سلوكهم فى المعسكرات.

٣ ـ إثارة التفرقة الطائفية بين المصريين المسلمين منهم والمسيحيين. فإن الشائعات الخبيثة التى تنشر فى صفوف عنصرى الأمة تهدف إلى تحريض الواحد ضد الآخر. إن هناك شائعات تجد صدى لها خصوصا فى نفوس الأقليات المسيحية مؤداها «إن الحكومة ستطرد الأقباط من مصر بعد الانتهاء من طرد الإنجليز». أما الشائعة التى تنشر فى صفوف المصريين المسلمين فإننا نجد لها مثيلا فى ما يتردد فى مديرية الشرقية من أن الأقباط قد هاجموا قطارا حربيا مصريا وأطلقوا عليه النيران. وإن هذه الشائعات لا يجب بحال من الأحوال أن نغض النظر عنها، لأنها كما نلمس توجد قلقا متزايدا وخطيرا فى نفوس المواطنين وتضعف إلى أقصى حد الوحدة الشعبية وتضعف بالتالى مقاومة الشعب بأسره للغزاة الذين لا يزالون يدنسون أرضنا المقدسة. ولما كانت هذه المسألة خطيرة للغاية فسوف نقدم مذكرة مستقلة خاصة بها والحلول التى نراها بشأنها. ولكن يكفى أن نقول إن المسئول الأول عن إثارة التفرقة الدينية هم المستعمرون الإنجليز والأمريكان وفلول الأحزاب الإقطاعية والرجعية التى تتصرف فى المجالات التى توجد بها المصالح الحكومية بطريقة تؤكد فى أذهان السذج صحة هذه الشائعات.

لجان المقاومة الشعبية هى الأساس

السيد رئيس الجمهورية

فى مذكرتنا السابقة أكدنا لسيادتكم الحقيقة التى تعرفونها وهى أن الروح المعنوية لشعبنا قد بلغت من القوة الحد الذى يسمح لقيادتكم الرشيدة بأن تحقق عن طريقها المعجزات. إننا لا نزال نرى ونلمس فى كل يوم أمثلة متزايدة تؤيد ما قلناه.

إلا أننا فى مذكرتنا السابقة أوضحنا أن الاندفاع الوطنى العظيم إنما يحتاج إلى الأشكال التنظيمية التى تلائمه وتغذيه وتضمن تحقيق النتائج المرجوة منه. ولقد قلنا إن الشكل المناسب والأساسى هو تنظيم الشعب فى لجان المقاومة الشعبية. هذه اللجان التى تستطيع أن توجد الوحدة الحقيقية بين الشعب وبين الحكومة والتى تستطيع وحدها أن تعبئ جميع أفراد الأمة من الرجال والنساء والشيوخ والأطفال.

وقد قدمنا مذكرة خاصة بتنظيم لجان المقاومة الشعبية إلى المسئولين فى هيئة التحرير، وبعد مضى بضعة أيام على تقديمها ظهر فى جريدة الشعب بتاريخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ما يفيد أنه صدر قرار بتنظيم لجان المقاومة الشعبية فى المحافظات والمديريات وقد نص القرار المنشور على أن هذه اللجان تتكون من ممثلين لغالبية مصالح الحكومة وجيش التحرير وإدارة التعبئة العامة وهيئة التحرير والهيئات النسائية.

ونحن نسجل أن هذا القرار ـ بالكيفية التى صدر بها ـ يمثل تقدما وتطويرا لفكرة اللجان الشعبية. إلا أننا نعتقد أنه لا يزال دون المستوى المطلوب. بل إن الوقوف بتكوين لجان المقاومة الشعبية عند هذا الحد، وبهذا الشكل، لا يجعلها فى نهاية الأمر محققة للهدف الأكبر الذى نتوخاه من لجان المقاومة، وهو تعبئة الأمة تعبئة مادية وروحية تكفل النصر على الغزاة:

فأولا ـ إن نقطة الضعف الجوهرية فى الشكل الجديد للجان المقاومة الشعبية يتمثل فى أنها لا تزال رسمية أكثر منها شعبية. لأنه إذا استثنينا هيئة التحرير والهيئات النسائية التى نص القرار على ضمها إلى لجان المقاومة الشعبية لا نرى فى التكوين ظلالا للهيئات

والتجمعات الشعبية الأخرى: فمثلا النقابات العمالية التى تعتبر تنظيمات جماهيرية قوية لم تمثل فى التكوين الجديد، وكذلك النقابات المهنية والجمعيات التعاونية والهيئات الثقافية المختلفة.

ثانيا - إن هذه اللجان يجب أن تكون ملكا حقيقيا للجماهير الشعبية، وتحت رقابتها. وهذا يتطلب أن تتكون لجان المقاومة الشعبية على أساس الانتخاب. فبالإضافة إلى ممثلى المصالح الحكومية المختلفة، لا بد وأن يوجد إلى جانب هؤلاء الممثلين جزء منتخب من أهالى الحى أو القرية أو المركز فى لجنة المقاومة. وطريقة الانتخاب بسيطة جدا ويمكن أن تتم فى اجتماعات كبيرة ولا شك أنها ستتم بسهولة ونجاح عظيم نظرا للروح الوطنية العالية التى تملأ صدور شعبنا.

السيد الرئيس

إذا كانت التجربة العملية هى خير مقياس للحكم على نجاح أى نظرية أو فشلها فإن التجربة البسيطة والأولية تثبت أن فى إمكان لجان المقاومة الشعبية أن تحقق نجاحات مذهلة فى خدمة قضية الوطن وتحقيق النصر على العدو. ونحن نرى إلى أى مدى يبدى المواطنون الأعزاء حماسا فى الالتفاف حول لجان المقاومة الشعبية والاستجابة لنداءاتها.

ومن ثم فإننا نعتقد أن تكوين لجان المقاومة الشعبية بحيث تكون فعلا فى أيدى الجماهير الشعبية (إلى جانب ممثلى جيش التحرير والمصالح الحكومية) هو الأساس فى حماية الجبهة الداخلية وتثبيتها، هى الحصن الحصين الذى تتحطم أمامه جميع مؤامرات الأعداء الداخليين. ليس هذا فحسب، بل إن تكوينها على أساس شعبى وديمقرطى إنما يفتح الطريق لنمو الوحدة الشعبية فى مرحلة البناء والتعمير، وبعد تحقيق النصر على الغزاة المعتدين.

وإننا باسم الوطن نناشدكم - أيها السيد الرئيس - أن تضعوا مسألة لجان المقاومة تحت إشرافكم المباشر وتحت قيادتكم الوطنية الحازمة، إننا نناشدكم أن تولوا هذا الموضوع الحيوى ما يستحقه من العناية والرعاية.

وسنظل على الدوام مستعدين فى كل لحظة لأن نقدم أنفسنا فداءً لبلادنا المفداة وفى الختام نحييكم ونتمنى لكم ولحكومتكم كل توفيق فى خدمة الوطن العزيز.

القاهرة فى ١٩٥٦/١٢/٣

التوقيعات

يوسف درويش - المحامى، يس مصطفى - رئيس نقابة عمال الأحذية وعضو اللجنة النقابية للمقاومة الشعبية، على العدل - عامل نسيج بشبرا الخيمة وعضو اللجنة النقابية للمقاومة الشعبية، فؤاد عبدالمنعم - عامل نسيج بشبرا الخيمة، محمد حلمى يس - موظف، حسين توفيق طلعت - مهندس.

بيان إلى الشعب المصرى*

فى فبراير ١٩٥٧، أصدرت لجنة التنسيق بين المنظمات الثلاث التى اتحدت فى حزب شيوعى واحد فى ١٩٥٨ (الحزب الشيوعى المصرى)، البيان التالى وفيه تحذر من اشتداد المؤامرات الاستعمارية والصهيونية ضد نظام الرئيس جمال عبدالناصر. وفى الوقت ذاته، حث البيان الحكومة على أن تبدأ فى الالتفات إلى بعض المشاكل الاقتصادية الداخلية. وأهابت بها أن تطلق الحريات الديموقراطية وتفرج عن المسجونين الشيوعيين، كما دعا البيان إلى إقامة الاتحاد القومى كمنظم لقوى الجبهة الوطنية المتحدة.

وفيما يلى نص البيان:

أيها المواطنون:

إن المؤامرة الاستعمارية على استقلال مصر وحريتها مؤامرة ذات وجهين:

الأول هو العدوان الاستعمارى الصريح، كالغزو الاستعمارى الإنجليزى - الفرنسى - الصهيونى لبلادنا، وما يستجد من مشروعات العدوان والاستفزاز الإجرامية كمشروع أيزنهاور.

والثانى هو التآمر على حكومة مصر الوطنية، ومحاولة قلبها من داخل البلاد وإحلال حكومة أخرى مكانها من حثالة الخونة والرجعيين تقوم بتسليم البلاد من جديد للمستعمرين وتدبر المذابح ضد جميع المواطنين المصريين.

أيها الموطنون:

إن سر الحقد الأسود الذى يكنه المستعمرون لحكومتنا الوطنية ورئيس جمهوريتنا جمال عبدالناصر، وسر المؤامرات المستمرة التى يدبرها المستعمرون المجرمون على حكومتنا ورئيسها، هو أن هذه الحكومة تقف بكل صلابة حجر عثرة أمام مشروعات المستعمرين العدوانية لإثارة حرب عالمية وأمام مؤامراتهم لاستعادة نفوذهم فى بلادنا وفى الشرق العربى بأسره.

لقد هزم الاستعمار العالمى أكبر هزيمة فى تاريخه على أرض مصر وعلى أيدى شعبنا وحكومتنا وجميع القوى المحبة للسلام والحرية فى العالم. وألغت مصر معاهدة ١٩٥٤ فأنهت إلى الأبد آخر أثر من آثار النفوذ السياسى والعسكرى للاستعمار فى بلادنا، وقضت مصر المنتصرة المظفّرة على قاعدة العدوان والحرب فى القنال وحولتها إلى قاعدة للحرية والسلام. وقبل أن يستفيق المستعمرون من الهزيمة العسكرية ومن إلغاء معاهدة ١٩٥٤ ومن تصفية قاعدتهم فى القنال، عاجلتهم الحكومة الوطنية بالقوانين الاقتصادية الجديدة التى وجهت ضربة قاضية لنفوذ الاستعمار الاقتصادى ووضعت الأساس الراسخ لبناء اقتصاد وطنى متحرر وموجه.

إن حكومة مصر الوطنية لا يقتصر دورها التاريخى على الوقوف مع شعبنا فى جبهة وطنية لتصفية الاستعمار فى بلادنا، بل إنها تساهم مساهمة فعالة فى المعركة ضد الاستعمار فى جميع البلاد العربية. إن مصر تضرب المثل لجميع البلاد العربية التى تكافح من أجل استكمال تحررها واستقلالها، كما أن حكومة مصر تساهم مساهمة مباشرة فى القضاء على مراكز الاستعمار فى الشرق العربى. وها هى اتفاقية التضامن

(*) البيان مطبوع بالمطبعة على الوجهين.

العربى الأخيرة تأتى لتخلص الأردن الشقيق من السيطرة الاستعمارية وتحرم المستعمرين من مركز آخر من مراكز نفوذهم وتدعم الوحدة العربية المتحررة.

هذا هو سر الحقد الأسود الذى يكنه المستعمرون لشعبنا وحكومتنا.

والمستعمرون الذين يتلقون كل يوم هزيمة جديدة يدبرون أيضا كل يوم مؤامرة جديدة. وتاريخ الشعوب يعلمنا أن التآمر على الحكومات الوطنية هو السلاح الذى يلجأ إليه المستعمرون حين تصيبهم الهزيمة على أيدى الشعوب والحكومات الوطنية.

تآمر الاستعمار على حكومة مصدق فى إيران وأحل محله زاهدى الخائن الذى سلم إيران من جديد للمستعمرين وحوّلها إلى مستعمرة أنجلوأمريكية خالصة. وها هى أحداث سوريا الشقيقة لا تزال ماثلة فى الأذهان، فالمؤامرات هناك مستمرة متلاحقة تهدف إلى إسقاط حكومتها الوطنية.

وفى مصر أيضا يتآمر المستعمرون كل يوم. وهم يلجأون فى ذلك إلى أحط الأساليب وأدنئها: فهم يوالون ترويج الشائعات التى لا تنقطع محاولين التقليل من شأن الانتصارات الرائعة التى حققتها مصر والتى تحققها كل يوم ومحاولين التشكيك فى مواقف الحكومة الوطنية التى لا تقبل الطعن والتى لا ينكرها إلا مغرض عميل للمستعمرين. وكذلك يحاول المتآمرون استغلال المتاعب الاقتصادية التى تعانى منها البلاد فى الوقت الحالى؛ خاصة مشكلتى التموين والبطالة لإشاعة جو من السخط والتبرم بين الطبقات والفئات الشعبية متجاهلين أن هذه المتاعب من صنع المستعمرين بسبب الحرب الاقتصادية التى يشنونها والتى بدأتها أمريكا منذ ستة أشهر برفضها تمويل السد العالى وإعلان الحرب الاقتصادية على مصر ثم تجميد أموال مصر فى أمريكا.

ولكن الحكومة المصرية جادة فى القضاء على أسباب هذه المتاعب الاقتصادية، وأنها تخطو بالفعل خطوات حاسمة فى هذا السبيل. والمستعمرون وعملاؤهم يستغلون الجيوب التى لا يزالون يشغلونها فى المراكز الاقتصادية للتهويل من شأن الأزمة الاقتصادية فى البلاد وإشاعة جو من الذعر والتشكيك فى مقدرة البلاد على التغلب عليها.

وكذلك يحاول المستعمرون وعملاؤهم أن يذرفوا دموع التماسيح على ما يدّعونه عن (إهدار الحريات فى مصر)! متجاهلين أن الشعب المصرى والوطنيين المصريين لم يتمتعوا فى يوم من الأيام بالحرية مثلما يتمتعون بها اليوم، وأن هذه الحرية المتاحة للوطنيين المصريين تتسع فرصها يوما بعد يوم، وأن الذى ضاقت حريته هم المستعمرون وعملاؤهم من المأجورين وغلاة الرجعيين.

ويعمد المستعمرون وأبواقهم فى هذه الظروف أيضا إلى إثارة النعرات الطائفية والعنصرية المقيتة؛ خاصة بين المواطنين المسيحيين، ويتجاهل المتآمرون أن الاستعمار هو أصل كل أثر من آثار التفرقة العنصرية والطائفية فى بلادنا، بل ويستغلونها لمصلحة الاستعمار نفسه، وأن الحركة الوطنية التى تجتاحه اليوم ستقتلع آخر أثر من آثاره الكريهة.

والمصريون جميعا على اختلاف أديانهم يعلمون أن مساهمتهم فى المعركة المقدسة لتصفية الاستعمار وفى تأييد حكومة مصر الوطنية ورئيسها البطل الوطنى جمال عبدالناصر هو خير مساهمة منهم فى ذلك.

والاستعمار يعتمد فى مؤامراته الدنيئة على قلة من الخونة المأجورين ومن غلاة الرجعيين فى قيادة بعض الأحزاب الرجعية القديمة وكذلك عدد من العناصر الإقطاعية والاحتكارية الموتورة التى ترى فى نهاية الاستعمار تهديدا لمراكزها، كما يعتمد على العناصر الرجعية التى ما زالت باقية فى جهاز الدولة؛ خاصة فى جهاز الأمن والجهاز الإدارى.

وأخيرا.. فماذا ينقص للرد الحاسم على المتآمرين؟

أولا - مصارحة الشعب بحقيقة المؤامرات والمتآمرين حتى يزيد من يقظته وإحساسه بعظم الأخطار التى تحيط بالوطن وبالحكومة الوطنية والتى تهدد الشعب فى أقدس مثله وقيمه، بل فى حياته نفسها ، وحتى يشترك الشعب فى تصفية جيوب الخيانة والتجسس والتآمر. لقد أثبت شعبنا أنه محل للثقة ولقد كانت صلابته ووعيه هو الدرع الذى حمى الحكومة والوطن فى أحلك الظروف وفى أكبر محنة مر بها، أثناء الغزو الاستعمارى.

ثانيا - الكشف عن العناصر التى تخاذلت أو تآمرت فى أثناء فترة الغزو الاستعمارى لوضع حد للنواقص، وقطع الطريق على أى مؤامرات جديدة يدبرها الاستعمار.

ثالثا - مصارحة الشعب بحقيقة المتاعب الاقتصادية التى تعانيها البلاد وتوضيح أسبابها والعناية بعلاج العاجل منها (خاصة مشكلتى التموين والبطالة) بالروح نفسها التى عالجت بها المشاكل الاقتصادية الكبرى البعيدة المدى.

رابعا وأخيرا - إن مصر تتطلع فى هذه اللحظات التاريخية إلى تطبيق الدستور بروح جديدة، روح مصر الوطنية المتحررة المتحدة ضد الاستعمار، تتطلع إلى توسيع الحريات المتاحة للوطنيين، وإلغاء القوانين الموروثة من عهد الاستعمار والتى تضيق عليهم، وتتطلع إلى الإفراج عن جميع المسجونين الشيوعيين الذين هم أقدر المواطنين على تفهم سياسة الحكومة الوطنية والكفاح من أجل الدفاع عن هذه السياسة وحشد الجماهير حولها والدفاع عن الوطن وعن الحكومة الوطنية. وإن مصر لتتطلع كذلك إلى المسارعة بتكوين الاتحاد القومى كتنظيم لقوى الجبهة الوطنية المتحدة ضد الاستعمار وإجراء الانتخابات ليأتى مجلس الأمة الذى تنتظره البلاد مثلا للوحدة الوطنية الرائعة، ويقضى بذلك على آخر حجة يرتكن عليها كل عميل خائن أو رجعى متآمر.

تسقط مؤامرات الاستعمار - عاشت حكومة مصر الوطنية - عاش جمال عبدالناصر البطل الوطنى - عاشت وحدة الشعب والجيش والحكومة - عاشت جبهة الوطنيين.

فبراير سنة ١٩٥٧

الحزب الشيوعى المصرى

طليعة العمال

الحزب الشيوعى المصرى الموحد

(لجنة التنسيق)

شكر وتقدير*
ونداء إلى مواطنىّ الأعزاء:
أهالى دائرة شبرا الخيمة الانتخابية

أسجل لكم عميق شكرى وتقديرى لموقفكم الوطنى والبطولى بالتفافكم حولى منذ اللحظة الأولى لترشيحى. وترحيبكم الأخوى عند جولاتى وزياراتى لكم. وعلى ما لمسته من تأييدكم للبرنامج الذى تقدمت به كعقد معكم أخوض المعركة الانتخابية على أساسه.

إن تاريخ شبرا الخيمة حافل بالكفاح البطولى من أجل السلام والاستقلال والديموقراطية ومن أجل حق الطبقة العاملة والفلاحين والطبقات الشعبية.. وفى تنظيم صفوفها ورفع مستوى معيشتها والتعبير عن ذلك بمختلف صور ووسائل الكفاح.

وقد تقدمت للمعركة الانتخابية الحالية.. وأنا أعرف مدى أهميتها بالنسبة لقضايا الوطن، وبالنسبة لخطر مشروع أيزنهاور والضغط الاستعمارى من الخارج، ومحاولته تدبير المؤامرات فى الداخل.. تقدمت وأنا أعرف مدى حاجة شعبنا إلى نواب نبعوا من بين صفوفه، وتدربوا فى معارك الكفاح الوطنى، ووهبوا حياتهم من أجل تقدم بلادنا وسعادتها.

وقد أصدر الاتحاد القومى قرارا بمنعى من مواصلة المعركة لأحظى بشرف النيابة عنكم، والتكلم باسمكم تحت قبة مجلس الأمة.

ومهما كانت نتائج هذا القرار، علينا ألا نخطئ الطريق أبدا.. علينا أن نضع مصالح الوطن العليا فوق كل مصلحة أخرى.. علينا أن نتمسك بالوحدة الوطنية وندعمها ونطورها.. علينا أن نضاعف الجهد لنحمى بكل صلابة وعناد المكاسب التى حققها الحكم الوطنى القائم بالتفاف الشعب حوله. وأن نؤكد رفضنا لمشروع أيزنهاور الاستعمارى والأحلاف العسكرية العدوانية. وأن نؤكد تمسكنا بالحياد الإيجابى والتعايش السلمى والقومية العربية وتحريم استخدام الأسلحة الذرية والهيدروچينية.. علينا أن نقف بحزم ضد دعاة التفرقة العنصرية والوطنية وناشرى الإشاعات المغرضة. والعاملين على تفتيت وحدتنا الوطنية. حتى نستطيع إفشال مؤامرات الاستعمار فى الداخل والخارج.. علينا أن نحافظ على وحدة الطبقة العاملة. هذه الوحدة اللازمة والضرورية لحماية حقوقها. ولتحقيق وحدة الطبقات الشعبية الأخرى ومطالبها.

نعم. إن الشعب والطبقة العامة فى أشد الحاجة اليوم إلى مضاعفة اليقظة. ومضاعفة الجهد المبذول لحماية المكاسب التى حققها الشعب والحكومة الوطنية.

وأنتم يا أهالى شبرا الخيمة. (من عمال وفلاحين. وتجار وموظفين. وطلاب وأصحاب أعمال وطنيين) يا أصحاب التاريخ الطويل. الحافل بالوعى القومى ستقفون دائما حيثما مصلحة الوطن والشعب. ومهما كانت التضحيات التى تتحملونها. عاشت وحدة أهالى شبرا الخيمة فى كفاحهم الوطنى. عاشت وحدة الطبقة العاملة. عاشت وحدة العمال والفلاحين. عاشت وحدة الشعب فى جبهة متحدة ضد الاستعمار والرجعية. عاشت الحكومة الوطنية برئاسة جمال عبدالناصر.

طه سعد عثمان

(مرشح منظمة «ط.ع.» فى انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٥٧)

١٩٥٧/٦/١٩

(*) شكر وتقدير من طه سعد عثمان إلى مواطنى دائرة شبرا الخيمة، ١٩٥٧/٦/١٩، مطبعة الشباب الحر. انظر أيضا ما جاء فى باب العمل الجماهيرى عن أداء «المنظمة» فى معركة انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٥٧.

التضامن والوحدة العربية فى فكر «المنظمة»

عندما أعلنت حكومة جمال عبدالناصر فى ١٩٥٧، عن إجراء أول انتخابات نيابية فى ظل النظام الجمهورى كان من رأى المنظمة أن تتنادى جميع القوى الوطنية المناهضة للإمبريالية والاستعمار والرجعية لتخوض الانتخابات النيابية فى جبهة وطنية متحدة ببرنامج مشترك يستقطب بالفعل القوى السياسية والاجتماعية المساندة لنظام جمال عبدالناصر، وهو الأمر الذى كانت الأوضاع الدولية والداخلية تمليه على مصر بعد رد العدوان الثلاثى وتأهب الإمبريالية الأمريكية للتدخل بأساليب شتى فى البلاد العربية مرتكزة ومتعاونة مع إسرائيل. وقد تضمن مشروع البرنامج الذى جرى توزيعه فقرة عن «الوحدة العربية» فيما يلى نصها:

ثانيا - إنجاز الوحدة العربية المتحررة:

ولقد أثبت العدوان الثلاثى على مصر أهمية التضامن العربى ضد الاستعمار. وأكد ذلك بجلاء، ما دبره الاستعمار عقب العدوان من مؤامرات لعزل الدول العربية المتحررة، وتفتيت وحدتها، ودفع العرب لمحاربة العرب. ولهذا أصبح واجبنا العمل على إنجاز الوحدة العربية المتحررة وذلك بالنضال العربى المشترك لتحقيق الأهداف التالية:

١ - الإسراع فى إنشاء اتحاد فيدرالى بين مصر وسوريا كأساس لوحدة عربية مناهضة للاستعمار ومشاريعه.

٢ - مساندة حركات التحرر فى مختلف البلاد العربية ويتمثل ذلك أساسا فى تأييد شعب العراق للخلاص من حلف بغداد. وتأييد شعب الجزائر فى حربه التحريرية العادلة وشعب الأردن فى كفاحه العادل ضد الاستعمار والرجعية.

٣ - التمسك بجميع المواثيق التى عقدتها مصر مع البلدان العربية مثل ميثاق التضامن العربى، والقيادة العربية المشتركة، والبيان الصادر من حكومات مصر وسوريا والأردن والسعودية فى اجتماع القاهرة.

٤ - تدعيم النضال المشترك بين مصر والسودان فى إطار الوحدة العربية. والتعجيل بعقد حلف ثنائى بين القطرين الشقيقين كأساس لهذا الكفاح التحريرى.

٥ - تدعيم جميع التنظيمات الجماهيرية العربية لتعزيز الصلة النضالية بين الجماهير العربية مثل لجنة الاتصال العربى، والاتحاد الدولى للعمال العرب، واتحادات الأدباء والمحامين والطلبة العرب.

٦ - تكتل البلاد العربية وشعوبها للوقوف فى وجه أى عدوان صهيونى استعمارى ورفض الصلح الاستعمارى بيننا وبين إسرائيل والتمسك بحق عرب فلسطين فى أراضيهم المغتصبة وفى تعويض عادل عن ممتلكاتهم المسلوبة(*).

---

*) طه سعد عثمان، مذكرات ووثائق، الكتاب الثانى، سبق ذكره، ص ٣٤٩.

الميثاق الوطنى

فى أول انتخابات جرت فى مصر الجمهورية عام ١٩٥٧، حرصت «المنظمة» على أن تدعو لبرنامجها الذى نشرته ووزعته فى صفوف الرأى العام. وتم ذلك عبر صور مختلفة. وفى الوثيقة التالية تلخص «المنظمة» القضايا المركزية فى البرنامج فى صورة عريضة يوقع عليها الناخبوّن فى الدوائر الانتخابية ويقدمونها إلى المرشحين فى الانتخابات. وفيما يلى نصها:

نحن ..... نعلم ونتعهد بما يلى:

أن نقف صفا واحدا مساندين سياسة السلام والاستقلال وسياسة الحياد الإيجابى والتعايش السلمى التى ينتهجها الرئيس عبدالناصر، رافضين الأحلاف العسكرية العدوانية، وأن ندافع عن هذه السياسة إلى آخر قطرة من دمائنا.

إننا نعلن ونتعهد بأن نكافح من أجل تحقيق الوحدة الشاملة بين أجزاء الوطن العربى ونساعد البلاد العربية فى كفاحها ضد الاستعمار الأمريكى والبريطانى والفرنسى والصهيونى.

إننا نعلن ونتعهد بأن نقف صفا واحدا ضد مشروع أيزنهاور وضد أخطر تهديد استعمارى تواجهه بلادنا والوطن العربى فى هذه الأيام.

إننا نعلن ونتعهد بأن نكافح من أجل نهضة الاقتصاد العربى بتعميم سياسة التصنيع الثقيل، من أجل رفع مستوى معيشة الشعب الكادح لتخفيف آلام الطبقات الفقيرة وتحسين أحوالها.

إننا نعلن بأن ندافع عن بلادنا من (ضد) كل أخطار الحروب الذرية، هذه الأخطار التى تهدد بلادنا بالخراب وأولادنا بالهلاك.

هذه مطالبنا، على ممثلنا فى مجلس الأمة أن يدافع عنها وأن يعلن التزامه بها:

الاسم	المهنة	الاسم	المهنة

مطلبنا: الاتحاد الفيدرالى بين مصر وسوريا*

لما كانت سوريا الشقيقة قد وقفت مع مصر شعبا وحكومة وقفة تضامن حازمة، فقد كان ذلك الموقف دافعا لقوى الاستعمار العالمى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على تدبير مؤامرات لإسقاط حكومتها الوطنية. وفى هذا السياق وزعت «المنظمة» المنشور التالى وفيه تطالب حكومة عبدالناصر بإقامة اتحاد فيدرالى بين مصر وسوريا ليقف سدا حائلا دون نفاذ المؤامرات الإمبريالية.

وقع البيان عدد من قيادات «المنظمة» من أعضاء اللجنة المركزية وقيادات المناطق والعمل النقابى. وفيما يلى نص المنشور:

أيها المواطنون:

لم يعد خافيا أن القوى الاستعمارية بزعامة أمريكا تتجمع لتدبير المؤامرات والاعتداءات ضد سوريا ومصر بوصفهما أكبر دولتين عربيتين تمسكتا بسياستهما القومية التحريرية وبمواقفهما الاستقلالية السلمية التى جعلت منطقة الشرق الأوسط بعيدة عن الانغماس الكامل فى الأحلاف الاستعمارية. وفى هذه اللحظات الحرجة التى تهدد فيها سياسة الاستعمار الأمريكى وحلفائه وأتباعه مصير السلام، وتوشك أن تعصف بأمن العالم، تقف كل القوى المحبة للسلام، وكل القوى المناهضة للاستعمار وفى مقدمتها الدول الاشتراكية الصديقة لكى ترد هذه المؤامرات أو الاعتداءات.

ولقد أعلنت الشعوب العربية، كما أعلنت الشعوب الآسيوية والإفريقية، استنكارها لمؤامرات الاستعمار الأمريكى واعتداءات حلفائه وأتباعه، كما أعلنت استعدادها الكامل للوقوف إلى جانب سوريا، إذا وقع عليها أى اعتداء، مثلما فعلت من قبل أثناء العدوان الاستعمارى على مصر.

ولئن كانت مؤامرة العدوان على سوريا قد افتضحت تماما فى هذه الأيام؛ فقد جاءت مبادرة الحكومة المصرية الوطنية بقيادة الرئيس جمال عبدالناصر بإرسال القوات المصرية إلى سوريا عملا مهما يعبر عن شعور الشعب المصرى الذى يقف على استعداد لكى يفدى سوريا الشقيقة، ويدفع عنها عدوان الاستعمار الأمريكى.

لقد وقف شعب سوريا وجيشه الوطنى وحكومته أثناء العدوان على مصر وقفة حازمة كان لها أثرها المباشر فى الانتصار على القوى الاستعمارية المعتدية وكان قطع أنابيب البترول والتفكير فى تأميمه على نحو ما فعلت مصر فى تأميم قناة السويس من أهم العوامل التى أدت إلى التغلب على مؤامرة العدوان ضد مصر.

إننا نؤكد أن المحالفات العسكرية والاتفاقات الاقتصادية التى عقدت بين البلدين خلال السنوات الثلاث الماضية من خير العوامل التى ساعدت على تقوية التفاهم العملى بين البلدين وتعزيز قضية الوحدة العربية.

ولقد آن الوقت كى تتوج هذه الخطوات بخطوة حاسمة تثبت تماما أنها فى مصلحة البلدين والشعبين هى تحقيق الاتحاد الفيدرالى بينهما فورا ودون أى إرجاء.

إننا نؤمن بأن تحقيق هذه الخطوة سيقطع على القوى الاستعمارية التى تتزعمها أمريكا كل محاولة أو مؤامرة تدبرها للعدوان على أى من البلدين، كما أنها تزيد من تدعيم القومية العربية المتحررة وستضم إلى صفوفها قوى شعبية متزايدة فى الشرق العربى وستجعل من هذه القوى سدا منيعا يحمى السلام فى الشرق الأوسط وفى العالم كله.

 (*) منشور أصدرته «ط.ع.»، طبع بمطبعة الشاب الحر، صفحة فولسكاب، ١٩٥٧.

وهى فضلا عن ذلك ستهيئ السبيل إلى مزيد من أعمال التضامن والتعاون فى مجالات مختلفة؛ خاصة المجالات الاقتصادية.

وإذا كان تحقيق الاتحاد الفيدرالى بين البلدين هو فى حد ذاته من أعظم الوسائل فاعلية فى دفع المؤامرات والاعتداءات الاستعمارية على البلدين، فإنه يجب أن يقترن به خطوات عملية أخرى أهمها تنظيم القوى الشعبية وتجنيدها وتعبئتها لتدعيم السياسة الوطنية التحريرية والمواقف الاستقلالية السلامية التى اتخذتها كل من حكومتى مصر وسوريا وأثبتتا حرصهما الكامل على تنفيذها والاستمساك بها، رغم كل المحاولات الاستعمارية التى بذلت ضدها.

ومن أجل هذا ندعو الحكومتين المصرية والسورية، كما ندعو جميع الهيئات الشعبية فى البلدين إلى تشديد اليقظة وتنظيم الرأى العام وتعبئته لمساندة سوريا. إننا ندعو الشعب والحكومة إلى تنظيم حملة التطوع للدفاع عن سوريا الشقيقة وتدريب صفوف المقاومة الشعبية وتسليحها وتعبئتها فى نظام كامل لمواجهة أى عدوان يقع عليها.

إن مثل هذه الإجراءات كفيلة بتحذير القوى الاستعمارية، وإنذارها بخطورة ما قد تقدم عليه من أعمال عدوانية، وهى فى الوقت نفسه كفيلة بأن تحشد إلى جانبها صفوفا عديدة من القوى الشعبية فى البلاد العربية والبلاد الآسيوية والإفريقية، وإننا إذ ندعو إلى تحقيق هذه الخطوات الإيجابية الفعالة نُحيى مواقف الحكومتين الوطنيتين فى مصر وسوريا، ونُحيى بقلوب صادقة مواقف الاتحاد السوفياتى والصين الشعبية، وندعو جميع الهيئات الوطنية إلى تأييد هذه المواقف وتدعيمها وبذل الجهود اللازمة لضمان نجاحها وانتصارها.

ليحيا الاتحاد الفيدرالى بين مصر وسوريا.. لتحيا المقاومة الشعبية المسلحة

ليحيا نضال الشعبين السورى والمصرى ضد قوى الاستعمار والصهيونية دفاعا عن الاستقلال والسلام.. عاشت الصداقة بين مصر وبين الاتحاد السوفيتى والصين الشعبية.

التوقيعات

محمد حلمى يس - يوسف درويش - فؤاد عبدالمنعم - سيد إبراهيم بكار - لويس إسحق يوسف - محمد يوسف المدرك - عبدالعزيز إبراهيم - محمود العسكرى - ياسين مصطفى - محمد عبدالجواد القطان - فهمى عبدالله - رفيعة النحاس - محمد بدر - فريد رمزى - أنيس فرج - عوض الباز.

بيان: حتى نصبح فى مستوى مهامنا*

إن انتهاج بلادنا لسياسة الاستقلال والتحرر الوطنى والتعايش السلمى، ونضالها لتغليب مبادئ باندونج وبريونى ومعارك السياسة والسلاح التى خاضتها وتخوضها ضد الاستعمار فى سبيل تنقية سيادتنا من كل ظل للتسلط وفى سبيل بلورة القومية العربية، إن كل هذا يلقى على الوطنيين فى مصر مهاما ومهام، والتزامات خطيرة، لا تجاه شعبنا والشعوب العربية فحسب، بل تجاه الإنسانية جمعاء.

إن ما يفرضه علينا نهج بلادنا الجديد من مهام لا يقتصر على مجال السياسة والاقتصاد والمقاومة المسلحة وحدها، بل إنه يمتد بالضرورة إلى مجال الفكر والثقافة، فما يمكن للحرية والسلام والتقدم الاقتصادى أن يدوم دون أن يسانده نشاط فكرى وثقافى.

إن الانتصارات التى يحققها الوطن الآن تقوم على التأييد غير المشروط من جانب الطبقات الوطنية لسياسة الاستقلال والحرية والتعايش السلمى التى تنتهجها حكومتنا الوطنية. أما الرصيد الفكرى والثقافى لهذا الزحف الظافر فهو ما راكمه أجدادنا وآباؤنا وأشقاؤنا الكبار من الأجيال السابقة وحتى الأمس القريب. ونحن نعيش الآن ونكافح وننتصر معتمدين على ذخيرة فكرية وثقافية لا نقوم بتغذيتها وإنمائها بالقدر والكيف اللازمين.

نحن نقدس ماضينا ولكن نتطلع إلى مستقبل أمجد. إننا فخورون بالجبرتى والأفغانى وصنوع ونديم ومحمد عبده. إننا فخورون بعلماء وأدباء العرب على مر القرون. إننا فخورون بحركة التحرر الفكرى التى أطلقها عدد من مثقفينا فى أواخر الحرب الماضية وساندها خيرة الوطنيين. إننا فخورون بكل هذه الطلائع التاريخة التى كونت العقلية العربية والوجدان العربى عامة، والعقلية المصرية والوجدان المصرى خاصة وذلك لما بلوره من قيم ومعان وأحاسيس قومية خرجت فى أشكال خطابات وشعر ورسائل علمية ومواقف مستمدة من أفضل ما فى شعبنا ومن خير ما فى الإنتاج الفكرى والثقافى فى العالم وبهذا قاموا بواجبهم نحو أجيالهم والأجيال المتعاقبة حتى اليوم. ومع هذا ففى عصر التصفية النهائية للاستعمار، فى عصر ازدهار العلوم الطبيعية والكيمائية، عصر المعركة الفاصلة للقضاء على الحروب وإقامة حياة أممية، وتضامننا علميا، عصر ازدهار الطبقات الشعبية وترسيخ مركزها واستعدادها الهائل لمساندة قضايا الحق والتقدم، فى ظل هذه الظروف كلها لا يمكن أن نعيش على إنتاج السلف وحده ولا نستطيع أن نواجه به وحده مسئوليات وطننا. إن تراثنا المجيد يفرض علينا مستوى من الإنتاج راقيا غزيرا. فعلى أساس منه ومما تفتحه لنا اليوم الأوضاع الاجتماعية والسياسية والإمكانيات المادية من آفاق واسعة نجدنا مطالبن بالشيء الكثير.

إن عصرنا يمدنا بكل عناصر التفوق على الماضى: يتميز حاضرنا بخواص لم تكن متوافرة للأيام الماضية، وهى خواص تنطوى على حوافز ومقدمات لإنتاج يتكافأ مع جلال الحاضر وعظمة الماضى. فبينما خرج أسلافنا من ظلام الجهل والشك وفى أيديهم ذبالات ضعيفة الإشعاع، خافتة اللهب، ظلوا يحمونا ويحجزون عنا بأكفهم ريح السموم. وفى هذا بطولتهم. إذ بنا نحيا الآن وفوق رؤوسنا مشاعل متوهجة تملأ آفاقنا ضياء، وننتظر أن نقتبس منها ونكتب ونفكر وننتج على ما تشيعه من نور. إن ثورة من الأفكار والنظريات قد

(*) صدر هذا البيان باعتباره البيان التأسيسى لدار النشر التى أتخذت لها اسما «المؤسسة القومية للنشر والتوزيع». وقد نقلناه من صفحتى الغلاف الأخير لكتاب «المقاومة الشعبية تبنى مصر الغد». وصدر عن «اللجنة النسائية للمقاومة الشعبية» وكان مقرها بمدرسة أبى الفرج بالقاهرة، عام ١٩٥٧.

حلت فى عصرنا ورسخت. وهى كفيلة ـ لو أنتجنا على هديها ـ أن تُكسب إنتاجنا خصوبة وتمنحه قدرة فائقة على التغيير والتأثير. لقد أصبحت أدوات التثقيف أكثر تنوعا وأقدر على الوفاء بالغرض بفضل هذه النظريات. إن فى أيدينا أساليب ووسائل للتعبير يغبطنا عليها أسلافنا: أننا أعرف منهم بالنفس الإنسانية وأقدر على النفوذ إلى أغوارها وشعابها. إننا أعرف منهم بنظريات العلم وبحقائق الطبيعة. لهذا فنحن على العكس منهم ـ وبفضل حضارتنا المزدهرة المتقدمة ـ بمنجى من التخبط والضلال.

أليس دليلا على ذلك ما نحن مطالبون به من تفوق على ماضينا ذلك الإغراق فى النقد الذى نلمسه فى أيامنا هذه. ومع ذلك فإننا لا ننادى بالكف عن النقد. ولكننا نطلب أن يمشى الإنتاج والنقد جنبا إلى جنب. فالنقد وحده لا يستطيع أن يخلق ثقافة تعبر بصدق عن السمات الرئيسية لعصرنا: السلام والحرية وأمل الجماهير فى الرفاهية والرخاء. لا يستطيع أن يعبر عن هذا إلا ثقافة حية تتفاعل مع قوى العصر وحقائقه الكبرى وإلا مثقفين متطلعين ينقدون ليبنوا على هدى من النقد الواعى.

يجب أن نثق فى استعداد الجماهير لاستيعاب كل ما هو قيم: فى ظل سياسة الحكومات المتعاونة مع المستعمر كادت الثقافة والفكر أن يختنقا، وكان يروج للإنتاج المعادى للوطن والإنسانية على الهواء. وسادت آراء كاذبة: «أن الجماهير تقبل فحسب على قراءة الإنتاج السطحى». إن الشعب المصرى الذى عرف كيف يحدد سياسته فاختار السلام والحرية وأحالها إلى حقائق واقعة، لا يمكن أن يتهم بالتخلف عن مؤازرة الإنتاج المتمشى مع ما يتطلبه التقدم الاجتماعى والسياسى. ليست الأزمة فى الاستيعاب أو التذوق وإنما فى الإنتاج والخلق.

المؤسسة القومية للنشر والتوزيع: على أساس ما تقدم قامت هذه المؤسة لا لتحقيق أغراض يومية عاجلة، بل لتسهم فى خلق ثقافة قومية بقدر ما تخدم حركتنا الوطنية. و(ثقافة) أممية بقدر ما توثق روابط الإخوة بين شعبنا والشعوب المحبة للسلام. والمؤسسة كما تدرك أن عصرنا زاخر بكل جليل ورائع وجاهز ومسوح فهى تثق أيضا فى مثقفينا الذين ملأتهم روح عصرنا والذين يقدرون تراثه وتضطرب فى نفوسهم الرغبة فى التعبير العميق عن أحداثه ومشاكله وهمومه وأفراحه وآماله وخلجاته.

نحن على ثقة (من) أننا سنلتقى مع آخرين فى رغبتهم فى التحول من الإنتاج السطحى إلى الإنتاج العميق الذى يرسى لثقافتنا أساسها الجديد.

المؤسسة القومية للنشر والتوزيع
(١٩٥٧)

المراجع

١ ـ من إصدارات المنظمة.

٢ ـ محاضر نقاش وشهادات مكتوبة.

٣ ـ حوارات ومذكرات وتقارير.

٤ ـ المراجع العربية.

٥ ـ مراجع بالإنجليزية والفرنسية.

مراجع من إصدارات «المنظمة»

أولا ـ وثائق المقومات الفكرية «للمنظمة»:

١ ـ الخطوط الرسمية العامة:

وهى الوثائق التى كانت تصدر باسم «المنظمة»، ولجنتها المركزية ومكتبها السياسى. ومكاتبها المركزية.

وقد أشرنا من قبل إلى أنه لم نتوصل إلى الوثائق المتعلقة بتأسيس «المنظمة» عام ١٩٤٦ . وهى الوثائق التأسيسية: الرسالة السياسية، والرسالة التنظيمية، والرسالة النقابية.

ولكن لما كانت «المنظمة» قد قامت فى ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧ بشرح هذه الرسائل فى كتيبات أو محاضرات تضمنت القضايا الفكرية والسياسية والتنظيمية والجماهيرية، فإن هذه المحاضرات تعبر فى مجموعها عن السياسة الرسمية «للمنظمة». وهذه المحاضرات هى:

- الحركة العمالية، كراسة نصف فولسكاب ١٤ صفحة، الآلة والرونيو، ب.ت، ١٩٤٧ على الأرجح. المحاضرة الأولى.
- أوضاع مصر العامة، كراسة نصف فولسكاب، ١٧ صفحة، الآلة والرونيو، ب.ت، ١٩٤٧ على الأرجح، المحاضرة الثانية.
- القضية الوطنية، كراسة نصف فولسكاب، ١٣ صفحة، الآلة والرونيو، ب.ت، ١٩٤٧ على الأرجح، المحاضرة الثالثة.
- الطبقة العاملة والسياسة، ٨ صفحات فولسكاب، الآلة والرونيو، ب.ت، ١٩٤٧ على الأرجح، المحاضرة الرابعة.
- المسألة الفلاحية، ٦ صفحات فولسكاب، مجلة الهدف، الآلة والرونيو،١٤ فبراير ١٩٤٧، المحاضرة الخامسة.
- نحن وسياستنا، ٥ صفحات فولسكاب، الآلة والرونيو، ب.ت، ١٩٤٧، على الأرجح، المحاضرة السادسة.
- موقفنا من الوفد، ١٠ صفحات فولسكاب، الآلة والرونيو، ١٩٤٧/١٢/١٤.
- الموقف فى الوفد، ١٢ صفحة فولسكاب، الآلة والرونيو، أغسطس ١٩٤٨.

كما نشرت اللجنة المركزية تقريرا تحت عنوان «الحالة الحاضرة» ١٩٤٨.

وتوالت بعد ذلك الإصدارات المركزية «للمنظمة» وكان منها:

- البرنامج السياسى، صدر فى ١٩٥١ وأعيد طبعه فى ١٩٥٤.
- جبهة ديموقراطية أم جبهة شعبية (أغسطس ١٩٥١).
- الرسالة السياسية أكتوبر ١٩٥٢.
- الحياد (يونية ١٩٥٣) وأعيده نشره مع تعديلات فى عام (١٩٥٥).
- أهمية التجنيد ١٩٥٤.
- التقرير السياسى، مقدم من المكتب السياسى إلى اللجنة المركزية «لطليعة العمال» مايو ١٩٥٤.
- برنامج الجبهة الوطنية المتحدة (١٩٥٤).
- بيان من المكتب السياسى لمنظمة «ط.ع.» فبراير ١٩٥٥.
- قرارات اللجنة المركزية «لطليعة العمال»، مايو ١٩٥٥.
- لائحة منظمة «طليعة العمال» (طبعة ١٩٥٦).
- خطاب مفتوح من «المنظمة إلى السيد رئيس الوزراء» نوفمبر ١٩٥٥.

- الحركة الوطنية المصرية فى مرحلة الانتصار على الاستعمار والرجعية مطبوعات مجلة «المقاومة الشعبية» سبتمبر ١٩٥٥.
- أهم واجبات العضو (باللغة العامية) (١٩٥٥، ١٩٥٦).
- حاجتنا إلى التجنيد فبراير ١٩٥٦.

ثانيا ـ المجلات:

المجلات الجماهيرية السرية لمنظمة «ط.ع.» وتحالفاتها:

(١) نشرة بدون اسم تبدأ بمقال بعنوان «الموقف السياسى»: عددان فى يناير ٤٧.

(٢) «كفاح الشعب» (ك.ش.):

- أعداد صادرة عام ١٩٤٧ فى: ٢/٢٢، ٣/٩، ٤/٩، ٥/١، ٥/١٤، ٦/١، ٦/١٢، ٦/٣٠، ٨/٧، ٩/١٥، ٩/٢٥، ١٠/١٤، ١٠/٢١، ١١/١، ١١/١٠، ١١/١٨، ١٢/١١، ١٢/٢٠، ١٢/٢٨.
- أعداد صادر عام ١٩٤٨ فى: ١/٨، ١/١٨، ١/٢٨، ٢/١٩، ٢/٢٨، ٣/٨، ٣/١٦، ٣/٢٦، ٤/٥، ٤/١٧، ٨/١٧، ٩/٢٨، ١٠/٨، ١٢/١، ١٢/١٤، ١٢/٢٧.
- أعداد صادرة عام ١٩٤٩ فى: ١/١٠، ٢/١٤، ٢/١٧، ٧/١، ٧/٩، ٧/١٨، ٨/٢٥.

(٣) كفاح الأمة، (ك.أ.):

- أعداد صادرة فى: ٥/١٠، ٦/١، ٦/١٤، ٦/٢٥، ٧/١٥، ٨/٢٣، ٨/٣١، ٩/٦، ٩/١٤، ٩/٢٠ من عام ١٩٤٨.

(٤) «صراع الشعب» ـ صحيفة الكفاح المشترك: ثلاثة أعداد صادرة عام ١٩٤٨، اعتبارا من شهر فبراير.

(٥) «صراع العامل والفلاح»: ثلاثة أعداد، العدد الثالث صادر فى أكتوبر عام ١٩٤٧.

(٦) «النشرة النسائية»: عدد صادر فى ١٩٤٩/٢/٧.

(٧) «المقاومة الشعبية»: «م.ش.».

- أعداد صادرة عام ١٩٥١ فى: ٧/١٠، ٧/٢٤، ٨/٢٧، وملحق له ٩/٩، ١٠/١ وملحق آخر، ١٠/٢٤، ١١/٩.
- أعداد صادرة عام ١٩٥٢:

٢/١٠، ٢/٢٧، ٣/٩، ٣/٣١، ٤/٩، ٤/٣٠، ٥/٢٤، ٦/١، ٦/٩، يوليــو، ١٠/٣١ (ملحق «للمقاومة» بعنوان «الاستقلال والديموقراطية»)، ١١/١٤، ١٢/٣٠.

- أعداد صادرة عام ١٩٥٤ فى: فبراير (ملحق «مختارات من الصحافة الشيوعية والعمالية»)، ٥/٧، وملحق له، ٥/٢٩، ٦/٢١، ٧/١١ وملحق له بمناسبة ذكرى ١١ يوليو ١٨٨٢ (ضرب الإسكندرية بقنابل الأسطول الإنجليزى).
- أعداد صادرة عام ١٩٥٥ فى: ١/٢٣، ٢/٢، ٧/١٥.
- عدد صادر فى يناير ١٩٥٦.

(٨) «الأرض» (مجلة فلاحية تصدرها طليعة العمال): صفحتان فقط من العدد الأول الصادر فى يوليو ١٩٥٤.

(٩) مجلات سرية جماهيرية أصدرتها «طليعة العمال» بالتحالف مع قوى سياسية أخرى (غير شيوعية) «الجبهة المتحدة»:

- أعداد صادرة فى ١٩٥٣/٦/١٢، مارس ومايو عام ١٩٥٤.

ثالثا - المنشورات والبيانات الجماهيرية السرية التى أصدرتها منظمة «طليعة العمال» وتحالفاتها:

(١) منشورات «ط.ع.»:

- «ذكرى إعلان الحماية» ١٩٤٦/١٢/١٨.
- «انفجار عمال شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى» ١٩٤٧.
- منشور يدعو الطلبة لرفض تهديد الحكومة بطردهم من الجامعة لعدم سدادهم القسط الثانى من المصروفات. مارس ١٩٤٧.
- أول مايو ١٩٤٧/٥/١.
- «أنقذوا الشعب من الكوليرا» ١٩٤٧/١٠/٢.
- قرار اللجنة المركزية فيما يختص بتفشى داء الكوليرا نوفمبر ١٩٤٧.
- منشور يدعو إلى مساندة إضراب رجال الشرطة والإدارة. ١٩٤٨/٤/٦.
- منشور يندد بتكوين «مجلس الدفاع المشترك» بقيادة الملك عبدالله ١٩٤٨/٧/٢٦.
- خطاب دورى مركزى إلى العضوية بشأن «النشاط الفلاحى» ١٩٤٨/٨/٤.
- منشور يدعو إلى تأييد الحركة الوطنية السودانية ١٩٤٨/٨/١٤.
- «ليسقط الحلف العسكرى - حلف الخونة أعداء الشعوب» سبتمبر ١٩٤٨.
- «فليسقط الخونة عملاء الإنجليز المستعمرين». ١٩٤٨. منشور.
- نداء «طالبوا بإطلاق سراح المعتقلين أبناء العمال والفلاحين» يناير ١٩٤٩.
- «حكومة نجيب العسكرية تعمل على تجويع الشعب». ١٩٥٣. منشور.
- منشور ضد قرار حكومة نجيب بمحاكمة الشيوعيين أمام مجالس عسكرية عليا ١٩٥٣.
- حكومة نجيب تعمل على قتل الأحرار فى السجون ١٩٥٣/٧/١٤.
- مشروع لتنظيم النقابة. ١٩٥٣.
- «عد إلى بلادك يا تاجر الحرب» (عن زيارة فوستر دالاس وزير خارجية أمريكا) ١٩٥٣.
- «إلى مجلس قيادة الثورة» - احتجاج على جرائم فرنسا فى مراكش (المغرب) مع نموذج لجمع توقيعات عليه ١٩٥٣.
- صورة نص مذكرة المسجونين السياسيين المشتركة بسجن مصر العمومى ضد عقوبة الجلد ١٩٥٣.
- الحكومة العسكرية تنفذ مؤامرات أصحاب الأعمال. ١٩٥٤.
- بيان إلى الشعب المصرى من «طليعة العمال». مارس ١٩٥٤.
- عاشت مصر حرة مستقلة «البرنامج السياسى لمنظمة طليعة العمال» يونية ١٩٥٤.

(٢) منشورات سرية ساهمت «ط.ع.» فى إصدارها مع عناصر وقوى سياسية أخرى:

- الاشتراك الإجبارى فى نقابات العمال بتوقيع لجنة تنشيط الحركة النقابية. (١٩٥٢/٥١).
- «الحكم حكم الشعب - والمعركة دائرة بتوقيع محام وفدى». ١٩٥٣.
- «أوقفوا مذبحة المعتقلين»، بتوقيع الجبهة المتحدة. ١٩٥٣.

رابعا - منشورات وبيانات علنية ساهمت «المنظمة» فى إصدارها مع آخرين أو أصدرتها بأسماء ممن كانوا أعضاء بها أو نشرتها فى صحف علنية ساهمت فى إصدارها:

- برنامج (حزب العمال) تهويش وطنطنة فارغة. جريدة النداء ١٩٤٦.
- «٣٧ نقابة تتبرأ من حزب العمال» (توقيعات وأختام).
- «إلى زملائنا عمال مصر» بخصوص تمثيل عمال مصر فى مؤتمر نقابات العمال العالمى

يونية ١٩٤٧.

- «يا عمال شبرا الخيمة قفوا صفا واحدا فى وجه كل عدوان عليكم.. ويا عمال مصر صدوا هجمات العدو على طبقتكم». عام ١٩٤٧.
- بيان من محمد يوسف المدرك «بمناسبة سفره إلى باريس لتمثيل عمال مصر فى تأسيس الاتحاد العالمى لنقابات العمال»، يونية ١٩٤٧.
- «حوادث دامية بين البوليس وعمال مصانع سباهى بالإسكندرية». جريدة النداء ١٩٤٨.
- «برنامج اللجنة الوطنية» تقدمه اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية العامة. ١٩٥١.
- منشورات بتوقيع اللجنة التحضيرية للجنة الوطنية العامة بتاريخ ديسمبر ١٩٥٢.
- بيان من اللجنة الوطنية للطلبة والعمال. ١٩٥١.
- بيانان أصدرتهما «الطليعة الوفدية» ١٩٥١.
- بيانات من اللجان الوطنية للمعلمين، والعمال ولحى الأزهر ولحدائق القبة وشبرا ١٩٥١.
- حمامة السلام، نشرة غير دورية تصدرها لجنة السلام بالأزهر (عدد واحد)، ١٩٥٢/١/١٤.
- «جمعية ربات البيوت»: ثلاثة بيانات، ونداء، وتقديم لندوة. (عام ١٩٥١/ ١٩٥٢).
- «بيان من اللجنة الوطنية العامة» - صادر عن المؤتمر الوطنى العام المنعقد بنادى المعلمين بالجزيرة ١٩٥٢/٨/٢٦.
- بيان عن الأحلاف الاستعمارية العدوانية «بتوقيع سكرتارية لجنة القاهرة لأنصار السلام» ١٩٥١/١٠/٢١.
- «إلى حضرة الزميل المحترم»: خطاب مفتوح بتوقيع محمد يوسف المدرك يدعو العمال لجمع توقيعات على نداء برلين الذى يطالب بعقد ميثاق سلام بين الدول الخمس الكبرى. ١٩٥١.
- نداء «إلى جميع محبى السلام» يدعو إلى جمع توقيعات يطالب بوقف إنتاج وتجارب القنبلة الهيدروچينية مارس ١٩٥٤.

خامسا - المجلة الداخلية السرية (مجلة الحياة الحزبية):

١ - «الهدف»:

- أعداد صادرة عام ١٩٤٧ فى: ١/٢١ ٢/١٦، ٤/١٣، ٥/٢٣، ٦/٢١، ٨/٢٧، ٩/١٠، ١١/١، ١١/١٨، ١٢/٢٩.
- أعداد صادرة عام ١٩٤٨ فى:

١/١٩، ٣/٢٦، ٤/١٨، ٧/٢٦، ٨/١٣، ٨/٢٣، ٩/٦.

٢ - «الراية»: مجلة الحياة الحزبية.

عدد وحيد صدر فى ١٩٥١/٩/٥.

٣ - «النشرة»: مجلة الحياة الحزبية.

مفتاح الأعداد الصادرة فى: ١٩٥١/١٠/٢، نوفمبر ديسمبر ١٩٥٣، ملحق ثقافى للنشرة بتاريخ نوفمبر ١٩٥٣، وملحق خاص «للنشرة يصدره قسم الطلبة بمنظمة «طليعة العمال» فى نوفمبر ١٩٥٣، عدد مارس ١٩٥٤، ملحق محلى للنشرة بتاريخ مارس ١٩٥٤ وعدد مارس ١٩٥٦.

سادسا ـ وثائق فكر وسياسة منظمة (طليعة العمال) فى علاقتها بالمنظمات الشيوعية الأخرى:

١ ـ بيان يعلق على مقال نشرته مجلة «الشرارة» حول دور الطلبة والعمال فى الحركة الوطنية ١٩٤٧/١/١.

٢ ـ الترجمة الفرنسية لتقرير بعنوان «الوحدة فى مصر ـ إمكانياتها وشروطها فبراير ١٩٤٧ «L'Unité en Egypte, ses Possibilites et ses Conditions».

٣ ـ الترجمة الإنجليزية لتقرير بعنوان «الحركة الشيوعية فى مصر»، مارس ١٩٤٧. «The Communist Movement in Egypt». مشروع مسودة لم يكمل ولم يوزع.

٤ ـ بيان بعنوان «التضليل باسم الوحدة». ١٩٤٧.

٥ ـ نشرة دورية بعنوان «جبهتنا» تصدرها «جبهة الشيوعيين»، أعداد صادرة فى ٤/٤، ٨/١٥، ١١/٦ عام ١٩٤٧.

٦ ـ تقرير بدون عنوان، خط اليد، عن تأسيس منظمة «ط.ع.» وإنتاجها الفكرى وتثقيف المرشحين والعمل الجماهيرى، والإنتاج الأدبى، وجناح حركة تحرير الشعب (حتش)، الذى اتحد مع ط.ع. (عام ١٩٤٩). والجناح الانتهازى فى إسكرا، وعمل «ط.ع.» من أجل وحدة الشيوعيين، ١٦ صفحة فولسكاب، خط اليد، صورة ضوئية، ١٩٤٧/٨/٣.

٧ ـ بيان رقم (١) من (جبهة الشيوعيين). ١٩٤٧/١٠/٢.

٨ ـ تعليق «حول بيان المنظمة المتحدة» (المنشقة على حدتو) عام ١٩٤٨.

٩ ـ رد على بيان المنظمة الشيوعية المصرية (م.ش.م.) فبراير ١٩٤٩.

١٠ ـ من اللجنة المركزية إلى أعضاء منظمة «ط.ع.» تعميم ١٩٤٨/١٠/٣٠.

١١ ـ استقالة من «الحزب الشيوعى المصرى الموحد» وطلب انضام إلى «طليعة العمال» بتوقيع راشد. عام ١٩٥٥.

١٢ ـ محاضر تنسيق (من الاجتماع الأول حتى الاجتماع السادس) سبتمبر ١٩٥٦. والتنسيق بين منظمات «ح.ش.م.» (١٩٤٩) وحدتو و«ط.ع.». بهدف إنجاز الوحدة بينها فى حزب واحد.

١٣ ـ رسائل متبادلة بين «الحزب الشيوعى المصرى الموحد» و«طليعة العمال» يناير ١٩٥٧.

ملحوظة: الوثائق المذكورة الغالبية العظمى منها مطبوعة بالآلة الكاتبة والرونيو وبعضها بخط اليد والرونيو وقليل منها يقرأ بصعوبة.

١٤ ـ بيان إلى الشعب المصرى، لجنة التنسيق بين منظمات ح.ش.م. (١٩٤٩)، و«ط.ع.» و«ح.ش.م.م.» ربع صفحة فولسكاب على وجهين. مطبعة، فبراير ١٩٥٧.

٢ ـ محاضر نقاش وشهادات مكتوبة ومسجلة:

يدخل فى إطار المصادر الرئيسية للكتابة عن طليعة العمال المراجع التى أمكن جمعها فى صورة محاضر نقاش أو لقاءات مسجلة مكتوبة وإسهامات عن موضوعات بذاتها أو أحداث شارك فيها أصحابها. وفيما يلى قائمة بأسماء الزملاء الذين تفضلوا مشكورين بتقديم ما عندهم لهيئة تحرير الكتاب:

إبراهيم مرسى	أحمد السيد الجبالى	أحمد سالم سالم
أحمد صادق سعد	أديب ديمترى	الحسينى عطا
ألفريد نسيم	جمال البراد	حسن الساكت
حسن صدقى	حسين طلعت	خالد حمزة
رجاء طنطاوى	رجائى عبدالملك	ريمون دويك

زينب العسكرى	سالم على الخضرى	طه سعد عثمان
سامى عجيب	(الشهير بإبراهيم على)	عاطف بسيونى
عادل فهمى	صفوت ياسين	عبدالمقصود أبو زيد
عبدالعليم عمارة	عبدالباسط خلاف	فايز علام
عبدالمنعم ناطورة	عبيد عياد مرجان	فوزى فام
فتح الله محروس	عدلى عزيز	ليلى شعيب
فؤاد جاويش	فتحى خليل	معروف عبدالحميد
محروس سليمان	فؤاد مصطفى	محمد عبدالمجيد أبو سيف
محمد حلمى يس	مصطفى حسنين	محمود علام
محمد محمد بدر	محمد عبدالغفار	نبيل زكى
منجد توفيق	محمد عبدالجواد القطان	نسيم يوسف
نبيل صبحى	نبيل القرنفلى	نبيل عزيز
نور غنيم	وليم زكى	يوسف درويش

٣ ـ حوارات ومذكرات وتقارير:

ـ الطليعة الوفدية، بيان من الطليعة الوفدية عن اتفاقية النقطة الرابعة، كتيب نصف فولسكاب صفحة، مطبوع، ٦ صفحات، مايو ـ يونية (١٩٥١) على الأرجح.

ـ طه سعد عثمان، مواد مقدمة إلى هيئة تحرير الكتاب عن الحركة العمالية والنقابية وكفاحها وقدم منها:

ـ مذكرات بالوثائق فى تاريخ الحركة العمالية، خاصة باللجنة التحضيرية لمندوب نقابات عمال مصر فى مؤتمر النقابات العالمى، ومؤتمر عمال القطر المصرى ١٩٤٥/ ١٩٤٦، صورة ضوئية بالآلة الكاتبة فى ١٩٦٧.

ـ جلسة مسجلة مع محمد مصطفى عبدالغفار صورة بخط اليد ١٦ صفحة فولسكاب بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢٧.

ـ عبدالعليم على عمارة، من وحى النضال وذكريات التاريخ، صورة ضوئية بخط اليد فى جزءين، ١٥٥ صفحة فولسكاب على وجه واحد، القاهرة ١٩٨٩.

ـ مارسيل إسرائيل (شيريزى) الرد على أسئلة المؤرخ المصرى الدكتور رفعت السعيد، مكتوب على الآلة الكاتبة ومطبوع على الرونيو، ١٨ صفحة وجه واحد.

ـ نبيل زكى تقرير عن مواقف طلاب «ط.ع.» من عام ١٩٤٧ ـ ١٩٥٧.

ـ وليد عباس (دكتور) أسئلة مكتوبة موجهة إلى أحمد صادق سعد، باريس، حوالى ثلاث صفحات فولسكاب، على الآلة الكاتبة ١٩٨٩/٩/٢٠، وتقع الإجابة فى ٢١ صفحة بخط اليد، أكتوبر ١٩٨٨.

٤ ـ المراجع العربية:

ـ أحمد إبراهيم موسى، من بين صفوف الطبقة العاملة المصرية، ١٩٤٣ ـ ١٩٧١، رؤية موضوعية من خلال تجربة شخصية، القاهرة ـ دار المستقبل العربى ١٩٨٥.

ـ إسماعيل محمد زين (دكتور)، الطليعة الوفدية والحركة الوطنية، ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٩١، سلسلة مصر النهضة، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر.

ـ أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية، منذ نشأتها حتى ١٩٧٠، القاهرة، دار الغد العربى، ١٩٨٧.

ـ چويل بينين وزكارى لوكمان، العمل والحركة السياسية فى مصر، الوطنية، الشيوعية، الإسلامية، ترجمة أحمد صادق سعد، مركز البحوث العربية للدراسات والتوثيق والنشر، ١٩٩٢، الجزء الأول.

ـ الجزء الثانى للمؤلفين، ترجمة إيمان حمدى وعصمت صلاح الدين، تقديم أحمد صادق سعد، مركز البحوث العربية ودار الخدمات النقابية والعمالية، ١٩٩٦.

ـ شهدى عطية الشافعى، تطور الحركة الوطنية المصرية، ١٨٨٢ ـ ١٩٥٦، القاهرة، دار شهدى للطبع والنشر والتوزيع.

ـ صادق سعد (أحمد)، صفحات من اليسار المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، ١٩٤٥/ ١٩٤٦، القاهرة، مكتبة مدبولى، د.ت.

ـ طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر ١٩٤٥ ـ ١٩٥٢، القاهرة، دار الشروق، ١٩٨٣، الطبعة الثانية.

ـ طه سعد عثمان، محمد يوسف المدرك، فى الذكرى الأولى لوفاته، القاهرة، منشورات حزب التجمع الوطنى الوحدوى، سكرتارية القاهرة، القاهرة، د.ت.، ١٩٧٨ على الأرجح.

ـ كفاح عمال النسيج، مذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر، الكتاب الأول، ١٩٨٣.

ـ العمال والانتخابات البرلمانية، مذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٨٢، الكتاب الثانى.

ـ الطبقة العاملة والعمل السياسى، مذكرات ووثائق من تاريخ عمال مصر، القاهرة، مؤسسة العروبة للنشر والإعلان، ١٩٨٨ الكتاب الثالث.

ـ وحدة الحركة العمالية فى مصر والعالم، دار الخدمات النقابية ـ حلوان الكتاب الرابع، ١٩٩٤.

ـ طه سعد عثمان، شهادات واقعية ونقابيون واشتراكيون يتكلمون، مركز دراسات التنمية البديلة، ١٩٩٧.

ـ عبدالرحمن الرافعى، ثورة يوليو ١٩٥٢، تاريخنا القومى فى سبع سنوات، ١٩٥٢ ـ ١٩٥٩، دار المعارف، ١٩٨٩، الطبعة الثانية.

ـ عبدالمنعم الغزالى الجبيلى ٢١ فبراير يوم النضال ضد الاستعمار، ١٩٤٦. وللمؤلف أيضا:

ـ ٧٥ عاما من تاريخ الحركة النقابية المصرية، القاهرة، العربى للنشر والتوزيع، ١٩٩١.

ـ نقابات عمال النقل من ١٩٣٩ حتى فبراير ١٩٥٢، وعمال الفنادق والأندية المصرية والمطاعم والمحلات العمومية، قراءة فى أوراق تاريخية (وثائق ومخطوطات)، الاتحاد العام لنقابات عمال مصر ـ المؤسسة الثقافية، القاهرة ١٩٩٣.

ـ رفعت السعيد ـ (دكتور) تاريخ المنظمات اليسارية المصرية، ١٩٤٠ ـ ١٩٥٠، دار الثقافة الجديدة. ١٩٥٠ ـ ١٩٥٧.

- رفعت السعيد (دكتور)، تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٥٧ - ١٩٦٥، دار الثقافة الجديدة.
- رؤوف عباس (دكتور)، الحركة العمالية فى مصر، ١٨٨٢ - ١٩٥٢، القاهرة دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ١٩٦٨.
- فخرى لبيب، (دكتور) الشيوعيون وعبدالناصر، القاهرة ١٩٩٠.
- فؤاد عبدالمنعم، لماذا نحن من أنصار السلام، تقديم الأستاذ يوسف حلمى سكرتير اللجنة التحضرية لأنصار السلام، القاهرة، مطبعة الشباب الحر، ١٩٥١.
- قضايا فكرية، الكتاب الحادى عشر، والثانى عشر، يوليو ١٩٩٢.
- الكاتب، مجلة، أعداد ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، عام ١٩٧٢.
- لويس إسحق، المقاومة الشعبية، كتيب ربع صفحة فولسكاب، المطبعة الخيرية ومكتبتها (يونية ١٩٥٧ على الأرجح)، كتب هذا الكتاب الشهيد لويس إسحق يوسف مسئول منطقة الصعيد، وعضو اللجنة المركزية لمنظمة «ط.ع.».
- مجموعة من المؤلفين، الجماهير الشعبية تحتشد فى لجان المقاومة الشعبية، القاهرة، المؤسسة القومية للنشر والتوزيع، (١٩٥٦).
- فلنسحق المؤامرة، القاهرة، دار الديموقراطية الجديدة، ١٩٥٧/٤/٨.
- من تاريخ الحركة الشيوعية فى مصر، شهادات ورواى، الجيزة، مركز البحوث العربية بالتعاون مع لجنة توثيق الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ١٩٩٨.
- محمد حلمى يس، الاستعمار يهزم فى المجر، القاهرة، المؤسسة القومية للنشر والتوزيع، ١٩٥٧.
- محمد نجيب، مذكرات محمد نجيب، كنت رئيسا لمصر، القاهرة، المكتب المصرى الحديث ١٩٩٣، الطبعة السادسة.
- محمد يوسف المدرك، من أجل ميثاق بين الخمسة الكبار، القاهرة، مطبعة الشباب الحر، ١٩٥١.
- محمود محمد العسكرى، مشروع مارشال والنقطة الرابعة، القاهرة، مطبعة الشباب الحر، ١٩٥١.
- صفحات من تاريخ الحركة النقابية، القاهرة، دار الخدمات النقابية للنشر، ١٩٩٥.
- نجوى خليل إبراهيم (دكتورة)، القضايا الاجتماعية فى الصحافة المصرية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، القاهرة ١٩٨٦.

مراجع بالإنجليزية والفرنسية:

_ Bell, Thomas, A Dictionary of Terms and Quotations. Compiled from the Works of V.I. Lenin. Little Lenin Library. London, Lawrance and Wishart, 1942, Vol.25, p. 1.

_ Benin, J. and Lockman, Z., Workers on the Nile, Nationalism, Communism, Islam, and the Egyptian Working Class, 1882 - 1954. Princeton University Press, Princeton New Jersy, 1987. U.S.A.

_ Botman, Selma, Oppositional Politics, in Egypt. The Communist Mouvement, 1936 - 1954. Theses presented to Harvard University for the degree of philosophy in History and Middle Eastern Studies. Haravard University, 1984., University Microfilm International, U.S.A.

_ The Encyclopedia Americana, International. Edition. U.S.A., Vol. 6 _ Art Lord Cecil.

_ Laqueur, Walter Z., Communism and Nationalism in the Middle East, London, Routledge and Kegan Paul. 1956. p. 19.

_ Paul et Henriette Jacot, (Une étude). Les Origines du Conflit du Proche Orient, dans (Combat Pour la Paix, Mensuel du Mouvement de la Paix, Supplement au No. 241, (déc. 10 Janv. 11).

_ Rassemblement Universel pour La Paix, Au Service de La Paix, Un An d'activite' Pacifique en Egypte et à l'Etranger, Le Cuire, Mars 1938.

_ Shaw, Bernard, The Intelligent Woman's Guide to Socialism, Capitalism, Sovietism and Fascism, Penguin Books. England, 1971, p. 245.

_ Tarek Ismael and Rifa'at El-Sa'id, The Communist Mouvement In Egypt, 1920-1980. Syracuse, New-York, 1989. Contemporary Issues in the Middle East.

_ Thieck, Jean _ Pièrre, Communistes et mouvement national en Egypte Extrait du memoire: "La Journée du 21 Février 1946 dans L'histoire de mouvement national égyptien", dans Passion d'Orient, Paris, Editions Kartala, 1992.

_ Wayment, H. editor, Egypt Now. Miscellany, in Collabordtion with the Groupe Études the 2nd Edition, Cairo, 1944.

المحتويات

الفصل الثانى

الفصل الثالث

الباب الثالث

السياسة

الفصل الأول

الفصل الثانى

١٩٤٨

الفصل الثالث

الفصل الرابع

الفصل الخامس

الفصل السادس

الفصل السابع

١٩٥٤

الفصل الثامن

الفصل التاسع

الفصل الثالث

الباب السابع ٦٠٢

العمل الجماهيرى

شكر واجب

مؤلف الكتاب وجميع الزملاء والأصدقاء الذين عاونوه يتقدمون:

إلى القسم الفنى بجريدة «الأهالى» بمن فيها من الأخوة الإداريين والعاملين الذين قاموا بجهد صادق فى أعمال الصف والتوضيب الفنى.

وإلى الأخ الأستاذ عبدالله السبع الذى تولى مهمة المراجعة اللغوية.

كذلك إلى شركة الأمل للطباعة والنشر.

إليهم جميعا نتقدم بخالص الشكر والعرفان.



المؤلف

أبو سيف يوسف

ولد بقوص بمحافظة قنا عام ١٩٢٢

منذ ١٩٤٣ راسل عدداً من المجلات مثل الاسبوع و (فتاة الغد) وفى ١٩٤٥ — ١٩٤٦ تولى سكرتارية تحرير مجلة (الفجر الجديد) وبعد تعطيلها ومصادرتها عمل محرراً فى جرائد (البلاغ) و(صوت الأمة) ومجلة رابطة الشباب .

شارك فى العمل التمهيدى الذى سبق تأسيس منظمه (طليعة العمال) الماركسيه وفى ١٩٤٨ عام كلفته (المنظمه) بالعمل السرى واستمر فيه حتى عام ١٩٦٠ . وبعد انتخابه مسئولاً سياسياً من المؤتمر العام (للمنظمة) فى ١٩٥٦ ساهم فى ١٩٥٨ فى عملية توحيد المنظمات الرئيسية الثلاث فى حزب واحد هو الحزب الشيوعى المصرى .

قبض عليه فى ١٩٦٠ وحوكم أمام مجلس عسكرى عال فدافع عن سياسة الحزب وعن عضويته فحكم عليه بالسجن عشر سنوات . وافرج عنه فى ١٩٦٤ مع جميع زملائه المعتقلين والمسجونين فى ١٩٦٥ عمل محررا فى مؤسسة الاهرام واصبح مديراً لتحرير (الطليعة) من ١٩٧٤ — ١٩٧٧

فى ١٩٧٠ صدر قرار جمهورى بتشكيل (لجان المواطنين من اجل المعركة) وعين عضواً فى اللجنة العامة لهذا التشكيل . كما عين عضواً فى مجلس الشعب فى ١٩٧١ — ١٩٧٥ .

عمل خبيراً فى (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية) بمؤسسة الاهرام فى ١٩٧٧ — ١٩٧٩

شارك فى تأسيس (حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى)

وكان عضواً فى الامانه العامة والأمانه المركزية للحزب

انضم الى عضوية (اللجنة المصرية لتضامن الشعوب الافريقية اللآسيوية وشارك فى مؤتمرات وندوات سياسية وفكرية فى عدد من الأقطار العربية والاجنبية.

صدر له عام ١٩٤٦ كتاب (حول الفلسفة الماركسية رد على العقاد) . وفى ١٩٧٨ صـ كتاب (الاقباط والقومية العربية) .